منهج ذوي النظر في شرح منظومة الأثر

(من بداية مبحث "صفة رواية الحديث" إلى آخر الكتاب)

دراسةً وتحقيقًا

المملكة العربيّة السُّعوديّة
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة
(٠٣٢)
كليّة الحديث الشريف والدراسات الإسلاميّة
قسم علوم الحديث

منهج ذوي النظر في شرح منظومة الأثر

للشيخ محمّدٍ محفوظِ بن عبد الله التَّرْمَسيّ (ت: ١٣٣٨)

(من بداية مبحث "صفة رواية الحديث" إلى نهاية الكتاب)

دراسةً وتحقيقًا

رسالةٌ علميّةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة العالِـميّة

إعدادُ الطالب

فيصلِ بن سيّدٍ محمّدِ بن حَمِيدِ بن حسنِ بن يوسُفَ

بإشراف الشيخ

د. جَمْعانَ بنِ أحمدَ غُرمِ الله الزهرانيِّ

الجزء الأوّل

العام الجامعيّ

١٤٣٤ - ١٤٣٥

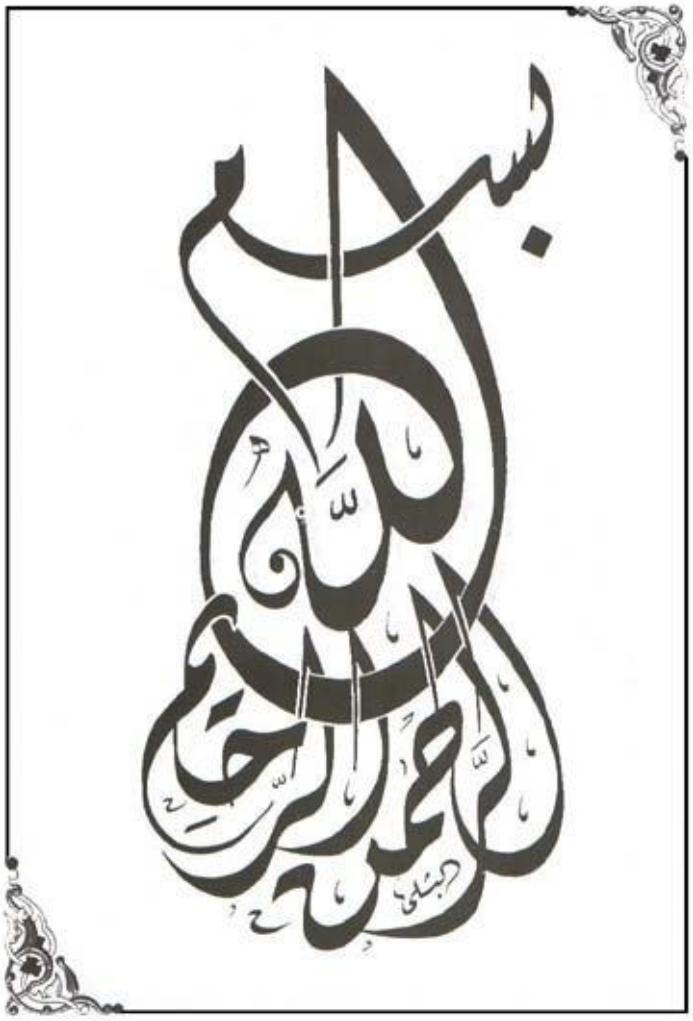
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الموصوف بكلِّ كمالٍ، من بهاء جمالٍ وجلالِ تعظيمٍ، والمشكورِ علىٰ كلّ حالٍ، من بلاءٍ بإقحالٍ إلىٰ إفضالٍ وتنعيمٍ، حمدًا يليق به، وهو الكبير المتعالِ، منزَّهًا عن خيالِ تمثيلٍ أو تعطيلِ شكٍّ سقيمٍ، وشكرًا يبلِّغنا منَ الزيادة الآمالَ، إنّه سبحانه جوادٌ كريمٌ.

وصلّىٰ الله وسلّم علىٰ مقتضىٰ رحمتِه، محمّدٍ المصطفىٰ لخُلّته، الذي أكرمه بالشفاعة أتمَّ تكريمٍ، صفوةِ أوليائه، وخاتَم رسالته، وهادي بريّته إلىٰ صراطه المستقيم، وعلىٰ أصحابه الكرام وعِترتِه، الحائزين بقرابته منازلَ التشريف، وبصحبته مراتب التفخيم، وعلىٰ منِ اقتفىٰ طريقه واهتدىٰ بسنّتِه، ما صحّ إسنادٌ بضبط رواته أو رُدَّ بالتجريح والتوهيم.

أمّا بعدُ، فإنّ الله – جلّت حكمتُه – قد أكمل لنا ديننا، وأتمّ علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام دينًا؛ فأنزل إلينا القرآن الكريمَ هدًى، وبيِّناتٍ منَ الهدىٰ والفرقان، وأرسل فينا نبيَّه محمّدًا صلّىٰ عليه وسلّم؛ ليبيِّنه لنا بسنّته.

ولـمّا كان دين الإسلام خِتامَ وحي الله تعالىٰ إلىٰ أهل الأرض، فقد تكفّل بحفظه؛ نعمةً علىٰ خلقه، وحجّةً عليهم إلىٰ قيام الساعة.

فوفّق المسلمين إلىٰ حفظ القرآن بالتواتر، يحفظه الجيل عنِ الجيل، حتّىٰ يقرأه المسلمون اليومَ غضًّا طريًّا، كما أُنزِل علىٰ محمّدٍ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يومَ نزل، لا تشوبه شائبةٌ، ولا يداخله شكٌّ، ذٰلك الكتاب لا ريب فيه.

ولـمّا كانتِ السنّة كثيرةً منتشرةً، لم يكلِّفِ الله تعالىٰ المسلمين مِن حفظها بنحو حِفظ القرآن ما يُحرجهم ويشقُّ عليهم؛ فوفّقهم لنقلها بالإسناد، وهداهم إلىٰ قواعدَ دقيقةٍ يزنون بها الرواياتِ؛ فيَميزون الصدق منَ الكذب، والصوابَ منَ الخطإ، حتّىٰ نقَدُوها أدقَّ من نقد الصيرفيِّ الخبير لدنانيره، وحتّىٰ انتقش أئمّتُهم خطأ الحافظ المتثبّت من عموم صوابه، وصوابَ الضعيف المتساهل من جملة أوهامه.

وهٰكذا بقِيتِ السنّة محفوظةً، قد حاطها أهل الحديث بسياجٍ منيعٍ؛ فلا يضيع منها شيءٌ ثابتٌ، ولا يعكّرها ما لم يثبُت.

ولم يزلِ المحدّثون مرابطين علىٰ تلك السياجِ، لهم في كلّ يومٍ قتيلُ جرحٍ كذّبوه، أو جريح ضعفٍ وهّنوه، أو صريعُ وهنٍ خطّئوه؛ فرضي الله تعالىٰ عنهم وأرضاهم.

ثمّ إنّ سلاح المحدّثين في حربهم هٰذه، التي حازوا فيها الدينَ، واحتمىٰ بهم فيها سائرُ المسلمين – قواعدُ علم المصطلح، فبها يقبلون الصحيح، وبها يردّون الضعيف، وبها يعدّلون الثقاتِ، وبها يجرحون الضعفاءَ؛ فهي وِرْدُهم في نظرهم، وعنها صدرهم عند اختلافهم.

ومن هنا، عظمت عناية الأمّة بهٰذا العلمِ الشريف، فأوْلَوه حقَّه من الدرس والتحقيق، والتحرير والتدقيق، حتّىٰ بلغَ مبلغَ الإحكام، وامتنع علىٰ الخطإ، وثلُجت به قلوب المؤمنين بردًا ويقينًا؛ فللّٰه الحمد والمنّةُ.

هٰذا، وقد كان من أبرز ما صنّفه المتأخّرون في هٰذا الفنِّ، جمعًا لمسائله، وتحريرًا لقواعده، وتحقيقًا لأحكامه – المنظومةُ الألفيّة: "الدُّررُ في علم الأثر"، لمصنِّفها: خاتِمة حفّاظ الإسلام، العلّامةِ، أبي الفضلِ، عبدِ الرحمٰن بن أبي بكرٍ، السُّيوطيِّ، رحمه الله تعالىٰ.

وإنّ من أحسن شروحها تصنيفًا، وأجودها ترصيفًا، اكتمالًا في شرح مباحث "الألفيّة"، وإكمالًا لمقاصدها، وغزارةً في فوائده، مع قرب الأسلوب وسهولة التناوُل – كتابَ "منهج ذوي النظر"، لمؤلِّفه: الشيخِ المتفنِّنِ محمّدٍ محفوظِ بن عبد الله التَّرْمَسيِّ، من علماء القرن الرابعَ عشرَ، رحمه الله تعالىٰ.

وقد تلقّىٰ العلماء شرحه هٰذا بالرضا؛ فلم يزالوا يرجعون إليه، ويعوِّلون في شرح "الألفيّة" عليه.

ومع أهمّيّة هٰذا الشرحِ في كتب المصطلح، وحاجة المشتغلين بعلم الحديث إليه، فإنّه لم يلقَ الخدمة اللائقةَ بمثله، حتّىٰ وفّق الله تعالىٰ، فيسّر لقسم علوم الحديث في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة – دراسته وتحقيقه؛ فقبل مشكورًا أن يكون موضوع رسالتي في مرحلة العالِميّة.

وقد سبقني إلىٰ التقدُّم بهٰذا الموضوعِ، واجتهد في تحصيل نسخه الخطّيّة، ووضَع خطّته ومنهج دراسته – فضيلةُ أخي أبي عبد الله أحمدَ بنِ سلامةَ المِصريِّ. ولم يكفِ إيثارَه ذٰلك، بل تحمّل عنّي بداية الكتاب، فأراحني من أثقل مباحثه، وأغمض مسائله؛ فأجزل الله له المثوبة، ويسّر له أمرَه.

هٰذا، وأسأله عزّ وجلّ أن يكتب في هٰذا العملِ الإخلاصَ، وأن يسدِّد فيه إلىٰ الصواب، وأن يغفر ما كان من تقصيرٍ؛ إنّه أهل الرجاء، وهو علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ.

أهمّيّة الموضوع

تظهر أهمّيّة هٰذا الموضوع من جهاتٍ كثيرةٍ، فمنها ما يرجع إلىٰ قيمة الكتاب العلميّة، ومنها إلىٰ مكانة مؤلِّفه، ومنها إلىٰ قيمةِ المنظومة المشروحة، ومنها إلىٰ مكانة مؤلِّفها، وكلّ ذٰلك يأتي مبسوطًا في موضعه منَ "التمهيد" إن شاء الله تعالىٰ.

وأيضًا، فللموضوع أهمّيّةٌ من جهاتٍ أخرىٰ.

❐ أوّلُها: أنّه دراسةٌ لكتابٍ في فنِّ المصطلح، الذي هو مقدّمة علوم الحديث، وأصلُها. ويحصل بدراسته – إن شاء الله – إثراءُ هٰذا الفنِّ، وإثارتُه.

❐ وثانيها: أنّه دراسةٌ لكتابٍ متأخِّرٍ، كُتِب بعد نضج فنِّ المصطلح، واكتمال بنائه، واصطلاحِ العلماء علىٰ موضوعاته، وقواعده، وتعريفاته، ونحوِ ذٰلك؛ فهو أحرىٰ بتقرير المذاهب المشهورة، وأجدرُ بجمع ما حقّقه العلماء قبلَه.

❐ وثالثُها: أنّ الكتاب – علىٰ ما سيأتي في بيان أهمّيّته ومزاياه – لم يلقَ الخدمةَ اللائقةَ به، فطُبِع طبعةً سقيمةً، كما سيأتي تقويمها، لا يكاد الجادّ أن يظفر بنسخةٍ منها؛ لندرتها، وقِدَمها. فيحصل بدراسته، وإعادة تحقيقه، علىٰ الوجه اللائق به – مصلحةٌ عامّةٌ للمشتغلين بعلم الحديث، وسائرِ طلّاب العلوم الشرعيّة.

❐ ورابعُها: أنّ المؤلِّف رحمه الله – علىٰ ما سيأتي في ترجمته – خلّف ثروةً علميّة نافعةً، في مختلِف فنون العلم، وقد خُدِم أكثرُها، وبقي جهده في علم الحديث غيرَ معتنًى به. ولا شكَّ أنّ من برِّ الأمّة بعلمائها – نشرَ علومهم؛ لينتفعوا هم أوّلًا؛ باتّصالِهم بعلوم سلفهم، ولِينتفعَ العلماء ثانيًا؛ باستمرار أجرهم، وبقاء عملهم، وخلود ذِكرهم.

❐ وخامسُها: أنّ جمهور مادّة هٰذا الكتابِ – كما سيأتي في دراسة مصادره – ترجع إلىٰ أمّات مصادر علم المصطلح؛ وقد رأيتُ رأيَ العين ضعفَ العناية بكثيرٍ ممّا خرج منها؛ ففي تحقيق هٰذا الكتابِ – خدمةٌ لما تضمّنه من نصوصٍ نقلها من تلك المصادرِ والمراجعِ الأصيلة.

أسباب اختيار الموضوع

أوّل أسباب اختيار هٰذا الموضوع ما سبق تقريره في بيان أهمّيّته؛ فإنّ أهمّيّة الأمر من أعظم الدواعي لتكلُّفه، واحتمال الشدائد فيه.

ثمّ إنّ لاختياره أسبابًا أخرىٰ، دافعةً إليه، وحاملةً عليه.

❐ فالسبب الأوّل: ضرورة تحقيق مسائل علم المصطلح من خلال تقريرات علمائه ومصنَّفاته، وبيانِ اتّساقها مع مذاهب الأئمّة، واستمدادِها من تصرُّفاتهم.

❐ والثاني: فائدة علم المصطلح، وعِظَمُ عائدته علىٰ دارسه؛ حيث يكشف له تنوُّعَ مذاهب العلماء في علوم الحديث المختلِفة، ويقعِّد له أحكامَهم في مسائلها، وينظِّر له تصرُّفاتِهم، حتّىٰ يكون علىٰ بصيرةٍ بمقاصدِهم عندَ النظر في كلامهم، وعلىٰ هدًى عند سلوك سُبُلهم.

والناظر في كثيرٍ ممّا طفحت به المكتبات اليومَ من أعمالٍ حديثيّةٍ، يعلم ضرر القصور في هٰذا العلمِ الشريفِ.

❐ والثالث: الرغبةُ الأكيدةُ في خدمة التراث الإسلاميِّ عامّةً، وتراثِ المحدِّثين خاصّةً.

أمّا خدمة التراث الإسلاميّ عامّةً؛ فلِيتّصل خلفُها بطريق سلفها، ولتَثْرَىٰ المكتبة الإسلاميّة بما يعين طلّاب العلم.

وأمّا خدمة تراث المحدّثين خاصّةً؛ فللإسهام في حفظ الدين، وتصفيته ممّا ليس منه؛ بنشر قواعد علوم الحديث، التي بها يُعرف الصحيح منَ السقيم، والثقةُ منَ الضعيف.

❐ والرابع: إرادةُ اكتساب الخبرة العمليّة بما كنت تعلّمتُه قبلُ نظريًّا من طُرُق التحقيق، ولا يخفىٰ فرقُ ما بينِ الأمرين.

وقد كنت أتباعد من ذٰلك؛ لقصر باعي، وقلّة بضاعتي، حتّىٰ حثّني علىٰ ذٰلك فضيلةُ الشيخ بدرُ بنُ محمّدٍ العمّاشُ؛ فقوّىٰ منَ العزم ما جبر الضعفَ، ثمّ دلّني أيضًا علىٰ مشاركة أخي أبي عبدِ الله أحمدَ بنِ سلَامةَ في هٰذا الموضوع؛ فجزاهما الله عنّي خيرًا.

الدراسات السابقة

لم أجدْ بعد بحثٍ وسؤالٍ – من درَس هٰذا الكتابَ من قبلُ، ولا منِ اعتنىٰ بتحقيقه.

نعم، طُبِع قديمًا في حياة مؤلِّفه طبعةً سقيمةً، لا يُعتمَد عليها، ولا تغني عن إعادة دراسته وتحقيقه، دراسةً وافيةً، وتحقيقًا يليق به.

وسيأتي في "المبحث الثاني" منَ قسم الدراسة، عند الكلام علىٰ عناية العلماء بهٰذا الكتابِ – مزيدُ بسطٍ في تقويم مطبوعة الكتاب.

أمّا المؤلِّف الشيخ محفوظٌ التَّرْمَسيُّ، فقد كُتِبت حوله دراساتٌ مستفيضةٌ، كتبها عددٌ منَ الباحثين الذين حقّقوا كتبه في مختلِف العلوم الشرعيّة، وسيأتي ذكرُهم في "المبحث الأوّل" من قسم الدراسة.

خطّة البحث

يتألّف البحثُ من مقدّمةٍ، وقسمين، وخاتِمةٍ، وثبَتِ المصادر والمراجع، وفهارسَ علميّةٍ متنوِّعةٍ. وفيما يلي تفصيلُ ذٰلك:

- المقدّمة. وهي تشتمل علىٰ خمسِ مهمّاتٍ:
  - أهمّيّةُ الموضوع.
  - أسبابُ اختياره.
  - الدراساتُ السابقةُ، حولَ الكتاب ومؤلِّفِه.
  - خطّةُ البحث.
  - منهجُ العمل.
- القسم الأوّل: الدراسةُ. وفيه تمهيدٌ، وفصلان:
  - التمهيدُ: السيوطيُّ و"ألفيّته في الحديث"، وفيه مبحثان:
    - المبحث الأوّل: ترجمةُ السيوطيّ، مختصرةً.
    - المبحث الثاني: دراسةُ "ألفيّة السيوطيّ في الحديث"، مختصرةً.
  - الفصل الأوّل: ترجمةُ الشارحِ. ويشتمل علىٰ ثمانية مباحثَ:
    - المبحث الأوّل: اسمُه، ونسبُه، وكنيتُه، ونسبتُه، ولقبُه.
    - المبحث الثاني: ولادتُه، ونشأتُه العلميّة.
    - المبحث الثالث: رِحْلاتُه، وأشهرُ شيوخه.
    - المبحث الرابع: أشهرُ تلاميذه.
    - المبحث الخامس: منزلتُه العلميّة، وثناءُ العلماء عليه.
    - المبحث السادس: عقيدتُه، ومذهبُه الفقهيُّ.
    - المبحث السابع: مؤلّفاتُه.
    - المبحث الثامن: وفاتُه.

❑ الفصل الثاني: دراسة الكتاب. ويشتمل علىٰ أحدَ عشَرَ مبحثًا:

- المبحث الأوّل: تحقيقُ اسم الكتاب.
- المبحث الثاني: إثباتُ نسبته إلىٰ المؤلّف.
- المبحث الثالث: موضوعُه.
- المبحث الرابع: مصادرُ المؤلِّف فيه، من خلال القسم المحقَّق.
- المبحث الخامس: منهجُ المؤلِّف فيه.
- المبحث السادس: مزاياه، وإضافاتُه العلميّةُ.
- المبحث السابع: المؤاخذاتُ عليه.
- المبحث الثامن: علاقتُه بـ"تدريب الراوي" للسيوطيّ.
- المبحث التاسع: مقارنتُه بسائر شروح "ألفيّة السيوطيّ".
- المبحث العاشر: العناية السابقة بالكتاب.
- المبحث الحاديَ عشَرَ: وصفُ النسخة الخطّيّة المعتمَدةِ في تحقيقه.

۞ القسم الثاني: النصُّ المحقَّق.

❑ أوّلًا: ألفيّة السيوطيّ "نظمُ الدُّرر في علم الأثر".

❑ ثانيًا: شرح التَّرْمَسيّ "منهجُ ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر".

۞ الخاتمةُ. وسجّلت فيها أهمَّ نتائج البحث، وجملةً منَ التوصيات.

۞ ثَبَت المصادر والمراجع.

۞ الفهارس العلميّة، وهي ستّةٌ:

❑ فِهرِس الآيات القرآنيّة الكريمة.

❑ فِهرِس الأحاديث النبويّة الشريفة.

❑ فِهرِس الآثار الموقوفة.

- ❐ فِهرِس الأعلام المترجَمِ لهم.
- ❐ فِهرِس الألفاظ الغريبة، والمصطلحات العلميّة.
- ❐ فِهرِس البلدان والأماكن.
- ❐ فِهرِس الموضوعات.

منهج العمل

- نسْخُ المخطوط، وَفقَ الرسم الإملائيِّ الحديث، ثمّ مقابلته.
- إذا وقع في "الأصل" خطأٌ، فإنّي أبقِيه علىٰ حاله، وأنبّه علىٰ الصواب في الحاشية، ما لم يكن خطأً محضًا مفسِدًا للكلام؛ فإنّي أصلحه بين معقوفين، وأعلِّل ذٰلك في الحاشية.
- إذا تكرّرت كلمةٌ في "الأصل" خطأً، فإنّي أحذفها، وأشير إلىٰ ذٰلك في الحاشية.
- إذا اقتضىٰ المقامُ زيادةَ كلمةٍ تقتضيها صحّة الكلام واستقامتُه، فإنّي أضيفُها بين معقوفين، وأوضّح ذٰلك في الحاشية.
- أضبط بالحركات ما يحتاج إلىٰ ضبطٍ، من مُشكِلٍ، وما يشتبه، ونحوِ ذٰلك.
- أقسِّم الكتاب إلىٰ فَقَراتٍ، وأقرّبه باستعمال علامات الترقيم المناسبة.
- أضبِطُ متن "الألفيّة" ضبطًا كاملًا.
- أميّز زيادات السيوطيِّ فيه علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، فأكتبها بخطٍّ ثخينٍ.
- وأميّز زيادات التَّرْمَسيّ علىٰ "ألفيّة السيوطيّ" بترْك ترقيمها، وسبقِها بعلامةِ المربّع هٰذه: (◆).
- أميّز متنَ "الألفيّةِ" الممزوجَ في "الشرح"، فأكتبُه بخطٍّ ثخينٍ، محصورًا بين هلالين.
- أشير إلىٰ بداية كلّ ورقةٍ منَ المخطوط، برسم خطٍّ مائلٍ في موضعها، وأكتب رقْم الصفحة المبتدَأة في الهامش الأيمن.
- أعلِّق علىٰ المسائل العلميّة التي تحتاج إلىٰ تعليق، وأرجّح في المسائل المختلَف فيها.
- أكتب الآياتِ القرآنيّةَ الكريمةَ بالرسم العثمانيِّ، وأعزوها إلىٰ مواضِها منَ المصحف الشريف، بذكر السورة ورقْم الآية، وأجعل ذٰلك في المتن، بخطٍّ أصغرَ، محصورًا بين معقوفين.
- أخرّج الأحاديثَ النبويّةَ الشريفةَ كما يلي:
  - إن كان الحديث في "الصحيحين"، أو أحدِهما، فإنّي أكتفي بالعزو إليهما.

- فإن لم يكن فيهما، فإنّي أخرّجه من مصادر السنّة الأخرىٰ، وأبيّن درجته من حيثُ الصحّةُ وعدمُها، وَفقَ قواعد المحدّثين، رحمهمُ الله.
- أترجم لرواة الحديث من "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ.
- وعند الحاجة، فإنّي أذكر الخلاف فيه، وأرجّح ما تقتضيه قواعد علم الجرح والتعديل.
- إذا لم يكنِ الراوي من رجال "التقريب"، فإنّي أذكر منَ المصادر الأخرىٰ ما يبيّن حاله.

❐ أعزو الآثارَ وأقوالَ العلماء إلىٰ مصادرها الأصيلةِ.

❐ أنسُب أبيات الشِّعر إلىٰ قائليها، وأوثِّقُها من مصادرها الأصيلةِ.

❐ أعيِّن من أبهمه الشارح، وأميّز من أهمله، وأسمّي من كنّاه إذا لم يكن معروفًا بكنيته.

❐ أترجم للأعلام الواردِ ذكرُهم في النصّ المحقَّق، ترجمةً مختصرةً.

❐ أشرح الألفاظَ الغريبةَ، والمصطلحاتِ العلميّةَ، وكذا كلُّ ما يحتاج إلىٰ بيانٍ أو تعريفٍ.

❐ أختِم البحث بفهارسَ علميّةٍ متنوِّعةٍ، علىٰ ما سبق تفصيله في خطّة البحث.

القسم الأوّل:

الدراسة

وفيه تمهيدٌ، وفصلان:

- التمهيدُ: السيوطيّ، وألفيّته في الحديث.
- الفصل الأوّل: ترجمة الشارح: محمّدٍ محفوظٍ الترمسيِّ.
- الفصل الثاني: دراسة الكتاب المحقَّق.

التمهيد

الحافظ السيوطيّ

وألفيّته في الحديث

توطئةٌ

الكلام علىٰ الفرع موقوفٌ علىٰ تصوُّر أصله؛ لأنّه كجزءِ ماهيّته، ومنشإِ وجوده، فلا بدّ إذًا من تقديم هٰذا التمهيدِ بالتعريف بالكتاب المشروح ومؤلِّفه بين يديِ البحثِ؛ ليصحَّ النظر في الشرح، ويتّضحَ مبدؤه.

والكلام فيه في مبحثين:

- المبحث الأوّل: ترجمةٌ مختصرةٌ للحافظ السيوطيّ. وفيه تسعةُ مطالبَ:
  - الأوّل: اسمه ونسبه، ولقبُه، وكنيتُه.
  - الثاني: مولده.
  - الثالث: نشأته، وحياته العلميّة.
  - الرابع: شيوخه.
  - الخامس: مذهبه الفقهيُّ والعَقَديُّ.
  - السادس: مصنّفاته.
  - السابع: مكانته العلميّةُ.
  - الثامن: وفاته.
  - التاسع: مصادر ترجمته.
- المبحث الثاني: دراسة "ألفيّة السيوطيّ في الحديث". وفيه أحدَ عشَرَ مطلَبًا:
  - الأوّل: اسمها.
  - الثاني: موضوعها.
  - الثالث: تاريخ نظمها.
  - الرابع: عدد أبياتها.
  - الخامس: مصادرها وزياداتها.
  - السادس: عدد أنواع علوم الحديث فيها.
  - السابع: مميّزاتها.

- الثامن: المؤاخذات عليها.
- التاسع: المقارنة بينهما وبين "ألفيّة العراقيّ".
- العاشر: عناية العلماء بها.
- الحاديَ عشَرَ: نُسَخها المخطوطةُ، وطبَعاتُها.

المبحث الأوّل

ترجمة مختصرة

للحافظ السيوطيّ

المطلب الأوّل: اسمُه ونسبُه ولقبُه وكنيتُه

هو عبدُ الرحمٰن بنُ كمال الدين: أبي بكرِ بنِ شمسِ الدين: محمّدِ بن سابقِ الدين: أبي بكرِ بنِ فخر الدين: عثمانَ بنِ ناظر الدين: محمّدِ بن سيف الدين: خَضِرِ بنِ نجم الدين: أبي الصلاح: أيّوبَ بنِ ناصر الدين: محمّدِ ابن الشيخ هُمَامِ الدين، جلالُ الدين، أبو الفضل، الخُضَيْريُّ، المِصريُّ: السُّيوطيُّ الأصلِ، القاهريُّ المولِد والمنشإِ.

وجدّه الأعلىٰ الشيخ الهُمَام من مشايخ الصوفيّة،[1] ومَن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، وكان والدُه من أهل العلم، فقيهًا شافعيًّا.[2]

والخُضَيْريُّ الظاهرُ أنّه نسبةٌ إلىٰ محَلّة الخُضَيْريّة ببغدادَ.

و(السُّيوطيّ) مثلَّث السين، ويُقال: (الأُسْيوطيّ)، بضمِّ الهمزة وكسرها، وهي نسبةٌ إلىٰ سُيُوطَ، مثلَّثةِ السين، أو أُسيوطَ، بضمِّ الهمزة وكسرها، وهي مدينةٌ في غربيِّ النيل، في صعيد مصرَ.

وهي المعروفة اليوم بـ(أَسيوطَ)، بفتح الهمزة، خلافًا للوجوه الخمسة السابقة.

---

(١). انظر طرفًا من ترجمته في "التحدّث بنعمة الله" (ص٥).

(٢). انظر ترجمته في "حسن المحاضرة" لابنه السيوطيّ (١/ ٤٤١-٤٤٣).

المطلب الثاني: مولدُه

وُلِد السيوطيُّ ليلةَ الأحد، مستهَلِّ رجبٍ، سنةَ تسعٍ وأربعين وثمانِمائةٍ.

وذكروا في قصّة مولِده أنّ والده: الشيخَ أبا بكرٍ احتاج إلىٰ مطالعة كتابٍ، فذهبت أمُّ السُّيوطيّ لتأتيَه به، فجاءها المخاض، فوضعتِ السيوطيَّ بين الكتب؛ فقيل له: (ابنُ الكتب)، حتّىٰ سمّاه أبوه يومَ سابعه: (عبدَ الرحمٰن).

المطلب الثالث: نشأته، وحياته العلميّة

تُوُفِّي والدُه سنةَ خمسٍ وستّين، وله نحوُ ستِّ سنين؛ فنشأ يتيمًا.

وكان أبوه أوصىٰ به إلىٰ جماعةٍ، منهمُ الشيخ كمالُ الدين بنُ الهُمَام؛ فاعتنىٰ به، وألحقه بالمدرسة الشَّيْخُونيّة.

وحفظ القرآن صغيرًا، دون ثمانِ سنين.

ثمّ حفظ "عمدةَ الأحكام" لعبد الغنيِّ المقدسيِّ، و"منهاجَ الطالبين" للنوويّ، و"منهاجَ الوصول" للبيضاويِّ، و"ألفيّةَ ابن مالكٍ"، وعرضها علىٰ علماء عصره وهو دون البلوغ.

ثمّ بدأ بالِاشتغال بالعلم والقراءة علىٰ الشيوخ مستهلَّ سنةِ أربعٍ وستّين.

وأجيز بتدريس العربيّة مستهلَّ سنةِ ستٍّ وستّين، ولم يكن أكمل ثمانَ عشْرةَ سنةً. وفي هٰذه السنة كتب أوّل تصانيفه: "شرحَ الِاستعاذة والبسملة".

وفي سنةِ تسعٍ وستّين حجّ، وشرب من زمزمَ لأمورٍ، منها أن يبلغ في الفقه رتبة الشيخ سراجِ الدين البُلْقِينيّ، وفي الحديث رتبةَ الحافظِ ابن حجرٍ.

وسافر في طلب العلم، فطاف كثيرًا منَ البلاد، داخلَ مصرَ وخارجَها.

وابتدأ الفتوىٰ مستهلَّ سنة إحدىٰ وسبعين.

وجلس لإملاء الحديث مستهلَّ سنة اثنتين وسبعين.

وفي سنة ستٍّ وسبعين أجازه الشيخُ علمُ الدين البُلْقِينيُّ بالإفتاء والتدريس.

ولم يزل مشتغلًا بالتصنيف، مع التصدُّر للتدريس والإفتاء والإملاء، حتّىٰ بلغ الأربعين، سنةَ ثمانٍ وثمانين، فاعتزل الناسَ، وانقطع للعبادة وتحرير مصنَّفاته، وأقام بروضة المِقْيَاس،(١) فلم يتحوّل منها إلىٰ أن مات.

---

(١). الروضة هٰذه جزيرةٌ معروفةٌ في النيل، في محافظة القاهرة بمصرَ، والمِقْيَاس في طرفِها الجنوبيِّ. وهو الذي يُقاس به ماءُ النيل. انظرِ "الخِطط" للمَقْرِيزيّ (٢/ ١٨٥).

وذكروا أنّه لم يفتح طاقاتِ بيته المشرفةَ علىٰ النِّيل، وأنّ الأمراء والوجهاء كانوا يزورونه، ويأتونه بالأموال النفيسة، فيردُّها، ولم يقبل منهم إلّا خَصِيًّا، أعتقه، وجعله خادمًا في الحجرة النبويّة.

وطلبه السلطان مِرارًا، فلم يحضر إليه، فقيل له: «إنّ بعض الأولياء كان يتردّد إلىٰ الأمراء في حوائج الناس»، فقال: «اتّباع السلف في عدم التردُّد إليهم أسلمُ لدين المسلم».

وألّف في ذٰلك كتاباً، سمّاه "ما رواه الأساطين، في عدم التردُّد إلىٰ السلاطين".

❊ ❊

المطلب الرابع: شيوخه

جمع السيوطيُّ في تسمية شيوخه ثلاثة معاجمَ: الكبيرُ، واسمه "حاطب ليلٍ وجارف سيلٍ"، والصغير، واسمه "المنتقىٰ"، والأوسط، وهو العمدة عنده، وأُراه هو "المنجمَ في المعجم".

أمّا معجمه الكبيرُ، فقد حوىٰ نحوًا من ستِّمِائةِ شيخٍ، ممّن سمع منه أو أجازه أو أنشده شعرًا.(١)

وقد قسّم السيوطيّ في "المنجم"(٢) شيوخه إلىٰ أربع طبقاتٍ، وذكر أنّه يترجم فيه لأصحاب الطبقات الثلاثة الأولىٰ، ثمّ قال: «ولم أذكر منَ الطبقة الرابعة ... إلّا اليسيرَ؛ لعدم الحاجة إليهم؛ إذْ لم أروِ عنهم شيئًا البتّةَ ... إلّا أنّهم قد يُحتاج إليهم في رواية مصنَّفات شيوخهم».

وعِدّة من ذكر في هٰذا المعجمِ خمسٌ وتسعونَ ومِائةُ شيخٍ؛ فيكونُ سائرُهم – وهم نحوُ أربعِمِائةِ شيخٍ – من أصحاب الطبقة الأخيرة.

وممّا يُلحَظ في استقراء شيوخ السيوطيّ تنوُّعُهمُ المعرفيُّ، وهو مَظِنّة سَعَة معارفه، وتعدُّد علومه، والمذهبيُّ، وهو مظنّةُ سَعَة أُفُقه، واطّلاعه، والبلدانيُّ، وهو مَظِنّةُ الرِّحلة، والِاتّصال بأعيان عصره. وقد كان لذٰلك أثرٌ واضحٌ في شخصيّة السيوطيّ العلميّة.

وأيضًا يُلحَظ في شيوخه الذين تعلّم علىٰ أيديهم – حسنُ انتقائهم، فلم يدرِس فنًّا إلّا علىٰ مختصٍّ به، معروفٍ بإتقانه.

وأختصر هنا، فأقتصر علىٰ أبرز من أفاد منهمُ السيوطيّ في نشأته، وعظُم انتفاعُه بهم في طلبه للعلم.

---

(١). انظرِ "التحدُّث بنعمة الله" (٤٣).

(٢). (ص٤٥).

❑ فأوّل ذٰلك ما ذُكِر أنّ أباه اعتنىٰ به؛ فأحضره - وهو ابن ثلاثِ سنينَ - مجلسَ الحافظِ ابن حجرٍ، ويُظَنّ أنّ له منه إجازةً.[١]

❑ ومن أوائل مشايخه عزُّ الدين الكِنَانيُّ الحنبليُّ،[٢] عرض عليه وهو صغيرٌ.

❑ ومنهم علمُ الدين البُلْقِينيُّ،[٣] لزمه، وقرأ عليه ما لا يحصىٰ، وتخرّج به في الفقه.

❑ ومنهم شهابُ الدين الشارمساحيُّ،[٤] أخذ عنه علمَ الفرائض.

❑ ومنهم تقيُّ الدين الشُّمُنّيُّ الحنفيُّ،[٥] أخذ عنه الحديث والعربيّة.

❑ ومنهم محيِي الدين الكافِيَجيُّ،[٦] لزمه وحمل عنه فنونًا كثيرةً.

❑ ومنهم شرفُ الدين المُنَاويُّ،[٧] وقرأ عليه كثيرًا.

---

(١). انظر تفصيل هٰذه القصّة في "الكواكب السائرة" لنجم الدين الغزّيّ (١/ ٢٢٧). وانظرِ "التحدُّث بنعمة الله" (ص٤٥).

(٢). انظر ترجمته في "الضوء اللامع" للسخاويّ (١/ ٢٠٥-٢٠٧)، و"المنجم في المعجم" للسيوطيّ (ص٤٦-٤٨).

(٣). انظر ترجمته في "الضوء اللامع" للسخاويّ (٣/ ٣١٢-٣١٤)، و"المنجم في المعجم" للسيوطيّ (ص١٢٦-١٣٣).

(٤). انظر ترجمته في "الضوء اللامع" للسخاويّ (٢/ ١٦-١٧)، و"المنجم في المعجم" للسيوطيّ (ص٥٧).

(٥). انظر ترجمته في "الضوء اللامع" للسخاويّ (٢/ ١٧٤-١٧٨)، و"المنجم في المعجم" للسيوطيّ (ص٨٢-٩٢).

(٦). انظر ترجمته في "المنجم في المعجم" للسيوطيّ (ص١٨٣-١٨٦).

(٧). انظر ترجمته في "الضوء اللامع" للسخاويّ (١٠/ ٢٥٤-٢٥٧)، و"المنجم في المعجم" للسيوطيّ (ص٢٣٧-٢٣٨).

المطلب الخامس: مذهبُه الفقهيُّ والعَقَديُّ

❁ نشأ السيوطيُّ شافعيَّ المذهبِ، ولم يمنعه ذٰلك بعدَ أنِ اتّسعت علومه، ورسَخت قدمُه، وبلغ في اعتقاده مرتبة الِاجتهاد المطلقِ - أن يتجرّد؛ فيجتهدَ، ويعمل بالدليل منَ الكتاب والسنّة.

وكان في اجتهاده لا يخرج عن مذهب الشافعيِّ في الجملة؛ فينتقي من أقواله المختلفة وأقوال أصحابه، إلّا في مسائلَ يسيرةٍ خرج فيها عنِ المذهب.

أمّا الإفتاء، فكان أوّلًا يفتي بما رجّحه النوويُّ في المذهب، وإنِ اعتقد خلافَه، ثمّ لـمّا رأىٰ أنّه بلغ درجة الِاجتهاد المطلقِ، صار يفتي بما يترجّح له من أقوالٍ، ولا يخرج في الفتوىٰ عن مذهب الشافعيِّ.

وفرّق بين الِاختيار لنفسه والفتوىٰ لغيره بأنّ السائل إنّما يقصده ليعرف مذهب الشافعيِّ ويقلّده؛ فلم يحسن أن يجابَ بغير ما هو مَقُولٌ في مذهبه.

وقدِ امتُحِن بسبب دعواهُ الِاجتهادَ، وخروجِه عن مألوف أهل عصره، وكثُرت خصومُه، واستفزّهم ذٰلك إلىٰ انتقاصه، والوقيعة فيه، وتتبُّع أخطائه، وتلمُّس زلّاته.

وهٰذا شأن من يستعلن بالِاجتهاد في العصور المتأخّرةِ، التي غلب علىٰ أهلها التقليدُ، وله في كثيرٍ منَ الفضلاء أُسوةٌ.(١)

❁ أمّا مذهبه العَقَديُّ، فقد كان السيوطيُّ أشعريًّا في الجملة، بمعنىٰ أنّه يجري علىٰ مذهب الأشاعرة في أصولهمُ المشهورةِ، التي تلقّاها تقليدًا، ونشأ عليها؛ فتمكّنت من نفسه، ولم يكن منَ المتكلِّمين، القائلين بتفاصيلِ المذهب.

وقد جرىٰ علىٰ ذٰلك في كثيرٍ من مسائل الِاعتقاد في مصنَّفاته، والله يغفر له.

---

(١).انظرِ "التحدُّث بنعمة الله" (ص١٦٠-٢٠٢)، و"البدر الطالع" للشوكانيّ (ص٣٧٣).

ولذٰلك قال الشيخ محمّدُ بن إبراهيمَ في سياق الردّ عليه في بعض المسائل العَقَديّةِ[١]: «والسيوطيُّ رحمه الله – مع طول باعه، وسَعَة اطّلاعه، وكثرة مؤلَّفاته – ليس ممّن يُعتمَد عليه في مثل هٰذه الأصولِ العظيمةِ».

وهو مِن جنس مَن ذكرهم شيخُ الإسلام ابن تيميّةَ[٢] بالعلم بالحديث والآثار، ثمّ قال في نوعٍ منهم: إنّهم «ليس لهم خبرةٌ بالعقليّات، بل هم يأخذون ما قاله النفاة [مِنَ] الحُكم والدليل، ويعتقدونها براهينَ قطعيّةً، وليس لهم قوّةٌ علىٰ الِاستقلال بها، بل هم في الحقيقة مقلِّدون فيها ... فجميع ما يسمعونه منَ القرآن والحديث وأقوال السلف – لا يحملونه علىٰ ما يخالف ذٰلك، بل إمّا أن يظنُّوه موافقًا لهم، وإمّا أن يُعْرِضوا عنه مفوِّضين لمعناه».

ولذٰلك، فإنّ السيوطيّ كان معظِّمًا للسنّة، مجانبًا لعلم الكلام، وقد صنّف في ذٰلك "مفتاح الجنّة في الِاعتصام بالسنّة"، و"القولَ المشرِق في تحريم الِاشتغال بالمنطق"، و"فصل الكلام في ذمّ علم الكلام".

❁ هٰذا، وقد أُخِذ علىٰ السيوطيِّ كذٰلك التصوُّفُ.

ولا يخفىٰ أنّ المتصوِّفة أنواعٌ، فمنهم الملحد القائل بوحدة الوجود، ومنهمُ الذي عامّةُ بدعته محصورةٌ في العمليّات، وبينهما طبقاتٌ؛ فمنهم من يغلو، فيقتربُ منَ الأوّل، ومنهم من لا، فيقتربُ منَ الثاني.

ولا شكّ أنّ السيوطيَّ – عفا الله عنه – كان أقربَ إلىٰ النوع الثاني، متأثِّرًا بالبيئة التي نشأ فيها.

وقد ألّف في التصوُّف "تأييدَ الحقيقة العليّة وتشييد الطريقة الشاذليّة"، و"مختصر الإحياء"، و"المعانيَ الدقيقة في إدراك الحقيقة"، و"الخبرَ الدالَّ علىٰ وجود القُطْب والأوتاد والنُّجباء والأبدال"، و"حسنَ المقصِد في عمل المَولِد"، وغيرَها.

---

(١). في "مجموع فتاواهُ ورسائلِه" (١/ ٢١٥).

(٢). في "دَرءَ تعارض العقل والنقل" (٣/ ٣٠٢).

ويحكي بعضُ الصوفيّة عنه ما لا يصدَّق؛ إمّا لامتناعه، أو لتهمتهم في نقله، كرؤيته النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقظةً بضعًا وسبعين مرّةً، وكطيِّ الأرض له، فيصلّيَ في مكّةَ ويرجعَ إلىٰ مصرَ في الزمن اليسير، وكإخباره بأمورٍ مغيَّباتٍ وقعت بعد موته، وغيرِها.(١)

❁ ولا يفوتُ في هٰذا المقامِ التنبيهُ علىٰ واجب المسلم في التعامل مع خطإ من أخطأ منَ العلماء في مسائل الِاعتقاد: أن يحمِلَ ذٰلك منهم علىٰ ما يليق بما عُرِف من فضلهم، وطلبِهم للحقّ؛ فيستغفرَ لهم، مع اتّقائه الخطأَ، وانتصارِه لدين الله تعالىٰ.

وجاء في فتوىٰ للّجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء ما نصُّه: «موقفنا من أبي بكرٍ الباقِلّانيّ والبيهقيّ وأبي الفرج بن الجوزيّ وأبي زكريّا النوويِّ وابن حجرٍ، وأمثالهم ممّن تأوّل بعض صفات الله تعالىٰ، أو فوّضُوا في أصل معناها - أنّهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين، الذين نفع الله الأمّة بعلمهم؛ فرحمهمُ الله رحمةً واسعةً، وجزاهم عنّا خيرَ الجزاء، وأنّهم من أهل السنّة فيما وافقوا فيه الصحابةَ رضي الله تعالىٰ عنهم، وأئمةَ السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالخير، وأنهم أخطئوا فيما تأوّلُوه من نصوص الصفات، وخالفوا فيه سلف الأمّة وأئمّةَ السنّة رحمهمُ الله».

وقد وقّع هذه الفتوىٰ: فضيلةُ الشيخ عبدُ الله بنُ قعُودٍ، وفضيلة الشيخ عبدُ الرزّاق بنُ عَفِيفيٍّ، والإمامُ عبدُ العزيز بنُ عبد الله بنِ بازٍ، رحمهمُ الله.(٢)

---

(١). انظر - مثلًا - "الكواكب السائرة" للغزّيّ (١/ ٢٢٩-٢٣٠).

(٢). في "مجموع فتاوىٰ اللجنة الدائمة" (٣/ ٢٤١).

المطلب السادس: مصنَّفاته

كان السيوطيُّ متفنِّنًا، واسعَ الِاطّلاع، سريعَ التأليف والكتابة.

لذٰلك زادت مصنّفاته علىٰ خمسِمِائة مصنَّفٍ، سوىٰ ما رجع عنه وغسله. وقد جعلها السيوطيّ سبعةَ أقسامٍ:

❐ الأوّل، قال[١]: «ما أدّعي فيه التفرُّد، ومعناه أنّه لم يؤلَّف له نظيرٌ في الدنيا، فيما علمتُ ... وذٰلك ثمانيةَ عشَرَ مؤلَّفًا»، ثمّ سردها.

❐ والثاني، قال[٢]: «ما أُلِّف ما يناظره، ويمكن العلّامةَ أن يأتي بمثله، وذٰلك ما تمّ، أو كُتِب منه قطعةٌ صالحةٌ، منَ الكتب المعتبَرة التي تبلغ مجلّدًا وفوقَه ودونَه، وذٰلك خمسونَ مؤلَّفًا»، ثمّ سردها.

❐ والثالث، قال[٣]: «ما تمّ منَ الكتب المعتبَرةِ، الصغيرةِ الحجم، التي هي من كرّاسين إلىٰ عشَرةٍ، وذٰلك سبعونَ مؤلَّفًا»، ثمّ سردها.

❐ والرابع، قال[٤]: «ما كان كرّاسًا ونحوَه من مسائل الفتاوىٰ، وذٰلك مِائةُ مؤلَّفٍ»، ثمّ سردها.

❐ والخامس، قال[٥]: «ما أُلِّف في واقعات الفتاوىٰ، في كرّاسٍ وفوقَه ودونَه، وذٰلك الآنَ ثمانونَ مؤلَّفًا»، ثمّ سردها.

❐ والسادس، قال[١]: مؤلَّفاتٌ لا أعتدُّ بها؛ لأنّها علىٰ طريقة البطّالين، الذين ليس لهمُ اعتناءٌ إلّا بالرواية المحضةِ، ألّفتُها في زمن السماع وطلب الإجازات، مع أنّها مشتملةٌ علىٰ فوائدَ بالنسبة إلىٰ ما يكتبه الغيرُ». ثمّ سرد أربعينَ مصنَّفًا.

---

(١). في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١٠٥).

(٢). في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١٠٦).

(٣). في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١١١).

(٤). في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١١٥).

(٥). في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١٢١).

❑ والسابع، قال[٢]: «ما شرعتُ فيه، وفتَر العزمُ عنه، وكُتِب منه القليلُ»، ثمّ سرد ثلاثةً وثمانينَ مصنَّفًا.

ومجموع ذٰلك ثمانيةٌ وثلاثونَ وأربعُمِائة مصنَّفٍ.

وقد ذاع كثيرٌ منها في أقطار الأرض في حياته، فبلغتِ الحجازَ، والشامَ، والمغربَ، وبلادَ التَّكْرُور،[٣] والهندَ، وبلاد الروم، وغيرَها.[٤]

وأذكر هنا جملةً من مصنَّفات السيوطيِّ، مرتَّبةً علىٰ فنونها.

❑ فمن مصنَّفاته في علوم القرآن: "الدرُّ المنثور في التفسير بالمأثور"، و"الإتقانُ في علوم القرآن"، و"لُبَابُ النُّقول في أسباب النزول".

❑ وفي علوم الحديث: ألفيّةُ "نظمِ الدُّرَر في علم الأثر"، وشرحُها "البحرُ الذي زخر"، و"تدريبُ الراوي في شرح تقريب النواويْ"، و"الجامعُ الكبير".

❑ وفي الفقه ومتعلِّقاته، "الأشباه والنظائر"، وألفيّةُ "الكوكبِ الساطع نظمِ جمع الجوامع"، وشرحُها، و"شرح التنبيه" تنبيهِ أبي إسحاقَ الشيرازيِّ.

❑ وفي العربيّة وعلومها: "جمع الجوامع"، وشرحُه "همع الهوامع"، و"البهجةُ المرضيّة في شرح الألفيّة" ألفيّةِ ابن مالكٍ، وألفيّةُ "عُقودِ الجُمَانِ في المعاني والبيان"، و"شرحُها".

❑ وفي التأريخ: "طبقاتُ الحفّاظ"، و"حسنُ المحاضرة في تاريخ مصرَ والقاهرة"، و"تاريخ الخلفاء".

---

(١). في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١٢٦).

(٢). في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١٢٩).

(٣). التَّكْرُور، ضبطها السيوطيّ في "لبّ اللباب" (ص٩٨) بفتح التاء، وضبطها الفِيرُوزَابَاديُّ في "القاموس المحيط" (ص٣٥٧) بضمّها. قال الحَمَويُّ في "معجم البلدان" (٢/ ٣٨): «بلادٌ تُنسَب إلى قَبِيل منَ السُّودان، في أقصىٰ جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزُّنُوج».

(٤). انظر تفصيلَ ذٰلك في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١٥٥-١٥٩).

❑ وفي العقائد: "شرح الكوكب الوقّاد في الِاعتقاد"، و"تشييد الأركان في (ليس في الإمكان أبدعُ ممّا كان)".

وقد قرّظَ لمصنَّفاتِه كثيرٌ منَ العلماء، وأثنوا عليها نثرًا ونظمًا.[1]

وقال ابنُ العماد: «لو لم يكن له منَ الكرامات إلّا كثرةُ المؤلَّفات، مع تحريرها وتدقيقها، لكفىٰ ذٰلك شاهدًا لمن يُؤمِن بالقَدَر».

وقال الشوكانيُّ: «وتصانيفه في كلِّ فنٍّ منَ الفنون مقبولةٌ، قد سارت في الأقطار مَسِيرَ النهار». ثمّ وصفَها، فقال: «محرَّرةٌ أحسنَ تحريرٍ، ومتقَنةٌ أبلغَ إتقانٍ».

ولم يرضَها بعضُ أهل عصره، واتّهمه السخاويُّ بسرقةِ كثيرٍ منها، وليس ذٰلك بمقبولٍ منه؛ لما كان بينهما منَ المنافسة.

وللسيوطيّ أيضًا أبياتٌ مأثورةٌ، غالبُها في الفوائد العلميّة والأحكام الشرعيّة. وله شعرٌ جيّدٌ كثيرٌ، وأكثر شعره متوسّطٌ.

---

(١). ذكر السيوطيّ جملةً منهم في "التحدُّث بنعمة الله" (ص١٣٧-١٥٤).

المطلب السابع: مكانتُه العلميّة

أخبر السيوطيُّ عن نفسه أنّه يحفظ مِائتي ألف حديثٍ، قال: «لو وجدت أكثرَ لَحَفظتُه»، قال: «ولعلّه لا يكون علىٰ وجه الأرض الآنَ أكثرُ من ذٰلك».

وقال: «ورُزِقتُ التبحُّرَ في سبعة علومٍ: التفسيرِ، والحديثِ، والفقهِ، والنحوِ، والمعاني، والبيانِ، والبديعِ ... ودونَ هٰذه السبعة في المعرفة: أصولُ الفقه، والجدلُ، والتصريفُ. ودونها: الإنشاءُ، والترسُّلُ، والفرائضُ. ودونَها: القراءاتُ، ولم آخذها عن شيخٍ. ودونَها الطِّبُّ. وأمّا علمُ الحساب، فهو أعسر شيءٍ عليّ، وأبعدُه عن ذهني ...

وقد كمُلت عندي الآنَ آلاتُ الِاجتهاد بحمد الله تعالىٰ، أقول ذٰلك تحدُّثًا بنعمة الله تعالىٰ، لا فخرًا ...

ولو شئتُ أن أكتب في كلّ مسألةٍ مصنَّفًا، بأقوالها، وأدلّتها النقليّةِ والقياسيّةِ، ومداركِها، ونقوضِها، وأجوبتِها، والموازنةِ بين اختلاف المذاهب فيها، لقدَرتُ علىٰ ذٰلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوّتي؛ فلا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله، ما شاء اللهُ، لا قوّةَ إلّا بالله.

وقد كنتُ في مبادئ الطلب قرأتُ شيئًا في علم المنطق، ثمّ ألقىٰ الله كراهَتَه في قلبي، وسمعت أنّ ابن الصلاح أفتىٰ بتحريمه، فتركتُه لذٰلك؛ فعوّضني الله تعالىٰ عنه علم الحديث، الذي هو أشرف العلوم».

وقد أثنىٰ عليه غيرُ واحدٍ منَ العلماء.

قال تلميذُه الداوُديُّ: «كان أعلمَ أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه: رجالًا، وغريبًا، ومتنًا، وسندًا، واستنباطًا للأحكام منه».

وقال نجمُ الدين الغزّيُّ: «الشيخُ، العلّامةُ، الإمامُ، المحقِّقُ، المدقِّقُ، المسنِدُ، الحافظُ، شيخُ الإسلام».

وقال الشوكانيُّ: «الإمامُ الكبيرُ ... بَرَّز في جميع الفنون، وفاق الأقران، واشتهر ذكرُه، وبعُد صيتُه».

هٰذا، وقد وقعت بينه وبين بعض معاصريه نُفْرةٌ، من جنس ما يقع بين الأقران من المنافسة، وهٰذا حقُّه أن يُطوىٰ ولا يروىٰ، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

المطلب الثامن: وفاتُه

تمرّض السيوطيُّ رحمه الله سبعةَ أيّامٍ، ثمّ تُوُفِّي سَحَرَ الجمعة، التاسعَ عشَرَ من جُمادىٰ الأولىٰ، سنةَ إحدىٰ عشْرةَ وتسعِمِائةٍ.

وكان لجنازته مشهدٌ عظيمٌ، ودُفِن في حوش قوصون، خارجَ باب القَرافة.

ورثاه عبدُ الباسط بنُ خليلٍ الحنفيُّ.

المطلب التاسع: مصادر ترجمته

أفرد الداوُديُّ ترجمة شيخِه السيوطيِّ في مجلّدٍ ضخمٍ، لم أقف عليه.

وقد أفرد السيوطيّ ترجمة نفسِه في "التحدّث بنعمة الله"، وترجم لنفسه كذٰلك في "حسن المحاضرة"،[١]. وقد أفدتُ أكثرَ هٰذه الترجمةِ المختصرةِ من هٰذين الكتابين، وأكملتها منَ الكتب التالية:

١. "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، للحافظ السخاويّ.[٢]

٢. "النور السافر عن أخبار القرن العاشر"، لعبد القادر العيدروس.[٣]

٣. "الكواكب السائرة بأعيان المِائة العاشرة"، لنجم الدين الغزّيّ.[٤]

٤. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، لابن العِماد الحنبليّ.[٥]

٥. "البدر الطالع بمحاسن مَن بعدَ القرن السابع"، للعلّامة الشوكانيّ.[٦]

---

(١). (١/ ٣٣٥-٣٤٤).

(٢). (٤/ ٦٥-٧٠).

(٣). (ص٩٠-٩٤).

(٤). (١/ ٢٢٧-٢٣٢).

(٥). (١٠/ ٧٤-٧٩).

(٦). (ص٣٦٧-٣٧٣).

المبحث الثاني

دراسةٌ مختصرةٌ

لألفيّة السيوطيّ

المطلب الأوّل: اسم المنظومة

نصّ السيوطيُّ – رحمه الله – علىٰ اسم ألفيّته، فقال في أوّل "شرحها"[١]: «فإنّي نظَمتُ في علم الحديث ألفيّةً، سمّيتُها: "نظمَ الدُّرر في علم الأثر"».

وكذٰلك نصّ علىٰ اسمها في "التحدُّث بنعمة الله"،[٢] وفي "حسن المحاضرة".[٣]

وهو معنىٰ قوله في أوّلها:

«وهٰـذه ألفيّـةٌ تحكـي الـدُّرَرْ ∴ منظومـةٌ ضـمّنتُها علـمَ الأثـرْ»

---

(١). (١/ ٢٢٣).

(٢). (ص١١١).

(٣). (١/ ٣٤٠).

المطلب الثاني: موضوعها

يتّضح منِ اسمها أنّها من مصنّفاتِ علمِ الحديث.

وقد نصّ علىٰ ذٰلك في أوّلها، إذ قال[١]:

«..... ∴ منظومــةٌ ضــمّنتُها علــمَ الأثــر»

وقال في "آداب طالب الحديث"[٢]:

«واقـرأ كتابًـا تـدرِ منـه الِاصـطلاحْ ∴ كهٰذه، وأصلِها، و"ابنِ الصلاحْ"»

وكذٰلك، فقد ذكرها في "حسن المحاضرة"[٣] من جملة مصنَّفاته في الحديث وتعلُّقاته.

ويُصدِّق ذٰلك كلَّه مضمونُها؛ فلا يكاد القارئ ينظر في شيءٍ منها، إلّا رأىٰ ذٰلك ضرورةً.

وأولىٰ التعاريف لعلم الحديث -كما قاله ابن حجرٍ[٤] - معرفة القواعد التي يُتوصَّل بها إلىٰ معرفة حال الراوي والمرويّ.

وهو المعروف بـ(علوم الحديث)، أو (علم مصطلح الحديث).

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٣/أ).

(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ١٢٥/أ).

(٣). (١/ ٤٣).

(٤). في "النكت" (١/ ٢٢٥).

المطلب الثالث: تاريخ نظمها

قال السيوطيُّ في أواخرها:

«نظمتُهـــا في خمســـةِ الأيّـــامِ ∴ بقـــدرة المهـــيمنِ العـــلَّامِ
ختمتُهـا يـومَ الخمـيسِ العاشـرِ ∴ يا صاحِ، مِن شهر ربيعِ الآخِرِ
مِـن عـام إحـدىٰ وثمـانين الـتي ∴ بعـــدَ ثمانِمائَـــةٍ للهجـــرةِ»

ويزيد ذٰلك توضيحًا ما نقل الشيخ التَّرْمَسيُّ،[1] قال: «وجدت في بعض نُسخ هٰذا النظمِ ما نصُّه: قد فرغتُ من نظمها يومَ الخميس، عاشرَ ربيعٍ الآخِر، سوىٰ أبياتٍ ألحقتها بعد ذٰلك، ومن تبييضها يومَ الأحد، ثالثَ عشَرَهُ».

وقال أيضًا[2]: «وجدنا بعد آخِر بعض نُسخ النظم تأريخًا ذُكِر فيه أنّ الناظم ألحق فيه أبياتًا بعد الختم، لم يعيِّن عددها، ولا مواضعَها، وهو كلامٌ منقولٌ عنِ الناظم».

وبذٰلك يتبيّن أنّ هٰذه الألفيّةَ قد مرّت بثلاث مراحلَ:

- فشرع السيوطيُّ في نظمها يومَ السبت، الخامسَ من شهرِ ربيعٍ الآخِر، سنةَ إحدىٰ وثمانينَ وثمانِمائةٍ، وأتمّ مسوَّدتها في خمسة أيّامٍ، يومَ الخميسِ، العاشرَ منَ الشهرِ.
- ثمّ انتهىٰ من تبييضها في ثلاثةِ أيّامٍ، يومَ الأحد، الثالثَ عشرَ منَ الشهرِ.
- وزاد بعدُ فيها أبياتًا، لا يعرَف تأريخُ إضافتها.

وجاء في آخر النسخة المقروءة علىٰ السيوطيّ،[3] وهي أكملُ من نسخة الشارح: «تمّتِ الألفيّة المباركةُ، يومَ الجمعة، ثالثَ عشرَ شوّالٍ، سنةَ خمسٍ وثمانين وثمانِمائةٍ».

والظاهر أنّ مقصود كاتبها: تمّ نسخُها؛ فيكون السيوطيُّ قدِ انتهىٰ منَ الإضافة إليها قبل التاريخ المذكور.

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ١٩٨/ب).

(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ١).

(٣). انظرِ "الألفيّة" بتحقيق الشيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ (ص٢٥٠-٢٥١).

هٰذا، ومنَ المهمّ هنا التنبيهُ علىٰ أنّ هٰذا النظمَ متأخّرٌ عن "تدريب الراوي"؛ فقد قال في أوّله[١]: «طالَما قيدتُ في هٰذا الفنِّ فوائدَ وزوائدَ، وعلّقتُ فيه نوادرَ وشواردَ، وكان يخطر ببالي جمعُها في كتابٍ، ونظمُها في عِقدٍ؛ لِينتفعَ بها الطلاب، فرأيت كتاب "التقريب والتيسير" ... فقوي العزم علىٰ كتابة شرحٍ عليه ... مضيفًا إليه زوائدَ عليّةٍ، وفوائدَ جليّةٍ، لا توجد مجموعةً في غيره، ولا سار أحدٌ قبلَه كسَيْرِه».

وأيضًا، فقد قال في "الألفيّة"[٢]:

«وغـيرُ هٰـذا مـن تـراجمَ تُعَـدُّ ∴ ضـمّنتُها شـرحِيَ عنهـا، لا تَعَـدُّ»

والشرح المذكور هو "تدريب الراوي".[٣]

ولذٰلك، فقدِ استفاد في هٰذه المنظومة كثيرًا ممّا كتبه في "التدريب"، وزاد عليه مسائلَ، وترجيحاتٍ، كما سيأتي بيانُه.

وهي متأخّرةٌ كذٰلك عن شرحه علىٰ "ألفيّة العراقيّ"؛ فقد قال في أوّله[٤]: «ومن أراد الزوائد والفوائد، والأبحاث المؤنَّقة والفرائد، فعليه بشرحنا علىٰ "التقريب" للشيخ محيِي الدين النوويّ؛ فهو الكتاب الذي لم يؤلَّف في الفنّ أجمعُ منه».

وعليه، فهٰذه الألفيّة هي آخرُ ما صنّفه السيوطيُّ في هٰذا الفنِّ، ولم يصنّف بعدَها إلّا شرحها "البحر الذي زخر"، ولم يُتمَّه. فما قرّره في "ألفيّته" هٰذه، فهو ما استقرّ عليه قولُه، وما خالفه في "التدريب" أو "شرح ألفيّة العراقيّ"، فهو مرجوعٌ عنه.

---

(١). (١/ ٦٤).

(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ٩/أ - ٩/ب).

(٣). قاله الشيخ التِّرمسيُّ، انظرِ "الأصل" (ل: ٩/ب).

(٤). (ص٩٢).

المطلب الرابع: عدد أبياتها

ذكر الشيخ التَّرْمَسيُّ[١] أنّ القدر الذي وقع له منَ "الألفيّة"، فشرحه – ثمانونَ وتِسعُمِائةِ بيتٍ، وقدِ استشكل الشيخ الجمعَ بين ذٰلك، وبين نصِّ السيوطيِّ في ابتدائها وخاتمتها – علىٰ أنّها ألفيّةٌ، فذكر احتمالين واستبعدهما، ثمّ خلَص إلىٰ احتمالِ أن تكون نسختُه منقولةً منَ المسوَّدة، وأنّها كانت تقلُّ عنِ الألف، ثمّ زاد فيها السيوطيُّ بعدُ، فبلغ بها الألفَ.

وذكر الفاضلانِ محقِّقا "فتح المغيث" للسخاويّ[٢] أنّهما عدّا الأبيات في "شرحه"، فبلغت خمسًا وثمانين وتسعَمِائة بيتٍ.

وقد فات الشيخَ أبياتٌ، فلم يشرحْها، وهي ثابتةٌ في نسخٍ أخرىٰ.

❐ فأوّل ذٰلك: ثلاثةٌ متتابعةٌ: الرابعُ والمِائةُ، والخامسُ، والسادسُ،[٣] وهي في مبحث "الحسن"، وقد ذكرها السيوطيُّ في "البحر الذي زخر"،[٤] وشَرَحها،[٥] وأثبتها الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ،[٦] والشيخُ محمّدٌ محيِي الدين بنُ عبد الحميد.[٧]

❐ وثانيه: البيت الرابع والعشرون بعد المِائة،[٨] وهو في مبحث "المرفوع والموقوف والمقطوع"، وقد أثبته الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ،[٩] والشيخ محمّدٌ محيِي الدين بنُ عبد الحميد.[١]

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ١).

(٢). (١/ ١٤٥).

(٣). انظر مقدّمةَ محقِّقَيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٤٦).

(٤). (١/ ١٢٠٨).

(٥). (١/ ١٢٤١-١٢٤٣).

(٦). في تحقيقه لنصّ "الألفيّة"(ص١٨).

(٧). في "شرحه علىٰ الألفيّة" (١/ ٢٤٥)، وذكر أنّه وجد هٰذه الأبياتَ الثلاثةَ في بعض نُسَخ المتن.

(٨). انظر مقدّمةَ محقِّقَيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٤٦).

(٩). في تحقيقه لنصّ "الألفيّة"(ص٢١).

❑ وثالثُه: عَجُزُ البيت الرابع والأربعين بعدَ الثمانِمائةٍ،[٢] وقد أثبته الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ.[٣]

فيتحصّل من ذٰلك أنّ مجموع أبيات "الألفيّة" – تسعةٌ وثمانون وتِسعُمِائةِ بيتٍ، وكذٰلك جاءت في طبعة الشيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ.

ويبقىٰ ما استشكله الشيخ من عدم تمامها الألفَ، والأقرب – إن شاء الله – أنّه سمّاها ألفيّةً – تقريبًا، وجبرًا للكسْر، ورأىٰ أنّه قد أتمّ بذٰلك مقصِده منَ أنواع علوم الحديث ومسائلِها، ولم يرَ أن يزيدَها ما يُكمِل الألف بحشوٍ زائدٍ علىٰ المهمّات التي قصدها.

هٰذا، وللشيخ التَّرمسيِّ في "شرحه" عشرون بيتًا زادها؛ ليكمِل الألف، وكذا نصفُ بيتٍ أيضًا، تكميلًا لسقطٍ في نسخته، كما سبق.

---

(١). في "شرحه" علىٰ "الألفيّة" (١/ ٢٦٤)، وذكر أنّه وجد هٰذه الأبياتَ الثلاثةَ في بعض نُسَخ المتن.

(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ١٧٥/ب)؛ فقد وقع مكانَه بياضٌ في النُّسَخ التي اطّلع عليها الشيخ التَّرْمَسيُّ، فأكمله بنظمٍ من عنده، أتمَّ فيه المسألةَ المذكورة في صدر البيت. أمّا العَجُزُ الساقطُ، ففيه مسألةٌ أخرىٰ، لم يشرحها الشيخ التَّرْمَسيُّ.

(٣). في تحقيقه لنصّ "الألفيّة"(ص٢٣١).

المطلب الخامس: مصادرها، وزياداتها

هٰذه المنظومة مبنيّةٌ علىٰ ألفيّةِ "التبصرة والتذكرة" لأبي الفضل العراقيّ،[١] وهي نظمٌ لكتاب "معرفة أنواع علم الحديث" لأبي عمرٍو بن الصلاح،[٢] الذي جمع فيه شتات هٰذا العلمِ.[٣]

لذٰلك، فقد أفاد السيوطيُّ من "ألفيّة العراقيّ" إفادةً واضحةً، ذكر الأستاذ عبدُ العزيز بنُ عليٍّ الحربيُّ[٤] أنّها «تتجلّىٰ في أربع صورٍ: الفِكرةُ، والمعنىٰ، واللفظُ، والتركيبُ». وسيأتي تفصيل ذٰلك في المبحث الخاصِّ بالمقارنة بينهما.

وقدِ اختصر السيوطيُّ منَ "التبصرة والتذكرة" كثيرًا ممّا عُنِي بذِكره العراقيُّ، فأغفل أكثرَ ما ذكره منَ الأمثلةِ، ونسبةِ الأقوال إلىٰ العلماء، وقليلًا منَ المسائل أو صورها.

لٰكنّه زاد عليها زياداتٍ كثيرةً، أكثرَ ممّا تركه، وتلك الزياداتُ علىٰ أربعة أنواعٍ، أذكرها، وأبيّن مصادر استمدادها.

❁ فالنوع الأوّل: زيادة أنواعٍ برأسها؛ فقدِ اكتفىٰ العراقيُّ - تبعًا لابن الصلاح - بخمسةٍ وستّين نوعًا من أنواع علوم الحديث، وزاد السيوطيُّ في هٰذه "الألفيّة" علىٰ ذٰلك كثيرًا، لٰكنّ بعض هٰذه الزيادةِ حصل من إفراد أنواعٍ ذكرها ابن الصلاح - والعراقيُّ بالتبع - ضمنَ نوعٍ آخرَ.

وجملةُ ما زاده السيوطيُّ منَ الأنواع، وليس له ذِكْرٌ في "ألفيّة العراقيّ"، ولا في "مقدّمة ابن الصلاح" - خمسةٌ وعشرون نوعًا، وهي:

---

(١). انظر في ذٰلك كلامَ الشارح، في "الأصل" (ل: ١٢٥/أ).

(٢). لقول العراقيِّ في أوّلها (ص٩٣):

«لخّصتُ فيها "ابنَ الصلاح"أجمعَهْ ∴ .....»

(٣). قال ابن حجرٍ في "نزهة النظر" (ص٣٦): «واعتنىٰ بتصانيف الخطيب المفرَّقةِ، فجمع شتات مقاصدها، وضمّ إليها من غيرها نُخَب فوائدها؛ فاجتمع في كتابه ما تفرّق في غيره».

(٤). في "الموازنة بين الألفيّتين" (ص١١١).

❐ (الجيّدُ)، و(الثابتُ)، و(الصالحُ)، و(المجوَّدُ)، و(المحفوظُ)، و(المعروفُ)، وقد أخذ هٰذه الأنواعَ من كلام الحافظ ابن حجرٍ في "النكت".[١]

❐ (المستفيض)، وقد أخذه منَ البُلْقِينيّ في "محاسن الِاصطلاح"،[٢] ومنِ ابن حجرٍ في "نخبة الفِكَر"،[٣] وشرحِها "نزهةِ النظر".[٤]

❐ (أسباب الحديث)، وقد أخذه منَ الزركشيِّ في "النكت"،[٥] والبُلْقِينيِّ في "محاسن الِاصطلاح"،[٦] وابنِ حجرٍ في "النخبة"،[٧] وشرحها "النزهة".[٨]

❐ معرفةُ أتباع التابعين، وقد أخذه منَ الحاكم في "معرفة علوم الحديث".[٩]

❐ (رواية الصحابة عنِ التابعينَ عنِ الصحابة)، قال السيوطيُّ في "التدريب"[١٠]: «هٰذا النوعُ زدتُه أنا»، وذكر أنّ للخطيب فيه تصنيفًا.

❐ (من روىٰ عن شيخٍ، ثمّ روىٰ عنه بواسطةٍ)، وهٰذا لم أرَ من سبقه بإفراده بنوعٍ مستقلٍّ.

❐ (من لم يروِ إلّا حديثًا واحدًا)، قال في "التدريب"[١١]: «هٰذا النوعُ زدتُه أنا»، وذكر أنّ للبخاريّ فيه تصنيفًا خاصًّا بالصحابة.

---

(١). (١/ ٤٩٠).
(٢). (ص٤٥٠).
(٣). (ص١٩٩).
(٤). (ص٥٠).
(٥). (٢/ ٧١-٧٥).
(٦). (ص٦٩٨-٧١٣).
(٧). (ص٢٠٥).
(٨). (ص١٨٥).
(٩). (٢٢٠-٢٢٣).
(١٠). (٢/ ١٠٤٢).
(١١). (٢/ ١٠٦٠).

❐ (من لم يروِ إلّا عن واحدٍ)، أخذه منَ الزركشيِّ في "النكت".[١]

❐ (من أسند عنِ النبيّ منَ الصحابة الذين ماتوا في حياته عليه الصلاة والسلام)، قال في "التدريب"[٢]: «هٰذا النوعُ زدتُه أنا ... وأرجو أن أجمع لهم مسندًا». وقد سبقه إلىٰ ذِكره البخاريُّ في "التاريخ الأوسط"،[٣] ومسلمٌ في "الطبقات".[٤]

❐ وعشَرةُ أنواعٍ منَ الأسماء والكنىٰ.

- فأوّلُها: أخذه منِ ابن حجرٍ في "النكت".[٥]
- والسبعة بعدَه: أخذها منه في "النخبة"،[٦] و"شرحِها".[٧]
- والتاسعُ: قال في "التدريب"[٨]: «لم يذكروه».
- والعاشر: كذٰلك، لم يذكرْه المصنّفون في علم المصطلح.

❐ (الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء)، سبق إلىٰ ذِكره ابنُ الجوزيّ في "تلقيح فهوم أهل الأثر"؛[٩] فإنّه أفرده في بابٍ، ونوّعه إلىٰ أنواعٍ في عدّة فصولٍ.

هٰذا، وقد زاد الشارح علىٰ "الألفيّة" تواريخَ المتون، وقد أخذه من "تدريب الراوي"،[١٠] وأخذه السيوطيُّ منَ "النكت" للزركشيّ،[١] و"محاسن الِاصطلاح" للبُلْقينيّ.[٢]

---

(١). (٢/ ٥٩-٦٢).

(٢). (٢/ ١٠٦٣).

(٣). (١/ ٣٠٢-٣٢٧).

(٤). (١/ ٢٢٥).

(٥). قال السيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ١٠٥٣): «ذكره شيخ الإسلام - يعني ابنَ حجرٍ - في أوّل "نكته علىٰ ابن الصلاح"»، وليس في القدْر المطبوع منها.

(٦). (ص٢٠٤-٢٠٥).

(٧). (ص١٧٥-١٧٨).

(٨). (٢/ ١٠٤٥).

(٩). (ص٣٥٧-٣٥٩).

(١٠). (٢/ ١٠٥٨-١٠٥٩).

❁ النوع الثاني: زيادة مسائلَ في نوعٍ ذكره ابن الصلاح والعراقيُّ.

❁ والنوع الثالث: زيادة أقوالٍ في مسألةٍ ذكرها ابن الصلاح والعراقيُّ.

❁ والنوع الرابع: زيادة تحقيقاتٍ لم يذكرها ابن الصلاح والعراقيُّ.

وقدِ استمدّ السيوطيُّ هٰذه الأنواعَ الثلاثةَ منَ الزياداتِ - من كلام الحافظ ابن حجرٍ غالبًا، لا سيّما منَ "النكت"، و"نخبة الفِكَر"، وشرحِها: "نزهةِ النظر".[٣]

وتفصيل ذٰلك في مواضعه منَ الكتاب.

هٰذا، وقدِ اعتنىٰ السيوطيُّ نفسُه ببيان زياداته، كما نقل الحاجُّ خليفةُ[٤] عنه أنّه قال: «جميع ما كُتِب في هٰذه الألفيّةِ بالأحمر، فهو من زياداتي».

وكتب الشيخ التَّرْمَسيُّ "النظم" في حاشية شرحه، وميّز الأبيات التي كمّل بها الألفَ بالمِداد الأحمرِ؛ فلم يمكِنه تمييزُ زياداتِ السيوطيِّ علىٰ العراقيّ به؛ فاستعاض عنه بوضع خطٍّ أحمرَ مستطيلٍ فوقَ الزيادة،[٥] وهو متابعٌ في ذٰلك للنسخ التي وقف عليها، وليس مُنشِئًا له، كما ظنّه الفاضلانِ محقِّقا "فتح المغيث".[٦]

ويقطع الشكَّ في ذٰلك - مقارنةُ عمل الشيخ التَّرْمَسيِّ بنسخ "الألفيّة" الخطّيّة السابقةِ لزمنه، وقد تتبّعتُ ذٰلك، فرأيتُه عينَ اليقين.

وبهٰذا يُعلَم قدْرُ هٰذه الألفيّة؛ لكثرة زياداتها، وتنوُّعِ مصادرها.

---

(١). (٢/ ٧٥-٧٦).

(٢). (ص٧١٤-٧٤٠).

(٣). انظر مقدّمةَ محقِّقَيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٥١).

(٤). في "كشف الظنون" (٢/ ١٩٦٣).

(٥). انظر كلامه - في "الأصل" (ل: ١).

(٦). انظر مقدّمةَ تحقيق "فتح المغيث" (١/ ١٥٠).

وقال نوريٌّ بنُ حسنٍ المسلّاتيُّ[١]: «الواقفُ عليها – يعني "ألفيّة السيوطيّ" – يُخيَّل له أنّ السيوطيّ حينما نظم "ألفيّته" كان ينظر في "التدريب"، وينسِج علىٰ مِنواله، ويؤكّد هٰذا أنّ كثيرًا من أبيات "الألفيّة" تبدو وكأنّها قدِ اقتُطِعت منه اقتطاعًا؛ فجاءتِ "الألفيّة" مطابقةً لما فيه مطابقةً تامّةً»، ثمّ ذكر أنّ هٰذه "الألفيّةَ" ما هي إلّا قالَبٌ شِعريٌّ لما في "التدريب".

وشرح ذٰلك أنّ "التدريب" شرحٌ علىٰ كتاب "التقريب والتيسير" للنوويّ، وهو مختصرٌ من كتابه "إرشاد طلّاب الحقائق"،[٢] وهو مختصرٌ من كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح،[٣] الذي نظمه العراقيُّ في "ألفيّته".

فالسيوطيُّ أعاد في شرحه "التدريبِ" كثيرًا ممّا نقصه النوويُّ من "علوم الحديث" لابن الصلاح؛ فصار في "التدريب" شبهًا من "ألفيّة العراقيّ" من هٰذه الجهةِ.

ومن هنا ظهر للأستاذ نوريٍّ قُربُ "ألفيّة السيوطيّ" منَ "التدريب"؛ لأنّ مبناها كما سبق علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، الذي يشبه "التدريب".

نعم، كثيرٌ من زيادات "ألفيّة السيوطيّ" علىٰ "ألفيّة العراقيّ" التي سبق ذكر مصادرها – موجودةٌ في "التدريب"، والظاهر أنّ السيوطيَّ إنّما استمدّها من تلك المصادرِ عند كتابة "التدريب"، ثمّ أخذها عند نظمه "الألفيّةَ" منه، ولم يرجع إلىٰ أصولها مباشرةً مرّةً ثانيةً.

لٰكنْ يبقىٰ في "الألفيّة" زياداتٌ علىٰ "التدريب" – تمنع من إطلاق كونها قالَبًا شعريًّا له فحسبُ.

ومن تلك الزياداتِ نوعانِ من علوم الحديث لم يذكرهما في "التدريب" أصلًا، وهما: (من روىٰ عن شيخٍ ثمّ روىٰ عنه بواسطةٍ)، و(من لم يروِ إلّا عن واحدٍ).

فهٰذان النوعان – مثلًا – استمدّهما السيوطيُّ من مصادرهما مباشرةً عند كتابة "الألفيّة"، ولم يأخذهما منَ "التدريب".

---

(١). في "الشرح الوسيط علىٰ الألفيّة" (ص١١).

(٢). انظرِ "التقريب والتيسير" (ص٣٥).

(٣). انظرِ "الإرشاد" (ص٥٤).

وأيضًا، ففي "الألفيّة" مسائلُ زوائدُ داخلَ الأنواع التي ذَكرها في "التدريب"، واختياراتٌ في مسائلَ لم يكن رجّح فيها في "التدريب" شيئًا.

المطلب السادس: عدد أنواع علومها

وقع للشارح اضطرابٌ في عدّ الأنواع التي ذكرها السيوطيُّ؛ فقد أخطأ في مواضعَ، ثمّ حاول الِاستدراك في أخرىٰ، وبيان ذٰلك في نقاطٍ:

❑ أوّل خطإٍ الشارح في العدّ أنّه أسقط (المقطوع)؛ فلم يعدَّه نوعًا، ولا معنىٰ لإهماله مع الِاعتداد بالمرفوع والموقوف؛ فإنّه قسيمُهما، وقد أفرده ابن الصلاح،[1] فجعله النوع الثامن، وكلام السيوطيّ في "البحر الذي زَخَر"[2] يوافقه.

❑ ثمّ عدَّ (المسلسل) النوعَ الثالثَ والأربعين، وانتقل بعده مباشرةً إلىٰ (غريب ألفاظ الحديث)، فجعله النوعَ الخامسَ والأربعين؛ فوهِم، ولم يذكر رابعًا وأربعين.

❑ ثمّ عدَّ (روايةَ الأكابر عنِ الأصاغر) النوعَ الرابعَ والخمسين، وانتقل بعده إلىٰ (رواية الصحابة عنِ التابعينَ عنِ الصحابة)، فجعله رابعًا وخمسين أيضًا، وهٰذا خطأٌ، لٰكنّه كالِاستدراك لِيرجِع العدُّ إلىٰ صوابه.

❑ ثمّ عدّ (السابقَ واللاحقَ) النوعَ التاسعَ والخمسين، وانتقل بعده إلىٰ (من روىٰ عن شيخٍ ثمّ روىٰ عنه بواسطةٍ)، فجعله تاسعًا وخمسين أيضًا، وكان ينبغي أن يُتِمّ به الستّين.

❑ ثمّ عدّ (المؤتلِفَ والمختلِفَ) النوعَ الثامن والسبعين، وطال عليه بحثُه؛ فنسِي، فلمّا انتقل إلىٰ (المتّفق والمفترق)، جعله ثامنًا وسبعين أيضًا، وكان ينبغي أن يكون تمامَ الثمانين.

❑ ثمّ ذكر في النوع الأخيرِ ما حاصله أنّ السيوطيّ ذكر في "ألفيّته" تسعةً وثمانين نوعًا، والصواب أنّه ذكر وَفق ما جعله الشارح نوعًا مستقلًّا – واحدًا وتسعين نوعًا، وبإضافة (المقطوع) الذي أغفله خطأً – يكون المجموع اثنين وتسعين نوعًا.

هٰذا، وقد رجّح الشارح أنّ (مراتب الجرح والتعديل) من مسائل النوع الذي قبلَه: (من تُقبَل روايته ومن تُردُّ)، قال[1]: «كما يومئ إليه صنيع غيره؛ فليس نوعًا مستقلًّا».

---

(١). (ص٤٧).

(٢). (١/ ٢٤٨).

وكذٰلك أدخل (روايةَ الصحابة عنِ التابعين) في النوع الذي قبلَه: (روايةِ الأكابر عنِ الأصاغر).[٢]

وكذٰلك، جعل (المدبَّج) داخلًا في (رواية الأقران)؛[٣] فلم يعدَّه نوعًا.

وكذٰلك لم يفردِ (الأسماءَ التي يشترك فيها الرجالُ والنساءُ) عنِ (المتّفِق والمفترِق).[٤]

والأولىٰ تقديم صنيع السيوطيِّ؛ فإنّه صاحبُ الأبيات، وهو أدرىٰ بما فيها، كما قاله الشارح في مقدّمته.[٥]

وقد جعل السيوطيُّ في "شرح ألفيّته"[٦] (مراتب الجرح والتعديل) و(روايةَ الصحابة عنِ التابعين) و(المدبَّجَ) أنواعًا مستقلّةً، وجعل في "التدريب"[٧] (الأسماءَ التي يشترك فيها الرجالُ والنساءُ) نوعًا مستقلًّا كذٰلك.

وبذٰلك يكون مجموع الأنواع ستّةً وتسعين نوعًا.

وقد ذكر السيوطيُّ في "ألفيّته" كذٰلك (الجيّدَ)، و(القويَّ)، و(الثابتَ)، و(الصالحَ)، و(المجوَّدَ)، وقد ذكرها عَرَضًا في آخِر مبحث (الحسن)؛ فلم يُظهِر أنّها أنواعٌ مستقلّةٌ، لٰكنّه ذكرها في أوائل "البحر الذي زخر"[٨] أنواعًا مستقلّةً، ونقل عند شرحها[٩] عنِ ابن حجرٍ

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٧١/أ).

(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ١٥٤/ب).

(٣). انظرِ "الأصل" (ل: ١٥٦/أ).

(٤). انظرِ "الأصل" (ل: ١٨٤/ب).

(٥). انظرِ "الأصل" (ل: ٢/أ).

(٦). (١/ ٢٤٩).

(٧). (٢/ ١٠٥٥).

(٨). (١/ ٢٤٨).

(٩). (٣/ ١٢٥٤).

أنّه ذكرها في "النكت"،[١] ثمّ قال: «وسنستوفي الكلامَ علىٰ هٰذه الأنواعِ»؛ فأطلق عليها أنّها أنواعٌ.

فإذا أضفنا هٰذه الأنواعَ إلىٰ ما سبق، زادتِ الأنواع في "الألفيّة" علىٰ المِائةَ بواحدٍ.

وذكر في آخر مبحث (الحسن) مع هٰذه الأنواعِ - (المُشَبَّهَ)، وهو نظير الأنواع السابقة، لٰكنْ لم أرَ له تصريحًا بعدّه نوعًا برأسه. والله أعلىٰ وأعلمُ.

وقد زاد الشارح أيضًا نوعًا فات السيوطيَّ في "الألفيّة"، وهو "تواريخ المتون"، وقد عدّه السيوطيُّ في "التدريب"،[٢] وفي "البحر الذي زخر"؛[٣] فيكون مجموع الأنواع في الشرح زائدًا علىٰ ما في "النظم".

ولا يخفىٰ أنّ عدّ هٰذه الأنواعَ، وتمييزَ ما هو نوعٌ مستقلٌّ ممّا يدخل في غيره - أمرٌ اجتهاديٌّ، ومنشأ ذٰلك أمرانِ:

- الأوّل: أنّ بين بعض الأنواعِ اتّصالًا وتشابهًا من وجهٍ، وافتراقًا واختلافًا من وجهٍ آخرَ، ولا يكون أحد وجهيِ التشابه والِاختلاف راجحًا بقطعٍ؛ فيكون للنظر حينئذٍ فُسحةٌ في ترجيح وجه الِاتّصال؛ فيكونا نوعًا واحدًا، أو وجهِ الِافتراق؛ فيكونا نوعين.
- والثاني: اجتماع بعض الأنواع تحت جنسٍ كلّيٍّ؛ فمن نظر إلىٰ ذٰلك الجنس، جعلها أقسامًا أو صورًا تحت نوعٍ واحدٍ، ومن نظر إلىٰ الأنواع، أفردها.

ولو أفردنا كلّ قسمٍ في كلِّ نوعٍ من أنواع علوم الحديث، لزاد العدد كثيرًا، ولو نظرنا إلىٰ الكلّيّات مطلقًا، لَنقص العدد كثيرًا؛ فيبقىٰ الِاجتهاد والنظر فيما يستحقُّ الإفراد؛ لأهمّيّته، أو إفرادِ العلماء إيّاهُ بالتصنيف، أو كثرةِ مسائله، أو غيرِ ذٰلك.

هٰذا، وقد زاد السيوطيّ أنواعًا أخرىٰ في "شرحيه"،[١] ولم يذكرها في "الألفيّة"، وهٰذا يدلّ علىٰ أنّ أنواع علوم الحديث كثيرةٌ. والله أعلمُ.

---

(١). (١/ ٤٩٠).

(٢). (٢/ ١٠٥٨-١٠٥٩)، وجعله تمامَ التسعين.

(٣). (١/ ٢٥١)، قال: وهٰذا لا بأس به، يعني بعدّه نوعًا مستقلًّا.

---

(١). زاد في "البحر الذي زخر" (١/ ٢٤٨-٢٥١) ثمانيةَ أنواعٍ، وهي:

- (القويُّ).
- و(المستقيمُ).
- و(المراسيلُ التي في حكم المسانيد).
- و(الأسانيدُ التي لم يُروَ بها إلّا حديثٌ واحدٌ).
- و(الأوائلُ والأواخرُ).
- و(معرفةُ الأصحّ مطلقًا أو في الباب).
- و(الجمع بين معنىٰ الحديث والقرآن).
- و(معرفة الكلمات التي اخترعها النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم).

فهٰذه الأنواعُ لم يعرِض لها في "الألفيّة"، و"الأوائل والأواخر" أدخله البُلْقِينيُّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٧١٤-٧١٥) في نوع "تواريخ المتون"، وكذٰلك صنع الشارح التَّرْمَسيُّ.

وزاد علىٰ ذٰلك في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٤٠-١٠٤١) (روايةَ الصحابة بعضِهم عن بعضٍ)، و(التابعينَ بعضِهم عن بعضٍ)، لٰكنّه لم يرتضِ استقلالهما في "البحر الذي زخر" (١/ ٢٥٠-٢٥١)، قال: «هما داخلان في رواية الأقران».

وزاد في "التدريب" (٢/ ١٠٦٤-١٠٧١) كذٰلك (معرفةَ الحفّاظ)، لٰكنّه ذكر في "البحر الذي زخر" (١/ ٢٥١) (معرفةَ ثِقاتِ الرواة)، وهو بمعناه، ثمّ قال: «وهٰذا داخلٌ في (مراتب الجرح والتعديل)، مع نوع (الثقات والضعفاء)»، فكأنّه لم يرتضِه أيضًا.

المطلب السابع: مميِّزاتها

❑ أوّلًا: مكانة ناظمِها أبي الفضل السيوطيِّ؛ فإنّه من أبرز علماء عصره، وأجودهم تصينفًا، مع كثرة تصانيفه في علم الحديث، وسَعةِ اطّلاعه علىٰ مصادره، وأيضًا لممارستِه للنظم وخبرته به.

❑ ثانيًا: أصالة مصادرها، وكثرتها، وتنوُّعها، سواءٌ أصلُها: "ألفيّةُ العراقيّ"، أو أصلها: "علومُ الحديث" لابن الصلاح، أو مستمَدُّ زياداتها: كتبُ الحافظ ابن حجرٍ، وغيرُها ممّا سبق تفصيلُه.

❑ ثالثًا: تأخُّرُ زمنها، وليس ذٰلك فضلًا في نفسه، لٰكنْ لأنّها جمعت تحقيقاتِ كثيرٍ منَ العلماء المتأخّرين، كالزركشيّ وابن الملقِّن، والبُلْقِينيّ، وابن حجرٍ، وغيرهم ممّن أثرىٰ فنّ المصطلح، واستقرّت كلمةُ العلماء علىٰ ترجيحاتهم.

❑ رابعًا: كثرة زياداتها علىٰ سائر المصنَّفات في علم المصطلح، سواءٌ في عدد أنواع علوم الحديث، أو مسائل النوع الواحد، كما سبق تفصيل ذٰلك.

❑ خامسًا: وَجازة ألفاظها، حيثُ اشتملت علىٰ علومٍ كثيرةٍ غزيرةٍ في أبياتٍ قليلةٍ، لا تبلغ الألفَ، وهٰذا يعين دارسها علىٰ حفظها، وضبط مسائلها.[1]

❑ سادسًا: حسنُ ترتيب علوم الحديث فيها، حيث ضمَّ السيوطيُّ الأنواع المتشابهة في موضعٍ واحدٍ، ورتّبها ترتيبًا متناسقًا، يجمع الذهن، ولا يشتِّته.

❑ سابعًا: عناية العلماء - لا سيّما المعاصرون - بها، وتداوُلها في الدروس، وتوارُد الشروح عليها، وتوافُرها في المكتبات، كما سيأتي ذكرُه مبسوطًا.

---

(١). انظر مقدّمة شيخنا أَنِيسِ بن طاهرٍ علىٰ "البحر الذي زخر" للسيوطيّ (١/ ١٨٢)، و"الموازنة بين الألفيّتين" لعبد العزيز الحربيّ (ص٨٥-٨٧).

المطلب الثامن: المؤاخذات عليها

❑ أوّلًا: ما ذكره الأستاذُ عبدُ العزيز الحربيُّ أنّ الضروراتِ الشعريّةَ والزِّحافاتِ والعللَ وعيوبَ القافية والتضمينَ كثيرةٌ في "ألفيّة السيوطي".(١)

❑ ثانيًا: ما فيها منَ الأخطاء العقديّة، وقد جرىٰ فيها السيوطيُّ علىٰ طريقة الأشاعرة، وهي قليلةٌ، وقد وقفت من ذٰلك في القسم المحقَّق علىٰ موضعين:

• قوله في نوع "آداب المحدِّث":

«وٱجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ، كَالصِّفُاتِ ∴ وَرُخَصًا، مَعَ الْمُشَاجَرَاتِ»

• وقوله في نوع "مختلِف الحديث":

«كَمَتْنِ «لَا عَدْوَىٰ» وَمَتْنِ «فِرَّا» ∴ فَذَاكَ لِلطَّبْعِ، وَذَا لِٱسْتِقْرَا
وَقِيلَ: بَلْ سَدُّ ذَرِيعَةٍ، وَمَنْ ∴ يَقُولُ: مَخْصُوصٌ بِهَٰذَا، مَا وَهَنْ»

• وقولُه بعدُ:

«وَمِنْهُ ذُو تَشَابُهٍ لَمْ يُعْلَمِ ∴ تَأْوِيلُهُ؛ فَلَا تَكَلَّمْ، تَسْلَمِ
مِثْلُ حَدِيثِ «إِنَّهُ يُغَانُ» ∴ كَذَا حَدِيثُ «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ»»

❑ ثالثًا: أنّ السيوطيّ ادّعىٰ فيها أمورًا لم يوفِّ بها، ومن ذٰلك:

• قوله في نوع "المؤتلف والمختلف":

«وَمِنْ هُنَا خُصَّ "صَحِيحَ الجُعْفِيْ" ∴ لِكُلِّ مَا يَأْتِي بِهِ مُوَفِّيْ»

• وقولُه بعدُ:

«هَٰذَا جَمِيعُ مَا حَوَىٰ "البُخَارِيْ" ∴ فَٱضْبِطْهُ ضَبْطَ حَافِظٍ ذَكَّارِ»

• قوله في "الخاتمة" يصف "ألفيّته":

«..... ∴ لَيْسَ بِهِ تَعَقُّدٌ أَوْ حَشْوُ»

---

(١). في "الموازنة بين الألفيّتين" (ص٦٥-٦٨، و٨٨، و٩٠-٩٢).

❐ رابعًا: ما وقع فيها من أخطاءٍ علميّةٍ، وأوهامٍ، علىٰ أنّها ليست بالكثيرة، فمن ذٰلك – مثلًا – قوله في نوع "المنسوبين إلىٰ خلاف الظاهر":

وَيُــونُسُ الْكَــذُوبُ وَهْــوَ مُــتْقِنُ ∴ وَيُــونُسُ الصَّــدُوقُ وَهْــوَ مُــوهِنُ»

❐ خامسًا: عدم الدقة أحيانًا في حكاية الأقوال، فمن ذٰلك – مثلًا – قولُه في مسألة "الرواية بالمعنىٰ":

«..... ∴ ثَالِثُهَــا: يَجُــوزُ بِــالْمُرَادِفِ

وَقِيــلَ: إِنْ أَوْجَــبَ عِلْمًــا الْــخَبَرْ ∴ .....»

وقد جرىٰ التنبيه علىٰ هٰذه المسائلِ وغيرها في مواضعها، والله أعلىٰ وأعلمُ.

المطلب التاسع: المقارنة بينها وبين "ألفيّة العراقيّ"

المقصود بهٰذه المقارنةِ إبرازُ مَيْزات كلٍّ منَ الألفيّتين؛ لإثبات الضرورة إليهما معًا، وبيان عدم كفاية إحداهما عنِ الأخرى، ولِيسهُلَ علىٰ الناظر فيهما معرفةُ مناهجهما، ومقاصد مؤلِّفَيهما، ثمّ لِيهتديَ طالب الفائدة فيهما إلىٰ ضالّته منهما، والطالبُ المستحفظُ لواحدةٍ منهما إلىٰ الأنسب له.

وقدِ التفت السيوطيُّ إلىٰ هٰذه المسألة في مواضعَ، فقال في خطبة منظومته[1]:

«وهٰذه ألفيّةٌ تحكي الدُّرَرْ ∴ منظومةٌ ضمّنتُها علمَ الأثرْ
فائقةٌ "ألفيّةَ العراقيْ" ∴ في الجمع والإيجاز واتّساقِ
والله يُجري سابغ الإحسانِ ∴ لي وله ولِذَوِي الإيمانِ»

فأثنىٰ علىٰ "ألفيّته"، وفضّلها علىٰ "ألفيّة العراقيّ" من ثلاث جهاتٍ: أنّها أكثرُ مسائلَ، وأوجزُ لفظًا، وأجودُ ترتيبًا لأنواع علوم الحديث، ثمّ احترز من أن يُظَنّ به تعالٍ أو هضمٌ لفضل العراقيِّ؛ فدعا الله أن يُحسِن إليه.

وقال في خاتمتها[2]:

«نظمٌ بديعُ الوصف، سهلٌ، حُلْوُ ∴ ليس به تَعَقُّدٌ أو حَشْوُ
فَاعْنَ بها بالحفظ والتفهيمِ ∴ وخُصَّها بالفضل والتقديمِ»

فأثنىٰ علىٰ "ألفيّته"، ثمّ فرّع علىٰ ذٰلك الوَصايةَ بها، وتفضيلَها علىٰ ما سواها، ومنه "ألفيّةُ العراقيّ"، وتقديمَها عليه.

وقال في خطبة شرحها "البحرِ الذي زخر"[3]: «حَوَتْ جميع علوم "ابن الصلاح"، وزوائدِ "ألفيّة العراقيّ"، وزادت بضِعف ذٰلك تمامًا، مع ما حَوَتْه من سلاسة النظم، وخلت منَ

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٣/أ - ٣/ب)
(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ١٩٨/أ).
(٣). (١/ ٢٢٣-٢٢٤).

الحشو والتعقيد؛ فبلغت بذٰلك محَلًّا لا [تُسَامُ] فيه ولا تُسَامىٰ، وفاقت مُزَوَّرات هٰذا الفنِّ [جَمْعًا]، ومنظوماتِه نظامًا».

ولكلام السيوطيِّ نصيبٌ من صوابٍ، لٰكنّه ليس مقبولًا من كلِّ وجهٍ، ولذٰلك ذكر السخاويُّ[١] دعواه تفوُّقَ ألفيّته علىٰ "ألفيّة العراقيّ" – من جملة مجازفاته.

والإنصاف أنّ لكلٍّ منَ "الألفيّتين" وجهًا منَ التقدُّم والفضل تمتاز به عنِ الأخرى، لٰكنْ لا بدّ منِ ابتداء ذٰلك بالتنبيه علىٰ فضل "ألفيّة العراقيّ" من جهةِ كونِها الأصلَ الذي بنىٰ عليه السيوطيُّ "ألفيّتَه"، حتّىٰ لقدِ استفاد من ترتيب مسائلها، واقتبس من ألفاظها، حتّىٰ اقتبس في بعض المواضع البيتَ كلّه، أو إلّا كلمةً منه، أو كلمتينِ.[٢]

وهٰذا التقدُّم يمهِّد العذر لمواضع نقص "ألفيّة العراقيِّ" عن "ألفيّة السيوطيّ"؛ فإنّه قد حرّر بعده العلماءُ أشياءَ تيسّرت للسيوطيِّ، لم تكن متيسّرةً له، وأيضًا، فقد تنبّه السيوطيُّ إلىٰ ما أورده العلماء قبلَه علىٰ العراقيِّ؛ فاحترز منه.

وبعد ذٰلك أشرع في بيان فضائلِ كلٍّ منَ الألفيّتين.

❁ أمّا ألفيّة العراقيِّ، فقدِ امتازت بأمورٍ:

❐ أوّلها: مكانةُ مؤلِّفها: الحافظِ العراقيِّ في علوم الحديث؛ فإنّ رسوخ المؤلِّف يبعث في النفس طمأنينةً إلىٰ قوله، ويسوِّغ عند العجز عنِ الترجيح اتّباعَه، أو ترجيحَ قوله علىٰ قول من هو دونَه.[٣]

❐ ثانيها: أنّ العراقيَّ أكثر مِنَ التمثيل للمسائل التي يوردها، فيورد في المسألة أكثرَ من مثالٍ غالبًا. ولا يخفىٰ أثر المثال في تيسير الفهم، وتصحيحه، سوىٰ ما يُكسبه من ممارسةٍ تزيد في الخبرة.[٤]

---

(١). في "الضوء اللامع" (٤/ ٦٨).

(٢). انظر أمثلةَ ذٰلك في "الموازنة بين الألفيّتين" لعبد العزيز الحربيّ (ص٥٢-٥٤).

(٣). انظر مقدّمةَ محقِّقَيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٤٦-١٤٧).

(٤). انظر مقدّمةَ محقِّقَيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٤٨-١٤٩).

❐ ثالثها: أنّ العراقيَّ بسط الخلاف في المسائل التي ذكرها، فيحكي كثيرًا من أقوال العلماء فيها، وهٰذا نافعٌ في توسيع أفق القارئ، وتعليمه الترجيح والِاختيار، ولا تحصرُه في قولٍ أو قولين يكتفي بهما المؤلِّف.(١)

❐ رابعها: أنّ العراقيَّ اعتنىٰ عنايةً فائقةً بنسبة المقالات إلىٰ أصحابها، وذِكْرُ القائل يكسب القول من مكانته العلميّة، ويعرِّف المبتدئ أئمّة فنِّه، ويعينه علىٰ حسن التعامل مع كلام الأئمّة وتصرُّفاتهم؛ فينزِّلَ كلماتِهم علىٰ ما عَرَف من مذاهبهم.(٢)

❐ خامسُها: أنّ "ألفيّة العراقيّ" أضبطُ من حيثُ الوزنُ، والقافيةُ، والرَّوِيُّ، وإن كانت لم تسلم من خللٍ في هٰذه الأمور الثلاثةِ.(٣)

❐ سادسُها: أنّ "ألفيّةُ العراقيّ" أجملُ في براعة الِاستهال، وحسن التخلُّص.(٤)

❐ سابعُها: أنّ ألفيّة العراقيّ أجودُ سَبْكًا، وأصحُّ لفظًا.(٥)

❐ ثامنها: أنّ عنايةَ العلماء بـ"ألفيّة العراقيّ" أكثرُ، ويتّضح ذٰلك بكثرة شروحها، وحواشيها، وتداولها في الحفظ، والدَّرس في حِلَق العلماء، وهٰذا يدلُّ علىٰ مكانتها، ويعين مستفهمها؛ لتوفُّر موادّ شرحها، وتنوُّعِها.(٦)

❁ وأمّا فضائلُ "ألفيّة السيوطيِّ"، فمن وجوهٍ أيضًا:

❐ أوّلها: كثرةُ زياداتها جدًّا، حتّىٰ زعم السيوطيُّ أنّها زادت علىٰ "ألفيّة العراقيِّ" و"مقدّمة ابن الصلاح" - ضعفَهما، كما سبق نقلُه.

---

(١). انظر مقدّمةَ محقِّقَيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٤٧-١٤٨).

(٢). انظر مقدّمةَ محقِّقَيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٤٧-١٤٨).

(٣). انظرِ "الموازنة بين الألفيّتين" (ص٥٧-٦٨).

(٤). انظرِ "الموازنة بين الألفيّتين" (ص٧١-٧٣).

(٥). انظرِ "الموازنة بين الألفيّتين" (ص٧٦-٨٠، و٨٨، و٩٠-٩٢).

(٦). انظر مقدّمةَ محقِّقَيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٥٣-١٥٧)، ومقدّمةَ محقّق الألفيّةِ "التبصرةِ والتذكرةِ" (٣٣-٤٧).

وأحصىٰ الشيخ أَنِيسُ بنُ طاهرٍ[١] في "ألفيّة السيوطيّ" سبعين ومِائتيْ إضافةٍ علميّةٍ، قال: «وبلغتِ الأبياتُ المزيدةُ علىٰ "ألفيّة العراقيّ" أو أشطارُها - ثمانين وأربعَمِائةِ بيتٍ أو شطرٍ». ولا يخفىٰ أنّ هٰذا من أعظم مقاصد النظم.

وقال الكَتّانيُّ[٢] عن "ألفيّة السيوطيّ": «حاذىٰ بها "ألفيّة العراقيّ"، وزاد عليها نُكَتًا [عزيزةً]، وفوائدَ جَمّةً».

❐ ثانيها: جودةُ الترتيب؛ فقد ضمّ السيوطيُّ الأنواع المتلائمةَ إلىٰ بعضها، ولاحظ في ترتيبها مناسبةَ بعضها لبعضٍ؛ فكانت ألفيّته متناسقةً، يتنقّل الناظر فيه بسلاسةٍ.[٣]

وللعراقيِّ عذرُه في ترك الترتيب؛ فإنّه مختصِرٌ لكتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، وشأن المختصِر أن يتابع أصلَه، وقد ذكر ابن حجرٍ[٤] أنّ ابن الصلاح أملىٰ كتابه شيئًا بعد شيءٍ، قال: «فلهٰذا لم يحصل ترتيبه علىٰ الوضع المتناسب». وقال في موضعٍ آخرَ[٥]: «ورأىٰ أنّ تحصيله وإلقاءه إلىٰ طالبيه - أهمُّ من صرف العناية إلىٰ حُسن ترتيبه».

❐ ثالثها: الإيجازُ، فمع زيادة "ألفيّة السيوطيّ" علىٰ "ألفيّة العراقيّ" أنواعًا ومسائلَ كثيرةً، فإنّها أقلُّ منها في عدد أبياتها.[٦]

وينبغي التنبُّه إلىٰ أنّ زيادةَ عددِ الأبيات في "ألفيّة العراقيّ" مع نقص أنواع علوم الحديث فيها - ليس ناشئًا عن حشوٍ فيها، لا، بل هو لكثرة ما يذكر في المسألة من أمثلةٍ تفصيليّةٍ، ويبسُط منَ اختلاف العلماء، وينسِبُ من مقالاتهم.

---

(١). في مقدّمة تحقيقه لكتاب "البحر الذي زخر" للسيوطيّ (١/ ١٨٢).

(٢). في "الرسالة المستطرفة" (ص٢١٥).

(٣). انظر مقدّمة محقِّقيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٥١)، و"الموازنة بين الألفيّتين" لعبد العزيز الحربيّ (ص٨٩-٩٠)

(٤). في "نزهة النظر" (ص٣٥-٣٦).

(٥). في "النكت" (١/ ٢٣٢).

(٦). انظر مقدّمة محقِّقيْ "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٥١)، و"الموازنة بين الألفيّتين" لعبد العزيز الحربيّ (ص٨٤-٨٧)

❐ رابعُها: اشتمالُ "ألفيّة السيوطيّ" علىٰ كثيرٍ من تقريرات الحافظ ابن حجرٍ، ولا تخفىٰ مكانتُه في علم المصطلح، وأثرُه فيمن جاء بعده، وقد كان للحافظ ابن حجرٍ نظراتٌ ثاقبةٌ في التنكيت علىٰ ابن الصلاح، وعلىٰ شيخه العراقيِّ أيضًا، وقد أفاد السيوطيّ ذٰلك، وضمّنه "ألفيّته"، وذٰلك يزيد من قيمتها العلميّة.

هٰذا، ويتّضح بما سبق أهمّيّة كلٍّ منَ النظمين، وأنّهما ثَراءٌ لعلم المصطلح؛ فلا ينبغي أن تُهمَل إحداهما لأجل الأخرىٰ، بلِ اللائق الإفادة من كلٍّ، ما أمكن ذٰلك.

❀ ❀

المطلب العاشر: عناية العلماء بها

تلقّىٰ أهل العلم وطلبتُه "ألفيّةَ السيوطيّ" بقَبولٍ حسنٍ ورضًا؛ فتداوَلوها كتابةً، وحفظًا، وشرحًا، ووَصايةً بها.

❑ فكان أوّلُ من شرحها الناظمَ نفسَه، في كتابه البسيط: "البحرِ الذي زخر"، لٰكنّه لم يُتمّه، بل وقف فيه عند نهاية مبحث "المرسل"، وذٰلك بِضعةٌ وخمسونَ ومِائةُ بيتٍ.

وقد حقّقه شيخنا أنيسُ بن طاهرٍ، وشيخُنا عبدُ الباريْ بنُ حمّادٍ الأنصاريُّ – في رسالتين، نالا بهما درجةَ العالِميّة منَ الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

❑ وشرحها عمرُ بن عبد الوهّاب العرضيُّ الحلبيُّ، المتوفّىٰ سنةَ ثلاثٍ وعشرين وألفٍ.[١]

❑ ثمّ شرحها محمّدٌ حجازيُّ بن محمّدِ بن عبد الله، الشعراويُّ، القَلْقَشَنديُّ، المتوفَّىٰ سنةَ خمسٍ وثلاثين وألفٍ، وسمّىٰ شرحه "استقصاءَ الأثر بمنظومة علم الأثر".

ومخطوطته في تسعٍ وثمانين ورقةً، وهو من أوسع شروح "الألفيّة" وأحسنها.[٢]

❑ وشرحها أبو بكرِ بنُ أبي القاسم الأهدلُ اليمنيُّ، وهو من علماء القرن الحاديَ عشَرَ.

وشرحه مخطوطٌ، ويقع في اثنتينِ وستّينَ ورقةً.[٣]

❑ وعلّق عليها الشيخُ صالحٌ الفُلّانيُّ، كما فُهِم من كلام عبد الحيِّ الكَتّانيّ،[٤] وقد تُوُفِّي الشيخ سنةَ ثمانيَةَ عشْرةَ ومِائتين وألفٍ.[٥]

---

(١). انظر "فِهرس الفهارس" لعبد الحيّ الكَتّانيِّ (٢/ ٧٩٢)

(٢). انظر مقدّمةَ شيخنا أنيسِ بن طاهرٍ لكتاب "البحر الذي زخر" (١/ ١٧٣).

(٣). انظر "جامع الشروح والحواشي" لعبد الله الحِبْشيّ (١/ ٢٦٠).

(٤). انظرِ "الرسالة المستطرَفة" (ص٥)، وانظر مقدّمةَ شيخنا أنيسِ بن طاهرٍ لكتاب "البحر الذي زخر" (١/ ١٧٤).

(٥). انظر "حلية البشر" لعبد الرزّاق البيطار (ص٧٢٤).

❐ وشرحها محمّدٌ الطيّبُ بنُ عبد المجيد بن كِيرانَ، المتوفّىٰ سنةَ سبعةٍ وعشرين ومِائتينِ وألفٍ.

وشرحه مخطوطٌ.(١)

❐ وعلّق عليها محمّدٌ الحافظُ العلويُّ، المتوفّىٰ سنةَ خمسةٍ وأربعين ومِائتينِ.(٢)

وقد راجت "ألفيّة السيوطيّ" بعدُ في العصور المتأخّرةِ أكثرَ ممّا مضىٰ، مع تكاثُر الشروح عليها، وانتباه الناس إلىٰ مَيْزاتها علىٰ "ألفيّة العراقيّ".

❐ فكان من أوائل من نوّه بها، وشرَحَها - الشيخ محمّدٌ محفوظٌ التَّرْمَسيُّ في كتابه "منهجِ ذوي النظر".

وقد طُبِع أوّلًا سنةَ اثنتين وثلاثين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ، بمِصْرَ، كما سيأتي.

❐ وشرحها كذٰلك شرحًا وجيزًا - الشيخ المحقِّقُ أبو رجاءٍ محمّدٌ محيِي الدين بنُ عبد الحميد.

وطُبِع كتابُه سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ، بالمطبعة السلفيّة، بالقاهرة.(٣)

❐ ثمّ حقّق نصَّها، وعلّق عليها حاشيةً لطيفةً - الشيخُ المحدِّثُ أبو الأشبال أحمدُ بن محمّدِ بن شاكرٍ.

وأتمّ عملَه سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٤)

❐ وشرحها أحمدُ دهاق العلويُّ، المتوفّىٰ سنةَ إحدىٰ وستّينَ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ، في كتابه "فرائدُ المِنَح علىٰ ألفيّة السيوطيّ في الحديث".(٥)

❐ ثمّ شرحها الشيخ محمّدُ بن عليٍّ الأثيوبيُّ الولويُّ في كتابه "إسعاف ذوي الوَطَر".

---

(١).انظر "جامع الشروح والحواشي" لعبد الله الحِبْشيّ (١/ ٢٦٠).

(٢).انظر "جامع الشروح والحواشي" لعبد الله الحِبْشيّ (١/ ٢٦٠).

(٣). انظر "دليل مؤلَّفات الحديث المطبوعة" لمحيِي الدين بن عطيّةَ ورفيقَيهِ (١/ ٣٨).

(٤). انظرِ "الفيّة السيوطيّ" بتحقيق الشيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ (ص٢٥٣).

(٥).انظر "جامع الشروح والحواشي" لعبد الله الحِبْشيّ (١/ ٢٦٠).

وطُبع أوّلًا سنةَ أربعَ عشْرةَ وأربعِمِائةٍ وألفٍ، بدار الغرباء، بالمدينة المنوَّرة.

وهو من أفضل الشروح المطبوعة للكتاب؛ لعنايته التامّة بحلّ ألفاظه، وتوجيه معانيه، مع دقّة العبارة واختصارها.

❑ وللشيخ الأثيوبيّ كذٰلك شرحٌ آخَرُ مطوَّلٌ جدًّا، لم يُتمَّه بعدُ.(١)

❑ وشرحها كذٰلك الشيخُ محمّدٌ الحسنُ بن أحمدَ الخديمُ اليعقوبيُّ، في كتابه "الجامع المحرَّر علىٰ نظم الدُّرَر".

وطبعه معهد التيسير للعلوم الشرعيّة والعربيّة، بموريتانيا، سنةَ اثنتينِ وعشرين وأربعِمِائةٍ وألفٍ.

❑ وشرحها نوريُّ بن حسنِ بن حامدٍ المسلّاتيُّ في كتابه "الشرح الوسيط علىٰ ألفيّة السيوطيّ في الحديث". وقدِ التقط مادّته من كلام السيوطيّ نفسِه في "تدريب الراوي".

وطُبِع الكتابُ سنةَ ثلاثين وأربعِمِائةٍ وألفٍ، في بنغازي بليبيا.

هٰذا، وقدِ اعتنىٰ المعاصرون كذٰلك بتدريسها في حِلَق العلم، وقد وقفت علىٰ عدّة شروحٍ منها مسجَّلةٍ، أكثرُها لم يَتمَّ.

ومن أبرز شروحها المسجّلة شرح فضيلة الشيخ عبدِ المحسنِ بن حمدٍ العبّادُ، وقد شرحها في حلْقته العامرةِ في المسجد النبويِّ، في مِائةٍ وعشْرِ مجالسَ.(٢)

ومن مظاهر عناية المعاصرين بها كذٰلك – كثرةُ طَبَعاتها.

---

(١). انظر "إسعاف ذوي الوطر" (١/ ١١).

(٢). وقد بدأ الشيخُ شرحه يومَ السادس والعشرين من ربيعٍ الثاني سنةَ تسعٍ وأربعِمِائةٍ وألفٍ، وأتمّه في ستّ سنواتٍ تقريبًا. وشَرْح الشيخ يوزَّع في المكتبة الصوتيّة بالمسجد النبويّ.

المطلب الحاديَ عشَرَ: نُسَخها المخطوطة، وطبعاتُها

❁ أمّا المخطوطاتُ، فقد وقفتُ علىٰ نسختينِ خطّيّتينِ لمتن "الألفيّة".

❐ الأولىٰ: نسخةٌ مصوَّرةٌ في مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت، برقْم (٦-٢٠٨-٤٤).

وتقع في ثلاثٍ وأربعين ورقةً، في كلّ ورقةٍ - بعدَ ورقة الغلاف - صفحتانِ، وفي كلّ صفحةٍ منها ثلاثةَ عشَر سطرًا.

وجاء في آخرها: «وكتبها الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدُ الرحمٰن بنُ عبد الرحمٰن بن عليٍّ الخطيبُ ... عفا الله عنه، وعن والديه، وعن جميع المسلمين، آمينَ، وانتهت كتابتها في يوم الأحد، ثانيَ عشَرَ من شهر جمادىٰ الأولىٰ، عام ٨٨٤ منَ الهجرة النبويّة».

وقد رمزتُ لهٰذه النسخة بالحرف (ش).[١]

وتمتاز هٰذه النسخةُ بكثرة ما فيها من حواشٍ وتعليقاتٍ، تُظهِر عنايةَ كاتبها بها. ويَعيبها إهمال النقط في مواضعَ كثيرةٍ لا يُستغنىٰ فيها عنِ الضبط. وأيضًا، فلم تتميّز فيها زيادات السيوطيِّ علىٰ "ألفيّة العراقيِّ"؛ لكونها مصوّرةً باللونينِ الأبيضِ والأسودِ، والزياداتُ إنّما تمتاز باللون الأحمر.

❐ والثانية: وتقع في سبعٍ وثلاثين ورقةً، وفي كلّ ورقةٍ - بعد ورقة الغلاف - صفحتانِ، وفي كلّ صفحةٍ منها خمسةَ عشَرَ سطرًا.

وجاء في آخرها: «قال ناظمها رحمه الله تعالىٰ: فرغتُ من نظمها يومَ الخميس، عاشرِ ربيعٍ الآخِر، سوىٰ أبياتٍ ألحقتُها بعد ذٰلك، ومن تبييضها يومَ الأحد، ثالثَ عشَرَهُ، أحسن الله عقباها، آمين».

وقد وقف الشيخ التَّرْمسيُّ علىٰ هٰذه النسخةِ ونقل منها هٰذه الفقرةَ.[٢]

---

(١). إشارةً إلىٰ الحرف الأوّل من نِسبةِ مدير المركزِ المذكورِ، الأستاذِ محمّدِ بن إبراهيمَ الشيبانيِّ.

(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ١).

وهي نسخةٌ جيّدةٌ في الجملة، علىٰ تصحيفاتٍ فيها وأخطاءٍ في مواضعَ. وقد سقط منها عدّةُ أبياتٍ، لا سيّما في آخر مبحث "المؤتلف والمختلف". وذٰلك محمولٌ في أغلبه علىٰ تقدّم هٰذه النسخةِ قبلَ إضافةِ السيوطيِّ للأبيات الناقصة منها.

والظاهر أنّ هٰذه النسخةَ منقولةٌ من نسخة السيوطيِّ، لٰكنْ لم يُذكَرِ اسمُ ناسخها، ولا تاريخُ النسخ.

وقد رمزتُ لهٰذه النسخةِ بالحرف (أ).

❁ أمّا الطبَعاتُ، فمتعدِّدةٌ؛ فأقتصر علىٰ أبرزها وأشهرها، وهي التي حقّقها الشيخ المحدِّث أحمدُ بن محمّدِ بن شاكرٍ. وقدِ اعتمد فيها علىٰ نسخةٍ مقروءةٍ علىٰ المؤلِّف السيوطيِّ، وعليها خطُّه، وعلىٰ نسخٍ أخرىٰ أيضًا.(١)

وقد رمزتُ لهٰذه النسخةِ بالحرف (ط).

وكذٰلك، ففي ضمن شروح "الألفيّة" نسخٌ أخرىٰ، ومن أهمّ ذٰلك شرحُ السيوطيّ "البحرُ الذي زخر"، وإن لم يَتِمَّ.

وأُلحِق فيما يلي نماذجَ منَ النسختين الخطّيّتين السابقِ وصفُهما.

---

(١). انظرِ "الفيّة السيوطيّ" بتحقيق الشيخ (ص٢٣٤) مثلًا.

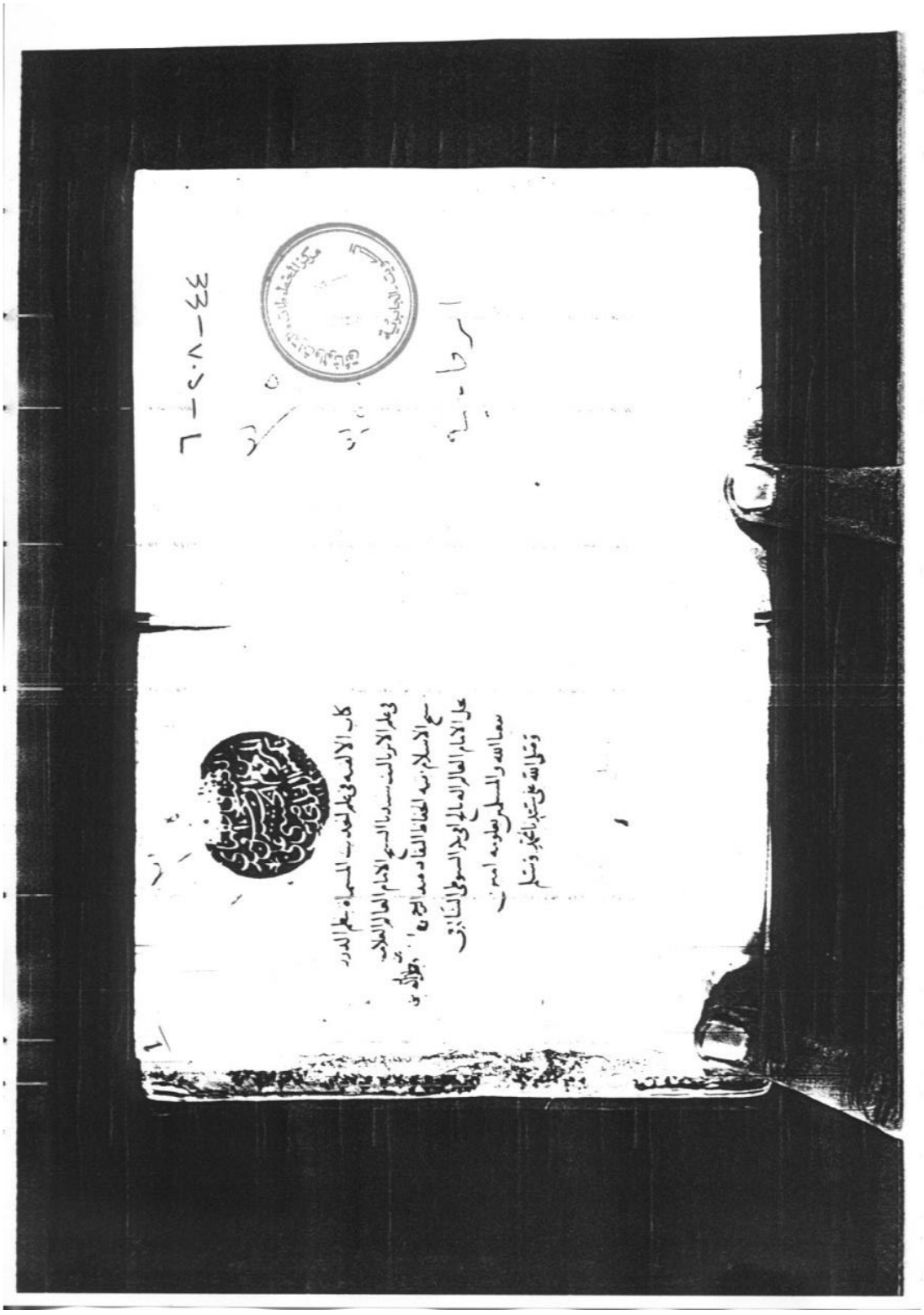

(ورقة الغلاف منَ النسخة "ش")

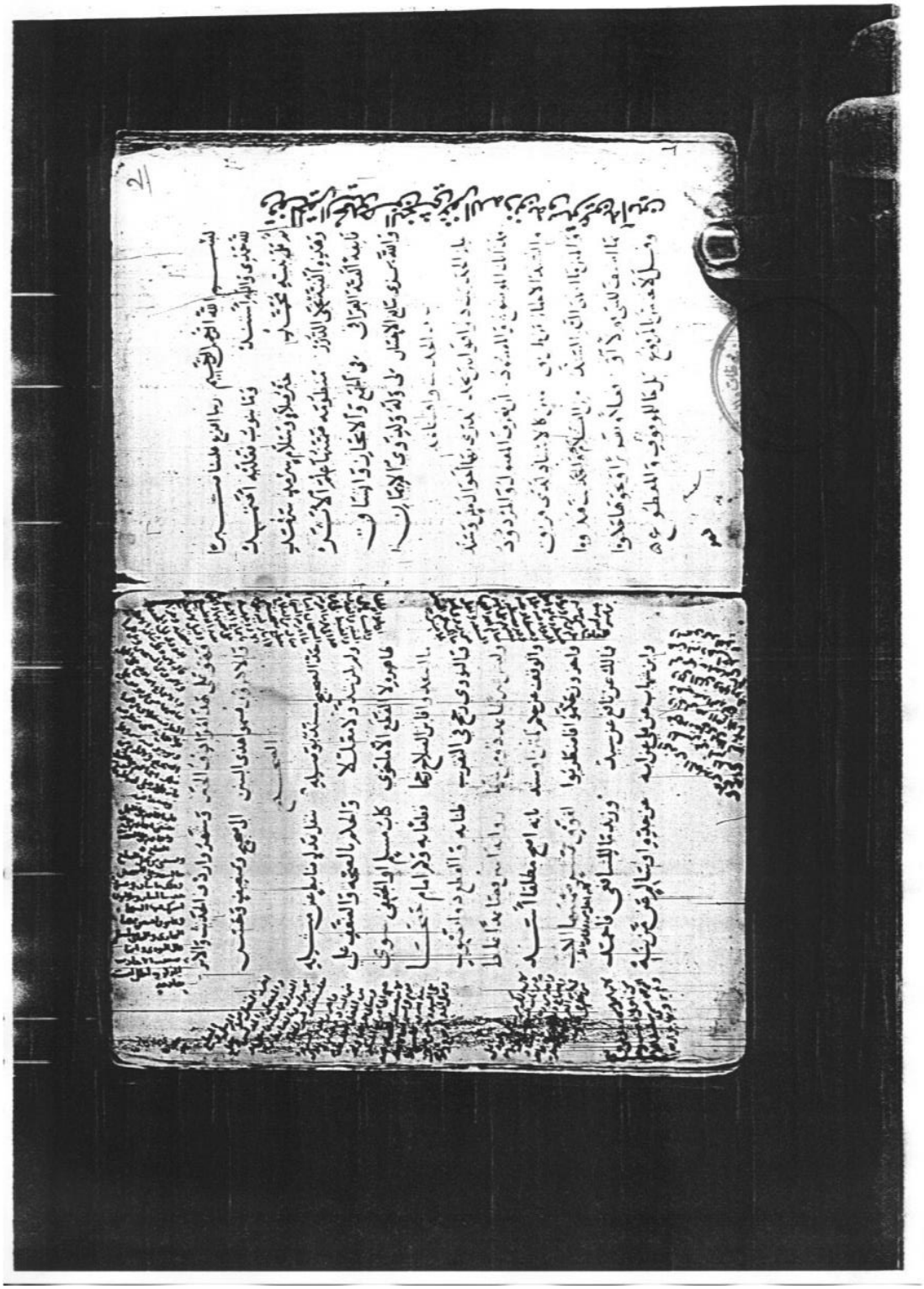

(بداية المنظومة في النسخة "ش")

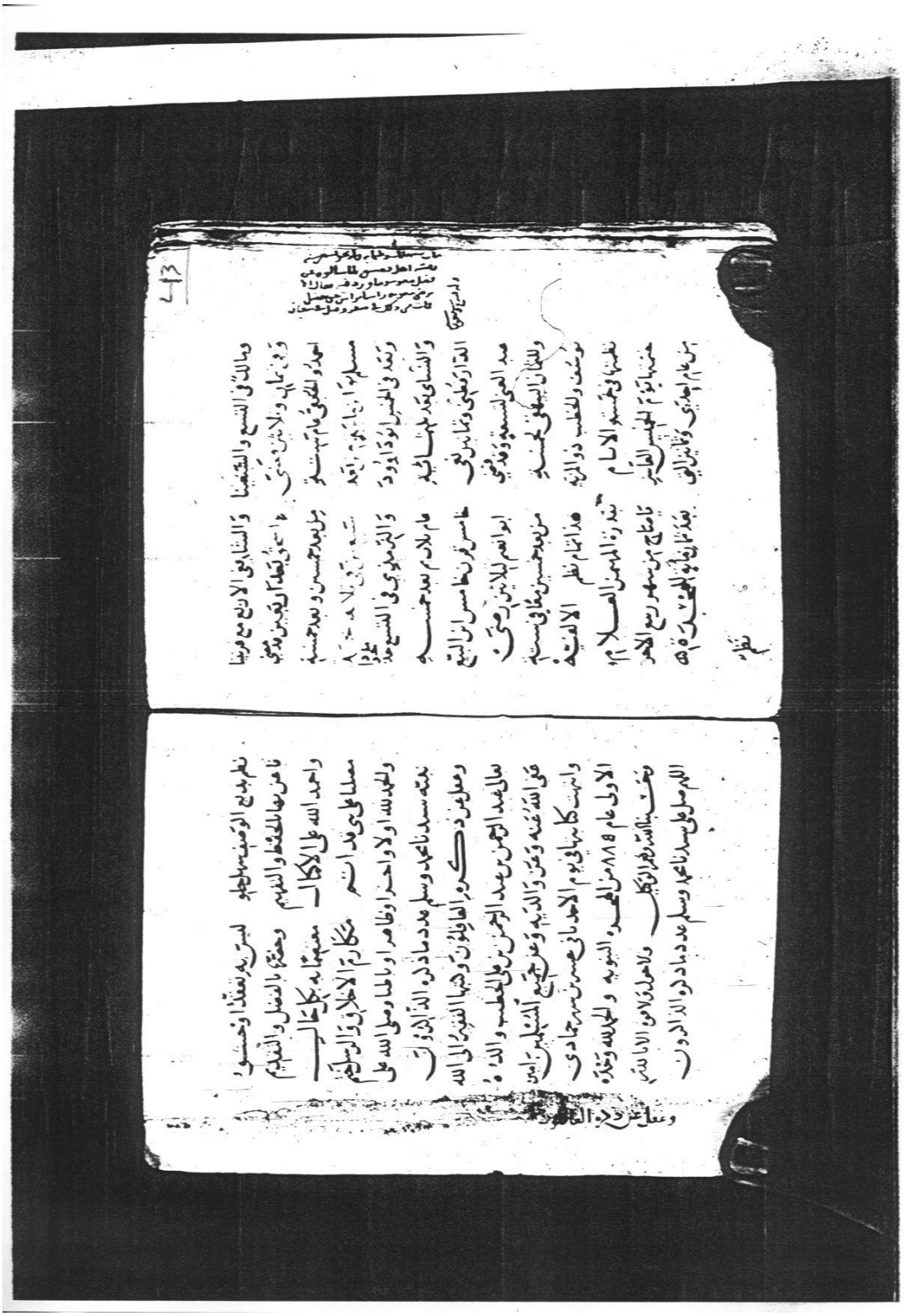

(الورقة الأخيرة في النسخة "ش")

الحديث للشيخ الامام العالم العلامة خاتمة
المحققين ولسان المتكلمين مولانا الشيخ
جلال الدين السيوطي نفعه
الله برحمته واسكنه
فسيح جنته
والمسلمين
امين

وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم
ان تجد عيبا فسد الخللا تبق عند الناس في عين العلا
لا تعاير من به عيب وقل جل من لا فيه عيب وعلا

(ورقة الغلاف منَ النسخة "أ")

(بداية المنظومة في النسخة "أ")

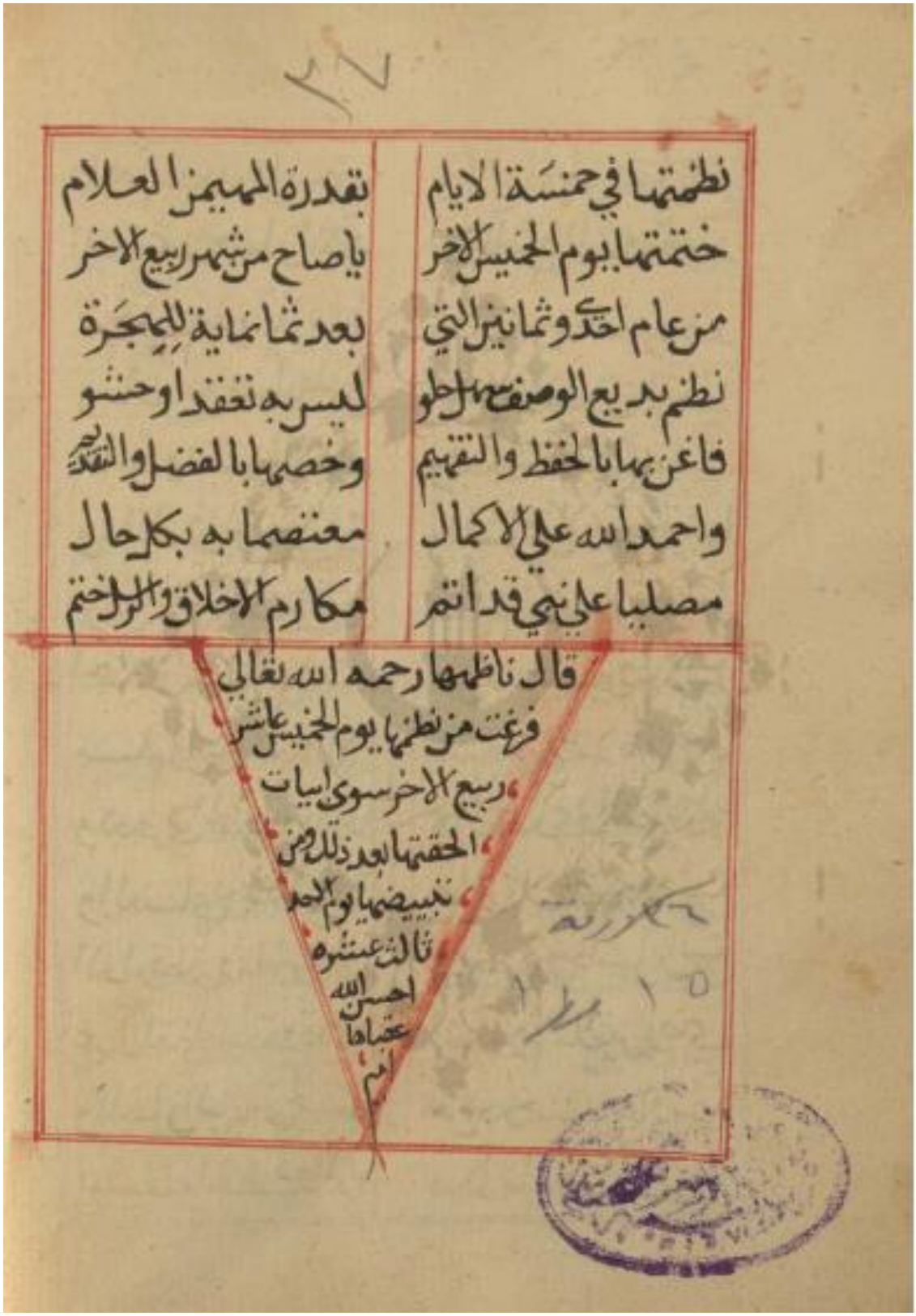

نظمتها في خمسة الايام بقدرة المهيمن العلام
ختمتها يوم الخميس الاخر يا صاح من شهر ربيع الاخر
من عام احدى وثمانين التي بعد ثمانماية للهجرة
نظم بديع الوصف سهل حلو ليسر به تعقد او حشو
فاعن بها بالحفظ والتفهيم وخصها بالفضل والتقديم
واحمد الله على الاكمال معتصما به بكل حال
مصليا على نبي قد اتم مكارم الاخلاق والرسل ختم

قال ناظمها رحمه الله تعالى
فرغت من نظمها يوم الخميس عاشر
ربيع الاخر سوى ابيات
الحقتها بعد ذلك ومن
تبييضها يوم الاحد
ثالث عشره
احسن الله
عقباها
آمين

(الورقة الأخيرة منَ النسخة "أ")

الفصل الأوّل

ترجمة الشارح

الشيخِ

محمّدِ محفوظِ التَّرْمَسيِّ

توطئةٌ

كان للشيخ محفوظٍ التَّرْمَسيِّ أثرٌ في الحياة العلميّة في عصره، بما خرّج من تلاميذَ، وترك من مصنَّفاتٍ، فاعتنىٰ العلماء والمؤرِّخون بالترجمة له، والباحثون بدراسة حياته، وشخصيّته العلميّة.

وقد أفدتُ كثيرًا ممّن سبقني في ذٰلك؛ إذِ المباحث المحفوظة في ترجمة الشيخ محفوظٍ التَّرْمَسيِّ محدودةٌ، علىٰ كثرةِ من ترجم له، أو كتب حوله.

وممّا استعنتُ به في الوصول إلىٰ مواضع ترجمته:

❐ الدراسات التي كتبها جمعٌ منَ الباحثين في جامعة أمّ القرىٰ بمكّةَ المكرَّمةِ، وذٰلك في مشروع تحقيقهم لكتاب "إسعاف المُطالِع" للشيخ محفوظٍ، وهم:

١. عليُّ بن صالحِ بن محمّدٍ المِحْماديُّ، وحقّق القسم الأوّل منَ الكتاب.

٢. عبدُ الوهّابِ بنُ عايدِ بن عُوَيضةَ الأحمديُّ، وحقّق القسم الثالث منَ الكتاب.

٣. عبدُ الله بنُ عليِّ بن محمّدٍ المزم، وحقّق القسم الرابع منَ الكتاب.

٤. إبراهيمُ بن يحيىٰ بنِ عبد الله الزهرانيُّ، وحقّق القسم الأخير منَ الكتاب.

❐ الدراسة التي قدّم بها الباحث عبدُ الله بنُ محمّدٍ الجارُ اللهِ، لتحقيقه لكتاب "غُنيةُ الطَّلَبة بشرح الطيِّبة" للشيخ محفوظٍ، في رسالةٍ علميّةٍ نال بها درجة العالِميّة العالية منَ الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

❐ الدراسة التي كتبها أعضاء اللجنة العلميّة بمركز دار المنهاج، وقدّموا بها كتابَ "موهبة ذي الفضل" للشيخ محفوظٍ.

المبحث الأوّل: اسمه، ونسبه، ونسبته، ولقبه

هو الشيخ محمّدٌ محفوظُ بنُ عبد الله بنِ عبد المنّان، التَّرْمَسيُّ الجاويُّ، نزيلُ مكّةَ المكرّمةِ، الشافعيُّ.

واسمُ (محمّدٍ محفوظٍ) جارٍ علىٰ عادةٍ منتشرةٍ في كثيرٍ منَ البلدان: أنْ يبدءُوا أسماء أبنائهم باسم (محمّدٍ)؛ محبّةً للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وعملًا من بعضهم بما ورد في فضائل التسمّي بـ(محمّدٍ) أو (أحمدٍ)، ولا يصحُّ في ذٰلك شيءٌ.[1]

وأبوه الشيخ عبدُ الله كان من أهل العلم، وتُوُفِّي بمكّةَ المكرّمةِ سنةَ أربعَ عشْرةَ وثلاثِمائةٍ وألفٍ، ودُفِن بمقبرة المَعْلَاةِ.

وجدُّه الشيخ عبدُ المنّان كان من أهل العلم كذٰلك،[2] وقد أنشأ معهدًا علميًّا في تَرْمَسَ،[3] درّس فيه عددٌ منَ المشايخ؛ فصار مقصِدَ طلّاب العلم في تلك البلادِ.[4]

وتَرْمَسُ: قيل: هي قريةٌ من قرىٰ صُولُو، بمقاطعة جاوا الوسطىٰ.

والصحيح أنّها من قرىٰ محافظة باتْجِيتانَ، في مقاطعة جاوا الشرقيّة.[1]

---

(١). انظرِ "المنار المُنِيف" لابن القيّم (ص٦١).

وقد ثبت استحباب التسمّي بأسماء الأنبياء والصالحين مطلقًا؛ لقول ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنه عنهما: «إنّهم - يعني بني إسرائيلَ - كانوا يُسمُّون بأنبيائهم والصالحين قبلَهم»، رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ١٧١)، ولا شكَّ أنّ نبيّنا محمّدًا صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم هو رأس الصالحين وخيرُهم.

(٢). انظر "كفاية المستفيد" للشيخ الشارح (ص٢١)، ذكر أنّ والدَه الشيخ عبدَ الله تفقّه علىٰ جدّه الشيخ عبدِ المنّان، وأنّ جدّه هٰذا تفقّه علىٰ الشيخ محمّدٍ شَطَا الدِّمياطيّ.

ووصف عبدُ الله بنُ صدقةَ بنِ زيني دحلانَ الشيخَ عبدَ المنّان التَّرْمَسيَّ بالعلّامة، انظر تقريظه لحاشية "موهبة ذي الفضل" (٧/ ٨٥٦).

(٣). ولا يزال هٰذا المعهدُ قائمًا إلىٰ اليوم.

(٤). انظر مقدّمةَ تحقيق عبد الوهّاب الأحمديِّ لكتاب "إسعاف المُطالِع" (١/ ١٠٥).

وجاوا جزيرةٌ في جنوب إندُونيسيا، تنقسم إلىٰ ثلاث مقاطعاتٍ: جاوا الشرقيّة، والوسطىٰ، والغربيّة.

وقدِ استوطن الشيخ مكّةَ المكرَّمةَ، ومات بها؛ فصار يُنسَب إليها أيضًا.

ونسبته إلىٰ الشافعيِّ؛ لأنّه أحدُ الفقهاء المنتسبين إلىٰ مذهبه، كما سيأتي.

---

(١). أخبرني بذٰلك فضيلة أخي فِيرَنْدا أَنْدِرجا، وهو من أهل تلك البلاد، وقديمًا قيل: «أهل مكّةَ أدرىٰ بشِعابها».

المبحث الثاني: ولادته، ونشأته العلميّة

وُلِد الشيخ في قريةِ تَرْمَسَ السابقِ ذِكْرُها.

واختُلِف في سنة ولادته.

فذكر عصريُّه الشيخ عبدُ الله بنُ صدقةَ بنِ زَيْنِي دَحْلَانَ[١] أنّه وُلِد سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائتين. وتابعَه أكثرُ المترجِمين.

وزاد الشيخ محمّدٌ ياسينُ الفَادَانيُّ[٢] أنّه في يوم الثانيَ عشَرَ من جُمادىٰ الأولىٰ.

وتعقّبه الشيخ أحمدُ دَحْلَانُ – وهو أخو الشيخ محفوظٍ – بأنّه وُلِد سنةَ ثمانين.[٣]

وقاله كذٰلك الشيخُ حريصُ بنُ دِمْيَاطيٍّ.[٤]

ورجّحه الشيخُ عليٌّ المِحماديُّ.[٥]

ونقل بعضُهم عنِ الشيخ عبد الله: والدِ الشيخ محفوظٍ – أنّه وُلِد سنةَ إحدىٰ وثمانين.[٦]

والراجح هو القول الثاني، الله أعلم.

---

(١). في خاتمة "موهبة ذي الفضل" للشارح (٧/ ٨٦٠).

(٢). في خاتمة "كفاية المستفيد" للشارح (ص٤٢).

(٣). كتب ذٰلك علىٰ طرّة آخرة ورقةٍ من "موهبة ذي الفضل" تعقيبًا علىٰ كلام الشيخ عبد الله بن صدقةَ بنِ زَيْنِي دَحْلَانَ السابقِ ذكرُه، نقله من خطّه الشيخ عليٌّ المِحماديُّ في مقدّمة تحقيقه لكتاب "إسعاف المُطالع" للشارح (١/ ٧٦).

(٤). نقله من خطّه الشيخ عليٌّ المِحماديُّ. انظرِ المصدرَ السابقَ.

(٥). انظرِ المصدرَ السابقَ.

وتبعه الباحثان: عبدُ الله بنُ عليٍّ بن محمّدٍ المزم، وعبدُ الوهّاب بنُ عايدِ بن عُوَيْضةَ الأحمديُّ، ورجّحا ذٰلك بقرائنَ تأريخيّةٍ، انظر مقدّمةَ كلٍّ منهما لتحقيقه لكتاب "إسعاف المُطالع" (١/ ٦٤، و١٠٤).

(٦). ذكر الشيخ عليٌّ المِحماديُّ أنّه وجد في طرّة آخر ورقةٍ من "موهبة ذي الفضل": «لعلّ الصواب ما أرّخه والدُه، مِن أنّ الميلاد في إحدىٰ وثمانين ومِائتين وألفٍ». قال الشيخ عليٌّ المِحماديُّ: «واجتهدت في معرفة الكاتب عن طريق أقارب الشيخ، لٰكنّي لم أهتدِ إليه». انظرِ المصدر السابق.

وقد وُلِد الشيخ في غياب أبيه، إذْ كان حينها في مكّةَ المكرَّمةِ.

فنشأ في كَنَف أمّه وأخواله نشأةً حسنةً، فتلقّىٰ مبادئ الفقه في صغره علىٰ شيخ مكتب القرية، وكان من أفاضل علماء جاوا، وحفظ القرآن.

ثمّ استقدمه أبوه الشيخ عبدُ الله التَّرْمَسيُّ إلىٰ مكّةَ المكرَّمةِ، فرحل إليه سنةَ إحدىٰ وتسعين، وقرأ عليه جملةً منَ الكتب.

ثمّ رجع إلىٰ جاوا بصحبة أبيه، وانتقل معه إلىٰ سِمَارانَ،[١] ولازم هناك الشيخَ صالحَ بنَ عمرَ السِّمَارانيَّ، ومكث عنده في الرِّباط، وقرأ عليه جملةً منَ الكتب.

فلمّا بلغ نحوًا من ثلاثٍ وعشرين سنةً رحل إلىٰ مكّةَ المكرَّمةِ رحلتَه الثانيةَ بقصد الحجّ،[٢] وبقصد الجوار أيضًا، فأقام بها، وتلقّىٰ فيها العلوم علىٰ كبار علمائها، وسيأتي تفصيل ذٰلك عند ذِكر شيوخه.

وجدّ واجتهد، وسهر الليالي، حتّىٰ برَّز في الحديث وعلومه، وبرع في الفقه وأصوله، وفي القراءات، وشارك في فنونٍ كثيرةٍ.

فأجازه شيوخه بالتدريس، فتصدّىٰ للإفادة بالمسجد الحرام، وكان درسه عند باب الصفا، وكان له درسٌ في بيته أيضًا.

وصنّف تصانيفَ كثيرةً في مختلِف فنون العلم، كما سيأتي عند ذِكر تصانيفه، وكان يدرِّس بعض هٰذه التصانيفِ في المسجد الحرام.[٣]

وأقبل عليه طلّاب العلم، وعمّ نفعُه؛ فتخرّج به خلقٌ كثيرونَ، وسيأتي تَعداد بعضهم عند ذكر تلاميذه.[٤]

---

(١). سِمَارَانُ هي عاصمةُ مقاطعة جاوا الوسطىٰ في إندونيسيا.

(٢). انظرِ "المِنحةَ الفكريّة" للشارح (ص٥).

(٣). انظر "سيرًا وتراجمَ" لعمرَ بنِ عبد الجبّار (ص٢٠-٢١).

(٤). انظر ما ذُكِر في نشأته كلَّه في خاتمة "كفاية المستفيد" (ص٤١-٤٢).

المبحث الثالث: أبرزُ شيوخه

ذكر الشيخ التَّرْمسيُّ[١] جماعةً من شيوخه، وما تلقّىٰ عن كلّ واحدٍ منهم، فأذكرهم هنا، وأترجم لكلٍّ منهم بما يُعرَف به.

❑ والده: الشيخُ عبد الله بنُ عبد المنّان التَّرْمَسيُّ.

قرأ عليه الشيخُ "شرحَ الغاية" لابن قاسمٍ الغزّيّ، و"المنهجَ القويمَ"، و"فتحَ المعين"، و"شرح المنهج"، و"شرحَ الشرقاويِّ علىٰ الحِكَم"، وشيئًا من "تفسير الجلالين"، وغيرَ ذٰلك منَ الفنون الأدبيّة والعلوم العقليّة.

ذكر الشارحُ أنّه أوّل مشايخه، ومربّي روحه وجسده.

ويعني بالأوّليّة التقدُّمَ في الفضل، والمكانةَ في نفسه، وإلّا، فقد تلقّىٰ مبادئ الفقه عن شيخ المكتب في قريةِ تَرْمَسَ، وحفظ عليه القرآنَ، قبلَ أن يفِد علىٰ أبيه، كما سبق.

❑ الشيخ محمّدٌ صالحُ بن عمرَ السِّمَارَانيُّ.

حضر عنده في "تفسير الجلالين"، و"شرح الشرقاويّ علىٰ الحِكَم"، و"وسيلة الطلّاب"، و"شرح المارِدِينيّ في الفَلَك".

وقد لازمه الشيخُ التَّرْمَسيُّ بعد عودته مع أبيه من مكّةَ، كما سبق.

❑ الشيخ محمّدٌ، المِنشاويُّ المِصريُّ، ثمّ المكّيُّ، الشهيرُ بـ(المُقرئ)، تُوُفِّي سنةَ أربعَ عشرةَ وثلٰثِمائةٍ وألفٍ.[٢]

قرأ عليه القرآن الكريم بقراءة عاصمٍ، من رواية حفصٍ، وحضر قراءته في "شرح ابن القاصح علىٰ الشاطبيّة"، ولم يَتمَّ.

❑ الشيخ عمرُ بن بَرَكاتِ بن أحمدَ، البِقاعيُّ الشاميُّ، ثمّ المكّيُّ، الشافعيُّ، تُوُفِّي سنةَ ثلاثَ عشرةَ وثلٰثِمائةٍ.[١]

---

(١). في "كفاية المستفيد" (ص٧-٨).

(٢). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (٢/ ٩٢٦-٩٢٧).

حضر عنده في "شرح ابن هشامٍ علىٰ شذور الذهب".

❐ الشيخ مصطفىٰ بنُ محمّدِ بن سليمانَ، العفيفيُّ المِصريُّ، ثمّ المكّيُّ، الشافعيُّ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٢)

حضر عنده في "شرح المحلّيّ علىٰ جمع الجوامع"، و"مغني اللبيب".

❐ الشيخ حسينُ بن محمّدِ بن حسينٍ، الحِبْشيُّ العلويُّ، الحضرميُّ ثمّ المكّيُّ، الشافعيُّ، المعروفِ بـ(ابن المفتي)،(٣) تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثلاثين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٤)

سمع منه كثيرًا من أوائل "صحيح البخاريّ" وأواخره.

❐ الشيخ محمّدٌ سعيدُ بن محمّدٍ بابَصِيلٍ، الحضرميُّ الأصلِ، المكّيُّ، مفتي الشافعيّة بها، تُوُفِّي سنةَ ثلاثين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٥)

حضر عنده في دروس "سنن أبي داودَ"، و"التِّرمذيِّ"، و"النَّسائيّ".

❐ الشيخ أحمدُ الزَّوَاويُّ، المكّيُّ، المالكيُّ، تُوُفِّي سنةَ ستَّ عشرةَ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٦)

حضر عنده في درس "شرح السيوطيّ علىٰ عقود الجُمان"، وشيئًا منَ "الشِّفا" للقاضي عياضٍ.

❐ الشيخ محمّدٌ، الشِّرْبينيُّ الدِّمياطيُّ، ثمّ المكّيُّ، تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وعشرين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٧)

---

(١). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٣٢٠).

(٣). انظر خاتمة الفاداني لثَبَت "كفاية المستفيد" (ص٤٢).

(٤). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٣٦٠).

(٥). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٢٥٠).

(٦). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٤٨٦).

(٧). انظر ترجمته في "المختصر من كتاب نشر النور والزهر" (ص٤٤٥-٤٤٦).

تلقّىٰ عنه "شرح ابن القاصح علىٰ الشاطبيّة"، و"شرحَ الدرّة المضيئة"، و"شرحَ طيّبة النشر في القراءات العشْر"، و"الروض النضير" للمُتَولّيْ، و"إتحاف البشر في القراءاتِ الأربعةَ عشَرَ" لابن البنّا، وعدّةَ تحريراتٍ للشاطبيّة، وحضر عنده في درس "تفسير البيضاويّ" مع "حاشية الشيخِ زادةَ".

قال الشيخ الشارح: «هو عمدتنا في القراءة».

❐ الشيخ محمّدٌ أمينُ بن أحمدَ رضوانَ، المدنيُّ، تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.[١]

قرأ عليه في المسجد النبويِّ "دلائلَ الخيرات" للجُزُوليّ، و"الأحزابَ"،[٢] و"البُردةَ" للبُوصِيريّ، و"أوّليّاتِ العَجلونيّ"، و"الموطَّأَ"، وأجازه بجميع مرويّاته.

❐ الشيخ أبو بكرٍ بنُ محمّدٍ زينِ العابدين شَطَا، الدِّمياطيُّ الأصلِ، المكّيُّ، الشافعيُّ، المعروف بـ(بَكْرِي شَطَا)، تُوُفِّي سنةَ عشْرٍ وثلٰثِمِائةٍ.[٣]

أخذ عنه العلوم الشرعيّةَ، وآلاتِها، من منقولٍ ومعقولٍ، وأصولٍ وفروعٍ، وأجازه إجازةً عامّةً، وإجازةً خاصّةً بما تضمّنه ثَبَتُ الشيخ عبد الله الشرقاويّ، وثَبَتُ الشيخ محمّدٍ الشَّنَوانيّ.

قال الشيخ: «وهو الذي عوّلتُ عليه، وفزت بشرف الِانتساب إليه».

---

(١). انظر ترجمته في مقدّمة تحقيق "موهبة ذي الفضل" (١/ ١٤).

(٢). وهي "الحزب الأعظم" للمُلّا عليٍّ القاريْ، و"حزبٌ" للنوويّ، و"حزب البحر" لأبي الحسن الشاذليّ، انظر "كفاية المستفيد" (ص٣٥-٣٦).

(٣). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٥٦٠).

المبحث الرابع: أشهر تلاميذه

ذكر الشيخ محمّدٌ ياسينُ الفَادَانيُّ[١] أنّ خلقًا كثيرين تخرّجوا علىٰ الشيخ، ثمّ ذكر منهم من يلي.

- الكِيَاهِيْ بَيْضاويُّ بن عبد العزيز اللاسَميُّ.
- الكِيَاهِيْ خليلٌ اللاسَميُّ، وهو كاتب الشيخ الشارح.
- الكِيَاهِيْ دلهارُ المقلاني.
- الكِيَاهِيْ[٢] رادين دَحْلَانُ السِّمَارَانيُّ الفلكيُّ، وهو أخو الشيخ الشارح.
- الكِيَاهِيْ عبّاسٌ بونتاتُ الشِّرْبُونيُّ.
- الكِيَاهِيْ عبد المحيط بنُ يعقوبَ بنِ فانجي، السُّرَبَاويُّ الجاويُّ، ثمّ المكّيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وثمانين وثلٰثِمِائةٍ.[٣]
- الكِيَاهِيْ عبدُ المهيمن بنُ عبد العزيز اللاسَميُّ.
- الكِيَاهِيْ محمّدٌ دِمْيَاطيُّ بنُ عبد الله التَّرْمَسيُّ، أخو الشيخ، وقد تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وخمسين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.[٤]
- الكِيَاهِيْ محمّدٌ فقيهُ بن عبد الجبّار المَسْكُومَمْبَانيُّ.

---

(١). في خاتمة تعليقه علىٰ "كفاية المستفيد" (ص٤٢).

(٢). الكِيَاهِيْ أصلها (كِيَايِ)، وتطلق في اللغة الجاويّة علىٰ الأستاذ أوِ المعلّم، وهي لقبُ العلماء عندهم. أخبرني بذٰلك فضيلة الأخ فِيرَنْدا الإنْدونيسيِّ.

ولعلّها مأخوذةٌ من كلمةِ (إلْكِيَا)، قال ابن خِلِّكانَ في "وفَيَات الأعيان" (٣/ ٢٨٩): «وفي اللغة العَجَميّة: (إلْكِيَا) هو الكبير القدرِ، المقدَّمُ بين الناس، وهو بكسر الكاف، وفتح الياء المثنّاة من تحتها، وبعدَها ألفٌ».

(٣). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٣٢٠).

(٤). انظر سنةَ وفاته في مقدّمة تحقيق "موهبة ذي الفضل" (ص١٦).

❑ الكِيَاهِيْ محمّدٌ هاشمُ بن أَشْعَرِيٍّ، الجُومْبَانِيُّ الإندونيسيُّ، الشافعيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وستّين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(١)

❑ الكِيَاهِيْ نَوَاوِيْ الفاسُرُوانِيُّ.

وقد روىٰ عنِ الشيخ عامّةَ ما له منَ المصنّفات والأسانيد - جماعةٌ، ذكر منهمُ الشيخ الفَادَانِيُّ(٢) من يلي.

❑ الشيخُ أحمدُ بن عبد الله بنِ محمّدٍ، شهابُ الدين، الدِّمشقيُّ ثمّ المكّيُّ، المُخَلَّلاتِيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وستّين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٣)

❑ الكِيَاهِيْ صِدّيقُ بن عبد الله بن صالحِ بن محمّدٍ، اللاسَمِيُّ ثمّ الجِمْبِرِيُّ.(٤)

❑ الشيخ عبد القادر بنُ صابرٍ، المندهيليُّ، ثمّ المكّيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٥)

❑ الكِيَاهِيْ عبدُ الوهّاب بنُ حَسَب الله، الجُومْبَانِيُّ الجاويُّ.(٦)

❑ الشيخ عمرُ بن أبي بكرِ بن عبد الله بن عمرَ بنِ عليٍّ باجُنَيدٍ، الحضرميُّ ثمّ المكّيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وخمسين وثلٰثِمِائةٍ.(٧)

❑ الشيخُ عمرُ بن حمدانَ بنِ عمرَ، المَحْرَسيُّ، التونُسيُّ ثمّ الحجازيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وستّين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٨)

---

(١). انظر ترجمته في "تشنيف الأسماع بشُيوخ الإجازة والسماع" (ص٣٦٣-٣٦٤).

(٢). في خاتمة تعليقه علىٰ "كفاية المستفيد" (ص٤٢).

(٣). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (٣/ ٨٤٥-٨٤٦).

(٤). انظر ترجمته في "بلوغ الأماني" (ص١٧٧).

(٥). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٩٢٥).

(٦). انظر ترجمته في "بلوغ الأماني" (ص١٧٦).

(٧). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٢٥١).

(٨). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٣٨-٣٩).

❑ الشيخ عليُّ بن عبد الله بن محمّدٍ أرشدَ بنِ عبد الله، البَنْجَرِيُّ الأصلِ، المكّيُّ، الشافعيُّ، تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعين وثلٰثِمِائةٍ.(١)

❑ الشيخُ محمّدٌ الباقرُ بن محمّدٍ نورِ بن فاضلِ بن إبراهيمَ، الجُوكْجَاويُّ الإندونيسيُّ، ثمّ المكّيُّ، تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وستّين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٢)

❑ الشيخُ محمّدٌ حبيبُ بنُ عبد الله بنِ أحمدَ مايأبى، الجَكَنيُّ، الشِّنْقيطيُّ، تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وستّين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٣)

❑ الشيخ محمّدٌ عبدُ الباقي بنُ عليٍّ بن محمّدٍ مُعينِ ابنِ مُلَّا مُبينٍ، الأيّوبيُّ الأنصاريُّ، اللَّكْنويُّ الهنديُّ، ثمّ المدنيُّ، تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وستّين وثلٰثِمِائةٍ.(٤)

❑ الكِيَاهِيْ معصومُ بن أحمدَ بنِ عبد الكريم، اللاسَمِيُّ الجاويُّ، تُوُفِّي سنةَ اثنتين وتسعين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.(٥)

---

(١). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٢). انظر ترجمته في "أعلام المكّيّين" (١/ ٣٤٩-٣٥٠).

(٣). انظر ترجمته في "تشنيف الأسماع بشُيوخ الإجازة والسماع" (ص١٥٥-١٥٨).

(٤). انظر ترجمته في "فِهرِس الفهارس" لعبد الحيّ الكَتّانيّ (١/ ١٨١)، ومقدّمة تحقيق "موهبة ذي الفضل" (١/ ١٧).

(٥). انظر ترجمته في مقدّمة تحقيق "موهبة ذي الفضل" (١/ ١٩).

المبحث الخامس: منزلته العلميّة، وثناء أهل العلم عليه

أوّل ما يشهد لمكانة الشيخ محفوظٍ التَّرْمَسيِّ العلميّةِ – تصانيفُه المتنوّعةُ في فنون العلم، المقبولةُ عند العلماء؛ فإنّ ذٰلك دالٌّ علىٰ اتّساع معارفه، وعلىٰ اجتهاده في العلم، وانصرافه إليه.

وقد أثنىٰ علىٰ الشيخ جماعةٌ من معاصريه.

❐ قال عبدُ الله بنُ دَحْلَانَ[1]: «العالمُ الفاضل اللبيب، والنِّحْريرُ الكامل الأديب، صاحبُ الأفهام الدقيقة، والمعاني العذبة الرقيقة، المرتفعُ علىٰ رءوس فضلاء العصر – لواءُ علمه، الراسخُ في ميادين تحريرات الفنون – ثابتُ قَدَمِه، حليفُ الورع والزهد والِاستقامة، وأجلُّ من قَوَّض عنِ الأوطان الجاويّةِ خِيَامَه، حضرةُ العلّامة: محمّدٌ محفوظٌ التَّرْمَسيُّ الجاويُّ».

وقال[2]: «هو الإمام الزاهدُ، والعالم النِّحريرُ الناقدُ، الجالبُ حُلَلَ التحقيق إلىٰ سُوق المعاني، والناظمُ دُرَرَ التدقيق في سُلُوك المباني، الراقي إلىٰ أوج الكمال علمُه، والسامي علىٰ فَرْقِ الفَرْقَد عزمُه، بدرُ سماء الإفادة، وقُطبُ دائرة الِاستفادة، العلّامة الشيخ: محمّدٌ محفوظٌ».

ووصفه الأديبُ محمّدٌ سامٍ المدنيُّ[3] بـ«الحَبْر الجليل، ومجدِّد عهد المؤلِّفين السابقين، وخيرِ خلفٍ للسلف الصالحين».

ثمّ قال فيه شِعرًا:

«يـــا سمـــيرَ العلـــوم، لله درُّكْ ∴ جَلَّ عمّا يُحيطه الوصفُ – قدرُكْ
جئتَ بالـمُعجِز الـمَنِيع؛ فلا غَرْ ∴ وَ إذا شـاع في البسـيطة ذكـرُكْ

(١). في تقريظه لكتاب "موهبة ذي الفضل" (٧/ ٨٥٦).
(٢). في ترجمته للشيخ الملحقة في آخر "موهبة ذي الفضل" (٧/ ٨٦٠).
(٣). في تقريظه لكتاب "موهبة ذي الفضل" (٧/ ٨٥٨).

وحلَلْــتَ العَــوِيصَ حَــلًّا، أَرانــا ∴ في مراقــي العلــوم – أيــنَ مقــرُّكْ
وتفرّغـــتَ للتـــآليف في عصـــ ∴ ـــرٍ بـــه أَهْمَـــلَ القـــراءةَ غـــيرُكْ
وخــدمتَ الــدين الحنيــف بنُصــحٍ ∴ فعلــىٰ المســلمين – واللهِ – نصــرُكْ
لــك منّــا الــدعاءُ؛ شــكرًا عليــهِ ∴ وعلــىٰ الله في القيامــة – أجــرُكْ
ولَــئن راق في مــديحك – نظمــيْ ∴ فلقـــد عـــمّ بالإفـــادة نثـــرُكْ»

ولا يخفىٰ ما في هٰذا النظم منَ الغلوّ القبيح، والتجاوُز في المديح، وكذا ما فيما سبقه من كلام ناظمه، وما في كلام ابن دحلانَ منَ المبالغة في المجاملة.

ووصف أبو بكرِ بنُ طٰهَ السقّافُ[1] الشيخ التَّرْمَسيَّ بـ«العالم الإمام، والألمعيّ الهُمَام».

ووصفه عبدُ الحيِّ الكَتّانيُّ[2] بـ«العالم الفاضل»، وبـ«الفقيه الشافعيِّ، أحدِ علماء مكّةَ في عصره».

وقال محمّدٌ ياسينُ الفاداني[3]: «العلّامةُ، المحدِّث، الفقيهُ، الأصوليُّ، المُقرئُ، الشيخ محمّدٌ محفوظٌ».

وقال عبدُ الله بنُ غازٍ[4]: «العلّامةُ الفاضل الجليل، المُتَضَلِّع في العلوم، والمتفنِّنُ في المفهوم».

ووصفه إبراهيمُ بن حسنٍ الفَيُّوميُّ[5] بـ«الشيخ الأكبر، وعَلَمِ الفضل الأشهر، مَن لا يَفِي بتَعدادي فضائلَه – نهاري وأمسي».

وهٰذا مبالغةٌ وغلوٌّ أيضًا.

---

(١). في تقريظه لكتاب "موهبة ذي الفضل" (٧/ ٨٥٧).
(٢). في "فِهرِس الفهارس" (١/ ٥٠٣).
(٣). في خاتمة "كفاية المستفيد" (ص٤١).
(٤). في "نثر الدرر" (ص٦٥).
(٥). في خاتمة تصحيحه لحاشية "موهبة ذي الفضل" (٧/ ٨٥٩).

المبحث السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهيّ

❁ أمّا مذهبه العقديُّ، فالشيخ التَّرْمَسيُّ – عفا الله عنه – أشعريُّ الِاعتقاد.

ومشىٰ علىٰ ذٰلك في شرحه "إسعافِ المطالع".[١]

وظهر ذٰلك في مواضعَ منَ هٰذا الشرحِ أيضًا، وسيأتي التنبيهُ علىٰ ذٰلك.

وقد ذكر الشيخ[٢] أنّه تلقّىٰ طريقتي الأشعريّ والماتُريديّ عن شيخه بَكْرِي بن شَطَا.

وهٰذا شأن جماعةٍ من أهل العلم والفضل: نَشَئُوا في بيئةٍ غلب علىٰ أهلها – انحرافٌ في بعض أبواب العقيدة، يتلقّن ذٰلك صغيرهم عن كبيرهم، في جملة ما يتلقّىٰ من ضروريّات الدين، ثمّ يرسخ في نفسه من غير تحقيق، ويكبَر عليه بحسن ظنٍّ يصرفه عن مراجعته أوِ النظر فيه.

❁ وكان الشيخ كذٰلك صوفيًّا، غفر الله تعالىٰ له.

والتصوُّف بدعةٌ بإطلاقٍ،[٣] وإن كان يتفاوت تفاوُتًا عظيمًا، فأدناه ما يكون بدعةً عمليّةً، وأرداه ما يكون إلحادًا وزندقةً.

وقد ذكر الشيخ في ثَبَته "كفايةِ المستفيد"[٤] تفصيل أخذه التصوُّفَ عن شيوخه.

وظهر ذٰلك في مواضعَ منَ كتابه "منهج ذوي النظر" أيضًا، وسيأتي ذكرُها.

وذكر الباحثُ عبدُ الله بنُ عليٍّ المزم أنّ الشيخ التَّرْمسيَّ سلك في مسألة التوسُّل «مسلك بعض أهل التصوُّف منَ التوسُّل الشركيِّ، والبدعيِّ».

ثمّ قال: «أمّا التوسُّل الشركيُّ، فيدلّ عليه وصفُه شُيوخَ أسانيده بأنّهم ملاذُه».[١]

---

(١). انظر مقدّمةَ الجزءِ الذي حقّقه الباحث عبد الله بن عليٍّ بن محمّدٍ المزم (١/ ٧٤).

(٢). في "كفاية المستفيد" (ص٣٢).

(٣). وليس هو مرادفًا للزُّهد بوجهٍ، انظر بسط الكلام علىٰ التصوُّف في "تلبيس إبليسَ" لابن الجوزيّ (ص١٦١، وما بعدَها، و١٦٥، وما بعدَها).

(٤). (ص٣٤-٣٩).

وفيه نظرٌ؛ فإنّ الظاهر من كلام الشيخ أنّه يريد اللِّيَاذَ بهم في العلم، بسؤالهم عنه، وطلبه علىٰ أيديهم، لا في شيءٍ من خصائص الله تعالى، وليس ذٰلك بشركٍ، ولا محرَّمٍ، وإن كان الواجب اجتنابَ الألفاظ المحتمِلةِ، والله تعالىٰ أعلمُ.

ثمّ قال الباحث: «وأمّا التوسُّل البدعيُّ، فهو توسُّله بجاه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم،[٢] وجاه الأئمّة،[٣] وقولُه بعد الترحُّم علىٰ رجاله أسانيده: نفعنا الله بهم».[٤]

وهٰذا توسُّلٌ بدعيٌّ كما قال، إلّا أنّ في المثال الأخير نظرًا؛ فإنّ الظاهر أنّ الشيخ قد يريد النفع بعلومهم، وبالِاقتداء بهديهم، لا ببركةٍ مدّعاةٍ لم يصحَّ بها دليلٌ شرعيٌّ. والله أعلىٰ وأعلمُ.

۞ أمّا مذهبُ الشيخِ الفقهيُّ، فالشيخ شافعيُّ المذهب، قد صنّف - كما سيأتي - عدّةَ مصنّفاتٍ في الفقه، كلُّها علىٰ المذهب الشافعيِّ.

وذكر في "كفاية المستفيد"[٥] أسانيده إلىٰ كتب المذهب المعتمدة، وتلقِّيَهُ الفقهَ الشافعيَّ عن مشايخه بأسانيدهم إلىٰ الإمام الشافعيّ رحمه الله.

وقد نصّ علىٰ ذٰلك في مواضعَ من هٰذا الشرحِ.[٦]

واجتمعت علىٰ هٰذا كلمةُ المترجِمين له.

---

(١). قال في "كفاية المستفيد" (ص٧): «وقد عنَّ لي أوّلًا أن أسرد مشايخي الكرام، وملاذي منَ الأئمّة الفِخام». ثمّ سردهم.

(٢). قال في "كفاية المستفيد" (ص٨): «قلتُ مستعينًا بحول الله وقوّته، ومتوسِّلًا بجاه خير خليقته، عليه أفضل الصلاة، وأزكىٰ تحيّته».

(٣). قال في "كفاية المستفيد" (ص٣٩) داعيًا لنفسه: «غفر الله له، ولآبائه، وأشياخه، وأحبّائه، والمسلمين، بجاه سيّد المرسلين، وبجاه هٰؤلاء الأئمّة الأخيار، والقادة النجباء الأبرار».

(٤). انظر - مثلًا - في "كفاية المستفيد" (ص٩).

(٥). (ص٢٠-٢٣).

(٦). من ذٰلك - مثلًا - قولُه في مبحث "عشرة أنواعٍ من الأسماء والكنىٰ": «والصحيح عندنا - أيّتها الشافعيّةُ - حرمتُه مطلقًا». انظرْه في "الأصل" (ل: ١٦٦/ب).

المبحث السابع: مؤلَّفاته

كان الشيخ رحمه الله متفنِّنًا، صاحبَ علومٍ؛ فأثرىٰ المكتبة الإسلاميّة بكثيرٍ منَ المصنّفات النافعة.

وقد أثنىٰ علىٰ مؤلّفاته عبدُ الله بنُ دَحْلَانَ،(١) قال: «وكلُّها في غاية الحسن والإجادة، متكفِّلةٌ لمطالِعها بالِاستفادة؛ فلْيحرصِ الطالب علىٰ أن يَعَضَّ عليها بالنواجذ، ويَطْرَحَ أقاويلَ كلِّ معارضٍ ومنابذٍ».

ولا يخلو من مبالغةٍ.

❑ فمصنَّفاته في علوم القرآن:

- انشراح الفؤاد في قراءة الإمام حمزةَ، روايتيْ خلفٍ وخلّادٍ.(٢)
- البدر المنير في قراءة الإمام ابن كثيرٍ.(٣)
- تعميم المنافع في قراءة الإمام نافعٍ.(٤)
- تنوير الصدر بقراءة الإمام أبي عمرٍو.(٥)
- الرسالة التَّرْمَسيّة في إسناد القراءات العشريّة.(٦)

---

(١). في ترجمته للشيخ الملحقة في آخر "موهبة ذي الفضل" (٧/ ٨٦١).

(٢). مخطوطٌ.

(٣). في تحقيقه لكتاب "إسعاف المُطالع" للشارح (١/ ١٢٠).

(٤). في تحقيقه لكتاب "إسعاف المُطالع" للشارح (١/ ١٢٠).

(٥). حقّقته الباحثتانِ آمنةُ بنتُ جمعةَ بنِ قحافٍ، ومريمُ بنت مسلمِ بن حامدٍ الحازميِّ، في جامعة أمِّ القرىٰ بمكّةَ المكرّمةِ، ونالتا بذٰلك درجة العالِميّة.

وقد فرغ منه مؤلّفه سنةَ ثلاثين وثلٰثِمائةٍ وألفٍ. انظر مقدّمةَ تحقيق عبد الوهّاب الأحمديّ لكتاب "إسعاف المُطالع" (١/ ١١٩).

(٦). طُبع في مكّةَ المكرَّمةِ، سنةَ ثلاثين وثلٰثِمائةٍ وألفٍ، في ثمانِ صفحاتٍ. انظر "فِهرِس الفارس" للكتّانيّ (١/ ٤٥٢-٤٥٣).

- غُنْية الطَّلَبة بشرح "الطّيّبة".[١]

شرح فيه "طيِّبةَ النشر في القراءات العشْر" لابن الجزريّ، وفرغ منه يومَ الِاثنين، التاسعَ من شعبانَ، سنةَ ثمانٍ وثلاثين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.

- فتح الخبير بشرح مِفتاح التفسير.

شرح فيه "مِفتاح التفسير" لعبد الله بن فُودِيْ، وهو نظمٌ لكتاب "الإتقان في علوم القرآن" للسُّيوطيّ.

❑ ومصنَّفاته في الفقه وعلومه:

- إسعاف المُطالِع بشرح "البدر اللامع": نظمِ "جمع الجوامع".

شرح فيه منظومةَ "البدر اللامع" للأُشْمُونيّ، وهي نظمٌ لـ"جمع الجوامع" للتاج السُّبْكيِّ.[٢]

- السِّقاية المرْضيّة في أسامي كتب أصحابنا الشافعيّة.[٣]

فرغ منه سنةَ ثلاثَ عشْرةَ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.

- موهبة ذي الفضل علىٰ "شرح مقدّمة بافضلٍ".[٤]

فرغ منه يوم السبت، الرابعِ من ربيعٍ الثاني، سنةَ سبعٍ وعشرين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ، بمكّةَ المكرَّمةِ.

- نيل المأمول حاشيةُ "غاية الوصول" علىٰ "لُبّ الأصول".

---

(١). حقّقه الباحث عبدُ الله بنُ محمّدٍ الجارُ اللهِ في كليّة القرآن الكريم في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ونال بذٰلك درجة العالِميّة العالية.

(٢). حُقِّق في خمسِ رسائلَ علميّةٍ في شعبة أصول الفقه في جامعة أمّ القرىٰ بمكّةَ المكرَّمةِ، نال بها المحقّقون درجة العالِميّة العالية.

(٣). طُبع في المطبعة الماجديّة، سنةَ ثلاثين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.

(٤). طُبع كاملًا في دار المنهاج بجُدّةَ، سنةَ اثنتين وثلاثين وأربعمِائةٍ وألفٍ، في سبع مجلّداتٍ.

و"غاية الوصول" شرحٌ لزكريّا الأنصاريِّ علىٰ مؤلَّفه: "لُبّ الأصول"، وهو مختصر لكتاب "جمع الجوامع" للتاج السُّبْكيّ.

❐ ومصنَّفاته في الحديث وعلومه:

- المِنحة الخيريّة من كلام خير البريّة.(١) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وهي أربعون حديثًا خرّجها الشيخ بأسانيده.

- شرحُها: الخَلْعة الفِكريّة.(٢)

فرغ منه سنةَ ثلاثَ عشْرةَ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.

- كفاية المستفيد لما علا منَ الأسانيد.(٣)

فرغ منه ضَحْوةَ يوم الثلاثاء، التاسعَ عشَرَ من صفرٍ، سنةَ عشرين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ.

- منهج ذوي النظر في شرح ألفيّة الأثر.

وسيأتي – إن شاء الله تعالىٰ – الكلامُ عليه تفصيلًا.

❐ سائر مصنَّفاته:

- تهيئة الفِكَر بشرح ألفيّة السِّيَر.(٤)

---

(١). طُبع في إندونيسيا، انظر مقدّمةَ تحقيق عبد الله المزم لكتاب "إسعاف المطالع" للشارح (١/ ٧٧).

(٢). طُبع في المطبعة الميريّة، بمكّةَ المكرَّمةِ.

(٣). طُبع في مصرَ، سنةَ اثنتين وثلاثين وثلٰثِمِائةٍ، في عشرين صفحةً. انظر "فِهرِس الفهارس" للكتّانيّ (١/ ٥٠٣-٥٠٤). وطُبع أيضًا في دار البشائر، سنةَ ثمانٍ وأربعِمِائةٍ وألفٍ، بتعليقِ وتصحيح محمّدٍ ياسينَ بنِ عيسىٰ الفادانيِّ المكّيّ.

وهو ثَبَتٌ لمرويّاته في مختلِف الفنون، وإنّما ذكرته في مصنّفاته الحديثيّة لقوله فيه (ص١٢): «علم الحديث، هو المقصود بالذات من ذِكْر الأسانيد في الأثبات»، فكأنّ سائر الفنون مذكورةٌ فيه بالتبع.

(٤). مخطوطٌ.

قال الباحث عبدُ الوهّاب الأحمديُّ[١]: «شرح فيه ألفيّة الإمام العراقيّ في السيرة النبويّة، يقع في تسعين ومِائتيْ صفحةٍ، وهو شرحٌ موسَّعٌ ... فرغ المؤلّف منه في السابعَ عشَرَ من جُمادىٰ الآخرةِ سنةَ ثمانٍ وثلاثين وثلٰثِمِائةٍ، بمكّةَ المكرَّمةِ».

- غُنْية المفتقِر في حال سيّدنا الخَضِر.[٢]

قال الباحثُ عبدُ الوهّاب الأحمديُّ[٣]: «رسالةٌ تقع في عشرين صفحةً، وهي اختصارٌ لترجمة الخَضِر عليه السلامُ من كتاب "الإصابة" لابن حجرٍ».

---

(١). في تحقيقه لكتاب "إسعاف المُطالع" للشارح (١/ ١٢٠).

(٢). مخطوطٌ.

(٣). في تحقيقه لكتاب "إسعاف المُطالع" للشارح (١/ ١٢١).

المبحث الثامن: وفاتُه

تُوُفِّي الشيخ – رحمه الله تعالىٰ – في مكّةَ المكرَّمةِ، قبلَ مَغِيب شمسِ الأحدِ، غرّةِ شهر رجبٍ، سنةَ ثمانٍ وثلاثين وثَلٰثِمِائة وألفٍ، عن ثمانٍ وخمسين عامًا، علىٰ المختار في تأريخ مولده.

ودُفِن بحَوْطةِ آل شَطَا من مقبرة المَعْلَاة، في الحَجُونِ، بمكّةَ المكرَّمةِ.

وقد خلّف ابنًا واحدًا حافظًا لكتاب الله تعالى، هو الكِيَاهِيْ محمّدٌ.

الفصل الثاني

دراسة الكتاب المحقَّق

منهجِ ذوي النظر

في

شرح منظومة علم الأثر

المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكتاب

قال الشيخ التَّرْمَسيُّ في أوّل هٰذا الشرحِ[١]: «وسمّيتُه: "منهجَ ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر"».

وكذٰلك جاء مسمًّى علىٰ طرّةِ الأصل الخطّيّ المعتمَدِ في التحقيق.

وكذٰلك سمّاه عصريُّه يوسُفُ سَرْكِيسُ،[٢] وخيرُ الدين الزِّرِكْليُّ.[٣]

وأبدل عبدُ الحيِّ الكَتّانيُّ[٤] كلمةَ (منظومةٍ) بـ(ألفيّةٍ)؛ فقال: «منهج ذوي النظر في شرح ألفيّة علم الأثر»، وكلمة (ألفيّةٍ) وصفٌ للمنظومة من جهةِ عدد أبياتها.

وكذٰلك أبدلها الفادَانيُّ، وأسقط كلمةَ (علمٍ)؛ فقال: «منهج ذوي النظر في شرح ألفيّة الأثر»، ويتّجه إسقاطها بجعل المقصود بـ(الأثر) الفنُّ، أوِ العلمُ.

ولا شكّ أنّ اسم المنظومة هو ما ذكره الشارح في أوّلها، وما سواه، فتصرُّفٌ بالمعنىٰ، وتسامحٌ معهودٌ في مثل هٰذا.

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٢/أ).

(٢). في "معجم المطبوعات العربيّة" (٢/ ٦٣٤).

(٣). في "الأعلام" (٧/ ١٩).

(٤). في "فِهرِس الفهارس" (١/ ٥٠٤).

المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلىٰ المؤلِّف

لا شكَّ في صحّة نسبة هٰذا الشرحِ إلىٰ الشيخ التَّرْمَسيِّ.

وذٰلك لأمورٍ:

❑ الأوّل: أنّه نصّ علىٰ اسمه في أوّل الشرح، فقال بعد الخطبة[١]: «أمّا بعدُ، فيقول أحقر الورىٰ، وأذلُّ من في أُمّ القرىٰ: محمّدٌ محفوظُ بن عبد الله التَّرْمَسيُّ، عامله الله بلطفه الجليِّ والخفيِّ».

وكذٰلك نصّ في آخره، فقال في الخاتمة[٢]: «يقول الشارح الراجي رضا ربِّه الغنيِّ: محمّدٌ محفوظُ بن عبد الله التَّرْمَسيُّ، كان الله له، وختم بالصالحاتِ عملَه»، إلىٰ آخره.

❑ الثاني: أنّ الناسخ نقل ذٰلك في طرّة الكتاب، فكتب: «منهجُ ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر، تأليفُ العبدِ الراجي مغفرةَ مولاهُ الغنيِّ: محمّدٌ محفوظُ بن عبد الله التَّرْمَسيُّ، غفر الله ذنوبهما، وستر في الدارين عيوبهما».

❑ الثالث: أنّ الكتاب طُبِع باسم المؤلِّف، ونُشِر في حياته، سنةَ اثنتين وثلاثين وثلٰثِمائةٍ، قبلَ وفاته بستِّ سنواتٍ.[٣]

❑ الرابع: أنّ أهل العلم نسبوا الشرح بهٰذا الِاسمِ إليه، منهم عبدُ الحيِّ الكَتّانيُّ،[٤] والزِّرِكْليُّ،[٥] والفاداينُّ،[٦] وغيرُهم.

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٢/أ).

(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ٢/أ).

(٣). انظر تعليقة الشيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ علىٰ "ألفيّة السيوطيّ" (ص٣). وانظر كذٰلك "معجم المطبوعات العربيّة والمعرَّبة" ليوسُفَ بنِ سَرْكِيسَ (٢/ ٦٣٤).

(٤). في "فِهرِس الفهارس" (١/ ٥٠٤).

(٥). في "الأعلام" (٧/ ١٩).

(٦). في ختام "كفاية المستفيد" (ص٤٣).

❐ الخامس: أنّه أحال في هٰذا الشرح إلىٰ بعض كتبه، فقال[1]: «كما أوضحتُه في "الإسعاف"»، يعني "إسعافَ المُطالع"، وهو من تصانيفه.

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ١٣٦/ب).

المبحث الثالث: موضوع الكتاب

الكتاب شرحٌ علىٰ ألفيّةِ "الدرر في علم الأثر" للحافظ أبي الفضل السيوطيّ، ومضىٰ أنّها مبنيّةٌ علىٰ ألفيّة "التبصرة والتذكرة" للحافظ أبي الفضل العراقيّ، التي هي نظمٌ لـ"معرفة أنواع علم الحديث" للحافظ أبي عمرٍو بن الصلاح.

وبذٰلك يتّضح أنّ موضوع الكتاب علمُ المصطلح، ويُعلَمُ نَسَبُه فيه، وشرفُه.

وقد زاد الشيخ علىٰ "ألفيّة السيوطيّ" عشرين بيتًا، قال رحمه الله[1]: «ألحقتُ في "المنظومة" عشرين بيتًا، ممّا نظمتُه بنفسي: أربعةَ عشَرَ في نوع "المُعَلِّ"، وبيتًا في نوعِ "آداب المحدِّث"، وأربعةً في "أسباب الحديث"، وبيتًا آخَرَ في "العشَرة الأنواعِ" المَزيدةِ علىٰ "ابن الصلاح" و"ألفيّة العراقيّ"».

وأربعةُ الأبيات المذكورةُ زاد بها نوعَ "تواريخ المتون"، ولم يذكره السيوطيُّ في "ألفيّته".

وزاد كذٰلك عَجُزَ بيتٍ في نوع "المؤتلِف والمختلِف"، كان سقط من نسخته.[2]

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ١).

(٢). انظرِ "الأصل" (ل: ١٧٥/ب).

المبحث الرابع: مصادر التَّرْمَسيّ في "شرحه"، من خلال القسم المحقَّق

قال الشيخ التَّرْمَسيُّ في مقدّمة "شرحه"[(١)]: «وجعلتُ جُلَّ موادِّه ومآخذِه: "مقدّمةَ ابن الصلاح"، و"شرحَ النخبة"، و"التدريبَ في شرح التقريب"، وهو العمدة فيها؛ بَيْدَ أنّه من مؤلَّفات صاحب الكتاب».

وقدِ اكتفىٰ الشارح بهٰذا النصِّ في المقدّمة عنِ التنبيه علىٰ ذٰلك في كلّ مرّةٍ ينقُل من هٰذه الكتب الثلاثةِ؛ لذٰلك؛ فإنّ كثيرًا مما يقوله مرسلًا إنّما هو منقولٌ منها.

وقد ينقُل الشيخ كلام ابن الصلاح في "المقدّمة" أوِ ابن حجرٍ في "شرح النخبة" – من "تدريب الراوي". وذٰلك يظهر من خلال نقله عبارة صاحب الكتاب علىٰ غير وجهها، علىٰ الوجه الذي نقله السيوطيُّ، بتصرُّفه أوِ اختصاره.

وقد أفاد الشارح من مصادرَ أخرىٰ كذٰلك، وقد صرّح بالعزو إليها غالبًا، وأسوقها هنا مرتَّبةً علىٰ حروف الهجاء.

- إتحاف السادة المتّقين بشرح "إحياء علوم الدين"، لمحمّدٍ مرتضًى الزَّبيديِّ.
- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السُّيوطيّ.
- إحياء علوم الدين، لأبي حامدٍ الغزّاليّ.
- إسعاف المُطالِع بشرح "البدر اللامع"، للشيخ التَّرْمَسيِّ نفسِه.
- الِاعتقاد، للحافظ أبي بكرٍ البيهقيّ.
- ألفيةُ "التبصرة والتذكرة"، للحافظ أبي الفضل العراقيّ.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاريّ.
- التقريب والتيسير، لأبي زكريّا النوويّ.
- التمييز، للإمام مسلمٍ.
- تهذيب الكمال، للحافظ جمال الدين المِزّيّ.

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٢/أ).

- جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمرَ بنِ عبد البرّ.
- الجامع، للإمام أبي عيسىٰ التِّرْمذيّ.
- جزءُ الفوائد المنتقاة، للحافظ أبي الغنائم النَّرْسيّ.
- الحاشية علىٰ "نزهة النظر"، لقاسمِ بن قطلوبغا.
- خلاصة "تذهيب التهذيب"، لصفيّ الدين الخزرجيّ.
- الدرر السنيّة فيما علا منَ الأسانيد الشَّنَوانيّة، لمحمّدِ بن عليٍّ الشَّنَوانيّ.
- السنن، للإمام أبي داودَ السِّجِستانيّ.
- السنن، للإمام أبي عبد الله بن ماجهِ القزوينيّ.
- السنن الكبرىٰ، للحافظ أبي بكرٍ البيهقيّ.
- السنن الكبرىٰ، للإمام أبي عبد الرحمٰن النَّسائيّ.
- السيرةُ، المسمّاةُ: وسيلةَ المتعبّدين إلىٰ متابعة سيّد المرسلين، لأبي حفصٍ المَلّاء.
- المنهاج في شرح "صحيح مسلمِ بن الحجّاج"، لأبي زكريّا النوويّ.
- شرح "النخبة"، للمُلّا عليٍّ القاريْ.
- الجامع الصحيح، للإمام البخاريّ.
- الصحيح، للحافظ أبي حاتمِ بن حِبّانَ.
- الصحيح، للإمام مسلمٍ.
- الصواعق المحرقة علىٰ أهل الرفض والضلال والزندقة، لابن حجرٍ الهيتميّ.
- طبقات الشافعية الكبرىٰ، لتاج الدين السُّبْكيّ.
- الطبقات الكبرىٰ، لأبي محمّدِ بن سعدٍ، كاتب الواقديّ.
- الفتاوىٰ، للحافظ أبي عمرٍو بن الصلاح.
- الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عَقِيلةَ، لمحمّدٍ عقيلةَ المكّيّ.
- القاموس المحيط، لمجد الدين الفِيرُوزَباديّ.
- اللّقط، للحافظ أبي بكرٍ البَرقانيّ، ولم يقف عليه الشارح، إنّما نقل عنه بواسطةٍ.

- اللُّمَع في أصول الفقه، لأبي إسحاقَ الشيرازيِّ.
- المجتبىٰ، للإمام النَّسائيّ.
- محاسن الِاصطلاح، لأبي حفصٍ البُلْقِينيّ.
- المدخل إلىٰ "السنن الكبرىٰ"، للحافظ أبي بكرٍ البيهقيّ.
- المدخل إلىٰ معرفة "كتاب الإكليل"، للحافظ أبي عبد الله الحاكمِ.
- المرض والكفارات، لابن أبي الدنيا.
- المستدرك علىٰ "الصحيحين"، للحافظ أبي عبد الله الحاكمِ.
- المسند، للإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ.
- مسند "الشهاب"، للحافظ أبي عبد الله القُضاعيّ.
- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم الطبرانيّ.
- مِفتاح الفلاح، لعطاء الله السَّكَنْدريِّ.
- مقدمة فتح الباري: إرشادُ الساري، للحافظ ابن حجرٍ العسقلانيِّ.
- مُلحة الإعراب، للحَريريّ.
- من عاش مائةً وعشرينَ سنةً من الصحابة، للحافظ أبي زَكريّا بنِ مندهِ.
- المهذب في الفقه الشافعيّ، لأبي إسحاقَ الشيرازيِّ.
- ميزان الِاعتدال، للحافظ أبي عبد الله الذهبيّ.
- نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجرٍ العسقلانيّ.
- النكت علىٰ "كتاب ابن الصلاح"، للحافظ ابن حجرٍ العسقلانيّ.
- النهاية في غريب الحديث، لأبي السعادات بنِ الأثير الجزريّ.
- اليانع الجنيّ في أسانيد الشيخ عبد الغنيّ، لمُحسِنٍ التُّرهتيِّ.
- اليواقيت والدُّرَر في شرح نخبة الفِكَر، لمحمّدٍ عبد الرءوف المُناويّ.

وينبغي التنبيه هنا إلىٰ أنّ الشارح لم يصدُر عن جميعِ هٰذه الكتبِ، لٰكنْ أخذ عن أكثرها بواسطةٍ، لا سيّما "تدريبُ الراوي"، ويتعيّن ذٰلك في مواضعَ، حيث يتابع تصرُّف السيوطيّ في العبارة المنقولة، ولا يأتي بها علىٰ الوجه الذي وضعه منشئها.

هٰذا، وللكتاب مصادرُ أخرىٰ كثيرةٌ، ترجع إليها موادُّه، وتنتهي إليها علومُه، لكنّ الشارح التَّرْمَسيّ لم يصرّح بالنقل منها، ولا عزا الكلام إلىٰ مؤلِّفيها؛ فلم أذكرها هنا؛ لاحتمال أن يكون أخذ ذٰلك من غيرها، أو أخذ ما فيها بواسطةٍ، ولم يكن وقف عليها، وإنّما ذكرتُ فيما سبق: ما صرّح به، أو دلّتِ الحال علىٰ أنّه وقف عليه واستفاد منه مباشرةً. والله أعلىٰ وأعلمُ.

المبحث الخامس: منهج التَّرْمَسيّ في "شرحه"

سبق كثيرٌ ممّا يتعلّق بمنهج التَّرْمَسيّ في المباحث الماضية، وسأرجئ أشياءَ أيضًا إلىٰ مباحثَ تاليةٍ، هي بها أنسبُ؛ فمن أراد تصوُّرًا كاملًا لمنهجه، فإنّه لن يستغنيَ عن قراءة هٰذه الدراسةِ كاملةً.

وأقتصر هنا علىٰ ما لا يتكرَّر ذكرُه في موضعٍ آخرَ، وما هو أليقُ بهٰذا المَقامِ، وذٰلك في نِقاطٍ.

❐ وضع التَّرْمَسيُّ متن "الألفيّة" في الهامش باللون الأسود، وميّز زياداتِ السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ" بوضع خطٍّ مستطيلٍ فوقها، وميّز الأبياتَ التي زادها هو علىٰ "الألفيّة"، فكتبها باللون الأحمر.

❐ مزج التَّرْمَسيُّ شرحه بكلام السيوطيّ، بحيث يُقرأ بسلاسةٍ، لا يتنقّل فيه القارئ بين متنٍ وشرحٍ، بل يقرأه كلامًا واحدًا متّصلًا، وهٰذا غالبًا، ويخرج عنه كثيرًا.

❐ ميّز التَّرْمَسي النظم الممتزِج بشرحه، فكتبه باللون الأحمر، وكتب سائرَ الشرح باللون الأسود.

❐ لم يلتزم التَّرْمَسيّ بتحليل عبارة السيوطيّ، بل يُفهِم القارئَ المقصودَ في سياق الكلام، وفي خِلالِ الشرح.

❐ يشرح التَّرْمَسيّ الكلماتِ الغامضةَ في النظم، ويُبدِل تفسيره منَ الكلمةِ الغامضة في النظم بكلمةِ (أيْ).

❐ يعتني التَّرْمَسيُّ بضبط الكلمات التي تحتاج إلىٰ ضبطٍ – بالحروف.

❐ يعتني كذٰلك ببيان مرجع الضمير إن كان في مَظِنّةِ الإشكال، وذٰلك غالبًا بإبدال بيانه منه بكلمة (أيْ)، إن كان الضمير ظاهرًا، أو بوضع المرجع موضعَ الضمير ابتداءً، إن كان الضمير مستترًا.

❐ يعزو التَّرْمَسيُّ الأقوال التي أهمل السيوطيّ عزوَها إلىٰ أصحابها.

❑ يعتني التَّرْمَسيُّ بالتمثيل للمسائل؛ فمثّل لكثيرٍ منَ المسائل التي أهمل السيوطيُّ التمثيلَ لها، وإذا ذكر السيوطيّ مثالًا، فإنّه يوضّحه، وقد يزيد عليه أمثلةً أخرىٰ.

❑ اختلف منهج التَّرْمَسيّ في دراسة المسائل؛ فقد توسّع في بعضها، فذكر فيها أقوالًا كثيرةً، وناقش أدلّتها، واختصر في بعضٍ، فلم يزد علىٰ قولٍ واحدٍ مجرّدٍ عن دليله، وتوسّط غالبًا، فيذكر قولين أو أكثرَ، ويذكر لكلٍّ دليلَه، وقد يناقش تلك الأدلّةَ ويرجّح.

❑ لا يخرج التَّرْمَسيُّ غالبًا عنِ اختيار السيوطيّ وترجيحه.

❑ يعزو التَّرْمَسيُّ الأحاديث إلىٰ أهمِّ مخرّجيها غالبًا، لٰكنّه لا يحكم علىٰ الحديث إلّا نادرًا، ولم يتكلّم علىٰ إسناده أو عِلَلِه مطلقًا.

❑ يوجِّه التَّرْمَسيُّ ما يُشكِل في "النظم" من ضرورات الوزن والقافية، أوِ التعقيد في التركيب، غالبًا.

❑ التزم التَّرْمَسيُّ بعدِّ أنواع علوم الحديث الواقعةِ في "الألفيّة"، علىٰ خللٍ وقع في ذٰلك، سبق التنبيهُ عليه.

❑ يستخدم التَّرْمَسيُّ بعض المصطلحات الخاصّة، وبعض الِاختصارات المشهورةِ، فمن ذٰلك:

- أنّه يقول: (أصحابنا)، ويقصد بهمُ الشافعيّةَ.
- ويقول: (قال بعض المحقِّقين)، ويقصد به المُلّا عليًّا القاريَ غالبًا.
- ويكتب (المص)، اختصارًا لكلمة (المصنِّف).[1]
- ويكتب (إلخ)، اختصارًا لكلمةِ (إلىٰ آخره).[2]

---

(١). انظر "قواعد الإملاء" لعبد السلام بن هارونَ (ص٥٠)، وقد كتبتُها كاملةً؛ لأنّه اصطلاحٌ مهجورٌ اليومَ.

(٢). انظر "قواعد الإملاء" لعبد السلام بن هارونَ (ص٥١)، وقد أبقيتُها مختصرةً كما كتبها الشيخ التَّرْمَسيُّ؛ لأنّه اصطلاحٌ مشهورٌ، لا يخفىٰ علىٰ قارئٍ.

المبحث السادس: مزايا "شرح التَّرْمَسيّ"، وإضافاتُه العلميّةُ

❐ أثْرىٰ التَّرْمَسيّ بتنوُّع معارفه "شرحه" بفوائد علميّةٍ من فنونٍ مختلفةٍ، فذكر فوائدَ أصوليّةً، وأخرىٰ في القراءات، والتفسير، واللغة، وهٰذا يوسِّع مدارك القارئ، ويَلفِت نظرَه إلىٰ ترابُط العلوم الشرعيّة، وأثرِ بعضها في تقريرِ بعضٍ.

❐ زاد التَّرْمسيُّ أبياتًا علىٰ "ألفيّة السيوطيّ"، اشتملت علىٰ مسائل مهمّةٍ، زادت من قيمة الشرح درجةً، لم يشاركْه فيها غيرُه منَ الشروح، التي خَلَتْ من مثل ذٰلك.

❐ توسّط التَّرْمَسيُّ في "شرحه" غالبًا؛ فجعله قَصْدًا، ليس بالطويل المُمِلّ لغير المهتمِّ، والمُرْهِق لغير الحريص، ولا بالقصير المخلِّ بمقصوده منَ الفهم والتوضيح.

❐ أتىٰ التَّرْمَسيُّ علىٰ جميع أبيات "الألفيّة" التي وقعت في نسخته؛ فجاء شرحه تامًّا، موفِّيًا بمقصود من يدرِس "الألفيّة"، بخلاف بعض الشروح التي لم تتمَّ، أو لم يشترط أصحابُها توضيح النظم كلِّه.

❐ اعتمد التَّرْمَسيّ في دراسة المسائل علىٰ مصادرَ أصيلةٍ، معتمَدةٍ في علم المصطلح، سواءٌ نقل منها بنفسه، أو أخذ ما ينقُله منها عن غيره.

❐ سهّل التَّرْمَسيُّ شرحه، باستعمال العبارات المفهومة، والتراكيب الواضحة، بحيث يفهم كلامَه المبتدئُ والمتوسِّطُ، ويستفيد منه – إن شاء الله – المتقدِّمُ أيضًا.

❐ اعتنىٰ التَّرْمَسيّ بالتمثيل للمسائل؛ فلا يكاد يُخلي مسألةً من مثالٍ أو أكثرَ، وهٰذا من أعظم ما يُقرِّب فهم المسائل، ويرشد الطالب إلىٰ كيفيّة تطبيقها علىٰ وجهٍ صحيحٍ.

❐ أضاف التَّرْمَسيُّ في شرحه إضافاتٍ علميّةً نافعةً، زائدةً علىٰ الأصول الثلاثة التي استمدّ منها شرحه، ومنها ما استمدّه من تصانيف من تأخّر عنهم، ومنها ما أثمره نظرُه، وأدّاه إليه اجتهادُه.

المبحث السابع: الملاحظات والمآخذ علىٰ "شرح التِّرْمَسيّ"

جرت سنّة الله تعالىٰ ألّا يسلم عملٌ بشريٌّ ممّا تقتضيه طبائعهم من نقصٍ.

وقد سبق في المبحث السابقِ من مزايا الكتاب ما يغمُر خيرُه ما يُذكَر في هٰذا المبحثِ من مؤاخذاتٍ، كيف وقد قَبِلته العلماءُ، وأفادوا منه؟!

وإنّما المقصود تقويم الكتاب، بإنزاله منزلتَه التي يستحقُّها بين كتب الفنِّ؛ ليكون المستفيد علىٰ بيّنةٍ عند قراءته. وكذا الإفادةُ ممّا وقع للشيخ من هفَواتٍ؛ إرشادًا لمن يصنِّف في المصطلح بعدُ، شأنَ الناس في إفادة متأخّرهم من تجارِب المتقدّم. وكذا إنصافًا للكتاب بعد ذِكْر مزاياه؛ خروجًا عن أن يصبح ذٰلك إطراءً غيرَ مقبولٍ.

❑ فأوّل المؤاخذات ما وقع في الكتاب من أخطاءٍ عَقَديّةٍ، خالف فيها الشارحُ الجماعةَ ومذهب أهل السنّة، علىٰ ما سبق في ذِكْر مذهبه العقديِّ.

❑ ومنها كثرة ذِكْره للأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، من غير تنبيهٍ علىٰ حالها، بل ساق بعضها في مقامِ الِاحتجاج والِاستدلال.

❑ ومنها كثرة النقل عنِ العلماء من مصادرَ متأخّرةٍ، مع كون الكلام المنقول ثابتًا في مظانّه من كتب أولٰئك العلماء أنفسِهم، أو كتب بعض المتقدّمين.

❑ ومنها ما نشأ عنِ المسألة السابقةِ من كثرة الأخطاء في نقل كلام العلماء، إمّا لكون المصدر المتأخّر نقل الكلام خطأً؛ فتبعه الشارح من غير مراجعةٍ، وإمّا لكون الشارح صحّف في النقل، أو تصرّف في لفظه؛ فأخلّ بمعناه.

❑ ومنها عدم الإصابة في فهم كلام الشارح أحيانًا؛ فيفسِّرَه بمعنًى غيرِ مقصودٍ له، أو منافٍ للمقصود.

❑ ومنها كثرة تفسيره للواضحات؛ فيأتيَ بكلامٍ غيرِ مفيدٍ.

❑ ومنها ضعف الأسلوب اللُّغويّ أحيانًا، وقد يلحَن أو يخطئ أحيانًا أيضًا، وقد يستعمل حروف المعاني في غير مواضعها؛ فيُعدّي الفعلَ ونحوَه بغير ما ينبغي أن يُعدّىٰ به.

❑ ومنها كثرةُ ما ينقُل كلامًا، ثمّ لا يبيّن موضع نهايته؛ فيختلطَ علىٰ القارئ الكلامُ المنقول بكلام الشارح المبتدإ.

❑ ومنها ترك كثيرٍ ممّا لا يُستغنىٰ عنه من تحليل كلام الناظم وإعرابه، بحيث لا يَفهم قارئُ الشرح مرادَ الناظم، ولو فهم مراده، والمسألةَ التي يتكلّم عنها، فلن يفهم وجه دلالة الأبيات علىٰ ذٰلك، ولا تركيبَ الكلماتِ وإسنادَ بعضها إلىٰ بعضٍ.

❑ ومنها أنّه يضع الكلمة منَ النظم في سياقٍ منَ الشرح يناقِض مقتضاها؛ فيتنازعها المقتضِيان، ثمّ يَضطرُّه إبقاءُ صورتها في النظم إلىٰ أن يخرج عن مقتضىٰ قواعد الإملاء المتّبَعةِ.

❑ ومنها أنّه يذكر اسمَ العَلَم في كثيرٍ منَ المواضع مهمَلًا، ولا يقيِّده بما يتميّز به عن غيره، أو يذكره بغير ما يُعرَف به.

هٰذا سوىٰ جملةٍ كثيرةٍ منَ الأوهام، والأخطاء العلميّة، قد نبّهت عليها في مواضعها؛ نصحًا – إن شاء الله تعالىٰ – لدين الله، وللمسلمين، والتزامًا بدقّة دراسة الكتاب، وتتبُّعِ نقوله ومسائله.

ولا أشكُّ أنّي مخطئٌ في بعض ما تعقّبتُ فيه الشيخ التَّرْمَسيَّ، شأنَ كلِّ اجتهادٍ بشريٍّ، لا سيّما وكِفّة الشيخ أرجحُ بسَعَة علومه، وتنوُّع فنونه، وطول ممارسته، لٰكنْ حسبي أنّي تحرَّيتُ ما أمكنني منَ التحرّي، وتثبّتُّ ما وسِعني منَ التثبُّت، ولم أعجلْ في شيءٍ لم يتّضح، ولا هجمتُ علىٰ شيءٍ مشتبه، والله يتجاوز عنِ التقصير.

المبحث الثامن: العلاقة بين "شرح الترمسيّ" و"تدريب الراوي"

قال الشيخ التَّرْمَسيُّ في مقدّمة "شرحه"[١]: «وجعلتُ جُلَّ موادّه ومآخذِه: "مقدّمةَ ابن الصلاح"، و"شرحَ النخبة"، و"التدريبَ في شرح التقريب"، وهو العمدة فيها؛ بَيْدَ أنّه من مؤلَّفات صاحب الأبيات، وهو أدرىٰ بما فيها، ولا سيّما مع ذِكْره أنّه جعله شرحًا لـ"لتقريب" خصوصًا، ثمّ لـ"مقدّمة ابن الصلاح"، ولسائر كتب الفنّ عمومًا».[٢]

ولهٰذا فقد أكثر التَّرْمَسيُّ النقلَ عنِ "التدريب" جدًّا، ولو قوِي حاسبٌ علىٰ إحصاء ما نقله الشارح منَ "التدريب" من كلام السيوطيِّ نفسِه أو ممّا نقله عن غيره، لوجد شطرًا كبيرًا منَ الشرح مأخوذًا منَ "التدريب" بلفظه، بما فيه من صوابٍ وخطإٍ.

بل إنّ الشيخ التَّرْمَسيَّ قدِ اعتمد "التدريب" حتّىٰ في النقل عنِ الكتب المشهورةِ؛ فكان الشيخ إنّما ينقُل عنها بواسطته، وحتّىٰ اعتمده في نقل كلام ابن الصلاح في "مقدّمته" وابن حجرٍ في "شرح النخبة"، فكان ينقُل ما يذكر عنهما منَ "التدريب"، دون مراجعتهما، مع كونهما تتمّةَ الأصول الثلاثة التي جمع شرحَه منها.

وليس ذٰلك عيبًا من كلّ وجهٍ، إنّما هو منهجٌ رسمه الشيخ، وسار عليه، واعتلَّ بأنّ تفسير كلام السيوطيِّ بكلامه في موضعٍ آخرَ أولىٰ منَ الهجوم علىٰ مراده، وأسلمُ من تقويله معنًى قد لا يرتضيه.

لٰكن دخل الخلل علىٰ الشارح من تسليمه للسيوطيّ كلَّ ما ينقُله عنه، من غير مراجعةٍ، ولا توثيقٍ منَ المصادر الأصيلةِ.

ومع ذٰلك، فلم يُخْلِ الشارح كتابه من زياداتٍ علميّةٍ نافعةٍ في عدّة مواضعَ، إمّا نقلًا عن غير السيوطيِّ، أوِ اجتهادًا مبتدأً منه، كما سبق ذكرُه.

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٢/أ).

(٢). انظرِ "تدريب الراوي" للسيوطيّ (١/ ٣١).

وأيضًا، فقد زادتِ "الألفيّة" مباحثَ غيرَ مذكورةٍ في "التدريب"، فهٰذه المباحثُ لم يكن للشارح فيها بدٌّ منَ الخروج عنِ "التدريب"؛ فنقل موادَّها من مصادرَ أخرىٰ، واجتهد في بعضها، فتكلّم عليها من عندِ نفسه.

وبعدُ، فخلاصة العلاقة بين الكتابين أنّها علىٰ نوعينِ:

- فمن جهة المسائل المشتركة بين الكتابين، فإنّ "منهج ذوي النظر" مستمَدٌّ في غالبه من "تدريب الراوي"، وفيه زياداتٌ أفادها من مصادرَ أخرىٰ.
- ومن جهة ما لم يُذكَر في "التدريب"، فإنّ الشيخ التَّرْمَسيَّ اجتهد، واستمدّه من خارج "التدريب".

هٰذا ما يخصُّ "منهج ذوي النظر" منَ العلاقة بين الكتابين، وعنده يقف البحث.

المبحث التاسع: المقارنة بين "شرح التَّرْمَسيّ" وسائر شروح "ألفيّة السيوطيّ"

وقد سبق الكلام علىٰ شرح التَّرْمَسيِّ بما يشفي إن شاء الله، وهنا أذكر نُبَذًا حول الشروح الأخرى، تعرِّف بها، وتوضِّح مكانتها، ومقصودَ واضعيها، ومناهجَهم، وما تَميّزَ به كلٌّ، وما يؤخَذ عليه.

❁ أوّلًا: "البحر الذي زخر" للحافظ السيوطيّ.

والكلام عليه في مسائلَ[١]:

- الأولىٰ: هٰذا الشرحُ من أهمِّ شروح "الألفيّة"؛ لكونه من تصنيف ناظمها، وربُّ البيت أدرىٰ بما فيه، ثمّ هو آخرُ ما كتبه السيوطيّ في علم المصطلح؛ فتضمّن ما استقرّ عليه قولُه.
- الثانية: بسَط السيوطيُّ شرحه هٰذا، فتوسّع في دراسة المسائل، ونَقْل أقوال أهل العلم فيها، وذكر في كثيرٍ من مباحثه فروعًا زائدةً علىٰ "الألفيّة"، وعلىٰ "تدريب الراوي" أيضًا.
- الثالثة: استمدّ السيوطيّ مادّة كتابه من جملةٍ كبيرةٍ من المصادر، بلغت في القَدْر الذي حقّقه شيخنا أَنِيسُ بن طاهرٍ - وهو في ثلاثةِ أنواعٍ من علوم الحديث فقط - مِائتين وأربعةً وأربعين مصدرًا.
- الرابعة: لم يعتنِ السيوطيّ بحلّ ألفاظ النظم، ولا مزجه بالشرح بحيث يتّضح معناه، بل يذكر مجموعةً منَ الأبيات، ثمّ يتكلّم علىٰ ما فيها منَ المسائل، دون توضيحٍ لوجه دلالة الأبيات عليها.

❁ ثانيًا: "استقصاء الأثر بمنظومة علم الأثر" للقَلْقَشَنديّ.

والكلام عليه في مسائلَ[٢]:

---

(١). انظر مقدّمة شيخنا أَنِيسِ بن طاهرٍ لكتاب "البحر الذي زخر" (١/ ١٧٣، و١٧٧-١٧٨)

(٢). انظر مقدّمة شيخنا أَنِيسِ بن طاهرٍ لكتاب "البحر الذي زخر" (١/ ١٧٣)

- هو من أوسع شروح "الألفيّة"، وأحسنِها.
- اعتنىٰ فيه مؤلِّفه بشرح ألفاظ "الألفيّة"، وتحليلِ عباراتها، وإيضاحِ المراد منها.
- يبتدئ بإعراب أبيات "الألفيّة"، ثمّ يشرح ما فيها من مسائلَ.

❁ ثالثًا: تعليقة الشيخِ أحمدَ بنِ شاكرٍ، المطبوعةُ في هامش تحقيقه لنصّ "الألفيّة".

والكلام عليها في مسائلَ[1]:

- أوّلها: لم يستوعب هٰذا التعليقُ جميعَ أبيات "الألفيّة"، لٰكنّه أتىٰ علىٰ ما يَحتاج إلىٰ التوضيح منها.
- الثانية: هٰذا التعليق مختصَرٌ، لم يقصِد به الشيخ أن يكون شرحًا علىٰ "الألفيّة".
- الثالثة: طوّل الشيخ في بعض التعليقات، فكانت كالشرح أو أكثرَ.
- اعتنىٰ الشيخ - لكونه محقِّقًا لنصّ "الألفيّة" - بذكْر الفروق المؤثِّرة بين النسخ، ومنها نسخة الشارح التي ذكرها في "منهج ذوي النظر".

❁ رابعًا: "شرح الألفيّة" للشيخ محمّدٍ محيِي الدين بنِ عبد الحميد.

والكلام عليه في مسائلَ:

- الأولىٰ: ابتدأ الشيخ شرحه بمقدّمةٍ ذكر فيها تأريخ تدوين الحديث، وتطوُّرِه، وختمها بالتعريف بـ"ألفيّة السيوطيّ".
- الثانية: هٰذا الشرح مختصرٌ، قريب التناوُل، واضح العبارة.
- الثالثة: لم يعتنِ الشيخ بتحليل عبارات "الألفيّة" غالبًا، بل يذكر جملةً منَ الأبيات ثمّ يشرح ما تضمّنته في مسائلَ محدَّدةٍ.
- الرابعة: في نوعِ "المؤتلِف والمختلِف"، اكتفىٰ الشيخ بشرْح المسألة الأولىٰ منه فقط، وجعله مثالًا يُحتذىٰ في سائر الأمثلة؛ فلم يتكلَّم عليها بشيءٍ، وهي في نحوٍ من مِائة بيتٍ، فيها أبياتٌ غامضةٌ لا يتهيّأ لكلّ قارئٍ فهمُ المراد منها.

---

(١). انظر آخرَ تحقيق الشيخ لمتن "الألفيّة" (ص٢٥٣).

❐ الخامسة: اعتمد الشيخ المتن الذي في نسخة "منهج ذوي النظر"، واستدرك ما فيه من نقصٍ أوِ إشكالٍ من نسخٍ أخرىٰ.

❁ خامسًا: "إسعاف ذوي الوطر" للشيخ محمّدٍ الأثيوبيّ.

والكلام عليه في مسائلَ:

❐ الأولىٰ: هٰذا الشرح هو الشرح المختصر للشيخ علىٰ "الألفيّة"، وذكر أنّ له شرحًا آخرَ مطوَّلًا جدًّا لم يُتمّه بعدُ.(١)

❐ الثانية: ذكر الشيخ في مقدّمة "شرحه" منهجَه، واصطلاحاتِه في الشرح، وذكر أنّ المراد عند إطلاق (الشارح) هو الشيخُ التَّرْمَسيُّ.(٢)

❐ الثالثة: يعتني الشيخ عنايةً تامّةً بإعراب الأبيات، وتحليل كلماتها، وشرحها، ثمّ يذكر معناها إجمالًا، وما حوته من مسائلَ.

❐ الرابعة: اعتمد الشيخ في شرحه علىٰ النسخة التي حقّقها الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ، واعتنىٰ بذكر مواضع اختلافها مع النسخة التي شرحها الشيخ التَّرْمَسيّ.

❐ أفاد الشيخ من شرح التَّرْمَسيّ.

❁ سادسًا: "الشرح الوسيط" للباحث نوريِّ بن حسنٍ المسلّاتيّ.

والكلام عليه في مسائلَ:

❐ الأولىٰ: هو شرحٌ مختصرٌ.

❐ الثانية: جمعه مؤلِّفه من "تدريب الراوي" للسيوطيّ، واختصر عبارته أحيانًا، وذكرها بالمعنىٰ أحيانًا أخرىٰ.

❐ شرح المواضع التي زادها السيوطيُّ في "الألفيّة" علىٰ "تدريب الراوي" شرحًا مختصرًا، وهٰذا لم يكن إلّا باجتهادٍ منه، دون نقلٍ منَ "التدريب".

---

(١). انظر مقدّمة شرحه "إسعافِ ذوي الوطر" (١/ ١١).

(٢). انظرِ "إسعافَ ذوي الوطر" (١/ ١٢).

وبهٰذا يتّضح أنّ لكلّ شرحٍ من هٰذه الشروح مَيزتَه.

وبعض هٰذه الشروحِ تتميّز بأمورٍ لا يُوَفِّي بها شرحُ الشيخ التَّرْمَسيّ "منهجُ ذوي النظر"، كما أنّه يتميّز بأمورٍ أخرىٰ تُحوِج إليه، ولا يُستغنَىٰ عنه فيها.

فشرح السيوطيِّ "البحر الذي زخر" فيه سَعةٌ، وزياداتٌ للسيوطيِّ علىٰ "الألفيّة"، ونقولٌ كثيرةٌ عن أهل العلم، ولو تمَّ، لكان أوسعَ ما صُنِّف في علم المصطلح. وفي تعليقة الشيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ تحقيقاتٌ نفيسةٌ، وتعقُّباتٌ علىٰ السيوطيّ، وعنايةٌ بالفروق بين نسخ "الألفيّة". وشرح الشيخ محيِي الدين أسهلُ عبارةً، وأوضح بيانًا، وأجود ترتيبًا للمسائل. وشرح الشيخ الأثيوبيّ "إسعاف ذوي الوطر" فيه عنايةٌ بالإعراب، وحلِّ ألفاظ "الألفيّة"، وذِكر الفروق بين نسختيِ الشيخ التَّرْمَسيّ والشيخ أحمدَ بن شاكرٍ.

وتميّز شرح الشيخ التَّرْمَسيّ بأمورٍ:

- الزيادات التي أضافها إلىٰ أبيات "الألفيّة"، وقد تمّمت فوائدها، وهي لا توجد في غيره.
- تفرُّده بنقولٍ نافعةٍ، زائدةٍ علىٰ "التدريب"، كما سبق.
- مَزْجُه ألفاظَ "الألفيّة" بشرحه، فجعل قراءة شرحه متّصلةً، وذٰلك أيسرُ من قراءة النظم وحدَه والشرحِ وحدَه.
- كثرة الأمثلة، وذٰلك يوجد في بعض الشروح الأخرىٰ، ولا يوجد في بعضٍ.
- وفاؤه بشرح جميع أبيات "الألفيّة"، خلافًا لصنيع الشيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ، حيث علّق علىٰ ما يحتاجُ، والشيخِ محيِي الدين بنِ عبد الحميد، حيث ترك نحوَ مِائة بيتٍ منَ "المؤتلِف والمختلِف".

المبحث العاشر: العناية السابقة بالكتاب

ذكر يوسُفُ بن سِرْكِيسَ[١] أنّ شرحَ التِّرْمَسيّ طُبع بمصرَ سنةَ اثنتين وثلاثين وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ، في ثمانٍ وأربعِمِائةِ صفحةٍ. وكان ذٰلك بالمطبعة الجَمَاليّة، كما قاله الشيخ أحمدُ بنُ شاكر.[٢]

وصُوِّرت هٰذه الطبعةُ بعد ذٰلك علىٰ نفقة شركة الإسلام، الكائنةِ بجاوا ومكّةَ، بمباشرةِ عبد الله بن عبد العزيز السُّرَبَاويِّ.

وقد وقفتُ علىٰ نسخةٍ مصوَّرةٍ منها في مكتبة الأستاذ محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ أحمدَ بنِ عليٍّ الخاصّةِ، في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز، في جامعة أمّ القرىٰ بمكّةَ المكرَّمةِ، وهي مسجّلةٌ فيها برقْم (٢٣١)، وبرقْم (٢٣٢/ ت م م).

وقد أفدتُ من هٰذه الطبعةِ حواشيَ أضافها الشارح إليها، غيرَ موجودةٍ في النسخة الخطّيّة التي اعتمدتُها، ينصُّ الطابع في نهايتها غالبًا بقوله: «كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين»، وقد ألحقتها في مواضعها منَ "الشرح"، مميَّزةً عن سائر الحواشي بالخطِّ الغليظ.

ثمّ أعادت مكتبةُ مصطفىٰ البابيِّ الحلبيِّ بمِصرَ - طباعةَ الكتاب عدّةَ مرّاتٍ، لم أقف علىٰ الأولىٰ منها، وطُبِعتِ الثانيةُ: سنةَ اثنتينِ وخمسينَ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ، والثالثةُ: سنةَ أربعٍ وسبعينَ وثلٰثِمِائةٍ وألفٍ، والرابعةُ: سنةَ ستٍّ وأربعِمِائةٍ وألفٍ.

وقد صَوّرت هٰذه الطبعةَ الأخيرةَ دورُ نشرٍ أخرىٰ.

وقد سدّت هٰذه الطبَعاتُ حاجة الناس إلىٰ الكتاب في الجملة، لٰكنّها خرجت في صورةٍ شوهاءَ بكثرة التصحيفِ، والتحريف، والسقط، عاطلةً عنِ الخدمة اللائقةِ بالكتاب من تخريج أحاديثه، وعزو نقوله إلىٰ مصادرها، والتعليق علىٰ ما يحتاج فيه إلىٰ تعليقٍ، ناقصةً ما يُكمِّل الشرح من مناقشةٍ وتحقيقٍ لمسائله.

---

(١). في "معجم المطبوعات العربيّة" (٢/ ٦٣٤).

(٢). في تحقيقه لنصّ "الألفيّة" (ص٣).

وأيضًا، فقد حُذِف من هٰذه الطبَعاتِ جميعًا - حتّىٰ طبعةِ الجماليّة - تمييزُ زيادات السيوطيِّ علىٰ ألفيّة العراقيّ،[1] وكان الشارح - كما سبق - ميّزها في "الأصل" بخطٍّ أحمرَ مستطيلٍ.

نعم، قد صُحِّحت في هٰذه الطبعاتِ بعضُ الأخطاء الواقعةِ في النسخة الخطّيّة، لٰكنْ بقِيت فيها أكثر تلك الأخطاءِ علىٰ حالها، وزادت علىٰ ذٰلك أخطاءً أخرىٰ كثيرةً لم تكن في الأصل الخطّيّ.

وقد تتّبعتُ الأخطاءَ الظاهرةَ في الطبعةِ الرابعةِ، فبلغت مئاتٍ كثيرةً؛ فلم أرَ التطويل بسردها هنا، ولا إثقالَ الحواشي بالتنبيه عليها.

هٰذا، ومن عناية العلماء بشرح التَّرْمَسيّ كذٰلك اعتمادُهم عليه في تحقيق نصِّ "الألفية"، كما سبق في الكلام علىٰ منهج الشيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ في تحقيقه، ومنهج الشيخ محيِي الدين في "شرحه"، ومنهج الشيخ محمّدٍ الأثيوبيِّ في "إسعاف ذوي الوَطَر"، وقدِ استفاد الأخيران منه في الشرح أيضًا.

وقد تعارف هٰؤلاء العلماءُ في كتبهم علىٰ تسمية الشيخ التَّرْمَسيّ بـ(الشارح).

---

(١). وانظر مقدّمةَ تحقيق "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ١٥٠).

المبحث الحاديَ عَشَرَ: وصف النسخ الخطّيّة المعتمدة في التحقيق

للكتاب نسختان خطّيّتانِ.

❁ الأولىٰ: نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة جامعة الملك سُعودٍ، برقْمِ (٧٧٦)، والظاهر أنّها كُتِبت بخطِّ المؤلِّف.

وتقع في تسعٍ وتسعين ومِائةِ ورقةٍ، كلُّ ورقةٍ - فيها صفحتانِ، وفي الصفحة خمسةٌ وعشرون سطرًا، ومقاسُها ستّةٌ وعشرون سَنْتِيمِتْرًا في ثمانيةَ عشَرَ سَنْتِيمِتْرًا.

ويُستثنىٰ من ذٰلك الورقتان الأولىٰ والأخيرة؛ فإنّ في كلٍّ منهما صفحةً واحدةً، وأسطرهما دون ذٰلك.

وهي نسخةٌ كاملةٌ، كُتِبت بخطٍّ نسخٍ واضحٍ، وضُبِطت بعضُ كلماتها بالحركات، وفيها علاماتُ مقابلةٍ، وتصحيحٍ، وفيها تعليقاتٌ يسيرةٌ، عامّتها في شرح كلماتٍ واضحةٍ، ونصٍّ علىٰ ما تعود عليه الضمائر.

وهي الأصل الوحيد الذي اعتمدته في التحقيق.

❁ الثانية: نسخةٌ محفوظةٌ في جامعة الملك سُعُودٍ، برقْمِ (١٦٦٦)، ولا يُعرَف ناسخُها، ولا تاريخ نسخها.

وتقع في ثلاثٍ وستّين ورقةً، كلُّ ورقةٍ - فيها صفحتانِ، وفي الصفحة خمسةٌ وعشرون سطرًا، ومقاسُها ثمانيةٌ وعشرون سَنْتِيمِتْرًا ونصفٌ في عشرين سَنْتِيمِتْرًا ونصفٍ.

ويُستثنىٰ من ذٰلك الورقةُ الأولىٰ؛ فإنّها في صفحةٍ واحدةٍ، وأسطرها دون ذٰلك.

وهي نسخةٌ ناقصةٌ من أوّلها، بعدَ الورقة الأولىٰ، ومن آخرها، كُتِبت بخطٍّ نسخٍ واضحٍ، وضُبِطت بعض كلماتها بالحركات، وفيها تصحيحاتٌ قليلةٌ.

أمّا أوّلها بعدَ ورقةٍ فيها تنبيهٌ، فمِنْ قول الشارح: «المنظومةِ التي هي نعمةٌ أيُّ نعمةٍ، في صِدق اعتماده، واستناده، وتوكُّله علىٰ الله في جميع أموره»، فالساقط منها ورقةٌ واحدةٌ، تشتمل علىٰ خطبة الشارح، وشرحِ كلمتينِ منَ البيت الأوّل منَ "الألفيّة".

وأمّا آخرها، فهي تنتهي عند قول الشارح في نوع "الموضوع": «وذكر أنّه لـمّا قام، قال المهديُّ له: أشهد أنّ قفاك قَفا كذّابٍ، وقال المهديُّ».

وبذٰلك فالقدْر الموجود يزيد علىٰ رُبُع الكتاب قليلًا، ولا تتناول شيئًا منَ القسم الذي أحقِّقه.

وأُلحِق فيما يلي نماذجَ من هٰذين الأصلينِ.

وفي ختام هٰذه الدراسة أسأل الله أن أكون وُفِّقت فيها للصواب، وأن ينفع بها، ويتقبّلها، ويتجاوز عمّا فيها من تقصيرٍ، إنّه خير مسئولٍ، وهو أهل الرجاء، والله أعلىٰ وأعلمُ.

منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر تأليف
العبد الراجي مغفرة مولاه الغني محمد محفوظ
ابن عبد الله الترمسي غفر الله ذنوبهما
وستر في الدارين عيوبهما آمين آمين

تنبيه قد ذكر المص الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في خطبة هذه المنظومة أنها ألف بيت اذ قال فيها
وهذه ألفية تحكي الدرر الخ وكذا في خاتمتها حيث قال ثمة هذا تمام نظمي الألفية لكن عددنا أبياتها بيتا بيتا من
نسختنا التي شرحناها فوجدناها تنقص عن الألف عشرين فالموجود فيها انما هو تسعمائة وثمانون بيتا
ومن المشهور ان صاحب البيت ادرى بما فيه وحينئذ فيحتمل ان العشرين سقطت من قلم كاتب نسختي ولكن مثل
هذا السقط الكبير ان كان في موضع واحد فهو بعيد وان كان في مواضع متفرقة فذو نوع قرب غير اني حال الشرح تأملت
وامعنت النظر فيه غاية جهد المقل فما وجدت موضعا يصلح للسقط ولا عثرت على خلل في سياقاتها بل يرتبط
بعضها ببعض غاية الارتباط ثم اني راجعت المواد ولا سيما التدريب فوجدتها ملتئمة معها ويحتمل انها الفية تقرب
ومثل هذا يقع كثيرا ممن قلت بضاعته في النثر والمنظوم وضاق عطنه عن المنطوق والمفهوم ويندر جدا وقوع
ذلك ممن مثل المص ممن كملت درايته وتوفرت ملكته كيف وقد جزم بكونها الفا مرتين ابتداء وانتهاء فمثله لو اراد
ان يزيد في نظمه قدر او اكثر منه لما كان عليه كلفة ان شاء الله تعالى فضلا عن نحو عشرين بيتا لا فاق كلامه بل الغالب
انهم يزيدون هذا المقدار احسانا منهم ويحتمل ان النسخة التي وقعت لنا منقولة من مسودة المص فقد وجدنا
آخر بعض نسخ النظم تاريخا ذكر فيه ان الناظم الحق فيه ابياتا بعد الختم لم يعين عددها ولا مواضعها وهو كلام
منقول عن الناظم وقد نقلت نصه آخر الشرح فانظره لاجرم ان الحقت في المنظومة عشرين بيتا مما نظمته بنفسي
اربعة عشر في نوع المعل وبيتا في نوع آداب المحدث واربعة في اسباب الحديث وبيتا آخر في العشرة لانواع المزيدة
على ابن الصلاح والفية العراقي وقد شرحتها كلها على نمط شرح كلام المصنف وميزتها بكتابتها في الهامش
بالمداد الاحمر مع التنبيه عليها في الشرح فبهاتم الابيات التي شرحتها الفا هذا واما زيادات المصنف على الفية
العراقي فجعلت علامتها خطا احمر مستطيلا بمقدار الزيادة وذلك لاني عزمت عند ابتداء الشرح ان انبه عليها
في كل موضع منها فلما رايتها كثيرة جدا اعرضت عن ذلك وسلكت في التمييز اقرب المسالك فلتشرح ما هو
اهم مما هنالك والله تعالى ولي التوفيق كتبه الشارح محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي
عاملهما الله تعالى بلطفه الجلي والخفي
آمين آمين آمين

المنثور

طالب آداب المحدث ١٠ ابيات صح

المرض: الترمسي

مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات
اسم الكتاب: منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر
اسم المؤلف: محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي
تاريخ النسخ: ١٢٢٩ هـ
عدد الأوراق: ١٩٨
مقاسات: ٢٦×٢٨ سم
موضوعات: علوم الحديث
رقم: ٧٧٦
٢١٦/١
م.ح

(الورقة الأولىٰ منَ المخطوط الأوّل، وفيها تنبيهٌ)

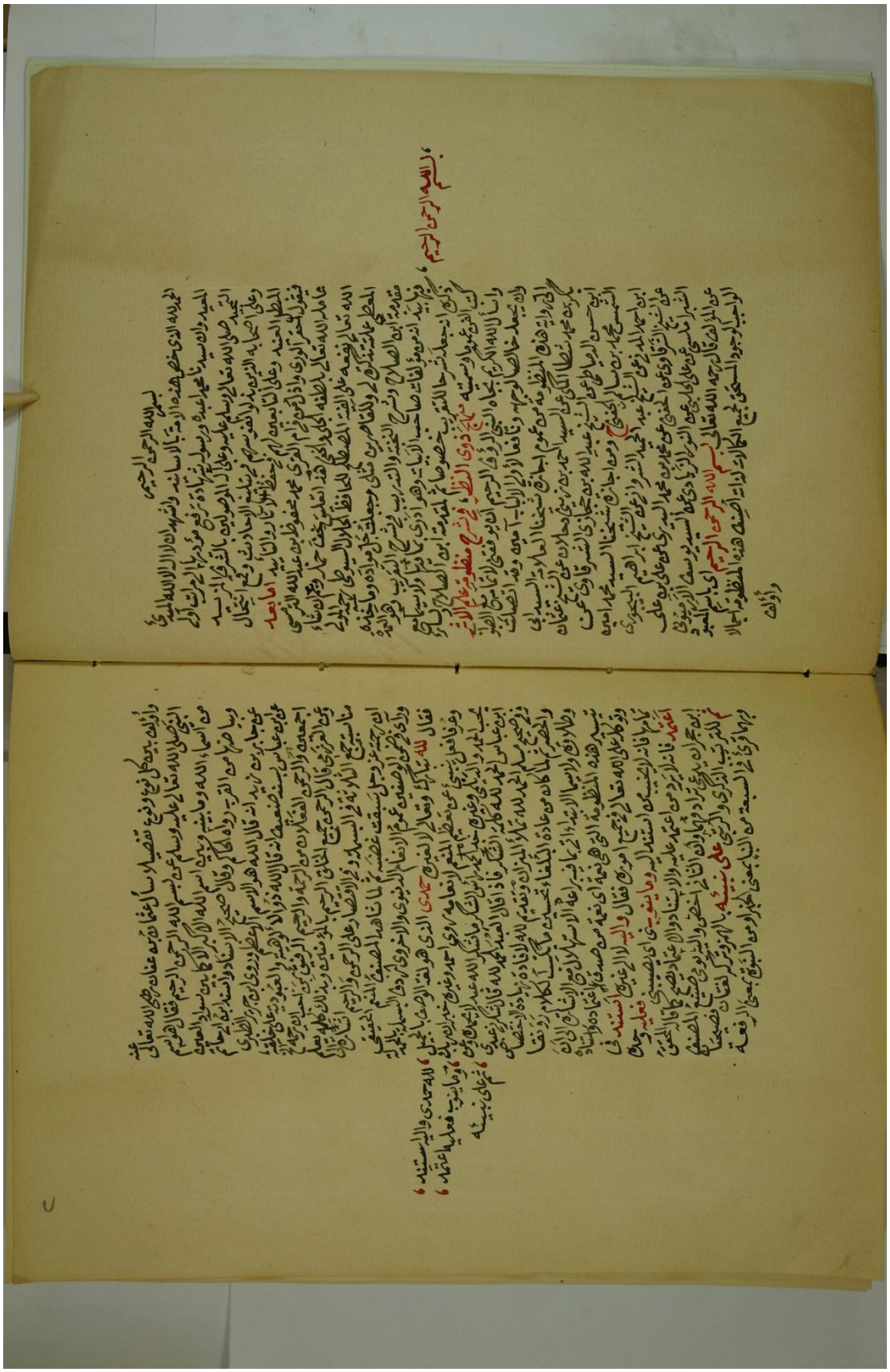

(الورقة الثانية منَ المخطوط الأوّل، وفيها بداية الشرح)

لم يحتج الى تصحيحه وحذف بعض حظلا
ومن سماع الغير في كتابه
بخطه او خط بالرضى به
نلزمه بان يعيره ومن
بغير خط او رضاه فليس

لم يحتج الى تصحيحه وحذف بعض حظلا ومن سماع الغير في كتابه بخطه او خط بالرضى به نلزمه بان يعيره ومن بغير خط او رضاه فليس

لم يحتج الى تصحيحه الشيخ المسمع خطه بالتصحيح وحذف بعض من ثبت سماعه في ذلك الكتاب حظلا اى منع منه فلا يجوز كتمانه اياه ومنعه نقل سماعه من الكتاب او نسخه فقد قال سفيان الثوري من بخل بالعلم أبتلي باحدى ثلاث ان ينساه او يموت ولا ينتفع به او تذهب كتبه وقال وكيع اول بركة الحديث اعارة الكتب وقال المصنف وقد ذم الله تعالى مانع العارية بقوله عز من قائل ويمنعون الماعون واعارة الكتب اجل من الماعون ومن اى كل احد من اهل الحديث وغيره سماع الغير مثبت في كتابه بخطه اى صاحب الكتاب نفسه او لم يكن بخطه لكن خط سماع الغير في ذلك الكتاب بالرضى منه به اى بكتابة ذلك السماع فمنعوا اهل العلم نلزمه اى صاحب الكتاب بان يعيره اى الغير ذلك الكتاب ومن اثبت سماعه فيه بغير خط من صاحب الكتاب او اى ولا برضاه بذلك فليس اعارته وهذا التفصيل منقول عن القاضي حفص بن غياث من كبار الحنفية والقاضي اسماعيل بن اسحاق المالكي وابي عبد الله الزبيري الشافعي وصوبه النووي روى الرامهرمزي ان رجلا ادعى على رجل بالكوفة سماعا منه فتحاكما الى القاضي ابن غياث المذكور فقال لصاحب الكتاب اخرج الينا كتابك فما كان من سماع هذا الرجل بخطيدك الزمناك وما كان بخطه اعفيناك عنه قال الرامهرمزي فسألت اباعبد الله الزبيري عن هذا فقال لا يجيء في هذا الباب حكم احسن من هذا لان خط صاحب الكتاب دال على رضاه باسماع صاحبه معه وروى الخطيب عن القاضي اسماعيل المالكي انه تحاكم اليه في ذلك فاصطرق مليا ثم قال للمدعي عليه ان كان سماعك بخطك فيلزمك ان تعيره وان كان سماعه في كتابك بخط غيرك فانت اعلم قال ابن الصلاح قد تعاضدت اقوالهم في ذلك ويرجع حاصلها الى ان سماع غيره اذا ثبت فيه كتابه برضاه فيلزمه اعارته اياه وقد كان لا يتبين له وجهه ثم وجهته بان ذلك بمنزلة

شهادة له عنده

شهادة له عنده فعليه اداؤها بما حوته وان كان فيه بذل ماله كما يلزم لمتحمل الشهادة اداؤها وان كان فيه بذل نفسه بالسعي الى مجلس الحكم ووجه السراج البلقيني ذلك بأنه من المصالح العامة التي يحتاج اليها مع حصول بين المحتاج والمحتاج اليه تقتضي الزامه باسعافه في مقصده قال واصله اعارة الجدار لوضع جذوع الجار عليه وقد ثبت ذلك في الصحيحين وقال بوجوب ذلك جمع من العلماء وهو احد قولي الشافعي فاذا كان يلزم الجار بالعارية مع دوام الجذوع في القالب فلأن يلزم صاحب الكتاب مع عدم دوام العارية اولى واذا اعار الكتاب فليسرع المعار اى المستعير برده ولا يبطئ على المالك بكتابه الا بقدر حاجته قال ابن شهاب اياك وغلول الكتب قيل له وما غلولها قال حبسها على اصحابها وقال ابو علي الفضيل بن عياض ليس من فعال اهل الورع ولا من افعال العلماء ان يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عليه ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه ثم اذا انسخ الكتاب فلا ينقل سماعه الى النسخة الا من بعد عرض ومقابلة يحصل ويرضى قال ابن الصلاح وهكذا لا ينبغي لاحد ان ينقل سماعا الى شيء من النسخ او يثبته فيها عند السماع ابتداء الا بعد المقابلة المرضية بالمسموع كيلا يغتر احد بتلك النسخة غير المقابلة الا ان يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة والله اعلم

صفة رواية الحديث وآدابها وما يتعلق بها وهو النوع التاسع والثلاثون وقد تقدم بيان كثير من ذلك في ضمن النوعين وغيرهما كالفاظ الادى ومن روى حديثا من كتب مصنفة فيه والحال انه قد عرى حفظا لذلك الحديث فضلا عن الكتب او روى منها والحال انه السماع لما بتشديد الميم اخت لم الجازمة يذكر اى بان وجد سماعه فيها ولكن غير ذاكر لسماعه لذلك الحديث او روى حديثا وقد غاب اصل اى كتابه عنه ان يك التستير والتبديل يندر بان كان الغالب على الظن من امن سلامته من ذلك ولا سيما اذا كان ممن لا يخفى عليه غالبا او روى امي

ولیسرع المعار ثم ینقل
سماعه من بعد عرض یحصل
صفة روایة الحدیث
ومن روی من کتب وقد عری
حفظا او السماع لما یذکر
او غابا اصل ان یك التغییر
یندر او امي

(ورقة من المخطوط الأول، وفيها بداية القسم المحقق)

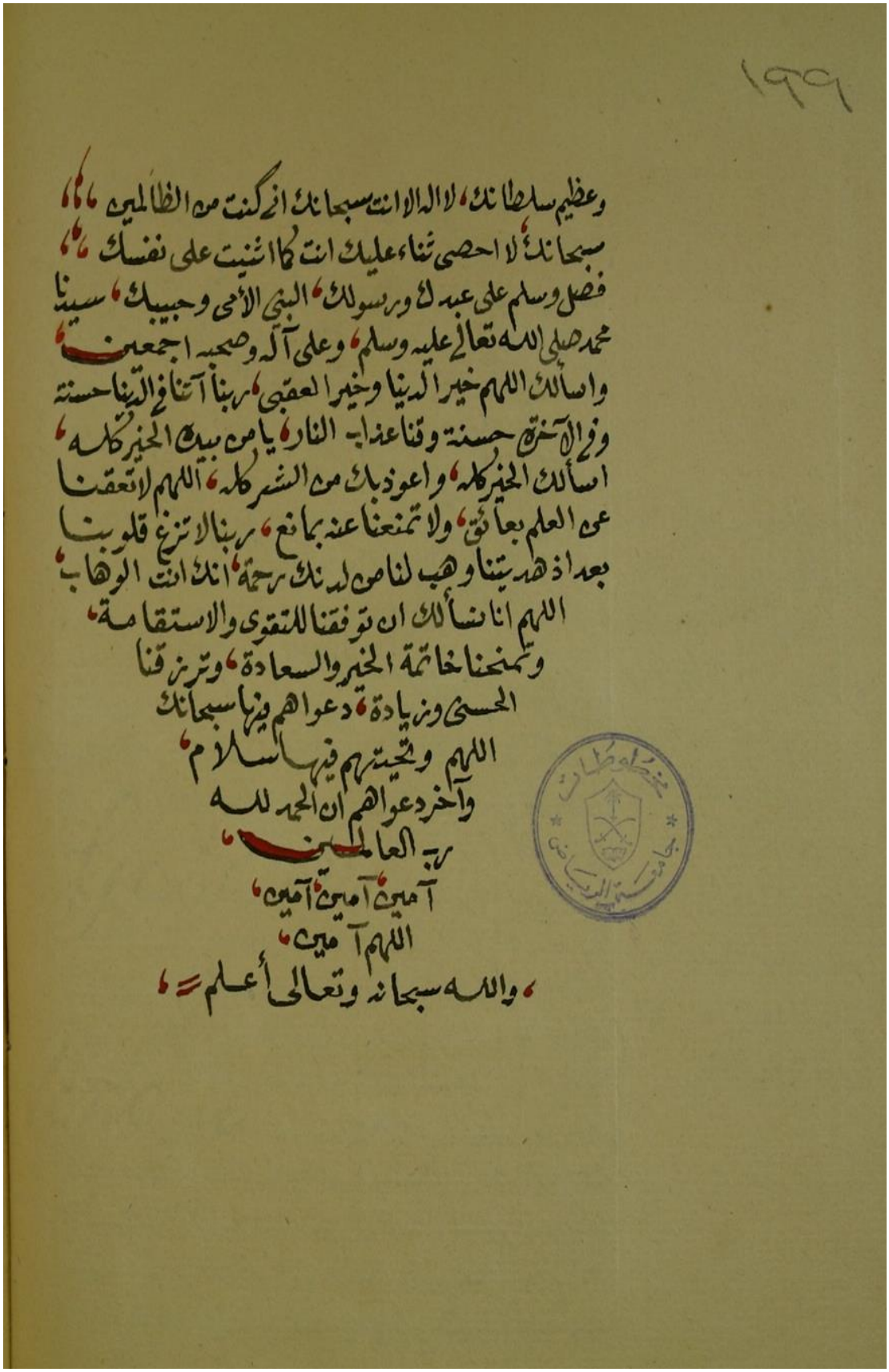

١٩٩

وعظيم سلطانك، لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين ،،
سبحانك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ،،
فصل وسلم على عبدك ورسولك، النبي الأمي وحبيبك، سيدنا
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى آله وصحبه اجمعين،
واسألك اللهم خير الدنيا وخير العقبى، ربنا آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، يا من بيده الخير كله،
اسألك الخير كله، واعوذ بك من الشر كله، اللهم لا تعقنا
عن العلم بعائق، ولا تمنعنا عنه بمانع، ربنا لا تزغ قلوبنا
بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة، انك انت الوهاب،
اللهم انا نسألك ان توفقنا للتقوى والاستقامة،
وتمنحنا خاتمة الخير والسعادة، وترزقنا
الحسنى وزيادة، دعواهم فيها سبحانك
اللهم وتحيتهم فيها سلام،
وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين،
آمين آمين آمين،
اللهم آمين،
والله سبحانه وتعالى أعلم ،،

(الورقة الأخيرة منَ المخطوط الأوّل)

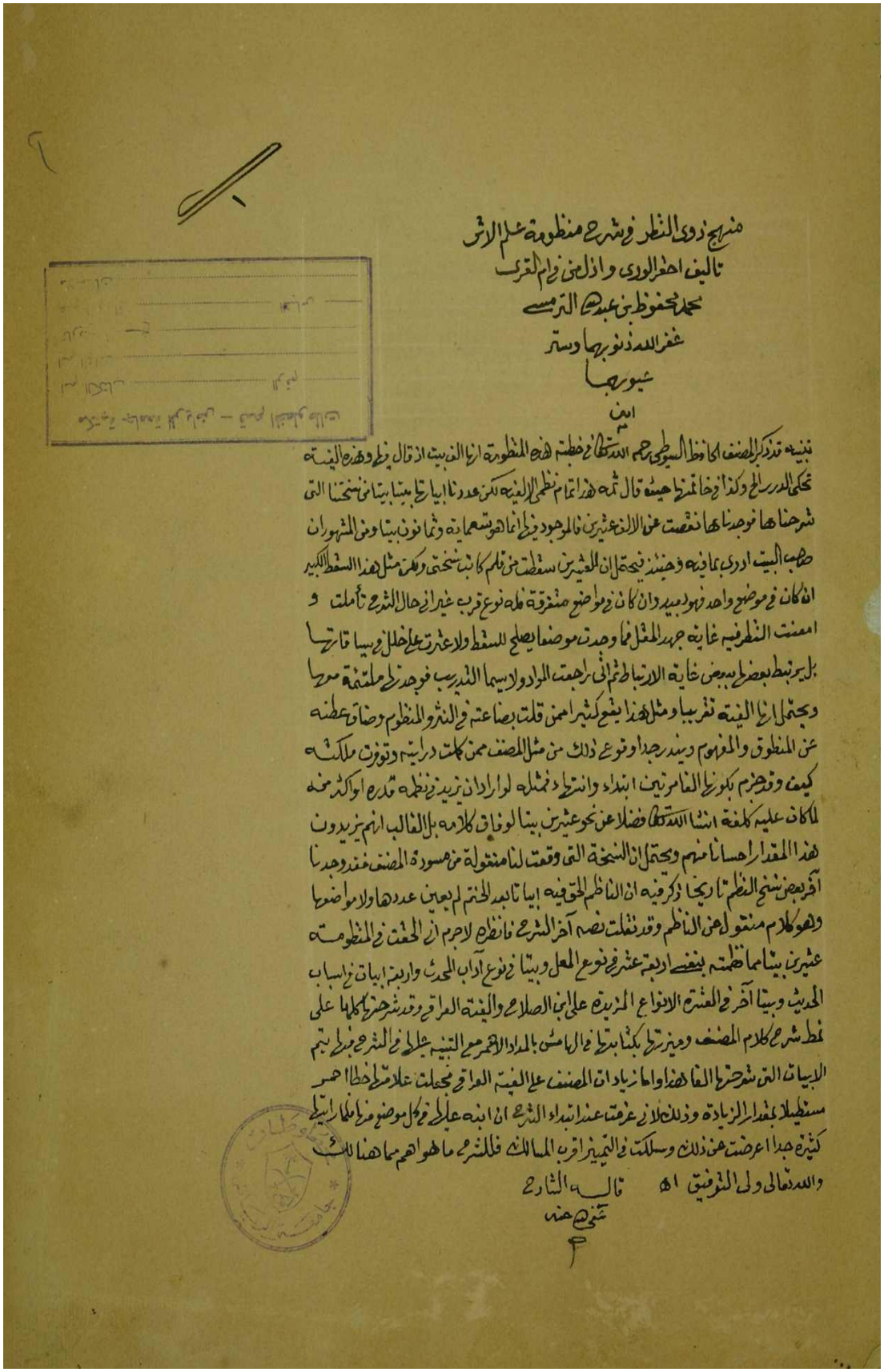

منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر
تأليف احقر الورى وآذل من في أم القرى
محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي
غفر الله ذنوبهما وستر
عيوبهما
آمين

نبذة تذكر المصنف الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في خطبة هذه المنظومة انها الف بيت اذ قال فيها وهذه الفية
تحكي الدرر الخ وكذا في خاتمتها حيث قال ثمه هذا تمام نظمي الالفية لكن عددنا ابياتها بيتا بيتا في نسختنا التي
شرحناها فوجدناها نقصت عن الالف عشرين فالموجود فيها انما هو تسعمائة وثمانون بيتا ومن المشهور ان
صاحب البيت ادرى بما فيه وحينئذ فيحتمل ان العشرين سقطت من قلم كاتب نسختي ولكن مثل هذا السقط الكبير
ان كان في موضع واحد فهو بعيد وان كان في مواضع متفرقة فله نوع قرب غير ان حال الشرح تأملت و
امعنت النظر فيه غاية جهد المقل فما وجدت موضعا يصلح للسقط ولا عثرت على خلل وبيا قاتها
بل يرتبط بعضها ببعض غاية الارتباط ثم اني راجعت المواد ولا سيما التدريب فوجدتها ملتئمة مدرجا
ويحتمل ان الفية تقريبا ومثل هذا يقع كثيرا ممن قلت بضاعته في النثر والمنظوم وضاق عطنه
عن المنطوق والمفهوم ويندر جدا وقوع ذلك من مثل المصنف ممن كملت درايته وتوفرت ملكته
كيف وقد جزم بكون الفا مرتين ابتداء وانتهاء فمثله لو اراد ان يزيد في نظمه قدره او اكثر منه
لما كان عليه كلفة انشاء الله تعالى فضلا عن نحو عشرين بيتا لو فاق كلامه بل الغالب انهم يزيدون
هذا المقدار احسانا منهم ويحتمل ان النسخة التي وقعت لنا منقولة من مسودة المصنف فقد وجدنا
آخر بعض نسخ النظم تاريخا ذكر فيه ان الناظم الحق فيه ابياتا بعد الختم لم يعين عددها ولا مواضعها
وهو كلام منقول عن الناظم وقد نقلت نصه آخر الشرح فانظره لاجرم ان الحق في المنظومة
عشرين بيتا مما نظمته بنفسي اربعة عشر في نوع المعل وبيتا في نوع آداب المحدث واربعة ابيات في اسباب
الحديث وبيتا آخر في العشرة الانواع المزيدة على ابن الصلاح والفية العراقي وقد شرحتها كلها على
نمط شرح كلام المصنف وميزتها بكتابتها في الهامش بالمداد الاحمر مع التنبيه عليها في الشرح فبقي تتم
الابيات التي شرحتها الفا هذا واما زيادات المصنف على الفية العراقي فجعلت علامتها خطا احمر
مستطيلا بمقدار الزيادة وذلك لاني عزمت عند ابتداء الشرح ان انبه عليها في كل موضع منها لكن ابتلي
كثيرة جدا اعرضت عن ذلك وسلكت في التمييز اقرب المسالك فللشارح ما هو اهم مما هنالك
والله تعالى ولي التوفيق اهـ قاله الشارح
عفي عنه

(الورقة الأولىٰ منَ المخطوط الثاني، وفيها تنبيهٌ)

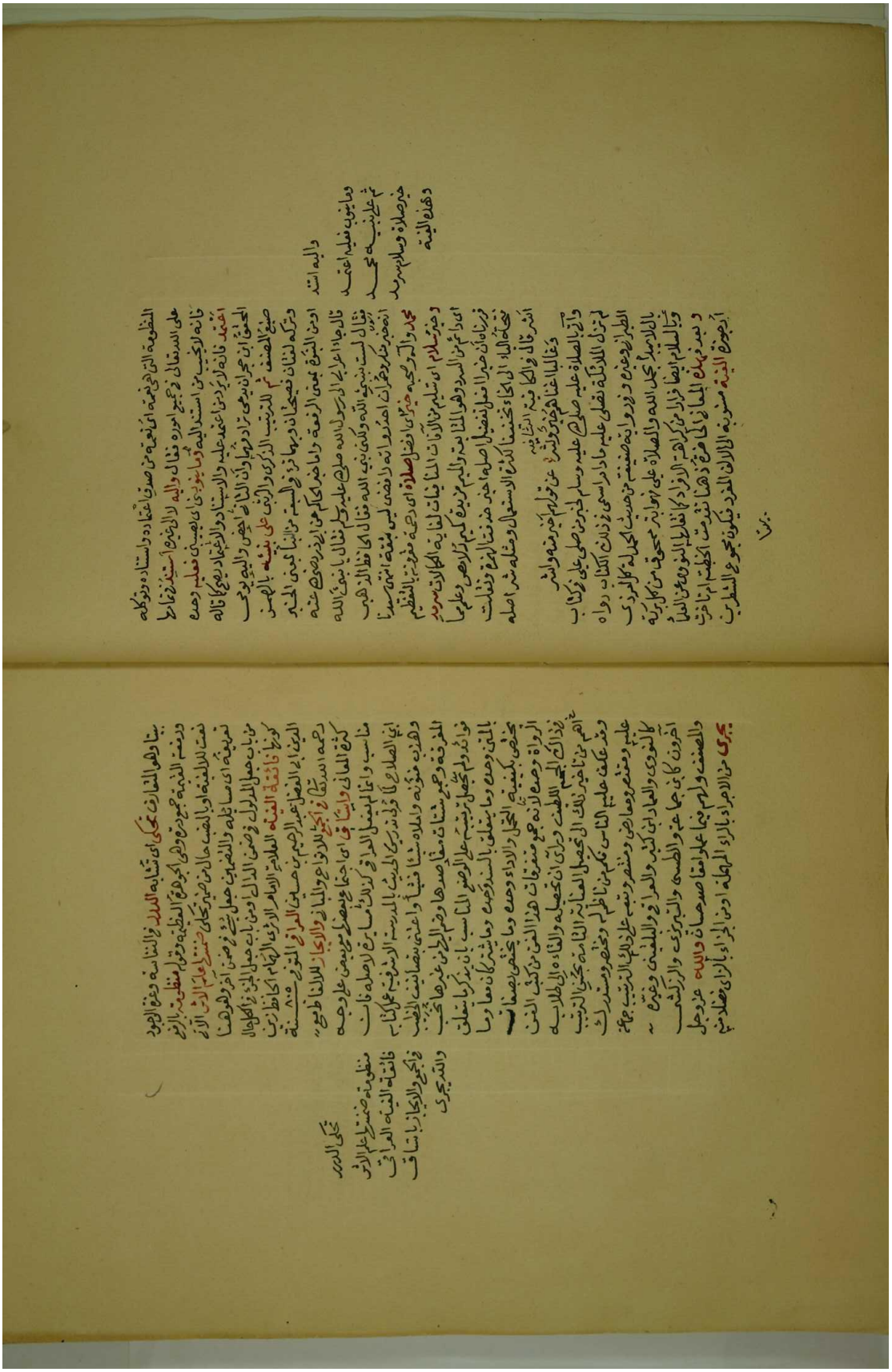

(الورقة الثانية منَ المخطوط الثاني)

الى الوضع فيما تضمنه قوله والواضعون للاخبار المختلقة اقسام بحسب
الامر الحامل لهم على الوضع فبعضهم وضع جملا من الاحاديث ليفسدا
بها دينا اى دين الاسلام وهم الزنادقة ذكر حماد بن زيد انهم
وضعوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة عشر الف حديث
منهم عبد الكريم بن ابى العوجاء الذى قتل وصلب فى زمن المهدى
اى والد هرون الرشيد العباسى وكيبان بن سمعان الهندى
الذى قتله خالد القسرى واحرقه بالنار ومحمد بن سعيد الشامى
المصلوب فى الزندقة فروى عن حميد عن انس مرفوعا انا خاتم
النبيين لا نبى بعدى الا ان يشاء الله وصح هذا الاستثناء لما كان
يدعوا اليه من الالحاد والزندقة والدعوة الى النبى وبعض من
الواضعين نصر رأى اى مذهب قصدا للتعصب كالخطابية و
الرافضة والخوارج وغيرهم روى ابن ابى حاتم عن شيخ من
الخوارج انه كان يقول بعد ما تاب انظروا عمن تاخذون دينكم
فانا كنا اذا هوينا امرا صيرناه حديثا زاد غيره فى رواية فنحتسب
الخير فى اضلالكم قال حماد بن ابى سلمة اخبرنى شيخ من الرافضة
انهم كانوا يجتمعون على وضع الاحاديث وقال الحاكم كان محمد بن
القاسم الطائى كان من رؤس المرجئة وكان يضع الحديث على
مذهبهم وكذا بعضهم يضع الحديث تكسبا به وارتزاقا بذلك
فى قصصهم قال المصنف كابى سعيد المدائنى وضرب من الواضعين
قد روى له بعض الخلفاء والامراء ما اى خبرا وضعه يوافق الهوى
اى ما يهواه الامراء ويفعلونهم كغياث بن ابراهيم حيث وضع
للمهدى والد الرشيد فى حديث لا سبق الا فى نصل او خف او حافر
فزاد فيه او جناح وكان المهدى اذ ذاك يلعب بالحمام فتركها
بعد ذلك وامر بذبحها وقال انا حملته على ذلك وذكر انه لما
قام قال المهدى له اشهد ان قفاك قفا كذاب وقال المهدى

والواضعون بعضهم ليفسدا
دينا وبعض نصر راى قصدا
كذا الكسا او بعض قد روى
للامراء ما يوافق الهوى

لابى عبيد الله

(الورقة الأخيرةُ منَ المخطوط الثاني)

القسم الثاني:

النصّ المحقَّق

❁ **أوّلًا**: متنُ الألفيّة: "نظمِ الدُّرر في علم الأثر"، للحافظ أبي الفضل السيوطيّ، رحمه الله تعالىٰ.

❁ **ثانيًا**: شرحُها: "منهج ذوي النظر في شرح ألفيّة الأثر"، للشيخ محمّدٍ محفوظٍ التَّرْمَسيِّ، رحمه الله تعالىٰ.

أوّلًا

نظم الدّرر في علم الأثر

للحافظ جلال الدين أبي الفضل السيوطيِّ

رحمه الله تعالىٰ

من بداية "صفة رواية الحديث" إلىٰ نهاية الألفيّة

وذٰلك (مع زيادات الشارح) تسعةٌ وخَمسُمِائة بيتٍ

صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ

٤٨٥. ومَــنْ رَوَىٰ مِــنْ كُتُــبٍ، وَقَــدْ عَــرِيْ ∴ حِفْظًــا، أوِ السَّــمَاعَ لَمَّــا يَــذْكُرِ

٤٨٢. أَوْ غَــابَ أَصْــلٌ، إِنْ يَــكُ التَّغْيِــيرُ ∴ يَنْــدُرُ. أَوْ أُمِّــيٌّ ٱوْ ضَــرِيرُ

٤٨٣. يَضْــبِطْهُمَا مُعْتَمَــدٌ مَشْــهُورُ ∴ فَكُــلَّ هٰــذَا جَــوَّزَ الْــجُمْهُورُ

٤٨٤. ومَــنْ رَوَىٰ مِــنْ غَــيْرِ أَصْــلِهِ، بِــأَنْ ∴ يَسْــمَعَ فِيهَــا الشَّــيْخُ أَوْ يُسْــمِعَ، لَــنْ

٤٨٥. يُجَــوِّزُوهُ، وَرَأَىٰ أَيُّــوبُ ∴ جَــوَازَهُ، **وَفَصَّــلَ الْــخَطِيبُ**

٤٨٦. **إِنِ ٱطْمَــأَنَّ أَنَّهَــا الْمَسْــمُوعُ** ∴ فَــإِنْ يُجِــزْهُ، يُــبَحِ الْمَجْمُــوعُ

٤٨٧. مَــنْ كُتْبَــهُ خِــلَافَ حِفْظِــهِ يَجِــدْ ∴ وَحِفْظُــهُ مِنْهَــا، الْكِتَــابَ يَعْتَمِــدْ

٤٨٨. كَــذَا مِــنَ الشَّــيْخِ وَشَــكَّ، وَٱعْتَمَــدْ ∴ حِفْظًــا، إِذَا أَيْقَــنَ، وَالْجَمْــعُ أَسَــدّْ

٤٨٩. كَمَــا إِذَا خَــالَفَ ذُو حِفْــظٍ. وَفِي ∴ مَــنْ [يَــرْوِ][1] بِالْمَعْنَىٰ خِلَافٌ قَدْ قُفِيْ

٤٩٠. فَــالْأَكْثَرُونَ جَــوَّزُوا لِلْعَــارِفِ ∴ **ثَالِثُهَــا: يَجُــوزُ بِــالْمُرَادِفِ**

٤٩١. **وَقِيــلَ: إِنْ أَوْجَــبَ عِلْمًــا الْــخَبَرْ ∴ وَقِيــلَ: إِنْ يَــنْسَ، وَقِيــلَ: إِنْ ذَكَــرْ**[2]

٤٩٢. وَقِيــلَ: فِي الْــمَوْقُوفِ، وَٱمْنَعْــهُ لَــدَىٰ ∴ مُصَــنَّفٍ، **وَمَــا بِــهِ تُعُبِّــدَا**[3]

٤٩٣. وَقُــلْ أَخِــيرًا: (أَوْ كَمَــا قَــالَ)، وَمَــا ∴ أَشْــبَهَهُ، كَالشَّــكِّ فِيمَــا أُبْهِمَــا

٤٩٤. وَجَــائِزٌ حَــذْفُكَ بَعْــضَ الْــخَبَرِ ∴ إِنْ لَــمْ يُخِــلَّ الْبَــاقِ عِنْــدَ الْأَكْثَــرِ

٤٩٥. وَٱمْنَــعْ لِــذِي تُهَمَــةٍ، فَــإِنْ فَعَــلْ ∴ فَــلَا يُكَمِّــلْ؛ خَــوْفَ وَصْــفٍ بِخَلَــلْ

---

(١). في "الأصل": (يروي)، بالياء، ولا يستقيم الوزن إلّا بحذفها، وجاءت في النُّسَخ الثلاثة الأخرىٰ: (يروِ)، علىٰ الصواب: بلا ياءٍ.

(٢). كذا في "الأصل"، علّم الشيخ التَّرْمَسيُّ هٰذا البيتَ والشطرَ قبلَه بكونها من زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وكذٰلك هو في (أ). ولم تُعلَّم في (ط). والصحيحُ أنّها منَ الزيادات؛ فلم يذكرِ العراقيُّ هٰذه الأقوالَ في "ألفيّته".

(٣). لم يُعلِّمِ الشيخ التَّرْمَسيُّ قوله: (وما به تُعُبِّدا) بكونه زائدًا في "ألفيّة السيوطيّ" علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وعُلِّم في (أ) و(ط)، وهو الصحيح؛ فلم يذكرِ العراقيُّ هٰذا القولَ في "ألفيّته".

٤٩٦. وَالْـخُلْفُ فِي التَّقْطِيـعِ فِي التَّصْـنِيفِ ∴ يَجْـرِيْ، وَأَوْلَىٰ مِنْـهُ بِـالتَّخْفِيفِ
٤٩٧. وَٱحْـذَرْ مِـنَ اللَّحْـنِ أَوِ التَّصْـحِيفِ ∴ خَوْفًـا مِـنَ التَّبْـدِيلِ وَالتَّحْرِيـفِ
٤٩٨. فَـالنَّحْوُ وَاللُّغَـاتُ حَـقُّ مَـنْ طَلَـبْ ∴ وخُـذْ مِـنَ الْأفـواهِ، لَا مِـنَ الْكُتُـبْ
٤٩٩. فِي خَطَـإٍ، وَلَـحْنِ أَصْـلٍ - يُـرْوَىٰ ∴ عَلَـىٰ الصَّـوَابِ، مُعْرَبًـا فِي الْأَقْـوَىٰ
٥٠٠. **ثَالِثُهَـا: تَـرْكُ كِلَيْهِمَـا**، وَلَا ∴ تَمْـحُ مِـنَ الْأَصْـلِ، عَلَـىٰ مَـا ٱنْـتُخِلَا
٥٠١. بَـلْ أَبْقِـهِ مُضَـبَّبًا، وَبَـيِّنِ ∴ صَـوَابَهُ فِي هَـامِشٍ، ثُمَّ إِنِ
٥٠٢. تَقْـرَأْهُ، قَـدِّمْ مُصْـلَحًا فِي الْأَوْلَىٰ ∴ وَالْأَخْـذُ مِـنْ مَـتْنٍ سِـوَاهُ أَوْلَىٰ
٥٠٣. وَإِنْ يَـكُ السَّـاقِطُ لَا يُغَيِّـرُ ∴ كَ(ـٱبْنٍ)، وَحَـرْفٍ، زِدْ، وَلَا تُعَسِّـرُ
٥٠٤. كَـذَاكَ مَـا غَـايَرَ حَيْـثُ يُعْلَـمُ ∴ إِتْيَانُـهُ مِمَّـنْ عَـلَا، وَأَلْزَمُـوا
٥٠٥. (يَعْـنِي). وَمَـا يَـدْرُسُ[1] فِي الْكِتَـابِ ∴ مِـنْ غَـيْرِهِ يُلْحَـقُ، فِي الصَّـوَابِ
٥٠٦. كَمَـا إِذَا يَشُـكُّ، وَٱسْـتَثْبَتَ مِـنْ ∴ مُعْتَمَـدٍ، وَفِيهِمَـا نَـدْبًا أَبِـنْ
٥٠٧. وَمَـنْ عَلَيْـهِ كَلِمَـاتٌ تُشْـكِلُ ∴ يَـرْوِي عَلَـىٰ مَـا أَوْضَـحُوا إِذْ يَسْـأَلُ
٥٠٨. وَمَـنْ رَوَىٰ مَتْنًـا عَـنَ ٱشْـيَاخٍ وَقَـدْ ∴ تَوَافَقَـا مَعْـنًى، وَلَفْـظٌ مَـا ٱتَّحَـدْ
٥٠٩. مُقْتَصِـرًا بِلَفْـظِ وَاحِـدٍ وَلَـمْ ∴ يُبَـيِّنِ ٱخْتِصَاصَـهُ، فَلَـمْ يُلَـمْ
٥١٠. أَوْ قَـالَ: (قَـدْ تَقَارَبَـا فِي اللَّفْـظِ)، أَوْ ∴ (وَٱتَّحَـدَ الْمَعْـنَىٰ)، عَلَـىٰ خُلْـفٍ حَكَـوْا
٥١١. وَإِنْ يَكُـنْ لِلَفْظِـهِ يُبَـيِّنُ ∴ مَـعْ (قَـالَ) أَوْ (قَـالَا)، فَـذَاكَ أَحْسَـنُ
٥١٢. وَإِنْ رَوَىٰ عَـنْهُمْ كِتَابًـا قُـوبِلَا ∴ بِأَصْـلِ وَاحِـدٍ يُبِـينُ، ٱحْـتُمِلَا
٥١٣. جَـوَازُهُ، وَمَنْعُـهُ، **وَفُصِّـلَا ∴ مُخْتَلِـفٌ بِمُسْـتَقِلٍّ، وَبِـلَا**
٥١٤. وَلَا تَـزِدْ فِي نَسَـبٍ أَوْ وَصْـفِ مَـنْ ∴ فَـوْقَ شُـيُوخٍ عَـنْهُمُ، مَـا لَمْ يُـبَنْ

---

(١). قال الشيخ التَّرْمَسيُّ في "الشرح": «بالبناء للمفعول»، ويكونَ نائب الفاعل ضميرًا عائدًا علىٰ الِاسم الموصول: (ما)، ولا يصحُّ؛ فإنّ الفعل: (يدرُس) لازمٌ، والِاسم الموصول هو فاعلُه. ولذٰلك قال الشيخ الأثيوبيُّ في "إسعاف ذوي الوطر" (٢/ ٨٣): «وما في "الشرح" من ضبطه بالبناء للمفعول، فلا يُعوَّل عليه».

٥١٥. بِنَحْـوِ (يَعْـنِي)، وَبِـ(ـأَنَّ) وَبِـ(ـهُوْ) ∴ أَمَّـا إِذَا أَتَمَّـهُ أَوَّلَـهُ
٥١٦. أَجِـزْهُ فِي الْبَـاقِيْ لَـدَىٰ الْـجُمْهُورِ ∴ وَالْفَصْـلُ أَوْلَىٰ، قَاصِـرَ الْمَـذْكُورِ
٥١٧. وَ(قَـالَ) فِي الْإِسْـنَادِ قُلْهَـا نُطْقًـا ٱوْ ∴ (قِيـلَ لَـهُ)، **وَالتَّـرْكَ جَـائِزًا رَأَوْا**
٥١٨. وَنُسَـخٌ إِسْـنَادُهَا قَـدِ ٱتَّحَـدْ ∴ نَـدْبًا أَعِـدْ فِي كُـلِّ مَـتْنٍ، فِي الأَسَـدْ
٥١٩. لَا وَاجِبًـا، وَالبَـدْءُ فِي أَغْلَبِـهِ ∴ بِـهِ، وَبَـاقٍ أَدْرَجُـوا مَـعْ (وَبِـهِ)
٥٢٠. وَجَـازَ مَـعْ ذَا ذِكْـرُ بَعْـضٍ بِالسَّـنَدْ ∴ مُنْفَـرِدًا، عَلَـىٰ الْأَصَـحِّ الْمُعتَمَـدْ
٥٢١. وَالْمَيْـزُ أَوْلَىٰ، وَالَّـذِي يُعِيـدُ ∴ فِي آخِـرِ الْكِتَـابِ لَا يُفِيـدُ
٥٢٢. وَسَـابِقٌ بِـالْمَتْنِ أَوْ بَعْـضِ سَـنَدْ ∴ ثُمَّ يُتِمُّـهُ - أَجِـزْ، فَـإِنْ يُـرَدْ
٥٢٣. حِينَئِـذٍ تَقْـدِيمُ كُلِّـهِ، رَجَـحْ ∴ جَـوَازُهُ، كَـبَعْضِ مَـتْنٍ، **فِـي الْأَصَـحِّ**
٥٢٤. **وَٱبْـنُ خُزَيْمَـةَ يُقَـدِّمُ السَّـنَدْ ∴ حَيْـثُ مَقَـالٌ؛ فَـٱتَّبِعْ، وَلَا تَعَـدْ**
٥٢٥. وَلَـوْ رَوَىٰ بِسَـنَدٍ مَتْنًـا وَقَـدْ ∴ جَـدَّدَ إِسْـنَادًا، وَمَـتْنٌ لَـمْ يُعَـدْ
٥٢٦. بَـلْ قَـالَ فِيـهِ: (نَحْـوَهُ)، أَوْ: (مِثْلَـهُ) ∴ لَا تَـرْوِ بِالثَّـانِي حَـدِيثًا قَبْلَـهُ
٥٢٧. وَقِيـلَ: جَـازَ، إِنْ يَكُـنْ مَـنْ يَـرْوِهِ ∴ ذَا مَيْـزَةٍ، وَقِيـلَ: لا فِي (نَحْـوِهِ)
٥٢٨. **الْـحَاكِمُ: «ٱخْصُـصْ (نَحْـوَهُ) بِـالْمَعْنَىٰ ∴ وَ(مِثْلَـه) بِـاللَّفْظِ»، فَـرْقٌ سُـنَّا**[1]

---

(١). قال الشارح التَّرْمسيُّ: «أيْ حسُن جدًّا»، ثمّ فسّرها بـ(السَّناء)، الذي هو الضوءُ. وعليه، فتُضْبَط في النظم بفتح السين، وتخفيف النون، ولا يستقيم بذٰلك الوزنُ. وهو تحريفٌ في الشَّكل، والصواب ضمُّ السين وتشديد النون: (سُنّا)، كما أثبتُّه. وقد جاءتْ مضبوطةً علىٰ الصواب في (ط).

وتصحّفت في (أ) علىٰ وجهٍ آخرَ، فجاءتْ: (فوقٌ يغني) بالواو، ثمّ بالغين المعجمة، وإنّما هي: (فرقٌ يُعْنىٰ)، أيْ يُقصَد ويُهتمُّ به، وكذٰلك جاءت في بعض النسخ، كما نقله الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ، وهٰذه العبارة مستقيمةٌ لفظًا ومبنًى.

هٰذا، ولم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوق قول الناظم: (فرقٌ سُنّا)؛ فلا يكونَ من زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وكذٰلك هو في (أ). وأدخلها الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ في (ط) بين القوسين، علامةً علىٰ كونها منَ الزيادات، وهو الصحيح؛ فإنّ قول الحاكم هٰذا كلَّه زائدٌ، ليس في "ألفيّة العراقيّ".

٥٢٩. وَالوَجْـــهُ أَنْ يَقُـــولَ: (مِثْـــلَ خَـــبَرِ ∴ قَبْـــلُ، وَمَتْنُـــهُ كَـــذَا)؛ فَلْيَـــذْكُرِ

٥٣٠. وَإِنْ بِبَعْضِـــــهِ أَتَـــــىٰ، وَقَولِـــــهِ ∴ (وَذَكَـــرَ الحَـــدِيثَ)، **أَوْ: (بِطُولِـــهِ)**[1]

٥٣١. فَـــلَا تُتِمَّـــهُ، وَقِيـــلَ: جَـــازَا ∴ إِنْ يَعْرِفَـــا، وَقِيـــلَ: إِنْ أَجَـــازَا

٥٣٢. وَقُـــلْ عَلَـــىٰ الْأَوَّلِ: (قَـــالَ: وَذَكَـــرْ ∴ حَدِيثَـــهُ، وَهْـــوَ كَـــذَا)، ٱئْـــتِ بِالْـــخَبَرْ

٥٣٣. وَجَـــازَ أَنْ يُبْـــدَلَ بِـــالنَّبِيِّ ∴ (رَسُـــولُه)، وَالعَكْـــسُ، فِي القَـــوِيِّ

٥٣٤. وَسَـــامِعٌ بِـــالوَهْنِ، كَالْمُـــذَاكَرَةْ ∴ بَـــيَّنَ حَتْمًـــا. وَالْـــحَدِيثُ[2] مَـــا تَـــرَهْ

٥٣٥. عَـــنْ رَجُلَـــيْنِ ثِقَتَـــيْنِ، أَوْ جُـــرِحْ ∴ إِحْـــدَاهُمَا، فَحَـــذْفَ وَاحِـــدٍ أَبِـــحْ

٥٣٦. وَمَـــنْ رَوَىٰ بَعْـــضَ حَـــدِيثٍ عَـــنْ رَجُـــلْ ∴ وَبَعْضَـــهُ عَـــنْ آخَـــرٍ، ثُمَّ جَمَـــلْ

٥٣٧. ذَٰلِـــكَ عَـــنْ ذَيْـــنِ مُبَيِّنًـــا بِـــلَا ∴ مَيْـــزٍ، أَجِـــزْ، وَحَـــذْفُ شَـــخْصٍ حُظِـــلَا

٥٣٨. مُجَرَّحًـــا يَكُـــونُ أَوْ مُعَـــدَّلَا ∴ وَحَيْـــثُ جَـــرْحُ وَاحِـــدٍ - لَـــنْ تُقْـــبَلَا[3]

---

(١). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوق قوله: (أو بطوله). وعُلِّم عليه في (أ) و(ط) علامةَ الزيادات، وهو الصحيح؛ فلم يذكرِ العراقيُّ هٰذه الكلمةَ في "ألفيّته". علىٰ أنّها بمعنىٰ قوله: (وذكر الحديث)؛ فلا تكون زيادةً من هٰذه الجهةِ، والله أعلمُ.

(٢). ضبط الشارح التَّرْمَسيُّ كلمةَ (الحديث) بالنصب، ولا يصحُّ ذٰلك؛ لأنّ الفعل المشتغِل بعدها: (تَرَهْ) - مجزومٌ بـ(ما) الشرطيّةِ، وشأنُ أدوات الشرط ألّا يعملَ ما بعدَها فيما قبلَها، انظر "شرح ألفيّة ابن مالكٍ" لابن عَقِيلٍ (٢/ ١٣٦).

(٣). قال الشيخ التَّرْمسيُّ في "شرحه": «أيْ هٰذه الروايةُ»، وجاء في النسخ الثلاثة الأخرىٰ" (فلا تَقْبَلَا)، بـ(ـلا) الناهية، بعدها فعلٌ مجزمٌ، فُتِح آخره للضرورة، وأُتبع بألف الإطلاق. وكلاهما صحيحٌ.

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

٥٣٩. **وَأَشْرَفُ العُلُومِ عِلْمُ الأَثَرِ**[١] ∴ فَصَحِّحِ النِّيَّةَ ثُمَّ طَهِّرِ
٥٤٠. قَلْبًا مِنَ الدُّنْيَا، وَزِدْ حِرْصًا عَلَىٰ ∴ نَشْرِ الحَدِيثِ. ثُمَّ مَنْ يُحْتَجْ إِلَىٰ
٥٤١. مَا عِنْدَهُ، حَدَّثَ: شَيْخًا أَوْ حَدَثْ ∴ وَرَدَّ لِلْأَرْجَحِ نَاصِحًا، وَحَثْ
٥٤٢. **وَٱبْنُ**[٢] **دَقِيقِ الْعِيدِ: «لَا تُرْشِدْ إِلَىٰ ∴ أَعْلَىٰ فِي الْإِسْنَادِ إِذَا مَا جَهِلَا»**
٥٤٣. وَمَنْ يُحَدِّثْ، وَهُنَاكَ أَوْلَىٰ ∴ فَلَيْسَ كُرْهًا أَوْ خِلَافَ الأَوْلَىٰ
٥٤٤. **هَٰذَا هُوَ الأَرْجَحُ وَالصَّوَابُ ∴ عَهْدَ النَّبِيِّ حَدَّثَ الصِّحَابُ**
٥٤٥. **وَفِي الصِّحَابِ حَدَّثَ الْأَتْبَاعُ ∴ يَكَادُ فِيهِ أنْ يُرَىٰ الْإِجْمَاعُ**
٥٤٦. **وَهْوَ عَلَىٰ العَيْنِ إِذَا مَا ٱنْفَرَدَا ∴ فَرْضُ كِفَايَةٍ إِذَا تَعَدَّدَا**
٥٤٧. وَمَنْ عَلَىٰ الْحَدِيثِ تَخْلِيطًا يَخَفْ ∴ لِهَرَمٍ أَوْ لِعَمًى وَالضَّعْفِ، كَفَّ
٥٤٨. وَمَنْ أَتَىٰ حَدِّثْ، وَلَوْ لَمْ تَنْصَلِحْ ∴ نِيَّتُهُ؛ **فَإِنَّهَا سَوْفَ تَصِحْ**[٣]
٥٤٩. **فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ كِبَارٍ جِلَّةْ ∴ «أَبَىٰ عَلَيْنَا العِلْمُ إِلَّا لِلَّهْ»**
٥٥٠. وَلِلْحَدِيثِ الْغُسْلُ، وَالتَّطَهُّرُ ∴ وَالطِّيبُ، **وَالسِّوَاكُ، وَالتَّبَخُّرُ**
٥٥١. مُسَرِّحًا، وَٱجْلِسْ بِصَدْرٍ بِأَدَبْ ∴ وَهَيْئَةٍ، **مُتَّكِئًا عَلَىٰ رُتَبْ**
٥٥٢. وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ. وَمَنْ رَفَعْ ∴ صَوْتًا عَلَىٰ الْحَدِيثِ، فَٱزْبُرْهُ وَدَعْ
٥٥٣. وَلَا تُحَدِّثْ قَائِمًا **أَوْ مُضْطَجِعْ** ∴ أَوْ فِي الطَّرِيقِ، **أَوْ عَلَىٰ حَالٍ** شَنِعْ
٥٥٤. وَٱفْتَتِحِ الْمَجْلِسَ كَالتَّتْمِيمِ ∴ بِالْحَمْدِ، وَالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ

---

(١). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيّ فوقَ هٰذا الشطرِ؛ فلم يعدَّه منَ الزيادات، وقد عُلِّم بعلامة الزيادة في (أ)، و(ط)، وهو الصحيح؛ فلم يذكرِ العراقيُّ هٰذه المسألةَ في "ألفيّته".

(٢). كذا في "الأصل": (وٱبن)، وفي سائر النسخ: (ٱبنُ)، بلا واوٍ، وكلاهما صحيحٌ، والأوّل أولىٰ؛ لأنّه فَصَل بين القول الأوّلِ وتفصيل ابن دقيق العيد.

(٣). علَّم الشيخ التَّرْمَسيّ علىٰ قوله: (فإنّها سوف تصحُّ) بكونه من زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، ولم يُعلَّم في (أ) ولا (ط). والصحيح أنّها زيادةٌ؛ فإنّ العراقيَّ لم يذكر هٰذا التعليلَ.

٥٥٥. **بَعْـــــدَ قِـــــرَاءَةٍ لِآيٍ**، وَدُعَـــا ∴ وَلْيَـــكُ مُقْـــبِلًا عَلَيْهِمُـــو[١] مَعَـــا

٥٥٦. وَرَتِّـــلِ الحَـــدِيثَ، وَٱعْقِـــدْ مَجْلِسَـــا ∴ **يَوْمًـــا بِأُسْـــبُوعٍ**؛[٢] لِلِـــٱمْلَاءِ؛ ٱئْتِسَـــا

٥٥٧. ثُمَّ ٱتَّخِـــذْ مُسْـــتَمْلِيًا مُحَصِّـــلَا ∴ وَزِدْ إِذَا يَكْثُـــرُ جَمْـــعٌ، وَٱعْتَلَـــىٰ

٥٥٨. يُبَلِّـــغُ السَّـــامِعَ، أَوْ يُفَهِّـــمُ ∴ وَٱسْتَنْصَـــتَ النَّـــاسَ لِكَيْمَـــا يَفْهَمُـــوا[٣]

٥٥٩. وَبَعْـــدَهُ بَسْـــمَلَ، ثُمَّ يَحْمَـــدُ ∴ مُصَـــلِّيًا، وَبَعْـــدَ ذَاكَ يُـــورِدُ

٥٦٠. (مَا قُلْتَ)؟ أَوْ: (مَنْ قُلْتَ)؟ مَعْ دُعَائِهِ ∴ لَـــهُ. وَقَـــالَ الشَّـــيْخُ فِي ٱنْتِهَائِـــهِ

٥٦١. (حَـــدَّثَنَا)، وَيُـــورِدُ الْإِسْـــنَادَا ∴ مُتَرْجِمًـــا شُـــيُوخَهُ الْأَفْـــرَادَا

٥٦٢. وَذِكْـــرُهُ بِالوَصْـــفِ أَوْ بِاللَّقَـــبِ ∴ أَوْ حِرْفَـــةٍ، لَا بَـــأْسَ إِنْ لَمْ يَعِـــبِ

٥٦٣. وَٱرْوِ فِي الِـــٱمْلَا عَـــنْ شُـــيُوخٍ عُـــدِّلُوا ∴ عَـــنْ كُـــلِّ شَـــيْخٍ أَثَـــرًا، وَيَجْعَـــلُ

٥٦٤. أَرْجَحَهُـــمْ مُقَـــدَّمًا. وَحَـــرِّرِ ∴ وَعَالِيًـــا قَصِـــيرَ مَـــتْنٍ ٱخْـــتَرِ

٥٦٥. ثُمَّ أَبِـــنْ[٤] **عُلُـــوَّهُ، وَصِـــحَّتَهْ ∴ وَضَـــبْطَهُ، وَمُشْـــكِلًا، وَعِلَّتَـــهْ**

---

(١). كذا في "الأصل": (عليهمو) بواوٍ للإطلاقِ، ولا حاجةَ إليها، والبيت مستقيمٌ دونَها، وكذٰلك هو في النسخ الثلاثة الأخرىٰ، بلا واوٍ، والله أعلمُ.

(٢). لم يُعلِّمِ الشيخ التَّرْمَسيّ قوله: (يومًا بأسبوعٍ) بكونه من زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وعُلِّم في النسختين: (أ) و(ط)، وهو الصحيح؛ فلم يذكرِ العراقيُّ هٰذا القيدَ في "ألفيّته".

(٣). هٰكذا في "الأصل": (لكيما يفهموا)، وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (إذا تكلّموا)، وكلاهما صحيحٌ، أمّا الأوّل، فالتفت إلىٰ الغرضِ منَ الِاستنصات، وأمّا الثاني، فالتفت إلىٰ سببه.

(٤). مدّ الشيخ التَّرْمَسيُّ الخطّ فوق كلمةِ (أَبِنْ)؛ إشارةً إلىٰ كون السيوطيِّ زادها علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وليست مُحَمَّرةً في (أ)، ولا مقوَّسًا عليها في (ط)، وهو الصحيح؛ فقد ذكر العراقيّ ما يقوم مقام كلمةِ (أبنْ)، لٰكنّه لم يفصِّل ما ذكره السيوطيُّ بعدَها، وذٰلك في قوله (ص١٥٦):

«..... ∴ ..... وأفهِمِ

مـــا فيـــه مـــن فائـــدةٍ، .... ∴ .....»

وأيضًا، فلا معنىٰ لجعل كلمةِ (أَبِنْ) زائدةً دونَ كلمةِ (ثمّ)، والظاهر أنّ الخطّ ممتدٌّ فوقَ (أَبِنْ) خطأً، والله أعلمُ.

٥٦٦. وٱجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ، **كَالصِّفَاتِ** ∴ **وَرُخَصًا، مَعَ الْمُشَاجَرَاتِ**

٥٦٧. **وَالزُّهْدُ مَعْ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ** ∴ **أَوْلَىٰ فِي الِٱمْلَاءِ بِالِٱتِّفَاقِ**

٥٦٨. وَٱخْتِمْهُ بِالإِنْشَادِ، وَالنَّوَادِرِ ∴ وَمُتْقِنٌ خَرَّجَهُ لِلْقَاصِرِ

٥٦٩. **أَوْ حَافِظٍ بِمَا يُهِمُّ يُشْغَلُ** ∴ وَقَابِلِ الْإِمْلَاءَ حِينَ يَكْمَلُ

مَسْأَلَةٌ

٥٧٠. [وَذَا الْـحَدِيثِ وَصَـفُوا، فَاخْتَصَّـا][1] ∴ بِـ(ـحَافِظٍ)، كَـذَا الْـخَطِيبُ نَصَّـا
٥٧١. وَهْـوَ الَّـذِي إِلَيْـهِ فِـي التَّصْـحِيحِ ∴ يُرْجَـعُ، وَالتَّعْـدِيلِ وَالتَّجْـرِيحِ
٥٧٢. أَنْ يَحْفَـظَ السُّـنَّةَ: مَـا صَـحَّ، وَمَـا ∴ يُـدْرَىٰ الأَسَـانِيدُ، وَمَـا قَـدْ وَهَمَـا
٥٧٣. فِيـهِ الـرُّوَاةُ: زَائِـدًا، أَوْ مُـدْرَجَا ∴ وَمَـا بِـهِ الْإِعْـلَالُ فِيهَـا نُهِجَـا
٥٧٤. يَـدْرِي ٱصْـطِلَاحَ الْقَـوْمِ، وَالتَّمْيِيـزَا[2] ∴ بَـيْنَ مَرَاتِـبِ الرِّجَـالِ، مَيَّـزَا
٥٧٥. فِـي ثِقَـةٍ، وَالضَّـعْفِ، وَ[3]الطِّبَـاقِ ∴ كَـذَا الْـخَطِيبُ حَـدَّ لِلْإِطْـلَاقِ
٥٧٦. وَصَـرَّحَ الْمِـزِّيُّ أَنْ يَكُـونَ مَـا ∴ يَفُوتُـهُ – أَقَـلَّ مِمَّـا عَلِمَـا
٥٧٧. وَدُونَـهُ مُحَـدِّثٌ: أَنْ تُبْصِـرَهْ ∴ مِـنْ ذَاكَ يُجْـرِي جُمَـلًا[1] مُسْـتَكْثَرَةْ

---

(١). في "الأصل": (وَذُو الْحَدِيثِ وُصِفُوا، فَخُصَّا)، ولا يستقيم؛ فإنّ فضمير الجمع في قوله: (وُصِفوا) يرجع إلىٰ قوله: (ذو الحديث)، وهو مفردٌ، وذٰلك لا يجوز.

ثمّ اضطُرَّ الشارح إلى تقدير ما وُصِفوا به، فقال: (بأوصافٍ متعدِّدةٍ). ثمّ إلىٰ تقدير مفعولٍ لقوله: (فخُصّا)، فقدّرَه بـ(بعضِ أهل الحديث)، وهٰذا التقدير كلُّه خلافُ الأصل، علىٰ أنّه غير متبادرٍ منَ السياق.

ثمّ عزا إلىٰ الخطيب أنّه نصّ علىٰ ذٰلك، يعني علىٰ أنّ بعض المحدّثين خُصَّ باسم (الحافظ)، وليس مطابقًا لكلام الخطيب.

وما أثبتُّه، فمن (ط)، وهو أصحُّ لفظًا، من جهةِ استقامته نحوًا، ومتانته عَروضًا، وهو أوضحُ فهمًا أيضًا، وأجودُ معنًى؛ فإنّ قوله: (ذا الحديث) مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(وَصَفوا)، أيْ: وصفهمُ العلماءُ، وقولُه: (فاختصّا) معترضٌ بين العامل: (وَصَفوا) والمعمول: (بحافظٍ)، ثمّ قوله: (كذا الخطيب نصّا)، أيْ علىٰ اختصاص المحدِّثين بهٰذا اللقبِ، دون سائر أصحاب الفنون. وهٰذا مطابقٌ لنصِّ الخطيب. والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلمُ.

(٢). في (ط): (والتَّمَيُّزَا)، وكلاهما صحيحٌ.

(٣). لم يخطَّ الشارح التَّرْمَسيُّ فوق قوله: (في ثقةٍ والضعف و)، وهو سهوٌ، بلا شكٍّ؛ فالمبحث كلُّه مَزِيدٌ، وجاء تلك الكلماتُ علىٰ الصواب: منصوصًا علىٰ زيادتها – في (أ) و(ط).

٥٧٨. وَمَـــنْ عَلَـــىٰ سَـــمَاعِهِ الْمُجَـــرَّدِ ∴ مُقْتَصِرٌ، لَا [عِلْمَ، سِمْ بِـ(ـالمُسْنِدِ)][٢]

٥٧٩. وَبِـ(ـــأَمِيرِ الْمُـــؤْمِنِينَ) لَقَّبُـــوا ∴ ذَوِي الحَـدِيثِ قِـدَمًا، ذَا مَنْقَـبُ[٣]

---

(١). كذا في "الأصل"، وفي النسختين (أ) و(ط): (يحوي جملةً)، وهو أجودُ معنًى، وطُمِست في (ش) كلمةُ (يحوي) أو (يُجْري)، وبعدَها (جملةً)، كالنسختين الأُخريَين.

(٢). في "الأصل": (لا علمِها بمسنِد)، وهو غير مستقيم المعنىٰ؛ فإنّه يستدعي تقدير عاملٍ في كلمةِ (بمسندٍ)، وقد قدّره في "الشرح" بـ(ـاشتَهَر)، وليس في كلام الناظم ما يدلُّ عليه. وما أثبتُّه، فمن (ش) و(ط).

(٣). جاء هٰذا الشطرُ في (ط) علىٰ وجهٍ آخرَ، هٰكذا: (أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ قِدْمًا نَسَبُوا)، وكذٰلك هو في (ش)، لٰكنْ سقط منها كلمةُ (نسبوا). أمّا (أ)، فقد سقط منها البيتُ كلُّه.

آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ

٥٨٠. وَصَحِّحِ النِّيَّةَ، **ثُمَّ ٱسْتَعْمِلِ** ∴ **مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ**. ثُمَّ حَصِّلِ
٥٨١. مِنْ أَهْلِ مِصْرِكَ العَلِيِّ فَالعَلِيْ ∴ ثُمَّ البِلَادَ ٱرْحَلْ، وَلَا تَسَهَّلِ
٥٨٢. فِي الْحَمْلِ. وٱعْمَلْ بِالَّذِي تَرْوِيهِ ∴ وَالشَّيْخَ بَجِّلْ، لَا تُطِلْ عَلَيْهِ
٥٨٣. وَلَا يَعُوقَنْكَ الْحَيَا عَنْ طَلَبِ ∴ وَالكِبْرُ، وٱبْذُلْ مَا تُفَادُ، وَٱكْتُبِ
٥٨٤. لِلْعَالِ وَالنَّازِلِ؛ لِٱسْتِبْصَارِ ∴ لَا كَثْرَةِ الشُّيُوخِ لِٱفْتِخَارِ
٥٨٥. **وَمَنْ يُفِدْكَ العِلْمَ لَا تُؤَخِّرِ** ∴ **بَلْ خُذْ، وَمَهْمَا تَرْوِ عَنْهُ، فَٱنْظُرِ**
٥٨٦. فَقَدْ رَوَوْا: «إِذَا كَتَبْتَ قَمِّشِي[1] ∴ ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ، فَفَتِّشِ»
٥٨٧. وَتَمِّمِ الْكِتَابَ فِي السَّمَاعِ ∴ وَإِنْ يَكُنْ لِلِٱنْتِخَابِ دَاعِ
٥٨٨. فَلْيَنْتَخِبْ **عَالِيَهُ وَمَا ٱنْفَرَدْ** ∴ وَقَاصِرٌ - أَعَانَه مَنِ ٱسْتَعَدْ
٥٨٩. وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ؛ **لِلْمُقَابَلَةْ** ∴ **أَوْ لِذَهَابِ فَرْعِهِ؛ فَعَادَ لَهْ**
٥٩٠. وَسَامِعُ الْحَدِيثِ بِٱقْتِصَارِ ∴ عَنْ فَهْمِهِ - كَمَثَلِ الْحِمَارِ
٥٩١. **فَلْيَتَعَرَّفْ ضَعْفَهُ وصِحَّتَهْ** ∴ **وفِقْهَهُ، وَنَحْوَهُ، وَلُغَتَهْ**
٥٩٢. **وَمَا بِهِ مِنْ مُشْكِلٍ وَأَسْمَا** ∴ **رِجَالِهِ، وَمَا حَوَاهُ عِلْمَا**[2]
٥٩٣. وَٱقْرَأْ كِتَابًا تَدْرِ مِنْهُ الِٱصْطِلَاحْ ∴ **كَهَٰذِهِ**، وَأَصْلِهَا، وَ"ٱبْنِ الصَّلَاحْ"
٥٩٤. وَقَدِّمِ الصِّحَاحَ، ثمَّ السُّنَنَا ∴ ثُمَّ الْمَسَانِيدَ، وَمَا لَا يُغْتَنَىٰ
٥٩٥. وَٱحْفَظْهُ مُتْقِنًا، وَذَاكِرْ. **وَرَأَوْا** ∴ **جَوَازَ كَتْمٍ عَنْ خِلَافِ الأَهْلِ، أَوْ**
٥٩٦. **مَنْ يُنْكِرُ[1] الصَّوَابَ إِنْ يُذَكَّرِ** ∴ ثُمَّ إذا أُهِّلْتَ، صَنِّفْ، تَمْهَرِ

---

(١). كذا في "الأصل": (قمّشي) بإشباع كسرة الشين، ولا حاجةَ إليه، وفي النسخ الثلاثةِ بغير مدٍّ، وهو الأصلُ.

(٢). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوق هٰذا الشطرِ، وقد عُلِّم في (أ) و(ط) بأنّه منَ الزياداتِ، وهو كذٰلك. ثمّ إنّه لا معنىٰ للخطّ علىٰ كلمةِ (أسما) دون المضافةِ إليه: (رجالِه)؛ فالظاهر أنّ الشيخ التَّرْمَسيّ ترك الخطَّ سهوًا، والله أعلمُ.

٥٩٧. وَيُبْقِ ذِكْرًا مَا لَهُ مِنْ غَايَةِ ∴ **وَإِنَّهُ فَرْضٌ عَلَىٰ الْكِفَايَةِ**[٢]

٥٩٨. فَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ بِالأَبْوَابِ ∴ وَقَوْمٌ الْمُسْنَدِ لِلصِّحَابِ

٥٩٩. **يَبْدَأُ بِالْأَسْبَقِ، أَوْ بِالأَقْرَبِ ∴ إِلَىٰ النَّبِيْ، أَوِ الْحُرُوفَ يَجْتَبِي**

٦٠٠. وَخَيْرُهُ مُعَلَّلٌ، وَقَدْ رَأَوْا ∴ أَنْ يَجْمَعَ **الْأَطْرَافَ**، أَوْ شُيُوخًا ٱوْ[٣]

٦٠١. أَبْوَابًا، ٱوْ تَرَاجِمًا، أَوْ طُرُقَا ∴ وَٱحْذَرْ مِنَ الْإِخْرَاجِ قَبْلَ الِٱنْتِقَا

٦٠٢. **وَهَلْ يُثَابُ قَارِئُ الْآثَارِ ∴ كَقَارِئِ الْقُرْآنِ؟ خُلْفٌ جَارِ**[٤]

◆ وَلِلْبُخَارِيِّ رُبَاعِيَّاتُ ∴ فِي "طَالِبِ الْحَدِيثِ" نَيِّرَاتُ

---

(١). كذا في "الأصل" و(أ): (يُنكِر)، وفي (ش) و(ط): (يَدَعُ)، وهما متلازمان؛ فإنّ من أنكر شيئًا، تركه، ومن ترك شيئًا، فلأنّه قد أنكره.

(٢). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوقَ هٰذا الشطر؛ فلم يجعلْه من زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وقد عُلِّم في (أ) و(ط) بعلامة الزيادات، وهو الصحيح؛ إذْ لم يصرِّح العراقيُّ بحكم التصنيف: أنّه فرض كفايةٍ.

(٣). في "الأصل": (أو)، بهمزةِ قطعٍ، ولا يستقيم الوزن بها. وفي (ط) بهمزة وصلٍ، وهو الصوابُ.

(٤). كذا في "الأصل"، بكسرِ الراء، من غير مدٍّ، وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (جاريْ) بالمدِّ، وكلاهما صحيحٌ.

الْعَالِيْ وَالنَّازِلُ

٦٠٣. **قَـــدْ خُصَّـــتِ الْأُمَّـــةُ بِالْإِسْـــنَادِ ∴ وَهْـــوَ مِـــنَ الـــدِّينِ بِـــلَا تَـــرْدَادِ**

٦٠٤. وطَلَـــبُ العُلُـــوِّ سُـــنَّةٌ، وَمَـــنْ ∴ يُفَضِّـــلِ النُّـــزُولَ عَنْـــهُ - مَـــا فَطَـــنْ

٦٠٥. وَقَسَّـــمُوهُ خَمْسَـــةً كَمَـــا رَأَوْا ∴ قُـــرْبٌ إِلَىٰ النَّـــبِيِّ، أَوْ إِمَـــامٍ، أَوْ

٦٠٦. بِنِسْـــبَةٍ إِلَىٰ كِتَـــابٍ مُعْتَمَـــدْ ∴ يَنْـــزِلُ لَـــوْ ذَا مِـــنْ طَرِيقِـــهِ وَرَدْ

٦٠٧. فَـــإِنْ يَصِـــلْ لِشَـــيْخِهِ: (مُوَافَقَـــةْ) ∴ أَوْ شَـــيْخِ شَـــيْخٍ: (بَـــدَلٌ). أَوْ وَافَقَـــهْ

٦٠٨. فِي عَـــدَدٍ: فَهْـــوَ (الْمُسَـــاوَاةُ). وَإِنْ ∴ فَـــرْدًا يَـــزِدْ: (مُصَـــافَحَاتٌ)، فَٱسْـــتَبِنْ

٦٠٩. وَقِـــدَمُ الْوَفَـــاةِ، أَوْ خَمْسِـــينَا ∴ عَامًـــا تَقَضَّـــتْ، أَوْ سِـــوَىٰ عِشْـــرِينَا

٦١٠. وَقِـــدَمُ السَّـــمَاعِ. وَالنُّـــزُولُ ∴ نَقِيضُـــهُ؛ فَخَمْسَـــةً مَجْعُـــولُ

٦١١. وَإِنَّمَـــا يُـــذَمُّ مَـــا لَـــمْ يَنْجَـــبِرْ ∴ **لَـــٰكِنَّهُ عُلُـــوُّ مَعْنًـــى يَقْتَصِـــرْ**

٦١٢. **وَلِـــٱبْنِ حِبَّـــانَ: «إِذَا دَارَ السَّـــنَدْ ∴ مِـــنْ عَالِـــمٍ يَنْـــزِلُ أو عـــالٍ فَقَـــدْ**

٦١٣. **فَـــإِنْ تَـــرَىٰ لِلْمَـــتْنِ، فَـــالْأَعْلَامُ ∴ وَإِنْ تَـــرَىٰ الْإِسْـــنَادَ، فَـــالْعَوَامُ**[1]

---

(١). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوقَ هٰذا البيت، وقد عُلِّم في (أ)، وفي (ط) إن شاء الله.
وكذٰلك ينبغي؛ فإنّه منَ الزيادات قطعًا؛ فإذا كان أصل قولِ ابن حبّانَ المذكورُ في البيت السابق زائدًا، فلن يكون تمامُ تفصيله إلّا كذٰلك، ولا يُظَنُّ أنّ الشيخ التَّرْمَسيَّ تركه إلّا سهوًا، والله أعلمُ.

الْمُسَلْسَلُ

٦١٤. هُـــوَ الَّـــذِي إِسْـــنَادُهُ: رِجَالَـــهْ ∴ قَـــدْ تَـــابَعُوا فِي صِـــفَةٍ، أَوْ حَالَـــةْ

٦١٥. قَوْلِيَّـــــةٍ، فِعْلِيَّـــــةٍ، كِلَيْهِمَـــــا ∴ لَهُـــمْ، أَوِ الْإِسْـــنَادِ، فِيمَـــا قُسِّـــمَا

٦١٦. **وَخُيْـرُهُ الـدَّالُّ عَلَـىٰ الْوَصْـفِ.**[1] **وَمِـنْ ∴ مُفَـــادِهِ زِيَـــادَةُ الضَّـــبْطِ زُكِـــنْ**

٦١٧. وَقَـــلَّ مَـــا[2] يَسْـــلَمُ فِي التَّسَلْسُـــلِ ∴ مِـــنْ خَلَـــلٍ، وَرُبَّـــمَا لَـــمْ يُوْصَـــلِ

٦١٨. كَأَوَّلِيَّـــــةٍ: **لِسُـــــفْيَانَ ٱنْتَهَـــــىٰ ∴ وَخَيْـــــرُهُ مُسَلْسَـــــلٌ بِالْفُقَهَـــــا**

---

(١). لم يخطَّ الشارح فوقَ هٰذه المسألةِ، وقد عُلِّم علىٰ كونها زيادةً في (أ) و(ط)، وهي كذٰلك؛ فإنّ العراقيَّ لم يذكرها في "ألفيّته".

(٢). كُتِبَت في "الأصل" هٰكذا: (قلّما)، بوصل (قَلَّ) بـ(ما)، وهٰذا يُفهِم – بحسَب قواعد الإملاء – أنّ (ما) هنا كافّةٌ لعملِ (قَلَّ).

والذي يقتضيه سياقُ البيتِ أنّ (ما) هٰذه اسميّةٌ: موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ؛ لأنّ فاعلَ (يَسْلَمُ) ضميرٌ مستترٌ، ولا مرجِعَ له في الكلام إلّا (ما)، ولا يرجِع الضمير إلّا إلىٰ اسمٍ؛ فدلّ علىٰ اسميّتها. وهٰذا التقرير هو ما يقتضيه الشرح أيضًا.

وقد رُسِمت علىٰ الصواب: مفصولةً – في النسخ الثلاثةِ. ولعلّ الشارح رسم (ما) متّصلةً بـ(قلَّ) جريًا علىٰ عدم التزامه في كثيرٍ من المواضع بقواعد الإملاء.

غَرِيبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ

٦١٩. أَوَّلُ مَـــنْ صَـــنَّفَ فِيـــهِ مَعْمَـــرُ ∴ وَالنَّضْـــرُ، قَـــوْلَانِ، وَقَـــوْمٌ أَثَـــرُوا

٦٢٠. **وَٱبْـــنُ الْأَثِيـــرِ الْآنَ أَعْلَـــىٰ، وَلَقَـــدْ ∴ لَـــخَّصْتُهُ، مَـــعَ زَوَائِـــدَ تُعَـــدُّ**[1]

٦٢١. فَـــٱعْنَ بِـــهِ، وَلَا تَخُـــضْ بِـــالظَّنِّ ∴ وَلَا تُقَلِّـــدْ غَيْـــرَ أَهْـــلِ الْفَـــنِّ

٦٢٢. وَخَيْـــرُهُ مَـــا جَـــاءَ مِـــنْ طَرِيـــقٍ، **ٱوْ ∴ عَـــنِ الصَّـــحَابِيِّ، وَرَاوٍ، قَـــدْ حَكَـــوْا**

---

(١). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوق قول الناظمِ: (ولقد لخّصتُه مع زوائدَ تُعَدُّ)، وهي منَ الزيادات قطعًا؛ فإنّ تلخيص السيوطيِّ – كما هو معلومٌ ضرورةً – متأخّرٌ، بعدَ وفاة العراقيِّ، وقد عُلِّم ذٰلك في (أ) و(ط) بعلامة الزيادةِ، ولا يُظَنّ أنّ الشيخ تركها إلّا سهوًا.

الْمُصَحَّفُ وَالْمُحَرَّفُ

٦٢٣. وَالْعَسْكَرِيْ صَنَّفَ فِي التَّصْحِيفِ ∴ وَالدَّارَقُطْنِيْ أَيَّمَا تَصْنِيفِ

٦٢٤. فَمَا يُغَيَّرُ نَقْطُهُ: (مُصَحَّفُ) ∴ أَوْ شَكْلُهُ، لَا أَحْرُفٌ: (مُحَرَّفُ)[1]

٦٢٥. فَقَدْ يَكُونُ سَنَدًا، وَمَتْنَا ∴ وَسَامِعًا، وَظَاهِرًا، وَمَعْنَىٰ

٦٢٦. فَأَوَّلٌ: (مُرَاجِمٌ)، صَحَّفَهْ ∴ يَحْيَىٰ (مُزَاحِمًا)؛ فَمَا أَنْصَفَهْ

٦٢٧. وَبَعْدَهُ: «يُشَقِّقُونَ الْخُطَبَا» ∴ صَحَّفَهُ وَكِيعُ، قَالَ: (الْحَطَبَا)

٦٢٨. وَثَالِثٌ: كَ(خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَهْ) ∴ شُعْبَةُ قَالَ: (مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَهْ)

٦٢٩. وَرَابِعٌ: مِثْلُ حَدِيثِ «ٱحْتَجَرَا» ∴ صَحَّفَهُ بِالْمِيمِ بَعْضُ الْكُبَرَا

٦٣٠. وَخَامِسٌ: مِثْلُ حَدِيثِ «الْعَنَزَةْ» ∴ ظَنَّ الْقَبِيلَ عالِمٌ مِنْ عَنَزَةْ

---

(١). لم يُعلَّم هٰذا البيتُ بعلامة الزيادات في شيءٍ منَ النسخِ التي بين يديَّ، وهو مشتملٌ علىٰ تفصيلٍ بين التصحيف والتحريف، لم يذكره العراقيّ؛ فهو من زيادات السيوطيِّ بلا شكٍّ.

النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

٦٣١. النَّسْخُ رَفْعٌ أَوْ بَيَانٌ، وَالصَّوَابْ ∴ فِي الْحَدِّ: رَفْعُ حُكْمِ شَرْعٍ بِخِطَابْ

٦٣٢. فَاعْنَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ مُهِمُّ ∴ **وَبَعْضُهُمْ أَتَاهُ فِيهِ الْوَهْمُ**

٦٣٣. يُعْرَفُ بِالنَّصِّ مِنَ الشَّارِعِ، أَوْ ∴ صَاحِبِهِ، أَوْ عُرِفَ الْوَقْتُ، وَلَوْ

٦٣٤. **صَحَّ حَدِيثٌ**، وَعَلَىٰ تَرْكِ العَمَلْ ∴ أُجْمِعَ، فَالوَفْقُ عَلَىٰ النَّاسِخِ دَلّْ

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ

٦٣٥. **أَوَّلُ مَـنْ صَـنَّفَ فِـي الْمُخْتَلِـفِ ∴ أَلشَّـافِعِيْ؛ فَكُـنْ بِـذَا النَّـوْعِ حَفِـيْ**

٦٣٦. **فَهْـوَ مُهِـمٌّ، وَجَمِيـعُ الْفِـرَقِ ∴** فِي الـدِّينِ تُضْـطَرُّ لَـهُ؛ فَحَقِّـقِ

٦٣٧. **وَإِنَّـمَا يَصْـلُحُ فِيـهِ مَـنْ كَمَـلْ ∴ فِقْهًـا، وَأَصْـلًا، وَحَـدِيثًا، وَٱعْتَمَـلْ**

٦٣٨. وَهْـوَ حَـدِيثٌ قَـدْ أَبَـاهُ آخَـرُ ∴ فَـالجَمْعُ - إِنْ أَمْكَـنَ - لَا يُنَـافَرُ[1]

٦٣٩. كَمَـتْنِ «لَا عَـدْوَىٰ» وَمَـتْنِ «فِـرَّا» ∴ فَـذَاكَ لِلطَّبْـعِ، وَذَا [لِٱسْـتِقْرَا][2]

٦٤٠. **وَقِيـلَ: بَـلْ سَـدُّ ذَرِيعَـةٍ، وَمَـنْ ∴ يَقُولُ: [مَخْصُوصٌ][3] بِهَـٰذَا، مَا وَهَنْ**

٦٤١. أَوْ لَا، فَـإِذْ يُعْلَـمُ نَاسِـخٌ، قُفِـيْ ∴ أَوْ لَا، فَـرَجِّحْ، **وَإِذَا يَخْفَـىٰ، قِـفِ**

٦٤٢. **وَغَيْـرُ مَـا عُـورِضَ، فَهْـوَ (الْمُحْكَـمُ) ∴ تَـرْجَمَ فِـي "عِلْـمِ الْحَـدِيثِ" الْحَـاكِمُ**

٦٤٣. **وَمِنْـهُ ذُو تَشَـابُهٍ لَـمْ يُعْلَـمِ ∴ تَأْوِيلُـهُ؛ فَـلَا تَكَلَّـمْ، تَسْـلَمِ**

٦٤٤. **مِثْـلُ حَـدِيثِ «إِنَّـهُ يُغَـانُ» ∴ كَـذَا حَـدِيثُ «أُنْـزِلَ الْقُـرْآنُ»**

---

(١). في (أ) و(ط): (لا تنافُرُ)، وكلاهما صحيحٌ.

(٢). في "الأصل": (لِلاستقرا)، هٰكذا بالتعريف بـ(أل)، ولا يستقيم بذٰلك الوزنُ. وما أثبتُّ، فمن (ط)، وفي النسختين الأُخريَيْنِ: (الِاستقرا)، بالتعريف، لٰكنْ بلا لامِ الجرِّ، والوزن به صحيحٌ، لٰكنّ الأوّل أوضحُ.

(٣). في "الأصل": (مخصولٌ)، بلامٍ آخرَه، وهو سبقُ قلمٍ، وقد كُتِب في أثناء الشرح علىٰ الصواب، وهو كذٰلك في النسخ الثلاثةِ الأخرىٰ.

أَسْبَابُ الْحَدِيثِ

٦٤٥. أَوَّلُ مَـنْ قَـدْ أَلَّـفَ [الجُوْبَـارِيْ][1] ∴ فَـالْعُكْبَرِيْ فِـي "سَـبَبِ الْآثَـارِ"

٦٤٦. وَهْـوَ – كَمَـا فِـي سَـبَبِ الْقُـرْآنِ – ∴ مُبَـيِّنٌ لِلْفِقْـهِ وَالْمَعَـانِي

٦٤٧. مِثْـلُ حَـدِيثِ «إِنَّمـا الْأَعْمَـالُ» ∴ سَـبَبُهُ فِيمَـا رَوَوْا وَقَـالُوا

٦٤٨. مُهَـاجِرٌ لِأُمِّ قَـيْسٍ؛ كَـيْ نَكَـحْ ∴ مِـنْ ثَـمَّ ذِكْـرُ ٱمْـرَأَةٍ فِيـهِ صَـلَحْ

(١). في "الأصل": (الجرباني)، وهو تصحيفٌ، كما سيأتي في ترجمته، وقد أفسد رَوِيَّ البيتِ أيضًا، وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ علىٰ الصواب: (الجُوبَاريْ).

[تواريخ المتون][1]

- وَهَـــــٰكَذَا تَـــــوارِيخُ[2] الْمُتُـــــونِ ∴ أَفْـــــرَدَهُ سِـــــرَاجُنَا الْبُلْقِيـــــنِيْ
- مِمَّـــا ٱسْـــتُفِيدَ مِنْـــهُ عِلْـــمُ النَّاسِـــخِ ∴ فَكُـــنْ لَـــهُ صَـــاحِبَ فَهْـــمٍ رَاسِـــخِ
- يُعْـــرَفُ بِـ(ـــٱبْتِدَاءِ مَـــا كَـــانَ كَـــذَا) ∴ قَبْلِيَّـــــةٍ، بَعْدِيَّـــــةٍ، وَغَـــــيْرِ ذَا
- كَـ(ـــآخِرِ الْأَمْـــرَيْنِ)، شَـــهْرٍ، سَـــنَةِ ∴ مِثْـــلُ وُضُـــوئِهِ لَـــدَىٰ بُرَيْـــدَةِ

---

(١). زيادةٌ للتوضيح، وليست في "الأصل".

(٢). كذا في "الأصل" بالياء، وكان ينبغي حذفُها؛ لأجل الوزن؛ فإنّه بها مختلٌّ.

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

٦٤٩. ثُمَّ الصَّحَابِيْ: مُسْلِمًا لَاقَىٰ الرَّسُولْ ∴ وَإِنْ بِلَا رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُوْلْ

٦٥٠. كَذَاكَ الْأَتْبَاعُ مَعَ الصَّحَابَةِ ∴ **وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ، وَمَعْ رِوَايَةِ**

٦٥١. وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ، وَقِيلَ: الْغَزْوِ أَوْ ∴ عَامٍ، **وَقِيلَ: مُدْرِكُ الْعَصْرِ، وَلَوْ**

٦٥٢. **وَشَرْطُهُ الْمَوْتُ عَلَىٰ الدِّينِ، وَلَوْ ∴ تَخَلَّلَ الرِّدَّةُ. وَالْجِنُّ رَأَوْا**

٦٥٣. **دُخُولَهمْ، دُونَ مَلَائِكَ. وَمَا ∴ نَشْرُطْ بُلُوغًا. فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا**

٦٥٤. وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِالتَّوَاتُرِ ∴ وَشُهْرَةٍ، وَقَوْلِ صَحْبٍ آخَرِ

٦٥٥. **أَوْ تَابِعِيٍّ، وَالْأَصَحُّ**: يُقْبَلُ ∴ إِذَا ٱدَّعَىٰ **مُعَاصِرٌ** مُعَدَّلُ

٦٥٦. وَهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ، لَا يَشْتَبِهْ ∴ **أَلنَّوَوِيْ: «أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهْ»**

٦٥٧. وَالْمُكْثِرُونَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرْ ∴ أَبُو هُرَيْرَةَ، **يَلِيهِ** ٱبْنُ عُمَرْ

٦٥٨. وَأَنَسٌ، وَالبَحْرُ، **كَالْخُدْرِيِّ** ∴ وَجَابِرٍ، وَزَوْجَةِ النَّبِيِّ

٦٥٩. وَالبَحْرُ أَوْفَاهُمْ فَتَاوَىٰ، **وَعُمَرْ ∴ وَنَجْلُهُ، وَزَوْجَةُ الْهَادِيْ الْأَبَرْ**

٦٦٠. **ثُمَّ ٱبْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدٌ، وَعَلِيْ ∴ وَبَعْدَهُمْ عِشْرُونَ، لَا تُقَلِّلِ**

٦٦١. **وَبَعْدَهُمْ مَنْ قَلَّ فِيهَا جِدًّا ∴ عِشْرُونَ بَعْدَ مِائَةٍ قَدْ عُدَّا**

٦٦٦. **[وَكَانَ يُفْتِي الخُلَفَا، ٱبنُ عَوْفٍ – ٱيْ ∴ عَهْدَ النَّبِيْ – زَيْدٌ، مُعَاذٌ، وَأُبَيّْ]**(١)

٦٦٢. **وَجَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ عِدَّةْ ∴ فَوْقَ الثَّلَاثِينَ، فَبَعْضٌ عَدَّهْ**

٦٦٨. **[وَشُعَرَاءُ المُصْطَفَىٰ ذَوُو الشَّأْنْ ∴ إِبْنُ رَوَاحَةَ، وَكَعْبٌ، حَسَّانْ]**(٢)

٦٦٣. وَالبَحْرُ، وَٱبْنَا: عُمَرٍ، وَعَمْرِو ∴ وَٱبْنُ الزُّبَيْرِ، فِي ٱشْتِهَارٍ يَجْرِيْ

٦٦٤. دُونَ ٱبنِ مَسْعُودٍ – لَهُمْ (عَبَادِلَةْ) ∴ **وَغَلَّطُوا مَنْ غَيْرُ هَٰذَا مَالَ لَهْ**

---

(١). هٰذا البيتُ ساقطٌ منَ "الأصل" و(ش)، واستدركتُه من (أ) و(ط)، والظاهر أنّه من جملة الأبيات التي ألحقها السيوطيُّ في بعض النسخ المتأخّرةِ.

(٢). هٰذا البيتُ ساقطٌ منَ "الأصل"، ومن (ش) و(أ)، واستدركتُه من (ط)، والظاهر أنّه من جملة الأبيات التي ألحقها السيوطيُّ في بعض النسخ المتأخّرةِ.

٦٦٥. وَالْعَـــدُّ لَا يَحْصُـــرُهُمْ، تُـــوُفِّيْ ∴ عَمَّـــا يَزِيـــدُ عُشْـــرَ أَلْـــفِ أَلْـــفِ

٦٦٦. **وَأَوَّلُ الْجَـامِعِ فِـي[1] "الصَّـحَابَةِ" ∴ هُـوَ البُخَـارِيُّ. وَفِـي "الْإِصَـابَةِ"**

٦٦٧. **أَكْثَـرَ مِـن جَمْـعٍ وَتَحْرِيـرٍ، وَقَـدْ ∴ لَـخَّصْتُهُ مُجَلَّـدًا؛ فَلْيُسْـتَفَدْ**

٦٦٨. وَهُـمْ طِبَـاقٌ، قِيـلَ: **خَمْـسٌ**، وَذُكِـرْ ∴ عَشْـرٌ مَـعَ ٱثْنَـيْنِ، وزَائِـدٌ أُثِـرْ

٦٦٩. **فَـالْأَوَّلُونَ أَسْـلَمُوا بِـمَكَّةِ ∴ يَلِـيهِمُ أَصْـحَابُ دَارِ النَّـدْوَةِ**

٦٧٠. **ثُـمَّ الْـمُهَاجِرُونَ لِلْحَبَشَـةِ ∴ ثُـمَّ ٱثْنَتَـانِ ٱنْسُـبْ إِلَـىٰ الْعَقَبَـةِ**

٦٧١. **فَـأَوَّلُ الْمُهَـاجِرِينَ لِقُبَـا ∴ فَأَهْـلُ بَـدْرٍ، وَيَلِـيْ[2] مَـنْ غَرَبَـا**

٦٧٢. **مِـنْ بَعْـدِهَا، فَبَيْعَـةُ الرِّضْـوَانِ، ثُـمَّ ∴ مَـنْ بَعْـدَ صُـلْحِ هَـاجَرُوا، وَبَعْـدَهُمْ[3]**

٦٧٣. **مُسْـلِمَةُ الْفَـتْحِ، فَصِـبْيَانٌ رَأَوْا ∴** وَالْأَفْضَـلُ الصِّـدِّيقُ، **إِجْمَاعًـا حَكَـوْا**

٦٧٤. وَعُمَـرٌ بَعْـدُ، وَعُثْمَـانُ يَلِـيْ ∴ وَبَعْـدَهُ أَوْ قَبْـلُ - قَـوْلانِ - عَلِـيْ

٦٧٥. فَسَـائِرُ الْعَشْـرَةِ، فَالْبَدْرِيَّـةْ ∴ فَأُحُـدٌ، فَالْبَيْعَـةُ الزَّكِيَّـةْ

٦٧٦. وَالسَّـابِقُونَ لَهُـمُ مَزِيَّـةْ ∴ فَقِيـلَ: أَهْـلُ البَيْعَـةِ الـمَرْضِيَّةْ

٦٧٧. وَقِيـلَ: أَهْـلُ الْقِبْلَتَـينِ، أَو: هُـمُ ∴ بَدْرِيَّـةٌ، **أَوْ: قَبْـلَ فَـتْحٍ أَسْـلَمُوا**

٦٧٨. وَٱخْتَلَفُـوا: أَوَّلُهُـمْ إِسْـلَامَا ∴ **وَقَـدْ رَأَوْا جَمْعَهُـمُ ٱنْتِظَامَـا**

٦٧٩. أَوَّلُ مَـنْ أَسْـلَمَ **فِـي الرِّجَـالِ ∴** صِـدِّيقُهُمْ. وَزَيْـدٌ **فِـي الْمَـوَالِيْ**

٦٨٠. **وَفِـي النِّسَـا** خَدِيجَـةٌ. **وَذِي الصِّـغَرْ ∴** عَلِـيٌّ. **وَالـرِّقِّ**: بِـلَالٌ ٱشْـتَهَرْ

٦٨١. **وَأَفْضَـلُ الْأَزْوَاجِ بِـالتَّحْقِيقِ ∴ خَدِيجَـةُ مَـعَ ٱبْنَـةِ الصِّـدِّيقِ**

٦٨٢. **وَفِيهِمَـا: ثَالِثُهَـا: الْوَقْـفُ، وَفِـيْ ∴ عَائِشَـةٍ وابْنَتِـهِ: الخُلْـفُ قُفِـيْ**

٦٨٣. **يَلِيهِمَـا حَفْصَـةُ، فَـالبَوَاقِيْ[1] ∴** وَآخِـرُ الصِّـحَابِ بِٱتِّفَـاقِ

---

(١). في النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (للصحابة)، لا (في الصحابة)، وكلاهما صحيحٌ.

(٢). في "الأصل": (ويليها)، بزيادةِ الضمير المتّصل، ولا يستقيم به الوزنُ. والتصويبُ منَ النسخ الثلاثة الأخرىٰ.

(٣). كذا في "الأصل": (بعدَهم)، وفي (أ) و(ط): (بعدُ ضُمَّ)، وكلاهما صحيحٌ.

٦٨٤. مَوْتًا: أَبُو الطُّفَيْلِ. وَهْوَ آخِرُ ∴ بِمَكَّةَ، وَقِيلَ: فِيهَا جَابِرُ
٦٨٥. بِطَيْبَةَ: السَّائِبُ، أَوْ سَهْلٌ. أَنَسْ ∴ بِبَصْرَةٍ. وَٱبْنُ أَبِي أَوْفَىٰ حُبِسْ
٦٨٦. بِكُوفَةٍ، **وَقِيلَ: عَمْرٌو، أَوْ: أَبُو ∴ جُحَيْفَةٍ.**(٢) وَالشَّامُ فِيهَا صَوَّبُوا
٦٨٧. الْبَاهِلِيْ، أَوِ: ٱبْنَ بُسْرٍ. وَلَدَىٰ ∴ [مِصْرَ: ٱبْنُ جَزْءٍ].(٣) وَٱبْنُ الْأَكْوَعِ: بَدَا
٦٨٨. **وَالْحَبْرُ: بالطَّائِفِ. وَالْجَعْدِيُّ ∴ بِأَصْبَهَانَ.** وَقَضَىٰ الْكِنْدِيُّ
٦٨٩. الْعُرْسُ: فِي جَزِيرَةٍ. بِبَرْقَةِ: ∴ رُوَيْفِعُ. الْهِرْمَاسُ: باليَمَامَةِ
٦٩٠. **وَقُبِضَ الْفَضْلُ بِسَمْرَقَنْدَا ∴ وَفِي سِجِسْتَانَ: الْأَخِيرُ الْعَدَّا**
٦٩١. **النَّوَوِيْ: «مَا عَرَفُوا مَنْ شَهِدَا ∴ بَدْرًا مَعَ الوالِدِ إِلَّا مَرْثَدَا»**
٦٩٢. **وَالْبَغَوِيُّ زَادَ أَنَّ مَعْنَا ∴ وَأَبَهُ وَجَدَّهُ – بِالْمَعْنَىٰ**
٦٩٣. **وَأَرْبَعٌ تَوَالَدُوا صَحَابَةْ ∴ حَارِثَةُ الْمَوْلَىٰ، أَبُو(٤) قُحَافَةْ**
٦٩٤. **[وَمَا سِوَىٰ الصِّدِّيقِ مِمَّنْ هَاجَرَا ∴ مَنْ وَالِدَاهُ أَسْلَمَا، قَدْ أُثِرَا**
٦٩٥. **وَلَيْسَ فِي صَحَابَةٍ أَسَنُّ مِنْ ∴ صِدِّيقِهِمْ مَعَ سُهَيْلٍ، فَٱسْتَبِنْ**
٦٩٦. **أَجْمَلُهُمْ دِحْيَةُ الْجَمِيلُ ∴ جَاءَ(٥) عَلَىٰ صُورَتِهِ جِبْرِيلُ](١)**

---

(١). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوقَ هٰذا الشطرِ، وهو منَ الزياداتِ، تبعًا لأصل المسألة المذكورة في البيتينِ قبلَه، وقد عُلِّم عليها علامةُ الزيادة في النسختينِ: (أ)، و(ط).

(٢). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوق كلمةِ (جُحَيفةٍ)، وقد عُلِّم عليها علامةُ الزيادة في النسختينِ: (أ) و(ط)، وكذٰلك ينبغي؛ فإنّ المضاف إليها: كلمةَ (أبو) – منَ الزياداتِ؛ فالظاهر أنّها تُرِكت في "الأصل" سهوًا. والله أعلمُ.

(٣). قوله: (ولدىٰ مصرَ ابنُ جَزْءٍ) – سقط منَ "الأصل"، لٰكنّه معلَّمٌ بالحمرة في أثناء الشرح، وهو ثابتٌ في النسخ الثلاثة الأخرىٰ.

(٤). في "الأصل": (وأبو) بواو العطفِ، والواجب حذفُها إقامةً للوزن، وليست هي في شيءٍ منَ النسخ الثلاثة الأخرىٰ.

(٥). في (أ): (جا)، من غير همزةٍ، ولا يستقيم الوزن بدونها، وهي ثابتةٌ في النسخة (ط).

(١). هٰذه الأبياتُ الثلاثةُ ساقطةٌ منَ "الأصل"، ومن (ش)، واستدركتُها منَ النسختينِ: (أ) و(ط). وقال الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ (ص٢٠٠): «يظهر أنّها ساقطةٌ من نسخته منَ المتن»، يعني الشيخَ التَّرْمَسيَّ. وذٰلك محمولٌ علىٰ أنّها ممّا زاده السيوطيُّ في بعض النسخ المتأخّرةِ.

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ، وَأَتْبَاعِهِمْ

٦٩٧. وَ[1]مِـــنْ مُفَـــادِ عِلْـــمِ ذَا وَالأَوَّلِ ∴ مَعْرِفَـــةُ الْمُرْسَـــلِ والْمُتَّصِـــلِ
٦٩٨. وَالتَّـــابِعُونَ طَبَقَـــاتٌ عَشَـــرَةْ ∴ مَـــعْ خَمْسَـــةٍ: أَوَّلُهُـــمْ ذُو العَشَـــرَةْ
٦٩٩. وَذَاكَ قَـــيْسٌ، مَـــا لَـــهُ نَظِـــيرُ ∴ **وَعُـــدَّ عِنْـــدَ حَـــاكِمٍ كَثِيـــرُ**
٧٠٠. **وَآخِـــرُ الطِّبَـــاقِ لَاقِـــي أَنَـــسِ ∴ وَسَـــائِبٍ، كَـــذَا صُـــدَيٌّ، وَقِـــسِ**
٧٠١. وَخَيْـــرُهُم أُوَيْـــسٌ، أَمَّـــا الأَفْضَـــلُ ∴ فَـــابْنُ الـــمُسَيَّبِ. وَكَـــانَ العَمَـــلُ
٧٠٢. عَلَـــىٰ كَـــلَامِ الْفُقَهَـــاءِ السَّـــبْعَةِ ∴ هَـــٰذَا، عُبَيْـــدِ الله، سَالِـــمْ، عُـــرْوَةِ
٧٠٣. خَارِجَـــةٍ، وَابْـــنِ يَسَـــارٍ، قَاسِـــمِ ∴ أَوْ فَـــأَبُو سَـــلَمَةٍ عَـــنْ سَالِـــمِ
٧٠٤. وَبِنْـــتُ سِـــيْرِينَ وأُمُّ الـــدَّرْدَا ∴ خَيْـــرُ النِّسَـــا، مَعْرِفَـــةً، وَزُهْـــدَا
٧٠٥. وَمِـــنْهُمُ الْمُخَضْـــرَمُونَ: مُـــدْرِكُ ∴ نُبُـــوَّةٍ وَمَـــا رَأَىٰ، مُشْـــتَرَكُ
٧٠٦. **يَلِـــيهِمُ الْمَوْلُـــودُ فِـــي حَيَاتِـــهِ ∴ وَمَـــا رَأَوْهُ عُـــدَّ مِـــنْ رُوَاتِـــهِ**
٧٠٧. وَمِنْهُمُـــو[2] مَـــنْ عَـــدَّ فِي الْأَتْبَـــاعِ ∴ صَـــحَابَةً؛ لِغَلَـــطٍ أَوْ دَاعِـــيْ
٧٠٨. وَالعَكْـــسُ؛ وَهْمًـــا. وَالتِّبَـــاعُ قَـــدْ يُعَـــدُّ ∴ فِي تَـــابِعِ الْأَتْبَـــاعِ؛ إِذْ حَمْـــلٌ وَرَدْ
٧٠٩. **وَمَعْمَـــرٌ أَوَّلُ مَـــنْ مِـــنْهُمْ قَضَـــىٰ ∴ وَخَلَـــفٌ آخِـــرُهُمْ مَوْتًـــا مَضَـــىٰ**

---

(١). تكرَّر حرف الواو في "الأصل"، وذٰلك لأنّ الناسخ - ويظهر أنّه الشارحُ نفسُه - كتبها في صفحةٍ، ثمّ كتب المعطوف بها: (من مُفاد) - في الصفحة التاليةِ، وقد تغيّر الخطُّ في الصحفة التالية؛ فيظهر أنّ ناسخًا ثانيًا كتب الأبياتَ في تلك الصفحة، ولم ينتبه لسبق الواو؛ فكتبهما مرّةً أخرىٰ خطأً. والله أعلمُ.

(٢). كذا في "الأصل"، أشبع ضمّةَ الميم، ولا حاجةَ إلىٰ ذٰلك، وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (منهم)، بلا واوٍ، وهو الأصلُ.

رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَالصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ

٧١٠. وَقَـــدْ رَوَىٰ الْكِبَـــارُ عَـــنْ صِـــغَارِ ∴ فِي السِّـــنِّ، أَوْ فِي الْعِلْـــمِ وَالْمِقْـــدَارِ

٧١١. أَوْ فِيهِمَـــا. **وَعِلْـــمُ ذَا أَفَـــادَا ∴ أَلَّا يُظَـــنَّ قَلْبُـــهُ الْإِسْـــنَادَا**

٧١٢. وَمِنْـــهُ أَخْـــذُ الصَّـــحْبِ عَـــنْ أَتْبَـــاعِ ∴ **وَتَـــابِعِيْ عَـــنْ تَـــابِعِ الْأَتْبَـــاعِ**

٧١٣. كَـــالبَحْرِ عَـــنْ كَعْـــبٍ،[1] **وَكَـــالزُّهْرِيِّ ∴ عَـــنْ مَالِـــكٍ، وَيَحيَـــىٰ الْأَنْصَـــارِيِّ**

---

(١). لم يُعلِّمِ الشيخ التَّرْمَسيُّ هٰذه المسألةَ بكونها من زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وكذا في النسخة (أ)، وعُلِّمت في (ط)، والصحيح أنّها ليست زائدةً، فقد ذكرها العراقيُّ في قوله: (ص١٦٨):

«..... ∴ ..... كعدّةٍ عن كعبِ»

وقد يُقال إنّ السيوطيَّ زاد تعيين ابن عبّاسٍ منَ العدّةِ الذين أبهمهمُ العراقيِّ، وكان ينبغي حينئذٍ تعليم كلمة (الحَبْر) فقط.

رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ

٧١٤. وَمَا رَوَىٰ [الصَّحْبُ][1] عَنِ الأَتْبَاعِ عَنْ ∴ صَحَابَةٍ، فَهْوَ ظَرِيفٌ لِلْفَطِنْ

٧١٥. أَلَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ ∴ وَمُنْكِرُ الْوُجُودِ لَا يُصِيبُ

٧١٦. كَسَائِبٍ، عَنِ ٱبْنِ عَبْدٍ، عَنْ عُمَرْ ∴ وَنَحْوُ ذَا – قَدْ جَاءَ عِشْرُونَ أَثَرْ

---

(١). في "الأصل": (الصاحب)، ولا يستقيم الوزن بذٰلك، والتصحيح من النسختينِ (أ)، و(ط)، وهي في (ش) – غير مقروءةٍ.

رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ

٧١٧. وَوَقَعَتْ رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ ∴ **وَعِلْمُهَا يُقْصَدُ لِلْبَيَانِ**

٧١٨. **أَلَّا يُظَنَّ الزَّيْدُ فِي الْإِسْنَادِ، أَوْ ∴ إِبْدَالُ (عَنْ) بِالْوَاوِ**، وَالْحَدُّ رَأَوْا

٧١٩. إِنْ يَكُ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ تَقَارَبَا ∴ وَالسِّنِّ دَائِمًا، وَقِيلَ: غَالِبَا

٧٢٠. **وَفِي الصِّحَابِ أَرْبَعٌ فِي سَنَدِ ∴ وَخَمْسَةٌ، وبَعْدَها لَم يَرِدِ**[1]

٧٢١. فَإِنْ رَوَىٰ كُلٌّ مِنَ القِرْنَيْنِ عَنْ ∴ صَاحِبِهِ، فَهْوَ (مُدَبَّجٌ) حَسَنْ

٧٢٢. **فَمِنْهُ فِي الصَّحْبِ: رَوَىٰ الصِّدِّيقُ ∴ عَنْ عُمَرٍ، ثُمَّ رَوَىٰ الفَارُوقُ**

٧٢٣. **وَفِي التِّبَاعِ: عَنْ عَطَاءٍ – الزُّهْرِيْ ∴ وَعَكْسُهُ. وَمِنْهُ بَعْدُ؛ فَادْرِ**

٧٢٤. **فَتَارَةً رَاوِيهِمَا مُتَّحِدُ ∴ وَالشَّيْخُ، أَوْ أَحْدُهُمَا – يَتَّحِدُ**

٧٢٥. **وَمِنْهُ فِي "الْمُدَبَّجِ": (الْمَقْلُوبُ) ∴ مُسْتَوِيًا، مِثَالُهُ عَجِيبُ**

٧٢٦. **مَالِكُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ ∴ وَذَا، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَالِكْ، سُلِكْ**

---

(١). في (ط): (يُزَدِ)، وكلاهما صحيحٌ.

الْأُخْوَةُ[١] وَالْأَخَوَاتُ

٧٢٤. وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ صَنَّفَا ∴ فِي "إِخْوَةٍ"، وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يُعْرَفَا

٧٢٥. كَيْ لا يُرَىٰ عِنْدَ ٱشْتِرَاكٍ فِي ٱسْمِ ∴ غَيْرُ أَخٍ أَخًا، وَمَا لَهُ ٱنْتَسَبْ

٧٢٦. أَرْبَعُ إِخْوَةٍ رَوَوْا فِي سَنَدِ ∴ أَوْلَادُ سِيْرِيْنَ بِفَرْدٍ مُسْنَدِ

٧٢٧. وَإِخْوَةٌ مِنَ الصِّحَابِ بَدْرَا ∴ قَدْ شَهِدُوهَا سَبْعٌ[٢] ٱبْنَا عَفْرَا

٧٢٨. وَتِسْعَةٌ مُهَاجِرُونَ هُمْ بَنُو ∴ حَارِثٍ السَّهْمِيِّ، كُلٌّ مُحْسِنُ

---

(١). كذا في "الأصل": (الأخوة)، بالهمزةِ من فوقٍ، يعني مضمومةً، وهو صحيحٌ، انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٢٥٨).

(٢). هنا نُقِلتْ حركة الهمزة من (أَبْنا) إلىٰ نونِ التنوين، فصارت مفتوحةً، فتقرأ هكذا: (سَبْعُنَ بْنا). وقد نبّهت علىٰ ذٰلك؛ لئلّا تُكسَر وهمًا؛ فتصبحَ كلمةُ (ابنا) مثنّاةً؛ فيختلَّ المعنىٰ. وليس في علامات التشكيل ما يغني هنا عنِ التصريح.

رِوَايَةُ الْآبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ، وَعَكْسُهُ

٧٢٩. وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي "ذِي أَثْرِ ∴ عَنِ ٱبْنِهِ"، كَ(وَائِلٍ عَنْ بَكْرِ)

٧٣٠. وَالوَائِلِيْ فِي عَكْسِهِ. فَإِنْ يُزَدْ ∴ (عَنْ جَدِّهِ)، فَهْوَ مَعَالٍ لَا تُحَدّْ

٧٣١. أَهَمُّهُ حَيْثُ أَبٌ وَالجَدُّ لَا ∴ يُسْمَىٰ. وَالَابَاءُ[1] قَدِ ٱنْتَهَتْ إِلَىٰ

٧٣٢. **عَشَرَةٍ وَأَرْبَعٍ فِي سَنَدِ ∴ مُجَهَّلٍ، لِأَرْبَعِينَ مُسْنَدِ**

٧٣٣. وَمَا لِ(عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِهْ ∴ عَنْ جَدِّهِ)، فَالْأَكْثَرُونَ ٱحْتَجَّ بِهْ

٧٣٤. حَمْلًا لِجَدِّهِ عَلَىٰ الصَّحَابِيْ ∴ **وَقِيلَ: بِالْإِفْصَاحِ، وَ: ٱسْتِيعَابِ**

٧٣٥. **وَهَٰكَذَا نُسْخَةُ بَهْزٍ، وَٱخْتُلِفْ ∴ أَيُّهُمَا أَرْجَحُ، وَالْأُولَىٰ أُلِفْ**

٧٣٦. **وَٱعْدُدْ هُنَا مَنْ تَرْوِ عَنْ أُمٍّ – بِحَقّْ ∴ عَنْ أُمِّهَا، مِثْلَ حَدِيثِ «مَنْ سَبَقْ»**

---

(١). في (ط): (يُسَمّىٰ والآبا)، بفتح ثاني (يُسَمّىٰ)، وتشديد الميم، وبالقصر في (الآبا)، ولا يستقيم الوزنُ بذٰلك، إلّا بحذف ألفِ (يُسَمّىٰ)، ثمّ يكونَ الكلام مشكلًا من حيث المعنىٰ والإعرابُ.

وما في "الأصل" من تسكين سينِ (يُسْمىٰ)، وتخفيف مِيمِها، وبنقل حركة الهمزة في (الآباء) إلىٰ اللام قبلَها، مع بقاء الكلمة ممدودةً، بهمزةٍ في آخرها، فصحيحٌ من غير إشكالٍ.

وكذٰلك هو في النسخة (أ).

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

٧٣٧. فِي "سَابِقٍ وَلَاحِقٍ" قَدْ صُنِّفَا ∴ مَنْ يَرْوِ عَنْهُ ٱثْنَانِ، وَالْمَوْتُ وَفَىٰ

٧٣٨. لِوَاحِدٍ، وَأُخِّرَ الثَّانِيْ زَمَنْ ∴ كَمَالِكٍ: عَنْهُ رَوَىٰ الزُّهْرِيْ، وَمِنْ

٧٣٩. وَفَاتِهِ إِلىٰ وَفَاةِ السَّهْمِيْ ∴ قَرْنٌ وَفَوْقُ ثُلْثِهِ [بِعِلْمِ][1]

٧٤٠. **وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ – أَلَّا يُحْسَبَا ∴ حَذْفٌ، وَتَحْسِينُ عُلُوٍّ يُجْتَبَىٰ**

٧٤١. **بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَالسِّبْطِ اللَّذَا ∴ لِلسِّلَفِيْ – قَرْنٌ وَنِصْفٌ يُحْتَذَىٰ**

---

(١). في "الأصل": (يعلم)، بالياء أوّله، فإن ضُبِطَت بضمِّ الياء، وتسكين العين، وفتح اللام، كما هو المتبادرُ، فلن يستقيم الوزنُ. ويستقيم بفتح العين وتشديد اللام: (يُعَلَّمِ)، فعلَ مضارعٍ منَ (التعليم)، ولا يفيد معنًى، إلّا بتكلُّفٍ. والله أعلمُ.

والصواب ما أثبتُّه، وهو الوارد في النسخ الثلاثة الأخرىٰ.

مَنْ رَوَىٰ عَنْ شَيْخٍ، ثُمَّ رَوَىٰ عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ

٧٤٢. وَمَـــنْ رَوَىٰ عَـــنْ رَجُـــلٍ، ثُـــمَّ رَوَىٰ ∴ عَـنْ غَيْـرِهِ، عَنْـهُ، مِـنَ الفَـنِّ حَـوَىٰ

٧٤٣. أَلَّا يَظُـــنَّ فِيـــهِ مِـــنْ زِيَـــادَةْ ∴ أَوِ [ٱنْقِطَـاعٍ][1] فِـي الَّـذِي أَجَـادَهْ

(١). في "الأصل" و(ش) و(أ): (انقطاعًا)، ولا يصحّ إلّا بتكلُّفٍ، وما أثبتُّ، فمن (ط)، وهو واضحٌ، مجرورٌ عطفًا علىٰ (زيادةٍ).

الْوُحْدَانُ

٧٤٤. صَـنَّفَ فِي "الوُحْـدَانِ" مُسْـلِمٌ بِـأَنْ ∴ لَـمْ يَـرْوِ عَنْـهُ غَيْـرُ وَاحِـدٍ. **وَمِـنْ**

٧٤٥. **مُفَـادِهِ – مَعْرِفَـةُ الْمَجْهُـولِ** ∴ **وَالـرَّدُّ، لَا مِـنْ صُـحْبَةِ الرَّسُـولِ**

٧٤٦. مِثَالُـهُ: لَـمْ يَـرْوِ عَـنْ مُسَـيَّبِ ∴ **إِلَّا ٱبْنُـهُ**، وَلَا عَـنِ ٱبْـنِ تَغْلِـبِ

٧٤٧. عَمْـرٍو **سِـوَىٰ الْبَصْـرِيْ**، وَلَا عَـنْ وَهْـبِ ∴ وَعَـامِرِ بْـنِ شَـهْرٍ ٱلَّا الشَّـعْبِيْ

٧٤٨. وَفِي "الصَّـحِيحَيْنِ" صِـحَابٌ مِـنْ أُولَىٰ[1] ∴ كَثِـيرٌ، الحَـاكِمُ عَـنْهُمْ غَفَـلَا

---

(١). (أُولَىٰ) اسم إشارةٍ، والهمزة مضمومةٌ غيرُ ممدودةٍ؛ فالواو مزيدةٌ في الخطِّ دون النطقِ، ونطقُها بمدّ الهمزة – مع كونه مفسِدًا للمعنىٰ – مُخِلٌّ بالوزن.

مَنْ لَمْ يَرْوِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا

٧٤٩. وَلِلْبُخَارِيِّ كِتَابٌ يَحْوِيْ ∴ مَنْ غَيْرَ فَرْدٍ مُسْنَدٍ لَمْ يَرْوِ

٧٥٠. وَهْوَ شَبِيهُ مَا مَضَىٰ، وَيَفْتَرِقْ ∴ كُلٌّ بِأَمْرٍ؛ فَدِرَايَةٌ تَحِقّْ

٧٥١. مِثْلُ أُبَيِّ بْنِ عِمَارَةَ رَوَىٰ ∴ فِي "الخُفِّ"، لَا غَيْرَ؛ فَكُنْ مِمَّنْ حَوَىٰ[1]

---

(١). كذا في "الأصل"، لم يخطَّ فوق قول الناظم: (فكن ممّن حوىٰ)، وكذٰلك جاء في النسخة (أ). أمّا في (ط)، فقد أدخله الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ في القوسينِ؛ علامةً علىٰ كونه منَ الزيادات.

ولا تعارضَ بين الأمرين؛ فهٰذا المبحثُ مَزيدٌ كلُّه، لٰكنّ ما في "الأصل" يلتفت إلىٰ كون هٰذه الكلماتِ لا تحوي شيئًا منَ المسائل الزائدةِ، إنّما ذُكِرت إكمالًا للبيت، وما في النسخة (ط) يلتفت إلىٰ أنّها من تمام العبارة المشتملة علىٰ المسألة المَزِيدةِ. ولكلٍّ وجهٌ، والله أعلمُ.

مَنْ لَمْ يَرْوِ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ

٧٥٢. وَمِنْهُمُو[١] مَنْ لَيْسَ يَرْوِي إِلَّا ∴ عَنْ وَاحِدٍ،[٢] وَهْوَ ظَرِيفٌ [جَلَّا][٣]

٧٥٣. كَٱبْنِ أَبِي العِشْرِينَ، عَنْ أَوْزَاعِيْ ∴ وَعَنْ عَلِيْ – عَاصِمُ، فِي الْأَتْبَاعِ[٤]

٧٥٤. وَٱبْنُ أَبِي ثَوْرٍ، عَنِ الْحَبْرِ، وَمَا ∴ عَنْهُ سِوَىٰ الزُّهْرِيِّ، فَرْدٌ بِهِمَا

---

(١). كذا في "الأصل"، بإشباع الضمّةِ، ولا حاجةَ إليه. وفي (أ): (ومنهمُ)، بلا مدٍّ، وهو الأصلُ. وفي (ش) و(ط): (ولهمُ)، بلا مدٍّ أيضًا، وهو بمعنىٰ قوله: (ومنهمُ).

(٢). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ علىٰ قوله: (ومنهمُ من ليس يروي إلّا عن واحدٍ)، يعني: فلا يكونُ من زوائد السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ".

وقد عُلِّم علىٰ كونه زائدًا في النسختينِ: (أ)، و(ط)، وهو الصوابُ؛ فإنّ هٰذا النوعَ كلَّه – زائدٌ علىٰ "ألفيّة العراقيّ".

(٣). في "الأصل": (حلَا)، بالحاء المهملة، وتخفيف اللام، منَ (الحلاوة)، وكذٰلك هو في (أ)، ولا يستقيم به الوزنُ، والصواب ما في (ط): (جلّا)، بالجيم، وتشديد اللام، منَ (الجلالة)، كما أثبتُّه، وبه يستقيم الوزنُ. والله أعلمُ.

(٤). قال الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ في (ط): «كذا في النسخ، وهو الصواب، وفي النسخة المقروءة علىٰ المصنّف: (وعن عليْ – عاصم الأتباعِ)».

وذٰلك – والله أعلمُ – لأنّ الوزن لا يستقيم بحذفِ (في). لٰكنْ يمكن توجيهه بكسر ياءِ (عليٍّ)، مع منعه منَ الصرف للضرورة؛ فيستقيم الوزن حينئذٍ، وتكون كلمةُ (عاصمٍ) مضافةً إلىٰ الأتباع، من إضافة الشيءِ إلىٰ جنسه. وعليه، فما في النسخة المقروءة علىٰ المصنِّف صحيحٌ، وهو أيضًا أقلُّ ارتكابًا للضرورات النحْويّة. والله أعلمُ.

مَنْ أُسْنِدَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ مَاتُوا فِي حَيَاتِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[1]

٧٥٥. وَٱعْـنَ بِـمَنْ قَـدْ عُـدَّ مِـنْ رُوَاتِـهِ ∴ مَـعْ كَوْنِـهِ قَـدْ مَـاتَ فِـي حَيَاتِـهِ

٧٥٦. يُـدْرَىٰ بِـهِ الْإِرْسَـالُ. نَحْـوُ جَعْفَـرِ ∴ وَحَمْـزَةٍ، خَدِيجَـةٍ، فِـي أُخَـرِ

(١). في النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (صلّىٰ الله عليه وسلّم).

مَنْ ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

٧٥٧. **وَأَلَّفَ الْأَزْدِيُّ فِ"يمَنْ** وُصِفَا ∴ بِغَيْرِ مَا وَصْفٍ"؛ إِرَادَةَ الْخَفَا

٧٥٨. **وَهْوَ عَوِيصٌ، عِلْمُهُ نَفِيسُ** ∴ يُعْرَفُ مِنْ إِدْرَاكِهِ التَّدْلِيسُ

٧٥٩. مِثَالُهُ: مُحَمَّدُ الْمَصْلُوبُ ∴ خَمْسِينَ وَجْهًا - ٱسْمُهُ مَقْلُوبُ

أَفْرَادُ العَلَمِ

٧٦٠. **وَالْبَرْذَعِيْ صَنَّفَ "أَفْرَادَ العَلَمْ"** ∴ أَسْمَاءً، أَوْ أَلْقَابًا، أَوْ كُنًى، تُضَمّْ

٧٦١. **كَ(أَجْمَدٍ)، وَ(كَجُبَيْبٍ)، (سَنْدَرِ)** ∴ **وَ(شَكَلٍ)، (صُنَابِحِ بْنِ الْأَعْسَرِ)**

٧٦٢. (أَبِي مُعَيْدٍ)،[1] **وَ(أَبِي الْمُدِلَّةْ)** ∴ **(أَبِي مُرَايَةَ): اسْمُهُ: (عَبْدُ اللَّهْ)**

٧٦٣. (سَفِينَةَ): **مِهْرَانَ**، ثُمَّ (مِنْدَلِ) ∴ بِالْكَسْرِ فِي الْمِيمِ، **وَفَتْحُهَا جَلِيْ**[2]

---

(١). خطَّ الشيخ التَّرْمَسيّ في "الأصل" فوقَ (أبي مُعَيدٍ)؛ إشارةً إلىٰ كون ذِكْره من زيادات السيوطيِّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وليس كذٰلك، فقد ذكره العراقيُّ في "ألفيّته" (ص١٧٢)، قال:

«..... ∴ ..... أو أبي مُعَيدٍ: حفصُ»

ولذٰلك لم يُعلَّم عليها علامةُ الزياداتِ في (أ) ولا (ط).

(٢). لم يُعلِّمِ الشارح قولَ الناظم: (وفتحُها جليْ) بكونه من زيادات السيوطيِّ، وعُلِّم في (أ) و(ط)، وهو الصحيح؛ فإنّ العراقيّ ذكر الكسر فقط.

[الْأَسْمَاءُ][1] وَالْكُنَىٰ

٧٦٤. وَٱعْـــنَ بِالْأَسْـــمَا وَالكُـــنَىٰ؛ **فَرُبَّـــمَا** ∴ **يُظَـــنُّ فَـــرْدٌ عَـــدَدًا؛ تَوَهُّـــمَا**

٧٦٥. فَتَـــارَةً يَكُـــونُ الِٱسْـــمُ الْكُنْيَـــةْ ∴ وَتَـــارَةً زَادَ عَلَـــىٰ ذَا - كُنْيَـــةْ

٧٦٦. وَمَـــنْ كُـــنِيْ، وَلَا نَـــرَىٰ فِي النَّـــاسِ ∴ إِسْمًـــا لَـــهُ، نَحْـــوُ أَبِي أُنَـــاسِ[2]

٧٦٧. وَتَـــارَةً تَعَـــدَّدُ الْكُـــنَىٰ. وَقَـــدْ ∴ لُقِّـــبَ بِالكُنْيَـــةِ مَـــعْ أُخْـــرَىٰ وَرَدْ

٧٦٨. وَمِنْهُمُـــو[3] مَـــنْ فِي كُنَـــاهُمُ ٱخْتُلِـــفْ ∴ لَا اسْـــمٍ، وَعَكْسِـــهُ، وَذَيْـــنِ، أَوْ أُلِـــفْ

٧٦٩. كِلَاهُمَـــا. وَمِنْهُمُـــو[2] مَـــنِ ٱشْـــتَهَرْ ∴ بِكُنْيَـــةٍ، أَوْ بِٱسْمِـــهِ. إِحْـــدَىٰ عَشَـــرْ

---

(١). في "الأصل": (ألاسماء)، بوضع علامة القطع علىٰ الهمزة الأولىٰ: همزةِ (أل)، وهو خطأٌ ظاهرٌ، ولعلّه سبق قلمٍ.

(٢). في "الأصل": (نواسٍ)، وهو خطأٌ، وجاء في أثناء الشرح علىٰ الصواب: (أناسٍ)، وهو كذٰلك في النسخ الثلاثة الأخرىٰ.

(٣). كذا أشبع الشيخ التَّرْمَسيُّ الضمّةَ، ولا حاجةَ إلىٰ ذٰلك، وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (منهمُ)، بلا مدٍّ، وهو الأصلُ.

أَنْوَاعٌ عَشَرَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَىٰ
مَزِيدَةٌ عَلَىٰ "ٱبنِ الصَّلَاحِ" وَ"الْأَلْفِيَّةِ"

٧٧٠. وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي الَّذِي وَفَا ∴ كُنْيَتُه مَعَ ٱسْمِهِ مُؤْتَلِفَا
٧٧١. مِثْلُ أَبِي الْقَاسِمِ، وَهْوَ الْقَاسِمُ ∴ فَذَاكِرٌ بِوَاحِدٍ - لَا وَاهِمُ
٧٧٢. وَفِي الَّذِي كُنْيَتُهُ قَدْ أَلِفَا ∴ إِسْمَ أَبِيهِ، غَلَطٌ بِهِ ٱنْتَفَىٰ
٧٧٣. نَحْوُ أَبِي مُسْلِمٍ بْنِ مُسْلِمِ ∴ هُوَ الْأَغَرُّ الْمَدَنِيُّ؛ فَٱعْلَمِ
٧٧٤. وَأَلَّفَ الْأَزْدِيُّ عَكْسَ الثَّانِيْ ∴ نَحْوَ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانِ
٧٧٥ وَأَلَّفُوا مَنْ وَرَدَتْ كُنْيَتُهُ ∴ وَوَافَقَتْهُ كُنْيَةً - زَوْجَتُهُ
٧٧٦. مِثْلَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ بَكْرِ ∴ كَذَا أَبُو ذَرٍّ وَأُمُّ ذَرِّ
٧٧٧. وَفِي الَّذِي وَافَقَ فِي ٱسْمِهِ الْأَبَا ∴ نَحْوِ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ نَسَبَا
٧٧٨. وَإِنْ يَزِدْ مَعْ جَدِّهِ، فَحَسِّنِ ∴ كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الحَسَنِ
٧٧٩. أَوْ شَيْخَهُ وَشَيْخَهُ، قَدْ بَانَا ∴ عِمْرَانُ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنْ عِمْرَانَا
◆ وَمِنْهُ مَا بِالْأَحْمَدِينَ سُلْسِلَا ∴ كَذَاكَ بِالْمُحَمَّدِينَ أُوصِلَا
٧٨٠. أَوِ ٱسْمُ شَيْخٍ لِأَبِيهِ يَأْتَسِيْ ∴ رَبِيعٌ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ
٧٨١. أَوْ شَيْخُهُ والرَّاوِ عَنْهُ الجَارِيْ ∴ يَرْفَعُ وَهْمَ القَلْبِ وَالتَّكْرَارِ
٧٨٢. مِثْلُ الْبُخَارِيْ رَاوِيًا عَنْ مُسْلِمِ ∴ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ رَوَىٰ؛ فَقَسِّمِ
٧٨٣. وَفِي "الصَّحِيحِ" قَدْ رَوَىٰ الشَّيْبَانِيْ ∴ عَنِ ٱبْنِ عَيْزَارٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيْ
٧٨٤. أَوِ ٱسْمُهُ وَنَسَبٌ؛ فَٱذْكِرِ ∴ كَحِمْيَرِيٍّ بْنِ بَشِيْرِ الْحِمْيَرِيْ
٧٨٥. وَمَنْ بِلَفْظِ نَسَبٍ فِيهِ سُمِيْ ∴ مِثَالُهُ: (الْمَكِّيُّ ثُمَّ الْحَضْرَمِيْ)

الْأَلْقَابُ

٧٨٦. وَٱعْـــنَ بِالَالْقَـــابِ؛ لِمَـــا تَقَـــدَّمَا ∴ وَسَـــبَبِ الوَضْـــعِ، **وَأُلِّـــف فِّيهِمَـــا**

٧٨٧. **كَ(ـــعَارِمٍ)، وَ(قَيْصَـــرٍ)**، وَ(غُنْـــدَرِ) ∴ **لِسَـــتَّةٍ: مُحَمَّـــدِ بْـــنِ جَعْفَـــرِ**

٧٨٨. وَالضَّـــالُ وَالضَّـــعِيفُ سَـــيِّدَانِ ∴ **وَيُـــونُسُ الْقَـــوِيُّ ذُو لَيَـــانِ**

٧٨٩. **وَيُـــونُسُ الْكَـــذُوبُ وَهْـــوَ مُـــتْقِنُ ∴ وَيُـــونُسُ الصَّـــدُوقُ وَهْـــوَ مُـــوهِنُ**

الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ

٧٩٠. أَهَمُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ مَا ٱئْتَلَفْ ∴ خَطًّا، وَلَٰكِنْ لَفْظُهُ قَدِ ٱخْتَلَفْ

٧٩١. وَجُلُّهُ يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ، وَلَا ∴ يُمْكِنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ شَمَلَا

٧٩٢. أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ عَبْدُ الْغَنِيْ ∴ وَالذَّهَبِيُّ آخِرًا، ثُمَّ عُنِيْ

٧٩٣. بِالْجَمْعِ فِيهِ – الْحَافِظُ ٱبْنُ حَجَرِ ∴ فَجَاءَ أَيَّ جَامِعٍ مُحَرَّرِيْ[1]

٧٩٤. وَهَٰذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا ٱخْتَصَرْ ∴ إِبْنُ الصَّلَاحِ، مَعْ زَوَائِدَ أُخَرْ

٧٩٥. بَكْرِيُّهُمْ وَٱبْنُ شُرَيْحٍ – (أَسْفَعُ) ∴ وَجَاهِلِيُّونَ، وَغَيْرٌ – (أَسْقَعُ)

٧٩٦. (أُسَيْدُ) بِالضَّمِّ وَبِالتَّصْغِيرِ ∴ أَبْنَا: أَبِي الْجَدْعَاءِ، وَالْحُضَيْرِ

٧٩٧. وَأَخْنَسٍ، أُحَيْحَةٍ، وثَعْلَبَةْ ∴ وَابْنُ أَبِي إِيَاسٍ، فِيمَا هَذَّبَهْ

٧٩٨. وَرَافِعٍ، سَاعِدَةٍ، وَزَافِرِ ∴ كَعْبٍ، وَيَرْبُوعٍ، ظُهَيْرٍ، عَامِرِ

٧٩٩. ثُمَّ أَبُو: عُقْبَةَ، مَعْ تَمِيمِ ∴ وَجَدُّ قَيْسٍ، صَاحِبِ تَمِيمِيْ

٨٠٠. وَٱكْنِ (أَبَا أُسَيْدٍ) – الْفَزَارِيْ ∴ وَٱبْنَا: عَلِيْ، وَثَابِتٍ، [أَنْصَارِيْ][2]

٨٠١. ثُمَّ ٱبْنُ عِيسَىٰ – وَهْوَ فَرْدٌ – (أَمَنَةْ) ∴ وَغَيْرُهُ (أُمَيَّةٌ) أَوْ (آمِنَةْ)

٨٠٢، مُحَمَّدُ بْنُ (أَتَشٍ) الصَّنْعَانِيْ ∴ بِالتَّاءِ وَالشِّينِ، بِلَا تَوَانِ

٨٠٣. (أَثْوَبُ) نَجْلُ: عُتْبَةَ، وَالأَزْهَرِ ∴ وَوَالِدُ الْحَارِثِ، ثُمَّ ٱقْتَصِرِ

٨٠٤. وَأَبَوَا: عَالِيَةٍ، وَمَعْشَرِ ∴ أُذَيْنَةٌ، حَمَّادُ،[1] (بَرَّاءُ)، ٱذْكُرِ

---

(١). كذا في "الأصل"، بإشباع الكسرةِ، ولا حاجةَ إليه، وجاء في النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (محرَّرٍ)، بغير مدٍّ، وهو الأصل.

(٢). في "الأصل": (بُخَارِيْ)، نسبةً إلىٰ بلدةِ بخارىٰ. وكذٰلك هو في (ط). وهو تصحيفٌ بلا شكٍّ، كما سيأتي بسطُه في التعليق علىٰ "الشرح".

وفي (ش): (بحارى)، كذا من غير نقطٍ، فإن كان يُراد بها (بخاريْ)، فهو تصحيفٌ، كما سبق، أو (نجّاريْ)، نسبةً إلىٰ بني النجّار منَ الأنصار، فمحتمِلٌ.

وفي (أ): (أنصاريْ)، وهو صوابٌ، لا شكَّ فيه. والله أعلمُ.

٨٠٥. إِلَـىٰ بُخَـارَىٰ نِسْـبَةُ (الْبُخَـارِيْ) ∴ وَمَـنْ مِـنَ الْأَنْصَـارِ، فَ(ـالنَّجَّارِيْ)
٨٠٦. وَلَـيْسَ فِـي الصَّـحْبِ وَلَا الْأَتْبَـاعِ ∴ مَـنْ يُنْسَـبُ الأَوَّلَ بِالإِجْمَـاعِ
٨٠٧. وَالِـدُ رَافِـعٍ وَفَضْـلٍ - كَبِّـرِ ∴ (خَـدِيجُ)، وَٱهْمِـلْ[٢] غَيْـرَ ذَا وَصَـغِّرِ
٨٠٨. (حِـرَاشٌ) بْـنُ مَالِـكٍ، كَوَالِـدِ ∴ رِبْعِـيٍّ، ٱهْمِلْـهُ، بِغَـيْرِ زَائِـدِ
٨٠٩. كُـلُّ قُرَيْشِـيٍّ - (حِـزَامٌ)، وَهْـوَ جَـمّْ ∴ وَمَـا فِي الْأَنْصَـارِ - (حَـرَامٌ) مِـنْ عَلَـمْ
٨١٠. أُهْمِـلَ - لَـيْسَ غَيْـرٌ - (الْـحُضَيْرُ) ∴ أَبُـو أُسَـيْدٍ، غَيْـرُهُ: (خُضَـيْرُ)
٨١١. عِيسَـىٰ وَمُسْـلِمٌ هُمَـا (حَنَّـاطُ) ∴ وَإِنْ تَشَـأْ (خَبَّـاطٌ) أَوْ (خَيَّـاطُ)
٨١٢. وَصِـفْ أَبَـا الطَّيِّـبِ [بِ(الْـجَرِيْرِيْ)][٣] ∴ إِبْـنَ سُـلَيْمَانَ، وَبِ(الْـحَرِيرِيْ)
٨١٣. وَلَـيْسَ فِي الـرُّوَاةِ بِالْإِهْمَـالِ ∴ وَصْـفًا سِـوَىٰ هَـارُونٍ (الْـحَمَّالِ)[٤]
٨١٤. (الْـخَدَرِيْ): مُحَمَّـدُ بْـنُ حَسَـنِ ∴ وَمَـنْ عَـدَاهُ، فَٱضْـمُمَنْ وَسَـكِّنِ
٨١٥. عَلِـيٌّ النَّـاجِيْ وَلَـد (دُؤَادِ) ∴ وَٱبْـنُ أَبِـي (دُؤَادٍ) الْإِيَـادِيْ[٥]

---

(١). جعل الشيخ التَّرْمَسيُّ في "الشرح" كلمتيْ (أُذينةٍ) و(حمّادٍ) معطوفتينِ علىٰ (عاليةٍ) و(مَعْشَرٍ)؛ فتكونانِ مجرورتينِ، وليس بصحيحٍ، بل هما معطوفتانِ علىٰ (أبَوَا)؛ فتكونانِ مرفوعتينِ.

(٢). في (ط): (أَهمل)، من غير واوٍ، وبهمزة قطعٍ، وهو صحيحٌ أيضًا، وما في "الأصل" - وهو في (ش) و(أ) أيضًا - أجودُ؛ للفصل بين المسألتينِ.

(٣). في الأصل: (بالجرير) من غير ياء النسبة، والتصويب، فمنَ النسخ الثلاثة الأخرىٰ.

(٤). خطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوق هٰذا الشطرِ؛ فجعله من زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، ولم يُعلَّم بعلامة الزيادة في (أ) ولا (ط)، وكذٰلك ينبغي؛ فقد ذكر العراقيُّ هٰذه المسألةَ، قال في "ألفيّته" (ص١٧٤):

«وَوَصَفُوا (الْـحَمَّالَ) فِي الرُّوَاةِ ∴ هَـارُونَ، وَالْغَيْـرُ: بِجِيمٍ يَـائِيْ»

ولذٰلك، فلم أُعلِّم علىٰ هٰذه المسألةِ.

(٥). في "الأصل": (الأياديْ)، بالهمزةِ فوقَ الألف، وقال الشيخ التَّرْمَسيُّ في "الشرح": «(الأياديْ)، نسبةً إلىٰ (إيادٍ)، بكسر الهمزة»؛ فالظاهر أنّها رُسِمَت علىٰ مذهبِ من يكتب الهمزةَ المكسورة فوق =

٨١٦. (الـدَّبَرِيْ): إِسْـحَاقُ، وَ(الدُّرَيْـدِيْ) ∴ نَحْـوِيُّهُمْ، وَغَيْـرُهُ: (زَرَنْـدِيْ)
٨١٧. بِـالْفَتْحِ (رَوْحٌ) سَـالِفٌ، وَوَاهِـمْ ∴ مَـنْ قَـالَ: «ضُـمَّ (رُوْحٌ) ٱبْـنُ القَاسِـمْ»
٨١٨. ٱبْـنُ (الزَّبِيْـرِ) صَـاحِبٌ، وَنَجْلُـهُ ∴ بَـالْفَتْحِ، وَالْكُـوْفِيُّ أَيْضًـا مِثْلُـهُ
٨١٩. (السَّـفْرُ) بِالسُّـكُونِ - فِي الأَسْمَـاءِ ∴ وَالفَـتْحِ - فِي الْكُـنَىٰ، بِـلَا ٱمْـتِرَاءِ
٨٢٠. عَمْـرٌو وَعَبْـدُ اللهِ نَجْـلَا (سَـلِمَةْ) ∴ بِالْكَسْـرِ، مَـعْ قَبِيلَـةٍ مُكَرَّمَـةْ
٨٢١. وَالخُلْـفُ فِي وَالِـدِ عَبْـدِ الخَـالِقِ ∴ وَ(السَّـلَمِيُّ) - لِلْقَبِيـلِ؛ وَافِـقِ
٨٢٢. فَتْحًـا، بِكَسْـرِهِ، فَـلَا[1] يُعَـوَّلُ ∴ ثُمَّ (سَـلَامٌ)، كُلُّـهُ مُثَقَّـلُ
٨٢٣. إِلَّا أَبَـا الْـحَبْرِ، مَـعَ الْبِيكَنْـدِيْ ∴ بِالْـخُلْفِ، وَابْـنِ أُخْتِـهِ، مَـعْ جَـدِّ
٨٢٤. أَبِي عَلِـيْ، وَالنَّسَـفِيْ، وَالسَّـيِّدِيْ ∴ وَٱبْـنِ أَبِي الْـحُقَيْقِ ذِي التَّهَـوُّدِ
٨٢٥. وَٱبْـنِ مُحَمَّـدِ بْـنِ نَـاهِضٍ، وَفِي ∴ سَـلَامِ بْـنِ مِشْـكَمٍ - خُلْـفٌ قُفِـيْ
٨٢٦. (سَـلَّامَةٌ): مَـوْلَاةُ بِنْـتِ عَـامِرِ ∴ وَجَـدُّ كُـوفِيٍّ قَـدِيمٍ آثِـرِ
٨٢٧. [(شِـيرِينُ)][2]: نِسْـوَةٌ، وَجَـدُّ ثَـانِيْ ∴ مُحَمَّـدِ بْـنِ أَحْمَـدَ الْـجُرْجَانِيْ
٨٢٨. (السَّـامُرِيُّ) شَـيْخُ نَجْـلِ حَنْبَـلِ ∴ وَمَـنْ عَـدَاهُ، فَـٱفْتَحَنْ وَثَقِّـلِ
٨٢٩. وَٱكْسِـرْ أُبَيَّ بْـنَ (عِمَـارَةٍ) فَقَـدْ ∴ وَ(عَسَـلٌ) هُـوَ ٱبْـنُ ذَكْـوَانَ ٱنْفَـرَدْ

الألف، والكسرةَ تحتَها، وانظر في ذٰلك "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٦١٩)، لٰكنّه خالف ذٰلك في رسم كلمةِ (إِيادٍ)، والله أعلمُ.

(١). كذا في "الأصل": (بكسره فلا يُعوَّل)، وهو صحيحٌ، وتكون الجملةُ (بكَسْره فلا يُعوَّل) - صفةً لقوله: (فتحًا)، ويكون قوله: (بالكسر) متعلّقًا بمبتدإٍ محذوفٍ مفهومٍ منَ السياقِ، والتقدير: (القول بكسره)، والفاءُ في (فلا يُعَوَّل) زائدةٌ؛ للربط بين المبتدإ - الذي هو (القول) - وخبرِه، وهو (لا يُعَوَّل)، يعني: عليه.

وجاء في (ش) و(ط): (وَمَنْ يَكْسِرْه لَا يُعوَّل)، وهو صحيحٌ أيضًا، والمعنىٰ: لا يُعَوَّلُ علىٰ قوله.

وفي (أ): (وَمَنْ كَسَّرْهُ لَا يعوَّل)، ولا يصحُّ، والله أعلمُ.

(٢). في الأصل: (سيرين) بالسين المهملة، وكذٰلك في النسخة (أ)، وهو تصحيفٌ، كما سيأتي بسْطُه في التعليق علىٰ "الشرح"، وفي (ط): (شِيرِينُ)، بالشين المعجمة، علىٰ الصواب.

٨٣٠. فِي الْبَصْـرَةِ: (العَيْشِـيُّ). وَ(الْعَنْسِـيُّ) ∴ بِالشَّـامِ. وَالْكُوفَـةِ قُـلْ: (عَبْسِـيُّ)
٨٣١. بِـالنُّونِ وَالإِعْجَـامِ - كُـلُّ (غَنَّـامْ) ∴ إِلَّا أَبَـا عَلِـيٍّ بْـنِ عَثَّـامْ
٨٣٢. (قَمِـيرُ) بِنْـتُ عَمْـرِو - لَا تُصَـغِّرِ ∴ وَفِي خُزَاعَـةَ: (كَرِيْـزٌ)، كَـبِّرِ
٨٣٣. وَنَحْـلُ مَـرْزُوقٍ - رَأَوْا - (مُسَـوَّرُ) ∴ وٱبْـنُ يَزِيـدَ، وَسِـوَىٰ ذَا - (مِسْـوَرُ)
٨٣٤. **كُـلُّ (مُسَـيَّبٍ) - فَبِـالفَتْحِ، سِـوَىٰ ∴ أَبِـي سَـعِيدٍ، فَلِـوَجْهَيْنِ حَـوَىٰ**
٨٣٥. **(أَبُـو عُبَيْـدَةَ) - بِضَـمٍّ أَجْمَـعُ ∴** .....
◆ ..... ∴ نَـصَّ عَلَيْـهِ الـدَّارَقُطْنِيْ؛ فَـٱسْمَعُوا[1]
٨٣٦. وَلَـيْسَ فِي الـرُّوَاةِ مِـنْ (حُضَـيْنِ) ∴ إِلَّا أَبُـو سَاسَـانَ، عَـنْ يَقِـينِ
٨٣٧. وَلِلْقَبِيـلِ نِسْـبَةُ (الْـهَمْدَانِيْ) ∴ وَبَلَـدٍ - أَعْجِـمْ بِـلَا إِسْـكَانِ
٨٣٨. فِي الْقُـدَمَاءِ ذَاكَ غَالِـبٌ، وَذَا ∴ فِي الآخِـرِينَ؛ فَهْـوَ أَصْـلٌ يُحْتَـذَىٰ
٨٣٩. **وَمِـنْ هُنَـا خُـصَّ "صَـحِيحَ الجُعْفِـيْ" ∴ لِكُـلِّ مَـا يَـأْتِي بِـهِ مُـوَفِّيْ**
٨٤٠. **(أَخْيَـفُ): جَـدُّ مِكْـرَزٍ. و(الأَقْلَـحُ) ∴ كُنْيَـةُ جَـدِّ عَاصِـمٍ، قَـدْ نَقَّحُـوا**
٨٤١. وَكُـلُّ مَـا فِيـهِ، فَقُـلْ: (يَسَـارُ) ∴ إِلَّا أَبَـا مُحَمَّـدٍ: (بَشَّـارُ)
٨٤٢. الْـمَازِنِيْ، وَابْـنُ سَـعِيدِ الْـحَضْرَمِيْ ∴ وَٱبْـنُ عُبَيْـدِ اللهِ - (بُسْـرٌ)؛ فَـٱعْلَمِ
٨٤٣. وَٱبْنُ [يَسَارٍ][2] وَٱبْنُ كَعْبٍ، قُلْ: (بُشَيْرْ) ∴ وَقُلْ: (يُسَيْرٌ) فِي ٱبْنِ عَمْرٍو، أَوْ: (أُسَيْرْ)

---

(١). هٰذا الشطر نظمه الشارح إتمامًا للبيت؛ إذ وقع مكانَه في النسخ التي اطّلع عليها - بياضٌ. وكذٰلك بُيِّض له في النسخة (ش)؛ فالظاهر أنّ ذٰلك منَ الناظم نفسِه، تركه في النُّسخ المتقدّمةِ، ثمّ أضافه بعدَ ذٰلك.

وجاء مكانَه في النسختين (أ) و(ط): (**زَيْدُ - ٱبْنُ (أَخْزَمَ)، سِوَاهُ يُمْنَعُ**)، وقد علَّمه الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ بكونه من زيادات السيوطيِّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وهو كذٰلك، فلم يذكرِ العراقيُّ هٰذه المسألةَ، ولم يُعلَّم في (أ).

(٢). في "الأصل": (بشّارٌ)، وهو تصحيفٌ، وهو مخالفٌ لما يذكَرُ في "المتن" قريبًا، وفوقَ ذٰلك، فهو مخلٌّ بالوزن. وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (يسارٌ)، وهو الصوابُ.

٨٤٤. أَبُــو (بَصِــيرِ) الثَّقَفِــيْ – مُكَبَّــرُ ∴ وَٱبْــنَ أَبِــي الْأَشْــعَثِ: نُونًــا صَــغَّرُوا
٨٤٥. يَحْيَــىٰ، وَبِشْــرٌ، وَٱبْــنُ صَــبَّاحٍ – بِــرَا ∴ (بَــزَّارُ). وَ(النَّصْــرِيُّ) بِــالنُّونِ – عَــرَا
٨٤٦. مَالِــكَ، عَبْــدَ وَاحِــدٍ. (تُمَيْلَــةْ) ∴ كُنْيَــةُ يَحْيَــىٰ، غَيْــرُهُ: (نُمَيْلَــةْ)
٨٤٧. ٱسْــمُ أَبِــي الْــهَيْثَمِ: (تَيِّهَــانُ) ∴ وَٱسْــمُ أَبِــي صَــالِحِهِمْ: (نَبْهَــانُ)
٨٤٨. مُحَمَّــدُ بــنُ الصَّــلْتِ: (تَــوَّزِيُّ) ∴ مُسَــيَّبٌ – بِــالْغَيْنِ – (تَغْلِــبِيُّ)
٨٤٩. أَبُــو (حَرِيــزٍ)، وَٱبْــنُ عُثْمَــانَ، يُــرَىٰ ∴ بِالْــحَاءِ وَالــزَّايِ، وَغَيْــرُهُ بِــرَا
٨٥٠. يَحْــيَىٰ هُــوَ ٱبْــنُ بِشْــرٍ (الْــحَرِيرِيْ) ∴ وَغَيْــرُهُ: بِالضَّــمَّةِ: (الْــجُرَيْرِيْ)
٨٥١. (جَارِيَــةٌ) جِيمًــا: أَبُــو يَزِيــدِ ∴ وَٱبْــنُ قُدَامَــةَ، أَبُــو أَسِــيدِ
٨٥٢. (حَيَّــانُ): بِالْيَــاءِ، سِوَىٰ ٱبْــنِ [مُنْقِــدِ][1] ∴ وَٱبْــنِ هِــلَالٍ، فَــٱفْتَحَنْ، وَوَحِّــدِ
٨٥٣. أَبْنَــا: عَطِيَّــةَ، وَمُوسَــىٰ، العَرِقَــةْ ∴ بِالْكَسْــرِ وَالتَّوْحِيــدِ، فِيمَــا حَقَّقَــهْ
٨٥٤. أَبَــا (حَصِــينِ) الأَسَــدِيَّ – كَــبِّرِ ∴ ثُمَّ رُزَيْــقَ بْــنَ (حُكَــيْمٍ) – صَــغِّرِ
٨٥٥. (حَيَّــةُ): [بِالْيَــاءِ][2] – ٱبْنُــهُ جُبَيْــرُ[3] ∴ مُحَمَّــدُ بْــنُ (خَــازِمٍ) – الضَّــرِيرُ
٨٥٦. ٱبْــنُ حُذَافَــةَ: (خُنَــيْسٌ) فَقَــدِ ∴ (خُبَيْــبُ): شَــيْخُ مَالِــكٍ، وَٱبْــنُ عَــدِيْ
٨٥٧. وَكُنْيَــةٌ لِــٱبْنِ الــزُّبَيْرِ. (الْــجُرَشِيْ) ∴ يُــونُسُ، وَالنَّضْــرُ؛ فَــلَا تُفَــتِّشِ
٨٥٨. ثُــمَّ عُبَيْــدُ اللهِ: فَ(الْــخَرَّازُ) ∴ بِــالرَّاءِ بَــدْءًا، غَيْــرُهُ: (خَــزَّازُ)

---

(١). في "الأصل": (منقذ)، بالذال المعجمة، وهو صحيحٌ في نفسه، لٰكنّه لا يوافق رَوِيَّ البيت، وما أثبتُّ: بالدال المهملة، فمنَ النسخ الثلاثةِ الأخرىٰ، وهو الصوابُ، وقال الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ: «وأهمله لضرورة القافية».

(٢). في "الأصل": (بِالْيَا)، مقصورةً، من غير همزٍ، وكذٰلك في النسختين: (ش) و(أ)، لا يستقيم الوزنُ بذٰلك، إلّا بقطع همزةِ (إبنُه جُبَيرُ)، ولا ضرورةَ تُلجِئ إلىٰ ذٰلك. وفي (ط): (بالياء) ممدودةً، في آخرها همزةٌ، وهو الصوابُ.

(٣). لم يُعلِّمِ الشارح هٰذا الشطرَ بكونه من زيادات السيوطيّ علىٰ العراقيّ، وقد عُلِّم في (أ) و(ط)، وهو الصواب؛ فلم يذكرِ العراقيُّ هٰذه المسألةَ.

٨٥٩. بِنْتُ مُعَوِّذٍ، وَبِنْتُ النَّضْرِ ∴ (رُبَيِّعٌ). وَٱبْنُ حُكَيْمٍ - فَٱدْرِ -
٨٦٠. (رُزَيْقُ): بِالرَّا أَوَّلًا. (رَبَاحُ) ∴ وَالِدُ: زَيْدٍ، وَعَطَا، إِفْصَاحُ
٨٦١. مُحَمَّدٌ: يُكْنَىٰ (أَبَا الرِّجَالِ) ∴ وَعُقْبَةٌ: يُكْنَىٰ (أَبَا الرَّحَّالِ)
٨٦٢. (سُرَيْجٌ): ٱبْنَا: يُونُسٍ، وَالنُّعْمَانْ ∴ وَٱكْنِ أَبَا أَحْمَدَ. وَٱبْنُ حَيَّانْ
٨٦٣. (سَلِيمُ) بِالتَّكْبِيرِ. وَ(السِّينَانِيْ) ∴ فَضْلٌ، وَمَنْ عَدَاهُ: فَ(الشَّيْبَانِيْ)
٨٦٤. مُحَمَّدٌ، عَبَّادُ، وَالنَّاجِيُّ ∴ وَعَبْدُ الْأَعْلَىٰ - كُلُّهُمْ (سَامِيُّ)
٨٦٥. (صَبِيحُ): وَالِدُ الرَّبِيعِ: فَٱفْتَحَا[1] ∴ وَٱضْمُمْ أَبَا لِمُسْلِمٍ: أَبِي الضُّحَىٰ
٨٦٦. (عَيَّاشٌ): الرَّقَّامُ، وَالْحِمْصِيُّ ∴ أَبَا، كَذَاكَ الْمُقْرِئُ الْكُوفِيُّ
٨٦٧. وَٱفْتَحْ (عَبَادَةَ) أَبَا مُحَمَّدِ ∴ وَٱضْمُمْ أَبَا قَيْسٍ: [(عُبَادًا)]،[2] تَرْشُدِ
٨٦٨. وَفَتَحُوا بَجَالَةَ بْنَ (عَبَدَةْ) ∴ كَذَا (عَبِيدَةُ) بْنُ عَمْرٍو قَيِّدَهْ
٨٦٩. وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا، وَٱبْنُ حُمَيْدْ ∴ وَكُلُّ مَا فِيهِ - مُصَغَّرٌ - (عُبَيْدْ)
٨٧٠. وَوَلَدُ الْقَاسِمِ فَهْوَ (عَبْثَرُ) ∴ وَٱبْنُ سَوَاءٍ السَّدُوسِيْ: (عَنْبَرُ)
٨٧١. (عُيَيْنَةُ): وَالِدُ ذِي الْمِقْدَارِ ∴ سُفْيَانَ، وٱبْنُ حِصْنٍ الْفَزَارِيْ
٨٧٢. (عَتَّابُ) - بِالتَّا - ٱبنُ بَشِيرِ الْجَزَرِيْ ∴ (عُقَيْلُ) - بِالضَّمِّ - فَرَاوِيْ الزُّهْرِيْ
٨٧٣. ٱبْنُ سِنَانَ: (الْعَوَقِيْ). وَ(الْقَارِيْ) ∴ [يُشَدَّدُ][3]: ٱبْنُ عَبْدِ، ذَاكَ السَّارِيْ[1]

---

(١). في (أ) و(ط): (فُتِحَا)، وكلاهما صحيحٌ، وما في "الأصل" أجودُ.

(٢). في "الأصل": (عباد)، بغير الألف الدالّةِ علىٰ تنوينٍ بالفتح، وهو مخالفٌ لما في النسخ الثلاثةِ؛ فإنّ فيها: (عُبادًا)، بالتنوينِ بالفتح، علىٰ أنّها بدلٌ من (أبي قيسٍ).

ويمكن توجيه ما في "الأصل" بجعلِ (عُبَادٍ) مرفوعةً، خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، تقديرُه: (هو)، عائدٍ علىٰ (أبي قيسٍ). لٰكنَّ النصب أسلمُ منَ التقدير، وأجودُ في السياق، والله أعلمُ.

(٣). كذا في (ش) و(ط)، وهو الصوابُ.

وفي "الأصل": (يُشَدُّ وابن عبدِ)، هٰكذا، تصحّفتِ الدال الثانية من (يُشَدّدُ) إلىٰ واوٍ، ثمّ جُعِلتْ عاطفةً لكلمةِ (ابن عبدٍ) علىٰ كلمةِ (القاريّ)، وهٰذا فاسدٌ من حيث المعنىٰ أيضًا؛ فإنّ القاريَّ هو =

٨٧٤. أَبُـــو عُبَيْـــدِ اللهِ: فَهْـــوَ (مُحْـــرِزُ) ∴ صَـــفْوَانُ، أَمَّـــا الْمُدْلِـــجِيْ: (مُجَـــزِّزُ)

٨٧٥. وَالِـــدُ عَبْـــدِ اللهِ – قُـــلْ: (مُغَفَّـــلُ) ∴ مُنْفَـــرِدٌ، وَمَـــنْ سِـــوَاهُ: (مَعْقِـــلُ)

٨٧٦. (مُعَمَّـــرٌ) – يُشَـــدَّدُ – ٱبْـــنُ يَحْيَـــىٰ ∴ وَ(مُنْيَـــةٌ) – بِاليَـــاءِ – أُمُّ يَعْلَـــىٰ

٨٧٧. ٱبْـــنُ شُـــرَحْبِيلَ فَقُـــلْ: (هُزَيْـــلُ) ∴ بِـــالزَّايِ، لٰكِـــنْ غَيْـــرُهُ: (هُـــذَيْلُ)

٨٧٨. نَجْـــلُ أَبِي بُـــرْدَةَ قُـــلْ: (بُرَيْـــدُ) ∴ وَٱبْـــنُ (البِرِنْـــدِ)، غَيْـــرُ ذَا: (يَزِيـــدُ)

٨٧٩. هَـٰذَا جَمِيـعُ مَـا حَـوَىٰ[٢] "البُخَـارِيْ"[٣] ∴ فَٱضْـــبِطْهُ ضَـــبْطَ حَـــافِظٍ ذَكَّـــارِ

عبدُ الرحمٰن بنُ عَبدٍ، المشارُ إليه بـ(ابن عبدٍ)، وليس غيرَه. وقد ترتّب علىٰ هٰذا التصحيفِ أوهامٌ أخرىٰ في "الشرح"، كما سيأتي في التعليق عليه.

(١). قوله: (ذاك الساريْ) زيادةٌ في نسخة الشارح، ومكانُها في (ش) و(ط) – ونقله عنِ النسخة المقروءة علىٰ الناظم السيوطيِّ – بياضٌ.

والظاهر أنّ الشارح وجد هٰذه الزيادةَ في نسخته، ولم يُنشِئها، ولو كان هو الذي زادها، لَنبّه، كما نبّه في سائر زياداته.

ثمّ هٰذه الزيادةُ ليست جيّدةً؛ لأنّ الوزن يوجب ترك التنوين في كلمة (عبدٍ)، وهٰذا يوهم إضافتها إلىٰ (ذاك الساريْ)، وهو قبيحٌ جدًّا.

وجاء هٰذا البيتُ في النسخة (أ) هٰكذا:

«ٱبْـــنَ سِـــنَانَ (العَـــوَقِيَّ) أَفْـــرِدِ ∴ (قَـارِيُّهُمْ) هُـوَ ابْـنُ عَبْـدٍ، شَـدِّدِ»

وكذٰلك نقله الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ (ص٢٣٤) عن نسخةِ أحمدَ بِكْ الحسينيِّ، ثمّ قال: «وهو أحسنُ».

والظاهر أنّ هٰذا الِاختلافَ منَ السيوطيِّ نفسِه؛ فقد سبق أنّه زاد أبياتًا في النسخ المتأخّرةِ منَ "الألفيّة".

(٢). في (ط): (روىٰ)، وكلاهما صحيحٌ.

(٣). لم يخطَّ الشارح فوق هٰذا الشطرِ علامةَ الزيادة، وكذٰلك في (أ)، وجاء في (ط) بين قوسينِ، علامةً علىٰ كونه منَ الزيادات.

والأوّل أقربُ؛ لأنّ العراقيَّ لم يرتّب مسائل "المؤتلف والمختلف" كترتيب السيوطيِّ، بحيث يبتدئ بما في البخاريّ، ثمّ بما زاد في "مسلمٍ"، ثمّ بما زاد في "الموطّإ"، بل تابع ابن الصلاح، فذكر ما وقع منَ =

٨٨٠. فِي "مُسْلِمٍ": خَلَفٌ (البَزَّارُ) ∴ وَسَالِمٌ (نَصْرِيُّهُمْ. (**جَبَّارُ**)
٨٨١. **هُوَ ٱبْنُ صَخْرٍ. وَعَدِيُّ بْنُ (الْخِيَارْ)** ∴ (جَارِيَةٌ): أَبُو العَلَا - بِالْجِيمِ سَارْ
٨٨٢. **أَهْمِلْ أَبَا (بَصْرَةٍ) الْغِفَارِيْ** ∴ **كَذَا أَتَىٰ[1] (حُمَيْلُ)، مَعْ إِصْغَارِ**
٨٨٣. صَغِّرْ (حُكَيْمًا) بْنَ عَبْدِ اللهِ. ثُمَّ ∴ (عَبِيدَةَ) بْنَ الحَضْرَمِيِّ - لَا تَضُمَّ
٨٨٤. وَٱفْتَحْ أَبَا عَامِرٍ بْنِ (عَبَدَةْ) ∴ وَٱبْنُ [(الْبَرِيدِ)][2] هَاشِمٌ، فَأَفْرِدَهْ
٨٨٥. وَٱضْمُمْ (عُقَيْلًا) فِي القَبِيْلِ، مَعْ أَبِي ∴ يَحْيَىٰ الْخُزَاعِيِّ، كَمَاضٍ، تُصِبِ
٨٨٦. **(عَيَّاشُ) - بِالْيَاءِ - ٱبْنُ عَمْرِو الْعَامِرِيْ** ∴ **مَعْ نَقْطِهِ، وَهَكَذَا ٱبْنُ الْحِمْيَرِيْ**
٨٨٧. (رِيَاحُ) - بِالْيَاءِ - أَبُو زِيَادِ ∴ وَكُنْيَةٌ لَهُ، بِلَا تَرْدَادِ
٨٨٨. وَكُلُّ مَا فِي ذَيْنِ وَ"الْمُوَطَّا" ∴ فَهْوَ (الْحَرَامِيُّ)، بِرَاءٍ ضَبْطَا
٨٨٩. إِلَّا الَّذِي أُبْهِمَ عَنْ أَبِي اليَسَرْ ∴ فِي "مُسْلِمٍ"؛ فَإِنَّ فِيهِ الْخُلْفَ قَرّْ
٨٩٠. وَحِّدْ [(زُبَيْدًا)]،[3] مَا عَدَا ٱبْنَ الصَّلْتِ ∴ وَ(وَاقِدٌ): بِالقَافِ فِيهَا يَأْتِيْ
٨٩١. بِالْيَاءِ (الَأَيْلِيُّ)، سِوَىٰ شَيْبَانَا ∴ **وَإِنْ يَكُنْ[4] بِنَسَبٍ مَا بَانَا[1]**

"المؤتلف والمختلف" في الكتب الثلاثة. وعليه، فليس في هٰذا الشطرِ ما هو زائدٌ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، بل هو توضيحٌ لِلانتقال من بحثٍ إلىٰ بحثٍ، والله أعلمُ.

(١). في النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (كذا اسمُه)، وكلاهما صحيحٌ، وما في النسخ الثلاثةِ أجودُ؛ لأنّه أوضحُ، وما في "الأصل" يوهِم أنّ حُمَيلًا غيرُ أبي بصرةَ الغِفاريِّ، ويلجئ إلىٰ تقدير ما ينفي هٰذا الإيهامَ، كتقديرِ فاعلِ (أتىٰ) بـ(اسمُهُ)، كما قرّره الشيخ الأثيوبيُّ في "إسعاف ذوي الوطر" (٢/ ٣٨٨).

(٢). في "الأصل": (البِرِنْد)، وهو تصحيفٌ، كما سيأتي في التعليق علىٰ "الشرح". وجاءت علىٰ الصواب: (البَرِيد) في النسخة (ط). أمّا النسخة (ش)، فجاء فيها (البرند)، هٰكذا، بغير نقطٍ.

(٣). في "الأصل": (زُبَيد)، بغير ألفِ التنوينِ، وكذٰلك هو في النسخة (ش)؛ فهو إمّا مرفوعٌ أو مجرورٌ، ولا يصحُّ، وإمّا منصوبٌ مُنِع منَ الصرف، ولا مقتضيَ يسوِّغ ذٰلك. وجاء في النسخة (ط) علىٰ الصواب: (زُبَيدًا).

(٤). هٰكذا في "الأصل": (وإن يكن)، وكذٰلك في النسخة (ش). وفي النسخة (ط): (لٰكنّه). والمعنىٰ متقاربٌ، لٰكنّ الثانيَ أجودُ.

٨٩٢. وَلَمْ يَـــزِدْ "مُوَطَّـــأٌ" إِنْ تَفْطَـــنِ ∴ سِـــوَىٰ بِضَـــمٍّ (بُسْـــرٍ) بْـــنِ مِحْجَـــنِ

---

(١). لم يخطَّ الشيخ التَّرْمَسيُّ علىٰ هٰذا الشطرِ؛ فلم يجعله من زيادات السيوطيِّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ". وقد جعله الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ في (ط) بين قوسينِ؛ علامةً علىٰ كونه منَ الزيادات.

وهو الصحيح؛ فقد ذكر العراقيُّ هٰذه المسألةَ - أعني مسألةَ (الأَيْلِيِّ والأُبُلِّيِّ) - في "ألفيّته" (ص١٧٧)، وذكر استثناء شيبانَ بنِ فَرُّوخٍ بكونه أُبُلِّيًّا، لٰكنّه لم يُنبِّه علىٰ أنّه لم يَرِد بهٰذه النسبةِ في الكتب الثلاثةِ: "الصحيحينِ" و"الموطإ". وعليه، فالتنبيه المذكور في هٰذا الشطرِ زيادةٌ مهمّةٌ منَ السيوطيّ. والله أعلمُ.

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

٨٩٣. وَٱعْـنَ بِمَـا لَفْظًـا وَخَطًّـا يَتَّفِـقْ ∴ لَـٰكِنْ مُسَـمَّيَاتُهُ قَـدْ تَفْـتَرِقْ

٨٩٤. **لَاسِـيَّمَا إِنْ يُوجَـدَا فِـي عَصْـرِ ∴ وَٱشْـتَرَكَا شَـيْخًا وَرَاوٍ؛ فَـٱدْرِ**

٨٩٥. **فَتَـارَةً يَتَّفِـقُ ٱسْـمًا وَأَبَـا ∴ أَوْ مَـعَ جَـدٍّ، أَوْ كُنًـى وَنَسَـبَا**

٨٩٦. كَـ(ـأَنَسِ بْـنِ مَالِـكٍ): خَمْـسٌ بَـانْ ∴ وَ(أَحْمَـدَ بْـنِ جَعْفَـرِ بْـنِ حَمْـدَانْ)

٨٩٧. ثُمَّ (أَبِي عِمْـرَانِ الْـجَوْنِيِّ) ∴ إِثْنَـيْنِ: بَصْـرِيٍّ وَبَغْـدَادِيِّ

٨٩٨. **أَوْ فِـي ٱسْـمِهِ وَٱسْـمِ أَبٍ والنَّسَـبِ ∴ أو كُنْيَـةٍ – كَعَكْسِـهِ – وَٱسْـمِ أَبِ**

٨٩٩. نَحْـوُ (مُحَمَّـدِ بْـنِ عَبْـدِ اللهِ) مِـنْ ∴ قَبِيلَـةِ الأَنْصَـارِ: **أَرْبَـعٌ زُكِـنْ**

٩٠٠. كَـذَا (أَبُـو بَكْـرِ بْـنُ عَيَّـاشٍ). وَضُـمَّ ∴ (إِبْـنَ أَبِي صَـالِحِ صَالِـحًا)، تَعُـمَّ

٩٠١. وَتَـارَةً فِي ٱسْـمٍ فَقَـطْ، ثُمَّ السِّـمَةْ ∴ (حَمَّـادُ): لِـٱبْنِ زَيْـدِ وَٱبْـنِ سَـلَمَةْ

٩٠٢. فَـإِنْ أَتَـىٰ عَـنِ ٱبْـنِ حَـرْبٍ مُهْمَـلَا ∴ أَوْ عَـارِمٍ، فَهْـوَ ٱبْـنَ زَيْـدٍ جُعِـلَا

٩٠٣. **أَوْ هُدْبَـةٍ**، أَوِ التَّبُـوذَكِيِّ، أَوْ ∴ حَجَّـاجٍ، ٱوْ عَفَّـانَ، فَالثَّـانِيْ رَأَوْا

٩٠٤. **وَحَيْثُمَـا أُطْلِـقَ (عَبْـدُ اللهِ) فِـيْ ∴ طَيْبَـةَ، فَـٱبْنُ عُمَـرٍ. وَإِنْ يَفِـيْ**

٩٠٥. **بِمَكَّـةٍ، فَـٱبْنُ الزُّبَيْـرِ. أَوْ جَـرَىٰ ∴ بِكُوفَـةٍ، فَهْـوَ ٱبـنَ مَسْـعُودٍ يُـرَىٰ**

٩٠٦. **وَالبَصْـرَةِ – البَحْـرُ. وعِنْـدَ مِصْـرِ ∴ وَالشَّـامِ مَهْمَـا أُطْلِـقَ – ٱبْـنُ عَمْـرِو**

٩٠٧. **وَعَـنْ (أَبِـي حَمْـزَةَ) يَـرْوِي شُـعْبَةُ ∴ عَـنِ ٱبْـنِ عَبَّـاسٍ، بِـزَايٍ، عِـدَّةُ**

٩٠٨. **إِلَّا (أَبَـا جَمْـرَةَ)، فَهْـوَ بِـالرَّا ∴ وَهْـوَ الَّـذِي يُطْلِـقُ، يُـدْعَىٰ (نَصْـرَا)**

٩٠٩. وَمِنْـهُ مَـا فِي نَسَـبٍ، **كَـ(ـٱلْآمُلِيْ)** ∴ وَ(الْـحَنَفِيْ)، مُخْتَلِـفَ الْـمَحَامِلِ[1]

---

(١). خطّ الشيخ التَّرْمَسيُّ فوقَ هٰذا الشطر؛ فجعله من زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ". ولم يُعَلَّم في (أ) ولا (ط) بعلامة الزيادات. وهو الصواب؛ فقد ذكر العراقيُّ هٰذه المسألةَ في "ألفيّته" (ص١٧٨)، قال:

«..... كـ(ـالحنفيْ) ∴ قَبِيلًا، ٱوْ مذهبًا .....»

٩١٠. وَٱعْـــدُدْ بِهَـــٰذَا النَّـــوْعِ مَـــا يَتَّحِـــدُ ∴ فِيـــهِ الرِّجَـــالُ وَالنِّسَـــا، وَعَـــدَّدُوا

٩١١. قِسْـــمَيْنِ: مَـــا يَشْـــتَرِكَانِ إِسْـــمَا ∴ بِنْـتُ عُمَيْسٍ، ٱبْنُ [رِئَـابٍ][1]: (أَسْـمَا)

٩١٢. وَالثَّـانِ: فِـي ٱسْـمٍ وَكَـذَا فِـي ٱسْـمِ أَبِ ∴ كَ(ـــهِنْدٍ): ٱبْـــنِ، وَٱبْنَـــةِ الْمُهَلَّـــبِ

---

(١). في الأصل: (رَبَابٌ) بالباء الموحَّدةِ، علىٰ وزن (سَحَابٍ)، وهو تصحيفٌ، كما سيأتي في التعليق علىٰ "الشرح".

وفي (أ): (رِيَابٌ)، وفي (ط): (رئابٌ)، وكلاهما صحيحٌ، والأصل الهمزةُ، وقد تُسهَّل ياءً. أمّا (ش)، فصورة الكلمةِ فيها: (رباب)، من غير تمييزٍ للحرف الثاني.

الْمُتَشَابِهُ

٩١٣. فِي "الْمُتَشَابِهِ" الْخَطِيبُ أَلَّفَا ∴ وَهْوَ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَدْ تَأَلَّفَا

٩١٤. يَتَّفِقَا فِي الِٱسْمِ، وَالأَبُ ٱئْتَلَفْ ∴ أَوْ عَكْسُه، أَوْ نَحْوُ ذا، كَمَا ٱتَّصَفْ

٩١٥. كَٱبْنِ: (بَشِيرٍ) وَ(بُشَيْرٍ) سُمِّيَا ∴ (أَيُّوبَ). (حَيَّانُ، حَنَانُ) - عُزِيَا

٩١٦. **كَذَا (شُرَيْحٌ) وَلَدُ (النُّعْمَانِ) ∴ مَعَ (سُرَيْجٍ) وَلَدِ (النُّعْمَانِ)**

٩١٧. **وَكَ(أَبِي عَمْرٍو) هُوَ (الشَّيْبَانِيْ) ∴ مَعَ (أَبِي عَمْرٍو) هُوَ (السَّيْبَانِيْ)**

٩١٨. **وَكَ(مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) ∴ (أَلْمَخْرَمِيْ) (الْمُخَرِّمِيْ)، مُضَاهِيْ**

٩١٩. **وَكَ(أَبِي الرِّجَالِ الَٱنْصَارِيِّ) ∴ مَعَ (أَبِي الرَّحَّالِ الَٱنْصَارِيِّ)**

الْمُشْتَبِهُ الْمَقْلُوبُ

٩٢٠. أُلِّـــفَ فِي "الْمُشْـــتَبِهِ الْمَقْلُـــوبِ" ∴ **دَفْعًـا**[1] **عَـنِ الإِلْبَـاسِ فِـي القُلُـوبِ**

٩٢١. كَ(ـابْنِ الوَلِيـدِ مُسْـلِمٍ)، لَـبْسٌ شَـدِيدْ ∴ **عَلَـىٰ الْبُخَـارِيْ** بِ(ـابْنِ مُسْـلِمِ الوَلِيـدْ)

---

(١). كذا في الأصل: (دفعًا) بالدال، وكذٰلك في (أ). وفي (ش) و(ط): (رفعًا) بالراء، وهو أجودُ؛ لأنّ فيه إشارةً إلىٰ اسم تصنيف الخطيب الذي أبهمه في صدر البيت، اسمُه: "رافع الِارتياب".

مَنْ نُسِبَ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ

٩٢٢. **وَٱدْرِ الَّـــذِي لِغَيْـــرِ أَبٍّ يَنْتَسِـــبْ ∴ خَـــوْفَ تَعَـــدُّدٍ إذا لَـــهُ نُسِـــبْ**

٩٢٣. كَـــٱبْنِ حَمَامَـــةَ: لِأُمٍّ. وَٱبْـــنِ ∴ مُنْيَـــةَ: جَـــدَّةٍ. وَلِلتَّبَـــنِّيْ

٩٢٤. مِقْـدَادٌ بْـنُ الْأَسْـوَدِ. [ٱبـنُ][1] جَارِيَـةْ ∴ جَـدٍّ. **وَفِـي ذٰلِـكَ كُتْـبٌ وَافِيَـةْ**

---

(١). في "الأصل": (بن)، بحذف الهمزة، وكذٰلك في النسختين (ش) و(أ)، ومقتضاه أن تكون كلمة (ابنٍ) صفةً لكلمةِ (الأسود)، وليس كذٰلك، والصواب إثباتُها، كما في النسخة (ط).

الْمَنْسُوبُونَ إِلَىٰ خِلَافِ الظَّاهِرِ

٩٢٥. وَنَسَبُوا (الْبَدْرِيَّ)، **وَ(الْخُوْزِيَّا)** ∴ لِكَوْنِهِ جَاوَرَ، وَ(التَّيْمِيَّا)

٩٢٦. كَذَٰلِكَ (الْحَذَّاءُ)؛ لِلْجَلَّاسِ ∴ وَمِقْسَمٌ مَوْلَىٰ بَنِي عَبَّاسِ

الْمُبْهَمَاتُ

٩٢٧. **وَأَلَّفُوا فِي** "مُبْهَمَاتِ الْأَسْمَا" ∴ **لِكَيْ تُحِيطَ النَّفْسُ مِنْهَا عِلْمَا**

٩٢٨. كَ(رَجُلٍ)، و(ٱمْرَأَةٍ)، و(ٱبنٍ)، و(عَمٌّ) ∴ **(خَالٍ)**، (أَخٍ)، (زَوْجٍ)، وَأَشْبَاهٍ، **و(أُمٌّ)**

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

٩٢٩. مَعْرِفَـــةُ الثِّقَـــاتِ وَالْمُضَـــعَّفِ ∴ أَجَـــلُّ أَنْـــوَاعِ الْـــحَدِيثِ؛ فَـــٱعْرِفِ

٩٣٠. بِـــهِ الصَّـــحِيحَ وَالسَّـــقِيمَ. **وَٱرْجِـــعِ ∴ لِكُتُـــبٍ تُوضَـــعُ فِيهَـــا، وَٱتْبَـــعِ**[1]

٩٣١. وَجُـــوِّزَ الْـــجَرْحُ لِصَـــوْنِ الْـــمِلَّةْ ∴ وَٱحْـــذَرْ مِـــنَ الْـــجَرْحِ لِأَجْـــلِ عِلَّـــةْ

٩٣٢. **وَٱرْدُدْ كَـــلَامَ بَعْـــضِ أَهْـــلِ العَصْـــرِ ∴ فِـــي بَعْضِـــهِمْ، عَـــنِ ٱبْـــنِ عَبْـــدِ البَـــرِّ**

٩٣٣. وَرُبَّمَـــــا رُدَّ كَـــــلَامُ الْـــــجَارِحِ ∴ إِذْ لَمْ يَكُـــــنْ ذَاكَ بِـــــأَمْرٍ وَاضِـــــحِ

٩٣٤. **الـــذَّهَبِيْ: «مَـــا ٱجْتَمَـــعَ ٱثْنَـــانِ عَلَـــىٰ ∴ تَوْثِيـــقِ مَجْـــرُوحٍ، وَجَـــرْحِ مَـــنْ عَـــلَا»**[2]

٩٣٥. **وَتُعْـــرَفُ الثِّقَـــةُ بِالتَّنْصِـــيصِ مِـــنْ ∴ رَاوٍ، وَذِكْـــرٍ فِـــي مُؤَلَّـــفٍ زُكِـــنْ**

٩٣٦. **أُفْـــرِدَ لِلثِّقَـــاتِ، أَوْ تَخْـــرِيجِ ∴ مُلْتَـــزِمِ الصِّـــحَّةِ فِـــي التَّخْـــرِيجِ**

---

(١). لم يخطَّ الشارح فوقَ هٰذه المسألةِ؛ فلا تكونَ من زيادات السيوطيِّ. وقد علِّم علىٰ كونها منَ الزيادات في (أ) و(ط)، وهو الصوابُ؛ فلم يذكرها العراقيُّ في "ألفيّته".

(٢). لم يخطَّ الشارح فوقَ هٰذا الشطرِ؛ فلا يكونَ من زيادات السيوطيِّ، والظاهر أنّه سقط سهوًا؛ لأنّه تتمّةُ كلام الذهبيّ المذكور في صدر البيت. وقد علِّم بعلامة الزيادات في (أ) و(ط).

مَعْرِفَةُ مَنْ خَلَّطَ مِنَ الثِّقَاتِ

٩٣٧. **وَالْحَازِمِيْ أَلَّفَ فِيمَنْ** خَلَّطَا ∴ مِنَ الثِّقَاتِ آخِرًا؛ فَأَسْقِطَا[1]

٩٣٨. مَا حَدَّثُوا فِي الِاخْتِلَاطِ، أَوْ يُشَكْ ∴ **وَبِاعْتِبَارِ مَنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ - يُفَكْ**

٩٣٩. كَابْنَيْ: أَبِي عَرُوبَةٍ، وَالسَّائِبِ ∴ وَذَكَرُوا رَبِيعَةً، **لَكِنْ أُبِيْ**

---

(١). الألف هنا للعِوَض عن نونِ توكيدٍ خفيفةٍ؛ فإنّه يجوز الوقوف عليها ألفًا، انظر "أوضح المسالك" لابن هشامٍ (٤/ ١١٣). ويجوز أن تكون ألفَ إطلاقٍ، إن ضُبِط الفعلُ مبنيًّا للمفعول، لٰكنّ الأوّل أجودُ.

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

٩٤٠. وَالطَّبَقَـــــاتُ لِلـــــرُّوَاةِ تُعْـــــرَفُ ∴ بِالسِّـــنِّ وَالأَخْـــذِ. **وَقَـــدْ تَخْتَلِـــفُ**

٩٤١. **فَالصَّـــاحِبُونَ بِٱعْتِبَـــارِ الصُّـــحْبَةْ ∴ طَبَقَـــةٌ، وَفَـــوْقَ عَشْـــرٍ رُتْبَـــةْ**

٩٤٢. **وَمِـــنْ مُفَـــادِ النَّـــوْعِ أَنْ يُفَصَّـــلَا ∴ عِنْـــدَ ٱتِّفَـــاقِ الِٱسْـــمِ وَالَّـــذِي تَـــلَا**

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

٩٤٣. **قَــدْ كَانَــتِ الْأَنْسَــابُ لِلْقَبَائِــلِ ∴ فِــي الْعَــرَبِ الْعَرْبَــاءِ وَالْأَوَائِــلِ**

٩٤٤. وَٱنْتَسَــبُوا إِلَىٰ القُــرَىٰ إِذْ سَــكَنُوا ∴ فَمَــنْ يَكُــنْ بِبَلْــدَتَيْنِ يَسْــكُنُ

٩٤٥. **فَٱنْسُــبْ لِمَــا شِــئْتَ، وَجَمْــعٌ يَحْسُــنُ** ∴ وَٱبْــدَأْ بِالُــاْوْلَىٰ، وَبِـ(ــثُمَّ) أَحْسَــنُ

٩٤٦. وَمَــنْ يَكُــنْ مِــنْ قَرْيَــةٍ مِــنْ بَلْــدَةِ ∴ فَٱنْسُــبْ لِمَــا شِــئْتَ، وَلِلنَّاحِيَــةِ

٩٤٧. **كَــذَا لِلِــاْقْلِيمِ.[1] أَوِ ٱجْمَــعْ، بِــالْأَعَمْ ∴ مُبْتَــدِئًا. وَذَاكَ [فِــي][2] الْأَنْسَــابِ عَــمْ**

٩٤٨. **وَنَاسِــبٌ إِلَــىٰ قَبِيــلٍ وَوَطَــنْ ∴ يَبْــدَأُ بِالقَبِيــلِ. ثُــمَّ مَــنْ سَــكَنْ**

٩٤٩. **فِــي بَلْــدَةٍ أَرْبَعَــةَ الْأَعْــوَامِ ∴ يُنْسَــبْ إِلَيْهَــا؛ فَــاْرْوِ عَــنْ أَعْــلَامِ**

---

(١). كذا في "الأصل" و(ش) و(أ): (لِلاقليم)، معرَّفةً بـ(أل). وفي (ط): (لإقليمٍ)، منكّرةً. وكلاهما صحيحٌ، لٰكنّ الثانيَ أجودُ؛ لسلامته منَ الضروراتِ.

(٢). في "الأصل": (بالأنساب). وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (في الأنساب)، وهو أصحُّ.

الْمَوَالِي

٩٥٠. وَلَـــــهُمُو[1] "مَعْرِفَـــــةُ الْمَـــــوَالِيْ" ∴ **وَمَـــا لَـــهُ فِـــي الفَـــنِّ مِـــنْ مَجَـــالِ**

٩٥١. وَلَا عَتَاقَـــــــةٍ، وَلَاءُ حِلْـــــــفِ ∴ وَلَاءُ إِسْـــــلَامٍ، كَمِثْـــــلِ الْـــــجُعْفِيْ

(١). كذا في "الأصل": (ولهمُو)، بإشباع الضمّةِ واوًا، ولا حاجةَ إليه. وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (ولهمُ)، من غير مدٍّ.

التَّأْرِيخُ

٩٥٢. مَعْرِفَـــــةُ الْمَوْلِـــــدِ لِلـــــرُّوَاةِ ∴ مِـــنَ الْمُهِمَّـــاتِ، مَـــعَ الوَفَـــاةِ
٩٥٣. بِـــهِ يَبِـــينُ كَـــذِبُ الَّـــذِي ٱدَّعَـــىٰ ∴ بِأَنَّـــهُ مِـــنْ سَـــابِقٍ قَـــدْ سَمِعَـــا
٩٥٤. مَـــاتَ بِإِحْـــدَىٰ عَشْـــرَةَ النَّـــبِيْ. وَفِي ∴ ثَـــلَاثَ عَشْـــرَةَ أبـــو بَكْـــرٍ قُفِـــيْ
٩٥٥. وَبَعْـــدَ عَشْـــرٍ عُمَـــرٌ. وَالْأُمَـــوِيْ ∴ آخِـــرَ خَمْـــسٍ وَثَلَاثِـــينَ. عَلِـــيْ
٩٥٦. فِي الْأَرْبَعِـــينَ. وَهْـــوَ وَالـــثَّلَاثُ ∴ سِـــتِّينَ عَاشُـــوا، بَعْـــدَهَا ثَـــلَاثُ
٩٥٧. وَطَلْحَـــةٌ مَـــعَ الـــزُّبَيْرِ قُـــتِلَا ∴ فِي عَـــامِ سِـــتٍّ وَثَلَاثِـــينَ، كِـــلَا
٩٥٨. وَفِي ثَمَـــانَ[1] عَشْـــرَةٍ تُـــوُفِّيْ ∴ عَـــامِرُ. ثُمَّ بَعْـــدَهُ ٱبْـــنُ عَـــوْفِ
٩٥٩. بَعْـــدَ ثَلَاثِـــينَ بِعَـــامَيْنِ. وَفِي ∴ إِحْـــدَىٰ وَخَمْسِـــينَ سَـــعِيدٌ. وَقُفِـــيْ
٩٦٠. سَـــعْدٌ بِخَمْسَـــةٍ تَلِـــي خَمْسِـــينَا ∴ **فَهْـــوَ [أَخِيـــرُ][2] عَشْـــرَةٍ يَقِينَـــا**
٩٦١. وَعِـــدَّةٌ مِـــنَ الصِّـــحَابِ وَصَـــلُوا ∴ عِشْـــرِينَ بَعْـــدَ مِائَـــةٍ، تُكَمَّـــلُ
٩٦٢. سِـــتُّونَ فِي الْإِسْـــلَامِ: حَسَّـــانٌ، يَلِـــي ∴ حُوَيْطِـــبٌ، مَخْرَمَـــةُ بْـــنُ نَوْفَـــلِ
٩٦٣. ثُمَّ حَكِـــيمٌ، حَمْـــنَنٌ، سَـــعِيدُ ∴ وَآخَـــرُونَ مُطْلَقًـــا: **لَبِيـــدُ**
٩٦٤. عَاصِـــمُ، سَـــعْدٌ، نَوْفَـــلٌ، مُنْتَجِـــعُ ∴ لَـــجْلَاجُ، أَوْسٌ، وَعَـــدِيٌّ، نَـــافِعُ
٩٦٥. **نَابِغَـــةٌ**. ثُمَّـــتَ حَسَّـــانُ ٱنْفَـــرَدْ ∴ أَنْ عَـــاشَ ذَا – أَبٌ، وَجَـــدُّهُ، وَجَـــدّْ
٩٦٦. **ثُـــمَّ حَكِـــيمٌ مُفْـــرَدٌ بِـــأَنْ وُلِـــدْ ∴ بِكَعْبَـــةٍ، وَمَـــا لِغَيْـــرِهِ عُهِـــدْ**
٩٦٧. وَمَـــاتَ مَـــعْ حَسَّـــانَ عَـــامَ أَرْبَـــعِ ∴ مِـــنْ بَعْـــدِ خَمْسِـــينَ، **عَلَـــىٰ تَنَـــازُعِ**[3]

---

(١). هٰكذا في "الأصل"، بحذف ياء (ثمانٍ). وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (ثمانيْ)، بإثبات الياء، ساكنةً لأجل الوزن. والأوّل أبعدُ عنِ ارتكاب الضرورة.

(٢). في "الأصل": (آخِرُ)، وهو تصحيفٌ، لا يستقيم معه الوزن. وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (أخيرُ)، وهو الصواب.

(٣). لم يخطَّ الشارح علىٰ قول الناظم: (علىٰ تنازعٍ)؛ فلا يكونَ من زوائده علىٰ "ألفيّة العراقيّ". وقد عُلِّم علامةَ الزوائد في (أ) و(ط)، وهو الصحيح؛ فإنّ العراقيّ لم يُشِر إلىٰ خلافٍ في هٰذه المسألةِ.

٩٦٨. لِمِائَـــــةٍ وَنِصْـــــفِهَا – النُّعْمَـــــانُ ∴ وَبَعْـــدَ إِحْـــدَىٰ عَشْـــرَةٍ – سُـــفْيَانُ
٩٦٩. وَمَالِـــكٌ – فِي التِّسْـــعِ [وَالسَّـــبْعِينَا][1] ∴ وَالشَّـــافِعِيْ – الأَرْبَـــعَ مَـــعْ قَرْنَيْنَـــا
٩٧٠. **وَفِـــي ثَمَـــانٍ [وَثَلَاثِـــينَ][2] قَضَـــىٰ ∴ إِسْـــحَاقُ.**[3] بَعْـدَ أَرْبَعِـينَ قَـدْ مَضَـىٰ
٩٧١. أَحْمَـــدُ. وَالْـــجُعْفِيُّ – عَـــامَ سِـــتَّةٍ ∴ مِـــنْ بَعْـــدِ خَمْسِـــينَ. وَبَعْـــدَ خَمْسَـــةِ
٩٧٢. مُسْـلِمُ، **وَٱبْـنُ [مَاجَـةٍ][4] مِـنْ بَعْـدِ ∴ سَـــبْعِينَ، فِـــي ثَلَاثَـــةٍ بِحَـــدِّ**
٩٧٣. وَبَعْـــدُ فِي الْـــخَمْسِ – أَبُـــو دَاوُدَا ∴ وَالتِّرْمِذِيْ فِي التِّسْعِ – خُذْ – مَلْحُودَا
٩٧٤. وَالنَّسَـــوِيْ[5] – بَعْـــدَ ثَلٰثِمِائَـــةِ ∴ عَـــامَ ثَـــلَاثٍ. ثُمَّ بَعْـــدَ خَمْسَـــةِ
٩٧٥. الـــدَّارَقُطْنِيْ – وَثَمَـــانِينَ – نُعِـــيْ ∴ خَـامِسَ قَـرْنٍ خَـامِسِ – ٱبْـنُ البَيِّـعِ
٩٧٦. عَبْـدُ الْغَـنِيْ – لِتِسْـعَةٍ. وَقَـدْ قَضَـى ∴ أَبُـــو نُعَـــيْمٍ – لِثَلَاثِـــينَ، رِضَـــا
٩٧٧. وَلِلثَّمَـــانِ – البَيْهَقِـــيْ. لِـــخَمْسَةِ ∴ مِـــنْ بَعْـــدِ خَمْسِـــينَ، مَعًـــا فِي سَـــنَةِ

---

(١). في "الأصل": (والتسعينا)، وهو تصحيفٌ بلا شكٍّ، وفي سائر النسخ: (والسبعينا)، وهو الصواب.

(٢). في "الأصل": (وثمانين)، وهو خطأٌ بلا شكٍّ. وفي سائر النسخ: (وثلاثين)، كما أثبتُّه، وهو الصوابُ.

(٣). لم يخطَّ الشيخ علىٰ كلمةِ (إسحاقَ) علامةَ زيادات السيوطيّ علىٰ "ألفيّة العراقيّ"، وقد تركه سهوًا؛ فإنّه من تتمّة الكلام في المسألة المذكورة في صدر البيت. وقد عُلِّمت علامةَ الزيادات في (أ) و(ط).

(٤). في "الأصل": (ماجه) بالهاء، وهي ساكنةٌ، ولا يستقيم الوزن بذٰلك. وفي النسخ الثلاثة الأخرىٰ: (ماجةٍ)، بالتاء، وهي منوَّنةٌ لضرورةِ الوزن.

(٥). هٰكذا في "الأصل"، وهي نسبةٌ صحيحةٌ، انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١٣/ ٩٥).

وفي (ش) و(أ): (والنَّسَئِيّ)، علىٰ قصر المدّ؛ لضرورة الوزن. وقد رُسِمت فيهما هٰكذا: (النَّسايّ)، والظاهر أنّ الألف مهموزةٌ من تحتٍ، وتُركت صورة الهمزة علىٰ عادة ناسخَيهما في إهمال الهمَزَات. والله أعلمُ.

وفي (ط): (النَّسائيّ)، ولا يصحُّ؛ لاختلال الوزن بذٰلك.

٩٧٨. يُوسُـــــفُ وَالْـــــخَطِيبُ ذُو الْمَزِيَّـــــةْ ∴ .....

❀ ❀

[خاتمةٌ][1]

--- ..... ∴ هَـــٰذَا تَمَـــامُ نَظْمِـــيَ الْأَلْفِيَّـــةْ

٩٧٩. نَظَمْتُهـــا فِي خَمْسَـــةِ الْأَيَّـــامِ ∴ بِقُـــدْرَةِ الْمُهَـــيْمِنِ الْعَـــلَّامِ

٩٨٠. خَتَمْتُهَـــا يَـــوْمَ الْـــخَمِيسِ العَاشِـــرِ ∴ يَـــا صَـــاحِ، مِـــنْ شَـــهْرِ رَبِيـــعِ الْآخِـــرِ

٩٨١. مِـــنْ عَـــامِ إِحْـــدَىٰ وَثَمَـــانِينَ الَّـــتِي ∴ بَعْـــدَ ثَمَانِمِائَـــةٍ لِلْهِجْـــرَةِ

٩٨٢. نَظْـــمٌ بَـــدِيعُ الوَصْـــفِ، سَـــهْلٌ، حُلْـــوُ ∴ لَـــيْسَ بِـــهِ تَعَقُّـــدٌ أَوْ حَشْـــوُ

٩٨٣. فَـــاْعْنَ بِهَـــا بِـــالحِفْظِ وَالتَّفْهِـــيمِ ∴ وَخُصَّـــهَا بِالفَضْـــلِ وَالتَّقْـــدِيمِ

٩٨٤. وَأَحْمَـــدُ اللهَ عَلَـــىٰ الْإِكْمَـــالِ ∴ مُعْتَصِـــمًا بِـــهِ بِكُـــلِّ حَـــالِ

٩٨٥. مُصَـــلِّيًا عَلَـــىٰ نَـــبِيٍّ قَـــدْ أَتَمْ ∴ مَكَـــارِمَ الْأَخْـــلَاقِ، وَالرُّسْـــلَ خَـــتَمْ

---

(١). هٰذا العُنوانُ زدتُه للتوضيح، وليس في النسخ الخطّيّة.

❑ جاء في آخِر النسخة (ش):

«والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلّىٰ الله علىٰ نبيّه: سيّدنا محمّدٍ وسلّمَ، عددَ ما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

وكتبها الفقير إلىٰ الله تعالى: عبدُ الرحمٰن بنُ عبد الرحمٰن بن عليٍّ الخطيبُ والدُه، عفا الله عنه، وعن والديه، وعن جميع المسلمين، آمينَ.

وانتهت كتابتها في يوم الأحد، ثانيَ عشَرَ، من شهر جمادىٰ الأولىٰ، عامَ ٨٨٤، منَ الهجرة النبويّة.

والحمد لله وحدَه، وحسبنا الله ونعمَ الوكيلُ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله، اللهمّ صلِّ علىٰ سيّدنا محمّدٍ، عددَ ما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون».

❑ وجاء في آخِر النسخة (أ):

«قال ناظمها رحمه الله تعالىٰ: فرغت من نظمها يومَ الخميس، عاشرَ ربيعٍ الآخِر، سوىٰ أبياتٍ ألحقتُها بعد ذٰلك. ومن تبييضها يومَ الأحد، ثالثَ عشَرَهُ، أحسن الله عقباها، آمينَ».

❑ وقال الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ في آخر النسخة (ط):

وُجِد في آخر النسخة المقروءةِ علىٰ المصنِّف رحمه الله ما صورتُه:

«تمّتِ "الألفيّة" المباركةُ يومَ الجمعة، ثالثَ عشَرَ شوّالٍ، سنةَ خمسٍ وثمانينَ وثمانِمائةٍ.

علّقها لنفسه الفقيرُ إلىٰ عفو ربّه: جراردُ الناصريُّ، من طبقة الأشرفيّة، مصلّيًا ومسلِّمًا.

وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّدٍ وآلِه وصحبِه، وسلّمَ، حسبنا الله ونعمَ الوكيلُ».

وتحتَه بخطِّ المصنّف رحمه الله ما نصُّه:

«سمع عليَّ هٰذه "الألفيّةَ": تأليفي – كاتبُها الفاضلُ المتقِنُ الصالحُ: نِظَامُ الدين جراردُ الحنفيُّ الناصريُّ، وأجزتُ له روايتَها عنّي، وجميعَ رواياتي ومؤلَّفاتي.

وكتب: عبدُ الرحمٰن بنُ أبي بكرٍ السيوطيُّ الشافعيُّ، لطَف الله به».

ثانيًا

منهج ذوي النظر
في شرح
منظومة علم الأثر

للشيخ محمّدٍ محفوظِ بن عبد الله التَّرْمَسيِّ
رحمه الله تعالىٰ

من بداية مبحث "صفة رواية الحديث"

إلىٰ نهاية الكتاب

ويقع في ثمانٍ وتسعين لوحةً

[١٠١/ب] (**صفة رواية الحديث**)، وآدابُها، وما يتعلّق بها.

وهو النوع التاسع والثلاثون.(١)

وقد تقدّم بيان كثيرٍ من ذٰلك في ضمن النوعين [قبلَه]،(٢) وغيرِهما،(٣) كألفاظ [الأداء].(٤)

(**ومَن روىٰ**) حديثًا (**من كتبٍ**) مصنّفةٍ فيه،(٥) (**و**)الحال أنّه (**قد عَرِي ∴ حفظًا**) لذٰلك الحديثِ، فضلًا عنِ الكتب.(٦)

(**أو**) روىٰ منها، والحال أنّه (**السماعَ لمّا**) - بتشديد الميم، أختُ (لـمِ) الجازمةُ - (**يَذْكُر**)، أيْ بأن وَجَد سماعه فيها، ولٰكن غيرَ ذاكرٍ لسماعه لذٰلك الحديثِ.(١)

---

(١). سبق في الدراسة أنّ عدَّ الأنواعَ قدِ اختلط في "الأصل"، والصواب أنّ هٰذا النوعَ هو المتمِّم للأربعينَ.

(٢). زيادةٌ يقتضيها السياق؛ لأنّ قوله: (النوعين) من غير تقييدٍ - مبهمٌ؛ فلا يفيد.

وانظرِ النوعَ الثامن والثلاثينَ: (تحمُّلَ الحديث) في "الأصل" (ل: ٧٣/ب)، والنوعَ التاسعَ والثلاثينَ: (كتابةَ الحديث وضبْطَه) في "الأصل" (ل: ٩٢/أ).

(٣). ذكر في مبحث "المدرج" رواية الحديث الواحد عن شيخين، وذكر في مبحث "من تُقبَل روايته ومن تُردُّ" مسألة الرواية بالمعنىٰ، انظر ذٰلك في "الأصل" (ل: ٥٣/ب، و٦١/ب). هٰذان الموضعانِ هما كلُّ ما وقفتُ عليه ممّا ذكره سابقًا وله تعلُّقٌ بمبحث "صفة رواية الحديث".

(٤). في "الأصل": (الأدىٰ).

هٰذا، ولم يُفرِدِ الناظم - ولا الشارحُ تبعًا - ألفاظَ الحديث بنوعٍ مستقلٍّ، ولا في مبحثٍ مستقلٍّ، بل ذكرا مسائلها مفرَّقةً، ضمنَ نوعِ "أقسام التحمُّل"، فانظرِ "الأصل" (ل: ٧٥/ب - ٧٦/أ، و٧٧/ب - ٧٩/أ، و٨٠/أ، و٨٨/أ - ٨٩/أ، و٩٠/أ، و٩١/أ).

(٥). تقييد الشارح ذٰلك بأن تكون الكتب مصنّفةً - تغليبٌ، وإلّا، فالمسألة جاريةٌ في الكتب مطلقًا، ولو لم تكن مصنَّفةً.

(٦). ذكر هٰذه المسألةَ الخطيب البغداديُّ في "الكفاية" (١/ ٤٧٨-٤٨٦)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٣٥)، وابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٠٨).

(**أو**) روىٰ حديثًا، وقد (**غاب أصلٌ**)، أيْ كتابُه عنه، (**إن يكُ التغيير**) والتبديل (**يندر**)، بأنْ كان الغالبُ علىٰ الظنّ مِن أمره سلامتَه مِن ذٰلك، ولا سيّما إذا كان ممّن لا يخفىٰ عليه غالبًا.(٢)

[١٠٢/أ] (**أو**) روىٰ (**أمّيٌّ**)، / أيْ جاهلٌ(٣) بصيرٌ، (**او ضريرٌ**)، أيْ أعمىٰ، غيرَ حافظٍ لما سمعه، ولٰكنْ إنْ (**يضبِطْهما**)، أيِ الأمّيَّ والضريرَ،(٤) (**معتمَدٌ مشهورٌ**)، بأنِ استعانا به في ضبط

---

(١). تقييد الشارح هٰذه المسألةَ بنسيانه لسماع حديثٍ معيَّنٍ - يَرجِعُها إلىٰ المسألة السابقةِ؛ فإنّ مضمونها حينئذٍ جوازُ الروايةِ منَ الكتاب دون حفظٍ لما يروي.

فهٰذا التقييدُ محلُّ نظرٍ، ولم يقيّدِ الناظمُ المسألة بذٰلك؛ فالظاهر أنّ مراده أنّ الراويَ إذا وجد نسخةً عليها سماعه، بخطّه أو خطِّ ثقةٍ غيرِه، لٰكنّه لا يذكر ذٰلك السماعَ، فهل يجوز له الرواية من تلك النسخةِ؟ وسيذكر الشارح هٰذه المسألةَ، وسيُحيلها علىٰ هٰذا الموضعِ.

وبهٰذا التقرير تفارق المسألةَ الماضيةَ؛ فإنّ المسألة الماضية مفروضةٌ في كتابٍ يَذكُر أنّه سمعه، لٰكنّه لا يحفظ أحاديثه أو بعضها، فهل يجوز له رواية ما لا يحفظ؟

وعلىٰ هٰذا المعنىٰ ذكر المسألةَ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢١٣)، الذي هو أصل المنظومة، وغيرُه.

هٰذا، وقد ذكر هٰذه المسألةَ كذٰلك القاضي أبو يعلىٰ في "العُدّة" (٣/ ٩٧٤-٩٧٦)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٣٩-١٤٠).

(٢). ذكر هٰذه المسألةَ القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٣٥، و١٣٨-١٣٩)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٠٨-٢٠٩).

ونصّ علىٰ الجواز فيها الإمامُ أحمدُ، كما في "العدّة" لأبي يعلىٰ (٣/ ٩٧٤-٩٧٥).

(٣). تفسير الأمّيّ في هٰذا الموضعِ بالجاهل - لا يصحُّ؛ فإنّ الأمّيّ هو الباقي علىٰ فطرته، لم يتعلّمِ الكتابةَ ونحوَها، وهذا الوصفُ لا ينافي العلم بإطلاقٍ، لٰكنْ ينافي العلم المتلقّىٰ عن تلقينٍ يخرج به عن فطرته الأولىٰ التي وُلِد عليها. انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٠٧٧)؛ وإلّا، فالأمّيّة وصفُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأمّته، وهم أكرمُ من وصمٍ بجهلٍ.

(٤). المراد بالأمّيّ والضريرِ هنا - رواياتُهما؛ فهو مجازٌ بالحذف، أو استعارةٌ بذكر المحلّ وإرادة الحالِّ.

سماعهما، وحفظِ كتابيهما عنِ التغيير، واحتاطا عند القراءة عليه، بحيث يغلب علىٰ الظنّ السلامةُ مِنَ التغيير.[١]

(**فكلَّ هٰذا**) الذي ذكرناه (**جوّز الجمهورُ**)، وصوّبه جماعةٌ مِنَ المحقّقين؛ لتوسُّطه بين الإفراط والتفريط.

قالوا[٢] ما ملخَّصه: «شدّد قومٌ في الرواية؛ فأفرطوا، وتساهل فيها آخرون؛ ففرّطوا».

فمِن مذاهب التشديد مذهبُ مَن قال: لا حجّةَ إلّا فيما رواه الراوي مِن حفظه وتذكَّرَه.[٣]

---

(١). ذكر هٰذه المسألةَ الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤٨٠-٤٨١، و٢/ ٧-٨)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢١٠-٢١١).

ونقلها الزركشيُّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٨٢-٣٨٣) عنِ الماورديِّ والرُّويانيِّ.

(٢). يعني ابنَ الصلاح كما في "علوم الحديث" (ص٢٠٨ وما بعدَها)، ومن تابعه، كالنوويِّ في "إرشاد طلّاب الحقائق" (ص١٥٣)، وفي "التقريب والتيسير" (ص٢٩١-٢٩٢)، والبدرِ بن جماعةَ في "المنهل الرويّ" (ص٣٢١-٣٢٢)، والسيوطيِّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٤٨-٦٥٠)، وغيرِهم.

(٣). حكىٰ اشتراطَ الحفظ عن أبي حنيفةَ - ابنُ معينٍ، رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٨٤ برقْم ٧٢١). وحكاه عنه كذٰلك القاضي أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٩٧٥)، والماورديُّ والرُّويانيُّ، كما في "البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ٣٨٣).

وروىٰ عن مالكٍ ما يُفهِم اشتراط الحفظ - ابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٧)، والخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٧٨-٤٧٩ برقميْ ٧٠٦، و٧٠٧)، وأبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الطُّيوريّات" (١/ ٢٣٣ برقْم ١٥٩) من طريقين عن أشهبَ عنه.

وحكىٰ القاضي عبدُ الوهّاب، كما في "البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ٣٨٦) - اشتراطَ تذكُّر السماع عن أبي حنيفةَ، وجعله مقتضىٰ مذهب مالكٍ.

ويتّضح وجه الشدّة في هاتين المسألتين بكلام ابن دقيق العيد في "شرح العُنوان"، قال: «والذي استقرّ عليه عملُ المحدّثين جوازُ ذٰلك، إذا لم تظهر قرينةُ التغيير، لٰكنّ الضرورة دعت إلىٰ ذٰلك؛ بسبب انتشار الأحاديث والرواية انتشارًا يتعذر معه الحفظُ لكلِّه عادةً، واللازم أحد أمرين: إمّا أن نعتمد علىٰ الظنّ، =

ومنها مذهب مَن أجاز الِاعتماد في الرواية [علىٰ كتابه]،[١] غيرَ أنّه لو أعار كتابه وأخرجه مِن يده، لم يرَ الرواية منه؛ لغيبته عنه.[٢]

ومِن مذاهب أهل التساهل ما تقدّم ذكرُه وردُّه في "وجوه التحمّل".[٣]

ومنها مذهب قومٍ مِن أنّهم إذا سمعوا كتبًا مصنَّفةً، روَوها مِن غير مقابلةٍ بأصولٍ؛[٤] فجعلهم الحاكم[١] مِنَ المجروحين.

كما ذكرنا، وإمّا أن نُبطل جملةً منَ السنّة، أو أكثرَها، والثاني باطلٌ؛ لأنه أعظم مفسدةً منَ البناء علىٰ الظنّ؛ فوجب دفعُه درءًا لأعظم المفسدتين». انظر "نكت الزركشيّ علىٰ ابن الصلاح" (٣/ ١١٩٩).

(١). زيادةٌ يقتضيها السياق، وهي ثابتةٌ في "مقدّمة ابنِ الصلاح" (ص٢٠٨).

(٢). لم أقف علىٰ من صرّح بذٰلك، لٰكنْ قال ابن رجبٍ في "شرح العلل" (١/ ٢٤٩-٢٥٠): «فإن غاب عنه كتابُه، ثمّ رجع إليه، فكان كثيرٌ منهم يتوقّىٰ الرواية منه، خشيةَ أن يكون غُيِّر فيه شيءٌ، منهمُ ابن مهديٍّ، وابن المبارك، والأنصاريُّ». والأنصاريُّ هو محمّد بن عبد الله بن المثنّىٰ القاضي.

وذٰلك محمولٌ علىٰ التورُّع والِاحتياط، ولا يلزم أن يكونوا قائلين بوجوبه، والله أعلمُ.

ويتّضح وجه الشدّة في هٰذا القولِ بما نقل القاضي أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٩٧٥) عنِ الإمامِ أحمدَ، قال: «لا بدَّ مِن أنْ يفعل ذٰلك، إذا أعاره من يثق به»، قيل له: «فإن لم يثق به»؟ قال: «كلّ ذاك، أرجو ألّا يُحدِثَ فيه؛ فإن الزيادة في الحديث ليس تكاد تخفىٰ».

(٣). انظرِ "الأصل": (ص٧٥ أ-٩٢ أ).

(٤). المراد بقوله: (بأصولٍ) - أصولُ الشيوخ التي سمعوا فيها، أو أصولِ شيوخ شيوخهمُ، التي قوبلت بها الأصولُ التي سمعوا فيها، وكذا الفروعُ التي قوبلت مقابلةً صحيحةً بتلك الأصولِ؛ ليكون كتاب الطالب مطابقًا لأصل سماعه، كما ذكره ابن الصلاح في نوع "كتابة الحديث وكيفيّة ضبط الكتاب" (ص١٩٢).

أمّا المقابلة على أيّ أصلٍ اتّفقَ: وافق أصلَ سماعه أو خالفه، كما يوهمه لفظُ الشارح، فلا تصحُّ.

وكذٰلك أطلق ابن الصلاح في هٰذا الموضعِ من "علوم الحديث" (ص٢٠٩)، وإطلاقه محمولٌ علىٰ تقييده في الموضع السابقِ.

واستدرك النوويُّ ذٰلك في "إرشاد طلّاب الحقائق" (ص١٥٣)، و"التقريب والتيسير" (ص٢٩٢)، وكذا البدرُ بن جماعةَ في "المنهل الرويّ" (ص٣٢١)، وابن الملقّن في "المقنع" (١/ ٣٦٩)؛ فقالوا في هٰذا =

وممّن نُسب إليه التساهلُ - ابنُ لَهِيعةَ؛[٢] فإنّه - مع جلالته - كان الرجل يأتيه بالكتاب فيقول: هٰذا من حديثك، فيحدّثه به مقلِّدًا له.[٣]

والصواب ما تقرّر عنِ الجمهور مِنَ التوسّط؛ إذ خير الأمور الوسطُ،[٤] وما عداه شططٌ.

فإذا قام الراوي في التحمّل والمقابلة بما تقدّم منَ الشروط فيهما،[١] جازتِ الرواية مِنَ الكتاب، وإن غاب عنه، حيث كان الأغلبُ علىٰ الظنّ مِن أمره سلامتَه مِن نحو التغيير،

الموضعِ: (غيرِ مقابلةٍ بأصولهم)، فقيّدوا الأصولَ بكونها لهم، بمعنىٰ الأصولِ التي سمعوا فيها من شيوخهم، وما يلتحق بها، كما سبق، وذٰلك هو معنىٰ كلام الحاكم، كما سيأتي نقلُه.

(١). في "المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص١٥٦).

ولفظُه: «الطبقة الثامنة منَ المجروحين: قومٌ سمعوا كتبًا مصنّفةً عن شيوخٍ أدركوهم، ولم ينسخوا سماعاتِهم عند السماع، وتهاونوا بها، إلىٰ أن طعنوا في السنّ، وسُئِلوا عنِ الحديث، فحملهمُ الجهلُ والشَّرَهُ علىٰ أن حدّثوا بتلك الكتب مِن كتبٍ مشتراةٍ، ليس لهم فيها سماعٌ، ولا بلاغٌ، وهم يتوهّمون أنّهم في رواياتها صادقون».

والحاكم هو محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن حَمْدُويَهِ بن نعيمٍ، أبو عبد الله، الضبّيُّ نسبةً إلىٰ جدِّ جدّته، الطهمانيُّ نسبةً إلىٰ إبراهيمَ بن طهمانَ، جدِّ ذٰلك الجدِّ لأمِّه، النَّيْسابُوريُّ، المعروف بـ(الحاكم)؛ لتولِّيه القضاء، وكان يُعرَف كذٰلك بـ(ابن البَيِّع)، الحافظ، صاحب "المستدرك علىٰ الصحيحين"، وغيرِه. تُوُفِّيَ سنة خمسٍ وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٥٠٩-٥١١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٧١).

(٢). هو عبد الله بنُ لَهِيعَةَ بنِ عقبةَ بنِ فُرْعانَ، أبو عبد الرحمٰن، الحضرميُّ، الأُعْدُوليُّ، ويُقال: الغافقيُّ، المصريُّ، القاضي، أحد الفقهاء، وفي رواياته خلافٌ مشهورٌ. تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وسبعين. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٥٢٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ١٢، و١٤).

(٣). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٥٢٤)، و"المجروحين" لابن حبّان (١/ ٥٠٦). وانظر كذٰلك "الكفاية" للخطيب البغداديّ (١/ ٣٦١).

(٤). قوله: (خير الأمور الوسط) مقتبَسٌ من حديثٍ ضعيفٍ يُروىٰ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وآله وسلّم، انظرِ "المقاصدَ الحسنة" للسخاويّ (ص٢٠٥-٢٠٦).

ولا سيّما إذا كان ممّن لا يخفىٰ عليه التغيير غالبًا؛ وذٰلك لأنّ الِاعتماد في باب الرواية علىٰ غالب الظنّ، فإذا حصل أجزأه، ولم يُشترَط مزيدٌ عليه، والله أعلم.[٢]

(**ومن روىٰ**)، أيْ أراد الرواية، من نسخةٍ، (**من غير أصله، بأنْ**) لم يكن فيها سماعُه، ولا هي مقابلةٌ،[٣] و(**يَسمعَ فيها**)، أيِ النسخةِ، (**الشيخُ**) علىٰ الشيخ الأعلىٰ، (**أو يُسمَعَ**) علىٰ الشيخ الذي هو عليه، في نسخةٍ خلافِها،[٤] أو كُتِبت عن شيخه، وسكنت نفسُه إليها، (**لن. يجوّزوه**)، أيْ لم يحكموا له بجواز الرواية من تلك النسخةِ.[٥]

قال ابن الصلاح[٦]: «قطع به الإمام أبو نصرِ بنُ الصبّاغ؛[١] إذ لا يؤمَن أن يكون فيها زوائدُ ليست في نسخة سماعه».

---

(١). ذكر هٰذه الشروطَ مفرَّقةً؛ فانظرِ "الأصل": في مبحث "أقسام التحمُّل" (ل: ٧٥/أ، وما بعدَها)، وفي أثناء الكلام علىٰ المقابلة (ل: ٩٥/ب، وما بعدَها).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٦٥٠). وانظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢١٠).

(٣). يعني: ولا هي مقابلةٌ بأصلٍ فيه سماعُه؛ فيدخل في صورة المسألةِ الروايةُ من نسخةٍ مقابلةٍ بغير الأصل الذي فيه سماعه.

(٤). الهاء في قوله: (في نسخةٍ خلافِها) تعود علىٰ قوله: (نسخةٍ من غير أصله)؛ فالمعنىٰ: في نسخةٍ خلافِ النسخة التي هي أصلُه.

وقوله بعدَ ذٰلك: (أو كُتِبت عن شيخه) معطوفةٌ علىٰ (أو يُسمَعَ علىٰ الشيخ)، وهما معطوفتانِ علىٰ (يَسمعَ فيها ... الشيخُ). ولا يخفىٰ تعقيدُ التركيب بهٰذه الصورةِ.

(٥). ذكر هٰذه المسألةَ الخطيب في "الكفاية" (٢/ ٥-٦).

(٦).في "علوم الحديث" (ص٢١١).

وابن الصلاح هو عثمانُ بن الصلاحِ عبد الرحمٰن بن عثمانَ بنِ موسىٰ بنِ أبي نصرٍ، تقيُّ الدينِ، أبو عمرٍو، النَّصْريُّ، الكُرْديُّ، الشَّهْرَزُوريُّ، الشافعيُّ، المعروفُ بـ(ابن الصلاح)، صاحب "معرفة أنواع علم الحديث"، الذي عليه مدار علم المصطلح. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعين وستِّمِائةٍ. انظر "وَفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكَانَ (٣/ ٢٤٣-٢٤٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٣/ ١٤٢-١٤٣).

[١٠٢/ب] (**ورأىٰ**) الإمام (**أيّوبُ**) بنُ [أبي][٢] تَمِيمةَ السَّخْتِيانيُّ[٣] / ومحمّدُ بنُ بكرٍ البُرْسانيُّ[٤] (**جوازه**)؛ ترخيصًا في الرواية.[٥]

(**وفصّل**) الحافظ أبو بكرٍ أحمدُ بن عليِّ بن ثابتٍ (**الخطيبُ**) البغداديُّ،[٦] حيث قال: «الذي يوجبه النظرُ أنّه متىٰ عَرف أنّ هٰذه الأحاديثَ هي التي سمعها منَ الشيخ، جاز له أن يرويَها عنه، (**إنِ اطمأنّ**) قلبه (**أنّها**)، أي تلك الأحاديثَ، - والأولىٰ (أنّه)، بالتذكير،[٧] هو - (**المسموعُ**) له منه، وسكنت نفسه إلىٰ صحّته والسلامةِ، وإلّا، فلا».

---

(١). هو عبدُ السيّدِ بن محمّد بن عبد الواحد بن أحمدَ بن جعفرٍ، أبو نصرٍ، البغداديُّ، الشافعيُّ، الفقيهُ، المعروفُ بـ(ابن الصبّاغ)، وبـ(صاحب "الشامل")، وهو مصنَّفٌ له في الفقه. تُوُفِّي سنة سبعٍ وسبعين وأربعِمِائةٍ. انظر "وَفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكَانَ (٣/ ٢١٧-٢١٨)، و"طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٥/ ١٢٣).

(٢). ساقطة من "الأصل".

(٣). هو أيّوبُ بن أبي تميمةَ كيسانَ، أبو بكرٍ، السَّختِيانيُّ، البصريُّ، العَنَزيُّ مولاهم، وقيل: ولاؤه لطُهَيّةَ، وقيل: لجهينةَ، الإمام الكبير، من صغار التابعين. تُوُفِّي سنة إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٢٤٦-٢٥٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ١٩٦-٢٠٢).

(٤). هو محمّدُ بن بكرِ بن عثمانَ، أبو عثمانَ وأبو عبد الله، الأزديُّ البُرسانيُّ، البصريُّ، روىٰ حديثه الجماعةُ: أصحاب "الكتب الستّة". مات سنةَ ثلاثٍ ومِائتين. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٢٩٧)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤٢١-٤٢٢).

(٥). رواه عنهما الخطيب في "الكفاية" (٢/ ٥ برقميْ ٨١٥، و٨١٦).

(٦). في "الكفاية" (٢/ ٥-٦).

(٧). يعني لأنّ الخبر - وهو قولُه: (المسموعُ) - مذكَّرٌ، لٰكنّه مسندٌ إلىٰ ضميرٍ عائدٍ علىٰ اسم (إنّ) المتّصلِ بها، وهو الضمير (ها)، وهو مؤنَّثٌ. يعني: والأصل أن يكون (المسموع) - وهو مذكَّرٌ - مسندًا إلىٰ ضميرٍ مذكَّرٍ، لا إلى مؤنّثٍ.

ولم يوجب ذٰلك؛ لأنّ الضمير المؤنَّث في (أنّها) يعود علىٰ الأحاديث، كما ذكره الشارح، وتأنيثها مجازيٌّ، ويجوز تذكير الفعل المسند إلىٰ ضميرٍ عائدٍ علىٰ مجازيِّ التأنيث عند بعض النحاة؛ فكذا الِاسم المسند إليه؛ إذْ لا فرقَ.

=

قال جمعٌ – كالنوويّ[١] وابن الصلاح[٢] –: «هٰذا إذا لم يكن له إجازةٌ عامّةٌ عن شيخه لمرويّاته، أو لهٰذا الكتابِ،[٣] (**فإن يُجِزْه**) أيِ الشيخُ التلميذَ، كذٰلك، (**يُبَحْ**) له (**المجموعُ**)، أيْ روايتُه مطلقًا؛ إذ ليس فيه أكثرُ من رواية تلك الزياداتِ بالإجازة.

وله أن يقول: (حدّثنا)، و(أخبرنا)، من غير بيانٍ للإجازة. والأمر في ذٰلك يقع مثله في التسامح.

وقد تقدّم[١] أنّه لا غَنَاء[٢] في كل سماعٍ عنِ الإجازة؛ ليقع ما يسقط في السماع علىٰ وجه السهو وغيره من كلماتٍ أو أكثرَ – مرويًّا بالإجازة، وإن لم يذكر لفظها.

وفي الأولويّة التي ذكرها الشارح نظرٌ؛ فإنّ الأكثر علىٰ وجوب تأنيث الفعل المسند إلىٰ ضميرٍ مؤنّثٍ، وعليه، فهو لازمٌ، وليس بأولىٰ فقطْ. ثمّ إنّ مقتضىٰ ذٰلك أن يعود الضمير المذكَّر الذي اقترحه الشارح في (أنّه) – علىٰ (الأحاديث)، وذٰلك لا يصحُّ.

والذي هو أولىٰ – لو كان يمكنُ – أن يؤنِّث الخبرَ؛ فيقولَ: (إنِ اطمأنّ أنّها المسموعةُ)؛ ليتّسق الكلامُ، ولا يخفىٰ إحالتُه؛ لأنّ رَوِيَّ البيت عينٌ مضمومةٌ.

وكلام السيوطيّ – بتذكير الخبر وتأنيث المبتدإ – يتّجه بتقدير موصوفٍ محذوفٍ لكلمةِ (المسموع)، ويكونَ هو الخبرَ في أصل الكلام، والتقدير علىٰ ذٰلك: إنِ اطمأنّ أنّها – أيِ الأحاديثَ – هي القدْرُ المسموعُ.

(١). انظرِ "الإرشاد" (ص١٥٣-١٥٤)، و"التقريب" (ص٢٩١-٢٩٢).

والنوويُّ هو يحيىٰ بن شرفِ بن مُرِيِّ بن حسنِ بن حسينٍ، محيِي الدينِ، أبو زكريّا، الحِزَاميُّ، النوويُّ والنواويْ، الدمشقيُّ، الشافعيُّ، مقرِّرُ المذهب، والمجتهد فيه، صاحبُ المصنّفات العظيمة، منها "المجموع شرح المهذَّب". تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وسبعين وستّمِائةٍ. انظر "تحفةَ الطالبين في ترجمة الشيخ محيي الدين" لابن العطّار (ص٣٩-٤٣)، و"المنهاجَ السويَّ في ترجمة الإمام النوويِّ" للسيوطيّ (ص٢٥-٢٦، و٤٧، و١٠١).

(٢). انظر "علوم الحديث" (ص٢١١-٢١٢).

(٣). قوله: (أو لهٰذا الكتاب) زيادةٌ منَ الشارح، وليست في كلام ابن الصلاح ولا النوويّ، وهي زيادةٌ مهمّةٌ؛ فإنّ المقصود منَ الإجازة هنا أن يقعَ له روايةُ ما قد يكون سقط منَ النسخة التي سمعها علىٰ شيخه، ولهٰذا يحصل بإجازته في هٰذا الكتاب، وإن لم يكن له إجازةٌ منه في غيره.

فإن كان في النسخة سماع شيخه، مثلًا، فينبغي له حينئذٍ في روايته منها أن يكون له إجازةٌ عامّةٌ من شيخه، ولشيخه مثلُها.[٣] وهٰكذا».

قال ابن الصلاح[٤]: «وهٰذا تيسيرٌ حسنٌ، هدانا الله له، وله الحمد، والحاجة إليه ماسّةٌ في زماننا جدًّا، والله أعلم».

و(**مَن**)، أيِ الحافظُ للحديث، الذي (**كتْبَه**) - بإسكان التاء - (**خلافَ حفظه يجدْ ∴ وحفظُه**)، أيْ والحال أنّ حفظه (**منها**)، أيْ من تلك الكتبِ، فـ(**بالكتابَ يَعتمد**)، ويرجعُ إلىٰ ما فيه عند الرواية؛ لأنّه أضبطُ، بخلاف الحفظ؛ فإنّه خوّانٌ.[٥]

و(**كذا**) إذا كان حفظُه (**من**) لسان (**الشيخِ و**)الحال أنّه قد (**شكَّ**) في ذٰلك، أو مِنَ القراءة عليه.

(**واعتمد**) المحدّثُ (**حفظًا**)، أيْ حفظَه للحديث، (**إذا أيقن**) ولم يتشكّك فيه.[٦]

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٨٠/أ).

وأصل هٰذا الكلامِ ما رواه القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٤١) عنِ الفقيه أبي عبد الله بن عتّابٍ.

(٢). الغَنَاء بمعنىٰ الغِنىٰ، وهو هنا ضدُّ الفقر. انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص١٣١٩).

(٣). اشترط الشارح لجواز الرواية في هٰذه الصورةِ أن تكون الإجازتانِ عامّتينِ، وكذٰلك قال ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢١١)، ومن تبعه.

والظاهر أنّه يجوز كذٰلك إن كانت له إجازةٌ بهٰذا الكتابِ فقط، كما مرّ في الصورة السابقةِ؛ لأنّ ما قد يزيد في هٰذه النسخةِ علىٰ ما سمعه الشيخُ من شيخه - لن يخرج عن رواية شيخ شيخه ذٰلك للكتاب، فإذا كان مُجازًا منه بروايةِ جميعه، لم يحتجْ مع ذٰلك أن يُجازَ بغيره، فضلًا عن سائر مرويّات الشيخ. والله أعلم.

(٤). انظر "علوم الحديث" (ص٢١١-٢١٢).

(٥). انظرِ "المحدّث الفاصل" لابن خلّادٍ الرامَهُرمُزيّ (ص٣٨٨)، و"الكفاية" للخطيب (١/ ٤٦٥).

(٦). يتحصّل من كلام الناظم في المسألة أربعُ صورٍ، أجملها، ولم يفصّلْها الشارح كما ينبغي.

=

(**والجمع**) بين الأمرين في روايةٍ (**أسدّ**)، أيْ أقوىٰ، كأنْ يقولَ: (حفظي كذا وفي كتابي كذا)، هٰكذا فعله الأئمّة، كشعبةَ[1] وغيرِه.[2]

(**كـ**)أسدّيّة الجمع في(**ـما إذا خالفه**)ـه شخصٌ (**ذو حفظٍ**) وإتقانٍ، فيقول: (حفظي كذا، وقال فيه فلانٌ، أو قال فيه غيري: كذا وكذا)، ونحوَ ذٰلك، كما فعله سفيانُ الثوريُّ،[3] وغيرُه.[1]

وذٰلك أنّ الراويَ عند التلقّيْ: قد يكتب الحديث عنِ الشيخ، ثمّ يحفظه من كتابه، وقد يحفظه من لسان الشيخ مباشرةً، ثمّ يكتب بعدُ من حفظه، ثمّ عند الأداء: قد يكون متيقّنًا ممّا في حفظه، وقد يشكّ ويتردّد.

فنأخذ المورِدَ الأوّلَ للقسمة: فإذا كان حفظه فرعَ كتابه، فإنّه يقدّم كتابه مطلقًا، تيقّنَ من حفظه، أو تشكّك فيه. وإن كان كتابه فرعَ حفظه: فإن تيقّن، قدّم حفظه، وإن شكّ، قدّم كتابه.

وانظر ذٰلك جليًّا في "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢١٢).

(١). رواه الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤٦٥-٤٦٦ برقمي ٦٨٣ و٦٨٤).

وهو شعبةُ بن الحجّاجِ بن الوردِ، أبو بِسطامٍ، الأزديُّ العَتَكيُّ مولاهمُ، البصريُّ، الحافظ المشهورُ، أوّل من تصدّىٰ للكلام في الجرح والتعديل. تُوُفِّي سنةَ ستّين ومِائةٍ. انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٤/ ٢٤٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٢٠٢-٢٢٨).

(٢). وروىٰ ذٰلك الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٦٥ برقْم ٦٨٢) عن همّام بن يحيىٰ، ثمّ في (١/ ٤٦٧-٤٦٨ برقْم ٦٨٦) عن أبي قِلابةَ الجَرْميِّ.

(٣). هو سفيانُ بن سعيدِ بن مسروقِ بن حمزةَ بن حبيبٍ، أبو عبد الله، الثوريُّ، الكوفيُّ، الإمامُ الكبيرُ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وستّينَ ومِائةٍ. انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٤/ ٩٢-٩٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٢٢٩-٢٧٩).

وقد عزاه إلىٰ الثوريّ ابنُ الصلاح في علوم الحديث (ص٢١٢)، وتابعه النوويّ في "إرشاد طلّاب الحقائق" (ص١٥٥)، وابن كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (ص٢٣٣)، والسيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٥٣)، وغيرُهم.

ولم أجده مسندًا عن سفيانَ الثوريِّ.

=

[١٠٣/أ] وتقدّم أوّلَ / المبحث أنّه إذا وجد سماعه في كتابه ولا يذكرُه جاز له روايتُه عند الجمهور.(٢)

قال في "التقريب"(٣): «وشرطه أن يكون بخطّه، أو بخطّ من يثق به، والكتاب يغلب علىٰ الظنّ سلامتُه منَ التغيير، وتسكن إليه [نفسُه]،(٤) فإن شكّ لم يَجُز».

وعبّر في غيره(٥) - كالرافعيّ(٦) - عن هٰذا الشرطِ بقوله: «محفوظٌ عنده»، وفيه إشعارٌ بعدم الِاكتفاء بظنّ سلامته منَ التغيير.(١)

لٰكن روىٰ الخطيب ذٰلك في "الكفاية" (١/ ٤٧٥ برقْم ٧٠١) من طريق عليٍّ بن المدينيّ، عن سفيانَ، وهو - بلا شكٍّ - سفيانُ بنُ عيينةَ. ثمّ قال بعد ذٰلك: «رواه سفيانُ الثوريُّ وشعبةُ وأبو عوانةَ»، إلىٰ آخره. فلعلّه انتقل نظر بعض العلماء، فظنّ أنّ سفيانَ المذكورَ في الإسناد هو الثوريُّ المذكورُ في كلام الخطيب عليه، والسياق يأباه.

وروىٰ الخطيب مثالًا آخرَ لهٰذه المسألةِ في "الكفاية" (١/ ٤٧٥-٤٧٦ برقْم ٧٠٢) من طريق الحميديّ، عن سفيانَ، عنِ الزهريِّ، وهو ابنُ عيينةَ أيضًا، بلا شكٍّ.

(١). روىٰ ذٰلك الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤٧٣-٤٧٤ برقمي ٦٩٩، و٧٠٠) عن شعبةَ، ثمّ في (١/ ٤٧٦-٤٧٧ برقْم ٧٠٣) عن أبي معمرٍ عبد الله بنِ عمرٍو المِنْقَريّ، ثمّ في (١/ ٤٧٧ برقْم ٧٠٤) عنِ الفضل بن الحباب.

(٢). سبق ذِكرُ هٰذه المسألةِ أوّلَ المبحث، لٰكنّ الشارح جعلها هناك في صورةٍ أخرىٰ غيرِ هٰذه المسألةِ، وسبق التنبيه علىٰ ذٰلك.

(٣). (ص٢٩٥).

(٤). الزيادة منَ "التقريب"، والسياق يقتضيها.

(٥). يعني في "روضة الطالبين" (١١/ ١٥٧)، وفي "منهاج الطالبين" (٣/ ٤٠٧).

(٦). في "فتح العزيز شرح الوجيز" (١٢/ ٤٨٩).

والرافعيُّ هو عبد الكريم بنُ محمّدِ بن عبد الكريم بن الفضلِ بن الحسينِ، إمام الدين، أبو القاسمِ، الرافعيُّ، نسبةً إلىٰ رافعِ بن خَدِيجٍ رضي الله تعالىٰ عنه، القزوينيُّ، الشافعيّ، الفقيهُ، المعوَّل عليه في تقرير المذهب، له "فتح العزيز شرحُ الوجيز". تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وعشرين وستِّمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٢/ ٢٥٢-٢٥٤)، و"طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٨/ ٢٨١).

وتعقّبه البُلْقِينيّ[٢] بأنّ المعتمد عند العلماء قديمًا وحديثًا العملُ بما يوجد منَ السماع والإجازة مكتوبًا في الطِّباق[٣] التي غلب علىٰ الظنّ صحّتُها، وإن لم يتذكّرِ السماع ولا الإجازة، ولم تكنِ الطبقةُ محفوظةً عنده.[٤]

قال المصنّف[٥]: «هٰذا هو الموافق لما هنا، وقد مشىٰ عليه صاحب "الحاوي الصغيرِ"،[٦] فقال[٧]: ويَروي بخطِّ[ه][٨] المحفوظِ، و[إن][٩] لم تكن الطبقة محفوظةً عنده، والله أعلم».

ثمّ بيّن الكلام علىٰ رواية الحديث بالمعنىٰ، فقال: (**و**)ثبت واشتهر (**في ∴ من يروي**) الحديث (**بالمعنىٰ**)، لا بلفظه الواردِ - (**خلافٌ**) بين العلماء (**قد قُفِي**)، أيْ تُبِع، علىٰ أكثرَ من خمسة أقوالٍ.[١]

---

(١). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٦٥٤).

(٢). انظر معناه في "محاسن الِاصطلاح" (ص٣٢٤).

والبُلْقِينيُّ هو عمرُ بن رسلانَ بنِ نصيرِ بن صالحِ بن شهابٍ، سراجُ الدين، أبو حفصٍ، الكِنَانيُّ، العسقلانيُّ الأصلِ، البُلْقِينيُّ، الشافعيُّ، من كبار فقهاء عصره، من تصانيفه "محاسن الِاصطلاح". تُوُفِّيَ سنة خمسٍ وثمانِمائةٍ. انظرِ "المعجمَ المؤسِّسَ" لتلميذِه ابنِ حجرٍ (٢/ ٢٩٤-٣٠٤)، و"طبقاتِ الشافعيّة" لابن قاضي شهبةَ (٤/ ٤٢-٥٢).

(٣). الطِّباق جمع (طبقة)، وهي هنا: الورقة التي يُكتَب فيها السماع، انظر "فتح المغيث" (٣/ ٩٣).

(٤). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٥٤).

(٥). في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٥٤-٦٥٥).

(٦). هو عبد الغفّار بنُ عبد الكريم بن عبد الغفّار، نجمُ الدين، القزوينيُّ، الشافعيُّ، الفقيه، صاحبُ "الحاوي الصغير" في الفقه. تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وستّينَ وستِّمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٥/ ١١٦)، و"طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٨/ ٢٧٧).

(٧). في "الحاوي الصغير" (ص٦٦٨).

(٨). الزيادة من "الحاوي الصغير"، والمعنىٰ يقتضيها؛ فبحذفها - كما هو في "الأصل" و"التدريب" (٢/ ٦٥٥) - يتعيّن كونُ (المحفوظ) مفعولًا لـ(يروي)، وهو فاسدٌ؛ لأنّ الراوي إنْ كان يحفظ المرويّ، فلا حاجة به إلىٰ الخطّ أصلًا. وعلىٰ الزيادة المذكورة يكون (المحفوظ) صفةً لـ(خطّه)؛ فيستقيم الكلام.

(٩). الزيادة من "التدريب" (٢/ ٦٥٥).

(**فالأكثرون**) منَ السلف والخلف،[٢] الفقهاءِ وغيرِهم، منهمُ الأئمّة الأربعة،[٣] (**جوّزوا**) ذٰلك، وإنْ كان الأولىٰ إيرادَ الحديث بلفظه، دون التصرّف فيه،[١] (**للعارف**) - ولو غيرَ

---

(١). ذكر منها هنا ثمانيةَ أقوالٍ.

(٢). عزاه إليهمُ ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢١٤).

(٣). عزاه إلىٰ الأئمّة الأربعةِ: الآمديُّ في "الإحكام" (٢/ ١٢٤)، والتاج السُّبكيُّ في "الإبهاج" (٢/ ١٢٩٥)، والزركشيّ في "تشنيف المسامع" (٢/ ٤٩٣)، والسخاويّ في "شرح التقريب والتيسير" (ص٣٤١)، والسيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٦٥٥).

وقال المازَريّ في "إيضاح المحصول" (ص٥١١): «لم يختلفِ المصنّفون في النقل عن أبي حنيفة أنّه يجيز ذٰلك».

وأمّا مالكٌ، فقد روىٰ عنه الجوازَ الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤٥٠ برقْم ٦٤٨)، وحكاه عنه الباجيّ في "إحكام الفصول" (١/ ٥٨٥)، والقاضي عبدُ الوهّاب، كما نقله المازَريّ في "إيضاح المحصول" (ص٥١١-٥١٢). وهو الصحيح عنه.

وروىٰ عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٠٣-٤٠٤ برقميْ ٥٤٣، و٥٤٤) والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٧٩) ما أفهم المنع مطلقًا.

وحكىٰ المنعَ عنه: الباقلّانيُّ، كما في " البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ٣٥٨)، والبغويُّ في "شرح السنّة" (١/ ٢٣٨)، وابنُ خُوَيْزَمَنْدَادَ، كما في "إيضاح المحصول" للمازَريّ (ص٥١١-٥١٢)، والقرطبيُّ، كما في "فتح المغيث" للسخاويّ (٣/ ١٢٣).

قال عياضٌ في "الإلماع" (ص١٧٩): «وحمل أئمّتنا هٰذا من مالكٍ علىٰ الِاستحباب». وقال بنحو ذٰلك القاضي عبدُ الوهّاب، كما في "إيضاح المحصول" للمازَريّ (ص٥١١-٥١٢)، وابنُ الحاجب في "مختصر المنتهىٰ" (١/ ٦١٦).

وحمله الباجيّ في "إحكام الفصول" (١/ ٥٨٥) علىٰ من لا علمَ له بمعنىٰ الحديث، قال: «وقد نجد الحديث عنه في "الموطّإ" تختلف ألفاظه اختلافًا بيّنًا، وهٰذا يدلّ علىٰ أنّه يجوِّز للعالم النقلَ علىٰ المعنىٰ».

وذكر ابن مفلحٍ في "أصول الفقه" (٢/ ٦٠٠) أنّ المنع نُقل عن مالكٍ وغيرِه، ثمّ قال (٢/ ٦٠١): «وفيه نظرٌ؛ فإنّه لم يصحَّ عنهم سوىٰ مراعاةِ اللفظ، فلعلّه استحبابٌ، أو لغير عارفٍ؛ فإنّه إجماعٌ فيهما».

ونُقل عن مالكٍ قول ثالثٌ بالتفصيل، كما سيأتي قريبًا.

=

صحابيٍّ – بمدلولات الألفاظ، ومواقع الكلام، أيِ الأغراضِ والأحوالِ الداعية إلىٰ إيراده علىٰ وَفقها ومقتضاها.

وقد استدلّ الشافعيّ[٢] لذٰلك بحديثِ «أُنزل القرآن علىٰ سبعة أحرفٍ؛ فاقرءوا ما تيسّر منه».[٣]

قال[٤]: «وإذا كان الله تعالىٰ برأفته بخلقه – أنزل كتابه علىٰ سبعة أحرفٍ، علمًا منه بأنّ الحفظ قد يزلُّ؛ لِتحلَّ لهم قراءتُه، وإنِ اختلف لفظهم فيه، ما لم يكن في اختلافهم إحالةُ معنًى، كان ما سوىٰ كتاب الله تعالىٰ أولىٰ أن يجوز فيه اختلاف اللفظ، ما لم يُخلَّ معناه».

وأمّا الشافعيّ، فقد نصّ علىٰ الجواز في "الرسالة" (ص٢٧٤– ٢٧٥، و٣٧٠–٣٧١).

ونقل السراج الأرمويّ في التحصيل (٢/ ١٥٠) عنه المنع مطلقًا.

ووهّمه في ذٰلك جماعةٌ، منهمُ الأسنويّ في "نهاية السول" (٣/ ٢١٢)، والتاج السُّبْكيّ في "الإبهاج" (٢/ ١٢٩٥)، والزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٥٨).

وأمّا أحمد، فقد عزا إليه الجوازَ القاضي أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٩٦٩) من روايات حربٍ، والميمونيّ، والفضل بن زيادٍ، وأبي الحارث، ومهنَّا. وكذا المجدُ ابنُ تيميّة في المسوّدة (١/ ٥٥٧)، وغيره.

وحكىٰ عنه القول بالمنع البغويُّ في "شرح السنّة" (١/ ٢٣٨). ونقل ابن مفلحٍ في "أصول الفقه" (٢/ ٥٩٩) عنِ ابن حامدٍ أنّ لأحمدَ في المسألة روايتين.

(١). انظرِ "العدّة" للقاضي أبي يعلىٰ (٣/ ٩٦٨)، و"اللمع" لأبي إسحاقَ الشيرازيِّ (ص١٦٨).

(٢). في "الرسالة" (ص٢٧٣–٢٧٤).

(٣). أخرجه الشافعيّ في "الرسالة" (ص٢٧٣) من حديث عمرَ بن الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه.

وأخرجه من حديث عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه كذٰلك – البخاريُّ (٣/ ١٢٢ برقْم ٢٤١٩)، ومسلمٌ (١/ ٢٠٢).

وهو حديثٌ متواترٌ، جاء عن جمعٍ كثيرٍ منَ الصحابة، ذكرهم أبو الفضل الرازيُّ في "معاني الأحرف السبعة" (ص١٦٩–١٧٠)، والسيوطيّ في "الإتقانَ" (١/ ٣٠٦–٣٠٨).

(٤). في "الرسالة" (ص٢٧٤). وفيها: (لم يُحِلْ معناه) بالحاء المهملة، أي يغيّرْه ويصرفْه عن وجهه، وهو أوضحُ معنًى، وأقرب للسياق.

=

وروىٰ ابن مندةَ[١] والطَّبَرَانيّ[٢] عن عبد الله بن سليمانَ بنِ أُكَيمةَ الليثيِّ[١] قال: قلت: «يا رسول الله، إنّي أسمع منك الحديث، لا أستطيع أن أؤدّيه كما أسمع منك: يزيد أو ينقص

وقد سبقه إلىٰ هٰذا الِاستدلال يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطّانُ، كما روىٰ عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٥١-٤٥٢ برقْم ٦٥١ و٦٥٢).

(١). في "معرفة الصحابة"، وليست هٰذه الروايةُ في القدْر المطبوع منه، لٰكنْ ذكرها الجُوْرْقانيّ في "الأباطيل والمناكير" (١/ ٢٣٣). وفيها (سُلَيمٌ) مكانَ (سليمانَ)، ولم يذكر متنها.

ورواه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٦٨١ برقْم ٤٢١١) عن شيخ ابن مَنْدَهْ به سواءً، وذكر متنه مثلَ اللفظ الذي ذكره الشارح تقريبًا.

وذكر أبو الحسن بنُ الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ١٦٣) روايةَ ابن مَنْدَهْ وأبي نعيمٍ، وقال فيها: (سليمانَ)، كما قاله الشارحُ، وأتمّ متنها كذٰلك، لٰكنّه جعل الحديث من مسند سليمانَ بنِ أُكَيمةَ، ثمّ استشكل إيراد ابن مَنْدَهْ وأبي نعيمٍ إيّاه في ترجمةِ عبد الله بن سليمانَ.

والأقرب أنّ ما في "أسد الغابة" وهمٌ؛ فإنّ الحديث ثابتٌ في نقلِ الجُوْرْقانيِّ عنِ ابن مَنْدَهْ، وفي كتاب أبي نعيمٍ - من مسند عبد الله بن سُلَيمِ بنِ أُكَيمةَ.

وكذٰلك نقله الزركشيُّ في "النكت" (٣/ ١٢٠٣)، والعراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٥٠٧)، وابن حجرٍ في "الإصابة" (٤/ ٤٤٥).

وعليه، فإشكال ابن الأثير غيرُ واردٍ. والله أعلىٰ وأعلمُ.

وابنُ مَنْدَهْ هو محمّدُ بن إسحاقَ بن محمّدِ بن يحيىٰ بنِ مَنْدَهْ: إبراهيمَ، أبو عبد الله، العبديُّ مولاهمُ، الأصبهانيُّ، الحافظُ المشهورُ، من مصنّفاته "معرفة الصحابة". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وتسعين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢٨-٤٣).

(٢). في "المعجم الكبير" (٧/ ١٠٠ برقْم ٦٤٩١).

لٰكنّ روايته من طريق عبد الله بن سليمانَ، عن أبيه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فذِكْرُه في هٰذا الإسناد الذي ينتهي بعبد الله ولا يجاوزه - خطأٌ.

وكذٰلك، فليس عنده ذِكْر الحسن البصريِّ في آخر الحديث، فعزْوُ السياق كاملًا إليه - خطأٌ آخرُ أيضًا.

وقد تابع الشارحُ في ذٰلك السيوطيَّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٥٦).

=

حرفًا». فقال: «إذا لم تُحلّوا حرامًا ولم تحرّموا حلالًا وأصبتمُ المعنىٰ، فلا بأسَ». فذُكِرَ ذٰلك للحسن،(٢) فقال: «لولا هٰذا ما حدَّثْنا».(٣) / [١٠٣/ب]

ووقع لابن الملقِّن في "المقنع" (١/ ٣٧٣) عكسُ هٰذا الخطإِ؛ فذكر الرواية من مسند سليمانَ بنِ أُكَيمةَ، وعزاها لابن مَنْدَهْ، ثمّ للطبرانيّ، وقد يكون ابنُ الملقِّن نقل رواية ابن مَنْدَهْ من "أسد الغابة"، كما سبق. والله أعلىٰ وأعلمُ.

والطَّبرانيُّ هو سليمانُ بن أحمدَ بن أيّوبَ بن مطيرٍ، أبو القاسمِ، اللخميُّ، الطَّبَرانيُّ، ثمّ الأصبهانيّ، الحافظ الكبير، صاحب "المعاجم الثلاثة" المشهورةِ. تُوُفِّيَ سنةَ ستّينَ وثَلٰثِمِائة. انظر "أخبار أصبهانَ" لتلميذه أبي نعيمٍ (١/ ٣٣٥-٣٣٦)، و"سير أعلام النبلاء" (١٦/ ١١٩-١٣٠).

(١). هو عبدُ الله بنُ سليمانَ أو سُلَيمٍ، الليثيُّ، الحجازيُّ. مجهولُ العين. وسيأتي بيان ذٰلك في آخر التخريج.

(٢). هو الحسن بن أبي الحسن: يسارٍ، أبو سعيدٍ، واختُلِف في ولائه، البصريُّ، التابعيُّ الجليل، أحد أئمّة الإسلام. تُوُفِّيَ سنةَ عشرٍ ومِائةٍ. انظر ترجمته في "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٢/ ٢٨٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٣٦٥-٥٨٨).

(٣). رواه ابنُ مَنْدَهْ وأبو نعيمٍ - كما سبق - من طريق عمرَ بنِ إبراهيمَ، عن محمّد بن إسحاقَ بنِ عبد الله بن سُلَيمِ بن أُكَيمةَ الليثيِّ، عن أبيه، عن جدّه - هو عبدُ الله بنُ سليمانَ بنِ أُكَيمةَ - مرفوعًا.

وقد رُوِي عن عمرَ بنِ إبراهيمَ من وجوهٍ أخرىٰ، واختُلِف عليه في نسب شيخه كثيرًا.

ورواه الطبرانيّ في "الكبير" - وعنه أبو نُعَيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٣٣٥-١٣٣٦ برقْم ٣٣٦٦) - من طريق الوليد بن سلَمةَ، عن يعقوبَ بنِ عبد الله بن سليمانَ بنِ أُكَيمةَ الليثيِّ، عن أبيه، عن جدّه، مرفوعًا، وليس فيه قصّة الحسن البصريّ، كما سبق.

وقد رُوِي عنِ الوليد كذٰلك من طرقٍ أخرىٰ، واختُلِف عليه في نسب شيخه أيضًا.

ولم أرَ التطويل بتفصيل تلك الخلافاتِ؛ فإنّ الحديث مداره علىٰ عمرَ بنِ إبراهيمَ، هو الهاشميُّ مولاهم، وهو متروكٌ، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٦١-٦٢)، ويعقوبَ بنِ سلمةَ، هو الطَّبرانيُّ، وهو متّهمٌ بالوضع، انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٣٨٣-٣٨٤)؛ فالحديث واهٍ أو موضوعٌ.

=

واستدلّ بعض الحفّاظ[1] عليه بالإجماع علىٰ جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به؛ فإذا جاز الإبدال بلغةٍ أخرىٰ، فجوازه باللغة العربيّة أولىٰ.

قال الجُوْزْقانيُّ في "الأباطيل والمناكير" (١/ ٢٣٣ برقْم ٩٠): «هٰذا حديثٌ باطلٌ، وفي إسناده اضطرابٌ».

وقال ابن حجرٍ: «هو موضوعٌ، في سنده راوٍ كذّابٌ»، نقله عنه البِقاعيُّ في"النكتَ الوفيّةَ" (٢/ ٢١١).

وقال في "الإصابة" (٤/ ٤٤٤-٤٤٥): «ذكره ابن الجوزيّ في "الموضوعات"، واتّهم به الوليدَ بن سلَمةَ». قال: «وليس كما زعم؛ فقد أخرجه ابن مَنْدَهْ من طريقٍ أخرىٰ عن عمرَ بنِ إبراهيمَ ... ولٰكنْ عمرُ في وَزْنِ الوليد»، يعني في الوَهَاء.

وعليه، فلا اعتراضَ علىٰ ابن الجوزيّ؛ لأنّهما متّهمانِ، وقد يكون أحدهما سرقه من صاحبه؛ فلا ترتفع تهمة الوضع بمشاركة أحدهما للآخر.

وأيضًا، فكلٌّ من فوقَ عمرَ بنِ إبراهيمَ والوليدِ بن سلَمةَ منَ الأسماء المختلِفة المضطرِبة - مجاهيلُ، لم تثبت أعيانهم، ولا عُرِفوا بغير هٰذا الإسنادِ.

قال أبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٧٢٤): «سُلَيمُ بن أُكَيمةَ الليثيُّ مجهولٌ».

وقال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٥٤): «لم أرَ من ذكر يعقوبَ ولا أباه»، يعني سليمانَ بنَ أُكَيمةَ، يريد مَن ذكرهما بتوثيقٍ أو معرفةٍ ترفع الجهالةَ.

وذكر الشيخ المُعَلِّميّ في "الأنوار الكاشفة" (ص١٥٧) أنّ هٰذا الخبر لا يثبت عن صحابيِّه؛ لجهالة يعقوبَ وأبيه، يعني سليمانَ بنِ أُكَيمةَ.

لٰكن قال ابنُ الملقّن في "المقنع" (١/ ٣٧٣): «وعبد الله - يعني ابنَ أُكَيمةَ - ذُكِر في الصحابة، وكذا والدُه وجدُّه»، يعني بوالدِه سليمانَ، وبجدِّه أُكَيمةَ.

وهو كما قال، انظر تفصيل ذٰلك في "أسد الغابة" لابن الأثير - علىٰ الترتيب - (٣/ ١٦٣، و٢/ ٢٩٦، و٢/ ٢٩١، و١/ ١٣٥). لٰكنّ ذِكْرَ المصنِّفين رواياتِهم بالأسانيد الواهيةِ - لا يكفي لإثبات الصحبة؛ فإنّهم يذكرون ما وقع لهم؛ لغرض الجمع والِاستقصاء.

(١). لعلّه يريد الحافظ ابن حجرٍ، كما في "النزهة" (ص١١٦)، حيث قال: «ومِن أقوىٰ حُجَجِهمُ الإجماعُ علىٰ جواز»، إلىٰ آخره بنصّه.

=

وقيل: لا يجوز ذٰلك مطلقًا، بل تجب الرواية بلفظ الحديث.

وهٰذا مذهب ابن سِيرِينَ،[١] وثعلبٍ النحْويِّ،[٢] وأبي بكرٍ الرازيِّ[٣] منَ الحنفيّة،[٤] وحكاه ابن السَّمعانيّ[٥] عنِ ابن عمرَ[١] رضي الله تعالىٰ عنهما وأرضاهما، وإليه مال

وقد سبقه إلىٰ معناه منَ الحفّاظِ - الخطيبُ البغداديّ في "الكفاية" (١/ ٤٣٧)، وسبقه الباقلّانيُّ، كما في "التلخيص" للجوينيّ (٢/ ٤٠٥).

وحكىٰ القرطبيّ في "الجامع لأحكام القرآن" (٢/ ١٢٨) الِاحتجاجَ بهٰذا المعنىٰ عنِ الحسن والشافعيّ.

(١). روىٰ عنه ما أفهم ذٰلك ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٣٤-٥٣٥ بأرقام ٦٨٩، و٦٩١، و٦٩٢)، وكذا الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤١٦-٤١٨ بأرقام ٥٦٤، و٥٦٥، و٥٦٨، ثمّ ٤٤٥ برقميْ ٦٢٨، و٦٢٩).

وحكاه عنه جماعةٌ، منهمُ ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٣٨).

وابن سِيرِينَ هو محمّدُ بن سِيرِينَ، أبو بكرٍ، مولىٰ أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، البصريُّ، الإمامُ، التابعيُّ الجليلُ. تُوُفِّيَ سنةَ عشرٍ ومِائةٍ. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ١٩٢-٢٠٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٦٠٦-٦٢٢).

(٢). انظرِ "القواطع في أصول الفقه" (٢/ ٥٣٩). وحكاه عنه الخطابيّ أيضًا، كما في "المسوّدة" لآل تيميّة (١/ ٥٥٨-٥٥٩).

وثعلبٌ هو أحمدُ بن يحيىٰ بن زيدِ بن سيّارٍ، أبو العبّاسِ، الشيبانيّ مولاهمُ، البغداديُّ، النحّويُّ علىٰ طريقة الكوفيّين، المعروفُ بـ(ثعلبٍ). تُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ وتسعين ومِائتين. انظر "نزهةَ الألِبّاء" للكمال الأنباريّ (١/ ١٧٣-١٧٦)، و"معجم الأدباء" لياقوتٍ الحمويِّ (٢/ ٥٣٦-٥٥٤)، و"البلغة" للفِيرُوزَباديّ (ص٨٦-٨٧).

(٣). هو أحمدُ بن عليٍّ، أبو بكرٍ، الرازيُّ ثمّ البغداديُّ، يعرف أيضًا بـ(الجصّاص)، الحنفيُّ، من مصنَّفاته "أحكام القرآن". تُوُفِّيَ سنةَ سبعينَ وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٣٤٠-٣٤١)، و"الجواهر المضيّة" لعبد القادر الحنفيّ (١/ ٢٢٠-٢٢٤).

(٤). انظرِ "الفصول في الأصول" (٣/ ٢١١).

(٥). في "القواطع في أصول الفقه" (٢/ ٥٣٩).

وابنُ السَّمعانيّ هو منصورُ بن محمّدِ بن عبد الجبّار بن أحمدَ، أبو المظفَّر، السَّمعانيُّ التميميُّ، المروزيُّ، الشافعيُّ، بعدَ أن كان حنفيًّا، من مصنَّفاته "قواطع الأدلّة في أصول الفقه". تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وثمانينَ =

عياضٌ،[٢] إذ قال[٣]: «ينبغي سدّ باب الرواية بالمعنىٰ؛ لئلّا يتسلّطَ من لا يُحْسِن ممّن يظنّ أنّه [ممَّن][٤] يُحْسِن، كما وقع للرواة كثيرًا، قديمًا وحديثًا».[٥]

وأجيب بأنّ الكلام فيمن يحسن،[٦] وفي المعنىٰ الظاهرِ، لا فيما يُختلَف فيه،[٧] علىٰ أنّ الحافظ السخاويَّ[١] قال[٢]: «كاد الجواز أن يكون إجماعًا».

وأربعِمِائةٍ. انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٤٤٢-٤٤٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ١١٤-١١٩).

(١). هو أبو عبد الرحمٰن عبد الله بنُ عمرَ بنِ الخطّابِ بن نُفَيلِ بن عبد العُزَّىٰ، العدويُّ القرشيُّ، المكّيّ ثمّ المدنيّ، هاجر صغيرًا، واستُصغِر يومَ أُحُدٍ، وشهد الخندق وما بعدَها، وشهد له النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالصلاح، وكان من عيون الصحابة علمًا وزهدًا وعبادةً، وأحدَ المكثرين من رواية الحديث. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وسبعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٢/ ٣٢١، و٤/ ١٣٣-١٧٥)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٥٠-٩٥٣).

(٢). هو عياضُ بن موسىٰ بن عياضِ بن عَمْرُونَ بن موسىٰ، أبو الفضل، اليَحْصِبيُّ، السَّبْتيُّ، المالكيُّ، القاضي، الفقيهُ المحدِّثُ، صاحبُ التصانيف، منها "مشارق الأنوار". تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وأربعين وخمسِمِائةٍ. انظر "أزهارَ الرياض" للمَقَّريِّ.

(٣). في "إكمال المعلم" (١/ ٩٥)، وهو منقولٌ بتصرُّفٍ.

(٤). في "الأصل": (مَن يحسن)، من غير (مِن) قبلَها، والمعنىٰ لا يصحّ دونها، وهي ثابتةٌ في "نزهة النظر".

(٥). نقله ابن حجرٍ في "نزهة النظر" (ص١١٦)

(٦). نصّ علىٰ هٰذا الشرط الشافعيّ في "الرسالة" (ص٣٧٠-٣٧١ و٣٨٠-٣٨١)، والخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٣٤)، وفي "الجامع" (٢/ ٢٥-٢٦)،وغيرُهما.

(٧). نصّ علىٰ هٰذا الشرط الباقلّانيّ، كما في "التلخيص" للجوينيّ (٢/ ٤٠٤-٤٠٥)، والماورديّ في "الحاوي الكبير" (١٦/ ٩٦-٩٧)، والخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٣٤، و٤٣٥)، وفي "الجامع" (٢/ ٢٦)، وغيرُهم.

وشرحه تفصيلًا ابن الأثير في "جامع الأصول" (١/ ٥٠-٥١). وهو مختصرٌ من "أصول السَّرْخَسيّ" (١/ ٣٥٦-٣٥٧).

=

و(**ثالثها**)، أيِ الأقوالِ، وهو للخطيب البغداديّ،[٣] (**يجوز**) ذٰلك، إذا كان (**بالمرادف**)، بأن يؤتىٰ بلفظٍ بدَلَ مرادفه، مع بقاء التركيب [ومواقع][١] الكلام، [دون][٢] ما سواه، بأنْ لم يُؤتَ بلفظٍ مرادفٍ، فيغيَّرَ الكلامُ؛ فلا يجوزُ؛ لأنّه قد لا يوَفّي بالمقصود.

وفي "فتح المغيث" (٣/ ١٢٧) و"توجيه النظر" (٢/ ٦٨٦) ما يُفهِم أنّ اشتراط هٰذا - تفصيلٌ ذهب إليه بعضهم. وليس كذٰلك، بل هو موضع اتّفاقٍ، كما نصّ عليه المازَريّ في "إيضاح المحصول" (ص٥١٠).

(١). هو محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن محمّد بن أبي بكرِ بن عثمانَ، شمسُ الدين، أبو الخير وأبو عبد الله، السخاويُّ الأصلِ، القاهريُّ، الحافظُ، المؤرِّخُ، من تصانيفه "فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث". تُوُفِّي سنةَ اثنتين وتسعِمِائةٍ. انظرِ "الضوءَ اللامعَ" للمترجَم (٨/ ٢-٣٢)، و"النورَ السافرَ" للعيدروس (١/ ٤٠-٤٧).

(٢). في "شرح التقريب والتيسير" (ص٣٤٣).

ونقل أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٩٦٩) عنِ الإمامِ أحمدَ قال: «ما زال الحفّاظ يحدّثون بالمعنىٰ».

وقال التِّرْمِذيّ في "العلل الصغير" (شرح العلل: ١/ ١٤٥): «فأمّا من أقام الإسناد وحَفِظه، وغيّر اللفظ، فإنّ هٰذا واسعٌ عند أهل العلم، إذا لم يتغيّر به المعنىٰ». قال ابن رجبٍ في "شرحه" (١/ ١٤٧): «وحكاه - يعني الجوازَ - عن أهل العلم، وكلامه يُشعر بأنّه إجماعٌ، وليس كذٰلك، بل هو قول كثيرٍ من العلماء».

وأثبت الآمديُّ في "الإحكام" (٢/ ١٢٥) الإجماع بكلامٍ ضعيفٍ، ناشئٍ عن قلّة اطّلاعه علىٰ الآثار الواردةِ في الباب، والله أعلمُ.

(٣). في "الكفاية" (١/ ٤٣٤)، حيث قال الخطيب: «وقال قومٌ من أهل العلم: الواجب علىٰ المحدّث أن يروي الحديث علىٰ اللفظ إذا كان معناه غامضًا محتمِلًا، فأمّا إذا لم يكن كذٰلك، بل كان معناه ظاهرًا معلومًا، وللراوي لفظٌ ينوب مَنَابَ لفظ الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ... جاز للراوي روايتُه علىٰ المعنىٰ، وذٰلك نحوُ أن يبدِل قولَه: (قام) بـ(نهض)، و(قال) بـ(تكلّم) ... ومثلُ هٰذا، ممّا يطول تتبُّعُه، وهٰذا القول هو الذي نختاره».

وبناءً علىٰ هٰذا عزا التفصيلَ المذكورَ إلىٰ الخطيب - التاجُ السُّبكيّ في "جمع الجوامع" (ص٣٧٨)، والسيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ٦٦٠)، وتابعه الشارح.

=

وفيه نظرٌ؛ فإنّ قوله: (لفظٌ ينوب مَنَابَ لفظ الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم) يشمل المفرد والمركَّب، وتمثيله لذٰلك بعدُ بالمفردات لا يصلح للتقييد بها.

ويؤكّد إرادته شمولَ الجواز للقسمين استدلالُه بحديث ابنِ أكيمةَ السابقِ (١/ ٤٣٥-٤٣٦)، وليس فيه أكثرُ منِ اشتراط إصابة المعنىٰ، وذٰلك يحصل ولو اختلف السياق والتركيب.

ثمّ استدلّ بحديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه (١/ ٤٣٦)، وفيه: «إنّك لتحدّثنا حديثًا لا نقدر أن نسوقه كما نسمعه»، فقال: «إذا أصاب أحدكم المعنىٰ، فلْيحدّث»، وهو نصٌّ في تغيير السياق، وهو التركيب، لا المفرداتُ وحدَها.

ثمّ استدلّ بحديثٍ عن رجلٍ من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم (١/ ٤٣٦-٤٣٧)، وفيه قولهم: «ونحن لا نحفظ الحديث كما سمعناه؛ نقدّم حرفًا، ونؤخّر حرفًا، ونزيد حرفًا، وننقص حرفًا»، وهٰذا نصٌّ علىٰ تغيير السياق والتركيب.

ثمّ استدلّ (١/ ٤٣٧) بجواز نقل الشريعة للعجم بألسنتهم، وهو دالٌّ علىٰ جواز تغيير السياق وتركيبه، كدلالته علىٰ جواز تغيير المفردات.

ثمّ قال: «وإذا ثبت ذٰلك صحّ أنّ القصد برواية خبره وأمره ونهيه - إصابةُ معناه، وامتثالُ موجَبه، دون إيراد نفس لفظه وصورته ... ويدلّ علىٰ ذٰلك أنّه إنّما يُنكَر الكذبُ والتحريفُ علىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وتغييرُ معنىٰ اللفظ؛ فإذا سلِم راوي الحديث علىٰ المعنىٰ من ذٰلك، كان مخبِرًا بالمعنىٰ المقصودِ منَ اللفظ، وصادقًا علىٰ الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

ثمّ قال (١/ ٤٣٨): «وقد ورد القرآن بمثل ذٰلك؛ فإنّ الله تعالىٰ قد قصّ من أنباء من سبق قَصصًا، كرّر ذِكْر بعضها في مواضعَ بألفاظٍ مختلفةٍ، والمعنىٰ واحدٌ، ونقلها مِن ألسنتهم إلىٰ اللسان العربيّ، وهو مخالفٌ لها في التقديم والتأخير، والزيادة والنقصان، ونحوِ ذٰلك». وهٰذا صريحٌ في تجويزه تغيير التركيب والسياق.

ويشهد لاختياره إطلاق الجواز أنّه ذكر الأقوال في المسألة (١/ ٣٩٠)، فذكر أربعة أقوالٍ، ليس فيها ما نُسِب إليه من التجويز في المفردات دون المركّبات.

وقد أطلق الجواز كذٰلك في "الجامع" (٢/ ٢٥). والله أعلمُ.

(١). في "الأصل": (موقع الكلام) بالإفراد، وما أثبتُّ أصحُّ.

(٢). في "الأصل": (دو)، والنون ساقطةٌ.

وعبارة "النزهة"[١]: «وقيل: إنّما يجوز في المفردات دون المركّبات».

(**وقيل**) يجوز ذٰلك (**إن أوجب علمًا**) أيِ اعتقادًا، (**الخبر**)؛ لأنّ المعوّل علىٰ معناه، ولا تجب مراعاة اللفظ، وإن أوجب عملًا، لم يَجُزْ. وهٰذا القولُ حكاه ابن السَّمعانيّ[٢] عن بعض أصحابنا.

(**وقيل**)، أيْ: وقال الماوَرْديّ[٣] من كبار أصحابنا: «(**إنْ ينسَ**) لفظَ الخبر، بأن كان يحفظه فنسي لفظه، وبقي معناه مرتسِمًا في ذهنه، جاز أن يرويه بالمعنىٰ؛ لأنّه تحمّل اللفظ والمعنىٰ معًا، وقد عجز عن أداء أحدهما، فيلزمه أداء الآخر؛ لمصلحة تحصيل الحكم، وإن لم ينسَهُ، لم يَجُز أن يورده بغيره».[٤]

---

(١). (ص١١٦).

(٢). في "القواطع في الأصول" (٢/ ٥٤٠)، ولفظه: «وأمّا الذي يجب العمل به منها، ففيه ما لا يجوز الإخلال بلفظه»، وليس مطابقًا لحكاية المصنّف عمومَ المنع فيما أوجب العمل؛ فقد خَصَّ المنع ببعضه. وقد تابع الشارحُ في ذٰلك السيوطيَّ في "التدريب" (٢/ ٦٦٠).

وقد نقل هٰذا القولَ عنِ السمعانيّ السخاويُّ في "فتح المغيث" (٣/ ١٢٥)، فقال: «بل وفي العمل أيضًا ما يجوز بالمعنىٰ». وحكاه طاهرٌ الجزائريُّ في "توجيه النظر" (٢/ ٦٨٩)، فقال: «فإن كان موجَبه عملًا، لم تجز في بعضٍ ... وتجوز في بعضٍ».

(٣). هو عليُّ بن محمّدِ بن حبيبٍ، أبو الحسنِ، البصريُّ ثمّ البغداديُّ، القاضي، الشافعيُّ، المعروف بـ(الماورديّ)، الفقيهُ، صاحبُ "الحاوي". تُوُفِّي سنةَ خمسينَ وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" لتلميذه الخطيب البغداديّ (١٣/ ٥٧٨)، و"طبقات الفقهاء" لتلميذه أبي إسحاقَ الشيرازيِّ (ص١٣١) و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٦٤-٦٧).

(٤). نقله عنِ الماورديّ هٰكذا: التاج السُّبْكيّ في "جمع الجوامع" (ص٣٧٨)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ١٢٦)، والسيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٥٩) وطاهرٌ الجزائريّ في "توجيه النظر" (٢/ ٦٨٧).

وهو مأخوذٌ من كلامه في "الحاوي الكبير" (١٦/ ٩٧)، وفي ذٰلك النقلِ نظرٌ؛ فقد ذكر المنع من رواية التابعيّ الحديثَ بالمعنىٰ، ثمّ ذكر اختلاف أصحاب الشافعيّ في رواية الصحابيّ بالمعنىٰ علىٰ قولين: المنعِ، والجواز، ثمّ قال: «والذي أُراه أنّه إن كان يحفظ اللفظ لم يَجُز أنْ يرويه بغير ألفاظه ... وإنْ لم يحفظِ =

قال بعض المحقّقين[١]: «هٰذا القولُ هو الأولىٰ عندي، حتّىٰ مِنَ الأوّل؛ لأنّ المرء – ولو كان في غايةٍ منَ الفصاحة والبلاغة – لا ينهض إلىٰ التعبير عن ألفاظ من أوتي جوامع الكلِم بما يؤدّي معانيَها أجمعَ، بحيثُ لا يزيد ولا ينقص، بل لا يُتَصوّر أن يكون مساويًا [لها][٢] في الجلاء والخفاء،[٣] لا سيّما وهو مفوّتٌ للتبرّك بألفاظ صاحب الشريعة، وفاتحٌ لأبواب الشكّ والشبهة / في موارد السنّة».[٤] [١٠٤/أ]

اللفظَ، جازَ أنْ يوردَ معناه بغير لفظه؛ لأن الراوي قد تحمل أمرينِ: اللفظَ والمعنىٰ»، إلىٰ آخره. وظاهره تخصيص تفصيله المذكور بالصحابة دون غيرهم.

ولذٰلك قال الزركشيّ في "تشنيف المسامع" (٢/ ٤٩٣) بعد أن ساق كلام الماورديّ: «وجعل محلّ الخلاف في الصحابيّ، وأمّا غيرُ الصحابيّ، فلا يجوز له قطعًا».

وقال في "البحر المحيط" (٤/ ٣٥٩): «وحاصله تخصيص الخلاف بالصحابيّ ... والجزمُ ... بالمنع مطلقًا منَ التابعين ومَن بعدَهم»، قال: «وهو تفصيلٌ غريبٌ، لٰكنّه لا بأس به».

وقال السخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ١٢٦): «بل جزما – يعني الماورديَّ والرُّويانيَّ – بأنّه لا يجوز لغير الصحابيّ، وجعلا الخلاف في الصحابيّ دون غيره».

(١). هو المُلَّا عليٌّ القاريْ، انظر "شرح نخبة الفكر" (ص٥٠٠).

(٢). في "الأصل": (لهٰذا)، ولا يستقيم به الكلام، والتصحيح من "شرح النخبة" للمُلّا عليٍّ القاريْ.

(٣). هٰذا الكلام مشكلٌ؛ لأنّه يرجّح في أوّله جواز الرواية بالمعنىٰ عند نسيان اللفظ، ثمّ يمنع أن تقع روايةٌ بالمعنىٰ مستوفيةً لشروط قَبولها؛ فما ذكره منَ الِامتناع يَرِد علىٰ الصورة التي أجازها؛ فيتناقضان.

لا يُقال إنّه استثنىٰ صورةَ الجواز؛ لأنّ الإجماع قائمٌ علىٰ منع الرواية بالمعنىٰ إذا اختلّ شرطها مطلقًا، بل هي حينئذٍ إلىٰ الكذب أقربُ.

والصوابُ إمكان الرواية بالمعنىٰ بالشروط المذكورة، بل يُسرُها علىٰ من تمكّن منَ اللغة، ولا أدلَّ علىٰ ذٰلك من كثرة الوقوع. والله أعلمُ.

(٤). ما نقله الشارح منِ اقتضاء الرواية بالمعنىٰ للشكّ والشبهة – غير صحيحٍ، بل إنّها لم تجز إلّا تيسيرًا علىٰ المسلمين في رواية السنّة؛ لِيكثر نقلُها، ويَعُمَّ؛ فلا يضيعَ منها شيءٌ، وما يُخشىٰ في ذٰلك من تساهلٍ يُخِلُّ بالمعنىٰ، فقدِ انتفىٰ بالضوابط الدقيقة التي قُيِّد بها هٰذا البابُ؛ فاجتمع للمسلمين بذٰلك ضمانُ بقاء السنّة كاملةً بغير نقصٍ، والأمنُ من وهم الرواة وتساهُلِهم.

=

(**وقيل**) عكسُ هٰذا القولِ، وهو الجواز (**إن ذَكَر**) اللفظَ، وعدمُه إنْ نسيَه.

وعبارة "النزهة"[١]: «وقيل: إنّما يجوز لمن يستحضر اللفظ؛ ليتمكّن مِنَ التصرّف فيه».

(**وقيل**) يجوز (**في الموقوف**) علىٰ الصحابيّ، لا في المرفوع إليه صلّىٰ الله تعالىٰ وسلّم عليه. حكاه ابن الصلاح[٢] عن بعضهم. وروي أيضًا عن مالكٍ،[٣] والخليل بن أحمدَ.[٤]

واستُدلّ له بحديثِ «ربّ مبلَّغٍ أوعىٰ من سامعٍ».[٥] فإذا رواه بالمعنىٰ، فقد أزال عن موضعه معرفةَ ما فيه.[٦]

وأيًّا ما رجّح العلماء في هٰذه المسألةِ، فإنّ كتب السنّة طافحةٌ باختلاف ألفاظ الحديث الواحدِ، و"الصحيحانِ" شاهدُ صِدْقٍ علىٰ ذٰلك، وليس ذٰلك إلّا من باب الرواية بالمعنىٰ، ومع ذٰلك، فالمسلمون مطمئنّون إلىٰ سنّة نبيّهم صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

(١). (ص١١٦).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢١٤).

(٣). رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٢٠-٤٢١ بأرقام ٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩). وانظر "إكمال المعلم" (١/ ٩٤)، و"الإلماع" (ص١٧٨).

وقال ابن رجبٍ في "شرح العلل" (١/ ١٥٠): «وهو - يعني التشديد في اتّباع اللفظ، والنهي عن تغيير شيءٍ منه - قول مالكٍ في حديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم خاصّةً، دون حديث غيره. ورُوي عنه أنّه قال: أستحبُّ ذٰلك».

(٤). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٥٩).

وهو الخليلُ بن أحمدَ بن عمرِو بن تميمٍ، أبو عبد الرحمٰن، الفراهيديُّ الأزديُّ، البصريُّ، الإمامُ اللغويُّ، واضع علم العَرُوض. انظر "إنباه الرواة" للقِفْطيّ (١/ ٣٧٦-٣٨٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٤٢٩-٤٣١).

(٥). رواه البخاريّ (٢/ ١٧٦-١٧٧ برقْم ١٧٤١)، واللفظ له، ومسلمٌ (٥/ ١٠٧-١٠٨)، من حديث أبي بكرةَ رضي الله تعالىٰ عنه في سياق خطبة عرفةَ في حجّة الوداع.

(٦). من قوله: (حكاه ابن الصلاح ...) إلىٰ قوله (... معرفة ما فيه) - مختصرٌ من "تدريب الراوي" (٢/ ٦٥٩). ولا أدري إن كان قوله: (واستُدِلّ ...) إلىٰ آخره - مضافًا إلىٰ الخليل، أم هو من إنشاء السيوطيّ.

وقيل: إنّما يجوز ذٰلك للصحابة دون غيرهم.

وبه جزم أبو بكرِ بنُ العربيِّ.[١] قال[٢]: «لأنّا لو جوّزناه لكلّ أحدٍ، لَما كنّا علىٰ ثقةٍ منَ الأخذ بالحديث،[٣] والصحابة اجتمع فيهم أمران: الفصاحة والبلاغة جِبِلّةً، ومشاهدة أحوال النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأفعالِه؛ فأفادتهم المشاهدةُ عقْلَ المعنىٰ جملةً، واستيفاءَ المقصِد كلِّه».

(و)الخلاف المتقدّم كلّه فيما يتعلّق بالجواز وعدمه. ولا شكّ أنّ الأولىٰ إيراد الحديث بألفاظه، دون التصرّف فيه، كما أشرت إليه أوّلَ المبحث.

وفي غير الذي في الكتب المصنّفة، كما قال: (**امنعه**)، أيْ ما ذُكِر منَ الرواية بالمعنىٰ، قطعًا، (**لدىٰ**) كتابٍ (**مصنَّفٍ**)؛ فليس لأحدٍ أن يغيّر لفظ شيءٍ منه، ويُثبِتَ بدلَه فيه لفظًا آخرَ بمعناه؛ فإنّ الرواية بالمعنىٰ رَخّص فيها مَن رَخّص لِمَا كان عليهم مِن ضبط الألفاظ مِنَ

---

(١). هو محمّدُ بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن أحمدَ، أبو بكرٍ، المَعَافِرِيُّ، الإشبيليُّ، المالكيُّ، الأشعريُّ، القاضي، يُعرَف بـ(ابن العربيّ)، عالمٌ ذو فنونٍ، من تصانيفه "أحكام القرآن". تُوُفِّي سنة ثلاثٍ وأربعين وخمسِمائةٍ. انظرِ "الصلةَ" لتلميذه ابن بَشْكُوَالَ (٢/ ٢٢٧-٢٢٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ١٩٧-٢٠٣).

(٢). في "أحكام القرآن" (١/ ٣٦)، قال: «هٰذا الخلافُ إنّما يكون في عصر الصحابة، ومنهم، وأمّا من سواهم، فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنىٰ، وإنِ استوفىٰ ذٰلك المعنىٰ»، ثمّ ذكر ما نقله عنه الشارح. فكلامُه في حصر الخلاف في الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم، وليس فيه ترجيح جوازه لهم، فضلًا عنِ الجزم به.

ونقل عنه القرطبيّ في "الجامع لأحكام القرآن" (٢/ ١٢٩) أنّه قال: «الخلاف في هٰذه المسألةِ إنّما يُتصوَّر بالنظر إلىٰ عصر الصحابة والتابعين؛ لتساويهم في معرفة اللغة الجبلّيّة الذوقيّة، وأمّا من بعدَهم، فلا نشكّ في أنّ ذٰلك لا يجوز». فزاد إلىٰ الصحابة طبقةَ التابعين.

واشترط في كتابه "المحصول" (ص١١٨) أن يكون الراوي مستقلًّا بفهم المعاني، ولم يخصّ ذٰلك بطبقةٍ دون طبقةٍ.

فهٰذه ثلاثة أقوالٍ له في المسألة، ولم أجد ما حكاه عنه الشارح. والله أعلم.

(٣). وقد شرح هٰذا الِاعتراضَ الرازيُّ في "المحصول" (الجزء الثاني، القسم الأوّل: ص٦٧٢-٦٧٣).

الحرج والنصَب، وذٰلك غير موجودٍ فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنّه إنْ مَلَك تغيير اللفظ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره.[١]

(**و**)امنعه أيضًا فيـ(**ـما**)، أيِ الحديثِ الذي، (**به**)، أي لفظِه، (**تُعُبِّدا**)، بالبناء للمفعول، كالأذان، والتشهّد، والتكبير، والتسليم، وجميع الأذكار، والأدعية النبويّة.[٢]

وكذا ما هو من جوامع الكلِم، نحو «الخراجُ بالضمان»،[٣] «العجماء جُبَارٌ»،[١] و«لا ضررَ ولا ضِرارَ»،[٢] «من حسن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه»؛[١] فلا يجوز تغيير ألفاظها، قيل: إجماعًا.[١]

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢١٤).

وانظر في الِاعتراض عليه "الِاقتراحَ" لابن دقيقِ العيد (٣٢٩-٣٣٠)، وأقرّه الذهبيّ في "الموقظة" (ص٦٢).

وأجاب عنه العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (١/ ٥٠٨).

(٢). انظر "جامع الأصول" لابن الأثير (١/ ٥١)، و"التقييد والإيضاح" للعراقيّ (١/ ٧٢٥)، و"توجيه النظر" لطاهرٍ الجزائريّ (٢/ ٦٨٥)، وقال: «ويُقال إنّه مجمعٌ عليه».

وانظرِ "التلخيص" للجوينيّ (٢/ ٤٠٨)، و"إحكام الفصول" للباجيّ (١/ ٥٨٦)، و"البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ٣٥٧).

(٣). هٰذا الحديثُ يُروىٰ من ثلاث طرقٍ: عن عروةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

الطريق الأولىٰ: ما رواه أبو داودَ في "سننه" (٤/ ١٨٣-١٨٤ برقْميْ ٢٥٠٢، و٣٥٠٣)، والتِّرْمذيّ في "الجامع" (٢/ ٥٦١ برقْم ١٢٨٥)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٢٤٥ برقْم ٤٤٩٠)، وابن ماجهْ في "سننه" (٣/ ٥٧٦ برقْم ٢٢٤٢)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١١/ ٢٩٩ برقْم ٤٩٢٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٥) من طرقٍ عنِ ابن أبي ذئبٍ، عن مَخْلَدِ بن خُفَاف، عن عروةَ بنِ الزبير به.

قال التِّرْمذيّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وقد رُوِي هٰذا الحديثُ من غير وجهٍ».

ورواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٤٢-٤٣) من طريق يزيدَ بنِ عياضٍ، عن مَخْلَدِ بن خُفَافٍ به.

=

ويزيدُ هٰذا – كذّبه مالكٌ وغيرُه، كما في "التقريب" (ص٥٣٣)؛ فلا نظرَ إلىٰ روايته، وإنّما ذكرتُها للبيان، والِاعتمادُ علىٰ رواية ابن أبي ذئبٍ؛ فإنّه ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، كما قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٢٧).

لٰكنّ رواية ابن أبي ذئبٍ قد أُعِلّت من جهتين:

الأولىٰ: تضعيف شيخِه مَخْلَدِ بن خُفَافٍ؛ فينبغي بسط القول فيه.

قال ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٤٨٦): «روىٰ حديثًا واحدًا، فذُكِر به». وقال نحوَه ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٤٣).

وقال البخاريّ: «فيه نظرٌ»، رواه العُقَيليّ في "الضعفاء" (٦/ ٩٠)، وهٰذا يقتضي الجرح، علىٰ ما عُرِف منِ اصطلاح البخاريّ. لٰكنّ العبارة مختصرةٌ، وقد رواها ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٤٢) بتمامها، قال: «سمع عروةَ بن الزبير، وسمع منه ابنُ أبي ذئبٍ، فيه نظرٌ». وظاهره أنّ النظر متّجهٌ إلىٰ السماع، لا إلىٰ الراوي نفسِه.

وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «لم يروِ عنه غيرُ ابن أبي ذئبٍ»، انظرِ "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٤٧).

وقال نحوَه البخاريُّ، حكاه عنه ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٤٢)، ثمّ تعقّبه برواية يزيدَ بنِ عياضٍ عنه، ومرّ أنّه متّهمٌ؛ فلا يبعد أن يكون سرق الحديث منِ ابن أبي ذئبٍ؛ فلا استدراكَ إذًا.

وقال ابن وضّاحٍ: «مدنيٌّ ثقةٌ»، نقله ابنُ القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢١٢).

وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٧/ ٥٠٥).

وذكره ابن الجوزيّ في "الضعفاء" (٣/ ١١١)، ونقل عنِ الأزديّ تضعيفَه.

والراجح في حاله قولُ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٥٦): «مقبولٌ»، أيْ حيث يُتابَعُ، وإلّا، فليّن الحديث.

وذٰلك أنّه معروفُ العين، وإن لم يروِ عنه إلّا واحدٌ؛ فإنّ الراويَ عنه ابنُ أبي ذئبٍ، وهو إمامٌ حافظٌ، وقد قال ابن معينٍ وأحمدُ بن صالحٍ إنّه لا يروي إلّا عن ثقةٍ، غيرَ أبي جابرٍ البَيَاضيّ، انظر "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٦٣٥).

ثمّ إنّه معروفٌ، فأبوه وجدُّه صحابيّانِ، وأخوه وأخته تابعيّانِ معروفانِ.

نعم، ذِكْرُ ابن حبّانَ له في "الثقات" جارٍ علىٰ طريقته في توثيق من لا يَعرِفه بضعفٍ، لٰكنّ تضعيف الأزديّ أيضًا جارٍ علىٰ تشدُّده، وابنُ الجوزيّ تابعٌ له في ذٰلك.

=

والحديث الذي جاء به قد تلقّته الأمّة بالقَبول، كما قال الطحاويّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢)، وعليه عمل العلماء، كما قال التِّرْمذيّ في "الجامع" (٢/ ٥٦١).

والعلّة الثانية: عدمُ سماعِ ابن أبي ذئبٍ من مَخْلَدٍ، وقد سبق نقل ذٰلك عنِ البخاريّ.

وقال ابنُ حجرٍ في "التهذيب" (٤/ ٤١): «وفي سماعِ ابن أبي ذئبٍ منه - يعني مَخْلَدَ بنَ خُفَافٍ - عندي نظرٌ».

ولعلّه لهٰذا قال البخاريّ: «هٰذا حديثٌ منكرٌ»، كما نقله التِّرْمذيّ في "العلل الكبير" (ترتيبِ أبي طالبٍ: ص٢٠٢).

وبيان ذٰلك أنّ خُفافًا أبا مخلدٍ رضي الله تعالىٰ عنه قد تُوُفِّي زمنَ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، ذكره البغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٠٢)، وقد قُتِل عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه سنة ثلاثٍ وعشرينَ؛ فيكونُ مولدُ مَخْلَدٍ قبل ذٰلك، وقد وُلِد ابنُ أبي ذئبٍ سنةَ ثمانين؛ فيكون لمَخْلَدٍ إذْ ذاك أكثرُ من سبعٍ وخمسين سنةً؛ ثمّ قد يكون تُوُفِّي قبل أن يبلغ ابن أبي ذئبٍ سنَّ التحمُّل أوِ الطلب.

ويقوّي ذٰلك أنّ كبار شيوخ ابن أبي ذئبٍ لا يبلغون أن يُدركوا زمانَ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه.

وفي ذٰلك نظرٌ؛ فقد جاء تصريحُه بالسماع من مَخْلَدٍ بإسنادٍ قويٍّ؛ قال الإمام أحمدُ في "المسند" (١١/ ٥٨٥٥ برقْم ٢٤٨٦١): «حدّثنا يحيىٰ - يعني القطّانَ، وهو حافظٌ حجّةٌ - عنِ ابن أبي ذئبٍ، قال: حدّثني مَخْلَدُ بن خُفَافِ بن إيماءٍ». وقال ابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٢٣٤ برقْم ٦٨٣): «ثنا عبدُ الله بنُ هاشمٍ، ثنا يحيىٰ القطّانُ، عنِ ابن أبي ذئبٍ، قال: ثني مخلدُ بن خُفَافٍ».

ولا شكّ أنّ ما ثبت عنِ ابن أبي ذئبٍ منَ التصريح بسماعه من مَخْلَدٍ أقوىٰ منَ الِاستبعاد الذي يقتضيه التاريخُ، وكم بعيدٍ وقع؟! وعليه، فالإسناد متّصلٌ إن شاء الله.

هٰذا، وقد قال أبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٤٧): «ليس هٰذا إسنادًا تقوم به الحجّة ... غيرَ أنّي أقول به؛ لأنّه أصلحُ من آراء الرجال». وهٰذا محمولٌ علىٰ شدّة شرط الحجّة عند أبي حاتمٍ؛ فلا ينافي مطلقَ القَبول، ولو في أدنىٰ درجاته.

وقد صحّح هٰذه الطريقَ ابنُ القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢١٢).

الرواية الثانية: رواية هشام بن عروةَ، عن أبيه به. وقد جاءت عنه من طرقٍ:

=

فأوّل الطرق: ما رواه أبو داودَ في "السنن" (٤/ ١٨٤ برقْم ٣٥٠٤)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (١١/ ٢٩٨ برقْم ٤٩٢٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٥) من طرقٍ عن مسلمِ بن خالدٍ الزَّنجيِّ، عن هشامِ بن عروةَ به.

قال أبو داود: «هٰذا إسنادٌ ليس بذاك».

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

وقال البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٤٣): «لا يصحّ».

وقال: «إنّما رواه مسلمُ بن خالدٍ الزَّنجيُّ، ومسلمُ بن خالدٍ ذاهب الحديث». نقله التِّرْمذيّ في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص٢٠٣).

وقال العقيليّ في "الضعفاء" (٦/ ٩٢): «هٰذا الإسنادُ فيه ضعفٌ».

والأرجح في مسلمِ بن خالدٍ قولُ الحافظ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٦٢): «صدوقٌ، كثيرُ الأوهام»؛ فلا يُقبَل ما تفرّد به، ويتقوّىٰ بالمتابعات التي ترفع احتمال وهمه، وتدلُّ علىٰ ضبطه، والله أعلمُ.

وعليه، فروايته هٰذه – علىٰ ضعفها – جيّدةٌ في المتابعات والشواهد.

وثاني الطرق: ما رواه التِّرْمذيّ في "الجامع" (٢/ ٥٦١ برقْم ١٢٨٦) من طريق عمرَ بنِ عليٍّ المقدَّميّ، عن هشامٍ به.

قال التِّرْمذيّ (٢/ ٥٦٢): «استغرب محمّدُ بن إسماعيلَ هٰذا الحديثَ من حديث عمرَ بنِ عليٍّ، قلت: تُراه تدليسًا؟ قال: لا».

ولفظ البخاريّ في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص٢٠٣): «لا أعرف أنّ عمرَ بنَ عليٍّ يدلّس».

وقال أبو عوانةَ في "المستخرج" (٣/ ٤٠٥): «وأمّا عمرُ بن عليٍّ، فإنّه كان يدلّس، ولعلّه أخذه عن مسلمِ بن خالدٍ».

وقال ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٤٦٢): «وهٰذا يُعرَف بمسلمِ بن خالدٍ»، يعني أنّ رواية المقدَّميِّ غيرُ معروفةٍ.

وقال الشيخ الألبانيّ في "الإرواء" (٥/ ١٥٩): «والمقدَّميّ هٰذا ثقةٌ، لٰكنّه كان يدلّس تدليسًا سيّئًا، كما هو مذكورٌ في ترجمته، فمنَ الجائز أن يكون تلقّاه عنِ الزَّنجيِّ ثم دلّسه؛ فلا يتقوّىٰ الحديثُ».

=

وثالث الطرق: ما رواه أبو عوانةَ في "المستخرج" (٣/ ٤٠٤ برقْم ٥٤٩٣) من طريق قتيبةَ بنِ سعيدٍ، قال: هو في كتابي بخطّي، عن جريرٍ، يعني ابنَ عبد الحميد، عن هشامِ بن عروةَ به.

قال أبو عوانةَ (٣/ ٤٠٥): «وأمّا جريرٌ، فإنّ هٰذا الحديثَ ليس بمشهورٍ عنه، ولا نعلم كتبناه من غير حديث قتيبةَ بنِ سعيدٍ».

وقال البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٤٣): «ولم يسمعه»، يعني جريرٌ من هشامٍ.

وقال التِّرْمذيّ في "الجامع" (٢/ ٥٦٢): «وحديث جريرٍ - يُقال: تدليسٌ، دلّس فيه جريرٌ، لم يسمعه من هشامِ بن عروةَ».

ونقل في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص٢٠٣) عنِ البخاريّ قال: قال محمّدُ بن حُمَيدٍ: «إنّ جريرًا روىٰ هٰذا في المناظرة، ولا يدرُون فيه سماعًا».

وعليه، فهٰذه الطريقُ ضعيفةٌ، وقد تكون راجعةً إلىٰ الطريق الأولىٰ، والحفّاظ يتساهلون في المذاكرة، فربّما حدّثوا بشيءٍ عمّن لم يسمعوه منه على سبيل الِاستشهاد، لا بقصد الرواية؛ فلا اعتمادَ عليها.

ورابع الطرق: ما رواه ابنُ عديّ في "الكامل" (٨/ ٢٦٩)، والخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٩/ ٢٣٤) من طريقين عن خالدِ بن مِهْرانَ البلخيِّ، عن هشامٍ به.

قال ابن عديٍّ: «هٰذا حديث مسلمِ بن خالدٍ الزَّنْجيِّ، سرقه منه ... خالدُ بنُ مِهْرانَ، وهو مجهولٌ».

وذكر الخليليّ في "الإرشاد": (٣/ ٩٣٤) حديثَ مسلمٍ الزَّنْجيِّ، ثمّ قال: «ومتابعة مثل خالدٍ لا تقوّيه».

وقال ابن الجوزيّ في "العلل المتناهية" (٢/ ١٠٧): «وهٰذا حديثٌ لا يصحّ»، ثم علّله بأنّ خالدًا هٰذا كان منَ المرجئة. وليست هٰذه علّةً يُرَدُّ بها الحديثُ، إنّما علّتُه ما سبق في كلام ابن عديٍّ.

وخامس الطرق: ما رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٢٦٩) من طريق يعقوبَ بنِ الوليد بن أبي هلالٍ، عن هشامٍ به.

قال ابن عديٍّ: «هٰذا حديث مسلمِ بن خالدٍ الزَّنْجيِّ، سرقه منه يعقوبُ هٰذا».

وسادس الطرق: ما ذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٤٣)، قال: قال إبراهيمُ بن المنذر: ثنا أبو زيدٍ محمّدُ بن المنذر الزبيريُّ، ثنا هشامُ بن عروةَ، عن أبيه: «الخراج بالضمان».

وإبراهيمُ بن المنذر من شيوخ البخاريّ، لٰكنّه علّق روايته هنا، وقد يكون بلغه عنه بواسطةٍ.

ثمّ هو موقوفٌ علىٰ عروةَ، مخالفًا لسائر الروايات السابقةِ.

=

هٰذا، وقد ضعّف البخاريّ حديث هشامِ بن عروةَ في هٰذا البابِ، انظرِ "التاريخ الكبير" (١/ ٢٤٣)، ونقله التِّرْمِذيّ في "العلل الكبير" (ترتيبِ أبي طالبٍ: ص٢٠٣).

ومع ضعفها، فطريق مسلمِ بن خالدٍ وحدَها - صالحةٌ لِلاستشهاد، بناءً علىٰ الراجح في حال مسلمِ بن خالدٍ. والله أعلمُ.

الرواية الثالثة عن عروةَ: أخرجها ابن عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٤٠٤) من طريق مصعبِ بن إبراهيمَ، عنِ ابن جريجٍ، عنِ الزهريّ، عن عروةَ به.

قال ابنُ عديٍّ: «وهٰذا منكرٌ عنِ الزهريّ، وإنّما يَروي هٰذا ابنُ أبي ذئبٍ، عن مَخْلَدِ بن خُفَافٍ، عن عروةَ، وقد رُوِي هٰذا عنِ ابن جريجٍ، عنِ ابن أبي ذئبٍ، عن مخلدٍ، ومصعبٌ هٰذا قال: عنِ ابن جريجٍ، عنِ الزهريّ، عن عروةَ، وليس هٰذا من حديث الزهريّ».

ولم أقف علىٰ رواية ابنِ جريجٍ هٰذا الحديثَ عنِ ابن أبي ذئبٍ.

ثمّ قال ابن عديٍّ في مصعبٍ: «وهو مجهولٌ، ليس بالمعروف، وأحاديثه عنِ الثقات ليست بالمحفوظة».

وقال أبو عليٍّ النَّيْسابُوريُّ الحافظُ، كما في "مختصر الخلافيّات" لابن فَرْحٍ الإشبيليّ (٣/ ٣٢٧): «لم يحدّث به عنِ ابن جريج غيرُ مصعبٍ، ولا يُعرَف هٰذا من حديث الزهريّ عن عروةَ».

وعليه، فهٰذه الرواية منكرةٌ، ولو كان هٰذا الحديثُ عند الزهريّ، لَمَا غفل عنه أصحابه، ولَرَوَوه، وما تركوه لمجهولٍ يتفرّد به.

وبعدُ، فيتخلّص ممّا سبق أنّ جميع طرق هٰذا الحديثِ ضعيفةٌ، إلّا حديثَ ابن أبي ذئبٍ، عن مَخْلَدِ بن خُفَافٍ، وقد اختُلِف فيه أيضًا. ولذٰلك قال أحمدُ: «ما أرىٰ لهٰذا الحديثِ أصلًا»، حكاه ابن الجوزيّ في "العلل المتناهية" (٢/ ١٠٧).

وقد وقع الخلاف بين العلماء في تقوية هٰذه الطرق ببعضها. ولهٰذا قال أبو عوانة في "المستخرج" (٣/ ٤٠٥): «اختلف أهل العلم في صحّة هٰذا الحديثِ».

والأقرب - إن شاء الله - أنّ الحديث حسنٌ، بروايتيْ مَخْلَدِ بن خُفَافٍ، عن عروةَ، ومسلمِ بن خالدٍ، عن هشامِ بن عروةَ، عن أبيه، مع تلقّي الأمّة لمعنىٰ الحديثِ بالقَبول.

قال التِّرْمِذيّ في "الجامع" (٢/ ٥٦١): «والعمل علىٰ هٰذا عند أهل العلم».

وقال الطحاويّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١): «فتلقّىٰ العلماء هٰذا الخبرَ بالقَبول».

وقال النوويّ في "المجموع" (١٢/ ١٩٨) بعد أن ساق شيئًا من كلام الأئمّة السابقِ: «وإذا وقفتَ علىٰ كلام هٰؤلاء الأئمّةِ رضي الله تعالىٰ عنهم، قَضَيْتَ بالصحّة علىٰ الحديث».

=

وحسّنه الشيخ الألبانيُّ في "الإرواء" (٥/ ١٥٨، و١٦٠). والله أعلم.

(١). رواه البخاريّ في (٢/ ١٣٠، برقْم ١٤٩٩)، واللفظ له، ومسلمٌ (٥/ ١٢٧-١٢٨)، من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٢). جاء هٰذا المتنُ في عدّة أحاديثَ، أذكرها مرتّبةً من أقواها إلىٰ أضعفها.

فالحديث الأوّل: رواه ابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٤/ ٢١٥ برقْم ٢٢٠٠)، والطبرانيّ في "الكبير" (٢/ ٨٦ برقْم ١٣٨٧)، عن يعقوبَ بنِ حُمَيدٍ، عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ، عن صفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن ثعلبةَ بنِ أبي مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ويعقوبُ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٣٧): «صدوقٌ، ربّما وهَم».

وشيخُه إسحاقُ بن إبراهيمَ، هو ابن سعيدٍ الصوّافُ المدنيُّ، قال في "التقريب" (ص٣٨): «ليّن الحديث».

فهٰذا الإسناد فيه ضعفٌ، لٰكنّه صالحٌ في المتابعات والشواهد.

والحديث الثاني: رواه الدارقطنيّ في "سننه" (٥/ ٤٠٨-٤٠٩ برقْم ٤٥٤٢) من طريق أبي بكرِ بن عيّاشٍ، قال: أُراه عن يعقوبَ بنِ عطاءٍ، عن أبيه، يعني عطاءَ بنَ أبي رَبَاحٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال ابن رجبٍ في "جامع العلوم والحكم" (٢/ ٢١٠): «وهٰذا الإسنادُ فيه شكٌّ»، يعني قولَ أبي بكرٍ (أُرَاه)، لٰكنّه محمولٌ منه علىٰ الورع والِاحتياط، ولو لم يغلب علىٰ ظنّه، لَما جاز أن يحدِّث به، وغلبة ظنِّه تكفي لقَبول روايته، وإن كان عدم جزمه يضعف هٰذا الظنَّ شيئًا ما.

ويعقوبُ بن عطاءٍ قال الحافظ في "التقريب" (ص٥٣٧): «ضعيفٌ».

فالحديث ضعيفٌ كذٰلك، لٰكنّه جيّدٌ في المتابعات والشواهد.

والحديث الثالث: رواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٢٩٠ برقْم ٢١٧١) عن عمرِو بن يحيىٰ المازنيِّ، عن أبيه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مرسلًا.

ورواه الدارقطنيّ في "سننه" (٤/ ٥١ برقْم ٣٠٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٧-٥٨) من طريق عثمانَ بنِ محمّدِ بن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن، وابنُ عبد البرّ في "التمهيد" (٢٠/ ١٥٩) من طريق عبد الملك بن معاذٍ النَّصِيبيّ، كلاهما عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْديّ، عن عمرِو بن يحيىٰ المازنيّ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخدريّ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم موصولًا.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

=

وتعقّبه ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٥/ ٦٨)، قال: «وفي قوله نظرٌ، والمشهور فيه الإرسالُ، كذٰلك رواه مالكٌ».

وقال البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٦٩): «تفرّد به عثمانُ بن محمّدٍ، عنِ الدَّرَاوَرْديّ».

وعثمانُ هٰذا ضعيفٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "لسان الميزان" (٥/ ٤٠٨-٤٠٩).

قال ابن التُّرْكُمانيّ في "الجوهر النقيّ": «لم ينفرد به، بل تابعه عبدُ الملك بنُ معاذٍ النَّصِيبيُّ، فرواه كذٰلك عنِ الدَّراوَرْديّ، كذا أخرجه أبو عمرَ في "التمهيد" و"الِاستذكار" (٧/ ١٩٠)».

وقال ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ١٠٣): «عبدُ الملك هٰذا لا تُعرَف له حالٌ، ولا أعرف من ذكره».

وقال الذهبيُّ في "الميزان" (٥/ ٢٧٢): «لا أعرفه».

فهٰذه الروايةُ لا ترفع التفرُّد الذي ذكره البيهقيُّ، ولا تقوّي روايةَ عثمانَ بنِ محمّدٍ؛ فإنّها كعدمها. والله أعلمُ.

والدراورديُّ فيه ضعفٌ أيضًا، كما يُعلَم من "تهذيب الكمال" (١٨/ ١٨٧-١٩٥)، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩٩): «صدوقٌ، كان يحدِّث من كتب غيره فيخطئ».

ولذٰلك قال ابن رجبٍ في "جامع العلوم والحكم" (٢/ ٢٠٨): «ولا شكَّ في تقديم قول مالكٍ علىٰ قوله». ثمّ نقل عن خالدِ بن سعدٍ الأَنْدَلُسيِّ الحافظِ أنّه قال: «لم يصحَّ حديث «لا ضررَ ولا ضِرارَ» مسندًا».

وهٰذا المرسلُ جيّدٌ في باب المتابعات والشواهد؛ فإنّ يحيىٰ بنَ عُمارةَ المازنيَّ تابعيٌّ ثقةٌ، منَ الطبقة الوسطىٰ منَ التابعين: طبقةِ سعيدِ بن المسيَّب وابن سيرينَ ونحوِهما، انظرِ "التقريب" (ص٥٤٢)، وأكثر روايته عنِ الصحابة، انظر "تهذيب الكمال" (٢١/ ٢٧٣).

والحديث الرابع: رواه أحمدُ في "المسند" (٢/ ٦٩٣ برقْم ٢٩١٢)، وابن ماجهْ في "السنن" (٤/ ٢٧ برقْم ٢٣٤١) من طريق معمرٍ، عن جابرٍ الجعفيّ، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال الطبرانيّ في "المعجم الأوسط" (٤/ ١٢٥): «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن جابرٍ إلّا معمرٌ».

وهٰذا الإسناد ضعيفٌ من جهتين:

الأولىٰ: الكلام في جابرٍ الجعفيّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٧٦): «ضعيفٌ، رافضيٌّ». والصحيح أنّه يُعتبَر بروايته.

=

والثانية: قال يحيىٰ بنُ معينٍ: «إذا حدّثك معمرٌ عنِ العراقيّين، فخالِفْه»، انظر "تهذيبَ التهذيب" (٤/ ١٢٦). وجابرٌ كوفيٌّ؛ فرواية معمرٍ عنه ضعيفةٌ؛ فيزداد الإسناد بهٰذه العلّةِ ضعفًا إلىٰ ضعفٍ.

وجاء الحديث من طريقٍ أخرىٰ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، فرواه يحيىٰ بنُ آدمَ في "الخراج" (ص٩٧ برقْم ٣٠٣) عن إبراهيمَ بنِ أبي يحيىٰ، عن داودَ بنِ الحصين، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما مرفوعًا.

وإبراهيمُ هٰذا هو الأسلميُّ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٣٣): «متروكٌ».

وشيخه داودُ بنُ الحصين قال ابن المدينيّ: «ما روىٰ عن عكرمةَ، فمنكر الحديث».

فهٰذا الإسناد شديد الضعف.

وقال الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٨٤): «وله طريقٌ آخرُ: رواه ابن أبي شيبةَ: حدثنا معاويةُ بنُ عمرٍو، ثنا زائدةُ، عن سِمَاكٍ، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، مرفوعًا».

ولم أجده في "المصنّف" ولا في "المسند".

وهٰذا الإسناد - إن ثبت - حسنٌ، لولا أنّ رواية سماكٍ عن عكرمةَ مضطربةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩٦). والله أعلمُ.

والحديث الخامس: رواه يحيىٰ بن آدمَ في "الخراج" (ص٩٨ برقْم ٣٠٤) عن ورقاءَ، عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مرسلًا، وفيه قصّةٌ، ولفظه: «لا ضررَ في الإسلام».

وهٰذا الإسناد رجاله ثقاتٌ، إلّا ورقاءَ، هو ابنُ عمرَ اليَشْكُريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥١٠): «صدوقٌ».

لٰكنّ ابن أبي نَجيحٍ ذكره ابن حجرٍ في "تعريف أهل التقديس" (ص٣٩) في المرتبة الثالثة منَ المدلِّسين، قال: «أكثر عن مجاهدٍ، وكان يدلِّس عنه».

فهٰذا مرسلٌ ضعيفٌ.

والحديث السادس: رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٥/ ٢٣٨ برقْم ٥١٩٣) من طريق حيّانَ بنِ بِشْرٍ القاضي، عن محمّدِ بن سلمةَ، عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن محمّدِ بن يحيىٰ بنِ حَبّانَ، عن عمّه واسعِ بن حَبّانَ، عن جابرِ بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن محمّدِ بن يحيىٰ بنِ حَبّانَ إلّا ابنُ إسحاقَ، تفرّد به محمّدُ بن سلمةَ».

=

وقال ابن رجبٍ في "جامع العلوم والحكم" (٢/ ٢٠٩): «وهٰذا إسنادٌ مقاربٌ، وهو غريبٌ».

ومحمّدُ بن سلمةَ هو الحرّانيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١٦): «ثقةٌ».

ومقصود الطبرانيّ بتفرُّده أنّه تفرّد به مسندًا، وإلّا، فقد رواه أبو داودَ في "المراسيل" (٢٩٤ برقْم ٤٠٧) من طريق عبد الرحمٰن بن مَغْراءٍ، عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن محمّد بن يحيىٰ بنِ حَبّانَ، عن عمّه واسعِ بن حَبّانَ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مرسلًا، وفيه قصّةٌ.

وعبدُ الرحمٰن بنُ مَغراءٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩٢): «صدوقٌ».

وقال ابن رجبٍ في "جامع العلوم والحكم" (٢/ ٢٠٩): «وهٰذا - يعني المرسلَ - أصحُّ».

ومحمّدُ بن إسحاقَ صدوقٌ يدلِّس، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٣)، وقد عنعن هنا، ولم يصرِّح بالسماع.

وواسع بن حَبّانَ مختلَف في صحبته، انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٩)؛ فمراسيله قويّةٌ، جيّدةٌ في المتابعات والشواهد.

والحديث السابع، وهو أشهرُها: رواه ابنُ ماجهْ في "السنن" (٤/ ٢٧ برقْم ٢٣٤٠)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في زياداته علىٰ "المسند" (١٠/ ٥٣٨٥-٥٣٨٧ برقْم ٢٣٢٢٣)، والهيثمُ بن كُلَيبٍ في "مسنده" (٣/ ١٣٠-١٣٢ برقْم ١١٩٩)، من طرقٍ عنِ الفُضَيل بن سليمانَ، عن موسىٰ بنِ عقبةَ، عن إسحاقَ بنِ يحيىٰ بنِ الوليد، عن عبادةَ بنِ الصامت رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ورواه أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٣٤٤) من طريق شعيب بن محمّدٍ الدَّبِيليّ، عن سهلِ بن صُقَيْرٍ الخِلَاطيّ، عن يوسفَ بنِ خالدٍ السَّمْتيّ، عن موسىٰ بنِ عقبةَ به.

أمّا الإسناد الأوّلُ، ففُضَيلٌ ضعيفٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٢٧٤-٢٧٥).

وأمّا الإسناد الثاني، فشُعَيبٌ مجهولُ الحال، روىٰ عنه غير واحدٍ منَ الثقات، انظر "أخبار أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (١/ ٣٤٤)، ولم أجد من وثّقه.

وشيخُه سهلٌ الخِلَاطيّ: قال الحافظ في "التقريب" (ص١٩٨): «منكر الحديث، اتّهمه الخطيب بالوضع».

وشيخُه يوسفُ السَّمْتيُّ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٥٤٠): «تركوه، وكذّبه ابن معينٍ، وكان من فقهاء الحنفيّة».

=

وعليه، فالإسناد الثاني تالفٌ، وإنّما الِاعتماد علىٰ الإسناد الأوّل، وضعفه محتمَلٌ.

لٰكنّ الحديث مداره علىٰ إسحاقَ بنِ يحيىٰ، وهو مجهولُ الحال، كما قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٣)، ولم يُدرِك عبادةَ بنَ الصامت رضي الله تعالىٰ عنه، كما قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢/ ٤٩٣)، وابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣).

فالإسناد بضعف رواته وانقطاعه - شديدُ الضعف، والله أعلم.

والحديث الثامن: رواه الطبرانيّ في "الأوسط" (١/ ٩٠ برقْم ٢٦٨) عن أحمدَ بنِ رِشْدِينٍ، عن رَوحِ بن صلاحٍ، عن سعيدِ بن أبي أيّوبَ.

ورواه في موضعٍ آخر منه (١/ ٣٠٧ برقْم ١٠٣٣) عن أحمدَ بنِ داودَ المكّيِّ، عن عمرِو بن مالكٍ الراسبيِّ، عن محمّدِ بن سليمانَ بنِ مسمولٍ، عن أبي بكرِ بن أبي سَبْرَةَ.

كلاهما عن أبي سهيلٍ نافعِ بن مالكٍ، عنِ القاسم بن محمّدٍ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

والحديث لا يصحّ عن أبي سهيلٍ.

فالإسناد الأوّل فيه أحمدُ بن رِشدِينٍ، وهو ضعيفٌ، انظر "لسان الميزان" (١/ ٥٩٤-٥٠٦).

وشيخُه رَوحُ بن صلاحٍ - الأكثر علىٰ تضعيفه كذٰلك، انظر "لسان الميزان" (٣/ ٤٨٠-٤٨١).

والإسناد الثاني فيه عمرُو بن مالكٍ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٣٦٣): «ضعيفٌ».

وشيخه محمّدُ بنُ سليمانَ ضعيفٌ كذٰلك، قال ابن عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٠٤): «عامّة ما يرويه لا يتابَع عليه في إسناده ولا متنه».

وشيخه ابنُ أبي سبرةَ متروكٌ، قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "التقريب" (ص٥٥٠): «رمَوه بالوضع، وقال مصعبٌ الزُّبيريُّ: كان عالمًا».

فهٰذا الحديث شديد الضعف بإسناديه إلىٰ أبي سهيلٍ؛ فلا يعتدُّ به.

وجاء عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها من وجهٍ آخرَ، رواه الدارقطنيّ في "سننه" (٥/ ٤٠٧ برقْم ٤٥٣٩) من طريق الواقديّ، عن خارجةَ بنِ عبد الله بن سليمانَ بنِ زيدِ بن ثابتٍ، عن أبي الرجال، عن عمرةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها مرفوعًا.

والواقديُّ: قال الذهبيّ في "السير" (٩/ ٥٧٢): «أجمعتِ الحفّاظ علىٰ تركه»؛ فلا يصلح للمتابعة.

=

والحديث التاسع، وهو آخرها: رواه الطبريّ في "تهذيب الآثار" (٥/ ٧٩٢-٧٩٣ برقْم ١١٦٧) عن محمّدِ بن حُمَيدٍ الرازيِّ، عن سلمةَ، هو ابنُ الفضل الأبرشُ، عنِ ابن إسحاقَ، عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير، عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، موقوفًا من قوله، وفيه قصّةٌ.

ثمّ أعلّ هٰذه الروايةَ بالِانقطاع. يعني بين محمّدِ بن جعفرٍ وعمرَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وأيضًا، فمحمّدُ بن حُميدٍ متّهمٌ بالكذب؛ فحديثه واهٍ، ولا يُعتدّ به.

وبعدُ، فالحديث أكثرُ طرقه واهيةٌ، لا تصلح لِلاعتبار، وأجودها حديث ثعلبةَ بنِ مالكٍ وأبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنهما؛ فإنّ ضعْفهما يسيرٌ، وكذٰلك مرسلُ يحيىٰ بنِ عُمارةَ المازنيِّ؛ فإنّ إسناده صحيحٌ، ومرسِلُه تابعيٌّ كبيرٌ ثقةٌ، ومرسلُ واسعِ بن حَبّانَ؛ فإنّ إسناده حسنٌ، ومرسلُه ثقةٌ، مختلَفٌ في صحبته، ثمّ حديثُ جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه ومرسلُ مجاهدٍ؛ فإنّهما ضعيفانِ، وليس فيهما متّهَمٌ.

والحديث بمجموع هٰذه الطرقِ حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ.

قال النوويُّ في "الأربعين" (ص٩٧-٩٨): «حديثٌ حسنٌ ... وله طرقٌ يَقْوىٰ بعضُها ببعضٍ».

وقال ابن رجبٍ في "جامع العلوم الحكم" (٢/ ٢١٠): «وهو كما قال».

ثمّ نقل عنِ الإمام أحمدَ أنّه استدلّ بهٰذا الحديثِ.

ثمّ (٢/ ٢١١) نقل عنِ ابن الصلاح أنّه قال: «هٰذا الحديثُ أسنده الدارقطنيُّ من وجوهٍ، ومجموعها يُقوّي الحديثَ ويُحسِّنه، وقد تقبّله جماهير أهل العلم، واحتجُّوا به، وقول أبي داودَ: إنّه منَ الأحاديث التي يدور الفقه عليها - يُشعِر بكونه غيرَ ضعيفٍ، والله أعلم».

وصحّحه الشيخ الألبانيُّ في "الإرواء" (٣/ ٤٠٨)، ثمّ قال (٣/ ٤١٣): «فهٰذه طرقٌ كثيرةٌ لهٰذا الحديثِ، قد جاوزتِ العَشْرَ، وهي وإن كانت ضعيفةً مفرداتُها، فإنّ كثيرًا منها لم يشتدَّ ضعفُها؛ فإذا ضُمَّ بعضُها إلىٰ بعضٍ، تقوّىٰ الحديثُ بها، وارتقىٰ إلىٰ درجة الصحيح إن شاء الله تعالىٰ».

ثمّ نقل عنِ العلَائيّ أنّه قال: «للحديث شواهدُ، ينتهي مجموعُها إلىٰ درجة الصحّة أوِ الحُسْن المحتجِّ به».

ثمّ قال: «وقد احتج به الإمام مالكٌ، وجزم بنسبته إلىٰ النبيّ صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم»، يعني في "الموطّإ" (٢/ ٣٦٣).

(١). هٰذا الحديثُ يرويه الزهريّ، وقدِ اختُلِف عليه، وعلىٰ بعض الرواة عنه، علىٰ وجوهٍ كثيرةٍ.

فالأوّل: ما رواه البيهقيّ في "شعب الإيمان" (٧/ ٥٣-٥٤ برقْم ٤٦٣٢) من طريقين عن معمرٍ، وابنُ وهبٍ في "الجامع" (١/ ٤١٠ برقْم ٢٩٧) عن يونسَ، هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وابنُ أبي عمرَ في =

"الإيمان" (ص١١١ برقْم ٤٥) من طريق زيادِ بن سعدٍ، ثلاثتهم عنِ الزهريّ، عن عليِّ بن الحسين، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مرسلًا.

وذكر الدارقطنيّ في "العلل" (٧/ ٢٥٩) عن سفيانَ بنِ حسينٍ أنّه رواه عنِ الزهريِّ علىٰ هٰذا الوجهِ أيضًا.

الثاني: ما رواه الخطيب البغداديُّ في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٥٠٥) من طريق عبد الرزّاق بن عمرَ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

وذكر هٰذه الطريقَ العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ٢١٣).

وعبد الرزّاق – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩٦): «متروكُ الحديث عنِ الزهريّ».

الثالث: ما رواه مسعودٌ السِّجزيُّ في "سؤالاته للحاكم" (ص٧١-٧٢) من طريق أبي عليٍّ بن عروةَ، ثنا أبو العبّاسِ الأصمُّ، أنا أحمدُ بن شيبانَ الرمليُّ، نا سفيانُ بن عيينةَ، عنِ الزهريّ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

ونقل عنِ الحاكم أنّه قال: «حدّث – يعني ابنَ عروةَ – عن شيخنا أبي العبّاس بحديثٍ يُبطِل عملَ سنينَ كثيرةٍ»، يعني لشدّةِ نكارته.

الرابع: ما رواه الخطيب البغداديّ في "المتّفق والمفترق" (٢/ ٩٨٢ برقْم ٥٩٧)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٤/ ٤٧) من طريق يحيىٰ بنِ أبي أُنيسةَ، عنِ الزهريّ، عنِ الحسين بن عليٍّ، عنِ الحارث بن هشامٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

ويحيىٰ بنُ أبي أُنَيسةَ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥١٨): «ضعيفٌ».

الخامس: ما رواه أبو أحمدَ الحاكمُ في "عوالي مالكٍ" (١/ ١٤٥-١٤٦) من طريق عبد الرحمٰن بن عمرَ بنِ حفصٍ، والخطيبُ البغداديّ في "المتّفق والمفترق" (٣/ ١٥٦١ برقْم ٨٩٩) من طريق روحِ بن غطيفٍ، كلاهما عنِ الزهريّ، عن عليِّ بن الحسين، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

أمّا عبدُ الرحمٰن، فلم أجد من ترجم له.

وأمّا عمرُ، فمتروكٌ، انظر "لسان الميزان" (٣/ ٤٨٣-٤٨٤).

السادس: ما ذكره الدارقطنيّ في "العلل" (٧/ ١٤٧) عن عبد الله بن بُدَيلٍ أنّه رواه عنِ الزهريّ، عن سالمٍ، عن أبيه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ثمّ ذكر أنّه وهم.

وعبدُ الله بنُ بُدَيلٍ قال في "التقريب" (ص٢٣٩): «صدوقٌ يخطئُ».

=

وروىٰ هٰذا الحديثَ عنِ الزهريّ جماعةٌ من أصحابه فاختُلِف عليهم.

فمنهمُ الإمامُ مالكٌ، واختُلِف عليه.

فرواه يحيىٰ بن يحيىٰ الليثيّ في "الموطّإ" (٢/ ٤٨٧ برقْم ٢٦٢٨)، وأبو مصعبٍ الزهريّ في "الموطإ" أيضًا (٢/ ٧٤ برقْم ١٨٨٣)، وابن وهبٍ في "الجامع" (١/ ٤١٠ برقْم ٢٩٧)، ووكيعٌ في "الزهد" (٢/ ٦٤٥ برقْم ٣٦٤)، وابن الجعد كما في "الجعديّات" (٢/ ٣٧٦ برقْم ٢٩٥٠)، والتِّرْمِذيّ في "الجامع" (٤/ ١٤٨ برقْم ٢٣١٨) عن قتيبةَ، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (موسوعته: ٣/ ٥٢٦ برقْم ٦٢٢٠) من طريق خالد بن خِدَاشٍ، وخلفِ بن هشامٍ، ويعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٦٠) عن يحيىٰ بنِ عبد الله بن بُكَيرٍ، والقعنبيِّ، وأبو أحمدَ الحاكمُ في "عوالي مالكٍ" (١/ ٧١ برقْم ٦٧، و١٤٥ برقْم ١٦١) من طريقين عن إسماعيلَ بنِ موسىٰ الفَزَاريِّ، وفي (١/ ١٤٤ برقْم ١٦٠) من طريق كاملِ بن طلحةَ، والبيهقيُّ في "المدخل" (١/ ٢٥٨-٢٥٩ برقْم ٢٨٨) من طريق أبي نعيمٍ، وفي "الأربعينَ الصغرىٰ" (ص٣٤-٣٥ برقْم ٢٥) من طريق يحيىٰ بنِ يحيىٰ التميميِّ، والقعنبيِّ، وإسماعيلَ بنِ أبي أويسٍ، وأبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الطيوريّات" (٣/ ٨٣٧ برقْم ٧٥٠) من طريق حمّادِ بن مسعدةَ، وأبو اليُمْنِ الكِنْديُّ في "عوالي مالكٍ" (١/ ٣٥٨-٣٥٩ برقْم ٤٢٢) من طريق مُحْرِزِ بن عونٍ.

كلُّهم - سبعةَ عشرَ راويًا - عن مالكٍ، عنِ الزهريّ، عن عليِّ بن الحسين مرسلًا.

ورواه الدَّوْلابيّ في "الذرّيّة الطاهرة" (ص٨٧ برقْم ١٥٢)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٣/ ٣١٤ برقْم ٦٢٠٠) من طرقٍ عن خالدِ بن عبد الرحمٰن الخراسانيّ، عن مالكٍ، عنِ الزهريّ، عن عليِّ بن الحسين، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه، مسندًا.

قال ابن عديٍّ: «وهو في "الموطّإ" ... ليس فيه: (عن أبيه)».

وخالدٌ هٰذا المخالفُ لأصحاب مالكٍ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٢٩): «صدوقٌ، له أوهامٌ»؛ فروايته شاذّةٌ بلا شكٍّ.

ورواه الخطيب البغداديُّ في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٥٣٠-٥٣١) من طريق محمّدِ بن المبارك، عن مالكٍ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، مسندًا.

قال الخطيب: «الصحيح عن مالكٍ: عن الزهريّ، عن عليّ بن الحسين، مرسلًا عن النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

ومحمّدُ بن المبارك هٰذا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣٨): «ثقةٌ»، لٰكنّ روايته هٰذه شاذّةٌ؛ لمخالفته الجماعةَ من أصحاب مالك، وهم أوثق منه حفظًا، وأكثر منه عددًا.

=

وقد ذكر البيهقيّ في "شعب الإيمان" (١٣/ ٢٦٨) أنّ الصحيح عن مالكٍ المرسلُ.

وقال أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الطيوريّات" (٣/ ١١٤٩): قال الصُّوريُّ: «وهٰذا الحديثُ إنّما يرويه مالكٌ في "الموطّإ" مرسلًا عن عليِّ بن حسينٍ».

ومنهم عُبيدُ الله بنُ عمرَ العُمَريُّ، واختُلِف عليه.

فرواه الطبرانيّ في "الأوسط" (٨/ ٢٠٢ برقْم ٨٤٠٢)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (ص٥٤-٥٥ برقْم ٥٤)، وابن المقرئ في "المعجم" (ص٣٩٤ برقْم ١٣٠١) من طريقين عن قَزَعَةَ بنِ سُوَيدٍ، عن عبيد الله بن عمرَ العمريّ، عنِ الزهريّ، عن عليِّ بن الحسين، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وذكر ابنُ المقرئ أنّه رأىٰ هٰذا الحديثَ عن قزعةَ: عن عليِّ بن الحسين مرسلًا.

وقال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن عبيد الله بن عمرَ إلّا قَزَعَةُ بن سُوَيدٍ».

وقَزَعةُ هٰذا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٩١): «ضعيفٌ».

وذكر الدارقطنيُّ في "العلل" (١/ ٣٢٢) أنّ عديَّ بن الفضل تابعه علىٰ عبيد الله.

وهٰذه المتابعة لا يُفرَح بها، فعَديٌّ هٰذا هو التيميُّ مولاهمُ البصريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢٨): «متروكٌ».

ولذٰلك قال الدارقطنيُّ عن هٰذا الوجهِ عن عُبيد الله العمريِّ: «لا يصحُّ». قال: «وغيره يرويه عن عبيد الله، عنِ الزهريّ، عن عليّ بن الحسين مرسلًا، وهو الصحيح».

ومنهم عبدُ الله بنُ عمرَ العُمَريُّ، واختُلِف عليه.

فرواه المُخَلِّص في "المُخَلِّصيّات" (٣/ ٩٥ برقْم ٢٠٧٠) من طريق سعدِ بن عبد الله بن عبد الحكم، عن خالدِ بن عبد الرحمٰن الخراسانيّ، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١٣/ ٢٦٨-٢٧٠ برقْم ١٠٣١٥) من طريق القعنبيِّ، وابنُ بطّةَ في "الإبانة" (١/ ٢٧٦ برقْم ٣٢٩) من طريق عبد الله بن وهبٍ.

ثلاثتُهم عن عبد الله بن عمرَ العمريِّ، عنِ الزهريّ، عن عليِّ بن الحسين، مرسلًا.

ورواه أحمد في "المسند" (١/ ٤٣٨ برقْم ١٧٦١) عن موسىٰ بنِ دوادَ، عن عبد الله بن عمرَ العمريِّ، عنِ الزهريّ، عن عليِّ بن الحسين، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فزاد فيه ذكرَ أبيه رضي الله تعالىٰ عنه.

وموسىٰ بنُ داودَ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٢): «صدوقٌ، فقيهٌ، زاهدٌ، له أوهامٌ».

=

ورواه أبو أحمدَ الحاكمُ في "عوالي مالكٍ" (١/ ١٤٦) والبيهقيّ في "شعب الإيمان" (١٣/ ٢٦٨ برقْم ١٠٣١٤) من طريق أبي همّامٍ محمّدِ بن مُحَبَّبٍ، نا عبد الله بنُ عمرَ العمريُّ، عنِ ابن شهابٍ، عن عليِّ بن الحسين، عن أبيه، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما، مرفوعًا، فزاد فيه ذكرَ عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه أيضًا.

قال البيهقيّ: «هٰكذا رواه أبو همّامٍ عنِ العمريّ».

ثمّ ذكر أنّ الصحيح عنه: المرسلُ.

وأبو همّامٍ قال في "التقريب" (ص٤٣٩): «ثقةٌ»، لٰكنّ روايته هٰذه شاذّةٌ؛ لمخالفة من هم أوثقُ وأكثرُ منه.

ومنهمُ الأوزاعيُّ، واختُلِف عليه.

فرواه ابن ماجهْ في "السنن" (٥/ ٤٦١-٤٦٢ برقْم ٣٩٧٦)، وابنُ حبّانَ في "صحيحه" (١/ ٤٦٦ برقْم ٢٢٩) من طريق هشامِ بن عمّارٍ، عن محمّدِ بن شعيبِ بن شابورَ، ورواه التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٤/ ١٤٨ برقْم ٢٣١٧) من طريق إسماعيلَ بنِ عبد الله بن سَماعةَ، ورواه المُخَلِّص في "المُخَلِّصيّات" (٣/ ٤٠٠ برقْم ٢٧٩٠)، والبيهقيّ في "شعب الإيمان" (٧/ ٥٤ برقْم ٤٦٣٣) من طريق الوليد، هو ابنُ مَزْيدٍ العُذْريُّ.

أربعتُهم عنِ الأوزاعيّ، عن قرّةَ بنِ عبد الرحمٰن بن حَيْويلَ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال التِّرْمذيّ (٤/ ١٤٩): «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه من حديث أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، إلّا من هٰذا الوجهِ».

ورواه المُخَلِّص في "المُخَلِّصيّات" (٣/ ٩٤ برقْم ٢٠٦٨) من طريق أبي بكرِ بن زيادٍ النَّيْسابُوريّ، ثنا إسماعيلُ بن حصنٍ أبو سُلَيمٍ، ثنا أبو المغيرة، ورواه تمّامٌ في "فوائده" (١/ ٢٠٥ برقْم ٤٨١) من طريق أحمدَ بنِ محمّدِ بن أبي الخناجر، عن محمّدِ بن كثيرٍ.

كلاهما عنِ الأوزاعيّ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ به.

قال أبو بكرٍ: «هٰكذا حدّثني به أبو سُلَيمٍ من حفظه، لم يذكر فيه قرّةَ».

وأبو سُلَيمٍ قال ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٦٦): «صدوقٌ»؛ فليس هو بالمتقِن الذي يُعتمَد علىٰ حفظه.

وشيخه أبو المغيرة هو عبدُ القدّوس بنُ الحجّاج، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٠١): «ثقةٌ».

=

أمّا الإسناد الثاني، فأحمدُ بن أبي الخناجر قال ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٣): «صدوقٌ».

وشيخُه محمّدُ بن كثيرٍ هٰذا هو ابن أبي عطاءٍ المِصِّيصيُّ، قال في "التقريب" (ص٤٣٨): «صدوقٌ، كثير الغلط».

فهٰذان إسنادان ليِّنانِ، وزيادة الجماعةِ ذِكْرَ قُرَّةَ هو المحفوظ بلا شكٍّ.

وذكر العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ٢١٢) عن مبشِّرِ بن إسماعيلَ أنّه رواه عنِ الأوزاعيّ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ، وسليمانَ بنِ يسارٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا. فأسقط منه ذِكْرَ قُرَّةَ، وزاد فيه سليمانَ بنَ يسارٍ.

ومُبَشِّرٌ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٥٣): «صدوقٌ». ومخالفته بإسقاط قرّةَ لا تضرُّ رواية الجماعة؛ فإنّهم أوثق وأكثرُ، وزيادته ذِكْرَ سليمانَ بنِ يسارٍ في الإسناد – شاذّةٌ.

ورواه أبو الشيخ في "ذكر الأقران" (ص١٢٠ برقْم ٤٥١) من طريق العبّاس بن الوليد، هو ابنُ صُبْحٍ الخلّالُ، ثنا مروانُ بن محمّدٍ، ثنا الوليد، هو ابنُ مسلمٍ، ثنا الأوزاعيّ، ثني مالكٌ، عنِ الزهريّ، عن عليِّ بن الحسين مرسلًا.

والعبّاس هٰذا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٣٧): «صدوقٌ».

وشيخه مروانُ بن محمّدٍ هو الطاطَرِيُّ، وهو ثقةٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٥٩).

وشيخه الوليد قد صرّح بالسماع منَ الأوزاعيِّ؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه.

ولم يتابَعِ الوليدُ علىٰ ذٰلك، ولعلّه دخل علىٰ بعض الرواة عنه روايةُ غير الأوزاعيِّ من أصحاب الزهريِّ، فوهم به علىٰ الأوزاعيِّ.

والراجح – إن شاء الله – قولُ الوليد بن مَزْيدٍ ومن معه.

وبعدُ، فخلاصة ما مضىٰ أنّ معمرًا ويونُسَ وزيادَ بنَ سعدٍ، وسفيانَ بنَ حسينٍ روَوُا الحديثَ عنِ الزهريِّ، عن عليِّ بن الحسين مرسلًا. وذٰلك هو المحفوظ قطعًا عنِ الإمام مالكٍ. وهو المحفوظ كذٰلك عن عبد الله بن عمرَ العُمَريِّ. وهو الذي نصّ الدارقطنيُّ علىٰ ترجيحه عن عُبيد الله بن عمرَ العُمَريّ.

ولم يخالفهم ثقةٌ علىٰ الزهريّ غيرُ الأوزاعيِّ، فالمحفوظ عنه: عن قُرَّةَ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه. وقرّةُ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٩١): «صدوقٌ، له مناكيرُ»، وهٰذا – بلا شكٍّ – من مناكيره؛ فلم يتابَع عليه ممّن يُعتدُّ به، وخالفه فيه الحفّاظ من أصحاب الزهريّ، =

وقد جرىٰ فيه علىٰ الجادّة المسلوكة في حديث الزهريّ: عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولم يتثبّت تثبُّت الجماعة.

أمّا الضعفاء، غير المختصّين بالزهريّ، فقد روَوُا الحديث علىٰ ألوانٍ، واضطربوا، فتفرّد كلُّ واحدٍ منهم بإسنادٍ شذّ به عن غيره.

وقال التِّرْمذيّ في "الجامع" (٤/ ١٤٩): «هٰكذا روىٰ غير واحدٍ من أصحاب الزهريّ: عنِ الزهريّ، عن عليٍّ بن حسينٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، نحوَ حديث مالكٍ، مرسلًا، وهٰذا عندنا أصحُّ من حديث أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه».

وقال العُقَيليّ في "الضعفاء" (٢/ ٢١٣): «والصحيح: حديث مالكٍ»، يعني المرسلَ.

وقال الدارقطنيّ في "العلل" (١/ ٣٢٣): «والصحيح قول من أرسله عن عليٍّ بن الحسين، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم». وقال نحوَه في موضعين آخرين (٧/ ١٤٧، و٢٥٩).

وقال البيهقيّ في "شعب الإيمان" (٧/ ٥٤): «وإسناد الأوّل - يعني المرسلَ من طريق مالكٍ - أصحُّ».

وقال البيهقيّ في "الأربعينَ الصغرىٰ" (ص٣٥): «هٰذا هو الصحيحُ: مرسلًا».

وقد رُوي الحديثُ عن عليٍّ بن الحسين من وجهٍ آخرَ، من طريق محمّدٍ الباقرِ.

فقد روىٰ أبو نعيمٍ في "الحلية" (٨/ ٢٤٩) من طريق يوسفَ بنِ أسباطٍ، عن سفيانَ الثوريِّ، عن جعفرِ بن محمّدٍ، عن أبيه، عن عليٍّ بن الحسين مرسلًا.

قال أبو نعيمٍ: «غريبٌ عنِ الثوريّ، عن جعفرٍ، تفرّد به يوسفُ فيما أُرَىٰ، وقد روىٰ يوسفُ مكانَ عليٍّ بن الحسين - عليَّ بن أبي طالبٍ، والصحيح: عليُّ بن الحسين».

ورواية يوسفَ التي فيها عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه ذكرها الدارقطنيّ في "العلل" (١/ ٣٢٣).

ويوسف وثّقه ابن معينٍ، وقال أبو حاتمٍ: «لا يُحتَجُّ به»، وقال البخاريُّ: «كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء حديثُه كما ينبغي». انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٤/ ١٢٥٧).

وعليه، فالمحفوظ عن عليٍّ زينِ العابدين - ما قال الزهريُّ: مرسلًا، والله أعلمُ.

وروىٰ ابن عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٣٧٢) من طريق موسىٰ بنِ عُمَيرٍ، عن محمّدِ بن عليٍّ، عن أبيه، عنِ الحسين بن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما مرفوعًا.

=

وذكر الدارقطنيّ في "العلل" (١/ ٣٢٣) أنّ موسىٰ بنَ عُمَيرٍ روىٰ الحديث عن جعفرٍ، عن أبيه، عن جدّه، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وأيّا ما كان، فموسىٰ بنُ عُمَيرٍ هٰذا هو القرشيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٥): «متروكٌ».

وقد رُوي الحديثُ عنِ الحسين بن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما من وجهٍ آخرَ.

فقد روىٰ الإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ٤٣٧ برقْم ١٧٥٦) من طريق الحجّاج بن دينارٍ، عن شعيبِ بن خالدٍ، عنِ الحسين بن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما، منقطعًا.

وذكر الدارقطنيّ نحوَ هٰذه الروايةِ في "العلل" (٧/ ٢٥٩)، ثمّ قال: «ووهَم فيه، وإنّما رواه شعيبُ بن خالدٍ، عن الزهريّ، عن عليٍّ بن الحسين». ثمّ قال: «وقال يعلىٰ بنُ عُبَيدٍ: عن حجّاج بن دينارٍ، عن شعيبِ بن خالدٍ، عنِ الحسن بن عليٍّ، فوهَم أيضًا فيه».

وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «إن كان شعيبُ بنُ خالدٍ - الرازيَّ، فبينهما الزهريُّ، ولا أدري: هو أو لا». رواه عنه ابنه في "العلل" (٥/ ٦١٨).

وشُعَيبٌ الرازيُّ المذكورُ - ليس به بأسٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٠٨). وسبق أنّ المحفوظ عنِ الزهريّ ما روىٰ الجماعةُ عنه، وهو المرسل.

هٰذا، وللمتن شواهدُ من حديث أبي بكرٍ الصدِّيقِ، وزيدِ بن ثابتٍ، وأبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنهم.

أمّا حديث أبي بكرٍ الصدِّيقِ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد أخرجه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٥٨١ برقْم ٣٩٩١) من طريق مالكِ بن عَطِيّةَ، عن أبيه، عن أبي رِفَاعةَ الفَهْميِّ، عن أبي بكرٍ الصدِّيق رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

ولم أجد ترجمةً لواحدٍ من رجال هٰذا السند، والله أعلمُ.

وأمّا حديث زيدِ بن ثابتٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد أخرجه الطبرانيّ في "الصغير" (٢/ ١٣٢ برقْم ٨٨٤) والإسماعيليُّ في "المعجم" (١/ ٣٨٠-٣٨١) من طريق محمّدِ بن كثير بن مروانَ الفِلَسطينيِّ، عن عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجةَ بنِ زيدٍ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

قال الطبرانيّ عن هٰذا الحديثِ وغيرِه: «لم يروِ هٰذه الأحاديثَ عن أبي الزناد إلّا ابنُه، تفرّد بها محمّدُ بن كثيرِ بن مروانَ ... ولا يُروَىٰ عن زيدِ بن ثابتٍ إلّا بهٰذا الإسنادِ».

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٨/ ١٨): «فيه محمّدُ بن كثيرِ بن مروانَ، وهو ضعيفٌ».

والصواب أنّه متروكٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣٨)؛ فالحديث واهٍ، لا يُعتدُّ به.

=

(**وقل**) أيّها الراوي للحديث بالمعنىٰ (**أخيرًا**)، أي عَقِب الحديث: (**أو كما قال**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، / في المرفوع، أو: (كما قال رضي الله تعالىٰ عنه) في الموقوف، (**وما ∴ أشبهه**)، كـ(نحوِه)، و(شبهِه)، وغيرِهما منَ الألفاظ؛ فقد كان كثيرٌ منَ الصحابة وغيرِهم منَ السلف يفعلون ذٰلك، مع أنّهم أعلم الناس بمعاني الكلام؛ حذرًا منَ الزلل؛ لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنىٰ مِنَ الخطر.(٢) [١٠٤/ب]

فعن أنس بن مالكٍ(٣) رضي الله تعالىٰ عنه أنّه كان إذا حدّث عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ففرغ، قال: «أو كما قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم». رواه ابن ماجهْ(١) وغيرُه.(٢)

وأمّا حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد رواه ابن أبي الدنيا في "الصمت" (موسوعته: ٣/ ٥٢٦ برقْم ٦٢٢١)، والطبرانيّ في "الأوسط" (٣/ ١٨٨ برقْم ٢٨٨١)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (ص٥٤ برقْم ٥٣) من طرقٍ عن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمرَ، عن سهيلِ بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن سُهَيلٍ إلّا عبدُ الرحمٰن بنُ عبد الله».

وروىٰ ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (٥/ ١٦٤) عن أبيه قال: «هٰذا حديثٌ منكرٌ جدًّا بهٰذا الإسنادِ».

يعني لتفرُّد عبد الرحمٰن بن عبد الله به، وهو متروكٌ كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٨٦).

وعليه، فالحديث مرسلٌ، وليس في هٰذه الشواهد ما يُقوِّيه. والله أعلمُ.

(١). قد يُفهم الإجماع من كلام القاسميّ في "قواعد التحديث" (ص٢٢٥)، حيث ذكر أنّ النزاع في غير جوامع الكلم ونظائرها.

ولا يصحّ؛ فالخلاف في ذٰلك مشهورٌ.

فقد قال ابنُ الهُمَام في "التحرير" (ص٣٤٢): «واختلف مجيزو الحنفيّة في الجوامع».

وكلام البِقَاعيّ في "النكت الوفيّة" (٢/ ٢١٠) - وهو مأخوذٌ عن شيخه ابن حجرٍ - يُفهم الجواز.

ولذٰلك كلّه حكىٰ طاهرٌ الجزائريّ في "توجيه النظر" (٢/ ٦٨٥) المنعَ عن بعضٍ.

(٢). انظرِ "الجامع" للخطيب (٢/ ٢٦).

(٣). هو أنسُ بن مالكِ بن النضر بن ضمضمِ بن زيدٍ، أبو حمزةَ، النجّاريُّ الأنصاريُّ، المدنيّ، نزيل البصرة، خادم رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي سنة إحدىٰ أوِ اثنتينِ أو ثلاثٍ وتسعينَ، =

وعنِ ابن مسعودٍ[٣] رضي الله تعالىٰ عنه أنّه قال يومًا: «قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم»، فاغرَوْرَقَت عيناه، وانتفخت أوداجه، ثمّ قال: «أو مثلُه، أو نحوُه، أو شبيهٌ به».[٤]

وعن أبي الدرداء[٥] رضي الله تعالىٰ عنه أنّه كان إذا حدّث عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، قال: «أو نحوُه، أو شبهُه».[٦]

رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٥/ ٣٢٥-٣٤٨، و٩/ ١٧-٢٥)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ١٠٩-١١١).

(١). في "السنن" (١/ ٦٠ برقْم ٢٤).

(٢). رواه ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٥٠)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٤٢-٣٤٣ برقْم ٤٦١)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٧-٢٨ برقْميْ ١١١٦، و١١١٧).

(٣). هو عبد الله بنُ مسعودِ بن غافلِ بن حبيب بن شَمْخٍ، أبو عبد الرحمٰن، الهُذَليُّ، حليفُ بني زُهرةَ، منَ السابقين الأوّلين، وأحد علماء الصحابة. تُوُفِّي سنة اثنتين وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٢/ ٢٩٥-٢٩٧، و٨/ ١٣٦)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٨٧-٩٩٤).

(٤). رواه ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٤٩) - ومن طريقه القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٧٦-١٧٧) - وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٤٣ برقْم ٤٦٢)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٦ برقْم ١١١٣).

(٥). هو عُوَيمرُ بن عامرٍ، وقيل: ابنُ زيدٍ، وقيل غيرُ ذٰلك في اسمه ونسبه، أبو الدرداء، الخزرجيُّ الأنصاريُّ، نزيل الشام، صحابيٌّ جليلٌ، حكيمُ هٰذه الأمّةِ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ أوِ اثنتين وثلاثينَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٣٩٥-٣٩٧)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٢٧-١٢٣٠).

(٦). رواه ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٥٠)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٤١-٣٤٢ برقْميْ ٤٥٩، و٤٦٠)، والخطيب في"الجامع" (٢/ ٢٦-٢٧ برقْميْ ١١١٤، و١١١٥).

(**كـ**)ما أنّك تقول ذٰلك عند (**الشكّ**) والتردّد (**فيما أُبهما**) مِنَ الحديث؛ فإذا اشتبهت عليك لفظةٌ، فإنّه يحسن أن تقول بعدها علىٰ الشكّ: (أو كما قال)، مثلًا.[١]

قال ابن الصلاح[٢]: «وهو الصواب في مثله؛ لأنّ قوله: (أو كما قال) يتضمّن إجازةً منَ الراوي وإذنًا في رواية صوابها عنه، إذا بان، ثمّ لا يُشترط إفرادُ ذٰلك بالإجازة لما بيّنّاه، والله أعلم».

ثمّ بيَّن الخلاف في اختصار الحديث، فقال: (**وجائزٌ حذفُك**) أيّها المحدّثُ، حيث كنت عارفًا به - (**بعضَ الخبر**)، بأنْ ترويَ بعض الحديث الواحد دون بعضٍ، لٰكن مَحَلّه (**إن لم يُخِلَّ**) ذٰلك بـ(**الباقِ**)، بأن كان ما تركه متميّزًا عمّا نقله، غيرَ متعلِّقٍ بما رواه، بحيث لا يختلّ البيان، ولا يختلف[٣] الدلالةُ فيما نقله.[٤]

وهٰذا (**عند الأكثر**) منَ المحدّثين، وغيرِهم.[٥]

وعليه، يجوز، سواءٌ جوّزنا الرواية بالمعنىٰ أم لا، وسواءٌ رواه قبلُ تامًّا أم لا؛ لأنّ ذٰلك بمنزلة خبرين منفصلين.[٦]

وقد روىٰ البيهقيّ[٧] عنِ ابن المبارك[١] أنّه قال: «علَّمَنا سفيانُ اختصار الحديث».[٢]

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢١٥).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢١٥).

(٣). ذكّر الشارح الفعلَ (يختلفُ)، وكان الأولىٰ تأنيثُه؛ لأنّ فاعلَه (الدلالةَ) - اسمٌ ظاهرٌ، مجازيُّ التأنيث، متّصلٌ بالفعل، وما كان كذٰلك، كان التأنيث فيه أرجحَ. انظر "شرح شذور الذهب" لابن هشامٍ (ص٢٠٢).

(٤). ذكر هٰذه المسألةَ الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤٢١-٤٢٦).

وانظرِ "العدّة" للقاضي أبي يعلىٰ (٣/ ١٠١٥-١٠١٩)، و"تلخيصَ تقريبِ الباقلّانيّ" للجوينيّ (٢/ ٤٠٠-٤٠٢).

(٥). وقال الآمديُّ في "الإحكام" (٢/ ١٣٤): «لا نعرف خلافًا في جواز ذٰلك».

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢١٦)، وانظرِ "الكفاية" للخطيب (١/ ٤٢٥).

(٧). في "المدخل"، كما قال السُّيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٦٢-٦٦٣).

وقيل: لا يجوز مطلقًا، بناءً علىٰ منع الرواية بالمعنىٰ.(٣)

وقيل: لا يجوز، وإن قلنا بجواز الرواية بالمعنىٰ، إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبلَه، وإن رواه هو / مرّةً أخرىٰ أو غيرُه بالتمام جاز.(٤) [١٠٥/أ]

وقيل: يجوز مطلقًا، لٰكنْ إذا لم يكنِ المحذوف متعلِّقًا بالمأتيّ به تعلُّقًا يخلّ حذفه بالمعنىٰ، كالِاستثناء والغاية والشرط؛ فقد حُكِي الِاتّفاقُ علىٰ المنع حينئذٍ.(٥)

---

(١). هو عبد الله بنُ المباركِ بن واضحٍ، أبو عبد الرحمٰن، الحنظليُّ مولاهم، التركيُّ ثمّ المروزيُّ، الإمامُ، العالم العابدُ المجاهدُ، قدِ اجتمعت فيه خصال الخير. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٣٧٨-٤٢١).

(٢). رواه البغويّ في "الجعديّات" (٢/ ٢٥ برقْم ١٨٤٦)، وابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدث الفاصل" (ص٥٤٣)، والخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٢٦ برقْم ٥٨٩).

(٣). حكىٰ الغزّاليّ في "المستصفىٰ" (١/ ٣١٦) والزركشيُّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٦١) عدمَ الجواز عن أكثرِ مَن منع الرواية بالمعنىٰ.

لٰكنْ قال الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٢٤) بعد أن ذكر منع اختصار الحديث اختصارًا يخلُّ بمعناه: «وعلىٰ هٰذا الوجه يُحمَل قولُ من قال: لا يحلُّ اختصار الحديث».

(٤). ذكر الزركشيُّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٦١) أنّ الباقلّانيّ حكاه في "التقريب"، وأنّ أبا إسحاقَ الشيرازيَّ حكاه في "اللمع".

وهو في "اللمع" (ص١٦٩)، كما قال.

لٰكنّه غير موجودٍ هٰكذا في "تلخيص التقريب" للجوينيّ، وفيه (٢/ ٤٠٢): «فإذا عَلِم أنّه لو بعّض خبرًا ... [فيسوء ظنُّ] النقلةِ به ... فإذا عَلِم ذٰلك منهم، فلا ينبغي أن يبعّض الحديث عليهم».

وقد نقل الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٢٣) هٰذا القولَ أيضًا، وهو في ذٰلك ناقلٌ عنِ الباقلّانيّ، كما يُعلَم من سياق كلامه.

ولم أجد من سمّىٰ قائلًا بهٰذا القولِ؛ فالظنُّ أنّهم إنّما حكوه فهمًا من كلام الباقلّانيّ، وليس هٰذا الفهمُ مسلَّمًا. والله أعلم.

(٥). حكاه الصفيّ الهنديّ، فيما نقله السُّيوطيّ "تدريب الراوي" (٢/ ٦٦٢).

وعبارته في "نهاية الوصول" (٧/ ٢٩٧٥-٢٩٧٦) أنّه لا يُعرَف خلافٌ في هٰذه الصورة.

=

(و)ما تقرّر، إنِ ارتفعت منزلته عنِ التهمة؛ فـ(**امنع**) حذف بعض الخبر (**لذي تُهَمَةٍ**) في نقله أوّلًا تمامًا ونقلِه ناقصًا ثانيًا، وعكسِه.[١]

(**فإن فعل**)، أيِ المتّهمُ بذٰلك، (**فلا يُكَمِّل**) ولا يَنقُص، (**خوفَ**) وقوعِ (**وصفٍ**) عليه (**بخللٍ**) في روايته.

فقد ذكر الخطيب[٢] أنّ من روىٰ حديثًا علىٰ التمام، وخاف إن رواه مرّةً أخرىٰ علىٰ النقصان – أن يُتّهم بأنّه زاد في الأولىٰ ما لم يكن سمعه، أو نسي في الثانية باقيَ الحديث لقلّة ضبطه وكثرة غلط – فواجبٌ عليه أن ينفي هٰذه التهمةَ عن نفسه.

وذكر سُليمٌ الرازيّ[٣] أنّ من روىٰ بعض الخبر، ثمّ أراد أن ينقُل تمامه، وكان ممّن يُتّهم بأنّه زاد في حديثه – كان ذٰلك عذرًا له في ترك الزيادة وكتمانها.[٤]

وقد سبقه إلىٰ حكاية الِاتّفاقِ الأبياريُّ، نقله عنه الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٦١).

لٰكن حكىٰ الجوينيُّ – تبعًا للباقلّانيّ – في "تلخيص التقريب" (٢/ ٤٠١، و٤٠٢) الجوازَ في هٰذه الصورةِ عن بعضٍ. وهو نقلٌ غريبٌ.

وحكىٰ الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٢٣) عن كثيرٍ منَ الناس أنّهم قالوا بالجواز علىٰ كلّ حالٍ، ولم يفصّلوا. لٰكنّ إطلاقهم محمولٌ علىٰ التفصيل، علىٰ عادة كثيرٍ منَ العلماء في إطلاق الحكم، استغناءً باشتهار محلّ النزاع عنِ التصريح بالتفصيل، والله أعلمُ.

(١). انظرِ "الكفاية" للخطيب (١/ ٤٢٦).

وسبقه إلىٰ نحوِه الباقلّانيُّ، كما في "تلخيص التقريب" للجوينيّ (٢/ ٤٠٢)، لٰكنّه جعل ذٰلك من باب الأولىٰ وما ينبغي، ولم يقل بالوجوب.

(٢). في "الكفاية" (١/ ٤٢٦).

(٣). هو سُلَيمُ بن أيّوبَ بن سُلَيمٍ، أبو الفتح، الرازيُّ، ثمّ نزل صُورَ مرابطًا، الشافعيُّ، الفقيهُ الأصوليُّ المفسِّرُ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وأربعين وأربعِمِائةٍ. انظر "تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٧٢/ ٢٥٨-٢٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٦٤٥-٦٤٧).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢١٦). وانظر لفظه في "البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ٣٦٢).

قال ابن الصلاح[١]: «من كان هٰذا حالَه، فليس له منَ الِابتداء أن يرويَ الحديث غيرَ تامٍّ، إذا كان قد تعيّن عليه أداءُ تمامِه؛ لأنّه إذا رواه أوّلًا ناقصًا أخرج باقيَه عن حيّز الِاحتجاج به، ودار بين ألّا يرويَه أصلًا؛ فيضيّعَه رأسًا، وبين أن يرويَه متّهَمًا؛ فيضيّعَ ثمرته؛ لسقوط الحجّة فيه، والعلم عند الله تعالىٰ».

(**والخُلْف**)، أيِ الخلافُ الذي ذكرناه آنفًا في اختصار الحديث، (**في التقطيع**)، أيْ تقطيعِ المصنِّفِ متنَ الحديث الواحد، وتفريقِه (**في**) أبواب (**التصنيف**)، بحسَب الِاحتجاج به في المسائل، كلُّ مسألةٍ علىٰ حِدَةٍ. وخبر قوله: (والخلفُ) - قولُه: (**يجري**). وبه يتعلّق الظرف الأوّل؛ فهو جائزٌ عند الأكثر، (**وأولىٰ منه**)، أيْ من جواز الِاختصار السابقِ، (**بالتخفيف**) والتجويز.[٢]

قال ابن الصلاح[٣]: «ولا يخلو من كراهةٍ».

أيْ: فعنِ الإمامِ أحمدَ: ينبغي ألَّا يُفعلَ.[٤]

قال النوويّ[٥]: «وما أظنّه يوافَق عليه».

أيْ: فقد فعله الأئمّةُ: مالكٌ،[٦] والبخاريُّ،[١] وأبو داودَ،[٢] والنسائيُّ،[٣] وغيرُهم.[٤]

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٢١٦-٢١٧).

(٢). قال النوويُّ في "شرح مسلم" (١/ ٤٩): «وأمّا تقطيع المصنّفين الحديثَ الواحدَ في الأبواب، فهو بالجواز أولىٰ، بل يبعُد طَرْدُ الخلاف فيه».

(٣). في "علوم الحديث" (ص٢١٧).

(٤). انظرِ "العُدّةَ" لأبي يعلىٰ (٣/ ١٠١٦)، و"الكفاية" للخطيب (١/ ٤٢٨ ضمن رقْمِ ٥٩٢)، ولفظه أنّه سئل عنِ الرجل يسمع الحديث، وهو إسنادٌ واحدٌ، فيجعله ثلاثةَ أحاديثَ، فقال: «لا يلزمه كذبٌ، وينبغي أنْ يحدّثَ بالحديث كما سمعه، ولا يغيّرَه».

وقد ذكر عن أحمدَ جوازَ ذٰلك: أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ١٠١٥)، والخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٢٨ برقْم ٥٩٢).

(٥). في "الإرشاد" (ص١٥٧)، وفي "التقريب والتيسير" (ص٢٩٩).

(٦). انظر مثالًا لذٰلك في "الِاستذكار" لابن عبد البرّ (١٢/ ٢٢٦).

هٰذا. قال السِّرَاج البُلْقِينيّ[٥]: «يجوز حذف زيادةٍ مشكوكٍ فيها، بلا خلافٍ، وكان مالكٌ / يفعله كثيرًا، تورّعًا، بل كان يَقطع إسناد الحديث إذا شكّ في وصله». [١٠٥/ب]

قال[٦]: «ومحلّ ذٰلك زيادةٌ لا تعلُّقَ للمذكور بها، فإن تعلّق، ذَكَرها مع الشكّ، كـ"حديث العَرَايا"[٧]: «خمسةُ أوسُقٍ،[١] أو دونَ خمسة أوسُقٍ»».[٢]

---

(١). في "صحيحه"، انظر "مقدّمةَ الفتح" لابن حجرٍ (ص١٥-١٦).

(٢). في "السنن"، وقد نصّ علىٰ ذٰلك في "رسالته إلىٰ أهل مكّةَ" (ص٦٤).

(٣). انظرِ "المدخلَ إلىٰ سنن النَّسائيّ" لمحمّدٍ محمّديٍّ النورستانيّ (ص١٣٩).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢١٧)، و"الإرشاد" للنوويّ (ص١٥٧) و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (١/ ٥١١).

وروىٰ ذٰلك الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٢٧-٤٢٨، برقمَيْ ٥٩٠، و٥٩١) عن نعيمِ بن حمّادٍ.

وقال القاضي عياضٌ في "إكمال المعلم" (١/ ٩٤): «وعلىٰ هٰذا كافّة الناس، ومذاهب الأئمّة، وعليه صنّف المصنّفون كتبهم في الحديث علىٰ الأبواب ...» إلىٰ آخره.

وقال ابن العربيّ في "المحصول" (ص١١٨): «فإنه معلومٌ علىٰ القطع أنّ الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم كانوا يحضرون خُطَب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ومجالسَه، ويَعُون منها ما يجري فيها، ويُثْبِتونه فُرَادَىٰ، وذٰلك معلومٌ علىٰ القطع».

(٥). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٣٩٩).

(٦). انظر "محاسن الِاصطلاح" (ص٣٩٩).

(٧). العرايا جمع عَرِيّةٍ، وهي في اللغة النخلة يمنحُها صاحب البستان بعضَ من لا نخلَ له؛ لينتفع من ثمرتها، سُمِّيت بذٰلك لأنّ صاحبها يَعرُوها، أي يُذهِبُها إلىٰ ذٰلك المحتاج، ويقصده بها؛ فتكون (فعيلةً) بمعنىٰ مفعولةٍ منَ الفعل المتعدّي (عَرَىٰ)، بمعنىٰ قصد، أو لأنّها تجرّدت عن حكم سائر النخل في البستان، وخرجت عنه؛ فتكون (فعيلةً) بمعنىٰ فاعلةٍ منَ الفعل اللازم (عرِيَ)، بمعنىٰ تجرّد.

هٰذا في اللغة، ولها في الشرع معانٍ كثيرةٌ، يرجع أكثرها إلىٰ هٰذا المعنىٰ اللغويّ حقيقةً، وسائرُها مجازًا، وقدِ اختلف الفقهاء في المراد منها في الحديث.

ولْيلاحَظْ أنّه يُقال: (بيع العرايا)، والمراد بيع ثمرها، من باب حذف المضافِ وإقامة المضاف إليه مَقامَه. ويُقال كذٰلك: (العرايا)، والمرادُ بيع العرايا.

=

وأفاد المصنّف[٣] أنّه يجوز في كتابة الأطراف الِاكتفاءُ ببعض الحديث مطلقًا، وإن لم يُفِد. والله أعلم.

(**واحذر**) - أيّها المحدّثُ - (**منَ**) الوقوع في (**اللحن أو التصحيف**) في قراءة الحديث؛ (**خوفًا منَ التبديل**) لكلامه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، (**والتحريف**) فيه.

فقد أسند ابن الصلاح[٤] عنِ الأصمعيّ[٥] أنّه يقول: «إنّ أخْوَف ما أخاف علىٰ طالب العلم إذا لم يَعرفِ النحوَ - أن يدخل في جملة قوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «من كذب عليّ متعمّدًا، فلْيتبوّأ مَقعَده مِنَ النار»؛[٦] لأنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لم يكن يلحن، فمهما رَوَيتَ عنه ولحنت فيه، كذبتَ عليه».[١]

انظر "غريب الحديث" لأبي عبيدٍ (١/ ٢٨٧-٢٨٨)، و"معالم السنن" للخطّابيّ (٢/ ٣٨٩-٣٩٠)، و"هديَ الساري" لابن حجرٍ (ص١٥٦)، و"فتح الباري" له (٤/ ٣٨٨، و٣٩٠-٣٩١).

(١). الأوسُق جمع وَسْقٍ، وهو في الأصل الحِملُ، ثمّ تعارفوا علىٰ تخصيصه بستّين صاعًا. انظرِ "النهاية" لابن الأثير (٥/ ١٨٥).

وقد عقدتِ الجمعيَة الفقهيّة السعوديّة ندوةً علميّةً بعُنوان: "تحديد الصاع النبويّ بالمقاييس المعاصرة"، وكان من نتائجها أنّه يتّسِع للِتْرَينِ ونصفٍ. وعليه، فالوسْقُ يعادِل مِائةً وخمسينَ لِترًا.

(٢). رواه البخاريّ في "صحيحه" (٣/ ٧٦ برقْم ٢١٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه. والشكّ المذكور من كلام داودَ بنِ الحصين، انظر "فتح الباريْ" لابن حجرٍ (٤/ ٣٨٨).

(٣). في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٦٤).

وانظرِ "الإلماع" للقاضي عياضٍ (ص١٦٦).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢١٧).

(٥). هو عبد الملك بنُ قُرَيبِ بن عبد الملك بن عليِّ بن أصمعَ، أبو سيعدٍ، الباهليُّ، البصريُّ، يُعرَف بـ(الأصمعيُّ)، الإمامُ اللغويُّ. تُوُفِّي سنةَ ستَّ عشرةَ ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٥/ ٤٢٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ١٧٥-١٨١).

(٦). رواه البخاريّ في "صحيحه" (١/ ٣٣ برقْم ١٠٧) من حديث الزبير بن العوّام رضي الله تعالىٰ عنه، وفي (١/ ٣٣ برقْم ١١٠) من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وفي (٢/ ٨٠ برقْم ١٢٩١) من حديث المغيرةِ بن شعبةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وفي (٤/ ١٧٠ برقْم ٣٤٦١) من حديث عبد الله بن =

وقرأ سِيبَوَيْهِ[٢] عند حمّادِ بن سلمةَ[٣] حديثَ «رجلٍ رَعُف» بضمّ العين، فانتهره، وقال: «أخطأتَ، إنّما هو (رَعَف) بفتح العين»، فشكاه إلىٰ الخليلِ بنِ أحمدَ، فقال: «صدق، أتَلْقَىٰ [بـ]هٰذا الكلام [أبا][٤] أسامةَ»؟![٥] فتعلّم سِيبَوَيْهِ النحوَ ولازمه، فكان له منه ما كان.

(**فالنحوُ واللغات**) العربيّة (**حقٌّ من طلب**) علمَ الحديث، وغيرَه أيضًا، فعليه أن يتعلّم من ذٰلك ما يتخلّص به من شَين اللحن والتحريف، ومَعَرَّتهما.

أسند المصنّف[١] عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما أنّه قال: مرّ عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه بقومٍ قد رمَوا رِشْقًا[٢] فأخطئوا، فقال: «ما أسوأَ رميَكم»! قالوا: «نحن متعلِّمين». قال:

عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما. ورواه مسلمٌ في "صحيحه" (٨/ ٢٢٩) من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وهو حديثٌ متواترٌ، انظر طرقه في "نظم المتناثر" لمحمّدِ بن أبي الفيض الكَتّانيّ (ص٢٨-٣٣).

(١). رواه الخطّابيّ في "غريب الحديث" (١/ ٦٣-٦٤)، ورواه من طريقِه ابنُ الصلاح وغيرُه.

ورواه ابن حبّانَ في "روضة العقلاء" (ص٢٢٣) من طريقٍ أخرىٰ.

(٢). هو عمرُو بن عثمانَ بن قنبرَ، أبو بشرٍ وأبو الحسن، والأوّل أشهر، مولىٰ بني الحارثِ بن كعبٍ، الفارسيُّ ثمّ البصريُّ، اللغويُّ، إمامُ النُّحاة المقدَّمُ، وصاحب "الكتاب" في علم النحو. تُوُفِّي سنةَ ثمانين ومِائةٍ. انظر "إنباه الرواة" للقِفْطيّ (٢/ ٣٤٦-٣٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٣٥١-٣٥٢).

(٣). هو حمّادُ بن سلمةَ بن دينارٍ، أبو سلمةَ، مولىٰ آل ربيعةَ بنِ مالكٍ، البصريُّ، الإمامُ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وستّين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٤٤٤-٤٥٣).

(٤). في "الأصل": (أتلقىٰ هٰذا الكلامَ من أبي أسامةَ)، وليس بمستقيمٍ. وجاءت العبارة علىٰ الصواب في "الجامع" للخطيب. والله أعلم.

(٥). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ١٣ برقْم ١٠٨٢).

وفيه: (أبا سلمة)، وهو الصواب، وهي كنية حمّادِ بن سلمةَ، انظرِ "الكنىٰ والأسماء" للدَّوْلابيّ (٢/ ٥٩٠).

وقد نقل الشارحُ هٰذا الوهمَ من "تدريب الراوي" (٢/ ٦٦٥)، ونقله السُّيوطيّ - وكذا السخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ١٤٤) - من "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (١/ ٥١٢)، والله أعلم.

«لحنكم أشدّ عليّ من سوءِ رميكم، سمعت رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «رحم الله امرَأً أصلح من لسانه»». وهو في "مسند الشهاب".[٣]

---

(١). لم أقف علىٰ الموضع الذي أسنده فيه السيوطيُّ.

(٢). الرِّشْق هو الوجه في الرمي؛ فإذا رمَوا كلُّهم في جهةٍ واحدٍ، قالوا: رمينا رِشْقًا. انظرِ "القاموس المحيط" (ص٨٨٦).

(٣). (١/ ٣٣٨ برقْم ٥٨٠).

وقد رواه القُضَاعيُّ من طريق يحيىٰ بنِ هاشمٍ الغسّانيّ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن مصعبِ بن سعدٍ، عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه.

ورواه كذٰلك العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٤/ ٥٢٢ برقْم ٤٧١٩)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٦/ ٢٣٧)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ٩ برقْم ١٠٧٣) من طريقٍ أخرىٰ: عن عيسىٰ بنِ إبراهيمَ، عنِ الحكم بن عبد الله، عنِ الزهريِّ، عن سالمِ بن عبد الله، عن أبيه، عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما مرفوعًا.

ورواه الخطّابيّ في "غريب الحديث" (١/ ٦٠) من طريق نوحِ بن عبّادٍ، عنِ الحكم بن عبد الله به، موقوفًا من قول عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه.

والحديث بطريقيه موضوعٌ.

أمّا الطريق الأولىٰ، ففيها يحيىٰ بنُ هاشمٍ. كذّبه ابن معينٍ. وقال أحمدُ: «ليس بثقةٍ، ولا يُكتَب حديثُه». وقال صالحُ بن محمّدٍ: «كان يكذب في الحديث». وقال أبو حاتمٍ: «كان يكذب، وكان لا يصدُق، تُرِك حديثُه». وقال النَّسائيّ: «متروكٌ». وقال العُقَيليّ: «كان يضع الحديث علىٰ الثقات». وقال ابن عديٍّ: «يروي المناكير عنِ الثقات، ويسرق حديث الثقات ... وعامّة حديثه مناكيرُ وموضوعاتٌ ومسروقاتٌ». انظر "لسان الميزان" (٨/ ٤٨٠-٤٨٢).

وأيضًا، فقد قال ابن عديٍّ في الكامل" (١٠/ ٦٥٣): «وهو متّهمٌ في نفسه أنّه لم يلقَ هٰؤلاء»، يعني إسماعيلَ بنَ أبي خالدٍ وغيرَه.

ويشهد لذٰلك أنّ عبيدَ الله بنَ موسىٰ سُئل عن روايته عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، فقال: «فَقَدْتُه! إنّما كان يختلف إلىٰ حمزةَ يقرأ عليه، وهو غلامٌ». يعني أنّه أصغرُ مِن أن يرويَ عن مثلِ إسماعيلَ؛ فإنّ حمزةَ تُوُفِّي سنةَ ستٍّ أو ثمانٍ وخمسين، فإذا لم يكن أدركه إلّا غلامًا، فكيف يسمع من إسماعيلَ، وقد تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين؟!

=

وعن أبي جعفرٍ[١] أنّه قال: «مِنْ فقه الرجل عِرْفانُه اللحنَ».[١]

وأيضًا، فإنّ الإسناد منقطعٌ من جهةٍ أخرىٰ، فمصعبُ بنُ سعدٍ تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ ومِائةٍ، واختُلِف في سماعه من عليٍّ وعثمانَ رضي الله تعالىٰ عنهما، انظر "جامع التحصيل" للعلائيّ (ص٢٨٠) و"تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٨٤)؛ فيبعُد أن يكون سمع من عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وعشرين، قبلَ مقتل عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه باثنتيْ عشْرةَ سنةً.

وأمّا الطريق الثانية، فمدارها علىٰ الحكم بن عبد الله، وهو الأيليّ، قال ابن معينٍ: «ليس ثقةً». وقال أحمدُ: «أحاديثه كلُّها موضوعةٌ». وقال البخاريّ: «تركوه». وقال مسلمٌ وابنُ يونُسَ: «منكر الحديث». وقال الجُوزَجَانيُّ وأبو حاتمٍ: «كذّابٌ». وقال النَّسائيّ والدارقطنيّ: «متروك الحديث». انظر "لسانَ الميزان" (٣/ ٢٤٤-٢٤٦).

وقد ركّب هٰذا الحديثَ علىٰ إسنادٍ كالشمس، ولو كان عند الزهريّ بهٰذا الإسنادِ لَتنافس عليه أصحابه الحفّاظُ، مع حرصهم علىٰ جمع حديثه.

وأيضًا فإنّ راويَ الرفعِ عنه: عيسىٰ بنُ إبراهيمَ هو ابنُ طَهمانَ الهاشميُّ، وهو متروكٌ. قال ابن معينٍ وأحمدُ وأبو داودَ وابن الجارود: «ليس بشيءٍ». وقال البخاريُّ والنَّسائيّ والساجيُّ: «منكر الحديث»، زاد الساجيّ: «فيه نظرٌ». وقال أبو حاتمٍ: «متروك الحديث». وقال ابن عديٍّ: «عامّة رواياته لا يُتابَع عليها». وقال الحاكم: «واهي الحديثِ بمرّةٍ». انظر "لسان الميزان" (٦/ ٢٥٧-٢٥٩).

وقد خالفه نوحُ بن عبّادٍ، فوَقَف الحديث علىٰ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، ونوحٌ هٰذا قد ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٧/ ٥٤٢).

ولذٰلك قال ابن عديٍّ في "الكامل" (٦/ ٢٣٧): «وهٰذا حديثٌ منكرٌ، لا أعلم رواه عنِ الزهريِّ غيرُ الحكم الأيليِّ، وهو منكرٌ، متروكُ الحديث، ولا يروي عنِ الحكم غيرُ عيسىٰ هٰذا».

وللحديث شاهدٌ رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٣/ ١٠٣) من طريق إبراهيمَ بنِ هُدْبةَ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

لٰكنّه موضوعٌ كذٰلك، والمتَّهم به إبراهيمُ بن هدبةَ؛ فإنّه من مشاهير الوضّاعين، وسيأتي ذٰلك في كلام الشارح.

(١). هٰكذا جاء في الرواية مهملًا، من طريق أبي جعفرٍ الأحمر، عن مطرِّفٍ، عن سَوَادةَ بنِ الجعد، عن أبي جعفرٍ. والظاهر أنّه أبو جعفرٍ محمّدُ بن عليٍّ الباقرُ.

فقد ترجم ابن حبّانَ لسَوَادَةَ في "الثقات" (٦/ ٤٢٩)، فقال: «يروي عن أبي جعفرٍ محمّد بن عليٍّ». =

وقال شعبةُ: «من طلب الحديث ولم يُبصرِ العربيّة - كمَثَل رجلٍ، عليه بُرْنُسٌ[٢] وليس له رأسٌ».[٣]

وقال حمّادُ بن سلمةَ: «مَثَل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو - مَثَل الحمار، عليه مِخْلَاةٌ[٤] ولا شعيرَ فيها».[٥]

(و)إذا أردت - أيّها الطالبُ - السلامةَ منَ التصحيف فـ(**خذِ**) الحديث (**منَ الأفواه**)، / أيْ أفواهِ أهل المعرفة والتحقيق والضبط [فيه].[٦] [١٠٦/ب]

و(**لا**) تأخذه (**من**) بطون (**الكتب**)؛ لأنّ من أخذه وتعلّمه منها، كان مِن شأنه التحريفُ، ولم يُفْلِت مِنَ التبديل والتصحيف.[٧]

وكذٰلك قال الحاكمُ أبو عبد الله، فقد روىٰ في "المدخل إلىٰ كتاب الإكليل" (ص٥٧ برقْم ٧) - ومن طريقه الخطيبُ في "الفقيه والمتفقّه" (ص٤٢٤ برقْم ٥٩٢) - عن هُرَيمِ بن سفيانَ، عن مطرِّفٍ، عن سَوَادَةَ بنِ أبي الجعد، عن أبي جعفرٍ - قال: وهو محمّدُ بن عليٍّ الباقرُ - قال: «من فقه الرجل بصرُه بالحديث»، أو: «فطنتُه للحديث».

وذكر ابن حجرٍ هٰذا في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥٠٤) احتمالًا، ثمّ ضعّفه في "التقريب" (ص٥٥٤)، فقال فيه: «مجهولٌ ... وقيل: هو الباقرُ».

وعلىٰ ما ترجّح فأبو جعفرٍ هو محمّدُ بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالبٍ، الهاشميُّ، الفاطميُّ، المدنيُّ، أحدُ أئمّة أهل البيت النبويّ. تُوُفِّي سنةَ أربعَ عشْرةَ ومِائةٍ. انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٠١-٤٠٩).

(١). رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنَّف" (١٥/ ٤٣٥ برقْم ٣٠٥٤٧).

(٢). هو قَلَنْسُوَةٌ طويلةٌ، أو ثوبٌ رأسُه منه. انظرِ "القاموس المحيط" (ص٥٣٢).

(٣). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ١٣ برقْم ١٠٨٠).

(٤). المِخْلاةُ ما يوضع فيه الخَلىٰ، وهو الرَّطْبُ منَ النبات أوِ البَقْلُ. انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٢٨١).

(٥). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ١٣ برقْم ١٠٨١).

(٦). في "الأصل": (عنه)، ولا يستقيم السياق بها.

(٧). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢١٨).

وقد نُقِل الإجماع علىٰ فضل التعلّم من أفواه المشايخ، عليه منَ الكتب؛[١] إذ يوجد في الكتاب أشياءُ تصدّ عنِ العلم، وهي معدومةٌ عند المعلِّم، كالتصحيف العارض منِ اشتباه الحروف، مع عدم اللفظ، وقلّةِ الخبرة بالإعراب، وكتابةِ ما لا يُقرأ، وقراءةِ ما لا يُكتب، وغيرِ ذٰلك.[٢]

ومن ثَمّ قال العلماء: «لا تأخذِ العلم من صَحَفِيٍّ، ولا من مُصْحَفيٍّ»،[٣] يعني لا تقرإِ القرآن علىٰ من قرأ منَ المصحف، ولا الحديثَ وغيرَه علىٰ من أخذ ذٰلك منَ الصُّحُف.[٤]

وإذا كان روايته (**في خطإٍ**) من أصله، (**ولحنِ أصلٍ**) فـ(**يُروَىٰ**) كلٌّ منهما، أيْ يرويه من أوّل الأمر، (**علىٰ**) الوجه (**الصواب**)، حالَ كونه (**مُعرَبًا**) أي مبيَّنًا (**في**) القول (**الأقوىٰ**)

---

(١). لم أجدْ من صرّح بنقله.

لٰكن قال الشيخ بكرٌ أبو زيدٍ في "حلية طالب العلم" (ص١٥٩): «وهٰذا يكاد يكونُ محَلَّ إجماعِ كلمةٍ من أهل العلم، إلّا من شذّ، مثلَ عليِّ بنِ رِضْوَانٍ المِصريِّ الطبيبِ، وقد ردّ عليه علماء عصره، ومَن بعدَهم».

ثمّ قال (ص١٦٠): «والدليل المادّيُّ القائم علىٰ بطلان نظرة ابن رِضْوَانٍ - أنّك ترىٰ آلاف التراجِم والسِّيَر، علىٰ اختلاف الأزمان ومرِّ الأعصار وتنوُّع المعارف، مشحونةً بتسمية الشيوخ والتلاميذ، ومستقِلٌّ من ذٰلك ومستكثِرٌ».

(٢). قاله ابنُ بطلانَ في ردٍّ له نفيسٍ علىٰ عليّ بن رِضْوانٍ الطبيبِ، وقد صنّف كتابًا في تفضيل التعلُّمَ منَ الكتاب. وما ذكره الشارحُ هو سادس وجوه الردِّ. انظرِ الوجوهَ كلَّها في "طبقات الأطبّاء" لابن أبي أصيبعةَ (٥٦٣-٥٦٤)، و"الوافي بالوَفَيَات" للصفديّ (٢١/ ٧٤-٧٥).

(٣). رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣١) عن سعيدِ بن عبد العزيز.

ورواه ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ٢٣٦) عن سعيدٍ، أنّه كان يقال، فذكره.

ورواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣١)، وابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٢١١)، والخطيب في "الكفاية" (١/ ٣٧٧ برقْم ٤٨٥) عن سعيدٍ، عن سليمانَ بنِ موسىٰ.

وروىٰ نحوَه الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٣٧٧ برقْم ٤٨٦) عن ثورِ بن يزيدَ.

(٤). انظرِ "الوافي بالوَفَيَات" للصفديّ (٢١/ ٧٥).

الذي عليه الجمهور،[١] منهمُ الأوزاعيُّ،[٢] وابنُ المباركِ،[٣] والشعبيُّ،[٤] والقاسمُ بن محمّدٍ،[٥] وعطاءٌ،[٦] وهمّامٌ،[٧] والنضرُ بن شُمَيلٍ.[٨]

---

(١). روىٰ الجوازَ الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤٢٨-٤٣٣) عن جماعةٍ كثيرةٍ منَ الأئمّة، ثمّ قال: «وهٰذا إجماعٌ منهم: أنّ إصلاح اللحن جائزٌ».

(٢). رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٣٠ برقْم ٥٩٩)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٢٩٢-٢٩٣ بأرقام ٤٥٤، و٤٥٥، و٤٥٧)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٨٥).

(٣). رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٣١ برقْم ٦٠٤)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٠٠ برقْم ٤٧٦).

(٤). رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٢٩-٤٣٠ برقْمَيْ ٥٩٦، و٥٩٧)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٢٩٢، و٢٩٣، و٢٩٩ بأرقام ٤٥٣، و٤٥٦، و٤٧٤)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٨٤).

والشعبيُّ هو عامرُ بن شَرَاحيلَ بن عبدِ بن ذي كبارٍ، أبو عمرٍو، الهمْدانيُّ الشعبيُّ، الكوفيُّ، الفقيهُ، من أئمّة التابعينَ وعلمائهم. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ ومِائةٍ في الأشهر. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٩٤-٣١٩).

(٥). هو القاسمُ بن محمّدِ بن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ: عبد الله بن أبي قحافةَ: عثمانَ بن عامرٍ، أبو محمّدٍ وأبو عبد الرحمٰن، التيميُّ، البَكريُّ، المدنيُّ، أحدُ فقهاء المدينة السبعة، الذين يُرجَع إلى فتواهم. تُوُفِّي بعد المِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٥٣-٦٠).

(٦). حكاه عنه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٠١).

وهو عطاءُ بن أبي رَبَاحٍ: أسلمَ، أبو محمّدٍ، القرشيُّ مولاهمُ، المكّيُّ، الفقيهُ، المفسِّرُ، التابعيُّ الجليل. تُوُفِّي سنةَ أربعَ أو خمسَ عشرةَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٧٨-٨٨).

(٧). رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٣٠ برقْم ٦٠١).

وهو همّامُ بن يحيىٰ بن دينارٍ، أبو بكرٍ وأبو عبد الله، العَوْذيُّ مولاهمُ، البصريُّ، من ثقات أتباع التابعين، حديثه مخرّجٌ في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وستّين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٢٩٦-٣٠١).

(٨). رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٣١ برقْم ٦٠٥).

=

قال ابن الصلاح[١]: «والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنىٰ وأمثالِه - لازمٌ علىٰ مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنىٰ. وقد سبق أنّه قول الأكثرين».

وقيل: يرويه علىٰ الخطإ كما سمعه. وبه قال ابنُ سِيرِينَ،[٢] وابنُ سَخْبَرَةَ أبو معمرٍ،[٣] وأبو عُبَيدٍ.[٤]

قال ابن الصلاح[٥]: «هٰذا غلوٌّ في مذهب اتّباع اللفظ، والمنعِ منَ الرواية بالمعنىٰ».

وهو النضرُ بن شُمَيلِ بن خَرَشَةَ بنِ زيدِ بن كُلْثُومٍ، أبو الحسنِ، المازنيُّ، البصريُّ نزيلُ مَرْوَ، النحْويُّ، وأوّلُ من صنّف في غريب الحديث. تُوُفِّي أوّلَ سنةِ أربعٍ ومِائتين، أو آخرَ سنةَ ثلاثٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٣٢٨-٣٣٢).

(١). في "علوم الحديث" (ص٢١٨-٢١٩).

(٢). رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤١٧ برقْم ٥٦٥).

(٣). في "الأصل": (وابن سخبرةَ وأبو معمرٍ)، وهو خطأٌ.

وقد نقل الشارح هٰذا الكلامَ من "تدريب الراوي" (٢/ ٦٦٦).

وقد وقع هٰذا الخطأُ في بعض نسخ "التدريب"، انظر طبعةَ طارقِ بن عَوَضِ الله (٢/ ٦٩)، فلعلّه كان في نسخة الشارح كذٰلك.

وأبو معمرٍ عبد الله بنُ سَخْبَرَةَ، الأزديُّ، الكوفيُّ. تُوُفِّي بعد الستّينَ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٣٣-١٣٤).

وروىٰ عنه ذٰلك الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤١٧-٤١٨ برقميْ ٥٦٦، و٥٦٧)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٠٠-٣٠١ برقْم ٤٧٨)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٨٥).

(٤). روىٰ عنه ما يُفهِم ذٰلك الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤١٨-٤١٩ برقْم ٥٧١).

وهو القاسمُ بن سلّام بن عبد الله، أبو عُبيدٍ، الأزديُّ مولاهمُ، الهرويُّ ثمّ البغداديُّ، اللُّغويُّ، الفقيهُ، الحافظُ، صاحب التصانيف، منها "غريب الحديث". تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٤٩٠-٥٠٩).

(٥). في "علوم الحديث" (ص٢١٨).

و(**ثالثها**)، أيِ الأقوالِ، (**ترك كليهما**)، أيِ الخطإ والصواب. حكاه ابن دقيقِ العيدِ[١] عن شيخه العزِّ بن عبد السلام،[٢] أمّا الصواب؛ فلأنّه لم يُسمَع كذٰلك، وأمّا الخطأ؛ فلأنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لم يقله كذٰلك.

هٰذا كلّه في الرواية بالقراءة، وأمّا الإصلاح في الكتاب، فبيّنه بقوله: (**ولا ∴ تَمحُ**) - أيّها المحدّثُ، وغيرَه أيضًا - (**منَ الأصل**)، أيِ النسخةِ إذا وقع الخطأ واللحن فيها، (**علىٰ ما**)، أيِ القولِ الذي (**انتُخِلَا**)، بالخاء المعجمة، أيْ صُفِّي واختِير.[٣]

قال[٤] في "القاموس"[٥]: «نَخَله وتَنَخَّله وانتَخَله: صفّاه واختاره».

وقيل: يجوز تغييره أيضًا.

وهو غلطٌ؛ كما أفهمَه صنيعُ ابن الصلاح،[٦] والنوويّ،[٧] وغيرِهما.[٨]

---

(١). في "الاِقتراح" (ص٣٨٨-٣٩٠).

وهو محمّدُ بن عليِّ بن وهب بن مُطِيع بن أبي الطاعة، تقيُّ الدين، أبو الفتح، القشيريُّ، قيل إنّه من ذرّيّة الصحابيِّ معاويةَ بنِ حيدةَ القشيريِّ رضي الله تعالىٰ عنه، المَنْفَلُوطيُّ الأصلِ، القُوصيُّ المنشإِ، نزيلُ القاهرة، المالكيُّ ثمّ الشافعيُّ، يُعرَف بـ(ابن دَقِيقِ العِيدِ)، الفقيهُ المجتهدُ، من تصانيفه "الإحكام شرحُ عمدة الأحكام". تُوُفِّي سنة اثنتين وسبعِمِائةٍ. انظرِ "الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٥/ ٣٤٨-٣٥٢).

(٢). هو عبد العزيز بنُ عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسنِ، عزُّ الدين، أبو محمّدٍ، السُّلَميُّ، الدمشقيُّ، نزيل مصرَ، الشافعيُّ، الفقيهُ المجتهدُ، كان يسمّىٰ (سلطانَ العلماء)، من تصانيفه "قواعد الأحكام في مصالح الأنام". انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٤/ ٩٣٣-٩٣٥).

(٣). انظرِ "الإلماع" للقاضي عياضٍ (ص١٨٥-١٨٦).

(٤). القائل هو محمّدُ بن يعقوبَ بن محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ عمرَ، مَجْدُ الدين، أبو الطاهر وأبو عبد الله، الفِيرُوزَابادِيّ، الشيرازيُّ مَنْشَأً ثمّ الزَّبِيديُّ، العلّامةُ اللغويُّ، صاحبُ "القاموس المحيط". تُوُفِّيَ سنةَ سبعَ عشرةَ وثمانِمِائةٍ. انظرِ "الضوء اللامع" للسخاويِّ (١٠/ ٧٩-٨٦).

(٥). (ص١٠٦١).

(٦). في "علوم الحديث" (ص٢١٩)، حيث جزم بصواب القول الأوّلِ.

(٧). في "الإرشاد" (ص١٥٨)، وفي "التقريب" (ص٣٠١)؛ فقد جزم فيهما بصواب القول الأوّلِ.

(٨). انظرِ "الإلماع" للقاضي عياضٍ (ص١٨٥-١٨٧).

وعبارة "ألفيّة العراقيّ"[١]: /

«..... ∴ وصـــوَّبوا الإبقـــاءَ .....»

[١٠٦/ب] إلخ.

(**بل أَبقِه**)، أيِ الخطأَ واللحنَ في الأصل، وقرِّرْه فيه علىٰ ما هو عليه، حالَ كونك (**مضبِّبًا**) عليه،[٢] (**وبيِّن ∴ صوابه**) خارجًا، (**في هامشٍ**)، أيْ حاشيةِ ذٰلك الأصلِ، كما تقدّم.[٣]

قال ابن الصلاح[٤]: «فإنّ ذٰلك أجمعُ للمصلحة، وأنفىٰ للمفسدة».

قال: «وكثيرًا ما نرىٰ ما يتوهّم كثيرٌ من أهل العلم خطأً، وربّما غيّروا[٥] صوابًا ذا وجهٍ صحيحٍ، وإن خَفِي واستُغرِب، لا سيّما فيما يعدّونه خطأً من جهة العربيّة؛ وذٰلك لكثرة لغات العرب وتشعّبها».

وقد قال الإمام الشافعيّ رضي الله تعالىٰ عنه[١]: «لا يحيط باللغة إلّا نبيٌّ».

---

(١). (ص١٥٠).

والعراقيُّ هو عبد الرحيم بنُ الحسين بن عبد الرحمٰن بن إبراهيمَ بنِ أبي بكرٍ، زينُ الدين، أبو الفضلِ، الكُرديُّ الأصلِ، المِهْرانيُّ ثمّ المِصريُّ، يُعرَف بـ(العراقيّ)؛ لأنّ أصله من رازيانَ: قريةٍ من أعمال إِرْبِلَ، حافظُ وقته، وصاحب المصنّفات في علوم الحديث، منها ألفيّته الشهيرةُ: "التبصرة والتذكرة". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثمانِمائةٍ. انظرِ "الضوء اللامع" للسخاويّ (٤/ ١٧١-١٧٨).

(٢). أي راسمًا فوقَه ضَبَّةً، وهي خطٌّ أوّله صادٌ، هٰكذا (صـــ)، يُمَدُّ فوق الكلام الذي صحّ روايةً، لٰكنّه مختلٌّ لفظًا أو معنًى، أو ناقصٌ أو نحوُ ذٰلك. انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص١٩٧).

(٣). انظرِ "الأصل" (ل: ٩٧/ب).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢١٩).

(٥). كذا في "الأصل"، وهو - وإن كان صحيحًا لغةً ومعنًى - مخالفٌ لما في "علوم الحديث" لابن الصلاح؛ فعلىٰ ما هنا تكون كلمة (صوابًا) صفةً لمفعولٍ به محذوفٍ، والتقدير: وربّما غيّروا لفظًا صوابًا، أي صائبًا، لٰكنّ الذي في "علوم الحديث" أنّ جملة (وربّما غيّروه) معترِضةٌ، وكلمةَ (صوابًا) مفعولٌ به ثانٍ لفعل (نَرىٰ).

(**ثمّ إن. تقرأْه**)، أيِ الأصلَ، فـ(**قدِّم**) في القراءة صوابًا (**مُصلَحًا**)، بفتح اللام، اسمُ مفعولٍ، وهو الذي في الهامش، (**في الأَولىٰ**) والأحسنِ، ثمّ اذكر ما وقع في الأصل، كأنْ تقول: وقع في روايتي، أو: عندَ شيخنا، أو: من طريق فلانٍ - كذا.

ولك أن تقرأ ما في الأصل أوّلًا كما وقع، ثمّ تذكرَ وجه صوابه من جهة العربيّة أو الرواية.

وإنّما كان الأوّلُ أولىٰ، لئلّا تتقوَّل علىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ما لم يقل.[٢]

(**والأخذ**) في الإصلاح (**من متنٍ**) آخرَ (**سواه**)، أيْ سوىٰ أصلِه، بأن يَعتمِد في ذٰلك علىٰ ما جاء في روايةٍ أخرىٰ أو حديثٍ - (**أولىٰ**)؛ لأنّ ذاكره آمنٌ من أن يتقوَّل علىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ما لم يقل.[٣]

(**وإن يكُ الساقط**) منَ الأصل (**لا يغيّر**) معناه، (**كـ**)لفظة (**ابنٍ، وحرفٍ**) لا يختلف المعنىٰ به، فالأمر فيه علىٰ ما سبق.

كذا في "ابن الصلاح"،[٤] وتبعه النوويّ في "التقريب".[٥]

وقال العراقيّ[٦]: «لا بأس بإلحاقه في الأصل، من غير تنبيهٍ علىٰ سقوطه».

وتبعه المصنّف،[١] فقال: (**زِدْ**) - أيّها المحدّثُ - ذٰلك في الأصل، (**و**)أنت (**لا تُعَسِّرُ**)، ولا تُضَيِّقُ فيه.

---

(١). انظرِ "الرسالة" للشافعيّ (ص٤٢)، ولفظه: «ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ».

(٢). انظرِ "الإلماع" للقاضي عياضٍ (ص١٨٦-١٨٧)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٢٠).

(٣). انظرِ "الإلماع" للقاضي عياضٍ (ص١٨٧)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٢٠-٢٢١).

(٤). (ص٢٢١).

(٥). (ص٣٠٢).

وكذا في "الإرشاد" (ص١٥٩).

(٦). في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٥١٥).

فقد سأل أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ شيخه أبا عبد الله أحمدَ بنَ حنبلٍ، فقال: «وجدتُ في كتابٍ: (حجّاجٌ،[٢] عن جُرَيجٍ)، أيجوز لي أن أصلحه: (ابنِ جُرَيجٍ)»؟[٣] قال: «أرجو أن يكون هٰذا لا بأسَ به».[٤]

وقيل للإمام مالكٍ: «أرأيت حديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، يزاد فيه الواو والألف، والمعنىٰ واحدٌ»؟ فقال: «أرجو أن يكون خفيفًا».[٥]

و(**كذاك**) الحكمُ فيـ(**ما غاير**)، أيِ الساقطِ الذي غاير معنىٰ ما في الأصل، (**حيث يُعلم**)، بالبناء للمفعول، / (**إتيانُه ممّن علا**)، بأن عُلِم أنّ بعض الرواة له أسقطه وحدَه، وأنّ مَن فوقه مِنَ الرواة أتىٰ به، فله أيضًا أن يُلحقَه في نفس الكتاب. [١٠٧/أ]

(**و**)لٰكن (**أَلزموا**)، أيْ أهلُ الحديث، حينئذٍ أن يأتي بكلمةِ (**يعني**) قبلَه.

كما فعل الخطيبُ البغداديُّ،[٦] إذ روىٰ عن أبي عمرَ بنِ مهديٍّ،[١] عنِ المَحَامِليّ[٢] بإسناده، عن عروةَ،[٣] عن عمرةَ بنتِ عبد الرحمٰن[٤] – تعني عن عائشةَ – أنّها قالت: «كان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يُدْنِي إليّ رأسَه، فأرجِّلُه».[٥]

---

(١). يعني في "نظمه"، أمّا في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٦٧)، فقد حكىٰ القولين، ولم يرجّح.

(٢). هو حجّاجُ بن محمّدٍ، الأعورُ، أبو محمّدٍ، مولىٰ سليمانَ بنِ مجالدٍ، التِّرمِذيُّ الأصلِ، ثمّ البغداديُّ، ثمّ المِصِّيصيُّ، الحافظُ، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤٤٧-٤٥٠).

(٣). هو عبد الملك بنُ عبد العزيز بن جريجٍ، أبو خالدٍ وأبو الوليد، الأُمَويُّ مولاهمُ، المكّيُّ، الحافظُ، شيخ الحرم، وأوّل من صنّف العلم في مكّةَ المكرّمةِ. تُوُفِّي سنةَ خمسينَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٣٢٥-٣٣٦).

(٤). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥١٣ برقْم ٧٩٦).

(٥). رواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٥٠ برقْم ٤٧٥)، والخطيب في "الكفاية" (١/ ٥١٠-٥١١ برقْم ٧٩٢).

(٦). في "الكفاية" (١/ ٥١٤-٥١٥ برقْم ٨٠٢).

قال الخطيب[٦]: «كان في أصل ابنِ مهديٍّ: (عن عمرةَ أنّها قالت: كان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يدني إليّ رأسه)، فألحقنا فيه ذكر عائشةَ؛ إذ لم يكن منه بدٌّ، وعلِمنا أنّ المَحَامِليّ كذٰلك رواه، وإنّما سقط من كتاب شيخنا أبي عمرَ، وقلنا فيه: (تعني عن عائشة رضي الله تعالىٰ عنها)؛ لأجل أنّ ابنَ مهديٍّ لم يقل لنا ذٰلك. وهٰكذا رأيتُ غير واحدٍ من شيوخنا يفعل في مثله».

ثمّ ذكر[٧] بإسناده عنِ الإمامِ أحمدَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: سمعت وكيعًا[١] يقول: «إنّا لَنستعين في الحديث بـ(يَعني)».

---

(١). هو عبدُ الواحد بنُ محمّدِ بن عبد الله بن محمّدِ بن مهديٍّ، أبو عمرَ، البزّازُ، الكازْرُونيُّ الأصلِ، الفارسيُّ ثمّ البغداديُّ، راوٍ للحديث ثقةٌ. تُوُفِّي سنةَ عشرٍ وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" لتلميذه الخطيب البغداديّ (١٢/ ٢٦٣-٢٦٤).

(٢). هو الحسينُ بن إسماعيلَ بن محمّدِ بن إسماعيلَ بنِ سعيدٍ، أبو عبد الله، القاضي، الضبّيُّ نسبةً إلىٰ ضبّة البصرة، البغداديُّ، المَحَامِليُّ، الحافظُ، صنّف "السنن". تُوُفِّي سنةَ ثلاثين وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ بغداد" للخطيب (٨/ ٥٣٦-٥٤٠).

(٣). هو عروةُ بن الزبير بن العوّام بن خُوَيلدِ بن أسدٍ، أبو عبد الله، الأسديُّ القرشيُّ، المدنيُّ، الإمامُ، الفقيهُ، أحدُ فقهاء المدينة السبعةُ، الذي يرجع الناس إلىٰ فتواهم. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ أو خمسٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٢١-٤٣٧).

(٤). هي عمرةُ بنتُ عبد الرحمٰن بن سعد بن زُرَارَةَ بن عُدَسٍ، النجّاريّةُ الأنصاريّةُ، المدنيّةُ، كانت في حجر عائشةَ أمِّ المؤمنين رضي الله تعالىٰ عنها، من جِلّة التابعيّات، علمًا وحفظًا. اختُلِف في وفاتها، فقيل: سنةَ ثمانٍ وتسعينَ، وقيل: سنةَ ستٍّ ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٥/ ٢٤١-٢٤٣).

(٥). والحديث قد أخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ١٦٧) من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، ولفظه: «كان النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إذا اعتكف يدني إليّ رأسه، فأرجّله».

(٦). في "الكفاية" (١/ ٥١٥).

(٧). (١/ ٥١٥ برقْم ٨٠٣).

(و) كذاك (**ما يُدرَس**)، بالبناء للمفعول، (**في الكتاب**) من بعض الإسناد والمتن، بتقطّعٍ، أو بللٍ، أو بأكلِ أَرَضَةٍ، ونحوِ ذٰلك، فإنّه (**من غيره يُلحَق**) جوازًا، ويُستدرَك، (**في**) القول (**الصواب**)، إذا عُرِف صحّتُه، وسكنت نفسه إلىٰ أنّ ذٰلك هو الساقطُ من كتابه. وهٰذا ما قاله أهل التحقيق.[٢]

وممّن فعله نُعَيمُ بن حمّادٍ،[٣] كما رواه عنه ابنُ مَعِينٍ.[٤]

ومنع ذٰلك بعضُهم، وإن كان معروفًا محفوظًا. وهو منقولٌ عن أبي محمّدِ بن ماسِيْ.[٥]

(**كما**[١] **إذا**) كان الحافظ (**يشكّ**) في بعض محفوظاته، (**واستثبَتَ من**) حفظِ ثقةٍ (**معتمَدٍ**): [مِن][٢] فِيهِ، أو مِن كتابه،[٣] كما رُوي عنِ الإمامِ أحمدَ،[٤] وأبي عوانةَ،[٥] وغيرِهما.[٦]

---

(١). هو وكيعُ بن الجرّاح بن مَلِيحِ بن فرسِ بن جمجمةَ، أبو سفيانَ، الرُّؤاسيُّ، الكوفيُّ، الإمامُ المشهورُ، أحدُ الأعلام. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ أو سبعٍ وتسعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ١٤٠-١٦٨).

(٢). منهمُ الخطيب البغداديّ في "الكفاية" (١/ ٥١٧)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٢٣)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٥١٦).

(٣). هو نُعَيمُ بن حمّادِ بن معاويةَ بنِ الحارث بن همّامٍ، أبو عبد الله، الخزاعيُّ، المروزيُّ، العالِم، صاحب المصنّفات في السنّة وغيرِها، امتُحِن في خلق القرآن، فصبر. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ أو تسعٍ وعشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٥٩٥).

(٤). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥١٦ برقْم ٨٠٥).

وهو يحيىٰ بن مَعِينِ بن عونِ بن زيادِ بن بِسْطامٍ، أبو زكريّا، المُرّيُّ الغطفانيُّ مولاهمُ، البغداديُّ، الإمام الحافظُ، ومن إليه المنتهىٰ في الجرح والتعديل. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٧١-٩٦).

(٥). حكىٰ ذٰلك عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥١٦-٥١٧).

وهو عبد الله بنُ إبراهيمَ بنِ أيّوبَ بنِ ماسِيْ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، البزّازُ، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وستّينَ وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٦٠-٦١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٢٥٢-٢٥٣).

(**وفيهما**)، أيِ الصورتين، (**ندبًا أَبِنْ**)، أي أظهِرْ ذٰلك عند الرواية،[٧] كما فعل يزيدُ بن هارونَ،[١] وغيرُه.[٢]

---

(١). قولُ الناظمِ: (كما ...) تعليلٌ لجواز استدراك ما تلِف منَ الكتاب من كتابٍ آخرَ، بتشبيه ذٰلك باستدراك ما نسي من حفظ غيره أو كتابه. لٰكنّ الشارح ذكر القول بالمنع بين المشبَّه، وهو الجواز، وأداة التشبيه؛ فربّما أوهم أنّ القول بالمنع هو المشبَّهُ، ولا شكَّ أنّ السياق يأباه.

(٢). إضافةٌ يقتضيها السياق؛ فإنّ في "الأصل": (معتمدٌ فيه)؛ فتكون (فيه) حرفَ جرٍّ، وضميرَ غائبٍ مجرورًا؛ فيَحتاج الضميرُ إلىٰ مرجِعٍ، ولا مرجعَ إلّا قولُه: (بعضِ محفوظاته)، فإذا حُمِل عليه، ضعُف الكلامُ، ورَكَّ، والله أعلمُ.

(٣). انظرِ "الكفاية" للخطيب (١/ ٥١٧).

(٤). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٦٢ برقْم ٦٧٦).

(٥). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٦١ برقْم ٦٧٣).

وهو الوضّاح بن عبد الله، أبو عوانةَ، اليَشْكُريُّ مولاهمُ، الواسطيُّ، البزّازُ، الحافظُ، خرّج حديثه أصحاب "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وسبعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٢١٧-٢٢٢).

(٦). منهم عاصمٌ الأحولُ، روىٰ ذٰلك عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٦١ برقْم ٦٧٢).

ظاهر السياق أنّ قوله: (كما رُوي عنِ الإمامِ أحمدَ ...) تمثيلٌ لمنِ استثبت من كتاب غيرِه أو حفظه. وكذا عبارة النوويّ في "الإرشاد" (ص١٥٩).

والذي يظهر لي من عبارة السُّيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٦٩)، وابنِ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٢٣)، وغيرِهما - التمثيلُ بذٰلك لتفضيل الإبانة عنِ الِاستثبات حالَ الرواية، وهي المسألة التي ذكرها الشارحُ بعد هٰذه.

والأوّل هو اللائق؛ فإنّ في تلك الآثارِ أنّهمُ استثبتوا، وليس فيها أنّهم بيّنوا ذٰلك عندَ الرواية، وقد ترجم لها الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٦١) بقوله: «بابٌ في جواز استثبات الحافظ ما شكّ فيه من كتاب غيرِه أو حفظِه»، ثمّ عقد ترجمةً أخرىٰ (١/ ٤٦٣)، فقال: «بابٌ ذكرُ بعض الروايات عمّن قال: حدّثنا فلانٌ، وثبّتني فلانٌ»، ولم يذكر تحتها شيئًا عن أحمدَ، ولا أبي عوانةَ.

(٧). انظرِ "الكفاية" (١/ ٤٦٣، و٥١٧).

ففي "مسند أحمدَ"[٣]: حدّثنا يزيدُ بنُ هارونَ، أنا عاصمٌ[٤] بالكوفة، فلم أكتبه، فسمعتُ شعبةَ يحدّث به، فعرَفتُه به، عن عاصمٍ، عن عبد الله بن سَرْجِسَ[٥] أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كان إذا سافر قال: «اللّٰهمّ، أعوذ بك من وَعْثاء السفر».[٦]

[١٠٧/ب] وفي غير "المسند": «عن / يزيدَ، أنا عاصمٌ، وثبّتني فيه شعبةُ».[٧]

فإنْ بيَّن أصل التثبّت دون مَن ثبَّته، فلا بأسَ؛ فقد فعله أبو داودَ في "سننه"[٨] عَقِب حديث الحكم بن حَزْنٍ،[٩] قال: «ثبَّتني في شيءٍ منه بعضُ أصحابنا».

(**ومَن**)، أيِ الراوي الذي، (**عليه كلماتٌ**) في أصل كتابه (**تُشكِل**)، كأن كان في كتابه كلمةٌ من غريب العربيّة، غيرُ مضبوطةٍ، جاز له أن يسأل عنها أهل العلم، وبعده (**يرويـ**)ـها

---

(١). هو يزيدُ بن هارونَ بنِ زاذَا - ويقال: زاذانَ - بنِ ثابتٍ، أبو خالدٍ، السُّلَميُّ مولاهمُ، الواسطيُّ، الإمامُ، الحافظُ الكبيرُ. تُوُفِّي سنة ستٍّ ومِائتين. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٦/ ٤٩٣-٥٠٥)، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٢٦١-٢٧٠).

(٢). روىٰ ذٰلك الخطيبُ في "الكفاية" عن إسحاقَ بنِ أحمدَ الحافظِ، انظر (١/ ٤٦٣-٤٦٤ برقْم ٦٧٨)، ورواه كذٰلك (١/ ٤٦٤-٤٦٥ برقميْ ٦٧٩، و٦٨٠) عنِ ابن عيينةَ.

(٣). (٩/ ٤٨١٩ برقْم ٢١١٠٤).

(٤). هو عاصمُ بن سليمانَ، أبو عبد الرحمٰن، الأحولُ، البصريُّ، اختُلِف في ولائه، فقيل: لتميمٍ، وقيل: لبني أميّةَ، الحافظُ، من صغار التابعين. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ أوِ اثنتين وأربعين ومِائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٤/ ١٦٥-١٧٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ١٣-١٥).

(٥). هو عبد الله بن سَرْجِسَ، المُزَنيُّ، حليفُ بني مخزومٍ، نزيلُ البصرة، صحابيٌّ جليلٌ، صحّ أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم استغفر له. تُوُفِّي سنةَ نيّفٍ وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ٤٢٦-٤٢٧).

(٦). وهٰذا الإسنادُ صحيحٌ، والحديث في "صحيح مسلمٍ" (٤/ ١٠٤-١٠٥).

(٧). انظرِ "الكفاية" للخطيب (١/ ٤٦٣ برقْم ٦٧٧).

(٨). (٢/ ١٠٣-١٠٤ برقْم ١٠٨٩).

(٩). هو الحكمُ بن حَزْنٍ، الكُلَفيُّ النَّصْريُّ، سكن المدينةَ، صحابيٌّ جليلٌ. انظر "معجم الصحابة" للبغويّ (٢/ ١٥٧-١٥٨)، و"إكمال تهذيب الكمال" لمُغْلَطايَ (التراجم الساقطة: ٢٦٤-٢٦٥).

(**علىٰ ما أوضحوا**) له (**إذْ يَسأل**)؛ فقد رُوِي مثلُ ذٰلك عنِ الإمامِ أحمدَ،[١] وإسحاقَ بن راهُوْيَهْ،[٢] وغيرِهما.[٣]

وروىٰ الخطيب[٤] عن عفّانَ بنِ سلمةَ[٥] أنّه كان يجيء إلىٰ الأخفش[٦] وأصحاب النحو يعرِض عليهم نَحْوَ الحديث، يُعْرِبُه.

(**ومن روىٰ متنًا**)، أيْ حديثًا، (**عن**) شيخين له، أوَ (**اشياخٍ**) ثلاثةٍ فأكثرَ، (**وقد ∴ توافقا معنًى**)، أيْ في معنىٰ المتن، (**و**)لٰكنْ (**لفظٌ ما**) - نافيةٌ - (**اتّحد**)، بأن كان بين روايتيهما تفاوتٌ في اللفظِ، والمعنىٰ واحدٌ، حالَ كونه (**مقتصِرًا**) في رواية ذٰلك (**بلفظِ**) راوٍ

---

(١). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥١٨ برقْم ٨١١).

(٢). روىٰ ذٰلك عنه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥١٨ برقْم ٨١٠).

وهو إسحاقُ بن إبراهيمَ بنِ مخلدِ بن إبراهيمَ بنِ عبد الله، أبو يعقوبَ، الحنظليُّ ثمّ التميميُّ، المروزيُّ نزيلُ نَيْسابُورَ، يُعرَف بـ(ابن راهُويَهْ)، أحدُ أئمّة المسلمين. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٣٥٨-٣٨٢).

(٣). روىٰ ذٰلك الخطيبُ في "الكفاية" عن جماعةٍ، منهمُ الأوزاعيّ، انظر (١/ ٥١٧ برقْم ٨٠٨)، وابنُ المبارك (١/ ٥١٨ برقْم ٨٠٩)، وابنُ عيينةَ، انظر (١/ ٥١٨ برقْم ٨١٢)، وشعبةُ، انظر (١/ ٥١٨-٥١٩ برقْم ٨١٣).

(٤). في "الكفاية" (١/ ٥١٧ برقْم ٨٠٧).

(٥). في "الكفاية": (عفّان بن مسلمٍ)، وهو الصحيح.

ولم أجد في كتب التراجِم منِ اسمه: (عفّانُ بن سلمةَ). ومنشأ الخطإ النقلُ من بعض نسخ "تدريب الراوي"، انظر (٢/ ٦٧٠ هامش رقْم ٨).

وعفّانُ بن مسلمٍ هو ابن عبد الله، أبو عثمانَ، مولىٰ عزرةَ بن ثابتٍ الأنصاريِّ، البصريُّ، الصفّارُ، الحافظُ، خرّج حديثه أصحاب "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنة عشرينَ ومِائتين. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٤/ ٢٠١-٢١١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٢٤٢-٢٥٥).

(٦). هو سعيدُ بن مَسْعَدَةَ، مولىٰ بني مجاشعٍ، أبو الحسنِ، البلخيُّ ثمّ البصريُّ، النَّحْويُّ، يُعرَف بـ(الأخفش الأوسط). تُوُفِّي بعد سنةِ عشرٍ ومِائتين. انظر "إنباه الرواة" للقِفْطيّ (٢/ ٣٦-٤٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١/ ٢٠٦-٢٠٨).

(**واحدٍ**) منهما، بأن يجمع بينهما في الإسناد، ثمّ يسوقَ الحديث علىٰ لفظِ أحدهما، كأن يقول: (أنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظ لفلانٍ، أو: هٰذا لفظ فلانٍ).

(**و**)كذا لو (**لم ∴ يبيِّنِ اختصاصه**)، أيِ اللفظِ، بأحدهما، (**فـ**)إنّه (**لم يُلَمْ**) في صنيعه ذٰلك؛ لأنّه جائزٌ، وواقعٌ منَ المحدّثين.

(**أو**) لم يخصَّ أحدهما بنسبة اللفظ، بل أتىٰ ببعض لفظ هٰذا أو بعضِ لفظ الآخر، فـ(**قال**): أنا فلانٌ وفلانٌ، و(**قد تقاربا في اللفظ، أو**:) أخبرنا فلانٌ وفلانٌ، (**واتّحد المعنىٰ**)، أيْ معنىٰ خبرِهما، أو: والمعنىٰ واحدٌ - قالا: حدّثنا فلانٌ، إلخ، جاز أيضًا (**علىٰ خُلْفٍ**)، أيْ خلافٍ، (**حَكَوْ**)ه[1] في جواز الرواية بالمعنىٰ.[2]

وله أن يخصَّ [بـ]فعلِ[3] القول مَن له القولُ، وأن يأتي به لهما، فيقول بعدما تقدّم: (قال، أو: قالا: أنا فلانٌ)، أو نحوَه منَ العبارات.

فإن لم يقل: (وتقاربا)، ولا شبهَه، فلا بأسَ به أيضًا علىٰ جواز الرواية بالمعنىٰ.[4]

(**وإن يكن**)، أيِ الراوي، (**لِلَفْظِه**)، أيْ أحدِ الشيخين، (**يبيِّن**)، أيْ يصرّح به، (**مع**) قوله: (**قال**)، بالإفراد، (**أو**) مع: (**قالا**)، بالتثنية، أو: (قالوا)، بالجمع، (**فذاك أحسنُ**) ممّا تقدّم.

---

(١). كذا في "الأصل"، وفي "النظم": (حكوا)، بألفِ واو الجماعةِ.

(٢). رتّب ابنُ الصلاح التجويز في هٰذه المسألة علىٰ جواز الرواية بالمعنىٰ، انظر "علوم الحديث" (ص٢٢٤).

(٣). في "الأصل": (يخصّ فعلَ القول)، وزدت الباء ليصحّ التركيبُ؛ فإنّ الفعل (يخصّ) يتعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحدٍ، ويجرّ الآخر بالباء، فمنصوبه ما هو كالفاعل، ومجروره بالباء ما هو كالمفعول. والله أعلم.

(٤). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٧٢). وأصله في "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٢٤-٢٢٥).

وقد استُحسن[١] مثلُ تعبير مسلمٍ[٢]: «حدّثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ،[٣] وأبو سعيدٍ الأشجُّ،[٤] / كلاهما عن أبي خالدٍ،[٥] قال أبو بكرٍ: حدّثنا [أبو][٦] خالدٍ الأحمرُ، عنِ الأعمش»،[٧] وساق الحديث. [١٠٨/أ]

فإعادته ثانيًا ذكرَ أحدِهما خاصّةً - إشعارٌ بأنّ اللفظ المذكور لأبي بكرٍ.[٨]

ويَحتمِل أنّه أعاده لبيان التصريح بالتحديث، وأنّ الأشجّ لم يصرّح به.[٩]

قال ابن الصلاح[١]: «وقول أبي داودَ[٢]: حدّثنا مسدَّدٌ[٣] وأبو توبة[٤] المعنىٰ، قالا: حدّثنا أبو الأحوصِ،[٥] إلخ، مع أشباهٍ لهٰذا في كتابه[٦] - يَحتمِل أن يكون من قبيل الأوّل؛

---

(١). استحسنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٢٤).

(٢). في "صحيحه" (٢/ ١٣٣).

(٣). هو عبد الله بنُ محمّدِ بن أبي شيبةَ: إبراهيمَ بنِ عثمانَ بنِ خُوَاسْتِيْ، أبو بكرٍ، العبسيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، الحافظُ، صاحب "المصنّف". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثلاثين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٢٢-١٢٧).

(٤). هو عبد الله بنُ سعيدِ بن حُصَينٍ، الكِنْديُّ، أبو سعيدٍ، الأشجُّ، الكوفيُّ، الحافظُ، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وخمسينَ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ١٨٢-١٨٤).

(٥). هو سليمانُ بن حيّانَ، الأزديُّ، الجعفريُّ؛ لنزوله فيهم، أبو خالدٍ، الأحمرُ، الجرجانيُّ ثمّ الكوفيُّ، أحدُ أئمّة الحديث، وتكلّم العلماء في حفظه. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وثمانينَ ومِائةٍ. انظر "رجالَ البخاريِّ" للكَلَاباذيّ (١/ ٣١٣-٣١٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ١٩-٢١).

(٦). زيادةٌ ساقطةٌ منَ "الأصل"، وهي ثابتةٌ في "صحيح مسلمٍ".

(٧). هو سليمانُ بن مِهْرانَ، الكاهليُّ الأسديُّ مولاهم، أبو محمّدٍ الأعمشُ، الكوفيُّ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعينَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٢٢٦-٢٤٨).

(٨). هٰذا الِاحتمال ذكره ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٢٤). وعليه، فيكون قولُ مسلمٍ: (قال أبو بكرٍ: وحدّثنا أبو خالدٍ الأحمرُ) كلامًا مستأنفًا.

(٩). وهٰذا الِاحتمال ذكره العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٥-٦). وعليه، فيكون قولُ مسلمٍ: (قال أبو بكرٍ: وحدّثنا أبو خالدٍ الأحمرُ) - جملةً معترِضةً؛ فيتّصل ما بعدها بما قبلها.

فيكونَ اللفظ لمسدَّدٍ، ويوافقُه أبو توبة في المعنىٰ، وأن يكون من قبيل الثاني؛ فلا يكونَ أورد لفظَ أحدهما خاصّةً، بل رواه عنهما بالمعنىٰ».

قال: «وهٰذا الِاحتمال يقرُب في قول مسلمٍ(٧): حدّثنا مسلمُ بن إبراهيمَ،(١) وموسىٰ بن إسماعيلَ،(٢) المعنىٰ واحدٌ، قالا: حدّثنا أبانُ،(٣) إلخ».(٤)

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٢٢٤).

(٢). في "السنن" (١/ ٣٣٢ برقْم ٣٧٨).

(٣). هو مسدَّدُ بن مسرهدِ بن مسربلِ بن مغربلِ بن مرعبلِ، أبو الحسنِ، الأسديُّ، البصريُّ، الحافظُ المشهور، خرّج حديثه أصحاب "الكتب الستّة". مات سنةَ ثمانٍ وعشرين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذِه البخاريّ (٨/ ٧٢).

(٤). هو الربيعُ بن نافعٍ، أبو توبةَ، الحلبيُّ، نزيلُ طَرَسُوسَ، الحافظُ المعمَّر، خرّج له الشيخانِ في "صحيحيهما". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وأربعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٦٥٣-٦٥٤).

(٥). هو سلّامُ بن سُلَيمٍ، الحنفيُّ مولاهم، أبو الأحوصِ، الكوفيُّ، الحافظ، روىٰ حديثه الجماعةُ: أصحاب "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنة تسعٍ وسبعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٢٨١-٢٨٤).

(٦). وهو كثيرٌ في "السنن"، انظر مثلًا: (١/ ٢٠٥ برقْم ١٢٤، و٢٢٧ برقْم ١٦٧، و٢٣٩-٢٤٠ برقْم ١٩٠).

(٧). كذا في "الأصل"، وهو خطأٌ؛ فليس ذٰلك في "صحيح مسلمٍ"، ولا حدّث مسلمٌ عن مسلم بن إبراهيمَ، ولا عن موسىٰ بنِ إسماعيلَ، أصلًا.

وليس في كلام ابن الصلاح نسبة ذٰلك إلىٰ الإمام مسلمٍ، بل قد نسبه لأبي داودَ، وهو في "السنن" (٣/ ٢٨٣ برقْم ٢٦٥٢).

ومنشأ هٰذا الخطإ النقلُ من "تدريب الراوي" (٢/ ٦٧٢). لٰكنّ السيوطيَّ اختصر كلام ابن الصلاح، فلم يعزُ إلىٰ مسلمٍ سوىٰ قوله: المعنىٰ واحدٌ، ولعلّه فطن إلىٰ عدم روايته عن مسلمِ بن إبراهيمَ وموسىٰ بنِ إسماعيلَ؛ فوهمُه في ذٰلك أقلُّ من وهم الشيخ الشارح، حيث أكمل الشارح النقل من "مقدّمة ابن الصلاح"؛ فتضاعف الوهمُ. والله أعلمُ.

والله أعلم.

(**وإن روىٰ عنهم**)، أي عنِ الأشياخ، (**كتابًا**) مصنَّفًا، سمعه منهم، (**قُوبِلا**) ذٰلك الكتاب (**بأصلِ**) شيخٍ (**واحدٍ**) فقط، وهو (**يُبِين**)، بأنْ أراد أنْ يذكرَ جميعهم في الإسناد،

---

(١). هو مسلمُ بن إبراهيمَ، أبو عمرٍو، الفراهيديُّ مولاهمُ، القصّابُ، البصريُّ، الحافظُ، مسنِدُ وقته، خرّج حديثه أصحاب "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ اثنتين وعشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٣١٤-٣١٨).

(٢). هو موسىٰ بن إسماعيلَ، أبو سلمةَ، المِنقَريُّ مولاهمُ، التبوذكيُّ، واختُلِف في سبب نسبته هٰذه، البصريُّ، الحافظُ الكبير، خرّج حديثه "أصحاب الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وعشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٣٦٠-٣٦٥).

(٣). هو أبانُ بن يزيدَ، أبو يزيدَ، العطّارُ، البصريُّ. قال الذهبيُّ في "السير": «لم أقع بتاريخ موته، وهو قريبٌ من موت صاحبه همّام بن يحيىٰ». وقد مات همّامٌ سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ أو خمسٍ وستّين، أقوالٌ. وقال في "التاريخ": «لم أظفر بوفاته، وكأنّها قبل السبعين ومِائةٍ». انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٤٣١-٤٣٣)، و"تاريخ الإسلام" (٤/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٤). وجه القُرب أنّ كلمةَ (المعنىٰ) في الإسناد المذكور أوّلًا عن أبي داودَ تحتمل أن تكون مفعولًا لفعل (حدّثنا) المنويّ قبلَ (أبو توبةَ)؛ فيكونَ لأبي توبةَ المعنىٰ فقط دون اللفظ، وتحتمل أن تكون مبتدأً في جملةٍ اعتراضيّةٍ، وخبرها (واحدٌ) مثلًا؛ فيكونَ اللفظ منسوبًا إلىٰ كلٍّ من مسدَّدٍ وأبي توبةَ، مع أنّ لفظ كلٍّ منهما مختلفٌ عن لفظ الآخر؛ بدليل قوله: (المعنىٰ واحدٌ)؛ فيظهرَ أنّ بعض اللفظ لمسدَّدٍ وبعضَه لأبي توبةَ، ويجوزَ مرجوحًا أن يكون لأحدهما كلُّ اللفظ.

وهٰذا الِاحتمال الثاني، أعني كونَ (المعنىٰ) في جملةٍ اعتراضيّةٍ - منصوصٌ في الرواية الثانية التي عزاها الشارح - خطأً - إلىٰ مسلمٍ.

وحيث كان احتمالُ أنّ اللفظ لأحدهما خاصّةً - واحدًا من ثلاثةِ احتمالاتٍ في الرواية الأولىٰ، وأحدَ احتمالين فقط في الرواية الثانيةِ، كان أقربَ في الثانية منه في الأولىٰ. والله أعلمُ.

ويقولَ: واللفظ لفلانٍ، كما تقدّم، فهٰذا (**احتُمِلَا**)، بألف الإطلاق،[١] (**جوازُه**)، كما تقدّم؛[٢] لأنّ ما أورده قد سمعه بنصّه ممّن ذكر أنّه بلفظه.

«(**و**)احتُمِل (**منعُه**)؛ لأنّه لا علم عنده بكيفيّة رواية الآخرين حتّىٰ يخبرَ عنها، بخلاف ما تقدّم؛ فإنّه اطَّلَع علىٰ رِوَايَتِه مِنْ رِوَايَةِ غَيرِ مَنْ نَسَب اللفظ إليه، وعلىٰ[٣] موافقتهما مِن حيثُ المعنىٰ، فأخبر بذٰلك».

كذا قاله ابن الصلاح.[٤]

وحكاه النوويّ،[٥] والعراقيّ،[٦] ولم يرجّحا شيئًا منَ الِاحتمالين.

قال المصنّف[٧]: (**و**)قال البدرُ بنُ جماعةَ[٨] في "المنهل الرويّ"[٩]: «يُحتمَل أنْ (**فُصِّلا**) تفصيلًا آخرَ، وهو النظر إلىٰ الطرق، فـ(**مختلفٌ بمستقلٍّ**)، يعني: فإن كانت الطرق متباينةً

---

(١). هي الألف الحاصلة من إشباعِ فتحة الرَّوِيّ. انظر "ما يجوز للشاعر في الضرورة" لمحمّد بن جعفرٍ القيروانيّ (ص٢١٢)، و"الكلّيّات" للكَفَويّ (ص٣٩٥)

(٢). يعني في المسألة الماضية.

(٣). في "الأصل": (وهو علىٰ موافقتهما)، وكلمة (هو) مقحمةٌ، تُفسِد السياق، وليست في "علوم الحديث" لابن الصلاح.

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢٢٥)، ولم يرجّح شيئًا منَ الِاحتمالين.

(٥). في "الإرشاد" (ص١٦١)، وفي "التقريب" (ص٣٠٤).

(٦). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٦).

(٧). في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٧٣).

(٨). هو محمّد بن إبراهيمَ بن سَعْد الله بن عليّ بن جماعةَ، الكنانيُّ، أبو عبد الله، بدرُ الدين، الحمويُّ، الشافعيُّ، قاضي قضاة مصرَ، فقيهٌ، محدِّثٌ، صاحبُ فنونٍ، من تصانيفه: "المنهل الرويّ". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وسبعِمِائةٍ. انظر "معجم الشيوخ الكبير" لقرينه الذهبيِّ (٢/ ١٣٠-١٣١)، و"معجم الشيوخ" لتلميذه التاجِ السُّبْكيّ (ص٣٣٤-٣٤٠).

(٩). (ص٣٣٧).

بأحاديثَ مستقلّةٍ، لم يَجُز، (و)إن كانت (**بلا**) استقلالٍ، بأن كان تفاوتُها في ألفاظٍ أو لغاتٍ أوِ اختلاف ضبطٍ، جاز».

تأمّلْ.[١]

(**ولا تَزِد**)، أي ليس لك - أيّها الراوي - أن تزيد، (**في نسبٍ**) ممّن فوق شيخك من رجال الإسناد علىٰ ما ذكره شيخُك، مدرِجًا عليه من غير فصلٍ مميِّزٍ، (**أو**) في (**وصفِ مَن ∴ فوقَ شيوخٍ عنهم**) كذٰلك؛ فاجتنب ذٰلك، (**ما لم يُبَنْ**)، أيْ يُفصَلْ ويميَّزْ، (**بنحو** [١٠٨/ب] (**يعني**) كـ(تعني)، و(أيْ)، / (**وبـ(أنَّ)، وبـ(هو)**، أو (هي).

قال ابن الصلاح[٢]: «فإن أتىٰ بفصلٍ، جاز، مثلُ أن يقول: هو ابنُ فلانٍ الفلَانيُّ، أو: يعني ابنَ فلانٍ، ونحوَ ذٰلك».

وذكر الحافظ الإمام أبو بكرٍ البَرْقانيُّ[٣] رحمه الله تعالىٰ في كتاب "اللقط"[٤] له بإسناده عن عليِّ بن المدينيّ[١] قال: «إذا حدّثك الرجل فقال: حدّثَنا فلانٌ، ولم ينسُبه، وأحببت أن تنسُبَه، فقل: حدّثنا فلانٌ أنّ فلانَ بنَ فلانٍ حدّثه».[٢] والله أعلم.

---

(١). وهٰذا التفصيلُ تنزيلٌ لِلاحتمالين علىٰ صورتين مختلفتين؛ وذٰلك أنّ ذَيْنِك الِاحتمالين كالقسمين في حال الراوي، فإنّه إمّا أن يعرف اتّفاق شيوخه في المرويِّ؛ فيجوزَ، ولوِ اختلفوا في اللفظ، وإمّا أن يجهل ذٰلك؛ فلا يجوزَ؛ لعدم تحقّق شرط الرواية.

وعليه، فيمكن حمل كلام ابن الصلاح ومن تبعه علىٰ أنّهما احتمالان في الراوي، وليسا احتمالين في حكمه، وحينئذٍ يتّجه تركُهم للترجيح؛ لأنّهما كالمسألتين المختلفتين. والله أعلم.

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٢٥).

(٣). هو أحمدُ بن محمّد بن أحمدَ بن غالبٍ، أبو بكرٍ، الخوارزميُّ، ثمّ البغداديُّ، الشافعيُّ، المعروفُ بـ(البَرقانيّ)، الحافظُ، له تصانيفُ، منها "الصحيح"، وقد ضمّنه أحاديثَ "البخاري" و"مسلمٍ". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وعشرين وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" لتلميذه الخطيب البغداديّ (٦/ ٢٦-٣٠)، و"طبقات الفقهاء" لتلميذه أبي إسحاقَ الشيرازيّ (ص١٢٧).

(٤). اختُلِف في اسم هٰذا الكتاب، ففي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٧)، و"الشذا الفيّاح" (١/ ٣٧٣)، و"فتح المغيث" (٣/ ١٧٨): (اللقط).

=

(**أمّا إذا**) كان شيخُه قد ذَكَر نسبَ شيخِه أو صفتَه، و(**أتمّه أوّلَه**)، أيِ الكتابِ أوِ الجزءِ، عند أوّل حديثٍ منه، واقتصر فيما بعده منَ الأحاديث علىٰ ذكر اسم الشيخ أو بعض نسبه، فـ(**أَجِزْه**)، أيِ الراوي من ذٰلك الكتاب، (**في الباقي**)، أيْ باقي أحاديثه، مفصولًا عنِ الحديث الأوّل، مستوفِيًا نسب شيخ شيخه، وهٰذا (**لدىٰ الجمهور**). حكاه عنهمُ الخطيب البغداديّ.[٣]

(**و**)لٰكنِ (**الفصلُ**) - بنحو (يعني) أو (هو) - (**أولىٰ، قاصِرَ المذكورِ**)؛[٤] لما فيه منَ الإفصاح بصورة الحال، والجمعِ بين الأمرين.

وقد روىٰ الخطيب[٥] عن بعضهم أنّ الأولىٰ أن يقول: (يعني ابنَ فلانٍ).

وعنِ الإمامِ أحمدَ أنّه إذا جاء اسم الرجل غيرَ منسوبٍ - قال: (يعني [ابنَ][٦] فلانٍ).[١]

وفي "المعجم المفهرِس" لابن حجرٍ (ص١٢٠): (اللفظ).

واختلفت نُسَخ "مقدِّمة ابن الصلاح"، انظر طبعةَ ماهرٍ الفحل (٣٣٤، الحاشية ٩). والله أعلم.

(١). هو عليُّ بن عبد الله بن جعفرِ بن نَجِيحِ بن بكرٍ، السعديُّ مولاهم، أبو الحسن، المدنيُّ الأصلِ، البصريُّ، يُعرَف بـ(ابن المدينيّ)، الحافظ الكبيرُ، وكان أعلمَ الناس بعلم العلل. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٦/ ٢٨٤)، و"تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٤٢١-٤٤١).

(٢). ورواه عن البرقانيّ تلميذُه الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٤٦٠ برقْم ٦٧١).

(٣). في "الكفاية" (١/ ٤٦٠).

(٤). قوله: (قاصرَ) حالٌ من قوله: (الفصلُ)، وقولِه: (المذكور) مضافٌ إليه، في محلّ نصبٍ علىٰ أنّه مفعولٌ به لـ(قاصر)؛ فالمعنىٰ: الفصل بين اسم الشيخ ونسبه أو صفته، حال كونِه قاصرًا الروايةَ علىٰ ما ذكره الشيخُ، دون ما زاده الراوي من عندِه - أولىٰ من عدمِ الفصلِ.

وانظر "إسعافَ ذوي الوطر" للشيخ محمّدٍ الأثيوبيّ المكّيّ (٢/ ٨٩-٩٠).

(٥). في "الكفاية" (١/ ٤٦٠)، لٰكنّه ذكر ذٰلك عن بعضٍ، ولم يروِه إلّا عن أحمدَ، كما سيأتي.

(٦). زيادةٌ يقتضيها السياق؛ لأنّ الفرض أنْ يجيء اسمُ الراوي دونَ نسبه، فلو قال بعد ذٰلك: يعني فلانًا، فذكر اسمه مرّةً أخرىٰ، لم يُفِد؛ فيتعيّن للإفادة أنْ ينسُبه، فيقولَ: يعني ابن فلانٍ.

=

وعنِ ابن المدينيّ ما تقدّم آنفًا.

وعن شيخه أبي بكرٍ الأصبهانيّ[٢] أنّه يقول: (حدّثني شيخي أنّ فلانَ بنَ فلانٍ حدّثه).[٣]

وعن بعضهم أنّه يقول: ([أخبرنا فلانٌ، قال:][٤] أخبرنا فلانٌ، هو ابن فلانٍ) إلخ.[٥]

قال الخطيب[٦]: «وهٰذا الذي أستحبّه؛ لأنّ قومًا منَ الرواة[٧] كانوا يقولون فيما أُجِيزَ لهم: أَخبرَنا [فلانٌ][٨] أنّ فلانًا حدّثهم».

وجاءت علىٰ الصواب في "الكفاية"، وكذا في "علوم الحديث" (ص٢٢٦)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٧)، وغيرِها.

ويشهد لحصول السقط في "الأصل" أنّ كلمة (فلانٍ) جاءت هٰكذا من غير ألفِ تنوينٍ، ولو كانت غير مسبوقةٍ بكلمة (ابنٍ)، لكانت منصوبةً علىٰ المفعوليّة بالفتح، ولكانت إذًا متبوعةً بألفٍ.

(١). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٦٠ برقْم ٦٧٠).

(٢). هو أحمدُ بن عليِّ بن محمّدِ بن إبراهيمَ، أبو بكرٍ، اليَزْديُّ، الأصبهانيُّ، نزيلُ نَيْسابُورَ، المعروفُ بـ(ابن منجُويَهْ)، الحافظُ الكبير، صاحب التصانيف، منها "رجال صحيح مسلمٍ". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وعشرين وأربعِمِائةٍ. انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٨٤-٨٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤٣٨-٤٤١).

(٣). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٦٠-٤٦١).

(٤). زيادةٌ يقتضيها السياقُ؛ لأنّه بحذفها يكون فاصلًا بـ(هو) بينَ اسم شيخه ونسبه، ولا فائدةَ في ذٰلك. وفرض المسألة أن يقع ذٰلك في شيخ شيخه. وجاءت العبارة علىٰ الصواب في "الكفاية"، وكذا في "مقدّمة ابن الصلاح" (ص٢٢٧).

(٥). انظرِ "الكفاية" للخطيب (١/ ٤٦١).

(٦). في "الكفاية" (١/ ٤٦١).

(٧). منهم بعض متأخّري الظاهريّة، كما حكاه عنهمُ ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٤٥١)، ومنهم أيضًا أبو سليمانَ الخطّابيُّ، كما ذكره عنه القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٢٩).

(٨). زيادةٌ يقتضيها السياق. وهي ثابتةٌ في "الكفاية"، و"علوم الحديث" (ص٢٢٧)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٧).

قال ابن الصلاح[١]: «جميع هٰذه الوجوهِ جائزٌ، وأولاها أن يقول: (هو ابن فلانٍ)، أو: (يعني ابنَ فلانٍ)، ثمّ أن يقول: (أنّ فلانَ بنَ فلانٍ)، ثمّ أن يَذكرَ المذكورَ في أوّل الجزء بعينه من غير فصلٍ».

قال ابن دقيقِ العيدِ[٢]: «ومنَ الممنوع أيضًا أن يزيد تأريخ السماع، إذا لم يذكره الشيخُ، أو يقولَ: (بقراءة فلانٍ)، أو: (بتخريجِ فلانٍ)،[٣] حيث لم يذكرْه».

والله أعلم.

(**و**)اعلم أنّه قد جرتِ العادة بحذف كلمةِ (**قال**) ونحوِها (**في**)ما بين رجال (**الإسناد**)، خطًّا، اختصارًا؛ فـ(**قُلْها**) عند الرواية (**نطقًا**)؛ فإنّه لا بدّ من ذكرها حالةَ القراءة لفظًا، علىٰ ما قاله ابن الصلاح.[٤] / [١٠٩/أ]

(**أو**) كان في أثناء الإسناد: (قُرِئ علىٰ فلانٍ: أخبرك فلانٌ)، أو: (قُرِئ علىٰ فلانٍ: حدّثنا فلانٌ)، فلْيقلِ القارئ في الأوّل: (**قيل له**): أخبرك فلانٌ، وفي الثاني: (قال: حدّثنا فلانٌ).[٥]

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٢٢٧).

(٢). في "الِاقتراحَ" (ص٣٢٨-٣٢٩).

(٣). المراد بالتخريج هنا: انتقاء أحاديثَ من مرويّات الشيخ، وسياقُها بأسانيده؛ ليُسمِعها الشيخُ تلاميذَه. وإنّما يخرِّج للشيخ غيرُه لحاجةٍ؛ لقصور الشيخ عن معرفة التخريج، أو انشغاله بما هو أهمُّ، أو لحِذق المخرِّج، ومعرفته بما هو أولىٰ بالسماع من غيره.

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢٢٧).

(٥). وافق النوويُّ ابنَ الصلاح في "الإرشاد" (ص١٦١)، وفي "التقريب" (ص٣٠٧)، لٰكنّه قال في "المنهاج" شرحِ "صحيح مسلمٍ" (١/ ٣٦): «وإذا كان فيه: (قرئ علىٰ فلانٍ: أخبرنا فلانٌ)، فلْيقل: (قرئ علىٰ فلانٍ: قيل له: قلتَ: أخبرنا فلانٌ)».

وهٰذا من خلاف التنوّع؛ لأنّ المقصود إكمال بناء الجملة، وذٰلك يحصل بوجوهٍ؛ فيصحّ بكلّ واحدٍ منها، ولا يتعيّن أحدُها. وإنّما يختار العلماء منها ما يرونه أولىٰ؛ لاختصاره، أو وضوح دلالته، أو نحوِ ذٰلك.

قال ابن الصلاح[١]: «وقد جاء هٰذا مصرَّحًا به خطًّا هٰكذا في بعض ما رُوِّينا».

قال المصنّف[٢]: «وينبغي أن يقال في (قرأتُ علىٰ فلانٍ): (قلتُ له: أخبرك فلانٌ)».

وإذا تكرّر لفظ (قال)، كقول البخاريّ[٣]: «... حدّثنا صالحُ بنُ حَيَّانَ،[٤] قال: قال عامرٌ الشعبيّ»، فإنّهم يحذفون أحدهما خطًّا، وهو الأوّل، كما استظهره المصنّف؛[٥] فلْيلفظِ القارئ بهما جميعًا.

قال النوويّ[٦]: «ولو ترك القارئ (قال) في هٰذا كلِّه، فقد أخطأ، ولٰكنّ الظاهرَ صحّةُ السماع».

وكذا قال ابن الصلاح في "فتاويه"،[٧] معبِّرًا بـ(الأظهر).

بل جزم النوويّ في "شرح مسلمٍ"[٨] بالصحّة.

ولذا قال المصنّف[١]: (**والتركَ**)، أيْ للَفظِ (قال)، فيه (**جائزًا رأوا**)؛ لأنّ حذف القول جائزٌ اختصارًا، جاء به القرآن العظيم.[٢]

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٢٢٧).

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٧٥).

(٣). في "صحيحه" (١/ ٣١)، وقدِ اختصر الشارح إسناد البخاريّ إلىٰ صالحٍ؛ فأوهم أنّ البخاريّ يحدّث عنه مباشرةً، وأنّه شيخُه، وليس كذٰلك.

(٤). هو صالحُ بن صالحِ بن حيٍّ، وقيل في نسبِه غيرُ ذٰلك، الثوريُّ الهمْدانيُّ، أبو حيٍّ أو أبو حيّانَ، الكوفيُّ، و(حيٌّ) لقبُ جدِّه، واسمُه (حيّانُ)؛ فإذا نُسب إليه، قيل: صالحُ بن حيٍّ، وصالح بن حيّانَ، ثقةٌ، وحديثه مخرَّجٌ في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وخمسين ومِائةٍ. انظر "رجال البخاريّ" للكَلَاباذيّ (١/ ٣٦١)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ١٩٥)، و"إرشاد الساري" له أيضًا (ص٤١٠).

(٥). في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٧٥).

(٦). في "التقريب" (ص٣٠٧).

(٧). (ص١٧٦). وانظرِ "الإرشاد" للنوويّ (ص١٦٢).

(٨). (١/ ٣٦).

ومن ثَمّ أنكر شهاب الدينِ عبدُ اللطيفِ بنُ المُرَحِّلِ النحْويُّ[٣] اشتراطَ المحدّثين التلفّظَ بـ(قال) في أثناء السند.[٤]

وأمّا قول بعضهم[٥]: «ما أدري ما وجهُ إنكاره؛ لأنّ الأصل هو الفصل بين كلامَيِ المتكلِّمَينِ للتمييز بينهما، وحيث لم يُفصَل فهو مضمَرٌ، والإضمار خلاف الأصل»، فقد تعقّبه المصنّف[٦] بأنّ وجه ذٰلك أنّ (أخبرنا) و(حدّثنا) بمعنىٰ (قال لنا)؛ إذ (حدّث) بمعنىٰ (قال)، و(نا) بمعنىٰ (لنا)، فقوله: (حدّثنا فلانٌ، حدّثنا فلانٌ) معناه: (قال لنا فلانٌ: قال لنا فلانٌ)، وهو واضحٌ.

---

(١). قول الشارح: (لذا قال المصنّف) مشكلٌ؛ فإنّ مقتضىٰ لام التعليل أنّ ما قبلها اقتضىٰ ما بعدها، وكلام النوويّ في "شرح مسلمٍ"، وإن كان فيه الجزم بصحّة السماع، إلّا أنّه قال فيه أيضًا بتخطئة من ترك (قال)؛ فكيف يُجعَل بعد ذٰلك مقتضِيًا لقول السُّيوطيّ بالجواز، وهو ينافي التخطئة أصلًا.

(٢). استدلّ ابن الصلاح في "فتاويه" (ص١٦٢) بمجيء القرآن الكريم بحذفِ (قال) اختصارًا – علىٰ صحّة السماع، مع تقريره أنّ تركها عند قراءة الإسناد خطأٌ.

واستدلّ بذٰلك الشارح هنا علىٰ الجواز. واستدلال الشارح أصحُّ؛ لأنّ القرآن دلّ علىٰ جوازِ اختصار (قال) في اللفظ، وتقديرِها في المعنىٰ، وهٰذا هو محلُّ النزاع بعينه. والله أعلمُ.

(٣). هو عبدُ اللطيفِ بنُ عبد العزيز بن يوسُفَ بنِ أبي العزّ بن نعمةَ، شهابُ الدينِ، أبو الفرجِ، الحرّانيُّ الأصلِ، المصريُّ، المعروفُ بـ(ابن المُرَحِّل)، النحْويُّ. تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وأربعين وسبعِمِائةٍ. انظرِ "الوافيَ بالوَفَيَات" لتلميذه الصفديِّ (١٩/ ٨١)، و"الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٣/ ٢٠٩-٢١١).

(٤). انظرِ "النكت" للزركشيّ (٣/ ١٢٢٥).

ونقل عنه الإنكارَ العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٤٩٦).

أمّا تعليل الإنكار بمجيء القرآن الكريم بحذف (قال)، فلا أدري إن كان من كلام ابن المرحِّل، أم من توجيه الزركشيّ.

(٥). هو الحافظ العراقيّ، قال ذٰلك في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٤٩٦).

(٦). في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٧٦).

قال[١]: «وقد ظهر لي هٰذا الجوابُ وأنا في أوائل الطلب، فعرضته لبعض المدرّسين فلم يهتدِ لفهمه؛ لجهله بالعربيّة، ثمّ رأيته بعد نحو عشْرِ سنين منقولًا عن شيخ الإسلام، أيِ الحافظ ابن حجرٍ، وأنّه كان ينصر هٰذا القولَ ويرجّحه، ثمّ وقفت عليه بخطّه؛ فلِلّٰه الحمدُ».[٢]

ثمّ نبّه علىٰ أنّ ممّا يُحذَف خطًّا أيضًا لا لفظًا - كلمةَ (أنّه)، كما في "البخاريّ"[٣]: «عن عطاءِ بن أبي ميمونة[٤] سمع أنسَ بن مالكٍ»، أيْ أنّه سمع.[٥]

قال الحافظ ابن حجرٍ[٦]: «لفظُ (أنّه) يُحذَف في الخطّ عرفًا».

والله أعلم.

---

(١). يعني السيوطيّ، وهو تتمّة للكلام السابق.

(٢). في استدلال السيوطيّ رحمه الله نظرٌ؛ فإنّ (حدّثنا) لا تساوي (قال لنا)؛ لأنّ (حدّث) لا تتعدّىٰ إلىٰ المَقول بنفسها، بل بالباء، ويشهد لذٰلك أنّ القول بعدها لا يُبدَأ بـ(إنّ) التي تتصدّر الجملةَ، لٰكنْ بـ(أنّ) التي تقوم مقام مصدرٍ مجرورٍ بحرفِ جرٍّ مقدَّرٍ. انظر "شرح ألفيّة ابن مالكٍ" لابن عَقِيلٍ (١/ ٣٥٠-٣٥١).

وعليه، فلو قال محدِّثٌ: (حدّثنا فلانٌ حدّثنا فلانٌ)، ولم يقدِّر (قال) متوسِّطةً بين الكلامَينِ، فلن يستقيم الكلام؛ لأنّ حرف الجرّ لن يدخل علىٰ (حدّثنا)، فلا بدّ من تقديرٍ آخرَ، كتقديرِ (أنْ) مصدريّةٍ مثلًا.

وتقرير السيوطيّ هٰذا يُنقَض بنظائر (حدّثنا) التي لم يُقَل فيها بجواز حذف القول، كـ(أخبرنا) و(أنبأنا) و(كتب إلينا) و(قرأنا عليه) ونحوِها؛ فإنّ التنظير المذكور في (حدّثنا) يصدق علىٰ ذٰلك كلِّه، ومع ذٰلك، فلم يقتضِ ترك تقدير (قال). والله أعلمُ.

(٣). (١/ ٤٢ برقْم ١٥٢).

(٤). هو عطاءُ بن أبي ميمونةَ، مولىٰ أنسِ بن مالكٍ أو عمرانَ بنِ حُصَينٍ، أبو معاذٍ، البصريُّ، تابعيٌّ ثقةٌ، روىٰ حديثه الجماعةُ إلّا التِّرمذيُّ. تُوُفِّي سنة إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ. انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٦/ ٤٦٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٤٧).

(٥). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٧٦).

(٦). في "فتح الباري" (١/ ٢٥٢).

(و)أمّا (**نُسَخٌ**) مشتملةٌ علىٰ أحاديثَ (**إسنادُها قدِ اتَّحدَ**)، كـ"نسخة همّامِ بن مُنَبِّهٍ"،(١) / عن أبي هريرةَ،(٢) روايةِ عبد الرزّاق،(٣) عن مَعْمَرٍ،(٤) عنه،(٥) فـ(**ندبًا أَعِدِ**) [١٠٩/ب] الإسناد، (**في**) رواية (**كلّ متنٍ**) منها، بأن تُجدِّدَ ذكر الإسناد في أوّل كلّ حديثٍ منها، (**في**) القول (**الأسدّ**)، أيِ الأرجحِ؛ لما في ذٰلك منَ الِاحتياط.

قال ابن الصلاح(٦): «ويوجد هٰذا في كثيرٍ منَ الأصول القديمة».

(**لا واجبًا**)، خلافًا لمن زعمه من أهل التشديد.(١)

---

(١). هو همّامُ بن منبِّهِ بن كاملِ بن سِيَجَ، الأبناويُّ، أبو عقبةَ، الصنعانيُّ، صاحب الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه. ذُكر أنّه تُوُفِّي سنةَ ثنتين وثلاثين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٣١١-٣١٣).

و"نسخة همّامٍ" هي صحيفةٌ صحيحةٌ، فيها نحو مِائةٍ وأربعين حديثًا كتبها همّامٌ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولم يروِها عن همّامٍ إلّا معمرٌ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٣١١-٣١٢). وقد طُبِعت هٰذه الصحيفة عدّة طبعاتٍ، منها طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنةَ ١٤٠٦، بتحقيق رِفْعَتِ بن فَوْزِي بن عبد المطّلب.

(٢). هو - في المشهور، وهو الراجح - عبد الرحمٰن بن صخرٍ، الدَّوْسيُّ الأزديُّ، أبو هريرةَ، مشهورٌ بهٰذه الكنيةِ، وقد كنّاه بها النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، اليَمَانيْ، ثمّ المدنيُّ، أحفظ الصحابة، وأكثرهم حديثًا. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ أو تسعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢/ ٥٧٨-٦٣٢)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (١٣/ ٢٩-٥٩).

(٣). هو عبد الرزّاق بنُ همّامِ بن نافعٍ، الحميريُّ مولاهم، أبو بكرٍ، الصنعانيُّ اليَمَانيْ، صاحب "المصنّف". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ عشْرةَ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٥٦٣-٥٨٠).

(٤). هو معمرُ بن راشدٍ، الأزديُّ مولاهم، أبو عروةَ، البصريُّ، نزيلُ اليمن، صاحب "الجامع". تُوُفِّي سنة ثلاثٍ أو أربعٍ وخمسين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٥-١٨).

(٥). كلام الشارح يوهِم اختصاص عبد الرزّاق برواية الصحيفة عن معمرٍ، وليس كذٰلك، فقد رواها عن معمرٍ جماعةٌ، انظر "تحفة الأشراف" (١٠/ ٢٥٤، و٢٥٩، و٢٨٤-٢٨٥). لٰكنّها اشتهرت من رواية عبد الرزّاق؛ لأنّه آخر من بقي من رواتها عن معمرٍ، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٧٤٨).

(٦). في "علوم الحديث" (ص٢٢٨).

(**والبدء في أغلبه ∴ به**)، بأن يُكتفَىٰ في أوّل حديثٍ منها، أو في أوّل كلّ مجلسٍ من مجالس سماعها، (**وباقٍ**) منها (**أدرجوا**) عليه (**مع**)، أيْ مصاحِبًا لقوله في كلّ حديثٍ بعد الحديث الأوّل: (وبالإسناد)، أو: (**وبه**)، وهو[٢] الأغلب الأكثر.

(**و**)إذا أراد من كان سماعه علىٰ هٰذا الوجهِ تفريقَ تلك الأحاديثِ، وروايةَ كلِّ حديثٍ منها، (**جاز**) له (**مع ذا**)لِكَ[٣] (**ذكرُ بعضٍ**) من تلك الأحاديثِ (**بالسند**) المذكور في أوّلها

---

(١). حكىٰ إيجاب تَكرار الإسناد مع كلِّ حديثٍ – العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٨) عن بعضٍ.

(٢). الضمير يعود علىٰ قولِه: (والبدءُ ... به، وباقٍ أدرجوا مع وبه)؛ فهٰذا أكثر من تجديدهمُ الإسنادَ مع كلّ حديثٍ.

(٣). الكلام هٰكذا متنافرٌ؛ فالمتن فيه (ذا)، ويجب إثبات الألف آخرَها. ثمّ لمّا مُزِجت بالشرح، صارت (ذٰلك)، ويجب حذف أَلِفها. فاجتمع علىٰ الألف موجِب الإثبات وموجِب الحذف، ومقتضَيَاتُهما متناقضة.

حديثًا،[١] (**منفردًا**) عنها، (**علىٰ**) القول (**الأصحّ المعتمَدِ**) الذي عليه الأكثر،[٢] منهم وكيعٌ،[٣] ويحيىٰ بن مَعِينٍ،[٤] والإسماعيليُّ.[٥]

وذٰلك لأنّ الجميع معطوفٌ علىٰ الأوّل؛ فالمذكور أوّلًا في حكم المذكور في كلّ حديثٍ؛ فالمعطوف – له كالمعطوف عليه، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبوابٍ بإسناده المذكورِ في أوّله.[٦]

وقيل: لا يجوز ذٰلك، بل هو تدليسٌ.[١]

---

(١). كلمة (حديثًا) هنا مشكلةٌ، وتَحتمِل أن تكون ظرفَ زمانٍ، وعامله اسمُ المفعول: (المذكورِ)؛ والمعنىٰ علىٰ هٰذا: (المذكورِ قريبًا) أوِ: (المذكورِ جديدًا).

وتَحتمِل أن تكون مفعولًا لحالٍ منْ قوله: (بعضٍ من تلك الأحاديث)، ويكونَ العامل فيه (ذِكْرُ)، وتقديرُه: (مجعولًا)؛ فيكونُ المعنىٰ: (جاز ... ذِكْرُ بعضٍ من تلك الأحاديثِ، مجعولًا حديثًا منفردًا).

وعلىٰ الأوّل، فكلمة (منفردًا) حالٌ من قوله: (بعضٍ من تلك الأحاديثِ)، والعاملُ فيه قولُه: (ذِكْرُ)؛ فالمعنىٰ: جاز له ذكر بعضٍ من تلك الأحاديث منفردًا عن سائرِها.

وعلىٰ الثاني، فكلمة (منفردًا) صفةٌ لقوله: (حديثًا)؛ فالمعنىٰ: جاز له ذكر بعضٍ من تلك الأحاديث، جاعلًا إيّاه حديثًا منفردًا عن بقيّتها.

أمّا في "المتن"، فالأمر أوضحُ، وهو أغنىٰ عن شرحه بما سبق. ولو حُذِفت كلمةُ (حديثًا) منَ الشرح، لاتّضح الكلام، وابتعد عنِ التعقيد، والله أعلم.

(٢). انظرِ "الإلماعَ" للقاضي عياضٍ (ص١٩٥).

(٣). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٥٩ برقْم ٦٦٧).

(٤). روىٰ عنه الخطيب في "الكفاية" أثرين في ذٰلك: (١/ ٤٥٩ برقميْ ٦٦٦ و٦٦٨).

(٥). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٥٩-٤٦٠ برقْم ٦٦٩).

والإسماعيليُّ هو أحمدُ بن إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ العبّاس، الإسماعيليُّ، أبو بكرٍ، الجرجانيُّ، الإمامُ، صنّف "المستخرج علىٰ صحيح البخاري". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وسبعين وثَلٰثِمائة. انظر "تاريخ جرجانَ" لحمزةَ السَّهْميِّ (ص٦٩-٧٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٢٩٢-٢٩٦).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح" (ص٢٢٨)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ" (٢/ ٨).

واقتصر الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٥٨) علىٰ التعليل الثاني.

سأل بعضهمُ[٢] الأستاذَ أبا إسحاقَ الإسْفَرَائِينِيَّ[٣] عن ذٰلك، فقال: «لا يجوز».[٤]

(و)علىٰ هٰذا، من كان سماعه علىٰ ذٰلك الوجهِ، فطريقه (**المَيْز**)، أيِ التبيينُ، والحكاية لذٰلك.

وهو - علىٰ الأصحّ - (**أولىٰ**)، وأحسنُ من عدمه.

كما فعله الإمام مسلمٌ[٥] في روايته من "نسخة همّامٍ": حدّثنا محمّدُ بن رافعٍ،[٦] قال: حدّثنا عبد الرزّاق، أخبرنا معمرٌ، عن همّامِ بن مُنَبِّهٍ قال: هٰذا ما حدّثنا أبو هريرةَ، وذكر أحاديث، منها: وقال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّ أدنىٰ مَقعَدِ أحدكم في الجنّة - أن يقول له: تمنَّ»، الحديثَ.

وقد اطّرد هٰذا للإمام مسلمٍ تورُّعًا، واحتياطًا، وتحرّيًا، وإتقانًا.[٧]

وكذا بعضُ الأئمّة.[١]

---

(١). حكاه القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٩٥) عن بعض من شدّد في ذٰلك من محدّثي أهل الشرق. وانظر كذٰلك "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٢٨).

(٢). هو الحافظُ أبو سعدِ بنُ عَلِيَّكَ، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٣/ ١٨٢).

(٣). كذا ضُبِطت في "الأصل"، بهمزةٍ بعد الألف، وقال الزَّبِيديُّ في "تاج العروس" (٣٥/ ١٩١): «وهي لا تُهمَز علىٰ الأصحّ الأفصحِ، وجوّز بعضُهم همزَها».

وهو إبراهيمُ بن محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ مِهْرانَ، ركنُ الدين، أبو إسحاقَ، الإسفَرَايِينيُّ، الشافعيُّ، يُعرف بـ(الأستاذ)، أصوليٌّ متكلّمٌ أشعريٌّ. تُوُفِّي سنةَ ثمانيَ عشْرةَ وأربعِمائةٍ. انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص١١٠-١١١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٣٥٣-٣٥٥).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٢٨).

(٥). في "صحيحه" (١/ ١١٤).

(٦). هو محمّدُ بن رافعِ بن أبي زيدٍ: سابورَ، القشيريُّ مولاهم، أبو عبد الله، النَّيْسابُوريُّ، حدّث عنه الجماعةُ سوىٰ ابنِ ماجهْ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وأربعين ومِائةٍ. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (١/ ٨١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٢١٤-٢١٨).

(٧). انظر شرحَ النوويِّ "المنهاجَ" (١/ ٢٢).

وأمّا الإمام البخاريّ، فلم يسلك قاعدةً مطّرِدةً.

فتارةً يفعل مثل ذٰلك،[٢] كقوله في "الطهارة"[٣]: «حدّثنا أبو اليمان[٤] ... ثنا أبو الزناد،[٥] عنِ الأعرج[٦] أنّه سمع أبا هريرة أنّه سمع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «نحن الآخِرون / السابقون»،[٧] وقال: «لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم»»، [١١٠/أ] الحديثَ.[٨]

فأشكل علىٰ جماعةٍ[٩] ذكْرُه «نحن الآخِرون السابقون» في هٰذا الباب،[١٠] وليس مقصودُه إلّا ما تقرّر.[١١]

---

(١). انظرِ "الإلماع" للقاضي عياضٍ (ص١٩٦)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٢٩).

(٢). قولُه: (يفعل مثل ذٰلك) - يريد أنّه مثلُه في رواية حديثٍ منَ النسخة مع البيان، لا أنّه مثلُه في طريقة البيان؛ فإنّ فعلَ مسلمٍ في ذٰلك أدقُّ، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٣/ ١٨٣).

(٣). في "الجامع الصحيح" (١/ ٥٧ برقْم ٢٣٨-٢٣٩).

وقد سقط منَ الإسنادِ المذكورِ في كلام الشارح - (شعيبٌ)، وهو ابن أبي حمزةَ، وهو الوصلةُ بين أبي اليمانِ وأبي الزناد؛ فإنّ أبا اليمان لم يدرك أبا الزناد أصلًا، فضلًا عن أن يحدّث عنه بالسماع.

(٤). هو الحكمُ بن نافعٍ، البَهْرَانيُّ مولاهم، أبو اليمانِ، الحمصيُّ، الحافظُ، خرّج حديثه أصحاب "الكتب الستّة". انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذِه البخاريّ (٢/ ٣٤٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٣١٩-٣٢٥).

(٥). هو عبدُ الله بنُ ذكوانَ، القُرَشيُّ مولاهم، أبو عبد الرحمٰن، المدنيُّ، يُعرَف بـ(أبي الزناد). تُوُفِّي سنةَ ثلاثين أو إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٤٤٥-٤٥١).

(٦). هو عبد الرحمٰن بنُ هرمزَ، الهاشميُّ مولاهم، أبو داودَ، المدنيُّ، الأعرجُ، صاحبُ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي مرابطًا سنةَ سبعَ عشْرةَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٦٩-٧٠).

(٧). وروىٰ هٰذا الحديثَ كذٰلك مسلمٌ في "صحيحه" (٣/ ٦).

(٨). وروىٰ هٰذا الحديثَ كذٰلك مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ١٦٢).

(٩). انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (١/ ٣٤٦).

(١٠). هو "باب البول في الماء الدائم".

(١١). انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (١/ ٣٦٤).

وتارةً يقتصر علىٰ الحديث الذي يريده.[١] وكأنّه أراد بيانَ أنّ كِلَا الأمرين جائزٌ.[٢]

(**و**)أمّا بعض أهل الحديث، (**الذي يعيد**) ذِكْرَ الإسناد (**في آخر الكتاب**) أو آخرِ الجزء، فـ(**لا يُفيد**) ذٰلك رفعَ الخلاف الذي يمنع إفراد كلّ حديثٍ بذٰلك الإسناد عند روايتها؛ لأنّه لا يكون متّصلًا بواحدٍ منها.

نعم، يفيد تأكيدًا واحتياطًا، ويتضمّن إجازةً بالغةً من أعلىٰ أنواعها، ويُفيد أيضًا سماعَه لمن لم يسمعه أوّلًا.[٣]

(**وسابقٌ بالمتن**) أي مقدِّمٌ لمتنِ الحديث علىٰ الإسناد، كقوله: (قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: كذا وكذا)، ثمّ يقولَ: (أخبرنا به فلانٌ، ثنا فلانٌ).

(**أو**) سابقٌ بـ(**بعض سندٍ**)، بأن يَذكرَ المتن وبعض الإسناد فقط، (**ثمّ يُتِمَّه**) أيِ السندَ، كقوله: (روىٰ نافعٌ،[٤] عنِ ابنِ عمرَ: قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم)، ثمّ يقولَ: (حدّثنا به أحمدُ، عنِ الشافعيّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ) إلخ، (**أَجِز**) ذٰلك له؛ فهو ملتحِقٌ بما إذا قدّم الإسناد بتمامه، في كونه يصير به مسنِدًا للحديث، لا مرسِلًا له.

(**فإن يُرِد**)، أيْ أراد الراوي، (**حينئذٍ**)، أيْ حينَ إذْ كان سماعه عنِ الشيخ بتقديم المتن علىٰ السند، أو بتقديم المتن وبعض السند علىٰ بعضه - (**تقديمَ كلّه**)، أيْ كلِّ السند علىٰ

---

(١). انظر - مثلًا - من رواياته بالإسناد السابقِ (١/ ١٢ برقْم ١٣).

(٢). انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٣/ ١٨٤-١٨٥)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٦٧٧-٦٧٨).

(٣). انظرِ "الإرشاد" للنوويّ (ص١٦٣)، و"التقريب" له أيضًا (ص٣٠٨)، و"رسوم التحديث" للجَعبريّ (ص٣٦٦)، و"شرحَ الهداية" للسخاويّ (١/ ١٤٢)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٦٧٨-٦٧٩).

(٤). هو نافعٌ، أبو عبد الله، القرشيُّ العدويُّ، مولىٰ عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، المدنيُّ، التابعيُّ، المشهورُ، المتّفقُ علىٰ ثقته، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي - في الأصحّ - سنةَ سبعَ عشْرةَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٩٥-١٠١).

المتن، كما هو الغالب في الرواية، فقد (**رجَح ∴ جوازُه**)، أيِ القولُ بجواز ذٰلك، علىٰ القول بمنعه؛ فقد قال النوويّ[١]: «إنّ الجواز هو الصحيح».

(**ك**)تقديمِ (**بعضِ متنٍ**) علىٰ بعضٍ؛ فإنّه جائزٌ (**في**) القول (**الأصحّ**)، إذا لم يغيّرِ المعنىٰ. بل بحث النوويّ[٢] القطع بالجواز هنا، إذا لم يكن للمقدَّم ارتباطٌ بالمؤخَّر، وهو محكيٌّ عنِ الحسن[٣] والشعبيّ[٤] في آخَرين.[٥]

وأمّا قول ابن الصلاح[٦] في الأوّل: «ينبغي أن يكون فيه خلافٌ، نحوُ الخلاف هنا، بناءً علىٰ منع الرواية بالمعنىٰ» - فقد تعقّبه السِّرَاج البُلْقِينيُّ[٧] بأنّ هٰذا التخريجَ[٨] ممنوعٌ، والفرق أنّ تقديم بعض الألفاظ علىٰ بعضٍ يؤدّي إلىٰ الإخلال بالمقصود في العطف، وعَوْدِ

---

(١). في "الإرشاد" (١/ ٤٨٩)، وعبارته: «الصحيح أوِ الصواب: جواز هٰذا، وليس كتقديم بعض المتن علىٰ بعضٍ؛ فإنّه قد يتغيّر به المعنىٰ، بخلاف هٰذا، والله أعلمُ».

وقال في "التقريب" (ص٣١١): «جوّزه بعضُهم، وينبغي فيه خلافٌ، كتقديم بعض المتن علىٰ بعضٍ، بناءً علىٰ منع الرواية بالمعنىٰ».

وقال في "المنهاجِ" شرحِ "مسلمٍ" (١/ ٣٧): «الصحيح - الذي قاله بعض المتقدّمين - القطعُ بجوازه، وقيل: فيه خلافٌ كتقديم بعض المتن علىٰ بعضٍ».

(٢). في "المنهاج" (١/ ٣٧).

(٣). رواه ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٤١).

(٤). رواه ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٤١).

(٥). ورواه ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٤١) عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ، وأبي نضرةَ أيضًا.

(٦). انظر "علوم الحديث" (ص٢٢٩-٢٣٠).

(٧). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٤١٢).

وسبقه إلىٰ ذٰلك النوويُّ في "الإرشاد"، كما سبق.

(٨). التخريج هنا هو نقلُ حكمِ المسألة إلىٰ نظيرها؛ لاشتراكهما في العلّة. وهو نحوَ التخريج المعروفِ عند الفقهاء، انظر نحوَ ذٰلك في "المدخل" لابن بدرانَ (ص١٤٠).

[١١٠/ب] الضمير، / ونحوِ ذٰلك، بخلاف تقديم السند كلّه أو بعضه؛ فلذٰلك جاز فيه، ولم يتخرّج علىٰ الخلاف.

(**و**)قال الحافظ ابن حجرٍ: «تقديم الحديث علىٰ السند[١] فعله الإمام أبو بكرٍ محمّدٌ: (**ابنُ**) إسحاقَ بنِ (**خُزَيمةَ**) السُّلَميُّ[٢] في "صحيحه" كثيرًا،[٣] ولٰكن إنّما (**يقدِّم السند**) علىٰ المتن (**حيث**) كان في السند مَن فيه (**مَقالٌ**)، فيبتدئ بالحديث، ثمّ بعد الفراغ يذكر السند».[٤]

قال - أعني ابنَ حجرٍ[٥] -: «وقد صرّح ابن خزيمة بأنّ من رواه علىٰ غير ذٰلك الوجهِ لا يكون في حلٍّ منه؛ (**فـ**)ـحينئذٍ (**اتّبعْ**)ـه في رواية "صحيحه"، (**ولا تَعَدَّ**) مخالفًا له فيها، وإن قلنا بجواز الرواية بالمعنىٰ». انتهىٰ.

(**ولو روىٰ**) الشيخ (**بسندٍ**) بتمامه (**متنًا**) - هو أعمّ من تعبير غيره[١] بـ(حديثًا) - (**وقد ∴ جَدَّد إسنادًا**) آخرَ بعد ذٰلك، (**ومتنٌ لم يُعَد**)، بأن حذفه، إحالةً علىٰ المتن،

---

(١). ابن خزيمة يقدّم المتن علىٰ بعض السند، لا جميعِه، كما ذكره الحافظ ابن حجرٍ في "النكت الوفيّة" (٢/ ٢٥٥، و٢٥٧-٢٥٨).

(٢). هو محمّدُ بن إسحاقَ بنِ خزيمةَ بنِ صالحِ بن بكرٍ، السُّلَميُّ، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ، إمامُ الأئمّة، وصاحب "الصحيح" المعروفِ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ عشْرةَ وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٣٦٥-٣٨٢).

(٣). ذكر أمثلةً كثيرةً لذٰلك ماهرٌ الفحلُ في تحقيقه لكتاب "الكفاية" للخطيب، انظر (١/ ٤٥٣، حاشية رقْم ١).

(٤). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٨٠). وانظر كذٰلك "إتحاف المهرة" (٢/ ٣٦٥، و٦/ ٤٧٧)، و"النكت الوفيّة" (٢/ ٢٥٥-٢٥٨).

(٥). نقله بنحوه تلميذُه البِقَاعيُّ في "النكت الوفيّة" (٢/ ٢٥٥).

وقد نقله الشارح من "تدريب الراوي" للسُّيوطيّ (٢/ ٦٨٠)، لٰكنّ الأقربَ أن كلام ابن حجرٍ ينتهي بانتهاء النقل عنِ ابن خزيمة، وأنّ قوله: (فحينئذٍ اتّبعه ...) مدرجٌ من كلام السُّيوطيّ.

(**بل**) إنّما (**قال فيه**)، أيْ في آخر هٰذا الإسنادِ المجدَّدِ: (**نحوَه، أو**) قال: (**مثلَه**)، فإذا سمعت ذٰلك، فـ(**لا تَروِ**) عنه (**بـ**)الإسناد (**الثاني**) مقتصرًا عليه (**حديثًا قبله**)، يعني المتنَ الأوّلَ؛ فقد قال ابن الصلاح[٢]: «الأظهر المنعُ من ذٰلك، ورُوِّينا عن أبي بكرٍ الخطيبِ[٣] رحمه الله تعالىٰ قال: كان شعبةُ لا يجيز ذٰلك».

(**وقيل: جاز**) ذٰلك (**إن يكن مَن يروِه ∴ ذا ميزةٍ**)، بأن عُرِف أنّ الشيخ ضابطٌ، متحفِّظٌ، يذهب إلىٰ تمييز الألفاظ وعَدِّ الحروف، وإلّا، لم يَجُز ذٰلك.[٤]

(**وقيل:**) جاز ذٰلك في: (مثلِه)، و(**لا**) يجوز (**في: (نحوِه)**).

عبارة "التدريب"[٥] مع "المتن"،[٦] بعد نقل الجواز في (مثلِه) بقيده المذكورِ[٧] عنِ الثوريّ وابن مَعِينٍ: «أمّا إذا قال: (نحوُه)، فأجازه الثوريّ أيضًا كـ(مثلِه)، ومنعه شعبةُ، وقال: هو شكٌّ. بل هو أولىٰ منَ المنع في (مثله).[٨]

---

(١). انظر مثلًا "الكفاية" للخطيب (١/ ٤٥٦)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٠)، و"التقريب" للنوويّ (ص٣١٢)

وقد سبق السُّيوطيَّ إلىٰ التعميم بالتعبير بـ(المتن) العراقيُّ، في "ألفيّته" (ص١٥٢).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٣٠).

(٣). هو في "الكفاية" (١/ ٤٥٦).

ثمّ في (١/ ٤٥٦ برقْم ٦٦٠) روىٰ عن عبد الرزّاق قال: «وكان شعبة لا يرىٰ ذٰلك».

ثمّ روىٰ عنه ما يشهد لذٰلك في (١/ ٤٥٦-٤٥٧ بأرقام ٦٦١، و٦٦٢، و٦٦٣).

(٤). نقله الخطيب في "الكفاية" (ص٤٥٦) عن بعض أهل العلم.

(٥). (٢/ ٦٨١).

(٦). يعني "التقريبَ والتيسيرَ" للنوويّ.

(٧). ذكر هٰذا القيد في (١/ ٦٨١) بقوله: «وأجازه سفيانُ الثوريُّ وابنُ معينٍ، إذا كان الراوي متحفّظًا ضابطًا، مميِّزًا بين الألفاظ، ومنعاه إن لم يكن كذٰلك».

(٨). ليستِ الأولويّة هنا علىٰ إطلاقها؛ فإنّ النظر في المسألة من جهتين: من جهة الفرق بين (مثلِه) و(نحوِه)، وجهةِ الفرق بين الشيخ المتحفّظِ المميِّز للألفاظ ومن ليس كذٰلك. فأولىٰ الصور بالجواز صورةُ =

وابنُ معينٍ أيضًا، وإن جوّزه في (مثلِه)، قال الخطيب[١]: فرّق ابن معينٍ بين (مثلِه) و(نحوِه)، ويصحّ علىٰ منع الرواية بالمعنىٰ، فأمّا علىٰ جوازها، فلا فرقَ».

وقال (**الحاكم**) أبو عبد الله النيسابوريُّ: «(**اخصُص**) قولَ الراوي: (**نحوُه**) بما إذا كان اتّفاق الحديثين (**بالمعنىٰ**)، لا اللفظِ، (**و**)قولَه: (**مثلُه**) بما إذا كان اتّفاقهما (**باللفظ**) مع المعنىٰ».

وعبارة ابن الصلاح[٢] عنِ الحاكمِ، يقول[٣]: «إنّ ممّا يلزم الحديثيّ منَ الضبط والإتقان أن يفرِّق بين أن يقول: / (مثلُه)، أو يقولَ: (نحوُه)؛ فلا يحلّ له أن يقول: (مثلُه)، إلّا بعد أن يَعلم أنّهما علىٰ لفظٍ واحدٍ، ويحلُّ أن يقول: (نحوُه)، إذا كان علىٰ مثل معانيه». [١١١/أ]

واستحسنه المصنّف إذ قال: (**فرقٌ سَنَا**)،[٤] أيْ حسُن جدًّا؛ لأنّ السَّنَا – علىٰ ما قاله الراغب[٥] – «هو الضوء الساطع».

الشيخ المتحفِّظ إذا قال: مثلُه، وأولاها بالمنع صورة الشيخ غيرِ المتحفِّظ إذا قال: نحوُه. وتبقىٰ صورتان متوسِّطتان: صورة الشيخ المتحفِّظ إذا قال: نحوُه، وصورة الشيخ غير المتحفِّظ إذا قال: مثلُه؛ فإنّ في الأوّل قوّةً من جهةِ ضبط الشيخ، وفي الثاني قوّةً من جهة ظهور اللفظ في المثليّة.

وعليه فالقول بأنّ المنع أولىٰ في صورة الرواية بـ(نحوِه) من صورة الرواية بـ(مثلِه) – مقيّدٌ بما إذا لم يُعرَف قائل (نحوِه) بالتحرّي في الألفاظ، أو عُرِف بذٰلك وكان قائل (مثلِه) متحرّيًا أيضًا؛ فتخرج منَ الأولويّة صورةٌ واحدةٌ، وهي إذا كان قائلُ (نحوِه) متحفِّظًا، ولم يكن قائل (مثلِه) كذٰلك.

(١). في "الكفاية" (١/ ٤٥٨)، لٰكن فيه رواية التفصيل عنِ ابن معينٍ، من قوله، وليس فيه نسبة ذٰلك إليه من قول الخطيب.

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٣١– ٢٣٢).

(٣). هو في "سؤالات السجزيّ للحاكم" (ص١٢٨–١٢٩، و٢٤٢–٢٤٣).

(٤). كذا شرحه الشيخ التَّرْمَسيّ: (سَنَا)، بفتح السين وتخفيف النون، وهو تصحيفٌ، لا يستقيم به الوزن، كما سبق في التعليق علىٰ "النظم"، والصواب: (سُنّا)، بضمِّ السين، وتشديد النون، والألفُ للإطلاق، فعلًا ماضيًا، مبنيًّا للمفعول.

(٥). في "مفردات ألفاظ القرآن" (ص٤٢٩).

=

وفي "القاموس"[١]: «السَّنَا: ضوء البرق». قال: «وأسنىٰ البرقُ: دخل سناه البيتَ، أو وقع علىٰ الأرض، أو طال[٢] في السحاب».

وفي التنزيل: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣].

(**والوجه**) المختار للخطيب[٣] وغيرِه - (**أن يقولَ**) الراوي: (**مثلَ خبرٍ ∴ قبلُ**) في الإسناد، (**ومتنه: كذا**) وكذا، (**فلْيَذكُر**) ذٰلك؛ فقد كان غير واحدٍ من أهل العلم، إذا روىٰ مثل ذٰلك، يورد الإسناد، ويقول: (مثلَ حديثٍ قبلَه، متنُه: كذا وكذا)، ثمّ يسوقُه. وكذٰلك إذا كان المحدّث قد قال: (نحوَه).

قال الخطيب[٤]: «وهٰذا هو الذي أختاره».

(**وإن**) ذكر الشيخ الإسناد بتمامه ولم يذكر متنه كلَّه، بل (**ببعضه أتىٰ، و**)بـ(**قوله**)، أيِ الشيخِ: (**وذكر الحديثَ، أو**) قولِه: (**بِطُوله**)، أو قولِه: (الحديثَ)، وأضمر (وَذَكر)، وأردتَ - أيّها السامعُ - روايته عنه، (**فلا تُتِمّه**)، أيِ المتنَ؛ لأنّه أولىٰ بالمنع منَ المسألة السابقة في (مثلِه) و(نحوِه)؛ فإنّه إذا مُنِع ثَمّةَ، مع أنّه قد ساق فيها جميع المتن قبل ذٰلك بإسنادٍ آخرَ، فلَأنْ يُمنع هنا - ولم يَسُق إلّا بعضَ الحديث - من باب أولىٰ.[٥]

والراغبُ هو الحسينُ بن محمّد بن المفضّل، أبو القاسم، الأصبهانيُّ، يُلقَّب بـ(الراغب)، متكلّمٌ أديبٌ، صاحب "مفردات ألفاظ القرآن". تُوُفِّي في القرن الخامس، وقدِ اضطرب المتأخّرون في تحديد سنة وفاته. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٢٠-١٢١)، و"بغيةَ الوُعاة" للسيوطيّ (٢/ ٢٨٧)، وقدِ استوعب ترجمته صفوانُ الداوُديُّ في مقدّمته لكتاب "مفردات ألفاظ القرآن" (ص١-٢٧).

(١). (ص١٢٩٦).

(٢). في "القاموس": (طار)، بمعنىٰ انتشر.

(٣). انظرِ "الكفاية" (١/ ٤٥٦).

(٤). في المصدر السابق.

(٥). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٨٢).

وبذٰلك جزم جماعةٌ، منهمُ الأستاذ أبو إسحاقَ؛ فقد سئل عن ذٰلك، فقال: «لا يجوز لمن سمع علىٰ هٰذا الوصفِ - أن يروي الحديث بما فيه منَ الألفاظ علىٰ التفصيل».[١]

(**وقيل جازا**) للسامع علىٰ ذٰلك الوجه، (**إن يعرفا**)، أيْ هو والشيخُ، مثلَ ذٰلك الحديثِ.

وعليه أبو بكرٍ الإسماعيليُّ؛ فقد سأله الحافظ البَرْقانيّ عمّن قرأ إسناد حديثٍ علىٰ الشيخ، ثمّ قال: (وذكر الحديث): «هل يجوز أن يحدّث بجميع الحديث»؟ فقال: «إذا عرف المحدّث والقارئ ذٰلك الحديثَ، فأرجو أن يجوز، والبيان أولىٰ: أن يقول كما كان».[٢]

(**وقيل**) جاز ذٰلك (**إن أجازا**) الشيخُ للسامع.

[١١١/ب] عبارة ابن الصلاح[٣] بعد حكاية قول الإسماعيليِّ: «قلت: إذا جوّزنا ذٰلك، فالتحقيق / فيه أنّه بطريق الإجازة فيما لم يذكرِ الشيخُ، لٰكنّها إجازةٌ قويّةٌ أكيدةٌ من جهاتٍ عديدةٍ؛ فجاز لهٰذا - مع كون أوّله سماعًا - إدراجُ الباقي عليه، من غير إفرادٍ له بلفظ الإجازة. والله أعلم».

(**وقل**) - أيّها السامع - إذا أردت الإتمام (**علىٰ**) القول (**الأوّل**)، وهو المنع، وكذا علىٰ الثاني والثالث، لٰكنِ احتياطًا كما تقرّر، (**قال: وذَكر ∴ حديثَه، وهو**) هٰ(**كذا**)، أو: (تمامُه: كذا)، و(**ائْتِ**[٤] **بالخبر**)، بأن تسوقه إلىٰ آخره.

قال في "التدريب"[١]: «وفصّل ابن كَثِيرٍ،[٢] فقال: إن كان سمع الحديث المشار إليه قبل ذٰلك علىٰ الشيخ، في ذٰلك المجلس أو غيره، جاز، وإلّا، فلا». انتهىٰ.

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٢).

(٢). رواه الخطيب في "الكفاية" (٢/ ٧٧ برقْم ١٠٠٩).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٢٣٣).

(٤). جعل الشيخ كلمةَ (ائْتِ) مسبوقةً بالواو، وذٰلك يقتضي حذف همزة الوصل؛ فتُكتبَ هٰكذا: (وَأْتِ)، انظر "قواعدَ الإملاء" لعبد السلام بن هارونَ (ص١٨). لٰكنّه آثرَ أن تبقىٰ علىٰ صورتها في "المتن"؛ فأبقيتُها علىٰ ما أراد.

وهٰذا قريبٌ من قول الإسماعيليّ، إن لم يكن عينَه، تأمّل.[٣]

(**و**)إذا كان في سماعه: (عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم)، فأراد أن يرويه ويقولَ: (عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم)، أو عكسُه - (**جاز**) له (**أن يُبدل**) عند الرواية (**بـ**)لفظِ (**النبيّ**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم[٤] (**رسولَه**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. (**و**)جاز (**العكسُ**)، أيْ إبدالُ (النبيّ) بـ(الرسول)، (**في**) القول (**القويّ**)، أيِ الصحيحِ، الذي قاله حمّادُ بن سلمةَ،[٥] وأحمدُ،[٦] والخطيبُ،[٧] في آخَرين، وصوّبه النوويّ،[١] والعراقيّ،[٢] وغيرُهما.[٣]

---

(١). (٢/ ٦٨٢).

(٢). في "اختصار علوم الحديث" (ص٢٤١).

وابن كثيرٍ هو إسماعيلُ بن عمرَ بنِ كثيرِ بن ضوءِ بن كثيرٍ، القرشيُّ، عمادُ الدين، أبو الفداء، البُصْرَويُّ ثمّ الدمشقيُّ، الفقيه المحدِّث المفسِّر، صاحب "التفسير" المشهورِ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين وسبعِمِائةٍ. انظر "ذيلَ العِبَر" لتلميذه أبي زرعةَ بنِ العراقيّ (٢/ ٣٥٨-٣٦٠)، "الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (١/ ٤٤٦).

(٣). الأرجح أنّه غيرُه، وإن كان قريبًا منه؛ فالإسماعيليّ اكتفىٰ بمعرفة الشيخ والتلميذ بالحديث، وابنُ كثيرٍ لم يكتفِ بذٰلك، بلِ اشترط أن يكون سمعه منه، والظاهر أنّ ذٰلك القيدَ مقصودٌ؛ فإنّ للسماع أثرًا في الرواية بلا شكٍّ. والله أعلم.

(٤). قولُه (بلفظِ) مضافٌ إلىٰ قوله (النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم) كلِّه، لا إلىٰ (النبيّ) فقط؛ فالصلاة في كلام الشارح تتميمٌ للّفظِ الذي ذكره الناظم، وليست صلاةً منه مبتدأةً علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ لأنّ المراد بكلمة (النبيّ) في النظم - اللفظُ، الذي هو الحروف والأصوات، لا المسمّىٰ به صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. وكذا في كلمة (الرسول).

(٥). روىٰ عنه ما يدلّ لذٰلك الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥٠٢ برقْم ٧٧٥).

وقدِ استشكل دلالته البقاعيّ في "النكت الوفيّة" (٢/ ٢٧٥). وشرحه بما يبيّن مراد العلماء من إيراده السخاويُّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٠٠).

(٦). انظرِ "الكفاية" للخطيب (١/ ٥٠٢)، وسيأتي بسط ذٰلك.

(٧). في "الكفاية" (١/ ٥٠٢).

وقال ابن الصلاح[٤]: «الظاهر أنّ ذٰلك لا يجوز، وإن جازتِ الرواية بالمعنىٰ؛ فإنّ شرط ذٰلك ألّا يختلف المعنىٰ، والمعنىٰ في هٰذا مختلِفٌ».

ثمّ نقل عنِ الإمامِ أحمدَ أنّه إذا كان في الكتاب: (عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم)، وقال المحدّث: (رسولِ الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم)، ضَرَب، وكتب: (عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم) إلخ.[٥]

وأجيب عنِ الأوّل، بأنّه – وإن اختلفا معنًى في الأصل – لا يختلف به هنا معنًى؛ إذِ المقصود نسبة القول لقائله، وهو حاصلٌ بكلٍّ منَ اللفظين.[٦]

وعنِ الثاني بأنّ أحمدَ سأله ولدُه صالحٌ[٧] عن ذٰلك، فقال: «أرجو ألّا يكون به بأسٌ».[٨]

فما تقدّم عنه محمولٌ علىٰ استحباب اتّباع اللفظ، دون اللزوم.[١]

---

(١). في "الإرشاد" (ص١٦٥)، وفي "التقريب" (ص٣١٣).

(٢). في ألفيّته "التبصرة والتذكرة" (ص١٥٣)، ونصر الجواز في "شرحها" (٢/ ١٢-١٣)، وفي "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٢٤-٧٢٦).

(٣). منهمُ الزركشيّ في "النكت" (٣/ ١٢٣٠)، والبلقينيّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٤١٦)، وابن حجرٍ في "فتح الباري" (١/ ٣٥٨)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٠٠)، ونقل عن بعض المتأخّرين أنّه قال: «إنّه لا ينبغي أن يُختلَف فيه».

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢٣٣).

(٥). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥٠١ برقْم ٧٧٣).

(٦). أجاب بذٰلك القاضي أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٩٧٤)، والنوويّ في "الإرشاد" (ص١٦٥)، وفي "التقريب" (ص٣١٣)، والزركشيّ في "النكت" (٣/ ١٢٣٠، و١٢٣١)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢)، وفي "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٢٤-٧٢٥)، وابن حجرٍ في "فتح الباري" (١/ ٣٥٨)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٠٠-٢٠١)، وغيرهم.

(٧). هو صالحُ ابنُ الإمامِ أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلِ بن هلالٍ، الشيبانيُّ، أبو الفضلِ، البغداديُّ، قاضي أصبهانَ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ أو ستٍّ وستّين. انظر "أخبار أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٣٠).

(٨). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥٠٢ برقْم ٧٧٤).

واستدلّ بعضهم[٢] لقول ابن الصلاح بحديث البراء[٣] في الدعاء عند النوم؛ ففيه: «ونبيِّك الذي أرسلتَ»، فأعاده علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وقال: «ورسولِك الذي أرسلتَ»، فقال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: / «لا، ونبيِّك الذي أرسلتَ».[٤] [١١٢/أ]

قال الحافظ العراقيّ[٥]: «ولا دليل فيه؛ لأنّ ألفاظ الأذكار توقيفيّةٌ، وربّما كان في اللفظ سرٌّ لا يحصل بغيره، ولعلّه أراد أن يجمع بين اللفظين في موضعٍ واحدٍ».[٦]

وتوسّط البدرُ بنُ جماعةَ إذ قال[٧]: «لو قيل: يجوز تغيير (النبيّ) إلىٰ (الرسول)، ولا يجوز عكسه، لَما يَبعد؛ لأنّ في (الرسول) معنًى زائدًا علىٰ (النبيّ)».

والله أعلم.

---

(١). أجاب بذٰلك الخطيب في "الكفاية" (١/ ٥٠٢)، وارتضاه العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢).

(٢). ذكر العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٢٥) أنّه قدِ استدلّ بهٰذا الحديث بعض من اختصر كتاب ابن الصلاح. وقد ذكره الطِّيبيّ في "الخلاصة" (ص١٣٤) بحثًا.

وقدِ استدلّ بالحديث بعض أصحاب الإمامِ أحمدَ، انظرِ "العُدّة" للقاضي أبي يعلىٰ (٣/ ٩٧٣).

واستدلّ به ابن حزمٍ في "الإحكام" (٢/ ٨٦) علىٰ منع الرواية بالمعنىٰ.

(٣). هو البراءُ بن عازبِ بن حارثِ بن عديِّ بن جُشَمَ، الأَوْسيُّ الأنصاريُّ، أبو عُمارةَ، علىٰ المشهور في كنيته، المدنيُّ، نزيلُ الكوفة، شهد مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أربعَ عشرةَ غزوةً. انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٥١٩-٥٢١).

(٤). متّفقٌ عليه، أخرجه البخاريّ (١/ ٥٨-٥٩ برقْم ٢٤٧)، ومسلمٌ (٨/ ٧٧)، في "صحيحيهما".

(٥). في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ١٣). ونحوُه في "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٢٥).

(٦). وانظر أجوبةً أخرىٰ لعمرَ بنِ بدرٍ المَغَازليّ، في "العُدّة" للقاضي أبي يعلىٰ (٣/ ٩٧٣-٩٧٤)، وللقاضي عياضٍ في "الإلماع" (ص١٧٤)، وللطُّوفيُّ في "شرح مختصر الروضة" (٢/ ٢٤٨)، وللشيخ محمّدٍ الأمينِ الشِّنْقِيطيِّ في "المذكّرة" (ص٢١٤).

(٧). في "المنهل الرويّ" (ص٣٤٥).

(و)إذا كان (**سامعٌ**) للحديث (ب)بعض (**الوهْن**)، أيِ الضعفِ، في سماعه، (**ك**)السماع حالَ (**المذاكرة**)،[١] فإنّ العادةَ التساهلُ فيها، والسماعِ من غير أصلٍ،[٢] أو وقتَ القراءةِ أو النسخِ،[٣] أو بقراءة لحَّانٍ،[٤] أو التسميعِ بخطِّ مَن فيه نظرٌ،[٥] وغيرِ ذٰلك،[٦] فلا بدّ من أنْ (**بَيَّن**) ذٰلك حالَ الرواية، (**حتمًا**)؛ لأنّ في إغفاله نوعًا منَ التدليس.[٧]

قال ابن الصلاح[٨]: «فلْيقل: حدّثنا فلانٌ مذاكرةً، أو: حدَّثَناه في المذاكرة؛ فقد كان غير واحدٍ من متقدِّمي العلماء يفعل ذٰلك.[٩] وكان جماعةٌ من حفّاظهم يمنعون من أن يُحمَل عنهم في المذاكرة شيءٌ، منهم عبد الرحمٰن بنُ مهديٍّ،[١٠] وأبو زرعةَ الرازيُّ،[١١] ورُوّيناه عنِ

---

(١). ذكر هٰذه المسألةَ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٣٤).

(٢). ذكر هٰذه المسألةَ الخطيبُ في "الكفاية" (٢/ ٦-٧).

(٣). ذكر هٰذه المسألةَ الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٢٠٦-٢١٠).

(٤). ذكر هٰذه المسألةَ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢١٧).

(٥). أشار إلىٰ هٰذه المسألةِ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٠٥).

(٦). كالنعاس عند السماع، أو التشاغل بالكلام، أو إدغام الشيخ بعضَ الكلمات، أو هذرمَته، وغيرِها.

(٧). هٰذا اختيار ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٣٤)، واختار الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٠) استحباب البيان لمن سمع في المذاكرة.

(٨). في" علوم الحديث" (ص٢٣٤).

(٩). حكاه عنهم الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٠).

(١٠). انظرِ "الجامع" للخطيب (٢/ ٢٩ برقْميْ ١١١٩، و١١٢٠).

وهو عبد الرحمٰن بنُ مهديٍّ بن حسّانَ بنِ عبد الرحمٰن، العنبريُّ مولاهم، أبو سعيدٍ، البصريُّ، اللؤلُئِيُّ، الإمامُ، أحد كبار أهل الحديث. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وتسعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ١٩٢-٢٠٩).

(١١). انظرِ "الجامع" للخطيب (٢/ ٣٠ برقْميْ ١١٢١، و١١٢٢).

=

ابن المبارك،[١] وغيرِه؛[٢] وذٰلك لما قد يقع فيها منَ المساهلة، مع أنّ الحفظ خَوَّانٌ؛ ولذٰلك امتنع جماعةٌ من أعلام الحفّاظ من رواية ما يحفظونه إلّا من كتبهم، منهم أحمدُ بنُ حنبلٍ،[٣] رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين».

(**والحديثُ ما**)، أي إنْ، (**تَرَهُ**) مرويًّا (**عن رجلينِ ثقتينِ، أو**) تَرَهُ عن رجلين، وقد (**جُرِح ∴ إحداهما**)، أيِ الرجلين، وأنّث المضاف؛[٤] لأنّ المراد بهما الطريقان، والطريق مؤنّثٌ في الأكثر،[٥] [فأكسبهما][٦] التأنيث، أيْ أنّ أحدَهما ثقةٌ، والآخرَ مجروحٌ.

قال ابن الصلاح[٧]: «مثلُ أن يكون عن ثابتٍ البُنَانيِّ[١] وأبانَ بنِ أبي عيّاشٍ،[٢] عن أنسٍ». انتهىٰ.

وهو عُبيدُ الله بنُ عبد الكريم بن يزيدَ بنِ فَرُّوخٍ، القُرَشيُّ مولاهم، أبو زرعةَ، الرازيُّ، الإمام الكبير، الحافظُ الناقدُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وستّين ومِائتين. انظر "تقدمة الجرح والتعديل" لتلميذه ابن أبي حاتمٍ (ص٣٢٨-٣٤٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٦٥-٨٥).

(١). انظرِ "الجامع" للخطيب (٢/ ٣٠ برقْم ١١٢١).

(٢). منهمُ الحافظُ إبراهيمُ بن موسىٰ الصغيرُ، رواه عنه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٠ برقْم ١١٢١).

(٣). انظرِ "الجامع" للخطيب (١/ ٦٦٥-٦٦٧ بأرقام ١٠٣٧-١٠٤١).

(٤). يعني قولَه: (إحدىٰ)، ولا يخفىٰ أنّه بعضٌ مضافٌ إلىٰ كلِّه؛ فالضمير المضاف إليه مؤنّثٌ أيضًا، لٰكنّه مثنًّى، فلا يظهر عليه علامةٌ للتأنيث تميّزه عنِ المذكَّر؛ ولذا لم يتكلّم عنه الشارح.

ولم يرتضِ الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ توجيه الشيخ التَّرْمَسيِّ، فقال في تعليقه علىٰ "الألفيّة" (ص١٥٢): «وقد حاول الشارح التَّرْمَسيُّ التمحُّل لتصحيح هٰذا الحرفِ، فلم يأتِ بطائلٍ».

(٥). اختُلِفَ في تذكير الطريق وتأنيثه.

فقال بغلبة التأنيث محمّدٌ الفاسيُّ شيخ الزَّبيديّ صاحبِ "تاجِ العروس"، انظره (٢٦/ ٧٢).

ثمّ نقل الزَّبيديُّ عنِ الصاغانيّ أنّ التذكير أكثر.

وظاهر ما نقله الأزهريّ في "تهذيب اللغة" (١٦/ ٢٣٨-٢٣٩) عنِ ابن السِّكِّيت، وقاله الجوهريّ في "الصحاح" (٤/ ١٥١٣)، وابن منظورٍ في "لسان العرب" (١٠/ ٢٢٠) - استواءُ الأمرين. والله أعلم.

(٦). في "الأصل": (فأكسباه)، ولا يستقيم به المعنىٰ.

(٧). في "علوم الحديث" (ص٢٣٤).

فإنّ ثابتًا ثقةٌ بلا مدافعةٍ، جليلُ القدر والشان،[٣] قال الذهبيّ[٤]: «ثابتٌ ثابتٌ، كاسمه».[٥] وأبانُ بن أبي عيّاشٍ أحد الضعفاء، أطال الذهبيّ[٦] في بيانه.

(**فحَذْفَ واحدٍ**) منهما (**أَبِح**) عند الرواية لذٰلك، وإن كان الأولىٰ ذكرُهما؛ لاحتمال أن يكون فيه شيءٌ لأحدهما لم يذكره الآخرُ، وحُمِل لفظُ أحدهما علىٰ الآخر.[٧]

[١١٢/ب] وإنّما لم يحرم ذٰلك / لأنّ الظاهر اتّفاق الروايتين، وما ذُكر منَ الِاحتمال نادرٌ بعيدٌ. نعم، محذور الحذف في الأوّل أقلُّ منَ الثاني.[١]

---

(١). هو ثابتُ بن أسلمَ، البُنَانيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، البصريُّ، صاحب أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي سنةَ بضعٍ وعشرين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢٢٠-٢٢٥).

(٢). هو أبانُ بن أبي عيّاشٍ: فيروزَ، وقيل: دينارٍ، مولىٰ عبد القيس، أبو إسماعيلَ، البصريُّ، متروكُ الحديثِ، وكان رجلًا صالحًا في نفسه. انظر "تهذيب الكمال" (٢/ ١٩-٢٤).

(٣). انظر "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (١/ ٣٦٢).

(٤).في "ميزان الِاعتدال" (١/ ٣٦٣).

والذهبيُّ هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قايمازَ بنِ عبد الله، شمسُ الدينِ، أبو عبد الله، الذهبيُّ، التُّرْكُمَانيُّ الأصلِ، الفارقيُّ ثمّ الدمشقيُّ، الحافظُ الشهيرُ، صاحبُ التصانيف، منها - مثلًا - "سير أعلام النبلاء". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعين وسبعِمِائةٍ. انظر "أعوان النصر" لتلميذه الصَّفَديّ (٤/ ٢٨٨-٢٩٦)، و"ذيل تذكرة الحفّاظ" لتلميذه الحسينيِّ (ص٣٤-٣٧)، و"الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٥/ ٦٦-٦٨).

(٥). **قوله: (قال الذهبيّ: «ثابتٌ ثابتٌ كاسمه»).**

هٰذا نظير قول الإمام البخاريّ في حقّ شيخه مسدَّدِ بن مُسَرْهَدٍ البصريّ: كان يقال: «هو مسدَّدٌ كاسمه»، وعن يحيىٰ بنِ سعيدٍ: «لو أنّ مسدَّدًا أتيتُه في بيته فحدّثتُه، لَاستحقّ ذٰلك، وما أبالي كتبي: كانت عندي، أو عند مسدَّدٍ». انتهىٰ.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٣٠).

وانظر ذٰلك النقلَ في "صحيح البخاريّ" (٢/ ١٤٥).

(٦). في "ميزان الِاعتدال" (١/ص ١٠-١٥).

(٧). انظرِ "الكفاية" للخطيب (٢/ ١٧٤)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٤، و٢٣٥).

قال الخطيب[٢]: «وكان مسلمُ بنُ الحجّاج في مثل هٰذا - ربّما أسقط المجروح منَ الإسناد، ويذكرُ الثقة، ثمّ يقول: (وآخَرُ)، كنايةً عنِ المجروح، وهٰذا القول لا فائدةَ فيه».

قال بعض المحقّقين[٣]: «بل له فائدةٌ تكثيرِ الطرق».

(**ومن روىٰ**) بالسماع أو غيرِه (**بعض حديثٍ عن رجلٍ**)، أيْ شيخٍ، (**و**)روىٰ (**بعضه**) الآخرَ (**عن**) رجلٍ (**آخرَ ثمّ جَمَل**) - بالجيم - (**ذٰلك**)، أيْ خَلَط ذٰلك الحديثَ، وعزاه إليهما، ورواه (**عن ذَيْنِ**) الرجلين جُملةً، حالَ كونِه (**مبيِّنًا**) أنّ بعضه عن أحدهما، وبعضَه عنِ الآخر، (**بلا ∴ مَيْزٍ**)، أيْ غيرَ مميِّزٍ لما سمعه من كلّ رجلٍ منَ الآخر، (**أَجِز**) ذٰلك، ثمّ يصيرُ كلّ جزءٍ منه كأنّه رواه عن أحدهما مبهَمًا.[٤]

مثاله "حديث الإفك" في "الصحيح"[٥] من طريق الزهريّ،[١] إذ قال: «حدّثني عروةُ، وسعيدُ بن المسيَّبِ،[٢] وعلقمةُ بن وقّاصٍ،[٣] وعبيدُ الله بنُ عبد الله بنِ عتبةَ،[٤] عن

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٥).

(٢). في "الكفاية" (٢/ ١٧٤-١٧٥).

(٣). انظرِ "النكت" للزركشيّ (٣/ ١٢٣١)، وتبعه البُلقينيّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٤١٧).
وذكر الخطيبُ له توجيهًا آخرَ، انظرِ "الكفاية" (٢/ ١٧٥).
وذكر السخاويُّ في "بغية الراغب المتمنّي" (ص٤٢-٤٣) توجيهًا آخرَ، يصحّ في حقّ الإمام مسلمٍ.

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٥).

(٥). في "صحيح البخاريّ" (٣/ ١٧٣-١٧٦ برقْم ٢٦٦١)، و"صحيح مسلمٍ" (٨/ ١١٢-١١٨)، وفيه قول الزهريّ: «كلُّهم حدّثني طائفةً من حديثها، وبعضهم كان أوعىٰ لحديثها من بعضٍ، وأثبتَ اقتصاصًا، وقد وعَيتُ عن كلّ واحدٍ منهمُ الحديث الذي حدّثني، وبعضُ حديثهم يصدِّق بعضًا».

وهو يخالف ما نقله الشارح، وقد أخذه من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٦٨٦)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٦) مثلُه، وفي "اختصار علوم الحديث" لابن كثيرٍ (ص٢٣٨) نحوُه. ولم أقف علىٰ ذٰلك مسندًا، والله أعلمُ.

عائشةَ»، قال: «وكلٌّ قد حدّثني طائفةً من حديثها، ودخل حديث بعضهم في بعضٍ، وأنا أوعىٰ لحديث بعضهم من بعضٍ»، فذكر الحديث.

(**و**)لا يجوز ذكرهما جميعًا ساكتًا عنِ التبيين لذٰلك.

وكذا (**حذف شخصٍ**) واحدٍ منهما فقط؛ فإنّه (**حُظِلَا**)، أيْ مُنِع، سواءٌ (**مجرَّحًا يكون**) ذٰلك الشخصُ المحذوفُ (**أو**) يكون (**معدَّلًا**)، بل يجب ذكرهما، مبيِّنًا أنّ عن أحدهما بعضَه، وعنِ الآخر بعضَه.[٥]

(**وحيث**) وُجِد (**جَرْحُ واحدٍ**) منهما، والآخر ثقةٌ، (**لن تُقبَلَا**) هٰذه الروايةُ؛ فلا يُحتجَّ بشيءٍ منه، إن كان فيها مجروحٌ؛ إذ ما من جزءٍ من ذٰلك الحديثِ إلّا ويَحتمِل كونَه عن ذٰلك المجروحِ.[٦]

---

(١). هو محمّدُ بن مسلمِ بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ، الزُّهريُّ القرشيُّ، أبو بكرٍ، المدنيُّ، نزيلُ الشام، الإمامُ، التابعيُّ، وأحدُ من يدور عليهم حديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" (٥/ ٣٢٦-٣٥٠).

(٢). هو سعيدُ بن المسيَّب بن حَزْنِ بن أبي وهبِ بن عمرٍو، المخزوميُّ القرشيُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، تابعيٌّ، صِهرُ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وأحد فقهاء المدينة السبعةِ. تُوُفِّي سنة أربعٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢١٧-٢٤٦).

(٣). هو علقمةُ بن وقّاص بن مِحْصَن بن كلدةَ، العُتْواريُّ الليثيُّ، المدنيُّ، تابعيٌّ، روىٰ له أصحاب "الكتب الستّةِ". تُوُفِّي في خلافة عبد الملك بن مروانَ، وكان اجتماع الناس عليه سنة ثلاثٍ وسبعين، وتُوُفِّي سنة ستٍّ وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٦١-٦٢).

(٤). هو عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودِ بن غافلٍ، الهُذَليُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ، صاحب ابنِ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، وأحد الفقهاء السبعةِ. تُوُفِّي سنةَ نيِّفٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٧٥-٤٧٩).

(٥). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٦).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٥-٢٣٦)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٦).

هٰذا، واعتُرض وجوبُ ذكرهما معًا بأنّ البخاريّ أسقط بعض شيوخه في مثل تلك الصورةِ، واقتصر علىٰ واحدٍ، إذ قال في "كتاب الرِّقَاق" من "صحيحه"[١]: «ثني[٢] أبو نُعَيمٍ[٣] بنصف هٰذا الحديثِ، ثنا [عُمَرُ بنُ ذرٍّ]،[٤] ثنا مجاهدٌ[٥] أنّ أبا هريرةَ كان يقول: والله الذي لا إلٰه إلّا هو، إنْ كنتُ لأعتمد بكَبِدي علىٰ الأرض منَ الجوع»، الحديثَ.

[١١٣/أ] وأجاب عنه الحافظ / العراقيّ[٦] بأنّ الممتنع إنّما هو إسقاط بعضهم وإيراد كلّ الحديث عن بعضهم؛ إذ يكون حينئذٍ قد حدّث عنِ المذكور ببعض ما لم يسمعه منه، بخلاف ما إذا بيّن أنّه لم يَسمع منه إلّا بعضَ الحديث، كما فعل البخاريّ هنا، فإنّه لا يمتنع.

وقد بيّن في "كتاب الِاستئذان"[٧] ما سمعه من أبي نُعَيمٍ، فقال: «ثنا أبو نُعَيمٍ، ثنا [عُمَرُ]،[٨] [ح. و]ثنا[١] محمّدُ بن مقاتلٍ،[٢] أنا عبد الله، أنا [عُمَرُ بنُ ذرٍّ]،[٣] أنا مجاهدٌ،

---

(١). (٨/ ٩٦ برقْم ٦٤٥٢).

(٢). اختصارُ (حدّثني)، انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٤٠).

(٣). هو الفضلُ بنُ دُكَينٍ: عمرِو بنِ حمّادِ بنِ زهيرِ بنِ درهمٍ، أبو نعيمٍ، التيميُّ مولاهم، الكوفيُّ، المُلَائيُّ، حافظٌ حجّةٌ، صاحبُ سنّةٍ. تُوُفِّي سنةَ تسعَ عشرةَ ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٧/ ١١٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ١٤٢-١٥٧).

(٤). في "الأصل": (عَمْرُو بنُ دينارٍ)، وهو خطأٌ، والتصويب من "صحيح البخاريّ"، وأبو نعيمٍ لا يدرك عمرَو بنَ دينارٍ أصلًا، فضلًا عن أن يسمع منه.

وعمرُ بن ذَرٍّ هو عمرُ بن ذرِّ بن عبد الله بن زُرارةَ، أبو ذرٍّ، الهمْدانيُّ المُرْهِبيُّ، الكوفيُّ، القاصُّ، العابدُ، ثقةٌ، قدِ احتجّ به البخاريُّ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وخمسين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٣٨٥-٥٩٠).

(٥). هو مجاهدُ بن جبرٍ، المخزوميُّ مولاهم، أبو الحجّاج، المكّيُّ، صاحِبُ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، وشيخ القُرّاء والمفسّرين. تُوُفِّي سنةَ ثنتين أو بضعٍ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٤٩-٤٥٧).

(٦). في "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٣٠-٧٣١).

(٧). (٨/ ٥٥ برقْم ٦٢٤٦).

(٨). في "الأصل": (عَمْرٌو). والتصحيح من "صحيح البخاري".

عن أبي هريرةَ قال: دخلت مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فوجد لبنًا في قَدَحٍ، فقال: «أبا هريرةَ، الحقْ أهلَ الصُّفَّة فادعهم إليّ». قال: فأتيتهم فدعوتهم، فأقبلوا، فاستأذنوا، فأذن لهم، فدخلوا». انتهىٰ.(٤)

قال العراقيّ(٥): «فهٰذا هو بعض حديث أبي نعيمٍ الذي ذكره في "الرِّقَاق"،(٦) وأمّا بقيّة الحديث، فيَحتمِل أنّ البخاريّ أخذه من كتاب أبي نُعَيمٍ وِجادةً، أو إجازةً، أو سمعه من شيخٍ آخرَ غيرِ أبي نُعَيمٍ، إمّا محمّدُ بن مقاتلٍ، أو غيرُه، ولم يبيّن ذٰلك، بلِ اقتصر علىٰ اتّصال بعض الحديث من غير بيانٍ، ولٰكن ما من قطعةٍ منه إلّا وهي محتمِلةٌ لأنّها غيرُ متّصلةٍ بالسماع، إلّا القطعةَ التي صرّح في "الِاستئذان" باتّصالها. والله أعلم».(٧)

---

(١). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياق. وهي ثابتةٌ في "صحيح البخاريّ".

(٢). هو محمّدُ بن مقاتلٍ، أبو الحسنِ، الكسائيُّ، المروزيُّ، سكن بغدادَ، ثمّ جاور بمكّةَ، لقبه (رخ)، من أجلّاء أصحاب ابن المبارك. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وعشرين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (١/ ٢٤٢)، و"الإرشاد" للخليليّ (٣/ ٩٠٥)، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٤٩١-٤٩٣).

(٣). في "الأصل": (عَمرو بن دينارٍ)، والتصحيح من "صحيح البخاريّ".

(٤). سبق العراقيَّ إلىٰ تعيين هٰذا القدرِ أنّه هو المسموعُ - مُغْلَطايُ، انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (١١/ ٢٨٣).

(٥). في "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٣١).

(٦). ولا يمتنع أن يكون البخاريُّ قدِ اختصر في "الِاستئذان" بعض ما سمعه من أبي نعيمٍ، ويكونَ قد ذكر ذٰلك أو بعضَه في "الرِّقاق". وعليه، فالقدْر المذكور في "الِاستئذان" هو الذي علمنا أنّه سمعه، والباقي لم نعلم أنّه سمعه، وإن كنّا نعلم أنّ فيه ما لم يسمعه، لٰكن يجوز أن يكون فيه ما سمعه أيضًا. والله أعلمُ.

(٧). وانظر بسْطَ هٰذا البحثِ في "فتح الباري" لابن حجرٍ (١١/ ٢٨٣-٢٨٤).

(آداب المحدّث).

وهو النوع الأربعون.

اختلفوا في أفضل العلوم.

فقال المتكلّمون: علمُ الكلام؛ إذ به يُدرَك التوحيد وما يتعلّق به.[١]

وقال الفقهاء: علمُ الفقه؛ لأنْ به تُعرَف العباداتُ، والحلالُ والحرامُ، وغيرُها منَ الأحكام.[٢]

وقال المفسّرون: علمُ القرآن؛ إذ به يُتوصّل إلىٰ العلوم كلّها.[٣]

(و)قال المحدّثون: (**أشرف العلوم**) علىٰ الإطلاق (**علم الأثر**)، أيِ الحديثِ.[٤]

---

(١). انظر مثلًا "شرح المواقف" (١/ ٤)، و"أبكار الأفكار" (١/ ٦٧-٦٨).

ولا يخفىٰ أنّ علمَ الكلام منَ البدع الحادثةِ، وقد أنكره أئمّة الدينِ، وقالوا بتحريمه.

ومقصودهم بالتوحيد الذي يدرَك بالكلام - تعطيلُ الله سبحانه تعالىٰ من صفاته؛ فهو مناقضٌ للتوحيد الصحيح، توحيدِ الله في أسمائه وصفاته، بتعظيمه عزّ وجلّ بإثبات صفات الكمال، وتنزيهه عن أن يَشْرَكَه أحدٌ في شيءٍ منها، وعن سائر صفات النقص.

أمّا توحيدُ القصد والطلب، الذي به بُعِث الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فليس من مقاصد المتكلّمين أصلًا؛ فإنّهم يُهمِلونه في تفسير التوحيد وشهادة أنْ لا إلٰهَ إلّا اللّٰهُ، بل كلامُهم نفسُه خروجٌ عن رِبقة العبوديّة والتسليم، وافتئاتٌ علىٰ جلال الله تعالىٰ وقداسته. وما فشا في الأمّة من مظاهر الشرك ما عمّ وطمّ - إلّا بوَسوسات المتكلِّمين، وإهمالِهم علمَ التوحيد الحقَّ.

والأصوبُ ممّا نقله الشارح هنا - قولُ علماء أهل السنّة في تقديم علم العقيدة. انظر - مثلًا - "شرح العقيدة الطحاويّة" لابن أبي العزّ (ص٥).

(٢). انظر مثلًا "روضة الطالبين" للنوويّ (١/ ٤)، و"مواهب الجليل" للحطّاب (١/ ٢).

(٣). انظر مثلًا "فتح القدير" للشوكانيّ (١/ ٦٩)، و"تيسير الكريم الرحمٰن" للشيخ عبد الرحمٰن بن سَعديٍّ (ص٤٦٩).

(٤). انظر مثلًا "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٥). وانظر "حسن المحاضرة" للسيوطيّ (١/ ٣٣٩).

وكيف لا، وهو الوُصْلة إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، والباحثُ عن تصحيح أقواله وأفعاله؟! ولأنّ سائر العلوم الشرعيّة محتاجةٌ إليه: أمّا الفقه، فواضحٌ. وأمّا التفسير؛ فلأنّ الحديث أولىٰ ما فُسِّر به القرآنُ.(١)

وبقي هناك أقوالٌ - لا حاجة بنا إلىٰ الإطالة بذكرها. ولقد أنصف من قال: «ولستَ ترىٰ صاحب علمٍ - أيَّ علمٍ كان - إلّا وهو يرىٰ أنْ لا فوقَ ما يَعلَم».(٢)

[١١٣/ب] وبالجملة، فعلم الحديث إن لم يكن أشرفها، / فلا شكّ أنّه من أشرفها.

(**فصحّح**) - أيّها المحدّث - (**النيّة**) فيه، وأَخْلِصها؛ فـ«إنّما الأعمال بالنيّات، ولكلّ امرئٍ ما نوىٰ».(٣)

(**ثمّ طهِّر. قلبًا من**) أعراض (**الدنيا**)، وأدناسها؛ فلا تحدّث إلّا لوجه الله تعالىٰ، وطلبِ التقرّب إليه، ولا تطلب أجرًا إلّا منه سبحانه وتعالىٰ، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ [هود: ٢٩].

فمن حقّ المحدّث وغيره منَ المعلّمين مع طلبته - أن يقتديَ بالنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم فيما علّمه الله تعالىٰ في هٰذه الآيةِ؛ فلا يطمعَ في فائدةٍ من جهة من يُفيده علمًا، ثوابًا لما يحدّثه ويعلّمه.

وأدنىٰ درجات العالم - كما قاله العلماء الراسخون(٤) - أن يدرك حقارة الدنيا،(٥) وخسّتها، وانصرامها، وعِظَمَ الآخرة، ودوامها، وجلالةَ مُلكِها.(١)

---

(١). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٨٨).

(٢). لم أقف علىٰ قائله.

(٣). أخرجه البخاريّ (١/ ٦ برقْم ١)، واللفظ له، ومسلمٌ (٦/ ٤٨)، من حديث عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه.

(٤). يعني منهمُ الغزّاليَّ في "إحياء علوم الدين" (١/ ١٠١).

(٥). **قوله: (أنْ يُدرِك حقارةَ الدنيا).**

=

(**وزد**) – أيّها المحدّث – (**حرصًا**)، أيْ شدّةَ الِاهتمام، (**علىٰ ∴ نشر الحديث**) والتبليغ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ ففي "الصحيح"[(٢)]: «بلّغوا عنّي»، «لْيبلّغِ الشاهدُ الغائبَ».

زاد بعضهم: «وأنْ يعلمَ أنّ الدنيا والآخرةَ متضادّتان، وأنّهما ضَرَّتان: متىٰ رضِيَتْ إحداهما، سَخِطتِ الأخرىٰ، وكفَّتا ميزانٍ: إذا رجحَتْ إحداهما، خفَّتِ الأخرىٰ، وكالشرق والغرب: متىٰ قَرُبَت إحداهما، بعُدَتِ الأخرىٰ، وكقَدَحينِ، أحدُهما مليءٌ، بقدر ما تصبَّبَ منه في الآخر، يَفْرُغُ مِنَ الأوّل.

فمَن لا يعلمُ حقارتها وكُدرتها، وامتزاجَ لذّاتها بالهموم، فهو فاسد العقل؛ فإنّ المشاهدةَ والتجرِبةَ تُرشد العقلاء إلىٰ ذٰلك؛ فكيف يكون في العلماء مَن لا عقلَ له؟!

ومن لا يعلم عِظَم الآخرة ودوامَها، فهو كافرٌ، لا إيمانَ له؛ فكيف يكون مِنَ العلماء مَن لا إيمانَ له؟!

ومن لا يعلم أنّهما ضَرَّتان، والجمعَ بينهما بعيدٌ، فهو جاهلٌ.

ومَن عَلِم هٰذا كلَّه، وآثر الدنيا علىٰ الآخرة، فهو أسير الشيطان، وقد أهلكته شهوته، وغلبت عليه شِقْوَتُه؛ فكيف يُعَدُّ مِنَ العلماء – مَن هٰذه درجتُه»؟!

وحقِّ الحقّ، إنّي [لأعجب] مِن عالمٍ يجعل علمَه سبيلًا إلىٰ حُطام الدنيا، وهو يرىٰ كثيرًا منَ الجهّال وصلوا مِنَ الدنيا إلىٰ ما ينتهي هو إليه، فإذا كانتِ الدنيا تُنال مع الجهل، فما لنا نشتريها بأَنْفَس الأشياء، وهو العلم؟!

انتهىٰ. كتبه الشارح عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٣٣-٢٣٤).

وانظرِ الكلام السابقَ – إلّا قولَه: (وحقِّ الحقّ ... إلخ) – في "إحياء علوم الدين" (١/ ٦٠).

(١). انظر "إحياء علوم الدين" (١/ ٦٠).

(٢). هٰذان حديثان: الأوّل: قولُه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «بلّغوا عنّي»، والثاني: قولُه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لْيبلِّغِ الشاهدُ الغائبَ».

أمّا الأوّل، فقد أخرجه البخاريّ في "صحيحه" (٤/ ١٧٠ برقْم ٣٤٦١) من حديث عبد الله بنِ عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما، ولفظه: «بلّغوا عنّي، ولو آيةً».

=

وروىٰ الحاكم[١] حديثَ «مَن أدّىٰ إلىٰ أمّتي حديثًا واحدًا؛ يُقيم به سنّةً أو يردّ به بدعةً، فله الجنّة».[٢]

وروىٰ البيهقيّ[١] عن أبي ذرٍّ[٢]: «أمرَنا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ألّا نُغلَب علىٰ أن نَأمر بالمعروف، ونَنهىٰ عنِ المنكر، ونعلِّمَ الناس السُّنَن».[٣]

وأمّا الثاني، فقد جاء في عدّة أحاديثَ في "الصحيحين":

أوّلها: حديث أبي بكرةَ رضي الله عنه، أخرجه البخاريّ (١/ ٢٤ برقْم ٦٧)، ومسلمٌ (٥/ ١٠٧-١٠٨).

وثانيها: حديث أبي شُرَيحٍ العدويّ رضي الله عنه، أخرجه البخاريّ (١/ ٣٢-٣٣ برقْم ١٠٤)، ومسلمٌ (٤/ ١٠٩-١١٠).

وثالثها: حديث ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، أخرجه البخاريّ (٢/ ١٧٦ برقْم ١٧٣٩).

وكلام الشارح يوهم أنّهما حديثٌ واحدٌ، وقد تبع في ذٰلك كلامَ السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩٣).

(١). أيْ في "الأربعين"، كما ذكره السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٦٩٣).

وأخرجه من طريقه أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الأربعينَ البلدانيّةِ" (ص٣٧).

(٢). أخرجه الحاكم - كما سبق - من طريق عبد الرحيم بن حبيبٍ. وأبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (١٠/ ٤٤) من طريق العلاء بن مَسْلمةَ. كلاهما عن إسماعيلَ بنِ يحيىٰ، عنِ الثوريّ، عن ليثٍ، هو ابنُ أبي سُلَيمٍ، عن طاوسٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وهو حديثٌ موضوعٌ.

فعبدُ الرحيم بنُ حبيبٍ هو الفارابيُّ. قال ابن معينٍ: «ليس بشيءٍ». وقال ابن حبّانَ: «لعلّه وضع أكثرَ من خمسِمِائة حديثٍ علىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم». وقال أبو نعيمٍ: «روىٰ عنِ ابن عيينةَ وبقيّةَ الموضوعاتِ». انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ١٥٧-١٥٨).

والعلاءُ بنُ مسلمةَ هو الرَّوّاسُ البغداديُّ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٣٧٢): «متروكٌ، ورماه ابن حبّانَ بالوضع».

وشيخهما إسماعيلُ بنُ يحيىٰ هو ابنُ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٩): «متروكٌ».

فالحديث لا يثبت عن سفيانَ الثوريِّ أصلًا، بل تفرُّد هٰؤلاء الضعفاء عن مثله - منكرٌ. والله أعلىٰ وأعلمُ.

(١). في "المدخل" (١/ ٣٢٣-٣٢٤ برقْم ٣٦٠)، وفي "الاعتقاد" (ص٣٠٥-٣٠٦)، وفي "شعب الإيمان" (١٣/ ٧٣ برقْم ٦٩٨٩).

(٢). هو - علىٰ المشهور في اسمه - جُنْدُبُ بن جُنَادةَ، الغِفَاريُّ، أبو ذرٍّ، أحد السابقين الأوّلين، وأصدقُ الناس لهجةً. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٢٥٢-٢٥٦).

(٣). أخرجه البيهقيّ في "المدخل" و"الِاعتقاد" من طريق الحميديّ، وفي "شعب الإيمان" من طريق محمّدِ بن أبي بكرٍ، هو المقدَّميُّ، كلاهما عن يزيدَ بنِ هارونَ، عنِ العوّام بن حوشبٍ، ثنا القاسم بن عوفٍ الشيبانيّ، عن رجلٍ، عن أبي ذرٍّ رضي الله تعالىٰ عنه.

ورواه أحمدُ في "المسند" (٩/ ٥٠٠٩ برقْم ٢١٨٦٠) عن يزيدَ بنِ هارونَ، ومحمّدِ بن يزيدَ، هو الكَلَاعيُّ، عنِ العوّام بن حَوْشَبٍ به، نحوَه.

ورواه الدارميّ في "سننه" (١/ ٤٥٥ برقْم ٥٦٠) عن عليِّ بن حُجْرٍ السَّعْديّ، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عنِ العوّام بن حوشبٍ، ثنا القاسم بن عوفٍ، عن أبي ذرٍّ رضي الله تعالىٰ عنه به. فأسقط الرجل المبهَمَ منَ الإسناد.

ولا شكّ أنّ ذِكْر المبهَم ثابتٌ في طريق يزيدَ بنِ هارونَ؛ لأنّه زيادةٌ من ثلاثة حفّاظٍ متقنين: أحمدَ بنِ حنبلٍ، والحميديِّ، ومحمّدٍ المقدَّميِّ، وهي غير منافيةٍ لرواية عليِّ بن حُجْرٍ، بل مفسِّرةٌ لها؛ فإنّ رواية القاسم بن عوفٍ عن أبي ذرٍّ مرسلةٌ، كما قاله المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٤٠٠).

ثمّ هي ثابتةٌ من غير اختلافٍ في رواية محمّدِ بن يزيدَ، وهو ثقةٌ ثبْتٌ، كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٤٨).

ولذٰلك قال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (٥/ ٢١٦): «فيه راوٍ لم يُسمَّ، وبقيّة رجاله ثِقاتٌ».

وفي توثيقه لبقيّة رجاله نظرٌ؛ فإنّ القاسمَ بن عوفٍ مختلَفٌ فيه، كما قال الذهبيّ في "الكاشف" (٢/ ١٢٩).

فقد روىٰ ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٧/ ١١٥) قصّةً فيها أنّ شعبةَ تركه، يعني ترك رواية حديثه، ثمّ روىٰ عن أبيه قال: «مضطرب الحديث، ومَحَلُّه عندي الصدقُ».

وقال النَّسائيّ: «ضعيف الحديث»، انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٤١٦).

وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٥/ ٣٠٥).

=

ومِن ثَمّ كان في السلف الصالح مَن يتألّف الناس علىٰ حديثه، كعُرْوَةَ بنِ الزُّبَير رضي الله تعالىٰ عنه.[١]

(**ثمّ**) اختُلف في السنّ الذي يحسن أن يُتصدّىٰ للتحديث فيه.

فقيل[٢]: [خمسون]؛[٣] لأنّها انتهاء الكهولة، ومجتمع الأَشُدّ، ولا يُنكَر في الأربعين؛ لأنّها حدّ الِاستواء، ومنتهىٰ الكمال.

وردّه جماعةٌ منَ المحقّقين[٤] بأنّ طائفةً منَ السلف حدّثوا قبل هٰذا السنِّ، كعمرَ بنِ عبد العزيز،[٥] وسعيدِ بن جُبَيرٍ،[١] وإبراهيمَ النخَعيِّ،[٢] ومالكٍ،[٣] وبُنْدارٍ،[٤] والشافعيِّ،[٥] والبخاريِّ،[٦] في طائفةٍ كثيرةٍ.

وذكر ابن عديٍّ في "الكامل" (٦/ ٤٦٣) أنّ له منَ الحديث شيئًا يسيرًا، قال: «وهو ممّن يُكتَب حديثُه».

وروىٰ له مسلمٌ في "صحيحه" حديثًا واحدًا، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٤٠١).

وذكره الذهبيّ في "من تُكُلِّم فيه وهو موثّقٌ" (ص٤٢٧).

وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨٧): «صدوقٌ، يُغرِب».

والأقرب – إن شاء الله، عملًا بقول أكثر الأئمّة – أنّه ضعيفٌ: لا يُحتمَل تفرّدُه، ويصلح لِلاعتبار.

وإذْ لم يتابَع في هٰذا الحديثِ، فهو من غرائبه التي يتفرّد بها، ولا يُؤمَنُ فيها سوء حفظه؛ فيكونَ الحديث ضعيفًا. والله أعلىٰ وأعلم.

(١). رواه ابن معينٍ في "تاريخ الدُّوريّ" (٣/ ١٣٩ برقْم ٥٨٥)، وابن أبي خيثمة في "تاريخه" (٢/ ١٤٣)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٣٤٠)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٤٠/ ٢٥٦).

(٢). القائل هو ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٣٥٢-٣٥٣).

(٣). في "الأصل": (خمسين)، وهو لحنٌ لا يصحُّ.

(٤). منهمُ القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص٢٠٠-٢٠٤).

(٥). هو عمرُ بن عبد العزيز بن مروانَ بن الحكم بن أبي العاصِ، الأُمَويُّ، أبو حفصٍ، المدنيُّ ثمّ المِصريُّ ثمّ الدمشقيُّ، أميرُ المؤمنين، الإمامُ العادلُ، والمجدِّدُ علىٰ رأس المِائة. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ١١٤-١٤٨).

فـ(**من يُحتَجْ إلىٰ. ما عنده**) منَ الأحاديث (**حدَّثَ**)، أيْ تصدّىٰ للتحديث، في أيِّ سنٍّ كان، كما قال: (**شيخًا**)، أيْ سواءٌ كان شيخًا، بأن بلغ عمرُه أربعين سنةً، كما هو معنىٰ الشيخ لغةً،[٧] (**أو حدثْ**) - بالوقف، علىٰ لغةِ ربيعةَ[٨] - أيْ شابًّا؛ فقد جلس

---

(١). هو سعيدُ بن جُبَيرِ بن هشامٍ، الوالِبِيُّ الأسديُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، ويُقال: أبو عبد الله، الكوفيُّ، صاحبُ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، العالم الجليل، والمقدَّم في علم التفسير. قُتِل سنةَ خمسٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٣٢١-٣٤٣).

(٢). هو إبراهيمُ بن يزيدَ بنِ قيسِ بن الأسود بن عمرٍو، النَّخَعيُّ، أبو عمرانَ، اليَمَانيْ ثمّ الكوفيُّ، فقيه العراق، كان بصيرًا بعلم ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٥٢٠-٥٢٩).

حيثُ تُوُفِّي عمرُ بن عبد العزيز ولم يكمِلِ الأربعين، وتُوُفِّي سعيدٌ والنَّخَعيُّ قبل الخمسين. انظرِ "الإلماعَ" للقاضي عياضٍ (ص٢٠١).

(٣). رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٤). رواه عنه الخطيب في "الجامع" (١/ ٥١١ برقْم ٧٢٩).

وهو محمّدُ بن بشّارِ بن عثمانَ بنِ داودَ بنِ كيسانَ، العبديُّ، أبو بكرٍ، البصريُّ، لقبه: (بُنْدَارٌ)، شيخ أصحاب "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ ثنتين وخمسين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ١٤٤-١٤٩).

(٥). ذٰلك مشهورٌ عنِ الإمام الشافعيِّ، وعليه دلائلُ كثيرةٌ جدًّا، منها أنّ شيخَه مسلمَ بن خالدٍ الزَّنجيَّ الفقيهَ أذن له أن يفتيَ وهو ابن خمسَ عشرةَ سنةً، رواه ابن أبي حاتمٍ في "آداب الشافعيِّ ومناقبه" (ص٣٩).

(٦). رواه عنه الخطيب في "الجامع" (١/ ٥١٢ برقْم ٧٣١)، وفي "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٣٣٣-٣٣٤).

(٧). انظر "تحرير ألفاظ التنبيه" للنوويّ (ص٩٠).

لٰكنّ المشهور في كتب اللغة حدّ الشيخ بالصفة، أو بالخمسين، انظرِ "المخصَّص" (١/ ٦٤)، و"لسان العرب" (٣/ ٣١)، و"القاموس المحيط" (ص٢٥٤)، ولم أجدْ منهم من حدّه بالأربعين.

(٨). انظر "شرح الكافية الشافية" لابن مالكٍ (٤/ ١٩٨٠)، و"شرح الشافية" للإِسْتِرابَاذيّ (٢/ ٢٧٢).

مالكٌ / للناس وهو ابنُ سبعَ عشْرةَ، والعلماء حينئذٍ متوافرون، وشيوخه أحياءٌ،[١] وكذٰلك الشافعيّ،[٢] وغيرُه، وحدّث البخاريّ وما في وجهه شعرةٌ.[٣]

نعم، حمل ابن الصلاح[٤] القول الأوّل علىٰ من يُؤخَذ عنه الحديثُ لمجرّد الإسناد، من غير براعةٍ في العلم؛ فإنّه لا يُحتاج إليه لعلوّ إسناده، إلّا عند السنّ المذكورِ غالبًا، أمّا مَن عندَه براعةٌ في العلوم، فإنّه يُؤخَذ عنه قبل ذٰلك السنِّ. [١١٤/أ]

(و)ينبغي للمحدّث إذا التُمِس منه ما يَعلمه عند غيره، في بلده أو غيره، بإسنادٍ أعلىٰ من إسناده، أو أرجحَ من وجهٍ آخرَ[٥] - أنْ (رَدَّ): أنْ يُعلِمَ الملتمِسَ منه به، ويرشدَه

---

(١). انظرِ "الإلماع" (ص٢٠١-٢٠٢)، لٰكنّه قال: «ابن نيّفٍ وعشرين، وقيل: ابن سبعَ عشرةَ سنةً».
وقد روىٰ البخاريّ في "التاريخ الأوسط" (٣/ ١٦٨) عن شعبةَ قال: «قدمت المدينة بعد موت نافعٍ بسنةٍ، فرأيت لمالكِ بن أنسٍ حلْقةً». وقد مات نافعٌ سنة سبعَ عشرةَ عند الأكثر، كما في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٣٠٥-٣٠٦)، ووُلِد مالكٌ سنة ثلاثٍ وتسعين، علىٰ الأصحّ، كما في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٤٩)؛ فيكون عُمْرُ مالكٍ إذ ذاك خمسًا وعشرين سنةً. وهو موافقٌ لما قدّمه القاضي عياضٌ.
لٰكن قال الذهبيّ في "السير" (٨/ ٥٥): «وتأهّل للفتيا وجلس للإفادة، وله إحدىٰ وعشرون سنةً».
(٢). انظر "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٦، و١٥-١٦، و٥٤).
(٣). سبق تخريج ذٰلك من "تاريخ بغدادَ" و"الجامع" للخطيب.
(٤). في "علوم الحديث" (ص٢٣٧-٢٣٨).
ولهٰذا قال في "النكت الوفيّة" (٢/ ٣١١): «كلام ابن خلّادٍ ليس بمتعقَّبٍ؛ فإنّه محمولٌ علىٰ ما إذا لم يُحتج إليه، وعدُّه لعمرَ بنِ عبد العزيز ومَن بعدَه لا يقدح فيه، بل يؤيّده؛ فإنّ كلًّا منهم لم يحدّث حتّىٰ احتيج في الفقه أو غيره إليه، وقد أجاب عنه ابنُ الصلاح بهٰذا».
وانظر نحوَ ذٰلك في "الجامع" للخطيب البغداديّ (١/ ٥٠٨).
(٥). كالضبط والإتقان، بأن يكون غيرُه أتقنَ منه، أو مزيدِ صحّةٍ في الرواية، كأن يكون الكتاب عنده إجازةً، وعند غيرِه سماعًا، أو نحوِ ذٰلك.

(**للأرجح**) بما ذُكِر، حالَ كونه (**ناصحًا**) للطالب، (**وَحَثٌّ**)، بالوقف، علىٰ لغةِ ربيعةَ؛[١] فإنّ «الدينَ النصيحةُ»؛[٢] فلا يَدَعْ منها شيئًا.[٣]

(**و**)قال تقيُّ الدينِ أبو الفتحِ محمّدُ (**ابنُ**) عليِّ بنِ (**دقيقِ العيدِ**) القُشَيريُّ القُوْصيُّ[٤]: «ينبغي أن يكون ذٰلك عند الِاستواء فيما عدا الصفةَ المرجِّحةَ، وإلّا فـ(**لا ترشِدْ**) - أيّها المحدّثُ - (**إلىٰ**) من كان (**أعلىٰ في الإسناد**) فقط، (**إذا ما**) - زائدةٌ - (**جَهِلَا**)»، أيْ بأن يكونَ الأعلىٰ في الإسناد عامّيًّا، والأنزلُ عارفًا ضابطًا. قال: «فقد يُتوقّف في الإرشاد إليه؛ لأنّه قد يكون في الرواية عنه ما يوجب خَلَلًا».

(**ومَن يحدِّثْ**)، أيْ: ومَن [يتصدَّ][٥] للتحديث، (**وهناك**) من هو (**أولىٰ**) منه؛ لسنِّه، أو علْمِه، أو علوِّ سنده، أو غير ذٰلك، (**فليس**) تحديثُه حينئذٍ (**كُرْهًا**)، أيْ مكروهًا، (**أو**)، أيْ: بل ولا، (**خلافَ الأَوْلىٰ**.

هٰذا هو) القول (**الأرجحُ**) عند المحقّقين.

وقال ابن الصلاح[٦]: «لا ينبغي للمحدّث أن يحدّث بحضرة من هو أولىٰ منه بذٰلك.

وكان إبراهيمُ والشعبيُّ إذا اجتمعا، لم يتكلّم إبراهيمُ بشيءٍ.[٧]

وزاد بعضهم،[١] فكَرِه الرواية ببلدٍ فيه مِنَ المحدّثين مَن هو أولىٰ منه؛ لسنِّه، أو لغير ذٰلك.

---

(١). الوقف بالسُّكون هنا لغة عامّة العرب، لا ربيعةَ وحدَهم.

(٢). «الدين النصيحة» حديثٌ رواه مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ٥٣) من حديث تميمٍ الداريِّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وهو عند البخاريّ معلّقًا مجزومًا به (١/ ٢١).

(٣). انظر "علوم الحديث" (ص٢٣٩).

(٤). في "الِاقتراح" (ص٣٦٠).

(٥). في "الأصل": (يتصدّىٰ) غيرَ مجزومةٍ، ولا يصحُّ؛ فإنّه فعلٌ مجزومٌ بـ(مَنِ) الشرطيّةِ، والله أعلمُ.

(٦). في "علوم الحديث" (ص٢٣٩)، وينتهي النقلُ بقوله: (فهو أحمقُ).

(٧). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٥٠١-٥٠٢ برقْم ٧١٠)، وفي آخره زيادةُ: (لِسِنِّهِ)، وقد تحرّفت تحرّفت في الطبعةِ، وجاءت علىٰ الصواب في طبعة الطحّان (١/ ٣٢٠ برقْم ٧٠٣).

رُوِّينا عن يحيىٰ بنِ مَعِينٍ قال: إذا حَدَّثتُ في بلدٍ فيه مثل أبي مُسْهِرٍ،[٢] فيجب لِلِحْيتي أنْ تُحلَق.[٣]

وعنه أيضًا أنّ الذي يحدّث بالبلدة وفيها من هو أولىٰ بالتحديث منه، فهو أحمقُ».[٤]

قال المصنّف[٥]: (**والصوابُ**) إطلاق [أنّ][٦] التحديث بحضرة الأولىٰ ليس بمكروهٍ، ولا خلافِ الأولىٰ؛ فقدِ استنبط العلماء من حديثِ «إنّ ابني كان عَسِيفًا» الحديثَ، وقولِه: «سألتُ أهل العلم، فأخبروني»[٧] - أنّه / (**عَهْدَ النبيّ**)، أيْ في زمنه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وفي بلده[٨] - (**حدَّث**) وأفتىٰ (**الصِّحابُ**) رضي الله تعالىٰ عنهم. [١١٤/ب]

---

(١). روىٰ الخطيب ذٰلك عن سمرةَ بنِ جُندُبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وسفيانَ بنِ عيينةَ، وعبد الله بن عمرَ العُمَريِّ، ويحيىٰ بنِ معينٍ، وأحمدَ بنِ أبي الحَوَاريّ. انظرِ "الجامعَ" (١/ ٤٩٨-٥٠٠).

(٢). هو عبد الأعلىٰ بنُ مُسْهِرِ بن عبد الأعلىٰ بنِ مُسْهِرٍ، الغَسّانيُّ، أبو مُسْهِرٍ، الدمشقيُّ، عالمُها، وكان ثقةً، خرّج حديثه أصحاب "الكتب الستّة". تُوُفِّي محبوسًا لامتناعه منَ القولِ بخلق القرآن - سنةَ ثمانَ عشرةَ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٢٢٨-٢٣٨).

(٣). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٥٠٠ برقْم ٧٠٨).

(٤). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٤٩٩ برقْم ٧٠٧).

(٥). في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩٢)، وينتهي النقلُ عنه عند قول ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما: (فإن أخطأتَ علّمتُك).

(٦). زيادةٌ ساقطة من "الأصل" يقتضيها السياق، لأنّه بحذفها يتمّ الكلام بقوله: (بحضرة الأولىٰ)، ولا يكون لقوله: (ليس بمكروهٍ) - ارتباطٌ بما قبله، ولا يستقيم إلّا بتكلّفٍ يبعد أن يكون مرادًا للشارح. والله أعلم.

(٧). متّفقٌ عليه من حديث أبي هريرةَ وزيدِ بنِ خالدٍ الجُهَنيِّ رضي الله تعالىٰ عنهما، رواه البخاريّ (٣/ ١٨٤ برقميْ ٢٦٩٥، و٢٦٩٦)، ومسلمٌ (٥/ ١٢١).

(٨). ذكره ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١٢/ ١٤١).

لٰكن ليس في الحديث النصُّ علىٰ أنّ فتوىٰ أهل العلم كانت بالمدينة بلدِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، بلِ السائل أعرابيٌّ؛ فالظاهر أنّه لم يهاجر إلىٰ المدينة؛ فلا يبعد أن يكونَ سؤاله قبل أن يأتيَ المدينة.

وقد عقد محمّدُ بنُ سعدٍ[١] في "الطبقات"[٢] بابًا لذٰلك.

وأخرج بأسانيدَ فيها الواقديُّ[٣] أنّ منهمُ الخلفاءَ الأربعةَ،[٤] وعبدَ الرحمٰن بنَ عوفٍ،[٥] وأُبَيَّ بنَ كعبٍ،[٦] ومعاذَ بنَ جبلٍ،[٧] وزيدَ بنَ ثابتٍ،[٨] رضي الله تعالىٰ عنهم.

---

(١). هو محمّدُ بن سعدِ بن مَنِيعٍ، الهاشميُّ القرشيُّ مولاهم، أبو عبد الله، البغداديُّ، كاتبُ الواقديِّ، صاحب "الطبقات الكبرىٰ" المشهورةِ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٦٦٤-٦٦٧).

(٢). يعني "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٢/ ٢٨٩)، وقد ترجمه بقوله: «ذِكْرُ مَن كان يفتي بالمدينة، ويُقتدَىٰ به، مِن أصحاب رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، علىٰ عهد رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم وبعدَ ذٰلك، وإلىٰ مَنِ انتهىٰ علمُهم».

(٣). هو محمّدُ بن عمرَ بنِ واقدٍ، الواقديُّ، الأسلميُّ مولاهم، أبو عبد الله، المدنيُّ ثمّ البغداديُّ، عالمٌ بالمغازي والسِّيَر، واهٍ في الحديث. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤٥٤-٤٦٩).

(٤). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٢/ ٢٨٩).

(٥). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٢/ ٢٩٤).

(٦). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٢/ ٢٩٤-٢٩٥)، لٰكنّه لم يروِ أنّه كان يفتي علىٰ عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وهو أبيُّ بن كعبِ بن قيسِ بن عُبيدِ بن زيدٍ، الخزرجيُّ الأنصاريُّ، أبو المنذر، وأبو الطفيل، المدنيُّ، الصحابيُّ الجليل، وسيّدُ القُرّاء. اختُلِف في تاريخ وفاته، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ٦٥-٧٠).

(٧). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٢/ ٣٠٠).

وهو معاذُ بن جبلِ بن عمرِو بن أوسِ بن عائذٍ، الجُشَميُّ الخزرجيُّ الأنصاريُّ، أبو عبد الرحمٰن، صاحب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأعلمُ هٰذه الأمّةِ بالحلال والحرام. تُوُفِّي في طاعون عَمَواسَ، سنةَ ثمانَ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤٠٢-١٤٠٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير" (٤/ ٤١٨-٤٢١).

(٨). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٢/ ٣٠٩-٣١٢)، لٰكنّه لم يروِ ما يدلّ علىٰ إفتائه علىٰ عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

=

(**وفي**) عهد (**الصِّحاب حدَّث الأتباع**).

روىٰ البيهقيّ في "المدخل"[١] بسندٍ صحيحٍ عنِ ابنِ عبّاسٍ[٢] رضي الله تعالىٰ عنهما أنّه قال لسعيدِ بن جُبَيرٍ: «حدِّثْ». قال: «أحدّث وأنت شاهدٌ»؟! قال: «أوَليس مِن نِعَم الله عليك أنْ تحدِّثَ وأنا شاهدٌ، فإن أخطأت علّمتك»؟![٣]

وهٰكذا هلمّ جرًّا،[٤] (**يكاد فيه**)، أيْ في التحديث بحضرة من هو أولىٰ، (**أنْ يُرىٰ الإجماعُ**) علىٰ فعله.

ويجِلّ مثل هٰؤلاء الصحابةِ والتابعين أنْ يفعلوا ما هو خلافُ الأولىٰ، فضلًا عنِ المكروه.

(**وهْو**)، أيِ التحديثُ، فرضٌ (**علىٰ العين، إذا ما**) - زائدةٌ - (**انفردَا**) في بلدٍ؛ بألّا يكون فيه أهلٌ له سواه، وقد سُئِل عنه.

قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «من سُئِل عن علمٍ، فكتمه، أُلجِم يوم القيامة بلجامٍ من نارٍ». رواه أبو داودَ،[٥] وغيرُه.[١]

وهو زيدُ بن ثابتِ بن الضحّاك بن زيدِ بن لوذانَ، النجّاريُّ الخزرجيُّ الأنصاريُّ، أبو سعيدٍ، وقيل غيرُ ذٰلك في كنيته، أعلم هٰذه الأمّةِ بالفرائض، والذي جمع القرآن في عهد أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وأربعين، وقيل غيرُ ذٰلك، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٣٧-٥٤٠)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٤/ ٧٣-٧٧).

(١). (٢/ ١٥٧ برقْم ٦٣٥).

(٢). هو عبد الله بنُ عبّاسِ بن عبد المطَّلب بن هاشمِ بن عبد مَنَافٍ، الهاشميُّ، أبو العبّاس، المكّيُّ، حَبر الأمّة، وتَرجُمانُ القرآن. تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٣٣-٩٣٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ٢٢٨-٢٤٦).

(٣). هنا انتهىٰ النقلُ عنِ السيوطيّ.

(٤). في "الأصل": (وهٰكذا إلىٰ هلمّ جرًّا)، فحذفتُ كلمة (إلىٰ) لعدم اتّساق الكلام بها؛ فإنّ (هلمّ) اسم فعل أمرٍ، ولا يدخل عليه حرف الجرّ.

(٥). في "السنن" (٤/ ٢٤٤ برقْم ٣٦٥٨).

(١). ورواه – مع أبي داودَ – أحمدُ في "المسند (٣/ ١٥٨٩ برقْم ٧٦٨٦)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١/ ٢٩٧ برقْم ٩٥) من طرقٍ عن حمّادِ بن سلمةَ، عن عليِّ بن الحكم، عن عطاءِ بن أبي رباحٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

وهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ عن آخرهم.

ورواه التِّرْمذيّ في "الجامع" (٤/ ٣٨٧ برقْم ٢٦٤٩)، وابنُ ماجهْ في "سننه" (١/ ٢٤٠ برقْم ٢٦١)، وأبو الحسنِ القطّانُ في زياداته علىٰ "سنن ابن ماجهْ" (١/ ٢٤٠)، وأحمدُ في "المسند" (٤/ ٢١٥٤ برقْم ١٠٥٦٤) من طرقٍ عن عُمَارةَ بنِ زاذانَ، عن عليِّ بن الحكم به.

وعُمَارةُ قال الحافظ في "التقريب" (ص٣٤٧): «صدوقٌ، كثيرُ الخطإ»؛ فهو متابعٌ جيّدٌ لحمّادِ بن سلمةَ.

ولذٰلك قال التِّرْمذيُّ: «حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه حديثٌ حسنٌ».

لٰكنّه أُعِلّ من ثلاث جهاتٍ:

– الأولىٰ: الِانقطاع بين عطاءٍ وأبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

– والثانية: الِانقطاع بين عليِّ بن الحكم وعطاءٍ.

– والثالثة: الخلاف علىٰ بعض رواته عن عطاءٍ في رفعه ووقفه.

أمّا الجهة الأولىٰ، فقد نقل الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٠١) عن أبي عليٍّ النَّيْسابُوريّ الحافظِ أنّ عطاءً لم يسمعه من أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ثمّ رواه أبو عليٍّ عن محمّدِ بن أحمدَ الواسطيِّ، عن أزهرَ بنِ مروانَ، عن عبد الوارث بن سعيدٍ، عن عليِّ بن الحكم، عن عطاءٍ، عن رجلٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

قال الحاكم: فقلت له: «قد أخطأ فيه أزهرُ بن مروانَ، أو شيخُكمُ ابنُ أحمدَ الواسطيُّ، وغير مستبدَعٍ منهما الوهمُ».

يعني لأنّها ليسا بالمتقنَينِ، فقد قال ابن حجرٍ في ترجمة أزهرَ منَ "التقريب" (ص٣٨): «صدوقٌ»، ومحمّدُ بن أحمدَ، هو ابنُ كُسَا الواسطيُّ، فقيهٌ، روىٰ عنه جماعةٌ منَ الحفّاظ، ولم يُجرَح؛ فهو صدوقٌ إن شاء الله تعالىٰ، انظر "إرشادَ القاصي والداني" للمنصوريّ (ص٤٩٢).

ثمّ رواه الحاكم من طريقين عن إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي، ثنا عبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ، عن عليِّ بن الحكم، عن رجلٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

=

قال الحاكم: «فاستحسنه أبو عليٍّ، واعترف لي به»، يعني لأنّ إسماعيلَ بنَ إسحاقَ القاضيَ أوثقُ من أزهرَ، والإسنادَ إليه أثبتُ.

وكذٰلك رواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٢ برقْم ١) من طريق مسدَّدٍ، عن عبد الوارث به، كرواية إسماعيلَ بنِ إسحاقَ.

ولا شكَّ أنّ رواية إسماعيلَ بنِ إسحاقَ ومسدَّدٍ، وهما حافظان متقِنانِ، أرجحُ من رواية أزهرَ بنِ مروانَ من طريق محمّدِ بن أحمدَ الواسطيِّ، وفي حفظهما شيءٌ.

ثمّ قال الحاكم: «ثمّ لمّا جمعتُ الباب، وجدت جماعةً ذكروا فيه سماع عطاءٍ من أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه».

وقد وقفتُ علىٰ تصريح عطاءٍ من أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه في أربع رواياتٍ:

الأولىٰ: ما رواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٠١) من طريق القاسم بن محمّدِ بن حمّادٍ، عن أحمدَ بنِ عبد الله بن يونُسَ، عن محمّدِ بن ثورٍ، عنِ ابن جريجٍ، وذكر قصّةً عن عطاءٍ، وفيها أنّه قال: سمعت أبا هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه يحدِّث عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر الحديث.

قال الحاكم: «وهٰذا الإسنادُ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

قال العراقيّ في "إصلاح المستدرك": «لا يصحّ من هٰذا الطريقِ؛ لضعفِ القاسم بن محمّدِ بن حمّادٍ الدلّالِ الكوفيِّ». نقله الزَّبيديُّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١٠٨).

وأيضًا، فقد روىٰ الحديثَ ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٦٢) - ومن طريقه ابن الجوزيّ في "العلل المتناهية" (١/ ٩٦) - عنِ الحسن بن شعبةَ الأنصاريِّ، عن أبي العالية إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ، عن صغديّ بن سنانٍ، عنِ ابن جريجٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا. فلم يُذكَر تصريح عطاءٍ بالسمع من أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

لٰكنّ هٰذه الروايةَ واهيةٌ، أعلّها ابن الجوزيّ (١/ ٩٩) بصغديٍّ بن سنانٍ، وقد قال فيه ابنُ معينٍ: «ليس بشيءٍ». وضعّفه أبو حاتمٍ والساجيُّ. وقال الدارقطنيُّ: «متروكٌ». وذكره جماعةٌ منَ الأئمّة المصنّفين في الضعفاء. انظر "لسان الميزان" (٤/ ٣٢٠-٣٢١).

ولم أجد من ترجم للراوي عنه، ولا للراوي عنِ الراوي عنه، والله أعلمُ.

والثانية والثالثة والرابعة: ما رواه تمّامٌ في "فوائده" (٢/ ٢١٣ برقْم ١٥٥٧) من طريق أبي إسماعيلَ الأُبُلّيِّ، عن سعيدِ بن راشدٍ، ومعاويةَ بنِ عبد الكريم، والعلاء بن خالدٍ الدارمي، قالوا: ثنا عطاءٌ، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره مرفوعًا.

=

وسعيدُ بن راشدٍ هو المازنيُّ السمّاكُ: قال ابن معينٍ: «ليس بشيءٍ». وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديث». وقال النَّسائيُّ والدارقطنيُّ: «متروكٌ». وضعّفه أبو حاتمٍ الرازيُّ. انظر سؤالاتِ البَرقانيّ" (ص٣٢)، و"تاريخَ الإسلام" (٤/ ٣٧٥-٣٧٦)، و"ميزانَ الِاعتدال" (٢/ ١٣٥).

ولم أعرفِ العلاءَ بن خالدٍ الدارميَّ، نعم، روىٰ عن عطاءٍ اثنان اسمُهما العلاء بن خالدٍ، لٰكنّ أحدهما مولىٰ قريشٍ، والآخرَ حنفيٌّ، ولم يُنسَب واحدٌ منها إلىٰ دارمٍ، وهُمْ من تميمٍ. فالله أعلمُ.

وأيًّا ما كان، فالراوي عن هٰؤلاء الثلاثةِ هو أبو إسماعيلَ الأُبُليُّ، واسمه حفصُ بن عمرَ بنِ دينارٍ، قال ابن عديٍّ: «أحاديثه كلُّها مناكيرُ المتن، أو منكرةُ الإسناد، وهو إلىٰ الضعف أقرب»، وقال أبو حاتمٍ: «كان شيخًا كذّابًا». انظر "تاريخ الإسلام" (٥/ ٣٠١-٣٠٢).

فهٰذه الرواياتُ لا يُفرَح بها، وهي كعدمها.

هٰذا، وقد روىٰ الحديثَ جماعةٌ عن عطاءٍ فلم يذكروا فيه تصريحًا بالسماع، منهم عليُّ بن الحكم، كما سبق، وهو ثقةٌ، كما قاله الحافظ في "التقريب" (ص٣٣٩)؛ فتكون رواية من صرّح بالسماع في هٰذه الطرقِ السابقِ ذكرُها - شاذّةً. والله أعلم.

وأمّا العلّة الثانية: فقد ذكر ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٤٢٥) روايتيْ حمّادٍ وعُمارةَ السابقتين، ثمّ قال: «وخالفهما عبدُ الوراث بنُ سعيدٍ - وهو ثقةٌ - فرواه عن عليِّ بن الحكم، عن رجلٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، أدخل بين عليٍّ وعطاءٍ رجلًا مجهولًا، وقد قيل: إنّه حجّاجُ بنُ أرطاةَ، ولو كان عليٌّ قد سمعه من عطاءٍ، ما رواه عن رجلٍ عنه، اللهمّ إلّا لو كان قد صرّح بسماعه من عطاءٍ، بأن يقول: (حدّثنا)، أو: (أخبرنا)، أو: (سمعت)، أو ما أشبه ذٰلك، فحينئذ كنّا نقول: رواه عنه سماعًا ورواه بواسطةٍ عنه، فحدّث به علىٰ الوجهين، وإذا كان الأوّل معنعَنًا، فزيادة رجلٍ بينهما دليلُ انقطاعِ المعنعَن».

وتعقّبه العراقيّ في "إصلاح المستدرك"، قال: «قد صحّ عن عليِّ بن الحكم أنّه قال في هٰذا الحديث: حدّثنا عطاءٌ، وهي رواية ابن ماجهْ؛ فاتّصل إسنادُه». نقله الزَّبيديُّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١٠٩).

وسبقه إلىٰ ذٰلك الزيلعيُّ في "تخريج أحاديث الكشّاف" (١/ ٢٥٣).

فيتحصّل ممّا سبق أنّ الرواة عن عليِّ بن الحكم اختلفوا علىٰ ثلاثة وجوهٍ: فحمّادُ بن سلمةَ، يقول: عن عطاءٍ، وعُمارةُ بن زاذانَ يقول: حدّثنا عطاءٌ، وعبد الوارث بنُ سعيدٍ في المحفوظ عنه يقول: عن رجلٍ عن عطاءٍ.

=

وعُمارةُ سبق أنّه كثير الخطإ، والآخران فثقتانِ، وعبدُ الوارث أوثُقهما، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٠٨): «ثقةٌ ثبْتٌ».

وعليه، فرواية التصريح بالسماع شاذّةٌ، ورواية عبد الوارث بزيادة الرجل المبهَم - أقرب إلىٰ الصحّة، والله أعلىٰ وأعلمُ.

قال العراقيُّ: «ثمّ وجدته عن جماعةٍ صرّحوا بالِاتّصال في الموضعين، رُوِّيناه في ... "فوائد تمّامٍ"». نقله الزَّبيديُّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١٠٩).

وسبق أنّ الراويَ عنهم متروكٌ؛ فلا نظرَ في هٰذه الروايةِ.

وقال ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٢): «الرجل الذي يرويه عن عطاءٍ، يقولون: إنّه الحجّاج بن أرطاةَ، وليس عندي كذٰلك، والله أعلم».

ولعلّه نفىٰ خصوص تعيينه بحجّاجٍ؛ لأنّ الحديثَ يرويه جماعةٌ عن عطاءٍ، كما سيأتي، ولا دليلَ يعيّن أنّه حجّاجٌ، بل قد يكون رجلًا آخرَ غيرَ من عرفنا رواياتِهم عن عطاءٍ. والله أعلمُ.

وأمّا العلّة الثالثة، فقد قال الخليليّ في "الإرشاد" (١/ ٣٢١-٣٢٢): «حديث عطاءِ بن أبي رباحٍ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه ... معلولٌ، لم يتّفقوا عليه، رواه عن عطاءٍ: مالكُ بن دينارٍ، وعُمارةُ، وعليُّ بن الحكم، وجماعةٌ، والناس يجمعون طُرُقَه، ولم يروِه عنه المتّفقُ عليهم من أصحابه، والمحفوظ - من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، موقوفٌ».

وقدِ اختُلِف بالرفع والوقف في روايات قتادةَ، وحجّاجِ بن أرطاةَ، وليثِ بن أبي سُلَيمٍ.

أمّا قتادةُ، فقد أخرج الحديثَ البزّارُ في "مسنده" (١٦/ ١٨٣ برقْم ٩٢٩٨) عن محمّدِ بن الليث الهَدَاديّ، عنِ الحسن بن بِشْرٍ، عنِ الحكم بن عبد الملك، عن قتادةَ، عن عطاءٍ به، مرفوعًا.

محمّدٌ الهَدَاديُّ لم أقف له علىٰ ترجمةٍ.

وشيخه الحسن بن بِشرٍ هو ابنُ سَلْمٍ، أبو عليٍّ الكوفيُّ، قال في "التقريب" (ص٩٨): «صدوقٌ، يخطئُ».

وشيخه الحكمُ قال في "التقريب" (ص١١٤): «ضعيفٌ».

وأخرجه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١١٣ برقْم ٥٧٢) من طريق سعيدِ بنِ بَشِيرٍ، عن قتادةَ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه موقوفًا.

قال البيهقيّ: «كذا قال، موقوفًا، وقد رفعه غيرُه عن عطاءٍ».

=

وسعيدُ بن بَشِيرٍ قال في "التقريب" (ص١٧٣): «ضعيفٌ». وقال محمّدُ بن نُمَيرٍ: «يروي عن قتادةَ المنكراتِ». انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٠/ ٣٥٤).

وعليه، فالحديث لا يصحُّ عن قتادةَ أصلًا، لا موقوفًا ولا مرفوعًا.

وأمّا حجّاجٌ، فروىٰ أحمدُ في "المسند" (٤/ ٢١٦٤ برقْم ١٠٦٣٤) عن محمّدِ بن يزيدَ الكَلَاعيِّ، وابنُ عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٢ برقْم ٢)، والخطيبُ في "الكفاية" (١/ ١٤٧-١٤٨ برقْم ٦٨) من طريقين عن يزيدَ بنِ هارونَ، والخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٣/ ٧٢) من طريق أبي معاويةَ. الثلاثةُ عنِ الحجّاج، عن عطاءٍ به، مرفوعًا.

وهٰؤلاء ثقاتٌ أثباتٌ مشهورون.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٣/ ٤٦٧-٤٦٨ برقْم ٢٦٩٨٤) عن أبي خالدٍ الأحمرِ، عن حجّاجٍ به، موقوفًا.

وأبو خالدٍ الأحمرُ هو سليمانُ بن حيّانَ، قال في "التقريب" (ص١٩١): «صدوقٌ، يخطئُ»؛ فرواية الجماعةِ عنِ الحجّاج أثبتُ، وزيادتهم رفعَ الحديث إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - محفوظةٌ، بلا شكٍّ.

وحجّاجُ بن أراطاةَ قال في "التقريب" (ص٩٢): «أحدُ الفقهاء، صدوقٌ، كثيرُ الخطإ والتدليس».

ولم يصرّح هنا بالتحديث في شيءٍ منَ الروايات عنه؛ فلا يبعد أن يكون دلّس عن بعض من روىٰ هٰذا الحديثَ عن عطاءٍ: عليِّ بن الحكم، أو ليثِ بن أبي سُلَيمٍ، أو غيرِهما ممّن لم أقف علىٰ روايته.

وأمّا ليثٌ، فقد روىٰ الحديثَ الطبرانيُّ في "الأوسط" (٧/ ٢٩٣ برقْم ٧٥٣٢) من طريق إسماعيلَ بنِ عمرٍو البَجَليّ، عن أبي الأحوص، عن ليثِ بن أبي سُلَيمٍ، عن عطاءٍ به، مرفوعًا.

أبو الأحوص هو سلّامُ بن سُلَيمٍ.

والراوي عنه ضعيفٌ عند أكثر الأئمّة، انظر "لسان الميزان" (٢/ ١٥٥-١٥٦).

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن ليثٍ إلّا أبو الأحوصِ، تفرّد به إسماعيلُ بن عمرٍو».

ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٢٣٦) من طريق أبي شهابٍ عبدِ ربِّه بن نافعٍ، عن ليثِ بن أبي سليمٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه موقوفًا من قوله.

وأبو شهابٍ قال في "التقريب" (ص٢٧٧): «صدوقٌ يهمُ».

=

ومع ضعف الطريقين إلىٰ ليثِ بن أبي سُلَيمٍ، فليثٌ نفسُه ضعيفٌ، قال في "التقريب" (ص٤٠٠): «صدوقٌ، اختلط جدًّا، ولم يتميّز حديثُه؛ فتُرِك». وعليه، فهٰذه الطريقُ ضعيفةٌ، لا تصحُّ مرفوعةً ولا موقوفةً.

وبهٰذا، فالرواية الموقوفة لم تثبت أصلًا. أمّا الرواية بالرفع، فهي رواية عليِّ بن الحكم، لم يُختلَف عليه في ذٰلك، وكذٰلك ابنُ جريجٍ، علىٰ ضعفٍ فيهما كما سبق. وقد جاءت كذٰلك من رواية جمعٍ آخرين عن عطاءٍ.

فمن ذٰلك ما رواه البزّار في "مسنده" (١٦/ ١٨١ برقْم ٩٢٩٧) والطبرانيُّ في "الأوسط" (٤/ ٢٩ برقْم ٣٥٢٩)، والبغويُّ في "شرح السنّة" (١/ ٣٠١ برقْم ١٤٠) من طريقين عن إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، عن سِمَاكِ بن حربٍ، عن عطاءِ بن أبي رباحٍ به، مرفوعًا.

قال البزّار: «وهٰذا الحديثُ: لا نعلم رواه عن سماكِ بن حربٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه - إلّا إبراهيمُ بن طَهْمانَ».

وقال الطبرانيُّ نحوَه.

وقال البغويّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ»؛ وذٰلك - والله أعلمُ - لأجل الكلام في سِماكٍ، قال عنه الحافظ في "التقريب" (ص١٩٦): «صدوقٌ ... وقد تغيّر بأَخَرةٍ؛ فكان ربّما تلقّن».

ومن ذٰلك ما رواه البزّار في "مسنده" (١٦/ ١٨٣ برقْم ٩٢٩٩) وابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٤٣) من طريقين عن أبي نعيمٍ المُلَائيّ، ورواه الطبرانيُّ في "الصغير" (١/ ٢٩٣-٢٩٤ برقْم ٤٥٢) من طريق موسىٰ بنِ إسماعيلَ المِنْقَريّ. كلاهما عن صدقةَ بنِ موسىٰ، عن مالكِ بن دينارٍ، عن عطاءٍ به، مرفوعًا.

قال الطبرانيّ: «لم يروه عن مالكِ بن دينارٍ إلّا صدقةُ بن موسىٰ».

وقال ابن عديٍّ (٥/ ٤٤) نحوَ ذٰلك.

ومالكُ بن دينارٍ صدوقٌ، كما قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٥٠).

والراوي عنه صدقةُ بن موسىٰ متكلَّمٌ فيه، وقال الحافظ في "التقريب" (ص٢١٧): «صدوقٌ، له أوهامٌ».

فهٰذا شاهدٌ حسنٌ لطريق عليِّ بن الحكم.

ومن ذٰلك ما رواه الطبرانيّ في "الأوسط" (٣/ ٣٣٥ برقْم ٣٣٢٢)، وقاسمُ بن أصبغَ - كما في "بيان الوهم والإيهام" لابن القطّان (٥/ ٢١٨) - من طريقين عن محمّدِ بن أبي السَّرِيّ، عن معتمرِ بن سليمانَ، عن أبيه، عن عطاءٍ به.

=

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن سليمانَ التيميِّ إلّا ابنُه، تفرّد به ابن أبي السَّرِيّ».

وقال ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢١٨): «هٰؤلاء كلّهم ثقاتٌ».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، يشهد لرواية عليِّ بن الحكم بالرفع.

ومن ذٰلك ما رواه الطبرانيُّ في "الصغير" (١/ ١٢١-١٢٢ برقْم ١٦٠) عن أحمدَ بنِ محمّدِ بن داودَ السُّكَّريِّ، عن محمّدِ بن خُلَيدٍ الحنفيّ، عن حمّادِ بن يحيىٰ الأَبَحِّ، عن كثيرِ بن شِنْظِيرٍ، عن عطاءٍ به مثلَه.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِه عن كثيرِ بن شِنْظِيرٍ إلّا حمّادٌ، تفرّد به محمّدُ بن خُلَيدٍ».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ. محمّدُ بن خُلَيدٍ ضعّفه ابن حبّانَ والدارقطنيُّ وابن مَنْدَهِ، انظر "لسان الميزان" (٧/ ١٢٣-١٢٤).

وشيخه حمّادٌ، قال في "التقريب" (ص١١٨): «صدوقٌ، يخطئُ».

وكذٰلك قال في كثيرٍ، انظرِ "التقريبَ" (ص٣٩٥).

وبعدُ، فالحديث ثابتٌ مرفوعًا من رواية عليِّ بن الحكم، والحجّاج بن أرطاةَ، وسِماكِ بن حربٍ، ومالكِ بن دينارٍ، وسليمانَ التيميِّ، كلُّهم عن عطاءٍ به، ولم يصحَّ إسنادٌ بالوقف. وعليه، فالرفع محفوظٌ عن عطاءِ بن أبي رباحٍ.

والحديث من طريق عليِّ بن الحكم قد أُعِلّ بعدم سماعه من عطاءٍ، لرواية عبد الوارث بن سعيدٍ، عنه، عن رجلٍ، عن عطاءٍ. ومن طريق الحجّاج قد أُعِلّ بعدم تصريحه بالسماع من عطاءٍ.

وهو من الطرق الثلاثة الأخيرة - صحيحٌ، ولله الحمدُ.

وقد جاء من طريقٍ أخرىٰ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد رواه ابن ماجهْ في "السنن" (١/ ٢٤٣ برقْم ٢٦٦) من طريق إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ الكرابيسيِّ، عن عبد الله بن عونٍ، عن محمّدِ بن سيرينَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره.

وصحّح العراقيّ هٰذه الطريقَ، كما نقله الزَّبيديُّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١٠٩).

ورواه ابنُ المقرئ في "المعجم" (ص٩٨ برقْم ٢٤٣) من هٰذه الطريقِ، وفيه: قال الرِّياليُّ، أحدُ رواته: وسُئل معاذُ بن معاذٍ عن هٰذا الحديثِ، فلم يعرفْه، وقال: «من روىٰ هٰذا»؟ قيل: «إسماعيلُ بن إبراهيمَ»، قال: «الثقة».

وعليه، فحديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه حديثٌ صحيحٌ، والله أعلمُ.

=

هٰذا، وللحديث شواهدُ كثيرةٌ. قال الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٠١): «هٰذا حديثٌ تداوله الناس بأسانيدَ كثيرةٍ، تُجمع ويُذاكَر بها».

وقال الزيلعيُّ في "تخريج أحاديث الكشّاف" (١/ ٢٥٢): «رُوِي من حديث أبي هريرةَ، ومن حديث أنسٍ، ومن حديث عبد الله بن عمرِو بن العاصِ، ومن حديث ابن عبّاسٍ، ومن حديث ابن مسعودٍ، ومن حديث طلقِ بن عليٍّ، ومن حديث ابن عمرَ، ومن حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ، ومن حديث جابرِ بن عبد الله، ومن حديث عائشةَ». رضي الله عنهم جميعًا. وزاد بعد ذٰلك (١/ ٢٥٧) حديثَ عمرِو بن عَبَسةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

ونقل ابن الجوزيّ في "العلل المتناهية" (١/ ١٠٠) عنِ الإمام أحمدَ قال: «لا يصحّ في هٰذا شيءٌ».

وقال الزَّبيديُّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١٠٨): «ولا يصحّ منها إلّا حديثُ أبي هريرةَ، وعبدِ الله بن عمرٍو، وابنِ عبّاسٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم».

وقد سبق الكلام علىٰ حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وأمّا حديث عبد الله بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما: فقد رواه ابن حبّانَ في "صحيحه" (١/ ٢٩٨ برقْم ٩٦)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٥/ ١٨٦-١٨٧ برقْم ٥٠٢٧)، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ١٠٢)، وأبو نعيمٍ في "المستخرج علىٰ صحيح مسلمٍ" (١/ ٤١ برقْم ١٢) من طرقٍ، عن عبد الله بن وهبٍ، عن عبد الله بن عيّاشٍ القِتْبانيّ، عن أبيه، عن أبي عبد الرحمٰن الحُبُليّ، عن عبد الله بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال الطبرانيُّ: «لا يُروَىٰ هٰذا الحديثُ عن عبد الله بن عمرٍو إلّا بهٰذا الإسنادِ، تفرّد به عبدُ الله بنُ عيّاشٍ».

وقال الحاكم: «هٰذا إسنادٌ صحيحٌ من حديث المِصريّين، علىٰ شرط الشيخين، وليس له علّةٌ».

وتعقّبه العراقيُّ في "إصلاح المستدرك"، قال: «أمّا علىٰ شرط الشيخين، فلا». نقله الزَّبيديّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١٠٩).

وذٰلك لأنّ البخاريّ لم يُخرِج لعبد الله بن عيّاشٍ أصلًا، انظر "تهذيب الكمال" (١٥/ ٤١٠، و٤١٢)، ومسلمٌ إنّما أخرج له في الشواهد، لا في الأصول، انظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٠٠).

وقد أعلّه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٩٨) بأنّ فيه عبدَ الله بنَ وهبٍ الفَسَويَّ، ونقل عنِ ابن حبّانَ أنّه قال: «دجالٌ، يضع الحديث». انظر ذٰلك في "المجروحين" (١/ ٥٣٧).

=

وتعقّبه العراقيُّ، قال في "إصلاح المستدرك": «وهٰذا تخليطٌ منِ ابن الجوزيّ، وإنّما هو عبدُ الله بنُ وهبٍ الإمامُ، صاحبُ الإمام مالكٍ، والإسناد مِصريّون؛ فلا التفاتَ إلىٰ كلام ابن الجوزيّ. ولو أعلّه بعبد الله بن عيّاشٍ، لَكان له وجهٌ؛ فقد ضعّفه أبو داودَ والنَّسائيُّ، وهو قريبٌ منِ ابن لَهِيعةَ، وأخرج له مسلمٌ حديثًا واحدًا، ووثّقه ابن حبّانَ». انظر "إتحاف السادة المتّقين" للزَّبِيديّ (١/ ١٠٩).

وقال الحافظ في ترجمة عبد الله بن عيّاشٍ منَ "التقريب" (ص٢٥٩): «صدوقٌ، يغلطُ».

وعليه، فحديث عبد الله بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما ضعيفٌ، لٰكنّه جيّدٌ في باب المتابعات والشواهد.

وأمّا حديث عبد الله بن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، فقد جاء عنه من ثلاث طرقٍ:

الأولىٰ: رواها العقيليّ في "الضعفاء" (٦/ ٤٤ برقْم ٥٨٧٠)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١١/ ٥ برقْم ١٠٨٤٥) من طريق عبد الله بن داودَ سنديلةَ، عن إبراهيمَ بنِ أيّوبَ الفِرْسانيِّ، عن أبي هانئٍ إسماعيلَ بنِ خليفةَ، عن معمرِ بن زائدةَ، عنِ الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن عبد الله بن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ.

عبدُ الله بنُ داودَ كان عابدًا، انظر "أخبار أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (٢/ ٤٨)، ولم أجد من وثّقه؛ فالظاهر أنّه مجهول الحال في الرواية.

وشيخه إبراهيمُ بن أيّوبَ قال أبو حاتمٍ: «لا أعرفه»، وروىٰ عنه جماعةٌ، وكان عابدًا، انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٢/ ٨٩)، و"تاريخ الإسلام" (٥/ ٢٢)، ولم أجد من وثّقه؛ فالظاهر أنّه مجهول الحال في الرواية أيضًا.

وشيخه إسماعيلُ بن خليفةَ ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٨/ ٩٦)، وقال: «كان يُخطئُ». وسأل ابن أبي حاتمٍ -كما في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٦٧) - يونُسَ بن حبيبٍ عنه، فقال: «محَلُّه الصدقُ، كتب عنه مشايخنا».

وشيخه معمرُ بن زائدةَ قال العقيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ٤٤): «لا يتابَع علىٰ حديثه».

والثانية: رواها أبو نعيمٍ في "المستخرج علىٰ صحيح مسلمٍ" (١/ ٤٢ برقْم ١٧) من طريق الحارث بن النعمان الأكفانيّ، عن سفيانَ الثوريِّ، عن جابرٍ الجعفيّ، عن عطاءٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

=

قال الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين».[١]

وفي [روايةٍ][٢] زيادةُ «ممّا ينفع الله به في أمر الناس في الدين».[٣]

والحارث بن النعمان قال في "التقريب" (ص٨٨): «صدوقٌ». وتفرُّده عن سفيانَ الثوريِّ دون أصحابه الملازمين له، الحافظين لحديثه – محلُّ ريبةٍ.

وجابرٌ الجعفيُّ قال في "التقريب" (ص٧٦): «ضعيفٌ».

وسبق أنّ جماعةً من الثقات روَوُا الحديث عن عطاءٍ، فجعلوه من مسند أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ورواية جابرٍ الجعفيِّ هٰذه المخالفةِ لهم – منكرةٌ، والله أعلمُ.

والثالثة: رواها أبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٤/ ٤٥٨ برقْم ٢٥٨٥) من طريق عبد الأعلىٰ، هو ابنُ عامرٍ، عن سعيدِ بن جبيرٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وعبدُ الأعلىٰ بنُ عامرٍ قال الحافظ في "التقريب" (ص٢٧٣): «صدوقٌ، يَهِمُ»؛ فحديثه ضعيفٌ، لٰكنّه صالحٌ في باب المتابعات والشواهد، لٰكنّ الأسانيد السابقةَ لا تصلح لتقويته.

وعليه، فحديث ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنه ضعيفٌ، لٰكنّه من الطريق الثالثة: لا بأس به في المتابعات والشواهد.

وبعدُ، فالصحيح أنّه لا يصحُّ شيءٌ منَ الأحاديث في هٰذا البابِ، ولا حديثُ ابن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما، ولا حديثُ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، إلّا حديثُ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد حسّنه التِّرْمِذيُّ، وصحّحه ابن حبّانَ والحاكم، وكذا ابن القطّان والعراقيُّ والزَّبِيديُّ، كما سبق نقل ذٰلك كلِّه. والله أعلمُ.

(١). في "المستدرك" (١/ ١٠١).

وسبق أنّ العراقيَّ تعقّبه في "إصلاح المستدرك".

(٢). في "الأصل": (روايات)، وهو خطأٌ.

(٣). هٰذا اللفظُ لم أجدْه في حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وروىٰ ابن ماجه في "السنن" (١/ ٢٤٢-٢٤٣ برقْم ٢٦٥) من طريق محمّدِ بن دابٍ، عن صفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن عبد الرحمٰن بن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، عن أبيه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولفظه: «ممّا ينفع الله به في أمرِ الناس، أمرِ الدين».

=

وروىٰ ابن ماجهْ[١] بسندٍ منقطعٍ[٢]: «إذا لعن آخِرُ هٰذه الأمّةِ أوّلَها، فمن كتم حديثًا، فقد كتم ما أنزل الله».[٣]

وفي طبعة الشيخ شُعيبٍ الأرناءوطِ منَ "السنن" (١/ ١٧٧-١٧٨ برقْم ٢٦٥) زيادةُ (في) بينهما، هٰكذا: «في أمرِ الناس في أمر الدين»، وذٰلك أقربُ إلىٰ ما ذكره الشارح.

وذكر العراقيّ أنّ لفظ ابن ماجهْ: «ممّا ينفع الله به مِن أمر الناس في الدين»، نقله الزَّبِيديُّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١٠٩)، ثمّ ذكر أنّ في بعض نسخِ "ابن ماجهْ": «ممّا ينفع الله به الناسَ مِن أمر الدين».

هٰذا، والحديث واهٍ، فيه محمّدُ بن دابٍ، كذّبه أبو زرعةَ وابن حبّانَ وغيرُهما، انظر "ميزانَ الِاعتدال" (٣/ ٥٤٠).

وسبق أنّه لا يصحُّ في هٰذا شيءٌ إلّا حديثُ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

(١). في "السنن" (١/ ٢٤١ برقْم ٢٦٣).

(٢). لأنّه من رواية عبد الله بن السَّرِيّ عن محمّدِ بن المنكدر، وقد قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٥/ ١٥): «لم يدركه».

(٣). ورواه مع ابن ماجهْ: ابنُ أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ٦٨١ برقْم ١٠٢٨)، والعقيليُّ في "الضعفاء" (٣/ ٢٤٧ برقْم ٢٩١٧)، والآجرّيُّ في "الشريعة" (٥/ ٢٤٩٦ برقْم ١٩٨٦)، وفي (٥/ ٢٤٩٧ برقْم ١٩٨٧)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٢٢٧-٢٢٨)، وابنُ بطّةَ في "الإبانة الكبرىٰ" (١/ ١٢٩-١٣٠ بأرقام ٤٧ و٤٨ و٥٠)، وأبو عمرٍو الدانيُّ في "الرسالة الوافية" (ص٢٨٤-٢٨٥ برقْم ٢٢٨)، من طرقٍ كثيرةٍ عن خلفِ بن تميمٍ، عن عبد الله بن السَّرِيّ، عن محمّد بن المنكدر، عن جابرِ بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إذا لعنت آخرُ هٰذه الأمّةِ أوّلَها، فمن كان عنده علمٌ، فلْيُظهرْه؛ فإنّ كاتمَ العلم ككاتم ما أنزل الله علىٰ محمّدٍ». صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

اللفظ لابن أبي عاصمٍ وبعضٍ.

وفي لفظٍ للآجرّيِّ وبعضٍ: «إذا أظهرت أمّتي البدعَ، وشُتِم أصحابي، فلْيُظهِرِ العالمُ علمَه» إلىٰ آخره.

فلفظ ابن ماجهِ الذي أورده الشارح - مختصَرٌ.

وهٰذا الإسنادُ رجالُه موثَّقون.

خلفُ بن تميمٍ قال الحافظ في "التقريب" (ص١٣٤): «صدوقٌ، عابدٌ».

=

وعبدُ الله بنُ السَّريّ قال الحافظ في "التقريب" (ص٢٤٧): «صدوقٌ، زاهدٌ، روىٰ مناكيرَ كثيرةً تفرّد بها».

لٰكنّه مُعلٌّ بالِانقطاع بين عبد الله بن السَّريّ ومحمّدِ بن المنكدر.

قال ابن عديٍّ: قال لنا ابنُ صاعدٍ: «وكانوا يرَوْن أنّ عبد الله بنَ السريِّ هٰذا شيخٌ قديمٌ ممّن لقِي ابنَ المنكدر وسمع منه، ومَن صنّف المسندَ، فقد رسمه باسمه في الشيوخ الذين روَوا عنِ ابن المنكدر، فحُدِّثنا به عن شيخ خلفِ بن تميمٍ، فإذا هو أصغرُ منه، وإذا خلفٌ قد أسقط منَ الإسناد ثلاثةَ نفرٍ».

وقال المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (١٥/ ١٦-١٧): «هٰكذا رواه خلفُ بن تميمٍ عن عبد الله بن السَّريّ، وقد أسقط من إسناده ثلاثةَ رجالٍ ضعفاءَ، رواه غيرُ واحدٍ، عن عبد الله بن السَّريّ، عن سعيدِ بن زكريّا المدائنيِّ، عن عنبسةَ بنِ عبد الرحمٰن القرشيِّ، عن محمدِ بن زاذانَ، عن محمّدِ بن المنكدر، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٣٤٤): «أسقط خلفٌ، أو مَن بعدَه من إسناده سطرًا، إمّا عمدًا أو غلطًا؛ فإنّ أحمدَ بنَ خُلَيدٍ الحلبيَّ وغيرَه روَوه عن عبد الله بن السَّريّ الأنطاكيّ قال: ثنا سعيدُ بن زكريّا، ثنا عنبسةُ بن عبد الرحمٰن، عن محمدِ بن زاذانَ، عن محمدِ بن المنكدر».

والأرجح أنّ ذٰلك من خلفٍ نفسِه أو من شيخه عبد الله بن السَّريِّ؛ فقد رواه جماعةٌ عن خلفٍ، فكلُّهم ذكره بحذف الثلاثةِ الرواةِ فوقَ عبد الله بن السَّريّ، ويبعُد أن تتواطأ الجماعة علىٰ ذٰلك. والله أعلمُ.

وبيان ما ذكروه فيما روىٰ الطبرانيُّ في "الأوسط" (١/ ١٣٦ برقْم ٤٣٠) عن أحمدَ بنِ خُلَيدٍ. وابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٢٢٨)، والخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (١١/ ١٤٦) من طريقين عن موسىٰ بنِ النعمانِ المِصريّ أبي هارونَ. وابنُ عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٢٢٨-٢٢٩) من طريق أحمدَ بنِ نصرٍ. ثلاثتُهم عن عبد الله بن السريِّ الأنطاكيّ، عن سعيدِ بن زكريّا المدائنيِّ، عن عنبسةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن محمّدِ بن زاذانَ، عن محمّدِ بن المنكدر به.

أحمدُ بن خُلَيدٍ قال في الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٤٨٩): «كان صاحب رحلةٍ ومعرفةٍ ... ما علمتُ به بأسًا».

وموسىٰ بنُ النعمان لم أجد من ترجم له.

وأحمدُ بن نصرٍ هو ابنُ زيادٍ النَّيْسابُوريُّ، قال في "التقريب" (ص٢٥): «ثقةٌ، فقيهٌ، حافظٌ».

=

وذكر الدارقطنيّ في العلل" (٧/ ٣٣٥) أنّ محمدَ بنَ يحيىٰ بنِ رَزِينٍ، ويوسفَ بنَ بحرٍ روياه عن عبد الله بن السَّرِيّ، عن سعيد بن زكريّا المدائنيّ به.

ومحمّدُ بن يحيىٰ بنِ رَزِينٍ متّهَمٌ بالوضع، انظر "لسان الميزان" (٧/ ٥٧٦).

ويوسفُ بن بحرٍ ضعيفٌ، انظر "لسان الميزان" (٨/ ٥٤٩-٥٥٠).

فهٰؤلاء خمسةٌ، والِاعتماد علىٰ اثنينِ منهم: أحمدَ بنِ خُلَيدٍ، وأحمدَ بنِ نصرٍ، وقد زادا في إسناد عبد الله بن السَّريّ ثلاثةً فوقَه، لم يذكرهم تميمُ بن خلفٍ.

ثمّ قال الدارقطنيُّ: «وهو - يعني الوجهَ الثانيَ - الصوابُ، وعبدُ الله بنُ السريّ ... أصغرُ سنًّا من خلفِ بن تميمٍ، وبينه وبين محمّدِ بن المنكدر ثلاثةُ أنفُسٍ».

ورواه العقيليُّ في "الضعفاء" (٣/ ٢٤٧-٢٤٨ برقْم ٢٩١٨) من طريق أحمدَ بنِ إسحاقَ صاحبِ السِّلعة، ثنا عبدُ الله بنُ السَّريّ، عن عنبسةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن محمّدِ بن زاذانَ، عن محمّدِ بن المنكدر به.

قال العقيليّ: «وهٰذا الحديثُ بهٰذا الإسنادِ أشبهُ وأولىٰ».

يعني أنّه أشبهُ وأولىٰ من رواية خلفِ بن تميمٍ، عن عبد الله بن السَّريِّ، عن محمّدِ بن المنكدر.

وأحمدُ بن إسحاقَ هٰذا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٧): «صدوقٌ». وقد أسقط منَ الإسناد ذِكرَ سعيدِ بن زكريّا، وقد ذكره غيره كما سبق.

بل، قد رواه غيرُ عبد الله بن السَّريّ عن سعيدٍ، رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٢٢٨) من طريق محمّدِ بن معاويةَ الأنماطيِّ، نا سعيدُ بن زكريّا، عن عنبسةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن محمّدِ بن زاذانَ، عن محمّدِ بن المنكدر به.

ومحمّدُ بن معاويةَ الأنماطيُّ قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٤١): «صدوقٌ، ربّما وهَم».

وهو متابعٌ جيّدٌ لعبد الله بن السَّريّ، يُثبِت أنّ الحديث خرج من سعيدِ بن زكريّا، ويرفع العهدة عن عبد الله بن السَّريّ.

وروىٰ الحديثَ الآجرّيُّ في "الشريعة" (٥/ ٢٤٩٥ برقْم ١٩٨٥)، وابنُ بطّةَ في "الإبانة" (١/ ١٣٠ برقْم ٤٩) من طريقين عن نُعيمِ بن حمّادٍ، ثنا إسماعيلُ بن زكريّا المدائنيُّ، ثنا عنبسةُ بن عبد الرحمٰن القرشيُّ، عن محمّدِ بن المنكدر به.

ونُعيمٌ قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٩٥): «صدوقٌ، يخطئ كثيرًا، فقيهٌ، عارفٌ بالفرائض».

=

والطَّبَرَانيُّ[1] بإسنادٍ فيه ابنُ لهيعةَ: «مَثَل الذي يتعلّم العلم ثمّ لا يحدِّث به - كمثل الذي يكنز الكَنْز ثمّ لا يُنفقُ منه».[1]

وإسماعيلُ قال الذهبيُّ في "ميزانِ الِاعتدال" (١/ ٢٢٩): «حديثه في كتمان العلم منكرٌ، وهو نَكِرةٌ».
وقال في "ذيل ديوان الضعفاء" (ص٢٣): «مجهولٌ».

والصحيح - إن شاء الله - أنّ نعيمًا أخطأ في اسم شيخه، وأنّ الصواب: سعيدُ بن زكريّا المدائنيُّ، لا إسماعيلُ؛ فإنّ الحديث معروفٌ بسعيدٍ هٰذا كما سبق، وقد ذكر المِزّيُّ نُعيمَ بنَ حمّادٍ فيمن روىٰ عن سعيدِ بن زكريّا، انظر "تهذيب الكمال" (١٠/ ٤٦٣).

وعليه، فالحديث تفرّد به سعيدُ بن زكريّا، عن عنبسةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن محمّدِ بن زاذانَ، عن محمّدِ بن المنكدر.

أمّا سعيدُ بن زكريّا، فقد قال الحافظ في "التقريب" (ص١٧٦): «صدوقٌ، لم يكن بالحافظ».

وأمّا عنبسةُ، فقال في "التقريب" (ص٣٦٩): «متروكٌ، رماه أبو حاتمٍ بالوضع».

وأمّا محمّدُ بن زاذانَ، فقال في "التقريب" (ص٤١٣): «متروكٌ».

فالحديث إذًا واهٍ، شديدُ الضعف، وإن كان معناه صحيحًا ثابتًا بأدلّة شرعيّةٍ أخرىٰ. والله أعلمُ.

(١). في "المعجم الأوسط" (١/ ٢١٣ برقْم ٦٨٩)، من طريق يونسَ بنِ عبد الأعلىٰ، عنِ ابن وهبٍ، عنِ ابن لهيعةَ، عن درّاجٍ أبي السَّمْح، عن أبي الهيثم، وعبد الرحمٰن بن حُجَيرةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال الطبرانيُّ: «لا يُروىٰ هٰذا الحديثُ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه إلّا بهٰذا الإسنادِ، تفرّد به ابن لهيعةَ».

وكأنّ الشارح يُعِلّه بابن لهيعةَ، تبعًا للمنذريِّ في "الترغيب والترهيب" (١/ ١١٣)، والهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٦٤).

لٰكنّه من رواية ابن وهبٍ عنه، والراجح أنّها صحيحةٌ، قال عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ الأزديُّ المِصريُّ: «إذا روىٰ العبادلة عنِ ابن لهيعةَ، فهو صحيحٌ: ابنُ المبارك، وابنُ وهبٍ، والمقرئُ»، انظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤١٣).

ولذٰلك حسّن الشيخ الألبانيُّ الحديثَ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٧/ ١٤٠١).

لٰكنْ في الإسناد ضعفٌ؛ لأنّ ابن لَهِيعةَ كان يدلِّس عنِ الضعفاء، كما قاله ابن حبّانَ في "المجروحين" (١/ ٥٠٤)، وقد عنعن هنا، ولم يصرّح بالسماع. والله أعلمُ.

(١). ورواه ابنُ عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٤٨٩ برقْم ٧٧٤) من طريق سُحنونٍ الفقيهِ، عنِ ابن وهبٍ، عنِ ابن لهيعةَ، عن درّاجٍ أبي السَّمْح، عنِ ابن حُجَيرةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به. فأسقط منه ذِكْرَ أبي الهيثم.

ورواه أبو خيثمةَ في "العلم" (٣٦ برقْم ١٦٢) عنِ الحسن بن موسىٰ الأشيبِ، وابنُ عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٤٩١ برقْم ٧٧٧) من طريق إسحاقَ بنِ الفرات. كلاهما، عنِ ابن لَهيعةَ به، لم يذكرا في إسناده أبا الهيثم.

وذكر ابن عديٍّ في "الكامل" (٣/ ٤٧١-٤٧٢) أنّ درّاجًا لم يتابَع علىٰ هٰذا الحديثِ بهٰذا الإسنادِ.

ودرّاجٌ مختلَفٌ فيه، والأقرب في حاله ما قال الحافظ في "التقريب" (ص١٤١): «صدوقٌ، وفي روايته عن أبي الهيثم ضعفٌ»، لٰكنّه هنا يروي عنِ ابن حُجَيرةَ أيضًا؛ فزال ما يُخشىٰ من ضعفه في حديث أبي الهيثم.

فالإسناده حسنٌ، لولا عنعنةُ ابن لهيعةَ.

لٰكنّه توبع؛ فقد رُوي الحديث من طريقٍ أخرىٰ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، مدارُها علىٰ إبراهيمَ الهَجَريِّ، وقدِ اختُلِف عليه علىٰ وجوهٍ:

الأوّل: رواه مسدَّدٌ في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" لابن حجرٍ (١٢/ ٦٣٨ برقْم ٣٠٤٧) - ومن طريقه البزّارُ في "مسنده" (١٧/ ١٨٦ برقْم ٩٨١٨) - عن خالدِ بن عبد الله، هو الطحّانُ، ورواه أحمدُ في "المسند" (٤/ ٢١٦٣ برقْم ١٠٦٢٣) عن عمّارِ بن محمّدٍ، ابنِ أخت سفيانَ الثوريِّ، والدارميُّ في "السنن" (١/ ٤٦١ برقْم ٥٧٥) من طريق أبي شهابٍ، هو عبدُ ربِّه بنُ نافعٍ، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٧/ ٢٢٨) من طريقٍ فيها رجلٌ ضعيفٌ عن مِسْعرٍ، والإسماعيليُّ في "المعجم" (١/ ٣٦٠-٣٦١) من طريق عمرانَ بنِ عُبَيدٍ الضبّيِّ.

كلُّهم عن إبراهيمَ الهَجَريِّ، عن أبي عياضٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّ مَثَل علمٍ لا ينفع، كمَثَل كنزٍ لا يُنفَق في سبيل الله».

ومعناه ليس مطابقًا للمعنىٰ الذي استدلّ به الشارح، لٰكنّ عموم النفع المنفيِّ يشمل التحديثَ به؛ فإنّ التعليم من أعظم ما يُنتفَع به منَ العلم. والله أعلمُ.

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٨٤) عن سند أحمدَ والبزّارِ: «رجاله موثَّقون».

وقال البُوصِيريُّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (١/ ٢٥٥) عن سند مسدّدٍ: «هٰذا إسنادٌ حسنٌ».

=

وكذا إسناد الدارميِّ حسنٌ، قال ابن حجرٍ في ترجمة أبي شهابٍ الحنّاطِ منَ "التقريب" (ص٢٧٧): «صدوقٌ، يَهِمُ»، وقد توبع هنا؛ فزال ما يُخشىٰ من سوء حفظه.

والِاعتماد في هٰذا الوجهِ علىٰ الإسنادين الأوّلَينِ، والثالث لا بأس به في المتابعات، والأخيران: إنّما ذكرتهما لاستقصاء ما ورد في الباب.

والوجه الثاني: رواه الخطيبُ في "اقتضاء العلمِ العملَ" (ص٢٤ برقْم ١٢) من طريق إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن إسماعيلَ، عنِ ابن فُضَيلٍ، عن إبراهيمَ الهَجَريِّ به، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: «مَثَل علمٍ لا يُعمَل به كمَثَل كنزٍ لا يُنفَق منه في سبيل الله عزّ وجلّ».

إسماعيلُ بن محمّدٍ هو المعروفُ بـ(الطيّب)، مولىٰ بني هاشمٍ، قال الدارقطنيُّ: «ليس بالقويّ»، انظر "سؤالات السَّهْميّ" (ص١٧٩).

وشيخه هو محمّدُ بن فُضيلٍ قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٣٦-٤٣٧): «صدوقٌ، عارفٌ، له أوهامٌ».

فالإسناد ضعيفٌ بإسماعيلَ الطيّبِ.

والوجه الثالث: رواه القُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (١/ ٨٠ برقْم ٢٦٣) من طريق الناقدِ، هو أبو الحسين أحمدُ بن عليِّ بن إسحاقَ، عن أبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمّدٍ الحاطبيّ، عن إبراهيمَ بنِ مهديٍّ، عن عليِّ بن مُسْهِرٍ، عن إبراهيمَ الهَجَريِّ، عن أبي الأحوص، عن عبد الله - يعني ابنَ مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه - قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر نحوَ لفظِ الوجهِ الأوّلِ.

الناقدُ والحاطبيُّ لم أجد من ترجم لهما.

وإبراهيمُ بن مهديٍّ مختلَفٌ فيه، والأكثر علىٰ توثيقه، وقال الأزديُّ: «له عن عليِّ بن مُسْهِرٍ أحاديثُ لا يتابَع عليها». انظر "تهذيب التهذيب" (١/ ٨٨-٨٩). وهٰذا منها.

وبعدُ، فالراجح من هٰذه الأوجهِ هو الأوّلُ؛ لأنّه جاء بأسانيدَ ثابتةٍ عن خالدٍ الحذّاء وعمّارٍ الثوريِّ، ومتابعِهما أبي شهابٍ الحنّاطِ، أمّا الوجهان الآخرانِ، فضعيفانِ، والله أعلمُ.

والحديث ضعيفٌ؛ لأجل إبراهيمَ الهَجَريِّ، وهو إبراهيمُ بن مسلمٍ العَبْديُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤): «ليِّنُ الحديث، رفع موقوفاتٍ».

لٰكنّ ضعفَه يسيرٌ، وهو متابعٌ جيّدٌ لرواية ابن لهيعةَ المعنعنةِ؛ فحديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه بمجموع الطريقين حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ.

=

وله شاهدٌ من حديثِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، رواه ابنُ جُمَيعٍ الصَّيْداويُّ في "معجم شيوخه" (ص٣٤١)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٤٩١ برقْم ٧٧٨)، وأبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "المشيخة البغداديّة" (٢/ ٣ برقْم ١٥٥٢) بأسانيد يشدُّ بعضُها بعضًا عن عمرَ بنِ يحيىٰ بنِ نافعٍ الأُبُليُّ، عن عيسىٰ بنِ شُعيبٍ، عن رَوحِ بن القاسم، عن أيّوبَ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وعمرُ بن يحيىٰ أشار ابن عديٍّ إلىٰ أنّه سرق حديثًا، انظر "لسان الميزان" (٦/ ١٥٨).

فالإسناد بذٰلك ضعيفٌ، إنّما ذكرتُه استقصاءً للطرق، وإلّا، ففي حديث أبي هريرةَ إن شاء الله تعالىٰ غنيةٌ عنه.

هٰذا، وقد جاء هٰذا المتن موقوفًا علىٰ عددٍ منَ الصحابة.

فأوّل ذٰلك: ما رواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٤٩٠ برقْم ٧٧٥) من طريق القاسم بن عبد الله، عن موسىٰ بنِ عُبيدةَ، عن عبد الله بن عُبيدةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما بنحوِه.

وهٰذا السندُ واهٍ، فيه علّتانِ:

الأولىٰ: القاسم بن عبد الله هو العُمَريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨٦): «متروكٌ، رماه أحمدُ بالكذب».

الثانية: موسىٰ بنُ عُبيدةَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٤): «ضعيفٌ».

وثاني الآثار: ما رواه أبو خيثمةَ في "العلم" (ص٨ برقْم ١٢)، والدارميّ في "السنن" (١/ ٤٦١ برقْم ٥٧٤)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٤٩٢ برقْم ٧٧٩) من طرقٍ عنِ الأعمش، عن صالحِ بن خبّابٍ، عن حُصَينِ بن عُقبةَ، عن سلمانَ الفارسيِّ رضي الله تعالىٰ عنه، بنحوه.

وهٰذا الإسناد رجاله ثقاتٌ، فصالحُ بن خبّابٍ وثّقه ابن معينٍ، انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٣٩٩-٤٠٠)، إلّا حُصَينَ بنَ عقبةَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (١١٠): «صدوقٌ».

لٰكنّ الأعمش - رحمه الله - مدلّسٌ، وقد عنعن.

ولم أتحقّق سماع حُصينٍ من سلمانَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولا معاصرتَه إيّاه، والله أعلمُ.

ورواه الدارميّ في "سننه" (١/ ٤٦١ برقْم ٥٧٦) من طريقِ محمّدِ بن إسحاقَ، عن عمِّه موسىٰ بنِ يسارٍ قال: بلغني أنّ سلمانَ كتب إلىٰ أبي الدرداء، رضي الله تعالىٰ عنهما، فذكره، ولفظه مطوَّلٌ.

وهٰذا منقطعٌ.

=

وهو (**فرض كفايةٍ**)، يَسقط [الحرجُ][1] بفعل البعض الكافي، كما هو شأن فروض الكفاية،[2] (**إذا تعدّدَا**) المتأهِّلُ لذٰلك.

قال في "التدريب"[3]: «ولو طُلِب من أحدهم فامتنع، لم يأثم».

(**و**)أمّا السنّ الذي ينبغي الإمساك عنِ التحديث فيه، فغير محدودٍ؛ فـ(**مَن علىٰ الحديث تخليطًا**)، وأنْ [يرويَ][4] ما ليس من حديثه، (**يَخَف ∴ لهَرَمٍ، أو لعمًى، والضعفِ**)، أيِ الخَرَفِ، (**كفّ**) عنِ التحديث. ويختلف ذٰلك باختلاف الناس.[5]

وأمّا ضبْط بعضهم[6] له بثمانين، فمحمولٌ علىٰ أنّ من بلغها ضَعُف حاله في الغالب، وخِيفَ عليه الِاختلالُ، / والإخلالُ، أو ألّا يُفطَنَ له إلّا بعد أن يخلِّط، كما اتّفق لغير واحدٍ منَ الثقات.[1] [١١٥/أ]

وهو ضعيفٌ أيضًا، فمحمّدُ بن إسحاقَ – رحمه الله – مدلِّسٌ، وقد عنعن.

وعليه، فالأثر لا يثبت عن سلمانَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وثالثُ الآثار، ما رواه ابن جريرٍ الطبريّ في "تفسيره" (٦/ ٢٩٦) بإسنادٍ حسنٍ عن قتادةَ أنّه كان يُقال، فذكر نحوَه.

وهٰذا مقطوعٌ؛ فإنّ المتبادر من قوله: (كان يُقال) أنّ ذٰلك كان شائعًا في عصره، وكان ذاك عصرَ تابعينَ؛ إذْ لم يدرك قتادةُ إلّا أفرادًا منَ الصحابة. فإن كان يريد بذٰلك القولِ الصحابةَ، فهو منقطعٌ. والله أعلمُ.

(١). في "الأصل": (الجرح)، وهو تصحيفٌ.

(٢). انظر "مختصر التحرير" لابن النجّار الفتوحيّ (ص٧٤).

(٣). (٢/ ٦٩٢).

(٤). في "الأصل": (يرىٰ)، والصواب – إن شاء الله – ما أثبتُّ.

(٥). انظرِ "الإلماع" (ص٢٠٤، و٢١٠)، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٤٧٢–٤٧٣)، و"علوم الحديث" (ص٢٣٨).

(٦). يريد ابنَ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيَّ، كما في "المحدّث الفاصل" (ص٣٥٤).

وقوله: (ضبطه) مأخوذٌ من "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩١)، وهي قريبةٌ من عبارة العراقيّ في "الألفيّة" (ص١٥٥)، قال: «وبالثمانينَ ابنُ خلّادٍ جزمْ».

=

قال في "التدريب"[٢]: «فإن يكن - أيِ ابنُ الثمانين وما فوقها - ثابتَ العقل، مجتمِعَ الرأي، فلا بأس؛[٣] فقد حدّث بعدها أنسٌ، وسهل بنُ سعدٍ،[٤] وعبد الله بنُ أبي أوفىٰ،[٥] في آخَرينَ».

ومنَ التابعين: شريحٌ القاضي،[١] ومجاهدٌ، والشعبيّ،[٢] في آخَرين.

لٰكنّ عبارة ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيِّ صريحةٌ في الِاستحباب؛ ولهٰذا قال في "النكت الوفيّة" (٢/ ٣١٤-٣١٥): «لم يجزمِ ابنُ خلّادٍ بشيءٍ، إنّما قال: أعجب إليّ، أيْ أعجب الأمرين إليّ أن يمسكَ، فـ(أفعل) التفضيل تقتضي المشاركة بين التحديث والإمساك في الإعجاب، والإمساكُ أعجبُهما، أيْ أحبُّهما إليه؛ لأنّ الإنسان لا يَعجَب غالبًا إلّا ممّا يراه فائقًا».

ولهٰذا فقد أتبع السيوطيّ - وقبلَه العراقيُّ - نسبةَ الضبط والجزم إلىٰ ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيِّ بتمام كلامه، الذي يُفهِم مرادَه، وهو قوله: «فإن يكن ثابت العقل مجتمِعَ الرأي، فلا بأسَ».

(١). انظرِ "الإلماع" للقاضي عياضٍ (ص٢٠٩)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٨).

(٢). (٢/ ٦٩٢).

(٣). الظاهر أنّ قوله: (فإن يكن ...) إلىٰ قوله: (... فلا بأس) - من تتمّة الكلام المنقول عنِ ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيِّ، وهو بمعناه في "المحدّث الفاصل" (ص٣٥٤).

وقد تسبَّب قطعُ الشارح إيّاه عمّا سَبَقَه، وجعْلُه من كلام السيوطيّ، كالمتعقّب له - في جزمه علىٰ ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيِّ بأنّه ضَبَط سنَّ الِانتهاء عنِ التحديث، وسبق بيان ما فيه.

(٤). هو سهلُ بن سعد بن خالد بن مالك بن ثعلبةَ، الساعديُّ، الأنصاريُّ، أبو العبّاس، المدنيُّ، صحابيٌّ جليلٌ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين، أو إحدىٰ وتسعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٦٤-٦٦٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٥٠٠-٥٠١).

(٥). هو عبد الله بن أبي أوفىٰ: علقمةَ بن خالد بن الحارث بن أسيدٍ، الأسلميُّ، أبو معاويةَ، وقيل في كنيته غيرُ ذٰلك، المدنيُّ ثمّ الكوفيُّ، من أصحاب بيعة الرضوان. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ أو سبعٍ وثمانين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٦٩-٨٧٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٧٨-٧٩).

ومن أتباعهم: مالكٌ، والليثُ،[٣] وابنُ عُيَيْنَةَ.[٤]

وقال مالكٌ: «إنّما يَخرَفُ الكذّابون».[٥]

وحدّث بعد المِائة مِنَ الصحابة حكيمُ بنُ حزامٍ،[٦] ومنَ التابعين شريكٌ النَّمَريُّ،[٧] ومِن بعدِهمُ الحسنُ بن عَرَفَةَ،[١] وأبو القاسمِ البغويُّ،[٢] والقاضي أبو الطيّبِ الطبريُّ،[٣] والسِّلَفيُّ،[٤] وغيرُهم،[٥] رضي الله تعالىٰ عنهم.

---

(١). هو شُرَيحُ بن الحارث بن قيسٍ بن الجهم، الكِنْديُّ، أبو أميّةَ، اليَمَانيْ، ثمّ الكوفيُّ، القاضي، كان من أقضىٰ الناس. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وسبعين أو سنةَ ثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٠٠-١٠٦).

(٢). اختُلِف في سنّ الشعبيّ، وفي مولده ووفاته - اختلافٌ كثيرٌ. لٰكنَّ المشهورَ أنّ مولده سنةَ عشرين، وتُوُفّي بين ثلاثٍ وعشرٍ ومِائةٍ؛ فيكون سنّه بين ثلاثٍ وثمانين سنةً، وتسعين سنةً. انظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٢٦٥).

(٣). هو الليثُ بن سعد بن عبد الرحمٰن، الفَهْميُّ مولاهم، أبو الحارثِ، المِصريُّ، إمامُ أهل مصرَ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وسبعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ١٣٦-١٦٣).

(٤). هو سفيانُ بن عُيَيْنَةَ بنِ أبي عمرانَ: ميمونٍ، الهلاليُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ ثمّ المكّيُّ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وتسعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٤٥٤-٤٧٥).

(٥). ذكره عنه القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص٢٠٨).

(٦). هو حكيمُ بن حزامِ بن خُوَيلدِ بن أسدِ بن عبد العُزَّىٰ، الأسديُّ القرشيُّ، أبو خالدٍ، المدنيُّ، كان من وجوه قريشٍ في الجاهليّة والإسلام، وأسلم عامَ الفتح. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ٣٦٢-٣٦٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٢٢-٥٢٣).

(٧). هو شريكُ بن عبد الله بن أبي نَمِرٍ، القرشيُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ. مات بعدَ الأربعين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ٤٧٥-٤٧٧)، و"إكمالَ تهذيب الكمال" لمُغْلَطايَ (٦/ ٢٥٣-٢٥٤).

وشريكٌ هٰذا قُرَشيٌّ، وقيل: سُلَميٌّ، ونَسَبَه الشارح نَمَريًّا، وقد تبع في ذٰلك السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٦٩١)، وأخذه السيوطيُّ عنِ الزركشيّ في "النكت" (٣/ ١٢٣٨)، أوِ العراقيّ في "شرح التبصرة
=

والتذكرة" (٢/ ٢٢)، والظاهر أنّها نسبةٌ إلىٰ جدّه أبي نَمِرٍ، لا إلىٰ قبيلةٍ؛ فلا تعارض ما سبق، لٰكنّ شريكًا هٰذا لا يُعرَف بهٰذه النسبةِ، والله أعلم.

وقد مثّل بشريكِ بن أبي نَمِرٍ في هٰذه المسألةِ - السيوطيُّ، وسبقه إلىٰ ذٰلك الزركشيّ في "النكت" (٣/ ١٢٣٨)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢)، وعنه الأَبْناسيّ في "الشذا الفيّاح" (١/ ٣٩٣).

ولم أجد فيمن ترجموه من نصّ علىٰ عمُره، أو أرّخ مولده لِيستدلَّ به عليه.

بل ظاهر ترجمته أنّه لم يبلغِ المِائة؛ فقد ذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٤٧٧) عنِ الواقديّ، قال: «تُوُفِّي قبلَ خروج محمَدِ بن عبد الله بن حسنٍ، بعدَ سنةِ أربعين ومِائةٍ». وقد قُتِل محمّدٌ هٰذا سنةَ خمسٍ وأربعين ومِائةٍ، انظر "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٤٧٠)، ولهٰذا عيّن ابن عبد البرّ وفاةَ شريكِ بن أبي نَمِرٍ بسنةِ أربعٍ وأربعين، ذكره ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٢/ ١٦٦).

فلو كان شريكٌ قد عُمِّر مِائة سنةٍ، وهو من أهل المدينة، لكان مولده نحوَ سنة خمسٍ وأربعين، وإذًا لَلَقِيَ جماعةً من الصحابة كجابرٍ، وأبي سعيدٍ، وابن عمرَ، وسهل بن سعدٍ، وغيرهم، رضي الله عنهم.

لٰكنّه لم يلقَ صحابيًّا غيرَ أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد تُوُفِّي بين التسعينَ والثلاثِ والتسعينَ، انظر تهذيب الكمال (٣/ ٣٧٧-٣٧٨)، ولهٰذا جعل الحافظ ابن حجرٍ شريكَ بنَ أبي نَمِرٍ هٰذا من الطبقة الخامسة، انظر "تقريب التهذيب" (ص٢٠٨)، وهي طبقة صغار التابعين.

فهٰذا يدلّ علىٰ تأخّر مولده جدًّا، وبالتالي، فلن يكون قد بلغ المِائة، ولا اقترب منها. ويشهد لذٰلك أنّ الذهبيّ لم يذكره في كتابه "أهلُ المِائَة فصاعدًا"، مع سَعَة اطّلاعه، وكثرة من ذكر في كتابه مِنَ الأعلام.

ولعلّهم أخذوا ذٰلك - كما يدلّ عليه سياق كلامهم - من كلام القاضي عياضٍ في "الإلماع" (ص٢٠٧)، حيث قال: «وشريكُ بن عبد الله، تُوُفِّي وقد نَيَّف علىٰ المِائة».

والذي يظهر لي أنّه أراد شريكَ بنَ عبد الله النخعيَّ القاضيَ الكوفيَّ، لا النَّمَريَّ المدنيَّ.

فقد قال ابن منجُويَهْ في "رجال صحيح مسلمٍ" (١/ ٣٠٩): «رُوي عنه - يعني شريكًا النخعيَّ - أنّه قال: وُلِدتُ ببخارىٰ، مقتلَ قتيبةَ بنِ مسلمٍ، سنةَ خمسٍ وسبعين». ثمّ قال: «مات سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وسبعين ومِائةٍ». فعليه، يكون قد عُمِّر مِائةَ سنةٍ وسنتين أو ثلاثًا، نحوَ ما ذكر القاضي عياضٌ.

=

(و)لا يَمتنع من تحديث أحدٍ لكونه غيرَ صحيح النيّة فيه، بل كلّ (**من أتا**)هُ لطلبه (**حدّثْ**)ه، و(**لو**) كان (**لم تنصلحْ ∴ نيّته**) فيه؛ (**فإنّها**)، أيْ نيّة ذٰلك الطالبِ (**سوف تصحّ**) فيما بعدُ؛[٦] (**فقد رُوّينا**) - أيّتها العلماءُ - (**عن**) أئمّةٍ (**كبارٍ جِلَّةٍ**) فِخَامٍ،

ومع ذٰلك، فهٰذا أيضًا غلطٌ، وقوله: «سنة خمسٍ وسبعين» تصحيفٌ، والصواب (سنةَ خمسٍ وتسعين)، كما نصّ عليه الإمام أحمدُ، نقله عنه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ١٦٨). وذكر الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ١٠٤٣) مقتلَ قتيبةَ بنِ مسلمٍ في حوادث سنة ستٍّ وتسعين.

وعليه، فالصحيح أنّ شريكًا القاضيَ أيضًا لم يبلغ المِائة، بل مات عن بضعٍ وثمانين سنةً فحسبُ.

والحاصل أنّ ذِكْر السيوطيِّ شريكَ بنَ أبي نَمِرٍ هنا تَبِع فيه الزينَ العراقيَّ أو البدرَ الزركشيَّ، وقدِ التبس عليهما في كلام القاضي عياضٍ، وإنّما أراد شريكًا النخعيَّ، وقولُه في تعمير شريكٍ هٰذا مِائةَ سنةٍ مبنيٌّ علىٰ تصحيفٍ في تأريخ مولده، كما دلّ عليه نصّ أحمدَ، وكلام الذهبيّ. فرحم الله الجميع، والله أعلم.

(١). هو الحسنُ بن عَرَفَةَ بنِ يزيدَ، العبديُّ، أبو عليٍّ، البغداديُّ، المؤدِّبُ، عُمِّر؛ فتفرّد بعلوّ الإسناد. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وخمسين ومِائَتين. انظر "سير أعلام النبلاء" (١١/ ٥٤٧-٥٥١).

(٢). هو عبد الله بنُ محمّدِ بن عبد العزيز بن المَرْزُبَانِ بن سَابُورَ، أبو القاسم، البغويُّ الأصلِ، البغداديُّ، وقد ينسب إلىٰ جدِّه لأمّه: أحمدَ بنِ منيعٍ البغويِّ؛ فيقال: ابن منيعٍ، مسندُ الدنيا في وقته، وصاحب "معجم الصحابة". تُوُفِّي سنةَ سبعَ عشرةَ وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٤٤٠-٤٥٦).

(٣). هو طاهرُ بن عبد الله بن طاهرِ بن عمرَ، أبو الطيّب، الطبريُّ ثمّ البغداديُّ، الشافعيُّ، الفقيهُ. تُوُفِّي سنةَ خمسين وأربعِمِائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" لتلميذه الخطيبِ (١٠/ ٤٩١-٤٩٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٦٦٨-٦٧١).

(٤). اختُلِف في سنّ أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ، لٰكن حقّق ذٰلك الذهبيّ، ثمّ قال: «إنّه ممّن جاوز المِائة بلا تردّدٍ»، انظر "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٨).

والسِّلَفيُّ هو أحمدُ بن محمّدِ بن سِلَفةَ: أحمدَ بنِ محمّدِ بن إبراهيمَ، صدرُ الدين، أبو طاهرٍ، الأصبهانيُّ، نزيلُ الإسكندريّة، يُعرَف بـ(السِّلَفيّ)، نسبةً إلىٰ جدِّه، حافظٌ مشهورٌ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وسبعين وخمسِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٥-٣٩).

(٥). انظر جزءَ "أهل المِائةِ فصاعدًا" للذهبيّ.

(٦). انظرِ "الجامعَ" للخطيب (١/ ٥٣٧-٥٤١).

كمَعْمَرٍ،[١] وحَبِيبِ بن أبي ثابتٍ،[٢] والغَزَّاليّ،[٣] في آخَرين،[٤] بألفاظٍ متقاربةٍ: «طلبنا العلم لغير الله، فـ(**أبىٰ علينا العلمُ**) أنْ يكون (**إلّا لِلَّه**)» بالقصر، كما هي لغةٌ.[١]

---

(١). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٥٣٩ برقْم ٧٨١)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٩/ ٤١٧).

(٢). رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٤٣٧)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٧٤٩ برقْم ١٣٨٠)، والخطيب البغداديّ في "الجامع" (١/ ٥٣٨-٥٣٩ برقْم ٧٨٠).

وهو حَبِيبُ بن أبي ثابتٍ: قيسِ بن دينارٍ، الأسديُّ القرشيُّ مولاهم، أبو يحيىٰ، الكوفيُّ، التابعيُّ، أحدُ العلماء الثقات. تُوُفِّي سنةَ تسعَ عشرةَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢٨٨-٢٩١).

(٣). انظر "طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" (٦/ ١٩٤).

وهو محمّدُ بن محمّدِ بن محمّدِ بن أحمدَ، زينُ الدين، أبو حامدٍ، الغَزّاليُّ بالتشديد في الأصحِّ، ويُقال: الغَزَاليُّ بالتخفيف، يُلَقَّب بـ(حجّة الإسلام)، الطُّوسيُّ، الشافعيُّ، المتكلِّمُ الأشعريُّ. انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعصريِّه عبد الغافر الفارسيّ (المنتخب ٧٤-٧٥)، و"طبقات الفقهاء الشافعيّة" لابن الصلاح (١/ ٢٤٩-٢٦٤)، و"اللباب" لابن الأثير (٢/ ٣٧٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٣٢٢-٣٤٦).

(٤). رواه الدارميّ في "المسند" (١/ ٣٧١ برقْم ٣٧١)، وابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص١٨٣ برقْم ٣٩) وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٧/ ٣٦) عن مجاهدٍ.

ورواه الدارميّ في "المسند" (١/ ٣٧١-٣٧٢ برقْم ٣٧٢)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٧٤٧ برقْم ١٣٧٥) عنِ الحسن البصريّ.

ورواه ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص١٨٢ برقْم ٣٦)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٥٣٩-٥٤٠ برقْم ٧٨٣) عن سماكِ بن حربٍ.

ورواه أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٢٣٥ برقْم ٥٠٣٢)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٧٤٩-٧٥٠ برقْم ١٣٨١) عن سفيانَ الثوريِّ.

ورواه ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص١٨٣ برقْم ٣٨)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٧٥٠ برقْم ١٣٨٢) عن سفيانَ بنِ عيينةَ.

وروىٰ عبد الله بنُ أحمدَ في "زياداته علىٰ المسند" نحوَه عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، ذكره الزركشيّ في "النكت" (٣/ ١٢٤٠-١٢٤١).

=

ولفظ الأوّلَيْنِ: «طلبنا الحديث وما لنا فيه نيّةٌ، ثمّ رزقنا الله النيّة بعدُ».[٢]

وعن مَعْمَرٍ أيضًا قال: «إنّ الرجل لَيطلب العلم لغير الله، فيأبىٰ عليه حتّىٰ يكون لله تعالىٰ».[٣]

واشتَهَر عنِ الغَزَّاليّ أنّه وأخاه أحمدَ[٤] إنّما دخلا المدرسة ليتقوَّتا فيها، فلمّا حصل له منَ العلوم ما حصل، قال: «طلبنا العلم لغير الله، فأبىٰ العلمُ إلّا أن يكون لله».[٥]

وحكىٰ نحوه الماورديّ في "أدب الدين والدنيا" (ص١٣٨)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٢٤) عن عبد الله بن المبارك.

(١). هٰذه اللغةُ حكاها الزجّاجيّ في "اشتقاق أسماء الله" (ص٢٩)، نقلًا عن قُطْرُبٍ وغيره من أصحاب العربيّة.

وجوّز إمامُ الحرمين في "نهاية المطلب" (١٨/ ٢٩٩) الحذفَ عند الوقف دون الوصل؛ لاجتماع الساكنين حينئذٍ.

وهٰذا التعليل ضعيفٌ؛ فإنّ التقاء الساكن الأصليِّ مع سكون الوقف العارضِ لا ثِقَل فيه، وهو مستفيضٌ في الكلام. والله أعلمُ.

وذهب أبو محمّدٍ الجوينيُّ -كما نقله ابنُه في "نهاية المطلب" (١٨/ ٢٩٩) - والغزّاليُّ في "الوسيط" (٧/ ٢٠٨) إلىٰ أنّه لحنٌ.

والأقرب أنّه يجوز في ضرورة الشعر خاصّةً، كما قاله ابن سِيدَهْ في "المحكم" (٤/ ٢٥٩)، وابنُ منظورٍ في "لسان العرب" (١٣/ ١٧٤).

(٢). يعني بنحو هٰذا اللفظِ دون حروفه، كما يُعلَم من مصادر التخريج.

(٣). رواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٧٤٧-٧٤٩ بأرقام ١٣٧٦-١٣٧٩)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٥٣٩ برقْم ٧٨٢)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٩/ ٤١٧).

(٤). هو أحمدُ بن محمّدِ بن محمّدِ بن أحمدَ، زينُ الدين، أبو الفُتُوح، الغَزَّاليُّ بالتشديد كما سبق، الطُّوسيُّ، أخو أبي حامدٍ الغَزَّاليّ، صوفيٌّ واعظٌ، متّهمٌ بالكذب، وله كلماتٌ كفريّةٌ. هلك سنةَ عشرين وخمسِمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١١/ ٣١٠ -٣١٣).

(٥). انظر "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٦/ ١٩٣-١٩٤).

وقرّر جماعةٌ[١] أنّ معنىٰ هٰذه المقالةِ أنّ تعلُّمَنا في المبادي لم يكن يخلو من عدم الإمحاضِ في تحصيله، فأبىٰ إلّا أن يجرَّنا إلىٰ طريق السلوك، والهداية إلىٰ الله تعالىٰ.

وفي "الإحياء"[٢] نقلًا عن بعض المحقّقين أنّ معناها أنّ العلم أبىٰ وامتنع علينا، فلم تنكشف لنا حقيقته، وإنّما حصل لنا حديثه وألفاظه.

قال شارحه المرتضىٰ[٣]: «طالما كنت أسمع الشيوخ يَعْزُون تلك المقالةَ إلىٰ المصنِّف، أيِ الغَزَّاليِّ، وأنّه أبو عُذْرَتها،[٤] وكنت أفهم من تقاريرهم ما تقدّم، والآنَ قد ظهر من سياقه أنّها لأحدٍ[٥] مِنَ المتقدّمين، ليست له، / وإنّما هو ناقلٌ، بل هو مقلِّدٌ لصاحب "القوت"؛[٦] [١١٥/ب]

---

(١). منهمُ الدارميّ في "سننه" (١/ ٣٧٠)، والماورديّ في "أدب الدين والدنيا" (ص١٣٨)، والغزّاليُّ في "ميزان العمل" (ص١٧١-١٧٢)، وشيخ الإسلام في "جامع الرسائل والمسائل" (المجموعة الخامسة: ١٩١، و١٩٦-١٩٧)، والذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ١٥٢).

والألفاظ المرويّة عنِ السلف في هٰذا البابِ تُعيِّن هٰذا المعنىٰ، ولا تحتمل غيرَه.

(٢). (١/ ٨٤).

(٣). في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ٣١٠)، والكلام منقولٌ باختصارٍ.

والمرتضىٰ هو محمّدُ بن محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، الحسينيُّ، أبو الفيض، وأبو الوقت، الواسطيُّ الأصلِ، الهنديُّ المولدِ، الزَّبيديُّ النشأةِ، ثمّ المِصريُّ، الحَنَفيُّ، الصوفيُّ، الأشعريُّ، يُعرَف بـ(مرتضًى)، صاحبُ "تاج العروس". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ ومِائتين. انظر "تاريخ عجائب الآثار" لتلميذه الجَبَرتيّ (٢/ ١٠٤-١١٤)، و"فِهرِسَ الفهارس" لعبد الحيّ الكَتّانيّ (١/ ٥٢٦-٥٤٣).

(٤). (أبو) بمعنىٰ (ذو) أي: صاحبٍ. و(العُذْرة): البَكَارةُ. والإضافة لِلاختصاص. والمعنىٰ أنّه مُفتضُّها. انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٤٧٣).

والمراد أنّه أوّلُ من تكلَّم بهٰذه الكلمةِ، وأكّد هٰذا بتشبيهه في السبق إلىٰ إنشائها بمنِ افتضَّ بِكرًا، فكان هو من أزال عُذرتَها؛ فلم يطمِثها قبلَه أحدٌ.

(٥). لا يصحّ استعمالُ لفظة (أحدٍ) غيرَ مضافةٍ - في سياق الإثبات، انظر "تهذيب اللغة" للأزهريّ (٥/ ١٩٤-١٩٥).

(٦). هو محمّدُ بن عليِّ بن عطيّةَ، الحارثيُّ، أبو طالبٍ، العَجَميُّ الأصلِ، المكّيُّ المنشإِ، السالِميُّ الِاعتقادِ، الصوفيُّ، صاحب "قوت القلوب"، خلّط في وعظه فبدّعه الناس وهجروه. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ =

فإنّه هو الذي نقلها هٰكذا، أو فسّرها بذٰلك، وهو تأويلٌ آخَرُ لها، غيرُ ما كنّا نسمعه منَ الشيوخ ونفهمه».

وقال الثوريّ: «ما كان في الناس أفضلُ من طلّاب الحديث»، فقيل: «يطلبونه بغير نيّةٍ»، فقال: «طلبهم إيّاه – نيّةٌ».[١]

(**و**)يُستحَبّ (**لـ**)قراءة الـ(**حديث**) النبويّ – كغيره منَ العلوم، ولِلحديث آكدُ – (**الغُسلُ**) بتعميم البدن، (**والتطهُّر**) الشاملُ للوُضوءِ والتيمّمِ بشرطه، (**والطِّيبُ**)، يعني التزيّنَ باستعمال الطِّيب في بدنه ونحوِ ثيابه، (**والسواكُ، والتبخُّرُ**) بعد إزالة الرِّيح الكريهِ، وأخذ نحوِ الظُّفُر، كما في الجمعة، حالَ كونه (**مسرِّحًا**) لشعر رأسه ولحيته، ولابسًا للثيابِ البِيضِ، والعِمامةِ، وغير ذٰلك.

فقد كان مالكٌ يفعل ذٰلك،[٢] فقيل له، فقال: «أحبّ أن أعظّم حديث رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولا أحدّثَ إلّا علىٰ طهارةٍ».[٣]

وثمانين وثَلٰثِمائة. انظر "تاريخ بغداد" للخطيب البغداديّ (٤/ ١٥١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٤٦٨-٤٦٩).

(١). رواه الدارميّ في "سننه" (١/ ٣٧٠ برقْم ٣٧٠)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٤٧٥ برقْم ٧٥٧)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٥٣٨ برقْميْ ٧٧٨، و٧٧٩)، واللفظ للخطيب في الموضع الأوّل.

(٢). كلمة (ذٰلك) إشارةٌ إلىٰ جنس المذكور قبلَها، وهو التزيّن والتهيُّؤ، ولفظ الأثر الوارد في ذٰلك أنّه كان إذا أراد أن يحدّث، توضّأ، وجلس علىٰ صدر فراشه، وسرّح لحيته، وتمكّن في جلوسه بوقارٍ وهيبةٍ، وحدّث.

وقد قال الزركشيّ في "النكت" (٣/ ١٤٤٢): «ويُقال: إنّ مالكًا لم يبتدع هٰذه الكيفيّةَ، وإنّما أخذها عن سعيدِ بن المسيَّب».

(٣). رواه أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٦/ ٣١٨)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٩١ برقْم ٦٩٢)، ومن طريقه ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٤٠).

وروىٰ نحوه الخطيب في "الجامع" (١/ ٦١٠ برقْم ٩١٠).

وقال قتادة[١]: «لقد كان يُستحَبّ ألّا يَقرأَ الأحاديثَ إلّا علىٰ طهارةٍ».[٢]

وقال ضِرَارُ بن مرّةَ[٣]: «كانوا يكرهون أن يحدِّثوا علىٰ غير طهرٍ».[٤]

(**واجلس**) - أيّها المحدّثُ - (**بصدرٍ**)، أيْ وسَطِ مجلسه، متلبّسًا (**بـ**)كمالِ (**أدب ∴ وهَيبةٍ**)، وخشوعٍ.

قال مالكٌ رضي الله تعالىٰ عنه: «مجالس العلم تُحتضَر بالخشوع، والسكينة، والوقار».[٥]

حالَ كونك (**متّكئًا علىٰ رُتَبٍ**)، متمكّنًا فيها، كما كان الإمام مالكٌ؛ فإنّه إذا جاء أحدٌ يطلب الحديث فعل ما تقدّم، ثم يجلسُ علىٰ مِنَصَّةٍ، ولا يزال يُبخَّر بالعود حتّىٰ يفرُغَ.[٦]

---

(١). هو قَتَادةُ بن دِعامةَ، واختُلِف بعد ذٰلك في اسم جدِّه وما بعدَه، السَّدُوسيُّ، أبو الخطّاب، البصريُّ، التابعيُّ، صاحب أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه تعالىٰ عنه، حافظٌ، مفسِّرٌ، فقيهٌ، جليلُ الشأن. تُوُفِّي سنةَ سبعَ، وقيل: ثمانَ عشرةَ، ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢٦٩-٢٨٣).

(٢). رواه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٩٣-١٩٤ برقْم ٦٩٥)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٦٤٢ برقْم ٩٨٣).

(٣). هو ضِرارُ بن مرّةَ، الشيبانيُّ أبو سِنَانٍ، الكوفيُّ. تُوُفِّي سنةَ ثنتين وثلاثين ومِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٦٧٣).

(٤). رواه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٩٢-١٩٣ برقْم ٦٩٤)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٦٤٣ برقْم ٩٨٦).

(٥). رواه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٩٤-١٩٥ برقْم ٦٩٧).

(٦). سبق تخريج ما جاء عن مالكٍ منَ التمكّن والجلوس علىٰ صدر فراشه، وهو بمعنىٰ الجلوس علىٰ المِنَصّة.

أمّا التبخّر، فقد رواه عنه الخطيب في "الجامع" (١/ ٦٣٥-٦٣٦ برقْم ٩٦٨)، والسمعانيّ في "أدب الإملاء والِاستملاء" (١/ ١٩١-١٩٣ برقْم ٦٨) من طريق معنِ بن عيسىٰ القزّاز، قال: «كان مالكُ بن أنسٍ إذا أراد أن يجلس للحديث اغتسل وتبخّر وتطيّب»، إلىٰ آخره. وليس مطابقًا لما ذكره الشارح.

(**ولا تقم**) - أيّها المحدّثُ - (**لأحدٍ**)، كائنًا من كان؛ فإنّه مكروهٌ، علىٰ ما صرّح به في "التدريب".[١]

قال[٢]: فقد قيل: «إذا قام القارئ لحديث رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لأحدٍ، فإنّه يُكتب عليه بخطيئةٍ». انتهىٰ.

وقد نقله ابن الصلاح[٣] عن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله الفقيهِ.[٤]

لٰكن صرّح بعضهم بأنّه لا يُكرَه للمدرّس القيامُ لأكابر أهل الإسلام، وعلّله بأنّ ذٰلك من تعظيم شعائر الله وحُرُماته، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحجّ: ٣٢]، ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَـٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ [الحجّ: ٣٠]، / وصحّ حديثُ: «قوموا لسيّدكم، أو خيركم»،[٥] يعني سعدَ بن معاذٍ.[١] [١١٦/أ]

---

(١). (١/ ٦٩٤).

(٢). في "تدريب الراوي" (١/ ٦٩٤-٦٩٥).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٢٤١).

قال السخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٤٢): «رُوِّيناه عنه في "جزء عبد الله بن أحمدَ الخرقيِّ"».

(٤). هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن محمّدٍ، أبو زيدٍ، المروزيُّ، الشافعيُّ الفقيهُ، رواي "الصحيحِ" عنِ الفَرَبريّ. تُوُفِّي سنة إحدىٰ وسبعين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٣١٣-٣١٥).

(٥). متّفقٌ عليه من حديث أبي سعيدٍ الخدريّ رضي الله تعالىٰ عنه، أخرجه البخاريّ (٥/ ١١٢ برقْم ٤١٢١)، ومسلمٌ (٥/ ١٦٠).

لٰكنّ لفظَهما: «إلىٰ سيّدكم»، وليس ذٰلك بمعنىٰ ما ذكر الشارح: «لسيّدكم».

وهٰذا اللفظُ الذي ذكره الشارح: قال الشيخ الألبانيُّ في "صحيح الأدب المفرد" (ص٣٥٢، هامش ٢): «لا أصل له في شيءٍ من طرق الحديث».

وقال في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١/ ١٤٦): «اشتهر الِاستدلال بهٰذا الحديثِ علىٰ مشروعيّة القيام للداخل، وأنت إذا تأمّلت في سياق القصّة، يتبيّن لك أنّه استدلالٌ ساقطٌ من وجوهٍ كثيرةٍ، أقواها قوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «فأنزلوه»، فهو نصٌّ قاطعٌ علىٰ أنّ الأمر بالقيام إلىٰ سعدٍ رضي الله =

قال: «وقد ورد الأمر بإكرام العلماء، وإكرام طلبة العلم في نصوصٍ كثيرةٍ».

فلْيُتأمَّلْ ولْيُراجَعْ.(٢)

(**ومن رفع**) منَ الحاضرين (**صوتًا علىٰ الحديث**) في مجلسه، (**فازْبُرْه**)، أيِ انْتَهِرْه وازْجُرْه، (**ودع**)ه، أيِ اتركه حتّىٰ يخرج منَ الحلْقة؛ فقد كان الإمام مالكٌ رضي الله تعالىٰ عنه يفعل ذٰلك، ويقول: «قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحُجُرات: ٢]، فمن رفع صوته عند حديثه، فكأنّما رفع صوته فوق صوته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».(٣)

(**ولا تحدّثْ**) حالَ كونك (**قائمًا، أو مضطجعْ**) - بالوقف، علىٰ لغةِ ربيعةَ - (**أو**) حالَ كونك (**في**) أثناء (**الطريق**)، ولو كنت جالسًا فيها، (**أو**) كونِك (**علىٰ حالٍ شَنعٍ**)،

تعالىٰ عنه إنّما كان لإنزاله؛ مِن أجل كونه مريضًا؛ ولذٰلك قال الحافظ: وهٰذه الزيادةُ تخدش في الِاستدلال بقصّة سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه - علىٰ مشروعيّة القيام المتنازَع فيه، وقدِ احتجّ به النوويّ».

وانظر كلام ابن حجرٍ في "الفتح" (١١/ ٥١)، واستدلال النوويّ في "شرح مسلمٍ" (١٢/ ٩٣).

(١). هو سعدُ بن معاذِ بن النعمانِ بن امرِئِ القيس بن زيدٍ، الأوسيُّ الأنصاريُّ، أبو عمرٍو، سيّدُ الأنصار، له مقاماتٌ عظيمةٌ في الإسلام. استُشهد عامَ الخندق، سنةَ خمسٍ؛ فاهتزّ لموته عرشُ الرحمٰن، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٠٢-٦٠٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٢٢١-٢٢٥).

(٢). انظر في مسألة القيام للقادم: "المدخل" لابن الحاجّ (١/ ١٥٨-١٩٧)، و"مجموع الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام (١/ ٣٧٤-٣٧٦)، و"الآداب الشرعيّة" لابن مفلحٍ (١/ ٤٠٦-٤١٤)، و"تهذيب السنن" لابن القيّم (٤/ ٢٤٢٣-٢٤٢٤)، و"فتح الباري" لابن حجرٍ (١١/ ٤٩-٥٤)، و"صحيح الأدب المفرَد" للألبانيّ (١/ ٣٧٣).

(٣). سبق تخريجه من "الجامع" للخطيب (١/ ٦٣٥-٦٣٦ برقْم ٩٦٨)، و"أدب الإملاء والِاستملاء" للسمعانيّ (ص٢٧).

وورد نحوه عن أيّوبَ السَّختِيانيِّ، رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٢٩٥).

وعن حمّادِ بن زيدٍ، رواه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٦٨ برقْم ٦٥٤)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٢٩٥-٢٩٦ برقْم ٣٣٧).

من نحو الجوع أو الشِّبَع المفْرِطين، ونحوِهما ممّا يسوِّء خُلُقَك؛ فقد كان مالكٌ يكره أن يحدّث في الطريق، أو وهو قائمٌ، أو وهو مستعجلٌ، وقال: «أحبّ أن أتفهّم ما أحدّث به عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».[١]

وسُئِل سعيدُ بنُ المسيَّب عن حديثٍ وهو مضطجعٌ في مرضه، فجلس، وحدّث به، فقيل له: «وددتُ أنّك لم تَتَعَنَّ»، فقال: «كرهت أن أحدّث عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وأنا مضطجعٌ».[٢]

وسُئِل ابنُ المبارك عن حديثٍ وهو يمشي، فقال: «ليس هٰذا من توقير العلم».[٣]

(**وافتتِحْ**) - أيّها المحدّثُ - (**المجلس**)، أيْ مجلسَ التحديث، (**كالتتميم**) له - (**بـ**)البسملة، و(**الحمدِ**) لله عزّ وجلّ، (**والصلاةِ، والتسليمِ**) علىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وآلِه، وصحبِه.

قال ابن الصلاح[٤]: ومن أبلغ ما يَفتتحه به أن يقول: الحمد لله ربّ العالمين، أكملَ الحمد علىٰ كلّ حالٍ، والصلاة والسلام الأتمّان علىٰ سيّد المرسلين، كلّما ذكره الذاكرون،

---

(١). هٰذا تتمّة أثرٍ سبق تخريجه، وعزوُه إلىٰ "حلية الأولياء" لأبي نعيمٍ (٦/ ٣١٨)، و"المدخل" للبيهقيّ (٢/ ١٩١ برقْم ٦٩٢)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٤٠).

(٢). رواه أبو نعيمٍ في "الحلية" (٢/ ١٦٩)، و"البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٩٢ برقْم ٦٩٣)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٢١٩ برقْم ٢٣٩٦)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٦٤٠-٦٤١ بأرقام ٩٧٩، و٩٨٠، و٩٨١). واللفظ المذكورُ للبيهقيّ والخطيب في الموضع الثاني.

(٣). رواه أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٨/ ١٦٦)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٩٤ برقْم ٦٩٦)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٣٢٤ برقْم ٣٩٦).

وجاء نحوُه عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٣٢٣ برقْم ٣٩٥). وسبق كذٰلك عن مالكٍ نحوُه.

(٤). علوم الحديث (ص٢٤١)، لٰكنّه لم يقل: (وصحبه).

وقد تعقّب ابنَ الصلاح بتفضيل ما صحّ في السنّة من صيغ الحمد والصلاة - الزركشيُّ في "النكت" (٣/ ١٢٤٣-١٢٤٤)، والبلقينيّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٤٢٤).

وكلّما غفل عن ذكره الغافلون، اللّٰهمّ صلّ عليه، وعلىٰ آله، وصحبه، وسائر النبيّين، وآل كلٍّ، وسائر الصالحين، نهايةَ ما ينبغي أن يسأله السائلون. انتهىٰ.

وذٰلك (**بعد قراءةِ**) قارئٍ حسنِ الصوت، كما في "التقريب"،[1] (**لآيٍ**)، جمعِ (آيةٍ) منَ القرآن العزيز؛[2] فقد روىٰ الحاكم[3] عن أبي سعيدٍ[1] رضي الله تعالىٰ عنه قال: «كان

---

(١). (ص٣٢٢).

وقد ذكر قراءة القرآن هنا جماعةٌ قبلَه، ولم يذكروا حُسْنَ الصوت، منهمُ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٤٢)، وقبلَه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٨٦)، والسَّمعانيّ في "أدب الإملاء والإستملاء" (١/ ٢٧٢).

(٢). انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٢٦١).

(٣). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩٥).

وقد رواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٩٤) - وعنه البيهقيُّ في "المدخل" (٢/ ٢-٣ برقْم ٤١٩) - من طريق عبد الرحمٰن بن مهديٍّ، عن شعبةَ، عن عليِّ بن الحكم البُنَانيّ، عن أبي نضرةَ، عن أبي سعيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ولفظُه: «[كان] أصحابُ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم إذا جلسوا، كان حديثَهم، يعني الفقهَ، إلّا أنْ يقرأَ رجلٌ سورةً، أو يأمرَ رجلًا بقراءة سورةٍ».

والزيادة بين المعقوفين من "إتحاف المهرة" (٥/ ٤٤٠)، ومنَ "المدخل" للبيهقيّ، والسياق بها أجودُ.

ورواه أبو زرعةَ الدمشقيُّ في "تاريخه" (ص٥٥٣) من طريق عبد الرحمٰن بن مهديٍّ به.

ورواه ابنُ سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ٣٢٢) عن أبي داودَ الطيالسيِّ، عن شعبةَ به.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

وهو صحيحٌ كما قال، لٰكنّ مسلمًا لم يُخرج لعليِّ بن الحكم شيئًا، انظر "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٤١٥)، وهو ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٣٩).

ورواه كذٰلك أبو نُعيمٍ في "رياضة المتعلّمين" - كما نقله الزركشيّ في "النكت" (٣/ ١٢٤٩)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٥٦) - من طريق أبي نضرةَ عن أبي سعيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ولفظه: «كان أصحاب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إذا قعدوا يتحدّثون في الفقه يأمرون أن يقرأ رجلٌ سورةً».

[١١٦/ب] أصحاب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم / إذا اجتمعوا، تذاكروا العلم، وقرءوا سورةً».(٢)

(**ودعا**)ءٍ منَ المحدّث يليق بالحال. ومن أهمّه هنا الدعاءُ بالتوفيق، والإعانة، والعصمة، كأنْ يقولَ: «اللّٰهمّ ثبّت جناني،(٣) وأدِرِ الحقّ علىٰ لساني، وافتح علىٰ الحاضرين فتوح العارفين».

(**ولْيكُ**) مستقبلًا للقبلة، و(**مقبلًا عليهمو**)، أيِ الحاضرين، (**معًا**)، أيْ كلَّهم؛ لحديث ابنِ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما مرفوعًا: «أكرم المجالس ما استُقبِل به القبلةُ». رواه أبو يعلىٰ،(٤) وغيرُه.(١)

---

(١). هو سعدُ بن مالك بن سنانِ بن ثعلبةَ بن عبيدٍ، الخُدْريُّ الخزرجيُّ الأنصاريُّ، أبو سعيدٍ، مشهورٌ بكنيتِه، منَ المكثرين منَ الرواية عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٢١٣).

(٢). أخرجه بهٰذا اللفظِ: الخطيبُ في "الجامع" (٢/ ٨٦ برقْم ١٢٢٩) - ومن طريقه السَّمعانيُّ في "أدب الإملاء والِاستملاء" (١/ ٢٧٢-٢٧٣ برقْم ١٣٠) - من طريق عفّانَ، عن شعبةَ، عن عليِّ بن الحكم، عن أبي نضرةَ، لم يُجاوزْه. ولفظ السمعانيّ: «إذا اجتمعوا يذكرون العلمَ، قرءوا سورةً».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ أيضًا، وزيادةُ عبد الرحمٰن بن مهديٍّ وأبي داودَ الطيالسيِّ ذِكْرَ أبي سعيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه محفوظةٌ؛ فإنّهما منَ الحفّاظ المتثبّتين.

هٰذا، ويُعلَم بما سبق أنّ الشارح تبعًا للسيوطيّ قد عزوَا اللفظَ الذي يرويه الخطيب من قول أبي نضرةَ إلىٰ الحاكم في روايته عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٣). (الجَنان) هنا القلب، انظر القاموس المحيط (ص١١٨٧).

(٤). في "المسند الكبير"، انظر "اتحاف الخيرة المهرة" للبُوصِيريّ (٢/ ١٠٠ برقْم ١١١٦)، و"المطالب العالية" لابن حجرٍ (٣/ ٣١٩ برقْم ٣١١).

وهو أحمدُ بن عليّ بن المثنَّىٰ بن يحيىٰ بن عيسىٰ، التميميُّ، أبو يعلىٰ، الموصليُّ، الحافظُ، صاحب "المسند". تُوُفِّي سنةَ سبعَ عشرةَ وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١٧٤-١٨٢).

(١). رواه أبو يعلىٰ - وعنه ابن عديٍّ في "الكامل" (٤/ ٥٣ برقْم ٥٤٢٣) - عن أبي الرَّبيعِ الزهرانيِّ، عن أبي شهابٍ، هو عبدُ ربِّه بنُ نافعٍ، عن حمزةَ بنِ أبي حمزةَ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

ورواه الخرائطيُّ في "مكارم الأخلاق" (٤/ ٢٦ برقْم ٩١٤) عن نصرِ بن داودَ، والطبرانيُّ في "المعجم الأوسط" (٨/ ١٨٩ برقْم ٨٣٦١) عن موسىٰ بنِ زكريّا، والسمعانيُّ في "أدب الإملاء والإستملاء" (١/ ٢٦١-٢٦٢ برقْم ١١٨) من طريق إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الخُتُّلِيِّ، كلُّهم عن أبي الربيع الزهرانيِّ به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن نافعٍ إلّا حمزةُ بن أبي حمزةَ».

وحمزةُ بن أبي حمزةَ هٰذا هو النَّصِيبيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١١٩): «متروكٌ، متّهَمٌ بالوضع».

وأخرجه أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (٢/ ٧٤، و٣٤٤) بإسنادٍ لا بأسَ به عن محمّدِ بن الصلت، عن أبي شهابٍ، عنِ الأعمش، عن نافعٍ به.

هٰكذا في الموضعين منَ المطبوعة، بإبدال الأعمش بحمزةَ النَّصِيبيِّ.

وذكر الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٣/ ٦٣-٦٤) أنّ أبا نعيمٍ رواه في "حرف العين" من "تاريخ أصبهانَ" - وهو الموضع الأوّل - من طريقِ [أبي] شهابٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

هٰكذا في مطبوعة "نصب الراية"، لم يذكرِ الأعمشَ؛ فجعله منقطعًا؛ فإنّ أبا شهابٍ لا يدرك الرواية عن نافعٍ؛ فإنّ نافعًا تُوُفِّي سنةَ سبعَ عشرةَ ومِائةٍ، وأكبر من ذكره المِزّيُّ فيمن روىٰ عنهم أبو شهابٍ هو أبو حَصِينٍ الأسديُّ، انظر "تهذيب الكمال" (١٦/ ٤٨٥-٤٨٦)، وقد تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائةٍ إلىٰ سنة اثنتين وثلاثين ومِائةٍ، بعد نافعٍ بعشرٍ إلىٰ خمسَ عشْرةَ سنةً.

وذكر السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٧٧) رواية أبي يعلىٰ والطبرانيِّ من طريق حمزةَ النَّصِيبيّ، ثمّ قال: «وكذا رواه ابن عديٍّ وأبو نعيمٍ في "العين" من "تاريخ أصبهانَ"»، وظاهره أنّ أبا نعيمٍ يرويه كرواية غيره: عن أبي شهابٍ، عن حمزةَ، عن نافعٍ.

وقد تتبّعت ما كتبه العلماء في تخريج هٰذا الحديثِ، فلم أرَ أحدًا ذكر أنّ أبا شهابٍ رواه عنِ الأعمش عن نافعٍ، مع شدّة الحاجة إلىٰ الإستغناء بهٰذه الروايةِ عن رواية حمزةَ النَّصِيبيّ المتّهَمِ بالوضع. والله أعلم بحقيقة الحال.

وأيضًا، فقد تقدّم نفيُ الطبرانيّ أن يكون أحدٌ روىٰ الحديثَ عن نافعٍ غيرَ حمزةَ النَّصِيبيِّ.

=

وحديثِ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا أيضًا: «إنّ لكلّ شيءٍ سيّدًا، وإنّ سيّد المجالس قِبالةُ القبلة». رواه الطَّبَرانيّ[1] بسندٍ حسنٍ.[2]

هٰذا، ومحمّدُ بن الصلت قال الحافظ في "التقريب" (ص٤١٩): «ثقةٌ».

وقد خالفه هنا أبو الربيع الزهرانيُّ، فإن لم يكن ما في مطبوعة "أخبار أصبهانَ" خطأً من بعض الرواة أو منَ النسّاخ، ولا كان اضطرابًا من أبي شهابٍ؛ فإنّه لم يكن بالحافظ، فإنّ روايةَ أبي الربيع الزهرانيّ أولىٰ بأن تكون محفوظةً؛ فإنّه أحفظُ من محمّدِ بن الصلت.

وعلىٰ فَرْض صحّةِ رواية محمّدِ بن الصلت، فإنّ إسنادها منقطعٌ؛ فإنّ الأعمش – رحمه الله – مدلّسٌ، وقد عنعن، وهو أيضًا غير معروفٍ بلقاءِ نافعٍ، قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٣٠٠) فيمن روىٰ عنِ نافعٍ: «وسليمانُ الأعمش، وقيل: لم يسمع منه».

فإذا انضمّ هٰذا الِانقطاعُ إلىٰ ضعف أبي شهابٍ، وَهِيَتْ هٰذه الطريقُ أيضًا.

والخلاصة أنّ حديث ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما واهٍ، لا يثبت، ولا يصلح لِلاستشهاد.

(١). في "المعجم الأوسط" (٣/ ٢٥ برقْم ٢٣٥٤).

(٢). فقد أخرجه عن إبراهيمَ، هو ابنُ محمّدِ بن عِرْقٍ الحمصيُّ، عن عمرِو بن عثمانَ، هو ابنُ سعيدِ بن كثيرٍ الحمصيُّ، عن محمّدِ بن خالدٍ الوهبيُّ، عن محمّدِ بن عمرٍو، هو ابنُ علقمةَ بنِ وقّاصٍ الليثيُّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

ثمّ ذكر الطبرانيُّ أنّه لم يروِه عن محمّدِ بن خالدٍ إلّا عمرُو بن عثمانَ.

وقد حسّنه المنذريُّ في "الترغيب والترهيب" (٣/ ١١٢٢)، والهيثميُّ في "مجمع الزوائد" للهيثميّ (٨/ ٥٩)، والسخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٧٧).

وعمرُو بن عثمانَ ومحمّدُ بن خالدٍ ومحمّدُ بن عمرٍو – كلُّهم حسنُ الحديث.

لٰكنّ شيخَ الطبرانيِّ لم يوثَّق، ولا روىٰ عنه غيرُ الطبرانيّ، وإنْ أكثر عنه في مصنَّفاته؛ فهو مجهول الحال في الرواية؛ ولذٰلك قال الذهبيُّ في "الميزان" (١/ ٦٣): «غير معتمَدٍ»، وذكر له حديثًا كأنّه يخطّئه فيه. وانظر ترجمته في "إرشاد القاصي والداني" للمنصوريّ (ص٧٠-٧١).

وقد وجّه الشيخ الألبانيّ تحسين المنذريّ والهيثميّ، قال في "السلسلة الصحيحة" (٦/ ٣٠١): «لعلّهما وقفا علىٰ توثيقٍ له، أو متابعٍ، وإلىٰ هٰذا يشير قول الطبرانيّ المتقدِّم: لم يروِه ... إلّا عمرٌو».

=

وفيه نظرٌ. أمّا أن يكونا وقفا علىٰ توثيقٍ، فهو بعيدٌ، وقد ترجم له الذهبيُّ في "الميزان" (١/ ٦٣)، وابن حجرٍ في "اللسان" (١/ ٣٥٥)، ولم يذكرا توثيقًا له، ولم يترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ"، مع معرفته التامّة بالرواة الشاميّين.

وقد يكونا ظنّا توثيقه توهُّمًا، أو اشتبه عليهما بمن وُثِّق، أو قنِعا في ذٰلك بتوثيقٍ لا يرتضيه غيرُهما؛ فهٰذه الِاحتمالات ونحوُها تجعل هٰذه المسألةَ من جنس الإبهام بلفظ التوثيق، ولم تقبلِ العلماء فيه توثيق الأئمّة الكبار، كمالكٍ والشافعيِّ، والله أعلمُ.

وأمّا احتمال المتابعة، فالأصل عدمُه، وهو بعيدٌ أيضًا، ولو كان، لذكروه، أو ذكره من جاء بعدهم ممّن تكلّم علىٰ الحديثِ.

وهٰذانِ الِاحتمالانِ - إنّما ذكرهما الشيخ كالِاعتذار للحافظين: المنذريِّ والهيثميِّ، وإلّا، فإنّ الشيخ نفسه - رحمة الله عليه - لم يرتضِهما، ولا عوّل بهما علىٰ تقليد المنذريّ والهيثميّ؛ ولذا أقرّ بضعف الإسناد. والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلمُ.

وللحديث شاهدٌ، أخرجه عبدُ بنُ حميدٍ في "مسنده" (المنتخب: ٢/ ١٧٤-١٧٥ برقْم ٦٧٦)، والحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده" (بغية الباحث: ٢/ ٩٦٧ برقْم ١٠٧٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٧٠)، من طرقٍ عن أبي المقدام هشامِ بن زيادٍ، عن محمّدِ بن كعبٍ القُرَظيِّ، فذكر قصّةً طويلةً، وفيها روىٰ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إنّ لكلّ شيءٍ شرفًا، وإنّ أشرف المجالس ما استُقبِل به القبلةُ».

قال ابن حبّانَ في "وصف الِاتباع" إنّه «خبرٌ موضوعٌ، تفرّد به أبو المقدام، عن محمّدِ بن كعبٍ، عنِ ابن عباسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما»، نقله السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٧٧).

وقال الذهبيُّ في "تلخيص المستدرك": «هشامٌ متروكٌ ... فبطل الحديثُ».

وقال في "معجم الشيوخ الكبير" (١/ ٣٦): «تفرّد به أبو المقدام هشامُ بن زيادٍ، وهو واهٍ».

وقال الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٢/ ١٠٠): «وهو معلولٌ بهشامٍ».

وقال البُوصِيريُّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٧/ ٤٠٧): «رواه عبدُ بنُ حميدٍ والحارث بن أبي أسامةَ، ومدار إسناديهما علىٰ هشامِ بن زيادٍ أبي المقدام، وهو ضعيف».

وقال السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٧٧): «وأبو المقدام هو المشهور بهٰذا الحديثِ، وهو مشهورُ الضعف».

=

هٰذا، وفي الإسناد علّةٌ أخرىٰ أيضًا، فقد رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٣٦٠-٣٦١) عن عفّانَ، عن هشامِ بن زيادٍ، عن يحيىٰ بنِ فلانٍ، عن محمّدِ بن كعبٍ به، وسياقه مختصرٌ.

وروىٰ العقيليّ في "الضعفاء" (٦/ ٢٥٩ برقْم ٦٣٥٧) عن عفّانَ أنّ هشامًا هٰذا كان يروي الحديث عن يحيىٰ بنِ فلانٍ، عن محمّدِ بن كعبٍ، ثمّ ادّعىٰ بعدُ أنّه سمعه من محمّدِ بن كعبٍ، وذكر أنّه إنّما ابتُلِي من قِبَل هٰذا الحديثِ.

وانظر نحوَه في "مقدّمة صحيح مسلمٍ" (ص١٤).

ويحيىٰ هٰذا قال الذهبيُّ في "الميزان" (٤/ ٤٠٢): «لا يُدرىٰ من هو»، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٥): «مجهولٌ».

والحاصل أنّ هشامَ بنَ زيادٍ مع وهائه - لم يسمع هٰذا الحديثَ من محمّدِ بن كعبٍ.

وقد رُوي عن محمّدِ بن كعبٍ من طرقٍ أخرىٰ.

فرواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٣٦١)، وأحمدُ بن مَنيعٍ في "مسنده" - كما ذكره البُوصِيريُّ في "إتحاف الخيرة والمهرة" (٢/ ١٠٠ برقْم ١١١٥) - من طريق عيسىٰ بنِ ميمونٍ. والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٦٩-٢٧٠) من طريق محمّدِ بن معاويةَ، عن مصادفِ بن زيادٍ. والخرائطيُّ في "مكارم الأخلاق" (٤/ ٢٦-٢٧ برقْم ٩١٥)، والعقيليّ في "الضعفاء" (١/ ٤٦٨ برقْم ٧٩٧) من طريقين عن تمّامِ بن بَزِيعٍ. والطبريُّ في "تهذيب الآثار" (٢/ ٥٣٧ برقْم ٧٧٥)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ٧٤ برقْم ١٢٠٥) من طريق صالحِ بن حسّانَ. كلُّهم - أربعةٌ - عن محمّدِ بن كعبٍ به، وسياق بعضهم مختصَرٌ.

وهٰذه المتابعاتُ علىٰ كثرتها - لا يُفرَح بها.

أمّا الطريقانِ الأولىٰ والثانيةُ، فقد قال العقيليُّ في "الضعفاء" (١/ ٤٦٩-٤٧٠): «لم يحدّث بهٰذا الحديثِ عن محمّد بن كعبٍ ثقةٌ، رواه هشامُ بن زيادٍ أبو المقدام، وعيسىٰ بنُ ميمونٍ، ومصادفُ بن زيادٍ القرشيُّ، وكلُّ هٰؤلاء متروكٌ».

ولم يستحضرِ الذهبيُّ هٰذا النقلَ، فقال في ترجمة مصادفٍ منَ "الميزان" (٨/ ٧٣): «مجهولٌ».

وكذٰلك في "تلخيص المستدرك"، فلم يُعلَّه بمصادفٍ، واكتفىٰ بقوله: «ومحمّدُ بن معاويةَ كذّبه الدارقطنيُّ، فبطل الحديث».

ومحمّدُ بن معاويةَ الراوي عن مصادفٍ هو ابنُ أعينَ النَّيْسابُوريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٤١): «متروكٌ»، إلىٰ آخر كلامه.

=

وقال السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٧٧): «والراوي له عن مصادفٍ واهي الحديثِ؛ فلا يُغترَّ بروايته».

وأمّا الطريق الثالثة، فتمّامُ بن بَزيعٍ مترجَمٌ في "لسان الميزان" (٢/ ٣٧٧)، وفيه عنِ ابن معينٍ قال: «ليس بشيءٍ»، وعنِ البخاريّ قال: «يتكلمون فيه». وعنِ الدارقطنيّ قال: «متروك».

وأمّا الطريق الرابعة، فصالحُ بن حسّانَ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢١٢): «متروكٌ».

فهٰذه الطرقُ كلُّها واهيةٌ، كلُّ رواتها متروكون؛ فلا اعتدادَ بها، ولهٰذا أطلق غير واحدٍ منَ العلماء السابقِ نقلُ كلامهم تفرُّدَ هشامِ بن زيادٍ بهٰذا الحديثِ، يعنُون: أنّ هٰذه المتابعاتِ كعدمها، ولا يبعد أن يكون بعضُهم سرق من بعضٍ، بل هٰذا هو الظاهرُ.

ثمّ وجدتُ للحديث طرقًا سالمةً في ظاهرها منَ الكذّابين والمتروكين.

فأوّلها: رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٣٦١-٣٦٢) عن محمّدِ بن يزيدَ بنِ خُنَيسٍ، عن وُهَيبِ بن الورد قال: بلغنا أنّ محمّدَ بن كعبٍ القرظيَّ، فذكره.

وثانيها: قال العقيليُّ في "الضعفاء" (١/ ٤٦٩-٤٧٠): «وحدّث به القعنبيُّ عن عبد الملك بن محمّدِ بن أيمنَ، عن عبد الله بن يعقوبَ، عمّن حدّثه، عن محمّدِ بن كعبٍ».

ثمّ قال: «ولعلّه أخذه عن بعض هٰؤلاء»، يعني المتروكين السابقَ ذكرُهم. وكذٰلك يقال في رواية وُهَيبٍ السابقةِ.

وثالثها: ما رواه الطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (٢/ ٣٢٨ برقْم ١٤٣٢) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٧/ ٣٤٥) - من طريق عبد الوهّاب بن محمّدٍ الأوزاعيّ، عن عمرِو بن مهاجرٍ، عن محمّدِ بن كعبٍ به.

وعبدُ الوهّاب بنُ محمّدٍ قد روىٰ عنه اثنانِ، كما ذكره ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٧/ ٢٤٤-٣٤٥)، ولم أجد من وثّقه، فالظاهر أنّه مجهولُ الحال.

والحاصل أنّ الحديث ضعيفٌ من جميع طرقه، قال العقيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ٢٦١): «ليس لهٰذا الحديثِ طريقٌ يثبت». وضعّفه الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٦/ ٣٠٠).

وعليه، فليس حديث ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما بدلًا صالحًا عن حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه السابقِ.

وقال حَبِيبُ بن أبي ثابتٍ: «إنّ منَ السنّة إذا حدّث الرجل القوم أن يُقبِل عليهم جميعًا».[١]

وعلىٰ ذٰلك عمل الأكثرين في الدروس، ولا سيّما في المسجد الحرام.

وبعضهم يجلس لإلقاء الدرس مستدبِرَ القبلةِ، والقومُ أمامَه، قياسًا علىٰ الخُطبة. ولأنّ أحواله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في مواعظه أنْ يخطُبَ لهم، وهو مستدبِرُ القبلة، مستقبِلُ الناس.

قال بعض المحقّقين[٢]: «والحكمة في ذٰلك أنّ السنّة كون المنبر في صدر المجلس، فلو استقبل القبلة مع ذٰلك، لكان ذٰلك خارجًا عن مقاصد الخطاب؛ إذ يخاطِب حينئذٍ من يكون خلف ظهره، ولو جَعَل المنبر في آخر المسجد، واستقبل القبلة، فإنِ استدبره القوم واستقبلوا القبلة، كان خارجًا عن مقاصد الخطاب، كما تقدّم، وإنِ استقبلوه واستدبروها، لزم تركُ الِاستقبال لخلقٍ كثيرٍ، وتركُه لواحدٍ أسهلُ».

تأمّل.

(ورتّل) أيّها المحدّث **(الحديث)** أيْ تأنَّ في قراءته، ولا تسرُدها سردًا يمنع فَهْم بعضه؛ ففي "الصحيح"[٣] أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إنّما كان يحدّث حديثًا لو عدّه العادّ أحصاه.

وفي لفظٍ عند مسلمٍ[٤] أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لم يكن يسرُد الحديث كسَرْدِكم.

---

(١). أخرجه الخطيب في "الجامع" (١/ ٦٤٤ برقْم ٩٨٨). وأخرجه من طريقٍ أخرىٰ بلفظٍ آخرَ، انظرِ "الجامع" (١/ ٦٤٤ برقْم ٩٨٩).

(٢). هو أبو المعالي الجوينيُّ، قاله في "نهاية المطلب" (٢/ ٥٤٧).

(٣).في "صحيح البخاريّ" (٤/ ١٩٠ برقْم ٣٥٦٧)، و"صحيح مسلمٍ" (٨/ ٢٢٩)، من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

(٤). في "صحيحه" (٧/ ١٦٧).

وعلّقه البخاريّ في "صحيحه" (٤/ ١٩٠).

وفي لفظٍ عند البيهقيّ[١] عَقِيبه: «إنّما كان حديثه تفهمه القلوبُ».

وبقي من آداب التحديث شيءٌ كثيرٌ؛ فلْيُطلَب منَ المؤلّفات في التعليم.[٢]

ثمّ بيَّن الكلام علىٰ الإملاء، فقال: (**واعقِد**) - أيّها المحدّثُ العارفُ - استحبابًا، كما صرّح به غيره،[٣] (**مجلسًا ∴ / يومًا**) واحدًا (**بأسبوعٍ**)، كيوم الجمُعة، (**للإملاء**)، أيْ إملاءِ الحديث لمن يكتبونه؛ فإنّه من أعلىٰ مراتب الرواية، والسماعُ فيه أحسنُ وجوه التحمّل وأقواها.[٤] وذٰلك (**ائْتِسا**)، أيِ اقتداءً بفعل الصحابة، والتابعين، وغيرِهم منَ الأئمّة. [١١٧/أ]

قال أبو الخطّابِ معروفٌ الخيّاطُ[٥]: «رأيت واثلةَ بنَ [الأسقعِ][٦] رضي الله تعالىٰ عنه يملي علىٰ الناس الأحاديث، وهم يكتبونه بين يديه». رواه البيهقيّ،[١] وغيره.[٢]

---

(١). في "المدخل" (٢/ ١٢٨ برقْم ٥٩٤)، ولفظه: «إنّما كان حديث رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم فصلًا، تفقهه القلوب».

(٢). منها: "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب، و"أدب الإملاء والِاستملاء" للسمعاني، و"تعليم المتعلِّمِ طريقَ التعَلُّم" للزرنوجيّ، و"تذكرة السامع والمتكلّم" لابن جماعةَ. وذكر الشيخ بكرٌ أبو زيدٍ في "حلية طالب العلم" (ص١٣٩) كتبًا كثيرةً في هٰذا الفنِّ، فلْيُراجعْ.

(٣). الضمير في (غيره) يعود علىٰ السيوطيّ، وقد أتىٰ بلفظ الأمر؛ فحسُن التنبيه علىٰ أنّه مصروفٌ عن ظاهره - وهو الوجوب - إلىٰ الندب.

والمراد بغيره جماعةٌ، منهمُ الخطيب في "الجامع" (٢/ ٨٦)، والماورديّ والرافعيّ والسمعانيّ، حكاه عنهمُ الزركشيّ في "النكت" (٣/ ٦٥١)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٤٢)، والنوويّ في "الإرشاد" (ص١٦٨)، وفي "التقريب" (ص٣٢١)، وأقرّه السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩٦)، وابن كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (ص٢٤٥)، والعراقيّ في "شرحِ التبصرةِ والتذكرةِ" (٢/ ٢٧).

(٤). انظرِ "الأصل" (ل: ٧٥/أ).

(٥). هو معروفُ بن عبد الله، مولىٰ واثلةَ بنِ الأسقع، وقيل: مولىٰ عُبيدٍ مولىٰ الأُمَويّين، أبو الخطّاب، الدمشقيُّ، روىٰ عن واثلةَ أحاديثَ لم يتابع عليها؛ فضُعِّف. ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٤٧٤) في الطبقة التاسعةَ عشرةَ، الذين تُوُفُّوا بين السبعين والثمانين ومِائةٍ.

(٦). في "الأصل": (الأشقع)، بالشين المعجمة، وهو تصحيفٌ.

=

وفي "البخاريّ"[٣]: كان ابن مسعودٍ يذكّر الناس في كلّ يومِ خميسٍ، وقال: «إنّي أكره أنْ أُمِلَّكم، وإنّي أتَخَوَّلكم بالموعظة، كما كان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يتَخَوَّلنا بالموعظة؛ مخافةَ السآمة علينا».

وعنِ[٤] ابن عبّاسٍ: «حدِّثِ الناس كلَّ جُمُعةٍ مرّةً، فإن أبيتَ فمرّتين، فإن أكثرتَ فثلاثَ مِرَارٍ».[٥]

وكان ابن عساكرَ[٦] وغيرُه منَ الحفّاظ[٧] يُمْلُون يومَ الجمُعة، بعدَ صلاتها.

وهو واثلةُ بن الأسقع بن عبد العُزَّىٰ بن ياليلَ بنِ ناشبٍ، وقيل في نسبِه غيرُ ذٰلك، الليثيُّ، مختلَفٌ في كنيته، سكن البصرةَ، ثمّ الشامَ، وكان من أهل الصُّفَّة. تُوُفِّي سنة بضعٍ وثمانين. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٦٣-١٥٦٤)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٦٥٢-٦٥٣).

(١). في "المدخل" (٢/ ٢٤١ برقْم ٧٦٨).

(٢). أخرجه ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ٦٧) - ومن طريقه السَّمعانيّ في "أدب الإملاء والِاستملاء" (١/ ١٤٣-١٤٤ برقْم ٣٤) - والخطيب في "الجامع" (٢/ ٥٦ برقْم ١١٦٧).

(٣). (١/ ٢٥ برقْم ٧٠).

(٤). قوله: (وعن ابن عبّاسٍ ... إلخ) معطوفٌ علىٰ قوله: (كان ابن مسعودٍ ... إلخ)، فالكلام مبتدأٌ، وخبره: (في البخاريّ).

(٥). رواه البخاريُّ في "صحيحه" (٨/ ٧٤ برقْم ٦٣٣٧).

(٦). هو عليُّ بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، ثقةُ الدين، أبو القاسمِ، الدمشقيُّ، يُعرَف بـ(ابن عساكرَ)، ولا يُدرىٰ مَن عساكرُ هٰذا مِن أجدادِه، وهو صاحبُ "تاريخ دمشق" الكبيرِ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وسبعين وخمسِمائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ٥٥٤-٥٧١).

(٧). عبارة الشارح تُفهِم أنّ تلك عادةُ جميع الحفّاظ، وليس كذٰلك، فقد كان الحافظ العراقيّ وابنُه والحافظ ابنُ حجرٍ يملون يوم الثلاثاء، قاله السيوطيّ، ونقله عنه الكَتّانيّ في "فِهرس الفهارس والأثبات" (٢/ ١٠٢١)، وفيه عزوُ ذٰلك إلىٰ الحفّاظ المتقدّمين؛ ليحترزَ عمّن ذَكر منَ المتأخّرين. ولذٰلك عبّر في "تدريب الراوي" - وهو الأصل الذي نقل عنه الشارح - بـ(غالب الحفّاظ).

علىٰ أنّ عاداتِ الحفّاظ في ذٰلك مختلفةٌ، انظر ذٰلك في "الجامع" للخطيب (٢/ ٦٣-٦٧).

قال المصنِّف[١]: «فتبعتهم في ذٰلك، وقد ظفِرت بحديثٍ يدلّ علىٰ استحبابه بعد عصر يوم الجمُعة، وهو حديث أنسٍ مرفوعًا: «من صلّىٰ العصر، ثمّ جلس يُمْلِي خيرًا حتّىٰ يمسيَ، كان أفضل ممّن أعتق ثمانيةً من ولد إسماعيلَ». رواه البيهقيّ».[٢]

---

(١). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٠٦).

(٢). في "شعب الإيمان" (٢/ ٨٨-٨٩ برقْم ٥٥٩) من طريق جعفرِ بن محمّدٍ الصائغ، وتمتامٍ، هو محمّدُ بن غالبٍ، كلاهما عنِ الحسن بن الربيع، ثنا حمّادُ بن زيدٍ، عنِ المعلّىٰ بنِ زيادٍ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

لٰكنْ لفظ تمتامٍ: «حتّىٰ يمسي»، أو قال: «حتّىٰ تغرب الشمسُ». هٰكذا، علىٰ الشكّ. ولفظ الصائغ: «حتىٰ تغرب الشمس»، من غير شكٍّ.

وكذٰلك رواه أحمدُ في "المسند" (٦/ ٢٩١٧ برقْم ١٣٩٦٨) عنِ الحسن بن الربيع به، وقال: «حتّىٰ يمسي»، من غير شكٍّ، وهو اللفظ الذي أورده الشارح؛ فكان ينبغي عزوُه لأحمدَ.

ورواه الطبرانيُّ في "الدعاء" (٣/ ١٦٣٩ برقْم ١٨٨٠) عن عليِّ بن عبد العزيز، هو البغويُّ، ثنا الحسن بن الربيع، ثنا [حمّادُ بن زيدٍ] به، ولفظُه: «من صلّىٰ العصر، فجلس حتّىٰ تغرب الشمس، كان أفضلَ ممّن أعتق مِائةً من ولد إسماعيلَ»، ولم يذكرِ الإملاءَ.

وهٰذا الإسناد رجاله ثقاتٌ، إلّا المعلّىٰ بنَ زيادٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٢): «صدوقٌ، قليل الحديث، زاهدٌ».

لٰكنّه منقطعٌ بين المعلّىٰ وأنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فالمعلّىٰ من أتباع التابعين، لا يروي عنِ الصحابة، انظر شيوخه في "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٢٨٧)، وعدّه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٢) منَ السابعة، وهي طبقة كبار أتباع التابعين.

وقد جاء ذِكْر الواسطة الساقطة بين المعلّىٰ وأنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه فيما روىٰ أبو يعلىٰ في "مسنده" (٧/ ١٥٤ برقْم ٤١٢٦). والطبرانيُّ في "الدعاء" (٣/ ١٦٣٨-١٦٣٩ برقْم ١٨٧٩)، من طريق أبي الربيع الزهرانيّ. ورواه أبو يعلىٰ في "مسنده" (٧/ ١٢٨ برقْم ٤٠٨٧) من طريق خلفِ بن هشامٍ، هو المقرئُ. ورواه الخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (ص٧٠ برقْم ٣٥-٣٦) من طريق لُوَينٍ، هو محمّدُ بن سليمانَ بنِ حبيبٍ. ورواه ابن السنّيّ في "عمل اليوم والليلة" (عجالة الراغب المتمنّي: ٢/ ٧٦٣-٧٦٤ برقْم ٦٧١) عنِ الثلاثة جميعًا.

=

(**ثمّ اتّخِذ**) - أيّها المحدّثُ - (**مستمليًا**) واحدًا.

فقد روىٰ أبو داودَ[1] وغيرُه،[1] عن رافعِ بن عمرٍو[1] قال: «رأيت رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يخطُب الناس بمِنًى، حين الضُّحىٰ، علىٰ بغلةٍ شَهْباءَ، وعليٌّ رضي الله تعالىٰ عنه يعبّر عنه».

كلُّهم عن حمّادِ بن زيدٍ، عنِ المعلّىٰ بنِ زيادٍ، عن يزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لَأَن أجلس مع قومٍ يذكرون الله، من صلاة العصر إلىٰ أن تغرب الشمس، أحبُّ إليّ من أن أعتق ثمانيةً من ولد إسماعيلَ».

قال ابنُ السُّنّيِّ: «زاد لُوَينٌ: كان أنسٌ إذا حدّث بهٰذا الحديث، أقبل عليّ، فقال: واللهِ، ما هو بالذي تصنع أنت وأصحابُك، ولٰكنّهم قومٌ يتحلّقون الحِلَقَ».

وعند الخطيب: «ولٰكنّهم قومٌ يتعلّمون القرآن والفقه».

وزيادة الجماعة ذِكْرَ يزيدَ محفوظةٌ؛ فإنّهم ثقاتٌ، وقد بيّنوا الواسطة بين المعلّىٰ وأنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وعليه، فالحديث ضعيفٌ؛ لضعفِ يزيدَ الرَّقَاشيِّ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٩).

وهو في روايته عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه خاصّةً أشدُّ ضعفًا، قال أبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٥٢): «كثيرُ الرواية عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه بما فيه نظرٌ».

وقال ابن حبّانَ في "المجروحين" (٢/ ٤٤٨): «كان يقلِب كلام الحسن، فيجعلُه عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وهو لا يعلم».

تنبيهٌ: تبيّن بما ذكرتُ من ألفاظ الرواة أنّ المحفوظ في الحديث تعليق الفضيلة علىٰ ذكر الله عزّ وجلّ، لا علىٰ الإملاءِ. بل في لفظ الإملاء نكارةٌ؛ إذِ التصدُّر لإملاء العلم لم يكن معروفًا في عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وعليه، فلا يكون الحديث مطابقًا لمطلوب السيوطيّ، وإنْ بقي دالًّا عليه، لٰكنْ علىٰ سبيل العموم؛ فإنّ إملاء الحديث من جملة ذِكر الله تعالىٰ. والله أعلىٰ وأعلم.

(١). في "السنن" (٢/ ٥٠٧ برقْم ١٩٥١) من طريق مروانَ بنِ معاويةَ الفَزَاريِّ، عن هلالِ بن عامرٍ المزنيِّ، حدّثني رافعُ بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر الحديث.

(١). وأخرجه كذٰلك النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٤/ ١٩٠ برقْم ٤٠٧٩)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٠٥٢-١٠٥٣ برقْم ٢٦٦٩)، من طرقٍ عن مروانَ بنِ معاويةَ به.

ورواه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٩٩٥ برقْم ٥٠١٢) من طريق القاسم بن مالكٍ المزنيِّ، ورواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٨/ ٤-٥) من طرقٍ عن يعلىٰ بنِ عُبَيدٍ، كلاهما عن هلالٍ به، لٰكنْ لفظ أبي نعيمٍ مختصرٌ، ليس فيه تبليغُ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٠٢): «وتابعه - يعني مروانَ - عبدُ الرحمٰن بنُ مَغْراءٍ».

وخالفَ أبو معاويةَ هٰؤلاء جميعًا، فأخرج الحديثَ أبو داودَ في "السنن" (٤/ ٤٠٩ برقْم ٤٠٧٠)، وأحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٤٢٤ برقْم ١٦١٦٦)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢٠٦٦ برقْم ٥١٩١) من طرقٍ عن أبي معاويةَ، عن هلالِ بن عامرٍ المزنيِّ، عن أبيه عامرِ بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر الحديث.

وأخرجه أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٤٢٤ برقْم ١٦١٦٧) عن محمّدِ بن عُبيدٍ، ثنا شيخٌ من بني فزارةَ، عن هلالِ بن عامرٍ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه به.

وهٰذا الشيخ الفَزَاريُّ المبهَم - الظاهر أنّه مروانُ بن معاويةَ؛ فإنّ الحديث مشهورٌ به، وحينئذٍ، فهٰذه متابعةٌ قويّةٌ لأبي معاويةَ.

فإن لم يكنْهُ، فهو غيرُ معروفٍ؛ فلا يحتجُّ بمخالفته ولا موافقته.

وقد روىٰ محمّدُ بن عُبيدٍ عن شيخٍ فزاريٍّ اسمه حُرَيثُ بن أبي مَطَرٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٥/ ٥٦٣)، وقال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٩٦): «ضعيفٌ»، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

وأيًّا ما كان، فرواية الجماعة: مروانُ بن معاويةَ الفَزَاريُّ، ويعلىٰ بنُ عُبيدٍ، وعبد الرحمٰن بنُ مَغْراءْ - أرجحُ؛ فإنّ مروانَ الفَزَاريَّ أحفظُ من روىٰ هٰذا الحديثَ، ويعلىٰ ثقةٌ، وعبد الرحمٰن صدوقٌ، انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ - علىٰ الترتيب - (ص٥٣٨، و٢٩٢).

والروايتانِ الأُخرَيانِ - شاذّتانِ.

أمّا أبو معاويةَ، فهو مع حفظه - يَهِمُ في روايته عن غير الأعمش، قال الإمامُ أحمدُ: «أبو معاويةَ الضريرُ في غير حديث الأعمش مضطربٌ، لا يحفظها حفظًا جيّدًا»، وقال ابن خِرَاشٍ: «هو في الأعمش ثقةٌ، وفي غيره فيه اضطرابٌ». انظر "تهذيب الكمال" (٢٥/ ١٢٨، و١٣٢). وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١١): «وقد يَهِمُ في حديث غيره»، يعني الأعمشَ.

=

وفي "الصحيح"[٢] عن أبي جمرةَ[١] قال: «كنت أترجم[٢] بين ابن عبّاسٍ وبين الناس».

وأمّا محمّدُ بن عُبيدٍ، وهو الطنافسيُّ، وهو ثقةٌ يحفظُ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (٤٣٩)، فقد سبق ما في روايته منِ احتمالٍ.

ولذٰلك قال البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٠٢): «والأوّل - يعني روايةَ مروانَ - أصحُّ».

وقال ابن السكن: «يُقال: إنّ أبا معاويةَ أخطأ فيه». ذكره ابن حجرٍ في "الإصابة" (٥/ ٥١٧).

ثمّ (٥/ ٥١٨) نقل عن أبي القاسم البغويِّ تصحيحَ رواية مروانَ.

ثمّ قال: «ويُحتمَل أن يكون هلالٌ سمعه من أبيه وعمِّه»، يعني رافعَ بنَ عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنه.

وقال أبو الحسن بنُ الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ٣٩) عن رواية أبي معاويةَ: «وهو وهمٌ ... والصواب: هلالُ بن عامرٍ، عن رافع بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنه».

لهٰذا، وقد رُوي الحديثُ علىٰ وجهٍ ثالثٍ، قال أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٩٩٥): «ورواه محمّدُ بن حُميدٍ، عن عليِّ بن مجاهدٍ، عن هلالِ بن أبي هلالٍ، عن أبيه، عن رافعٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وسبق أنّ مروانَ صرّح في رواية أبي داودَ بسماع هلالٍ من عمِّه رافعٍ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فيكون لهٰذا الوجهُ منافيًا لذاك في الظاهر.

ولهٰذا الإسنادُ واهٍ، إنّما ذكرتُه استقصاءً للبحث؛ فمحمّدُ بن حُميدٍ هو الرازيُّ، وهو متّهَمٌ، قال الذهبيُّ في "الكاشف" (٤/ ١٠١): «الأولىٰ تركُه».

وشيخه عليُّ بن مجاهدٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤٣-٣٤٤): «متروكٌ».

فلا نظرَ في مخالفة محمّدِ بن حُميدٍ عن عليِّ بن مجاهدٍ - لمروانَ بنِ معاويةَ ومن معه.

والحاصل أنّ إسناد أبي داودَ من طريق مروانَ بنِ معاويةَ، الذي ذكره الشارح - هو المحفوظُ.

والحديث صحيحٌ، رجاله كلُّهم ثقاتٌ، سواءٌ كان صحابيُّه رافعَ بنَ عمرٍو أو عامرَ بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما. والله أعلمُ.

(١). هو رافع بن عمرٍو بن هلالٍ، وقيل في نسبه غيرُ ذٰلك، المزنيُّ، نزيلُ البصرة، رأىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في حجّة الوداع وهو ابن خمسٍ أو ستِّ سنين، وحفظ عنه. انظرِ "الاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٤٨٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٤٢-٤٣).

(٢). في "صحيح البخاريّ" (١/ ٢٩ برقْم ٨٧)، و"صحيح مسلمٍ" (١/ ٣٥-٣٦).

ويكون المستملي (**محصِّلًا**)، متيقِّظًا، لا بليدًا، كمستملي يزيدَ بن هارونَ،[٣] حيث سُئِل يزيدُ عن حديثٍ، فقال: «حدّثنا به عدّةٌ»، فصاح المستملي: «يٰأبا خالدٍ، (عِدَّةُ) بنُ مَنْ»؟ فقال يزيدُ له: «ابنُ (فَقَدْتُك)»![٤]

(**وزد**) - أيّها المحدّثُ - أكثرَ من مستملٍ واحدٍ، (**إذا يكثر جمعٌ**) مِنَ الطلبة، بحسَب الحاجة؛ فقد أملىٰ أبو مسلمٍ الكَجّيُّ،[٥] وكان في مجلسه سبعةٌ مستملون، يبلّغ كلُّ واحدٍ صاحبه الذي يليه، وحضر عنده نيّفٌ وأربعون ألفَ مِحبرةٍ، سوىٰ النَّظَّارةِ.[٦]

---

(١). هو نصرُ بن عمرانَ، الضُّبَعيُّ، أبو جَمرَةَ، البصريُّ، صحِب ابنَ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، وروىٰ عنه. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وعشرينَ ومِائةٍ. انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٨/ ١٠٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢٤٣-٢٤٤).

(٢). قال أبو عمرٍو بنُ الصلاح في "صيانة صحيح مسلم" (ص١٥٢): «وعندي أنّ معناه أنّه كان يبلّغ كلام ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنه تعالىٰ عنهما إلىٰ من خفي عليه منَ الناس، إمّا لزحامٍ منع من سماعه، فأسمعهم، وإمّا لاختصارٍ منع من فهمه، فأفهمهم، أو نحوِ ذٰلك».

وقال ابن حجرٍ في "الفتح" (١/ ١٣٠): «الثاني أظهرُ؛ لأنّه كان جالسًا معه علىٰ سريره؛ فلا فرقَ في الزحام بينهما، إلّا أن يُحمَل علىٰ أنّ ابن عبّاسٍ كان في صدر السرير، وكان أبو جمرةَ في طرفه الذي يلي من يُترجِم [لهم]».

(٣). هو محمّدُ بن عمرٍو، مستملي يزيدَ بنِ هارونَ، بَرْبَخُ، وهو لقبُه، ويُكَنَّىٰ (أبا عقيلٍ). انظر مصادر تخريج القصّة، وكذا "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٤٧٥)، و"نزهة الألباب" لابن حجرٍ (١/ ١١٦).

(٤). روىٰ القصّة أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدّثين" (١/ ٣٧-٣٨)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ٨٢ برقْم ١٢٢٢)، والسَّمعانيّ في "أدب الإملاء والِاستملاء" (٢/ ٣٩٤ برقْم ٢٦٨).

(٥). هو إبراهيمُ بن عبد الله بن مسلمِ بن ماعزِ بن مهاجرٍ، الكَجّيُّ، أبو مسلمٍ، البصريُّ، حافظٌ، عالمٌ بالحديث وطرقه، عُمِّر؛ فعلا سندُه. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وتسعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٤٢٣-٤٢٥).

(٦). روىٰ القصّة الخطيب في "الجامع" (٢/ ٦٠ برقْم ١١٧٥)، ومن طريقه السَّمعانيّ في "أدب الإملاء والِاستملاء" (٢/ ٤١٠ برقْم ٢٨٩). وصحّحها الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٩١١).
=

وحضر مجلس عاصمِ بنِ عليٍّ[١] أكثرُ من مِائة ألفِ إنسانٍ.[٢]

[١١٧/ب] ومن لطيف ما ورد في الِاستملاء - حكاية المِزِّيّ[٣] عن عبدانَ / بنِ محمّدٍ المروزيِّ،[٤] قال: رأيت الحافظ يعقوبَ بنَ سفيانَ [الفسويَّ][٥] في النوم، فقلت: «ما فعل الله تعالىٰ بك»؟ قال: «غفر لي، وأمرني أن أحدّث في السماء كما كنت أحدّث في الأرض، فحدّثت

والنظّارة همُ القومُ ينظرون إلىٰ الشيء، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٤٨٤)، والمقصود بهم من يحضرون المجلس منَ العوامِّ، لغير قصد الكتابة والرواية.

(١). هو عاصمُ بن عليِّ بن عاصمِ بن صهيبٍ، التَّيميُّ القرشيُّ مولاهم، أبو الحسين، الواسطيُّ، كان ممّن ذبّ عنِ الدين في المحنة. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وعشرين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٦/ ٤٩١)، و"رجال البخاريّ" للكَلَاباذيّ (٢/ ٥٦١-٥٦٢، و٩/ ٢٦٢-٢٦٥).

(٢). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٥٩ برقْم ١١٧٢)، ومن طريقه السَّمعانيّ في "أدب الإملاء والِاستملاء" (٢/ ٤٠٨-٨٠٩ برقْم ٢٨٨).

(٣). في "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٣٣٤).

وهو يوسفُ بن عبد الرحمٰن بن يوسفَ بنِ عليِّ بن عبد الملك، الكلبيُّ القُضَاعيُّ، أبو الحجّاج، الحلبيُّ المولدِ، المِزّيّ النشأةِ، الدمشقيُّ، حافظ عصره، صاحبُ "تحفة الأشراف" و"تهذيب الكمال". تُوُفِّي سنةَ ثنتين وأربعين وسبعِمائةٍ. انظر جزءَ "ثلاث تراجمَ" لصاحبه الذهبيِّ (ص٥٠-٥٦)، و"فَوَاتَ الوَفَيَات" لعصريِّه ابنِ شاكرٍ (٤/ ٣٥٣-٣٥٥).

(٤). هو عبد الله بن محمّدِ بن عيسىٰ، أبو محمّدٍ، الجُنُوجِرديُّ المروزيُّ، لقبُه: (عبدانُ)، الشافعيُّ الفقيهُ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١٣-١٥).

(٥).في "الأصل": (النسويّ)، وهو خطأٌ.

و(الفسويُّ) نسبةٌ إلىٰ فسا، و(النَّسَويُّ) نسبةٌ إلىٰ نَسا، وهما بلدتان مختلِفتان، انظرهما في "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويِّ (٤/ ٢٦٠-٢٦١، و٥/ ٢٨١-٢٨٢).

ويعقوبُ هو ابن سفيانَ بنِ جُوَانَ، أبو يوسفَ، الفَسَويُّ الفارسيُّ، صاحب "المعرفة والتاريخ". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وسبعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ١٨٠-١٨٤).

في السماء السابعة،[١] فاجتمع عليّ الملائكة، واستملىٰ عليّ جبريلُ، وكتبوا بأقلامٍ منَ الذهب».

ورآه في النوم أحمدُ بن جعفرٍ التُّسْتَريُّ،[٢] كأنّه يحدّث في السماء السابعة، وجبريلُ يستملي عليه.[٣]

(**و**)ينبغي أن يكون المستملي (**اعتلىٰ**)، أيْ يستملي مرتفعًا علىٰ كرسيٍّ ونحوه، وإلّا، فقائمًا علىٰ قدميه، حتّىٰ يكون أبلغ للسامعين.

و(**يبلّغ**) المستملي وجوبًا لفظَ المملي، ويؤدِّيه (**السامعَ**)[٤] علىٰ وجهه، من غير تغييرٍ، (**أو يُفَهِّمُ**)ه؛ فيتوصّل من يَسمع لفظ المملي علىٰ بُعدٍ منه - إلىٰ تفهّمه وتحقُّقه، بإبلاغ المستملي.

وأمّا من لم يسمع إلّا لفظ المستملي، فليس يستفيد بذٰلك جواز روايته لذٰلك عنِ المملي مطلقًا من غير بيان الحال فيه، علىٰ كلامٍ تقدّم.[٥]

---

(١). كذا في "الأصل": (السابعة)، وهو مأخوذٌ من "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩٧). لٰكنْ في "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٣٣٤): (الرابعة)، وهو الأصل الذي نقل منه السيوطيّ. وكذا في "تاريخ دمشقَ" (٧٤/ ١٦٥)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٣٢١).

(٢). لعلّه أحمدُ بن جعفر بن فاذكَ، أبو جعفرٍ، التُّسْتَريُّ، شيخٌ للطبرانيّ، مجهولٌ، ترجم له نايفٌ المنصوريُّ في "إرشاد القاصي والداني" (ص٩٨، و١٥٠).

ولم أجد - بعد بحثٍ - بهٰذا الِاسمِ مَن يمكن أن يكون صاحبَ هٰذه القصّةِ، ويجوز أن يرويَ عنه راويها - غيرَه، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلمُ.

(٣). انظر "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٣٣٤).

(٤). كذا في "الأصل": (يؤدّيه السامعَ)، والمشهور أنّ فعل (يؤدّي) يتعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ هو المؤدَّىٰ، وهو هنا الحديث، وإلىٰ مجرورٍ بـ(إلىٰ) هو المؤدّىٰ إليه، وهو هنا السامع، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. ولم أزدها في المتن، لأنّه يلزم من ذٰلك جرّ كلمة (السامع)، وهي في المتن منصوبةٌ، فيختلّ السياق. والله أعلم.

(٥). انظرِ "الأصل" (ل: ٨٠/أ).

(**واستنصَتَ**) المستملي (**الناس**) الحاضرين، حيث احتيج لِلاستنصات؛ للخبر المتّفق عليه من حديث [جريرِ][(١)] بنِ عبد الله[(٢)] أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال له: «استنصتِ الناسَ»؛[(٣)] و(**لِكَيْمَا يَفْهَموا**)، أيِ الناسُ الحاضرون، الحديثَ المُملَىٰ.

(**و**)يقرأ قارئٌ حسنُ الصوت شيئًا منَ القرآن، كما تقدّم، ثمّ (**بعده بَسْمَلَ**)، أيْ قال المستملي: «بسم الله الرحمٰن الرحيم»، (**ثمّ يَحمَد**) الله عزّ وجلّ، (**مصلّيًا**) ومسلّمًا علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ويتحرّىٰ الأبلغَ في ألفاظ ذٰلك، مثلَ ما تقدّم عن ابنِ الصلاح.

ونقل النوويّ[(٤)] عن جماعةٍ[(٥)] أنّ أبلغ ألفاظ الحمدِ - (الحمدُ لله حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده). ثمّ قال: «ليس لذٰلك دليلٌ يُعتمَد».[(٦)]

وقال السِّرَاج البُلْقِينيُّ: «بلِ الأبلغُ - (الحمد لله ربّ العالمين)؛ لأنّه فاتحة الكتاب، وآخر دعوىٰ أهل الجنّة».[(١)]

---

(١). في "الأصل": (جابرٌ)، وهو خطأٌ، والتصويب من مصادر التخريج.

(٢). هو جريرُ بن عبد الله بنِ جابرِ بنِ مالكِ بنِ نصرٍ، أبو عمرٍو، وقيل أبو عبد الله، البَجَليُّ سيِّدُها، الكوفيُّ، ثمّ تركها مفارقةً لمن كان يسبّ الصحابة بها، فسكن قَرْقِيسِيَاءَ، من خير ذي يَمَنٍ، ويوسفُ هٰذه الأمّة في حُسْنه. تُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ أو أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "معرفة الصحابة" لأبي نعيمٍ (١/ ٥٩١ - ٥٩٩)، و"الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٢٣٦-٢٤٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٣٣٣ - ٣٣٤).

(٣). رواه البخاريّ (١/ ٣٥ برقْم ١٢١)، ومسلمٌ (١/ ٥٨)، من حديث جريرِ بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنه.

(٤). في "روضة الطالبين" (١٢/ ٦٥-٦٦).

(٥). همُ المتولّي وجماعةٌ من متأخّري الخراسانيّين، كما في "الروضة". وانظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩٩).

(٦). وانظر نحوَه في "عِدَة الصابرين" لابن القيّم (ص٢٢٨-٢٢٩)، وقد أفدتُه من فضيلة أخي أبي صلاحٍ لؤيٍّ الصَّمَاديِّ.

قال جمعٌ: «فينبغي الجمع بينهما».[٢]

ونقل النوويّ عن إبراهيمَ المروزيِّ[٣] أنّ أبلغ الصلاة - (اللّٰهمّ صلّ علىٰ محمّدٍ، كلَّما ذكرك الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون).

ثمّ صوّب النوويُّ بأنّ[٤] الذي ينبغي الجزم به أنّ أبلغَها "الصلاةُ الإبراهيميّة"، التي علّمها للصحابة.[٥]

---

(١). نقله السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩٩).

وقد قال في "محاسن الِاصطلاح" (ص٤٢٤): «وفي التحميد سننٌ مشهورةٌ ينبغي اتّباعُها».

(٢). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٠٦).

(٣). هو إبراهيمُ بن أحمدَ، أبو إسحاقَ، المروزيُّ، ثمّ البغداديُّ، ثمّ المِصريُّ، الشافعيُّ، الفقيهُ. تُوُفِّي سنةَ أربعين وثَلٰثِمِائة. "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٢٩-٤٣٠).

(٤). كذا في "الأصل": (بأنّ)، والصواب أن يُقال: (أنّ)؛ لأنّ الفعل (صوّب) مُعدًّى بالتضعيف؛ فينصبُ مفعولًا، بلا حرف جرٍّ. انظر "شرح الشافية" للإسْتِراباذيّ (١/ ٩٣، ثمّ ٨٦).

(٥). جاءتِ الصلاة الإبراهيميّة في أحاديثَ كثيرةٍ.

وقدِ اتّفق البخاريُّ ومسلمٌ في هٰذا البابِ علىٰ تخريج حديث كعب بن عجرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، انظر "صحيح البخاريّ" (٦/ ١٢٠-١٢١ برقْم ٤٧٩٧)، و"صحيح مسلمٍ" (٢/ ١٦). وانفرد البخاريِّ بتخريج حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله تعالىٰ عنه، انظر (٦/ ١٢١ برقْم ٤٧٩٨). وانفرد مسلمٌ بتخريج حديث أبي مسعودٍ الأنصاريّ رضي الله تعالىٰ عنه، انظر (٢/ ١٦)، وبحديث أبي حُميدٍ الساعديِّ رضي الله تعالىٰ عنه، انظر (٢/ ١٦-١٧).

وانظر النقل السابقَ في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٩٩).

وأصل الكلام من "روضة الطالبين" (١١/ ٦٥-٦٦)، لٰكن فيه اختلافٌ في مواضعَ:

الأوّل: أنّ المنقول عن إبراهيمَ المروزيِّ في صيغة الصلاة علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «اللهم صلِّ علىٰ رسول الله محمّدٍ، وعلىٰ آل محمّدٍ»، إلىٰ آخره. وفيها زيادةٌ تؤثّر في التفضيل، اختصرها السيوطيّ، وتبعه الشارح.

الثاني: أنّ الذي في "الروضة" عن إبراهيمَ المروزيِّ: «كلّما ذكره الذاكرون»، بضمير الغائب، العائد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

=

وفيها رواياتٌ، فَلْتُطلَبْ من مظانّها.[١]

[١١٨/أ] (**وبعد ذا**)لـ(**كَ**) كلِّه (**يورد**) المستملي، / ويقول للمملي: (**ما قلتَ**) يا سيّدَنا منَ الأحاديث؟ (**أو: من قلتَ**) يا سيّدَنا منَ الأسانيد؟

(**مع دعائه**)، أيِ المستملي، (**له**)، أيْ للشيخ المملي، بنحوِ: (رحمك الله تعالىٰ)، أو: (رضي الله تعالىٰ عنك).

قال يحيىٰ بنُ أَكْثَمَ[٢]: «نلت القضاءَ، وقضاءَ القُضاة،[٣] والوِزارةَ،[٤] وكذا، وكذا، ما سُرِرت بشيءٍ مثلَ قول المستملي: مَن ذكرتَ، رحمك الله تعالىٰ، أو: رضي الله تعالىٰ عنك»؟[١]

وقد ذكر لفظَ "تدريب الراوي" وشرَحه - الجملُ في حاشيته "فتوحاتِ الوهّاب" (٢/ ٥١).

الثالث: أنّ الذي جزم به النوويّ هو تفضيل الصلاة الإبراهيميّة بعد التشهّد في الصلاة، لا التفضيلُ المطلقُ، الذي حكاه عنه السيوطيّ، وتبعه عليه الشارح. ولا يخفىٰ أنّ التفضيل في موضعٍ لا يستلزم التفضيل في سواه.

(١). انظرها في "أصل صفة الصلاة" للشيخ الألبانيّ (٣/ ٩١٣-٩٣٠).

(٢). هو يحيىٰ بن أكثمَ بنِ محمّدِ بن قَطَنٍ، التميميُّ، أبو محمّدٍ، المروزيُّ ثمّ البغداديُّ، القاضي. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وأربعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥-١٦).

(٣). (قضاءُ القضاة) - لا يصحُّ لمخلوقٍ.

قال الشيخ المجدِّد محمّد بن عبد الوهّاب في "كتاب التوحيد" (ص٢٨٣): «بابٌ: التسمِّي بـ(قاضي القضاة) ونحوِه»، ثمّ ذكر حديثَ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّ أخنع اسمٍ عند الله - رجلٌ تسمَّىٰ (مِلِكَ الأملاك)». رواه البخاريُّ (٨/ ٤٥ برقْم ٦٢٠٦) ومسلمٌ (٦/ ١٧٤)، ثمّ قال (ص٢٨٤): «فيه مسائلُ: الأولىٰ: النهي عنِ التسمّي بـ(مَلِك الأملاك)، الثانية: أنّ ما في معناهُ مثلُه».

وقال المجدِّد الثاني الشيخُ عبد الرحمٰن بنُ حسنٍ في "فتح المجيد" (٢/ ٩٣٣): «ذكر المصنّف رحمه الله هٰذه الترجمةَ إشارةً إلىٰ النهي عنِ التسمّي بـ(قاضي القُضاة)، قياسًا علىٰ ما في حديث الباب؛ لكونه يشبهه في المعنىٰ؛ فيُنهىٰ عنه».

(٤). لم يُذكَر في ترجمته أنّه نال الوزارة، وإن ذُكِر أنّ الوزراء كانوا لا يُبرمون شيئًا حتّىٰ يراجعوه.

(**وقال الشيخ**) المملي (**في انتهائه**)، أيِ المستملي مِن ذٰلك: (**حدّثنا**) شيخنا العلّامة المتقن فلانٌ، حدّثنا فلانٌ، وهٰكذا إلىٰ أنِ اتّصل به صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال يحيىٰ بنُ أَكْثَمَ: قال لي الرشيد[٢]: «ما أنبلُ المراتب»؟

قلت: «ما أنت فيه».

قال: «لٰكنّي أعرفه، رجلٌ في حلْقةٍ يقول: حدّثنا فلانٌ، عن فلانٍ، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: كذا، هٰذا خيرٌ منّي؛ لأنّ اسمه مقترنٌ باسم رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لا يموت أبدًا، نحن نموت ونفنىٰ، والعلماء باقون ما بقي الدهر».[٣]

وقال عمرُ بن حَبِيبٍ العدويُّ[٤]: قال لي المأمون،[٥] أيِ ابنُ الرشيد: «ما طلبَتْ منّي نفسي شيئًا إلّا وقد نالته، إلّا هٰذا الحديثَ، فإنّي كنت أحبّ أن أقعد علىٰ كرسيٍّ، ويُقالَ: مَن حدّثك؟ فأقول: حدّثني فلانٌ».

قال: فقلت: «يٰأمير المؤمنين، فلِمَ لا تحدّث»؟

قال: «لا تصلح الخلافة مع الحديث للناس».

---

(١). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٩٠ برقْم ١٢٣٨).

(٢). هو هارونُ بن المهديّ: محمدِ بن أبي جعفرٍ المنصور: عبد الله بن محمّد بن عليٍّ، العبّاسيُّ الهاشميُّ، الرشيدُ، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، الخليفةُ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٢٨٦-٢٩٥).

(٣). انظر "شرف أصحاب الحديث" (ص٩٩-١٠٠).

(٤). هو عمرُ بن حبيبٍ، العدويُّ، من بني عَديِّ بن عبد مناةَ، البصريُّ، القاضي. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤٩١)، و"تاريخ الإسلام" له أيضًا (٥/ ١٣٣-١٣٤).

(٥). هو عبدُ الله بنُ هارونَ الرشيدِ بن محمّدٍ المهديّ بن أبي جعفرٍ المنصورِ: عبد الله بن محمّدٍ، العبّاسيُّ الهاشميُّ، المأمونُ، أبو العبّاس، الخليفةُ، أوّل منِ امتحن الأئمّة والناس بمسألة خلق القرآن. هلك بدعوة الإمام أحمدَ عليه، سنةَ ثمانَ عشرةَ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٢٧٢-٢٩٠).

أوردهما الخطيب البغداديّ.[١]

(**ويورِد**) الشيخ المملي (**الإسنادَا**) بتمامه.

وكلّما ذكر النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، صلّىٰ وسلّم المستملي رافعًا صوته.

وكذا يترضّىٰ ويترحّم علىٰ الأئمّة.

روىٰ الخطيب[٢] أنّ الربيع[٣] قال له القارئ يومًا: «حدَّثكم الشافعيّ»، ولم يقل: رضي الله تعالىٰ عنه، فقال الربيع: «ولا حرفٌ، حتّىٰ يُقال: رضي الله تعالىٰ عنه».

(**مترجِمًا شيوخه**)، أي ذاكرًا لترجَمتهم، ومَنْقَبَتهم، علىٰ وجه التعظيم والِاختصار، (**الأفرادَا**)، كقول عطاءٍ: «حدّثني البحرُ ابنُ عبّاسٍ»،[٤] وقول مسروقٍ[٥]: «حدّثتني الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق، حبيبةُ حبيبِ الله، المبرَّأةُ»، يعني عائشةَ.[٦]

ويَجمع في الشيخ بين اسمه وكنيته؛ فهو أبلغ في إعظامه.

نعم، يَقتصِر في الرواية علىٰ اسم من لا يُشكِل، كمالكٍ، والليث، وأيّوبَ، ويونسَ.[٧]

[١١٨/ب] وكذا نسبةُ المشهورِ / بها، كالشافعيّ، والزهريّ، والشعبيّ.

---

(١). في "شرف أصحاب الحديث"، وهٰذا الأثر الثاني في (ص١٠٠-١٠١).

(٢). في "الجامع" (٢/ ١٤٥-١٤٦ برقْم ١٣٥٢).

(٣). هو الربيعُ بن سليمانَ بن عبد الجبّار بن كاملٍ، المراديُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المِصريُّ، المؤذّنُ، صاحبُ الشافعيّ، وناقلُ علمه. تُوُفِّي سنةَ سبعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٨٧-٥٩١).

(٤). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ١١١ برقْم ١٢٧٤).

(٥). هو مسروقُ بن الأجدع بن مالك بن أميّةَ بنِ عبد الله، الوادعيُّ الهمْدانيُّ، أبو عائشةَ، الكوفيُّ، من أجلّ أصحاب ابنِ مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وستّين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٦٣-٦٩).

(٦). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ١١١ برقْم ١٢٧٥).

(٧). اشتهر باسمِ (يونُسَ) جماعةٌ، منهم - مثلًا - يونُسُ بنُ عُبَيدٍ، صاحبُ الحسن البصريّ، ويونُسُ بنُ يزيدَ الأيليُّ، صاحبُ الزهريِّ، ويونُسُ بنُ أبي إسحاقَ السَّبيعيُّ.

(**وذِكْرُه**)، أيِ الشيخِ، (**بالوصف**)، أيْ صفةِ نقصٍ في جسده، عُرِف بها، كسليمانَ الأعمشِ[١] الكوفيِّ، وعاصمٍ الأحولِ، (**أو باللقب**) كذٰلك، كغُنْدَرٍ،[٢] لقبِ محمّدِ بن جعفرٍ[٣] صاحبِ شعبةَ، ولُوَينٍ،[٤] لقبِ محمّدِ بن سليمانَ المِصِّيصيِّ،[٥] (**أو**) بـ(**حرفةٍ**)، كحنّاطٍ،[٦] والسمّان، والزيّات، والزبّال[١] - (**لا بأس**) بذٰلك، حيث كان معروفًا بها، (**إن لم يَعِب**)، أيْ: لم يقصد عيبه، وإنّما قصد تعريفه.

---

(١). قال الفِيرُوزَباديّ في "القاموس" (ص٥٩٩): «العَمَشُ: ضعفُ البصر، مع سيلان الدمع في أكثر الأوقات».

(٢). الغُنْدَرُ هو المشغِّب في لسان أهل الحجاز، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٨).

ويأتي لمعانٍ أخرىٰ، انظرها في "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص٤٥٢)، و"نزهةَ الألباب" لابن حجرٍ (٢/ ٥٨).

(٣). هو محمّدُ بن جعفرٍ، الهُذَليُّ مولاهم، أبو عبد الله، البصريُّ، الكرابيسيُّ، يُعرَف بلقبه: (غُنْدَرٍ)، أثبتُ الناس في شعبةَ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٩٨-١٠٢).

(٤). لم أجدْ من فسَّر معنىٰ هٰذا اللقبِ، وكلمةُ (لُوَينٍ) تصغيرٌ لـ(لَون)، واللَّون ما فَصَل بين الشيء وبين غيره، أوِ النوعُ، أو هيئةٌ كالسواد، أوِ الدَّقَل منَ النخل. انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص١٢٣٢).

ورُوِي عن محمّد بن سليمانَ أنّه قال: «لقّبتني أمّي (لُوَينًا)، وقد رضِيتُ». انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٢٢٠). وانظر كذٰلك "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٢٢٠-٢٢١).

وروىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٣/ ٢٢٠) عن محمّدِ بن جريرٍ الطبريِّ قال: «إنّما لُقِّب بـ(لُوَينٍ) لأنّه كان يبيع الدوابَّ ببغدادَ، فيقول: هٰذا الفرس له لُوَينٌ، هٰذا الفرس له فَدِيدٌ، فلُقِّب (لُوَينًا)».

وقد يظهر من كلام الطبريِّ أنّ لُوَينًا من اللَّون، بمعنىٰ الهيئة كالسواد والبياض، والله أعلمُ.

(٥). هو محمّدُ بن سليمانَ بنِ حَبِيبٍ، الأسديُّ، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، ثمّ المِصِّيصيُّ، يُعرَف بلقبه: (لُوَينٍ)، حافظٌ مشهورٌ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ أو ستٍّ وأربعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٥٠٠-٥٠٢).

(٦). هو بائع الحِنطة، وهي البُرّ. انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص٦٦٣).

وظاهر إطلاقهم: وإن كرهه الموصوف - مثلًا - بذٰلك. وبه صرّح جماعةٌ.[٢]

لٰكن في "ابن الصلاح"[٣]: «إلّا ما يكرهه من ذٰلك، كما في إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ، المعروفِ بـ(ابنِ عُلَيَّةَ)،[٤] وهي أمّه،[٥] وقيل: جدّته. رُوِّينا عن يحيىٰ بن مَعِينٍ أنّه كان يقول: حدّثنا إسماعيلُ بن عُلَيَّةَ، فنهاه أحمدُ بنُ حنبلٍ، وقال: قلْ: إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ؛ فإنّه بلغني أنّه كان يكره أن يُنسَب إلىٰ أمّه، فقال: قد قبلنا منك يا معلِّم الخير».[٦] انتهىٰ.

وفي "النزهة"[٧]: كان الشافعيّ يقول: «أنا إسماعيلُ، الذي يقال له: ابن عُلَيَّةَ».

---

(١). هو الذي صناعتُه الزِّبْل: كنسًا، ونقلًا، وجمعًا، وغيرَ ذٰلك، والزِّبْلُ هو السِّرْقِينُ ونحوُه من رَوْث الدوابّ. انظرِ "المُطْلِعَ" للبعْليّ (ص٥٠١)، و"تاجَ العروس" للمرتضىٰ الزَّبِيديّ (٢٩/ ١١١-١١٣).

ولم أجد منَ الرواة معروفًا بذٰلك - إلّا رجلًا متأخّرًا، اسمه: أحمدُ بن إبراهيمَ الحَرِيميُّ الواعظُ، ذكره الذهبيُّ في وَفَيَات سنة خمسٍ وثلاثين وستِّمِائةٍ من "تاريخ الإسلام" (١٤/ ١٦٧)، وقال: «عُرِف بـ(ابن الزّبّال)».

(٢). انظر شرحَ النوويّ "المنهاجَ" (١/ ٥٣)؛ فقد عزاه للعلماء من أصحاب الحديث والفقه وغيرهم. واختاره السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٧٠١).

وفي "إحياء علوم الدين" (٩/ ١٦١٥) إشارةٌ إلىٰ تعليل جوازه.

وفصّل ابن حجرٍ؛ فجوّزه إن تعيّن للتعريف، ومنعه إن أمكن بغيره، انظر "نزهة الألباب" (١/ ٤٥-٤٦).

(٣). (ص٢٤٣-٢٤٤).

(٤). هو إسماعيلُ بن إبراهيمَ بنِ مِقْسَمٍ، الأسديُّ مولاهم، أبو بِشْرٍ، الكوفيُّ الأصلِ، البصريُّ، يُعرَف بـ(ابن عليّةَ)، وهي أمُّه، حافظٌ مشهورٌ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ١٠٧-١٢٠).

(٥). هي عُلَيّةُ بنتُ حسّانَ، مولاةُ بني شيبانَ، العَوَقيّةُ البصريّةُ، أمّ إسماعيلَ الحافظِ المشهورِ، كانتِ امرأةً نبيلةً عاقلةً بَرْزَةً. انظر ذٰلك في ترجمةِ ابنها في "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٣٢٧).

(٦). روىٰ القصّة الخطيب في "الجامع" (٢/ ١٠٧)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥/ ٢٨١).

(٧). يعني "نزهةَ النظر" (ص١٧٦). والأثر في "نزهة الألباب" (١/ ٤٦) أيضًا.

(**وارو**) - أيّها المحدّثُ - (**في الإملا**)ءِ أحاديثَ (**عن شيوخٍ عُدّلوا**)، لا غيرِهم، كالكذّاب، أوِ الفاسق، أوِ المبتدع.

روىٰ مسلمٌ في "مقدِّمة صحيحه"[١] عن ابنِ مهديٍّ قال: «لا يكون الرجل إمامًا وهو يحدّث بكلّ ما سمع، ولا يكون الرجل إمامًا وهو يحدّث عن كلّ أحدٍ». كذا في "التدريب".[٢]

وارو (**عن كلّ شيخٍ**) منهم (**أثرًا**)، أيْ حديثًا واحدًا في مجلسٍ.

(**ويجعلُ. أرجحَهم**)، بعلوّ إسناده أو غيرِه، (**مقدَّمًا**) في الرواية علىٰ مَن دونه في الأرجحيّة.

(**وحرِّر**) - أيّها المملي - ما تُمْلِيه، وتَحَرَّ المستفاد منه.

(**و**)اختر (**عاليًا**) في سنده، و(**قصيرَ متنٍ**) في الفقه أو الترغيب، (**اخترْ**) للإملاء.

قال: عليُّ بن حُجْرٍ[٣]:

«[وظيفتنا][٤] مِائةٌ للغريبِ ∴ في كلّ يومٍ، سوىٰ ما يُعادُ

---

(١). (ص٨-٩)، بلفظٍ آخرَ.

(٢). (٢/ ٧٠١-٧٠٢)، وفي كلام الشارح إشارةٌ إلىٰ مخالفة لفظه لفظَ مسلمٍ في "مقدّمة صحيحه". والأثر قد أخرجه باللفظ المذكورِ أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٩/ ٤)، وابنُ عبد البرّ في "جامع بيان العلم" (٢/ ٨٢٠ برقْم ١٥٣٩)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٦٢-١٦٣ برقْم ٦٤٣)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص٢١٥).

(٣). هو عليُّ بن حُجْرِ بن مقاتلِ بن مُخَادِشِ بن مُشَمْرِجٍ، السَّعديُّ، أبو الحسنِ، المروزيُّ، صاحبُ إسماعيلَ بنِ جعفرٍ المدنيِّ، الحافظُ الكبيرُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وأربعين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريّ (٦/ ٢٧٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٥٠٧-٥١٣).

(٤). في "الأصل" (وضيفتنا) بالضاد، وهو خطأٌ.

والوظيفة: ما يُقدَّر منَ العطاء في الزمان المعيَّنِ، أوِ الواجب الذي يُكلَّف به في الزمان المعيَّنِ، انظر "تاج العروس" للزَّبيديّ (٢٤/ ٤٦٤).

=

شَـــرِيكيّةٌ،[١] أو هُشَـــيمِيّةٌ[٢] ∴ أحاديـثُ فقـهٍ، قِصـارٌ، جِيـادُ»[٣]

(**ثمّ أَبِنْ**)، أيْ أظهر - أيّها المملي - (**علوَّه**) وجلالتَه في الإسناد، وفائدةً فيه، وفي الحديث، كتقدُّم تأريخ سماعه، وانفرادِه عن شيخه، وكونِه لا يوجد عند غيره، أو نحوِ ذٰلك.

(و)أَبِنْ (**صحّته**)، وحُسنَه، (**وضبْطَه، ومُشْكِلًا**) في الأسماء، والألفاظ، ومعنىٰ غامضٍ، أو غريبٍ في المتن.

(و)أَبِن ضعفَه، و(**علّتَه**)، إن كان مُعَلًّا، كـ"حديث نفي البسملة" السابقِ.[٤]

[١١٩/أ] (**واجتنبِ**) / الحديثَ (**المُشْكِلَ**)، الذي لا يحتمله عقولُهم ولا يفهمونه، (**كـ**)أحاديث (**الصفات**)؛ لما لا يُؤمَن عليهم منَ الخطإ، والوهم، والوقوع في التشبيه، والتجسيم؛[٥] ففي

فالمعنىٰ أنّ عليَّ بنَ حُجْرٍ رحمه الله ألزم نفسه عطاءً دائمًا من علمه لطلّابه الوافدين عليه؛ فيحدّثُهم كلَّ يومٍ مِائةَ حديثٍ، سوىٰ ما قد يعيده للحاجة، وإن كان حدّث به من قبلُ.

(١). نسبةً إلىٰ شريكٍ، وهو شريكُ بن عبد الله، وقد اختُلِف في تمام نسبه، النَّخَعيُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، القاضي. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وسبعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٢٠٠-٢١٦).

(٢). نسبةً إلىٰ هُشَيمٍ، وهو هُشَيمُ بن بَشِيرِ بن أبي خازمٍ: قاسمِ بن دينارٍ، السُّلَميُّ مولاهم، أبو معاويةَ الواسطيُّ، حافظٌ مشهورٌ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٨٧-٢٩٤).

(٣). رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٤/ ٤٦٤) - ومن طريقه القاضي في "الإلماع" (ص٢٢٥-٢٢٦)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤١/ ٣٠٥) - والخطيب في "الجامع" (١/ ٣٣٠-٣٣١ برقْم ٤٠٨).

(٤). انظرِ "الأصل" (ل: ٤٧/أ - ٤٧/ب)، ولفظُه أنّ أنسًا رضي الله تعالىٰ عنه قال: «صلّيت خلف النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رضي الله تعالىٰ عنهم، فكانوا يستفتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، لا يذكرون يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، في أوّل قراءةٍ ولا آخِرِها»، والحديث في "صحيح مسلمٍ" (٢/ ١٢).

(٥). إطلاق أنّ أحاديثَ الصفات لا تحتملها العقول، ولا تُفهَم، وأنّها يُخشىٰ منها علىٰ سامعها الوقوعُ في التشبيه - دعوىٰ باطلةٌ.

=

الحديث: «إذا حدّثتمُ الناس عن ربّهم، فلا تحدّثوهم بما يَعزُب[1] أو يَشُقّ عليهم». رواه البيهقيّ مرفوعًا.[1]

ومبناها علىٰ أنّ الظواهر المتبادرةَ لغةً من تلك النصوصِ الشريفة – غيرُ مرادةٍ، وأنّها تشبيهٌ، وكفرٌ، كما قال الصاويُّ في "حاشيته علىٰ الجلالين" (٣/ ١٠): «الأخذ بظواهر الكتاب والسنّة من أصول الكفر»!

ولو كانت ظواهر هٰذه النصوصِ الشريفة كما ادّعَوا، لَما جاز تأخير بيانها عن وقت التكلُّم بها؛ لأنّ اعتقاد التشبيه – لو لِلَحظةٍ – ردّةٌ. فلمّا تكلّم بها النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في مواطنَ كثيرةٍ، وفي مجامع الناس: علمائِهم وعوامِّهم، وكبارِهم وصغارِهم، ورجالِهم ونسائهم، ولم يَصحَب ذٰلك بما يصرف شيئًا من ظاهره، ولو مرّةً، علمنا علمَ القطع أنّ تلك النصوصَ مُجراةٌ علىٰ ظاهرها.

وكذٰلك الشأن في كلام الله تعالىٰ، فكم في القرآن من آيةٍ في إثبات صفات الله تعالىٰ التي ينفونها، ولم يقترن بشيءٍ منها ما يصرفها عن ظاهرها، ومع ذٰلك، فلم يمنعِ النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولا أصحابُه، ولا أحدٌ منَ الأئمّة – من قراءتها في الصلَوَات، في حضرة عوامِّ المسلمين وضعفائهم.

وبعدُ، فالحقُّ الذي لا يمتري فيه سَليم القلب من تهويلات المتكلّمين أنّ أسماءَ الله تعالىٰ وصفاتِه الواردةَ في الكتاب والسنّة حقٌّ، لائقٌ بالله تعالىٰ، بالغٌ أعلىٰ درجات تعظيمه وتقديسه، لا يطرَقها احتمالٌ فاسدٌ بوجهٍ، إلّا عند من فسدت فطرتُه، وانحرف فهمُه، علىٰ وِزان قول المتنبّي:

«ومَن يكُ ذا فمٍ مُرٍّ مريضٍ ∴ يجدْ مُرًّا به الماءَ الزُّلالَا»

نعم، إن علمنا من حال شخصٍ بعينه أو طائفةٍ بعينها أنّهم يتبادر إلىٰ أذهانهم من نصوص الصفات غيرُ ظاهرها اللغويِّ؛ فيفهمون منها التشبيه مثلًا أوِ التعطيلَ أو غيرَ ذٰلك منَ المعاني الباطلةِ؛ لفساد فِطَرهم أو عقولهم، فهٰؤلاء يُترفَّق بهم؛ فلا يُسمَعُون ما لا يفهمونه علىٰ وجهه إلّا مقرونًا ببيانه، إلّا ألّا يمكنَ إفهامُهم، فهنا يُترَك إسماعُهم ما لا يقوَون عليه. والله أعلىٰ وأعلمُ.

(١). كذا قال الشارح: (يَعزُب)، وقد تسلسل تصحيفُها حتّىٰ بلغت ذٰلك.

وبيانه أنّ الشارح نقل الحديث من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٧٠٣)، واللفظ عنده: (يَغزُب)؛ فتصحّفت عليه نقطة الغين المعجمة، فصارت إلىٰ الراء المهملة؛ فأعجمها.

وقد نقل السيوطيّ الحديث من "شعب الإيمان" للبيهقيّ، ولفظه هناك: (يَغزُب عنهم)، وكذا هو في "المدخل"؛ فحذف حرف الجرّ، لعلّه اختصارًا.

=

والحديث يرويه البيهقيّ من طريق ابن راهُويهْ عن بقيّةَ، وقد رواه الطبرانيُّ من طريق ابن راهُويهْ بلفظ: (يُفزِعهم)، وكذٰلك رواه جميع من خرّج الحديث عن بقيّةَ؛ فقسم بعض الرواة كلمة (يفزعهم)، فجعل أوّلها (يغرب)، وباقيَها (عنهم)، وذٰلك قريبٌ في الرسم.

ويدلّ لصحّة ذٰلك عنِ البيهقيّ أنّ جماعةً منَ المتأخّرين عزَوا هٰذا الحديث إلىٰ البيهقيّ، فقالوا فيه: (يغرب عنهم) أو قالوا: (يعزب عنهم). والله أعلم.

(١). في شعب الإيمان (٣/ ٢٦٥ برقْم ١٦٣١)، وفي "المدخل" (٢/ ١٤١ برقْم ٦١٢) من طريق إسحاقَ بنِ راهُويَهْ، عن بقيّةَ بنِ الوليد، ثنا الوليد بن كاملٍ البَجَليُّ، عن نصرِ بن علقمةَ، عن عبد الرحمٰن بن عائذٍ، عنِ المقدام بن مَعْدِيْكَرِبَ رضي الله تعالىٰ عنه، عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به، ولفظه: «يَعزُب عنهم، ويشقّ عليهم»، من غير ترديدٍ. وفي "الشعب": «يَغزُب».

ورواه الطبرانيُّ في "المعجم الأوسط" (٨/ ١٣٥ برقْم ٨١٩٦) - ومن طريقه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف من دقائق المعارف" (ص٩٢ برقْم ١٤٤) - من طريق إسحاقَ بنِ راهُويهْ، عن بقيّةَ به.

قال الطبرانيّ: «لا يُروَىٰ هٰذا الحديثُ عنِ المقدام بن مَعْدِيكَرِبَ رضي الله تعالىٰ عنه إلّا بهٰذا الإسنادِ، تفرّد به بقيّةُ».

وأخرجه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (١/ ٤٤٩ برقْم ٦٥٥) من طريق أبي أنسٍ، هو مالكُ بن سليمانَ الحمصيُّ، والطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (٣/ ٣٨٠) من طريق سليمانَ بنِ سلمةَ الخَبَائريِّ، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (٨/ ١٧٩) من طريق أبي همّامٍ، هو الوليد بن شجاعٍ السَّكُونيُّ، ثلاثتُهم عن بقيّةَ، عنِ الوليد البَجَليِّ به.

وأبو أنسٍ ضعيفٌ، قاله الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٩٠٦)، ونقل عن محمّدِ بن عوفٍ الطائيِّ الحافظ أنّه ضعّفه.

وسليمانُ بن سلمةَ، قال أبو حاتمٍ: «متروكٌ، لا يُشتغَل به». وقال ابن الجُنَيد: «كان يكذب». وقال النَّسائيُّ: «ليس بشيءٍ». وقال الخطيب: «مشهورٌ بالضعف». انظر "ميزانَ الِاعتدال" (٢/ ٢٠٩-٢١٠).

وأبو همّامٍ ثقةٌ، كما قاله الحافظ في "التقريب" (ص٥١٢)، وهو متابعٌ قويٌّ، ولا بأس بمتابعة أبي أنسٍ، ولا اعتدادَ بمتابعة سليمانَ بنِ سلمةَ، إنّما ذكرتُها استقصاءً لطرق الحديث.

وأخرجه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (١/ ٤٤٩ برقْم ٦٥٤) من طريق سليمانَ بنِ عُبيد الله، عن بقيّةَ، عن نصرٍ به، فلم يذكرِ الوليدَ البَجَليَّ.

=

وقال عليُّ بن أبي طالبٍ: «أتحبّون أن يُكذَّب اللهُ ورسولُه؟! حدِّثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما يُنكِرون». رواه البخاريّ.(١)

وقال ابن مسعودٍ: «ما أنت بمحدّثٍ قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم، إلّا [كان](٢) لبعضهم فتنةً». رواه مسلمٌ.(٣)

وأخرجه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (١/ ٤٤٨-٤٤٩ برقْم ٦٥٣) من طريق آدمَ بنِ أبي إياسٍ، عن بقيّةَ، عنِ الوليد البَجَليِّ، عن عبد الرحمٰن بن عائذٍ به، فلم يذكر نصرًا.

وهٰذا الِاختلاف: الظاهر أنّه من فعل بقيّةَ بنِ الوليد؛ فإنّه مدلِّسٌ، فربّما أسقط شيخه الوليد، وحدّث عن نصرٍ شيخِ شيخه؛ ليعلو، فسمعه سليمانُ بن عُبيد الله كذٰلك، وبقيّةُ أيضًا يُسوّي، فربّما أسقط الوليدَ شيخَ شيخِه؛ ليستوي الإسناد بالثقات، فسمعه منه آدمُ بن أبي إياسٍ كذٰلك.

وعلىٰ هٰذا، فالإسناد ضعيفٌ؛ لأجل الوليد بن كاملٍ، قال في "التقريب" (ص٥١٣): «ليّن الحديث»، ومثله لا يُحتمَل تفرُّدُه.

فإن كان الأمر كذٰلك، وإلّا، فالِاختلاف اضطرابٌ من بقيّةَ نفسِه، فإنّه أولىٰ بالوهم من آدمَ بنِ أبي إياسٍ؛ فإنّه ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٦). وإذا ثبت أنّ بقيّةَ وهَم فروىٰ هٰذا الإسنادَ علىٰ وجهين، علمنا أنّه لم يُتقِنه، فيكونُ الأقربُ في الوجه الثالثِ الذي رواه سليمانُ بن عُبيد الله – أنّه منِ جملةِ اضطراب بقيّةَ أيضًا.

وعلىٰ هٰذا، فالإسناد ضعيفٌ أيضًا؛ لاضطراب بقيّةَ فيه. والله أعلمُ.

وإن أُلجئنا إلىٰ الترجيح، فالوجه الأوّل أرجحُ؛ لأنّه من رواية إسحاقَ بنِ راهُويهْ، وهو أحفظ من روىٰ هٰذا الحديثَ عن بقيّةَ، ولأنّه رواية الأكثر؛ فقد تابع إسحاقَ عليه: أبو همّامٍ وأبو أنسٍ، والوجهان الآخرانِ تفرّد بهما من رواهما، ولأنّ فيه زيادةً، وزيادة الثقة الحافظ مقبولةٌ.

فإذا كان الوجه الأوّلُ هو الثابتَ، فإنّ إسناده ضعيفٌ كذٰلك؛ لضعف الوليد كما سبق.

فيتبيّن أنّ الحديث ضعيفٌ علىٰ كلِّ احتمالٍ. وقد ضعّفه الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٥/ ٥١٣-٥١٤).

(١). في "صحيحه" (١/ ٣٧ برقْم ١٢٧).

(٢). زيادةٌ ساقطةٌ منَ "الأصل"، يقتضيها السياق، وهي ثابتةٌ في "مقدّمة الصحيح".

(٣). في "مقدّمة صحيحه" (١/ ٩).

=

(و)قال الخطيب البغداديّ[١]: «ويَجتنِب أيضًا في روايته للعوامّ (**رُخَصًا**)، أيْ أحاديثَها، (**مع**) أحاديث (**المشاجرات**)، أيِ المخاصمات الواقعة بين الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم، وكذا الأحاديثَ الإسرائيليّاتِ».

(و)إنّما (**الزهدُ**)، والأدب، (**مع**) أحاديثِ (**مكارم الأخلاق**)، منَ الكرم، ولِينِ الجانب، وإنجازِ الوُعودِ، وغيرِها - (**أولىٰ**) من غيره (**في الإملاء**)، أيْ مجلسِه، (**بالإتّفاق**) منَ المحدّثين وغيرِهم.

(**واختمه**)، أي مجلسَ الإملاء، (**بالإنشاد**) للشعر المناسب لما هو بصدده؛ فقد كان الزهريّ يقول لأصحابه: «هاتوا من أشعاركم، هاتوا من أحاديثكم؛ فإنّ الأذُن مَجَّاجةٌ،[٢] [وللقلبَ حَمْضةً]».[٣]

وقد تبع الشارح في عزوه إلىٰ "مسلمٍ" بإطلاقٍ - السيوطيَّ في "التدريب" (٢/ ٧٠٣).

(١). نقله الشارح بالمعنىٰ من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٧٠٣).

وقد جمعه السيوطيّ واختصره من كلامٍ متفرّقٍ للخطيب في "الجامع" في أثناء "ذكر ما يُستحَبّ في الإملاء روايتُه لكافّة الناس، وما يُكره من ذٰلك خوفَ دخول الشبهة فيه والإلباس"، وهو في (٢/ ١٤٦-١٦٨). فأمّا كراهة التحديثِ بالرخص فذكره في (٢/ ١٥٠)، وأمّا أحاديثُ المشاجرات فذكرها في (٢/ ١٦٦)، وأمّا الإسرائيليّاتُ فذكرها في (٢/ ١٥٥، و١٥٧).

(٢). ذكر أبو عُبيدٍ في "الغريب" (٥/ ٥٢٦) كلام الزهريّ، ثمّ قال: «المجّاجة: التي تَمُجُّ ما تسمع، يعني أنّها تُلقيه؛ فلا تقبله إذا وُعِظت بشيءٍ أو نُهِيت عنه».

(٣). في "الأصل": (والقلبُ حَمْضٌ)، وهو مأخوذٌ من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٧٠٣)، وهو كذٰلك في "فتح المغيث" للسخاويّ (٣/ ٢٧٦).

وهو تصحيفٌ، وما أثبتُّه موافقٌ لمصادر التخريج الآتيةِ، وإن كان قد تصحّف لفظ (وللقلب) في بعضها، فصار: (والقلب).

وقال أبو عُبيدٍ في "الغريب" (٥/ ٥٢٦): «الحَمْضةُ الشهوةُ للشيء، وإنّما أُخِذَت من شهوة الإبل للحَمْض، وذٰلك إذا ملّتِ الخَلَّة، اشتهتِ الحَمْضةَ، وهو كلّ نبتٍ فيه ملوحةٌ، والخَلَّة ما لم يكن فيه ملوحةٌ. قال الأصمعيُّ: والعرب تقول: الخَلّة خبز الإبل، والحَمْض فاكهتها».

=

(و)بـ(**النوادر**)، والحكايات، والحِكَم، والنِّكات الدقيقة، كما هو عادة الأئمّة.[١] واستُدلّ لذٰلك بقول عليّ بن أبي طالبٍ كرّم الله تعالىٰ وجهه[١]: «روّحوا القلوب، وابتغوا لها طُرَفَ[٢] الحِكمة». رواه الخطيب.[٣]

وبذٰلك فسّره أبو أحمدَ محمّدُ بن عبد الوهّاب، أحدُ رواة هٰذا الأثرِ، رواه عنه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ٦٠٧-٦٠٨ برقْم ٦٠٧).

والأثرُ رواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم" (١/ ٤٣٢ برقْم ٦٥٥)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ١٨٤ برقْم ١٤٣١)، والسمعانيّ في "أدب الإملاء والإستملاء" (١/ ٣٤٢ برقْم ٢٠١). وروىٰ نحوَه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٣٨ برقْم ٦٠٧).

ورواه الخطيب في"الجامع" (٢/ ١٨٤ برقْم ١٤٣٠)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٣٨ برقْم ٦٠٦) عنِ الزهريّ، عن رجلٍ كان يجالس أصحاب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

(١). **قوله: (كما هو عادة الأئمّة).**

أيْ منَ المحدّثينَ والفقهاءِ وغيرِهم.

قال بعض المحقّقين: «ينبغي للمدرّس أن يذكر شيئًا من الأدبيّات علىٰ قدر الحاجة، ومِنَ النِّكَات اللطيفة، والأمورِ التي ليست في بطون الدفاتر؛ تشحيذًا للأذهان، وبذٰلك يفوح عبير العلم.

ومِن هنا ترىٰ الشخص عنده قليلٌ منَ العلم، لٰكنّه يتصرّف به كيف شاء، ويغلب مَن عنده كثيرٌ منَ العلم.

لٰكنْ يجب ألّا يطوِّل بذٰلك؛ لئلّا يخرج عمّا هو بصدده. وقد قيل:

[لن يُصْلِحُ] النفسَ [إنْ] كانتْ [مُدَبّرةً] ∴ إلّا التنقّلُ من حالٍ إلىٰ حالِ

وبالجملة، فلْيكن علىٰ قدر ما يُعطَىٰ الطعامُ مِنَ الملح». انتهىٰ.

مثلُ ما حُكِي أنّ نصرانيًّا كان يختلف إلىٰ الضحّاك بن مزاحمٍ، فقال له يومًا: «لِمَ لا تُسْلِمُ»؟

قال: «لأنّي أحبّ الخمر، ولا أصبر عنها».

قال: «فأسلِمْ، واشربْها».

فأسلمَ، فقال له الضحّاك: «إنّك قد أسلمتَ الآنَ، فإنْ شربتَ الخمر، حَدَدْنَاك، وإنْ رجعتَ عن الإسلام، قتلناك».

=

قال التاجُ بن السُّبْكيّ[٤]: سمعت الوالد[١] في درس العصر يقول - وقد قيل له: «كانت العادة قديمًا أنْ يَذكرَ مدرِّس العصر نكتةً» -: «اذكروا مسألةً، أستخرجْ منها نكتةً».

فثبت علىٰ إسلامه.

وكما حُكِي عن جعفرٍ [البَرْنيّ]، قال: مررتُ بسائلٍ علىٰ الجسر، وهو يقول: «[مسكينًا ضريرًا]».

فدفعتُ إليه قطعةً، وقلت: «يا هٰذا، لِمَ نَصَبْتَ»؟

قال: «فديتُك، [بإضمارِ] (ارحموا)».

وكما حُكِي عن بعض العلماء قال: «كان لنا صديقٌ من أهل [البصرة]، وكان ظريفًا أديبًا، فوَعَدَنا أنْ يدعوَنا إلىٰ منزله، فكان يمرّ، فكلّما رأيناه قلنا: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس: ٤]؟ فسكتَ إلىٰ أنِ اجتمع ما يريد، فمرّ بنا، فأعدْنا عليه القولَ، فقال: ﴿ٱنطَلِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝٢٩﴾ [المرسلات: ٢٩]».

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٤٤-٢٤٥).

والبيت المذكورُ - لأبي العتاهية، انظر "ديوانه" (ص٣٥٩).

وانظرِ الطُّرَفَ المذكورةَ في كتاب "الأذكياء" لابن الجوزيّ - علىٰ الترتيب - (ص١٠٣-١٠٤، و١٤٢، و١٤٣-١٤٤).

(١). تخصيص عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه بقولِ (كرّم الله تعالىٰ وجهه) دون سائر الصحابة - ليس بمشروعٍ. انظر "معجمَ المناهي اللفظيّة" للشيخ بكرِ بن عبد الله أبي زيدٍ (ص٤٤٠-٤٤١).

(٢). (طُرَفٌ) جمعُ (طُرْفَةٍ)، وتُقال للمال الجديد الحادث، انظرِ "الصِّحاح" للجوهريّ (٤/ ١٣٩٤).

وقدِ استُعير لفظ (الطُّرْفة) هنا للحكمة، وأضيف إليها، من باب إضافة الصفة إلىٰ الموصوف؛ فالمعنىٰ: الحِكَمُ الطريفةُ، أيِ الحادثةُ للسامع، الجديدة، ولا تكون مستحسنةً إلّا كذٰلك.

(٣). في "الجامع" (٢/ ١٨٣ برقْم ١٤٢٨).

ورواه كذٰلك الخرائطيّ في "مكارم الأخلاق" (٣/ ٣٩٨ برقْم ٨٤٨)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم" (١/ ٤٣٣ برقْم ٦٥٩).

(٤). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (١٠/ ٢٦٩).

=

فقلتُ: «النكاح بلا وليٍّ».

فقال فورًا: «هو باطلٌ؛ لأنّ قوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أيّما امرأةٍ نكحت نفسها بغير إذن وليّها، فنكاحها باطلٌ»[٢] - إمّا أنْ يُرادَ به:

وهو عبدُ الوهّابِ بن تقيِّ الدين: عليِّ بن عبد الكافي بن عليِّ بن تمّامٍ، الخزرجيُّ، الأنصاريُّ، تاجُ الدين، أبو نصرٍ، السُّبْكيُّ، الشافعيُّ، الأشعريُّ، صاحب "جمع الجوامع" في الأصلينِ، وغيرِه. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وسبعين وسبعِمِائةٍ. انظرِ "الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٣/ ٢٣٢-٢٣٦).

(١). هو عليُّ بن عبد الكافي بن عليِّ بن تمّامِ بن يوسفَ، الخزرجيُّ الأنصاريُّ، تقيُّ الدين، أبو الحسن، السُّبْكيُّ، الشافعيُّ، الأشعريُّ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وخمسين وسبعِمِائةٍ. انظر "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" لابنه التاج السُّبْكيّ (١٠/ ١٣٩-٣٣٦)، وقد بالغ في إطراء المترجَم، وفي الحطِّ من مخالفيه، وانظرِ "الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٤/ ٧٤-٨٤).

(٢). رواه التِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٣٩٢-٣٩٣ برقْم ١١٠٢)، وإسحاقُ بن راهُويهْ في "مسنده" (٢/ ١٩٤ برقْم ٦٩٨)، وأبو عوانةَ في "المستخرج" (٣/ ١٨ برقْم ٤٠٣٧)، وابنُ حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٩/ ٣٨٤ برقْم ٤٠٧٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٦٨)، من طرقٍ عنِ ابن جريجٍ، عن سليمانَ بنِ موسىٰ، عنِ الزهريِّ، عن عروةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها به.

وقد صرّح ابن جريجٍ بالسماع من سليمانَ بنِ موسىٰ - في روية عبد الرزّاق عنه، في "مسند إسحاقَ"، وفي رواية حجّاجٍ المِصِّيصيِّ عنه، في "مستخرج أبي عوانةَ" و"مستدرك الحاكم"، وفي رواية أبي عاصمٍ النبيلِ، ويحيىٰ بنِ أيّوبَ، كلاهما في "مستدرك الحاكم".

قال التِّرْمِذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ، وقد روىٰ ... غيرُ واحدٍ منَ الحفّاظ عنِ ابن جريجٍ نحوَ هٰذا».

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

وقال نحوَه ابن الجوزيّ في "تحقيق التحقيق" (التنقيح: ٤/ ٢٨٧).

وتعقّبه ابن عبد الهادي، قال: «فيه نظرٌ؛ فإن سليمانَ بنَ موسىٰ ليس هو من رجال الصحيح، بل هو إمامٌ صدوقٌ».

وقد أُعِلّ هٰذا الحديثُ بأمورٍ لا تقدحُ في صحّته، وأقوىٰ ما ضُعِّف به علّتانِ:

الأولىٰ: ما رواه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ٧) من طريق يحيىٰ بنِ معينٍ، عن إسماعيلَ بنِ عليّةَ، عنِ ابن جريجٍ أنّه سأل الزهريَّ عن هٰذا الحديثِ، فلم يعرفه.

=

وروىٰ ابن عديٍّ من طريق الشاذَكُونيّ، عن بشرِ بن المفضَّل، عنِ ابن جريجٍ نحوَه. والشاذَكُونيُّ حافظٌ معروفٌ، لٰكنّه واهي الرواية، متّهمٌ بالكذب؛ فلا نظر إلى روايته.

قال الطحاويُّ بعد أن روىٰ قصّةَ ابن عليّةَ: «وهم يُسقِطون الحديثَ بأقلَّ من هٰذا»!

وتعقّبه البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١٠/ ٣٠).

والجواب عنه من وجهينِ:

أوّلهما: ما روىٰ البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٠٥) عنِ ابن معينٍ أنّه قال: «ليس يقول هٰذا إلّا ابنُ عليّةَ، وإنّما عَرَض ابن عليّةَ كتب ابن جريجٍ علىٰ عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّادٍ، فأصلحها له».

وهو بهٰذا يعرِّض بتضعيف رواية ابن عليّةَ، وقد شَرَكه في هٰذا الحديث عنِ ابن جريجٍ تسعةَ عشَرَ راويًا، كما ذكرهم أبو القاسم بنُ مندهْ في "المسخرج"، نقله ابنُ اللقّن في "البدر المنير" (١٩/ ٩٦-٩٧)، ولم يذكر أحدٌ منهم ما زاده ابن عليّةَ.

بل روىٰ عنه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٠٥) التصريحَ بذٰلك، أنّه كان يُوَهِّن رواية ابن عليّةَ عنِ ابن جريجٍ هٰذه، وأنّه قال: «لم يذكره عنِ ابن جريجٍ غيرُ ابن عليّةَ، وإنّما سمع ابن عليّةَ منِ ابن جريجٍ سماعًا ليس بذاك، إنّما صحّح كتبه علىٰ كتب عبد المجيد بن عبد العزيز»، وأنّه ضعّف رواية إسماعيلَ عنِ ابن جريجٍ جدًّا.

وروىٰ البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٠٥) عن أحمدَ بنِ حنبلٍ قال: «إنّ ابن جريجٍ له كتبٌ مدوّنةٌ، وليس هٰذا في كتبه»، يعني حكاية ابن عليّةَ عنِ ابن جريجٍ.

وقال ابن عبد البرّ في "التمهيد" (١٩/ ٨٦): «وقد أنكر أهل العلم ذٰلك من حكايته - يعني ابنَ عليّةَ - ولم يُعرِّجوا عليه».

وحاصل هٰذا الوجهِ عدمُ التسليم بصحّة رواية ابن عليّةَ، وتضعيفُها.

وثانيهما: قال ابن حبّانَ في "صحيحه" (٩/ ٣٨٥-٣٨٦): «هٰذا خبرٌ أوهم من لم يُحكِم صناعة الحديث أنّه منقطعٌ أو لا أصلَ له، بحكايةٍ حكاها ابن عليّةَ، عنِ ابن جريجٍ، في عَقِب هذا الخبرِ ... وليس هذا ممّا يَهِي الخبرُ بمثله، وذٰلك أنّ الخيِّر الفاضل المتقِن الضابط من أهل العلم قد يحدّث بالحديث ثمّ ينساه، وإذا سُئِل عنه لم يعرفه، فليس نِسيانُه الشيءَ الذي حدّث به بدالٍّ علىٰ بطلان أصل الخبر».

وقال نحوَه الحاكمُ في "المستدرك" (٢/ ١٦٨-١٦٩)، وابن عبد البرّ في "التمهيد" (١٩/ ٨٦).

=

وقال ابن الجوزيّ في "التحقيق" (التنقيح: ٤/ ٢٨٦-٢٨٧): «ويدلّ علىٰ أنّه نَسِي - أنّ هذا الحديثَ قد رواه عنه جعفرُ بن ربيعةَ، وقرّةُ بنُ عبد الرحمٰن، وابن إسحاقَ، فدلّ علىٰ ثبوته عنه، والإنسان قد يحدّث وينسىٰ».

وقال نحوَه ابن عبد البرّ في "التمهيد" (١٩/ ٨٦).

بل ذكر أبو القاسم بنُ مندهْ في "المستخرج" ثمانيةَ عشَرَ راويًا حدّثوا بهٰذا الحديثِ عنِ الزهريّ، نقله ابن الملقّن في "البدر المنير" (١٩/ ٩٨-٩٩).

لٰكنْ قال ابن معينٍ في "تاريخه" (رواية الدُّوريّ: ٣/ ٢٣٢): «ليس يصحُّ في هٰذا شيءٌ إلّا حديثُ سليمانَ بنِ موسىٰ»، يعني: وسائر الروايات ضعيفةٌ أو معلولةٌ.

وحاصل هٰذا الوجهِ أنّه ليس من شرط صحّة الرواية - استمرارُ تذكُّرها، كما هو الراجح في علم المصطلح، كما يذكرونه في نوعِ "صفة رواية الحديث"، وفي نوعِ "من حدّث ونسي".

ثمّ العلّة الثانية: قال البخاريُّ: «سليمانُ بن موسىٰ منكرُ الحديث، أنا لا أروي عنه شيئًا، روىٰ سليمانُ بن موسىٰ أحاديثَ عامّتُها مناكيرُ»، وذكر منها هٰذا الحديثَ. انظرِ "العلل الكبير" للتِّرْمذيّ (ترتيب أبي طالبٍ: ص٢٥٦-٢٥٧).

ونقل عبدُ الحقّ في "الأحكام الصغرىٰ" (٢/ ٦١٢) عنِ التِّرْمذيّ قال: «سليمانُ بن موسىٰ ثقةٌ عند أهل الحديث، لم يتكلّم فيه أحدٌ منَ المتقدّمين إلّا البخاريُّ وحدَه؛ فإنّه تكلّم فيه من أجل أحاديثَ انفرد بها».

وقد تكلّم فيه النَّسائيُّ أيضًا، قال في "الضعفاء" (ص١٢٢): «أحد الفقهاء، ليس بالقويّ في الحديث». وقال في موضعٍ آخرَ: «في حديثه شيءٌ»، يعني: منَ الضعف، انظره في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ٩٧).

والجواب عن ذٰلك من وجهينِ:

أوّلهما: ما سبق أنّه رُوي عنِ الزهريّ من وجوهٍ كثيرةٍ، كانت في صدَدِ أن تشهد لرواية سليمانَ بنِ موسىٰ وتعضُدَها، لٰكنْ سبق أنّه لا يصحّ منها شيءٌ.

وثانيهما: أنّ جماعةً منَ الأئمّة وثّقوا سليمانَ بنَ موسىٰ، كما أشار إليه التِّرْمذيُّ فيما سبق.

وقال الزهريُّ: «إنّ مكحولًا يأتينا، وسليمانُ بن موسىٰ، وايمُ الله، إنّ سليمانَ بنَ موسىٰ لَأحفظُ الرجلين». ووثّقه دُحَيمٌ الدِّمَشقيُّ. ووثّقه ابن معينٍ في روايته عنِ الزهريّ. وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «محَلّه الصدقُ، وفي حديثه بعض الِاضطراب، ولا أعلم أحدًا من أصحاب مكحولٍ أفقهَ منه، ولا أثبتَ منه».
=

وقال أبو أحمد بنُ عديٍّ: «قد روىٰ أحاديثَ ينفرد بها، يرويها، لا يرويها غيره، وهو عندي ثبْتٌ صدوقٌ». انظر هٰذه النقولَ وغيرَها في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٩٤-٩٧).

ويلاحظ في كلام ابن عديٍّ أنّه وقف علىٰ ما وقف عليه البخاريّ من مفرداته، وأنّه لم يرَها تضعِّفه، ولا تمنع من تثبيت حديثه.

وذٰلك غير ممتنعٍ في رجلٍ عالِمٍ مثلِه، بل هو ممّا يدلُّ علىٰ عنايته بالطلب، وسَعة اطّلاعه، ولذٰلك قال الذهبيُّ في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٢٢٦): «كان سليمانُ فقيهَ أهل الشام في وقته قبلَ الأوزاعيّ، وهٰذه الغرائبُ التي تُستنكَر له - يجوز أن يكون حفظها».

وقال ابن سعدٍ: «كان ثقةً، أثنىٰ عليه ابن جريجٍ». وقال ابن معينٍ: «ثقةٌ، وحديثه صحيحٌ عندنا». وقال الدارَقُطْنيُّ: «منَ الثقات، أثنىٰ عليه عطاءٌ والزهريُّ». انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ١١٢).

هٰذا، وقد وثّقه جماعةٌ ممّن تأخّر عن هٰؤلاءِ الأئمّةِ، وقد ذكرتُ بعض ذٰلك في أثناء هٰذا التخريجِ، وتركتُ كثيرًا منه اختصارًا.

وتوسّط بعضٌ، فقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٤/ ٢٨٧): «إمامٌ، صدوقٌ»، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩٥): «صدوقٌ، فقيهٌ، في حديثه بعضُ لينٍ، وخولِط قبل موته بقليلٍ».

والحاصل: أنّ إسناد هٰذا الحديثِ صحيحٌ، وما أُعِلّ به ضعيفٌ، لا يقدح في صحّته. ولذٰلك قال الخليليُّ في "الإرشاد" (١/ ٣٥١): «هٰذا الحديثُ من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها - منَ الصحيح المعلول».

وقد صحّحه أحمدُ وابن معينٍ والتِّرْمذيُّ وابن حبّانَ والحاكمُ والبيهقيُّ وابن الجوزيّ وابن عبد الهادي، كما سبق نقلُه بعض كلامهم.

وحكىٰ ابن كثيرٍ في "تحفة الطالب" (ص٣٠٥) عن عليِّ بن المدينيّ أنّه صحّحه أيضًا.

وقال ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٢٣٣): «هٰذا حديثٌ جليلٌ في هٰذا البابِ، في بابِ (لا نكاحَ إلّا بوليٍّ)، وعلىٰ هٰذا الِاعتمادُ في إبطال نكاحٍ بغير وليٍّ».

وصحّحه كذٰلك ابن الملقِّن في "البدر المنير" (١٩/ ٩١)، وقال (١٩/ ١٠٨): «وحاصل كلام هٰؤلاء الأئمّةِ الحفّاظِ الذين أطلنا ذِكْرهم - وهو منَ المهمّات - صحّتُه والِاحتجاجُ به».

وصحّحه كذٰلك ابنُ حجرٍ في "فتح الباري" (٩/ ١٩٤).

=

- حقيقة اللفظ.
- أو صورة النزاع، وهي الحرّة البالغة العاقلة.
- أو مقيّدٌ بقيدٍ يندرج فيه.
- أو شيءٍ يَلزم منه.
- أو أحدُ هٰذه الأمور الأربعةِ.
- أو القدرُ المشتركُ بين الأوّل والثاني.
- [أوِ][1] الأوّلِ والثالثِ.
- [أوِ][2] الأوّلِ والرابعِ.
- أو بين الثاني والثالثِ.
- أوِ الثاني والرابعِ.
- أوِ الثالثِ والرابعِ.

[١١٩/ب] فهٰذه أحدَ عشَرَ قِسمًا، علىٰ تقدير / إرادة واحدةٍ منها - يلزم ثبوتُ الحكم في صورة النزاع، وواحدٌ منها مرادٌ؛ لأنّه جائزُ الإرادة مع صَلَاحِيَة اللفظ له، وغيرُها منتفٍ بالأصل، فإذا ثبت أحد الملزوماتِ الأحدَ عشَرَ، يثبت اللازمُ، وهو أنّ النكاح بلا وليٍّ باطلٌ.

وأيضًا فاعتقاد البطلان راجحٌ؛ لأنّه علىٰ أحدَ عشَرَ تقديرًا، كلُّها عليه دليلٌ، واحتمال الصحّة علىٰ احتمالٍ واحدٍ لا دليلَ عليه؛ فيكونُ مرجوحًا؛ فاعتقاد الصحّة مع ذٰلك ممتنعٌ؛ لأنّه يلزم منه الترجيح بلا مرجِّحٍ، وهو باطلٌ؛ فيكونُ اعتقاد الصحّة باطلًا؛ فيثبت مقابِلُه، وهو اعتقاد البطلان».

والله أعلمُ.

هٰذا، وللحديث شواهدُ أخرىٰ كثيرةٌ عن سليمانَ بنِ موسىٰ، وعنِ الزهريّ، وعن عروةَ، وعن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، وعنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولا يخلو شيءٌ منها من ضعفٍ؛ فاستغنيتُ بصحّة هٰذا الحديث لذاته عن تقويته بما هو دونَه. والله أعلىٰ وأعلمُ.

(١). في "الأصل": (والأوّل)، وليس بصحيحٍ، والتعديل من "طبقات الشافعيّة الكبرى".

(٢). في "الأصل": (والأوّل)، وليس بصحيحٍ، والتعديل من "طبقات الشافعيّة الكبرى".

(**و**)إذا كان مريد الإملاء قاصرًا عن تخريج ما يمليه، وهناك (**متقنٌ**)، أيْ حافظٌ عارفٌ بالتخريج، (**خرَّجه**)، أيِ الحديثَ، (**لـ**)لمُملِي ا(**لقاصرِ**) عن ذٰلك؛ إعانةً له في قصده.

(**أو**) لم يكن المُملِي قاصرًا، بل (**حافظٌ**) متمكِّنٌ منَ التخريج لما يمليه، لٰكنّه (**بما يُهِمُّ**)ه (**يُشْغَل**)، كالإفتاء أو التصنيف مثلًا، فيُعينه حافظٌ آخَرُ في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها، فلا بأسَ بذٰلك؛ فقد فعله جماعةٌ، كأبي الحسينِ بنِ بِشْرانَ،[١] وأبي القاسمِ السَّرَّاجِ،[٢] وغيرِهما.

(**وقابِلْ**) - أيّها المُملِي - (**الإملاءَ**)، أيِ الحديثَ الذي قد أملاه، (**حين يَكمُل**) منه.[٣]

قال ابن الصلاح[٤]: «فلا غَنَاء عن مقابلته، وإتقانه، وإصلاح ما فسد منه بزَيْغِ القلم، وطغيانه».

هٰذا كلامه، وتقدّم في "مبحث المقابَلة"[٥] حديثُ زيدِ بنِ ثابتٍ.[٦]

---

(١). هو عليُّ بن محمّد بن عبد الله بن بِشْرانَ بن محمّدٍ، الأُمَويُّ، أبو الحسين، البغداديُّ، المسنِدُ، له فوائدُ عن شيوخه، وأمالٍ. تُوُفِّي سنةَ خمسَ عشرةَ وأربعِمائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٣١١-٣١٣).

(٢). هو عبد الرحمٰن بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدانَ، الكُرَيزيُّ القرشيُّ، أبو القاسم، النَّيْسابُوريُّ، السَّرَّاجُ، الحافظُ، الفقيهُ. تُوُفِّي سنةَ ثمانَ عشرةَ وأربعِمائةٍ. انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٢٩٤)، و"تارخ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٢٩٩).

(٣). الهاء في (منه) عائدةٌ علىٰ المملي، وفاعلُ (يكمُل) هو الإملاءُ. ولو حُذِفتِ (منه)، لكان الكلام أقومَ، والله أعلمُ.

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢٤٤).

(٥). انظرِ "الأصل" (ل: ٩٥/ب).

(٦). ونصُّه أنّه رضي الله تعالىٰ عنه قال: «كنتُ أكتب الوحي عند النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فإذا فرغتُ قال: «اقرأ»، فأقرؤه، فإن كان فيه سَقْطٌ أقامه».

قال الحافظ العراقيُّ[١]: وقد رخّص ابن الصلاح هناك[٢] في الرواية بدون المقابلة بشروطٍ ثلاثةٍ، ولم يَذكرْ ذٰلك هنا، فيَحتمِل أنْ يُحمَل هٰذا علىٰ ما تقدّم، ويَحتمِل الفرقَ بين النسخ من أصل سماع الشيخ، والنسخِ من إملائه حفظًا؛ لأنّ الحفظ خوّانٌ.

وقد جرىٰ عادة المصنِّف السيوطيِّ بتخريج الإملاء وتحريره في كُرّاسةٍ، ثمّ يُمليَ حفظًا، وإذا نَجَز، قابله المُملَىٰ معه علىٰ الأصل الذي حرّره، وهو أتقن.[٣]

وذَكَر[٤] أنّ الإملاء دَرَس بعد ابن الصلاح إلىٰ أواخر أيّام الحافظ العراقيّ،[٥] فافتتحه سنة ٧٩٦، فأملىٰ أربعَمِائةِ مجلسٍ وبضعةَ عشَرَ مجلسًا، إلىٰ سنة وفاته، سنةِ ٨٠٦، ثمّ أملىٰ

---

(١). في "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٤٢-٧٤٣)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٨).

(٢). في "علوم الحديث" (ص١٩٣).

(٣). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٠٤-٧٠٥).

(٤). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٠٥).

(٥). كذا قال السيوطيُّ رحمه الله، وقد ثبت أنّ جماعةً كثيرةً منَ العلماء أملت بعد ابن الصلاح، بل لا يبعُد لو قيل إنّ الإملاء لم ينقطع بعدَه إلىٰ أيّام الحافظ العراقيِّ.

فمن ذٰلك قول التاج السُّبْكيّ في ترجمة الزكيّ المنذريّ من "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٨/ ٢٦٠): «وانتقىٰ، وخرّج كثيرًا، وأفاد الناس»، وذكر بعدُ (٨/ ٢٦١) أنّ العزّ بن عبد السلام كان يسمع الحديث قليلًا بدمشقَ، فلمّا دخل القاهرة بطّل ذٰلك، وصار يحضر مجلس المنذريّ، ويسمعُ عليه في جملة الناس. وانظر ترجمته في "المنهل الصافي" لابن تَغْرِي بَرْدِي (٧/ ٣١٠)، وتُوُفِّي المنذريُّ سنةَ ستٍّ وخمسينَ وستِّمِائةٍ.

وقال ابن حجرٍ في ترجمة تلميذه: الشرفِ اليُونِينيّ منَ "الدرر الكامنة" (٤/ ١١٦): «أملىٰ علىٰ ابن مالكٍ فوائدَ مشهورةً»، وقال بعدُ (٤/ ١١٧): «دخل دمشقَ مرارًا، وحدّث بها»، وتُوُفِّي اليُونِينِيُّ سنةَ إحدىٰ وسبعِمِائةٍ.

وقال الذهبيّ عنِ الشرف الدمياطيّ - وهو خِرِّيج المنذريّ المذكور آنفًا - إنّه حدّث وأملىٰ في حياة مشايخه، نقله ابن حجرٍ في "الدرر الكامنة" (٣/ ٣٢١-٣٢٢)، وتُوُفِّي الدمياطيّ سنةَ خمسٍ وسبعِمِائةٍ.
=

ولده أبو زُرْعَةَ[١] إلىٰ وفاته سنة ٨٢٦ ستَّمِائةِ مجلسٍ [وكَسْرًا]،[٢] ثمّ أملىٰ / الحافظُ ابنُ حجرٍ إلىٰ أن تُوُفِّيَ سنةَ ٨٥٢ أكثرَ من ألف مجلسٍ، ثمّ دَرَس تسعَ عشْرَةَ سنةً،[٣] ثم افتتحه المصنِّف أوّلَ سنةِ ٨٧٢، فأملىٰ ثمانين مجلسًا، ثمّ خمسين أخرىٰ. والله أعلم. [١٢٠/أ]

وذكر الذهبيُّ في ترجمة المِزّيّ من "تذكرة الحفّاظ" (٤/ ١٤٩٨) أنّه أملىٰ مجالسَ، وقال في موضعٍ آخرَ إنّه أملىٰ قليلًا، ذكره ابن حجرٍ في "الدرر الكامنة" (٦/ ٢٣٠)، وكذٰلك، ذكره السخاويُّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٥١) فيمن أملىٰ، وتُوُفِّيَ المِزّيّ سنةَ اثنتين وأربعين وسبعِمِائةٍ.

وذكر ابن قطلوبغا في "تاج التراجم" (ص١٧٨) أنّ عبد الله بنَ الحسين الناصحيَّ عقد مجلس الإملاء ببغدادَ، وتُوُفِّيَ الناصحيُّ سنةَ سبعٍ وأربعين وسبعِمِائةٍ.

وذكر السخاويُّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٥١) عنِ التاج السُّبْكيّ أنّه حاول الإملاء، يعني - والله أعلمُ - أنّه أملىٰ قليلًا، ولم يستمرَّ، وتُوُفِّيَ السُّبْكيُّ سنةَ إحدىٰ وسبعين وسبعِمِائةٍ.

(١). هو أحمدُ ابنُ الحافظ زينِ الدين: عبدِ الرحيمِ بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن إبراهيمَ، وليُّ الدين، أبو زرعةَ، الكُرْديُّ الأصلِ، المِصريُّ، المعروفُ بـ(ابن العراقيّ)، حافظٌ، فقيهٌ، متفنِّنٌ، مشهورٌ، من تصانيفه "المستفاد في مبهمات المتن والإسناد". تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وعشرين وثمانِمِائةٍ. انظرِ "الضوء اللامع" للسخاويّ (١/ ٣٣٦-٣٤٤).

(٢). في "الأصل": (وكسر)، وهو لحنٌ لا يصحُّ؛ فإنّها معطوفةٌ علىٰ (ستًّا) التي هي مفعول (أملىٰ).

(٣). عدّ السخاويُّ في "الضوء اللامع" (٤/ ٦٨) هٰذه الدعوىٰ من مجازفات السيوطيّ، رحمهما الله، وذكر بعدُ في ترجمته لنفسه (٨/ ١٣-١٤) أنّه أملىٰ خلال هٰذه الفترةِ مجالسَ كثيرةً، وانظر كذٰلك شرحه: "فتحَ المغيث" (٣/ ٢٥١-٢٥٢).

(**مسألةٌ**) في بيان حدّ الحافظ، والمحدّث، والمسنِد.[١]

(**وذُو الحديث**)، أيْ أهلُ الحديث النبويّ، (**وَصَفوا**) بأوصافٍ متعدّدةٍ، اصطلاحًا منهم.

(**فـ**)بعضُهم (**خُصَّا بـ**)اسم (**حافظٍ**)، منَ (الحفظ).

قال ابن مهديٍّ: «هو الإتقان».[٢]

وقال أبو زُرْعَةَ: «الإتقان أكثر من حفظ السَّرْد».[٣]

وقال غيره[٤]: «الحفظ المعرفة».

(**كذا**) أبو بكرٍ (**الخطيبُ**) البغداديُّ[٥] (**نَصَّا**) علىٰ ذٰلك، وغيرُه أيضًا.

(**وهو**)، أيِ (الحافظ) في اصطلاح المحقّقين، ذُو الحديث (**الذي إليه في التصحيح**)، أيِ الحكمِ بالصحّة للأسانيد والمتون، (**يُرجَع**) - بالبناء للمفعول - (**و**)يُرجَع إليه في (**التعديل**) للرواة، (**والتجريح**) لهم.

وإنّما كان كذٰلك بـ(**أنْ يحفظَ السنّة**) النبويّةَ، (**ما صحّ**) منها، (**و**)يحفظَ (**ما ∴ يُدرَىٰ**) به (**الأسانيدُ**)، أيْ صحّتُها، (**وما قد وَهَمَا**)، أيْ غَلِط، (**فيه الرواة**)، سواءٌ كان (**زائدًا أو مدرجًا**)، في المتن أو في الإسناد، (**وما به الإعلالُ فيها**)، أيِ الأسانيدِ والرواةِ، (**نَهَجَا**)،

---

(١). أشبع هٰذه المسألةَ عبدُ الحيِّ الكَتّانيُّ في "فِهرس الفهارس" (١/ ٧١-٧٩).

(٢). رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٥-٣٦)، وابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٢٠٥-٢٠٦)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٦٦٨ برقْم ١٠٤٤).

(٣). حكاه عنه المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٢٦٧)، والذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٣٧٠).

(٤). لعلّه الحافظُ ابنُ حجرٍ، انظر "إنباءَ الغُمر" (٢/ ٢٧٧).

(٥). في "الجامع" (٢/ ٢٤٨، و٢٥٠-٢٥١).

أيْ [سلكَ]،[١] وهو مع ذٰلك (**يدري**)، أيْ يعرف معرفةً تامّةً، (**اصطلاح القوم**) المحدّثين في علم الحديث.

وهو يشتمل علىٰ أنواعٍ كثيرةٍ، تبلغ نحوَ مِائةٍ، كلُّ نوعٍ منها علمٌ مستقلٌّ.[٢]

وقد ذكر ابن الصلاح منها خمسةً وستّين،[٣] وقال[٤]: وليس ذٰلك بآخِر الممكن في ذٰلك؛ فإنّه قابلٌ للتنويع إلىٰ ما لا يُحصَىٰ؛ إذ لا تُحصَىٰ أحوالُ رواة الحديث، وصفاتُهم، ولا أحوالُ متون الأحاديث، وصفاتُها، وما من حالةٍ منها، ولا صفةٍ - إلّا وهي بصَدَدِ أن تُفرَد بالذكر وأهلَها، فإذا [هي][٥] نوعٌ علىٰ [حياله].[٦] انتهىٰ.

(**و**)يدري (**التمييزَا**)، أيِ التميُّزَ الذي (**بين مراتب الرجال**) الرواةِ، وهي كثيرةٌ جدًّا، غيرَ أنّ مسلمًا[٧] ذكر أنّه يقسّم الأحاديث ثلاثةَ أقسامٍ: ما رواه الحفّاظ المتقنون، وما رواه المستورون المتوسّطون في الحفظ والإتقان، وما رواه الضعفاء والمتروكون، وأنّه إذا فَرَغ منَ الأوّل أتبعه الثانيَ، وأمّا الثالثُ فلا يعرّج عليه.

وقد (**مَيَّزَا**) أيضًا الرجالَ الذين (**في**) مرتبةِ (**ثقةٍ، و**)في مرتبةِ (**الضعفِ**.

[١٢٠/ب] **و**)مَيَّز بكتابة / (**الطِّبَاقِ**).[٨]

زاد ابنُ السُّبْكيِّ[١]: «ودار علىٰ الشيوخ، وتكلَّم في الوفَيَات، والمسانيد».

---

(١). في "الأصل": (سلكًا) بألفٍ، ولا وجهَ له، وأمّا الألف في (نَهَجَا)، فهي ألف الإطلاق. وجازت في "الألفيّة" دون "الشرح"؛ لأنّها تجوز في النظم دون النثر.

(٢). سيأتي ذٰلك في كلام الحازميِّ.

(٣). سردها في مقدّمة كتابه "علومِ الحديث"، انظره (ص٧-١١).

(٤). في "علوم الحديث" (ص١١).

(٥). زيادةٌ من "مقدّمة ابن الصلاح" يقتضيها السياق.

(٦). في "الأصل": (حاله)، ولا يستقيم به الكلام. والتصحيح من "مقدّمة ابن الصلاح".

(٧). في "مقدّمة الصحيح" (١/ ٣-٥).

(٨). قولُ الشارح: (بكتابة) قد يُوهِم أنّ الطبقة هنا هي الورقة التي يُكتَب فيها السماع، وليس ذٰلك مرادًا للسيوطيّ، بل مراده بـ(الطبقة) هنا: القومُ المشتركون في السنّ واللقيِّ، أو في اللقيِّ وحدَه.

(**كذا الخطيب**) أبو بكرٍ البغداديُّ[٢] (**حدَّ**)، أيْ عرَّف ذا الحديث (**للإطلاق**)، أيْ إطلاقِ اسم الحافظ عليه.

(**و**)سأل الإمامُ التقيُّ السُّبْكيّ الحافظَ جمالَ الدينِ أبا الحجَّاجِ يوسفَ بنَ عبد الرحمٰن المِزِّيَّ عن حدّ الحفظ، الذي إذا انتَهىٰ إليه جاز أن يطلَق عليه (الحافظُ).

فأجاب بأنّه يَرجِع إلىٰ أهل العرف.

فقال: «وأين أهل العرف؟! قليلٌ جدًّا».

فـ(**صرّح**) الحافظ (**المِزِّيُّ**) في الجواب ثانيًا بـ(**أنْ يكونَ ما ∴ يفوته**) منَ الرجال، وتراجِمهم، وأحوالِهم، وبلدانِهم - (**أقلَّ ممّا علمَا**) من ذٰلك؛ ليكون الحكم للغالب.

فقال ابنُ السُّبْكيّ له: «هٰذا عزيزٌ في هٰذا الزمان، أدركت أنت أحدًا كذٰلك»؟

فقال: «ما رأينا مثْل الشيخِ شرفِ الدين الدِّمْياطيّ»،[٣] ثمّ قال: «وابن دقيق العيد، كان له في هٰذا مشاركةٌ جيّدةٌ، ولٰكن أين السُّها[٤] منَ الثرىٰ»؟!

فقال السُّبْكيّ: «كان يصل إلىٰ هٰذا الحدِّ»؟!

قال المِزِّيُّ: «ما هو إلّا كان يشارك مشاركةً جيّدةً في هٰذا، أعني في الأسانيد، وكان في المتون أكثرَ؛ لأجل الفقه والأصول».[٥]

---

(١). في "معيد النِّعَم" (ص٨٣).

وقد ذكر هٰذا الكلامَ شرطًا ليكون في أوّل درجات المحدِّثين، ولم يتكلّم في هٰذا الموضعِ عنِ اصطلاح الحافظ أصلًا.

(٢). في "الجامع" (٢/ ٢٥٠-٢٥١)، وهو مغايرٌ لنقل الناظم، والشارح أيضًا.

(٣). هو عبدُ المؤمن بنُ خلفِ بن أبي الحسن بن شرفٍ، شرفُ الدين، أبو محمّدٍ، التُّونيُّ الدِّمْياطيُّ، أحدُ كبار الحفّاظ في عصره. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وسبعِمائةٍ. انظر "معجمَ الشيوخِ الكبيرَ" لتلميذه الذهبيّ (١/ ٤٢٤).

(٤). السُّها: كوكبٌ خفيٌّ. انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُزَابياديّ (ص١٢٩٨).

(٥). انظر "سؤالاتِ السُّبْكيّ للمِزّيّ"، ضمنَ "مجموعٍ مباركٍ يحتوي علىٰ سبعة كتب للأئمّة الحفّاظ، رضي الله تعالىٰ عنهم" (ل: ٥٣/أ).

(**ودونه**)، أيِ الحافظِ، في الرتبة - (**محدِّثٌ**)؛ فالحافظ أخصّ منه، هٰذا هو التحقيق عند المتأخّرين. وأمّا المتقدّمون، فيطلقون (المحدّثَ) و(الحافظَ) بمعنًى. أفاده في "التدريب".[١]

فالمحدّث (**أنْ تُبصِرَه**)، أيْ تعرفَه، (**من ذاك**) الذي ذكرناه في ضابط (الحافظ)، (**يُجْرِي**) فيه، بأنْ يعلمَ من ذٰلك (**جُمَلًا مستكثرةً**)، لا كلَّها.

فقد قال التاج السُّبْكيُّ[٢]: «إنّما المحدّث من عَرف الأسانيدَ، والعللَ، وأسماءَ الرجال، والعاليَ والنازلَ، وحفظ مع ذٰلك جملةً مستكثرةً منَ المتون، وسمع "الكتب الستّةَ"، و"مسندَ أحمدَ بنِ حنبلٍ"، و"سننَ البيهقيّ"، و"معجمَ الطَّبَرَانيّ"، وضمّ إلىٰ هٰذا القدرِ ألفَ جزءٍ منَ الأجزاءِ الحديثيّة، هٰذا أقلُّ درجاته». قال: «ثمّ يزيد الله من يشاء ما يشاء». انتهىٰ.

وهٰذا إشارةٌ إلىٰ الحافظ.[٣]

وقال أبو الفتحِ بنُ سيِّدِ الناس[٤]: «أمّا المحدّث في عصرنا، فهو منِ اشتغل بالحديث روايةً، ودرايةً، وجمْعَ رواةٍ، واطّلع علىٰ كثيرٍ منَ الرواة والروايات في عصره، وتميّز في ذٰلك، حتّىٰ عُرِف فيه خطُّه[١] / واشتَهَر فيه ضبطُه. [١٢١/أ]

---

(١). (١/ ٧٩-٨٠).

وقد يُفهَم من كلام ابن سيّد الناس في "الأجوبة الحديثيّة" (ص١٦٦).

وفيه نظرٌ؛ فقد كثُر في كلام العلماء المتقدِّمين إطلاقُ (المحدّث) علىٰ الراوي مطلقًا، وإن لم يتّصف بإتقانٍ ولا معرفةٍ.

(٢). في "معيد النِّعَم" (ص٨٢-٨٣).

(٣). يعني قولَه: «ثمّ يزيد الله من شاءَ ما يشاء»، فهِم الشارح أنّه يريد أنّ الله تعالىٰ يزيده بعد رتبة المحدِّث أن يكون حافظًا. وهو محتمَلٌ، لٰكنّه لا يتعيّن؛ لأنّ المحدِّثين علىٰ درجاتٍ، وقد نصّ التاجُ السُّبكيُّ علىٰ أنّه إنّما وصف أوّل درجات المحدّثين، ثمّ قال: «ثمّ يزيد الله من شاء ما شاء»؛ فقد يريد بذٰلك أن يرتقي بعد أوّل الدرجات إلىٰ أعاليها.

(٤). في "الأجوبة الحديثيّة" (ص١٦٥).

=

فإن توسّع في ذٰلك، حتّىٰ عَرَف شيوخَه، وشيخَ شيوخه، طبقةً بعد طبقةٍ، بحيث يكون ما يعرفه أكثرَ ممّا يجهله منها، فهٰذا هو الحافظ». انتهىٰ.

وسأل الحافظ ابنُ حجرٍ[٢] شيخه الحافظَ العراقيَّ: «هل يُتسامح بنقص بعض الأوصاف التي ذكرها المِزِّيُّ وأبو الفتحِ في وصف الحافظ؛ لنقص زمانه، أم لا»؟

فأجاب أنّ الِاجتهاد في ذٰلك يختلف باختلاف غلبة الظنّ.

قال: «وكلام المِزِّيّ فيه ضِيقٌ، وكلام أبي الفتحِ سهلٌ لمن جعل ما ذكره شُغلَه،[٣] دون غيرِه من حفظ المتون والأسانيدِ، ومعرفةِ أنواع علوم الحديث كلِّها، ومعرفةِ الصحيح منَ السقيم، والمعمولِ به من غيره، واختلافِ العلماء، واستنباطِ الأحكام، فهو أمرٌ ممكنٌ، بخلاف ما ذُكِر من جميع ذٰلك؛ فإنّه يحتاج إلىٰ فراغٍ، وطول عُمُرٍ، وانتفاء الموانع.[٤]

وقد روي عنِ الزهريّ[٥] أنّه قال: «لا يولد الحافظ إلّا في كلّ أربعين سنةً».[١]

وهو محمّدُ بن محمّدِ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله، اليَعْمَريُّ الرَّبَعيُّ، فتحُ الدين، أبو الفتح، الأندَلُسيُّ الأصلِ، القاهريُّ، الحافظُ، صاحبُ الفنون، من تصانيفه "النفحُ الشذيّ". تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين وسبعِمِائةٍ. انظر "معجمَ الشيوخ" للتاج السُّبْكيّ (ص٤٥٢-٤٥٤).

(١). كذا في "الأصل"، وليس معناهُ واضحًا.

وفي بعض نُسَخ "تدريب الراوي": (حظُّه)، انظرْه (١/ ٨٥، هامش ٥)، ومعناهُ واضحٌ.

وفي مخطوط "الأجوبة الحديثيّة" لابن سيّد الناس: (حفظُه)، انظرْه (ص١٦٥، هامش ٤٦٥)، وهو أوضحُ وأجودُ.

(٢). وقد عرّف ابنُ حجرٍ (الحافظَ) بتعريفٍ آخرَ في "النكت" (١/ ٢٦٨).

(٣). عبارة العراقيِّ: «فإنِ اكتفىٰ بكون الحافظ يعرف شيوخه، وشيوخ شيوخه، أو طبقةً أخرىٰ، فهو سهلٌ»، إلىٰ آخر كلامه. فلم يصف شرطَ ابن سيِّد الناس بأنّه سهلٌ، لٰكنّه قيّد ذٰلك الوصفَ بما لوِ اكتفىٰ ابن سيّد الناس في شرطه بمعرفة ثلاثةِ طبقاتٍ فقط؛ ليكون بنحوِ حالِ الحفّاظ المتقدّمين، ولا يخفىٰ أنّ كلام ابن سيّد الناس ظاهرٌ في اشتراط معرفته بجميع الطبقات.

(٤). انظر "أجوبةَ العراقيّ علىٰ أسئلةِ ابن حجرٍ" (ص١٤٤-١٤٥).

(٥). **قوله: (وقد رُوِي عن الزهريِّ)، إلخ.**

=

فإن صحّ،[٢] كان المراد رتبةَ الكمال في الحفظ والإتقان، وإن وُجِد في زمانه [مَن يُوصف][٣] بالحفظ، وكم من حافظٍ وغيرُه أحفظ منه»؟![١]

في "بُغْيَة الوُعَاة" للمصنِّف ما نصُّه: قال المَرْزُبَانيُّ: حدّثني أحمدُ بن محمدٍ العَرُوضيُّ، قال: حُكِيَ عن أبي [مُحَلِّمٍ]، أيْ محمّدِ بن هشامِ بن عوفٍ الشيبانيِّ اللُّغويِّ، أنّه قال: لمّا قدِمتُ مكّةَ لزمتُ ابنَ عُيَيْنَةَ، فلم أكن أفارقُ مجلسه، فقال لي يومًا: «[يا] فتىٰ، أَرَاك حسَنَ الملازمةِ والِاستماعِ، ولا أُرَاك تحظىٰ مِن ذٰلك بشيءٍ»!

قلتُ: «وكيف»؟

قال: «لأني لا أَرَاك تكتب شيئًا ممّا يمرُّ».

قلت: «إنّي أحفظه».

قال: «كلُّ ما حدّثتُ به حفظتَه»؟!

قلت: «نعم».

فأخذ دفترَ إنسانٍ بين يديه، وقال: «أَعِدْ عليَّ ما حدّثتُ به اليومَ».

فأعدته، فما [خَرَمتُ] منه حرفًا، فأخذ مجلسًا آخَرَ مِن مجالسه، [فأمررتُه] عليه.

فقال: حدّثني الزهريُّ، عن عكرمةَ قال: قال ابن عبّاسٍ: «يُقال إنّه يُولَد في كلِّ سبعينَ سنةً مَن يحفظ كلَّ شيءٍ».

قال: وضرب بيده علىٰ جنبي، وقال: «أُرَاك صاحبَ السبعين».

انتهىٰ. كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٤٨).

وانظر "بغية الوُعاة" للسيوطيّ (١/ ٢٤٤).

(١). ذكره ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٩/ ٩) معلَّقًا عن عمّار بن رجاءٍ، عن محمّدِ بن بشيرِ بن عطاءِ بن مروانَ الكِنْديّ، عنِ الوليد بن عُبيد الله، عنِ الزهريِّ به.

(٢). كذا في "تدريب الراوي" للسيوطيّ (١/ ٨٦-٨٧) نقلًا عنِ العراقيّ.

وعبارتُه في "أجوبته علىٰ أسئلة ابن حجرٍ" (ص١٤٦) بعد الكلام علىٰ إسناد الأثر: «فعلىٰ هٰذا، لم يصحّ هٰذا عنه، وعلىٰ تقدير صحّته عنه، فيكون المراد ...» إلىٰ آخره.

(٣). زيادةٌ ساقطة من "الأصل" يقتضيها السياق.

والله أعلم.

(**ومَن علىٰ سماعه المجرَّدِ**) عن معرفة ما ذكرناه في الحافظ والمحدّث - (**مقتصرٌ**) عليه، و(**لا عِلْمَ**) له بـ(**ها**)، أيْ بتلك الأمور المشترَطةِ في الحافظ والمحدّث، فاشتهر اسمه ووصفه (**بمُسنِدٍ**)، بكسر النون، فهو من يروي الحديث بإسناده، سواءٌ كان عنده علمٌ به أو ليس له إلّا مجرّدُ الرواية.[٢]

ويقال له: (الطالبُ)،[٣] و(المبتدئُ)،[٤] و(الراوي).[٥]

وزاد جمعٌ فوقَ (الحافظ) [آخَرَينِ][٦]:

(الحجّةُ)، قالوا: وهو من أحاط علمه بثلٰثِمِائة ألفِ حديثٍ، متنًا، وإسنادًا، وأحوالَ رواتِه جرحًا وتعديلًا وتأريخًا.

وفوقَه (الحاكمُ)، قالوا: وهو الذي أحاط علْمُه بجميع الأحاديث المرويّة كذٰلك.[١]

---

(١). هنا انتهىٰ جواب العراقيّ مختصرًا، انظر "أجوبة العراقيّ علىٰ أسئلة ابن حجرٍ" (ص١٤٤-١٤٦).

وقد نقل عنه الملّا عليٌّ القاريْ تعريفًا آخرَ للمحدّث، انظر "شرح النخبة" (ص١٢٢).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (١/ ٧٣).

وقال عبدُ الحيِّ الكَتّانيُّ في "فِهرس الفهارس" (١/ ٧١) في تعريف المسنِد: «وقد صار اليوم يُطلَق علىٰ من توسّع في الرواية، وحصّل الكثير منَ المسانيد والفهارس، واتّصل بها عن أئمّة المشرق والمغرب من أهل هٰذا الشأنِ».

(٣). قال المُلّا عليٌّ القاريْ في "جمع الوسائل" (١/ ٦): «الطالب هو المبتدئُ الراغبُ».

(٤). قال زكريّا الأنصاريُّ في "فتح الباقي" (ص٤٢): «المبتدي من حصّل شيئًا ما منَ الفنّ ... ويُقال: من شرع في فنٍّ، فإن لم يستقلَّ بتصوُّر مسائله، فمُبتَدٍ».

(٥). وصفه بذٰلك أبو نصرٍ الشيرازيُّ، رواه عنه ابن السمعانيّ في "تاريخه"، انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (١/ ٧٥-٧٦).

وقاله كذٰلك ابن الجزريّ، نقله عنه الملّا عليٌّ القاريْ في "جمع الوسائل" (١/ ٦).

(٦). في "الأصل": (آخران)، ولا يصحُّ إلّا بتكلُّفٍ لا يجري علىٰ طريقة الشارح وأسلوبه.

(وبـ(**أميرِ المؤمنين**)، الذي هو لقب الخلفاء بعد أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله تعالىٰ عنهم، (**لقّبوا**)، أيِ العلماءُ، (**ذوي الحديث**)، أي أصحابَه، الحفّاظَ الكبارَ، (**قِدَمًا**)، أيْ في العُصُرِ الأُوَلِ.

و(**ذا**) اللقبُ (**مَنْقَبٌ**) أيُّ مَنْقَبٍ لهم.(٢)

[١٢١/ب] روىٰ الطَّبَرَانيّ(٣) وغيره عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ / عنهما قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «اللّٰهمّ ارحمْ خلفائي».

قلنا: «يا رسول الله، ومن خلفاؤك»؟

قال: «الذين يأتون مِن بعدي، يروُون أحاديثي وسنّتي».(١)

---

(١). انظر "شرح النخبة" للملّا عليٍّ القاريْ (ص١٢١)، وقد عزا ذٰلك إلىٰ جماعةٍ منَ المحقّقين.
وليس منِ اصطلاحات أهل الحديث. وما ذكره في حدّه لا ينطبق علىٰ أحدٍ.

(٢). انظر "فيض القدير" للمُنَاويّ (٢/ ١٤٩).

(٣). في "المعجم الأوسط" (٦/ ٧٧ برقْم ٥٨٤٦)، عن أبي حُصَينٍ محمّدِ بن الحسين، نا أحمدُ بن عيسىٰ العَلَويُّ، نا ابنُ أبي فُدَيكٍ، عن هشامِ بن سعدٍ، عن زيدِ بن أسلمَ، عن عطاءِ بن يسارٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: سمعتُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول، فذكر الحديث، وفي آخره: «ويعلّمونَها الناس».

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن زيدِ بن أسلمَ إلّا هشامُ بن سعدٍ، ولا عن هشامٍ إلّا ابنُ أبي فُدَيكٍ، تفرّد به أحمدُ بن عيسىٰ العَلَويُّ».

وقد ذكره العراقيُّ من حديث عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وعزاه إلىٰ الطبرانيّ في "الأوسط". انظر "إتحاف السادة المتّقين" للزَّبِيديّ (١/ ١١٧)، وكذا السيوطيّ في "الجامع الكبير" (٣/ ٥٠٠ برقْم ٩٨٦٩).

وليس كذٰلك، بل هو في رواية الطبرانيّ من مسند ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، كذٰلك رواه من طريقه أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ في "ذمّ الكلام" (٤/ ٢٣١ برقْم ٦٩٨)، وكذٰلك ذكره عنه المنذريُّ في "الترغيب والترهيب" (١/ ١٠٤)، والهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٢٦)، وفي "مجمع البحرين" (١/ ١٩٧-١٩٨). والله أعلمُ.

(١). وروىٰ الحديثَ ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص١٦٣ برقْم ٢)، ورواه أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٨١) عن أبي بكرٍ عبد الله بن يحيىٰ الطَّلْحيِّ، وأخرجه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص٣٠-٣١ برقْم ٥٨) من طريق أحمدَ بنِ محمودٍ القاضي، وأبو إسماعيلَ الأنصاريُّ في "ذمّ الكلام" (٤/ ٢٣١ برقْم ٦٩٨) من طريق أحمدَ بنِ محمّدِ بن أبي دارمٍ.

أربعتُهم عن أبي حُصَينٍ: محمّد بن الحسين بن حبيبٍ - شيخِ الطبرانيِّ - بالإسناد السابقِ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: سمعتُ عليَّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه يقول: «خرج علينا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم»، ثمّ ذكر الحديث.

وزيادةُ هٰؤلاء الجماعةُ ذِكْر عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه مقبولةٌ، وإن كانت غيرَ ثابتةٍ في رواية الطبرانيِّ.

ورواه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص٣١) من طريق عليِّ بن إبراهيمَ بنِ حمّادٍ القاضي، عن أبي حُصَينٍ بإسنادِه السابقِ، غيرَ أنّه قال: (عن عطاءِ بن أبي رباحٍ)، بدلَ (عطاءِ بن يسارٍ).

قال الخطيب: «والأوّل أشبهُ بالصواب، والله أعلمُ».

ولا يخفىٰ كم خالف عليُّ بن إبراهيمَ من حافظٍ، وهم بمجموعهم - بلا شكٍّ - أرجحُ منه.

هٰذا، وإسنادُ هٰذا الحديثِ واهٍ.

قال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٢٦): «فيه أحمدُ بن عيسىٰ بنِ عبد الله الهاشميُّ، قال الدارقطنيّ: كذّابٌ».

ونقل الزيلعيُّ في "نصب الراية" (١/ ٣٤٨) عنِ ابن عبد الهادي أنّ هٰذا الحديثَ موضوعٌ، وأنّ أحمدَ بنَ عيسىٰ هو المتّهمُ به.

لٰكن جاء الحديث من طرقٍ أخرىٰ عنِ ابن أبي فُديكٍ.

فالأولىٰ: ما رواه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص٣٠-٣١ برقْم ٥٨) من طريق عبد السلام بن عُبيدٍ، عنِ ابنِ أبي فديكٍ به.

وعبدُ السلام قال ابن حبّانَ: «كان يسرق الحديثَ، ويروي الموضوعاتِ». وقال الأزديُّ: «لا يُكتَب حديثُه». وقال الدارقطنيُّ في "العلل": «ليس بشيءٍ». انظر "لسان الميزان" (٥/ ١٧٦). فمتابعته كعدمها.

وقال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢/ ٢٤٨): «فالظاهر أنّ هٰذا الحديثَ ممّا سرقه من أحمدَ بنِ عيسىٰ».

=

والثانية: ما رواه السِّلَفيّ في "المشيخة البغداديّة" (٢/ ٤٣٦ برقْم ٢٧٦٥) من طريق أبي المظفَّر هنّادٍ النَّسَفيِّ، عن أبي محمّدٍ عليِّ بن أحمدَ بنِ بِشرٍ القاضي، عنِ ابن داسةَ، عن أبي داودَ السِّجِستانيِّ، عن عُبيدِ بن هشامٍ الحلبيّ، عنِ ابن أبي فديكٍ به.

ونقل الزَّبيديُّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١١٧) عنِ العراقيّ قال: «ولا يُغترَّ برواية أبي المظفَّر هنادِ بن إبراهيمَ النَّسَفيِّ لهٰذا الحديثِ من طريق ابنِ داسةَ، عن أبي داودَ، عن عُبيدِ بن هشامٍ الحلبيِّ؛ فإنّ هٰذا لم يروِه أبو داودَ هنا، والنَّسَفيُّ كان راوِيةً للموضوعات، كما قال صاحب "الميزان"». وانظرِ "الميزان" (٤/ ٣١٠).

لٰكنْ جاء من طريقٍ أخرىٰ عنِ ابن داسةَ عن أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ عن عُبيدِ بن هشامٍ، عنِ ابن أبي فُديكٍ، لٰكنْ بإسنادٍ مختلِفٍ.

فرواه ابنُ بطّةَ في "الإبانة الكبرىٰ" (١/ ١٢٤-١٢٥ برقْم ٣٧) عن أبي بكرٍ محمّدِ بن بكرٍ، هو ابنُ داسةَ، ثنا أبو داودَ، هو السِّجِستانيُّ، ثنا عُبيدُ بن هاشمٍ الحبليّ، ثنا ابنُ أبي فديكٍ، عن عمرِو بن كثيرٍ، عنِ الحسن، قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «رحمةُ الله علىٰ خلفائي ... الذين يُحْيُون سنّتي، ويعلّمونها عباد الله».

وابنُ بطّةَ متكلَّمٌ فيه، وقد ترجم له الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٢/ ١٠٠-١٠٦)، وذكر أشياءَ جَرَحه بها بعضُ العلماء، ذكر الذهبيُّ بعضها في "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٥٣١-٥٣٣)، ثمّ قال: «فبدون هٰذا يُضَعَّف الشيخُ».

وشرح ذٰلك المُعلِّميُّ في "التنكيل" (٢/ ٥٦١-٥٧١)، وحقّقه بإنصافٍ، ثمّ قال: «فالذي يتحصّل أنّ ابن بطّةَ مع علمه وزهده وفضله وصلاحه البارعِ -كثيرُ الوهم في الرواية؛ فلا يُتّهَم بما ينافي ما تواتر من صلاحه، ولا يُحتجَّ بما ينفرد بروايته».

وعليه، فهٰذه المتابعة واهيةٌ كذٰلك، وهي من جملة أوهامِ ابن بطّةَ رحمه الله.

وجاء الحديث بهٰذا الإسنادِ عن عُبيدِ بن هشامٍ الحلبيِّ، من غيرِ طريق أبي داودَ السِّجِسْتانيّ.

فرواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥١/ ٦١) من طريق أبي بكرٍ محمّدِ بن عبد الله الدُّوريِّ، أنبأ أبو عليٍّ الحسينُ بن إبراهيمَ الفرائضيُّ، عن أبي الحسن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله الفقيهِ، عن صالحِ بن عليٍّ النوفليِّ، ثنا أبو نعيمٍ الحلبيُّ، هو عُبَيدُ بن هشامٍ، ثنا ابنُ أبي فديكٍ، عن عمرِو بن كثيرٍ به، مثلَ حديث ابن بطّةَ.

=

وابن الدُّوريِّ: قال عبد العزيز الكَتّانيُّ: «كتبتُ عنه، وكتب هو شيئًا كثيرًا بخطٍّ حسنٍ ومعرفةٍ، وكانوا يَتّهمونه بأنّه لا شيءَ في دينه، فأمّا في الحديث، فما حدّث إلّا من أصولٍ». انظر "لسان الميزان" (٧/ ٢٦٦).

وشيخ شيخه أبو الحسن الفقيهُ ترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥١/ ٦١)، ولم يذكر أحدًا روىٰ عنه غيرَ أبي عليٍّ الفرائضيّ، ولم أجد من وثّقه؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

وبهٰذا فالحديث لا يصحّ عن عُبيدِ بن هشامٍ.

وعبيدٌ هٰذا، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣١٩): «صدوقٌ، تغيّر في آخر عمره، فتلقّن»؛ ولذٰلك أعلّ الألبانيُّ به الإسنادَ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢/ ٢٤٩)، وقال: «فالظاهر أنّ هٰذا الحديثَ من جملة ما لقّنوه فتلقّنه».

والثالثة والرابعة: ما رواه أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ في "ذمّ الكلام" (٤/ ٢٢٧-٢٢٨ برقْم ٦٩٥) من طريقين عنِ النعمان بن شبلٍ، ثمّ عن عليِّ بن مسلمٍ، كلاهما عنِ ابن أبي فديكٍ، عن عمرِو بن كثيرٍ، عن أبي العلاء، عنِ الحسنِ بن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه به، مثلَ لفظ ابنِ بطّةَ.

أمّا النعمانُ بن شِبلٍ، فقال موسىٰ بنُ هارونَ: «كان متّهَمًا»، وقال ابن حبّانَ: «يأتي بالطامّات». انظر "ميزانَ الِاعتدال" (٤/ ٢٦٥-٢٦٦).

وأمّا عليُّ بن مسلمٍ، فثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤٤)؛ فالحديث من هٰذه الطريقِ صحيحٌ إلىٰ محمّدِ بن أبي فُدَيكٍ، وكلُّ ما سواها واهٍ، لا يصحُّ.

وابن أبي فُدَيكٍ صدوقٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٤).

لٰكنّه خولِف علىٰ عمرِو بن كثيرٍ.

فقد رواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٢٠٧ برقْم ٢٢٠) من طريق ابن أبي خِيَرَةَ، ثنا عمرُو بن كثيرٍ، عن أبي العلاء، عنِ الحسنِ به. وكلامه يُفهِم أنّ الحسن في الإسناد هو ابنُ يسارٍ البصريُّ التابعيُّ.

وابن أبي خِيَرَةَ هو - إن شاء الله - محمّدُ بن هشامِ بن أبي خِيَرَةَ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٤٥): «ثقةٌ»؛ فيُقدّم علىٰ ابن أبي فُدَيكٍ.

وذكر العراقيّ في "تخريج أحاديث الإحياء" الخلافَ في تعيين الحسنِ، ثمّ صوّب أنّه الحسن البصريُّ، انظر "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ١١٧)؛ فيكون المحفوظ في رواية الحديث - المرسلَ.

=

وأيًّا ما كان، فمدار هٰذه الطرقِ علىٰ عمرِو بن كثيرٍ، قال العراقيُّ: «لا أدري من هو»، انظر "إتحاف السادة المتّقين" للزَّبيديّ (١/ ١١٧). وذٰلك النفي من مثلِ الحافظ العراقيّ في معرفته وسَعة اطّلاعه يقتضي أن يكون مجهولًا.

ويمكن أن يكون ابنَ أفلحَ المكّيَّ؛ فإنّه في نحو هٰذه الطبقةِ. والله أعلمُ.

وقد رجاء الحديث عن أبي العلاء من غير طريق عمرٍو هٰذا، فقد روىٰ أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ في "ذمّ الكلام" (٤/ ٢٢٨ برقْم ٦٩٥) من طريق محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ جناحٍ، ثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ، هو ابنُ إسماعيلَ القاضي البُسْتيُّ، ثنا يحيىٰ بنُ المغيرةِ أبو سلمةَ، ثنا أخي محمّدُ بن المغيرة، عن مَعْنٍ، عن أبي العلاء، عنِ الحسن مهملًا، مثلَ لفظ ابنِ بطّةَ.

ومحمّدُ بن إبراهيمَ ترجم له الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٣٠٩)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولعلّه مجهولٌ.

ومعنٌ الظاهر أنّه ابنُ عيسىٰ القزّازُ. وأيًّا من كان، فالإسناد إليه ضعيفٌ، إن ثبت أنّ محمّدَ بن إبراهيمَ مجهولٌ.

فهٰذه الرواية لا تصلح لتقوية رواية عمرِو بن كثيرٍ، والله أعلمُ.

هٰذا، ومدار هٰذه الطرقِ السابقة علىٰ أبي العلاء، ولم أعرفْه، وقد يكون سالمَ بنَ عبد الواحد، فقد ذكر المِزّيّ في ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٠/ ١٦٠) أنّه روىٰ عنِ الحسن البصريّ. فإن كان إيّاه، فقد قال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٦٧): «مقبولٌ»، أيْ حيث يتابَع، ولم يتابَع هنا متابعةً صالحةً لِلاعتبار؛ فحديثه ليِّنٌ، وهو من جملة الحديث الضعيف.

فإذا أضيف ذٰلك إلىٰ ضعف الطريقين الموصلتينِ إليه، وإلىٰ كون الإسناد مرسلًا علىٰ الراجح، ومراسيل الحسن ضعيفةٌ عند أكثر الأئمّة، وَهِي الإسنادُ، ولم يصلح للمتابعات والشواهد.

وجاء الحديث من طريقين أخرَيَينِ، غير الطرق السابقةِ.

فالأولىٰ: ما رواه التُّجِيبيُّ في "برنامَجه" (ص١٥) من طريق أبي القاسم عبد الله بن أحمدَ بنِ عامرٍ الطائيِّ، عن أبيه، عن عليِّ بن موسىٰ الرِّضَا، عن آبائه، عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

عبدُ الله بنُ أحمدَ الطائيُّ هٰذا ذكره الذهبيُّ في "الميزان" (٢/ ٣٩٠)، قال: «عن أبيه، عن عليٍّ الرضا، عن آبائه، بتلك النسخةِ الموضوعةِ الباطلةِ، ما تنفكّ عن وضعه أو وضع أبيه»، ثمّ نقل عنِ الحسين بن عليٍّ الزهريّ قال: «لم يكن بالمرْضيّ».

=

فكان[١] تلقيب المحدّث بـ(أمير المؤمنين) مأخوذًا من هٰذا الحديثِ؛[٢] إذ لا ريبَ أنّ أداء السُّنن إلىٰ المسلمين نصيحةً لهم - من وظائف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛[٣] فكان المحدّثون خلفاءَه.

وقد لُقِّب بـ(أمير المؤمنين) جماعةٌ، منهم سفيانُ،[٤] وإسحاقُ بنُ راهُوْيَهْ،[١] والإمام البخاريُّ،[٢] والدارقطنيُّ،[٣] وغيرُهم.[٤] والله أعلم.

والثانية: ما رواه أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الطيوريّات" (١/ ٢٣٨-٢٣٩ برقْم ١٦٥) من طريق عيسىٰ بنِ عبد الله، عن أبيه، عن جدّه، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وعيسىٰ بنُ عبد الله هٰذا هو ابن محمّدِ بن عمرَ بنِ عليِّ بن أبي طالبٍ، قال الدارقطنيُّ: «متروكُ الحديث». وقال ابن حبّانَ: «يروي عن آبائه أشياءَ موضوعةً». وقال أبو نعيمٍ: «روىٰ عن آبائه أحاديثَ مناكيرَ، لا يُكتَب حديثُه، لا شيءَ». وذكر ابن عَديٍّ أنّه يروي أحاديثَ غيرَ محفوظةٍ، لا يتابَع عليها. انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٢٦٩-٢٧٠).

وبعدُ، فهٰذا الحديثُ لا يصحُّ، وأكثر طرقه موضوعةٌ، وسائرها شديدُ الضعف.

هٰذا، وقد ذكر الشيخ الألبانيّ حديثًا آخرَ فيه وصف العلماء بالخلفاء، قال في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢/ ٢٤٩): «أخرجه أبو نعيمٍ وغيرُه بسندٍ موضوعٍ عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه، بلفظٍ آخرَ»، وهو: «ألَا أدلُّكم علىٰ الخلفاء منّي ومن أصحابي ومنَ الأنبياء قبلي؟ هم حَفَظة القرآن والأحاديث عنّي وعنهم، في الله ولله».

(١). في "تدريب الراوي": (كأنّ) المفيدةُ للشكِّ؛ فهو احتمالٌ تدلُّ عليه المناسبة بين لفظ (أمير المؤمنين في الحديث) ومعنىٰ كلمة (خلفائي) الواردةِ في الحديث، ولم يجزِم السيوطيُّ بذٰلك؛ إذ لا دليلَ يوجِبه. وعبارة السيوطيّ أولىٰ من عبارة الشارح المفيدةِ للجزم غيرِ المستنِد إلىٰ دليلٍ، والظاهر أنّه إنّما نقل عبارة السيوطيّ محرّفةً، بإسقاط الهمزة؛ فتغيّر المعنىٰ.

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٦٨٩).

(٣). انظر "إرشادَ الساري" للقسطلانيّ (١/ ٤).

(٤). يعني الثوريَّ. وصفه بذٰلك قرينُه شعبةُ، رواه ابن أبي حاتمٍ في "تقدمة الجرح والتعديل" (ص١١٨)، وتلميذُه يحيىٰ بن اليمان، رواه الخليليُّ في "الإرشاد" (٢/ ٥٦٦)، ويحيىٰ بنُ معينٍ، رواه ابن =

أبي حاتمٍ أيضًا في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٢٥). وانظر جماعةً آخرين وصفوه بذٰلك في "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٢٣٦).

(١). وصفه بذٰلك قرينُه أحمدُ بن حنبلٍ، رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٧/ ٣٧٠).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٦٨٩).

(٣). وصفه بذٰلك تلميذُه القاضي أبو الطيّبِ الطبريُّ، رواه عنه تلميذُه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٤٨٩).

وهو عليُّ بن عمرَ بن أحمدَ بن مهديّ بن مسعودٍ، أبو الحسنِ، الدارَقُطْنيُّ البغداديُّ، الإمامُ، صاحبُ "العلل". تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وثمانين وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٤٨٧-٤٩٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٤٤٩-٤٦١).

(٤). انظر

(**آداب طالب الحديث**).

وهو النوع الحادي والأربعون. وقد اندرج طَرَفٌ منه في ضمن ما تقدّم.[١]

فأوّلُ ما عليك: (**صحِّح**) - أيّها الطالبُ للحديث - (**النيّةَ**) فيه، بتحقيق الإخلاص في طلبه، واحذر كلَّ الحذر منَ التوصُّل به إلىٰ شيءٍ منَ الأغراض الدنيويّة،[٢] كالرياسة، والجاه، والمال، ومباهاة الأقران، والتصدير في المجالس، وتعظيم الناس له، وغيرِ ذٰلك؛ فتستبدلَ الأدنىٰ بالذي هو خيرٌ.[٣]

قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «مَن تعلَّمَ علمًا ممّا يُبتغَىٰ به وجهُ الله تعالىٰ، لا يتعلّمه إلّا ليصيبَ به غرضًا[٤] منَ الدنيا، لم يَجِد عَرْفَ الجنّة يوم القيامة». رواه أبو داودَ،[٥] وغيرُه.[٦]

---

(١). يعني في النوع السابقِ: "آدابِ المحدّث"؛ فإنّهما يشتركان في بعضٍ، كما قال السخاويّ في "التوضيح الأبهر" (ص١٠٩-١١٠).

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٤٥).

(٣). انظر تفصيل هٰذه المسألةِ في "الموافقات" للشاطبيّ (١/ ٨٥-٨٨).

(٤). المشهورُ في لفظ الحديث: (عَرضًا) بالعين المهملة، كما يظهر بمراجعة مصادر التخريج، وسيأتي بعضُها، وهو أجودُ معنًى؛ لأنّ في (العرض) معنىٰ الزوال؛ فيزدادُ قبحُ طلبِه بعمل الآخرة، وهي باقيةٌ.

وقد جاءت (غرضًا) بالغين المعجمة في "مستدرك الحاكم"، و"شعب الإيمان" للبيهقيّ (٣/ ٢٦٨ برقْم ١٦٣٤)، و"الإلماع" للقاضي عياضٍ (ص٥٥).

والأمر قريبٌ إلىٰ التصحيف، وليستِ المطبوعات عمدةً في مثل هٰذا غالبًا. والله أعلمُ.

(٥). في "السنن" (٤/ ٢٤٥-٢٤٦ برقْم ٣٦٥٦).

(٦). وأخرجه أيضًا ابنُ ماجهْ في "سننه" (١/ ٢٣٣-٢٣٤ برقْم ٢٥٢)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١/ ٢٧٩ برقْم ٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٨٥) من طرقٍ عن فُلَيحِ بن سليمانَ، عن أبي طَوالةَ عبدِ الله بن عبد الرحمٰن، عن سعيدِ بن يسارٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ، سندُه ثقاتٌ، رواتُه علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

=

وقال اليونينيُّ في "مشيخته" (ص٦٣): «إسناده علىٰ شرط "الصحيحين"، وإن كان فُلَيحٌ قد تكلَّم فيه يحيىٰ بنُ سعيدٍ، وأبو حاتمٍ، والنَّسائيّ، فهو كلامٌ غيرُ مبيَّن السبب، وقد أخرج حديثه البخاريّ ومسلمٌ محتجَّينِ به؛ فهٰذا الحديثُ حديثٌ حسنٌ».

وقال العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٥/ ١١٤): «الرواية في هٰذا البابِ ليّنةٌ».

وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٤٨٠): «هٰذا الحديثُ علىٰ نكارته - علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

وذكر العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (١/ ٣٨) أنّ إسناده جيّدٌ.

وخالفَ فُلَيحًا زائدةُ بن قدامةَ، فروىٰ عبد الله بنُ المبارك في "الزهد" (ص٥٩-٦٠ برقم ٤٤) عنه، عن أبي طَوالةَ، عن محمّدِ بن يحيىٰ بنِ حَبّانَ، قال: حدّثني رهطٌ من أهل العراق، أنّهم مرّوا علىٰ أبي ذرٍّ رضي الله تعالىٰ عنه، فسألوه، فحدّثهم، فقال لهم: «تعلمون أنّ هٰذه الأحاديثَ التي يُبتغَىٰ بها وجهُ الله تعالىٰ، لن يتعلّمَها أحدٌ لا يريدُ بها إلّا عرض الدنيا، فيجدَ عَرْفَ الجنّة أبدًا»؟!

وبذٰلك أعلّ أبو زرعةَ رواية فُلَيحٍ المرفوعةَ، انظرِ "العلل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٦٣٢)؛ إذ زائدةُ أحفظ منه بكثيرٍ.

وخالفه أيضًا محمّدُ بن عُمارةَ بنِ عمرِو بن حزمٍ، فرواه عن أبي طَوالةَ، عن رجلٍ من بني سالمٍ مرسلًا عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ذكره الدارقطنيّ في "العلل" (٥/ ٢٦٩-٢٧٠)، ثمّ قال: «والمرسل أشبه بالصواب».

وذٰلك أنّ محمّدًا علىٰ ضعفه أرجحُ من فُلَيحٍ.

والأقرب إلىٰ الصواب - إن شاء الله تعالىٰ - روايةُ زائدةَ؛ فإنّه حافظٌ متقنٌ.

وحديثه موقوفٌ علىٰ أبي ذرٍّ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو ضعيفٌ لجهالة الرهط العراقيّين الراوين عنه، والله أعلم.

ويشهد للمعنىٰ الذي أراده الشارحُ أحاديثُ كثيرةٌ، أمثَلُها أحاديث جابر بن عبد الله، وكعبِ بن مالكٍ، وعبد الله بن عمرَ، وعبد الله بن عبّاسٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم، وسائرها موضوعاتٌ وواهياتٌ، وُجودُها كعدمها؛ تركتها درءًا للتطويل، والله يعين.

أمّا حديث جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد أخرجه ابن ماجهْ في "السنن" (١/ ٢٣٥ برقْم ٢٥٤)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٢/ ٢٧٩ برقْم ٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٨٦) من طريق يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عنِ ابن جريجٍ، عن أبي الزبير، عنه رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ =

عليه وسلّم قال: «لا تَعَلَّموا العلم لتباهوا به العلماء، وتماروا به السفهاء، ولا لتَحِيزوا به المجلس؛ فمن فعل ذٰلك، فالنارَ النارَ».

ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٨٦) من طريق عبد الله بن وهبٍ، عنِ ابن جريجٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مرسلًا.

قال الحاكم: «ويحيىٰ متّفقٌ علىٰ إخراجه في "الصحيحين"، وقد أرسله عبد الله بنُ وهبٍ، فأنا علىٰ الأصل الذي أصّلته في قبول الزيادة منَ الثقة في الأسانيد والمتون».

وصحّح إسنادَه العراقيّ في "المغني عن حمل الأسفار" (١/ ٣٧).

وذكر ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٣٥٨) أنّه غير محفوظٍ، قال: «وحديث أبي الزبير معروفٌ بيحيىٰ بنِ أيّوبَ، يتفرّد به عنِ ابن جريجٍ بهٰذا الإسنادِ».

وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٥٤١): «هو علىٰ شرط مسلمٍ، وإنّما لم يخرّجه لنكارته».

وذٰلك لأنّ ابن وهبٍ أحفظ من يحيىٰ، وقد أرسله، ويحيىٰ في حفظه ضعفٌ؛ فلعلّه وهَم؛ فسلك الجادّةَ في رواية ابن جريجٍ عن أبي الزبير عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فأسنده وهو إنّما سمعه مرسلًا، والله أعلمُ.

وعليه، فالحديث ضعيفٌ جدًّا؛ فإنّ ابن جريجٍ من صغار التابعين، ومراسيلهم تَحتمِل أن تكون معضَلاتٍ، ثمّ هو يروي عن كلّ أحدٍ؛ فلا يبعد أن يكون أخذه من بعض الضعفاء، فأرسله.

وأمّا حديث كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فرواه التِّرْمذيّ في "الجامع" (٤/ ٣٩٢ برقْم ٢٦٥٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٨٦) من طريقين عن إسحاقَ بنِ طلحةَ، عن عبد الله بن كعبِ بن مالكٍ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه، عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «من طلب العلم ليجاريَ به العلماء، أو ليماريَ به السفهاء، أو يصرفَ به وجوه الناس إليه، أدخله الله النار».

قال التِّرْمذيّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلّا من هٰذا الوجهِ، وإسحاقُ بن يحيىٰ بنِ طلحةَ ليس بذاك القويِّ عندهم، تُكُلِّم فيه من قِبَل حفظه».

قال الحاكم: «لم يخرّجِ الشيخانِ لإسحاقَ بنِ يحيىٰ شيئًا، وإنّما جعلتُه شاهدًا لما قدّمتُ من شرطهما، وإسحاقُ بن يحيىٰ من أشراف قريشٍ».

وقال العقيليّ في ترجمة إسحاقَ منَ "الضعفاء" (١/ ٣١١): «لا يتابع عليه».

وقال ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ٤٨٨): «وهٰذا الحديثُ بهٰذا الإسنادِ - لا يأتي به غيرُ إسحاقَ بنِ يحيىٰ». ثمّ ذكر أنّ هٰذا الحديثَ غير محفوظٍ.

=

فالحديث ضعيفٌ، لٰكنّه صالحٌ لِلاعتبار.

وأمّا حديث ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، فقد أخرجه التِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٤/ ٣٩٢-٣٩٣ برقْم ٢٦٥٥)، وابن ماجهْ في "السنن" (١/ ٢٣٨ برقْم ٢٥٨)، والنَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٥/ ٣٩٢ برقْم ٥٨٧٩) من طرقٍ عن محمّد بن عَبّادٍ الهُنَائيّ، عن عليِّ بن المبارك، عن أيّوبَ السَّختِيانيِّ، عن خالدِ بن دُرَيكٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «من طلب العلم لغير الله أو أراد به غير الله، فلْيتبوّأ مقعَده منَ النار».

قال التِّرْمِذيّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه من حديث أيّوبَ، إلّا من هٰذا الوجهِ».

وصحّحه ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢١٧).

وجوّد إسناده العراقيُّ، حكاه عنه مرتضًى الزَّبِيديُّ في "إتحاف السادة المتّقين" (١/ ٣٥٠).

وقال المنذريُّ في "الترغيب والترهيب" (١/ ١٠٩): «رواه التِّرْمِذيُّ وابن ماجهْ، كلاهما عن خالدِ بن دُرَيكٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، ولم يسمع منه، ورجال إسنادهما ثقاتٌ».

وقال المِزّيّ في ترجمة خالدٍ من "تهذيب الكمال" (٨/ ٥٤): «روىٰ عن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب، ولم يدركْه».

ولذٰلك ضعّفه الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١١/ ٢٥-٢٦)، والشيخ مقبلٌ الوادعيُّ في "أحاديثَ معلَّةٍ" (ص٢٤١).

فالحديث ضعيفٌ لانقطاعه؛ ولا بأس به في الشواهد.

وأمّا حديث ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، فقد أخرجه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ١٧٢ برقْم ١٧٢-١٧٣) من طريق خالدِ بن عبد الأعلىٰ، عنِ الضحّاك بن مزاحمٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «علماء هٰذه الأمّةِ رجلانِ ... ورجلٌ آتاه الله علمًا، فضنَّ به عن عباده، وأخذ عليه صُفرًا، واشترىٰ به ثمنًا، فذٰلك يأتي يوم القيامة ملجمًا بلجامٍ من نارٍ».

وخالدٌ هٰذا لم أتبيّن من هو.

وقد قال الحسينيّ في "التذكرة" (١/ ٤١٤): «خالدُ بن عبد الأعلىٰ الكوفيُّ، عن أبيه ... وعنه أبو حنيفة، غير مشهورٍ».

وتعقّبه ابن حجرٍ في "تعجيل المنفعة" (١/ ٤٩٣)، قال: «أخرجه ابن خَسْرُوْ من طريق عمرَ بنِ الحسن الأُشْنانيّ - وهو ضعيفٌ - بسنده إلىٰ أبي حنيفةَ عنه».

=

فإن كان إيّاه، فهو مجهول العين، وإلّا، فإنّي لم أقف علىٰ ترجمته.

وقال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١١/ ٢٦٣): «لم أعرفه».

وفي الإسناد انقطاعٌ أيضًا؛ فإنّ الضحّاك لم يلقَ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، انظر "جامع التحصيل" للعلائيّ (ص١٩٩).

فهٰذا الِانقطاع إذا ضُمّ إلىٰ جهالة الراوي - أوهن الحديثَ.

لٰكنّه قد رُوِي عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما من وجهٍ آخرَ، أخرجه الطبرانيّ في "الأوسط" (٧/ ١٧١ برقْم ٧١٨٧)، قال: ثنا محمّدُ بن مَخْمُويَهِ الجوهريُّ، نا أحمدُ بن المقدام العجليُّ، ثنا عبدُ الله بنُ خِرَاشٍ، عنِ العوّام بن حوشبٍ، عن شهرِ بن حوشبٍ، عنه رضي الله تعالىٰ عنه، بنحوِه.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عنِ العوّام إلّا عبدُ الله بنُ خراشٍ، ولا يُروَىٰ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما إلّا بهٰذا الإسنادِ». ولعلّه يريد به الإسنادَ المتّصلَ، وإلّا، فقد رُوِي من طريق الضحّاك منقطعًا كما سبق.

وقال العراقيّ في "المغني عن حمل الأسفار" (١/ ٣٩): «أخرجه الطبرانيّ في "الأوسط" بإسنادٍ ضعيفٍ».

وذٰلك أنّ شيخ الطبرانيّ مجهول الحال، انظر "إرشاد القاصي والداني" (ص٦١٣-٦١٤).

وعبدُ الله بنُ خراشٍ واهٍ، قال البخاريّ: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعةَ: «ليس بشيءٍ»، وقال أبو حاتمٍ: «منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث»، وقال ابن عديٍّ: «عامّة ما يرويه غير محفوظٍ»، وقال الساجيُّ: «ضعيف الحديث جدًّا، ليس بشيءٍ، كان يضع الحديث»، وقال النَّسائيّ: «ليس بثقةٍ»، وقال ابن عمّارٍ: «كذّابٌ». انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٣٢٦).

فهٰذه الطريقُ واهيةٌ؛ فلا تقوّي طريق خالدِ بن عبد الأعلىٰ الماضيةِ، والله أعلم.

وبعدُ، فهٰذه أمثلُ ما وجدتُ منَ الشواهد، وحديث كعبِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه فيه ضعفٌ يسيرٌ؛ لأجل إسحاقَ بنِ يحيىٰ، وحديث ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما فيه ضعفٌ يسيرٌ؛ لِلِانقطاع بينه وبين خالدِ بن دُرَيكٍ؛ فهما صالحانِ في باب الِاستشهاد؛ فإذا ضُمّا إلىٰ حديث أبي ذرٍّ رضي الله تعالىٰ عنه، آزرَ بعضُها بعضًا، والحديث بذٰلك المجموع - حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ.

أمّا أحاديث أبي هريرةَ جابرٍ وابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهم، فشديدةُ الضعف، والله أعلمُ.

قال حمّادُ بن سلَمةَ: «مَن طلب الحديث لغير الله تعالىٰ، مَكَر به».[١]

سُئِل أبو جعفرِ بنُ حمدانَ[٢] عن أيِّ نيّةٍ يُكتَب الحديثُ؟ فأجاب بأنْ عندَ ذِكْرِ الصالحين تَنْزِلُ الرحمةُ، ورسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم رأس الصالحين.[٣]

---

(١). رواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٦٦٣ برقْم ١١٥٣)، والخطيب في "الجامع" (١/ ١٢٦ برقْم ٢٠).

(٢). هو أحمدُ بن حمدانَ بنِ عليِّ بن سِنَانٍ، أبو جعفرٍ، الحِيريُّ، النَّيْسابُوريُّ، حافظٌ، رحل مرّتينِ في طلب حديثٍ واحدٍ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ عشرةَ وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٢٩٩-٣٠٣).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٤٥-٢٤٦)، قال: رُوِّينا عن أبي عمرٍو إسماعيلَ بنِ نُجَيدٍ أنّه سأل أبا جعفرٍ أحمدَ بنَ حمدانَ ... فقال: «ألستم تَرْوُون أنْ عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة»؟! قال: «نعم»، إلخ. هٰكذا: (تَرْوُون) بواوين، منَ الرواية.

وكذٰلك نقله العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٤٤)، وابن الملقّن في "المقنع" (١/ ٤٠٨)، والسيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٠٨)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٢٨٠-٢٨١).

لٰكن جاء في "الشذا الفيّاحِ" (١/ ٤٠٠)، وفي "النكت الوفيّة" (٢/ ٣٥١): «ألستم ترَوْن»، بواوٍ واحدةٍ، من الرأي أو الرؤية.

قال المُلّا عليٌّ القاريْ في "الأسرار المرفوعة" (ص٢٤٩): «لٰكنّ اللفظ إن كان (تَرْوُون) بواوين منَ الرواية، فيدلّ في الجملة علىٰ أنّه حديثٌ، وله أصلٌ، وإن كان (تَرَوْن) من الرؤية مجهولًا أو معلومًا، فلا دلالة فيه؛ إذ معناه: تعتقدون أو تظنّون».

ولعلّ من كتب (تَرْوُن) بواوٍ واحدةٍ منَ العلماء أوِ النسّاخ جرىٰ علىٰ مذهب من يحذف إحدىٰ الواوين عند اجتماعهما، كما هو المشهور في (داوُدَ)؛ فيتّفق النقل، ولا يتعارض.

ثمّ يكون معنىٰ (تروُون) أي عنِ العلماء والصالحين، لا عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فقد قال العراقيّ في "المغني عن حمل الأسفار" (١/ ٥٤٥): «ليس له أصلٌ في الحديث المرفوع، وإنّما هو من قول سفيانَ بنِ عيينةَ».

وقال ابن حجرٍ: «لا أستحضره مرفوعًا»، نقله السخاويّ في "المقاصد الحسنة" (ص٢٩٢).

=

(**ثمّ استعمِلْ**) - أيّها الطالبُ - (**مكارم الأخلاق**)، ومحاسن الشيم؛ لأنّ الحديث علمٌ يناسبهما، وينافر ضدَّهما.

قال أبو عاصمٍ النبيلُ[(١)]: «من طلب هٰذا الحديثَ، فقد طلب أعلىٰ أمور الدين؛ فيجب أن يكون خير الناس».[(٢)]

واسألِ الله عزّ وجلّ التيسيرَ، والتأييدَ، والتوفيقَ، والتسديدَ لذٰلك.

(**ثمّ حَصِّل**) - أيّها الطالبُ - بإفراغ جُهدك في التحصيل، والِاغتنام فيه؛ ففي "مسلمٍ"[(٣)] عن أبي هريرةَ مرفوعًا: «احرص علىٰ ما ينفعُك، واستعن بالله، ولا تعجِزْ».

وقال يحيىٰ بنُ أبي كَثِيرٍ[(١)]: «لا يُنال العلم براحة الجسم».[(٢)]

والأثر قد رواه ابن المقرئ في "معجمه" (ص٧٥ برقْم ١٥٣)، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٧/ ٢٨٥)، وابن عبد البرّ في "التمهيد" (١٧/ ٤٢٩)، وأبو إسماعيلَ الهرويُّ في "ذمّ الكلام وأهله" (٥/ ١٧٤ برقْم ٩٦٤)، والقاضي عياضٌ في "الغُنية" (ص١٠٧) عن سفيانَ بنِ عيينةَ.

ورواه اللالكائيّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (٩/ ١٠٠ برقْم ٤٥) عن محمّدِ بن النضر الحارثيِّ.

وحكاه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم" (٢/ ١١١٣) عن سفيانَ الثوريِّ.

ورواه أبو إسماعيلَ الهرويُّ في "ذمّ الكلام وأهله" (٥/ ١٧٤ برقْم ٩٦٥) من طريق وكيعٍ عن صديقٍ له يُقال له: (أبو المنذر). ثمّ رواه بعدُ (٥/ ١٧٤-١٧٥ برقْم ٩٦٦) من طريق وكيعٍ عن القاسم بن أرقمَ. وفيه أنّ الرحمة تنزل عند ذكر حفّاظ الحديث، وهم أخصُّ منَ الصالحين.

والحفّاظ إنّما ينالون تلك الفضيلةَ بما حملوا من حديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فرسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الذي صدر منه الحديثُ، وتُلُقِّي عنه - أولىٰ بذٰلك، بلا شكٍّ.

(١). هو الضحّاك بن مخلد بن مسلم بن الضحّاك، أبو عاصمٍ، الشيبانيُّ، قيل: مولاهم، وقيل: من أنفسهم، البصريُّ، يُعرَف بـ(النبيل)، حافظٌ مشهورٌ، روىٰ حديثَه الجماعةُ. تُوُفِّي سنةَ اثنتي عشرةَ ومِائتين، في آخرها. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريّ (٤/ ٣٣٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤٨٠-٤٨٥).

(٢). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ١١٩ برقْم ٦)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٤/ ٣٦٥).

(٣). (٨/ ٥٦).

[١٢٢/أ] وقال الإمام / الشافعيّ رضي الله تعالىٰ عنه: «لا يَطلُب العلمَ - مَن يطلبه [بالتملُّل][٣] والغنىٰ، فيُفلحَ، ولٰكنْ من طلبه بذِلَّة النفس، وضيقِ العيش، وخدمةِ العلم، أفلح».[٤]

وقال أيضًا: «لا يُدرَك العلم، إلّا بالصبر علىٰ الذُّلّ».[٥]

وقال أيضًا: «لا يَصلُح طلب العلم، إلّا لمفلسٍ». قيل: «ولا الغنيِّ المَكْفِيِّ»؟ قال: «ولا الغنيِّ المَكْفِيِّ».[٦]

وقال مالكٌ: «لا يَبلُغ أحدٌ [من][٧] هٰذا العلم ما يريد، حتّىٰ يَضْرِبَهُ[٨] الفقرُ، ويُؤثِرَه علىٰ كلّ شيءٍ».[١]

---

(١). هو يحيىٰ بنُ أبي كثيرٍ، واختُلِف في اسم أبي كثيرٍ، أبو نصرٍ، الطائيُّ مولاهمُ، اليماميُّ، حافظٌ مشهورٌ، روىٰ حديثَه الجماعةُ، وهو تابعيٌّ صغيرٌ، رأىٰ أنسَ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين ومِائَةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٢٧-٣١).

(٢). رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٢/ ١٠٥)، ولفظه: «لا يُستطاع».

ولفظ (يُنال) الذي ذكره الشارح - علّقه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٨٥).

(٣). في الأصل: (بالملك)، وكذٰلك وقع في "المدخل" للبيهقيّ. وجاء في "جامع البيان" لابن عبد البَرّ: (بالمال). وجاء في "المحدّث الفاصل" لابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيّ، و"الإلماع" للقاضي عياضٍ - (بالتملُّك). والصواب - إن شاء الله - ما أثبتُّه: (بالتملُّل)؛ فبه يستقيم المعنىٰ، وكذٰلك رواه البيهقيُّ في "شعب الإيمان".

وانظره علىٰ الصواب في "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٣٩)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٧٠٨).

(٤). رواه ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٢٠٢)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ٧٣-٧٤ برقْم ٥١٣)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم" (١/ ٤١٢ برقْم ٦٠٢)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص٥٢).

(٥). ذكره البِقَاعيّ في "النكت الوفيّة" (٢/ ٣٥٣)، ولم أقف عليه مسندًا.

(٦). رواه ابن أبي حاتمٍ في "آداب الشافعيّ ومناقبه" (ص١٣٤).

(٧). زيادةٌ من مصادر التخريج، تقتضيها استقامة الكلام.

(٨). جاء في "الحلية" لأبي نعيمٍ: (حتّىٰ يُضِرَّ به)، وهو أجودُ، وما نقله الشارحُ صحيحُ المعنىٰ أيضًا، والله أعلمُ.

وابتدئ بالسماع (**من أهل مِصْرِك**)، أيْ شيوخِ بلدك، (**العليِّ فالعلِيْ**)، من حيثُ العلمُ، والإسنادُ، والشهرةُ، والدينُ، وغيرُه، إلىٰ أن يَفرُغَ منهم.

وابتدئ بأفرادهم؛ فمن تفرّد بشيءٍ، أخذه عنه أوّلًا.

ولا ترحل عن بلدك قبل ذٰلك؛ لأنّ المقصود منَ الرِّحلة - كما قاله الخطيب[٢] - تحصيلُ عُلُوِّ الإسناد، وقِدَمِ السماع، ولقاءِ الحفّاظ، ومذاكرتِهم، والِاستفادةِ منهم، فحيث وجدتَ ذٰلك في بلدك، ولم يوجد في غيره، فلا فائدةَ في الرِّحلة، أو وجدتَه فيهما، فحصّل حديثَ بلدك، (**ثمّ البلادَ**) الآخِرَ (**ارحلْ**).

وعند عزمك علىٰ الرِّحلة، فلا تتركْ أحدًا في بلدك منَ الرواة، إلّا وتكتبَ عنه ما تيسّر منَ الأحاديث، وإنْ قلَّت،[٣] كما قال بعض الأخيار: «ضَيِّعْ ورقةً، ولا تضيِّع شيخًا».[٤]

ثمّ الرِّحلة عادة الحفّاظ المُبَرِّزين.[٥]

والأصل فيها رِحلة جابرِ بن عبد الله[٦] منَ المدينة إلىٰ الشام؛[١] لسماع حديث القِصَاص في القيامة،[٢] عن عبد الله بن أُنَيْسٍ.[١]

---

(١). رواه أبو نُعيمٍ في "حلية الأولياء" (٦/ ٣٣١)، وزاهرُ بن طاهرٍ الشَّحّاميُّ في "عوالي مالكٍ" (١/ ٢٧٠ برقْم ٢٩٩).

(٢). في "الجامع" (٢/ ٣٣٣، و٣٣٤).

(٣). انظرِ "الجامع" (٢/ ٣٣٥).

(٤). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٣٥) عن بعض أصحابه مبهمًا. ولم أجد من سمّاه، ولا من سبق الشارح إلىٰ وصفه بالخيريّة، والله أعلم.

(٥). (المُبَرِّز) فاعل (بَرَّز)، إذا فاق أصحابه فضلًا أو شجاعةً، وتقول: (بَرَّز الفَرَسُ علىٰ الخيل)، إذا سبَقها. انظرِ "القاموس المحيط" (ص٥٠٣).

(٦). هو جابرُ بن عبد الله بن عمرِو بن حرام بن عمرٍو، السَّلَميُّ الأنصاريُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ، منَ الصحابة المكثرين منَ الرواية عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّيَ سنةَ بضعٍ وسبعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٢١٩-٢٢٠)، و"أسد الغابة" (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

(١). هٰذا هو المحفوظ في رواية همّامِ بن يحيىٰ العَوْذيِّ، عنِ القاسمِ بن عبد الواحد: أنّ الرحلة كانت إلىٰ الشام. أخرجه الإمام أحمدُ في "المسند"، وغيرُه.

وخالفه عبد الوارث بنُ سعيدٍ، فرواه عنِ القاسم بن عبد الواحد، وذكر أنّ الرحلة كانت إلىٰ مصرَ. أخرجه الخطيب في "الرحلة". وتابعه غير واحدٍ.

والأقرب أنّ الِاختلاف اضطرابٌ منَ القاسم بن عبد الواحد نفسِه؛ فإنّ الرواة عنه أحفظُ منه، وهو أولىٰ بالخطإ منهم. والظاهر أنّه كان يذكر مصرَ في الغالب، كما سمعه منه أكثر الرواة، وذكر الشام أحيانًا، كما سمعه منه همّامٌ. ولم يتبيّن لي ترجيح إحدىٰ الروايتينِ؛ فتكونَ هي المحفوظةَ في حديث جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، والله أعلمُ.

(٢). أخرجه أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٤٧٠-٣٤٧١ برقْم ١٦٢٨٨)، والبخاريُّ في "خلق أفعال العباد" (٢/ ٢٤١ برقْم ٤٨٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٣٧-٤٣٨)، والرُّوياني في "مسنده" (٢/ ٤٧٠ برقْم ١٤٩١)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٨/ ٢٦٥-٢٦٦ برقْم ٨٥٩٣)، والخطيب في "الرحلة" (ص١٠٩-١١٥ برقميْ ٣١، و٣٢)، من طرقٍ عنِ القاسم بن عبد الواحد المكّيّ، عن عبد الله بن محمّدِ بن عقيلٍ، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عن عبد الله بن أُنَيسٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: سمعت رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «يُحشَر الناس يوم القيامة عُراةً غُرلًا بُهمًا».

قال: قلنا: «وما بُهمًا»؟

قال: «ليس معهم شيءٌ، ثمّ يناديهم بصوتٍ، يسمعه [من بعُد كما يسمعه] من قرُب: أنا الملِك، أنا الديّانُ، ولا ينبغي لأحدٍ من أهل النار أن يدخل النارَ وله عند أحدٍ من أهل الجنّة حقٌّ، حتّىٰ أقُصَّه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنّة أن يدخل الجنّة ولأحدٍ من أهل النار عنده حقٌّ، حتّىٰ أقُصَّه منه، حتّىٰ اللطمةُ».

قال: قلنا: «كيف وإنّا إنّما نأتي الله عزّ وجلّ عراةً غرلًا بُهمًا»؟

قال: «بالحسنات والسيئات».

اللفظ لأحمدَ، وما بين المعقوفين زيادةٌ ثابتةٌ في بعض النسخ والمصادرِ.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

والأقرب أنّه حسنٌ فقط؛ فالقاسم بن عبد الواحد قال أبو حاتمٍ: «يُكتَب حديثُه»، وسُئل: «يُحتجّ بحديثه»؟ فقال: «يُحتجُّ بحديث سفيانَ وشعبةَ»، رواه ابنُه في "الجرح والتعديل" (٧/ ١١٤)، ولا يخفىٰ غِلَظ شرط أبي حاتمٍ في الحجّة، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٧/ ٣٣٧)، وقال في "مشاهير علماء =

الأمصار" (ص١٤٨): «من خيار أهل مكّةَ، وكان يَهِم في الشيء بعد الشيء»، وقد صحّح حديثه واحتجّ به جماعةٌ منَ العلماء كما سيأتي.

وشيخه عبد الله بنُ محمّدِ بن عَقِيلٍ - فيه خلافٌ معروفٌ؛ لضعف حفظه، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٦٤): «صدوقٌ، في حديثه لينٌ»، وقد توبع هنا كما سيأتي؛ فزال ما يُخشىٰ من سوء حفظه.

وقال المنذريّ في "الترغيب والترهيب" (٣/ ١٣٠٢)، والعراقيّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ١٢٤٧): «رواه أحمدُ بإسنادٍ حسنٍ».

وقال ابن ناصر الدين في "مجلسٍ في حديث جابرٍ" (ص٢١٣): «هٰذا حديثٌ حسنٌ».

وذكر ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١/ ١٧٤) أنّ إسناده حسنٌ، وقدِ اعتضد. يعني بما يأتي ذكرُه منَ المتابعات.

وقال الشيخ الألبانيّ في "ظلال الجنّة" (١/ ٢٢٥): «إسناده حسنٌ أو قريبٌ منه».

وقال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٣٣): «عبد الله بنُ محمّدٍ ضعيفٌ»، وقد توبع هنا كما سيأتي.

وقال في موضعٍ آخرَ (١٠/ ٣٤٦): «ورجال أحمدَ وُثِّقوا»، وهٰذا أقربُ.

وقد جاء الحديث من طريقينِ أخريَينِ عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

أمّا الأولىٰ، فقد قال الطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (١/ ١٠٤ برقْم ١٥٦): ثنا الحسن بن جريرٍ الصُّوريُّ، ثنا عثمانُ بن سعيدٍ الصَّيْداويُّ، ثنا سليمانُ بن صالحٍ، ثنا عبد الرحمٰن بنُ ثابتِ بن ثوبانَ، عنِ الحجّاج بن دينارٍ، عن محمّدِ بن المنكدر، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه به، لٰكنّه أبهمَ الصحابيَّ الذي رحل إليه جابرٌ رضي الله تعالىٰ عنهما.

قال ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١/ ١٧٤)، وأخذه عنه العينيُّ في "عمدة القاريْ" (٢/ ٧٤): «إسناده صالحٌ».

ولعلّه يعني في المتابعات والشواهد؛ لضعفٍ يسيرٍ في رواته.

فإنّ الحسنَ بن جريرٍ روىٰ عنه جماعةٌ، ووصفه الذهبيُّ في "السير" (١٣/ ٤٤٢) بـ(الإمام المحدّث).

وشيخُه عثمانُ ترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٨/ ٣٦٧-٣٦٨)، فذكر جماعةً روَوا عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وشيخه سليمانُ يُعرَف بـ(سَلِيمٍ)، قد ترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٠/ ٢٠٥)، ولم يُعرِّف به بأكثرَ من روايته لهٰذا الحديثِ.

=

وشيخُه عبدُ الرحمٰن: قال الحافظ في "التقريب" (ص٢٧٩): «صدوقٌ يخطئ ... وتغيّر بأَخَرةٍ».

وشيخُه حجّاجٌ: قال الحافظ في "التقريب" (ص٩٣): «لا بأسَ به».

والحاصل أنّ الإسناد ضعيفٌ، لٰكنّه صالحٌ في المتابعات والشواهد.

وأمّا الثانيةُ، فما أخرجه الخطيب في "الرحلة" (ص١١٥-١١٨ برقْم ٣٣) من طريق بُجَيرِ بن النضر، ثنا عيسىٰ غنجارُ، عن عمرَ بنِ الصُّبْح، عن مقاتلِ بن حيّانَ، عن أبي جارودٍ العنسيّ، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه به، مبهِمًا صحابيَّ الحديث المرفوع.

قال ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١/ ١٧٤): «في إسناده ضعفٌ».

يعني للكلام في غنجارَ، ولجهالة بُجَيرِ بن النضر؛ فلم أقف فيه علىٰ توثيقٍ، وقد ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٨٩٧)، وذكر جماعةً روَوا عنه، ولجهالة أبي جارودٍ العَنْسيّ؛ فلم أقف علىٰ من ترجم له.

لٰكنْ يبقىٰ أنّ في الإسناد عمرَ بنَ الصُّبْح، قال الحافظ في "التقريب" (ص٣٥٢): «متروكٌ، كذّبه ابن راهويه»؛ فهٰذه الطريقُ ساقطةٌ، كعدمها.

ولذٰلك قال ابن ناصر الدين في "مجلسٍ في حديث جابرٍ" (ص٢١٦): «هٰذا أوهىٰ طرق هٰذا الحديثِ، وآفته من عمرَ بن صُبْحِ بن عمرانَ التميميِّ الخراسانيِّ، ذاك الكذّابُ، أحدُ الوضّاعينَ، وإنْ كان عيسىٰ بنُ موسىٰ غُنْجارُ، ومقاتلُ بن حيّانَ تُكُلِّم فيهما، فحالهما لا تحتمل هٰذا، والله تعالىٰ أعلمُ».

هٰذا، والحديث بمجموع الطريقين الأُولَيَينِ صحيحٌ إن شاء الله؛ إذِ الأولىٰ حسنةٌ لذاتها أو تكادُ، والثانية تشدُّها، وتجبر ما فيها من وهْنٍ. والله تعالىٰ أعلم.

وقال الشيخ الألبانيُّ بعد تخريج الحديث من طرقه الثلاثة الماضية: «ومن هٰذا التخريجِ يتبيّن للبصير أنّ الحديث صحيحٌ بمجموع طرقه الثلاثةِ». ولا يخفىٰ ما تبيّن في الطريق الثالثة من الوَهاءِ، وتقاعُدِها عنِ الِاعتبار.

وقد علّق البخاريّ في "صحيحه" (١/ ٢٦) القدْر الموقوفَ منَ الحديث، وهو رحلةُ جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، مجزومًا به.

نعم، قد علّق القدرَ المرفوع منه في موضعٍ آخرَ (٩/ ١٤١) بصيغة التمريض، لٰكنْ ليس ذٰلك تضعيفًا له، بل لأنّ إسنادَ الخبر - كما سبق - فيه ضعفٌ، وقدِ انجبر بطريقٍ أخرىٰ، وعادة البخاريِّ في المرفوع =

ورِحلةُ بعض الأنصار[٢] منَ المدينة أيضًا إلىٰ مِصرَ لسماع حديثِ: «من وجد مسلمًا علىٰ عورةٍ، فستره، فكأنّما أحيا موءودةً من قبرها»،[٣] عن عقبةَ بنِ عامرٍ.[١]

إذا كان ضعيفًا وانجبر – أن يورده بصيغة التمريض، أمّا إن كان موقوفٌ بهٰذه الصفةِ، فإنّه يورده بصيغة الجزم، كما شرح ذٰلك الحافظ ابنُ حجرٍ في "هدي الساري" (ص١٧، و١٩).

وهٰذا احتياطٌ حسنٌ، يليق بشدّة شرط "الصحيح"، وبتشديد العلماء في الحديث المرفوع إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ما لا يشدّدون في الآثار والأخبار الموقوفةِ علىٰ غيره.

ومع ذٰلك، فقد علّق البخاريّ القدر المرفوعَ منَ الحديث في "خلق أفعال العباد" (٢/ ٤٩-٥٠ برقْم ٩٠) مجزومًا به؛ لأنّ الِاحتياط خارجَ "الصحيح" – ليس كمثلِه في "الصحيح".

ويتبيّن بذٰلك أنّ الأمر ليس علىٰ ما قرّر الحافظ ابنُ حجرٍ رحمه الله تعالىٰ في "الفتح" (١/ ١٧٤-١٧٥) أنّ البخاريّ توقّف في نسبة الصوت إلىٰ الله تعالىٰ.

بل لا يشكّ الناظرُ المتجرّدُ من تهويلات المتكلّمين في أنّ مقصود البخاريّ من إيراد الحديث المرفوعِ – إنّما هو بيانُ أنّ كلام الله تعالىٰ صوتٌ؛ فقد ترجم به لبابٍ يَشرح فيه صفة الكلام لله تعالىٰ، ضمنَ "كتاب التوحيد"، ولا شيءَ من أجزاء الحديث يناسب ذٰلك البابَ وهٰذا الكتابَ – إلّا وصفُ كلام الله تعالىٰ بأنّه صوتٌ.

ويشهد لذٰلك أيضًا أنّ الإمامَ البخاريَّ نفسَه قال في "خلق أفعال العباد" (٢/ ٢٤٠): «وفي هٰذا دليلٌ علىٰ أنّ صوت الله تعالىٰ لا يشبه أصواتَ الخلق؛ لأنّ صوت الله جلّ ذكرُه يُسمَع مِن بُعدٍ كما يُسمَع مِن قُربٍ». والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلمُ.

(١). هو عبدُ الله بن أُنَيسٍ، أبو يحيىٰ، الجهنيُّ، حليفُ بني سَلِمةَ منَ الأنصار، المدنيُّ، صحابيٌّ، وكان ممّن كسر أصنام بني سلِمةَ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٦٩-٨٧٠)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٦/ ٢٥-٢٨).

(٢). هو أبو أيّوبَ الأنصاريُّ، كما قال الخطيب في "الأسماء المبهمة" (١/ ٦٣-٦٤)، وابن ناصر الدين في "مجلسٍ في حديث جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه" (ص٢١٨)، وكما يتّضح من مصادر التخريج الآتي ذكرُها.

(٣). جاءت هٰذه القصّةُ من طرقٍ كثيرةٍ.

أوّلها: ما رواه الخطيب في "الرحلة" (ص١١٨-١٢٠ برقْم ٣٤) من طريق الحميديّ، عن سفيانَ، عنِ ابن جريجٍ قال: سمعتُ أبا سعدٍ الأعمىٰ، يحدّث عن عطاءِ بن أبي رباحٍ، قال: خرج أبو أيّوبَ =

رضي الله تعالىٰ عنه إلىٰ عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو بمصرَ، يسأله عن حديثٍ سمعه من رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر القصّةَ.

وأبو سعدٍ الأعمىٰ هو المكّيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٦٦): «مجهولٌ».

وروىٰ الخطيب في "الأسماء المبهمة" (١/ ٦٤) من طريق محمّدِ بن الصَّبّاح، عن سفيانَ، عنِ ابن جريجٍ، قال: سمعتُ شيخًا من أهل المدينة يحدّث عن عطاءٍ، فذكره.

وهٰذا الشيخ إن كان هو أبا سعدٍ الأعمىٰ، وكان بعض الرواة قد نسبه خطأً أوِ اجتهادًا إلىٰ المدينة، رجعت هٰذه الروايةُ إلىٰ الرواية السابقةِ. وإلّا يَكُنْهُ، فهو اضطرابٌ أو وهْمٌ من بعض رواته، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

هٰذا، ومع ضعف هٰذا الإسنادِ، فإنّي لم أتحقّقِ اتّصالَه؛ فإنّ عطاءَ بنَ أبي رَباحٍ يرسلُ عن جماعةٍ منَ الصحابة لم يلقَهم، انظر "جامع التحصيل" للعلائيّ (ص٢٣٧)، ولم يصرّح هنا بالسماع، ولا وجدتُ من ذكر سماعه من أبي أيّوبَ ولا من عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

والثانية: ما رواه سفيانُ بن يعقوبَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٥١٠-٥١١) - ومن طريقه الخطيب في "الأسماء المبهمة" (١/ ٦٣) - عن عبد الله بن صالحٍ، عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عن عيّاشِ بن عبّاسٍ القِتْبانيّ، عن واهبِ بن عبد الله المَعَافِريّ، قال: قدم رجلٌ من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم منَ الأنصار علىٰ مسلمةَ بنِ مُخَلَّدٍ، فألفاه نائمًا، ثمّ ساق القصّةَ.

ورواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٨/ ٣٠٤ برقْم ٨٧٠٥) عن مطّلبِ بن شعيبٍ، عن عبد الله بن صالحٍ به، لٰكنْ فيه: عن واهبِ بن عبد الله، عن عقبةَ بنِ عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر الحديث، واختصر القصّةَ فلم يذكرها.

قال الطبرانيُّ (٨/ ٣٠٥): «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن واهبِ بن عبد الله إلّا عيّاشٌ، تفرّد به يحيىٰ بنُ أيّوبَ».

وعبدُ الله بنُ صالحٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥٠): «صدوقٌ، كثيرُ الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلةٌ».

وواهبٌ هٰذا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥١٠): «ثقةٌ، منَ الرابعة».

وقد أبهم واهبٌ اسم الصحابيّ الأنصاريّ، وهو أبو أيّوبَ الأنصاريُّ، كما عُلِم من رواياتٍ أخرىٰ، ولم أتبيّن سماع واهبٍ منه، ولا معاصرتَه إيّاهُ معاصرةً تمكّنه من لقائه. والله أعلمُ.

=

والثالثة: ما رواه الخطيب في "الرحلة" (ص١٢٠-١٢١ برقْم ٣٥) من طريق عبد الرحمٰن بن زيادٍ، حدّثني مسلمُ بن يسارٍ، أنّ رجلًا منَ الأنصار ركب منَ المدينة إلى عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه - وهو بمصرَ - حتّىٰ لقِيه، الحديثَ.

وعبدُ الرحمٰن بنُ زيادٍ هو ابنُ أَنْعُمٍ الإفْريقيُّ، وهو ضعيفٌ، انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٨٢).

ومسلمُ بنُ يسارٍ هو أبو عثمانَ المِصريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٦٣): «مقبولٌ، منَ الرابعة»، أيْ حيث يتابَع، وقد توبع هنا من وجوهٍ، لٰكنّي لم أتبيّن سماعه من أبي أيّوبَ ولا معاصرتَه له، والله أعلمُ.

والرابعة: ما أخرجه الحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده" - كما ذكره البُوصِيريُّ في "إتحاف الخيرة المهرة" (١/ ٢١٤)، ورواه من طريقه الخطيب في "الرحلة" (ص١٢١-١٢٢) - من رواية يحيىٰ أبي هشامٍ الدّمشقيِّ، قال: جاء رجلٌ من أهل المدينة إلىٰ مِصرَ، فقال لحاجبِ أميرها: قل للأمير يخرجُ إليّ، الحديثَ.

ويحيىٰ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٠): «ثقةٌ، منَ الرابعة».

وأيضًا، فلم أتحقّق إدراكَه أبا أيّوبَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولا سماعَه منه. والله أعلمُ.

والخامسة: ما رواه الخطيب في "الرحلة" (ص١٢٣) بإسنادِه عن جريرِ بن حيّانَ، أنّ رجلًا رحل إلىٰ مِصرَ في هٰذا الحديثِ، ولم يَحِلَّ رحلَه حتّىٰ رجع.

وجريرُ بنُ حيّانَ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٧٧-٧٨): «مقبولٌ، منَ السادسة»، أي حيث يتابَع، وقد توبع من وجوهٍ، لٰكنّ مثله لا يُدرك مثلَ أبي أيّوبَ الأنصاريِّ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فروايته منقطعةٌ، والله أعلمُ.

والسادسة: ما رواه الخطيب في "الرحلة" (ص١٢٤) بإسناده عن مالكِ بن أنسٍ، أنّ رجلًا خرج إلىٰ مسلمةَ بنِ مُخَلَّدٍ رضي الله تعالىٰ عنه بمصرَ، في حديثٍ سمعه من رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

كذا، ولم يذكر متنه، ومتنُه هو حديث السّتر بلا شكٍّ، ومسلمةُ بن مُخَلَّدٍ مذكورٌ في سياق القصّة، وليس هو مسنِدَ الحديث علىٰ الراجح.

وهٰذا منقطعٌ بلا شكٍّ؛ فإنّ الإمام مالكًا رحمه الله - من أتباع التابعينَ. وإن كان جزمُ مثله في تثبُّته ومعرفته - يدلُّ على صحّة القصّة عنده، والله أعلمُ.

=

والسابعة: ما رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٨/ ١١٤ برقْم ٨١٣٣) من طريق عبيد الله بن محمّدٍ، يعني ابنَ عائشةَ، عن يحيىٰ بنِ أبي الحجّاج، عن أبي سنانٍ، عن رجاءِ بن حيوةَ قال: سمعت مسلمةَ بنَ مُخَلَّدٍ رضي الله تعالىٰ عنه يقول: بينا أنا علىٰ مِصرَ إذْ أتىٰ الآذِنُ البوّابُ، فقال: «إنّ أعرابيًّا علىٰ بعيرٍ، علىٰ الباب يستأذن»، فقلت: «من أنت»؟ قال: «جابر بن عبد الله الأنصاريُّ»، قال: فأشرفتُ عليه، فقلت: «أنزلُ إليك أو تصعدُ»؟ قال: «لا تنزل ولا أصعد، حديثٌ بلغني أنك ترويه عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في سَتْر المؤمن، جئتُ أسمعه»، قلت: سمعت النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «من ستر علىٰ مؤمنٍ، فكأنّما أحيا موءودةً»، فضرب بعيره راجعًا.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن رجاءِ بن حيوةَ إلّا أبو سنانٍ، تفرد به: ابنُ عائشةَ».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، يحيىٰ بنُ أبي الحجّاج ليّن الحديث، وكذا أبو سنانٍ، واسمه عيسىٰ بنُ سنانٍ القَسْمَليُّ، انظر "تقريب التهذيب" - علىٰ الترتيب - (ص٥١٩، و٣٧٤).

وأيضًا، فسياق القصّة يدلُّ على عدم ضبط راويها؛ فإنّ المشهور أنّ الحديث من مسند عقبةَ بنِ عامرٍ، وأنّ الراحل إليه هو أبو أيّوبَ الأنصاريُّ، وأنّ مسلمةَ بنَ مُخَلَّدٍ إنّما دلّ أبا أيّوبَ على بيت عقبةَ، وليس له مدخلٌ في الإسناد، رضي الله تعالىٰ عنِ الجميع، والله أعلمُ.

والثامنة: ما رواه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٦٥)، والطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (٢/ ٣٣٥ برقْم ١٤٤٥) من طريقينِ عن ثابتٍ الطائفيِّ قال: رأيت جابرَ بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنه أتىٰ عقبةَ بنَ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقال: الحديثُ الذي ذكرتَه: سمعتَ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «من ستر علىٰ مؤمنٍ عورةً، ستره الله يوم القيامة». اللفظ للبخاريّ، ولفظ الطبرانيّ مختصرٌ.

وثابتٌ الطائفيُّ ترجم له البخاريّ في "التاريخ الكبير"، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٦١)، ولم يذكرا شيئًا من حاله أكثرَ من روايته لهٰذا الحديثِ، ولا وجدتُ أحدًا ترجم له غيرهما؛ فالظاهر أنّه مجهولُ الحال، والله أعلمُ.

والتاسعة: ما رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٦/ ٧٢ برقْم ٥٨٢٧) من طريق هلالِ بن حِقٍّ، عنِ ابن عونٍ، وهشامِ بن حسّانَ، عن محمّدِ بن سيرينَ قال: خرج عقبةُ بن عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه إلىٰ مسلمةَ بنِ مُخَلَّدٍ وهو أميرٌ علىٰ مِصرَ، وكان بينه وبين البواب شأنٌ، فلمّا أذِن له، دخل عليه، فقال: «مرحبًا بأخي زائرًا»، فقال: «لم آتك زائرًا، ولكنْ لحديثٍ سمعتَه من رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

=

وهلالٌ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٠٦): «مقبولٌ»، وقد خولِف في روايته عنِ ابن عونٍ.

فقد روىٰ أحمدُ بن مَنِيعٍ في "مسنده" - كما نقله البُوصِيريُّ في "إتحاف الخيرة المهرة" (١/ ٢١٣) - عن إسماعيلَ بنِ عليّةَ، ويزيدَ بنِ هارونَ، فرّقهما، كلاهما عنِ ابن عونٍ، عن مكحولٍ، فذكر نحوَه.

ولا شكَّ أنّ روايةَ ابن عليّةَ ويزيدَ هي المحفوظة، وأنّ ما تفرّد به هلالٌ عنِ ابن عونٍ منكرٌ، وهو دالٌّ علىٰ عدم ضبطه لهٰذا الإسنادِ؛ فلا يُقبَل ما تفرّد به عن هشامِ بن حسّانَ أيضًا.

وعليه، فذِكر محمّدِ بن سيرين في هٰذا الحديث غلطٌ، والمحفوظ أنّه من رواية مكحولٍ.

ومكحولٌ معروفٌ بكثرة الإرسال جدًّا، انظر "جامع التحصيل" للعلائيّ (١١٠، و٢٨٥)، ولم يلقَ إلّا صغارَ الصحابة، ولم يدرك أبا أيّوبَ ولا عقبةَ بنَ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنهما؛ فروايته هٰذه منقطعةٌ.

والعاشرة: ما رواها أبو يعلىٰ الموصليُّ في "المسند الكبير"، كما نقله منه البُوصِيريُّ في "إتحاف الخيرة المهرة" (١/ ٢١٣)، من طريق عبد الله بن الوليد، عن عبد الملك بن فارعٍ، أنّ أبا صيّادٍ حدّثه أنّه كان عند مسلمةَ - يعني ابنَ مُخَلِّدٍ رضي الله تعالىٰ عنه - يومًا نصف النهار، إذْ دخل عليه رجلٌ علىٰ راحلةٍ له، فذكر القصّة.

وعبدُ الله بنُ الوليد قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٠): «ليّن الحديث».

وشيخه عبدُ الملك بنُ فارعٍ ترجم له البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٢٨)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٦٢)، وقد روىٰ عنه اثنانِ، ولم أجد من وثّقه؛ فالظاهر أنّه مجهول الحال.

وشيخه أبو صيّادٍ - لم أجد من ترجم له.

وهٰذا الإسناد ضعيفٌ.

وبعدُ، فهٰذا ما وقفت عليه من طرق هٰذه القصّةِ، وأكثرها منقطعٌ، أو غيرُ معلومِ الِاتّصالِ، سوىٰ ما في بعض تلك الطرقِ المنقطعةِ أو غير المعلومة الِاتّصالِ من ضعفٍ، وما ظهر اتّصالُه منَ الطرق، فضعيفٌ، لا يصحُّ إسنادُه.

وكثرة هٰذه الطرقِ، مع صحّة بعضها إلىٰ مرسِلها، ويُسرُ ضعف سائرها - يقوّي أمرها، ويُشعِر باشتهار القصّة في زمنهم، وأيضًا، فاختلاف بلدانهم وطبقاتهم يرجّح تعدّد مخارج القصّة، وأنّ لها أصلًا ترجع إليه رواياتُهم، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

هٰذا، وقد جاء الحديث: حديثُ سَتْر المسلم المذكورُ من طرقٍ أخرىٰ عن عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، غيرِ الطريق التي فيها قصّة رحلة أبي أيّوبَ رضي الله تعالىٰ عنه. وهٰذا بيانها.

=

فأوّلها: ما رواه أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٨٦١ برقْم ١٧٦٠٥) عن حسنِ بن موسىٰ، وموسىٰ بنِ داودَ، وفي (٧/ ٣٨٨٥ برقْم ١٧٧١٩) عن يحيىٰ بنِ إسحاقَ السَّيْلَحِينيّ، ثلاثتهم عنِ ابن لهيعةَ، ثنا كعبُ بن علقمةَ، عن أبي كثيرٍ مولىٰ عقبةَ بنِ عامرٍ، عن عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، مرفوعًا.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لأجل عبد الله بن لهيعةَ، كان قدِ اختلط.

وأيضًا، فقد أخطأ في سنده، قال ابن حجرٍ في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٥٣٢): «أبو كثيرٍ: عن مولاه عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه ... انقلب اسمُه علىٰ بعض الرواة، وإنّما هو كثيرٌ أبو الهيثم».

وأبو الهيثم هٰذا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٦٠٠): «مقبولٌ»، يعني حيث يتابع، وقد توبع هنا.

وثانيها: طريق إبراهيمَ بنِ نَشِيطٍ، وقد رواه عنه جماعةٌ، واختلفوا.

فأوّلهم: عبدُ الله بنُ وهبٍ، فقد روىٰ النَّسائيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٤٦٤ برقْم ٧٢٤٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٨٤) من طرقٍ عن عبد الله بن وهبٍ، عن إبراهيمَ بنِ نَشِيطٍ، عن كعبِ بن علقمةَ، عن كثيرٍ مولىٰ عقبةَ بنِ عامرٍ، عن عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

وقد سقط من طبعة "مستدرك الحاكم" صحابيُّ الحديث، وانظره علىٰ الصواب في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١١/ ٢١٦).

وكثيرٌ هٰذا هو أبو الهيثمِ الذي أخطأ ابن لهيعةَ، فخلط اسمه بكنيته.

والثاني: عبدُ الله بنُ المبارك، فقد روىٰ البخاريُّ في "الأدب المفرد" (ص٣٤٩-٣٥٠ برقْم ٧٥٨) عن بِشرِ بن محمّدٍ، وأبو داودَ في "السنن" (٥/ ٣٠٩ برقْم ٤٨٥٥) عن مسلمِ بن إبراهيمَ الفراهيديِّ، والقضاعيُّ في "مسند الشهاب" (١/ ٢٩٧ برقْم ٤٩٠) من طريق إبراهيمَ بنِ أبي العبّاس، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١٢/ ١٥٤-١٥٥ برقْم ٩٢٠٤) من طريق محمّدِ بن سليمانَ لُوَينٍ، كلُّهم عن عبد الله بن المبارك، عن إبراهيمَ بنِ نَشِيطٍ، عن كعبِ بن علقمةَ، عن أبي الهيثم، عن عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

وخالف الجميعَ - عليُّ بن جُحْرٍ، فروىٰ النَّسائيُّ الحديثَ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٤٦٤ برقْم ٧٢٤١) عنه، عن عبد الله بن المبارك، عن إبراهيمَ بن نَشِيطٍ، عن كعبِ بن علقمةَ، أنّ عقبةَ بنَ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال، فذكره. هٰكذا، أسقط منه ذِكرَ أبي الهيثم.

ولا شكّ أنّ زيادة الجماعة ذِكرَ أبي الهيثم - وهم حفّاظٌ، ثقاتٌ - محفوظةٌ.

وأبو الهيثم هو كثيرٌ المذكورُ في رواية ابن وهبٍ.

=

وثالثهمُ: الليث بن سعدٍ الإمامُ، وقد زاد في إسناد الحديث لفظةً، تفرّد بها، لم يتابعه عليها أحدٌ، واختَلَف الرواة عنه في سياقها.

فقد روىٰ النَّسائيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٤٦٥ برقْم ٧٢٤٣) من طريق آدمَ بنِ أبي إياسٍ، وأحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٨٧٤-٣٨٧٥ برقْم ١٧٦٦٩)، من طريق هاشمِ بن القاسم، كلاهما عنِ الليث، عن إبراهيمَ بنِ نَشِيطٍ، عن كعبِ بن علقمةَ، عن أبي الهيثم، عن دُخَينٍ كاتب عقبةَ بنِ عامرٍ، عن عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا. فزاد في الإسناد دُخَينًا.

وروىٰ ابن حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٢/ ٢٧٤-٢٧٥ برقْم ٥١٧) من طريق أبي الوليد الطيالسيّ، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٧/ ٣١٩ برقْم ٨٨٣) من طريق عبد الله بن صالحٍ، والخرائطيُّ في "مكارم الأخلاق" (٣/ ٢٦ برقْم ٥٤٤) من طريق يحيىٰ بنِ إسحاقَ السَّيْلَحِينيِّ، كلُّهم عنِ الليث، عن إبراهيمَ بنِ نَشِيطٍ، عن كعبِ بن علقمةَ، عن أبي الهيثمِ دخينٍ كاتب عقبةَ بنِ عمرٍو، عن عقبةَ بنِ عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

كذا، جعلوا دخينًا اسمَ أبي الهيثم، وليس كذٰلك، بل هو كثيرٌ كما في الروايتينِ السابقتينِ.

والأقرب أنّ هٰذا الِاختلاف - منَ الليث نفسِه؛ فإنّ كلا الوجهينِ صحيحٌ، يرويه غيرُ واحدٍ عنه، ويبعد تواردهم علىٰ الخطإ نفسِه. ولعلّ منشأ الوهم أنّ دخينًا يُكنّىٰ (أبا الهيثم)، ذكره مسلمٌ في "الكنىٰ والأسماء" (٢/ ٨٨٠)، والدَّوْلابيُّ في "الكنىٰ والأسماء" (٣/ ١١٥٦)، فاشتبه علىٰ الليث رحمه الله أبو الهيثم في هٰذا الإسنادِ - وهو كثيرٌ مولىٰ عقبةَ - بأبي الهيثم دُخَينٍ، وهو كاتب عقبةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وأيًّا ما كان، فذِكْر دُخَينٍ في هٰذا الإسنادِ شاذٌّ، ونقل مُغْلَطايُ في ترجمته في "إكمال التهذيب" (٤/ ٢٧٥) أنّ ابنَ يونُسَ لمّا ذكر روايته عن عقبةَ رضي الله تعالىٰ عنه في هٰذا الحديث قال: «ولهٰذا الحديثِ عللٌ».

وبعد، فالمحفوظ في إسناد إبراهيمَ بنِ نَشِيطٍ: عن كعبِ بن علقمةَ، عن كثيرٍ أبي الهيثم، عن مولاهُ عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وإبراهيمُ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤): «ثقةٌ».

وشيخه كعبٌ روىٰ له مسلمٌ في "صحيحه"، انظر "تهذيب الكمال" (٢٤/ ١٨٢، و١٨٤)، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٧/ ٣٥٥)، وقال في "مشاهير علماء الأمصار" (ص١٨٩): «من ثقات أهل =

رواهما البَيْهَقيّ،[٢] وغيرُه.

مِصرَ»، وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٤٨٥): «كان أحد الثقات العلماء»؛ فهو ثقةٌ إن شاء الله تعالىٰ.

وأبو الهيثم كثيرٌ - سبق أنّه مقبولٌ في هٰذا السندِ؛ لكثرة من تابعه عليه.

وقال الحاكم (٤/ ٣٨٤): «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه». ولو قيل إنّه حسنٌ فقط، لكان أولىٰ، والله تعالىٰ أعلمُ.

وثالث طرق الحديث: ما رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (١/ ٢٠٤ برقْم ٦٥٥) من طريق أبي مسلمةَ عمرِو بن سعيدِ بن أركونَ الجُمَحيِّ، نا سعيدُ بن عبد العزيز، عن إسماعيلَ بنِ عبيد الله، عمّن حدّثه، عن عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن سعيدٍ إلّا عمرٌو».

وعمرٌو هٰذا لم أجد من ترجم له؛ فالظاهر أنّه غير معروفٍ، وفي الإسناد مبهمٌ أيضًا، وفيما سبق منَ الطرق غُنيةٌ عن هٰذه الطريقِ.

والحاصل أنّ الحديث لا تخلو طرقُه من ضعفٍ، لٰكنّه حسنٌ في الجملة، والله أعلمُ.

وأيضًا، فله شواهدُ كثيرةٌ، أجودُها ما أخرجه البخاريُّ في "صحيحه" (٣/ ١٢٨ برقْم ٢٤٤٢) ومسلمٌ في "صحيحه" (٨/ ١٨) من حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «ومن ستر مسلمًا، ستره الله يوم القيامة»، وأخرج مسلمٌ في "صحيحه" (٨/ ٧١) من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «ومن ستر مسلمًا، ستره الله في الدنيا والآخرة».

(١). هو عقبةُ بن عامرِ بن عَبْسٍ، أبو حمّادٍ، وقيل غيرُ ذٰلك، الجهنيُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، شهد فُتُوح الشام، وكان من أحسن الناس صوتًا بالقرآن. تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٧٣-١٠٧٤)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٥٥٠-٥٥١).

(٢). في "المدخل"، كما قال السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٩-٧٧٠، و٧٧٠-٧٧١).

وليس في القدْر المطبوع منَ "المدخل"؛ ولذٰلك ذكر محقّقُه الشيخ محمّدٌ ضياءٌ الأعظميُّ حديثَ عبد الله بن أُنيسٍ في "النصوص المفقودة" (١/ ١٢٧) ضمنَ الدراسة التي قدّم بها للكتاب.

=

قال يحيىٰ بنُ مَعِينٍ: «أربعةٌ لا تُؤْنِسُ منهم رشدًا»، وذكر منهم «رجلًا يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث».(١)

وقال إبراهيمُ بن أدْهَمَ(٢): «إنّ الله تعالىٰ يدفع البلاء عن هٰذه الأمّةِ برحلة أصحاب الحديث».(٣)

(**ولا تَسَهَّل**)، بحذف إحدىٰ التاءين، أيْ: لا يحملْك الشَّرَهُ والحرصُ - علىٰ التسَهُّل، (**في الحمل**) للحديث؛ فتُخِلَّ بشيءٍ من شروطه المتقدّمةِ؛ فإنّ [شهوة](٤) السماع لا تنتهي، ونَهْمةَ الطلب لا تنقضي، / والعلم كالبحار [التي](٥) يتعذّر كَيْلُها، والمعادنِ التي لا ينقطع نَيْلُها.(٦) [١٢٢/ب]

ولم يذكر حديث عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه؛ لاختلاف نسخ "التدريب"؛ ففي بعضها عزوُ قصّته للبيهقيّ، وليس في بعضٍ، انظر ذٰلك في فروق النسخ التي أثبتها مازنٌ السِّرْساويّ محقّقُ "التدريب" (٢/ ٧٧٠).

والظاهر أنّ نسخة الشارح من "التدريب" فيها عزو الحديث إلىٰ البيهقيّ.

وقد عزا السيوطيّ الحديث إلىٰ البيهقيّ في "مفتاح الجنّة في الِاعتصام بالسنّة" (ص٨١).

(١). أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٢٣ برقْم ١٦)، والخطيب في "الرحلة في طلب الحديث" (ص٨٩)، وفي "الجامع" (٢/ ٣٣٦ برقْم ١٧٤٧).

(٢). هو إبراهيمُ بن أدهمَ بنِ منصورِ بن يزيدَ بنِ جابرٍ، أبو إسحاقَ، العجليُّ، وقيل: التميميُّ، البلخيُّ، ثمّ الشاميُّ، زاهدٌ مشهورٌ، وقدِ افترت عليه الصوفيّة ما برّأه الله منه. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وستّين ومِائةٍ. انظر "حلية الأولياء" لأبي نعيمٍ (٧/ ٣٦٧-٨/ ٥٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٣٨٧-٣٩٦).

(٣). أخرجه الخطيب في "الرحلة في طلب الحديث" (ص٨٩)، وفي "شرف أصحاب الحديث" (ص٥٩).

(٤). في "الأصل": (شهرة)، وهو خطأٌ.

(٥). في "الأصل": (الذي)، وهو خطأٌ؛ لأنّه أضمره بعدُ بقوله: (كَيْلُها)، بضمير التأنيث. ولعلّه سبق قلمٍ، فقد عبّر بعدُ بـ(التي) في وصف (المعادن)، وذٰلك نظير وصفه (البحارَ) هنا.

(٦). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧١١-٧١٢)، وأصله للخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٦٦).

قال عليّ بن أبي طالبٍ كرّم الله تعالىٰ وجهه: «العلم كثيرٌ؛ فخذوا من كلّ شيءٍ أحسنه».[١]

وقال بعض الفضلاء[٢]:

«ما حوىٰ العلم جميعًا أحدٌ ∴ لا، ولـو مارسـه ألـف سـنةْ
إنّمـا العلـم كبحـرٍ زاخـرٍ ∴ فخذوا من كلّ شيءٍ أحسنهْ»

(**واعملْ**) - أيّها الطالبُ - (**بـ**)الحديث (**الذي ترويه**) من أحاديث الفضائل؛ فإنّه سبب الحفظ، وزكاة الحديث.

قال وكيعٌ: «إذا أردت أن تحفظ الحديث، فاعملْ به».[٣]

وقال إبراهيمُ بن مُجَمِّعٍ[٤]: «كنّا نستعين علىٰ حفظ الحديث بالعمل».[١]

---

(١). ذكره عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه - الراغبُ الأصبهانيُّ في "الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة" (ص١٤٦).

وقد أخرج نحوَه الخطيبُ في "تقييد العلم" (ص١٤١) عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

(٢). حكاه الثعالبيّ في "التمثيل والمحاضرة" (ص١٦٥) عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، لٰكنّه قال: (رجلٌ) بدلَ (أحدٌ)، وقال: (بعيدٌ غَوْرُهُ) بدلَ (كبحرٍ زاخرٍ).

(٣). لم أقف عليه مسندًا بهٰذا اللفظ. وقد عزاه إلىٰ وكيعٍ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٤٧)، وعنه جماعةٌ، منهم السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧١٢).

وقد روىٰ أبو طاهر المُخَلِّص في "أماليه" (المُخَلِّصيّات: ٤/ ١٤٩ برقْم ٣١٤١) عن وكيعٍ قال: «كنّا نستعين علىٰ حفظ الحديث بالعمل به، وكنّا نستعين علىٰ طلبه بالصوم». هٰكذا بصيغة الخبر عن نفسه، لا بصيغة الأمر.

ومع ذٰلك فهو خطأٌ علىٰ وكيعٍ، والصواب أنّه يرويه عن غيره كما سيأتي.

(٤). هو إبراهيمُ بن إسماعيلَ بنِ مُجَمِّعِ بن جاريةَ، أبو إسحاقَ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، روىٰ له ابن ماجهْ، والبخاريُّ تعليقًا، من طبقةِ كبار أتباع التابعين. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ٤٥-٤٧)، و"تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧).

وقال بِشْرُ بن الحارثِ الحافيْ[٢]: «أدُّوا زكاة هٰذا الحديثِ، اعملوا من كلّ مِائتي حديثٍ بخمسةِ أحاديثَ».[٣]

وفي التنزيل: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧].[٤] وفيه أيضًا: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزُّمَر: ١٨].[٥]

(والشيخَ بَجِّلْ)، أيْ: عظِّم - أيّها الطالبُ - شيخك، وانظر إليه بعين الإجلال، واعتقد فيه درجة الكمال.

ففي الحديث: «تواضعوا لمن تَعَلّمون منه». رواه البَيْهَقيّ.[١]

---

(١). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٨٨ برقْم ١٨٥١، و٣٨٩ برقْم ١٨٥٢) من طريقين عن وكيعٍ، عن إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ مُجَمِّعٍ.

(٢). هو بِشْرُ بن الحارث بن عبد الرحمٰن بن عطاءٍ، أبو نصرٍ، المروزيُّ، ثمّ البغداديُّ، المشهورُ بـ(الحافيْ)، زاهدٌ مشهورٌ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٤٦٩-٤٧٧).

(٣). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٢١٩ برقْم ١٨٤)، وفي "شرف أصحاب الحديث" (ص١١٧-١١٨)، والسَّمعانيّ في "أدب الإملاء" (ص١١٠).

قال الذهبيّ في "السير" (١٠/ ٤٧١): «هٰذا علىٰ المبالغة، وإلّا، فإن كانتِ الأحاديث في الواجبات، فهي موجِبةٌ، وإن كانت في فضائل الأعمال، فهي فاضلةٌ، لٰكنْ يتأكّد العمل بها علىٰ المحدّث».

وجاء عن بشرٍ أنّ زكاتَه استعمالُ ما فيه من عملٍ أو صلاةٍ أو تسبيحٍ، هٰكذا علىٰ العموم، من غير اكتفاءٍ بربع العشر. رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٢١٨ برقْم ١٨٣)، والسَّمعانيّ في "أدب الإملاء" (ص١١٠).

(٤). وسياق الآية يعيّن أنّ المراد بها أداء الزكاة أو الصدقة من جيّد المال أو التجارة، أو حلالهما. انظر "جامعَ البيان" للطبريّ (٤/ ٦٩٤-٦٩٦).

والِاستدلال بالآية علىٰ العمل بالعلم - من باب التفسير الإشاريّ، وهو نوعُ قياسٍ، انظرِ "التبيان في أيمان القرآن" لابن القيّم (ص١٢٣-١٢٤)، ووجهه أنّ العمل والطاعة أداءٌ لحقّ العلم، كما أنّ الصدقة أداءٌ لحقّ المال.

(٥). وانظر "جامع البيان" للطبريّ (٢٠/ ١٨٤-١٨٥).

(١). كذا اختصره الشارح من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٧١٣).

وقد رواه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٥٣ برقْم ٦٢٩)، لٰكنْ موقوفًا علىٰ عمرَ رضي الله عنه من قوله، وسيأتي أثناء التخريج.

ثمّ قال (٢/ ١٥٣-١٥٤): «هٰذا هو الصحيح: عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، من قولِه، ورواه عبّادُ بن كثيرٍ، عنِ العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا، وهو ضعيفٌ».

هٰذا، وقد جاء الحديث مرفوعًا - عن جماعةٍ منَ الصحابة.

فأوّل ذٰلك: ما أخرجه الحديثَ الطبرانيُّ في "الأوسط" (٦/ ٢٠٠ برقْم ٦١٨٤)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٣٨٩) من طريقين عن أحمدَ بنِ محمّدِ بن ماهانَ، عن أبيه، عن عبّادِ بن كثيرٍ، عن أبي الزناد، عنِ الأعرج، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا، وفيه: «وتواضعوا لمن تَعَلَّمون منه».

وأحمدُ هٰذا ترجم له الذهبيُّ في "الميزان" (١/ ١٥٠)، وحكىٰ عنِ أبي حاتمٍ أنّه جهَّله، وقد ترجم له ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٣)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ونقل عن أبي حاتمٍ أنّ أباه محمّدَ بن ماهانَ مجهولٌ. وانظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٦٤٥).

والحاصل أنّ أحمدَ وأباه مجهولانِ، الأوّلُ لم أجد فيه توثيقًا، والثاني نصّ عليه أبو حاتمٍ، والله أعلمُ.

وأخرجه الخطيب في "الجامع" (١/ ٥٥٤-٥٥٥) من طريق عمرِو بن ثورٍ الجُذَاميّ، عن محمّدِ بن يوسفَ الفَرْيابيِّ، عن عبّادٍ به نحوَه.

وعمرٌو روىٰ عنه غير واحدٍ، ولم أجد فيه توثيقًا؛ فهو مجهول الحال، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٥٨٣)، و"إرشاد القاصي والداني" للمنصوريّ (ص٤٥٢).

ومع ضعفِ الإسنادينِ، فقد رُوِي عن عبّادٍ علىٰ وجهٍ آخرَ، فقد أخرجه ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٣٨٩)، والخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (ص٦١٧ برقْم ٨٩٨) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن عبّادِ بن كثيرٍ، عنِ العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا، وفيه: «لِينُوا لمن تُعلِّمون، ولمن تَعَلَّمون منه».

وهٰذه الطريقُ هي التي سبق ذكرُها في كلام البيهقيّ في "المدخل"، وهي أمثلُ من الطريقين السابقتين، لٰكن لا يبعد أن يكون الخلاف لاضطراب عبّادٍ نفسِه، فإنّه ضعيفٌ.

قال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٢٩-١٣٠): «فيه عبّادُ بن كثيرٍ، وهو متروك الحديث».

فالحديث إذًا واهٍ؛ لشدّة ضعف عبّادٍ، ولاضطرابه في إسناده.

=

والثاني: ما أخرجه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٥٠١ برقْم ٨٠٣) من طريق أزهرَ بنِ زُفَرَ بنِ صدقةَ، عن عبد المنعم بن بَشِيرٍ، عن عبد الرحمٰن بن زيدِ بن أسلمَ، عن أبيه، عن عطاءِ بن يسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخدريّ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر حديثًا، وفيه: «وتواضعوا لمن تتعلّمون منه».

وأزهرُ مجهول الحال، روىٰ عنه غير واحدٍ، ولم يوثَّق، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٩١٦)، و"إرشاد القاصي والدانيْ" للمنصوريّ (ص٢٠١-٢٠٢).

وشيخه عبد المنعم متروكٌ، وقدِ اتّهمه غير واحدٍ منَ الأئمّة، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٢٨١-٢٨٢).

فهٰذا حديثٌ واهٍ، لا يُعتدُّ به.

والثالث: أخرجه الشَّجَريّ في "أماليه" (ترتيب العبشميّ: ١/ ٦١ برقْم ٢١٤) بإسنادٍ فيه مجاهيلُ، عن ليثِ بن أبي سُلَيمٍ، عن مجاهدٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر حديثًا، وفيه: «وتواضعوا لمن تتعلّمون منه».

وهٰذا إسنادٌ واهٍ؛ لكثرة عِلَلِه؛ فالمصنّف الشَّجَريُّ مبتدعٌ زيديٌّ، ولم يوثَّق، انظر ترجمته في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٠/ ٤٥١)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٤٢٧-٤٣٠)، ثمّ فيه عددٌ منَ المجاهيل، ثمّ ليثُ بن أبي سليمٍ ضعيفٌ.

والرابع: أخرجه الشَّجَريّ (١/ ٩٢ برقْم ٣٤٨) بإسنادٍ فيه من لم أقف علىٰ تراجِمهم عن سَعْدُويَهِ بنِ سعيدٍ الجرجانيّ، عن عبد العزيز بن أبي روّادٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال، فذكر حديثًا، فيه: «وتواضعوا لمن تَعَلَّمون منه».

الشَّجَريّ سبق ذكرُه.

وسَعْدُويَهْ - واسمه سعدٌ - ابنُ سعيدٍ، ترجم له ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٤/ ٢٩-٣٠)، وذكر عدّة أحاديثَ منكرةٍ تفرّد بها عنِ الثقات، فاتُّهِم بها، ونقل عنِ ابن عديٍّ قال: «دخلته غفلة الصالحين»، وعن أبي نعيمٍ أنّه ممّن يُعدَل عن تفرُّدهم، وقلّة إتقانهم.

هٰذا سوىٰ من لم أقف علىٰ تراجِمهم، والظاهر أنّهم مجاهيلُ.

فهٰذا الإسناد واهٍ؛ لكثرة علله.

=

لٰكن للحديث طريقٌ أخرىٰ عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، أخرجها القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص٤٧) من طريق محمّدِ بن عبد الملك الأنصاريّ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما به، أخصرَ من لفظ الشَّجَريّ، وفيه مَحَلّ الشاهد.

وهٰذا الإسنادُ واهٍ أيضًا؛ فإنّ محمّدًا هٰذا وضّاعٌ، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ٣١٤-٣١٥).

وعليه، فالحديث لا يصحّ مرفوعًا؛ لشدّة ضعفه من جميع طرقه، والله أعلمُ.

لٰكنّ هٰذا المعنىٰ قد جاء موقوفًا علىٰ عمرَ، وعليٍّ، ومعاذٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم. وهٰذا بيان ذٰلك.

أمّا عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد جاء عنه من طرقٍ:

فأوّلها: ما رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ١٣٨ برقْم ٤٢) من طريق العلاء بن المسيَّب، عن أبيه قال: قال عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه، وفيه: «وتواضعوا لمن تَعَلَّمون منه».

وهٰذا الإسناد صحيحٌ لولا انقطاعُه؛ فإنّ المسيَّبَ بن رافعٍ لم يسمع من عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، قال ابن معينٍ: «لم يسمع من أحدٍ من الصحابة، إلّا منَ البراء بن عازبٍ، وأبي إياسٍ عامرِ بن عَبَدةَ»، انظر "تحفة التحصيل" للوليّ العراقيّ (ص٤٩٨).

وثانيها: ما رواه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٥٣ برقْم ٦٢٩)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٥٤٢ برقْم ٨٩٣) من طريق يونُسَ بنِ يزيدَ، هو الأيليُّ، عن عمرانَ بنِ مسلمٍ، عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه قال، فذكره، وفيه: «وتواضعوا لمن تعلّمتم منه».

وعمرانُ بن مسلمٍ أربعةٌ، كما ذكرهم الخطيب في "المتّفق والمفترق" (٣/ ١٧٠٩-١٧١١)، وقد ترجم لهمُ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٦٧)، وليس فيهم مضعّفٌ، وكلُّهم صالحٌ لِلاعتبار في المتابعات والشواهد، لٰكنْ ليس فيهم من يدرك عمرَ بن الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه.

وثالثها: ما رواه الآجرّيُّ في "أخلاق أهل القرآن" (ص١٢٢ برقْم ٥١)، والدِّيْنَوَريُّ في "المجالسة" (٤/ ٣٩ برقْم ١١٩٧) من طريق عمرِو بن عامرٍ البجليِّ قال: قال عمرُ بن الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر الأثر، وفيه: «ولْيتواضعْ لكم من تُعَلّمون»، لفظ الآجرّيّ، ولفظ الدِّيْنَوَريّ: «وتواضعوا لمن تَعَلَّمون منهم».

وعمرٌو هٰذا روىٰ عنه غير واحدٍ من الثقات، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٤٧٣): «صدوقٌ»؛ فلا بأس به في المتابعات.

لٰكنْ يبقىٰ أنّه لم يُسنِد، بل قال: (قال عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه)، وذٰلك لا يُفيد اتّصالًا، وكذٰلك ينبغي؛ فإنّه لا يُدرك عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فقد أخذ عنه أبو نعيمٍ الفضلُ بن دُكَينٍ، كما في =

"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٩٣)، وقد وُلِد أبو نعيمٍ سنةَ تسعٍ وعشرينَ ومِائةٍ أو ثلاثينَ ومِائةٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٢١٦-٢١٧)؛ فيكونُ عمرٌو قد بقِي إلىٰ بعد الأربعين ومِائةٍ، بعدَ وفاة عمرَ بنحوِ مِائةٍ وعشرين سنةً، بل قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٤٧٣) إنّه بقي إلىٰ حدود سنة خمسينَ ومِائةٍ، والله أعلمُ.

ورابعها: ما رواه وكيعٌ في "الزهد" (٢/ ٥٣٨-٥٣٩ برقْم ٢٧٥) - وعنه أحمدُ في "الزهد" (ص١٤٩) - عنِ العلاء بن عبد الكريم، قال: حدّثنا [بعض] أشياخنا قال: قال عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره، وفيه: «ولْيتواضعْ لكم من تُعلِّمون».

وروىٰ الأثرَ البيهقيُّ في "المدخل" (٢/ ٨٩ برقْم ٥٣٩) من طريق محاضرٍ، هو ابنُ المُوَرِّع، عنِ العلاء بن عبد الكريم، قال: قال عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره، واختصر منه محَلّ الشاهد.

ومحاضرٌ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٥٤): «صدوقٌ له أوهامٌ»؛ فزيادة وكيعٍ ذِكْرَ بعض أشياخ العلاء - مقبولةٌ بلا شكٍّ.

ومع ذٰلك، فلا تنافيَ بين الروايتينِ؛ لأنّ إبهامَ الشيخ في قوّة إسقاطه منَ الإسناد.

فالإسناد ضعيفٌ؛ لأجل ما فيه من إبهامٍ، وهو ضعيفٌ من جهةٍ أخرىٰ أيضًا؛ فإنّ شيخ العلاء لم يأتِ بصيغةٍ ظاهرةٍ في السماع من عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، فبينهما انقطاعٌ.

وبعدُ، فهٰذه الطرقُ الأربعة، علىٰ انقطاعها، وضعفٍ يسيرٍ في بعضها - صالحةٌ لأن يقوّي بعضُها بعضًا، ويدلُّ توارد رواتها - وليس فيهم متّهمٌ - علىٰ اشتهار قول عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فهٰذا الأثر حسنٌ - إن شاء الله تعالىٰ - بمجموع طرقه. وسبق عنِ البيهقيّ تصحيحُه.

وأمّا أثر عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فقد أخرجه الشَّجَريّ في "أماليه" (ترتيب العبشميّ: ١/ ٩١ برقْم ٣٤٤) من طريق هانئِ بن المتوكّل، ثنا محمّدُ بن عياضٍ الأنصاريُّ أبو المنذر، ثني عبّاسُ بن بَزِيعٍ الأزديُّ، قال: قال عليٌّ - يعني ابنَ أبي طالبٍ - رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر أثرًا، وفيه: «تواضعوا لمن تتعلّمون منه».

وسبق الكلام في حال الشَّجَريّ.

وأمّا هانئٌ، فقد قال ابن حبّانَ في "المجروحين" (٢/ ٤٤٦): «كان [تَدخُل] عليه المناكيرُ، وكثُرت؛ فلا يجوز الِاحتجاج به بحالٍ». وانظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٤/ ٢٩١).

ومحمّدُ بن عياضٍ، وشيخه عبّاسُ بن بَزِيعٍ - مجهولانِ، انظر "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (٤/ ٣٦٠-٣٦١).

=

وقد كان الأئمّة علىٰ غايةٍ في تبجيل شيوخهم. قال المغيرةُ[١]: «كنّا نهاب إبراهيمَ كما نهاب الأميرَ».[٢]

وقال أبو عبيدٍ: «ما دَقَقتُ علىٰ محدّثٍ بابه قطُّ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٥]».[٣]

وقال الشافعيّ: «كنت أتصفّح الورقة صَفْحًا رقيقًا؛ لئلّا يَسمَع - أيْ مالكٌ - وَقْعَتها».[٤]

وقال الربيع: «والله ما أجترئ أن أشرب الماء والشافعيّ ينظر إليّ؛ هيبةً له».[٥]

فالإسناد باجتماع هٰذه العللِ - واهٍ. والله أعلمُ.

وأمّا أثر معاذٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد ذكره ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٥٥٩)، ولم أقف عليه مسندًا.

والخلاصةُ، أنّ الحديث المرفوع لا يصحُّ؛ لشدّة ضعف طرقه، وهو ثابتٌ عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، واردٌ عن من طرقٍ، ولا يصحُّ عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه؛ لوَهاء رواته، ولم أقف عليه مسندًا من قول معاذٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(١). هو المغيرةُ بن مِقْسَمٍ، أبو هشامٍ، الضبّيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، فقيهٌ حافظٌ، من أصحاب إبراهيمَ النَّخَعيِّ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ١٠-١٣).

(٢). أخرجه الدارميّ في "السنن" (١/ ٣٩٣ برقْم ٤٢٢)، وعبّاسٌ الدُّوريُّ "تاريخ ابن معينٍ" (٣/ ٥٢٥ برقْم ٢٥٦٥)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٨٣ برقْم ٦٧٧)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٢٧٤ برقْم ٢٩٧).

وأخرجه أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ١٢٣ برقْم ٤٥٢٢) عن مغيرةَ والأعمش، وذِكْر الأعمش فيه مدرجٌ.

(٣). أخرجه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٨٣ برقْم ٦٧٦)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٢٣٤-٢٣٥ برقْم ٢١٨)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٩/ ٧٨).

(٤). أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٤/ ٢٩٣).

(٥). أخرجه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٨٨ برقْم ٦٨٤)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥١/ ٤٠٤).

وقال الإمامُ أحمدُ: «ما رأيت أحدًا أوقرَ للمحدّثين من يحيىٰ بنِ مَعِينٍ».[١]

و(**لا تُطِل عليه**)، أيْ علىٰ شيخك، بحيث تُضْجِره، بلِ اقنع بما يحدّثك به؛ لأنّ الإضجار يغيّر الأفهام، ويُفْسِد الأخلاق، ويُحِيل الطباع.[٢]

سأل رجلٌ ابنَ سِيرِينَ عن حديثٍ وقد أراد القيام، فقال:

«..... ∴ إنّـك إن كلّفتـني مـا لم أُطِـقْ

سـاءك مـا سرّك مـنّي مـن خُلُـقْ ∴ ..... »[٣]

قال ابن الصلاح[٤]: «ويُخشىٰ علىٰ فاعل ذٰلك أنْ يُحرمَ الِانتفاعَ».

وقال الزهريّ: «إذا طال المجلس، كان للشيطان فيه نصيبٌ».[٥]

---

(١). لم أقف عليه من قول الإمامِ أحمدَ، لٰكن أخرجه الخطيب في "الجامع" (١/ ٢٧٣ برقْم ٢٩٤) من قول الإمامِ البخاريّ.

وكذا ذكره عنه العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٤٣)، والأَبْناسيّ في "الشذا الفيّاح" (١/ ٤٠٦)، والسيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧١٣)؛ فالظنّ أنّ حكايته عن الإمامِ أحمدَ - وهمٌ.

(٢). انظرِ "الجامع" للخطيب البغداديّ (٢/ ٣٣٣).

(٣). أخرجه الخطيب في "الجامع" (١/ ٣٢٩ برقْم ٤٠٤).

والبيت الذي تمثّل به ابنُ سيرينَ، قاله عامرُ بن خالدِ بن جعفرٍ، انظرِ "الحماسة الصغرىٰ" لأبي تمّامٍ (ص٥١).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢٤٧-٢٤٨).

(٥). أخرجه أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٣/ ٣٦٦)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ١٨٢ برقْم ١٤٢٤)، والسمعانيّ في "أدب الإملاء والِاستملاء" (١/ ٣٣٧ برقْم ١٩٦).

وأخرج نحوَه الخطيبُ في "الجامع" (٢/ ١٨٢ برقْم ١٤٢٥) عن سفيانَ بن عيينةَ، ثمّ (٢/ ١٨٢-١٨٣ برقْم ١٤٢٦) عن بشرِ بن منصورٍ، وأبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الطُّيُوريّات" (٤/ ١٣١٣ برقْم ١٢٦٨) عن أيّوبَ السَّخْتِيانيِّ.

[١٢٣/أ] (**ولا يَعُوقَنْك**) - بنون التوكيد الخفيفة - (**الحَيَا / عن طلبٍ**)، أيْ: لا يمنعْك الحياءُ، (**و**)لا (**الكِبرُ**) عنِ السعي التامّ في طلب الحديث، وأخْذِه، بل تأخذُه، ولو ممّن هو دونك في السنّ.

قالت عائشةُ: «نِعْمَ النساءُ نساءُ الأنصار، لم يكن يمنعُهنّ الحياءُ أن يتفقّهنَ في الدين».(١)

وقال عمرُ بن الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه: «مَن رَقّ وجهه، دقَّ علمُه».(٢)

وقال أيضًا: «لا تتركه - أيِ العلمَ - حياءً من طلبه، ولا زهادةً فيه، ولا رضًى بجهالةٍ».(٣)

وقال مجاهدٌ: «لا يَنال العلم مستحيٍ، ولا مستكبرٌ».(٤)

---

(١). رواه مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ١٨٠).

(٢). أخرجه الدارميّ في "السنن" (١/ ٤٥٩ برقْم ٥٦٩)، والبيهقيّ في "المدخل" (١/ ٣٦٦-٣٦٧ برقْم ٤٠٨)، ولفظه: (رقّ علمُه).

وقد جاء مثلُه عن ابنِه عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، أخرجه يعقوبُ الفسويُّ في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١١٣) - ومن طريقه البيهقيّ في "المدخل" (١/ ٣٦٦ برقْم ٤٠٧) - وعبّاسٌ الدُّوريُّ في "تاريخ ابن معينٍ" (٣/ ٧٤ برقْم ٢٩٥)، وابنُ حبّانَ في "الثقات" (٩/ ١٣٠).

وأخرج مثلَه الدِّينَوَريُّ في "المجالسة وجواهر العلم" (٤/ ٤٣٩ برقْم ١٦٣٦) عن الحسن البصريّ، والبيهقيّ في "المدخل" (١/ ٣٦٥-٣٦٦ برقْم ٤٠٦) عن سفيانَ الثوريِّ، والدارميُّ في "السنن" (١/ ٤٥٨ برقْم ٥٦٧) عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ، ثمّ في (١/ ٤٥٨-٤٥٩ برقْم ٥٦٨) عنِ الشعبيّ.

(٣). أخرجه ابن أبي الدنيا في "الصمت" (موسوعته: ٣/ ٥٣١ برقْم ٦٢٤٣)، والبيهقيّ في "المدخل" (١/ ٣٧٤ برقْم ٤١٤) من طريق عبد الله بن الحارث الجُمَحيِّ، عن زيدِ بن أسلمَ، عن أبيه، عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وأخرجه ابن عبد البرّ في "الجامع لبيان العلم وفضله" (١/ ٤٤١ برقْم ٦٨٠) من طريق ابنِ عجلانَ، عن زيدِ بن أسلمَ، أنّ لقمانَ قال لابنه، فذكره.

(٤). أخرجه أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٣/ ٢٨٧)، والبيهقيّ في "المدخل" (١/ ٣٦٩ برقْم ٤١٠)، والخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (ص٦٧١ برقْميْ ١٠٠٧، و١٠٠٨).

=

وقال وكيعٌ: «لا ينبُل الرجل من أصحاب الحديث، حتّىٰ يكتب عمّن هو فوقَه، وعمّن هو مثلُه، وعمّن هو دونَه».[١]

(و)إذا ظفِرت – أيّها الطالبُ – بسماع شيخك، فـ(**مابذلْ**)، بالذال المعجمة، أيْ أرشدْ غيرك منَ الطلبة، (**ما تُفَاد**) به من ذٰلك، ولا تكن مستبِدًّا به؛[٢] لأنّه لُؤْمٌ وقع فيه غالب الطلبة.[٣]

قال الإمامُ مالكٌ: «مِن بركة الحديث إفادةُ بعضِهم بعضًا».[٤]

وقال ابن مَعِينٍ: «من بخِل بالحديث، وكتم علىٰ الناس سماعَهم، لم يفلحْ».[٥]

وقال ابن راهُوْيَهْ: «قد رأينا أقوامًا مَنعوا هٰذا السماعَ، فوالله، ما أفلحوا ولا أنجحوا».[٦]

وعنِ ابن عبّاسٍ رفَعه: «إخواني، تناصحوا في العلم، ولا يكتُم بعضكم بعضًا؛ فإنّ خيانة الرجل في علمه أشدُّ من خيانته في ماله». رواه الخطيب.[١]

وعلّقه البخاريّ في "صحيحه" (١/ ٣٨).

(١). أخرجه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٢٢ برقْميْ ١٧١٣، و١٧١٤).

(٢). استبدّ بالأمر: تفرّد به. انظر القاموس المحيط (ص٢٦٧).

(٣). نسبة ذٰلك اللؤمِ إلىٰ غالب الطلبة محلُّ نظرٍ، والذي ذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٤٨) – وتبعه عليه جماعةٌ من العلماء – نسبةُ ذٰلك إلىٰ جهلة الطلبة الوُضَعاء، وليسوا – إن شاء الله – أكثرَ الطلبة، فإن لم يكنِ الشيخ قد وهم في النقل، فإنّه يحكي ما رأىٰ في محيطه، والله أعلم.

(٤). أخرجه ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ١٥١)، ومن طريقه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٢٢ برقْم ٥٨٨).

(٥). أخرجه الخطيب في "الجامع" (١/ ٣٧٠ أثناءَ الفقرة ٤٧٨)، ولفظه: (وكسر علىٰ الناس سماعَهم) بدلَ (كتم)، ولا يستقيم، فلعلّه تصحّف علىٰ بعض النسّاخ.

وقد نقله عن ابن معينٍ العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٤٥)، والسيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧١٥)، وغيرهما، فقالوا: (كتم)، كما نقله الشارح.

(٦). أخرجه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٢٠-١٢١ برقْم ٥٨٥).

(١). في "الجامع" (٢/ ٢١١ برقْم ١٤٩٠، ورقم ١٤٩١)، وفي "تاريخ بغدادَ" (٤/ ٧٠-٧١)، وكذا ابنُ مَنْدَهْ في "الكنىٰ والألقاب" (ص٣٧٠-٣٧١)، وتمّامٌ في "فوائده" (٢/ ١٩٧-١٩٨ برقْم ١٥١٩)، من طرقٍ عن أبي سعيدٍ عبدِ القدّوس بن حبيبٍ، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما به.

وهٰذا حديثٌ موضوعٌ، عبدُ القدُّوسِ بنُ حَبِيبٍ، هو أبو سعيدٍ الكَلَاعيُّ، قال الفلّاس: «أجمعوا علىٰ ترك حديثه»، وكذّبه ابن المبارك، وإسماعيلُ بنُ عيّاشٍ، وابنُ حبّانَ، وقال ابن عديٍّ: «أحاديثه منكرةُ الإسنادِ والمتنِ»، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٢٣٣-٢٣٦).

قال السيوطيُّ في "اللآلئ المصنوعة" (١/ ٢٠٧): «له طرقٌ أخرىٰ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما»، يعني طريقين فقط، وهٰذا بيانُهما.

الأولىٰ: أخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١١/ ٢٧٠ برقْم ١١٧٠١)، قال: حدثنا محمّدُ بن عبد الله الحضرميُّ، ومحمّدُ بن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، ثنا عُبَيد بن يَعِيشَ، ثنا مصعبُ بن سلّامٍ، عن أبي سعدٍ، عن عكرمةَ به.

ذكر المنذريّ في "الترغيب والترهيب" (١/ ١١٤)، والهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٤١)، والسيوطيُّ في "اللآلئ المصنوعة" (١/ ٢٠٧-٢٠٨) أنّ أبا سعدٍ هٰذا هو البقّالُ، واسمه سعيدُ بن المَرْزُبان.

وفيه نظرٌ، فإنّ ذِكْر أبي سعدٍ في هٰذا الإسنادِ وهمٌ، وصوابه أبو سعيدٍ، وهو عبد القدّوس بنُ حبيبٍ الماضي ذكرُه؛ فيرجعَ هٰذا الإسنادُ إلىٰ الحديث الموضوعِ السابقِ.

فقد أخرج الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٤/ ٧٠-٧١) من طريق أبي نعيمِ بن عَديٍّ الجرجانيِّ الحافظِ، أنّ محمّدَ بن عثمانَ بن أبي شيبةَ ذكرَ روايةَ محمّد بن عبد الله الحضرميِّ مطيَّنٍ التي رواها الطبرانيُّ، ثمّ قال: «غلِط فيه مطيَّنٌ ... وإنّما هو ... عن أبي سعيدٍ، وليس هو أبا سعدٍ، وإنّما رواه مطيَّنٌ، فقال: عن أبي سعدٍ، يريد به البقّالَ، ورَوَيْتُ أنا وقلتُ: عن أبي سعيدٍ عبدِ القدّوس بن حَبِيبٍ».

قال أبو نعيمِ بنُ عديٍّ: «عمّن رَوَيتَ»؟

قال: «حدّثنا إبراهيمُ بن محمّدِ بن ميمونٍ، ثنا مصعبُ بن سلّامٍ، ثنا عبد القدّوس بنُ حَبِيبٍ الدمشقيُّ أبو سعيدٍ ...».

=

قال أبو نعيمٍ: «فسبق إلىٰ وهمي أنّ الغلط قد يكون من عُبَيدِ بن يَعِيشَ؛ إذْ كانت رواية محمّدِ بن عثمانَ عن إبراهيمَ بنِ محمّدِ بن ميمونٍ، ثمّ ذكرتُ فيما حدّثنا عمّارُ بن رجاءٍ، ثنا عُبيدُ بن يَعِيشَ، ثنا مصعبُ بن سلّامٍ، عن أبي سعيدٍ ... مثلَه».

قال أبو نعيمٍ: فقلتُ: «إنّ الصواب فيما رواه محمّدُ بن عثمانَ، وإنّه لم يغلط فيما ردّ علىٰ مطيَّنٍ روايتَه عن عُبَيدِ بن يَعِيشَ».

قال أبو نعيمٍ: «وهٰذا سماعي قديمًا، ثمّ سمعتُ من مطيَّنٍ الحضرميِّ هٰذا الحديثَ بعد ذٰلك بعشرين سنةً ... قال: حدّثنا عُبيدُ بن يَعِيشَ ... عن أبي سعدٍ، قال أبو جعفرٍ الحضرميُّ: يعني عبدَ القدّوسِ بنَ حَبِيبٍ الدمشقيَّ ... فأقرّ (سعدًا) علىٰ حاله، ولم يُقرَّ الِاسمَ».

فيتبيّن أنّ ذِكْرَ محمّدِ بن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ في الإسناد خطأٌ؛ لأنّه لا يروي الحديث عن عُبيدِ بن يَعِيشَ أصلًا، ولو كان يرويه عنه، لَكان أقوىٰ لحجّته علىٰ مطيَّنٍ. والخطأ الآخر عليه أنْ قيل في إسناده: (عن أبي سعدٍ)، وهو لا يقولُ ذٰلك، بل ينكره.

وقد روىٰ الحديثَ عن عُبيدِ بن يَعِيشَ أيضًا: عبدُ الله بنُ الحسن المِصِّيصيُّ، كرواية عمّارِ بن رجاءٍ التي رواها أبو نعيمٍ الجرجانيُّ، فقال: (عن أبي سعيدٍ)؛ فيقوّي ذٰلك شذوذَ رواية مطيَّنٍ عن عُبيدٍ، عن مصعبٍ.

وأخرج الحديثَ كذٰلك الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٢٥) من طريق إسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ. وأخرجه ابن مَنْدَهْ في "الكنىٰ والألقاب" (ص٣٧٠) من طريق سعدِ بن الصَّلت. وأخرجه تمّامٌ في "فوائده" (٢/ ١٩٧-١٩٨ برقْم ١٥١٩)، والخطيبُ في "الجامع" (٢/ ٢١١ برقْم ١٤٩٠) من طريق عامر بن سيّارٍ. ثلاثتُهم عن عبد القدّوس بن حَبِيبٍ، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما به، كالرواية المحفوظة عن مصعبِ بن سلّامٍ.

فالحديث معروفٌ بأبي سعيدٍ الكلَاعيِّ؛ فذكْرُ أبي سعدٍ البقّالِ فيه - خطأٌ من غير شكٍّ.

يبقىٰ أيضًا أنّ مطيَّنًا نفسَه أقرّ أنّ الرواية عن عبد القدّوس، وإنّما بقي نزاعُه في كنيته، وهٰذا أخفُّ، وفيه ردٌّ لقول المنذريِّ والهيثميّ والسيوطيّ السابقِ، والله أعلمُ.

هٰذا، وقد روىٰ الحديثَ الخطيبُ في "الجامع" (٢/ ٢١١ برقْم ١٤٩١) من طريق إبراهيمَ بن هِرَاسةَ، عن أبي سعدٍ، عن عكرمةَ به. وقد يكون تصحيفًا.

وأيًّا ما كان، فإنّ إبراهيمَ بنَ هِرَاسةَ هٰذا متروكٌ، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٣٧٩-٣٨٠)؛ فروايته مطَّرحةٌ.

=

وقال ابن المبارك: «من بخِل بالعلم، ابتُليَ بثلاثٍ: إمّا أنْ يموتَ فيذهبَ علمُه، أو يَنسىٰ، أو يَتْبَعَ السلطانَ».(١)

والطريق الثانية: هي ما أخرجه أبو نعيمٍ في "الحلية" (٩/ ٢٠) من طريق عبد الرحمٰن بن مهديٍّ، ثنا الحسين بن زيادٍ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الحمصيِّ، عن إبراهيمَ بنِ محمّدٍ، عنِ الضحّاك، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما به.

هٰكذا هو في "الحلية"، وجاء في "اللآلئ المصنوعة" للسيوطيّ (١/ ٢٠٨): عن إبراهيمَ بنِ مختارٍ.

ولعلّه تصحيفٌ؛ فإنّ إبراهيمَ بن مختارٍ متأخّرٌ، يبعُد سماعُه منَ الضحّاكَ، وهو ابنُ مزاحمٍ؛ فقد تُوُفِّي الضحّاكُ سنةَ بضعٍ ومِائةٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٢٩٧)، وتُوُفِّي إبراهيمُ بعد سنة ثمانينَ ومِائةٍ، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٤/ ٨٠٤)؛ فبين وفاتيهما نحوُ ثمانينَ سنةً.

وذكر الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢/ ٢٠٠) هٰذا الإسناد، لٰكن قال: (عنِ الحسن بن زيادٍ)، بدلَ (الحسينِ)، ثمّ قال (٢/ ٢٠١): «وهو اللؤلُئِيُّ».

ومع مخالفته لما في مطبوعتي "الحلية" و"اللآلئ المصنوعة"، فإنّ فيه نظرًا؛ فإنّ عبدَ الرحمٰن بنَ مهديٍّ أكبرُ منَ الحسن بن زيادٍ اللؤلُئيِّ، ثمّ اللؤلُئيُّ هٰذا كذّابٌ، وقد قال ابنُ حبّانَ في ترجمة عبد الرحمٰن من كتاب "الثقات" (٨/ ٣٧٣): «وأبىٰ الرواية إلّا عنِ الثقاتِ»، وقدِ استقرأت من ذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٤٣١-٤٣٣) أنّه روىٰ عنهم، فلم أرَ فيهم متروكًا مطَّرَحَ الحديث، غيرَ خارجةَ بنِ مصعبٍ، وقد رجّح أبو حاتمٍ وابن عديٍّ أنْ يُكتَب حديثُه، انظر "تهذيب الكمال" (٨/ ٢١). والله أعلمُ.

وبعد بحثٍ، فإنّي لم أعرفِ الحسينَ بنَ زيادٍ، ولا إبراهيمَ بنَ محمّدٍ. نعم، وقفت علىٰ من هم بهٰذَينِ الِاسمين، لٰكنْ لم أجد دليلًا يشهد لواحدٍ منهم أنّه الذي في هٰذا الإسنادِ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

وأيّا ما كان، فالإسناد ضعيفٌ، عرفتُ فيه علّتين:

الأولىٰ: يحيىٰ بنُ سعيدٍ الحمصيُّ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٥٢١): «ضعيفٌ».

والثانية: الِانقطاع؛ فإنّ الضحّاك لم يسمع منِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، كما سبق نقلُه عنِ ابن معينٍ.

وعليه، فهٰذه الطريق شديدٌ ضعفُها أيضًا، والحديث بذٰلك واهٍ من جميع طرقه، والله أعلمُ.

(١). أخرجه أبو نعيمٍ في "الحلية" (٨/ ١٦٥)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٢١ برقْم ٥٨٦).

(**واكتب**) – أيّها الطالبُ – (**لـ**)كلّ ما وقع لك منَ ا(**لعالِ**[١] **والنازلِ**) منَ الأسانيد، والكتب، والأجزاء؛ (**لـ**)أجل (**استبصارٍ**) بذٰلك، (**لا**) لأجل (**كثرةِ الشيوخ**)، والكتب، ونحوِها؛ (**لافتخارٍ**) بها.

قال ابن الصلاح[٢]: «وليس بموفَّقٍ مَن ضيّع شيئًا مِن وقته في الإكثار منَ الشيوخ، بمجرّد اسم الكثرة، وصِيتها».

قال المصنّف[٣]: «فإنّ ذٰلك شيءٌ لا طائلَ تحته».

(**ومَن يُفدْك**) – أيّها الطالبُ – (**العلمَ**)، فـ(**لا تؤخِّر**) أخْذَه منه، (**بل خُذْ**)هُ منه، كائنًا من كانَ؛[٤] فعن أنسٍ مرفوعًا: «العلم ضالّة[٥] المؤمن، حيثُ وجدها – أخذها».[٦]

---

(١). في "الأصل": (لِعَالي) بالياء، ولا يستقيم الوزن بذٰلك، والتصحيح منَ المتن الذي في الهامش.

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٤٩).

(٣). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧١٧).

(٤). انظر "موقف أهل السنّة والجماعة" لشيخنا إبراهيمَ الرّحيليِّ (٢/ ٦٨٥-٦٩٥).

(٥). قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٩٨) في تفسير (الضالّة): «وهي الضائعة من كلّ ما يُقتنَىٰ منَ الحيوان وغيره ... وقد تُطلَق علىٰ المعاني، ومنه الحديث: «الكلمة الحكيمة ضالّة المؤمن» ... أيْ لا يزال يتطلّبها، كما يتطلّب الرجل ضالّته».

(٦). رواه العسكريُّ من حديث عنبسةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن شَبِيبِ بن [بِشْرٍ]، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه رفعه، بلفظ: «العلم ضالّة المؤمن، حيث وجده أخذه». ذكره السخاويّ في "المقاصد الحسنة" (ص١٩٢-١٩٣)، وأظنّه يريد أبا أحمدَ الحسنَ بنَ عبد الله العسكريَّ في كتابه "أمثالِ الحديث".

وهٰذا حديثٌ موضوعٌ.

عنبسةُ، قال فيه الحافظ في "التقريب" (ص٣٦٩): «متروكٌ، رماه أبو حاتمٍ بالوضع».

وأيضًا شيخه شَبِيبٌ، قال فيه الحافظ في "التقريب" (ص٢٠٤): «صدوقٌ يخطئ».

وجاء معناه في أحاديثَ أخرىٰ، هٰذا بيانُها.

الأوّلُ: أخرجه التِّرْمِذيّ في "الجامع" (٤/ ٤١٧ برقْم ٢٦٨٧)، وابن ماجهْ في "السنن" (٥/ ٥٩٣ برقْم ٤١٦٩)، من طريق إبراهيمَ بنِ الفضل، عن سعيدٍ المقبريِّ، عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه، =

قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الكلمة الحكمة ضالّةُ المؤمن، فحيث وجدها، فهو أحقُّ بها».

قال التِّرْمذيّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلّا من هٰذا الوجهِ، وإبراهيمُ بن الفضلِ المخزوميُّ يُضعَّف في الحديث من قِبَل حفظه».

وروىٰ العقيليُّ هٰذا الحديثَ في جملة مناكير إبراهيمَ، انظرِ "الضعفاء له" (١/ ٢١٣-٢١٤ برقْم ٢٣٠)، وانظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٨٠).

وروىٰ الحديثَ ابنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ٣٤٢) في ترجمة إبراهيمَ، ثمّ قال (١/ ٣٤٣-٣٤٤): «وهٰذه الأحاديثُ التي أمليتُها، مع أحاديثَ سواها: عن إبراهيمَ، عنِ المقبريّ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ممّا لم أذكرْه، فكلُّ ذٰلك غير محفوظٍ، ولم أرَ في أحاديثه أوحشَ منها، وإنّما يرويه إبراهيمُ بن الفضل، عنِ المقبريّ، ومع ضعفه يُكتَب حديثُه، وعندي أنّه لا يجوز الِاحتجاجُ بحديثه، وإبراهيمُ الخوزيُّ عندي أصلحُ منه».

وكان قال في إبراهيمَ الخُوْزيِّ قبلُ (١/ ٣٤٠): «وهو في عِدَاد من يُكتَب حديثُه، وإن كان قد نسب إلىٰ الضعف».

وقال ابن الجوزيّ في "العلل المتناهية" (١/ ٨٨): «هٰذا حديثٌ لا يصحّ».

فالحديث واهٍ، علّتُه إبراهيمُ بن الفضلِ، وهو المخزوميُّ. قال فيه أحمدُ: «ضعيف الحديث، ليس بقويٍّ في الحديث». وحكىٰ عنه الساجيُّ أنّه قال: «ليس بشيءٍ». وقال ابن معينٍ والنَّسائيّ: «ليس بثقةٍ، ولا يُكتَب حديثُه». وقال ابن معينٍ في روايةٍ: «ليس بشيءٍ». وقال البخاريُّ، وأبو حاتمٍ، والنَّسائيّ والساجيُّ: «منكر الحديث». وقال ابن حبّانَ: «فاحش الخطإ». وقال الدارقطنيُّ والأزديُّ: «متروكٌ». وضعّفه ابنُ الجارود، والعقيليُّ، وابنُ شاهينٍ، وأبو عليٍّ الطوسيُّ. وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ليس بالقويّ عندهم». وقال يعقوبُ بن سفيانَ: «تعرف حديثَه وتُنكِر». انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ١٦٦)، و"إكمال تهذيب الكمال" لمُغْلَطايَ (١/ ٢٦٦-٢٦٧)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٧٩-٨٠).

فهو متّفقٌ علىٰ ضعفه، والأكثر منَ الأئمّة علىٰ شدّة ضعفه، وهو الصحيح، ولذا قال الحافظ في "التقريب" (ص٣٢): «متروكٌ». وابنُ عديٍّ، وإن رأىٰ كَتْب حديثه، فإنّه ينكِر حديثَه عن سيعدٍ المقبريِّ خاصّةً، وهٰذا منه، بل قدِ استنكر هٰذا الحديثَ بعينه.

=

والحديث الثاني: أخرجه الرُّويَانيّ في "المسند" (١/ ٧٥ برقْم ٣٣) من طريق ابنِ حُمَيدٍ، هو محمّدُ بن حُمَيدٍ الرازيُّ، عن تميمِ بن عبد المؤمن الكوفيّ، عن صالحِ بن حيّانَ، عنِ ابن بريدةَ، هو عبد الله، عن أبيه بريدةَ - وهو ابن الحُصَيب - رضي الله تعالىٰ عنه، أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «الحكمة ضالّة المؤمن، حيثما وجدها أخذها».

وهٰذا إسنادٌ واهٍ.

محمّد بن حُميدٍ متروكٌ، قدِ اتّهمه جماعةٌ: البخاريُّ، وأبو زرعةَ، وأبو حاتمٍ، وإسحاقُ الكوسجُ، وصالحٌ جزرةُ، والنَّسائيّ، وابن واره، وابن خراشٍ، وابنُ حبّانَ، وغيرُهم، حتّىٰ حكىٰ أبو نعيمِ بنُ عَديٍّ الحافظُ أنّ أبا حاتمٍ وابنَ خِرَاشٍ وجماعةً من مشايخ الريِّ وحفّاظهم أجمعوا علىٰ أنّه ضعيفٌ في الحديث جدًّا، وأنّه يحدّث بما لم يسمعه.

وقولُ هٰؤلاء مقدّمٌ علىٰ قول من رضِيه من الأئمّة؛ فإنّهم بلديّوه، وقد علموا من حاله ما كان يُخفِي علىٰ الغرباء، كما حكىٰ أبو عليٍّ النَّيْسابُوريُّ، قال: قلت لابن خزيمةَ: «لو حدّث الأستاذُ عن محمّدِ بن حُمَيدٍ؛ فإنّ أحمدَ قد أحسن الثناء عليه»، فقال: «إنّه لم يعرفْه، ولو عرفه كما عرفناه، ما أثنىٰ عليه أصلًا».

وانظر ذٰلك كلَّه وغيرَه - في ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٩٧-١٠٨).

وشيخه تميمُ بن عبد المؤمن مجهول الحال، ترجم له ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٤٤)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٨/ ١٥٦)، وقال: «روىٰ عنه أهل بلده».

وشيخُه صالحُ بن حيّانَ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٢١٢): «ضعيفٌ».

والحديث الثالث: أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٥/ ١٩٢) من طريقين عن أبي الدنيا الأشجِّ، قال: سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه يقول: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الحكمة ضالّة المؤمن، حيث وجدها، فهو أحقُّ بها».

وهٰذا الحديث موضوعٌ. أبو الدنيا كذّابٌ مشهورٌ، تُوُفِّي في القرن الرابع، وادّعىٰ بقلّة حياءٍ أنّه سمع من عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه، وستأتي ترجمتُه.

وذكر ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٤٢١ برقميْ ٦٢١ و٦٢٢) نحوَه عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه موقوفًا، من قوله، ولم أقف عليه مسندًا.

والحديث الرابع: أخرجه القُضَاعيّ في "مسند الشهاب" (١/ ١١٨ برقْم ١٤٦)، قال: أنا أبو الحسنِ عبدُ العزيز بنُ محمّدِ بن داودَ، ثنا أبي، حدّثني أبي، ثنا أبو قِرْصَافةَ محمّدُ بن عبد الوهاب، ثنا =

آدمُ بن أبي إياسٍ، ثنا الليث بن سعدٍ، عن هشامِ بن سعدٍ، عن زيدِ بن أسلمَ، قال: قال رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الحكمة ضالّة المؤمن، حيثما وجد المؤمن ضالّته، فلْيجمعْها إليه».

وهٰذا مرسلٌ ضعيفٌ، لا يصحُّ عن زيدِ بن أسلمَ؛ فإنّي لم أجد من ترجم لعبد العزيز بن محمّدٍ، ولا لأبيه، ولا لجدّه.

وأبو قِرْصَافةَ روىٰ عنه جماعةٌ، ولم يرد فيه توثيقٌ؛ فهو مجهول الحال، انظر "إرشاد القاصي والداني" للمنصوريّ (ص٥٨٦).

وبعدُ، فهٰذه الأحاديث كلُّها شديدة الضعف؛ فلا يتقوّىٰ بعضها ببعضٍ. لٰكنْ قد صحّ معناها في جملةٍ منَ الآثار.

الأوّل: أخرجه الخرائطيُّ في "مساوئ الأخلاق" (ص١٧٩ برقْم ٣٧٨) من طريق خالدِ بن نزارٍ الأيليّ، عن إبراهيمَ بنِ طهمانَ، عن خالدٍ الحذّاء.

وأخرجه الرامهزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٤١٩)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ٢٩٢ برقْم ٨٤٣) من طريق سِمَاكٍ.

وأخرجه أبو أحمدَ العسكريُّ في "أمثال الحديث" - فيما ذكره السخاويّ في "المقاصد الحسنة" (ص١٩٣)، علىٰ ما سبق أوّلَ هٰذا التخريجِ - من طريق سليمانَ بنِ معاذٍ، هو ابنُ قَرْمٍ بن معاذٍ.

ثلاثتهم عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: «خذِ الحكمةَ ممّن سمعتَ؛ فإنّ الرجل يتكلّم بالحكمة وليس بحكيمٍ، فتكونُ كالرمية خرجت من غير رامٍ».

والإسناد الأوّل حسنٌ؛ لأجل خالدِ بن نزارٍ. ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٨/ ٢٢٣-٢٢٤)، وقال: «يُغرب ويُخطئ». ووثّقه مسلمةُ بن القاسم. وقال ابن الجارود: «هو أثبتُ من حَرَميِّ بن عُمَارةَ». وذكره ابن خلفون في جملة الثقات. وخرّج حديثه الحاكم في "المستدرك". انظر "إكمال التهذيب" لمُغْلَطايَ (٤/ ١٥٤-١٥٥)، ووثّقه الدارقطنيُّ في "سؤالات السُّلَميّ" (ص١٩٩)، وقال الذهبيّ في "الكاشف" (٢/٣٥٤): «ثقةٌ».

والإسناد الثاني فيه ضعفٌ؛ لأنّ رواية سِمَاكٍ عن عكرمةَ مضطربةٌ، كما قال الحافظ في ترجمة سِمَاكٍ منَ "التقريب" (ص١٩٦)، لٰكنّه توبع هنا؛ فزال ما يُخشَىٰ منَ الِاضطراب.

أمّا الإسناد الثالث، فلم أقف علىٰ إسناد العسكريّ إلىٰ سليمانَ بنِ قَرْمٍ، وهو سيّئ الحفظ، كما قال الحافظ في "التقريب" (ص١٩٣-١٩٤)، ولا بأس بمثله في المتابعات.

فالأثر بطريقه الأُولَيَينِ صحيحٌ - إن شاء الله تعالىٰ - عنِ ابن عبّاس رضي الله تعالىٰ عنهما.

=

وفي روايةٍ للقُضَاعيّ[1]: «حيثما وجد المؤمن ضالّةً، فلْيجمعْها إليه».

وعنِ ابن عمرَ رفَعَه: «خذِ الحكمة، ولا يضرُّك من أيّ وعاءٍ خرجت».[1]

والأثر الثاني: أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٩/ ٥٠٤ برقْم ٣٦٨٦٤)، وأبو خيثمةَ في "العلم" (ص٣٦ برقْم ١٥٧)، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٣/ ٣٥٤)، والبيهقيّ في "المدخل" (١/ ٣٧٢-٣٧٤ برقْم ٤١٣) من طرقٍ عن عبد العزيز بن أبي روّادٍ، عن عبد الله بن عُبيدِ بن عُميرٍ، قال: كان يقال: «العلم ضالّة المؤمن، كلّما أصاب شيئًا حواه، وابتغىٰ طَلَبَ أخرىٰ». لفظُ أبي خيثمةَ.

وهٰذا الأثر مقطوعٌ، حسنُ الإسناد؛ لأجل عبد العزيز بن أبي روّادٍ.

وعبدُ الله بنُ عُبيدِ بن عُميرٍ قد أدرك جماعةً منَ الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم؛ فلا يبعد أن يأخذ كلامُه حكم الوقف، والله تعالىٰ أعلمُ.

والأثر الثالث: أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٩/ ٤٩٤ برقْم ٣٦٨٣١)، البيهقيُّ في "المدخل" (٢/ ٢٩٢-٢٩٣ برقْم ٨٤٣) من طريقين عن وكيعٍ، عنِ المسعوديِّ، عن سعيدِ بن أبي بردةَ، قال: كان يُقال: «الحكمة ضالّة المؤمن، يأخذها حيث وجدها». لفظُ البيهقيّ.

والمسعوديُّ يَحتمل أن يكون عبدَ الرحمٰن بنَ عبد الله بن عتبةَ بنِ عبد الله بن مسعودٍ، وأن يكون أخاه عتبةَ بنَ عبد الله؛ فإنّ وكيعًا روىٰ عنهما، وقد رَوَيَا عن سعيدِ بن أبي بردةَ.

وعبدُ الرحمٰن قال الحافظ في "التقريب" (ص٢٨٦): «صدوقٌ، اختلط قبل موته، وضابطه أنّ من سمع منه ببغدادَ، فبعدَ الِاختلاط». وقال أحمدُ: «سماع وكيعٍ منَ المسعوديِّ بالكوفة، قديمٌ»، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٧/ ٢٢٢-٢٢٣).

وعتبةُ قال الحافظ في "التقريب" (ص٣٢١): «ثقةٌ».

فالأثر حسنٌ أو صحيحٌ، والله أعلمُ.

وسعيدُ بن أبي بردةَ تابعيٌّ صغيرٌ، روىٰ عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، انظر "تهذيب الكمال" (١٠/ ٣٤٥)؛ وكلامه يدلّ علىٰ اشتهار هٰذا المعنىٰ في زمنه، والله أعلمُ.

(١). في "مسند الشهاب" (١/ ١١٨ برقْم ١٤٦)، لٰكنّها من مرسل زيدِ بن أسلمَ كما سبق في التخريج.

وهو محمّد بن سلَامةَ بن جعفر بن عليٍّ، أبو عبد الله، القُضَاعيُّ، المصريُّ، القاضي، صاحب "الشهاب"، قال السِّلَفيّ: «شافعيُّ المذهب والِاعتقاد». تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين وأربعِمائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٩٢-٩٣).

[١٢٣/ب] وقال عليٌّ: «انظرْ إلىٰ ما قال، / ولا تنظرْ إلىٰ مَن قال».(٢)

(و)لٰكنْ (**مهما تروِ عنه**)، أيْ تُرِدِ الرواية لذٰلك عن ذٰلك المفيدِ، (**فانظرْ**) وتأمّلْ، ولا تروِ كلَّه، ففي الحديثِ: «كفىٰ بالمرءِ كذبًا أنْ يحدّث بكلّ ما سمع».(٣)

---

(١). ذكره شِيرُويَهِ الدَّيلميُّ في "الفردوس" (٢/ ١٦٨ برقْم ٢٨٤١)، ولم أقف عليه مسندًا.

(٢). ذكره السُّيوطيّ في "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" (ص١٤٣ برقْم ٤٦٠)، وعزاه لابن السمعانيّ في "تاريخه". وذكره المتّقي الهنديُّ في "كنز العمّال" (١٦/ ١٩٧ برقْم ٤٤٢١٨)، وعزاه لابن السمعانيّ في "الدلائل".

(٣). رواه مسلمٌ في "مقدّمة الصحيح" (١/ ٨)، وأبو داودَ في "السنن" (٥/ ٣٤٩-٣٥٠ برقْم ٤٩٥٣)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١/ ٢١٤ برقْم ٣٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١١٢)، وأبو نعيمٍ في "المستخرج علىٰ مسلمٍ" (١/ ٤٦ برقْم ٢٧) من طرقٍ عن عليِّ بن حفصٍ المدائنيّ، عن شعبةَ، عن خُبَيبِ بن عبد الرحمٰن، عن حفصِ بن عاصمٍ، هو ابنُ عمرَ بنِ الخطّاب، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال، فذكره.

وهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، رجال الشيخين، غيرَ عليِّ بن حفصٍ، وقد احتجّ به مسلمٌ في "صحيحه"، انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٣/ ١٢٥)، ووثّقه أحمدُ، وابن معينٍ، وابن المدينيّ، وابن أبي شيبةَ، وأبو داودَ، وعبد الله بنُ أحمدَ، وابن حبّانَ، وغيرُهم، وقال أبو حاتمٍ: «صالح الحديث، يُكتَب حديثُه، ولا يحتجّ به». انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٠/ ٤١٠)، و"إكمالَه" لمُغْلَطايَ (٩/ ٣٠٧-٣٠٨).

فالرجل ثقةٌ، وشرط أبي حاتمٍ في الحجّة شديدٌ، قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوىٰ" (٢٤/ ٣٥٠): «وأمّا قول أبي حاتمٍ: يُكتَب حديثه ولا يُحتَجّ به، فأبو حاتمٍ يقول مثل هٰذا في كثيرٍ من رجال "الصحيحين"، وذٰلك أنّ شرطه في التعديل صعبٌ، والحجّة في اصطلاحه ليس هو الحجّةَ في اصطلاح جمهور أهل العلم».

قال أبو داودَ: «ولم يُسنِده إلّا هٰذا الشيخُ»، يعني عليَّ بنَ حفصٍ المدائنيَّ.

وقال الدارقطنيّ في "العلل" (٥/ ١٩١): «تفرّد به عليُّ بن حفصٍ، عن شعبةَ، متّصلًا».

وقد خالفَ في هٰذا جماعةً من أصحاب شعبةَ؛ فقد أخرج مسلمٌ في "مقدّمة الصحيح" (١/ ٨) من طريق معاذِ بن معاذٍ، وأحمدُ في "الزهد" (ص٥٩)، ومسلمٌ في "مقدّمة صحيحه" (١/ ٨) عن عبد الرحمٰن بن مهديٍّ، وأبو داودَ في "السنن" (٥/ ٣٤٩-٣٥٠ برقْم ٤٩٥٣)، والحاكم في =

"المستدرك" (١/ ١١٢) من طريق حفصِ بن عمرَ الحَوْضيِّ، وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٣/ ١٥٧-١٥٨ برقْم ٢٦١٣١) من طريق أبي أسامةَ، هو حمّادُ بن أسامةَ، والبزّارُ في "مسنده" (١٥/ ٢٠ برقْم ٨٢٠١) من طريق وهبِ بن جريرٍ، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ١١٢) من طريق آدمَ بنِ أبي إياسٍ، وسليمانَ بنِ حربٍ، والقُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (٢/ ٣٠٥ برقْم ١٤١٦) بإسنادٍ ضعيفٍ عن محمّدِ بن جعفرٍ غُنْدَرٍ.

الثمانيةُ الحفّاظُ كلّهم: عن شعبةَ، عن خُبَيبٍ، عن حفصِ بن عاصمٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مرسلًا.

وأرسله كذٰلك النضر بن شُمَيلٍ، قاله الدارقطنيُّ في "العلل" (٥/ ١٩١)، وكذٰلك ابن أبي عديٍّ، قاله في "التعليقات علىٰ المجروحين" (ص٤١). وحكاه في الموضعين عن غندرٍ أيضًا.

وبعدُ، فيتّضح بما سبق أنّ زيادةَ عليِّ بن حفصٍ ذِكْرَ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه في الإسناد - شاذّةٌ؛ لمخالفتها من هم أكثرُ، وأحفظُ، وأخصُّ منه بشعبةَ. وقد صوّب الإرسال الدارقطنيُّ في "العلل" (٥/ ١٩١)، وفي "التتبُّع" (ص١٧٦)، والرَّشِيد العطّارُ في "غرر الفوائد" (ص٣١٠-٣١١)، وقال: «ولهٰذا أورده مسلمٌ منَ الطريقينِ؛ ليبيّن الِاختلاف الواقعَ في اتّصاله، وقدّم رواية من أرسله؛ لأنّهم أحفظُ وأثبتُ».

وللحديث طريقٌ أخرىٰ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (ص٢٢٩ برقْم ٧٣٥) - ومن طريقه ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٣٤٢) - عن يحيىٰ بنِ عُبيد الله، عن أبيه، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وهٰذه الطريق واهيةٌ؛ فإنّ يحيىٰ بنَ عُبيد الله هٰذا - متروكٌ، كما قال الحافظ في "التقريب" (ص٥٢٣).

وأبوه مجهول الحال، كما قاله ابن القطّان الفاسيُّ، وجهّله كذٰلك أحمدُ، وقال الشافعيّ: «لا نعرفه». انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ١٦).

وذكر ابن حبّانَ في "الثقات" (٥/ ٧٢) أنّه ثقةٌ، وأنّ المناكير جاءت في روايته من قِبَل ابنِه يحيىٰ. وذٰلك علىٰ أصله في توثيق المجاهيل، ولم يروِ عنِ الرجل ثقةٌ أصلًا، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٩/ ٨٠)؛ فلن يُمكنَ معرفةُ صحّة حديثه من ضعفه؛ فلا يخرجَ عن حيّز الجهالة، والله أعلمُ.

وللحديث شاهدٌ، رواه ابن الأعرابيّ في "معجمة" (٣/ ١١١١ برقْم ٢٣٩٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠-٢١) من طريق هلالِ بن العلاء بن هلالِ بن عمرَ الرَّقّيِّ، عن أبيه العلاء بن هلالٍ، عن أبيه =

هلالِ بن عمرَ، عن أبيه عمرَ بنِ هلالٍ، عن أبي غالبٍ، عن أبي أمامةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «كفىٰ بالمرء منَ الكذب أن يحدّث بكلّ ما سمع»، الحديثَ.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، كما شرحه الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٥/ ٢٥٧-٢٥٨).

فالحديث لا يصحّ مرفوعًا، لٰكنّه صحّ موقوفًا علىٰ عمرَ بنِ الخطّاب وعبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

أمّا الأوّل، فقد أخرج مسلمٌ في "مقدّمة الصحيح" (١/ ٨) من طريق هشيمٍ، وابنُ أبي شيبة في "المصنّف" (١٣/ ١٥٨ برقْم ٢٦١٣٢) عن يزيدَ بنِ هارونَ، كلاهما عن سليمانَ التيميِّ، عن أبي عثمانَ النهديِّ، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه قال: «بحسْب المرء منَ الكذب - أن يحدّث بكلّ ما سمع».

ورواه معتمرُ بن سليمانَ عن أبيه، واختلف عليه.

فرواه البخاريّ في "الأدب المفرد" (ص٤٠٢-٤٠٣ برقْم ٨٨٤) عنِ الحسن بن عمرَ، هو ابنُ شقيقِ بن أسماءَ الجَرْميُّ البصريُّ، عنِ المعتمر، قال: قال أبِي: ثنا أبو عثمانَ، عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه - فيما أُرىٰ شكَّ أبِي - أنّه قال، فذكره.

ورواه الطبريُّ في "تهذيب الآثار" (٣/ ١٤٤ برقْم ٢٤٢) عن محمّدِ بن عبد الأعلىٰ الصنعانيّ، ثنا المعتمر، عن أبيه، عن أبي عثمانَ - فيما أُرىٰ - أنّه قال: «حسْبُ امرئٍ منَ الكذب أن يحدّث بكلّ ما سمع»، وقال فيما أُرىٰ: قال عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه: «أَمَا إنّ في المعاريض ما يكفي الرجلَ منَ الكذب».

والظاهر أنّ الِاختلاف من معتمرٍ نفسه، شكّ في كونِه من كلام عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، فكان يقوىٰ ظنّه أحيانًا فيضيفه إليه، ويغلبه الشكّ أحيانًا فيقف علىٰ أبي عثمانَ. ولا يضرُّنا؛ فإنّ هُشَيمًا ويزيدَ بنَ هارونَ أحفظُ منه، وقدِ اتّفقا علىٰ إضافته إلىٰ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه.

فالأثر صحيح - إن شاء الله تعالىٰ - عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه. وقد صحّحه الألبانيّ في "صحيح الأدب المفرد" (ص٣٢٩).

وأمّا الأثر الثاني، فقد رواه مسلمٌ في "مقدّمة صحيحه" (١/ ٨) من طريق سفيانَ الثوريِّ، عن أبي إسحاقَ السَّبيعيّ، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: «كفىٰ بالمرء كذبًا أن يحدّث بكلّ ما سمع».

=

وقال ابن مهديٍّ: «لا يكون إمامًا يُقتدَىٰ به، حتّىٰ يُمسِكَ [عن][1] بعض ما سمع».[2]

ورواه أبو القاسمِ البغويُّ في "الجعديّات" (١/ ٢١٠ برقْم ٦٢٩) من طريق إبراهيمَ الهَجَريِّ، عن أبي الأحوص به مثلَه.

والإسناد الأوّل – فيه ضعفٌ؛ لأنّ أبا إسحاقَ مدلّسٌ، وقد عنعن، وتتبّعتُ طرق حديثه، فلم أظفر بتصريحٍ له بالسماع.

والإسناد الثاني ضعيفٌ كذٰلك، إبراهيمُ الهَجَريُّ ضُعِّف من جهة حفظه، وقد أنكروا عليه إكثاره عن أبي الأحوص، كما قاله ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ٣١٦).

والحديث بطريقيه حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ.

ثمّ رأيت الدارقطنيّ قال في "العلل" (٢/ ٥٠٦) عن هٰذا الحديثِ: «رفعه ابن المبارك، عنِ الثوريّ، عن أبي إسحاقَ». ثمّ قال: «ووقفه غيرُه، والموقوف أصحّ».

وقد رواه سُوَيدُ بن نصرٍ المروزيُّ، وعنه النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (١٠/ ٤٠٣ برقْم ١١٨٤٥)، والحسينُ بن الحسن المروزيُّ، راوي كتاب "الزهد"، فيه (ص١٤٠ برقْم ٣٧٩)، كلاهما عنِ ابن المبارك موقوفًا. ولم أقف علىٰ من أسنده عنه.

وأيًّا ما كان، فلا شكّ أنّ الوقفَ هو الصواب عنِ الثوريّ؛ فقد رواه عنه جمعٌ من أصحابه، وقفتُ منهم علىٰ من يلي:

- عبدُ الرحمٰن بنُ مهديٍّ، رواه من طريقه مسلمٌ في "مقدّمة صحيحه" (١/ ٨).
- وابن وهبٍ في "الجامع" (٦١٩ برقْم ٥٢٣).
- ووكيعُ بن الجرّاح، رواه عنه أحمدُ في "الزهد" (ص٢٠٢).
- وقَبِيصةُ بن عقبةَ، رواه عنه هنّاد بن السريّ في "الزهد" (٢/ ٦٣٧ برقْم ١٣٨٣).
- ومحمّدُ بن كثيرٍ العبديّ، رواه من طريقه ابنُ حبّانَ في "روضة العقلاء" (ص٨١ برقْم ١٣٢).
- وأبو نعيمٍ الفضلُ بن دُكَينٍ، رواه من طريقه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٩/ ١٠٧ برقْم ٨٥٥٨).
- وخلّادُ بن يحيىٰ الكوفيُّ، رواه من طريقه ابنُ المقرئ في "معجمه" (ص٢٨٧ برقْم ٩٣٨).

فهٰؤلاء كلّهم روَوه بالوقف، وهو المحفوظ عنِ ابن المبارك كما سبق أيضًا؛ فالرفع شاذٌّ أو منكرٌ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(١). زيادةٌ من "مقدّمة الصحيح" يقتضيها السياقُ.

(٢). رواه مسلمٌ في "مقدّمة الصحيح" (١/ ٨-٩). وسبق بلفظٍ آخرَ (ص٢٤٣).

قال النوويّ[١]: «معناه أنّه إذا حدّث بكلّ ما سمع، كثُر الخطأ في روايته، فتُرِك الِاعتمادُ عليه، والأخذُ عنه».

قال المصنِّف[٢]: (**فقد روَوْا**)، أيْ جماعةٌ منَ المحقّقين،[٣] عن أبي حاتمٍ محمّدِ بن إدريسَ الرازيِّ،[٤] ذاك الحافظِ الجليلِ، أنّه قال: (**إذا كتبتَ**) - أيّها الطالبُ - فـ(**قمِّش**)،[٥] مِنَ (القُمَاش)، وهو في الأصل - كما في "القاموس"[٦] - «ما علىٰ وجه الأرض من فُتات الأشياء، حتّىٰ يقالَ لرُذَالة الناس: (قُماشٌ)، و: (ما أعطاني إلّا قُمَاشًا)، أيْ أردأَ ما وجده ... و(تَقَمَّش): أكل ما وجد، وإن كان دونًا، (**ثمّ إذا رويتَه**)، أيْ أردتَ روايةَ ما كتبتَه، (**ففتِّش**)؛ حتّىٰ لا ترويَ ما لا يسوغ لك روايتُه».

---

(١). في شرحه "المنهاجِ" (١/ ٧٥).

(٢). يريد بقوله: (قال المصنّف) التوطئة ليشرحَ كلامه، لا أنْ يعزوَ إليه الكلام المذكور بعدُ كلَّه؛ فإنّ مَقُول المصنّف هو ما يُذكَر من المتن، وما يتخلّله، فهو من كلام الشارح. والله أعلم.

(٣). رواه عن أبي حاتمٍ الرازيِّ - الخطيبُ في "الجامع" (٢/ ٣٢٩-٣٣٠ برقْم ١٧٢٩).

ورواه في "تاريخ بغدادَ" (١/ ٣٤٤)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٥/ ١٤) عن يحيىٰ بن معينٍ.

(٤). هو محمّد بن إدريسَ بن المنذر بن داودَ بن مِهْرانَ، أبو حاتمٍ، الحنظليُّ مولاهم، الرازيُّ، أحد أئمّة هٰذا الشأنِ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وسبعين ومِائتين. انظر "تقدمةَ الجرح والتعديل" لابنه (ص٣٤٩-٣٧٥)، و"الجرح والتعديل" له أيضًا (٧/ ٢٠٤)، و"الأنساب" للسمعانيّ (٤/ ٢٨٥-٢٨٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٤٧-٣٦٣).

(٥). في "الأصل": (فقمّشي)، وكذا في المتن في الهامش: (قمّشي)، بالياء فيهما، وهي إشباعٌ للكسرة، ولا حاجةَ إليها هنا.

(٦). (ص٦٠٣).

وقال العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٤٧): «والتقميش - والقَمْش أيضًا - جمع الشيء من هاهنا وهاهنا».

قال الحافظُ العراقيُّ[١]: «كأنّه – أيْ أبا حاتمٍ – أراد: اكتبِ الفائدة ممّن سمعتها، ولا تؤخِّرْ حتّىٰ تنظرَ هل هو أهلٌ للأخذ عنه أم لا؛ فربّما فات بموته، أو سفره، أو غيرِ ذٰلك، فإذا كنت وقتَ الرواية أو العمل، ففتِّش حينئذٍ.

ويَحتمِل أنّه أراد استيعاب الكتاب، وتركَ انتخابه،[٢] أو استيعابَ ما عندَ الشيخ وقتَ التحمّل، ويكونَ النظر فيه حالَ الرواية».

قال: «وقد يكون قصدُ المحدّث تكثيرَ طرق الحديث، وجمعَ أطرافه؛ فتكثرَ بذٰلك شيوخه، ولا بأسَ به، فقد قال أبو حاتمٍ نفسُه: لو لم نكتبِ الحديث من ستّين وجهًا، ما عقلناه».[٣]

(**وتمِّمْ**) – أيّها الطالبُ – (**الكتاب**) والجزءَ، (**في السماع**) والكتابة أيضًا، ولا تنتخب.

فقد قال ابن المبارك: «ما انتخبتُ علىٰ عالمٍ قطُّ إلّا ندمت».[٤]

وقال أيضًا: «ما جاء من مُنْتَقٍ خيرٌ قطُّ».[٥]

وقال ابن معينٍ: «سيندم المنتخِب في الحديث حين لا تنفعه الندامةُ».[٦]

(و)لٰكنْ (**إنْ يكنْ لِلانتخاب داعٍ**)، ككون الشيخ مكثرًا، وفي الرواية عَسِرًا، أو كون الطالب غريبًا، لا يمكنه طولُ الإقامة، (**فلْينتخبْ**)، بنفسه إن كان أهلًا، مميِّزًا، عارفًا بما

---

(١). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٤٧).

(٢). الِانتخاب هو انتقاء الراوي بعض الأحاديث من كتاب شيخه؛ ليسمعها منه دون سائر الكتاب.

(٣). لم أجده عن أبي حاتمٍ مسندًا.

والمعروف – عنِ ابن معينٍ، ولفظه: «من ثلاثينَ وجهًا»، رواه الدُّوريّ في "التاريخ" (٤/ ٢٧١ برقْم ٤٣٣٠)، ومن طريقه الحاكمُ في "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل" (ص٧٠ برقْم ١٤)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ٣١٥ برقْم ١٧٠٠).

(٤). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٢٠)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص٢١٨).

(٥). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٧٥ برقْم ١٦٢٢).

(٦). رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٥/ ١٤).

وروىٰ عنه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٧٥-٢٧٦ برقْم ١٦٢٣) نحوَه.

يصلح لِلانتخاب والِاختيار، (**عاليَه**)، وما تكرّر من رواياته،[١] (**وما انفرد**)، / بحيث لا يجدُه عند غيره.

[١٢٤/أ] (**وقاصرٌ**) عن أهليّة الِانتخاب (**أعانه**) فيه (**منِ استعدّ**) وتأهّل لذٰلك منَ الحفّاظ.

قال ابن الصلاح[٢]: «فقد كان جماعةٌ منهم - متصدِّين لِلانتقاء علىٰ الشيوخ، والطلبةُ تسمع وتكتب بانتخابهم، منهم إبراهيمُ بن أُوْرْمَةَ الأصبهانيُّ،[٣] وأبو عبد الله الحسينُ بن محمّدٍ [العِجْلُ]،[٤] والدارقطنيُّ، وأبو بكرٍ [الجِعَابيُّ]،[١] في آخَرين».[٢]

---

(١). ذِكْر الشارح ما تكرّر من الروايات هنا مخالفٌ لتقرير المصنّف في "النظم"، وهو مشكلٌ؛ لأنّه إنْ كتب ما تكرّر وما انفرد، فقد استوعب، ولم يكن منتخبًا، والمسألة مفروضةٌ في الِانتخاب، لا الِاستيعاب.

وأصل الوهم في "التدريب" (٢/ ٧١٨).

والمشهور أنّ الطالب إنِ احتاج لِلانتخاب، فإنّه يكتب ما انفرد به الشيخ، فإن لم يميّز مُعَاد حديثه من غيره، فالأولىٰ أن يكتبه كلّه وألّا ينتخب. كذا قرّره الخطيب في "الجامع" (٢/ ٢١٩-٢٢٠)، ونقله عنه العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٤٨).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٤٩).

(٣). هو إبراهيمُ بن أُورمةَ بن سيواشَ بنِ فرّوخٍ، أبو إسحاقَ الأصبهانيُّ، نزيلُ بغدادَ، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وستّين ومِائتين. انظر "أخبار أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (١/ ١٨٤-١٨٥)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٢٨٤-٢٨٥).

وقد قال ذٰلك عنه ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ٣٢٥). ونقل الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٤٦) عن ابنِ المناديْ، قال: «وكان ينتخب علىٰ عبّاسٍ الدُّوريّ».

(٤). في "الأصل": (العجليُّ)، وهو تصحيفٌ، وصوابُه: (العجلُ)، وهو لقبُ الحسين، وجاء في "مقدّمة ابن الصلاح" التي نقل منها الشارح - علىٰ الصواب.

هو الحسين بن محمّدِ بن حاتمٍ، قال ابن عديٍّ: أبو محمّدٍ، وقال ابن الصلاح: أبو عبد الله، وقال الخطيب: أبو عليٍّ، البغداديُّ، المعروفُ بـ(عُبَيدٍ العجلِ)، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وتسعين ومِائتين. انظر "مقدّمة الكامل" لابن عديٍّ (١/ ٢٠٣)، و"تاريخ بغدادَ" للخطيب (٨/ ٦٥٨-٦٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٩٠-٩١).

=

(و)جرت العادة أنّهم (**عَلَّمُوا**)، أيْ: رسموا علامةً، (**في الأصل**)، أيْ أصلِ الشيخ، علىٰ ما يَنتخبه.

فكان النُّعَيْميُّ أبو الحسنِ[٣] يُعَلِّم بصادٍ ممدودةٍ. وأبو محمّدٍ الخلّالُ[٤] بطاءٍ ممدودة. وأبو الفضلِ الفَلَكيُّ[٥] بصورة همزتين. وكلّهم يُعَلِّم بحبرٍ في الحاشية اليمنىٰ منَ الورقة. وعلَّم الدارقطنيّ في الحاشية اليسرىٰ بخطٍّ عريضٍ بالحمرة. وأبو القاسمِ اللالَكَائيُّ[٦] يُعَلِّم بخطٍّ صغيرٍ بالحمرة علىٰ أوّل إسناد الحديث.[٧]

وقد قال ابنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ٢٠٣): «كان موصوفًا بحسن الِانتخاب، يكتب الحفّاظ بانتقائه». ثمّ روىٰ عنِ ابن عقدةَ قصّةً في ذٰلك المعنىٰ.

(١). في "الأصل": (الجعانيّ) بالنون، وهو تصحيفٌ.

هو محمّدُ بن عمرَ بنِ محمّدِ بن سَلْمٍ، أبو بكرٍ، التميميُّ، الجِعَابيُّ، حافظٌ صدوقٌ، وأُخِذت عليه أمورٌ تُنافي العدالة. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وخمسين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٨٨-٩٢)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ٤٠٨-٤١١).

(٢). انظرِ "الجامع" للخطيب (٢/ ٢٢٣)، وذكر منهم أيضًا ابنَ أبي الفوارس، واللالكائيَّ، وعمرَ البصريَّ، ومحمّدَ بن المظفّر.

(٣). هو عليُّ بن أحمدَ بنِ الحسن بن محمّدِ بن نُعَيمٍ، أبو الحسن، النُّعَيميُّ، البصريُّ، نزيلُ بغدادَ، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعين وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤٤٥-٤٤٧).

(٤). هو الحسنُ بن أبي طالبٍ: محمّدِ بن الحسن بن عليٍّ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، الخلّالُ، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وثلاثين وأربعِمِائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" لتلميذه الخطيب (٨/ ٤٥٣-٤٥٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٥٩٣-٥٩٥).

(٥). هو عليُّ بن الحسين بن أحمدَ بنِ الحسن، أبو الفضل، الهمَذانيُّ، عُرِف بـ(الفَلَكيّ)، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٥٠٢-٥٠٣).

(٦). هو هبةُ الله بنُ الحسن بن منصورٍ، أبو القاسم، الطبريُّ الأصلِ، الرازيُّ، ثمّ البغداديُّ، الشافعيُّ، يُعرَف بـ(اللالَكَائيّ)، صاحب "شرح أصول الِاعتقاد". تُوُفِّي سنةَ ثمانَ عشرةَ وأربعِمِائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" لتلميذه الخطيب (١٦/ ١٠٨-١٠٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤١٩-٤٢٠).

(٧). انظرِ "الجامع" للخطيب (٢/ ٢٢٥).

ولا حَجْرَ في ذٰلك، ولكلٍّ الخيارُ.[١]

وذٰلك (**لـ**)أجل ا(**لمقابلة**) بين المنتخَب وذٰلك الأصلِ، (**أو لـ**)احتمال (**ذهاب فرعه**) المنتخَبِ منه،[٢] (**فعاد له**)، أيْ يَرجِعَ إلىٰ ذٰلك الأصلِ الذي وَضَع فيه العلامةَ.

(**وسامع الحديث**) وكاتبه، (**باقتصارٍ**) عليهما (**عن فهمه**)، أيِ الحديثِ، وعن معرفته - (**كمَثَل الحمار**)، الذي هو أبْلَد الحيوان؛ فهو مَثَلٌ في الغَبَاوَة، وبئس ما مُثّل به؛ فلا ينبغي لسامع الحديث أنْ يقتصرَ عليه؛ لإتعابه نفسَه من غير أنْ يظفرَ بطائلٍ، ولا حصولٍ في عداد أهل الحديث.[٣]

قال بعض الأدباء[٤]:

«إنّ الـــذي يـــروي ولٰكنّـــهُ ∴ يجهـل مـا يَـروِي ومـا يكتـبُ
كصـــخرةٍ تنبُـــع أمواهُهـــا ∴ تسـقي الأراضـيْ، وهْـي لا تشـربُ»

وقال أبو عاصمٍ النبيلُ: «الرياسة في الحديث بلا درايةٍ - رياسةٌ بذِلَّةٍ».[٥]

قال الخطيب[١]: «هي اجتماع الطلبة علىٰ الراوي للسماع عند علوّ سنّه».

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٥٠).

(٢). الهاء في (منه) تعود علىٰ الأصل، كما عادت في (فرعه) عليه أيضًا.

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٥٠).

(٤). هو أبو الحسن عليُّ بن إبراهيمَ التجانيُّ البَجَليُّ، أديبٌ نحْويٌّ تونُسيٌّ، ذكر أبو حيّانَ الأندَلُسيُّ في "مجاني العصر" أنّه أنشده هٰذين البيتين لنفسه، نقل ذٰلك تلميذه ابن فضل الله العمريُّ في "مسالك الأبصار" (٧/ ٢٣٧)، وتلميذه الصَّفَديُّ في "الوافي بالوَفَيَات" (٢٠/ ١٢).

ونقله كذٰلك الزركشيُّ في "النكت" (١/ ٤٩)، لٰكنْ تصحّفت نسبته في المطبوعة، فجاءت: (السيحانيّ)، والله أعلمُ.

(٥). أخرجه ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٢٣٥)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٦٤ ضمن الفقرة ١٥٩٩)، ولفظهما: (رياسةٌ نذْلةٌ).

وكذٰلك نقله العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٥٠)، والسُّيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧١٩)، وزكريّا الأنصاريّ في "فتح الباقي" (ص٤٧٠).

(**فلْيَتعرَّف**)، أيْ سامعُ الحديث وكاتبُه، (**ضعفَه وصحّته**) وحسْنَه، (**وفقهه**)، ومعانيَه، (**ونحوَه**)، المرادُ به ما يُعرَف به أواخرُ الكَلِم إعرابًا وبناءً،(٢) وما يُعرَف به ذواتُها صحّةً واعتلالًا؛(٣) فيشمل الصرفَ،(٤) (**ولغتَه**)، هي عند حَمَلة الشريعة عبارةٌ عمّا حُفظ من كلام العرب الخُلَّصِ، ونُقل عنهم، منَ الألفاظ الدالّة / علىٰ المعاني،(٥) (**و**)لْيَتعرَّفْ (**ما به مِن مُشْكِلٍ**) - يتعلّق بكلّ ما ذُكِر، منَ الضعف وما بعده(٦) - (**و**)مِن (**أسما**)ءِ (**رجالِه**)، أيْ رواتِه، وكناهُم، وألقابِهم، وأنسابِهم، (**و**)لْيَتعرَّفْ جميعَ (**ما حواه**) الحديثُ (**عِلمًا**)، كمجمله،(٧) ومبيَّنه،(١) وناسخه، ومنسوخه، وغيرِ ذٰلك ممّا يطول ذكره. [١٢٤/ب]

---

(١). في "الجامع" (٢/ ٢٦٤).

(٢). انظر "حاشية الصبّان" (١/ ٢٤).

(٣). يريد بهٰذا تعريفَ علم الصرف، لٰكنّه يشمل معرفة الأبنية أيضًا من حيثُ الزيادةُ والأصالةُ، ونحوُ ذٰلك. انظر "إيجاز التعريف" لابن مالكٍ (ص٥٨).

(٤). قال الإسْتِراباذيُّ في "شرح الشافية" (١/ ٦): «واعلم أنّ التصريف جزءٌ من أجزاء النحو، بلا خلافٍ من أهل الصنعة». وعلّق عليه محقّقوه، قالوا: «هٰذا علىٰ طريقة المتقدِّمين منَ النحاة؛ فإنّهم يطلقون (النحو) علىٰ ما يشمل التصريف ... والمتأخِّرون علىٰ أنّ التصريف قَسِيم النحو، لا قِسمٌ منه؛ فيُعرَّف كلٌّ منهما بتعريفٍ يميِّزه عن قَسِيمه، وعن كلِّ ما عداه».

وقال التَّهَانَويُّ في "كشّاف اصطلاحات الفنون" (١/ ٢٤): «عدُّهمُ الصرفَ من أجزاء النحو - بناءٌ علىٰ كونه من مبادئ النحو؛ لأنّه يتوقّف عليه مسائلُ النحو، أيِ التصديقُ بها».

(٥). انظر مختصَرَ "روضةِ الناظر": "البلبلَ" للطُّوفيّ (ص٣٦).

(٦). الظاهر أنّ قوله: (وما به من مُشْكِلٍ) معطوفٌ علىٰ ما قبلَه، والمراد أن يعرفَ الطالب مُشْكِلَ الحديث، وهو ما كان في معناهُ دقّةٌ، انظر "نزهة النظر" (ص١١٨).

وليس المرادُ أن يعلم المشكل منَ الأمور السابقة: الصحّةِ، والضعف، والفقه، والنحو، واللغة؛ فإنّ المُشْكِل أمرٌ وراءَ ذٰلك، يحصل بخفاء وجه الجمع بين الحديث وبين آيةٍ من كتاب الله، أو قاعدةٍ من قواعد الشرع، أو نحوِ ذٰلك.

(٧). المجمل هو ما لم تتّضح دلالته. انظر "جمع الجوامع" للتاج السُّبْكيّ (ص٣٣٠).

قال الحافظ أبو شامةٍ[٢]: «علوم الحديث الآنَ ثلاثةٌ:

أشرفها: حفظ متونه، ومعرفة غريبها، وفقهِها.

والثاني: حفظ أسانيده، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها. وهٰذا كان مُهمًّا، وقد كُفِيَه المشتغِلُ بالعلم، بما صُنِّف فيه منَ الكتب؛ فلا فائدة [تدعو][٣] إلىٰ تحصيل ما هو حاصلٌ.

والثالث: جمعه، وكتابته، وسماعه، وتطريقه،[٤] وطلب العلوّ فيه، والرِّحلة إلىٰ البلدان. والمشتغل بهٰذا مشتغلٌ عمّا هو الأهمّ منَ العلوم النافعة، فضلًا عنِ العمل به، الذي هو المطلوب الأصليّ، إلّا أنّه لا بأس به؛ لما فيه من بقاء سلسلة الإسناد المتّصلة بأشرف البشر، صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

---

(١). المبيَّن هو ما اتّضحت دِلالته. انظرِ "البدرَ الطالع" للجلال المَحَلّيّ (١/ ٤٣٠)، وشرحَ "الكوكبِ المنير" لابن النجّار الفُتُوحيّ (٣/ ٤٣٧).

(٢). في "شرح الحديث المقتفىٰ" (ص٤٥). ونقله عنه ابن حجرٍ في "النكتَ" (٢/ ٢٢٩) بتصرُّفٍ واختصارٍ، وعنه أخذه الشارح.

وجاء في هٰذا الموضع منَ "المطبوعة" (ص٢٥٤) ما نصُّه:

قولُه: [قال الحافظ أبو شامةٍ].

أيْ عبدُ الرحمٰن بنُ إسماعيلَ الدمشقيُّ، مِن تلامذة ابن الصلاح وابن عبد السلام. و(أبو شامةٍ) لقبٌ له؛ لشامةٍ في حاجبه الأيسر.

وهو عبد الرحمٰن بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ عثمانَ، أبو القاسم، شهابُ الدين، المقدسيُّ الأصلِ، الدمشقيُّ، الشافعيُّ، المعروف بـ(أبي شامةٍ)، صاحب الفنون. تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وستّين وستِّمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٥/ ١١٤-١١٥).

(٣). زيادة من "النكت" لابن حجرٍ، يقتضيها السياق.

(٤). التطريقُ في اللغة: تسهيل الطريق ليسلُكه الناس، انظر "تاج العروس" للزَّبيديّ (٢٦/ ٨٠). والمراد به هنا: تخريج الحديث من طرقه.

هٰذا كلامه، وتعقّبه الحافظُ ابنُ حجرٍ[١] بأنّ في بعضه نظرًا، فقوله: «وهٰذا قد كُفِيَه المشتغل بما صُنِّف فيه» - يقال عليه: «إن كان التصنيف في الفنّ يوجب الِاتّكالَ علىٰ ذٰلك، وعدمَ الِاشتغال به، فالقول كذٰلك في الفنّ الأوّلِ؛ فإنّ فقه الحديث، وغريبَه - لا يُحصىٰ كمْ صُنِّف فيه، حتّىٰ لوِ ادَّعىٰ مدّعٍ أنّ التصانيف فيه أكثرُ[٢] منها في تمييز الرجال، والصحيح مِنَ السقيم، لَما أبعدَ، بل هو الواقع.

فإنْ كان الِاشتغال بالأوّل مهمًّا، فبالثاني أهمُّ؛ إذ هو المِرقاة إلىٰ الأوّل؛ فمن أخلّ به، خَلَط السقيم بالصحيح، والمعدَّلَ بالمجرَّح، وهو لا يشعر.

فالحقّ أنّ كلًّا منهما في علم الحديث مهمٌّ، ولا شكّ أنّ من جمعهما حاز القِدْحَ المُعلَّىٰ،[٣] مع قصورٍ فيه إن أخلّ بالثالث، ومن أخلّ بهما،[٤] فلا حظَّ له في اسم المحدّث.

---

(١). في "النكت" (١/ ٢٢٩-٢٣١)، وفي نقل الشارح اختلافٌ عن المطبوعة بنقصٍ وزيادةٍ، ولعلّه منَ اختلاف النسخ.

(٢). في "النكت": (أجمع) بدلَ (أكثر).

(٣). القِدْح المُعلَّىٰ هو سابع سهام الميسر، وهو أفضلُها؛ إذ يستحقّ من حازه سبعةَ أنصباءَ. انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٣١٤)، وشرحَه "تاج العروس" (٣٩/ ٩٢).

وقدِ استُعير من حازه هنا لمن جمع أقسام علم الحديث الثلاثةِ؛ لتصوير وفرة حظّه، وتفضيله علىٰ من حصّل بعضها ولم يجمعها كلَّها.

(٤). **قوله: (ومن أخلّ بهما)، إلخ.**

قال ابنُ السُّبْكيِّ في "مُعِيدِ النِّعَم": «مِنَ الناس فرقةٌ ادّعتِ الحديثَ، فكان قُصَارىٰ أمرها النظرُ في "مَشَارِقِ الأنوار" للصَّاغَانيِّ، فإن تَرَفَّعَتِ، ارتفعت إلىٰ "مصابيح [البغويّ]"، وظَنَّت أنها تَصِلُ بهٰذا القدرِ إلىٰ درجة المحدّثين. وما ذاك إلّا لجهلها بالحديث.

بل لو حَفِظ مَن ذكرنا هٰذين الكتابينِ عن ظهرِ قَلْبٍ، وضمَّ إليهما مِنَ المتون مِثْلَيهما، لم يكن محدّثًا، حتّىٰ يَلِجَ الجمل في سَمِّ الخِيَاط.

فإنْ رامت بلوغ الغاية في الحديث - علىٰ زعمها - اشتغلت بـ"جامع الأصول" لابن الأثير.

=

ومن أحرز الأوّل وأخلّ بالثاني، كان بعيدًا مِنِ اسم المحدّث عرفًا. ومَن يُحرزِ الثانيَ وأخلّ بالأوّل، لم يَبعدْ عنه اسمُ المحدّث، ولٰكنْ فيه نقصٌ بالنسبة إلىٰ الأوّل.

وبقي الكلام في الفنّ الثالثِ، ولا شكَّ: إنْ جمَعَ ذٰلك مع الأوَّلَين،[1] كان أوفرَ سهمًا، [وأحظَّ][2] قِسْمًا، ومنِ اقتصر عليه، كان أخسّ حظًّا، وأبعد حفظًا.

[١٢٥/أ] ومن جمع الثلاثة، / كان فقيهًا، محدّثًا، كاملًا. ومنِ انفرد باثنين منها، كان دونه، إلّا أنّ مَنِ اقتصر علىٰ الثاني والثالث، فهو محدّثٌ صرفٌ، لا حظَّ له في اسم الفقيه، كما أنّ منِ انفرد بالأوّل، فلا حظَّ له في اسم المحدّث. ومنِ انفرد بالأوّل والثاني، فهل يُسمَّىٰ محدّثًا؟ فيه بحثٌ». انتهىٰ.

وهو في مكانٍ منَ التحرير، فَيَالَهُ من عالِمٍ نِحْريرٍ.[3]

(واقرأ) - أيّها الطالبُ للحديث - **(كتابًا تدرِ منه الِاصطلاح)**.

هو لغةً: مطلق الِاتّفاق، وعرفًا[1]: اتّفاق[2] طائفةٍ علىٰ أمرٍ مخصوصٍ بينهم، متىٰ أُطلِق، انصَرَف إليه،[3] ثمّ صار عَلَمًا بالغلبة عند العلماء علىٰ الفنّ الذي نحن بصَدَدِه، وهو اصطلاح الحديث.[4]

وإن ضمّت إليه كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، أو مختصرَه "التقريبَ" للنوويّ، ونحوَ ذٰلك، حينئذٍ يُنَادىٰ مَنِ انتهىٰ إلىٰ هٰذا المَقام (محدِّثَ المحدّثين)، و(بخاريَّ العصرِ)، وما ناسب هٰذه الألفاظَ الكاذبةَ؛ فإن مَن ذكرنا لا يُعَدُّ محدّثًا بهٰذا القدرِ» إلخ.

كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٥٥).

وانظر "معيد النعم" للتاج السُّبْكيّ (ص٨١-٨٢).

(١). في "النكت": (من جمعه مع الفنّ الأوّل).

(٢). زيادةٌ ساقطة من "الأصل" يقتضيها السياق.

(٣). النِّحْرير هو الحاذقُ، الماهرُ، العاقلُ، المجرِّب، المتقِن، الفَطِن، البصير بكلّ شيءٍ؛ لأنّه ينحر العلم نحرًا. قاله الفِيرُوزَاباديُّ في "القاموس المحيط" (ص٤٨٠).

(**كـ**)"شرح النخبة"، وهو مفيدٌ جدًّا للطلبة الصغار، بل وللمشايخ الكبار، وكـ(**هٰذه**) المنظومةِ التي قال المصنِّف آخِرَها:

«نظمٌ بديع الوصفِ، سهلٌ، حُلوُ ∴ لـيس بـه تَعَقُّـدٌ، أو حَشْـوُ
فـاعْنَ بهـا، بـالحفظ والتفهـيمِ ∴ وخُصَّـها بالفضـل والتقـديمِ»

---

(١). أيْ في عرف العلماء في مختلِف الفنون؛ فيقولون مثلًا: «الواجب في اصطلاح الفقهاء: ما يأثم فاعلُه».

(٢). **قوله: (اتّفاقُ)، إلخ.**

ولذا اشتَهَر أنْ لا مشاحَّةَ فيه.

نعم، ذكَر البدرُ الزرْكَشيُّ أنّ المصطلِحَ علىٰ الشيء يحتاج إلىٰ أمرين:

أحدهما: ألّا يخالفَ الوضعَ العامَّ: لغةً، وعُرفًا.

والثاني: أنّه إذا فرّق بين [متقارنَينِ]، يُبدي مناسبةً [لِلَفظِ] كلِّ واحدٍ منهما بالنسبة إلىٰ معناه، وإلّا لَكان [تخصيصُ أحدِ] المعنيين بعينه بذٰلك اللفظ – ليس أولىٰ مِنَ العكس. فلْيُتَنَبَّهْ.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٥٥-٢٥٦).

وانظرِ "البحر المحيط" للزركشيّ (١/ ١٨٢-١٨٣)، وقد نقل ذٰلك من كلام ابن دقيق العيد في "شرح العُنوان".

(٣). في هٰذه العبارة خللٌ؛ فإنّ الضمير المستتِر في قوله: (متىٰ أطلق)، والهاءَ في قوله: (انصرف إليه) لم يسبقْهما ما يرجعان إليه؛ إذِ الأوّل يعود علىٰ اللفظ المصطلَحِ علىٰ إطلاقه، والثاني يعود علىٰ المعنىٰ الذي وُضع ذٰلك اللفظُ بإزائه.

ومنشأ الغموض في عبارة الشارح – الإجمالُ في قوله: (أمرٍ مخصوصٍ)؛ فإنّ ذٰلك الأمرَ المخصوصَ هو وضع لفظٍ بإزاء معنًى. وانظرِ "التعريفاتِ" للجرجانيّ (ص٢٧).

(٤). سبق أنّ لكلمة "الِاصطلاح" معنًىٰ عرفيًّا، يعني في عرف العلماء، ثمّ ذكر الشارح هنا غلبته عندهم في معنًىٰ آخرَ، ولا معنىٰ لغلبته إلّا أنّه صار عرفًا عندهم؛ فكأنّه نسب إليهم عُرفينِ متعارضينِ.

والجواب أنّ لمطلق الِاصطلاح عندهم معنًى، وهو المذكور أوّلًا، ولمصطلح أهل الحديث معنًىٰ آخرُ أخصُّ منه، ولا تعارضَ حقيقيٌّ بين العامّ والخاصّ.

وانظر في ذٰلك "اليواقيتَ والدرر" (١/ ٢٠٥-٢٠٦).

(و) كـ(**أصلها**). الظاهر أنّ مراده به "ألفيّةُ الحافظ العراقيِّ"، لقوله السابقِ في الخطبة[١]:

«وهٰـذه ألفيّـةٌ تحكـي الـدُّرَرْ ∴ منظومـةٌ، ضـمّنتُها علـمَ الأثـرْ

فائقـــةٌ "ألفيّـــة العراقـــيْ" ∴ في الجمع، والإيجاز، واتِّساقِ»

وإلّا فلم يَنظِمها من كتابٍ مخصوصٍ، كـ"عقودِ الجُمان" نظمِ "تلخيص المِفتاح"،[٢] و"الكوكب الساطع" نظم "جمع الجوامع".[٣]

(و) كـ"مختصر الإمام الحافظِ أبي عَمْرٍو[٤] (**ابنِ الصلاح**) الشَّهْرَزُوريّ"، ذاك الكتابُ النافعُ الشهير عند الأخيار، بل أشهرُ منَ الشمس في رابِعة النهار:

وليس يصحّ في الأذهـان شـيءٌ ∴ إذا احتـاج النهـار إلىٰ دليـلِ[٥]

كتابٌ – اجتمع فيه ما تفرّق في غيره. قال مصنِّفه رضي الله تعالىٰ عنه في هٰذا المحَلِّ[٦] إنّه «مدخلٌ إلىٰ هٰذا الشأن، مُفصِحٌ عن أصوله، وفروعه، شارحٌ لمصطلحات أهله، ومقاصدِهم، ومهمّاتِهم، التي ينقص المحدّث بالجهل بها نقصًا فاحشًا؛ فهو – إن شاء الله تعالىٰ – جديرٌ بأن تُقدَّم العنايةُ به، ونسأل الله فضلَه العظيمَ. والله أعلم».

(**وقدِّم**) أيّها الطالب في السماع والضبطِ والتفهّمِ والمعرفةِ – (**الصِّحاحَ**)، يعني "الصحيحين" / للبخاريّ، ومسلمٍ. [١٢٥/ب]

(**ثمّ**) بعدَهما (**السُّنَنَا**) لأبي داودَ، والتِّرْمِذيِّ، والنَّسائيِّ، وابنِ ماجهْ.

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٣/أ).

(٢). نصّ علىٰ ذٰلك السُّيوطيّ في أوائل نظمه وشرحه، انظر "شرح عقود الجمان" (١/ ٢، و٣).

(٣). نصّ عليه في أوائل نظمه وشرحه، انظر "شرح الكوكب الساطع" (١/ ٣٤).

(٤). في "الأصل" عُلِّمت الواو من كلمةِ (عمرو) بالحمرة، إشارةً إلىٰ كونها من المتن، وليس بصحيحٍ. والتصحيح منَ المتن الذي في الهامش.

(٥). البيت لأبي الطيّب المتنبّي، انظر "شرح شِعر المتنبّي" لابن الإفْلِيليّ (٢/ ٩٢)، ولأبي العلاء المَعَرّيّ (٣/ ٢٩١)، وللعُكبَريّ (٣/ ٩٢). وفي جميعِها: (الأفهامُ) بدلَ (الأذهانِ).

(٦). (ص٢٥٥).

و"ابنَ[١] خزيمة"، و"ابنَ حبّانَ"،[٢] وغيرَها، ولا سيّما "السننُ الكبير" و"المعرفةُ" للبَيْهَقيِّ، فلْيحرصِ الطالب عليهما.

قال ابن السُّبْكيِّ[٣]: «أمّا "السنن الكبير"، فما صُنِّف في علم الحديث مثلُه تهذيبًا، وترتيبًا، وجودةً، وأمّا "المعرفةُ": "معرفةُ السنن والآثار"، فلا يَستغنِي عنه فقيهٌ شافعيٌّ، وسمعت الشيخ الإمام[٤] رحمه الله تعالىٰ يقول: مراده معرفة الشافعيّ بالسنن والآثار».

(**ثمّ**) بعدَ ذٰلك (**المسانيدَ**)، والجوامعَ. فأهمّ المسانيد "مسنَدُ الإمامِ أحمدَ"، ويليه سائرُ المسانيد غيرُه.[٥] وأهمّ الجوامع "الموطّأُ"،[٦] ثمّ سائرُ الكتب المصنّفةِ في الأحكام، ككتاب ابن جريجٍ، وابن أبي شيبةَ.

(**و**)كلَّ (**ما لا يُغتنىٰ**) عنه، من كتب العلل، ككتاب أحمدَ والدَّارَقُطْنيِّ فيها، ومن كتب الأسماء، كـ"تأريخ البخاريّ"، وكتابِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ،[٧] و"الميزانِ" و"المغني"

---

(١). كلمة (ابن) منصوبةٌ عطفًا علىٰ كلمة (الصحاحَ)، ولا يصحّ جرّها عطفًا علىٰ (أبي داودَ)؛ لأنّ كتابِي ابن خزيمةَ وابنِ حبّانَ ليسا علىٰ طريقة كتب السنن. وحينئذٍ، فقوله (ابن خزيمة وابن حبّان) يُراد بهما الكتابانِ، لا الإمامانِ، وهو استعمال شائعٌ.

(٢). يعني كتابَ "التقاسيم والأنواع" لابن حبّانَ.

وهو محمّد بن حبّانَ بن أحمدَ بن حبّانَ بن معاذٍ، أبو حاتمٍ، التميميُّ، البُسْتيُّ، الحافظ، صاحب "الصحيح" والمصنّفات المشهورة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٩٢-١٠٤).

(٣). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٤). يريد به والدَه تقيّ الدين السُّبْكيَّ.

(٥). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٧١٩).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٥١).

(٧). هو عبدُ الرحمٰن بنُ أبي حاتمٍ: محمّدِ بن إدريسَ بنِ المنذر بن داودَ، أبو محمّدٍ، الحنظليُّ مولاهم، الرازيُّ، جامع علوم أبيه وأبي زرعةَ الرازيّينِ، صاحبُ كتاب "الجرح والتعديل". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٢٦٣-٢٦٩).

للحافظ الذهبيِّ، و"تعجيل المنفعة" للحافظِ ابنِ حجرٍ، وغيرِ ذٰلك، ككتب غريب الحديث، وشروحه.[١]

(**واحفظه**)، أيِ الحديثَ وما يتعلّق به، حالَ كونك (**مُتقِنًا**) فيه، بأنْ تكونَ كلّما مرّ بكَ اسمٌ مشكِلٌ أو كلمةٌ غريبةٌ، تبحث عنها، وتودعها قلبك؛ فقد تقدّم عنِ ابن مهديٍّ أنّ الحفظَ هو الإتقانُ؛[٢] فإنّه يجتمع لك بذٰلك علمٌ كثيرٌ في يُسْرٍ، إن شاء الله تعالىٰ.

ولْيكن تحفُّظك للحديث علىٰ التدريج، شيئًا فشيئًا، مع الملازمة ليلًا ونهارًا، فذٰلك أحرىٰ أن تُمتَّع بمحفوظاتك.[٣]

قال الزُّهريُّ: «من طلب العلم جملةً، [فاتَه][٤] جملةً، وإنّما يدرَك العلمُ حديثًا وحديثين».[٥]

وفي "الصحيح"[٦]: «خذوا منَ الأعمال ما تطيقون».

(**وذاكر**) - أيّها الطالبُ - بمحفوظاتك، وباحِثْ بعلومك - أهلَ المعرفة.

قال عليُّ بن أبي طالبٍ: «تذاكَروا هٰذا الحديثَ، إلّا تفعلوا، يَدرُسْ».[٧]

---

(١). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧١٩-٧٢٠)، وقد زاد عليه الشارح ونقص.

(٢). انظر "تدريب الراوي (٢/ ٧٢٠).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٥١).

(٤). في "الأصل": (فإنّه)، وهو تصحيفٌ.

(٥). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٣٥٦ برقْميْ ٤٥٢، و٤٥٣).

وروىٰ نحوَه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٤٣١ برقْم ٦٥٢).

(٦). في "صحيح البخاريّ" (٧/ ١٥٥ برقْم ٥٨٦١)، و"صحيح مسلمٍ" (٣/ ١٦١)، من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، في قصّتين مختلفتين.

(٧). رواه ابن أبي شيبة في "المصنّف" (١٣/ ٣٤٣ برقْم ٢٦٦٥٨)، والدارميّ في "السنن" (١/ ٤٨٨ برقْم ٦٥٠).

وقوله: (يدرُس) أصله قولُهم: (درس الرسمُ) إذا عفا، أيْ زال، واستُعِير هنا للحديثِ إذا نُسي وزال من صدر حافظه.

وعنِ ابن مسعودٍ: «حياة العلم مذاكرته».[١]

وقال أبو سعيدٍ: «مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن».[٢]

وقال ابن عبّاسٍ: «مذاكرة العلم ساعةً خيرٌ من إحياء ليلةٍ».[٣]

وقال الزُّهْريّ: «آفة العلم النسيانُ، وقلّة المذاكرة».[٤]

---

(١). أخرجه أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٣٦٧ برقْم ٢٦٧٥) - ومن طريقه البيهقيُّ في "المدخل" (٢/ ٤ برقْم ٤٢١)، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص٩٤) - والدارميّ في "السنن" (١/ ٤٨٦ برقْم ٦٤٣)، وابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٤٦)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٤٤ برقْم ٣٦٢). وأخرجه الحاكم في "المستدك" (١/ ٩٥) من طريقٍ أخرىٰ، وصحّحه علىٰ شرط الشيخينِ.

وأخرجه الدارميّ في "السنن" (١/ ٤٨٠ برقْم ٦٢٦)، وفي (١/ ٤٨٣ برقْم ٦٣٤)، وابنُ سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٢٣٢) عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ رضي الله تعالىٰ عنه.

وأخرجه الدارميّ في "السنن" (١/ ٤٨٠ برقْم ٦٢٧) عن علقمةَ، هو ابن قيسٍ النخَعيّ.

(٢). أخرجه البيهقيّ في "المدخل" (٢/ ٣٩-٤٠ برقْم ٤٦٤) من طريق عُبيدِ بن عبيدةَ التمّارِ، ثنا المعتمرُ بن سليمانَ التيميِّ، عن أبيه، عن أبي نضرةَ، عنه رضي الله تعالىٰ عنه به.

وأخرجه ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص١٧٨-١٧٩) من طريق محمّدِ بن عبد الأعلىٰ الصنعانيّ، ثنا المعتمرُ بن سليمانَ، عن أبيه، موقوفًا عليه مع جماعةٍ من التابعين، ولم يذكر فيه أبا سيعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٣). أخرجه الدارميّ في "السنن" (١/ ٣٢٢ برقْم ٢٧١)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ٣٥-٣٧ بأرقام ٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ١١٧ برقْم ١٠٦)، بألفاظٍ متقاربةٍ.

(٤). أخرجه الدارميّ في "السنن" (١/ ٤٨٧ برقْم ٦٤٥)، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٣/ ٣٦٤)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ١٣ برقْم ٤٣٣)، والخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (ص٦٤٤-٦٤٥ برقْم ٩٥٣)، واللفظ للدارميّ والبيهقيّ.

[١٢٦/أ] **(ورأوا)**، أيِ العلماءُ، / **(جواز كَتْمٍ)** للعلم، الحديثِ وغيرِه، **(عن خلاف الأهل)**، أيْ غيرِ أهل العلم؛[١] لأنّ ذٰلك ليس منَ الكتمان المنهيّ عنه، بل ورد في حديث ابنِ ماجَهْ[٢]: «واضع العلم عند غير أهله - كمقلِّد الخنازيرِ الجوهرَ، والدرَّ، والذهبَ».[٣]

---

(١). (الأهل) هنا هو المستوجِب، يقال للواحد والجمع، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٩٣٦).

والشخص الأهل للتعليم هو المستوجِبُ، المستحقُّ له، وهو الذي يحتاجه، ويكون قابلًا له إذا أُلقي إليه، وينتفع به إذا تعلّمه، بخلاف من لا يحتاجه، ممّن يطلبه تكلُّفًا وإعناتًا للمعلِّم، أو لا يستطيعه ولا يقوىٰ علىٰ فهمه، أو يضرُّه إذا تعلّمه ويفتِنُه. والله تعالىٰ أعلمُ.

وقول الشارح: (أهل العلم) يُفهِم أنّهمُ المتحقِّقون به؛ فإنّ أهل الشيء همُ المختصّون به، الملازمون له. وليس مرادًا له رحمه الله. وكان الأوضحُ أن يقولَ: (الأهلُ للعلم)، بمعنىٰ المستوجِبين له، علىٰ ما سبق.

(٢). في "السنن" (١/ ٢١٤-٢١٥ برقْم ٢٢٤)، وعنده (اللؤلؤ) بدلَ (الدرّ)، وهو بمعناه.

(٣). رواه ابن ماجهْ في "السنن" - كما سبق - من طريق حفصِ بن سليمانَ، ثنا كثيرُ بن شِنْظِيرٍ، عن محمّدِ بن سيرينَ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «طلب العلم فريضةٌ علىٰ كلّ مسلمٍ، وواضع العلم عند غير أهله»، إلىٰ آخره.

وهٰذا الحديث ضعيفٌ جدًّا. وآفته حفصُ بن سليمانَ، وهو الأسديُّ القارئُ، قال الحافظ في "التقريب" (ص١١١): «متروكُ الحديثِ، مع إمامته في القراءة».

وروىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٠/ ٤٧٩) من طريق أبي القاسم طلحةَ بنِ عمرَ الحذّاءِ، ثنا عبد الله بنُ محمّدٍ البغويُّ، ثنا محمّدُ بن بكّارِ بن الريّان، ثنا يحيىٰ بنُ عقبةَ بنِ أبي العَيْزار، عن محمّدِ بن جُحَادةَ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لا تُعلّقوا الدرّ في أعناق الخنازير».

وطلحةُ ترجم له الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٧٩)، روىٰ عنه غير واحدٍ، ولم أجد من وثّقه. وقد خولِف في لفظ الحديثِ.

فقد روىٰ الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ١٠٧٢)، وأبو طاهرٍ المُخَلِّص في "المُخَلِّصيّات" (٢/ ٩٦ برقْم ١١١١)، وأخرج الخطيب في "تقييد العلم" (ص١٤٦-١٤٧) من طريق عثمانَ بنِ أحمدَ المستمليْ، وهو مجهول الحال، ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام (٨/ ٦٧٨)، وأخرج الآبَنُوسيّ في "مشيخته" (١/ ١٢٥-١٢٦ برقْم ٥٢) من طريق عمرَ بنِ إبراهيمَ المقرئِ.

=

الأربعةُ عن أبي القاسم البغويِّ، عن محمّدِ بن بكّارِ بن الريّان به، بلفظ: «لا تطرحوا الدرّ في أفواه الكلاب».

ورواه كذٰلك ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٥٧٤) من طريق الربيع بن تَغْلِبَ، عن يحيىٰ بنِ عقبةَ بنِ أبي العَيْزَار به، باللفظ الثاني، كرواية الجماعة.

وعليه، فاللفظ الأوّل منكرٌ، والثاني هو المحفوظ عن يحيىٰ بن أبي العيزار، وهو بمعناه، لٰكنّي أحببت تحقيق الأمر.

ثمّ إنّ الحديث مدارُه علىٰ يحيىٰ بنِ عقبةَ بنِ أبي العَيْزَار، قال الدارقطنيُّ: «تفرّد به يحيىٰ بنُ عقبةَ»، ذكره ابن الجوزيّ في "الموضوعات" (١/ ٣٧٩)، ثمّ قال: «وهو المتّهم به».

وقد قال أبو حاتمٍ في يحيىٰ هٰذا: «يفتعل الحديث»، وقال البخاريُّ: «منكر الحديث»، وقال النَّسائيّ: «ليس بثقةٍ»، وقال ابن معينٍ في روايةٍ: «كذّابٌ خبيثٌ، عدوُّ الله، كان يُسخَر به»، وقال ابن عديٍّ: «عامّة ما يرويه لا يتابَع عليه». انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٤٦٤-٤٦٥).

فالحديث -كما قال الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٠/ ٣٢٨) - موضوعٌ.

لٰكن ذكر السيوطيُّ في "اللآلئ المصنوعة" (١/ ٢٠٨) أنّ له متابعًا أخرجه الخليليُّ في "الإرشاد"، وذكر ابن عرّاقٍ في "تنزيه الشريعة" (١/ ٢٦٢) له متابعًا آخرَ، رواه عليُّ بن سعيدِ بن شَهْرَيارَ الرَّقِّيُّ، وقد رواه ابنُ حبّانَ. وهٰذا بيان هٰذين الطريقين.

أمّا ما رواه ابنُ حبّانَ، فهو في "المجروحين" (٢/ ٩٧) من طريق عليِّ بن الحسن بن عليِّ بن شَهْرَيارَ، عن أبيه، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن شعبةَ، عن محمّدِ بن جُحَادةَ به.

قال ابن حبّانَ: «وهٰذا لم يحدّث به شعبةُ، ولا يزيدُ بن هارونَ، وإنّما هو من حديث يحيىٰ بنِ عقبةَ بنِ أبي العَيْزَار، عن محمّدِ بن جُحَادةَ».

ونقل ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٥/ ٥٤٤) عنِ الحاكم وأبي نعيمٍ الأصبهانيِّ أنّه روىٰ عن يزيدَ بنِ هارونَ حديثًا مقلوبًا. يعنيان حديثنا هٰذا، والله أعلمُ.

وعليه، فهٰذه الطريقُ راجعةٌ إلىٰ طريق يحيىٰ بنِ أبي العَيْزَار، وليست متابِعةً له.

وأمّا رواية الخليليّ، فقد قال في "الإرشاد" (٢/ ٤٩٢ برقْم ١٤١): ثنا محمّدُ بن سليمانَ الفامِيُّ، من أصل كتابه، بخطّ أبيه، ثنا عبدُ الله بنُ محمّدِ بن خالدٍ، قاضي قزوينَ، سنةَ إحدىٰ عشرةَ وثَلٰثِمائة، ثنا جعفرُ بن حَمْدُونِ بن عُمَارةَ، ببغدادَ، ثنا إبراهيمُ بن سعيدٍ الجوهريُّ، ثنا يزيدُ بن هارونَ، ثنا شعبةُ العيّابُ، عن محمّدِ بن جُحَادةَ به.

=

وسُئل بعض العلماء عن شيءٍ منَ العلم، فلم يُجِب، فقال السائل: «أما سمعتَ حديثَ: «مَن علم علمًا فكتمه، أُلجِم يوم القيامة بلِجامٍ من نارٍ»،[١] وهو حديثٌ مشهورٌ صحيحٌ»؟![٢] فقال: «اتركِ اللِّجَامَ، واذهبْ، فإن جاء مَن يفقهُ وكتمتُه، فلْيلجِمْني به».[٣]

وقال بعضهم: «تصفَّحْ[١] طُلَّاب علمِك، كما تتصفَّح طُلَّاب حَرَمِك».[٢]

قال الخليليُّ في "الإرشاد" (٢/ ٤٩٢-٤٩٣): «هٰذا أنكروه من حديث شعبةَ، لا يُعرَف أنّه روىٰ عنه إلّا هٰذا: الذي رواه عن إبراهيمَ بن سعيدٍ، وإبراهيمُ صالحٌ، لٰكنّ الحمل علىٰ من بعدَه، وكان الحُفّاظ يقصدون شيخنا محمدَ بنَ سليمانَ لهٰذا الحديثِ، ولا يُعرَف من حديث شعبةَ إلّا من هٰذا الوجهِ، وإنّما يُعرَف هٰذا من حديث يحيىٰ بنِ عقبةَ بنِ أبي العَيْزار، عن محمّدِ بن جُحَادةَ، ويحيىٰ ضعيفٌ».

ومراده أنّ الحديث مقلوبٌ، وأنّ صوابَه: عن يحيىٰ بنِ أبي العيزار؛ فيرجعَ إلىٰ الإسناد الماضي، ولا يكونَ متابِعًا.

والفامِيُّ ترجم له الخليليُّ في "الإرشاد" (٢/ ٧٣٦)، قال: «كتبنا عنه الكثير». ولم أجد فيه توثيقًا؛ فهو مستورٌ.

وشيخُه عبد الله بنُ محمّدٍ قاضي قزوينَ - قال الخليليُّ في "الإرشاد" (٢/ ٧٦٣-٧٦٤): «عالمٌ بهٰذا الشأنِ، له تصانيفُ ... صاحب غرائبَ وأفرادٍ، ومنهم من يتكلّم فيه ... يأتي بأحاديثَ لا يُتابَع عليها».

والظاهر أنّ الوهم من عبد الله بن محمّدٍ القاضي، وأنّ هٰذا من جملة ما يُغرب، ويتفرّد به، ولا يُتابَع عليه؛ فلا يُقبَل منه.

وبعدُ، فالخلاصة أنّ حديث حفصِ بن سليمانَ الأسديِّ - علىٰ حاله من شدّة الضعف، ولا تنفعه طريق يحيىٰ بنِ أبي العَيْزَار؛ فإنّها موضوعةٌ، ولا متابِعَ له علىٰ الصحيح؛ فإنّ الروايتين الأُخريَينِ مقلوبتان، لا أصل لهما. والله أعلمُ.

(١). سبق تخريجه.

(٢). سبق أنّه صحيحٌ، لٰكنْ من طريق أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه فقط، وله شاهدانِ ضعيفانِ عن عبد الله بن عمرٍو وعبد الله بن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهم؛ فهو مشهورٌ من هٰذه الجهةِ، وهو مشهورٌ علىٰ الألسنة أيضًا.

(٣). القصّة في "إحياء علوم الدين" للغزّاليّ (١/ ٥٧-٥٨)، وليس فيه الحكم علىٰ الحديث بالشهرة والصحّة.

(**أو**) عن (**مَن يُنكِرُ الصواب إنْ يُذَكَّر**)، بألَّا يقبلَه إذا أُرشِد إليه، ونحوِ ذٰلك. وعلىٰ ذٰلك يُحمل ما نُقِل عنِ الأئمّة منَ الكَتْم.

قال في "الإحياء"[٣]: «ليس الظلمُ في إعطاء غير المستحِقّ بأقلَّ منَ الظلم في منع المستحِقّ».

ولله دَرُّ القائل[٤]:

«فمَن منح الجهّالَ علمًا، أضاعهُ ∴ ومَن منع المُسْتَوجِبين، فقد ظلمْ»[٥]

وقال الخليلُ بن أحمدَ لأبي عُبَيدةَ: «لا تَرُدَّن علىٰ مُعْجَبٍ؛ فيستفيدَ منك علمًا، ويتّخذَك عدوًّا».[٦]

(**ثمّ إذا أُهِّلت**)، أي جُعِلتَ أهلًا للحديث، كغيره منَ العلوم، فـ(**صنِّفْ**) - أيّها المتأهِّلُ التامُّ المعرفةِ - في ذٰلك، (**تَمْهَرْ**)، أيْ صِرتَ ماهرًا فيه.[٧]

فقد قال الخطيب[٨]: «لا يَتمهَّر في الحديث إلّا من جمع متفرِّقه، وألَّف مشتَّته، وهو يُثْبِت الحفظَ، ويُذْكِي[١] القلبَ، ويَشحَذ[٢] الطبْعَ».

---

(١). أيِ انظر فيهم، وتأمّلْ أحوالَهم، واختبرهم. انظر نحوَ ذٰلك في "تاج العروس" للمرتضىٰ الزَّبيديّ (٦/ ٥٤٢).

(٢). حكاه الراغب الأصبهانيّ في "الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة" (ص٢٤٨).

(٣). (١/ ٥٨).

(٤). هو الإمام الشافعيّ.

(٥). رواه البيهقيّ في "مناقب الشافعيّ" (٢/ ٧٢).

(٦). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٢١٨ ضمنَ الفقرة ١٥٠٩).

(٧). كذا أبدل الشارح الفعل الماضيَ (صِرْتَ) منَ الفعل المضارع (تَمْهَرْ)، وزمنُهما هنا مختلِفٌ، وقد قال ابن هشامٍ: «ينبغي أن يُشترَط لإبدال الفعل ... الاتّحادُ في الزمان». انظر "حاشية الصبّان" (٣/ ١٩٣).

(٨). في "الجامع" (٢/ ٤٢٢)، وقد نقله الشارح باختصارٍ.

وقال النوويّ[٣]: «بالتصنيف يَطَّلِع علىٰ حقائق [العلم]،[٤] ودقائقه، ويَثبُت؛ لأنّه يُضْطَرُّ إلىٰ كثرة التفتيش، والمطالعة، والتحقيق، والمراجعة، والِاطّلاع علىٰ مُختلِف كلام الأئمّة ومُتَّفِقه، وواضحه ومُشْكله، وما لا اعتراضَ فيه من غيره، وبه يَتَّصف المحقِّقُ بصفة المجتهد».

قال الرَّبِيع: «لم أرَ الشافعيّ رضي الله تعالىٰ عنه آكلًا بنهارٍ ولا نائمًا بليلٍ؛ لاهتمامه بالتصنيف».[٥]

(ويُبقِ) – منَ الإبقاء، فاعله ضمير المصنَّف، بفتح النون – **(ذِكرًا)** حسنًا لك، **(ما)**، نافيةٌ، أيْ ليس، **(له من غايةٍ)**؛ فهو ولدك المخلَّد، ومُكسِبُك الثوابَ المؤبَّد.

يمـوت قـومٌ، فيُحيِـي العلـمُ ذِكْـرَهمُ ∴ والجهـل يُلحِـق أحيـاءً بـأمواتِ[٦]

[١٢٦/ب] ومِنَ الناس من ينكِر التصنيف في هٰذا الزمانِ علىٰ من ظهرت أهليّتُه، / وعُلِمت معرفتُه. ولا وجهَ لهٰذا الإنكارِ، إلّا التنافسُ بين أهل الأعصار.[١]

---

(١). أيْ يوقِدُه، انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٢٥٨)، والعرب تُكَنّي بحرارة القلب واتّقاده عنِ الفِطنة وسرعة الفهم، انظر "مقاييسَ اللغة" لابن فارس (٢/ ٣٥٧)، و"مفرداتِ القرآن" للراغب الأصبهانيِّ (ص٣٣٠).

(٢). شَحَذ السِّكِّينَ أيْ أحدَّها، وسَنَّها، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٣٣٤). وشَحْذُ الطبع كنايةٌ عن حدّته ومَضائه، أيْ دقّتِه في الفهم، ونفاذِه. انظر نحوَ هٰذا في "تاج العروس" للزَّبِيديّ (٩/ ٤٢٣).

(٣). في "المجموع شرحِ المهذّب" (١/ ٣٠)، وقد نقله الشارح باختصارٍ.

(٤). في "الأصل": (العلوم) بالجمع، ولا يصحُّ؛ لأنّ كلمة (العلوم) لا تصلح مرجعًا للضمير المذكَّر في كلمة (دقائقِه). والتصحيح منَ "المجموع" للنوويّ.

(٥). ذكر ذٰلك عن الربيعِ البدرُ بن جماعةَ في "تذكرة السامع والمتكلّم" (ص٤٣)، والبقاعيّ في "النكت الوفيّة" (٢/ ٣٥٥)، والسُّيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٢٢).

وهو اختصارٌ لما رواه البيهقيّ في "مناقب الشافعيّ" (١/ ٢٣٧-٢٣٨)، لٰكنّ نفي الربيع مختصٌّ بما رآه من الشافعيّ في نَصِيبِينَ، قبلَ دخوله مِصرَ.

(٦). رواه أبو هلالٍ العسكريّ في "ديوان المعاني" (٢/ ٢٣٨) عن القاسمِ بن بشّارٍ الأنباريّ، والدِ أبي بكرِ بن الأنباريّ، اللُّغويِّ المشهورِ.

وقد قال بعض الفضلاء[٢]: «إنّ حديثَ «أو علمٌ يُنتفَع به» - يشمل التعليمَ، والتعلُّمَ، والتصنيفَ، والكتابةَ، ومقابلةَ الكتب لتصحيحها».

بل ذكر ابنُ السُّبْكيّ أنّ التصنيف في ذٰلك أقوىٰ؛ لطول بقائه علىٰ مَمَرّ الزمان،[٣] ولكثرة نَصَبه، والأجرُ علىٰ قدْره.[٤]

نعمْ، مَن لم يتأهّلْ له، فالإنكار عليه مُتَّجِهٌ؛ بما تضمَّنه منَ الجهل، وتغريرِ من يقف علىٰ تصنيفه، ولكونِه يضيّع زمانه فيما لم يُتْقِنْه، ويَدَعُ الإتقان الذي هو أحرىٰ به.[٥] تأمَّلْ.

(و)اعلم (**أنّه**)، أيِ التصنيفَ في الحديث، وغيرِه من سائر العلوم الشرعيّة، وما يتعلّق بها - (**فرضٌ علىٰ الكفاية**)؛ لأنّ ذٰلك من جملة القيام بعلوم الشرع، وقد صرّح العلماء أنّه من فروض الكفايات.[٦]

وصرّح بعضهم[٧] بأنّ منها عِلْمَ أسماءِ الرواة، والجرحَ والتعديلَ، وغيرَها.

وذكر جماعةٌ أنّه إنّما يتوجّه فرض الكفاية في العلم - علىٰ كلِّ مكلَّفٍ، حُرٍّ، ذكرٍ، غيرِ بليدٍ، مَكْفِيٍّ،[٨] أيْ قادرٍ علىٰ الِانقطاع، بأنْ يكونَ له كفايةٌ.[١]

---

(١). انظر "تذكرة السامع والمتكلّم" (ص٤٥).

وانظر "قواعد التحديث" (ص٣٨) للقاسميّ؛ فقد نقل نحوَه عن مُلّا كاتب چلبي.

(٢). هو الفقيه سليمانُ بن محمّدٍ البجيرميّ الشافعيّ. انظر "تحفةَ الحبيب علىٰ شرح الخطيب" له (١/ ٤٦).

(٣). حكاه عنه السُّيوطيّ في "الديباج علىٰ صحيح مسلمٍ" (٤/ ٢٢٨).

(٤). اختُلِف في التفضيل بين التعليم والتصنيف، انظر "حاشية الشروانيّ علىٰ تحفة المحتاج" (٦/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٥). انظر "تذكرة السامع والمتكلّم" (ص٤٦).

(٦). انظرِ "المنثورَ في القواعد" للزركشيّ (٣/ ٣٥)، و"الأشباهَ والنظائرَ" للسُّيوطيّ (٢/ ١٦٣).

(٧). منهمُ السُّيوطيُّ، انظرِ "الأشباه والنظائر" (٢/ ١٦٣).

(٨). "شرح منهج الطلّاب" لزكريّا الأنصاريِّ (٥/ ١٨١)، و"تحفة المحتاج" لابن حجرٍ الهيتميّ (٩/ ٢١٥)، و"نهاية المحتاج" للرمليّ (٨/ ٤٧).

وللعلماء بالحديث في تصنيفه طرقٌ كثيرةٌ.

(**فبعضهم يجمع**) ويؤلّف (**بالأبواب**)، وهو أنْ يُخَرِّجَه علىٰ أحكام الفقه وغيره، ويُنَوِّعَه أنواعًا، ويجمعَ ما ورد في كلّ حكمٍ، وكلّ نوعٍ، في بابٍ فبابٍ، كـ"الكتب الستّة"، ونحوِها، و"شُعَبِ الإيمان"، و"البعثِ والنشورِ" للبَيْهَقيّ.[٢]

قال المصنِّف[٣]: «والأولىٰ أنْ يقتصرَ علىٰ ما صحّ أو حَسُن، فإنْ جَمَع الجميع، فلْيبيّن علّةَ الضعف».[٤]

(**وقومٌ**) منهم يَجمع[٥] علىٰ (**المسنَد**)، أيِ المسانيدِ، (**للصِّحاب**) رضي الله تعالىٰ عنهم، كلُّ مسنَدٍ علىٰ حِدَةٍ، فيجمعُ في ترجمة كلِّ صحابيٍّ ما عنده من حديثه: الصحيحِ وغيرِه.

وعليه، فـ(**يبدأ**) جوازًا (**بالأسبقِ**) في الإسلام؛ فيبدأ بالعشَرة، ثمّ أهلِ بدرٍ، ثمّ الحُدَيبِيَةِ، ثمّ المهاجرين بينها وبين الفتح، ثمّ من أسلم يوم الفتح، ثمّ أصاغرِ الصحابة سنًّا، كالسائبِ بن يزيدَ،[١] وأبي الطُّفَيل،[٢] وابنِ الزبير،[٣] ثمّ النساءِ، بادئًا بأمّهات المؤمنين.

---

(١). انظر "حاشية الشروانيّ" (٩/ ٢١٥).

(٢). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٢٢).

(٣). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٢٢).

(٤). المقصود بالأولويّة هنا - الأصلُ، لا الإطلاقُ.

وإلّا، فقد يكون في تخريج الأحاديث عمومًا دون اقتصارٍ علىٰ الصحيح - مصالحُ أعظمُ؛ فحينئذٍ يكونُ ذٰلك أولىٰ، وعلىٰ هٰذا يُحمَل عملُ غالب الأئمّة المصنّفين، الذين لم يُفرِدوا الصحيح؛ فإنّ لهم مقاصدَ حسنةً، نرجوا أن يكون ثوابهم بها أكملَ، وأثرُهم أحسنَ، يربو علىٰ ما لو تركوا تخريج الضعيف. والله أعلمُ.

(٥). كذا قال الشارح، بالإفراد نظرًا إلىٰ لفظ (قومٍ)، وذٰلك جائزٌ كما حكاه ثعلبٌ عنِ العرب، انظر "تاج العروس" (٣٣/ ٣٠٦). لٰكنّ الجمع أشهرُ، وبه جاء القرآن الكريم في مواضعَ كثيرةٍ، منها - مثلًا - قوله تعالىٰ: ﴿وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

قال ابن الصلاح[٤]: «هٰذا [أحسنُ]».[٥]

(**أو**) يبدأُ (**بالأقرب**) منهم (**إلىٰ النبيّ**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم نسبًا؛ فيقدّمُ بني هاشمٍ، فبني المطَّلِب، وهٰكذا علىٰ ترتيب القبائل.

[١٢٧/أ] (**أو الحروفَ يجتبي**)، / أيْ يختار ترتيب أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم، كما فعل الطَّبَرَانيّ،[٦] وهو أسهل في التناول.

ومِن أوّل من صنّف المسانيدَ نُعَيمُ بن حمّادٍ،[٧] وأسدُ بن موسىٰ،[١] ويحيىٰ الحِمّانيُّ،[٢] ومُسَدَّدُ بن مُسَرْهَدٍ.[٣]

---

(١). هو السائبُ بن يزيدَ بنِ سعيدِ بن ثمامةَ بنِ الأسود، أبو يزيدَ، ابنُ أخت نمرٍ، قدِ اختُلِف في نسبته اختلافٌ كثيرٍ، صحابيٌّ صغيرٌ. اختُلِف في سنة وفاته، فأقلّ ما قيل: سنةُ ثمانين، وأكثر ما قيل: سنةُ إحدىٰ وتسعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٧٦ -٥٧٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ١٦٩-١٧٠).

(٢). هو عامرُ بن واثلةَ بنِ عبد الله بن عُمَيرِ بن جابرٍ، وقيل في نسبه غيرُ ذٰلك، أبو الطُّفَيل، الليثيُّ، المكّيُّ، آخرُ من بقي من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي سنةَ مِائةٍ، أو عشرٍ ومِائةٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦٩٦-١٦٩٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٤١-٤٢).

(٣). هو عبدُ الله بنُ الزبير بن العوّام بن خويلدِ بن أسدٍ، أبو بكرٍ، وأبو خُبَيبٍ، الأسديُّ القرشيُّ، أوّل مولودٍ للمهاجرين بالمدينة، وبُويع بالخلافة بعدَ معاويةَ بنِ يزيدَ. قُتِل سنةَ ثلاثٍ وسبعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٠٥-٩١٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٣٨-١٤١).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٣٥٣).

(٥). في "الأصل": (حسن). والتصحيح من "علوم الحديث" لابن الصلاح.

(٦). يعني في "المعجم الكبير"، لٰكنّه قدّم مسانيدَ العشَرة المبشَّرين بالجنّة أوّلًا، ثمّ رتّب سائر الصحابة علىٰ حروف المعجم. وانظر ذٰلك في مقدّمته "للمعجم الكبير" (١/ ٥١).

(٧). قاله أحمدُ، انظر "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٤٦٨). والدارقطنيُّ، انظرِ "الجامع" للخطيب (٢/ ٤٤٣).

قال الحاكم أبو عبد الله[٤]: «أوّلُ من صنّف المسند علىٰ تراجِم الرجال في الإسلام - عُبيدُ الله بنُ موسىٰ [العَبْسيُّ]،[٥] وأبو داودَ الطيالسيُّ».[٦]

---

(١). قال ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٣٨٩) إنّه أوّل من صنّف المسند في مِصرَ، وأشار إلىٰ سَبْقه نعيمَ بنَ حمّادٍ ويحيىٰ الحِمّانيَّ، فقال: «وأسدٌ قبلَهما، وأقدمُ موتًا».

وهو أسدُ بن موسىٰ بنِ إبراهيمَ ابنِ الخليفة: الوليد ابن الخليفة عبد الملك بن مروانَ، أبو سعيدٍ، الأمويُّ القرشيُّ، المِصريُّ، المعروفُ بـ(أسد السنّة). تُوُفِّي سنةَ اثنتي عشرةَ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ١٦٢-١٦٤).

وذكر أوّليّتَه الخطيب احتمالًا، وأجاب عن تقدّمه سنًّا وسماعًا، انظرِ "الجامع" له (٢/ ٤٤٣).

ونقل الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ١٦٤) عن صاحبِ "الإمام"، يعني ابنَ دقيقِ العيد أنّه قال: يُقال: «هو أوّل من صنّف المسند».

(٢). ذكره عن نفسه، رواه عنه العقيليّ في "الضعفاء" (٦/ ٣٧٩-٣٨٠ برقْم ٦٦٥٣). ويحتمل أن يريد به أوّلَ أهلِ الكوفة خصوصًا، كما حكاه ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٣٨٩).

وهو يحيىٰ بنُ عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن ميمونِ بن عبد الرحمٰن، أبو زكريّا، الحِمّانيُّ، الكوفيُّ، الحافظُ، كان يتلقّط غرائب الناس فيرويها عن شيوخهم، يوهم أنّه سمعها، وكان غاليًا في التشيّع. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وعشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٥٢٦-٥٤٠).

(٣). قال ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٣٨٩) إنّه أوّل من صنّف المسند في البصرة.

(٤). انظرِ "المدخلَ إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص٦٢).

(٥). في "الأصل": (العنسيُّ)، وهو تصحيفٌ.

وهو عُبيدُ الله بنُ موسىٰ بنِ أبي المختار، أبو محمّدٍ، العبسيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، يُعرَف بـ(باذامَ)، حافظٌ روىٰ له الجماعة، علىٰ غلوّه في التشيُّع. تُوُفِّي سنةَ ثلاث عشرةَ ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريّ (٥/ ٤٠١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٥٥٣-٥٥٧).

(٦). هو سليمانُ بن داودَ بنِ الجارود، أبو داودَ، البصريُّ، الفارسيُّ الأصلِ، مولىٰ آلِ الزبير بن العوّام، الطيالسيُّ، الحافظُ، صاحبُ "المسند" المشهورِ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ ومِائتين. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لتلميذه ابنِ سعدٍ (٩/ ٢٩٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٣٧٨-٣٨٤).

وتُعُقِّب بأنّ الحامل علىٰ هٰذا القولِ تقدُّمُ عصر الطيالسيّ علىٰ أعصار من صنّف المسانيد، فظنّ أنّه هو الذي صنّفه،[١] وليس كذٰلك، وإنّما هو مِن جمع بعض الحفّاظ الخُرَاسانيّين، جَمَع فيه روايةَ يونُسَ بنِ حَبِيبٍ[٢] خاصّةً، وشذّ عنه كثيرٌ منه.[٣]

قال المصنِّف[١]: «ويُشبه هٰذا - "مسندُ الشافعيّ"؛[٢] فإنّه ليس تصنيفَه، وإنّما لَقَطَه بعض الحفّاظ النَّيْسابُوريّين من مسموع الأصمِّ[٣] منَ "الأمّ"،[٤] وسمعه عليه؛ فإنّه سمع "الأمّ"

---

(١). انظرِ "النكت الوفيّة" (٢/ ٣٩٥)، و"تدريب الراوي" (١/ ٢٦٧).

(٢). هو يونُسُ بن حُبِيبِ بن عبد القاهر بن عبد العزيز بن عمرَ، أبو بِشْرٍ، العجليُّ مولاهمُ، الأصبهانيُّ، راوي "مسند الطيالسيّ". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وستّينَ ومِائتين. انظرِ "الجرحَ والتعديلَ" لتلميذه ابن أبي حاتمٍ (٩/ ٢٣٧-٢٣٨)، و"طبقاتِ المحدّثين بأصبهانَ" لأبي الشيخ بن حيّانَ (٣/ ٤٤-٤٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٩٦-٥٩٧).

(٣). انظرِ "النكت الوفيّة" (١/ ٢٨١).

اختلف العلماء في جامع "مسند الطيالسيّ". فقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٨٤) في ترجمة أبي داود الطيالسيّ: «مصنِّفُ المسنَدِ المشهورِ».

لٰكنّه خالف ذٰلك في "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٣٨٢)، ونقل عن أبي نعيمٍ الأصبهانيّ قال: «صنّف أبو مسعودٍ الرازيُّ ليونُسَ بنِ حَبِيبٍ "مسندَ أبي داودَ"».

وهٰذا أولىٰ الأقوال؛ لتقدُّم قائله، وسَعة معرفته، لا سيّما بأخبار الأصبهانيّين. والله أعلمُ.

وقال الزركشيّ في "النكت" (٢/ ٣٦٢): «وليس المسند لأبي داودَ، وإنّما هو ليونُسَ بنِ حبيبٍ».

ولعلّه ظنّ ذٰلك لأنّه راويه عن أبي داودَ الطيالسيِّ.

وقال السخاويّ في "فتح المغيث" (١/ ١٥٨): «إنّما تولّىٰ جمعه بعض الحفّاظ الأصبهانيّين من حديث يونُسَ بنِ حَبِيبٍ الراوي عنه».

ولعلّه قال ذٰلك لأنّ إسناد "المسند" مسلسلٌ بالأصبهانيّين عدّةَ طبقاتٍ، أو أراد أبا مسعودٍ الرازيّ؛ فإنّه نزل أصبهانَ، انظر "تهذيب الكمال" (١/ ٤٢٢).

وقال البِقاعيُّ -كما نقله الشارح هنا- أنّه من جمع بعض الحفّاظ الخراسانيّين.

ولم أتبيّن مأخذه، وأبو مسعودٍ منسوبٌ إلىٰ الريِّ، وهي من مدن خراسانَ، انظرِ "الأنساب" للسَّمعانيّ (٥/ ٧٠)؛ فلعلّه أراده. والله أعلمُ.

(١). في "تدريب الراوي" (١/ ٢٦٧).

(٢). **قوله: ("مسند الشافعيّ")، إلخ.**

ذكر الحافظ أبو عبد الله محمّدُ بن عليٍّ بن حمزةَ الحسينيُّ الدمشقيُّ في "التذكرة" أنّ عمدة الشافعيِّ في الِاستدلال لمذهبه في الغالب – علىٰ ما رواه في هٰذا "المسند" بأسانيده، وأنّ[ه] مذهبُه الذي يَدِين اللهَ به أتباعُه [ومقلّدوه]؛ فهو موضوعٌ لأدلّته، علىٰ ما صحّ عنده من مرويّاته. انتهىٰ.

وتعقّبه الحافظُ ابنُ حجرٍ بأنّ الأمر فيه ليس كما ذكره، بلِ الأحاديث المذكورة فيه: منها ما يُستدَلُّ به لمذهبه، ومنها ما يورد[هُ] مُستدِلًّا لغيره ويوهِّيه.

قال: «وبقي مِن حديث الشافعيّ شيءٌ كثيرٌ لم يقع في هٰذا "المسند".

ويكفي في الدلالة علىٰ ذٰلك قولُ إمام الأئمة أبي بكرِ بن خزيمةَ إنّه لا يعرف عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم سُنّةً لم يُودعْها الشافعيُّ كتابَه، وكم مِن سُنّةٍ وردت [عنِ] النبيّ صلىٰ الله عليه وسلّم لا توجد في هٰذا "المسند"؟!

ولم يُرتّبِ الذي جمع [حديث] الشافعيِّ أحاديثَه المذكورةَ، لا علىٰ المسانيد، ولا علىٰ الأبواب، وهو قصورٌ شديدٌ؛ فإنّه اكتفىٰ بالتقاطها مِن كتب "الأمّ"، وغيرِها، علىٰ ما اتّفق؛ ولذٰلك وقع فيها تَكرارٌ في كثيرٍ منَ المواضع.

ومَن أراد الوقوف علىٰ حديث الشافعيّ مستوعَبًا، فعليه بكتاب "معرفةِ السنن والآثار" للبَيْهَقيّ؛ فإنّه [تـ]تَبَّعَ ذٰلك [أتمَّ] تَتَبُّعٍ؛ فلم يتركْ له في تصانيفه القديمة والجديدة حديثًا، إلّا ذكره، وأورده مرتَّبًا علىٰ الأحكام. فلو كان الحسينيُّ اعتبر ما فيه، لكان أولىٰ». انتهىٰ.

كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٥٩-٢٦٠).

وانظرِ "التذكرة" للحسينيّ (١/ ٤)، و"تعجيل المنفعة" لابن حجرٍ (١/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٣). هو محمّد بن يعقوبَ بن يوسفَ، أبو العبّاس، الأمويُّ مولاهم، النَّيْسابُوريُّ، الأصمُّ، الحافظُ، حدّث ستًّا وسبعين سنةً. تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وأربعين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٥٢-٤٦٠).

(٤). ومن غير "الأمّ" أيضًا، كما قاله ابن حجرٍ، فيما نقله عنه الشارح في الحاشية الماضية قريبًا.

- أو غالبها - علىٰ الرَّبيع، عنِ الشافعيّ، وعُمِّر، وكان آخرَ من روىٰ عنه، وحصل له صَمَمٌ، فكان في السماع عليه مشقّةٌ».

والله أعلم.

(**وخيرُه**)، يعني مِن أحسن مراتب تصنيف الحديث، (**مُعَلَّلٌ**)، أيْ تصنيفُه مُعَلَّلًا، بأنْ يجمع في كلّ حديثٍ أو بابٍ - طُرُقَه، واختلافَ الرواة فيه.[١]

قال المصنِّف[٢]: «لأنّ معرفة العلل أجلُّ أنواع الحديث».

ثمّ الأَوْلىٰ جعله علىٰ الأبواب؛ ليسهل تناوله.

وقد صنَّف يعقوبُ بن شيبةَ[٣] مسنَدَه مُعَلَّلًا، ولم يتِمَّ. قيل[٤]: «ولم يَتِمَّ مسندٌ مُعَلَّلٌ قطُّ». وقد صنَّف بعضُهم[٥] مسنَدَ أبي هريرةَ في مِائتي جزءٍ.[٦]

(**وقد رأوا**)، أيِ المحدّثون، من طرق التصنيف أيضًا - (**أنْ يَجمعَ الأطراف**)؛ فيَذكُرَ طَرَفَ الحديث الدالَّ علىٰ بقيّته، ويجمعَ أسانيده، إمّا مستوعِبًا، أو مقيِّدًا بكتبٍ مخصوصةٍ، كـ"أطراف الكتب الستّة" لابن طاهرٍ.[٧]

---

(١). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٢٤).

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٢٤).

(٣). هو يعقوبُ بن شيبةَ بنِ الصلت بن عُصفورٍ، أبو يوسفَ، السَّدُوسيُّ، البصريُّ، ثمّ البغداديُّ، الحافظُ الكبيرُ، أُخِذ عليه الوقف في القرآن. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وستّين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٤٧٦-٤٧٩).

(٤). نقل ذٰلك الأزهريّ عن شيوخه، انظر "تاريخ بغداد" (١٦/ ٤١٠-٤١١).

(٥). هو يعقوبُ بنُ شيبةَ المذكورُ قبلُ، كما في "تاريخ بغدادَ" (١٦/ ٤١٠)، لٰكنّ الشارح نقل عبارة "تدريب الراوي" كما هي.

(٦). انظر "تاريخ بغدد" (١٦/ ٤١٠).

(٧). هو محمّدُ بن طاهرِ بن عليِّ بن أحمدَ، أبو الفضلِ، المقدسيُّ، يُعرَف بـ(ابن القيسرانيّ)، الحافظُ، صاحبُ التصانيف. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وخمسِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٣٦١-٣٧١).

قال المصنِّف[١]: «يجوز في كتابة الأطراف - الِاكتفاءُ ببعض الحديث مطلقًا، وإن لم يُفِد».

(**أو**) أنْ يَجمعَ (**شيوخًا**)، أيْ أحاديثَهم، كلُّ شيخٍ منهم علىٰ انفراده.

قال عثمانُ بن سعيدٍ الدارميُّ[٢]: يقال: «مَن لم يجمع حديثَ هٰؤلاء الخمسةِ، فهو مفلسٌ في الحديث: سفيانُ، وشعبةُ، ومالكٌ، وحمّادُ بن زيدٍ،[٣] وابنُ عُيَيْنَةَ، وهم أصول الدين».[٤]

[١٢٧/ب] وبعضهم يجمع حديث شيوخٍ كثيرةٍ غيرِ / هٰؤلاء، كأيّوبَ،[٥] والزهريِّ،[٦] والأوزاعيِّ.[٧]

(**أو**) يجمعَ (**أبوابًا**) من أبواب الكتب المؤلَّفة، بأنْ يُفردَ كلَّ بابٍ علىٰ حِدَةٍ بالتصنيف، كرؤيةِ الله تعالىٰ،[١] والنيّةِ،[٢] ورفعِ اليدين في الصلاة،[٣] والقراءةِ خلفَ الإمام،[٤] والبسملةِ،[٥] وغيرِ ذٰلك.

---

(١). في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٦٤).

(٢). هو عثمانُ بن سعيدِ بن خالدِ بن سعيدٍ، أبو سعيدٍ، التميميُّ الدارميُّ، ثمّ الهرويُّ، الحافظُ، صاحب التصانيف في السنّة. تُوُفِّي سنةَ ثمانين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣١٩-٣٢٦).

(٣). هو حمّادُ بن زيدِ بن درهمٍ، أبو إسماعيلَ، الأزديُّ مولاهمُ، البصريُّ، الإمامُ المشهورُ، روىٰ حديثَه الجماعةُ. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وسبعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٤٥٦-٤٦٢).

(٤). رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٤٥٦-٤٥٧ برقْم ١٩٧٨).

وليس مراد عثمانَ الدارميِّ بجمع حديث هٰؤلاء الحفّاظِ - أن يُفرَد بتصنيفٍ، بل مراده استيعاب حفظه، والعنايةُ به؛ لأنّ شطرًا كبيرًا منَ السنّة يدور عليهم.

(٥). جمع إسماعيلُ بن إسحاقَ القاضي أحاديثَ لأيّوبَ السَّخْتِيانيِّ في جزءٍ لطيفٍ، وهو مطبوعٌ.

(٦). قال الخطيب في ترجمة محمّدِ بن يحيىٰ الذهليّ من "تاريخ بغدادَ" (٤/ ٦٥٦): «صنّف حديث الزهريّ، وجوّده».

وهو تصنيفٌ معلَّلٌ عظيمٌ، قال الدارقطنيُّ في "سؤالات السُّلَميّ" (ص٣٠٢): «من أحبّ أن يعرف قُصور علمه عن علم السلف، فلْينظر في "علل حديث الزهري" لمحمّدِ بن يحيىٰ الذهليّ».

(٧). جمع ابنُ حذلمٍ الدمشقيُّ جزءًا لطيفًا في أحاديثَ للأوزاعيّ، وهو مطبوعٌ.

(**أو**) يجمعَ (**تراجِمًا**)، أيْ أسانيدَ معيّنةً، كترجَمةِ (مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ)، وترجَمةِ (هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشةَ)، وغيرِهما ممّا تقدّم أوّلَ الكتاب.(٦)

(**أو**) يجمعَ (**طُرُقًا**) لحديثٍ واحدٍ، كطرق حديثِ «من كذب عَلَيَّ»،(٧) وطرقِ حديثِ «أُنزِل القرآنُ علىٰ سبعةِ أحرفٍ»،(٨) وطرقِ حديث الحوض،(٩) والشفاعةِ،(١) وغيرِها.(٢)

---

(١). أفرد هٰذا الباب العظيم: الدارقطنيُّ في كتابه "الرؤية"، وابن النحّاس التُّجِيبيُّ في كتابه "رؤية الله"، وأملىٰ محمّدُ بن عبد الواحد الدقّاقُ "مجلسًا في رؤية الله". وكلُّها مطبوعةٌ.

(٢). أفرده ابن أبي الدنيا في كتابه "الإخلاص والنيّة"، وهو مطبوعٌ.

(٣). أفرده البخاريُّ في "جزء رفع اليدين"، وهو مطبوعٌ.

(٤). أفرده البخاريُّ والبيهقيُّ، وكتاباهما مطبوعان.

(٥). أفرده بالتصنيف ابن عبد البرّ في كتابه "الإنصاف"، وابن طاهرٍ المقدسيُّ في "مسألة البسملة"، وهما مطبوعان.

وذكر الباحث محمّدٌ زبيرٌ أبو الكلام أكثرَ من خمسةٍ وستّين تصنيفًا مفردًا في هٰذه المسألة، منها ما ليس بمسندٍ، انظر مقدّمة تحقيقه لـ"كتاب البسملة" لأبي شامةٍ (ص٦٥-٧٥).

(٦). يعني عند الكلام علىٰ أصحّ الأسانيد، انظرِ "الأصل" (ل: ٧/أ - ٩/ب).

(٧). سبق تخريجه.

وممّن أفرده بالتصنيف الطبرانيُّ، وهو مطبوعٌ. وانظرِ "التعريف بما أُفرد من الأحاديث بتصنيف" ليوسُفَ العتيقِ (ص١٥٠-١٥٢).

(٨). سبق تخريجُه.

وانظرِ "التعريف بما أُفرد من الأحاديث بتصنيف" ليوسُفَ العتيقِ (ص٣٤-٣٥).

(٩). يريد بـ(حديث الحوض) الجنسَ، لا حديثًا بعينه؛ فكان اللائقُ أن يُذكَر مع الأبواب التي أُفرِدت بالتصنيف، لا مع الأحاديثِ.

قال الشيخ الألبانيُّ في تحقيقه لكتاب "بداية السُّول" للعزّ بن عبد السلام (ص٥٥): «وأمّا الحوض، فأحاديثه كثيرةٌ جدًّا، قد بلغت مبلغ التواتر، التي يحصل بمجموعها العلمُ القطعيُّ».

=

قال ابن الصلاح[٣]: «وعليه - أيِ المصنِّفِ - في كلّ ذٰلك تصحيحُ القصد، والحذرُ من قصدِ المكاثرة، ونحوِه. بلغنا عن حمزة [الكِنَانيِّ][٤] أنّه خرّج حديثًا واحدًا من نحو مِائتي طريقٍ، فأعجبه ذٰلك، فرأىٰ يحيىٰ بن مَعِينٍ في منامه، فذكر له ذٰلك، فقال له: أخشىٰ أن يدخل هٰذا تحتَ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾ [التكاثر:١]».[٥]

(و)ينبغي للمصنِّف أن يتحرّىٰ في تأليفه العباراتِ الواضحةَ والموجزةَ، والِاصطلاحاتِ المستعملةَ، ولٰكنْ لا يبالغ في الإيضاح بحيثُ ينتهي إلىٰ الركاكةِ،[٦] ولا في الإيجاز بحيثُ

ثمّ نقل عنِ الحافظ أنّه قال في "الفتح" (١١/ ٤٦٧): «إذْ قد روىٰ ذٰلك عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم منَ الصحابة [ما] نيّف علىٰ الثلاثينَ، منهم في "الصحيحين" ما ينيّف علىٰ العشرينَ، وفي غيرهما بقيّة ذٰلك ممّا صحّ نقلُه، واشتَهر رواته».

ثمّ قال الشيخ: «وقدِ استقصىٰ طرقه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (١/ ٤٧٣-٥٢١، بأرقام ٧١٤-٧٩٥)، عن أكثرَ من خمسةٍ وثلاثينَ صحابيًّا، لبعضهم أكثرُ من طريقٍ واحدٍ». ثمّ ذكر أسماءهم.

هٰذا، وقد أفرد هٰذا البابَ بالتصنيف بَقِيُّ بن مخلدٍ في كتابه "الحوض والكوثر"، وذيّل عليه ابن بَشْكُوَالَ، وكلاهما مطبوعٌ.

(١). حديث الشفاعة المشهورُ، رواه بطولِه البخاريُّ في "صحيحه" (٦/ ٨٤-٨٥ برقْم ٤٧١٢)، ومسلمٌ في "صحيحه" (١/ ١٢٧-١٢٩)، من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

ولم أجد من أفرد حديثَ الشفاعة هٰذا أو باب الشفاعة عمومًا بتصنيفٍ مسندٍ. والله أعلمُ.

(٢). انظرِ "التعريف بما أُفرِد منَ الحديث بالتصنيف" ليوسُفَ العتيقِ؛ فقد ذكر خمسةً وسبعين ومِائةَ حديثٍ أفردها العلماء بتصانيفَ، لٰكنّ كثيرًا منها ليس بمسندٍ؛ فلا يدخل في غرض الشارح هنا.

(٣). في "علوم الحديث" (ص٢٥٤-٢٥٥).

(٤). في "الأصل": (الكَتّانيّ) بالتاء، وهو تصحيفٌ.

وهو حمزةُ بن محمّدِ بن عليِّ بن العبّاس، أبو القاسمِ، الكِنَانيُّ، المِصريُّ، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وخمسين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ١٧٩-١٨١).

(٥). رواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٠٣٤ برقْم ١٩٨٨).

(٦). الركاكة: الضعف، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٩٤١)، والمقصود هنا أن ينتهي الكلام إلىٰ ضعف المعنىٰ، بالخوض في الواضحات، التي لا تنفع السامع.

يُفضي إلىٰ الِاستغلاق، وأنْ يعتنيَ بما لم يُسبق إليه أكثرَ من غيره، بألّا يكونَ هناك تصنيفٌ يغني عن مصنَّفه من جميع أساليبه، فإن أغنىٰ عن بعضها، فلْيصنِّفْ من جنسه ما يزيد زياداتٍ يُحتفَل بها، مع ضمّ النِّكات والفوائد وغيرِها.(١)

(**واحذر**) - أيّها المصنِّفُ - (**منَ الإخراج**) أيْ إخراجِ تصنيفك من يدك إلىٰ الناس، (**قبلَ الِانتِقا**)، أيِ التهذيبِ، والتحريرِ، وتكريرِ النظر فيه، ولا يَضُرّك فيه كثرةُ الإلحاقات؛ فقد قال الشافعيّ رضي الله تعالىٰ عنه: «إذا رأيتَ الكتاب فيه إلحاقٌ وإصلاحٌ، فاشهد له بالصحّة».(٢)

وقال بعض الفضلاء(٣): «لا يضيء الكتاب حتّىٰ يُظلمَ».(٤)

وأمّا ذمُّ الناس لك فيه، فلا تعبأْ به؛ إذ لا ينفكُّ عنه أحدٌ، قال الخطيب: «من صنَّف، فقد جعل عقله علىٰ طبقٍ، يعرضه علىٰ الناس».(٥)

فعوِّل علىٰ هٰذا الكلام، ولا حاجةَ بك في كتابك إلىٰ كثرة الِاعتذارات؛ فـ«إنّما الأعمال بالنيّات».(٦)

[١٢٨/أ] (**وهل يُثاب**) ويؤجر (**قارئ**) متونِ (**الآثار**)، أيِ الأحاديثِ، / وسامعُها من غير قصد الحفظ ونحوِه، (**كقارئ القرآن**) العزيز، مِن حيثُ أصلُ الثوابِ؟

فيه (**خُلْفٌ**)، أيْ خلافٌ، (**جار**)ي(٧) بين العلماء.(١)

---

(١). انظرِ "المجموعَ شرحَ المهذَّب" للنوويّ (١/ ٣٠).

(٢). رواه ابن أبي حاتمٍ في "آداب الشافعيّ ومناقبه" (ص١٣٤)، والخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٩٩ برقْم ٧٦٨)، وفي "الجامع" (١/ ٤٣٥ برقْم ٥٩٢).

(٣). هو أبو زيدٍ النحْويّ، واسمُه: سعيدُ بن أوسٍ، الأنصاريُّ، البصريُّ.

(٤). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٤٣١ برقْم ٥٨٤، ورقْم ٥٨٥)

(٥). رواه عليّ بن المفضَّل في "الأربعينَ علىٰ طبقات الأربعينَ" (ص٥٠٥).

(٦). سبق تخريجه.

(٧). كذا زاد الشارح الياء، ولم يكن لذٰلك داعٍ؛ فإنّ إثباتها هنا لا يصحُّ إلّا علىٰ نيّة الوقف، وعلىٰ لغةٍ قليلةٍ أيضًا. انظر "شرح قطر الندىٰ" لابن هشامٍ (ص٣٢٦).

فقال الشيخ أبو إسحاقَ[٢] إنّ[٣] قراءة متونها لا يتعلّق بها ثوابٌ خاصٌّ؛ لجواز قراءتها وروايتها بالمعنىٰ.[٤]

واستظهره ابنُ العمادِ [الأقْفَهْسيُّ]،[٥] قال: «إذ لو تعلّق بنفس ألفاظها ثوابٌ خاصٌّ، لَمَا جاز تغييرها، وروايتُها بالمعنىٰ؛ لأنّ ما تعلّق به حكمٌ شرعيٌّ لا يجوز تغييره، بخلاف القرآن؛ فإنّه مُعْجِزٌ. وإذا كانت قراءتُه المجرَّدةُ لا ثواب فيها، لم يكن في استماعه المجرَّد ثوابٌ، بالأَوْلىٰ».[٦]

وقال بعضهم بالثواب علىٰ ذٰلك.

---

(١). انظرِ "النكت" للزركشيّ (٣/ ١٢٦٣)، و"نهاية المحتاج" للرمليّ (١/ ١٦٣).

(٢). هو إبراهيمُ بن عليّ بن يوسفَ، جمالُ الدين، أبو إسحاقَ، الفِيرُوزَباديُّ، المعروفُ بـ(الشيرازيِّ)، الفقيهُ الشافعيُّ، صاحب "المهذّب" في الفقه. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وسبعين وأربعِمِائةٍ. انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لتلميذه عبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص١١٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٤٥٢-٤٦٤).

(٣). في "الأصل": (أنّ) بالفتح، وهو تصحيفٌ.

(٤). أشار أبو إسحاقَ إلىٰ هٰذه المسألةِ في "شرح اللمع" (٢/ ٦٤٧).

وقد عزا النصَّ المذكورَ إلىٰ "شرح اللمع" - الزركشيُّ في "النكت" (٣/ ١٢٦٣)، وابنُ حجرٍ الهيتميّ في "الفتاوىٰ الحديثيّة" (ص١٩٨).

(٥). في "الأصل": (الأَفْقَهْسيّ)، بتقديم الفاء علىٰ القاف، وهو تصحيفٌ.

وهو أحمدُ بن عمادِ بن يوسفَ بنِ عبد النبيّ، شهابُ الدين، أبو العبّاس، الأَقْفَهْسيُّ، ثمّ القاهريُّ، الشافعيُّ، الفقيهُ، يُعرَف بـ(ابن العِماد). تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانِمِائةٍ. انظر "إنباء الغُمْر" لتلميذه ابنِ حجرٍ (٢/ ٣٣٢)، و"الضوء اللامع" للسخاويّ (٢/ ٤٧-٤٩).

(٦). انظرِ "الفتاوىٰ الحديثيّة" لابن حجرٍ الهيتميّ (ص١٩٨).

وحكاه الزركشيّ في "النكت" (٣/ ١٢٦٣) عن بعضهم مبهَمًا.

واستوجهه المحقِّق ابنُ حجرٍ الهَيْتَميُّ،[١] قال[٢]: «لأنّ سماعها لا يخلو من فائدةٍ، لو لم يكن إلّا عَوْدُ بركته علىٰ القارئ والمستمِع؛[٣] فلا ينافي ذٰلك قولُهم إنّ سماع الأذكار مباحٌ لا سنّةٌ».

أمّا إن قصد بسماعه الحفظَ، وتعلُّمَ الأحكامِ، والصلاةَ علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، واتّصالَ السند، ففيه ثوابٌ اتّفاقًا.

هٰذا، وذكر جماعةٌ[٤] عنِ الإمامِ الحافظِ الحُجّةِ أبي عبد الله محمّدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ، صاحبِ "الجامعِ الصحيحِ" - أثرًا لطيفًا، جامعًا لآداب طالب الحديث، أحببت إيرادَه هنا، بعد إشارتي إليه بقولي:

(وللبخـــــاريِّ رُبَاعيّـــــاتُ ∴ فـي طالـب الحـديث نَيِّـراتُ)

وقد ألحقته في الهامش، مميَّزًا بالمداد الأحمر.[٥]

وذٰلك ما رُوِّيناه عن أشياخنا بأسانيدهم، إلىٰ أبي المظفَّرِ محمّدِ بن أحمدَ بنِ الفضلِ البخاريِّ،[١] قال: لـمّا عُزل أبو العبّاسِ الوليدُ بن إبراهيمَ [الهمَذانيُّ][٢] عن قضاء الريِّ، ورَدَ

---

(١). هو أحمدُ بن محمّدِ بن عليِّ بن حَجَرٍ، شهابُ الدين، أبو العبّاسِ، السعديُّ الأنصاريُّ، الهيتميُّ، ثمّ المكّيُّ، الشافعيُّ الفقيهُ، الأشعريُّ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين وتِسعِمِائةٍ. انظرِ "النور السافر" للعيدروس (ص٣٩٠-٣٩٦).

(٢). في "الفتاوىٰ الحديثيّة" (ص١٦٨-١٦٩).

(٣). هٰذا استدلالٌ بمحلِّ النزاع، إنّما عبّر ابن حجرٍ الهيتميُّ رحمه الله عنِ المسألة بعبارةٍ أخرىٰ؛ فإنّ البركة المذكورةَ هي الأجرُ المختلَف في حصوله، ولا يثبتها النُّفاةُ. وما سوىٰ ذٰلك من بركات حديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، التي هي الهداية بما فيه من أحكامٍ، وصلاح القلب بما فيه من عِبَرٍ، ونحوُ ذٰلك، فهي خارجةٌ عن محلِّ النزاع. والله أعلمُ.

(٤). منهم القاضي عياضٌ، فقد رواه في "الإلماع" (ص٢٩-٣٤)، وفي "الغنية" (ص٦٩-٧٢)، والمِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٤/ ٤٦١-٤٦٤)، والسُّيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٢٦-٧٢٨)، والقسطلانيّ في "إرشاد الساري" (١/ ١٨-١٩).

(٥). ولم تُمكِن متابعةُ الشارح علىٰ ذٰلك؛ لصعوبة ذٰلك في وسائل الطباعة المتاحةِ.

بُخارىٰ، فنزل في جوارنا، فحملني معلِّميْ أبو إبراهيمَ إسحاقُ بن إبراهيمَ الخُتَّليُّ[٣] إليه، فقال له: «أسألك أن تحدّث هٰذا الصبيَّ ممّا سمعت من مشايخك».

فقال: «ما لي سماعٌ».

قال: «فكيف وأنت فقيهٌ؟! فما هٰذا»؟!

قال: «لأنّي لـمّا بلغت مبلغ الرجال، تاقت نفسي إلىٰ معرفة الحديث وسماعه، فقصدت الإمامَ محمّدَ بن إسماعيلَ البخاريَّ، صاحبَ "الصحيح"، والمنظورَ إليه في علم الحديث، وأعلمْتُه مرادي، وسألته الإقبالَ عليه».

فقال: «يا بُنَيّ، لا تدخل في أمرٍ إلّا بعد معرفة حدوده، والوقوف علىٰ مقاديره».

فقلت: «عرِّفني، رحمك الله تعالىٰ، عرِّفني حدودَ ما / قصدتُك، ومقاديرَه». [١٢٨/ب]

قال لي: «اعلم أنّ الرجلَ لا يصير محدّثًا كاملًا في الحديث، إلّا بعد أن يكتب أربعًا، مع أربعٍ، كأربعٍ، مثلَ أربعٍ، في أربعٍ، عند أربعٍ، بأربعٍ، علىٰ أربعٍ، عن أربعٍ، لأربعٍ، وكلّ هٰذه الرُّبَاعيّاتِ لا تَتمُّ إلّا بأربعٍ، مع أربعٍ، فإذا تمّت له كلُّها، هان له أربعٌ، وابتُلِي بأربعٍ، فإذا صبر علىٰ ذٰلك، أكرمه الله تعالىٰ في الدنيا بأربعٍ، وأثابه في الآخرة بأربعٍ».

فقلت له: «فسِّر لي - رحمك الله تعالىٰ - ما ذكرتَ، من أحوال هٰذه الرُّبَاعيّاتِ، من قلبٍ صافٍ منشرحٍ كافٍ، وبيانٍ شافٍ، طلبًا لأجرٍ وافٍ».

---

(١). لم أقف علىٰ ترجمته.

(٢). في "الأصل": (الهمدانيّ) بإهمال الدال، نسبةً إلىٰ القبيلة، وما أثبتُّ أولىٰ، والتصحيح من "تهذيب الكمال" و"تدريب الراوي".

لٰكن قال عبد الهادي الأبياريُّ في "نيل الأماني" (ص١٤٧): قوله: (الهَمَدانيُّ): بالتحريك والإهمال، نسبةً إلىٰ القبيلة، وهو كلامٌ متنافرٌ؛ فإنّ التحريك يستلزم الإعجام؛ فتكون النسبة إلىٰ بلدةِ هَمَذانَ، والله أعلمُ.

ولم أقف علىٰ ترجمته.

(٣). لم أقف علىٰ ترجمته، والضبط المرسوم من "غاية الأماني" لعبد الهادي الأبياريِّ (ص١٤٧).

فقال: «نَعَمِ، الأربع التي يَحتاج إلىٰ كَتْبها: أخبار الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وشرائعُه، والصحابةِ، ومقاديرُهم، والتابعين، وأحوالُهم، وسائرِ العلماء، وتواريخُهم، مع أسماء رجالِهم، وكناهُم، وأمكنتِهم، وأزمنتِهم، كالتحميد مع الخُطَب، والدعاءِ مع الرسائل، والبسملةِ مع السُّوَر، والتكبيرِ مع الصلوات، مثلَ المسنَداتِ، والمرسلاتِ، والموقوفاتِ، والمقطوعاتِ، في صغرِه، وفي إدراكِه، وفي شبابِه، وفي كهولتِه، عند فراغِه، وشُغُلِه، وفقرِه، وغناهُ، بالجبالِ، والبحارِ، والبلدانِ، والبراريْ، علىٰ الأحجارِ، والأصدافِ، والجلودِ، والأكتافِ، إلىٰ الوقت الذي يمكنه نقله إلىٰ الأوراق، عمّن هو فوقَه، وعمّن هو مثلُه، وعمّن هو دونَه، وعن كتاب أبيه، يتيقّن أنّه بخطّ أبيه دون غيره، لوجه الله تعالىٰ، طلبًا لمرضاته، والعملِ بما وافق كتاب الله تعالىٰ منها،(١) ونشرِها بين طالبيها، والتأليفِ في إحياء ذكرِه بعدَه.

ثمّ لا تتمُّ له هٰذه الأشياءُ إلّا بأربعٍ من كسب العبد: معرفةِ الكتابة، واللغةِ، والصرفِ، والنحْوِ، مع أربعٍ، هنّ مِن محضِ عطاء الله تعالىٰ: الصحّةِ، والقدرةِ، والحِرْصِ، والحفظِ.

فإذا تمّت له هٰذه الأشياءُ، هان عليه أربعٌ: [الأهلُ]،(٢) والولدُ، والمالُ، والوطنُ، وابتُلِيَ بأربعٍ: شماتةِ الأعداء، ومَلَامَةِ الأصدقاء، وطعْنِ الجهلاء، وحَسَدِ العلماء.

فإذا صبر علىٰ هٰذه المحنِ، أكرمه الله تعالىٰ بأربعٍ: بعزِّ القناعة، وتهنئةِ العيش، ولذّةِ العلم، وبحياة الأبدِ، وأثابه في الآخرة بأربعٍ: بالشفاعة لمن أراد من إخوانه،(١) وبظلِّ / العرش، حيث [١٢٩/أ]

---

(١). لا يصحُّ تقييد الحديث لِيُعمَل به - بموافقة كتاب الله تعالىٰ؛ فإنّ الحديث حجّةٌ بنفسه، كما قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لا أَلفيَنَّ أحدَكم متّكئًا علىٰ أريكته، يأتيه أمرٌ ممّا أَمَرتُ به أو نَهيتُ عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه». رواه أبو داودَ في "السنن" (٥/ ١٩٢ برقْم ٤٥٩٧)، وابنُ ماجهْ في "سننه" (١/ ٥٠ برقْم ١٣)، والتِّرْمذيُّ في "الجامع" (٤/ ٣٩٨-٣٩٩ برقْم ٢٦٦٣)، وقال: «حديثٌ حسنٌ».

(٢). في "الأصل": (الوهل).

لا ظلَّ إلّا ظلُّه، ويَسقيَ من أراد من حوض نبيّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم،[٢] وبجوار النبيّين في أعلىٰ عِلِيِّينَ[٣] في الجنّة.

فقد أعلمتك - يا بُنَيَّ - بمُجملاتِ ما كنتُ سمعته من مشايخي متفرِّقًا في هٰذا الباب، فأقبلِ الآن إلىٰ ما قصدتَ أو دَعْ».

قال: فهالني قولُه، فسكتُّ متفكِّرًا وأطرقت متأدِّبًا، فلمّا رأىٰ ذٰلك منّي، قال لي: «فإذا لم تُطِقْ حمل هٰذه المشاقِّ كلِّها، فعليك بالفقه، الذي يُمكِنُك تعلُّمُه وأنت قارٌّ في بيتك، لا تحتاج إلىٰ بُعد الأسفار، وَوَطْءِ الديار، وركوب البحار،[٤] وهو - مع ذٰلك - ثمرة الحديث، وليس ثوابُ الفقه دونَ ثواب الحديث،[٥] ولا عزُّ الفقيه بأقلَّ من عزّ المحدّث».[٦]

قال: «فلمّا سمعت ذٰلك، نَقَض عزمي في طلب الحديث، وأقبلتُ علىٰ دراسة الفقه وتعلُّمِه، إلىٰ أن صرتُ فيه متقدّمًا، ووقفت منه علىٰ معرفة ما أمكنني مِن تعلُّمِه، بتوفيق الله تعالىٰ ومنّته؛ فلذٰلك لم يكن عندي ما أُمْلِيه علىٰ هٰذا الصبيِّ، يٰأبا إبراهيمَ».

---

(١). تعليق الشفاعة علىٰ إرادة الشافع - ليس معهودًا في القرآن أو في أحاديث الفضائل، ولٰكنّ المعهود أنّ المسلم يشفع لمن شاء الله تعالىٰ ورضي عنه، أو لبعض أقاربه مطلقًا دون تقييدٍ بإرادة الشافع. والله أعلمُ.

(٢). لم يجئ في أحاديث الفضائل أنّ غير النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يسقي الناس من حوضه. والله أعلمُ.

(٣). (عليُّون) جمعٌ معناه: شيءٌ فوق شيءٍ، وعلوٌّ فوقَ علوٍّ، وارتفاعٌ بعد ارتفاعٍ. انظر "تفسير الطبريّ" (٢٤/ ٢١٠-٢١١).

(٤). هٰذا غير مسلَّمٍ؛ لأنّ مناط الرحلة في الطلب والقرار في الوطن - هو توفُّر العلم فيه، وتوفُّره وعدمه متصوَّران في كلٍّ منَ الحديث والفقه، بل واقعانِ. ومالكٌ من كبار المحدّثين، ولم يرحل. ورحل إليه عبد الرحمٰن بنُ القاسم وغيرُه من الفقهاء. والله أعلمُ.

(٥). هٰذا ينافر ما سبق؛ لأنّ الأجر علىٰ قدر النصب، والله أعلمُ.

(٦). إن كان المراد بالعزّ المذكور ما يكون في الآخرة، فهو في معنىٰ زيادة الأجر السابقِ ذكرُها، وإن كان المراد ما يكون في الدنيا، فهو نوع شركٍ، يقدح في الإخلاص، والله أعلمُ.

فقال له أبو إبراهيمَ: «إنّ هٰذا الحديث الذي لا يوجد عند غيرك - خيرٌ للصبيّ من ألف حديثٍ نجدُه عند غيرك». انتهىٰ.[١]

قال المحقِّق ابنُ حجرٍ[٢]: «واستُفيد من ذٰلك مَزِيدُ فضل الفقه، وأنّه ثمرة الحديث، وإن كان طلب الحديث أشدَّ، وتحصيلُه أشقَّ».

قال الشافعيُّ: «أتريد أن تجمع بين الفقه والحديث؟! هيهاتَ»![٣]

وقال أيضًا: «من حفظ الفقه، عَظُمت قيمته، ومَن تعلَّم الحديث، قَوِيت حجّتُه، ومَن لم يَصُن نفسه، لم ينفعْه علمُه».[٤]

والله أعلم.

---

(١). نقل السخاويّ عن الحافظ ابن حجرٍ قال: «منذ قرأت هٰذه الحكايةَ إلىٰ أن كتبتُ هٰذه الأسطرَ، وقلبي نافرٌ من صحّتها، مستبعدٌ لثبوتها، تلوح أمارة الوضع عليها، وتَلمح إشارةَ التلفيق فيها، ولا يقع في قلبي أنّ محمّدَ بنَ إسماعيلَ يقول هٰذا، ولا بعضَه. وأمّا قوله : (إنّ هٰذا خيرٌ من ألف حديثٍ)، فكذبٌ لا مزيد عليه». انتهىٰ.

نقله عبد الهادي الأبياريُّ في "نيل الأماني في توضيح مقدّمة القسطلانيّ" (ص١٤٩)، نقله عنه السيّدُ بن أحمدَ بنِ صقرٍ محقّقُ كتاب "الإلماع" (ص٣٤).

(٢). يعني الهيتميَّ، في "الفتاوىٰ الحديثيّة" (ص٢٠٣).

(٣). رواه بنحوه ابن أبي حاتمٍ في "آداب الشافعيّ ومناقبه" (ص١٣٥)، والبيهقيّ في "مناقب الشافعيّ" (ص٢/ ١٥٢).

(٤). رواه القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص٢٢١)، والبيهقيّ في "المدخل" (٢/ ٧٣ برقْم ٥١١)، وابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٥١١ برقْم ٨٢٢) وفي (٢/ ١١٣٤ برقْم ٢٢٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٢٥٢)، وفي "شرف أصحاب الحديث" (ص٦٩)، وفي "الفقيه والمتفقّه" (ص١١٧-١١٨ برقْم ١٣٩).

(**العالي والنازلُ**)، أيْ: هٰذا مبحثُهما.

وهو النوع الثاني والأربعون.

(**قد خُصَّت**) هٰذه (**الأمّةُ**) المحمّديّةُ (**بالإسناد**) المتّصلِ بالنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فهو أمرٌ خصّنا الله عزّ وجلّ [به][1] من بين سائر أهل الملل.

قال أبو عليٍّ الجَيّانيُّ[2]: «خَصَّ الله تعالىٰ هٰذه الأمّةَ بثلاثة أشياءَ، لم يُعطِها مَن قبلَها: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ».

[١٢٩/ب] قال المصنِّف[3]: «ومن أدلّة ذٰلك ما رواه الحاكم[4] وغيرُه عن مَطَرٍ / الورّاقِ[5] في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، قال: إسنادُ الحديث».[6]

(**وهْو**)، أيِ الإسنادُ، (**منَ الدين**) المحمّديِّ، وسنّةٌ بالغةٌ من سننه المؤكَّدة، (**بلا تَردادٍ**)؛ ففي "صحيح مسلمٍ"[7]: قال عبد الله بنُ المبارك: «الإسناد منَ الدين، لولا الإسنادُ لقال مَن شاء بما شاء».[1]

---

(١). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٢). في كتابه "شرف المحدثين"، كما نقله الزركشيّ في "النكت" (٢/ ٨٨).

وهو الحسين بن محمّد بن أحمدَ، أبو عليٍّ، الغسّانيُّ، الجَيّانيُّ الأندلسيُّ، الحافظ المشهور، صاحب "تقييد المهمل". تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وتسعين وأربعِمائةٍ. انظرِ "الغُنْية" لتلميذه بالإجازة القاضي عياضٍ (١/ ١٣٨-١٤٠)، و"الصلةَ" لابن بَشْكُوَالَ (١/ ٢٠٣-٢٠٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ١٤٨-١٥١).

(٣). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٣٠).

(٤). في "المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص٥٢-٥٣ برقْم ١).

(٥). هو مَطَر بنُ طهمانَ، أبو رجاءٍ، مولىٰ عِلْباءَ بنِ أحمرَ اليَشكُريِّ، الخراسانيُّ، نزيل البصرة، رأىٰ أنس بنَ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وعشرين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٤٥٢-٤٥٣)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٨٧-٨٨).

(٦). ورواه كذٰلك ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٢٠٩).

(٧). في "مقدّمته" (١/ ١٢).

وقال سفيانُ الثوريُّ: «الإسناد سلاح المؤمن».[٢]

وقال سفيانُ بن عُيَيْنَةَ: حدَّثَ الزهريّ يومًا بحديثٍ، فقلت: «هاتِهِ بلا إسنادٍ»، فقال الزُّهْريُّ: «أتَرْقَىٰ السطح بلا سُلَّمٍ»؟![٣]

(**وطلبُ العلوّ**) في الإسناد (**سنّةٌ**)، أيْ طريقةٌ مطلوبةٌ، عمّن سلف؛ فقد كان أصحاب ابنِ مسعودٍ يرحلون منَ الكوفة إلىٰ المدينة، فيتعلّمون من عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه، ويسمعون منه.[٤]

وقال الطُّوْسيُّ[٥]: «قُرب الإسناد قربةٌ إلىٰ الله تعالىٰ».[٦]

ومِن ثَمّ اتّفقت أئمّة الحديث قديمًا - كما قاله الحافظ العَلَائيّ[١] - علىٰ الرِّحلة إلىٰ مَن عندَه الإسنادُ.

---

(١). ورواه التِّرْمذيّ في "العلل الصغير" (الجامع: ٦/ ٢٣٢)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٦)، وابن حبّانَ في "المجروحين" (١/ ٣٠)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٩٤)، والسمعانيّ في "أدب الإملاء والإستملاء" (١/ ١١٤-١١٥ برقْم ١٤).

(٢). رواه الحاكم في "المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص٥٨ برقْم ٩)، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص٤٢)، والسمعانيّ في "أدب الإملاء والإستملاء" (١/ ١٢٠-١٢١ برقْم ٢٠).

وروىٰ الحاكم في "المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص٥٦ برقْم ٦) عن الثوريِّ نحوَه.

(٣). ذكره البيهقيّ في "شعب الإيمان" (١/ ٨٤-٨٥)، وعزا روايته إلىٰ كتابه "المدخلِ"، وليس في القدر المطبوع منه، ولم يذكرْه الشيخُ محمّدٌ ضياءُ الرحمٰن الأعظميّ فيما ذكره من النصوص المفقودة في مقدّمة تحقيقه لـ"لمدخل" (١/ ١١٦-١٢٨)؛ فإنّه اقتصر علىٰ ما وجد في "فتح المغيث" و"تدريب الراوي".

(٤). قاله أحمدُ بن حنبلٍ، رواه عنه الخطيب في "الجامع" (١/ ١٨٥ برقْم ١٢٠).

(٥). هو محمّد بنُ أسلمَ بنِ سالم بن يزيدَ، أبو الحسن، الكِنْديُّ مولاهم، الطوسيُّ الخراسانيُّ، الإمام الربّانيُّ، كان يضاهىٰ بأحمدَ بنِ حنبلٍ وإسحاقَ بنِ راهويهْ. تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وأربعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ١٩٥-٢٠٧).

(٦). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ١٨٤ برقْم ١١٨).

وهو أفضل منَ النزول فيه.

(و)أمّا (**من ∴ يفضّلِ النزول**) في الإسناد (**عنه**)، أي علىٰ العلوّ، وهو قول بعض أهل النظر،[٢] محتجًّا له بأنّ الإسناد كلَّما زاد عدده، زاد الِاجتهاد فيه، فـ(**ما فَطَن**) المقصودَ منَ الإسناد؛ لأنّ كثرة المشقّة غيرُ مطلوبةٍ بنفسها، ومراعاة المعنىٰ المقصودِ منَ الرواية – وهو الصحّةُ – أولىٰ.[٣]

قال ابنُ الصلاح[٤]: «العلوّ يُبعِد الإسناد منَ الخلل؛ لأنّ كلّ واحدٍ من رجاله يَحتمِل أن يقع الخلل من جهته، سهوًا أو عمدًا؛ ففي قلّتهم قلّةُ جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرةُ جهات الخلل، وهٰذا جليٌّ واضحٌ».[٥]

(**وقسَّموه**)، أيِ المحدّثون العلوَّ، أقسامًا (**خمسةً**)، مرتَّبةً في الأجَلِّيَّة.

---

(١). في "بغية الملتمس" (ص٤٥)، وعبارته: «لا ريبَ في اتّفاق أئمّة الحديث قديمًا وحديثًا علىٰ الرحلة إلىٰ من عندَه الإسنادُ العالي».

وهو خليل بنُ كيكلدي، أبو سيعدٍ، صلاح الدين، العلَائيُّ، الدمشقيُّ نزيلُ القُدس، الشافعيُّ، الأشعريُّ، الحافظ المشهور، صاحب "جامع التحصيل" وغيره. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وستّين وسبعِمِائةٍ. انظر "معجم الشيوخ" لشيخه الذهبيِّ (١/ ٢٢٣ – ٢٢٤)، و"طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" لعصريِّه التاج السُّبْكيِّ (١٠/ ٣٥-٣٨).

(٢). حكاه عنهمُ الخطيب في "الجامع" (١/ ١٧٢).

(٣). انظرِ "الِاقتراحَ" لابن دقيق العيد (ص٣٩٩-٤٠٠).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢٥٦). وهو مأخوذٌ من معنىٰ ما حكاه الخطيب في "الجامع" (١/ ١٧٢-١٧٣) عن بعض أهل النظر.

(٥). فيه نظرٌ؛ فإنّ قلّة الوسائط في الإسناد تستلزم تقدُّم سماع رواته في زمنِ الصبا، وتأخُّر أدائهم إلىٰ زمنِ الشيخوخة، وكلٌّ منهما مظنّة الخلل، ثمّ طول العهد بينهما مظنّة خللٍ أيضًا، بخلاف كثرة الوسائط في ذٰلك كلِّه غالبًا. والذي يظهر أنّ المعنىٰ الذي يفضُل به العلوُّ النزولَ – إنّما هو شرف القرب إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، بقرب الصِّلة به.

وهٰذا لا يُعترَض بالعلوّ بالأسانيد الواهية؛ فإنّ القرب غير متحقِّقٍ بها؛ إذ لا يُعلَم بها – ولا يُظَنُّ – الِاتّصالُ به صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

(**كما رأوا**) أنّ أجلّها (**قربٌ إلىٰ النبيّ**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، من حيثُ العَددُ، إذا كان بإسنادٍ صحيحٍ نظيفٍ، بخلاف ما كان مع الضعف؛ فلا التفات إلىٰ هٰذا العلوّ، ولا سيّما إن كان فيه بعضُ الكذّابين المتأخّرين، ممّن ادّعىٰ سماعًا منَ الصحابة، كابن هُدْبَةَ،(١) ودينارٍ،(٢) وخِرَاشٍ،(٣) و[يَغْنَمَ](٤) بنِ سالمٍ،(٥) ويَعلىٰ بنِ الأشْدَق،(٦) وأبي الدنيا الأشجِّ.(١)

---

(١). هو إبراهيم بن هُدْبَةَ، أبو هُدْبةَ، الفارسيُّ ثمّ البصريُّ، كذّابٌ، حدّث عن أنس بنِ مالكٍ بالأباطيل. تُوُفِّي بعد المِائتين. انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٣٧٧-٣٧٩).

(٢). هو دينار بنُ عبد الله، أبو مِكْيَسٍ، الحبشيُّ، كذّابٌ، وضع علىٰ أنس بنِ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه نسخةً كبيرةً. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين ومِائتين. انظر "تاريخ بغداد" للخطيب (٩/ ٣٥٩-٣٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٣٧٦)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٤٢٦-٤٢٨).

(٣). في "الأصل": (خراشة)، والتصحيح من مصادر الشارح، ومن مصادر الترجمة.

وهو خِرَاشُ بن عبد الله، يُقال إنّه مولىٰ أنسِ بن مالكٍ، تفرّد بالرواية عنه أبو سعيدٍ العدويُّ الكذّابُ؛ فلم نتحقّق وجودَه أصلًا، وقد ادّعىٰ أنّه لقيه سنةَ بضعٍ وعشرين ومِائتين، فأخذ منه أحاديث سمعها من أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الميزان" للذهبيّ (١/ ٥٥١).

(٤). في "الأصل": (نُعَيمٌ). وكذا في "التدريب" و"شرح التبصرة والتذكرة"، كما سيأتي. وهو تصحيفٌ، صوابه: (يغنم)، بالياء آخرِ الحروف، ثمّ معجمةٍ، ثمّ نونٍ، علىٰ وزن الفعل المضارع.

قال ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٨/ ٥٤٤): «وقد صحّفه بعض الرواة، فقال: (نُعيمٌ)، بالنون، والمهملة، مصغَّرًا، والصواب الأوّل». يعني (يَغْنَمَ).

وانظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (٢/ ٢٤٧)، و"توضيحَ المشتبه" (٩/ ١٠٠).

(٥). هو يَغْنَمُ بنُ سالمِ بن قَنْبَرٍ، مولىٰ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، روىٰ عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه نسخةً موضوعةً. بقي إلىٰ حدود التسعين ومِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٤/ ١٠١١)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٥٤٣-٥٤٤).

(٦). هو يعلىٰ بنُ الأشدق، أبو الهيثمِ، العُقَيليُّ، روىٰ عمّنِ ادّعىٰ صحبتَهم مناكيرَ لم يُتابَع عليها؛ فاتّهمه العلماء، وبقي إلىٰ بعدِ الثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٢٧١-٢٧٣)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٥٣٨-٥٤٠).

قال الحافظ الذهبيّ: «متىٰ رأيت المحدّث يفرح بعوالي هٰؤلاء، فاعلم أنّه عامّيٌّ بعدُ».[٢]

[١٣٠/أ] (أو) قربٍ إلىٰ (إمامٍ) من أئمّة / الحديث، كابن جريجٍ، والزُّهْريِّ، والأوزاعيِّ، ومالكٍ، وشعبةَ، ونُظَرائِهم، مع الصحّة أيضًا، وإن كثُر بعد ذٰلك الإمامِ العُددُ إليه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. وهٰذا هو القسم الثاني.

قال ابنُ الصلاح[٣]: «وكلام الحاكم[٤] يوهم أنّ القرب منه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم – لا يُعَدّ منَ العلوّ المطلوب أصلًا، وهٰذا غلطٌ من قائله؛ لأنّ القرب منه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بشرطه المذكورِ – أَوْلىٰ بذٰلك، ولا ينازِع في هٰذا مَن له أدنىٰ مُسْكَةٍ[٥] مِن معرفةٍ.

وكأنّ مراد الحاكم إثباتُ العلوّ للقسم الثاني هٰذا، والإنكارُ علىٰ من ادّعىٰ العلوّ في الأوّل مطلقًا، من غير مراعاةٍ لشرطه السابقِ، كما يومئ إليه تمثيلُه بحديث أبي هدبةَ وأضرابِه».

تأمّلَ.[٦]

---

(١). عثمانُ بن الخطّاب، وقيل في اسمه غيرُ ذٰلك، أبو عمرٍو، البَلَويُّ، لقبُه (أبو الدنيا الأشجُّ)، كذّابٌ ادّعىٰ لُقْيَا الصحابة بعد الثَلٰثِمائة، وقدِ اختُلِف في وفاته اختلافٌ كثيرٌ. انظر "لسان الميزان" (٥/ ٣٨٠-٣٨٦).

(٢). الكلام منقولٌ من "تدريب الراوي" (٢/ ٧٣٢)، وقد أخذه السُّيوطيّ من "شرح التبصرة التذكرة" (٢/ ٦١)، وقد عزاه العراقيّ إلىٰ "ميزان الِاعتدال"، ولم أجدْه فيه بهٰذا اللفظ.

وقد ذكر الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (٤/ ٥٢٢) بعضَ الكَذَبَةِ، ثمّ قال: «وما يُعنَىٰ برواية هٰذا الضربِ، ويفرح بعلوّها، إلّا الجهلةُ». وهو بمعنىٰ ما نقلَ العراقيّ.

وانظر نحوَه للخليليّ في "الإرشاد" (١/ ١٧٧-١٧٨).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٢٥٧-٢٥٨).

(٤). في "معرفة علوم الحديث" (ص١٢٩).

(٥). المُسْكة – بالضمّ – ما يُتمسَّك به، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٩٥٣). والمقصود أنّه لا ينازع في ذٰلك من كان له أدنىٰ طرفٍ منَ العلم يرجع إليه ويتمسَّك به، وهو تأكيدٌ بالغٌ للنفي.

(٦). فُتِح آخرُ (تأمّل) منعًا لالتقاء الساكنين؛ إذِ الناظم قد سهّل الهمزة في (أو)؛ فيلي لامَ (تأمّلْ) واوُ (أوِ) الساكنةُ.

(**أو**) قربٌ مقيَّدٌ (**بنسبةٍ إلىٰ**) رواية (**كتابٍ معتمدٍ**)، كـ"الكتب الستّة"، ونحوِها، فـ(**يَنْزِلُ**) الراوي (**لو ذا**) الحديثُ (**من طريقه**)، أيِ الكتابِ، (**وَرَدَ**)، بكون العدد من مصنِّفه إلىٰ منتهاهُ كثيرًا. وهٰذا هو القسم الثالث.

وسمّاه ابنُ دقيقِ العيدِ[١] (علوَّ التنزيل).[٢]

وليس عاليًا مطلقًا؛ لأنّ الراويَ لو روىٰ الحديث من طريق كتابٍ من تلك الطرقِ، وقع أنزلَ ممّا لو رواه مِن طريقها. ولٰكن قد يكون عاليًا مطلقًا أيضًا، كما هو ظاهرٌ.[٣]

وقد عظُمت رغبة المتأخّرين في هٰذا القسمِ،[٤] حتّىٰ غلب ذٰلك علىٰ كثيرٍ منهم، بحيثُ أهملوا الِاشتغالَ بما هو أهمُّ منه،[٥] كالحفظ، والفقه، وأنواع علوم القرآن، وتحصيل الأخلاق الحِسانِ.[٦]

وفيه الموافَقة، والبَدَل، والمساواة، والمصافَحة، كما بيّنه بقوله: (**فإنْ يَصِلِ**) الراوي (**لشيخه**)، أيْ مصنِّفِ[٧] الكتاب، فاسمه (**موافقةٌ**)؛ فهي أنْ يروي الراوي حديثًا في أحد "الكتب الستّة" - مثلًا - بإسنادٍ لنفسه، من غير طريقها، بحيثُ يجتمع مع أحد الستّة في شيخه، مع علوّ هٰذا الطريقِ الذي رواه - علىٰ ما لو رواه من طريق أحدهم.

---

(١). في "الِاقتراحَ" (ص٤٠٣-٤٠٤).

(٢). سُمِّي علوَّ تنزيلٍ لأنّ الراويَ يُنزِّل كلَّ رجلٍ من إسناده العالي منزلةَ رجلٍ من إسناده الذي يرويه من طريق المصنَّف المشهورِ، مبتدئًا بأعلاهُ الذي يلتقيان فيه: النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أو إمامٍ بعدَه من حفّاظ الحديث، وهٰكذا حتّىٰ يصلَ إلىٰ المصنِّف، فينظرَ في منزلته التي ينزلها منَ السند العالي؛ فإن كان في منزلة شيخ الراوي، كانت مصافحةً، أو في منزلة الراوي نفسِه، كانت مساواةً.

(٣). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٣٦).

(٤). انظرِ "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٥٨)، و"الِاقتراح" لابن دقيق العيد" (ص٤٠٤).

(٥). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٤٣).

(٦). انظر "شرح النخبة" للمُلّا عليٍّ القاريْ (ص٦١٩).

(٧). (مصنِّف) بدلٌ منَ الهاء في (شيخه)، لا من (شيخٍ).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[١]: «مثاله: روىٰ البخاريّ عن قتيبةَ[٢] حديثًا عن مالكٍ، فلو رَوَيناه من طريقه، كان بيننا وبين قتيبةَ ثمانيةٌ، ولو رَوَينا ذٰلك الحديثَ بعينه من طريق أبي العبّاس السَّرّاجِ[٣] عن قتيبةَ، مثلًا، لكان بيننا وبين / قتيبةَ فيه سبعةٌ؛ فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاريّ في شيخه بعينه، مع علوّ الإسناد علىٰ الإسناد إليه». [١٣٠/ب]

(**أو**) يَصِلْ إلىٰ (**شيخِ شيخٍ**) لمؤلِّف الكتاب، فهو (**بدلٌ**)، أيْ يُسمَّىٰ به.[٤]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٥]: «كأنْ يقعَ لنا ذٰلك الإسنادُ بعينه من طريقٍ أخرىٰ إلىٰ القَعْنَبيِّ عن مالكٍ؛ فيكونَ القَعْنَبيُّ بدلًا فيه من قتيبةَ».

قال المصنِّف[٦]: «لم أقف علىٰ تصريحٍ بأنّه يشترط استواء الإسناد بعد الشيخ المجتمَع فيه أوْ لا.

وقد وقع لي حديثٌ أمليته من طريق التِّرْمذيّ،[١] عن قتيبةَ، عنِ الدَّرَاوَرْديِّ،[٢] عن سُهَيلِ بن أبي صالحٍ،[٣] عن أبيه،[٤] عن أبي هريرةَ مرفوعًا: «لا تجعلوا بيوتكم مقابرَ»، الحديثَ.

---

(١). في "نزهة النظر" (ص١٤٣-١٤٤).

(٢). هو قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله، وقيل إنّ (قتيبةَ) لقبٌ، واسمه يحيىٰ، وقيل: عليٌّ، أبو رجاءٍ، الثقفيُّ مولاهم، البلخيُّ البغلانيُّ، الحافظ الكبير. تُوُفِّي سنةَ أربعين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريّ (٧/ ١٩٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ١٣-٢٤).

(٣). هو محمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ مِهْرانَ، أبو العبّاس، الثقفيُّ مولاهمُ، الخراسانيُّ النَّيْسابُوريُّ، وسكن بغدادَ مدّةً، الإمامُ، الحافظُ، المُعمَّرُ، صنّف "الصحيح"، و"التاريخ"، وغيرَهما. تُوُفِّي سنةَ ثلاثَ عشْرةَ وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٣٨٨-٣٩٨).

(٤). قوله: (يُسمَّىٰ به) مبنيٌّ علىٰ حمل كلمة (بدلٍ) في "المتن" علىٰ الِاسم، الذي هو الحروف والألفاظ، ولا داعيَ لذٰلك، والظاهر أنّ السيوطيّ إنّما أراد بها المسمَّىٰ، الذي هو نوعُ العلوّ المذكور. وهٰذا يتكرّر للشارح كثيرًا.

(٥). في "نزهة النظر" (ص١٤٤).

(٦). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٣٧).

وقد أخرجه مسلمٌ[٥] عن قتيبةَ، عن يعقوبَ القارِيِّ،[٦] عن سُهَيلٍ؛ فقتيبةُ له فيه شيخانِ عن سُهَيلٍ، ففي "مسلمٍ" عن أحدهما، وفي "التِّرْمِذيِّ" عنِ الآخر.

فهل سُمِّي هٰذا (موافقةً)؛ [لاجتماعنا][٧] معه في قتيبةَ؟ أو (بدلًا)؛ للتَّخَالُف في شيخه، و[الِاجتماعِ][٨] في سُهَيلٍ؟ أوْ لا، ويكونُ واسطةً بين الموافقة والبدل؟ احتمالاتٌ، أقربها عندي الثالثُ».

(**أو**) إنْ (**وافقه**)، أيْ مؤلِّفَ الكتاب، (**في عددٍ**)، أيْ عدَدِ إسنادهما، (**فهو المساواة**)، أيِ المسمَّىٰ بها، وهي تساوي عدد الإسناد: منَ الراوي إلىٰ آخره، مع إسناد أحد المصنِّفين.

---

(١). في "الجامع" (٥/ ٧ برقْم ٢٨٧٧).

(٢). هو عبدُ العزيز بنُ محمّد بنِ عُبَيد، أبو محمّدٍ، الجهنيُّ مولاهم، المدنيُّ، الدَّرَاوَرْديُّ، الفقيه المحدّث، وقد تُكُلِّم في حفظه. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٣٦٦-٣٦٩).

(٣). هو سهيل بن أبي صالحٍ: ذكوانَ بنِ عبد الله السمّانِ، مولىٰ الغطفانيّن، المدنيُّ، أخرج له البخاريُّ مقرونًا، ومسلمٌ، فأكثر، لٰكنْ في المتابعات والشواهد غالبًا. تُوُفِّي سنةَ أربعين ومِائةٍ، أو قبلها بيسيرٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٤٥٨-٤٦٢)، و"تاريخ الإسلام" له أيضًا (٣/ ٦٧٠-٦٧١).

(٤). هو ذكوانُ بنُ عبد الله السمّانُ، أبو صالحٍ، وهو مشهورٌ بكنيته، الغطفانيُّ مولاهم، المدنيُّ، صاحب أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، من كبار علماء المدينة، وحديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٣٦-٣٧).

(٥). في "صحيحه" (٢/ ١٨٨).

(٦). هو يعقوبُ بنُ عبد الرحمٰن بنِ محمّد بنِ عبد الله بنِ عبدٍ، القارِيُّ، حليفُ بني زُهْرةَ، المدنيُّ، نزيل الإسكندريّةِ، ثقةٌ مشهورٌ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثمانين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٣٤٨-٣٥٠).

(٧). في "الأصل": (لاجتماعهما)، وهو مفسدٌ للسياق، والتصحيح من"تدريب الراوي".

(٨). في "الأصل": (والاحتمال)، وهو مفسدٌ للمعنىٰ. والتصحيح من "التدريب".

وهٰذا [كان][(١)] يوجد قديمًا، وأمّا الآنَ،[(٢)] فلا يوجد في حديثٍ بعينه، بل ولا في مطلق العدد.

نعم، هٰذا وُجِد في عصر الحافظِ ابنِ حجرٍ، والمصنِّف، والسخاويّ؛ فقد ذكروا[(٣)] أنّه وقع لهم أحاديثُ: بينهم وبين النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - عَشَرة رجالٍ، ووقع للنَّسائيّ[(١)] حديثٌ سنده كذٰلك. قال المصنِّف[(٢)]: «وذٰلك مساواةٌ لنا».

---

(١). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٢). ينبغي تقييد هٰذا الِامتناع، قال السخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٣٦٢): «وهي مفقودةٌ في هٰذه الأزمانِ وما قاربها بالنسبة لأصحاب "الكتب الستّة"، ومن في طبقتهم. نعم، يقع لنا ذٰلك مع من بعدَهم كالبيهقيّ والبغويّ في "شرح السنّة"، ونحوِهما. بل قد وقعت لي المساواة مع بعض أصحاب "الستّة" في مطلق العدد، لا في متنٍ متّحدٍ».

وكذٰلك الحال اليومَ، فقد تقع المساواة في المتن الواحد مع بعض المصنّفين المتأخّرين، وقد تقع المساواة في مطلق العدد أيضًا، من باب الأولىٰ.

(٣). قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "العشَرة العُشاريّة" (ص١٩): «فهٰذه أحاديثُ عُشاريّاتُ الأسانيد، تتبّعتُها من مسموعاتي، والتقطتها من مرويّاتي، ومن المعلوم أنّ هٰذا العددَ هو أعلىٰ ما يقع لعامّة مشايخي الذين حملت عنهم، وقد جمعت ذٰلك، فقارب الألف من مسموعاتي منهم».

وقال السخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٣٥٥-٣٥٦): «بل وتقع لي العُشاريّاتُ بالسند المتماسك منَ "المعجم الصغير" للطبرانيّ، وغيرِه، ولا يكون الآنَ في الدنيا أقلُّ من هٰذا العددِ. وكذا وقعتِ العُشَاريّات لشيخي - يعني ابنَ حجرٍ - بالأسانيد المتماسكة، ولشيوخه بالأسانيدِ الصحيحةِ ونحوها».

وقال كذٰلك (٣/ ٣٦٢): «وذٰلك أنّني - كما قدّمتُ - بيني وبين النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في بعض الأحاديث عشَرةُ رواةٍ».

وقال السُّيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٧٣٢): «وأعلىٰ ما يقع لنا ولأضرابنا في هٰذا الزمانِ منَ الأحاديث الصحاح المتّصلة بالسماع ما بيننا وبين النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم فيه اثنا عشَرَ رجلًا، وبالإجازة في الطريق أحدَ عشَرَ، وذٰلك كثيرٌ، وبضعفٍ يسيرٍ غيرِ واهٍ عشَرةٌ، ولم يقع لنا بذٰلك إلّا أحاديثُ قليلةٌ جدًّا في "معجم الطبرانيّ الصغير"».

=

وهو ما رواه في "كتاب الصلاة"،[٣] قال: أنا محمّدُ بن بشّارٍ، أنا عبد الرحمٰن، أنا زائدةُ،[٤] عن منصورٍ،[٥] عنِ الهِلَال،[٦] عنِ الرَّبِيع بن خُثَيمٍ،[٧] عن عمرِو بن ميمونٍ،[٨] عنِ ابن أبي ليلىٰ،[٩] عن امرأةٍ، عن أبي أيّوبَ،[١] عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١][٢] تَعدِل ثُلُثَ القرآن».[٣]

وقال بعدُ (٢/ ٧٣٨): «فإنّه تقدّم أنّ بيني وبين النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عشَرةَ أنفُسٍ في ثلاثة أحاديثَ».

(١). سيأتي ذكرُه قريبًا.

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٣٨).

(٣). من "المجتبىٰ" (٢/ ١٧١ برقْم ٩٩٦).

وكان في "الأصل": (في كتاب في الصلاة)، وكلمة (في) الثانيةُ مقحمَةٌ خطأً.

(٤). هو زائدةُ بنُ قدامةَ، أبو الصلت، الثقفيُّ، الكوفيُّ، الحافظ الكبير، روىٰ حديثه الجماعةُ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وستّين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٣٧٥-٣٧٨).

(٥). هو منصور بنُ المعتمر، أبو عتّابٍ، السُّلَميُّ، الكوفيُّ، الإمامُ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٤٠٢-٤١٢).

(٦). هو هلالُ بنُ يِسَافٍ، وقيل: إِسَافٍ، أبو الحسن، الأشجعيُّ مولاهم، الكوفيُّ، تابعيٌّ ثقةٌ، استشهد به البخاريُّ في "الصحيح"، وروىٰ له الباقون. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٠/ ٣٥٣-٣٥٥).

(٧). هو الربيع بنُ خُثَيم بنِ عائذٍ، أبو يزيدَ، الثوريُّ، الكوفيُّ، تابعيٌّ مخضرم، من خِيرة أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وفضائله كثيرةٌ. تُوُفِّي قبلَ سنةِ خمسٍ وستّين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٥٨-٢٦٢)، و"الإكمال" لمُغْلَطايَ (٤/ ٣٣٣-٣٣٥).

(٨). هو عمرُو بنُ ميمونٍ، أبو عبد الله، الأَوْديُّ المَذْحِجيُّ، الكوفيُّ، تابعيٌّ مخضرمٌ جليلٌ. تُوُفِّي سنةَ بضعٍ وسبعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٥٨-١٦١).

(٩). هو عبدُ الرحمٰن بنُ أبي ليلىٰ، واختُلِف في اسم أبيه أبي ليلىٰ، أبو عيسىٰ أو أبو محمّدٍ، الأنصاريُّ، الكوفيُّ، تابعيٌّ ثقةٌ، روىٰ حديثَه الجماعةُ. قُتِل في وقعة الجماجم، سنةَ ثلاثٍ - وقيل اثنتين - وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٦٢-٢٦٧).

(١). هو خالدُ بنُ زيد بن كُلَيبِ بنِ ثعلبةَ بنِ عبدٍ، أبو أيّوبَ، النجّاريُّ الخزرجيُّ الأنصاريُّ، المدنيُّ، ثمّ نزل الكوفةَ، شهد العقبة المشاهدَ كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وعليه نزل حين قَدِم المدينةَ. مات علىٰ أسوار القُسْطَنْطِينِيّة في أوّل جيشٍ غزاها، سنةَ اثنتين وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٤٢٤-٤٢٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٧١-٥٧٣).

(٢). والمراد بذكر الآية هنا السورةُ كلُّها، من إطلاق بعض الشيء علىٰ كلّه.

(٣). ورواه التِّرْمِذيُّ - كما سيأتي - عن قتيبةَ ومحمّدِ بن بشّارٍ، ورواه أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٦٠٢-٥٦٠٣ برقْم ٢٤٠٣٧)، كلُّهم عن عبد الرحمٰن بن مهديٍّ.

ورواه عبدُ بنُ حميدٍ في "مسنده" (المنتخب: ١/ ٢٨١ برقْم ٢٢٢) عن حسينٍ الجعفيّ، والخطيب في "حديث الستّة منَ التابعين" (ص٤٠-٤١ برقْم ٩) من طريق يحيىٰ بنِ أبي بُكَيرٍ.

ثلاثتُهم عن زائدةَ بنِ قدامةَ.

ورواه الدارميُّ في "السنن" (٤/ ٢١٦٣ برقْم ٣٤٨٠) من طريق إسرائيلَ، هو ابنُ يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيُّ، والخطيبُ في "حديث الستّة منَ التابعين" (٤١-٤٢ برقْم ١٠) من طريق فُضَيلِ بن عياضٍ.

ثلاثتُهم عن منصورٍ به، نحوَ روايةِ النَّسائيّ.

قال التِّرْمِذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ، ولا نعرف أحدًا روىٰ هٰذا الحديثَ أحسنَ من رواية زائدةَ، وتابعه علىٰ روايته إسرائيلُ والفُضَيل بن عياضٍ، وقد روىٰ شعبة وغير واحدٍ منَ الثقات هٰذا الحديثَ عن منصورٍ، واضطربوا فيه».

وقد بسط هٰذا الِاضطراب بما يشفي - النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٩/ ٢٥٢-٢٥٧)، والدارقطنيُّ في "العلل" (٣/ ٦٩-٧٠)، وأفرده الخطيب في جزء "حديث الستّة منَ التابعين".

وبدراسة ما ذكروا يتبيّن أنّ رواية زائدةَ بنِ قدامةَ ومن تابعه المذكورةَ في الشرح - هي الصوابُ، والمقام لا يحتمل بسط ذٰلك.

والإسناد المذكور رجاله كلُّهم حفّاظٌ ثقاتٌ، إلّا المرأةَ في آخره؛ فإنّها مبهمةٌ، وقدِ اختُلِف فيها، فقال التِّرْمِذيُّ: «هي امرأة أبي أيّوبَ».

وجاءت كذٰلك في بعض طرق الحديث خطأً من بعض الرواة، أسقط كلمة (عن) بين (امرأةٍ) و(أبي أيّوبَ)؛ فصار هٰكذا: (عن امرأةِ أبي أيّوبَ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم). انظر "حديث الستّة =

قال النسائيّ: «ما أعلم في الحديث[١] إسنادًا أطولَ من هٰذا».[٢]

وفيه ستّةٌ منَ التابعين، أوّلُهم منصورٌ.[٣]

وكذا رواه الترمذيّ،[٤] وحسّنه.

منَ التابعين" للخطيب (ص٤٣-٤٥). وانظر كذٰلك "حلية الأولياء" لأبي نعيمٍ (٧/ ١٦٨-١٦٩)، فقد تصحّفت منَ النسّاخِ من غير شكٍّ.

والمحفوظ في سائر الروايات - سوىٰ روايتي التِّرْمِذيّ والنَّسائيّ - أنّها امرأةٌ منَ الأنصار.

وفي رواية إسرائيلَ زيادةٌ، قال: عنِ امرأةٍ منَ الأنصار، عن أبي أيّوبَ رضي الله تعالىٰ عنه، قال: أتاها، فقال: «ألَا تريْنَ إلىٰ ما جاء به رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم»؟! قالت: «رُبّ خيرٍ جاء به رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فما هو»؟ فذكر الحديث.

وهو صريح في كونها صحابيّةً، لٰكنْ تفرُّد إسرائيلَ بهٰذه الزيادة دونَ زائدةَ وفُضَيلٍ، وزائدةُ أحفظُ منه وأتقنُ، بل ودونَ شعبةَ أيضًا - يورث ريبةً في ثبوتها؛ فالأقربُ - إن شاء الله - قولُ من قال: إنّها منَ الأنصار، من غير تعيينٍ، ولا تصريحٍ بصحبتها.

ومع ذٰلك فحديثُها مقبولٌ؛ فإنّ عبد الرحمٰن بنَ أبي ليلىٰ تابعيٌّ كبيرٌ، وعامّة شيوخه صحابةٌ، إلّا الواحدَ أوِ الِاثنينِ؛ فالغالب أن تكون هٰذه المرأة صحابيّةً، أو تابعيّةً كبيرةً حدّثته قبل زمن الفتن، وظهور الكذب؛ فالإسناد صحيحٌ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

وللحديث شواهدُ كثيرةٌ، عن جماعةٍ منَ الصحابة، منها أربعةٌ في "الصحيحين"، فأوّلها وثانيها: عن أبي سعيدٍ الخدريّ رضي الله تعالىٰ عنه، رواهما البخاريّ (٦/ ١٨٩ برقْميْ ٥٠١٣، و٥٠١٥). وثالثها: حديث أبي الدرداء رضي الله تعالىٰ عنه، رواه مسلمٌ (٢/ ١٩٩)، ورابعها: حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، رواه مسلمٌ أيضًا (٢/ ١٩٩).

(١). وقيّده في "عمل اليوم والليلة" منَ "السنن الكبرىٰ" (٩/ ٢٥٣ برقْم ١٠٤٤٩) بالصحيح.

(٢). وقال ذٰلك أيضًا يعقوبُ بنُ شيبةَ السدوسيُّ، رواه عنه الخطيب في "حديث الستّة منَ التابعين" (ص٣٠).

(٣). انظر "حديث الستّة منَ التابعين" للخطيب البغداديّ (ص٣٢)، و"حاشية السيوطيّ علىٰ النَّسائيّ" (٢/ ١٧٣).

(٤). في "الجامع" (٥/ ٢٠-٢١ برقْم ٢٨٩٦).

والمرأة هي زوجة أبي أيّوبَ.(١)

[١٣١/أ] وهو / عُشاريٌّ للترمذيّ أيضًا.

(**وإن ∴ فردًا يُزَد**)، أيِ الإسنادُ، فهي (**مصافَحاتٌ**) لك، أو لشيخك، أو شيخِ شيخك، وهٰكذا، أيْ تُسمَّىٰ بها، (**فاستَبِن**)، أيِ استوضحِ المصافَحةَ ممّا تقدّم في المساواة.

وبيانه أنّ المساواةَ أنْ يقلَّ عدد إسنادك إلىٰ نحو الصحابيّ، أو إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، بحيثُ يكونُ بينك وبينه منَ العدد – مثلُ ما وقع بين الإمامِ البخاريِّ – مثلًا – وبينه.

والمصافحة أن يقلّ عدد إسنادك إلىٰ نحو الصحابيّ، أو إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، بحيثُ يكونُ الإسناد منك إلىٰ آخِرِه مساويًا لإسناد أحد المصنِّفين مع تلميذ ذٰلك المصنِّف؛ فيعلو طريق أحد "الكتب الستّة" عنِ المساواة بدرجةٍ؛ فيكونُ الراوي كأنّه سمع منَ البخاريِّ مثلًا وصافحه.

وسمّي بـ(المصافَحة)؛ لأنّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين مَن تلاقيا.(١)

---

(١). انظر في تعيينها "جامع التِّرْمذيّ" (٥/ ٢١)، وسبق في تخريج حديثها ما فيه.

وامرأة أبي أيّوبَ الأنصاريِّ رضي الله تعالىٰ عنه – هي أمُّ أيّوبَ بنتُ قيسِ بنِ عمرِو بنِ امرئ القيس، الخزرجيّةُ الأنصاريّةُ، وهي صحابيّةٌ باتّفاقٍ، أخرج أحاديثَها أصحاب المسانيد، انظر "مسندَ الحميديّ" (١/ ٣٣٤)، و"مسندَ أحمدَ" (١٢/ ٦٦٨٣-٦٦٨٤)، و"معجمَ الطبرانيِّ الكبيرَ" (٢٥/ ١٣٦)، وقال ابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٣٠٤): «أخرجها الثلاثةُ»، يعني ابنَ مَنْدَهْ وأبا نعيمٍ وابنَ عبد البرّ في كتبهم، وقال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٣٥/ ٣٣١): «لها صحبةٌ».

وعليه، فكلام الشارح الذي لفّقه من قولِي التِّرْمذيِّ والخطيب متناقضٌ؛ فإنّ قولَه: (فيه ستّةٌ منَ التابعين) – يتضمّن الحكم علىٰ المرأة المبهمة في الإسناد بأنّها تابعيّةٌ، وذٰلك ينفي أن تكون زوجة أبي أيّوبَ الأنصاريِّ رضي الله تعالىٰ عنهما؛ فإنّها صحابيّة كما سبق.

وقد يتّجه كلامه لو كان لأبي أيّوبَ رضي الله تعالىٰ عنه زوجةٌ تابعيّةٌ، لٰكنّهم لم يذكروا له زوجةً غيرَ أمّ أيّوبَ بنتِ قيسٍ رضي الله تعالىٰ عنها؛ فإذا ورد ذكر زوجته، فإنّما يُراد المتحقِّقُ أمرُها، المعروفةُ باسمها، ولا تعويلَ علىٰ احتمالٍ غير ناشئٍ عن دليلٍ. والله أعلمُ.

قال ابنُ الصلاح[٢]: «ثمّ لا يخفىٰ علىٰ المتأمِّل أنْ في المساواة أوِ المصافَحة الواقعتين لك - لا يلتقي إسنادُك وإسناد مسلمٍ، أو نحوِه، إلّا بعيدًا عن شيخ مسلمٍ؛ فيلتقيان في الصحابيّ، أو قريبًا منه». انتهىٰ.

(و)القسمُ الرابعُ: (**قِدَم الوفاة**)، أيِ العلوُّ المستفاد من تقدُّم الوفاة للراوي، وإنْ تساويا عددًا؛ فقد قال [الخَلِيليّ][٣]: «قد يكون الإسناد يعلو علىٰ غيره بتقدُّم موت راويه، وإنْ كانا متساويين في العدد».

(**أوِ**) الشيخِ، لا مع التفاتٍ لأمرٍ آخَرَ، مِن (**خمسينا ∴ عامًا تقضّت**) من وفاة الشيخ.

قال ابنُ الصلاح[٤]: «وذٰلك ما رُوِّيناه عن أبي عليٍّ الحافظِ النَّيْسابُوْريِّ،[٥] قال: سمعت أحمدَ بنَ عُمَيرٍ الدمشقيَّ[٦] - وكان من أركان الحديث - يقول: إسنادُ خمسين سنةً من موت الشيخ - إسنادُ علوٍّ».

(**أو**) فيما (**سوىٰ عشرينا**) عامًا، يعني ثلاثين سنةً، كما في "ألفيّة العراقيّ".[١]

---

(١). "نزهة النظر" (ص١٤٩). وانظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٥٩)

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٥٩-٢٦٠).

(٣). في "الأصل": (الحليليّ) بالحاء المهملة، وهو تصحيفٌ.

وهو الخليلُ بنُ عبد الله بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ الخليل، أبو يعلىٰ، الخليليُّ، القزوينيُّ، الحافظُ، صاحب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين وأربعِمِائةٍ. انظرِ "التدوين في أخبار قزوينَ" (٢/ ٥٠١-٥٠٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٦٦٦-٦٦٨).

وانظر كلامه في "الإرشاد" (١/ ١٧٩).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٢٦٢).

(٥). هو الحسين بنُ عليِّ بنِ يزيدَ بنِ داودَ، أبو عليٍّ، النَّيْسابُوريُّ، حافظٌ كبيرُ الشأن. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وأربعين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٥١-٥٩).

(٦). هو أحمدُ بنُ عُمَيرِ بنِ يوسفَ بنِ موسىٰ بنِ جَوْصَا، أبو الحسن، مولىٰ بني هاشمٍ، الدمشقيُّ، شيخ الشام في وقته. تُوُفِّي سنةَ عشرين وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥/ ١٠٩-١١٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ١٥-٢١).

وعبارة ابنِ الصلاح[٢]: «وفيما نَروِي عن أبي عبد الله بن مَنْدَةَ الحافظِ قال: إذا مرّ علىٰ الإسناد ثلاثون سنةً، فهو عالٍ. وهٰذا أوسعُ منَ الأوّل».

(و)القسم الخامسُ: (**قِدَم السماع**) منَ الشيخ، فمَن سمع منه متقدِّمًا، كان أعلىٰ ممّن سمع منه بعدَه، ويدخل كثيرٌ منه فيما قبله.[٣] ويمتاز عنه بأن يسمع شخصان / من شيخٍ، [١٣١/ب] وسماعُ أحدهما منذ ستّين سنةً مثلًا، والآخَرُ من أربعين سنةً، وتساوىٰ العدد إليهما، فالأوّل أعلىٰ منَ الثاني.[٤]

ويتأكّد ذٰلك في حقّ منِ اختلط شيخه، أو خَرِف.

وربّما كان المتأخِّر أرجحَ، بأن يكون تحديثه للأوّل قبل بلوغ درجة الإتقان والضبط، ثمّ حصل له ذٰلك بعدُ،[٥] لٰكنّ هٰذا علوٌّ معنويٌّ، كما يأتي قريبًا.[٦]

(و)أمّا (**النزول**)، فهو (**نقيضه**)، أيِ العلوِّ بأقسامه، (**فخمسةً**) منَ الأقسام (**مجعولُ**)، أيِ النزولُ، كلُّ قسمٍ من أقسام العلوِّ المتقدِّمةِ - ضدُّه قسمٌ من أقسام النزول، ويُعلم تفصيلُها ممّا تقدّم.

وهو مفضولٌ مرغوبٌ عنه في قول الجمهور، وصوّبه في "التقريب".[٧]

قال ابنُ المدينيّ: «النزول شؤمٌ».[٨]

---

(١). (ص١٥٩).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٦٢)

(٣). انظر "فتح المغيث" (٣/ ٣٧٤).

(٤). انظر "علوم الحديث" (ص٢٦٢).

(٥). في "الأصل": (ثمّ حصل له بعد ذٰلك بعد)، وقد خطّ فوقَ (بعدٍ) الأولىٰ خطًّا، وكأنّه أراد به الضرب عليها، علىٰ غير عادته في ذٰلك، والسياق يقتضي حذفها.

(٦). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٦٩).

(٧). يعني "التقريب والتيسير" للنوويّ (ص٣٤٠).

(٨). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ١٨٦ برقْم ١٢٢)، وابن طاهرٍ المقدسيّ في "مسألة العلوّ والنزول" (ص٥٥-٥٦ برقْم ٢٠).

وقال ابنُ مَعِينٍ: «الإسناد النازل قَرحةٌ في الوجه».[١]

(و)لٰكنْ (**إنّما يُذَمّ**) النزولُ (**ما لم ينجبرْ**) بتميّزه عنِ العلوّ بفائدةٍ، وإلّا، فهو مختارٌ، كزيادة الثقة في رجاله علىٰ العالي، أو كونِهم أحفظَ، أو أفقهَ، أو نحوِ ذٰلك.[٢]

قال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قربَ الإسناد، بل جودته صحّةُ الرجال».[٣]

وقال وكيعٌ لأصحابه: «الأعمش - أَحَبُّ إليكم - عن [أبي][٤] وائلٍ،[٥] عن عبد الله، أمْ سفيانُ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ،[٦] عن عبد الله»؟

فقالوا: «(الأعمش، عن [أبي][٧] وائلٍ) أقربُ».

فقال وكيعٌ: «(الأعمش) شيخٌ عن شيخٍ، و(سفيانُ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ) - فقيهٌ، عن فقيهٍ، عن فقيهٍ، عن فقيهٍ».[٨]

---

(١). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ١٨٥ برقْم ١٢١)، وابنُ طاهرٍ المقدسيّ في "مسألة العلوّ والنزول" (ص٥٥ برقْم ١٩).

(٢). انظرِ "الجامع" للخطيب (١/ ١٨٧).

(٣). رواه أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (٢/ ٢٢٠)، وعنه الخطيب في "الجامع" (٢/ ١٣٨-١٣٩ برقْم ١٣٣٢)

(٤). ساقطةٌ من "الأصل"، والِاستدراك من مصادر التخريج.

(٥). هو شقيقُ بنُ سَلَمةَ، أبو وائلٍ، الأسديُّ، الكوفيُّ، تابعيٌّ مخضرمٌ جليلٌ، من خِيرة أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٦١-١٦٦).

(٦). هو علقمةُ بنُ قيسِ بنِ عبد الله بنِ مالكِ بنِ علقمةَ، أبو شِبْلٍ، النَّخَعيُّ، الكوفيُّ، تابعيٌّ مخضرمٌ، أجلُّ أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي بعدَ سنة ستِّين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٥٣-٦١).

(٧). ساقطةٌ من "الأصل"، والِاستدراك من مصادر التخريج.

(٨). رواه ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٢٣٨)، وعبد الغنيّ بنُ سعيدٍ في "الفوائد" (ص٣٢ برقْم ٧).

(**لٰكنّه**)، أيِ النزولَ المنجبِرَ، وإن كان مختارًا - (**علوٌّ معنًى يَقتصِر**)، وليس من قبيل العلوّ المتعارَفِ إطلاقُه بين أهل الحديث، كما صرّح بذٰلك ابنُ الصلاح.[١]

ويقرُب منه قولُ الحافظِ السِّلَفيّ: «الأصل هو الأخذ عنِ العلماء؛ فنزولهم أولىٰ منَ العلوّ عنِ الجهلة، علىٰ مذهب المحقّقين مِنَ النقَلَةِ، والنازل حينئذٍ هو العالي في المعنىٰ عند النظر والتحقيق».[٢]

(**ولـ**)لحافظ أبي حاتمٍ (**ابنِ حِبّانَ**) البُسْتيِّ، صاحبِ "الأنواع والتقاسيمِ" - تفصيلٌ حَسَنٌ، وهو: (**إذا دار السند ∴ مِن عالمٍ [ينزل]**)،[٣] أيْ فقيهٍ متقنٍ، وهو في العدد نازلٌ، (**أو**)، أيْ ومِن، (**عالٍ، فَقَد**) عِلْمًا، بأن كان عامّيًّا، ولٰكنْ عَدَدُ سنده أقلُّ بالنسبة إلىٰ ذٰلك العالِم، كما تقدّم في سَنَدَيِ الأعمشِ / وسفيانَ عن عبد الله بن مسعودٍ، (**فإن ترىٰ**)،[٤] أيْ تنظرْ، (**للمتن، فالأعلامُ**) - بفتح الهمزة، جمعُ (عَلَمٍ)،[٥] أيِ الفقهاءُ الذين كالأعلام - أَوْلىٰ، (**وإن ترىٰ**[٦] **الإسناد**)، أيْ تنظرْ إلىٰ الإسناد، (**فالعوامُ**) أَوْلىٰ.[٧] [١٣٢/أ]

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٢٦٣).

(٢). حكاه عنه العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٧١).

(٣). زيادةٌ ساقطةٌ منَ "الأصل"، وهي ثابتةٌ في المتن في هامشه.

(٤). لم تُحذَفِ الألف آخرَه، مع كونه مجزومًا، وجاز ذٰلك للضرورة. انظر "أوضح المسالك" لابن هشامٍ (١/ ٧٦).

(٥). من معاني (العَلَم): الجبل الطويل، وسيّد القوم، انظرِ "القاموس المحيط" (ص١١٤٠). وعلىٰ الأوّل يكون كلام الناظم استعارةً تصريحيّةً، وهو اختيار الشارح، وعلىٰ الثاني يكون حقيقةً، وهو أولىٰ.

(٦). أثبت الألف هنا في الفعل المجزوم، ولم تَضطرَّه إلىٰ ذٰلك ضرورةٌ، وذٰلك لا يجوز، والله أعلمُ.

(٧). حكاه عنه الحافظ ابن حجرٍ، انظرِ "النكت الوفيّة" (٢/ ٤٣٤)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٧٤٥).

وقد عزا ذٰلك محقّق "النكت الوفيّة" ماهرٌ الفحلُ إلىٰ مقدّمة "صحيح ابن حبّانَ" (الإحسان: ١/ ١٥٩)، والذي فيه - ترجيح رواية المحدّث الفقيه في المتون؛ فتقبلَ زياداته ألفاظًا فيها، وترجيح غيره عليه في الأسانيد؛ فلا تقبلَ زيادته الرفعَ فيها.

=

وبالجملة، فالمعتبَر إنّما هو العلوُّ المعنويّ، وهو قوّة الراوي؛ ولذا يُقدَّم حديث الشيخين علىٰ حديث "الموطّإ"، مثلًا، مع أنّ أحاديثه ثنائيّاتٌ وثلاثيّاتٌ، وأعلىٰ ما في "البخاريّ" ثلاثيّاتٌ، وفي "مسلمٍ" رباعيّاتٌ.(١)

قال بعض المحقّقين(٢): «اعلم أنّ كلّ حديثٍ عزّ علىٰ المحدّث، ولم يجده عاليًا، ولا بدّ له من إيراده، فمن أيّ وجهٍ أورده، فهو عالٍ بعزّته».

وليس فيه المفاضلة بين علوّ العامّيّ ونزولِ العالم. ولا يصحُّ استفادة ذٰلك منه بلزومٍ أو قياسٍ. فإن كان هٰذا مأخذَ الحافظ ابن حجرٍ في نسبة ذٰلك التفصيلِ إلىٰ ابن حبّانَ، فلن يسلَّم، والله أعلمُ.

(١). في كلام الشارح هنا نظرٌ من جوهٍ:

الأوّل: قوله: (فالمعتبَر إنّما هو العلوُّ المعنويُّ) غير صحيحٍ، بلِ العلوُّ العدديُّ مطلوبٌ أيضًا، إلّا أن يحمَل كلامه علىٰ إرادة الِاهتمام بالعلوّ المعنويّ أيضًا، وعدمِ التساهل في طلب العلوّ عنِ الضعفاء.

الثاني: تمثيله ذٰلك بتقديم "الصحيحين" علىٰ "الموطّإ" غير جيّدٍ؛ فإنّ نقد العلماء إنّما اتّجه إلىٰ العلوّ بالضعفاء والعدولِ عنِ الثقاتِ، ولم أرَهم نقدوا ترك الأوثق إلىٰ الثقةِ إن كانت روايته أعلىٰ.

بل ذكروا عنِ البخاريّ ومسلمٍ أنّهما صدفا عنِ الرواية عن مالكٍ من طريق الشافعيّ؛ طلبًا للعلوّ بالرواية عمّن هم دونه؛ فإنّهم إذا روَوا عنِ الشافعيّ لم يصلوا إلىٰ مالكٍ إلّا بواسطتين، وهم يصلون إلىٰ مالكٍ بواسطةٍ واحدةٍ من رواية جماعةٍ ثقاتٍ.

الثالث: علوُّ مالكٍ في "الموطّإ" علىٰ الشيخين في "صحيحيهما" هو علوٌّ حقيقيٌّ؛ لتقدُّم زمنه، وهٰذا يستلزم كثرة الوسائط بين الراوي في عصرنا إلىٰ "الموطّإ" علىٰ الوسائط إلىٰ "الصحيحين". فإذا ضُمّت قلّة الوسائط في أسانيد "الموطّإ" إلىٰ كثرتها بين الرواة وبين مالكٍ، وضُمّت كثرة الوسائط في أسانيد "الصحيحين" إلىٰ قلّتها بين الرواة وبين الشيخين، لم يحصل لرواية الموطّإ فضل علوٍّ.

الرابع: أنّ تقديم العلماء لـ"لصحيحين" علىٰ "الموطّإ" ليس منظورًا فيه إلىٰ ترجيح الصحّة علىٰ العلوّ، بل إلىٰ ترجيح الصحّة علىٰ الصحّة، أو ترجيح الكتب المسندة علىٰ ما دخله البلاغاتُ والموقوفات، أو ترجيح ما خلُص للحديث علىٰ ما دخله الرأي والِاجتهادات الفقهيّة. وعليه، فلا دليلَ للشارح في تقديم العلماء "الصحيحين" – علىٰ تقديم الصحّة علىٰ العلوّ. والله أعلمُ.

(٢). هو ابن طاهرٍ المقدسيّ، وذٰلك في كتابه "مسألة العلوّ والنزول في الحديث" (ص٨٦–٨٨).

ومثَّل ذٰلك بأنّ البخاريّ روىٰ عن أماثل أصحاب مالكٍ،[١] ثمّ روىٰ حديثًا لأبي إسحاقَ الفَزَاريِّ[٢] عن مالكٍ؛ لمعنًى فيه؛[٣] فكان فيه بينه وبين مالكٍ ثلاثةُ رجالٍ.[٤]

والله أعلم.

---

(١). منهم سعيدُ بن أبي مريمَ، وعبد الله بنُ مسلمةَ القعنبيّ، وعبد الله بنُ يوسفَ التِّنِّيسيُّ، وقتيبةُ بن سعيدٍ، ومطرّفُ بن عبد الله ابنُ أختِ مالكٍ، ويحيىٰ بنُ يحيىٰ التميميُّ، وغيرُهم. انظر "تهذيب الكمال" في تلاميذ مالكٍ (٢٧/ ١٠٨-١١٠)، وفي شيوخ البخاريّ (٢٤/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٢). هو إبراهيمُ بنُ محمّد بنِ الحارث بنِ أسماءَ بنِ خارجةَ، أبو إسحاقَ، الفَزَاريُّ، الشاميُّ، أحد الأئمّة من أهل الشام سنّةً وعلمًا وجهادًا وفضلًا. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ أو ستٍّ وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٥٣٩-٥٤٣).

(٣). هو تفرّد أبي إسحاقَ الفَزَاريِّ عن مالكٍ بالتصريح بسماعه من ثورِ بن يزيدَ، كما نقله ابن حجرٍ في "فتح الباري" (٧/ ٤٨٨) عن ابن طاهرٍ المقدسيّ.

(٤). هم عبد الله بنُ محمّدٍ المُسنَديُّ، وشيخه معاوية بن عمرٍو الأزديُّ، ثمّ شيخه أبو إسحاقَ الفَزَاريُّ، انظر "صحيح البخاريّ" (٥/ ١٣٨ برقْم ٤٢٣٤).

(**المسلسل**)، أيْ: هٰذا مبحثه.

وهو النوع الثالث والأربعون.

صُنّف فيه مؤلَّفاتٌ، من أجلّها "جِيَادُ المسلسلات" للمصنِّف،[١] و"الفوائد الجليلة" للشيخ محمّدٍ عَقِيلَةَ المكيِّ.[٢]

(**هو**)، أيِ المسلسلُ، من صفات الإسناد فقطْ، بخلاف نحوِ المرفوع؛ فإنّه من صفات المتن فقط، وبخلاف نحو الصحيح؛ فإنّه من صفاتهما معًا.

فالمسلسلُ: الحديثُ (**الذي إسناده**) - يعني (**رجالَه**)، أيْ رواتَه، ذكورًا كانوا أم إناثًا - (**قد تابعوا**) وتواردوا، واحدًا بعد واحدٍ، (**في صفةٍ**) واحدةٍ، (**أو**) في (**حالةٍ**) واحدةٍ، سواءٌ كانت (**قوليّةً**)، أم (**فعليّةً**)، أم (**كليهما**)،[٣] أيِ القوليّةَ والفعليّةَ معًا، كان ذٰلك (**لهم**)، أيِ الرجالِ.

(**أو**) لـ(**ـلإسناد**)، أيِ الروايةِ؛ فـ(ـالإسناد) هنا بمعنىٰ رفع المتن لقائله، بخلافه في البيت الأوّل، فإنّه بمعنىٰ الرجالِ، كما قرّرناه، وسواءٌ فيها تتعلّق بصِيَغ الأداء، أو بزمنها، أو مكانها، (**فيما قُسِما**)، أيِ المسلسلُ، إلىٰ ما ذُكِر كلِّه.[٤]

---

(١). وصف "جياد المسلسلات" بذٰلك - محلّ نظرٍ؛ فإنّه مختصرٌ لطيفٌ، غيرُ جامعٍ، وليس فيه حكمٌ علىٰ الأسانيد غالبًا، وللسيوطيّ "المسلسلات الكبرىٰ"، وهو مخطوطٌ.

وكان الأولىٰ ذِكْرُ "الجواهر المكلَّلة" للسخاويّ؛ فإنّه أوعبُ للأحاديث المسلسلة، وأكثرُ فوائدَ، مع نَقْد مؤلِّفه للرواة والأسانيد.

(٢). هو محمّدُ بنُ عَقِيلةَ: أحمدَ بنِ سعيدٍ، أبو عبد الله، جمالُ الدين، المكّيُّ، الصوفيُّ، مسندٌ متأخّرٌ. تُوُفِّي سنةَ خمسين ومِائةٍ وألفٍ. انظر "سلْكَ الدرر" للحسينيّ (٤/ ٣٠-٣١).

(٣). كلماتُ (قوليّةٍ) و(فعليّةٍ) و(كليهما) - مجرورةٌ في "النظم" علىٰ البدليّة من (حالةٍ)، وهي في "الشرح" منصوبةٌ علىٰ الخبريّة لـ(كانت)؛ فضبطتُ الأولَيَينِ بما يوافق الشرح.

(٤). تعقّدتِ الأنواع في كلام الشارح، وبيانها أنّ التسلسل يكون صفةً في الرواية، ويكون صفةً أو حالةً في الراوي. والصفة في الرواية تكون في صيغة التحمُّل، أو في مكان الرواية، أو زمنها. وكلٌّ منَ الصفة والحالة في الرواة تكون قوليّةً، أو فعليّةً، أو قوليّةً فعليّةً. والصفة القوليّة والحالة القوليّة لا تتميّزان =

فمثال الصفات القوليّة المسلسلُ بقراءة "سورة الصفّ". وهو ما ورد عن عبد الله بن سَلَامٍ[(١)] قال: قعدنا – نفرًا من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم – فتذاكرنا، فقلنا: «لو نعلمُ أيَّ الأعمال أقربَ إلىٰ الله، لعمِلناه»، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ / وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الصفّ: ١-٢]. قال ابنُ سَلَامٍ: «فقرأها علينا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم هٰكذا».[(٢)] فإنّه مسلسلٌ بقول كلّ راوٍ: «قرأها فلانٌ هٰكذا».[(١)] [١٣٢/ب]

من بعضهما؛ فهما في الحقيقة نوعٌ واحدٌ؛ فيتحصّل من ذٰلك ثمانية أنواعٍ. وللتسلسُل أنواعٌ سوىٰ هٰذه كثيرةٌ.

(١). هو عبدُ الله بنُ سلَامِ بنِ الحارث، أبو يوسُفَ الإسرائيليُّ، من ذرّيّة يوسُفَ بنِ يعقوبَ عليهما السلامُ، حليفُ الأنصار، المدنيُّ، كان من أحبار اليهود، ثمّ أسلم أوّل ما قدِم النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم المدينةَ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٢١-٩٢٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٦٠-١٦١).

(٢). رواه الدارميُّ في "السنن" (٣/ ١٥٤٥ برقْم ٢٤٣٥) – وعنه التِّرْمِذيّ في "الجامع" (٥/ ٣٣٦ برقْم ٣٣٠٩) – عن محمّد بنِ كثيرٍ المِصِّيصيِّ. ورواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٩) من طريقه كذٰلك.

وأخرجه ابن حبّانَ في "صحيحه" (١٠/ ٤٥٤ برقْم ٤٥٩٤)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٣/ ١٦٩ برقْم ٤٠٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٩) من طرقٍ عنِ الوليد بنِ مسلمٍ.

وأخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده" (١٣/ ٤٨٧ برقْم ٧٤٩٩)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٣/ ١٦٩ برقْم ٤٠٦) من طريق يحيىٰ بنِ حمزةَ.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٧٠) من طريق أبي إسحاقَ الفَزَاريِّ.

وأخرجه ابن أبي حاتمٍ في "التفسير"، كما نقله ابن كثيرٍ في "تفسيره" (١٣/ ٥٣٨-٥٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٨٦-٤٨٧) من طريق الوليد بن مزيدٍ العُذْريِّ.

كلّهم عنِ الأوزاعيّ، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن عبد الله بن سلَامٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال التِّرْمِذيُّ (٥/ ٣٣٧): «وقد خولِف محمّدُ بنُ كثيرٍ في إسناد هٰذا الحديثِ عنِ الأوزاعيّ».

=

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ، علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه، وأكبر ظنّي أنّ الذي حملهما علىٰ تركه – روايةُ الهِقْل بنِ زيادٍ بخلاف رواية الوليد بنِ مسلمٍ وغيره».

وبيان ذٰلك فيما رواه عبدُ الله بنُ المبارك في "الجهاد" (ص٥٩-٦٠ برقْم١)، ومن طريقه أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٦٨٩ برقْم ٢٤٣١٢)، وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٦٩) من طريق الهِقْل بن زيادٍ، كلاهما عنِ الأوزاعيّ، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن هلالِ بن أبي ميمونةَ، عن عطاء بنِ يسارٍ، عن عبد الله بنِ سلَامٍ رضي الله تعالىٰ عنه، أو قال: عن أبي سلمةَ، عن عبد الله بن سلَامٍ رضي الله تعالىٰ عنه به. هٰكذا علىٰ الشكّ، خلافًا لرواية الجماعة.

قال الحاكم: «وهٰذا لا يعلِّل حديث الوليد بن مسلم؛ فإن الهِقْل بنَ زيادٍ، وإن كان محَلُّه الإتقانَ والثَّبَتَ، فإنّه شكّ في إسناده، ومنَ الدليل علىٰ صحّة إسناد أبي سلمةَ – أنّ أبا إسحاقَ إبراهيمَ بنَ محمّدٍ الفَزَاريَّ أحفظَ أصحاب الأوزاعيِّ – رواه بزيادة ألفاظٍ فيه بالإسناد الأوّلِ».

وقال البيهقيّ في "شعب الإيمان" (٦/ ٧٩) بعد أن ذكر رواية الهِقْل: «والجماعة أولىٰ بالحفظ منَ الواحد».

وبقيت طريقٌ لم أرَ من ذكرها في هٰذا الخلافِ؛ فقد روىٰ ابن أبي عاصمٍ في "الجهاد" (١/ ٤٠٦ برقْم ١٤٢) من طريق محمّد بنِ شعيبٍ، عنِ الأوزاعيّ، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عمّن حدّثه، عن أبي سلمةَ، عن عبد الله بن سلَامٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وهو معارضٌ لما مضىٰ منَ الأسانيد؛ ففي جميعها تصريح يحيىٰ بالتحديث من أبي سلمةَ، أو ذكرُه قراءةَ أبي سلمةَ سورةَ الصفّ عليهم، وهو من فوائد المسلسلات.

علىٰ أنّ محمّدَ بنَ شعيبٍ ليس بالمتقِن، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١٨): «صدوقٌ، صحيح الكتاب»؛ فلا تعلِّل روايتُه روايةَ الجماعة، وأكثرهم حفّاظٌ أثباتٌ، من خاصّة أصحاب الأوزاعيّ.

والحاصل أنّ المحفوظ روايةُ الجماعةِ: يحيىٰ، عن أبي سلمةَ، عن عبد الله بن سلَامٍ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فالحديث صحيحٌ، والله أعلمُ.

(١). انظر "جياد المسلسلات" للسيوطيّ (٢/ ٤٢٤-٤٢٥)، و"الفوائد الجليلة" لابن عقيلةَ (ص٨٠-٨٢).

قال السيوطيّ: قال الحفاظ: «هٰذا مِن أصحِّ مسلسلٍ يُروَىٰ في الدنيا، أخرجه التِّرْمذيّ عنِ الدارميّ، مسلسلًا، وأخرجه الحاكم في "المستدرك"، والبيهقيّ في "شعب الإيمان" (٦/ ٧٩-٨١ برقْم ٣٩٠٧) من طريق محمّدِ بن كثيرٍ، مسلسلًا أيضًا».

=

والحال القوليّة[١] – كحديث معاذِ بن جبلٍ أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال له: «يا معاذُ، أنا أحبّك؛ فقل في دُبُر كلّ صلاةٍ: اللّٰهمّ أعنّي علىٰ ذكرك، وشكرِك، وحُسْنِ عبادتك».[٢] تسلسل لنا بقول كلّ راوٍ من رواته: «وأنا أحبّك؛ فقُل».[٣]

وقال ابن عقيلةَ: «وهٰذا الحديث صحيحٌ، متّصل الإسناد والتسلسل».

(١). التفريق بين الصفة القوليّة والحال القوليّة غيرُ واضحٍ، قال العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٩٣): «وأحوال الرواة القوليّة وصفاتهم القوليّة متقاربةٌ، بل متماثلةٌ».

(٢). رواه أبو داود في "السنن" (٢/ ٢٩٦-٢٩٧ برقْم ١٥١٧)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٣/ ٥٣ برقْم ١٣٠٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧٣، و٣/ ٢٧٣-٢٧٤) من طريقين عن حيوةَ بنِ شريحٍ، عن عقبةَ بنِ مسلمٍ، عن أبي عبد الرحمٰن الحُبُلِيّ، عن الصُّنَابِحيّ، هو أبو عبد الله عبدُ الرحمٰن بنُ عُسَيْلةَ، عن معاذٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال الحاكم في الموضع الأوّل: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

وفيه نظرٌ؛ فإنّهما لم يخرّجا لعقبةَ بنِ مسلمٍ، ولم يخرّج البخاريُّ لأبي عبد الرحمٰن الحُبُلِيِّ. وهما ثقتانِ، وقال الحاكم في الموضع الثاني: «صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه»، وهو أولىٰ.

وصحّحه كذٰلك النوويّ في "الخلاصة" (١/ ٤٦٨).

وقد رواه الطبرانيّ في "الكبير" (٢٠/ ١٢٥ برقْم ٢٥٠) من طريق سعيد بنِ عُفَيرٍ، عنِ ابن لهيعةَ، عن عقبةَ بنِ مسلمٍ، عن أبي عبد الرحمٰن الحُبُلِيّ، عن معاذٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال الطبرانيّ: «ولم يذكرِ ابنُ لهيعةَ الصُّنَابِحيَّ».

ولا يضرُّ؛ فإنّ حيوةَ ثقةٌ ثبْتٌ؛ فلا يُعَلُّ حديثُ مثله برواية ابن لهيعةَ، وليس هو بالمتقن، وقدِ اختلط أيضًا، ولم يذكروا سعيدًا فيمن روىٰ عنه قبل اختلاطه.

وللحديث طريقٌ أخرىٰ عن معاذٍ رضي الله تعالىٰ عنه، أخرجها الطبرانيُّ في "الكبير" (٢٠/ ١١١ برقْم ٢١٨)، وهي ضعيفةٌ، لٰكنْ تشهد للطريق الماضية. والله أعلمُ.

(٣). كذا تسلسل للشارح، وليس بمحفوظٍ، وذٰلك من جهتين:

الأولىٰ: أنّ المعروف أنّه مسلسلٌ بالوصيّة بذٰلك الذِّكْر بعد الصلاة، دون قولِ: «وأنا أحبّك»، ولم يُروَ بقول: «وأنا أحبّك»، إلّا من طريق الحكم بنِ عَبْدةَ، وسيأتي ما فيها من ضعفٍ ونكارةٍ.

والثانية: أنّ التسلسُل فيه غير ثابتٍ في بعض طبقات السند، وبيان ذٰلك أنّ اتّصال تسلسُلِه إنّما جاء من طريقين:

=

الأولىٰ: ما رواه أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (١/ ٢٤١) - ومن طريقه الضياء المقدسيُّ في "مسلسلاته" (ص٨ برقْم ٤)، وغيرُه - عن أبي عليٍّ الصوّاف.

ورواه أبو عليٍّ الغسّانيُّ الحافظُ - ومن طريقه القاضي عياضٌ في "الغنية" (ص٤٨-٤٩)، وغيرُه - عن أبي العبّاس العُذْريِّ، هو أحمدُ بنُ عمرَ بنِ أنسٍ الدَّلَايِيّ، عن أبي العبّاس الرازيِّ، هو أحمدُ بنُ الحسن بنِ بُنْدارٍ، عنِ أبي القاسم الطبرانيِّ.

كلاهما عن بشرِ بن موسىٰ، عن أبي عبد الرحمٰن عبد الله بنِ يزيدَ المقرئِ، عن حيوةَ بنِ شريحٍ، بالإسناد السابقِ ذكرُه في التخريج.

والإسنادان صحيحان إلىٰ بشر موسىٰ، مسلسلانِ بالحفّاظ، وبشرٌ ثقةٌ، وثّقه الدارقطنيّ والخطيب، انظر "تاريخ بغدادَ" (٧/ ٥٧٠، و٥٧١).

وقد شاركه في هٰذا الحديث عن عبد الله بن يزيدَ المقرئِ جماعةٌ، فوقفوا بالتسلسل عند وصيّة أبي عبد الرحمٰن الحُبُلِيِّ لعقبةَ بنِ مسلمٍ، ولم يذكروا وصيّةَ عقبةَ لحيوةَ، ولا وصيّةَ حيوةَ للمقرئِ، منهم:

- أحمدُ بنُ حنبلٍ، كما في "المسند" (١٠/ ٥١٩٣-٥١٩٤ برقْم ٢٢٥٤٦).
- وعبيدُ الله بنُ عمرَ القواريريُّ، رواه عنه أبو داود في "السنن" (٢/ ٢٩٦-٢٩٧ برقْم ١٥١٧).
- وسلمةُ بنُ شبيبٍ، رواه عنه البزّار في "مسنده" (٧/ ١٠٤ برقْم ٢٦٦١).
- ومحمّد بنُ مهديٍّ العطّارُ، رواه عنه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٧٣١ برقْم ٧٥١).
- وإسحاقُ بنُ راهُويَهْ، أخرجه من طريقه ابن حبّانَ في "صحيحه" (٥/ ٣٦٤-٣٦٥ برقْم ٢٠٢٠).
- وعبدُ الله بنُ أحمدَ ابنُ أبي مَسَرّةَ، أخرجه من طريقه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٧٣-٢٧٤).

ورواه ابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ٢٢٨ برقْم ١٥٦١) عن عليِّ بن الحسن الهلاليُّ، عنه به، ولم يذكر التسلسل أصلًا، والظاهر أنّه اختصارٌ.

وهٰؤلاء الجماعةُ - وفيهمُ الحفّاظ الأثبات - أولىٰ بالحفظ من بشرِ بنِ موسىٰ، لا سيّما وهو من صغار من روىٰ عن أبي عبد الرحمٰن المقرئِ؛ فتكون روايته وصيّةَ عقبةَ لحيوةَ، ووصيّةَ حيوةَ لأبي عبد الرحمٰن المقرئِ - شاذّةً، والله أعلمُ.

نعم، لا إشكالَ بعد ذٰلك في تخصيص المقرئِ بشرَ بنَ موسىٰ بالوصيّة دون سائر الرواة عنه.

والطريق الثانية: ما رواه أبو عليٍّ بنُ شاذانَ - ومن طريقه العلائيُّ في "المسلسلات المختصرة" (ص١٧٦-١٨٠)، وغيرُه - عن أبي بكرٍ أحمدَ بنِ سليمانَ النجّادِ، عن أبي بكر بنِ أبي الدنيا، عنِ

الحسن بنِ عبد العزيز الجَرَويِّ، عن عمرِو بنِ أبي سلمةَ التِّنِّيسيِّ عنِ الحكم بنِ عَبْدةَ، عن حيوةَ بنِ شريحٍ به.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ مسلسلٌ بالحفّاظ إلىٰ عمرٍو، وعمرٌو هٰذا قال الحافظ في "التقريب": «صدوقٌ له أوهامٌ».

وشيخه الحكم فيه جهالةٌ، قال أبو داودَ: «ما عندي من علمه شيءٌ»، وضعّفه الأزديُّ، انظر "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (١/ ٥٧٧)، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٦٠٥): «فيه لينٌ»، وقال ابن حجرٍ في "التقريب": «مستورٌ».

فالإسناد ضعيفٌ، ومع ذٰلك، فهو مخالفٌ لرواية عبد الله بنِ يزيدَ المقرئِ، كما سبق ترجيحه: أنّه وقف بالتسلسل عند عقبةَ بنِ مسلمٍ، فلم يذكر وصيّته لحيوةَ بنِ شريحٍ.

ورواه عن حيوةَ كذٰلك - بوقف التسلسل علىٰ عقبةَ - أبو عاصمٍ النبيلُ، أخرجه الطبرانيُّ في "الدعاء" (٢/ ١٠٢٥-١٠٢٦ برقْم ٦٥٤) عنِ الحسن بن سهلٍ عنه.

والحسنُ هٰذا ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٨/ ١٨١)، وقال: «ربّما أخطأ»، وقال فيه الدارقطنيّ: «لا بأسَ به»، رواه الحاكم في "سؤالاته" (ص١١١).

وقد خالفه أحمدُ بنُ حنبلٍ، فرواه في "المسند" (١٠/ ٥١٩٨ برقْم ٢٢٥٥٤) عن أبي عاصمٍ، ولم يذكر فيه تسلسلًا أصلًا. وكذٰلك رواه عن أبي عاصمٍ غيرَ مسلسَلٍ:

- إسحاقُ بنُ أبي إسرائيلَ، رواه من طريقه ابن السنّيّ في "عمل اليوم والليلة" (عجالة الراغب المتمنّي: ١/ ٢٦٠ برقْم ٢٠٠).

- وعليُّ بنُ مسلمٍ الطوسيُّ، رواه عنه البغويُّ في "معجم الصحابة" (٤/ ٣٤١ برقْم ٣٠٣٦).

- وأبو قِلابةَ عبدُ الملكِ بنُ محمّدٍ الرَّقَاشيَّ، وهو ضعيفٌ، صالحٌ لِلاعتبار، رواه عنه الهيثمُ بنُ كُلَيبٍ في "مسنده" (٣/ ٢٤٤ برقْم ١٣٤٣).

- ومحمّدُ بنُ أبي العوّام، وهو صدوقٌ، ترجمتُه في "لسان الميزان" (٦/ ٥٣٧)، أخرجه من طريقه عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ في "الترغيب في الدعاء" (ص٣٨٥ برقْم ٨١).

فيظهر بذٰلك أنّ ذِكر التسلسل غير محفوظٍ في رواية أبي عاصمٍ، ولعلّها دخلت علىٰ الحسن بنِ سهلٍ من بعض الطرق الأخرىٰ، والله أعلمُ.

=

والقوليّةُ والفعليّةُ[١] معًا حديثُ أنسٍ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتّىٰ يؤمنَ بالقدر خير وشرّه، وحُلوه ومُرِّه»، وقَبَض رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم علىٰ لحيته، وقال: «آمنت بالقدر خيره وشرّه، وحُلوه ومُرِّه».[٢] وهٰكذا كلُّ راوٍ إلينا.

وروىٰ الحديث عن حيوةَ كذٰلك: ليس فيه تسلسُلٌ - عبدُ الله بنُ وهبٍ، رواه من طريقه النَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٣/ ٥٣ برقْم ١٣٠٣)، ويحيىٰ بنُ يعلىٰ، وهو ضعيفٌ، لا بأسَ به في الشواهد، أخرجه من طريقه ابنُ السنّيِّ في "عمل اليوم والليلة" (عجالة الراغب المتمنّي: ١/ ١٧٠-١٧١ برقْم ١١٩).

فيتحصّل ممّا سبق أنّ الحكم بن عَبْدةَ قد تفرّد بذكر وصيّة عقبةَ بنِ مسلمٍ لحيوةَ، وهو ضعيفٌ، وأكّد وهمه في هٰذا الحديثِ أنّ سائر الرواة: أبا عبد الرحمٰن المقرئَ، وأبا عاصمٍ النبيلَ، وعبدَ الله بنَ وهبٍ، ويحيىٰ بنَ يعلىٰ - لم يذكروا ذٰلك، بل صحّ عن أبي عبد الرحمٰن المقرئ أنّه ذكر التسلسل، فوقف به علىٰ وصيّة أبي عبد الرحمٰن الحُبُلِيِّ لعقبةَ، كما هو الراجح عنه؛ فيكون إتمام التسلسل منكرًا، والله تعالىٰ أعلمُ.

نعم، لا يُستنكَر بعد ذٰلك أن يكون حيوةُ خصَّ الحكمَ بنَ عَبْدةَ بالوصيّة، دون سائر الرواة عنه، لٰكنّ حيوةَ ضعيفٌ؛ فلن تُقبَل دعواه.

وبعدُ، فالتسلسل في هٰذا الحديث منقطعٌ في طبقتين، فلا يصحّ من عقبةَ لحيوةَ، ولا من حيوةَ للمقرئِ، ولا للحكم، ويصحّ بعد ذٰلك منَ المقرئِ لبشر بنِ موسىٰ، ومن بشرٍ إلىٰ من بعده، وكذا يصحُّ من الحكم بن عبدةَ إلىٰ من بعده.

(١). يعني الحالةَ القوليّة الفعليّة، انظر "تدريب الراوي" (١/ ٧٦٧).

(٢). رواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٩١-١٩٢ برقْم ٦٠)، وأبو طاهرٍ السِّلفيّ في "الطيوريّات" (٢/ ٣٥٠-٣٥٢ برقْم ٢٩٧)، من طريقين عن سليمانَ بنِ شُعَيبٍ، عن سعيدٍ الآدمِ، عن شهابِ بن خِرَاشٍ، عن يزيدَ بنِ أبانَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه به، وتسلسل منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ المصنِّفين.

وهٰذا الإسناد ضعيفٌ، فيه شهابُ بن خِرَاشٍ، هو الحَوْشَبِيُّ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٢١٠): «صدوقٌ، يخطئ».

وفيه يزيدُ الرَّقَاشيُّ أيضًا، قال الحافظ في "التقريب" (ص٥٢٩): «زاهدٌ، ضعيفٌ».

وقال الذهبيّ في "السير" (٨/ ٢٨٧): «وهو كلامٌ صحيحٌ، لٰكنّ الحديث واهٍ؛ لمكان الرَّقَاشيّ».

=

وصيغُ الأداء نحو (حدّثنا) أو (أخبرنا).

والزمانُ – كالمسلسل بيوم العيد.[1]

يعني أنّ معناه ثابتٌ، من ضروريّات الدين، وصحّت به الأحاديث، فمنها ما أخرجه مسلمٌ من حديث عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه أنّ جبريلَ عليه السلامُ سأل النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عنِ الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخِر، وتؤمنَ بالقدر: خيرِه وشرِّه».

(١). هو ما أخرجه عبدُ الله بنُ يوسفَ الجرجانيُّ في "علّة الحديث المسلسل بيوم العيدين" (ص٥٦-٥٧ برقْم ٢)، وأبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الأحاديث العيديّة المسلسلة" (ص١٩-٣١ بأرقام ١-٩، و٣٤-٣٧ برقْميْ ١١-١٢) من طرقٍ كثيرةٍ عن أبي عُبيد الله أحمدَ بنِ محمّدٍ الفِرَاسيّ البصريِّ، ثنا بشرُ بن عبد الوهّاب الكوفيُّ، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا وكيعٌ، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا سفيانُ الثوريُّ، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا ابنُ جريجٍ، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا عطاءٌ، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا عبد الله بنُ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، قال: شهدنا عيدًا مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فطرًا أو أضحىٰ، فلمّا فرغ منَ الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال: «يأيّها الناس قد أصبتم خيرًا كثيرًا، فمن أحبّ أن ينصرف فلْينصرفْ، ومن أحبّ أن يقيم، فلْيُقِمْ». اللفظ للجرجانيِّ.

قال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (١/ ٣٢٠): «بشر بنُ عبد الوهّاب الأُمَويُّ، عن وكيعٍ، بمسلسل العيد، كأنّه هو وضعه، أوِ المنفردُ به عنه، وهو أبو عبيد الله أحمدُ بنُ محمّد بنِ فراسٍ».

وقال في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٥٧): «بشر بنُ عبد الوهّاب ... شيخٌ زاهدٌ جليلٌ». ثمّ ذكر جماعةً روَوْا عنه، ثمّ قال: «لم يضعّفه أحدٌ؛ فهو حسن الحديث، وهو الذي تفرّد عن وكيعٍ بمسلسل العيدين، رواه عنه أحمدُ بنُ محمّدٍ ابنُ أخت سليمانَ بنِ حربٍ ... وتفرّد بالحديث».

وكلامه الثاني أقربُ؛ فإنّ سائر الرواة عن بشرٍ لم يروُوا عنه ما يُنكَر؛ فدلّ أنّ النكارة إنّما هي من الفِرَاسيِّ؛ فهو المتّهم به.

ولا شكّ أنّ تفرّد مجهولٍ مثله بإسنادٍ عن وكيعٍ، عن سفيانَ بإسنادٍ صحيحٍ كالشمس – منكرٌ، وإلّا، فلو كان عند وكيعٍ، لَما خفي علىٰ الحفّاظ من أصحابه: أحمدَ وابنِ المدينيِّ وابنِ راهُويهْ وأبي خيثمةَ، وغيرِهم.

=

وللحديث علّةٌ أخرىٰ، قال عبدُ الله بنُ يوسفَ الجرجانيُّ في "علّة الحديث المسلسل بيوم العيد" (ص٥٨): «لم نكتبه موصولًا إلّا من حديث بِشْرِ بن عبد الوهّاب هٰذا، عن وكيعٍ، تفرّد به عنه أبو عُبيد الله البصريُّ هٰذا فيما أعلم، والصحيح رواية الجماعة عن سفيانَ الثوريِّ، عنِ ابن جريجٍ، عن عطاءٍ، قال: صلّىٰ النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالناس العيدَ».

ثمّ رواه (ص٥٨ برقْم ٣) من طريق قَبِيصةَ، عن سفيانَ به، مرسلًا، غيرَ مسلسلٍ.

ثمّ قال (ص٥٨): «ورواه الفضلُ بنُ موسىٰ السِّيْنَانيُّ عنِ ابن جريجٍ موصولًا».

ثمّ أخرجه (ص٥٨-٦١ بأرقام ٤-٩) من طرقٍ عنِ الفضل بنِ موسىٰ، عنِ ابن جريجٍ، عن عطاءٍ، عن عبد الله بنِ السائب رضي الله تعالىٰ عنه، قال: «حضرتُ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في يوم عيدٍ»، فذكره.

ثمّ قال (ص٦١): «والفضل بنُ موسىٰ ثقةٌ، لٰكنّه غلِط في إسناده فيما زعم أبو زكريّا يحيىٰ بنُ معينٍ، وغيرُه منَ الحفّاظ». ثمّ روىٰ ذٰلك بسنده عنِ ابن معينٍ.

وكذٰلك رجّح الإمامُ أحمدُ الإرسال، نقله ابن رجبٍ في "فتح الباري" (٦/ ١٤٨).

وقال أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٢/ ١٢٥): «هٰذا مرسلٌ». وأقرّه الدارقطنيُّ في "سننه" (٢/ ٣٩١).

وسُئِل عنه أبو زرعةَ الرازيُّ، فقال: «الصحيح ما حدّثنا به إبراهيمُ بنُ موسىٰ، عن هشام بنِ يوسفَ، عنِ ابن جريجٍ، عطاءٍ أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مرسلٌ».

وقال النَّسائيّ: «هٰذا خطأٌ، والصواب مرسلٌ». ذكره المِزّيّ في "تحفة الأشراف" (٤/ ٢٣٨).

والحاصل أنّ الحديث واهٍ؛ لضعف راويه أحمدَ بنِ محمّدٍ الفِرَاسيِّ، وتفرُّدِه به عن وكيعٍ، ومخالفتِه روايةَ قَبِيصةَ عن سفيانَ الثوريِّ، وروايةَ هشامِ بن يوسفَ عنِ ابن جريجٍ. والله أعلمُ.

وروىٰ السِّلَفيُّ في "الأحاديث العيديّة المسلسلة" (ص٣٧ برقْم ١٣) من طريق أحمدَ بنِ محمّدٍ الفِرَاسيِّ بالإسناد الماضي مسلسلًا، لٰكن بمتنٍ آخرَ: أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «من قرأ القرآنَ، فكأنّما شافهتُه»، ثمّ قرأ: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

وهو ضعيفٌ كذٰلك.

وروىٰ عبدُ الله بنُ يوسفَ الجرجانيُّ في "علّة الحديث المسلسل بيوم العيد" (ص٥٥-٥٦ برقْم ١)، وأبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الأحاديث العيديّة المسلسلة" (ص٣٢ برقْم ١٠) إسنادًا أخرَ مسلسلًا بيوم العيد، من طريقين عن أبي القاسم عبد الرحمٰن بن عبد العزيز الحلبيِّ، أنا أبو عبد الله محمدُ بن عيسىٰ =

التميميُّ البغداديُّ، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا محمّد بنُ غالبٍ، في يوم عيدٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا أبو معمرٍ، في يوم عيدٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا عبدُ الوارث، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا محمد بن جُحَادةَ، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا مصعبُ بن سعدٍ، في يوم عيد فطرٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، ثنا سعدُ بنُ أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه، في يوم عيدٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة، قال: قال لنا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في يوم عيدٍ أو أضحىٰ، بين الصلاة والخطبة: «كلّكم قد أصاب خيرًا؛ فمن أراد أن يسمع الخطبة فلْيُقِم، ومن أراد أن ينصرف فلْينصرف».

قال الجرجانيُّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ عجيبٌ من حديث أبي بكرٍ محمد بنِ جُحَادةَ الأزديِّ، عن أبي زرارةَ مصعبِ بن سعدٍ، عن أبيه أبي إسحاقَ سعدِ بن أبي وقّاصٍ الزهريِّ القرشيِّ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعا، ولا يَعرِف حفّاظُ خراسانَ حديثَ سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، والمحفوظ بين أهل النقد حديثُ ابنِ جريجٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، الذي روىٰ عنه سفيانُ الثوريّ»، يعني الحديث الماضيَ، الذي تفرّد به الفِرَاسيُّ عن عبد الوهّاب.

وقال السِّلَفيُّ: قال عبد العزيز، يعني الكَتّانيَّ الحافظَ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لم نكتبه إلّا عن هٰذا الشيخِ، يعني محمّدَ بنَ عيسىٰ، وقد حدث به أبو حازمٍ محمدُ بنُ الحسين بنِ الفرّاء البغداديُّ بمِصرَ، عنِ ابن أبي أسامةَ الحلبيِّ، عن محمدِ بن عيسىٰ التميميِّ هٰكذا، فسقطت عن شيخنا – يعني عبدَ الرحمٰن بنَ عبد العزيز – عهدتُه».

وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٧/ ٨٠٨): «له حديثٌ منكرٌ في "مسلسل العيد" للسِّلَفيّ».

واستنكره كذٰلك في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٦٨٠)، ثمّ قال: «وهٰذا إسنادٌ لا يَحتمِل هٰذا الباطلَ».

وبذٰلك تظهر علّة هٰذا الحديثِ؛ فإنّ ثقتين روياه عن محمّد بنِ عيسىٰ، ثمّ هو يرويه بإسنادٍ مسلسلٍ بالحفّاظ، وأبو معمرٍ عبدُ الله بنُ عمرٍو المِنْقَريُّ ومن بعده من رجالِ الشيخين، بمتنٍ غريبٍ، وتسلسلٍ عجيبٍ، وهٰذا لا يُحتمَل من مثله، ولم يوثّقْه معتمَدٌ؛ فيتّهمُ به، ويحمَّلُ نكارتَه، والله أعلمُ.

وبهٰذا يتبيّن أنّه لم يصحّ حديثٌ مسلسلٌ بالعيد، وأنّه من طريقين أحدُهما يحمله أحمدُ بن محمّدٍ الفِرَاسيُّ، والثاني يحمله محمّدُ بن عيسىٰ التميميُّ. والله أعلمُ.

والمكانُ – كالدعاء في الملتزَم. وهو حديث ابنِ عبّاسٍ مرفوعًا: «ما دعا أحدٌ في هٰذا الملتزمِ إلّا استُجيب له»، قال ابن عبّاسٍ: «وأنا ما دعوت الله فيه إلّا استُجيب لي».[1]

---

(١). رواه القاضي عياضٌ في "الشفا" (٢/ ٦٨٧-٦٨٩)، وابن رُشَيدٍ الفِهريّ في "مِلء العَيبة" (ص١٤١-١٤٣) من طريقين عن محمّدِ بن الحسن الأنصاريّ، سمعت محمّدَ بنَ إدريسَ المكّيَّ، هو ورّاقُ الحميديِّ، سمعتُ عبدَ الله بنَ الزبير الحميديَّ، سمعتُ سفيانَ بنَ عيينةَ، سمعتُ عمرَو بنَ دينارٍ، سمعتُ عبدَ الله بنَ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما به. وفي آخره يقول كلّ راوٍ: «وأنا، فما دعوتُ الله بشيءٍ في هٰذا الملتزمِ منذ سمعت هٰذا من شيخي إلّا استُجيب لي».

هٰكذا في "الشفا"، تسلسل إلىٰ شيخ القاضي عياضٍ.

ولم يصرّح أكثر الرواة في "مِلء العَيبة" بكون دعائهم في الملتزم، قال ابنُ رُشَيدٍ (ص١٤٤): «فإمّا أن يكون ذٰلك اختصارًا ... وإما أن يكون تدليسًا، فابحثْ عنه».

يعني بالتدليس – والله أعلمُ – أن يُوهِمَ الراوي أنّ دعاءه الذي استُجيب هو دعاؤه الذي دعاه في الملتزم، ولا يكونَ كذٰلك، وإنّما استُجيب له دعاءٌ آخرُ دعاه خارجَ الملتزم، فذكره في الإسناد بلفظٍ يحتمل؛ لتصحيح صورة التسلسل.

والصحيح أنّه اختصارٌ، فإنّ رواية ابن رُشَيدٍ – عن شيخه عن أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ، وقد رواه عنِ السِّلَفيِّ عبدُ الغنيّ المقدسيُّ في "خمسة أحاديثَ مسلسلاتٍ" (ص٦)، ورواه من طريق السِّلَفيّ كذٰلك السيوطيُّ في "جياد المسلسلات" (ص١٩٦-١٩٩)، فذكرا الملتزمَ في جميع الطبقات؛ فيدلّ علىٰ أنّ ما وقع في إسناد ابن رُشَيدٍ – إنّما هو اختصارٌ من شيخه، وليس تدليسًا، والله أعلمُ.

ونقل ابنُ رُشَيدٍ (ص١٤٣-١٤٤) عنِ ابن مُسْدٍ، قال: «وهٰذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من حديث عمرِو بن دينارٍ المكّيّ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، لا نعلمه مسلسلًا هٰكذا إلّا من حديث أبي بكرٍ عبد الله بن الزبير الحميديّ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ عنه، تفرّد به مسلسلًا محمّدُ بن إدريسَ المكّيُّ كاتبُ الحميديِّ عنه.

وقد رُوِي من حديث أبي الزبير المكّيّ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما موقوفًا قولَه، ومثلُه لا يكون رأيًا، رواه سليمانُ بن بلالٍ، عن إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ، عن أبي الزبير، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، والله أعلم».

قال السيوطيّ في "جياد المسلسلات" (ص٢٠٠): «أخرجه من طريق أبي الزبير – سعيدُ بن منصورٍ والبيهقيُّ في "سننهما"، وهو شاهدٌ قويٌّ».

=

وهٰكذا كلُّ راوٍ يُستجاب دعاؤه هناك، ويقول نحوَ ذٰلك،[١] حتّىٰ اتّصل إليّ؛ فقد دعوتُ الله فيه بأشياءَ استُجِيبت لي؛ فللّٰه الحمد.

(**وخيره**)، أيِ المسلسلِ، هو (**الدالّ علىٰ الوصف**)، بنحو الِاتّصال في السماع، وعدم التدليس،[٢] كما تقدّم في المسلسل بقراءة "سورة الصفّ". قال الحافظ ابن حجرٍ: «إنّه من أصحِّ مسلسلٍ يُروىٰ في الدنيا».[٣]

(**ومِن ∴ مُفَاده**)، أيِ المسلسلِ، (**زيادةُ الضبطِ**) منَ الرواة (**رُكْنٍ**)، أيْ عُلِم.[٤]

قال الحافظُ السخاويُّ[٥]: «ومنه[٦] أيضًا الِاقتداءُ بالنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فعلًا ونحوَه، كالقبض علىٰ اللحية، والتشبّكِ باليدِ،[١] والعدِّ فيها».[١]

وفيه نظرٌ من جهتين:

الأولىٰ: أنّ هٰذا الخبرَ المسلسل موضوعٌ، قال الذهبيّ في ترجمة محمّدِ بن الحسن الأنصاريّ من "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٥١٨): «ذكر حديثًا موضوعًا في الدعاء عند الملتزم». واتّهمه ابن حجرٍ في "اللسان" (٧/ ٧٥) بخبرٍ آخرَ أيضًا. فإذا كان موضوعًا سقط، ولم يتقوَّ بشيءٍ.

الثانية: أنّ خبر أبي الزبير قد أخرجه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٥/ ١٦٤) من طريق إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ مُجَمِّعٍ، والأزرقيُّ مختصرًا في "أخبار مكّةَ" (١/ ٤٨٢ برقْم ٥١٨) من طريق مسلمِ بن خالدٍ الزَّنْجيِّ، كلاهما عن أبي الزبير، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما موقوفًا؛ فهو يُعِلُّ رفعَ هٰذا الخبرِ، ويبيّن أنّ الصواب الوقفُ؛ فلا يكون شاهدًا له، والله أعلمُ.

(١). تبيّن بما سبق في التخريج أنّ الحديثَ من وضع محمّدِ بن الحسن الأنصاريِّ؛ فلا يصحُّ عمّن فوقه، والتسلسل ثابتٌ عمّن تحته من رجال السند.

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٧٦).

(٣). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٩)، و"فتح الباقي" (ص٥٠٢).

وقد قال الحافظ في "فتح الباري" (٨/ ٦٤١): «وإسناده صحيحٌ، قلّ أنْ وقع في المسلسلات مثلُه».

(٤). انظر "علوم الحديث" (ص٢٧٦).

(٥). في "فتح المغيث" (٣/ ٤٣٦).

(٦). **قوله: (ومنه).**

=

المسلسلُ بالمكيّين. وهو حديث ابن عبّاسٍ مرفوعًا: «يُنْزِل الله علىٰ هٰذا البيت كلَّ يومٍ وليلةٍ عشرينَ ومِائةَ رحمةٍ: ستّون منها للطائفين، وأربعون للمصلّين، وعشرون للناظرين».

رواه جمعٌ [بـ]بعض اختلافٍ في لفظه.

قال السِّرَاج البُلْقِينيُّ: «لم أقفْ له علىٰ سندٍ صحيحٍ».

لٰكنْ قال بعض المحقّقين: «حسّنه المنذريّ، والعراقيّ، والسخاويّ».

وفي هٰذا الحديث دليلٌ علىٰ أفضليّة الطواف علىٰ الصلاة، وهي علىٰ النظر، إذا تساوَوا في الوصف، كما هو واضحٌ؛ فيُخَصّ به وبما ورد في فضله منَ العمومات.

[ووجه] تفضيل الطواف علىٰ [غيره] من الأنواع – ثبوت الأخصيّة له بمتعلَّق الثلاثة، وهو البيت الحرام، ولا خفاء بذٰلك. وإنّما كانت الصلاة علىٰ تنوّعها لم تُشرَع إلّا عبادةً. [والنظر] قد يكون عبادةً، إذا قصد به [التعبّدُ]، وقد لا يكون، وذٰلك إذا لم يقترن به قصد التعبّد؛ [فـ]تأخر عن الرتبة.

واشتَهَر في توجيه الحديث أنّ الرَّحَمَاتِ المِائةَ والعشرين قُسِّمت ستّةَ أجزاءٍ: جزءٌ للناظرين، وجزءان للمصلّين؛ لأنّ المصلّيَ ناظرٌ في الغالب، فجزءٌ للنظر وجزءٌ للصلاة، والطائف لمّا اشتمل علىٰ الثلاثة كان له ثلاثة أجزاءٍ: جزءٌ للنظر، وجزءٌ للصلاة، وجزءٌ للطواف. وعلىٰ هٰذا لا يثبت للطواف أفضليّةٌ علىٰ الصلاة.

وما قرّرناه أوّلًا أدقُّ. والله أعلم.

انتهىٰ. كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٧٠-٢٧١).

وانظرِ الحديث في "الفوائد الجليلة" لابن عَقِيلةَ (ص١٢٥-١٢٦).

وانظر كلام البُلْقِينيّ في "إتحاف السادة المتّقين" للزَّبِيديّ (٤/ ٢٧٢)، وهو المحقِّق الذي نقل عنِ المنذريّ والعراقيّ والسخاويّ.

وتحسين المنذريّ في "الترغيب والترهيب" (١/ ٤٨٩)، والعراقيِّ في "تخريج الإحياء" (١/ ١٩٥).

وقال السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٤٧٩): «وتكلّمتُ عليه في بعض الأجوبة، بل أمليتُ عليه بمكّةَ جزءًا، فيه فوائدُ ومهمّاتٌ».

وانظر الكلام علىٰ معناهُ في "الفتاوىٰ الفقهيّة الكبرىٰ" لابن حجرٍ الهيتميّ (٢/ ١١٥).

(١). منَ المسلسلات بالتشبيك الحديثُ الآتي ذكرُه.

(و)لٰكنْ (**قلَّ ما**[٢] **يسلم في**) وصفِ (**التسلسل**)، لا في أصل المتن - (**من خللٍ**)، أيْ ضعفٍ،[٣] ككونه بالقُرَّاء، أوِ الآباء، قال السخاويُّ[٤]: «كمسلسل المشابكة،[٥] فمتنه صحيحٌ في "مسلمٍ"،[٦] والطريق بالتسلسل - فيها مقالٌ».[٧]

[١٣٣/أ] وقد لا يصحّ وصفًا ومتنًا، كحديثِ: «بالله العظيمِ، لقد حدّثني جبريلُ، وقال: / بالله العظيمِ، لقد حدّثني ميكائيلُ، وقال: بالله العظيمِ، لقد حدّثني إسرافيلُ، وقال: قال الله تبارك وتعالىٰ: يٰإسرافيلُ، بعزّتي وجلالي، وَجُودي[٨] وكرمي، من قرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة: ١] متّصلةً بفاتحة الكتاب مرّةً واحدةً - اشهدوا عليّ: أنّي قد غفرتُ له،

---

(١). انظرِ "الفوائد الجليلة" لابن عقيلةَ (ص١٨٧-١٨٨).

(٢). في "الأصل": (قلّما)، ولا يصحّ؛ فأنّ (ما) هنا موصولةٌ، لا مصدريّةٌ؛ فلا توصل بفعل (قلّ) قبلَها. انظر "قواعد الإملاء" لعبد السلام بن هارونَ (ص٥٨-٥٩).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٧٦).

(٤). في "فتح المغيث" (٣/ ٤٣٦).

(٥). هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بيدي، فقال: «خلق الله عزّ وجلّ التربة يوم السبت» الحديثَ. انظرِ "الفوائد الجليلة" (ص٦٩-٧١).

(٦). (٨/ ١٢٧).

وقد أعلّه جماعةٌ منَ العلماء، انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (١/ ٤١٣-٤١٤)، و"الأسماءَ والصفاتِ" للبيهقيّ (ص٤٨٧)، و"مجموع الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام (١٨/ ١٨-١٩)، و"البداية والنهاية" لابن كثيرٍ (١/ ٣١-٣٣)، و"تفسير القرآن" له أيضًا (١/ ٣٣٦).

وقد ردّ ما علّلوا به، وانتصر لصحّة الحديثِ: عبدُ الرحمٰن المُعَلِّميُّ في "الأنوار الكاشفة" (ص١٨٨-١٩١، و١٩٢-١٩٣)، والألبانيُّ في تعليقه علىٰ "مشكاة المصابيح" (٣/ ١٥٩٨)، وفي "مختصر العلوّ" (ص١١١- ١١٢)، وفي "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/ ٤٤٩-٤٥٠).

(٧). لأنّها من طريق إبراهيمَ بنِ أبي يحيىٰ، عن صفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن أيّوبَ بنِ يحيىٰ، عن عبد الله بن رافعٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. رواه ابن عقيلةَ في "الفوائد الجليلة" (ص٦٩-٧٠)، وغيرُه. وإبراهيمُ متروكٌ، قاله الحافظ في "التقريب" (ص٣٣).

(٨). في "الأصل": (ووجودي) بزيادة واوٍ، وهو خطأٌ.

وقبلتُ منه الحسناتِ، وتجاوزتُ عنه السيّئاتِ، ولا أُحرقُ لسانه في النار، وأجيرُه من عذاب القبر، وعذابِ النار، وعذابِ القيامة، والفزعِ الأكبر، ويلقاني قبل الأنبياء والأولياء أجمعينَ».[1]

قال الحافظ السخاويُّ[2]: «هٰذا الحديث باطلٌ، متنًا، وتسلسلًا».

قال الشيخُ عَقِيلَةُ[3]: «وأثبته أهل الكشف».[1]

---

(١). رواه السخاويُّ في "الجواهر المكلّلة" (ص٢٢٦-٢٢٨)، من طريق أبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ الطُّرَيْثِيثيِّ، عن أبي بكرٍ الفضل بنِ محمّدٍ الكاتبِ، عن أبي بكرٍ محمّدِ بنِ عليٍّ الشاشيِّ، عن عبدِ الله، المعروفِ بـ(أبي نصرٍ السَّرْخَسيِّ)، عن أبي بكرٍ محمّد بنِ الفضل، عن أبي عبد الله محمّد بن عليِّ بنِ يحيىٰ الورّاقِ، عن محمّدِ بن يونسَ الطويلِ، عن محمّدِ بن أنسٍ العلويِّ، عن موسىٰ بنِ عيسىٰ، عن أبي بكرٍ الراجعيِّ، عن عمّار بن موسىٰ البَرْمَكيِّ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عن أبي بكرٍ الصدّيقِ رضي الله تعالىٰ عنه، عن محمّدٍ المصطفىٰ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، به، مسلسلًا بقول كلّ راوٍ: بالله العظيم لقد حدّثني فلانٌ، أو نحوَ ذٰلك.

وأبو بكرٍ الطُّرَيْثِيثيُّ متّهمٌ، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٠/ ٧٨٤-٧٨٥).

نعم، روىٰ ابن عربيٍّ في "الفتوحات المكّيّة" - ومن طريقه ابنُ عقيلةَ في "الفوائد الجليلة" (ص١٤٢-١٤٤) - من طريقٍ أخرىٰ عن أبي بكرٍ الكاتبِ به، نحوَ رواية الطُّرَيْثِيثيِّ، لٰكنّ ابن عربيٍّ زنديقٌ؛ فلا يُنظَر في روايته أصلًا.

وأيضًا ففي سنده جماعةٌ لم أقف علىٰ تراجِمهم، والظاهر أنّهم مجاهيلُ.

قال ابن عرّاقٍ في "تنزيه الشريعة" (٢/ ١١٥): «إنّه لَكذبٌ بيِّنٌ، وبهتانٌ عظيمٌ».

(٢). في "الجواهر المكلّلة" (ص٢٢٨)، وتتمّة كلامه: «ولولا قصد بيانه، ما استبحت حكايته، قبّح الله واضعه».

(٣). انظرِ "الفوائد الجليلة" (ص١٤٦)، لٰكنّه لم يقل ذٰلك، إنّما حكاه عن شيخه حسنِ بن عليٍّ العُجَيميِّ في "مسلسلاته".

ولا يخفىٰ أنّه لا التفاتَ إلىٰ دعاوىٰ الصوفيّة هٰذه، وصدق من قال: «لولا الإسنادُ، لقال من شاء ما شاء».

=

وكذا أورده ابنُ عَطَاءٍ[٢] في "مِفتاح الفلاح". والله أعلم.

(**وربّما لم يُوصَلْ**)، أيِ التسلسلُ، بلِ انقطعَ في أوّله، أو وسَطِه، أو آخره، (**كـ**)مسلسلٍ بـ(**أوّليّةٍ**) وهو «الراحمون يرحمهم الرحمٰن؛ ارحموا من في الأرض، يرحمْكم من في السماء»؛[٣] فإنّه (**لسفيانَ**) بنِ عُيَيْنَةَ (**انتهىٰ**) تسلسُلُه.

ولذٰلك، فقد وصف ابن الجوزيّ رحمه الله في "تلبيس إبليسَ" (ص١٦٤) استنادَهم إلىٰ قول المكاشفين بـ(الكلام الفارغ).

(١). يريد بـ(أهل الكشف) من يطّلعون علىٰ المغيَّبات، انظرِ "التعاريف" للجرجانيّ (ص١٥٥)، و"التوقيف علىٰ مهمّات التعاريف" لعبد الرءوف المُناويِّ (ص٢٨٢).

وقد كذّب الله تعالىٰ من يدّعي علمَ الغيب، فقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وإنّما هم قومٌ كَذَبَةٌ يدّعون ما لا أصلَ له، أو مخذولون، قدِ استولت عليهمُ الشياطينُ؛ فأوحَوا إليهم ما ظنُّوه إلهامًا منَ الله تعالىٰ.

(٢). هو أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ عبد الكريم بن عطاء الله، أبو الفضل، تاج الدين، الإسكندريُّ، الصوفيُّ الشاذليُّ. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وسبعِمائةٍ. انظرِ "الوافي بالوفَيَات" للصفديّ (٨/ ٣٨-٣٩)، و"البدر الطالع" للشوكانيّ (ص١٣٨-١٣٩).

(٣). رواه أبو داودَ في "السنن" (٥/ ٣٣٠ برقْم ٤٩٠٢)، والتِّرْمذيُّ في "الجامع" (٣/ ٤٨٣ برقْم ١٩٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٥٩) من طرقٍ عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن عمرِو بن دينارٍ، عن أبي قابوسٍ، عن عبد الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

قال التِّرْمذيُّ (٣/ ٤٨٤): «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وقال الحاكم إنّه صحيحٌ.

ورجاله كلّهم ثقاتٌ معروفون، إلّا أبا قابوسٍ، وهو مولىٰ عبد الله بنِ عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما، لم يروِ عنه غيرُ عمرِو بن دينارٍ، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٥/ ٥٨٨). وقال الذهبيُّ في "المغني" (٢/ ٨٠٣): «لا يُعرَف»، وقال في "الديوان" (ص٤٦٦): «مجهولٌ»، وقال في "الكاشف" (٥/ ٩٣-٩٤): «وُثِّق»، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٨٦): «مقبولٌ»، يعني حيث يُتابَع، وإلّا فليّن الحديث.

=

قال جمعٌ منَ الحفّاظ: «فانقطع في سماع ابنِ عُيَيْنَةَ من عمرِو بن دينارٍ، وفي سماع عمرٍو من أبي قابوسٍ،[١] وفي سماع أبي قابوسٍ من عبد الله بن عمرٍو،[٢] وفي سماع عبد الله منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، هٰذا هو الصحيح فيه، ومن رواه مسلسلًا إلىٰ منتهاه فقد وهَم».[٣]

وقد توبع في الجملة، فقد روىٰ أحمد في "المسند" (٣/ ١٣٧٥-١٣٧٦ برقْم ٦٦٥٢، و١٤٨٥-١٤٨٦ برقْم ٧١٦٢) بإسنادٍ صحيحٍ عن حِبّانَ الشَّرْعَبيِّ، عن عبد الله بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «ارحموا تُرحموا»، الحديثَ.

وحِبّانُ هو ابن زيدٍ، أبو خِدَاشٍ، الشاميُّ، قال الحافظ في "التقريب" (ص٨٩-٩٠): «ثقةٌ». وهو شاهدٌ قويٌّ لطريق أبي قابوسٍ؛ فيكون به حسنًا إن شاء الله تعالىٰ.

ونقل الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٥٩٥) عنِ ابن ناصر الدين أنّه قال في بعض "مجالسه": «وللحديث شاهدٌ عن نيّفٍ وعشرين صحابيًّا، منهم أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعبدُ الرحمٰن بنُ عوفٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم».

وقدِ اتّفق البخاريّ ومسلمٌ علىٰ تخريج حديثين من تلك الشواهد:

الأوّل: حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، أخرجه البخاريُّ (٨/ ٧ برقْم ٥٩٩٧)، ومسلمٌ (٧/ ٧٧ برقْم ٦١٧٠).

والثاني: حديث جريرِ بن عبد الله البجليّ، رواه البخاريّ (٨/ ١٠ برقْم ٦٠١٣)، ومسلمٌ (٧/ ٧٧ برقْم ٦١٧٢).

(١). هو مولًىٰ لعبد الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ رضي الله تعالىٰ عنهما، لا يُعرَف، تفرّد بالرواية عنه عمرُو بنُ دينارٍ، وصحّح خبره التِّرْمذيُّ، انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٤/ ٥٦٣).

(٢). هو عبدُ الله بنُ عمرِو بنِ العاصِ بنِ وائلِ بن هاشمٍ، أبو محمّدٍ، السَّهميُّ القرشيُّ، الصحابيُّ العابدُ، وصاحب الصحيفة الصادقة، التي كتبها مِن فِي رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. اختُلِف في وقت وفاته اختلافٌ كثيرٌ، والأكثر أنّه تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٥٦-٩٥٩)، و"أسدَ الغابة" لابن الأثير (٣/ ٢٤٥-٢٤٧).

(٣). انظرِ "النكت" للزركشيّ (٣/ ١٣٣٣-١٣٣٤)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٩٥)، و"نزهة النظر" (ص١٥١)، و"فتح المغيث" (٣/ ٤٣٧-٤٣٨)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٩).

وانظر تفصيلَ ذٰلك في "العروس المَجْلِيّة" للمرتضىٰ الزَّبيديّ (ص٣٥-٣٨).

(**وخيره**)، أيِ المسلسلِ، علىٰ الإطلاق - (**مسلسلٌ بـ**)الحفّاظ مع (**الفقها**)ءِ.[١]

فقد ذكر الحافظُ ابنُ حجرٍ[٢] أنّه ممّا يفيد العلمَ القطعيَّ؛ إذِ الخبرُ المحتفُّ بالقرائن أنواعٌ، منها ما أخرجه الشيخانِ ممّا لم يبلغ حدَّ التواتر، ومنها المشهور، إذا كانت له طرقٌ متباينةٌ، سالمةٌ من ضعف الرواة والعللِ، ومنها المسلسل بالأئمّة الحفّاظ المتقنين، حيثُ لا يكون غريبًا، كحديث أحمدَ عنِ الشافعيّ، عن مالكٍ، مع مشاركة غيرهم لهم.[٣]

قال[٤]: «ومحصَّل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها: أنّ الأوّل يختصّ بـ"الصحيحين"، والثانيَ بما له طرقٌ متعدِّدةٌ، والثالثَ بما رواه الأئمّة، ويمكن اجتماع الثلاثة في حديثٍ واحدٍ، فلا يبعد حينئذٍ القطع بصدقه». انتهىٰ.

[١٣٣/ب] ومن متون المسلسل بالحفّاظ - حديث عائشةَ قالت: «كنَّ أزواجُ / النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يأخذن من رءوسهنّ، حتّىٰ تكونَ كالوفرة».

أورده صاحب "الدرر"،[٥] وغيرُه.[١]

---

(١). وهو وما بعده أمثلةٌ للصفات الفعليّة في التسلسُل. انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٩٣).

(٢). يريد - والله أعلمُ - ما في "نزهة النظر" (ص٦٢)، وليس فيه النصُّ علىٰ ذٰلك.

(٣). انظر "نزهة النظر" (٥٩-٦٢).

(٤). في "نزهة النظر" (ص٦٣).

(٥). هو الشَّنَوانيُّ، صاحب "الدرر السنيّة فيما علا منَ الأسانيد الشَّنَوانيّة"، انظر "فِهرِسَ الفهارس" للكِتّانيّ (١/ ٤١٦). وسيأتي التصريح به.

وهو محمّد بنُ عليّ بنِ منصورٍ، المِصريُّ الشَّنَوانيُّ، الشافعيُّ، شيخ الأزهر، وصاحب التصانيف. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومِائتين وألفٍ. انظر "حليةَ البَشَر" لعبد الرزّاق البيطار (ص١٢٧٠-١٢٧١)، و"فِهرِسَ الفهارس" للكَتّانيّ (٢/ ١٠٧٨-١٠٧٩).

ولم أجدِ الحديثَ في مخطوطة "الدُّرَر"، فالله أعلمُ.

وهو محمّد بنُ عليّ بنِ منصورٍ، المِصريُّ الشَّنَوانيُّ، الشافعيُّ، شيخ الأزهر، وصاحب التصانيف. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومِائتين. انظر "حليةَ البَشَر" لعبد الرزّاق البيطار (ص١٢٧٠-١٢٧١)، و"فِهرِسَ الفهارس" للكِتّانيّ (٢/ ١٠٧٨-١٠٧٩).

وبالفقهاء حديث ابن عبّاسٍ – الذي دعا له النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فقال: «اللّٰهمّ فقّهْهُ في الدين، وعلّمه التأويلَ»(٢) – قال: «قُتل رجلٌ من بني عَديٍّ، فجعل النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم دِيَتَه اثني عشَرَ ألفًا».

---

(١). ورواه مسلسلًا بالحفّاظِ: عليُّ بنُ المفضَّل في "الأربعين" (ص٥٣٥-٥٣٧)، ومن طريقه الذهبيُّ في "السير" (١٨/ ٥٧٠-٥٧١)، وعنه العلائيُّ في "المسلسلات المختصرة" (ص١٨٦-١٩٠ برقم ٥).

قال عليُّ بنُ المفضَّل: أنا أبو الطاهر أحمدُ بن محمّدِ بن سِلَفةَ الأصبهانيُّ الحافظُ، أنا أبو الغنائم أُبيُّ بن عليِّ بن ميمونٍ النَّرْسيُّ الحافظُ، أنا أبو نصرٍ عليُّ بنُ هبة الله بن عليِّ بن جعفرٍ العجليُّ الحافظُ، هو ابنُ ماكُولَا، حدّثني أبو بكرٍ أحمدُ بن مهديٍّ، هو الخطيب البغداديُّ، ثنا أبو حازمٍ العبدُوِيُّ، ثنا أبو عمرٍو بنُ مطرٍ، ثنا إبراهيمُ بنُ يوسفَ الهِسِنْجانيُّ، ثنا أبو الفضل صاحبُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، ثنا زهيرُ بن حربٍ، ثنا يحيىٰ بنُ معينٍ، ثنا عليُّ بن المدينيّ، ثنا عُبيدُ الله بنُ معاذٍ، ثنا أبي، ثنا شعبةُ، عن أبي بكرِ بن حفصٍ، عن أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها به.

قال الذهبيُّ: ... «وقع خللٌ، وهو قوله: (أبو الفضل)، وإنّما هو (الفضل) – يعني ابنَ زيادٍ – وسقط ... (ثنا أحمدُ بنُ حنبلٍ)». ثمّ دلّل علىٰ ذٰلك.

ووافقه العلائيُّ، وقال: «هٰذا حديثٌ عجيبٌ جدًّا في تسلسُله بالحفّاظ، من رواية الأقران بعضِهم عن بعضٍ».

ورواه السخاويُّ في "الجواهر المكلَّلة" (ص٧٩-٨١) من طريق العلائيِّ، وطريقٍ أخرىٰ، وأصلح إسناده، ثمّ قال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ، عجيب التسلسُل بالأئمّة الحفّاظ، وروايةِ الأقران بعضِهم عن بعضٍ ... وأمّا القطّانُ – يعني الفضلَ بن زيادٍ – فقد رأيت وصفه بالفقه والصلاح دون الحفظ».

وهو ثقةٌ إن شاء الله. انظر ترجمته في "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٤/ ٣٣٠).

وقد روىٰ هٰذا الحديثَ كذٰلك مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ١٧٦) عن عُبيد الله بن معاذٍ به، وفيه متنه زيادةٌ.

(٢). رواه بهٰذا اللفظ: أحمدُ في "المسند" (٢/ ٥٩١-٥٩٢ برقْم ٢٤٣٤، و٦٩٥ برقْم ٢٩٢٦، و٧٢٩ برقْم ٣٠٩٠، و٧٤٣ برقْم ٣١٦١)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (١٥/ ٥٣١ برقْم ٧٠٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٥٣٤) من طريقين عن عبد الله بن عثمانَ بنِ خُثَيمٍ، عن سعيدِ بن جبيرٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

=

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٩/ ٢٧٦): «ولأحمدَ طريقان، رجالُهما رجالُ الصحيح».

وقال البُوصِيريّ في "إتحاف الخيرة المهرة" (٧/ ٢٨٥): «رواه ... أحمدُ بن حنبلٍ بسندٍ صحيحٍ».

والأقرب أنّه حسنٌ؛ لأجل عبد الله بن عثمانَ بنِ خُثَيمٍ، قال الحافظ ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٢٥٥): «صدوقٌ».

لٰكنّه تُوبع، فجاء الحديث من طريقين أُخرَيَينِ عن سعيدِ بن جبيرٍ.

الأولىٰ: ما أخرجه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٢/ ١١٢-١١٣ برقْم ١٤٢٢) من طريق مُقَدَّمِ بن محمّدٍ، عن عمّه، هو القاسمُ بنُ يحيىٰ، عن داودَ بنِ أبي هندٍ، عن سعيدِ بنِ جبيرٍ به.

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن داودَ إلّا القاسمُ، تفرّد به مُقَدَّمٌ».

ومُقَدَّمُ بن محمّدٍ - قال الحافظ في "التقريب" (ص٤٧٦-٤٧٧): «صدوقٌ، ربّما وهم»؛ فالإسناد حسنٌ، يشهد لرواية عبد الله بن عثمانَ بنِ خثيمٍ.

والثانية: ما أخرجه الطبرانيُّ في "الكبير" (١٢/ ٧٠ برقْم ١٢٥٠٦)، وفي "الأوسط" (٣/ ٣٤٥ برقْم ٣٣٥٦) من طريقين - حسنتين، وتصحّان بالمجموع - عن شِبلِ بن عَبّادٍ المكّيّ، عن سليمانَ الأحولِ، عن سعيدِ بن جبيرٍ به.

قال الطبرانيّ في "الأوسط": «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن سليمانَ إلّا شبلٌ».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقاتٌ.

والحديث بمجموع هٰذه الطرق صحيحٌ بلا ريبٍ، وجاء بهٰذا اللفظ من طرقٍ أخرىٰ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، لا يسلم شيءٌ منها من ضعفٍ.

لٰكنْ جاء ذٰلك الدعاء في "الصحيحين"؛ فقد روىٰ البخاريّ (١/ ٤١ برقْم ١٤٣) ومسلمٌ (٧/ ١٥٨ برقْم ٦٥٢٣) من حديث عبيد الله بن أبي يزيدَ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أنّه قال له: «اللهمّ فقِّهْهُ»، زاد البخاريُّ: «في الدين».

وروىٰ البخاريّ في "صحيحه" (١/ ٢٦ برقْم ٧٥) من طريق عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: ضمّني رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقال: «اللهمّ علّمه الكتاب». ورواه مرّةً أخرىٰ (٥/ ٢٧ برقْم ٣٧٥٦) بلفظِ: «اللهم علّمه الحكمة». وهو يمعنىٰ الدعاء له بعلم التأويل، والله أعلمُ.

أورده ابنُ السُّبْكيِّ في "الطبقات".[١]

---

(١). يعني في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (١٠/ ٢٢٤-٢٢٦) مسلسلًا بالفقهاء من طريق أبي داودَ في "السنن".

وقد وصف كلَّ رجال سنده بالفقهاء مطلقًا، إلّا أبا عبد الرحمٰن طاهرَ بنَ محمّدٍ الشَّحّاميَّ، وأبا عليٍّ إسماعيلَ بنَ حسينٍ الجاجَرْميَّ، فقال فيهما: «الفقيهانِ في فنّهما»، وقد وصف عبدُ الغافر الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (ص٢٨٩) شيخَه طاهرًا الشَّحّاميِّ بـ(الفقيه)، وذكر في ترجمة الجاجَرْميّ أنّه تفقّه، وسمع شيئًا في الأصول، والله أعلمُ.

والحديث قد رواه أبو داودَ في "السنن" (٥/ ١٥٧ برقْم ٤٥٣٤) من طريق زيدِ بن الحُبَاب. ورواه الدارميُّ في "سننه" (٣/ ١٥٢٧ برقْم ٢٤٠٨) عن معاذِ بن هانئٍ، وابنُ ماجهْ في "السنن" (٤/ ٢٢٤ برقْم ٢٦٣٢) من طريق محمّدِ بن سِنَانٍ.

ثلاثتُهم عن محمّدِ بن مسلمٍ الطائفيّ، عن عمرِو بن دينارٍ، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما به.

وزيدُ بن الحُبَاب صدوقٌ، ومحمّد بنُ سنانٍ ومعاذُ بنُ هانئٍ ثقتانِ، انظرِ "التقريب" - علىٰ الترتيب - (ص١٦٣-١٥٤، و٤١٧، و٤٦٩).

ورواه ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (٤/ ٢٣٤) من طريق يَسَرَةَ بنِ صفوانَ، عن محمّدِ بن مسلمٍ به، مرسلًا، لم يذكرِ ابنَ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

ويَسَرَةُ بنُ صفوانَ ثقةٌ، كما قال الحافظ في "التقريب" (ص٥٣٦).

والأقرب أنّ الِاختلافَ من شيخهم: محمّدِ بن مسلمٍ الطائفيّ، رواه مسندًا، والظاهر أنّ ذٰلك أكثرُ، وأرسله أحيانًا، ولا يبعد الِاضطرابُ علىٰ مثلِه؛ فقد جمع الحافظ ابن حجرٍ مقالاتِ العلماء فيه، فقال في "التقريب" (ص٤٤٠): «صدوقٌ، يخطئ من حفظه».

وللحديث طريقٌ ثانيةٌ، رواها النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٣٥٦ برقْم ٦٩٧٨) عن محمّدِ بن ميمونٍ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عكرمةَ، قال محمّدُ بن ميمونٍ: سمعناه - يعني سفيانَ - مرّةً يقول، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما به.

قال النَّسائيّ: «محمّدُ بن ميمونٍ ليس بالقويّ».

=

وبهما[1] معًا حديثُ «المتبايعان: كلُّ واحدٍ منهما علىٰ صاحبه بالخيار، ما لم يتفرّقا».[1]

ورواه كذٰلك الدارقطنيُّ في "سننه" (٤/ ١٤٨ برقْم ٣٢٤٥) من طريق محمّدِ بن ميمونٍ مسندًا، وفي آخره: قال محمّدُ بن ميمونٍ: «وإنّما قال لنا فيه: عنِ ابن عباسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما - مرّةً واحدةً، وأكثرُ من ذٰلك كان يقول: عن عكرمةَ، عنِ النبيّ صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٢٩٦ برقْم ١٧٢٧٣)، وأبو بكر بنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٤/ ٢٧-٢٨برقْم ٢٧٢٦١)، وسعيدُ بنُ منصورٍ في "السنن" (٥/ ٢٥٩-٢٦٠ برقْم ١٠٢٥)، وكذا التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٣/ ٦٥ برقْم ١٣٨٩) عن سعيدِ بن عبد الرحمٰن المخزوميّ، والطبريُّ في "جامع البيان" (١١/ ٥٧٥) من طريق عبد الله بن الزبير الحميديُّ، الخمسةُ كلُّهم عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن عمرِو بن دينارٍ، عن عكرمةَ، مرسلًا.

ولا شكّ أنّ رواية الجماعة عن سفيانَ بالإرسال أولىٰ بالصواب، وهي أكثر ما سمع محمّدُ بنُ ميمونٍ من سفيانَ، علىٰ ما ذكر.

وتبقىٰ الرواية المسندةُ التي ادّعىٰ محمّدُ بن ميمونٍ أنّه سمعها من سفيانَ مرّةً - إمّا وهمًا من محمّدِ بن ميمونٍ؛ فإنّه لا يقوىٰ علىٰ معارضة الحفّاظ الراوِينَ للإرسال، وإمّا وهمًا من سفيانَ نفسِه، يكون غفل مرّةً عن روايته المستقيمةِ؛ فأسنده.

إذا تقرّر هٰذا، فإنّ رواية سفيانَ بنِ عيينةَ الصحيحةَ، وهي مرسلةٌ، مقدَّمةٌ علىٰ رواية محمّد بنِ مسلمٍ الطائفيِّ المتّصلةِ؛ فإنّ سفيانَ أوثقُ منه بكثيرٍ، قال ابن معينٍ في رواية الدُّوريّ (٣/ ٧٦): «محمّدُ بن مسلمٍ الطائفيُّ لم يكن به بأسٌ، وكان سفيانُ بن عيينةَ أثبتَ منه، ومن أبيه، ومن أهل قريته! كان إذا حدّث من حفظه - يقول - كأنّه يُخطئ، وكان إذا حدّث من كتابه، فليس به بأسٌ».

ورجّح الإرسالَ البخاريُّ، رواه عنه التِّرْمذيُّ في "العلل الكبير" (ترتيبِ أبي طالبٍ: ص٢١٨)، وأبو حاتمٍ الرازيُّ، رواه عنه ابنُه في "العلل" (٤/ ٢٣٤)، والنَّسائيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٣٥٦)، وابنُ حبّانَ، حكاه عنه الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٦١)، وابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (١٠/ ٣٩٣)، وعبدُ الحقّ الإشبيليُّ، حكاه عنه ابن الملقّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٤٢٥).

وهو المفهوم من كلام أبي داودَ في "السنن" (٥/ ١٥٧)، والتِّرْمذيِّ في "الجامع" (٣/ ٦٥). والله أعلمُ.

(١). يعني بالحفّاظ والفقهاء، وذٰلك بأن يكون كلُّ واحدٍ من رواته حافظًا فقيهًا.

وهٰذا أيضًا من متون سلسلة الذهب، كما تقدّم.[٢] والله أعلم.

---

(١). أخرجه الشافعيّ في "مسنده" (٢/ ١٢٨٥ برقْم ١٠٩٤)، عن مالكٍ، وهو في "الموطإ" (٢/ ٢٠١ برقْم ١٩٥٨)، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، به، وفي آخره: «إلّا بيعَ الخيار».
وكلُّ واحدٍ من هٰؤلاءِ حافظٌ فقيهٌ.

ولم يتّصل للمتأخّرين علىٰ هٰذه الصفة الجليلةِ: مسلسلًا بالفقهاء الحفّاظِ، لكنّهم يروُونه في كتب المسلسلات مسلسلًا بالفقهاء الشافعيّةِ، أخرجه كذٰلك السيوطيُّ في "جياد المسلسلات" (ص٨١-٨٦).

وفي إسناده إلْكِيَا الهَرّاسيُّ، عن أبي المعالي الجوينيّ، عن أبيه أبي محمّدٍ الجوينيّ، ولا يصحُّ وصفُ واحدٍ منهم بالحافظ. وأيضًا، ففي الإسناد آخَرون غيرُهم ثقاتٌ، لٰكنْ لا يبلغون درجة الوصف بالحفّاظ. والله تعالىٰ أعلمُ.

هٰذا، والحديث قد رواه البخاريّ في "صحيحه" (٣/ ٦٤ برقْم ٢١١١)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ٩)، من طريقينِ عن مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

(٢). يعني أنّه تقدّم وصف رواية مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما - بأنّها سلسلة الذهب، انظرِ "الأصل" (ل: ٧/ب).

(**غريب ألفاظ الحديث**)، أيْ: هٰذا مبحثه.

وهو النوع الخامس والأربعون.

وهو - كما قاله ابن الصلاحِ،[١] وغيرُه[٢] - عبارةٌ عمّا وقع في متون الأحاديث، منَ الألفاظ الغامضة، البعيدة عنِ الفهم؛ لقلّة استعمالها.

وقد صُنِّف فيه مؤلَّفاتٌ للمتقدّمين، والمتأخّرين.

وهل (**أوّل من صنّف فيه**)، أيْ في الغريب، أبو عُبَيدةَ (**مَعْمَرُ**) بنُ المثنَّىٰ[٣] التميميُّ البصريُّ، المتوفَّىٰ سنةَ ٢١٠؟

(**و**)، أيْ: أو، أوّلُ من صنّف فيه أبو الحسنِ (**النضرُ**) بن شُمَيْلٍ المازنيُّ النحْويُّ، المتوفَّىٰ سنة ٢٠٤؟[٤]

فيه (**قولان**). وبالثاني جزم الحاكم أبو عبد الله.[٥]

وكتاباهما صغيران،[٦] ولٰكنّ الصغرَ فيهما - لا عن جهلٍ من [مؤلِّفَيهما]،[٧] وإنّما هو لأمرين:

أحدُهما: أنّ كلّ مبتدئٍ بشيءٍ لم يُسبق إليه يكون قليلًا، ثمّ يَكْثُر.

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٢٧٢).

(٢). منهمُ النوويّ في "الإرشاد" (ص١٨٢)، و"التقريب" (ص٣٤٩)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٨٤)، وابن حجرٍ في "نزهة النظر" (ص١١٦).

(٣). هو معمرُ بنُ المثنَّىٰ، أبو عُبيدةَ، التيميُّ مولاهم، البصريُّ، النحْويُّ، صاحب "مجاز القرآن". تُوُفِّي سنةَ تسعٍ أو عشرٍ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤٤٥-٤٤٧).

(٤). حكاه ابن الأثير في "النهاية" (١/ ٥).

(٥). في "معرفة علوم الحديث" (ص٣١٠).

(٦). قال ابن الأثير في "النهاية" (١/ ٥) بعد أن ذكر أبا عبيدة: «فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابًا صغيرًا، ذا أوراقٍ معدوداتٍ». ثمّ (١/ ٥-٦) ذكر كتاب النضرِ بن شُمَيلٍ، فوصفه بأنّه أكبرُ من كتاب أبي عبيدةَ، وأنّه شرح فيه وبسط، علىٰ صِغَره ولُطْفه.

(٧). في "الأصل": (مؤلّفهما) بالإفراد.

والثاني: أنّ الناس كان فيهم يومَئذٍ بقيّةٌ، وعندهم معرفةٌ؛ فلم يكنِ الجهلُ قد عمَّ.[١]

(وقومٌ) بعدَهما **(أَثَرُوا)**، أيْ رَوَوْا، ذَيْنِك الكتابين، وألّفوا كتبًا أكبرَ منهما، كأبي عُبَيدٍ القاسمِ بن سَلّامٍ،[٢] وابنِ قُتيبةَ الدِّينَوَريِّ،[٣] والخطّابيِّ،[٤] والمُبرِّدِ،[٥] وابنِ دَهَّانٍ،[٦] وابنِ كَيْسانَ،[١] في آخَرِين.[٢]

---

(١). انظرِ "النهاية" لابن الأثير (١/ ٥).

(٢). وكتابه مطبوعٌ. وانظرِ "النهاية" لابن الأثير (١/ ٦)، وقد أطرىٰ كتابَه بما يستحقُّه.

(٣). هو عبدُ الله بنُ مسلم بنِ قتيبةَ، أبو محمّدٍ، الدِّيْنَوَريُّ، الكاتبُ، اللُّغَويُّ، كان ثقةً سنّيًّا فاضلًا، من تصانيفه "اختلاف الحديث". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وسبعين ومِائتين. انظر "مجموع الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام (١٧/ ٣٩١-٣٩٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٢٩٦-٣٠٢)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٨-١١).

وكتابه مطبوعٌ. وانظر في وصفه "النهاية" لابن الأثير (١/ ٦).

(٤). هو حَمْدُ بنُ محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ خطّابٍ، أبو سليمانَ، الخطّابيُّ، البُسْتيُّ، اللغويُّ، صاحب "أعلام السنن" و"معالم السنن". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٢٣-٢٨).

وكتابه في الغريب مطبوعٌ، وانظر في التعريف به "النهاية" لابن الأثير (١/ ٧-٨).

(٥). هو محمّد بنُ يزيدَ بنِ عبد الأكبر بنِ عمير بنِ حسّانَ، أبو العبّاس، الأزديُّ، البصريُّ ثمّ البغداديُّ، أحد أئمّة العربيّة، المعروفُ بـ(المبرِّد). تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثمانين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٥٧٦-٥٧٧).

وذكر ابن الأثير في "النهاية" (١/ ٧) أنّه صنّف في الغريب.

(٦). هو محمّدُ بنُ عليِّ بنِ شعيبٍ، أبو شجاعٍ، فخرُ الدين، البغداديُّ، المعروفُ بـ(ابن الدهّان)، فَرَضيٌّ، أديبٌ، حاسبٌ. تُوُفِّي سنةَ تسعين وخمسِمِائةٍ. انظر "إنباه الرواة" لتلميذِه القِفْطيّ (٣/ ١٩١-١٩٣)، و"وفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكَانَ (٥/ ١٢-١٣)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٢/ ٩١٨-٩١٩).

قال القِفْطيُّ (٣/ ١٩٢-١٩٣): «وأخرج إلينا كتابًا في ستّةَ عشَرَ مجلّدًا لِطَافًا، فيه "غريب الحديث" له، وقد عمل فيه رموز الحروف، يستدلُّ بها علىٰ أماكن الكلمات المطلوبة في اللغة».

=

(و)قد تتبَّع ما في مؤلَّفاتهمُ - الحافظُ أبو السَّعادات، مباركٌ: (**ابنُ**) محمّدِ بنِ (**الأثيرِ**) الجَزَريُّ،[٣] فصنّف كتابًا فيه، (**الآنَ أعلىٰ**) من ذٰلك كلِّه، وسمّاه "نهايةَ غريبِ الحديث"،[٤] فهي أحسنُ كتبِ الغريب، وأجمعُها، وأشهرُها الآنَ، وأكثرُها تداولًا بين أيدي العلماء.[٥]

(و)قد فاته الكثيرُ؛ فذيّل عليه الصَّفِيُّ الأَرْمَويُّ.[٦]

[١٣٤/أ] قال المصنِّف: «(**لقد ∴ / لخّصتُه**)، أيْ "كتابَ ابنِ الأثير"، (**مَعَ**) زيادةِ (**زوائدَ**) عليه (**تعدّ**) قليلةً بالنسبة إلىٰ الأصل».[٧] وقد سمّاه "الدرَّ النَّثِيرَ".[١]

وقال الذهبيُّ (١٢/ ٩١٨): «صنّف "غريب الحديث" في عدّة مجلَّداتٍ».

(١). هو محمّدُ بنُ أحمدَ، ابنُ كيسانَ، و(كيسانُ) لقب أبيه، أبو الحسن، البغداديُّ، النحْويُّ، حفظ مذهب البصريّين والكوفيّين، واختار ما ترجّح له من غير تعصّبٍ. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وتسعين ومِائتين. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٢/ ١٨٧)، و"إنباه الرواة" للقِفْطيّ (٣/ ٥٧-٥٩)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ١٠١٢).

وذكر القِفْطيُّ (٣/ ٥٨) والذهبيُّ في مصنّفاته كتابَ "غريب الحديث".

(٢). انظر في تصانيف الغريب والكلام علىٰ مناهج أهمِّها - "النهاية" لابن الأثير (١/ ٥-١٠).

(٣). هو المبارك بنُ محمّدِ بنِ محمّدِ بن عبد الكريم بنِ عبد الواحد، أبو السعادات، مجدُ الدين، الشيبانيُّ، الجَزَريُّ، ثمّ الموصليُّ، المعروف بـ(ابن الأثير)، صاحب "جامع الأصول" وغيرِه. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وستِّمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢١/ ٤٨٨-٤٩١).

(٤). وهو مطبوعٌ.

(٥). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٤).

(٦). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٤).

هو محمودُ بنُ محمّدِ بنِ حامدِ بنِ أبي بكرٍ، أبو الثناء، صفيُّ الدين، الأرمويُّ، ثمّ الدمشقيُّ، ثمّ القَرَافيُّ، الصوفيّ، المحدِّث. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وعشرين وسبعِمِائةٍ. انظرِ "العِبَرَ" لعصريِّه الذهبيِّ (٤/ ٦٧-٦٨)، و"فواتَ الوفَيَات" لعصريِّه أيضًا ابنِ شاكرٍ (٤/ ٩٨).

(٧). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٤)، لٰكنّه قال عن كتاب ابن الأثير: «وقد فاته الكثير»، ثمّ قال: «وقد شرعتُ في تلخيصها - يعني النهاية - تلخيصًا حسنًا، مع زياداتٍ جمّةٍ، واللهَ أسأل الإعانة علىٰ إتمامه». فيظهر من كلامه أنّ زياداتِه غيرُ قليلةٍ، وإن كانت قليلةً مقارنةً بالأصل، كما قاله الشارح.

وكذا لخّصَه محمّدُ بنُ المتّقيْ الهنديُّ،[٢] والسيّدُ عيسىٰ بنُ محمّدٍ الصَّفَويُّ،[٣] في قريبٍ من نصف حجمه.[٤]

(**فاعنَ**)، وتحرَّ - أيّها المحدّثُ - (**به**)، أيْ بغريب الحديث؛ [فإنّه][٥] مهمٌّ جدًّا، يقبُح جهلُه بأهل الحديث خاصّةً، ثمّ بأهل العلم عامّةً.[٦]

(**ولا تخض**) فيه (**بالظنّ**)؛ لأنّ الخوض فيه ليس بالهيِّن،[٧] واتّق اللهَ أنْ تُقْدِم علىٰ تفسير كلام رسوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بمجرّد الظنون.[٨]

(**ولا تقلِّد**) في ذٰلك (**غيرَ أهل الفنِّ**)؛ فإنّ كلَّ عِلمٍ - إنّما يُسأل عنه أهلُه.

---

(١). وهو مطبوعٌ.

(٢). كذا قال الشارح، والصواب أنّ المتّقيَ الهنديَّ نفسَه هو الذي اختصر "النهاية"، لا ابنُه، كما ذكره تلميذُه الشَّعْرانيُّ في "طبقاته" (٢/ ١٥٩).

ولم أجد من ذكر له ابنًا اسمُه (محمّدٌ)، فضلًا عمّن ترجم له، أو نسب إليه اختصارَ "النهاية".

والمختصِر إذًا هو عليُّ بنُ حسام الدين بنِ عبد الملك بنِ قاضيخانَ، المتّقيْ، علاءُ الدين، البُرْهانْبُوريُّ، ثمّ المكّيُّ، الصوفيُّ، صاحبُ "كنز العمّال". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وسبعين وتسعِمِائةٍ. انظر "طبقات الصوفيّة الكبرىٰ" لتلميذِه الشَّعْرانيِّ (٢/ ١٥٩)، و"النور السافر" للعيدروس (ص٤٢١-٤٢٦)، و"الإعلام بمن في تاريخ الهند منَ الأعلام" لعبد الحيّ الحسنيِّ (٤/ ٣٨٥-٣٨٩).

(٣). هو عيسىٰ بنُ محمّدِ بن عبيد الله بنِ محمّدٍ، قطبُ الدين، أبو الخير، الشريفُ الحسينيُّ، الإيجيُّ، الشافعيُّ، الصوفيُّ، المعروف بـ(الصَّفَويّ) نسبةً إلىٰ جدّه صفيِّ الدين. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وخمسين وتسعِمِائةٍ. انظرِ "الكواكب السائرة" للنجم الغزّيِّ (٢/ ٢٣٠-٢٣٢)، و"شذرات الذهب" لابن العماد (١٠/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٤). انظرِ "الكواكب السائرةَ" للغزّيّ (٢/ ٢٣٢)، و"شذراتِ الذهب" لابن العماد (١٠/ ٤٢٨).

(٥). في "الأصل" (فإنّهم)، ولا يصحُّ؛ فإنّ الضمير المتّصل كنايةٌ عن "غريب الحديث".

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٧٢).

(٧). "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٧٢).

(٨). "تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٣).

رُوِّينا عنِ الإمامِ أحمدَ[١] أنّه سُئِل عن حرفٍ منه،[٢] فقال: «سلُوا أصحاب الغريب؛ فإنّي أكره أن أتكلّم في قول رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالظنّ».

وسُئِل الأصمعيُّ عن معنىٰ حديثِ «الجارُ أحقُّ بسَقَبه»،[٣] فقال: «أنا لا أفسِّر حديث رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولٰكنّ العرب تزعم أنّ (السَّقَبَ): اللَّزِيق».[٤]

وهٰكذا كان العلماء يتثبَّتون فيه أشدَّ تثبُّتٍ.[٥]

(**وخيره**)، أيْ ما يُفسَّر به غريبُ الحديث، (**ما جاء من طريقٍ**) أخرىٰ، (**او**) ما جاء (**عنِ الصحابيّ**) الراوي لذٰلك الحديث، أو غيرِه، (**و**)عن (**راوٍ**) آخَرَ غيرِ الصحابيّ. هٰكذا (**قد حكَوْا**).[٦]

---

(١). في "العلل ومعرفة الرجال" (رواية الميمنونيّ: ١/ ٢١٧-٢١٨).

وليس معناه أنّ الإمام أحمدَ كان يجهل الغريب، لا؛ فقد روىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٦/ ٩٩) عن أبي جعفرٍ الدارميِّ قال: «ما رأيت أسودَ الرأس أحفظَ لحديث رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولا أعلمَ بفقهه ومعانيه - من أبي عبد الله أحمدَ بنِ حنبلٍ».

وإنّما معناه أنّ الإمام أحمدَ مع تمام معرفته بالغريب كان كامل الورع؛ فسُئِل عن حرفٍ لا يجزم بحقيقته، وإن كان يعرفه علىٰ سبيل الظنّ والإجمال، فترك القول فيه احتياطًا؛ لخطر الخطإ علىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ونسبةِ معنًى إليه قد لا يكون أراده. والله أعلمُ.

(٢). هو كلمةُ (القُطَيْعاء) في قوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في حديث وفد عبد القيس: «تقذفون فيه منَ القُطَيْعاء»، رواه مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ٣٦)، قال ابن الأثير في "النهاية" (٤/ ٨٤): «هو نوعٌ من التمر، قيل: هو البُسْر قبل أن يدرِك».

(٣). رواه البخاريّ في "صحيحه" (٣/ ٨٧-٨٨ برقْم ٢٢٥٨) من حديث أبي رافعٍ مولىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، رضي الله تعالىٰ عنه.

(٤). رواه الرَّبَعيّ في "أخبار الأصمعيّ" (المنتقىٰ للضياء المقدسيّ: ص١٢٤-١٢٥ برقْم ٤٥)، ومن طريقه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٧/ ٨١).

(٥). انظرِ "الإرشاد" للنوويّ (ص١٨٢)، و"التقريب" له أيضًا (ص٣٤٩).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٧٤).

فمِن ذٰلك الحديثُ المتّفقُ عليه، في قوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لابن صَيَّادٍ[١]: «خَبَأتُ لك خَبِيئًا؛ فما هو»؟ قال: «الدُّخُّ».[٢]

فـ(الدُّخُّ) هٰهنا: الدُّخَان، وهو لغةٌ فيه، حكاه الجوهريُّ،[٣] وغيرُه؛[٤] فقد روىٰ أبو داودَ[٥] والتِّرْمذيُّ[٦] من طريق الزُّهْريّ، عن سالمٍ،[٧] عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما في هٰذا الحديثِ أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال له: «إنّي خَبَأت لك خِبْئًا»، وخَبَأ له:

---

(١). هو عبد الله بنُ صيّادٍ أو صائدٍ، وقيل: كان اسمُه صافٍ ثمّ تسمّىٰ (عبدَ الله)، وقيل: (صافٍ) لقبه، ولا يُعرَف نسبُه، كان يهوديًّا دجّالًا، ثمّ أظهر الإسلام بعد وفاة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، واختُلِف في كونِه المسيحَ الدجّالَ، والراجح أنّه غيرُه. وقد فُقِد يومَ الحرّة، سنةَ ثلاثٍ وستّين. انظر تحقيق القول فيه في "معالم السنن" للخطّابيّ (٤/ ١٧٦-١٧٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٧٨-١٧٩)، و"شرح مسلمٍ" للنوويّ (١٨/ ٤٦-٤٨)، و"تهذيب الأسماء واللغات" له (الأسماء: ٢/ ٢٩٩)، و"فتح الباري" لابن حجرٍ (١٣/ ٣٢٥-٣٢٩)، و"الإصابة" له أيضًا (٨/ ٢٨٠-٢٨٤).

(٢). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (٢/ ٩٣-٩٤ برقْم ١٣٥٤)، ومسلمٌ (٨/ ١٩٢).

(٣). في "الصحاح" (١/ ٤٢٠).

وهو إسماعيلُ بنُ حمّادٍ، أبو نصرٍ، التركيُّ، الفارابيُّ، إمام العربيّة، وصاحب "الصحاح". تُوُفِّي في المشهور سنةَ ثلاثٍ وتسعين وثَلٰثِمائة. انظر "يتيمة الدهر" لعصريِّه الثعالبيّ (٤/ ٤٦٨-٤٦٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٨٠-٨٢).

(٤). انظر - مثلًا - "تهذيب اللغة" للأزهريّ (٦/ ٥٦٢)، و"لسان العرب" لابن منظورٍ (٣/ ١٤).

(٥). في "سننه" (٥/ ٥٢-٥٣ برقْم ٤٣٢٩).

(٦). في "الجامع" (٤/ ١٠١ برقْم ٢٢٤٩).

(٧). هو سالمُ بنُ عبد الله بنِ أمير المؤمنين عمرَ بنِ الخطّاب بنِ عمرٍو، أبو عمرَ، وأبو عبد الله، العدويُّ القرشيُّ، المدنيُّ، الإمام الزاهدُ، من كبار فقهاء المدينة. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٥٧-٤٦٧).

﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]، فقال ابنُ صَيَّادٍ: «هو الدُّخُّ»، فقال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «اخْسَأْ؛ فلن تَعدُوَ قدْرَك».(١)

قال ابنُ الصلاح(٢): «وهٰذا ثابتٌ صحيحٌ، فأدرك ابنُ صَيَّادٍ من ذٰلك هٰذه الكلمةَ فحسْبُ، علىٰ عادة الكُهَّان في اختطاف بعض الشيء منَ الشياطينِ، من غير وقوفٍ علىٰ تمام البيان، ولهٰذا / قال: «اخْسَأ؛ فلن تَعْدُوَ قدْرَك»، أيْ فلا مزيدَ لك علىٰ قدْرِ إدراك الكُهَّان». [١٣٤/ب]

قال أبو موسىٰ(٣): «والسرُّ في كونه خَبَأَ له الدُّخَان أنّ عيسىٰ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقتله بجبل الدُّخَان».

فهٰذا هو الصواب في تفسير (الدُّخِّ).(٤)

---

(١). والحديث أصلُه في "الصحيحين"، دون قوله: «وخبأ له ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]». انظر "صحيح البخاريّ" (٢/ ٩٣-٩٤ برقْم ١٣٥٤)، و"صحيح مسلمٍ" (٨/ ١٩٢ برقْم ٧٥٣٨).

وهي زيادةٌ صحيحةٌ، رواها أبو داودَ والتِّرْمذيُّ من طريقين عن عبد الرزّاق، عن معمرٍ، عنِ الزهريِّ به. ورواها عن عبد الرزّاق أيضًا - أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٣٤١-١٣٤٢ برقْم ٦٤٧١)، ونعيمُ بن حمّادٍ في "الفتن" (٢/ ٥٤٨-٥٤٩ برقْم ١٥٤٢)، وغيرُهما.

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٧٤-٢٧٥).

(٣). في "المجموع المغيث" (١/ ٦٤٥). لٰكنّه لم يبتدئه، بل حكاه بـ(قيل).

وهو محمّدُ بنُ أبي بكرٍ: عمرَ بنِ أحمدَ بنِ عمرَ بنِ محمّدٍ، أبو موسىٰ، المدينيُّ، نسبةً إلىٰ مدينةِ أصبهانَ: جَيٍّ، الشافعيُّ، حافظ المشرق في زمانه، صاحب التصانيف، منها "تَتِمّة معرفة الصحابة"، ذيّل به علىٰ أبي نعيمٍ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثمانين وخمسِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢١/ ١٥٢-١٥٩).

(٤). قاله السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٥).

وقد فسَّرَه غير واحدٍ علىٰ غير ذٰلك.

فقيل: «نبتٌ موجودٌ بين النخيل». قال المصنّف[١]: «وهو غير مَرْضِيٍّ».

وقيل: «هو الجماع».[٢] قال ابن الصلاح[٣]: «وهٰذا تخليطٌ فاحشٌ، يَغِيظ العالم والمؤمن».

والله أعلم.

---

(١). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٦٥).

(٢). حكاه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٣١٧) عن عليِّ بن عثّامٍ، ثمّ عن أدباءَ سألهم.

(٣). في "علوم الحديث" (ص٢٧٤). وعلّق بنحوه علىٰ كتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم، انظره (ص٣١٨) حاشيتَها.

(**المصحَّف والمحرَّف**)، أيْ: هٰذا مبحثُهما.

وهو النوع السادس والسابع والأربعون، وجَعْلُهما نوعين - تَبِع فيه الحافظَ ابنَ حجرٍ.[١] وأمّا ابنُ الصلاح ومتابعوه، فجعلوه نوعًا واحدًا.[٢]

قال[٣]: «هٰذا فنٌّ جليلٌ، إنّما ينهض بأعبائه الحُذَّاق منَ الحفّاظ».

(**و**)الإمامُ أبو أحمدَ الحسنُ بن عبد الله بن سعيدٍ (**العَسْكَريُّ**)[٤] قد (**صنّف في**) فنِّ (**التصحيف**) كتابًا مشهورًا، جمع فيه فأوعىٰ.

قيل[٥]: «أوّلُ من تكلّم فيه عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

---

(١). انظر "نزهة النظر" (ص١١٥).

وقد جعلهما الناظمُ السُّيوطيُّ نوعين في التدريب (٢/ ٧٧٥، و١٠٣٩).

وقد يُستنبَط التفريق من كلام الخطيب في "الجامع" (١/ ٤١٦).

(٢). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٤٥٤)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٧٩)، و"الإرشاد" للنوويّ (ص١٨٧)، و"التقريب" له أيضًا (ص٣٥٧)، و"رسوم التحديث" للجعبريّ (ص٢٦١)، و"المنهل الرويّ" لابن جماعةَ (ص١٥٥)، و"الخلاصة" للطيبيّ، (ص٥٧)، والعراقيّ في ألفيّته "التبصرةِ والتذكرةِ" (ص١٦٢)، وغيرَها.

وقد جرىٰ السيوطيّ في كتابه "التطريف في التصحيف" علىٰ هٰذا الِاصطلاح.

(٣). يعني ابنَ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٧٩).

(٤). هو الحسن بنُ عبد الله بنِ سعيدِ بن الحسن، أبو أحمدَ، العسكريُّ، نسبةً إلىٰ عسكر مُكْرَمٍ، الأديبُ، صاحب "تصحيفات المحدّثين". تُوُفِّي سنةَ اثنتين وثمانين وثَلٰثِمِائة. انظر "أخبار أصبهانَ" لتلميذه أبي نعيمٍ الأصبهانيّ (١/ ٢٧٢)، و"وفيَاتِ الأعيان" لابن الأثير (٢/ ٨٣-٨٥)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ٥٣٣-٥٣٤).

(٥). لم أقف علىٰ هٰذا القائل.

وأيًّا من كان، ففي قوله نظرٌ؛ فإنّه إن أراد أنّ عليًّا رضي الله عنه هو المصحِّف، كما يظهر من السياق، فقد غلِط؛ فإنّ المرويّ أنّ المحدّثين من أهل البصرة كانوا يروُونها مصحّفةً، والمعنىٰ أنّ التصحيف وقع منهم، لا أنّ عليًّا رضي الله عنه حدّثهم بها كذٰلك. وإن أراد هٰذا المعنىٰ الصحيحَ، فليس هو أوّلَ =

ومن كلامه فيه: «خراب البصرة بالرِّيح»، بالراء والحاء المهملَتين، والياءِ التحتيَّةِ بينهما.

قال الحافظ الذهبيّ: «ما عُلِم تصحيف هٰذه الكلمةِ إلّا بعدَ المِائتين منَ الهجرة»، يعني: «خرابُ البصرة بالزَّنْج»، بالزاي والنون والجيم.(١)

(و)صنَّف فيه أيضًا الحافظُ أبو الحسنِ (**الدارقطنيُّ**) كتابًا، (**أيَّما تصنيفٍ**)؛ فإنّه مفيدٌ جدًّا في هٰذا الفنِّ.

قال المصنِّف(٢): «أورد فيه كلَّ تصحيفٍ وقع للعلماء، حتّىٰ في القرآن».

قيل إنّ عثمانَ بنَ أبي شيبةَ(٣) لم يحفظِ القرآن، قرأ علىٰ أصحابه في التفسير مرّةً: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١]، قالها: «ألفْ لامْ ميمْ»، يعني كأوّل "البقرة".(٤)

قال الذهبيّ(٥): «لعلّه سُبِقَ في لسانه، وإلّا، فقطعًا أنّه يحفظ "سورة الفيل"».

تصحيفٍ، بل قد ثبت تصحيف بعض الجهلة لآياتٍ من القرآن الكريم في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

(١). قال أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدّثين" (١/ ٨٢-٨٣): «سمعت شيخًا من شيوخ البصرة يحكي، ولم يذكر إسنادًا، قال: غَبَر المحدّثون بالبصرة زمانًا يروُون أنّ عليًّا رضي الله عنه قال: ألَا إنّ خراب بَصْرَتكم هٰذه يكون بالرِّيح، فما أقلعوا عن هٰذه التصحيفةِ إلّا بعد مِائتي سنةٍ عند معاينتهم أمر الزَّنج».

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٧٨).

(٣). هو عثمانُ بنُ محمّدِ ابن القاضي أبي شيبةَ: إبراهيمَ بنِ عثمانَ بنِ خُوَاسْتِيْ، أبو الحسنِ، العبسيُّ مولاهم، الكوفيُّ، الحافظ، أخو أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ. تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وثلاثين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ١٥١-١٥٤).

(٤). روىٰ ذٰلك الدارقطنيّ في "التصحيف وأخبار المصحّفين"، انظر "تهذيب الكمال" (١٩/ ٤٨٦-٤٨٧).

(٥). في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٣٧).

وقال في "سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٥٣): «هو إمّا سبق لسانٍ، أو انبساطٌ محرّمٌ».

لٰكنّه أقرّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٨٨٣) بأنّه صحّف في القرآن في بعض الأحايين.

وقرأ فيه أيضًا: «جَعَل السَّفِينة في رَحْلِ أخيه»،(١) فقيل له: «إنّما هو ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسُفَ: ٧٠]»، فقال: «أنا وأخي أبو بكرٍ لا نقرأ لعاصمٍ».(٢)

وقرأ أيضًا: «فضُرِب لهم بسِنَّوْرٍ له نابٌ»،(٣) فردُّوا عليه، فقال: «قراءة حمزةَ(٤) عندنا بدعةٌ».(٥)

[١٣٥/أ] قال الذهبيّ(٦): «فكأنّه كان صاحبَ دُعابةٍ، / ولعلّه تاب وأناب».

والله أعلم.

(**فما يُغَيَّر نَقْطُه**) منَ الألفاظ، كـ(الزَّنْج) و(الرِّيح)، فهو (**مصحَّفٌ**)، اسمُ مفعولٍ منَ (التصحيف)، أيْ مسمًّى به.

---

(١). وصوابُها: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [يوسُفَ: ٧٠].

وكلمة (السِّقَاية) بهٰذا الرسم، بالألف، لا تلتبس بكلمة (السَّفِينة)، ولعلّها كانت في مصحفه محذوفةَ الألف، كما رُسِمت في قوله تعالىٰ: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ﴾ [التوبة: ١٩] في بعض المصاحف القديمة، انظرِ "النشر في القراءات العشْر" لابن الجزريّ (٢/ ٢٧٨). والله أعلمُ.

(٢). هو عاصمُ بنُ أبي النَّجُود: بهدلةَ، أبو بكرٍ، الأسديُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، المقرئُ المشهورُ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وعشرين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢٥٦-٢٦١).

وروىٰ ذٰلك الدارقطنيّ في "التصحيف وأخبار المصحّفين" - كما ذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٩/ ٤٨٦) - والخطيب في "الجامع" (١/ ٤٦٤ برقْم ٦٤٧).

وحُكِي عنه تصحيف هٰذه الآيةِ علىٰ وجهٍ آخرَ، رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٤٦٣ برقْم ٦٤٦).

(٣). وصوابُها: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ﴾ [الحديد: ١٣].

(٤). هو حمزةُ بنُ حَبيب بن عُمارةَ بنِ إسماعيلَ، أبو عُمَارةَ، التيميُّ مولاهم، الفارسيُّ الأصلِ، الكوفيُّ، الزيّاتُ، أحد القرّاء السبعة المتّفقِ علىٰ صحّة قراءتهم. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وخمسين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٩٠-٩٢).

(٥). روىٰ ذٰلك الخطيب في "الجامع" (١/ ٤٦٤-٤٦٥ برقْم ٦٤٨).

(٦). في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٣٨).

وقال في "سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٥٢): «وهو - مع ثقته - صاحب دعابةٍ، حتّىٰ فيما يتصحّف من القرآن العظيم، سامحه الله».

(**أو**) يُغَيَّر (**شَكْلُه**) منها، و(**لا**) يُغَيَّر (**أحرفٌ**)، كـ(حُجرٍ) بضَمٍّ، فسكونٍ، و(حَجَرٍ) بفتحتين، فهو (**محرَّفٌ**)، اسم مفعولٍ منَ (التحريف)، أيْ مُسمًّى به.

وهٰذا هو الفرق بينهما، بناءً علىٰ ما جرىٰ عليه.

ثمّ هو علىٰ أقسامٍ: (**فقد يكون**) كلٌّ منَ التصحيف والتحريف - (**سندًا**)، أيْ فيه.

(**و**)يكون (**متنًا**)، أيْ فيه.

(**و**)يكون (**سامعًا**)، بأنْ يكونَ الِاسمُ واللقبُ، أوِ الِاسمُ واسمُ الأبِ - علىٰ وزن اسمِ آخرَ ولقبِه، أو اسمِ آخرَ واسمِ أبيه، والحروف مختلفةٌ شَكْلًا ونَقْطًا، فيشتبهَ علىٰ السامع، قاله في "التدريب".[1]

(**و**)يكونُ (**ظاهرًا**)، يعني لفظًا.

(**و**)يكونُ (**معنًى**).

فهٰذه خمسة أقسامٍ.[2]

(**فأوّلٌ**)، أيْ مثالُ التصحيف في الإسناد: (**مُرَاجِمٌ**) في حديث شعبةَ: عنِ العوّامِ بن مُرَاجِمٍ،[1] عن أبي عثمانَ النَّهْديِّ،[2] عن عثمانَ بن عفّانَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لَتُؤَدُّنَّ الحقوقَ إلىٰ أهلها»، الحديثَ.[3]

---

(١). (٢/ ٧٧٧). وهو منقولٌ من "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٠٥).

وليس مرادُ السيوطيِّ منَ التمثيل بأسماء الرواة أنّ ذٰلك يختصّ بالسند، بل يقع في المتن أيضًا.

(٢). هٰذه الأنواع متداخلةٌ، وليس كلٌّ منها قسيمًا للآخر كما قد يُفهَم من كلام الشارح؛ وذٰلك لأنّ موارد قسمتها مختلفةٌ. وبيان ذٰلك أنّ التصحيف بنقسم بالنظر إلىٰ موضعه منَ الرواية إلىٰ تصحيفٍ في السند، وتصحيفٍ في المتن، فهٰذان قسمانِ. وينقسم بالنظر إلىٰ متعلَّقه إلىٰ تصحيفٍ في اللفظ، وتصحيفٍ في المعنىٰ، وهٰذان قسمانِ آخَرانِ. وينقسم بالنظر إلىٰ مَنْشَئِه إلىٰ تصحيفٍ في البصر والقراءة، وتصحيفٍ في الأذن والسمع، وتصحيفٍ في القلم والخطّ. فهٰذه ستّة أنواعٍ، كلُّ اثنان منها قسيمان، ويحصل بتفصيلها أنواعٌ كثيرةٌ، قد لا يكون بعضُها واقعًا.

وقد استغنىٰ الناظم - والشارح تبعًا - عن تصحيف البصر والقراءة؛ لأنّه الغالب؛ ففصّل الكلام فيه في الأنواع الأربعة الأولىٰ، كما يظهر منَ الأمثلة التي ذكرها الشارح. والله أعلمُ.

(١). هو العوّامُ بنُ مُراجِمٍ، القيسيُّ، البصريُّ، راوٍ وثّقه ابن معينٍ، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ. انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٧/ ٦٦-٦٧)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ٢٢)، و"الثقات" لابن حبّانَ (٧/ ٢٩٨-٢٩٩)، و"الإكمال" للحسينيّ (٢/ ١٣١٠-١٣١١).

(٢). هو عبدُ الرحمٰن بنُ مُلٍّ بنِ عمرِو بنِ عديٍّ بنِ وهبٍ، أبو عثمانَ، النَّهْديُّ، الكوفيُّ ثمّ البصريُّ، تابعيٌّ مخضرمٌ، أدّىٰ إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ثلاثَ زَكواتٍ. تُوُفِّي سنةَ مِائةٍ. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٩٦-٩٨)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٧٥-١٧٨).

(٣). رواه البزّار في "مسنده" (٢/ ٤٠-٤١ برقْم ٣٨٧)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في زوائده علىٰ "المسند" (١/ ١٦٩ برقْم ٥٢٧)، والعُقَيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ١١١-١١٢ برقْم ١٣٩٢)، والدارقطنيُّ في "العلل" (١/ ٢٩٢-٢٩٣)، من طرقٍ عن حجّاجِ بن نُصَيرٍ، عن شعبةَ، عنِ العوّام بنِ مُرَاجِمٍ، عن أبي عثمانَ النهديِّ، عن عثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله تعالىٰ عنه به، مرفوعًا. واللفظ المذكور للعقيليّ والدارقطنيّ.

ورواه العقيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ١١٢ برقْم ١٣٩٣)، والدارقطنيُّ في "العلل" (١/ ٢٩٤) من طريقين عن محمّدِ بن جعفرٍ غُنْدَرٍ، عن شعبةَ، عنِ العوّام بن مُرَاجِمٍ، عن أبي السَّلِيل، عن أبي عثمانَ، عن سلمانَ الفارسيِّ موقوفًا، من قوله.

قال العقيليّ: «وهٰذا أولىٰ».

ورجّحه كذٰلك ابن معينٍ في "التاريخ" (رواية الدُّوريّ: ٤/ ٢٥٧)، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة الرازيّان في "العلل" لابن أبي حاتمٍ (٥/ ٥٠٦-٥٠٧، و٥٣٣-٥٣٤)، ويحيىٰ بنُ صاعدٍ، رواه عنه ابن عديٍّ في "الكامل" (٣/ ٢٩٧ برقْم ٤٣٨٠)، ورجّحه كذٰلك الدارقطنيُّ في "العلل" (١/ ٢٩٢)،.

ولا شكّ في ترجيح رواية غُنْدَرٍ؛ فإنّه أوثق الناس في شعبةَ، حتّىٰ قال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبةَ، فكتاب غُنْدَرٍ حَكَمٌ بينهم»، انظر "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٨)، وأمّا حجّاجٌ، فقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٩٤): «ضعيفٌ، كان يقبل التلقين».

وهٰذا الإسنادُ المحفوظُ – صحيحٌ عن سلمانَ رضي الله تعالىٰ عنه.

فالعوّام بن مُرَاجِمٍ وثّقه ابن معينٍ، رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٢)، ووثّقه كذٰلك أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ في "سؤالات الآجرّيّ" (ص٢٦٢)، وقال أبو حاتمٍ في "الجرح والتعديل" لابنه (٧/ ٢٢): «صالحٌ».

=

(**صحّفه**) فيه الإمامُ (**يحيىٰ**) بنُ مَعِينٍ، فقال (**مُزَاحِمًا**)، بالزاي، والحاءِ المهملَةِ، (**فما**) - نافيةٌ - (**أَنْصَفَه**)؛[١] فقد رُدَّ عليه في ذٰلك، بأنّ صوابه (**مُراجِمٌ**)، بالراء المهملَةِ، والجيمِ.[٢]

قال ابنُ الصلاح[٣]: «وبلغنا عنِ الدَّارَقُطْنِيّ[٤] أنّ ابنَ جريرٍ الطبريَّ[٥] قال فيمن روىٰ عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم من بني سُليمٍ: «ومنهم عُتْبَةُ بن البذر»،[٦] قاله بالباء

وشيخُه أبو السَّلِيل اسمُه ضُرَيبُ بنُ نُقَيرٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٢١): «ثقةٌ»، ورمز له بتخريج مسلمٍ له في "الصحيح".

ومعنىٰ هٰذا الحديثِ ثابتٌ في "صحيح مسلمٍ" (٨/ ١٨ برقْم ٦٧٤٥) من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «لتؤدُّنَّ الحقوق إلىٰ أهلها يومَ القيامة، حتّىٰ يُقادَ للشاة الجلحاء منَ الشاة القرناء».

(١). قال الشيخ محمّدٌ الأثيوبيُّ في "إسعاف ذوي الوطر" (٢/ ١٨٦): «أيْ: ما أعطاه حقَّه، يُقال: (أنصف الرجلُ صاحبَه): أعطاه حقّه ... يعني أنّ يحيىٰ ما أعطىٰ هٰذا الِاسمَ ما يستحقّه منَ الضبط».

(٢). انظرِ "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمدَ (٢/ ٥٤٠)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطنيّ (٤/ ٢٠٧٨-٢٠٧٩).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٢٨٠).

(٤). وهو في "المؤتلف والمختلف" له (١/ ١٨٢).

(٥). هو محمّدُ بنُ جَرِيرِ بنِ يزيدَ بنِ كثيرِ بن غالبٍ، أبو جعفرٍ، الطبريُّ، أحدُ الأئمّة المجتهدين، صاحب "جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن". تُوُفِّيَ سنةَ عشرٍ وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ١٦٠-١٦٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له أيضًا (١٤/ ٢٦٧-٢٨٢).

ولم أجدِ النقلَ عنه في المطبوع من "تاريخه"، ولا في مختصرِه"الكاملِ" لابن الأثير، والله أعلمُ.

(٦). هو - علىٰ الصواب - عتبةُ بنُ النُّدَّر، السُّلميُّ، الدمشقيُّ الشاميُّ، صحابيٌّ، قيل إنّه شهد فتح مصرَ، وليس هو عتبةَ بنَ عبدٍ السّلميَّ في قول الجمهور. تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وثمانين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٣١-١٠٣٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٨١-٨٣).

الموحَّدة، والذال المعجمةِ، [و]روىٰ[١] له حديثًا، وإنّما هو (ابنُ النُّدَّر)، بالنون، والدال غيرِ المعجمَة».

(و)مثال ما (**بعده**) – وهو التصحيف في المتن – حديثُ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ[٢] رضي الله تعالىٰ عنهما قال: «لعن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم الذين (**يُشَقِّقون الخُطَبا**) تشقيقَ الشِّعْر».[٣]

---

(١). زيادة من "علوم الحديث" لابن الصلاح.

(٢). هو معاوية بن أبي سفيانَ: صخرِ بنِ حربِ بنِ أميّةَ بنِ عبد شمس بنِ عبد منافٍ، أبو عبد الرحمٰن، الأُمَويُّ، القرشيُّ، خال المؤمنين، وخير ملوك المسلمين. تُوُفِّي سنةَ ستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤١٦-١٤٢٢)، و"منزلة معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رضي الله تعالىٰ عنهما عند أهل السنّة والجماعة" لأخي أميرِ بنِ أحمدَ الجزائريِّ، وهي رسالةُ عالِميّةٍ أُجيزت في قسم العقيدة في كليّة الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

(٣). رواه الطبرانيُّ في "الكبير" (١٩/ ٣٦١ برقْم ٨٤٨)، والخطيب في "الجامع" (١/ ٤٥٢ برقْم ٦٢٣) من طريقين عن أبي نعيمٍ، هو الفضلُ بنُ دكينٍ، عن سفيانَ الثوريِّ، عن جابرٍ، هو ابنُ يزيدَ الجعفيُّ، عن عمرِو بنِ يحيىٰ القرشيِّ، عن معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

ورواه وكيعٌ في "الزهد" (١/ص٤٠٣ برقْم ١٦٩) – وعنه أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٧٣٣ برقْم ١٧١٧٤) – عن سفيانَ الثوريِّ به، ولفظه: «يُشَقِّقون الكلام».

قال ابن كثيرٍ في "جامع المسانيد والسنن" (٨/ ٦٦): «تفرّد به»، يعني سفيانَ الثوريَّ، عن جابرٍ الجعفيِّ، عن عمرِو بن يحيىٰ به.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ.

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٢/ ١٩٠): «فيه جابرٌ الجعفيُّ، والغالب عليه الضعف»، وقال في موضعٍ آخرَ (٨/ ١١٦): «وهو ضعيفٌ».

وأعلّه الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٩/ ٢٩٩) بعلّةٍ أخرىٰ: أنّ عمرَو بنَ يحيىٰ هٰذا لم يدرك معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

=

وقد نُسِب عمرٌو في رواية الطبرانيِّ وغيره إلىٰ قريشٍ؛ فيكونُ هو ابنَ سعيدِ بن العاصِ الأُمويَّ، ولم يلقَ أحدًا منَ الصحابة، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٧/ ٢١٧) في طبقة أتباع التابعين الذين روَوا عنِ التابعين.

وقد رواه أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ في "ذمّ الكلام" (١/ ١١٥ برقْم ١٠٠) من طريق سليمانَ بنِ محمّدِ بنِ جبريلَ البَجَليِّ النَّهْرَوانيِّ، ثنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ جميلٍ الرقّيُّ، ثنا شعيبُ بن حربٍ، عن سفيانَ الثوريِّ، عن عمرِو بنِ يحيىٰ، عن أبيه، عن معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه به؛ فسوّىٰ الإسناد: أسقط منه جابرًا الجعفيَّ، وزاد فيه أبا عمرٍو: يحيىٰ بنَ سعيدِ بنِ عمرٍو الأمويَّ.

وهٰذا الإسناد واهٍ، بل موضوعٌ؛ فعليُّ بنُ جميلٌ كذّابٌ، انظر ترجمته في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ١١٨٤)، وتلميذه سليمانُ البجليُّ ضعّفه الدارقطنيّ، رواه عنه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٠/ ٨٢). والله أعلمُ.

هٰذا، وقد جاء النهي عن تشقيق الكلام في حديثٍ آخرَ يشهد لمعنىٰ هٰذا الحديثِ، رواه أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٢٢٧ برقْم ٥٧٩١)، والبخاريُّ في "الأدب المفرد" (ص٣٩٨-٣٩٩ برقْم ٨٧٥)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (١٣/ ٢٥-٢٦ برقْم ٥٧١٨) من طرقٍ عن عبد الملك بنِ عمرٍو أبي عامرٍ العَقَديّ، ورواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (١/ ٢٩٥ برقْم ٩٧٨) من طريق عمرِو بن أبي سلمةَ، كلاهما عن زهيرِ بن محمّدٍ التميميّ، عن زيدِ بن أسلمَ، عن عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، فذكر قصّةً، وفيها: أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «فإنّما تشقيق الكلام منَ الشيطان».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ زهيرٍ، وزهيرٌ هٰذا قال فيه الذهبيُّ في "الكاشف" (٢/ ٤٢٥): «ثقةٌ يُغرِب، ويأتي بما يُنكَر»، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٥٨): «رواية أهل الشام عنه غير مستقيمةٍ». وهنا روىٰ عنه أبو عامرٍ العَقَديُّ، وهو بصريٌّ.

لٰكنْ يُشكِل علىٰ هٰذه الروايةِ أنّ جماعةً روَوُا الحديث عن زيدِ بن أسلمَ، فلم يذكروا فيه تشقيق الكلام، فقد روىٰ البخاريُّ في "صحيحه" (٧/ ١٩ برقْم ٥١٤٦) من طريق سفيانَ، هو الثوريُّ، وفي (٧/ ١٣٨ برقْم ٥٧٦٧) من طريق مالكٍ، والتِّرْمذيُّ في "الجامع" (٣/ ٥٥٢ برقْم ٢٠٢٨) من طريق عبد العزيز بن محمّدٍ، هو الدَّرَاوَرْديُّ، ثلاثتُهم عن زيد بنِ أسلمَ، عن عبد الله بنِ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما به، وليس فيه: «تشقيق الكلام منَ الشيطان».

ولعلّها من جملة ما يُغرِب به زهيرٌ؛ فيُستنكَرَ، والله أعلمُ.

(**صحّفه**) الإمامُ (**وكيعُ**) بن الجرّاح؛ فإنّه (**قال**)ه مرّةً: (**الحَطَبا**)، بالحاءِ مفتوحةً، ذكر الدارقطنيّ أنّ أبا نُعَيمٍ شاهدٌ، فردّ عليه بالخاء المعجمة المضمومة.(١)

قال ابن الصلاح(٢): «وقرأت بخطِّ مصنِّفٍ أنّ ابنَ شاهينٍ(٣) قال في جامع المنصور: في الحديث أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم نهىٰ عن تشقيق الحَطَب، أي / بالحاء المهملة [١٣٥/ب] المفتوحةِ، فقال بعض المَلَّاحِين(٤): يا قومِ، فكيف نعمل، والحاجة ماسّةٌ»؟!(٥)

وعن الدَّارَقُطْنيّ أنّ أبا بكرٍ الصُّوْليَّ(٦) أملىٰ في الجامع حديث أبي أيّوبَ رضي الله تعالىٰ عنه «مَن صام رمضانَ، وأتبعه ستًّا من شوّالٍ»، الحديثَ،(٧) فصحّفه، وقال: «شيئًا»، بالشين المعجمةِ، والياء التحتيّةِ، والهمزةِ.(٨)

---

(١). انظرِ "الجامع" للخطيب (١/ ٤٥٢ برقْم ٦٢٣)، فقد رواه من طريق الدارقطنيّ، ولعلّه في كتابه "التصحيفِ".

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٨٣).

(٣). هو عمرُ بنُ أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ أحمدَ بنِ محمّدٍ، أبو حفصٍ، البغداديُّ، المعروفُ بـ(ابن شاهينٍ)، الحافظُ، صاحب التصانيف. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثمانين وثَلْثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٤٣١-٤٣٥).

(٤). المَلَّاح هنا هو السفّان: الذي يصنع السفن. انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٢٠٥)، و"تاج العروس" للزَّبِيديّ (٧/ ١٤٣).

(٥). روىٰ هٰذه القصّةَ أبو حيّانَ التوحيديُّ في "البصائر والذخائر" (٦/ ١١٤).

وقد أبهمه ابن الصلاح؛ كراهةً للتنويه بمثله منَ الزنادقة. وهو متّهمٌ في نقله مثلَ هٰذه القصّة في تنقيص إمامٍ مثلِ ابنِ شاهينٍ؛ فلا يُصدَّقُ.

(٦). هو محمّد بنُ يحيىٰ بنِ عبد الله بنِ عبّاسِ بنِ محمّدِ بنِ صُوْلٍ، أبو بكرٍ، الصُّوليُّ، البغداديُّ، الأديبُ، الأخباريُّ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثلاثين وثَلْثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣٠١-٣٠٣).

(٧). رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٣/ ١٦٩).

(٨). رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٤٥٨ برقْم ٦٣٥)، وفي "تاريخ بغدادَ" (٤/ ٦٨١) من طريق الدارقطنيّ به. ورواه في "تاريخ بغدادَ" (٤/ ٦٨٠-٦٨١)، من طريقٍ أخرىٰ.

=

وصحّف هشامٌ[١] حديثَ أبي ذرٍّ رضي الله تعالىٰ عنه «[تعينُ][٢] صانعًا»،[٣] بالمهملة، والنون؛ فقال: «ضائعًا»، بالمعجمة، والهمزة.[٤]

وكلمة (والهمزة) ليست في "الجامع" للخطيب. وقد نقل القصّة ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٨٢)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٠٢)، والسيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٧٧٦)، وجماعةٌ غيرُهم، فلم يذكروا هٰذه اللفظةَ.

ويؤكّد كونَها مقحمةً هنا خطأً – الروايةُ الأخرىٰ للقصّة في "تاريخ بغدادَ"، وفي آخرها أنّ بعضَهم قال للصُّوليِّ: «أيُّها الشيخُ، اجعلِ النقطتين اللّتينِ تحتَ الياء فوقَها». قال: «فلم يعلم ما قصدتُ»، فقلت: «إنّما هو (ستًّا من شوّالٍ)، فرواه علىٰ الصواب».

(١). هو ابن عروةَ.

(٢). في "الأصل": (يُغني) وهو تصحيفٌ. والتصحيح منَ "الصحيحين".

(٣). رواه بهٰذا اللفظ، سالمًا منَ التصحيف – مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ٦٢).

(٤). رواه هٰكذا من طريق هشامٍ مصحَّفًا – البخاريُّ في "صحيحه" (٣/ ١٤٤ برقْم ٢٥١٨)، ولفظه: «ضايعًا»، بالياء، لا بالهمزة.

ورواه مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ٦٢) من طريق هشامٍ، واختلف رواة "الصحيح" في ضبط لفظه، والمحفوظ أنّه قال: «ضايعًا»، كما في "البخاريّ"، انظر "إكمال المعلم" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٤٨-٣٤٩)، و"شرح مسلمٍ" للنوويّ (٢/ ٧٥).

ونقل القاضي عياضٌ في "إكمال المعلم" (١/ ٣٤٩) عنِ ابن المدينيّ قال: «الزهريُّ يقول: «الصانعَ»، بالمهملة، ويَرَوْنَ أنّ هشامًا صحّفَ في قوله: «ضايعًا»، بالمعجمة».

ونقل عنِ الدارقطنيّ أنّ الزهريّ كان يقول: «صحّف هشامٌ»، قال الدارقطنيّ: «كذٰلك رواه أصحاب هشامٍ عنه بالمعجمة، وهو تصحيفٌ، والصواب ما قاله الزهريّ».

هٰذا، وقول الشارح إنّ هشامًا رواه بالهمزة – تصحيفٌ، وسبق نقل الرواية منَ "الصحيحين" بالياء، لا بالهمزة، وكذٰلك ضبطه العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٠٢)، والسيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٧٦) – بالياء، لا بالهمزة. والله أعلمُ.

ولعلّ الشارح أخذ ذٰلك من قول النوويّ في "شرح مسلم" (٢/ ٧٥): «ورُوِي بالضاد المعجمة، وبهمزةٍ بدلَ النون، تكتب ياءً»، فاختصر قوله: «تُكتَب ياءً»، فوقع الخلل. والله أعلمُ.

(**وثالثٌ**)، أيْ مثالُ التصحيف في السمع، وهو في السند: (**كخالدِ بن علقمةَ**)، في "مسند الإمامِ أحمدَ"[١]: قال: «حدّثنا محمّدُ بن جعفرٍ، ثنا شعبةُ، عن مالكِ بن عُرْفُطَةَ، عن عبدِ خيرٍ،[٢] عن عائشةَ أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم نهىٰ عنِ الدُّبّاء والمزفَّت».[٣]

قال أحمدُ[٤]: «صحّفه (**شعبةُ**) بن الحجّاج، فـ(**قال**) فيه: عن (**مالكِ بن عُرْفُطَةَ**)، كما رأيتَ، وإنّما هو خالدُ بن علقمةَ».[٥]

قال ابنُ الصلاح[٦]: «وقد رواه زائدةُ بن قدامةَ[٧] وغيرُه[١] علىٰ ما قاله أحمدُ».

---

(١). (١/ ٢٧١ برقْم ١٠٠٤).

(٢). هو عبدُ خيرِ بنُ يزيدَ - وقيل: يُخْمِدَ - بنِ خولي بنِ عبدِ عمرِو بنِ عبد يغوثَ، أبو عُمارةَ، الهمْدانيُّ، الكوفيُّ، تابعيٌّ مخضرمٌ، من ثقات أصحاب عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٤٦٩-٤٧١)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٤٨٠).

(٣). وأصل الحديث في "الصحيحين"، رواه البخاريُّ (٧/ ١٠٧ برقْم ٥٥٩٥)، ومسلمٌ (٦/ ٩٣).

قال أبو البركات بنُ الأثير في "النهاية" (٢/ ٩٦): «الدُّبّاءُ: القَرْع، واحدها: دُبّاءةٌ، كانوا ينتبذون فيها؛ فتُسرِعُ الشدّةَ في الشراب».

وعرّف المزفَّتَ بعد ذٰلك، فقال (٢/ ٣٠٤): «هو الإناء الذي طُلِي بالزِّفْت، وهو نوعٌ منَ القار، ثمّ انتُبِذ فيه».

(٤). في هٰذا الموضعِ منَ "المسند" نحوُ ذٰلك، لٰكنْ من قول أبي عبد الرحمٰن، وهو عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ.

وقال أحمدُ نحوَه أيضًا، لٰكن في موضعٍ آخرَ منَ "المسند" (١٢/ ٦٢٨٥ برقْم ٢٦٧١٢).

وقاله أيضًا في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه عبدِ الله (١/ ٥١٦).

(٥). هو خالد بنُ علقمةَ، أبو حيّةَ، الهمْدانيُّ، الوادعيُّ، الكوفيُّ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٨/ ١٣٤-١٣٧).

(٦). في "علوم الحديث" (ص٢٨٠).

وهو مأخوذٌ من كلام الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٦٢).

(٧). هٰكذا علّق الحاكم هٰذه الروايةَ، ولم أقف عليها مسندةً.

=

وكحديث عاصمٍ الأحول، رواه بعضهم فقال: «واصلٌ الأحْدَبُ».[٢]

(**ورابعٌ**)، أيِ التصحيف في اللفظ: (**مثلُ حديث**) زيدِ بن ثابتٍ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم (**احْتَجَرا**) في المسجد.[٣]

لٰكنْ روىٰ شعبةُ عن مالكِ بن عرفطةَ، عن عبد خيرٍ، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه حديثًا في الوضوء. أخرجه أبو داودَ في "السنن" (١/ ٢٠٠-٢٠١ برقْم ١١٤)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (١/ ٦٨ برقْم ٩٣).

وأخرج أبو داودَ في "السنن" (١/ ٢٠٠ برقْم ١١٣)، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (١/ ٦٧ برقْم ٩١)، هٰذا الحديثَ من طريق زائدةَ بنِ قدامةَ، وأخرجه ابن ماجهْ في "السنن" (١/ ٣٤٣ برقْم ٤٠٤) من طريق شريكِ بن عبد الله النَّخَعيِّ، وقالا فيه: «عن خالدِ بن علقمةَ».

(١). روىٰ ذٰلك أبو الفضل الزهريُّ في "جزء حديثه" (ص١١٩ برقْم ٥٥) من طريق أبي عوانةَ، عن خالدِ بن علقمةَ به.

وانظر في تحقيق رواية أبي عوانةَ "العلل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٤٥٤-٤٥٥)، و"موضِحَ أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (٢/ ٧٨-٧٩).

(٢). هو راوٍ آخرُ، هو واصلُ بنُ حيّانَ، الأسديُّ، الكوفيُّ، الأحدبُ، ثقةٌ مشهورٌ، حديثه مخرّجٌ في "الكتب الستّة". تُوُفِّيَ سنةَ عشرين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٠/ ٤٠٠-٤٠١).

انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٨٣)، وقد نقله عنِ الدارقطنيّ، فلعلّه من كتابه "التصحيفِ".

ولعلّ هٰذا الحديثَ هو ما رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٦/ ٨٥) من طريق أحمدَ بنِ محمّدِ بن الجرّاح، أنّه حدّث من أصل كتابه، عن سعدانَ بنِ نصرٍ، عن إسحاقَ الأزرقِ، عنِ الثوريِّ، عن واصلٍ الأحدبِ، عنِ الشعبيّ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: «شرب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم من زمزمَ، وهو قائمٌ».

قال الخطيب: «هٰذا الحديثُ إنّما رواه الثوريُّ عن عاصمٍ الأحولِ، عنِ الشعبيّ، كذٰلك رواه عنِ الثوريّ أصحابُه، وإسحاقُ الأزرقُ فيهم، ولم يتابِع أحدٌ ابنَ الجرّاح علىٰ قوله: «عن واصلٍ الأحدبِ».

(٣). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (٨/ ٢٨ برقْم ٦١١٣)، ومسلمٌ (٢/ ١٨٨).

فقد (**صحّفه بالميم**) بدلَ الراءِ (**بعضُ الكُبَرَا**)، وهو عبد الله بنُ لَهِيعةَ المِصْرِيُّ، فقال: «احتجم - أيْ بالميم - في المسجد».[١]

قال جمعٌ[٢]: «إنّما هو بالراء: احْتَجَر في المسجد، بِخُصٍّ[٣] أو حَصِيرٍ، حجرةً يصلّي فيها، فصحّفه ابنُ لَهِيعَةَ؛ لكونه أخذه من كتاب موسىٰ بنِ عقبةَ،[٤] بغير سماعٍ». ذكره الإمام مسلمٌ في "التمييز".[٥]

وذكر الدَّارَقُطْنِيُّ في حديث جابرٍ قال: «رُمِي أُبَيٌّ يومَ الأحزاب علىٰ أَكْحَلِه،[٦] فكواه رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم»[٧] - أنّ غُنْدَرًا قال فيه: «أَبِيْ»، بالإضافة، وإنما هو (أُبَيٌّ) بالتصغير، وهو أُبَيُّ بنُ كعبٍ.[٨]

---

(١). رواه أحمدُ في "المسند" (٩/ ٥٠٥٥ برقْم ٢٢٠٠٩).

(٢). منهمُ الدارقطنيّ في "سؤالات السُّلَميّ" (ص٢٥٤)، وابنُ رجبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٣٠٥)، وابنُ حجرٍ في "إتحاف المهرة" (٤/ ٦٠٨)، وفي "أطراف المسند" (٢/ ٣٨٤).

وقد نصر القول بالتصحيفِ ابنُ المِبْرَد في جزءٍ له، اسمه "جواب بعض الخدم لأهل النِّعَم عن تصحيف حديث (احتجمَ)". وقد حكىٰ فيه (ص٣٧، و٤٦، و٤٨) اتّفاق أهل الحديث علىٰ أنّ ابن لهيعةَ صحّفه.

(٣). (الخُصُّ) في اللغة هو البيت منَ القصب، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٦١٧).

(٤). هو موسىٰ بنُ عقبةَ بنِ أبي عيّاشٍ، أبو محمّدٍ، الأسديُّ القرشيُّ مولاهمُ، المِطْرَقيُّ، المدنيُّ، من صغار التابعين، كان أوّل من صنّف في المغازي. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وأربعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ١١٤-١١٨).

(٥). (ص١٢٦).

(٦). الأكحل عِرقٌ في اليد، في وسط الذِّراع، انظر "تاج العروس" للزَّبيديّ (٣٠/ ٣١٩).

(٧). الحديث رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ٢٢).

(٨). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٨٠).

لٰكن روىٰ مسلمٌ الحديثَ عن بِشْرِ بن خالدٍ، عن غندرٍ، وقال فيه: «أُبَيٌّ»، قال النوويُّ في "شرح مسلم" (١٤/ ١٩٧): «كذا هو في الروايات والنسخ».

=

وأمّا أبو جابرٍ،[١] فقدِ استُشهد قبلَ ذٰلك، بأُحُدٍ.[٢]

(**وخامسٌ**)، أيِ التصحيفُ في المعنىٰ: (**مثلُ حديثِ**) «أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - صلَّىٰ إلىٰ (**العَنَزة**)»،[٣] وهي الحَرْبَة، تُنصَب بين يديه، فصلّىٰ إليها.

[١٣٦/أ] فـ(**ظَنّ**) أنّ المراد بها (**القَبِيلُ**)، أيِ القبيلةُ المشهورة في العرب،[٤] وفاعلُ (ظنَّ) قولُه: / (**عالمٌ**) جليلٌ، وهو أبو موسىٰ محمّدُ بن المثنَّىٰ العَنَزيُّ، الملقَّبُ بـ(الزَّمِن)، أحدُ شيوخ الأئمّة الستّة؛[٥] فإنّه قال يومًا لأصحابه: «نحن قومٌ لنا شرفٌ، نحن (**مِن عَنَزةَ**)، التي هي قَبِيلةٌ، قد صلّىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلينا»، يريد ذٰلك الحديثَ؛ توهُّمًا منه أنّه صلّىٰ إلىٰ قبيلته، وإنّما المراد بـ(العَنَزة) في الحديث ما ذكرناه.[٦]

ويؤكِّد ذٰلك أنّ أبا نُعيمٍ روىٰ الحديث في "الطبّ النبويّ" (١/ ١٨٧ برقْم ٢٨) عنِ ابن الصوّاف الحافظِ، عن عبدِ الله بن أحمدَ، عن أبيه، عن غُنْدَرٍ، ولفظه: «رمىٰ رجلٌ أُبَيًّا رضي الله تعالىٰ عنه يومَ الأحزاب»، هٰكذا بألفِ التنوين، نصًّا لا احتمالَ في ضبطه، بإسنادٍ في غايةِ الصحّة. والله أعلمُ.

فإمّا أن يكون غُنْدَرٌ صحّفه مرّةً، كما قاله الدارقطنيُّ، وإمّا أن يكون التصحيف حدث من بعض الرواة بعدَه، والله أعلمُ.

(١). هو عبدُ الله بنُ عمرِو بنِ حرامِ بنِ ثعلبةَ بنِ حرامٍ، أبو جابرٍ، الخزرجيُّ الأنصاريُّ، الصحابيُّ الجليلُ، نقيبُ بني سلِمةَ، شهد العقبة، وبدرًا، وكان أوّلَ منِ استُشهِد يومَ أحدٍ، وقد كلّمه الله تعالىٰ كِفاحًا، من غير حجابٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الإستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٥٤-٩٥٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٢٤٢-٢٤٤).

(٢). انظر "شرح مسلمٍ" للنوويّ (١٤/ ١٩٧).

(٣). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (٧/ ١٤١ برقْم ٥٧٨٦)، ومسلمٌ (٢/ ٥٦).

(٤). في تفسير (القبيل) بالـ(قبيلة) نظرٌ، انظره في "عُجَالة المبتدئ" للحازميّ (ص٧).

(٥). هو محمّدُ بنُ المثنّىٰ بنِ عُبَيدِ بنِ قيسِ بنِ دينارٍ، أبو موسىٰ، العَنَزيُّ، البصريُّ، الحافظُ، المعروف بـ(الزَّمِن)، وقد دعا الله تعالىٰ فقام يمشي. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وخمسين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ١٢٣-١٢٦).

(٦). روىٰ ذٰلك الخطيب في "الجامع" (١/ ٤٥٧ برقْم ٦٣٤) من طريق الدارقطنيّ، وهو في كتابه "التصحيفِ"؛ فقد عزا القصّة إليه زكريّا الأنصاريُّ في "فتح الباقي" (ص٥١١).

=

قال جمعٌ منَ الحفّاظ[١]: «وأظرفُ وأعجبُ من ذٰلك - ما ذكره الحاكم أبو عبد الله[٢] عن أعرابيٍّ، زعم أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم صلّىٰ إلىٰ شاةٍ، صحّفها[٣] (عنْزةً)، بسكون النون، ثمّ رواه بالمعنىٰ علىٰ وهمه؛ فأخطأ من وجهين.

ومِن ذٰلك[٤] أنّ بعضهم[٥] سمع حديثَ النهيِ عنِ التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة،[٦] فقال: «ما حلّقت رأسي قبل الصلاة منذ أربعين سنةً»، فَهِم منه تحليقَ الرأس، وإنّما المراد تحليقُ الناس حِلَقًا.[١]

وقد حمل الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ١٢٥) قولَه هٰذا علىٰ المُزاح.

(١). منهمُ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٨٢)، والعراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٠٧)، والسيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٧٧٧).

(٢). في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٦٠-٤٦١).

(٣). وهٰذا تحريفٌ، لا تصحيفٌ، علىٰ ما اختاره الناظم، وجرىٰ عليه الشارح.

(٤). أي منَ اجتماع تصحيفيِ اللفظ والمعنىٰ.

(٥). هو شيخٌ للخطّابيّ، قال العراقيّ: «في الحديث». ووصفه الخطّابيّ بأنّه كان منَ الصالحين.

(٦). رواه أبو داودَ في "السنن" (٢/ ٩٨ برقْم ١٠٧٢)، والتِّرْمِذيُّ في "الجامع" (١/ ٣٥٣-٣٥٤ برقْم ٣٢٢)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٢/ ٤٧ برقْم ٧١٤)، وابن ماجهْ في "السنن" (٢/ ٣٢٤ برقْم ١١٣٣)، وابن خزيمةَ في "صحيحه" (٢/ ٤٥٤ برقْم ١٣٠٦)، من طرقٍ عن محمّدِ بن عجلانَ، عن عمرِو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله تعالىٰ عنه أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم نهىٰ عنِ التحلُّق قبل الصلاة يومَ الجمعة.

قال التِّرْمِذيُّ: «حديث عبد الله بن عمرِو بن العاصِ حديثٌ حسنٌ».

وحسّنه كذٰلك النوويّ في "خلاصة الأحكام" (٢/ ٧٨٧)، والألبانيُّ في "صحيح أبي داوَدَ" (٤/ ٢٤٦).

تنبيهٌ: لم أقف علىٰ لفظ (التحليق) مرويًّا في الحديث، وقال الفِيرُوزَباديّ في "القاموس المحيط" (ص٨٧٦): «حلّق القمرُ: صارت حوْلَه دوّارةٌ»، وقال الزَّبِيديُّ في "تاج العروس" (٢٥/ ١٩٨): «حلّق حلْقةً: أدار دائرةً». وهو قريبٌ من معنىٰ (التحلُّق).

=

قال ابنُ الصلاح[٢]: «وكثيرٌ منَ التصحيفِ المنقولِ عنِ الأكابر الجِلَّةِ - لهم فيه أعذارٌ، لم ينقُلها ناقلوه».

قال الإمامُ أحمدُ: «ومن يَعرىٰ[٣] منَ الخطإِ والتصحيفِ».[٤]

والله أعلم.

وهٰذا المثال جامعٌ بين تصحيفيِ اللفظ والمعنىٰ، حيث زاد الياء في لفظه أوّلًا، حتّىٰ صار اللفظ محتمِلًا لحلق الرأس، ثمّ حمله علىٰ ذٰلك المعنىٰ الذي صار يحتمله.

(١). حكىٰ القصّة الخطّابيّ في "معالم السنن" (١/ ٣٤٥-٣٤٦)، وفي "إصلاح غلط المحدّثين" (ص٢٨)، وفي "غريب الحديث" (٣/ ٢٢٦).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٢٨٤).

(٣). أيْ لا أحدَ يخلو منه، أو لا أحدَ يسلم منَ الوقوع فيه. انظر "مقاييس اللغة" لابن فارسٍ (٤/ ٢٩٦).

(٤). رواه ابن شاهينٍ في "تاريخ أسماء الثقات" (ص٢٥٩)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٦/ ٢٠٣).

(**الناسخ والمنسوخ**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الثامن والأربعون.

(**النسخ**) لغةً: الإزالة، والنقل، كـ(نَسخَتِ الشمسُ الظلَّ)، و(نسخْتُ الكتابَ)؛[١] فقيل: «مشتركٌ بينهما»،[٢] وقيل: «حقيقةٌ في الأوّل»،[٣] وقيل: «في الثاني».[٤]

واصطلاحًا: (**رفعٌ**) للحكم، أيْ لتعلُّق الخطاب التنجيزيّ الحادثِ،[٥] المستفادِ تأبيدُه من إطلاق اللفظ، علىٰ معنىٰ أنّ المزيلَ لحكم الأوّلِ هو الناسخ؛ إذ لولا ورودُه، لَاستمرَّ؛ فالمراد

---

(١). انظرِ "الصحاح" للجوهريّ (١/ ٤٣٣)، و"مقاييس اللغة" لابن فارس (٥/ ٤٢٤).

ويُلاحَظ أنّ (نسختُ الكتاب) لا يصحُّ تمثيلًا للنقل؛ لأنّ نسخ الكتاب لا تُنقَل فيه حروفُ الكتاب الأوّلِ نفسُها، بل هي باقيةٌ فيه، وإنّما هو مثالٌ لشِبْه النقل، انظر "شرح مختصر الروضة" للطوفيّ (٢/ ٢٥١-٢٥٢).

(٢). انظر "قواطع الأدلّة" للسمعانيّ (٢/ ٦٤٦)، و"المستصفىٰ" للغزّاليّ (١/ ٢٠٧)، و"الإحكام" للآمديّ (٣/ ١٢٩)، و"غاية الوصول" لزكريّا الأنصاريِّ (ص٩١). واختاره الباقلّانيّ، كما حكاه الآمديّ في "الإحكام" (٣/ ١٢٧).

(٣). انظرِ "العدّة" لأبي يعلىٰ (٣/ ٧٦٨)، و"البرهان" للجوينيّ (٢/ ٨٤٢)، و"المحصول" للرازيّ (الجزء الأوّل، القسم الثالث: ص٤١٩)، و"شرح الكوكب المنير" لابن النجّار (٣/ ٥٢٥). واختاره أبو الحسين البصريُّ، كما حكاه الآمديّ في "الإحكام" (٣/ ١٢٧). وحكاه الصفيّ الهنديّ في "نهاية الوصول" (٦/ ٢٢١٣)، عنِ الأكثر، وحكاه ابن مفلحٍ في "أصول الفقه" (٣/ ١١١١) عنِ الحنابلة.

(٤). حكاه الرازيّ في "المحصول" (الجزء الأوّل، القسم الثالث: ص٤١٩-٤٢٠)، والآمديُّ في "الإحكام" (٣/ ١٢٨) عنِ القفّال.

(٥). انظرِ "المستصفىٰ" للغزّاليّ (١/ ٢١٠)، و"البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ٦٤).

وهٰذا مبناه علىٰ قول الأشعريّة بقِدَم الكلام النفسيِّ؛ فإنّهمُ استشكلوا أن يكون الحكم قديمًا ومقتضاه حادثًا، فألزمتهم هٰذه البدعةُ بدعةً أخرىٰ، فجعلوا للخطاب القديم تعلُّقينِ: أحدُهما قديمٌ، ويسمُّونه صُلُوحيًّا، وآخرُ يحدث عند مصادفة القديم مَحَلَّه، ويسمُّونه تنجيزيًّا.

والحقُّ أنّ كلام الله تعالىٰ صفةٌ فعليّةٌ متعلّقةٌ بمشيئته عزّ وجلّ، وعليه، فلا إشكالَ أصلًا؛ لأنّ الله تبارك وتعالىٰ إنّما حكم عند وجود المكلَّفين، وتعلّقت أحكامه بهم عند حكمه.

بالرفع: زوالُ التعلُّق المظنونِ، قطعًا،[١] لا التعلُّقِ الواقعِ؛ إذ لا يرتفع.[٢] وهٰذا قول القاضي أبي بكرٍ[٣] ومتابعيه.[٤]

(أو بيانٌ) لانتهاء أمَد الحكم، أيِ التعبُّدِ به، بمعنىٰ أنّه انتهىٰ، ثمّ حصل بعدَه حكمٌ؛ لأنّه مُغَيًّا بغايةٍ معلومةٍ؛ فالناسخ بيانٌ لها. وهٰذا قول الأستاذ أبي إسحاقَ[٥] ومتابعيه.[٦]

---

(١). مرادُه القطع بأنّ الذي زال هو التعلُّق الحادثُ المظنونُ. لا القطعُ بأنّه زال، ولا القطع بأنّه مظنونٌ، كما قد يُتوهَّم من عبارته، ولو قدّم كلمةَ (قطعًا)، فقال: «فالمراد بالرفع – قطعًا – زوالُ التعلُّق المظنونِ»، لكان أوضحَ، وأبعدَ للفهم عنِ الوهم.

(٢). يعني لأنّه يتناقض حينئذٍ؛ لأنّ تعلُّق الخطاب الأوّل يقتضي نفوذَ حكمِه، وتعلُّق الخطاب الثاني يقتضي إبطالَه، وذٰلك ممتنع في حقِّ الله تعالىٰ.

(٣). انظرِ "التلخيص" للجوينيّ (٢/ ٤٥٢). وحكاه عنه في "البرهان" (٢/ ٨٤٣).

وهو محمّدُ بنُ الطيّب بن محمّدِ بن جعفرِ بن قاسمٍ، أبو بكرٍ، البصريُّ ثمّ البغداديُّ، المالكيُّ، الأشعريُّ، وكان يُظهِر الِانتساب إلىٰ أحمدَ بنِ حنبلٍ، الأصوليُّ، القاضي، المعروفُ بـ(ابن الباقلّانيّ). تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعِمائةٍ. انظرِ "الرسالة إلىٰ أهل زَبِيدٍ" لأبي نصرٍ السِّجْزيّ (ص٣٠٥-٣٠٦)، و"درء التعارض" لشيخ الإسلام (٢/ ٩٦-١٠١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ١٩٠-١٩٣).

(٤). منهمُ السمعانيّ في "قواطع الأدلّة" (٢/ ٦٤٦، و٦٤٥)، والغزّاليّ في "المستصفىٰ" (١/ ٢٠٧)، والصفيّ الهنديّ في "نهاية الوصول" (٦/ ٢٢١٨)، والزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٦٥)، وابن النجّار في "الكوكب المنير" (٣/ ٥٢٦)، وعزاه للأكثر.

(٥). عزاه إليه الجوينيّ في "البرهان" (٢/ ٨٤٣).

(٦). منهمُ الجوينيّ في "البرهان" (٢/ ٨٤٥)، والرازيّ في "المحصول" (الجزء الأوّل، القسم الثالث: ص٤٣٠-٤٤٠)، والقَرافيّ في "شرح تنقيح الفصول" (ص٣٠٢)، وعزاه الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٦٦) إلىٰ غيرهم أيضًا.

وعزاه الباقلّانيّ – كما في "التلخيص" للجوينيّ (٢/ ٤٥١) – إلىٰ بعض الفقهاء. وعزاه الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٦٥) إلىٰ أكثرهم. وعزاه الجوينيّ في "البرهان" (٢/ ٨٤٢)، والغزّاليّ في "المستصفىٰ" (١/ ٢٠٨) إلىٰ الفقهاء.

وعزاه الرازيّ في "المعالم" (ص١١٦) إلىٰ أكثر العلماء.

والصحيح هو الأوّل، كما يُشِير إليه قولُه: (**والصواب ∴ في الحدِّ**) أيْ حدِّ النسخ؛ لأنّه شاملٌ للنسخ قبلَ التمكُّن؛ فإنّه جائزٌ علىٰ الصحيح، بخلاف الثاني؛ فإنّه لا يشمله؛ إذ بيان الأمد هو الإعلام بأنّ الخطاب لم يتعلَّق، والفعلُ قبلَ التمكُّن قد تعلَّق به الخطاب جزمًا، كما إذا قيل: «صُمْ يومَ / الخميس»، ثمّ قبلَه نُسِخ، لا يتأتَّىٰ الإعلامُ هنا.[1] [١٣٦/ب]

أنّه[2] (**رفعُ حكمِ شرعٍ**) من حيثُ تعلُّقُه بالفعل، (**بخطابٍ**).

فخرج بـ(الشرع) رفعُ الإباحة الأصليّة، أيِ المأخوذةِ منَ العَقْل.[1]

---

(١). هٰذا الِاعتراضُ علىٰ القول الثاني ذكره جماعةٌ، منهمُ الغزّاليُّ في "المستصفىٰ" (١/ ٢٠٨).

وقال الصفيُّ الهنديُّ في "نهاية الوصول" (٦/ ٢٢٣٠): «فيه نظرٌ».

وردّه كذٰلك زكريّا الأنصاريُّ في "حاشيته علىٰ جمع الجوامع" (٢/ ٤٩٧)، قال: «إذ لا بدَّ من وجود أصل التكليف، وإنّما يتحقّق بالتعلُّق، وبيانُ انتهائه - يعني أصلَ التكليفَ - يصدُق بانتهائه - يعني التعلُّقَ - بعد التمكُّن وقبلَه».

وحاصل كلامه أنّ تجويز النسخ قبل التمكُّن منَ الفعل مبنيٌّ علىٰ وجود أصل التكليف به قبل نسخه، بحيث تتحقّق فائدةٌ منَ الأمر به، وهي الِابتلاء والِاستعداد مثلًا. يقول: والخطاب الأوّل بقي متعلِّقًا بالفعل إلىٰ حين ارتفاعه بالخطاب الثاني، وعليه، فأصل التكليف بقي موجودًا في تلك المدّةِ؛ بحيث ينوي المكلَّف الِامتثال، ويستعدُّ للفعل.

وهٰذا الجوابُ قاصرٌ؛ لأنّه لم يبيّن كيف بقي الخطاب الأوّلُ مقتضِيًا لأصل التكليف، مع أنّ الِاعتراض كان بأنّ الخطاب الثانيَ دلّنا علىٰ أنّ الخطاب الأوّلَ لم يكن متناولًا للفعل أصلًا، وهٰذا يستلزم أنّ مقدِّماتِه كذٰلك لم تكن مرادةً؛ فلا يتحقّق تكليفٌ.

ويمكن الجواب بأنّ الخطاب الأوّلَ إنّما تعلّق بالفعل الذي لم يُتمكَّن منه مشروطًا بعدم نسخه، لا مطلقًا، وهٰذا الشرطُ يقتضي تحصيل مقدّماته ما لم يَرِدْ ناسخٌ، فإذا نُسِخ، علمنا عدم تناوُل الخطاب الأوّلِ له ابتداءً من حينئذٍ، لا من أوّل صدور الخطاب. وقد أجاب بنحو ذٰلك العطّار في "حاشيته علىٰ جمع الجوامع" (٢/ ١٠٧)، وانظرِ "البرهان" للجوينيّ (٢/ ٨٤٤-٨٤٥). والله أعلمُ.

(٢). قوله: (أنّه) خبرُ قوله قبلُ: (والصواب في الحدّ)، وقد طال الفصل بينهما.

وبـ(خطابٍ) – الرفعُ بالموت، والجنونِ، والغفلةِ.[٢]

ولا يَرِدُ عليه النسخُ بالفعل؛ لأنّ الفعل نفسَه لا يَنْسَخ، وإنّما يدلّ علىٰ نسخٍ متقدّمٍ.[٣]

علىٰ أنّ بعضهم ذكر أنّ النسخ المعرَّفَ بـ(الخطاب) هو بمعنىٰ الناسخ، وهو ما يحصل به الرفع.[٤]

والمراد بـ(الخطاب) أعمُّ من أن يكون حقيقةً، أو تقديرًا؛ فيشمل الفعلَ.[١]

---

(١). انظرِ "العدّة" لأبي يعلىٰ (٣/ ٧٦٨)، و"المستصفىٰ" للغزّاليِّ (١/ ٢٠٧)، و"نهاية الوصول" للصفيّ الهنديّ (٦/ ٢٢١٩)، و"البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ٦٤)، و"غاية الوصول" لزكريّا الأنصاريّ" (ص٩١).

والإباحة الأصليّة هي بمعنىٰ العفو، وعدم الحكم، ومعنىٰ أخذها منَ العقل أنّ العقل دلّ علىٰ براءة الذمّة وانتفاء الحرج قبل ورود الشرع بالأحكام، بحيث يبقىٰ ما لم يرد فيه حكمٌ سمعيٌّ علىٰ ما كان. انظرِ "المستصفىٰ" للغزّاليِّ (١/ ١٢٣-١٢٤).

(٢). انظرِ "العدّة" لأبي يعلىٰ (٣/ ٧٦٩)، و"قواطع الأدلّة" للسمعانيّ (٢/ ٦٤٦-٦٤٧)، و"الإحكام" للآمديّ (٣/ ١٣١).

(٣). لم أجدْ من قرّره هٰكذا.

لٰكن ذكر الرازيّ في "المحصول" (الجزء الأوّل، القسم الثالث: ص٤٢٤) نحوه لإدخال المفهوم والفحوىٰ، ولم يذكر تناول لفظ الخطاب للفعل، بل أكّد عدم تناوله له في (الجزء الأوّل، القسم الثالث: ص٤٢٥-٤٢٦).

وعدل غيره عن قولهم (بخطابٍ) إلىٰ قولِ (بطريقٍ شرعيٍّ) ليتناول الفعل، انظرِ "المحصول" للرازيّ (الجزء الأوّل، القسم الثالث: ص٤٢٨). وعدل ابنُ النجّار إلىٰ قولِ (بدليلٍ شرعيٍّ)، قال: «لدخول الفعل في الدليل دون الخطاب»، انظرِ "الكوكب المنير" (٣/ ٥٢٦).

(٤). هٰذا الِاعتراضُ يتّجه علىٰ من جعل الخطاب جنسًا في تعريف النسخ، كأن يقولَ: النسخ هو الخطاب الدالُّ علىٰ ارتفاع الحكم، إلىٰ آخره، انظرِ "الإحكام" للآمديّ (٣/ ١٣١-١٣٢)، وانظر الجواب عنه في (٣/ ١٣٢-١٣٣).

وعليه، فهٰذا الِاعتراضُ لا يَرِدُ علىٰ التعريف الذي اختاره الناظم السيوطيُّ؛ ولم يتبيّن لي وجه ذكره هنا. والله أعلىٰ وأعلمُ.

وعُلِم من ذٰلك أنْ لا نسخَ بالإجماع،[٢] وسيأتي الكلام عليه، ولا بالعقل.[٣]

وقول بعض الأصوليّين[٤]: «يجوز النسخ به؛ لأنّ منِ انكسرت رِجلاه، سَقَط عنه فرضُ غَسْل الرِّجلين، وهو إنّما يُعرَف بالعقل» - مردودٌ بأنّه مخالفٌ لِلاصطلاح،[٥] كما أوضحتُه في "الإسعاف"؛[٦] فراجعْه.

(**فاعنَ به**)، أيْ بعلمِ النسخ؛ (**فإنّه**) فنٌّ (**مهمٌّ**) صعبٌ؛ فقد مرّ عليُّ بن أبي طالبٍ كرّم الله تعالىٰ وجهه علىٰ [قاصٍّ]،[٧] فقال: «أتعرف الناسخ والمنسوخ»؟ فقال: «لا»، فقال: «هلكت وأهلكت».[٨]

---

(١). ممّن جوّز النسخ بالفعل الباقلّانيّ - كما حكاه عنه ونصره الجوينيّ في "التلخيص" (٢/ ٥٣٤-٥٣٥) - وأبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٨٣٨)، والخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (ص٢٥٩).

(٢). انظرِ "التلخيص" للجوينيّ (٢/ ٥٣١-٥٣٢)، و"العدّة" لأبي يعلىٰ (٣/ ٨٢٦)، و"قواطع الأدلّة" للسمعانيّ (٢/ ٦٥٩)، و"المستصفىٰ" للغزّاليّ (١/ ٢٣٩-٢٤٠)، و"البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ١٢٩).

(٣). انظرِ "الفقيه والمتفقّه" للخطيب (ص٢٥٩-٢٦٠)، و"شرح اللمع" لأبي إسحاقَ الشيرازيِّ (١/ ٥١٣)، و"شرح مختصر الروضة" للطوفيّ (٢/ ٣٤٠).

(٤). هو الرازيّ، انظرِ "المحصول" (الجزء الأوّل، القسم الثالث: ص١١٣). وحكىٰ أبو إسحاقَ المروزيُّ نحوه عن جماعةٍ، انظرِ "البحر المحيط" (٤/ ١٤٢).

(٥). انظر "شرح تنقيح الفصول" للقرافيّ (ص٣١٦)، و"الإبهاجَ" للتاج السُّبْكيّ (٢/ ٩٧٠).

(٦). (ص٢٦٨).

(٧). في "الأصل": (قاضٍ) بالضاد المعجمة، وهو تصحيفٌ.

وهٰذا القاصُّ المبهَم هو مِصْدَعٌ المُعَرْقَبُ، أبو يحيىٰ، الكوفيُّ، الشيعيُّ، قاله ابن بَشْكُوَالَ في "الغوامض والمبهمات" (١/ ٢٨٨-٢٩٠)، وانظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٨٢-٨٣).

(٨). رواه ابن المقرئ في "معجمه" (ص٣٥٦ برقْم ١١٦٩)، والبيهقيُّ في "المدخل" (١/ ١٧٤-١٧٥ برقْم ١٨٤)، والخطيب في "الفقيه والمتفقِّه" (ص١٨٩ برقْم ٢٣٩)، والحازميُّ في "الِاعتبار" (١/ ١١٦-١١٧).

=

وقال الزهريُّ: «أعيىٰ الفقهاءَ وأعجزَهم – أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه».[١]

وكان للإمام الشافعيّ رضي الله تعالىٰ عنه فيه يدٌ طولىٰ، وسابقةٌ أُولىٰ،[٢] فقد قال الإمام أحمدُ لمحمّدِ بن مسلمٍ ابنِ وَارَةَ[٣] وقد قدم من مصرَ: «كتبتَ كُتُب الشافعيّ»؟ فقال: «لا»، قال: «فرّطْتَ؛ ما علمنا المجمَلَ منَ المفسَّر، ولا ناسخَ الحديث من منسوخه، حتّىٰ جالسْنا الشافعيَّ رضي الله تعالىٰ عنه».[٤]

(**وبعضُهم**)، أيْ أهلِ الحديث، ممّن صنّف فيه، (**أتاه فيه**)، أيْ في هٰذا الفنِّ، (**الوهمُ**)، حيثُ أدخل فيه ما ليس منه؛ لخفاء معناهُ، وشرطِه.[٥]

ثمّ إنّ ناسخَ الحديثِ ومنسوخَه ينقسم أقسامًا[٦]:

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّةَ في "مجموع الفتاوىٰ" (١٠/ ٧٦٢): «فالنسخ في لسان السلف أعمُّ ممّا هو في لسان المتأخّرين، يريدون به رفع الدلالة مطلقًا، وإن كان تخصيصًا للعامّ، أو تقييدًا للمطلَق، وغيرَ ذٰلك، كما هو معروف في عُرفهم».

وعليه، فاستدلال الشارح بهٰذا الأثر يصحُّ من طريق العموم، لا المطابقةِ كما قد يُظَنُّ.

(١). رواه ابن شاهينٍ في "الناسخ والمنسوخ" (ص٣٦)، وابن عبد البرّ في "التمهيد" (٣/ ٣٣٢)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٥/ ٣٦٠)، والحازميّ في "الِاعتبار" (١/ ١١٤).

وسبق التنبه علىٰ معنىٰ النسخ في لسان السلف، وأنّه يشمل النسخ ولا يختصُّ به.

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٧٧).

(٣). هو محمّدُ بنُ مسلمِ بنِ عثمانَ بنِ عبد الله بنِ وارهْ، أبو عبد الله، الرازيُّ، المعروفُ بـ(ابن وارهْ)، الحافظُ، من كبار أئمّة الحديث. تُوُفِّي سنةَ سبعين ومِائتين. انظرِ "الجرح والتعديل" لتلميذه ابنِ أبي حاتمٍ (٨/ ٧٩-٨٠)، و"الأنساب" للسمعانيّ (١٣/ ٢٥٥-٢٥٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٢٨-٣٢).

(٤). رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥١/ ٣٦٦)، والحازميّ في "الِاعتبار" (١/ ١١٦).

(٥). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٧٧).

(٦). ذكرها – وذكر معها أقسامًا أخرىٰ لم يذكرها الشارح – الشافعيّ في "اختلاف الحديث" (الأمّ: ١٠/ ٤٠-٤١).

ما (**يعرف بالنصّ**)، أيِ التصريحِ، (**منَ الشارع**)، أيِ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، به، كقوله: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوقَ ثلاثٍ، فكلوا ما بَدَا لكم». رواه مسلمٌ.[١]

(**أو**) من (**صاحبِه**)، كقول أُبَيِّ بن كعبٍ: «كان «الماء منَ الماء» رخصةً في أوّل الإسلام، ثمّ أُمِرَ بالغُسل». رواه أبو داودَ،[٢] والتِّرْمذيُّ،[٣] وصحّحه.[٤]

---

(١). في "صحيحه" (٣/ ٦٥).

(٢). في "السنن" (١/ ٢٥٣-٢٥٤ برقْم ٢١٦)، بلفظٍ قريبٍ ممّا ذكره الشارح.

(٣). في "الجامع" (١/ ١٥٢-١٥٣ برقْميْ ١١٠، و١١١) بنحوه.

(٤). وهٰذا الحديثُ مشهورٌ من رواية الزهريّ، وقد رواه عنه جماعةٌ.

فأوّلُهم: عمرُو بن الحارث: فروىٰ أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٩٠٢ برقْم ٢١٤٩٣)، وأبو داودَ في "السنن" (١/ ٢٥٣-٢٥٤ برقْم ٢١٦)، وابن خزيمةَ في "صحيحه" (١/ ٣٣١) من طريقين عن عمرِو بن الحارث، عنِ الزهريّ، حدّثني بعض من أرضىٰ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، أنّ أبيًّا رضي الله تعالىٰ عنه حدّثه، فذكر الحديث.

والثاني، والثالث: شُعَيبُ بن أبي حمزةَ، وابنُ جُرَيجٍ: فروىٰ أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٩٠٢ برقْم ٢١٤٩٢)، وابن خزيمةَ في "صحيحه" (١/ ٣٣٠)، والطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (٤/ ١٥٧ برقْم ٢٩٩٢) من طريقين عن شعيبِ بن أبي حمزةَ، وروىٰ أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٩٠٢ برقْم ٢١٤٩١) من طريق ابن جُرَيجٍ، كلاهما عنِ الزهريِّ، قال: قال سهلُ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه: حدّثني أبيُّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره.

وهٰذا كالموافق لرواية عمرِو بن الحارث؛ فإنّ (قال) لا تُفِيد اتّصالًا، والله أعلمُ.

والرابع: عُقَيلُ بن خالدٍ، من رواية الليث عنه: فأخرج الدارميُّ في "سننه" (١/ ٥٨٨ برقْم ٧٨٦) عن عبد الله بن صالحٍ، عنِ الليث، عن عُقَيلٍ، عنِ الزهريّ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، حدّثني أبيُّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال عبد الله: «وقال غيره: قال الزهريّ: حدّثني بعض من أرضىٰ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه»، يعني عمرَو بن الحارث، كما سبق.

=

وعبدُ الله بنُ صالحٍ فيه كلامٌ من جهة حفظه، لٰكنّه متثبّتٌ في هٰذه الروايةِ، يَفْصِل بين رواية الليث، عن عُقَيلٍ، ورواية غيرِه.

وروىٰ الحديثَ عنِ الزهريِّ من حفّاظ أصحابه آخرانِ، فاختُلِف عليهما.

فأحدهما – وهو الخامسُ – يونُسُ بن يزيدَ الأيليُّ، وقد اختُلِف عليه على وجوهٍ.

فأوّلها: ما أخرجه أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٩٠١ برقْم ٢١٤٨٧)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٤٠-٤١ برقْم ٩٩)، وابن خزيمةَ في "صحيحه" (١/ ٣٣٠ برقْم ٢٢٥) من طريق عثمانَ بنِ عمرَ، عن يونسَ، عنِ الزهريِّ، قال: قال سهلُ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه: حدّثني أبيُّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره.

وفيه عند ابن الجارود قصّةٌ تدلُّ علىٰ انقطاعه بين الزهريّ وسهلٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وعثمانُ بن عمرَ قال في "التقريب" (ص٣٢٦): «ثقةٌ، وقيل: كان يحيىٰ بنُ سعيدٍ لا يرضاه». وهو يوافق رواية شُعَيبِ بن أبي حمزةَ، وابنِ جُرَيجٍ.

وثانيها: ما أخرجه السَّرّاج في "حديثه" (٢/ ٣٣٦ برقْم ١٣٨٠) من طريق ابن وهبٍ، عن يونسَ، عنِ الزهريّ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عن أبيِّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، به.

وهٰذه في ظاهرها توافق رواية الليث عن عُقَيلٍ؛ لأنّ (عن) ظاهرةٌ في الِاتّصال، لٰكنّها لست نصًّا فيه؛ فلا تعارض رواية عمرِو بن الحارث وغيره.

ورواه عبدُ الله بنُ المبارك، عن يونُسَ، واختُلِف عليه أيضًا.

فروىٰ أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٩٠١-٤٩٠٢ برقميْ ٢١٤٨٨، و٢١٤٨٩) عن عليِّ بن إسحاقَ، وخلفِ بن الوليد، والتِّرْمِذيُّ في "الجامع" (١/ ١٥٢ برقْم ١١٠)، وابن خزيمةَ في "صحيحه" (١/ ٣٣٠) عن أحمدَ بنِ مَنِيعٍ، وابن حبّانَ في "صحيحه" (٣/ ٤٤٧ برقْم ١١٧٣) من طريق حِبّانَ بنِ موسىٰ، كلُّهم عنِ ابن المبارك، عن يونسَ، عنِ الزهريّ، عن سهلٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عن أبيٍّ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وهٰؤلاء كلُّهم ثقاتٌ حفّاظٌ، وموسىٰ بنُ حبّانَ مختصٌّ بابن المبارك، مكثرٌ عنه، قال الذهبيُّ في ترجَمته منَ "السِّيَر" (١١/ ١٠): «كان مليًّا به».

وروايتهم موافقةٌ للوجه الثاني، الذي رواه ابن وهبٍ، عن يونُسَ.

ورواه بقيُّ بنُ مخلدٍ – كما حكاه ابن القطّانِ في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٤٢٦) – عن أبي كُرَيبٍ محمّدِ بن العلاء، وابنُ شاهينٍ في "الناسخ والمنسوخ" (ص٤٥ برقْم ١٨) من طريق معلّىٰ بنِ منصورٍ،

كلاهما عن عبد الله بن المبارك، عن يونسَ، عنِ الزهريّ، قال: نبّأني – وفي رواية ابن شاهينٍ: حدّثني – سهلُ بن سعدٍ الساعديُّ رضي الله تعالىٰ عنه، عن أبيِّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره.

وهو الواجه الثالث عنِ ابن المبارك، وهو موافقٌ لظاهر رواية الليث، عن عُقَيلٍ.

وأبو العلاء ومعلَّى ثقتانِ حافظانِ، لٰكنّ رواية الجماعة أولىٰ، والله أعلمُ بالصواب.

وعليه، فالمحفوظ من رواية يونُسَ بنِ يزيدَ قولُه في الإسناد: (عن سهلٍ)، كما قاله ابن وهبٍ، وأكثر الرواة عنِ المبارك.

والآخَر – وهو السادس – معمرُ بن راشدٍ، وقدِ اختُلِف عليه علىٰ وجوهٍ أيضًا:

فأحدها: ما رواه أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٩٠٢ برقْم ٢١٤٩٠)، والتِّرْمذيُّ في "الجامع" (١/ ١٥٣ برقْم ١١١)، وابن خزيمةَ في "صحيحه" (١/ ٣٣١)، من طريقين عنِ ابن المبارك، عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، حدّثني أبيُّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره.

وهو يوافق المحفوظ عن يونُسَ بنِ يزيدَ.

والثاني: ما رواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (١/ ٢٤٨ برقْم ٩٥١) – وعنه إسحاقُ بنُ راهُويَهْ، رواه عنه السرّاج في "حديثه" (٢/ ٣٣٦ برقْم ١٣٨٢) – ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١/ ٥٢٤ برقْم ٩٥٧) عن عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ الساميِّ، كلاهما عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وهو يوافق رواية ابن المبارك في قولِ (عن سهلٍ)، لٰكنّه جعله من قول سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ومن مسنده.

واختُلِف على غُنْدَرٍ، فروىٰ السَّرّاج في "حديثه" (٢/ ٣٣٦ برقْم ١٣٨١) عن يعقوبَ الدَّوْرَقيِّ، عن غُنْدَرٍ، عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن سهلٍ رضي الله تعالىٰ عنه، كرواية عبد الرزّاق وعبد الأعلىٰ.

ويعقوبُ ثقةٌ، منَ الحفّاظ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٣٦).

وروىٰ ابن خزيمةَ في "صحيحه" (١/ ٣٣١ برقْم ٢٢٦) عن أبي موسىٰ، هو محمّدُ بن المثنّىٰ الزَّمِنُ، عن غندرٍ، عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، أخبرني سهلُ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: «إنّما كان قولُ الأنصار: إنّما الماء من الماء»، إلىٰ آخره. وهو الوجه الثالث.

وأبو موسىٰ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣٩): «ثقةٌ، ثبْتٌ».

والأقربُ أنّ الِاختلافَ من غُنْدرٍ نفسِه، فكان ربّما صرّح بسماع الزهريِّ من سهلٍ، وربّما تركه، وهو ثقةٌ، لٰكنّه لم يكن يُتقِن سائرَ حديثه كما يُتقِن حديث شعبةَ، قال أبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" =

لابنه (٧/ ٢٢١-٢٢٢): «كان صدوقًا، وكان مُؤَدِّيًا، وفي حديث شعبةَ: ثقةٌ»، وحكاه الذهبيُّ عنه في "سير أعلام النبلاء" (٩/ ١٠٠)، وزاد: «وأمّا في غير شعبةَ، فيُكتَب حديثُه، ولا يُحتجُّ به».

وأيضًا، فرواية معمرٍ في العراق فيها ضعفٌ؛ ولذٰلك قال ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٦٠): «أحاديثُ أهل البصرة عن معمرٍ يقع فيها الوهم»؛ فاجتمع الضعفُ منَ الجهتينِ.

وعليه، فالأرجح في رواية معمرٍ قولُه في إسناده: (عن سهلٍ)، كما هو قولُ الجماعةِ الحفّاظ من أصحابه: ابنِ المبارك، وعبدِ الرزّاق، وعبدِ الأعلىٰ. وأيضًا، فزيادة عبد الله بن المبارك ذِكْرَ أُبيٍّ رضي الله تعالىٰ عنه - مقبولةٌ، إن شاء الله تعالىٰ.

فيكون معمرٌ موافقًا ليونُسَ، في المحفوظ عنهما، والله أعلمُ.

وبقيت بعدُ روايتان منكرتان، تفرّد بهما من لا يقوم بمخالفة من سبق منَ الحفّاظ، وإنّما أذكرهما لبيان نكارتهما.

فالسابع: ما رواه الطبرانيُّ في "المعجم الأوسط" (٢/ ٣٣٤ برقْم ٢١٤٧) من طريق سعيدِ بن سفيانَ الجَحْدريِّ، عن صالحِ بن أبي الأخضر، عنِ الزهريّ، عن عطاءِ بن يزيدَ، عن أبيِّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِه عنِ الزهريّ، عن عطاءٍ - إلّا صالحٌ، ورواه أصحاب الزهريِّ عنِ الزهريِّ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو الصواب».

وصالحٌ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢١٢): «ضعيفٌ، يُعتبَر به»، وفي خصوص روايته عنِ الزهريِّ كلامٌ للأئمّة في تضعيفها، انظره في "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ١٨٨-١٨٩).

والثامن: ما رواه ابن حبّانَ في "صحيحه" (٣/ ٤٥٤-٤٥٥ برقْم ١١٨٠)، والدارقطنيّ في "سننه" (١/ ٢٢٩ برقْم ٤٥٧) من طريق الحسين بن عمرانَ، عن الزهريّ، عن عروةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنه، بمعنىٰ حديث أبيِّ بنِ كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

قال العقيليُّ في ترجمة الحسين بن عِمرانَ منَ "الضعفاء" (٢/ ٤٤): قال البخاريُّ: «لا يُتابَع علىٰ حديثه». ثمّ روىٰ له هٰذا الحديثَ (٢/ ٤٤ برقْم ١٢٣٣)، ثمّ قال (٢/ ٤٥): «ولا يُحفَظ هٰذا اللفظُ عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها إلّا في هٰذا الحديثِ».

وبعدُ، فخلاصة ما سبق أنّ الثقاتِ اختلفوا علىٰ الزهريّ علىٰ ثلاثةِ وجوهٍ:

=

الأوّل: أنّه قال: (حدّثني بعض من أرضىٰ، عن سهلٍ)، هٰكذا روىٰ عمرُو بن الحارث، فجعله منقطعًا، وهو قريبٌ من رواية شُعَيبِ بن أبي حمزةَ وابنِ جُرَيجٍ أنّه قال: (قال سهلٌ)؛ لأنّ (قال) لا تفيد اتّصالًا في الظاهر.

والثاني: أنّه قال: (حدّثني سهلٌ)، هٰكذا صريحًا في الِاتّصال، وهي رواية الليث بن سعدٍ، عن عُقَيلِ بن خالدٍ.

والثالث: أنّه قال: (عن سهلٍ)، كما هو المحفوظ عن يونُسَ بنِ يزيدَ، ومعمرٍ، والعنعنة ظاهرةٌ في الِاتّصال، محتمِلةٌ لِلانقطاع.

والأقرب قول من جعله منقطعًا؛ لأنّ من سواه سلك جادّةً معروفةً في رواية الزهريِّ عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو مكثرٌ عنه، أمّا من أدخل بينهما واسطةً، فلا يكون قوله إلّا عن تثبُّتٍ غالبًا، ثمّ هم جماعةٌ حفّاظٌ، يبعد تواردُهم علىٰ الخطإ، والله أعلمُ.

وقال ابن خزيمةَ بعد أن خرّج روايةَ غُنْدَرٍ، عن معمرٍ: «في القلب من هٰذه اللفظةِ التي ذكرها محمّدُ بنُ جعفرٍ، أعني قولَه: (أخبرني سهلُ بنُ سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه)، وأهاب أن يكون هٰذا وهمًا من محمّدِ بن جعفرٍ، أو ممّن دونه؛ لأنّ ابنَ وهبٍ روىٰ عن عمرِو بن الحارث، عنِ الزهريّ قال: أخبرني من أرضىٰ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عن أبيّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وقال ابن حبّانَ في "صحيحه" (٣/ ٤٤٩) نحوَه.

وكذٰلك قال الدارَقُطْنيُّ في "سؤالات البَرقانيّ" (ص٦٣-٦٤) عن رواية يونُسَ التي فيها تصريح الزهريِّ بالسماع من سهلٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وقال نحوَه كذٰلك البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ١٦٥)، والذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٣٨٠-٣٨١).

وقال الألبانيّ في "صحيح أبي داودَ" (١/ ٣٨٦): «فيظهر أن من قال فيه: (ثني سهلٌ)، فقد شذّ. والله أعلمُ».

وذكر ابن كثيرٍ في "جامع المسانيد والسنن" (١/ ١٠٨) تصحيح التِّرمِذيّ للحديث، ثمّ تعقّبه فقال: «وعجبٌ له، كيف صحّح ذٰلك، وهو منقطعٌ بين الزهريّ وبين سهلٍ رضي الله تعالىٰ عنه؟! فإنّه لم يسمعه منه، كما صرّح به ... بذِكْر الواسطة بينهما».

لٰكنّ هٰذا المبهَمَ الذي حدّث الزهريّ - ورَضِيه - عن سهلٍ رضي الله تعالىٰ عنه، هو أبو حازمٍ سلمةُ بن دينارٍ.

=

قال ابن خزيمةَ في "صحيحه" (١/ ٣٣١): «وهٰذا الرجلُ الذي لم يسمِّه عمرُو بنُ الحارث يُشبِه أن يكون أبا حازمٍ سلمةَ بنَ دينارٍ؛ لأنّ ميسرةَ بنَ إسماعيلَ روىٰ هٰذا الخبرَ، عن أبي غسانَ محمّدِ بن مطرّفٍ، عن أبي حازمٍ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وهٰذه الروايةُ أخرجها أبو داودَ في "السنن" (١/ ٢٥٤ برقْم ٢١٧) - ومن طريقه الدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ٢٢٩ برقْم ٤٥٦)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ١٦٦) - وابنُ حبّانَ في "صحيحه" (٣/ ٤٥٣ برقْم ١١٧٩) من طريق مُبَشِّرٍ الحلبيّ، عن أبي غسّانَ محمّدِ بن مطرّفٍ، عن أبي حازمٍ، هو سلمةُ بن دينارٍ، عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، حدّثني أبيُّ بنُ كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال الدارقطنيُّ: «صحيحٌ».

وصحّحه البيهقيّ كذٰلك.

وقال الحازميُّ في "الِاعتبار" (١/ ١٩٢-١٩٣): «ويُشبه أن يكون الزهريُّ أخذه عن أبي حازمٍ، عن سهلٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

لٰكنْ روىٰ ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (١/ ٥٢٩) أنّ أباه سأل أبا عبد الرحمٰن الحلبيَّ عن هٰذا الحديثِ، فقال: «قد دخل لصاحبك حديثٌ في حديثٍ، ما نعرف لهٰذا الحديثِ أصلًا».

هٰكذا قال رحمه الله، ولم يُبدِ حجّةً، ولو لم يكن خالف إلّا ما يقتضيه الإسنادُ بظاهره، لَوجب اتّباعُ قوله؛ فإنّ الحفّاظ رضي الله تعالىٰ عنهم كانوا يُدركون بسَعَة الحفظ، ومخالطة الرواة، والِاطّلاع علىٰ أصولهم، والِاتّصال بمن شاركهم في رواياتهم - ما لا يُطْلِعنا عليه ظاهرُ السند، ولا ثقةُ رواته أو ضعفُهم.

لٰكنّ ظاهر الإسناد هنا قد قال بمقتضاهُ الدارَقُطْنيُّ والبيهقيُّ والحازميُّ، واستشهد به ابن خزيمةَ؛ فالحكم - والله أعلمُ بالصواب - لهم.

وكذٰلك حكم بصحّته الشيخُ الألبانيُّ في "صحيح أبي داودَ" (١/ ٣٨٨)، وردّ تعليل أبي عبد الرحمٰن الحلبيِّ، وقال إنّه يرىٰ أنّ أبا حاتمٍ نفسَه لم يرفع إلىٰ تعليل الحلبيِّ رأسًا، واستشهد بما ذكر ابن أبي حاتمٍ بعدُ في "العلل" (١/ ٥٧١-٥٧٢) قال: سمعتُ أبي وذُكِر الأحاديثُ المرويّةُ في (الماءُ منَ الماء)، فقال: «هو منسوخٌ، نسخه حديثُ سهلِ بن سعدٍ عن أبيِّ بن كعبٍ»، رضي الله تعالىٰ عنهما. قال الشيخ الألبانيُّ: «فلو لم يكنِ الحديث عنده صحيحًا؛ لَما جعله ناسخًا، وهذا واضحٌ، والحمد لله».

وبذٰلك يرتفع اعتراض ابن كثيرٍ، ويستبينُ وجهُ تصحيح التِّرْمذيّ للحديث، والله أعلمُ.

=

[١٣٧/أ] وقولِ جابرِ / بنِ عبد الله: «كان آخِرُ الأمرين تركَ الوُضوء ممّا مَسَّتِ النارُ». رواه أبو داودَ،(١) وغيرُه.(٢)

ولذٰلك قال الحازميُّ في "الِاعتبار" (١/ ١٩٣): «وعلىٰ الجملة: الحديثُ محفوظٌ عن سهلٍ، عن أبيٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما، أخرجه أبو داودَ في "كتابه"».

(١). في "سننه" (١/ ٢٤١-٢٤٢ برقْم ١٩٤).

(٢). وأخرجه أيضًا النَّسائيّ في "المجتبىٰ" (١/ ١٠٨ برقْم ١٨٥)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص١٧ برقْم ٢٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ١٦٤ برقْم ٤٣)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (٣/ ٤١٦)، والطبرانيّ في"الأوسط" (٥/ ٥٨-٥٩ برقْم ٤٦٦٣)، من طرقٍ عن عليِّ بن عيّاشٍ، عن شعيبِ بن أبي حمزةَ، عن محمّدِ بن المنكدر، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال الطبرانيُّ: «لا يروي هٰذا الحديثَ عن محمّدِ بن المنكدر إلّا شعيبُ بن أبي حمزةَ، تفرّد به عليُّ بن عيّاشٍ».

وقال الدارقطنيُّ في "الغرائب والأفراد" (أطرافِه: ١/ ٣١٧): «تفرّد به عليُّ بن عيّاشٍ الحمصيُّ، عن شعيبٍ».

وهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، رجالُ الشيخين، وعليُّ بن عيّاشٍ مِن ألزم الناس لشعيبٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ٥١٩)؛ فلا يُستغرَب أن يكون عنده من حديثه ما ليس عند غيره.

لٰكنّ تفرُّدَ شعيبٍ بهٰذا المتنِ دون سائر من روىٰ عن محمّدِ بن المنكدر في هٰذا البابِ - فيه نظرٌ للأئمّة.

قال أبو داودَ: «هٰذا اختصارٌ منَ الحديثِ الأوّل».

يعني ما أخرجه قبله (١/ ٢٤١ برقْم ١٩٣) من طريق ابن جريجٍ، أخبرني محمّدُ بن المنكدر، سمع جابرًا رضي الله تعالىٰ عنه يقول: «قرّبتُ للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم خبزًا ولحمًا، فأكل، ثمّ دعا بوَضوءٍ، فتوضّأ به، ثمّ صلّىٰ الظهر، ثمّ دعا بفضل طعامه، فأكل، ثمّ قام إلىٰ الصلاة ولم يتوضّأ».

وكذٰلك أخرجه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ١٥٦) من طريق أسامةَ بنِ زيدٍ، عن محمّدِ بن المنكدر، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: «ذهب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ امرأةٍ منَ الأنصار ومعه أصحابه، فقرَّبت له شاةً مَصْلِيّةً، قال: فأكل وأكلنا، ثمّ حانتِ الظهرُ، فتوضّأ ثمّ صلّىٰ، ثم رجع إلىٰ فضل طعامه، فأكل، ثمّ حانتِ العصرُ، فصلّىٰ ولم يتوضّأ».

=

قال البيهقيُّ: «هٰكذا رواه جماعةٌ عن محمّدِ بن المنكدر، ويرَون أنّ آخرَ أمرَيهِ - أُرِيد به في هٰذه القصّةِ، قاله أبو داودَ السِّجِستانيُّ وغيرُه».

وقال ابن حبّانَ: «هٰذا خبرٌ مختصرٌ من حديثٍ طويلٍ، اختصره شعيبُ بن أبي حمزةَ متوهِّمًا لنسخ إيجاب الوضوء ممّا مسّتِ النارُ مطلقًا، وإنّما هو نسخٌ لإيجاب الوضوء ممّا مسّتِ النارُ، خلا لحمِ الجَزُورِ فقط. يعني أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في تلك القصّةِ ترك الوضوءَ من لحم شاةٍ مسّتها النارُ، ولا يلزم من جواز ذٰلك في الشاةِ أن يجوز في الإبل؛ لورود دليلٍ خاصٍّ بالإبل يغلّظُ الأمر بالوضوء بعد أكلها، ومعلومٌ أنّ ارتفاع الأخفّ لا يستلزم ارتفاع الأغلظ».

وسأل ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (١/ ٦٤٤-٦٤٦) أباه عن هٰذا الحديثِ، فقال: «هٰذا حديثٌ مضطربُ المتن، إنّما هو: أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أكل كَتِفًا، ولم يتوضّأ، كذا رواه الثقات عنِ ابن المنكدر، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ويَحتمِل أن يكون شعيبٌ حدّث به من حفظه؛ فوهم فيه».

قال ابن دقيق العيد في "الإمام": «الذي ذكره أبو داودَ أقربُ ممّا قاله أبو حاتمٍ؛ فإن المتنَينِ متباعِدي اللفظِ، أعني قولَه: (آخرُ الأمرينِ) وقولَه: (أكل كَتِفًا ثمّ صلّىٰ ولم يتوضّأ)، ولا يجوز التعبير بأحدهما عنِ الآخرِ، والِانتقالُ من أحدهما إلىٰ الآخر - إنّما يكون عن غفلةٍ شديدةٍ، وأمّا ما ذكره أبو داودَ من أنّه اختصارٌ من حديثه الأوّلِ، فأقربُ؛ لأنّه يمكن أن يكون قد عبّر بهٰذه العبارةِ عن معنىٰ الروايةِ الأخرىٰ».

نقله عنه ابن الملقّن في "البدر المنير" (٤/ ٢٩١-٢٩٢)، ثمّ قال: «وفي التعبير أيضًا بذٰلك نظرٌ، إلّا أن تكون تلك الحالةُ آخِرَ الأمر عنده؛ فعبّر بها».

وقال ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (١/ ٢٤٣): «القطع بأنّ ذٰلك الحديثَ مختصرٌ من هٰذا - قولٌ بالظنّ، والظنّ أكذب الحديث، بل هما حديثان كما وردا».

كذا قال أبو محمّدٍ رحمه الله، وليس كما قال؛ فإنّ الأئمّة إنّما قالوا ذٰلك عن علمٍ برجحانه، مبنيٍّ علىٰ دقّةِ نظرٍ في الأدلّة والقرائن، لا عن رجحانِ ظنّهم به مجرّدًا عن دليلٍ؛ فهو اتّباعٌ للعلم بالرُّجحان، وليس لظنِّ الرجحان المجرّدِ الذي ذمّ الله سبحانه وتعالىٰ اتّباعَه.

وبيان ذٰلك أنّ الحديث مشهورٌ عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه بتلك القصّةِ التي ذكرها أبو داودَ والبيهقيُّ، رواها عنه غيرُ واحدٍ، وكذا رواها عن محمّدِ بن المنكدر غيرُ واحدٍ، ثمّ تفرّد شعيبٌ بلفظٍ لم يُتابِعه عليه أحدٌ ممّن روىٰ عن محمّدِ بن المنكدر، ولا عن جابرٍ - في هٰذا البابِ، وذٰلك اللفظُ يختصر =

واشترط الأصوليّون هنا أنْ يُخبِر بالتأخُّر؛ فلو قال: «هٰذا ناسخٌ»، لم يثبت به النسخُ؛ لاحتمال قوله عنِ اجتهادٍ.[١]

لٰكن قال العراقيّ[٢]: «إنّ إطلاق أهل الحديث أوضحُ، وأشهرُ؛ إذِ النسخ لا يُصار إليه بالِاجتهاد والرأي، إنّما يُصار إليه عند معرفة التأريخ، والصحابة أورع من أنْ يحكمَ أحدٌ منهم علىٰ حكمٍ شرعيٍّ بنسخٍ، من غير معرفة تأخُّر الناسخ عنه. وقد أطلق الشافعيّ رضي الله تعالىٰ عنه ذٰلك أيضًا».

(**أو عُرِف الوقتُ**)، أيْ تأريخُ ورودِ الحديثين، مثلًا، كحديث شَدَّادِ بن أَوْسٍ[٣] مرفوعًا: «أفطرَ الحاجم والمحجوم». رواه أبو داودَ،[٤] وغيرُه.[٥] ذَكَر الشافعيّ[١] أنّه منسوخٌ بحديث

تلك القصّةَ؛ وهٰذا يوجِد احتمالًا، وتلك القرائنُ تقوّي الظنّ به، قوّةً يوجِب الِاحتياطُ لحديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم التوقُّفَ لأجلها.

وبسطُ الكلام علىٰ هٰذا الحديثِ بجميع طرقه، وما قيل فيه من عللٍ ومناقشاتها يطول جدًّا؛ فأكتفي بما يتعلّق بالرواية التي ذكرها الشارح، والله أعلمُ.

(١). انظرِ "الكوكب المنير" لابن النجّار (٣/ ٥٦٧-٥٦٨).

(٢). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٩٩).

(٣). هو شدّادُ بنُ أوسِ بنِ ثابتِ بنِ المنذرِ بنِ حرامٍ، أبو يعلىٰ، الخزرجيُّ الأنصاريُّ، نزيلُ الشام، صحابيٌّ، آتاه الله العلم والحِلم. تُوُفِّيَ - في المشهور - سنةَ ثمانٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٩٤-٦٩٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٤). في "سننه" (٣/ ١٥٣ برقْم ٢٣٦١).

(٥). وأخرجه كذٰلك النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٣/ ٣١٩ برقْم ٣١٢٦)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (٨/ ٣٠٢ برقْم ٣٥٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٨)، وغيرُهم.

وقدِ اختلف الرواة في إسناده اختلافًا يكثُر عن ذكره في هٰذه الحاشيةِ، وقد صحّح حديث شدّادٍ رضي الله تعالىٰ عنه هٰذا جمعٌ منَ الأئمّة.

روىٰ ذٰلك البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢٦٧) عن عليِّ بن المدينيّ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، وإسحاقَ بنِ راهويه، وعثمانَ الدارميِّ.

ونقل التِّرْمذيُّ في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص١٢٢) عنِ البخاريّ تصحيحَه.

=

ابنِ عبّاسٍ أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم احتجم وهو محرمٌ، رواه مسلمٌ؛[٢] لأنّ ابنَ عبّاسٍ إنّما صَحِبه محرمًا في حجّة الوداع، سنةَ عشْرٍ، وفي بعض طرقِ حديث شدّادٍ أنّ ذٰلك كان في فتح مكّةَ، سنةَ ثمانٍ.[٣]

وصحّحه كذٰلك إبراهيمُ الحربيُّ، نقله عنه - وعن غيره - ابن القيّم في "تهذيب السنن" (٢/ ١٠٦٧).

وقال ابن خزيمةَ في "صحيحه" (٣/ ٤٠٠): «ثبت الخبر عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أنّه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»».

ونقل ابن عبد الهادي في "التنقيح" (٣/ ٢٥٥) عن بعض الحفّاظ أنّه قال: «الحديث في هٰذا متواترٌ». قال ابن عبد الهادي: «وليس ما قاله ببعيدٍ».

وقال ابن الملقّن في "البدر المنير" (١٤/ ٤٤٠): «طَرَّقه ابن مَنْدَهْ عن ثمانيةٍ وعشرين منَ الصحابة».

وقال الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٤/ ٦٥): «قد ورد عن جماعةٍ منَ الصحابة، بلغ عددهم في تخريج الزيلعيّ في "نصب الراية" (٢/ ٤٧٢-٤٧٧) ثمانيةَ عشَرَ شخصًا، إلّا أنّ الطرق إلىٰ أكثرهم معلّلةٌ؛ فأقتصر علىٰ ما صحّ منها». ثمّ ذكر (٤/ ٦٥-٧٣) خمسةَ أحاديثَ، منها حديث شدّادٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وقد أفرد ابن عبد الهادي هٰذا الحديثَ في مجلّدٍ لطيفٍ، سمّاه: "فصلَ النزاع بين الخصوم"، ذكره ابن رجبٍ في "ذيل طبقات الحنابلة" (٥/ ١١٨).

(١). في "اختلاف الحديث" (الأمّ: ١٠/ ١٩٢).

(٢). في "صحيحه" (٤/ ٢٢).

(٣). رواه الشافعيّ في "مسنده" (٢/ ١٠٦٩ برقْم ٨٩١) عن عبد الوهّاب بن عبد المجيد الثقفيّ، ورواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٤/ ٢٠٩ برقْم ٧٥٢١) عن إسماعيلَ بنِ عبد الله بن الحارث، والنَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٣/ ٣٢٣ برقْم ٣١٤٠) من طريق محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ أبي عَديٍّ، والطبرانيُّ في "الكبير" (٧/ ٢٧٧ برقْم ٧١٢٨) من طريق يزيدَ بنِ زُرَيعٍ، وفي (٧/ ٢٧٧ برقْم ٧١٢٩) من طريق هُشيمٍ. كلُّهم عن خالدٍ الحذّاءِ.

ورواه النَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٣/ ٣١٩ برقْم ٣١٢٦)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٧/ ٢٧٧ برقْم ٧١٢٩)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٤/ ٢٦٧) من طريق منصورِ بن زاذانَ.

كلاهما عن أبي قِلابةَ، عن أبي الأشعث، عن شدّادٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

=

وقال بعض الرواة إنّ ذٰلك كان بالبقيع، والظاهر أنّه بقيع الغرقد في المدينة، وذٰلك ينافي ما سبق: أنّ ذٰلك كان أيّامَ فتح مكّةَ.

أخرج ذٰلك الطبرانيُّ في "الكبير" (٧/ ٢٧٧ برقْم ٧١٢٧)، وابن الجوزيّ في "التحقيق" (التنقيح: ٣/ ٢٥٢ برقْم ١٧٧٤)، من طريق أحمدَ بنِ حنبلٍ، عن إسماعيلَ بنِ عُليّةَ، عن خالدٍ الحذّاء بالإسناد السابق.

ورواه أبو داودَ في "السنن" (٣/ ١٥٣ برقْم ٢٣٦١)، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ٤٢٨)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٤/ ٢٦٥) من طريق وُهيبٍ، والنَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٣/ ٣٢١ برقْم ٣١٣٢) من طريق سفيانَ بنِ عيينةَ، وأحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٧٩٩-٣٨٠٠ برقْم ١٧٣٩٩) من طريق حمّادِ بن زيدٍ. كلُّهم عن أيّوبَ، عن أبي قِلابةَ بالإسنادِ السابقِ.

وقد سقط من إسناد "المستدرك" ذِكْرُ أبي قلابةَ، فانظره علىٰ الصواب في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (٦/ ١٧٤).

ولفظ طريق حمّادِ بن زيدٍ في "مسند الإمام أحمدَ": (في بعض طرق المدينة)، ولم يعيِّنِ البقيعَ.

وأخرجه أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٨٠٢ برقْم ١٧٤١٢)، وأبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (٦/ ٢٠٨-٢٠٩ برقْم ٩٣٩٢) عن إسماعيلَ بنِ عليّةَ، عن أيّوبَ، عن أبي قلابةَ، عمّن حدّثه، عن شدّادٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

والظاهر أنّ الرجل المبهمَ هو أبو الأشعثِ المذكورُ في الطرق الماضيةِ.

ورواه أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٢٨١ برقْم ٢٢٨٨٥) عنِ الحسن بن موسىٰ الأشيبِ، والحسين بن محمّدٍ المؤدِّبُ، وابنُ ماجه في "السنن" (٣/ ١٧٦ برقْم ١٦٨١) من طريق عُبيد الله بن موسىٰ باذامَ. كلُّهم عن شيبانَ بنِ عبد الرحمٰن، عن يحيىٰ بن أبي كثيرٍ، عن أبي قِلابةَ، أنّ شدّادًا رضي الله تعالىٰ عنه، هٰكذا مرسلًا.

فتحصّل أنّ تعيين زمنِ الحديث بفتح مكّةَ جاء من طرقٍ عن خالدٍ الحذّاءِ، وعن منصورِ بن زاذانَ، كلاهما عن أبي قِلابةَ. وخالفهمُ ابن عليّةَ، عن خالدٍ، وجماعةٌ عن أيّوبَ، ويحيىٰ بنُ أبي كثيرٍ، فذكروا أنّ ذٰلك كان بالبقيع.

هٰذا، وقد غلِط بعض الرواة فجمع بين القولين، أخرج ذٰلك أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٧٩٦ برقْم ١٧٣٨٧) عن إسماعيلَ بنِ عليّةَ، وابنُ حبّانَ في "صحيحه" (٨/ ٣٠٣-٣٠٤ برقْم ٣٥٣٤) عن =

محمّدِ بن عمرَ بنِ يوسفَ، عن بندارٍ، عن عبد الوهّاب الثقفيّ. كلاهما عن خالدٍ الحذّاء، عن أبي قِلابةَ، عن أبي الأشعث، عن شدّادٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وذكر الذهبيّ في "تنقيح التحقيق" (١/ ٣٨١) رواية "المسند"، ثمّ قال: «قوله: (بالبقيع) خطأٌ فاحشٌ؛ فإنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كان يومَ التاريخ المذكورِ في مكّةَ، اللهمّ إلّا أن يريد بـ(بالبقيع): السوقَ».

ولفظةُ (زمنَ الفتح) غيرُ ثابتةٍ في "المسند"، كما سبق في رواية الطبرانيِّ من طريق عبد الله، عن أبيه الإمام أحمدَ، ولا هي موجودةٌ في "التحقيق" لابن الجوزيِّ، كما سبقَ نقلُه، وهو يرويه بإسناده إلىٰ "المسند".

وعليه، فلفظة (البقيع) محفوظةٌ في "المسند". وكلام الذهبيّ رحمه الله مبنيٌّ علىٰ مقرَّرٍ سابقٍ: أنّ الحديث كان أيّامَ فتح مكّةَ، كما هو مشهورٌ عند الفقهاء، لا سيّما الشافعيّةُ؛ ولذٰلك خطّأ كلمةَ (البقيع)، واستفحشها.

ورواية ابن حبّانَ – ولم يذكرها الذهبيُّ – منكرةٌ كذٰلك؛ فإنّ شيخ ابن حبّانَ: محمّدَ بنَ عمرَ – لم يوثَّقْ، ولا روىٰ عنه غيرُ ابن حبّانَ، وقد أكثر عنه في "صحيحه"، انظر "زوائدَ رجال ابن حبّان" ليحيىٰ الشِّهْريِّ (٥/ ٢٢٦٩-٢٢٧٠)، وقد خالفه الشافعيُّ، فرواه عن عبد الوهّاب به، وذكر فتحَ مكّةَ فقط، كما سبق أوّلًا.

وعليه، فلا يصحُّ في روايةٍ الجمعُ بين توقيت الحديث بزمن الفتح، وتعيين مكانه بالبقيع، وإنّما هو خلافٌ بين الرواة: منهم من يذكر هٰذا، ومنهم من يذكر هٰذا، والأكثرون لا يذكرون واحدًا منهما.

وعلىٰ تسليم ثبوت اللفظتين عمّن ذكرتُ قبلُ، فلم يظهر لي وجهٌ للترجيح؛ فإنّ خالدًا ومنصورًا وأيّوبَ ويحيىٰ بنَ أبي كثيرٍ – حفّاظٌ أثباتٌ، وشيخهم أبو قِلابةَ كذٰلك.

أمّا حديث أبي قِلابةَ عن ثوبانَ رضي الله تعالىٰ عنه، فلم يذكر أحدٌ فيه فتح مكّةَ، إنّما يَذكُر من يذكرُ منهم – أنّ القصّة كانت في البقيع، ومنهم من يصرّح بأنّها كانت في بقيع الغرقد؛ فينتفي إمكانُ التأويل.

وقد أخرج هٰذه الرواياتِ: الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٢٧٢ برقْم ٢٢٨٤٥) عن أبي المغيرة، هو عبدُ القدّوس بن الحجّاج الحِمصيّ. وابنُ خزيمةَ في "صحيحه" (٣/ ٣٩٩ برقْم ١٩٦٣) من طريق مبشِّرِ بن إسماعيلَ، وابنُ حبّانَ في "صحيحه" (٨/ ٣٠١ برقْم ٣٥٣٢) من طريق الوليد بن مسلمٍ، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ٤٢٧) من طريق الوليد بن مَزْيَدٍ. كلُّهم عنِ الأوزاعيّ.

=

(**ولو. صحّ حديثٌ**) باستيفائه شروطَ الصحّة المتقدّمةَ،[1] (**و**)لٰكنْ (**علىٰ ترك العمل**) بذٰلك الحديث (**أُجمِعَ**)، أيْ أَجْمَع العلماءُ علىٰ عدم العمل به، (**ف**)هٰذا (**الوَفْقُ**)، أيِ الإجماعُ، لا يكون ناسخًا لذٰلك الحديثِ، ولٰكن (**علىٰ**) وجود (**الناسخ**) له (**دَلّ**).

وروىٰ أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٢٧٨ برقْم ٢٢٨٦٨) من طريق معمرٍ.

ورواه كذٰلك (١٠/ ٥٢٧٨ برقْم ٢٢٨٦٨) عن رَوحِ بن القاسم، والدارميُّ في "سننه" (٢/ ١٠٨٠ برقْم ١٧٧٢) عن وهبِ بن جريرٍ، والنَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٣/ ٣١٩ برقْم ٣١٢٥)، وابنُ الجارود في "المنتقىٰ" (ص١٥٣ برقْم ٤٢٥) من طريق أبي عامرٍ العَقَديّ، وابنُ المقرئ في "معجمة" (ص٢٨٣-٢٨٤ برقْم ٩١٢) من طريق أبي زيدٍ معاذِ بن فَضَالةَ، وأبو جعفرِ بنُ البَختريّ في "أماليه" (مجموع مصنّفاته: ص٤٦٧ برقْم ٧٥٢) من طريق عبد الله بن بكرٍ السَّهْميّ، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ٤٢٧) من طريق أبي عمرَ الحوضيِّ، ويحيىٰ القطّانِ. كلُّهم عن هشامٍ الدَّسْتَوائيّ.

وروىٰ الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٧) من طريق شيبانَ بنِ عبد الرحمٰن. وقد تصحّف في مطبوعة "المستدرك"، فانظرْه علىٰ الصواب في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (٣/ ٣٧).

جميعًا، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن أبي قِلابةَ، عن أبي أسماءَ الرَّحَبيِّ، عن ثوبانَ رضي الله تعالىٰ عنه، وذكر البقيع.

ورواه الطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (٢/ ٣٧١ برقْم ١٥١٩) بإسنادٍ حسنٍ عن مكحولٍ، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٤/ ٢٦٦) بإسنادٍ حسنٍ عن أبي المهلَّب راشدِ بن داودَ الصنعانيِّ، كلاهما عن أبي أسماءَ به.

وهٰذه الأسانيدُ رواتها ثقاتٌ إلىٰ ثوبانَ رضي الله تعالىٰ عنه، فإن كانت محفوظةً عمّن ذكرتُ، فهي أولىٰ بالرُّجحان منَ الروايات المختلِفة عن شدّادٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وقد طوّلتُ في هٰذا الموضعِ مع أنّي طويت تخريج الحديث أوّلًا؛ لأنّي رأيتُ كثيرًا منَ العلماء يسلِّمون أنّ حديثَ «أفطر الحاجم والمحجوم» كان في فتح مكّةَ، ثمّ يبنون علىٰ ذٰلك أنّه متقدّم؛ فيكونُ منسوخًا، ولم أجد من حقّق زمنَ هٰذا الحديثِ وتقدُّمَه، إلّا إشارةً في اعتراضٍ لابن التُّرُكمانيّ في "الجوهر النقيّ" (السنن الكبرىٰ: ٤/ ٢٦٨-٢٦٩)، ولم يستوفِها؛ فلذٰلك أردت استقصاءَ المسألة.

والذي تبيّن لي أنّ ذٰلك غيرُ ثابتٍ، وأنّ الأقرب أنّ الحديث إنّما كان في المدينة، ولا يُدرىٰ زمنُه؛ فلا يصحُّ القول بالنسخ. والله تعالىٰ أعلمُ.

(١). انظرها في تعريف الحديث الصحيح، في "الأصل" (ل: ٥/ب).

كحديث التِّرْمِذيّ[١] عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: «كنّا إذا حججنا مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فكنّا نُلَبِّي عنِ النساء، ونرمي عنِ الصِّبيان».[٢] قال التِّرْمِذيُّ: «أجمع أهل العلم أنّ [المرأة][١] لا يلبّي عنها غيرُها».

---

(١). في "جامعه" (٢/ ٢٥٥ برقْم ٩٢٧).

(٢). رواه التِّرْمِذيُّ - كما سبق - عن محمّدِ بن إسماعيلَ الواسطيِّ، عن عبد الله بن نُميرٍ، عن أشعثَ بنِ سوّارٍ، عن أبي الزبير، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال التِّرْمِذيُّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلّا من هٰذا الوجهِ».

وقال الذهبيُّ في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٩): «غريبٌ جدًّا».

ومحمّدُ بن إسماعيلَ الواسطيُّ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٤): «صدوقٌ». وقد تفرّد بهٰذا المتن، المخالف للإجماعِ، وخالفه فيه كلُّ من روىٰ هٰذا الحديثَ.

فقد رواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في "المصنَّف" (٨/ ٣٠٧ برقْم ١٤٠٢٧)، وعنه ابن ماجه في "السنن" (٤/ ٤٩١ برقْم ٣٠٣٨)، ورواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٠٣٨-٣٠٣٩ برقْم ١٤٥٩٤)، ورواه الطُّوسيُّ في "مختصر الأحكام" (٤/ ١٨٦ برقْم ٨٤٧) من طريق عبد الله بن هاشمٍ، وطُليقِ بن محمّدٍ الواسطيِّ، كلُّهم عن عبد الله بن نُميرٍ به، بلفظِ: «حججنا مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ومعنا النساءُ والصبيانُ، فلبّينا عنِ الصبيانِ، ورمينا عنهم».

هٰكذا، ليس فيه التلبية عنِ النساء. وهٰذه الروايات أرجحُ من رواية محمّدِ بن إسماعيلَ من جهة حفظِ رجالها، وكثرتهم، وسلامة المتن الذي جاءوا به؛ فهي المحفوظة، وروايةُ محمّدِ بن إسماعيلَ شاذّةٌ.

قال ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٤٧٠): «هٰذا أولىٰ بالصواب وأشبهُ».

وقال الذهبيُّ في "الميزان" (٣/ ٤٨٢): «الصواب رواية أبي بكرِ بن أبي شيبةَ».

وأيضًا، فقد رواه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٥/ ١٥٦) من طريق عليِّ بن الصقر بن نصرٍ، عن سَعْدُويَهْ، هو سعيدُ بن سليمانَ، عن إبراهيمَ بنِ أبي الأسود، عن أشعثَ به، مثلَ لفظ ابن ماجه.

وعليٌّ قال الدارقطنيُّ: «ليس بالقويّ». ولا بأس به في المتابعات.

ورواه كذٰلك ابن أبي شيبةَ في "المصنَّف" (٨/ ٥٧٢ برقْم ١٥١١٥) عن حفصِ بن غياثٍ، عن أشعثَ به، ولفظه: «حججنا مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولبّينا عنِ الوِلدان».

وحفصٌ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١١٣): «ثقةٌ، فقيهٌ، تغيّر حفظُه قليلًا في الآخر».

=

وبهٰذا يتبيّن أنّ الحديث باللفظ الثاني – هو الصحيح عن أشعثَ، وهو ابنُ سوّارٍ الكِنْديُّ، وهو ضعيفٌ، كما قال الحافظ في "التقريب" (ص٥٢).

وقد جاء الحديث من طريقٍ أخرىٰ، غيرِ طريق أشعثَ بنِ سوّارٍ، فقد رواه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٥/ ١٥٦) من طريق محمّدِ بن جعفرٍ السَّخْتِيانيّ، والطُّيوريُّ في "الطُّيوريّات" (٣/ ٩٣٨-٩٣٩ برقْم ٩٦٧) من طريق أبي حفصٍ عمرَ بنِ محمّدٍ الزيّات، كلاهما عن محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ أبانَ، عن عمرِو بن محمّدٍ الناقدِ، عن عبد الله بن نُميرٍ، عن أيمنَ بنِ نابلٍ، عن أبي الزبير به، مثلَه.

ورواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٢/ ٣٨٢-٣٨٣ برقْم ٢٧٦٠) – ومن طريقه البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٤/ ١٤٠ برقْم ٣٠٨٣) – عن محمّدِ بن أبانَ بنِ ميمونٍ السرّاجِ، عن عمرِو بن محمّدٍ الناقدِ، عنِ ابن عيينةَ، عن أيمنَ بنِ نابلٍ، عن أبي الزُّبير به، مثلَه.

ومحمّدُ بن إبراهيمَ في الإسناد الأوّلِ هو ابنُ ميمونٍ السّرّاجُ، نُسِب في الإسناد الثاني إلىٰ جدِّه، وهو ثقةٌ، كما قاله الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٢٩٢)، وتبعه الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٧/ ٩٤).

وقد أبدلَ أبو أحمدَ بنُ عديٍّ الحافظُ في إسناده سفيانَ بنَ عيينةَ بعبد الله بن نُميرٍ، والظاهر ثبوت كلٍّ منَ الوجهينِ عن محمّدِ بنِ إبراهيمَ السَّرّاجِ؛ فإنّهما من رواية حافظينِ كبيرينِ.

وقد أبدل محمّدُ بن إبراهيمَ السَّرّاج في إسناده الأوّلِ عن عمرٍو الناقدِ عن عبد الله بنِ نُميرٍ – (أيمنَ بنَ نابلٍ) بـ(أشعثَ بنِ سوّارٍ)، فخالف جميع من سبق منَ الحفّاظ الذين روَوا عن عبد الله بن نُميرٍ، فقالوا: (عن أشعثَ بنِ سوّارٍ)، ولم يُتابَع علىٰ ذٰلك؛ فروايته شاذّةٌ.

وبذٰلك نتبيّن أنّه وهِم علىٰ عبد الله بن نُميرٍ، فقلب الإسنادَ، فنعلم أنّه لم يضبِط إسناد هٰذا الحديثِ، وبالتالي فيقرُب أن يكون الوجهُ الآخرُ عنه، الذي يرويه من طريق سفيانَ بنِ عيينةَ – وهمٌ أيضًا، وأنّ الإسناد انقلب عليه مرّةً أخرىٰ؛ فذكر سفيانَ وهو إنّما سمعه من عمرٍو الناقدِ: عنِ ابن نُميرٍ فقط.

وقدِ استغرب هٰذه الروايةَ أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ جامعُ "الطُّيوريّات"، فقال بعد أن خرّج الحديث: «هٰذا حديثٌ غريب الإسناد والمتن، لم يقع إلينا إلّا من حديث عمرٍو الناقد، ويُقال إنّ الحديث عن أشعثَ بنِ سوّارٍ مكانَ أيمنَ».

وهٰذا تعريضٌ منه رحمه الله بإعلال الحديث، وأنّه مقلوبٌ، لا يصحُّ عن أيمنَ بنِ نابلٍ، والله أعلمُ.

وعليه، فيبقىٰ أشعثُ متفرّدًا بهٰذا الإسنادِ، لا متابعَ له فيه، وهو ضعيفٌ كما سبق.

وأيضًا، فشيخه أبو الزبير مدلِّسٌ، وقد عنعن في جميع طرق الحديث، علىٰ كثرتها.

وبهاتينِ العلّتين، فالحديث – حتّىٰ باللفظ الثاني – ضعيفٌ.

=

وإنّما قُيِّد ذٰلك بصحّة الحديث؛ لأنّه لا يُحكَم عليه بالنسخ - بالإجماع علىٰ ترك العمل به، إلّا إذا عُرِف صحّتُه، وإلّا، فيَحتمِل أنّه غَلَطٌ.(٢)

وبالجملة، فالإجماع لا يَنسخُه شيءٌ، ولا يَنسخُ غيرَه، ولٰكنْ يدلُّ علىٰ وجود ناسخٍ غيرِه؛ لأنّه إنّما ينعقد بعد وفاته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ إذ في زمنه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - الحجّةُ في قوله دونهم، ولا نسخَ بعد وفاته، ولأنّه لا بدّ من مستنَدٍ، فالناسخ هو المستنَد.

قال بعض المحقّقين(٣): «وعلىٰ ذٰلك يُحمَل قول الشافعيّ(٤) رضي الله تعالىٰ عنه إنّ النسخ كما يثبت بذٰلك، يثبت بالإجماع».

[١٣٧/أ] والله سبحانه / وتعالىٰ أعلمُ.

ويزيد اللفظَ الأوّلَ في الضعف - مخالفةُ راويه لجماعةِ الثقاتِ عن عبد الله بن نُمَيرٍ.

وقد ضعّف حديثَ التِّرْمِذيّ بهٰذه العلل الثلاثِ: ابنُ القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٤٦٩-٤٧٠)، وابنُ الملقّن في "البدر المنير" (١٥/ ٦٤٤-٦٤٦). وضعّفه كذٰلك الألبانيُّ في "حجّة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم" (ص٤٩).

(١). في "الأصل": (المراد)، وهو تصحيفٌ، مفسدٌ للسياق، والتصحيح من"جامع التِّرْمذيّ".

(٢). قرّره العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (١/ ٨٤٠)، وفهمه احتمالًا من كلامٍ لأبي بكرٍ الصيرفيّ في كتابه "الدلائل". وانظرِ "البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ١٥٣-١٥٤).

(٣). منهمُ الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ١٥٤)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٤٥٠-٤٥١).

(٤). انظرْه في "اختلاف الحديث" (الأمّ: ١٠/ ٤١).

(**مختلِف الحديث**)، أيْ: هٰذا مبحثه.

وهو النوع التاسع والأربعون.

(**أوّلُ مَن**) تكلَّم و(**صنّف في المختلف**)، أيْ مختلِفِ الحديث - إمامنا (**الشافعيُّ**) رضي الله تعالىٰ عنه، صنّف فيه كتابَ "اختلاف الحديث"،[1] لٰكنّه لم يقصدِ استيعابه، بل إنّما ذكر جملةً يُنَبِّه بها علىٰ طريق الجمع في ذٰلك.[2]

ثمّ صنّف فيه ابنُ قُتيبة، فأتىٰ فيه بأشياءَ حسنةٍ، وأشياءَ غيرِ حسنةٍ، قَصُر فيها باعُه؛ لكون غيرها أَوْلَىٰ، وأقوىٰ منها،[3] وتَرَك معظم المختلف.[1]

---

(١). قال البُلْقينيُّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٤٧٧): «وأجلُّ ما صُنِّف في ذٰلك كتابُ "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي رضي الله تعالىٰ عنه، وهو مدخلٌ عظيمٌ في هٰذا النوعِ».

وذكر ابن كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (ص٢٦٩) أنّه فصلٌ طويلٌ في كتاب "الأمّ".

وقال العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٠٨): «ولم يُفردْه بالتأليف، إنّما هو جزءٌ من كتاب "الأمّ"».

وقال السخاويُّ في "فتحَ المغيث" (٣/ ٤٧٠) إنّه من جُمَل كتاب "الأمّ"، وقال في "الغاية في توضيح الهداية" (١/ ٣٧٥): «قد تكلّم الشافعيّ رحمه الله تعالىٰ في جزءٍ مِن أجزاء "الأمّ" علىٰ جُمَلةٍ منه».

وذكر السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٧٩) أنّه لم يقصد إفراده بالتأليف، وأنّه ذكره في "الأمّ".

وذكر زكريّا الأنصاريُّ في "فتحَ الباقي" (ص٥١٢) أنّه من كتاب الأمّ.

والأقرب أنّ الشافعيّ أفرد المختلِف بكتابٍ مستقلٍّ، وأنّ الربيع بنَ سليمانَ جمع مصنَّفاتِ الشافعيّ - ومنها "اختلاف الحديث" - في كتابٍ واحدٍ، هو "الأمّ". قرّره رفعتُ بن فوزي بنِ عبد المطّلب، في مقدّمة تحقيقه لكتاب "الأمّ" (١/ ١٥-١٦).

فمن نظر إلىٰ تصرُّف الشافعيّ، جعله كتابًا مفردًا، كما قاله الشارح، ومن نظر إلىٰ كتاب "اختلاف الحديث" وأراد التعريف به، أحال إلىٰ "الأمّ"؛ فإنّه موجودٌ في آخر "الأمّ"، وهو الجزءُ العاشر كاملًا منَ المطبوعة، وعلىٰ هٰذا يتنزّل كلام ابن كثيرٍ والسخاويّ، ويبقىٰ كلام العراقيِّ والسيوطيّ مشكلًا، والله أعلمُ.

(٢). انظرِ "الإرشادَ" للنوويّ (ص١٨٩)، و"التقريبَ" له أيضًا (ص٣٦٣).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٨٥).

=

ثمّ صنّف في ذٰلك الإمامُ ابنُ جَرِيرٍ الطبريُّ،[٢] والطحاويُّ[١] كتابَه "مشكِلَ الآثار"،[٢] وغيرُهم.

وقد وصف ابن الصلاح أشياءَ جاء بها ابنُ قتيبةَ بأنّها غير حسنةٍ، وأنّه قصُر فيها باعُه، وعلّل ذٰلك بكون غيرِها أولىٰ منها.

فإن كان المرادُ بذٰلك أنّه ذكر مسائل منَ المختلف والمشكل، كان ذكرُ غيرها أولىٰ؛ لأنّها أوضحُ وأهمُّ، ففي ذٰلك نظرٌ؛ لأنّ ابن قتيبةَ لم يؤلّف كتابه ابتداءً، حتّىٰ يختارَ له ما يحسُن، ويجنّبَه ما يسوء، لٰكنّه ردّ علىٰ زنادقةٍ ذكروا أشياءَ، فتعقّبهم فيها، حسنِها وسيّئِها.

وإن كان المراد أنّه ذكر أجوبةً في توجيه المختلف والمشكل، كان غيرُها أقوىٰ منها، وأسدَّ، فهٰذا بابُ اجتهادٍ، والله أعلم.

(١). انظرِ "الإرشادَ" للنوويّ (ص١٨٩)، و"التقريبَ" له أيضًا (ص٣٦٣).

وما ذكره من ترك ابن قتيبةَ معظمَ المختلف – خبرٌ، ووصفٌ للواقع، ولا ينبغي أن يُعدَّ انتقادًا؛ فقد سبق أنّ ابن قتيبةَ صنّف كتابه ردًّا علىٰ بعض الزنادقة، فلم ينتقِ مادّة كتابه، وإنّما ذكر ما استشكلوه، وأجاب عنه، ولوِ استقصوا المشكل، لاستقصىٰ، لٰكنّهم انتقدوا نزرًا يسيرًا، فلم يزد عليه.

(٢). يعني كتابَه "تهذيبَ الآثار"، قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٥٥٠): «لم أرَ سواه في معناهُ، إلّا أنّه لم يُتمَّه».

وروىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٢/ ١٩٦-١٩٧) عنِ الفَرْغَانيّ، قال: «وهو من عجائب كتبه، فابتدأ بما رواه أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ ممّا صحّ عنه بسنده، وتكلّم علىٰ كلّ حديث منه، فابتدأ بعِلَلِه وطرقه، وما فيه منَ الفقة والسُّنن واختلاف العلماء وحُججهم، وما فيه منَ المعاني والغريب، وما يَطعن فيه الملحدون، والردِّ عليهم، وبيانِ فساد ما يطعنون به، فخرج منه مسندُ العَشَرة، وأهلِ البيت، والموالي، ومن مسند ابن عبّاسٍ قطعةٌ كبيرةٌ، وكان قصدُه فيه أن يأتيَ بكلّ ما يصحّ من حديث رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عن آخره، ويتكلّمَ علىٰ جميعِه حسَبَ ما ابتدأ به؛ فلا يكونَ لطاعنٍ في شيءٍ من علم رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مطعنٌ، ويأتيَ بجميع ما يحتاج إليه أهل العلم، كما عمل في التفسير؛ فيكونَ قد أتىٰ علىٰ عِلم الشريعة: القرآنِ والسُّننِ، فمات قبل تمامه، ولم يُمكِن أحدًا بعده أن يُفسِّر منه حديثًا واحدًا ويتكلّمَ عليه حسَبَ ما فَسَّر من ذٰلك وتكلّم عليه».

هٰذا، ولم يُطبَع منه إلّا أشياءُ من مسانيد عمرَ وعليٍّ وعبد الرحمٰن بن عوفٍ والزبير بن العوّامِ وابن عبّاسٍ، رضي الله تعالىٰ عنه تعالىٰ عنهم.

(**فكُنْ**) - أيّها المحدّثُ - (**بذا النوعِ**) المسمّىٰ بـ(مختلِف الحديث) - (**حَفِيْ**)، بالوقف، علىٰ لغةِ رَبِيعةَ، أيْ عالـمًا مستقصِيًا فيه.

قال في "القاموس"[٣]: «الحَفِيّ - كـ(غَنِيٍّ) - العالِم يتعلّم باستقصاءٍ، والـمُلِحُّ في سؤاله، والجمع: (حُفَواءُ)، كـ(عُلَماءَ)».

(**فهو**)، أيْ هٰذا النوعُ - فنٌّ (**مُهِمٌّ**) جدًّا، من أهمّ الأنواع.[٤]

(**وجميع الفِرَقِ**)، أيْ فِرَقِ العلماء (**في الدين**): المحدّثون، والمفسّرون، والفقهاءُ - (**تُضْطَرُّ لهُ**)، أيْ إلىٰ معرفته،[٥] (**فَحقِّق**)، أيِ اذْكُرْ ذٰلك علىٰ الوجه الحقِّ، أو أثبت ذٰلك بدليله؛ لأنّ التحقيق عندهم ذكر المسألة علىٰ الوجه الحقِّ،[١] أو إثباتها بدليلها.[٢]

---

(١). هو أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ سلَامةَ بنِ سلمةَ بنِ عبد الملك، أبو جعفرٍ، الحَجْريُّ الأزديُّ، الطحاويُّ المِصريُّ، الحنفيُّ، أحد من العلماء المبرِّزين في الفقه والحديث، من مصنّفاته "شرح معاني الآثار" و"شرح مشكِل الآثار". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وعشرين وثَلٰثِمائة. انظر " سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٢٧-٣٢).

(٢). وهو مطبوعٌ.

وهو أولىٰ بانتقاد المصنّفين في المصطلح من كتاب ابن قتيبةَ، فقد قال فيه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١/ ٤٠٥): «فبيّن في كلامه أنّ علم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله، ثمّ لم يُحكِمها، وبالله التوفيق». وقد نقله السخاويُّ في "فتح المغيث" (٣/ ٤٧٠-٤٧١)، وأقرّه.

وقال شيخ الإسلام ابنُ تيميّةَ في "منهاج السنّة" (٨/ ١٩٥-١٩٦): «والطحاوي ليست عادتُه نقدَ الحديث كنقد أهل العلم؛ ولهٰذا روىٰ في "شرح معاني الآثار" الأحاديثَ المختلِفةَ، وإنّما يرجّح ما يرجّحه منها في الغالب - من جهة القياس الذي رآه حجّةً، ويكون أكثرُها [مرجوحًا] من جهة الإسناد، لا يثبتُ، ولا يتعرّض لذٰلك؛ فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثيرَ الحديث، فقيهًا عالـمًا».

(٣). (ص١٢٧٥).

(٤). انظرِ "الإرشادَ" للنوويّ (ص١٨٩)، و"التقريبَ" له أيضًا (ص٣٦٢).

(٥). انظرِ "الإرشادَ" للنوويّ (ص١٨٩)، و"التقريبَ" له أيضًا (ص٣٦٢).

وهو، أيِ التحقيقُ، أحد الخمسة الدائرة في كلام العلماء، وقد نَظَمها بعضهم في قوله[٣]:

ذِكْـر الـدليل سـمِّ (تحقيقًـا)، وإنْ ∴ أتـىٰ دليـلُ ذا، فـ(ـتدقيقٌ) زُكِـنْ
ومـا المعـاني والبيـانُ روعِيَـا ∴ فيـه، فـ(ـتنميقٌ)؛ فكـن لي داعِيَـا
وحُسْـن تعبـيرٍ بـ(ـترقيقٍ) عُلِـمْ ∴ وفَاقُ شرعٍ - قلْ: بـ(ـتوفيقٍ) وُسِمْ

(**وإنّما يصلح**) للتصدّي (**فيه**)، أيْ في الكلام علىٰ مختلِف الحديث - (**مَن كَمُل**) منَ الأئمّة، (**فقهًا، وأصلًا، وحديثًا**)، وغاص في هٰذه العلوم علىٰ المعاني الدقيقة،[٤] (**واعتمل**) فيها؛ فإنّه لا يُشكِل عليه من ذٰلك إلّا النادرُ في الأحيان.[٥]

وكان الإمامُ أبو بكرِ بنُ خُزَيمةَ من أحسنِ الناس كلامًا فيه،[٦] حتّىٰ قال: «لا أعرف حديثين صحيحين متضادّين؛ فمن كان عنده شيءٌ من ذٰلك فلْيأتِني به؛ لأؤلّفَ بينهما».[٧]

[١٣٨/أ] قال التاجُ بنُ السُّبْكيِّ[١]: «يعني: من كان عنده ما حَسِبَ فيه التعارضَ، / فلْيأتِ به حتّىٰ أبيِّن خطأه في حُسْبانِه، وإلّا، فكيف يؤلِّف بين متعارضين حقيقةً؟! وإنّما [ينشأ][٢] الحُسبانُ عنِ اختلالٍ في الفهم، أوِ السندِ، ولا يُهْتدَىٰ لتعيين تلك الجهةِ»؛ فافهم.

---

(١). لم أجدْ هٰذا التعريفَ، ومقتضاه أنّ كلَّ من وافق القول الذي يراه الناظرُ حقًّا، فهو محقّقٌ عنده، ولو كان مقلّدًا، أو ضعيفَ الِاستدلال. والله أعلم.

(٢). انظرِ "التوقيفَ علىٰ مهمّات التعاريف" للمُناويّ (ص٩٢)، و"الكلّيّاتِ" للكَفَويّ (ص٢٩٦).

(٣). ذكر هٰذه الأبياتَ كذٰلك العدويُّ في "لقط الدرر" (ص١٣٤)، ولم يُسَمِّ قائلها أيضًا.

وقد نقل الخطيب الشربينيُّ في "مغني المحتاج" (١/ ٣٣) معانيَ هٰذه المصطلحاتِ عن سيّده أبي المواهب، يعني الشاذليَّ. وانظر معنىٰ التحقيق والتدقيق في "التعريفات" للجرجانيّ (ص٤٨، و٤٩).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٨٤)، و"الإرشاد" للنوويّ (ص١٨٩)، و"التقريب" له أيضًا (ص٣٦٢).

(٥). انظرِ "الإرشادَ" للنوويّ (ص١٨٩)، و"التقريب" له أيضًا (ص٣٦٣).

(٦). قاله العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٠٩).

(٧). رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (٢/ ٢٥٩ برقْم ١٣١٦) بسندٍ منقطعٍ.

(**وهو**)، أيِ النوعُ المسمَّىٰ بـ(مختلِف الحديث)، (**حديثٌ قد أباه**)، أيْ عارضه حديثٌ (**آخرُ**) مثلُه؛ بأنْ يأتيَ حديثان متضادّان في المعنىٰ ظاهرًا.(٣)

فالحديث المقبول إنْ عُورضَ، فلا يخلو: إمّا أن يكون معارِضه مقبولًا مثلَه، أو مردودًا. فالثاني لا أثرَ له؛ إذِ القويُّ لا تؤثِّر فيه معارَضةُ الضعيف. وإن كانت المعارَضة بمثله، فلا يخلو: إمّا أنْ يُمْكِنَ الجمعُ بينهما، ولو بتكلُّفٍ، أو لا.(٤)

---

(١). في "منع الموانع" (ص٢١٧)، بتصرُّفٍ.

(٢). في "الأصل": (ينسأ) بالمهملة، وهو تصحيفٌ يدرَك بالنظر في "منع الموانع".

(٣). انظرِ "الإرشادَ" للنوويّ (ص١٨٨)، و"التقريبَ" له أيضًا (ص٣٦٢).

ونصّ الحافظ ابنُ حجرٍ علىٰ أنّ مختلِف الحديث يختصّ بما إذا أمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين، انظر "نزهة النظر" (ص٩٠)، وهو المفهوم من تقييد الشارح التضادَّ بكونه ظاهرًا، أي ليس حقيقيًّا.

(٤). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص٩٠). وعبارتُه: «إمّا أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسُّفٍ». وتعبير الشارح بقوله: «ولو بتكلُّفٍ» بدلَ قول الحافظِ: «بغير تعسّفٍ» - مأخوذٌ من كلام الملّا عليٍّ القاريْ في "شرح النزهة" (ص٣٦٢).

وفيه تفصيل؛ لأنّ التكلُّف الذي جوّزه إمّا أن يرجع إلىٰ فعل المجتهد، بحيث لا يبقي ممكنًا منَ النظر والتفكُّر إلّا بذله، فهٰذا لا إشكالَ في جوازه.

وإمّا أن يرجع إلىٰ المعنىٰ الذي حمل النصّ عليه، بحيث يكون معقَّدًا، غامضًا، بعيدًا عنِ الفصاحة، لا يدرَك إلّا بعُسْرٍ، فالظاهر أنّ هٰذا لا يكون في حديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ لقول الله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، ولأنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ما خُيِّر بين أمرينِ، إلّا اختار أيسرَهما ما لم يكن إثمًا، رواه البخاريُّ (٨/ ١٦٠ برقْم ٦٧٨٦)، ومسلمٌ (٧/ ٨٠)، ولقول عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها: «كان حديثه فصلًا، تفهمه القلوب»، سبق تخريجه.

وعليه، فمهما ادُّعي في حديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم من معنًى متكلَّفٍ، فلن يصحَّ، ولن يكون هو مرادَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. والله أعلمُ.

وقال الشاطبيُّ في "الموافقات" (٢/ ١٣٦): «إنّما يصحّ في مسلك الإفهام والفهم ما يكون عامًّا لجميع العرب؛ فلا يُتكلَّف فيه فوقَ ما يقدرون عليه بحسَب الألفاظ والمعاني ... فكذٰلك يلزم أن يُنزَّل =

(**فالجمع**) بين مدلولِي الحديثين المتعارضين ظاهرًا - (**إنْ أَمْكنَ**) بغير تعسُّفٍ، وهو الخروجُ عنِ الجادّة.[١]

قال الحافظ: «لأنّ ما كان بتعسُّفٍ، فلِلخصم أنْ يردَّه، وينتقلَ إلىٰ ما بعده منَ المراتب».[٢] انتهىٰ. وهو أزيد منَ التكلُّف، كما لا يخفىٰ.[٣]

فـ(**ملا يُنافَر**)، أيْ لا يُترَك الجمعُ بينهما، ولا يُصَار إلىٰ التعارض، ولا النسخِ، بل يجب العمل بهما.[٤]

مثاله في الأحكام (**كـ**)حديثِ «إذا بَلَغ الماءُ قلّتين، لم يحملِ الخبثَ»،[١] مع حديثِ «خلق الله الماء طَهورًا، لا ينجّسه إلّا ما غيَّر طعمَه أو لونَه أو ريحه»؛[١] فإنّ ظاهرَ الأوّلِ

فهمُ الكتاب والسنّة، بحيث تكون معانيه مشترَكةً لجميع العرب». ثمّ قال (٢/ ١٣٨): «فالحاصل أنّ الواجب في هٰذا المقامِ إجراءُ الفهم في الشريعة علىٰ وِزَان الِاشتراك الجمهوريّ، الذي يَسَع الأميّين كما يَسَع غيرَهم».

وقال أيضًا (٤/ ٢٦١): «ربّما أُخِذ تفسيرُ القرآن علىٰ التوسُّط والِاعتدال، وعليه أكثر السلف المتقدِّمين، بل ذٰلك شأنهم، وبه كانوا أفقهَ الناس فيه، وأعلمَ العلماء بمقاصده وبواطنه». إلىٰ أن قال (٤/ ٢٦٢): «فإنِ احتاج الناظر فيه - يعني الكلامَ - إلىٰ فكرٍ، خرج عن نَمَط الحُسْن إلىٰ نَمَط القُبْح والتكلُّف، وذٰلك ليس من كلام العرب، فكذٰلك لا يليق بالقرآن من باب الأولىٰ». وهٰذا صادقٌ علىٰ السنّة أيضًا.

(١). انظر "شرح النزهة" للملّا عليٍّ القاريْ (ص٣٦٢).

(٢). نقله عنه تلميذه ابنُ قطلوبغا في "حاشيته علىٰ النزهة" (ص٧٣).

(٣). قاله الملّا عليٌّ القاريْ في "شرح النزهة" (ص٣٦٢).

والتعسُّف في اللغة: السير علىٰ غير هدايةٍ، والأخذ علىٰ غير الطريق الموصل، انظر "لسان العرب" (٩/ ٢٤٥).

قال الجرجانيّ في "التعريفات" (ص٥٥): «التعسُّف: حمل الكلام علىٰ معنًى لا تكون دلالتُه عليه ظاهرةً». يعني بغير دليلٍ صالحٍ، وهو قريبٌ من معنىٰ التكلُّف. والله أعلمُ.

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٨٤).

(١). رواه أبو داودَ في "السنن" (١/ ١٧٨-١٧٩ برقْم ٦٤)، عن محمّدِ بن العلاء، وابن خزيمةَ في "صحيحه" (١/ ٢١٠-٢١١ برقْم ٩٢) عن محمّدِ بن عبد الله المُخَرِّميّ، وموسىٰ بنِ عبد الرحمٰن المسروقيِّ، وأبي الأزهر حوثرةَ بنِ محمّدٍ البصريِّ، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ١٣٢) من طريق الحسن بن عليٍّ بن عفّانَ، وأبي بكرِ بن أبي شيبةَ، وإسحاقَ بنِ راهُويَهْ.

كلّهم عن أبي أسامةَ، عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمرَ، عنِ أبيه عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ وسلّم.

وكذٰلك رواه خلقٌ عن أبي أسامةَ به، ذكروا في إسناده محمّدَ بن جعفرِ بن الزبير. انظر جماعةً منهم في "سنن الدارَقُطْنيّ" (١/ ٥-٩ بأرقام ١-٢، و١٠ برقْم ٦).

قال الحاكم (١/ ١٣٢-١٣٣): «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخينِ؛ فقدِ احتجّا جميعًا بجميع رواته، ولم يخرِّجاه، وأظنّهما - والله أعلمُ - لم يخرِّجاه لخلافٍ فيه علىٰ أبي أسامةَ، علىٰ الوليد بن كثيرٍ».

ويعني بالخلاف ما رواه أبو داودَ في "السنن" (١/ ١٧٨-١٧٩ برقْم ٦٤) عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، والحسنِ بن عليٍّ الحُلْوانيِّ، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (١/ ٤٦ برقْم ٥٢) عن هنّادِ بن السَّريّ، والحسينِ بن حُرَيثٍ، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ١٣٣) من طريق الحُمَيديّ، ومحمّدِ بن عثمانَ بنِ كَرَامةَ.

كلُّهم عن أبي أسامةَ، عنِ الوليدِ بن كثيرٍ، عن محمّدِ بن عبّاد بن جعفرٍ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمرَ، به.

وكذٰلك رواه خلقٌ عن أبي أسامةَ به، فذكروا في الإسناد محمّدَ بنَ عبّادِ بن جعفرٍ. انظر جماعةً منهم في "سنن الدارَقُطْنيّ" (١/ ٨-١٢ بأرقام ٣-١٠، سوىٰ رقْمِ ٦).

واختلف العلماء في ذٰلك، فقال أبو داودَ عن هٰذا الوجهِ الثاني: «هو الصوابُ».

وسأل ابن أبي حاتمٍ - كما في "العلل" (١/ ٥٤٦) - أباه، فقال: «والحديث لمحمّدِ بن جعفرِ بن الزبير أشبهُ»، يعني علىٰ الوجه الأوّلِ.

وقال الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (١/ ١٣): «فلمّا اختُلِف علىٰ أبي أسامةَ في إسناده، أحببنا أن نعلم مَن أتىٰ بالصواب، فنظرنا في ذٰلك.

فوجدنا شُعَيبَ بن أيّوبَ قد رواه عن أبي أسامةَ، عنِ الوليد بن كثيرٍ، علىٰ الوجهينِ جميعًا: عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير، ثم أتبعه: عن محمّدِ بن عبّادِ بن جعفرٍ؛ فصحَّ القولانِ جميعًا عن أبي أسامةَ، وصحّ أنّ الوليدَ بن كثيرٍ رواه عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير، وعن محّمدِ بن عبّادِ بن جعفرٍ، جميعًا عن عبدِ الله بن عبد الله بن عمرَ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنهما.

=

فكان أبو أسامةَ مرّةً يحدّث به عنِ الوليد بن كثيرٍ، عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير، ومرّةً يحدّث به عنِ الوليد بن كثيرٍ، عن محمّدِ بن عبّادِ بن جعفرٍ، والله أعلمُ».

وقال الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٣٣): «هٰذا خلافٌ لا يُوهِن هٰذا الحديثَ؛ فقدِ احتجّ الشيخانِ جميعًا بالوليد بن كثيرٍ ومحمّدِ بن عبّادِ بن جعفرٍ، وإنّما قَرَنَه أبو أسامةَ إلىٰ محمّدِ بن جعفرٍ، ثمّ حدّث به مرّةً عن هٰذا، ومرّةً عن ذاكَ».

والرواية التي جمعتِ الشيخينِ أخرجها الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (١/ ١٤ برقْميْ ١٢، و١٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٣٣)، من طريقينِ عن شُعَيبِ بن أيّوبَ، عن أبي أسامةَ، عنِ الوليد بن كثيرٍ، عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير، ومحمّدِ بن عبّادِ بن جعفرٍ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمرَ، به.

قال الحاكم: «وقد صحّ وثبت بهٰذه الروايةِ صحّةُ الحديث، وظهر أنّ أبا أسامةَ ساق الحديث عنِ الوليد بن كثيرٍ، عنهما جميعًا، فإنّ شعيبَ بنَ أيّوبَ الصَّرِيفِينيَّ ثقةٌ مأمونٌ، وكذٰلك الطريقُ إليه».

ويقوّي هٰذا أيضًا أنّ أبا أسامةَ قد روىٰ الحديثَ علىٰ الوجهينِ من غير طريق شُعيبٍ؛ فقد قال البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢٦١): «وقد رُوِي في إحدىٰ الروايتين عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، عن أبي أسامةَ، كما رواه العامريُّ»، يعني الحسن بنَ عليِّ بن عفّانَ، وفي روايته ذِكْرُ محمّدِ بن جعفرٍ، قال: «وفي الأخرىٰ كما رواه الحُمَيديُّ»، يعني بذِكْر محمّدِ بن عبّادٍ، قال: «وفي إحدىٰ الروايتينِ عن أحمدَ بنِ عبد الحميد الحارثيِّ، عن أبي أسامةَ، كما رواه العامريُّ، وفي الأخرىٰ كما رواه الحُمَيديُّ»، ثمّ قال: «وفي كلّ ذٰلك دلالةٌ علىٰ صحّة الروايتينِ جميعًا».

ثمّ خرّج هٰذه الرواياتِ في (١/ ٢٦١)؛ فانظرها.

وبعدُ، فالأقرب – إن شاء الله – صحّة الحديث بكلا الوجهينِ، كما رجّحه الدارَقُطْنيُّ، ووافقه الحاكم والبيهقيُّ.

وذٰلك لأنّ كثرةَ من روىٰ كلًّا منَ الوجهينِ، ومن فيهم منَ الحفّاظ والثقاتِ – تُبعِد عنهمُ احتمال الوهْم والخطإ؛ لامتناع أن يتوارد ذٰلك الجمعُ علىٰ وهمٍ واحدٍ يشتركون فيه؛ فيقوىٰ الظنّ إذًا بثبوت كلا الوجهينِ عن أبي أسامةَ.

ثمّ قد ثبت أنّه كان يحدّث أحيانًا علىٰ الوجهينِ معًا، أو أنّه كان يحدّث بهٰذا تارةً وبهٰذا تارةً، كما رواه عنه غيرُ واحدٍ؛ فينتفي أن يكون اختلافُ روايته اضطرابًا أو وَهْمًا، ويثبت أنّ الحديث عنده عنِ الوليد بن كثيرٍ علىٰ الوجهينِ معًا.

ويقوّي ذٰلك أنّ غيرَ أبي أسامةَ عنِ الوليد روَوُا الحديثَ عن محمّدِ بن جعفرٍ، وعن محمّدِ بن عبّادٍ.

=

قال الحاكمُ في "المستدرك" (١/ ١٣٣): «وقد تابع الوليدَ بنَ كثيرٍ علىٰ روايته عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير – محمّدُ بن إسحاقَ بنِ يسارٍ القرشيُّ».

وقال الدارَقُطْنيّ في "سننه" (١/ ٩) بعد أن ذكر روايةَ بعضهم بذِكْر محمّدِ بن عبّادٍ: «وتابعه الشافعيُّ، عنِ الثقة عندَه».

أمّا المتابعة الأولىٰ، فقد رواها أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٠٣٥ برقْم ٤٦٩٥)، وأبو داودَ في "السنن" (١/ ١٧٩ برقْم ٦٥)، والتِّرْمذيُّ في "الجامع" (١/ ١٠٩ برقْم ٦٧)، والدارميُّ في "سننه" (١/ ٥٦٩ برقْم ٧٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٣٣)، من طرقٍ عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير، عن عُبيد الله بن عبد الله، عنِ أبيه عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ وسلّم.

ووقع في مطبوعة "المستدرك": (عبدُ الله بنُ عبد الله)، وانظرِ الصواب في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (٨/ ٥٧٢). وسيأتي بيانُ الِاختلاف في تعيين ابن عبد الله بن عمرَ في هٰذا الحديثِ.

وأمّا المتابعةُ الثانية، فقد رواها الدارَقُطْنيّ في "سننه" (١/ ١٠–١١ برقْم ٧) من طريق الشافعيّ قال: أنا الثقةُ، عنِ الوليد بن كثيرٍ، عن محمّدِ بن عبّاد بن جعفرٍ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمرَ، عن أبيه عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

لٰكنْ قال الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٣٣): «وهو أبو أسامةَ، بلا شكٍّ فيه»، يعني لاشتهاره بهٰذا الحديثِ، من غير متابعٍ يُعرَف له عنِ الوليد بن كثيرٍ، والله أعلمُ.

هٰذا، وسبقتِ الإشارة إلىٰ اختلافٍ آخرَ وقع في إسناد هٰذا الحديث، فقد رواه خلقٌ عن أبي أسامةَ، عنِ الوليد بن كثيرٍ، عن شيخه، عن عبد الله بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه.

وقد تصحّفت كلمة (عبدِ الله) في بعض المطبوعات إلىٰ (عُبيدِ الله)، وانظر – مثلًا – "سنن الدارميّ (١/ ٥٦٩ برقْم ٧٥٩)، وقارنْ بما نقله الحافظ ابن حجرٍ في "إتحاف المهرة" (٨/ ٥٤٠).

وانظر – مثلًا آخرَ – "شرحَ معاني الآثار" للطحاويّ (١/ ١٥ برقْم ٢٤)، وقارنْه بما في "شرح مشكل الآثار" للطحاويِّ نفسِه (٧/ ٦٣ برقْم ٢٦٤٤).

وانظر – مثالًا ثالثًا – في تعليق ماهرٍ الفَحْل علىٰ "صحيح ابن خزيمةَ" (٢١٠–٢١١).

وقد ذكر البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٢/ ٨٧–٨٨) خلافًا على الوليد بن كثيرٍ في (عبدِ الله) و(عُبيد الله)؛ فراجعْه.

=

هٰذا، وقد رواه ابن إسحاقَ كما سبق عن محمّدِ بن جعفرٍ، فقال: عن عُبيد الله.

وكذٰلك رواه أبو داودَ في "السنن" (١/ ١٧٩ برقْم ٦٦)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (١/ ٢١-٢٢ بأرقام ٢٥-٢٧)، من طرقٍ عن حمّادِ بن سلمةَ، عن عاصمِ بن المنذر، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عمرَ، عن أبيه عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ وسلّم.

وفي هٰذه الطريقِ اختلافٌ؛ فقد قال أبو داودَ: «حمّادُ بن زيدٍ وقفه عن عاصمٍ».

وقال الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (١/ ١٩): «وخالفه حمادُ بن زيدٍ، فرواه عن عاصمِ بن المنذر، عن أبي بكرِ بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمرَ، عن أبيه، موقوفًا غيرَ مرفوعٍ، وكذٰلك رواه إسماعيلُ بن عليّةَ، عن عاصمِ بن المنذر، عن رجلٍ لم يُسَمِّهِ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، موقوفًا أيضًا».

فالظاهر أنّ الموقوف هو المحفوظُ عن عاصمِ بن المنذر، لٰكنّه من وجهٍ يشهد لرواية محمّدِ بن إسحاقَ بذِكْر عُبيد الله، والله أعلمُ.

نعودُ إلىٰ الخلاف في ابن عبد الله بن عمرَ في هٰذا الحديثِ، فقدِ اختلف العلماء في ذٰلك، قال البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٢/ ٨٥): «غيرُ أبي أسامة يرويه عن عُبيد الله بن عبد الله بن عمرَ، وكان شيخُنا أبو عبد الله الحافظُ - يعني الحاكمَ - يقول: الحديث محفوظٌ عنهما جميعًا، وكلاهما رواه عن أبيه، وإليه ذهب كثيرٌ من أهل الروايةِ، وكان إسحاقُ بن إبراهيمَ الحنظليُّ رحمه الله يقول: غلِط أبو أسامةَ في عبد الله بن عبد الله، إنّما هو عُبيد الله».

ونقل ابن الملقّن في "البدر المنير" (٢/ ٩٥) عن بعضهم أنّه قال: «الأكثرونَ صحّحُوا الروايتينِ جميعًا، وقالوا: إنّ عبد الله وعُبيدَ الله رَوَيَاه عن أبيهما».

والأقرب - والله أعلمُ - قول إسحاقَ بنِ راهُويهْ؛ فإنّ الرواة اختلفوا علىٰ الوليدَ بن كثيرٍ، فتفرّد أبو أسامةَ بذِكر عبد الله، وقال غيرُه عُبيدُ الله، منهم عيسىٰ بنُ يونُس، وعبّادُ بن صُهَيبٍ، ومخالفتُهم تُضعِف الظنّ بضبط أبي أسامةَ، وبثبوت روايته بذِكْر عبد الله عنِ الوليد بن كثيرٍ.

ثمّ إنّ ذِكرَ عُبيدِ الله هو الثابتُ في رواية ابن إسحاقَ وعاصمِ بن المنذر، من غيرِ اختلافٍ بين الرواة عنهم، وهٰذا دليلُ ضبطٍ.

والوليد بن كثيرٍ لو لم يُختلَف عليه - لم يكنْ أرجحَ منِ ابن إسحاقَ مع عاصمِ بن المنذر، كيف وقد اختُلِف عليه؟! كيف وأكثر الرواة عنه يقولون (عُبيدُ الله)؟!

وعلىٰ كلّ حالٍ، فمهما كان الصواب منَ الوجهينِ؛ فإنّ عبدَ الله وعُبيدَ الله ثقتانِ، وكيفما دار الحديث، دار علىٰ ثقةٍ؛ فهو صحيحٌ إن شاء الله تعالىٰ.

=

وقد صحّحه جمعٌ من العلماء يطولُ استقصاؤهم، حتّىٰ قال الخطّابيّ في "معالم السنن" (١/ ٨٥): «وكفىٰ شاهدًا علىٰ صحّته أنّ نجوم الأرض من أهل الحديث قد صحّحُوه وقالوا به، وهمُ القدوة، وعليهِمُ المُعوَّلُ في هٰذا البابِ».

والمقام هنا لا يتّسع لاستيفاء الكلام علىٰ هٰذا الحديث من جميع طرقه، بما فيها منِ اختلافاتٍ إسناديّةٍ ومتنيّة، وما أعلّه به قومٌ، وما أُجِيبوا به، وما قاله العلماء في تصحيحه وتوثيق رواته، فأقنع بما سبق، وهو كافٍ في تثبيت صحّة الحديثِ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(١). رواه ابنُ ماجهْ في "السنن" (١/ ٤٢١ برقْم ٥٢١) عن محمودِ بن خالدٍ، والعبّاس بن الوليد الدمشقيّان، عن مروانَ بنِ محمّدٍ، عن رِشْدِينِ بن سعدٍ، عن معاويةَ بنِ صالحٍ، عن راشدِ بن سعدٍ، عن أبي أمامةَ الباهليِّ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إنّ الماء لا ينجّسه شيءٌ إلّا ما غلب علىٰ ريحه وطعمه ولونه». هٰكذا بالواو.

أمّا اللفظُ الذي ذكره الشارح، فقد قال عنه ابن كثيرٍ في "تحفة الطالب" (ص٢١٦): «لم أرَه في شيءٍ من كتب الحديثِ».

ورواه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢٥٩) من طريق أبي الأزهر أحمدَ بنِ الأزهر النَّيْسابُوريِّ، عن مروانَ بنِ محمّدٍ به.

ومحمودٌ ثقةٌ، والعبّاس – هو الخلّالُ – وأبو الأزهر صدوقان، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" – علىٰ الترتيب – (ص٤٥٥، و٢٣٧، و١٧).

لٰكن روىٰ الدارقطنيُّ في "السنن" (١/ ٣٠ برقْم ٤٥) من طريق أبي شرحبيلَ عيسىٰ بنِ خالدٍ، عن مروانَ بنِ محمّدٍ به، لٰكن أبدل ثوبانَ بأبي أمامةَ، رضي الله تعالىٰ عنهما.

وأبو شرحبيلَ هٰذا هو ابن أبي اليمان، ترجم له الشيخ مقبلٌ في "تراجم رجال سنن الدارقطنيّ" (ص٣٢٩)، ونقل عنِ ابن مَنْدَهْ في "الكنىٰ والألقاب" (ص٤١٧) أنّه ترجم له، وذكر ثقتين رويا عنه، ولم أجد من وثّقه؛ فهو مستورٌ.

وروايته هٰذه المخالفةُ لغيره – منكرةٌ، والمحفوظ عن مروانَ بنِ محمّدٍ – الروايةُ عن أبي أمامةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وكذٰلك رواها غيرُه عن رِشْدينٍ.

فقد أخرج يعقوبُ بن سفيانَ في "مشيخته" (المنتقىٰ: ص١١٧ برقْم ١٦٠) عن محمّدِ بن يزيدَ الحِزَاميِّ، والطبرانيُّ في "الأوسط" (١/ ٢٢٦ برقْم ٧٤٤)، والدارقطنيُّ في "السنن" (١/ ٣١-٣٢ برقْم
=

٤٧)، وابن عَديٍّ في "الكامل" (٤/ ٥٧٦ برقْم ٦٩٧٢) من طرقٍ عن محمّدِ بن يوسفَ الغَضِيضيّ، كلاهما عن رِشْدِينٍ به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن معاويةَ بنِ صالحٍ إلّا رِشْدينٌ».

قال البُوصِيريُّ في "مصباح الزجاجة" (١/ ٢٦١): «هٰذا إسنادٌ فيه رِشْدِينٌ، وهو ضعيفٌ».

وعليه، فالحديث من هٰذه الطريق ضعيفٌ، لٰكنْ لها متابعاتٌ.

فقد أخرجه ابن عديٍّ في "الكامل" (٤/ ٧٩-٨٠ برقْم ٥٥٠٧) من طريق حفصِ بن عمرَ، وأخرجه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢٥٩) من طريق بقيّةَ بنِ الوليد، كلاهما عن ثورِ بن يزيدَ، عن راشدِ بن سعدٍ به.

قال ابن عَديٍّ في "الكامل": «هٰذا الحديثُ ليس يُوصِلُه عن ثورٍ إلّا حفصُ بنُ عمرَ». ثمّ قال (٤/٨١): «أحاديثه كلُّها إمّا منكرُ المتن أو منكرُ الإسناد، وهو إلىٰ الضعف أقربُ».

وكذّبه أبو حاتمٍ، والساجيُّ، ووهّاه غيرُهما، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٢٢٨-٢٣٠).

وقد تعقّب أبا أحمدَ بنَ عَديٍّ - ابنُ الملقّن في "البدر المنير" (٢/ ٨١)، قال: «قد رواه بقيّةُ أيضًا عنه». يعني: فينتفي التفرُّدُ.

وهٰذا الِاعتراضُ غير متّجهٍ؛ فإنّ بقيّةَ مدلّسٌ، وقد عنعن؛ ولذٰلك قال الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٦/ ١٥٤): «وإنّي لَأخشىٰ أن يكون بقيةُ تلقّاه عنه - يعني حفصَ بنَ عمرَ - ثمّ دلّسه». وعليه، فلا نتحقّق أنّه متابعٌ أصلًا.

فهٰذه المتابعاتُ لا تزيد روايةَ رِشْدينٍ عن معاويةَ بنِ صالحٍ - شيئًا؛ فإنّها كعدمها.

وذٰلك معنىٰ قول الدارقطنيّ في "سننه" (١/ ٣٢): «لم يرفعه غيرُ رِشْدِينِ بن سعدٍ، عن معاويةَ بنِ صالحٍ، وليس بالقويّ»، فكأنّه لم يعتدّ بالطريقين الأُخرَيينِ.

وبذٰلك يندفع اعتراض ابن دقيق العيد في "الإمام" بتلك الروايتين عن ثورِ بن يزيدَ، كما حكاه الزيلعيُّ في "نصب الراية" (١/ ٩٤)؛ فإن تلك الروايتين في وهائهما لا تنفيان التفرُّدَ المذكورَ في كلام الدارقطنيّ. والله أعلمُ.

هٰذا، وقد روىٰ الحديثَ عن راشدِ بن سعدٍ - الأحوصُ بن حكيمٍ، فخالف الرواياتِ المسندةَ السابقةَ. لٰكنّه اختُلِف عليه علىٰ وجهين:

=

الأوّل: رواه الدارقطنيُّ في "السنن" (١/ ٣٠ برقْم ٤٦) من طريق إبي إسماعيلَ المؤدِّبِ، وأبي معاويةَ الضريرِ، كلاهما عنِ الأحوص بن حكيمٍ، عن راشدِ بن سعدٍ، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره مرسلًا.

وأبو إسماعيلَ قال في "التقريب" (ص٢٩-٣٠): «صدوقٌ يُغرِب». وأبو معاويةَ حافظٌ معروفٌ.

والثاني: رواه الدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ٣٢ برقْم ٥٠) من طريق أبي أسامةَ، عنِ الأحوص بن حكيمٍ، عن أبي عونٍ وراشدِ بن سعدٍ قالا، فذكره مقطوعًا، من قولهما.

وأبو أسامةَ حافظٌ معروفٌ.

وروىٰ الحديث عنِ الأحوصِ - عيسىٰ بنُ يونسَ، واختُلِف عليه بالإرسال والوقف، كالوجهين السابقين.

فروىٰ أبو مُسْهِرٍ عبدُ الأعلىٰ بنُ مُسْهِرٍ، كما في "نسخةِ أبي مُسْهِرٍ" (ص٢٦ برقْم ٦)، والطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦) من طريق عليِّ بن معبدٍ، والدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ٣٢ برقْم ٤٩) من طريق معلَّىٰ بنِ منصورٍ، ثلاثتُهم عن عيسىٰ بنِ يونُسَ، عنِ الأحوص بن حكيمٍ، عن راشدِ بن سعدٍ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره مرسلًا.

وأبو مُسْهِرٍ وعليٌّ ومعلَّىٰ ثقاتٌ، كما قال في "التقريب" - علىٰ الترتيب - (ص٢٧٤، و٣٤٤، و٤٧٣).

ورواه مسدّدٌ في "مسنده" - كما نقله البُوصِيريُّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (١/ ٢٦٧) - عن عيسىٰ بنِ يونُسَ، عنِ الأحوص بن حكيمٍ، عن راشدِ بن سعدٍ قال، فذكره مقطوعًا، من قوله.

ومسدّدٌ حافظٌ معروفٌ.

والوجه الأوّل فيه زيادةٌ، وهي مقبولةٌ منَ الثقاتِ. مع أنّه هو المشهور عن عيسىٰ بنِ يونسَ، كذا حكاه عنه ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (١/ ٥٤٧)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢٦٠)، وعبدُ الغنيّ المقدسيُّ، كما نقله عنه ابن عبد الهادي في "تعليقته علىٰ العلل" (١/ ٢٢). والله تعالىٰ أعلمُ.

وبعدُ، فالأحوص قدِ اضطرب في هٰذا الإسناد، فرواه عنه الثقات علىٰ وجهين: الأوّل: يرويه جماعةٌ: أبو إسماعيلَ المؤدِّب، وأبو معاويةَ الضريرُ، وهو المحفوظ عن عيسىٰ بنِ يونسَ، والثاني: يرويه حمّادُ بن أسامةَ. لٰكنّ الجميع اتّفق علىٰ ترك ذِكْر أبي أمامةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

=

طهارةُ القلّتين: تغيَّر أم لا، وظاهرَ الثاني طهارةُ غيرِ المتغيِّر: قلّتين أو أقلَّ، فخُصَّ عمومُ كلٍّ منهما بالآخر.[١]

وفي غير الأحكام، كـ(**متن**)، أيْ حديثِ «(**لا عَدْوَىٰ**)، ولا طِيَرَةَ».[١] رواه مسلمٌ،[٢] وغيرُه،[٣] من حديث جابرٍ مرفوعًا.[٤]

والأحوصُ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٦): «ضعيف الحفظ»، وروايته علىٰ ضعفها أصلحُ من رواية رِشدِينٍ عن معاويةَ بنِ صالحٍ، ولذٰلك رجّحها الأئمّة.

فقد نقل ابن أبي حاتمٍ في"العلل" (١/ ٥٤٧-٥٤٨) عن أبيه قال: «والصحيح: مرسلٌ».

وقال الدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ٣٢): «والصواب في قول راشدٍ». يعني موقوفًا عليه.

وقال في "العلل" (٦/ ٢٧٤): «ولا يثبتُ الحديث».

قال البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢٦٠): «والحديث غير قويٍّ». ثمّ روىٰ عنِ الشافعيّ أنّه قال عن هٰذا الحديثِ: «يُروىٰ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم من وجهٍ لا يُثبِت أهلُ الحديث مثلَه».

وحكىٰ النوويّ في "المجموع" (١/ ١١٠) الِاتّفاق علىٰ ضعفه.

وقال ابن الملقّن في "البدر المنير" (٢/ ٨٣): «فتلخّص أنّ الِاستثناء المذكورَ ضعيفٌ، لا يحلّ الِاحتجاج به؛ لأنّه ما بين مرسلٍ وضعيفٍ».

وضعّفه كذٰلك ابن الجوزيّ في "التحقيق" (التنقيح: ١/ ٢٥)، والنوويّ في "خلاصة الأحكام" (١/ ٦٩-٧٠)، والزيلعيُّ في "نصب الراية" (١/ ٩٤، و٩٥)، والعراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (١/ ٧٧)، والألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٦/ ١٥٢-١٥٦).

(١). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٨٠).

وشرحه أنّ حديث القلّتين محكومٌ فيه بطهارة الماء الكثير، وظاهره عموم هٰذا الحكمِ لحالَيْ تغيُّره وعدمِ تغيّره، وذٰلك الحكمُ مخصوصٌ بالحديث الآخر؛ لأنّه نصٌّ في نجاسة الماء المتغيّر، فهو في قوّة الخاصّ؛ فيُقتصَرُ في حديث القلّتينِ علىٰ صورة عدم التغيّر. والحديث الثاني محكومٌ فيه بطهارة الماء المخالط لنجاسةٍ غيرَ متغيِّر بها، وظاهره عموم هٰذا الحكمِ لصورتيِ الماء الكثير والقليل، وذٰلك الحكمُ مخصوصٌ عندهم بمفهوم حديث القلّتين؛ لأنّ مفهومَه المخالِفَ خاصٌّ في القليل؛ فيُقدَّم، ثمّ يُقتصَرُ في الحديث الثاني علىٰ صورة الماء الكثير. فحصل بذٰلك تخصيص جهة العموم في كلٍّ منَ الحديثين بجهةِ الخصوص – أو ما في معناه – في الآخر.

وفي هٰذا الجمعِ نظرٌ، محلُّه كتب الفقه، وشرح الحديث. والله أعلمُ.

و(عدوىٰ) اسمٌ منَ (الإعداء)، قال في "النهاية"[٥]: «أعداه الداءُ إعداءً، وهو أنْ يُصِيبه مثلُ ما أصاب صاحبَ الداء».

(**ومَتْنِ**)، أيْ حديثِ «(**فِرَّا**) منَ المجذوم[٦] فِرارَك منَ الأسد». متّفقٌ عليه.[٧]

---

(١). (الطِّيَرَةُ) مصدرُ (تطيَّر)، بمعنىٰ تشاءم، وأصله التطيُّر بالسَّوَانِح والبَوَارِح منَ الطير والظِّباء وغيرِهما. انظرِ "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٥١٠)، والسانح ما جاء عنِ الميامن، يتفاءلون به؛ فيَمضون، والبارح ما جاء عنِ المياسر، يتشاءمون منه؛ فيصدُّون. انظر "تهذيب اللغة" للأزهريّ (٤/ ٣٢١-٣٢٣). وانظر "فتح المجيد" للشيخ عبد الرحمٰن بن حسنٍ (٢/ ٦٥٠).

(٢). في "صحيحه" (٧/ ٣٢).

(٣). منهمُ ابنُ حبّانَ في "صحيحه" (١٣/ ٤٩٨ برقْم ٦١٢٨).

(٤). وأخرجه الشيخانِ من أحاديث عبد الله بن عمرَ، وأبي هريرةَ، وأنسِ بن مالكٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم. انظرْ "صحيح البخاريّ" - علىٰ الترتيب - (٧/ ١٣٥ بأرقامِ ٥٧٥٣، و٥٧٥٧، و٥٧٥٦)، وفي "مسلمٍ" (٧/ ٣٤)، وانظر "صحيح مسلمٍ" (٧/ ٣٣-٣٤).

(٥). (٣/ ١٩٢). وكذٰلك قولُه: «(العدوىٰ) اسمٌ منَ (الإعداء)»، هو من كلام ابن الأثير أيضًا.

(٦). المجذوم هو المصاب بالجُذام، والجُذامُ: قال الفِيرُوزَباديُّ في "القاموس المحيط" (ص١٠٨٦): «علّةٌ تحدث منِ انتشار السوداء في البدن كلِّه؛ فيفسِد مِزَاج الأعضاء وهيئتُها، وربّما انتهىٰ إلىٰ تأكُّل الأعضاء وسقوطها عن تقرُّحٍ».

(٧). كذا قال الشارح.

وقد علّقه البخاريُّ (٧/ ١٢٦ برقْم ٥٧٠٧) عن شيخه، قال: وقال عفّانُ: ثنا سُلَيمُ بن حَيّانَ، ثنا سعيدُ بن مِيناءٍ، سمعت أبا هريرة رضي الله تعالىٰ عنه يقول: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لا عدوىٰ، ولا طِيَرَةَ، ولا هامَةَ، ولا صفرَ، وفِرَّ منَ المجذوم فرارَك منَ الأسد».

والجزء الأوّل منَ الحديث - دون الجزء الذي ذكره الشارح - رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ٣١) من وجهٍ آخرَ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وقولُ الحافظ ابنِ حجرٍ في "النزهة" (ص٩٠) إنّه في "الصحيح"، يريد به - والله أعلمُ - أنّه مذكورٌ في "البخاريّ"، لا أنّه مرويٌّ فيه مسندًا. علىٰ أنّ بعض العلماء يجعل مثل هٰذا متّصلًا، انظر - مثلًا - "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (١/ ١٤٥)؛ فيكون داخلًا في مسمّىٰ "الصحيح".

=

فظاهر الحديثين التعارضُ؛ إذِ الأوّل يدلُّ علىٰ نفي الإعداء مطلقًا، والثاني علىٰ إثباته المؤَكَّد بالأمر؛ للجَزْم المشبَّه بالحتم.[١]

وكذا حديثُ «لا يُورِدْ مُمْرِضٌ علىٰ مُصِحٍّ».[٢]

وقد سلك العلماء في وجه الجمع بينهما مسالكَ.

(**فـ**)قال جماعةٌ - منهمُ ابنُ الصلاحِ[٣] - إنّ (**ذاك**) الحديثَ الأوّلَ نفيٌ (**للطَّبْع**)، أيْ طَبْعِ الأمراض،[١] (**وذا**) الحديثَ الثانيَ (**لِلاستقرا**).[٢]

وبعدُ، فالحديث قد وصله أبو الشيخ بنُ حَيّانَ في "أمثال الحديث" (ص١١٧-١١٨ برقْم ١٦٣)، فرواه عن سَلْمِ بن عصامٍ، عن يحيىٰ بنِ حكيمٍ، عن أبي داودَ الطيالسيِّ، وأبي قتيبةَ سَلْمِ بن قتيبةَ. ورواه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٣٥) من طريق عمرِو بن مرزوقٍ.

ثلاثتهم عن سُليمِ بن حَيّانَ به، أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «فِرَّ منَ المجذوم فرارَك منَ الأسد».

سَلْمُ بن عصامٍ، قال أبو الشيخ في "طبقات المحدّثينَ بأصبهانَ" (٣/ ٥٠٩): «كان شيخًا صدوقًا، صاحبَ كتابٍ، وكتبنا عنه أحاديث غرائبَ»، وقال أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٣٣٧): «صاحب كتابٍ، كثيرُ الحديث والغرائب». وحديثه هٰذا رُوي من غير طريقه؛ فارتقعتِ الظِّنّة.

والحديث بهٰذه الطرقِ صحيحٌ. وقد صحّحه البيهقيُّ في "السنن الصغرىٰ" (المنّة الكبرىٰ: ٦/ ٢٠٣)، والبغويُّ في "شرح السنّة" (١٢/ ١٦٧).

وللحديث طرقٌ أخرىٰ ضعيفةٌ، وفيما ذكرتُ غنيةٌ عنها. والله أعلمُ.

(١). انظر "شرح النزهة" للملّا عليٍّ القاريْ (ص٣٦٧).

(٢). متّفقٌ عليه، أخرجه البخاريّ (٧/ ١٣٨ برقْم ٥٧٧٠)، ومسلمٌ (٧/ ٣١) من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

قال النوويُّ في "شرح مسلم" (١٤/ ٢١٧): «قال العلماء: المُمْرِض: صاحب الإبل المِرَاض، والمُصِحُّ: صاحب الإبل الصِّحاح، فمعنىٰ الحديث: لايوردْ صاحبُ الإبل المِرَاضِ إبلَه علىٰ إبل صاحب الإبل الصِّحَاح».

(٣). في "علوم الحديث" (ص٢٨٥).

[١٣٨/ب] بيانه أنّ هٰذه الأمراضَ لا تُعْدِي بطَبْعها،(٣) ولٰكنّ الله تبارك وتعالىٰ / جعل مخالَطة المريض بها للصحيح – سببًا لإعدائه مَرَضَه، ثمّ قد يتخلّف ذٰلك عن سببه، كما في سائر

---

(١). قال الراغب في "مفردات القرآن" (ص٥١٥): «الطَّبْعُ: أنْ تُصوِّر الشيءَ بصورةٍ ما، كطبع السِّكَة، وطبع الدراهم ... والطبيعة التي هي السجيّة؛ فإنّ ذٰلك هو نقش النفس بصورةٍ ما، إمّا من حيثُ الخِلقةُ، وإمّا من حيثُ العادةُ، وهو فيما ينقش به من حيثُ الخِلقةُ أغلبُ ... وطبيعة الدواء: ما سخّر الله له من مِزاجِه».

فطبيعة الأمراض هي قوّتها التي تسبّب اختلال من قامت به.

(٢). تفسير السببيّة الواردةِ في كلام ابن الصلاح، وسيأتي نصُّه، بالِاستقراء – غير صحيحٍ، وهو جارٍ علىٰ طريقة الأشعريّة؛ فإنّ السبب عندهم هو ما اقترن وجودُه في العادة مع وجود مسبَّبه، من غير مناسبةٍ له، ولا تأثيرٍ في إيجاده، وحيث اطّرد اقترانُهما في العادة وجودًا وعدمًا؛ فإنّ سببيّةَ أحدهما للآخر إنّما تُعرَف بالِاستقراء، فالتعبير بـ(الِاستقراء) عنِ (السبب) عندهم – تعبيرٌ بالدالّ عن مدلوله.

والصواب الذي دلّ عليه الكتاب والسنّة، وأجمع عليه سلف الأمّة، وجمهورُها – إثبات الأسباب حقيقةً، وأنّها مؤثّرةٌ في مسبَّباتها، لٰكنّها غير مستقلّةٍ بالتأثير؛ فإنّ الله تعالىٰ هو خالق ما فيها من قوًى، وهو خالق ما يحصل عن تلك القوىٰ من آثارٍ.

(٣). الصواب أنّ الله تعالىٰ قد جعل في الكائنات المسبِّبة لهٰذه الأمراضِ المعديةِ قوًى وطبائعَ، تنتقل بها من جسم المريض إلىٰ جسم الصحيح بمخالطته مثلًا؛ فتُمرِضه كما أمرضتِ الأوّلَ، وهي في ذٰلك سببٌ يقدّره الله، ويفعل به بحكمته وقدرته، لا أنّها مستقلّة بالتأثير؛ فإنّها قد يضعف بعض شرائط تأثيرها، أو يتخلّف، وقد يعارضها مانعٌ، أو لا تصادف محلًّا قابلًا؛ فلا تحصل العدوىٰ.

وقال شيخ الإسلام في "درء التعارُض" (٦/ ٤٩): «وهٰذا مذهب سلف الأمّة، وأئمّتِها، وجمهورِ علمائها: يثبتون ما في الأعيان منَ القُوَىٰ والطبائعِ ... ويقولون عن هٰذه الأمورِ: جعلها الله أسبابًا لأحكامها، وهو يفعل بها».

وقال في "مجموع الفتاوىٰ" (٩/ ٢٨٧–٢٨٨): «ومنَ الناس من ينكر القُوَىٰ والطبائعَ، كما هو قول أبي الحسن ومنِ اتّبعه من أصحاب مالكٍ والشافعيّ وأحمدَ وغيرِهم، وهٰؤلاءِ المنكرونَ للقُوىٰ والطبائعِ ينكرون الأسباب أيضًا، ويقولون: إنّ الله يفعل عندها لا بها ... وهٰؤلاء خالفوا الكتاب والسنّة وإجماع السلف، مع مخالفة صريح العقل والحسّ».

=

الأسباب. ففي الحديث الأوّل: نفىٰ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ما كان يعتقده الجاهل من أنّ ذٰلك يُعدِي بطَبْعه، ولهٰذا قال: «فمَن أعدَىٰ الأوّلَ»؟![1] وفي الثاني: أَعْلَمَ بأنّه سبحانه جعل ذٰلك سببًا لذٰلك، وحذّر منَ الضرر الذي يَغْلِب وجودُه عند وجوده، بفعله تعالىٰ.[2]

(وقيل)، أيْ قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "شرح النخبة"[3]: «**(بلِ)** الأَوْلىٰ في الجمع بينهما أن يقالَ إنّ نفيه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم للعَدْوىٰ باقٍ علىٰ عمومه، وقد صحَّ قولُه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لا يُعْدِي شيءٌ شيئًا»،[4] وقولُه لمن عارضه بأنّ البعيرَ الأجْرَبَ

وقال ابن القيّم في "شفاء العليل" (٣/ ١٠١٣): «فإنكار الأسباب والقُوىٰ والطبائعِ - جحدٌ للضروريّات، وقدحٌ في العقول والفِطَر، ومكابرةٌ للحسّ، وجحدٌ للشرع والجزاء».

ثمّ قال (٣/ ١٠٨٥): «وقد أودع [الله] العالَمَ منَ القُوَىٰ والطبائع والغرائز والأسباب والمسبَّبات - ما به قام الخلق والأمر، وهٰذا قول جمهور أهل الإسلام، وأكثر طوائف النُّظّار، وهو قول الفقهاء قاطبةً، إلّا من خلّىٰ الفقهَ ناحيةً، وتكلّم بأصول النُّفَاة؛ فعادىٰ فقهَه أصولُ دينه».

هٰذا وقد يُحمَل قول من قال من العلماء - كأبي عمرٍو ابن الصلاح - بأنّ المرض لا يُعدي بطبعه، علىٰ معنىٰ أنّه لا يُعدي بمجرّدِ طبعه، أي مستقلًّا عن غيره؛ فيصحُّ المعنىٰ، لٰكنّ يبقىٰ اللفظ موهِمًا غير الحقّ، والله أعلمُ.

(١). رواه البخاريُّ في "صحيحه" (٧/ ١٢٨ برقْم ٥٧١٧)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ٣٠). وهو جزءٌ من حديثٍ سبق تخريجُه بلفظ: «لا عدوىٰ، ولا طيرةَ»، وقد جاء في بعض طرقه دون بعضٍ؛ فلزم إعادةُ تخريجه هنا ثانيًا.

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٨٥).

(٣). (ص٩١-٩٢).

(٤). روىٰ هٰذا الحديثَ أبو زرعةَ بنُ عمرٍو بن جريرِ بن عبد الله البَجَليُّ، واختُلِف عليه:

فالوجه الأوّل: رواه إبراهيمُ بن طهمانَ، كما في "مشيخته" (ص١٤٥ برقْم ٨٥)، ورواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في "مسنده" (١/ ٢٢٨-٢٢٩ برقْم ٣٣٩) عن عبدةَ بنِ سليمانَ، والإمام أحمدُ في "المسند" (٢/ ٩٧٠ برقْم ٤٢٨٣) - وكذٰلك التِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٤/ ٢١ برقْم ٢١٤٣) - عن عبد الرحمٰن بن مهديٍّ، والطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٨) من طريق قَبيصةَ بنِ عقبةَ.

=

كلُّهم عن سفيانَ الثوريِّ، عن عُمَارةَ بنِ القعقاع، عن أبي زرعةَ، عن صاحبٍ له، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، قال: قام فينا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فقال: «لا يُعدِي شيءٌ شيئًا»، ثلاثًا، فقام أعرابيٌّ، فقال: «يا رسول الله، النَّقْبة مِنَ الجَرَب تكون بِمِشْفَر البعير أو بذَنَبه في الإبل العظيمة؛ فتَجرَبُ كلُّها»، فقال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «فما أجربَ الأوّلَ؟! لا عدوىٰ، ولا هامَةَ، ولا صَفَرَ، خلَق الله كلّ نفسٍ، فكتب حياتها، ومصيباتِها، ورِزْقَها».

اللفظ لأحمد، والباقي نحوُه.

وفي رواية ابن طهمانَ: عن بعض أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وإبراهيمُ بن طهمانَ قال في "التقريب" (ص٣٠): «ثقةٌ يُغرب». ومن غرائبه هنا وصفُه الرجل المبهمَ بأنّه من أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ولعلّه قاله اجتهادًا.

وعبْدةُ قال في "التقريب" (ص٣١٠): «ثقةٌ ثبتٌ».

وعبدُ الرحمٰن بنُ مهديٍّ من أتقن الناس لحديث سفيانَ، وقال أحمدُ بن حنبلٍ إنّه كان مَعْنِيًّا بحديث سفيانَ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٧/ ٤٣٧).

وقبيصةُ قال في "التقريب" (ص٣٨٩): «صدوقٌ، ربّما خالف». وهو كثير الحديث عن سفيانَ الثوريِّ، انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٤٢٧).

وخالفهم ما رواه الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٨) من طريق مؤمَّلٍ، عن سفيانَ الثوريِّ، عن عُمارةَ بنِ القعقاع، عن أبي زرعةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ومؤمَّلٌ هو ابنُ إسماعيلَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٧): «صدوقٌ سيِّئ الحفظ».

وروايته هٰذه المخالفةُ لروايات أصحاب الثوريِّ الثقاتِ - منكرةٌ، قد وهم فيها لسوء حفظه؛ فسلك الجادّة المعهودةَ من رواية أبي زرعةَ بنِ عمرٍو عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، والجماعة لإتقانهم ومعرفتهم بحديث الثوريّ تثبّتوا؛ فأتوا بالإسناد علىٰ وجهه.

وقد توبع سفيانُ علىٰ هٰذا الوجهِ المحفوظ عنه، فقد روىٰ الحديثَ أبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٩/ ١١٢ برقْم ٥١٨) من طريق جريرِ بن عبد الحميد، عن عُمارةَ بنِ القعقاعِ به. وأتىٰ بالمتن مختصرًا؛ فاكتفىٰ بمحلِّ الشاهد عنِ القصّة.

=

وروىٰ الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٨) من طريق حسّانَ بنِ إبراهيمَ الكَرمانيِّ، عن سعيدِ بن مسروقٍ، عن عُمارةَ بنِ القعقاع، عن أبي زرعةَ، عن رجلٍ من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وسعيدٌ هٰذا هو أبو سفيانَ الثوريِّ، وهو ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٨١).

لٰكنّ الراويَ عنه حسانَ بنَ إبراهيمَ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٩٧): «صدوقٌ يخطئُ».

فهٰذه الروايةُ ضعيفةٌ، وفيها زيادةُ وصفِ الرجل المبهم بأنّه منَ الصحابة، وهي زيادةٌ منكرةٌ، محمولةٌ علىٰ خطإ حسّانَ، وقد يكون توهّم ذٰلك؛ لكثرة رواية أبي زرعةَ عنِ الصحابةِ.

وعليه، فالمحفوظ عن عُمارةَ عن أبي زرعةَ: عن رجلٍ من أصحابه، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه. وما سوىٰ ذٰلك فوهمٌ من قائله. والله أعلمُ.

وعُمَارةُ بن القعقاع، هو ابنُ شُبْرُمةَ الضبّيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤٨): «ثقةٌ».

ثمّ الوجه الثاني: رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٤/ ١٧٥١ برقْم ٨٤٥٨)، وجعفرٌ الفَريابيُّ في "القدر" (ص١٥١-١٥٢ برقْم ٢١٤)، والطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣١٢)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٧/ ٣٣ برقْم ٦٧٦٦)، من طرقٍ عن عبد الله بن شُبْرُمةَ، عن أبي زرعةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، بنحوِ ما سبقَ.

وعبدُ الله بنُ شُبْرُمةَ هو الفقيه المشهور، وهو ثقةٌ، انظر "تقريب التهذيب" (ص٢٤٩).

وهو عمُّ عمارةَ بنِ القعقاع بنِ شُبْرُمةَ، وقد ذكر سفيانُ بن عيينةَ أنّ عُمارةَ أفضلُ من عمّه، زاد غيره: «وأكبرُ». انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ٢٦٣-٢٦٤).

وبعدُ، فالوجه الأوّل أصحُّ إن شاء الله؛ لأنّ عبدَ الله بنَ شُبْرُمةَ سلك الجادّة المعهودةَ في رواية أبي زرعةَ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، أمّا عُمَارةُ، فهو أوثقُ من عمّه، وقد تثبّت في الإسناد؛ فأتىٰ فيه بوجهٍ يبعد حصولُه عن وهمٍ.

ولذٰلك قال أبو حاتمٍ الرازيُّ إنّ الوجه الأوّلَ أشبهُ بالصواب. رواه عنه ابنه في "العلل" (٦/ ٥٦).

وقال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ١٤٣): «رواه - يعني سعيدَ بنَ مسروقٍ - عن عُمَارةَ، عن أبي زرعةَ، عن رجلٍ من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مثلَه».

قال الشيخُ: «وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ أيضًا، ولعلّ هٰذا الرجلَ الذي لم يُسَمَّ مِن أصحابه هو أبو هريرةَ، كما في الرواية الأولىٰ». يعني روايةَ ابنِ شُبْرُمةَ.

=

يكون في الإبل الصحيحة، فيخالطُها، فتَجْرَبُ، حيثُ ردّ عليه بقوله: «فمَن أعدَىٰ الأوّلَ»؟! يعني أنّ الله تعالىٰ ابتدأ ذٰلك في الثاني، كما ابتدأه في الأوّل.

قال الشيخ: «وعليه، فأبو زرعةَ يروي الحديثَ عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: تارةً بدون واسطةٍ، وأخرىٰ عنه - يعني أبا هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه - عنِ ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وفيه نظرٌ من وجوهٍ:

الأوّل: تصحيحه - رحمه الله - حديثَ سعيدِ بن مسروقٍ، وسبق أنّه من رواية حسّانَ بنِ إبراهيمَ عنه، وحسّانُ سيِّئ الحفظ.

الثاني: أنّ الشيخ - رحمه الله - ذكر هٰذا القولَ احتمالًا، فقال: (لعلّ)، ولم يجزم، وهٰذا الِاحتمالُ معارَضٌ باحتمال خطإ حسّانَ بنِ إبراهيمَ، ولم يذكرِ الشيخ ما يرجّح الِاحتمالَ الأوّلَ، ويرجِّح الثانيَ تفرُّدُه عنِ الثقاتِ، مع كونِه معروفًا بالخطإ في غير هٰذا الإسنادِ.

الثالث: تفسيرُ الرجل المبهَم في روايات الثقات بأنّه أبو هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه - بعيدٌ؛ لأنّه جاء في المحفوظ من رواية سفيانَ: (عن رجلٍ من أصحابنا)، ومثل هٰذا لا يُقال في أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه الذي هو صاحب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولأنّ أبا زرعةَ كثيرُ الرواية عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولم يُعهَد منه إبهامُه؛ فلو كان هٰذا الحديثُ عنده عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، لَسمّاه، ولَاستعلن به، وذٰلك لم يكن في شيءٍ من طرق الحديثِ علىٰ كثرتها.

وعلىٰ الوجهِ المحفوظ، فالإسناد ضعيفٌ لإبهام شيخ أبي زرعةَ.

لٰكنْ له شواهدُ كثيرةٌ، منها ما أخرجه البخاريُّ (٧/ ١٢٨ برقْم ٥٧١٧) ومسلمٌ (٧/ ٣٠) من حديث أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لا عدوىٰ، ولا صفرَ، ولا هامَةَ». فقال أعرابيٌّ: «يا رسول الله، فما بالُ إبلي تكون في الرمل كأنّها الظِّباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها، فيُجْرِبها»؟! فقال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «فمن أعدىٰ الأوّلَ»؟!

وقولُه في هٰذا الحديثِ: «لا عدوىٰ» مساوٍ لِما ورد في حديثنا هنا «لا يُعدِي شيءٌ شيئًا».

وأمّا الأمر بالفرار منَ المجذوم، فـ(**سدٌّ ذريعةٍ**)؛ لئلّا يَتَّفِقَ للشخص الذي يخالطه - شيءٌ من ذٰلك بتقدير الله تعالىٰ ابتداءً، لا بالعَدْوَىٰ المنفيَّةِ؛ فيَظُنَّ أنّ ذٰلك بسبب مخالطته؛ فيَعتقِدَ صحّةَ العدوىٰ؛ فيقعَ في الحرج، فأُمِر بتجنُّبه حَسْمًا للمادّة. والله أعلم».[١]

(**ومَن يقول**) في وجه الجمع بينهما - وهو القاضي أبو بكرٍ الباقِلّانيُّ[٢] - إنّ [حديث][٣] العَدْوَىٰ (**مخصوصٌ**[٤] **بهٰذا**) الجُذَامِ، (**ما**) - نافيةٌ - (**وَهَن**)، أيْ غيرُ ضعيفٍ.

وعبارة "التدريب"[٥] عنِ القاضي: «إثباتُ العدوىٰ في الجُذَام ونحوِه - مخصوصٌ من عموم نفي العَدْوىٰ؛ فيكونُ معنىٰ قوله: «لا عدوىٰ»، أيْ إلّا منَ الجُذَام ونحوِه، فكأنّه قال: لا يُعْدِي [شيءٌ][٦] شيئًا، إلّا فيما سبق تبيينٌ له أنّه يُعدِي».

وقيل إنّ الأمر بالفرار رعايةٌ لخاطر المجذوم؛ لأنّه إذا رأىٰ الصحيح، تَعْظُم مصيبته، وتزداد حسرته.[٧]

---

(١). وسبق ابنَ حجرٍ إلىٰ ذٰلك الطبريُّ في "تهذيب الآثار" (٣/ ٣٣-٣٤).

وقال ابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث" (ص٢٢١): «ليس لهٰذا عندي وجهٌ؛ لأنّا نجد الذي أخبرتُك به عَيانًا»، يعني إعداء المجذومِ الصحيحَ بمرضه، وقد رأىٰ الناس اليوم بالمكبّرات الكائناتِ المسبِّبةَ للمرض، وكيف تنتقل من جسم المريض إلىٰ جسم الصحيح، رؤيةً تقطع النزاع في المسألة، والله أعلمُ.

(٢). نقله عنه الحافظ ابنُ حجرٍ في "فتح الباري" (١٠/ ١٦٠).

(٣). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياق.

(٤). كذا في الشرح علىٰ الصواب، وفي المتن علىٰ الهامش: (مخصول) باللام بدلَ الصاد، وهو سَبْقُ قلمٍ.

(٥). (٢/ ٧٨١)، وهي مأخوذةٌ من "فتح الباري"، كما سبق العزوُ إليه.

(٦). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياقُ، وهي ثابتةٌ في "التدريب".

(٧). انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (١٠/ ١٦٠).

وأيّده المصنِّف[١] بحديثِ «لا تُدِيموا النظرَ إلىٰ المجذومين»؛[٢] فإنّه محمولٌ علىٰ هٰذا المعنىٰ.

---

(١). يعني السيوطيّ، في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٨١). وقد سبقه إلىٰ ذٰلك ابنُ حجرٍ في "فتح الباري"؛ فراجعه في الموضع السابقِ العزوُ إليه.

(٢). رواه ابن ماجهْ في "سننه" (٥/ ١٨١-١٨٢ برقْم ٣٥٤٣) من طريق عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، وعبد الله بن سعيدِ بن أبي هندٍ، عن محمّدِ بن عبد الله بن عمرِو بن عثمانَ، عن أمّه فاطمةَ بنتِ الحسين، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ورواه أحمدُ في "المسند" (٢/ ٦٦٢ برقْم ٢٧٦٥)، وابن خزيمةَ في "صحيحه"، كما نقله ابن حجرٍ في "إتحاف المهرة" (٨/ ١٨٨)، وابنُ شاهينٍ في "الناسخ والمنسوخ" (ص٤٠٦ برقْم ٥٣٥)، من طرقٍ عن عبد الرحمٰن بن أبي الزناد به.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٢/ ٤١٧ برقْم ٢٥٠٣٢)، والطبريُّ في "تهذيب الآثار" (٣/ ١٩ برقْم ٤٣)، وابن خزيمةَ في "صحيحه"، كما نقله ابن حجرٍ في "إتحاف المهرة" (٨/ ١٨٨) من طرقٍ عن عبد الله بن سعيدٍ به.

قال البُوصِيريُّ في "مصباح الزجاجة" (٣/ ٤٨٦): «هٰذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ».

وعبدُ الرحمٰن بنُ أبي الزناد، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٨٢): «صدوقٌ تغيّر حفظه لـمّا أقام ببغدادَ، وكان فقيهًا». ومتابعُه: عبدُ الله بنُ سعيدِ بن أبي هندٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٤٨): «صدوقٌ، ربّما وهَم».

وأحدهما يقوّي رواية صاحبه؛ فيزول ما يخشىٰ من خطئهما؛ فالإسناد بهما مجتمعينِ - صحيحٌ إلىٰ شيخهما.

وهو محمّدُ بن عبد الله بن عمرِو بن عثمانَ، المعروفُ بالدِّيباجِ؛ لحُسْن صورته، وهو من أشراف الناس وسادات المسلمين مروءةً وصلاحًا. انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٥١٦-٥٢٣). وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٣-٤٢٤): «صدوقٌ».

وحديثه هنا - عن أمّه، والرجل أعرفُ بحديث أهل بيته وقرابته، وأحفظُ له؛ فهو أرجىٰ لِأَنْ يكون ضبط هٰذا الحديثَ، وأقام إسناده. والله أعلمُ.

وعليه، فالحديث صحيحٌ إن شاء الله.

=

وقيل إنّ النفيَ لِلاعتقاد، والأمرَ بالفرار للفعل.(١)

وقيل إنّ الأمرَ بالفرار للضعفاء، ولذا خصّه بالمخاطَب، وأمّا الكاملون في التوكّل، فلا حرجَ فيه؛ إذ صحّ أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أكل مع مجذومٍ، وقال: / «باسم الله، ثقةً بالله، وتوكُّلًا عليه».(٢) رواه أبو داودَ،(١) وغيرُه.(٢) [١٣٩/أ]

وقد رواه عبدُ الله بنُ عامرٍ الأسلميُّ – أحدُ الضعفاء، انظرِ "التقريب" لابن حجرٍ (ص٢٥١) – عن محمّدٍ الديباجِ، فخالف عبدَ الله بنَ سعيدٍ وعبدَ الرحمٰن بنَ أبي الزناد في إسناده، وزاد ألفاظًا تفرّد بها عنهما في متنه، ورواه عنه أبو ضمرةَ أنسُ بن عياضٍ، وأبو فضالةَ فرجُ بن فضالة، ورواه كلٌّ منهما عنه علىٰ وجوهٍ مضطربةٍ.

انظر مِن ذٰلك في "المسند" للإمام أحمدَ (١/ ١٨٣ برقْم ٥٩١)، و"المسند" لأبي يعلىٰ الموصليِّ (١٢/ ١٤٥ برقْم ٦٧٧٤)، و"الذريّة الطاهرة" للدَّولابيّ (ص٩٠ برقميْ ١٦٠، و١٦١)، و"تهذيب الآثار" للطبريّ (٣/ ٢٠ برقْم ٤٧)، و"إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (٨/ ١٨٨).

ولا أجد داعيًا للتطويل بتفصيل ذٰلك؛ فإنّ الِاضطراب فيه من عبد الله بن عامرٍ نفسِه؛ فإنّه ضعيفٌ، وقد دلَّ بمخالفته من هما أوثقُ منه، وأسلمُ منَ الِاضطراب – علىٰ أنّه لم يُقِم إسناد هٰذا الحديثِ. ومهما قال، فإنّ رواية الضعفاء لا تُعِلّ رواياتِ الثقات.

ولذٰلك قال ابن خزيمة في "صحيحه": «وروىٰ عبد الله بنُ عامرٍ، وأنا أبرأ من عهدته». ثمّ قال: «وقد أخطأ عبدُ الله بنُ عامر مع قلّة إتقانه وسوء حفظه – في هٰذا الإسنادِ». نقله ابن حجرٍ في "إتحاف المهرة" (٨/ ١٨٨).

وقال الضياءُ المقدسيُّ في "المختارة" (١٣/ ٣٧): «والأسلميُّ تكلّم فيه غير واحدٍ منَ الأئمّة، ورواية عبد الله بن سعيدٍ أولىٰ».

وقال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ٥٣): «أصحُّ الطرق هي الطريقُ الأولىٰ: من رواية محمّدِ بن عبد الله بسنده عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما».

(١). ذكره الملّا عليٌّ القاريْ في "شرح النزهة" (ص٣٦٨) احتمالًا.

وهو مبنيٌّ علىٰ طريقة الأشعريّة في نفي الأسباب، حيث جُعِل الفعلُ مبنيًّا علىٰ التعبُّد والِابتلاء، مجرّدًا عنِ تعليله بالِاحتياط، الذي يستدعيه تأثيرُ الأسباب.

(٢). انظر "شرح النزهة" للملّا عليٍّ القاريْ (ص٣٦٨).

=

وهو قول ابنِ أبي جمرةَ، انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (١٠/ ١٦٢).

وينبغي ألّا يُجعلَ هٰذا القولُ خارجًا عنِ الأقوال السابقة، لأنّه موافقٌ لقول من أثبت الأسباب، لٰكنّه زاد تفصيلًا في بيان من ينبغي له الِاحتياط منَ الأسباب، ومن يحسن منه ألّا يلتفتَ إليها.

وبيان ذٰلك أنّ العدوىٰ - كما سبق - سببٌ غير مستقلٍّ بالتأثير؛ فقد لا ينفُذُ مقتضاه لمانعٍ، ومن أقوىٰ ما يمنعه صدقُ التوكُّل علىٰ الله تعالىٰ، وتعلُّقُ القلب به، وعدم التفاته إلىٰ شيءٍ غيرِه، واعتقادُ تفرُّده بالقضاء والقدر؛ فإنّ هٰذا يستجلب من رحمة الله تعالىٰ وحفظه وإكرامه ما هو أقوىٰ في دفع المرض ومنعه من كثيرٍ منَ الأسباب الظاهرة التي يتعاطاها الناس، ويُكسِب النفسَ قوّةً تمتنع علىٰ المرض بإذن الله تعالىٰ. انظر "مِفتاحَ دار السعادة" لابن القيّم (٣/ ١٥٩٨-١٥٩٩)، و"فتحَ المجيد" للشيخ عبد الرحمٰن بن حسنٍ (٢/ ٦٥٧).

(١). في "السنن" (٤/ ٣٤٦-٣٤٨ برقْم ٣٩٢١).

(٢). ورواه كذٰلك التِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٣/ ٤٠٤-٤٠٥ برقْم ١٨١٧)، وابن ماجه في "سننه" (٥/ ١٨١ برقْم ٣٥٤٢)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (١٣/ ٤٨٨ برقْم ٦١٢٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٦-١٣٧)، من طرقٍ عن يونسَ بنِ محمّدٍ المؤدِّب، عنِ المفضَّل بن فَضالةَ، عن حبيبِ بن الشهيد، عن محمّدِ بن المنكدر، عن جابرِ بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

قال التِّرْمِذيُّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلّا من حديث يونسَ بنِ محمّدٍ، عنِ المفضَّل بن فَضالةَ، والمفضّل بن فَضالةَ هٰذا شيخٌ بصريٌّ ... وقد روىٰ شعبةُ هٰذا الحديثَ، عن حبيبِ بن الشهيد، عنِ ابن بريدةَ، أنّ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه أخذ بيد مجذومٍ، وحديثُ شعبةَ أشبهُ عندي وأصحُّ».

ونقل في "العلل الكبير" (ص٣٠٢) عنِ البخاريّ أنّه أعلّه بذٰلك أيضًا.

وخالف الحاكم، فقال: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

وفيه نظرٌ؛ فقد قال ابن عديٍّ في "الكامل" (٩/ ٦٨٥): «وهٰذا لا أعلم يرويه عن حبيبٍ غيرَ مفضَّلِ بن فَضَالةَ ... ولم أرَ في حديثه أنكرَ من هٰذا الحديثِ الذي أمليتُه، وباقي حديثه مستقيمٌ».

وقال الدارقطنيُّ: «تفرّد به المفضَّلُ». ذكره ابن الجوزيّ في "العلل المتناهية" (٢/ ٣٨٦). ومفضَّلٌ هٰذا ضعيفٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ٤١٤-٤١٥).

وأيضًا، فقد خولِف في إسناده، كما ذكره التِّرْمِذيُّ ونقله عنِ البخاريّ.

=

(**أوْ لا**) يُمكِن الجمعُ بين مدلولِي الحديثين، فلا يخلو: إمّا أن يُعرف التأريخ، أو لا. (**فإذْ يُعلَمُ ناسخٌ**) بثبوت تأخُّره، (**قُفِي**)، أيْ عُمِل به، وقد تقدّم الكلام عليه.[1]

(**أو لا**) يُعْلَمُ الناسخُ، فلا يخلو: إمّا أن يمكن ترجيح أحدهما، أو لا. فإنْ أمَكَنَ (**فرجِّح**)ه علىٰ الآخَرِ، بوجهٍ من وجوه الترجيح.[2]

وروىٰ العُقيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ١١٢ برقْم ٦٠٢٩) من طريق عبد الرحمٰن بن زيادٍ، عن شعبةَ، عن حبيبِ بن الشهيد، قال سمعت عبدَ الله بنَ بُريدةَ يقول: «كان سلمانُ رضي الله تعالىٰ عنه يعمل بيديه، ثمّ يشتري طعامًا، ثمّ يبعث إلىٰ المجذَّمين، فيأكلون معه».

ثمّ قال: «هٰذا أصل الحديثِ، وهٰذه الروايةُ أولىٰ».

وللحديث طريقٌ أخرىٰ عن محمّدِ بن المنكدر.

فقد روىٰ ابن عديٍّ في "الكامل" (٢/ ٦٥ برقْم ١٧٤٥) من طريق عُبيد الله بن تَمّامٍ، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ المكّيِّ، عن محمّدِ بن المنكدر، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، بنحو حديثِ المفضَّل بن فَضالةَ، عن حَبيبِ بن الشهيد.

وعبيدُ الله بنُ تَمّامٍ واهٍ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" (٥/ ٣١٩-٣٢٠).

لٰكنْ روىٰ الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٩) هٰذا الحديثَ من طريق محمّدِ بن عبد الله الأنصاريِّ، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ به. ومحمّدُ بن عبد الله هٰذا هو ابن المثنّىٰ القاضي، وهو ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٤).

فارتفعتِ العُهدةُ عن عُبيد الله بن تَمّامٍ، لٰكنّ شيخه: إسماعيلَ بنَ مسلمٍ - متّفقٌ علىٰ ضعفه، والصحيح أنّه شديد الضعف، وإن كان الأئمّة قدِ اختلفوا في كَتْب حديثه أو تركه، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣/ ٢٠٠-٢٠٤).

والحاصل: أنّ الحديث ضعيفٌ، وروايةُ إسماعيلَ بنِ مسلمٍ واهيةٌ؛ فلا تقوّيه. والصواب فيه ما رُوي عن شعبةَ عن حَبيبِ بن الشهيد، علىٰ ما قال البخاريُّ والتِّرْمذيُّ أوِ علىٰ ما قاله العقيليُّ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

وقد ضعّف الحديثَ أيضًا ابنُ الجوزيّ، فأورده في "العلل المتناهية" (٢/ ٣٨٦-٢٨٧).

(١). يعني في نوع (الناسخ والمنسوخ)؛ فانظره (ص٣٢٣).

(٢). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص٩٣، و٩٥).

وهي كثيرةٌ،[١] قسّمها المصنّف[٢] إلىٰ سبعة أقسامٍ: الأوّلُ: ترجيحٌ بحال الراوي، والثاني: ترجيحٌ بالتحمُّل، والثالثُ: ترجيحٌ بكيفيّة الرواية، والرابعُ: ترجيحٌ بوقت الورود، والخامسُ: ترجيحٌ بلفظ الخبر، والسادسُ: ترجيحٌ بالحُكْم، والسابعُ: بأمرٍ خارجيٍّ.

وفي كلٍّ من هٰذه السبعةِ وجوهٌ كثيرةٌ، بلغ مجموعُها أكثرَ من مِائةِ مرجِّحٍ؛[٣] لأنّ المرجّحاتِ غيرُ منحصرةٍ، مثارها[٤] غلبة الظنّ؛[٥] فكلّ ما كان فيه الظنُّ أغلبَ، يكون راجحًا علىٰ غيره.

ومنع بعض العلماء الترجيحَ في الأدلّة، قياسًا علىٰ البيِّنات، وقال: «إذا تعارضا، لزم التخيير، أو الوقفُ».[٦]

ورُدَّ بأنّ مالكًا يرىٰ ترجيح البيّنة علىٰ البيّنة أيضًا.[٧] ومن لم يرَ ذٰلك يقول: «البيّنة مستنِدةٌ إلىٰ توقيفيّاتٍ تعبُّديّةٍ، ومِن ثَمّ لا تُقبل إلّا بلفظ الشهادة».[١]

---

(١). انظرِ "الِاعتبار" للحازميّ (١/ ١٣١).

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٨٢، و٧٨٤، و٧٨٤، و٧٨٥، و٧٨٦، و٧٨٧).

(٣). بلغت تحديدًا تسعةً ومِائةَ مرجّحٍ. وعدّ منها العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٨٤٦-٨٥٢) مِائةً وعشرًا.

(٤). مثارُها هنا أيْ ضابطُها، وإلّا، فإنّ المرجِّحاتِ هي مثار الظنِّ في الحقيقة، لا العكسُ. انظر "حاشية العطّار علىٰ شرح جمع الجوامع" (٢/ ٤١٩).

(٥). انظر "جمع الجوامع" للتاج السُّبْكيّ (ص٤٦٨)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٧٨٧).

(٦). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٧٨٧).

ولا تصحُّ نسبة هٰذا القولِ إلىٰ أحدٍ.

نعم، حكاه الباقلّانيّ عن أبي عبد الله البصريِّ، المعروفِ بـ(جُعْلٍ)، وهو من رءوس المعتزلة، وفقهاء الحنفيّة، انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٢٢٤-٢٢٥)، وقال الجوينيُّ في "البرهان" (٢/ ٧٤١): «ولم أرَ ذٰلك في شيءٍ من مصنَّفاته، مع بحثي عنها»، ونقل عنه الزركشيُّ في "البحر المحيط" (٦/ ١٣٠) أنّه قال: « ولعلّ القاضيَ ألزمه إنكارَ الراجح إلزامًا، علىٰ مذهبه في إنكار الترجيح في البيّنات».

(٧). انظرِ "البرهان" للجوينيّ (٢/ ٧٤٢).

(**وإذا يَخفَىٰ**) الترجيحُ، بأنْ لم يُمكِنْ، فـ(**قِف**) عنِ العمل بأحد الحديثين، حتّىٰ يتبيَّن أمرُه.[٢]

فصار ما ظاهرُه التعارضُ علىٰ هٰذا الترتيبِ: الجمعُ إنْ أمكَنَ، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيحُ إنْ تعيَّن، ثمّ التوقّفُ.[٣] وقيل: يُفتي بواحدٍ منهما، أو يفتي بهٰذا في وقتٍ، وبهٰذا في آخَرَ.[٤]

والتعبير بـ(التوقُّف) أولىٰ منه بـ(التساقُط)؛ لأنّ خفاءَ ترجيحِ أحدِهما [علىٰ][٥] الآخَرِ: إنّما هو بالنسبة للمعتبِرِ في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، [أو يظهر له في][٦] غير تلك الحالة، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ. والله أعلم.[٧]

---

(١). انظرِ "الإبهاج" للتاج السُّبْكيّ (٣/ ١٧٩٠).

(٢). انظر "نخبة الفكر" لابن حجرٍ (ص٢٠٠).

(٣). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص٩٥).

(٤). انظرِ "اختصار علوم الحديث" لابن كثيرٍ (ص٢٦٩).

(٥). في "الأصل": (عن)، ويُحتمَل صحّتُها علىٰ بُعدٍ، بأنْ تُجعَل متعلّقةً بقوله: (خفاء)؛ فيكون المعنىٰ: لأنّ كون أحدِهما مرجِّحُه أخفىٰ، بمعنىٰ أنّه أضعف، إنّما هو بالنسبة للمعتبِر. ولا يخفىٰ ما فيه من تكلّفٍ. والعبارة علىٰ الصواب في "نزهة النظر"، كما سيأتي عزوُه إليها.

(٦). زيادةٌ علىٰ "الأصل"، يقتضيها السياق. وهي مأخوذةٌ منَ "اليواقيت والدرر" لعبد الرءوف المُناويِّ؛ فانظره (١/ ٤٨١).

(٧). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص٩٥-٩٦)، وليس فيه: (أو يظهر له في غير تلك الحالةِ)، كما سبق ذكرُه.

وجَعْل الحافظ ابن حجرٍ التوقُّفَ والتساقُطَ عبارتين عن مسمًّى واحدٍ - محلُّ نظرٍ؛ فإنّ التوقُّف والتساقُط قولانِ للعلماء عند تعارض الخبرين، انظر "جمع الجوامع" للتاج السُّبْكيّ (ص٣٢٣، و٤٥٥)، وذكر المَحَلّيُّ في شرحه "البدر الطالع" (١/ ٤١١) أنّهما «قولانِ لهم - يعني العلماءَ - متقاربان»، وبيّن العطّار في "حاشيته" (٢/ ٧٨) وجه تقاربهما، قال: «لاتّحاد ثمرتهما، وهي عدم العمل»، وبيّن البنانيُّ في "حاشيته" (٢/ ٤٣) وجه الفرق بينهما، قال: «أيْ لا متساويان؛ لوجود التكليف مع الوقف؛ إذِ المكلَّف به واحدٌ، وإن لم تُعرَف عينُه، وعدمِ وجوده - يعني التكليفَ - مع التساقُط».

=

(**وغيرُ ما عُورِض**) منَ الأحاديث، بأنْ سَلِم من معارضةِ حديثٍ آخَرَ يناقضه في المعنىٰ، أيْ لم يأتِ خبرٌ يُضادُّه، (**فهو**) الحديثُ (**المُحْكَمُ**)،[١] أيِ المسمَّىٰ به، أيِ الذي يُعمَل به بلا شُبهةٍ.[٢]

هٰكذا (**تَرجَمَ**) به، أيْ عَقَد له بابًا (**في**) كتاب ("**عِلْم الحديث**")، وعدَّه نوعًا من أنواعه - (**الحاكمُ**) أبو عبد الله النَّيْسَابُوريُّ.[٣]

[١٣٩/ب] وأمثلتُه كثيرةٌ؛[٤] لأنّ أكثر الأحاديث لم يعارضْها / معارِضٌ.[٥]

منها حديثُ «إنّ أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة الذين يُشَبِّهون بخلق الله»،[٦] وحديثُ «لا يَقبل الله صلاةً بغير طُهورٍ، ولا صدقةً من غُلولٍ»،[٧] وحديثُ «إذا وُضِع العَشاءُ، وأقيمتِ الصلاةُ، فابدءُوا بالعَشاء»،[٨] وحديثُ «لا شِغَارَ في الإسلام».[٩]

هٰذا، وقال الأميرُ الصنعانيُّ في "إسبال المطر" (ص٢٥٤): «إطلاقُ الساقط علىٰ الأدلّة الشرعيّة خارجٌ عن سَنَن الآداب السنِيّة».

(١). "النزهة" لابن حجرٍ (ص٩٠).

(٢). انظر "شرح النزهة" للملّا عليٍّ القاريْ (ص٣٦٠).

(٣). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٤١٤-٤١٦).

(٤). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٤١٦).

(٥). أي لم يعارضها معارضٌ مطلقًا.

ويلتحق بذٰلك أيضًا إذا عارضها معارضٌ غير ناشئٍ عن دليلٍ؛ فإنّه لا نظرَ إلىٰ احتمالٍ غيرِ ناشئٍ عن دليلٍ. وكذا إذا عارضها احتمالٌ ناشئٌ عن دليلٍ، لٰكنْ تبيّنّا خَطَأه؛ إذ لا اعتدادَ بالظنِّ البيِّنِ خطؤه. وفي الحالين، فالقطع بمدلول الحديث حاصلٌ في الحالين كذٰلك؛ فيكون محكَمًا.

(٦). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (٧/ ١٦٨ برقْم ٥٩٥٤)، ومسلمٌ (٦/ ١٥٨)، واللفظ له، من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

(٧). رواه مسلمٌ (١/ ١٤٠) من حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

(٨). رواه البخاريّ (١/ ١٣٥ برقْم ٦٧١) من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، وأيضًا (٧/ ٨٣ برقْم ٥٤٦٣) من حديث أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٩). رواه مسلمٌ (٤/ ١٣٩) من حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

وقد صنَّف فيه عثمانُ بن سعيدٍ الدارميُّ كتابًا كبيرًا.(١)

(ومنه)، أيْ منَ الحديثِ النبويِّ، **(ذو تَشَابهٍ)**، كما أنّ القرآنَ - منه محكَمٌ ومنه متشابِهٌ.(٢)

وهو ما **(لم يُعْلَمِ ∴ تأويلُه)**، بل يُؤمَنُ به، ولا يُعمَلُ به.(٣)

وهل يُمكِن الِاطّلاعُ علىٰ علمه؟ أوْ لا يعلمه إلّا اللهُ عزّ وجلّ، ورسولُه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؟ قولان.(٤) فذهبَ طائفةٌ إلىٰ الأوّل، والأكثرون إلىٰ الثاني. والكلام علىٰ ذٰلك طويل الذَّيل.(٥)

---

(١). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٤١٦).

(٢). لقوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عِمرانَ: ٧].

(٣). روىٰ ذٰلك أبو عبيدٍ في "الناسخ والمنسوخ" (ص٦ برقْم ٤) من طريق عليِّ بن أبي طلحةَ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

وذكر السيوطيّ في "الإتقان" (٤/ ١٣٣٨) أنّ ابن أبي حاتمٍ حكاه عن عكرمةَ، وقتادةَ، وغيرِهما.

وشرح قول الناظم أنّ المتشابه «لا يُعلَم تأويلُه» بأنّه «يُؤمَن به ولا يُعمَل به» - لا يصحُّ؛ لأنّ مراد من قال ذٰلك أنّه المنسوخُ والأقسامُ والقَصص والأمثال، ونحوُ ذٰلك ممّا يُطلَب الإيمانُ به، وليس فيه عملٌ، كما يُعرَف من ألفاظهم في مصادر التخريج.

وقد ذكر شيخ الإسلام ما قيل في معنىٰ المتشابه، وقال: «والتاسعُ: أنّه يُؤمَن به، ولا يُعمَل به، وهٰذا أيضًا ممّا يُعرَف معناه». انظر "مجموع الفتاوىٰ" (١٧/ ٤٢٣).

(٤). تفريع الِاختلاف في هٰذا السؤالِ علىٰ التعريف الذي ذكره الشارح - لا يصحُّ؛ فإنّه عرّف المتشابهَ بأحد القولينِ، دون الآخرِ؛ فلن يتّجه السؤال إلّا علىٰ ذٰلك القولِ.

واستثناء النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم من عمومِ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧] - لا يصحُّ، وهو قولٌ محدَثٌ، قاله بعض المتأخّرين.

والصواب أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لا يعلَم تأويله بمعنىٰ حقائق ما غاب عنه من صفات الله تعالىٰ وغيرِها، ويعلم تأويله بمعنىٰ معانيه أتمَّ علمٍ وأكملَه.

(٥). انظر في تحقيق ذٰلك "مجموع الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام ابن تيميّةَ (١٣/ ١٤٣-١٤٤).

ومِن ثَمّ قال: (**فلا تَكَلّمْ**) في المتشابه، (**تَسْلَمِ**) منَ الزيغ فيه؛ فقد دلّتِ الآية علىٰ ذمّ متّبعي المتشابِه، ووصْفِهم بالزيغ، وابتغاءِ الفتنة، وعلىٰ مدح الذين فوَّضُوا العلمَ إلىٰ الله تعالىٰ، وسلَّموا إليه،[١] كما مَدَح تعالىٰ المؤمنين بالغيب.

قال الخطّابيّ[٢]: «إنّ المتشابِه علىٰ ضربين:

أحدهما: ما إذا رُدَّ إلىٰ المحكَم، واعتُبِر به، عُرِف معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلىٰ الوقوف علىٰ حقيقته، وهو الذي يتّبعُه أهل الزيغ، فيطلبون تأويلَه، ولا يَبلغون كُنْهَه،[٣] فيرتابون فيه؛ فيُفْتَنُون». انتهىٰ.

والحديث المتشابِه (**مثلُ**) قوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في (**حديثِ** «**إنّه**) لـ(**يُغان**) علىٰ قلبي، وإنّي لَأستغفر الله في اليوم مِائةَ مرّةٍ». رواه مسلمٌ،[٤] وأبو داودَ،[٥] وغيرُهما، من حديثِ الأَغَرِّ المُزَنيِّ[٦] رضي الله تعالىٰ عنه.

فهٰذا عند المصنِّف منَ المتشابه، الذي لا يُخلص [إلىٰ][٧] معناهُ.[٨]

---

(١). يعني قولَه تعالىٰ في تمام الآية الماضي ذكرُها: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمرانَ: ٧].

(٢). في "أعلام الحديث" (٣/ ١٨٢٥).

(٣). كُنْهُ الشيء: حقيقتُه وكيفيّتُه، نقله الزَّبيديُّ في "تاج العروس" (٣٦/ ٤٩٠) عنِ الزمخشريّ، ثمّ قال: «ونسبه ابن دُرَيدٍ للعامّة، وأقرّه الجماهير».

(٤). في "صحيحه" (٨/ ٧٢).

(٥). في "السنن" (٢/ ٢٩٣-٢٩٤ برقْم ١٥١٠).

(٦). هو الأغرُّ بنُ يسارٍ، المزنيُّ، وقيل:الجهنيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، منَ المهاجرين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ١٩٦-١٩٨).

(٧). في "الأصل": (في)، ولا يصحّ.

(٨). وقدِ اختار ذٰلك أيضًا في شرحه علىٰ "مسلمٍ": "الديباجِ" (٦/ ٥٨).

وقد سُئِل الأصمعيُّ عنه، فقال: «لو كان قلبَ غيرِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لَتكلّمت عليه، ولٰكنّ العرب تزعم أنّ الغَيْنَ الغيمُ الرقيق».[١] انتهىٰ.

وقال بعض شرّاح الحديث: «قوله: «لَيُغَان»، أيْ: يُغَطَّىٰ علىٰ قلبي بأنوارٍ ربّانيّةٍ، فإذا فُقْتُ منها، وحَصل لي أنوارٌ [أعظمُ][٢] منها، عدَدتُ تلك ذنبًا؛ فأستغفرُ الله، وهٰذا شأن المطهَّرين».[٣]

وهناك أقوالٌ.[٤]

و(**كذا**) منَ المتشابِه (**حديثُ «أُنْزِل القرآنُ**) علىٰ سبعة أحرفٍ؛ فاقرءُوا ما تيسّر منه». وتقدّم أنّه منَ الأحاديث المتواترة.[٥]

---

(١). رواه بنحوه أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدّثين" (١/ ١٥٩).

رواه كذٰلك النحّاس في "إعراب القرآن" (٥/ ١٧٨) من طريقٍ أخرىٰ، لٰكنّها منقطعةٌ.

وانظرِ "الآدابَ الشرعيّةَ" لابن مفلحٍ (٢/ ٦٠-٦١).

(٢). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياقُ.

(٣). اختار هٰذا المعنىٰ القشيريّ في "رسالته" (١/ ١٥٥)، والغزّاليّ في "إحياء علوم الدين" (٤/ ٨٧)، وابنُ الجوزيّ في "شرح المشكل من حديث الصحيحين" (٢/ ٢٣٢)، وحكاه عنِ ابن عقيلٍ، وغيرُهم.

ولا يخفىٰ ما فيه من تكلُّفٍ، وإلّا، فكيف يفسَّر (الغينُ) الذي هو الغيمُ بالنور الذي هو ضدُّه؟! ولا شكَّ أنّ النور لا يسمّىٰ غيمًا، ولو بالنسبة إلىٰ نورٍ أقوىٰ منه.

(٤). ذكر جملةً ممّا قيل في شرح هٰذا الحديثِ - ابنُ الجوزيِّ في "شرح المشكل من حديث الصحيحين" (٤/ ٢٣١-٢٣٢)، والنوويُّ في "شرح مسلمٍ" (١٧/ ٢٣-٢٤)، وشيخ الإسلام في "مجموع الفتاوىٰ" (١٥/ ٢٨٣)، وابن القيّم في "مدارج السالكين" (٥/ ٣٣٤٣-٣٣٤٤ و٣٣٥٢-٣٣٥٣)، وابنُ حجرٍ في "الفتح" (١١/ ١٠١)، والمباركفوريّ في "مرعاة المفاتيح" (٨/ ١١-١٣).

(٥). تقدّم ذكرُه في "صفة رواية الحديث"، وسبق تخريجُه هناك، وبيانُ تواتُره، وفي "آداب طالب الحديث"، ولم يسبق للشارح أنْ نصّ علىٰ كونه متواترًا. والله أعلمُ.

[١٤٠/أ] قال في "الإتقان"[(١)]: «اختُلِف في معنىٰ هٰذا الحديث علىٰ نحو أربعين قولًا،[(٢)] / أحدُها أنّه منَ المشكِل الذي لا يُدْرَىٰ معناه؛ لأنّ الحرف يصدق لغةً علىٰ حرف الهجاء، وعلىٰ الكلمة، وعلىٰ المعنىٰ، وعلىٰ الجهة، قاله ابنُ سَعْدَانَ النحْويُّ».[(٣)]

ثمّ ذكر بقيّةَ الأقوال،[(٤)] فراجعْه إنْ أردْتَه. والله أعلم.

---

(١). (١/ ٣٠٩).

(٢). كذا قال السيوطيُّ رحمه الله، والذي ذكره بعد ذٰلك واحدٌ وخمسون قولًا، وبعضُها قريبٌ من بعضٍ، وتنقص بالنظر إلىٰ أجناسها إلىٰ أقلَّ من ذٰلك بكثيرٍ. والله أعلم.

(٣). نقله عنه كذٰلك أبو شامةٍ في "المرشد الوجيز" (ص٩٣).

وهو محمّدُ بنُ سعدانَ، أبو جعفرٍ، النحْويُّ علىٰ مذهب الكوفيّين، القارئُ. تُوُفِّي سنة إحدىٰ وثلاثين ومِائتين. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٢٧١)، و"نزهة الألبّاء" لابن الأنباريّ (ص١٢٣)، و"إنباه الرواة" للقِفْطيّ (٣/ ١٤٠).

(٤). انظرِ "الإتقانَ" (١/ ٣٠٩-٣٣٣).

(**أسباب الحديث**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الخمسون. ذَكَره في "النخبة"،[١] كالسِّرَاج البُلْقِينيِّ في "المحاسن".[٢]

و(**أوَّل مَن قد ألّف**) منَ المتقدّمين في سبب الحديث -كما سيأتي- [أبو][٣] حامدِ بنُ [كُوْتَاهَ (**الجُوْبَارِي**)].[٤] قال الحافظ الذهبيّ[٥] إنّه لم يُسبَق إلىٰ ذٰلك.

(**ف**)بعدَه[٦] ألّف أبو حفصٍ (**العُكْبُريُّ**)،[٧] بضمّ العين المهملة والموحَّدة،[١] من مشايخ أبي يَعلَىٰ بنِ الفرّاء الحنبليِّ،[٢] (**في سببِ**) ورود (**الآثارِ**)، أيِ الأحاديثِ النبويّةِ.[٣]

---

(١). (ص١٨٥).

(٢). (ص٦٩٨-٧١٣).

(٣). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، والتصحيح من مصادر ترجمته.

(٤). في "الأصل": (كزناه) بالزاي بدلَ الواو، والنونِ بدلَ التاء، (الجربانيّ) بالراء بدلَ الواو، والنون بدلَ الراء. وكذا في المتن في الهامش.

والتصحيح من "التدريب" (٢/ ١٠٥٦)، ومن مصادر الترجمة. مع ملاحظةِ أنّ رَوِيَّ البيت الراءُ، لا النون.

وهو محمّدُ بنُ أبي مسعودٍ عبدِ الجليل بنِ أبي بكرٍ محمّدِ بنِ عبد الواحد، أبو حامدٍ، الجُوْبَاريُّ الأصبهانيُّ، يُعرف بـ(ابن كُوْتَاهْ)، وهو لقب جدّه أبي بكرٍ، وأبيه الحافظ أبي مسعودٍ، حافظٌ مصنِّفٌ. تُوُفِّي سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وثمانين وخمسِمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٢/ ٧٥٤-٧٥٥، و٧٦٣).

(٥). في "تاريخ الإسلام" (١٢/ ٧٦٣).

(٦). الفاء في كلام السُّيوطيّ الناظمِ لتعقيب الأخبار؛ لأنّ العُكبَريَّ متقدّمٌ علىٰ ابن كُوتاهْ كما يُعلَم من ترجمتيهما، وقد نصّ علىٰ ذٰلك أيضًا السخاويُّ في "فتح المغيث" (٣/ ٤٢٩). وعليه فقول الشارح إنّ تصنيف العُكبَريّ كان بعد تصنيف ابنِ كُوتاهْ - لا يصحّ.

(٧). لم أجد في شيوخ القاضي أبي يعلىٰ أبا حفصٍ عُكْبَرِيًّا. وتتبّعت تراجمَ جماعةٍ بهٰذه الكنية والنسبة، فلم أجد من ذكر في تلاميذ أحدٍ منهمُ القاضيَ أبا يعلىٰ.

ثمّ نظرت في المعاصرة، فقد وُلِد القاضي أبو يعلىٰ سنةَ ثمانين وثَلٰثِمِائةٍ، وكان أوّلُ سماعه سنةَ خمسٍ وثمانين، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٠/ ١٠١، و١٠٣).

=

وذكر ابنُ دَقِيق العيدِ[٤] أنّ بعض أهل عصره[٥] شرع في جمع ذٰلك، فيَحتمِل أنّه ما رأىٰ تصنيفَي [الجُوْبَاريّ][٦] والعُكْبُريّ، وأنّه رآهما وأراد الزيادة عليهما.[١]

فوجدتُ أبَوَيْ حفصٍ عُكْبَرِيّين يمكن أن يكون أخذ عنهما:

الأوّل: عمرُ بنُ إبراهيمَ، ويُعرَف بـ(ابن المسلم)، وقد تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثمانينَ وثَلٰثِمِائة، ترجم له ابنُ أبي يعلىٰ في "طبقات الحنابلة" (٣/ ٢٩١-٢٩٧).

والثاني: عمرُ بنُ أحمدَ بنِ عثمانَ، وقد تُوُفِّي سنةَ سبعَ عشرةَ وأربعِمِائةٍ، ترجم له تلميذُه الخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ١٤٥).

وقد يُفهَم من كلام القاضي أبي يعلىٰ في "العدّة" (٥/ ١٥٨٠) أنّه روىٰ عنِ ابن المسلم، لٰكنّ العبارة مضطربةٌ، مصحّفةٌ؛ فيضعُف الِاعتماد عليها، والله أعلمُ.

تنبيهٌ: ذكر الشيخ أحمدُ بنُ شاكرٍ في "تعليقه علىٰ ألفيّة السيوطيّ" (ص١٨٤)، والشيخ محمّدٌ محيِي الدينِ بنُ عبد الحميد في "شرحه لألفيّة السيوطيّ" (٢/ ٢١٤)، والشيخ محمّد بنُ عليٍّ الأثيوبيُّ في "إسعاف ذوي الوطر" (٢/ ٢٠٢) أنّ أبا حفصٍ العُكْبَرِيَّ هو عمرُ بنُ محمّد بنِ رجاءٍ، قال الشيخ أحمدُ بنُ شاكرٍ: «وهو من تلاميذ عبد الله بن أحمدَ بنِ حنبلٍ، تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وثلاثين وثَلٰثِمِائة». ولا يخفىٰ أنّ أبا يعلىٰ لم يدركه.

(١). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٩/ ٣٤٥)، وقد صحّح فتحَ الباء.

(٢). هو محمّدُ بنُ الحسين بنِ محمّدِ بنِ خلفِ بنِ أحمدَ، أبو يعلىٰ بنُ الفَرَّاء، البغداديُّ، الحنبليُّ، الإمامُ الكبير، صاحب "إبطال التأويلات". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسين وأربعِمِائةٍ. انظر "طبقات الحنابلة" لابنه أبي الحسين بن أبي يعلىٰ (٣/ ٣٦١-٤٢٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٨٩-٩١)، وكتابَ "القاضي أبو يعلىٰ، وكتابُه مسائلُ الإيمان" للشيخ سُعُودٍ الخلَفِ (ص٢٣-٦١).

(٣). انظر "نزهةَ النظر" لابن حجرٍ (ص١٨٥).

(٤). في "الإحكام شرحِ عمدة الأحكام" (العُدّة: ١/ ٨١).

(٥). عبارة ابن دقيقٍ في كتابه "الإحكامِ": «بعض المتأخّرين من أهل الحديث». وكذٰلك نقلها البُلقينيّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٦٩٨)، والسُّيوطيّ في "التدريب" (٢/ ١٠٥٦).

وقد نقل الشارح العبارة من "نزهة النظر" (ص١٨٥).

(٦). في "الأصل": (الجربانيّ)، وهو تصحيفٌ كما سبق.

(**وهو**)، أيْ سببُ الآثار، أيْ معرفتُه، منَ المهمّات، (**كما في**) معرفة (**سبب**) نزول (**القرآن**) العزيز.[٢]

وزعم زاعمٌ أنّه لا طائلَ تحت هٰذا الفنِّ؛ لجريانه مَجرىٰ التأريخ، وأخطأ في زعمه ذٰلك، بل له فوائدُ،[٣] أشار إليها هنا بقوله: (**مُبَيِّنٌ للفقه**)، أيْ فَهْمِ الحديث، كالقرآن، (**و**)لـ(**لمَعَانِي**)[٤] له؛ لأنّ العلم بالسبب يؤدّي إلىٰ العلم بالمسبَّب،[٥] فقد لا يمكن معرفة تفسير الحديث دون الوقوف علىٰ قصّته، وبيان [سبب][٦] وُروده؛ فبيان سببه طريقٌ قويٌّ في فهم مَعَاني الحديث.[٧]

ومنَ الفوائد أنّ اللفظ قد يكون عامًّا، ويقومُ الدليل علىٰ تخصيصه، فإذا عُرِف السبب قُصِر التخصيص علىٰ ما عدا صورتَه؛ فإنّ دخول صورة السبب قطعيٌّ، وإخراجَها بالِاجتهاد[٨] ممنوعٌ إجماعًا، كما حكاه القاضي أبو بكرٍ،[٩] خلافًا لمن شذّ فيه.[١٠]

---

(١). انظر "نزهة النظر" (ص١٨٥). لٰكنّ الحافظ لم يذكر كتاب ابنِ كُوتاهْ، وإقحامه في الكلام محلُّ نظرٍ؛ إذ يجوز أن يكون هو المتأخّرَ الذي أبهمه ابنُ دقيق العيد؛ فإنّه في طبقة شيوخ شيوخه.

وما نقله الحافظ ابنُ حجرٍ من كون المبهمِ معاصرًا لابن دقيق العيد هو عبارةٌ بالمعنىٰ، فلعلّ الحافظَ لم يطّلع علىٰ كتاب ابن كُوتاهْ، ثمّ فهم مِنْ وصف ابن دقيق العيد لمن شرع في تصنيف الأسباب أنّه بعض المتأخّرين – أنّه معاصرٌ؛ فعبّر بما فهم.

(٢). انظر فوائدَ معرفة أسباب نزول القرآن في "البرهان" للزركشيّ (١/ ١١٦-١١٧)، و"الإتقان" للسُّيوطيّ (١/ ١٩٠-١٩٥).

(٣). انظرِ "البرهان" للزركشيّ (١/ ١١٦)، و"الإتقان" للسُّيوطيّ (١/ ١٩٠).

(٤). كذا في "الأصل"، وفي "النظم": (المعاني) بألفِ التعريف.

(٥). انظر "مقدّمة التفسير" لشيخ الإسلام (مجموع الفتاوىٰ: ١٣/ ٣٣٩).

(٦). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٧). انظرِ "الموافقاتِ" للشاطبيّ (٤/ ١٥٥).

(٨). وكذا بغيره منَ المخصّصات، انظر "حاشية العطّار علىٰ جمع الجوامع" (٢/ ٧٥).

(٩). انظرِ "التقريب والإرشاد" (٣/ ٢٩٥).

(١٠). هو التقيّ السُّبكيُّ، انظر "جمعَ الجوامع" لابنه التاجِ (ص٣٢٣).

=

ومنها معرفة وجه الحكمة الباعثة علىٰ تشريع الحُكْم.

ومنها تخصيص الحكم به عند القائل بأنّ العبرة بخصوص السبب،[١] وإن كان الأصحّ عندنا[٢] أنّ العبرة بعموم اللفظ، كما هو معلومٌ في أصول الفقه.[٣]

(**مثلُ حديثِ** «**إنّما الأعمالُ**) بالنيّات، وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوىٰ»،[٤] إلخ. فـ(**سببه**)، أيْ سبب وروده (**فيما رَوَوا**)، أيِ العلما / المحدّثون، (**وقالوا**) - أنّه (**مهاجِرٌ لأمّ قَيسٍ**)، [١٤٠/ب] أيْ أنّ رجلًا هاجر من مكّةَ إلىٰ المدينةِ، لا يريد بذٰلك الهجرةَ الحقيقيّةَ، بل لـ(**كيْ نَكَح**)، أيْ يتزوّجَ امرأةً يُقَال لها: (أمُّ قَيسٍ)؛[٥] فسُمِّي (مهاجرَ أمّ قيسٍ).[١]

وقد عزا هٰذا القولَ المحلّيُّ في شرحِه "البدر الطالع" (١/ ٤٠٨) إلىٰ غيره أيضًا. لٰكن ردّ عليه العطّارُ في "حاشيته" (٢/ ٧٥) بأنّه لم يقل به غيره.

ولعلّ المحلّيّ أراد بغيره الإمامَ أبا حنيفةَ؛ فقد ذكر الجوينيّ في "البرهان" (١/ ٢٥٦) أنّه نُقل عنه ذٰلك القولُ، لٰكنّه ردّ ذٰلك النقلَ في (١/ ٢٥٧). وردّه كذٰلك الغزّاليّ والمقترحُ، كما حكاه الزركشيّ في "البحر المحيط" (٣/ ٢١٦-٢١٧). وبيّن العطّار وجه الردّ، فذكر في "حاشيته علىٰ جمع الجوامع" (٢/ ٧٥) أنّ ذٰلك لازمٌ لمذهبه، وليس هو قائلًا به.

وذكره القرافيّ في "شرح تنقيح الفصول" (ص٢١٦) روايةً عنِ الإمامِ مالكٍ، لٰكنْ تعقّبه.

وذكر الزركشيُّ في "البرهان" (١/ ١١٧) أنّه لا التفاتَ إلىٰ هٰذا القولِ.

(١). لم يصحّ هٰذا القول عن أحدٍ منَ الأئمّة. وعزاه الجوينيّ في "البرهان" (١/ ٢٥٣) إلىٰ مذهب الشافعيّ. ونقل الزركشيّ في "البحر المحيط" (٣/ ٢٠٢) أنّه عزاه إلىٰ أبي حنيفةَ أيضًا، ثمّ قال: «والذي في كتب الحنفيّة، وصحّ عن الشافعيّ - خلافُه». وعزاه السمعانيّ في "قواطع الأدلّة" (١/ ٣٠٦) إلىٰ مالكٍ. وقال الشيخ محمّدٌ الأمينُ الشِّنْقِيطيّ في "المذكّرة" (ص٣٢٩): «والتحقيق عن مالكٍ أنّه يوافق الجمهور».

(٢). يعني بالضمير الشافعيّةَ.

(٣). انظرِ "البحرَ المحيطَ" للزركشيّ (٣/ ٢٠٩).

(٤). سبق تخريجُه.

(٥). قال ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١/ ١٧): «نقل ابن دِحيةَ أنّ اسمها (قَيْلةُ)»، وترجم لها في "الإصابة" (٤/ ٤٨٥-٤٨٦).

(١). ذكر ذٰلك الآجرّيُّ في "الأربعينَ" (ص٧٩-٨٠)، والبغويُّ في "شرح السنّة" (١/ ٤٠٤)، وأبو الفُتوحِ الطائيُّ في "الأربعينَ في إرشاد السائرين" (ص٤٤)، والنوويُّ في "شرح مسلمٍ" (١٣/ ٥٥)، وابن دقيق العيد في "شرح العمدة" (العُدّة: ١/ ٧٩).

قال ابن رجبٍ في "جامع العلوم والحكم" (١/ ٧٤): «قدِ اشتهر أنّ قصّة مهاجر أمّ قيسٍ هي كانت سببَ قول النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم : «من كانت هجرته لدنيا يصيبها أوِ امرأة ينكِحها»، وذكر ذٰلك كثيرٌ منَ المتأخّرين في كتبهم، ولم نرَ لذٰلك أصلًا بإسنادٍ يصحّ، والله أعلمُ».

وقد روىٰ سبب الورود - الزبير بن بكّارٍ في "أخبار المدينة"، كما نقله السيوطيُّ في "أسباب ورود الحديث" (ص٦٦)، قال: حدّثني محمّدُ بن الحسن، عن محمّدِ بن طلحةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن موسىٰ بنِ محمّدِ بن إبراهيمَ بن الحارث، عن أبيه قال: لمّا قدِم رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عيله وسلّم المدينةَ، وُعِك فيها أصحابُه، وقدِم رجلٌ فتزوّج امرأةً مهاجرةً، فجلس رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم علىٰ المنبر، فقال: «يٰأيُّها الناسُ، إنّما الأعمالُ بالنية»، الحديثَ.

وهٰذا حديثٌ موضوعٌ، إسنادُه مسلسلٌ بالعلل.

أمّا محمّدُ بن الحسن، فهو ابنُ زَبَالةَ المدنيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٩): «كذّبوه»، وهو المتّهَم بهٰذا الحديثِ.

وأمّا شيخه محمّدُ بن طلحةَ، فقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٠): «صدوقٌ يخطئُ».

وأمّا شيخه موسىٰ بنُ محمّدٍ، فقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٥): «منكر الحديث».

ثمّ الحديث معضلٌ؛ فإنّ غالب رواية محمّدِ بن إبراهيمَ التيميِّ - عنِ التابعينَ.

أمّا قصّة مهاجر أمّ قيسٍ المذكورةُ أوّلًا، فقد جاءت في غير هٰذا الحديثِ، رواها وكيعٌ في "كتابه" - كما نقله ابن رجبٍ في "جامع العلوم والحكم" (١/ ٧٤) - عنِ الأعمش، عن أبي وائلٍ، قال: خطب أعرابيٌّ منَ الحيّ امرأةً يقال لها: (أمُّ قيسٍ)، فأبت أن تُزوِّجه حتّىٰ يهاجر؛ فهاجر، فتزوّجته، فكنّا نسمّيه (مهاجرَ أمّ قيسٍ)». قال: فقال عبد الله بنُ مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه: «من هاجر يبتغي شيئًا، فهو له».

قال ابن رجبٍ: «وهٰذا السياقُ يقتضي أنّ هٰذا لم يكن في عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، إنّما كان في عهد ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وجاءتِ القصّة بلفظٍ آخرَ، يحتمل أنّها كانت في عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

=

فقد روىٰ سعيدُ بن منصورٍ -كما نقله ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١/ ١٠) - عن أبي معاويةَ، عنِ الأعمش، عن أبي وائلٍ، عن عبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: «من هاجر يبتغي شيئًا، فإنّما له ذٰلك، هاجر رجلٌ ليتزوّج امرأةً يُقال لها: (أمُّ قيسٍ)؛ فكان يقال له: (مهاجرَ أمّ قيسٍ)».

وأخرجه الطبرانيّ في "الكبير" (٩/ ١٠٣ برقْم ٨٥٤٠) من طريقٍ أخرىٰ عن أبي معاويةَ بنحوِه.

واستغربه المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (١٦/ ١٢٦)، لٰكنّه قال بعدُ: «هٰذا إسنادٌ صحيحٌ».

وصحّحه كذٰلك الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٥٩٠).

وقال العراقيّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ١١٦٨): «أخرجه الطبرانيّ بإسنادٍ جيّدٍ».

وقال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (٢/ ١٠١): «رجاله رجال الصحيح».

وقال ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١/ ١٠): «وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، لٰكنْ ليس فيه أنّ حديث الأعمال سِيقَ بسبب ذٰلك، ولم أرَ في شيءٍ منَ الطرق ما يقتضي التصريحَ بذٰلك».

وقال في "النكت الوفيّة" لتلميذه البقاعيّ (٢/ ٤٦٢): «حديثٌ غريبٌ، ورجاله ثقاتٌ».

وجاءتِ القصّة كذٰلك من طريقٍ ثالثةٍ عنِ الأعمش، فقد أخرجها أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٣/ ٣٥٤٧-٣٥٤٨ برقْم ٨٠١٤) من طريق إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن عصامٍ، قال: وجدتُ في كتاب جدّي: ثنا سفيانُ، عنِ الأعمش، عن أبي وائلٍ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر نحوَ لفظ الطبرانيّ، مختصرًا، وانظر تمامه في "جامع العلوم والحكم" لابن رجبٍ (١/ ٧٤).

ورواه كذٰلك ابن مندهْ في "معرفة الصحابة"، كما قاله التاج السُّبْكيُّ في "طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" (٦/ ٣٧٨)، ثمّ أعلّ هٰذه الروايةَ بأنّها غيرُ موصولةِ الإسناد، يعني لأنّها وِجادةٌ، وليست بسماعٍ.

والوجادة قدِ احتجّ بها غير واحدٍ منَ العلماء، لٰكنّ إسماعيلَ هٰذا مضعَّفٌ، قال فيه أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٢١٠): «يروي عن ... جدّه، بغرائبَ من حديث الثوريّ»، وهٰذا منها؛ إذْ لم يتابَع علىٰ روايته عنِ الثوريّ، والله أعلمُ.

وفي الطرق السابقة غُنيةٌ عن هٰذه الطريقِ، وإنّما ذكرتها إتمامًا للفائدةِ.

والحاصل: أنّ الحديث المشتمل على سبب الورود صريحًا - حديثٌ باطلٌ. وأمّا قصّة مهاجر أمّ قيسٍ، المشتهِر كونُها سبب الورود، فهي صحيحةٌ، لٰكنْ لم يجئ ما يصرّح بوقوعها في عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أصلًا، فضلًا عمّا يدلُّ علىٰ كونها سببًا لورود حديثِ «إنّما الأعمال بالنيّات».

و(**مِن ثَمَّ**)، أيْ مِن أجل [أنّ][١] سببَ ورود الحديث ما ذُكِر، (**ذِكْرُ امرأةٍ فيه**)، أيْ في الحديث، مِن قوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «ومن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها، أو امرأةٍ يتزوّجها، فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه»،[٢] (**صَلَح**) وحَسُن، دون سائر الأمور الدنيويّة.[٣]

قال البُلْقِينيُّ[٤]: «والسبب قد يُنقَل في الحديث، كحديث سؤال جبريلَ عليه الصلاةُ والسلامُ عنِ الإيمان والإسلام والإحسان،[٥] وحديثِ القلّتينِ: «سُئِل عنِ الماء يكون في الفَلَاةِ، وما يَنُوبه منَ السباع والدوابِّ»،[٦] وحديثِ «صلِّ؛ فإنّك لم تُصَلِّ»،[٧] وحديثِ «خُذِي فِرْصَةً من مِسْكٍ»،[٨] وحديثِ سؤالِ «أيُّ الذنب أكبرُ؟»،[١] وغيرِ ذٰلك.

---

(١). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياقُ، وإن كان يُمكن أن يصحّ دونها بتكلّفٍ، وذٰلك بجعل قولِه: (ما ذُكِر) بدلًا من قوله: (سببِ ورود الحديث)، وهو ركيكٌ.

(٢). سبق تخريج حديث الأعمال.

(٣). انظر "شرح مسلمٍ" للنوويّ (١٣/ ٥٥)، و"إحكامَ الأحكام" لابن دقيق العيدِ (العُدّة: ١/ ٧٩-٨٠).

(٤). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٦٩٨-٦٩٨، و٧٠٥).

(٥). متّفقٌ عليه، أخرجه البخاريّ (١/ ١٩ برقْم ٥٠)، ومسلمٌ (١/ ٣٠) من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه. وتفرّد مسلمٌ (١/ ٢٨) بإخراجه من حديث عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه.

(٦). سبق تخريجه.

(٧). وهو المعروفُ بـ(حديث المسيءِ صلاتَه)، وهو متّفقٌ عليه، أخرجه البخاريّ (١/ ١٥٢ برقْم ٧٥٧)، ومسلمٌ (٢/ ١٠) من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٨). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (١/ ٧٠ برقْم ٣١٤)، ومسلمٌ (١/ ١٧٩) من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنه تعالىٰ عنها.

والفِرْصةُ: قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٤٣١): «قطعةٌ من صوفٍ أو قطنٍ أو خِرْقةٌ ... يُتَتَبَّع بها أثرُ الدمِ».

وقد لا يُنقل فيه، أو يُنقَلُ في بعض طرقه، وهو الذي ينبغي الِاعتناءُ به، فبذِكْرِ السبب يتبيّن الفقهُ في المسألة.

من ذٰلك حديثُ «الخراجُ بالضمان»، في بعض طُرُقه عند أبي داودَ[٢] وابنِ ماجَهْ[٣]: أنّ رجلًا ابتاع عبدًا، فأقام عنده ما شاء الله أنْ يُقيمَ، ثمّ وجد به عيبًا، فخاصمه إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فردّه عليه، فقال الرجل: «يا رسول الله، قدِ استعمل غلامي»، فقال: «الخراجُ بالضمان»». انتهىٰ.[٤]

---

(١). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (٦/ ١٠٩ برقْم ٤٧٦١)، ومسلمٌ (١/ ٦٣) من حديث عبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٢). في "السنن" (٤/ ١٨٤ برقْم ٣٥٠٤)، واللفظ له.

(٣). في "السنن" (٣/ ٥٧٦ برقْم ٢٢٤٣).

(٤). والحديث سبق تخريجُه.

وأهمل الناظم هنا "تواريخَ المتون"، وذكره في "التدريب"[١] عنِ البُلْقِينيِّ[٢] عَقِبَ الترجَمة المذكورة.

وقد نظمتُه في أربعة أبياتٍ، فألحقتها هنا مشروحةً، تتميمًا للأنواع، نظيرَ ما صنعتُ فيما تقدّم في نوع "المُعلّ"،[٣] فقلتُ بعون الله تعالىٰ وتوفيقه:

(**وهٰكذا**) من أنواع علوم الحديث - (**تواريخ المتون**)، أيْ معرفتُها.

(**أفرده**)، أي ذَكَرَه، وجعله نوعًا مفردًا من ذٰلك - (**سِرَاجنا**)، أيِ الإمامُ سراجُ الدينِ أبو حفصٍ عمرُ بنُ [رَسْلانَ][٤] (**البُلْقِينيّ**) في كتابه "محاسنِ الِاصطلاح"، وقال[٥]: «إنّ فوائدها كثيرةٌ».

فـ(**ممّا استفيد منه**)، أيْ مِن هٰذا النواعِ، (**عِلْمُ الناسخ**) منَ المنسوخ بشرطه، فكم فيه نفعٌ كثيرٌ.

(**فكُنْ**) - أيّها الراغبُ في الحديث - (**له**)، أيْ لهٰذا النوعِ، (**صاحبَ فهمٍ**) وإتقانٍ (**راسِخ**)، أيْ ثابتٍ / متمكِّنٍ فيه. [١٤١/ب]

قال[٦]: و(**يُعرَف**) التأريخُ (**بابتداءٍ**)، أيْ بـ(أوَّلُ (**ما كان كذا**)، كحديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها: «أوّلُ ما بُدِئ به رسولُ الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم منَ الوحي - الرؤيا الصالحةُ»، إلخ.[٧]

---

(١). (٢/ ١٠٥٨-١٠٥٩).

(٢). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٧١٤-٧٤٠).

(٣). انظرِ "الأصل" (ل: ٤٧/ب - ٤٩/أ).

(٤). في "الأصل": (سلار)، وهو خطأٌ.

(٥). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٧١٤).

(٦). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٧١٤).

(٧). رواه البخاريّ (١/ ٧ برقْم ٣).

وكحديثِ «أوّلُ ما نهاني عنه ربّي بعد عبادة الأوثان - شُرْبُ الخمر، ومُلاحاةُ الرجال».[١] رواه ابن ماجَهْ.[٢]

---

(١). (مُلاحاةُ الرجال) أي مُقاوَلتهم ومخاصمتهم، تقول: (لاحَيتُ الرجل مُلاحاةً ولِحاءً)، إذا نازعتَه. انظرِ "النهاية في غريب الحديث" لأبي البركات بن الأثير (٤/ ٢٤٣).

(٢). تابع الشارحُ السُّيوطيَّ في "التدريب" (٢/ ١٠٥٨) في عزو الحديث لابن ماجهْ، ولم أجدْه فيه، ولا وجدتُ من عزاه إليه، والظاهر أنّه وهمٌ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

وقد جاء هٰذا المتنُ ونحوُه في تسعةِ أحاديثَ.

فالأوّل والثاني: ما رواه البزّار في "مسنده" (١٠/ ٦٦ برقْم ٤١٣٠)، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٩/ ٣٠٣)، من طريقينِ عن محمّدِ بن المبارك الصُّوريِّ، عن عمرِو بن واقدٍ، عن إسماعيلَ بنِ عبيد الله، عن أمّ الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله تعالىٰ عنه، وعن يونُسَ بنِ ميسرةَ، عن أبي إدريسَ الخولانيِّ، عن معاذِ بنِ جبلٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، بمثل اللفظ الذي ذكره الشارح تقريبًا.

قال البزّار: «وهٰذا الحديثُ لا نعلمه يُروٰى عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بإسنادٍ متّصلٍ، إلّا بهٰذا الإسنادِ، وعمرُو بن واقدٍ ليس بالقويّ، وقدِ احتمل الناس حديثه وروَوا عنه، ومَن قبلَه ومَن بعدَه فثقاتٌ».

ورواه الطبرانيُّ في "الكبير" (٢٠/ ٨٣ برقْم ١٥٧)، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٥/ ٢٥٣)، من طريقينِ عن هشامِ بن عمّارٍ، عن عمرِو بن واقدٍ، عن يونُسَ بنِ ميسرةَ، عن أبي إدريسَ الخولانيِّ، عن معاذٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

قال أبو نعيمٍ: «غريبٌ من حديث يونُسَ بنِ ميسرةَ، تفرّد به عنه عمرٌو».

وعمرٌو هٰذا هو آفة هٰذا الحديثِ، قال الذهبيُّ في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٢٩٢) إنّ هٰذا الحديثَ لا يُعرَف إلّا من رواية عمرِو بن واقدٍ، وهو هالكٌ».

وبه أعلّه الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٥/ ٥٣)، قال: «وفيه عمرُو بن واقدٍ، وهو متروكٌ، رُمي بالكذب، وقال محمّدُ بن المبارك الصُّوريُّ: (كان صدوقًا)، ورُدَّ قولُه، والجمهور ضعّفوه».

وعليه، فهٰذا الحديث ضعيفٌ جدًّا، كما قاله الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٧/ ٣٥٧).

=

والحديث الثالث: ما رواه ابن أبي شيبة في "المصنّف" (١٩/ ٥٧٩ برقْم ٣٧١١١)، وإسحاقُ بن راهُويهْ في "مسنده" (٤/ ١١٦ برقْم ١٨٨٣)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (موسوعته: ٣/ ٥٣١ برقْم ٦٢٤٦)، والطبرانيّ في "الكبير" (٢٣/ ٢٥٠ برقْم ٥٠٥)، والبيهقيّ في "السنن الكبرىٰ (١٠/ ١٩٤)، وفي "شعب الإيمان" (١١/ ٢٠-٢١ بأرقام ٨٠٨٢، و٨٠٨٣، و٨٠٨٤)، من طرقٍ عن أبي عَقِيلٍ يحيىٰ بنِ المتوكّل، عن إسماعيلَ بنِ رافعٍ، عن ابنٍ لأبي سلمةَ المخزوميّ، عن أمّه أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إنّ أوّلَ ما عهِد إليّ ربّي ونهاني عنه بعدَ عبادة الأوثان وشرب الخمر - ملاحاةُ الرجال».

اللفظ لابن أبي الدنيا، ولفظُ الطبرانيّ والبيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" - نحوُه. ولفظ الباقي: «إنْ كان لَفِي أوّلِ ما نهاني»، أو: «إن كان لَمِن أوّل ما نهاني»، ورواتهم أكثرُ وأحفظُ.

وهٰذا الإسنادُ فيه عدّةُ عللٍ.

أوّلها: يحيىٰ بنُ المتوكّل أبو عقيلٍ، قال ابن عبد البرّ: «هو عند جميعهم ضعيفٌ»، نقله ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٨٥)، وقال في "التقريب" (ص٥٢٥-٥٢٦): «ضعيفٌ».

وثانيها: إسماعيلُ بن رافعٍ، وهّاه أكثر الأئمّة، انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ١٤٩-١٥٠)، وقال "التقريب" (ص٤٦): «ضعيف الحفظ، منَ السابعة».

وثالثها: الِانقطاع بين إسماعيلَ بنِ رافعٍ وابنِ أبي سلمةَ؛ فإنّ لأبي سلمةَ ابنانِ: سلمةُ وعمرُ، وهما صحابيّانِ، وإسماعيلُ من أتباع التابعين، لا يدرك لقاءَ الصحابة.

فالحديث باجتماع هٰذه العلل فيه - شديد الضعف جدًّا.

وقد رواه الطبرانيُّ في "الكبير" (٢٣/ ٢٦٣ برقْم ٥٥٢) من طريق عبد الله بن داودَ الواسطيِّ، عن يحيىٰ بنِ المتوكل على وجهٍ آخرَ، فجعله عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، هو المكّيُّ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها به.

وعبدُ الله بنُ داودَ ضعيفٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٤٤)، وقد خالف جمعًا منَ الثقاتِ الذين روَوه علىٰ الوجه السابقِ؛ فروايته منكرةٌ، أو قدِ اضطرب فيها شيخه: يحيىٰ بنُ المتوكّل.

ولو ثبت هٰذا الوجهُ، فهو مع ضعف يحيىٰ بنِ المتوكّل - منكرٌ؛ لتفرُّد إسماعيلَ بنِ مسلمٍ - وهو المكّيُّ، وهو شديد الضعف - عنِ الزهريِّ، وهو الحافظُ الكبيرُ، الذي جمع أصحابه الملازمون له حديثه، ونشروه.

=

وقد ضعّف حديث أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها هٰذا – العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ٧٧٦).

والحديث الرابع إلىٰ السابع: ما رواه ابن حبّانَ في "المجروحين" (٢/ ٢٣٠-٢٣١)، والطبرانيّ في "الكبير" (٨/ ١٥٢ برقْم ٧٦٥٩)، والآجرّيّ في "الشريعة" (١/ ٤٣١-٤٣٣ برقْم ١١١) من طريق كثيرِ بن مروانَ الفِلَسْطينيِّ، عن عبد الله بن يزيدَ بنِ آدمَ الدمشقيِّ، قال: حدّثني أبو الدرداء وأبو أمامةَ وواثلةُ بن الأسقع وأنسُ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنهم، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وفيه: «إنّ أولَ ما نهاني عنه ربي بعد عبادة الأوثان وشرب الخمر – المِراءُ».

ولفظ الطبرانيّ: «المِراءُ وشرب الخمر»، نحوَ حديث أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

وهٰذا الإسناد ضعيفٌ من وجوهٍ.

أوّلها: كثيرُ بن مروانَ، كذّبه ابن معينٍ وأبو حاتمٍ، وأسقطه أحمدُ وأبو خيثمةَ، وقال ابن عديٍّ: «ومقدار ما يرويه لا يتابعه عليه الثقاتُ». انظر "لسان الميزان" (٦/ ٤١٣-٤١٤).

وقد روىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ٣٦٧) بإسنادٍ ضعيفٍ عن أُبَينِ بن سفيانَ، عن عبد الله بن يزيدَ بنِ آدمَ به، كرواية كثيرِ بن مروانَ.

وهٰذه متابعةٌ لا يُفرَح بها؛ فإن أُبَينًا هٰذا واهٍ، قال البخاريّ: «لا يُكتَب حديثُه»، وقال ابن عديٍّ: «حديثه منكرٌ كلُّه»، انظر "تاريخ الإسلام" (٣/ ٨١٢)، وهو شيخٌ لكثيرِ بن مروانَ؛ فلا يبعد أن يكون كثيرٌ دلّسه، أو سرقه منه. والله أعلمُ.

وثانيها: عبدُ الله بنُ يزيدَ بنِ آدمَ، قال أحمدُ بن حنبلٍ: «أحاديثه موضوعةٌ»، وقال الجُوزَجانيُّ: «أحاديثه منكرةٌ». انظر "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٥٢٦).

وثالثها: دعوىٰ عبد الله بن يزيدَ السماعَ من أبي الدرداء رضي الله تعالىٰ عنه – غير مقبولةٍ؛ فقد روىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١١/ ٤٤٩) عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنّ عبدَ الله هٰذا قدم بغدادَ أيّامَ أبي جعفرٍ المنصور، وقد تولّىٰ أبو جعفرٍ المنصورُ الخلافةَ سنةَ اثنتينِ وعشرينَ ومِائةٍ، انظر "تاريخ الإسلام" (٤/ ١٠٦)، ومات أبو الدرداء رضي الله تعالىٰ عنه سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ، انظر "سير أعلام النبلاء" (٢/ ٣٥٣)، فبين وفاته وقدوم عبد الله إلىٰ بغدادَ أكثرُ من تسعينَ سنةً.

وعليه، فالتصريح بالتحديث غلطٌ من كثيرٍ وأُبَينٍ أو كذبٌ من عبد الله، وحديث أبي الدرداء رضي الله تعالىٰ عنه خاصّةً – منقطعٌ.

والحاصل أنّه حديثٌ موضوعٌ.

=

قال المصنِّف[١]: «وقد صنّف العلماء[٢] في الأوائل، وأفرد ابنُ أبي شَيبةَ في "مصنَّفه"[٣] بابًا للأوائل».

ويُعرف أيضًا بذِكْر (**قَبْلِيّةٍ**)، كحديثِ أحمدَ[٤] وأبي داودَ[٥] وغيرِهما[١] عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه: «كان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم نهىٰ أنْ نستدبِرَ القبلةَ أو نستقبلَها بفروجنا إذا أهْرقْنا الماءَ، ثمّ رأيته قبلَ موته بعامٍ يستقبلُها».

والحديث الثامن: ما رواه البيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١١/ ١٩-٢٠ برقْم ٨٠٨١) من طريق حفصِ بن عمرَ الأُبُلّيِّ، عن عبدِ الله بن محمّدِ بن عمرَ بنِ عليٍّ، عن أبي جعفرٍ الباقرِ، عن أبيه، عن جدِّه، عن عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «لم يزل جبريلُ عليه السلامُ ينهاني عن عبادة الأوثان، وشرب الخمر، وملاحاة الرجال».

قال البيهقيُّ: «هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ».

بل هو موضوعٌ؛ فإنّ حفصًا هٰذا كذّبه أبو حاتمٍ والساجيُّ، وقال العُقيليُّ إنّه يحدّث بالبواطيل، وقال ابن عَديٍّ: «أحاديثه كلُّها: إمّا منكرةُ المتن أوِ السند، وهو إلىٰ الضعف أقربُ»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ذاهب الحديث». انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٢٢٨-٢٣٠).

ثمّ الحديث الأخير، وهو أجودُها: رواه أبو داودَ في "المراسيل" (ص٣٤٤ برقْم ٥٠٦) من طريق الأوزاعيّ عن عروةَ بنِ رُوَيمٍ قال: قال النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أوّل ما نهاني عنه ربّي بعدَ عبادة الأوثان - شربُ الخمر، وملاحاة الرجال».

وعروةُ بن رُوَيمٍ من صغار التابعين، وغالب رواياته عنِ التابعينَ؛ فمرسله إلىٰ الإعضال أقربُ.

وبعدُ، فلا يخفىٰ أنّ الحديث شديد الضعف من جميع طرقه؛ فلا يتقوّىٰ بكثرتها، بل يجزم الناظر ببطلانه، وأن جملةً من طرقه منِ افتعال الوضّاعين. والله أعلمُ.

(١). في "التدريب" (٢/ ١٠٥٨). وانظر "محاسن الاِصطلاح" للبُلقينيّ (ص٧١٤-٧١٥).

(٢). منهمُ ابن أبي عاصمٍ، وأبو عروبةَ الحرّانيُّ، والطبرانيُّ. وكتبهم مطبوعةٌ.

(٣). (١٩/ ٥١٣-٦٠٤).

(٤). في "المسند" (٦/ ٣١٣٩ برقْم ٥١٠١).

(٥). في "السنن" (١/ ١٥٥ برقْم ١٣).

(١). ورواه التِّرْمذيّ في "الجامع" (١/ ٥٩ برقْم ٩)، وابن ماجهْ في "السنن" (١/ ٢٨٨ برقْم ٣٢٥)، وابنُ الجارود في "المنتقىٰ" (ص٢٠ برقْم ٣٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ١٧٧ برقْم ٥٨)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (٤/ ٢٦٨-٢٦٩ برقْم ١٤٢٠)، والدارقطنيُّ في "السنن" (١/ ٩٣ برقْم ١٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٤)، من طريقين عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن أبانَ بنِ صالحٍ، عن مجاهدٍ، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وقد صرّح ابن إسحاقَ بالتحديث في رواية "المسند" وغيرِها؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه.

قال التِّرْمذيُّ: «حديث جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه في هٰذا البابِ - حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

وقال الدارقطنيُّ: «كلُّهم ثقاتٌ».

وقال الحاكم: «صحيحٌ، علىٰ شرط مسلمٍ».

وتعقّبه ابن الملقّن في "البدر المنير" (٤/ ١٣٦-١٣٧)، قال: «وفي كونه علىٰ شرطه نظرٌ؛ لأنّ في إسناده ابنَ إسحاقَ، ولم يحتجَّ به مسلمٌ، إنّما أخرج له متابعةً».

وأيضًا، فلم يروِ مسلمٌ لابن إسحاقَ عن أبانَ، ولا لأبانَ عن مجاهدٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٤/ ٤٠٦، و٢/ ١٠).

وذكر البيهقيُّ في "الخلافيّات" (٢/ ٦٨) أنّ التِّرْمذيّ سأل البخاريّ، فقال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ، ورواه غير واحدٍ عن محمّدِ بن إسحاقَ».

أمّا ابن حزمٍ، فقال في "المحلّىٰ" (١/ ١٩٨): «وأما حديث جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فإنّه روايةُ أبانَ بنِ صالحٍ، وليس بالمشهور».

وقال ابن عبد البرّ في "التمهيد" (١/ ٣١٢): «وليس حديثُ جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه بصحيحٍ عنه؛ فيُعرَّجَ عليه؛ لأنّ أبانَ بنَ صالحٍ الذي يرويه - ضعيفٌ».

وأجاب عن ذٰلك ابن الملقِّن، قال في "البدر المنير" (٤/ ١٣٧): «هٰذا تعليلٌ ساقطٌ؛ فإنّ أبانَ هٰذا لم يضعِّفه أحدٌ».

وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٦): «وثّقه الأئمّة، ووهِم ابن حزمٍ فجهَّله، وابنُ عبد البرّ فضعّفه».

ثمّ أعلّه ابن عبد البرّ من وجهٍ آخرَ، قال في "التمهيد" (١/ ٣١٢): «وقد رواه ابن لهيعةَ، عن أبي الزبير، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه عن [أبي] قتادةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ =

وبذِكْر (**بَعْدِيّةٍ**)، كحديث جريرٍ بن عبد الله البَجَليِّ رضي الله تعالىٰ عنه أنّه رأىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يمسح علىٰ الخفّ، فقيل: «أقَبْلَ نزول "المائدة" أم بعدها»؟ فقال: «ما أسلمتُ إلّا بعد نزول "المائدة"».[١]

(**و**)يُعرَف أيضًا بـ(**غير ذا**)لِك،[٢] (**كآخِرِ الأمرين**) في حديث جابرِ بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما: «كان آخرُ الأمرين من رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم – ترْكَ الوُضوء ممّا مَسَّتِ النارُ». رواه أبو داودَ،[٣] وغيرُه.[٤]

عليه وسلّم، علىٰ خلاف رواية أبانَ بنِ صالحٍ، عن مجاهدٍ، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو حديثٌ لا يُحتجُّ بمثله».

وفيه نظرٌ؛ فإنّ حديث ابن إسحاقَ أصحُّ إسنادًا من حديث ابن لهيعةَ، والصحيح لا يُعَلُّ بالضعيف.

ولذٰلك قال التِّرْمِذيُّ في "الجامع" (١/ ٦٠): «وحديث جابرٍ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أصحُّ من حديث ابن لهيعةَ، وابنُ لهيعةَ ضعيفٌ عند أهل الحديث».

وقال في "العلل الكبير" (ص٢٣): «حديث جابرٍ عن أبي قتادةَ – ليس بمحفوظٍ».

وسُئل الدارقطنيُّ في "العلل" (٣/ ١١٨) عن روايةِ ابن لهيعةَ هٰذه، فقال: «ليس بمحفوظٍ، والحديث مشهورٌ عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، يرويه محمدُ بن إسحاقَ، عن أبانَ بنِ صالحٍ، عن مجاهدٍ، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وعليه، فالحديث حسنٌ؛ لأجل محمّدِ بن إسحاقَ، ويُحمَل كلام من صحّحه علىٰ إرادة مطلق الصحّة، بمعنىٰ القَبول، لا علىٰ الصحّة الِاصطلاحيّة، التي هي أعلىٰ درجات القَبول. والله أعلمُ.

(١). رواه هٰكذا – بذكر البعديّة من كلام جريرٍ رضي الله تعالىٰ عنه – أبو داودَ في "السنن" (١/ ٢٢٠–٢٢١ برقْم ١٥٥).

وأصل الحديث في "صحيح مسلمٍ" (١/ ١٥٧).

(٢). أضاف الشارح اسمَ الإشارة (ذا) إلىٰ الكاف؛ فكان حقُّها أن تحذف ألفُها، لٰكنّه أبقاها حفاظًا علىٰ صورة النظم، كما فعله مرارًا.

(٣). (١/ ٢٤١–٢٤٢ برقْم ١٩٤).

(٤). سبق تخريجه.

وكـ(**شَهْرٍ**)، نحوِ حديث عبد الله بن عُكَيْمٍ[(١)]: «أتانا كتابُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قبل موته بشهرٍ أنْ لا تنتفعوا منَ الميْتة بإهابٍ ولا عصبٍ». رواه الأربعة.[(٢)]

---

(١). هو عبدُ الله بنُ عُكَيمٍ، أبو معبدٍ، الجُهَنيُّ، الكوفيُّ، أسلم في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأتاهم كتابُه، واختُلِف في صحبته، والصحيح أنّها لم تثبت. تُوُفِّي في ولايةِ الحجّاج، قيل: سنةَ ثمانٍ وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ٥١٠-٥١٢)، و"الإنابةَ" لمُغْلَطايَ (١/ ٣٦٩-٣٧١).

(٢). أيْ أصحابُ "السنن الأربعة"، فقد أخرجه أبو داودَ في "السنن" (٤/ ٤٣١ برقْم ٤١٢٤)، والتِّرْمذيُّ في "الجامع" (٣/ ٣٤٣ برقْم ١٧٢٩)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٧/ ١٧٥ برقْم ٤٢٥١، و٨/ ١٩٨ برقْم ٥٣٠١)، وابن ماجهْ في "سننه" (٥/ ٢٢٣ برقْم ٣٦١٣)، من طرقٍ عنِ الحكم بن عُتيبةَ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، عن عبد الله بن عُكيمٍ به. لٰكن ليس فيه توقيت ذٰلك بشهرٍ.

ورواه أبو داودَ في "السنن" (٤/ ٤٣١-٤٣٢ برقْم ٤١٢٥) من طريقٍ أخرىٰ عنِ الحكم بن عتيبةَ، عمّن أخبروه عن عبد الله بن عكيمٍ بنحوه، وفيه التوقيت بشهرٍ.

فاللفظ الذي ذكره الشارح ملفّقٌ من روايتين، ولا يصحُّ عزوُه بتمامه إلىٰ "السنن الأربعة"، والله أعلمُ.

وهٰذا الحديثُ قدِ اختُلِف فيه علىٰ الحكم بن عُتيبةَ اختلافٌ كثيرٌ: في الواسطة بينه وبين عبد الله بن عكيمٍ، وفي سماع ابن عكيمٍ للكتاب أو تلقّي ذٰلك عن غيره، وفي توقيت الكتابِ وعدمِه، واختلف المؤقِّتون في تحديد ذٰلك الوقتِ. والمقام لا يتّسع لتفصيل ذٰلك.

وقدِ اختلف العلماء في حكم هٰذا الحديثِ.

وقال ابن معينٍ في "التاريخ" (روايةِ ابن مُحْرِزٍ: ١/ ١٢٣) عن هٰذا الحديثِ: «لا يَسوىٰ فَلسًا».

وحكىٰ عنه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ١٤) تعليلَه.

ونقل ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٤/ ١٦٤) عن داودَ الظاهريِّ أنّه سأل ابنَ معينٍ عن هٰذا الحديثِ، فضعّفه، وقال: «ليس بشيءٍ».

وقال الإمام أحمدُ: «أرجو أن يكون صحيحًا». انظر "مسائلَ الإمام أحمد" روايةَ ابنه صالحٍ (٣/ ٩٦).

وحكىٰ عنه التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٣/ ٣٤٤) أنّه تركه لمّا رأىٰ الرواة قدِ اضطربوا في إسناده.

ونقل الحازميُّ في "الاِعتبار" (١/ ٢٦٤) عن "كتاب الخلّال" أنّ أحمدَ توّقف في هٰذا الحديثِ لمّا رأىٰ تزلزُل الرواة فيه.

=

فائدةٌ: وقعت مناظرة بين الشافعيّ وإسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ عند أحمدَ بنِ حنبلٍ في جلود الميْتة إذا دُبِغت.

فقال الشافعيُّ: «دِباغها طُهورها».

فقال إسحاقُ: «ما الدليل»؟

فقال الشافعيُّ: «حديث ميمونةَ[1] أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مرّ بشاةٍ ميْتةٍ فقال: «هلّا انتفعتم بجلدها»»؟![2]

فقال إسحاقُ: «حديث ابنِ عُكَيْمٍ[3] أشْبهُ أنْ يكونَ ناسخًا لحديث ميمونةَ؛ لأنّه قبْلَ موته بشهرٍ».

فقال الشافعيّ: «هٰذا كتابٌ، وذاك سماعٌ».

وسأل ابن أبي حاتمٍ أباه، فقال: «لم يسمع عبد الله بنُ عكيمٍ منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وإنّما هو كتابةٌ». انظرِ "العلل" (١/ ٥٩١-٥٩٢).

وقال التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٣/ ٣٤٤): «هٰذا حديثٌ حسنٌ».

وقال الخطّابيُّ في "معالم السنن" (٤/ ١١٦): «ومذهب عامّة العلماء علىٰ جواز الدباغ، والحكم بطهارة الإهاب إذا دُبغ، ووهّنوا هٰذا الحديثَ؛ لأنّ عبد الله بنَ عُكَيمٍ لم يلقَ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وإنّما هو حكايةٌ عن كتابٍ أتاهم».

وقال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (١/ ١٢١): «هٰذا خبرٌ صحيحٌ».

وقال الحازميُّ في "الِاعتبار" (١/ ٢٦٤) إنّه كثير الِاضطراب.

(١). هي ميمونةُ - وكان اسمُها برّةَ - بنتُ الحارث بن حَزْنِ بن بَجِيرِ بن الهُزَم، الهلاليّةُ، أمُّ المؤمنين، قالت عائشةُ رضي الله تعالىٰ عنها: كانت من أتقانا وأوصلِنا للرحم. تُوُفِّيت سنةَ إحدىٰ وخمسين، علىٰ الراجح، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٩١٤-١٩١٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٢٧٢-٢٧٤)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٤/ ٢٢١-٢٢٥).

(٢). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (٢/ ١٢٨ برقْم ١٤٩٢)، ومسلمٌ (١/ ١٩٠) من حديث عبد الله بن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

(٣). سبق تخريجه قريبًا.

فقال إسحاقُ: «إنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كتب إلىٰ كسرىٰ[١] وقيصرَ،[٢] وكان حجّةً عليهم عند الله تعالىٰ».

فسكتَ الشافعيُّ.

فلمّا سمع ذٰلك أحمدُ بن حنبلٍ ذهب إلىٰ حديث ابنِ عُكَيْمٍ، وأفتىٰ به، ورجع إسحاقُ إلىٰ حديث الشافعيّ، فأفتىٰ بحديث ميمونةَ.[٣]

[١٤١/ب] قال التاجُ / السُّبْكيُّ[٤]: «هٰذه المناظرةُ قد حكاها البَيْهَقيُّ وغيرُه، وقد يَظنّ قاصر الفهم أنّ الشافعيّ انقطع فيها مع إسحاقَ، وليس كذٰلك، ويكفيه مع قصور فهمه أنْ يتأمَّلَ رجوعَ إسحاقَ إلىٰ قول الشافعيّ؛ فلو كانت حجّته قد نهضت علىٰ الشافعيّ، لَمَا رجع إليه.

ثمّ تحقيق هٰذا أنّ اعتراض إسحاقَ فاسدُ الوضع، لا يقابَل بغير السكوت.[٥]

---

(١). (كِسْرَىٰ) بكسر الكاف، وتُفتَح، لقبٌ علىٰ ملك الفرس، وهو معرّبُ (خُسْرَوْ)، أي واسع المُلك، انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص٤٧٠).

وهو هنا كسرىٰ بنُ برويزَ بنِ هرمزَ بنِ أنوشروانَ، وهو كسرىٰ الكبيرُ المشهورُ. انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (٨/ ١٢٧).

وحديث كتاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ كسرىٰ أخرجه البخاريّ (٤/ ٤٥ برقْم ٢٩٣٩).

(٢). (قيصرٌ) لقبُ من مَلَك الروم، انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص٤٦٣).

والذي كاتبه النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم منهم - هو هِرَقْلُ. انظر "تهذيب الأسماء واللغات" للنوويّ (الأسماء: ٢/ ٦٥)، و"فتح الباري" لابن حجرٍ (٨/ ٢١٦).

وحديث كتاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ هِرَقْلَ قيصرِ الروم، أخرجه البخاريّ (١/ ٨-١٠ برقْم ٧)، ومسلمٌ (٥/ ١٦٣).

(٣). روىٰ القصّةَ ابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٤٥٣-٤٥٤)، والحازميُّ في الِاعتبار (١/ ٢٦٣-٢٦٤).

(٤). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٢/ ٩٢).

(٥). **قوله: (فاسد الوضع، لا يقابَل بغير السكوت)، إلخ.**

=

بيانه أنّ حديث ابنِ عُكَيْمٍ كتابٌ عارضه سماعٌ، ولم يُتَيَقَّنْ أنّه مسبوقٌ بالسماع، وإنّما ظُنَّ ذٰلك ظنًّا؛ لقرب التاريخ، ومجرَّد هٰذا لا ينهض بالنسخ.

أمّا كُتُبه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ كسرىٰ وقيصرَ، فلم يعارضْها شيءٌ، بل عَضَدَتْها القرائنُ، وساعدها التواترُ الدالُّ علىٰ أنّ هٰذا النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم جاء بالدعوة إلىٰ ما في الكتاب.

مِنْ هٰذا ما وقع بين الحافظِ جمالِ الدين المِزّيّ وشهابِ الدين بن المُرَحِّلِ النَّحْويِّ.

وذٰلك أنّ ابنَ المُرَحِّلِ قرأ علىٰ المِزّيّ "سيرةَ ابنِ هشامٍ"، فمرّت به لفظةُ (رَشَدَ)، فجرىٰ علىٰ لسانه (رَشِدَ) بكسر الشين، فردَّ عليه المِزّيّ: (رَشَدَ)، بالفتح، وقال له: «قال تعالىٰ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، بضمِّ الشين»، ولم يَزِدْ، وكان مِن عادته الإشارةُ دون تطويل العبارة.

ومراده أنَّ (يفعُلُ) إنّما يكون مضارعًا لـ(فَعُلَ)، ولا قائلَ به هنا، أو لـ(فَعَل)، وهو المدَّعَىٰ.

فقال له ابنُ المُرَحِّل: «وكذا قال تعالىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤]».

فسكت المِزّيّ، وظنَّ ابنُ المُرَحِّل أنّ المِزّيّ لم يفهمْ توجيهَ السؤال في (رَشَدًا) علىٰ (رَشِدَ).

قال التاج السُّبْكيُّ: «وشيخنا – يعني المِزّيَّ – عندنا أعظمُ من ذٰلك، ولٰكنْ رأىٰ ما ذكره مختلًّا، فسكت عليه، وكان لا يرىٰ توسيع العبارة، وغالبُ مجالسه السكوتَ».

وقال صاحب ["المغني"]: «رأيتُ في "كتاب سيبَوَيْهِ": (رَشِدَ يرشَدُ رَشَدًا)، مثْلُ (سَخِطَ يسخَط سَخَطًا)، وهٰذا عينُ ما ذكره شيخُنا، يعني ابنَ المُرَحِّل؛ فللّٰهِ درُّه؛ قد جاء السماع علىٰ وَفْقِ قياسه».

قال التاجُ السُّبْكيُّ: «لا يُغنِيه هٰذا السماعُ الغريبُ، ولا القياسُ – في قراءة كتب الحديث؛ فإنّها إنّما تُقرأ علىٰ جادّة اللغة، وكما جاءت – وقعت الرواية به، والرواية لم تقع إلّا علىٰ ما قاله شيخنا، يعني المِزّيّ، وهو مشهور اللغة».

والله أعلم.

كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٨٧-٢٨٨).

وانظر "طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" (١٠/ ٤٢٩-٤٣٠).

وصاحب "المغني" هو ابن هشامٍ النحْويُّ، ومن كتبه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".

فَلَاحَ بهٰذا أنّ سكوت الشافعيّ تسجيلٌ علىٰ إسحاقَ بأنّ اعتراضه فاسدُ الوضع؛ فلم يستحقَّ جوابًا.

وهٰذا شأن الخارج عنِ المبحث عند الجَدَلِيّين، فإنّه لا يقابَل بغير السكوت، ورُبّ سكوتٍ أبلغُ من نطقٍ.

ومِن ثَمّ رجع إليه إسحاقُ، ولو كان سكوتُ الشافعيّ لقيام الحجّة عليه، لأكَّد ذٰلك ما عند إسحاقَ؛ فافهم ما يلقىٰ إليك».[1] انتهىٰ.

---

(١). لم يتّضح لي ما قرّره التاج بنُ السُّبْكيّ رحمه الله، ومناقشة كلامه في مواضعَ منه:

الأوّل: أنّه ليس في القصّة أنّ إسحاقَ رجع عن قوله لأجل مناظرة الشافعيّ، بل يجوز أن يكون رجع بعد ذٰلك لمقتضٍ آخرَ تغيّر به اجتهادُه، كما يتغيّر اجتهاد العلماء كثيرًا.

الثاني: أنّ راويَ القصّة حكىٰ ذهاب الإمامِ أحمدَ إلىٰ حديث ابن عُكَيمٍ، وعلّقه بما سمع منِ اعتراض إسحاقَ وسكوت الشافعيّ، ولو كان اعتراض إسحاقَ فاسدًا، وسكوتُ الشافعيِّ تسجيلًا عليه، لَمَا ذهب أحمدُ إلىٰ مقتضىٰ ذٰلك السؤالِ، ولَذهب إلىٰ مقتضىٰ ذٰلك السكوتِ.

الثالث: سؤال إسحاقَ الذي ادّعىٰ أنّه فاسد الوضع – هو إلغاؤه الفرقَ بين الكتاب والسماع، الذي دلّل عليه بإفادة كتب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم من أُرسِلت إليهمُ العلمَ، وهٰذا سؤالٌ صحيحٌ في نفسه، لا غُبارَ عليه.

الرابع: ما أجاب به السُّبْكيُّ علىٰ سؤال إسحاقَ من إثبات الفرق بين كتب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ الملوك وكتابه إلىٰ قوم ابن عُكَيمٍ، وما يستلزمه من سلامة ترجيح الشافعيِّ للكتابة علىٰ السماع – لا يجعل السؤال فاسدًا؛ لأنّه ليس من شرط صحّة السؤال ألّا يمكن دفعُه.

الخامس: لو سلّمنا بفساد سؤال إسحاقَ، فليس هو فاسدَ الوضع؛ لأنّ فساد الوضع هو ألّا يكون الدليل علىٰ هيئةٍ صالحةٍ لابتناء الحكم علىٰ علّته، كأخذ التخفيف منَ التغليظ مثلًا، وليس سؤال إسحاقَ من ذٰلك بسببٍ، بل إنّ قيام الحجّة بالكتاب صالحٌ لتسويته بالسماع، لا إشكالَ في الِاعتراض به.

السادس: ما أجاب به التاج علىٰ إسحاقَ غيرُ مسلَّمٍ.

=

وكـ(**سنةٍ ∴ مثلِ**) حديث (**وُضوئه**)، أيِ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، (**لدىٰ**)، أيْ عند الإمام مسلمٍ في "صحيحه"[١] من رواية (**بُرَيدةَ**)،[٢] وهو قوله: «كان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يتوضّأ لكلّ صلاةٍ، فلمّا كان يومَ الفتح - أيْ عامَه[٣] - صلّىٰ الصَّلَوَاتِ بوُضوءٍ واحدٍ».

انتهىٰ. والله أعلم.

بيانُه أنّ رواية السماع تفيد الظنّ في نفسها؛ فيكفي إسحاقَ لإثبات مساواة الكتاب لها - أن يدلِّل علىٰ إفادته للظنّ أيضًا، فدلّل على إفادة الكتاب للظنّ بقيام الحجّة علىٰ الناس بكتب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ ملوكهم.

فاعترض التاجُ السُّبْكيّ بالفرق بين كُتب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ الملوك وكتابه إلى قوم ابن عُكَيمٍ - بما حاصله أنّ تلك أفادتِ العلم بالقرائن المحتفّةِ بها، وهٰذا تجرّد عن تلك القرائنِ.

والجواب أنّ إسحاقَ لم يرد إلحاقَه بها في خصوص إفادة القطع، المطلوبِ لأصل الدين، بلِ اكتفىٰ بمطلق قيام الحجّة، الذي يعمُّ الظنّ المطلوبَ إثباتُه هنا، وهما مشتركانِ في ذٰلك، ولا يضرُّه بعدُ افتراقُهما في قدرٍ زائدٍ عليه.

فاتّضح أنّ جواب التاج رحمه الله غيرُ واردٍ علىٰ محلِّ استدلال إسحاقَ منَ الدليل أصلًا. والله أعلىٰ وأعلمُ.

(١). (١/ ١٦٠).

(٢). هو بُريدةُ بن الحُصَيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج، أبو عبد الله، الأسلميُّ، المدنيُّ، ثمّ تحوّل إلىٰ البصرة، أسلم أيّامَ هجرة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ثمّ شهد بيعة الرِّضوان. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وستّينَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٨٥-١٨٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٥٣٣-٥٣٤).

(٣). كذا قال الشارح، والظاهر أنّ ذٰلك كان يوم الفتح نفسَه. والله أعلمُ.

(**معرفة الصحابة**) رضي الله تعالىٰ عنهم، أيْ: هٰذا مبحثُها.

وهو النوع الحادي والخمسون.

هٰذا علمٌ كبيرٌ، جليلٌ، عظيم الفائدة. وبه يُعرف المتّصلُ منَ المرسلِ،[١] كما سيأتي في كلام المصنِّف.

(**ثمّ الصحابيّ**)، أيِ الشخصُ الذي يُسمَّىٰ بـ(الصحابيّ)، (**مسلمًا لاقَىٰ الرسولَ**)، أيْ حدُّه: من لاقىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ملاقاةً عرفيّةً، في حال الحياة، حالَ كونه مسلمًا، ومؤمنًا به.

فخرج مَن لاقاه كافرًا؛ فليس بصاحبٍ له؛ لعداوته.[٢]

ومن أدرك عصرَه ولم يلاقِه، كالنجاشيّ.[٣]

وكذا مَن لاقاه ورآه، بعد وفاته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، كأبي ذُؤَيبٍ خُوَلِيدٍ الهُذَلِيّ؛[٤] فإنّه لا صحبةَ له.[٥]

[١٤٢/أ] وتعبيره بـ(الملاقاة) / كـ(الاجتماع) - أولىٰ منَ التعبير بـ(الرؤية)؛ لإدخال ذٰلك للأعمىٰ، كابن أمّ مكتومٍ؛[١] فإنّه صحابيٌّ بلا خلافٍ.[٢]

---

(١). انظرِ "الإرشاد" للنوويّ (ص١٩٣)، و"التقريبَ" له أيضًا (ص٣٧١).

(٢). انظرِ "البدر الطالع" للمحليّ (٢/ ١١٠)، و"تيسير الوصول" لابن إمام الكامليّة (١/ ٢٤٩).

(٣). هو أَصْحَمَةُ - وهو بالعربيّة: عطيّةُ - ابنُ أبجرَ الحبشيُّ، النجاشيُّ: ملِك الحبشة العادلُ، كان رجلًا صالحًا، صلّىٰ عليه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم صلاة الغائب؛ فاختُلِف في صحبته. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١/ ٤٢٨-٤٤٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٣٩٦-٣٩٩).

(٤). هو خُوَيلِدُ بنُ خالدِ بن مُحَرِّثِ بنِ رُبَيدِ بنِ مخزومٍ، أبو ذُؤيْبٍ، الهُذَليُّ، الشاعرُ، اختُلِف في وقت إسلامه، وقد شهد سقيفةَ بني ساعدةَ، وصلّىٰ علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. قُتِل غازيًا، في خلافة عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦٤٨-١٦٥٢)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١٩٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٢/ ٢٢٤-٢٢٧).

(٥). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٢١).

والمراد بـ(اللقاء) ما هو أعمُّ منَ المجالسة، والمماشاة، ووصول أحدهما إلىٰ الآخر، وإن لم يُكَالِمْه. ويدخل فيه رؤية أحدهما الآخرَ، سواءٌ كان ذٰلك بنفسه أم بغيره.[٣]

قال بعض المحقّقين[٤]: «واعتُرِض علىٰ التعريف بأنّه يصدق علىٰ من مات مرتدًّا، كعبد الله بن خَطَلٍ،[٥] ولا يسمّىٰ صحابيًّا».

وأجيب بأنّه كان يُسمَّىٰ قبل الردّة، ويكفي ذٰلك في صُحْبته؛ إذ لا يشترط فيه[٦] الِاحتراز عنِ المنافي العارض؛ ولذا لم يحترزوا في تعريف المؤمن عنِ الردّة العارضة لبعض أفراده.[٧]

وسيأتي زيادةٌ علىٰ هٰذا.

---

(١). هو عمرُو - وقيل: عبدُ الله - بنُ قيس بنِ زائدةَ بنِ الأصمِّ: جندُبِ بن هَرِمٍ، القرشيُّ العامريُّ، وأمُّ مكتومٍ هي أمُّه، الأعمىٰ الذي شهد له القرآن، ومؤذّنُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، أسلم بمكّةَ قديمًا، وكان مِن أوّل من هاجر إلىٰ المدينة، وكان النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يستخلفه علىٰ المدينة. شهد القادسيّة، سنةَ خمسَ عشرةَ، وقيل إنّه استُشهِد فيها، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٤/ ١٩١-١٩٨)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١١٩٨-١١٩٩).

(٢). انظر "شرح التبصرة التذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٢٠)، و"نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٣٦)، و"البدر الطالع" للمحلّيّ (٢/ ١١٠).

(٣). انظر "نزهة النظر" (ص١٣٦).

(٤). هو الجلال المحلّيّ، قاله في "البدر الطالع" (٢/ ١١٢).

(٥). هو عبدُ العُزَّىٰ - وكان النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم سمّاه عبدَ الله - بنُ هلالِ بن خَطَلٍ، وقيل في اسمه ونسبه غيرُ ذٰلك، أسلمَ، ثمّ قَتَل مسلمًا وارتدّ، واتّخذ جاريةً تغنّي بهجاء النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فأهدر النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم دمَه يوم فتح مكّةَ؛ فقُتِل. انظرِ "التمهيد" لابن عبد البرّ (٦/ ١٥٧-١٥٨، و١٦٥-١٦٦)، و"فتح الباري" لابن حجرٍ (١/ ٢٩٢، و٤/ ٦١).

(٦). يعني في التعريف.

(٧). وللكورانيّ في "الدرر اللوامع" (٣/ ١١٢-١١٣) جوابٌ آخرُ. ولابن النجّار الفتوحيّ في "الكوكب المنير" (٢/ ٤٦٧-٤٦٨) جوابٌ ثالثٌ، أجراه علىٰ طريقةٍ أشعريّةٍ. وردّها السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ١٧-١٨).

(**وإن**) كان ملاقاته (**بلا روايةٍ**) للحديث (**عنه**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، (**و**)بلا (**طُولٍ**) في زمان المُلاقاة.

هٰذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور؛[١] لأنّ الِاجتماع بالنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يؤثِّر منَ النور القلبيّ أضعافَ ما يؤثِّره الِاجتماع بغيره منَ الأخيار؛[٢] فالأعرابيّ الجِلْفُ[٣] بمجرّد ما يجتمع به صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مؤمنًا، ينطِق بالحكمة [الغزيرة]؛[٤] ببركة طلعته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.[٥]

(**كذاك الأتباع مع الصحابة**)، يكفي فيه مجرّدُ المُلاقاة في قول أكثر أهل الحديث.

---

(١). حكاه السمعانيّ في "قواطع الأدلّة" (٢/ ٦٠٧) عن أهل الحديث. وحكاه المجدُ بن تيميّةَ في "المسوَّدة" (٢/ ٥٧٦) عن الحنابلة. وحكاه النوويّ في "شرح مسلمٍ" (١/ ٣٦) عن المحدّثين كافّةً، وفي "تهذيب الأسماء واللغات" (اللغات: ١/ ١٧٣) إلىٰ المحدّثين، والمحقّقين من غيرهم. وحكاه الصفيّ الهنديّ في "نهاية الوصول" (٧/ ٢٩٠٩) عن الأكثرين. وحكاه العلائيّ في "تحقيق منيف الرتبة" (ص٣٠) عن جمهور أهل الحديث. وحكاه الآمديّ في "الإحكام" (٢/ ١١٢) عن أكثر الشافعيّة. وحكاه البعليُّ في "مختصر أصول الفقه" (ص٨٨) عن الأكثر، وابنُ كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (ص٢٧٥) عن جمهور العلماء خلفًا وسلفًا، والتاج السُّبكيّ في "الإبهاج" (٢/ ١٢٧٢) عن الأكثرين. وحكاه السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٠) عن جمهور الأصوليّين. وحكاه الشوكانيُّ في "إرشاد الفحول" (١/ ٣٤١) عنِ الجمهور.

ويؤخذ من قول أبي الحسن الأشعريّ في "الرسالة إلىٰ أهل الثغر" (ص١٧١) أنّه إجماعٌ.

(٢). لا شكّ أنّ لِلاجتماع بالنبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أثرًا علىٰ منِ اجتمع به في زيادة الإيمان، وصلاح القلب، كما قال تعالىٰ: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٠١]، أمّا دعوىٰ ذٰلك في غيره، فتحتاج إلىٰ دليلٍ واضحٍ، والله أعلمُ.

(٣). قال ابن سِيدهْ في "المحكم" (٧/ ٢٩٨): «والجِلْف: الجافي في خَلْقه وخُلُقه، شُبِّه بجَلْفِ الشاة، أيْ أنّ جوفَه هَوَاءٌ: لا عقلَ فيه».

(٤). في "الأصل": (العريزة)، وهو تصحيفٌ، والصواب: (الغزيرة) بزايٍ وراءٍ، أوِ (العزيزة) بزايين، والأوّل أجودُ؛ فأثبتُّه.

(٥). انظرِ "البدر الطالع" للمحلّيّ (٢/ ١١١).

قال العراقيّ[١]: «وقد أشار صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ الصحابة والتابعين بقوله: «طوبىٰ لمن رآني وآمن بي، وطوبىٰ لمن رأىٰ من رآني»، الحديثَ،[٢] فاكتفىٰ فيهما بمجرّد الرؤية».

---

(١). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٦٠). وسبقه إلىٰ الِاستشهاد بالحديثِ السمعانيُّ في "قواطع الأدلّة" (٢/ ٦٠٧).

(٢). جاء هٰذا المتنُ في أحاديثَ عن جماعةٍ منَ الصحابة.

فأوّل ذٰلك: ما رواه عبدُ بنُ حُمَيدٍ في "مسنده" (المنتخب: ٢/ ٥١٧ برقْم ١٠٠١) من طريق وكيعٍ، ورواه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٣٥) من طريق عثّامِ بن عليٍّ، ويونُسَ بنِ بُكَيرٍ، فرّقهما، ورواه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٣٥)، وبحشلُ في "تاريخ واسطَ" (ص٤٤)، والدارَقُطْنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٢٢٦، و٤/ ٢٢٤١)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٤٤-٦٤٥ برقْم ٥٦١)، من طريقينِ عن محمّدِ بن بِشْرٍ.

كلّهم عن شيخٍ لهمُ اختلفوا في اسمه، فسمّاه وكيعٌ (إبراهيمَ أبا إسحاقَ)، وسمّاه عثّامٌ ويونُسُ (إبراهيمَ بنَ يزيدَ)، وسمّاه محمّدُ بن بِشرٍ (هارونَ بنَ أبي إبراهيمَ)، وسقطت كلمة (أبي) من بعض المطبوعاتِ.

ثمّ اجتمعوا، فذكروه عن أبي نُصَيرٍ، وتصحّف في بعض المطبوعات إلىٰ (أبي نَضْرةَ)، ثمّ عن أبي سعيدٍ الخدريّ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وذكر الدارَقُطْنيُّ والحاكمُ عنِ ابن المدينيّ قال: «وأبو نُصَيرٍ - مجهولٌ»، يعني جهالةَ عينٍ؛ إذْ لم يذكروا له غيرَ روايته في هٰذا الحديثِ.

والراجح في اسم الراوي عنه أنّه إبراهيمُ بنُ يزيدَ، وكنيته أبو إسحاقَ، فتجتمع الأقوال، إلّا قولَ محمّدِ بن بِشْرٍ؛ فقد تفرّد بتسميته (هارونَ)، ولعلّه انقلب عليه.

وكذٰلك ترجم له البخاريُّ في "تاريخه" (١/ ٣٣٥)، ومسلمٌ في "الكنىٰ والأسماء" (١/ ٤٠)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٦)، وابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ٢٥)، والخطيب في "المتّفق والمفترق" (١/ ٢٠٣-٢٠٤)، وابن حجرٍ في "لسان الميزان" (١/ ٣٨٧-٣٨٨). والله أعلمُ.

وقد روىٰ عنه جماعةٌ منَ الثقات كما سبق، لٰكنّه لم يوثِّقه إلّا ابنُ حبّانَ؛ فهو مجهول الحال.

والحديث بجهالة راويَيهِ - ضعيفٌ.

=

والحديث الثاني: ما رواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٨٦) من طريق أبي حاتمٍ الرازيّ، عن يحيىٰ بنِ صالحٍ الوُحَاظيِّ، عن جَمِيعِ بن ثُوَبَ، عن عبد الله بن بُسْرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ قد رُوي بأسانيدَ قريبةٍ عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ممّا عَلَوْنا في أسانيدَ منها، وأقربُ هٰذه الرواياتِ إلىٰ الصّحّة ما ذكرناه».

وقدِ اختُلِف في إسناده، فروىٰ تمّامٌ في "فوائده" (١/ ١٠٩-١١٠ برقْم ٢٦٠) من طريق أبي القاسم يزيدَ بنِ محمّدِ بن عبد الصمد، عن يحيىٰ بنِ صالحٍ الوُحَاظيِّ، عن جَمِيعِ بن ثُوَبَ، عن خالدِ بن معدانَ، عن أبي أمامةَ الباهليِّ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ويزيدُ بن محمّدٍ ثقةٌ حافظٌ، كما قاله الذهبيُّ في "الكاشف" (٤/ ٥٢٦).

ويحيىٰ بنُ صالحٍ ثقةٌ، من رجال الشيخينِ، وانظرِ "الكاشف" للذهبيّ (٤/ ٤٨٥).

وأيضًا، فقد خولِف يحيىٰ بنُ صالحٍ في إسناد هٰذا الحديثِ، فرواه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٥/ ٢٦٩٠ برقْم ٦٤٣٧) من طريق عبد الله بن عبد الجبّار: زِبْرِيقٍ، عن جَمِيعِ بن ثُوَبَ، عن عبد الرحمٰن بن جُبَيرِ بن نُفَيرٍ، عن أبيه، عن جدّه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وزِبْرِيقٌ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥٢): «صدوقٌ».

وهٰذا الِاختلاف في الإسناد إنّما هو اضطرابٌ من شيخه، وهو آفةُ هٰذا الحديثِ، قال الذهبيُّ في "تلخيص المستدرك" (المستدرك: ٤/ ٨٦): «جَمِيعُ بن ثُوَبَ واهٍ». وانظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٢/ ٤٨٥-٤٨٦).

وعليه، فهٰذا الحديثُ ضعيفٌ جدًّا؛ لوَهاء جَميعٍ، ولاضطرابه في إسناده، الدالِّ علىٰ عدم ضبطه.

والحديث الثالث: ما رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٥٦٦) من طريق الحافظ ابن جَوْصَا، عن أبي حفصٍ عمرَ بنِ حفصٍ الخيّاطِ، نا أبو الخطّاب معروفٌ الخيّاطُ، قال: سمعتُ واثلةَ بنَ الأسقع رضي الله تعالىٰ عنه، قال: سمعت النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره.

وعمرُ هٰذا رجلٌ معمَّرٌ، ادّعىٰ أنّ له ستينَ ومِائةَ سنةٍ، وأنّه سمع ممّن سمع واثلةَ بنَ الأسقع رضي الله تعالىٰ عنه، ولم يروِ عنه إلّا اثنانِ، انظر ترجمته في "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٤٣/ ٥٦٥-٥٦٧).

ولم أجد من وثّقه؛ فهو مجهولٌ من هٰذه الجهةِ.

ثمّ لو كان كما ادّعىٰ من طول العُمُر المُفرِط، وعلوّ الإسناد جدًّا، لَما خفي أمرُه إلىٰ بعدِ سنةِ خمسينَ ومِائتينِ، حتّىٰ فات طبقاتِ المحدّثينَ الكبارِ السماعُ منه، وفات مشيخةَ ابن جَوْصَا، ولَما =

استرسلَ خفاء أمره – مع شدّة حرص الناس علىٰ العلوّ – إلىٰ أن أدركَه من هم دونهم في السنّ واللُّقيِّ. والله أعلمُ.

وشيخُه معروفٌ الخيّاطُ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٢): «ضعيفٌ».

وقال في "تهذيب التهذيب" (٤/ ١١٩): «أورد له ابن عَديٍّ في ترجمته عدّةَ أحاديثَ منكرةً، من رواية عمرَ بنِ حفصٍ المعمَّرِ، والبليّةُ فيها منه، لا من معروفٍ».

وعليه، فهٰذا الحديثُ ضعيفٌ جدًّا؛ عمرُ غير مأمونٍ فيما يدّعي، وشيخه ضعيفٌ.

والحديث الرابع: ما رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٤/ ٨٠) عن عبد العزيز الأَزَجيِّ، عن محمّدِ بن عثمانَ أبي بكرٍ الآمِديِّ، عن أبي الدنيا الأشجِّ، أنّه سمع عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال الأَزَجيُّ: «سمعتُ من هٰذا الشيخِ في سوق الجلود، ولم يكن عندَه سوىٰ هٰذا الحديثِ».

فمحمّدٌ الآمِديّ هٰذا مجهول العينِ، لا يُعرَف بغير هٰذا الحديثِ.

لٰكنّ الآفةَ من شيخه أبي الدنيا؛ فإنّه كذّابٌ مشهورٌ، سيأتي ذكرُه في كلام الشارح، في مبحث "العالي والنازل"، في جملةٍ منَ الكذّابينَ المتأخّرينَ.

فهٰذا الحديث – بلا شكٍّ – مفتعلٌ، لا أصلَ له عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه.

والحديث الخامس: ما رواه يعقوبُ بنُ سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٥١)، وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده الكبير"، كما في "إتحاف الخيرة المهرة" (١/ ١٠٨)، والطبرانيُّ، ومن طريقه الضياءُ في "المختارة" (٩/ ٩٩ برقْم ٨٧)، من طريقينِ عن بقيّةَ بنِ الوليد، ثنا محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن عِرْقٍ اليَحْصُبيُّ، عن عبد الله بن بُسْرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، سمعتُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «طوبىٰ لمن رآني، وطوبى لمن رأىٰ من رآني، طوبىٰ لهم وحُسنُ مآبٍ».

والتصريح بسماع بقيّةَ من شيخه – في "المعرفة والتاريخ"، و"المختارة"، وتصريح شيخه بالسماع من عبد الله بن بُسْرٍ رضي الله تعالىٰ عنه – في "المعرفة والتاريخ" فقط، وأخرجه الآخَرانِ بالعنعنة.

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١٠/ ٢٠): «رواه الطبرانيّ، وفيه بقيّةُ، وقد صرّح بالسماع؛ فزالتِ الدُّلْسةُ، وبقيّة رجاله ثقاتٌ».

وسماع شيخه محمّدِ بن عِرقٍ من عبد الله بن بُسْرٍ – ثابتٌ في الجملة، نصّ عليه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥١)، ولأجل ذٰلك ذكره يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٥١) في التابعينَ من أهل الشام.

=

ومحمّدُ بن عبد الرحمٰن بن عِرْقٍ هٰذا: قال دُحَيمٌ: «ما أعلمه إلّا ثقةً»، نقله المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٦١٧). وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٥/ ٣٧٧)، وقال: «لا يُحتجّ بحديثه ما كان من رواية إسماعيلَ بنِ عياشٍ وبقيّةَ بنِ الوليد ويحيىٰ بنِ سعيدٍ العطّارِ وذويهم، بل يُعتبَر من حديثه ما رواه الثقاتُ عنه». وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٢٠٣): «لم يُضعَّف».

فالأقرب في محمّدِ بن عِرقٍ أنّه ثقةٌ، عملًا بقول دُحيمٍ، وهو الخبير بأهل الشام، واعتدادًا بتوثيق ابن حبّانَ له في الجملة.

واحتراز ابن حبّانَ من رواية بقيّةَ عنه – مبنيٌّ علىٰ استضعافه لبقيّةَ، والصحيح أنّه ثقةٌ، وصفه الذهبيُّ في "الكاشف" (٢/ ١٧٠) بـ(الحافظ)، وقال: «وثّقه الجمهور فيما سمعه منَ الثقات»، ثمّ نقل عنِ النَّسائيُّ قال: «إذا قال: (حدّثنا) و(أخبرنا)، فهو ثقةٌ».

فهٰذا الحديثُ صحيحٌ إن شاء الله تعالىٰ.

وقال الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ٢٥٤): «وبالجملة فالحديث حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ؛ من أجل طريق بقيّةَ، التي أخرجها الضياء في "المختارة"، والله أعلم».

هٰذا، وقد روىٰ ابن أبي عاصمٍ هٰذا الحديث في "السنّة" (٢/ ٩٨٦ برقْم ١٥٢٧) عن يعقوبَ بنِ سفيانَ، لٰكنّه أبدل بمحمّدِ بن عِرقٍ – محمّدَ بنَ زيادٍ الألهانيَّ؛ فخالف ما سبق عنِ "المعرفة والتاريخ". ولا يمكن أن يكون في "المعرفة والتاريخ" خطأً؛ فإنّه روىٰ الحديث في أثناء ترجمة محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن عِرْقٍ.

والذي يظهر أنّ ما في "السنّة" هو الخطأُ؛ فقد روىٰ الحديثَ الطبرانيُّ – ومن طريقه الضياءُ – عن أبي زرعةَ الدِّمَشقيِّ الحافظ، عن شيخ يعقوبَ بنِ سفيانَ: آدمَ بنِ أبي إياسٍ، عن بقيّةَ، عنِ ابن عِرْقٍ.

وكذٰلك رواه أبو يعلىٰ الموصليُّ عن داوُدَ – هو ابنُ رُشَيدٍ، مولىٰ بني هاشمٍ، وهو ثقةٌ، كما قاله الحافظ في "التقريب" (ص١٣٨) – عن بقيّةَ، عنِ ابن عِرقٍ.

ولو كانت رواية ابن أبي عاصمٍ محفوظةً، لكان لبقيّةَ في هٰذا الحديثِ شيخانِ، ومحمّدُ بن زيادٍ الألهانيُّ ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١٤)؛ فيكون متابعًا قويًّا لمحمّدِ بن عِرْقٍ. والله أعلمُ بحقائق الأمور.

والحديث الخامس: ما رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٩/ ١٧١) من طريق أبي الحسن الأزرق، قال: «هٰذا الحديثُ مستفيضٌ في أهلنا، رواه أبو سعدٍ داودُ بن الهيثم بنِ إسحاقَ بنِ البُهْلُول، عن =

جدِّنا إسحاقَ، عن حسّانَ بنِ سنانٍ، فرفعه عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

قال أبو الحسن الأزرقُ: فبلغ ذٰلك أبي، وأنا حاضرٌ أسمعُ، فقال أبي: «أبو سعدٍ أعلمُ بما قال»، وبلغ القاضيَ أبا جعفرٍ عمّي - هٰذا عنه، فقال مثلَ هٰذا: «هو أعلمُ بما قال». انتهىٰ.

وأبو الحسن الأزرقُ هو أحمدُ بن يوسفَ بنِ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ بُهْلُولِ بن حسّانَ بنِ يزيدَ، يروي هٰذا الحديثَ عن جماعةٍ من أهله، وهم بيت علمٍ وفضلٍ، عنِ ابن عمِّ أبيه: داوُدَ بنِ الهيثم بن إسحاقَ بنِ بُهْلُولٍ، وهو يرويه عن جدِّه: إسحاقَ بنِ بُهْلُولِ بنِ حسّانَ، وهو يرويه عن جدّه حسّانَ بنِ سِنانٍ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وهٰؤلاء كلُّهم ثقاتٌ إن شاء الله إلّا أنّ جدّهم لا يُعرَف إلّا من رواية حفيده الحافظ إسحاقَ بنِ بُهْلُولٍ، ولم يوثِّقه أحدٌ منَ الأئمّة؛ فينبغي التوقُّفُ في قَبول ما يروي.

وفي الحديث علّةٌ أخرىٰ، فقد روىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٩/ ١٧٢) من طريق آلِ إسحاقَ بنِ بُهْلُولٍ، عن جدّهم حسّانَ بنِ سنانٍ، أنّه سمع من أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه حديثًا، قال: «وأعجلني أصحابي، فلم أسمع منه غيرَ هٰذا الحديثِ»، وهٰذا ينافي سماعَه للحديث السابق.

وإذْ لم يصرّح فيه بالسماع من أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فيمكن الجمعُ بكونه أخذه عنه بواسطةٍ؛ فيكونَ منقطعًا، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

وعليه، فهٰذا حديثٌ ضعيفٌ؛ لجهالة راويه، واحتمال الِانقطاع في إسناده.

ورُوِي الحديثُ عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه من طرقٍ أخرىٰ موضوعةٍ، أذكرها استيفاءً للباب.

فأوّلها: ما رواه المخلِّص في "المخلِّصيّات" (٤/ ١٩ برقْم ٢٩٢٩) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٨/ ٣-٤) - من طريق يَغْنَمَ بنِ سالمٍ.

وثانيها: ما رواه الطبرانيُّ في "المعجم الأوسط" (٦/ ١٧١-١٧٢ برقْم ٦١٠٦) عن محمّدِ بن أحمدَ بنِ يزيدَ بنِ حبيبٍ المقرئُ البصريُّ. ورواه أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "الطيوريّات" (٢/ ٥٦٧ برقْم ٤٨٨) من طريق أبي عبد الرحمٰن همّامِ بن يحيىٰ بنِ سهلٍ الأُبُلّيّ. كلاهما عن أبي مِكْيَسٍ دينارِ بن عبد الله.

وثالثها، ما رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٩/ ٥٥٦ برقْم ١٦٠٨)، وتمّامٌ في "فوائده" (٢/ ١٣ برقْم ٩٩٤)، وأبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٢٣٦)، من طريقينِ أحدُهما حسنٌ - عن موسىٰ الطويل.
=

وذهب جماعةٌ إلىٰ طُول الصحبة في التابعيّ مع الصحابيّ؛ فلا يُكفىٰ فيه بمجرَّد المُلاقاة به، بخلاف الصحابيّ مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ إذِ المُلاقاة به تؤثّر في النورِ القلبيِّ أضعافَ ما يؤثِّره [اللقاء][1] الطويلُ بالصحابيّ، وغيرِه منَ الأخيار.[1]

ورابعها: ما رواه بحشلُ في "تاريخ واسطَ" (ص٦٤) عن أحمدَ بنِ سهلِ بن عليٍّ الباهليِّ، عن أبي الحسن النضر بن شدّادِ بن عطيّةَ، عن أبيه.

وخامسها: ما رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٧/ ١٥٤) من طريق إبراهيمَ بنِ هدبةَ.

وسادسها: ما رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٥/ ١٦٠) من طريق المظفَّر بن عاصمٍ، ورواه في "المتّفق والمفترق" (١/ ٧٢٢-٧٢٣) عن أحمدَ بنِ عبد الله بن أحمدَ الثابتيّ، بإسناده عن حُمَيدِ بن هلالٍ اللبّانِ الواسطيِّ، عن يزيدَ بنِ هارونَ، كلاهما عن حُمَيدٍ الطويلِ.

جميعًا عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وكلُّ من أبرزتُ من رجال هٰذه الأسانيدِ، فهو علّة ما ورد فيه، وهم بين كذّابٍ مشهورٍ بالوضع، أو واهٍ لا يُعتدُّ به، أو مجهولٍ لا يُعرَف، إلّا يزيدَ بنَ هارونَ وحُميدًا الطويلَ، وهما بريئانِ من هٰذا الحديثِ، قد ألزقه بهما من رواه عنهما.

وقال ابن عَديٍّ في "الكامل" (٩/ ٥٥٦): «وهٰذا الحديثُ يرويه عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه كلُّ طَبْلٍ، وكلُّ مجهولٍ، وكلُّ ضعيفٍ».

وقال العراقيُّ في "الأربعينَ العشاريّةِ" (ص٢٢٨-٢٣٠): «وقد رواه عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه جماعةٌ منَ الضعفاء المتّهَمين، منهم يَغْنَمُ بنُ سالمِ بن قَنْبَرَ، وأبو هُدْبةَ إبراهيمُ بن هُدْبةَ، وموسىٰ الطويلُ، ودينارٌ الحَبَشيُّ هٰذا، وكلُّهم كذّابون، متّهَمون بالوضع».

والخلاصةُ: أنّ حديث «طوبىٰ لمن رآني، ولمن رأىٰ من رآني، ولم رأىٰ من رأىٰ من رآني» - ثابتٌ من حديث عبد الله بن بُسْرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، لٰكنْ دون ذِكْر الطبقة الثالثة، وقد تشهد له رواية حسّانَ بنِ سنانٍ، علىٰ ضعفٍ فيها، وسائر طرقه - واهيةٌ أو موضوعةٌ.

وقد جاءتِ الجملة الأولىٰ - وهي قولُ «طوبىٰ لمن رآني» في حديثٍ آخرَ، لفظُه: «طوبىٰ لمن رآني وآمن بي، وطوبىٰ سبعَ مِرارٍ لمن آمن بي ولم يرني»، وقد جاء هٰذا الحديثُ عن جماعةٍ منَ الصحابة أيضًا، ولا يسلم شيءٌ منها من ضعفٍ، وقد صحّح بعضَها الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، فانظرها (٣/ ٢٤٤-٢٤٧).

(١). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياقُ.

(**وقيل**)، أيْ وقال الجاحظُ المُعْتَزِليُّ[٢] إنّ الصحابيّ من لاقىٰ الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مسلمًا، (**مع طولٍ**) في الصحبة، (**ومع روايةٍ**) للحديث عنه؛ فلا يصدُق عنده اسمُ الصحابيّ إلّا بذٰلك، نظرًا في الطول إلىٰ العُرف، وفي الرواية إلىٰ أنّها المقصودُ الأعظمُ من صحبته / صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ لتبليغ الأحكام عنه.[٣] [١٤٢/ب]

(**وقيل**)، أيْ وقال بعض الأصوليّين[٤] إنّه من لاقاه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم (**مع طولٍ**) فيها فقط، ولا يُشتَرط الروايةُ؛ نظرًا للعُرف، كما تقرّر عنِ الجاحظ، ولقول أنسٍ –

---

(١). انظرِ "تشنيف المسامع" للزركشيّ (٢/ ٤٨٠)، و"البدر الطالع" للمحلّيّ (٢/ ١١٠-١١١).
وسبق أنّ دعوىٰ تأثير صحبة غير النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم – غيرُ مسلَّمةٍ، والله أعلمُ.

(٢). عزا الآمديّ في "الإحكام" (٢/ ١١٢) هٰذا القولَ إلىٰ عمرِو بن يحيىٰ. وذكر العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢٥) أنّه تصحّف عليه، وأنّ صوابه: عمرُو بن بحرٍ، وهو الجاحظ. ونقل عن أبي إسحاقَ الشيرازيِّ أنّ أبا الجاحظِ اسمُه (يحيىٰ)، ووهّمه.

وقد عزا هٰذه المقالةَ إلىٰ عمرِو بن بحرٍ الجاحظِ – أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٩٨٨)، لٰكن تصحّفت كنيته في النسخة التي بين أيدينا إلىٰ أبي سفيانَ. ونقلها علىٰ الصوابِ تلميذُه أبو الخطّابِ الكَلْوَذانيُّ، كما ذكره عنه المجدُ بن تيميّةَ في "المسوَّدةِ" (١/ ٥٧٦). ونقلها عنه كذٰلك الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٠٢).

وعزا الصفيّ الهنديّ في "نهاية الوصول" (٧/ ٢٩١٠) هٰذا القولَ إلىٰ الأقلّين منَ القائلين باشتراط طول الصحبة، وهٰذا قد يُفهِم عدم تفرُّد الجاحظ بهٰذا القولِ.

والجاحظُ هو عمرُو بن بحرِ بن محبوبٍ، أبو عثمانَ، الكِنانيُّ ثمّ الليثيُّ، البصريُّ، المعروف بـ(الجاحظ) لنُتُوءِ عينه، الأديبُ، المعتزليُّ، كان ماجنًا قليلَ الدِّين، غيرَ ثقةٍ، له تصانيفُ كثيرةٌ، منها "البيان والتبيُّن". تُوُفِّي سنةَ خمسين أو خمسٍ وخمسين ومِائتين. انظر "وفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكَانَ (٣/ ٤٧٠-٤٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤١٣-٤١٥).

(٣). انظرِ "البدر الطالع" للمحلّيّ (٢/ ١١١).

(٤). اضطرب النقل عنِ الأصوليّين في هٰذه المسألةِ، فحكىٰ السمعانيّ في "قواطع الأدلّة" (٢/ ٦٠٧) ذٰلك عنِ الأصوليّين. وحكاه أبو الخطّاب في "التمهيد" عن أكثر العلماء، نقله ابنُ مفلحٍ في "أصول الفقه" (٢/ ٥٧٨). وحكاه النوويّ في "شرح مسلمٍ" (١/ ٣٦) عن أكثر أصحاب الفقه والأصول، =

وقد قيل له: «أنت آخرُ من بَقِي من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم»؟ -: «قد بقي قومٌ منَ الأعراب، فأمّا من أصحابه، فأنا آخر من بَقِي».[١]

وأجيب بأنّه أراد إثبات صُحبةٍ خاصّةٍ، ليست لأولٰئك.[٢]

ونُقل عن بعض المتأخّرين[٣] اشتراط الرواية فقط، ولو لحديثٍ واحدٍ.

وفي "تهذيب الأسماء واللغات" (اللغات: ٢/ ١٧٣) عن جماعةٍ من أهل الأصول [أو] أكثرهم. وحكاه في "التقريب" (ص٣٧٢) عن أصحاب الأصول أو بعضهم. وحكاه الصفيّ الهنديّ في "نهاية الوصول" (٧/ ٢٩١٠) عنِ الأقلّين. وحكاه العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٨٧٧) عن بعض أئمة الأصوليّين، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢٣) عن بعضهم. وحكاه ابن إمام الكامليّة في "تيسير الوصول" (١/ ٢٥٠) عن جماعةٍ من أهل الأصول. وحكاه السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٠) عن بعض الأصوليّين، وحكىٰ عن جمهورهم خلافَه.

واختاره جماعةٌ منَ الأشعريّة، منهمُ الباقلّانيّ، وابنُ فُورَكَ، وإلْكِيَا الطبريُّ، انظرِ "البحرَ المحيط" للزركشيِّ (٤/ ٣٠١-٣٠٢)، وكذا الغزّاليُّ في "المستصفىٰ" (١/ ٣٠٩)، والقَرافيُّ في "شرح تنقيح الفصول" (ص٣٦٠).

وهو قول شيوخ المعتزلة وجمهورِهم، كما نقله الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٠٢) عن بعضهم.

(١). رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٣٤٨)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشق (٩/ ٣٧٩).

(٢). انظرِ "اختصارَ علوم الحديث" لابن كثيرٍ (ص٢٧٦)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٢٤).

(٣). ذكر المحلّيّ في "البدر الطالع" (٢/ ١١١) أنّ بعض المتأخّرين نقل هٰذا القول. ولم أجد بعد بحثٍ من قاله أو حكاه عن معيَّنٍ.

وقد قال الزركشيّ في "تشنيف المسامع" (٢/ ٤٨٠-٤٨١) إنّه لم يذهب أحدٌ إلىٰ اشتراط الرواية، دون المجالسة، يعني الطويلةَ.

وفي بعض نسخ "تشنيف المسامع" حكاية ذٰلك القولِ؛ فانظره (٢/ ٤٨٠)، وانظرِ الحاشيةَ ذاتَ الرقْم (٨). وهو خطأٌ منَ النسّاخ؛ فإنّه منافرٌ لسياق كلام الزركشيّ، ومنافٍ لما حكاه عنه الوليُّ العراقيّ في =

(**وقيلَ**) - وهو منسوبٌ إلىٰ سعيدِ بن المسيَّب[١] - [إنّه][٢] مَن لاقاه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مع (**الغزوِ**) في بعض مَغَازيه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، (**أو**) لم يكنْ يَغزُو معه، ولٰكن مع كمالِ (**عامٍ**) في صحبته؛ لأنّ لها شرفًا عظيمًا، فلا تُنال إلّا باجتماعٍ طويلٍ يظهر فيه الخلق المطبوعُ عليه الشخصُ، كالغزوِ المشتمِلِ علىٰ السفرِ، وهو قطعةٌ منَ العذاب، والعامِ المشتمِلِ علىٰ الفصول التي يختلف بها المِزَاجُ.[٣]

ويعارضه ما تقدّم أنّ الِاجتماع به صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يؤثّر ما لا يؤثّر الِاجتماعُ بغيره، علىٰ أنّ هٰذا القولَ يقتضي ألّا يُعَدّ مثلُ جريرِ بنِ عبد الله، ووائلِ بنِ حُجْرٍ،[٤] وغيرِهما، ممّن لم يَغزُ معه، ولا أقام عامًا، وهم صحابةٌ إجماعًا.[٥]

وإنّما قلت: «منسوبٌ إلىٰ ابن المسيَّب»؛ لقول الحافظ العراقيّ[٦] إنّه غير صحيحٍ عنه؛ ففي الإسناد إليه محمّدُ بنُ عمرَ الواقديُّ، وهو ضعيفٌ في الحديث.

اختصاره "الغيثِ الهامعِ" (٢/ ٥٤٨)، ولما نقله عنه زكريّا الأنصاريُّ في "حاشيته علىٰ شرح جمع الجوامع" (٣/ ١٦٠).

(١). رواه عنه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٦/٢٩٥-٢٩٦)، ومن طريقه الخطيب في "الكفاية" (١/ ١٧٧-١٧٨ برقْم ١٠٨).

(٢). في "الأصل": (أنّه).

(٣). انظرِ "البدر الطالع" للمحلّيّ (٢/ ١١١-١١٢).

(٤). هو وائل بن حُجْرِ بن ربيعةَ بنِ وائلِ بن يَعْمَرَ، وقيل في نسبه غيرُ ذٰلك، أبو هُنَيدةَ، الحضرميُّ، بقيّة أبناء الملوك، وفد إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم طائعًا. تُوُفِّي في خلافة معاويةَ، رضي الله تعالىٰ عنهما. انظرِ "الِاستيعابَ لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٦٢-١٥٦٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١١/ ٣١٢-٣١٣).

(٥). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٤)، و"تحقيقَ مُنيف الرتبة" للعلائيّ (ص٣٤).

وأصل هٰذا الِاعتراض - تعقيبٌ للواقديّ، قاله بعد روايته هٰذه المقالةَ عن سعيدٍ. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لتلميذِه ابنِ سعدٍ (٦/ ٢٩٦).

(٦). في "التقييدَ والإيضاح" (٢/ ٨٧٩)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢٥).

(**وقيل**)، أيْ وقال يحيىٰ بنُ عثمانَ بنِ صالحٍ المصريُّ،[١] إنّ الصحابيَّ (**مدرِك العصر**)، أيْ عصرِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فكلّ من أدرك زمَنه، وهو مسلمٌ، فهو عنده منَ الصحابة، (**ولو**) لم يَرَهُ، ولم يَلْقَه، وعَدَّ منهم أبا تميمٍ عبدَ الله بنَ مالكٍ الجَيْشانيَّ،[٢] ولم يرحل إلىٰ المدينة إلّا في خلافة عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه اتّفاقًا، وكذا من حُكِم بإسلامه تبعًا لأحد أبويه.[٣]

قال المصنِّف[٤]: «وعليه عَمَلُ ابنِ عبد البرّ،[٥] وابنِ مَنْدَةَ[٦] في كتابيهما».

فتلَخَّص من ذٰلك ستّةُ أقوالٍ[٧] في حدّ الصحابيّ، أصحّها الأوّل.[٨]

---

(١). هو يحيىٰ بنُ عثمانَ بنِ صالحِ بن صفوانَ، أبو زكريّا، القرشيُّ ثمّ السَّهْميُّ، المِصريُّ، أخباريٌّ، حافظٌ، وقد تُكُلِّم في بعض روايته. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وثمانين ومِائتين. انظرِ "الجرح والتعديل" لتلميذه ابنِ أبي حاتمٍ (٩/ ١٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٥٤-٣٥٥).

(٢). رواه عن يحيىٰ بنِ عثمانَ بنِ صالحٍ - ابنُ الجارود في "الصحابة"، نقله مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (٨/ ١٥٠).

وهو عبدُ الله بنُ مالكِ بن أبي الأسحم بنِ عثمانَ بنِ حبالٍ، أبو تميمٍ، الجيشانيُّ، اليمنيُّ ثمّ المصريُّ، من أئمّة التابعين وعبّادهم. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وسبعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٧٣-٧٤)، و"إكمالَ التهذيب" لمُغْلَطايَ (٨/ ١٤٩-١٥٠).

(٣). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢٦). وانظر حكاية هٰذا القول في "شرح تنقيح الفصول" للقَرافيّ (ص٣٦٠)، وقد نقل ذٰلك عنه العراقيّ.

(٤). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٠١). وقد نقله من "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٢٦).

(٥). انظرِ "الِاستيعاب" (١/ ٢٤). والمراد أنّه يورد في كتابه من عاصر النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولو لم يلقه؛ استكمالًا لأهل ذٰلك القرن، وإن لم يكونوا عنده في عداد الصحابة.

(٦). انظر مقدّمة عامرِ بن صبري لتحقيقه علىٰ كتاب ابن مَنْدَهْ (ص١٢٤-١٢٥، و١٢٦)، فقد قرّر ذٰلك، ومثّل له.

(٧). وفي المسألة أقوالٌ أخرىٰ، لم يذكرها الشارح.

(٨). الترجيح في هٰذه المسألةِ بـ(الأصحّ) - غير مناسبٍ، بل هٰذا القولُ هو الصحيح، وما سواه مردودٌ بالنصّ في قول النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: طوبىٰ لمن رآني وآمن بي، ونحوِه، وبالظواهر =

نعم، لا شكّ في رُجْحان رتبةِ من لازمه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقاتل معه، أو قُتل / تحت رايته، علىٰ من لم يلازمْه، أو لم يحضر معه مَشْهَدًا، وعلىٰ من كلّمه يسيرًا، أو ماشاه قليلًا، أو رآه علىٰ بُعْدٍ، أو في حال الطُّفُوليّة،(١) وإن كان شرف الصحبة حاصلًا للجميع.(٢) [١٤٣/أ]

الكثيرةِ التي أُطلِقتِ عنِ اشتراط الملازمة، وبإجماع المحدِّثين علىٰ قَبول رواية من رأىٰ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، دون توقُّفٍ أو بحثٍ عن عدالته، وباتّفاقِ كلِّ من صنّف المسانيد علىٰ إدخال أحاديثهم فيها، من غير نكيرٍ. والقول باشتراط طول الملازمة إنّما أحدثه بعض من تأخّر منَ المعتزلة، وتلقّفه عنهم بعض المتكلِّمين، ولم أجده صحَّ عن أحدٍ منَ أئمّة الفقهاء والمحدّثين. والله أعلمُ.

(١). كذا في أكثر نسخ "نزهة النظر"، وفي بعضها (الطفولة)، انظر طبعة نور الدين بنِ عِتْرٍ (ص١١٢)، والتعبير بـ(الطُّفُولة) أجودُ؛ فإنّه مصدرُ (طَفُل يطفُل)، انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٠٢٥)، أمّا (الطُّفوليّة)، وقد تخفَّف الياءُ أيضًا، ففيها نقاشٌ واختلافٌ، انظره في "تاج العروس" (٢٩/ ٣٦٩-٣٧٠).

(٢). انظر "نزهة النظر" (ص١٣٧-١٣٨).

وقال شيخ الإسلام ابنُ تيميّة في "مختصر الفتاوىٰ المصريّةِ" (ص٤٧٩-٤٨٠): «ولـمّا كان لفظ (الصُّحبة) فيه عمومٌ، كان منِ اختصّ منَ الصُّحبة بما يتميّز به عن غيره - فوقَ من لم يشترك معه فيها، كما قال النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ... لخالدِ بن الوليد رضي الله تعالىٰ عنه لـمّا اختصم هو وعبدُ الرحمن رضي الله تعالىٰ عنه: «يا خالدُ، لا تسبُّوا أصحابي» ... فعبدُ الرحمٰن بنُ عوفٍ رضي الله تعالىٰ عنه ... منَ السابقين الأوّلين ... وخالدُ بن الوليد رضي الله تعالىٰ عنه وغيرُه ممّن أسلم بعد الحديبية وأنفقوا وقاتلوا - دون أولٰئك ... والمقصود أنّ الذين صحِبوا النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قبلَ الفتح واختصُّوا منَ الصُّحبة بما استحقوا به، فإنّهم صحِبوه قبلَ أن يصحَبه خالدٌ رضي الله تعالىٰ عنه وأمثالُه، ولـمّا كان لأبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله تعالىٰ عنه من مزيّة الصُّحبة ما يتميّز به عن جميع الأصحاب رضي الله تعالىٰ عنهم، خصّهُ بذلك ... قال: «أيّها الناسُ ... هل أنتم تاركو لي صاحبي» ... فخصه هنا بالصحبة».

ومن ليس له منهم سماعٌ، وإن كان معدودًا منَ الصحابة، فحديثه مرسلٌ من حيثُ الروايةُ،[١] لٰكنّه مقبولٌ اتّفاقًا؛ ولذا أُلغِزَ به، فيُقال: «لنا مرسلٌ يُحتجّ به من غير خلافٍ».[٢] والله أعلم.

(**وشرْطُه**)، أيِ الصحابيِّ، (**الموتُ علىٰ الدين**)، أيْ دينِ الإسلام؛ فلا يعدّ منَ الصحابة مَنِ ارتدَّ بعد أن لقي النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مؤمنًا به، ومات علىٰ الردّة، كعبيد الله بن جَحْشٍ،[٣] وعبد الله بن خَطَلٍ.

قال بعض المحقّقين[٤]: «فمَن زاد في التعريف (ومات علىٰ الإيمان) لِلاحتراز عمّن ذُكِر، أراد به تعريفَ مَن يُسمَّىٰ صحابيًّا بعد انقراض الصحابة، لا مطلقًا، وإلّا، لزمه ألّا يُسمَّىٰ الشخصُ حالَ حياته (صحابيًّا)، ولا يقول بذٰلك أحدٌ، وإن كان ما أراده ليس من شأن التعريف».

(**ولو ∴ تخلَّلَ الردّةُ**)، أي بين لُقِيِّه للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مؤمنًا به، وبين موته علىٰ الإسلام، فإنّ اسم (الصُّحْبة) باقٍ له في الأصحّ، سواءٌ رجع إلىٰ الإسلام في حياته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أم بعده، وسواءٌ لَقِيَه ثانيًا أم لا.

---

(١). انظر "نزهة النظر" (ص١٣٨).

(٢). مرسل الصحابيّ فيه خلافٌ، وإن كان ضعيفًا. وهو مع ذٰلك قسمٌ معروفٌ من أقسام المرسل؛ فليس في السؤال عنه إلغازٌ.

وقد ذكر السخاويّ في نحو هٰذا الموضع من "فتح المغيث" (٤/ ١٢) نقلًا عن شيخه ابن حجرٍ في "فتح الباري" (٧/ ٤) لغزًا يتعلّق بمراسيل الصحابة، وهو أن يُقال: «صحابيٌّ حديثه مرسلٌ، لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة».

(٣). هو عُبيدُ الله بنُ جحشِ بن رِئابِ بن يَعْمَرَ بنِ صبرةَ، الأسديُّ: أسدَ خزيمةَ، أسلمَ بمكّةَ، وهاجر الهجرةَ الثانيةَ إلىٰ الحبشة، ثمّ افتُتِن هناك، فتنصّر، ومات علىٰ نَصرانيّته. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٧٧، و٤/ ١٨٤٤).

(٤). هو الجلال المحلّيّ، قاله في "البدر الطالع" (٢/ ١١٢).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[١]: «ويدلّ عليه قصّة الأشعثِ بن قَيْسٍ،[٢] فإنّه كان ممّنِ ارتدّ، وأُتِي به إلىٰ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله تعالىٰ عنه أسيرًا، فعاد إلىٰ الإسلام، فقَبِلَ منه ذٰلك، وزوَّجه أختَه،[٣] ولم يتخلّف أحدٌ عن ذكره في الصحابة، ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد، وغيرِها».

(**والجنّ**) الذين لاقَوْا النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مؤمنين به - (**رأَوْا**)، أيِ العلماء[٤]: المحدّثون، وغيرُهم، (**دخولَهم**)، أيْ هٰؤلاء الجنِّ، في الصحابة، (**دونَ مَلائِكَ**)؛ فقد قال الحافظُ العراقيُّ[٥]: «الظاهر اشتراط رؤيته في عالم الشهادة؛ فلا يُطلَق اسمُ الصُّحْبة علىٰ من رآه منَ الملائكة والنبيّين».[٦]

---

(١). في "نزهة النظر" (ص١٣٧). وانظر "فتح الباري" له أيضًا (٧/ ٤).

وأصل هٰذا الدليلِ في كلام العلائيّ في "تحقيق منيف الرتبة" (ص٤٩)، وفي كلام الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٠٤).

(٢). هو مَعْدِيْكَرِبُ بنُ قيسِ بن مَعْدِيْكَرِبَ بنِ معاويةَ بنِ جَبَلَةَ بنِ عَدِيٍّ، أبو محمّدٍ، الأشعث؛ لدوام شَعَث رأسه، الكِنْديُّ، اليمانيْ ثمّ الكوفيُّ، رئيسُ وفد كندةَ إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ثمّ ارتدّ فيمنِ ارتدّ منَ العرب، ثمّ راجع، فأسلم وجاهد وحسُن إسلامُه. تُوُفِّيَ سنةَ أربعين أوِ اثنتين وأربعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ١٣٣-١٣٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢/ ٣٧-٤٣).

(٣). روىٰ قصّة الأشعثِ ابنُ سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٦/ ٢٣٥-٢٣٦)، وابن أبي خيثمةَ في "تاريخه" (السِّفر الثاني: ١/ ٦٧)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٩/ ١٢٤-١٣١).

وأختُه هي أمُّ فروةَ بنتُ أبي قُحَافَةَ: عثمانَ بنِ عامرِ بن عمرِو بن كعبٍ، التيميّةُ، صحابيّةٌ، قيل إنّها بايعتِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٤/ ١٩٤٩-١٩٥٠).

(٤). منهم ابن حزمٍ في المحلّىٰ (٧/ ٨٤٥)، والعراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٨٧١-٨٧٢)، وابن حجرٍ في "فتح الباري" (٧/ ٤)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ١٢).

(٥). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٨٧٠).

(٦). اختلف العلماء في دخول الأنبياء في اسم (الصحابيّ)، انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ٨٧٢-٨٧٥)، و"فتحَ المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٤).

وقد أشرتُ إلىٰ هٰذا بقولنا المتقدِّم: «اجتماعًا متعَارَفًا».

واستَشكَل ابن الأثير[١] ذٰلك بأنّ الملائكةَ الذين لاقَوْه أولىٰ بالعدّ من جملة الصحابة من هٰؤلاء الجنِّ.

[١٤٣/ب] وأجاب الحافظُ العراقيُّ[٢] / بأنّ الجنَّ من جملة المكلَّفين الذين شملتهم الرسالة والبعثة؛ فكان ذِكْر من عُرِف اسمُه ممّن رآه - حسنًا، بخلاف الملائكة.

---

(١). في "أُسْد الغابة" (٣/ ٧٠٦) في ترجمةِ عمرٍو الجنّيّ، قال: «أخرجه أبو موسىٰ، فاقتدينا به، وترْكه أولىٰ، ومنَ العَجَب أنّهم يذكرون الجنّ في الصحابة، ولا يصحّ باسم أحدٍ منهم نقلٌ، ولا يذكرون جبريلَ وميكائيلَ وغيرَهما منَ الملائكة الذين وردت أسماؤهم، ولا شبهةَ فيهم».

ويظهر بذٰلك أنّ وجه استشكاله - ذكْرُهم أسماء جنٍّ في الصحابة لم يصحَّ روايةٌ بذِكْرهم، مع تركهم ما صحّ قطعًا من أسماء الملائكة؛ فوجه أولويّة ذِكْر الملائكة عنده أنّ الرواياتِ عنهم أصحُّ، لا ما يُفهَم من عبارة الشارح أنّ الملائكة من حيث هم ملائكةٌ أولىٰ منَ الجنّ من حيث هم جنٌّ. والله أعلمُ.

وابن الأثير هٰذا هو عليُّ بن الأثيرِ محمّدِ بن محمّدِ بن عبد الكريم بن عبد الواحد، عزُّ الدين، أبو الحسن، الشيبانيُّ، الجزريُّ، ثمّ الموصليُّ، المحدّثُ، الأخباريُّ، النسّابةُ، من تصانيفه "أُسد الغابة في معرفة الصحابة". تُوُفِّي سنةَ ثلاثين وستِّمائةٍ. انظر "وفَيَاتِ الأعيان" لتلميذه ابن خِلِّكَانَ (٣/ ٣٤٨-٣٥٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٢/ ٣٥٣-٣٥٦).

(٢). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٨٧١-٨٧٢).

واختلف قول الحافظ في بناء هٰذه المسألة علىٰ بعثة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ الملائكة، انظر "فتح الباري" (٧/ ٤)، و"الإصابة" (١/ ١٦-١٨).

وسبب هٰذا التردُّدِ أنّ هٰذا الأصل يؤثّر في هٰذه المسألة بأحد القولين فيه، ولا يؤثّر بالقول الآخر، إلّا بتفصيلٍ آخرَ، وراءَ الكلام في الأصلِ نفسِه، بمعنىٰ أنّ من نفىٰ بعثة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ الملائكة، فلن يقول بصحبتهم من غير إشكالٍ، أمّا من أثبت البعثة، فقد يكتفي بمطلق الإرسال؛ فيلزمه إثبات صحبتهم، وقد يلتفت إلى قيدٍ في الإرسال، وهو أن يكون إرسال تكليفٍ؛ فيلزمه نفي صحبتهم. والله أعلمُ.

وظاهر هٰذا الجوابِ لا يتمشَّىٰ علىٰ قول جماعةٍ منَ المحقّقين[١]: «إنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مبعوثٌ إلىٰ الملائكة»، إلّا أنْ يُقالَ: «إنّ بَعْثَه إليهم إرسالُ تشريفٍ، لا تكليفٍ»، وإليه يومِئ قولُه: «من جملة المكلّفين».

هٰذا، وذكر بعض أهل الأثبات[٢] المتأخّرين سندًا من بعض الجنِّ، منهم صاحب "الدرر السنيّة"،[٣] ذكر فيها أنّه قرأ الفاتحة علىٰ شيخه العَدَويِّ،[٤] عنِ الفَيُّوميّ،[٥] عن محمدِ بن عيسىٰ البُرُلُّسيِّ،[٦] عنِ السيّد الحَرِيريِّ،[٧] عنِ القاضي شمهورشَ الجنيِّ[٨] قال: «سمعت

---

(١). منهمُ الشرف البارزيّ، والتقيّ السُّبكيّ، نقله عنهما السّيوطيُّ، واختاره. انظرِ "الخصائص" له (٣/ ١٣٧)، و"الحبائكَ" له أيضًا (ص٢٥٦). والجمهور علىٰ خلافه، بل حُكِي فيه الإجماع، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٥).

(٢). (الأثبات) جمعُ (ثَبَتٍ) محرَّكةٍ، وهو الفِهرِس الذي يَجمع فيه المحدِّث مرويّاتِه وأشياخَه. قاله مرتضًى الزَّبيديُّ في "تاج العروس" (٤/ ٤٧٦، ٤٧٧). وهو اصطلاحٌ حادثٌ في القرون الأخيرة، انظر "فِهرِس الفهارس" لعبد الحيّ الكَتّانيّ (١/ ٦٧).

وكان يطلق قبلُ بمعنًى آخرَ غيرِ مرادٍ هنا، ذكره زكريّا الأنصاريُّ في "فتح الباقي" (ص٢٧٤)، قال: هو «ما يُثبت فيه المحدِّث سماعه، مع أسماء المشاركين له فيه».

(٣). هو الشَّنَوانيّ، ولم أجدْه في مخطوطة "الدرر السنيّة"، فالله أعلمُ.

(٤). هو أحمدُ بنُ محمّدِ بن أحمدَ بنِ أبي حامدٍ، شهابُ الدين، أبو البركات، العدويُّ، نسبةً إلىٰ قرية بني عَديٍّ في صعيد مصرَ، الأزهريُّ، المالكيُّ مذهبًا، الخَلْوَتيُّ طريقةً، المعروفُ بـ(الدَّرْدِيْر)، له تصانيفُ منها "شرح مختصر خليلٍ". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ ومِائتين وألفٍ. انظر "تاريخ عجائب الآثار" لعصريِّه الجَبَرتيِّ (٢/ ٣٢-٣٥)، و"هديّة العارفين" لإسماعيل باشا البغداديِّ (١/ ١٨١). وانظر كذٰلك "الدرر السنيّة" للشنوانيّ (ورقة ٤ ب).

(٥). لم أقف علىٰ ترجمته.

(٦). لم أقف علىٰ ترجمته.

(٧). لم أقف علىٰ ترجمته.

(٨). ويُقال (شمهروش) بتقديم الراء علىٰ الواو، انظر "رسالة المسلسلات" للكَتّانيّ (ص٥٨).

=

رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقرأ فاتحة الكتاب، وسمعته يقول: ﴿ مَٰلِكِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، بالمدّ».[١]

أي وهي قراءة عاصمٍ والكِسَائيِّ[٢] منَ السبعة،[٣] ويعقوبَ،[٤] وخَلَفٍ[٥] في اختياره، منَ العَشَرة.[١] والله أعلم.

ولا يخفىٰ أنّ دعوىٰ حياة هٰذا الجنّيِّ إلىٰ بعد الألف - مردودةٌ بما رواه البخاريّ (١/ ٣٤ برقْم ١١٦) ومسلمٌ (٧/ ١٨٦) من حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: صلّىٰ بنا النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في آخر حياته، فلمّا سلّم قام، فقال: «أرأيتَكم ليلتَكم هٰذه؟ فإنّ رأسَ مِائةِ سنةٍ منها، لا يبقىٰ ممّن هو علىٰ ظهر الأرض أحدٌ».

وأيضًا، فيمتنع في العادة خفاء أمره تلك المدّةَ الطويلةَ إلىٰ بعد الألف، فهو إمّا من كذِب منَ ادّعوُا السماع منه، أو من تلبيس الشياطينِ وتلاعُبهم بهم. والله أعلم.

(١). هٰذا الحديثُ باطلٌ، وقراءة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم المذكورةُ متواترةٌ.

(٢). هو عليّ بن حمزةَ بنِ عبد الله بن بهمنَ بنِ فيروزٍ، الكسائيُّ، أبو الحسن، الأسديُّ مولاهم، الكوفيُّ، إمامُ القراءة والعربيّة. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وثمانين ومِائةٍ. انظر "إنباه الرواة" للقِفْطيّ (٢/ ٢٥٦-٢٧٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ١٣١-١٣٤).

(٣). القرّاء السبعة هم نافعُ بنُ أبي نُعَيمٍ المدنيُّ، وعبدُ الله بنُ كثيرٍ المكّيُّ، وعاصم بن أبي النَّجُود، وحمزة بن حبيبٍ الزيّاتُ، وعليّ بن حمزةَ الكسائيُّ الكوفيّون، وأبو عمرِو بنُ العلاء البصريُّ، وعبدُ الله بنُ عامرٍ الدمشقيُّ. انظرهم وتراجِمَهم في "السبعة" لابن مجاهدٍ (ص٥٣، و٦٤، و٦٩، و٧١، و٧٨، و٧٩، و٨٥).

(٤). هو يعقوب بن إسحاقَ بنِ زيدِ بن عبد الله بن أبي إسحاقَ، أبو محمّدٍ، الحضرميُّ مولاهمُ البصريُّ، النحْويُّ، أحدُ أئمّة القراءة. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ١٦٩-١٧٤).

(٥). هو خلف بن هشامِ بن ثعلب، البزّارُ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، المقرئ، كان إمامًا، صاحب سنّةٍ. تُوُفِّي سنة تسعٍ وعشرين ومِائتين. انظرِ "الطبقات الكبرىٰ" لعصريِّه ابن سعدٍ (٩/ ٣٥١)، و"طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلىٰ (١/ ٤١١-٤١٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٥٧٦-٥٨٠).

(**وما**)، نافيةٌ، أيْ لم، (**نَشْرُطُ**) – أيّتها الحفّاظُ – لصدق اسم الصحابيّ (**بُلوغًا**)؛ إذ لوِ اشتُرِط هٰذا، لخرج مَن أُجمِع علىٰ عَدِّه في الصحابة، كالسِّبْطَين،[٢] وابنِ الزبير، ونَظَائرِهم.[٣]

وقوله: (**في الأصحّ فيهما**)، أيْ في مسألتَيِ الملائكة والبلوغ.

قال الحافظُ العراقيُّ[٤]: «هل يُشترَط فيه التمييز، حتّىٰ لا يدخلَ من رآه وهو لا يَعقلُ، والأطفالُ الذين حنّكهم ولم يَرَوْه بعد التمييز، أو لا يُشترَطُ»؟

ظاهر كلام جماعةٍ منَ الأئمّة[٥] اشتراطُه؛ فإنّهم لم يُثْبِتوا الصحبةَ لأطفالٍ حنّكهمُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، أو مسح وجوههم، أو تفل في أفواههم، إلخ.

ولٰكنّ التحقيقَ خلافُه، كما أفاده كلام الحافظِ ابنِ حجرٍ.[٦] والله أعلم.

(**وتُعرَف الصحبة**)، أيْ كونُ الشخصِ صحابيًّا، (**بـ**)أحدِ أمورٍ[٧]:

(**التواترِ**)، كالخلفاء الأربعة، وبقيّةِ العشَرةِ، في خَلْقٍ منهم.

(**وشهرةٍ**) واستفاضةٍ قاصرةٍ عنِ التواتر،[٨] كضِمَامِ بن ثعلبةَ،[١] وعُكَّاشَةَ بنِ مِحْصَنٍ.[٢]

---

(١). القرّاء العشرة همُ السبعةُ الماضي ذكرُهم، وأبو جعفرٍ يزيدُ بنُ القعقاعِ المدنيُّ، ويعقوبُ الحضرميُّ مولاهمُ البصريُّ، وخلفٌ العاشرُ. انظرِ "النشر في القراءات العشر" لابن الجزريّ (١/ ٥٤).

(٢). يعني سبطيْ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وهما الحسن والحسين ابنا ابنته فاطمةَ الزهراءِ رضي الله تعالىٰ عنهم.

(٣). انظرِ "التقييد والإيضاحَ" (٢/ ٨٦٩).

(٤). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢٢).

(٥). منهم يحيىٰ بن معينٍ، وأبو زرعة، وأبو حاتمٍ، وأبو داودَ، وابن عبد البر، ذكر ذٰلك عنهم، وحكىٰ أقوالهمُ – العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٨٥٩-٨٦٨).

ومنهم كذٰلك العلائيّ، انظر "تحقيق منيف الرتبة" (ص٤٢).

(٦). انظر "فتحَ الباري" (٧/ ٣)، و"الإصابة" (١/ ١٩).

(٧). انظر هٰذه الأربعة وغيرَها في "الإصابة" للحافظِ ابنِ حجرٍ (١/ ٢٠-٢٢).

(٨). نصّ علىٰ هٰذا الطريقِ الباقلّانيّ، انظر كلامه في "الكفاية" للخطيب (١/ ١٨٠).

(**وقولِ صَحْبٍ آخَرَ**) عنه: إنّه صحابيٌّ،[٣] كحُمَمَةَ بنِ أبي حُمَمَةَ الدوسيِّ،[٤] المتوفَّىٰ بأصبهانَ[٥] مبطونًا، فشهد له أبو موسىٰ الأشعريُّ أنّه سمع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم حَكَم له بالشهادة. وقصّته في "معجم الطَّبَرَانيّ"،[٦] وغيرِه.[٧]

---

(١). هو ضِمَامُ بنُ ثعلبةَ، السعديُّ، وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فسأل عن شرائع الإسلام أحسنَ سؤالٍ وأوجزَه، سؤالًا دلّ علىٰ فقهٍ؛ فكان أفضل وافدٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٧٥١-٧٥٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٥/ ٣٤٨-٣٥٠).

(٢). هو عُكَّاشةُ - بتشديد الكاف وتخفيفها - ابنُ مِحْصَنِ بنِ حُرْثَانَ بن قيسِ بن مُرَّةَ، أبو مِحْصَنٍ، الأسديُّ، حليف بني أميّةَ، أسلم بمكّةَ، وهاجر إلىٰ المدينة، وشهد مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم المشاهد كلَّها، وبشّره بدخول الجنّة من غير حسابٍ. استُشهِد في قتال المرتدّين من بني أسدٍ، سنةَ اثنتي عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٨٠-١٠٨١)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٥٦٤-٥٦٥).

(٣). انظرِ "العدّة" لأبي يعلىٰ (٣/ ٩٩٠).

(٤). هو حُمَمَةُ بنُ أبي حُمَمَةَ، الدوسيُّ، صحب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأخبر بشهادته، فاستُشهِد في فتح أصبهانَ، وقد فُتِحت سنةَ عشرين أو إحدىٰ وعشرين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أخبار أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (١/ ٧١)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٣٥-٥٣٦).

(٥). أصبهانُ

(٦). يعني "الكبيرَ" (٤/ ٥٤ برقْم ٣٦١٠) من طريق مسدَّدٍ، عن أبي عوانةَ، عن داودَ بنِ عبد الله الأوديِّ، عن حُميدِ بن عبد الرحمٰن الحميريِّ أنّ رجلًا كان يُقال له (حُمَمَةَ) من أصحاب محمّدٍ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم خرج غازيًا إلىٰ أصبهانَ، فذكر قصّته، وفي آخرها: فقال أبو موسىٰ: «يأيّها الناسُ، إنّا - واللهِ - ما سمعنا فيما سمعنا من نبيّكم صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولا بلغ علمَنا - إلّا أنّ حُمَمَةَ رضي الله تعالىٰ عنه شهيدٌ».

(٧). ورواه ابن المبارك في "الجهاد" (ص١٣٧-١٣٨ برقْم ١٤١)، وأبو داودَ الطيالسيُّ في "مسنده" (١/ ٤٠٦-٤٠٧ برقْم ٥٠٧)، ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٨/ ٤٥٢٧-٤٥٢٨ برقْم ١٩٩٧٠) عن عفّانَ، كلُّهم عن أبي عوانةَ به.

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٩/ ٤٠٠): «رجاله رجال الصحيح، غيرَ داودَ بنِ عبد الله الأوديِّ، وهو ثقةٌ، وفيه خلافٌ».

=

وقال البُوصِيريُّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٥/ ٢٥٧): «هٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ داودُ بن عبد الله الأوديُّ مختلَفٌ فيه».

ولم أجد هٰذا الخلافَ، إلّا ما نقل ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢٢٦) عنِ ابن حزمٍ قال إنّه مجهولٌ، وإلّا ما نقل المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٨/ ٤١٢) أنّ عبّاسًا الدُّوريَّ نقل عنِ ابن معينٍ قال: «ليس بشيءٍ».

وقد تعقّب ابنُ القطّان ابنَ حزمٍ، فنقل كلام الأئمّة في توثيقه، ثمّ قال: «وقد كتب الحُميديُّ إلىٰ ابن حزمٍ منَ العراق ... وبيّن له أمر هٰذا الرجلِ، فلا أدري: أرجع عن قوله، أم لا».

وتعقّب المِزّيَّ ابنُ حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (١/ ٥٦٦)، قال: «يُحرَّر هٰذا؛ فإنّه عنِ الدُّوريّ، عنِ ابن معينٍ في داودَ بنِ يزيدَ».

وهو كما قال رحمه الله؛ ففي "التاريخ" روايةِ الدُّوريّ (٤/ ٢٧): «داودُ بن عبد الله الأوديُّ الذي يروي عنه حسنُ بن صالحٍ وأبو عوانةَ - ثقةٌ. وداودُ بن يزيدَ الأوديُّ ليس حديثه بشيءٍ، وهو عمُّ ابن إدريسَ». وقد صدّر المِزّيّ ترجمةَ ابن عبد الله بقوله: «وليس بعمِّ عبد الله بن إدريسَ».

فالصواب في هٰذا الإسنادِ قول البُوصِيريُّ في موضعٍ آخرَ من "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٧/ ٢٦٩)، قال: «رواته ثقاتٌ».

لٰكنّ فيه انقطاعًا؛ فإنّ حُميدًا الحميريَّ لا يظهر أنّه يدرك أن يشهد فتح أصبهانَ، وقد كان ذٰلك في عهد عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه، آخرَ عام عشرين، أو عامَ واحدٍ وعشرين، كما قاله أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ١٩).

وأكبرُ شيخٍ ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٧/ ٣٨٢) لحُميدٍ - هو أبو بكرةَ الثقفيُّ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد تُوُفِّي بعد الخمسينَ، انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩٦). وذكر ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٩/ ١٤٧) أنّه روىٰ عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه، ولم أتحقّق صحّةَ هٰذه الروايةِ، وقد قُتِل عليٌّ رضي الله تعالىٰ عنه سنةَ أربعينَ.

واختُلِف في وقت وفاةِ حُمَيدٍ، فذكر خليفةُ في "الطبقات" (ص٣٥١) أنّه مات بعد الثمانين، وقال الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٢٩٣): «موته قريبٌ من موت سميِّه: حُمَيدِ بن عبد الرحمٰن الزهريّ»، وتبعه الصفديُّ، قال في "الوافي بالوَفَيات" (١٣/ ١١٨): «تُوُفِّي سنةَ تسعينَ، أو في سنة مائةٍ للهجرة، أو في حدودها».

=

[١٤٤/أ] (**أو**) قولِ (**تابعيٍّ**) ثقةٍ، - كما قيّده في "النزهة"[١] به - إنّه صحابيٌّ. قال المصنِّف[٢]: / «بناءً علىٰ قبول التزكية من واحدٍ، وهو الراجح».

(**و**)القولُ (**الأصحّ**) الذي عليه الأكثرون[٣] أنّه (**يُقْبَل ∴ إذا ادَّعىٰ**) صحبةَ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لنفسه - (**معاصِرٌ**) له صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولو في الجملة؛ فيشمل منِ ادعّىٰ بعد وفاته، (**مُعَدَّلٌ**)، أيْ محكومٌ له بالعدالة، لِأَ[نَّها][٤] تَمنعُه منَ الكذب

ولا يُعترَض ذٰلك بأنّ جمعًا منَ الأئمّة قد خرّجوا هٰذا الحديثَ في مسانيدهم، منهم أحمدُ بن حنبلٍ، ويونُسُ بن حبيبٍ في "مسند الطيالسيّ"، والطبرانيُّ في مسنده "المعجمِ الكبير"، كما سبق في أوّل التخريج، وكذا الحارث بن أبي أسامةَ، كما ذكره الهيثميُّ في "بغية الباحث" (٢/ ٩٣٦).

وذٰلك لأنّهم قد يخرّجون ما كان فيه انقطاعٌ خفيٌّ، كعنعنة المعاصر الذي لم يثبت لُقِيُّه، كما ذكره ابن حجرٍ في "النزهة" (ص١٤١).

وهٰذا الحديثُ قريبٌ من هٰذا البابِ، وانقطاعه وإن كان غيرَ محقَّقٍ، فإنّ اتّصاله أيضًا غيرُ معلومٍ؛ فلا يصحّ. والله أعلمُ.

(١). (ص١٣٨).

وانظر تقييده بالثقة في كلام الباقلّانيّ، نقله الخطيب في "الكفاية" (١/ ١٨٠)، وفي كلام السمعانيّ في "قواطع الأدلّة" (٢/ ٦٠٧).

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٠٢).

وقد ذكره تتمّةً لكلام ابن حجرٍ، وانظره في "الإصابة" (١/ ٢١).

(٣). اختاره أبو بكرٍ الصيرفيُّ، نقله عنه الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٠٦)، والباقلّانيّ، كما رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (٢/ ١٨٠)، واختاره أيضًا أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٩٩١)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٩٤)، والنوويّ في "الإرشاد" (ص١٩٥)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢٩)، وابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ٢٠-٢١)، وغيرهم.

وحكاه ابن مفلحٍ في "أصول الفقه" (٢/ ٥٨٠) إلىٰ الحنابلة والجمهور.

(٤). في "الأصل": (لا تمنعه من الكذب)، وهو فاسدٌ.

في ذٰلك؛[١] لتضمُّنها التقوىٰ، التي تنهىٰ عنِ المعاصي، وتمنع عادةً منها؛ فلا يَرِد أنّ العدالة غيرُ منافِيةٍ لمطلق الكذب؛ إذْ هو صغيرةٌ.[٢]

وقيل[٣]: لا يُقبَل، وبه جزم الآمِديُّ،[٤] وأبو الحسنِ بنُ القطَّانِ،[٥] لادّعائه لنفسه رتبةً، هو فيها متَّهمٌ، كما لو قال: (أنا عدلٌ).

---

(١). انظر هٰذا التعليلَ في "البدر الطالع" (٢/ ١١٣) للجلال المحلّيّ.

(٢). نقل ذٰلك العطّار في "حاشيته علىٰ شرح جمع الجوامع" (٢/ ١٩٩) عن بعضهم، وأجاب بجوابٍ آخرَ أيضًا.

(٣). ممّن قال بهٰذا التاجُ السُّبْكيّ في "الإبهاج" (٢/ ١٢٧٣)، لٰكنّه خالفه في "جمع الجوامع" (ص٣٧٥). وقوّاه الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٠٦).

(٤). نسبه إلىٰ الآمديِّ السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٠٢)، والمُناويّ في "اليواقيت والدرر" (٢/ ٢١٣).

لٰكنّه يخالف ما صرّح به في "الإحكام" (٢/ ١١٤)، وكذٰلك نقله عنه العلائيّ في "منيف الرتبة" (ص٥١)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٢٩).

وهو عليّ بن أبي عليٍّ بن محمّدِ بن سالمٍ، سيفُ الدين، أبو الحسنِ، التغلبيُّ، الآمِديُّ، الحنبليُّ ثمّ الشافعيُّ، المتكلّم الأشعريُّ، أحد الأذكياء، اشتغل بالفقه والخلاف، ثمّ أكبّ علىٰ الكلام والفلسفة، فغلب عليه التوقّف والتردُّد، من تصانيفه "الإحكام في أصول الأحكام". تُوُفِّي سنةَ اثنتين وثلاثين وستِّمِائةٍ. انظر "عيون الأنباء" لتلميذِه ابن أبي أُصَيبِعةَ (ص٦٥٠-٦٥١)، و"وفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكَانَ (٣/ ٢٩٣-٢٩٤)، و"مجموع الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام (٥/ ٥٦٢، و٩/ ٧)، و"درء التعارض" له أيضًا (٣/ ٩٣، و٩٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٢/ ٣٦٤-٣٦٦)، و"ميزانَ الِاعتدال" له أيضًا (٢/ ٢٥٩).

(٥). نقل ذٰلك عنه الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٠٦)، وتبعه السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٩)، والسيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٠٢)، وابن النجّار في "الكوكب المنير" (٢/ ٤٧٩)، والمُناويُّ في "اليواقيت والدرر" (٢/ ٢١٣).

وفيه نظرٌ؛ فإنّه فرض المسألة فيمن لم تثبت عدالته، قال في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ١٣٢): «وفيها منَ البحث الأصوليِّ أنّ الرجل الذي لا يُعرَف إذا قال عن نفسه إنّه ثقةٌ، فذٰلك غير مقبول منه، =

وأجيب[١] بأنّه هنا محكومٌ بالوصف المقتضي لقَبول قوله، وهو العدالة، بخلافه ثَمَّةَ، فإنّه يدّعي الوصف المقتضي للقَبول، وبينهما فرقٌ؛ فمَن أثبت لنفسه العدالة صَرَاحةً، لا يُقبَلْ، ومَن أثبت لنفسه الصحبةَ المتضمّنةَ للعدالة، يُقبَلْ؛ إذ يُغتفَر في الضمنيّات ما لا يُغتفَر في الصراحة.[٢]

نعمْ، محلُّ الخلاف حيثُ أمكنَ ذٰلك؛ فإنِ ادّعاها بعد مِائةِ سنةٍ من وفاته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فلا يقبلِ اتّفاقًا، وإن ثبتت عدالتُه قبْلَ ذٰلك؛[٣] للنصّ علىٰ انخرام ذٰلك القرْنِ بعد مِائةِ سنةٍ منها.[٤]

وهٰذا ما لا ريبَ فيه؛ فإذا كان لا يُعرَف فادّعىٰ أنّه رأىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ففيه خلافٌ، وعندي أنه لا يُقبَل منه ذٰلك». وعلىٰ ذٰلك جرىٰ عمله في كتابه، انظر مثلًا (١/ ٦٠٩، و٤/ ١٤٠، و١٧٠، و٥/ ٦٣، و١٢٣). وكذا نقل مذهبه العلائيّ في "تحقيق منيف الرتبة" (ص٥٢).

وقد نقل ابن القطّان (٥/ ٦٠٥) هٰذا المذهبَ عن ابن حزمٍ أيضًا.

وابن القطّان هو عليُّ بن محمّدِ بن عبد الملك بن يحيىٰ بنِ إبراهيمَ، أبو الحسن، الحميريُّ الكُتَاميُّ، المغربيُّ الفاسيُّ، المالكيُّ، قاضي الجماعة، المعروفُ بـ(ابن القطّان)، الحافظُ الناقدُ، صاحبُ "بيان الوهم والإيهام". تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وعشرين وستِّمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٢/ ٣٠٦-٣٠٧).

(١). أجاب بالجوابين الواردين في هٰذه الفقرة - أبو يعلىٰ في "العدّة" (٣/ ٩٩١).

(٢). وهٰذا مقتبَسٌ منَ القاعدة الفقهيّة: «يُغتفَر في التوابع ما لا يُغتفَر في المقاصد». انظر شرحها في "المنثور" للزركشيّ (٣/ ٣٧٦)، و"الأشباه والنظائر" للسيوطيّ (١/ ٢٠١).

(٣). انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ٨٨٨)، و"شرحَ التبصرة والتذكرة" له أيضًا (٢/ ١٢٩).

وقد نبّه علىٰ اشتراط الإمكان - الصيرفيُّ في كتاب "الدلائل والأعلام"، نقله الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٣٠٦). وكذا الآمديّ في "الإحكام" (٢/ ١١٤)، وابن مفلحٍ في "أصول الفقه" (٢/ ٤٨٠).

(٤). النصّ المذكور هو ما رواه البخاريّ (١/ ٣٤ برقْم ١١٦) ومسلمٌ (٧/ ١٨٦) عن عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: صلّىٰ بنا النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في آخر حياته، فلمّا سلّم قام، فقال: «أرأيتَكم ليلتَكم هٰذه؟ فإنّ رأسَ مِائةِ سنةٍ منها، لا يبقىٰ ممّن هو علىٰ ظهر الأرض أحدٌ».
=

وقد ظهر في القرن السابعِ رجلٌ يُسمَّىٰ (رَتَنَ الهنديَّ)،[١] ادّعىٰ الصحبة، وهو كَذَبَ فيها، كما بيّنه جمعٌ منَ العلماء.[٢]

قال الحافظُ الذهبيُّ في "الميزان"[٣]: «رَتَنُ الهنديُّ، وما أدراك ما رَتَنُ؟! شيخٌ دجّالٌ بلا ريبٍ، ظهر بعد الستِّمِائة فادّعىٰ الصُّحبةَ، والصحابة لا يكذِبون، وهٰذا جريءٌ علىٰ الله عزّ وجلّ ورسولِه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقد ألَّفتُ في أمره جزءًا،[٤] وقد قيل: إنّه مات

ولمسلمٍ (٧/ ١٨٧) عن جابرِ بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما قال: سمعت النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول، قبل أن يموت بشهرٍ: «ما علىٰ الأرض من نفسٍ منفوسةٍ تأتي عليها مِائَةُ سنةٍ».

(١). رتنُ الهنديُّ شيخٌ اختُلِف في نسبه ونسبته، ذُكِر أنّه ظهر بعد الستِّمِائة، فادّعىٰ أنّه صحب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وادّعىٰ الرواية عنه جمعٌ، فراج حديثه، وفي أصل وجوده نظرٌ، وأيًّا ما كان، فلا شكّ أنّه كذِبٌ. ويُقال إنّه تُوُفِّي سنةَ اثنتين وثلاثين وستِّمِائةٍ، وادّعىٰ بعضهمُ السماع منه بعد ذٰلك التأريخِ. انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٤٥٧-٤٦٤)، وانظر كذٰلك "الإصابة" لابن حجرٍ (٣/ ٥٨٩-٦٠٧).

(٢). منهمُ الذهبيّ في "المغني" (١/ ٢٣٠)، و"السير" (٢٢/ ٣٦٧)، و"الميزان" (٢/ ٤٥)، و"تاريخ الإسلام" (١٤/ ٦٩)، وقد أفرد فيه جزءًا سمّاه: "كسرَ وثنِ رتنَ"، اختصره الحافظ ابن حجرٍ في "الإصابة" (٣/ ٥٩١-٥٩٥).

وكذّبه كذٰلك العلائيّ في "تحقيق منيف الرتبة" (ص٥٩)، والعراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٨٨٨)، وحكىٰ إجماع أهل الحديث علىٰ تكذيبه، وسِبْطُ ابنِ العَجَميّ في "الكشف الحثيث" (ص١١٦)، وابنُ ناصر الدينِ الدمشقيُّ في "توضيح المشتبه" (٤/ ١٣٤)، وغيرُهم كثيرٌ.

(٣). (٢/ ٤٥).

(٤). **قوله: (وقد ألّفتُ في أمره جزءًا).**

ممّا ذكره فيه – كما نقله عنه في "الإصابة" – قولُه: «هو شيءٌ لم يُخْلَقْ، ولَئِن صحّحْنا وُجودَه وظهورَه بعد سنة ستِّمِائةٍ، فهو إمّا شيطانٌ تَبَدَّىٰ في صورة بَشَرٍ، فادعىٰ الصُّحبةَ وطُولَ العُمُر المُفْرِطَ، وافترىٰ هٰذه الطامَّاتِ، وإمّا شيخٌ ضالٌّ، أسَّس لنفسه بيتًا في جهنمَ؛ بكذبه علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولو نُسِبَت هٰذه الأخبارُ لبعض السلف، لكان ينبغي لنا أنْ ننزّهَه عنها، فضلًا عن سيِّدِ البَشَر، لٰكن ما زال عوامُّ الصوفية يروُون الواهياتِ».

=

قال: «وينبغي أنْ [تعلموا]: هِمَمُ الناس ودواعيهم متوفِّرةٌ علىٰ نقل الأخبار العجيبة؛ فأين كان هٰذا الهنديُّ مطمورًا في هٰذه الستِّمِائةِ سنةٍ؟! أمَا كان أهل الأطراف يتسامعون به، وبطُول عُمُره، فيرحلون إليه في زمن المنصور والمهديِّ؟! أمَا كان مُتَوَلِّي الهندِ يُتْحِف به المأمونَ»؟!

أيْ معَ تطلُّعه إلىٰ المستغرباتِ.

«أمَا كان ذٰلك بمدَّةٍ متطاولةٍ يعرف به محمودُ بن سَبَكْتَكِينَ، لمّا افتتح بلاد الهند، ووصل إلىٰ البلد الذي فيه [البدّ]؟! وهو الصَّنَم العظيمُ عندهم. وقضيته في ذٰلك مشهورةٌ، مدوَّنةٌ في التواريخ.

ولم يتعرَّضْ أحدٌ ممَّن صنَّفَها إلىٰ ذكر رتن».

ثم قال الذهبيّ: «ثمّ مع هٰذا، تَتَطَاوَلُ عليه الأعمارُ، [ويَكِرُّ] عليه الليل والنهار، إلىٰ عامِ ستِّمِائةٍ، ولا ينطق بوجوده تاريخٌ، ولا جوَّالٌ، ولا سَفَّارٌ!

فمِثْلُ هٰذا لا يكفي في قَبول دعواهُ خبرُ واحدٍ؛ إذْ لو كان، لتَسَامَعَ بشأنه كلُّ تاجرٍ.

ولو كان الذي زعم أنّه رآه لم يَنقُلْ عنه شيئًا مِن هٰذه الأحاديثِ، لَكانَ الأمر أخفَّ.

ولَعَمْري، ما يصدِّق بصحبةِ رَتَنَ إلَّا مَن يؤمن بوجودِ محمّدِ بن الحسنِ في السرداب، ثم بخروجه إلىٰ الدنيا، فيملأَ الأرض عدلًا، أو يؤمنُ برجعة [عليٍّ. و]هٰؤلاء لا يؤثِّر فيهم علاجٌ.

وقد اتّفق أهلُ الحديث علىٰ أنّ آخرَ مَن رأىٰ النبيَّ صلّىٰ الله عليه وسلّم موتًا – أبو الطُّفَيلِ عامرُ بن واثلةَ.

وثبت في "الصحيح" أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم قال قبل موته بشهرٍ أو نحوِه: «أرأيتَكم ليلتَكم هٰذه، فإنّه علىٰ رأس مِائةٍ منها – لا يبقىٰ علىٰ وجه الأرض ممَّن هو اليومَ عليها أحدٌ»؛ فانقطع المقالُ، وماذا بعدَ الحقِّ إلّا الضلالُ»؟!

قال الحافظ ابنُ حجرٍ: «وقد تكلَّم الصلاح الصَّفَديُّ في تقوية وجود رَتَنَ، وأنكر علىٰ مَن يُنْكِر وُجُودَه، وعوَّل في ذٰلك علىٰ مجرّد التجويز العقليّ.

وليس النزاع فيه، إنّما النزاع في تجويز ذٰلك مِن قِبَلِ الشرع، بعد ثبوت حديثِ المِائةِ في "الصحيحين"، والاستبعادِ الذي عوّل عليه الذهبيُّ.

ومِن ثَمَّ قال برهانُ الدينِ بن جماعةَ: قول شيخنا الذهبيِّ هو الحقُّ، [وتجويزُ] الصَّفَديِّ الوقوعَ لا يستلزم الوقوعَ؛ إذ ليس كلُّ جائزٍ بواقعٍ».

=

سنة اثنتين وثلاثين وستِّمِائةٍ، ومع كونه كذّابًا، فقد كذبوا عليه جملةً كبيرةً من أسْمَجِ الكذبِ والمُحال». انتهىٰ.

(**وهم**)، أيِ الصحابةُ رضي الله تعالىٰ عنهم، (**عُدُولٌ كلُّهم**)، سواءٌ مَن لابَس الفِتَنَ وغيرُهم؛ (**لا يَشْتَبِهْ**)؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الآيةَ، أيْ عُدُولًا،(١) وقولِه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمرانَ: ١١٠]، والخطاب للموجودين حينَئِذٍ،(٢) وقولِه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «خير الناس قَرْني»، متّفقٌ عليه،(٣) وهو عامٌّ

قال – أعني الحافظَ ابنَ حجرٍ –: «ولمّا اجتمعتُ بشيخنا مجدِ الدينِ الشِّيرازيِّ، قاضي القُضاةِ ببلاد اليمن، رأيته يُنكِر علىٰ الذهبيِّ إنكارَ وجود رَتَنَ، وذكر لي أنّه دَخَل ضَيْعَتَه لمّا دخل بلاد الهند، ووجد فيها مَن لا يُحصىٰ كثرةً ينقُلون عن آبائهم وأسلافهم عن قصة رَتَنَ، يُثَبِّتُون وُجُودَه.

فقلتُ: هو لم يجزمْ بعدم وجوده، بل تَرَدَّدَ، وهو معذورٌ.

والذي يظهر أنَّه كان طالَ عُمُرُه، فادَّعَىٰ ما ادَّعَىٰ، فتمادىٰ علىٰ ذٰلك، حتّىٰ اشتَهَر، ولو كان صادقًا، لَاشتهر في المِائة الثانية، أوِ الثالثة، أوِ الرابعة، ولٰكنّه لم يُنقَلْ عنه شيءٌ إلّا في أواخر السادسة، أوِ [أوائل] السابعة، قُبَيلَ وفاته، والله أعلم».

كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٩٢-٢٩٣).

وانظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (٣/ ٥٩٣-٥٩٥، و٦٠٦-٦٠٧).

(١). انظر "جامع البيان" للطبريّ (٢/ ٦٢٧-٦٢٩)، و"الكفاية" للخطيب (١/ ١٦٩).

(٢). انظر "جامع البيان" للطبريّ (٥/ ٦٧١-٦٧٣)، و"معاني القرآن" للزجّاج (١/ ٣٨٣)، و"البرهان" للجوينيّ (٢/ ٤٠٣)؛ فقد حكىٰ اتّفاق المفسّرين علىٰ أنّها واردةٌ في الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم، وانظرِ "الصارم المسلول" لشيخ الإسلام ابنِ تيميّةَ (٢/ ١٠٧٠)، و"تحقيق منيف الرتبة" للعلائيّ (ص٦٥-٦٦)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٥)، و"الصواعق المحرقة" لابن حجرٍ الهيتميّ (٢/ ٦٠٤)، و"لوامع الأنوار" للسَّفَّارينيّ (٢/ ٣٧٧).

(٣). رواه البخاريّ (٣/ ١٧١ برقْم ٢٦٥٢)، ومسلمٌ (٧/ ١٨٥)، من حديث عبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

مخصوصٌ بالذين اجتمعوا به صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فلا يقال: إنّ قرنه يشمل غير الصحابة.(١)

[١٤٤/ب] ويترتّب علىٰ كونهم عدولًا أنّه لا يُبحَث / عن عدالتهم في الرواية ولا في الشهادة؛(٢) فإنّهم حَمَلَة الشريعة؛ فلو ثبت توقّفٌ في روايتهم، لانحصرتِ الشريعة علىٰ عصره صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولَمَا استرسلت علىٰ سائر [الأعصار].(٣)

ومن طرأ [عليه](٤) منهم قادحٌ، كسرقةٍ، أو زِنًى، عُمِل بمقتضاه.(٥)

---

(١). انظر "حاشية العطّار" (٢/ ٢٠٠).

وانظر تقرير الإشكال في "الروض الباسم" لابن الوزير (١/ ١٠٤). وانظر معنىٰ الجواب في "قواطع الأدلّة" للسمعانيّ (٢/ ٦٠٧)، و"فتح الباري" لابن حجرٍ (٧/ ٥-٦).

(٢). انظرِ "البدر الطالع" للمحلّيّ (٢/ ١١٤).

(٣). في "الأصل": (الأمصار)، وهو تصحيفٌ.

وانظر هٰذا الكلامَ في "البرهان" للجوينيّ (١/ ٤٠٧).

(٤). زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٥). انظرِ "الكفاية" للخطيب (١/ ١٧٤-١٧٥)، لٰكنّه قال: «وقد برّأهمُ الله تعالىٰ من ذٰلك، ورفع أقدارهم عنه». وانظرِ "المستصفىٰ" للغزّاليّ (١/ ٣٠٧)، وقد قال: «وذٰلك ممّا لم يثبت». وانظر "تحقيق مُنيف الرتبة" للعلائيّ (ص٦٠)، وقال: «وذٰلك ممّا لم يثبت صريحًا عن أحدٍ منهم». وانظرِ "البحر المحيط" للزركشيّ (٤/ ٣٠٠)، وفيه قول الأَبْيَاريّ: «ولم يثبت ذٰلك».

ومقتضىٰ احترازهم بالِاستقراءِ المذكورِ أنّهم فرضوا احتمالَ طروء المُفسِّق علىٰ الصحابيِّ فَرْضًا، لا أثرَ له في العمل؛ فكلُّ الصحابة عدولٌ.

وخاض آخرون في هٰذه المسألةِ، فلم يحترزوا، انظرِ "المحصول" للرازيّ (الجزء الثاني، القسم الأوّل: ص٤٣٧-٥٠٢)، و"شرح تنقيح الفصول" للقَرافيّ (ص٣٦٠)، و"البدر الطالع" للمحلّيّ (٢/ ١١٤)، و"غاية الوصول" لزكريّا الأنصاريِّ (ص١١٠)، و"لوامع الأنوار" للسَّفَّارينيّ (١/ ٥٣).

وإطلاقهم محمولٌ علىٰ تنصيص من نفىٰ ثُبوت شيءٍ يقدح في عدالتهم، رضي الله تعالىٰ عنهم، لا سيّما إطلاقُ الفقيهينِ: زكريّا الأنصاريِّ، والسَّفَّارينيِّ.

=

وما ذُكِر من عدالتهم مطلقًا - مذهب الجمهور،[١] بل قال الإمام محيِي الدينِ (**النوويُّ**)[٢]: «قد (**أجمع**) علىٰ ذٰلك (**من يُعتدّ به**)»، أيْ بإجماعه.[٣]

وكأنّه لم يَعتبِرِ القولَ بأنّهم كغيرهم: يجب البحث عن عدالتهم مطلقًا،[٤] ولا القولَ بأنّهم عدولٌ إلىٰ قتل عثمانَ،[٥] ولا القولَ بأنّهم عدولٌ إلّا من قاتل عليًّا،[١] ولا القولَ بعدالة

وقد اتّسع في الِانتصار لهٰذا التفصيلِ ابنُ الوزير في "العواصم" (٣/ ٢٢٤-٢٢٩)، و"تنقيح النُّظّار" (ص٢٥٩-٢٦٤)، وكذا الصنعانيّ في شرحه "توضيح الأفكار" (٤/ ١٨٥-١٩٨)، و"إجابة السائل" (ص١٢٩-١٣١)، وقال: «وهُم قليلٌ»، يعني من ثبت فيه ما يقدح في عدالته، ثمّ عزاه إلىٰ أئمّة أهل البيت - يعني منَ الزيديّة - والمعتزلةِ، قال: «وهو كلام الباقلّانيّ منَ الأشعريّة ... وهٰذا بعينه مذهب المحدّثين، كما قرّره السيّدُ محمّدٌ في "العواصم" و"التنقيح"».

وهٰذا القولُ باطلٌ بلا شكٍّ، مخالفٌ للإجماع، ولما تضافر من نصوص الوحيين. ونسبتُه إلىٰ مذهب المحدّثين غلطٌ، بل هم في جملة المجمعين علىٰ عدالة الصحابة مطلقًا، حتّىٰ من نُسِب منهم إلىٰ التشيُّع.

(١). هو إجماع المنتسبين إلىٰ السنّة. انظرِ "الرسالةَ إلىٰ أهل الثغر" لأبي الحسن الأشعريّ (ص١٧٠)، و"البرهان" للجوينيّ (١/ ٤٠٥)، و"الكفاية" للخطيب (١/ ١٧٥)، و"المستصفىٰ" للغزّاليّ (١/ ٣٠٧)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٥)، و"المسوَّدة" لآل تيميّةَ (١/ ٥٧٦، الحاشية: ٩)، و"روضة الناظر" لابن قدامة (٢/ ٤٠٣)، و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبيّ (١٩/ ٣٥٠)، و"السَّنَنَ الأبينَ" لابن رُشَيدٍ الفهريِّ (ص١٣١)، و"تحقيق منيف الرتبة" للعلائيّ (ص٧٨)، و"اختصار علوم الحديث" لابن كثيرٍ (ص٢٧٧)، و"المقنع" لابن الملقّن (٢/ ٤٩٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٢٣)، و"لوامع الأنوار" للسَّفَّارينيّ (٢/ ٣٧٧)، و"الأجوبة العراقيّة" للألوسيّ (ص٩).

(٢). في "الإرشاد" (ص١٩٥)، وفي "التقريب" (ص٣٧٤)، وفي "شرح مسلم" (١٥/ ١٤٩).

(٣). مرجع الضمير لفظُ (مَنِ) الموصولةِ دون معناها، وهو مفردٌ؛ وذٰلك لأنّ الإجماع المذكور لا يكون إلّا من جماعة المجتهدين، لا من واحدٍ منهم.

(٤). حكاه أبو الوليد الباجيُّ في "إحكام الفصول" (١/ ٥٧١) عن قومٍ منَ المبتدعة.

وذكر الزركشيّ في "البحر المحيط" (٤/ ٢٩٩)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٣٦) أنّه لازم قول أبي الحسين بن القطّانِ منَ الشافعيّة. وظاهر ما نقلوه عنه - علىٰ قبحه - لا يستلزم هٰذه المقالةَ.

وقد حكاها الشوكانيُّ في "إرشاد الفحول" (١/ ٣٣٧-٣٣٨)، ثمّ قال: «وهٰذا كلامٌ ساقطٌ جدًّا».

(٥). عزا الخطيب هٰذه المقالةَ في "الكفاية" (١/ ١٧٥) إلىٰ طائفةٍ من أهل البدع.

=

المنفرد عن [مقاتِله]،(٢) ولا القولَ بغير المقاتِل والمقاتَل؛(٣) فكلّ هٰذه الأقوالِ غير معتبَرةٍ؛ لخطئها.(٤) بلِ الصواب إطلاق عدالتهم، إحسانًا للظنّ بهم، وحملًا لهم في ذٰلك علىٰ الِاجتهاد المأجورِ فيه كلٌّ منهم؛ لأنّ المخطئ فيه مأجورٌ غير آثمٍ.(١) والله أعلم.

وقدِ افترق قائلو ذٰلك في تفصيله إلىٰ الأقوال الثلاثة التي ذكرها الشارح بعدُ: فمنهم من قال بفِسق من قاتل عليًّا رضي الله تعالىٰ عنه، ومنهم من قال بفِسق إحدىٰ الطائفتين من غير تعيينٍ، ومنهم من قال بفِسق كلتا الطائفتين.

(١). حكاه الغزّاليّ في "المستصفىٰ" (١/ ٣٠٨) عن جماهير المعتزلة. وحكاه ابن الحاجب في "مختصر المنتهىٰ" (١/ ٥٩٥)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٣١)، والسخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٣٧) عنِ المعتزلة. وحكاه الشوكانيّ في "إرشاد الفحول" (١/ ٣٣٩) عن جماعةٍ منَ المعتزلة والشيعة.

(٢). في "الأصل": (قتاله)، وهو خطأٌ، مفسدٌ للسياق.

وذٰلك قولُ واصلِ بن عطاءٍ ومن تابعه. يريد أنّ إحدىٰ الطائفتين المقتَتِلتَينِ يومَ صِفِّينَ فاسقةٌ، من غير تعيينٍ؛ فإذا انفرد اثنانِ من أحدِ الفريقين بشهادةٍ، فإنّها مقبولةٌ؛ لأنّ أصل العدالة المتيقَّنَ لا يزول باحتمال أن يكون فريقُه هو الفاسقَ، بخلاف ما لو اجتمع اثنانِ: كلٌّ منهما من فريقٍ، فإنّ شهادتَهما تُرَدُّ؛ لتحقُّق فِسق أحدِهما؛ فلا يكتملَ النِّصَاب.

انظرِ "المِلَل والنِّحَل" للشَّهْرَستانيّ (١/ ٤٢)، و"الفرقَ بين الفِرَق" لأبي منصورٍ البغداديِّ (ص١٢٠، و١٢١)، وزاد أبو منصورٍ أنّ النظّامَ ومعمرَ بنَ عبّادٍ والجاحظَ قالوا في فريقيْ يومِ الجمل مثلَ ذٰلك.

ولا يخفىٰ أنّه لا اعتدادَ بأقوال أهل البدع، لا سيّما في حقّ سلف الأمّة وسادتها رضي الله تعالىٰ عنهم.

(٣). وهو قول عمرِو بن عُبيدٍ، يقول بفسق كلٍّ منَ الفريقين.

انظرِ "المِللَ والنِّحَلَ" للشَّهْرَسْتانيّ (١/ ٤٢)، و"الفَرقَ بين الفِرَق" لعبد القاهر البغداديّ (ص١٢٠، و١٢١).

ولا شكَّ أنّه هو الفاسقُ، ولا نظرَ إلىٰ خلافه.

(٤). انظرِ "البرهان" للجوينيّ (١/ ٤٠٥)، و"الكفاية" للخطيب (١/ ١٧٥)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٥)، و"المنهل الرويّ" لابن جماعةَ (٣٦٨-٣٦٩)، و"تحقيق منيف الرتبة" للعلائيّ (ص٦٢، و٧٨)، و"اختصار علوم الحديث" لابن كثيرٍ (ص٢٧٧، و٢٧٨)، و"البحر المحيط" =

(**والمكثرون**) منَ الصحابة (**في رواية الأثر**)، أيِ الحديثِ النبويِّ:

(**أبو هريرة**) رضي الله تعالىٰ عنه. روىٰ خمسةَ آلافٍ وثلٰثَمِائة وأربعةً وسبعين حديثًا.[٢]

قال الشافعيّ: «أبو هريرة أحفظُ من روىٰ الحديث في دهره». أسنده البَيْهَقيّ.[٣]

وروىٰ الحاكم[٤] عن زيدِ بن ثابتٍ قال: كنتُ أنا وأبو هريرةَ وآخَرُ عند النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فقال: «ادْعُوا»، فدعوتُ أنا وصاحبي، وأمَّنَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه

للزركشيّ (٤/ ٣٠٠)، و"المقنع" لابن الملقّن (٢/ ٤٩٣)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٣٠).

(١). انظرِ "البرهان" للجوينيّ (١/ ٤٠٦)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٥).

وانظرِ "العقيدة الواسطيّة" لشيخ الإسلام ابنِ تيميّةَ (ص١٢٩-١٣١).

(٢). انظر "أسماء الصحابة وما لكلّ واحدٍ منهم من العدد" لابن حزمٍ (ص٣١)، و"تلقيح فهوم أهل الأثر" لابن الجوزيّ (ص٣٦٣).

(٣). في "المدخل"، ذكره السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٨٠٤). وليس في القدر المطبوع من "المدخل". وقد رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٣٤١) من طريق البيهقيّ.

وهو في "الرسالة" للشافعيّ (ص٢٧٨).

(٤). في "المستدرك" (٣/ ٥٠٨) من طريق حمّادِ بن شعيبٍ، عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ، عن محمّدِ بن قيسِ بن مَخْرَمةَ، عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

وتعقّبه الذهبيُّ في "التلخيص"، قال: «حمّادٌ ضعيفٌ».

وانظر ترجمته في "لسان الميزان" (٣/ ٢٧٠).

وقد خولِف في الإسناد، فقد روىٰ النَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٥/ ٣٧٤ برقْم ٥٨٣٩)، والطبرانيّ في "الأوسط" (٢/ ٥٤ برقْم ١٢٢٨) من طريقينِ عنِ الفضل بن العلاء، عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ، عن محمّدِ بن قيسٍ، عن أبيه، عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فنقص من نسب محمّدِ بن قيسٍ، فلم يذكر أنّ جدّه مَخْرَمةُ، وزاد في الإسناد ذِكْرَ قيسٍ أبي محمّدٍ.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن إسماعيلَ إلّا الفضلُ، ولا يُروىٰ عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله تعالىٰ عنه إلّا بهٰذا الإسنادِ».

=

وسلّم، ثمّ دعا أبو هريرة، فقال: «اللّهمّ إنّي أسألك مثلَ ما سألك صاحبايَ، وأسألك عِلْمًا لا يُنسَىٰ»، فأمَّنَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فقلنا: «ونحن، يا رسول الله»؟ فقال: «سبقكما الغلامُ الدَّوْسيُّ».

وفي الصحيح[1] عن أبي هريرة: قلتُ: «يا رسول الله، إنّي أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه»، قال: «ابْسُطْ رداءك»، فبسطته، فغرف بيديه، ثمّ قال: «ضُمَّه»؛ فما نسيت شيئًا بعدُ.

و(**يليه**)، أيْ أبا هريرة، في الإكثار من رواية الحديث - عبدُ الله: (**ابنُ عمرَ**)، رضي الله تعالىٰ عنهما. روىٰ ألفيْ حديثٍ وستَّمِائةٍ وثلاثين.

(**وأنسُ**) بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه. روىٰ ألفين ومِائتين وستًّا وثمانين حديثًا.

والفضل - علىٰ ضعفٍ فيه - أوثقُ من حمّادٍ، قال الذهبيّ في "الكاشف" (٤/ ١٨): «صدوقٌ»؛ فروايته أرجحُ، ونقصُه من النسب هو المحفوظُ، وزيادته في الإسناد مقبولةٌ.

أمّا قول حمّادِ بن شعيبٍ في نسب محمّدِ بن قيسٍ: (ابنُ مخرمةَ)، فوهمٌ؛ فإنّ قيسَ بن مخرمةَ هو ابن المطّلب بنِ عبد منافٍ، ابنُ عمّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وُلِد معه عامَ الفيل، وأسلم عامَ الفتح، انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ١٤٥)، وهو أكبرُ من أن يروي عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وابنُه محمّدُ بن قيسِ بن مَخْرَمةَ مختلَفٌ في صحبته، انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٣٣٤)، والظاهر أنّ إسماعيلَ بن أميّةَ لا يدركه.

ومحمّدُ بن قيسٍ في هٰذا الإسنادِ إنّما هو المدنيُّ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٤٦)، وقد فرّق ابن معينٍ في "تاريخ الدُّوريّ" (٣/ ٤١٤) بينه وبين محمّدِ بن قيسِ بن مَخْرَمةَ.

ومحمّدُ بن قيسٍ المدنيُّ هٰذا - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣٧): «ثقةٌ».

وأبوه قيسٌ المدنيُّ - قال الذهبيُّ: «ما روىٰ عنه إلّا ابنُه»، ذكره ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٤٥٥)؛ فهو مجهول الحال.

وعليه، فالحديث ضعيفُ الإسناد؛ لجهالة قيسٍ المدنيِّ.

أمّا دعاء النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لأبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه بالحفظ، فثابتٌ في أحاديثَ أخرىٰ صحيحةٍ، كالحديث الآتي بعدُ في "صحيح البخاريّ"، والله أعلمُ.

(١). يعني "صحيح البخاريّ" (١/ ٣٥ برقْم ١١٩).

(**والبحرُ**)، أيْ عبدُ الله بنُ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما. روىٰ ألفًا وستَّمِائةٍ وستّين حديثًا.

[١٤٥/أ] (**كـ**)أبي سعيدٍ (**الخدريِّ**) رضي الله تعالىٰ عنه. / روىٰ ألفًا ومِائةً وسبعين حديثًا.

(**وجابرٍ**) بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما. روىٰ ألفًا وخمسَمِائةٍ وأربعين حديثًا.

(**و**)عائشةَ، (**زوجةِ النبيِّ**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ورضي عنها، رَوَتْ ألفين ومِائتين وعشَرةً.

وليس في الصحابة من يزيد حديثه علىٰ ألفٍ سوىٰ هٰؤلاء.[١]

والسبب في قلّة ما رُوي عنِ الصِّدِّيق رضي الله تعالىٰ عنه، مع [جلالته]،[٢] وتقدُّمه، وملازمته للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - تقدُّمُ وفاته قبل اعتناء الناس بسماعه وحفظه.[٣]

وجملة ما رُوِي عنه مِائةُ حديثٍ واثنان وأربعون حديثًا.[٤] والله أعلم.

(**والبحر**)، أيْ عبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما - (**أوفاهم**)، أيْ أكثرُ الصحابة، (**فتاوىٰ**) تُروىٰ عنه. قاله الإمام أحمد.[٥]

(**و**)قال ابن حزمٍ[٦]: «أكثرهم فَتْوَىٰ مطلقًا سبعةٌ: هو، و(**عمر**) بن الخطّاب، (**ونجله**)، أيِ ابنُه عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما، (**و**)عائشة رضي الله تعالىٰ عنها (**زوجةُ**) النبيِّ

---

(١). انظر ذٰلك كلَّه في "أسماء الصحابة" لابن حزمٍ (ص٣٢)، و"تلقيح الفهوم" لابن الجوزيّ (ص٣٦٣). ونقله العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٣٢) عن بقيِّ بن مخلدٍ.

(٢). في "الأصل": (حلالته) بالحاء المهملة، وهو خطأٌ.

(٣). انظر في هٰذا المعنىٰ كلام الواقديّ في "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٢/ ٣٢٣-٣٢٤).

(٤). انظر "أسماء الصحابة" لابن حزمٍ (ص٣٥)، و"تلقيح الفهوم" لابن الجوزيّ (ص٣٦٤-٣٦٥).

(٥). حكاه عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٩٦).

(٦). في "الإحكام" (٥/ ٩٢). وقد نقله الشارح من "تدريب الراوي" (٢/ ٨٠٦-٨٠٧).

=

(**الهادي الأبرِّ**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، (**ثمّ**)، أيْ وعبدُ الله: (**ابنُ مسعودٍ**) الهُذَليُّ، (**وزيدُ**) بن ثابتٍ، (**وعليُّ**) بن أبي طالبٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم، ويمكن أن يجمع من فتيا كلٍّ من هٰؤلاء مجلّدٌ ضخمٌ.

(**وبعدَهم**)، أيْ هٰؤلاء السبعةِ في كثرة الفتاوىٰ، (**عشرون**) صحابيًّا: أبو بكرٍ، وعثمانُ، وأبو موسىٰ، ومعاذٌ، وسعدُ بن أبي وقّاصٍ، وأبو هريرةَ، وأنسٌ، وعبدُ الله بنُ عمرٍو، وسلمانُ،[1] وجابرٌ، وأبو سعيدٍ، وطلحةُ، والزبيرُ، وعبدُ الرحمٰن بنُ عوفٍ، وعمرانُ بن حُصَينٍ،[2] وأبو بكرةَ،[3] وعُبَادةُ بن الصامت،[1] ومعاويةُ، وابنُ الزبير، وأمُّ سلمةَ،[2] رضي

وابنُ حزمٍ هو عليُّ بن أحمدَ بنِ سعيدِ بن حَزْمِ بن غالبٍ، أبو محمّدٍ، الفارسيُّ الأصلِ، الأمويُّ مولاهمُ، القرطبيُّ، الظاهريُّ، حتّىٰ جَمُد علىٰ اللفظ، ونفىٰ القياس الجليَّ؛ فشذّ في مسائلَ كثيرةٍ، الأديبُ الفقيهُ الحافظُ، صاحبُ "المحلّىٰ" وغيرِه. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وخمسين وأربعِمائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٨٤-٢١٢).

(١). هو سلمانُ، أبو عبد الله، الفارسيُّ الأصلِ، مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، كان اسمُه قبلَ الإسلام: مابهُ بنُ بوذخشانَ بنِ مورسلانَ بنِ بهبوذانَ بنِ فيروزٍ، فكان بعد الإسلام ينسُب نفسه فيقول: سلمانُ ابنُ الإسلام، ويُعرَف بـ(سلمانِ الخير)، وبـ(سابق فارسَ)، تطلّب دين الله، فتنقّل من دينٍ إلىٰ دينٍ في قصّةٍ مشهورةٍ، حتّىٰ هداه الله تعالىٰ إلىٰ الإسلام، فكان من خيار المسلمين قدرًا وزهدًا وعلمًا، وفضائله كثيرةٌ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٣٤-٦٣٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٢٦٥-٢٦٩).

(٢). هو عمرانُ بن حُصَينِ بن عُبَيدِ بن خلفِ بن عبد نَهْمٍ، أبو نُجَيدٍ، الخزاعيُّ الكعبيُّ، من فقهاء الصحابة، وخير من نزل البصرة منهم. تُوُفِّي سنةَ ثنتين وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٠٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٧٧٨-٧٧٩).

(٣). هو - في الأصحّ - نُفَيعُ بنُ مسروحٍ الحبَشيُّ، عبدٌ للحارث بن كَلَدَةَ الثقفيِّ، ثمّ استلحقه الحارثُ؛ فنُسِب إليه، ولقبُه أبو بكرةَ؛ لأنّه تدلّىٰ إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يومَ الطائف من بكرةٍ فأسلم، مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مِن خير مَن نزل البصرة منَ الصحابة، حديثُه في "الصحيحين"، وأجمعتِ الأمّة علىٰ قَبوله. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ أوِ اثنتين وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦١٤-١٥١٥)، و"المغني" لابن قدامةَ (١٤/ ١٩١)، =

الله تعالىٰ عنهم، ففتوىٰ كلٍّ منهم (**لا تُقلِّل**)، أيْ لا [تَعُدَّ][٣] قليلًا جدًّا، بل كثيرٌ، يُمكِن أنْ يُجمعَ من فتوىٰ كلّ واحدٍ منهم جزءٌ صغيرٌ.[٤]

(**وبعدهم**)، أيْ هٰؤلاء العشرين، (**مَن قلَّ فيها**)، أيِ الفتاوىٰ، (**جدًّا ∴ عشرون بعدَ مِائةٍ**)[٥] لا يُروَىٰ عنِ الواحد منهم إلّا المسألةُ الواحدةُ، والمسألتانِ، والثلاثُ،[٦] (**قد عُدَّا**)،

و"روضة الناظر" له أيضًا (٢/ ٤٠٥)، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٠/ ٥-٩)، و"الدفاع عنِ الصحابيّ أبي بكرةَ ومرويّاته" للشيخ عبد المحسن العبّاد (ص١٦-٢٧).

(١). هو عبادةُ بن الصامت بن قيسِ بن أصرمَ بنِ فِهْرٍ، أبو الوليد، الأنصاريُّ الخزرجيُّ، أحد النقفباء ليلةَ العقبة، وشهد المشاهد كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأحد علماء الصحابة. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين، وقيل غير ذٰلك، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٨٠٧-٨٠٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٥/ ٥٦٧-٥٧١).

(٢). هي هندٌ بنت أبي أميّةَ: حذيفةَ - المعروفِ بـ(زاد الراكب)، من سادة قريشٍ وأجوادها - ابنِ المغيرة بن عبد الله بن عمرَ، أمُّ المؤمنين، أمُّ سلمةَ، القرشيّةُ المخزوميّةُ، هاجرتِ الهجرتين: هجرةِ الحبشة ثمّ هجرةِ المدينة، وكانت ذات عقلٍ بالغٍ ورأيٍ صائبٍ. تُوُفِّيت سنةَ تسعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٩٢٠-١٩٢١)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٤/ ٢٦٠-٢٦٣).

(٣). في "الأصل": (يعدّ).

(٤). الذي في "الإحكام لابن حزمٍ (٥/ ٩٣)، أنّ ثلاثةَ عشرَ صحابيًّا يمكن أن يجمع من فتوىٰ كلٍّ واحدٍ منهم جزءٌ صغيرٌ جدًّا، ثمّ قال: «ويضاف إليهم»، فذكر السبعة الباقين.

(٥). وذكر السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٨٠٧) أنّهم نحوٌ من مِائةٍ وعشرين. وعلىٰ التدقيق، فعدد من ذُكِر في مطبوعة "الإحكام" (٥/ ٩٣-٩٤) ستّةٌ وعشرون ومِائةٌ. وذكرهم - نقلًا عنِ ابن حزمٍ - ابنُ القيّم في "إعلام الموقّعين" (٢/ ١٩-٢٢)، والعلائيُّ في "إجمال الإصابة" (ص٩٥-٩٧)، مع اختلافٍ يسيرٍ، لا يَنقُص العدد به عن بضعٍ وعشرين.

وينبغي التنبّه إلىٰ أنّ في بعض من ذكرهم ابن حزمٍ احتمالًا، انظر "إعلام الموقّعين" (٢/ ٢٢).

(٦). عبارة ابنِ حزمٍ: «المسألةُ، والمسألتان، والزيادةُ اليسيرة علىٰ ذٰلك فقط». انظرِ "الإحكام" (٥/ ٩٣).

كأُبَيّ بن كعبٍ، وأبي الدرداء، وأبي طلحةَ،(١) والمِقْدَادِ،(٢) وسَرَدَ الباقين، رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين.

(**وجَمَع القرآنَ**)، أيْ حفظه عن ظَهْرِ قلبٍ، (**منهم**)، أيْ مِنَ الصحابة، (**عدّةٌ**) كثيرةٌ، (**فَوْقَ الثلاثين**)(٣) صحابيًّا، (**فبعضٌ**) منَ العلماء(١) قد / (**عدَّه**)، أيْ مَن حفظ القرآن، [١٤٥/ب]

---

(١). هو زيدُ بن سهلِ بنِ الأسود بن حرامِ بن عمرٍو، أبو طلحةَ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، حمىٰ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يوم أحدٍ بنفسه، وكان مشتغلًا حياةَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالجهاد، ثمّ اشتغل بعدُ بالصيام. مات غازيًا في البحر، وقدِ اختُلِف في سنة وفاته، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٥٣ -٥٥٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٩٣-٩٧).

(٢). هو المقداد بن عمرِو بنِ ثعلبةَ بنِ مالكِ بن ربيعةَ، أبو معبدٍ، البهراويُّ، الكنديُّ مولاهم؛ لأنّ أباه حالف كندةَ، والزهريُّ مولاهم؛ لأنّه حالف الأسود بن عبد يَغُوثَ الزهريَّ، وكان قد تبنّاه في الجاهليّة؛ فاشتَهَر بالنسبة إليه، أحد السابقين الأوّلين، ومِن أوّلِ مَن أظهروا إسلامهم بمكّةَ، ثمّ شهد بدرًا والمشاهدَ كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ومناقبه كثيرةٌ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤٨٠-١٤٨٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ٣٠٦-٣٠٩).

(٣). **قوله: «فوقَ الثلاثينَ» إلخ.**

وأمّا ما في "البخاريّ" عن أنسٍ أنّه قال: «مات النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولم يجمعِ القرآنَ غيرُ أربعةٍ: أبو الدرداء، ومعاذٌ، وزيدُ بن ثابتٍ، وأبو زيدٍ، رضي الله عنهم»، فأجيب عنه بأوجهٍ:

أحدها: أنّه لا مفهومَ له؛ فلا يلزم ألّا يكونَ غيرُهم جَمَعَه.

الثاني: أنّ المرادَ لم يجمعْه علىٰ جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها، إلّا أولٰئك.

الثالث: لم يجمعْ ما نُسِخَ منه بعد تلاوته، وما لم يُنْسَخْ، إلّا أولٰئك.

الرابع: أنّ المراد بجمعه تَلَقِّيه مِن فِيْ رسولِ الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، لا بواسطة، بخلاف غيرِهم، فيُحتمَلُ أنْ يكونَ تلقَّىٰ بعضَه بالواسطة.

الخامس: أنّهم تَصَدَّوا إلىٰ إلقائه وتعليمه، فاشتَهَروا به، وخَفِيَ حالُ غيرهم عمَّن عَرَف حالهم؛ فحَصَر ذٰلك فيهم بحسَب عِلْمِه، وليس الأمرُ في نفس الأمر كذٰلك.

السادس: المراد بالجمع الكتابةُ والحفظُ معًا.

=

منهمُ: الخلفاءُ الأربعةُ، والعبادلةُ الأربعةُ،(٢) وطلحةُ، وسعدٌ، وابنُ مسعودٍ، وحذيفةُ،(٣) وسالمٌ،(٤) وأبو هريرةَ، وعبدُ الله بنُ السائبِ،(١) وعائشةُ، وحفصةُ،(٢) وأمُّ سلمةَ، وأُبَيُّ بن

والسابع: المراد أنّ أحدًا لم يُفْصِحْ بأنَّ[ه] جمَعَه – أي [أكمل] حِفْظَه – في عهده صلّىٰ الله عليه وسلّم، إلّا أولٰئك، بخلاف غيرهم؛ فلا يُفصحُ بذٰلك إلّا عند وفاته صلّىٰ الله عليه وسلّم.

الثامن: أنّ المراد [بـ]جمعه السمعُ والطاعةُ له، والعمل، كما قال أبو الدرداء: «إنّما جَمَعَ القرآنَ مَن سَمِعَ له وأطاع».

وفي غالب هٰذه الأجوبة تكلُّفٌ.

والذي استظهره الحافظ ابنُ حجرٍ أنّ المراد إثباتُ ذٰلك للخزرج دون الأوس؛ فلا يُنفىٰ ذٰلك عن غيرهما، والمهاجرين.

كما أخرجه ابن جريرٍ عن أنسٍ قال: افتخر الحيّانِ مِنَ الأوس والخزرج، فقال [الأوس]: «منا أربعةٌ: مَنِ اهتزَّ له العرش: سعدُ بن معاذٍ، ومَن عَدَلَت شَهادتُه شَهادةَ رجلينِ: خزيمةُ بن ثابتٍ، ومَن غَسَّلَته الملائكةُ: حنظلةُ بن أبي عامرٍ، ومَن حَمَتْهُ الدَّبْرُ: عاصمُ بن ثابتٍ».

فقال الخزرج: «منّا أربعةٌ جمعوا القرآنَ، لم يجمعْه غيرُهم»، فذكرهم. انتهىٰ.

كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٢٩٥-٢٩٦).

وانظر "صحيح البخاريّ" (٦/ ١٨٧ برقْم ٥٠٠٤)، وانظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (٩/ ٥١).

(١). منهم أبو عبيدٍ القاسمُ بن سلّامٍ، عدّ منهم بضعًا وعشرينَ صحابيًّا، انظرِ "الإتقانَ" للسيوطيّ (٢/ ٤٦٧-٤٦٩).

(٢). سيأتي ذكرُهم قريبًا.

(٣). هو حذيفةُ بنُ اليمانِ: حُسَيلٍ – أو حِسْلٍ – بن جابرِ بن عمرِو بن ربيعةَ، أبو عبد الله، العبسيُّ، حليفُ الأنصار، أحد كبار الصحابة، صاحب سرّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٣٣٤-٣٣٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٤٦٨-٤٧٠).

(٤). هو سالمُ بن مَعْقِلٍ، أبو عبد الله، الفارسيُّ الأصلِ، أعتقته ثُبَيتةُ بنت يَعَارَ الأنصاريّةُ زوجُ أبي حذيفةَ، فتولّىٰ أبا حذيفةَ، فتبنّاه؛ فصار ولاؤه في الأنصار بالنظر إلىٰ مولاته ثُبَيتةَ، وفي قريشٍ بالنظر إلىٰ أبي حذيفةَ، وهو عَبْشميٌّ، واشتهر بالثاني لأنّ مولاته أعتقته سائبةً، شهد مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ =

كعبٍ، وزيدُ بن ثابتٍ، ومعاذُ بن جبلٍ، وأبو الدرداء، و[سعدُ][٣] بنُ عُبَيدٍ،[٤] وأبو زيدٍ قَيْسُ بن السَّكَن،[٥] وسعيدُ بن المنذِرِ،[٦] وقَيسُ بن أبي صَعْصَعَةَ،[١] ومُجَمِّعُ بن [جاريةَ]،[٢]

عليه وسلّم بدرًا والمشاهد كلَّها، وكان من كبار قرّاء الصحابة. قُتِل في جهاد المرتدّين يومَ اليمامةَ، سنة اثنتي عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٦٧-٥٦٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ١٥٥-١٥٧).

(١). هو عبدُ الله بنُ السائب بن أبي السائب: صيفيِّ بنِ عائذِ بن عبد الله، أبو السائب أو أبو عبد الرحمٰن، المخزوميُّ، القارئُ، صاحب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي قبل مقتلِ ابن الزبير رضي الله تعالىٰ عنهما بيسيرٍ، وكان مقتله سنةَ ثلاثٍ وسبعين. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٩١٥-٩١٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٥٠-١٥١).

(٢). هي حفصةُ بنتُ أمير المؤمنين عمرَ بنِ الخطّاب بن نُفَيلِ بنِ عبد العُزّىٰ، العدويّةُ، أمُّ المؤمنين، زوجُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، كانت صوّامةً قوّامةً. تُوُفِّيت سنةَ إحدىٰ أو خمسٍ وأربعين، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عدب البرّ (٤/ ١٨١١-١٨١٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٦٥-٦٧).

(٣). في "الأصل": (سعيد)، والتصحيح من "الإتقان" (٢/ ٤٦٧).

(٤). هو سعدُ بن عُبيدِ بن النعمان بن قيسِ بن عمرٍو، أبو زيدٍ، وقيل: أبو عُميرٍ، الأنصاريُّ الأوسيُّ، البدريُّ. قُتِل مجاهدًا يومَ القادسيّة، سنةَ خمسَ عشرةَ، وقيل بعدها بأشهُرٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٠٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٥). هو قيسُ بن السكن بن زعوراء، أبو زيدٍ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، البدريُّ، القارئ، مشهورٌ بكنيته. قُتِل مجاهدًا في وقعة جِسر أبي عُبيدٍ، وكانت سنةَ أربعَ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٩٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٩/ ١١٤-١١٥).

(٦). ذكره ابن حبّانَ في الصحابة في "الثقات" (٣/ ١٥٧)، وتبعه ابن حجرٍ في "الإصابة" (٤/ ٣٥٦)، فذكره في القسم الأوّل من حرف السين.

والأقرب أنّه سعدُ بن المنذر، الأنصاريُّ، له صحبةٌ، رُوِي له حديثٌ من طريق ابن لهيعةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٩٣)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيمٍ (٢/ ١٢٦٤)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٣٠٦-٣٠٧).

وعُبَادةُ بن الصامت، وتميمٌ الداريُّ،(٣) وعقبةُ بن عامرٍ، و[مَسْلَمَةُ](٤) بن مُخَلَّدٍ،(٥) وأبو موسىٰ الأشعريُّ، وغيرُهم.(٦) فقد قال القرطبيُّ(٧): «قُتل يومَ اليمامة(٨) سبعون منَ القُرَّاء».

---

(١). هو قيس بن أبي صعصعةَ: عمرِو بن زيدِ بن عوفِ بن مبذولٍ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ، شهد العقبة وبدرًا، وكان يومَها علىٰ الساقَة. لا يُوقَف له علىٰ تاريخ وفاةٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ١٢٩-١٣٠).

(٢). في "الأصل": (حارثة)، والتصحيح من "الإتقان" (٢/ ٤٦٨).

وهو مُجَمِّعُ بن جاريةَ بنِ عامرِ بن مُجَمِّعِ بن العطّاف، الأنصاريُّ الأوسيُّ، صحابيٌّ فضيلٌ، ذُكِر أنّ عمرَ أذن له في إمامة قومه، وأنّه بعثه إلىٰ الكوفة يعلّم الناس القرآن. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤٩٠-٤٩١)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٩/ ٥٢٦-٥٢٧).

(٣). هو تميمُ بن أوسِ بن خارجةَ بنِ سُودِ - أو سوادِ - بنِ جَذِيمةَ، أبو رقيّةَ، اللَّخْميُّ الداريُّ، كان نصرانيًّا، ثمّ قدم المدينة وأسلم، أحد العبّاد، وهو راوي "حديثِ الجسّاسة" المشهورِ، رواه عنه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ١٩٣-١٩٤)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ٩-١١).

(٤). في "الأصل": (سلمة)، والتصويب من "الإتقان" للسيوطيّ (٢/ ٤٦٩).

(٥). هو مسلمةُ بن مُخَلَّدِ بن الصامت بن نِيَارِ بن لَوْذانَ، أبو مَعْنٍ، وقيل في كنيته غيرُ ذٰلك، الأنصاريُّ، الساعديُّ أوِ الزُّرَقيُّ، من صغار الصحابة، جمع له معاويةُ إمرةَ مصرَ والمغرب. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وستّين، أو قبلَها بقليلٍ. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٩٧-١٣٩٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ١٧٢-١٧٥).

(٦). انظرِ "الإتقان" للسيوطيّ (٢/ ٤٥٨-٤٧١).

(٧). في "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلمٍ" (٦/ ٣٧٩).

وهو أحمدُ بن عمرَ بنِ إبراهيمَ بنِ عمرَ، ضياء الدين، أبو العبّاس، الأنصاريُّ، القرطبيُّ، نزيل الإسكندريّة، عُرف بـ(ابن المُزَيِّن)، المالكيُّ، الفقيهُ، اللغويُّ، المحدّثُ، صاحبُ "المفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلمٍ". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وخمسين وستِّمائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٤/ ٧٩٥-٧٩٦)، و"الديباجَ المُذْهَبَ" لابن فرحونٍ (١/ ٢٤٠-٢٤٢).

(٨). اليمامةُ بلدٌ مشهورٌ من جملة بلاد نجدٍ، في وسط جزيرة العرب، شرقُه البحرينُ، وغربه الحجاز، وفي شماله البصرةُ، وفي جنوبه اليمنُ، انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص١١٧٢-١١٧٣)، و"فتح

وذكر المصنِّف[١] أنّه ظَفِر بامرأةٍ منَ الصحابيّات جمعتِ القرآنَ لم يَعُدَّها أحدٌ ممّن تكلّم في ذٰلك، وهي أمُّ ورقةَ بنتُ عبد الله بن الحارثِ،[٢] كان صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يزورها، ويسمّيها (شهيدةً)، قد جمعتِ القرآن في زمنه، وأمرها أن تؤمّ أهل دارها، فقُتِلت في خلافة عمرَ، فقال عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه: صدق رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، كان يقول: «انطلقوا بنا؛ فنزورَ الشهيدةَ»، رضي الله تعالىٰ عنها. وقصّتها في "طبقات ابنِ سعدٍ".[٣]

الباري" لابن حجرٍ (٦/ ٣٧٩)، و"تاج العروس" للزَّبِيديّ (٣٤/ ١٤١-١٤٢). وهي تصدُق اليوم علىٰ مدينة الرياض والزُّلفيّ ونحوِهما. والله أعلمُ.

(١). في "الإتقان" (٢/ ٤٧٢).

(٢). هي أمُّ ورقةَ بنتُ عبد الله بن الحارث بن عُوَيمرِ بن نوفلٍ، مشهورةٌ بكنيتها، وقيل في نسبها غيرُ ذٰلك، الأنصاريّةُ، رُوِي استأذنتِ النبيّ في الخروج يوم بدرٍ لتداوي الجرحىٰ، طلبًا للشهادة، فأمرها بالقرار في بيتها، وبشّرها بالشهادة؛ فقتلها غلامٌ وجاريةٌ كانت أعتقتهما عن دُبُرٍ، في خلافة عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، وعنها. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٤/ ١٩٦٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٤/ ٥٥٢-٥٥٤).

(٣). يعني "الكبرىٰ" (١٠/ ٤٢٤) عنِ الفضل بن دكينٍ، ثنا الوليد بن جُمَيعٍ، حدّثتني جدّتي، عن أمّ ورقةَ رضي الله تعالىٰ عنها به، ولفظه أتمُّ.

ورواه إسحاقُ في "مسنده" (٥/ ٢٣٤-٢٣٥ برقْم ٢٣٨١)، والبخاريُّ في "التاريخ الأوسط" (١/ ٣٩٨ برقْم ١٣٨)، وابن أبي خيثمةَ في "تاريخه" (السِّفرِ الثاني: ٢/ ٨٠٠)، ورواه أبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" عن إسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ، كما ذكره البُوصيريُّ في "إتحاف الخِيرة المهرة" (٢/ ٩٦)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٥/ ١٣٤) عن عليِّ بن عبد العزيز البغويّ، كلّهم عن أبي نعيمٍ به، وقدِ اختصره بعضهم.

وكذٰلك رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١٢/ ٦٦٣٠ برقْم ٢٧٩٢٤).

ورواه مرّةً أخرىٰ في "المسند" (١٢/ ٦٦٢٩-٦٦٣٠ برقْم ٢٧٩٢٣) عن أبي نعيمٍ، عنِ الوليد بن جُمَيعٍ، عن جدّته، وعبد الرحمٰن بن خلّادٍ، عن أمّ ورقةَ رضي الله تعالىٰ عنها. فزاد في إسناده عبدَ الله بنَ خلّادٍ.

=

ورواه أبو داودَ في "السنن" (١/ ٤٣٠ برقْم ٥٩٢)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص١٣٢ برقْم ٣٦٧)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٥/ ١٣٥ برقْم ٣٢٧)، من طرقٍ عن وكيعٍ، عن الوليد بن جُمَيعٍ، عن جدّته، وعبد الرحمٰن بن خلّادٍ به.

ورواه أبو داودَ في "السنن" (١/ ٤٣٠ برقْم ٥٩٣) من طريق محمّدِ بن فُضَيلٍ، عن الوليد بن جُمَيعٍ، عن عبد الرحمٰن بن خلّادٍ، عن أمّ ورقةَ رضي الله تعالىٰ عنها به. ولم يذكر جدّةَ الوليد.

ومحمّدُ بن فُضيلٍ قال في "التقريب" (ص٤٣٦-٤٣٧): «صدوقٌ، عارفٌ». وروايته شاهدٌ جيِّدٌ لزيادةِ وكيعٍ ذِكْرَ عبد الرحمٰن بنِ خلّادٍ.

ورواه عبدُ الله بنُ داودَ الخُرَيبيُّ عن الوليد، واختُلِف عليه.

فرواه ابن خزيمةَ في "صحيحه" (٣/ ١٦٩-١٧٠ برقْم ١٦٧٦) عن نصرِ بن عليٍّ الجهضميّ، وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" من طريق أبي الربيع الزهرانيّ، كما ذكره البُوصِيريُّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٢/ ٩٦)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٣/ ٣٣٧٦ برقْم ٧٧١٦) من طريق محمّدِ بن يونُسَ الكُدَيميِّ، وأبو القاسم الحامضُ في "جزءِ حديثِه عن شيوخه" (مجموعٌ فيه مصنَّفاتٌ: ص٢٩١ برقْم ٤٨٥) عنِ القاسم بن محمّدِ بن عبّادٍ، أربعتهم عن عبد الله بن داودَ، عن الوليد بن جُمَيعٍ، عن جدّته، عن أبيها، وعن عبد الرحمٰن بن خلّادٍ، كلاهما عن أمّ ورقةَ رضي الله تعالىٰ عنها به. فزاد في الإسناد (عن أبيها).

ونصرٌ قال في "التقريب" (ص٤٩٢): «ثقةٌ ثبتٌ».

وأبو الربيع وصفه الذهبيّ في "الكاشف" (٢/ ٥٢٥) بالحافظ.

والقاسم قال في "التقريب" (ص٣٨٨): «ثقةٌ».

ومحمّدُ بن يونسَ قال في "التقريب" (ص٤٩٩): «ضعيفٌ». ولا بأس به هنا في المتابعات.

ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٣) من طريق أحمدَ بنِ يونسَ الضبّيِّ، عن عبد الله بن داودَ، عنِ الوليد بن جُمَيعٍ، عن جدّته، وعبد الرحمٰن بن [خلّادٍ]، عن أمّ ورقةَ به. كرواية وكيعٍ، لم يقل (عن أبيها).

وأحمدُ بن يونُسَ هٰذا ثقةٌ، انظر ترجمته في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٢٨٣-٢٨٤).

وبهٰذا يتّضح أنّ زيادةَ (عن أبيها) - ثابتةٌ في رواية عبد الله بن داودَ؛ فقدِ اتّفق عليها نصرُ بن عليٍّ وأبو الربيع والقاسمُ بن محمّدٍ، ومعهم الكُدَيميُّ، وهم أكثرُ من أحمدَ الضبّيِّ، والثلاثة الأوائلُ أوثقُ منه منفردِينَ، كيف وقدِ اجتمعوا؟!

=

وعبدُ الله بنُ داودَ الخُرَيبيُّ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٤٤): «ثقةٌ، عابدٌ». وقدِ اتّفق أصحابه علىٰ ذِكر عبد الرحمٰن بنِ خلّادٍ؛ فهو من هٰذا الوجهِ شاهدٌ جيّدٌ لرواية وكيعٍ، لٰكنّ زيادته أبا جدّة الوليد شاذّةٌ؛ لتفرُّده بها عمّن هم أكثر وأحفظُ: أبو نعيمٍ ووكيعٌ، ومعهما محمّدُ بن فضيلٍ.

وبهٰذا يتبيّن أنّ الوليد بن جُمَيعٍ سمع الحديث من جدّته، ومن عبد الرحمٰن بن خلّادٍ، ثمّ كان يحدّث به مرّةً عنهما جميعًا، كما سمع ذٰلك منه وكيعٌ، ومرّةً عن جدّته وحدَها، كما سمع ذٰلك منه أبو نعيمٍ، ومرّةً عن عبد الرحمٰن بن خلّادٍ وحدَه، كما سمع ذٰلك منه محمّدُ بن فضيلٍ. والله أعلمُ.

وهٰذا الإسنادُ حسنٌ إن شاء الله.

قال الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٣): «قدِ احتجّ مسلمٌ بالوليد بن جُمَيعٍ، وهٰذه سنّةٌ غريبةٌ، لا أعرف في الباب حديثًا مسندًا غيرَ هٰذا».

والوليد صدوقٌ، حسنُ الحديث، كما يظهر من ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ٣٦-٣٧).

وقال ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢٣): «حالُ عبد الرحمٰن بن خلّادٍ مجهولةٌ، وهو كوفيٌّ، وجدّةُ الوليد كذٰلك، لا تُعرَف أصلًا».

وبنىٰ علىٰ ذٰلك قوله في (٥/ ٦٨٥): «لا يصحّ».

وفيه نظرٌ؛ فإنّ جدّة الوليد - واسمها ليلىٰ بنتُ مالكٍ، كما سُمِّيت في بعض طرق الحديث - معروفةُ العين بمعرفةِ حفيدها: الوليدِ، وبمعرفةِ أمِّها أمّ ورقةَ رضي الله تعالىٰ عنها، وقد أثبت صُحْبتها جمعٌ من الأئمّة والعلماء.

وهي تابعيّةٌ كبيرةٌ، إن لم تكن مولودةً في عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فقد جاء في هٰذا الحديثِ أنّ أمّها رضي الله تعالىٰ عنها سألتِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أن تمرّض المسلمين يومَ بدرٍ.

ثمّ إنّها قد روت ما روت عن قصّة أمّها وفضلِها، وذٰلك مَدْعاةٌ للضبط والِاعتناء به.

وأيضًا فتخريج ابن خزيمةَ لها في "صحيحه" مع تحرّيه، وكذٰلك الحاكمُ في "المستدرك" علىٰ تساهلٍ فيه معروفٍ - يقوّي الظنَّ بحديثها.

وعبدُ الرحمٰن بنُ خلّادٍ ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٥/ ٩٨)، ولم يروِ عنه غيرُ الوليد بن جُمَيعٍ؛ فهو مجهولُ العين، والله أعلمُ.

وقد قال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٨١): «مجهول الحال»، ولم يتبيّن لي ذٰلك، وأظنّه أخذه من كلام ابن القطّان السابقِ. وكانت جدّة الوليد أولىٰ بمعرفة عينها منه، وكان أولىٰ بجهالة عينه منها.

=

(**والبحر**) عبدُ الله بنُ عبّاسٍ، (**وابنا**) بصيغة التثنية، أيْ: عبدُ الله بنُ (**عمرَ**) بنِ الخطّاب، (**و**)عبدُ الله بنُ (**عَمْرِو**) بنِ العاصيْ، (**و**)عبدُ الله (**ابنُ الزبير**) بن العوّام، (**في اشتهارٍ يَجْرِي**) بين العلماء، (**دون**) عبد الله: (**ابن مسعودٍ**) الهُذَليِّ، قال الإمامُ أحمدُ: «يقال (**لهم**)، أيْ لهٰؤلاء الأربعة: (**عَبَادِلَةٌ**)»؛ فليس ابنُ مسعودٍ منهم.[١]

قال الحافظُ البَيْهَقيُّ: «لأنّه تقدَّم موتُه، وهٰؤلاء عاشوا، حتّىٰ احتِيجَ إلىٰ علمهم، فإذا اجتمعوا علىٰ شيءٍ، قيل: هٰذا قول العبادلة».[٢]

(**وغلَّطوا**)، أيِ المحقّقون، من حيثُ الِاصطلاحُ (**مَن غيرَ هٰذا**) الذي نُقل عنِ الإمامِ أحمدَ، (**مالَ لَه**)، كقول بعضهم[٣]: إنّهم ثلاثةٌ فقط، بإسقاط ابن الزبير، وقولِ إنّهُمُ ابنُ مسعودٍ وابنُ عمرَ وابنُ عبّاسٍ.[٤]

وكذا لا يُقال اصطلاحًا: (عبادلةٌ)، [علىٰ][٥] سائر من سُمِّي (عبدَ الله) منَ الصحابة.

[١٤٦/أ] قال ابنُ الصلاح[١]: «وهم نحوُ مِائتين وعشرين / نفسًا».

وعلىٰ كلٍّ، فعبد الرحمٰن علىٰ جهالته - كان في زمن التابعين، وقد توبع علىٰ حديثه؛ فإن كان صالحًا للمتابعةِ، فبها ونِعْمَتْ، وإلّا، فرواية جدّة الوليد وحدَها مقبولةٌ إن شاء الله.

هٰذا، وقد نقل مُغْلَطايُ في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٥٧-١٥٨) عنِ الحافظ ضياء الدين المقدسيِّ أنّه رجّح صحّته.

وقال الألبانيُّ في "صحيح أبي داود" (٣/ ١٤٢): «إسناده حسنٌ».

ونقل عنِ ابن حجرٍ أنّه أقرّ ابنَ خزيمةَ علىٰ تصحيحه في "بلوغ المرام" (ص١٤٩)، وعنِ البدر العينيِّ أنّه وافقه.

(١). انظر "بحر الدمّ" لابن المِبْرَد (١/ ٢٧٦).

(٢). "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٦).

(٣). هو الجوهريّ، ذكر ذٰلك في "الصحاح" (٢/ ٥٠٥).

(٤). عزاه السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٤٧) إلىٰ الزمخشريّ والرافعيّ وعبد العزيز البخاريّ.

(٥). زيادةٌ يقتضيها السياق.

قال المصنِّف[٢]: «وزاد عليه[٣] ابنُ فَتْحُونٍ[٤] جماعةً يبلغون نحوَ ثَلٰثِمِائة رجلٍ».[٥]

(**والعدُّ لا يَحصُرهم**)، أيِ الصحابةَ كلَّهم؛ لكثرتهم جدًّا؛ فقد أسند أبو موسىٰ المَدِينيُّ[٦] عن أبي زرعةَ الحافظِ الرازيِّ أنّه قال: «(**تُوُفِّي**)، أيِ النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم (**عمّا يزيد**) ممّن رآه وسمع منه (**عُشْرَ**) - بضمِّ العين وإسكان الشين - (**ألفِ ألفٍ**)، أيْ مِائةَ ألفِ إنسانٍ، من رجلٍ وامرأةٍ».

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٢٩٦). وقد أخذ ذٰلك منَ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ، كما نبّه عليه السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٨٠٨)، ولم أجد له نصًّا بذٰلك، لكنّه ذكر في "باب عبد الله" (٣/ ٨٦٥-١٠٠٤) أكثرَ من مِائتينِ وثلاثينَ ترجمةً، والله أعلمُ.

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٠٨).

(٣). يعني علىٰ العدد المذكور في كلام ابن الصلاح، لا علىٰ ابن الصلاح نفسِه؛ فإنّه متقدِّمٌ عليه، وقد زاده علىٰ ابن عبد البرِّ، الذي أخذ منه ابن الصلاح.

(٤). في "الذيل علىٰ الِاستيعاب"، ذكره العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٣٣).

هو محمّدُ بن خلفِ بن سليمانَ بنِ فتحونٍ، أبو بكرٍ، الأندَلُسيُّ المُرْسيُّ الأُوْرِيُوليُّ، الحافظُ، الفقيهُ، صاحب "الذيل علىٰ الِاستيعاب". تُوُفِّيَ سنةَ عشرين أو تسعَ عشرةَ وخمسِمِائةٍ. انظرِ "الصِّلَة" لتلميذه بالإجازة ابنُ بَشْكُوَالَ (٢/ ٢١٣)، و"معجمَ أصحاب القاضي أبي عليٍّ الصدفيّ" لابن الأبّار (ص١٤٢-١٤٥).

(٥). عبارة السيوطيّ في "التدريب": «يبلغون بهم». وحَذْفُ الشارح لكلمة (بهم) يُفهِم أنّه زاد ثَلٰثَمِائةٍ، بحيثُ يكون المجموعُ نحوَ خمسِمِائةٍ وعشرين، وليس كذٰلك.

وأيضًا، فعبارة السيوطيّ تحتمل أنّه لم يزد إلّا نحوَ ثمانين، وهٰذا الِاحتمالُ غير مرادٍ، ويتعيّن المرادُ بالعودة بالكلام إلىٰ مصدره، وهو في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٣٣)، قال العراقيّ: «ولٰكنْ قد ذكر الحافظ أبو بكرِ بنُ فَتْحُونٍ فيما ذيّله علىٰ "الِاستيعاب" مِائةً وأربعةً وستّين رجلًا زيادةً علىٰ ذٰلك، وفيهم أيضًا من عاصره ولم يرَه، ومن كرّره لِلاختلاف في اسمه أيضًا، واسم أبيه، ومن لم تصحَّ صحبته، ولٰكن يجتمع منَ المجموع نحوُ ثَلٰثِمِائة رجلٍ».

(٦). في "الذيل" علىٰ "معرفة الصحابة" لابن مَنْدَهْ"، ذكره العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٠٣).

قال جمعٌ: «هٰذا لا تحديدَ فيه، وكيف يُمكِن الِاطّلاعُ علىٰ تحرير ذٰلك، مع تفرّق الصحابة في البلدان، والبوادي، والقرىٰ»؟![1]

وقد روىٰ البخاريُّ[2] عن كعبِ بن مالكٍ[3] أنّه قال: «أصحاب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كثيرٌ، لا يجمعُهم كتابٌ حافظٌ»، يعني الديوانَ.[4]

وروىٰ الخطيبُ[5] أنّ رجلًا قال لأبي زرعةَ: «أليس يُقال: حديثه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أربعةُ آلاف حديثٍ»؟!

---

(١). هٰذا قول العراقيِّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٠٣). ولم أجده لغيره.

وقد نقله الشارح من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٠٩).

وفيه نظرٌ؛ فإنّه ملفّقٌ من قولين للعراقيّ؛ فقد ذكر نقلَ ابنِ الصلاح عن أبي زرعةَ أنّ عِدّة الصحابة أربعةَ عشرَ ومِائةُ ألفٍ، ثمّ تعقّبه بقوله: «وفي هٰذا التحديدِ بهٰذا العددِ المذكور نظرٌ كبيرٌ، وكيف يمكن الِاطّلاع علىٰ تحرير ذٰلك»، إلىٰ آخره، ثمّ عارضه فنقل عن أبي زرعةَ أنّهم يزيدون علىٰ مِائة ألفٍ، كما نقله الناظم هنا، ثمّ قال: «وهٰذا قريبٌ؛ لأنّه لا تحديد فيه»، يعني فيكونُ أسلمَ منَ الِاعتراض عليه بما سبق.

(٢). في "صحيحه" (٦/ ٣). ولفظه: «والمسلمون مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كثيرٌ، ولا يجمعهم كتابٌ حافظٌ»، قال الزهريُّ: «يريد - يعني كعبَ بنَ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه - الديوانَ»، وانظر "إرشاد الساريْ" للقسطلانيّ (٦/ ٤٥٢).

ولمسلمٍ في "صحيحه" (٨/ ١١٢): «ولا يجمعهم ديوانٌ حافظٌ».

(٣). هو كعبُ بنُ مالكِ بن أبي كعبٍ: عمرِو بن القَيْنِ بن كعبٍ، أبو عبد الله، وقيل في كنيته غيرُ ذٰلك، الأنصاريُّ الخزرجيُّ السَّلَميُّ، أحدُ شعراء النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، شهد العقبة الثانية، وأحدًا، ولم يتخلّف بعدها إلّا عن تبوكَ، فأنجاه الله بالصدق، وأنزل توبته في القرآن. تُوُفِّي سنةَ خمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٢٣-١٣٢٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ١٨٧-١٨٩).

(٤). كلمةُ (يريد الديوانَ) - في "صحيح البخاريّ"، وهي من قول الزهريِّ، راوي الحديث، انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (٨/ ١١٨).

(٥). في "الجامع" (٢/ ٤٤٧-٤٤٨ برقْم ١٩٦٥).

فقال أبو زرعة له: «من قال هٰذا؟! قَلْقَلَ[١] الله أنيابَه! هٰذا قولُ الزنادقة، ومن يُحصِي حديثه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقد قُبض عن مِائة ألفٍ وأربعةَ عشرَ ألفًا منَ الصحابة، ممّن روىٰ عنه وسمع منه»؟!

فقيل له: «هٰؤلاء، أين كانوا؟ وأين سمعوا»؟

قال: «أهلُ المدينة، ومكّةَ، والأعرابُ، ومن شَهِد معه حجّةَ الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه بعرفةَ».

وقيل: «إنّهم ستّون ألفًا: [ثلاثون ألفًا][٢] بالمدينة، وثلاثون ألفًا في قبائل العرب، وغيرِ ذٰلك».[٣]

قال جماعةٌ: «(**و**)مع هٰذا، فجميع من صنّف في الصحابة - لم يبلغْ مجموعُ ما في تصانيفهم عشَرةَ آلافٍ، مع كونهم يذكرون من تُوُفِّي في حياته، ومن عاصره، أو أدركه صغيرًا».[٤]

و(**أوّلُ الجامع في ا**)لتصنيفِ لـ(**لصحابة**) رضي الله تعالىٰ عنهم، (**هو**) الإمام أبو عبد الله (**البخاريُّ**) صاحبُ "الصحيح".[٥]

---

(١). القَلْقَلة في اللغة: حركةٌ، وعدمُ ثبوتٍ، ويُقال: تَقَلْقَل المسمارُ إذا قَلِق في موضعه، انظر "مقاييس اللغة" لابن فارسٍ (٥/ ٤).

(٢). زيادةٌ ساقطةٌ منَ "الأصل" يقتضيها السياق، وهي ثابتةٌ في المصادر الآتي ذكرُها.

(٣). رواه زكريّا الساجيُّ في "مناقب الشافعيّ" عنه، بسندٍ جيّدٍ. انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ٩٠٣-٩٠٤).

(٤). هٰذا قول العراقيِّ في "التقييد والإيضاح" (٢/٩٠٤). وقد نقله الشارح من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٠٩). ولم أجدْه عن غير العراقيّ.

وانظر تفصيل هٰذه العبارةِ في "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٩-١٢، و٢٢).

(٥). انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٦).

=

ثمّ تلاه مَن بعدَه، كابن حِبّانَ،[١] وابنِ مَنْدَةَ، وأبي موسىٰ المدينيّ،[٢] وأبي نُعَيمٍ،[٣] والعَسْكَريِّ،[٤] وابنِ عبد البَرِّ، وابنِ فَتْحُونٍ،[١] وابنِ الأثير الجَزَريِّ، وكتابُه من أشهر الكتب فيه، وهو المسمَّىٰ بـ"أُسْدِ الغابة"، وقدِ اختصره النوويُّ،[٢] والذهبيُّ.[٣]

وذكر الخطيب في "الجامع" (٢/ ٤٦٥-٤٦٧ برقْم ١٩٨٩) عن أبي الحسن محمّدِ بن صالحٍ الهاشميِّ القاضي أنّ لابن المدينيِّ - وهو شيخ البخاريّ - كتابَ "من نزل منَ الصحابة سائرَ البلدان" في خمسة أجزاءٍ. قال السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٥): «يعني لطيفةً».

(١). انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٨).

ولعلّ المقصودَ بتصنيف ابن حبّانَ أنّه أفرد طبقة الصحابة في كتابه "الثقات"، فقال (٣/ ١): «ثمّ إنّا ذاكرون أسماء الصحابة، ونقصد منهم من روىٰ عنه الأخبارَ»، ثمّ ذكرهم علىٰ حروف المعجم، إلىٰ نهاية المجلّد الثالث منَ المطبوعة.

وقد طُبع كتابٌ بعنوانِ "تاريخ الصحابة الذين رُوي عنهمُ الأخبار" لابن حبّانَ، قالت محقِّقتُه (ص١٧): «وبعد المراجعة وجدتُ أنّ هٰذا الكتابَ هو جزءٌ من كتاب المؤلِّف المسمّىٰ بـ"الثقات"، الجزءُ المخصَّص بأسماء الصحابة».

(٢). قدّم الشارح ذكر أبي موسىٰ مع تأخُّر وفاته؛ لأنّ كتابه ذيلٌ علىٰ كتاب "معرفة الصحابة" لابن مَنْدَهْ؛ فقرنه به لذٰلك.

قال ابن الأثير في "أسد الغابة" (١/ ١٠): «فاستدرك - يعني أبا موسىٰ - علىٰ ابن مَنْدَهْ ما فاته في كتابه، فجاء تصنيفه كبيرًا، نحوَ ثُلُثَيْ كتاب ابن مَنْدَهْ».

ووصفه الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ١٥٤)، قال: «جمع فأوعىٰ».

وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ٨): «وذيّل أبو موسىٰ المدينيُّ علىٰ ابن مَنْدَهْ ذيلًا كبيرًا».

(٣). هو أحمد بن عبد الله بن أحمدَ بنِ إسحاقَ بنِ موسىٰ، أبو نعيمٍ، الأصبهانيُّ، مولىٰ بني هاشمٍ، الصوفيُّ، ورُمِي بالأشعريّة، الحافظُ الكبيرُ، صاحبُ "معرفة الصحابة"، و"حلية الأولياء"، وغيرِهما. تُوُفِّي سنةَ ثلاثين وأربعِمِائةٍ. انظر "تلبيس إبليسَ" لابن الجوزيّ (ص١٦٥)، و"وفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكَان (١/ ٩١-٩٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤٥٣-٣٦٣).

(٤). هو عليُّ بن سعيدِ بن عبد الله، أبو الحسن، العسكريُّ: عسكرَ سامَرَّاء، حافظٌ، جوّالٌ، عالمٌ بالحديث، له فيه تصانيفُ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ أو ثلاثَ عشرةَ وثَلٰثِمِائة. انظر "أخبار أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (٢/ ١٢-١٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٤٦٣-٤٦٤).

=

(و)قد جمع غالبَ ما في تلك الكتبِ الحافظُ ابنُ حجرٍ (**في**) كتابه (**"الإصابة**) في تمييز الصحابة"،[٤] قد (**أكثَرَ**) مصنِّفُه فيها (**من جمعٍ وتحريرٍ**)، ما لم يوجد في / غيره، وهو كتابٌ كبيرٌ حافلٌ متداوَلٌ في أيدي العلماء المتأخّرين. [١٤٦/ب]

قال المصنِّف[٥]: «(**وقد ∴ لخّصتُه**)، أيْ كتابَ "الإصابة"، (**مجلَّدًا**) – سمّاه "عينَ الإصابة"[١] – (**فلْيُستفَدْ**)».

وقال الخليليُّ في "الإرشاد" (٢/ ٧١٥): «له "معجم الصحابة"، متداولٌ بين العلماء».

وقال السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٧): «رتّبه علىٰ القبائل»، لٰكنّه كنّاه (أبا أحمدَ)، والظاهر أنّه اشتبه عليه بأبي أحمدَ العسكريِّ صاحبِ "تصحيفات المحدّثين"، والله أعلمُ.

(١). وصفه ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ٨) بأنّه ذيلٌ حافلٌ.

وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (١١/ ٣٢٤): «وله استدراكٌ علىٰ ابن عبد البرّ في "كتاب الصّحابة" في سِفرينِ، وكتابٌ آخَرُ في أوهام "الصّحابة" المذكورِ، وأصلح أيضًا أوهام "معجم ابن قانعٍ" في جزءٍ».

(٢). ذكره النوويُّ نفسُه في "التقريب" (ص٣٧١).

(٣). في كتابه "التجريد"، وقد ذكر في مقدّمته (١/ ب) أنّه زاد علىٰ ابن الأثير من مصنَّفاتٍ كثيرةٍ ذكرها، ثمّ قال (١/ ج): «وأظنّ أنّ المذكورين في كتابي هٰذا يبلغون ثمانيةَ آلاف نفسٍ، وأكثرهم لا يُعرَفون».

وهو كما قال، فقد بلغوا – وَفقَ عدِّ محقِّقه – ستًّا وستِّينَ وثمانِمائةٍ وثمانيةِ آلاف ترجمةٍ، زائدًا أكثرَ من ألفٍ ومِائةٍ وخمسين ترجمةً علىٰ ما عدَّه محقِّق كتاب ابن الأثير.

(٤). وقد بلغت تراجِمُ الكتاب، بحسْب عدِّ محقّقيه – ستًّا وأربعين وأربعَمِائةٍ واثني عشَرَ ألفًا، وليسوا صحابةً كلَّهم؛ إذِ القسم الثالث في المخضرَمين، والرابعُ في الأوهام، ويبقىٰ القسمانِ الأوّلانِ، وفيهما من كان دليل صحبته ضعيفَ الإسناد، علىٰ أنّ القسم الثانيَ في الأطفال، وسبق الخلاف في كونهم صحابةً. والله أعلمُ.

وهٰذا يُفسِّر قولَه في أوّل الكتاب (١/ ٩): «فلم يحصل لنا ... الوقوفُ علىٰ العُشر من أسامي الصحابة بالنسبة إلىٰ ما جاء عن أبي زرعةَ الرازيِّ».

(٥). يعني في "الألفيّة"، وانظر "تدريب الراوي" (٢/ ٧٩٥).

لٰكنّه لم يَشتهِرْ كشهرة أصله. والله أعلم.

(**وهم**)، أيِ الصحابةُ، (**طِباقٌ**) بكسر الطاء، جمع طبقةٍ، وهي: جماعةٌ متّفِقةٌ في شيءٍ واحدٍ.[٢]

وقدِ اختُلف في عدد طبقاتهم باعتبار السبق إلىٰ الإسلام، أوِ الهجرة، أو شهود المشاهد الفاضلة.[٣]

فـ(**قيل**): إنّها (**خمسٌ**)، وعليه عملُ ابنِ سعدٍ في كتابه.[٤]

(**وذُكِر**) أنّها أكثرُ منَ الخمس، وهي (**عشْرٌ مع اثنين**)، أيِ اثنتا عشْرَةَ طبقةً.

(**وزائدٌ**) عليها - (**أُثِر**)، أيْ نُقِل أيضًا عن بعض المؤلِّفين.[٥]

ولسنا بصَدَدِ تطويلِ تفصيلِه، فالمشهور ما ذكره الحاكم[٦] أنّها اثنتا عشْرةَ؛ ولذا فصّلها المصنّف بقوله:

---

(١). انظر "كشف الظنون" للحاجّ خليفةَ (٢/ ١١٨١)، قال: «ولم يتمَّ».

(٢). انظر "شرح النخبة" للمُلّا عليٍّ القاريْ (ص٥٩٦-٥٩٧)، ولفظه: «في عصرٍ واحدٍ».

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٨)، وقد نقله الشارح من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٠٩). وعبارة ابن الصلاح بالواو، لا (أوْ)، وهو أصحُّ معنًى؛ فإنّ مورِد قسمةِ الصحابة إلىٰ طبقاتٍ هو مجموع الأمور المذكورة، لا كلّ واحدٍ منها. والله أعلمُ.

(٤). يعني "الطبقاتِ الكبرىٰ"، قال ابن سعدٍ (٣/ ٦): «الطبقة الأولىٰ علىٰ السابقة في الإسلام ممّن شهد بدرًا»، ثمّ قال (٤/ ٥): «الطبقة الثانية منَ المهاجرين والأنصار ممّن لم يشهد بدرًا»، ثمّ قال (٥/ ٥): «الطبقة الثالثة منَ المهاجرين والأنصار ممّن شهد الخندقَ وما بعدَها»، ثمّ قال: (٦/ ٥): «الطبقة الرابعة ممّن أسلم عند فتح مكّةَ وما بعدَ ذٰلك»، ثمّ قال (٦/ ٣٢٠): «الطبقة الخامسة فيمن قُبِض رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وهم أحداث الأسنان، ولم يغزُ منهم أحدٌ مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقد حفظ عامّتُهم ما حدّثوا به عنه، ومنهم من أدركه ورآه ولم يحدّث عنه شيئًا»، وانتهىٰ من طبقات الصحابة بنهاية المجلّد السادس.

(٥). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٨).

(٦). في "معرفة علوم الحديث" (ص١٦٥-١٧١).

(**فالأوّلون**) منها: قومٌ (**أسلموا**)، أيْ تقدّم إسلامُهم، (**بمكّةَ**) المكرَّمةِ، كالخلفاء الأربعة.

و(**يليهِمُو أصحابُ دار الندوةِ**)، فهم أهل الطبقة الثانية.

قال الحلبيُّ[١]: «دار الندوة من جهة الحِجْر، عند مقامِ الحنفيِّ الآنَ، وكان لها بابٌ إلىٰ المسجد،[٢] أُعِدَّت لِلاجتماع، للمَشُورة، وكانت قريشٌ لا تقضي أمرًا إلّا فيها»، إلخ.

والمراد بأصحابه هنا - همُ الصحابةُ [الذين][٣] أسلموا قبل تَشاوُر قريشٍ فيها؛ لمَكْرِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.[٤]

(**ثمّ**) الطبقة الثالثة: (**المهاجرون للحبشة**).

والهجرة إليها أولُ هجرةٍ في الإسلام،[٥] وذٰلك من رجبِ سنةِ خمسٍ منَ النبوّة،[١] هاجر عددٌ كثيرٌ، منهم من هاجر بنفسه وحدَه، ومنهم من هاجر بأهله، كما هو مفصَّلٌ في السِّيَر.[٢]

---

(١). في "السيرة الحلبيّة" (١/ ٤١٨)، وقد نقله الشارح بتصرّفٍ.

وهو عليُّ بن إبراهيمَ بنِ أحمدَ بنِ عمرَ، نور الدين بنُ برهان الدين، أبو الحسن، الحلبيُّ ثمّ القاهريُّ، الشافعيُّ مذهبًا، الأحمديُّ طريقةً، له تصانيف في مختلِف الفنون، أشهرها كتابه "السيرة الحلبيّة". تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وأربعين وألفٍ. انظر "خلاصة الأثر" للمحبّيّ (٣/ ١٢٢-١٢٤)، و"فِهرِسَ الفهارس" للكتّانيّ (١/ ٣٤٤-٣٤٥).

(٢). انظر في تحديد موقع دار الندوة "التاريخ القويم" لمحمّدٍ الكُرْديِّ (٢/ ٧١-٧٣).

(٣). زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٤). كذا قاله الشارح، ولم أجده لأحد قبلَه.

وقد بيّن الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٦٧) مرادَه من هٰذه الطبقةِ، فقال: «وذٰلك أنّ عمرَ بنَ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه لمّا أسلم وأظهر إسلامه، حمل رسولَ الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ دار الندوة، فبايعه جماعةٌ من أهل مكّةَ».

وكذٰلك قرّر السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٥٤).

ولم أجدْ ذكر هٰذه الواقعةِ في كتب السيرة التي بين يديَّ، فالله أعلمُ.

(٥). انظرِ "السيرة" لابن هشامٍ (١/ ٣٢٢).

(**ثمّ اثنتان**)، أيْ طبقتان، (**انْسُبْ**)هما (**إلىٰ العقبة**).

فالطبقة الرابعة: أصحاب العقبة الأولىٰ.

والطبقة الخامسة: أصحاب العقبة الثانية.

وأكثرهم منَ الأنصار.(٣)

(**ف**)الطبقة السادسة: (**أوّل المهاجرين**) الذين وصلوا (**لقُبَا**) قبل أنْ يدخلوا المدينة.(٤)

(**ف**)الطبقة السابعة: (**أهل بدرٍ**)، وهم ثلٰثُمِائة وبضعةَ عشَرَ.(٥)

(**ويليها**)(٦) الطبقة الثامنة: (**مَن غَزَبَا**)، يعني هاجرَ إلىٰ المدينة، (**مِن بعدِها**)، أي غزوةِ بدرٍ، وقبلَ الحُدَيْبِيَةِ.

(**ف**)الطبقة التاسعة: (**بَيعةُ الرِّضوان**)، أيْ أهلُ بَيعة الرِّضوان في الحُدَيْبِيَةِ.

[١٤٧/أ] (**ثمّ**) الطبقة العاشرة: (**مَن بعدَ صُلْحٍ**)، أيْ صُلْحِ / الحُدَيْبِيَةِ، وقبلَ فتح مكّةَ، (**هاجروا**) إلىٰ المدينة، كخالدِ بن الوليد،(٧) وعمرِو بن العاصيْ.(١)

---

(١). رواه الواقديّ، انظرِ "البداية والنهاية" لابن كثيرٍ (٣/ ٢٨١).

(٢). انظرِ "السيرة" لابن هشامٍ (١/ ٣٢٢-٣٣٠).

(٣). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص١٦٧).

(٤). يريد الذين أدركوا النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وهو في قباءَ، قبل أن يدخل المدينة، لٰكنّه اختصر الكلام اختصارًا مخلًّا. انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص١٦٧-١٦٨)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٠٩).

(٥). رواه البخاريّ في "صحيحه" (٥/ ٧٣ برقْم ٣٩٥٨).

(٦). سبق التنبيهُ علىٰ أنّ الضمير المتّصلَ ليس منَ "النظم"، وأنّه مخلٌّ بوزنه؛ فكان ينبغي ألّا يُعلّم بكونه منه، فيُكتبَ هٰكذا: «(ويليـ)ـها الطبقة الثامنةُ».

(٧). هو خالدُ بنُ الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرَ، أبو سليمانَ، القرشيُّ المخزوميُّ، سيف الله، أسلم قبل الفتح بأشهرٍ، كان من أعظم الصحابة بلاءً في الجهاد، جعل له رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أعنّة الخيل؛ فكان في مقدِّمتها. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وعشرين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٤٢٧-٤٣١)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٣/ ١٧١-١٧٩).

(**وبعدهم**) الطبقة الحاديةَ عشْرةَ: (**مُسْلِمةُ الفتح**)، أيِ الذين أسلموا في فتح مكّةَ المكرّمةِ.

(**ف**)الطبقة الثانيةَ عشْرةَ: (**صِبيانٌ**) وأطفالٌ (**رأوُا**) النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يومَ الفتح، وفي حجّةِ الوداع، وغيرِهما.

روىٰ البَيْهَقيُّ[٢] أنّ الشافعيَّ رضي الله تعالىٰ عنه ذكر الصحابة، وأثنىٰ عليهم بما هم أهلُه، ثمّ قال: «وهم فوقَنا في كلّ علمٍ، واجتهادٍ، وورعٍ، وعقلٍ، وأمرٍ استُدرِك به علمٌ، واستنبِط به، وآراؤهم لنا أحمدُ وأولىٰ بنا من آرائنا عندَنا لأنفسنا، والله أعلم».

(**والأفضل**)، أيْ أفضلُ الصحابة علىٰ الإطلاق، هو سيّدنا أبو بكرٍ (**الصِّدِّيقُ**) رضي الله تعالىٰ عنه.

وورد في تسميته بـ(الصِّدِّيق) أحاديثُ كثيرةٌ.[٣]

---

(١). هو عمرُو بن العاصِ بن وائلِ بن هاشمِ بن سُعَيْدٍ، أبو عبد الله وأبو محمّدٍ، القرشيُّ السَّهميُّ، كان داهيةً، فارسًا، شاعرًا، اعتقد الإسلام في الحبشة، سنةَ ستٍّ، وهاجر إلىٰ المدينة سنةَ ثمانٍ، قبل الفتح بأشهرٍ، شهد له النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالإيمان. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٧٤١-٧٤٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٤١٠-٤١٥).

(٢). في "المدخل" (١/ ٤٤-٤٥ برقْم ٣٧)، نقلًا عنِ "الرسالة القديمة"، وهو - وإن ذكر ذٰلك معلَّقًا - فإنّ إسناده إلىٰ الرسالة القديمة متّصلٌ معروفٌ.

(٣). منها ما روىٰ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٥/ ٣٢١-٣٣٠ برقْم ٩٧١٩)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٢) من طريق محمّدِ بن كثيرٍ الصنعانيّ، والبيهقيُّ في "دلائل النبوّة" (٢/ ٣٦٠-٣٦١) عنِ الحاكم، ومن طريقٍ أخرىٰ عن محمّدِ بن كثيرٍ المِصِّيصيّ، كلُّهم عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن عروةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها أنّها قالت: لمّا أُسرِي بالنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ المسجد الأقصىٰ، أصبح يتحدّث الناسُ بذٰلك؛ فارتدّ ناسٌ ممّن كانوا آمنوا به وصدّقوه، وسعَوْا بذٰلك إلىٰ أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقالوا: «هل لك إلىٰ صاحبك؟! يزعم أنّه أُسرِي به الليلةَ إلىٰ بيت المقدس»، قال: «أوَقال ذٰلك»؟ قالوا: «نعم»، قال: «لَئِن كان قال ذٰلك، لقد صدق»، قالوا: «أوَتصدّقه =

وكان عليٌّ كرّم الله تعالىٰ وجهه يحلِف: «لَأنزلَ الله اسمَ أبي بكرٍ منَ السماء: (الصِّدِّيقَ)».[1]

أنّه ذهب الليلةَ إلىٰ بيت المقدس وجاء قبل أن يصبح»؟ قال: «نعم، إنّي لَأصدّقه فيما هو أبعدُ من ذٰلك، أصدّقه بخبر السماء في غَدوةٍ أو رَوحةٍ»؛ فلذٰلك سُمّي أبو بكر رضي الله تعالىٰ عنه (الصِّدّيقَ)».

اللفظ للحاكم، وقال: «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرّجاه».

وهو بمجموع طرقه عن معمرٍ – صحيحٌ؛ فيكون بعدُ علىٰ شرط الشيخين.

ورواه البيهقيُّ في "دلائل النبوّة" (٢/ ٣٥٩-٣٦٠) من طريق صالحِ بن كيسانَ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن، مرسلًا.

ومعمرٌ متقنٌ لحديث الزهريّ؛ فلا يبعد أن يكون للزهريّ في هٰذه القصّةِ إسنادانِ، والله أعلمُ.

ولذٰلك قال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١/ ٦١٦): «وهٰذا سندٌ صحيحٌ مرسلٌ، وشاهدٌ قويٌّ لموصول عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها».

(١). رواه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٩٩)، والطبرانيّ في "الكبير" (١/ ٥٥ برقْم ١٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٢)، من طرقٍ عن إسحاقَ بنِ منصورٍ السَّلُوليّ، عن محمّدِ بن سليمانَ العبديّ، عن هارونَ بنِ سعدٍ، عن عمرانَ بنِ ظَبْيانَ، عن أبي تَحْيا، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال الحاكم: «لولا مكانُ محمّدِ بن سليمان منَ الجهالة، لَحكمتُ لهٰذا الإسنادِ بالصحّةِ».

ومحمّدُ بن سليمانَ هٰذا جهّله كذٰلك أبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" لابنه (٧/ ٢٦٩)، والذهبيُّ في "ديوان الضعفاء" (ص٣٥٤).

لٰكنْ في الإسناد ضعفٌ من جهةٍ أخرىٰ أيضًا، فعمرانُ بن ظَبْيانَ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٦٦): «ضعيفٌ».

فالحديث ضعيفٌ، لٰكنْ له شاهدٌ، رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٧٥) من طريق الدارقطنيّ، بإسناده عن عمرَ بنِ يزيدَ، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، عن أبي تَحْيَا، بمعناهُ.

قال الدارقطنيّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ من حديث أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، عن أبي تحيا حكيمِ بن سعيدٍ، تفرّد به عمرُ بن يزيدَ».

وعمرُ بن يزيدَ هو قاضي المدائن، لم أجد من وثّقه، وترجم له الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٧٠٠) بذِكر جماعةٍ روَوْا عنه، ثمّ قال: «لم يُضعَّف»؛ فهو مستورٌ. لٰكنْ تفرُّدُه عن مثل أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ لا يُقبَل. ثمّ أبو إسحاقَ مدلّسٌ، وقد عنعن.

=

وفي روايةٍ أنّه سُئِل عنه، فقال: «ذاك امرُؤٌ سمّاه الله تعالىٰ (الصِّدِّيقَ)». رواه الحاكم.[١]

وكان أفضليّتُه (**إجماعًا**)، أيْ مجمَعًا عليها منَ الصحابة والتابعين، كما (**حكَوْا**)، أيِ العلماءُ، ذٰلك، منهمُ الشافعيُّ رضي الله تعالىٰ عنه، رواه عنه البَيْهَقيّ في "الِاعتقاد".[٢]

قال المحقّقُ ابنُ حجرٍ[٣]: «ومن ثَمّ، كان هو الأحقَّ بالخلافة عند جميع أهل السنّة والجماعة، في كلّ عصرٍ: منّا إلىٰ الصحابة رِضوان الله تعالىٰ عليهم أجمعين».

قال القُرْطُبيُّ[٤]: «ولا مبالاةَ بأقوال أهلِ الشِّيَع،[٥] ولا أهل البدع».

وأمّا ما حكاه الخطّابيُّ[١] عن بعض مشايخه أنّه قال: «أبو بكرٍ خيرٌ، وعليٌّ أفضلُ»، فقال جمعٌ[٢] - منهمُ المصنِّف[٣] -: «إنّ هٰذا [تَهافُتٌ][٤] منَ القول».

قال الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٢): «وله شاهدٌ من حديث النزّال بن سَبْرَةَ، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه»، وسيأتي ذكرُه في التعليق التالي.

(١). أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٢) من طريق هلالِ بن العلاء الرَّقّيّ، عن أبيه، عن إسحاقَ بنِ يوسفَ، عن أبي سِنَانٍ، هو سعيدُ بن سنانٍ الشيبانيّ، عنِ الضحّاك بن مزاحمٍ، عنِ النزّال بن سَبْرَةَ، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه به، ولفظه: «ذاك امرُؤٌ سمّاه الله صِدِّيقًا علىٰ لسان جبريلَ ومحمّدٍ صلّىٰ الله تعالىٰ عليهما وسلّم».

قال الذهبيّ في "التلخيص": «هلالُ بن العلاء منكرُ الحديث».

وأيضًا، فأبوه فيه لينٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٧٢).

وعليه، فهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ أيضًا.

والأثر لا يصحُّ عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه؛ لتقاعُد طرقه عن درجة الِاعتبار، والله أعلمُ.

(٢). (ص٥٢٢).

(٣). في "الصواعق المحرقة" (١/ ٣٩).

والمشار إليه بـ(ثَمَّ) هو إجماع الصحابة رضي الله تعالىٰ عليهم علىٰ خلافةِ أبي بكرٍ، ليس الإجماعَ علىٰ تفضيله، كما يوهمه صنيعُ الشارح، والله أعلمُ.

(٤). في "الجامع لأحكام القرآن" (١٠/ ٢١٨).

وقال نحوَه كذٰلك - أبو العبّاس القرطبيُّ في "المفهم" (٣/ ١٠٥٩).

(٥). كذا في "الأصل"، وفي تفسير القرطبيّ، وفي التدريب: (التشيّع).

قال المحقّقُ ابنُ حجرٍ[٥]: «لأنّه لا معنىٰ للخيريّة [إلّا][٦] الأفضليّةُ، فإن أريد أنّ خيريّة أبي بكرٍ من بعض الوجوه، وأفضليّةَ عليٍّ من وجهٍ آخَرَ، لم يكن ذٰلك من مَحَلّ الكلام، ولم يكنِ الأمر في ذٰلك خاصًّا بأبي بكرٍ، بل هو وأبو عبيدةَ - مثلًا - كذٰلك؛ إذ خصّه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالأمانة،[٧] ولم يخصَّ أبا بكرٍ بمثلها، فكان أبو عبيدة خيرًا من أبي بكرٍ من هٰذا الوجهِ.

والحاصل أنّ المفضولَ قد توجد فيه مَزِيَّةٌ، بل مَزَايَا، لا توجد في الفاضل.

[١٤٧/ب] فإن أراد ذٰلك / البعضُ ذٰلك، وأنّ أبا بكرٍ أفضل مطلقًا، إلّا أنّ عليًّا وُجِدت فيه مَزَايَا لم توجد في أبي بكرٍ، فكلامه صحيحٌ، وإلّا، فكلامه في غاية التهافُت».

(و)أميرُ المؤمنين سيِّدُنا (**عمرُ**) بن الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه (**بعدُ**)، أيْ بعدَ أبِي بكرٍ، في الأفضليّة، لا خلافَ في ذٰلك بين علماء الأمّة من أهل السنّة.[٨]

(و)أميرُ المؤمنين سيِّدُنا (**عثمانُ**) بن عفّانَ رضي الله تعالىٰ عنه (**يَلِي**) سيِّدَنا عمرَ فيها.

(**وبعْدَه**)، أيْ عثمانَ، فيها، (**أو قبلُ**)، أيْ قبلَ عثمانَ، فيها، (**قولانِ**) للعلماء، أميرُ المؤمنين (**عليٌّ**) بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

فالأكثرون[١] - منهمُ الشافعيُّ،[٢] وأحمدُ،[٣] وهو المشهورُ عن مالكٍ،[٤] والثوريُّ في آخِرِ قوليه[٥] - علىٰ القول الأوّل، من أفضليّة عثمانَ علىٰ عليٍّ.

---

(١). في "معالم السنن" (٤/ ٥٩).

(٢). قائلُ ذٰلك هو العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٣٨).

(٣). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨١٠).

(٤). في "الأصل": (تهاتفٌ)، وهو خطأٌ. والتصحيح من "شرح التبصرة والتذكرة" و"تدريب الراوي".

(٥). في "الصواعق المحرقة" (١/ ١٧١-١٧٢).

(٦). زيادةٌ منَ "الصواعق المحرقة"، يقتضيها السياق.

(٧). روىٰ مسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ١٢٩) من حديث أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إنّ لكلّ أمّةٍ أمينًا، وإنّ أميننا - أيّتُها الأمةُ - أبو عبيدةَ بنُ الجرّاح».

(٨). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٣٨)، و"لوامع الأنوار" للسَّفَّارينيّ (٢/ ٣٢٢).

وجزم الكوفيّون[٦] – منهمُ الثوريُّ في أحد قوليه[٧] – بالقول الثاني.

وبقي قولٌ بالتوقُّف، وهو محكيٌّ عن مالكٍ؛ فإنّه سُئِل عن ذٰلك، فقال[١]: «ما أدركت أحدًا ممّن أقتدي بهم يفضّل أحدهما علىٰ الآخر».

---

(١). انظر "معالم السنن" للخطّابيّ (٤/ ٥٨)، و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبيّ (١٠/ ٢١٨)، و"الصواعق المحرقة" لابن حجرٍ الهيتميّ (١/ ١٦٩)، وما يلي منقولٌ منه بتصرُّفٍ.

بل ذكر الحافظُ ابنُ حجرٍ في "فتح الباري" (٧/ ٣٤) أنّ الإجماع انعقد بأَخَرةٍ بين أهل السنّة علىٰ أنّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، رضي الله تعالىٰ عنهم.

(٢). رواه عنه البيهقيُّ في "الِاعتقاد" (ص٥٢٢).

(٣). في "أصول السنّة" (ص٣٥-٣٦).

(٤). ذكر القاضي عياضٌ أنّه رجع إلىٰ ذٰلك، وذكر القرطبيُّ أنّه الصحيح عن مالكٍ، انظرِ "الصواعق المحرقة" (١/ ١٦٩-١٧٠). وذكر ابن رُشْدٍ في "البيان والتحصيل" (١٨/ ٤٥٨) أنّه مذهبُ مالكٍ، وأنّه مرويٌّ عنه.

(٥). قال الخطّابيُّ في "معالم السنن" (٤/ ٥٩): «وقد ثبت عن سفيانَ أنّه قال آخرَ قوليه: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، رضي الله تعالىٰ عنهم».

وروىٰ اللالَكائيُّ رجوعه في "شرح أصول الِاعتقاد" (١/ ٧٠ برقْم ٤٢). وذكره الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٢٤١-٢٤٢).

(٦). كذا قاله ابن حجرٍ الهيتميُّ، ومرادُه كثرةٌ من يقول بذٰلك من أهل الكوفة.

وإلّا، فقد روىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٣/ ٦٤٢) عن يعقوبَ بنِ شيبةَ السَّدُوسيِّ أنّه قال عن محمّدِ بن عُبيدٍ الطَّنافسيّ: «وكان منَ الكوفيّين ممّن يقدّم عثمانَ علىٰ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما، وقلّ من يذهب إلىٰ هٰذا مِنَ الكوفيّين، عامّتهم يقدِّم عليًّا علىٰ عثمانَ، أو يقف عندَ عليٍّ وعثمانَ رضي الله تعالىٰ عنهما».

ولذٰلك جاء عنِ الخطّابيّ في بعض نُسخ "معالم السنن" – كما في طبعة حلبٍ بتحقيق محمّدٍ راغبٍ الطبّاخِ (٤/ ٣٠٢) – أنّه عبّر بـ(أكثرِ أهل الكوفة).

ونقل عنه الجَعْبَريُّ في "رسوم التحديث" (ص٤٠٧) أنّه قال: «وقدّمه – يعني عليًّا – علىٰ عثمانَ شِرذمةٌ من سنّة الكوفيّين».

(٧). روىٰ هٰذا القولَ المرجوعَ عنه – الحاكمُ، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٢٥٢).

لٰكن حكىٰ القاضي عِياضٌ[٢] عنه أنّه قد رجع عنِ التوقّف إلىٰ تفضيل عثمان.

قال القرطبيّ[٣]: «وهو الأصحّ إن شاء الله تعالىٰ».

قال جمعٌ منَ المحقّقين[٤]: «ثمّ الذي مال إليه الأشعريُّ[٥] أنّ تفضيل أبي بكرٍ علىٰ مَن بعده قطعيٌّ، وخالفه القاضي أبو بكرٍ الباقِلّانيُّ،[٦] فجزم بأنّه ظنّيٌّ».

واخْتِيرَ،[٧] ورُجّح بأنّ هٰذا التفضيلَ، وإن كان مُجمَعًا عليه في بعضه،[٨] إلّا أنّ أهلَ الإجماع أنفسَهم لم يقطعوا به، وإنّما ظنُّوه فقط، كما هو المفهوم من عبارات الأئمّة وإشاراتهم.[١]

---

(١). في "المدوَّنة" (٦/ ٤٥١).

(٢). في "ترتيب المدارك" (٢/ ٤٤-٤٦).

(٣). في "الجامع لأحكام القرآن" (١٠/ ٢١٨).

(٤). قائلُ ذٰلك هو ابن حجرٍ الهيتميُّ في "الصواعق المحرقة" (١/ ١٧١).

(٥). في "الإبانة" (ص٦١٦).

وهو عليُّ بن إسماعيلَ بنِ أبي بِشرٍ: إسحاقَ بنِ سالِمِ بن إسماعيلَ، أبو الحسن، الأشعريُّ، من ولد الصحابيِّ أبي موسىٰ الأشعريِّ رضي الله تعالىٰ عنه، البصريُّ، نزيلُ بغدادَ، المتكلّمُ، إمام مذهب الأشاعرة، نشأ علىٰ الِاعتزال، ثمّ تاب قاصدًا مذهب السلف، واتّباع الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، لٰكن لم تكن له خِبرةٌ بالآثار؛ فأتىٰ بما أمكنه، وبقيت عليه شوائبُ من أصول المعتزلة، واستقرّ علىٰ نحوٍ من طريقة ابن كُلّابٍ، وقال بعض الباحثين: «بل ترك طريقةَ ابن كُلّابٍ آخرًا، وانتحل مذهب السلف في الجملة، وإن لم يخلُ من خطإٍ أيضًا»، وآخر مصنّفاته "الإبانة" المشهورةُ. تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وعشرين وثَلٰثِمائة. انظر "مجموع الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام (١٢/ ١٨٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٨٥-٩٠).

(٦). في "مناقب الأئمّة الأربعة".

(٧). ممّنِ اختاره الجوينيُّ في "الإرشاد" (ص٤٣١).

(٨). يريد أنّ الإجماع مختصٌّ بتفضيل أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، دون تفضيل عثمانَ علىٰ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما، ودونَ تفضيلِهما علىٰ سائر العشرة رضي الله تعالىٰ عنهم.

=

وفيه نظرٌ. نَعَمِ، الإجماعُ علىٰ تفضيل أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما أشهرُ وأسبقُ زمنًا، لٰكنَّ الخلاف في عثمانَ وعليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما – قدِ اندثر، واستقرّت كلمةُ أهل السنّة علىٰ تفضيل عثمانَ ثمّ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما.

قال ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٩٩): «وتقديم عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه هو الذي استقرّت عليه مذاهب أصحاب الحديث والسنّة».

وسبق نحوُ ذٰلك عنِ ابن حجرٍ. ومن تتبّع ذٰلك في كتب العقائد، التي يحكي مصنِّفوها قول أهل السنّة، علم ذٰلك يقينًا. والله أعلمُ.

(١). هٰذا ليس بصحيحٍ، والجواب عليه من وجوهٍ:

الأوّل: عدمُ التسليم، بل كثيرٌ من عبارات الأئمّة صريحةٌ في القطع.

فمنها أنّ ميمونَ بنَ مِهرانَ سُئل: «أبو بكرٍ وعمرُ أفضلُ أم عليٌّ، رضي الله تعالىٰ عنهم»؟ فارتعد، حتّىٰ سقطت عصاه من يده، ثمّ قال: «ما كنت أُرىٰ أن أعيش إلىٰ زمانٍ يُعدَل [فيه] بهما، هما رأس الإسلام، ورأس الجماعة». رواه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٤٢).

ومنها قول الثوريِّ: «من قدّم عليًّا علىٰ عثمانَ، فقد أزرىٰ علىٰ اثني عَشَر ألفًا قُبِض رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وهو عنهم راضٍ، الذين أجمعوا علىٰ بيعة عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه»، رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٥٠)، قال الحافظ ابنُ حجرٍ في "الإصابة" (١/ ١١): «بسندٍ صحيحٍ».

وروىٰ عنه شعيبُ بن حربٍ أنّه قال: «ولا يجوز القولُ والعملُ والنيّةُ إلّا بموافقة السنّة». قال شعيب: فقلت له: «يأبا عبد الله، وما موافقة السنّة»؟ قال: «تَقْدِمةُ الشيخين أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، يا شعيبُ، لا ينفعك ما كتبتَ – يعني من مسائل أصول الدين القطعيّة – حتّىٰ تقدِّم عثمانَ وعليًّا علىٰ مَن بعدَهما». رواه اللّالَكائيُّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (١/ ١٧٠-١٧٣). قال الذهبيُّ في "تذكرة الحفّاظ" (١/ ٢٠٧): «هٰذا ثابتٌ عن سفيانَ».

ومنها قول مالكٍ في "المدوّنة" (٦/ ٤٥١) وقد سُئل عن تقديم أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما: «أَوَفي ذٰلك شكٌّ»؟!

وكقول أحمدَ في "أصول السنّة" (ص٣٥-٣٦): «وخيرُ هٰذه الأمّة بعد نبيِّها أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، ثمّ عمرُ بن الخطّاب، ثمّ عثمانُ بن عفّانَ، نقدِّم هٰؤلاء الثلاثةَ كما قدّمهم أصحاب رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لم يختلفوا في ذٰلك».

=

وسبب ذٰلك أنّ المسألةَ اجتهاديّةٌ،[١] ومِن مستنَدِهم أنّ هٰؤلاء الخلفاءَ الأربعةَ اختارهمُ الله تعالىٰ لخلافةِ نبيِّه [صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم]، وإقامةِ دينه؛ فكان الظاهر أنّ منزلتهم عنده بحسَب ترتيبهم في الخلافة، والله أعلم.[٢]

(**ف**)بعد هٰؤلاء الخلفاءِ الأربعةِ في الأفضليّة - (**سائرُ**)، أيْ باقي، (**العشَرةِ**) المشهودِ لهم بالجنّة: سعدُ بن أبي وقّاصٍ، وسعيدُ بن زيدٍ، وطلحةُ بن عبيد الله، والزبيرُ بن العَوَّام، وعبد الرحمٰن بن عوفٍ، وأبو عبيدةَ بن الجرَّاح، رضي الله تعالىٰ عنهم.

ف(**بعد**) هٰؤلاء العشرةِ فيها - (**البدريَّةُ**)، أيْ أهلُ غزوة بدرٍ الكبرىٰ.

[١٤٨/أ] وهم ثلٰثُمِائة وبضعةَ عشَرَ، كعِدَّة أصحاب طالوتَ.[٣] /

الثاني: لو سُلِّم، وليس يُسلَّم، فإنّ الظنّ الحاصل من أفراد المجمعين لا يمنع من إفادة القطع من إجماعهم؛ لأنّ جهة الظنّ مباينةٌ لجهة القطع، خارجةٌ عن مقدِّماتها؛ فلا تضرُّ.

الثالث: لو سُلِّم، وليس يُسلَّم، فإنّ القطع في هٰذه المسألةِ يُستفاد من دليلٍ قطعيٍّ آخرَ، غيرِ طريق الإجماع، وذٰلك بالِاستدلال بنحو قول ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما: كنّا نُخَيِّر بين الناس في زمن النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فنُخَيِّر أبا بكرٍ، ثمّ عمرَ بنَ الخطّاب، ثمّ عثمانَ بنَ عفّانَ، رضي الله تعالىٰ عنهم، رواه البخاريُّ في "الصحيح" (٥/ ٤).

الرابع: لو سُلِّم انتفاءُ دليلٍ قطعيٍّ معيَّنٍ، وليس يُسلَّم، فإنّ اجتماع الأدلّة الظنّيّة في هٰذه المسألةِ يوصل إلىٰ القطع؛ لكثرتها وتنوُّعها؛ فيشدُّ بعضُها بعضًا، وينفي بعضُها ما يرد علىٰ بعضٍ منَ الِاحتمالات.

(١). إن كان المراد بكونها اجتهاديّةً أنّها ليست ضروريّةً، بل موقوفةً علىٰ النظر والِاستدلال، فمسلَّمٌ، لٰكنّه لا يستلزم الظنّ، ولا ينافي القطع، وإن كان المراد أنّها ممّا يسع الدليلُ فيه النظرَ، من غير قطعٍ، فهو محلُّ النزاع؛ فدعواهُ مصادرةٌ لا تجوز. والله أعلمُ.

(٢). انظرِ "المُفهِمَ" للقرطبيّ (٣/ ١٠٥٩).

(٣). حكىٰ إجماع أهل السنّة علىٰ هاتين المسألتين - أبو الحسن الأشعريُّ في "الرسالة إلىٰ أهل الثغر" (ص١٧٠).

وسبق تخريج عِدّةِ أصحاب بدرٍ من "صحيح البخاري".

=

وقد أُفرِدَت في فضائلهم مؤلَّفاتٌ.[١]

(**ف**)بعد هٰؤلاء البدريِّين فيها - أهلُ غزوةِ (**أُحُدٍ**).[٢]

وهُمْ كثيرٌ.[٣]

وشهداؤهم سبعون، أربعةٌ منَ المهاجرين: حمزةُ،[٤] ومُصْعَبُ بن عُمَيرٍ،[٥] وعبد الله بن جحشٍ،[٦] وشَمَّاسُ بن عثمانَ،[١] والباقون منَ الأنصار.[٢]

وطالوتُ، قيل هو لقبٌ؛ لطوله، واسمه شادلُ بن قيسِ بن أبيالَ بن ضرارِ بن يحربَ، من ذرّيّة بنيامينَ بنِ يعقوبَ، وهم من أدنىٰ أسباط بني إسرائيل نسبًا، لا يكون فيهم نبوّةٌ ولا مُلكٌ، وكان دبّاغًا، وقيل: سقّاءً، لٰكنّه كان عالمًا جسيمًا؛ فوهبه الله تعالىٰ المُلك بحكمته. انظر "تفسير مقاتلٍ" (١/ ٢٠٥-٢٠٦)، وتفسير "الكشف والبيان" للثعلبيّ (٢/ ٢١١).

(١). لم أقف علىٰ مصنَّفٍ في فضائل أهل بدرٍ، والله أعلمُ.

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٩٩).

(٣). ذكر ابن هشامٍ في "السيرة" (٢/ ٦٥) أنّهم سبعُمِائةٍ.

(٤). هو حمزةُ بن عبد المطّلب بن هاشمِ بن عبد منافِ بن قُصَيٍّ، أبو عُمَارةَ، وأبو يعلىٰ، القرشيُّ الهاشميُّ، عمُّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأخوه منَ الرَّضاعة، أسدُ الله، وأسدُ رسوله، وسيّدُ الشهداء. استُشهِد يوم أحدٍ، سنةَ ثلاثٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٣٦٩-٣٧٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٢٨-٥٣٢).

(٥). هو مصعبُ بن عُمَيرِ بن هاشمِ بن عبد منافِ بنِ عبد الدار، أبو عبد الله، القرشيُّ العبدريُّ، أحد السابقين إلىٰ الإسلام، كان أنعمَ شباب قريشٍ، ثمّ أسلم فخشُن حالُه، وهاجر الهجرتين، وحمل راية المسلمين غزوتي بدرٍ وأحدٍ. استُشهِد يومَ أحدٍ، سنةَ ثلاثٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤٧٣-١٤٧٥)، و"أسد الغابة" (٤/ ٤٠٥-٤٠٨).

(٦). هو عبدُ الله بنُ جحشِ بن رِئَابِ بن يَعمَرَ بنِ صَبِرةَ، أبو محمّدٍ، الأسديُّ: أسدَ خزيمةَ، حليفُ عبد شمسٍ، ابن عمّة رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، يقال له: المجدَّعُ في سبيل الله، أحد السابقين الأوّلين، وممّن هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وأحدًا. استُشهِد يومَ أحدٍ، سنةَ ثلاثٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٧٧-٨٨٠)، و"أسد الغابة" (٣/ ٩٠-٩٢).

وقيل غيرُ ذٰلك.[٣]

(**ف**)بعدهم أهلُ (**البَيعة الزكيّةِ**)، أيْ بَيعةِ الرِّضوان في الحُدَيْبِيَة، قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] الآيةَ. وقال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لا يدخلُ النارَ أحدٌ ممّن بايع تحت الشجرة». صحَّحَه التِّرْمذيُّ،[٤] وأصلُه في "مسلمٍ".[٥]

(**والسابقون**) الأوّلون منَ المهاجرينَ والأنصارِ - (**لهمو**)، أيْ لكلّ واحدٍ منهم، (**مَزِيَّةٌ**)، أيْ فضيلةٌ، علىٰ غيرهم.

وكيف لا، وقد قال تعالىٰ: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]؟!

واختُلِف في المراد بهم علىٰ أربعة أقوالٍ:

(**فقيل**): هم (**أهل البَيعة المرْضيّة**)، أيْ بَيعةِ الرِّضوان، تحت الشجرة في الحُدَيْبِيَة، وهٰذا قول الشَّعْبيّ.[٦]

---

(١). هو عثمانُ بن عثمانَ بنِ الشَّرِيد بن سُوَيدِ بنِ هرميٍّ، القرشيُّ المخزوميُّ، لُقِّب (شمّاسًا)؛ لجماله، تشبيهًا بشمّاسٍ حسنِ الصورة، شهد بدرًا وأحدًا، فأبلىٰ فيها بلاءً حسنًا، فكان جُنّةَ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ما يُؤتىٰ من جهةٍ إلّا حماه بنفسه. استُشهِد يومَ أحدٍ، سنةَ ثلاثٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٧١٠-٧١١، و٣/ ١٠٣٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٥/ ١٣٧-١٣٩).

(٢). انظرِ "السيرة" لابن هشامٍ (٢/ ١٢٢-١٢٧).

(٣). انظرِ الخلاف في عِدّتهم في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١/ ١٢٨-١٢٩)، وقال: «قولُ من قال: سبعين - أصحُّ، ويُحمَل قولُ أصحاب المغازي هٰذا علىٰ من عُرِف اسمُه منَ الشهداء».

(٤). في "الجامع" (٦/ ١٦٨)، قال: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

(٥). (٧/ ١٦٩) عن شيخ التِّرْمذيِّ بإسنادِه سواءً، وفيه قصّةٌ، ولفظه: «لا يدخلها؛ فإنه شهد بدرًا والحُدَيْبِيَةَ»، يعني حاطبَ بن أبي بلتعةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٦). رواه سعيدُ بنُ منصورٍ في "السنن" (٥/ ٢٧٢ برقْم ١٠٣٣)، والطبريُّ في "جامع البيان" (١١/ ٦٣٧-٦٣٨).

=

(**وقيل**): هم (**أهلُ القبلتين**)، أيْ مَن صلّىٰ إلىٰ القبلتين: بيتِ المقدِس، والكعبةِ المعظَّمةِ، وهٰذا قول سعيدِ بن المسيَّبِ،[١] وابنِ سِيرِينَ،[٢] وغيرِهما.[٣]

(**أو**)، أيْ: وقيل: (**همو ∴ بدريّةٌ**)، أي أصحاب غزوة بدرٍ الكبرىٰ،[٤] وهٰذا قول محمّدِ بن كعبٍ [القُرَظِيّ][٥] وعطاءِ بن يَسَارٍ.[٦] رواه سُنَيْدٌ[١] عنهما.[٢]

وذكر ابن أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٥/ ١١٧) أنّه رُوي عنِ الشعبيّ روايةٌ أخرىٰ: أنّهم الذين صلَّوا مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم القبلتين.

(١). رواه الطبريُّ في "جامع البيان" (١١/ ٦٣٩-٦٤٠)، وابن أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٥/ ١١٧ برقْم ١٠٧٣٣)، وزاد: «هم أهل بدرٍ».

(٢). رواه الطبريُّ في "جامع البيان" (١١/ ٦٣٩-٦٤٠). وذكر السيوطيّ في "الدرّ المنثور" (٧/ ٤٩٥) أنّ أبا نعيمٍ وابنَ المنذر روَيَا عنِ الحسن وابن سيرين نحوَ هٰذا القولِ، وزادا: «وهم أهل بدرٍ».

(٣). منهم أبو موسىٰ الأشعريُّ، رواه عنه الطبريُّ في "جامع البيان" (١١/ ٦٣٨-٦٣٩).

ومنهم قتادةُ، رواه عنه عبدُ الرزّاق في "التفسير" (١/ ٢٨٥)، ومن طريقه الطبريُّ في "جامع البيان" (١١/ ٦٤٠).

ومنهمُ الحسنُ البصريُّ، كما سبق ذكرُه عنِ "الدرّ المنثور" للسيوطيّ.

(٤). وحكىٰ الثعلبيُّ في "الكشف والبيان" (٥/ ٨٣)، والبغويُّ في "معالم التنزيل" (٤/ ص ٨٧)، وابنُ الجوزيّ في "زاد المسير" (٣/ ٤٩٠) هٰذا القولَ عن عطاء بن أبي رباحٍ أيضًا.

(٥). في "الأصل": (القرطبيّ)، وهو تصحيفٌ.

وهو محمّدُ بن كعبٍ - وكان ممّن لم يُنبِت يوم قريظةَ، فتُرِك - ابنِ سُلَيمٍ، أبو حمزةَ، القُرَظيُّ، حليفُ الأوس، الكوفيُّ ثمّ المدنيُّ، الإمامُ، العابدُ، أحدُ أئمّة التفسير. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ ومِائةٍ، أو سبعَ، أو تسعَ عشرةَ، أو عشرين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٦٥-٦٨).

وحكىٰ ابن الجوزيّ في "زاد المسير" (٣/ ٤٩٠) عن محمّدِ بن كعبٍ القرظيِّ قولًا آخرَ: أنّهم جميع أصحاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. وعزاه السيوطيّ في "الدرّ المنثور" (٧/ ٥٠١) إلىٰ رواية أبي الشيخ وابن عساكرَ.

(٦). هو عطاءُ بن يسارٍ، أبو محمّدٍ، مولىٰ أمّ المؤمنين ميمونةَ، المدنيُّ، كان واعظًا، ثقةً، روىٰ حديثه الجماعة. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ١٠٤-١٠٥).

قال المصنِّف[٣]: «بسندٍ مجهولٍ، وضعيفٍ، وسُنَيْدٌ ضعيفٌ أيضًا.

وروىٰ القولينِ السابقينِ عمّن ذُكِرَ - عبدُ بنُ حُميدٍ[٤] في "تفسيره"، وعبد الرزّاق،[٥] وسعيد بن منصورٍ[٦] في "سننه"،[٧] بأسانيدَ صحيحةٍ».

(**أو**)، أيْ: وقيل: هُم مَن (**قبلَ فتحٍ**)، أيْ فتحِ مكّةَ المكرَّمةِ، (**أسلموا**)، وهٰذا قول الحسنِ البصريِّ.[٨]

---

(١). هو حسينُ بن داوُدَ، أبو عليٍّ، المِصِّيصيُّ، المحتسبُ، يُعرَف بـ(سُنَيدٍ)، عالمٌ بالتفسير والحديث، وتُكُلِّم في روايته، له تفسيرٌ مسندٌ كبيرٌ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وعشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٦٢٧-٦٢٨)، و"التنكيل" للمعلّميّ (١/ ٤٣٦-٤٣٧، و٤٨٢-٤٨٣).

(٢). قال ابنُ عبد البرّ في "الِاستيعاب" (١/ ١٤): قال، يعني سُنَيْدًا: وأخبرنا شيخٌ، عن موسىٰ بنِ عُبيدةَ، عن محمّدِ بن كعبٍ القُرَظيِّ، وعطاءِ بن يسارٍ ... قالا: «أهل بدرٍ».

(٣). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨١٣).

والمجهول هو شيخُ سُنَيْدٍ المبهمُ.

والضعيفُ هو موسىٰ بنُ عُبيدةَ، انظر "تقريب التهذيب" (ص٤٨٤).

وسُنَيْدٌ: قال أبو داودَ: «ليس بذاك»، وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «ضعيفٌ»، وقال النَّسائيّ: «ليس بثقةٍ». انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ١٦٣-١٦٤). والراجح قبولُ روايته، انظر مصادرَ ترجمتِه السابقةَ.

(٤). هو عبدُ - واسمه عبدُ الحميد - بنُ حُمَيدِ بن نصرٍ، أبو محمّدٍ، الكِسِّيُّ والكِشّيُّ، الحافظُ، صاحب "المسند"، وقد وصلنا "منتخبه". تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وأربعين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الأوسط" لتلميذه البخاريّ (٤/ ١٦٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٢٣٥-٢٣٨).

(٥). سبق أنّه روىٰ قول قتادةَ.

(٦). هو سعيدُ بن منصورِ بن شعبةَ، أبو عثمانَ، الخراسانيُّ ثمّ المكّيُّ المُجاوِرُ، الإمامُ، الحافظُ، صاحبُ "السنن". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لعصريِّه البخاريّ (٣/ ٥١٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٥٨٦-٥٩٠).

(٧). سبق أنّه روىٰ قول الشعبيِّ.

(٨). وسبق أنّ له قولًا آخرَ: أنّهم أهل بدرٍ.

=

قال المصنِّف[١]: «رواه سُنَيْدٌ[٢] عنه، بسندٍ صحيحٍ».[٣] انتهىٰ.

(**واختلفوا**)، أيِ العلماءُ: الصحابةُ والتابعون، فيمن (**أوّلُهم**)، أيِ الصحابةِ، (**إسلامًا**)، أيْ دخولًا في دين الإسلام.

فقيل: أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله تعالىٰ عنه. رُوِي ذٰلك عنِ ابن عبّاسٍ، وحسّانٍ،[٤] والشَّعْبيِّ،[٥] وغيرِهم.[٦]

هو الحسنُ بن أبي الحسن: يسارٍ، أبو سعيدٍ، واختُلِف في ولائه، المدنيُّ النشأةِ، البصريُّ، الإمامُ، أحد سادة التابعين علمًا وعملًا، وقيل إنّه رضع من أمِّ المؤمنين أمِّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها. تُوُفِّي سنةَ عشرٍ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٥٦٣-٥٨٨).

(١). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨١٣).

(٢). ذكر ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (١/ ١٤) عن سُنَيدٍ أنّه قال: وأخبرنا هُشَيمٍ، ثنا منصورٌ، عنِ الحسن قال: «فرقُ ما بينهم فتحُ مكّةَ».

منصورٌ هو ابنُ زاذانَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٨): «ثقةٌ، ثبْتٌ، عابدٌ».

(٣). وهو كما قال.

لٰكن يُشكِل عليه أنّه ضعّف سُنَيْدًا قبلُ؛ فلا يكون الإسناد صحيحًا عنده، ولو كان سائر الرواة فوقَ سُنَيدٍ ثقاتٍ. والله أعلمُ.

(٤). رواه عنهما عبدُ الله بنُ أحمدَ في زوائده علىٰ "فضائل الصحابة" (١/ ١٣٣ برقْم ١٠٣)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٣٩-٤٢).

وحسّانُ هو حسّانُ بن ثابتِ بن المنذر بن حرامِ بن عمرٍو، أبو الوليد، وأبو الحسام لقبٌ؛ لمنافحته عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، شاعرُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، المؤيَّدُ بروح القُدُس. اختُلِف في سنة وفاته، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ٣٤١-٣٥١).

(٥). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨١٤)، ولم أجد ذٰلك عنِ الشعبيّ؛ فالله أعلمُ.

(٦). رواه أحمدُ في "فضائل الصحابة" (١/ ٢٢٤ برقْم ٢٦٣) عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ.

ورواه ابنُه عبدُ الله في زوائده علىٰ "الفضائل" (١/ ٢٢٥ برقْم ٢٦٧) عن محمّدِ بن كعبٍ القُرَظيّ. ثمّ روىٰ (١/ ٢٢٥ برقْم ٢٦٨) عنه قولًا آخرَ.

=

وقيل: عليٌّ كرّم الله تعالىٰ وجهه. رُوِي ذٰلك عن زيدِ بن أرقمَ،[١] وأبي ذرٍّ، والمِقْداد، وغيرِهم.[٢]

وقيل: زيدُ بن حارثة[٣] رضي الله تعالىٰ عنه. وعليه الزُّهْريُّ.[١]

وروىٰ أحمدُ في "فضائل الصحابة" (١/ ٢٢٣ برقْم ٢٦١) عن يوسُفَ بنِ الماجشون، عن مشْيَخَته، وذكر منهم ربيعةَ بنَ أبي عبد الرحمٰن، ومحمّدَ بنَ المنكدِر، وعثمانَ بنَ محمّدٍ الأخنسيَّ.

ثمّ رواه عبدُ الله في زوائده علىٰ "الفضائل" (١/ ٢٢٤ برقْم ٢٦٤) عن يوسُفَ بنِ الماجشون، وسمّىٰ من مشْيَخَته سعدَ بنَ إبراهيمَ، وصالحَ بنَ كيسانَ، وربيعةَ بنَ أبي عبد الرحمٰن، وعثمانَ بنَ محمّدٍ الأخنسيَّ.

ورواه القَطِيعيُّ في زوائده علىٰ "الفضائل" (١/ ٤٢٠ برقْم ٦٥٦) عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ.

ورواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٥/ ٣٤٩) عن حويطبِ بن عبد العُزَّىٰ.

ثمّ رواه (٣٠/ ٣٨) عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

ثمّ رواه (٣٠/ ٣٨-٣٩) عن أبي أروىٰ الدَّوسيِّ رضي الله تعالىٰ عنه، وأبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن.

ثمّ رواه (٣٠/ ٤٢-٤٣) عن ميمونِ بن مِهرانَ.

قال ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٣/ ٢٢٦): «وهو المشهور عن جمهور أهل السنّة».

(١). رواه الطبريُّ في "تاريخه" (٢/ ٣١٠)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٣٦-٣٨).

وهو زيدُ بن أرقمَ بنِ زيدِ بن قيسِ بن النعمانِ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ، مختلَفٌ في كنيته، نزيلُ الكوفة، صحابيٌّ جليلٌ، غزا مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم سبعَ عشْرةَ غزوةً، ونزل القرآن بتصديقه. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٣٥-٥٣٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ١٢٤).

(٢). رواه الطبريُّ في "تاريخه" (٢/ ٣١٠)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٣٦) عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

ورواه الطبريّ في "تاريخه" (٢/ ٣١٣) عن عَفيفٍ الكِنْديّ.

ورواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٤٤) عن محمّدِ بن كعبٍ القُرَظيّ.

(٣). هو زيدُ بن حارثةَ بنِ شَرَاحِيلَ بنِ كعبِ بن عبد العُزَّىٰ، أبو أسامةَ، الكلبيُّ، مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وحِبُّه، تبنّاه النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فكان يقال له: زيدُ بن محمّدٍ، حتّىٰ نزل قوله تعالىٰ: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٥]، أحد السابقين الأوّلين، شهد بدرًا وما بعدها. =

[١٤٨/ب] وقيل: خديجةُ رضي الله تعالىٰ عنها.(٢) وعليه / ابنُ إسحاقَ،(٣) وقتادةُ.(١)

استُشهِد يوم مؤتةَ، سنةَ ثمانٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٤٢-٥٤٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ١٢٩-١٣٢).

(١). رواه عنه معمرٌ في "الجامع" (مصنّف عبد الرزّاق: ١١/ ٢٢٧ برقْم ٢٠٣٩٣).

وروىٰ الطبريُّ في "تاريخه" (٢/ ٣١٦) عنِ الزهريِّ أنّه سُئِل: «من أوّل من أسلم»؟ فقال: «منَ النساء خديجةَ، ومن الرجال زيدُ بن حارثةَ».

وقال ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٥٦٤): «قد رُوِي عنِ الزهريّ من وجوهٍ أنّ أوّل من أسلم خديجةُ».

ورواه الطبريُّ في "تاريخه" (٢/ ٣١٥) عن سليمانَ بنِ يسارٍ، وعمرانَ بنِ أبي أنسٍ، وعروةَ.

(٢). وقال الواقديّ: «أصحابنا مجمعون علىٰ أنّ أوّلَ أهلِ القبلة استجاب لرسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - خديجةُ بنتُ خُوَيلدٍ رضي الله تعالىٰ عنها، ثمّ اختُلِف عندنا في ثلاثة نفرٍ: أيُّهم أسلم أوّلًا: في أبي بكرٍ وعليٍّ وزيدِ بن حارثةَ»، رضي الله تعالىٰ عنهم. رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٢٠).

وحصر ابن جريرٍ في "تاريخه" (٢/ ٣٠٩) الخلاف في المسألة في أوّل من أسلم بعد خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

ومثلُه قول الثعلبيّ في "الكشف والبيان" (٥/ ٨٣): «واختلفوا ... في أوّل من آمن برسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، بعدَ امرأته خديجةَ بنتِ خُوَيلدٍ رضي الله تعالىٰ عنها، مع اتّفاقهم أنّها أوّل من آمن بالنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وصدّقته».

وقد قيّد جماعةٌ ممّن قال إنّ أوّل من أسلم أبو بكرٍ أو عليٌّ أو زيدٌ أقوالهم بأنّهم أوّل من أسلم منَ الرجال؛ فقد يُقال: إنّهم أرادوا استثناء خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

وقال ابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٧٨): «خديجةُ ... أوّل خلق الله أسلم بإجماع المسلمين، لم يتقدّمها رجلٌ ولا امرأةٌ».

وقال الحلبيُّ في "السيرة" (١/ ٢٥٥): «ولا يخفىٰ أنّ أهل الأثر وعلماء السِّيَر علىٰ أنّ أوّل الناس إيمانًا به صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم علىٰ الإطلاق - خديجةُ رضي الله تعالىٰ عنها».

(٣). رواه عنه الطبريُّ في "تاريخه" (٢/ ٣٠٦-٣٠٧).

=

وقيل: بلالٌ[٢] رضي الله تعالىٰ عنه. حكاه المَسْعوديّ.[٣]

وحكىٰ أيضًا أنّه خبّابُ بن الأَرَتِّ.[٤]

وهو محمّدُ بن إسحاقَ بنِ يسارِ بنِ خيارٍ، وقيل: كُوْثَانَ، أبو بكرٍ، وقيل: أبو عبد الله، القرشيُّ المطّلبيُّ مولاهمُ، المدنيُّ، تابعيٌّ، رأىٰ أنسَ بنَ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، إمامُ المغازي والسِّيَر. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وخمسين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٣٣-٥٥).

(١). رواه عنه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٤/ ١٨٢١).

ورواه ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" عنِ ابن إسحاقَ وقتادةَ، نقله ابن عبد البرّ في "الِاستيعابَ" (٤/ ١٨١٩-١٨٢٠).

(٢). هو بلالُ بنُ رَبَاحٍ، أبو عبد الله، وقيل غيرُ ذٰلك، الحَبَشيُّ، مولىٰ أبي بكرٍ الصِّدّيق رضي الله تعالىٰ عنه، مؤذِّن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وخازنُه، أحدُ السابقين الأوّلين، شهد بدرًا والمشاهدَ كلَّها، وبشّره النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالجنّة، وفضائله كثيرةٌ. تُوُفِّي سنةَ عشرين أو إحدىٰ وعشرين، وقيل غيرُ ذٰلك، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٧٨-١٨٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٢٤٣-٢٤٥).

(٣). هو عليُّ بن الحسين بن عليٍّ، أبو الحسن، المسعوديُّ، من ذرّيّة عبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، البغداديُّ المنشإ، نزيلُ مصرَ، الأخباريُّ، كان شيعيًّا معتزليًّا، من مصنّفاته "مروج الذهب". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ أو ستٍّ وأربعين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٦٩)، و"تاريخ الإسلام" له أيضًا (٧/ ٨٢٩)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٥٣١-٥٣٢).

(٤). هو خبّابُ بن الأرتّ بن جندلةَ بنِ سعدِ بن خزيمةَ، أبو عبد الله، وقيل غيرُ ذٰلك، التميميُّ النسبِ، الخزاعيُّ مولاهم، حليفُ بني زهرةَ، أحدُ السابقين الأوّلين، عُذِّب في الله فصبر، وشهد بدرًا والمشاهدَ كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ٥٩١-٥٩٤، و٢/ ٤٣٧-٤٣٩).

وقد بحث المسعوديُّ مسألةَ أولِ مَن أسلم منَ الصحابة في "الصفوة في الإمامة"، و"الِاستبصار"، و"الزاهي"، كما ذكر ذٰلك في "مروج الذهب" (٢/ ٢٨٣)، وهٰذه الكتبُ مفقودةٌ، كما ذكره سليمانُ السُّوَيكُ في "منهج المسعوديّ في كتابه التاريخ" (ص١٤٠-١٤١).

وعلىٰ كلِّ حالٍ، فإنّه لا نظرَ إلىٰ شذوذات أهل البدع، والله أعلمُ.

(**وقد رأوا**)، أيِ المحقّقون، كابنِ الصلاح،[١] والنوويِّ،[٢] وغيرِهما،[٣] (**جَمْعَهم**)، أيْ جمعَ أقوالِ هٰؤلاءِ الأئمّةِ، (**انتظامًا**) من غير منافاةٍ بينها، فقالوا: الأورع أنْ يُقالَ: (**أوّلُ مَن أسْلَمَ في الرجال**)، أيِ البالغين الأحرارِ، أبو بكرٍ (**صِدِّيقُهم**) رضي الله تعالىٰ عنه.

ثمّ أظهر إسلامه، ودعا إلىٰ الله عزّ وجلّ، فأسلم بدُعَائه عثمانُ بن عفّانَ، والزبيرُ بن العَوَّام، وعبدُ الرحمٰن بنُ عوفٍ، وسعدُ بن أبي وقّاصٍ، وطلحةُ بن عبيد الله، وغيرُهم.[٤]

وذَكَر الحلبيُّ[٥] أنّ أبا بكرٍ لم يسجدْ لصنمٍ قطُّ.

(**و**)أوّلُ مَن أسْلَمَ (**زيدُ**) بن حارثةَ بنِ شُرَحْبِيلَ الكلبيُّ (**في الموالي**).

وهو مولىٰ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وهبته له خديجةُ لـمّا تزوّج بها، فأعتقه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وتبنّاه، حتّىٰ [كان][٦] يُقالُ: إنّه زيدُ بن محمّدٍ.[٧]

ولم يُذكَرْ في القرآن منَ الصحابة أحدٌ باسمه غيرُه، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧].

(**و**)أوّل مَن أسْلَمَ (**في النساء**) أمُّ المؤمنين (**خديجةُ**) بنتُ خُوَيلِدٍ رضي الله تعالىٰ عنها.

قامت بأعباء الصِّدِّيقيّة، وكانت تقول له صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أبشرْ؛ فوالله، لا يُخزيك الله أبدًا»،[١] وآزرته علىٰ أمره، فخفّف الله بذٰلك عنه، فكان لا يسمع شيئًا يكرهه

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٣٠٠).

(٢). في "الإرشاد" (ص١٩٨)، و"التقريب" (ص٣٧٨).

(٣). منهمُ ابن الجوزيّ في "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص٣٤٠)، وابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٣/ ٢٢٣).

(٤). قاله محمّدُ بن إسحاقَ، رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٣٥-٣٦)، دون قولِه: (وغيرُهم). نعم، ورد أنّ جماعةً سواهم أسلموا بدعوة أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٥). في "السيرة الحلبيّة" (١/ ٢٥٧)، وقد ذكره قولًا، ثمّ نقله عنِ ابن الجوزيّ والسُّبْكيّ.

(٦). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٧). انظر "صحيح البخاريّ" (٦/ ١١٦ برقْم ٤٧٨٢)، و"صحيح مسلمٍ" (٧/ ١٣٠).

مِن ردٍّ وتكذيبٍ، إلّا فرّج الله تعالىٰ عنه بها إذا رجع إليها: تُثبِّتُه، وتُخفِّفُ عنه، وتُصدِّقُه، وتخفِّفُ عنه أمرَ الناس.

(و)أوّل مَن أسْلَمَ من (**ذِي الصغر**)، أيْ منَ الصِّبيان قبلَ البلوغ، (**عليٌّ**) بن أبي طالبٍ كرّم الله تعالىٰ وجهه.

وكان يُخفي إسلامه خوفًا من أبيه، إلىٰ أنِ اطَّلع عليه وأمره بالثبات عليه، فأظهره حِينَئِذٍ.[٢]

(و)أوّلُ مَن أسْلَمَ من ذي (**الرِّقِّ**)، أيْ مِنَ الأرِقَّاء، (**بلالٌ اشتَهَر**).[٣]

كان حين إسلامه عبدًا لابْنِ جُدْعَانَ،[٤] فأمر الناسَ بتعذيبه، فعذّبوه بأنواع العذاب،[٥] فاشتراه وأُمَّه حمامةَ[٦] أبو بكرٍ، وأعتقهما، رضي الله تعالىٰ عنهم.[٧]

---

(١). رواه البخاريُّ (٦/ ١٧٣ برقْم ٤٩٥٣)، ومسلمٌ (١/ ٩٧) في "صحيحيهما" من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

(٢). قاله محمّدُ بن كعبٍ القُرَظيُّ، رواه عنه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٤٤-٤٥).

(٣). هو مقتضىٰ ما روىٰ مسلمٌ في "صحيحه" (٢/ ٢٠٨) من حديث عمرِو بن عَبَسةَ رضي الله تعالىٰ عنه في قصّة إسلامه، وفيه أنّه سأل رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «من معك علىٰ هٰذا»؟ قال: «حرٌّ، وعبدٌ»، قال: «ومعه يومئذٍ أبو بكرٍ وبلالٌ ممّن آمن به».

(٤). هو عبدُ الله بنُ جُدْعانَ بنِ عمرِو بنِ كعبِ بن سعدٍ، أبو زُهَيرٍ، القرشيُّ التَّيميُّ، أحد سادة قريشٍ وأشرافها، وكان من أكرم العرب، وأعظمهم مروءةً، كان يُطعِم في جفنةٍ يُرقَىٰ إليها بسلَّمٍ، وكان حرّم الخمر علىٰ نفسه تصوُّنًا، وفي داره اجتمع حِلف الفُضول، ثمّ أدرك النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فلم يُسلِم، ومات كافرًا؛ فلم ينفعه شيءٌ من عمله. انظرِ "الروض الأُنُف" للسُّهَيليّ (٢/ ٧٥-٨١) و"شرحَ مسلمٍ" للنوويّ (٣/ ٨٦-٨٧).

(٥). انظرِ "السيرة الحلبيّة" (١/ ٢٨٤).

(٦). هي حمامةُ الحبشيّةُ، أمُّ بلالٍ المؤذّنِ، مولاةُ أبي بكرٍ الصِّدِّيق، صحابيّةٌ جليلةٌ، عذِّبت في الله فصبرت، رضي الله تعالىٰ عنها. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٦٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٢٩٠-٢٩١).

(٧). انظرِ "الدرر" في اختصار "مغازي ابن إسحاقَ" لابن عبد البرّ (ص٤٥).

وهٰذا الجمع أيضًا مَحْكِيٌّ عنِ الإمامِ أبي حنيفةَ.[١]

قال ابن خالُوْيَهْ[٢]: «وأوّل امرأةٍ أسْلَمَت بعد خديجةَ - لُبَابَةُ بنتُ الحارثِ،[٣] زوجةُ العبّاس».[٤]

قال الحلبيُّ[٥]: «وبناته[١] صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كنّ موجوداتٍ عند البعثة، فيبعد تأخُّرُ إيمانهنّ»؛ فهنّ من أوّلِ الناس إيمانًا.

---

(١). حكاه عنه ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٣/ ٢٢٧)، لٰكنّه لم يذكر بلاًلا.

(٢). هو الحسين بن أحمدَ بنِ حمدانَ بنِ خالُوْيَهْ، أبو عبد الله، الهمَذانيُّ، نزيلُ دمشقَ، لغويٌّ، نحْويٌّ، أديبٌ، صحِب سيف الدولة الحمْدانيّ. تُوُفِّي سنةَ سبعين وثَلٰثِمِائة، أو إحدىٰ وسبعين. انظر "معجم الأدباء" لياقوتٍ الحمويّ (٣/ ١٠٣٠-١٠٣٧)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ٣٢١-٣٢٢)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ١٤٠).

(٣). هي لُبَابةُ بنت الحارث بنِ حَزْنِ بن بجيرِ بن الهزَم، أمُّ الفضل، الهلاليّةُ، زوجُ العبّاس بن عبد المطّلب، وأخت ميمونةَ أمِّ المؤمنين، وهي لُبَابةُ الكبرىٰ، ممّن سبق إلىٰ الإسلام، وشهد لها النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالإيمان. تُوُفِّيت في خلافة عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه، قبل زوجها، رضي الله تعالىٰ عنهما. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٤/ ١٩٠٨-١٩٠٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٢٥٣-٢٥٤)، و"الثقات" لابن حبّانَ (٣/ ٣٦١).

(٤). هو عبّاسُ بن عبد المطّلب بن هاشمِ بن عبد منافِ بن قُصَيٍّ، أبو الفضل، القرشيُّ الهاشميُّ، عمُّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، أحدُ أشراف قريشٍ، كانت له السقاية والعِمارة، وكان أنصرَ الناس لرسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بعد أبي طالبٍ، ثمّ أسلم قبل خيبرَ، وأظهر إسلامه في طريق النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ فتح مكّةَ، وكان ممّن ثبت يومَ حُنَينٍ، وفضائله كثيرةٌ. تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٨١٠-٨١٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٦٠-٦٣).

وانظرِ النقل عنِ ابن خالُويَهْ في "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨١٨).

وسبق ابنَ خالُويَهْ إلىٰ ذٰلك - الكلبيّ في "جمهرة الأنساب" (١/ ٥)، وابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (١٠/ ٢٦٣). وتعقّبهما ابن حجرٍ في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٦).

(٥). في "السيرة الحلبيّة" (١/ ٢٥٥).

[١٤٩/أ] بل هنّ ممّن لم / يتقدّم لهنّ إشراكٌ؛ فلم يُذْكَرْنَ مع أوّل من آمن اكتفاءً بذٰلك، ولإيمان أمِّهنَّ؛ ولذٰلك قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: «إنّ أهل بيته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم آمنوا به قبلَ كلِّ أحدٍ، خديجةُ، وبناتُها، وزيدٌ، وزوجته،[٢] وعليٌّ، رضي الله تعالىٰ عنهم».[٣]

وأمّا فاطمة[٤] رضي الله تعالىٰ عنها، فما وُلِدت إلّا بعد البعثة،[٥] فلا يُحتاج إلىٰ التنبيه عليها.

(**وأفضل الأزواجِ**)، أيْ أزواجِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، أمّهاتِ المؤمنين، (**بالتحقيق**) والإطلاق - (**خديجةُ**) رضي الله تعالىٰ عنها.

كيف لا، وقال جبريلُ للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «اقرأ عليها السلامَ من ربِّها ومنّي، وبشِّرْها ببيتٍ في الجنّة من قَصَبٍ،[٦] لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبَ»، فقالت: «هو

---

(١). بناتُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم هنّ زينبُ وأمّ كُلثومٍ وفاطمةُ ورُقَيّةُ، رضي الله تعالىٰ عنهنّ. انظر "سيرةَ ابن هشامٍ" (١/ ١٩٠).

(٢). هي بَرَكَةُ، أمُّ أيمنَ، مشهورةٌ بكنيتها، الحبشيّةُ الأصلِ، مولاةُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وحاضنته، وخادمته، من السابقين الأوّلين، كان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يُلاطِفها، يزورها. الراجح أنّها تُوُفِّيت في خلافة عثمانّ رضي الله تعالىٰ عنه أو بعدّها، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢/ ٢٢٣-٢٢٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٤/ ٢٩١-٢٩٧).

(٣). حكاه عنِ ابن كثيرٍ الحلبيُّ في "السيرة" (١/ ٢٥٧-٢٥٨).

(٤). هي فاطمةُ بنت رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الزهراءُ، أمُّ الحسن، وأمُّ أبيها، سيّدةُ نساء الجنّة، فضائلها كثيرةٌ جدًّا. تُوُفِّيت سنة إحدىٰ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٩٣-١٨٩٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٢٢٠-٢٢٦).

(٥). انظرِ الخلاف في ذٰلك في "الإصابة" لابن حجرٍ (١٤/ ٨٨).

(٦). قال النوويّ في "شرح مسلمٍ" (١٥/ ١٩٩): «قال جمهور العلماء: المراد به ... اللؤلؤُ المجوَّفُ، كالقصر المَنِيف ... قال أهل اللغة: القصبُ منَ الجوهر: ما استطال منه في تجويفٍ، قالوا: ويُقال لكلّ مجوَّفٍ: قصبٌ ... قال الخطابيُّ وغيره: المراد بالبيت هنا القصرُ».

السلامُ، ومنه السلامُ، وعلىٰ جبريلَ السلامُ، وعليك يا رسول الله السلامُ ورحمةُ الله وبركاتُه»؟!(١)

قال بعض المحقّقين(٢): «هٰذا من وُفور فقهِها، حيثُ جعلت مكان ردّ السلام علىٰ الله تعالىٰ الثناءَ عليه، ثمّ غايرت بين ما يليق به، وما يليق بغيره».

وتميّزت أيضًا عن غيرها بأنّها أزالت عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كلَّ تَعَبٍ، وآنسته من كلّ وَحْشَةٍ، وبأنّها لم تَسُؤْه، ولم تُغَاضِبْه قطُّ، وبَلَغَت منه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ما لم تَبْلُغْه امرأةٌ قطُّ من زوجاته، ووَلَدت له صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم جميع أولاده، سوىٰ إبراهيمَ.(٣)

(**مع**)، أيْ وَعائشةَ الصِّدِّيقيّةِ (**ابنةِ**) أبي بكرٍ (**الصِّدِّيقِ**) رضي الله تعالىٰ عنهما.

(**و**)اختُلِف (**فيهما**)، أيْ في التفضيل بين خديجةَ وعائشةَ، علىٰ ثلاثة أوجهٍ حكاها النوويّ.(٤)

---

(١). القصّة بهٰذا السياقِ مركَّبةٌ من حديثين:

فالجزء الأوّل في ذكر جبريلَ عليه السلامُ إلىٰ قوله: «ولا نصبَ» أخرجه الشيخانِ: البخاريُّ (٥/ ٣٩ برقْم ٣٨٢٠) ومسلمٌ (٧/ ١٣٣) في "صحيحيهما"، من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

والجزء الآخَر في جواب خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها أخرجه النَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٧/ ٣٩٠ برقْم ٨٣٠١) من حديث أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وإسناده حسنٌ.

وله شواهد واهيةٌ، لا أطيل بذكرها.

(٢). هو الزُّرْقانيُّ، قاله في "شرح المواهب اللَّدُنِّيّة" (١/ ٢٣٨).

(٣). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨١٧)؛ فقد نفىٰ الخلاف في ذٰلك.

وهو إبراهيمُ ابن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ورد أنّ له مرضِعًا في الجنّة تُتمّ رَضاعه، ولو بقي لكان نبيًّا. تُوُفِّيَ صغيرًا، وصلّىٰ عليه النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، سنةَ عشرٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٥٤-٦٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٣٣٧-٣٤٣).

(٤). في "روضة الطالبين" (٧/ ١٢)، نقلًا عنِ المُتَولِّيْ أنّه قال: «واختلفوا أيَّتُهما أفضلُ». ولم يذكرِ النوويُّ في هٰذا الموضعِ أنّ هٰذا الِاختلافَ علىٰ ثلاثة أقوالٍ، ولا فصّل بذكر هٰذه الأقوالِ.

(**ثالثُها**)، أيِ الأوجهِ، (**الوَقْفُ**)، أيِ التوقُّفُ عن ذٰلك؛ لتعارض فضيلتهما.

ولٰكنِ اختار التَّقِيُّ السُّبْكيُّ[١] ومتابعوه[٢] تفضيلَ خديجةَ علىٰ عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

(**و**)ثبت (**في**) التفضيل بين أمِّ المؤمنين (**عائشةَ**) بنتِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله تعالىٰ عنهما، (**و**)بين فاطمةَ الزهراءِ (**ابنتِه**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - (**الخُلفُ**)، أيِ الخلافُ بين العلماء، (**قُفِي**)، علىٰ ثلاثة أوجهٍ أيضًا.[٣]

قال المصنِّف[٤]: «والأصحّ تفضيل فاطمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، فهي بَضْعةٌ منه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقد صحّحه الشيخُ الإمامُ التَّقِيُّ السُّبْكيُّ،[٥] وبالغ فيه».

[١٤٩/ب] وفي "البخاريّ"[٦] / أنّها سيّدة نساء هٰذه الأمّةِ.

وفي خبرٍ مرسَلٍ: «مريمُ خير نساء عالَمِها، وفاطمة خيرُ نساء عالَمِها».[٧]

ورواه التِّرْمذيُّ[٨] موصولًا بلفظِ: «خيرُ نسائها مريمُ، وخيرُ نسائها فاطمةُ».

---

(١). في "قضاء الأَرَب" (ص٢٨، و٣٠).

(٢). منهم زكريّا الأنصاريُّ في "أسنىٰ المطالب" (٣/ ١٠٣)، والرمليُّ في "نهاية المحتاج" (٦/ ١٧٩).

(٣). هٰذا الخلافُ في تفضيل فاطمةَ رضي الله تعالىٰ عنها لا يختصُّ عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها فقط، بل هو حاصلٌ في حقِّ خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها أيضًا. انظر "قضاء الأَرَب" للسُّبْكيِّ (ص٢٢٨).

(٤). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨١٤).

(٥). في "قضاء الأَرَب" (٢٢٨-٢٣٠).

(٦). (٨/ ٦٤ برقْم ٦٢٨٦) من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

وهو في "صحيح مسلمٍ" (٧/ ١٤٢) أيضًا.

(٧). رواه الحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده"، كما ذكره الهيثميُّ في "بغية الباحث" (٢/ ٩٠٩ برقْم ٩٩٠)، وابن حجرٍ في "المطالب العالية" (١٦/ ١٦٧ برقْم ٣٩٥٣)، وقال ابن حجرٍ: «هٰذا مرسلٌ صحيح الإسناد».

(٨). كذا نقله الشارح من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨١٤).

=

قال الحافظ ابنُ حجرٍ[١]: «والمرسَل يفسِّر المتَّصِل».

(**يليهما**)، أيْ خديجةَ وعائشةَ، في الأفضليّةِ - (**حَفْصَةُ**) بنتُ عمرَ بن الخطّاب.[٢]

(**فالبَوَاقي**)، أيْ بَوَاقي أزواجه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، سواءٌ.[٣]

وهنّ: سَوْدَةُ بنتُ زَمْعَةَ،[٤] وزينبُ بنتُ خُزَيمةَ،[١] وأمُّ سلمةَ، وزينبُ بنتُ جَحْشٍ،[٢] وجُوَيْرِيَةُ بنتُ الحارث،[٣] ورَيْحانَةُ،[٤] وأمُّ حَبِيبةَ،[٥] ومَيْمُونَةُ، وصَفِيَّةُ.[٦]

وقد أخذه السيوطيّ من قول ابن حجرٍ في "المطالب العالية" (١٦/ ١٦٧): «وقد أخرجه التِّرْمِذيُّ من طريق عروةَ، عن عبد الله بن جعفرٍ، عن عليٍّ رضي الله تعالى عنهم، بلفظ: «خير نسائها مريمُ، خير نسائها فاطمةُ»».

والحديث رواه التِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٦/ ١٧٩ برقْم ٣٨٧٧) منَ الطريق المذكورةِ، ولفظُه: «خير نسائها خديجةُ»، وليس فيه ذكرُ فاطمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، وقد وضعه في باب "فضل خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها".

وقال التِّرْمِذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

والحديث قد رواه البخاريُّ (٤/ ١٦٤ برقْم ٣٤٣٢)، و"مسلمٌ" (٧/ ١٣٢)، من طريق عبد الله بن جعفرٍ به، مثلَ لفظ التِّرْمِذيّ.

وانظر "تحفة الأشراف" للمِزّيّ (٧/ ٦١-٦٢).

(١). في "المطالب العالية" (١٦/ ١٦٧).

(٢). مال إليه التقيُّ السُّبْكيُّ في "قضاء الأَرَب" (ص٢٣٥).

(٣). قال التقيُّ السُّبْكيُّ في "قضاء الأَرَب" (ص٢٣٥): «هنّ متقارباتٌ في الفضل، ولا يعلم حقيقة ذٰلك إلّا اللهُ».

فالمراد بكونهنّ سواءً عندنا - أنّنا لا نعلم تفضيل بعضهنّ علىٰ بعضٍ؛ لجهلنا بحقيقة الحال، لا أنّهنّ سواءٌ في نفس الأمر، بل يجوز أن يكون بينهنّ تفاضلٌ يعلمه الله تعالىٰ.

(٤). هي سودةُ بنت زمعةَ بنِ قيسِ بن عبد شمسِ بن عبد وُدٍّ، القرشيّةُ العامريّةُ، زوجُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأمُّ المؤمنين. تُوُفِّيت في آخر خلافةِ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، وكان آخرُها سنةَ ثلاثٍ وعشرين، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٦٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٥٠٥-٥٠٨).

(١). هي زينبُ بنت خزيمةَ بن الحارث بن عبد الله بن عمرٍو، العامريّةُ الهلاليّةُ، يُقال لها: أمُّ المساكين؛ لأنّها لكثرة إطعامها المساكينَ وصدقتِها عليهم، زوجُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأمُّ المؤمنين. تُوُفِّيت سنةَ ثلاثٍ، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٥٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ١٢٩).

(٢). هي زينبُ - وكان اسمها بَرَّةَ - بنتُ جحشِ بنِ رِئَابِ بن يَعْمَرَ بنِ صبيرةَ، الأسديّةُ: أسدَ خزيمةَ، ابنةُ عمّة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأمّ المؤمنين، زوّجها الله تعالىٰ من فوق سمٰواته، العابدةُ، وكانت تعمل بيدها وتتصدّق؛ فكانت أوّلَ نساء النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لحوقًا به، وفضائلها كثيرةٌ. تُوُفِّيت سنةَ عشرين، أو إحدىٰ وعشرين، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤٨٩-١٨٥٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٤١٧-٤٢٢).

(٣). هي جُوَيْرِيَةُ - وكان اسمها بَرَّةَ - بنتُ سيّد بني المصطلِق: الحارثِ بن أبي ضِرَارِ بن حبيبِ بن عائذٍ، الخزاعيّةُ المصطلِقيّةُ، زوج النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأمُّ المؤمنين، العابدةُ. تُوُفِّيت سنةَ خمسين، أو ستٍّ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٠٤-١٨٠٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٥٦-٥٨).

(٤). هي ريحانةُ بنتُ شمعونَ بنِ زيدِ بن عمرِو بن خنافةَ أو قنافةَ، القُرَظيّةُ، قيل إنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم تزوّجها، والأكثر علىٰ أنّها سُرِّيّةٌ. تُوُفِّيت سنةَ عشرٍ، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٤٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٤٠٢-٤٠٤).

(٥). هي رملةُ بنتُ أبي سفيانَ: صخرِ بن حربِ بن أميّةَ بنِ عبد شمسٍ، أمُّ حبيبةَ، القرشيّةُ الأُمويّةُ، زوجُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأمُّ المؤمنين، منَ السابقين الأوّلين، وهاجرت إلىٰ الحبشة، وهناك خطبها النجاشيّ للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فتزوّجها. تُوُفِّيت سنةَ أربعٍ وأربعين، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٤٣-١٨٤٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٣١٥-٣١٦).

(٦). هي صفيّةُ بنتُ حُيَيِّ بن أخطبَ بنِ شعبةَ بنِ ثعلبةَ، الإسرائيليّةُ، من ذرّيّة هارونَ بنِ عمرانَ عليه السلامُ، وزوجُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأمُّ المؤمنين، كانت حليمةً عاقلةً فاضلةً. تُوُفِّيت سنةَ خمسين، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٧١-١٨٧٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٥٣٣-٥٣٩).

فجملتهنّ مع تلك الثلاثِ – اثنتا عشْرَةَ، اختارهنّ الله تعالىٰ لنبيّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ورَضِيهُنَّ له أزواجًا في الدنيا والآخرة، وأنزل الله في شأنهنّ ما أنزل، من إيتائهنَّ أجرَهنَّ مرّتين، وكونِهنّ لَسْنَ كأحدٍ منَ النساء،(١) إلىٰ غير ذٰلك من فضائلهنّ.

وذكر جماعةٌ أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عقد علىٰ سبعٍ، ولم يدخل بهنّ،(٢) فيَخرجْنَ من هٰؤلاء من حيثُ وَصفُهنّ بـ(أمّهات المؤمنين)، وغيرِه. والله أعلم.

(**وآخِرُ الصِّحاب**) رضي الله تعالىٰ عنهم (**باتّفاقٍ**) بين العلماء (**موتًا**) مطلقًا – (**أبو الطُّفَيلِ**) عامرُ بن واثِلةَ الليثيُّ.(٣)

جزم بذٰلك مسلمُ بن الحجَّاج،(٤) والزبيريُّ،(٥) والمِزِّيُّ،(٦) وابنُ مَنْدَةَ،(٧) في آخَرين.(١)

---

(١). وذٰلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [الأحزاب: ٣١ – ٣٢].

(٢). نصّ علىٰ أنهنّ سبعٌ – التقيُّ المقريزيُّ في "إمتاع الأسماع" (٦/ ٢٤).

وقد تتبّعت ما ذُكِر في ذٰلك، فوجدتُهم ذكروا عددًا كثيرًا، أكثرَ من سبعٍ، في خلافٍ شديدٍ، ورواياتٍ مضطربةٍ، ولم أرَ من درس تلك الرواياتِ، فحقّق هٰذه المسألةَ. والله أعلمُ.

(٣). حكىٰ الإجماع علىٰ ذٰلك الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ١٢٠١)، وابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٩/ ٣٩٠).

(٤). في "صحيحه" (٧/ ٨٤).

(٥). يعني مصعبَ بنَ عبدِ الله الزبيريَّ، رواه عنه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦١٨).

وهو مصعبُ ابنُ أمير اليمن: عبدِ الله بن مصعبِ بن ثابتِ بن الخليفة: عبد الله بن الزبير، أبو عبد الله، القرشيُّ الأسديُّ الزبيريُّ، المدنيُّ، نزيلُ بغدادَ، أحدُ وجوه قريشٍ في زمانه، الأخباريُّ، النسّابةُ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٣٠–٣٢).

(٦). في "تهذيب الكمال" (١٤/ ٨١).

(٧). هو أبو زكريّا بنُ مَنْدَهْ، حكاه عنه السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٧٥).

وهو يحيىٰ بنُ عبدِ الوهّاب بن محمّدِ بن إسحاقَ بنِ محمّد بن يحيىٰ بنِ مَنْدَهْ، أبو زكريّا، العَبْديُّ مولاهمُ، الأصبهانيُّ، الحافظُ الكبيرُ، صاحبُ التصانيف. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ أوِ اثنتي عشْرةَ وخمسِمِائةٍ.
=

(**وهو**)، أيْ أبو الطُّفَيل، (**آخِرُ**) من تُوُفِّيَ (**بمكّةَ**) المكرَّمةِ، وذٰلك سنةَ مِائةٍ منَ الهجرة، كما قاله مسلمٌ في "صحيحه"،[٢] والحاكم في "المستدك".[٣]

وقيل إنّه تأخَّر عنِ المِائة، فقال مُصْعَبٌ الزبيريُّ: «سنةَ اثنتين ومِائةٍ».[٤]

وابنُ حِبَّانَ[٥] وابنُ مَنْدَةَ[٦]: «سنةَ سبعٍ ومِائةٍ».

وقال جريرُ بن حازمٍ[٧]: «كنت بمكّةَ سنةَ عشرٍ ومِائةٍ، فرأيت جَنازةً، فسألت عنها، فقالوا: هٰذا أبو الطُّفَيل».[٨]

وصحّحه الحافظ الذهبيّ.[٩]

وفي "مسلمٍ"[١٠] عن أبي الطُّفَيل: «رأيت رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وما علىٰ وجه الأرض رجلٌ رآه غيري».

انظرِ "التحبير" لتلميذه بالإجازة أبي سعدٍ السمعانيّ (٢/ ٣٧٨-٣٨٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٣٩٥-٣٩٦).

(١). منهمُ ابن قتيبةَ في "المعارف" (ص٣٤١)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢٠٦٧)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ٤١)، والذهبيّ في "السير" (٣/ ٤٦٧).

(٢). (٧/ ٨٤).

(٣). لم أجدْه من قول الحاكم، لٰكنّه رواه في "المستدرك" (٣/ ٦١٨) عن خليفةَ بنِ خيّاطٍ، وهو في "الطبقات" له (ص٤٨٨).

(٤). رواه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦١٨).

(٥). في "الثقات" (٣/ ٢٩١).

(٦). هو أبو زكريّا بنُ مَنْدَهْ، ذكره عنه العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٢٩).

(٧). هو جريرُ بن حازمِ بن زيدِ بن عبد الله بن شجاعٍ، أبو النضر، الأزديُّ العَتَكيُّ، البصريُّ، من صغار التابعين، العالم، الثقةُ، خرّج حديثه الشيخانِ. تُوُفِّيَ سنةَ سبعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٩٨-١٠٣).

(٨). رواه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢٠٦٧ برقْم ٥١٩٤).

(٩). في "السير" (٣/ ٤٧٠)، وفي "تاريخ الإسلام" (٢/ ١٢٠٢).

(١٠). (٧/ ٨٤).

(**وقيل**)، أيْ وقال ابنُ أبي داودَ[١]: «آخِرُ من تُوُفِّيَ (**فيها**)، أيْ في مكّةَ المكرَّمةِ، (**جابرُ**) بن عبد الله الأنصاريُّ رضي الله تعالىٰ عنهما».[٢]

قال المصنِّف[٣]: «والمشهور: وفاتُه بالمدينة».

وقيل: ابنُ عمر.

وهو منقولٌ عن قتادةَ،[٤] وأبي الشيخِ بن [حَيَّانَ].[٥]

[١٥٠/أ] وكانت سنةَ أربعٍ / أو ثلاثٍ وسبعين.[٦]

وآخِرُ من تُوُفِّيَ (**بطَيْبَةَ**)، أيِ المدينةِ المنوَّرةِ، علىٰ ساكنها أفضل الصلاةِ وأزكىٰ السلامِ - (**السائبُ**) بن يزيدَ،[٧] سنةَ ثمانين، وقيل: ستٍّ وثمانين، وقيل: إحدىٰ وتسعين.[٨]

---

(١). هو عبدُ الله ابنُ الحافظِ أبي داودَ: سليمانَ بنِ الأشعث بن إسحاقَ بن بَشِيرٍ، أبو بكرٍ، الأزديُّ، السِّجِستانيُّ، ثمّ البغداديُّ، الفقيهُ، الحافظُ، صاحب التصانيف، منها كتاب "المصاحف". تُوُفِّيَ سنةَ ستَّ عشرةَ وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٢٩/ ٧٧-٩١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٢٢١-٢٣٧).

(٢). حكاه العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٠).

(٣). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢١).

(٤). رواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٣٤٨-٣٤٩).

(٥). في "الأصل": (حبّانَ)، بالباء الموحَّدة من أسفلَ، وهو تصحيفٌ.

والنقل في "تاريخه"، حكاه العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٠).

وهو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ، أبو محمّدٍ، الأصبهانيُّ، لقبُه (أبو الشيخ)، الحافظُ، صاحب التصانيف، منها "طبقات المحدّثين بأصبهانَ". تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وستّين وثلٰثِمِائةٍ. انظر "أخبار أصبهانَ" لتلميذه أبي نُعيمٍ (٢/ ٩٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٢٧٦-٢٨٠).

(٦). انظر هٰذين القولين في "الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ٣٠٢)، ونسب إلىٰ الجمهور الجزمَ بأنّه تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ. وفي المسألة أقوالٌ أخرىٰ.

(٧). قاله ابن أبي داودَ، انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٢١٢).

(٨). انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ١٧٠). وفي المسألة أقوالٌ أخرىٰ.

(**أو**) آخرُ من تُوُفِّيَ بطَيْبَةَ (**سهلُ**) بن سعدٍ الأنصاريُّ،[١] سنةَ ثمانٍ وثمانين.[٢]
وهٰذا قول [ابنِ][٣] المدينيِّ،[٤] وابنِ مَنْدَةَ،[٥] وابنِ حِبَّانَ،[٦] وابنِ قانعٍ،[٧] في آخَرِين.[٨]
بل ادّعىٰ بعضهم[٩] نفيَ الخلاف. وتقدّم أنّ جابرًا تُوُفِّيَ بها.[١٠]

---

(١). قاله الزهريُّ، انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٥٠٠)، وإبراهيمُ بن المنذر، رواه عنه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٣١٣ برقْم ٣٢٩٨).

(٢). قاله البخاريُّ، ورواه في "التاريخ الكبير" (٤/ ٩٨) عن أبي نعيمٍ، هو الفضلُ بن دكينٍ. وتبعهما غيرُ واحدٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ١٩٠).

وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ١٣١٣): «اتّفقوا علىٰ أنّه مات سنةَ إحدىٰ وتسعين، إلّا ما ذكر أبو نعيمٍ والبخاريُّ».

(٣). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٤). رواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٤-٢١٥ برقْم ٨٣).

(٥). هو أبو زكريّا بنُ مَنْدَهْ، قاله العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٣٢).

(٦). في "الثقات" (٣/ ١٦٨).

(٧). هو عبدُ الباقي بنُ قانعِ بن مرزوقِ بن واثقٍ، أبو الحسين، الأُمويُّ مولاهمُ، البغداديُّ، كثيرُ الحديث، متكلَّمٌ في حفظه، وهو صاحب "معجم الصحابة". تُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ وخمسين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٢٦-٥٢٧)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٥٠-٥٢).

(٨). منهمُ الواقديُّ، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٥/ ٣٧٦)، والفلّاسُ، انظر "رجال البخاريّ" للكَلَاباذيّ (١/ ٣٢٥)، وابنُ أبي خيثمةَ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٥٩)، وابنُ مَنْجُويَهْ في "رجال مسلمٍ" (١/ ٢٥٥).

وانظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٤٨).

(٩). هو ابنُ سعدٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ١٩٠).

والسياق في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٣٧٦) يحتمل أنّ نافي الخلافِ هو شيخُه الواقديُّ، والله أعلمُ.

(١٠). رواه البغويُّ في "معجم الصحابة" (١/ ٤٦٨ برقْم ٤٤٨) عن قتادةَ.

قال البغويُّ: «وهٰذا عندي وهمٌ، وآخرُ من مات بالمدينة سهلُ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

=

قال العراقيُّ[١]: «وقد تأخَّر عنِ الثلاثةِ محمودُ بن الرَّبيع،[٢] الذي عَقَل المَجَّةَ،[٣] وتُوُفِّيَ بها سنةَ تسعٍ وتسعين؛[٤] فهو إذًا آخرُ الصحابة موتًا بها».

و(**أنسُ**) بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه آخِرُهم موتًا (**ببصرةَ**)،[٥] سنةَ ثلاثٍ، أوِ اثنتين، أو إحدىٰ وتسعين.[٦]

(**و**)عبدُ الله: (**ابنُ أبي أَوْفَىٰ**) رضي الله تعالىٰ عنهما (**حُبِس**)، أيْ تُوُفِّيَ، (**بكوفةَ**)، وهو آخِرُ من تُوُفِّيَ بها منهم،[٧] سنةَ ستٍّ، أو سبعٍ، أو ثمانٍ وثمانين،[١] وهو آخِرُ من تُوُفِّيَ من أهل بَيعة الرِّضوان.[٢]

وسببُ ذٰلك الوهمِ أنّ قتادةَ يرىٰ أنّ سهلًا رضي الله تعالىٰ عنه قد مات في مصرَ، انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ٩٣٣). وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٤/ ٥٠١): «ويَحتمِل أن يكون وهمًا، والصواب أنّ ذٰلك ابنُه العبّاسُ».

وانظر "تلقيح فهوم أهل الأثر" لابن الجوزيّ (ص٣٢٤).

(١). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٣٣).

وانظرِ "الصارمَ المُنكِيَ" لابن عبد الهادي (ص١٢٥).

(٢). هو محمودُ بن الرَّبيع بن سُرَاقةَ بنِ عمرِو بن زيدٍ، أبو محمّدٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، من صغار الصحابة، عقل عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مجّةً مجّها في وجهه وهو ابن خمس سنين. تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وتسعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٧٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ٦٤-٦٥).

(٣). انظر حديث المجّة في "صحيح البخاريّ" (١/ ٢٦)، و"صحيح مسلمٍ" (٢/ ١٢٧).

(٤). انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ٦٥).

(٥). قاله ابن المدينيّ، رواه عنه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٤-٢١٥ برقْم ٨٣).

(٦). انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٢٥٣-٢٥٤).

وقيل في تأريخ وفاته غيرُ ذٰلك.

(٧). قاله قتادة، رواه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٢/ ٣٦٥-٣٦٦).

وانظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٨٤).

(**وقيل:**) آخِرُ من مات بالكوفة (**عمرُو**) بن حُرَيثٍ،[٣] بناءً علىٰ أنّ موته سنةَ ثمانٍ وتسعين،[٤] والأشهر أنّه سنةَ خمسٍ وثمانين.[٥]

(**أو**)، أيْ وقال ابن المدينيّ: «آخِرُ من مات بها (**أبو ∴ جُحَيفةَ**)».[٦]

قال المصنِّف[٧]: «والأصحّ الأوّل؛ لأنّ أبا جُحَيفةَ مات سنة ثلاثٍ وثمانين».[٨]

---

(١). انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ٩٥٠-٩٥١)، وكان صحّح قبل ذٰلك (٢/ ٩١٨) أنّه تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين.

(٢). قاله الذهبيُّ في "العبر" (١/ ٧٤)

(٣). هو عمرُو بن حُرَيثِ بن عمرِو بن عثمانَ بنِ عبد الله، أبو سعيدٍ، القرشيُّ المخزوميُّ، نزيلُ الكوفة، من صغار الصحابة، رُوِي أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مسح رأسه، ودعا له بالبركة. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثمانين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١١٧٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٧١٠).

(٤). أرّخه محمّدُ بن الحسن الزعفرانيُّ، رواه عنه الخطيب في "المتّفق والمفترق" (٣/ ١٦٩١ برقْم ١٢٠٠).

وعلّق كونَه آخرَ الصحابة موتًا بالكوفة علىٰ ذٰلك - العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٣٧)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٣).

(٥). انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٣٥٨)، فقد ذكر أنّ القول بوفاته سنةَ ثمانٍ وتسعين لم يثبت.

(٦). رواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٤-٢١٥ برقْم ٨٣).

وأبو جُحَيفةَ هو وهبُ بن عبد الله بن مسلمِ بن جُنَادةَ بنِ جُندُبٍ، أبو جُحَيفةَ، العامريُّ السُّوَائيُّ، نزيلُ الكوفة، وهو وهبُ الخير، ووهبُ الله، صحابيٌّ صغيرٌ، صحِب عليّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، رُوِي من زهده أنّه كان لا يأكل ملءَ بطنه. مختلَفٌ في تاريخ وفاته، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦١٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٥/ ٤٨-٤٩).

(٧). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢١).

(٨). أرّخه في تلك السنة ابنُ زَبْرٍ في "تاريخ مولد العلماء ووَفَيَاتهم" (١/ ٢٠٦).

وقال الذهبيّ في "السير" (٣/ ٢٠٣): «الأصحّ أنّه مات في سنة أربعٍ وسبعين».

(**والشامُ**) آخِرُ من مات (**فيها**) منَ الصحابة - (**صَوَّبوا**)، أيِ العلماءُ - أبو أُمَامةَ (**الباهليُّ**) صُدَيُّ بن عجلانَ.[١]

وهٰذا منقولٌ عنِ الحسن البصريِّ،[٢] وابنِ عُيَيْنَةَ.[٣]

(**أو**) عبدُ الله: (**ابنُ بُسْرٍ**) المازِنِيُّ.[٤]

وهٰذا منقولٌ عن كثيرين.[٥]

وصحّحه المصنِّف في "التدريب"،[٦] خلافَ صنيعِه هنا.

قال: «ومات سنةَ ثمانٍ وثمانين، وقيل: ستٍّ وتسعين،[٧] وهو آخِرُ من مات ممّن صلّىٰ للقبلتين،[٨] وأمّا أبو أمامة فوفاته سنةَ ستٍّ وثمانين، أو إحدىٰ وثمانين».[٩]

---

(١). هو صُدَيُّ بن عجلانَ، واختُلِف في سياق نسبه بعد ذٰلك، أبو أمامةَ، الباهليُّ، نزيلُ حمصَ، صحابيٌّ جليلٌ، روىٰ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كثيرًا. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ أو ستٍّ وثمانين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦٠٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٥/ ١٦-١٧).

(٢). حكاه عنه العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٤).

(٣). حكاه عنه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٧٣٦).

(٤). هو عبدُ الله بنُ بُسْرٍ، أبو بُسْرٍ، أو أبو صفوانَ، المازنيُّ، من مازنِ بن منصورٍ، صحابيٌّ جليلٌ، صلّىٰ إلىٰ القبلتين. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين، أو ستٍّ وتسعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٧٤)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٨٢).

(٥). انظرِ "الاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٧٦٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٣٩٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ٣٨، و٣٩).

(٦). (٢/ ٨٢٢).

(٧). انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٨٢).

(٨). انظر "معرفة الصحابة" لأبي نعيمٍ (٢/ ١٥٩٥)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٥٤).

(٩). حكىٰ الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ١٠٢٣) القولَ الأوّل عن جماعةٍ، ثمّ وصف القول الثانيَ بأنّه شاذٌّ.

وحكىٰ الخليليُّ[١] القولين بلا ترجيحٍ.

ثمّ قال[٢]: «وروىٰ بعض أهل الشامِ أنّه أدرك رجلًا بعدهما يقال له (الهَدَّارُ)،[٣] رأىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وهو مجهولٌ».

---

(١). في "الإرشاد" (١/ ٤٤٠).

(٢). القائل هو الخليليُّ. علىٰ أنّ النقل لا يزال مستمرًّا من "تدريب الراوي".

وفي دعوىٰ تأخُّر الهدّار عن أبي أمامةَ وعبد الله بن بُسْرٍ رضي الله تعالىٰ عنهما - نظرٌ؛ فإنّه لا تُعرَف سنةُ وفاته.

والحديث الذي يُروىٰ عنه - وسيأتي تخريجُه - فيه قصّةٌ له مع العبّاس: الِابن الأكبر للخليفة الوليد بن عبد الملك. وقد وُلِد الوليد بنُ عبد الملك سنةَ خمسٍ وأربعين، كما يؤخذ من "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١١٨٥)؛ فيجوزُ من غير استبعادٍ أن يكون مولدُ العبّاس سنةَ خمسٍ وستّين، ثمّ تكونَ قصّته مع الهدّار بعد تمييزه، أو بعد بلوغه، في سنةِ ثمانين مثلًا، وقد غزا العبّاس هٰذا الرومَ سنةَ ثمانٍ وثمانين، رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٦/ ٤٤١).

فإذا جاز ذٰلك، جاز أن يكون الهدّارُ تُوُفِّي بعد ذٰلك بقليلٍ، في أوائل عَقد الثمانينَ مثلًا؛ فلا يلزم أن يكون متأخِّرًا عن أبي أمامةَ وعبد الله بن بُسْرٍ. والله تعالىٰ أعلمُ.

(٣). هو هدّارٌ، الكِنَانيُّ، الحمصيُّ. ذكره بالصحبة، وروىٰ عنه - شُقَيْرٌ مولىٰ العبّاس بن الوليد بن عبد الملك بن مروانَ، رواه محمّدُ بنُ عوفٍ الطائيُّ، عن أبيه. قال ابن السكن: «لا يُروىٰ إلّا من هٰذا الوجهِ». وقال ابن مَنْدَهْ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ». انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١١/ ٢١٤-٢١٥).

ومحمّدُ بنُ عوفٌ ثقةٌ حافظٌ، انظر "تقريب التهذيب" (ص٤٣٥).

ولم أجد من ترجم لأبيه، لٰكن روىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٥/ ٤٩) في ترجمة ابنه، أنّ المعافىٰ بنَ عمرانَ قال له: «أمَا إنّ أباك كان من إخواننا، وكان ممّن يكتب معنا الحديث والعلم، والذي كان يُشْبِهك أن تتبع ما كان عليه والدُك».

وشُقَيْرٌ ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٤/ ٣٤٩-٣٥٠)، وترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٣/ ١٢٨-١٣٠)، ولم يذكر أحدًا روىٰ عنه غيرَ عوفِ بن سفيانَ الطائيِّ، راوي هٰذا الحديثِ؛ فهو مجهول الحال.

فالإسناد إلىٰ الهدّار لا يثبت، ولذٰلك قال عنه الخليليُّ في "الإرشاد" (١/ ٤٤٠): «مجهولٌ».

وقيل: آخرهم بالشام وَاثِلَةُ بن الأسقع.(١)

وموته بدمشقَ، أو ببيت المقدِس، أو بحمصَ، سنةَ خمسٍ، أو ستٍّ، أو ثلاثٍ وثمانين.(٢)

[١٥٠/ب] (و)آخِرُهم موتًا (لدىٰ)، أيْ في، (مِصْرَ) عبدُ الله: (ابنُ) الحارثِ بن (جَزءٍ) / الزُّبَيديُّ.(٣)

مات بها سنةَ خمسٍ، أو ستٍّ، أو سبعٍ، أو ثمانٍ، أو تسعٍ وثمانين.(٤)

قال المصنِّف(٥): «وكانت وفاته بسَفْطِ القُدُور، وتُعرَف الآنَ بـ(سَفْطِ أبي ترابٍ).(٦)

---

(١). كذا نقله السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢٢) عن أبي زكريّا بنِ مَنْدَهْ.

وقد نقل العراقيّ كلام أبي زكريّا في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٥)، وليس فيه أنّ واثلةَ رضي الله تعالىٰ عنه آخرُ من مات بالشام، بل أنّه آخر من مات بدِمشقَ خصوصًا، وذكر سائر بلدان الشام وآخرَ من مات فيها منَ الصحابة.

وقد نصّ علىٰ أنّه آخر من مات بدمشقَ خصوصًا جماعةٌ، منهم قتادةُ، كما رواه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٢/ ٣٦٥-٣٦٦)، والواقديُّ، ذكره الحافظ ابن حجرٍ في "الإصابة" (١١/ ٣٠٥).

(٢). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٥٥).

(٣). قاله ابن عيينةَ وابن المدينيّ وأبو زكريّا بنُ مَنْدَهِ، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٨٨-٨٩).

وقاله كذٰلك ابنُ حبّانَ في "مشاهير علماء الأمصار" (ص٥٧)، وابن الجوزيّ في "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص٣٢٤)، والذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٣/ ٣٨٧).

وهو عبدُ الله بنُ الحارث بن جَزْءِ بن عبد الله بن مَعْدِيْكَرِبَ، أبو الحارث، الزُّبَيديُّ، نزيلُ مِصرَ، من صغار الصحابة، وآخر من تُوُفِّيَ منهم بمِصرَ. تُوُفِّيَ سنةَ بضعٍ وثمانين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٨٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٩٩-١٠٠).

(٤). انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٨٣).

وذكر الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٣/ ٣٨٨) أنّ الأصحّ والأشهر أنّه تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وثمانين.

(٥). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢٢-٨٢٣).

(٦). سَفْطُ القُدُور: قريةٌ بأسفلِ مصرَ، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويِّ (٣/ ٢٢٤).

وذكر الزَّبيديُّ - وهو نزيلُ مصرَ - سَفْطَ القُدُور في "تاج العروس" (١٩/ ٣٥٢)، ثمّ قال: «وهي المعروفة الآنَ بـ(سَفْط عبد الله) بالغربيّة، وبها تُوُفِّيَ عبدُ الله بنُ جَزْءٍ الزُّبَيديُّ، آخِرُ من مات منَ =

وقيل باليمامة.

وقيل: إنّه شهد بدرًا،[١] ولا يصحّ؛ فعلىٰ هٰذا هو آخِر البدريّين».

(و)سَلَمةُ (**ابن الأكوعِ**)[٢] رضي الله تعالىٰ عنه (**بَدَا**)، أيْ آخرُهم موتًا بالبادية. كذا قاله أبو زكريّا بنُ مَنْدَةَ.[٣]

لٰكنْ قال جمعٌ[٤] – منهمُ المصنّف[٥] –: «الصحيح أنّه مات بالمدينة، سنةَ أربعٍ وسبعين، وقيل: أربعٍ وستّين».

(**والحَبرُ**) عبدُ الله بنُ عبّاسٍ آخِرُهم موتًا (**بالطائف**.[١]

الصحابة بمصرَ، وقبره ظاهرٌ يُزار، زُرتُه مِرارًا، رضي الله تعالىٰ عنه». ثمّ ذكر سَفْطَ أبي ترابٍ، وأنّه في السَّمَنُّوديّة، وهي في الغربيّة أيضًا.

(١). روىٰ هٰذين القولين ابنُ مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة"، عن شيخه أبي سعيدِ بنِ يونُسَ، انظر "أسد الغابة" (٣/ ١٠٠)، وقال ابن الأثير: «وعندي في قول ابنِ مَنْدَهْ إنّه شهد بدرًا وإنّه قُتِل باليمامة – نظرٌ».

وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٦/ ٧٦) إنّه خبْطٌ فاحشٌ منِ ابن مَنْدَهْ، ثمّ قال: «أظنّه في حقّ عمّه مَخْمِيَةَ».

(٢). هو سلمةُ بنُ عمرِو بن الأكوع: سنانِ بن عبد الله بن قُشَيرٍ، واشتَهَر بالنسبة إلىٰ جدّه، أبو إياسٍ، الأسلميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، شهد الحديبيَة، فبايع تحت الشجرة مرّتين، وكان منَ الشجعان، يسبق الفرس عَدْوًا. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين، وقيل غيرُ ذٰلك، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٣٩–٦٤٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٤٢٠–٤٢١).

(٣). في جزءٍ له في آخر من مات منَ الصحابة، انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٠١)، و"التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ٩٣٩).

(٤). رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٢١٤) عن إياسِ بن سلمةَ بنِ الأكوع، وقاله ابن حبّانَ في "مشاهير علماء الأمصار" (ص٢٠)، والعراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٧–١٥٨)، وابن حجرٍ في "الإصابة" (٤/ ٤٢١).

(٥). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢٣).

و)النابغةُ (**الجَعْديُّ**)[٢] آخِرُهم موتًا (**بأصبهانَ**).

قاله أبو الشيخِ وأبو نعيمٍ.[٣]

(**وقَضَىٰ**)، أيْ مات، (**الكِنْديُّ. العُرْسُ**) بنُ عَمِيرةَ،[٤] أيْ: آخِرُ من تُوُفِّيَ (**في جَزِيرةٍ**)، أيْ جَزِيرةِ ابنِ عُمَرَ، بلدةٍ شَمَاليَّ المَوْصِل.[٥]

---

(١). انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ٩٤٣)، و"شرح التبصرة والتذكرة" له (٢/ ١٥٨)، و"المقنع" لابن الملقِّن (٢/ ٥٠٤).

(٢). النابغة لقبه، وقدِ اختُلِف في اسمه ونسبه، أبو ليلىٰ، العامريُّ الجعديُّ، الشاعرُ المشهورُ، عُمِّر طويلًا، حتّىٰ وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وعلىٰ خلفائه من بعدِه، حتّىٰ وفد علىٰ عبد الله بن الزبير رضي الله تعالىٰ عنهما، وقد بويع بالخلافة سنةَ أربعٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥١٤-١٥٢٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٥١٥-٥١٨).

(٣). كذا عزاه إليهما السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢٣).

وليس كذٰلك، وإنّما قالا إنّه مات بأصبهانَ، انظر "طبقات المحدّثين بأصبهانَ" لأبي الشيخ (١/ ٢٧٣)، و"أخبار أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (١/ ٧٣).

لٰكنْ لمّا كان قد عُمِّر حتّىٰ تأخّر موتُه، ولم يُعرَف مثلُ ذٰلك لأحدٍ ممّن نزل أصبهانَ منَ الصحابة، ظُنَّ أنّه آخرُ من بقي بها منَ الصحابة، كما ذهب إليه العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٤١-٩٤٢)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٨)، وابن الملقِّن في "المقنع" (٢/ ٥٠٤)، وقد أشار إلىٰ هٰذا التفصيلِ السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٩٢).

(٤). هو العُرْسُ بن عَمِيرةَ بنِ فروةَ بنِ زُرَارةَ بنِ الأرقم، الكِنْديُّ، له صحبةٌ، وروايتُه عند أهل الشام، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٦٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ١٤٤-١٤٥).

(٥). انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٢/ ١٣٨). وهي تقع اليوم في جنوب شرق تُرْكِيَا، قريبًا من حدودها مع سُورِيا، في شمال شرقِها، وهي قريبةٌ منَ العراق كذٰلك.

وقال ياقوتٌ: «وأحسب أنّ أوّل من عمّرها الحسن بن عمرَ بنِ خطّابٍ التغلبيُّ، وكانت له إمرةٌ بالجزيرة وذِكْرٌ قرابةَ سنةِ خمسينَ ومِائتين».

=

وآخِرُهم بفِلَسْطِينَ أبو أُبَيٍّ عبدُ الله بنُ أمِّ حَرَامٍ،(١) رَبِيبُ عبادةَ [بن](٢) الصامتِ.(٣)

وقيل: بدمشقَ،(٤) وقيل: ببيت المقدِس.(٥)

وآخِرُهم موتًا (**ببَرْقَةَ**(٦) **∴ رُوَيْفِعُ**) بن ثابتٍ الأنصاريُّ.(٧)

وقيل: بإفْرِيقِيَةَ.(١) وقيل: بأَنْطَابُلُسَ.(٢) وقيل: بالشام.(٣)

وعليه، فلم تكن عامرةً أيّامَ العُرس رضي الله تعالىٰ عنه، ولم أجد من سبق الشارحَ إلىٰ تعيين هٰذه الجزيرة بكونها جزيرةَ ابن عمرَ.

والأقرب أنّها الجزيرةُ المشهورةُ بين دجلةَ والفرات، وتُسمّىٰ جزيرةَ أقُور، وهي تشتمل علىٰ بلادٍ كثيرةٍ، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ (٢/ ١٣٤)، و"تاج العروس" للزَّبِيديّ (١٠/ ٤١٨).

ونقل الزَّبِيديّ عن أبي عبيدٍ أنّه قال: «وإذا أطلقتِ (الجزيرةُ)، ولم تضف إلىٰ العرب، فإنّما يُراد بها هٰذه».

(١). هو عبدُ الله بنُ عمرِو بن قيسِ بن زيدِ بن سَوَادٍ، أبو أُبيٍّ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، نزيلُ بيت المقدس، مشهورٌ بكنيته، وبنسبته إلىٰ أمّه: أمِّ حرامٍ بنت مِلْحانَ، ويُعرَف بـ(ربيب عبادةَ)، وهو ابنُ الصامت: زوجُ أمِّه، صلّىٰ مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم القبلتين، ثمّ عُمِّر، حتّىٰ روىٰ عنه صغار التابعين. رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٢٤٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ٣١٢).

(٢). زيادةٌ، ساقطةٌ منَ "الأصل"، يقتضيها السياقُ.

(٣). قاله أبو زَكريّا بنُ مَنْدَهْ في جزئه المذكورِ سابقًا، انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٠١).

(٤). حكاه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٧/ ٧٣)، قال: «وقيل إنّه مات بدمشقَ، وإنّ قبره بها، في مقبرة باب الصغير».

(٥). رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٧/ ٧٨) عن أبي الحسن بن سميعٍ.

(٦). بَرْقةُ: اسم صِقْعٍ كبيرٍ بين الإسكندريّة وإفريقيةَ، واسم مدينتها أنطابُلُسُ. انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويِّ (١/ ٣٨٨).

(٧). وهو رُوَيْفعُ بنُ ثابتِ بن سكنِ بن عَدِيِّ بن حارثةَ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، عِداده في المِصريّين، صحابيٌّ جليلٌ. ذُكِر أنّه تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٨٧-٨٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٣/ ٥٥٦).

ومات سنة ثلاثٍ وستّين، وقيل: سنة ستٍّ وستّين.[٤]

و(**الهِرْماسُ**) بن زيادٍ الباهليُّ[١] آخِرُهم موتًا (**باليمامة**)،[٢] سنةَ اثنتين ومِائةٍ أو بعدَها،[٣] كذا في "التدريب".[٤]

---

(١). قاله أبو زَكريّا بنُ مندهْ، ذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٠١)، وقال: «لا يصحُّ».

وإفريقِيَةُ: بلادٌ واسعةٌ، قِبالةَ جزيرة صِقِلِّيّةَ، وينتهي آخرها إلىٰ قِبالة جزيرة الأندلس، والجزيرتان في شمالِيِّها، فصِقِلِّيّةُ منحرفةٌ إلىٰ الشرق، والأندلس منحرفةٌ إلىٰ الغرب، وتمتدُّ جنوبًا إلىٰ الرمال التي في أوّلها بلادُ السودان. انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (١/ ٢٢٨)، و"تاج العروس" للزَّبِيديّ (٢٦/ ٢٩٣). فهي تبدأ من تونُس شرقًا، وتنتهي بطَنْجةَ غربًا، ومن البحر المتوسِّط شمالًا إلىٰ جنوب بلاد الجزائر، قبلَ مالي والنيجر. والله أعلمُ.

(٢). قاله الليث بن سعدٍ، ذكره العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٧). وسبق أنّ أَنْطابُلُسَ هي عاصمة بَرْقةَ.

ولذٰلك قال ابنُ البَرْقيِّ وابن يونُسَ إنّه مات ببَرْقةَ، حكاه عنهما ابن حجرٍ في "الإصابة" (٣/ ٥٥٦)، وصحّحه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٠١)، والمِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٩/ ٢٥٥).

(٣). نقله مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (٥/ ١٤) عنِ ابن السكن في "معرفة الصحابة".

وحكاه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٥٠٤)، والمِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٩/ ٢٥٥)، ثمّ ذكر أنّ موته ببَرْقةَ أصحُّ.

(٤). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٢٣)، والصواب أنّه تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ أو ستٍّ وخمسين، لا بضعٍ وستّينَ.

فقدِ اختلف العلماء في نقل عبارة أبي سعيدِ بن يونُسَ في تأريخ وفاته؛ فنقل ابن ماكُولَا في "إكمال التهذيب" (٥/ ١٤) والعراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٧) أنّه قال سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ، ونقل المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٩/ ٢٥٥) والذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٣/ ٣٦) وابن حجرٍ في "الإصابة" (٣/ ٥٥٦) والسيوطيُّ نفسُه في "حسن المحاضرة" (١/ ١٩٩) أنّه قال سنةَ ستٍّ وخمسينَ.

وقال صاحبُ "رياض النُّفوس في طبقات علماء القيروان" (١/ ٨٢) إنّ رُوَيفعًا رضي الله تعالىٰ عنه مات سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ، والظاهر أنّه أخذه منِ ابن يونُسَ، والله أعلمُ.

(**وقُبِض**)، أيْ تُوُفِّي، (**الفَضْلُ**) بنُ العبّاس[٥] (**بسَمْرَقَنْدَا**)،[٦] أيْ هو آخِرُ من مات منهم بها.[٧]

---

(١). هو الهِرماس بنُ زيادِ بن مالكِ بن عمرِو بن عامرٍ، أبو حُدَيرٍ، الباهليُّ، نزيل البصرة، من صغار الصحابة، لقي النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في حجّة الوداع. كان حيًّا سنةَ اثنتين ومِائةٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٤٨-١٥٤٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٦١٧)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٢٦٥).

(٢). قاله أبو زَكريّا بنُ مَنْدَهْ في جزئه المذكورِ، انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٠١).

(٣). روىٰ أبو زَكريّا بنُ مَنْدَهْ في الجزء المذكور عن عكرمةَ بنِ عمّارٍ قال: لقِيتُ الهِرماس بنَ زيادٍ رضي الله تعالىٰ عنه سنةَ اثنتين ومِائةٍ. انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٥٧)؛ يعني فيكون مات بعد ذٰلك، في ذٰلك العامِ أو بعدَه.

(٤). (٢/ ٨٢٣).

(٥). هو الفضل بن العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشمِ بن عبد منافٍ، أبو عبد الله، أو أبو محمّدٍ، أو أبو العبّاس، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، شهِد مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم فتح مكّةَ، وثبت معه يوم حُنينٍ، وشهِد غسله، فكان يصبّ الماء علىٰ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي في خلافة أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٦٩-١٢٧٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٨/ ٥٥٦-٥٥٨).

(٦). ضُبِطت في "الألفيّة" بتسكين الميم، وفتح الراء؛ لإقامة الوزن، وقال الفِيرُوزَباديُّ في "القاموس المحيط" (ص٤٢٠) إنّه لحنٌ، لٰكنْ تعقّبه الخَفَاجيُّ في "شرح الشفاء"، وقال الصاغانيُّ: «قد أُولِع أهل بغدادَ بإسكان الميم، وفتح الراء»، وقال المرتضىٰ الزَّبيديُّ إنّ أهل عصره لَهَجوا بذٰلك، انظر "تاج العروس" (٩/ ٧٤، و١٢/ ٢٣٨).

وسَمَرْقَنْدُ هي قَصَبةُ الصُّغْد، في بلاد ما وراء النهر، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٣/ ٢٤٦-٢٤٧)، و"بلدانَ الخلافة الشرقيّة" (ص٥٠٦-٥٠٨). وتقع اليوم في الجنوب الشرقيِّ من أُوزْبَاكِسْتَانَ.

(٧). كذا قال الشارح، وآخرُ ما قيل في وفاة الفضل رضي الله تعالىٰ عنه أنّه تُوُفِّي بطاعون عَمَواسَ، سنةَ سبعَ عشرةَ، انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (٨/ ٥٥٧-٥٥٨).

=

(و)آخِرُهم موتًا بخُرَاسانَ[١] بُرَيدةُ بن [الحُصَيب]،[٢] كذا قاله أبو زكريّا بنُ مَنْدَةَ.[٣]

قال العراقيّ[٤]: «وفيه نظرٌ؛ فإنّ وفاته سنةَ ثلاثٍ وسبعين،[٥] وقد تأخّر بعدَه أبو بَرْزَةَ الأسْلَميُّ،[٦] ومات بها سنةَ أربعٍ وسبعين».[٧]

والصواب أنّ الذي تُوُفِّيَ بسَمَرْقَنْدَ هو قُثَمُ بنُ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٦/ ٣٥٠)، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٥٧١). وكذٰلك قرّره العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٤٣)، وغيرُه.

(١). قال ياقوتٌ الحَمَويُّ في "معجم البلدان" (٢/ ٣٥٠): «خُرَاسانُ بلادٌ واسعةٌ، أوّلُ حدودها ممّا يلي العراقَ: جُوَينُ وبَيْهَقُ، وآخرُ حدودها مما يلي الهندَ: طَخَارِستانُ وغَزْنَةُ وسِجِسْتَانُ وكَرْمَانُ، وليس ذٰلك منها، إنّما هو أطراف حدودها، وتشتمل علىٰ أمّهاتٍ من البلاد، منها نَيْسابُورَ، وهَرَاةُ، ومَرْوٌ، وبلخٌ»، إلىٰ آخره. وتمتدُّ اليوم من شرق إيرانَ إلىٰ أجزاءٍ من غرب أَفْغَانِستانَ وجنوب تُرْكْمِنِستانَ، والله أعلمُ.

(٢). في "الأصل": (الخصيب) بالشين المعجمة، وهو تصحيفٌ.

(٣). في جزءٍ صنّفه في آخر من مات منَ الصحابة، نقله عنه العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٣٩)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٨).

(٤). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٤٠)، بتصرُّفٍ، وقد نقله الشارح من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٢٣).

(٥). كذا ذكره الشارح؛ تبعًا للسيوطيّ في "التدريب". وفي "التقييد والإيضاح": (وستّينَ)، وهو الصواب، وكذٰلك هو في "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٨).

(٦). هو نَضْلَةُ بن عُبَيدِ بن الحارث بن حِبَالِ بن دِعْبِلٍ، علىٰ الصحيح، أبو بَرْزَةَ، الأسلميُّ، نزيلُ البصرة، صحابيٌّ جليلٌ، أسلم قديمًا، وشهد عدّةَ مشاهدَ مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّيَ سنةَ ستّين، أو أربعٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٣٩٥، و١٦١٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٥٤٥-٥٤٦، و٥/ ٣١-٣٢).

(٧). كذا في "الأصل"؛ تبعًا للسيوطيّ في "التدريب". وفي "التقييد والإيضاح": (وستّين)، وهو الصواب، وكذٰلك هو في "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦١٠) مثلًا.

و(**في سِجِسْتانَ:**[١] **الأخيرُ**)، أيْ آخِرُهم موتًا بها، (**العَدَّا**)ءُ بن خالدِ بن [هَوْذَةَ][٢] رضي الله تعالىٰ عنه.[٣]

(**النوويُّ**) قال في "التقريب"[٤]: «(**ما عرفوا**) منَ الصحابة (**من شهدا ∴ بدرًا**)، أيْ غزوةَ بدرٍ، (**مع الوالد**)، أيْ أبيه، ([**إلّا**][٥] **مَرْثَدَا**)؛[٦] فإنّه حضرها هو، وأبوه: أبو مَرْثَدِ بنُ الحُصَينِ الغَنَويُّ[٧] رضي الله تعالىٰ عنهما».

(**و**)قال المصنِّف[١]: «أغربُ من هٰذا ما أخرجه (**البَغَويُّ**) في "معجم الصحابة"،[٢] إذ (**زاد**) علىٰ ذٰلك، وقال: حدّثنا ابنُ هانئٍ،[٣] ثنا ابن بُكَيرٍ،[٤] ثنا الليث، / عن يزيدَ بن [١٥١/أ]

---

(١). سِجِسْتانُ: بلادٌ واسعةٌ، انظر وصفَها في "بلدان الخلافة الشرقيّة" (ص٣٧٢) وما بعدَها. وتقع اليوم في غرب أَفْغانِسْتانَ وشرق إيرانَ، والله أعلمُ.

(٢). في "الأصل": (هودة) بالدال المهملة، وهو تصحيفٌ.

وهو العدّاء بن خالدِ بن هَوْذَةَ بنِ ربيعةَ بنِ عمرٍو، العامريُّ، نزيلُ البصرة، صحابيٌّ جليلٌ، أسلم بعد حنينٍ، فحسُن إسلامُه. عاش إلىٰ نحو سنة اثنتين ومِائةٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٣٧-١٢٣٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ١١٦-١١٧).

(٣). قاله أبو زكريّا بنُ مَنْدَهْ في جزئه المذكورِ، نقله منه العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٣٩)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٥٨).

(٤). (ص٣٧٩)، بتصرُّفٍ.

(٥). في "الأصل": (الأ)، وهو تصحيفٌ.

(٦). هو مَرْثَدُ بن أبي مَرْثَدٍ: كَنّازِ بن حُصَينِ بن يربوعِ بن طَرِيفٍ، الغَنَويُّ، حليفُ حمزةَ بنِ عبد المطّلب رضي الله تعالىٰ عنه، صحابيٌّ جليلٌ، شهِد بدرًا وأحدًا، وكان ينقُل المهاجرين من مكّةَ إلىٰ المدينة. قُتِل في غزوة الرَّجِيع، سنةَ ثلاثٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاسيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٨٣-١٣٨٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٣٦١-٣٦٢).

(٧). هو كَنّازُ بن حُصَينِ بن يربوعِ بن طَرِيفِ بن خَرَشَةَ، أبو مَرْثَدٍ، الغَنَويُّ، حليفُ حمزةَ بنِ عبد المطّلب، نزيلُ الشام، من كبار الصحابة وفضلائهم، شهد بدرًا والمشاهد كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي سنةَ اثنتي عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٧٥٤-١٧٥٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٢٠٠، و٥/ ٢٨٢-٢٨٣).

[أبي][٥] حَبِيبٍ، (**أنّ مَعْنَا**) بنَ يزيدَ بنِ [الأخنس][٦] السُّلَميَّ[٧] (**وأبَهُ**)، علىٰ لغة القصر،[٨] أيْ أباه: يزيدَ،[٩] (**وجدَّه**) [الأخنسَ]،[١٠] (**بالمعنىٰ**)، أيْ شَهِدوا كلُّهم غزوةَ بدرٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم».

قال ابنُ الجَوْزيِّ[١]: «ولا يُعلَم ذٰلك لغيرهم».

---

(١). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢٤).

(٢). وليس في القدر المطبوع منه.

(٣). هو إبراهيمُ بن هانئٍ، أبو إسحاقَ، النَّيْسابُوريُّ الأَرْغِيانيُّ، ثمّ البغداديُّ، صاحبُ الإمام أحمدَ، الفقيهُ، العابدُ، الثقةُ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وستّين ومِائتين. انظرِ "الجرح والتعديل" لتلميذه ابن أبي حاتمٍ (٢/ ١٤٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ١٧-١٨).

(٤). هو يحيىٰ بنُ عبد الله بنِ بُكَيرٍ، أبو زكريّا، القرشيُّ المخزوميُّ مولاهمُ، المِصريُّ، كان عالمًا، عارفًا بالحديث والأخبار والفقه. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريّ (٨/ ٢٨٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٦١٢-٦١٥).

(٥). زيادةٌ من "معجم الصحابة".

(٦). في "الأصل": (الأخنش) بالشين المعجمة، وهو تصحيفٌ.

(٧). هو معنُ بن يزيدَ بنِ الأخنس بن حَبيبِ بن جُرّةَ، أبو يزيدَ، السُّلَميُّ، الشاميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، بايع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. قُتِل سنةَ أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤٤٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ٢٩١-٢٩٢).

(٨). انظر "شرح ابن عَقِيلٍ" (١/ ٤٩-٥٠).

(٩). هو يزيدُ بن الأخنس بن حبيبِ بن جُرّةَ بنِ زِعْبٍ، أبو مَعْنٍ، السُّلَميُّ، الشاميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، بايع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي سنة أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٧٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٦٩٨-٦٩٩)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ٧٢٤).

(١٠). في "الأصل": (الأخنش) بالشين المعجمة، وهو تصحيفٌ.

وهو الأخنسُ بن حَبِيبِ بن زِعْبِ بن مالكٍ، السُّلَميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، بايع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٧٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٨٠-٨١).

قال[٢]: «ومن غريب ذٰلك امرأةٌ: لها أربعةُ إخوةٍ وعمّان شَهِدوا بدرًا، أخَوانِ وعمٌّ مع المسلمين، وأخَوانِ وعمٌّ مع المشركين، وهي أمُّ أبانَ بنتُ عتبةَ بنِ ربيعةَ،[٣] أَخَواها المسلمان: [أبو حذيفةَ][٤] بنُ عتبةَ،[٥] ومُصْعَبُ بن عُمَيرٍ،[١] والعمّ المسلم: مَعْمَرُ بن الحارث،[٢] وأَخَوَاها المشركان: الوليدُ بن عتبةَ،[٣] وأبو عَزِيزٍ،[٤] والعمّ المشرك شَيْبةُ بن رَبِيعةَ».[٥]

---

(١). لم يذكرِ ابن الجوزيِّ هٰذا المثالَ، وقدِ انتقل نظر الشارح عند النقل منَ "التدريب".

وابن الجوزيّ هو عبدُ الرحمٰن بنُ عليِّ بن محمّدِ بن عليِّ بن عُبَيد الله، جمالُ الدين، أبو الفرج، القُرشيُّ التَّيْميُّ البَكْريُّ، من ذرّيّة أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله تعالىٰ عنه، البغداديُّ، المعروفُ بـ(ابن الجوزيّ)، الحنبليُّ، الواعظ، العالمُ المتفنِّنُ، فضائله كثيرةٌ، وقد صنّف كثيرًا؛ فلم يُحرِّر، وأُخِذ عليه تأويلٌ للصفات الإلٰهيّة، من تصانيفه كتابُ "الموضوعات". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وتسعين وخمسِمائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢١/ ٣٦٥-٣٨٤)، و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجبٍ (٢/ ٤٥٨-٥١٨)

(٢). يعني في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢٤).

ولم يُنشِئه، بل نقله عنِ ابن الجوزيّ، وهو في "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص٥١٦).

وأخذه ابن الجوزيّ منَ "المحبَّر" لمحمّدِ بن حبيبٍ (ص٤٠٠-٤٠١)، وترك منه أنّ لِأمّ أبانَ أيضًا خالان شهدا بدرًا، أحدهما مع المسلمين، والآخر مع المشركين.

(٣). هي أمُّ أبانَ بنتُ عتبةَ بنِ ربيعةَ بن عبد شمسِ بن عبد منافٍ، القرشيّةُ العبشميّةُ، زوجةُ سعيد بن العاص، فقُتِل عنها، فخطبها عمرُ وعليٌّ والزبير وطلحةُ رضي الله تعالىٰ عنهم، فاختارت طلحةَ، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٩٢٤)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٢٩٩).

(٤). في "الأصل": (الوليد بن عتبةَ)، وهو خطأٌ، والتصحيح منَ المصادر، والوليد منَ الأخوينِ المشركين، كما ذكره الشارح نفسُه بعدُ.

(٥). هو مُهَشِّمُ بن عتبةَ بنِ ربيعةَ بنِ عبد شمسِ بن عبد منافٍ، أبو حذيفةَ، القرشيُّ العبشميُّ، أسلمَ قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا - ودعا يومَها أباه للبِرَاز - والمشاهدَ كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وكان من سادة المسلمين دينًا وشرفًا. قُتِل يومَ اليمامة، سنةَ اثنتي عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦٣١-١٦٣٢)، و"أسد الغابة" (٥/ ٧٠-٧٢).

(**وأربعٌ**) منَ النَّسَمَات (**توالدوا**)، كلُّهم (**صَحَابةٌ**)، وهم: (**حارثة**) الكلبيُّ[٦] والدُ (**المولىٰ**) زيدٍ الحِبِّ؛[٧] فقد جزم بإسلامه الحافظُ المنذريُّ،[٨] وحديث إسلامه في

---

(١). وهو أخوها لأمِّها؛ فإنَّهما ابنا خُنَاسَ بنتِ مالكِ بن المضرّب القرشيّةُ العامريّةُ. انظرِ "المحبَّر" لمحمّد بن حبيبٍ (ص٤٠٠).

(٢). يعني وهو أخو أبيها عتبةَ بنِ ربيعةَ لأمّه؛ فإنّ أمّهما هندٌ بنتُ المضرّب. انظرِ "المحبَّر" لمحمّد بن حبيبٍ (ص٤٠١).

وهو مَعْمَرُ بن الحارث بن مَعْمَرِ بن حَبِيبِ بن وهبٍ، القرشيُّ الجُمَحيُّ، أسلم قديمًا، وشهد بدرًا والمشاهد كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي في خلافة عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤٣٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤٥٨-٤٥٩).

(٣). هو الوليدُ بنُ عُتْبَةَ بنِ ربيعةَ بنِ عبد شمسِ بن عبد منافٍ، القرشيُّ العبشميُّ، دعا عليه النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فقتله عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه يوم بدرٍ، ثمّ كان فيمن أُلقِي في قَلِيب بدرٍ. انظر "صحيح البخاري" (١/ ٥٧ برقْم ٢٤٠، و٥/ ٧٥ برقْم ٣٩٦٥).

(٤). هو زُرَارةُ - فيما قيل - ابنُ عُمَيرِ بن هاشمِ بن عبد منافِ بن عبد الدار، أبو عَزِيزٍ، القرشيُّ العَبْدَريُّ، شهِد بدرًا مع المشركين، وأُسِر يومَئِذٍ، واختُلِف: هل أسلم بعدُ، أو مات علىٰ الكفر، والله أعلمُ. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤١٧-١٤١٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٥/ ٢١٣-٢١٤)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٢/ ٤٤٦-٤٤٧).

(٥). هو شيبةُ بنُ ربيعةَ بنِ عبد شمسِ بن عبد منافِ بن قُصَيٍّ، القرشيُّ العبشميُّ، كان فيمن دعا عليه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فقتله حمزةُ بنُ عبد المطّلب رضي الله تعالىٰ عنه يوم بدرٍ، ثمّ ألقي في القَلِيب. انظر "صحيح البخاريّ" (١/ ٥٧ برقْم ٢٤٠، و٥/ ٧٥ برقْم ٣٩٦٥).

(٦). هو حارثةُ بن شَرَاحِيلَ بنِ كعبِ بن عبد العُزّىٰ بنِ امرئِ القيس، أبو زيدٍ، الكلبيُّ، قدِم إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ وسلّم مكّةَ في طلب ابنه زيدٍ، ولم يصحّ دليلٌ علىٰ إسلامه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٤٢٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٧). الحِبُّ بمعنىٰ الحبيب، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٧١).

(٨). في "أماليه" علىٰ "مختصر مسلمٍ"، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٥٢).

=

"المستدرك"،[١] وقد وُلِد لحارثةَ سيّدُنا زيدٌ، ووُلِدَ له أسامةُ،[٢] قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[١]: «وقد ذكروا أنّ أسامة له ولدٌ[٢] في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم»؛ فيكونُ أربعةٌ متوالِدون، كلُّهم صحابةٌ، رضي الله تعالىٰ عنهم.

وهو عبدُ العظيم بنُ عبد القويّ بن عبد الله بن سلَامةَ بنِ سعدٍ، زكيُّ الدين، أبو محمّدٍ، المنذريُّ، الشاميُّ الأصلِ، المِصريُّ، أحفظ أهل زمانه، وأبصرهم بالحديث، من تصانيفه "الترغيب والترهيب". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وخمسين وستِّمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٣/ ٣١٩-٣٢٢).

(١). (٣/ ٢١٣-٢١٤) من طريق يحيىٰ بنِ أيوبَ بنِ أبي عقالِ بن زيدِ بن الحسن بن أسامةَ بنِ زيدِ بن حارثةَ، حدّثني عمّي: زيدُ بن أبي عقالِ بن زيدٍ، حدّثني أبي: أبو عقالٍ، عن جدّه: الحسنِ بن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه، بحديثٍ طويلٍ، وفي آخره أنّ حارثةَ بنَ شَرَاحيلَ شهد أنْ لا إلٰه إلّا اللهُ وأنّ محمّدًا رسول الله.

ورواه ابن مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة"، كما ذكره ابن حجرٍ في "الإصابة" (٢/ ٤٢٣-٤٢٤)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٩/ ٥٢٩-٥٣١)، ورواه كذٰلك أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٧٤٧ برقْم ١٩٨٧) من طريق يحيىٰ بنِ أيّوبَ به، ولفظ أبي نعيمٍ مختصرٌ.

قال ابن مَنْدَهْ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلّا من هٰذا الوجهِ».

ويحيىٰ قال الذهبيُّ في "ميزان الِاعتدال" (٤/ ٣٦٢): «شيخٌ دمشقيٌّ ... روىٰ عنه أهل دمشقَ، لا يقوم بمثله حجّةٌ، ولٰكنْ يُكتب حديثُه».

وعمُّه زيدٌ ترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٩/ ٥٢٩-٥٣١)، ولم يذكر أحدًا روىٰ عنه غيرَ ابن أخيه، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فالظاهر أنّ فيه جهالةً.

وأبوه أبو عقالٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٠٦): «مجهولٌ».

وجدُّه الحسن، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٩٨): «مقبولٌ»، يعني حيثُ يتابَع.

فالحديث ضعيفُ الإسناد، والله أعلمُ.

(٢). هو أسامةُ بن زيدِ بن حارثةَ بنِ شَراحِيلَ بنِ كعبٍ، أبو زيدٍ أو أبو محمّدٍ، الكلبيُّ، مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وحِبُّه، وابنُ حِبِّه، وابن حاضنته أمِّ بركةَ، فضائله كثيرةٌ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٧٥-٧٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٧٩-٨١).

(و)سيّدُنا (**أبو قُحَافةَ**)؛[٣] فابنُ الزبيرِ: عبد الله بنُ أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق بن أبي قُحَافةَ.

وأبو عَتِيقٍ: محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي بكرِ بنِ أبي قُحَافةَ.[٤]

رضي الله تعالىٰ عنهم.[٥]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٦]: «وكذا إياسُ بن سلمةَ بنِ عمرِو بن الأكوعِ،[٧] الأربعةُ ذُكِروا في الصحابة، وطلحةُ بن معاويةَ بنِ خالدٍ[٨] بن العبّاسِ بن مِرْدَاسٍ،[٩] في أمثلةٍ أخرىٰ».[١]

---

(١). يعني في "الإصابة" (١٠/ ٣٧٩)، ونصُّه: «وذكر الواقديُّ أنّ أسامةَ زوّجه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ووُلِد له في عهده».

(٢). قال في "الإصابة": «وأمّا ابن أسامةَ، فلم يُسَمَّ». ولم أجد له ترجمةً، ولا في "الإصابة".

(٣). هو عثمانُ بن عامرِ بن عمرِو بن كعبِ بن سعدٍ، أبو قُحَافةَ، القرشيُّ التيميُّ، والدُ أبي بكرٍ الصِّدِّيق، صحابيٌّ جليلٌ، أسلم يوم الفتح شيخًا كبيرًا. تُوُفِّي سنةَ أربعَ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٧٣٢-١٧٣٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٤٧٧-٤٧٨).

(٤). هو محمّدُ بنُ عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ الصِّدِّيق: عبدِ الله بن أبي قُحافةَ: عثمانَ، أبو عَتِيقٍ، القرشيُّ التيميُّ، من أطفال الصحابة، ذُكِر أنّه وُلِد في حجّة الوداع، وأُتي به إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٧٤)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٥/ ٢٠٨).

(٥). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٨٢٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٣٦٢).

(٦). لم أجدْ ذٰلك في كلام ابن حجرٍ. وكلام السيوطيّ في "التدريب" يَحتمِل أن يكون القائل هو المنذريَّ في "أماليه علىٰ مختصر مسلمٍ"، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

(٧). هو إياسُ بن سلمةَ بنِ عمرِو بن الأكوع: سنانِ بن عبد الله، الأسلميُّ، لا تثبُت صُحبتُه. انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٣٢١).

(٨). كذا في الأصل"، والصواب: (جاهِمةُ) بدلَ (خالدٍ).

(٩). ليس أحدٌ يُعرَف بهٰذا الِاسمِ، بل هو تلفيقٌ نشأ من غلطٍ لبعض الرواة.

=

هٰذا، وأفاد المصنِّف[٢] أنّه ليس في الصحابة منِ اسمُه (عبدُ الرَّحيم)، بل ولا مِنَ التابعين، ولا مَنِ اسمُه (إسماعيلُ) من وجهٍ يصحُّ،[٣] إلّا واحدٌ بصريٌّ،[٤] روىٰ عنه أبو بكرِ بنُ عُمَارةَ[٥] حديثَ «لا يَلِجُ النار أحدٌ صلّىٰ قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها»، أخرجه ابنُ خُزَيمةَ.[٦]

وحاصل ذٰلك أنّ ذٰلك الحديثّ رواه محمّدُ بنُ طلحةَ، عن أبيه، وهو - علىٰ الصحيح - ابنُ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ الصِّدِّيق، عن معاويةَ بنِ جاهِمَةَ أنّ جاهمةَ رضي الله تعالىٰ عنه جاء إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الحديثَ.

فصحّف بعض الرواة (عن)؛ فجعلها (بن)، ثمّ أخّر كلمةَ (عن أبيه) إلىٰ آخر الإسنادِ، بعدَ الصحابيّ؛ فصار هٰكذا: عن محمّدِ بن طلحةَ بنِ معاويةَ بنِ جاهِمةَ، عن أبيه أنّه جاء إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الحديثَ؛ فصار الجائي هو طلحةَ؛ فيكونُ صحابيًّا.

ثمّ يحصل من تركيب هٰذا الوهمِ مع قولين خلافيّين: القولِ بصحبة معاويةَ، والقولِ بأنّه ابنُ العبّاس بن مرداسٍ - أنّ الأربعةَ صحابةٌ تسلسلوا في نسقِ نسبٍ واحدٍ.

والصواب عدمُ صحبة معاويةَ، وأنّ القول بصحبته إنّما نشأ من وهم بعض رواة ذٰلك الحديثِ.

انظر بسطَ ذٰلك في "الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ١٤٤)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ١٠٥).

(١). زاد في "التدريب" (٢/ ٨٢٥)، قال: «لا تصحُّ».

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٢٦).

(٣). قيّده بذٰلك لورود منِ اسمُه (إسماعيلُ) في الصحابة من وجهٍ لا يصحُّ، وانظر "أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٩٦-٩٧).

(٤). تفرّد بتسميته يزيدُ بنُ هارونَ، وأبهمه سائر الرواة. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٩٦).

(٥). هو أبو بكر بنُ عُمَارةَ بنِ رُوَيْبَةَ، الثقفيُّ، الكوفيُّ، تابعيٌّ، روىٰ عنه جماعةٌ منَ الثقات، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٥/ ٥٦٣)، وخرّج له مسلمٌ في "صحيحه". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٣/ ١٢٥-١٢٦)، وقال الذهبيُّ في "الكاشف" (٥/ ١٨): «ثقةٌ».

(٦). ذكره ابن حجرٍ في "إتحاف المهرة" (١/ ٣٥٨)، وذكر إسناده، قال: «رواه ابن خزيمةَ عن بندارٍ، وزائدةَ، عن إسماعيلَ، وعن يزيدَ بنِ هارونَ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن أبي بكرِ بن عُمارةَ بنِ رُوَيبةَ، عنه - يعني إسماعيلَ الصحابيَّ - به».

وانظر كذٰلك "جامع المسانيد والسنن" لابن كثيرٍ (١/ ٢٧٣).

=

وقولُ (وزائدةَ) – خطأٌ منَ النسّاخ من غير شكٍّ؛ فإنّ بندارًا لم يدرك إسماعيلَ بنَ أبي خالدٍ، ولا أدرك ابن خزيمةَ زائدةَ الراويَ عن إسماعيلَ، وهو ابنُ قدامةَ.

ولهذا الحديثُ في "صحيح ابن خزيمةَ" (١/ ٤١٩ برقْم ٣١٨)، وفي "التوحيد" له (٢/ ٧٠٠-٧٠١ برقْم ٧٢٦) – عن بندارٍ، عن يحيىٰ ويزيدَ بنِ هارونَ، كلاهما عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ به.

ويحيىٰ هٰذا هو ابنُ سعيدٍ القطّانُ، وقد نصّ عليه ابن حجرٍ نفسُه في موضعٍ آخرَ من "إتحاف المهرة" (١١/ ٧٥٠)، قال: «وفيه – يعني "صحيح ابن خزيمةَ" – وفي "التوحيد": عن بندارٍ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، ويزيدَ بنِ هارونَ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ»، إلىٰ آخره.

والحديث مشهورٌ عن يحيىٰ القطّانِ، رواه عنه جماعةٌ من حفّاظ أصحابه، منهم أحمدُ بن حنبلٍ في "المسند" (٨/ ٤١٥٩ برقْم ١٨٥٨٦)، ومسدَّدٌ، رواه عنه أبو داودَ في "السنن" (١/ ٣٥٣-٣٥٤ برقْم ٤٣١)، وعمرٌو الفلّاسُ، ويعقوبُ الدَّورقيُّ، رواه عنهما النَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (١/ ٢٤١ برقْم ٤٨٧).

هٰذا، ولم يقع في النسخة المطبوعة من "صحيح ابن خزيمةَ" تسميةُ الصحابيِّ البصريِّ بـ(إسماعيلَ)، ولا في كتاب "التوحيد".

لٰكنْ قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ١٣٦): «ورواه ابن خزيمةَ في "صحيحه" عن بندارٍ، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن إسماعيلَ، فقال فيه: شيخٌ من أهل البصرة يقال له: (إسماعيلُ)». ثمّ قال ابن حجرٍ: «أخرجه ابن مندهْ، عن إبراهيمَ بنِ محمّدٍ، عنِ ابن خزيمةَ».

ولهٰذا النقلُ مخالفٌ لما نقله ابن حجرٍ نفسُه في "إتحاف المهرة" (١١/ ٧٥٠)، فقد ذكر هٰذا الإسنادَ، وقال في آخره: «فقال رجلٌ من أهل البصرة: وأنا سمعته من رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم»، فذكره مبهمًا، ولم يسمِّه (إسماعيلَ).

ولعلّ ابن حجرٍ أخذ تلك الروايةَ بتسمية الصحابيّ (إسماعيلَ) من "معرفة الصحابة" لابن مندهْ، وظنّ أنّ لفظ الرواية في "الصحيح" مطابقٌ لها؛ فعزاها إليه ولم يراجعْه، والله أعلمُ.

وقد ذكر أبو نعيمٍ رواية ابن خزيمةَ في "معرفة الصحابة" (١/ ٣٥٠)، ولم يعزُها إلىٰ "صحيحه".

وعليه، فالأقرب إن شاء الله أنّ تسميةَ الصحابيّ (إسماعيلَ) ليست في رواية "الصحيح"، وإنّما هي في رواية ابن مندهْ في "معرفة الصحابة"، وليست في القَدْر المطبوع منه، وهو يرويها عن إبراهيمَ بنِ محمّدٍ، عنِ ابن خزيمةَ، عن بندارٍ، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن أبي بكرِ بن عُمارةَ، عن الصحابيِّ البصريِّ: إسماعيلَ، رضي الله تعالىٰ عنه.

=

والله أعلم.

قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ١٣٦): «ولا نعرف تسمية هٰذا الشيخِ إلّا في هٰذه الروايةِ، وهي روايةٌ صحيحةٌ».

وهٰذا الإسنادُ مسلسلٌ بالحفّاظ، وإبراهيمُ شيخُ ابن مندهْ هو أبو إسحاقَ المزكّيْ، وهو حافظٌ متقنٌ، انظر ترجمته في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ٢٠٠-٢٠١)،.

لٰكنْ نقل الخطيب في ترجمته في "تاريخ بغدادَ" (٧/ ١٠٦) أنّ البَرقانيّ لم يخرّج عنه في "صحيحه" شيئًا، مع أنّه كان عنده حديثٌ كثيرٌ عنه، قال: فسألته عن ذٰلك، فقال: «حديثه كثيرُ الغرائب، وفي نفسي منه شيءٌ، فلذٰلك لم أروِ عنه في "الصحيح"»، وزيادته اسمَ الشيخ البصريِّ من جملة غرائبه.

فأوّل من خالفه محمّدُ بنُ الفضل ابن الإمام ابنِ خزيمةَ، راوي "صحيحه"؛ فإنّه لم يذكرها.

وقال أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٣٥٠): «رواه الثوريُّ، وشعبةُ، وزائدةُ، والناسُ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، ورواه الناسُ أيضًا عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، كلاهما عن أبي بكرِ بن عُمارةَ، ولم يُسمُّوا الرجلَ ... ورواه مِسعرٌ، والبَختريُّ بن المختار، عن أبي بكرِ بن عُمارةَ، ولم يُسمُّوه كذٰلك»، انتهىٰ بتصرُّفٍ يسيرٍ.

وفيه أنّ سفيانَ الذي وقفتُ علىٰ روايته لهٰذا الحديثِ هو ابن عيينةَ، لا الثوريُّ، رواه عنه الحميديُّ في "مسنده" (٢/ ١١٠ برقْم ٨٨٥)، وعبدُ الجبّار بنُ العلاء، وأحمدُ بن عبدةَ، رواه عنهما ابنُ خزيمةَ في "صحيحه" (١/ برقْميْ ٤١٩-٤٢٠ برقْميْ ٣١٩، و٣٢٠)، وأحمدُ بن حنبلٍ في "المسند"، انظر "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١١/ ٧٤٩)، و"أطراف المسند" له أيضًا (٥/ ١٤).

وقد رواه غيرُ من ذكرهم أبو نعيمٍ أيضًا، والحاصل أنّ الحديث صحيحٌ، وهو في "صحيح مسلمٍ" (٢/ ١١٤)، لٰكنّ زيادةَ تسمية الصحابيِّ بـ(إسماعيلَ) - شاذّةٌ جدًّا. والله أعلمُ.

(**معرفة التابعين، وأتباعِهم**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الثاني والخمسون.

وقد أفرد الحاكم أبو عبد الله[١] معرفةَ أتباع التابعين؛ وعليه، فهو النوع الثالث والخمسون.

[١٥١/ب] (**و**)تقدّم أنّ التابعين عند أكثر أهل الحديث: من لَقِي الصحابيَّ، / ولو بلا طولٍ في اللقاء، كالصحابيّ معه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

و(**مِن مُفَاد عِلْمِ ذا**)، أيْ معرفةِ التابعين، (**و**)عِلْمِ (**الأوّل**)، أيْ معرفةِ الصحابة – (**معرفةُ**) الحديثِ (**المرسَلِ، و**)معرفةُ الحديثِ (**المتَّصِل**)، فكلٌّ منَ النوعين أصلٌ عظيمٌ في ذٰلك؛ إذ لا يُعرف المرسل ولا المتّصل إلّا به.[٢]

هٰذا، قال ابنُ الصلاح[٣]: «مطلق التابعيّ مخصوصٌ بالتابع بإحسانٍ».

وتعقّبه الحافظُ العراقيُّ[٤] بأنّه إنْ أراد بالإحسان الإسلامَ، فواضحٌ، إلّا أنّ الإحسان أمرٌ زائدٌ عليه، وإنْ أراد به الكمالَ في الإسلام، والعدالةَ، فلم أرَ منِ اشترط ذٰلك في حدّ التابعيّ، بل من صنَّف في الطبقات أدخل فيهمُ الثقاتِ وغيرَهم.

واستظهر بعضهم[٥] أنّ المرادَ منه طولُ الملازمة؛ إذِ الِاتّباع بإحسانٍ لا يكون بدونه.[٦] انتهىٰ.

---

(١). في "معرفة علوم الحديث" (ص٢٢٠).

(٢). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص١٧٢)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٠٢).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٠٢).

(٤). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٥٤).

(٥). هو الملّا عليٌّ القاريْ، انظر "شرحه علىٰ النخبة" (ص٥٩٦).

(٦). لا يُسلَّم، بل يكون بدونه، كحال الأئمّة من صغار التابعين الذين لم يدركوا من زمن الصحابة إلّا مدّةً يسيرةً؛ فلم يتهيّأ لهم طول الملازمة.

وقد علمتَ أنّه ليس بشرطٍ عند الأكثر، علىٰ أنّه[١] يخالف ابنَ الصلاحِ نفسَه؛ إذ قال[٢]: «الِاكتفاء في هٰذا بمجرّد اللقاء أقربُ منه في الصحابيّ، نظرًا إلىٰ مقتضىٰ اللفظين فيهما». تَبَصَّرْ.

(والتابعون طبقاتٌ).

فقيل: ثلاثٌ، وعليه الإمامُ مسلمٌ.[٣]

وقيل: أربعٌ، وعليه ابنُ سعدٍ.[٤]

وقيل: **(عشَرةٌ ∴ معْ خَمْسَةٍ)**، أيْ [خمسَ][٥] عشْرةَ طبقةً، وعليه الحاكم أبو عبد الله.[٦] وتقدّم أنّه جعل طبقاتِ الصحابةِ اثنتي [عشْرَةَ][٧] طبقةً.

---

(١). يعني تقرير المُلّا عليٍّ القاريْ السابقِ.

(٢). في "علوم الحديث" (ص٣٠٢).

(٣). انظر الخلاف في ذٰلك في مقدّمة الشيخ مشهورِ بن حسنٍ آل سلمانَ لكتاب "الطبقات" (ص٥٣-٥٥).

والصحيح أنّ مسلمًا جعل التابعين في كلٍّ منَ المدينةِ ومكّةَ والكوفةِ والبصرةِ والشامِ ثلاثَ طبقاتٍ، وفي مصرَ طبقتين، ولم يرتّبهم في سائر البلاد لقلّة من ذكرهم فيها. والله أعلم.

(٤). انظر "تدريب الراوي" للسُّيوطيّ (٢/ ٨٢٩).

لٰكن ذكر العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٦١) والسخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٩٨) أنّها ثلاث طبقاتٍ، وربّما بلغ بها أربعًا.

والصواب أنّ ابن سعدٍ لم يجعلِ التابعين علىٰ عددٍ واحدٍ منَ الطبقات، بل بنىٰ ذٰلك علىٰ وفرتهم في كلّ بلدٍ؛ فجعلهم في المدينة خمس طبقاتٍ، وفي كلٍّ من مكّةَ والكوفةِ والبصرةِ والشامِ أربعَ طبقاتٍ، وفي مصرَ ثلاثَ طبقاتٍ، وفي اليمن طبقتين، ولم يرتّب ما بقي لقلّتهم. والله أعلم.

(٥). في "الأصل": (خمسةَ عشرةَ)، وهو لحنٌ.

(٦). في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٤).

(٧). في "الأصل": (اثنتي عشر)، وهو لحنٌ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[١]: «وبقي بين الصحابة والتابعين طبقةٌ، اختُلف في إلحاقهم بأيّ القسمين، وهمُ المُخضرَمون، فعدّهمُ ابنُ عبد البَرِّ في الصحابة،[٢] والصحيح أنّهم معدودون في كبار التابعين، سواءٌ عُرِف أنّ الواحدَ منهم كان مسلمًا في زمنه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، كالنجاشيّ، أمْ لا.

لٰكن إنْ ثبت أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ليلةَ الإسراء كُشِف له عن جميع مَن في الأرض، فرآه،[٣] فينبغي أنْ يُعدَّ مَن كان مؤمنًا به في حياته إذْ ذاكَ، وإن لم يلاقِه – في الصحابة؛ لحصول الرؤية من جانبه[٤] صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

(**أوّلُهم**)، أيِ التابعين، طبقةً: التابعيُّ (**ذو**)، أيْ الذي ثبت لُقِيُّه بالصحابة (**العشْرَة**) المشهودِ لهم بالجنّة، رضي الله تعالىٰ عنهم.

---

(١). في "نزهة النظر" (ص١٣٩-١٤٠).

(٢). أسقط الشارح من كلام الحافظ هنا ما يُخلّ بمقصوده؛ فقد قال الحافظ بعد هٰذا: «وادّعىٰ عياضٌ وغيرُه أنّ ابن عبد البرّ يقول إنّهم صحابةٌ، وفيه نظرٌ؛ لأنّه أفصح في خطبة كتابه بأنّه إنّما أوردهم ليكون كتابه جامعًا مستوعبًا لأهل القرن الأوّل».

(٣). قال المُناويّ في "اليواقيت والدرر" (٢/ ٢٢٢): وقال البقاعيُّ: قال الزركشيُّ: «من وقع بصرُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ولم يره هو – ليس بصحابيٍّ، ولا قائلَ به؛ لئلّا يلزم دخول كلّ من عاصره؛ لأنّه كُشِف له – عليه أفضلُ الصلاة والسلامُ – في ليلة الإسراء وغيرها عنهم أجمعين، ورآهم كلَّهم».

كذا جزم به الزركشيُّ، ولم أقف عليه مسندًا.

وسياق قصّة الإسراء في "الصحيحين" وغيرهما – دالٌّ علىٰ انتفاء ذٰلك؛ لأنّه لو كان حاصلًا، لكان إحدىٰ الآيات الكبرىٰ، ولَكان أولىٰ من كثيرٍ ممّا ذُكِر، ممّا هو دونَ ذٰلك في الإكرام.

وقال الشيخ عليٌّ الحلبيُّ في "النكت علىٰ نزهة النظر" (ص١٥٣): «ولا إخالُه يثبت، ولم أجده بعد طول بحثٍ».

(٤). كذا في الأصل: «من جانبه»، والذي في "النزهة" (ص١٤٠): «في حياته».

(**وذاك**)، أيْ ذو العشَرةِ، (**قَيسُ**) بنُ أبي حازمٍ،(١) وحدَه، (**ما**)، أيْ لَيْس، (**له نظيرٌ**) منَ التابعين.

[١٥٢/أ] قال ابنُ / الصلاح(٢): «قيسٌ سمع العشَرةَ، وروىٰ عنهم، وليس في التابعين أحدٌ روىٰ عنهم سواه، ذكر ذٰلك عبد الرحمٰن بن يوسفَ بن خِرَاشٍ الحافظُ(٣) فيما رُوِّينا أو بلغنا عنه.(٤) وعن أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ أنّه قال: روىٰ عنِ التسعة، ولم يروِ عن عبد الرحمٰن بن عوفٍ»،(٥) رضي الله تعالىٰ عنهم.

(**وعُدّ**) من ذي العشَرةِ (**عند حاكمٍ**) أبي عبد الله النَّيْسَابُوْريِّ(٦) (**كثيرٌ**) سوىٰ قَيسِ بن أبي حازمٍ، كأبي عثمانَ النهديِّ، وقَيسِ بن عُبَادٍ،(٧) وأبي سَاسَانَ [حُضَينِ](٨) بن المنذر،(١) وأبي وائلٍ، وأبي رَجَاءٍ العُطَارِديِّ،(٢) وسعيدِ بن المسيَّبِ، وغيرِهم.

---

(١). هو قيسُ بن أبي حازمٍ، واختُلِف في اسم أبي حازمٍ، أبو عبد الله، البَجَليُّ الأَحْمَسيُّ، الكوفيُّ، أسلم في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ورحل إليه ليبايعه، فقُبِض النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قبل أن يراه، وكان عالمًا ثقةً، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٩٨-٢٠٢).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٣٠٣).

(٣). هو عبدُ الرحمٰن بنُ يوسفَ بنِ سعيدِ بن خِرَاشٍ، أبو محمّدٍ، المروزيُّ، ثمّ البغداديُّ، الحافظ الكبير، وأُخِذت عليه أوهامٌ، وكان متّهَمًا بالرفض. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٥٠٨-٥١٠)، و"ميزان الِاعتدال" (٢/ ٦٠٠-٦٠١).

(٤). رواه عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٤٦٧).

(٥). رواه عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٤٦٧).

(٦). انظر "معرفة علوم الحديث" له (ص٢١٣-٢١٤).

(٧). هو قيسُ بن عُبَادٍ، أبو عبد الله، القيسيُّ الضُّبَعيُّ، البصريُّ، تابعيٌّ، عابدٌ، مجاهدٌ، ثقةٌ، لٰكنّه شيعيٌّ. ذكره الذهبيّ في طبقة من مات بين سنتي ثمانين وتسعين، ولم يصحّ أنّ الحجّاج قتله. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٤/ ٦٤-٧٠)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ٩٩١).

(٨). في "الأصل": (حُصَين) بالصاد المهملة، وهو تصحيفٌ، وسيأتي ذكرُه في نوع (المؤتلف والمختلف).

قال ابنُ الصلاح[٣]: «وعليه في بعض هٰؤلاء إنكارٌ؛ فإنّ سعيدَ بن المسيَّبِ ليس بهٰذه المثابةِ؛ لأنّه وُلد في خلافة عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولم يسمع مِن أكثر العشَرة، وقد قال بعضهم[٤]: لا تصحُّ له روايةٌ عن أحدٍ منَ العشَرة، إلّا سعدَ بن أبي وقّاصٍ، وهو آخرهم موتًا»، إلخ.

وأثبت جماعةٌ سماعَه من عمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ،[٥] رضي الله تعالىٰ عنهم.

فسماعه من عمرَ أثبته أحمدُ،[٦] وقال ابن معينٍ[٧]: «رأىٰ عمرَ، وكان صغيرًا»، وقال أبو حاتمٍ[١]: «رآه علىٰ المنبر ينعىٰ النعمانَ بن مُقَرِّنٍ».[٢]

---

(١). هو حُضَينُ بن المنذر بن الحارث بن وَعْلَةَ، لقبُه أبو ساسانَ، وكنيته أبو محمّدٍ، الرَّقَاشيُّ، البصريُّ، التابعيُّ، صاحب عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وأحدُ دهاة العرب. أدرك سنة ستٍّ وتسعين، وقيل إنّه تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وتسعين. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٦/ ٥٥٥-٥٦٠)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١١٩٦-١١٩٧).

(٢). هو عِمرانُ بن مِلْحانَ، أبو رجاءٍ، معروفٌ بكنيته، التميميُّ العُطَارِديُّ، البصريُّ، تابعيٌّ مخضرمٌ، أدرك الجاهليّة، وأسلم بعد فتح مكّةَ، كان عابدًا قارئًا للقرآن. تُوُفِّي سنةَ بِضْعٍ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٥٣-٢٥٧).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٠٢-٣٠٣).

(٤). قال العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٥٦-٩٥٧): «هٰكذا أبهم المصنف قائل ذٰلك، والظاهر أنّه أخذ ذٰلك من قول قتادةَ الذي رواه مسلمٌ في "مقدّمة صحيحه" (١/ ١٧) ... قال قتادةُ: ... فواللهِ، ما حدّثَنا الحسنُ عن بدريٍّ مشافهةً، ولا حدّثَنا سعيدُ بن المسيَّب عن بدريٍّ مشافهةً إلّا عن سعدِ بن مالكٍ»، رضي الله تعالىٰ عنه.

(٥). رمز المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (١١/ ٦٨) لرواية سعيدٍ عن عليٍّ وعثمانَ أنّها في "الصحيحين"، لٰكنْ ذكر العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٥٧-٩٥٨) أنّه لم يصرِّح في ذٰلك بالسماع منهما، والله أعلمُ.

(٦). رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٤/ ٦١).

(٧). في "التاريخ" رواية الدُّوريّ (٣/ ١٩١).

وسماعه من عثمانَ في "مسنَدِ أحمدَ"[٣] بسندٍ جيِّدٍ[٤] أنّه يقول: «رأيت عثمانَ قاعدًا في المقاعد، فدعا بطعامٍ ما مسّته النارُ، فأكله، ثمّ قام إلىٰ الصلاة»، إلخ.

(و)قال البُلْقِينيُّ[٥]: «ثمّ إنّ الحاكم[١] لم يذكرِ الطبقةَ الأولىٰ،[٢] وإنّما قال: والطبقة الثانية: الأسودُ بن يزيدَ،[٣] وعلقمةُ بن قَيسٍ، ومسروقٌ، وأبو سلمةَ بنُ عبد الرحمٰن،[٤]

---

(١). في "المراسيل" لابنه (ص٧٣)، وعبارتُه: سمعتُ أبي وقيل له: «يصحُّ لسعيدِ بن المسيَّب سماعٌ من عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه»؟ قال: «لا، إلّا رؤيتَه علىٰ المنبر يَنعىٰ النعمان بنَ مُقَرِّنٍ».

(٢). هو النعمان بن مُقَرِّنٍ – أوِ ابنُ عمرِو بن مُقرِّنٍ – بن عائذِ بن مِيْجَا بنِ هجيرٍ، أبو عمرٍو، وقيل غيرُ ذٰلك، المزنيُّ، نزل البصرة ثمّ الكوفة، صحابيٌّ جليلٌ، من أهل بيعة الرِّضوان، وحمل لواء مزينةَ يوم الفتح، وفضائله في الفتوحات كثيرةٌ. قُتِل في وقعة نَهَاوَنْدَ، سنةَ إحدىٰ وعشرين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٠٥-١٥٠٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٥٦٦-٥٦٧).

(٣). (١/ ١٦٥ برقْم ٥١٢).

(٤). جوّده العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٦١).

وفيه نظرٌ؛ فإنّ الإمام أحمدَ رواه عنِ الوليد بن مسلمٍ، قال: حدّثني شعيبٌ أبو شيبةَ، سمعت عطاءً الخُرَاسانيَّ، سمعت سعيدَ بن المسيَّب يقول: رأيتُ عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره.

وشُعَيبٌ هو ابن رُزَيقٍ الشاميُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٠٨): «صدوقٌ، يخطئُ»، وقال في عطاءٍ (ص٣٣٢): «صدوقٌ، يَهِمُ كثيرًا».

وأيضًا، فإنّ شعيبًا قدِ اختُلِف عليه، فرواه البزّار في "مسنده" (٢/ ٣٢ برقْم ٣٧٦) من طريق مُعَلَّىٰ بنِ منصورٍ، عن شعيبٍ به، وقال: «أنّ عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه جلس»، إلىٰ آخره، ولم يذكر أنّه رآه.

ومُعَلَّىٰ ثقةٌ، كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٣).

ومع الِاختلاف علىٰ شعيبٍ، فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنَّف" (١/ ١٦٦برقْم ٦٤٣) عن معمرٍ، عن عطاءٍ الخُرَاسانيِّ به، ولفظه: «أنّ عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه أكلَ طعامًا»، الحديثَ، ليس فيه تصريحٌ بالرؤية.

ومعمرٌ أوثقُ من عطاءٍ الخُرَاسانيِّ؛ فالظاهر أنّ تصريحه برؤية سعيدٍ وهمٌ، والله أعلمُ.

(٥). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٥٠٨). وقد نقله الشارح بتصرُّفٍ.

وخارجةُ بن زيدٍ،(٥) وغيرُهم، والطبقةُ الثالثةُ: الشعبيّ، وشُرَيحُ بن الحارث، وعبيدُ اللهِ بنُ عبد الله بنِ عُتبةَ، وأقرانُهم، ثمّ قال: وهم [خمسَ](٦) عشْرةَ طبقةً».

(**آخِرُ الطِّبَاقِ**) هو (**لاقِيْ**)، بصيغة اسمِ الفاعلِ، مضافٌ إلىٰ: (**أنسِ**) بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه من أهل البصرة، (**و**)لاقِيْ (**سائبِ**) بن يزيدَ رضي الله تعالىٰ عنه من أهل المدينة، و(**كذا**) لاقِي أبي أمامةَ (**صُدَيِّ**) بنِ عجلانَ الباهليِّ رضي الله تعالىٰ عنه من أهل الشام، (**وقِسْ**) علىٰ ذٰلك، كلاقِيْ عبد الله بن أبي أَوْفَىٰ رضي الله تعالىٰ عنه من أهل الكوفة، ولاقيْ عبد الله بن الحارثِ / بنِ جَزْءٍ رضي الله تعالىٰ عنه من أهل الحجاز،(٧) ولاقِيْ أبي الطُّفَيلِ في مكّةَ المكرّمةِ، وهٰكذا. [١٥٢/ب]

---

(١). انظر "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٣-٢١٤).

(٢). هٰكذا في "الأصل"، بالنفي، وليس ذٰلك في "محاسن الِاصطلاح"، وقد ذكر الحاكم في "معرفة علوم الحديث" الطبقة الأولىٰ، ومثّل لها بجماعةٍ، والله أعلمُ.

(٣). هو الأسودُ بن يزيدَ بنِ قيسِ بن عمرٍو، أبو عمرٍو، وقيل: أبو عبد الرحمٰن، النَّخَعيُّ، الكوفيُّ، الإمامُ، تابعيٌّ مخضرمٌ، كان عابدًا، عالمًا. تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وسبعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٥٠-٥٣).

(٤). هو أبو سلمةَ - اسمُه كنيتُه - ابنُ عبدِ الرحمٰن بن عوفِ بن عبدِ بن الحارث، القرشيُّ الزُّهْريُّ، التابعيُّ، الإمامُ الكبيرُ، الحافظ الفقيهُ، أحدُ الأعلام بالمدينة. تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٨٧-٢٩٢).

(٥). هو خارجةُ بنُ زيدِ بن ثابتِ بن الضحّاك بن زيدٍ، أبو زيدٍ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، المدنيُّ، الإمامُ الكبيرُ، أحد فقهاء المدينة السبعةِ. تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٣٧-٤٤١).

(٦). في "الأصل": (خمسةَ عشْرةَ طبقة)، وهو خطأٌ، والتصحيح من "محاسن الِاصطلاح".

(٧). هٰذا الكلامُ منقولٌ من "تدريب الراوي" (٢/ ٨٣١).

وسبق أنّ الصحيح أنّ وفاة عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ كانت بمصرَ، فكان ينبغي أن يقول: (ولاقي عبد الله بن الحارث من أهل مصرَ).

=

(**وخيرُهم**)، أيِ التابعين، (**أُوَيْسُ**) بنُ عامرٍ القَرَنيُّ؛[١] لحديث مسلمٍ[٢]: عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه قال: إنّي سمعت رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «إنّ خير التابعين رجلٌ يقال له: (أُوَيْسٌ)، وله والدةٌ، وكان به بَيَاضٌ، فمُرُوه فلْيستغفرْ لكم»، زاد في روايةٍ[٣]: «لو أَقسَم علىٰ الله، لَأبرّه».

(**أمّا الأفضلُ**)، أيْ أفضلُ التابعين، كما قاله الإمامُ أحمدُ[٤] وغيرُه،[٥] (**فـ**)سعيدٌ: (**ابنُ المسيَّبِ**)؛ لكثرة علومه؛ فقد قال جمعٌ[٦]: «المراد من كلام أحمدَ الأفضليّةُ في العلم، لا الخيرِ».

وقد نقل السيوطيّ هٰذا من "معرفةِ علوم الحديث" للحاكم (ص٢١٤)، وقد قال بعد ذٰلك (ص٢١٥): «وآخرُ من بقي بمصرَ عبدُ الله بنُ الحارث بن جَزْءٍ».

(١). هو أُوَيْسُ بن عامرِ بن جَزْءِ بن مالكٍ، المُرَاديُّ القَرَنيُّ، أبو عمرٍو، اليَمَانيْ، ثمّ الكوفيُّ، الزاهدُ، العابدُ، التقيُّ، الخفيُّ، سيّدُ التابعين. مختلَفٌ في زمن موته كثيرًا. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٩-٣٣).

(٢). في "صحيحه" (٧/ ١٨٩).

(٣). (٧/ ١٨٩).

(٤). انظر "طبقاتِ الحنابلة" لابن أبي يعلىٰ (٢/ ١١٦).

(٥). منهم يزيدُ بن هارونَ وعبد الرزّاق بن همّامٍ، قالا: «كان سعيدُ بن المسيَّب سيّدَ التابعين»، رواه عنهما الحسن بن عليٍّ الحلوانيّ في "المعرفة"، ذكره ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٦/ ٣٠٥).

ومنهم عليّ بن المدينيّ، قال: «هو عندي أجلّ التابعين»، ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١١/ ٧٣).

ومنهم أبو حاتمٍ الرازيّ، قال: «ليس في التابعين أنبلُ منه»، ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١١/ ٧٤).

ومنهمُ ابن حبّان، قال في "الثقات" (٤/ ٢٧٤): «كان سعيدٌ سيّدَ التابعين».

ومنهمُ الحاكم، وصفه في "المستدرك" (٢/ ٦١٠) بـ(سيّد التابعين).

(٦). منهمُ الزين العراقيّ في "طرح التثريب" (١/ ٥٤).

وعبارة البُلْقِينيِّ[١]: «الأحسن أنْ يقالَ: الأفضل من حيثُ الزهدُ والورعُ أُوَيْسٌ، ومن حيثُ حفظُ الخبرِ والأثرِ سعيدٌ».

وعبارة النوويِّ[٢] أنّ مرادَهم أنّ سعيدًا أفضل في العلوم الشرعيّة، كالتفسير، والحديث، والفقه، ونحوِها، لا في الخير عند الله تعالىٰ. فلْيُتأمَّل.

(**وكان العمل**) في أيّام التابعين (**علىٰ كلام**)، أي إفتاءٍ، أكابرِ (**الفقهاء السبعةِ**) من أهل المدينة.

وهم: (**هٰذا**)، أيْ سعيدُ بن المسيَّبِ، و(**عبيدُ الله**) بنُ عبد الله بن عُتبةَ بنِ مسعودٍ، و(**سالمُ**) بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب، و(**عروةُ**) بن الزبيرِ بن العوّامِ، و(**خارجةُ**) بن زيدِ بن ثابتٍ، (**و**)سليمانُ: (**ابنُ يَسَارٍ**) الهلاليُّ أبو أيّوبَ،[٣] و(**قاسمُ**) بن محمّدِ بن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ. هٰذا ما ذكره ابنُ المبارك.[٤]

(**أو فأبو سلمةَ**) بنُ عبد الرحمٰن بنِ [عوفٍ][٥] بدلًا (**عن سالمٍ**) بن عبد الله، قال في "التدريب"[٦]: «هٰكذا عدّهم أكثرُ علماء أهل الحجاز».

وقال ابنُ الصلاح[٧]: «ورُوِّينا عن أبي الزناد تسميتَهم في كتابه عنهم، فذكر هٰؤلاء، إلّا أنّه ذكر أبا بكرِ بنَ عبد الرحمٰن[١] بدلَ أبي سلمةَ أو سالمٍ».[٢]

---

(١). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٥١٧).

(٢). في شرحه "المنهاجِ" علىٰ "صحيح مسلمٍ" (١٦/ ٩٥).

(٣). هو سليمانُ بن يسارٍ، أبو أيّوبَ، وقيل غيرُ ذٰلك، الفارسيُّ الأصلِ، الهلاليُّ: مولىٰ أمّ المؤمنين ميمونةَ، المدنيُّ، الإمامُ، الحافظُ، الفقيهُ، أحدُ الفقهاء السبعة. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٤٤-٤٤٨).

(٤). رواه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٠/ ٥٧).

(٥). في "الأصل": (عون)، وهو خطأٌ.

(٦). (٢/ ٨٣٥). وهو مأخوذٌ من كلام الحاكم أبي عبد الله في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٥).

(٧). في "علوم الحديث" (ص٣٠٥).

قال في "التدريب"[٣]: «وعدّهمُ ابنُ المدينيِّ[٤] اثني عشَرَ: ابنُ المسيَّبِ، وأبو سلمةَ، والقاسمُ، وخارجةُ، وأخوه إسماعيلُ،[٥] وسالمٌ، وحمزةُ،[٦] [وزيدٌ]،[٧] وعبيدُ الله،[١] [وبلالٌ][٢] بنو عبد الله بن عمرَ، وأبانُ بن عثمانَ،[٣] وقَبِيصةُ بن ذُؤَيبٍ».[٤]

---

(١). هو أبو بكرٍ - اسمُه كنيتُه - ابنُ عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشامِ بن المغيرة، المخزوميُّ، الإمامُ، جمع الشرف والعلم والعبادة، أحدُ فقهاء المدينة. تُوُفِّي سنةَ الفقهاء: سنةَ أربعٍ وتسعين. انظر "سير اعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤١٦-٤١٩).

(٢). ورواه عن أبي الزناد الحاكمُ أبو عبد الله في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٥-٢١٦ برقْم ٨٤).

(٣). (٢/ ٨٣٥).

وفي "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٠٩) أنّ ابن المدينيّ روىٰ ذٰلك عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ القطّان، وعزاه إلىٰ "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٢١٦ برقْم ٨٥). وهو الصواب.

(٤). رواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٦ برقْم ٨٥) عن عليّ بن المدينيّ عن يحيىٰ القطّانِ.

ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩/ ٣٠١-٣٠٢) من طريقين عن عليِّ بن المدينيّ عن يحيىٰ به، لٰكنّه جعلهم عشَرةً؛ فأسقط منهم إسماعيلَ بنَ زيدِ بن ثابتٍ، وحمزةَ، وزيدًا، وعُبيدَ الله، وبلالًا بني عبد الله بن عمرَ، وأبدل بهم عروةَ بن الزبير، وسليمانَ بن يسارٍ، وعُبيدَ الله بنَ عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودٍ.

(٥). هو إسماعيلُ بن زيدِ بن ثابتِ بن الضحّاك بن زيدٍ، أبو مصعبٍ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، المدنيُّ، أحدُ فقهاء المدينة. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٧/ ٢٦٠)، و"التاريخ الكبير" للبخاريّ (١/ ٣٥٥)، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٢١٦).

(٦). هو حمزةُ بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب بن نُفَيلٍ، أبو عُمَارةَ، القرشيُّ العدويُّ، المدنيُّ، أحد فقهاء المدينة وثقاتِها. ذكره الذهبيّ في طبقة من تُوُفِّي بين المِائة والمِائة وعشرٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٧/ ٣٣٠-٣٣٢)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٣٩).

(٧). في "الأصل": (زيدًا)، وهو خطأٌ.

وهو زيدُ بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب بن نُفَيلٍ، القرشيُّ العدويُّ، المدنيُّ، أحدُ فقهاء المدينة وثقاتِها. تُوُفِّي في حياة والده، قبلَ سنة أربعٍ وسبعين. انظرِ "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٧/ ٢٠١-٢٠٢)، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٠/ ٨٣).

(و)حفصةُ (**بنتُ سِيرِينَ**،[٥] و)هُجَيْمَةُ، ويقال: جُهَيْمَةُ (**أمُّ الدَّرْدَاءِ**) الصغرىٰ[٦] – [١٥٣/أ] (**خيرُ النِّسا**)ءِ التابعيّاتِ، (**معرفةً**)، أيْ عِلمًا، (**وزهدًا**)، وورعًا. /

وظاهر صنيعه استواؤهما في ذٰلك، لٰكنْ في "ابن الصلاح"[٧] عن أبي بكر بن أبي داودَ أنّه قال: «سيّدتا التابعين منَ النساء: حفصةُ بنتُ سِيرِينَ، وعمرةُ بنتُ عبد الرحمٰن، [وثالثهتما][١] – وليست [كهما][٢] – أمُّ الدَّرْدَاء».

---

(١). هو عُبيد الله بنُ عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب بن نُفَيلٍ، أبو بكرٍ، القرشيُّ العدويُّ، المدنيّ، أحدُ فقهاء المدينة وثقاتِها. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٩/ ٧٧-٧٩)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٩٥-٩٦).

(٢). في "الأصل": (بلالًا)، وهو خطأٌ.

وهو بلالُ بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب بن نُفَيلٍ، القرشيُّ العدويُّ، المدنيُّ، أحدُ فقهاء المدينة وثقاتِها. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٩٦-٩٧)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٢٥٤).

(٣). هو أبانُ بن عثمانَ بنِ عفّانَ بنِ أبي العاصِ بن أميّةَ، أبو سعيدٍ، القرشيُّ الأُمويُّ، المدنيُّ، الأميرُ، العالمُ، الفقيهُ، الحافظُ، أحدُ فقهاء المدينة. اختُلِف في وفاته، فقيل: إنّه تُوُفِّي قبل عبد الملك بن مروانَ، وتُوُفِّي عبدُ الملك سنةَ ستٍّ وثمانين، وقيل إنّه تُوُفِّي سنةَ خمسٍ ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ١٦-١٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٣٥١-٣٥٣).

(٤). هو قَبِيصةُ بن ذُؤَيْبِ بن حَلْحَلَةَ بنِ عمرِو بن كُلَيبٍ، أبو سعيدٍ، وقيل: أبو إسحاقَ، الخزاعيُّ، المدنيُّ، ثمّ الدمشقيُّ، رُوِي أنّه وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأنّه أُتِي به إليه، وكان عالمًا فقيهًا ثقةً. تُوُفِّي سنةَ بضعٍ وثمانين. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٤٧٦-٤٨١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٨٢-٢٨٤).

(٥). هي حفصةُ بنت سيرينَ، أمُّ الهُذَيل، الأنصاريّةُ ولاءً، البصريّةُ، تابعيّةٌ، عابدةٌ، فقيهةٌ. تُوُفِّيت بعد المِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٥٠٧).

(٦). هي هُجَيْمةُ – وقيل: جُهَيمةُ – بنت حيٍّ، أمُّ الدرداء الصغرىٰ، الحميريّةُ الأوْصابيّةُ، الدمشقيّةُ، زوجة الصحابيّ الجليل أبي الدرداء، تابعيّةٌ، عابدةٌ، فقيهةٌ. كانت حيّةً سنة إحدىٰ وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٧٧-٢٧٩).

(٧). (ص٣٠٦).

وفي "التدريب"[٣]: وقال إياسُ بن معاويةَ[٤]: «ما أدركت أحدًا أفضِّلُه علىٰ حفصةَ»، يعني بنتَ سِيرِينَ، فقيل له: «وابنُ سِيرِينَ»؟![٥] فقال: «أمّا أنا، فلا أفضِّل عليها أحدًا». فلْيُتأمَّل.

(**ومنهم**)، أيْ مِنَ التابعين، بل من كبارهم، كما تقدَّم عنِ الحافظِ ابنِ حجرٍ، (**المخضرَمون**)، كعمرِو بن ميمونٍ الأوديِّ، والأسودِ بن يزيدَ النَّخَعيِّ، وسُوَيدِ بن غَفَلةَ،[٦] وشُرَيحِ بن هانئٍ،[٧] و[أبي][٨] رَجَاءٍ العُطَارِديِّ، في آخَرين؛ فقد عدَّهم الإمامُ مسلمُ بن الحجّاج فبلغ عشرين نفسًا،[٩] والحافظُ العراقيُّ[١٠] فبلغ اثنينِ وأربعينَ، وفي "الإصابة"[١] للحافظِ ابنِ حجرٍ أكثرُ من ذٰلك.

---

(١). في "الأصل": (ثالثها)، وهو خطأٌ. والتصحيح من "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٠٦).

(٢). في "الأصل": (كها)، وهو خطأٌ، والتصويب من "علوم الحديث" لابن الصلاح.

وجرّ الضمير بالكاف شاذٌّ، والأولىٰ أن تكون الكاف اسمًا منصوبًا علىٰ الخبريّة لـ(ليس)، والضميرُ مجرورًا بالإضافة. وانظر نحوَ ذٰلك في "حاشية الصبّان" (٣/ ٣٥٣).

(٣). (٢/ ٨٣٧).

(٤). هو إياسُ بن معاويةَ بنِ قُرَّةَ بنِ إياسِ بن هلالٍ، أبو واثلةَ، المزنيُّ، البصريُّ، قاضيها، تابعيٌّ، كان فقيهًا عاقلًا فَطِنًا. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وعشرين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٤٠٧-٤٤٠).

(٥). في "التدريب": «الحسن وابن سيرين»؟!

(٦). هو سُوَيْدُ بن غَفَلَةَ بنِ عوسَجَةَ بنِ عامرٍ، أبو أميّةَ، الجعفيُّ، الكوفيُّ، أسلم في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وسمع كتابه إلىٰ قومه، تابعيٌّ زاهدٌ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ أوِ اثنتين وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٦٩-٧٣).

(٧). هو شُرَيحُ بن هانئِ بن يزيدَ بنِ نَهِيكٍ، أبو المقدام، المَذْحِجيُّ الحارثيُّ، الكوفيُّ، صاحب عليّ بن أبي طالبٍ، الفقيهُ، كان رجلًا صالحًا. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٠٧-١٠٩).

(٨). في "الأصل": (أبو) بالرفع، ولعلّه سبق قلمٍ، ويصحّ بتكلّفٍ.

(٩). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٢١٧-٢١٨).

(١٠). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٧٠-٩٧٩).

جَمْعُ (مخضرَمٍ) بفتح الراء في الأشهر، وحُكي كسرُها.[٢]

وهو (**مُدرِكُ**) جاهليّةٍ و(**نبوَّةٍ**)، أي زمنِها، وأسْلمَ، (**وما**) - نافيةٌ - (**رأىٰ**) النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولا صَحِبَه، وسواءٌ أدرك الجاهليّة بنِصف عُمُره أم لا.

والمراد بإدراكها - علىٰ ما قاله النوويُّ[٣] - ما قبل البعثة.

لٰكنْ نظر فيه الحافظُ العراقيُّ،[٤] واستظهر أنّه إدراك قومِه أو غيرِهم علىٰ الكفر، قبلَ فتحِ مكّةَ المكرَّمةِ؛ لأنّ العرب بعده بادروا إلىٰ الإسلام، وزال أمر الجاهليّة، وخطب صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بإبطال أمرها، وقد ذَكَر مسلمٌ في المخضرَمين [يُسَيرَ][٥] بنَ عمرٍو،[٦] ولم يولد إلّا بعد الهجرة.

وإنّما سُمِّي مَن ذُكِر بـ(المخضرَم)؛ لأنّه (**مشترَكٌ**)، أيْ متردِّدٌ بين طبقتين، لا يُدرىٰ مِن أيِّتِهما هو، أخذًا مِن (لحمٍ مخضرَمٍ): لا يُدرىٰ من ذكرٍ هو أو أنثىٰ، و(طعامٍ مخضرَمٍ): ليس

---

(١). ذكر في المقدّمة (١/ ١٤) أنّه قصر القسم الثالث علىٰ المخضرمين، وقد عددتُ تراجمَ القسم الثالث من حرف الهمزة وحده (١/ ٣٥٨-٤٢٨)، فبلغت بضعًا وثمانين ترجمةً.

(٢). عزا أبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ الفتحَ إلىٰ أصحاب الحديث، حكاه عنه أبو موسىٰ المدينيُّ في "ذيل معرفة الصحابة"، نقله ابن الملقّن في "المقنع" (٢/ ٥٠٩)، ثمّ قال: «وكسر الراء محكيٌّ عن بعض أهل اللغة».

واقتصر الفِيرُوزَباديّ في "القاموس المحيط" (ص١١٠٣) علىٰ الفتح. لٰكن حكىٰ ابن برّيٍّ الكسرَ عن أكثر أهل اللغة، ذكره ابن منظورٍ في "لسان العرب" (١٢/ ١٨٥).

(٣). في "شرح مسلم" (١/ ١٣٩).

(٤). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٦٨-٩٦٩).

(٥). في "الأصل" (بشير) بالشين المعجمة، وهو تصحيفٌ، والتصحيح منَ "التقييد والإيضاح".

(٦). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٢١٧).

وهو يُسَيْرٌ - وقيل: أُسَيْرٌ - بنُ عمرِو بن جابرٍ، وقد يُنسَب إلىٰ جدّه، أبو الخِيَار، المحاربيُّ، وقيل غيرُ ذٰلك، الكوفيُّ، صاحبُ عبد الله بن مسعودٍ، وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، واختُلِف في صحبته. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثمانين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٠٠-١٠١)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١٠١٩-١٠١٩، و١١٨٩).

بحُلوٍ ولا مُرٍّ، أو منَ (الخَضْرَمَة)، بمعنىٰ القطع؛ لأنّه اقتُطِع عنِ الصحابة، وإنْ عاصَرَ؛ لعدم الرؤية مع إمكانها.(١)

وهٰذا في اصطلاح أهل الحديث.

أمّا المخضرم في اصطلاح أهل اللغة فهو الذي عاش نصفَ عُمُره في الجاهليّة، ونصفَه في الإسلام، سواءٌ أدرك الصحابةَ(٢) أم لا؛(٣) فبين الِاصطلاحين عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ فحَكِيم بن حِزَامٍ مخضرَمٌ باصطلاح اللغة، لا الحديثِ، و[يُسَيرُ](٤) بن عمرٍو / مخضرَمٌ باصطلاح الحديثِ، لا اللغةِ.(٥) [١٥٣/ب]

وحكىٰ العسكريُّ(٦) أنّ (المخضرَم) مِنَ المعاني التي حدثت في الإسلام. والله أعلم.

(**يليهم**)، أيِ المخضرَمين، التابعيُّ (**المولود**) - ذكرًا أو أنثىٰ - (**في حياته**)، أيِ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، كعبد الله بن أبي طلحةَ،(٧) وأبي أمامةَ أسعدَ بنِ سهلِ بن

---

(١). انظرِ "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٦٣-٩٦٥).

(٢). (الصحابة) هنا مصدرٌ، بمعنىٰ الصُّحبة، فالمقصود: سواءٌ لَقِي النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، أو لا.

(٣). انظر "لسان العرب" (١٢/ ١٨٥)، و"القاموس المحيط" (ص١١٠٣). وفيهما معنًى آخرُ، بالإطلاق عن التقييد بنصف العمر.

(٤). في "الأصل": (بُشَير)، وهو تصحيفٌ. والتصحيح منَ "تبصير المنتبه" لابن حجرٍ (١/ ٩٣).

(٥). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٣٢-٨٣٣).

(٦). في "الأوائل" (١/ ٧٧).

وهو الحسن بن عبد الله بن سهلِ بن سعيدِ بن يحيىٰ، أبو هلالٍ، وهو مشهورٌ بكنيته، العسكريُّ، اللغويُّ، الأديبُ، صاحب التصانيف، منها كتاب "الأمثال". كان حيًّا سنةَ خمسٍ وتسعين وثلٰثِمائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٣٣٨).

(٧). هو عبدُ الله بنُ أبي طلحةَ: زيدِ بن سهلِ بن الأسود بن حرامٍ، أبو يحيىٰ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، من أطفال الصحابة، وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فحنّكه بتمرةٍ، ودعا له، وسمّاه؛ فكان أفضلَ ناشئٍ في الأنصار، قرأ هو وإخوته أبناءُ أبي طلحة القرآن، ورَوَوُا العلم. تُوُفِّي في =

حُنَيْفٍ،[١] وأبي إدريسَ الخولانيِّ،[٢] وغيرِهم. **(وما)** - نافيةٌ - **(رأوه)**، أيْ لم يعتقدِ العلماءُ مَن ذُكِر، **(عُدَّ)**، أيْ معدودًا، **(مِن رواتِه)**؛ لكونه لم يسمع منه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ووقع لابن الصلاح[٣] جعْلُ هٰذا يلي الطبقةَ الأولىٰ منَ التابعين علىٰ الإطلاق.

واعترضه السِّرَاجُ البُلْقِينيُّ[٤] بأنّه غير مستقيمٍ، لا معنًى، ولا نقلًا.

أمّا معنًى، فكيف يُجعَل مَن وُلِد في حياته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يلي مَن وُلد بعده؟! والصواب أن يُجعلَ هٰذا مقدَّمًا، وتلك الطبقةُ تليه.

وأمّا النقلُ، فلم يذكرِ الحاكمُ ذٰلك، وإنّما عدَّ المخضرَمين، ولم يعدَّ مِنَ الطبقات سوىٰ الثلاثةِ الأولىٰ، والأخيرةِ.

وأمّا (أولاد الصحابة)، فلم يُذْكَرْ إلّا بعد المخضرَمين،[١] فقدّمه ابنُ الصلاح ومن تَبِعه،[٢] فحصل فيه وهمٌ، وإلباسٌ. ولذا لم يتابعْه الناظم في ذٰلك، فاعرفْه.

خلافة الوليد بن عبد الملك، وكانت بين عاميْ ستٍّ وثمانين وستٍّ وتسعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣ / ٩٢٩-٩٣٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٨٠-١٨١).

(١). هو أسعدُ بن سهلِ بن حُنَيْفِ بن واهبِ بن العُكَيْم، أبو أمامةَ، مشهورٌ بكنيته، الأنصاريُّ الأوسيُّ، المدنيُّ، من أطفال الصحابة، وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فدعا له، وسمّاه باسم جدِّه لأمّه: أسعدَ بنِ زُرَارةَ، وكنّاه بكنيته، وكان من أشراف الأنصار، وأحدَ كبار العلماء في زمنه. تُوُفِّي سنةَ مِائةٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٨٢-٨٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ٥١٧-٥١٩).

(٢). هو عائذُ الله بنُ عبد الله، أبو إدريسَ، الخولانيُّ، الدمشقيُّ، قاضيها، الإمامُ، الواعظُ، عالمُ الشام، وأحدُ فقهائها، وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فهو منَ المخضرمين. تُوُفِّي سنةَ ثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٧٢-٢٧٧).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٠٣)، وقد ذكر الطبقة الأولىٰ: الذين روَوْا عنِ العشَرة المبشَّرين بالجنّة رضي الله تعالىٰ عنهم، ثمّ ذكر أطفال الصحابة، ثمّ ذكر الطبقة الثانية، فكأنّه عدّهم ضمنَ الطبقة الأولىٰ، لا أنّهم يلونها، والله أعلمُ.

(٤). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٥٠٨).

(**ومنهم**)، أيْ منَ العلماءِ الذين عَمِلوا في الطبقات، (**مَن عَدَّ في الأتباعِ**)، أيِ التابعين، (**صحابةً**) معروفةً بالصُّحْبة، إمّا (**لغلطٍ**) منهم، كالنعمانِ، وسُوَيدِ[٣] ابني مُقَرِّنٍ المزنيِّ، عدّهما الحاكم أبو عبد الله[٤] في الإخوة منَ التابعين، وهما صحابيّان معروفان، مذكوران في الصحابة.

(**أو**) لا لغلطٍ في ذٰلك، بل لـ(**ـداعٍ**) فيه، ككون ذٰلك الصحابيِّ من صغار الصحابة، يقارب التابعين في كون روايته أو غالبِها عنِ الصحابة،[٥] كما عَدَّ الإمامُ مسلمٌ[٦] مِنَ التابعين يوسفَ بنَ عبد الله بن سلَامٍ،[٧] [ومحمودَ][١] بنَ لَبيدٍ.[٢]

---

(١). انظر "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٧-٢١٩).

(٢). منهمُ النوويّ في "الإرشاد" (ص٢٠٠)، وفي "التقريب" (ص٣٨١-٣٨٢)، والجعبريّ في "رسوم التحديث" (ص٤١٩-٤٢٠)، وابن جماعة في "المنهل الرويّ (ص٣٨١-٣٨٢)، والطِّيبيّ في "الخلاصة" (ص١٣٨-١٣٩)، وابن التركمانيّ في "المنتخب" (ص١٣٢-١٣٣)، وابن الملقّن في "المقنع" (٢/ ٥٠٨).

(٣). هو سُوَيْدُ بن مُقَرِّنِ بنِ عائذِ بن مِيْجَا بنِ هجيرٍ، أبو عَدِيٍّ أو أبو عمرٍو، المزنيُّ، الكوفيُّ، صحابيٌّ جليلٌ. رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٨٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٣٤١-٣٤٢).

(٤). في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٧٤).

(٥). يعني بذٰلك أن يكون من أطفال الصحابة، الذين لهم رؤيةٌ، ولم يثبت لهم سماعٌ منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فإنّ هٰؤلاء في حكم التابعين في عدم قَبول مراسيلهم، كما قرّره الشارح في مبحث "المرسل"، انظرِ "الأصل" (ل: ٣١/ب).

(٦). في "الطبقات" (ص٢٣٧).

(٧). هو يوسفُ بن عبد الله بن سلَامِ بن الحارث، أبو يعقوبَ، الإسرائيليُّ، من ولد يوسفَ بنِ يعقوبَ بن إسحاقَ بن إبراهيمَ عليهمُ السلام، المدنيُّ، من صغار الصحابة، أدرك النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ومسح علىٰ رأسه وسمّاه، وقد روىٰ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أحاديثَ. تُوُفِّيَ في خلافة عمرَ بنِ عبد العزيز، وكانت بين سنتي تسعٍ وتسعين وإحدىٰ ومِائةٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٩٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١١/ ٤٥٦-٤٥٧).

(و)منهمُ (**العكسُ**)، أيْ مَن عَدَّ في الصحابة تابعين، (**وهْمًا**) أيْ غلطًا، وكثيرًا ما يقع ذٰلك لمن يُرسِل، كما عَدّ محمّدُ بنُ الرَّبِيع الجيزيُّ[٣] عبدَ الرحمٰن بنَ غَنْمٍ الأشعريَّ[٤] ممّن دخل مصرَ منَ الصحابة، وليس منهم علىٰ الأصحّ.[٥]

(**والتِّبَاعُ**)، أيِ التابعيُّ، (**قد يُعَدّ ∴ في**) جملة (**تابعِ الأتباع**)؛ لكونِ الغالبِ عليه روايتَه عنِ التابعيِّ، لا عنِ الصحابيِّ. وهٰذا معنىٰ قوله: (**إذ حَمْلٌ**) للحديث (**وَرَد**) عنِ / التِّبَاع [١٥٤/أ] مثلِه.

---

(١). في "الأصل": (ومحمّدٌ)، وهو سَبْق قلمٍ، والتصويب منَ "الطبقات" للإمام مسلمٍ (ص٢٥٢)، وكذٰلك نقله العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٠)، وغيرُه.

(٢). هو محمودُ بن لَبِيدِ بن رافعِ بن امرئ القيس بن زيدٍ، الأنصاريُّ الأوسيُّ الأشهليُّ، من صغار الصحابة، وكان منَ العلماء. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وتسعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الاِستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٧٨-١٣٧٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٣٤١-٣٤٢).

(٣). في "مسند من دخل مصرَ منَ الصحابة".

وقدِ اختصره السيوطيُّ وزاد عليه في "درِّ السحابة فيمن دخل مصرَ منَ الصحابة"، وضمّنه في كتابه "حسنَ المحاضرة"، فانظر ذٰلك فيه (١/ ٢١٧).

وذكر السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ١٢١) أنّ محمّدَ بن الربيع لم يُنشئ ذٰلك، إنّما رواه عن يحيىٰ بنِ عثمانَ، عنِ الليث وابن لهيعةَ أنّهما قالاه. قال: «وكذا حكاه ابن مَنْدَهْ عن يحيىٰ بنِ بُكَيرٍ عنهما».

وهو محمّدُ بن الربيع بن سليمانَ بنِ داودَ، أبو عبيد الله، المِصريُّ الجِيزيُّ، الحافظُ، المؤرّخ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وعشرين وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٥٠٠)، و"إرشاد القاصي والداني" لنايفٍ المنصوريّ (ص٥٤٨-٥٤٩).

(٤). هو عبدُ الرحمٰن بنُ غَنْمِ بن كُرَيبِ بن هانئِ بن ربيعةَ، الأشعريُّ، الفِلَسطينيُّ، صاحبُ معاذ بن جبلٍ، أسلم في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، واختُلِف في صحبته، أفقهُ أهل الشام، وبه تفقّه علماء الشام منَ التابعين. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وسبعين، رضي الله تعالىٰ عنه. "أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٣٨٣-٣٨٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٥-٤٦).

(٥). انظر "جامع التحصيل" للعلائيّ (ص٢٢٥).

قال الحاكمُ[١]: «طبقةٌ عِدادُهم عند الناس في أتباع التابعين، وقد لَقُوا الصحابةَ. منهم: أبو الزنادِ عبدُ الله بنُ ذكوانَ، لقي عبدَ اللهِ بنَ عمرَ وأنسًا، وهشامُ بن عروةَ، وقد أُدخل علىٰ عبد الله بن عمرَ وجابرِ بن عبد الله، وموسىٰ بنُ عقبةَ، وقد أدرك أنسَ بنَ مالكٍ وأمَّ خالدٍ بنتَ خالدِ بن سعيدِ بن العاصي».[٢]

قال: «وطبقةٌ تُعَدُّ في التابعين، ولم يصحَّ سماع أحدٍ منهم منَ الصحابة. منهم: إبراهيمُ بن سُوَيدٍ النَّخَعيُّ،[٣] وليس بإبراهيمَ بنِ يزيدَ النَّخَعيِّ الفقيهِ، وبُكَيرُ بن أبي السَّمِيطِ،[٤] وبُكَيرُ بن عبد الله بن الأشجّ».[٥]

قال ابنُ الصلاحِ[٦]: «وذَكر غيرَهم، وفي بعض ما قاله نظرٌ»؛ فلْيُتفطّنْ لذٰلك وأمثالِه.

(و)أبو زيدٍ (**مَعْمرُ**) بن زيدٍ[٧] (**أوّلُ مَن منهم**)، أيِ التابعين، (**قَضَىٰ**) نَحْبَه، أيْ ماتَ، قيل: بخُرَاسَانَ، وقيل: بأَذْرَبِيجانَ،[١] سنةَ ثلاثين.

---

(١). في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٩).

(٢). هي أَمَةُ بنتُ خالدِ بن سعيدِ بن العاصِ بن أُميّةَ، أمُّ خالدٍ، مشهورةٌ بكنيتها، القرشيّةُ الأُمويّةُ، تزوّجها الزبير بن العوّام، وأنجبت له، صحابيّةٌ جليلةٌ، وُلِدت في الحبشة. ذُكِر أنّها عُمِّرت طويلًا؛ ببركة دعاء النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولم تُذكَر سنةُ وفاتها، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٧٩٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ١٥٨-١٥٩).

(٣). هو إبراهيمُ بن سُوَيْدٍ، النَّخَعيُّ، الكوفيُّ، الأعورُ، ثقةٌ مشهورٌ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ١٠٤).

(٤). هو بُكَيْرُ بن أبي السَّمِيط، المِسْمَعيُّ مولاهمُ، البصريُّ، الكفيفُ، راوٍ صدوقٌ. انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٢٤٧).

(٥). هو بُكَيْرُ بنُ عبد الله بن الأشجّ، أبو عبد الله، القرشيُّ المخزوميُّ مولاهمُ، المدنيُّ، ثمّ المِصريُّ، من صغار التابعين، أحدُ العلماء، كان من أعلم الناس بالحديث. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ١٧٠-١٧٤).

(٦). في "علوم الحديث" (ص٣٠٧).

(٧). لم أقف علىٰ ترجمته.

=

(**وخلفُ**) بنُ خَلِيفةَ[٢] (**آخِرُهم**)، أيِ التابعين، (**موتًا، مَضَىٰ**) سنةَ ثمانين ومِائةٍ.

ولا يخفىٰ أنّ جماعةً منَ التابعين ماتوا في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فقد وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم جماعاتٌ ثمّ رجعوا إلىٰ أقوامهم، ثمّ مات من أولٰئك الأقوام من مات وهو تابعيٌّ، وكذٰلك، فقد رحل الصحابة في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، والتقوا جماعاتٍ منَ المسلمين الذين لم يهاجروا، فثبت لهم بذٰلك وصف التابعيّة، ثمّ مات منهم من مات في عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. وكذٰلك قُتِل مع الصحابة في حروب الرِّدّة وفي الفُتُوح خلقٌ منَ التابعين قبلَ معمرٍ المذكور بكثيرٍ.

لذٰلك، فإنّ الظاهر أنّ مرادهم بأوّل التابعينَ – منَ الرواة، لا مطلقًا، والله أعلمُ.

(١). قال ياقوتٌ الحَمَويُّ في "معجم البلدان" (١/ ١٢٨): «وحدُّ أَذْرَبِيجَانَ من بَرْذَعَةَ مشرقًا إلىٰ أَرْزَنْجَانَ مغربًا، ويتّصل حدُّها من جهة الشمال ببلاد الدَّيْلَم، والجِيْل، والطَّرْم، وهو إقليمٌ واسعٌ، ومن مشهور مدائنها: تِبْرِيزُ ... [و]المَرَاغَة ... وأَرْدَبِيلُ، ومَرَنْدُ، وغيرُ ذٰلك». وتقع اليوم في شمال غرب إيرانَ وجُمهُوريّةِ أذْرَبِيجانَ إلىٰ أجزاءٍ من شرق تُرْكِيَا، والله أعلمُ.

(٢). هو خلفُ بن خليفةَ بنِ صاعد بن برام، الأشجعيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، نزيلُ واسطَ، ثمّ تحوّل إلىٰ بغدادَ، عُمِّر حتّىٰ اختلط، وادّعىٰ أنّه رأىٰ عمرَو بنَ حُرَيثٍ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثمانين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٨/ ٢٨٤-٢٨٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٣٤١-٣٤٢).

وذكر المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٨/ ٢٨٦-٢٨٧) أنّ رجلًا قال لسفيانَ بنِ عُيينةَ: «يأبا محمدٍ، عندنا رجل يقال له: (خلفُ بن خليفةَ)، زعم أنّه رأىٰ عمرَو بنَ حُرَيثٍ»، فقال: «كذب، لعلّه رأىٰ جعفرَ بنَ عمرِو بن حُرَيثٍ».

ثمّ حكىٰ أنّ الإمامَ أحمدَ سُئل: «رأىٰ خلفُ بن خليفةَ عمرَو بنَ حُرَيثٍ»؟ فقال: «لا، ولٰكنّه عندي شُبِّهَ عليه حين قال: رأيتُ عمرَو بنَ حُرَيثٍ»، ثمّ قال الإمام أحمدُ: «هٰذا ابن عيينةَ، وشعبةُ بنُ الحجّاج لم يَرَيَا عمرَو بنَ حُرَيثٍ، يراه خلفٌ؟! ما هو عندي إلّا شُبِّهَ عليه».

ونقل الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٣٤٢) عن خلفِ بن خليفةَ قال: «فرض لي عمرُ بن عبد العزيز وأنا ابن ثمانِ سنين»، قال الذهبيّ: «هٰذا ينفي رؤيتَه عمرَو بنَ حُرَيثٍ».

ويشهد لذٰلك أنّ طبقة شيوخه تدلُّ علىٰ تأخُّر سماعه إلىٰ بعدِ المِائة، ولو كان مميّزًا سنةَ خمسٍ وثمانين، لَسمع من جماعةٍ من أئمّة الكوفة، ممّن ماتوا قبل المِائة أو بعدها بقليلٍ، وقد راجعت شيوخه الذين =

نقله في "التدريب"[١] عنِ البُلْقِينيِّ.[٢] والله أعلم.

ذكرهمُ المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٨/ ٢٨٥-٢٨٦)، فوجدتُه يروي عن طبقاتِ صغار التابعين، وممّن تأخّروا إلىٰ بعد المِائة والعشرين، والله أعلمُ.

وقد أثبت رؤيته - البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٩٤)، وأبو حاتمٍ في "الجرح والتعديل" لابنه (٣/ ٣٦٩).

وقال ابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ٢٧٠): «لم يدخل خلفُ بن خليفةَ في التابعين، وإنْ كان له رؤيةٌ منَ الصحابة؛ لأنّه رأىٰ عمرَو بن حُرَيثٍ وهو صبيٌّ صغيرٌ، ولم يحفظ عنه شيئًا ... فليس حكم البالغ إذا رأىٰ وحفظ - كحُكْم غير البالغ إذا رأىٰ ولم يحفظ».

(١). (٢/ ٨٣٨).

(٢). في "محاسن الِاصطلاح" (ص٥١٩).

(**رواية الأكابر عنِ الأصاغر، والصحابةِ عنِ التابعين**)، أي: هٰذا مبحثُهما.

وهو النوع الرابع والخمسون.

والأصل فيه روايتُه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عن تميمٍ الداريِّ حديثَ الجَسَّاسةِ، وهو حديثٌ طويلٌ في "صحيح مسلمٍ"،(١) قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في أوّله: «حدّثني – أيْ تميمٌ – حديثًا وافق الذي أحدّثكم عن مَسيحِ الدجّالِ»، وفي آخِرِه: «أعجبني حديثُ تميمٍ أنّه وافق الذي كنت حدّثتكم عنه وعنِ المدينة ومكّةَ»، إلخ.

وأخرج ابنُ مَنْدَةَ(٢) عن زُرعَةَ بنِ سيفِ بنِ ذي يَزَنَ(٣) أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كتب إليه كتابًا: «وأنّ مالكَ بنَ مُزَرِّدٍ الرُّهَاويَّ(٤) [قد](٥) حدّثني أنّك أسلمتَ، وقاتلتَ المشركين؛ فأبشرِ»، الحديثَ.(٦)

---

(١). (٨/ ٢٠٣).

(٢). في كتابه "معرفة الصحابة"، كما نقله منه ابن حجرٍ في "الإصابة" (٩/ ٤٨٤-٤٨٥)، وعزاه إليه السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٣٩). وليس في القدر المطبوع منه.

(٣). هو زرعةُ بنُ سيفِ بنِ ذي يزن، الرُّهَاويُّ الحميريُّ، قَيْلٌ من أَقْيَال اليمن، كتب إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بإسلامه وإسلام قومه، وكتب إليه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كتابًا مشهورًا، وبشّره خيرًا، وليس صحابيًّا. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ١٠٤-١٠٥).

(٤). هو مالكُ بنُ مراراةَ، وقيل: ابنُ مُزَرِّدٌ، وقيل غيرُ ذٰلك، الرُّهاويُّ، بضمِّ الراء في الراجح، صحابيٌّ جليلٌ، أرسله النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلىٰ ملوك حميرَ، وأوصىٰ به خيرًا. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٢٧٢-٢٧١)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٩/ ٤٨١-٤٨٦).

(٥). في "الأصل": (قال). والتصحيح من "الإصابة"، و"التدريب".

(٦). رواه ابن مَنْدَهْ، كما سبق نقلُه عنِ "الإصابة"، قال: أنبأنا أبو يَزَنَ إبراهيمُ بن عبد الله بن محمّدِ بن عبد العزيز بن عنبرِ بن عبد العزيز بن السَّفَر، عن عُفَيرِ بن زرعةَ بنِ سيفِ بن ذي يَزَنَ، قال: وكتبته من كتابِ أَدَمٍ، ذَكَر أنّه كتاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، قال: حدّثنا عمّي أبو رُخَيٍّ أحمدُ بن حسنٍ، ثنا عمّي أحمدُ بن عبد العزيز، قال: سمعتُ أبي وعمّي يحدّثان عن أبيهما، عن جدِّهما عُفَيرِ بن زرعةَ هٰذا الكتابَ، فذكره.

=

وعُفَيرٌ ترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٠/ ٢٧٩)، وقال: «كان سيّدًا بالشام في أيّام معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رضي الله تعالىٰ عنه وعبد الملك بن مروانَ، وكان منَ الدين والفضل بمكانٍ».

وحديثه مرسلٌ؛ فإنّه لم يُذكَر في الصحابة.

وسائر رجال الإسناد، فلم أجد من ترجم لأحدٍ منهم، والظاهر أنّهم كانوا معروفينَ في زمنهم، من جهة شرف نسبهم، لٰكنّ ذٰلك لا يَجزي في قَبول روايتهم عن تحقُّق عدالتهمُ الباطنةِ، ومعرفة ضبطهم. وعليه، فلا يُحكَم بصحّة الكتاب الذي بين أيديهم، ولا بصحّة روايتهم عن جدّهم عُفَيرٍ.

فهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ، مع كونه مرسلًا. والله أعلمُ.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ:

الأولىٰ: ما رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٨٩) عن محمّدِ بنِ عمرَ الواقديِّ، ثنا عمرُ بن محمّد بن صُهْبانَ، عن زامل بن عمرٍو، عن شهابِ بن عبد الله الخولانيّ، به مرسلًا.

هٰكذا رواه في هٰذا الموضعِ مرّتينِ، بالإسناد نفسِه: مطوّلًا ومختصرًا.

ورواه بالإسناد نفسِه في أوّل الكتاب (١/ ٣٠٦-٣٠٧) لٰكنْ مسندًا، زاد في آخره: «عن رجلٍ من حِمْيَرَ أدرك رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ووفد عليه».

وأيًّا ما كان، فالواقديُّ متروك الحديث.

وشيخه عمرُ بن صُهْبانَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٥٢): «ضعيفٌ».

وشيخه زاملٌ أميرٌ مشهورٌ، ترجم له البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٤٣)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٣/ ٧١٦)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٨/ ٢٩٣-٢٩٥)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكر ابن حبّان في "الثقات" (٦/ ٣٤٥)، والظاهر أنّه جرىٰ علىٰ طريقته في ذِكر المجاهيل.

والثانية: ما أخرجه أبو عبيدٍ في "الأموال" (١/ ٣٠٦ برقْم ٥٢٩) عن عثمانَ بنِ صالحٍ، والبَلاذُريُّ في "فتوح البلدان" (ص٩٤) عن عبد الله بن صالحٍ، كلاهما عنِ عبد الله بن لهيعةَ، عن أبي الأسود، عن عروةَ بنِ الزبير، مرسلًا.

وعبدُ الله بنُ لهيعةَ كان قدِ اختلط؛ فروايته هٰذه - مع إرسالها - ضعيفةٌ.

والثالثة: ما أرسله ابنُ إسحاقَ في "السيرة"، كما رواه عنه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٢٣٣ برقْم ٣٠٩٠)، ومراسيل ابن إسحاقَ معضلاتٌ؛ فإنّ عامّة روايته عنِ التابعينَ.

وعليه، فالحديث ضعيفٌ من جميع طرقه، ولا يثبت.

وروىٰ الخطيب[1] أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «حدّثني عمرُ أنّه ما سابقَ أبا بكرٍ إلىٰ خيرٍ قطُّ، إلّا سَبَقَه».

---

(١). في "تاريخ بغدادَ" (٦/ ٢٤٣-٢٤٤)، قال: أنا القاضي أبو العلاء الواسطيُّ، أنا أحمدُ بنُ محمّدِ بن عمرُويَهِ بنِ آدمَ، ثنا محمّدُ بنُ جعفرِ بن أحمدَ بنِ الليث، ثنا عليُّ بنُ عبد الله بن جعفرٍ الهمَذانيُّ، ثنا عبدُ الله بنُ محمّدِ بن جيهانَ، ثنا عبدُ الله بنُ بكرٍ السهميُّ، ثنا مباركُ بن فَضَالةَ، ثنا ثابتٌ البُنَانيُّ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ رضي الله تعالىٰ عنه، عن عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: قال رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره.

وروىٰ الحديثَ الديلميُّ في "مسند الفردوس"، كما ذكره المتّقيْ في "كنز العمّال" (١٢/ ٥١١)، وابنُ عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٦٥) من طريقين عنِ الخطيب البغداديِّ به.

وهٰذا إسنادٌ شديدُ الضعف.

أبو العلاء الواسطيُّ واهٍ، انظر "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (٣/ ٦٥٤).

وشيخه ترجم له الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٦/ ٢٤٣-٢٤٤)، ولم يعرّف به بأكثرَ من رواية هٰذا الحديثِ، ولم أجد من وثّقه.

والثلاثة فوقَه - لم أجد من ترجم لهم.

وقد رُوي الحديث من وجهٍ آخرَ، فأخرجه ابن بَشْكُوَالَ في "الغوامض والمبهمات" (٢/ ٥٧٢-٥٧٣ برقْم ٥٦٣) من طريق بشرِ بن آدمَ، ثنا عبدُ الله بنُ بكرٍ، هو السَّهميُّ، ثنا مبارك بنُ فَضالةَ، عن ثابتٍ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ به، مختصَرًا، ليس فيه رواية النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وهٰذا الإسنادُ أقوىٰ من إسناد الخطيب.

بشرُ بن آدمَ هو أبو عبد الرحمٰن البصريُّ، ابنُ بنت أزهرَ السمّانِ، قال في "التقريب" (ص٦١): «صدوقٌ، فيه لِينٌ».

ومباركُ بن فَضَالةَ قال في "التقريب" (ص٤٥٢): «صدوقٌ، يدلّس، ويُسوّي»، وقد عنعن هنا؛ فلم يصرّح بالسماع من شيخه، ولا بسماع شيخه من شيخه.

ورواه الخِلَعيُّ في "الخِلَعيّات" (ص١٧٩-١٨٠ برقْم ٤١٣) من طريق مِقْدامِ بن داودَ بنِ عيسىٰ، وابنُ بَشْكُوَالَ في "الغوامض والمبهمات" (٢/ ٥٧١-٥٧٢ برقْم ٥٦٢) من طريق محمّدِ بن سعيدِ بن أبي مريمَ، كلاهما عن أسدِ بن موسىٰ، عنِ المبارك بن فَضالةَ، ثنا ثابتٌ البنانيُّ، ثنا عبد الرحمٰن بنُ أبي ليلىٰ، =

وغيرُ ذٰلك.

(**وقد روىٰ**) الحديثَ (**الكِبارُ عن صِغَارٍ**)، بكسر أوّليهما، جمعُ (كبيرٍ) و(صغيرٍ)، بأنْ يكونَ الراوي أكبرَ (**في السنّ**)، وأقدمَ في الطبقة، منَ المَرْوِيِّ عنه، كالزهريّ في روايته عن مالكٍ، وكأبي القاسم عبيد الله بن أحمدَ / الأزهريِّ[1] في روايته عن تلميذه، أيِ الخطيبِ البغداديِّ، وهو إذْ ذاك شابٌّ.[2] [١٥٤/ب]

مرسلًا، لم يذكر صحابيَّه: عبدَ الرحمٰن بنَ أبكرٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، ولفظه مطوَّلٌ، وفيه رواية النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه.

ومِقْدامُ بن داودَ ضعيفٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ١٤٤-١٤٥).

ومحمّدُ بن سعيدٍ ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٩١٦)، ولم أجد من وثّقه.

وأسدٌ قال في "التقريب" (ص٤٣-٤٤): «صدوقٌ يُغرِب».

وقد صرّح المبارك بالسماع من شيخه، وبسماع شيخه من شيخه، لٰكنّ الإسناد إليه ضعيفٌ.

والحاصل أنّ طريق الخطيب شديدة الضعف، والِاعتماد علىٰ طريق ابن بَشْكُوَالَ، وهي ضعيفةٌ أيضًا؛ لاحتمال تدليس المبارك بن فَضالةَ، وتسويته، والرواية الأخيرة المرسلةُ ضعيفةٌ كذٰلك؛ لضعف راوييها عن أسدٍ. والله أعلمُ.

ولقول عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه شاهدٌ، رواه أبو داودَ في "السنن" (٢/ ٣٧٩-٣٨٠ برقْم ١٦٧٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤١٤)، بإسنادٍ حسنٍ عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه أنّه ذكر قصّةً في الصدقة، وقال في آخرها: «لا أسابقك إلىٰ شيءٍ أبدًا»، يعني أبا بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(١). هو عُبيد الله بنُ أبي الفتح أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ الفرج بنِ الأزهر، أبو القاسم، الأزهريُّ، الصيرفيُّ، البغداديُّ، يُعرَف بـ(ابن السَّوَاديّ)، المحدِّثُ الثقةُ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثلاثين وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" لتلميذه الخطيبِ (١٢/ ١٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٥٧٨).

(٢). ذكر ذٰلك الخطيب في "الجامع" (١/ ٥١١)، وذكر أنّه كان عمرُه حينئذٍ عشرين سنةً.

(**أو**) أكبرَ منه (**في العلم والمقدارِ**)، لا في السنّ، كالحافظ العالم روىٰ عن شيخٍ مسنٍّ لا علمَ عنده، كمالكٍ في روايته عن عبد الله بن دينارٍ،[١] وكأحمدَ وابنِ راهُوْيَهْ في روايتهما عن عُبيد الله بن موسىٰ العَبْسيِّ.

(**أو**) أكبرَ منه (**فيهما**)، أيْ في السنّ والمقدار معًا، كالحافظ عبد الغنيِّ[٢] في روايته عن تلميذه محمّدِ بن عليٍّ الصوريِّ،[٣] وكالحافظ أبي بكرٍ البَرْقانيّ في روايته عن الخطيب،[٤] وكهو[٥] عن تلميذِه ابنِ مَاكُوْلَا.[٦]

(**وعِلْمُ ذا**) النوعِ بأقسامه - (**أفَادَا**) فوائدَ كثيرةً في فنّ الحديث، منها (**ألَّا يُظنَّ قلبُه الإسنادَا**) بالتقديم والتأخير.[١]

---

(١). هو عبدُ الله بنُ دينارٍ، أبو عبد الرحمٰن، مولىٰ عبد الله بنِ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، المدنيُّ، وثّقه جماعةٌ، وخرّج حديثه أصحاب الكتب الستّة. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢٥٣-٢٥٥).

(٢). هو عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدِ بن عليِّ بنِ سعيدِ بنِ بِشْرٍ، أبو محمّدٍ، الأزديُّ، المِصريُّ، الحافظُ، النسّابةُ، أعلمُ من بقِي بعد الدارقطنيّ بالحديث ورجاله، صنّف "المؤتلف والمختلف"، ولم يُسبَق إليه. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٢٦٨-٢٧٣).

(٣). وقد ذكر ذٰلك للخطيب، انظر "تاريخ بغدادَ" (٤/ ١٧٢).

وهو محمّد بنُ عليّ بنِ عبد الله بنِ محمّدِ بنِ رُحَيْمٍ، أبو عبد الله، الصُّوريُّ الشاميُّ، نزيلُ بغدادَ، الحافظُ الكبير، أحد أئمّة السنّة. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وأربعين وأربعِمِائةٍ. انظر "تاريخ بغداد" لعصريِّه الخطيبِ (٤/ ١٧٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٦٢٧-٦٣١).

(٤). انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٦/ ٢٨).

(٥). لا يصحّ جرُّ الضمير (هو)، وهو ملازمٌ للرفع. انظر "أوضح المسالك" لابن هشامٍ (١/ ٨٩).

(٦). ذكره الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ٥٧٠).

هو عليّ بنُ هبة الله بنِ عليِّ بنِ جعفرِ بنِ عليٍّ، أبو نصرٍ، الأميرُ، سَعْدُ المُلْك، العجليُّ، الجَرْبَاذْقانيُّ الأصلِ، البغداديُّ، المعروفُ بـ(ابن ماكُوْلَا)، النسّابةُ، الحافظُ، أعلمُ من بقي بعد الخطيب بالحديث، ومصنِّف "الإكمال في المؤتلف والمختلف". تُوُفِّي سنةَ بضعٍ وثمانين وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٥٦٩-٥٧٨).

ومنها ألَّا يُتوهَّمَ أنّ المَرْوِيَّ عنه أفضلُ، وأكبرُ منَ الراوي؛ لكونه الأغلبَ في ذٰلك، فيُجهلَ بذٰلك منزلتُهما، وقد صحّ عن عائشة رضي الله تعالىٰ عنها أنّها قالت: «أمرَنا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أنْ نُنْزِلَ الناس منازلَهم».(٢) رواه أبو داودَ،(٣) وغيرُه.(٤)

---

(١). انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٢٤)، و"فتح الباقي" لزكريّا الأنصاريّ (ص٥٥١).

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٠٧).

(٣). في "سننه" (٥/ ٢٨٩-٢٩٠ برقْم ٤٨٠٩).

واللفظ الذي ذكره الشارح ليس لأبي داودَ، وإنّما هو لمن سواه، ولفظُ أبي داودَ: أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «أنزلوا الناس منازلهم».

(٤). هٰذا الحديثُ مداره علىٰ يحيىٰ بنِ يمانٍ عن سفيانَ الثوريِّ، ويُروىٰ عن يحيىٰ علىٰ وجهين:

الأوّل: أخرجه أبو داودَ - كما سبق - عن يحيىٰ بنِ إسماعيلَ، وابنِ أبي خلفٍ، هو محمّدُ بن أحمدَ البغداديُّ. وابن خزيمةَ في "صحيحه" - كما في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١٧/ ٥٧٤) - من طريق إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ حبيبِ بن الشهيد. وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٨/ ٣٤٦ برقْم ٤٨٢٦) عن أبي هشامٍ الرفاعيِّ، هو محمّدُ بن يزيدَ العجليُّ. وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٤/ ٣٧٩) من طريقيْ إسحاقَ بنِ راهُويهْ، وأبي هريرةَ الواسطيِّ، هو محمّدُ بن أيّوبَ الكِلَابيُّ.

الستّةُ كلُّهم عن يحيىٰ بنِ يمانٍ، عن سفيانَ الثوريِّ، عن حبيبِ بن أبي ثابتٍ، عن ميمونِ بن أبي شَبِيبٍ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها مرفوعًا، وفيه قصّةٌ، قدِ اختصرها يحيىٰ بنُ إسماعيلَ.

قال أبو داودَ: «ميمونٌ لم يدرك عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها».

وكذٰلك قال البيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١٣/ ٣٦٩).

وانظر أيضًا "الجواهر والدُّرَر" للسخاويّ (١/ ٥٧).

وأيضًا، فحبيبُ بن أبي ثابتٍ مدلّسٌ، وقد عنعن، ولم أجد له تصريحًا بالسماع.

الوجه الثاني: أخرجه الدارقطنيُّ في "العلل" (٨/ ٣٩١) من طريق أبي همّامٍ الخاركيِّ: الصلتِ بن محمّدٍ. والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١٣/ ٣٦٧-٣٦٩ برقْم ١٠٤٨٩)، وفي "الآداب" (ص٩٩ برقْم ٢٤٥) من طريق الطبرانيِّ بإسناده عن أحمدَ بنِ أسدٍ البجليِّ، ومحمّدِ بن عمّارٍ الموصليِّ، ومسروقِ بن المَرْزُبَان.

أربعتُهم عن يحيىٰ بنِ يمانٍ، عن سفيانَ الثوريِّ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، هو الليثيُّ مولاهم، عن عمرَ بنِ مِخْراقٍ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها مرفوعًا.

=

ومِن ثَمّ قال بعض المحقّقين[1]: «إنّه نوعٌ مهمٌّ تدعو إليه الهمم العالية، والأنفس الزكيّة».

وتقدَّم قول بعض الكِبَار[1]: «إنّه لا يكون الرجلُ محدّثًا حتّىٰ يأخذَ عمّن فوقَه، ومثلُه، ودونَه».

قال الطبرانيُّ، كما في "شعب الإيمان": «لم يروِ عن سفيانَ إلّا ابنُ يمانٍ».

ثمّ قال البيهقيُّ: قال الإمام أحمدُ: «وعمرُ بنُ مِخْراقٍ عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها – مرسلٌ».

وانظر أيضًا "الجواهر والدُّرَر" للسخاويّ (١/ ٥٨).

وعمرُ بن مِخْراقٍ هٰذا – لم أجد من وثّقه؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

هٰذا، وقال البيهقيّ في "الآداب": «كأنّ يحيىٰ بنَ يمانٍ رواه علىٰ الوجهين جميعًا».

وذٰلك لصحّة كلٍّ منَ الطريقين إليه برواية الثقات، ومن تابعهم. وليس يحيىٰ بنُ يمانٍ بالمُكْثِر الذي يُظَنُّ أنّه تلقّىٰ الحديثَ من هٰذين الطريقين، بلِ الظنّ أنّ الِاختلاف عليه اضطرابٌ منه، وعدمُ ضبطٍ للإسناد الذي سمعه.

ويحيىٰ متكلّمٌ في حفظه، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٨): «صدوقٌ، عابدٌ، يخطئُ كثيرًا، وقد تغيّر»، ولم أجد من ضبط وقت اختلاطه، أو ميّز من روىٰ عنه قبل الِاختلاط؛ فلا يُقبلَ حديثُه. ويتأكّد ذٰلك هنا؛ لأنّ روايته عنِ الثوريّ أضعفُ من غيرها.

ويؤكِّد ذٰلك هنا أيضًا لأنّه قد خولِف في هٰذا الإسنادِ، فقد روىٰ حمّادُ بنُ أسامةَ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن عمرَ بنِ مِخْراقٍ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها موقوفًا.

ذكره الدارقطنيّ في "العلل" (٨/ ٣٩١)، ثمّ قال: «وهو الصوابُ».

وعليه، فالحديث المرفوع – ضعيفٌ؛ لأجل يحيىٰ بنِ يمانٍ، بل منكرٌ؛ لخطئه في إسناده.

وأيضًا، فالإسنادان اللذانِ ذكرهما ضعيفانِ من وجوهٍ أخرىٰ، كما سبق. وكذا الإسناد المحفوظ، هو ضعيفٌ أيضًا؛ لجهالة روايه، وعدم سماعه من عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها. وعليه، فالحديث ضعيفٌ كيفما دار.

وقد ضعّفه الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٤/ ٣٦٨).

لٰكنْ قد صحّحه أيضًا غير واحدٍ، منهمُ ابن خزيمةَ؛ إذْ رواه في "صحيحه" كما سبق، وانظرِ "الجواهر والدُّرَر" للسخاويّ (١/ ٥٦)، وكذا الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (ص٢٢٧)، وحسّنه السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٩٣). والأقرب ضعفُه؛ لما سبق بيانُه، والله أعلمُ.

(١). لعلّه يريد السخاويّ، انظر "فتح المغيث" (٤/ ١٢٤).

(**ومنه**)، أيِ منَ القسمِ الثالثِ من رواية الكِبَار عنِ الصِّغَار، (**أخْذُ الصَّحْبِ**)، أيْ روايةُ الصحابيِّ، (**عن أتباع ∴ وَ**)أخذُ (**تابعيٍّ عن تابعِ الأتباعِ**)، وأَخْذُ كثيرٍ مِنَ العلماءِ الأَجِلَّةِ عن تلامذتهم.

ومَثَّلَ روايةَ الصحابيّ عنِ التابعيّ بقوله (**كـ**)أَخْذِ (**البحرِ**) عبد الله بن عبّاسٍ، وبقيّةِ العبادلة، وأبي هريرةَ، وغيرِهم منَ الصحابة - (**عن كَعْبِ**) الأحبارِ.[٢]

(**و**)مثَّلَ روايةَ التابعيِّ عن أتباع التابعين بقوله: (**كالزهريِّ**) محمّدِ بن مسلمِ بن شهابٍ، (**عن مالكٍ**) الإمامِ، (**و**)كـ(**يحيىٰ**) بن سعيدٍ (**الأنصاريِّ**)،[٣] عن مالكٍ أيضًا.[٤]

قال ابنُ الصلاح[٥] - وتبعه النوويُّ[٦] -: «وكعمرِو بن شُعَيبِ بن محمّدِ بن عبد الله بن عمرِو بن العاصِ،[٧] لم يَكُن منَ التابعين، وروىٰ عنه أكثرُ من عِشرينَ نفسًا منَ التابعين، جَمَعَهم عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ الحافظُ في كتابٍ له».

---

(١). يريد وكيعًا والبخاريّ، فقد تقدّم ذٰلك عنهما.

(٢). هو كعبُ بنُ ماتِعٍ، أبو إسحاقَ، الحميريُّ، اليمانيْ، نزيل الشام، المعروفُ بـ(كعب الأحبار)، تابعيٌّ كبيرٌ، كان من أحبار اليهود، ثمّ أسلم فحسُن إسلامُه، وحدّث الصحابة وغيرِهم بما عنده عنِ التوراة، وتعلّم منهمُ السنن. تُوُفِّيَ ذاهبًا إلىٰ غزوٍ، في أواخر خلافة عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ٤٨٩-٤٩٤).

(٣). هو يحيىٰ بنُ سعيدِ بنِ قيسِ ابنِ الصحابيّ: عمرِو بنِ سهلٍ، أبو سعيدٍ، النجّاريُّ الخزرجيُّ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، القاضي، عالم المدينة في زمانه. تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وأربعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٤٦٨-٤٨١).

(٤). انظرِ المثالينِ في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ١٠٩).

(٥). في "علوم الحديث" (ص٣٠٨-٣٠٩).

(٦). في "الإرشاد" (ص٢٠٢)، وفي "التقريب" (ص٣٨٩).

(٧). هو عمرُو بنُ شعيبِ بنِ محمّدِ بنِ عبد الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ، أبو إبراهيمَ، وأبو عبد الله، السَّهْميُّ القرشيُّ، راوٍ مشهورٌ، حديثه في السنن الأربعة. تُوُفِّيَ سنةَ ثمانَ عشرةَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ١٦٥-١٨٠).

وذَكَرَ عنِ الحافظِ الطَّبَسيِّ[1] أنّهم أكثرُ من سبعين رجلًا. انتهىٰ.

---

(١). (الطَّبَسيّ) نسبةُ جماعةٍ، ولم يذكرِ الشارح ما يعيّن المراد منهم.

وقد كنّاه ابن الصلاح بـ(أبي محمّدٍ)، ووقفت علىٰ اثنينِ أبويْ محمّدٍ طَبَسيّينِ:

الأوّل: فضلُ الله ابنُ القاضي أبي الفضل محمّدِ بن أحمدَ، أبو محمّدٍ، الطَّبَسيُّ، كان حيًّا في أوائل القرن السادس، ولم تُضبَط وفاتُه. ترجم له عصريُّه عبدُ الغفّار الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص٤٥٦)، والذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (١١/ ٨١).

والثاني: عبدُ الله بنُ الحسن بنِ محمّدٍ، أبو محمّدٍ، الطَّبَسيُّ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وتسعين وأربعِمائةٍ. ترجم له عصريُّه عبدُ الغفّار الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص٣١٧)، وابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٤/ ٤٥٥-٤٥٦).

ويُرجِّح أنّه الثاني أنّ الحافظ السخاويَّ سمّاه عبدَ الله في "حاشيتِه علىٰ نكت ابن حجرٍ علىٰ ابن الصلاح"، ذكر ذٰلك بعض تلاميذه في حاشيةِ "فتح المغيث"، انظره (٤/ ١٢٠، هامش ١)، لٰكنّه قال بعدُ: «وهو سهوٌ». كذا، ولم يبدِ حجّةً.

وتعقّب العراقيُّ ابنَ الصلاح، فقال في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٩٨-٩٩٩): «إنّما هو أبو الفضلِ محمّدُ بنُ أبي جعفرٍ الطَّبَسيُّ، هٰكذا كنّاه وسمّاه الحافظ أبو سعدٍ السمعانيُّ في "الأنساب" (٩/ ٤٥-٤٦) ... وكانت وفاته في حدود سنة ثمانين وأربعِمائةٍ»، إلىٰ آخره.

كذا قال الحافظ العراقيُّ؛ فجعله أبا فضلِ الله المذكورِ أوّلًا، ولم يُبدِ في ذٰلك حجّةً، ولعلّه لم يقف علىٰ أبي محمّدٍ طَبَسيٍّ، ووجد أبا الفضل اسمُه (محمّدٌ)، فظنّ أنّ ابن الصلاح صحّفه.

وخالفَ السخاويُّ، فسمّاه في "فتح المغيث" (٤/ ١١٩-١٢٠) أبا محمّدٍ عبدَ الرزّاقِ الطَّبَسيَّ؛ فوافق ابنَ الصلاح في الكنية، لٰكنّي لم أجد عبدَ رزّاقٍ طَبَسيًّا غيرَ واحدٍ، كنيتُه أبو المحاسن، ترجم له تلميذُه أبو سعدٍ السمعانيُّ في "الأنساب" (٩/ ٤٦)، وقرينُه عبدُ الغفّار الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص٣٩٢-٣٩٣)، ومؤرّخ الإسلام الذهبيُّ في "تاريخه" (١١/ ٦٧٠). ويَحتمِل أن يكون السخاويُّ - وهو المؤرّخ الكبير - قدِ اطّلع علىٰ آخرَ غيرِ أبي المحاسنِ، كنيتُه أبو محمّدٍ، فالله أعلمُ.

وبعدُ، فالأقرب - إن شاء الله تعالىٰ - إلىٰ مراد ابن الصلاح أن يكون أحدَ الأوّلَينِ؛ لأنّه نقَل الكلامَ المذكورَ من خطِّ الطَّبَسيِّ، وهو حافظٌ عارفٌ؛ فيبعُد أن يكون صحّفه، أو وهم في كنيته، ومن جاء بعده، فإنّما ينقُلون كلامه، ولا يدّعُون أنّهم وقفوا علىٰ ما وقف عليه، وإنّما يجتهدون في تعيين من ذكره. والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلمُ.

[١٥٥/أ] قال في "التدريب"[(١)]: «ما جزما به من كونه، / أيْ عمرِو بن شُعَيبٍ، ليس بتابعيٍّ - تَبِعَا فيه عبدَ الغنيّ،[(٢)] وأبا بكرٍ النقَّاشَ،[(٣)] وردَّه الحافظ أبو الفضلِ العراقيُّ،[(٤)] وقَبْلَه المِزِّيُّ،[(٥)] وقد سَمِع من غير واحدٍ منَ الصحابة، منهم زينبُ بنتُ أبي سلمةَ،[(٦)] والرُّبَيِّعُ بنتُ مُعَوِّذِ بن عَفْرَاءَ،[(١)] وهما صحابيّتان».

---

(١). (٢/ ٨٤٢).

(٢). في "فوائده" (ص٣٤). وانظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٢).

(٣). رواه تلميذُه عبد الغنيِّ بنُ سعيدٍ في "فوائده" (ص٣٤).

هو محمّدُ بنُ عليِّ بنِ الحسن بنِ أحمدَ، أبو بكرٍ، النقّاشُ، المِصريُّ، نزيل تِنِّيْسَ، الحافظُ، أحدُ أئمّة الحديث. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وستّين وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ٣١٢-٣١٣).

وذكر الحافظُ أبو الفضلِ العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠٠١) أنّه أبو بكرٍ محمّدُ بنُ الحسن بنِ محمّدٍ النقّاشُ المِصريُّ المفسِّرُ، قال: «وهو ضعيفٌ». وتبِعه علىٰ ذٰلك الأَبْناسيّ في "الشذا الفيّاحِ" (٢/ ٥٣٩). وفيه نظرٌ من جهتين:

الأولىٰ: أنّ عبدَ الغنيِّ صرّح في "فوائده" (ص٣٤) بأنّه محمّدُ بنُ عليٍّ، وليس ابنَ الحسن. ويؤكّد ذٰلك أنّ ابنَ نقطةَ ذكر محمّدَ بنَ عليٍّ الحافظَ في شيوخ عبد الغنيِّ، ولم يذكرِ ابنَ الحسنِ المفسِّرَ، انظرِ "التقييد" له (٢/ ١٣٦).

ثمّ إنّ حافظًا في مقامِ عبد الغنيِّ لا ينقُل الكلام في هٰذه الدقائقِ عنِ الضعفاء والمتّهمين، ومَن ليس الحديثُ شأنَهم، كما هو حالُ ابنِ الحسن المفسِّرِ الذي ذكره الحافظُ العراقيُّ، انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٧٣-٥٧٦).

الجهة الثانية، وهي شاهدةٌ للأولىٰ: أنّ النقّاش المفسِّرَ - موصليٌّ بغداديٌّ، وليس مِصريًّا؛ فيدلُّ علىٰ أنّ الحافظ العراقيَّ انتقل ذهنُه منَ المصريِّ - وهو محمّدُ بنُ عليٍّ الحافظُ - إلىٰ المفسِّر، علىٰ سبيل الوهم والِاشتباه، وجلّ من لا يسهو.

(٤). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ٩٩٧-١٠٠٢)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٢-١٧٣).

(٥). في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٦٥، و٧٣).

(٦). هي زينبُ بنتُ أبي سلمةَ: عبد الله بن عبد الأسد بنِ عمرِو بنِ مخزومٍ، المخزوميّةُ القرشيّةُ، الفقيهةُ، أمُّها أمّ المؤمنين أمُّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، ربيبةُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.
=

والله أعلم.

تُوُفِّيت سنةَ ثلاثٍ وسبعين، رضي الله تعالىٰ عنها. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٥/ ١٨٥-١٨٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٤٣٠-٤٣٢).

(١). هي الرُّبَيِّعُ بنت مُعَوِّذِ ابنِ عفراءَ، وهي أمُّه عُرِف بها، وأبوه الحارثُ بنِ رفاعةَ بنِ الحارث، النجّاريّةُ الخزرجيّةُ، الأنصاريّةُ، غزت مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وبايعت تحت الشجرة، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٣٧-١٨٣٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ١٠٧-١٠٨).

(**رواية الصحابة عنِ التابعين، عنِ الصحابة**)، أيْ: هٰذا [مبحثها].[١]

وهو النوع الرابع والخمسون.

(**وما**)، أيِ الحديثُ الذي، (**رَوَىٰ الصاحبُ**)، أيِ الصحابيُّ، (**عنِ الأتباعِ**)، أيِ التابعين، (**عن ∴ صَحَابةٍ**) رضي الله تعالىٰ عنهم، (**فهو**) فنٌّ (**ظريفٌ**) مليحٌ (**للفَطِنِ**) المتبصِّر.

قال في "التدريب"[٢]: «هٰذا النوعُ زدته أنا».

وقد (**ألَّف فيه**) وأفرده في جزءٍ لطيفٍ - (**الحافظُ**) المتقِنُ (**الخطيبُ**) أبو بكرٍ أحمدُ بن عليِّ بنِ ثابتٍ البغداديُّ.

(**و**)أمّا (**منكِرُ الوجودِ**)، أيْ وجودِ هٰذا النوعِ، قائلًا بأنّ رواية الصحابة عنِ التابعين - إنّما هي في الإسرائيليّاتِ، والموقوفات، فـ(**لا يُصِيبُ**) في إنكاره ذٰلك؛ إذ ليس الأمر كما زعم.[٣]

---

(١). في "الأصل": (مبحثهما)، وهو خطأٌ.

(٢). (٢/ ١٠٤٢).

(٣). ذكر العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (١/ ٣٩٢) أنّه بلغه عن بعض أهل العلم إنكارُ أن يكون وُجد شيءٌ من رواية الصحابة عنِ التابعين عنِ الصحابة عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ونقل البقاعيُّ في "النكت الوفيّة" (١/ ٣٩٠) عن الحافظ ابن حجرٍ أنّه قال: «استُقرِئ ما وقع من رواية الصحابة عنِ التابعين، فلم يوجد فيه حكمٌ منَ الأحكام، وإنّما ذٰلك مجرّد قَصصٍ وأخبارٍ».

لٰكنّ الحافظَ ابنَ حجرٍ قد أورد في كتابه "نزهةِ السامعين في رواية الصحابة عنِ التابعين" - وهو اختصارٌ لكتاب الخطيب البغداديّ "رواية الصحابة عنِ التابعين" - جملةً من أحاديثِ الأحكام رواها صحابةٌ عن تابعين. انظر مثلًا التراجم ذاتَ الأرقام ٥، و٨، و٩ وهو موقوفٌ علىٰ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، و١٠، و١١، و١٥، و١٦، و١٨، و٢٣، و٢٤، و٢٦، و٢٧ وفيه ثلاثة أحاديثَ كلُّها في الأحكام، و٢٩. والله أعلم.

والظاهر أنّ ما نقله الشارح مركّبٌ منَ النقلين؛ فإنّه حكىٰ أنّ بعضهم أنكر وجود هٰذا النوعِ، وهو ما نقله العراقيّ، ثمّ نقل كلامَه أنّه يقول إنّ رواية الصحابة عن التابعين إنّما هي في الإسرائيليّات =

وذٰلك (**كـ**)رواية (**سائبِ**) بن يزيدَ الصحابيِّ، (**عنِ ابنِ عَبْدٍ**)، أيْ عن عبد الرحمٰن بن عَبْدٍ القَارِيِّ،[١] (**عن عُمَرَ**) بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «مَن نام عن حِزْبِه، أو عن شيءٍ منه، فقرأه ما بين صلاة الفجر إلىٰ صلاة الظهر، كُتب له كأنّما قرأه منَ الليل». رواه مسلمٌ،[٢] والأربعةُ.[٣]

(**ونحوُ ذا**)لِكَ منَ الأحاديث التي بتلك الشريطةِ، فـ(**قد جاء عشرونَ أَثَرْ**)، أيْ حديثًا، جمعها الحافظُ أبو الفضلِ العراقيُّ.[٤]

منها حديثُ سهلِ بنِ سعدٍ الساعديِّ رضي الله تعالىٰ عنه، عن مروانَ بنِ الحَكَمِ،[٥] عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أملىٰ عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، فجاء ابنُ أمِّ مكتومٍ، الحديثَ. رواه البخاريُّ،[١] وغيره.[٢]

والموقوفات، وذٰلك نحوٌ من قول ابن حجرٍ. ولا يخفىٰ أنّه لا تلازمَ بين المقالتين؛ فقد ينكر بعضٌ أن يرويَ الصحابيّ عنِ التابعيّ عنِ الصحابيّ، مع تجويزه أن يروي الصحابيّ عنِ التابعيّ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم حديثًا في الأحكام. وقد يُنكر آخرُ رواية الصحابة عنِ التابعين حديثًا في الأحكام، مع تجويزه أن يروي الصحابيّ عنِ التابعيّ عن صحابيٍّ قصّةً أو خبرًا. والله أعلم.

(١). هو عبدُ الرحمٰن بنُ عبدٍ، أبو محمّدٍ، القاريُّ، المدنيُّ، له رؤيةٌ، أُتِي به النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وهو صغيرٌ. تُوُفِّي - في الأصحّ - سنةَ ثمانٍ وثمانين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٨٣٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٨/ ٦١-٦٢).

(٢). في "صحيحه" (٢/ ١٧١).

(٣). رواه أبو داود في "السنن" (٢/ ٢٠٢ برقْم ١٣٠٧)، والتِّرْمذيّ في "الجامع" (١/ ٥٧٨-٥٧٩ برقْم ٥٨١)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٣/ ٢٥٩ برقْم ١٧٩٠)، وابن ماجهْ في "السنن" (٢/ ٤٧٤ برقْم ١٣٤٣).

(٤). انظرِ "التقييد والإيضاح" (١/ ٣٩٢-٤٠٦).

(٥). هو مروانُ بن الحكم بن أبي العاص بن أميّةَ بنِ عبد شمسٍ، أبو عبد الملك، وقيل غيرُ ذٰلك، الأُمويُّ القرشيُّ، أدرك النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولم تثبت له رؤيةٌ، وطلب العلم أوّلًا، قبل أن يفسُد حاله، وخرج علىٰ عبد الله بن الزبير؛ فاستولىٰ علىٰ الشام ومصرَ، ثمّ قُتِل سنةَ ستٍّ وستّين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ٤٧٦-٤٧٩).

ومنها حديثُ يَعْلَىٰ بنِ أُمَيَّةَ،[٣] عن عَنْبَسةَ بنِ أبي سفيانَ،[٤] عن أخته أمِّ حَبِيبةَ مرفوعًا: «مَن صلَّىٰ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً بالنهار أو بالليل، بُني له بيتٌ في الجنّة».[٥] رواه النَّسائيُّ.

---

(١). في "صحيحه" (٤/ ٢٥ برقْم ٢٨٣٢).

(٢). وأخرجه التِّرْمذيّ في "الجامع" (٥/ ١٢٥-١٢٦ برقْم ٣٠٣٣)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٦/ ٩ برقْم ٣٠٩٩).

(٣). هو يعلىٰ بنُ أميّةَ بنِ أبي عُبَيدةَ بنِ همّامِ بن الحارث، وربّما نُسِب إلىٰ أمّه: مُنْيَةَ بنتِ جابرٍ، أبو صفوانَ أو أبو خالدٍ أو أبو خلفٍ، التميميُّ الحنظليُّ، حليفُ قريشٍ، صحابيٌّ جليلٌ، شهد حُنينًا والطائف وتبوكَ، وكان معروفًا بالسخاء. قُتِل بصِفِّينَ، سنةَ ثلاثٍ وثلاثين، وقيل: بقي إلىٰ سنة سبعٍ وأربعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٨٥-١٥٨٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١١/ ٤٤٧-٤٤٩).

(٤). هو عنبسةُ بن أبي سفيانَ: صخرِ بن حربِ بن أميّةَ بنِ عبد شمسٍ، القرشيُّ الأُمويُّ، أخو أمِّ المؤمنين أمِّ حبيبةَ رضي الله تعالىٰ عنها، أدرك النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، واختُلِف في صحبته. كان حيًّا سنةَ سبعٍ وأربعين. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٨/ ٩٨-١٠٠).

(٥). في "المجتبىٰ" (٣/ ٢٦٢ برقْم ١٧٩٩) من طريق عطاءِ بن أبي رباحٍ، عن يعلىٰ به.

وقدِ اختُلِف فيه علىٰ عطاءٍ، انظرِ "العلل" للدارقطنيّ (٩/ ٢٧٦).

والحديث صحيحٌ، قد أخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (٢/ ١٦١) من طريق عمرِو بن أوسٍ، عن عنبسةَ بنِ أبي سفيانَ به، ولفظه: «من صلّىٰ لله اثنتي عشْرةَ ركعةً في يومٍ وليلةٍ، بُنِي له بهنّ بيتٌ في الجنّة».

ومنها حديثُ أبي هريرةَ، عن أمِّ عبد الله بنِ أبي ذِئَابٍ،[١] عن أمِّ سلمةَ مرفوعًا: «ما ابتَلَىٰ الله عبدًا ببلاءٍ، وهو علىٰ طريقةٍ يكرهها، إلّا جعل / الله ذٰلك البلاءَ كفّارةً له». رواه [١٥٥/ب] ابنُ أبي الدنيا[٢] في كتاب "المرض والكفّارات".[٣] والله أعلم.

---

(١). لم أجد لها ترجمةً، وقال المنذريُّ في "الترغيب والترهيب" (٣/ ١٢٣٠): «لا أعرفها».

(٢). هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن عُبَيدِ بن سفيانَ بنِ قيسٍ، أبو بكرٍ، القرشيُّ الأُمويُّ مولاهمُ، البغداديُّ، المؤدِّبُ، المعروفُ بـ(ابن أبي الدنيا)، صاحب التصانيف الكثيرة. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثمانين ومِائتين. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٧٢-٧٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٧٩-٤٠٤)، وانظر كذٰلك "موسوعة ابن أبي الدنيا" لفاضلِ بن خلفٍ الرّقّيِّ (١/ ٤٧-١١٠).

(٣). (موسوعته: ٥/ ٤٧٦-٤٧٧ برقْم ١٠٦٠٨) من طريق الحكم بن عبد الله، أنّه سمع المطّلبَ بنَ عبد الله بنِ حنطبٍ يحدّث، أنّه سمع أبا هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر الحديثَ، وفيه قصّةٌ، وتمامُه: «إلّا جعل الله ذٰلك البلاءَ كفّارةً له وطَهورًا، ما لم يُنْزِلْ ما أصابه منَ البلاء بغير الله، أو يدعوَ غيرَ الله في كشفه».

الحكم بن عبد الله - قال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥/ ٦٦٩): «الظاهر أنّه ابنُ المطّلب بنِ عبد الله بن حنطبٍ المخزوميِّ: شيخِه في هٰذا الإسناد، نُسِب إلىٰ جدّه الأدنىٰ».

والحكم هٰذا من أشراف قومه، وقد روىٰ عنه جماعةٌ، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات"، وقال الدارقطنيُّ: «يُعتبَر به»، وقال ابن حزمٍ: «لا يُعرَف حالُه». يعني في الرواية، وإلّا، فهو معروف الِاستقامة في ديانته ومروءته. انظر ترجمته في "لسان الميزان" (٣/ ٢٥٥-٢٥٦).

وشيخه المطّلبُ ثقةٌ، كما يظهر من ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٩٣).

لٰكنّه كثير الإرسال، وقد نقل ابن أبي حاتمٍ الرازيُّ في "المراسيل" (ص٢٠٩) عن أبيه أنّه قال: «عامّة روايته مرسلٌ، روىٰ ... عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرسلًا».

ونقل في (ص٢١٠) عن أبيه أنّه قال: «لم يدرك عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها». ومات أبو هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه قريبًا من موتِها رضي الله تعالىٰ عنها.

ثمّ قال أبو حاتمٍ: «عامّة حديثه مراسيلُ، لم يُدرِك أحدًا من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، إلّا سهلَ بنَ سعدٍ وأنسًا وسلمةَ بنَ الأكوع، رضي الله تعالىٰ عنهم، ومن كان قريبًا منهم». وأبو هريرةَ قديمُ الوفاة، بعيدٌ عن هٰذه الطبقةِ.

=

وقال التِّرْمذيُّ في "العلل الكبير" (ص٣٨٦-٣٨٧): سألت محمّدًا، فقال: «لا أعرف للمطّلب بنِ حنطبٍ عن أحدٍ من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم سماعًا، إلّا أنه يقول: حدّثني من شهد [خطبة] النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

قال التِّرمذيُّ: «وسمعت عبد الله بن عبد الرحمٰن - يريد الدارميَّ - يقول مثلَه».

قال: قال عبدُ الله: «وأنكر عليُّ بن المدينيّ أن يكون المطّلب بنُ حنطبٍ سمع من أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وانظر "جامع التحصيل" للعلائيّ (ص٢٨١).

وبذٰلك يتّضح أنّ تصريحه بالسماع من أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه في هٰذا الحديثِ - خطأٌ من بعض رواته، ولا يوثَق بصحّته؛ لضعف الإسناد إليه.

ثمّ أمُّ عبد الله قال المنذريُّ في "الترغيب والترهيب" (٣/ ١٢٣٠): «لا أعرفها».

واستظهر الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥/ ٦٦٩) من رواية أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه عنها - أنّها صحابيّةٌ، وغلُظ حجابي عن ذٰلك؛ فلم يظهر لي، وهٰذا النوعُ الذي نحن بصدده خير شاهدٍ علىٰ أنّ الصحابيّ قد يروي عن تابعيٍّ، وهٰذا علىٰ قلّته يورِث ريبةً يكفي مثلُها للتوقُّف؛ احتياطًا لحديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

نعم، قد يظهر من رواية أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه - عنها، ومن قصّتها مع أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها - أنّها في سنٍّ تدرك به زمنَ الصحبة، لٰكنّ ذٰلك غير كافٍ؛ لجواز أن تكون ممّن أسلم في قومه، ولم يهاجر، ولم يلقَ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وهٰذه الصفةُ تصدق علىٰ آلافٍ من أهل ذٰلك العصر. والله أعلمُ.

وهي علىٰ كلِّ متقدّمةٌ، كانت في ذٰلك الزمن الفاضلِ مخالطةً لهٰؤلاء الأفاضل؛ فلو كانت معروفةَ العين، مستورةَ الحال، لَمشىٰ حديثُها، لٰكنّها مجهولة العين، غيرُ محقَّقة الوجود أصلًا؛ لِلِين الإسناد إليها.

وبعدُ، فهٰذا الحديث ضعيفٌ؛ لجهالة حال الحكم في الضبط والرواية، ولِلانقطاع بين المطّلب وأبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولجهالة عين أمِّ عبد الله.

وحسّنه الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥/ ٦٦٩)، وذكر في (٥/ ٦٧٠) أنّ لمعناه شواهدَ. ولا شكَّ في صحّة معناه، لٰكنّ ذٰلك لا يقوّي إسنادَه، والله أعلمُ.

(**رواية الأقران**)، أي: هٰذا مبحثها.

وهو النوع الخامس والخمسون.

(**وَوَقَعت**) وثَبَتَت (**روايةُ ا**)لحديثِ الواقعةُ لـ(**لْأقران**) بعضِهم عن بعضٍ.

(**وعِلْمُها**)، أيْ روايةِ الأقران، (**يُقصَد لِ**)أجل ا(**لْبَيَان**) واليقين، بـ(**ألَّا يَظُنَّ**) ظانٌّ (**الزَّيْدَ**)، أيِ الزيادةَ، (**في الإسناد، أو**)، أيْ وألّا يَظُنَّ، (**إبدالَ**) كلمةِ (**عن**) في الإسناد (**بـ(الواو**)، أيْ وقوعَ (عن) فيه بدلًا عنِ (الواو)، إنْ[1] كان بالعنعنة.[2]

قال الحافظُ السَّخَاويُّ[3]: «مثاله رواية سليمانَ التَّيْميِّ،[4] عن مِسْعَرٍ؛[5] فقد قال الحاكم[6]: لا أحفظ لمِسْعَرٍ عن التَّيْميِّ، علىٰ أنّ غيره توقَّف في كون التَّيْميِّ من أقران مِسْعَرٍ، بل هو أكبر منه، كما صرّح به المِزِّيُّ[7] وغيرُه.[1] نعم، روىٰ كلٌّ منَ الثوريّ ومالكِ بن مغولٍ عن مِسْعَرٍ، وهم[2] أقرانٌ».

---

(١). في "الأصل": (وإنْ كان بالعنعنة) بزيادة الواو العاطفةِ، وهو خطأٌ؛ لأنّ مقتضاه تقديرُ معطوفٍ عليه مناسبٍ للمذكور، فيكونُ المعنىٰ: لئلّا يَظنّ ظانٌّ أنّ (الواو) بدلُ (عن)، إنْ كان الأداءُ بغيرِ العنعنة، وإن كان بها. وهو معنًىٰ فاسدٌ، بل إن كان بغير العنعنة، فالـ(واو) تُظنُّ بدلَ (حدّثنا) إن كان بالتحديث، أو (أخبرنا) إن كان بالإخبار، وهٰكذا. فلزم تقييد الصورة المذكور بحال العنعنة وحدَها، وذٰلك يَتِمّ بحذف (الواو)، فحذفتُها. وانظرِ العبارةَ في "فتح المغيث".

(٢). انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٣٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٤٣).

(٣). في "فتح المغيث" (٤/ ١٣١-١٣٢).

(٤). هو سليمانُ بن طرخانَ، أبو المعتمر، التيميُّ: نزل فيهم، فنُسِب إليهمُ، البصريُّ، تابعيٌّ سمع من أنس بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، الإمامُ، العابدُ، العالمُ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ١٩٥-٢٠٢).

(٥). هو مِسْعَرُ بن كِدَامِ بن ظُهَيْرِ بن عُبيدةَ بنِ الحارث، أبو سلمةَ، الهلاليُّ، الكوفيُّ، الإمامُ، العابدُ، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وخمسين ومائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ١٦٣-١٧٣).

(٦). في "علوم الحديث" (ص٦٢٠).

(٧). في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٤٦٤).

(و)أمّا (**الحدُّ**)، أيْ تعريفُ رواية الأقران، فقد (**رأوا**)، أيْ أهلُ الحديث، بأنّها (**إنْ يكُ في الإسناد قد تَقَارَبَا**)، أيِ الراوي ومن روىٰ عنه، (**و**)تقاربا في (**السنِّ دائمًا**)، فهو رواية الأقران.

فالقرينان هما المتقاربان في السنّ والإسناد معًا.[٣]

وعبارة الحافظِ ابنِ حجرٍ[٤]: «فإن تَشَارَكَ الراوي والمرويُّ عنه في أمرٍ منَ الأمور المتعلّقة بالرواية، مثلِ السنِّ واللُّقِيِّ، والأخذ عن المشايخ، فهو النوع الذي يقال له: (رواية الأقران)؛ لأنّه حينئذٍ يكون راويًا عن قَرِينه». انتهىٰ.

والمراد بالتشارك في السنّ واللُّقِيّ – المقاربةُ.[٥]

(**وقيل غالبًا**)،[٦] وهٰذا منقولٌ عنِ الحاكم،[٧] ففي "ابنِ الصلاح"[٨]: «وربّما اكتَفَىٰ الحاكمُ أبو عبد الله فيه بالتقارُبِ في الإسناد، وإن لم يوجدِ التقاربُ في السنِّ».

وقد ألّف في هٰذا النوعِ الحافظُ أبو الشيخِ بنُ [حَيَّانَ][٩] الأصبهانيُّ.[١٠]

---

(١). منهمُ الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ١٦٤).

(٢). في "فتح المغيث": (وهما أقرانٌ)، يعني أنّ سفيانَ الثوريَّ ومالكَ بنَ مِغْوَلٍ أقرانٌ مع مِسعَرِ بن كِدامٍ، وانظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ٤٦٤-٤٦٥). وقول الشارح: (وهم أقرانٌ) يعني سفيانَ ومالكًا ومِسْعَرًا – بمعناهُ، بل أوضحُ منه.

(٣). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦٠٩)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٠٩).

(٤). في "نزهة النظر" (ص١٤٥).

(٥). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٤).

(٦). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٤).

(٧). ولم يصرّح به، لٰكنِ استُنبط من صنيعه في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٠٩ وما بعدَها)؛ فقد عدّ في الأقران جماعةً اشتركوا في الإسناد مع تفاوتهم في السنّ.

(٨). يعني في كتابه "علوم الحديث"، انظره (ص٣٠٩).

(٩). في "الأصل" بالباء.

(١٠). انظر "نزهة النظر" (ص١٤٥)، والكتاب مطبوعٌ متداولٌ.

(وَ)وُجِد (**في الصِّحاب أربعٌ**) يَروِي بعضهم عن بعضٍ، (**في سندٍ**) لمتنٍ واحدٍ، كحديث الزهريِّ، عنِ السائبِ بن يزيدَ، عن حُوَيطِبِ بن عبدِ العُزَّىٰ،(١) عن عبد الله بن السَّعْديِّ،(٢) عن عمرَ بنِ الخطّاب، مرفوعًا: «ما جاءك الله به من هٰذا المالِ من غير إشرافٍ ولا [سؤالٍ]،(٣) فخذه، و[ما لا، فـ]ـلا(٤) تُتبعْه نفسَك».(٥)

---

(١). هو حُوَيْطبُ بن عبد العُزَّىٰ بنِ أبي قيسِ بن عبد وُدِّ بن نصرٍ، أبو محمّدٍ، أو أبو الأصبغ، القرشيُّ العامريُّ، نزيلُ المدينة، أسلم يومَ الفتح، وتألّفه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ثمّ شهد حنينًا والطائف. تُوُفِّي في آخر خلافة معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وكان آخرُها سنةَ ستِّين، وقيل إنّه تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٣٩٩-٤٠٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٥٢-٥٥٣).

(٢). هو عبدُ الله بنُ عمرِو بن وَقْدانَ بنِ عبد شمسِ بن عبد وُدٍّ، وقيل في اسم أبيه غيرُ ذٰلك، ويُعرَف أبوه بـ(السعديّ)؛ لأنّه استُرْضِع في بني سعدِ بن بكرٍ، أبو محمّدٍ، القرشيُّ العامريُّ، صحابيٌّ جليلٌ، وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وسأله عنِ الهجرة. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٢٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ١٨٣-١٨٤).

(٣). في "الأصل": (سائل)، وهو غلطٌ، تابع فيه السيوطيَّ في "التدريب" (٢/ ١٠٤٠)، والتصحيح من مصادر التخريج.

(٤). زيادةٌ من مصادر التخريج، ساقطةٌ من "الأصل"، تبعًا للسيوطيَّ في "التدريب".

(٥). رواه البخاريُّ في "صحيحه" (٩/ ٦٧ برقْم ٧١٦٣) من طريق شعيبِ بن أبي حمزةَ، عنِ الزهريِّ به. وكذٰلك رواه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ الأزديُّ في "الرُّباعيّ" (ص١٧-١٨) من طريق محمّدِ بن الوليد الزَّبيديّ، عنِ الزهريِّ به.

ورواه مسلمٌ في "صحيحه" (٣/ ٩٨) من طريق عمرِو بن الحارث، عنِ الزهريّ، عنِ السائب بن يزيدَ، عن عبد الله بن السعديِّ به؛ فأسقط منه حُوَيطِبَ بنَ عبد العُزّىٰ.

قال النَّسائيّ: «ابن السائب لم يسمعه من عبد الله بن السعديّ، وإنّما من حُويطبٍ، عنِ ابن السعديّ». نقله عنه العراقيُّ في "الإطراف بأوهام الأطراف" (ص١٥٦)، ثمّ قال: «وكذا قال أبو عليٍّ بنُ السكن».

وكحديثِ خالدِ بن مَعْدَانَ،(١) عن كثيرِ بنِ مُرَّةَ،(٢) عن نُعَيمِ بنِ هَبَّارٍ،(٣) عنِ المِقْدَاد بنِ مَعْدِيْكَرِبَ،(٤) عن أبي أيّوبَ، عن / عوفِ بنِ مالكٍ،(٥) قال: خرج علينا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وهو مرعوبٌ متغيِّرُ اللَّون، فقال: «أطيعوني ما دمتُ فيكم، وعليكم بكتاب الله؛ فأحِلُّوا حلالَه، وحرِّمُوا حرامَه».(٦) [١٥٦/أ]

---

(١). هو خالدُ بن معدانَ بنِ أبي كَرِبٍ، أبو عبد الله، الكَلَاعيُّ، الحمصيُّ، التابعيُّ، عالم الشام، أحد العبّاد. تُوُفِّي – في الأكثر – سنةَ ثلاثٍ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٥٣٦-٥٤١).

(٢). هو كثيرُ بن مُرَّةَ، أبو شجرةَ، أو أبو القاسم، الحضرميُّ الرُّهَاويُّ، الحمصيُّ، يُلقَّب بـ(الجند المقدَّم)، التابعيُّ المخضرمُ، كان ثقةً صالحًا. بقي إلىٰ خلافة عبد الملك بن مروان، وكانت بين عاميْ ثلاثٍ وسبعين وستٍّ وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٦-٤٧).

(٣). هو نعيمُ بن همّارٍ، وقيل: هبّارٍ، وقيل غيرُ ذٰلك، والأوّل أصحُّ، الغَطَفانيُّ: غَطَفانَ جُذَامٍ، الشاميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٠٩-١٥١٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٥٧٤-٥٧٥).

(٤). هو المقداد أوِ المقدامُ بن مَعْدِيْكَرِبَ بنِ عمرِو بن يزيدَ بنِ مَعْدِيْكَرِبَ، أبو كريمةَ، وقيل في كنيته غيرُ ذٰلك، الكِنْديُّ، عدادُه في أهل الشام، صحابيٌّ جليلٌ، وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في قومه. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثمانين. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤٨٢-١٤٨٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤٧٨-٤٧٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ٣٠٩-٣١١).

(٥). هو عوفُ بن مالكِ بن أبي عوفٍ، أبو عبد الرحمٰن، وقيل في كنتيه غيرُ ذٰلك، الأشجعيُّ، نزيلُ حمصَ، صحابيٌّ، شهد خيبرَ، وحمل راية قومه يوم الفتح. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وسبعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٢٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٥٥٦-٥٥٨).

(٦). رواه الميمونيُّ في "العلل ومعرفة الرجال" (ص٢٥٥-٢٥٦ برقْم ٥٢٤) عن إبراهيمَ بنِ أبي العبّاس، عن محمّدِ بن حِمْيَرٍ، عن بَحِيرِ بن سعدٍ، عن خالدِ بن معدانَ به.

ورواه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ في "الرُّباعيّ" (ص١٩-٢٠) من طريق عليِّ بن سعيدِ بن بَشيرٍ، عن أيّوبَ بنِ إسحاقَ، ومعاويةَ بنِ صالحٍ الأشعريِّ، كلاهما عن إبراهيمَ بنِ أبي العبّاس به.

وإيّوبُ بن إسحاقَ هو ابن إبراهيمَ بنِ سافري البغداديُّ، قال أبو حاتمٍ: صدوقٌ، ذكره ابنه في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤١).

ومعاويةُ بن صالحٍ، قال الحافظُ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٠): «صدوقٌ».

=

والراوي عنهما عليُّ بن سعيدٍ، هو المعروفُ بـ(عَلِيَّكَ)، وهو مختلَفٌ فيه، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٥٤٢-٥٤٣)، والأقرب - إن شاء الله - قَبول حديثه.

وقد تابعه في روايته عن معاويةَ بنِ صالحٍ - سليمانُ بن عبد الرحمٰن، واختُلِف عليه.

فروىٰ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ في "الرباعيّ" (ص٢١)، وتمّامٌ في "فوائده" (١/ ٢٩٧-٢٩٨ برقْم ٧٤٨)، من طرقٍ عن أبي أيّوبَ سليمانَ بنِ حَذْلَمٍ، عن سليمانَ بنِ عبد الرحمٰن، عن معاويةَ بنِ صالحٍ به، كرواية من سبق.

وروىٰ تمّامٌ في "فوائده" (١/ ٢٩٨ برقْم ٧٤٩) من طريق أحمدَ بنِ الغمر بن أبي حمّادٍ، عن سليمانَ بنِ عبد الرحمٰن، عن معاويةَ بنِ صالحٍ، عن محمّدِ بن حِمْيَرٍ به؛ فأسقط أحمدُ بن الغمر ذِكْرَ إبراهيمَ بنِ أبي العبّاس.

ورواه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٨ برقْم ٦٥) عن أحمدَ بنِ المعلّىٰ الدمشقيِّ، عن سليمانَ بنِ عبد الرحمٰن، عن معاويةَ بنِ صالحٍ الأزديِّ، وهو الأشعريُّ، عن محمّدِ بن حربٍ، هو الأبرش، عن بَحِيرِ بن سعدٍ به.

فوافق أحمدُ بن المعلّىٰ أحمدَ بنَ الغمر علىٰ إسقاط إبراهيمَ بنِ أبي العبّاس، وخالفه وسليمانَ بن حَذْلَمٍ؛ فأبدل بمحمّدِ بن حِمْيَرٍ - محمّدَ بنَ حربٍ.

وسليمانُ بن حَذْلَمٍ وأحمدُ بنُ المعلّىٰ صدوقان، كما قاله الحافظ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩٠، و٢٤).

وأحمدُ بن الغمر ترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥/ ١٤٧-١٤٩)، فذكر جماعةً روَوا عنه، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ٤٥٩): «مجهول الحال».

وشيخهم سليمانُ بن عبد الرحمٰن ثقةٌ، انظرِ "الكاشف" للذهبيّ (١/ ٤٦٢).

والصحيح في هٰذا الخلافِ - قول سليمانَ بنِ حَذْلَمٍ.

أمّا الوجه الأوّل منَ الخلاف، فإنّ أحمدَ بنَ الغمر وأحمدَ بنَ المعلّىٰ لم يذكرا سماعَ معاويةَ بنِ صالحٍ من محمّدِ بن حربٍ، وكذٰلك ينبغي؛ فإنّه لا يدرك ذٰلك؛ فقد تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وستّين، وقد جاوز السبعين، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٢٤)؛ فيكون مولده في حدود سنةِ تسعين ومِائةٍ، أو بعدَها، وقد تُوُفِّي محمّدُ بن حربٍ سنةَ أربعٍ وتسعين ومِائةٍ، انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (١/ ٦٩).

وعليه، فرواية سليمانَ بنِ حَذْلَمٍ مبيِّنةٌ للواسطة الساقطة في الروايتينِ الأُخرَيَينِ؛ فتكون مقبولةً.

=

وأمّا الوجه الثاني منَ الخلاف، فلأنّه رواية اثنينِ: سليمانَ بنِ حَذْلَمٍ، وأحمدَ بنِ الغمر، مع كون أحمدَ بنِ الغمر قد أسقط من هٰذا الإسناد إبراهيمَ بنَ أبي العبّاس؛ فيدلُّ علىٰ أنّه لم يُتقينْه.

وعلىٰ كلٍّ، فذِكرُ محمّدِ بن حِمْيَرٍ هو المحفوظ في هٰذا الإسناد، كما رواه عَلِيّكُ عن معاويةَ بنِ صالحٍ، وكما رواه الميمونيّ وإسحاقُ بن أيّوبَ، عن إبراهيمَ بنِ أبي العبّاس.

ولذٰلك، قال الدارقطنيُّ في "الغرائب والأفراد" (أطرافِه: ٢/ ١٠٢) عن هٰذا الحديثِ: «غريبٌ ... تفرّد به سليمانُ بن عبد الرحمٰن، عن معاويةَ بنِ صالحٍ [الأزديّ]، عن محمّدِ بن [حِمْيرٍ]، عن بَحِيرِ بن سعدٍ، عن خالدِ بن معدانَ، عن كثيرِ بن مرّةَ، عن نعيمٍ».

هٰذا، وقد جاء الحديث من طريقٍ أخرىٰ فيها ذِكْر محمّدِ بن حربٍ، رواها الطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (٢/ ١٩٢ برقْم ١١٧٠) عن محمّدِ بن موسىٰ بنِ حمّادٍ البَرْبَريِّ، عن أبي الربيع سليمانَ بنِ الربيع البغداديّ، عن محمّدِ بن حربٍ الأبرش، عن بَحِيرِ بن سعدٍ به، نحوَه.

كذا وقع في "مسند الشاميّين"، ولم أجد راويًا اسمُه أبو الربيع سليمانُ بن الربيع يصلح راويًا عن محمّدِ بن حربٍ، وعنه محمّدُ بن موسىٰ، لٰكنّ ذٰلك معروفًا في حقِّ أبي الربيع سليمانَ بنِ داودَ البغداديُّ الخُتَّليُّ الأحولُ، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١١/ ٤١٣)؛ فالأقرب أنّ ما في "مسند الشاميّين" خطأٌ، لعلّه منَ النسّاخ، والله أعلمُ.

وسليمانُ بن داودَ هٰذا – ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩١).

لكنّ الراويَ عنه: محمّدُ بن موسىٰ البَرْبَريُّ، قال الدارَقُطْنيُّ: ليس بالقويّ، انظر "سؤالات الحاكم" (ص١٥٢)؛ فالإسنادُ به ضعيفٌ، ولا يصحُّ إلىٰ محمّدِ بن حربٍ؛ فلا يرفع تفرُّدَ محمّدِ بن حِمْيَرٍ، عن بَحِيرِ بن سعدٍ، علىٰ ما قرّره الدارقُطنيّ.

وقد سأل ابن أبي حاتمٍ – كما في "العلل" (٤/ ٢٦٣-٢٦٤) – أباه عن حديثٍ رواه يعقوبُ بن سفيانَ، عن سليمانَ بنِ عبد الرحمٰن الدمشقيِّ، ثنا معاويةُ بن صالحٍ، عن محمّدِ بن حربٍ، عن بَحِير بن سعدٍ، فذكره، كرواية "المعجم الكبير" السابقةِ، فقال أبو حاتمٍ: «هٰذا حديثٌ باطلٌ».

وقدِ استشكل الشيخ الألبانيُّ ذٰلك في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ٤٥٨-٤٦٠)، قال: «لم يظهر لي وجه بطلانه، مع ثقة رجاله».

والذي يظهر – والله أعلمُ بالصواب – أنّ مراد أبي حاتمٍ بطلانُه بهٰذا السندِ: بإسقاط إبراهيمَ بنِ أبي العبّاس، وبذِكْر محمّدِ بن حربٍ بدلَ ابنِ حِمْيَرٍ، لا بطلانُ المتن مطلقًا.

=

وكحديث عروةَ، عن زينبَ بنتِ أمِّ سلمةَ، عن حَبِيبةَ بنتِ أمِّ حَبِيبةَ،(١) عن أمّها أمِّ حَبِيبةَ، عن زينبَ بنتِ جَحْشٍ، قالت: أتيتُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يومًا مُحْمَرًّا وجهُه، وهو يقول: «لا إلٰه إلّا الله»، ثلاثَ مرّاتٍ، «ويلٌ للعرب من شرٍّ قدِ اقترب، فُتِح اليومَ من رَدْمِ يأجوجَ ومأجوجَ مثلُ هٰذه»، وعقد عشْرًا.(٢) قلت: «يا رسول الله، أنهلِكُ وفينا الصالحون»؟ قال: «نعم، إذا كَثُر الخبثُ».(٣)

والحديث بالإسناد المحفوظ – حسنٌ، رواته كلُّهم ثقاتٌ، إلّا محمّدَ بنَ حِمْيَرٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١١): «صدوقٌ».

وذكره المنذريُّ في "الترغيب والترهيب" (١/ ٨٢) من حديث أبي أيّوبَ، وقال: «رواته ثقاتٌ».

وقال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١/ ١٧٠): «رجاله موثَّقون».

وصحّحه الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ٤٥٨-٤٦٠)، وذكر له شواهدَ.

(١). هي حبيبةُ بنتُ عُبيد الله بن جحشِ بن رِئابِ بن يَعْمَرَ، القرشيّةُ الأسديّةُ، بنتُ أمّ المؤمنين، وربيبة رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، هاجرَ بها أبواها إلىٰ الحبشة، وقيل إنّها كانت حَمْلًا، فوُلِدت في الحبشة، ثمّ قدِمت مع أمّها المدينةَ، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (١٠/ ٩٤-٩٥)، و"الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٨٠٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٦٢).

(٢). قال النوويُّ في "شرح مسلم" (١٨/ ٣): «وقع بعده في رواية يونُسَ عنِ الزهريِّ: وحلّق بإصبعه الإبهامِ والتي تليها».

(٣). رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٨/ ١٦٦) عن أبي بكرِ بن أبي شيبةَ، وسعيدِ بن عمرٍو الأشعثيِّ، وزهيرِ بن حربٍ، وابنِ أبي عمرَ، كلُّهم عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عنِ الزهريِّ، عن عروةَ، بهٰذا الإسنادِ.

قال الحميديُّ في "مسنده" (١/ ٣١٥): قال سفيانُ: «أحفظ في هٰذا الحديثِ أربعَ نسوةٍ منَ الزهريِّ، وقد رأينَ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ثِنْتينِ من أزواجه: أمُّ حبيبةَ وزينبُ بنتُ جحشٍ، وثِنْتينِ: ربيبتاه: زينبُ بنت أمّ سلمةَ، وحبيبةُ بنت أمّ حبيبةَ».

ورواه البخاريُّ في "صحيحه" (٩/ ٤٨ برقْم ٧٠٥٩) عن مالكِ بن إسماعيلَ النهديِّ، ومسلمٌ في "صحيحه" (٨/ ١٦٥) عن عمرٍو الناقد، كلاهما عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عنِ الزهريِّ، عن عروةَ، عن زينبَ، عن أمّ حبيبةَ به، لم يذكرا فيه حبيبةَ.

=

وقد أفرد بعضهم[١] هٰذه الأحاديثَ في جزءٍ.

وفي الأخير لطيفةٌ، وهي اجتماع أربعٍ من نساء الصحابة، ثِنْتَان من أمّهات المؤمنين، وربيبتان للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.[٢]

قال بعض الأئمّة ما حاصله أنّ سفيانَ كان يحدّث به أوّلًا دون ذِكْر حبيبةَ، كما رواه عنه قدماءُ أصحابه، ثمّ زاد فيه حبيبةَ بعدُ، وكذٰلك رواه عنه المتأخّرون من أصحابه، والسماع القديم أرجحُ. أقول: لأنّه أقربُ إلىٰ زمن التحمّل؛ فيكونُ أبعدَ عنِ النسيان والِاشتباه، ولأنّ الإنسانَ يكون في أوّل أمره أشدَّ حفظًا، وأقوىٰ ذهنًا منه في كِبَره.

وانظر في ذٰلك كلام محمّدِ بن يحيىٰ الذهليِّ، ذكره ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٢٤/ ٣٠٦)، وكلامَ ابن عساكرَ في "معجمه" (١/ ٣٨٨).

وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (٩/ ٣٨٣): «ولم يذكرها - يعني حبيبةَ - في الإسناد [غيرُ] ابن عيينةَ، في أكثر الرواية عنه».

وقال ابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٤٢٩): «ولم يوافِقِ ابنَ عيينةَ علىٰ هٰذا أحدٌ».

وروىٰ هٰذا الحديثَ البخاريُّ في "صحيحه" (٤/ ١٣٨ برقْم ٣٣٤٦) من طريق عُقَيلٍ، وفي (٤/ ١٩٨ برقْم ٣٥٩٨) من طريق شعيبٍ، وفي (٩/ ٦١ برقْم ٧١٣٥) من طريق محمّدِ بن أبي عتيقٍ، ورواه مسلمٌ في "صحيحه" (٨/ ١٦٦) من طريق يونُسَ بنِ يزيدَ، وصالحِ بن كيسانَ.

كلّهم عنِ الزهريِّ، عن عروةَ، عن زينبَ بنتِ أمّ سلمةَ، عن أمّ حبيبةَ به؛ فلم يذكروا حبيبةَ بنتَ أمّ حبيبةَ رضي الله تعالىٰ عنهما. وقد صرّح شعيبٌ ويونُسُ بسماع زينبَ من أمِّ حبيبةَ.

قال محمّدُ بن يحيىٰ الذُّهليُّ، وهو الخبير بحديث الزهريّ: «وهو المحفوظ عندنا». ذكره ابن عبد البرّ في "التهميد" (٢٤/ ٣٠٥).

قال الدارقطنيُّ في "العلل" (٩/ ٣٨٣): «والمحفوظ ... قولُ من لم يذكرها».

(١). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤١).

وهما عبدُ الغنيّ بنُ سعيدٍ المصريُّ وأبو الحجّاج يوسفُ بن خليلٍ الدمشقيُّ، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٣٢). وانظرِ "النكت" للزركشيّ (٢/ ٦٧).

(٢). انظرِ "الرُّباعيَّ" لعبد الغنيّ بن سعيدٍ الأزديِّ (ص٢٥).

(و)في الصِّحاب (**خمسةٌ**) في سندِ حديثٍ واحدٍ، وهو ما رواه ابنُ عُيَيْنَةَ، عنِ الزهريِّ، عنِ ابن المسيَّبِ، عن عبد الله بن عمرٍو، عن عثمانَ بنِ عفّانَ، عن عمرَ بنِ الخطّاب، عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، عن بلالٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الموت كفّارةٌ لكلّ مسلمٍ».[1]

---

(١). رواه يوسفُ بن خليلٍ في جزءٍ "ما اجتمع فيه أربعةٌ منَ الصحابة" – ومن طريقه السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ١٠٤١)، وفي "الفانيد في حلاوة الأسانيد" (ص٣٣-٣٤ برقْم ٢) – بإسنادٍ فيه من لم أقف علىٰ تراجِمهم، عن سليمانَ الشاذَكُونيِّ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ به.

وهٰذا الإسناد موضوعٌ؛ سليمانُ الشاذَكُونيُّ علىٰ حفظه – متروكٌ، وكذّبه ابن معينٍ وصالحُ بن محمّدٍ، وقال البغويُّ: «رماه الأئمّة بالكذب»، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٤/ ١٤٢-١٤٧).

وممّا يقوّي وضعه لهٰذا الإسنادِ أنّه لو كان الحديثُ عند الزهريّ بهٰذا الإسنادِ الصحيح الغريب، لَتسابق إليه أصحابه، وهم حفّاظٌ كثيرونَ، ثمّ لَحَدّثوا به وشَهَروه، وكذا لو كان عندَ ابن عيينةَ؛ فلمّا تفرّد به وهو مجرَّبٌ عليه تركيبُ الأسانيد، علمنا أنّه من وضعه.

وهٰذا المتنُ رُوي عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه من وجوهٍ.

فقد أخرج البيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١٢/ ٢٩٣-٢٩٤ برقْم ٩٤٢)، والخطب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٢٠٥)، من طريقين عن أبي بكرٍ محمّدِ بن أحمدَ المُفِيدِ، عن أحمدَ بنِ عبد الرحمٰن السَّقَطيِّ، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن عاصمٍ الأحولِ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال، فذكر مثلَه.

قال الذهبيُّ في ترجمة المُفِيد من "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٤٦٠-٤٦١): «روىٰ مناكيرَ عن مجاهيلَ ... منهم أحمدُ بن عبد الرحمٰن السَّقَطيُّ ... وهو متّهَمٌ».

وقال في ترجمة السَّقَطيِّ (١/ ١١٦): «شيخٌ لا يُعرَف إلّا من جهة المُفِيد، يروي عن يزيدَ بنِ هارونَ، ... فذكر خبرًا موضوعًا».

وقال الخطيب: «والسَّقَطيُّ هٰذا مجهولٌ ... ولا أعلم أحدًا منَ البغداديّين ولا غيرِهم عرف أحمدَ بنَ عبد الرحمٰن السَّقَطيَّ هٰذا ... وأكثرُ أحاديثِ السَّقَطيِّ هٰذا عن يزيدَ بنِ هارونَ صحاحٌ ومشاهيرُ، إلّا ما أخبرنا أبو نعيمٍ الحافظُ»، فذكر هٰذا الحديثَ.

ثمّ قال: «وهٰذا الحديثُ إنّما يُحفَظ من رواية مفرِّجِ بن شجاعٍ الموصليِّ، عن يزيدَ».

=

وهٰذه الروايةِ أخرجها الدِّيْنَوَريُّ في "المجالسة" (١/ ٣٥٤ برقْم ٥٨)، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٣/ ١٢١)، وعنه الخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٢٠٥)، من طريق مفرِّجِ بن شجاعٍ الموصليّ، عن يزيدَ بنِ هارونَ به، مثلَه.

وروىٰ الخطيب عن أبي الفتح الأزديِّ قال: «مفرِّجُ بن شجاعٍ واهي الحديثِ».

ثمّ قال: «إنّما عنىٰ الأزديُّ هٰذا الحديثَ خاصّةً، ومفرّجٌ في عداد المجهولين، والحديث عن يزيدَ شاذٌّ، مع أنّه قد رُوي عن نصرِ بن عليٍّ الجهضميِّ أيضًا عن يزيدَ، وليس بثابتٍ عنه».

وهٰذه الروايةُ قد أخرجها الإسماعيليُّ في "معجمه" (١/ ٤٩١) - ومن طريقه البيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١٢/ ٢٩٢-٢٩٣ برقْم ٩٤١٩)، وابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٧/ ١٩٩ -٢٠٠) - عن أبي بكرٍ محمّدِ بن صالحِ بن شعيبٍ التمّارِ، عن نصرِ بن عليٍّ، عن يزيدَ بنِ هارونَ به، وفيه قصّةٌ، ولفظه: «الموت كفّارةٌ لكلّ مؤمنٍ».

ذكر ابن حجرٍ أنّ محمّدَ بنَ صالحٍ تفرّد به، ثمّ قال: «رواته أثباتٌ إلّا هٰذا، فما علمتُ حاله».

تنبيهٌ: وقع في مطبوعة "معجم الإسماعيليّ": «يحيىٰ بنُ عليٍّ»، وعرّفه الشيخ عادلُ بن منصورٍ بأنّه ابنُ عاصمٍ الواسطيِّ، وهو تصحيفٌ، والله أعلمُ.

ورواه العقيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ١٠ برقْم ٦١٩٧) - ومن طريقه القُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (١/ ١٣٥ برقْم ١٧٣) - من طريق داودَ بنِ المحبَّر، عن نصرِ بن جَمِيلٍ، عن حفصِ بن عبد الرحمٰن، عن عاصمٍ الأحولِ به، وفيه قصّةٌ، بلفظ حديثِ محمّدِ بن صالحِ بن شعيبٍ.

قال العقيليُّ (٦/ ١٨٩): «نصرُ بن جَمِيلٍ، عن حفصِ بن عبد الرحمٰن - مجهولانِ بالنقل، حديثهما غيرُ محفوظٍ».

ثمّ قال: «ولا يُتابَع عليه إلّا من طريقٍ فيه ضعفٌ».

وقال الذهبيُّ في ترجمة نصرِ بن جميلٍ منَ "الميزان" (٤/ ٢٥٠): «لا يُعرَف هو، ولا شيخُه».

وذكر ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٣/ ٢٢٧) أنّ حفصَ بنَ عبد الرحمٰن هٰذا هو ابنُ عمرَ البلخيُّ، قاضي نَيْسابُورَ. وهو يروي عن عاصمٍ الأحولِ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٧/ ٢٣). ولعلّ العقيليّ والذهبيَّ رأَيَا أنّ البلخيَّ هٰذا أصغرُ طبقةً من أن يرويَ عنه داودُ بن المحبَّر بواسطةٍ؛ فإنّهما في طبقةٍ واحدةٍ. والله أعلمُ.

وأيًّا ما كان، فداودُ بن المحبَّر قال في "التقريب" (ص١٤٠): «متروكٌ».

فالحديث بوَهاء داودَ وجهالة بعض شيوخه - شديد الضعف جدًّا.

=

ورواه أبو سعدٍ المالِينيُّ في "مسند شيوخ الصوفيّة" - كما نقله السيوطيُّ في "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٤١٥) - من طريق عبد الرحمٰن بن مسلمٍ الرازيّ، عن سُحْنُونٍ الناهكيّ الزاهدِ، عن حمّادِ بن قيراطٍ، عن أبي غياثٍ، عن عاصمٍ به.

وحمّادُ بن قيراطٍ ضعيفٌ، قال ابن عديٍّ: «عامّة ما يرويه فيه نظرٌ». وانظر ترجمته في "لسان الميزان" (٣/ ٢٧٦).

والراوي عنه سُحْنُونٌ - لم أجد له ترجمةً، وكذٰلك الراوي عنه: عبد الرحمٰن بنُ مسلمٍ الرازيُّ.

فهٰذا الإسناد ضعيفٌ أيضًا.

ورواه أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (٢/ ٢٣١) عن أحمدَ بنِ إسحاقَ، عن عبدانَ بنِ أحمدَ، عن محمّدِ بن عيسىٰ الأصبهانيّ، عن أبي سعيدٍ الجعفيِّ، وأبي معمرٍ، عن حفصِ بن غياثٍ، عن عاصمٍ الأحولِ به.

وأحمدُ بن إسحاقَ شيخُ أبي نعيمٍ لم أعرفه.

وأبو سعيدٍ الجعفيُّ قد يكون يحيىٰ بنَ سليمانَ المقرئَ؛ فإنّه كنيته أبو سعيدٍ، وهو جعفيٌّ، وذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٣١/ ٣٧٠-٣٧١) أنّه يروي عن حفصِ بن غياثٍ.

وأبو معمرٍ قد يكون إسماعيلَ بنَ إبراهيمَ الهُذَليَّ؛ فإنّي لم أجد في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ أحدًا بهٰذه الكنية يروي عن حفصِ بن غياثٍ غيرَه، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣/ ١٩).

وسائر رواته ثقاتٌ. والله أعلمُ.

قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٢٠٦): «ورواه إسماعيلُ بن يحيىٰ بنِ عبيد الله التيميُّ، عنِ الحسن بن صالح، عن عاصمٍ الأحولِ، وإسماعيلُ كان كذّابًا».

وانظر ترجَمته المظلِمةَ في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٢/ ١٨١-١٨٢).

وبعدُ، فهٰذه الطرق عن عاصمٍ كلُّها ضعيفةٌ، وللحديث طريقٌ أخرىٰ عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد أخرجه أبو سعيدِ بنُ الأعرابيّ في "معجمه" (٣/ ٩٠٩ برقْم ١٩٠٨) - ومن طريقه ابنُ عساكرَ في "تعزية المسلم" (ص٤٧ برقْم ٥٧) - من طريق أصرمَ بنِ غياثٍ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، مثلَ لفظ الشارح.

وأصرمُ هٰذا واهٍ، قال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٣٦): «هو متروكٌ عند الجماعة». وانظر كلام الأئمّة فيه في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٢/ ٢١٢-٢١٣).

=

(و)أمّا (**بعدَها**)، أيْ أكثرُ مِنَ الخمسة، فـ(**لم يَرِدْ**).[1]

وكذٰلك يجتمع خمسةٌ منَ الأقران غيرِ الصحابة في حديثٍ، كما روىٰ الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ، عن زهيرِ بن حربٍ،[1] عن يحيىٰ بنِ مَعِينٍ، عن عليِّ بن المدينيِّ، عن عبيد الله بن

وقال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٢٠٦): «ورواه أصرمُ بنُ غياثٍ النَّيْسابُوريُّ، عن عاصمٍ الأحولِ، وأصرمُ لا تقوم به حجّةٌ». فذكر أنّه يرويه عن عاصمٍ، فإن ثبت ذٰلك، فهو اضطرابٌ يزيد حديثه وَهاءً.

وبعدُ، فهٰذا ما وقفتُ عليه من طرق هٰذا الحديثِ، وهي كلُّها شديدةُ الضعفِ، وبعضها موضوعٌ، ولذٰلك أورده ابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ٥١٥-٥١٧)، وقال: «هٰذا حديثٌ لا يصحّ عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم». وذكره كذٰلك الصَّغَانيُّ في "الموضوعات" (ص٤٧). ونقل ابن حجرٍ في "لسان الميزن" (١/ ٥٢١) عنِ ابن طاهرٍ أنّه أنكره.

ونقل العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ١٢٠٠) عن أبي بكرِ بن العربيّ أنّه قال في "سراج المريدين" عن هٰذا الحديثِ إنّه حسنٌ صحيحٌ. وهٰذا قولٌ بعيدٌ.

ونقل السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٤٣٥) عنِ العراقيّ أنّه قال في "أماليه": «إنّه ورد من طرقٍ يبلغ بها رتبةَ الحسن».

وفيه نظرٌ؛ فإنّها كلَّها طرقٌ موضوعةٌ أو واهيةٌ، لا تصلح لأن يعتضد بعضُها ببعضٍ؛ فإنّها بعضها مفتعلٌ، لا يشكُّ الناظر في افتعالها، وبعضُها لا يُؤمَن أن يكون غلطًا علىٰ رواةٍ ثقاتٍ، وقد تكون في حقيقة الأمر عن وضّاعينَ أو مغفَّلينَ.

ثمّ قال السخاويُّ: «ولم يصبِ ابن الجوزيّ في ذِكْره في "الموضوعات"، وتبعه الصَّغانيُّ». ثمّ نقل عنِ ابن حجرٍ أنّه قال: «لا يتهيّأ الحكمُ عليه بالوضع مع وجود هٰذه الطرقِ».

والصواب - والله أعلمُ - أنّ الحديث موضوعٌ بمعنىٰ الجزمِ بنفي نسبة روايته إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وإن كنّا لا نجزم في كلّ طريقٍ منها أنّ روايَها قدِ افتعلها.

والصحيح عن عاصمٍ من حديث أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه في هٰذا البابِ - ما روىٰ البخاريُّ (٤/ ٢٤ برقْم ٢٨٣٠) ومسلمٌ (٦/ ٥٢) من طرقٍ عن عاصمٍ الأحولِ، عن حفصةَ بنتِ سيرينَ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «الطاعون شهادةٌ لكلّ مسلمٍ». وما سوىٰ ذٰلك ممّا رواه الضعفاء مخالفًا في إسناده ومتنه، فخطأ أو كذبٌ. والله أعلمُ.

(١). انظرِ "النكت" للزركشيّ (٢/ ٦٧).

معاذٍ،[٢] عن أبيه،[٣] [عن شعبةَ]،[٤] عن أبي بكرِ بن حفصٍ،[٥] عن أبي سلمةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، قالت: «كنّ أزواجُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يأخذن من شعورهنّ حتّىٰ يكون كالوَفْرَة».[٦] فأحمدُ والأربعةُ فوقَه - خمستُهم أقرانٌ.[٧]

(**فإن روىٰ كلٌّ منَ القِرْنينِ**) حديثًا (**عن ∴ صاحبِه فهْو مُدَبَّجٌ**)،[٨] وهو أخصُّ منَ الأوّل؛ فكلُّ مدبَّجٍ أقرانٌ، وليس كلُّ أقرانٍ مدبَّجًا.[٩]

---

(١). هو زُهيرُ بن حربِ بن شدّادٍ، وكان اسمُه أشتالَ فعُرِّب، أبو خيثمةَ، العامريُّ الحَرَشيُّ مولاهمُ، النَّسائيّ ثمّ البغداديُّ، الحافظُ المشهورُ، أحدُ أئمّة الحديث. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريّ (٣/ ٤٢٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٤٨٩-٤٩٢).

(٢). هو عُبيدُ الله ابنُ الحافظِ: معاذِ بن معاذِ بن نصرِ بن حسّانَ، أبو عمرٍو، التميميُّ العنبريُّ، البصريُّ، ثقةٌ مشهورٌ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثلاثين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريّ (٥/ ٤٠١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٣٨٤-٣٨٥).

(٣). هو معاذُ بن معاذِ بن نصرِ بن حسّانَ بنِ الحرّ، أبو المثنّىٰ، التميميُّ العنبريُّ، البصريُّ، الحافظُ المشهورُ، أحدُ الأئمّة. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وتسعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٥٤-٥٧).

(٤). زيادةٌ من مصادر التخريج، ساقطةٌ منَ "الأصل".

(٥). هو عبدُ الله بنُ حفصِ بن عمرَ بن سعدِ بن أبي وقّاصٍ: مالكٍ، أبو بكرٍ، وهو مشهورٌ بكنيته، وقيل اسمُه كنيته، القرشيُّ الزهريُّ، المدنيُّ، مجمعٌ علىٰ ثقته. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٤/ ٤٢٣-٤٢٤)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٣٢٢).

(٦). سبق تخريجه.

(٧). عزا الحافظ العراقيّ في "شرح التبصرة التذكرة" (٢/ ١٧٥) هٰذا القول إلىٰ الخطيب البغداديّ. لٰكن روىٰ أبو موسىٰ المدينيُّ في كتابه "اللطائف من دقائق المعارف" (ص٩٥ برقْم ١٥١) عن الخطيب أنّه قيل إنّ خمسةَ المذكورين أقرانٌ؛ فيكونُ الخطيب ناقلًا لذٰلك عن غيره، لا منشئًا له. والله أعلم.

(٨). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦٠٩).

(٩). انظر "نزهة النظر" (ص١٤٥).

وأشار بقوله: (**حَسَنٌ**) إلىٰ وجه تسميته بالمدبَّج، وسيأتي إيضاحه.

(**فمنه**)، أيْ مِنَ المدبَّج، (**في الصَّحْبِ**)، أيِ الصحابيّ، أنْ (**روىٰ**) أبو بكرٍ (**الصِّدِّيقُ ∴ عن عمرَ**) الفاروقِ، (**ثمّ روىٰ**) عمرُ (**الفاروقُ**) عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله تعالىٰ عنهما.[١]

[١٥٦/ب] وكأبي هريرة / وعائشةَ، روىٰ كلٌّ منهما عنِ الآخَرِ.[٢]

(**و**)منه (**في التِّباع**)، أيِ التابعين، روىٰ (**عن عَطَاءِ**) بنِ أبي رَبَاحٍ - محمّدُ بن شهابٍ (**الزهريُّ ∴ وعكسُه**)، أيْ: وروىٰ عَطَاءٌ عنِ الزهريِّ.

وكذا عمرُ بنُ عبدِ العزيز، عنِ الزهريِّ، وعكسُه.[٣]

(**ومنه**)، أيِ المدبَّجِ، (**بعدُ**)، أيْ في أتباع التابعين، (**فادْرِ**)، كرواية مالكٍ عنِ الأوزاعيّ، وروايةِ الأوزاعيّ عنه.[٤]

وهٰكذا يقال في رواية أحمدَ بنِ حنبلٍ عن عليِّ بن المدينيّ، وروايةِ ابن المدينيّ عنِ ابن حنبلٍ.[٥]

(**فتارةً راويهما**)، أيِ الراوي عنِ القرينين، (**متّحدٌ ∴ والشيخُ**)، أيْ شيخُهما الذي رَوَيَا عنه في ذٰلك، الذي وقع فيه التدبيجُ، (**أو**)، أيْ وتارةً، (**أحْدُهما**)، بإسكان الحاء للوزن، أيِ الراوي أوِ الشيخِ، (**يتّحدُ**)، وتارةً لا يتّحدُ كلٌّ منهما.[١]

---

(١). رمز المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣١٧) إلىٰ أنّ رواية عمرَ عن أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنهما مخرّجةٌ في "الصحيحين". ولم أجد من ذكر روايةً لأبي بكرٍ عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما. والله أعلمُ.

(٢). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦٠٩-٦١٠).

(٣). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦١٢-٦١٣).

(٤). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦١٤-٦١٥).

(٥). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٤).

(**ومنه**)، أيْ مِن هٰذا النوعِ، (**في المدبَّجِ: المقلوبُ**)، أيِ المقلوبُ في المدبَّجِ، حالَ كونِه (**مستويًا**) في جميع الأمور المتعلّقة بالرواية.[٢]

(**مثاله عجيبٌ**) وظريفٌ، وهو ما رواه (**مالكُ**) بنُ أنسٍ، (**عن سفيانَ**) الثوريِّ، (**عن عبدِ المَلِك**) بن جُرَيجٍ، (**و**)روىٰ (**ذا**)، أيْ عبدُ المَلِك، (**عن**) سفيانَ (**الثوريِّ**)، عن مالكِ بن أنسٍ. (**سُلِكَ**) في عِقْدٍ هٰذا السندُ.[٣]

وقد ألّف الحافظ الدَّارَقُطْنيُّ في "المدبّج" كتابًا حافلًا، وهو أوّلُ من سمّاه به، علىٰ ما ذكره الحافظُ العراقيُّ،[٤] قال: «إلّا أنّه لم يقيِّدْه بكونهما قَرِينين، بل كلُّ اثنين روىٰ كلٌّ منهما عنِ الآخر يُسمَّىٰ بذٰلك، وإن كان أحدهما أكبرَ، وذكر منه روايتَه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عن أبي بكرٍ، وعمرَ، وسعدِ بن عُبَادةَ،[٥] وروايتَهم عنه، وروايةَ عمرَ عن كعبٍ،[١] وكعبٍ عن عمرَ».

---

(١). انظر عدّ هٰذه الأنواعِ، والتمثيلَ لها في كتاب "اللطائف من دقائق المعارف" لأبي موسىٰ المدينيّ (ص٧٤، و٥٩، و١٨).

(٢). قول الشارح: «في جميع الأمور المتعلِّقة بالرواية» غيرُ واضحٍ.

وتبِعه الشيخ محمّدٌ مُحيِي الدين بنُ عبد الحميد في "شرحه" (٢/ ٢٥٦)، وزاد: «وغرضه بالتنصيص علىٰ استوائه في جميع الأمور المذكورة أن يُفرَّق بينه وبين المقلوب الذي سبق بيانه في أنواع الحديث الضعيف»، وكذا الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ في "تعليقته" (ص٢٠٨)، وقال: «أيْ ليس فيه شيءٌ منَ الضعف الذي في نوع المقلوب الماضي في أنواع الضعيف».

فاتّضح بذٰلك مراد الشارح، وأنّ (مُسْتَوِيًا) بمعنىٰ (معتدلًا)، أيْ سالمًا منَ الضف، وليس بمعنىٰ (متساويًا).

(٣). انظرِ "اللطائف من دقائق المعارف" لأبي موسىٰ المدينيّ (ص١٢٠-١٢١).

(٤). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠١٥).

(٥). هو سعدُ بن عُبَادةَ بنِ دُلَيْمِ بن حارثةَ بنِ أبي حَزِيمةَ، أبو ثابتٍ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ الساعديُّ، أحد سادة الأنصار، كان جوادًا شريفًا، يقال له الكامل، وهو أحدُ النقباء ليلةَ العقبة، واختُلِف في شهادته بدرًا، وحمل راية الأنصار في سائر المشاهد. تُوُفِّي سنةَ بضعَ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٩٤-٥٩٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٢٧٤-٢٧٧).

وأمّا وجه التسمية بـ(المدبَّج)، فقدِ استظهر الحافظُ العراقيُّ[٢] بأنّه إنّما سُمّي به لحُسْنه؛ لأنّه لغةً: المزيَّن، والرواية كذٰلك، إنّما تقع لنُكتةٍ يُعدَل فيها عنِ العلوّ إلىٰ المُساواة أوِ النزول؛ فيحصُلُ للإسناد بذٰلك تزيينٌ.

قال[٣]: «ويَحتَمِل أنْ يُقالَ: إنّ القرينَين الواقعَينِ في المدبَّج في طبقة واحدةٍ - بمنزلةِ واحدةٍ؛ شُبِّها بالخَدَّينِ؛ إذ يقال لهما: (الدِّيبَاجتان)، كما قاله الجوهريُّ،[٤] وغيرُه».[٥]

وقد جزم بهٰذا المأخذِ الحافظُ ابنُ حجرٍ[٦] حيثُ قال: «وإذا روىٰ الشيخ عن تلميذه، صدق أنّ كلًّا منهما يروي عنِ الآخر، فهل يُسمَّىٰ (مدبَّجًا)؟ فيه بحثٌ، / والظاهر: لا؛ لأنّه [١٥٧/أ] من رواية الأكابر عنِ الأصاغر، والتدبيج مأخوذٌ من ديباجَتَيِ الوجهِ؛ فيقتضي أنْ يكونَ ذٰلك منَ الجانبين؛[٧] فلا يجيء فيه هٰذا».

---

(١). هو كعبُ الأحبارِ.

(٢). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠١٩)، وقد نقله الشارح باختصارٍ.

(٣). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠١٩ -١٠٢٠).

(٤). في "الصحاح" (١/ ٣١٢).

(٥). منهمُ ابنُ منظورٍ في "لسان العرب" (٢/ ٢٦٢).

(٦). في "نزهة النظر" (ص١٤٥).

(٧). سقط منَ النقل هنا كلمةُ (مستويًا)، والعبارة في "النزهة": «فيقتضي أن يكون ذٰلك مستويًا منَ الجانبين»، ويشير بـ(ذٰلك) إلىٰ السنِّ أوِ اللُّقِيِّ؛ ليتحقّق كونُهما قرينينِ، ويخرج عن رواية الأكابر عنِ الأصاغر.

قال المصنِّف[١]: «أمّا رواية القرين عن قرينه من غير أن يُعلَم روايةُ الآخر عنه، فلا يُسمَّىٰ (مدبَّجًا)، كرواية ابنِ قدامةَ[٢] عن زهيرِ بنِ معاويةَ،[٣] ولا يُعلم لزهيرٍ روايةٌ عنه».[٤]

والله أعلم.

---

(١). في "التدريب" (٢/ ٨٤٥).

(٢). يعني زائدةَ بنَ قدامةَ، كما صرّح به في "التدريب".

(٣). انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ١٨٣).

وهو زُهيرُ بن معاويةَ بنِ حُدَيجِ بن الرحيل بن زهير، أبو خيثمةَ، الجعفيُّ، الكوفيُّ، أحد أوعية العلم، حافظٌ مشهورٌ. تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وسبعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ١٨١-١٨٧).

(٤). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦٢١).

(**الأُخْوَة والأخَوات**)، أي: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع السادس والخمسون.

(**و**) الإمامُ أبو الحسينِ (**مسلمُ**) بنُ الحجّاج القُشَيْريُّ، (**و**)الإمامُ أبو عبد الرحمٰن أحمدُ بنُ شُعَيبٍ (**النَّسَئِيُّ**) قد (**صَنَّفا**) كتابين (**في**) أسماءِ (**إخوةٍ**) وأخواتٍ منَ الرواة. وكذا أبو داودَ، وأبو العبّاسِ السَّرَّاجُ، وغيرُهم. وسبقهم أبو الحسنِ عليُّ بن المدينيِّ، أحدُ مشايخِ الإمامِ البخاريِّ.[١]

(**وقد رأوا**)، أيْ أهلُ الحديث، (**أنْ يُعْرَفَا**) هٰذا الفنُّ، ويُعتنَىٰ به، وهو أحد معارِفِهِمُ المفرَدةِ بالتصنيف، كما تقرّر؛ (**كي لا يُرَىٰ**)، بالبناء للمفعول، أيْ لِئَلّا يُظنَّ، (**عند اشتراكٍ في اسمِ أبٍ**)، وقولُه: (**غيرُ أخٍ**) نائبُ فاعلِ (يُرىٰ)، وهو في الأصلِ مفعولُه الأوّلُ. وقولُه: (**أخًا**) مفعولُه الثاني.[٢]

فمثال الأخوين في الصحابة عمرُ وزيدٌ ابنا الخطّاب،[٣] وفي التابعين: أَرْقَمُ[٤] [وهُزَيْلٌ][٥] ابنا شُرَحْبِيلَ،[١] من أفاضل أصحاب ابن مسعودٍ.[٢]

---

(١). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٧٦). وقد ذكر الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٢٧٥) كتاب عليٍّ بن المدينيّ.

(٢). انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٣٥)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٤٦).

(٣). انظرِ "الرواة منَ الإخوة والأخوات" لأبي داودَ السجستانيّ (ص١٦٢).

وهو زيدُ بن الخطّاب بن نُفَيلِ بن عبد العُزَّىٰ بنِ رياحٍ، أبو عبد الرحمٰن، القرشيُّ العدويُّ، أخو أمير المؤمنين عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه، سبقه إلىٰ الإسلام، فأسلم قديمًا، وشهِد المشاهد كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. قُتِل يومَ اليمامة، سنةَ اثنتي عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٥٠-٥٥٣)، و"أسد الغابة" (٢/ ١٣٣-١٣٤).

(٤). هو أرقمُ بن شُرَحْبِيلَ، الأوديُّ، الكوفيُّ، ثقةٌ جليلٌ، من خيار أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ١٠٣).

(٥). في "الأصل": (هذيل) بالذال، والتصويب من كتاب "الرواة منَ الإخوة والأخوات" لابن المدينيّ.

=

ومثال الثلاثة في الصحابة: عليٌّ وجعفرٌ[٣] وعَقِيلٌ[٤] بنو أبي طالبٍ،[٥] وفي التابعين: أبانُ وسعيدٌ[٦] وعمرٌو[٧] أولاد عثمانَ.[٨]

وهو هُزَيْلُ بن شُرَحْبِيلَ، الأوديُّ، الكوفيُّ، ثقةٌ جليلٌ، من خيار أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٢٦٦).

(١). انظرِ "الرواة منَ الإخوة والأخوات" لابن المدينيّ (ص١٠٧)، ولأبي داود (ص٢٢٦).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٤٦).

(٣). هو جعفرُ بن أبي طالبٍ: عبدِ منافِ بن عبد المطّلب بن هاشمِ بن عبد منافٍ، أبو عبد الله، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ومِن أشبه الناس به خَلْقًا وخُلُقًا، هاجر الهجرتين، وحمل راية المسلمين يومَ مؤتةَ، فقُطِعت يداه، فأبدله الله بهما جناحين في الجنّة، ومن ثَمّ قيل له: ذو الجناحين، والطيّار، وفضائله كثيرةٌ. استُشهِد يومَ مؤتة، سنةَ ثمانٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٢٤٢-٢٤٥)، و"أسد الغابة" (١/ ٣٤١-٣٤٤).

(٤). هو عَقِيلُ بن أبي طالبٍ: عبدِ منافِ بن عبد المطّلب بن هاشمِ بن عبد منافٍ، أبو يزيدَ، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، عالِم قريشٍ بالنسب وأيّام العرب، أسلم قبل الحديبية، وشهد مؤتةَ. تُوُفِّي في أوّل خلافة يزيدَ بنِ معاويةَ، قبلَ وقعة الحَرَّة، وقد بُويع ليزيدَ سنةَ ستّين، وقاتل أهلَ المدينة سنةَ ثلاثٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عن عقيلٍ. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٧٨-١٠٧٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٥). انظرِ "الرواة منَ الإخوة والأخوات" لابن المدينيّ (ص٥٨-٥٩)، ولأبي داود السجستانيِّ (ص١٦٢).

(٦). هو سعيدُ بن عثمانَ بنِ عفّانَ بنِ أبي العاصِ بن أُمَيّةَ، أبو عثمانَ، القرشيُّ الأُمويُّ، المدنيُّ، ولّاه معاويةُ رضي الله تعالىٰ عنه خراسانَ، وفتح سمرقندَ. قُتِل بعد وفاةِ معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد تُوُفِّي سنةَ ستّين. انظر "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٢١/ ٢٢٠-٢٢٨).

(٧). هو عمرُو بن عثمانَ بنِ عفّانَ بنِ أبي العاصِ بن أُمَيّةَ، قيل: كنيته أبو عثمانَ، القرشيُّ الأُمويُّ، المدنيُّ، التابعيُّ الكبيرُ، كان ثقةً، له أحاديث، وحديثه في "الكتب الستّة". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ١٥٣-١٥٧).

(٨). انظرِ "الرواة منَ الإخوة والأخوات" لابن المدينيّ (ص٦١-٦٢)، ولأبي داودَ السجستانيِّ (ص١٨٠).

وبعدَهم سُهَيلٌ وعبدُ الله[١] ومحمّدٌ[٢] وصالحٌ[٣] أبناء أبي صالحٍ السمَّانِ.[٤]

(و)مِـ(ـمّا له)، أيْ لهٰذا الفنِّ، (**انتسب**) باللطافة والغرابة (**أربعُ إخوةٍ**) منَ الرجال (**رَوَوْا في سندٍ**) واحدٍ، وهم (**أولادُ سِيرِينَ**)، فروىٰ بعضُهم عن بعضٍ، (**بفردٍ مسنَدٍ**)، أي حديثٍ مرفوعٍ إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وهو ما في "جزء أبي الغنائم النَّرْسِيِّ"[٥] أنّ محمّدَ بن سيرينَ روىٰ عن أخيه يحيىٰ،[٦] عن أخيه [مَعْبَدٍ]،[١] عن أخيه أنسٍ،[٢] عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «لبّيك حقًّا حقًّا، تعبُّدًا ورِقًّا».

---

(١). هو عبدُ الله بنُ أبي صالحٍ: ذكوانَ السمّانِ، المدنيُّ، ويقال له عَبّادٌ، له حديثٌ واحدٌ في "صحيح مسلمٍ". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٥/ ١١٦-١٢٠).

(٢). هو محمّدُ بن أبي صالحٍ: ذكوانَ السمّانِ، اختُلِف فيه، فنفىٰ بعضٌ أن يكون لأبي صالحٍ ولدٌ اسمُه محمّدٌ، والأكثر علىٰ إثباته، وقد علّق له التِّرْمِذيّ حديثًا في "الجامع". انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٥٥٩).

(٣). هو صالحُ بن أبي صالحٍ: ذكوانَ السمّانِ، أبو عبد الرحمٰن، المدنيُّ، ثقةٌ، له حديثٌ في "صحيح مسلمٍ". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٥٧-٥٨).

(٤). انظرِ "الرواة منَ الإخوة والأخوات" لابن المدينيّ (ص٧٩)، ولأبي داودَ السجستانيِّ (ص١٩٧). وقد فرّق ابن المدينيّ بين عبد الله وعبّادٍ، ولم يذكر محمّدًا. وخالفه أبو داود، فذكر عبد الله، ثمّ قال: «ويقال: عبّادٌ»؛ فجعلهما واحدًا، وزاد محمّدًا.

(٥). واسمه "الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان عنِ الشيوخ الكوفيّين"، انظرْه (ص٧٥ برقْم ٣٤، و٧٦ برقْم ٣٥، و٨٧ برقْم ٤٥).

وهو محمّدُ بن عليِّ بن ميمونِ بن محمّدٍ، أبو الغنائم، الكوفيُّ النَّرْسيُّ، لُقِّب بـ(أُبَيٍّ) لجودة قراءته، الحافظ المتقن، المقرئ، له تصانيفُ، منها "الجزء" المشهور. تُوُفِّي سنةَ عشرٍ وخمسِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٢٧٤-٢٧٦).

(٦). هو يحيىٰ بنُ سيرينَ، أبو عمرٍو، الأنصاريُّ مولاهمُ، البصريُّ، تابعيٌّ، كان يُفضَّل علىٰ أخيه محمّدٍ الإمامِ. قيل إنّه تُوُفِّي قبل أخيه محمّدٍ، وقد تُوُفِّي محمّدٌ سنةَ عشرٍ ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣١/ ٣٧٣-٣٧٤)، و"إكماله" لمُغْلَطايَ (١٢/ ٣٢٥-٣٢٦).

ورواه الدارقطنيّ[٣] من رواية هشامِ بنِ حسَّانَ،[٤] عن محمّدِ بن سِيرِينَ، من غير ذكر [مَعْبَدٍ].[٥] / [١٥٧/ب]

---

(١). في "الأصل": (سعيدٌ)، وهو تصحيفٌ. وانظر "محاسن الاِصطلاح" للبُلقينيّ (ص٥٣٤)، و"التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٠٣٦). وكذٰلك هو في "الفوائد المنتقاة" لأبي الغنائمِ النرسيِّ، كما سيأتي في التخريج.

ومعبدٌ هٰذا ابنُ سِيرينَ، الأنصاريُّ مولاهمُ، البصريُّ، تابعيٌّ، ثقةٌ، من رجال الشيخين، وهو أكبر إخوته، وأقدمهم وفاةً. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ٢٣٥-٢٣٦)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١٠٠٦).

أمّا سعيدٌ، فهو مجهولٌ، بل قال ابن حجرٍ: «لعلّه (معبدٌ) تحرّف». انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٣٠)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٣٤).

(٢). هو أنسُ بن سيرينَ، مختلَفٌ في كنيته، الأنصاريُّ مولاهمُ، البصريُّ، تابعيٌّ، ثقةٌ، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ عشرين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٣٤٦-٣٤٩).

(٣). في "العلل" (٦/ ٤).

(٤). هو هشامُ بنُ حسّانَ، أبو عبد الله، الأزديُّ القُرْدُوسيُّ مولاهمُ، البصريُّ، أدرك أنسَ بنَ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ولزم محمّدَ بنَ سيرين، وهو حافظٌ مشهورٌ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٣٥٥-٣٦٣).

(٥). في "الأصل": (سعيدٌ)، وسبق أنّه تصحيفٌ صوابه: (معبدٌ).

وهٰذا الحديثُ يرويه هشامُ بنُ حسّانَ، واختُلِف عليه علىٰ وجوهٍ كثيرةٍ:

فأوّلها: ما رواه أبو الغنائم النرسيُّ في "الفوائد الغرائب" - وسبق ذكرُه - من طريق الحكم بن سنانٍ المحاربيّ، عن هشامِ بن حسّانَ، عن محمّدِ بن سيرينَ بالإسناد الذي ذكره الشارح أولًا، بأربعةِ الإخوة.

قال الدارقطنيُّ في "الغرائب والأفراد" (أطرافِها: ١/ ١٥٨): «تفرّد به الحكم بن سنانٍ».

والحكَم هٰذا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١١٤): «ضعيفٌ». وقد خُولِف أيضًا كما سيأتي.

والوجه الثاني: ما رواه الدارقطنيُّ في "العلل" - وسبق ذكرُه - عن محمّدِ بن مخلدٍ، عن يحيىٰ بنِ محمّدِ بن أعينَ، عنِ النضر بن شُميلٍ، عن هشامِ بن حسّانَ، بالإسناد الذي ذكره الشارح ثانيًا، بإسقاط معبدٍ.

=

قال الدارقطنيُّ في "الغرائب والأفراد" (أطرافِها: ١/ ١٥٨-١٥٩): «تفرّد به يحيىٰ بنُ محمّدِ بن أعينَ، عنِ النضر بن شُميلٍ بهٰذا الإسنادِ مرفوعًا، وما كتبناه إلّا عنِ ابن مخلدٍ».

لٰكنْ رواه أبو الغنائم النَّرْسيُّ في "الفوائد الغرائب" (ص٧٧-٧٨ برقْم ٣٦) من طريقِ محمّدِ بن حُمَيدٍ اللخميِّ، عن محمّدِ بن جعفرٍ المَطِيريّ، عن يحيىٰ بنِ محمّدِ بن أعينَ به.

فهٰذه طريقٌ أخرىٰ عن يحيىٰ بنِ محمّدِ بن أعينَ، متابِعةٌ لابن مخلدٍ. لٰكنّ محمّدَ بنَ حُميدٍ اللَّخْميَّ ضعيفٌ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ١٠٧)؛ فلعلّ الدارقطنيَّ أراد أنّه لم يكتبه عن ثقةٍ غيرِ ابن مخلدٍ.

وتعقّبه الخطيبُ أيضًا، قال في "تاريخ بغدادَ" (١٦/ ٣١٦): «قد رواه هديّةُ بن عبد الوهاب المروزيُّ، عنِ النضر بن شُميلٍ كرواية ابن أعينَ عنه». ثمّ روىٰ الحديثَ من هٰذه الطريقِ، ورواه كذٰلك في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٢٠).

ولم يتفرّد به النضر أيضًا؛ فقد قال الدارقطنيُّ نفسُه في "العلل" (٦/ ٣) بعد أن ذكر روايته: «ورُوِي عنِ الفضل بن موسىٰ نحوُ هٰذا».

ورواية الفضل هٰذه أخرجها ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٦٢٤)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٢٠-٩٢١)؛ فقد رَوَيا من طريقه، عن جعفرِ بن سليمانَ الضُّبَعيِّ، عن هشامِ بن حسّانَ به، كرواية النضر بن شُمَيلٍ السابقة.

والنضر قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩٣): «ثقةٌ ثبْتٌ».

ومتابعُه جعفرُ بن سليمانَ قال في الذهبيّ في "الكاشف" (٢/ ٢٠٩): «ثقةٌ، فيه شيءٌ ... وهو من زهّاد الشيعة».

ثمّ الوجه الثالث: رواه البزّار في "مسنده" (١٣/ ٢٦٦ برقْم ٦٨٠٤) عن محمّدِ بن عبد الملك القرشيّ، عن حمّادِ بن زيدٍ، عن هشامِ بن حسّانَ، عنِ ابن سيرينَ، هو محمّدٌ، عن يحيىٰ بنِ سيرينَ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه موقوفًا.

قال البزّار: «ولم يُسنِده حمّادٌ ... ولم يحدّث يحيىٰ بنُ سيرينَ عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه إلّا بهٰذا الحديثِ».

ومحمّدُ بن عبد الملك قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٨): «صدوقٌ».

والوجه الرابع: رواه مسدَّدٌ في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" لابن حجرٍ (٧/ ٦٨)، ورواه أبو الغنائم النَّرْسيُّ في "الفوائد الغرائب" (ص٧٩-٨٠ برقْم ٣٧) من طريق خلفِ بن هشامٍ البزّار، كلاهما =

ولسِيرِينَ أولادٌ كثيرةٌ، قيل[١]: «إنّهم ثلاثةٌ وعشرون ولدًا، والرواة منهم ستّةٌ، أو سبعةٌ: هٰؤلاء الأربعةُ، ومَعبدٌ، وكريمةُ،[١] وحفصةُ».[٢] والله أعلم.

عن حمّادِ بن زيدٍ، عن هشامِ بن حسّانَ، عن حفصةَ بنتِ سيرينَ، عن يحيىٰ بنِ سيرينَ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه موقوفًا.

قال البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٣/ ١٧٧): «رواه مسدّدٌ، ورواته ثقاتٌ».

ومسدَّدٌ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٦٠): «ثقةٌ حافظٌ».

وخلفُ بن هشامٍ، قال في "التقريب" (ص١٣٥): «ثقةٌ، له اختيارٌ في القراءات».

ورواية هٰذين الثقتين عن حمّادٍ عن هشامٍ عن حفصةَ أرجحُ من رواية محمّدِ بن عبد الملك عن حمّادٍ عن هشامٍ عنِ ابن سيرينَ، وقد سلك محمّدُ بن عبد الملك الجادّةَ المعروفةَ في رواية هشامِ بن حسّانَ عن محمّدِ بن سيرينَ. والله أعلمُ.

وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (٦/ ٣): «ورواه يحيىٰ القطّانُ، ورَوحُ بن عبادةَ، وحمّادُ بن زيدٍ، عن هشامٍ، عن حفصةَ، عن يحيىٰ بنِ سيرينَ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فعلَه وقولَه».

ثمّ ذكر الوجه الخامس، قال: «ورواه الثوريُّ، عن هشامٍ، عن أمّ الهذيل، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، قولَه، وأمُّ الهذيل: حفصةُ».

وهٰذا الوجهُ لم أقف عليه مسندًا إلىٰ الثوريِّ.

ثمّ الوجه السادس: قال الدارقطنيُّ في "العلل" (٦/ ٣): «ورواه يحيىٰ بنُ يمانٍ، عن هشامِ بن حسّانَ، عن حفصةَ بنتِ سيرينَ، عن أختٍ لها، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه. قلتُ: عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؟ قال: لا».

ويحيىٰ بنُ اليمانِ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٨): «صدوقٌ، عابدٌ، يخطئ كثيرًا، وقد تغيّر».

وبعدُ، فهٰذه ستّة أوجهٍ منَ الخلاف علىٰ هشامِ بن حسّانَ في إسناد هٰذا الحديثِ، والأرجح رواية الجماعةِ، قال الدارقطنيُّ في "العلل" (٦/ ٣): «والصحيح من ذٰلك قول حمّادٍ ويحيىٰ القطّانِ».

والإسناد صحيحٌ علىٰ كلِّ حالٍ؛ فإنّ أولاد سيرينَ المذكورين في هٰذا الحديثِ كلُّهم ثقاتٌ، والرفع شاذٌّ، والراجح الوقفُ.

(١). قاله ابن قتيبة في "المعارف" (ص٤٤٢).

وقد رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٩/ ١٢٠) عن بكّارِ بن محمّدِ بن عبد الله بن محمّدِ بن سيرينَ.

(و)ممّا انتَسَب له (**إخوةٌ منَ الصِّحابِ**) رضي الله تعالىٰ عنهم - (**بدرًا**)، أيْ غزوةَ بدرٍ الكبرىٰ، (**قد شهِدوها**)، أيْ حضروها، وباشروا القتال فيها، وهم (**سبعٌ أبنا عَفْرَا**): معاذٌ،[٣] ومُعوِّذٌ،[٤] وأنسٌ،[٥] وخالدٌ،[٦] وعاقلٌ،[١] وعامرٌ،[٢] وعوفٌ،[٣] رضي الله تعالىٰ عنهم.[٤]

---

(١). هي كريمةُ بنتُ سيرينَ، الأنصاريّةُ مولاتُهمُ، البصريّةُ، التابعيّةُ. انظرِ "الثقات" لابن حبّانَ (٥/ ٣٤٣-٣٤٤)، و"ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٤/ ٦٠٩).

(٢). ذكرهمُ ابن المدينيّ في كتابه "الرواة منَ الإخوة والأخوات" (ص٦٥-٦٦)، وأبو داود في كتابه (ص٢٤٢) - ستّةً، بإسقاط سعيدٍ. وكذا قاله ابن أبي خيثمةَ في "تاريخه" (السِّفر الثاني: ٢/ ٩٩٥)، والدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ١٩٨٨).

(٣). هو معاذُ بن الحارث بن رفاعةَ بنِ الحارث بن سَوَادٍ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، يُعرَف بـ(ابن عفراءَ)، وهي أمُّه، أحدُ السابقين إلىٰ الإسلام منَ الأنصار، شهد بدرًا، وشارك في قتل أبي جهلٍ. اختُلِف في زمن وفاته اختلافٌ كثيرٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤٠٨-١٤١٠)، و"أسد الغابة" " لابن الأثير (٤/ ٤٢١-٤٢٤).

(٤). هو مُعَوِّذُ بنُ الحارث بن رفاعةَ بنِ الحارث بن سَوَادٍ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، يُعرَف بـ(ابن عفراءَ)، وهي أمُّه، شهد العقبة وبدرًا، وشارك في قتل أبي جهلٍ. واستُشهِد بها، وذٰلك سنةَ اثنتين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤٤٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤٦٤).

(٥). كذا في "تدريب الراوي"، وهو تصحيفٌ، صوابه: (إياسٌ)، كما في مصادر ترجمته، وفي مصادر الإحالة الآتية آخرَ المسألة.

وإياسٌ هو ابن بُكَيرِ بن عبد ياليْلَ بنِ ناشِبِ بنِ غِيَرَةَ، الكنانيُّ الليثيُّ، حليفُ بني عَديٍّ، أسلم قديمًا، في دار الأرقم، ثم هاجر، وشهد المشاهد كلّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ١٢٤-١٢٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ١٨١).

(٦). هو خالدُ بنُ بُكَيرِ بن عبد ياليْلَ بن ناشِبِ بن غِيَرَةَ، الكنانيُّ الليثيُّ، حليف بني عَديٍّ، من السابقين الأوّلين، ثمّ هاجر، وشهد بدرًا. استُشهِد يومَ الرجيع، سنةَ أربعٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٤٢٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٣/ ١٣٢-١٣٣).

(١). هو عاقلُ - وكان اسمُه غافلًا، فغيَّره النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - ابنُ بُكَيرِ بن عبد يالِيْلَ بنِ ناشِبِ بن غِيَرَةَ، الكنانيُّ الليثيُّ، حليفُ بني عَديٍّ، أحدُ السابقين إلىٰ الإسلام، هاجر، وشهد بدرًا. واستُشهِد بها، وكانت سنةَ اثنتين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٣٥)

(٢). هو عامرُ بن بُكَيرِ بن عبد يَالِيْلَ بنِ ناشِبِ بن غِيَرَةَ، الكنانيُّ الليثيُّ، حليفُ بني عَديٍّ، أسلم في دار الأرقم، ثمّ هاجر، وشهد بدرًا والمشاهد كلَّها مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. قُتِل يومَ اليمامة، وكان سنةَ اثنتي عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٧٨٨)، و"أسد الغابة" (٣/ ١٤).

(٣). هو عوفُ بنُ الحارث بن رفاعةَ بنِ الحارث بن سَوَادٍ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجّاريُّ، يُعرَف بـ(ابن عفراءَ)، وهي أمُّه، قيل إنّه شهد العقبتين، وقد شهد بدرًا. واستشهِد بها، سنةَ اثنتين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٢٥-١٢٢٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ١١-١٢).

(٤). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٥٠).

وانظرِ "المحبّر" لابن حبيبٍ (ص٣٩٩-٤٠٠)، وأخذه عنه ابن كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (ص٢٩٩-٣٠٠)، وابن حجرٍ في "الإصابة" (١٤/ ٤٣)، وجمعٌ.

وفيه نظرٌ؛ فلم أجد من ذكر في ترجمة أبناء بُكيرِ بن يالِيلَ أنّ أمَّهم عفراءُ بنتُ مُعَوِّذٍ.

بل وجدتُ ما ينافيه، فقد ذكر ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (١٠/ ٤١٦) أنّ الرُّبَيِّعَ بنتَ مُعَوِّذِ ابنِ عفراءَ تزوّجها إياسُ بنُ البُكَير الليثيُّ، فأولدها محمّدَ بنَ إياسٍ، ولو كان إياسٌ هٰذا أخًا لمعوِّذٍ أبي الرُّبَيِّع، لَحَرُمت عليه؛ لكونها حينئذٍ ابنةَ أخيه.

وقد قال ابن إسحاقَ: «لا نعلم أربعةً إخوةً شهدوا بدرًا غيرَ إياسٍ وإخوتِه»، انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٣٢٠)، ولو كان أبناء الحارث بنِ رفاعةَ إخوانَ بني البُكَير بن يالِيْلَ، لذكرهم سبعةً، وانظر أيضًا ما رواه عنه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٢٩٤ برقْم ٩٥٥)؛ فالظاهر أنّه لا يقول بذٰلك، وكفىٰ به عالمًا بهٰذا الفنِّ.

ويقرّب وَهْمَ ابن حبيبٍ - أنّه وهِم في هٰذا الموطنِ وهمًا آخر، فذكر أنّ إياسًا قُتِل يومَ اليمامة، وسبق في ترجمته أنّه تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وثلاثين، والذي قُتِل يومَ اليمامة هو عامرٌ، كما سبق في ترجمته. والله أعلىٰ وأعلمُ.

قال في "التدريب"[(١)]: «ومثال الثمانية في الصحابة: أسماءُ،[(٢)] وحُمْرانُ، وخِراشٌ، وذُؤَيبٌ، وسلمةُ، وفَضَالةُ، ومالكٌ، وهندٌ،[(٣)] بنو حارثةَ، شهِدوا بَيعةَ الرِّضوان بالحُدَيْبِيَةِ، ولم يشهدِ البَيعةَ أحدٌ [بِعَدَدِهم]».[(٤)]

(**وتسعةٌ**) منَ الصحابة (**مهاجرون**) من مكّةَ إلىٰ المدينة،[(٥)] و(**همْ بنو ∴ حارث**) بنِ قيسٍ (**السَّهْميِّ**)، وهم: بِشْرٌ،[(٦)] وتَمِيمٌ،[(٧)] والحارثُ،[(١)] والحجّاجُ،[(٢)] والسائبُ،[(٣)]

---

(١). (٢/ ٨٥١).

(٢). هو أسماءُ بنُ حارثةَ بنِ سعيدِ بن عبد الله بن غِيَاثٍ، أبو هندٍ، الأسلميُّ، أحد أصحاب بيعة الرضوان، كان من أهل الصُّفّة، ولازم النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وخدمه. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وستّين، وقيل: قبلَ سنة ثلاثٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٨٦-٨٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٩٥).

(٣). هو هندُ بنُ حارثةَ بنِ سعيدِ بن عبد الله بن غِيَاثٍ، الأسلميُّ، أحد أصحاب بيعة الرضوان، كان من أهل الصُّفّة، ولزم النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وخدمه. تُوُفِّي في خلافة معاوية رضي الله تعالىٰ عنه، وكانت بين عاميْ: واحدٍ وأربعين وستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٤٤)، و"أسد الغابة" (٤/ ٦٣٩-٦٤٠).

(٤). في "الأصل": (بعدهم) بدالٍ واحدةٍ، ظرفَ زمانٍ، وهو خطأٌ. والتصويب من "تدريب الراوي".
وذكر ذٰلك ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٢٢٧) عن بعض أهل العلم، وكذا أبو القاسم البغويُّ، حكاه عنه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٣/ ٢٧٦٠). وكذا الطبريُّ وابنُ السكن، حكاه عنهما ابن حجرٍ في "الإصابة" (٩/ ٤٣٤)، علىٰ خلافٍ بينهم في عدّهم سبعةً أو ثمانيةً.

(٥). المشهور أنّ هجرتهم كانت إلىٰ الحبشة، ثمّ انتقلوا منها إلىٰ المدينة، كما سيأتي في مصادر تراجِمهم، ولا يُذكَر عن أحدٍ منهم أنّه هاجر من مكّة إلىٰ المدينة. والله أعلم.

(٦). هو بِشْرُ بنُ الحارثِ بن قيسِ بن عَديِّ بن سعيدٍ، القرشيُّ السهميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، أحد المهاجرين إلىٰ الحبشة، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٦٩).

(٧). هو تميمُ بنُ الحارث بن قيسِ بن عَديِّ بن سعدٍ، القرشيُّ السهميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، أحد المهاجرين إلىٰ الحبشة. قُتِل يوم أجنادين، وكان سنةَ ثلاثَ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ
=

وسعيدٌ،[٤] وعبد الله،[٥] ومَعْمَرٌ،[١] وأبو قيسٍ،[٢] رضي الله تعالىٰ عنهم؛ فـ(**كلٌّ**) منهم (**مُحْسِنٌ**) بالإسلام، ثمّ الهجرةِ.[٣]

"الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٩٢-١٩٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ١١-١٢). وسيأتي التنبيه علىٰ كونه والذي قبله - واحدٌ.

(١). هو الحارث بن الحارث بن قيسِ بن عَديِّ بن سعدٍ، القرشيُّ السهميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، أحدُ المهاجرين إلىٰ الحبشة. قُتِل يوم أجنادينَ، وكان سنةَ ثلاثَ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الاثير (١/ ٣٨٤)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ٣٤١-٣٤٢).

(٢). هو الحجّاج بن الحارث بن قيسِ بن عَديِّ بن سعدٍ، القرشيُّ السهميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، اختُلِف في هجرته إلىٰ الحبشة. قُتِل يوم أحنادينَ، سنةَ ثلاثَ عشرةَ، أو يوم اليرموك، سنةَ خمسَ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٣٢٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ٤٧٤-٤٧٥).

(٣). هو السائب بن الحارث بن قيس بن عَديِّ بن سعدٍ، القرشيُّ السهميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، أحد السابقين، والمهاجرين إلىٰ الحبشة، وشهد مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يومَ الطائف. قيل إنّه قُتِل فيه، سنةَ ثمانٍ، وقيل إنّه قُتِل يومَ فِحْلٍ، في آخر سنة ثلاثَ عشرةَ أو أوّل التي تليها، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٥٦٩-٥٧٠)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ١٩٦-١٩٧).

(٤). هو سعيدُ بنُ الحارث بن قيسِ بن عَديِّ بن سعدٍ، القرشيُّ السهميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، أحدُ المهاجرين إلىٰ الحبشة. قيل إنّه قُتِل يومَ أجنادينَ سنةَ ثلاثَ عشرةَ، وقيل يومَ اليرموك، سنةَ خمسَ عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦١٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٢٣١-٢٣٢).

(٥). هو عبدُ الله بنُ الحارث بن قيسِ بن عَديِّ بن سعدٍ، القرشيُّ السَّهْميُّ، الشاعرُ، يُدْعىٰ (المُبْرِقَ)؛ لبيتٍ قاله، صحابيٌّ جليلٌ، شهد مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يومَ الطائف. فقيل إنّه قُتل يومَها، سنةَ ثمانٍ، وقيل إنّه قُتِل يومَ اليمامة، سنةَ اثنتي عشرةَ، وقيل إنّه مات بالحبشة، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٨٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٠٢-١٠٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ٨٠-٨٢).

قال في "التدريب"[٤]: «وهم أشرفُ نسبًا في الجاهليّة والإسلام من بني مُقَرِّنٍ،[٥] وزادوا عليهم بأنِ استُشهِد منهم سبعةٌ في سبيل الله».[٦] اهـ.

وبنو مُقَرِّنٍ هُمُ: النعمانُ، ومَعْقِلٌ،[١] وعَقِيلٌ،[٢] وسُوَيدٌ، وسِنَانٌ،[٣] وعبد الرحمٰن،[٤] وعبد الله،[٥] كلُّهم أسلموا، وهاجروا، رضي الله تعالىٰ عنهم.[٦]

---

(١). هو معمرٌ – وقيل: معبدُ – بنُ الحارث بن قيسِ بن عَديِّ بن سعدٍ، القرشيُّ السهميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، أحد المهاجرين إلىٰ الحبشة، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤٣٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤٥٨).

(٢). هو أبو قيسِ بنُ الحارث بن قيسِ بن عَديِّ بن سعدٍ، القرشيُّ السهميُّ، أحدُ السابقين إلىٰ الإسلام، والمهاجرين إلىٰ الحبشة، قدم المدينة فشهد أحدًا، وسائر المشاهد مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. قُتِل يومَ اليمامة، سنةَ اثنتي عشرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٧٣٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٥/ ٢٥٨).

(٣). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٥١).

وفيه نظرٌ؛ فإنّ بشرًا وتميمًا – الظاهر أنّهما رجلٌ واحدٌ اختُلِف في اسمه، وقيل فيه أيضًا: نُمَيرٌ. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٩٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ١٢).

كذٰلك قد قيل في عبد الله وأبي قيسٍ إنّهما واحدٌ، انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٧٣٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ٨٢)، والأكثر علىٰ أنّهما اثنان.

(٤). (٢/ ٨٥١).

(٥). أمّا أبوهمُ الحارث بن قيسٍ، فقد قال فيه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (١/ ٢٩٩): «كان أحدَ أشراف قريشٍ في الجاهليّة، وإليه كانتِ الحكومةُ، والأموالُ التي كانوا يسمُّونها لآلهتهم، ثمّ أسلم، وهاجر إلىٰ أرض الحبشة مع بنيه».

وأمّا جدُّهم، فقال في "الِاستيعاب" (٤/ ١٧٣٧): «وكان قيسُ بنُ عَديٍّ سيّدَ قريشٍ في الجاهليّة، غيرَ مدافَعٍ ... كان في زمانه من أجلّ رجال قريشٍ، وهو الذي جمع الأحلاف علىٰ بني عبد منافٍ».

(٦). سبق تفصيلُ ذٰلك معزوًّا إلىٰ مصادره في تراجِمهم، إلّا بشرًا، وسبق أنّه هو تميمٌ، وإلّا معمرًا؛ فإنّهم لم يذكروا شيئًا عن وفاته.

(١). هو مَعْقِلُ بنُ مُقَرِّنِ بن عائذِ بن مِيْجَا بنِ هجيرٍ، أبو عمرةَ، المزنيُّ، نزيلُ الكوفة، صحابيٌّ جليلٌ، منَ المهاجرين، كما سيأتي، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤٣٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٢). هو عقيلُ بنُ مُقَرِّنِ بن عائذِ بن مِيْجَا بنِ هجيرٍ، أبو حَكِيمٍ، المزنيُّ، نزيلُ الكوفة، صحابيٌّ جليلٌ، منَ المهاجرين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٧٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٢٢٣-٢٢٤).

(٣). هو سنانُ بنُ بنُ مُقَرِّنِ بن عائذِ بن مِيْجَا بنِ هجيرٍ، أبو عمرةَ، المزنيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، منَ المهاجرين، كما سيأتي، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٥٩).

(٤). هو عبدُ الرحمٰن - يُقال: كان اسمُه عبدَ عمرٍو، فغيّره النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - ابنُ مُقَرِّنِ بن عائذِ بن مِيْجَا بنِ هجيرٍ، المزنيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، منَ المهاجرين، كما سيأتي، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ٥٧٠).

(٥). هو عبدُ الله بنُ مُقَرِّنِ بن عائذِ بن مِيْجَا بنِ هجيرٍ، المزنيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، منَ المهاجرين، كما سيأتي، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "أسد الغابة" لابن عبد البرّ (٣/ ٢٩٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٦/ ٣٩٠-٣٩١).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٢)، لٰكنّه لم يسمّ عبد الله، وسمّاه السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٨٥٠) نقلًا عنِ ابن فتحونٍ في "ذيل الِاستيعاب".

ونقل ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ١٤٣٢) عنِ الواقديّ ومحمّدِ بن نُمَيرٍ أنّهما ذكرا أنّ بني مقرِّنٍ سبعةُ إخوةٍ، كلُّهم هاجر، وصحب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، قالا: «وليس ذٰلك لأحدٍ منَ العرب سواهم».

وقد ذكر ابن المدينيّ في "الرواة منَ الإخوة والأخوات" (ص٨٧) منهمُ اثنين فقط: النعمانَ، وسويدًا. وذكر أبو داودَ السجستانيّ فيه "كتابه" (ص١٧١-١٧٢) منهم ستّةً، بإسقاط عبد الله.

وترجم ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٤/ ١٥٠٩) لنُعَيمِ بن مُقَرِّنٍ، أخٍ لهم. وابنُ حجرٍ في "الإصابة" (٤/ ٣٥٦) لسعيدِ بن مُقَرِّنٍ، أخٍ آخرَ لهم. وابنُ الأثير في "أسد الغابة" (٢/ ٤٣٧) لضرارِ بن مُقَرِّنٍ، ونقل عنِ الطبريّ أنّه قال: «هو عاشرُ عشَرةِ إخوةٍ».

=

ومثال العشَرة في الصحابة: عبد الله، وعبيد الله،[١] وعبد الرحمٰن،[٢] والفضلُ، وقُثَمُ،[٣] ومَعْبَدٌ،[٤] وعونٌ،[١] والحارثُ،[٢] وكثيرٌ،[٣] وتَمَّامٌ،[٤] أولادُ عبّاسٍ. وله أربع إناثٍ: أمُّ كُلثومٍ،[٥] وأمُّ حَبِيبٍ،[٦] وأُمَيْمَةُ،[٧] وأمُّ تَمِيمٍ.[١] والله أعلم.

وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (١٠/ ٢٧٩): «وأخرج الطبريّ من طريق البَخْتَرِيّ بن المختار، عن عبد الرحمٰن بن معقلِ بن مُقَرِّنٍ أنّ ولدَ مُقَرِّنٍ كانوا عشرةً». وانظر "تفسير الطبريّ" (١١/ ٦٣٦)، رواه من قول عبد الله بن معقلٍ، والله أعلمُ.

والحاصل أنّهم أكثر ممّن ذكر الشارحُ، والسيوطيُّ قبلَه، وغيرُهما. ولعلّهم أرادوا بالسبعة من هاجر من أبناء مُقَرِّنٍ، لا حصرَ جميعِهم؛ فإنّ العلماء لم يذكروا للثلاثة الباقين هجرةً. والله أعلمُ.

(١). هو عُبيدُ الله بنُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، أبو محمّدٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، صحابيٌّ جليلٌ، يضرب به المثل في السخاء والجود. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسين، وقيل غيرُ ذٰلك، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٠٩-١٠١٠)، و"أسد الغابة" (٣/ ٤٢٠-٤٢٢).

(٢). هو عبدُ الرحمٰن بنُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، والظاهر أنّه لقيه؛ فهو من أطفال الصحابة. قُتِل بإفريقية، وكان فتحُها سنةَ سبعٍ وعشرين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٨٣٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٨/ ٥٨)، وقد ذكره في القسم الثاني، المختصِّ بأطفال الصحابة.

(٣). هو قُثَمُ بنُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وآخر الناس عهدًا به، صحابيٌّ جليلٌ، معروفٌ بالكرم. قُتِل في فتح سَمَرْقَنْدَ، سنةَ ستٍّ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٠٤-١٣٠٥)، و"أسد الغابة" (٤/ ٩٢-٩٣).

(٤). هو معبدُ بنُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، أبو العبّاس، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولم يسمع منه؛ فهو من أطفال الصحابة. قُتِل بإفريقية، سنةَ خمسٍ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤٢٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ٣٩٦).

(١). هو عونُ بنُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ١٤)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٨/ ١٠٠)، وقد ذكره في القسم الثاني، المختصّ بأطفال الصحابة.

(٢). هو الحارث بنُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، صحابيٌّ جليلٌ، له رؤيةٌ. انظرِ "أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٤٠١).

(٣). كثيرُ بنُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، أبو تمامٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، اختُلِف في صحبته، وكان عابدًا فقيهًا فاضلًا. تُوُفِّي في خلافة عبد الملك بن مروانَ، وكانت من سنة ثلاثٍ وسبعين إلىٰ سنة ستٍّ وثمانين. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٠٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ١٦٠-١٦١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ٤٤٣)، و"تاريخ الإسلام" له أيضًا (٢/ ٩٩١-٩٩٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٩/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٤). تمّامُ بنُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، ابن عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، صحابيٌّ جليلٌ، استعمله عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه علىٰ المدينة. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٩٥-١٩٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٥). هي أمُّ كُلثومٍ بنتُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، القرشيّةُ الهاشميّةُ، ابنةُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لا تثبت لها صحبةٌ. انظرِ "الإصابة" لابن حجر (١٤/ ٥٠٧-٥٠٨)، وقد ذكرها في القسم الرابع، المختصِّ بمن ذُكروا في الصحابة علىٰ الوهم.

(٦). هي أمُّ حَبِيبٍ بنتُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، القرشيّةُ الهاشميّةُ، ابنةُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، صحابيّةٌ، رُوِي أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: لئن بلغت وأنا حيٌّ لأتزوجنّها، فقُبِض قبل أن تبلغ. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٩٢٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٣١٣).

(٧). ذكرها ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٦).

=

والظاهر أنّها هي التي سمّاها الدارَقُطْنِيُّ في "الإخوة" - كما نقله عنه ابن حجرٍ في "الإصابة" (١٣/ ١٨٥) - (آمنةَ). وكذٰلك جاء اسمُها في "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٤٨/ ٣٣٧). والله أعلىٰ وأعلمُ.

وآمنةُ هٰذه هي بنتُ العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، القرشيّةُ الهاشميّةُ، ابنةُ عمِّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، يظهر أنّ لها رؤيةً، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ١٨٥)، وقد ذكرها في القسم الثاني، المختصِّ بأطفال الصحابة.

(١). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٥١-٨٥٢).

وقوله: (أمُّ تميمٍ) - تصحيفٌ، صوابه: (أمُّ قُثَمَ)، كذا جاء في "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٠٥٩)، وهو الأصل الذي نقل منه السيوطيُّ، والله أعلمُ.

قال العراقيُّ: «أوردها ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (١٠/ ٤٣٣)، وروىٰ لها أثرًا عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وقال: هٰكذا جاء في الحديث، ولم نجد للعبّاس ابنةً تُسمّىٰ (أمَّ قُثَمَ)».

وإسناد الأثر الذي ذكره ضعيفٌ؛ ولذٰلك جزم في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٩) بأنّ للعبّاس ثلاثَ بناتٍ؛ فلم يعدَّ أمَّ قُثَمَ فيهنّ.

(**رواية الآباء عن الأبناء، وعكسُه**)، أيْ روايةُ الأبناء عنِ الآباء.

فهما نوعان: السابع والخمسون، والثامن والخمسون.

(**و**)قد (**ألَّف الخطيبُ**) أبو بكرٍ البغداديُّ كتابًا مفرَدًا (**في**) أبٍ (**ذي**)، أيْ صاحبِ، (**أثرٍ**)، أيْ روايةٍ للحديث، (**عنِ ابنه**).[1]

وذٰلك (**ك**)رواية العبّاس، عنِ ابنه الفضلِ أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة.[2]

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٣).

(٢). أخرجه أبو الشيخ الأصبهانيُّ في "جزءِ ما رواه أبو الزبير عن غير جابرٍ" (ص١٨٣-١٨٤ برقْم ١٣٠)، ومن طريقه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف من دقائق المعارف" (ص٤٧٣ برقْم ٩٣٣)، وأخرجه كذٰلك أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ في "المشيخة البغداديّة" (٢/ ١٩٢ برقْم ٢٠٧٩)، من طريق أبي الزبير، عن أبي معبدٍ، عنِ ابن عبّاسٍ، عنِ العبّاسِ بن عبد المطّلب، عنِ الفضل بن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهمُ، الحديثَ.

وقد سقط ذِكْرُ العبّاس في مطبوعة "جزء ما روىٰ أبو الزبير عن غير جابرٍ" لأبي الشيخ، وهي ثابتةٌ في رواية أبي موسىٰ المدينيِّ من طريق أبي الشيخ؛ فلْتُستدرَك.

وقال أبو طاهرٍ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لا أعلم لهٰذا الإسنادِ إلّا هٰذا الحديثَ، وهو يُروىٰ في الأكابر عنِ الأصاغر، فيمن حدّث عنِ ابنه».

وفي الإسناد أبو الزبير، وهو مدلّسٌ وقد عنعن.

لٰكنْ قال الشيخُ بدرٌ البدرُ في تعليقه علىٰ "جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابرٍ" (ص١٨٤): «ولٰكنّه قد صرّح بالتحديث في روايةٍ له». ثمّ ذكرها، وهي عند الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٧٥) مطوّلةٌ، وفيها: «فلمّا بلغ المزدلفةَ، نزل فصلّىٰ المغرب والعشاءَ الآخرةَ جميعًا».

قال الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين ... ولم يخرّجاه».

وليس كذٰلك؛ فإنّ أبا الزبير صدوقٌ، كما في "التقريب" (ص٤٤٠)؛ فالإسناد حسنٌ فقط، ثمّ إنّ البخاريّ لم يحتجَّ بأبي الزبير، إنّما أخرج له مقرونًا بغيره، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٤١١)؛ فلا يكون علىٰ شرطه، وهو علىٰ شرط مسلمٍ إلىٰ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

=

وكرواية (**وائلٍ**) بن داودَ، (**عن**) ولدِه (**بَكْرٍ**) بن وائلٍ، عنِ الزُّهْريِّ، عنِ ابنِ المسيَّب، عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: / «أخِّروا الأحمال؛ فإنّ اليدَ معلَّقةٌ، والرِّجلَ [مُوْثَقةٌ]».(١) [١٥٨/أ]

وللحديث شواهدُ كثيرةٌ، منها ما أخرجه البخاريُّ (٢/ ١٦٤ برقْم ١٦٧٤)، ومسلمٌ (٤/ ٧٥)، من حديث أبي أيّوبَ الأنصاريِّ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فيكون بذٰلك صحيحًا لغيره.

(١). في "الأصل": (موثوقة)، وهو خطأٌ.

رواه المُخَلِّص في "الفوائد المنتقاة العوالي" (المُخَلِّصيّات: ٢/ ١٣٣ برقْم ١٢٠٨) من طريق عبد الله بن عمرانَ العابديِّ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن وائلِ بن داودَ، عنِ ابنه بكرِ بن وائلٍ، عنِ الزهريِّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

قال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ١٢٣): «وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله كلُّهم ثقاتٌ رجالُ مسلمٍ، غيرَ وائلِ بن داودَ، وهو ثقةٌ كما قال الحافظُ». يعني في "التقريب" (ص٥١٠).

وكذا عبدُ الله بنُ عمرانَ، وهو المخزوميُّ، قال في "التقريب" (ص٢٥٨): «صدوقٌ»، ورمز له بإخراج التِّرْمذيِّ وحدَه لحديثه. وكان الشيخ قد أغفله، فلم يذكرْه.

قال الدارقطنيُّ في "العلل" (٤/ ٣٩٨): «حدّث به ابن عيينةَ عن وائلِ بن داودَ، واختُلِف عنه».

وذٰلك علىٰ وجهين آخرَينِ مخالفينِ لرواية العابديِّ عنه.

الأوّل: رواه أبو داودَ في "المراسيل" (ص٢٢٩ برقْم ٢٩٤) عن أحمدَ بنِ عبدةَ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن وائلٍ أو بكرِ بن وائلٍ، عنِ الزهريّ، يبلغ به النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر الحديث مرسلًا.

وأحمدُ بن عبدةَ ثقةٌ، كما في "التقريب" (ص٢٢).

وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (٤/ ٣٩٨): «رُوي عن بقيّةَ، عنِ ابن المبارك، عنِ ابن عيينةَ، عن بكرِ بن وائلٍ، عنِ الزهريِّ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مرسلًا».

ولم أقف علىٰ هٰذه الروايةِ مسندةً، وبقيّةُ يدلّس عنِ الضعفاء والمجاهيل، ويُسوّي الأسانيد، ولا أدري: صرّح بالتحديث أم لا، فإن كان صرّح، فهي متابعةٌ قويّةٌ لأحمدَ بنِ عبدةَ.

والثاني: رواه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ١٢١) من طريق يحيىٰ بنِ الربيع، عن سفيانَ، عن مسلمةَ بنِ نوفلٍ، عن رجلٍ من ثقيفٍ، عن أبيه، قال: سمعت عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه ينادي: «أخِّروا الأحمال»، فذكره موقوفًا.

=

ويحيىٰ بنُ الربيع ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٢٢٩)، وذكر جماعةً روَوْا عنه، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فالظاهر أنّه مجهول الحال.

وروايته هٰذه ضعيفةٌ؛ فلا تعارض رواياتِ الثقات المخالفةَ له عنِ ابن عيينةَ، وقد جاء الحديث عن مسلمةَ من طريقٍ أخرىٰ، مبيَّنًا فيها ما أبهم يحيىٰ بنُ الربيع، فرواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٢٣٧) - ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ (٦/ ١٢٢) - عن أبي نعيمٍ الفضلِ بن دُكَينٍ، عن مسلمةَ بنِ نوفلِ بن عروةَ بنِ المغيرة بن شعبةَ، عن أبي المغيرة الثقفيِّ، عن أبيه أنّه كان مع أبيه بمنًى، فسمع مناديًا ينادي: «يأيّها الناس، أخّروا الأحمال»، فذكره. قال: فقلتُ لأبي: «مَن هٰذا»؟ قال: «عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه».

قال يعقوبُ بن سفيانَ: «مسلمةُ ثقةٌ، كوفيٌّ».

فالرجل الثقفيُّ المبهمُ في رواية يحيىٰ بن الربيع هو أبو المغيرةِ الثقفيُّ المذكورُ في رواية أبي نعيمٍ هٰذه.

والظاهر أنّه أحد أعمامِ أبيه: بني المغيرة بن شعبة؛ فقد ذكر ابن حجرٍ في ترجمةِ مسلمةَ بنِ نوفلٍ من "تعجيل المنفعة" (٢/ ٢٦١) أنّه يروي عن رجلٍ من ولد المغيرةِ، عنِ المغيرة. ولم أجد مِن وَلَدِ المغيرة مَن يُكنىٰ (أبا المغيرة)، فالله أعلمُ.

نرجع إلىٰ حديث سفيانَ، فالخلاف فيه بين العابديِّ وأحمدَ بنِ عبدةَ، وأحمدُ أوثقُ منه، وقد قال ابن حبّانَ في ترجمة العابديّ منَ "الثقات" (٨/ ٣٦٣): «يخطئ ويخالف».

لٰكنْ قال الدارَقُطنيّ في "العلل" (٤/ ٣٩٨) عن رواية أحمدَ بنِ عبدةَ: «وهو وهمٌ، وإنّما رواه ابن عيينةَ عن وائلِ بن داودَ، عنِ ابنه بكرٍ، عنِ الزهريّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، كذٰلك قال العابديُّ عنِ ابن عيينةَ».

وتقليد الدارَقُطنيّ - وهو إمام هٰذا الشأنِ - أولىٰ منَ الِاغترار بظواهرِ أحوال الرواة؛ فإنّ الأخذ بها موقوفٌ علىٰ انتفاء القرائن المرجِّحة خلافَ مقتضاها، والحكمُ بانتفاء ذٰلك كالمتعذّر علىٰ غير المتبحِّر؛ فإنّها خفيّةٌ، لا يدركها كلُّ ناظرٍ، ولا يفهمها كلُّ سامعٍ؛ فوجب أن تؤخَذ من أهلها العارفين بها مسلَّمةً، كما يأخذ كلُّ عاجزٍ عن علمٍ قولَ أهله المختصّين به مسلَّمًا، والله أعلمُ.

وعليه، فالحديث صحيحٌ إن شاء الله تعالىٰ.

وأيضًا فله طريقٌ أخرىٰ مسندةٌ، فقد أخرج البزّار في "مسنده" (١٤/ ٢١٧ برقْميْ ٧٧٨٠، و٧٧٨١)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٤/ ٣٨٧ برقْم ٤٥٠٨) من طريقين عن قيسِ بن الربيع، عن بكرِ بن وائلٍ، عنِ الزهريِّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

=

قال الخطيب[١]: «لا يُروىٰ عن النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فيما نعلمه، إلّا من جهة بكرٍ وابنِه، وهما ثقتان».

وذكر ابن الصلاح[٢] أنّ أكثرَ ما رواه الأبُ عنِ ابنِه - ما في "كتاب الخطيب": عن حفصٍ الدُّوْريِّ المقرئِ،[٣] عن ابنه أبي جعفرٍ محمّدٍ،[٤] ستّةَ عشَرَ حديثًا.

ومن أمثلة هٰذا النوعِ - ما فيه[٥]: عن معتمرِ بن سليمانَ التيميِّ،[٦] قال: حدّثني أبي، قال: حدّثْتَني أنت، عنّي، عن أيّوبَ، عنِ الحسنِ قال: «(ويحٌ) كلمةُ رحمةٍ».[١]

قال البزّار: «ولا نعلم روىٰ بكرُ بن وائلٍ، عنِ الزهريّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه - إلّا هٰذا الحديثَ».

وقال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عنِ الزهريّ - إلّا بكرُ بن وائلٍ».

وهٰذه الطريقُ قال البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ١٢٢) إنّ إسنادها غيرُ قويٍّ، وضعّفها الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٣/ ١٠٢٤)؛ وذٰلك لضعف قيسٍ.

ثمّ صحّح الشيخ الألبانيُّ هٰذه الروايةَ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ١٢٣) بمتابعة وائلٍ التي رواها عنه سفيانُ بن عيينةَ، التي ذكرها الشارح، وابتدأتُ بها هٰذا التخريجَ. وهٰذا مبنيٌّ علىٰ الراجح - الذي اختاره الدارَقُطْنيُّ - في الِاختلاف السابقِ علىٰ سفيانَ بنِ عيينةَ.

(١). في كتابه "رواية الآباء عن الأبناء"، كما ذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣١٣).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٣١٣-٣١٤).

(٣). هو حفصُ بنُ عمرَ بنِ عبد العزيز بن صُهْبانَ أو صُهيبٍ، أبو عمرَ، الأزديُّ مولاهمُ، البغداديُّ الدُّوْريُّ، ثمّ السامَرّيُّ، المقرئُ المشهورُ، يقال إنّه أوّل من جمع القراءاتِ وصنّفها. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين ومِائتينِ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٥٤١-٥٤٣).

(٤). هو محمّدُ بنُ حفصِ بن عمرَ بنِ عبد العزيز بن صُهْبانَ أو صُهيبٍ، أبو جعفرٍ، الأزديُّ مولاهمُ. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٩٧).

(٥). أي في كتاب الخطيب، كما قاله ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣١٣).

(٦). هو معتمرُ بنُ سليمانَ بنِ طرخانَ، أبو محمّدٍ، المُرّيُّ مولاهمُ، التيميُّ؛ لنزوله فيهمُ، البصريُّ، العابدُ، العالمُ، الحافظُ، حديثُه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٤٧٧-٤٧٩).

(١). رواه ابن معينٍ عن معتمرِ بن سليمانَ، واختُلِف عليه.

فرواه ابن أبي خيثمةَ – فيما أخرجه ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٢/ ١٤١) – عنِ ابن معينٍ، عن معتمرٍ، عن أبيه، قال: حدّثتني أنت، عنِ الحسن، فذكره. فلم يقلْ إنّ سليمانَ التيميَّ يرويه عن معتمرٍ، ولا ذكر فيه أيّوبَ السَّخْتِيانيِّ.

ورواه ابن مُحْرِزٍ في "تاريخ ابن معينٍ" (١/ ١٥٠)، وأبو يعلىٰ الموصليُّ، وعنه ابن حبّانَ في "الثقات" (٩/ ١٩٧)، كلاهما، عنِ ابن معينٍ، عن معتمرٍ، قال: حدّثني مُنْقِذٌ، قال: حدّثتني أنت، عن أيّوبَ به. فأبدلا بسليمانَ التيميِّ مُنْقذًا، ولم يقولا إنّ مُنْقِذًا يرويه عن معتمرٍ.

واختُلِف علىٰ عبّاسٍ الدُّوريِّ.

فرواه ابن البخاريّ في "مشيخته" (٣/ ١٨٠٩ برقْم ١٧٠١) بإسنادٍ صحيحٍ عنِ ابن مجاهدٍ المقرئِ، عنِ الدُّوريّ، عنِ ابن معينٍ، عن معتمرٍ قال: قال لي أبي: أنت حدّثتني، عنّي، عن سعدٍ، عنِ الحسن، فذكره.

كذا في المطبوعة، بذِكْرِ سعدٍ؛ اعتمادًا علىٰ بعض النُّسَخ، ولعلّه سعدُ بن إبراهيمَ بنِ عبد الرحمن بن عوفٍ؛ فقد ذكر المِزّيُّ أنّه يروي عنِ الحسن، وأنّ معتمرًا يروي عنه، والله أعلمُ.

وفي بعض النُّسَخ: أيّوبُ، وهو الصواب. وسقط من بعضها كلمةُ (عنّي)، والصواب إثباتُها، وانظر ذٰلك كلَّه في تعليق المحقِّق.

وجاء في "تاريخ ابن معينٍ" برواية الدُّوريِّ عنه (٤/ ٢٥٣ برقْم ٤٢٢٥): عن معتمرٍ، عن مُنْقِذٍ، قال: حدّثتني أنت، عنّي، عن أيّوبَ، فذكره، كالوجه الثاني، لكنْ بزيادة رواية مُنْقِذٍ عن معتمرٍ.

فهٰذا الإسناد اختلف فيه الحفّاظ علىٰ ابن معينٍ، وابنُ معينٍ إمامُ هٰذا الفنِّ، ومعتمرٌ ثقةٌ من رجال الشيخين.

ولا يجوز تصحيح الوجهينِ؛ لبُعد أن يكون لمعتمرٍ شيخانِ: كلٌّ منهما حدّثه ونسي، ثمّ حدّث كلًّا منهما فحدّثه، هٰذا لا يتكرَّر في العادة. هٰذا سوىٰ اختلافهم في رواية شيخ معتمرٍ عنه، وفي ذِكْر أيّوبَ، والله أعلمُ بالصواب.

وهٰذا مثال ظريفٌ، يجمع أنواعًا، منها: روايةُ الأبِ عن ابنه، وروايةُ الأكبر عنِ الأصغر، ورواية التابعيِّ عن تابعيِّه، ورواية ثلاثةٍ تابعين عن بعضهم، وأنّه حَدَّث عن غيره عن نفسه؛ فهو من المحاسن المستغرَبة.(١)

(و)ألَّفَ أبو نصرٍ (**الوائليُّ**)(٢) كتابًا (**في عكسه**)، أيْ روايةِ الأبناءِ عنِ الآباء.(٣)

وهو نوعان(٤):

أحدهما: رواية الرجل عن أبيه، فحَسْبُ، وهو بابٌ واسعٌ، كرواية [أبي](٥) العُشَراءِ الدارميِّ،(٦) عن أبيه،(٧) عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وحديثه في "السنن الأربعة"،(٨) وقدِ اختلفوا فيه، فالأشهر أنّ أبا العُشَرَاء هو أسامةُ بنُ مالكِ بنِ قِهْطِمٍ.(٩)

---

(١). انظرِ "الإرشاد" للنوويّ (ص٢٠٥)، و"فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٤٧)، و"اليواقيت والدُّرر" للمُناويّ (٢/ ٢٨٠).

(٢). هو عُبيدُ الله بنُ سعيدِ بن حاتمِ بن أحمدَ، أبو نصرٍ، الوائليُّ، البكريُّ علىٰ الأصحّ، السِّجْزيُّ، نزيلُ مكّةَ، وشيخُها، الإمامُ، الحافظُ، صاحبُ "الإبانة عن مذهب في السلف في القرآن". تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وأربعين وأربعِمِائةٍ. انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (٧/ ٣٠٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٦٥٤-٦٥٧).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٥).

(٤). ذكرهما ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣١٥-٣١٧).

(٥). في "الأصل" بكسرِ الباء وألفٍ بعدها، هٰكذا: (أبِا).

(٦). هو - علىٰ القول الذي اختاره الشارحُ - أسامةُ بنُ مالكِ بن قِهْطِمٍ، وفي اسمه خلافٌ كثيرٌ، أبو العُشَراء، التميميُّ الدارميُّ، هو أعرابيٌّ، كان ينزل الحَفَرَ التي علىٰ طريق البصرة، قال أحمدُ: مجهولٌ. انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٥٥٦).

(٧). هو - علىٰ ما اختار الشارح - مالكُ بنُ قِهْطِمٍ، وفي اسمه اختلافٌ كثيرٌ، التميميُّ الدارميُّ، أعرابيٌّ، ذُكِر أنّ له صحبةً. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٥٧-١٣٥٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٢٦٨-٢٦٩).

(٨). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٤/ ٨٥).

(٩). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٧).

والثاني: روايته عن أبيه عن جدّه، كما قال: (**فإن يُزَد**) في الرواية عنِ الأب - لفظُ: (**عن جدّه**)، كعمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه،[١] عن جدّه، وكبَهْزِ بن حَكِيمٍ،[٢] عن أبيه،[٣] عن جدّه،[٤] (**فهْو مَعَالٍ لا تُحَدُّ**).

قال ابنُ الصلاحِ[٥]: حدّثني أبو المظفَّرِ عبدُ الرَّحيمِ السَّمْعانيُّ،[٦] عن أبي النضْرِ عبد الرحمٰن[٧] الفَاميِّ،[٨] قال: سمعت السيّدَ منصورَ بنَ محمّدٍ العَلَويَّ[١] يقول: «الإسناد بعضُه عوالٍ، وبعضه مَعَالٍ، وقولُ الرجل: حدّثني أبي، عن جدّي - منَ المَعَالي».[٢]

---

(١). هو شعيبُ بن محمّدِ بن عبد الله بن عمرِو بن العاصي، أبو محمّدٍ، القرشيُّ السهميُّ، تابعيٌّ، ثقةٌ، مشهورٌ. قال الذهبي: ولم نعلم متىٰ تُوُفِّي، فلعلّه مات بعد الثمانين، في دولة عبد الملك، يعني قبل نهاية ستٍّ وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ١٨١).

(٢). هو بَهْزُ بنُ حكيمِ بن معاويةَ بنِ حَيْدةَ بنِ معاويةَ، أبو عبد الملك، القُشَيريُّ، البصريُّ، ثقةٌ، مشهورٌ. تُوُفِّي قبل الخمسين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٢٥٣).

(٣). هو حكيمُ بنُ معاويةَ بنِ حَيْدةَ بنِ معاويةَ بنِ حَيْدةَ، القُشَيريُّ، تابعيٌّ، ثقةٌ، مشهورٌ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٣٩).

(٤). هو معاويةُ بنُ حَيْدةَ بنِ معاويةَ بنِ قُشَيْرِ بنِ كعبٍ، العامريُّ القُشَيريُّ، صحابيٌّ جليلٌ، معدودٌ في أهل البصرة، وقد غزا خراسانَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤١٥-١٤١٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٥). في "علوم الحديث" (ص٣١٦-٣١٧).

(٦). هو عبدُ الرحيم ابنُ الحافظِ أبي سعدٍ: عبد الكريم بن محمّدِ ابن الإمام أبي المظفَّر: منصورِ بن محمّدٍ، فخرُ الدين، أبو المظفَّر، التميميُّ السَّمعانيُّ، المروزيُّ، الشافعيُّ، فقيهٌ، محدِّثٌ، عالي الإسناد. تُوُفِّي في حدود سنة ستَّ عشرةَ وستِّمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٣/ ٥٠٥-٥٠٧).

(٧). في "الأصل": (عن أبي النضر، عن عبد الرحمٰن)، وهو غلطٌ.

(٨). هو عبدُ الرحمٰن بنُ عبد الجبّار بن عثمانَ بنِ منصورٍ، ثقةُ الدين، أبو النضر، الهرويُّ، الفاميُّ، فاضلٌ، حافظٌ، له معرفةٌ بالحديث والأدب. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين وخمسِمِائةٍ. انظر "معجم الشيوخ" لتلميذه أبي سعدٍ السمعانيّ (المنتخب / ٩٩٠-٩٩٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ٢٩٧-٢٩٩).

وأسند الحاكمُ[٣] إلىٰ الإمام مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه أنّه قال في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ ﴾ [الزخرف: ٤٤]: «إنّه قولُ الرجلِ: حدّثني أبي، عن جدّي».

و(**أهمّه**) أيْ هٰذا النوعِ (**حيث أبٌ والجدُّ لا ∴ يُسْمَىٰ**)، أيْ لا يُذكَر باسمه؛ فيُحتاج إلىٰ معرفته.[٤]

وقد ألّف الحافظُ صلاحُ الدِّينِ العَلَائيُّ فيه "الوَشْيَ المُعْلَمَ"، وقسّمه أقسامًا، فمنه ما يعود الضمير في قوله: (عن جدّه) علىٰ الراوي، ومنه ما يعود الضمير فيه علىٰ أبيه، وبيّن ذٰلك، وحقّقه، وخرّج في كلِّ ترجَمةٍ حديثًا من مَرْوِيِّه، وقد لخّصه الحافظُ ابنُ حجرٍ، وزاد عليه تراجِمَ.[٥]

(**والآباءُ قدِ انتهت**) روايةُ الأبناءِ عنهم (**إلىٰ**) تسعةِ آباءٍ، كرواية الخطيبِ[٦] عن أبي الفَرَج / عبدِ الوهّاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسدِ بن الليث بن سليمانَ بنِ الأسود بن سفيانَ بنِ يزيدَ[٧] بنِ أُكَيْنَةَ،[١] كلٌّ منهم عن أبيه، إلىٰ أُكَيْنَةَ[٢] قال: سمعت عليّ بن أبي [١٥٨/ب]

---

(١). هو منصورُ بنُ محمّدِ بن محمّدِ بن الطيِّب بن عبد الله، أبو القاسمِ، السيِّدُ، الهاشميُّ العلويُّ، الشافعيُّ، المعروفُ بـ(الفاطميّ)، الفقيهُ، كان رفيعَ المنزلة عند العامّة والخاصّة. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين وخمسِمِائةٍ. انظرِ "التحبير في المعجم الكبير" لتلميذِه السَّمعانيِّ (٢/ ٣١٨-٣١٩)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١١/ ٤٦٦).

(٢). انظر في هٰذا المعنىٰ "السَّنَنَ الأبينَ" لابن رُشيدٍ الفِهريِّ (ص٩٤-٩٥).

(٣). في "المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص٥٥ برقْم ٣).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٥).

(٥). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٤٦).

(٦). في "تاريخ بغدادَ" (١٢/ ٢٩٣)

(٧). كذا في "الأصل"، ورواه الخطيب عن عبد الوهّاب نفسِه، كما سبق، لٰكنّ الذي رواه ابنُ ماكُولا في "الإكمال" (١/ ١٠٩) عن رزق الله بن عبد الوهّاب أنّهم بنو سفيانَ بنِ أكينةَ بنِ يزيدَ بنِ عبد الله؛ فاختلفا في يزيد وأكينةَ؛ فجعل عبدُ الوهّاب يزيد ابنَ أكينةَ، وجعل رزقُ الله أكينةَ ابنَ يزيدَ. والله أعلمُ.

طالبٍ كرّم الله تعالىٰ وجهه، وقد سُئِل عنِ (الحنَّانِ، المنَّان)، فقال: «الحنَّان الذي يُقبِل علىٰ من أعرض عنه، والمنَّان الذي يبدأ بالنَّوَال قبل السؤال».[٣]

قال الخطيبُ[٤]: «بين عبدِ الوهّاب وعليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه في هٰذا الإسناد – تسعةُ آباءٍ، آخرُهم أُكَيْنَةُ بن عبد الله، أبي التميميُّ، وهو السامع عليًّا».

ورَوَىٰ[٥] بهٰذا الإسنادِ عن عليٍّ أيضًا: «هتَفَ العلمُ بالعمل، فإنْ أجابه، وإلّا، ارتَحَل».

وانتهت إلىٰ اثنتي (**عشْرَةَ**)، كرواية العلائيِّ[٦] بسنده إلىٰ رِزْقِ الله بن عبدِ الوهَّاب التميميِّ[٧] المذكورِ، وهٰكذا إلىٰ أُكَيْنَةَ – كلٌّ بالسماع – يقول: سمعت أبي الهيثمَ[١] يقول:

---

(١). هو التميميُّ، البغداديُّ، الحنبليُّ، الفقيه الواعظ، تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وعشرين وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" لتلميذه الخطيب البغداديّ (١٢/ ٢٩٣)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٤١١).

(٢). هو أُكَينةُ بنُ يزيدَ بنِ عبد الله بن الهيثم بنِ عبد الله، التميميُّ، ذكر حفيدُه الإمام رزقُ الله بنُ عبد الوهّاب أنّ له صحبةً، والظاهرُ أنّه مجهولٌ. انظر "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (٢/ ٦٢٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٢١٨-٢٢٠).

(٣). وهٰذا الإسنادُ واهٍ، عبدُ العزيز أوّلُ الآباء – قال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٦٢٤): «من رؤساء الحنابلة، وأكابر البغادِدة، إلّا أنّه آذىٰ نفسه، ووضع حديثًا أو حديثين في "مسند الإمام أحمدَ"». ثمّ قال (٢/ ٦٢٥): «وأكثر أجداده لا ذِكْرَ لهم في تاريخٍ، ولا في أسماءِ رجالٍ».

(٤). في "تاريخ بغدادَ" (١٢/ ٢٩٣).

(٥). يعني الخطيبَ، في "اقتضاء العلمِ العملَ" (ص٣٥-٣٦ برقْم ٤٠).

ورواه ابنُ عساكرَ في "ذمّ من لا يعمل بعلمه" (ص٣٨) من طريق أبي محمّدٍ رِزْقِ الله بن عبد الوهّاب المذكورِ، عن أبيه به، فيكون فيه رواية عشَرةِ آباءٍ.

وسبق أنّه إسنادٌ واهٍ.

(٦). في "المسلسلات المختصرة" (ص٢٠٩).

ورواه من طريقه السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦٣-٨٦٤).

(٧). هو رزقُ الله بنُ عبد الوهّاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسدٍ، أبو محمّدٍ، التميميُّ، البغداديُّ، الحنبليُّ، الإمامُ، الفقيهُ، كان ذا جلالةٍ وشرفٍ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين وأربعِمائةٍ. انظر =

سمعت أبي عبدَ الله[٢] يقول: سمعت رسولَ الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «ما اجتمع اجتمع قومٌ علىٰ ذِكْرٍ، إلّا حفّتهم الملائكةُ، وغَشِيتهمُ الرحمةُ».[٣]

قال العلائيّ[٤]: «هٰذا إسنادٌ غريبٌ جدًّا، ورِزْقُ الله كان إمامَ الحنابلة في زمانه، منَ الكبار المشهورين، وأبوه أيضًا إمامٌ مشهورٌ، ولٰكنَّ جدَّه عبدَ العزيز[٥] متكلَّمٌ فيه، علىٰ إمامته، واشتَهَرَ بوضع الحديث، وبقيّة آبائه مجهولون، لا ذِكْرَ لهم في شيءٍ منَ الكتب، وقد خبَط فيهم عبد العزيز أيضًا»، فزاد أبًا لِأُكَيْنَةَ، وهو [الهيثم]،[٦] والله أعلم.

"طبقاتِ الحنابلة" لتلميذه ابن أبي يعلىٰ (٣/ ٤٦٤-٤٦٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٦٠٩-٦١٥).

(١). هو الهيثمُ بنُ عبد الله بن الحارثِ بن سيدانَ بنِ مُرّةَ، التميميُّ، لم أجد من ترجم له، وانظر "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (٢/ ٦٢٥).

(٢). هو عبدُ الله بنُ الحارث بن سيدانَ بنِ مُرّةَ بنِ سفيانَ، وقيل في نسبه غيرُ ذٰلك، التميميُّ، ذكر حفيدُه رزقُ الله بنُ عبد الوهّاب أنّه قدم علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وكان اسمُه (عبدَ اللَّاتِ)، فسمّاه (عبدَ الله)، وفي ثبوت صحبته نظرٌ. انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ١٠٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٣٠٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٢١٨، و٦/ ٤٣٦).

(٣). ورواه كذٰلك الذهبيُّ في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٦٢٥) من طريقٍ أخرىٰ عن رِزقِ الله، عن آبائه به، لٰكنّه ذكر أحدَ عشَرَ أبًا، قال الذهبيّ: «وقد سقط منهم جدٌّ، وهو الليثُ، والدُ أسدٍ».

وهٰذا الِاضطراب في عدّ الآباء يزيد الحديث ضعفًا. وهٰذا -كما سبق- إسنادٌ واهٍ. وقال الذهبيّ في "الميزان" (٢/ ٦٢٥): «المتّهم به أبو الحسن». يعني عبدَ العزيز بنَ الحارثِ، جدَّ رزقِ الله.

(٤). في كتابه "الوشيِ المُعْلَمِ"، نقله عنه العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠٧٧)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٩٢).

(٥). هو عبدُ العزيز بنُ الحارث بن أسدِ بن الليث بن سليمانَ، أبو الحسن، التميميُّ، البغداديُّ، الحنبليُّ، الفقيهُ، أحدُ العلماء الكبار، إلّا أنّه وضع حديثًا أو حديثين في "مسند الإمامِ أحمدَ"؛ فآذىٰ نفسه، وأسقط روايته. تُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ وسبعين وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٢/ ٢٣٣)، و"ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (٢/ ٦٢٤-٦٢٦).

(٦). في "الأصل" بالتاء المثنّاة، وهو تصحيفٌ.

=

(و)انتهت إلىٰ (**أربعَ**) عشْرةَ (**في سندٍ ∴ مُجهَّلٍ**) في بعضه، (**لأربعين**) حديثًا مِن (**مسندٍ**)، أيْ مرفوعٍ.

وهو – كما قاله جمعٌ من الحفّاظ[١] – أكثر ما وقع فيه سلسلة الرواية عنِ الآباء.

وعبارة "التدريب"[٢]: قال العراقيُّ[٣]: «وأكثر ما وقع لنا التسلسلُ بأربعةَ عشَرَ أبًا، مِن رواية أبي محمّدٍ الحسنِ بن عليٍّ بن أبي طالبٍ: الحسنِ[٤] بن عبيد الله بن محمّدِ بن عبيد الله بن عليٍّ بن الحسنِ بن الحسينِ بن جعفرِ بن عبيد الله بن [الحسينِ][٥] الأصغرِ بن عليٍّ زينِ العابدينَ بن الحسينِ بن عليٍّ،[٦] عن آبائه مرفوعًا[١] بأربعين حديثًا،[٢] منها: «المجالس بالأمانة»،[٣] وفي الآباء من لا يُعرَف حالُه». انتهىٰ.

وانظر هٰذا التوضيحَ لكلام العلائيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦٤).

(١). منهم الزين العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠٧٧)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٩٣)، وابن حجرٍ في "نزهة النظر" (ص١٤٦)، وعبد الرءوف المُناويّ في "اليواقيت والدرر" (٢/ ٥٤٨).

(٢). (٢/ ٨٦٤).

(٣). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠٧٧-١٠٧٨، و١٠٨٠).

(٤).في "الأصل": (... أبي طالبِ بنِ الحسن ...)، وكلمةُ (ابنٍ) هٰذه مقحمةٌ، وأبو طالبٍ: هو الحسن بن عليٍّ.

وجاءت علىٰ الصواب في "التقييد والإيضاح" و"تدريب الراوي". وانظر كذٰلك مصادر التخريج. ويشهد لذٰلك أيضًا أنّ العراقيّ نصّ علىٰ أنّهم أربعةَ عشَرَ أبًا، ولا يكونون كذٰلك إلّا بحذف كلمةِ (ابنٍ) هٰذه.

(٥). في "الأصل": (الحسن)، وهو خطأٌ، والتصويب منَ "التقييد والإيضاح" و"تدريب الراوي"، ومصادر التخريج.

(٦). قال الراوي عنه أبو سعدٍ السمعانيُّ في "الذيل": «كان أحدَ الكِبَار المشهورين بالجُود والسخاء وفعل الخيرات ومحبّة أهل العلم والصلاح، وداره كانت مَجمَع الفقهاء والفضلاء». ثمّ قال: «تُوُفِّي سنةَ اثنتين وخمسِمِائةٍ». انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٠٧٧).

وأورد ابنُ السَّمعانيِّ[٤] بهٰذا السندِ حديثَ «ليس الخبرُ كالمعايَنة».[٥]

---

(١). في "الأصل": (عن آبائه نوعًا مرفوعًا)، وقد حذفتُ كلمةَ (نوعًا)؛ لأنّها مقحمةٌ خطأً، وقد أخذها الشارح من بعض نُسَخ "التدريب"، انظر طبعةَ نَظَرٍ الفَرْيَابيِّ (٢/ ٧٣٧).

(٢). ذكر هٰذه الأحاديثَ الأربعين - الفادانيُّ في "العجالة" (ص٧١-٧٣).

(٣). رواه أبو سعدٍ السمعانيُّ في "الذيل علىٰ تاريخ بغدادَ" -كما نقله العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠٧٨-١٠٧٩)، والسخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ١٦٧-١٦٨) - عن أبي محمّدٍ الحسن بن عليٍّ، عن آبائه.

ورواه السيوطيُّ في "جِياد المسلسلات" (ص٢٣١-٢٣٤) من طريقٍ أخرىٰ عن أبي بكرِ بن عليٍّ الأندَلُسيِّ، عن أبي محمّدٍ المذكورِ به.

قال العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠٨٠): «وفي الآباء من لا يُعرَف حالُه».

أمّا عليُّ بن أبي طالبٍ، وابنُه الحسين، فصاحبيّان.

وأمّا ابنُه عليٌّ زينُ العابدينَ، فمعروفٌ، من أئمّة التابعين.

وأمّا ابنه الحسين الأصغرُ، فهو ثقةٌ، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٦/ ٣٩٥-٣٩٦)، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٠٧): «صدوقٌ، مُقِلٌّ».

ومَن بعدَه، فلم أقف علىٰ ترجمة أحدٍ منهم، أو توثيقٍ له في روايته، وإن كان بعضهم معروفًا في كتب الأنساب؛ فالحديث بجهالة أكثر رواته شديدُ الضعفِ.

قال ابن حجرٍ: «والمتون منكرةٌ بهٰذا الإسنادِ». ذكره السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ١٧٠).

وذكر السخاويُّ في "الجواهر المكلَّلة" (ص١٤٧) أنّه واهٍ.

(٤). في "ذيل تاريخ بغداد"، كما نقل العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠٧٨-١٠٧٩)، وابن الملقّن في "المقنع" (٢/ ٥٤٤).

وهو عبد الكريم بن محمّدِ بن منصور بن محمّد بن عبد الجبّار، السَّمعانيُّ التميميُّ، أبو سعدٍ، المروزيُّ، صاحب "الأنساب". تُوُفِّي سنةَ اثنتين وستّين وخمسِمائةٍ. انظر "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٣٦/ ٤٤٧-٤٤٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ٤٥٦-٤٦٥).

(٥). سبق الكلام علىٰ إسناده، وهو حديثٌ واهٍ.

لٰكنّ المتن ثابتٌ من جهةٍ أخرىٰ؛ فقد روىٰ ابن حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١٤/ ٩٧ برقْم ٦٢١٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٨٠) من طريقين عن أبي عوانةَ، عن أبي بِشْرٍ، هو جعفرُ بن =

[١٥٩/أ] (**و**)اختُلف فيـ(**ـما**)، أيِ الحديثِ الذي، (**لعمرِو / بن شُعَيبِ**) بن محمّدِ بن عبد الله بن عمرِو بن العاصي، (**عن أَبِه ∴ عن جدِّه**).

له هٰكذا نسخةٌ كبيرةٌ، أكثرها فِقْهيَّاتٌ جِيَادٌ.[١]

(**فـ**)ذهب (**الأكثرون**) منَ المحدّثين، كالإمامِ أحمدَ، وابنِ المدينيِّ، وإسحاقَ، والحُمَيديِّ،[٢] ويحيىٰ بنِ مَعِينٍ، وأبي خَيْثَمَةَ،[٣] في طائفةٍ غيرِهم[٤] - إلىٰ أنّه (**احتُجَّ به**)، إذا صحَّ السندُ إليه.

أبي وحشيّةَ، عن سعيدِ بن جبيرٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «ليس الخبر كالمعاينة، قال الله لموسىٰ: إنّ قومك صنعوا كذا وكذا، فلمّا يُبالِ، فلمّا عايَن، ألقىٰ الألواحَ». اللفظ لابن حبّانَ، ولفظ الحاكم نحوُه.

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ، علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

وصحّحه الضياء المقدسيُّ في "المختارة" (١٠/ ٨٢)، والسخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٣٥٢)، والشيخ مقبلٌ الوادعيُّ في "أحاديثَ معلّةٍ" (ص٢٢٠).

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٥).

(٢). روىٰ ذٰلك عنهم البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٤٢-٣٤٣)، وروىٰ التِّرمذيُّ عنه نحوَ ذٰلك في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص١٠٨).

وهو عبدُ الله بنُ الزبير بن عيسىٰ بن عُبيد الله بن أسامةَ، أبو بكرٍ، القرشيُّ الأسديُّ الحُمَيْديُّ، المكّيُّ، الإمامُ، الحافظُ، صاحبُ "المسند". تُوُفِّي سنةَ تسعَ عشرةَ ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير لتلميذه البخاريِّ (٥/ ٩٦-٩٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٦١٦-٦٢١).

(٣). لم أجد عنِ ابن معينٍ، ولا عن أبي خيثمةَ - تصحيحًا لرواية عمرِو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدّه. نعم، وثّق ابنُ معينٍ عمرَو بن شعيبٍ، لٰكنّ الكلام هنا عن صحّة روايته عن أبيه، لا عن حاله في نفسه.

(٤). منهمُ العجليّ في "تاريخ الثقات" (٢/ ١٧٧)، وأحمدُ بن صالحٍ المصريُّ، حكاه عنه ابنُ شاهينٍ في "ذكرِ من اختلف العلماء ونُقّاد الحديث فيه" (ص٥٩)، وكذٰلك يعقوب بن شيبة، ذكره ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٢٨٠)، والحاكم في "المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص١٠١).

قال النوويُّ[(١)]: «وهو الصحيح المختار، الذي عليه المحقّقون من أهل الحديث، وهم أهل هٰذا الفنِّ، وعنهم يُؤخَذ؛ (**حملًا لجدِّه علىٰ**) عبد الله (**الصحابيِّ**)، دونَ محمّدٍ التابعيِّ»؛[(٢)] لِمَا ظهر لهم في إطلاقه ذٰلك.[(٣)]

وسماعُ شُعَيبٍ من عبد الله ثابتٌ.[(٤)]

---

(١). في "المجموعِ شرحِ المهذّب" (١/ ٦٥).

(٢). هو محمّدُ بنُ عبد الله بنِ عمرِو بن العاصِ بن وائلٍ، أبو شُعَيبٍ، القرشيُّ السهميُّ، تابعيٌّ، رُوِي له شيءٌ يسيرٌ منَ الحديث، علىٰ خلافٍ فيه. والظاهرُ موتُه في حياة أبيه، وقد تُوُفِّي أبوه سنةَ خمسٍ وستّين. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٥١٤-٥١٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ١٨١-١٨٢).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٥)، وهو تتمّة كلامه الذي نقله الشارح عنِ النوويّ.

والمراد بما ظهر لأهل الحديث، الذي اقتضىٰ قَبولَهم لنسخة عمرِو بن شعيبٍ - أنّ جدَّه محمّدَ بن عمرٍو مات شابًّا؛ فلا يُظَنُّ أن تكون هٰذه النسخةُ - مع كثرتها - من روايته، فتكونُ من رواية أبيه: عبد الله بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما. وعليه فالهاء فيه قوله: (عن جدّه) تعود علىٰ شعيبٍ.

وأكّد ذٰلك أيضًا ورود التصريح في أسانيدَ صحيحةٍ بأنّ الجدَّ المذكورَ هو عبد الله بنُ عمرٍو، ولم تثبت روايةٌ لشعيبٍ عن أبيه محمّدٍ؛ إذ قد مات عنه صغيرًا.

ثمّ إنّ شعيبًا قد نشأ يتيمًا، فكفله جدّه عبد الله بنُ عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما، وهٰذا يسّر له سماعَه والإكثارَ عنه.

وأخطأ من نفىٰ سماعه؛ فقد سمع من معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد مات معاويةُ قبل عبد الله بسنواتٍ.

ولا يضرُّ بعدَ ذٰلك أنْ كان بعضُ ما روىٰ شعيبٌ عن جدّه عبد الله وجادةً؛ فإنّها مقبولةٌ في مثل هٰذه الحال. والله أعلم.

وانظر في تقرير ما سبق "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٣/ ٣٦٥-٣٦٦، و٣٦٨).

(٤). قاله عليُّ بن المدينيّ، وأحمدُ بن حنبلٍ، وأبو جعفرٍ الدارميّ، وأبو بكرِ بن زيادٍ النَّيْسابُوريُّ، والدارقطنيُّ، وغيرُهم.

قال العلائيُّ[١]: «وممّا يُحتجُّ به للصحّة احتجاجُ مالكٍ به في "الموطّإ"؛[٢] فقد أخرج عن عبد الرحمٰن بن حَرْمَلةَ[٣] حديثَ «الراكبُ شيطانٌ، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركبٌ»».[٤]

---

(١). في "بغية الملتمس" (ص٢١٦). وقال في (ص٢١٧): وقد كتبتُ جزءًا مفردًا في صحّة الِاحتجاج بهٰذه النسخةِ، والجوابِ عمّا طُعِن به عليها، وبالله التوفيقُ.

(٢). (رواية يحيىٰ الليثيِّ: ٢/ ٥٧٤ برقْم ٢٨٠١).

(٣). هو عبدُ الرحمٰن بنُ حرملةَ بنِ عمرِو بن سَنّةَ، أبو حرملةَ، الأسلميُّ، المدنيُّ، له حديثٌ في "صحيح مسلمٍ". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وأربعين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" (١٧/ ٥٨-٦١).

(٤). ورواه أبو داودَ في "السنن" (٣/ ٢٥٩ برقْم ٢٦٠٠)، والتِّرْمِذيّ في "الجامع" (٣/ ٣٠١-٣٠٢ برقْم ١٦٧٤)، والنَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٨/ ١٢٩ برقْم ٨٧٩٨)، من طرقٍ عن مالكٍ، عن عبد الرحمٰن بن حرملةَ به.

قال التِّرْمِذيُّ: «حديث ابن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما حديثٌ حسنٌ».

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤٧٦ برقْم ٧١٢٧) من طريق إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ، وفي (٣/ ١٤١٩ برقْم ٦٨٦٣) من طريق مسلمِ بن خالدٍ. والحاكمُ في "المستدرك" (٢/ ١٠٢) من طريق ابن أبي فُديكٍ. كلُّهم عن عبد الرحمٰن بن حرملةَ به.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

ورواه ابنُ خزيمةَ في "صحيحه" (٤/ ٢٥٧ برقْم ٢٥٧٠) من طريق محمّدِ بن عجلانَ، عن عمرِو بن شُعيبٍ به.

وهٰذه متابعةٌ جيّدةٌ، تجبر ما في رواية عبد الرحمٰن بن حرملةَ من ضعفٍ يسيرٍ؛ فالحديث بمجموع الطريقين صحيحٌ إلىٰ عمرِو بن شعيبٍ، وإسنادُه عن أبيه، عن جدّه - إسنادٌ حسنٌ.

وقال البغويُّ في "شرح السنّة" (١١/ ٢١): «هٰذا حديثٌ حسنٌ».

وصحّحه البُوصِيريُّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٣/ ١٤٤-١٤٥).

قال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١/ ١٣٢): «إسناده حسنٌ؛ للخلاف في (عمرِو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه)».

(**وقيل**)، أي وذهب قومٌ إلىٰ أنّه لا يُحتجّ به؛ لأنّ روايته عن أبيه عن جدِّه مرسلةٌ؛ لأنّ جدَّه محمّدًا لا صُحبةَ له، فهو إن أراد جدَّه عبد الله، فشُعَيبٌ لم يَلْقَهُ؛ فيكونُ منقطعًا، وإن أراد محمّدًا، فلا صُحْبةَ له؛ فيكون مرسلًا.(١)

وردَّه الحافظ(٢) بأنّه ليس بشيءٍ؛ فإنّ شعيبًا ثبتَ سماعُه من عبد الله، وهو الذي ربَّاه، لمّا مات أبوه محمّدٌ.

وهٰذا القولُ،(٣) وإنِ اختاره الشيخُ أبو إسحاقَ في "اللُّمَع"،(٤) إلّا أنّه احتجّ بها في "المهذَّب".(٥)

---

(١). هنا جمع الشارح بين قولين مختلفين.

فالقائل بأنّ رواية عمرِو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه مرسلةٌ؛ لأنّ الجدّ هو محمّدٌ، وليس صحابيًّا – هو ابن عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٥٤٣).

والقائل بالترديد بين احتماليْ الِانقطاع بين شعيبٍ وعبد الله رضي الله تعالىٰ عنه، أوِ الإرسال في رواية محمّدٍ عن النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم – هو ابن حبّانَ في "المجروحين" (٢/ ٣٨).

والفرق بين القولين أنّ الأوّلَ جازمٌ بأنّ الضميرَ في (جدّه) يعود علىٰ محمّدٍ، والثانيَ يراه محتمِلًا، ويرىٰ عدمَ سماعِ شعيبٍ من جدّه. والله أعلم.

(٢). يعني الذهبيَّ.

وقد ردَّ قولَ ابن عديٍّ، انظر "ميزانَ الِاعتدال" (٣/ ٢٦٦).

وفي "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦٠) ذكر هٰذا الكلامَ، ونسبه للذهبيّ، لٰكنْ جعله ردًّا علىٰ ابن حبّانَ، وليس كذٰلك، والله أعلم.

(٣). الإشارة هنا إلىٰ القول بالإرسال، أو إلىٰ القول بتردُّد السند بين الِانقطاع والإرسال.

وليس واحدٌ منها قولَ الشيرازيّ في "اللمع"، ولا في "شرحها"، بل فيهما أنّه إن صرّح بالجدِّ، فإن كان محمّدًا، فالحديث مرسلٌ، وإن كان عبد الله، فالحديث متّصلٌ، وإن لم يصرّح، فهو متردّدٌ بين الإرسال والِاتّصال؛ فيُتوقَّف فيه ولا يُعمَل به. وكذٰلك حكاه عنه النوويّ في "المجموع" (١/ ٦٥).

ومنشأ الخطإ نقلُ الشارح من "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦٠).

(٤). (ص١٦٠). وانظر أيضًا "شرح اللمع" (٢/ ٦٢٨-٦٢٩).

(٥). انظر فيه مثلًا: (١/ ٨٣، و٣٩٢، و٥١٧-٥١٨).

=

وذهب الدارقطنيّ[١] إلىٰ التفصيل (**بالإفصاح**)؛ فيُفرَّقُ بين أنْ يُفصحَ بجدّه أنّه عبد الله فيُحتجُّ به، أو لا، فلا، وكذا إن قال: «عن جدِّه قال: سمعت النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم»، ونحوَه ممّا يدلّ علىٰ أنّ مراده عبدُ الله.

(**و**)ذهب ابنُ حِبَّانَ[٢] إلىٰ التفصيل بـ(**استيعابٍ**)، فيُفرَّقُ بين أنْ يستوعبَ ذكرَ آبائه بالرواية، أو يقتصرَ علىٰ (أبيه، عن جدّه)، فإن صرَّح بهم كلِّهم، فهو حجّةٌ، وإلّا، فلا.

وقد أخرج في "صحيحه"[٣] له حديثًا واحدًا، هٰكذا: «عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن محمّدِ بن عبد الله بن عمرٍو، عن أبيه مرفوعًا: «ألَا أحدِّثُكم بأحبِّكم إليّ، وأقربِكم منّي مجلسًا يوم القيامة»؟ الحديثَ».[٤]

وقد نصّ النوويّ في "المجموع" (١/ ٦٥) علىٰ إكثار الشرازيِّ من الِاحتجاج بهٰذه النسخة في "المهذّب".

(١). في سؤالات السُّلَميّ (ص٢١٥-٢١٦).

(٢). كذا عزاه إلىٰ ابن حبّان، لٰكنّ الذي في "المجروحين" (١/ ٣٨) عزوُ ذٰلك إلىٰ بعض مشايخه، ثمّ تعقّبه بنحو كلام العلائيّ.

(٣). (الإحسان: ٢/ ٢٣٥ برقْم ٤٨٥).

(٤). وتتمّته: فسكت القوم، فأعادها مرّتين أو ثلاثًا، فقال القوم: «نعم، يا رسول الله». قال: «أحسنكم خُلُقًا».

وقد رواه ابن حبّانَ عن أبي يعلىٰ الموصليِّ - وهو في "مسنده الكبير"، انظر "إتحاف الخيرة المهرة" (٦/ ١٩) - عنِ القاسم، عن يعقوبَ بنِ إبراهيمَ، عن أبيه، عن يزيدَ بنِ الهادِ، عن عمرِو بن شُعيبٍ، عن أبيه، عن محمّدِ بن عبد الله، عن عبد الله بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما.

والقاسم هو ابنُ أبي شيبةَ هٰذا هو العَبسيُّ أخو أبي بكرٍ وعثمانَ ابنيْ أبي شيبةَ، وقد حصل في تعيينه أوهامٌ لعددٍ من أهل العلم.

والقاسم هٰذا قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٩٠٢): «ضعيفُ الحديث بمرّةٍ». وانظر أيضًا "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٣٨٢).

لٰكنّا في غنًى عن روايته، فقد روىٰ الحديثَ الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤٨٢ برقْم ٧١٥٦) عن يعقوبَ بنِ إبراهيمَ به.

=

قال الحافظُ العلائيُّ[١]: «ما جاء فيه التصريحُ برواية محمّدٍ عن أبيه في السند، فهو شاذٌّ نادرٌ».

[١٥٩/ب] **(وهٰكذا / نسخة بَهْزٍ)** بن حَكِيمِ بنِ معاويةَ بنِ حَيْدَةَ القُشَيْرِيِّ، عن أبيه، عن جدّه. فصحّحها ابنُ مَعِينٍ.[٢] واستشهد بها البخاريُّ.[٣] وقال الحاكم[١]: «إنّها شاذّةٌ، لا متابِعَ له فيها؛ ولذا أُسقِطَتْ منَ "الصحيح"».

ويعقوبُ قال في "التقريب" (ص٥٣٦): «ثقةٌ، فاضلٌ». وقال في إبراهيمَ (ص٢٩): «ثقةٌ حجّةٌ».

لٰكنّ إبراهيم قد خولِف في هٰذا الإسنادِ، فقد أخرج الإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤١٧ برقْم ٦٨٥٠)، والبخاريُّ في "الأدب المفرد" (ص١٣١-١٣٢ برقْم ٢٧٢)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١٠/ ٣٥٨ برقْم ٧٦١٩)، من طرقٍ عنِ الليث بن سعدٍ، عن يزيدَ بنِ الهاد، عن عمرِو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله تعالىٰ عنه. ولم يذكر في الإسناد محمّدَ بنَ عبد الله.

والأصل في مثل هٰذا قَبولُ زيادة إبراهيمَ ذِكْرَ محمّدِ بن عبد الله، لا سيّما وقد خرج عنِ الجادّة المعهودة في حديث عمرِو بن شعيبٍ؛ فإنّ ذٰلك دالٌّ علىٰ تثبُّته، والله أعلمُ.

والإسناد علىٰ كلا الحالين حسنٌ؛ فإنّ محمّدَ بنَ عبد الله بنِ عمرِو بن العاص معروفٌ، وهو تابعيٌّ، مات قديمًا، قال الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ١٨٢): «الظاهر موتُه في حياة أبيه»، وقد مات أبوه سنةَ بضعٍ وستّين، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ٩٤).

وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٣): «مقبولٌ»، يعني حيثُ يُتابَع، وقد تُوبع هنا؛ فقد أخرج البخاريُّ في "صحيحه" (٥/ ٢٨ برقْم ٣٧٥٩) من طريق أبي وائلٍ عن عبد الله بن عمرٍو رضي الله تعالىٰ عنهما أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إنّ مِن أحبّكم إليّ أحسنَكم أخلاقًا». والله أعلمُ.

(١). في "الوشْيِ المُعْلَم"، نقله من قراءته عليه - تلميذه العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٩٠).

(٢). في رواية الدوريّ (٤/ ١٢٤)، وفي رواية الدارميّ (ص٨٢).

وانظر "تهذيب الأسماء واللغات" للنوويّ (الأسماء: ١/ ١٣٧).

(٣). في "صحيحه" (١/ ٦٤) معلَّقًا.

وانظر "سؤالات السُّلَميّ للدارقطنيّ" (ص١٣٥-١٣٦)، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٢٦٣).

=

(**واختُلف**) علىٰ القول بصحّتها: (**أيُّهما**)، أيْ "نسخةِ عمرٍو" و"نسخةِ بهزٍ"، (**أرجحُ**).

فرجّح بعضُهم نسخةَ بَهْزٍ علىٰ نسخة عَمْرٍو؛ لأنّ البخاريّ استشهد بها في "الصحيح" دونها.[٢]

(و)ترجيحُ (**الأُولىٰ**)، أيْ نسخةِ عمرٍو، (**أُلِفَ**)؛ لأنّ البخاريَّ صحَّح "نسخة عَمْرٍو"، وهو أقوىٰ مِنِ استشهاده بـ"نسخة بَهْزٍ".[٣]

وبذٰلك جزم [الحافظ][٤] أبو حاتمٍ، حيثُ قال: «(عمرٌو، عن أبيه، عن جدّه) أحبُّ إليّ من (بَهْزِ بن حَكِيمٍ، عن أبيه، عن جدّه)».[٥]

وقال إسحاق بن راهُوْيَهْ: «(عمرُو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه) كـ(أيّوبَ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ)».[٦]

قال الإمامُ النوويُّ[١]: «هٰذا التشبيهُ نهايةُ الجلالة، مِن مثلِ إسحاقَ». أيْ: ففيه دِلالةٌ لرُجْحانِ عمرٍو علىٰ بَهْزٍ.[٢]

والمراد بالِاستشهاد هنا أنّه أخرج له تعليقًا، وقد رمز له المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٥٩) بـ(خت). وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٤٥٦): «له موضعٌ واحدٌ معلَّقٌ في "الطهارة"».

(١). في "سؤالات السِّجْزيّ" (ص١٤٧-١٤٨).

وليس مرادُ الحاكمِ بشذوذها تضعيفَها، بل يريد أنّها لتفرُّد بهزٍ بها، وعدمِ متابعته علىٰ أحاديثها - نازلةٌ عن الدرجة العليا منَ الصحّة، التي يشترطها الإمام البخاريُّ في صحيحه. وهي - مع ذٰلك - صحيحةٌ مقبولةٌ عند الحاكم. انظرِ "المستدرك" (١/ ٤٦، و٣٩٨)، و"المدخلَ إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص١٠١، و١٠٥-١٠٦).

(٢). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦١).

(٣). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦١).

(٤). في "الأصل": (الحازم)، ولا معنىٰ له هنا.

(٥). فيما رواه عنه ابنُه في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٣٩).

(٦). رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٥٤٠ برقْم ١٢٠٧٩).

(**واعدُد هنا**)، أيْ في نوعِ "روايةِ الأبناء عن الآباء"، (**مَن تَروِ**) بحذف الياء للوزن، منَ النساء، (**عن أمٍّ بحقٍّ**)، أيْ بحديثٍ، (**عن أمّها**) أيْ جدَّتِها.[٣]

قال المصنِّف[٤]: «وهو عزيزٌ جدًّا».

(**مثلُ حديثٍ**) رواه الإمامُ أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ في "سننه"[٥] عن بُنْدَارٍ، ثنا عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الواحد،[٦] قال: حدّثتني أمُّ جَنُوبٍ بنتُ نُمَيْلَةَ،[٧] عن أمِّها سُوَيدةَ بنتِ

---

(١). في "المجموعِ شرحِ المهذّب" (١/ ٦٥).

(٢). لا يصحُّ تفسير كلام النوويِّ بما ذكره الشارح؛ لأنّ النوويَّ لم يعرِض في هٰذا الموضعِ لرواية بهزٍ، لكنْ يجوز أن يكون أراد الِاستدلال بكلام النوويِّ علىٰ ما ذكره.

(٣). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦٤).

(٤). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦٤).

(٥). (٣/ ٥٠٩ برقْم ٣٠٦٦).

(٦). هو عبدُ الحميد بنُ عبد الواحد، الغنويُّ، البصريُّ، مجهولٌ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٤٥٥).

(٧). كذا في "الأصل": (تُمَيلةُ) بتاءٍ مثنّاةٍ من فوقٍ، والراجح ضبطُها بالنون: (نُمَيلةُ).

انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ٥١٦).

قال الضياء في "المختارة" (٤/ ٢٢٨): «رأيته مضبوطًا بالنون في "سنن أبي داود"، وبالثاء بثلاث نقطٍ في "المعجم"، وبالتاء باثنتين في "تاريخ البخاريّ"، وفي "معرفة الصحابة" لأبي نُعيمٍ، والله أعلم بالصواب».

والذي في مطبوعة "المعجم الكبير" للطبرانيّ (١/ ٢٨٠): (شُمَيلةُ)، بالشين، وهو تصحيفٌ، بلا شكٍّ. وفي مطبوعتيِ "التاريخ الكبير" (٢/ ٦٢)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيمٍ (١/ ٣٤٦ برقْم ١٠٧٠) بالنون: (نُميلةُ). وكذا في أكثر كتب التراجم، وليس يُعتمَد في مثل هٰذا علىٰ المطبوعات، والله أعلمُ.

وقال ابن الملقّن في "البدر المنير" (١٧/ ٤٣٠): «بالنون علىٰ المشهور، وبخطِّ ابن طاهرٍ: (تُمَيلةُ) بالمثنّاةِ، وضبطها بعضهم بالمثلّثة».

هٰذا، وأمُّ نُمَيلةَ هٰذه: قال الذهبيُّ في "ميزان الِاعتدال" (٤/ ٦١١): «لا تُعرَف».

جابرٍ،[١] عن أمِّها عَقِيلةَ بنتِ أسمرَ بنِ مُضَرِّسٍ،[٢] عن أبيها أسمرَ بنِ مُضَرِّسٍ[٣] قال: أتيت النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فبايعته، فقال: «(**مَن سَبَقَ**) إلىٰ ما لم يَسبِقْ إليه مسلمٌ، فهو له».[٤]

قال البَيْهَقيُّ[٥]: «أراد إحياء المَوَات».[١]

---

(١). لا تُعرَفُ. انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٦٦).

(٢). لا تُعرَف. انظر "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (٤/ ٦٠٨).

(٣). هو أسمرُ بنُ مُضَرِّسٍ، قيل إنّه أخو عروةَ بنِ مُضَرِّسٍ الصحابيِّ رضي الله تعالىٰ عنه، ويُقال إنّه من أعراب أهل البصرة، رُوِي أنّه بايع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقال غير واحدٍ منَ الأئمّة إنّ له صحبةً. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٤٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ١٣٩).

(٤). ورواه كذٰلك ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٩/ ٧٢)، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٦١-٦٢) عن محمّدِ بن بشّارٍ به.

وهٰذا الإسنادُ واهٍ؛ لجهالة حال عبد الحميد، وجهالة عينِ سائر الرواة فوقَه؛ فإنّهم جميعًا لا يُعرَفون بغيره، كما سبق عزوُه إلىٰ مصادر تراجِمهم.

ولذٰلك قال الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٦/ ٩): «هٰذا إسنادٌ مظلمٌ». وبذٰلك فسّر استغراب المنذريّ له، انظر "ضعيف سنن أبي داودَ" (٢/ ٤٥٩).

واستغربه كذٰلك ابن الملقّن في "خلاصة البدر المنير" (٢/ ١١٢).

وقد صحّح الحديثَ غيرُ واحدٍ منَ العلماء.

فنقل ابن الملقّن في "خلاصة البدر المنير" (٢/ ١١٠) عنِ ابن السكن أنّه ذكر هٰذا الحديث في "سننه الصحاح". وقال ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٩٥٥): «صحّحه الضياء في "المختارة"». انظرِ "المختارة" (٤/ ٢٢٧-٢٢٨). وحسّنه ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ١٣٩).

وهٰذا - والله أعلمُ - بالنظر إلىٰ متن الحديث؛ فإنّ له شواهدَ، منها ما أخرجه البخاريّ في "صحيحه" (٣/ ١٠٦ برقْم ٢٣٣٥) من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، بمعنىٰ حديث أسماءَ بنِ مضرّسٍ. أمّا هٰذا الإسنادُ المسلسلُ بالمجاهيل، فإنّه لا يصلح لِلاعتبار أصلًا. والله أعلمُ.

(٥). في "السنن الكبرىٰ" (١٠/ ١٣٩).

وخرج الكافر؛ فلا حقَّ له.[٢]

والله أعلم.

---

(١). المَوَاتُ هنا هي: الأرض المنفكّةُ عنِ الِاختصاصات وكلِّ مِلكٍ معصومٍ، انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٦١)، و"زاد المستقنع" (ص١٢٥).

(٢). انظرِ "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ (٦/ ١٤٣).

(**السابق، واللاحق**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع التاسع والخمسون.

(**في سابقٍ ولاحقٍ**) مِنَ الرواة (**قد صُنِّفا**)، أيْ صنَّف الحافظ أبو بكرٍ الخطيبُ البغداديُّ كتابًا مفردًا، مُسَمًّى بهٰذا الِاسمِ.(١)

وذٰلك (**مَن يَروِ**)، بحذف الياء للوزن، أيْ شيخٌ يروي، (**عنه اثنان**) منَ الرواة، (**والموت وفىٰ**)، أيْ أتَىٰ، (**لواحدٍ**) منهما متقدِّمًا، (**وأُخِّرَ**) موتُ (**الثاني**) منهما (**زمنْ**) طويلْ،(٢) حتّىٰ حصل بينهما أمدٌ مديدٌ، فـ"السابق واللاحق" عبارةٌ عمّنِ اشترك في الرواية عنه / [١٦٠/أ] متقدِّمٌ ومتأخِّرٌ، تباين وقتُ وفاتهما تباينًا شديدًا؛ فحصل بينهما أمدٌ بعيدٌ، وإن كان المتأخِّر غيرَ معدودٍ من معاصري الأوّل في طبقةٍ.(٣)

وذٰلك (**كـ**)الإمامِ (**مالكِ**) بنِ أنسٍ، (**عنه روىٰ**) الإمامُ (**الزُّهْريْ**) محمّدُ بنُ شهابٍ،(٤) (**ومِن. وَفَاتِه**)،(٥) أيِ الزُّهْريِّ، (**إلىٰ وفاةِ**) أحمدَ بنِ إسماعيلَ (**السَّهْميْ**)،(٦) آخرِ أصحاب الإمام مالكٍ،(٧) (**قرنٌ، وفوْقُ ثُلْثِه**)، أي مِائةُ سنةٍ وخمسٌ وثلاثون، (**يُعلم**) مِن أصحاب

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٨).

(٢). قول الناظم: (زمنْ) منصوبٌ علىٰ الظرفيّة، لٰكنّه جرىٰ فيه علىٰ الوقْف، علىٰ لغة ربيعةَ، كما سبق مِرارًا، وقدِ اضطرّه إلىٰ ذٰلك العَروض. وقول الشارح: (طويلْ) صفةٌ منصوبةٌ؛ فكان ينبغي أن يُلحِقها ألفَ التنوين؛ إذ لا ضرورة بالشارح إلىٰ ترك ذٰلك، فإن لم يكن لحنٌ، فقد تابع الناظمَ؛ فجرىٰ علىٰ الوقف، علىٰ لغة ربيعةَ، والله أعلمُ.

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٨).

(٤). انظرِ "السابق واللاحق" للخطيب البغداديّ (ص٣٠٦).

(٥). في "الأصل": (ومن فاته) من غير واوٍ، لٰكنْ جاءت علىٰ الصواب في المتن الذي في الهامش.

(٦). هو أحمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن نُبَيهٍ، أبو حذافةَ، السهميُّ، المدنيُّ، ثمّ البغداديُّ، راويةُ "الموطّإ"، عُمِّر، فاحتاج الناس إلىٰ علوّ سنده، وكان في روايته خارج "الموطّإ" ضعيفًا. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وخمسين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٢٤-٢٧).

(٧). انظرِ "الإرشادَ للخليليّ" (١/ ٢٣٠)، و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١/ ٢٦٦).

تواريخ الرواة؛ فقد ذكروا أنّ الزهريّ تُوُفِّيَ سنةَ ١٢٤،[١] والسَّهْميَّ تُوُفِّيَ سنةَ ٢٥٩؛[٢] فبين وفاتيهما ما ذُكِر.[٣]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٤]: «ومِن ذٰلك أنّ البخاريَّ حدّث عن تلميذه أبي العبّاس السَّرَّاجِ شيئًا في "التأريخ"[٥] وغيرِه، ومات - أيِ البخاريُّ - سنةَ ٢٥٦،[٦] وآخِرُ من حدّث عنِ السَّرَّاج بالسماع - أبو الحسينِ، أيْ أحمدُ بنُ محمّدٍ النَّيْسابُوْريُّ الخفّافُ،[٧] ومات سنةَ ٣٩٣»،[٨] أيْ: فكان بين البخاريِّ والخفّاف مِائةٌ وسبعةٌ وثلاثون سنةً.[١]

---

(١). قاله ابن عيينة، رواه عنه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٢١).

(٢). قاله محمّدُ بن مخلدٍ، رواه عنه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٤١-٤٢).

(٣). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للزين العراقيّ (٢/ ١٩٤).

(٤). في "نزهة النظر" (ص١٤٧).

(٥). انظر فيه مثلًا (٣/ ٣٢١، و٨/ ١٢).

(٦). قاله الحسن بن الحسين البزّاز البخاريّ، رواه عنه ابن عديٍّ في مقدّمة "الكامل" (١/ ٣١٨ برقْم ٧٨١).

(٧). انظرِ "الإرشاد" للخليليّ (٣/ ٨٦٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٣٩٠).

وهو أحمدُ بن أبي نصرٍ: محمّدِ بنِ أحمدَ بنِ عمرَ، أبو الحسين، النَّيْسابُوريُّ القَنْطَرِيُّ، الخفّافُ، الزاهدُ، المحدِّثُ، المعمَّرُ. تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين أو خمسٍ وتسعين وثَلٰثِمِائة. انظرِ "الإرشاد" لتلميذه الخليليِّ (٣/ ٧٦٢-٨٦٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٤٨١-٤٨٢).

(٨). أرّخه هٰكذا - ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣١٨)، وتابعه جماعةٌ.

وقال الخطيب في "السابق واللاحق" (ص٢٩٩): «بين وفاتيهما مِائةٌ وتسعٌ أو ثمانٌ أو سبعٌ وثلاثون سنةً». فذكر ما قرّره ابنُ الصلاح احتمالًا.

وقد نقل أبو سعدٍ السمعانيّ في "الأنساب" (٥/ ١٧٢)، والذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٨٢)، وغيرُهما عن بلديِّه الحاكمِ في "تاريخ نَيْسابُورَ" أنّه تُوُفِّيَ سنة خمس وتسعين وثَلٰثِمِائة، في ربيعٍ الأوّلِ، قال الحاكم: «وصلّيتُ أنا عليه».

وذكر تلميذُه الخليليُّ في "الإرشاد" (٣/ ٨٦٣) - ونقله عنه ابنُ قطلوبغا في "الثقات" (٢/ ٦٢) - أنّه تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وتسعين وثَلٰثِمِائة، قال الخليليُّ: «بعد خروجي - يعني من نَيْسابُورَ - بسنةٍ».

=

وهٰذا لا يعيِّن أنّ الحديثَ واحدٌ، وهو ظاهرٌ.

قال في "التدريب"[٢]: «ومِن ذٰلك في المتأخّرين أنّ الفخرَ بنَ البخاريِّ[٣] سمع منه المنذريُّ[٤] والصلاحُ بنُ أبي عمرَ[٥] شيخُ شيخِنا،[٦] ومات المنذريُّ سنةَ ٦٥٦،[١] والصلاحُ سنةَ ٧٨٠.

وكلام الحاكم أولىٰ. وقرّره السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ١٧٣)، بل غلّط من قال إنّه تُوُفِّي سنة ثلاثٍ وتسعين وثَلٰثِمائة.

(١). انظرِ "السابق واللاحق" للخطيب البغداديّ (ص٢٩٩)، وسبق ما فيه.

(٢). (٢/ ٨٦٦).

(٣). هو عليُّ ابنُ الشيخ شمس الدين البخاريِّ: أحمدَ بنِ عبد الواحد بنِ أحمدَ، فخرُ الدين، أبو الحسن، المقدسيُّ ثمّ الصالحيُّ، الحنبليُّ، مسنِدُ عصره، كان فقيهًا، محدِّثًا. تُوُفِّي سنةَ تسعين وستِّمِائةٍ. انظر "معجم الشيوخ الكبير" لتلميذه الذهبيِّ (٢/ ١٣-١٤)، و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجبٍ (٢/ ٢٤١-٢٥٠).

(٤). بل سمع منه قرينُه الحافظُ عمرُ بنُ الحاجب، وقد تُوُفِّي قبلَ المنذريِّ بمدّةٍ، تُوُفِّي سنةَ ثلاثين وستِّمِائةٍ، انظر "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجبٍ (٢/ ٢٤٥)؛ فيكون بين وفاته ووفاة الصلاح المذكورِ خمسون ومِائةُ عامٍ.

(٥). هو محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ عبد الله ابنِ الشيخ أبي عمرَ محمّدٍ، صلاحُ الدين، أبو عبد الله، المقدسيُّ ثمّ الصالحيُّ، الحنبليُّ، يُعرَف بـ(الصلاحِ بنِ أبي عمرَ)، مسنِدُ عصره. تُوُفِّي سنةَ ثمانين وسبعِمِائةٍ. انظرِ "الدرر الكامنة" لتلميذه ابن حجرٍ (٥/ ٣١-٣٢).

(٦). شيخُه المبهَم هنا قد صرّح به في موضعٍ آخرَ منَ "التدريب"، فقال (١/ ١٣٨): «أخبرني ... مسنِدُ الدنيا علىٰ الإطلاق: أبو عبد الله محمّدُ بن مُقْبِلٍ الحلبيُّ، مكاتبةً منها، عنِ الصلاح بن أبي عمرَ المقدسيِّ، وهو آخرُ من روىٰ عنه، أنا أبو الحسنِ بنُ البخاريِّ، وهو آخرُ من حدّث عنه».

وهو محمّدُ بن الحاجِّ مُقْبِلِ بن عبد الله، شمسُ الدين، أبو عبد الله، الحلبيُّ، قيِّمُ جامع حلبٍ، ومؤذِّنُه، يُعرَف بـ(شُقَيرٍ)، مسنِدٌ، عُمِّر حتّىٰ تفرّد عن جملةٍ من شيوخه، تُوُفِّي سنةَ سبعينَ وثمانِمائةٍ. انظرِ "الضوء اللامع" لتلميذه السخاويّ (١٠/ ٥٣).

وقد ذكر السخاويُّ أنّ الصلاح بنَ أبي عمرَ قد أجاز له.

=

والبرهانُ التَّنُوخيُّ[٢] شيخُ شيخِنا[٣] - سمع منه الذهبيُّ، وروىٰ عنه، فيما روىٰ[٤] الحافظُ ابنُ حجرٍ، ومات سنة ٧٤٨،[٥] وآخرُ أصحابه أبو العبّاسِ الشاويْ،[٦] مات سنةَ ٨٨٤».

(**ومن مُفادِ**)، أيْ فائدةِ هٰذا، (**النوعِ**): "السابقِ واللاحقِ" - (**ألّا يُحسَبَا**)، أيْ: لا يُظَنَّ، (**حذفٌ**) لبعض الرواة؛ فيَأمَنَ بمعرفته ظَنَّ سقوطِ شيءٍ في إسنادِ المتأخِّر الوفاة؛ لأنّه لمّا رأىٰ أنّ من أخذ عنِ الشيخ مات [قديمًا]،[٧] فربّما يَظُنُّ أنّ هناك واسطةً بين هٰذا الراوي المتأخِّر والشيخِ.[٨]

(و)منه (**تحسينُ علوٍّ**) في سندِ المتأخِّر (**يُجتبىٰ**)، أيْ يُختار، كما تقدّم؛ فيتقرّرَ حلاوةُ العلوِّ في ذهن الراوي عنه؛ وذٰلك لأنّه إذا اشترك راويان في الأخذ عنِ الشيخ، وعُلِم تقدُّمُ

والصلاح هو آخرُ من حدّث عنِ ابن البخاريِّ بالسماع وبالإجازة الخاصّة، انظر "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجبٍ (٢/ ٢٤٨)، و"الدررَ الكامنةَ" لابن حجرٍ (٥/ ٣١).

(١). قاله تلميذه الشرف الدمياطيّ، رواه عنه تلميذه الشمس الذهبيّ في "السير" (٢٣/ ٣٢٢).

(٢). هو إبراهيمُ بنُ أحمدَ بنِ عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيدٍ، برهانُ الدين، أبو إسحاقَ، وأبو الفداء، التَّنُوخيُّ، البعليُّ الأصلِ، الدمشقيُّ المنشإِ، ثمّ القاهريُّ، المقرئُ، المسنِدُ. تُوُفِّي سنةَ ثمانِمائةٍ. انظرِ "الدرر الكامنة" لتلميذه ابنِ حجرٍ (١/ ٩-١١).

(٣). كذا في "الأصل"، وفي "التدريب": «شيخ شيوخنا»، بالجمع. وقد قال في موضعٍ آخرَ منَ "التدريب" (١/ ٩٧): «حدّثنا شيخُنا علمُ الدين صالحُ بن سراج الدين البُلْقِينيُّ، وغيرُ واحدٍ، إجازةً منهم، كلُّهم عن أبي إسحاقَ التنوخيِّ»، انتهىٰ باختصارٍ.

(٤). كذا في "الأصل"، وفي "التدريب": «فيما ذكر الحافظُ ابن حجرٍ»، ولا يلزم من ذِكْره ذٰلك أن يكون رواه فيما روىٰ، والله أعلمُ.

(٥). انظرِ "الدررَ الكامنةَ" (٥/ ٦٨).

(٦). هو أحمدُ بنُ عبد القادر بن محمّدِ بن طَرِيفٍ، شهابُ الدين، أبو العبّاس، الشاويُّ، القاهريُّ، الحنفيُّ، الصوفيُّ، مسندٌ، عُمِّر، فاحتاج الناس إلىٰ علوّ حديثه. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثمانين وثمانِمائةٍ. انظرِ "الضوء اللامع" للسخاويّ (١/ ٣٥١-٣٥٢).

(٧). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٨). انظر "فتح المغيث" (٤/ ١٧٢).

الوفاة لأحدهما علىٰ الآخر، ثَبَت العلوُّ لمتقدِّم الوفاة؛ إذِ العلوُّ قد يكون [بتقدُّمِها][(١)] كما مرَّ، وإذا ثبت العلوُّ، ثبتت حلاوتُه عند أهله.[(٢)]

[١٦٠/ب] قال الحافظ ابنُ حجرٍ[(٣)]: «وأكثر ما وقفنا عليه من ذٰلك / - ما بين الراويين في الوفاة مِائةٌ وخمسون سنةً، وذٰلك (**بين**) وفاة (**أبي عليٍّ**) البَرَدَانيِّ[(٤)] أحدِ شيوخ الحافظ السِّلفيِّ، (**و**)بين وفاة (**السِّبْطِ**)،[(٥)] أيِ ابنِ الإبنِ، (**اللَّذَا ∴ لِ**)لحافظِ أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ أحمدَ ا(**لسِّلَفيْ**)، نسبتُه إلىٰ (سِلَفةَ)، لقبِ جدِّه أحمدَ؛ فإنّه (**قرنٌ ونصفٌ**)، أيْ مِائةُ سنةٍ وخمسونَ، (**يُحتذَىٰ**)، أيْ يُختبَرُ.[(٦)]

وبيانه أنّ الحافظَ السِّلَفيَّ سمع منه شيخه أبو عليٍّ البَرَدَانيُّ حديثًا، ورواه عنه، ومات علىٰ رأس الخمسِمِائة،[(٧)] ثمّ كان آخرُ أصحابِ السِّلَفيِّ بالسماع سِبْطَه أبا القاسمِ عبدَ الرحمٰن بنَ مكيٍّ، وكانت وفاته سنةَ خمسين وستِّمِائةٍ؛[(١)] فبينهما قرنٌ ونصفٌ».[(٢)]

---

(١). في "الأصل": (يتقدّمها) بالياء بدل الباء.

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٧).

(٣). في "نزهة النظر" (ص١٤٧). وقد تصرّف الشارح في لفظه، وزاد فيه.

(٤). هو أحمدُ بنُ محمّدِ بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن حسنٍ، أبو عليٍّ، البغداديُّ البَرَدَانيُّ، الحنبليُّ، حافظٌ، له مصنّفاتٌ. تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وتسعين وأربعِمِائةٍ. انظرِ "المستفادَ" لابن الدمياطيّ من "ذيل تاريخ بغدادَ" لعصريِّه ابنِ النجّار (ص١٦٩-١٧١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٢١٩-٢٢١).

(٥). هو عبدُ الرحمٰن بنُ مكّيِّ بن عبد الرحمٰن بن أبي سعيدِ بن عتيقٍ، جمالُ الدين، أبو القاسم، الطَّرابُلُسيُّ الأصلِ، الإسكندرانيُّ، سِبطُ الحافظ أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ، سمع صغيرًا، ثمّ عُمِّر؛ فكان مسنِد وقته، وكان قليل العلم. تُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ وخمسين وسبعِمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٦/ ٤٣٨).

(٦). لم أجد من ذكر في (احتذىٰ) أنّ معناه: اختبر، لكنْ قال الفِيرُوزَباديُّ في "القاموس المحيط" (ص١٢٧٣): «احتذىٰ مثالَه: اقتدىٰ به»؛ فكأنّ الناظمَ السيوطيّ ذكر مثالًا لِيُقاس عليه غيرُه، ويُتَّبعَ نحوُه. والله أعلمُ.

(٧). لٰكن أرّخ موتَه عصريُّه وبلديُّه ابنُ النجّار، والحافظُ الذهبيُّ - كما سبق عنهما - بسنة ثمانٍ وتسعين وأربعِمِائةٍ.

=

ورأيت في "طبقات ابنِ السُّبْكيِّ"[٣] أنّ آخرَ أصحاب السِّلَفيِّ أبو بكرٍ محمّدُ بنُ الحسنِ السَّفَاقُسيُّ[٤] ابنُ أختِ الحافظِ عليِّ بن [المُفَضَّلِ]،[٥] المتوفَّى سنةَ أربعٍ وخمسين

وكذٰلك قال ابنُ أبي يعلىٰ في "طبقات الحنابلة" (٣/ ٤٧٠)، وابنُ الأثير في "الكامل" (٨/ ٥١٤)، والصَّفَديُّ في "الوافي بالوَفَيَات" (٧/ ٢١١)، وابنُ العماد في "شذرات الذهب" (٥/ ٤١٩)، وغيرُهم.

(١). لٰكن أرّخ الذهبيّ -كما سبق- موته بسنةِ إحدىٰ وخمسين وستِّمِائةٍ.

وكذٰلك قال تليمذُه ابنُ الصابونيّ في "تكملة إكمال الإكمال" (ص١٩٣)، والصَّفَديُّ في "الوافي بالوَفَيَات" (١٨/ ١٧١)، والسيوطيُّ في "حسن المحاضرة" (١/ ٣٧٩)، وابنُ العماد في "شذرات الذهب" (٧/ ٤٣٨)، وغيرُهم.

(٢). بل ثلاثٌ وخمسون ومِائةُ عامٍ، علىٰ ما سبق تقريرُه.

(٣). يعني "طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ"، انظره (٦/ ٣٦).

وسبقه إلىٰ ذٰلك شيخُه الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٢٠)، وفي (٢٣/ ٢٩٦).

(٤). هو محمّدُ بنُ الحسن بنِ عبد السلام بن عتيقِ بن محمّدٍ، شرفُ الدين، أبو بكرٍ، السَّفَاقُسيُّ، ثمّ الإسكندرانيُّ، المالكيُّ، المعروفُ بـ(ابن المقدسيّة)، وهي أختُ الحافظ عليِّ بنِ المفضَّل المقدسيّ، فقيهٌ، مسندٌ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين وستِّمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٣/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٥). في "الأصل": (الفضل)، وهو تصحيفٌ. والتصحيح من "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ".

وهو عليُّ ابنُ القاضي أبي المكارم: المفضَّلِ بن عليِّ بن حاتمِ بن حسنٍ، شرفُ الدين، أبو الحسن، المقدسيُّ الأصلِ، الإسكَندرانيُّ، المالكيُّ، الفقيه القاضي، الحافظُ الكبيرُ، أحدُ الأئمّة. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ عشْرةَ وستِّمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٢/ ٦٦-٦٩).

وستِّمِائةٍ،[١] روىٰ عنِ السِّلَفيِّ "المسلسلَ بالأوّليّة"[٢] حضورًا، وكان عنده سواه،[٣] وهٰذا أكثرُ من ذاك بأربع سنين.[٤]

قال الحافظ ابنُ حجرٍ[٥]: «وغالب ما يقع من ذٰلك أنّ المسموعَ منه قد يتأخَّر بعد موت أحد الراويين عنه زمانًا، يسمع منه بعضُ الأحداث، ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلًا؛ فيحصل من مجموع ذٰلك نحوُ هٰذه المدّةِ»، أيِ المديدةِ، من نحو مِائةٍ وخمسين.[٦]

والله الموفِّق، والله أعلمُ.

---

(١). انظر "سير أعلام النبلاء" (٢٣/ ٢٩٦).

(٢). سبق تخريجُه.

(٣). كذا نقل الشارح، والذي في مطبوعة "الطبقات": «ولم يكن عنده سواه».

وقال الذهبيّ في "السير" (٢٣/ ٢٩٦): «وحضر قراءةً "حديث الأوّليّة" فقط علىٰ السِّلَفيّ ... وروىٰ عنه بالإجازة».

فيمكن الجمع بأنّه لم يكن عنده سواه بالسماع، وكان عنده سواه بالإجازة.

(٤). بل ثلاثٌ فقط، علىٰ ما سبق تقريرُه في تأريخ وفاةِ سِبْط السِّلَفيّ.

وقد ذكر الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٢٠) أنّ جماعةً روَوْا عنِ السِّلَفيّ بالإجازة الخاصّة، وآخرُ من ذكر منهم - محمّدُ بنُ عبد الهادي بنِ يوسفَ المقدسيُّ، وقد قتله التتار سنةَ ثمانٍ وخمسين وستِّمِائةٍ، بعد وفاة السَّفَاقُسيِّ بأربع سنين، انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٣/ ٣٤٢-٣٤٣).

ثمّ ذكر فيمن روىٰ عنِ السِّلَفيِّ بالإجازة العامّة زينَ الدين أحمدَ بنَ عبد الدائم المقدسيَّ، وقد تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وستّين وستِّمِائةٍ، بعدَ السَّفَاقُسيّ بأربعَ عشْرةَ سنةً؛ فيكونُ بينه وبين أبي عليٍّ البَرَدَانيّ سبعون ومِائةُ سنةٍ، وانظر ترجمته في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٥/ ١٥١-١٥٣).

والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلمُ.

(٥). في "نزهة النظر" (ص١٤٧-١٤٨).

(٦). انظر "شرح النزهة" للمُلّا عليٍّ القاريْ (ص٦٤٨).

(**من روىٰ عن شيخٍ، ثمّ روىٰ عنه بواسطةٍ**)، أي: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع التاسع والخمسون.

(**ومَن روىٰ عن**) شيخٍ: (**رجلٍ**) أو أنثىٰ، حديثًا، (**ثمّ رَوىٰ**) ذٰلك الراوي (**عن غيرِه، عنه**)، أيِ الشيخِ، ذٰلك الحديثَ بعينه، (**مِنَ الفنّ**)، أيْ عِلْمِ الِاصطلاح، (**حَوَىٰ**)، وهو مِنَ المهمّات.

كأنْ يرويَ مالكٌ عن نافعٍ حديثًا، ثمّ رواه أيضًا عنِ الزُّهْريِّ، عن نافعٍ، ذٰلك الحديثَ بعينه.

وفائدةُ معرفة هٰذا النوعِ (**ألَّا يُظَنَّ فيه**)، أيْ في سندِه الثاني، (**مِن**) - زائدةٌ - (**زيادةٍ**)، كزيادة الزُّهْريِّ في المثال، (**أو**)، أيْ: وألّا يُظَنَّ، (**انقطاعًا**)، أيْ نقصًا، (**في**) السندِ (**الذي أجادَه**) وذَكَره أوّلًا، كنَقْصِ الزُّهْريِّ في الأوّل.

وأمثلة ذٰلك كثيرةٌ في "الصحيح".[1] والله أعلم.

---

(١). لعلّه يريد بالكثرة ما يقع في طرق أحاديث "الصحيحين" مطلقًا، لا في خصوص الطرق التي يخرّجها الشيخان؛ إذِ الغالب أن يخرّجا أحد وجهيِ الِاختلاف.

وانظر مثالَ ذٰلك في "صحيح البخاريّ" (٢/ ٥٤ برقْم ١١٥٢).

وانظر كلام أبي طاهرٍ المقدسيّ في "جواب المتعنّت"، نقله الحافظ ابنُ حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص١٥).

وقال أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص٦٩٦): «نوعٌ آخرُ: نذكر فيه من سمع حديثًا من رجلٍ، ثمّ أدرك شيخَ شيخِه فسمع منه ذٰلك الحديثَ؛ إذْ قد يكثُر من أدرك شيخ شيخه».

فنصّ علىٰ كثرة هٰذا النوعِ، لٰكن مطلقًا، غيرَ مقيّدٍ بـ"الصحيحين".

(**الوُحْدانُ**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

[١٦١/أ] وهو النوع الستّون. /

قد (**صنَّفَ في الوُحْدانِ**) - بضمِّ الواو، وإسكان الحاء المهمَلةِ، جَمْعُ (واحدٍ)[١] - الإمامُ أبو الحسينِ (**مسلمُ**) بن الحجّاج القُشَيْريُّ كتابًا، سُمِّي بـ"المفردات[٢] والمُوَحَّدات". وكذا صنَّف فيه الحسنُ بنُ سفيانَ، وغيرُه.[٣]

وذٰلك (**بأنْ ∴ لم يَروِ عنه**)، أيْ عنِ الشخصِ، (**غيرُ واحدٍ**)، منَ الصحابة والتابعين ومَن بعدَهم.[٤]

(**ومِن. مُفَادِه**)، أيْ هٰذا النوعِ، (**معرفةُ المجهول**) منَ الرواة، عَيْنًا أو حالًا.[٥]

والفرق بينهما أنّ الأوّلَ: كلُّ من [لم][٦] يعرفْه العلماءُ، ولم يُعرَف حديثُه إلّا من جهةِ راوٍ واحدٍ، ولم يكنْ مجروحًا، والثانيَ: من روىٰ عنه اثنانِ فصاعدًا، ولم يوثَّق.[٧]

(**و**)من مُفَادِه (**الردُّ**)، أيْ ردُّ حديثه عند الجمهور، (**لا**) إنْ كان (**من صُحْبَة الرسولِ**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛[١] لأنّهم كلَّهم عدولٌ، بإجماع من يُعتدُّ به، كما تقدّم تحريرُه.

---

(١). انظرِ "الصحاح" للجوهريّ (٢/ ٥٤٨)، و"القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص٣٢٤).

(٢). كذا في الأصل، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ١٩٥): (المنفردات).

(٣). انظر "نزهة النظر" (ص١٢٠).

(٤). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٢٠).

وقد ذكر السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ١٠٠٢) كتاب "الوُحدان" للبخاريّ، ثمّ قال: «وهو مَن ليس له إلّا حديثٌ واحدٌ منَ الصحابة». فيَحتمِل أنّه أراد التعريف بموضوع الكتاب، وأنّه بخلاف الِاصطلاح المشهور في كتب المتأخّرين.

(٥). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٦٧). والمقصود أنّ هٰذا النوعَ يعين في تحديد نوعِ الجهالة، لمن لم يُوثَّق: جهالةُ عينٍ هي أم جهالة حالٍ.

(٦). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٧). سبق ذِكْر ذٰلك في مبحث "من تُقبَل روايتُه ومن تردُّ"، انظرِ "الأصل" (ل: ٦٥/ب).

(**مثاله**)، أيْ: مَن لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، مِنَ الصحابة، أنّه (**لم يروِ عن مسيَّبِ**) بنِ الحَزْنِ القرشيِّ[٢] (**إلّا ابنُه**) سعيدٌ التابعيُّ الجليلُ،[٣] الذي هو أفضل التابعين عند أهل المدينة،[٤] روىٰ عن والده حديثَ وفاة أبي طالبٍ،[٥] متّفقٌ عليه.[٦]

(**ولا**)، أيْ: ولم يروِ، (**عنِ ابْنِ تَغْلِبِ. عمرٍو**) الكِنْدِيِّ[٧] (**سوىٰ**) الحسنِ (**البصريِّ**)،[١] ومن جملة ما رواه عنه حديثُ «إنّي لَأُعطِي الرجلَ، والذي أدَعُ أحبُّ إليّ»، إلخ. رواه البخاريّ.[٢]

---

(١). شرح الشيخ التَّرْمَسيُّ كلام السيوطيِّ بما حاصله أنّ لهٰذا النوعِ فائدتينِ، وليس ذٰلك مراده، بل مراده أنّ له فائدةً هي تعيين نوع الجهالة، ثمّ ردُّ حديث من تبيّنّا أنّه مجهول العين، وانظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٦٧).

(٢). هو المسيَّبُ بنُ حَزْنِ بنِ أبي وهبِ بن عمرِو بن عائذٍ، أبو سعيدٍ التابعيِّ المشهورِ، القرشيُّ المخزوميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، هاجر، وبايع يومَ الحديبية، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤٠٠)، و"أسد الغابة" (٤/ ٤٠١-٤٠٢).

(٣). انظرِ "المنفرداتِ والوُحدانَ" لمسلمٍ (ص٢٧).

(٤). حكاه عن أهل المدينة الشيخُ أبو عبد الله بنُ خَفِيفٍ الزاهدُ، ذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٠٥).

(٥). هو عبدُ مَنَافِ بنُ عبد المطّلب بن هاشمِ بن عبد مَنَافِ بن قُصَيٍّ، أبو طالبٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، أحدُ رؤساء قريشٍ، وعمُّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، كفله بعد وفاة جدِّه عبد المطّلب، ونصره بعد البعثة، لٰكنّه استمرّ علىٰ دين قومه؛ فمات كافرًا؛ فهو في ضحضاحٍ منَ النار، في رجليه نعلانِ من نارٍ، يغلي منهما دماغه. مات آخرَ السنة العاشرة منَ البعثة. انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (٧/ ١٩٤).

(٦). رواه البخاريّ (٢/ ٩٥ برقْم ١٣٦٠)، ومسلمٌ (١/ ٤٠).

(٧). كذا نسبه الشارح، ولم أجد من سبقه إلىٰ ذٰلك، والظاهر أنّه تصحيفٌ، صوابه: (العبديُّ).

وهو عمرُو بنُ تغلِبَ، الرَّبَعيُّ، ثمّ قيل: إنّه عبديٌّ، من عبدِ قيسٍ، عِدادُه في أهل البصرة، صحابيٌّ جليلٌ، ذُكِر أنّه هاجر، وأنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم شهد له بالإيمان. بقي إلىٰ خلافة معاويةَ =

(**ولا**)، أيْ: ولم يروِ، (**عن وَهْبِ**) بنِ [خَنْبَشٍ][٣] الطائيِّ الكوفيِّ،[٤] إلّا الشعبيُّ.[٥]

وبعضهم[٦] سمّىٰ ابنَ [خَنْبَشٍ][٧] بـ(هَرِمٍ)، قال المِزِّيُّ[٨]: «ومن قال: (وهبٌ) - أكثرُ وأحفظُ».

رضي الله تعالىٰ عنه، وكانت سنةَ إحدىٰ وأربعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٦٩٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٣٤٠).

(١). انظرِ "المنفرداتِ والوُحدانَ" لمسلمٍ (ص٣٢-٣٣).

وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٧/ ٣٤٠): «لم يذكرِ الأكثرون له راويًا غيرَ الحسن البصريِّ، وذكر ابن أبي حاتمٍ أنّ الحكم بنَ الأعرج روىٰ عنه أيضًا». وانظرِ "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٢).

وقال العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٩٧-١٩٨): «لم أرَ له روايةً عنه في شيءٍ من طرق حديث عمرِو بن تغلبَ».

وانظر كذٰلك "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ٥٥٣).

(٢). في "صحيحه" (٢/ ١٠ برقْم ٩٢٣).

(٣). في "الأصل": (خنيش) بالياء المثنّاة من تحتٍ، وهو تصحيفٌ. انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (٢/ ٣٤٢).

(٤). هو وهبُ بنُ خَنْبَشٍ، الطائيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، له روايةٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٦٨١).

(٥). انظرِ "المنفرداتِ والوُحدانَ" لمسلمٍ (ص٣٤).

(٦). هو الحاكم أبو عبد الله في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٨٤)، وتابعه أبو نعيمٍ الأصبهانيّ في كتابه المخرَّج عليه، انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣١٩)، وإن كان صنيعه في "معرفة الصحابة" (٣/ ٢٧٢٤) يقتضي خلافَ ذٰلك.

وذٰلك لرواية داوُدَ بنِ عبد الله الأوديّ - وهو ضعيفٌ - عنِ الشعبيّ، في سنن "ابن ماجة" (٤/ ٤٦٣ برقْم ٢٩٩٢)، وسبق أنّها غير محفوظةٍ.

وقد تعقّبهما أبو عمرِو بنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣١٩).

(٧). في "الأصل": (خنيش) بالياء المثنّاة من تحتٍ، وهو تصحيفٌ كما سبق.

(٨). في "تهذيب الكمال" (٣١/ ١٢٨).

وذكر التِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٢٦٤) الخلاف في ذٰلك، ثمّ قال: «و(وهبٌ) أصحُّ».

=

[(و)][1]كذا لم يَرْوِ عن (**عامرِ بن شَهْرٍ**) الهمْدانيِّ،[2] (**إلّا**) عامرٌ (**الشَّعْبيُّ**)، علىٰ ما قاله مسلمٌ،[3] وغيرُه.[4]

ونظر فيه الحافظُ العراقيُّ[5] بأنّ ابنَ عبّاسٍ روىٰ عنه قصّةً، رواها سَيْفُ بنُ عمرَ[6] في "الرِّدَّة"،[7] قال: حدّثنا طلحةُ [بنُ][8] الأعلمُ،[9] عن عِكرمةَ،[10] عنِ ابنِ عبَّاسٍ، قال:

وخطّأ ابن عبد البرّ في "الإستيعاب" (٤/ ١٥٦٠) من قال: (هَرِمٌ)، قال: «والصوابُ: وهبُ بنُ خَنْبَشٍ، لا هَرِمُ بنُ خَنْبَشٍ».

وذكر ابن ماكُولا في "الإكمال" (٢/ ٣٤٢) أنّه تصحيفٌ.

(١). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، ولا بدّ منها؛ فإنّها ثابتةٌ في النظم، كما في هامش "الأصل".

(٢). هو عامرُ بنُ شهرٍ، أبو شهرٍ، الهمْدانيُّ، أحدُ عُمّال النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم علىٰ اليمن، وذُكِر أنّه اعترض علىٰ الأسود العنسيِّ كذبَه، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الإستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٧٩٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٢٢).

(٣). في "المنفردات والوُحدان" (ص٣٣-٣٤).

(٤). منهم أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢٠٥٧)، وابنُ عبد البرّ في "الإستيعاب" (٢/ ٧٩٢)، والمِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٤/ ٤٣).

(٥). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٠٨٥-١٠٨٧)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٩٥-١٩٦).

(٦). هو سيفُ بنُ عمرَ، التميميُّ، الكوفيُّ، الأخباريُّ المشهورُ، اتُّهِم بالوضع والزندقة، له كتاب "الفُتوح"، وكتاب "الردّة". هلك في خلافة الرشيد، وكانت بين عاميْ سبعين ومِائةٍ وثلاثٍ وتسعين ومِائةٍ. انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ١٤٤).

(٧). ومن طريقه الطبريُّ في "تاريخ الأمم والملوك" (٣/ ٢٢٩).

(٨). زيادةٌ ساقطةٌ منَ "الأصل"، يقتضيها السياقُ.

(٩). هو طلحةُ بنُ الأعلمُ، الحنفيُّ، الكوفيُّ، وكان ينزل الريّ، مجهولُ الحال. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٩٠٠).

(١٠). هو عكرمةُ، أبو عبد الله، البربريُّ الأصلِ، القرشيُّ الهاشميُّ مولاهمُ، المدنيُّ، مولىٰ عبد الله بن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، وراويتُه، مفسِّرٌ، فقيهٌ، احتجّ به البخاريُّ في "الصحيح"، ورُمِي برأي =

«أوّلُ مَنِ اعترضَ علىٰ الأسودِ العَنْسيِّ[١] وكابَرَه - عامرُ بنُ شَهْرٍ الهمْدانيُّ»، إلىٰ آخِرِ كلامه.

(**وفي "الصحيحين"**): "البخاريِّ" و"مسلمٍ"، (**صِحابٌ مِن أُولَىٰ**)، أيِ الذين لم يروِ عنهم إلّا واحدٌ، (**كثيرٌ**).

كمِرْدَاسِ بن مالكٍ الأسلميِّ،[٢] لم يروِ عنه إلّا قيسُ بن أبي حازمٍ،[٣] وروىٰ عنه حديثَ «يذهبُ الصالحون: الأوّلُ فالأوّلُ»، إلخ، رواه البخاريّ.[٤]

[١٦١/ب] وكربيعةَ بنِ كعبٍ الأسْلَميِّ،[٥] لم يروِ / عنه إلّا أبو سلمةَ بنُ عبد الرحمٰن.[٦]

الصُّفْريّة منَ الخوارج. تُوُفِّي - في الأصحّ - سنةَ خمسٍ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ١٢-٣٦).

(١). هو عَبْهَلةُ بنُ كعبٍ، لقبُه الأسودُ، وذو الخِمَار، العنْسيُّ، الكذّابُ المعروفُ، ادّعىٰ النبوّة، وغلب علىٰ صنعاء. ثمّ قُتِل قُبَيل وفاة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، سنةَ إحدىٰ عشْرةَ. انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (٨/ ٩٣).

(٢). هو مِرْداسُ بنُ مالكٍ، الأسلميُّ، الكوفيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، شهِد بيعةَ الرضوان، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٨٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٣٦٦).

(٣). انظرِ "المنفرداتِ والوُحدانَ" لمسلمٍ (ص٢٦). وانظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ١١٦).

(٤). في "صحيحه" (٨/ ٩٢ برقْم ٦٤٣٤).

(٥). هو ربيعةُ بنُ كعب بنِ مالكِ بن يَعْمَرَ، أبو فراسٍ، الأسلميُّ، المدنيُّ، من أهل الصُّفّة، وصحب النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قديمًا، وكان يلزمه في السفر والحضر. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٤٩٤)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٦٤-٦٥).

(٦). انظرِ "المخزون" لأبي الفتح الأزديّ (ص٨٨)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص١١٣). وقال الدارقطنيّ في "الإلزامات" (ص٩٨): «لم يروِ عنه غيرُ أبي سلمةَ بن عبد الرحمٰن من وجهٍ يصحّ مثلُه».

لٰكن ذكر أبو حاتمٍ، كما في "الجرح والتعديل" لابنه (٣/ ٤٧٢)، وابنُ مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٥٩٤)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٠٨٨)، والمِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٩/ ١٤٠)، وغيرُهم - جماعةً رووا عنه.

=

وكأبي حازمٍ،[١] ودُكَينِ بنِ سعيدٍ الخَثْعَميِّ،[٢] لم يروِ عنهما إلّا قيسٌ المذكورُ.[٣]

وبما تقرّر كلِّه عُلِم أنّ ما ذكره (**الحاكمُ**) أبو عبد الله في "المدخل"[٤] بأنّ أحدًا من هٰذا القَبِيلِ منَ الصحابة لم يُخرِّجِ البخاريُّ ومسلمٌ في ["صحيحيهما"][٥] (**عنهم**)، أيْ عن أحدٍ منهم، (**غَفَلَا**)، أيْ محكومًا[٦] عليه بالغفلة، مشهودًا عليها بشهادة الوجود،[٧] وإنْ تَبِعه علىٰ ذٰلك البَيْهَقيُّ؛ إذ قال في "سننه"[٨] عند ذِكْرِ [حديثِ][١] بَهْزٍ، عن أبيه، عن جدّه:

وانظر تحقيق ذٰلك في "الإصابة" لابن حجرٍ (٣/ ٥١٥-٥١٦).

(١). هو عوفُ بنُ عبد عوفِ بن خنيسِ بن هلالِ بنِ الحارث، وقيل في اسمه غيرُ ذٰلك، أبو حازمٍ، البَجَليُّ الأَحْمَسيُّ، والدُ قيسِ بنِ أبي حازمٍ التابعيِّ المشهورِ، صحابيٌّ جليلٌ. قُتِل بصِفِّينَ، سنةَ سبعٍ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٢٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٢/ ١٣٧-١٣٨).

(٢). هو دُكَيْنُ بنُ سعيدٍ، الخثعميُّ، أوِ المزنيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، قدِم علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٤٦٢-٤٦٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٩-١٠).

(٣). انظرِ "المنفرداتِ والوُحدانَ" لمسلمٍ (ص٢٦).

(٤). يعني "المدخلَ إلىٰ معرفة كتاب الإكليل" (ص٧٣).

(٥). في "الأصل": (صحيحهما)، بالإفراد، ولا يصحُّ.

(٦). عبارة الشارح هنا ضعيفةٌ؛ فإنّ قوله (غفلا) خبرٌ لـ(أنّ ما ذكره الحاكمُ)، ولم يُضمِّن جملةَ (غفلا) ضميرًا يعودُ علىٰ اسمِ (أنّ)، وهو (ما ذكره الحاكم). ثمّ أبدل كلمةَ (محكومًا)، وهي اسمٌ منصوبٌ، من كلمةِ (غفلا)، وهي فعلٌ مبنيٌّ، وجملته في محلِّ رفعٍ.

وكان ينبغي أن يوضِّح مراد الناظم السيوطيِّ من قوله: (غفلا)، وأنّه خبرٌ لقوله: (الحاكم)، وأنّه متعلَّقُ قولِه: (عنهم)، لٰكنّه خالف في إعراب (غفلا)، كما خالف في تعلُّق (عنهم)؛ فمتعلَّقها في "الشرح" هو (لم يُخَرِّجِ البخاريُّ ومسلمٌ).

وكان ذٰلك سهلًا لوِ استقامتِ العبارةُ، لٰكنّها -كما رأيتَ- مُشْكِلةٌ، والله أعلمُ.

(٧). انظر "هدي الساري" لابن حجرٍ (ص٩)، و"فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ٨٤-٨٦)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (١/ ٢٠٧-٢٠٩).

(٨). يعني "الكبرىٰ" (٤/ ١٠٥).

«ومَنْ كتمها، فإنّا آخذوها وشطْرَ مالِه»، الحديثَ[٢] - ما نصُّه: «فأمّا البخاريُّ ومسلمٌ، فإنّهما لم يخرِّجاه، جَرْيًا علىٰ عادتهما في أنّ الصحابيّ أوِ التابعيّ، إذا لم يكن له إلّا راوٍ واحدٌ، لم يُخرِّجا حديثَه في "الصحيحين"». انتهىٰ.

---

(١). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياقُ.

(٢). رواه أبو داودَ في "السنن" (٢/ ٣٢٣-٣٢٤ برقْم ١٥٦٩)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٥/ ١٥ برقْم ٢٤٤٤)، وابن خزيمةَ في "صحيحه" (٤/ ٣٠-٣٢ برقْم ٢٢٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٩٧-٣٩٨)، من طرقٍ عن بهزِ بن حَكيمٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «في كلّ سائمةِ إبلٍ: في كلِّ أربعين بنتُ لَبونٍ، ولا يفرَّقُ إبلٌ عن حسابها، من أعطاها مؤتجرًا، فله أجرها، ومن منعها، فإنّا آخذوها وشَطْرَ مالِه، عَزْمةً من عَزَمات ربِّنا عزّ وجلّ، ليس لآل محمّدٍ منها شيءٌ». اللفظ لأبي داودَ.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد علىٰ ما قدّمنا ذِكْره في تصحيح هٰذه الصحيفةِ، ولم يخرّجاه».

وصحّحه كذٰلك ابن عبد الهادي في "المحرَّر" (ص٢١٣).

قال الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٣/ ٢٦٤): «إنّما هو حسنٌ؛ للخلاف المعروف في بهزِ بن حَكيمٍ».

وحسّنه ابن الملقّن في "البدر المنير" (١٤/ ٧٧)، ونقل تحسينه عنِ المنذريِّ أيضًا.

وذكر الإمامُ أحمدُ هٰذا الحديثَ، فقال: «هو عندي صالحُ الإسناد». انظر "تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (٣/ ١٤٢).

وقال الشافعيُّ في "الأمّ" (٣/ ٤١): «ولا يُثبِت أهل العلم بالحديث أنْ تؤخَذ الصدقةُ وشطرَ إبلِ الغالّ لصدقته، ولو ثبت، قلنا به».

وتبعه النوويُّ في "المجموع" (٥/ ٣٣٤)، فضعّف الحديثَ.

وقال الذهبيُّ في "تنقيح التحقيق" (١/ ٣٥٧): «هٰذا الحديثُ ممّا أُنكِر علىٰ بهزٍ».

وقال ابن حبّانَ، فقال في ترجمة بهزٍ منَ "المجروحين" (١/ ٢٢٢): «كان يخطىء كثيرًا ... ولولا حديثُ «إنّا آخذوه وشَطْرَ إبله، عَزْمةً من عَزَمات ربّنا»، لَأدخلناه في "الثقات"، وهو ممّن أستخير الله عزّ وجلّ فيه».

وتعقّبه ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ١٤٢).

=

ولم يذكرِ المصنِّف مثالًا لمَن بعدَ الصحابة، وهم كثيرٌ أيضًا، وأكثرُ منهم.[١]

كالمِسْوَرِ بن رِفاعةَ القُرَظيِّ،[١] تفرّد عنه مالكٌ.[٢] بل ذكر الحاكمُ[٣] أنّ [الذين][٤] تفرّدَ مالكٌ عنهم عشَرةٌ من أشياخ المدينة.

وقال ابن القيّم في "تهذيب السنن" (١/ ٤٦٨): «وقولُ ابن حبّانَ ... كلامٌ ساقطٌ جدًّا؛ فإنّه إذا لم يكن لضعفه سببٌ إلّا روايةُ هٰذا الحديثِ، وهٰذا الحديثُ إنّما رُدّ لضعفه، كان هٰذا دَورًا باطلًا، وليس في روايته لهٰذا ما يوجِب ضعفَه؛ فإنّه لم يخالف فيه الثقاتِ».

وكلام ابن حبّانَ يتّجه بلا دَورٍ إن حُمِل علىٰ أنّ في هٰذا الحديثِ نكارةً شديدةً، وأنّ حال بهزٍ لا تَحتمِل تفرُّدَه به، بحيث لو لم يروِه، لبقي متوسِّطًا حسنَ الحديث، فلمّا رواه، دلّ علىٰ غفلةٍ، وعلىٰ إغرابٍ، وذٰلك يقتضي تضعيفه.

لٰكنّ ذٰلك غيرُ مسلَّمٍ؛ فليس في الحديث نكارةٌ؛ فإنّ له شواهدَ تدلّ علىٰ ثبوت العقوبات الماليّة، قال ابن القيّم في "تهذيب السنن" (١/ ٤٦٧): «وفي ثبوت شرعيّة العقوبات الماليّة عدّةُ أحاديثَ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لم يثبت نسخُها بحجّةٍ، وعمل بها الخلفاء بعده». وقال (١/ ٤٦٥): «قال بظاهر الحديث الأوزاعيُّ والإمامُ أحمدُ وإسحاقُ بن راهويه، علىٰ ما فُصِّل عنهم».

وقال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٦/ ٥٧): «هٰذا خبرٌ لا يصحُّ؛ لأنّ بهزَ بن حَكيمٍ غيرُ مشهورِ العدالة، ووالده حكيمٌ كذٰلك».

وهٰذا غير صحيحٍ؛ فقد قال الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٦): «لا أعلم خلافًا بين أكثرِ أئمّة أهلِ النقل في عدالة بهزِ بن حكيمٍ، وأنّه يُجمَع حديثُه». وقال ابن عبد الهادي في "تنحقيح التحقيق" (٣/ ١٤٢): «قد وثّق بهزًا أكثرُ العلماء».

وتعقّب الحاكمَ ابنُ الملقّن، انظرِ "البدر المنير" (١٤/ ٦٩-٧٠).

وبعدُ، فالأصحُّ أنّ الحديث حسنٌ؛ لصحّة إسناده إلىٰ بهزٍ، وقوّةِ إسناده عن أبيه عن جدِّه رضي الله تعالىٰ عنه. وأمّا قوله في الحديث: «فإنّا آخذوها وشطرَ ماله»، فليس بمستنكَرٍ، إمّا معمولٌ بظاهره، أو مؤوَّلٌ، أو مَقُولٌ بنسخه، كما قال بكلٍّ من ذٰلك بعض الأئمّة، وبَسْط ذٰلك في كتب الفقه؛ فلا مقتضيَ لتضعيفه. والله أعلمُ.

(١). يظهر ذٰلك من مثل كتاب مسلمٍ "المنفردات والوُحدان"، حيث ذكر في الصحابة رجالًا ونساءً ثمانيةً وثمانين، وذكر فيمن بعدهم مئاتٍ كثيرةً لم يتيسّر لي عدُّهم.

وكعبد الله بنِ شدَّادٍ[٥] الليثيِّ،[٦] تفرّد عنه سفيانُ الثوريُّ.[٧] بل ذكر الحاكمُ[٨] أنّ مَن تفرّد عنهم بضعةَ عشَرَ شيخًا.

---

(١). هو المِسْوَرُ بنُ رِفاعةَ بنِ أبي مالكٍ، القُرَظيُّ، المدنيُّ، روىٰ عنه الإمامُ مالكٌ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ٥٨٠-٥٨١).

(٢). انظرِ "المنفرداتِ والوُحدانَ" (ص١٧٤-١٧٥).

لٰكن ذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥٨٠) جماعةً روَوْا عنه.

(٣). في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٩٣). ولفظه: «زهاء عشَرةٍ». ومعناه أنّه يحزُرهم كذٰلك، من غير جزمٍ.

وقد ذكر مسلمٌ في "المنفرداتِ والوُحدان" (ص١٧٤-١٧٥) ثمانيةً ممّنِ انفرد عنهمُ الإمامُ مالكٌ.

(٤). في "الأصل": (الذي)، ولا يصحّ؛ لأنّ الضمير الرابطَ في جملة الصلة، الذي يرجع إلىٰ الِاسم الموصول - هو المجرور في قوله: (عنهم)، وهو للجمع.

(٥). هو عبدُ الله بنُ شدّادٍ، أبو الحسن، الواسطيُّ، الأعرجُ، حديثُه في "السنن الأربعة". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٥/ ٨٥-٨٦).

(٦). قوله: (الليثيّ) - خطأٌ؛ فإنّ عبد الله بنَ شدّادٍ الليثيَّ آخَرُ، مشهورٌ، يروي عنه جماعةٌ، وحديثُه في "الكتب الستّة"، وهو متقدِّمٌ، لا يُدركه سفيانُ الثوريُّ، وستأتي ترجمته.

وقد أخذ الشارح هٰذا الخطأَ من "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٧٢).

ومنشأ الخطإ أنّه وقع منسوبًا كذٰلك في روايةٍ عند الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٩٣-٤٩٤ برقْم ٤١٥)، وهي خطأٌ من راويها. والله أعلمُ.

(٧). انظرِ "المنفرداتِ والوُحدانَ" لمسلمٍ (ص١٨٢).

وقد ذكر أحمدُ في "العلل" روايةِ عبد الله (١/ ٤٦٣)، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٦)، والمِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٥/ ٨٦) - حمادَ بن سلمةَ فيمن روىٰ عنه أيضًا.

(٨). في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٩٤).

وقد ذكر منهم مسلمٌ في "المنفردات والوُحدان" (ص١٨٢-١٨٣) سبعةَ عشَرَ راويًا.

[و]كالمُفضَّل[١] بنِ فَضَالةَ،[٢] تفرّد عنه شعبةُ.[٣] وذكر الحاكم[٤] أنّه تفرّد عن نحوِ ثلاثين شيخًا. والله أعلم.

---

(١). في "الأصل": (كالمفضّل)، من غير واو العطف. والسياقُ يقتضي زيادتها؛ لأنّه بحذفها يكون المفضَّل رضي الله تعالىٰ عنه مشبَّهًا بمن سبق ذكرُه قبلَه، وهم من تفرّد عنهمُ الثوريُّ، وليس ذٰلك مرادًا، بلِ المرادُ التمثيلُ به لمن لم يروِ عنه إلّا واحدٌ.

وقوله: (المفضّل) غلطٌ فاحشٌ؛ فإنّ المفضّلَ بن فَضَالةَ مشهورٌ، روىٰ عنه جماعةٌ. ومنشأ الغلط النقل من "تدريب الراوي" (٢/ ٨٧٢).

والصواب في اسمه: (الفُضَيل)، كما في "المنفردات والوُحدان" للإمام مسلمٍ.

وانظر نصَّ الحاكم في مثلِ هٰذا الموضع من "معرفة علوم الحديث" (ص٤٩٥) علىٰ التفريق بينهما خشيةَ أن يلتبسا، نحوَ ما حصل للسيوطيِّ هنا، وتبعه الشارحُ.

(٢). هو فُضَيْلُ بنُ فَضَالةَ، القيسيُّ، البصريُّ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٣٠٣-٣٠٤).

(٣). انظرِ "المنفرداتِ والوُحدانَ" لمسلمٍ (ص١٧٩).

(٤). في "معرفة علوم الحديث" (ص٤٩٥).

وقد ذكر مسلمٌ في "المنفردات والوُحدان" (ص١٧٥-١٨٠) أكثرَ من سبعينَ شيخًا انفرد عنهم.

(**من لم يروِ إلّا حديثًا واحدًا**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الحادي والستّون.

(**ولـ**)لحافظِ الحجّةِ أبي عبد الله محمّدِ بن إسماعيلَ ا(**لبخاريِّ**) صاحبِ "[الجامع][1] الصحيح" (**كتابٌ**) مفرَدٌ (**يحوي**)، أيْ يجمع، (**مَن**) مِنَ الصحابة (**غيرَ فرْدٍ مسنَدٍ**)، أيْ حديثٍ واحدٍ مرفوعٍ، (**لم يَروِ**).[2]

قال في "التدريب"[3]: «هٰذا النوعُ زدته أنا».

(**وهْو شبيهُ ما**) ذكروه في الذي (**مضىٰ**) آنفًا، فيـ"ـمن لم يَروِ عنه إلّا واحدٌ"، (**و**)لٰكنْ (**يفترقُ ∴ كلٌّ**) منهما عنِ الآخَرِ (**بأمرٍ**) يختصُّ به، (**فدرايةٌ تَحِقّ**)؛ فإنّ الذي مضىٰ قد يكون روىٰ عنه أكثرُ من واحدٍ، وليس لهٰذا إلّا حديثٌ واحدٌ، وقد يكون رُويَ عنه غيرُ حديثٍ، وليس له إلّا راوٍ واحدٌ، وذٰلك موجودٌ معروفٌ.[4]

---

(١). سقطت نقطةُ الجيم في "الأصل"، فجاءتْ (الحامع).

(٢). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٦٠). وقد يكون هٰذا التصنيفُ هو المذكورَ باسم "الوُحدان" في (٢/ ١٠٠٢).

(٣). (٢/ ١٠٦٠).

(٤). عبارة الشارح هنا غير واضحةٍ، فقوله: «فإنّ الذي مضىٰ»، يعني: مضىٰ تعريفُه قريبًا، وهو هٰذا النوعُ، والإشارة في قوله: «وليس لهٰذا إلّا حديثٌ واحدٌ» - إلىٰ الراوي (الذي مضىٰ) تعريفُ نوعِه، وهو من لم يروِ إلّا حديثًا واحدًا. وانظرِ العبارة واضحةً في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٦٠).

وممّا سبّب اللَّبْس في عبارة الشارح أيضًا أنّه فسّر (ما مضىٰ) في كلام الناظم بأنّه من لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، ثمّ ذكر في كلامه (الذي مضىٰ)، فيسبِق إلىٰ الذهن أنّه هو المذكورُ قَبْلًا، فإذا استرسل القارئ علىٰ هٰذا الفهمِ، استشكل الكلام، فإذا تأمّل، تبيّن له أنّ (الذي مضىٰ) هو من لم يروِ إلّا حديثًا واحدًا، وقد مضىٰ تعريفُه قريبًا، والله أعلمُ.

(**مثل أُبَيِّ بن عِمَارةَ**) المدنيُّ[(١)] رضي الله تعالىٰ عنه. قال الحافظ المِزِّيُّ[(٢)]: «(**روىٰ**) عنِ النبيّ / صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم حديثًا واحدًا (**في**) المسح علىٰ (**الخُفّ**)، أيِ الخفّين، (**لا غيرٌ**).[(٣)] وحديثه في "أبي داود"[(٤)] و"التِّرْمذيِّ"».[(١)] [١٦٢/أ]

---

(١). هو أُبَيُّ بنُ عِمَارةَ أو عُمَارةَ، والكسر أصحُّ، الأنصاريُّ، ذُكِر أنّه صحابيٌّ، ولا يثبت إسناد خبره. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٧٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٦٠-٦١).

والصحيح أنّه هو عبدُ الله ابنُ أمِّ حرامٍ، ربيبُ عُبادةَ بنِ الصامت، رضي الله تعالىٰ عنهم، وقد سبقت ترجمتُه في (ص٤٢٢).

(٢). في "تهذيب الكمال" (٢/ ٢٦١).

(٣). وذكر ابنُ عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ٨٩١) أنّه روىٰ حديثًا آخرَ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: أنّه صلّىٰ في بيت أبيه عِمارةَ القِبلتين. والصحيح أنّه جزءٌ من حديثه في المسح علىٰ الخفّين، كما يُعلَم من مصادر تخريجه. والله أعلمُ.

(٤). (١/ ٢٢٣ برقْم ١٥٩) عن يحيىٰ بنِ معينٍ، عن عمرِو بن الربيع، عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عن عبد الرحمٰن بن رَزِينٍ، عن محمّدِ بن يزيدَ، عن أيّوبَ بنِ قَطَنٍ، عن أُبيِّ بن عِمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّه قال: «يا رسول الله، أمسح علىٰ الخفّين»؟ قال: «نعم». قال: «يومًا»؟ قال: «نعم». قال: «ويومين»؟ قال: «ويومين». قال: «وثلاثةً»؟ قال: «نعم، وما شئتَ».

قال أبو داودَ: «وقد اختُلِف في إسناده، وليس هو بالقويّ».

يريد الِاختلاف علىٰ يحيىٰ بنِ أيّوبَ، لٰكنّه قدِ اختُلِف علىٰ عمرِو بن الربيع الراوي عنه، واختُلِف كذٰلك علىٰ ابن معينٍ الراوي عنه.

أمّا ابن معينٍ، فقد روىٰ ابن عديٍّ في "الكامل" (١٠/ ٥٦٧ برقْم ١٨٤٠٠) عن أبي يعلىٰ الموصليِّ، عن يحيىٰ بنِ معينٍ، عن عمرِو بن الربيع به. فهٰذه متابعةٌ تامّةٌ لرواية أبي داودَ.

ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٠) عن أبي بكرِ بنِ بالُوْيَهْ، عن أبي المثنّىٰ العنبريِّ، عن يحيىٰ بنِ معينٍ عن عمرِو بن الربيع، عن يحيىٰ بن أيّوبَ، عن عبد الرحمٰن بن رَزِينٍ، عن محمّدِ بن يزيدَ، عن عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن أُبيِّ بن عِمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه بنحوه.

وأبو المثنّىٰ هو معاذُ بن المثنّىٰ بنِ معاذِ بن معاذٍ العنبريِّ، قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٥/ ١٧٣): «كان ثقةً». وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٨٣٧): «ثقةٌ جليلٌ».

=

والراوي عنه أبو بكرِ بنُ بالُوْيَهْ ترجم له الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ٤١٩)، وقال: «الإمامُ، المفيدُ، الرئيسُ ... من كُبَراء بلده». وقال في "تاريخ الإسلام" (٧/ ٧٤٠): «من أعيان المحدّثين والرُّؤساء في بلده». ثمّ قال فيهما: «ارتحل به أبوه فسمّعه من محمّدِ بن غالبٍ: تمتامٍ»، وذكر جماعةً من العراقيّين، من طبقة أبي المثنّىٰ.

فالظاهر أنّ أبا بكرِ بنَ بالُوْيَهْ قد سمع من أبي المثنّىٰ في تلك الرحلةِ، في صغره، بتسميع أبيه له، فنستدلُّ بمخالفته لرواية أبي داودَ السِّجِستانيِّ وأبي يعلىٰ الموصليِّ – علىٰ خطئه في هٰذا الحديثِ، وأنّه انتقل فيه من روايةٍ إلىٰ أخرىٰ، والله أعلمُ.

وأمّا الخلاف علىٰ عمرِو بن الربيع، فقد قال البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢٧٩): «وقد رواه عمرُو بن الربيع بن طارقٍ، عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، دون ذِكر عبادةَ بنِ نُسَيٍّ في إسناده ... وقيل عن عمرٍو دون ذكر أيّوبَ في إسناده». يعني بذِكْر عبادةَ بنِ نُسَيٍّ مكانَه.

وقد سبق أنّ ابن معينٍ – في الرواية المحفوظة عنه – يرويه عن عمرٍو بذكر أيّوبَ بنِ قَطَنٍ.

ورواه كذٰلك أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٢١٩ برقْم ٧٦١) من طريق إسماعيلَ بنِ عبد الله: سَمُّويَه، عن عمرِو بن الربيع بنحوه.

وإسماعيل بنُ عبد الله ثقةٌ حافظٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٢٩٧-٢٩٨).

ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٠) من طريق يحيىٰ بنِ عثمانَ السَّهْميِّ، عن عمرِو بن الربيع به، وذكر عبادةَ بنَ نُسَيٍّ بدلَ أيّوبَ بنِ قَطَنٍ.

ويحيىٰ بنُ عثمانَ هٰذا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٤): «صدوقٌ ... وليّنه بعضهم؛ لكونه حدّث من غير أصله»؛ فلا يبعد أن يكون حدّث بهٰذا الحديثِ من كتاب مَن يرويه من طريقٍ أخرىٰ غيرِ طريق عمرِو بن الربيع، بهٰذا الإسنادِ بذكر عبادةَ بنِ نُسَيٍّ فيه؛ فأدرج ذٰلك في رواية شيخه عمرِو بن الربيع. والله أعلمُ.

وقد خالفه هنا يحيىٰ بنُ معينٍ وإسماعيلُ بن عبد الله، وهما حافظان ثبْتان؛ فتكون روايته هٰذه منكرةً.

وعليه، فالمحفوظ في رواية عمرِو بن الربيع – رواية "سنن أبي داود" وما وافقها: عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عن عبد الرحمٰن بن رَزِينٍ، عن محمّدِ بن يزيدَ، عن أيّوبَ بنِ قَطَنٍ، عن أُبيِّ بن عِمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه. وقد اختُلِف علىٰ يحيىٰ بنِ أيّوبَ، كما سبق في كلام أبي داودَ.

=

فروىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (٢/ ٢٤٦-٢٤٨ برقْم ١٨٨٢) - وعنه ابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٤/ ١٦٣ برقْم ٢١٤٥) - عن يحيىٰ بنِ إسحاقَ السَّيْلَحِينيّ، عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ به، كرواية "سنن أبي داود".

قال ابن أبي عاصمٍ: «وهٰذا يقولون: عن عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن أُبيٍّ، هو ابنُ عِمارةَ». يشير بذٰلك إلىٰ الخلاف علىٰ يحيىٰ بنِ أيّوبَ.

ورواه ابن ماجه في "السنن" (١/ ٤٤٦ برقْم ٥٥٧) من طريقين عن عبد الله بن وهبٍ. والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١/ ٧٩ برقميْ ٤٩٥، و٤٩٦)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٣/ ٣٦٢ برقْم ٣٤٠٨)، والدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ٣٦٥ برقْم ٧٦٥) من طرقٍ عن سعيدِ بن عُفَيرٍ. كلاهما عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عن عبد الرحمٰن بن رَزِينٍ، عن محمّدِ بن يزيدَ، عن أيّوبَ بنِ قَطَنٍ، عن عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن أُبيِّ بن عِمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه بنحوه.

قال الطبرانيُّ: «رواه جماعةٌ عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، فلم يذكروا عُبادةَ بنَ نُسَيٍّ، ولم يذكره إلّا سعيدُ بنُ عُفَيرٍ». وقد تابعه ابنُ وهبٍ، كما سبق.

ورواه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١/ ٧٩ برقْم ٤٩٤)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢٧٩) من طريقين عن سعيدِ بن أبي مريمَ، عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عن عبد الرحمٰن بن رَزِينٍ، عن محمّدِ بن يزيدَ، عن عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن أُبيِّ بنِ عِمارةَ بنحوه.

فأبدل سعيدُ بن أبي مريمَ عُبادةَ بنَ نُسَيٍّ بأيّوبَ بنِ قَطَنٍ.

قال البيهقيّ: «هٰكذا في روايتنا، وقيل عنِ ابن أبي مريمَ في هٰذا الإسنادِ: عن عبد الرحمٰن بن يزيدَ، وقد قيل في هٰذا الإسنادِ غيرُ هٰذا».

وذكر أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٢٢٠) أنّ سعيدَ بن أبي مريمَ رواه مثلَ رواية سعيدِ بن عُفَيرٍ. وسياق كلامه يدلّ أنّه رواه مثلَه من حيثُ ذِكْرُه عُبادةَ بنَ نُسَيٍّ، لا من كلِّ وجهٍ حتّىٰ بذِكْر أيّوبَ بنِ قَطَنٍ. والله أعلمُ.

وبعدُ، فهٰذه ثلاثة أوجهٍ منَ الخلاف علىٰ يحيىٰ بنِ أيّوبَ، ويحيىٰ قال في "التقريب" (ص٥١٨): «صدوقٌ ربّما أخطأ».

فالوجه الأوّل بذِكْر أيّوبَ بنِ قطنٍ، رواه عمرُو بن الربيع في المحفوظ عنه، وعمرٌو هٰذا قال في "التقريب" (ص٣٥٨): «ثقةٌ»، وتابعه يحيىٰ بنُ إسحاقَ السَّيْلَحِينيُّ، قال في "التقريب" (ص٥١٧): «صدوقٌ».

=

والوجه الثاني بزيادةِ عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، رواه عبدُ الله بنُ وهبٍ، قال في "التقريب" (ص٢٧١): «ثقةٌ، حافظٌ، عابدٌ»، وتابعه سعيدُ بن عُفَيرٍ، قال في "التقريب" (ص١٨٠): «صدوقٌ، عالمٌ بالأنساب وغيرها».

والثالث بإبدالِ عبادةَ بأيّوبَ، رواه سعيدُ بن أبي مريمَ، قال في "التقريب" (ص١٧٤): «ثقةٌ، ثبتٌ، فقيهٌ».

وذكر ابن القطّان وجهين آخرين منَ الخلاف لم أقف عليهما، قال في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٣٢٥): «ويُروىٰ عنه - يعني يحيىٰ بنَ أيّوبَ - هٰكذا إلىٰ عبادةَ بنِ نُسَيٍّ، ثمّ لا يذكر أُبيَّ بنَ عِمارة، لٰكنْ يرسله عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، هٰذا قول رابعٌ. وفيه قولٌ خامسٌ، لٰكنّه ... لم يتّصل لي سندُه ... عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عن عبد الرحمٰن، عن محمّدٍ، عن وَهبِ بن قَطَنٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

والأقرب حمل هٰذا الِاختلاف علىٰ اضطراب يحيىٰ بنِ أيّوبَ؛ فهو لخفّة ضبطه لم يُتقِن هٰذا الإسنادَ، فرواه علىٰ التوهُّم، وكلٌّ حدّث عنه بما سمع؛ فحصلت هٰذه الوجوهُ الكثيرةُ.

والحديث ضعيفٌ أيضًا لجهالة شيوخ يحيىٰ: عبدِ الرحمٰن بن رَزِينٍ، ومحمّدِ بن يزيدَ، وأيّوبَ بنِ قطنٍ إن كان هٰذا الحديثُ محفوظًا عنه.

قال الإمامُ أحمدُ: «حديث أُبيِّ بن عِمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه - ليس بمعروف الإسناد». حكاه عنه أبو زرعةَ الدمشقيُّ في "تاريخه" (ص٦٣١). ونقل ابن الجوزيّ في "التحقيق" (التنقيح: ١/ ٣٣٢) عنِ الإمام أحمدَ قال: «رجاله لا يُعرَفون».

وقال ابن حبّانَ في ترجمة أُبيِّ بن عِمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه منَ "الثقات" (٣/ ٦): «لستُ أعتمد علىٰ إسناد خبره».

وقال ابن عديٍّ في "الكامل" (١٠/ ٥٦٧): «هٰذا يرويه أبيُّ بنُ عِمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وذُكِر في متنه تركُ التوقيت في المسح علىٰ الخفّين». وفيه إشارةٌ إلىٰ علّةٍ، وهي استنكار أن يتفرّد أصحاب هٰذا الإسنادِ بهٰذه السنّةِ، مع مخالفتها الأحاديثَ الصحيحةَ في توقيت المسح، والله أعلمُ.

وقال الدارقطنيُّ في "السنن" (١/ ٣٦٥): «هٰذا الإسنادُ لا يثبت، وقدِ اختُلِف فيه علىٰ يحيىٰ بنِ أيّوبَ اختلافًا كثيرًا ... وعبدُ الرحمٰن ومحمّدُ بن يزيدَ وأيّوبُ بن قَطَنٍ - مجهولون كلُّهم، والله أعلم».

وقال الجُوْزَقَانيُّ في "الأباطيل والمناكير" (١/ ٥٦٨-٥٦٩): «هٰذا حديثٌ منكرٌ ... وعبدُ الرحمٰن ومحمّدُ بن يزيدَ وأيّوبُ بن قَطَنٍ - مجهولون».

=

وقال ابن الجوزيّ في "العلل المتناهية" (١/ ٣٦٠): «هٰذا حديثٌ لا يصحّ». وقال في "إعلام الراسخ" (ص٩٦): «هٰذا حديثٌ مضطربٌ، اختُلِف فيه علىٰ يحيىٰ بنِ أيّوبَ ... فلا تُترَك الأحاديث الصحاح لأجله». وفيه إشارةٌ إلىٰ تعليله بمخالفة الأحاديث الصحيحة التي فيها توقيت المسح علىٰ الخفّين.

وقال النوويُّ في "المجموع" (١/ ٤٨٤) إنّه ضعيفٌ بالِاتّفاق.

وضعّفه كذٰلك ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ٥٦).

وفي الحديثِ علّةٌ أخرىٰ دقيقةٍ، قال ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٩٠): «هو عندي خطأٌ، إنّما هو أبو أُبَيٍّ، واسمه: عبدُ الله بنُ عمرٍو ابنُ أمّ حرامٍ، كذا رواه إبراهيمُ بن أبي عَبْلَةَ، وذكر أنّه رآه وسمع منه، سمعت أبي يقول ذٰلك». ثمّ قال: «أدخله أبو زرعةَ في مسند المِصريّين».

وقال ابن عبد البرّ في ترجمة أُبيِّ بن عِمارةَ منَ "الِاستيعاب" (١/ ٧٠): «يُضطرَب في إسناد حديثه، ولم يذكره البخاريُّ في "التاريخ الكبير"؛ لأنّهم يقولون إنّه خطأٌ، وإنّما هو أبو أُبيِّ بنُ أمّ حرامٍ».

ومرادُهم بذٰلك أنّ إبراهيمَ بنَ أبي عَبْلَةَ قد روىٰ هٰذا الحديثَ عن أَبي أُبيِّ بنِ أمّ حرامٍ، وأمُّ حرامٍ هي امرأةُ عبادةَ بنِ الصامت، يقولون: وأيّوبُ بن قَطَنٍ عُرِف بأنّه روىٰ عن أَبي أُبيٍّ هٰذا؛ فيجوز أن يكون بعض الضعفاء في الإسناد إليه – اشتبه عليهم نحوُ (عن أَبي أُبيٍّ ابنِ زوج عبادةَ)، فجعلوها (عن أُبيِّ بن عِمارةَ)؛ فقلبوا الحديث. ولمّا كان حديث إبراهيمَ عن أَبي أُبيٍّ أثبتَ عندهم وأشهرَ، أعلُّوا به حديث أُبيِّ بنِ عِمارةَ، ورجّحوا التجويز السابقَ. والله أعلمُ.

ولم يرتضِ ابن ناصر الدينِ هٰذه العلّةَ في "توضيح المشتبه" (٦/ ٣٤٤).

هٰذا، وقد تفرّد الحاكم عنِ الأئمّة بتصحيح هٰذا الحديثِ، فقال في "المستدرك" (١/ ١٧٠-١٧١): «أُبيُّ بن عِمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه صحابيٌّ معروفٌ، وهٰذا إسنادٌ مِصريٌّ، لم يُنسَب واحدٌ منهم إلىٰ جرحٍ ... ولم يخرّجاه».

قال ابن الملقّن في "البدر المنير" (٥/ ٤٦٢): «لٰكنْ نُسِبوا إلىٰ الجهالة ... عذرُهما – يعني الشيخين – لائحٌ في عدم تخريجه، وهو الجهالة».

(١). كذا في "الأصل"، وليس في "التِّرْمذيُّ"، لٰكنّه ذكر حديثًا في المسح علىٰ الخفّينِ، ثمّ قال (١/ ١٣٨): «وفي الباب عن عمرَ، وعليٍّ ... وأُبيِّ بن عِمارةَ». رضي الله تعالىٰ عنهم.

وانظر "تحفة الأشراف" للمِزّيّ (١/ ١٠٨-١٠٩)، لم يعزُ هٰذا الحديثَ إلىٰ التِّرْمذيّ.

وقال في ترجمة أُبيِّ بن عِمارةَ من "تهذيب الكمال" (٢/ ٢٦٢): «روىٰ له أبو داودَ وابنُ ماجهْ».

وكآبي اللَّحْمِ،[١] روىٰ حديثًا واحدًا في الِاستسقاء،[٢] رواه التِّرْمِذيُّ[٣] والنَّسائيُّ.[٤]

---

(١). (آبي اللحم) لقبُه؛ لأنّه أبىٰ أن يأكل اللحم، قيل: «الذي ذُبِح علىٰ النُّصُب»، مختلَفٌ في اسمه ونسبه اختلافٌ كثيرٌ، وهو غِفاريٌّ، مِن قُدَماء الصحابة، وكِبارهم. قَتِل يومَ حُنَينٍ، سنةَ ثمانٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٣٥-١٣٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٤٥).

(٢). قال التِّرْمِذيّ في "الجامع (١/ ٥٥٩): «لا نعرف له عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلّا هٰذا الحديثَ الواحدَ».

(٣). في "الجامع" (١/ ٥٥٨ برقْم ٥٥٧).

(٤). في "المجتبىٰ" (٣/ ١٥٨ برقْم ١٥١٤).

كلاهما عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ، عنِ الليث، عن خالدِ بن يزيدَ، عن سعيدِ بن أبي هلالٍ، عن يزيدَ بنِ عبد الله، عن عُمَيرٍ مولىٰ آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه، عن آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه أنّه رأىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عند أحجار الزيت يستسقي، وهو مُقْنِعٌ بكفّيه يدعو.

قال التِّرْمِذيُّ (١/ ٥٥٩): «كذا قال قتيبةُ في هٰذا الحديثِ: عن آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه، ولا نعرف له عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلّا هٰذا الحديثَ الواحدَ، وعُمَيرٌ مولىٰ آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه قد روىٰ عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أحاديثَ، وله صحبةٌ».

وكذٰلك رواه ابنُ أبي شيبةَ في "مسنده" (٢/ ٢١٣ برقْم ٦٩٨)، وأحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥١٤٥-٥١٤٦ برقْم ٢٢٣٦٢)، وابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (السِّفر الثاني: ١/ ٧٢)، عن قتيبةَ به.

وقد وقع في مطبوعة "مسند ابن أبي شيبة" تخليطٌ فاحشٌ في إسناد هٰذا الحديثِ.

وسقط (عن آبي اللحم) من بعض نسخ "مسند الإمام أحمدَ"، والصواب إثباته، وانظر "أطراف المسند" لابن حجرٍ (١/ ١٨٠).

وأخرجه الطبرانيُّ في "الكبير" (٧/ ١٦٥ برقْم ٦٧١٤)، وأبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف من دقائق المعارف" (ص٢٣٠ برقْم ٤٣٤) من طريقين عن عبد الله بن صالحٍ، عنِ الليث به.

وخولِف قتيبةُ وأبو صالحٍ علىٰ الليث.

فأخرج الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٢٧) من طريق يحيىٰ بنِ بُكَيرٍ، وفي (١/ ٥٣٥) من طريق عبد الله بن عبد الحكم، وشعيبِ بن الليث. كلُّهم عنِ الليث بالإسناد السابقِ إلىٰ عُميرٍ مولىٰ آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه أنّه رأىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الحديثَ.

=

قال الحاكم في الموضعين: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه». زاد في الموضع الأوّل: «وعُمَيرٌ مولىٰ آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه له صحبةٌ».

وهٰؤلاء الثلاثةُ ثقاتٌ، مختصُّون بالليث، ويحيىٰ بنُ بُكيرٍ قال ابن عديٍّ: «كان جارَ الليث بن سعدٍ، وهو أثبت الناس في الليث، وعنده عنِ الليث ما ليس عند أحدٍ». ذكره مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (١٢/ ٣٣٥).

ثمّ شيخ الليث خالدُ بن يزيدَ هو الجُمَحيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٣١): «ثقةٌ، فقيهٌ». وشيخه سعيدُ بن أبي هلالٍ: قال (ص١٨٢): «صدوقٌ»، ورمز له بإخراج الستّة لحديثه.

وقد خولف سعيدٌ علىٰ يزيدَ بنِ الهاد، فجاء الحديث عنه علىٰ وجهٍ آخرَ، أخرجه أبو داودَ في "السنن" (٢/ ١٣١-١٣٢ برقْم ١١٦١)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (٣/ ١٦٢ برقْم ٨٧٨) من طريقين عن عبد الله بن وهبٍ، عن حيوةَ بنِ شُرَيحٍ، وعمرَ بنِ مالكٍ، عنِ ابن الهادِ، عن محمّدِ بن إبراهيمَ التيميِّ، عن عُميرٍ مولىٰ آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه أنّه رأىٰ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الحديثَ.

وأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥١٤٥ برقْم ٢٢٣٦٣) من طريق ابن وهبٍ، عن حيوةَ به. ثمّ (١٠/ ٥١٤٥ برقْم ٢٢٣٦٤) من طريق ابن وهبٍ، عن رجلٍ، وعمرَ بنِ مالكٍ به. والظاهر أنّ المبهم هو حيوةُ.

وقد وقع خطأٌ في المطبوعةِ في الإسناد الثاني، وانظره علىٰ الصواب في "أطراف المسند" لابن حجرٍ (٥/ ١٥٧).

قال أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص٢٣٠): «ورواه ابن وهبٍ ... نقص المولىٰ منَ الإسناد، وزاد محمّدَ بنَ إبراهيمَ فيه».

وحيوةُ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٢٤): «ثقةٌ ثبتٌ، فقيهٌ، زاهدٌ». وقال في (ص٣٥٤) في عمرَ بنِ مالكٍ: «لا بأس به»، ورمز له بإخراج مسلمٍ حديثَه.

ورواية حيوةَ وعمرَ أقوىٰ من رواية سعيدٍ وحدَه؛ فزيادتُهما محمّدَ بنَ إبراهيمَ مقبولةٌ، وليست منافيةً لرواية سعيدٍ؛ فإنّه لم يذكر تصريح يزيدَ بالسماع من عُميرٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

ويُقوّي ذٰلك أيضًا أنّ يزيدَ من صغار التابعين، لم يذكرِ المِزّيّ في ترجمته من "تهذيب الكمال" (٣٢/ ١٦٩-١٧٠) أنّه روىٰ عن صحابيٍّ غيرِ عُميرٍ إلّا عن ثعلبةَ بنِ أبي مالكٍ القُرَظيِّ. وثعلبةُ مختلَفٌ في صحبته، ومَنْ أثبت صحبته جعله من صغار الصحابة، حتّىٰ اختلفوا: هل كانت له رؤيةٌ فقط، أم سمع

[أحمرُ][1] بنُ جَزْءٍ البصريُّ،[2] روىٰ حديثًا واحدًا: «أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كان إذا سجد، جافىٰ عَضُدَيه عن جنبيه».[1] رواه أبو داودَ.[2]

منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (١/ ٢٧٢-٢٧٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ٧٦-٧٧).

ولذٰلك علّق ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٤١٨) علىٰ قول المِزّيّ إنّ يزيدَ بنَ الهادِ روىٰ عن عُمَيرٍ مولىٰ آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه، قال: «والصحيح أنّ بينهما محمّدَ بنَ إبراهيمَ التيميَّ».

وأمّا نقص آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه منَ الإسناد، وجعْلُه من حديث عُميرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فهو أصحُّ أيضًا.

وقد جاء الحديثُ من طريقين أُخرَيَينِ تشهدان لذٰلك.

فأخرجه أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٥٧٩ برقْم ١٦٦٧٥، و١٠/ ٥٦٢٤ برقْم ٢٤١١٠)، وأبو داودَ في "السنن" (٢/ ١٣٣-١٣٤ برقْم ١١٦٥) من طرقٍ، عن شعبةَ، عن عبد ربِّه بن سعيدٍ، عن محمّدِ بن إبراهيمَ التيميِّ، قال: أخبرني من رأىٰ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره.

والصحابي المبهم هنا هو عُميرٌ رضي الله تعالىٰ عنه المذكورُ في الروايات السابقةِ.

وعبدُ ربِّه قال الذهبيُّ في "الكاشف" (٣/ ٢٣٦): «حجّةٌ». ورمز له بإخراج الجماعةِ أصحابِ "الكتب الستّة" لحديثه.

وأخرج الإمام أحمدُ في "المسند"، كما ذكره ابن حجرٍ في "أطرافه" (٥/ ١٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٢٣) من طريقين عنِ ابن لَهِيعةَ، ثنا محمّدُ بن زيدِ بن المهاجر بن قنفذٍ، عن عُمَيرٍ مولىٰ آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه قال: رأيت رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الحديثَ.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لأجل ابن لهيعةَ، لٰكنّه صالحٌ في المتابعات والشواهد.

وبعدُ، فالحديث صحيحٌ من مسند عُميرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وتفرُّد قتيبةَ بزيادةِ آبي اللحم رضي الله تعالىٰ عنه - شاذّةٌ؛ لمخالفته جمعًا من أصحاب الليث، ثمّ مخالفتِه جمعًا عن يزيدَ بنِ الهاد، ثمّ مخالفتِه المشهورَ عن عُميرٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(١). في "الأصل": (أحمد)، بدالٍ في آخره، وهو تصحيفٌ. والتصحيح من "تهذيب الكمال".

(٢). هو أحمرُ بنُ جَزْءِ بن معاويةَ بنِ سليمانَ، وقيل فيه غيرُ ذٰلك، السَّدُوسيُّ مولاهمُ، البصريُّ، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٧١)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٦٦).

(١). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ٢٨١-٢٨٢).

لٰكن قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ٦٩): «وساق له الباورديُّ حديثًا آخرَ».

(٢). في "سننه" (٢/ ١٧-١٨ برقْم ٨٩٦) عن مسلمِ بن إبراهيمَ، عن عبّادِ بن راشدٍ، عنِ الحسن البصريِّ، ثنا أحمرُ بن جَزْءٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

ورواه كذٰلك الإمام أحمدُ في "المسند" (٨/ ٤٣٦٣ برقْم ١٩٣١٦، و٩/ ٤٦٩٥ برقْميْ ٢٠٦٦٣، و٢٠٦٦٤) عن عبد الرحمٰن بن مهديٍّ، ووكيعٍ، وعفّانَ بنِ مسلمٍ. وابنُ ماجهْ في "السنن" (٢/ ١٥٥-١٥٦ برقْم ٨٨٦) من طريق وكيعٍ. كلُّهم عن عبّادٍ به.

قال النوويّ في "خلاصة الأحكام" (١/ ٤١١): «رواه أبو داودَ وابن ماجه بإسنادٍ صحيحٍ».

قال ابن الملقّن في "البدر المنير" (٨/ ٤٤٤): «رواه أحمدُ وأبو داودَ وابن ماجه بإسنادٍ صحيحٍ».

ثمّ نقل عنِ "الِاقتراح" لابن دقيق العيد (ص٥٩٣) أنّه علىٰ شرط البخاريّ.

كذا نقله، وعبارة ابن دقيق العيد في "الِاقتراح" (ص٥٨٨): «القسم الخامس: في أحاديثَ رواها قومٌ خرّج عنهمُ البخاريّ في "الصحيح"، ولم يخرّج عنهم مسلمٌ، رحمهما الله، أو خرّج لهم مع الِاقتران بالغير، والمراد بهم مَن دونَ الصحابة»، ولا يخفىٰ بَونُ ما بين العبارتين.

وهٰذا الإسنادُ حسنٌ؛ لأجل عبّادٍ؛ فإنّه مختلَفٌ فيه، انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٢٧٦)، وقال في "التقريب" (ص٢٣٣): «صدوقٌ له أوهامٌ».

وقد روىٰ عنه هٰذا الحديثَ جماعةٌ منَ الأئمّة، ولم يُنكِرْه الحفّاظُ، بل وصفه ابن عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٧٣) في جملة أحاديثَ أخرىٰ بالِاستقامة، وله شواهدُ تؤيّده كما سيأتي؛ فزال ما يُخشىٰ من سوء حفظ عبّادٍ وأوهامه.

وليس هو علىٰ شرط البخاريّ؛ لأنّه لم يحتجَّ بعبّادٍ، قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٤/ ١١٩): «روىٰ له البخاريُّ مقرونًا بغيره»؛ فليس الإسناد علىٰ شرط البخاريّ.

وللحديث شواهدُ كثيرةٌ، ذكرها ابن الملقّن في "البدر المنير" (٨/ ٤٣٧-٤٤٩)، منها ما أخرجه البخاريُّ (٤/ ١٩٠ برقْم ٣٥٦٤)، ومسلمٌ (٢/ ٥٣) من حديث عبد الله بن مالكِ ابن بُحَينةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: «كان النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إذا سجد فرّج يديه، حتّىٰ نَرىٰ بياض إبْطَيه».

فالحديث حسنٌ لذاته، صحيحٌ لغيره.

وكحَدْرَدِ بن أبي حَدْرَدٍ الأسلميِّ،[١] روىٰ عن النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «من هجر أخاه سنةً، فهو كسفك دمه».[٢] رواه أبو داودَ.[٣]

---

(١). هو حَدْرَدُ بن أبي حَدْرَدٍ: سلامةَ بنِ عُمَيرِ بن أبي سلامةَ بنِ سعدٍ، أبو خِرَاشٍ، الأسلميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٤٠٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٤٦٤-٤٦٥).

(٢). انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٣٦٦).

(٣). في "السنن" (٥/ ٣١٩ برقْم ٤٨٧٩) من طريق عبد الله بن وهبٍ، عن حيوةَ بنِ شُرَيحٍ، عن أبي عثمانَ الوليدِ بن أبي الوليد، عن عمرانَ بنِ أبي أنسٍ، عن أبي خِرَاشٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو حدردٌ المذكورُ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٧/ ٤٠٥٢-٤٠٥٣ برقْم ١٨٢١٨) - وكذٰلك الحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٦٣) - عن عبد الله بن يزيدَ المقرئِ، عن حيوةَ بنِ شُريحٍ به.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرّجاه».

ورواه ابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٢٠٥ برقْم ٢٧٣٥) من طريق سعيدِ بن أبي أيّوبَ. والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٢/ ٣٠٨ برقْم ٧٨٠) من طريق ابن لَهِيعةَ. كلاهما عن الوليد بن أبي الوليد به.

ورواه البخاريُّ في "الأدب المفرد" (ص١٩٠ برقْم ٤٠٥) من طريق يحيىٰ بنِ أيّوبَ المصريِّ، عنِ الوليد بن أبي الوليد، عن عمرانَ بنِ أبي أنسٍ، عن رجلٍ من أسلمَ من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مرفوعًا. ثمّ قال: وفي المجلس محمّدُ بن المنكدر وعبدُ الله بنُ أبي عتّابٍ، فقالا: «قد سمعنا هٰذا عنه».

والرجل الأسلميُّ هو أبو خراشٍ حدردٌ المذكورُ، رضي الله تعالىٰ عنه.

والزيادة في آخر الحديث عنِ ابن المنكدر وعبد الله بن أبي عتّابٍ - شاذّةٌ؛ تفرّد بها يحيىٰ بنُ أيّوبَ عن حيوةَ وسعيدٍ، وهما حافظان كبيران، ومعهما ابن لهيعة، وهو عالمٌ مكثرٌ، صالحٌ في المتابعات والشواهد، ولم يكن يحيىٰ بالحافظ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥١٨): «صدوقٌ ربّما أخطأ»، ولم يتقن هٰذا الحديثَ، فلم يحفظِ اسمَ صحابيِّه؛ فزيادته معدودةٌ في أخطائه. والله أعلمُ.

هٰذا. والوليد - الذي هو مدار الحديث - ثقةٌ، كما قاله الذهبيُّ في "الكاشف" (٤/ ٤٦٢-٤٦٣).

وشيخه عِمرانُ ثقةٌ أيضًا، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٦٥).

فالإسناد بذٰلك صحيحٌ، كما سبق نقلُه عنِ الحاكم.

=

وكأبي حاتمٍ،[1] صحابيٌّ روىٰ حديثَ «إذا جاءكم مَن ترضَوْن دينَه وخُلُقَه، فأنكحوه، إلّا تفعلوه، تكنْ فتنةٌ في الأرض، وفسادٌ عريضٌ».[2] قال المصنِّف[1]: «ليس لأبي حاتمٍ غيرُه».

وصحّحه كذٰلك النوويُّ في "رياض الصالحين" (ص٤٤٨)، والعراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (١/ ٥٤٠)، والألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٥٩٩-٦٠٠).

(١). هو أبو حاتمٍ، المزنيُّ، المدنيُّ، مختلَفٌ في صحبته. انظرِ "الاِستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦٢٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٢/ ١٣٥).

(٢). رواه أبو داودَ في "المراسيل" (ص١٩٢ برقْم ٢٢٤)، والتِّرْمِذيّ في "الجامع" (٢/ ٣٨١-٣٨٢ برقْم ١٠٨٥) من طريقين عن حاتمِ بن إسماعيلَ، عن عبد الله بن هرمزَ، عن محمّدٍ وسعيدٍ ابني عُبيدٍ، عن أبي حاتمٍ المُزَنيِّ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره.

قال التِّرْمِذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وأبو حاتمٍ المُزَنيُّ له صحبةٌ، ولا نعرف له عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم غيرَ هٰذا الحديثِ».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه ثلاث عللٍ:

العلّة الأولىٰ: عبدُ الله بنُ هرمزَ. وقد اختُلِف في عينه.

فذهب ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢٠٥)، وابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٣٢، و٤٤٩) إلىٰ أنّه عبدُ الله بنُ مسلمِ بن هرمزَ المكّيُّ، وهو ضعيفٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٦٥).

وفرّق بينهما البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٩٠، و٢٢٢)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٤، و١٩٥)، وابن حبّانَ في "الثقات" (٧/ ٥٩)، و"المجروحين" (١/ ٥٢٠-٥٢١)، والمِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٦/ ١٣٠، و٢٤٦)، وغيرُهم.

وعلىٰ التفريق، فعبدُ الله بنُ هرمزَ مجهولُ العين، لم يروِ عنه غيرُ حاتمٍ، ولا وثّقه غيرُ ابن حبّانَ، علىٰ طريقته في توثيق المجاهيل.

ومنشأ الخلاف أنّه جاء في بعض الروايات مسمًّى: عبدَ الله بنَ مسلمِ بن هرمزَ.

فالرواية الأولىٰ: ذكرها ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٤٩)، قال: «وقع في بعض نسخ "التِّرْمِذيّ": عبدُ الله بنُ مسلمِ بن هرمزَ، وعليه اعتمد ابنُ عساكرَ في "الأطراف"».

=

وقد ذكر المِزّيّ هٰذه النسخةَ في "تحفة الأشراف" (٨/ ٣٩٩-٤٠٠) قال: «كذا وقع في بعض النسخ المتأخّرة منَ "التِّرْمذيّ"، وهو خطأٌ، وفي الأصول القديمة الصحيحة: عبدُ الله بنُ هرمزَ، وهو الصواب، وهو غير عبد الله بن مسلمِ بن هرمزَ، والله أعلمُ».

والثانية: رواها أبو داودَ في "المراسيل" (ص١٩٢ برقْم ٢٢٤) عن يحيىٰ بنِ معينٍ، عن حاتمِ بن إسماعيلَ، قال: حدّثنا ابن هرمزَ الفَدَكيُّ.

قال ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٤٤٩): «ولم يسمِّه». يعني أنّه لم يقل: عبدَ الله بنَ هرمزَ، لٰكنّه لم يقل أيضًا: ابنَ مسلمِ بن هرمزَ؛ فلا دليلَ فيها.

بل قد روىٰ الحديثَ عبّاسٌ الدُّوريُّ في "التاريخ" (٣/ ٤٠-٤١ برقْم ١٦٤)، ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ٨٢) وغيرُه. ورواه ابن قانعٍ في "معجم الصحابة" (١٢/ ٤١٧٥ برقْم ١٤٨٢) عن أحمدَ بنِ يحيىٰ، هو الحُلْوانيُّ. كلاهما عنِ ابن معينٍ به، قال فيه: عبدُ الله بنُ هرمزَ الفَدَكيُّ.

فهٰذا يدلّ علىٰ أنّ رواية أبي داودَ مختصرةٌ، منه أو من يحيىٰ، ولا يضرُّ، وليست رواية من سمّىٰ مخالفةً لها، بل هي مفسِّرةٌ لها.

والرواية الثالثة: أخرجها أبو عليٍّ بنُ السكن في كتاب "الصحابة" - ومن طريقه الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٢٠٠) - عن عبد الوهّاب بن عيسىٰ، عن إسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ، عن حاتمِ بن إسماعيلَ، قال: حدّثني عبدُ الله بنُ مسلمِ بن هرمزَ.

وانظر هٰذه الروايةَ كذٰلك في "بيان الوهم والإيهام" لابن القطّان (٥/ ٢٠٥).

وعبدُ الوهّاب بنُ عيسىٰ هو ابنُ عبد الوهّابِ بن أبي حيّةَ، ورّاقُ الجاحظ، قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٢/ ٢٨٧): «كان صدوقًا في روايته»، ثمّ روىٰ توثيقه عنِ الدارقطنيّ.

وشيخه إسحاقُ هو ابنُ أبي إسرائيلَ المروزيُّ، قال الذهبيُّ في "الكاشف" (٢/ ٩٣-٩٤): «الحافظُ ... ثقةٌ».

والرواية الرابعة: أخرجها الطبرانيُّ في "الكبير" (٢٢/ ٢٩٩ برقْم ٧٦٢) عن مصعبِ بن إبراهيمَ بنِ حمزةَ الزُّبيريِّ، عن أبيه، وعن أبي خليفةَ، عن عبد الله بن عبد الوهّاب [الحَجَبيِّ]، كلاهما عن حاتمِ بن إسماعيلَ، عن عبد الله بن مسلمِ بن هرمزَ.

ومصعبٌ هو ابنُ إبراهيمَ بنِ حمزةَ بنِ محمّدِ بن حمزةَ بنِ مصعبِ بن عبد الله بن الزبير، ولم أجد من ترجم له، ولم يعرفه الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٥/ ١١٧-١١٨)، والألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٢/ ٣٤٧)؛ فهو مجهولٌ.

=

وقد وهم صاحب "إرشاد القاصي والداني" (ص٦٤٧)، فظنّ أنّه مصعبُ بن إبراهيمَ بنِ حمزةَ بنِ مصعبِ بن الزبير، وليس إيّاه، وهٰذا متقدّم يروي عن مالكٍ، انظر "غاية النهاية" لابن الجزريّ (٢/ ٣٩١).

وأبوه قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩): «صدوقٌ». لٰكن تبقىٰ الرواية ضعيفةً؛ لجهالة ابنه.

وأبو خليفةَ هو الفضل بن الحباب، قال الذهبيّ في "الميزان" (٣/ ٣٥٠): «وكان ثقةً عالمًا، ما علمت فيه لِينًا، إلّا ما قال السليمانيُّ: إنّه منَ الرافضة، فهٰذا لم يصحَّ عن أبي خليفةَ».

وشيخه عبدُ الله قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥٤): «ثقةٌ».

لٰكن علّق البخاريُّ هٰذه الروايةَ في "التاريخ الكبير" (٩/ ٢٦) عن شيخه عبدِ الله، وقال في إسناده: عبدُ الله بنُ هرمزَ.

وبعدُ، فلم يصحَّ تسمية عبد الله: ابنَ مسلمٍ إلّا في روايتيْ إسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ، وعبدِ الله بن عبد الوهّاب، من طريق أبي خليفةَ عنه.

وقد خالفهما جمعٌ، فروىٰ التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٢/ ٣٨١-٣٨٢ برقْم ١٠٨٥) عن محمّدِ بن عمرٍو السوّاقِ، والدُّوريُّ في "التاريخ" (٣/ ٤٠) عنِ ابن معينٍ، والبخاريُّ في "التاريخ" (٩/ ٢٦) عن عبد الله بن عبد الوهّاب الحَجَبيِّ معلَّقًا، وابنُ أبي الدنيا في "النفقة علىٰ العيال" (موسوعته: ٤/ ٢٦٩ برقْم ٧٧٤١) عن إسحاقَ بنِ إسماعيلَ اليتيمِ، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٣/ ٢٨٦٩ برقْم ٦٧٤٩) من طريق سعيدِ بن عمرٍو الأشعثيِّ، وحُميدِ بن كاسبٍ، ومحمّدِ بن مِهرانَ الرازيِّ، فهٰؤلاء - كلُّهم روىٰ عن حاتمٍ، فقال: عبدُ الله بنُ هرمزَ.

وقد جاء في رواية ابن معينٍ وإسحاقَ بنِ إسماعيلَ نسبةُ ابن هرمزَ بـ(الفَدَكيِّ)، وعبدُ الله بنُ مسلمِ بن هرمزَ مكّيٌّ.

وبعدُ، فالأقربُ أنّهما اثنانِ، كما قاله الأكثرون، وأنّ المحفوظ في هٰذا الإسنادِ ذِكْرُ عبد الله بن هرمزَ الفدكيّ، والله أعلمُ.

وعليه، فهٰذه أوّل علل هٰذا الإسناد: جهالةُ عينِ عبد الله بن هرمزَ.

ثمّ العلّة الثانية: قال ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢٠٣): «ومحمّدٌ وسعيدٌ ابنا عُبيدٍ، لا يُعرَفان إلّا فيه، يعني هٰذا الحديثَ، ولم أجد لهما ذِكرًا في شيءٍ من مظانّ وجودهما ووجود أمثالهما؛ فهما مجهولان».

وهي جهالة عينٍ؛ فلا يَصلح أحدُهما متابعًا لأخيه. والله أعلمُ.

=

ثمّ العلّة الثالثة: أبو حاتمٍ مختلَفٌ في صحبته.

فأثبت صحبتَه الجمهورُ، منهمُ البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٩/ ٢٦)، ومسلمٌ في "الكنىٰ والأسماء" (١/ ٢٤٨)، وابن مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٨٣٢)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٣/ ٢٨٦٩)، وابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٤/ ١٦٢٥)، ونقله ابن حجرٍ في "الإصابة" (١٢/ ١٣٥) عنِ ابن السكن، وذكره أبو بِشْرٍ الدَّوْلابيُّ في طبقة الصحابة في "الكنىٰ والأسماء" (١/ ٦٧)، وكذٰلك صنع ابن حبّانَ في "الثقات" (٣/ ٤٥٦).

وسبق أنّ أبا داودَ قد روىٰ هٰذا الحديثَ في "المراسيل"؛ فيدلُّ علىٰ أنّ أبا حاتمٍ عنده غير صحابيٍّ.

وروىٰ ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٢٥٠) عن أبي زرعةَ الرازيِّ قال: «لا أعلم له صحبةً».

وقال ابن القطّانِ الفاسيُّ في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢٠٣-٢٠٥): «ومن يزعمُ أنّ له صحبةً إنّما يروم إثباتها له بهٰذا الخبرِ، وهٰذا الخبرُ لا يثبت إلّا به؛ فيتوقّف ثبوتُه علىٰ ثبوت صحبته، وثبوتُ صحبته علىٰ ثبوته».

يعني فيكون دورًا؛ فيبطل الِاستدلال.

ويبعد أن يتواطأ هٰؤلاء الأئمّةُ علىٰ إثبات صحبته بمجرّد هٰذا الخبرِ، فالله أعلمُ.

وبعدُ، فالحديث ضعيفٌ، شديد الضعف باجتماع هٰذه العللِ الثلاثِ.

وقد رُوي من وجهٍ آخرَ، أخرجه التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٢/ ٣٨٠-٣٨١ برقْم ١٠٨٤)، وابن ماجه في "السنن" (٣/ ٣٩٠ برقْم ١٩٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٦٤-١٦٥) من طرقٍ عن عبد الحميد بن سليمانَ، عنِ ابن عجلانَ، عنِ ابن وُثَيمةَ النَّصْريِّ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به، نحوَ حديث أبي حاتمٍ.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

وقال التِّرْمذيُّ: «قد خولِف عبدُ الحميد بنُ سليمانَ في هٰذا الحديثِ، ورواه الليثُ بن سعدٍ، عنِ ابن عجلانَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مرسلًا. قال محمّدٌ، يعني البخاريَّ: وحديث الليث أشبهُ، ولم يعدَّ حديث عبد الحميد محفوظًا».

قال ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٢٠٦): «إنّما يعني بقوله: مرسلًا - انقطاعَ ما بينَ ابن عجلانَ وأبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد رجّح البخاريُّ المنقطع علىٰ المتّصل من رواية عبد الحميد، وحتّىٰ لو صحّتِ الرواية عن عبد الحميد، ما أغنت؛ للجهل بحال ابنِ وُثَيمةَ، فكيف وعبدُ الحميد ضعيفٌ عندهم»؟!

=

(**فكن**) – أيّها المحدّثُ – (**ممّن حوىٰ**) ذٰلك كلَّه، وغيرَه؛ فقد بقي مِنَ الصحابة كثيرٌ ممّن لم يروِ إلّا حديثًا واحدًا.(٢)

ومن أمثلته في غير الصحابة:

إسماعيلُ بن بَشِيرٍ المدنيُّ،(٣) روىٰ عن جابرٍ وأبي طلحةَ قالا: سمعنا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول: «ما مِنِ امرِئٍ يَخْذِلُ امرَأً مسلمًا في موضعٍ تُنتهَك فيه حرمتُه»، الحديثَ. رواه أبو داودَ.(١) قال الحافظُ المِزّيُّ(١): «ولا يُعرَف له غيرُه».

وقال ابن معينٍ في "التاريخ" روايةِ الدُّوريّ (٣/ ٤٠): «وابن عجلانَ سمعه من عبد الله بن هرمزَ»؛ فيعودُ هٰذا الإسنادُ إلىٰ الحديث السابقِ؛ فلا يكون متابعًا له.

لٰكنْ رُوِي الحديثُ عنِ ابن عجلانَ علىٰ وجهٍ ثالثٍ، فقد رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٧/ ١٣١ برقْم ٧٠٧٤) من طريق نوحِ بن ذكوانَ أبي أيّوبَ، عن محمّدِ بن عجلانَ، عن سعيدٍ المقبريّ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، نوحٌ قال فيه الذهبيُّ في "الكاشف" (٤/ ٤٠٨): «واهٍ»؛ فلا نظرَ في خلافه، والمحفوظ عنِ ابن عجلانَ – كما قاله البخاريُّ – الروايةُ المرسلة.

وعليه، فهٰذا الحديثُ ضعيفٌ من طريقيهِ، أمّا الطريق الأولىٰ عن أبي حاتمٍ، فلجهالة رواتها، وأمّا الطريق الثانية عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فلجهالة ابن وُثَيمةَ إن كان ذكرُه محفوظًا، أو لانقطاعها إن كان ذكره وهمًا، كما رجّحه البخاريّ، أو لأنّ محمّدَ بنَ عجلانَ قد أخذه عن عبد الله بن هرمزَ، كما قاله ابن معينٍ؛ فيرجعُ هٰذا الإسنادُ إلىٰ الإسناد الأوّلِ. والله أعلمُ.

(١). في "التدريب" (٢/ ١٠٦١). لٰكنّه لم يُنشئه، بل نقله عنِ الذهبيّ في "تذكرة الحفّاظ" (٣/ ٩٣٨)، وأبي عليٍّ بن السكن. وسبقهما إلىٰ ذٰلك البخاريُّ، والتِّرْمِذيُّ، وأبو زرعةَ الرازيُّ، وغيرُهم، كما سبق ذكره في تخريج الحديث.

(٢). يشهد لكثرتهم أنّ أبا محمّدِ بنَ حزمٍ ذكر في "أصحاب الأفراد" من كتابه "أسماء الصحابة وما لكلّ واحدٍ منهم من العدد" (ص٧٣–٩٥) خمسةً وأربعين وأربعَمِائةِ صحابيٍّ، وهم نحوُ نصفِ الكتاب.

(٣). هو إسماعيلُ بنُ بشيرٍ، مولىٰ بني مَغالةَ، المدنيُّ، لا يُعرَفُ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٥١–٥٢)، و"ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (١/ ٢٢٤).

(١). في "السنن" (٥/ ٣٠٦-٣٠٧ برقْم ٤٨٥٠)، قال: ثنا إسحاقُ بن الصبّاح، ثنا ابن أبي مريمَ، أنا الليث، حدّثني يحيىٰ بنُ سُلَيمٍ أنّه سمع إسماعيلَ بنَ بَشيرٍ، سمعتُ جابرَ بن عبد الله وأبا طلحةَ بنَ سهلٍ الأنصاريَّ رضي الله تعالىٰ عنهم به. ثمّ قال يحيىٰ: وحدّثنيه عُبيدُ الله بنُ عبد الله بنِ عمرَ، وعقبةُ بن شدّادٍ.

قال أبو داودَ: «يحيىٰ بنُ سُليمٍ هٰذا هو ابنُ زيدٍ مولىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وإسماعيلُ بن بَشيرٍ - مولىٰ بني مَغَالةَ، وقد قيل: عتبةُ بنُ شدّادٍ موضعَ عقبةَ».

وإسحاقُ بن الصبّاح هو الكِنْديُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١): «مقبولٌ»، أي حيث يتابَع، ولم أجد من تابعه علىٰ سعيدِ بن أبي مريمَ، لٰكنّ الحديث ثابتٌ من طرقٍ أخرىٰ عنِ الليث.

أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (ص٢٢١ برقْم ٦٩٦)، ومن طريقه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٥٦٤ برقْم ١٦٦٣٠)، والهيثم بن كُلَيبٍ في "مسنده" (٣/ ٢٨ برقْم ١٠٧٧). وأخرجه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٠٠) عن عبد الله بن صالحٍ. وأخرجه الطبرانيُّ في "الكبير" (٥/ ١٠٥ برقْم ٤٧٣٥) من طريق يحيىٰ بنِ عبد الله بن بُكَيرٍ. ثلاثتُهم عنِ الليث بن سعدٍ به.

وفي "الزهد" لابن المبارك: قال الليث: وحدّثنيه - يعني يحيىٰ بنَ سُلَيمٍ - عن عُبَيد الله بن عبد الله بن عمرَ، وعتبةَ بنِ شدّادٍ.

وفي "مسند الهيثم بن كُلَيبٍ": قال يحيىٰ: ... وعقبةَ بنِ شدّادٍ.

قال الطبرانيُّ في "الأوسط" (٨/ ٢٨٢): «لا يُروَىٰ هٰذا الحديثُ عن جابرٍ وأبي [طلحةَ] رضي الله تعالىٰ عنهما إلّا بهٰذا الإسنادِ، تفرّد به الليثُ».

وهٰذا الإسناد ضعيفٌ.

يحيىٰ بنُ سُلَيمٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢١): «مجهولٌ»، والأقربُ أنّه مجهولُ الحال؛ فإنّ الراويَ عنه - وهو الليث بن سعدٍ - حافظٌ كبيرٌ، وقد عرّف أيضًا بنسبه، فذكر أنّه ابنُ زيدٍ، مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولم أعرف زيدًا هٰذا، ولا وجدتُ أحدًا ذكر لزيدِ بن حارثةَ رضي الله تعالىٰ عنه ولدًا اسمُه (سُلَيمٌ).

وإسماعيلُ بن بَشيرٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٥): «مجهولٌ»، أي عينُه؛ فإنّه لا يروي عنه إلّا يحيىٰ.

لٰكنّ يحيىٰ رواه أيضًا عن آخرَينِ.

=

إسحاقُ بنُ يزيدَ الهُذَليُّ المدنيُّ،[٢] روىٰ عن عونِ بن عبد الله،[٣] عنِ ابن مسعودٍ حديثَ «إذا ركع أو سجد، فلْيُسَبِّحْ ثلاثًا، وذٰلك أدناه». رواه أصحاب السنن الثلاثة.[٤] قال الحافظ المِزِّيُّ[١]: «وليس له غيرُه».

أمّا عُبيدُ الله بنُ عبد الله بن عمرَ، فهو ابنُ الخطّاب، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣١٣): «ثقةٌ».

وأمّا عتبةُ أو عقبةُ، فقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٣٤): «ضعيفٌ».

لٰكنّ الحديث لا يثبت إليهما؛ لجهالة يحيىٰ بنِ سُلَيمٍ.

وقال أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٨/ ١٨٩): «هٰذا حديثٌ ثابتٌ مشهورٌ، تفرّد به يحيىٰ عن إسماعيلَ».

قال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٤/ ٨٦٢): «كذا قال! وهو من غرائبه».

(١). في "تهذيب الكمال" (٣/ ٥١).

(٢). مجهولٌ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ٤٩٤-٤٩٥)، و"تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣).

(٣). هو عونُ بنُ عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودِ بن غافلٍ، أبو عبد الله، الهُذَليُّ، المدنيُّ، تابعيٌّ، ثقةٌ. تُوُفِّي سنةَ بضعَ عشْرةَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ١٠٣-١٠٥).

(٤). رواه أبو داود في "السنن" (٢/ ١٢ برقْم ٨٨٢)، والتِّرْمذيّ في "الجامع" (١/ ٣٠٠ برقْم ٢٦١)، وابنُ ماجهْ في "السنن" (٢/ ١٥٨ برقْم ٨٩٠) من طرقٍ عنِ ابن أبي ذئبٍ، عن إسحاقَ بنِ يزيدَ الهُذَليِّ، عن عونِ بن عبد الله بن عتبةَ، عن عبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إذا ركع أحدكم، فقال في ركوعه: (سبحان ربّيَ العظيمِ)، ثلاثَ مرّاتٍ، فقد تمّ ركوعه، وذٰلك أدناه، وإذا سجد، فقال في سجوده: (سبحان ربّيَ الأعلىٰ)، ثلاثَ مرّاتٍ، فقد تمّ سجوده، وذٰلك أدناه». اللفظ للتِّرمذيّ، وللآخَرانِ نحوُه.

أمّا اللفظ الذي ساقه الشارح، فهو اختصارٌ، وليس في أحدِ "السنن"، والله أعلمُ.

قال أبو داودَ: «هٰذا مرسلٌ؛ عونٌ لم يدرك عبدَ الله رضي الله تعالىٰ عنه».

وقال التِّرْمذيّ: «حديث ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه ليس إسناده بمتّصلٍ؛ عونُ بن عبد الله لم يلقَ ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وانظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (١/ ٤٠٥).

=

والله أعلم.

وقال الألبانيُّ في "أصل صفة الصلاة" (٢/ ٦٥٦): «وفيه علّةٌ أخرىٰ، وهي جهالةُ إسحاقَ بنِ يزيدَ الهُذَليِّ».

ثمّ نقل بواسطة "نيل الأوطار" (٤/ ٢٥٩) عنِ ابن سيّد الناس أنّه قال: «لا نعلمه وُثِّق، ولا عُرِف إلّا برواية ابن أبي ذئبٍ عنه خاصّةً؛ فلم ترتفع عنه الجهالةُ العينيّةُ، ولا الحاليّةُ».

ثمّ نقل عنِ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣) أنّه قال: «مجهولٌ».

وقد ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ٥٠)، علىٰ مذهبه في توثيق المجاهيل.

وعليه، فالحديث ضعيفٌ.

(١). في "تهذيب الكمال" (٢/ ٤٩٥).

(**مَن لم يروِ إلّا عن واحدٍ**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الثاني والستّون.

(**ومِنهُمُو**)، أيْ: مِن رواة الحديثِ، (**مَن ليس يرويْ إلّا ∴ عن**) شيخٍ (**واحدٍ**)، ليس له شيخٌ سواه.

(**وهْو**)، أيْ هٰذا النوعُ، فنٌّ (**ظريفٌ**) مليحٌ، (**حَلَا**).[١]

وبينَه وبينَ "الوُحدان" - الذي هو مَن لم يروِ عنه إلّا واحدٌ - عمومٌ وخصوصٌ مطلَقٌ.[٢]

وذٰلك (**كـ**)عبدِ الحميدِ: (**ابنِ**) حَبِيبِ [بن][٣] (**أبي العِشْرِينَ**)،[٤] ليس له روايةٌ إلّا (**عن**) أبي عمرٍو[٥] عبد الرحمٰن بنِ عمرٍو الـ(**أوزاعيّ**)، إمامِ أهلِ الشام.[٦] هٰذا مثال ذٰلك في أتباع التابعين.

[١٦٢/ب] وقولُه: (**وعن عليٍّ**) بن أبي طالبٍ كرّم الله تعالىٰ وجهه / (**عاصمٌ**)، أيْ: وكعاصمِ بن ضَمْرَةَ،[١] ليس له روايةٌ إلّا عن عليٍّ.[٢]

---

(١). انظرِ "النكت" للزركشيّ (٢/ ٥٩).

وسبق في "النظم" أنّ الصواب: (جلًّا) منَ الجلال.

(٢). ليس كذٰلك، بل بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ فيجتمعان في صورةِ من لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، ولا روىٰ هو إلّا عن واحدٍ، وينفرد "الوُحدانُ" في صورةِ من لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، وروىٰ هو عن أكثرَ من واحدٍ، وينفرد نوعُنا هنا في صورة من لم يروِ إلّا عن واحدٍ، وروىٰ عنه أكثرُ من واحدٍ.

(٣). زيادةٌ ساقطةٌ منَ الأصل، يقتضيها السياقُ، كما في مصادر الترجمة.

(٤). هو عبدُ الحميد بنُ حَبِيب بن أبي العشرين، أبو سعيدٍ، الدمشقيُّ، ثمّ البيروتيُّ، كاتبُ الأوزاعيّ، وثّقه جماعةٌ منَ الأئمَة. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٤٢٠-٤٢٥).

(٥). في "الأصل": (أبي عمرو بن عبد الرحمٰن)، وهو خطأٌ.

(٦). انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٢/ ٥٣٩)، و"النكت" للزركشيّ (٢/ ٥٩)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٤٧٤)، و"الخلاصة" للخزرجيّ (ص٢٢٢).

قال الذهبيّ[٣]: «وثّقه ابنُ مَعِينٍ،[٤] [وابنُ][٥] المدينيِّ.[٦] وقال أحمدُ[٧]: هو أعلىٰ منَ الحارثِ[٨] الأعورِ، وهو عندي حجّةٌ. وقال النَّسائيُّ: لا بأسَ به».[٩] ثمّ ذَكَر أقوال المخالفين لهٰؤلاء.

وأمّا عاصمُ بنُ عمرٍو[١٠] عن عليٍّ، فقال الذهبيّ[١]: «لا يُعرَف، [و]يقال[٢] عن[ه][٣]: عاصمُ بنُ عُمَرَ، ما روىٰ عنه سوىٰ [عمرِو بنِ][٤] سُلَيمٍ [الزُّرَقيِّ]،[٥] قيل[٦]: وثّقه النَّسائيُّ، وصحّح خبرَه الترمذيُّ[٧] في "فضائل المدينة"».[٨]

---

(١). هو عاصمُ بنُ ضَمْرَةَ، السَّلُوليُّ، الكوفيُّ، صاحبُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٤٩٦-٤٩٩).

(٢). قاله البزّار، نقله عنه مُغْلَطايُ في "إكمال تهذيب الكمال" (٧/ ١٠٦)، والزركشيّ في "النكت" (٢/ ٥٩-٦٠).

وقد روىٰ عنه ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ١٧٨ برقْم ١٢٨١٨) أنّه قال: «إنّي لَأستحِيْ منَ الله أنْ أرويَ عن غير عليٍّ»، رضي الله تعالىٰ عنه.

وروىٰ أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٥٠٤ برقْم ١١٧٥) عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ قال: «جاورنا عاصمَ بن ضمرةَ ثلاثينَ سنةً، فما سمعته يحدّث إلّا عن عليٍّ».

لٰكن قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٤٩٧): «وحكىٰ عن سعيدِ بن جبيرٍ».

(٣). في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٤). في "رواية ابن طهمان" (ص٦٥)، وفي "التاريخ" روايةِ الدارميّ (ص١٤٩).

(٥). في "الأصل": (وأبي)، وهو تصحيفٌ.

(٦). رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٤٥).

(٧). في "سؤالات أبي داودَ السجستانيِّ" (ص٢٨٧). وروىٰ عنه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٤٥) نحوَه. لٰكن ليس في المصدرين قولُه: «وهو عندي حجّةٌ».

(٨). في "الأصل": (الحارث ثمّ الأعور)، وكلمة (ثمّ) مقحمةٌ في الكلام خطأً.

(٩). انظر "تهذيب الكمال" (١٣/ ٤٩٨).

(١٠). هو عاصمُ بنُ عمرٍو، ويُقال: ابنُ عمرَ، من أهل المدينة، تابعيٌّ، مختلَفٌ فيه. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٥٣٢).

هٰذا مثاله (**في الأتباع**)، أيِ التابعين.

(**و**)ك(**ابنِ أبي ثَوْرٍ**)،[٩] ليس له روايةٌ إلّا (**عنِ الحبرِ**) عبد الله بن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.[١٠] (**وما**)، أيْ لَيسَ، (**عنه**)، أيْ عنِ ابنِ أبي ثورٍ راوٍ (**سوىٰ**) ابنِ شهابٍ

---

(١). في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٣٥٦).

(٢). في "الأصل": (فيقال)، بالفاء، وهو خطأٌ مفسِدٌ للسياق، والتصويب منَ "الميزان".

(٣). في "الأصل": (عن عاصمٍ)، وزدتُ الهاءَ منَ "الميزان"، والسياق يقتضيها.

(٤). زيادةٌ ساقطةٌ منَ "الأصل"، استدركتُها منَ "الميزان". وانظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٥٥-٥٧).

(٥). قاله ابن خراشٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٥٣٢).

ووقع في "الأصل": (الرُّزَقيّ)، بتقديم الراء المهملة علىٰ الزاي المعجمة، وهو تصحيفٌ.

وهو عمرُو بنُ سُلَيْمِ بن خَلْدةَ بنِ مخلدِ بن عامرٍ، الأنصاريُّ الزُّرَقيُّ، المدنيُّ، تابعيٌّ، حديثه في "الكتب الستّة". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٥٥-٥٧).

(٦). لعلّه يريد أبا الحجّاج المِزّيّ، فقد قال نحوَ ذٰلك في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٥٣٢).

(٧). في "الأصل": (والتِّرْمذيُّ)؛ فيكون النَّسائيّ هو فاعلَ قولِه: (وصحّح خبره)، وليس كذٰلك؛ فإنّما روىٰ له حديثًا واحدًا في "السنن الكبرىٰ" (٤/ ٢٥٥ برقْم ٤٢٥٦)، ولم ينصَّ علىٰ تصحيحه.

وعبارة الذهبيّ في "الميزان": «قيل: وثّقه النَّسائيُّ، وصحّح خبرَه التِّرمذيُّ في "فضائل المدينة"».

وعبارة المِزّيّ في "تهذيب الكمال": «روىٰ له التِّرْمذيُّ والنَّسائيّ حديثًا واحدًا في "فضل أهل المدينة" ... وقال التِّرْمذيُّ: صحيحٌ».

(٨). من كتابه "الجامع" (٦/ ٢٠٠-٢٠١ برقْم ٣٩١٤)، قال: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

(٩). هو عُبيدُ الله بنُ عبد الله بن أبي ثورٍ، القرشيُّ النوفليُّ، المدنيُّ، تابعيٌّ، حديثُه في "الكتب الستّة". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٩/ ٦٨-٧٠).

(١٠). انظرِ "النكت" للزركشيّ (٢/ ٦٢).

لٰكنْ ذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٩/ ٦٨) أنّه روىٰ عن صفيّةَ بنتِ شيبةَ أيضًا.

(**الزُّهْريِّ**)؛[1] فهو (**فردٌ بهما**)، أيْ بكونه لم يروِ إلّا عن واحدٍ، وبكونه لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، فهو مثالٌ جامعٌ للنوعين.

وكذا عاصمُ بنُ عمرٍو عن عليٍّ، الذي ذكرناه، كما يُفهَم من كلام الذهبيّ آنفًا.

والله أعلم.

---

(١). قاله الخطيب البغداديّ في "مُكْمَلِه"، نقله عنه الزركشيُّ في "النكت" (٢/ ٦٢).

لٰكنْ ذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٩/ ٦٨) أنّ محمّدَ بنَ جعفرِ بن الزبير قد روىٰ عنه أيضًا.

(**من أسند عنه**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم حديثًا، (**منَ الصحابة الذين ماتوا في حياته عليه الصلاةُ والسلامُ**). أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الثالث والستّون.

(**واعْنَ**) - أيّها المحدّثُ - (**بمَن**) مِنَ الصحابة (**قد عُدَّ من رواته**)، أيْ رواةِ حديث النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، (**معْ كونِه قد مات في حياته**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال في "التدريب"[1]: «هٰذا النوعُ زدتُه أنا».

وفائدة معرفةِ ذٰلك أنّه (**يُدرىٰ به الإرسالُ**)، أيْ: فيُحكَمُ بأنّه مرسلٌ إذا كان الراوي عن ذٰلك الصحابيِّ تابعيًّا.

وذٰلك (**نحوُ جَعْفرٍ**) بنِ أبي طالبٍ. روىٰ له الإمام أحمدُ في "مسنده"[2] حديثَ الهجرة.

---

(١). (٢/ ١٠٦٣).

(٢). (١/ ٤٣٨-٤٤٣) برقْم ١٧٦٤) من طريق إبراهيمَ بنِ سعدٍ الزهريِّ، عن محمّدِ بن إسحاقَ، حدّثني محمّدُ بن مسلمِ بن عُبيد الله بن شهابٍ، عن أبي بكرِ بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشامٍ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، فذكرت قصّةً في هجرة الحبشة، وفيها أنّ جعفرَ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه كلّم النجاشيَّ، وكان فيما قال له: «فبعث الله فينا رسولًا منّا نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه، فدعانا إلىٰ الله لِنوحّدَه ونعبدَه، ونخلعَ ما كنّا نعبد نحن وآباؤنا من دونه مِنَ الحجارة والأوثان»، الحديثَ.

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٦/ ٢٧): «رجاله رجال الصحيح، غيرَ ابنِ إسحاقَ، وقد صرّح بالسماع».

وابن إسحاقَ صدوقٌ، كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٣)، لٰكنّه إمامٌ في المغازي والسِّيَر، قد جمعها، وصرف همَّه إليها، واعتنىٰ بها؛ فهو حجّةٌ في هٰذا البابِ خاصّةً، وهٰذا الحديثُ منه، وقد أورده في "مغازيه"، كما ذكره ابنُ هشامٍ في "سيرته" (١/ ٢٣٤-٢٣٨).

وعليه، فالحديث صحيحٌ.

(**وحمزةَ**) بنِ عبد المطّلب، عمِّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. روىٰ له الطَّبَرَانيُّ[(١)] حديثًا في الحوض.

و(**خديجةَ**) أمِّ المؤمنين رضي الله تعالىٰ عنها.[(٢)]

---

(١). في "المعجم الكبير" (٣/ ١٥١ برقْم ٢٩٦٠) من طريق حرامِ بن عثمانَ، عن عبد الرحمٰن الأعرجِ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أتىٰ حمزةَ بن عبد المطّلب رضي الله تعالىٰ عنه يومًا، فلم يجده، فسأل امرأته رضي الله تعالىٰ عنها، الحديثَ، وفيه أنّها قالت: «أخبرني أبو عُمارةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّك أُعطِيتَ نهرًا في الجنّة، يُدعىٰ (الكوثرَ)».

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١٠/ ٣٦٣): «فيه حرامُ بن عثمانَ، وهو متروكٌ».

وانظر ترجمته في "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (١/ ٤٦٨-٤٦٩).

(٢). حديثها رواه أبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (١٢/ ٥٠٤-٥٠٥ برقْم ٧٠٧٧) عن إسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ، عن سهلِ بن زيادٍ، عنِ الأزرق بن قيسٍ، عن عبد الله بن نوفلٍ، أو عبد الله بن بريدةَ، شكّ سهلٌ، عن خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها قالت: سألتُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، قلتُ: «بأبي، أين أطفالي منك»؟ قال: «في الجنة»، قالت: وسألته: «أين أطفالي من أزواجي المشركينَ»، قال: «في النار»، قلت: «بغير عملٍ»؟ قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين».

ورواه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٢٣/ ١٦ برقْم ٢٧) عن محمّدِ بن عبد الله الحضرميِّ، وابن سَمْعُونٍ في "جزءٍ له" من طريق حفصٍ الرَّبَاليِّ، كلاهما عن سهلٍ به، نحوَ حديث أبي يعلىٰ الموصليِّ، لٰكنّهما قالا: عن عبد الله بن الحارث، زاد حفصٌ: ابنِ نوفلٍ، هٰكذا جزمًا، لم يشكَّ سهلٌ.

وسهلُ بن زيادٍ هو الحارثيُّ، وقد تصحّفت نسبتُه في "مسند أبي يعلىٰ"، فجاءتِ (الحربيَّ). وسهلٌ هٰذا ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٨/ ٢٨٩)، وقال: «ربّما أخطأ».

والظاهر أنّ الشكّ في السند منه، كما ذكره إسحاقُ بن أبي إسرائيلَ، وهو حافظٌ معروفٌ، وكذا الراويانِ الآخَرانِ: محمّدُ بن سليمانَ، وهو المعروف بـ(مُطيَّنٍ)، وحفصٌ الرَّبَاليُّ، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٧/ ٥٢-٥٤).

والأزرقُ بن قيسٍ ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٧).

وعبدُ الله بنُ الحارث بنِ نوفلِ بن الحارث بن عبد المطّلب، أثبت جمعٌ منَ العلماء له رؤيةً، وذكروا أنّه جِيء به إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم فحنّكه، وسمع من عمرَ وعثمانَ وعليٍّ ومَن بعدَهم، رضي =

الله تعالىٰ عنهم، انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٠٣-١٠٤)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٨/ ١٣-١٤).

وعليه، فلم يدرك خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها، ولا هو ممّن سمع منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فتُقبلَ مراسيلُه؛ فإسناده ضعيفٌ؛ لانقطاعه.

وبذٰلك أعلّه العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ٩٩٨).

وكذٰلك عبدُ الله بنُ بريدةَ، فعلىٰ فَرْض ثبوت الرواية عنه؛ فإنّه تابعيٌّ، لم يدرك زمنَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، علىٰ أنّ ذكره في الحديث وهمٌ طرأ لسهلٍ مرّةً، ثمّ عدل عنه.

وقال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٧/ ٢١٧-٢١٨): «رواه الطبرانيُّ وأبو يعلىٰ، ورجالهما ثقاتٌ، إلّا أنّ عبدَ الله بنَ الحارث بن نوفلٍ رضي الله تعالىٰ عنه وابنَ بريدةَ - لم يُدركا خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها».

وضعّفه كذٰلك الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٢/ ٦٤٤).

وللقصّة شاهدٌ رواه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (١/ ١٦٨ برقْم ٢٢٠)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في زائده علىٰ "المسند" (١/ ٢٩٧ برقْم ١١٤٦)، عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، عن محمّدِ بن فُضَيلٍ، عن محمّدِ بن عثمانَ، عن زاذانَ، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه قال: سألت خديجةُ رضي الله تعالىٰ عنها النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عن ولدينِ ماتا لها في الجاهليّة، الحديثَ.

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٧/ ٢١٧): «فيه محمّدُ بن عثمانَ، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح».

ومحمّدُ بن عثمانَ - ذكره الذهبيُّ في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٦٤٢)، قال: «لا يُدرىٰ من هو، فتّشتُ عنه في أماكنَ، وله خبرٌ منكرٌ»، وذكر هٰذا الحديثَ.

واستظهر ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٧/ ٣٤٠) أنّه محمّدُ بن عثمانَ الواسطيُّ، وهٰذا كان ترجم له سابقًا (٧/ ٣٣٧)، فنقل عنِ الأزديّ قال: «ضعيف»، وعنِ ابن حبّانَ أنّه ذكره في "الثقات". وأيضًا، فقد سأل البَرقانيُّ عنه الدارَقُطْنيَّ، فقال: «مجهولٌ»، انظر "سؤالاته" (ص٦١).

والأقرب أنّه غيرُه، كما فرّق بينهما الذهبيُّ؛ فإنّ الذي في إسنادنا يروي عن زاذانَ، وهو الكِنْديُّ، وقد وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وسمع من عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه، وتُوُفِّي سنةَ اثنتينِ وثمانينَ، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٨٠-٢٨١)؛ فهو منَ المخضرَمين، وهو =

[١٦٣/أ] **(في)**، أيْ مَعَ، **(آخَرِ)**ينَ، غيرِ هٰؤلاء، منهم: سُهَيْلُ بنُ البيضاءِ،[١] روىٰ له أحمدُ،[٢] قال: نادىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأنا رَدِيفُه: / «يا سهيلُ ابنَ بيضاءَ، مَن قال: لا إلٰه إلّا اللهُ، أوجب الله له بها الجنّةَ، وأعتقه منَ النار».

أكبرُ من أن يُدركه ثابتٌ البُنانيُّ؛ فمن يروي عن مثله - أكبر من أن ينزل إلىٰ أن يرويَ عن ثابتٍ، إلّا في رواية الأكابر عنِ الأصاغر، وهي خلاف الأصل.

والحديث قد ضعّفه الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٢/ ٦٤٠-٦٤٣)، واستنكر بعض ألفاظه أيضًا.

وروىٰ حديثَ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه - الحاكمُ في "المستدرك" (٢/ ٢٤٩) من طريق يحيىٰ بنِ محمّدِ بن يحيىٰ الشهيد، عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، عن محمّدِ بن فضيلٍ، عن أبيه، عن زاذانَ به، مختصرًا، ولم يذكر قصّةَ خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنه فيه. وأبدلَ فضيلَ بن غزوانَ بمحمّدِ بن عثمانَ، وقد يُتوهَّم شاهدًا له، وليس كذٰلك.

ويحيىٰ الملقَّبُ بـ(الشهيد) - ثقةٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٤٤٧-٤٤٩)، لٰكنّه خالف في هٰذا الإسنادِ عبدَ الله بنَ أحمدَ وابنَ أبي عاصمٍ، وكلٌّ منهما أحفظُ منه، وأشهرُ بالِاشتغال بالحديث ومعرفته؛ فهما باجتماعهما أرجحُ منه، وذِكرُه فضيلًا - شاذٌّ، والله أعلمُ.

وبعدُ، فهٰذه الطريقُ بجهالةِ عينِ راويها - لا تصلح لتقوية الطريق الأولىٰ المرسلةِ.

(١). هو سُهَيلُ بنُ وهبِ بن ربيعةَ بنِ عمرِو بنِ عامرٍ، وقيل في نسبه غيرُ ذٰلك، القرشيُّ الفِهْريُّ، يُعرَف بـ(ابن بيضاءَ)، وهي أمُّه، أسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهِد بدرًا. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ، وصلّىٰ عليه النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٦٧-٦٦٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٢). في "المسند" (٦/ ٣٣٩٥ برقْم ١٦٠٨١) من طريق إبراهيمَ بنِ سعدٍ الزهريِّ، عن يزيدَ بنِ عبد الله بن الهادِ، عن محمّدِ بن إبراهيمَ التيميِّ، عن سُهَيلٍ رضي الله تعالىٰ عنه بهٰذا اللفظِ، وفيه زيادةٌ.

وكذٰلك أخرجه عبدُ بن حُمَيدٍ في "مسنده" (المنتخب: ١/ ٥٣٩ برقْم ٤٧٢) من طريق إبراهيمَ بنِ سعدٍ به.

وهٰذا إسنادٌ منقطعٌ، محمّدُ بن إبراهيمَ لم يسمعْه من سهيلٍ.

فقد رواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٣٥٨-٣٣٥٩ برقْم ١٥٩٧٩) من طريق بكرِ بن مُضَرَ. ورواه في موضعٍ آخرَ (٦/ ٣٣٥٩ برقْم ١٥٩٨٠)، وكذا ابنُ حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١/ =

٤٢٨ برقْم ١٩٩)، من طريق حيوةَ بنِ شُرَيحٍ. وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٣٠)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٣٢٢-١٣٢٣ برقْم ٣٣٢٩) من طريقين عنِ الليث بن سعدٍ. وأخرجه الطبرانيُّ في "الكبير" (٦/ ٢١٠ برقْم ٦٠٣٣) من طريق يحيىٰ بنِ أيّوبَ، وابنِ لَهِيعةَ. خمستُهم عن يزيدَ بنِ الهادِ، عن محمّدِ بن إبراهيمَ التيميِّ، عن سعيدِ بن الصلت، عن سُهَيلِ بن البيضاء رضي الله تعالىٰ عنه به.

وقال ابن مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٦٧٢): «ورواه نافعُ بن [يزيدَ] عنِ ابن الهادِ مثلَه».

وبكرٌ وحيوةُ والليث حفّاظٌ كِبارٌ، ويحيىٰ صدوقٌ حسنُ الحديث، ونافعٌ ثقةٌ، وابن لَهِيعةَ صالحٌ في المتابعات والشواهد؛ فزيادتهم ذكرَ ابنِ الصلت - مقبولةٌ بلا شكٍّ.

وتابعهم كذٰلك سعيدُ بن سلمةَ بنِ أبي الحسام، فأخرج أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٣/ ١٩ برقْم ١٤٠٥) من طريقه، عنِ ابن الهادِ به، لٰكنّه قال: عن سُهَيلِ بن السِّمط.

قال البغويُّ: «وأحسب أنّ الوهم من سعيدِ بن سلمةَ».

وقال الخطيب في "تالي التلخيص" (١/ ٣٢٣): «وقولُ ابن أبي الحسام وهمٌ».

ولعلّه أُتِي من حفظه، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٧٧): «صدوقٌ، صحيح الكتاب، يخطئ من حفظه».

وروىٰ الحديثَ عن يزيدَ كذٰلك عبدُ العزيز الدَّراوَرْديُّ وعبد العزيز بنُ أبي حازمٍ، واختُلِف عليهما.

أمّا الدَّراوَرْديُّ، فقد أخرج ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (السِّفر الثاني: ١/ ٢٦٧)، وأبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٣/ ١٦-١٧ برقْم ١٤٠١)، عن مصعبِ بن عبد الله الزُّبَيريِّ. وابنُ قانعٍ في "معجم الصحابة" (٥/ ١٩٨٧ برقْم ٥٥٦) من طريق محمّدِ بن عثمانَ أبي مروانَ العثمانيِّ. وأخرج ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (السِّفر الثاني: ١/ ٢٦٧) - وكذٰلك أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٣٢٣ برقْم ٣٣٣٠) - عن ضِرَارِ بن صُرَدَ. ثلاثتُهم عن عبد العزيز الدَّراوَرْديِّ، عن يزيدَ بنِ الهادِ به، كرواية الجماعة.

ومصعبٌ وضِرارٌ والعثمانيُّ صالحون في المتابعات، يقوّي بعضهم بعضًا.

وأخرجه ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (السِّفر الثاني: ١/ ٢٦٧)، وأبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٣/ ١٧-١٨برقْم ١٤٠٢) عن يحيىٰ الحِمّانيِّ. وابنُ قانعٍ في "معجم الصحابة" (٥/ ١٩٩١ برقْم ٥٥٧) من طريق محمّدِ بن أبي السَّريِّ. قالا: ثنا الدَّراوَرْديُّ، عن يزيدَ بنِ الهادِ، عن محمّدِ بن =

إبراهيمَ، عن سعيدِ بن الصلت، عن عبد الله بن أُنَيسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عن سُهَيلٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وقال ابن مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٦٧٢): «ورواه جماعةٌ عنِ الدَّراوَرْديِّ، عن يزيدَ بنِ الهادِ»، وذكر مثلَ إسناد الحِمّانيِّ، بزيادة عبد الله بن أُنَيسٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

فإن أراد بالجماعة الحِمّانيَّ وابنَ أبي السَّريِّ، وإلّا، فإنّ هٰذا الإبهامَ لا تقوم به الحجّةُ، وهو تعليقٌ أيضًا، لا نعرف به صحّة الإسناد إلىٰ المبهَمين.

ويحيىٰ الحِمّانيُّ علىٰ حفظه - غير مقبول الرواية، وكان يدّعي سماع أشياءَ يسرقها من غيره.

وابن أبي السَّريّ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣٨-٤٣٩): «صدوقٌ عارفٌ، له أوهامٌ كثيرةٌ».

والأقرب أنّ هٰذه الزيادةَ منكرةٌ، وأنّ القولَ ما قال الأكثرُ: مصعبٌ وضِرَارٌ والعثمانيُّ: أنّ روايةَ الدَّراوَرْديِّ موافقةٌ لرواية الجماعة، ليس فيها عبدُ الله بنُ أُنَيسٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وأشار إلىٰ ذٰلك الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (١/ ٤٤٤).

وأمّا ابنُ أبي حازمٍ، فقد أخرج أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٣/ ١٨ برقْم ١٤٠٣) عن محمّدِ بن زُنْبورٍ المكّيِّ، عنِ ابن أبي حازمٍ، عن يزيدَ بنِ الهادِ، عن سعيدِ بن الصلت، عن سُهَيلِ بن بيضاءَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

ومحمّدُ بن زُنْبورٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١٤): «صدوقٌ له أوهامٌ».

ورواه ابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٢/ ١٣٤-١٣٥ برقْم ٨٥٤) عن يعقوبَ بنِ حُمَيدٍ، عنِ ابن أبي حازمٍ مقرونًا بالدَّراوَرْديِّ، عن يزيدَ بنِ الهادِ، عن محمّدِ بن إبراهيمَ، عن سعيدِ بن الصلت به.

ويعقوبُ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٣٧): «صدوقٌ ربّما وهم». ومثله ليس عنده منَ الضبط ما يفصّل عند جمع الرواية عن شيوخٍ؛ بحيث يبيّن اختلافهم فيها؛ فروايته هٰذه مشهورةٌ عنِ الدَّراوَرْديِّ كما سبق، ولعلّ ذِكْرَه ابنَ أبي حازمٍ - إدراجٌ.

وقد قال أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٣/ ١٨): «ورواه ابن أبي حازمٍ عنِ ابن الهادِ، لم يذكر فيه محمّدَ بن إبراهيمَ، لا ابنَ أُنَيسٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وكذٰلك قال الخطيب البغداديُّ في "تالي التلخيص" (١/ ٣٢٢).

وعبدُ العزيز بنُ أبي حازمٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩٧): «صدوقٌ»؛ فروايته هٰذه شاذّةٌ؛ ونقْصُه منَ الإسناد ما نَقَص - لا يضرُّ روايةَ الجماعة، وفيهمُ الحفّاظُ الأثبات.

=

ومنهم أبو سلمةَ زوجُ أمِّ سلمةَ[١] رضي الله تعالىٰ عنهما، تُوُفِّي مرجِعَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم [مِن بَدْرٍ.

روتْ عنه عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم][٢]: «ما من مسلمٍ يُصاب بمصيبةٍ فيفزعُ إلىٰ ما أمر الله به من قولِ (إنّا لله وإنّا إليه راجعون، اللّٰهمّ عندك أحتسب مصيبتي؛ فآجِرْني عليها)، إلّا أعقبه الله خيرًا منها».

وبعدُ، فالمحفوظ في هٰذا الحديث قولُ الجماعة من أصحاب يزيدَ بنِ الهاد: عنه، عن محمّدِ بن إبراهيمَ التيميِّ، عن سعيدِ بن الصلت، عن سُهَيلٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وقال ابن مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٦٧٢): «ورواه يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، عن محمّدِ بن إبراهيمَ، عن سعيدِ بن الصلت، عن سُهَيلِ بن بيضاءَ».

وهٰذا إن صحّ إلىٰ يحيىٰ متابعةٌ قويّةٌ.

قال الذهبيُّ في "تلخيص المستدرك" (٣/ ٦٣٠): «سنده جيّدٌ، [و]فيه إرسالٌ».

وذٰلك لأنّ سعيدَ بنَ الصلت لم يدرك سُهَيلًا، انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٣/ ٤٨٣)، و"التاريخَ الأوسطَ" (١/ ٣٢٠)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٣٤).

ورجاله كلُّهم ثقاتٌ مشهورون، إلّا سعيدًا، وقد روىٰ عنه جماعةٌ، انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٣/ ٤٨٣)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٣٤)، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٤/ ٢٨٥)، وليس في حديثه ما يُنكَر، بل له شواهدُ صحيحةٌ، منها ما أخرجه البخاريُّ (٧/ ١٤٩ برقْم ٥٨٢٧)، ومسلمٌ (١/ ٦٦) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله تعالىٰ عنه، أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «ما مِن عبدٍ قال لا إلٰه إلّا اللهُ ثمّ مات علىٰ ذٰلك، إلّا دخل الجنّة».

فالحديث ضعيفٌ؛ لانقطاعه، وإسناده صالحٌ في باب الشواهد، وهو حسنٌ لغيره.

(١). هو عبدُ الله بنُ عبد الأسد بن هلالِ بن عبد الله بنِ عمرَ، أبو سلمةَ، وهو معروفٌ بكنيته، القرشيُّ المخزوميُّ، ابنُ عمّة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأخوه منَ الرَّضاعة، منَ السابقين الأوّلين إلىٰ الإسلام، ثمّ هاجر الهجرتين، وشهِد بدرًا وأحدًا. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٣٩-٩٤٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٩٠-١٩٢).

(٢). زيادةٌ يتقضيها السياقُ.

رواه التِّرْمذيُّ،[١] والنَّسائيُّ،[٢] وابنُ ماجَهْ،[٣] من طريق عمرَ بنِ أبي سلمةَ، عن أمِّه أمِّ سلمةَ أنّ أبا سلمةَ أخبرها أنّه سمع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول، فذَكَرَه.[٤]

---

(١). في "الجامع" (٥/ ٤٨٩ برقْم ٣٥١١)، وقال: «هٰذا حديثٌ حسنٌ، غريبٌ من هٰذا الوجهِ».

(٢). في "الكبرىٰ" (٩/ ٣٩٣ برقْم ١٠٨٤٢).

(٣). في "السنن" (٣/ ١١٤ برقْم ١٥٩٨).

(٤). رواه ابن ماجه من طريق عبد الملك بن قدامةَ الجُمَحيِّ، عن أبيه، عن عمرَ بنِ أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، أنّ أبا سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه حدّثها أنّه سمع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول، فذكر مثلَ لفظ الشارح، إلّا أنّ فيه زيادةً: «وعوِّضْني منها»، وفيه: «إلّا آجره الله عليها، وعاضه خيرًا منها».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، عبدُ الملك: قال في "التقريب" (ص٣٠٥): «ضعيفٌ»، وقال في أبيه (ص٣٩٠): «مقبولٌ»، أيْ حيثُ يتابَع.

ورواه التِّرْمذيُّ من طريق عمرِو بن عاصمٍ. والنَّسائيّ من طريق آدمَ بنِ أبي إياسٍ. كلاهما عن حمّادِ بن سلمةَ، عن ثابتٍ، عن عمرَ بنِ أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عن أمّه أمِّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عن أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال، فذكر نحوَه.

قال التِّرْمذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ، غريبٌ من هٰذا الوجهِ، ورُوِي هٰذا الحديثُ من غير هٰذا الوجهِ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

وعمرُو بن عاصمٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٦٠): «صدوقٌ، في حفظه شيءٌ»، لٰكنّه مختصٌّ بحمّادِ بن سلمةَ، قال: «كتبتُ عن حمّادِ بن سلمةَ بضعةَ عشَرَ ألفًا».

وآدمُ بن أبي إياسٍ: قال في "التقريب" (ص٢٦): «ثقةٌ، عابدٌ».

لٰكنّهما خولفا علىٰ حمّادٍ، فرُوي عنه الحديثُ علىٰ وجهين آخرين:

الوجه الأوّل: رواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" عن روحِ بن عبادةَ (٧/ ٣٥٥٧ برقْم ١٦٦٠٢). وفي موضعٍ آخرَ (١٢/ ٦٤٤٠-٦٤٤١ برقْم ٢٧٣١١) عن عفّانَ بنِ مسلمٍ الصفّارِ. والنَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٩/ ٣٩٣ برقْم ١٠٨٤٤) من طريق محمّدِ بن كثيرٍ المِصِّيصيّ. وابنُ قانعٍ في "معجم الصحابة" (٨/ ٢٩١٤ برقْم ٨٨٦) من طريق هدبةَ بنِ خالدٍ. وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٦٩٧ برقْم ٤٢٤٦) من طريق أبي عمرَ الضريرِ، وهو حفصُ بنُ عمرَ الأكبرُ.

=

خمستُهم عن حمّادِ بن سلمةَ، عن ثابتٍ، عنِ ابن عمرَ بنِ أبي سلمةَ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عن أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه، مرفوعًا بنحوه، فزاد هٰؤلاء في الإسناد (ابنَ أبي سلمةَ).

والوجه الثاني: رواه أبو داودَ في "السنن" (٤/ ٢٠ برقْم ٣١١٠) - وكذٰلك الحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٦-١٧) - عن موسىٰ بنِ إسماعيلَ. والنَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٩/ ٣٩٣ برقْم ١٠٨٤٣)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (٧/ ٢١٢-٢١٣ برقْم ٢٩٤٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧٨)، وانظر "إتحاف المهرة" (١٨/ ١٥٣) - وعنه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٣١) - من طرقٍ عن يزيدَ بنِ هارونَ. وابنُ حبّانَ في "صحيحه" (٧/ ٢١٢-٢١٣ برقْم ٢٩٤٩) من طريق إبراهيمَ بنِ الحجّاج الساميِّ.

ثلاثتُهم عن حمّادِ بن سلمةَ، عن ثابتٍ، عنِ ابن عمرَ بنِ أبي سلمةَ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها قالت: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الحديثَ نحوَه، ولفظ ابن حبّانَ مطوّلٌ. فزاد هٰؤلاء في الإسناد (ابنَ أبي سلمةَ)، وأسقطوا منه (أبا سلمةَ).

قال الحاكم في الموضع الأوّلِ: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ابنُ عمرَ بنِ أبي سلمةَ الذي لم يسمِّه حمّادٌ في هٰذا الحديثِ سمّاه غيرُه (سعيدَ بنَ عمرَ بنِ أبي سلمةَ)، ولم يخرّجاه».

وقال في الموضع الثاني: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

وقال الذهبيُّ في "التلخيص": «علىٰ شرط النَّسائيّ».

والأقرب أنّ الِاضطراب من حمّادٍ نفسِه؛ فقد روىٰ عنه كلَّ وجهٍ منَ الوجوه السابقةِ بعض الحفّاظ، وتابعهم غيرُهم.

هٰذا، وقد خُولِف حمّادٌ في إسناد هٰذا الحديثِ، فرُوي عن ثابتٍ علىٰ وجهينِ آخَرينِ:

الوجه الأوّل: رواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٥٦٤ برقْم ٦٧٠١) - ومن طريقه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١٤/ ٤٥٤-٤٥٥ برقْم ٥٧٥٤) - عن جعفرِ بن سليمانَ، عن ثابتٍ، أخبرني عمرُ بن أبي سلمةَ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عن أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكره مرفوعًا.

قال الطحاويُّ (١٤/ ٤٥٥-٤٥٦): «فدلّ هٰذا الحديثُ أنّ أصل الحديثِ هو عن عمرَ بنِ أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه، لا دخيلَ بينهما»، يعني بين ثابتٍ وعمرَ.

=

وجعفرُ بنُ سليمانَ هو الضُّبَعيُّ، قال في "التقريب" (ص٧٩-٨٠): «صدوقٌ، زاهدٌ، لٰكنّه كان يتشيّع».

والوجه الثاني: أخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١٤/ ٤٥٦ برقْم ٥٧٥٥)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٢٧٣-٢٧٤) من طريق زهيرِ بن العلاء، عن ثابتٍ، عن عمرَ بنِ أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

قال الطحاويّ: «بغير ذِكْرٍ منه - يعني زهيرًا - أبا سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه في ذٰلك».

وزهيرٌ هٰذا: قال الذهبيُّ في "الميزان" (٢/ ٨٣): رُوِي عن أبي حاتمٍ قال: «أحاديثه موضوعةٌ»؛ فلا نظرَ في مخالفته.

هٰذا، ولم يتبيّن لي ترجيحٌ في طريق ثابتٍ، عن عمرَ بنِ أبي سلمةَ؛ فالله أعلمُ. وللحديث طرقٌ أخرىٰ عن أمِّ سلمةَ غيرِ طريق ابنها عمرَ.

قال أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف من دقائق المعارف" (ص٤٢٣): «رواه عن أمّ سلمةَ - أمُّ أيمنَ، والمطّلبُ بن عبد الله، وأبو سلمةَ بنُ عبد الرحمٰن»، يعني عن أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

قال: «ورواه ابنُ سَفِينةَ، وأبو وائلٍ، وأبو قِلابةَ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، من غير ذكر أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وكلاهما صحيحٌ؛ لأنّ أمّ سلمة رضي الله تعالىٰ عنها سمعته من زوجها رضي الله تعالىٰ عنه، ثمّ سمعته منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

وقد وقفت علىٰ بعض هٰذه الطرقِ.

فرواية المطّلب بن عبد الله، فقد أخرجها الإمام أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٥٥٧-٣٥٥٨ برقْم ١٦٦٠٣) من طريقه، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها قالت: أتاني أبو سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه يومًا من عند رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فقال: «لقد سمعت من رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قولًا، فسُرِرتُ به، قال»، فذكر الحديث.

والمطّلب قال في "التقريب" (ص٤٧٦): «صدوقٌ، كثيرُ التدليس والإرسال»، وقد عنعن هنا؛ فلا تُقبَل روايته، والله أعلمُ.

وأمّا رواية ابن سفينةَ، فقد أخرجها مسلمٌ في "صحيحه" (٣/ ٣٨) من طرقٍ عن سعدِ بن سعيدٍ، عن عمرَ بنِ كثيرِ بن أفلحَ، عنِ ابن سفينةَ مولىٰ أمّ سلمةَ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها أنّها قالت: «سمعتُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول»، فذكر الحديثَ بنحوِ لفظِ الشارح.

=

وهٰذا إسنادٌ جيّدٌ لِلاستشهاد به.

وأمّا رواية أبي وائلٍ، فقد أخرجها النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٢/ ٣٨٠ برقْم ١٩٦٤) من طريق الأعمش، عن شقيقٍ أبي وائلٍ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها قالت: سمعت رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكرت حديثًا، ثمّ قالت: فلمّا مات أبو سلمةَ، قلت: «يا رسول الله، كيف أقول»؟ قال: «قولي: اللهمّ اغفر لي وله، وأعقبني منه عقبىٰ حسنةً».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، وعنعنة الأعمش عن أبي وائلٍ مقبولةٍ؛ لإكثاره عنه، وطول ملازمته، حتّىٰ استغنىٰ بذٰلك عنِ الأخذ عنه بواسطةٍ، والله أعلمُ.

وجاء الحديث كذٰلك من رواياتٍ أخرىٰ.

فرواه أبو داودَ الطيالسيُّ في مسنده" (٢/ ٦٨٦ برقْم ١٤٤٦) عنِ المسعوديِّ، عن عتبةَ بنِ عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودٍ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، عن أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: سمعتُ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقول، فذكر الحديث.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجل اختلاط المسعوديِّ.

ورواه الإمام مالكُ بن أنسٍ عن ربيعةَ الرأيِ، واختُلِف عليه.

فروىٰ أبو مصعبٍ الزهريُّ في "الموطإ" (١/ ٣٨٩ برقْم ٩٨٥) عن مالكٍ، عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن قال: دخل أبو سلمةَ بنُ عبد الأسد علىٰ أمّ سلمةَ، فقال لها: «سمعت من رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كلامًا لَهُوَ أحبُّ إليّ من حُمْرِ النَّعَم»، قالت: «وما هو»؟ قال: «سمعته وهو يقول»، فذكره.

وروىٰ يحيىٰ بنُ يحيىٰ الليثيُّ في "الموطإ" (١/ ٣٢٣-٣٢٤ برقْم ٦٣٥) عن مالكٍ، عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال، فذكر الحديثَ.

وروىٰ معنُ بن عيسىٰ - وعنه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (١٠/ ٨٧) - عن مالكٍ، عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، سمعتُ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، الحديثَ.

هٰكذا صرّح معنٌ بسماع أمّ سلمةَ منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ومعنٌ أثبتُ من أبي مصعبٍ الزهريِّ ويحيىٰ بنِ يحيىٰ الليثيِّ، وروايتُه أرجحُ. وأيًّا ما كان، فالحديث مرسلٌ، ربيعةُ لم يدركْ أمَّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

=

والله أعلم.

ورواه الطبرانيُّ في "الكبير" (٢٣/ ٣٩٦ برقْم ٩٤٨) من طريق سويدِ بن عبد العزيز، عن شدّادٍ أبي محمّدٍ، هو ابنُ عبيد الله القارئُ، عن أبي سلّامٍ الأسودِ، عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها قالت: مرّ بي رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وأنا أبكي علىٰ أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فقال: «ألَا أدلّك علىٰ خيرٍ ممّا تقولين؟ تسترجعين، وتقولين: اللهمّ أحسن عُقباي، واجبُر مصيبتي، وأبدلني به خيرًا منه».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، سويدٌ قال في "التقريب" (ص٢٠٠): «ضعيفٌ»، وأبو سلّامٍ كان يرسل، كما قال في "التقريب" (ص٤٧٧)، ولم أجدْ من ذكر سماعه من أمِّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

وبعدُ، فالروايات التي أسندتِ الحديث إلىٰ أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها أصحُّ، ولم أجد روايةً مسندةً إلىٰ أبي سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنه، صحيحةً، سالمةً منَ العلل، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(**مَن ذُكِر بنعوتٍ متعدِّدةٍ**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الرابع والستّون.

ويعبَّر عنه بـ(المُوضِح لمُوهِمِ الجمع والتفريق).[١]

(**و**)قد (**ألَّف**) الحافظُ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ (**الأزديُّ**) المِصريُّ كتابًا سمّاه "إيضاحَ الإشكال"،[٢] (**فيمَن**) منَ الرجال (**وُصِفا ∴ بغيرِ ما**) - زائدةٌ - (**وَصْفٍ**) واحدٍ، بأوصافٍ متعدِّدةٍ من أسماءٍ، أو كُنًى، أو ألقابٍ، أو أنسابٍ، إمّا من جماعةٍ منَ الرواة عنه، كلُّ واحدٍ بغير ما عرَّفه الآخرُ، أو مِن راوٍ واحدٍ عنه؛ (**إرادةَ الخَفَا**)، أيِ الإخفاءِ، فيذكرَه مرّةً بهٰذا، ومرّةً بذاك، ومرّةً بذٰلك؛ فيلتبسَ علىٰ من لا معرفةَ عنده، بل علىٰ كثيرٍ من أهل المعرفة والحفظ.

وكذا ألَّف فيه الصُّوْريُّ،[٣] والخطيبُ البغداديُّ.[٤]

(**وهو**) فنٌّ (**عَوِيصٌ**)،[٥] بمهمَلتين، أيْ صعبٌ جدًّا، يقال: عَوِصَ الكلامُ، كـ(فَرِحَ)، و(عاصَ يَعَاصُ)، كـ(خَافَ يَخَاف)، عِيَاصًا وعَوَصًا: صَعُب، والعويص منه: ما يصعُب استخراج معناهُ، كـ(الأعوص).[٦]

(**عِلْمُه نَفِيسٌ**) عند المحدّثين، والحاجة إليه ماسّةٌ.[١]

---

(١). لم أجد مَن سمّىٰ هٰذا النوعَ بهٰذا الاِسمِ.

نعم، قد يُتوهّم ذٰلك من قول الحافظ ابنِ حجرٍ في "النزهة" (ص١١٩): «وصنّفوا فيه - أيْ في هٰذا النوعِ - "المُوضِحَ لأوهام الجمع والتفريق"». لٰكنّ (المُوضِحَ) هنا اسمٌ لما صُنِّف في هٰذا النوعِ، أيْ في بيانه، وكشف ما التبس منه، وليس اسمًا للنوع نفسِه، ولا لأفراده. وانظر "شرح النخبة" للمُلّا عليٍّ القاريْ (ص٥٠٦).

(٢). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٩٨). وهو مطبوعٌ متداولٌ.

(٣). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١١٩).

(٤). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٩٨-١٩٩)، واسم كتابه: "مُوضِح أوهام الجمع والتفريق".

(٥). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٣).

(٦). انظرِ "القاموسَ المحيطَ" (ص٦٢٤).

واستعمل الخطيبُ ذٰلك كثيرًا في كتبه، فيروي فيها عن أبي القاسمِ التَّنُوْخيِّ،[٢] وعن القاضي عليِّ بن [المُحَسِّنِ]،[٣] وعن عليِّ بن أبي عليٍّ المعدِّل،[٤] والجميعُ شخصٌ واحدٌ.[٥]

قال المصنِّف[٦]: «وتَبِعه في ذٰلك المحدّثون، خصوصًا المتأخّرين. نعم، لم أرَ العراقيَّ في أماليه يصنع شيئًا من ذٰلك».

[١٦٣/ب] و(**يُعرَف من إدراكه**)، أيْ هٰذا الفنِّ، (**التدليسُ**)، / أيْ ظهورُ تدليسِ المدلِّسين؛ فإنّ أكثر ذٰلك إنّما نشأ من تدليسهم.[٧]

(**مثاله**)، أيْ هٰذا النوعِ: محمّدُ بن السائبِ بن بِشْرٍ الكلبيُّ،[٨] نَسَبَه بعضُهم إلىٰ جدّه، فقال: محمّدُ بن بِشْرٍ، وسمّاه بعضُهم: (حمّادَ بنَ السائب)، وكنّاه بعضهم[٩] (أبا النضْر)،

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٣).

(٢). انظر - مثلًا - "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٤٨٠).

وهو عليُّ ابنُ القاضي أبي عليٍّ: المُحَسِّن بن عليِّ بن محمّدِ بن أبي الفهم، أبو القاسم، التَّنُوخيُّ، البصريُّ، ثمّ البغداديُّ، القاضي، اتُّهِم بالرفض والِاعتزال، وكان صحيح الرواية، له كتاب "الطِّوالات". تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وأربعين وأربعِمِائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" لتلميذه الخطيبِ (١٣/ ٦٠٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٦٤٩-٦٥١).

(٣). في "الأصل": (الحسن)، وهو تصحيفٌ، والتصحيح من مصادر الترجمة.

وانظر مثلًا "تاريخَ بغدادَ" (٤/ ٦٧٥).

(٤). انظر مثلًا "تاريخَ بغدادَ" (١/ ٣٢٦).

(٥). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٥).

(٦). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٧٦).

(٧). انظر "علوم الحديث" (ص٣٢٣).

(٨). هو محمّدُ بنُ السائب بن بشرِ بن عمرِو بن الحارث، أبو النضر، الكلبيُّ، مفسِّرٌ، أخباريٌّ، نسّابةٌ، لٰكنّه شيعيٌّ متروكُ الحديث. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٢٤٦-٢٥٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٢٤٨-٢٤٩).

(٩). منهم سفيانُ الثوريُّ، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٢٤٩).

وبعضُهم (أبا سعيدٍ)، وبعضُهم (أبا هشامٍ)؛ فصار يُظَنّ أنّه جماعةٌ، وهو واحدٌ، ومَن لا يَعرِف حقيقة الأمر فيه، لا يَعرِف شيئًا من ذٰلك.(١)

ومثاله أيضًا: (**محمّدُ**) بن قيسٍ الشاميُّ(٢) (**المصلوبُ**) في الزندقة، كان يضع الحديثَ، فإنّه علىٰ (**خمسين وجهًا**) - كما قاله ابنُ الجوزيِّ(٣) - (**اسمُه**)، أيْ ذاك، (**مقلوبٌ**).

بل ذكر عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ سَوَادَةَ(٤) أنّه مقلوبٌ علىٰ أكثرَ مِن مِائةٍ، وأنّه جمعها في جزءٍ.(٥)

فقيل فيه: محمّدُ بن سعيدٍ، وقيل: محمّدٌ مولىٰ بني هاشمٍ، وقيل: محمّدُ بن أبي قيسٍ، وقيل: محمّدُ بن الطَّبَريِّ، وقيل: محمّدُ بن حسَّانَ، وقيل: أبو عبد الرحمٰن الشاميُّ، وقيل: محمّدٌ الأُرْدُنِّيُّ،(٦) وقيل: محمّدُ بن سعيدِ بن حسّانَ بنِ قيسٍ، وقيل: محمّدُ بن سعيدٍ الأسديُّ، وقيل: أبو عبد الله الأسديُّ، وقيل: محمّدُ بن أبي حسّانَ، وقيل: محمّدُ بن أبي

---

(١). "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٢٠).

وانظر "موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (٢/ ٣٥٤-٣٥٩)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٣).

(٢). هو محمّدُ بنُ سعيدِ بن حسّانَ بنِ قيسٍ، أبو عبد الرحمٰن، القرشيُّ مولاهمُ، الشاميُّ، وقدِ اختُلِف في اسمه ونسبه وكنيته كثيرًا، المصلوبُ في الزندقة، كذّابٌ مشهورٌ بذٰلك. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٢٦٤-٢٦٨).

(٣). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٧٥).

وقال ابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٢/ ٦): «والذي وصل إلينا من تدليسهم تسعةَ عشَرَ وجهًا». والله أعلم.

(٤). هو عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ سَوَادَةَ، أبو طالبٍ، مولىٰ بني هاشمٍ، البغداديُّ، نزيلُ طَرَسُوسَ، راوٍ صدوقٌ. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائتين. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٦٣-٧٦٤).

(٥). رواه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٤٩).

واستبعدَ هٰذا العددَ العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٥/ ٢٧٠)، قال: «وما أبعدَ أن يكون كما قال»!

(٦). في بعض نسخ "التدريب": (الأزديّ). والأمر محتملٌ، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ١٥٣).

سَهْلٍ، وقيل: محمّدٌ الشاميُّ، وقيل: محمّدُ بن أبي زينبَ، وقيل: محمّدُ بن أبي زكريّا، وقيل: محمّدُ بن أبي الحسن، وقيل: محمّدُ بن أبي سعيدٍ، وقيل: أبو قيسٍ الدِّمَشْقيُّ، وقيل: عبد الرحمٰن، وقيل: عبدُ الكريم، علىٰ معنىٰ التعبُّد، وقيل غيرُ ذٰلك.

هٰذا ما ذكره في "التدريب".[1]

والله أعلم.

---

(١). (٢/ ٨٧٦).

وانظرِ "الضعفاءَ" للعقيليّ (٥/ ٢٦٩-٢٧٠)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥٣/ ٧١-٨٤)، و"الضعفاءَ والمتروكين" لابن الجوزيّ (٣/ ٦٥-٦٦)، و"الموضوعاتِ" له (١/ ٦-٧)، و"فتحَ المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٨٧-١٨٨)؛ فقد ذكروا جملةً كثيرةً ممّا وُصِف به.

(**أفرادُ العَلَم**)، بفتحتين، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو الخامس والستّون.

قال ابنُ الصلاح[١]: «هٰذا نوعٌ مليحٌ عزيزٌ، يوجَد في كتب الحفّاظ المصنَّفةِ في الرجال مجموعًا، ومفرَّقًا في أواخر [أبوابها]».[٢]

(**و**)الحافظُ أبو بكرٍ أحمدُ بن هارونَ (**البَرْذَعيُّ**)،[٣] ويقال له أيضًا: (البَرْدِيجيُّ)،[١] قد (**صنَّف**) كتابًا مترجَمًا بـ"الأسماء المفرَدة"، جَمَع فيه (**أفراد العَلَمِ**) للصحابة، ورواة الحديث، والعلماء، سواءٌ كانت (**أسماءً اوْ ألقابًا اوْ كنًى**)، جمعُ كُنْيَةٍ، (**تُضَمّ**) في ذٰلك الكتاب.[٢]

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٣٢٥).

وفي أكثر نسخ الكتاب: (مجموعًا، مفرَّقًا في أواخر الأبواب) من غير فصلٍ بين (مجموعًا) و(مفرَّقًا) بالعطف، وهو أوضحُ.

والفصل بينهما بالواو يوهِم أنّهما نوعان منَ التصنيف: أحدُهما: ما وُجد فيه هٰذا النوعُ مجموعًا، والآخَرُ: ما وُجد فيه مفرّقًا.

وليس مرادًا، بل هو نوعٌ واحدٌ، له صفتان: أنّ هٰذا النوعَ مجموعٌ بعضُ أفراده إلىٰ بعضٍ، وليست منثورةً مختلطةً بسائر التراجم، وأنّ هٰذا الجمعَ واقعٌ في أواخر الأبواب، في نهاية كلِّ حرفٍ، لا في موضعٍ واحدٍ منَ الكتاب؛ فهي مجموعةٌ بنظرٍ، مفرَّقةٌ بنظرٍ آخرَ. والله أعلم.

(٢). في "الأصل": (أبوابًا)، والهاء ساقطةٌ، فأضفتها؛ ليصحَّ المعنىٰ، وهي ثابتةٌ في "علوم الحديث" لابن الصلاح.

وانظر أبوابَ الواحد في أواخر الحروف منَ "التاريخ الكبير" للبخاريّ، مثلًا (٢/ ٦١، و١٤٦، و١٥٨، و١٨٢، و٢٤٨)، وأبوابَ الأفراد كذٰلك من "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ، مثلًا (٢/ ٣٤٣، و٤٣٦، و٤٤٨، و٤٧١، و٥٤٣).

(٣). هو أحمدُ بنُ هارونَ بنِ رَوْحٍ، أبو بكرٍ، البرديجيُّ البرذعيُّ، نزيلُ بغدادَ، الحافظُ، صاحبُ "طبقات الاسماء المفردة". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١٢٢-١٢٤).

وقال الشيخ محمّدٌ الأثيوبيّ في "إسعاف ذوي الوطر" (٢/ ٣٠٤): «كذا في نسخة الشارح، والمحقِّق، والصواب: بالدال المهملة». ويعني بالشارح: الشيخَ التَّرْمَسيَّ، وبالمحقِّق: الشيخَ أحمدَ بنَ شاكرٍ.

=

قال ابنُ الصلاح[٣]: «إنّه من أشهر كتابٍ [في ذٰلك]،[٤] ولحِقَه [في][٥] كثيرٍ منه اعتراضٌ، واستدراكٌ من غير واحدٍ من الحفّاظ، منهم أبو عبد الله بنُ بُكَيْرٍ.[٦]

[١٦٤/أ] فمِن ذٰلك ما وقع في كونه ذكر أسماءً / كثيرةً علىٰ أنّها آحادٌ، وهي مَثَانٍ، ومَثَالِثُ، وأكثرُ من ذٰلك.[٧]

وعلىٰ ما فهمناه من شرطه، لا يلزمه ما يوجَد من ذٰلك في غير أسماء الصحابة، والعلماء، ورواة الحديث.[١]

وفي "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (١/ ٣٧٩): «برذعة، وقد رواه أبو سعدٍ - يعني السمعانيَّ في "الأنساب" (٢/ ١٤٦) - بالدال المهملة».

وانظر تعليق الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلِّميّ علىٰ "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ٤٧٩-٤٨٠).

(١). انظرِ استدراك أبي عبد الله بن بُكَيرٍ المطبوعَ آخِرَ كتاب البرديجيّ "طبقاتِ الأسماء المفردة" (ص١٢٢-١٢٣)؛ فقد ذكر أنّ بعض الحفّاظ أنكر أن يُنسَبَ (البرذعيَّ)، ورآه تصحيفًا، ثمّ تعقّبه، وبيّن صحّة النسبتين.

(٢). اسم كتاب البرديجيّ: "طبقات الأسماء المفردة"؛ فالظاهر أنّه مختصٌّ بالأسماء دون الألقاب والكنىٰ. وكذا يظهر لمن تصفّحه؛ فإنّه لا يرىٰ فيه لقبًا ولا كنيةً، إلّا ألقابًا ذكرها فانتُقد عليه ذكرُها بأنّها ألقابٌ، كما سيأتي، ولهٰذا يؤكّد أنّ شرطه ذكرُ الأسماء وحدَها. والله أعلم.

(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٢٥).

(٤). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل" يقتضيها السياق. وهي ثابتةٌ في "علوم الحديث".

(٥). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل" يقتضيها السياق. وهي ثابتةٌ في "علوم الحديث".

(٦). هو الحسينُ بنُ أحمدَ بنِ عبد الله بن بُكَيرٍ، أبو عبد الله، البغداديُّ، الصيرفيُّ، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٨-٩).

(٧). انظر استدراكَ ابن بُكَيرٍ، المطبوعَ في آخر "طبقات الأسماء المفردة" (ص١٢٤).

وممّا جعله ابن بكيرٍ من المَثاني (بسّامٌ)، انظر (ص١٢٥).

ومثال المَثالث (خَصِيبٌ)، انظر (ص١٢٦).

ومثال ما هو أكثرُ من ذٰلك (مُكْرَمٌ)؛ فقد ذكر منهمُ ابنُ بكيرٍ ستّةً، انظر (ص١٢٥).

ومِن ذٰلك أفرادٌ ذكرها اعتُرِضَ عليه بأنّها [ألقابٌ] لا [أسماءٌ]».[٢]

قال[٣]: «والحقُّ أنّ هٰذا فنٌّ يصعُب الحكم فيه، والحاكم فيه علىٰ خطرٍ منَ الخطإِ [والإنتقاض]؛[٤] فإنّه حصرٌ في بابٍ واسعٍ شديدِ الإنتشار». انتهىٰ.

فالأسماء في الصحابة: (**كأَجْمَدَ**) - بالجيم، خلافًا لمن وَهِم فيه، فضبَطه بالحاء المهملة[٥] - ابنِ عُجَيَّانَ،[٦] صحابيٌّ، همْدانيٌّ، شهِد فتحَ مصرَ.

قال ابنُ يونُسَ: «لا أعلم له - أيْ لِأجْمَدَ - روايةً».[٧]

قال ابنُ الصلاح[٨]: «و(عُجَيَّانُ) كنّا نَعْرِفه بالتشديد، علىٰ وزن (عُلَيّانَ)، ثمّ وجدته بخطّ ابنِ الفُرَات[١] - وهو حجّةٌ - (عُجْيَانَ)، بالتخفيف علىٰ وزن (سُفْيَانٍ)».

---

(١). هٰذا الشرط يؤخذ من عنوان الكتاب؛ فقد جاء عنوانُه في إحدىٰ مخطوطتيه: طبقات الأسماء المفردة منَ الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، وجاء في الأخرىٰ: الأسماءُ المفردةُ من أسماء العلماء. انظر مصوَّرتَيهما في "طبقات الأسماء المفردة" (ص١٣٣، و١٣٧).

وقد تتبّعت ما تعقّبه فيه ابن بُكَيرٍ، فلم أجده تعقّبه بشيءٍ يخرج عن هٰذا الشرطِ؛ فيُعتذَرَ عنِ البرديجيِّ به. لٰكنْ لعلّ ذٰلك وقع في تعقُّبِ غيره، والله أعلم.

(٢). في "الأصل": (أسماءٌ لا ألقابٌ)، وهو مقلوبٌ.

وانظر كلامَ أبي عبد الله بن بُكَيرٍ في "استدراكه"، المطبوعِ في آخرِ "طبقات الأسماء المفردة" (ص١٢٣-١٢٤). وانظر كذٰلك "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٥).

(٣). يعني ابنَ الصلاح، في "علوم الحديث" (ص٣٢٦).

(٤). في "الأصل": (الإنتقاص)، بالصاد، وهو تصحيفٌ. والتصويب من "علوم الحديث".

(٥). هو القاضي أبو بكرِ بنُ العربيّ، ذكره السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٨٧٧).

(٦). هو أجمدُ بنُ عُجَيَّانَ، الهمْدانيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، شهد فتح مصرَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٦٥).

(٧). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٧٧).

(٨). في "علوم الحديث" (ص٣٢٦).

وانظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ١١٨)، وفيه أنّه قال: «والمشهور في اسم أبيه: التشديدُ».

(**وكجُبَيْبِ**) بن الحارث،[٢] بالجيم المضمومة والموحَّدتين، صحابيٌّ أيضًا.[٣]

قال في "التدريب"[٤]: «وغلِط ابنُ شاهينٍ فجعله (خُبَيبٌ)، بالخاء المعجمة،[٥] وغلِط بعضُهم،[٦] فجعله (جُبَيرٌ)، بالراءِ آخِرَه».

وكـ(**سَنْدَرَ**) - بفَتح المهمَلتين، بينهما نونٌ[٧] - الخَصِيِّ، مولىٰ زِنْبَاعٍ [الجُذَاميِّ]،[٨] له صحبةٌ.[٩]

قال المصنِّف[١٠]: «نزل [مصرَ]،[١١] ويُكْنَىٰ (أبا الأسودِ)، و(أبا عبد الله)، باسم ابنه. وظنّ بعضهم أنهما اثنانِ؛ فاعتَرَض علىٰ ابنِ الصلاح في دعوىٰ أنّه فردٌ، وليس كذٰلك، كما قال العراقيُّ».[١٢]

---

(١). هو محمّدُ بنُ العبّاس بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن الفُرَات، أبو الحسن، البغداديُّ، الحافظُ، كان حجّةً متقنًا. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثمانين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٤٩٥-٤٩٦).

(٢). هو جُبَيْبُ بنُ الحارث، ذُكِر في الصحابة، ولم يصحَّ إسنادُ خبره. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٢٧١)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ١٦٤-١٦٥).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٦).

(٤). (٢/ ٨٧٨).

(٥). انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ١٦٥).

(٦). انظر "شعب الإيمان" للبيهقيّ (٩/ ٣٠٤).

(٧). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٨٧٨).

(٨). في "الأصل": (الحذامي) بالحاء المهملةِ، وهو تصحيفٌ.

وهو سَنْدَرُ، أبو عبد الله، وأبو الأسود، مولىٰ الله ورسوله، صحابيٌّ جليلٌ، أوصىٰ به رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٨٨-٦٨٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٤٨٧-٤٨٩).

(٩). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٧).

(١٠). في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٧٨).

(١١). زيادةٌ من "تدريب الراوي"، ساقطةٌ منَ "الأصل".

(١٢). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٢٣-١١٢٥).

(و) كـ(**شَكَلٍ**)[١] - بفتحتين - ابنِ حُمَيدٍ العَبْسيِّ،[٢] من رَهْط حذيفةَ، نزل الكوفة، روىٰ حديثَ[ه][٣] أصحابُ "السنن".[٤]

وكـ(**صُنَابِحَ**) - بضمِّ الصاد المهمَلة، آخِرُه حاءٌ مهمَلةٌ - (**ابنِ الأعْسَرِ**) البَجَليِّ الأَحْمَسيِّ،[٥] صحابيٌّ.[٦]

وكشَمْغُونَ بنِ يَزيدَ القُرَظيِّ،[٧] ويقال: أَزْديٌّ، وقرشيٌّ، وأَسْديٌّ، وأنصاريٌّ.[٨]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[١]: «(الأَسْد) لغةٌ في (الأَزْد)، والأنصار كلُّهم منَ الأَزْد، ولعلّه حالف بعض قريشٍ؛ فتجتمع الأقوال».

---

(١). لم يُعَلَّم حرفُ (و) في "الأصل" بالحمرة؛ فلا يكونَ منَ المتن. وليس كذٰلك، كما يدلّ عليه المتن الذي في الهامش.

(٢). صحابيٌّ جليلٌ، انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٧١٠).

(٣). زيادةٌ يقتضيها السياقُ. وانظرِ العبارة علىٰ صوابها في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٧٨)، مثلًا.

(٤). يعني سوىٰ ابنِ ماجهِ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ٥٥٩).

وانظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٧٨). وانظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٥٣٩)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٧).

(٥). هو الصُّنَابِحُ بنُ الأعسر، البَجَليُّ الأَحْمَسيُّ، الكوفيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٧٤٠)، و"أسد الغابة" (٢/ ٤١٧).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٧).

(٧). هو شَمْغُونُ - بمعجمتين في الأصحّ، وقيل بمهمَلتينِ، وقيل بإهمال العين فقط - ابنُ يزيدَ بنِ خُنَافةَ، أبو ريحانةَ، وهو مشهورٌ بكنيته، الإسرائيليُّ القُرَظيُّ، حليفُ الأنصار، ومولىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وفي نسبته أقوالٌ أخرىٰ كثيرةٌ، وهو أبو سُرِّيَّةِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: ريحانةَ القُرَظيّةِ رضي الله تعالىٰ عنها، صحابيٌّ جليلٌ، كان عابدًا زاهدًا، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٧١١-٧١٢)، و"أسد الغابة" (٢/ ٣٧٧-٣٧٨).

(٨). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٨٠).

وقد ذكره الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٥٣٧) منَ الأسماء المنفردة التي لا يوجد في رواة الحديث مسمًّىٰ بها غيرُ واحدٍ.

صحابيٌّ، نزل الشام،[٢] له خمسةُ أحاديثَ.[٣]

والكنىٰ: كـ(**أبي مُعَيْدٍ**) - مُصَغَّرًا، مخفَّفَ الياء - حفصِ بنِ غَيلانَ،[٤] روىٰ عن مكحولٍ، وغيرِه.[١]

---

(١). هٰكذا نقله السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٨٠).

وهو بمعناه في "الإصابة" (٥/ ١٤١)، لكنْ ليس فيه أنّ (الأسْد) لغةٌ في (الأزد)، لكنْ فيه ما يدلُّ لذٰلك، فقد نقل (٥/ ١٤٢) عنِ ابن سُمَيعٍ أنّه قال في كتاب "الصحابة الذين نزلوا الشام": «أبو ريحانةَ الأسْديُّ»، ثمّ قال: «بسكون السين المهملة، وهي بدلُ الزاي». وانظر في هٰذه اللغةِ: "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص٢٦٥).

ويبقىٰ في الجمع المذكور نظرانِ:

الأوّل: أنّه أهمل قول من نسبه إلىٰ قُرَيظةَ؛ فلم تجتمعِ الأقوال كلُّها.

والثاني: أنّ من نسبه إلىٰ الأزد يبعُد أن يكون عنده أنصاريًّا؛ فإنّ نسبة الأنصاريِّ إلىٰ الأزد غيرُ مألوفةٍ، وسبق عنِ النوويّ أنّ النسبة إلىٰ الأعمِّ دون الأخصِّ قليلةٌ؛ فالظاهر أنّه يراه أزديًّا غيرَ أنصاريٍّ، ولذٰلك فقد ذكر ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٣/ ١٩٣) الخلافَ في نسبته، ثمّ رجّح كونه أزديًّا، وكذٰلك صنع ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢/ ٣٧٧)، وغيرُهما.

ويمكنُ الجمعُ بطريقةٍ أخرىٰ؛ فقدِ اختار ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٧١١-٧١٢) أنّه قُرَظيٌّ، حالف الخزرج منَ الأنصار، ثمّ أعتقه النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فيكون قُرَظيًّا صليبةً، أنصاريًّا حِلفًا، قرشيًّا ولاءً.

وهٰذا أقربُ؛ لأنّ قريظةَ عامّةً كانوا حُلَفاءَ الخزرج، ثمّ قد رُوِي أنّه أبو ريحانةَ سُرِّيَّةِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقد ذكروا أنّه أعتقها وأباها؛ فهو جمعٌ مبنيٌّ علىٰ النقل، لا علىٰ تجويز العقل المجرَّدِ، وقد ذهب إليه بعض العلماء.

ويبقىٰ بعدُ قولُ من جعله أزديًّا أو أسديًّا بسكون السين أو بفتحها؛ فإنّه لا يلتئم مع ذٰلك. والله أعلمُ بالصواب.

(٢). قاله البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٦٤).

(٣). قاله ابن البَرقيّ، رواه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٣/ ١٩٨).

(٤). هو حفصُ بنُ غيلانَ، الهمْدانيُّ، أبو مُعَيْدٍ، الدمشقيُّ، فقيهٌ، عابدٌ، وثّقه غير واحدٍ منَ الأئمّة. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٧/ ٧٠-٧٣).

(**وأبي المُدِلَّة**)،[٢] بكسْرِ الدالِ المهمَلة، وتشديد اللام، سمّاه أبو نُعَيمٍ[٣] وابنُ حِبّانَ[٤] بـ(عُبَيد الله بن عبد الله).

قال ابنُ الصلاح[٥]: «روىٰ عنه الأعمشُ، وابنُ عُيَيْنَةَ، وجماعةٌ».

قال الحافظُ العراقيُّ[٦]: «وهو وهمٌ عجيبٌ، فلم يروِ عنه واحدٌ منهم أصلًا، بلِ انفرد عنه أبو مجاهدٍ / سعدٌ الطائيُّ،[٧] كما صرّح به ابنُ المدينيِّ،[٨] ولا أعلم في ذٰلك خلافًا بين أهل الحديث». [١٦٤/ب]

(**وأبي مُرَايَةَ**)[٩] بالياء المثنّاة التحتيّة، وضمّ الميم، مخفَّفةَ الراءِ، (**اسمه عبدُ اللَّه**) بنُ عمرٍو العجليُّ، تابعيٌّ، روىٰ عنه قتادةُ.[١٠]

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٨).

(٢). اختُلِف فيه، فقيل: هو عُبَيدُ الله بنُ عبد الله، وقيل: هو أخو سعيدِ بنِ يسارٍ؛ فيكونُ اسمُ أبيه: أبيه: (يسارٌ)، مولىٰ عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، الكوفيُّ، وقيل: المدنيُّ، أبو المُدِلَّة، تابعيٌّ، لا يكاد يُعرَف. انظر "سؤالاتِ الآجرّيّ" لأبي داودَ (ص٢١٦)، و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٤/ ٢٦٩-٢٧٠)، و"ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٤/ ٥٧١).

(٣). حكاه عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٢٨).

(٤). في "الثقات" (٥/ ٧٢)، وفي "الصحيح" (الإحسان: ٨/ ٢١٦).

(٥). في "علوم الحديث" (ص٣٢٨).

(٦). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٣٨).

(٧). هو سعدٌ، أبو مجاهدٍ، الطائيُّ، الكوفيُّ، ثقةٌ، مقلٌّ، حديثه في "صحيح البخاريّ". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٠/ ٣١٧-٣١٨)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٤٢٠).

(٨). انظر "ميزان الِاعتدال" (٤/ ٥٧١).

(٩). هو عبدُ الله بنُ عمرٍو، أبو مُرَايَةَ، أو أبو مُرَيَّةَ، العجليُّ، عدادُه في أهل البصرة، تابعيٌّ، قليلُ الحديث، يُعتبَر به. انظرِ "العلل ومعرفة الرجال" للإمامِ أحمدَ - روايةِ ابنِه عبد الله - (١/ ٤٦٨)، و"التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٥/ ١٥٤)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٥/ ٣١)، و"سؤالات البَرقانيّ" للدارقطنيّ (ص٧٦).

(١٠). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٨).

وكأبي العُشَرَاءِ الدارميِّ: أسامةَ بنِ مالكِ بن قِهْطِمَ، كما تقدّم.

وكأبي العُبَيدَيْنِ،[١] بالتثنية والتصغير، اسمه: (معاويةُ بن سَبْرَةَ)، من أصحاب ابنِ مسعودٍ، له حديثانِ أو ثلاثةٌ.[٢]

والألقاب: كـ(**سَفِينةَ**) مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم،[٣] لقبٌ فردٌ، اسمُه: (**مِهْرَانُ**) بكسر الميم، وقيل غيرُه.[٤] وسيأتي.

وسبب تلقيبه بـ(سفينةَ) أنّه حَمَل متاعًا كثيرًا لرُفقته في الغزو، فقال له النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أنت سفينةٌ».[٥] رضي الله تعالىٰ عنه.

---

(١). هو معاويةُ بنُ سَبْرَةَ بنِ حُصَيْن، أبو العُبَيْدين، العامريُّ السُّوَائيُّ، الكوفيُّ، الأعمىٰ، أحدُ أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وكان يقرّبه ويُدْنيه، ثقةٌ، قليلُ الحديث. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وتسعين. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٨/ ٣١٣) و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ١٧٣-١٧٤).

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٨).

(٣). اختُلِف في اسمه علىٰ واحدٍ وعشرين قولًا، أبو عبد الرحمٰن، مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقيل: أعتقته أمُّ سلمةَ واشترطت عليه خدمة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ما بقِي، كان يسكن بطنَ نخلةَ، صحابيٌّ جليلٌ. تُوُفِّي زمنَ الحجّاجِ، وكانت ولايته من سنةِ خمسٍ وسبعين إلىٰ سنة خمسٍ وتسعين، رضي الله تعالىٰ عن سفينةَ. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٨٤-٦٨٥)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٢٩-٥٩).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٩).

(٥). رواه أحمد في "المسند" (١٠/ ٥١٣٩ برقْم ٢٢٣٣٩)، وإسحاقُ بنُ راهُويَهْ في "مسنده" (٤/ ١٦٣-١٦٤ برقْم ١٩٤٤)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٧/ ٨٣ برقْم ٦٤٤١)، من طرقٍ عن سعيدِ بن جُمْهانَ، عن سفينةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

قال البُوصِيريُّ في "إتحاف الخيرة المهرة" (٧/ ٢٧٧): «رواته ثقاتٌ».

وسعيدُ بن جُمْهانَ صدوقٌ، له أفرادٌ، كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٧٤)، ويعني بذٰلك تفرُّدَه عن سفينةَ بأحاديثَ، كما قاله ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٥٣٢).

=

وقال الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٠٦): «أخبرنا محمّدُ بن عليٍّ الشيبانيُّ ... ثنا أحمدُ بن حازمٍ الغِفَاريُّ، ح وحدّثنا الشيخ أبو بكرِ بنُ إسحاقَ، أنبأ عليُّ بن عبد العزيز، قالا: ثنا أبو نعيمٍ، ثنا حَشْرَجُ بن نُبَاتةَ، قال: سألتُ سفينةَ رضي الله تعالىٰ عنه»، فذكر نحوَه.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

وكذٰلك جاء الإسناد في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (٥/ ٥٤٤)؛ فقد يُظَنُّ أنّه متابعٌ لسعيدِ بن جُمْهانَ، وليس كذٰلك.

فقد رواه الطبرانيُّ في "الكبير" (٧/ ٨٢ برقْم ٦٤٣٩) عن عليِّ بن عبد العزيز البغويِّ، عن أبي نعيمٍ، عن حَشْرَجٍ، عن سعيدِ بن جُمْهانَ، عن سفينةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

ورواه البيهقيُّ في "دلائل النبوّة" (٦/ ٤٧) من طريق أحمدَ بنِ حازمِ بن أبي غَرْزَةَ، هو الغِفاريُّ، عن أبي نعيمٍ، عن حَشْرَجٍ، عن سعيدٍ به.

ورواه أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥١٤٠-٥١٤١ برقْم ٢٢٣٤٧) من طريق أبي النضر، هو هاشمُ بن القاسم، والطبرانيُّ في "الكبير" (٧/ ٨٢ برقْم ٦٤٣٩) من طريق أبي الوليد الطيالسيِّ، وعاصمِ بن عليٍّ، والمخلِّص في "المخلِّصيّات" (٣/ ٤١٤ برقْم ٢٨٢١) من طريق يونُسَ بنِ محمّدٍ المؤدِّبِ، مختصَرًا، والبيهقيُّ في "دلائل النبوّة" (٦/ ٤٧) من طريق عُبَيد الله بن موسىٰ، الخمسةُ كلُّهم عن حَشْرَجٍ، عن سعيدٍ به.

والظاهر أنّ في إسناد الحاكم سقطًا، لعلّه من بعض رواة كتاب "المستدرك".

ويؤكِّد ذٰلك أنّ حَشْرَجًا متأخِّرٌ، لا يدرك الصحابة أصلًا، فضلًا عن أن يصحبهم ويسألهم.

وذكر ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٥٠٥)، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ١١٧)، والمِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٦/ ٥٠٦) أنّه يروي عن سعيدِ بن جُمْهانَ، ولم يذكروا له روايةً عن سفينةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وكذٰلك ذكره الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٣٣٩)، وجعله في الطبقة السابعةَ عشْرةَ، وهمُ الذين تُوُفُّوا في ستِّينات القرن الثاني، ويبعد في مثلِهم أن يلقَوْا صغارَ الصحابة، فضلًا عن كبارهم، الذين أدركوا النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم رجالًا، كسفينةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وذكره ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٠٩) في الطبقة الثامنة، وهي الوسطىٰ من أتباع التابعين.

والحاصل أنّ الصواب أنّ حَشْرجًا راوٍ عن سعيدٍ، وليس متابعًا له.

والإسناد بتفرُّد سعيدٍ به - حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ.

=

(**ثمّ**)، أيْ: وكـ(**مِنْدَلِ**) بنِ عليٍّ،[١] وهو (**بالكسر في الميم**)، لقبٌ، واسمه: (عمرٌو)، روىٰ عنِ الخطيبِ،[٢] وغيرِه.[٣]

وقد توبع علىٰ أصل القصّة، لكنْ باختلافٍ في تفصيلها، فقد روىٰ الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥١٣٩-٥١٤٠ برقْم ٢٢٣٤٢)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٣٢٩ برقْم ١٠٣٦)، وأبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (٣/ ١١٠٨)، من طرقٍ عن شريكِ بن عبد الله القاضي، عن عمرانَ النَّخْليِّ، عن مولًى لأمِّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: كنت مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في سفرٍ، فانتهينا إلىٰ وادٍ ونهرٍ، فجعلتُ أُعْبِر الناس أو أحملهم، فقال لي رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «ما كنتَ اليومَ إلّا سفينةً»، قيل لشريكٍ: «هو سفينةُ مولىٰ أمِّ سلمةَ»؟

قال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ١١١٥): «وهو سؤال تقريرٍ».

وبه يُعلَم خطأُ ما وقع في مطبوعة "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيِّ في هٰذا الموضع، حيث أُقحِمت كلمةُ (عن) بين (مولًى لأمّ سلمةَ) و(سفينةَ).

وهٰذا الإسنادُ جيّدٌ في المتابعات والشواهد.

ولذٰلك صحّح الحديثَ الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ١١١٤-١١١٦)، ونقل عنِ الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٧٩) أنّه قال: «هٰذا حديثٌ حسنٌ».

(١). هو مِنْدَلُ بنُ عليّ، أبو عبد الله، العَنَزيُّ، الكوفيُّ، وقيل: اسمُه: (عمرٌو)، و(مِنْدَلٌ) لقبٌ غلب عليه، فاضلٌ، ورِعٌ، ضعيفُ الحديث. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وستّين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ٤٩٣-٤٩٩).

(٢). كذا في "الأصل": (روىٰ عنِ الخطيب)، وهو كذٰلك في بعض نسخ "علوم الحديث" لابن الصلاح، انظره (ص٣٢٩)، وانظر طبعةَ ماهرٍ الفحْلِ (ص٤٣٤).

ولا شكّ أنّ كلمةَ (روىٰ) غلطٌ من بعض النسّاخ، ظنّ أنّ معنىٰ قولِ ابن الصلاح: (مِنْدَلُ بنُ عليٍّ، وهو بكسر الميم، عنِ الخطيب) - أنّ مندلًا روىٰ عنِ الخطيب؛ فيكون قولُه: (عنِ الخطيب) كالتعريف بمِنْدَلٍ، ثمّ سبقه القلمُ؛ فكتب ما فهم.

والصواب أنّ معناه: أنّ ضبطَ (مِنْدَلٍ) بكسر الميم - مرويٌّ عنِ الخطيب البغداديّ، وإلّا، فمِنْدَلٌ متقدِّمٌ، تُوُفِّي قبل زمنِ الخطيب بمدّةٍ طويلةٍ، كما سبق في ترجمته.

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٩).

(**وفتحُها**)، أيِ الميمِ، فيه (**جَلِيٌّ**)، وصحيحٌ، كما يقول مشايخُه به، ومِن ثَمَّ قال الحافظُ أبو الفضلِ بنُ ناصرٍ[١]: «إنّه الصواب»، نقله عنه العراقيُّ.[٢]

وكـ(مُشْكَدانةَ)، بضمّ الميمِ، وفتحِ الكاف،[٣] لقبُ عبد الله بن عمرَ الأمويِّ.[٤]

قال ابنُ الصلاح[٥]: «معناه بالفارسيّة: حَبّة المِسك، أو وعاؤه».

وكـ(سُحْنُونٍ)، بضمِّ السين وفتحها،[٦] لقبُ عبدِ السلام بن سعيدٍ التَّنُوخيِّ القَيْرَوَانيِّ المالكيِّ، صاحبِ "المدوَّنة".[٧] والله أعلم.

---

(١). هو محمّدُ بنُ ناصرِ بن محمّدِ بن عليِّ بن عمرَ، أبو الفضل، الفارسيُّ الأصلِ، السَّلَاميُّ، نسبةً إلىٰ دار السلامِ: بغدادَ، الحافظُ، اللغويُّ، الزاهدُ، نشأ شافعيًّا أشعريًا، ثمّ تحوّل حنبليًّا سلفيًّا. تُوُفِّي سنةَ خمسين وخمسِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ٢٦٥-٢٧١)، و"ذيلَ طبقات الحنابلة" لابن رجبٍ (٢/ ٥١- ٦١).

(٢). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٤٢). وقد نقله عنه من خطّ الحافظ أبي الحجّاج بن خليلٍ الدمشقيِّ.

(٣). كذا ضبطه ابن الصلاح، وضبطه المِزّيّ بضمّ الميم والكاف. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ١٥٦).

وذكره في الأفرادِ السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٨٦).

(٤). هو عبدُ الله بنُ عمرَ بنِ محمّدِ بن أبانَ بنِ صالحٍ، أبو عبد الرحمٰن، الأُمَويُّ، مولىٰ عثمانَ بنِ عفّانَ، لقبُه: (مُشْكَدانةُ)، ثقةٌ، احتجّ به مسلمٌ في "صحيحه". تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وثلاثين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ١٥٥-١٥٦).

(٥). في "علوم الحديث" (ص٣٤٣).

(٦). انظر "وَفَيَات الأعيان" للقاضي ابن خِلِّكَانَ (٣/ ١٨٢).

(٧). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٢٩).

وهو عبدُ السلام بنُ حَبيبِ بن حسّانَ بنِ هلالِ بن بكّارٍ، التّنوخيُّ، الحمصيُّ الأصلِ، القيروانيُّ، المالكيُّ، المعروفُ بـ(سُحْنُونٍ)، القاضي، الإمامُ، الفقيهُ الكبيرُ، مع الورع والزهد والتمسُّك بالسنّة، راوي "المدوّنة" المشهورةِ. تُوُفِّي سنةَ أربعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٦٣-٦٩).

(**الأسماء**[١] **والكُنىٰ**)، أيْ: هٰذا مبحثُهما.

وهو النوع السادس والستّون.

(**واعْنَ**)، أيُّها المحدّثُ، أيِ اهتمَّ، (**بالأسما**)ءِ (**والكُنىٰ**)، أيْ معرفةِ أسماءِ مَنِ اشتَهرَ بكُنيته، وكُنَىٰ مَنِ اشتَهرَ باسمه، (**ف**)ينبغي العنايةُ بذٰلك؛ لأنّه (**ربّما ∴ يُظَنُّ فردٌ عددًا**) عند ذكر الراوي مرّةً باسمه ومرّةً بكُنيته، (**توهُّمًا**) منَ السامع الذي لا معرفةَ له - أنّهما رجلان، وربّما ذُكِر بهما معًا، فيُتَوهَّم رجلين.[٢]

كالذي رواه الحاكم[٣] من رواية أبي يوسفَ،[٤] عن أبي حنيفةَ، عن موسىٰ بنِ أبي عائشةَ،[٥] عن عبد الله بن شدّادٍ،[٦] عن أبي الوليدِ، عن جابرٍ مرفوعًا: «مَن صلَّىٰ خلْفَ الإمام، فإنّ قراءتَه له قراءةٌ».

قال [الحاكم][٧]: «عبدُ الله بنُ شدّادٍ [هو أبو الوليد]،[١] بيّنه ابنُ المدينيّ،[٢] ومَن تهاون بمعرفة الأسامي أورثه مثلَ هٰذا الوهمِ».

---

(١). في "الأصل": (ألأسماء)، كذا بقطع همزةِ (أل) التعريف، وهو خطأٌ ظاهرٌ.

(٢). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٠٥).

(٣). في "معرفة علوم الحديث" (ص٥٣١ برقْم ٤٤٢).

(٤). هو يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ حَبيبِ بن حُبَيشِ ابن الصحابيِّ: سعدِ بنِ بُجَيرٍ، أبو يوسُفَ، البجليُّ، الأنصاريُّ حليفُهمُ، الكوفيُّ، القاضي، صاحبُ أبي حنيفةَ، الفقيهُ الكبيرُ، المجتهدُ. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٥٣٥-٥٣٨).

(٥). هو موسىٰ بنُ أبي عائشةَ، أبو الحسن، الهمْدانيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، أحدُ الثقات، روىٰ حديثَه الجماعةُ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٩/ ٩٠-٩٢).

(٦). هو عبدُ الله ابنُ الصحابيِّ: شدّادِ بن الهادِ، الليثيُّ، أبو الوليد، المدنيُّ، ثمّ الكوفيُّ، تابعيٌّ كبيرٌ، وُلِد في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، أحد الثقات، حديثه في "الكتب الستّة". قُتِل مع ابن الأشعث، سنةَ اثنتين وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ٤٨٨-٤٨٩).

(٧). في "معرفة علوم الحديث" (ص٥٣٢-٥٣٤).

=

[١٦٥/أ] ثمّ هٰذا النوعُ أقسامٌ / كما بيّنه بقوله: (**فتارةً**) مَن (**يكون الِاسمُ**) هو (**الكُنيةَ**)؛ فلا كُنيةَ له غيرُ الكُنية التي هي اسمُه.(٣)

كأبي بلالٍ الأشعريّ، الراوي عن شَرِيكٍ.(٤)

وكأبي حَصِينِ بنِ يحيىٰ بنِ سليمانَ الرازيِّ، الراوي عنه أبو حاتمٍ وغيرُه.

قال كلٌّ منهما: «ليس لي اسمٌ، اسمي وكُنيتي واحدٌ».(٥)

وكذا أبو بكرِ بنُ عيَّاشٍ المقرئُ المشهورُ بـ(شعبةَ)، قال: «ليس لي اسمٌ سوىٰ أبي بكرٍ».(٦)

(**وتارةً**) مَن (**زاد**) له (**علىٰ ذا**) الِاسمِ الذي هو كُنيتُه - (**كُنيةٌ**) أخرىٰ.

قال ابنُ الصلاح(٧): «فصار كأنّ [للكُنيةِ](٨) كنيةً، وذٰلك ظريفٌ عجيبٌ، كأبي بكرِ بنِ عبد الرحمٰن، أحدِ فقهاء المدينة السبعةِ، اسمُه (أبو بكرٍ)، وكُنيتُه (أبو عبد الرحمٰن)».

وكلمةُ (الحاكم) سقطت منَ "الأصل"، ثمّ أُلحِقت قبل قوله: (عبد الله بن شدّادٍ) في أثناء الإسناد الماضي، فكأنّ الناسخ انتقل نظره، والله أعلمُ.

(١). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٢). رواه عنه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٥٣٤ برقْم ٤٤٣).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٠).

(٤). هو ابنُ عبد الله النَّخَعيُّ، الكوفيُّ، القاضي.

(٥). رواه عنهما ابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٥٠، و٣٦٤).

(٦). رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٤٨، و٣٤٩)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٦/ ١٤٠-١٤١ برقْميْ ٩١٦٨، و٩١٦٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦/ ٥٤٥).

وقدِ اختُلِف في ذٰلك اختلافٌ كثيرٌ، انظر "تاريخ بغدادّ" للخطيب (١٦/ ٥٤٢-٥٤٦)، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٣/ ١٣٤-١٣٥).

(٧). في "علوم الحديث" (ص٣٣٠).

(٨). في "الأصل": (الكنية) من غير لام الجرّ، وهو خطأٌ، وهي ثابتةٌ في "علوم الحديث".

لٰكن تعقّبه الحافظُ العراقيُّ[١] بأنّ هٰذا قولٌ ضعيفٌ، رواه البخاريُّ[٢] عن سُمَيٍّ مولىٰ أبي بكرٍ،[٣] وفيه قولان آخَران:

أحدُهما: أنّ اسمَه (محمّدٌ)، وكُنيتَه (أبو بكرٍ)، وبه جزم البخاريّ.[٤]

والثاني: أنّ اسمَه هو كُنيتُه، وبه جزم ابنُ أبي حاتمٍ[٥] وابنُ حِبّانَ،[٦] وصحّحه الحافظ المِزّيُّ.[٧]

ومثَّل الخطيبُ أيضًا بأبي بكرِ بنِ محمّدِ بن حزمٍ الأنصاريِّ، يقال: اسمُه (أبو بكرٍ)، وكُنيتُه (أبو محمّدٍ).[٨]

وقيل: لا كنيةَ له غيرُ الكنية التي هي اسمُه.[١]

---

(١). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٤٤).

(٢). في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٦).

(٣). هو سُمَيٌّ، أبو عبد الله، القرشيُّ المخزوميُّ، مولىٰ أبي بكرِ بن عبد الرحمٰن، المدنيُّ، أحدُ الثقات الأثبات. قتلته الحَرُوريّةُ يومَ قُدَيدٍ، سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٦٧٠).

(٤). في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٥).

لٰكنْ جزم أيضًا بالقول المتقدِّم في "باب الكنىٰ" (٩/ ٩).

(٥). في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٣٦).

(٦). في "الثقات" (٥/ ٥٦٠). وذكره في "مشاهير علماء الأمصار" (ص٦٥) بـ(يُقال).

(٧). في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ١١٢).

(٨). نقل ذٰلك عن الخطيبِ - ابنُ الصلاحِ في "علوم الحديث" (ص٣٣٠).

وذكر الكَلَاباذيّ في "الهداية والإرشاد" (٢/ ٤٢٦-٤٢٧) أبا بكرِ بنَ محمّدٍ تحت ترجمةِ «ومنهم - يعني رواةَ "صحيح البخاريّ" - مَنِ اسمُه ككنيةِ غيرِه، وله كنيةٌ أخرىٰ»، وحكىٰ قولًا أنّ كنيتَه (أبو محمّدٍ).

وذكر هٰذا القولَ ابنُ منجُويَهْ في "رجال مسلمٍ" (١/ ١٠٥)، والباجيُّ في "التعديل والتجريح" (٣/ ١٢٥٥)، وابنُ عساكر في "تاريخ دمشقَ" (٦٦/ ٤١). وجزم به الذهبيّ في "المقتنىٰ" (١/ ١٢٧) وفي (٢/ ٤٤).

(و)تارةً (**مَن كُنِي**)، أيْ مَن عُرِف بكُنيته، (و)لٰكن (**لا نَرىٰ**)، أيْ لا نقف، (**في الناس ∴ اسمًا له**)، بأنْ عُرف بها، ولا يُوقَفُ علىٰ اسمه، ولا علىٰ حاله فيه: هل هو كُنيتُه، أو غيرُها.[٢]

(**نحْوُ أبي أُنَاسٍ**)[٣] بالنون، صحابيٌّ، كِنَانيٌّ، وقيل: دِيليٌّ.[٤]

وكأبي مُوَيْهِبةَ، مولاه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.[٥]

وأبي شَيْبةَ، الذي تُوُفِّي في حصار القُسْطَنْطِينيَّةِ.[٦]

وكأبي الأبيضِ، الراوي عن أنسٍ؛ فقد قال أبو زرعةَ[٧]: «لا نَعرِف اسمَه».

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٠).

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣١).

(٣). في المتن في الهامش: (نوّاس)، وهو خطأٌ.

(٤). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٦٠٥).

وقد ذكره في "كتاب الكنىٰ"، الذي قال في أوّله (٤/ ١٥٩١): «هٰذا كتابٌ ذكرتُ فيه مَنْ عُرِف مِنَ الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم بكنيته، واشتهر بها، ولم يُوقَف علىٰ اسمه، أو وُقِف علىٰ اسمه، ولٰكنْ غلبت عليه كنيتُه؛ فلم يُعرَف إلّا بكنيته، ممّنِ اختُلِف في اسمه، أو اتُّفِق عليه».

(٥). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٧٦٥)؛ فقد قال: «لا يُوقَف له علىٰ اسمٍ».

لٰكن قال أبو الفتح الأزديُّ في "أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم" (ص٤٢): «اسمه مخبرُ بن معاذٍ».

(٦). قال ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٣٥٦): «لم يُسَمَّ لنا، ولم نجدِ اسمَه». وقال أبو زرعة الرازيُّ: «له صحبةٌ، ولا يُعرَف اسمُه»، رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٩٠). وقال ابن السكن: «ولا يُعرَف اسمُه»، نقله ابن حجرٍ في "الإصابة" (١٢/ ٣٥٢).

والقُسطَنْطينيّة مدينةٌ معروفةٌ، في شمال غرب تُرْكيَا، كانت عاصمة الدولة العثمانيّة، وكانت تُسمّىٰ (الأَسْتانةَ)، وتُسمّىٰ اليومَ (إسطنبولَ)، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٤/ ٣٤٧).

(٧). رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٣٦). ولفظُه: «لا يُعرَف اسمُه».

لٰكن ترجم له ابن أبي حاتمٍ في موضعٍ آخرَ منَ "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٩٣) فسمّاه (عيسىٰ).

=

(**وتارةً**) مَن (**تعدَّدُ**) له (**الكُنىٰ**): اثنتانِ، فأكثرُ.[١]

كابن جريجٍ: أبي الوليد، وأبي خالدٍ.[٢]

ومنصورِ بن أبي المَعَالي، له ثلاثُ كُنًى: (أبو بكرٍ)، و(أبو الفتح)، و(أبو القاسم).[٣]

(**و**)تارةً (**قد ∴ لُقِّبَ**) الشخصُ (**بالكُنية**)، أيْ بصورة الكُنية، وهي في الحقيقة لقبٌ، (**معْ**) كنيةٍ (**أخرىٰ**) له حقيقةً، واسمٌ (**ورَدَ**).[٤]

كعليٍّ كرّم الله تعالىٰ وجهه، ورضي عنه، يُلقَّب بـ(أبي ترابٍ)، ويُكْنىٰ (أبا الحسن)، والتلقيب بـ(أبي ترابٍ) منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، إذ قال له: «قُمْ، أبا ترابٍ»، وكان نائمًا في المسجد، وعليه ترابٌ.[٥]

[١٦٥/ب] وكأبي الزِّنادِ، / عبدِ الله بنِ ذَكْوانَ، كنيتُه (أبو عبد الرحمٰن)، و(أبو الزِّناد) لقبٌ، قيل: إنّه يكرهه.[٦]

وتعقّبه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٦/ ٨)، قال: «لعلّ ابنَ أبي حاتمٍ وجد في بعض رواياته: أبو الأبيضِ عنسيٌّ، فتصحّفت عليه بـ(عيسىٰ)، والله أعلم».

ووهّمه كذٰلك الحافظُ ابنُ حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٥٤٤).

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٢).

(٢). نصّ عليه أحمدُ في "الأسامي والكنىٰ" (ص٤٩).

(٣). ذكر ذٰلك تلميذُه أبو عمرٍو بنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٣٣).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣١).

(٥). رواه البخاريّ في "صحيحه" (١/ ٩٦ برقْم ٤٤١)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ١٢٣)، من حديث سهلِ بن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٦). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٧/ ٥٠٨)، و"التاريخ الكبير" للبخاريّ (٥/ ٨٣)، و"تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٣/ ١١٠٥).

وقد تصحّف في مطبوعة "تاريخ البخاريّ" قولُ سفيانَ بن عيينة: «وكان يغضب من أبي الزناد» إلىٰ «وكان يحدّث عن أبي الزناد». وقد نقل النصَّ علىٰ صوابه الباجيُّ في "التعديل والتجريح" (٢/ ٨١٨)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٨/ ٥١)، والمِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٤/ ٤٧٦).

وكأبي الرِّجَالِ، محمّدِ بن عبد الرحمٰن الأنصاريِّ، كُنيتُه (أبو عبد الرحمٰن)، و(أبو الرِّجَال) لقبٌ؛ لأنّه كان له عشَرةُ أولادٍ، كلُّهم رجالٌ.[١]

وكأبي الآذَانِ، عمرَ بنِ إبراهيمَ، كُنيتُه (أبو بكرٍ)، و(أبو الآذَانِ) لقبٌ؛ لأنّه كبير الأُذُنين.[٢]

وكأبي الشيخِ الحافظِ الأصبهانيِّ، عبدِ الله بن محمّدٍ، كُنيتُه (أبو محمّدٍ)، و(أبو الشيخِ) لقبٌ.[٣]

(**و**)تارةً (**منهمو**)، أيْ مِن الرواة، (**مَن في كُناهُمُ اختُلِفَ**) بين العلماء، و(**لا**) اختلافَ في (**اسمٍ**) لهم.[٤]

كأسامةَ بنِ زيدٍ، حِبِّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وابنِ حِبّه، رضي الله تعالىٰ عنهما، كُنيتُه (أبو زيدٍ)، أو (أبو محمّدٍ)، أو (أبو عبد الله)، أو (أبو خارجةَ)، أقوالٌ.[٥]

وكأُبَيِّ بن كعبٍ، كُنيتُه (أبو المنذر)، أو (أبو الطُّفَيل)، قولان.[٦]

---

(١). انظرِ "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٧/ ٤٩٣-٤٩٤)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ٣١٧).

(٢). انظر "تاريخَ بغدادَ" (١٣/ ٥٦)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٢).

(٣). انظر "تكملة الإكمال" لابن نقطةَ (٢/ ١٩٩).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٣).

(٥). ذكر هٰذه الأقوالَ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٣٣).

وذكر الخلاف في كنيته أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٢٢٤)، وأبو زكريّا بنُ مَنْدَهْ في "معرفة أسامي أرداف النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم" (ص٤٦)، فأبدلا بـ(أبي عبد الله): (أبا يزيدَ).

وذكره ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٨/ ٤٦) - وتبعه المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢/ ٣٣٨)، وتبعه الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٢/ ٤٧٩) - فأبدلا بـ(أبي عبد الله) و(أبي خارجةَ): (أبا يزيدَ)، و(أبا حارثةَ).

فيتحصّل من ذٰلك أنّ الأقوال المحكيّةَ في كنيته ستّةٌ، والله أعلم.

(٦). انظرِ "الكنىٰ والأسماء" للإمام مسلمٍ (١/ ٤٥٩).

و[القاسمِ بنِ][(١)] محمّدِ بنِ الصِّدِّيقِ رضي الله تعالىٰ عنهما، كُنيتُه (أبو عبد الرحمٰن)، أو (أبو محمّدٍ)، قولان أيضًا.[(٢)]

وقد أَلَّف في هٰذا – عبدُ الله بنُ عَطَاءٍ الإبراهيميُّ الأزديُّ[(٣)] مؤلَّفًا.[(٤)]

(و)تارةً (**عكسُه**)، أيْ مَن في أسمائِهِمُ اختُلِفَ، لا في الكنىٰ.[(٥)]

كأبي بَصْرَةَ الغِفاريِّ، حُمَيْلٍ، بالحاء المهمَلةِ المضمومةِ، مصغَّرًا، وقيل: بجيمٍ مفتوحةٍ مكبَّرًا.[(٦)]

وأبي هريرةَ، اخْتُلِف في اسمه واسم أبيه علىٰ نحوِ ثلاثين أو أربعين قولًا، والأصحّ منها: (عبد الرحمٰن بنُ صَخْرٍ).[(٧)]

وعنه: «كان اسمي في الجاهليّة (عبدَ شمسِ بنَ صخرٍ)، فسُمِّيتُ في الإسلام (عبدَ الرحمٰن)»، رواه الحاكم.[(٨)]

---

(١). ساقطةٌ من "الأصل"، ولا يصحّ السياق بدونها. والأمثلة التي يذكرها الشارح في هٰذا القسم منقولةٌ من "علوم الحديث" لابن الصلاح.

(٢). انظرِ "الكنىٰ والأسماء" للإمام مسلمٍ (١/ ٥١٣) وفي (٢/ ٧٢٣).

(٣). لم أجد من نسبه إلىٰ الأزد، ولعلّها تصحّفت منَ (الهرويّ). والله أعلمُ.

وهو عبدُ الله بنُ عطاءِ بن عبد الله بن أبي منصورِ بن الحسن، أبو محمّدٍ، الإبراهيميُّ، الهرويُّ، محدِّثٌ، حافظٌ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وسبعين وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٠/ ٣٩٣-٣٩٤)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٤/ ٥٢٧).

(٤). ذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٣٣) ووصفه بالمختصر.

(٥). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٣).

(٦). انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٣/ ١٢٣)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٢/ ٥١٧)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيمٍ (١/ ٦٢٦).

(٧). انظر تحقيق ذٰلك في "الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٣٧-٣٨).

(٨). في "المستدرك" (٣/ ٥٠٦).

ومِنَ الأقوالِ: عُمَيرُ بن عامرٍ، عبدُ الرحمٰن بنُ غَنْمٍ، عبدُ الله بنُ [عائذٍ]،(١) عبدُ الله بنُ عامرٍ، عبدُ الله بنُ عمرٍو، سُكَيْنُ بن دُوْمَةَ،(٢) سُكَيْنُ بن هانئٍ، سُكَيْنُ بن مُلٍّ، سُكَيْنُ بن صخرٍ، عامرُ بن عبدِ شمسٍ، عامرُ بن عُمَيرٍ، [بُرَيرُ](٣) بنُ [عشْرقةَ]،(٤) عبدُ تميم،(٥) غَنْمٌ، عُبَيدُ بن غَنْمٍ، عمرُو بن غَنْمٍ، عمرُو بن عامرٍ، سعيدُ بنُ الحارثِ.

هٰذا ما ذكره المِزِّيُّ،(٦) وذكر بقيّتَها ابنُ عساكرَ.(٧)

قال ابنُ رافعٍ(١) لأبي هريرةَ: «لمَ كَنَّوْك (أبا هريرةَ)»؟

---

(١). في "الأصل": (عابدٌ)، وهو تصحيفٌ، والتصويب من "تاريخ دمشقَ" (٦٧/ ٣٠٨)، و"تهذيب الكمال"، و"تدريب الراوي" (٢/ ٨٩٤).

(٢). كذا في "الأصل"، وهو تصحيفٌ، وقد جاءت كذٰلك في بعض نسخ "تدريب الراوي"، انظره (٢/ ٨٩٤)، وكذا في بعض المطبوعاتِ، انظر تعليقَ محقِّقي "تهذيب الكمال"، والصواب: (وَذَمَةُ)، انظر "تاريخ دمشقَ" (٦٧/ ٣٠٥)، و"تهذيب الكمال"، و"تدريب الراوي".

(٣). في "الأصل": (يزيدُ)، وهو تصحيفٌ، وقد ذكره ابن حجرٍ في "الإصابة" (١٣/ ٣٨) احتمالًا، والتصويب من "تهذيب الكمال"، و"تدريب الراوي"، وقد تصحّفت في بعض نسخ "التدريب" علىٰ وجوهٍ مختلفةٍ، ليس منها (يزيدُ).

وقال ابن حجرٍ في ترجمة أبي ذرٍّ منَ "التقريب" (ص٥٦٢): «وقيل: (بُرَيرٌ)، بموحَّدةٍ، مصغَّرٌ، أو مكبَّرٌ، واختُلِف في أبيه، فقيل: ... (عشرقةُ)». والله أعلمُ.

(٤). في "الأصل": (عشرفة) بالفاء، وهو تصحيفٌ، والتصويب من "تهذيب الكمال"، و"تدريب الراوي".

(٥). كذا في "الأصل"، وهو منقولٌ من "تدريب الراوي" (٢/ ٨٩٤)، وهو تصحيفٌ، وصوابه: (عبد نَهْمٍ)، انظر "تاريخ دمشقَ" (٦٧/ ٢٩٩)، و"تهذيب الكمال"، و"الإصابة" (١٣/ ٣٧).

(٦). في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٦٦)، ثمّ قال بعد أن حكىٰ هٰذه الأقوال: «وقيل غيرُ ذٰلك». وقد ذكر أقوالًا أخرىٰ لم يذكرها الشارح، تبعًا للسيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٨٩٤)، بل قد أسقط الشارح منَ "التدريب" اسمًا، وهو (عبدُ شمسٍ).

(٧). في "تاريخ دمشقَ" (٦٧/ ٢٩٨-٣١٢).

قال: «كانت لي هِرَّةٌ صغيرةٌ، إذا كان الليلُ وضعتها في شجرةٍ، فإذا أصبحت أخذتها فلعِبتُ بها، فكَنَّوني (أبا هريرة)».

رواه ابنُ سعدٍ.(٢)

(و)تارةً مَنِ اختُلِفَ في (**ذَيْنِ**)، أيِ الكُنيةِ والِاسمِ معًا.(٣)

[١٦٦/أ] كسفينةَ مولاه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، / كُنيتُه (أبو عبد الرحمٰن)، أو (أبو البَخْتَرِيِّ)،(٤) واسمه عُمَيرٌ، أو صالحٌ،(٥) أو مِهرانُ، أو [نجرانُ]،(٦) أو رُومَانُ، أو قيسٌ، أو شَنْبَةُ، أو سَنْبَةُ، أو طَهمانُ، أو مروانُ، أو ذَكْوانُ، أو كيسانُ، أو سليمانُ، أو أيمنُ، أو

---

(١). هو عبدُ الله بنُ رافعٍ، أبو رافعٍ، المخزوميُّ، مولىٰ أمّ المؤمنين أمِّ سلمةَ، المدنيُّ، ثقةٌ، أخرج له مسلمٌ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٤/ ٤٨٥-٤٨٦).

(٢). في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٢٣٤).

ورواه كذٰلك التِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٦/ ١٥٦ برقْم ٣٨٤٠)، وقال: «حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٥).

(٤). انظرِ "الثقاتِ" لابن حبّانَ (٣/ ١٨٠)، و"فتحَ الباب" لابن مَنْدَهْ (ص١٦٤)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٨٤).

(٥). لم يذكرْه ابن حجرٍ، وقد نبّه علىٰ ذٰلك السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٩٦).

(٦). في "الأصل": (بحرانُ) بالباء الموحَّدةِ، والحاء المهملة، وهو تصحيفٌ، وجاء في "تدريب الراوي" (٢/ ٨٩٥): (بجرانُ) بالجيم، وهو تصحيفٌ كذٰلك، والتصويب منَ "تهذيب الكمال" (١١/ ٢٠٥)، و"الإصابة"، وغيرِهما.

أحمدُ، أو رَبَاحٌ، أو مفلِحٌ، أو رفعةُ،[١] أو مبعثٌ،[٢] أو عَبْسٌ، أو عيسىٰ. أقوالٌ حكاها الحافظ ابن حجرٍ.[٣]

(**أو**)، أيْ وتارةً، (**أُلِفَ. كلاهما**)، أيِ الكُنيةُ والِاسمُ، بأنْ عُرِف بهما، ولم يُختلَف في واحدٍ منهما.[٤]

كالخلفاء الأربعة: أبو بكرٍ عبدُ الله،[٥] وأبو حفصٍ عمرُ، وأبو عمرٍو عثمانُ،[٦] وأبو الحسن عليٌّ.[٧]

وكأصحاب المذاهب الأربعة: أبو حنيفةَ النعمانُ، وآباء عبد الله: مالكُ بن أنسٍ، ومحمّدُ بن إدريسَ، وأحمدُ بن حنبلٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم، وغيرِهم.

(**و**)تارةً (**مِنهمُو مَنِ اشتَهرَ ∴ بكنيةٍ**) مع العلم باسمه.[١]

---

(١). كذا في "الأصل"، تبعًا لبعض نسخ "التدريب"، انظرْه (٢/ ٨٩٦)، وهو تصحيفٌ، وصوابه: (مرقنة)، انظر "إكمال تهذيب الكمال" لمُغْلَطايَ (٥/ ٤٢٢)، و"الإصابة"، و"التدريب". والله أعلمُ.

(٢). كذا في "الأصل"، تبعًا لبعض نسخ "التدريب"، انظرْه (٢/ ٨٩٦)، وهو تصحيفٌ، وقدِ اختلفت الكتب في ضبطه، وأصلُ ذٰلك ما في "طبقات الأسماء المفردة" للبرديجيّ (ص٤٤) أنّه – علىٰ قولٍ – (مِثْعَبٌ)، وانظر "إكمال التهذيب" لمُغْلَطايَ (٥/ ٤٢٢).

(٣). في "الإصابة" (٤/ ٢٨٧-٣٨٨)، وقد نقله الشارح بنقصٍ وخلافٍ في الترتيب، تبعًا للسيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٨٩٥-٨٩٦).

ويُنتبه إلىٰ أنّ الحافظ ابنَ حجرٍ إنّما حكىٰ الخلافَ في اسمه، دونَ كنيته، كما عزاه إليه السيوطيّ، وهو مراد الشارح.

(٤). انظر "علوم الحديث" (ص٣٣٥).

(٥). اختُلِف في اسم أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فقيل في اسمه: (عتيقٌ)، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٥/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٦). اختلف العلماء في كنية عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه، فقيل: (أبو عمرٍو) كما قاله الشارح، وقيل: (أبو عبد الله)، انظرِ "الكنىٰ والأسماء" للإمام مسلمٍ (١/ ٤٦٥)، و"الكنىٰ والأسماء" للدَّوْلابيّ (١/ ٢٠)، وزاد المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (١٩/ ٤٤٦) قولًا ثالثًا: أنّه يُكنىٰ (أبا ليلىٰ).

(٧). انظرِ التمثيلَ بالخلفاء الأربعة في "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٩٦).

كأبي إدريسَ الخولانيِّ، عائذِ الله بن عبد الله.[٢]

وأبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ، عمرِو بن عبد الله.[٣]

وأبي الضُّحَىٰ، مسلمِ بن صُبَيحٍ.[٤]

ولابن عبدِ [البرّ][٥] تصنيفٌ مليحٌ فيمن بعدَ الصحابة منهم، قاله ابنُ الصلاح.[٦]

(**أو**)، أيْ وتارةً، مَنِ اشتَهرَ (**باسمه**) مع العلم بكنيته.[٧]

كعبد الرحمٰن بن عوفٍ،[٨] وطلحةَ بنِ عبيد الله،[٩] والحسنِ بن عليٍّ،[١٠] وعبدِ الله بن عمرٍو،[١١] في آخَرِين،[١٢] كلٌّ منهم كُنيتُه (أبو محمّدٍ).

وكالحسينِ بن عليٍّ،[١] وسلمانَ،[٢] وحُذَيفةَ بنِ اليَمَانِ،[٣] والزبيرِ بن العوّام،[٤] وغيرِهم،[٥] كلٌّ منهم كُنيته (أبو عبد الله).

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٥).

(٢). انظرِ "التاريخ" لابن معينٍ، روايةَ الدُّوريِّ (٤/ ٤٣٩)، و"التاريخَ الكبيرَ" للبخاريّ (٧/ ٨٣).

(٣). انظرِ "الأساميَ والكنىٰ" للإمامِ أحمدَ (ص٧٣).

(٤). انظرِ "التاريخَ" لابن معينٍ، روايةَ الدوريّ (٣/ ٣٥٦)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٤٥٥).

(٥). في "الأصل": (لابن عبد الله)، وهو خطأٌ.

(٦). في "علوم الحديث" (ص٣٣٥).

وقد أضاف ابن عبد البرّ إلىٰ هٰذا الكتابِ مَن عُرِف منَ الصحابة بكنيته واشتَهَر بها ولم يوقَف علىٰ اسمه، أو عُرِف اسمُه علىٰ اختلافٍ فيه، وقدِ اختصر ذٰلك ممّا كان ذكره مفصّلًا في "الِاستيعاب"، انظر مقدّمته لكتابه "الكنىٰ" (١/ ٨٣).

(٧). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٦).

(٨). انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٥/ ٢٣٩)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (٢/ ٧١٧).

(٩). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٤/ ٣٤٤)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (٢/ ٧١٧).

(١٠). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٢/ ٢٨٦)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (٢/ ٧١٧).

(١١). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٥/ ٥)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (٢/ ٧١٨).

(١٢). انظر مثلًا "الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (٢/ ٧١٧-٧٥١).

وكعبد الله بن مسعودٍ،[٦] ومعاذِ بن جبلٍ،[٧] وعبد الله بنِ عمرَ،[٨] ومعاويةَ،[٩] كلٌّ منهم كنيته (أبو عبد الرحمٰن)، علىٰ خلافٍ في بعضهم.[١٠]

فجملة ما في هٰذا النوع (**إحدىٰ عشَرَ**)[١١] قِسْمًا، ابتكره ابنُ الصلاح، إلّا أنّه أفرد الأخيرَ منها بترجَمةٍ مستقلّةٍ.

قال[١٢]: «وهٰذا مِن وجهٍ ضدُّ النوع الذي قبلَه، ومن شأنه أنّه يبوَّبُ علىٰ الأسماء، ثمّ تُبيَّنُ كُناها، بخلاف ذاك، ومن وجهٍ آخَرَ يصلُح لِأن يُجعل قِسْمًا من أقسامِ ذاك، مِن حيثُ كونُه قِسْمًا من أقسام أصحاب الكنىٰ.

وألّف فيه ابنُ حِبَّانَ كتابًا». انتهىٰ.

وعلىٰ الِاصطلاح الثاني - الحافظُ العراقيُّ،[١] كابنِ جماعةَ؛[٢] لأنّ المصنِّفين في الكنىٰ جمعوا النوعين معًا،[٣] وتبعهما المصنِّف.

---

(١). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٢/ ٣٨١)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٤٦٥).

(٢). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٤/ ١٣٥)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٤٦٦).

(٣). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٣/ ٩٥)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٤٦٦).

(٤). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٣/ ٤٠٩)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٤٦٥).

(٥). انظرِ مثلًا "الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٤٦٥-٥١٠).

(٦). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٥/ ٢)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٥١١).

(٧). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٧/ ٣٥٩)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٥١١).

(٨). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٥/ ٢)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٥١١).

(٩). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٧/ ٣٢٦)، و"الكنىٰ والأسماءَ" لمسلمٍ (١/ ٥١١).

(١٠). يريد معاذَ بن جبلٍ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فقد قال ابنُ مَنْدَهْ في "فتحَ الباب" (ص٤٥٧): «أبو عبد الله، ويُقال: أبو عبد الرحمٰن».

(١١). كذا في "الأصل"، والصواب: (أحدَ عشرَ).

(١٢). في "علوم الحديث" (ص٣٣٦).

وعبارته في آخره: «وقلّ من أفرده بالتصنيف، وبلغنا أنّ لأبي حاتمِ بنِ حبّانَ فيه كتابًا».

[١٦٦/ب] والكتب فيها كثيرةٌ، ككتاب الإمام مسلمٍ، والنَّسائيِّ، والحاكمِ أبي أحمدَ،(٤) / والدَّوْلابيِّ،(٥) وابنِ مَنْدَةَ،(٦) وغيرِهم.(٧)

وأجلُّها كتابُ الحاكمِ أبي أحمدَ؛ إذْ ذكر فيه مَن عُرف اسمُه، ومَن لم يُعرَفْ.(٨)

وفي الغالب تبويبُ ذٰلك علىٰ حروف المعجم في الكنىٰ.(٩)

وبالجملة، إنّه فنٌّ مطلوبٌ، لم يزلِ العلماءُ يُعنَون به، ويتحفّظونه، ويتطارحونه فيما بينهم، ويَعِيبون مَن جهله.(١)

---

(١). في ألفيّتِه "التبصرةِ والتذكرةِ" (ص١٧٢)، وانظر "شرحه" (٢/ ٢١٢).

(٢). في "المنهل الرويّ" (ص٣٩١).

(٣). انظر مثلًا: "الأسامي والكنىٰ" للإمامِ أحمدَ (ص٣١، و٥٨، و٦٠، و٦١، و٦٤) وغيرَها. و"الكنىٰ والأسماءَ" للإمامِ مسلمٍ (ص٣٣، و٣٤، و٣٥، و٣٦، و٣٧، و٤٠، و١١٣) وغيرَها. و"فتحَ الباب" لابن مَنْدَهْ (ص٢٢، و٢٤، و٢٧، و٥٥، و٥٨، و٩٤) وغيرَها.

(٤). هو محمّدُ بنُ محمّدِ بن أحمدَ بنِ إسحاقَ، أبو أحمدَ، النَّيْسابُوريُّ، الكرابيسيُّ، الحاكمُ الكبيرُ، الإمامُ، الحافظُ، صاحبُ المصنّفات، منها "الأسماء والكنىٰ". تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وسبعين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٣٧٠-٣٧٦).

(٥). هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ حمّادِ بن سعيدِ بن مسلمٍ، أبو بِشْرٍ، الأنصاريُّ، الرازيُّ الدَّوْلَابيُّ، صاحبُ "الكنىٰ والأسماء". تُوُفِّيَ سنةَ عشرٍ وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٣٠٩-٣١١).

(٦). (ابن مَنْدَهْ) عند الإطلاق هو أبو عبد الله محمّدُ بنُ إسحاقَ، وقد صنّف في الكنىٰ، وكذا صنّف فيها ابنُه أبو القاسم بنُ مَنْدَهِ، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٢٠٠).

(٧). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٨٨٨).

(٨). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٠٧).

وصنع هٰذا أبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ أيضًا في "فتح الباب"؛ فإنّه يذكر بعد أن يفرغ من بعض الكنىٰ - ترجمةً فيمن تكنَّىٰ بها ولم يُعرَفِ اسمُه. انظر مثلًا بعد "أبي القاسم" (ص٣٤)، ثمّ بعد "أبي الأسود" (ص٧٩)، ثم بعد "أبي بكر" (ص١٣٩)

(٩). انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٢٠١-٢٠٢).

والله أعلم.

---

(١). انظر "علوم الحديث" (ص٣٣٠). وأصله في "الِاستغنا في معرفة الكنىٰ" لابن عبد البرّ (ص٣٦٣).

(**أنواعٌ عشَرةٌ من الأسماء والكُنىٰ**)، أيْ: هٰذا مبحثُها.

وهي (**مزيدةٌ علىٰ**) ما في "مقدِّمة (**ابنِ الصلاح**"، **و**)علىٰ ما في ("**الألفيّة**")، أيْ "ألفيّةِ العراقيِّ".

وغالبُها مأخوذةٌ من كلام الحافظِ ابنِ حجرٍ في "النخبة" وغيرِها.[١]

فالأوّل مِنَ العشَرة ما أشار إليه بقوله: (**وألَّف**) الحافظُ (**الخطيبُ**) أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتٍ البغداديُّ جزءًا، (**في**) بيان بعض الرواة (**الذي وَفَىٰ**)، أيْ أتىٰ، (**كُنيتُه**)، وهي المصدَّرُ بـ(أبٍ) أو (أمٍّ)، (**معَ اسمِه**) العلَمِ (**مؤتلِفًا**)، أيْ متّفِقًا.[٢]

وذٰلك مثلُ أبي القاسمِ بنِ محمّدِ بنِ أحمدَ بنِ سليمانَ، ابنِ الطَّيْلَسَانِ، الأوسيِّ، الحافظِ المتقنِ، من محدّثي الأندَلُس، (**وهو**)، أي اسمُه، (**القاسمُ**)؛ فقدِ اتّفقَ اسمه وكُنيتُه.[٣]

هٰذا، وفي التكنّي بـ(أبي القاسم) كلامٌ مشهورٌ.[٤]

والصحيح عندنا - أيّتها الشافعيّةُ[٥] - حرمتُه مطلقًا.[٦]

---

(١). وسيأتي بيان ذٰلك مفرّقًا: عند ذكر كلِّ نوعٍ منها.

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٥٣).

(٣). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٥٣).

(٤). انظر "تحفة المودود" لابن القيّم (ص١٣٦-١٤٤).

(٥). نصّ عليه الشافعيّ، فيما روىٰ عنه البيهقيّ في"السنن الكبرىٰ" (٩/ ٣٠٩).

وهو المذهب عند المتأخّرين؛ فقد نصّ عليه ابنُ حجرٍ الهيتميّ في "تحفة المحتاج" (٩/ ٣٧٤)، والرمليُّ في "نهاية المحتاج" (٦/ ١٨٠).

(٦). **قوله: (مطلقًا)، إلخ.**

عبارة السُّبْكيّ: «اختلف العلماء في التَّكَنِّي بـ(أبي القاسم)، والمختار عندي امتناعُه: مطلقًا لمنِ اسمه (محمّدٌ)، ولغيره في زمانه صلّىٰ الله عليه وسلّم، وبعدَه؛ لإطلاق النهي.

وليس للتخصيص أو التقييد دليلٌ قويٌّ.

وقد تَكَنّىٰ جماعةٌ منَ العلماء به، كأنّهم رأَوا تقييد النهي، وذٰلك عُذرٌ لهم، منهمُ الرافعيُّ وأقرانه.

=

قال المحقِّقُ ابنُ حجرٍ[١]: «إنّ محلّ الخلاف إنّما هو وَضْعُها أوّلًا، وأمّا إذا وُضِعت لإنسانٍ واشتَهر بها، فلا يحرم ذٰلك؛ لأنّ النهي لا يشمله، وللحاجة، كما اغتفروا التلقيب بنحو (الأعمشِ) لذٰلك»، إلخ.

وقولُه: (**فذاكرٌ**) في سنده لِمَن ذُكِر (**بواحدٍ**) فقط، منَ الِاسم والكُنية، (**لا**) يُحكَم عليه بأنّه (**واهمٌ**) - فيه إشارة إلىٰ فائدة معرفة ذٰلك، وهي نفيُ الغلط عمّن ذكره بأحدهما.[٢]

وهٰذا النوعُ ذكره الحافظُ ابنُ حجرٍ في أوّل "نكته علىٰ ابنِ الصلاح"،[٣] ولم يذكرْه في "النخبة"، ولا في "شرحها".

وهو النوع السابع والستّون.

وعندي: [تَحَرُّجٌ] إذا ذكرتُهم أنْ أذكرَ هٰذه الكنيةَ، وإن كان ذكري ليس تكنيةً [حتّىٰ] يدخلَ في النهي؛ لأنّ التسمية وضع اللفظ للمعنىٰ، والتّسَمِّي: قَبول المسمَّىٰ ذٰلك، وهما الواردان في النهي، وأمّا الإطلاق، فأمرٌ ثالثٌ، لٰكنّه يظهر امتناعُه أيضًا؛ إمّا [لأنّه] في معنىٰ التَّسَمِّي؛ لأنّه يرضىٰ بذٰلك، وإمّا لأنّه يكون [كـ]ـالتقرير علىٰ التَّكَنّي.

اللهمّ، إلّا أنْ يكونَ ذٰلك الشخصُ لا يُعرَفُ إلّا به؛ فيكونَ عذرًا مانعًا مِنَ الإلحاق، مع [عدم] دخوله في النهي؛ فلْيُتَنَبَّهْ لذٰلك».

قال [ولدُه] التاجُ: «وما ذَكَر منَ البحث دقيقٌ، حقٌّ، وبه اعتَذَر عنِ النوويّ؛ حيث كنّىٰ الرافعيَّ بـ(أبي القاسم)، مع اختياره المنعَ». انتهىٰ.

كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٣٣٨-٣٣٩).

وانظر "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (١٠/ ١٧٢-١٧٣).

(١). يعني الهيتميَّ، في "تحفة المحتاج" (١/ ٣٥).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٥٣).

(٣). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٥٣).

ولم أجدْه في النسخة المطبوعة منَ "النكت"، والله أعلم.

ثمّ أشار إلىٰ الثاني منها بقوله: (**و**)أَلَّف الخطيبُ أيضًا جزءًا، (**في**) بيان بعض الرواة (**الذي كنيته قد**) وافقَ و(**أَلِفا ∴ اسمَ أبيه**).[1]

---

(١). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٤).

واسم كتاب الخطيب "من وافقت كنيتُه اسمَ أبيه، ممّا لا يُؤمَن وقوعُ الغلط فيه"، كما ذكر مُغْلَطايُ في "انتخابه" منه (ص٧٨).

وبالِاطّلاع علىٰ ما أورده فيه يتّضح أنّ موضوع الكتاب أعمُّ من هٰذا النوعِ الذي ذكره ابن حجرٍ في "النخبة"؛ فإنّ موضوعه في الِاسمينِ المتّفقينِ في اللفظ، واسمُ أبِ أحدِهما يوافق كنيةَ الآخَرِ، فيقول مثلًا: (إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ، وإبراهيمُ أبو إسماعيلَ)، ثمّ قد يكونانِ لمسمًّىٰ واحدٍ؛ فيقول: «وهما واحدٌ»، وقد يكونانِ لاثنينِ؛ فيقول: «الأوّل فلانٌ، والثاني فلانٌ»، وقد يكونانِ لأكثرَ من ذٰلك، بل قد يكون كلٌّ منَ الِاسمين لجماعةٍ منَ الرواة؛ فيقول مثلًا: «الأوّل كثيرٌ، والثاني خمسةٌ».

ولا يدخل شيءٌ منَ الكتاب في هٰذا النوعِ، إلّا الصورةُ الأولىٰ، وهي أن يكونَ الِاسم مع الكنية، والِاسمُ مع اسم الأبِ - كلاهما لشخصٍ واحدٍ. وهٰذه الصورةُ كثيرةٌ في الكتاب، لٰكنّها لا تبلغ نصفَه، والله أعلمُ.

ومنشأ الوهم الحكمُ علىٰ الكتاب من ظاهر عُنوانه، دون فحص محتواه؛ فإنّ الِاسمَ الموصولَ (من) في العُنوان - ظاهرٌ في المفرد.

لٰكنّ المرادَ به في الحقيقة الجمعُ، وأُفرد الضميرُ في (كنيته) و(أبيه) نظرًا إلىٰ لَفظِ (مَن) دون معناها، وأيضًا فكلمةُ (مَن) كنايةٌ عنِ الرواة المتّفِقين في الأسماء، لا عن مطلق الرواة؛ فالمعنىٰ حينئذٍ: الرواة المتّفِقون في الأسماء، الذين وافقت كُناهُم أسماءَ آبائهم.

ثمّ عند تقابل الجمعين، يجوز أن تَرجِع القسمةُ آحادًا؛ فيكونَ المعنىٰ: الرواة الذين وافقت كنيةُ كلٍّ منهمُ اسمَ أبيه، وأن تَرجِعَ جمعًا؛ فيكونَ المعنىٰ: الرواة الذين وافقت كُنىٰ بعضهم أسماءَ آباء بعضٍ. وقد قيل بكلا الوجهينِ في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ﴾ [النساء: ٢٩]، فقيل: لا يقتُلْ أحدُكم نفسَه، وقيل: لا يقتُلْ بعضُكم بعضًا. والله أعلمُ.

وهٰذا كلُّه - وإن لم يظهر باديَ الرأيِ - يتعيّن القولُ به بعد فحص مادّة الكتاب. بل يُفهَم ذٰلك أيضًا من كلام الخطيب الذي نقله السيوطيُّ. والله أعلم.

قال فيه: «وجُلْتُ في أسما بعضِ رواة الحديث، فوجدت جماعةً منهم واطأت كُناهم أسماءَ آبائهم، ولبعضهم [نُظَرَاءُ][1] بخلاف ذٰلك، فربّما جاء روايةٌ عن بعضهم باسمه وكنيته، مضاهيًا [لآخرَ في اسمه وكُنيته]،[2] وهما اثنانِ، فلا يُؤمَن من وقوع الخطإ فيها».[3]

[١٦٧/أ] وقد ذكره الحافظُ في "النخبة".[4] /

قال في "شرحها"[5]: «كأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ المدنيِّ، أحدِ أتباع التابعين.

وفائدة معرفته (**غلطٌ به انتفىٰ**) عمّن نَسبه إلىٰ أبيه، [فقال:][6] أنا ابنُ إسحاقَ، فنُسِبَ إلىٰ التصحيف، وأنّ الصواب: أنا أبو إسحاقَ». انتهىٰ.

وقد مثّله المصنِّف بقوله: (**نحوُ أبي مسلمِ بن مسلمٍ**) و(**هو الأغرُّ المدنيُّ**)، روىٰ عن أبي هريرةَ، وغيرِه.[7]

ونحوُ أبي خالدٍ أوسِ بنِ خالدٍ البصريِّ، روىٰ عن أبي هريرةَ، وغيرِه، أيضًا.[8]

وأبي إسماعيلَ [إدريسَ][1] بنِ إسماعيلَ الكوفيِّ، روىٰ عنِ الأعمش، وطلحةَ بنِ مصرِّف.[2]

---

(١). في "الأصل" (نظر)، وهو خطأٌ.

(٢). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل". وهي ثابتةٌ في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٤٤).

وفي النقل خللٌ، وصوابه: (مضاهيًا لآخرَ في اسمه [واسم أبيه])، لا يستقيم الكلام إلّا بذٰلك. والله أعلم.

(٣). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٤).

(٤). (ص٢٠٤).

(٥). (ص١٧٥).

(٦). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياقُ.

(٧). انظر "من وافقت كنيتُه اسمَ أبيه" للخطيب (المنتخب: ص٨٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٤).

(٨). انظر "من وافقت كنيتُه اسمَ أبيه" للخطيب (المنتخب: ص٨٠-٨١) و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٤).

وأبي الجَوَّابِ الأحوصِ بن جَوَّابٍ الضبّيِّ، روىٰ عن أسباطِ بن نصْرٍ،[٣] وغيرِه.[٤]

(**فاعلم**) ذٰلك ونظائرَه.

وهٰذا النوعُ هو الثامن والستّون.

---

(١). في "الأصل": (ورويس)، وهو غلطٌ.

(٢). انظر "من وافقت كنيتُه اسمَ أبيه" للخطيب (المنتخب: ص٧٩-٨٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٤).

وهو طلحةُ بنُ مصرِّفِ بن عمرِو بن كعبٍ، أبو محمّدٍ، الهمْدانيُّ اليامِيُّ، الكوفيُّ، الإمامُ، التابعيُّ، المقرئُ، تُوُفِّيَ سنةَ اثنتي عشْرةَ ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ١٩١-١٩٣).

(٣). هو أسباطُ بنُ نصرٍ، أبو يوسُفَ أو أبو نصرٍ، الهمْدانيُّ، الكوفيُّ، مختلَفٌ فيه، وقد أخرج له مسلمٌ في "صحيحه". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ٣٥٧-٣٥٩).

(٤). انظر "من وافقت كنيتُه اسمَ أبيه" للخطيب (المنتخب: ص٨١)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٥).

ثمّ أشار إلىٰ الثالث منها بقوله: (**وأَلَّف**) الحافظُ أبو الفتحِ (**الأزديُّ**)[١] كتابًا (**عكْسَ الثانيْ**)، وهو مَن [وافق][٢] اسمُه كُنيةَ أبيه.[٣]

وقد ذكره في "النخبة"[٤] أيضًا.

قال في "التدريب"[٥]: «ومِن أمثلته في الصحابة (**نحوُ**) أوسِ بن أبي أوسٍ، و(**سِنَانِ بن أبي سِنَانٍ**) الأسديِّ، ومَعْقِلِ بن أبي مَعْقِلٍ، وفي غيرِهم نحوُ الحسنِ بن أبي الحسن البصريِّ، وإسحاقَ بنِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ،[٦] وعامرِ بن أبي عامرٍ الأشعريِّ».

وهٰذا النوعُ هو التاسع والستّون.

---

(١). هو محمّدُ بن الحسين بن أحمدَ بنِ عبد الله بن بُرَيدةَ، أبو الفتح، الأزديُّ، المَوْصليُّ، حافظٌ، ضعيفٌ، واتّهمه بعض العلماء، وله تصانيفُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعينَ وثلٰثِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٣٤٧-٣٥٠)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ٩٠-٩١).

(٢). في "الأصل": (افق) من غير واوٍ، وهو خطأٌ.

(٣). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٤).

(٤). (ص٢٠٤).

(٥). (٢/ ١٠٤٥).

(٦). مثّل بإسحاقَ بنِ أبي إسحاقَ السبيعيّ - الحافظ ابنُ حجرٍ في "النزهة" (ص١٧٥).

ثمّ أشار إلىٰ الرابع منها بقوله: (**وأَلَّفُوا**)، أيْ جماعةٌ مِنَ الحفّاظ، كأبي الحسنِ بن حَيُّويَهْ،[١] وأبي القاسمِ بنِ عساكرَ، كتبًا فيـ(**مَن وردت كُنيتُه**) منَ الرواة (**و**)الحال أنّه قد (**وافقتْه**)، وقولُه (**كنيةً**): تمييزٌ، وفاعلُ (وافقَتْه) - قولُه: (**زوجتُه**)، يعني وافَقَت كنيتَه كنيةُ زوجته.[٢]

وهُم كثيرٌ.[٣]

(**مثلُ**) سيِّدنا (**أبي بكرٍ**) رضي الله تعالىٰ عنه، (**و**)زوجتِه (**أمِّ بكرٍ**) في الجاهليّة،[٤] لم يصحَّ إسلامُها، قاله المصنِّف.[٥]

و(**كذا أبو ذرٍّ**) الغِفاريُّ، (**و**)زوجتُه (**أمّ ذرٍّ**).[٦]

وأبو الدَّرْدَاء، وزوجتُه أمُّ الدَّرْدَاء الكبرىٰ خيرةُ بنتُ أبي حَدْرَدٍ، صحابيّةٌ، وأمُّ الدَّرْدَاء الصغرىٰ هُجَيمةُ، تابعيّةٌ.[١]

---

(١). في "الأصل": (حَيُّويَة) بالتاء.

وهو محمّدُ بن عبد الله بن زكريّا بنِ حَيُّوْيَهْ، أبو الحسن، النَّيْسابُوريُّ، ثمّ المِصريُّ، الفقيهُ، المحدِّثُ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثلاثين وثَلْثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ١٦٠-١٦١).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٦).

وقد نبّه علىٰ أنّ "كتابَ ابنِ حيُّويَهْ" مختصٌّ بالصحابة. وكذا يظهر من عُنوانه: "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه منَ الصحابة". لٰكنْ يُلاحَظ أنّه مختصٌّ بالصحابة الذين وافقت كُناهم كنىٰ أزواجهم، ولو كنَّ تابعيّاتٍ، هٰكذا نصّ عليه في مقدّمة كتابه (ص١٣).

(٣). لم أجد من سبق الشيخ إلىٰ استكثاره؛ فلعلّه نظر إلىٰ كثرة ذٰلك في الناس مطلقًا، لٰكنّ هٰذا النوعَ مختصٌّ بما وقع من ذٰلك في رواة الحديث، ولا أظنّه كثيرًا، وما ذكره ابن حيُّويَهْ منَ الصحابة واحدٌ وعشرون فقط، واستدرك عليه السيوطيُّ مثالان آخَرانِ. والله أعلمُ.

(٤). انظر "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه منَ الصحابة" لابن حيُّويَهْ (ص١٦-١٨).

(٥). في "التدريب" (٢/ ١٠٤٦).

وسبقه إلىٰ ذٰلك ابنُ حيُّويَهْ (ص١٧-١٨).

(٦). انظر "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه" لابن حيُّويَهْ (ص٢٠-٢٣).

وأبو سلمةَ عبدُ اللهِ بنُ [عبد الأسد]،(٢) وزوجتُه أمُّ سلمةَ هندُ بنتُ أبي أميّةَ، تزوّجها بعدَه النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.(٣)

وأبو سيفٍ القَيْنُ، ظِئْرُ إبراهيمَ،(٤) وزوجتُه أمُّ سيفٍ.(٥)

وأبو الفضلِ العبّاسُ بنُ عبدِ المطَّلِب، وزوجتُه أمُّ الفضلِ لُبَابةُ بنتُ الحارث.(٦)

وغيرُهم.(٧)

[١٦٧/ب] وهٰذا هو النوعُ / السبعون.

وقد ذكره في "النخبة".(٨)

---

(١). انظر "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه منَ الصحابة" لابن حيُّويَهْ (ص١٨-١٩).

ولم يذكر هجيمةَ التابعيّة، وهي علىٰ شرطه، كما سبق. واستدركها السيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ١٠٤٦).

(٢). في "الأصل": (الأسود)، وهو خطأٌ، والتصويب من "التدريب" (٢/ ١٠٤٧)، و"من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه" (ص٢٦)، وكذا من مصادر ترجمته.

(٣). انظر "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه منَ الصحابة" لابن حيُّويَهْ (ص٢٦-٢٧).

(٤). الظِّئر هي المرضعة، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٤٣٢). وإبراهيمُ هو ابن النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليهما وسلّم.

(٥). انظر "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه منَ الصحابة" لابن حيُّويَهْ (ص٢٠-٢١).

(٦). انظر "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه منَ الصحابة" لابن حيُّويَهْ (ص٢٩-٣٠).

(٧). انظر "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه منَ الصحابة" لابن حيُّويَهْ، وقدِ استوعب ما فيه السيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ١٠٤٦-١٠٤٧)، وزاد عليه مثالينِ.

(٨). (ص٢٠٤).

ثمّ أشار إلىٰ الخامس[١] منها بقوله: (**و**)أَلَّفُوا أيضًا، منهم أبو الفتحِ الأزديُّ، (**في الذي وافق في اسمه الأبَاْ**) أيِ اسمَ أبيه.[٢]

(**نحوِ**) الحجّاجِ بنِ الحجّاجِ الأسلميِّ، له صحبةٌ.[٣]

و(**عَدِيِّ بنِ عَدِيٍّ**)، الكِنْديِّ (**نسبًا**).[٤]

وهندِ بن هندِ بنِ أبي هالةَ.[٥]

وحُجْرِ بنِ حُجْرٍ الكَلَاعيِّ.[٦]

وهاشمِ بنِ هاشمِ بنِ عتبةَ.[٧]

وصالحِ بنِ صالحِ بن حيٍّ الهمْدانيِّ.[٨]

وسعيدِ بنِ سعيدِ بنِ العاصِ.[٩]

ويحيىٰ بنِ يحيىٰ التميميِّ،[١٠] والأندلسيِّ.

---

(١). لم أجد من أفرده منَ المصنّفين في علم المصطلح، وذكره السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ١٠٤٩) تحت "معرفة منِ اتّفق اسمُه واسمُ أبيه وجدِّه".

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٩).

(٣). انظر "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ (ص١٧).

(٤). انظر "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ (ص١٩).

(٥). انظر "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ (ص١٩).

(٦). انظر "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ (ص٣٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٤٩).

(٧). انظر "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ (ص٢٠).

(٨). انظر "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ (ص٢٣).

(٩). انظر "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ (ص٢٤).

(١٠). ذكر الأزديّ في "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ (ص٢٨) يحيىٰ بنَ يحيىٰ النَّيْسابُوريَّ، وهو التميميُّ الذي ذكره الشارح، لٰكنْ ذكر بدلَ الأندلسيِّ - الشاميَّ، والغسّانيَّ.

وما ذكره الشارح أولىٰ؛ لأنّ التميميَّ والأندلسيَّ في طبقةٍ واحدةٍ، ويشتركان في بعض الشيوخ، كمالكٍ وابن عيينةَ مثلًا؛ فكان التنبيه علىٰ التفريق بينهما آكدَ. والله أعلم.

وغيرِهم.[١]

قال في "النزهة"[٢]: «وقد يتّفق الِاسمُ واسمُ الأبِ، مع الِاسمِ واسم الأبِ، فصاعدًا، كأبي اليُمْنِ الكِنْديِّ، وهو زيدُ بن الحسن بن زيدِ بن الحسنِ». أيْ: فقدِ اتّفق اسمه مع اسم جدّه، واتّفق اسم أبيه مع اسم جدّه.

(**وإنْ يُزَدْ**) في الترجَمةِ الِاتّفاقُ (**مع جدِّه**)، بأنْ يُقالَ: منِ اتّفق اسمُه، واسمُ أبيه، وجدِّه، (**فحسِّنْ**)، أمرٌ منَ (التحسين)، وبذٰلك ترجم في "النخبة".[٣]

وقد مثَّله[٤] بقوله: (**كالحسنِ بنِ الحسنِ بنِ الحسنِ**) بنِ عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنهم.

وكمحمّدِ بن محمّدِ بن محمّدٍ الغَزَّاليِّ.

ومحمّدِ بنِ محمّدِ بنِ محمّدٍ الجَزَريِّ.

قال[٥]: «وقد يقع أكثرُ من ذٰلك، وهو من فروع "المسلسل"».

قال بعضُهم[٦]: «ويقرُب منه ما روىٰ السُّيوطيُّ،[٧] عنِ الحسنِ،[٨] [عنِ الحسن]،[١] عن أبي الحسنِ،[٢] عن جدِّ الحسنِ[٣]: «إنّ أحسنَ الحُسْنِ الخُلُقُ الحسَنُ».[٤] انتهىٰ.

---

(١). انظر غيرَهم في كتاب "من وافق اسمُه اسمَ أبيه" للأزديّ.

(٢). (ص١٧٧)، وفيها: «زيدُ بن الحسن بن زيدِ بن الحسن بن زيدِ بن الحسن»، وأسقط الشارح (زيدَ بن الحسن) الثالثةَ.

(٣). (ص٢٠٥). وقد ذكر ذٰلك في سياق كلامه، ولم يجعله في ترجمةٍ مستقلّةٍ. وقد ترجم بذٰلك السيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ١٠٤٩).

(٤). في "النزهة" (ص١٧٧).

(٥). يعني ابنَ حجرٍ في "النزهة" (ص١٧٧).

(٦). هو الملّا عليٌّ القاريْ، قاله في "شرح نخبة الفكر" (ص٧٥٤). وفي السند الذي نقله أوهامٌ، كما يظهر من مصادر التخريج.

(٧). لم أقف علىٰ رواية السيوطيّ لهٰذا الحديثِ، وليس هو في "جياد المسلسلات".

(٨). قال في "شرح النخبة": «أيِ البصريِّ».

(١). زيادةٌ ثابتةٌ في "شرح النخبة"، قال الملّا عليٌّ القاريْ: «أيِ ابنِ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما».

(٢). يريد عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٣). في "الأصل": (عن جدِّه الحسن)، والهاءُ مقحمةٌ خطأً، والتصويب من "شرح النخبة".

والحسن هنا هو ابنُ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما، وجدُّه هو رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

(٤). لم أجده بهٰذا الإسنادِ، ولا من مسند عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وذِكْرُه في هٰذا الحديثِ وهمٌ منَ الملّا عليٍّ القاريْ رحمه الله.

وقد رواه المستغفريّ في "المسلسلات"، كما ذكره السيوطيّ في "الجامع الكبير" (٢/ ٤٤٤ برقْم ٦١٢٨) - ومن طريقه القُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (٢/ ١٠٨ برقْم ٩٨٦)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٣/ ١١٦، و١١٧) - من طريق محمّدِ بن زكريّا الغَلَابيِّ، ثنا الحسن، عنِ الحسن، عنِ الحسن بن أبي الحسن، عنِ الحسن قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّ أحسن الحُسْن الخلقُ الحسَنُ».

قال المستغفريُّ: «أمّا الحسن الأوّلُ، فهو الحسن بن حسّانَ السَّمْتيُّ، والحسن الثاني: الحسن بن دينارٍ، والحسن الثالث: الحسن بن أبي الحسن البصريُّ، والحسن الرابع هو الحسن بن عليِّ بن أبي طالبٍ».

وقدِ اختُلِف علىٰ المستغفريِّ في تسميتهم، وهٰذا هو الصوابُ، كما قاله ابن عساكرَ.

ورواه أبو موسىٰ المدينيُّ في "نزهة الحفّاظ" (ص٦٦) من طريقٍ أخرىٰ عن أحمدَ بنِ موسىٰ أبي الحسن، ثنا الحسن بن محمّدٍ، ثنا الحسن بن المثنّىٰ العنبريُّ، ثنا الحسن بن ذكوانَ، ثنا الحسن بن دينارٍ به.

ورواه الكَتّانيُّ في "مسلسلاته" - ومن طريقه السخاويُّ في "الجواهر المكلَّلة" (ص١٨١) - بإسنادٍ لم أجدْ ترجمةً لواحدٍ من رجاله، عن أبي الحسن عليِّ بن قدامةَ، عنِ الحسن بن دينارٍ به.

قال السخاويُّ (ص١٨٢): «ومداره علىٰ الحسن بن دينارٍ، وهو ممّن رماه أحمدُ وابن معينٍ وغيرهما بالكذب، وتركه ابن مهديٍّ وابن المبارك ووكيعٌ».

انظر ذٰلك الكلامَ ونحوَه في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٤٠-٤٣).

وأيضًا فالأسانيد إليه ضعيفةٌ.

أمّا الطريق الأولىٰ، فالراوي عنه الحسنُ بن حسّانَ - لم أجد ترجمته؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

والراوي عنه محمّدُ بن زكريّا الغَلَابيُّ - اتّهمه الدارقطنيّ بالوضع، قال الذهبيُّ: «وهو ضعيفٌ»، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ١٣٩-١٤١).

=

وهٰذا هو النوع الحادي والسبعون.

وقال الذهبيّ في ترجمةِ المستغفريِّ من "تاريخ الإسلام" (٩/ ٥١٧): «وهو صدوقٌ، يروي الموضوعاتِ». أقول: وهٰذا الإسنادُ منها.

وأمّا الطريق الثانية، فراويها عنه الحسن بن ذكوانَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٠٠): «صدوقٌ يخطئ، ورُمِي بالقدر، وكان يدلّس».

وجعله منَ الطبقة السادسة. وهمُ الذين عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاء أحدٍ منَ الصحابة. وذكر المِزّيّ أنّ البخاريَّ روىٰ له عن أبي رجاءٍ العُطارديِّ، انظر "تهذيب الكمال" (٦/ ١٤٦)، ونقل في ترجمة أبي رجاءٍ (٢٢/ ٣٥٧-٣٥٨) أنّه تُوُفِّي سنةَ بضعٍ ومِائةٍ.

والراوي عنه الحسن بن المثنّىٰ ذكر الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٩٣٤) أنّه وُلد سنةَ مِائتين؛ فلا يُمكِن أن يكون لقي الحسن بن ذكوانَ، وتصريحه بالسماع منه - خطأٌ بلا شكٍّ.

وهٰذا الخطأ يُسقِط الثقةَ بتصريح الحسن بن ذكوانَ منَ الحسن بن دينارٍ، وهو مدلّسٌ؛ فلا نعلم اتّصال إسناده، وروايته هٰذه في حكم الرواية المعنعنة.

ثمّ أحمدُ بن موسىٰ قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٨/ ٢٨٥): «هو ضعيفٌ، اتّهمه بعضهم، وقال حمزةُ، يعني السَّهميَّ: له فهمٌ ودرايةٌ، أتىٰ بمناكيرَ عن شيوخٍ مجاهيلَ».

فهٰذا الإسناد واهٍ، يظهر أنّه مركَّبٌ، والحمل فيه علىٰ أحمدَ بنِ موسىٰ. والله أعلمُ.

وأمّا الطريق الثالثة، فالظاهر جهالة رواتها إلىٰ عليِّ بن قدامةَ، وعليٌّ إن كان هو الوكيلَ، المترجمَ في "الميزان" للذهبيّ (٣/ ١٥١)، ففيه ضعفٌ، ولا يظهر أنّه أدرك الحسن بنَ دينارٍ، وإلّا يَكُنْهُ، فلم أقف له علىٰ ترجمةٍ. والله أعلمُ.

فهٰذه الطرق كلُّها ضعيفةٌ إلىٰ الحسن بن دينارٍ.

قال السخاويُّ (ص١٨٢): «وقد رواه بعضهم فوَقَفَه».

وهٰذه الرواية الموقوفة أخرجها أبو موسىٰ المدينيُّ في "نزهة الحفّاظ" (ص٦٤) - ومن طريقه السخاويُّ في "الجواهر المكلَّلة" (ص١٨٢)، ثمّ أخرجه (ص١٨٣) من طريقٍ أخرىٰ كذٰلك - من رواية الحسن بن دينارٍ أيضًا.

قال السخاويُّ: «ولا يصحُّ منَ الوجهين». يعني المرفوعَ والموقوفَ.

والخلاصة أنّ الحديث لا يصحُّ إلىٰ الحسن بن دينارٍ، والحسن واهٍ، وإسناده مضطربٌ، وأمارات الصنعة في الإسناد ظاهرةٌ؛ فالحديث بمجموع عِلَلِه موضوعٌ، مرفوعًا وموقوفًا. والله أعلمُ.

ثم أشار إلىٰ السادس منها بقوله: (**أوْ**)، أيْ: وأَلَّفُوا[١] أيضًا - منهم أبو موسىٰ المدينيُّ[٢] - فيمنِ اتّفق اسمُه، واسمُ (**شيخِه، و**)اسمُ شيخِ (**شيخِه**)، فصاعدًا.

ذكره في "النخبة".[٣]

و(**قد بانَا**) تمثيلُه من قوله في "شرحها"[٤]: «كـ(**عمرانَ، عن عمرانَ، عن عمرانَا**)، بألِف الإطلاق، فالأوّلُ: يُعرف بـ(ـالقَصِير)، والثاني: أبو رَجاءٍ العُطَارِديُّ، والثالث: ابنُ حُصَينٍ الصحابيُّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وكسليمانَ، عن سليمانَ، عن سليمانَ. فالأوّل: ابنُ أحمدَ بنِ أيّوبَ الطَّبَرَانيُّ، والثاني: ابنُ أحمدَ الواسطيُّ، والثالث: ابنُ عبد الرحمٰن الدمشقيُّ».[٥]

قال[٦]: «وقد يقع ذٰلك[٧] للراوي وشيخه معًا، كأبي العلاء الهمْدانيِّ العطّارِ، يروي عن أبي عليٍّ الأصبهانيِّ الحدّادِ، كلٌّ منهما اسمه: (الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ الحسنِ بنِ أحمدَ)، فاتّفقا في ذٰلك، وافترقا في / الكُنية، والنِّسبة، والصناعة». [١٦٨/أ]

---

(١). كذا بصيغة الجمع؛ فيُفهِم أنّه قد ألّف في هٰذا النوعِ جماعةٌ، ولم أجد غيرَ أبي موسىٰ المدينيّ، وقد قال في مقدّمة كتابه "نزهة الحفّاظ" (ص٣٢): «لم أجد من سبقني إلىٰ تصنيفه وجمعه».

(٢). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٧٧)، ووصفه بأنّه جزءٌ حافلٌ.

وهو الذي ذكره السخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٤٣٨-٤٣٩)، بعد أنْ ذكر هٰذا النوعَ وغيرَه، قال: «وفي "نزهة الحفّاظ" لأبي موسىٰ المدينيّ ممّا أشرتُ إليه، وأشباهِه - الكثيرُ».

(٣). (ص٢٠٥).

(٤). (ص١٧٧).

(٥). انظر "نزهة النظر" (ص١٧٧).

(٦). في "النزهة" (ص١٧٧).

(٧). أيِ التّوافُقُ، يعني في الِاسم، أو فيه مع اسم الأبِ، أو فيهما مع اسم الجدِّ. انظر "شرح النزهة" للمُلّا عليٍّ القاريْ (ص٧٥٦). وقدِ اقتطع الشارح هٰذا الموضعَ من كلام ابن حجرٍ عن سياقه؛ فلم يجدِ الضمير مرجعَه، وضلّ الفهمُ عنِ المراد به.

وكقول الحاكمِ[(١)]: ثنا خلفٌ، ثنا خلفٌ، ثنا خلفٌ، ثنا خلفٌ، ثنا خلفٌ، عن أبيه، عن جدّه، عن قتادةَ، عن أنسٍ مرفوعًا: «إنّ في الجنّةِ لَغُرَفًا ليس لها معالِيقُ، ولا عِمَادٌ من[(٢)] تحتِها».

قيل: «يا رسول الله، وكيف يدخلها أهلُها»؟

قال: «يدخلونها أشباهَ الطَّير».

---

(١). يعني في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٧٠ برقْم ٥٧٠).

وهو وهمٌ منَ الشارح؛ فإنّ الحاكم ذكر إسناده إلىٰ خلفٍ الخامس، ولم يتمَّه، ولا ذكر متنَ الحديث. وقد روىٰ الحديث من طريقه أبو موسىٰ المدينيّ في "نزهة الحفّاظ" (ص٦٨)، ثمّ قال: «ولم يزدِ الحاكمُ علىٰ هٰذا، ولم يذكرِ الحديثَ».

وليس ما ذكر الشارح هو المتنَ المرويَّ بهٰذا الإسنادِ.

وقد ذكر أبو موسىٰ المدينيُّ والذهبيُّ تمامَ السند، ومتنَ الحديث، فرواه أبو موسىٰ في "نزهة الحفّاظ" (ص٦٧-٦٨)، والذهبيُّ في "تذكرة الحفّاظ" (٣/ ١٠٤٢) من طرقٍ عنِ الأميرِ خلفِ بن أحمدَ السِّجزيِّ، شيخِ الحاكم، به إلىٰ خلفِ بن موسىٰ، ثنا أبي: موسىٰ، عن قتادةَ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «كلُّ بني آدم حسودٌ، وبعض الناس أفضل في الحسد من بعضٍ، ولا يضرُّ حاسدًا حسدُه، ما لم يتكلّمْ بلسانٍ أو يعملْ بيدٍ».

قال الذهبيُّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ منكرٌ».

والحديث الذي ذكره الشارح سيأتي تخريجه، لٰكنّه وَهمٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ الحاكم الذي يروي ذٰلك الحديثَ عنِ الأميرِ خلفٍ - ليس صاحبَ "المستدرك" و"معرفةِ علوم الحديث"، بل هو آخرُ، اسمُه أبو أحمدَ محمّدُ بن الحسنِ البَحَّاثيُّ.

الثاني: أنّ خلفًا الخامسَ، وهو خلفُ بن موسىٰ بنِ خلفٍ العمّيُّ - يرويه عن أبيه، عن جدِّه، كذا في مصادر التخريج، واسم جدّه (خلفٌ)؛ فيكونُ سادسَ خلفٍ في الإسناد، ولم ينبّه الشارح علىٰ ذٰلك، ونصّ عليه التاج السُّبكيُّ في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٣/ ٢٧٩).

وقد يكون تركه لانقطاع التسلسل إليه برواية ابنه موسىٰ بنِ خلفٍ عنه. والله أعلمُ.

(٢). تكرّر في "الأصل قولُ: (عمادٌ مِن)؛ فاختلّ السياق. والذي في مصادر التخريج: «ليس لها معاليقُ من فوقها، ولا عمادٌ من تحتها».

قيل: «يا رسول الله، لمن هي»؟

قال: «لأهل الأسقام، والأوجاع، والبلوىٰ».[١]

فخلفٌ الأوّل: هو الأمير خلفُ بن محمّدٍ السِّجْزيُّ.[٢]

والثاني: أبو صالحٍ خلفُ بن محمّدٍ البخاريُّ.[١]

---

(١). هٰذا الحديثَ أخرجه التاج السُّبْكيُّ في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٣/ ٢٧٩-٢٨٠) من طريق أحمدَ بنِ هبة الله بنِ عساكرَ، عن زاهرِ بن طاهرٍ الشَّحّاميّ، عن أبي الفضل محمّدِ بن أحمدَ التميميِّ المروزيِّ، عن أبي نصرٍ الحسين بن عليٍّ بن محمّدٍ الحَفْصُوِيِّ، عنِ الحاكم أبي أحمدَ محمّدِ بن الحسن البَحّاثيِّ، عن خلفِ بن أحمدَ أميرِ سِجِسْتانَ به.

ورواه ابنُ نقطةَ في "تكملة الإكمال" (١/ ٣٦٣) عن زاهرِ بن أحمدَ، عن زاهرِ بن طاهرٍ الشَّحّاميِّ به، لٰكن لم يذكر قتادةَ، ولا يبعد أن يكون سقَطَ منَ النسّاخ، والله أعلمُ.

وأُرىٰ أنّ ذِكْرَ (جدّه) في هٰذا الإسنادِ خطأٌ من بعض رواته المتأخّرين، وأنّ الصواب: (عن خلفِ بن موسىٰ، عن أبيه، عن قتادةَ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه)، كما في إسناد الحديث الذي سبق، هٰذا هو المشهورُ في رواية خلفِ بن موسىٰ، انظرِ "الثقاتِ" لابن حبّانَ (٨/ ٢٢٧)، و"الكاملَ" لابن عديٍّ (٩/ ٥٤٢-٥٤٣)، و"مغانيَ الأخيار" للعينيّ (١/ ٢٨٣).

ولم أجد أحدًا ترجم لموسىٰ بنِ خلف ذكر أنّه يروي عن أبيه، انظر - مثلًا - "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٥/ ٤٧)، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٩/ ٥٥).

ولم أجد أحدًا ترجم لخلفٍ الجدِّ هٰذا، والله أعلمُ.

وأيًّا ما كان، فهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لأجل خلفٍ الخيّامِ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٣٧٢-٣٧٣).

والإسناد إليه مسلسلٌ بمن لا يظهر أنّهم موثَّقون، فأبو نصرٍ الحفْصُوِيُّ لم أجد له ترجمةً، وشيخه أبو أحمدَ البَحّاثيُّ لم أجد من وثّقه، وشيخه أميرُ سِجِسْتانَ لم أجد من ترجمه.

والله سبحانه أعلىٰ وأعلمُ.

(٢). لم أقف علىٰ ترجمةٍ له.

والثالث: خلفُ بن سليمانَ [النَّسَفيُّ].(٢)

والرابع: خلف بن محمّدٍ الواسطيُّ [كُرْدُوسُ].(٣)

والخامس: خلفُ بن موسىٰ بن خلفٍ.(٤)

وكالمسلسل بالأحمدِينَ، والمحمّدِينَ، اللَّذَينِ أشرتُ إليهما بقولي ملحِقًا له في المتن الذي في الهامشِ بقَلَمِ الحُمْرةِ:

(ومنه ما بالأحمدين سُلْسِلَا ∴ كذاك بالمحمّدين أُوصِلَا)

أمّا الأوّلُ فذَكَره الشَّنَوَانيُّ(٥) في "الدرر"(١) بسنده إلىٰ الإمام أبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعَيبٍ النَّسائيِّ،(٢) عن أحمدَ بنِ محمّدٍ، يعني الأزديَّ، ثمّ انقطع تسلسله منه إلىٰ أبي هريرةَ، ومتنه حديثُ «أُمِرت أن أقاتل الناس حتّىٰ يقولوا: لا إلٰهَ إلّا اللهُ»، الحديثَ.(٣)

---

(١). هو خلفُ بن محمّدِ بن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ نصرٍ، أبو صالحٍ، البخاريُّ، الخيّامُ، محدّثٌ، ضعيفُ الحفظ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وستّين وثلٰثِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٧٠)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٣٧٢-٣٧٣).

(٢). في "الأصل": (السلفيّ)، وهو تصحيفٌ، والتصويب من "معرفة علوم الحديث" للحاكم.

وهو خلفُ بن سليمانَ النَّسَفيُّ البخاريُّ. تُوُفِّي سنةَ ثلٰثِمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٩٤٢).

(٣). في "الأصل": (كردوش) بالشين المعجمة، وهو تصحيفٌ، والتصويب من "معرفة علوم الحديث" للحاكم.

وهو خلفُ بن محمّدِ بن عيسىٰ، أبو الحسين، الواسطيُّ، المعروفُ بـ(كُرْدُوسٍ)، محدّثٌ ثقةٌ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ١٩٩).

(٤). هو خلفُ بنُ موسىٰ بنِ خلفٍ، العَمّيُّ، البصريُّ. تُوُفِّي سنةَ عشرين أو إحدىٰ وعشرين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريّ (٣/ ١٩٥)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ٥٦٤).

وانظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦٧٠).

(٥). هو محمّدُ بنُ عليِّ بن منصورٍ، المِصريُّ الشَّنَوَانيُّ، كذا ينطِقُها أهل مصرَ اليومَ، حدّثني بذٰلك أخوايَ أحمدُ بنُ سعيدٍ وأحمدُ بنُ سلَامةَ القاهريّان، الشافعيُّ، شيخُ الجامع الأزهر، عالمٌ متفنِّنٌ، له تصانيفُ، منها "الدُّرَر السَّنِيّة فيما حَلَا منَ الأسانيد الشَّنَوَانيّة". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومِائتين =

وأمّا الثاني، فذكره[٤] بسنده إلىٰ الإمام البخاريِّ.

وذكره[٥] جماعةٌ مِنَ الحفّاظ، كالمصنِّف[٦]: عن محمّدِ بن إبراهيمَ الأديبِ المالكيِّ،[٧] عن محمّدِ بن أحمدَ المَهْدَويِّ،[٨] عن محمّدِ بن [رَزِينِ][١] بن مُشْرِفٍ،[٢] عن محمّدِ بن يوسفَ

وألفٍ. انظر "حِلية البَشَر" لعبد الرزّاق البيطار (٣/ ١٢٧٠-١٢٧١)، و"تاريخ عجائب الآثار" لعصريِّه الجَبَرْتيّ (٣/ ٥٨٨)، و"فِهرِس الفهارس" للكتّانيّ (٢/ ١٠٧٨).

(١). (ل: ٢٥/ب - ٢٦/أ).

(٢). وهو في "المجتبىٰ" (٦/ ٧ برقْم ٣٠٩٥).

(٣). رواه النَّسائيُّ عن أحمدَ بنِ محمّدِ بن المغيرة، وعمرِو بن عثمانَ بنِ سعيدٍ، عن عثمانَ بنِ سعيدِ بن كثيرٍ، عن شعيبٍ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

أحمدُ وعمرٌو صدوقانِ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٤، و٣٦١)، وسائر رواته ثقاتٌ؛ فالإسناد صحيحٌ إن شاء الله.

ورواه البخاريّ في "صحيحه" (٤/ ٤٨ برقْم ٢٩٤٦) عن أبي اليَمَان، عن شعيبٍ به.

ورواه مسلمٌ في "صحيحه" (١/ ٣٨) من طريق يونُسَ، عنِ الزهريِّ به.

(٤). في "الدرر" (ل: ٢٦/أ - ٢٦/ب)، وهو إسنادٌ إلىٰ "صحيح البخاريِّ"، يقف تسلسله عند الإمام البخاريِّ، ولم يروِ به حديثًا معيّنًا.

(٥). يعني مطلقَ الحديث المسلسل بالمحمَّدين، لا الحديث السابق الذي عزاه إلىٰ الشنوانيّ؛ فإنّه لم يذكر هٰذا الحديثَ.

(٦). في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٥١)، وفي "جياد المسلسلات" (ص٢٠٢-٢٠٥)، وفيهما التصريح بالسماع في جميع طبقات السند.

(٧). لم أجد له ترجمةً، ولم يذكره السيوطيُّ في "المَنْجَم في المعجم"، وقد أخلىٰ هٰذا المعجمَ من طبقةٍ متأخّرةٍ من شيوخه، قال (ص٤٥): «ولم أذكر مِنَ الطبقة الرابعة، وهي الصغرىٰ ... إلّا اليسيرَ؛ لعدم الحاجة إليهم؛ فلم أروِ عنهم شيئًا البتّةَ، لا في تخريجٍ ولا في غيره».

(٨). هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ عليِّ بن عبد العزيز بن محمّدٍ، شمسُ الدين، أبو عليٍّ، المَهْدَويُّ الأصلِ، المصريُّ، البزّازُ، المعروفُ بـ(ابن المطرِّز)، راوٍ متأخّرٌ. تُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وتسعين وسبعِمائةٍ. انظر "ذيلَ التقييد" لتلميذه بالإجازة التقيِّ الفاسيّ (١/ ٩٥-٩٧)، و"إنباءَ الغُمْر" لتلميذه ابن حجرٍ (١/ ٥٠٢).

[البِرْزاليِّ][٣] الحافظِ،[٤] عن محمّدِ بن أبي الحسين الصوفيِّ،[٥] [ثنا محمّدُ بن عبد الله بن محمودٍ الطائيُ، ثنا الحافظ أبو عبد الله محمّدُ بن عبدِ الواحدِ الدقّاقُ]،[٦] عن محمّدِ بن عليٍّ الكَرَّانيِّ،[٧] عنِ الحافظِ محمّدِ بن إسحاقَ بنِ يحيىٰ العَبْديِّ،[٨] عن محمّدِ بن سعدٍ الباوَرْديِّ،[٩] عن محمّدِ بن [عبدِ الله][١] الحضرميِّ،[٢] عن محمّدِ بن عبد الله بن المثنَّىٰ،[٣]

---

(١). في "الأصل": (رزيق) بقافٍ في آخره، وهو تصحيفٌ، والتصويب منَ "التدريب"، و"جياد المسلسلات".

(٢). كذا في "الأصل": (مُشْرِفٍ) بالفاء آخِرَه، وهو تصحيفٌ، تابع فيه الشارح "تدريبَ الراوي"، والصواب: (مُشْرِقٍ) بالقاف آخِرَه، انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٨/ ١٦٨).

وهو محمّدُ بن أبي بكرٍ: رَزِينِ بن عثمانَ بنِ مُشْرِقٍ، الأنصاريُّ، الدمشقيُّ، الخشّابُ، شيخٌ معمَّرٌ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وعشرين وسبعِمِائةٍ. انظر "معجم الشيوخ" لتلميذه الذهبيّ (٢/ ٣١٧)، و"ذيل التقييد" للفاسيّ (١/ ١٨٤)، و"الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٥/ ١٤٢-١٤٣).

(٣). في "الأصل": (البرزاني) بالنون، وهو تصحيفٌ.

(٤). هو محمّدُ بن يوسفَ بنِ محمّدِ بن أبي يداسَ، زَكيُّ الدين، أبو عبد الله، البِرْزاليُّ، الإشبيليُّ، ثمّ الدمشقيُّ، حافظٌ، واسعُ الرحلة، كثيرُ الرواية. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثلاثين وستِّمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٣/ ٥٥-٥٧).

(٥). لم أقف علىٰ ترجمته.

(٦). زيادةٌ ساقطة من "الأصل"، استدركتُها من "تدريب الراوي"، و"جياد المسلسلات".

ولم أقف لمحمّدٍ الطائيِّ علىٰ ترجمةٍ.

وشيخه هو محمّدُ بن عبد الواحد بن محمّدٍ، الدقّاقُ، أبو عبد الله، الأصبهانيُّ، الحافظُ، كان مُكثِرًا، أثريًّا، ديِّنًا. تُوُفِّي سنةَ ستَّ عشْرةَ وخمسِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٤٧٤-٤٧٥).

(٧). هو محمّدُ بن عليِّ بنِ أحمدَ بنِ محمّدِ بن يونسَ، أبو بكرٍ، الكَرّانيُّ الأصبهانيُّ، الشَّرَابيُّ، قليلُ الرواية. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسين وأربعِمِائةٍ. انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١١/ ٦٣ ٦٤).

(٨). هو أبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ.

(٩). هو محمّدُ بن سعدٍ، أبو منصورٍ، الباوَرْديُّ والأَبِيْوَرْديُّ والبِيْوَرْديُّ، الحافظُ، صاحبُ "معرفة الصحابة"، لم أجد له ترجمةً، لٰكنْ له ذكرٌ، انظر - مثلًا - "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣١/ ٣١٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٤٩)، و"إكمال تهذيب الكمال" لمُغْلَطايَ (٢/ ١٢).

=

عن محمّدِ بن بِشْرٍ،(٤) عن محمّدِ بن عمرٍو،(٥) عن محمّدِ بن سِيرِينَ، عن أبي كثيرٍ محمّدٍ مولىٰ ابنِ جحشٍ،(٦) عن محمّدِ بن جحشٍ رضي الله تعالىٰ عنه،(١) عن محمّدٍ رسول الله صلّىٰ الله

وقد جمعتُ جملةً من شيوخه، منهم سعيدُ بن عبد الله بن أبي رجاءٍ الأنباريُّ، تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وسبعين ومِائتين، انظر "تاريخ دمشقَ" (٢١/ ١٧٢-١٧٤)، وهو أقدمُ شيخٍ وجدتُه، ومنهم أحمدُ بنُ جعفرِ بن نصرٍ الجمّالُ، انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٣/ ٣٢٣)، وتُوُفِّي الجمّالُ سنةَ أربعَ عشْرةَ وثلٰثِمِائةٍ، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٣٧٨)، وهو آخرُ من علمتُ وفاته منهم.

وذكر السيوطيّ في "رفع الإصر" (ص٣٣١) أنّه من أقران أبي بكرِ بن الحدّاد الفقيهِ، وتُوُفِّي ابن الحدّاد سنةَ أربعٍ وأربعين وثلٰثِمِائةٍ، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٨٠٣).

وممّن روىٰ عنه أبو أحمدَ بنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ٣٢٨ برقْم ٨٠٦)، وأبو عبد الله محمّدُ بن إسحاقَ بنِ مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٦٧٣).

(١). في "الأصل": (عيدٌ)، والصوابُ (عبدُ الله) كما أثبتُّه منَ "التدريب"، و"جياد المسلسلات". وكلمة (عيدٍ) التي في "الأصل" مصحّفةٌ من كلمةِ (عبدٍ)، ولفظ الجلالةِ: (اللهُ) سقط خطأً.

(٢). هو محمّدُ بن عبد الله بن سليمانَ، أبو جعفرٍ، الحضرميُّ، الكوفيُّ، المعروفُ بـ(مُطَيَّنٍ)، الحافظُ الكبيرُ. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وتسعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٤١-٤٢).

(٣). هو محمّدُ بن عبد الله بن المثنّىٰ بن عبد الله بن أنسِ بن مالكٍ، أبو عبد الله، النجّاريُّ الخزرجيُّ الأنصاريُّ، البصريُّ، القاضي، ثقةٌ مشهورٌ، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ خمسَ عشْرةَ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٥٣٢-٥٣٨).

(٤). يَحتمِل أن يكون محمّدَ بن بشرِ بن الفرافصة بن المختار بن رديحٍ، أبا عبد الله، العَبْديَّ، الكوفيَّ، الحافظَ، حديثُه مرويٌّ في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٢٦٥-٢٦٧).

ويحَتمِل أن يكون محمّدَ بنَ بشرِ بن بشيرِ بن معبدٍ، الأسلميَّ، الكوفيَّ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٤/ ٥١٩-٥٢٠).

(٥). هو محمّدُ بن عمرِو بن عُبَيدِ بن حنظلةَ، أبو سهلٍ، الأنصاريُّ، الواقفيُّ، البصريُّ، راوٍ ضعيفُ الحديث. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٢٢١-٢٢٣)، و"التقريب" لابن حجرٍ (ص٤٣٤).

(٦). هو أبو كثيرٍ، مولىٰ آل جحشٍ، وقيل في ولائه غيرُ ذٰلك، الحجازيُّ، تابعيٌّ، وقيل إنّ له صحبةً، وقد روىٰ عنه جماعةٌ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٤/ ٢٢٢-٢٢٣).

تعالىٰ عليه وسلّم أنّه مرَّ في السوق علىٰ رجلٍ وفخذاه مكشوفتان، فقال له: «غطِّ فَخِذيك؛ فإنّ الفَخِذينِ عورةٌ».(٢)

---

(١). هو محمّدُ بن عبد الله بن جحشِ بن رِيَابِ بن يَعمَرَ، أبو عبد الله، الأسديُّ، حليفُ عبد شمسٍ، أو حربِ بن أميّةَ، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٧٣-١٣٧٤)، و"أسدَ الغابة" لابن الأثير (٤/ ٣٢٤-٣٢٥).

(٢). ورواه ابن حجرٍ في "الأربعينَ المتباينةِ بشرط السماعِ" (ص٥٢-٥٣) من طريق البِرزاليِّ، قال: «وقد رأيتُ هٰذا الحديثَ بخطّه».

وذكر السخاويُّ في "الجواهر المكلّلة" (ص١٤٧-١٤٩) أنّ الموجود بخطّ البِرْزاليّ - (أبو كبيرةَ) بالباء الموحَّدة ثانيَه، والهاءِ في آخره، بدلَ (أبي كثيرٍ) بالمثلّثة، قال السخاويُّ: «إنّه الأكثر».

ثمّ قال: «في السند ... من لا أعرفه، وكأنّه مركَّبٌ».

وقد ترجمتُ لرجال الإسناد سوىٰ ثلاثةٍ لم أجد تراجِمهم:

الأوّل: محمّدُ بن إبراهيمَ المالكيُّ، شيخُ السيوطيّ، لٰكنْ رواه ابن حجرٍ في "الأربعينَ المتباينةِ بشرط السماعِ" (ص٥٢-٥٣) من طريقٍ أخرىٰ إلىٰ البِرزاليّ، وهو ثابتٌ عنه، وقد رآه بخطّه كما سبق؛ فسقطتِ العهدة عن شيخ السيوطيّ هٰذا، ولم يضرَّ الجهلُ به.

والثاني والثالث: محمّدُ بن أبي الحسين الصوفيُّ ومحمّدُ بن عبد الله الطائيُّ، وهما اللذانِ لم يعرفْهما السخاويُّ؛ فالظاهر أنّهما مجهولانِ، والله أعلمُ.

وفي الإسناد أيضًا محمّدُ بن عليٍّ الكَرَّانيُّ، وليس بمعتمَدٍ.

وفيه أيضًا محمّدُ بن عمرٍو الواقفيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣٤): «ضعيفٌ».

وفي الإسناد انقطاعٌ أيضًا؛ فإنّ مطيَّنًا لم يلقَ محمّدَ بنَ عبد الله الأنصاريَّ؛ فإنّه رأىٰ أبا نعيمٍ الفضلَ بن دُكَينٍ طفلًا، ولم يسمع منه، ومات أبو نعيمٍ سنةَ ثمانَ عشرةَ ومِائتين، والأنصاريُّ مات سنةَ خمسَ عشرةَ.

ومع ذٰلك، فقد جاء تصريحه بالسماع منه عند جميع من خرّج هٰذا الحديثَ، ولا يصحُّ ذٰلك قطعًا، وهو دليلٌ آخرُ علىٰ قول السخاويِّ إنّه إسنادٌ مركّبٌ.

ويُعِلّ هٰذا الإسنادَ كذٰلك أنّ هٰذا الحديثَ مشهورٌ برواية العلاء بن عبد الرحمٰن الحُرَقيِّ، عن أبي كثيرٍ، وقد رواه عنه جماعةٌ كما سيأتي، والعلاءُ متكلَّمٌ فيه، ولو كان هٰذا الحديثُ، وهو من مهمّات أحاديث =

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[١]: «هٰذا حديثٌ عجيبُ التسلسُل، وليس في إسناده مَن يُنظرُ في حاله،[٢] سوىٰ محمّدِ بن عمرٍو، واسمُ / جدّه (سهلٌ)،[٣] ضعَّفه يحيىٰ القطّانُ،[٤] ووثّقه ابنُ حِبَّانَ.[١] [١٦٨/ب]

الأحكام عند محمّدِ بن سيرينَ عن أبي كثيرٍ، لاستغنىٰ الناس عن رواية العلاء، ولَاشتهرت رواية ابن سيرينَ، ولم تخفَ حتّىٰ لا يخرّجَها إلّا من جاء في آخر القرن السابع، والله تعالىٰ أعلمُ.

ويؤكّد براءة ابن سيرينَ من هٰذا الحديثِ أنّ الطبرانيَّ رواه في "الكبير" (١٩/ ٣٤٧ برقْم ٥٥٧) من طريق أبي بكرِ بن أبي شيبةَ، عن محمّدِ بن بشرٍ، هو العبديُّ، عن محمّدِ بن عمرٍو، قال: حدّثني أبو كثيرٍ، عن محمّدِ بن جحشٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

فإن كان محمّدُ بن بِشْرٍ في هٰذا الإسنادِ المسلسلِ هو العبديَّ، فالرواية عنه عن محمّدِ بن عمرٍو الواقفيِّ - خطأٌ، والصوابُ ما في رواية الطبرانيِّ القويّة الإسنادِ إليه: عن محمّدِ بن عمرِو بن علقمةَ.

ثمّ إنّ محمّدَ بن عمرِو بن علقمةَ قد صرّح بالسماع من أبي كثيرٍ؛ فيكون بعض رواة هٰذا الإسنادِ المسلسلِ منَ المتأخّرين قد خلّط في هٰذا الإسنادِ؛ فظنّ أنّ محمّدَ بنَ عمرٍو هو الواقفيُّ، ثمّ توهّم فزاد ذِكْرَ ابنِ سيرينَ؛ لأنّ الواقفيَّ يروي عنه.

ويُعِلُّ هٰذا الإسنادَ كذٰلك اضطرابُ رواته، فتارةً يجعلونه عن أبي كثيرٍ، وتارةً عن محمّدِ بن محمّدِ بن جحشٍ، كذٰلك رواه السخاويُّ في "الجواهر المكلّلة" (ص١٤٧-١٤٩).

والحاصل أنّ هٰذا الإسنادَ ضعيفٌ، وفيه أخطاءٌ ظاهرةٌ، فإن كان ذٰلك وهمًا وغلطًا، وإلّا، فهو مصنوعٌ، كما يُفهَم من كلام السخاويِّ المتقدِّم. والحمل في هٰذا علىٰ أحد المجهولَينِ: شيخ البِرزاليِّ، وشيخ شيخه؛ فإنّ الحديث ثابتٌ إلىٰ شيخ البِرزاليّ، ومَن فوقَ شيخِ شيخه - كلُّهم حفّاظٌ كبارٌ. والله أعلمُ.

لٰكنْ للحديث طريقٌ أخرىٰ عن أبي كثيرٍ عن محمّدِ بن جحشٍ، يأتي ذكرُها.

(١). في "الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع" (ص٥٣).

(٢). سبق ما فيه، والله أعلمُ.

(٣). كذا قال الحافظ رحمه الله، والصحيح أنّ كنيته: (أبو سهلٍ)، واسمَ جدِّه: (عُبيدٌ). انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (١/ ١٩٤)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٣٢).

(٤). انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٣٢)، ولفظه أنّه ضعّفه جدًّا.

=

وله متابعٌ، رواه أحمدُ[٢] وابنُ خُزَيمةَ،[٣] من طريق العلاءِ بنِ عبد الرحمٰن،[٤] عن أبي [كثيرٍ]،[٥] [أتمَّ][٦] منه، وعلّقه البخاريُّ».[٧] انتهىٰ.[١]

وهو يحيىٰ بنُ سعيدِ بن فَرُّوخٍ، أبو سعيدٍ، التميميُّ مولاهمُ، البصريُّ، القطّانُ، الإمامُ الكبيرُ، أحدُ أركان علم الحديث. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ١٧٥-١٨٨).

(١). ذكره في "الثقات" (٧/ ٤٣٩)، وقال: «يخطئ». وذكره كذٰلك في "المجروحين" (٢/ ٢٩٨)، وقال: «ممّن ينفرد بالمناكير عنِ المشاهير، يُعتبَر حديثُه من غير احتجاجٍ به».

(٢). في "المسند" (١٠/ ٥٢٩٧-٥٢٩٨ برقْميْ ٢٢٩٣٠، و٢٢٩٣١) من طريق حفصِ بن ميسرةَ، وإسماعيلَ بنِ جعفرِ بن أبي كثيرٍ المدنيِّ، كلاهما عنِ العلاء بن عبد الرحمن به.

(٣). يعني رواه عن عليِّ بن حجرٍ السعديّ في "حديثه عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ" (ص٣٥٦ برقْم ٢٩٩)؛ إذ هو راوي النسخةِ كلِّها عنه.

ورواه الحافظ ابنُ حجرٍ في "تغليق التعليق" (٢/ ٢١٢) من طريق ابن خزيمةَ، عن عليِّ بن حُجرٍ به. وقال في "هدي الساري" (ص٢٤): «روّيناه عاليًا في "فوائد عليِّ بن حُجرٍ" من رواية أبي بكرِ بن خزيمةَ عنه».

فقوله: (رواه ابن خزيمةَ) - ليس علىٰ ظاهره؛ فالحديث ليس في "صحيحه"؛ فليس في القدر المطبوع منه، وهو شاملٌ لكتاب الصلاة، مَظِنّةِ هٰذا الحديثِ. وذكر الحافظُ ابنُ حجرٍ الحديثَ في "إتحاف المهرة" (١٣/ ١٣٩ برقْم ١٦٥٠٧)، فعزاه للطحاويّ، والحاكمِ، وأحمدَ، ولم يذكرِ ابنَ خزيمةَ. وكذا لم يعزُه إليه في "الفتح" (١/ ٤٧٩)، ولا في "التغليق" (٢/ ٢١٣). والله أعلم.

(٤). هو العلاءُ بنُ عبد الرحمٰن بن يعقوبَ، أبو شِبْلٍ، مولىٰ الحُرَقةِ من جُهَينةَ، المدنيُّ، صاحبُ الصحيفة المشهورة التي يرويها عن أبيه، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقدِ احتجّ به مسلمٌ في "صحيحه". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٥٢٠-٥٢٤).

(٥). زيادةٌ ساقطة من "الأصل"، واستدركتُها منَ "الأربعينَ المتباينةِ بشرط السماع".

وهو أبو كثيرٍ، القرشيُّ الأسديُّ، مولىٰ آل جحشٍ، الحجازيُّ، تابعيٌّ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٤/ ٢٢٢-٢٢٣)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٢/ ٥٦٧).

(٦). في "الأصل": (ثم)، وهو تصحيفٌ، والتصويب منَ "الأربعينَ المتباينةِ بشرط السماع".

(٧). في "صحيحه" (١/ ٨٣)، بصيغة التمريض.

وهٰذا هو النوعُ الثاني والسبعون.

---

(١). وأخرجه - زيادةً علىٰ أحمدَ وعليِّ بن حُجْرٍ - الحاكمُ في "المستدرك" (٤/ ١٨٠) - وانظر "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١٣/ ١٣٩) - من طريق إسماعيلَ بنِ جعفرٍ. ويعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٠٦) عن محمّدِ بن جعفرِ بن أبي كثيرٍ. ومن طريقه أخرجه أيضًا الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٣٧). وأخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤/ ٤٠٤ برقْم ١٧٠٠)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٩/ ٢٤٦ برقْم ٥٥٢) من طريق عبد العزيز بن أبي حازمٍ. وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٦٥ برقْم ٦٣٢) من طريق عبد العزيز الدَّرَاوَرْديّ. كلُّهم عنِ العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبي كثيرٍ به.

ورواه زيدُ بن أبي أُنيسةَ عنِ العلاء، واختُلِف عليه، وشرَح ذٰلك الدارقطنيُّ في "العلل" (٨/ ١٦)، ثمّ قال: «والحديث حديثُ إسماعيلَ بنِ جعفرٍ ومن تابعه عنِ العلاء».

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل العلاء، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٧١): «صدوقٌ، ربّما وهِم».

وأبو كثيرٍ قال ابن حجرٍ (ص٥٨٨): «ثقةٌ».

وقال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٣/ ٢١٤): «مجهولٌ»، يريد أنّه لم يوثَّق، لٰكنّه تابعيٌّ، قد روىٰ عنه جماعةٌ، ولم يأتِ في حديثه بما يُنكَر؛ فالأصحُّ أنّه ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ، والله تعالىٰ أعلمُ.

والحديث قد علّقه البخاريُّ في "الصحيح"، كما سبق، وذٰلك يقوّيه، وإن كان بصيغة التمريض.

وذكر البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٢/ ٢٢٨) أنّه حديثٌ صحيحٌ يحتجُّ به.

وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ١١٠): «إسناده صالحٌ». وكذا قاله الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٤/ ٢٤٥).

وقال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٢/ ٥٢): «ورجال أحمدَ ثقاتٌ».

وفي الباب أحاديثُ أخرىٰ، عنِ ابن عبّاسٍ، وجَرْهَدٍ، وعليِّ بن أبي طالبٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم، والحديث بمجموع هٰذه الشواهدِ - صحيحٌ إن شاء الله تعالىٰ.

ثمّ أشار إلىٰ السابع منها بقوله: (**أو**) وافق (**اسمُ شيخٍ**) للراوي، (**لأبيه**) أيِ الراوي، (**يأتسي**) موافقًا له.

ذكره في "النخبة".[١]

مثاله: (**ربيعُ بن أنسٍ، عن أنسٍ**).

قال في "شرحها"[٢]: «هٰكذا يأتي في الروايات، فيُظَنُّ أنّه يروي عن أبيه، كما وقع في "الصحيح"[٣]: (عن عامرِ بن سعدٍ، عن سعدٍ)، وهو أبوه، وليس أنسٌ شيخُ الربيع - والدَه، بل أبوه بَكْريٌّ، وشيخُه أنصاريٌّ، وهو أنسُ بنُ مالكٍ المشهورُ، وليس الربيعُ المذكورُ من أولاده».

قال بعضهم[٤]: «ومنه ما يظنّه الجاهل بمعرفة الرجال أنّ مالكَ بنَ أنسٍ صاحبَ المذهب - هو ابنُ أنسِ بنِ مالكٍ، وليس كذٰلك». انتهىٰ.

وهٰذا هو النوعُ الثالث والسبعون.

---

(١). لم أجدْه فيما بين يديّ من طبَعات "النخبة". وقد ذكره الحافظ في شرحها "نزهةِ النظر" (ص١٧٦). وتبعه السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ١٠٤٨).

(٢). (ص١٧٦).

(٣). انظر "صحيحَ البخاريّ" مثلًا (١/ ١٤ برقْم ٢٧)، وفي "مسلمٍ" مثلًا (٢/ ٤).

(٤). هو الملّا عليٌّ القاريْ، انظر "شرحه علىٰ النخبة" (ص٧٥٠).

ثمّ أشار إلىٰ الثامن منها بقوله: (**أو شيخُه والراوِ عنه**)، أيْ: مَنِ اتّفق اسمُ شيخه والراوي عنه، (**الجارِيْ**) في الرواية.

ذكره في "النخبة".[١]

قال[٢]: «وهو نوعٌ لطيفٌ، لم يتعرّضْ له ابنُ الصلاح.

وفائدته أنّه (**يَرفعُ وَهْمَ القَلْبِ والتَّكرارِ**)»، أيْ: يُزيلُ اللبس عمّن يُظَنُّ أنّ فيه انقلابًا أو تَكرارًا.

وأمثلته كثيرةٌ.

(**مِثْلُ**) الإمامِ أبي عبد الله (**البخاريِّ**) كان (**راويًا عن مسلمٍ ∴ ومسلمٌ عنه**)، أيْ عنِ البخاريِّ (**روىٰ؛ فـ**)قد يُتوهَّم أنّ هٰذا مقلوبٌ، أو تَكرارٌ، وليس كذٰلك، بل (**قَسِّم**)، بأنّ شيخَه مسلمُ بنُ إبراهيمَ [الفراهيديُّ][٣] البصريُّ، والراويَ عنه مسلمُ بنُ الحجّاج القُشَيريُّ صاحب "الصحيح".[٤]

وكذا وقع لعبدِ بنِ حُمَيدٍ أيضًا، روىٰ عن مسلمِ بن إبراهيمَ، وروىٰ عنه مسلمُ بن الحجّاج في "صحيحه"[٥] حديثًا بهٰذه الترجَمة بعينها.[٦]

وكيحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، روىٰ عن هشامٍ، وروىٰ عنه هشامٌ، فشيخه: هشامُ بن عروةَ، والراوي عنه: هشامُ بن أبي عبد الله الدَّسْتَوائيُّ.[٧]

---

(١). (ص٢٠٥). وتبعه السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ١٠٥٢).

(٢). في "النزهة" (ص١٧٧).

(٣). في "الأصل": (الفراديسيّ)، وهو تصحيفٌ؛ فإنّ الفراديسيّ نسبةٌ إلىٰ باب الفراديس بدمشقَ، والرجل بصريٌّ.

(٤). انظر "نزهة النظر" (ص١٧٨).

(٥). انظر مثلًا (٥/ ٢٩).

(٦). انظر "نزهة النظر" (ص١٧٨).

(٧). انظر "نزهة النظر" (ص١٧٨).

وكابن جُرَيجٍ، روىٰ عن هشامٍ، وروىٰ عنه هشامٌ، فالأعلىٰ: ابنُ عروةَ، والأدنىٰ: ابنُ يوسفَ الصنعانيُّ.(١)

وغيرِ ذٰلك في الأسماء.(٢)

(**و**)قد وقع (**في "الصحيح"**)، أيْ "صحيحِ البخاريِّ"،(٣) أنّه (**قد روىٰ**)، وقال: حدّثني عبّادُ بن يعقوبَ الأسديُّ، / أخبرنا عبّادُ بن العوّامِ، عنِ (**الشَّيبانيِّ ∴ عنِ ا**)لوليدِ(٤) (**بنِ عَيْزَارٍ، عن**) أبي عمرٍو (**الشَّيبانيِّ**)، عنِ ابنِ مسعودٍ أنّ رجلًا سأل النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أيُّ الأعمال أفضلُ»؟ قال: «الصلاة لوقتها، وبرُّ الوالدين، ثمّ الجهادُ في سبيل الله». [١٦٩/أ]

فالشَّيبانيُّ الأوّلُ هو أبو إسحاقَ سليمانُ بن فَيْروزٍ الكوفيُّ، والثاني هو أبو عمرٍو سعدُ بن إياسٍ.(٥)

وهٰذا هو النوعُ الرابع والسبعون.

---

(١). انظر "نزهة النظر" (ص١٧٨).

(٢). انظر مثالًا آخرَ في "النزهة" (ص١٧٨).

(٣). (٩/ ١٥٦ برقْم ٧٥٣٤).

وهو في "مسلمٍ" أيضًا (١/ ٦٢).

وفي التمثيل به نظرٌ؛ فإنّ في "البخاريّ": «عنِ الشيبانيّ، عنِ الوليد بن العيزارِ، عن أبي عمرٍو الشيبانيّ»؛ وفي "مسلمٍ": «عنِ الشيبانيِّ، عنِ الوليد بن العيزار، عن سعدِ بن إياسٍ أبي عمرٍو الشيبانيِّ»؛ فلم يتّفقا في الِاسم المذكور - في السند؛ لتقييد الثاني بما يتميّز به؛ فلا يحصل التباسٌ أو وهمٌ.

(٤). كذا جعل الشيخ التَّرْمَسيُّ همزةَ (أل) في كلمة (الوليد) - بالحمرة، علامةً علىٰ كونها منَ "النظم"، يعني أنّها همزةُ (ابن) في قوله: (ابن عيزارٍ). وفيه نظرٌ؛ فإنّ الهمزةَ في (أل) مفتوحةٌ، وفي (ابنٍ) مكسورةٌ، والله أعلمُ.

(٥). انظر "فتحَ الباري" لابن حجرٍ (١٣/ ٥١٠).

ثمّ أشار إلىٰ التاسع منها بقوله: (**أوِ**) اتَّفَق (**اسمُه**)، أيِ الراوي، (**ونَسَبٌ**)، أيْ نَسَبُه، (**فادَّكِرْ**)، أيِ اعرفْه؛ فإنّ هٰذا النوعَ كما قاله في "التدريب"[(١)]: «لم يذكروه».

وذٰلك (**كحِمْيَرِيٍّ بنِ بَشِيرٍ الحِمْيَرِيِّ**)، روىٰ عن جُنْدُبٍ البَجَليِّ،[(٢)] وأبي الدَّرْدَاء، ومَعْقِلِ بنِ يسارٍ،[(٣)] وغيرِهم.[(٤)]

وهٰذا هو النوعُ الخامس والسبعون.

---

(١). (٢/ ١٠٥٤). وفيه: «لم يذكره»، بالإفراد، يعني الحافظَ ابنَ حجرٍ.

(٢). هو جُنْدُبُ بنُ عبد الله بن سفيانَ، أبو عبد الله، البَجَليُّ العَلَقيُّ، نزل الكوفة، ثمّ تحوّل إلىٰ البصرة، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٢٥٦-٢٥٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٣٦٠-٣٦١).

(٣). هو معقلُ بن يسارِ بن عبد الله بن مُعَبِّرِ بن حراقٍ، أبو عبد الله، وقيل في كنيته غيرُ ذٰلك، المزنيُّ، نزيلُ البصرة، صحابيٌّ جليلٌ، شهد بيعةَ الرضوان. تُوُفِّيَ في حدود الستّين، أو بعدَها، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٤٣٢-١٤٣٣، و٤/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٤). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٥٤).

ثمّ أشار إلىٰ العاشر - وهو آخِر الزوائد علىٰ "ابنِ الصلاح" و"ألفيّة العراقيِّ" - بقوله: (**ومَن بلفظ نسبٍ فيه سُمِيَ**)، يعني مَن كان مِنَ الرواة - اسمُه بصورة لفظِ النسب.

وهٰذا قريبٌ ممّا قبله، ولم يذكروه أيضًا، كما أفاده في "التدريب".[١]

(**مثالُه**)، أيْ مَنِ اسمُه بلفظ النسب، (**المكّيُّ**) بنُ إبراهيمَ البلخيُّ، أحدُ رجالِ "الصحيح"،[٢] ومن طريقه أكثرُ ثُلاثِيَّات البخاريِّ؛ فإنّه رواها عنه، عن يزيدَ بنِ أبي عُبَيدٍ، عن سلمةَ بنِ الأكوع.[٣]

ومكّيُّ بنُ [قُمَيْرٍ العَنْبَرِيُّ][٤] البصريُّ، قال العُقَيْليُّ[١]: «مجهولٌ بالنقل، وحديثه غير محفوظٍ»، ثمّ أورد له عن أنسٍ مرفوعًا: «لا يزال أحدكم راكبًا ما دام منتعِلًا».[٢]

---

(١). (٢/ ١٠٥٤). وليس فيه تصريحٌ بأنّهم لم يذكروه، لٰكنْ قد يُفهم من تصريحه بعدم ذكرِهِمُ الذي قبله. والله أعلم.

(٢). بلِ الجماعةِ كلِّهم، انظر "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٤٨٢).

(٣). هٰذه الدعوىٰ منَ الشارح مشكلةٌ؛ فإنّه أطلق ثلاثيّاتِ البخاريّ، ولم يقيّدها بما أخرجه في "الصحيح"، ولم أرَ من عدّ ثلاثيّاتِه خارجَه.

فإن قلنا إنّ العرف يقيّد الكلام بذٰلك، فإنّ عدد ثلاثيّات البخاريّ في "صحيحه" اثنانِ وعشرونَ حديثًا، كما قال القسطلّانيّ في "إرشاد الساري" (١/ ٢٨)، وذكر المِزّيّ في "تحفة الأشراف" (٣/ ٥٥٨-٥٦٤) أحدَ عشَرَ حديثًا للبخاريّ بالترجمة المذكورة؛ فيكونُ روىٰ نصف ثلاثيّاته من تلك الطريقِ، لا أكثرَها.

ثمّ تتبّعت المكرَّر من ذٰلك، فوجدته ستّةَ أحاديثَ، أربعةٌ منها من طريق مكّيٍّ بالترجمة المذكورة.

وعليه، فإنّ دعوىٰ الشارح لا تتمّ إلّا بتقييد كلامه بـ"الصحيح"، ثمّ بطرح المكرّر، من غير طرح ما تكرّر من أحاديث مكّيٍّ بهٰذه الترجمة، بل بطرح ما تكرّر معها، وهي ترجمة (أبي عاصمٍ النبيل، عن يزيدَ بنِ أبي عبيدٍ، عن سلمةَ بنِ الأكوع رضي الله تعالىٰ عنه). والله أعلم.

(٤). في "الأصل": (مكيُّ بنُ عُمَيرٍ الغُبَرِيُّ)، وهو تصحيفٌ، والصواب في اسم أبيه: (قُمَيرٌ) بالقاف، كما سيذكره الشارح نفسُه في مبحث "المؤتلف والمختلف"، والصواب في نسبته: (العَنْبريُّ) بالعين المهملة، بعدَها نونٌ، وبنو العَنْبَر من مُضَرَ، وبنو غُبَرَ من ربيعةَ، انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٩/ ٣٨٢، و١٠/ ١٤)؛ فلا يجتمعانِ.

=

وانظرِ الِاسم علىٰ صوابه في "الضعفاء" للعقيليّ (٦/ ١٣٥).

(١). في "الضعفاء" (٦/ ١٣٥).

(٢). رواه العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ١٣٥ برقْم ٦٠٧٢) من طريق مكّيِّ بن قُمَيرٍ، عن جعفرِ بن سليمانَ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

وهٰذا الحديثُ ضعيفٌ؛ لجهالة مكّيٍّ.

قال العقيليُّ: «هٰذا يُروىٰ من غير هٰذا الوجهِ، بإسنادٍ أصلحَ من هٰذا».

وروىٰ هٰذا الحديثَ أبو الشيخ في "أمثال الحديث" (ص٨٢ برقْم ٤٥) من طريق عبد الرحيم بن سليمانَ، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، عنِ الحسن البصريّ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «المنتعل راكبٌ».

واختُلِف علىٰ إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، فرُوي عنه علىٰ وجهٍ آخرَ، أخرجه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٥/ ٨٧ برقْم ٤٧٥٠) من طريق عليِّ بن هاشمٍ، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، عن داودَ بنِ شابُورَ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «استكثروا منَ الحذاء؛ فإنّ أحدكم لن يزال راكبًا ما دام ناعلًا».

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن داودَ بنِ شابورَ إلّا إسماعيلُ بنُ مسلمٍ، ولا عن إسماعيلَ إلّا عليُّ بنُ هاشمٍ».

وعبد الرحيم بنُ سليمانَ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩٥): «ثقةٌ، صاحب تصانيفَ».

وعليُّ بن هاشمٍ هو ابنُ البَرِيد، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤٥): «صدوقٌ».

وليس إسماعيلُ بن مسلمٍ بالحافظ الذي يُحمَل هٰذا الِاختلافُ منه علىٰ سَعَة الروايةِ؛ فإنّه ضعيف الحفظ، كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩)؛ فالِاختلاف عليه محمولٌ علىٰ الِاضطراب، وعدم الضبط.

وأيضًا، فقد خولِفَ في إسناد هٰذا الحديثِ، خالفه مُجّاعةُ بن الزبير، واختُلِف عليه أيضًا علىٰ وجهين آخرَينِ.

فأخرج العقيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ١٢٩ برقْم ٦٠٦٤)، وابن عديٍّ في "الكامل" (١٠/ ٢٤ برقْميْ ١٦٥٩٧، و١٦٥٩٨) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن مُجّاعةَ بنِ الزبير، عنِ الحسن البصريّ، عن عمرانَ بنِ حصينٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

=

(**ثمّ الحضرميُّ**)، والدُ العلاءِ.[١]

وكحَرَميِّ بنِ عُمَارةَ بنِ أبي حفصةَ البصريِّ، روىٰ عن قُرَّةَ بنِ خالدٍ،[٢] وشعبةَ، وهشامِ بنِ حسَّانَ، وعنه ابنُ المدينيِّ، وبُنْدارٌ، في آخَرِين، قال يحيىٰ بنُ مَعِينٍ[٣]: «صدوقٌ».

وهٰذا هو النوعُ السادس والسبعون. والله أعلم.

ورواه ابن عديٍّ في "الكامل" (١٠/ ٢٥ برقْم ١٦٥٩٩) من طريق النضر بن شُمَيلٍ، عن مُجّاعةَ بنِ الزبير، عنِ الحسن البصريِّ، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، مرفوعًا.

الراويان عن مُجّاعةَ: عبدُ الصمد والنضرُ - ثقتانِ؛ فالِاختلاف محمولٌ علىٰ اضطرابه؛ فإنّه ضعيف الحفظ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٤٦٣-٤٦٤).

وبعدُ، فهٰذا الحديث ضعيفٌ، لا يثبت عنِ الحسن البصريّ، فضلًا عمّن فوقَه منَ الصحابة؛ لضعف الراويين عنه: إسماعيلَ بنِ مسلمٍ ومُجّاعةَ بنِ الزبير، واضطرابُهما في إسناده يدلّ علىٰ عدم ضبطهما لهٰذا الحديثِ خاصّةً.

ولهٰذا فإنّه لا تصلح متابِعًا لرواية مكّيِّ بن قُمَيرٍ، ويبقىٰ تفرُّده بذٰلك الإسناد الصحيحِ (جعفرِ بن سليمانَ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه) - منكرًا؛ إذِ المشهورُ في هٰذا الحديثِ أنّه من رواية أبي الزبير، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

ولهٰذا نقل ابن قتيبةَ في "تأويل مختلِف الحديث" (ص١٦١) عن أصحاب الحديث أنّهم قالوا في هٰذا الحديثِ: «باطلٌ، وضعه أيّوبُ بن خوطٍ». ولم أجد روايةَ أيّوبَ هٰذه مسندةً.

والرواية المشهورةُ من طريق أبي الزبير، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه - أخرجها مسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ١٥٣).

وعليه، فالمتن صحيحٌ من حديث جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، لٰكنّه من حديث أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه - منكرٌ.

(١). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٥٤).

(٢). هو قُرَّةُ بنُ خالدٍ، أبو خالدٍ، أو أبو محمّدٍ، السَّدُوسيُّ، البصريُّ، أحدُ الأثبات، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٩٥-٩٧).

(٣). في "التاريخ" روايةِ عثمانَ الدارميِّ (ص٩٨).

(**الألقاب**)،[١] أيْ: هٰذا مبحثُها.

وهو النوع السابع والسبعون.

(**واعْنَ**) - أيُّها الطالبُ للحديث - (**بـ**)معرفةِ (**الأَلْقَاب**)، أيْ ألقابِ المحدّثين، ومَن يُذكَر معهم، وهي كثيرةٌ،[٢] تارةً تكون بلفظ الِاسم، وتارةً بلفظ الكُنية، وتقع نسبةً إلىٰ عاهةٍ أو حِرفةٍ؛[٣] (**لِمَا تقدَّمَا**) في "الأسماء والكُنىٰ"، فمَن لا يعرفها قد يظنّها أساميَ؛ فيجعلُ من ذُكِر باسمه في موضعٍ / وبلقبه في آخَرَ - شخصين،[٤] كما وقع لجماعةٍ[٥] فرّقوا [١٦٩/ب] بين عبد الله بن أبي صالحٍ أخي سُهَيلٍ، وبين عبَّادِ بن أبي صالحٍ؛ فجعلوهما اثنين، وإنّما (عبّادٌ) لقبٌ لعبد الله، لا أخٌ له،[٦] باتّفاق الأئمّة.[٧]

---

(١). في "الأصل": (ألألقاب)، بقطع همزةِ (أل)، وهو خطأٌ ظاهرٌ، وكُتبت علىٰ الصواب في "النظم"، في هامشِ "الأصل".

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٨).

(٣). انظر "نزهة النظر" (ص١٨٢).

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٣٨).

(٥). منهم عليُّ بن المدينيّ، وابن خراشٍ. انظر "موضحَ أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (١/ ٢٦٣-٢٦٤).

وذكر السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢١٢) منهمُ ابنَ عديٍّ، وفي "الكامل" (٧/ ٢٧٩) خلافُه.

(٦). انظر "موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (١/ ٢٦٤-٢٦٥)، وقد نقله عن جماعةٍ من الأئمّة.

(٧). حكىٰ هٰذا الِاتّفاقَ السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٠٢).

وعبارة الخطيب في "المُوضِح"، كما نقلها العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٣) من خطّه: «اتّفق علىٰ ذٰلك أحمدُ بن حنبلٍ، ويحيىٰ بنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ الرازيُّ، وأبو داودَ السِّجِسْتانيُّ، وموسىٰ بنُ هارونَ بنِ عبد الله البغداديُّ، ومحمّدُ بن إسحاقَ السرّاجُ».

فلعلّ السيوطيّ عبّر عنِ المذكورين بالأئمّة؛ فتكون الـ(أل) في كلامه للعهد الذِّكْريّ، لا لِلاستغراق؛ فلا تفيد العموم. ويؤكّد نفي الإجماعِ المطلق أنّ الخطيبَ قرّر في "مُوضِح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٣٤) أنّ الناس مختلفون في ذٰلك. والله أعلم.

(و)بمعرفة (**سبب الوضع**) للألقاب.[١]

قال الحاكمُ أبو عبد الله[٢]: «أوّل لقبٍ في الإسلام لَقَبُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، وهو (عَتيقٌ)، لُقِّب به لعَتَاقة وجهه، أيْ حُسْنِه، وقيل: لأنّه عَتِيق الله منَ النار».

ثمّ الألقاب: منها ما لا يُعرَف سببُ التلقيب به، وهو كثيرٌ، وما يُعرَف.[٣]

وجزم ابنُ الصلاح[٤] ومَن تبعه[٥] بأنّ ما كرهه [الملقَّبُ] به[٦] منها، لا يجوز التلقيبُ به،[١] وما لا يكرهه، يجوز التعريفُ.

---

(١). انظر "نخبة الفكر" (ص٢٠٥).

(٢). في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٠٠-٦٠١).

(٣). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٤).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٣٣٩).

(٥). منهمُ النوويّ في "الإرشاد" (ص٢١٦)، و"التقريب" (ص٤١٧)، والطِّيبيّ في "الخلاصة" (١٤٨)، وابن الملقّن في "المقنع" (٢/ ٥٨٣).

وذكر السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٩٠٢) أنّ العراقيّ أيضًا تبعه. ويعني بذٰلك قوله في ألفيّةِ "التبصرة التذكرة" (ص١٧٣):

«..... ∴ ..... ولـــنْ

يجــوزَ مــا يكرهــه الملقَّــبُ ∴ .....»

لٰكنّ العراقيَّ أحال في شرح هٰذا البيت (٢/ ٢١٤) إلىٰ كلامٍ له متقدّمٍ (٢/ ٣٢) قرّر فيه أنّ النهىٰ عنِ اللقب الذي يكرهه الملقَّب - جارٍ علىٰ طريق الأدب، لا اللزوم. وظاهر كلام السخاويّ أنّهما قولانِ للعراقيّ، انظر "فتح المغيث" (٣/ ٢٦٥). والله أعلم.

(٦). كلمةُ (به) في "الأصل"، دون كلمةِ (الملقَّب) قبلَها - غيرُ متّسقةٍ مع سياقها؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح لأنْ يتعلَّق به حرف الجرّ (الباء)، ولا ما يصلح لأنْ يعود الضمير المتّصلُ الهاءُ إليه؛ فكان حذفُها جائزًا، لا يُخِلُّ بالكلام. لٰكنّي رأيتُ أنّ العبارة منقولةٌ من"تدريب الراوي" (٢/ ٩٠٢)، وأنّ فيه كلمةَ (الملقَّب) التي يتعلّق بها حرفُ الجرِّ، ويعود عليها الضميرُ المتّصلُ، ويستقيم بها الكلامُ؛ فأضفتُها بين المعقوفين؛ إتمامًا لنقل الشارح، وإقامةً للسياق، والله أعلمُ.

لٰكنّ الراجحَ جوازُ ذٰلك مطلقًا؛ للضرورة، إذا لم يُقصَد عَيْبُه. وبه جزم الإمامُ النوويُّ في أكثرِ كتبِه،[٢] وغيرُه منَ المحقّقين.[٣]

قال المصنِّف[٤]: «ظهر لي حملُ الأوّل علىٰ أصل التلقيب، فيجوزَ بما لا يَكْره، دون ما يَكْره».

(و)قد (**أُلِّفْ فِّيهما**)، بالإدغام الكبير،[٥] أيِ الألقابِ، وسببِ وضعها.

وممّن ألّف في ذٰلك أبو بكرٍ الشِّيرازيُّ،[٦] وأبو الفضل الفَلَكِيُّ،[١] وأبو الوليدِ الدبّاغُ،[٢] في طائفةٍ، آخِرُهمُ الحافظُ ابنُ حجرٍ.[٣] قال المصنِّف[٤]: «وتأليفه أحسنُها، وأخصرُها، وأجمعُها».

---

(١). كذا في "الأصل"، والذي ذكره ابن الصلاح ومن تبِعه عدمُ جواز التعريف، لا التلقيبِ؛ فإنّه لا ينبغي خلافٌ أصلًا في تحريم تلقيب المسلم بما يكره؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١]، وإنّما الخلاف في التعريف باللقب الذي يَشتهِر به من يكرهه. والله أعلمُ.

(٢). انظر "روضة الطالبين" (٧/ ٣٣-٣٤)، و"شرح مسلم" (٤/ ٨٢)، و"الأذكار" (ص٥٤٢، و٥٤٤)، و"رياض الصالحين" (ص٤٢٧).

(٣). انظرِ "الِاقتراحَ" لابن دقيقِ العيدِ (ص٤١٦)، و"رسومَ التحديث" للجَعبَريّ (ص٤٩٨، و٥٠٠، و٥٠٠، و٥٠٦)، و"المنهلَ الرويَّ" لابن جماعةَ (ص٣٩٤-٣٩٥)، و"اختصارَ علوم الحديث" لابن كثيرٍ (ص٣٣١)، و"فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٢١٧)، و"شرح النخبة" للملّا عليٍّ القاريْ (٧٤٨).

(٤). في "التدريب" (٢/ ٩٠٢). وفيه نظرٌ؛ فإنّ ابن الصلاح نصّ عند ذِكْر التحريم علىٰ التعريف، لا التلقيب. والأقرب حملُ كلامه علىٰ التفصيل المذكور قبلُ.

(٥). الإدغام هو اللفظ بحرفين - حرفًا كالثاني، مشدّدًا. والكبيرُ منه: ما كان الأوّلُ منَ الحرفين فيه متحرِّكًا. انظرِ "النَّشْرَ في القراءات العشْر" لابن الجزريّ (١/ ٢٧٤).

(٦). هو أحمدُ بنُ عبد الرحمٰن بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن موسىٰ، أبو بكرٍ، الشيرازيُّ، حافظٌ، واسعُ الرحلة، صنّف كتاب "الألقاب". تُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٢٤٢-٢٤٤).

ثمّ مثّل الألقابَ بقوله: (**كـ(عارِمٍ)**، لقبِ أبي النُّعْمانِ محمّدِ بن الفضلِ السَّدُوسيِّ،[٥] قال ابنُ الصلاح[٦]: «وكان عبدًا صالحًا، بعيدًا منَ العَرَامة». أيْ: وهي الفسادُ.

(و) كـ(**قَيْصَرٍ**)، لقبِ أبي النضر هاشمِ بن القاسم المعروفِ،[٧] روىٰ عنه الإمامُ أحمدُ، وغيرُه.[٨]

وكـ(جَزَرَةٍ)، بفتح الجيم والزاي والراء، بوزنِ (حَسَنَةٍ)، لقبِ الحافظِ صالحِ بن محمّدٍ البغداديِّ.[٩]

---

(١). هو عليُّ بنُ الحسين بن أحمدَ بنِ الحسن، أبو الفضل، الهَمَذانيُّ، يُعرَف بـ(الفَلَكيِّ)، أبوه كان فَلَكيًّا، أحدُ كبار الحفّاظ، صنّف "المنتهىٰ في معرفة الرجال" في ألف جزءٍ. تُوُفِّي كهْلًا سنةَ سبعٍ وعشرين وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٥٠٢-٥٠٣).

(٢). هو يوسُفُ بنُ عبد العزيز بن يوسُفَ بنِ عمرَ بنِ فِيْرُّهْ، أبو الوليد، اللخميُّ، الأندَلُسيُّ الأُنْديُّ، نزيلُ مُرْسِيَةَ، المالكيُّ، يُعرَف بـ(ابن الدبّاغ)، من كبار حفّاظ الأندَلُس. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين وخمسِمِائةٍ. انظرِ "الصِّلة" لرفيقه ابنِ بَشْكُوَالَ (٢/ ٣٣١-٣٣٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ٢٢٠-٢٢٢).

(٣). انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٢١٣)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٠٢).

(٤). في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٠٢).

(٥). انظرِ "التاريخَ الكبير" لتلميذِه البخاريّ (١/ ٢٠٨).

(٦). في "علوم الحديث" (ص٣٣٩).

وانظر قولَ محمّدِ بن يحيىٰ الذُّهليِّ في "المنتقىٰ" لابن الجارود (ص٨٢).

(٧). في "الأصل": (هاشم بن عبدٍ القاسمِ)، وكلمةُ (عبدٍ) مقحمةٌ غلطًا.

(٨). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٨/ ٢٣٥)، و"تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٦/ ٩٧)، وفيه سبب تلقيبه بذٰلك.

(٩). انظرِ "الكامل" لابن عديٍّ (١/ ٣٢٦)، و"الإرشادَ في معرفة علماء الحديث" للخليليّ (٢/ ٦٠٩).

قال في "التدريب"[١]: «لُقِّب بها؛ لأنّه لـمّا قدِم عمرُو بن زُرَارَةَ[٢] بغدادَ، سمع عليه في جُملة الخَلْق، فقيل له: من أين سمِعتَ؟ قال: من حديث الجَزَرَة، يعني حديثَ عبدِ اللهِ بنِ [بُسْرٍ][٣] أنّه كان يَرقِي بجَزَرَةٍ،[٤] فصحّفها».[٥]

وكـ(بُنْدَارٍ)، لقبِ محمّدِ بن بشّارٍ البصريِّ،[٦] شيخِ الشيخين والجماعةِ،[٧] قال ابنُ الفَلَكيِّ: «لُقِّب بذٰلك؛ لأنّه بُنْدَارُ الحديث»،[٨] أيْ حافظُه.[٩]

قال ابنُ السَّمعانيّ[١٠]: «والبُنْدَارُ: من يكون مُكثِرًا من شيءٍ، يشتريه ثمّ يبيعُه».

---

(١). (٢/ ٩٠٨).

(٢). هو عمرُو بن زُرَارَةَ بنِ واقدٍ، أبو محمّدٍ، الكِلَابيُّ، النَّيْسابُوريُّ، المقرئُ، الحافظُ، روىٰ عنه الشيخان في "صحيحيهما". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٦/ ٣٣٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٤٠٦-٤٠٧).

(٣). في "الأصل": (بسرة)، وهو تصحيفٌ، والتصويب من "تاريخ بغدادَ"، و"تدريب الراوي".

(٤). لم أقف علىٰ هٰذا الحديثِ.

(٥). انظر "تذكرة الحفّاظ" للذهبيّ (٣/ ٦٤٢).

وروىٰ نحوَ هٰذه القصّةِ ابنُ عديٍّ في مقدّمة "الكامل" (١/ ٣٢٦ برقْم ٨٠٠)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٠/ ٤٤٠).

(٦). انظرِ "التاريخَ الكبيرَ" للبخاريّ (١/ ٤٩)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ٢١٤).

(٧). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٤/ ٥١٣).

(٨). حكاه عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤١).

(٩). قاله السيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ٩٠٦)، وقال نحوَه الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ١٤٤).

(١٠). في "الأنساب" (٢/ ٢٣٥-٢٣٦)، بتصرّفٍ.

ونقل الأزهريّ في "تهذيب اللغة" (١٤/ ٢٤٥) عنِ الليث قال: «(البَنَادِرةُ) دخيلٌ، وهم التُّجَّار الذين يلزمون المدائن، واحدُهم (بُنْدارٌ)». وزاد الفِيرُوزَباديّ في "القاموس المحيط" (ص٣٥٤): «أوِ الذين يَخْزِنون البضائع للغَلَاء».

وذكر الحافظُ[١] جماعةً ممّن لُقِّب بـ(بُنْدارٍ)، كأبي بكرٍ محمّدِ بن إسماعيلَ [البَصَلَانيِّ]،[٢] / وأبي الحسين حامدِ بن حمَّادٍ، والحسينِ بن يوسفَ، ولٰكنّ أشهرَهُمُ ابنُ بشّارٍ السابقُ. [١٧٠/أ]

(و) كـ(**غُنْدَرٍ**)، وهو لقبٌ (**لستّةٍ**)، كلٌّ منهم (**محمّدُ بن جعفرٍ**):

الأوّل: أبو بكرٍ البصريُّ، صاحبُ شعبةَ بنِ الحجّاج، وشيخُ بُنْدَارٍ، وغيرِه.

قال في "التدريب"[٣]: «قدم ابنُ جُرَيجٍ البصرةَ، فحدّث بحديثٍ عنِ الحسن البصريّ، فأنكروه عليه، وأكثرَ محمّدُ بنُ جعفرٍ منَ الشَّغَب عليه، فقال ابنُ جُرَيجٍ: «اسكُتْ، يا غُنْدَرُ».[٤]

قال ابنُ الصلاح[٥]: «أهل الحجاز يُسمُّون المشغِّب (غُنْدَرًا)».

والثاني: أبو [الحسينِ][٦] الرازيُّ، يروي عن أبي حاتمٍ.

والثالث: أبو بكرٍ البغداديُّ، الحافظُ الجوّالُ، شيخُ أبي نعيمٍ، والحاكمِ، وابنِ جُمَيعٍ،[١] وغيرِهم.

---

(١). في "نزهة الألباب" (١/ ١٣٤-١٣٥).

(٢). في "الأصل": (البصلائيّ)، بالهمزة بدلَ النون، وهو تصحيفٌ.

(٣). (٢/ ٩٠٤).

(٤). روىٰ القصّةَ الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٠٣ برقْم ٥٢٩)، والخطيب في "الجامع" (٢/ ٩٦ برقْم ١٢٥٠).

(٥). في "علوم الحديث" (ص٣٤٠).

لٰكنّه لم ينشئه، بل هو من تمامِ كلام عبيدِ الله بن عائشةَ القرشيّ، راوي القصّة. وإليه عزاه السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢١٩).

(٦). في "الأصل": (الحسن)، وهو خطأٌ، والتصويب من "نزهة الألباب" لابن حجرٍ (٢/ ٥٩)، و"تدريب الراوي".

والرابع: أبو الطيّبِ البغداديُّ، من مشايخ الدَّارَقُطْنِيِّ.

والخامس: أبو بكرٍ القاضي البغداديُّ، الراوي عن أبي شاكرٍ مَيْسَرَةَ[٢] بنِ عبد الله.[٣]

والسادس: أبو بكرٍ النجّارُ، الراوي عنِ ابنِ صاعِدٍ،[٤] وعنه الخلّالُ.[٥]

وهناك مَن لُقِّب بـ(غُنْدَرٍ)، وليس اسمُه (محمّدَ بنَ جعفرٍ).[٦]

(و) كـ(**الضالِّ**)، لقبِ معاويةَ بنِ عبد الكريم، ضلَّ في طريق مكّةَ؛ فلُقّب بـ(الضالِّ)،[٧] وكان رجلًا جليلًا، عظيمَ القدْر.

---

(١). هو محمّدُ بنُ أحمدَ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ بن جُمَيْعٍ، وهو مشهورٌ بالنسبة إلىٰ جدِّه جُمَيْعٍ، أبو الحسين، الغسّانيُّ، الصَّيداويُّ، حافظٌ، واسع الرحلة، صاحب "المعجم" المشهور. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ١٥٢-١٥٦).

(٢). كذا في "الأصل"، وهو خطأ، منشؤه النقل من "تدريب الراوي" للسيوطيّ. والصواب: (مَسَرَّةُ) بلا ياءٍ، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٢١٦).

(٣). هو مَسَرَّةُ بنُ عبد الله، أبو شاكرٍ، الخادمُ، الهاشميُّ، مولىٰ المتوكِّل علىٰ الله، متّهَمٌ بالكذب. تُوُفِّي سنةَ اثنتين وعشرين وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٥/ ٣٦٥-٣٦٦)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٣٦-٣٧).

(٤). هو يحيىٰ بنُ محمّدِ بن صاعدِ بن كاتبٍ، أبو محمّدٍ، الهاشميُّ، مولىٰ أبي جعفرٍ المنصور، البغداديُّ، الحافظُ الكبيرُ، العالمُ بالعلل والرجال. تُوُفِّي سنةَ ثمانَ عشْرةَ وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٥٠١-٥٠٦).

(٥). هو الحسنُ بنُ محمّدٍ الخلّال.

(٦). انظر ذٰلك كلَّه في "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٠٤-٩٠٥).

وأصله - مع اختلافٍ في تراجم المسمَّينَ - في "نزهة الألباب" لابن حجرٍ (٢/ ٥٨-٥٩).

وذكر السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٢٠) أنّهم سبعةٌ، ذكرهم في مصنَّفٍ له في الألقاب.

وانظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٢١٤-٢١٧)؛ فقد ذكرهم جميعًا، ورجّح أنّ السابع الذي ذكره السخاويُّ هو الذي ذكره الشارح هنا ثالثًا.

(٧). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٢٨٥)، و"تاريخَ ابنِ معينٍ" لعبّاسٍ الدُّوريِّ (٤/ ٨٠)، و"سؤالات أبي داودَ" للإمامِ أحمدَ (ص١٩٢).

=

(**والضعيفِ**)، لقبِ عبدِ اللهِ بنِ محمّدٍ، الضابطِ المتقِنِ، لُقِّب به؛ لأنّه كان ضعيفًا في جسمه، لا في حديثه.[١]

وعُلم ممّا تقرّر أنّ [الملقَّبَيْنِ][٢] بهما - (**سيِّدانِ**).

وأشار بهٰذا إلىٰ ما قاله الحافظُ عبدُ الغنيِّ بنُ سَعِيدٍ[٣]: «رجلان جليلان لَزِمَهما لقبان قبيحان: الضالُّ والضعيفُ».

وزاد ابنُ الصلاح[٤] ثالثًا، وهو عارمٌ السَّدُوسيُّ المتقدّمُ.

قال المصنِّف[٥]: (**و**)نظيرُ ذٰلك: أبو الحسنِ (**يونُسُ**)[٦] بنُ يزيدَ (**القويُّ**)، يروي عنِ التابعين، وهو (**ذو لَيَانٍ**)، أيْ ضعيفٌ في الحديث.

قال الحافظُ السخاويُّ[١]: «لُقِّب بذٰلك - أيِ (القويِّ) - لقوّته علىٰ العبادةِ، والطوافِ، حتّىٰ قيل: إنّه بَكَىٰ حتّىٰ عَمِيَ، وصلّىٰ حتّىٰ حَدِبَ، وطاف حتّىٰ أُقْعِدَ،[٢] كان يطوف كلَّ يومٍ سبعين أسبوعًا».[٣]

ولتلقيبه بـ(الضالّ) قصّةٌ، انظرها في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٣٨١).

(١). قاله عبد الغنيِّ بن سعيدٍ الأزديُّ في "فوائده" (ص٣٠).

وانظرِ "المجتبىٰ" لتلميذِه النَّسائيّ (٤/ ١٦٥)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٨/ ٣٦٢).

(٢). في "الأصل": (الملقَّب)، بالإفراد، ولا يصحُّ؛ لأنّ المرادَ معاويةُ بن عبد الكريم وعبدُ الله بنُ محمّدٍ، الملقّبانِ بـ(الضالّ) و(الضعيف).

(٣). في "فوائده" (ص٣٠).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٣٣٩).

(٥). وانظر نحوَه في "التدريب" (٢/ ٩٠٣).

وفي تضعيفه ليونسَ القويِّ - نظرٌ؛ قال ابن عبد البر: «أجمعوا علىٰ أنّه ثقةٌ مأمونٌ»، نقله المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٦/ ٣٤٣)، وذكره الذهبيّ في "الضعفاء" (١/ ١٦٩) تمييزًا، ثمّ قال: «قويٌّ، لم يضعّفه أحدٌ».

(٦). كذا في "الأصل" و"التدريب"، وهو خطأٌ، صوابه: (أبو يونسَ الحسنُ)، كما يُعلَم من مصادر ترجمته.

والله أعلم.

(**ويونسُ الكَذُوبُ**)، في عصرِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، (**وهو**) حافظٌ (**متقِنٌ**)، قيل له (الكَذُوبُ)؛ لحفظه وإتقانه.[٤]

(**ويونسُ**) بن محمّدٍ (**الصَّدُوقُ**)، من صِغار الأتباع، (**وهو مُوْهَنٌ**)، أيْ مضعَّفٌ، في حديثه.

قال في "التدريب"[٥]: «كذّابٌ».

[١٧٠/ب] وفي "الميزان"[٦]: «ومنهم من يقول فيه: (الصَّدُوقُ)، علىٰ سبيل التهكُّم». /

ومنَ الألقاب المشهورة (صاعقةٌ)، للحافظ أبي يحيىٰ محمّدِ بن عبدِ الرحيم،[٧] من مشايخ البخاريِّ، لُقِّب بها؛ لشدّة حفظه ومذاكرته.[١]

---

(١). في "فتح المغيث" (٤/ ٢١٧).

وقال نحوَ ذٰلك جماعةٌ، منهم أبو عاصمٍ النبيلُ، انظرِ "التاريخَ الكبيرَ" للبخاريّ (٢/ ٣٠٨).

(٢). حكىٰ ذٰلك عنه وكيعٌ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٦/ ٣٤٣-٣٤٤).

(٣). حكىٰ طوافَه ذٰلك حسينٌ الجُعفيُّ، قال: «فقدّرنا ذٰلك، فإذا هو ثمانيةُ فراسخَ»، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٦/ ٣٤٤). وإذِ الفرسخ يُقَدَّر اليومَ بنحو خمسةِ كيلُومِتْراتٍ، فالخمسةُ الفراسخُ تقترب من أربعينَ كيلُومِتْرًا، والله أعلمُ.

(٤). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٩٠٣).

ولم أجد يونُسًا ملقَّبًا بـ(الكَذُوب) غيرَ يونُسَ الصَّدُوقِ الآتي ذِكْرُه، وتفريقُ الجلال السيوطيِّ رحمه الله بينهما وهمٌ، وكذا توثيقُه للكَذُوب.

قال الذهبيّ في "ميزان الاِعتدال" (٤/ ٤٨٥): «يونسُ الكَذُوبُ، ومنهم من يقول فيه: (الصَّدُوقُ)، علىٰ سبيل التهكُّم، رآه أحمدُ بن حنبلٍ عند إبراهيمَ بنِ سعدٍ، وسأله عن فائدةٍ». وانظر نحوَ ذٰلك في "الكامل" لابن عديٍّ (١٠/ ٤٨٦).

(٥). (٢/ ٩٠٣).

(٦). (٤/ ٤٨٥).

(٧). انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٩)، و"الثقات" لابن حبّانَ (٩/ ١٣٢).

ومنها (مَاغَمَّهُ)، بلفظِ النفيِ لفِعْلِ (الغَمِّ)، لقَبُ عليِّ بنِ الحسنِ بنِ عبد الصمدِ البغداديِّ، من أصحاب ابنِ مَعِينٍ، وهو الذي لقّبه بذٰلك، ولُقِّب أيضًا بـ(عَلَّانَ)، وربّما يُجْمَع فيه بين اللقبينِ، فيقالُ: (عَلّانُ مَاغَمَّهُ).[٢]

ومنها (عَبْدانُ)، قال ابنُ الصلاح[٣]: «لقَبٌ لجماعةٍ، أكبرُهم عبدُ اللهِ بنُ عثمانَ المروزيُّ،[٤] صاحبُ ابنِ المبارك، وراويتُه.

رُوِّينا عنِ ابنِ طاهرٍ أنّه إنّما قيل له (عبدانُ)؛ لأنّ كُنيتَه (أبو عبد الرحمٰن)، واسمه (عبدُ الله)، واجتمع في كنيته واسمه العَبْدانِ.[٥]

وهٰذا لا يصحّ.[٦] بل ذٰلك من تغيير العامّة للأسماء، وكَسْرِهم لها في زمانِ صِغَرِ المسمَّىٰ، ونحوِ ذٰلك، كما قالوا في عليٍّ: (عَلَّانُ)، وفي أحمدَ بنِ يوسفَ السُّلَميِّ: (حَمْدَانُ)،[٧] وفي وَهْبِ بنِ بقيّةَ الواسطيِّ: (وَهْبانُ)».[٨]

ومنها (غنجارٌ): لقبُ عيسىٰ بنِ موسىٰ التيميِّ،[١] من أصحاب مالكٍ،[٢] لُقِّب بذٰلك لحُمْرةِ وَجْنَتيه.[٣]

---

(١). قاله أبو عليٍّ الحافظُ، حكاه عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٠).
وقال نحوَه محمّدُ بن محمَدِ بن داودَ الكَرَجيُّ، روىٰ ذٰلك عنه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٣/ ٦٣١).
(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٤٣).
وانظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦٠٣ برقْم ٥٢٨).
ويقال له أيضًا: (ماغَمَّها)، انظر "تاريخَ بغدادَ" (١٣/ ٤٨٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" (١٠/ ٤٥٩).
(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٤٣-٣٤٤).
(٤). انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٥/ ١٤٧)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٥/ ١١٣).
(٥). رواه عنه أبو سعدٍ السمعانيّ في "المعجم الكبير" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩).
(٦). وتعقّبه العينيّ في "عمدة القاريْ" (١/ ٧٤).
(٧). انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٢/ ٨١).
(٨). انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٩/ ٢٨).

ولقبُ صاحبِ "تأريخ بخارىٰ".[٤]

ومنها (مُشْكَدَانةُ) لابنِ أبانَ الأُمويِّ،[٥] وقد تقدّم أنّ معناه حَبَّةُ المِسْك، أو وعاؤه، بالفارسيّة، لقَّبه بذٰلك أبو نُعَيمٍ؛ لأنّه إذا جاءه يلبس ويتطيّب.[٦]

ومنها (مُطَيَّنٌ)، بفتح الياء المشدَّدةِ، لقبُ أبي جعفرٍ الحضرميِّ،[٧] لقَّبه به أبو نُعَيمٍ؛ لأنّه كان وهو صغيرٌ يلعب مع الصِّبيان في الماء، فيطيِّنون ظهرَه، فقال له أبو نُعَيمٍ: «يا مُطَيَّنُ، لِمَ لا تحضر مجلس العلم»؟![٨]

والله أعلم.

---

(١). انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٢٨٥)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٨/ ٤٩٢).

(٢). الذي في "الأنساب" للسمعانيّ (١٠/ ٧٧)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٤٠)، وغيرِهما – أنّه سمع من مالكٍ، ولا يلزم من ذٰلك أن يكون من أصحابه؛ لتخصيص الصحبة في العرف بطول الملازمة. والله أعلم.

(٣). قاله السمعانيّ في "الأنساب" (١٠/ ٧٧)، وحكىٰ نحوَه في (١٠/ ٧٨) عن عُبيدِ بن واصلٍ.

(٤). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١٠/ ٧٨).

وذكر أنّه سمِّي (غنجارًا)؛ لأنّه كان في يتتبّع أحاديث عيسىٰ بنِ موسىٰ المعروفِ بـ(غُنْجَارٍ)، السابقِ ذكْرُه، ويكتبها.

وصاحب "تاريخ بخارىٰ" هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ محمّدِ سليمانَ، أبو عبد الله، البخاريُّ، الحافظُ.

(٥). انظرِ "الكنىٰ والأسماء" لتلميذِه مسلمِ بن الحجّاج (١/ ٥٢٩).

(٦). انظر ما روىٰ الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٠٣-٦٠٤ برقْم ٥٣٠).

(٧). انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (١٢/ ٣٢٢).

وأبو جعفرٍ الحضرميُّ هو محمّدُ بن عبد الله بن سليمانَ، الكوفيُّ، الحافظُ.

(٨). انظر ما رواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٠٤ برقْم ٥٣١).

(**المؤتلِف والمختلِف**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الثامن والسبعون.

(**أهمُّ أنواع**) علوم (**الحديث**)، أيْ مِن أهمّها، معرفةُ المؤتلِف والمختلِف منَ الأسماء، والألقاب، والأنساب، ونحوِها.

قال ابنُ الصلاحِ[١]: «هٰذا فنٌّ جليلٌ، مَن لم يعرفه منَ المحدّثين، كَثُر عِثارُه، ولم يَعدَم مُخَجِّلًا».

وهو (**ما ائتلَفَ**) من ذٰلك (**خطًّا**)، أيِ: اتّفق من جهة الخطِّ والكتابةِ، (**ولٰكنْ لفظُه**)، أيِ النُّطْقُ به، (**قدِ اختلَف**)، سواءٌ كان مرجعُ الِاختلاف النَّقْطَ أمِ الشَّكْلَ.[٢]

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء»،[٣] أيْ أسماءِ الرواة.

[١٧١/أ] ووجّهه بعضُهم بما / تضمّنه قول المصنّف: (**وجُلُّه**)، أيْ أكثرُه، إنّما (**يُعرَف بالنقل**) والرواية؛ إذْ هو شيءٌ لا يدخله القياس، ولا قبلَه شيءٌ يدلُّ عليه، ولا بعدَه؛[٤] فيكونَ أشدَّ أنواع التصحيف؛ حيث لا تخليصَ منه بالعقل؛ ومِن ثَمَّ وَهَم كثيرٌ منَ الناس في الأسماء؛

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٣٤٤).

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٤٤).

وعرّف هٰذا النوعَ بنحو ذٰلك: ابنُ خلّادٍ الرامَهُرْمُزيُّ في "المحدّث الفاصل" (ص٢٧٤)، قال: «الأسامي والكنىٰ المُشْكِلةُ الصُّوَرِ، التي يجمعها عصرٌ واحدٌ». ثمّ قال: «فاجتمعنا علىٰ أنّ أشْكَلَها ما تقاربت عصورُ أهله، واتّفقت صُوَرُها، واختلفت حروفُها».

وانظر كذٰلك "الجامعَ" للخطيب (١/ ٤١٦).

(٣). رواه الخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ٢).

(٤). انظر ما رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٤١٧-٤١٨ برقْم ٥٦٢)، والقاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١٥٣-١٥٤)، والسمعانيّ في "أدب الإملاء" (٢/ ٥٩٢-٥٩٣ برقْم ٥١٣) - من قول أبي إسحاقَ النَّجِيْرَميِّ.

لأجل القياس، بخلاف التصحيف الذي يوجد في متن الحديث؛ فإنّ الذَّوْقَ المعنويَّ يدلُّ عليه، وكذا السياقُ قد يشير إليه.(١)

وهٰذا معنىٰ قولِه: (**ولا ∴ يُمكِنُ فيه**)، أيْ في هٰذا النوعِ، (**ضابطٌ**) كلّيٌّ، (**قد شمِلَ**)ه، ويُفزَعُ إليه، وإنّما يُضبَط بالحفظ تفصيلًا.(٢)

وقد صُنِّفت فيه كتبٌ كثيرةٌ.(٣)

و(**أوّلُ مَن صنَّفه**)، أيِ الكتابَ في "المؤتلف والمختلف"، أبو أحمدَ الحسنُ بنُ عبد الله بنِ سعيدٍ العَسْكَريُّ، لٰكنّه أضافه إلىٰ كتاب "التصحيف" له.(٤)

ثمّ أفرده بالتصنيف الحافظُ (**عبدُ الغنيِّ**) بنُ سعيدٍ المصريُّ الأَزْديُّ، فجمع فيه كتابين: كتابًا في مشتَبِهِ الأسماء،(٥) وكتابًا في مشتَبِه النسبة.(٦)

---

(١). انظر "شرح النخبة" للملّا عليٍّ القاريْ (ص٦٩٩-٧٠٠).

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٤٤).

(٣). انظرِ المرجعَ السابقَ.

(٤). يعني كتابَه "تصحيفاتِ المحدّثين"، وقد جعله في ثلاثة أجزاءٍ، قال فيه (١/ ٣٩٥): «وقد ذكرتُ في الجزء الأول جملةً من أخبار المصحِّفينَ، وما رُوِي من أوهام العلماء، وشرحت في الجزء الثاني ما يُشكِل من ألفاظ الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فيقع فيه التصحيفُ، وأنا أذكر بعده ما يُصحَّف في الأسماء والصحيحَ منه». وهٰذا الجزءُ الثالث في المؤتلف والمختلف، ويقع في نحوٍ من ثُلُثي الكتاب، انظر مقدّمة محقِّقه (١/ ٣٠-٣٣)، وقدِ استغرق منَ المطبوعة مِن (٢/ ٤٠٣) إلىٰ آخِر الكتاب (٣/ ١١٩٢).

(٥). وهو كتابه "المؤتلف والمختلف"، وهو مطبوعٌ متداولٌ.

(٦). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٥٩)، وهو مطبوعٌ.

هٰذا، ولا تعارض بين قول السيوطيّ في "النظم" إنّ أوّل من صنّف فيه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ، كما نصّ عليه ابن نقطةَ في "التقييد" (٢/ ١٣٥)، وبين قولِ الشارح إنّه أبو أحمدَ العسكريُّ؛ لأنّ مراد الناظمِ بـ(الأوّلِ) أوّلُ من أفرده بتصنيفٍ مستقلٍّ، ومرادَ الشارح أوّلُ من أبرزه في تصنيفٍ، ولو مجموعًا إلىٰ غيره. وانظر "حاشية ابن قطلوبغا" علىٰ "النخبة" (ص١٣٧).

وجمع شيخُه الدَّارَقُطْنِيُّ في ذٰلك كتابًا حافِلًا.[١]

ثمّ جمع الخطيبُ ذيلًا.[٢]

ثمّ جمع الحافظ أبو نَصْرٍ بنُ مَاكُوْلَا في "الإكمال"، واستدرك علىٰ هٰؤلاء في كتابٍ آخَرَ، جمع فيه أوهامهم وبيَّنها،[٣] وكتابُه من أجمعِ ما جُمِعَ في ذٰلك، وهو عُمْدَة أهل الحديث بعدَه.

وقدِ استدرك عليه الحافظُ أبو بكرٍ محمّدُ بنُ عبدِ الغنيِّ ابنُ نُقْطَةَ[٤] – ما فاته، أو تجدَّدَ بعدَه، في مجلّدٍ ضخمٍ.[٥]

ثمّ ذيّل عليه منصورُ بن سَلِيمٍ[٦] – بفتح السين[١] – في مجلَّدٍ لطيفٍ.[٢]

---

(١). الدارقطنيّ شيخُ عبدِ الغنيّ بن سعيدٍ، لٰكنْ يدلّ علىٰ سبق عبد الغنيّ في التصنيف في المؤتلف والمختلف – ما روىٰ ابن نقطةَ في "تكملة الإكمال" (١/ ٩٦).

(٢). اسمُه "المؤتنِف لتكملة المؤتلِف والمختلِف"، ذكره أبو سعدٍ السمعانيُّ، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٠/ ١٧٥). وقد حُقِّق القَدْرُ الموجود منه في رسالتين علميّتين في قسم علوم الحديث في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، نيلت بهما درجةُ العالِميّة العالية.

وهو ذيلٌ علىٰ كتابيْ عبد الغنيّ والدارَقُطْنِيّ، تتبّع فيه أوهامهما، وزاد عليهما، وقد أصاب فيه وأخطأ، وانظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ١)، و"تهذيبَ مستمِرِّ الأوهام" له (ص٥٧-٥٩).

(٣). واسم كتابه "تهذيب مستمرِّ الأوهام"، وهو مطبوعٌ متداولٌ.

(٤). هو محمّدُ بنُ عبد الغنيِّ بن أبي بكرِ بن شجاعِ بن أبي نصرٍ، معينُ الدين، أبو بكرٍ، البغداديُّ، الحنبليُّ، المعروف بـ(ابن نُقْطَةَ)، وهي جاريةٌ ربّت جدَّه شجاعًا؛ فنُسِبوا إليها، الحافظُ، المتقنُ، له "التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد"، وغيرُه. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين وستِّمِائةٍ. انظر "وَفَيَاتِ الأعيان" لعصريِّه ابنِ خِلِّكانَ (٤/ ٣٩٢-٣٩٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٢/ ٣٤٧-٣٤٩).

(٥). وهو مطبوعٌ في أربعة مجلّداتٍ، واسمه "تكملة الإكمال".

(٦). هو منصورُ بنُ سَلِيمِ بن منصورِ بن فُتُوحٍ، وجيهُ الدين، أبو المظفَّر، الهمْدانيُّ، الإسكَندرانيُّ، محتسِبُ الثغر، يُعرَف بـ(ابن العِمَاديّة)، اشتغل بالحديث والرجال والتأريخ والفقه، من تصانيفه: "تاريخ الثغر"، و"الذيل" الذي ذكره الشارح. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وسبعين وستِّمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٥/ ٢٦٨-٢٦٩).

وكذا أبو حامدِ بنُ الصابونيِّ.[٣]

(**و**)جمع الحافظُ أبو عبد الله محمّدُ بنُ قايْمازَ[٤] (**الذهبيُّ آخِرًا**) في ذٰلك كتابًا مختصرًا، سمّاه "مشتبِهَ النسبة"،[٥] أجحف في الِاختصار، واعتمد علىٰ ضبط القلم.[٦]

(**ثمَّ عُنِيَ**)، أيِ اعتنىٰ، (**بالجمع فيه**) والتوضيح - (**الحافظُ**) أبو الفضلِ أحمدُ (**بنُ**)[٧] عليِّ بنِ (**حَجَرٍ**) العَسْقَلَانيُّ، (**ف**)ألّف كتابًا، سمّاه "تبصيرَ المنتبه بتحرير المشتبِه".[١]

---

(١). انظر "تكملةَ إكمال الإكمال" لعصريِّه ابنِ الصابونيّ (ص١٩٨).

(٢). ذكره ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٥/ ١٥٥)، ووصفه بالمفيد. وهو مطبوعٌ متداولٌ.

(٣). في كتابه "تكملةُ إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب"، وهو مطبوعٌ متداولٌ.

ومؤلِّفه هو محمّدُ بنُ عليِّ بنِ محمودِ بن أحمدَ، جمالُ الدين، أبو حامدٍ، المحموديُّ، المعروف بـ(ابن الصابونيّ)، محدّثٌ، حافظٌ، له "تكملة إكمال الإكمال". تُوُفِّي سنةَ ثمانين وستِّمِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" لتلميذِه الذهبيِّ (١٥/ ٤٠١-٤٠٢)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ٣٩٠).

(٤). في "الأصل": (قيماز)، وقد يكون ذٰلك جاريًا علىٰ حذفِ الألف في مثلِها خطًّا، وليس ذٰلك معتادًا للناسخ، فإنْ لم يكن كذٰلك، فهو تصحيفٌ. والله أعلمُ بحقيقة الحال.

(٥). كذا سمّاه الشارح؛ تبعًا للسيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٩١١)، وتبع السيوطيُّ في ذٰلك العراقيَّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٧).

وهو اختصارٌ لعُنوانه، يُخِلُّ بدلالته علىٰ مضمونه؛ فإنّه يشتمل علىٰ مشتبِه الأسماء والكنىٰ والألقاب أيضًا، وليس خاصًّا بالنِّسَب وحدَها.

والصواب في اسمه: "المشتبِهُ في المؤتلِف والمختلِف، ومشتبِهِ النسبة"، كما نصّ عليه تلميذُ الذهبيِّ: الحافظُ ابنُ رافعٍ السَّلَاميُّ في "الذيل علىٰ المشتبه"(ص١٥). والله أعلمُ.

(٦). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢١٧). وانظر أيضًا "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ١١٥-١١٧).

(٧). كذا في "الأصل": (بن) من غير همزةٍ، نظرًا إلىٰ سياق "الشرح"، خلافًا لعادة الشارح في مراعاة صورة الكلمة في "النظم"، ولو خالفت مقتضىٰ السياق في "الشرح"، كما تكرّر كثيرًا. علىٰ أنّ كلمة (ابنٍ) التاليةِ، قبل كلمةِ (حجرٍ)، جاءت في أوّل السطر بهمزةٍ؛ فلا أدري: أثبت همزتها لكونها في أوّل =

ذكر فيه[٢] أنّ كتاب الذهبيِّ لـمّا كان فيه إعوازٌ من جهة عدم ضبطه؛ لأنّه أحال في ذٰلك علىٰ ضبط القلم، ومن جهة إجحافه في الِاختصار، أراد اختصارَ ما أسْهَبَ،[٣] وبَسْطَ ما أجحفَ، فضبَط المشتبِه بالحروف، وميَّز زيادتَه بـ(قُلتُ) و(انتهىٰ)، بلا تغييرٍ، سوىٰ تقديمِ / الأسماءِ، وتأخيرِ الأنساب.[٤] [١٧١/ب]

و(**جاء**) هٰذا الكتابُ جامعًا محرَّرًا، (**أيَّ جامعٍ محرَّرٍ**)،[٥] في مجلّدٍ، وهو أجلّ كتب هٰذا النوعِ، وأتمُّها؛[٦] بكثرة ما زاده علىٰ الكتب السابقة،[٧] ممّا أهمله من تقدّم،[٨] أو لم يقفْ عليه؛ ولذا قيل: «كمْ تَرَك الأوّلُ للآخِر»؟!

ولٰكنّ الفضلَ للمتقدِّم،[٩] ولعلّه مقيَّدٌ بما تجدَّد بعدَه منَ الأسماء.[١٠] والله أعلم.

السطر فحسْبُ، أم كان مرادُه أيضًا تعليمَها بالحمرة؛ لتكون هي المناظرةَ لما منَ "النظم"، كما يقتضيه المتن الذي في هامش "الأصل"، لٰكنِ انتقل نظرُه إلىٰ كلمة (ابنٍ) السابقةِ خطأً.

(١). انظر ذٰلك كلَّه في "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٥٩-١٦١).

(٢). (١/ ١-٢).

(٣). لم يتبيّن ليَ المرادُ باختصار الحافظ ابن حجرٍ ما أسهب فيه الحافظ الذهبيّ، إلّا أن يكون ما قاله في مقدّمة "تبصير المنتبه" (١/ ٢): «فكلُّ اسمٍ كان شهيرًا بدأتُ به، ولا أحتاج إلى ضبطه، بل أضبِط ما يشتبه به بالحروف، وكلُّ حرفٍ لم أتعرّض له، فهو نظير الذي قبله، إهمالًا وإعجامًا، وحركةً وسكونًا». والله أعلمُ.

(٤). أي في كلِّ حرفٍ، لا مطلقًا، كما نصّ عليه في "التبصير" (١/ ٢).

(٥). في المتن الذي في الهامش: (محرّري) بإشباع الكسرة ياءً، ولا حاجةَ إلىٰ ذٰلك.

(٦). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٩١٢).

(٧). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٦١)، و"فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٢٢٦).

(٨). يعني الذهبيَّ، كما في "النزهة".

(٩). وقد أقرّ بذٰلك الحافظُ نفسُه في مقدّمة "تبصير المنتبه" (١/ ٢).

(١٠). كذا قال الشارح.

=

(**وهٰذه**) الأسماءُ المؤتلِفةُ المختلِفةُ، التي ستُذكَرُ - (**أمثلةٌ**) كثيرةٌ (**مِمَّا اختَصَر**)هُ، واقتصر عليه الإمامُ أبو عمرٍو: (**ابنُ الصلاحِ**) الشَّهْرَزُوريُّ، في "كتابه" المشهورِ،[1] (**معْ زوائدَ**) كثيرةٍ (**أُخَرَ**)، مأخوذةٍ من تلك الكتبِ.

فمِن ذٰلك ما ذكره بقوله: (**بَكْرَيُّهم**)، أيْ أَسْفَعُ البَكْرِيُّ، (**و**)أَسْفَعُ: (**ابنُ شُرَيحٍ**)، كلاهما (**أَسْفَعُ**)، بالسين المهمَلةِ والفاءِ.[2]

وأظنّه أخذ ذٰلك من كلام الملّا عليٍّ القاريْ في "شرح النخبة" (ص٧٠٣)؛ فإنّه علّق علىٰ قول الحافظ ابنِ حجرٍ السابقِ: «أو لم يقف عليه»، قال: «لعلّه مقيّدٌ بما وقع بعدَه، وإلّا فكيف وقف علىٰ أنّه لم يقف عليه»؟!

وهو اعتراضٌ ضعيفٌ؛ لأنّ مقتضاهُ توجيهُ كلام ابن حجرٍ - بتقييد ما لم يقف عليه الذهبيُّ بما تجدّد بعده، وما تجدّد بعده لا يُقال إنّه لم يقف عليه؛ لأنّ نفي وقوفه لا يحسن مع امتناعه؛ فتعيّن أنّ المنفيّ ممّا وقع قبلَه.

أمّا استبعادُه أن يقف ابن حجرٍ علىٰ عدم وقوف الذهبيّ، فجوابه أنّه يمكن أن يُعرَف بالقرائن، كأنْ يُهمِل ترجمةً أشدَّ إيهامًا، وأحوجَ إلىٰ البيان - من ترجمةٍ ذكرها لا التباسَ فيها؛ فإنّ الظنّ بعدم وقوفه عليها حينئذٍ أرجحُ منَ الظنّ بإهمالها؛ فيتعيّنُ المصير إليه. والله أعلم.

(١). يعني "علوم الحديث" (٣٤٥-٣٥٧).

(٢). ذكر أنّ (أسفعَ) بالفاء - اثنانِ.

أمّا الأوّل، وهو البكريّ، فنصّ عليه ابنُ ماكُولا في "الإكمال" (١/ ٧٩)، وابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ١٤)، ولم يحكيا في ذٰلك خلافًا. وكذٰلك ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة" (١/ ٨٩)، والذهبيّ في "التجريد" (١/ ١٥).

لٰكن وقع بالقاف في مطبوعاتِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٨/ ٤٣٠)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٩/ ٣١٥)، و"المعجم الكبير" للطبرانيّ (١/ ٣٣٤)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيمٍ (١/ ٣٥٨)، و"الجامع" للرُّعَينيّ (١/ ٢٨٨)، وغيرِها.

ولم أجد مِنَ العلماء مَنْ ضبطه قافًا بالحروف، ولا يؤمَن في المطبوعاتِ تصحيفُ ناسخي مخطوطاتها، أو محقّقيها وطابعيها، ويقوّي احتمالَ التصحيف اضطرابُ النقل عن تلك الكتبِ في هٰذه المسألةِ. والله أعلم.

=

(و)كذا (**جاهليّون**) منَ الرجال يُسَمَّون (أسفعَ)، بذٰلك الضبطِ.[١]

(و)أمّا (**غيرٌ**)، أيْ غيرُ البَكْريِّ وابنِ شُرَيحٍ، فهو (**أَسْقَعُ**) بالمهمَلة، والقاف، كأبي الأسقعِ واثلةَ [بنِ][٢] الأَسْقَعِ الصحابيِّ،[٣] وكأَسْقَعَ بنِ أسْلَعَ، الراوي عن سمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ.[٤]

ومنه (**أُسَيْدٌ، بالضمِّ**) للهمزة، (**وب**)فتح السينِ، وإسكان الياء، علىٰ صيغة (**التصغير**)، بوزن (عُزَيْرٍ)، هم (**أبنَا**)، بفتح الهمزةِ، وبالقصرِ، جمعًا، أيِ: ابنُ (**أبي الجَدْعَاء، و**)ابنُ (**الحُضَيْرِ. و**)ابنُ (**أَخْنَسَ**)، وابنُ (**أُحَيْحَةَ، و**)ابن (**ثعلبةَ ∴ وابنُ أبي إياسٍ**)،[٥] وهٰذا (**فيما هذَّبَه**) أيْ حرَّره.[٦]

والثاني: هو أسفعُ بن شُرَيحٍ، فقد نصَّ علىٰ فائه الحافظُ ابنُ حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ١٥)، ونقله عنِ "الإكمال" لابن ماكُولا (٤/ ١٦). وذكره بالفاء كذٰلك الذهبيُّ في "التجريد" (١/ ١٥).

لٰكن وقع في مطبوعة "الإكمال" في الموضع الذي ذكره ابنُ حجرٍ: (الأسقع)، بالقاف، وكذا وقع في مطبوعات "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٦/ ٣١٢)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطنيّ (٢/ ١٠٤٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٩٠).

ويشكِّك في صحّة هٰذه طبعات هٰذه الكتبِ نقلُ العلماء عنها خلافَ ما فيها. والله أعلمُ.

(١). انظر "تبصير المنتبه" (١/ ١٥).

وقد ذكر ابن ماكُولا في "الإكمال" (١/ ٧٩)، وابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ١٥) مصعبَ بن أسفعَ أيضًا.

(٢). زيادةٌ، ساقطةٌ منَ "الأصل".

(٣). انظر "تبصيرَ المنتبه" لابن حجرٍ (١/ ١٥).

(٤). انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٢/ ٦٤)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٢/ ٣٤٤).

(٥). كذا في "الأصل"، وفي "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ١١٣)، و"تبصير المنتبه" لابن حجرٍ (١/ ٢٨) - (ابن أبي أُنَاس)، بضمّ الهمزة، وبالنون بدلَ الياء.

(٦). لعلّه يعني الحافظَ ابنَ حجرٍ في تبصير المنتبه (١/ ١٦).

وقد رجّح فتحَ أوّله وكسر ثانيه - العسكريُّ، والدارقطنيُّ، وابن ماكُولا، ووافقهم الحافظ في "الإصابة" (١/ ١٦٣-١٦٤).

(و) كذا ابنُ (**رافعٍ**)، عبارة "القاموس"[1]: «وابنُ أخي رافعِ بنِ خَدِيجٍ».

وابنُ (**ساعدةَ، و**)ابنُ (**زافرٍ**)، وابنُ (**كَعْبٍ، و**)ابنُ (**يَرْبُوعٍ**)، وابنُ (**ظُهَيرٍ**)، وابنُ (**عامرٍ**.

ثمَّ) أُسَيْدٌ (**أبو عقبةَ، معْ**) أُسَيْدٍ أبي (**تميمٍ ∴ و**)أُسَيْدٌ (**جدُّ قيسٍ**)، وهو (**صاحبٌ، تميميٌّ**.

واكْنِ (**أبا أُسَيْدٍ**) – **الفَزَاريَّ**)، بالتصغير أيضًا.

(و) كذا (**ابنا**)، أيْ: أبو أُسَيْدِ بنُ (**عليٍّ**،

و)أبو أُسَيْدِ بنُ (**ثابتٍ**)،[2] وهو (**بخاريٌّ**).[1]

---

(١). (ص٢٦٥).

وذكره البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٤٧-٤٨)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣١١)، وابن حبّانَ في "الثقات" (٤/ ٤٢).

وهو وهمٌ، والصواب في حديثه: (أُسَيدُ بنُ رافعِ بن خَدِيجٍ)، كما حقّقه ابن ماكُولَا في "الإكمال" (١/ ٦٨-٧٠)، وفي "تهذيب مستمرّ الأوهام" (ص٧٣).

وذكر ابنُ مندهْ في "معرفة الصحابة" حديثًا آخرَ فيه أُسَيدٌ، ذكر أنّه ابنُ أخي رافعٍ، وتعقّبه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٢٦٣)، فوهّمه، وبيّن أنّ الصواب في حديثه (أُسَيدُ بنُ ظُهَيرٍ)، وسيأتي ذكرُه، وهو ابن عمِّ رافعٍ. وقال ابن الأثير في "أسد الغابة" (١/ ١١٣): «والصواب قولُ أبي نعيمٍ».

ورجّحه كذٰلك ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ١٧٤، و٤٥٠-٤٥١)، وقال: «ثمّ إنّ في قوله: (ابنُ أخي رافعٍ) مؤاخذةٌ؛ لأنّ أُسَيدَ بنَ ظُهَيرٍ ابنُ عمّ رافعٍ، لا ابنُ أخيه».

ثمّ قال: «نعم لرافعٍ ابنُ أخٍ يُقال له: (أُسَيدٌ) معدودٌ في التابعين، ذكره ابن حبّانَ وغيرُه، وله روايةٌ عن عمّه رافعِ بن خَدِيجٍ. واللَّه أعلم»، وهٰذا سبق أنّ الصواب في حديثه أنّه ابن رافعِ بن خَدِيجٍ، يروي عن أبيه رافعٍ رضي الله تعالىٰ عنه. والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٢). اختُلِف فيه، فرجّح الدارقطنيّ في "العلل" (٧/ ٣٢)، وابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ٨٧٥)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ٨٥) – فتْحَ أوّلِه، وكسْرَ ثانيه.

=

فهٰؤلاء كلُّهم بالتصغير، بوزن عُزَيْرٍ.[٢]

وأمّا غيرهم،[٣] فبوزن (أَمِيرٍ)، مكبَّرٌ، وذكر بعضُهم[٤] أنّهم سبعةٌ صحابيّون، وخمسةٌ تابعيّون، فلْيُراجَعْ.

(**ثمّ**) أَمَنَةُ: (**ابنُ عيسىٰ**) كاتبُ الليثِ،[٥] (**وهْو**) محدِّثٌ (**فردٌ**)، أيْ مُنفرِدٌ بهٰذا الإسمِ: (**أَمَنَةُ**)، بوزن (حَسَنَةٍ).[٦]

(**و**)أمّا (**غيرُه**)، فهو: إمّا (**أُمَيَّةُ**)، بضمِّ الهمزة، وفتحِ الميم، وفتح الياء مشدَّدةً، مصغَّرًا، (**أو آمِنَةُ**)، بفتح الهمزةِ ممدودةً، وكسرِ الميم، بوزن (عائشةَ).[١]

واختَلَف فيه قولُ ابنِ ماكُولا في "الإكمال"، فذكره أوّلًا في (أَسِيدٍ) مكبَّرًا (١/ ٥٨)، وقال: «وقيل: بالضمّ، ولا يصحّ»، ثمّ أعاد ذِكْره في (أُسَيدٍ) بالتصغير (١/ ٧١).

ورجّح الحافظ ابنُ حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ١٦) التصغيرَ، وقال في "التقريب" (ص٥٤٦): «والصحيح فيه فتحُ الهمزة، قاله الدرَقُطنيُّ».

(١). كذا في "النظم"، وهو خطأٌ؛ فإنّ أبا أَسِيدٍ هٰذا مدنيٌّ، انظر "أسد الغابة" (٥/ ١٣)، وليس في الصحابة بخاريٌّ أصلًا، كما ستأتي حكايةُ الإجماع عليه.

وأبو أَسِيدٍ هٰذا أنصاريٌّ، فربّما ظنّه الناظم بخّاريًّا، ثمّ تصحّفت إلىٰ (بخاريّ). والله أعلمُ.

(٢). ذكر جميعَ ما سبق ابنُ حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ١٥-١٧)، وزاد غيرَهم أيضًا.

(٣). هٰذا الإطلاق محلّ نظرٍ؛ فإنّ الناظم - رحمه الله - لم يستوعب (أُسَيدًا) بالضمِّ والكسر. إلّا أن يُقال إنّ للسيوطيّ في ذٰلك اجتهادًا، ولم يردِ النقلَ عن ابنِ حجرٍ أو غيرِه. والله أعلم.

(٤). هو الفِيرُوزَباديّ في "القاموس" (ص٢٦٥).

وليس كما قال، فقد ذكر ابن ماكُولا في "الإكمال" (١/ ٥٣-٧٢) منهم خلقًا أكثرَ من ذٰلك. ووصفهمُ ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ١٥) بأنّهم كثيرٌ، لا سيّما في الأصبهانيّين.

(٥). كذا قال الشارح، والذي في "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ١٠٩)، و"التوضيح" لابن ناصر الدين" (١/ ٢٦٧)، و"التبصير" لابن حجرٍ (١/ ٢٥) أنّ أمنةَ هٰذا حدّث عن أبي صالحٍ كاتب الليث، لا أنّه هو كاتبُ الليث.

(٦). انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ١٠٩)، و"تبصير المنتبه" لابن حجرٍ (١/ ٢٥).

[١٧٢/أ] (**محمّدُ** بنُ) الحسنِ بنِ (**أَتَشٍ الصنعانيُّ**) الأَبْنَاويُّ، / فهٰذا الجدُّ - الذي هو أَتَشٌ - (**بالتاء**) المثنّاة الفوقيّة المفتوحة، (**و**)بـ(**الشين**) المعجمة، (**بلا تَوَانٍ**).

وغيرُه (أَنَسٌ)، بنونٍ مفتوحةٍ، وسينٍ مهملةٍ.[٢]

(**أَثْوَبُ نَجْلُ**)، أي ابنُ، (**عُتْبَةَ**)، مِن رواة "حديث الديك الأبيضِ"،[٣] قال[ـه][١] في "القاموس".[٢]

---

(١). زاد ابن ماكُولا في "الإكمال" (١/ ١٠٩، و١١٠) فيما يشتبه بهٰذا الباب: (أبيّةَ). وزاد الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٤٠) وابن ناصر الدين في "التوضيح" (١/ ٢٦٧): (أَمَة)، وقال في "التوضيح" كذٰلك (١/ ٢٦٨): (وابنُ أُمِّهِ).

(٢). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (١/ ١٢).

وزاد ابن حجرٍ في "التبصير" (١/ ٢٧) عليَّ بن أَتَشٍ، وهو أخو محمّدٍ المذكور. وزاد في (١/ ٢٦) فيما يشتبه في هٰذا الباب: (أَنِسًا).

(٣). أخرجه ابن قانعٍ في "معجم الصحابة" (٢/ ٥٣٢ برقْم ٩٨) - ومن طريقه الخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ٤٦٤)، ومن طريقه أبو موسىٰ المدينيُّ في "الذيل"، وعنه ابنُ الأثير في "أسد الغابة" (١/ ٦٤) - من رواية ملازمِ بن عمرٍو، عن هارونَ بنِ نجيدٍ، عن جابرِ بن مالكٍ، عن أثوبَ بنِ أيّوبَ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الديك الأبيض صديقي»، وذكر من فضله.

اللفظ لابن قانع، وهو مختصرٌ، ولفظُ غيره: «الديك الأبيض خليلي، وخليلُ سبعينَ من جيراني».

ووقع في "التلخيص" و"أسد الغابة": هارونُ بنُ (بجيدٍ)، بالباء.

وذكره بالنون: ابنُ مَاكُولا في "الإكمال" (١/ ١١٧)، والزينُ العراقيُّ في "ذيل الميزان" (ص١٢٠)، وتبعه ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٢/ ٤٠٦)، وكذا ذكره في "الإصابة" (١/ ٦٥).

ولم أجد من ضبط ذٰلك بالحروفِ، والله أعلمُ.

وهٰذا الإسنادُ مسلسلٌ بمجاهيلَ، لا تُعرَف أعيانُهم، ولا يُذكَرون في غير هٰذا الحديثِ.

قال العراقيّ في ترجمة جابرِ بن مالكٍ من "ذيل الميزان" (ص١٢٠): «وعنه به هارونُ بن نجيدٍ، آفتُه أحدُهما، فإنّ رجال إسناده كلُّهم معروفون، إلّا جابرًا وهارونَ»، يعني أنّهما مجهولانِ.

وأثوبُ أيضًا لم تثبت صحبته، ولم يصرّح في هٰذا الإسنادِ بالسماع منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. قال الخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ٤٦٤): «أحد المجهولين».

=

وقال الشيخ المُعَلِّميّ في تعليقه علىٰ "الفوائد المجموعة" (ص١٧٢): «وكلُّهم - يعني هٰؤلاء الثلاثةَ - مجهولون».

فالحديث بهٰذا شديدُ الضعف.

قال الدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف"، كما نقله ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٢/ ٤٠٦): «لا يصحّ إسناده».

وذكر الخطيب في "التلخيص" (١/ ٤٦٤) أنّه منكرٌ، لا يصحُّ إسناده.

وضعّفه كذٰلك ابن ماكُولا في "الإكمال" (١/ ١١٧)، والذهبيُّ في "المشتبه" (١/ ٣٦)، واستنكره ابن ناصر الدين في "توضيحه" (١/ ٢٩٠)، وضعّفه ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ٢٩).

وجاء نحو هٰذا المتنِ في أحاديثَ أخرىٰ عن جمعٍ منَ الصحابة.

أوّلهم: أنسُ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد جاء عنه من طريقين.

الأولىٰ: رواها العقيليُّ في "الضعفاء" (١/ ٣٦٩-٣٧٠ برقْم ٥٩٣)، وأبو الشيخ في "العظمة" (٥/ ١٧٥٧-١٧٥٨) من طريقين عن أحمدَ بنِ محمّدِ بن أبي بزّةَ، عن أبي سعيدٍ عبد الرحمٰن بن عبد الله مولىٰ بني هاشمٍ، عنِ الربيع بن صُبَيحٍ، عنِ الحسن، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الديك الأبيض الأفرق حبيبي، وحبيبُ حبيبي جبريلَ، يحرس بيته، وستّةَ عشرَ بيتًا من جيرته: أربعةً عنِ اليمين، وأربعةً عنِ الشمال، وأربعةً من قُدّامٍ، وأربعةً من خلفٍ».

وهٰذا الإسناد فيه عللٌ:

منها: أحمدُ بن محمّدٍ البزّيُّ: قال ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٧١): قلت لأبي: «ابن أبي بزّةَ ضعيفٌ»؟ قال: «نعم، ولست أحدّث عنه». وقال العقيليُّ في "الضعفاء" (١/ ٣٦٩): «منكر الحديث، ويوصِل الأحاديث». ولا ينفعه بعد ذٰلك أنْ ذَكَرَه ابن حبّانَ في "الثقات" (٨/ ٣٧)؛ فإنّ الجارح هنا معه زيادة علم؛ فيقدَّم.

ومنها: الربيع بن صُبَيحٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٤٦): «صدوقٌ سيِّئ الحفظ، وكان عابدًا مجاهدًا». وهو - علىٰ فضله - ضعيفٌ من جهة حفظه، ولا يُقبَل ما يتفرّد به.

ومنها أنّ الحسن البصريَّ رحمه الله كان يدلّس، وقد عنعن هنا.

فالحديث باجتماع هٰذه العللِ شديد الضعف، قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ١٠٧٠): «ما هٰذا الحديثُ ببعيدٍ منَ الوضع».

=

وثانيهما: رواها الحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده" (بغية الباحث: ٢/ ٨٣٣ برقْم ٨٧٧) عن عبد الرحيم بن واقدٍ، عن عمرِو بن جُمَيعٍ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، هو الأنصاريُّ، عن محمّدِ بن إبراهيمَ التيميِّ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، وعن أبانَ، هو ابن أبي عيّاشٍ، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «الديك الأبيض صديقي وصديق صديقي، وعدوُّ عدوّي».

وهٰذا حديثٌ موضوعٌ، آفته عمرُو بن جُمَيعٍ، قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٩٣٦): «متّفقٌ علىٰ تركه»، ونقل عنِ ابن معينٍ أنّه قال: «كان كذّابًا خبيثًا»، وعنِ ابن عديٍّ أنّه قال: «يُتّهَم بوضع الحديث».

وأيضًا، فعبد الرحيم بنُ واقدٍ: قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٢/ ٣٧٠): «في حديثه غرائبُ ومناكيرُ؛ لأنّها عنِ الضعفاء والمجاهيل». وهٰذا من ذٰلك.

ومحمّدُ بن إبراهيمَ التيميُّ: قال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «لم يسمع من عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها». انظرِ "المراسيل" لابنه (ص١٨٨).

وأبانُ بن أبي عيّاشٍ الراوي عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧): «متروكٌ».

وثاني الشواهد: حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

لم أقف عليه مسندًا، وقال ابن حبّانَ في "المجروحين" (١/ ٥٠٨) في سياق إنكاره علىٰ عبد الله بن جعفرِ بن نَجِيحٍ المدينيّ: «وهو الذي روىٰ عن سُهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي، وعدوُّ عدوّي»».

وعبدُ الله بنُ جعفرٍ شديد الضعف، كما يظهر من ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٤/ ٣٨١-٣٨٣).

وثالث الشواهد: حديث أبي زيدٍ الأنصاريّ رضي الله تعالىٰ عنه، وله طريقان:

الأولىٰ: رواها الحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده" (بغية الباحث: ٢/ ٨٣٤ برقْم ٨٧٨) عن عبد الرحيم بن واقدٍ، عن وهبٍ، عن طلحةَ بنِ عمرٍو، عمّن حدّثه، عن أبي زيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي، يحرس دار صاحبه، وسبعَ دُورٍ حولها»، وكان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يبيّته معه في بيته.

سبق القول في عبد الرحيم بن واقدٍ.

=

وحديثُه هٰذا موضوعٌ، أعظم آفةٍ فيه شيخه وهبٌ، هو ابن وهبٍ أبو البَختريُّ القرشيُّ القاضي، متّفقٌ علىٰ تكذيبه، حتّىٰ قال أحمدُ بن حنبلٍ وإسحاقُ بن راهُويَهْ: «هو أكذبُ الناس»، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٤٠٠-٤٠٤).

وشيخه طلحةُ بن عمرٍو هو الحضرميُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٢٥): «متروكٌ».

وقد أُبهِم اسمُ شيخه أيضًا.

والثانية: رواها الطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (٢/ ٣٢٦ برقْم ١٤٢٨) من طريق ابن أبي السَّريِّ، عن محمّدِ بن حميرٍ، عن محمّدِ بن مهاجرٍ، عن عبد الملك بن عبد الله، عن أبي زيدٍ الأنصاريِّ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال لي رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، نحوَ اللفظ السابق.

كذٰلك رواه الطبرانيُّ في مسند محمّدِ بن مهاجرٍ، في روايته عن عبد الملك بن عبد الله.

ورواه كذٰلك أبو بكرٍ البَرْقيُّ عنِ ابن أبي السَّريِّ به، وقال: (عبدُ الله بنُ عبد العزيز القرشيُّ)، بدلَ (عبد الملك بن عبد الله). ذكره ابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ١٣٦).

وذكر البَرقيّ في "تاريخه" أنّ عبدَ الله بنَ عبد العزيز القرشيَّ روىٰ عن أبي زيدٍ الأنصاريِّ. كذا نقله مُغْلَطايُ في "الإكمال" (١٠/ ١٢٨) في ترجمةِ أبي زيدٍ عمرِو بن أخطبَ بنِ رفاعةَ الأنصاريِّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وأعلّ ابن الجوزيّ هٰذا الحديثَ، قال: قال يحيىٰ: «عبدُ الله بنُ عبد العزيز ليس بشيءٍ»، وقال النَّسائيّ: «متروكٌ». وأمّا محمّدُ بن مهاجرٍ، فقال ابن حبّانَ: «كان يضع الحديث علىٰ الثقات».

وفيه نظرٌ من جهتين:

الأولىٰ: كلام يحيىٰ بنِ معينٍ في "تاريخه" (روايةِ الدُّوريّ: ٣/ ٢٠٩)، وكلام النَّسائيّ بمعناه في "تهذيب الكمال" (١٥/ ٢٤٠)، وذٰلك كلُّه مَقُولٌ في عبد الله بن عبد العزيز الليثيّ، والذي في الإسناد قرشيٌّ؛ فافترقا.

ثمّ الليثيُّ عدّه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥٤) في الطبقة السابعة، وليس في شيوخه أحدٌ منَ الصحابة.

ولم أجد منِ اسمه عبدُ الله بنُ عبد العزيز، وهو قرشيٌّ - يصلح أن يكون هو المذكورَ في هٰذا الإسنادِ. ولا وجدتُ منِ اسمه عبدُ الملك بنُ عبد العزيز كذٰلك.

والثانية: كلام ابن حبّانَ - في "المجروحين" (٢/ ٣٣٠)، وهو في ترجمة محمّدِ بن المهاجر البغداديّ، المعروفِ بـ(أخي حنيفٍ)، وقد أرّخ ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٦/ ٤٢٤) وفاته بسنةِ أربعٍ وستّين، =

يعني ومِائتين، ومثله لا يصحُّ أن يرويَ عنه محمّدُ بن حميرٍ؛ فإنّ محمّدَ بنَ حميرٍ هو السَّلِيحيُّ، وقد أرّخ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١١) وفاتَه بسنةِ مِائتين.

بلِ الراوي عنه في هٰذا الإسنادِ، وهو محمّدُ بن أبي السَّريّ العسقلانيُّ أرّخ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣٨-٤٣٩) وفاتَه بسنةِ ثمانٍ وثلاثين، يعني ومِائتين، ومات أبو بكرٍ البَرقيُّ مخرِّج هٰذا الحديثِ سنةَ سبعين ومِائتين، كما ذكره الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٢٧٢).

والظاهر أنّ محمّدَ بنَ مهاجرٍ في هٰذا الإسنادِ هو الأنصاريُّ مولاهمُ الشاميُّ. وقد قال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٤٣): «ثقةٌ».

وقال (ص٤١١) في محمّدِ بن حميرٍ السَّلِيحيّ: «صدوقٌ».

وقال (ص٤٣٨-٤٣٩) في ابن أبي السريّ: «صدوقٌ عارفٌ، له أوهامٌ كثيرةٌ».

وبعدُ، فهٰذا الحديثُ ضعيفٌ؛ لما يُظَنّ من جهالة عينِ تابعيِّه، والله أعلمُ.

ورابع الشواهد: حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

رواه ابن حبّانَ في "المجروحين" (١/ ٥٣٥) من طريق عبد العزيز بن سلّامٍ، وأبو الشيخ في "العظمة" (٥/ ١٧٥٨) من طريق عليِّ بن داودَ القنطريِّ، كلاهما عن عبد الله بن صالحٍ، عن رِشْدِينِ بن سعدٍ، عنِ الحسن بن ثوبانَ، عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ، عن سالمِ بن عبد الله بن عمرَ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لا تسبّوا الديك الأبيض؛ فإنّه صديقي، وأنا صديقه، وعدوُّه عدوّي، والذي بعثني بالحقّ، لو يعلم بنو آدمَ ما في قربه، لَاشتروا ريشه ولحمه بالذهب والفضّة، وإنّه لَيطرد مدىٰ صوته منَ الجنّ».

قال ابن حبّانَ (١/ ٥٣٦) بعد أن روىٰ هٰذا الحديثَ وغيرَه عن عبد الله بن صالحٍ: «فيما يشبه هٰذه الأحاديثَ التي ينكرها من أمعن في صناعة الحديث، وعلِم مسالك الأخبار، وانتقادَ الرجال».

وعبد الله بن صالح: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥٠): «صدوقٌ كثير الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلةٌ».

وقال الشيخ المُعَلِّميّ في تعليقه علىٰ "الفوائد المجموعة" (ص١٧٢): «وراوي هٰذا عنه ليس منَ المتثبِّتين الذين كانوا ينظرون في أصول كتبه».

ورِشْدِينٌ ضعيفٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٤٩).

وخامس الشواهد: حديث أبي الدرداء رضي الله تعالىٰ عنه.

=

رواه السخاويّ في "الجواهر المكلّلة" (ص٢٦٠-٢٦٢) مسلسلًا بقول كلّ راوٍ: «ما زلتُ بالأشواق إلىٰ حديثٍ» - من طريق عبد المنعم بن بَشِيرٍ، عنِ ابن وهبٍ، عن عبد الله بن سعيدٍ، عن أبيه، عن أبي الدرداء رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر حديثًا طويلًا في صفةِ ديكٍ تحت العرش، ثمّ قال في آخره: «الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي، وعدوُّ عدوّي»، إلىٰ آخره.

قال السخاويُّ: «وهو باطلٌ تسلسلًا ومتنًا، ولم أره في "أخبار الديك" لأبي نعيمٍ، مع كثرة ما فيه منَ المناكير».

وقال المجدُ الفِيرُوزَباديُّ في "سفر السعادة" (ص١٤٥): «والحديث المسلسل المشهورُ فيه: الديك الأبيض صديقي - باطلٌ وموضوعٌ».

وقال محمّدُ بن الطيّب المغربيُّ: «والوهن ظاهرٌ عليه»، قال: «وإنكار السخاويّ وحكمُه بالبطلان لأنه لم يرَه في "أخبار الديك" للحافظ أبي نعيمٍ علىٰ كثرتها - ممّا لا معنىٰ له». نقله الأيّوبيُّ في "المناهل السلسلة" (ص١٣٢).

وليس كذٰلك، بل هو دالٌّ علىٰ حدوث وضعه بعد زمن أبي نعيمٍ؛ فإنّه لو كان عنده بهٰذا الإسناد المسلسل العجيب، لَما فوّته، وهٰذا مبنيٌّ علىٰ علم السخاويِّ بطريقة أبي نعيمٍ في تصانيفه: أنّه يجمع كثيرًا فيُوعِي، ولا ينتقي أو يمحّص.

وآخر الشواهد: حديثٌ مرسلٌ، أخرجه ابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ١٣٦ برقْم ١٣٤٩) من طريق أبي القاسم البغويّ بإسنادٍ فيه ضعفٍ عن طلحةَ بنِ زيدٍ، عنِ الأحوص بن حَكِيمٍ، عن خالدِ بن معدانَ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الديك الأبيض صديقي، وعدوُّ عدوِّ الله، يحرس دار صاحبه، وسبع دورٍ»، كان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يبيّته معه في البيت.

وهٰذا الحديث المرسلُ موضوعٌ.

والمتّهم به طلحةُ بن زيدٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٢٤): «متروكٌ، قال أحمدُ وعليٌّ وأبو داودَ: كان يضع الحديث».

وشيخه أيضًا ضعيفُ الحفظ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٦).

وبعدُ، فالحديث باطلٌ، أكثر طرقه موضوعةٌ، وسائرها شديدة الضعف، يعلم الناظر فيها انتفاء نسبتها إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

=

(و)أَثْوَبُ بنُ (**الأزهرِ** ∴

و)أَثْوَبُ (**والدُ الحارثِ**).[٣]

ثلاثتهم بالمثلَّثة ساكنةً، بوزن (أَفْضَلٍ)، (**ثمَّ اقتصِرْ**) عليها؛ إذ لا يوجد غيرُها.[١]

ونقل السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٢١٩) عنِ الحافظ ابن حجرٍ قال: «لا يتبيّن لي الحكمُ [علىٰ] هٰذا المتنِ بالوضع». قال السخاويُّ: «لٰكنّ في أكثر ألفاظه رِكّةً، لا رونقَ لها». يعني بذٰلك أنّها خارجةٌ عن قواعد الشريعة، شاذّةٌ عن طريقتها المعهودة.

وقال الشيخ المُعَلِّميّ في تعليقه علىٰ "الفوائد المجموعة" (ص١٧٢): «فإن كان مراده – يعني ابنَ حجرٍ – أنّه لا يُحكَم بأنهمُ افتعلوا الحديثَ افتعالًا، فهٰذا قريبٌ، ولٰكنّه لا يمنع منَ الحكم علىٰ الحديث بأنّه موضوعٌ، بمعنىٰ أنّ الغالب علىٰ الظن أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم لم يقلْه، وأنّ من رواه مِنَ الضعفاء الذين لم يُعرَفوا بتعمُّد الكذب – إمّا أن يكون أُدخِلَ عليهم، وإمّا أن يكونوا غَلِطوا في إسناده».

وقد ورد في فضائل الديك عمومًا، والأبيض خصوصًا – أحاديثُ أخرىٰ، بغير اللفظ الذي ذكره الشارح، ولا يصحّ منها شيءٌ بمعناه. وقد أفردها أبو نعيمٍ بتصنيفٍ، وكذا السيوطيُّ، انظر "كشف الخفا" للعجلونيّ (١/ ٤٩٧-٤٩٨).

وقال المجد الفِيرُزَباديُّ في "سِفر السعادة" (ص١٤٥): «وباب فضائل الديك الأبيض – لم يثبت فيه شيءٌ».

وقال ابن القيّم في "المنار المُنيف" (ص٥٦): «وبالجملة، فكلّ أحاديث الديك كذبٌ، إلّا حديثًا واحدًا: «إذا سمعتم صياح الدِّيَكة، فاسألوا الله من فضله؛ فإنّها رأت مَلَكًا»». وهٰذا الحديثُ متّفقٌ عليه، رواه البخاريُّ (٤/ ١٢٨ برقْم ٣٣٠٣)، ومسلمٌ (٨/ ٨٥).

زاد الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٨/ ٢٦٢)، فقال: «وإلّا حديثَ «لا تسبّوا الديك؛ فإنه يوقِظ للصلاة»؛ فإنّه صحيح الإسناد».

(١). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٢). (ص٦٤).

(٣). ذكره عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ الأزديُّ في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٦٣)، وخطّأه ابنُ ماكُولا في "تهذيب مستمرّ الأوهام" (ص٨٣)، وفي "الإكمال" (١/ ١١٧)، والحافظ الصُّوريُّ، كما ذكره ابن ناصر الدين في "التوضيح" (١/ ٢٨٩-٢٩٠).

(**وأَبَوَا**)، أيْ أبو (**عالِيَةَ**) زيادُ بنُ فَيْرُوزٍ، (**و**)أبو (**مَعْشَرٍ**) يوسفُ بنُ يَزيدَ، وأبو[٢] (**أُذَيْنَةَ**)، وأبو[٣] (**حَمَّادٍ**).

أربعتُهم (**بَرَّاءٌ**)، بفتح الباء، وتشديد الراء، فـ(**اذكرْ**).

وغيرُهم، كالبَرَاءِ بنِ عازبٍ، والبَرَاءِ بنِ مَعْرُورٍ، والبَرَاءِ بنِ مالكٍ، والبَرَاءِ بنِ أَوْسٍ، بتخفيف الراءِ.[٤]

---

(١). انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ١١٧)، و"التبصير" لابن حجرٍ (١/ ٢٩-٣٠). وسبق الكلام علىٰ الحارث بن أثوبَ؛ فلْيُراجَع.

(٢). كلمة (أبو) هنا خطأٌ منَ الشارح، وهي مخالفةٌ لكلام الناظم؛ فإنّه قال: (أبوا عاليةَ ومعشرٍ) ثمّ عَطَفَ علىٰ (أبوا) فقال: (أذينةُ). ولو كانت (أذينةُ) معطوفةً علىٰ (عاليةَ ومعشرٍ)، لكان قال قبلًا: (آباءُ) بصيغة الجمع.

وانظر "تبصير المنتبه" لابن حجرٍ (١/ ٧٢)؛ فقد قال: «وأذينةُ البرّاء»، فجعله اسمًا لا كنيةً.

هٰذا، وتفريق الحافظ ابنِ حجرٍ والسيوطيِّ، رحمهما الله، بين أبي العاليةِ وأُذَينةَ - محلُّ نظرٍ؛ فقد أحال الحافظ في ذكر أُذَينةَ علىٰ ابن نقطةَ، والذي في "تكملة الإكمال" (١/ ٢٨٠) له - نقلًا عنِ البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٦١) - أنّه اختُلِف في اسم أبي العالية البرّاءِ، فقيل: (أذينةُ)، وقيل: (زيادُ بن فيروزٍ). وكذا قال ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (١/ ٣٩٨).

وانظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ٥٤١)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٤/ ٦٠)، و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٤/ ١١).

وفي الجملة، فلم أجد من سبق الحافظَ إلىٰ التفريق بينهما. وقد جرىٰ الحافظ ابنُ حجرٍ نفسُه علىٰ الصواب في "التقريب" (ص٥٧٤).

(٣). كلمة (أبو) هنا خطأٌ أيضًا؛ فإنّ حمّادًا يلقَّب بـ(البرّاء)، انظر "تكملة الإكمال" لابن نقطةَ (١/ ٢٨٠)، و"تبصير المنتبه" لابن حجرٍ (١/ ٧٢). وانظر ترجمته في "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٣/ ١٩-٢٠)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ١٤٠).

(٤). انظر "تبصير المنتبه" (١/ ٧٢)، وسبق التنبيه علىٰ أنّ أذينةَ هو أبو العالية.

وانظر أيضًا "تكملة الإكمال" لابن نقطةَ (١/ ٢٨٠)، وقد زاد فيما يشتبه في هٰذا الباب: (النَّوَّاءَ).

(**إلىٰ بُخَارىٰ**) بضمِّ الباءِ، والخاءِ المعجمةِ، وفتح الراءِ المقصورةِ، بلْدةٌ مشهورةٌ، (**نِسْبَةُ**) الإمامِ الحافظِ الحجّةِ، أبي عبد الله محمّدِ بنِ إسماعيلَ (**البُخَاريِّ**)، صاحبِ "الجامع الصحيح".[١]

وفي "القاموس"[٢]: «عليُّ بنُ بُخَارٍ، كـ(غُرَابٍ)، وأحمدُ بنُ محمّدِ بنِ عليٍّ البُخَاريُّ، المنسوبُ إلىٰ بُخَارِ العُوْدِ؛ لأنّه كان يُبَخِّر به في الخانات[٣] - محدّثان، وأحمدُ بنُ بُخَارٍ، وعليٌّ البُخَاريُّ - محدّثان».

(**و**)أمّا (**مَنْ مِنَ الأنصار**)، الصحابةِ، والتابعين، ومَن بعدَهم، (**فـ**)هو (**النَّجَّاريُّ**) بالنون المفتوحة، والجيمِ المشدَّدةِ، نسبةً إلىٰ بني النَّجَّارِ، بطنٍ مِنَ الأنصار،[٤] ودُورُهم خيرُ دُورِهم، كما ثبت في "الصحيح".[٥]

(**وليس في الصَّحْبِ**)، أيْ أصحابِ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، (**ولا**) في (**الأتباعِ**)، أيِ التابعين، (**مَن يُنسَبُ الأوّلَ**)، أيْ: أحدٌ ممّن يُنسَبُ إلىٰ بُخارىٰ، (**بالإجماع**) مِنَ العلماء: المحدّثين، وغيرِهم.[٦]

---

(١). وذكر ابن ناصر الدين في "التوضيح" (١/ ٣٨٢-٣٨٣) أنّ لفظ (البخاريّ) يرِد أيضًا نسبةً إلىٰ بخارىٰ فولاذَ، من بلاد تركستانَ، وإلىٰ البخاريّةِ، سِكّةٍ بالبصرة، وكذٰلك إلىٰ بُخارٍ، اسمِ جدٍّ، وإلىٰ بُخارِ العُود ونحوِه.

(٢). (ص٣٤٧).

(٣). كذا في "القاموس المحيط"، وقد تابع الذهبيَّ في "المشتبه" (١/ ٥٣). وقد تعقّبه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (١/ ٣٨٥) أنّ الذي كان يبخّر في الحانات - هو محمّدُ بن عليٍّ، لا ابنُه أحمدُ، ونقل ذٰلك عنِ الحافظ عبد الرزّاق الجِيْليّ.

(٤). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (١/ ٤٥٠).

(٥). رواه البخاريُّ (٥/ ٣٣ برقْم ٣٧٨٩)، ومسلمٌ (٧/ ١٧٤) من حديث أبي أُسَيدٍ الساعديّ رضي الله تعالىٰ عنه. ورواه البخاريُّ (٥/ ٣٣ برقْم ٣٧٩١)، ومسلمٌ (٧/ ٦١) من حديث أبي حُمَيدٍ الساعديِّ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٦). قال بالنفيِ الذهبيُّ في "المشتبه" (١/ ٥٢، و٢/ ٦٣١).

=

وأمّا أتباع التابعين، ومَن بعدَهم، فكثيرٌ مَن يُنسب إليه، فمِن أجلِّهمُ الإمامُ البخاريُّ المذكورُ.[١]

(**والدُ رافعٍ، و**)والدُ (**فَضْلٍ**) - أَعْجِمْ و(**كبِّر ∴ خَدِيجٌ**)، أيِ: اقرأْه بالخاء المعجمَةِ مفتوحةً، وكسرِ الدال، بصيغة التكبير.[٢]

(**وأَهْمِلْ غيرَ ذا**)لك،[٣] (**وصَغِّر**)، أيِ اقرأْهُ: (حُدَيْجٌ)، غيرَ والدِ رافعٍ، وفضلٍ، بالحاء المهملَةِ مضمومةً وفتحِ الدال، بصيغة التصغير، كأبي شُبَاثٍ حُدَيْجِ بنِ سلَامةَ الصحابيِّ.[٤]

وفي دعوىٰ الإجماع نظرٌ؛ فقد خالفها الحافظُ ابنُ حجرٍ، قال في "تبصير المنتبه" (١/ ١٣٠): «لأنّ ابن مَنْدَهْ ذكر في الصحابة الأسودَ بن حازمِ بن صفوانَ، نزل بخارىٰ».

وذكر ذٰلك أيضًا ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (١/ ٣٨٤-٤٨٥)، لٰكنّه قال إنّ الإسناد إلىٰ الأسودِ بن حازمٍ واهٍ.

(١). لم يستوعبِ الناظمُ النِّسَبَ المشتبِهة في هٰذا البابِ، وقد قال ابن ماكُولا في "الإكمال" (١/ ٤٤٨): «بابٌ: البخاريُّ، والتُّخَاريُّ، والنُّخَاريُّ، والتَّخَاويُّ، والبِجَاديُّ، والنجّاريُّ».

(٢). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٢/ ٣٩٩)، و"تبصيرَ المنتبه" (١/ ٤١٨).

(٣). وهٰذا الإطلاق لا يصحّ، فقد ذكر الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦١٨-٦١٩)، وابن ماكُولا في "الإكمال" (٢/ ٣٩٨-٣٩٩)، وابن حجرٍ في "التبصير" (١/ ٤١٨-٤٢٠) جماعاتٍ يسمَّونَ (خَدِيجًا).

ولم أجد من سبق الناظمَ إلىٰ تخصيص خَدِيجٍ باثنين فقط.

(٤). الصواب أنّه خَدِيجٌ، بالمعجمة المفتوحة. نصّ علىٰ ذٰلك الدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦١٨)، وابن ماكُولا في "الإكمال" (٢/ ٣٩٨)، وابن ناصر الدين في "التوضيح" (٣/ ١٥٠)، وابن حجرٍ في "التبصير" (١/ ٤١٩)، وغيرُهم.

ثمّ هو أنصاريٌّ بَلَويٌّ، كما ذكر ابن الأثير في "أسد الغابة" (١/ ٦٠١). وقد قال الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦١٩): «ليس في الأنصار (حُدَيجٌ)، وإنّما فيهم (خَدِيجٌ)».

ولم أقف علىٰ من سبق الشارح إلىٰ قوله في أبي شباثٍ: (حُدَيجٌ). والله أعلم.

(**حِرَاشُ بن مالكٍ**) [معاصرُ][(١)] شعبةَ، سمع يحيىٰ بنَ عُبَيْدٍ، (**كوالدِ ∴ رِبْعِيٍّ**)، والربيعِ، ومسعودٍ - (**اهْمِلْه**)، أيِ اضبطْ / حِرَاشًا، بالحاءِ المهمَلةِ المكسورةِ، وبالراءِ، بوزن (كِتَابٍ).[(٢)] [١٧٢/ب]

(**بغير زائدٍ**) عن ذَيْنِكَ؛ فغيرُهما كلُّه بالخاء المعجَمة.[(٣)]

قال في "التدريب"[(٤)]: «وأدخل ابنُ مَاكُوْلَا[(٥)] هنا (خِدَاشًا) بالدال؛ فقد روىٰ مسلمٌ[(٦)] عن خالدِ بن خِدَاشٍ. قال الذهبيُّ[(٧)]: ولا يَلْتَبِس. قال العراقيّ[(٨)]: فلذا لم أَستدركْه. قلتُ: هو من نمط (حُدَيْرٍ)، ونحوِه». انتهىٰ.[(٩)]

وقوله (**كلُّ قريشيٍّ حِزَامٌ**)، يعني أنَّ كلّ (حِزَامٍ) في قريشٍ، فبالزايِ، والحاءِ المهمَلةِ، مكسورةً.[(١٠)]

---

(١). في "الأصل": (معاشر شعبة)، وهو تصحيفٌ.

(٢). ذكرهما الدارقطنيُّ في "المؤتلفَ والمختلفَ" (٢/ ٦٣٥-٦٣٦)، وابن ماكُولا في "الإكمال" (٢/ ٤٢٤-٤٢٦)، وابن حجرٍ في "التبصير" (١/ ٤٢٢).

(٣). هٰذا الإطلاقُ محلُّ نظرٍ؛ فقد ذكر الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٣٦)، وابن ماكولا في "الإكمال" (٢/ ٢٤٢)، وابن حجرٍ في "التبصير" (١/ ٤٢٣) - حِراشَ بنَ جابرٍ العجليَّ، ولم يذكروا فيه خلافًا. وزاد ابن حجرٍ آخَرَينِ أيضًا، ثمّ قال: «وجميع من يأتي بعد ذٰلك، فهو بالخاء المعجمة».

(٤). (٢/ ٩٢٤-٩٢٥).

(٥). في "الإكمال" (٢/ ٤٢٧).

(٦). في "صحيحه" (٥/ ٣٣). وانظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٨/ ٤٦).

(٧). في "المشتبه" (١/ ٢٢٣).

(٨). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٣٤).

(٩). وبقي ممّا يلتبس في هٰذا البابِ: (حَرَّاسٌ)، ذكره الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٥٣) خلافًا في حِراشِ بن مالكٍ السابقِ ذكرُه. وزاد ابن ماكُولا في هٰذا الباب منَ "الإكمال" (٢/ ٤٢٩) (جوّاسًا).

(١٠). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٤٦).

(**وهو جمٌّ**)، أيْ كثيرٌ،[١] من أشهرهم حِزَامُ بنُ خُوَيْلِدٍ، أخو خَدِيجةَ، ووالدُ حَكِيمٍ.[٢]

(و)أمّا (**ما في الأَنْصارِ**)، فهو (**حَرَامٌ**)، بالحاء المفتوحة، والراء، (**مِنْ عَلَمٍ**)،[٣] كحرامِ بنِ عوفٍ، وابنِ مِلْحَانَ، وغيرِهما.[٤]

والمراد – كما قاله الحافظُ العراقيُّ[٥] – ما في هاتين القبيلتين فقطْ؛ فما وقع من ذٰلك في قريشٍ، يكون بالزاي، وما في الأنصار، يكون بالراء، وإلّا، فقد وقعَ بالزاي في خزاعةَ، وبني عامرِ بنِ صَعْصَعَةَ، وغيرِهما، وبالراء في بَلِيٍّ، وخَثْعَمٍ، وجُذَامٍ، وتَمِيمِ بنِ مُرٍّ، وفي خُزَاعةَ، وفي [عُذْرَةَ]،[٦] وبني فَزَارَةَ، وهُذَيْلٍ، وغيرِهم، كما في المطوَّلات.

وقولُه: (**أُهمِلَ – ليسَ غيرٌ – الحُضَيْرُ**)، أي: ضُبِطَ لفظُ (الحُضَيْرِ)، الذي يقال له: (حُضَيْرُ الكتائب)، وهو (**أبو أُسَيْدٍ**) الصحابيِّ، بإهمال الحاء، بلا خلافٍ فيه.[٧]

وأمّا (**غيرُه**)، أيْ غيرُ أبي أُسَيدٍ، فهو (**خُضَيرٌ**)، بالخاء المعجَمةِ.[٨]

---

(١). يعني منِ اسمُهم حزامٌ مطلقًا، لا من قريشٍ خصوصًا. انظر "تبصير المنتبه" (٢/ ٤٢٣).

(٢). انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (٢/ ٤١٥).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٤٦).

وقال الذهبيّ في "المشتبه" (١/ ٢٢٤): «وهٰذا اسمٌ رائجٌ في المدينة».

(٤). انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (٢/ ٤١١).

(٥). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٨٢-١١٨٦)، بتصرّفٍ.

(٦). في "الأصل": (غدرة) بالغين المعجَمة، والدال المهمَلة، وهو تصحيفٌ.

(٧). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٢/ ٥٥٤)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٢/ ٤٨٢)، و"التبصيرَ" لابن حجرٍ (١/ ٤٤٥).

ويحتملُ قولُ الناظمِ: «ليس غيرٌ» – أن يكون معناهُ: ليس غيرُه بهٰذا الضبطِ. انظر "إسعافَ ذوي الوطر" (٢/ ٣٤٠) للشيخِ محمّدٍ الأثيوبيِّ، وما ذكره الشارح أولىٰ؛ لإفادته معنًى زائدًا علىٰ ما سيذكره الناظم بعدُ.

(٨). انظر "تبصير المنتبه" (١/ ٤٤٥).

=

في "القاموس"[١]: «(خُضَيْرٌ): شيخٌ لعليِّ بنِ رَبَاحٍ، وعبدُ اللهِ بنُ خُضَيْرٍ البصريُّ، وخُضَيْرٌ السلميُّ، أو هو بحاءٍ مهمَلةٍ[٢] - محدّثون».

قال: «والمبارَك بنُ عليِّ بنِ خُضَيْرٍ، وخُضَيْرُ بنُ [زُرَيْقٍ]،[٣] و(خُضَيْرٌ): لقبُ إبراهيمَ بنِ مصعبِ بن الزبيرِ».

(**عيسىٰ**) بنُ أبي عيسىٰ مَيْسَرَةَ الغِفَاريُّ أبو موسىٰ، (**ومسلمُ**) بنُ أبي مسلمٍ، (**هما**)، أيْ كلٌّ منهما، (**حَنَّاطٌ**)، بالحاء المهمَلة، والنون مشدّدةً، نسبةً إلىٰ بيع الحِنْطَة.

(**وإنْ تشأْ**)، فقُلْ فيهما: (**خَبَّاطٌ**)، بالخاء المعجَمة، والباءِ الموحَّدةِ مشدّدةً، نسبةً إلىٰ بيع الخَبَط،[٤] الذي تأكله الإبل.

(**أو**) فقُلْ: (**خَيَّاطٌ**)، بالخاء المعجَمة، والياء المثنّاة مشدّدةً، نسبةً إلىٰ الخياطة.

فكلٌّ منَ الثلاثة جائزةٌ فيهما؛ لأنّهما باشراها،[١] ولٰكنّ الأوّلَ أشهرُ في عيسىٰ،[٢] والثانيَ أشهرُ في مسلمٍ،[٣] ونُقِل عنه أنّه كان يقول: «أنا خيّاطٌ، وحنّاطٌ، وخبّاطٌ، كلًّا قد عالجتُ».[٤]

لٰكن قدِ اختُلف في خُضَيرٍ السلميّ، فرجّح البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٣١) إهمالَ أوّلِه، وقال أبو حاتمٍ: «إنّما هو خُضَيرٌ»، يعني بالإعجام، رواه عنه ابنُه في "بيان خطإ البخاريّ" (ص٢٦). قال الدارقطنيُّ في "المؤتلفَ والمختلفَ" (٢/ ٥٥٥) وابن ماكُولا في "الإكمال" (٢/ ٤٨٣): «وهو الصواب».

وأيضًا، فقد زاد ابن حجرٍ في "التبصير" (١/ ٤٤٥) في هٰذا الباب - (حَصِيرًا).

(١). (ص٣٨٦)، بتقديمٍ وتأخيرٍ.

(٢). سبق ذكرُ الخلاف في ذٰلك، وأنّ الصواب بالخاء المعجمة.

(٣). في "الأصل": (رُزَيْق) بتقديم الراءِ علىٰ الزاي، وهو تصحيفٌ.

(٤). الخَبَط ورقٌ يُنفَض من شجره، ويُجفَّف، ويُطحَن، ويُخلَط بدقيقٍ أو غيره، ويُعجَن بالماء حتّىٰ يَلزَجَ، ثمّ يوضَعُ في أفواه الإبل لتطعمَه، وكذا يُطلَق علىٰ كلّ ورقٍ مخبوطٍ، أي منفوضٍ من شجره. وانظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٦٦٤).

[١٧٣/أ] قال المصنِّف[٥]: «ومثلُ هٰذا يُؤمَن فيه الغلطُ، ويكونُ اللّافِظ فيه مصيبًا / كيف نطق».

(**وصِفْ أبا الطَّيِّبِ بـ(بالجَرِيرِ)**، بالجيم مفتوحةً، وكسرِ الراء، وهو (**ابنُ سليمانَ، و**)صِفْهُ أيضًا (**بـ(بالحَرِير)**،[٦] بالحاء المهمَلة، وكسر الراء، فكلٌّ منهما جائزٌ فيه.[٧]

---

(١). قاله ابن معينٍ في عيسىٰ، انظر "تاريخَ الدُّوريّ" (٣/ ٥٥٤)، و"المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٢ /ص ٩٤٠). وقاله كذٰلك في مسلمٍ، حكاه عنه الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٩٣٩).
وانظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٢/ ٩٣٩-٩٤٠)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٣/ ٢٧٥).

(٢). قاله الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٩٤٠)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٨).
وقال ابن حجرٍ في "التبصير" (٢/ ٥١٧) إنّ الأشهرَ فيه (الخيّاطُ)، بالمعجمة والياء.
وقول الدارقطنيِّ مقدَّمٌ. ولعلّ الأمر قدِ انقلب علىٰ الحافظِ ابنِ حجرٍ رحمه الله، وانظرِ التعليق التاليَ.

(٣). وقال ابن حجرٍ في "التبصير" (٢/ ٥١٧) إنّ الأشهرَ فيه (الحنّاطُ)، بالمهملة والنون. وقال السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٩٢٠) إنّ الأشهر فيه الخبّاط، بالمعجمة والموحّدةِ.
وقول الشارح هو الصواب؛ فقد عرّفه بالخيّاط عامّة من ترجم له، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٧/ ٥٠٤)، و"تاريخَ ابنِ معينٍ" للدُّوريِّ (٣/ ٢٥٦)، و"التاريخَ الكبيرَ" للبخاريّ (٧/ ٢٦٠)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ١٩٦)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٥/ ٣٩٨). وبذٰلك عرّفه الحافظ ابن حجرٍ نفسُه في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٢٥٨).

(٤). ظاهر كلام الشارح أنّ المنقولَ عنه ذٰلك الكلامُ - هو مسلمٌ؛ لأنّ الأصلَ عودُ الضمير علىٰ أقرب مذكورٍ.
لٰكنْ قد حكىٰ ذٰلك ابنُ سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٥٦٥) من قول عيسىٰ. وكذٰلك نقله المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ١٧)، والسيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٩١٩).

(٥). في "التدريب" (٢/ ٩٢١). وقاله قبلَه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٨).
وذٰلك مقيّدٌ بوصفه ابتداءً، أمّا عند الرواية، فقد سبق أنّه لا يجوز زيادةُ تعريفٍ لرجلٍ في الإسنادِ، إلّا مع البيان بنحو (هو) أو (يعني). والله أعلم.

(٦). في المتن الذي في الهامش: (بالحريريْ)، بياءِ النسب في آخره، وهو أفضلُ؛ لأنّ مراعاة الوزن بتسكين الياء أولىٰ من مراعاته بحذفها؛ لأنّ الكلام بإبقائها أوضحُ، وأقلُّ ارتكابًا للضرورة، والله أعلمُ.

(٧). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٢/ ٢٠٧-٢٠٨)، و"التوضيحَ" لابن ناصر الدين (٢/ ٢٨٣).

(**وليس في الرواة**) للحديثِ (حمَّالٌ)، (**بالإهمال**)، أيْ بالحاء المهمَلة، إذا كان (**وصفًا**) ونسبةً لهم، (**سوىٰ هارونَ**) بنِ عبد الله (**الحَمَّالِ**)؛ فإنّه بالحاء المهمَلة.[١]

حكىٰ ابنُ الجارود عنِ ابنه موسىٰ الحافظِ أنّه كان حَمَّالًا، فتحوّل إلىٰ البَزِّ.[٢]

قيلَ: «لُقِّب بـ(الحمَّال)؛ لكثرة ما حمل من العلم».[٣]

قال ابنُ الصلاح[٤]: «ولا أُراه يصحُّ».

وما عداه، فـ(الجمّال)، بالجيم.[٥]

منهم محمّدُ بنُ مِهْرانَ الجمَّالُ، حدّث عنه البخاريّ، ومسلمٌ، وغيرهما.[٦]

واستدرك الحافظُ العراقيُّ[١] علىٰ الحصر بُنَانَ بنَ محمّدٍ الحمّالَ الزاهدَ، سمِع مِن يونسَ بنِ عبدِ الأعلىٰ، وغيرِه، ورافِعَ بنَ نَصْرٍ الحمَّالَ، سمِع مِن أبي عمرَ بنِ محمّدٍ،[٢] وأحمدَ بنَ محمّدٍ الحمّالَ، أحدَ شيوخِ أُبَيٍّ[٣] النَّرْسيِّ.

---

(١). كذا قال الناظمُ. وقد تبع في ذٰلك ابنَ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٨). وكذا لم يذكرِ ابنُ ماكُولا في "الإكمال" (٣/ ٢٧) حمّالًا آخرَ.

لٰكنْ تعقّب ابنَ ماكُولا - ابنُ نقطةَ في "تكملة الإكمال" (٢/ ٢٧٩-٢٨٠)، وابنَ الصلاح - العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٠٤-١٢١١)، فذكرا جماعةً غيرَه.

وذكر كذٰلك "السمعانيُّ في "الأنساب" (٤/ ٢٢٨)، والذهبيُّ في "المشتبه" (١/ ١٧٢) جماعةً، فيهم من هو موصوفٌ بالحمل، لا مسمًّى به.

بل ذكر ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ في "الأنساب المتّفقةِ" (ص٤٥) أنّ مَن نُسِب (الحمّالَ) - فيهم كثرةٌ.

(٢). حكاه في كتابه "الكنىٰ"، انظرِ "التقييدَ والإيضاحَ" للعراقيّ (٢/ ١٢٠٤).

(٣). قاله ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ في "الأنساب المتّفقةِ" (ص٤٥).

وذكره السمعانيّ في "الأنساب" (٤/ ٢٢٨)، وابنُ ناصر الدين في "التوضيح" (٢/ ٤١٤).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٣٤٨).

(٥). انظرِ "المؤتلف والمختلف" للدارقطنيّ (٢/ ٧٤٦-٧٤٩)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٣/ ٢٧-٢٩)، وقد زادا في هٰذا البابِ (جمَالًا)، بالمهملة، وتخفيف الميم.

(٦). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٥٢٠).

هٰذا، واحتَرَز بقوله: (وَصْفًا) عنِ الأسماء، نحوِ أبيضَ بنِ حمّالٍ الصحابيِّ المازنيّ، وحمّالِ بنِ مالكٍ الأسديِّ؛ فإنّهما بالحاء، وغيرُهما كثيرٌ.(٤)

(**الخَدَريُّ**) بفتح الخاء المعجمة، وفتح الدال، وهو (**محمّدُ بنُ حَسَنٍ**) فقطْ، وهو من كبار أهل الحديث.(٥)

(**و**)أمّا (**مَن عداه**)،(٦) كأبي سعيدٍ الخُدْريِّ الصحابيِّ، (**فاضْمُمَنِ**) الخاءَ المعجَمةَ، (**وسَكِّنِ**) الدالَ، نِسبةً إلىٰ خُدْرةَ: حيٍّ كبيرٍ في الأنصار.(٧)

(**عليٌّ**) أبو المتوكِّلِ (**الناجِيْ**)، لقبٌ،(٨) وهو (**وَلَدْ دُؤَادٍ**(٩) **∴ وَ**)القاضي أحمدُ: (**ابنُ أبي دُؤَادٍ**)، بضمِّ الدال، وتقديم الواو علىٰ الألف، فوقَها همزةٌ،(١) ([**الإِيَاديُّ**])،(٢) نسبةً إلىٰ إِيَادٍ، بكسر الهمزة.(٣)

---

(١). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٠٤-١٢١١).

(٢). كذا في "الأصل": (محمّدٍ)، وهو منقولٌ من "تدريب الراوي" (٢/ ٩١٨)، وهو تصحيفٌ، وصوابه: (مهديٍّ)، انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ.

(٣). في "الأصل": (أبي بكرٍ)، وكلمةُ (بكرٍ) مقحمةٌ خطأً، وليست في "تدريب الراوي"، ولا في "التقييد والإيضاح"، ويلزم من زيادتها تصحيف كلمة (أُبَيٍّ) بضمِّ الهمزة وفتح الباء وتشديد الدال - إلىٰ (أَبِي) بفتح الهمزة وكسر الباء وتخفيف الدال.

(٤). انظرِ "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٠٤).

(٥). انظرِ "المشتبهَ" للذهبيّ (١/ ٢٦٣)، و"تبصيرَ المنتبه" لابن ناصر الدين (٢/ ٥٤٨).

(٦). يعني بمثل نقطِه، وإلّا فقد ذكر الحافظ ابن حجرٍ في هٰذا الباب منَ "التبصير" (٢/ ٥٤٩) (الجُذْريَّ)، بالجيم المضمومة، والذال المعجمة ساكنةً، و(الجَدَريَّ)، بالجيم والدال المهملة، مفتوحتينِ، وغيرهما.

(٧). انظرِ "المؤتلفَ والمؤتلفَ" للدارقطنيّ (٢/ ٨٩١)، و"الإكمال" لابن ماكُولا (٣/ ٢٩٦).

(٨). الصواب أنّه نِسبةٌ، قال عليُّ بن المدينيّ: «أبو المتوكّل من بني ناجيةَ»، انظرِ "الجرح والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ١٨٤-١٨٥). وكذا قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٤٢٥).

(٩). اختُلِف فيه.

=

وفي "القاموس"[٤]: «محمّدُ بنُ عليٍّ[١] بنِ أبي دُؤَادٍ: محدّثٌ». قال: «وأبو دُؤَادٍ يزيدُ الرُّوَاسيُّ،[٢] وجُوَيْرِيَةُ بنُ الحجَّاجِ، وعَدِيُّ بنُ الرِّقَاعِ: شعراءُ».

فقيل: (داودُ) بتقديم الألف علىٰ الواو. انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريِّ (٦/ ٢٧٣)، و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٠/ ٤٢٥)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤٠).

وقيل: (دُوَادٌ)، انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٢/ ٩٦٥)، و"التلخيصَ" للخطيب (٢/ ٦١٧)، ورواه في (٢/ ٦١٨) عن عمرٍو الفلّاسِ، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٣/ ٣٣٦)، و"إكمالَ التهذيب" (٩/ ٣١٦) لمُغْلَطايَ، وعزاه إلىٰ "الكمالِ" لعبد الغنيّ المقدسيِّ، و"التوضيحَ" لابن ناصر الدين (٤/ ٦-٧)، و"التبصيرَ" لابن حجرٍ (٢/ ٥٥٦)، و"الخلاصةَ" للخزرجيّ (ص٢٧٣).

وعزاه الكَلَاباذيّ في "رجال صحيح البخاريّ" (٢/ ٥٢٩-٥٣٠) إلىٰ عمرٍو الفلّاسِ، وابنِ سعدٍ، ومحمّدِ بن نُمَيرٍ.

وقال مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (٩/ ٣١٦): «لم يذكر أصحابُ المؤتلف والمؤتلف غيرَ (دُؤَادٍ)».

ولم أعتمد في ذٰلك كلِّه إلّا ما ضُبِط بالحروف؛ إذ لا تسكن النفس في مثل هٰذا إلىٰ صحّة ما ضُبِط بالرسم المجرّد؛ لاحتمال خطإ الناسخ أو المحقّق أو الطابع.

وانظر مثلًا مطبوعاتِ "الضعفاء" لأبي زرعة الرازيّ (٣/ ٩١١)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٥/ ١٦١، هامش٣)، و"رجال صحيح مسلمٍ" لابن منجُويَهْ (٢/ ٥٥)، و"التجريحَ والتعديلَ" للباجيّ (٣/ ٩٥٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٨).

وقارن ما في "الطبقات الكبرىٰ" (٩/ ٢٢٤) و"الطبقات الصغير" (٢/ ٣١) كلاهما لابن سعدٍ، بما نقل عنه الكَلَاباذيّ في "رجال صحيح البخاريّ" (٢/ ٥٣٠).

(١). اختُلِف في همز الواوِ من (دُوَادٍ)، وقد همزها الذهبيّ في "المشتبه" (١/ ٢٨٠)، وابن حجرٍ في "التبصير" (٢/ ٥٥٦). وقال ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٤/ ٥): «والتسهيل أجودُ».

وانظر " تصحيفاتِ المحدّثينَ" لأبي أحمدَ العسكريِّ (٢/ ٨٤١)، و"المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٢/ ٩٦٥)، و"المشتبهَ" للذهبيّ (١/ ٢٨٠). ونقله ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٤/ ٦) عن كتاب "المؤتلف والمختلف" لأبي القاسمِ بن الطحّانِ.

(٢). في "الأصل": (الأياديّ)، بفتح الهمزة، وهو تصحيفٌ.

(٣). انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (١/ ٣٧٩).

(٤). (ص٢٨١)، بتقديمٍ وتأخيرٍ.

(**الدَّبَرِيُّ**)، بفتح الدالِ، والباء الموحَّدةِ، هو (**إسحاقُ**) بنُ إبراهيمَ بنِ عبّادٍ المحدّثُ،[٣] نسبةً إلىٰ دَبَرٍ، بوزن (جَبَلٍ): قريةٍ باليمن.[٤]

(و)أمّا (**الدُّرَيْدِيُّ**) بضمّ الدال، وفتح الراء، فهو (**نحْويُّهم**)، أيْ أبو بكرٍ محمّدُ بنُ الحسنِ بنِ دُرَيْدٍ،[٥] وإليه نُسِب، واشتَهر به.[٦]

(**وغيرُه**)، أيْ غيرُ الدُّرَيْدِيِّ، فهو (**زَرَنْديٌّ**).[٧]

في "القاموس"[٨]: «زَرَنْدُ، كـ(مَرَنْدَ)[٩]: بلدٌ معروفٌ بكَرْمانَ،[١٠] وقريةٌ بأصبهانَ، ومنها محمّدُ بنُ العبّاسِ النحْويُّ».[١]

---

(١). في "الأصل": (أبي عليٍّ)، وكلمةُ (أبي) مقحمةٌ خطأً، وليست في "القاموس المحيط".

(٢). وفي "القاموس المحيط": (الراسيّ)، قال في "تاج العروس" (٨/ ٧٣): «هٰكذا في النسخ، والصواب: (الرُّوَاسيُّ)».

(٣). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٣/ ٣٥٦)، و"المشتبهَ" للذهبيّ (١/ ٢٨٢).

(٤). انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (٥/ ٣٠٤).

وهٰذه القريةُ من نواحي صنعاءَ، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٢/ ٤٣٧).

(٥). انظرِ "التبصيرَ" لابن حجرٍ (٢/ ٥٦٩).

(٦). انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (٥/ ٣٤٢).

(٧). انظر "تبصير المنتبه" لابن حجرٍ (٢/ ٥٦٩).

(٨). (ص٢٨٥).

وانظر في التعريف بزَرَنْدَ "معجمَ البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٣/ ١٣٨).

(٩). مَرَنْدُ: مدينةٌ في أذْرَبِيجانَ، انظر "معجم البدان" لياقوتٍ الحمويِّ (٥/ ١١٠)، وهي اليوم في الجزء الإيرانيّ من أذْرَبِيجانَ، في أقصىٰ شمال غرب إيرانَ.

أبو عبد الله محمد بن العباس بن أحمد ابن محمد بن خالد بن يزيد الزرندي الشيرازي الأديب النحويّ،

(١٠). كَرْمانُ: ناحيةٌ كبيرةٌ بين فارسَ ومُكْرَانَ وسِجِسْتانَ وخُراسانَ، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويِّ (٤/ ٤٥٤)، وهي تقع اليوم في جنوب غرب إيرانَ.

[١٧٣/ب] وقوله: (**بالفتح رَوْحٌ**)، يعني / أنّ كلّ من سُمِّي بـ(رَوْحٍ) مِنَ المحدّثين، كرَوْحِ بنِ القاسمِ، ورَوْحِ بنِ عُبَادةَ، ورَوْحِ بنِ أسلمَ، وغيرِهم، فهو بفتح الراء،(٢) وهٰذا قولٌ (**سالفٌ**)، لا خلافَ بيهم فيه.

(**وواهمٌ**)، أيْ غالطٌ، (**مَن قال: «ضُمَّ**) الراءَ مِن (**رُوْحِ بنِ القاسم**)، وليس بالضمّ غيرُه مِنَ المحدّثين».(٣) انتهىٰ.

والصواب عدم استثنائه، بل هو كغيره، بالفتح.(٤)

(**ابنُ الزَّبِير**) عبدُ الرحمٰن (**صاحبٌ**)، وهو الذي تزوّج امرأةَ رِفَاعةَ،(٥) (**و**)الزَّبِيرُ (**نجلُه**)، أيِ ابنُ عبد الرحمٰن، (**بالفتح**)، أيْ بفتح الزاي، وكسر الباء، مكبَّرًا.(١)

---

(١). هو محمّدُ بن العبّاس بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن خالدِ بن يزيدَ، أبو عبد الله، الزَّرَنْديُّ، الشِّيرازيُّ أديبٌ نحْويٌّ، عالمٌ اللغة، ثقةٌ في الرواية. يظهر من ترجمته أنّه تُوُفِّي في القرن الخامس. انظرِ "الأنساب" للسَّمعانيّ (٦/ ٢٩٠-٢٩١).

أبو عبد الله محمد بن العباس بن أحمد ابن محمد بن خالد بن يزيد الزرندي الشيرازي الأديب النحويّ،

(٢). تقييد الشارحِ كلامَ الناظمِ بالأسماء، أيْ دونَ الكنىٰ وغيرِها - جيّدٌ؛ فقدِ استثنىٰ الحافظ ابنُ حجرٍ في "التبصير" (٢/ ٦١٩) أبا رُوحٍ عبدَ المعزِّ الدمياطيَّ، وشيخَ شيوخِه أبا رُوحٍ عيسىٰ بنَ المُطْعِم. والله أعلم.

(٣). ذكر مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (٥/ ١٣) أنّ ابنَ التِّينِ شارحَ "البخاريِّ" حكىٰ ذٰلك عن أبي الحسن القابسيّ، ثمّ قال ابن التِّين: «روايتنا فيه بالفتح».

وانظرِ "التبصيرَ" لابن حجرٍ (٢/ ٦١٣)، وفيه أنّ ابنَ التين قال: «وضبطه جميع الراوة - يعني رواةَ "الصحيح" - بالفتح، كالجادّة».

(٤). انظر "إكمالَ التهذيب" لمُغْلَطايَ (٥/ ١٣)، و"التبصيرَ" لابن حجرٍ (٢/ ٦١٣)، و"مقدّمة الفتح" له أيضًا (ص٢١٩)، و"قرّة العين" لعبد الغنيّ البَحرانيّ (ص٤٢).

وسبق حكاية ذٰلك عنِ ابن التين.

(٥). انظر "تصحيفاتِ المحدّثين" لأبي أحمدَ العسكريِّ (٢/ ٨٠١)، و"المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١١٣٩)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ١٦٦-١٦٧).

(و)الزَّبِير (**الكوفيُّ أيضًا مثلُه**) في كونه بالفتح، ثمّ الكسرِ.[٢]

ففي "القاموس"[٣] ما ملخَّصه: «الزَّبِير، كـ(أَمِيرٍ): ابنُ عبد الله الشاعرُ، وجدُّه الزَّبِير، وعبدُ الله هو القائلُ لعبدِ الله بنِ الزُّبَير رضي الله تعالىٰ عنهما لـمّا حَرَمه: لَعَنَ الله ناقةً حملتني إليك، فقال له: إنَّ، وصاحبَها».[٤]

---

(١). اختُلِف في ضبط اسم الزُّبَير بن عبد الرحمٰن، قال القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٣١٥-٣١٦): «وأمّا ... الزُّبَير بن عبد الرحمٰن بن الزَّبِير، فمختلَفٌ في ضبط اسمه، فأكثرهم يقوله بضم الزاي، كسائر الأسماء، وهٰذا قول الحفّاظ كلِّهم، وكذا قاله البخاريّ، وأبو بكرٍ النَّيْسابُوريُّ، وعبدُ الغنيّ، وابن ماكُولَا، والدَّارَقُطْنِيّ، والأَصِيليّ، وغيرُهم، وكذا قاله مُطَرِّفٌ عن مالكٍ في "الموطإ"، وابنُ بكيرٍ في روايته عنه، وكذا كان عند يحيىٰ، وكذا رواه عنه جماعةٌ منَ الرواة "للموطإ".

وبعض الرواة عن يحيىٰ يقوله بالفتح، وكذا قاله ابن وضّاحٍ عن يحيىٰ، وكذا تَقَيَّد في رواية الطرابُلُسيِّ، قال ابن وضّاحٍ: ولم يقله بالضمّ إلّا مُطَرِّفٌ.

وبالفتح رُوِي عنِ ابن القاسم، وابنِ وهبٍ، والقعنبيِّ، واختُلِف فيه عنِ ابن بُكَيرٍ، وهو الذي صحّح أبو عمرَ بنُ عبد البرّ، وذكر أنّها رواية يحيىٰ.

والقول ما قال الأوّلُون، وهو أكثرُ وأشهرُ».

ورجّح الضمَّ كذٰلك أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدّثين" (٢/ ٨٠١-٨٠٤)، ونقل عنِ ابن أبي حاتمٍ الفتحَ، ووهّمه.

والذي في كتاب "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٨١) أنّه بضمّ الزاي، وفتح الباء؛ فقد ذكره في «باب تسمية من رُوِي عنه العلم ممّن يُسمّىٰ (الزُّبَير)»، وافتتحه (٣/ ٥٧٨) بالزُّبَير بن العوّام رضي الله تعالىٰ عنه.

وانظر في ترجيح الضمّ أيضًا "المشتبهَ" للذهبيّ (١/ ٣٣٣)، و"تبصيرَ المنتبه" لابن حجرٍ (٢/ ٦٤٠).

(٢). ذكر ذٰلك في سياقِ ذكرِ ابنه عبد الله بن الزَّبِيرِ - أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدّثين" (٢/ ٨٠٤)، والدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلفِ" (٣/ ١١٤٠)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ٢٣)، وغيرُهم.

(٣). (ص٣٩٨).

(٤). حكىٰ القصّةَ عبدُ الغنيِّ بن سعيدٍ، روىٰ ذٰلك عنه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٢٨/ ٢٦٠).

=

قال[١] – أعني صاحبَ "القاموس" –: «والزُّبَير بضمّ الزايِ، وفتحِ الباء، ابنُ العوَّام، وابنُ عبد الله، وابنُ عُبَيدةَ، وابنُ أبي هَالَةَ، صحابيّون». انتهىٰ.

(**السَّفْرُ بالسكونِ**) للفاء (**في الأسماء**)، أيْ أسماءِ الرجال،[٢] كالسَّفْرِ بنِ نُسَيرٍ التابعيِّ، والسَّفْرِ والدِ أبي الفيضِ يوسفَ.[٣]

(**و**)السَّفَرُ بـ(**الفتح**) للفاء (**في الكُنىٰ**)،[٤] كأبي السَّفَرِ سعيدِ بنِ يُحْمِدَ منَ التابعين، وعبدِ الله بنِ أبي السَّفَرِ من أتباعهم،[٥] (**بلا امتراءٍ**) ولا ريبٍ في ذٰلك.

قال ابنُ الصلاح[٦]: «ومِنَ المغاربة[٧] من سكَّن الفاء من (أبي السَّفَر سعيدِ بنِ يُحْمِدَ)، وذٰلك خلافُ ما يقوله أصحاب الحديث، حكاه الدَّارَقُطْنِيُّ[١] عنهم».

وقولُه: (إنّ، وصاحبَها) معناه: نعم، ولَعَن صاحبَها؛ فـ(إنّ) هنا حرف جوابٍ بمعنىٰ (نعم)، انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (١١٧٧).

(١). (ص٣٩٨).

(٢). قاله ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٧)، والمِزّيّ، نقله عنه تلميذُه الذهبيُّ في "المشتبه" (١/ ٢٦١).

وقد يُفهَم ممّا حكاه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ٢٣٦) عن أهل المؤتلف.

(٣). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١١٨١)، و"المؤتلفَ والمختلفَ" لابن ماكُولا (٤/ ٢٩٩).

(٤). ذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ٢٣٦) عن أهل المؤتلف، وقاله ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٧)، والمِزّيّ، نقله عنه تلميذُه الذهبيُّ في "المشتبه" (١/ ٢٦١).

(٥). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١١٨٥)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٣٠٠)، ونقل عن عبدِ الغنيّ بن سعيدٍ أنّ سعيدَ بن يُحْمِدَ هو أبو السفَر: والدُ عبد الله بن أبي السفَر؛ فـ(أبو السفر) فيهما كنيةٌ لرجلٍ واحدٍ.

(٦). في "علوم الحديث" (ص٣٤٧).

(٧). يعني ما حكاه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ٢٣٦) عن شيوخه أنّه قيّده عنهم بالفتح والسكون. وهٰذا يَحتمِل أنّه قيّده عن بعضهم بالفتح وعن بعضهم بالسكون، وأنّه قيّده عن جميعهم بالفتح والسكون معًا.

قال الحافظُ العراقيُّ[٢]: «ولهم في الأسماء والكنىٰ (سَقْرٌ)، بقافٍ ساكنةٍ: سقْرُ بنُ حَبِيبٍ الغَنَويُّ، وكأبي السَّقْرِ يحيىٰ بنِ يَزْدَادَ. ولهم أيضًا (شَقَرٌ)، بفتح المعجَمة، والقافِ، حيٌّ من تميمٍ، يُنْسَبُ إليهم (شَقَرِيّونَ).[٣] وقد يَرِدُ ذٰلك علىٰ الإطلاق».[٤]

قال المصنِّف[٥]: «ولم يظهر لي وجهُ الإيراد». انتهىٰ.

قلتُ: «لعلّه إذا رُسِم بغير نقطةٍ، علىٰ الرسم القديم. والله أعلم».

(**عمْرُو**) بنُ سَلِمةَ الجَرْميُّ، إمامُ قومِه، (**وعبدُ اللهِ**) بنُ سَلِمةَ البَدْريُّ الأُحُديُّ، وهٰذا مرادُه بقوله: (**نجلا**)، أي ابنَا، (**سَلِمَةَ**)، فهو (**بالكسر**) لِلّام، (**مع**) بني سَلِمَةَ، (**قبيلةٍ مكرَّمةٍ**) / مِنَ الأنصار.[٦] [١٧٤/أ]

قال ابنُ الصلاح[٧] كغيرِه[١]: «والباقي: (سَلَمَةُ)، بفتح اللام، إلّا والدَ عبدِ الخالِق، آنفًا».

---

(١). في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١١٨٥).

وقال القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ٢٣٦): «وقول الدارقطنيّ يُشعِر أنّ غير أصحاب الحديث يخالِفون فيه».

(٢). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢٣). وانظر نحوَه في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٩١-١١٩٣).

(٣). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٣٠١).

(٤). ولم يجزم بوروده عليه؛ لقوله في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٩٥): «والظاهر أنّ المصنّف - يعني ابنَ الصلاح - إنّما أراد ما هو بالفاء فقط؛ فلا يرِد عليه ما هو بالقاف، وإنّما ذكرتُه للفائدة».

(٥). في "تدريب الراوي" (٢/ ٩١٦).

(٦). في "الأصل": (للام)، بلامينِ، والظاهر أنّ الناسخ أدغم لام التعريف في لام الِاسم؛ اتّباعًا للنطق، فزدتُها؛ مراعاةً لقواعد الإملاء، والله أعلمُ.

(٧). يعني في "علوم الحديث" (ص٣٥٣). وفي النقل نظرٌ من وجوهٍ:

الأوّل: أنّ ابن الصلاح لم يستثنِ عبد الله بن سلِمةَ من أصحاب (سلَمةَ) بالفتح.

=

لٰكنْ في "القاموس"[٢] ما ملخَّصه: «بنو سَلِمَةَ: بطنٌ من الأنصار، وابنُ كهْلَاءَ في بَجِيلَةَ، وابنُ الحارثِ في كِنْدَةَ، وابنُ عمرِو بنِ ذُهْلٍ، وابنُ غَطَفَانَ بنِ قَيسٍ».

قال: «وأخطأ الجوهريُّ في قوله[٣]: وليس (سَلِمَةُ) في العرب غيرَ بطنِ الأنصار.

و(سَلَمَةُ) محرّكةً: أربعون صحابيًّا، وثلاثون محدّثًا، أو زُهاؤهما»، إلخ.

(**والخُلْفُ**) بين العلماء (**في والد عبد الخالقِ**) بنِ سَلِمَةَ الذي روىٰ له مسلمٌ[٤] "حديثَ وفدِ عبدِ القيس"، فقال يزيدُ بنُ هارونَ: إنّه بفتح اللام، وقال ابنُ عُلَيَّةَ بكسرها.[٥]

والثاني: أنّ كلام ابن الصلاح مقيّدٌ بما في "الصحيحين" و"الموطّإ"، كما ذكر قبلُ (ص٣٤٩)؛ ولذا قال في أوّل كلامه الذي نقل الشارح بعضَه: «وفيها سلِمةُ بكسر اللام»، إلىٰ آخره، والضمير في قوله: (فيها) - عائدٌ علىٰ "الصحيحين" و"الموطّإ". والله أعلم.

والثالث: أنّ ابن الصلاح لم يستثنِ عبدَ الخالق بإطلاقٍ، بل عبارته: «غيرَ أنّ عبدَ الخالق بنَ سَلمةَ ... ذُكِر فيه الفتحُ والكسرُ»، فهو مستثنًى منَ الِاتّفاق علىٰ فتح ما سواه، والله أعلمُ.

والرابع: قوله: (آنفًا) ليس في كلام ابن الصلاح، وهو مُشكِلٌ؛ إذْ لم يسبقْ لعبد الخالق ذِكْرٌ في "علوم الحديث"، ولا في "شرح التِّرْمَسيّ" هنا، وسيأتي ذكرُه قريبًا، والله أعلمُ.

(١). منهمُ النوويّ في "الإرشاد" (ص٢٢١، و٢٢٤-٢٢٥)، وفي "التقريب" (ص٤٢٦، و٤٣٠)، والجَعْبريُّ في "رسوم التحديث" (ص٥١٧، و٥٢٨-٥٢٩)، وابنُ جماعةَ في "المنهل الرويّ" (ص٤٠٩-٤١٠)، وابنُ الملقّن في "المقنع" (٢/ ٦٠٠، و٦٠٧).

وقد تابعوا ابنَ الصلاح في ذٰلك؛ فانظر التعليقَ السابقَ.

(٢). (ص١١٢١).

(٣). في "الصحاح" (٥/ ١٩٥٠).

(٤). في "صحيحه" (٦/ ٩٧)، وهو من مسند عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

(٥). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٤٦٤). وانظرِ كذٰلك "تاريخَ ابن معينٍ" روايةَ الدُّوريّ (٤/ ٢٩٩)، و"التاريخَ الكبيرَ" للبخاريّ (٦/ ١٢٥)،

(**والسَّلَميّ**) نسبةٌ (**للقَبِيلِ**)، أيْ قَبِيلةِ الأنصارِ المذكورةِ، كأبي قتادةَ السَّلَميِّ، وجابرِ بنِ عبد الله السَّلَميِّ، (**وافِقْ**) - أيّها المحدّثُ - (**فتحًا**)، أيْ فتحَ اللام، كالسين؛ فهو مقتضىٰ العربيّةِ، [كـ(النَّمَريِّ)][1] في (نَمِرٍ).

وأمّا (**بكسرِه**)، أيِ اللامِ؛ إبقاءً لأصله، (**فلا يُعَوَّلُ**) عليه؛ فإنّه لَحْنٌ، علىٰ ما قاله ابنُ الصلاح.[2]

لٰكن ذكر النوويُّ[3] أنّها لغةٌ.

وقال ابنُ السَّمْعانيِّ[4]: «عليها أصحاب الحديث».

وأمّا بضمِّ السين وفتح اللام، فنسبةٌ إلىٰ بني سُلَيمٍ.[5]

(**ثمَّ سَلَّامٌ كلُّه**) - وهو كثيرٌ - (**مثقَّلٌ**)، أيْ مشدَّدُ اللام.[6]

(**إلّا أبا الحَبْرِ**) عبدِ الله بنِ سلَامٍ الإسرائيليِّ الصحابيِّ.[7]

(**معَ**) أبي (**البِيكَنْديِّ**) محمّدِ بنِ سلَامِ بنِ الفَرَجِ، من مشايخ الإمامِ البخاريِّ،[1] (**بالخُلفِ**)، أيِ الخلافِ فيه؛ فقد ذكر الأكثرُ - منهمُ الخطيبُ،[2] والدَّارَقُطْنيُّ،[3] وغيرُهما[4] - فيه التخفيفَ.

---

(١). في "الأصل": (النميريّ)، وهو خطأٌ.

(٢). في "علوم الحديث" (ص٣٥٧). وعزا الكسرَ لأكثر أهل الحديث.

وانظرِ "الأنساب المتّفقةَ" لابن طاهرٍ المقدسيّ (ص٧٥-٧٦)، و"الأنسابَ" للسمعانيّ (٧/ ١٨٤)، و"التوضيح" لابن ناصر الدين (٥/ ١٤٠).

(٣). في "الإرشاد" (ص٢٢٦)، ووصفها بأنّها قليلةٌ، وفي "التقريب" (ص٤٣٣) ووصفها بأنّها لُغيَّةٌ، بالتصغير؛ إشارةً إلىٰ قلّتها.

(٤). في "الأنساب" (٧/ ١٨٤).

(٥). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٧/ ١٨٠-١٨١).

(٦). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١١٩٤)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٤١٠).

(٧). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١١٩٣)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٤٠٣-٤٠٥).

وذكر جماعةٌ، كابنِ أبي حاتمٍ،[٥] وأبي عليٍّ الجَيَّانيِّ،[٦] التثقيلَ.

قال ابنُ الصلاحِ[٧]: «الأوّل أثبتُ، وهو الذي ذكره غُنْجَارٌ[٨] في "تأريخِ بخارَىٰ"،[١] وهو أعلمُ بأهل بلده».

---

(١). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٣٤٢).

(٢). في "تلخيص المتشابه" (١/ ١٢٧).

(٣). حكاه عنه السيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ٩١٢).

لٰكنّه لم يذكرْه في "المؤتلف والمختلف"، ولا وجدتُ من حكاه عنه غيرَه. وقد حكىٰ عنه القسطلانيُّ في "إرشاد الساري" (١/ ٢٠٣) التثقيلَ.

(٤). منهمُ ابنُ ماكُولا في "الإكمال" (٤/ ٤٠٥)، وابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٥)، والذهبيُّ في "المشتبه" (١/ ٣٧٨)، وابنُ حجرٍ في "التبصير" (٢/ ٣٠٧)، وفي "مقدّمة الفتح" (ص٢١٣). وحكاه ابنُ حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٥٨٥) عن عبد الغنيِّ المقدسيِّ، وقد ذكر ذٰلك في كتابه "الكمال" أيضًا، نقله عنه القسطلانيُّ في "إرشاد الساري" (١/ ٢٠٣).

بل ذكر الذهبيّ في "السير" (١٠/ ٦٢٩) عن سهلِ بن المتوكِّل قال: سمعتُ محمّدَ بنَ سلَامٍ يقول: «أنا محمّدُ بن سلَامٍ»، بالتخفيف. قال الذهبيّ: «بكلٍّ قالوا، فقد ذُكِر التثقيل، ولم يثبت».

(٥). حكاه عنه ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٥/ ٢١٩)، والسخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٢٨)، والسيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ٩١٢).

لٰكنْ ذكر السخاويُّ بأنّ صنيعه يقتضي ذٰلك، وذكر السيوطيُّ أنّه جزم به. والأوّل أدقُّ في وصف الحال؛ فإنّه قال في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٧٨): «باب تسمية من رُوِي عنه العلم ممّن يُسمَّىٰ (محمّدَ بن سلَّامٍ)»، ثمّ ذكر تحته البِيكَنْديَّ في جماعةٍ متّفَقٍ فيهم علىٰ التثقيل؛ فيكونُ (سلّامٌ) الذي في ترجمة الباب مثقّلًا، ثمّ يكون البِيكَنْديُّ داخلًا في ذٰلك. والله أعلم.

(٦). في "تقييد المهمل" (٢/ ٢٩١).

(٧). في "علوم الحديث" (ص٣٤٥).

(٨). هو محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بن سليمانَ بنِ كاملٍ، أبو عبد الله، البخاريُّ، لقبُه (غُنْجارٌ)، صاحبُ "تاريخ بخارىٰ". تُوُفِّي سنةَ اثنتي عشْرةَ وأربعِمائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٣٠٤-٣٠٥).

وقال العراقيُّ[٢]: «كأنّ مَن شدَّد التبس عليه بشخصٍ آخرَ يُسمَّىٰ محمّدَ [بنَ][٣] سَلَّامِ بنِ السَّكَنِ البِيكَنْديَّ الصغيرَ؛ فإنّه بالتشديد».[٤]

(**وابنِ أخته**)، أيْ سَلَامِ ابنِ أختِ عبد الله بنِ سلَامٍ،[٥] صحابيٌّ، عدّه ابنُ فَتْحُونٍ.[٦]

(**مع جدٍّ ∴ أبي عليٍّ**) محمّدِ بن عبدِ الوهّابِ بنِ سلَامٍ، المتكلِّمِ الجبّائيِّ المعتزليِّ.[٧]

(**و**)مع الجدّ الرابع للإمام (**النَّسَفيِّ**)، وهو محمّدُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ محمّدِ بنِ موسىٰ بنِ سلَامٍ، روىٰ عن زاهرِ بنِ أحمدَ، ذكره الذهبيُّ.[٨]

[١٧٤/ب] (**و**)مع جدٍّ (**السَّيِّديِّ**)، وهو سعدُ بنُ / جعفرِ بنِ سلَامٍ، روىٰ عن [ابنِ][١] البَطِّيِّ، ذكره أبو بكرٍ ابنُ نُقْطَةَ.[٢]

---

(١). ذكر السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٢٧-٢٢٨) أنّ غُنْجارًا نقل في "تاريخ بخارىٰ" عن أبي عِصْمةَ سهلِ بن المتوكّل - أحدِ الآخذين عن محمّدٍ - أنّه بالتخفيف لا بالتشديد. وسبق نقلُ ذٰلك من "سير أعلام النبلاء"، وأنّ أبا عِصْمةَ ذكر ذٰلك من لفظ محمّدِ بن سلَامٍ نفسِه.

(٢). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٨).

وأشار إلىٰ ذٰلك الذهبيُّ في "المشتبهَ" (١/ ٣٧٨).

(٣). زيادةٌ، ساقطةٌ منَ "الأصل"، يقتضيها السياق.

(٤). انظر "تلخيصَ المتشابه" للخطيب (١/ ١٢٥).

(٥). انظرِ "المشتبه" للذهبيّ (١/ ٣٧٨)، و"التبصيرَ" لابن حجرٍ (٢/ ٧٠٢).

(٦). يعني في "ذيله" علىٰ "الِاستيعاب". انظرِ "التقييدَ والإيضاحَ" (٢/ ١١٧٥-١١٧٦)، و"شرحَ التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٨)، كلاهما للعراقيّ.

وقد ذكره في الصحابة قبلَ ابنِ فتحونٍ ابنُ مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٧٦١)، وقال: «وهو وهمٌ، وقد تقدّم ذكرُه». يعني في (٢/ ٧٠٩-٧١٠)، يريد - والله أعلمُ - أنّ الصوابَ سلمةُ ابنُ أخي عبد الله بن سلَامٍ.

وذكره كذٰلك أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٣٥٩)، وجعلَه غيرَ ابنِ أخي عبد الله.

(٧). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٤٠٥)، و"المشتبهَ" للذهبيّ (١/ ٣٧٨).

(٨). في "المشتبه" (ص٣٧٩)، ولم يذكره في (سلَامٍ) المخفّفِ، لٰكن أُخِذ تخفيفُ لامِه من ذِكْره في (السلَاميّ) مخفَّفِ اللام، مع كون نسبته هٰذه إلىٰ جدّه (سلَامٍ)؛ فلا يكون إلّا مخفَّفًا.

(و)إلّا [مع][٣] سلَامٍ: (**ابنِ أبي الحُقَيْقِ، ذِي التهوُّد**)، أيِ اليهوديِّ؛ فقد قال المبرِّدُ[٤]: «ليس في العرب (سلَامٌ) مخفَّفُ اللامِ، إلّا والدَ عبد الله بنِ سلَامٍ، وسلَامَ بنَ أبي الحُقَيْقِ».

(**وإ**)لّا[٥] سلَامَ (**بنَ**[٦] **محمّدِ بن ناهضٍ**) المقدِسيَّ، روىٰ عنه أبو طالبٍ الحافظُ،[٧] والطَّبَرَانيُّ، وسمّاه (سلَامةَ)، بزيادة هاءٍ.[٨]

(و)ثَبَت (**في ∴ سَلَامِ بنِ مِشْكَمٍ**)، مثلَّثُ الميم فيما حُكِي،[٩] كان خمّارًا في الجاهليّة،[١٠] (**خُلْفٌ قُفِيَ**).

---

(١). في "الأصل": (أبي)، وهو تصحيفٌ.

(٢). في "تكملة الإكمال" (٣/ ٢٥٨).

(٣). زيادةٌ يقتضيها السياقُ. وذٰلك أنّ تَكرار الِاستثناء هنا مُشكِلٌ، لأنّه يستدعي نصب ما بعده، ثمّ يكون قول الناظم (ذي التهوّد) غيرَ مستقيمٍ مع ما قبله، لأنّه صفةٌ للمنصوب، وجاء مع ذٰلك مجرورًا، فكان ينبغي أن يستمرّ نسقُ العطف علىٰ المجرورات قبلَه دون تجديد استثناءٍ. ولِيستقيم الكلام، فقد أضفتُ حرف الجرِّ بعد الِاستثناء، والله أعلم.

(٤). في كتابه "الكامل"، كما نقله ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٥).

ولم أجده في مطبوعة "الكامل"، والله أعلمُ.

(٥). هٰذا مشكلٌ؛ فقد جعل الشارح الهمزة بعد الواو جزءًا من أداة الِاستثناء، وهٰذا يقتضي أن تكون همزةَ قطعٍ، وعلّمها بالحمرة إشارةً إلىٰ أنّها من أصل "النظم"؛ فتكون جزءًا من كلمة (ابنٍ)، وهٰذا يقتضي أن تكون همزة وصلٍ، ولا يجتمع في الهمزة قطعٌ ووصلٌ.

(٦). هٰذا مشكلٌ، لأنّ كلمة (ابن) في الشرح منصوبةٌ علىٰ أنّها صفةُ (سلَامٍ) وهو منصوبٌ علىٰ الِاستثناء، وهي في المتن مجرورةٌ عطفًا علىٰ المجرورات قبلها بحرف الجرّ (مع). والله أعلم.

(٧). هو أحمدُ بنُ نصرِ بن طالبٍ، أبو طالبٍ، البغداديُّ، الحافظُ الكبيرُ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وعشرين وثَلٰثِمِائة. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٤٧٢).

(٨). انظرِ "التوضيحَ" لابن ناصر الدين (٥/ ٢١٨).

وانظرِ "المشتبهَ" للذهبيّ (١/ ٣٧٨)، و"التبصيرَ" لابن حجرٍ (٢/ ٧٠٣).

(٩). قال بتثليثها السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٣٠).

(١٠). قاله ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٥).

=

فقيل: بتخفيف اللام.[١]

وقيل: بتشديدها، وهو المعروفُ، علىٰ ما قاله ابنُ الصلاح،[٢] والنوويُّ.[٣]

لٰكنْ قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٤]: «يؤيّد التخفيفَ قولُ أبي سفيانَ بنِ حربٍ[٥] يمدحُه:

وتعقّبه مُغْلَطايُ في "إصلاح كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٥٣٦-٥٣٨)، وتبعه ابنُ حجرٍ في "التبصير" (٢/ ٧٠٤).

(١). انظر "تهذيب اللغة" للأزهريّ (١٢/ ٤٤٧)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٢/ ٣٠٠)، و"التبصير" لابن حجرٍ (٢/ ٧٠٤).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٣٤٥).

والعبارة في "علوم الحديث" بعد نقل قول المبرَّد: «قال: وزاد آخرونَ». فاختُلِف في ذٰلك القائل.

فقال ابن حجرٍ في "التبصير" (٢/ ٧٠٤-٧٠٥): «قال ابن الصلاح: وزاد غيرُه»، إلىٰ آخره، فجعل القائلَ هو ابنَ الصلاحِ نفسَه؛ فيكونُ المعبِّرُ في "علوم الحديث" بـ(قال) هو الناسخَ أوِ الراويَ.

وقال السخاويّ في "شرح التقريب" (ص٥٦٠): «قال، أيِ المبرَّدُ: وزاد آخَرون»، إلىٰ آخره، فجعل القائلَ هو المبرَّدَ؛ فيكونُ المعبِّرُ في "علوم الحديث" بـ(قال) هو ابنَ الصلاحِ نفسَه.

وقال مثلَ ذٰلك في بعض نُسخ "فتح المغيث" (٤/ ٢٣٠، هامش ٩).

وهو الظاهر من كلام النوويِّ في "الإرشاد" و"التقريب"، كما سيأتي، وابنِ الملقِّن في "المقنع" (٢/ ٥٩٤)، والعراقيِّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٨).

وهو الأظهر، إن شاء الله تعالىٰ.

(٣). لم أجد من عزا ذٰلك إلىٰ النوويّ.

وقد نقل ذٰلك في "الإرشاد" (ص٢٢٠)، و"التقريب" (ص٤٢٣) عن غيره، عنِ ابن الصلاح، أوِ المبرَّد، علىٰ ما سبق في التعليق الماضي.

(٤). في "التبصير" (٢/ ٧٠٤). وقد تبع في ذٰلك مُغْلَطايَ في "إصلاح كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٥٣٨). ووجه الدِّلالة أنّ وزن البيت لا يستقيم إلّا بالتخفيف.

(٥). هو صخرُ بنُ حربِ بن أُميّةَ بنِ عبد شمسِ بن عبد مَنَافٍ، أبو سفيانَ، قيل: وأبو حنظلةَ أيضًا، القرشيُّ الأُمويُّ، أحدُ أشراف قريشٍ ورؤسائها، صحابيٌّ جليلٌ، أسلم ليلةَ الفتح، فتألّفه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فحسُن إسلامُه، شهد حُنينًا، والطائف، واليرموك، وفقد فيهما حبيبتيه، وحديثه في =

سقاني – فروَّاني – كُمَيتَ مُدَامَةٍ[١] ∴ علىٰ ظمإٍ منّي – سلَامُ بنُ مِشْكَمِ»

وقوله: (**سلَّامَةُ: مولاةٌ، بنتُ عامرٍ**)، يعني أنّ سلَّامةَ بنتَ عامرٍ، مولاةَ عائشةَ،[٢] بتشديد اللام.[٣]

(**و**)كذا سلَّامةُ، (**جدُّ كوفيٍّ قديمٍ آثرٍ**)، أي راوٍ للحديث.[٤]

وغيرهما بالتخفيف، كسلَامةَ بنِ رَوْحٍ، وسلَامةَ بنِ عمرٍو، وسلَامةَ بنِ قَيْصَرٍ، في آخَرِينَ.[٥]

([**شِيرِينُ**])،[٦] بكسرِ [الشين]،[٧] والراءِ، ممنوعًا منَ الصرف، (**نسوةٌ**)، أيِ اسمُ امرأةٍ كثيرةٍ، في التابعين، وغيرِهم.[١]

"الصحيحين". تُوُفِّي سنةَ بعدَ الثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ١١٩-١٢٢).

(١). (الكُمَيت) هو الذي خالط حمرتَه نوعُ سوادٍ، ويُطْلَق علىٰ الخمر إذا كان فيها حمرةٌ وسوادٌ، انظرِ "القاموس المحيط" (ص١٥٩).

و(المُدامة): الخمر؛ لأنّه ليس شرابٌ يُستطاع إدامةُ شرابه إلّا هي، انظرِ "القاموس المحيط" (ص١١٠٩).

فقوله: (كُمَيتَ مُدامةٍ) من باب إضافة الصفة إلىٰ الموصوف، وأصل الكلام: (خمرًا أحمرَ).

(٢). هي عائشةُ بنتُ عامر بن عبد الله بن الزبيرِ بن العوّامِ. انظرِ "المشتبه" للذهبيّ (١/ ٣٧٩)، و"التوضيحَ" لابن ناصر الدين (٥/ ٢٢٢).

(٣). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٣٤٤)

(٤). هو عليُّ بن الحسينِ بن سلّامةَ الكوفيُّ، ذكره عبد الغنيِّ بن سعيدٍ، كما ذكر ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٥/ ٢٢٣). وانظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٣٤٤).

(٥). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٣٤٤)، و"المشتبه" للذهبيّ (١/ ٣٧٩)، و"التبصيرَ" لابن حجرٍ (٢/ ٧٠٤).

(٦). في "الأصل": (سيرين) بالسين المهمَلة، وهو تصحيفٌ.

(٧). في "الأصل": (السين) يعني المهمَلةَ، وهو تصحيفٌ.

(و)[شَيرِينُ][٢] اسمُ رجلٍ، وهو (**جدٌّ ثانٍ**) للإمام (**محمّدِ بنِ أحمدَ الجُرْجانيِّ**) المشهورِ.[٣]

(**السامرِيُّ**)، بضمِّ الميم،[٤] وتخفيفِ الراء، (**شيخُ**) الإمامِ أحمدَ (**نَجْلِ**)، أيِ ابنِ، (**حَنْبَلٍ**) الشيبانيِّ.[٥]

(**ومَن عداه**)، أيِ السامرِيِّ، الذي هو غيرُ شيخِ ابنِ حَنْبَلٍ، (**فافتَحَنْ**)، أيِ الميمَ، (**وثقِّلِ**) الراءَ،[٦] نسبةً إلىٰ سامَرَّا.[٧]

---

(١). انظرِ "التبصيرَ" لابن حجرٍ (٢/ ٧٠٩)، لٰكنّه أطلق أنّه لجماعة نسوةٍ، ولم يقيّدهنّ بكثرةٍ، ولا بكونهنَّ تابعيّاتٍ أو غيرَ تابعيّاتٍ.

(٢). في "الأصل": (سيرين) بالسين المهمَلةَ، وهو تصحيفٌ.

(٣). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٤١١)، و"المشتبه" للذهبيّ (١/ ٣٨٣).

(٤). كذا قال الشارح.

والصواب أنّه بكسر الميم. كذا ضبطه ابنُ ماكُولا في "الإكمال" (٤/ ٥٤٩)، وابنُ حجرٍ في "التبصير" (٢/ ٧١٢)، وابنُ ناصر الدين في "التوضيح" (٥/ ٩-١٠)، وعزاه إلىٰ الدارقطنيّ وعبدِ الغنيِّ بن سعيدٍ الأزديِّ، ثمّ قال: «ولا أعلم فيه خلافًا».

وخطّأ الذهبيَّ أنْ ضَبَطَه بالفتح في "المشتبه" (١/ ٣٤٥). وضبطه بالفتح كذٰلك الفِيرُوزَباديّ في "القاموس المحيط" كما سيأتي.

(٥). هو إبراهيمُ بن أبي العبّاس السامِرِيُّ. انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٥٤٩)، و"تبصيرَ المنتبه" لابن حجرٍ (٢/ ٧١٢).

(٦). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٥٤٩).

(٧). انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيِّ (٧/ ٢٨)، وقد ذكرها بالمدّ: (سامَرَّاءَ)، ويجوز قصرُها، كما وقع في الشرح، انظر "معجم البلدان" للحمويّ (٣/ ١٧٣).

وسامَرّاءُ بلدةٌ بين بغدادَ وتَكْرِيتَ، على الجانب الشرقيِّ من دجلةَ، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٣/ ١٧٣)، وذكر أنّها كانت قد خَرِبت في زمنه، لٰكنّها اليوم عامرةٌ، وهي في محافظة صلاح الدين في العراق.

وفي "القاموس"[١]: «إبراهيمُ بنُ أبي العبّاسِ، بفتح الميمِ، محدّثٌ، وليس مِن سامَرَّا، التي هي [سُرَّ][٢] مَنْ رَأَىٰ».

(**واكْسِرْ**) عينَ (**أُبَيِّ بنِ عِمَارَةَ**) الصحابيِّ،[٣] مِمّن صلّىٰ للقبلتين،[٤] حديثُه عند أبي داودَ،[٥] والحاكمِ،[٦] (**فقدْ**).

ومنهم مَن ضمَّها.[٧]

ومنهم من قال فيه: (عُبادةُ).[٨]

ومَن عداه، فالجمهور بالضمِّ.[٩]

وفيهم جماعةٌ بالفتح، والتشديدِ.[١]

---

(١). (ص٤١٠).

وقد تعقّبه الزَّبيديُّ في "تاج العروس" (١٢/ ٨٢) بأنّ الحافظ ابنَ حجرٍ ضبطه بالكسر.

(٢). في "الأصل": (سرّا) بألفٍ في آخره، وهو خطأٌ.

(٣). انظرِ "المحدّث الفاصل" لابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيّ (ص٣٠٢)، و"المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١٥٥٣)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٦/ ٢٧١)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٤٥)، و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢/ ٢٦٠).

(٤). روىٰ ذٰلك عنه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٦٣١)، وابنُ أبي خيثمةَ في "التاريخ الكبير" (السِّفر الثاني: ١/ ٥٨).

(٥). في "السنن" (١/ ٢٢٣ برقْم ١٥٩).

(٦). في "المستدرك" (١/ ١٧٠).

(٧). منهم يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣١٦)، وابنُ عبد البرّ في "الِاستيعاب"، كما نقله عنه ابن الأثير في "أسد الغابة" (١/ ٦١)، ومُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (٢/ ٨)، وابن ناصر الدين في "التوضيح" (٦/ ٣٤٤).

وقد وقع في بعض نسخ "الِاستيعاب" (١/ ٧٠، هامش ١) علىٰ الصواب: بالكسر. وليس بمحفوظٍ.

(٨). انظرِ "التاريخَ الكبير" لابن أبي خيثمة (السِّفر الثاني: ٢/ ٦١٦-٦١٧)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٢/ ٢٩٠).

(٩). انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (٦/ ٢٧١)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٤٥).

قال المصنِّف[٢]: «فمِنَ الرجال: (عَمَّارةُ)، أحدُ أجدادِ ثعلبةَ، والدِ يَزيدَ وعبدِ الله وبَحَّاثٍ، وأحدُ أجدادِ عبد الله بن زِيَادٍ[٣] البَلَويِّ، وجدُّ عبد الله بن مُدْرِكِ بن القَمْقَامِ، وغيرُهم. ومنَ النساء: عَمَّارةُ بنتُ عبد الوهّابِ / الحِمْصِيّةُ، وعَمَّارةُ بنتُ نافعِ بن عمرَ الجُمَحيُّ، وغيرُهما». [١٧٥/أ]

(**وعَسَلٌ**)، بمهملتين مفتوحتين، (**هو ابنُ ذَكْوانَ**) الأخباريُّ البصريُّ، (**انفردَ**) بذٰلك الِاسمِ، كما ذَكَره الدَّارَقُطْنِيُّ،[٤] وغيرُه.[٥]

وأمّا مَن سِواه، فبكسرٍ، فسُكونٍ،[٦] كعِسْلِ بنِ سفيانَ.

وهو - كما قاله جمعٌ[٧] - ضعيفٌ.

قال ابنُ عديٍّ[٨]: «مع ضعفه، يُكتب حديثُه».

روىٰ عنه شعبةُ حديثَ عائشةَ مرفوعًا: «ليس منّا مَن لم يتغنَّ بالقرآن».[١]

---

(١). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٦/ ٢٧٣-٢٧٥)، و"المشتبه" للذهبيّ (٢/ ٤٧١).

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ٩١٤).

وهو مأخوذٌ بتصرُّفٍ من "تبصير المنتبه" لابن حجرٍ (٣/ ٩٦٩-٩٧٠).

(٣). كذا في "الأصل"، تبعًا لـ"تدريب الراوي"، وهو تصحيفٌ، والصواب: (عبد الله بن ذِيادٍ) بالذال، انظر "تكملة الإكمال" لابن نقطةَ (٢/ ٦٥٦).

(٤). في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٧٣٥).

(٥). منهمُ ابنُ ماكُولا في "الإكمال" (٦/ ٢٠٧)، وابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٤٧)، والذهبيُّ في "المشتبه" (٢/ ٤٦٢).

(٦). راجعِ المصادرَ السابقةَ.

(٧). منهم يحيىٰ بن معينٍ، كما في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ٤٣)، وأحمدُ بن حنبلٍ في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٩٧، و١٤٤)، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٧/ ٩٣)، وأبو حاتمٍ الرازيُّ، كما في "الجرح والتعديل" لابنه (٧/ ٤٣).

(٨). في "الكامل" (٨/ ٥٣٥).

(١). أخرجه البزّار في "مسنده" (١٨/ ٢١٠ برقْم ٢٠٥)، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٥٣٥ برقْم ١٣٧٩٧) من هٰذه الطريقِ: عن شعبةَ، عن عِسْلٍ، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «ليس منّا من لم يتغنَّ بالقرآن».

وأخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده" (٨/ ١٩٥ برقْم ٤٧٥٥) من طريق الحارث بن مرّةَ، عن عِسْلِ بن سفيانَ به، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ به.

وذكر الحاكم هٰذه الروايةَ في "المستدرك" (١/ ٥٧٠) معلّقةً، ثمّ قال: «وروىٰ الحارث - يعني ابن مُرّةَ - بهٰذا السندِ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما».

ثمّ روىٰ الحديث بالإسناد السابق، لٰكن جعله عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، بدلَ عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، وقال: «ليس مستبعدًا من عِسْلِ بن سفيانَ الوهمُ».

والمشهور في كلام الأئمّة أنّ رواية عِسْلٍ إنّما هي عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، ولم أجد من ذكر روايته هٰذه عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

وأيًّا ما كان، فعِسْلٌ ضعيفٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٣٠).

وقد رُوِي عن أيّوبَ السَّخْتِيانيِّ أنّه تابعه، فروىٰ البزّارُ في "مسنده" (١٨/ ٢١٠ برقْم ٢٠٤) من طريق أبي أميّةَ بنِ يعلىٰ، عن أيّوبَ، هو السَّخْتِيانيِّ، وعِسْلٍ، عنِ ابن أبي مليكةَ به.

وأبو أميّةَ هٰذا هو أيّوبُ بنُ خُوطٍ، قال الدارقطنيُّ في "الغرائب والأفراد" (الأطراف: ٢/ ٤٣٢): «تفرّد به أيّوبُ بنُ خوطٍ، عن أيّوبَ». وقال في "العلل" (٢/ ٢٣٤): «وقال أيّوبُ بن خوطٍ، عن أيّوبَ السَّخْتِيانيِّ، وعِسْلِ بن سفيانَ، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها».

وكلمةُ (ابن يعلىٰ) وقعت كذٰلك في "كشف الأستار" للهيثميّ (٣/ ٩٧)، و"مجمع الزوائد" له أيضًا (٧/ ١٧٠)، و"إتحاف الخيرة المهرة" للبُوصِيريّ (٦/ ٣٤٣)، و"المطالب العالية" لابن حجرٍ (١٤/ ٣٥٨). وهي إمّا تصرُّفٌ من بعض الرواة، ظنّ أنّ أبا أميّةَ هو ابنُ يعلىٰ، فزاد ذٰلك في الإسناد، وإمّا تصحيفٌ منَ (الحَبَطيّ)، وهي نسبةُ أيّوبَ المذكورِ، والله أعلمُ.

وأيًّا من كان، فهو متروكٌ. أبو أميّةَ بنُ يعلىٰ متروكٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "لسان الميزان" (٢/ ١٨٦-١٨٧)، وأيّوبُ بن خُوْطٍ قال ابن حجرٍ "التقريب" (ص٥٧): «متروكٌ».

وعليه، فعِسْلٌ متفرّدٌ بهٰذا الحديثِ عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

وقد أنكر الأئمّة روايته هٰذه.

=

قال الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (رواية المرُّوذيّ: ص١٤٣-١٤٤): «ليس من هٰذا شيءٌ، من قال: (عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها)، فقد أخطأ»، وضعّف عِسْلَ بنَ سفيانَ.

وقال البخاريُّ عن هٰذه الرواية إنّها خطأٌ. انظرِ "العللَ الكبير" للتِّرْمذيّ (ترتيب أبي طالبٍ: ص٣٥٠).

ووصفها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٧٠) بالشذوذ.

وذٰلك لأنّه سلك الجادّةَ في رواية ابن أبي مُليكةَ عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وخالفه جمعٌ منَ الثقات علىٰ ابن أبي مُلَيكةَ، فروَوه علىٰ وجوهٍ أخرىٰ.

فأوّلهم والثاني والثالث: ما رواه أبو داودَ الطيالسيُّ في "مسنده" (١/ ١٦٤-١٦٥ برقْم ١٩٨) عن سعيدِ بن حسّانَ المكّيِّ. والإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ٣٨٦ برقْم ١٥٦٨)، وأبو داودَ في "السنن" (٢/ ٢٧٥ برقْم ١٤٦٥) من طريق عمرِو بن دينارٍ. والحميديُّ في "مسنده" (١/ ١٩٣ برقْم ٧٧) من طريق ابن جريجٍ.

كلُّهم عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عُبيد الله بن أبي نَهِيكٍ، عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

والرابعُ: الليث بن سعدٍ، واختلف عليه أصحابُه اختلافًا كثيرًا.

فأوّلهم إلىٰ سادسهم: ما رواه أبو عبيدٍ القاسمُ بن سلّامٍ في "فضائل القرآن" (ص٢١٠) عن شبابةَ بنِ سوّارٍ، وأبي النضر هاشمِ بن القاسم. والإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ٣٧٧ برقْم ١٥٣١) عن حجّاجِ بن محمّدٍ المِصِّيصيّ، وأبي النضر هاشمِ بن القاسم. وأبو داودَ في "السنن" (٢/ ٢٧٥ برقْم ١٤٦٤) عن أبي الوليد الطيالسيّ. والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٩) من طريق يحيىٰ بنِ بُكَيرٍ. والقُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (٢/ ٢٠٩ برقْم ١٢٠٢) من طريق عاصمِ بن عليٍّ.

كلّهم عنِ الليث، عن عبد الله بنِ أبي مُلَيكةَ، عنِ ابن أبي نَهِيكٍ، عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

والسابع: ما رواه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ٣٤٩ برقْم ١٣٠٥) من طريق عبد الله بن عبد الحكم، عنِ الليث، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عُبيد الله بن أبي نَهِيكٍ، عن سعيدِ بن أبي سعيدٍ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره.

ورواه عنِ الليث آخرون، فاختُلِف عليهم.

فمنهم يزيدُ بن خالدِ بن عبد الله بن مَوْهَبٍ، وهو الثامن.

=

روىٰ أبو داودَ في "السنن" (٢/ ٢٧٥ برقْم ١٤٦٤) عن يزيدَ بنِ خالدِ بن مَوْهَبٍ، عنِ الليث به، فذكر سعيدَ بنَ أبي سعيدٍ.

ورواه ابنُ حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١/ ٣٢٦-٣٢٧ برقْم ١٢) عن محمّدِ بن الحسن بن قتيبةَ، عن يزيدَ بنِ مَوْهَبٍ، عنِ الليث به، وذكر سعدَ بنَ أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

ومحمّدُ بنُ الحسن هٰذا قال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٧/ ١٦٤-١٦٥): «محدّثٌ كبيرٌ ... كان ثقةً مشهورًا».

ورواه الضياء في "المختارة" (٣/ ١٧٢ برقْم ٩٦٩) من طريق أبي بكرِ بن المقرئ، عن يزيدَ بنِ مَوْهَبٍ، عنِ الليث به، قال: عن سعيدٍ أو سعدٍ، هٰكذا علىٰ الشكّ.

والتاسعُ: شعيبُ بن الليث.

فرواه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ٣٤٩ برقْم ١٣٠٥) عنِ محمّدِ بن عبد الله بن عبد الحكم وبحرِ بن نصرٍ، كلاهما عن شعيبِ بن الليث، عن أبيه به، وذكر سعيدَ بنَ أبي سعيدٍ.

ورواه الطحاويّ في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ٣٤٩ برقْم ١٣٠٦) عنِ الربيع بن سليمانَ، عن شعيبِ بن الليث، عن أبيه به، قال: عن سعيدٍ أو سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه. هٰكذا علىٰ الشكّ.

ورواه أبو عوانةَ في "المستخرج" (٢/ ٤٧٢ برقْم ٣٨٧٧) عنِ الربيع بن سليمانَ، عن شعيبٍ به، قال: عن سعيدٍ أو سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه. قال راوي المستخرج: «الشكُّ من أبي عوانةَ».

والعاشر: قتيبةُ بنُ سعيدٍ.

رواه أبو داودَ في "السنن" (٢/ ٢٧٥ برقْم ١٤٦٤) عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ، عنِ الليث به، قال قتيبةُ: «هو في كتابي: عن سعيدِ بن أبي سعيدٍ».

ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٩) من طريق قيسِ بن أنيفٍ، عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ، عنِ الليث به، وذكره عن سعدِ مالكٍ، وهو ابنُ أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وقيسُ بن أنيفٍ لم أجد من وثّقه، فروايته المخالفةُ لرواية أبي داودَ السِّجِستانيِّ - منكرةٌ، لا سيّما وفي رواية أبي داودَ ما يدلّ علىٰ تثبّتٍ، حيث نقل عن قتيبةَ أنّ الرواية كذٰلك في كتابه.

وذكر الدارقطنيُّ في "العلل" (٢/ ٢٣٤) أنّ قتيبةَ رواه عنِ الليث، فقال: عن رجلٍ، ولم يسمِّه، ولم أقف علىٰ هٰذه الروايةِ.

والحاديَ عشَرَ: عيسىٰ بنُ حمّادٍ: زغبةُ.

=

فرواه الضياء في "المختارة" (٣/ ١٧٢ برقْم ٩٦٩) من طريق محمّدِ بن الحسن بن قتيبةَ، عن عيسىٰ بنِ حمّادٍ: زغبةَ، عنِ الليث به، قال: عن سعيدٍ أو سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

ورواه القُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (١/ ٢٠٦ برقْم ١١٩٣) من طريق أحمدَ بنِ عيسىٰ الوَشّاء، عن عيسىٰ بن حمّادٍ زغبةَ، عنِ الليث به إلىٰ سعيدِ بن أبي سعيدٍ، قال: عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

فخالفَ أحمدُ بن عيسىٰ في الجزم بذكر سعيدٍ، وبزيادة ذكر أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

ومحمّدُ بن الحسن بن قتيبةَ ثقةٌ؛ فروايته هي المعروفة، ورواية الوَشّاء هٰذه منكرةٌ؛ فإنّه ضعيفٌ.

قال مسلمةُ بن القاسم: «انفرد بأحاديثَ أُنكِرت عليه، لم يأتِ بها غيرُه، شاذّةٍ، وكان جامعًا للعلم، وكان أصحاب الحديث يختلفون فيه، فبعضهم يوثّقه وبعضهم يضعّفه»، وضعّفه الدارقطنيّ في موضعٍ، وقال في موضعٍ: «متروكٌ»، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٥٧١-٥٧٢).

والثانيَ عشَرَ: عبدُ الله بنُ صالحٍ كاتبُ الليث، وقد بيّن في روايته سببَ هٰذا الِاختلاف.

فروىٰ الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ٣٤٨-٣٤٩ برقْم ١٣٠٤)، وأبو عوانةَ في "المستخرج" (٢/ ٤٧٢ برقْم ٣٨٧٤) من طريق عبد الله بن صالحٍ، عنِ الليث به إلىٰ سعيدِ بن أبي سعيدٍ. وفي آخره: قال عبدُ الله بنُ صالحٍ: «قال لنا الليث بالعراق: عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وأمّا هاهنا فكذا». قال: «وكذا في أصل كتابه». اللفظ لأبي عوانةَ، والطحاويُّ المعنىٰ.

ولهٰذا قال أبو عبيدٍ القاسمُ بن سلّامٍ: «وحدّث به الليث بمِصرَ خلافَ ما حدّث به في العراق». رواه عنه القُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (٢/ ٢٠٧).

وقال البخاريُّ: «وكان الليث بنُ سعد يروي هٰذا عنِ ابن أبي مليكةَ، عن عبيد الله بن أبي نَهِيكٍ، ويقول: عن سعيدِ بن أبي سعيدٍ، ثمّ رجع فقال: عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه، هٰكذا قال عبدُ الله بنُ صالحٍ». رواه عنه التِّرْمذيُّ في "العلل الكبير" (تريب أبي طالبٍ القاضي: ص٣٥٠).

وقال أبو زرعةَ الرازيُّ: «في كتاب الليث، في أصله: سعيدُ بن أبي سعيدٍ، ولٰكن لُقِّن بالعراق: عن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه». رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (١/ ١٢٤).

والحاصل: أنّ الليث كان يحدّث به علىٰ وجهٍ، ثمّ تبيّن له خطؤُه، فرجع وحدّث به علىٰ الصواب، وهٰذا معنىٰ التلقين الذي جاء في كلام أبي زرعةَ، لا أنّه تلقّنه غفلةً؛ فإنّه حافظٌ متقنٌ.

=

ورواية الشكّ قد تكون منَ الرواة عنه، جمعوا بين ما سمعوا من الليث، وما بلغهم من رجوعه، وقد تكون من الليث نفسِه في فترةٍ تردّد فيها بين ما في كتابه وما بلغه من رواية الحفّاظ عنِ ابن أبي مُلَيكةَ.

وعلىٰ كلٍّ، فالذي استقرّ عليه الليث آخرًا هو قوله: عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو الموافق لرواية الثقات عنِ ابن أبي مليكةَ، ولا تُعارَض رواياتُهم بما رجع عنه الليث. والله أعلمُ.

ورُوي الحديثُ عنِ ابن أبي مليكةَ علىٰ وجوهٍ أخرىٰ أيضًا.

فالخامس منها: ما أخرجه البزّار في "مسنده" (٦/ ١٤٨-١٥٠ برقْم ٢١٩٢)، والدَّوْلابيُّ في "الكنىٰ" (١/ ١٩٣) عن محمّدِ بن ماهانَ الواسطيِّ، عن نافعِ بن عمرَ الجُمَحيّ، عنِ ابن أبي مُليكةَ، عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالىٰ عنهما به.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، محمّدُ بن ماهانَ مجهول الحال.

قال العجليُّ في "الثقات" (٢/ ٢٥١): «صدوقٌ». وذٰلك جارٍ علىٰ تساهله المعروفِ. وترجم له ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٠٥)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وبحثلُ في "تاريخ واسط" (ص١٥٧)، وحكىٰ عنِ ابنه أنّه تُوُفِّي سنةَ أربعٍ ومِائتين. وقال الذهبيُّ في "ميزان الِاعتدال" (٤/ ٢٣): «لا يُعرَف». يعني حالَه، وإلّا، فهو معروف العين. والله أعلمُ.

ومع ضعفه، فقد خالفه العلاءُ بن عبد الجبّار، وهو ثقةٌ كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٧١)، فروىٰ الحديثَ عن نافعِ بن عمرَ، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ به، فوقفه علىٰ ابن الزبير رضي الله تعالىٰ عنهما، ذكره الدارقطنيُّ في "العلل" (٢/ ٢٣٥).

ولم أجد هٰذه الروايةَ مسندةً؛ فيصعب الِاعتمادُ عليها في تحميل نافعِ بن عمرَ ما فيها من خطإٍ، وهو ثقةٌ ثبتٌ، وحديثه مخرّج في "الكتب الستّة"، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩٠). وقد يكون في الإسناد إليه من يَحتمِل ذٰلك.

وقد يُستنبَط من عبارة الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٢/ ٢٣٣-٢٣٤) - علىٰ ما استدرك الشيخ محفوظُ الرحمٰن ما فيها من سقطٍ - ترجيحُ رواية محمّدِ بن ماهانَ الواسطيِّ، عن نافعِ بن عمرَ، علىٰ رواية العلاء بن عبد الجبّار، عنه، والله أعلمُ.

وعلىٰ كلٍّ، فرواية الجماعةِ الثقات أولىٰ، وهٰذه الروايةُ خطأٌ: شاذّةٌ أو منكرةٌ، والله أعلمُ.

والسادس: عبدُ الجبّار بنُ الورد، وقدِ اختُلِف عليه أيضًا.

=

فرواه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ٣٥٠ برقْم ١٣٠٨) من طريق إبراهيمَ بنِ أبي الوزير، عن عبد الجبّار بن الورد، عنِ ابن أبي مليكةَ، عنِ ابن أبي يزيدَ، عن أبي لبابةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.
قال الطحاويُّ: «هٰكذا قال، وإنّما هو ابن أبي نَهِيكٍ».
وإبراهيمُ بن أبي الوزير قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢): «صدوقٌ».
ورواه أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٧٦-٣٧٧ برقْم ٩٩٥)، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١/ ٣٥١ برقْم ١٣٠٩) من طريقين عن يَسَرَةَ بنِ صفوانَ، عن عبد الجبّار بن الورد، عنِ ابن أبي نَهِيكٍ، عن أبي لبابةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.
ويَسَرَةُ بن صفوانَ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٣٦): «ثقةٌ».
ورواه أبو عوانةَ في "المستخرج" (٢/ ٤٧٢-٤٧٣ برقْم ٣٨٧٨) من طريق داودَ بنِ مِهرانَ، عن عبد الجبّار بن الورد، عنِ ابن أبي مليكةَ، عن عبيد الله. هٰكذا مهملًا، لم يقلِ: ابنَ أبي يزيدَ، ولا: ابنَ أبي نَهِيكٍ.
ورواه عبدُ الأعلىٰ بنُ حمّادٍ عن عبد الجبّار، واختُلِف عليه علىٰ الوجهين السابقين.
فرواه أبو داودَ في "السنن" (٢/ ٢٧٦ برقْم ١٤٦٦)، وابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٣/ ٤٥٠ برقْم ١٩٠٣)، أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٧٥-٣٧٦ برقْم ٩٩٤)، ورواه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١٠/ ٢٣٠) من طريق يوسفَ بنِ يعقوبَ القاضي. كلُّهم عن عبد الأعلىٰ بنِ حمّادٍ النَّرْسيِّ، عن عبد الجبّار بن الورد، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عُبيد الله بن أبي يزيدَ، عن أبي لبابةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.
قال أبو القاسم البغويُّ: «هٰكذا قال عبدُ الأعلىٰ في حديثه»، يعني سمّى عُبيدَ الله - (ابنَ أبي يزيدَ).
ورواه الطبرانيُّ في "الكبير" (٥/ ٣٤ برقْم ٤٥١٤) عن موسىٰ بن هارونَ، عن عبد الأعلىٰ بن حمّادٍ، عن عبد الجبّار بن الورد، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عُبيد الله بن أبي نَهِيكٍ عن أبي لبابةَ رضي الله تعالىٰ عنه.
وموسىٰ بنُ هارونَ حافظٌ معروفٌ.
وعبدُ الأعلىٰ بنُ حمّادٍ ثقةٌ، كما يظهر من ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٣٤٨-٣٥٢).
ورجّح أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٧٧) قولَ من قالَ في الإسناد: (عبدَ الله بنَ أبي نَهِيكٍ).
=

والأقرب في هٰذا – والله أعلمُ – أن يكون الِاضطراب من عبد الجبّار نفسِه، وأن يكون كلٌّ روىٰ عنه ما سمعه منه، وأن يكونَ عبدُ الأعلىٰ سمع منه الوجهينِ، وحدّث بهما، فروىٰ عنه كلٌّ ما سمع.

وذٰلك لأنّ الوهم أقرب إلىٰ عبد الجبّار منه إلىٰ الرواة عنه؛ فقد قال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٤): «صدوقٌ يَهِمُ»، وقد وهَم في صحابيِّ هٰذا الحديثِ؛ فخالف الثقاتِ الذي قالوا إنّه سعدُ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فيقرُب ألّا يكون ضبط تابعيَّه أيضًا.

وحديثه – سواءٌ صحّ عنه أحدُ الوجهين أو كلاهما – منكرٌ. وقد وهّمه في هٰذا الحديثِ الدارقطنيُّ في "العلل" (٢/ ٢٣٤).

والطريق الثامنة: ما رواه التِّرْمِذيُّ في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص٣٥٠ برقْم ٦٤٩)، وأبو عوانةَ في "المستخرج" (٢/ ٤٧٣ برقْم ٣٨٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٧٠) من طرقٍ عن عبيد الله بن الأخنس، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما به.

قال التِّرْمِذيُّ: «فسألت محمّدًا – يعني البخاريَّ – عن هٰذا الحديثِ، فقال: هٰذا الحديثُ خطأٌ».

وقال الحاكم إنّه شاذٌّ.

وذٰلك لأنّ عبيدَ الله بنَ الأخنس قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣١٠): «صدوقٌ، قال ابن حبّانَ: كان يخطئ»؛ فمخالفته للثقاتِ تدخل في جملة تلك الأخطاءِ.

والطريق التاسعةُ: ما رواه أبو عوانةَ في "المستخرج" (٢/ ٤٧٣ برقْم ٣٨٨١)، وأحمدُ الدورقيُّ في "مسند سعدِ بن أبي وقّاصٍ" (ص٢١٤ برقْم ١٢٩)، والخطيب في "المتّفق والمفترق" (٣/ ١٤٧٨ برقْم ٨٨٨) من طرقٍ عن عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ المُلَيكيّ، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عنِ عبد الله بن السائب بن أبي نَهِيكٍ، عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وعبد الرحمٰن بنُ أبي بكرٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٩): «ضعيفٌ»؛ فإسنادُه هٰذا المخالفُ لرواية الثقاتِ بذِكْر عبد الله بن السائب بن أبي نَهِيكٍ – منكرٌ، إلّا أن يكونَ عبدُ الله بنُ السائب هٰذا هو ابنَ أبي نَهِيكٍ، وتكونَ هٰذه نسبةً إلىٰ جدِّه، كما يقتضيه صنيع ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٦٩)؛ فيكونَ موافقًا لرواية الثقات، والله أعلمُ.

ويقوّي القول بالنكارة أنّ الدارقطنيّ قال في "العلل" (٢/ ٢٣٤): «ورواه عبد الرحمٰن بنُ أبي بكرٍ المُلَيكيُّ، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عبد الله بن السائب ... ولم يقل: عنِ ابن أبي نَهِيكٍ»، فجعلهما اثنينِ، ونفىٰ أن يكون قولُه: (عبدَ الله بنَ السائب) موافقًا لقول من قال: (ابنَ أبي نَهِيكٍ).

=

والطريق العاشرةُ: ما رواه ابن ماجه في "السنن" (٢/ ٤٧٠ برقْم ١٣٣٧) من طريق أبي رافعٍ إسماعيلَ بنِ رافعٍ، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عبد الرحمٰن بن السائب، عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه، بمعناه، وفيه زيادةٌ.

وأبو رافعٍ كادت أن تجتمع كلمة النقّاد علىٰ تضعيفه، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٨٦-٨٩)، وقال الذهبيّ في "الكاشف" (٢/ ٣٧٢): «ضعيفٌ، واهٍ».

وقال البُوصِيريّ في "مصباح الزجاجة" (٢/ ٣٨): «هٰذا إسنادٌ فيه أبو رافعٍ ... ضعيفٌ متروكٌ».

وسأل المرُّوذيُّ الإمامَ أحمدَ عن هٰذه الروايةِ، فنفض يده، وقال: «ليس من هٰذا شيءٌ، وضعّفه». انظرِ "العلل ومعرفة الرجال" (روايةَ المرُّوذيّ: ص١٤٤).

فهٰذه الرواية علىٰ شدّة ضعفها - منكرةٌ؛ لمخالفتها روايةَ الثقات.

والطريق الحاديةَ عشْرةَ: ما رواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٧٠) من طريق عمرِو بن الحارث، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن ناسٍ دخلوا علىٰ سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فسألوه عنِ القرآن، فقال سعدٌ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر الحديث.

وعمرُو بن الحارث حافظٌ، وروايته لا تعارض رواية الثقات الذين سمَّوُا الواسطة بين ابن أبي مُلَيكةَ وسعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه - (عُبيدَ الله بنَ أبي نَهِيكٍ)؛ وزيادتهم هٰذه التسميةَ مقبولةٌ. والله أعلمُ.

تنبيهٌ: قد وقع اختلافٌ بين الرواة في تسمية ابن أبي نَهِيكٍ، فقال بعضهم: (عبيدَ الله)، وهو الأكثر، وقال بعضهم: (عبدَ الله)، والخطب في ذٰلك سهلٌ؛ فهو اختلافٌ في اسمٍ، ولا يؤثّر في حكم الحديث، إذ كانتِ العينُ المقصودةُ واحدةً. ولذا لم أرَ التطويل بتفصيل ذٰلك.

وقال الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٩-٥٧٠): «والدليل علىٰ صحّة الروايتين روايةُ عمرِو بن الحارث - وهو أحد الحفّاظ الأثبات - عنِ ابن أبي مُلَيكةَ». ثمّ قال: «فهٰذه الروايةُ تدلّ علىٰ أنّ ابن أبي مُلَيكةَ لم يسمعه من راوٍ واحدٍ، إنّما سمعه من رواةٍ لسعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

والأقرب أنّ ابن أبي مُلَيكةَ إنّما سمعه من راوٍ واحدٍ؛ لأنّ هٰذا الخلافَ لو كان منِ ابن أبي مُلَيكةَ نفسِه، بحيث كان يسمّي في كلّ مرّةٍ راويًا ممّن سمع الحديثَ منهم، لكانتِ اتّفقتِ الرواةِ عن كلّ ثقةٍ عنه علىٰ وجهٍ واحدٍ، فيجتمعُ الرواة من طريقِ عمرِو بن دينارٍ مثلًا علىٰ اسمٍ، والرواة من طريق ابن جريجٍ علىٰ اسمٍ، وهٰكذا، لٰكنّ الخلاف في اسم ابن أبي نَهِيكٍ مستمرٌّ بين الطبقات المتأخّرة منَ الرواة عن أشياخهمُ الذين تلقَّوُا الحديث عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، فلم أجد أصحاب راوٍ عنِ ابن أبي مُلَيكةَ قدِ =

اتّفقوا علىٰ اسمٍ لابن أبي نَهِيكٍ عن شيخهم، لا ابنِ جريجٍ، ولا عمرِو بن دينارٍ، ولا سعيدِ بن حسّانَ، ولا الليثِ بن سعدٍ؛ فالظاهر أنّ اسم ابن أبي نَهِيكٍ قد تصحّف أو التبس مع طول الإسناد وتأخُّره، ومع جهالة ابن أبي نَهِيكٍ وقلّة المعرفة به.

وأيضًا، فلم أجد أحدًا جمع بين ابني أبي نَهِيكٍ في روايةٍ، ولو كان الحديث عند ابن أبي مُلَيكةَ عنِ اثنين، لحدّث به عنهما، وكذا لو كان عند مَن بعدَه؛ ليَجبُروا به جهالة ابن أبي نَهِيكٍ. بلِ الثابت في بعض الروايات ذِكْر ابن أبي نَهِيكٍ بالشكِّ في اسمِه، فيُقال: (عبيدُ الله أو عبدُ الله)، ولو كانا أخوينِ كما قاله الحاكم، لَما كان لهٰذا الترديد معنًى.

والجزم بكونه واحدًا هو المفهوم من صنيع من رجّح أحدَ الِاسمين: (عبيدِ الله) أو (عبدِ الله)، كما فعله الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ٣٥١).

وعلىٰ هٰذا جرىٰ المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٦/ ٢٢٩)، وابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٢٦٩، و٣١٦).

ولم أجد أحدًا ترجم لابني أبي نَهِيكٍ: عبيدِ الله وعبدِ الله، بل هم يترجمون لرجلٍ واحدٍ، وقد يختارون منَ الِاسمينِ ما يرونه أصحَّ، وقد يذكرونهما احتمالينِ، وسيأتي العزو إلىٰ جملةٍ من مصادر ترجمته. والله أعلىٰ وأعلمُ.

وقد وقع للشيخ الألبانيِّ رحمه الله في "صحيح أبي داودَ" (٥/ ٢١١-٢١٢) وهمٌ، بناه علىٰ كلمة الحاكم السابقة، وهو ظاهرٌ بأدنىٰ تأمّلٍ؛ فلا داعيَ للتطويل بشرحه.

وبعدُ، فالثابت عنِ ابن أبي مُلَيكةَ في هٰذا الحديثِ أنّه يرويه عن عبيد الله بن أبي نَهِيكٍ، عن سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

كذٰلك قال الإمام أحمدُ، نقله الخلّال في "العلل" (المنتخب: ص١١٣)، وقاله البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٠١)، ونقله عنه التِّرْمذيُّ في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص٣٥١)، وقاله الدارقطنيُّ في "العلل" (٢/ ٢٣٥).

وهٰذا الإسنادُ: قال الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٩): «صحيحٌ، ولم يخرّجاه».

وابن أبي مُلَيكةَ ثقةٌ مشهورٌ، حديثه في "الكتب الستّة"، انظر "تقريب التهذيب" (ص٢٥٤).

أمّا عبيدُ الله بنُ أبي نَهِيكٍ، فقال العجليُّ في "الثقات" (٢/ ١١٤): «ثقةٌ». وكذا قال النَّسائيّ، نقله ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٤٦). وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٥/ ٤٠١).

=

وترجم له البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ٧٤)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٣٦)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم يذكرا روىٰ عنه غيرَ عبد الله بن أبي مُلَيكةَ.

وقال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ١٦): «لا يُعرَف»، وقال في "الكاشف" (٣/ ٢٠٧-٢٠٨): «وُثِّق».

واكتفىٰ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٦٩) بنقل توثيق النَّسائيّ.

والأقرب اعتمادُ قول من وثّقه؛ لأنّه تابعيٌّ كبيرٌ، أدرك سعدًا رضي الله تعالىٰ عنه، وهو أحد العشَرة المبشَّرين بالجنّة، وروىٰ عنه ابنُ أبي مُليكةَ، وهو يروي عن جماعةٍ منَ الصحابة، ولم يأتِ في حديثه هنا بما يستنكَر، وقد توبع أيضًا، ولحديثه شاهدٌ صحيحٌ، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

وقد قال الشيخ المعلِّميُّ في "التنكيل" (١/ ٢٥٥): «فابن حبّانَ قد يذكر في "الثقات" من يجد البخاريّ سماه في "تاريخه" منَ القدماء، وإن لم يعرف ما روىٰ، وعمّن روىٰ، ومن روىٰ عنه، ولٰكنّ ابن حبّانَ يشدّد وربّما تعنّت فيمن وجد في روايته ما استنكر، وإنْ كان الرجل معروفًا مكثرًا».

قال: «والعجليّ قريبٌ منه في توثيق المجاهيل منَ القدماء، وكذٰلك ابنُ سعدٍ».

قال: «وابن معينٍ، والنَّسائيُّ، وآخرونَ غيرُهما، يوثّقون من كان منَ التابعين أو أتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمةً، بأن يكون له فيما يروي متابعٌ أو شاهدٌ، وإنْ لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، ولم يبلغْهم عنه إلا حديثٌ واحدٌ».

هٰذا، وقد جاء حديث سعدِ بن أبي وقّاصٍ من طريقٍ أخرىٰ، فقد رواه عبدُ الرزّاق في المصنّف (٢/ ٤٨٢ برقْم ٤١٧٠)، وأحمدُ الدورقيُّ في "مسند سعدِ بن أبي وقّاصٍ" (ص٢١٥ برقْم ١٣٠) عن حجّاجِ بن محمّدٍ المِصِّيصيِّ، كلاهما عنِ ابن جريجٍ، عن عطاءٍ قال: دخل عبدُ الله بنُ عمرَ القاريُّ، والمتوكّلُ بن أبي نَهِيكٍ علىٰ سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر قصّةً، وفيها ذكر سعدٌ رضي الله تعالىٰ عنه الحديثَ مرفوعًا.

وهٰذا إسنادٌ رجالُه كلُّهم ثقاتٌ أثباتٌ. وعبد الرزّاق وحجّاجٌ من أوثق الناس في ابن جريجٍ، وأكثرِهم روايةً عنه.

ورواه القُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (٢/ ٢٠٨ برقْم ١١٩٩) بإسنادٍ فيه من لم أقف علىٰ ترجمةٍ له عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأمويِّ، عنِ ابن جريجٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

=

ذكره الذهبيّ.[١]

(**في البصرة**)، بلدةٌ مشهورةٌ، (**العَيْشيُّ**) بالمثنّاة التحتيّة، والشين المعجَمة،[٢] كعبد الرحمٰن بن المباركِ العَيْشيِّ، وأُمَيَّةَ بنِ بِسْطَامٍ العَيْشيِّ،[١] وهما من شيوخ البخاريِّ.[٢] وكذا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ العَيْشيُّ،[٣] لٰكنّه لم يَرِدْ في "الصحيح" منسوبًا.[٤]

ويحيىٰ بن سعيدٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٠): «صدوقٌ يُغرب». وهٰذا من جملة غرائبه، وقد خالف فيه حافظين مختصّين بابن جريجٍ؛ فروايته شاذّةٌ، والله أعلمُ.

ثمّ إنّ عطاءً وُلِد في خلافةِ عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد قُتِل عثمانُ رضي الله تعالىٰ عنه سنةَ خمسٍ وثلاثين، وبقي سعدٌ رضي الله تعالىٰ عنه إلىٰ سنةِ خمسٍ وخمسين، وكلاهما كان في الحجاز؛ فلا يبعد اللقاء، وعطاءٌ لا يُعرَف بتدليسٍ؛ فعنعنته عن ممكنِ لقائه محمولةٌ علىٰ السماع.

فإن صحّ هٰذا الِاتّصالُ، فالحديث صحيحٌ، يزيد روايةَ ابن أبي نُهِيكٍ قوّةً.

وإن لم يصحَّ، فهو انقطاعٌ يسيرٌ، يصلح الإسناد معه في باب الشواهد؛ فيقوّي روايةَ ابن أبي مُلَيكةَ السابقةَ؛ فيكونُ حديث سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه حسنًا لغيره.

وللحديث شاهدٌ: أخرجه البخاريُّ في "صحيحه" (٩/ ١٥٤ برقْم ٧٥٢٧) من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه. والحمد لله.

(١). في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٦٦).

(٢). قال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٢٤): «العيشيّون بصريّون». وقال الخطيب مثلَه، نقله ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٦).

ثمّ قال: «وهٰذا في الغالب».

وقال ابن ماكُولا في "الإكمال" (٦/ ٣٥٦): «عامّتهم بالبصرة». قال السخاويُّ في "الغاية شرحِ الهداية" (٢/ ٤٥٣): «وظاهر كلام ابن ماكُولَا عدمُ العموم».

وقال ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٣/ ٩٨٨): «ومن كان من أهل البصرة، فهو بالشين المعجمة، وهٰذا في المتقدّمين».

وقال السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٤٠): «فالضابط إنّما هو لخصوص الثلاثة». يعني لخصوص هٰذه البلدانِ الثلاثة: البصرة والشام والكوفة، فمن كان في البصرة فهو عيشيٌّ، ولا يكون عيشيًّا في الشام أو الكوفة، وهٰكذا.

(**والعَنْسيُّ**)، بالنون، والسينِ المهمَلة، (**بالشام**)،[٥] كعُمَيْرِ بن هانئٍ، وبلالِ بن سعدٍ، التابعيَّينِ.[٦]

---

(١). انظرِ "الإكمالَ" (٦/ ٣٥٦).

(٢). انظر "تهذيب الكمال" (١٧/ ٣٨٣) ثمّ (٣/ ٣٢٩).

(٣). انظرِ "التاريخَ الكبيرَ" للبخاريّ (٨/ ٣٣٥)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٩/ ٢٦٣).

(٤). انظر "مقدّمةَ الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٥).

(٥). قال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٢٤): «والعنسيّون شاميّون». وقال الخطيب مثلَه، نقله ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٦).

ثمّ قال: «وهٰذا في الغالب».

وقال الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٦٢٢): «ومساكن العنسيّين بالشام».

وقال ابن ماكُولا في "الإكمال" (٦/ ٣٥٥): «وعُظْمُ عنسٍ بالشام».

وذكر الذهبيُّ في "المشتبه" (٢/ ٤٣٥) عمّارَ بن ياسرٍ، وهو كوفيٌّ، ثمّ جماعةً منَ العنسيّين بالشام، ثمّ قال: «وسائر العنسيّين بالشام».

وقال ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٣/ ٩٨٨): «ومن كان من أهل الشام، فهو بالنون ... وهٰذا في المتقدّمين».

وسبق عنِ السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٤٠) أنّ هٰذا الضابطَ مقيّدٌ بهٰذه الأنساب الثلاثة في هٰذه البلدان الثلاثة.

(٦). انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٦٢٤).

ولم أجد من وافقه علىٰ نسبة بلالِ بن سعدٍ إلىٰ عنسٍ. والعلماء يختلفون في نسبته إلىٰ كندةَ وسَكُونٍ، أو أشْعَرَ.

فقال البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٠٨): «السَّكُونيُّ ... وقال بعضهم: الكِنْديّ». ثمّ قال في ترجمة أبيه (٤/ ٤٦): «الأشعريّ».

وقال مسلمٌ في "الكنىٰ والأسماء" (١/ ٥٦٣): «السَّكُونيّ».

وقال ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٩٨): «السَّكُونيُّ الكنديُّ، وقال حمّادُ بن سلمةَ: الأشعريّ». ثمّ قال في ترجمة أبيه (٤/ ٨١): «الأشعريُّ الشاميُّ السَّكُونيُّ».

وكذا قال ابن حبّانَ في "الثقات" (٣/ ١٥٣) ثمّ (٤/ ٦٦)، والسمعانيُّ في "الأنساب" (١/ ٢٦٦).
=

(و)في (**الكوفة قل [عَبْسيٌّ**)، بالموحَّدة][1] التحتيّةِ، والسينِ المهمَلة، كعبيد الله بن موسىٰ [العَبْسيِّ].[2]

قال جمعٌ[1]: «هٰذا في الغالب؛ فإنّ عمّارَ بنَ ياسرٍ عَنْسيٌّ، بالنون، وهو معدودٌ في أهل الكوفة».

وقال ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٠/ ٤٨٠): «السَّكُونيّ».

وقال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٩١): «الأشعريُّ، وقيل: الكِنْديُّ».

وقال ابنُ حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٦٨): «الأشعريُّ أوِ الكنديُّ».

ولا تنافيَ بين نسبته إلىٰ كِنْدةَ وسَكُونٍ؛ فإنّ السَّكُونَ بطنٌ من كِنْدةَ، قاله السمعانيُّ في "الأنساب" (٧/ ١٦٤-١٦٥)، وانظر "جمهرة أنساب العرب" لابن حزمٍ (ص٤٢٩).

وهما تنافيانِ نسبتَه إلىٰ الأشْعَر؛ فإنّ كندةَ من ولد مرّةَ بنِ أُدَدٍ، والأشعرَ هو أخوه نبتُ بن أُدَدٍ، انظر "جمهرة أنساب العرب" لابن حزمٍ (ص٤٨٥).

وأيّا منهما كان، فإنّه ليس عنسيًّا؛ فإنّ عنسًا هو ابنُ مَذْحِجِ بن أُدَدٍ، انظر "جمهرة أنساب العرب" لابن حزمٍ (ص٤٠٥)، ومَذْحِجٌ أخو مرّةَ: أبي كندةَ، ونبتٍ الأَشْعَرِ. والله أعلم.

(١). في "الأصل": (عيسيٌّ بالمثنّاة)، وهو غلطٌ.

(٢). في "الأصل": (العيسيّ) بالياء آخرِ الحروف، وهو غلطٌ.

قال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٢٤): «والعبسيّون كوفيّون». وقال مثلَه الخطيب، نقله ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٦).

ثمّ قال: «وهٰذا علىٰ الغالب».

والمراد بهم عَبْسُ غَطَفانَ، انظرِ "الأنسابَ المتّفِقةَ" لابن طاهرٍ المقدسيّ (ص١٠٤)، و"الأنسابَ" للسمعانيّ (٩/ ٢٠٠).

وقال ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٣/ ٩٨٨): «من كان من أهل الكوفة، فهو بالموحَّدة ... وهٰذا في المتقدّمين».

وسبق عن السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٤٠) أنّ ذٰلك مقيّدٌ بهٰذه الأنسابِ الثلاثةِ في هٰذه البلدان الثلاثة.

وعبارة السَّمعانيِّ[٢]: «وعُظْمُ [عَنْسٍ][٣] في الشام، وعامّة العَيْش في البصرة».

وقوله: (**بالنون**) المشدَّدةِ، (**والإعجامِ**)، أيِ الغينِ المعجَمة قبلَها - (**كلُّ غَنَّامٍ**)،[٤] كطلقِ بنِ غَنَّامٍ،[٥] شيخِ البخاريِّ،[٦] وغنّامِ بنِ أَوْسٍ الصحابيِّ البدريِّ.[٧]

(**إلّا أبا عليِّ بنِ عَثَّامٍ**) بنِ عليٍّ العامريِّ الكوفيِّ، فإنّه بالعين المهمَلة، والثاء المثلَّثةِ المشدَّدةِ.[٨]

قال المصنِّف[٩]: «وحفيدُه أيضًا».

---

(١). منهمُ العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢٢)، والسيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٩١٦).

وسبق تقييد جماعةٍ من العلماء لهٰذا الضابط بالتغليب.

(٢). في "الأنساب" (٩/ ٣٩٧). ولم أقف علىٰ كلامه في العيشيّين أنّهم بالبصرة، وقد سبق نقل نحوِ هٰذه الكلمة فيهم عنِ ابن ماكُولا في "الإكمال"؛ فلعلّه اشتبه علىٰ الشارح.

وسبب الِاشتباه قولُ السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٩١٦): «وعبارةُ ابنِ ماكُولا والسمعانيّ: وعُظْمُ عَنسٍ في الشام، وعامّة العيش في البصرة»؛ فكأنّه فهم أنّ العبارة كاملةً لكلّ واحدٍ منهما، وليس كذٰلك، بل مراد السيوطيّ - إن شاء الله - اللفّ والنشر: أنّ الكلمة الأولىٰ للسمعانيّ، والثانيةَ لابن ماكُولا، وهو - كما يسمّيه البلاغيّون - مشوَّشٌ.

(٣). في "الأصل": (عنسيّ)، وهو تصحيفٌ.

(٤). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ٢٨).

(٥). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٤/ ١٧٦٥)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ٢٨).

(٦). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٤٥٧).

(٧). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٤/ ١٧٦٣)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ٢٨).

(٨). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٤/ ١٧٦٥-١٧٦٦)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧ / ٢٨).

(٩). في "التدريب" (٢/ ٩١٧).

=

(**قَمِيرُ بنتُ عمرٍو**)، امرأةُ مسروقِ بنِ الأجدعِ، (**لا تُصَغِّرْ**)، بلِ اضْبِطْها بفتحِ القاف، وكسرِ الميم، مكبَّرةً.[١]

وأمّا غيرُها فبضمِّ القاف، وفتحِ الميم، مصغَّرًا.[٢]

منهم: مكِّيُّ بن قُمَيرٍ، الراوي عن جعفرِ بن سليمانَ.[٣]

(**وفي**) بني (**خزاعةَ – (كَرِيزٌ)، كَبِّرْ**)، أيِ اضْبِطْه بفتحِ الكاف، وكسرِ الراء، مكبَّرًا. و(كُرَيْزٌ) في عبدِ شمسٍ، وغيرِهم، بضمِّ الكاف، وفتح [الراء]،[٤] مصغّرًا.[١]

كذا قال العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٩٨)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢٤)، والسخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٤٥)، وفي "شرح التقريب" (ص٥٦٤)، وزكريّا الأنصاريُّ في "فتح الباقي" (ص٥٩٠).

يَعنُون أنّ حفيدَ عَتّامٍ اسمُه: (عتّامُ بن عليٍّ بن عَتّامٍ). وهٰذا وهمٌ؛ فإنّ عَتّامَ بن عليٍّ مشهورٌ، وهو ابن هُجَيرٍ الوَحِيديُّ، ولا يُعرَف له حفيدٌ أصلًا، فضلًا عن أن يكونَ اسمُه (عَتّامًا)؛ ولم أجد في شيءٍ من كتب التراجم مَنِ اسمُه: (عتّامُ بن عليٍّ بن عَتّامٍ)؛ فالكلام مقلوبٌ، وصوابه: (عليُّ بن عَتّامِ بن عليٍّ).

ومنشأ هٰذا الوهمِ نقلُهم عنِ الذهبيّ في "المشتبه" (٢/ ٤٤٧)؛ فإنّه قال: «عَتّامُ بن عليٍّ بن عَتّامٍ، ووالدُه عليٌّ: ثقةٌ من أقران وكيعٍ».

قال ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٦/ ١٨٥-١٨٦)، وفي "الإعلام بما وقع في مشتبِه الذهبيّ منَ الأوهام" (ص٣٨٩): «وفيه خطأٌ فاحشٌ، وهٰذا مقلوبٌ، صوابه: عليُّ بن عتّامِ بن عليٍّ العامريُّ، ووالده عتّامٌ: من أقران وكيعٍ».

وتعقّبه ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٣/ ١٠٤٨) أيضًا، لٰكنّه لم يسلم من وهمٍ كذٰلك. والله أعلم.

(١). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٤/ ١٨٧٨)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ١٠٠).

(٢). نصّ عليه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٧).

(٣). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٤/ ١٨٧٧)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ١٠٠).

وهو جعفرُ بنُ سليمانَ، أبو سليمانَ، الضُّبَعيُّ، كان ينزل في بني ضُبَيْعةَ؛ فنُسِب إليهمُ، البصريُّ، أحدُ العبّاد العلماء، وكان يتشيّع، وهو ثقةٌ، احتجّ به مسلمٌ في "صحيحه". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وسبعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ١٩٧-٢٠٠).

(٤). في "الأصل": (الكاف)، وهو سبق قلمٍ.

قال ابنُ الصلاح[٢]: «ولا يُستدرَكُ في المفتوح بأيّوبَ بنِ كُرَيزٍ، الراوي عن عبد الرحمٰن بنِ غَنْمٍ، لكونِ عبد الغنيِّ ذكره في الفتح؛ لأنّه بالضمّ، كذٰلك ذكر الدَّارَقُطْنيُّ،[٣] وغيرُه».[٤]

(و)مُسَوَّرٌ (**نَجْلُ مرزوقٍ**)، قال في "الميزان"[٥]: «حدَّث عنه عُمَرُ بنُ يونسَ اليَمَاميُّ،[٦] / مجهولٌ»، (**رأَوْا**) في ضبطه أنّه (**مُسَوَّرٌ**)، بضمِّ الميم، وفتحِ السين، وتشديد الواوِ مفتوحةً.[٧] [١٧٥/ب]

---

(١). قاله محمّدُ بن وضّاحٍ، نقله عنه أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (٢/ ٤٣٢)، لٰكنّه لم يذكر في (كُرَيزٍ) المصغَّر غيرَ عبدِ شمسٍ، واستدرك ذِكْرَ (غيرِهِمُ) ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٦).

(٢). في "علوم الحديث" (ص٣٤٦).

(٣). في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ١٩٥٧).

(٤). منهمُ ابنُ ماكُولا في "الإكمال" (٧/ ١٣١).

(٥). (٤/ ١٦٤).

(٦). هو عمرُ بنُ يونسَ بنِ القاسم، أبو حفصٍ، الحنفيُّ، اليَمَاميُّ، روىٰ حديثه الجماعةُ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤٢٢-٤٢٣).

(٧). لم أجدْ من ذكره مثقَّلًا منَ المصنّفين في المؤتلف والمختلف، ولذا عزا الشيخُ عبد الرحمٰن المُعَلِّميُّ إليهمُ التخفيفَ، انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٨/ ٤٠، هامش ٦).

وذكره ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٩٨) في "بابِ تسمةِ من رُوِي عنه العلم ممّنِ يُسمَّىٰ (مِسْوَرًا)"، مع المِسْوَرِ بن مخرمةَ.

وذكر ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٤/ ١٢٨٦) أنّه قدِ اختلفت نسخ "التاريخ" للبخاريّ فيه: هل هو بالتخفيف أو بالتشديد.

وقال في "لسان الميزان" (٨/ ٦٥): «ذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير" مع مُسَوَّرِ بن يزيدَ، ومُسَوَّرُ بن يزيدَ - مثقَّلٌ، بوزنِ (محمّدٍ)».

وذكر العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢٥) نحوَه.

وذكر في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٠١) أنّه رأىٰ في أقدم نسخةٍ من ثلاث نسخٍ صحيحةٍ وقف عليها من "تاريخ البخاريّ" - مُسَوَّرَ بن مرزوقٍ في "باب الواحد" مع مُسَوَّرِ بن يزيد. وهو الموافق للنسخة المطبوعة، انظرها (٨/ ٤٠).

=

(و) كذا مُسَوَّرٌ (**ابنُ يَزيدَ**) الصحابيُّ رضي الله تعالىٰ عنه.[١]

وظاهر كلام العراقيّ في "التقييد والإيضاح" أنّه ليس في النسختين الأخيرتين ذكرٌ لابن مرزوقٍ. وهو ما نصَّ عليه السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٤٦): أنّه لم يرَ في نسخته من "تاريخ البخاريّ" ذكرًا لابن مرزوقٍ أصلًا.

ولو كان الإشكال في زيادة نسخةٍ شيئًا ليس في الأخرىٰ، لَهان الأمر، ولَقبِلْنا الزيادةَ؛ إذْ كانت في نسخةٍ معتمَدةٍ، لٰكنّ الإشكالَ أنّ النسخ متعارضةٌ.

وبيان ذٰلك أنّ في "باب الواحد" منَ النسختين الأخيرتينِ – مُسَوَّرَ بن عبد الملك، وهو علىٰ ذٰلك فردٌ فيمن بعد الصحابة؛ فينفي أن يشاركه في اسم (مُسَوَّرٍ) المثقَّل – آخرُ، غيرَ مُسَوَّرِ بن يزيدَ الصحابيِّ؛ فيلزم أن يكونَ ابنُ مرزوقٍ – (مِسْوَرًا) بالتخفيف، والعكس بالعكس، أعني أنّ ذِكْرَ ابن مرزوقٍ في "باب الواحد"، كما هو في النسخة القديمة، ينفي كونَ ابن عبد الملك مثقّلًا باللزوم.

وعلىٰ كلٍّ، فلم أجدْ قبلَ الناظمِ السيوطيِّ أحدًا صرّح بترجيح التثقيل، الواردِ في بعض نسخ "التاريخ" للإمام البخاريِّ – علىٰ قول الجمهور بالتخفيف، والله أعلم.

(١). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٤/ ٢٠٠٥)، و"المؤتلفَ والمختلفَ" لعبد الغنيِّ بن سعيدٍ الأزديّ (٢/ ٦٥٢)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ١٨٩)، و"الجامعَ" لأبي موسىٰ الرُّعَينيّ (٥/ ١٠٨).

وذكره ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٩٨)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٢٧)، وابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ١٤٠٠) – في باب "منِ اسمُه (مِسْوَرٌ)"، مع المِسْوَرِ بن مخرمةَ؛ فيكون عندهم مثلَه: بالتخفيف.

وذكر الحافظ ابنُ حجرٍ في "الإصابة" (١٠/ ١٧٩) أنّ البخاريَّ أورده مع المِسْوَرِ بن مخرمةَ، قال: «فاقتضىٰ أنّه مثلُه». وخالف ذٰلك في "لسان الميزان" (٨/ ٦٥).

والذي في مطبوعة "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٠) أنّه بالتشديد.

وقد حكىٰ الحافظُ ابنُ حجرٍ نفسُه في "تبصير المنتبه" (٤/ ١٢٨٦) اختلافَ نسخ "تاريخ البخاريّ" في مسورِ بن عبد الملك ومسورِ بن مرزوقٍ: هل هما بالتخفيف أو بالتشديد، ولم يحكِ اختلافَها في مُسَوَّرِ بن يزيدَ.

=

(و)أمّا مَن (**سوىٰ ذا**)لِك، فهو (**مِسْوَرٌ**)، بكسرِ الميم، وإسكانِ السين، وفتح الواو،[١] كمِسْوَرِ بن مَخْرَمَةَ، ومِسْوَرِ بنِ عبد الله،[٢] رضي الله تعالىٰ عنهم، وغيرِهما.

وذكر بعضُهم أنّ مِسْوَرَ بنَ عبدِ الملك اليَرْبُوعيَّ مِنَ الأوّل.[٣]

وكذٰلك فقد نصّ العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٠٠-١٢٠١) عند تفصيل ذٰلك الِاختلافِ - علىٰ أنّ جميع ما وقف عليه من النسخ الصحيحة ذكرتِ المُسَوَّرَ بن يزيدَ في "باب الأفراد"، يعني فيكونُ بالتشديد، بخلاف المِسْوَرِ بن مخرمةَ.

فالظاهر أنّ ما ذكره الحافظ في "الإصابة" - وهْمٌ، والله أعلم.

(١). خصَّ الناظمُ - والشارح تبعًا له - مُسَوَّرَ بن يزيدَ ومُسَوَّرَ بن مرزوقٍ بالتشديد، دونَ مسورِ بن عبد الملك. وقد يُؤخَذ هٰذا من كلام العراقيِّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٢). ظاهر عبارة الشارح أنّ المِسْوَرَ بن عبد الله هٰذا صحابيٌّ، ولم أجدْه فيما بين يديّ من كتب معرفة الصحابة، بل ولا في شيءٍ من كتب الرجال أصلًا. والله أعلم.

(٣). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ١٨٩)؛ فقد ذكره بالتشديد.

ونفىٰ العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢٤)، وفي "التقييد والإيضاح" (٢/ ١١٩٩) - أن يكون ابنُ ماكُولا ذكره بالتشديد.

لٰكن علّق عليه ناسخ "التقييد والإيضاح" حاشيةً للحافظِ ابن حجرٍ، يُثبِت فيها أنّه ذكره، انظر الموضعَ السابقَ منَ "التقييد والإيضاح" (هامش ٥).

وذكره بالتشديد كذٰلك ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٨)، والذهبيُّ في "المشتبه" (٢/ ٥٨٩).

وذكره ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٩٨) في "باب من رُوِي عنه العلمُ ممّن يُسمَّىٰ (مِسْوَرًا)"، مع المِسْوَرِ بن مخرمةَ.

واختلفت نسخ "تاريخ البخاريّ" فيه.

فذكر ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٨) أنّ البخاريّ ذكره بالتشديد. وكذا ذكر ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٨/ ١٥٤-١٥٥) أنّه ذكره في "باب الواحد" من حرف الميم، مع مُسَوَّرِ بن يزيدَ.

وذكر العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٠٠-١٢٠١) أنّه وقف علىٰ ثلاث نسخٍ صحيحةٍ لـ"تاريخ البخاريّ"، وأنّها اتّفقت علىٰ ذكره مع المِسْوَرِ بن مخرمةَ، لٰكنّه لم يُذكَر في أقدمِ هٰذه النسخ =

لٰكنْ تعقّبه الحافظُ العراقيُّ[١] بأنّ البخاريَّ ذكره في بابِ مِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ. قال: «وهٰذا يدلُّ علىٰ أنّه عنده مخفَّفٌ». والله أعلم.

(**كلُّ مُسيَّبٍ**) من الرواة، كمُسَيَّبِ بن عبدِ خَيْرٍ، ومُسَيَّبِ بنِ واضحٍ السُّلَميِّ، ومُسَيَّبِ بنِ عبد الرحمٰن، (**فبالفتح**) للياء المشدَّدة، (**سوىٰ ∴ أبي سعيدٍ**) بنِ المسيَّبِ رضي الله تعالىٰ عنه، (**فلِوَجهَيْنِ**)، أيِ الفتحِ والكسرِ، (**حوَىٰ**)،[٢] والمشهور في الرواية هو الفتحُ.[٣]

لٰكنْ نُقِلَ عن وَلَده سعيدٍ أنّه كرهه، وقال: «سيَّبَ الله مَن سيَّب أبي».[٤]

قال بعضُهم: «فينبغي أن يُقرأ بالكسر؛ حذرًا من دعوة هٰذا التابعيِّ الجليلِ». والله أعلم.

(**أبو عُبَيدةَ**) الكُنيةُ، (**بضمٍّ**) للعينِ، وفتحِ الباء الموحَّدة، مصغّرًا - (**أجمعُ**).[١]

الثلاث في موضعٍ آخرَ، وذُكِر في النسختين الأخيرتين مرّةً أخرىٰ في "باب الواحد" مع المُسَوَّرِ بن يزيدَ. ثمّ رجّح ما في النسخة القديمة، وأنّ مِسْوَرَ بن عبد الملك بالتخفيف. قال: «وأمّا إيراده في النسختين الأخيرتين في البابين، فيَحتمِل أنّه لِلاختلاف في ضبطه، أو أنّه لم يتحرّر عنده من أيّ البابين هو، فأورده فيهما».

وكذٰلك وقع في نسخة السخاويّ من "التاريخ" مذكورًا في البابينِ، انظر "فتح المغيث" (٤/ ٢٤٦).

وذكر ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٤/ ١٢٨٦) أنّ نسخ "التاريخ" للبخاريِّ قدِ اختلفت فيه: هل هو بالتخفيف أو بالتشديد.

(١). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

وهو مختصرٌ ممّا قاله في "التقييد والإيضاح"، وسبق حكايتُه قريبًا.

(٢). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٩)، وعنه ابنُ قرقولٍ في "مطالع الأنوار" (٤/ ٩٦)، وعنه نقل الحافظُ ابنُ حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٤/ ١٢٨٧).

وقد حكىٰ عياضٌ - وتبعه ابن قُرقُولٍ - عن ابن المدينيّ أنّ أهل العراق يقولونه بالفتح، وأهلَ المدينة يقولونه بالكسر، وأنّه كان يكره الفتح.

(٣). قاله القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٣٩٩).

(٤). حكاه ابنُ خِلِّكَانَ في "وَفَيَات الأعيان" (٢/ ٣٧٨).

وكذا الأسماءُ، إلّا عَبِيدةَ السَّلْمانيَّ الآتيَ، ومَن معه.

هٰذا، ووقع في النُّسَخِ مِن هٰذه المنظومةِ، التي اطّلعتُ عليها - بياضٌ في هٰذا الشطرِ،[٢] فتمَّمْتُه بقولي: (**نصَّ عليه الدَّارَقُطْنيُّ؛ فاسمعوا**)، فقد نقل ابنُ الصلاح[٣] وغيرُه[٤] عنه أنّه قال[٥]: «لا نَعْلَم أحدًا يُكْنَىٰ أبا عَبِيدَةَ، بالفتح». والله أعلم.

---

(١). بيانه أنّ أهل المؤتلِف والمختلِف - حصروا (عَبيدةَ) بالفتح؛ لقلّته نسبةً إلىٰ (عُبيدةَ) بالضمّ، ولم يذكروا في ذٰلك كنيةَ (أبي عَبيدةَ) بالفتح.

(٢). ذكر الشارح - كما في "الأصل" (ل: ١٩٨/ب) - ما يدلُّ علىٰ أنّه اطّلع علىٰ النسخة (أ)، السابقِ وصفُها في "قسم الدراسة"، وجاء البيت في هٰذه النسخةِ كاملًا، كما سبق في التعليق على متن "الألفيّة". وقد يُجمَع ذٰلك مع ما هنا - بأنّه اطّلع عليها بعد أن كتب هٰذا الموضعَ منَ الشرح، أوِ اطّلع علىٰ بعضها الذي نقل منه، ولم يطّلع علىٰ سائرها، أوِ اطّلع علىٰ نسخةٍ منها سقط منها هٰذا الشطرُ، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

وأيًّا ما كان، فنصُّ الشطر الساقط، كما سبق في "النظم": «**زَيْدُ - ٱبْنُ (أَخْزَمَ)، سِوَاهُ يُمْنَعُ**».

ومعناه: (**زيدٌ**) الطائيُّ، شيخُ البخاريّ وأصحابِ "السنن"، كما ذكره المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٦) - هو (**ابنُ أَخْزَمَ**)، بوزن (أكرمَ)، ثانيه خاءٌ، بعدَها زايٌ، معجمتانِ، قال ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ٨): «ما في الرواة نظيره»؛ فـ(**سواه**) من رواة الحديث (**يُمنَع**) من هٰذا الضبطِ، وإن كان ثابتًا لجماعةٍ جاهليّينَ، ذكرهمُ ابن ماكُولَا في "الإكمال" (١/ ٣٦-٣٧).

ومن سوىٰ ذٰلك: فـ(أَحْرَمُ) - بمهملتين - ابنُ هبرةَ الهمْدانيُّ: جاهليٌّ.

و(أَحْزَمُ) - بزايٍ - ابن ذُهلٍ، جدُّ عبّادِ بن منصورٍ، وعبدِ الله ذي الرُّمْحَينِ.

و(أَجْرَمُ) - بجيمٍ معجمةٍ، وراءٍ - بطنٌ من خثعمَ.

و(أَخْرَمُ) - بخاءٍ معجمةٍ - جماعةٌ، منهم رواةٌ.

وانظر في بسط ذٰلك "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ١٧٠-١٧١).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٤٦).

(٤). منهمُ العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٢٢).

(٥). في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٥٠٦).

(**وليس في الرواة**) للحديث (**مِن حُضَينٍ**)، بضمِّ الحاء المهمَلة، وفتحِ الضاد المعجَمة – بل كلُّهم (حُصَينٌ)، بالضمّ، وفتحِ الصاد المهمَلة، غيرَ أبي حَصِينٍ عثمانَ بنِ عاصمٍ الأسديِّ، فبالفتح، وكسرِ الصاد المهمَلة[١] – (**إلّا أبو سَاسَانَ**) حُضَينُ بنُ المنذرِ، فإنّه بالضادِ المعجَمةِ، (**عن يقينٍ**)، كما قاله جمعٌ مِنَ الحفّاظ، كالحاكم،[٢] والمِزِّيِّ،[٣] وغيرِهما.[٤]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٥]: «وَهَمَ أبو الحسنِ القابِسيُّ،[٦] فقال في الحُصَينِ بن محمّدٍ الأنصاريِّ: إنّه بالضاد المعجَمةِ، والمحفوظ أنّه كالجادّة»، أيْ: بالصاد المهمَلة.

---

(١). ما ذكر الشارح في (حُصَينٍ وحَصِينٍ)، بمهملتينِ – محلُّ نظرٍ؛ فقد ذكر الحافظ ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ٤٤٢-٤٤٣) أنّ الأسماء في هٰذا الباب – كلُّها بالضمّ، وأمّا الكنىٰ ففيها جماعةٌ بالضمّ، وفيها جماعةٌ بالفتح.

ومنشأ الوهم أنّ الشارح نقل ما في "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٥١)، أو فروعِه، وَهُمْ إنّما ذكروا ذٰلك فيما يختصّ بـ"الصحيحين" و"الموطّإ"، لا مطلقًا، كما هو سياق الكلام هنا. والله أعلم.

(٢). في "معرفة علوم الحديث" (ص٥٤٠).

(٣). يعني في "تهذيب الكمال" (٦/ ٥٤٠-٥٤١).

(٤). منهمُ البخاريّ؛ فقد ذكره في "باب الواحد" من حرف الحاء، انظرِ "التاريخ الكبير" (٣/ ١٢٨). ومنهمُ البرديجيّ؛ فقد ذكره في "الأسماء المفردة" (ص٦٠). ومنهمُ الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٥٥٣)، وابن ماكُولا في "الإكمال" (٤٨١)، وغيرُهم.

(٥). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١١).

وسبقه إلىٰ توهيمه أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (ص٢٠٣)، والقاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٢)، وكذا ابنُ الفَرَضيِّ والسُّهَيليُّ، نقله عنهما الحافظُ في "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٤٦).

(٦). هو عليُّ بنُ محمّدِ بنِ خلفٍ، أبو الحسن، المَعَافريُّ، القَرَويُّ؛ نسبةً إلىٰ القيروان، القابِسيُّ؛ لأنّ عمّه كان يشدُّ عمامته شَدّةً قابِسيّةً؛ فنُسِبوا إلىٰ قابسَ: مدينةٍ بالمغرب، المالكيُّ، الإمامُ، المتفنِّنُ، كان أعمىٰ، وكان صحيحَ الكُتُب، من تصانيفه "الملخِّص"، و"المنقِذ من شُبَه التأويل". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعِمائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ١٥٨-١٦١).

[١٧٦/أ] قال المصنِّف[١]: «وأُدخِل في هٰذا / القسمِ (حُضَيرٌ)، بالراء، وهو والد أُسَيدٍ الأَشْهَليِّ، أحدِ النُّقَباءِ ليلةَ العَقَبَةِ.[٢]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٣]: «وقد لا يشتبهُ». والله أعلم.

(**وللقَبِيلِ**)، أيْ قبيلةِ همْدانَ، (**نسبةُ** (**الهمْدانيِّ**)، بإسكان الميمِ، وإهمال الدال، قبيلةٌ باليمن.[٤]

(**و**)لـ(**بَلَدٍ**)، أيْ همَذانَ،[٥] (**أَعْجِمِ**) الذالَ، (**بلا إسكانٍ**) للميم،[٦] بلدةٌ في العَجَم، بناها همَذانُ بنُ الفلوجِ بنِ سامِ بن نوحٍ.[٧]

قيل: «إنّ إعجامَ ذالِها تعريبٌ».[٨]

وعُورِضَ بقول عمرَ بنِ الخطّاب: «هي هَمٌّ وأذًى»، لمن أخبره بأنّه مِن همَذانَ.[٩]

قال أبو نصرِ بنُ مَاكُولَا[١٠]: «(**في القدماء غالبٌ ذاك**)، أيِ المنسوبُ إلىٰ همْدانَ، بالإسكان والإهمال، (**وذا**)، أيِ النسبة إلىٰ همَذانَ، بالفتح والإعجام، غالبٌ (**في الآخِرين**)».

---

(١). في "التدريب" (٢/ ٩٢٥).

(٢). وممّن أدخله القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٢).

(٣). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١١).

(٤). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١٣/ ٤١٩).

(٥). هي مدينةٌ جبليّةٌ مشهورةٌ في شمال شرق إيرانَ، ولا تزال تُعرَف باسمها إلىٰ اليوم، إلّا أنّ الفُرس ينطقونها بالدال المهملة، وكسر الميم.

(٦). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١٣/ ٤٢٤).

(٧). انظر "معجمَ البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٥/ ٤١٠).

(٨). انظر "تاج العروس" للزَّبيديّ (٩/ ٥٠١).

(٩). انظر قولَ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه في "معجم البلدان" (٥/ ٤١٤).

(١٠). في "الإكمال" (٧/ ٣٢٢)، بتصرُّفٍ.

بل ذكر بعضُهم[1] أنّ جميعَ ما في الصحابة، والرواة، ومصنَّفات الحديثِ، فهو نسبةٌ إلىٰ الأوّل، ولا يُنسَب إلىٰ الثاني أحدٌ منهم، لا في "الصحيحين"، ولا في غيرِهما من "كتب الحديث الستّةِ".

(**فهو**)، أيْ ما ذُكِر منَ التفرقة بين النسبتين، (**أصلٌ يُحتذىٰ**)، أيْ: يُقتدىٰ به، ويُلجأ إليه.

وهٰذا آخِرُ ما ذكره منَ المؤتلِف والمختلِف علىٰ العموم، من غير اختصاصٍ بكتابٍ معيَّنٍ.

ثمّ قال: (**ومن هنا**)، أيْ مِن هٰذا الموضعِ، (**خُصَّ صحيحَ**) الإمامِ الحافظِ الحجّةِ أبي عبد الله محمّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ البخاريِّ.

---

(١). لم أجد من ذكر هٰذا.

وإطلاقه أنّ جميع الرواة وما في مصنَّفات الحديث بالمهملة وسكونِ الميم – خطأٌ، ولو قُيِّد بالمتقدّمين؛ فإنّ جماعةً من رجال "الصحيحين" بالمعجمةِ وتحريك الميم، انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ٢٧٦).

ولا يصحّ كذٰلك، ولو أراد وقوعَهم منسوبين إلىٰ همَذانَ في كتب الحديث؛ فقد وقع في "سنن التِّرْمذيّ" (٥/ ٣٦١) محمّدُ بن عُبيدِ بن عبد الملك، وفي "المراسيل" لأبي داودَ السجستانيِّ (ص٢٩٢) محمّدُ بن عبد الجبّار – منسوبَينِ، وقد ضَبَطَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٩، و٤٢٥) نسبتَهما بتحريك الميم، يعني وبالذال المعجمة.

وبذٰلك يُعلَم خطأُ دعوىٰ أنّها لم تقع في "الكتب الستّة".

نعم، ذكر القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ٢٧٦) أنّ نسبةَ (الهمَذانيّ) لم تقع في "الصحيحين" و"الموطّإ".

ولا يُعترَض عليه بأنّ أبا عليٍّ الغسّانيَّ ذكر في "تقييد المهمل" (٢/ ٤٨٨) رجلًا همَذانيًّا، ثمّ قال: «يُقال إنّ البخاريّ حدّث عنه في "كتاب الشروط"»، يعني من "صحيحه" (٣/ ١٩٢ برقْم ٢٧٣٠)، فإنّه لم يُنسَب في "الصحيح". والله أعلم.

وأمّا نسبته إلىٰ (**الجُعْفيِّ**)، فهي نسبةُ وَلَاءٍ؛ لأنّ جدَّه الثانيَ – وهو المغيرةُ بنُ بَرْدِزْبَةَ[١] – أسْلَمَ علىٰ يدِ اليَمَانِ الجُعْفيِّ، والي بُخارىٰ؛ فنُسب إليه نِسبةَ ولاءٍ؛ عملًا بمذهبِ مَن يرىٰ أنّ مَن أسلم علىٰ يده شخصٌ كان ولاؤه له؛ ولذا قيلَ للإمام البخاريِّ: (الجُعْفيُّ).[٢]

(**لكلِّ ما يأتي به**) مِنَ المؤتلِف والمختلِف (**مُوَفِّي**)، للأسماء، والكُنىٰ، والأنساب.[٣]

فمِن ذٰلك: (**أَخْيَفُ**)، بالخاءِ المعجمة، والياء المثنّاة مِن تحتٍ، وهو (**جدُّ مِكْرَزٍ**) بنِ حفصِ بنِ الأَخْيَف،[٤] له ذِكْرٌ في الحديث الطويل في قصّة صلح الحُدَيْبِيَة.[٥]

(**والأقْلَحُ**) – بالقاف – (**كنيةُ جدِّ عاصمِ**) بنِ ثابتِ بنِ أبي الأَقْلَحِ، له صحبةٌ،[٦] (**قد نقَّحوا**)، أيِ الحفّاظُ، هٰذا الواحدَ.[١]

---

(١). كذا في "الأصل"، وضبطها الحافظُ ابنُ حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٤٧٧) بالهاء، وظاهر ذٰلك أنّها غير منقوطةٍ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٢). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٤٧٧).

(٣). دعوىٰ استيفاء هٰذه الأبياتِ ما في "البخاريّ" منَ المؤتلف والمختلف – محلُّ نظرٍ، وسيأتي تنبيهُ الشارح علىٰ ذٰلك.

(٤). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٧٨)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢٠٩).
لٰكن لم يُذكَر أخيفُ هٰذا في "الصحيح"؛ ولذا قال أبو عليٍّ الغسّانيُّ بعد أن ذكره في "تقييد المهمل" (١/ ٧٩): «وإنّما ذكرناه ليُعرَف». يعني: وليس علىٰ شرط الكتاب.
وقال القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٦١): «والأحنفُ بن قيسٍ، وابنُ الأحنف: حيث وقع فيها – يعني "الصحيحينِ" و"الموطّأ" – بالحاء المهملة والنون ... وفي غيرها – يعني الكتبَ الثلاثةَ – أسماءٌ أُخَرُ تشبهها ... فلم نذكر ذٰلك علىٰ شرطنا: ألّا نذكرَ إلّا ما وقع فيها».
ولذٰلك لم يذكره ابن الصلاح في هٰذا الموضع من "علوم الحديث". والله أعلم.

(٥). انظر "صحيحَ البخاريِّ" (٣/ ١٩٥، برقْم ٢٧٣٢)، وفيه: «مِكْرَزُ بن حفصٍ»، من غير ذِكْر جدِّه أخيفَ.

(٦). ذكره أبو موسىٰ المدينيُّ في "الذيل علىٰ ابن مندهْ"، نقله ابن الأثير في "أسد الغابة" (٤/ ١١٣)، وقال: «ليست له صحبةٌ، هو قبلَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ... ولم ينقُل أبو موسىٰ =

وأمّا (الأفلحُ)، بالفاء، فكثيرٌ، و(الأحنفُ)، بالمهملة والنون، فمعروفٌ.

[١٧٦/ب] **(وكلُّ ما فيه)**، أيْ "صحيحِ البخاريِّ"، **(فقل: (يسارٌ)** / بالياء المثنّاة التحتانيّة، وتخفيفِ السين المهملة.(٢)

وكذا بتقديم السين، وتشديد الياء المثنّاة،(٣) وهو أبو المنهالِ سيَّارُ بنُ سَلَامةَ التابعيُّ.(٤)

(إلّا أبا محمّدٍ) بُنْدَارٍ البصريِّ، شيخِ البخاريِّ والجماعةِ،(٥) فهو **(بشّارٌ)**، بالباء الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة.(٦)

قال الذهبيُّ(١): «وهو نادرٌ في التابعين، معدومٌ في الصحابة».

هٰذا القولَ عن أحدٍ»، وذكره ابن حجرٍ في القسم الرابع من حرف القاف منَ "الإصابة" (٩/ ٢٣٤)، وقال: «ذكره المستغفريُّ من مغازي ابن إسحاقَ».

ومال ابن الأثير وابن حجرٍ إلىٰ احتمال أن يكون قد سقط من بعض النُّسخ أوِ الرواة في قصّةٍ لعاصمٍ - اسمُه واسم أبيه ثابتٍ؛ فبقيتِ القصّة منسوبةً إلىٰ جدِّه أبي الأقلح؛ فظُنَّ أنّ له صحبةً، علىٰ سبيل الوهم والخطإ.

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٧٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢٠٩).

ولم تُذكَر كنية (أبي الأقلح) في "الصحيح"؛ ولذا قال القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٦١): «وكذٰلك (أفلحُ)، و(ابن أفلحَ): حيث وقع فيها - يعني الكتبَ الثلاثَ - بالفاء»، إلىٰ آخر كلامه.

ولم يذكرها كذٰلك ابنُ الصلاح في هٰذا الموضعِ من "علوم الحديث".

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٠٥).

(٣). ذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ١١٠).

وذكر ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٩) أنّه ليس علىٰ صورة يسارٍ، وإن قارب.

(٤). اقتصر عليه الحافظُ ابنُ حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

ويُضاف إليه سيّارُ بن أبي سيّارٍ وَرْدانَ، ذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ١١٠)، وابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٤٩). وذُكِر اسمه في مواضعَ منَ "الصحيح"، منها في (١/ ٩٥ برقْم ٤٣٨).

(٥). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٤/ ٥١٣).

(٦). انظر "تقييد المهمل" (١/ ١٠٥).

ومن ذٰلك (**المازنيُّ**)، أيْ عبدُ اللهِ بنُ بُسْرٍ المازنيُّ، له حديثٌ موصولٌ في صفةِ شَيْبِ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم،[٢] ومعلَّقٌ في "الجُمُعة".[٣]

(و)بُسْرٌ: (**ابنُ سعيدٍ الحضرميُّ**) المدنيُّ، تابعيٌّ.

(و)بُسْرٌ: (**ابنُ عبيد الله**) الحضرميُّ الشاميُّ.

كلٌّ من الثلاثة (**بُسْرٌ**)، بضمِّ الموحَّدة، وإهمال السين.[٤] (**فاعلم**) ذٰلك.

وغيرُها (بِشرٌ)، بكسر الموحَّدة، والشين المعجمة، وهو كثيرٌ.[٥]

وأمّا بفتح النون أوّلَه: يحيىٰ بنُ أبي بُكَيرِ بنِ نَسْرٍ، فلم يقعْ ذكرُ هٰذا الجدِّ في "الصحيح"، كما نبّه عليه الحافظُ ابنُ حجرٍ.[٦]

(و)مِن ذٰلك: بُشَيْرٌ: (**ابنُ [يَسَارٍ]**)[٧] الأنصاريُّ المدنيُّ.

(و)بُشَيْرٌ: (**ابنُ كعبٍ**) العدويُّ البصريّ.

فـ(**قل**) فيهما: (**بُشَيْرٌ**)، بضمِّ الباء الموحَّدة، وفتحِ الشين المعجمة.[٨]

قال الحافظ ابنُ حجرٍ[١]: «تابعيّان، ليس في "الصحيح" بهٰذه الصورة مصغَّرًا - غيرُهما». أيْ: وأمّا (بَشيرٌ) مكبَّرًا، فكثيرٌ.[٢]

---

(١). في "المشتبه" (١/ ٧٨).

(٢). في "صحيح البخاريّ" (٤/ ١٨٦ برقْم ٣٥٤٦).

(٣). من "صحيح البخاريّ" (٢/ ١٩).

(٤). انظر "تقييد المهمل" (١/ ٩٩-١٠٠).

(٥). انظر "تقييدَ المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٩٩).

(٦). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

(٧). في "الأصل": (بشّارٍ) بالشين المعجمة، وهو تصحيفٌ، مفسدٌ لوزن البيت، مخلٌّ بمعنىٰ المسألةِ، والصواب: (يسارٌ)، وقد سبق أنّه ليس في "الصحيح" (بشّارٌ) سوىٰ والدِ محمّدٍ بندارٍ.

وانظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" لعبد الغنيّ بن سعيدٍ (١/ ٩٨)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (١/ ٣١٣). وقد

(٨). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٠٢).

(**وقل: يُسَيْرٌ**)، بضمِّ المثنّاة التحتيّةِ، وفتحِ المهملة، مصغّرًا، (**في ابنِ عمرٍو**)، تابعيٌّ كبيرٌ.[٣] قال المصنِّف[٤]: «وقيل: ابنُ جابرٍ».

(**أو: أُسَيْرٌ**)، بالهمزة المضمومةِ في أوّله،[٥] وهٰذا أكثر ما يَرِدُ، كما ذكره الحافظُ ابنُ حجرٍ.[٦]

ومن ذٰلك (**أبو بَصِيرٍ**) عُتبةُ بن أَسِيدِ بنِ جاريةَ (**الثَّقَفيُّ**)، بالباء الموحَّدة المفتوحةِ، وكسرِ الصاد، (**مكبَّرٌ**)،[٧] ذُكِر في صلح الحُدَيْبِيَةِ.[٨]

(**و**)نُصَيرٌ: (**ابنُ أبي الأشعث**)، الذي ذُكِر في موضعٍ منَ "اللباس"،[٩] (**نونًا صغَّرُوا**)، أيْ: ضبطوه بنونٍ مضمومةٍ، وفتحِ الصاد، مصغَّرًا.[١٠]

---

(١). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٠١).

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٠٣).

(٤). في "التدريب" (٢/ ٩٢٢). وهو منقولٌ من "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٣٠٢).

(٥). اختُلِف في اسمه واسم أبيه ونسبته، علىٰ أقوالٍ، انظرها في "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٠٣-١٠٤).

(٦). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

ومراده: أكثر ما يرد مطلقًا، لا في خصوص "صحيح البخاريّ"؛ فإنّه لم يرد فيه إلّا مرّةً واحدةً، كما قال الكَلَاباذيّ في "رجال البخاريّ" (٢/ ٨٢٤)، ونصّ عليه الحافظُ ابنُ حجرٍ في "الفتح" (١٢/ ٣٠٢)، وجاء فيه باسم: «يُسَيرِ بن عمرٍو».

وقول القاضي عياضٍ في "مشارق الأنوار" (١/ ١٠٩): «وقد جاء بالِاسمين والنَّسَبينِ في "الصحيحين"» - معناه: في مجموع "الصحيحين"، لا في كلِّ واحدٍ منهما علىٰ انفراده، والله أعلم.

(٧). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١١٣-١١٤).

(٨). في "الصحيح" (٣/ ١٩٧).

(٩). في "صحيح البخاريّ" (٧/ ١٦٠).

(١٠). انظر "مقدّمةَ الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٠).

=

ومِن ذٰلك: (**يحيىٰ**) بنُ محمّدِ بن السَّكَنِ البزَّارُ.

(**وبِشْرُ**) بن ثابتٍ البزَّارُ.

(و)الحسنُ: (**ابن صبَّاحٍ**) البزَّارُ.

ثلاثتهم (**برا**)ءٍ، (**بَزَّارٌ**)، أيْ براءٍ مهملةٍ آخرَه.[١]

ومَن عداهم - (البزَّازُ)، بزايَيْنِ، وهو كثيرٌ.[٢]

(و)من ذٰلك: (**النَّصْريُّ بالنون**) مفتوحةً، (**عَرَا**) في "الصحيح" لاثنين،[٣] وهما:

(**مالكُ**) بنُ أوسِ بنِ الحَدَثان النَّصْريُّ، مخضرمٌ، مختلفٌ في صحبته.[١]

وعبارة أبي عليٍّ الغسّانيّ في "تقييد المهمل" (١/ ١١٤): «و(نُصَيرٌ) بضمِّ النون، وفتح الصاد - كثيرٌ، منهم: نُصَيرُ بن أبي الأشعث».

ومراده أنّهم كثيرٌ في غير "الصحيحين" و"الموطّإ"، ولذٰلك لم يذكر غير ابن أبي الأشعث، ولو كان فيهما غيرُه، لَذكرهم، أو بعضَهم، علىٰ عادته في ذٰلك.

وعبارة عبدِ الغنيّ البَحْرانيِّ في "قرّة العين" (ص٣٢): «(بَصِيرٌ) - بفتح الموحَّدة، وكسر الصاد المهملةِ، مكبَّرًا، ما خلا نُصَيرَ بن أبي الأشعث، فبالنون والتصغير».

وهي موهمةٌ ضدَّ ما سبق؛ فإنّها تُفهِم تعدُّدَ (بَصِيرٍ) في "الصحيحين"، وليس كذٰلك؛ فليس فيهما غيرُ أبي بَصِيرٍ المذكورِ، وهو مذكورٌ في "البخاريّ" خاصّةً، بل وليس هو من رواته، بل له ذِكْرٌ في حديث صلح الحديبيَةِ؛ فلا يكون من شرط كتابه أصلًا. والله أعلم.

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الجيّانيّ (١/ ١٢٨-١٢٩)، و"مقدّمةَ الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٠).

وقدِ اقتصر القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ١١٠) علىٰ الحسنِ بن الصبّاح في "البخاريّ"؛ وكذٰلك صنع ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٥٥)؛ وذٰلك لأنّه لم يأتِ التصريح بـ(البزّار) في "الصحيح" إلّا له، ولو كان المرادُ أن يوجد في "الصحيح" مَن نِسبته كذٰلك، ولو لم يُذكَر بها فيه، لَلَزِم إدخال عبّادِ بن راشدٍ البزّار؛ فقد نصّ الحافظ في "التقريب" (ص٢٣٣) علىٰ أنّ آخره راءٌ، وروىٰ له البخاريّ، كما في "تهذيب الكمال" (١٤/ ١١٩). والله أعلم.

(٢). انظر "تقييدَ المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٢٨)، و"مقدّمةَ الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٠).

(٣). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٠).

[١٧٧/أ] و(**عبدُ واحدٍ**)، / بحذف (أل)؛ للوزن، أيْ عبدُ الواحدِ بنُ عبد الله النَّصريُّ.(٢)

وسالمٌ(٣) مولىٰ النَّصريّين، لٰكنّ هٰذا في "مسلمٍ" كما سيأتي.

وسائر ما في هٰذه الصورةِ: (بَصْريٌّ)، بالباء الموحَّدة، مفتوحةً، ومكسورةً، وهو أفصح، نسبةً إلىٰ البصرة، البلدةِ المشهورةِ.(٤)

ومِن ذٰلك: (**تُمَيلةُ**)، بالتاء المثنّاة الفوقيّة، (**كُنية يحيىٰ**) بنِ واضحٍ.

و(**غيره نُمَيلةُ**)، بالنون، وهو جدُّ محمّدِ بن [مِسْكينٍ]،(١) شيخِ البخاريِّ.

---

(١). انظرِ الخلاف في صحبته في "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٤٦-١٣٤٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٢٣٥-٢٣٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٩/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٢). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٠).

(٣). في "الأصل": (وبني سالمٍ)، وهو خطأٌ.

(٤). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٣٤). وانظر كذٰلك "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٥١).

وذكر النوويّ في "تهذيب الأسماء واللغات" (اللغات: ١/ ٣٨) أنّ الوجهينِ مشهورانِ.

وذكر ابن منظورٍ في "لسان العرب" (٤/ ٦٧)، والزَّبيديّ في "تاج العروس" (١٠/ ٢٠٢) أنّ النسبة بالكسر شاذّةٌ.

وقدِ اكتفىٰ الدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٢٧٧)، وابن ماكُولَا في "الإكمال" (١/ ٣٨٩) بالفتح.

وذكر ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (١/ ٥٤٦-٥٤٧)، والسيوطيُّ في "لبّ اللباب" (ص٧٦) جواز الضمّ أيضًا. وكذٰلك قال السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٢٧٧)، وزاد أنّ الكسر أصحُّ.

والأقرب أنّ الباء مفتوحةٌ وتُكسَر؛ لأنّ الأكثرين لم يذكروا الضمّ، ولم يعزُه مَن ذكره إلىٰ متقدّمٍ؛ فالظاهر أنّه محض قياسٍ، قد لا يكون مسموعًا؛ فلا يُعتمَد عليه، ولو فتحنا باب القياس، فقد ذكر الفِيرُوزَباديّ في ضبط (البصرة) وجوهًا كثيرةً، لم يقل بها أحدٌ في ضبط النسبة، انظرِ "القاموس المحيط" (ص٣٥١).

ثمّ الأولىٰ - إن شاء الله - الفتحُ؛ لأنّه أشهرُ، والقائل بترجيحه أكبرُ طبقةً ومعرفةً، والله أعلمُ.

وما في الكتاب بهٰذه الصورةِ غيرُ هٰذين، قاله الحافظُ ابنُ حجرٍ.[٢]

ومِن ذٰلك: (**اسمُ أبي الهيثم**) الصحابيِّ: (**تَيِّهَانُ**) بالمثنّاة الفوقيّة، ثم التحتيّة المشدَّدة.[٣]

(**واسم أبي صالِحِهم**)، أيِ الرواةِ، مولىٰ التوأمةِ، (**نَبْهَانُ**)، بنونٍ، ثمّ باءٍ موحَّدةٍ ساكنةٍ.[٤]

ومِن ذٰلك: (**محمّدُ بن الصلت**) أبو يعلىٰ - (**تَوَّزِيٌّ**)، بالمثنّاة الفوقيّة مفتوحةً، وتشديدِ الواو المفتوحةِ، وبالزاي،[٥] نسبةً إلىٰ تَوَّزَ من بلاد فارسَ.[٦]

---

(١). في "الأصل": (سكين)، وهو تصحيفٌ.

(٢). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

(٣). كذا قاله الناظم السيوطيُّ، وأقرّه الشارح: أنّ اسم أبي الهيثم: (التَّيِّهانُ)، والصواب أنّ (تَيِّهانًا) اسمُ أبيه، واسمُ أبي الهيثم: (مالكٌ)، انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٤٨)، و"أسد الغابة" (٣/ ٢٣٨).

وانظرِ في ضبط (التَّيِّهانِ): "الإكمالَ" لابن ماكُولَا (١/ ٥١٩)، وانظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١٢٦).

(٤). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٠).

وأبو صالحٍ مولىٰ التوأمة مُقِلٌّ، لا يُعرَف إلّا بالحديث الذي رواه له البخاريُّ في "صحيحه" (٧/ ٨٩ برقْم ٥٤٩٢) مقرونًا بنافعٍ مولىٰ أبي قتادةَ، انظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (٩/ ٦١٤).

لٰكنّه لم يأتِ في "الصحيح" باسمه: (نَبْهانَ)، بل جاء بكنيته ونَسَبِه: (أبي صالحٍ مولىٰ التوأمة)؛ فلا يكونُ علىٰ شرط البحث هنا، ولذٰلك لم يذكرْه في هٰذا الموضعِ - القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار"، ولا ابن الصلاح في "علوم الحديث".

وقد جاء اسم (نبهانٍ) في موضعٍ آخرَ منَ "الصحيح" (٩/ ١٢٧ برقْم ٧٤٣٢) في نَسَبِ زيدِ الخيل، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٥). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١٢٧).

(٦). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٣/ ١٠٧)، وفيه أنّ محمّدَ بن الصلت بصريٌّ، وأصله من تَوَّزَ.

وانظر في التعريف بها "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٢/ ٥٦، و٥٨).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[١]: «وكلّ ما في الكتاب غيرُه، فهو بالثاءِ المثلّثة، والواوِ الساكنة، وبالراء»، أي نسبةً إلىٰ ثَوْرٍ.

و(**مسيَّبُ**) بن رافعٍ، (**بالغين**) المعجمةِ: (**تَغْلِبيٌّ**)، وكسرِ اللام، ثمّ باءٍ موحَّدةٍ.[٢]

قال الحافظُ[٣]: «ومَن عداه: بالثاء المثلَّثة، والعين المهملة، وفتح اللام».

ومِن ذٰلك (**أبو حَرِيزٍ**) عبدُ الله بنُ الحسينِ الأزديُّ، الراوي عن عكرمةَ.[٤]

(**و**)حَرِيزٌ: (**ابنُ عثمانَ**) الرَّحَبيُّ الحِمْصِيُّ.

(**يُرىٰ**) كلٌّ منهما (**بالحاءِ**) المهملة المفتوحةِ أوّلَه، (**و**)بـ(**الزاي**) آخِرَه.[٥]

(**و**)أمّا (**غيرُه**)، أيْ مَن ذُكِر، فهو (جَرِيرٌ)، (**بِرَا**)ءٍ آخِرَه، وجيمٍ أوّلَه، وهو كثيرٌ.

قال في "الفتح"[٦]: «وليس في الكتاب بضمِّ الحاء المهملة شيءٌ، ولا بفتحها وآخرُه راءٌ - شيءٌ».

---

(١). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٤٨)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٠).

(٣). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

ويُستدرَك عليه ممّن يُنسَب (تغلبيًّا) من رجال الصحيح - العلاءُ بنُ المسيَّب بن رافعٍ، وقد ذكره أبو عليٍّ الغسّانيُّ مع أبيه، وقال: «رويا - يعني البخاريَّ ومسلمًا - لهما جميعًا».

لٰكنّهما لم يَرِدا في "البخاريّ" منسوبَينِ، وقد ذكر الكَلَاباذيُّ في "رجال الصحيح" (٢/ ٥٩٠، و٧٢٢) أنّ العلاء ذُكِر في موضعينِ منَ "الصحيح"، وأنّ أباه المسيَّبَ ذُكِر في ثلاثة مواضعَ، ولم يُذكَر في شيءٍ من ذٰلك نِسبتُهما؛ فلا تكون نسبةُ (التغلبيّ) علىٰ شرط البحث هنا؛ ولذٰلك أهملها القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار"، وابن الصلاح في "علوم الحديث"، والله أعلمُ.

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٤/ ٤٢١).

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٦٦-١٦٧)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١٧٠).

(٦). في "مقدّمته" (ص٢١١).

ومِن ذٰلك: (**يحيىٰ**) شيخُ البخاريِّ، و(**هو ابنُ بِشْرٍ الحَرِيريُّ**)، بالحاء المهملة مفتوحةً، وكسرِ الراء.(١)

(**وغيره**)، أيْ غيرُ يحيىٰ المذكورِ، ف(**بالضمّة: (الجُرَيريُّ**)، أيْ بالجيم المضمومةِ، وفتحِ الراء، مصغَّرًا، منهم: سعيدُ بن إياسٍ، وعبّاسُ بن فَرُّوخٍ، البصريّان.(٢)

وفيه: (الجَرِيريُّ)، بوزن الأوّلِ، وهو يحيىٰ بنُ أيّوبَ، من ولد جَرِيرِ بن عبد الله، إلّا أنّه فيه غيرُ منسوبٍ.(٣)

ومِن ذٰلك (**جاريةُ جِيمًا**)، أيْ بجيمٍ أوّلَه، ثلاثةٌ:

أحدهم: (**أبو يزيدَ**) بنِ جاريةَ.(٤)

(**وا**)لثاني(٥): جاريةُ: ا(**بن قدامةَ**) التميميُّ، قال الحافظُ(٦): «له ذِكْرٌ، بلا روايةٍ».

[١٧٧/ب] والثالث: / جاريةُ (**أبو أَسِيدٍ**) الثَّقَفيُّ، روىٰ له قصّةَ قتل خُبَيْبٍ.(٧)

---

(١). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٨٣)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١٧٣).

(٢). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٨٢)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١٧٣).

(٣). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١١).

وقول الشارح (وفيه: الجَرِيريُّ) يعني: في هٰذا الباب منَ المؤتلِف والمختلِف مطلقًا، لا في خصوص "الصحيح"، وقوله بعد ذٰلك: (إلّا أنّه فيه غيرُ منسوبٍ): الهاء في (أنّه) تعود علىٰ يحيىٰ بنِ أيّوبَ، وفي (فيه) تعود علىٰ "الصحيح".

(٤). وليس ليزيدَ بنِ جاريةَ روايةٌ في "الصحيح"، لٰكنْ لأولاده، انظر "مقدّمة الفتح" (ص٢١١).

(٥). كذا في "الأصل"، جعل همزة (أل) من كلمة (والثاني) - بالحمرة، علامةً علىٰ كونها منَ "النظم"؛ فتكونُ همزةَ كلمةِ (ابنٍ)، وذٰلك مشكلٌ؛ فإنّ همزةَ (أل) مفتوحةٌ، وهمزةُ (ابنٍ) مكسورةٌ. وكان الأولىٰ تعليم همزةِ (ابنٍ)، فقد أثبتها. والله أعلمُ.

(٦). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١١).

(٧). انظرِ "صحيح البخاريّ" (٥/ ٧٨ برقْم ٣٩٨٩).

=

ومَن عداهم حارثةُ، بالحاءِ المهملة، والثاءِ المثلّثة.[١]

ومِن ذٰلك: (**حَيَّانُ**)، كلُّه (**بالياء**)، المثنّاة التحتيّة، مع فتح الحاء المهملة.[٢]

(**سوىٰ**) حَبَّانَ: (**ابنِ مُنْقِذٍ**) والدِ واسعِ بن حَبَّانَ.[٣]

(**و**)سوىٰ حَبَّانَ: (**ابنِ هِلَالٍ**) الباهليِّ.

(**ف**)كلًّا منهما (**افتحَنْ، ووَحِّدْ**)، أيِ: اضبطْه بفتحِ الحاء المهملة، وبالباءِ الموحَّدةِ المشدَّدةِ.[٤]

وأمّا (**أَبْنَا**)، بصيغة الجمعِ، أيْ: حِبَّانُ بن (**عَطِيَّةَ**) السُّلَميُّ.

وليستِ الرواية عن جاريةَ، ولا عنِ ابنه أَسِيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، لٰكنْ عن حفيده: عمرِو بن أبي سفيانَ بنِ أَسِيدٍ، وانظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٦٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١١).

وخُبَيْبٌ صاحب القصّة هو خُبَيبُ بنُ عَديِّ بن مالكِ بن عامرِ بن مجدعةَ، الأنصاريُّ الأوسيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، شهِد بدرًا، وأُسِر يومَ الرَّجِيع؛ ثمّ كان أوّلَ سنّ ركعتيِ القتل، وأوّلَ من صُلِب في ذات الله. قتِل سنةَ أربعٍ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٤٤٠-٤٤٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٩٧-٥٩٩).

(١). هو مقتضىٰ كلام أبي عليٍّ الغسّانيّ في "تقييد المهمل" (١/ ١٦٩-١٧٠).

ولم يذكرِ القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ١٦٩)، ولا ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٥٠) عمرَو بنَ أَسِيدِ بن جاريةَ، فلعلّه لم يقع منسوبًا إلىٰ جاريةَ في النُّسخ التي وقعت لهما.

وزاد ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١١) أبا بصيرِ بنَ أَسِيدِ بن جاريةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو الصحابيُّ المذكور في قصّة الحديبية في "البخاريّ" (٣/ ١٩٣-١٩٧ برقْم ٢٧٣٢، و١٩٧-١٩٨ برقْم ٢٧٣٣)، لٰكنّه لم يُذكَر منسوبًا إلىٰ جدّه جاريةَ؛ فلا يدخل في البحث، والله أعلمُ.

(٢). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٢)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١١).

(٣). وليس لحَبّانَ رضي الله تعالىٰ عنه روايةٌ في "الصحيح"، لكنْ لابنه: واسعٍ، كما قاله الشارح، وأيضًا لحفيده: محمّدِ بن يحيىٰ بنِ حَبّانَ، ذكره ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١١).

(٤). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٠٠)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٢).

(و)حِبَّانُ بن (**موسىٰ**) السُّلَميُّ المروزيُّ.

(و)حِبَّانُ بن (**العَرِقَةِ**) بنتِ شعبةَ بنِ سَهْمٍ.

فهم (**بالكسر، والتوحيد**)، أيْ بكسرِ الحاء المهملة، وبالباءِ الموحَّدة المشدّدةِ، وذٰلك (**فيما حقّقه**).[١]

وقيل إنّ ابنَ عطيَّةَ بفتح الحاء،[٢] وإنّ ابنَ العَرِقَةِ بالجيم،[٣] والأوّل فيهما أصحُّ وأشهرُ.[٤]

وذكر أيضًا في "مقدّمة الفتح"[٥] جدَّ أحمدَ بنِ سنانِ بن حِبَّانَ القطّانِ.

وهو وابن موسىٰ من شيوخ البخاريِّ.[٦]

قال - أعني الحافظَ[٧] -: «وأمّا حِبَّانُ بن عطيَّةَ، وحِبَّانُ بن العَرِقَةِ، فلهما ذِكْرٌ بلا روايةٍ».

---

(١). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٠٠-٢٠١)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٢).

(٢). عزاه أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (١/ ٢٠١) إلىٰ نُسَخ بعض شيوخه عن أبي ذرٍّ الهرويِّ، ثمّ قال: «وذٰلك وهْمٌ». وتبِعه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٢).

(٣). يعني: وفي آخره راءٌ: (جَبّارٌ)، حكاه ابن ماكُولَا في "الإكمال" (٢/ ٣١٠-٣١١) عنِ ابن عقبةَ في "المغازي"، ثمّ قال: «والأوّل أصحُّ». وتبعه ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (١/ ٢٧٩).

(٤). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٢٦).

(٥). (ص٢١١). وذكره قبلَه أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمَل" (١/ ٢٠١).

ولم يذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار"، ولا ابن الصلاح في "علوم الحديث"؛ إذْ لم يُخرِج له البخاريُّ إلّا في موضعٍ واحدٍ، كما قاله الكَلَاباذيُّ في "رجال صحيح البخاريّ" (١/ ٣٣)، ولم يقع في ذٰلك الموضعِ منسوبًا إلىٰ جدّه حِبّانَ، انظر "صحيح البخاريّ" (٢/ ١٥١ برقْم ١٦١٠)؛ فلا يدخل في بحثنا هنا، والله أعلمُ.

(٦). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١١)، وانظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١/ ٣٢٢).

(٧). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١١).

=

قال القاسمُ بن سلَّامٍ: «العَرِقَةُ أمُّه».[١]

وهي بفتحِ العين، وكسرِ الراء، ثمّ قافٍ، في المشهور.[٢]

ومِن ذٰلك: (حُصَينٌ)، فكلُّه بضمِّ الحاء المهملة، وفتح الصادِ، إلّا (**أبا حَصِينٍ**) عثمانَ بنَ عاصمٍ (**الأسديَّ**)، فـ(**كَبِّرْ**)، أيِ: اضبِطْه بفتحِ الحاء، وكسرِ الصاد المهملة، مكبَّرًا.[٣]

وتقدَّم (حُضَينٌ) مصغَّرًا، لٰكنْ بالضاد المعجمةِ.[٤]

(**ثمّ**) مِن ذٰلك: (حَكِيمٌ)، كلّه بفتحِ الحاء، وكسر الكاف، مكبَّرًا، إلّا (**رُزَيقَ بنَ حُكَيْمٍ**)، فـ(**صَغِّرْ**)، أيِ: اضبِطْه بضمِّ الحاء، وفتحِ الكاف، مصغَّرًا،[٥] ويُكْنىٰ أيضًا (أبا حُكَيْمٍ).[٦]

قال في "الفتح"[١]: «له ذكرٌ، وقيل فيه بالفتح أيضًا».

وانظر هٰذانِ الموضعانِ في "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٠٢).

(١). حكاه عنه أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (١/ ٢٠٢)، وعزاه محقِّقاه إلىٰ كتاب "النَّسَب" له (ص٢١٨).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٢٦). وضبطها كذٰلك القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ١١١)، وغيرُه.

(٣). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٤). وليس في "البخاريّ" منه شيءٌ، وقد وهَم أبو الحسن القابسيُّ، فقال في الحُصَين بن محمّدٍ الأنصاريِّ إنّه بالضاد المعجمة، والمحفوظ أنه كالجادّة، بالصاد المهمَلةِ، انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١١).

(٥). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٠٨-٢٠٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١١).

(٦). ذكر ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٠٤) أنّ كنيته (أبو حُكَيمٍ)، ولم يضبطْها، والظاهر أنّه كُنِّي باسم ابنه: حُكَيمٍ، وهو بضمِّ الحاء، مصغَّرًا، انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولَا (٢/ ٤٨٩).

ومِن ذٰلك: (**حَيَّةُ**)، وهو (**باليا**)ءِ المثنّاة التحتيّة، (**ابنُهُ جُبَيرٌ**) الثَّقَفِيُّ.[٢]

وبالباء الموحَّدة: أبو حَبَّةَ الأنصاريُّ، ذُكِر في "حديث الإسراء".[٣]

وليس في "صحيح البخاريّ" بهٰذه الصورة غيرُ هٰذين، أفاده في "الفتح".[٤]

ومِن ذٰلك: خازمٌ، بالخاءِ المعجمة، أبو معاويةَ (**محمّدُ بن خازمٍ الضريرُ**).[٥]

وكُنية والد هشامٍ[٦] بن أبي خازم.[٧]

وبالحاءِ المهملة كثيرٌ.[٨]

قال في "الفتح"[١]: «وأمّا محمّدُ بن بِشْرٍ العَبْديُّ، فمختلَفٌ في كُنيته: هل هو أبو خازمٍ، بالخاءِ / المعجمةِ، أوِ الحاء المهملة، ولم يقَعْ عندَه - أيِ البخاريِّ - مَكْنِيًّا». [١٧٨/أ]

---

(١). في "مقدّمته" (ص٢١١). وانظر تفصيل ما أجمله الحافظ من موضع ذِكْره، واختلاف رواية ابن عيينةَ في ضبط اسمه - في "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٠٩).

(٢). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢١١)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٣).

(٣). في "صحيح البخاريّ" (١/ ٧٨-٧٩ برقْم ٣٤٩) من رواية أبي ذرٍّ رضي الله تعالىٰ عنه.
وانظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢١٠)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٣).

(٤). في مقدّمته "هديِ الساري" (ص٢١١).

(٥). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٢)، وقدِ اقتصر عليه.

(٦). كذا في "الأصل": (هشامٌ)، وقد تبع فيه ابنَ حجرٍ في مقدّمة الفتح: "هديِ الساري" (ص٢١١)، والصوابُ: (هُشَيمٌ)، وهو هُشَيمُ بن بَشِيرٍ الواسطيُّ الحافظ المشهورُ، انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٠/ ٢٧٢)، وذكر فيه قولًا أنّ (أبا خازمٍ) كنية جدِّه، لا أبيه، والله أعلمُ.

(٧). ذكره أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمَل" (١/ ٢٠٤-٢٠٥)، وابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١١). ولم يذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار"، ولا ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٥١)؛ إذْ لم يردْ في "الصحيح" بهٰذه الكنية في نسبه؛ فلا يكون علىٰ شرط البحث، والله أعلمُ.

(٨). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٠٤)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١١).

ومِن ذٰلك: (خُنَيْسٌ)، فـ(**ابنُ حُذَافَةَ: خُنَيْسٌ**)، بالخاءِ المعجمة المضمومة، والنونِ المفتوحة، مصغَّرًا، (**فقدْ**)، أيْ ليس إلّا هٰذا،[٢] وهو صحابيٌّ.[٣]

لٰكنْ في "القاموس"[٤] أنّ (خُنَيْسًا) - «كـ(زُبَيْرٍ) - ابنُ خالدٍ، وابنُ أبي السائب، وابنُ حُذَافةَ، وأبو خُنَيسٍ الغِفَاريُّ — صحابيّون». انتهىٰ.

فلعلّ غيرَ ابنِ حُذَافَةَ لم يوجد في "البخاريّ"؛ لأنّ الكلام فيما اختصّ به "البخاريُّ" كما تقدّم، فلْيراجَعْ.[٥]

---

(١). في مقدّمته "هديِ الساري" (ص٢١١).

وقال أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمَل" (١/ ٢٠٥): «كنّاه البخاريُّ ومسلمٌ (أبا حازمٍ) بالحاء المهمَلةِ، والمحفوظ أنّه (أبو خازمٍ) بالخاء المنقوطةِ، كنّاه أبو أسامةَ في روايته عنه، قال الدارَقُطْنيُّ».

(٢). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢١٥-٢١٦)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١١).

(٣). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٤٥٢)، و"أسد الغابة" (١/ ٦٢٤).

(٤). (ص٥٤٢).

(٥). أمّا خُنَيسُ بنُ أبي السائب وأبو خُنَيسٍ الغِفاريّ، فنعم، لم يخرّج لهما البخاريُّ شيئًا، ولا غيره من أصحاب "الكتب الستّة"؛ فلم يُترجَموا في "تهذيب الكمال"، ولا فروعِه، ولا رمز لهمُ الذهبيُّ في "التجريد" (١/ ١٦٣) بإخراج أحدٍ منهم، ولا ذكرهمُ المصنّفون في مشتبِه الأسماء الواقعة في "الصحيح"، والله أعلمُ.

وأمّا ابن خالدٍ، فهو خُنَيسُ بن الأشعر، وله ذِكْرٌ في "البخاريّ" (٥/ ١٤٦ برقْم ٤٢٨٠)، لٰكنْ علىٰ الصواب في اسمه: (حُبَيشٌ)، بالحاء المهملة أوّلَه، ثمّ الباء، وآخره شينٌ معجمةٌ؛ فلا يُعترَض به.

قال القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٣): «وكذٰلك اختُلِف في حُبَيشِ بن الأشعر، المقتولِ يومَ الفتح، وصوابه: بالحاء المهملة والباء ... وكذٰلك ضبطه البخاريُّ».

وقال ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١١-٢١٢): «واختُلِف في حُبَيشِ بن الأشعر، المقتولِ يومَ الفتح، ففي جميع الروايات كالأول - يعني بالحاء وبالباء والشين - وقاله ابن إسحاقَ في "المغازي" كالثاني»، يعني بالخاء والنون والسين.

ومِن ذٰلك: (**خُبَيبٌ**)، بالخاءِ المعجمة المضمومة، وفتح الباء الموحَّدة، مصغَّرًا، وهو خُبَيْبُ بن عبد الرحمٰن الأنصاريُّ،[١] (**شيخُ**) الإمامِ (**مالكٍ**) بن أنسٍ.[٢]

وهو خُبَيبٌ غيرُ منسوبٍ، الراوي عن حفصِ بن عاصمٍ[٣] في "الصحيحين".[٤]

(**و**)خُبَيْبٌ: (**ابنُ عَدِيٍّ**)،[٥] صحابيٌّ له ذكرٌ.[٦]

(**و**)(أبو خُبَيبٍ) (**كُنيةٌ لـ**)عبد الله: (**ابن الزُّبَير**).[٧]

رضي الله تعالىٰ عنهم.

وغيرها: كلُّه بالحاءِ المهملة مفتوحةً، وكسرِ الموحّدة، مكبَّرًا.[٨]

ومِن ذٰلك: (**الجُرَشيُّ**) بضمِّ الجيم، وبالشينِ المعجمةِ، وهو يونسُ بن القاسمِ اليماميُّ الجُرَشيُّ.[١]

---

(١). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢١٨)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢).

(٢). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٨/ ٢٢٨).

(٣). هو حفصُ بنُ عاصمِ ابن أميرِ المؤمنين: عمرَ بنِ الخطّابِ بنِ نُفَيلٍ، القرشيُّ العدويُّ العُمَريُّ، المدنيُّ، الفقيه، كان من سَرَوَات الرجال، متّفقٌ علىٰ الِاحتجاج به. تُوُفِّي في حدود سنة تسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٩٦-١٩٧).

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٨/ ٢٢٧).

(٥). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢١٧-٢١٨)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢).

(٦). انظر "مقدّمةَ الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢).

(٧). ذكره أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمَل" (١/ ٢١٨)، والقاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٢)، ولم يُذكَر في "البخاريّ" بكنيته، وإنّما ذكراه لأنّه مذكورٌ بكنيته في "صحيح مسلمٍ" (٤/ ٩٩). وذكره الحافظ ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٢)، وليس من شرط هٰذا البحثِ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٨). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٢).

(**والنضرُ**) بن محمّدٍ الجُرَشيُّ.[٢]

(**فلا يُفَتَّشْ**) غيرُهما.[٣]

و(الحَرَشيُّ)، بالمهملةِ مفتوحةً، والشينِ المعجمة - واضحٌ.[٤]

قال في "الفتح"[٥]: «وبإهمال [السين]،[٦] بوزن الأوّلِ،[٧] لم يقَعْ في الكتاب - أيْ "صحيح البخاريّ"».

---

(١). ذكره أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمَل" (١/ ١٨٤)، وابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٢)، ولم يذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ١٧٣)؛ لأنّ البخاريّ إنّما روىٰ له في موضعٍ واحدٍ، كما قاله الكَلَاباذيُّ في "رجال صحيح البخاريّ" (٢/ ٨١٩)، ولم يرد في ذٰلك الموضع (٣/ ٧٨ برقْم ٢٢٠٧) منسوبًا.

وكذٰلك القولُ في ابنه، ذكره أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (١/ ١٨٤)، ولم يرد منسوبًا في "صحيح البخاريّ"؛ فلا يدخل في البحث هنا.

(٢). ذكره أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمَل" (١/ ١٨٣)، وابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٢)، ولم يذكره القاضي عياضٌ؛ لأنّ البخاريّ روىٰ له في موضعٍ واحدٍ، كما ذكره الكَلَاباذيُّ في "رجال صحيح البخاريّ" (٢/ ٧٩٤)، ولم يرد في ذٰلك الموضعِ (٥/ ١٢٨ برقْم ٤١٨٦) منسوبًا؛ فلا يدخل في البحث هنا.

(٣). انظر - مثلًا - "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢)، وقد تبيّن بما سبق أنّ نِسبةَ (الجُرَشيِّ) غيرُ موجودةٍ في "صحيح البخاريّ".

وكذٰلك نظيرها: (الحَرَشيُّ)، لا توجد في "صحيح البخاريّ" أيضًا؛ فلا ينبغي ذِكْر هٰذه الترجمةِ هنا أصلًا، والله تعالىٰ أعلمُ.

(٤). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢).

(٥). في "مقدّمته" (ص٢١٢).

(٦). في "الأصل": (الشينُ) المعجمةُ، ويمكن توجيهه بتكلُّفٍ، لٰكنْ يتبيّن بالرجوع إلىٰ مصدر النقل - أعني "هديَ الساري" - أنّه تصحيفٌ، وصوابه: (السين) المهملة.

(٧). ذكر الحافظ في "هدي الساري" (الحَرَشيّ) بالحاء المهملة المفتوحة والشين المعجمة أوّلًا، ثمّ ذكر (الجُرَشيّ) بالجيم المضمومة والشين المعجمة، ثمّ قال: «وبإهمال السين بوزن الأوّل، لم يقعْ في الكتاب»؛ =

وكأنّه أراد به محمّدَ بنَ موسىٰ الحَرَشيَّ،(١) وهو مِنَ المحدّثين.(٢) والله أعلم.

(**ثمّ**) مِن ذٰلك: (الخرّازُ)، وهو (**عبيد الله**) بنُ الأخنس النَّخَعيُّ الخرّاز، (**فـ**)هٰذا (**الخرّازُ** ∴ **بالراءِ**) المشدَّدةِ (**بَدَأَ**)، أيْ قَبلَ الألف، وفي آخِرِه زايٌ.(٣)

وأمّا (**غيرُه**) فـ(**خزّازٌ**) بالزايين، وهو كثيرٌ.(٤)

قال في "الفتح"(٥): «وليس فيه - أيِ "البخاريِّ" - بالجيمِ، بعدَها زايٌ، وبعد الألف راءٌ - شيءٌ مِنَ الأعلام، نعمْ، في حديث عليٍّ: «ولا يُعْطِي الجزّارَ منها شيئًا»».(٦)

ومِن ذٰلك: (الرَّبِيعُ)، بفتح الراء، وكسر الموحَّدة، مكبَّرًا، كثيرٌ.

فمراده بـ(الأوّل) - (الحَرَشيُّ) بالحاء المفتوحةِ، لا (الجُرَشيُّ) بالجيم المضمومةِ، كما يُفهِمه صنيع الشارح هنا؛ وعليه، فيكون مراده بوزن الأوّل أنْ تُفتَحَ حاؤه لا أن تُضمَّ، وهو (الحَرَسيُّ).

(١). كذا مثّل الشارح، وسياق كلام الحافظ في (الحَرَسيّ)، بفتح الحاء، وبالسين المهملة.

ولو فرضنا أنّه مشىٰ علىٰ مقتضىٰ سياقِه هنا، فلن يستقيمَ الكلام أيضًا؛ لأنّ السياق يوهِم أنّ الكلام في مضموم الأوّلِ، وذي سينٍ مهملةٍ، والله أعلمُ.

(٢). انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولَا (٢/ ٢٣٧)، و"المشتبه" للذهبيّ (١/ ١٤٨).

(٣). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٨١)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢).

ولم يذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ١٧٣)، لأنّ البخاريُّ قد خرّج له في موضعين من "صحيحه" (٢/ ١٤٩ برقْم ١٥٩٥، و٧/ ١٣١ برقْم ٥٧٣٧)، كما ذكره الكَلَاباذيُّ في "رجال صحيح البخاريّ" (١/ ٤٦٣)، ولم يذكره بلفظ (الخرّاز) فيهما.

(٤). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢).

وهم كثيرٌ مطلقًا، وهم جماعةٌ ممّن خرّج لهمُ البخاريُّ كذٰلك، انظرهم في "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٨٠-١٨١)، لٰكنْ لم يذكرِ البخاريُّ أحدَهم في "صحيحه" بلفظ (الخزّاز)، فلا ينبغي ذِكْر هٰذه الترجمةِ أصلًا، والله أعلمُ.

وانظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٦)؛ فقد ذكر ما مقتضاه أنّه لم يقع أحدٌ منَ الأعلام بهٰذه الصورةِ في "البخاريّ"، وإنّما وقع (الجزّار) و(الخزّاز) في "مسلمٍ" فقط، والله أعلمُ.

(٥). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٢).

(٦). انظرِ "الصحيح" (٢/ ١٧٢).

وأمّا الرُّبَيِّعُ (**بنتُ مُعَوِّذٍ**) بن عَفْراءَ، صحابيّةٌ لها روايةٌ.

(**و**)الرُّبَيِّعُ (**بنتُ النضْرِ**)، عمّةُ أنسِ بن مالكٍ، لها ذكرٌ.

فهما (**رُبَيِّعٌ**)، بضمِّ الراء، وفتح الموحَّدة، وتشديد المثنّاة المكسورة، مصغّرةً.(١)

[١٧٨/ب] قال في "الفتح"(٢): «ووقع في "الجهاد"(٣): (أمُّ الرُّبَيِّعِ بنتُ البَرَاءِ)، / والصواب أنّها الرُّبَيِّعُ بنتُ النضْرِ».

ومِن ذٰلك: رُزَيْقٌ: (**ابنُ حُكَيمٍ**)، المصغَّرُ السابقُ، (**فادرٍ**) أنّه (**رُزَيْقٌ، بالرا**)ء (**أوّلًا**)، أيْ بتقديمِ الراء علىٰ الزاي.(٤)

وأمّا (زُرَيْقٌ)، بتقديم الزاي علىٰ الراء، ففي نَسَبِ الأنصار: بني زُرَيقٍ.(٥) والكلُّ مصغَّرٌ.

ومِن ذٰلك: (**رَبَاحٌ**)، بفتحِ الراء، والباءِ الموحَّدةِ - اثنانِ فقطْ، وهما:

(**والدُ زيدٍ**) بنِ رَبَاحٍ.

(**وعَطَا**)ءُ بنُ أبي رَبَاحٍ.

هٰذا (**إفصَاحٌ**) وتوضيحٌ، فمَن عداهما - بكسرِ الراء، وبالياء المثنّاة مِن تحتٍ.(٦)

---

(١). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٥٥)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢).

(٢). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٢).

(٣). (٤/ ٢٠ برقْم ٢٨٠٩).

(٤). انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولَا (٤/ ٤٧).

(٥). انظر "تقييد المهمَل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢٥٨-٢٥٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٢).

(٦). تابع الناظم والشارح في هٰذه المسألةِ - الحافظَ ابنَ حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٢).

وفيما ذكروا نظرٌ من جهتينِ:

الأولىٰ: أنّه ليس في "البخاريّ" (رِياحٌ) أصلًا، ومن في نسبه (رِيَاحٌ) من رواته، فلم يُذكَر بذٰلك فيه.

الثانية: أنّ (رَباحًا) في "البخاريّ" غيرُ محصورٍ في المذكورَينِ، بل فيه أيضًا بلالُ بن رَبَاحٍ رضي الله تعالىٰ عنه، في عدّة مواضعَ منَ "الصحيح"، منها (٥/ ٢٧)، وفيه كذٰلك الوليد بن رَبَاحٍ، انظرِ "الصحيح" (٣/ ٧٠).

=

ومِن ذٰلك: (الرِّجَال)، فـ(**محمّدُ**) بن عبد الرحمٰن بن حارثةَ بنِ النعمانِ المدنيُّ، (**يُكْنَىٰ** (**أبا الرِّجَال**)، بكسرِ الراء، وتخفيفِ الجيم، روىٰ عن أمِّه عمرةَ بنتِ عبد الرحمٰن، وتقدّم أنّ سبب تكنيته بذٰلك أنّ له أولادًا عشَرةً رجالًا كاملين، وأصلُ كُنيته (أبو عبد الرحمٰن).

(**وعُقبةُ**) بن عُبَيدٍ الطائيُّ (**يُكْنَىٰ** (**أبا الرَّحَّالِ**)، بفتحِ الراء، وتشديدِ الحاء المهملة، بوزن (شدّادٍ)،[1] قال في "الفتح"[2]: «علّق له البخاريُّ في "الجمعة"».

وذكر في "القاموس"[3] أبا الرَّحَّالِ خالدَ بن محمّدٍ التابعيَّ، ورَحَّالَ بن المنذرِ، وعمرَو بن الرَّحَّالِ، وعليَّ بن محمّدِ بن رَحَّالٍ، أنّهم محدّثون. ولٰكن ليس أحدٌ منهم في "البخاريّ". والله أعلم.[4]

ومِن ذٰلك: (**سُرَيجٌ**)، بالسينِ المهملة، وبالجيم - اثنان منَ الأسماء، هما: (**ابنا**)، أيْ سُرَيجُ بن (**يونسَ، و**)سُرَيجُ بن (**النعمانِ ∴**

و)واحدٌ كُنْيةٌ، كما قالَ: و(**اكْنِ أبا أحمدَ**)، أيْ أحمدَ بنِ أبي سُرَيجٍ.[1]

وانظر هٰذا المعنىٰ في "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٠٥).

وعليه، فكان الصواب أن يُقال هنا: (رَبَاحٌ) في "البخاريّ": كلُّه بفتح الراء، والباء الموحَّدةِ من أسفلَ، آخرُه حاءٌ مهملةٌ. والله أعلمُ.

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٥٧)، و"مقدّمة الفتح" (ص٢١٢).

(٢). يعني في "مقدّمته" (ص٢١٢)، ولم يرد فيه بكنيته (أبي الرَّحّال)؛ فليس هو علىٰ شرط البحث هنا؛ ولذا لم يذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٣٠٦).

(٣). (ص١٠٠٥).

(٤). خالد بن محمّدٍ أخرج له التِّرمِذيُّ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٣/ ٣١٠).

ورحّالُ بن المنذر له ثلاثة أحاديثَ، ذكرها ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٤/ ١٤٧-١٤٨)، وليس شيءٌ منها في "الكتب الستّة".

وعمرُو بن الرَّحّال، ذكره ابن ماكُولَا في "الإكمال" (٤/ ٣١)، ولم يُترجَم في "تهذيب الكمال".

وعليُّ بن محمّدِ بن رَحّالٍ متأخّرٌ، شيخٌ لابن نقطةَ، ذكره في "تكملة الإكمال" (٢/ ٦٨٥).

قال في "الفتح"[٢]: «والثلاثة من شيوخ البخاريّ،[٣] إلّا أنّه في "الصحيح" روىٰ عنِ الأوّل بواسطةٍ،[٤] وحدّث عنِ الثاني تارةً بها، وتارةً بدونها».[٥]

قال: «وبالشين المعجمة والحاء المهملة – جماعةٌ».

(**و**)مِن ذٰلك: (سَلِيمٌ)، فـ(**ابنُ حَيَّانَ**) الهُذَليُّ فقطْ – (**سَلِيمٌ**، **بـ**)فتحِ السين، وكسر اللام، علىٰ (**التكبير**)، أيْ: مكبَّرًا.

ومَن عداه – بضمِّ السين، وفتح اللام، مصغَّرًا.[٦]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٧]: «وفي "الصحيح" راوٍ ربّما يَشْتَبِهُ بالأوّلِ، وهو سليمانُ بن حَيَّانَ أبو خالدٍ الأحمرُ، لٰكنْ فيه زيادةُ النون».

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٢٩٣-٢٩٤)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ٢٣٤).

(٢). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٣).

(٣). أمّا سُرَيجُ بن يونُسَ، فبحثت في كثيرٍ من مصادر ترجمته، فلم أجد أحدًا ذكر أنّه من شيوخ البخاريّ، إلّا ما حكاه مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (٥/ ٢٢٠) عنِ ابن مندهْ والكَلَاباذيّ والمِزّيّ، وتوقّف فيه، ولم أجدْه في "أسامي مشايخ البخاريّ" لابن مندهْ، ولا في "رجال البخاريّ" للكَلَاباذيّ، ولا في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ، والله أعلمُ.

وأمّا الآخرانِ، فقد ذكر المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٢١٩، و١/ ٣٥٦) – علىٰ الترتيب – أنّ البخاريَّ روىٰ عنهما.

(٤). انظر "رجال صحيح البخاريّ" للكَلَاباذيّ (١/ ٣٣٧)، وانظر "صحيح البخاريّ" (٧/ ١٢٣ برقْم ٥٦٨١).

(٥). انظر "رجال صحيح البخاريّ" للكَلَاباذيّ (١/ ٣٣٦)، وانظر "صحيح البخاريّ" (٢/ ٧ برقْم ٩٠٤، و١٥١ برقْم ١٦٠٤).

(٦). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٢٨٧)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ٢٣٤).

(٧). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٣).

وهو مأخوذٌ من "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٢٨٧).

=

(و)مِن ذٰلك: (الشَّيْبانيُّ).

فـ(**السِّينَانيّ**)، بكسرِ السين المهملةِ، بعدَها ياءٌ، وقبل الألف وبعدها نونانِ - (**فَضْلُ**) بن موسىٰ فقطْ.(١)

[١٧٩/أ] (و)أمّا (**مَن عداه**) في "الصحيح"، (**فـ**)هو (**الشَّيْبانيُّ**) بفتحِ الشين / المعجمة، فياءٍ، ثمّ باءٍ موحَّدةٍ،(٢) نسبةً إلىٰ شَيْبَانَ.(٣)

ومِن ذٰلك: (الساميُّ).

فـ(**محمّدُ**) بن عَرْعَرَةَ بن [البِرِنْدِ](٤) الساميُّ.

و(**عبّادُ**) بن منصورٍ الساميُّ.

(و)أبو المتوكّل (**الناجيُّ**) الساميُّ.

(**وعبدُ الأعْلىٰ**) بنُ عبدِ الأعلىٰ.

(**كلُّهم**)، أيِ الأربعةِ، (**ساميٌّ**)،(٥) بالسينِ المهملة، نسبةً إلىٰ سامَةَ بنِ لؤيٍّ.(١)

وكلامه مبنيٌّ علىٰ الرسم القديم، حيث كانوا يحذفون الألف من كلّ علمٍ مشهورٍ زائدٍ علىٰ ثلاثة حروفٍ، انظر "قواعد الأملاء" لعبد السلام بن هارونَ (ص٤٣)؛ فيكتبون (سليمانَ) هٰكذا: (سُلَيمن)؛ فلا يبقىٰ فرقٌ بينها وبين (سُلَيمٍ) إلّا النونُ.

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٠٧)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٣).

ولم يذكرْ هٰذه الترجمةَ القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار"؛ لأنّ البخاريَّ لم ينسُبِ الفضلَ بنَ موسىٰ في "الصحيح"؛ فلا تدخلُ (السِّينانيُّ) في هٰذا المبحثِ، والله أعلمُ.

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٠٧-٣٠٨)، وابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٣).

(٣). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٨/ ١٩٨).

(٤). في "الأصل": (اليزيد)، وهو تصحيفٌ.

(٥). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٣).

وذكرهم كذٰلك أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (٢/ ٣١١)، وزاد بعدُ أيضًا (٢/ ٣١٢) أبا هلالٍ الراسبيَّ الساميَّ.

=

ومَن عدا هٰؤلاء - بالشين المعجمة.[٢]

ومِن ذٰلك: (**صَبِيحٌ**).

أمّا (**والدُ الرَّبِيعِ**) بن صَبِيحٍ المذكورِ في "كفّارة اليمين"[٣] في المتابعات،[٤] (**فافْتَحَنِ**) الصادَ المهملةَ، واكسرِ الباء الموحَّدةَ، مكبَّرًا.[٥]

(**واضْمُمِ**) الصادَ، وافتحِ الباءَ، (**أبًا لِمُسْلِمٍ أبي الضُّحَىٰ**)، أيْ مُسْلِمِ بن صُبَيحٍ؛ فهو مصغَّرٌ.[٦]

ومِن ذٰلك: (**عيَّاشٌ**)، بالمثنّاةِ التحتيّة، والشينِ المعجمةِ، وهو ابنُ الوليدِ (**الرَّقَّامُ**) البصريُّ.[٧]

ذكر في "الفتح"[٨] أنّ هٰذا يشتدُّ اشتباهه بعبَّاسِ بن الوليد؛ لأنّ كلًّا منهما من شيوخ البخاريِّ.[١]

ولم يذكرِ القاضي عياضٌ منهم إلّا محمّدَ بنَ عَرْعَرَةَ وعبدَ الأعلىٰ بنَ عبدِ الأعلىٰ، ولم أجد نسبةَ (الساميّ) في "صحيح البخاريّ"؛ فلعلّه ذكرهما لوقوعهما منسوبَينِ في "صحيح مسلمٍ".

(١). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٧/ ٣٠).

(٢). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٣).

(٣). (٨/ ١٤٧).

(٤). معلّقًا أيضًا، لا مسندًا.

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٢٢)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٣).
ولم يذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ٥٣)، بل قال: «وليس فيها - يعني "الصحيحينِ" و"الموطّأَ - بفتح الصاد وكسر الباء شيءٌ»، ثمّ استثنىٰ وهمًا وقع لبعض رواة البخاريّ في أبي الضحىٰ.
وعليه، فالصحيح عدم ذِكْر (صَبِيحٍ) هنا؛ لأنّ البخاريّ لم ينسُبه في "الصحيح".

(٦). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٢٢)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ٥٣).

(٧). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥٢).

(٨). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٣).

=

فهٰذا الثاني بالباءِ الموحَّدة، والسينِ المهملة، هو النَّرْسيُّ،[٢] له في "الصحيح" حديثان: في "علامات النبوّة"،[٣] وفي "المغازي"،[٤] قال في كلٍّ منهما: «حدّثنا عبّاسُ بن الوليد»،[٥] وعلّق له ثالثًا في "الفتن".[٦]

وباقي ما في الكتاب – مِن حديث عيَّاشِ بن الوليدِ الرَّقَّامِ.[٧]

واختُلِف في موضعٍ في "الحجّ"،[٨] والأكثر: له أيضًا، كما أوضحه الحافظُ،[٩] فراجعْه.

(**والحِمْصيُّ ∴ أبًا**)[١٠] أيْ عليُّ بن عيّاشٍ الحِمْصِيُّ،[١] من شيوخ البخاريّ أيضًا.[٢]

وانظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٥٣٢-٥٣٣).

(١). انظر – علىٰ الترتيب – "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٥٦٣، و١٤/ ٢٦٠).

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥٣)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٣).

(٣). (٤/ ٢٠٦ برقْم ٣٦٣٣).

(٤). (٥/ ١٦٢ برقْم ٤٣٤٦).

(٥). ونسبه في كلٍّ منَ الموضعينِ؛ فميّزه، وأزال ما يُخشىٰ منَ الوهم.

(٦). (٩/ ٥٣)، وقال في هٰذا الموضعِ: «وقال عبّاسٌ النَّرْسيُّ»، ولم يذكرِ اسمَ أبيه (عيّاشٍ).

(٧). انظر ذٰلك كلَّه – ما يتعلّق بعيّاشٍ وعبّاسٍ ابنيِ الوليد – في "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٥٣٢-٥٣٣)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٣-٢١٤).

(٨). (٢/ ١٧٤ برقْم ١٧٢٨).

قال ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٤): «واختُلِف في موضعٍ آخرَ، في "المبعث" (٥/ ٤٦ برقْم ٣٨٥٦) ... ففي أكثر الروايات بالمعجمة، ونقل أبو عليٍّ الجيّانيُّ (٢/ ٥٣٣-٥٣٤) عن بعضهم أنّه أنّه عبّاسُ بن الوليد بن مَزْيَدٍ العُذْريُّ، وردّ ذٰلك، وقال إنّه ليس بشيءٍ، وهو كما قال».

(٩). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٤).

وهو مأخوذٌ من "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٥٣٣).

(١٠). قولُ الناظم: (الحمصيُّ) مبتدأٌ، وقوله: (أبًا) تمييزٌ، وهو محوَّلٌ عنِ المضاف، وأصل الكلام: (أبو الحمصيّ)، والخبر قولُه سابقًا: (عيّاشٌ)؛ فيكون المعنىٰ: أبو الحمصيِّ (عيّاشٌ). والله أعلمُ.

وانظر "إسعاف ذوي الوطر" للشيخ الأثيوبيّ (٢/ ٣٧٦).

و(**كذاك**) أبو بكرٍ شعبةُ بن عيّاشٍ (**المقرئُ الكوفيُّ**)،[٣] أحدُ راويَيْ عاصمِ بن أبي النَّجُود،[٤] وليس بينه وبين الحمصيِّ نِسبةٌ.[٥]

(**و**)مِن ذٰلك: (عُبَادةُ).

وهو - بالضمِّ - كثيرٌ.

ولٰكنِ (**افتحْ**) عَينَ (**عَبَادَةَ أبا محمّدٍ**)، أيْ محمّدِ بن عَبَادَةَ الواسطيِّ،[٦] الراوي عن يزيدَ بنِ هارونَ.[٧]

(**واضمُمِ**) العينَ،[٨] مع تخفيف الباء، (**أبا قيسٍ، [عُبَادًا]**)،[٩] أيْ قيسِ بن عُبَادٍ الضُّبَعيِّ البصريِّ، وهو تابعيٌّ،[١٠] (**تَرْشُد**).

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥٢)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٣).

(٢). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ٨٣).

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥٢)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٣).

(٤). انظرِ "النَّشْر في القراءات العشْر" لأبي الخير بنِ الجزريّ (١/ ١٥٥).

(٥). قاله ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٣).

وبقي في (عيّاشٍ) اثنانِ آخرانِ، لم يذكرْهما الناظم؛ تبعًا لابن حجرٍ وأبي عليٍّ الغسّانيِّ، وقد ذكرهما القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ١١٢)، وهما عيّاشُ بن أبي ربيعةَ المخزوميُّ رضي الله تعالىٰ عنه، والنعمانُ بن أبي عيّاشٍ، وقد ذُكِرا في "البخاريّ" بلفظ (عيّاشٍ) في اسم الأوّل، وكنية أَبِي الثاني، انظر - مثلًا، علىٰ الترتيب - (١/ ١٦٠ برقْم ٨٠٤، و٤/ ٢٦ برقْم ٢٨٤٠)، والله أعلمُ.

(٦). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٣٩)، و"مشارق الأنوار" (٢/ ١٠٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٤).

(٧). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٤٤٧).

(٨). مفعول (اضْمُمْ) في "النظم" هو (أبا قيسٍ)، ثمّ بزيادة الشارحِ كلمةَ (العين)، صارت هي المفعولَ في "الشرح"، وحينئذٍ تُشكِل كلمةُ (أبا قيسٍ)، وقد تكون منصوبةً علىٰ نزع الخافض، والتقدير: (من أبي قيسٍ)، والله أعلمُ.

(٩). في "الأصل": (عبادَ) من غير تنوينٍ، وهو خطأٌ.

(١٠). انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٣).

وأمّا غيرُه، فبفتح العين، وتشديد [الباء]،(١) وهو كثيرٌ.(٢)

(**وفَتَحوا**) باءَ (عَبَدَةَ)، والدِ (**بَجَالَةَ بنِ عَبَدَةَ**) التميميِّ البصريِّ التابعيِّ،(٣) روىٰ عن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه.(٤)

وقيل فيه الإسكانُ،(٥) وقيل: عبدٌ، بغير هاءٍ.(٦)

قال في "التدريب"(٧): «وعلىٰ الفتح فيه - الدَّارَقُطْنِيُّ،(٨) وابنُ مَاكُوْلَا».(٩)

[١٧٩/ب] (**كذا عَبِيدةُ**)، بفتحِ العين، وكسر الموحَّدة، (**ابنُ عمرٍو**) / السَّلْمَانيُّ التابعيُّ.(١٠)

وعَبِيدةُ بن عمرٍو الحذّاءُ الكوفيُّ،(١) روىٰ عن عبد الملك بن عُمَير،(٢) (**قيَّدَهُ**) بذٰلك.

---

(١). في "الأصل": (الدال)، وهو سبق قلمٍ.

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٣٩)، و"مشارق الأنوار" (٢/ ١١٠)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٤).

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٠)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٠)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٤).

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٨).

(٥). حكاه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ١١٠) عن أبي الوليد الباجيّ، وعنِ البخاريّ أيضًا.

وفي مطبوعة "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٢/ ١٤٦): (عَبْدٌ) بغيرِ هاءٍ. وكذٰلك في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٢/ ٤٣٧).

وفي مطبوعة "التعديل والتجريح" للباجيّ (١/ ٤٤٢): (عمرٌو) بدلَ (عَبْدَةَ)، وهو تصحيفٌ.

(٦). حكاه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ١١٠).

(٧). (٢/ ٩٣٣).

(٨). في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٥١٧).

(٩). في "الإكمال" (٦/ ٢٩).

(١٠). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٢)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١٠٩).

وعَبِيدةُ (**والدُ عامرٍ**) قاضي البصرةِ، له ذكرٌ في "الأحكام"،[٣] (**كذا**)لِك بفتحِ العين، وكسر الموحَّدة.[٤]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٥]: «ثلاثةٌ فقطْ. وبالضمِّ - أيْ للعين، مع فتح الموحَّدة، مصغّرًا - جماعةٌ، كنًى وأسماءً».

(**و**)كذا، بذٰلك الضبطِ: عَبِيدَةُ: (**ابن حُمَيْدٍ**). وهٰذا لم يذكرْه في "مقدّمة الفتح".[٦]

وذكره ابنُ الصلاح،[٧] ولٰكنْ ذكره فيما في الكتب الثلاثة: "البخاريِّ" و"مسلمٍ" و"الموطّإ"، ثمّ قال: «ومَن عدا هٰؤلاء الأربعةِ، فـ(عُبَيدةُ)، بالضمّ»،[٨] انتهىٰ؛ فيَحتمِل أنّه في "مسلمٍ" و"الموطّإ"، أو أحدِهما، لا في "البخاريّ".

ثمَّ رأيته في "خلاصة التذهيب" للخزرجيّ،[١] وفيها علامةُ "البخاريّ" و"السنن الأربعة"، فراجعْه.[٢]

---

(١). ذكره أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (٢/ ٣٤٣)، وتبعه ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٤).

والصواب في اسمه: (عَبِيدةُ بن حُمَيدٍ)، لا (ابنُ عمرٍ)، كذا ذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ١٠٩)، وكذٰلك جاء في مصادر ترجمته الكثيرةِ.

(٢). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٩/ ٢٥٧).

(٣). من "صحيح البخاريّ" (٩/ ٦٧).

(٤). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٣)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١٠٩).

(٥). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٤).

(٦). يعني في (ص٢١٤).

(٧). في "علوم الحديث" (ص٣٥٤).

(٨). قول ابن الصلاح: «هٰؤلاءِ الأربعةِ» يشير إلىٰ عَبِيدةَ السَّلْمانيِّ، وعامرِ بنِ عَبِيدةَ القاضي، وعَبِيدةَ بنِ حُمَيدٍ، ورابعُهم: عَبِيدةُ بن سفيانَ، لا ابنُ عمرٍو المذكورُ خطأً، كما تُفهِمُه عبارة الشارح.

وترك الناظمُ السيوطيُّ عَبِيدةَ بنَ سفيانَ؛ لأنّ البخاريّ لم يخرّج له، وإنّما ذكره ابن الصلاح لتخريج مسلمٍ له في "صحيحه"، وانظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٢).

(**وكلُّ ما فيه**)، أيْ في "البخاريِّ"، (**مصغَّرٌ**: (**عُبَيدٌ**) بغير هاءٍ، فهو بضمِّ العين.[٣]

قال في "التدريب"[٤]: «وأمّا بالفتح، فجماعةٌ منَ الشعراء، منهم عَبِيدُ بن الأبرصِ».

(**و**)مِن ذٰلك: (عَبْثَرٌ) و(عَنْبَرٌ).

فأمّا (**وَلَدُ القاسِمِ**) أبو زُبَيدٍ، (**فهْو عبْثَرٌ**)، بإسكان الباء الموحَّدة، بعدها ثاءٌ مثلّثةٌ.[١]

---

(١). (ص٢٥٦).

وكذٰلك هو في "تهذيب الكمال" (١٩/ ٢٥٧)، وفي سائر فروعه.

وصاحب "الخلاصة" هو أحمدُ بنُ عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم بن عبد الله، صفيُّ الدين، الأنصاريُّ الخزرجيُّ الساعِديُّ، صاحبُ "الخلاصة"، الدالّة علىٰ مكانته في العلم. كان حيًّا سنةَ ثلاثٍ وعشرين وتسعِمِائةٍ. انظر "مقدِّمةَ الخلاصة" لعبد الفتّاح أبي غُدَّةَ (ص١٢).

(٢). ووجه الإشكال أنّ الشارح – رحمه الله – زاد علىٰ "النظم" عَبِيدةَ بنَ عمرٍو الحذّاءَ، وقد أخذه من "مقدّمة الفتح" للحافظ ابن حجرٍ، وقد أخذه الحافظ ابن حجرٍ من "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ.

وهٰذا خطأٌ، كما سبق، والصواب أنّه هو ابنُ حُمَيدٍ، الذي نقله الشارح بعدُ من "علوم الحديث" لابن الصلاح، وسبق بيان ذٰلك، ونقلُه من "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ.

ثمّ إنّ الرابعَ الذي زاده ابنُ الصلاح هو ابنُ سفيانَ، الذي أسقطه الشارح من عبارة ابن الصلاح، وقد توهّم الشارح بسبب ذٰلك – وأوهم القارئ أيضًا – أنّ الرابع هو ابن حُميدٍ.

وابن سفيانَ هٰذا ليس علىٰ شرط البحث هنا؛ لأنّه من أفراد مسلمٍ عنِ البخاريّ، كما سبق نقله من "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ، ولتخريج مسلمٍ ذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث".

فإذا تقرّر ذٰلك، تبيّن منشأ الإشكال، وانحلّ بحمد الله.

(٣). قول الناظم السيوطيِّ (كلُّ) مبتدأٌ، وقوله: (ما فيه) نكرةٌ موصوفةٌ، والمقصود لفظٌ بصورةِ (عَبِيدٍ أو عُبَيدٍ)، وخبرُ المبتدإ قولُه: (عُبَيدٌ)، وقوله: (مصغَّرٌ) خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه (هو) عائدٍ علىٰ الخبر: (عُبَيدٍ)، وجملة (هو مصغَّرٌ) حالٌ منَ الخبر: (عُبَيدٍ)، والتقدير: وكلُّ لفظٍ بصورةِ (عَبِيدٍ) في البخاريِّ، فهو (عُبَيدٌ)، وحاله حينئذٍ أنّه مصغَّرٌ، والله أعلمُ.

(٤). (٢/ ٩٣٢).

(وأ)مّا[٢] محمّدُ (**بن سَوَاءٍ**) بنِ عَنْبَرٍ (**السَّدُوسيُّ**)، فهو (**عَنْبرٌ**)، بنونٍ ساكنةٍ، ثمّ باءٍ موحَّدةٍ.[٣]

وأمّا (غُنْثَرٌ)، بضمِّ الغين المعجمة، بعدَها نونٌ، وفتحِ الثاء المثلَّثةِ،[٤] [فقالَه][٥] أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ لابنه عبدِ الرحمٰن[٦] رضي الله تعالىٰ عنهما، في قصّته المشهورةِ،[١] معناه: الأحمقُ.[٢]

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٦١)، و"مقدّمةَ الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٤)، واقتصر عليه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ١١٠).

(٢). كذا في "الأصل"، علّم الشيخ التَّرْمَسيُّ الهمزةَ من كلمةِ (وأمّا) بالحمرة، إشارةً إلىٰ كونها منَ "النظم"؛ فتكونَ هي المهمزةَ من كلمةِ (ابنٍ)، وفيه نظرٌ؛ فإنّ همزة (أمّا) همزة قطعٍ، وهمزة (ابن) همزة وصلٍ.

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٦٠)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٤).

ولم يذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار"؛ لأنّ البخاريّ روىٰ له في موضعٍ واحدٍ (٨/ ١٣ برقْم ٦٠٣٢)، كما قاله الكَلَاباذيُّ في "رجال صحيح البخاريّ" (٢/ ٦٥١)، ولم يرفع نسبه إلىٰ جدّه عَنْبَرٍ، نعم، علّق له أيضًا في موضعين آخرَينِ (٥/ ١١ برقْم ٣٦٨٦، و٧/ ١٢٥ برقْم ٥٧٠٠)، لٰكنّه لم يذكر جدَّه عَنْبَرًا فيهما أيضًا؛ فلا يكون لذِكْره محلٌّ في البحث هنا.

نعم، قال البخاريُّ في "كتاب المغازي" (٥/ ١٦٨): «بابٌ: قال ابن إسحاقَ: غزوةُ عُيَيْنَةَ بنِ حِصنِ بن حذيفةَ بنِ بدرٍ بني العَنْبَر من بني تميمٍ»، إلىٰ آخره، فهٰذا العَنْبَر هنا بفتح العين المهملة، وسكون النون، ثمّ الباءِ الموحَّدةِ مفتوحةً، ولم يذكروه؛ فينبغي استدراكه، والله أعلمُ.

(٤). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٦١)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٠).

(٥). في "الأصل" (فقال)، من غير هاءٍ، ولا بدَّ منها؛ لربط الخبر بمبتدئه، ولا يحسن تقديرها محذوفةً؛ لأنّها قد لا تُفهَم في السياق، والله أعلمُ. وكان يمكن الِاستغناءُ عنها لو جُرَّ ما بعدَها، بحيث يكون السياق هٰكذا: (وغُنْثَرٌ قالُ أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه)، أيْ قولُه.

(٦). هو عبدُ الرحمٰن بنُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ: عبدِ الله بنِ أبي قُحَافةَ: عثمانَ بنِ عامرِ بنِ عمرٍو، أبو عبد الله، القرشيُّ التيميُّ، أسلم في هدنة الحُدَيْبِيَة، وكان شجاعًا راميًا. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وخمسين، رضي =

ومِن ذٰلك: (**عُيَيْنَةُ**)، بضمِّ العين المهملةِ، وفتح الياء، مصغَّرًا.

وهو (**والدُ**) الإمامِ (**ذي المقدار**) الجليلِ، أبي محمّدٍ (**سفيانَ**) بنِ عُيَيْنَةَ الهلاليِّ،[٣] تكرَّر ذكرُه، مسمًّى وغيرَ مسمًّى.[٤]

(**و**)عُيَيْنَةُ: (**ابنُ حِصْنٍ الفَزَاريُّ**)،[٥] ليس له روايةٌ، وإنّما ذُكِر في أثناء الحديث،[٦] وهو صحابيٌّ،[٧] قاله في "الفتح".[٨]

و(عُتَيْبَةُ)، بضمِّ العين، وفتحِ التاء المثنّاة الفوقيّة، وبعدَ التحتيّةِ باءٌ موحَّدةٌ، وهو واضحٌ.[٩]

ومِن ذٰلك: (**عَتَّابٌ**)، **بالتا**)ءِ المثنّاةِ الفوقيّةِ، والموحَّدةِ.

الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٨٢٤-٤٢٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٣٦٢-٣٦٥).

(١). انظرها في "صحيح البخاريّ" (١/ ١٢٤ برقْم ٦٠٢).

(٢). انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٤٥٢).

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥٠)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٢).

(٤). قاله ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٤). وقوله: (مسمًّى) أيْ مذكورًا باسمه، فيُقال: (سفيانُ) أو (سفيانُ بن عُيَيْنةَ)، وقولُه: (وغيرَ مسمًّى) أيْ منسوبًا إلىٰ أبيه، فيُقال: (ابنُ عُيَيْنةَ)، والله أعلمُ.

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥٠)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٠).

(٦). انظر - مثلًا - "صحيح البخاريّ" (٦/ ٦٠ برقْم ٤٦٤٢).

(٧). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٢٤٩-١٢٥١)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٣١)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٥٩٨-٦٠٢).

(٨). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٤).

(٩). وليس في "البخاري" بهٰذه الصورةِ إلّا والدُ الحكم بن عُتَيْبَةَ، انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥٠)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٠).

هو (**ابنُ بَشِيرٍ الجَزَرِيُّ**).[١]

و(غِيَاثٌ)، بكسرِ الغين المعجمةِ، بعدَها مثنّاةٌ مِن تحتٍ مخفّفةً، وبعد الألف مثلّثةٌ - عثمانُ بن غِيَاثٍ الراسِبيُّ، وحفصُ بن غِيَاثٍ، وابنه عمرُ، وغيرُهم، قاله في "الفتح".[٢]

[١٨٠/أ] ومِن ذٰلك: / (**عُقَيلٌ**).

أمّا (**بالضمِّ**)، أيْ ضَمِّ العين، وفتح القافِ، مصغَّرًا، (**ف**)هو ابنُ خالدٍ،[٣] (**راوي**) ابنِ شهابٍ (**الزُّهْرِيِّ**)،[٤] تكرّر ذكرُه.[٥]

وأمّا بالفتحِ، والكسرِ، فابنُ أبي طالبٍ، أخو عليٍّ، [وأبو عَقِيلٍ][٦] الأنصاريُّ، صحابيّان،[٧] لهما ذِكرٌ.

وأبو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بن مَعْبَدٍ، تابعيٌّ.

وأبو عَقِيلٍ بَشِيرُ بنُ [عقبةَ][٨] الدَّوْرَقيُّ.[١]

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٤).

(٢). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٤).

وقوله: (وغيرُهم) محلُّ بحثٍ؛ فلم يزدْ في عليهم في "البخاريّ" أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (٢/ ٣٥٩-٣٦٠) إلّا كنيةَ رَوحِ بن القاسم، ولم يرد بكنيته في "الصحيح"؛ فلا يدخل في شرط البحث هنا، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٩)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٠).

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٠/ ٢٤٢).

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٥).

(٦). زيادةٌ يقتضيها السياقُ، والكلام منقولٌ بنصّه من "هدي الساري"، وهي ثابتةٌ فيه.

(٧). انظر - علىٰ الترتيب - "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٧٨-١٠٧٩، و٤/ ١٧١٧-١٧١٨).

(٨). في "الأصل": (عقيل)، وهو خطأٌ، والتصويب من "مقدّمة الفتح"، وغيرِه.

ومِن ذٰلك: (العَوْفِيُّ)، بسكونِ الواو، بعدَها فاءٌ - مَن يُنسَب إلىٰ عبد الرحمٰن بن عوفٍ الزُّهْريِّ.[٢]

ومحمّدٌ: (**ابنُ سِنَانٍ - العَوَقيُّ**)، بفتح الواو، بعدَها قافٌ،[٣] شيخ البخاريّ،[٤] وهو مِنَ العَوَقةِ، بطنٍ من عبدِ القيس، وهو عَوَقُ بن الدليل[٥] بن عمرِو بن عبدِ القيس.[١]

---

(١). انظر ذٰلك كلَّه في "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٤). وهو مأخوذٌ من "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٨-٣٤٩).

(٢). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٥).

ولم يذكر منهم أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (٢/ ٣٨٩-٣٩٠) غيرَ أبي مصعبٍ الزهريِّ، ثمّ قال: «وفي الرواة عَوْفِيّون جماعةٌ غيرُ هٰذا في غير قريشٍ، لم يُروَ عنهم في "الصحيح"، يُنسَبون إلىٰ عوفِ بن سعدِ بن ذُبْيانَ».

فهنا مسألتان:

الأولى: أنّ نسبةَ (العوفيّ) قد تكون إلىٰ غير عبد الرحمٰن بن عوفٍ، لٰكنْ ليست لأحد من رجال البخاريِّ كذٰلك؛ ولذٰلك أهملها الحافظ ابن حجرٍ.

والثانية: أنّ الظاهر من كلام ابن حجرٍ أنّ المنسوبين إلىٰ عبد الرحمٰن بن عوفٍ في "البخاريّ" جماعةٌ، بخلاف نصّ أبي عليٍّ.

ولا شكَّ أنّ في "صحيح البخاريّ" جماعةً من ولد عبد الرحمٰن بن عوفٍ، كسعدِ بن إبراهيمَ بنِ عبد الرحمٰن بن عوفٍ، وابنِه إبراهيمَ بنِ سعدٍ، وابنِه يعقوبَ بنِ إبراهيمَ، مثلًا، ولعلّ أبا عليٍّ أهملهم؛ لأنّهم لا يعرَفون بنسبةِ (العوفيّ)، بخلاف أبي مصعبٍ الزهريِّ؛ فإنّه يُعرَف بها. والله أعلمُ.

وبعد ذٰلك، فقد أهمل القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" هٰذه النسبةَ، فلم يذكرها أصلًا، وذٰلك - والله أعلمُ - لأنّها لم ترد في "الصحيح"، ولا لأبي مصعبٍ الزهريِّ؛ فلا تدخل في بحثنا هنا.

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٨٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٥).

لٰكنّه لم يجئ بهٰذه النسبةِ في "البخاريّ"؛ فلا يدخل في البحث هنا، والله أعلمُ.

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٣٢١).

(٥). كذا في "الأصل": (الدليل)؛ تبعًا للحافظ ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح"، وهو تصحيفٌ، والصواب: (الدِّيْل)، انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ، و"الأنساب للسمعانيّ" (٩/ ٤٠٨).

(و)مِن ذٰلك: (**القارِيُّ ∴ يُشَدَّ**)دُ الياءُ، مَن يُنسَب إلىٰ القراءة، كثيرٌ.[٢]

(و)عبد الرحمٰن[٣]: (**ابنُ عَبْدٍ**) القارِيُّ، (**ذاك الساريْ**)[٤] ذِكْرُه، وهو الراوي عن عمرَ بنِ الخطّاب،[٥] نسبتُه إلىٰ القارَةِ.[٦]

---

(١). انظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٥).

والصواب أنّ محمّدَ بنَ سِنانٍ باهليٌّ، وإنّما نُسِب إلىٰ العَوَقة لأنّه نزل فيهم، انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١٢٦)، و"الأنساب" للسمعانيّ (٩/ ٤٠٧-٤٠٨)، و"تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٣٢٠). والله أعلمُ.

(٢). كذا قال الشارح.

والصواب في (القاريّ) أنّه منسوبٌ إلىٰ القارةِ، انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١٠/ ٢٩٤-٢٩٥)، وأمّا المنسوب إلىٰ القراءة، فهو (القارئ) بهمزةٍ آخرَه، ويجوز تركُها للتخفيف؛ فتكون بياءٍ خفيفةٍ، ولا يجوز تشديدها، انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١٠/ ٢٩٠-٢٩١).

(٣). حصل للشارح هنا أوهامٌ متتابعةٌ، فأخطأ أوّلًا في تفسير قول الناظم: (القاريُّ) بالتشديد، فجعله منسوبًا إلىٰ القراءة، ثمّ لـمّا كان عبدُ الرحمٰن بنُ عبدٍ غيرَ منسوبٍ إلىٰ القراءة، فَهِم الشارحَ أنّ الناظمَ لم يُرِدْه بقوله: (والقاريّ ∴ يشدَّدُ)؛ فتوهّم أنّ الدال الثانية من قول الناظم: (يشدّدُ) - واوٌ عاطفةٌ؛ فجعلها هٰكذا: (يُشَدُّ، وابنُ عبدٍ)، فاستقام له الفصلُ بين النسبة التي ظنّها إلىٰ القراءة، وبين عبد الرحمٰن بن عبدٍ.

(٤). قوله: (ذاك الساري) تتمّةٌ من كلام الشارح، كما قال الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ في تعليقته (ص٢٣٤)، وذكر أنّ في "الأصل" المقروءَ علىٰ المصنّف مكانَها بياضٌ. وما أتمّ به الشارح البيتَ غير جيّدٍ؛ لعدم إفادته معنًى، ولأنّ كلمة (عبدٍ) فيه لا تُنوَّنُ اضطرارًا؛ لأجل الوزن؛ فيوهِم أن تكون مضافةً إلىٰ قوله: (ذاك الساري)، وهو باطلٌ.

(٥). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٧/ ٢٦٤).

(٦). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٢٤)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ٢٠٠).

والقارةُ لقبُ يُثَيعِ بنِ مَلِيحِ بن الهون، وقيل هو لقبُ بعض ولده، وبنو قارةَ بطنٌ معروفٌ منَ العرب، انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١٠/ ٢٩٤-٢٩٥).

وعلّق الناسخ في "الأصل" تحت كلمة (القارة)، قال: «اسم بلدةٍ»، وهو خطأٌ.

وكذا حفيدُه[١] يعقوبُ، نزيلُ الإسْكَنْدَريَّة،[٢] مِن طبقةِ الليث.[٣]

ومِن ذٰلك: (**مُحْرِزٌ**) و(**مُجَزِّزٌ**).

فأمّا (**أبو عبيد الله**) بنِ **مُحْرِزٍ**، (**فهْو مُحْرِزٌ**)، بإسكانِ الحاء المهملة، وكسرِ الراء، بعدَها زايٌ،[٤] له ذِكْرٌ في "الأحكام".[٥]

وكذا (**صفوانُ**) بن **مُحْرِزٍ**، تابعيٌّ.[٦]

و(**أمَّا**) الصحابيُّ (**المُدْلِجِيُّ**) المذكورُ في حديثِ عائشةَ في قصّةِ أسامةَ بنِ زيدِ بن حارثةَ رضي الله تعالىٰ عنهم،[٧] فهو (**مُجَزِّزٌ**)، بالجيم مفتوحةً، وكسر الزايِ الأولىٰ مشدَّدةً، بعدها زايٌ أخرىٰ.[٨]

ووقع لبعض الأئمّة أنّه صحّفه، فقال: (**مُحْرِزٌ**)، كالأوّل.[١]

---

(١). هو يعقوبُ بن عبد الرحمٰن بن محمّدِ بن عبد الله بن عبدٍ القاريُّ؛ فهو حفيد عبد الله: أخي عبد الرحمٰن المذكور في "النظم"، وانظر "مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٥).

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٢٤)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ٢٠٠).

(٣). قاله ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٥)، يعني أنّه من أتباع التابعين، والله أعلمُ.

(٤). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٤٣)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٦).

(٥). من "صحيح البخاريّ" (٩/ ٦٧)

(٦). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٤٣)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٦).

(٧). انظر "صحيح البخاريّ" (٨/ ١٥٧ برقْم ٦٧٧١).

(٨). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٤٤)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٥).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٢]: «واختُلف في علقمةَ بنِ مُحْرِزٍ، قال البخاريُّ: (بابٌ، سَرِيَّةُ عبد الله بن حُذَافةَ السَّهْميِّ،[٣] وعلقمةَ بنِ مُحْرِزٍ المُدْلِجيِّ)، ففي رواية ابنِ السَّكَن[٤] وغيرِه[٥]: كالأوّل، وضَبَطَه الدَّارَقُطْنيُّ[٦] وعبدُ الغنيِّ[٧] كالثاني». انتهىٰ.

ومِن ذٰلك: (مُغَفَّلٌ) و(مَعْقِلٌ).

فـ(**والدُ عبد الله**) بنِ مُغَفَّلِ بن عبدِ نَهْمِ بن عَفِيفٍ المزنيِّ، (**قُلْ**) في ضبطه: (**مُغَفَّلٌ**)، بضمِّ الميم، وفتحِ الغين المعجمة، وتشديد الفاء مفتوحةً،[١] وهو (**منفردٌ**) بهٰذا الإسمِ،[٢] وولده صحابيٌّ مشهورٌ، ممّن بايع تحت الشجرة.[٣]

---

(١). هو ابن جريجٍ، رواه الدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٠٦٥)، وعبدُ الغنيّ بنُ سعيدٍ الأزديُّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٦٦) من طريقين عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عنه، وفي آخر رواية عبد الغنيّ: «فانكسر - يعني ابنَ جريجٍ - ورجع»، يعني عن قوله: (مُحْرِزٌ).

وانظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٤٥)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٥-٣٩٦)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

(٢). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٦).

(٣). هو عبدُ الله بنُ حُذَافةَ بنِ قيسِ بن عَديِّ بنِ سعدٍ، أبو حُذَافةَ، القرشيُّ السَّهْميُّ، أسلم قديمًا، وهاجر إلىٰ الحبشة، وإلىٰ المدينة. تُوُفِّي في خلافة عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه، وكانت بين عاميْ أربعٍ وعشرين وخمسٍ وثلاثين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الإستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٨٨-٨٩١)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٠٧-١٠٩).

(٤). هو سعيدُ بنُ عثمانَ بنِ سعيدِ بن السكن، البغداديُّ الأصلِ، المِصريُّ، البزّازُ، الحافظُ الكبيرُ، صاحب "الصحيح". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وخمسين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ١١٧-١١٨).

(٥). نسب ذٰلك القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٣٩٦) إلىٰ كافّة الرواة، ثمّ قال: «وكذا قيّده ابن السكن، والحَمُّويُّ، والمستمليْ، والأَصِيليُّ، وفي نسخةٍ عنِ النَّسَفيِّ». ثمّ قال: «وقيّده بعضهم عنِ القابسيِّ: (مُجَزِّزٌ)، بجيمٍ، وزايينِ، وهو الصوابُ».

(٦). في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٠٦٦).

(٧). في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٦٦).

(و)أمّا (**مَن سواه**) كمَعْقِلِ بن يسارٍ، فقلْ: (**مَعْقِلٌ**)، بفتحِ الميم، وإسكانِ العين المهملة، وكسرِ القاف.(٤)

[١٨٠/ب] ومَن ذٰلك: (**مُعَمَّرٌ**)، قيل: إنّه (**يُشَدَّدُ**) ميمُه الثانيةُ، مع فتحها، والعينِ، وضمِّ الأولىٰ، / هو (**ابنُ يحيىٰ**) بنِ سَامٍ.(٥)

وقيل: إنّه بالتخفيف، مع فتح الميمين، كمَعْمَرِ بن راشدٍ، وغيرِه.(٦)

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٣٩-٤٤٠)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

(٢). قاله ابن حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٦). وسبقه إليه الذهبيُّ في "المشتبه" (٢/ ٦٠٣).

وقال ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٨/ ٢١٨): «ليس بفردٍ».

وهو الصواب؛ فقد شاركه فيه حفيدُه مُغَفَّلُ بنُ عبد الله بن مُغَفَّلٍ، وحفيدُه مُغَفَّلُ بنُ بِشْرِ بن حسّانَ بنِ مُغَفَّلٍ، انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولَا (٧/ ٢٠٤)، وأيضًا أبو اليقْظان مُغَفَّلُ بن عليٍّ الواسطيُّ الواعظُ، ذكره ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٨/ ٢١٩).

ولذٰلك قال ابن حجرٍ نفسُه في "تبصير المنتبه" (٤/ ١٣٠٢): «فظهر أنّه ليس فردًا كما قال الذهبيُّ».

(٣). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٩٦-٩٩٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٢٩٤-٢٩٥).

ومُغَفَّلٌ صحابيٌّ أيضًا، رضي الله تعالىٰ عنه، انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤٧٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤٦٦-٤٦٧).

(٤). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٣٩)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

(٥). قال ابن ماكُولَا في "الإكمال" (٧/ ٢٠٨): «كذاك يقوله غير واحدٍ».

وعزاه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٣٩٦) إلىٰ عبد الغنيّ بن سعيدٍ، وقد ذكره في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٣٣)، ولم يجزم بذٰلك، بل قال: «كذا رأيتُ غيرَ واحدٍ يقوله».

وصحّحه الذهبيُّ في "المشتبه" (٢/ ٦٠٤)، وابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٤/ ١٣٠٤).

(٦). ذكره البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٧٧-٣٧٨) في "باب مَعْمَرٍ"، مع مَعْمَرِ بن راشدٍ وغيرِه، وكذٰلك صنع ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٥٨)، والكَلَاباذيُّ في "رجال صحيح البخاريّ" (٢/ ٧٢٣).

=

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[١]: «وهو رواية الأكثر.

وأمّا مُعَمَّرُ بن سليمانَ الرقّيُّ، فهو بالتثقيل،[٢] ولم يخرِّجْ له البخاريُّ، ووهَم الدِّمياطيّ في زعمه أنّه روىٰ له حديثَ المغيرةِ بن شعبةَ».[٣] انتهىٰ.

(**و**)مِن ذٰلك: (**مُنْيَةُ**)، هي (**ب**)سكونِ النون، وفتحِ (**الياء**) المثنّاة التحتانيّة - (**أمُّ يَعْلَىٰ**) الصحابيِّ،[٤] واسم أبيه (أميّةُ).

وغيرُها (مُنَبِّهٌ)، بفتحِ النون، وكسرِ الموحَّدة المشدَّدة، وهو كثيرٌ.[٥]

ومن ذٰلك: (هُذَيْلٌ).

فأمّا هُزَيْلٌ: (**ابنُ شُرَحْبِيلَ**) الأوديُّ التابعيُّ، (**فقُلْ**) في ضبطه: (**هُزَيْلٌ ∴ بالزاي**.[٦]

لٰكنْ غيرُه (**هُذَيْلٌ**)، بالذالِ المعجمة،[٧] وهو كثيرٌ، فلو قال: (أمّا غيرُه)، لَكان أوضحَ، فلْيُتأمّلْ.[١]

وهو مقتضىٰ صنيع الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٠٢٤ وما بعدَها).

(١). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٦).

(٢). انظرِ "المؤتلف والمختلف" للدارقطنيّ (٤/ ٢٠٢٤)، و"الإكمال" لابن ماكُولَا (٧/ ٢٠٧).

(٣). انظر حديث المغيرة بن شعبةَ في "صحيح البخاري" (٤/ ٩٧ برقْم ٣١٥٩).

وانظر تفصيل الخلاف في ذٰلك في "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٦)، و"فتح الباري" لابن حجرٍ (٦/ ٢٦٣).

(٤). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٤٠)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

ولم يرد يعلىٰ في "البخاريّ" منسوبًا إلىٰ أمّه (مُنْيَةَ)؛ فلا تدخل في البحث هنا، والله أعلمُ.

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٤٠)، ولعلّ مراده أنّهم كثيرٌ مطلقًا، لا في خصوص "صحيح البخاريّ"؛ إذ لم يزد القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٣٩٦) علىٰ همّامِ بن مُنَبِّهٍ، يعني: ومثلُه أخوه وهبُ بن مُنَبِّهٍ، والله أعلمُ.

(٦). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٨٣)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

(٧). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٤٨٣)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

ومِن ذٰلك: بُرَيدٌ (**نَجْلُ**)، أيِ ابنُ،[٢] (**أبي بُرْدَةَ**) بنِ أبي موسىٰ الأشعريُّ، (**قُلْ**) في ضبطه هٰكذا: (**بُرَيدٌ**)، بضمِّ الموحَّدة، والراء المفتوحة.[٣]

(**و**)محمّدٌ: (**ابنُ**) عَرْعَرَةَ بنِ (**البِرِنْدِ**) السامِيُّ، شيخُ البخاريِّ، قُلْ إنّه بالموحَّدة والراء المكسورتين، أو المفتوحتين، ثمّ النونِ الساكنة.[٤]

وأمّا (**غيرُ ذا**)لِكَ، فـ(**يزيدُ**)، بفتحِ المثنّاة التحتيّة، وكسرِ الزايِ، وهو كثيرٌ.[٥]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٦]: «وبالتاء المثنّاة مِن فوقٍ أوّلَه - تَزِيدُ بن جُشَمَ، في نسب الأنصار، منهم معاذٌ، والبَرَاءُ بن مَعْرُورٍ».

قال في "التدريب"[٧]: «ووقع عند البخاريِّ في حديث مالكِ بن الحويرثِ[١]: (كصلاة شيخنا أبي بُرَيْدٍ[٢] عمرِو بن سَلِمةَ)،[٣] فذكر الهرويُّ،[٤] عنِ الحَمُّوِيّ،[٥] عنِ الفَرَبْرِيِّ،[٦] عنِ البخاريِّ أنّه بضمِّ الموحَّدة، وفتحِ الراء.[٧]

---

(١). لم أفهمِ الفرق بين قول الناظم السيوطيّ: (لٰكنْ غيرُه) وما ذكره الشارح: (أمّا غيرُه)؛ فإنّ (لٰكنْ) - كما قال المُراديُّ في "الجنىٰ الدانيْ" (ص٦١٥) - «حرفُ استدراكٍ، ومعنىٰ الِاستدراك أن تنسُب حكمًا لاسمها، يخالف المحكومَ عليه قبلَها»، ونقل في معنىٰ (أمّا) في (ص٥٢٢) أنّها حرف تفصيلٍ، ولا معنىٰ للتفصيل إلّا أن يخصّ ما بعدها بحكمٍ يختلف عن حكم ما قبلَها، وهو قريبٌ من معنىٰ (لٰكنْ)، والله أعلمُ.

(٢). هو حفيدُه؛ فهو بُرَيدُ بنُ عبد الله بن أبي بردةَ.

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١١٠)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

(٤). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١١٠-١١١)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١١٠)، وذكرا أنّ الكسر أشهرُ.

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١١١)، و"مقدّمة الفتح" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

(٦). في "مقدّمة الفتح" (ص٢١٦).

(٧). (٢/ ٩٢٢).

وكذا ذكر مسلمٌ والنَّسائيُّ في "الكُنىٰ"،[٨] وبه جزم الدَّارَقُطْنِيُّ،[٩] وابنُ مَاكُولَا.[١٠]

والذي عند عامّة رواة "البخاريِّ" بالتحتيّة، والزاي، كالجادّة.[١١]

---

(١). هو مالكُ بنُ الحُوَيْرث بن أشيمَ، أبو سليمانَ، الليثيُّ، نزل البصرةَ، قدِم علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في شَبَبةٍ من قومه، فعلّمهمُ الصلاة، وأمرهم بتعليم قومهم. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وتسعين. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٤٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٢٤٤-٢٤٥).

(٢). في "الأصل": (أبي بُرَيدِ بنِ عمرِو بنِ سَلِمةَ)، وكلمةُ (بن) بين (أبي بُرَيدٍ) و(عمرٍو) مقحمةٌ خطأً؛ فإنّ (أبا بُرَيدٍ) كنية (عمرٍو)، والتصحيح من "تدريب الراوي".

(٣). انظر "صحيح البخاريّ" (١/ ١٥٩ برقْم ٨٠٢).

(٤). هو عبدُ بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بن عبد الله بن غفير، أبو ذرٍّ، الهرويُّ، المالكيُّ، الأشعريُّ، الحافظُ، سكن مكّةَ دهرًا، وحدّث بها، راوي "الصحيح"، وصاحبُ التصانيف. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٥٥٤-٥٦٢).

(٥). هو عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حَمُّوْيَهْ بنِ يوسفَ بنِ أعينَ، أبو محمّدٍ، الحَمُّوْيِيّ، بياءين في الأصحِّ، وقد تُقال: الحَمُّوِيُّ، السَّرَخْسيُّ، خطيبُها، راوي "صحيح البخاريّ"، كان ثقةً، ذا أصولٍ صحيحةٍ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثمانين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٤٩٢-٤٩٣)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٣/ ٣٢٥).

(٦). هو محمّدُ بنُ يوسُفَ بنِ مَطَرِ بن صالحِ بن بِشْرٍ، أبو عبد الله، البخاريُّ الفَرَبْرِيُّ، راوي "الصحيح" عنِ الإمام البخاريِّ. تُوُفِّي سنةَ عشرين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ١٠-١٣).

(٧). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١١١)،

(٨). انظرِ "الكنىٰ والأسامي" للإمام مسلمٍ (١/ ١٥٨).

(٩). في "المؤتلف والمختلف" (١/ ١٧٤).

(١٠). في "الإكمال (١/ ٢٢٨)

(١١). عزاه أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (١/ ١١٢) إلىٰ جميع طرق الكتابِ إلّا الطريقَ السابقَ ذكرُها. وتابعه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ١١١).

وعزاه ابن حجرٍ في "الفتح" (٢/ ٢٩٠) للأكثر، قال: «وعند الحَمُّوِيِّ وكريمةَ بالموحَّدة والراء، مصغَّرًا».

=

وقال عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ[١]: «لم أسمعه من أحدٍ إلّا بالياء والزايِ، ومسلمٌ أعلمُ».

وبه جزم الذهبيُّ».[٢]

ثمّ قال المصنِّف: (**هٰذا**) الذي ذكرتُه في أربعةٍ وأربعين بيتًا، مِن قوله:

«ومِن هنا خُصَّ "صحيحَ الجعفِيْ" ∴ .....»

إلخ، (**جميعُ ما حَوَىٰ**) واشتمل عليه (**"البخاريُّ"**)، أيْ "صحيح البخاريِّ" مِنَ المؤتلِف والمختلِف، (**فاضبِطْه**) - أيُّها المحدّثُ القارئُ للكتاب - واحفظْه، (**ضَبْطَ حافظٍ ذَكَّارٍ**)، أيْ كثيرِ التذكُّر لمثلِ ذٰلك؛ فربَّما لم تجدْه مجموعًا محرَّرًا كما ذكره هنا.

[١٨١/أ] ولٰكنْ لعلّ قوله: «جميعُ ما حوىٰ»، إلخ، بحسَب / استحضاره حينَ النظم، وإلّا، فقد بَقِيَ فيه كثيرٌ، ذكره الحافظُ ابنُ حجرٍ في "مقدِّمة الفتح".[٣]

فمنه: (بَرَّةُ) بالراء، و(بَزَّةُ) بالزاي،[٤] و(بَيَانٌ)، [و(يَنَّاقُ)][٥] وهٰذا قد لا يلتبسُ،[٦] و(الحَبْر)، و(أبو الخير)،[٧] و(حُبَابٌ)، و(خَبَّابٌ)،[٨] إلىٰ غيرِ ذٰلك، فراجعِ "المقدِّمةَ"، تزدَدْ علمًا كثيرًا.

ثمّ بيّن ما (**في**) "صحيح (**مسلمٍ**)" مختصًّا به.

لٰكنْ قال القسطلانيُّ في "إرشاد الساري" (٢/ ١١٢): «وللحَمُّوِيِّ والمستمليْ: (أبي يزيدَ)، بالمثنّاة التحتيّةِ، والزاي المعجمةِ، غيرَ منصرفٍ»، والله أعلمُ.

(١). في "المؤتلف والمختلف" (١/ ١٢١).

(٢). في "المشتبه" (٢/ ٦٦٨).

(٣). (ص٢٠٩-٢١٧).

(٤). انظر "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

(٥). في "الأصل": (وينات) بتاءٍ في آخرِه، وهو تصحيفٌ، والتصحيح من "مقدّمة الفتح"، وانظر أيضًا "تقريب التهذيب" (ص٤٦٣).

(٦). انظر "مقدّمة الفتح" (ص٢١٠).

(٧). انظر "مقدّمة الفتح" (ص٢١١).

(٨). انظر "مقدّمة الفتح" (ص٢١١).

فمنه (**خَلَفُ**) بنُ هشامٍ (**البزّارُ**)، بالراء، شيخُ مسلمٍ.[١]

(**و**)منه (**سالمٌ نصْريُّهم**)، أيْ مَولىٰ النصْريِّين.[٢]

ومنه (**جَبَّارٌ**)، بفتحِ الجيم، وتشديدِ الباء الموحَّدة، آخرُه راءٌ، و(**هو**) أبو عبد الله: (**ابنُ صَخْرٍ**) بن أميّةَ الأنصاريُّ الصحابيُّ،[٣] ذُكِر في حديث جابرِ بن عبد الله في آخرِ "صحيح مسلمٍ"، قُبَيل "حديث الهجرة".[٤]

(**و**)منه (**عَدِيُّ بن الخِيَارِ**)، بكسرِ الخاء المعجمة، وياءٍ تحتيّةٍ مخفّفةٍ.[٥]

وظاهره أنّه ليس في "البخاريِّ"، لٰكنْ ذَكَر الحافظُ ابنُ حجرٍ في "المقدّمة"[٦] عبيدَ الله بنَ عَدِيِّ بنِ الخِيَارِ، فحرِّرْه.[٧]

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٢٩)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١١٠).

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٣٠)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١١٣).

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٦٣)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١٧٠-١٧١).

(٤). (٨/ ٢٣٢-٢٣٦).

(٥). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١٧١).

(٦). "مقدّمةِ الفتح" (ص٢١٨). وسبقه أبو عليٍّ الغسّانيُّ؛ فقد ذكره في "تقييد المهمل" (١/ ١٦٤)، ثمّ قال: «رَوَيَا له»، يعني البخاريَّ ومسلمًا.

(٧). هٰذا الإيراد علىٰ الناظم - صحيحٌ؛ فإنّ ذِكْرَه عَدِيَّ بنَ الخِيَار في هٰذا الموضعِ، فيما زاد في "صحيح مسلمٍ" منَ المؤتلف والمختلِف، يدلُّ علىٰ عدم وروده في "صحيح البخاريّ"، لٰكنّه ورد فيه في نسب ابنه عُبَيد الله بن عَدِيِّ بن الخِيَار.

وقد يرد كذٰلك علىٰ الحافظينِ أبي عليٍّ وابن حجرٍ رحمهما الله - من ذُكِر في "الصحيحين" مِن وَلَد عَدِيِّ بن الخِيَار، سوىٰ عُبَيد الله، فقد ورد في "البخاري" (٥/ ٧٢) طعيمةُ بن عَدِيِّ بن الخِيَار، وورد في "مسلمٍ" (٤/ ١٦٠) عروةُ بنُ عياضِ بن عَدِيِّ بن الخِيَار.

وقد يُعتذَر لهما بأنّهما ذكرا في نسب عُبيدَ الله ما يتّضح به نسب أبيه وبني إخوته.

=

ومنه (**جاريةُ أبو العَلَاءِ**)، أيِ: الأسودُ بن العلاءِ بن جاريةَ الثَّقَفِيُّ، فهو (**بالجيم**،[١] **سارٍ**) ذكرُه في "مسلمٍ"، روىٰ له حديثَ «البئرُ جُبَارٌ»، في "الحدود".[٢]

ومنه (بَصْرَةُ)، فـ(**أَهْمِلْ أبا بَصْرَةَ**)، أيِ: اضبِطْ بالصادِ المهملةِ (أبا بَصْرَةَ)، مع فتح الباء،[٣] (**الغِفَارِيَّ**)، بكسرِ الغين.[٤]

(**كذا أتىٰ حُمَيْلُ**) بن بَصْرَةَ، بالحاء المهملة، (**معْ إِصْغارٍ**)، أيْ تصغيرٍ.[٥]

ومنه (حُكَيْمٌ)، فـ(**صَغِّرْ حُكَيمًا**)، أيِ اضبِطْه بضمِّ الحاء، وفتحِ الكاف، علىٰ التصغير، إذا كان ا(**بْنَ عبد الله**) بنِ قيسِ بن مَخْرَمَةَ القرشيَّ.[٦]

«ويُسمَّىٰ أيضًا (الحُكَيْمَ)، بالألف واللام»، قاله في "التدريب".[٧]

أمّا القاضي عياضٌ، فقدِ اكتفىٰ بذِكْر عَدِيِّ نفسِه، فاستغنىٰ بذٰلك عن تَعداد كلِّ من جاء فيهما من ولده. والله أعلم.

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٦٩).

ولم يذكره القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ١٦٩)؛ فقد روىٰ له مسلمٌ في موضعينِ من "صحيحه" (٥/ ١٢٨، و٨/ ١٨٢)، كما نصّ عليه ابن مَنْجُويَهْ في "رجال صحيح مسلمٍ" (١/ ٨١)، ولم يرد في واحدٍ منهما منسوبًا إلىٰ جدّه جاريةَ؛ فلا يدخل في البحث هنا، والله أعلمُ.

(٢). (٥/ ١٢٨)، من مسند أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٠٨).

(٤). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١٠/ ٦٣-٦٤).

(٥). حُمَيلٌ هٰذا هو أبو بصرةَ السابقُ، والمراد بتَكرار ذِكْره مسألةٌ جديدةٌ، وهي بيان المشتبه من (حُمَيلٍ) و(جَمِيلٍ).

وانظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١٦٤).

ولم يذكرِ القاضي عياضٌ هٰذه المسألةَ في "مشارق الأنوار"؛ لأنّ أبا بصرةَ لم يُذكَر في "صحيح مسلمٍ" باسمه، إلّا بكنيته؛ فلا يدخل في بحثنا هنا، والله أعلمُ.

(٦). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٠٩)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٢).

(٧). (٢/ ٩٢٧).

(**ثمّ ∴ عَبِيدةَ بنَ**) سفيانَ (**الحَضْرميَّ، لا تَضُمَّ**)، أيْ لا تَضبِطْه، بضمِّ العين، وفتحِ الباء، علىٰ التصغير، بلِ اضبِطْه بفتحِ العين، وكسرِ الباء، مكبَّرًا، كـ(عَبِيدةَ السَّلْمَانيِّ).[١]

(**وافتحْ**) – أيّها المحدّثُ – (**أبا عامرِ بنِ عَبَدةَ**) البَجَليِّ الكوفيِّ؛[٢] فقد قال الدَّارَقُطْنيُّ[٣] وابنُ مَاكُولَا[٤]: (عَبَدَةُ) هنا – بفتح الباء الموحَّدة.

وقيل فيه الإسكانُ،[٥] وقيل فيه: (عبْدٌ)، بغيرِ هاءٍ،[٦] كما مرَّ في بَجَالَةَ بنِ عَبَدةَ.

(**و**)منه: عليٌّ: (**ابنُ**) هاشمِ [بن (**البَرِيدِ**][٧]، **هاشمٌ**،[٨] **فأَفْرِدْه**) بفتح الباء الموحَّدة، وبالراءِ المهملة المكسورة، والياء المثنّاة مِن تحتٍ.[١]

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٢)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١٠٩).

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٠-٣٤١)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١٠٩)، وذكرا أنّ مسلمًا روىٰ له في "المقدّمة".

(٣). في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٥١٨)، وحكىٰ خلافًا في ذٰلك.

(٤). في "الإكمال" (٦/ ٣٠)، وقد ذكره في "المختلَف فيه"، والله أعلمُ.

(٥). رواه الدارَقُطْنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٥١٨) عن أحمدَ بنِ حنبلٍ، وعليِّ بن المدينيّ.

وحكىٰ القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (٢/ ١٠٩) عنِ المدينيّ الفتحَ، والله أعلمُ.

(٦). نسبه القاضي عياضٍ في "مشارق الأنوار" (٢/ ١٠٩) إلىٰ رواية شيوخه – غيرَ الفقيه أبي محمّدٍ عبد الله بن أبي جعفرٍ الخُشَنيِّ، والقاضي أبي عبد الله محمّدِ بن عيسىٰ التميميِّ – عن شيوخهم، عنِ الإمام مسلمٍ، ثمّ قال: «وهو وهْمٌ، والصواب ما تقدّم».

(٧). في "الأصل": (هاشمِ البرند)، وفيه خطآن: الأوّل: إساقط كلمةِ (ابنٍ) بينهما؛ فإنّ البَرِيد والد هاشمٍ، وليس لقبًا له. الثاني: كلمةُ (البرند) مصحّفةٌ، والصواب فيها: (البَرِيد) بالياء آخرِ الحروف، علىٰ وزن (كريمٍ).

وانظرِ اسمه ونسبه في "تهذيب الكمال" (٢١/ ١٦٣) مثلًا، وانظر ضبط اسم جدِّه (البَرِيد) في المصادر الآتي ذكرُها آخرَ المسألةِ.

(٨). كلمةُ (هاشمٍ) في سياق الشرح – غير واضحةٍ؛ فليس لهاشمٍ شيءٌ منَ الضبط المذكورِ، إنّما هو لأبيه: (البَرِيد)، كما هو ظاهرٌ. وقد كان الكلام في "الألفيّة" واضحًا، لو تُرِك بلا شرحٍ، والله أعلمُ.

(و)منه: (عُقَيلٌ)، فـ(**اضْمُمْ عُقَيلًا**)، أيْ عَيْنَه، مع فتح القاف، مصغَّرًا، (**في**) اسم (**القَبِيلِ**) / أيِ القبيلةِ المشهورةِ،[٢] يُنسَب إليها الإمامُ أبو جعفرٍ [محمّدُ][٣] بنُ عمرٍو العُقَيليُّ، صاحب الكتاب في الضعفاء.[٤] [١٨١/ب]

(**معْ أبي ∴ يحيىٰ**) بنِ عُقَيلٍ (**الخزاعيِّ**) البصريِّ،[٥] (**كـ**)عُقَيلِ بن خالدٍ الأَيْليِّ، راوي الزهريِّ، وهو (**ماضٍ**) فيما لـ"لبخاريِّ"، (**تُصِبْ**) في ذٰلك الضبطِ.

وغيرُهم بفتحِ العين، وكسرِ القاف.[٦]

ومنه (**عَيَّاشٌ باليا**)ءِ المثنّاةِ التحتيّةِ المشدَّدةِ، هو (**ابنُ عمرٍو العامريُّ**) الكوفيُّ،[٧] روىٰ عنِ ابنِ أبي أوفىٰ، وإبراهيمَ التَّيْميِّ، وعنه الثوريُّ، وشعبةُ،[٨] (**معْ نَقْطِه**)، أيِ مَعَ الشينِ المعجمة في آخِرِه.

(**وهٰكذا**)، بالمثنّاة، مع الشينِ المعجمة - عَيَّاشٌ: (**ابنُ**) عَبَّاسٍ، بالموحَّدة، والمهملة، (**الحميريُّ**) المِصريُّ،[١] روىٰ عن أبي سلمةَ، وأبي الخيرِ اليَزَنيِّ،[٢] وأبي عبد الرحمٰن الحُبُلِيِّ،[٣] وعنه حَيْوَةُ بن شُرَيحٍ،[٤] وغيرُه.[٥]

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ١١٠)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ١١٠).

(٢). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٠)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٤٨-٢٤٩).

(٣). في "الأصل": (محمود)، وهو خطأٌ.

(٤). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٩/ ٣٤١).

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٤٩)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٠).

(٦). انظرِ المصدرَينِ السابقَينِ.

(٧). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥١)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٢).

(٨). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٥٦٠-٥٦١).

ومنه (**رِيَاحٌ**)، ضَبَطه الأكثرون (**بـ**)كسرِ الراء، ثمّ بـ(**ـالياءِ**) المثنّاة مِن تحتٍ، وهو (**أبو زِيَادٍ**) بنِ رِيَاحٍ القَيسيِّ المِصريِّ،[٦] الراوي عن أبي هريرةَ حديثَ «بادِرُوا بالأعمال ستًّا»، إلخ، وحديثَ «مَن خرج مِنَ الطاعة، وفارق الجماعةَ»، إلخ، وكلاهما في "صحيح مسلمٍ".[٧]

(**و**)(رِيَاحٌ) (**كُنيةٌ له**)، أي لزيادٍ، كأبيه،[٨] (**بلا تَرْدَادٍ**)،[٩] كذا جزم هنا.

لٰكن نَقَل في "التدريب"[١٠] قولًا: أنّه أبو قيسٍ، ثمّ قال: «وهو الصواب».

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٢/ ٣٥١)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ١١٢).

وذكرا كذٰلك ابنَه: عبدَ الله بنَ عيّاشٍ، وقدِ اكتفىٰ الناظم السيوطيُّ بذِكْر أبيه. وذكرا كذٰلك حسنَ بنَ عيّاشٍ أخا أبي بكرِ بنِ عيّاشٍ المقرئِ، وزيادَ بنَ أبي زيادٍ مولىٰ ابن عيّاشٍ المخزوميِّ.

(٢). هو مَرْثَدُ بن عبد الله، أبو الخير، اليَزَنيُّ، المِصريُّ، مُفتيها، صاحبُ عقبةَ بنِ عامرٍ رضي الله تعالىٰ عنه. تُوُفِّي سنةَ تسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٣). هو عبدُ الله بنُ يزيدَ، أبو عبد الرحمٰن، المَعَافِرِيُّ الحُبُلِيُّ، المِصريُّ، نزيلُ إفريقِيةَ، تابعيٌّ جليلٌ، عابدٌ، ثقةٌ. تُوُفِّي سنةَ مِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١٢٠٥-١٢٠٦).

(٤). هو حيوةُ بنُ شُرَيْحِ بن صفوانَ بنِ مالكٍ، التُّجِيبيُّ، المِصريُّ، من خيار أتباع التابعين، عابدٌ، زاهدٌ، عالمٌ، ثقةٌ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٤٠٤-٤٠٥).

(٥). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٥٥٦-٥٥٧).

(٦). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٦١)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٠٥).

(٧). (٨/ ٢٠٧، ثمّ ٦/ ٢٠).

(٨). يعني كاسم أبيه.

(٩). اختار ذٰلك المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٩/ ٤٦٢)، قال: «ويُقال: أبو قيسٍ».

وتعقّبه مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (٥/ ١٠٥) بأنّ البخاريّ فرّق بين أبي رِياحٍ وأبي قيسٍ، كما سيأتي.

ومال ابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ٣٢٣، و٣٢٤) إلىٰ أنّهما واحدٌ له كنيتانِ.

(١٠). (٢/ ٩٢٨).

=

وقال ابنُ الجارودِ: «إنّ رَبَاحًا هنا بالموحَّدة، كغيره».[١]

ونقل صاحب "المشارق"[٢] عنِ البخاريِّ أنّه بالوجهين.

لٰكن تعقّبه الحافظُ العراقيُّ[٣] بأنّ هٰذا النقلَ وهْمٌ مِن ناقله، قال: «فلم يحكِ البخاريُّ في "التأريخ"[٤] فيه الموحَّدةَ أصلًا، إنّما حكىٰ الِاختلاف في وروده بالِاسم، أوِ الكنية، وفي اسم أبيه، ولا ذِكْرَ له في "صحيحه"».[٥] تدبَّرْ.[١]

وهو قول البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٥١-٣٥٢)، وذكر بعد ذٰلك (٣/ ٣٥٣) زِيادَ بنَ رِياحٍ آخرَ، يروي عنِ الحسن، كنيتُه (أبو رِياحٍ).

ووافقه علىٰ ذٰلك مسلمٌ في "الكنىٰ والأسماء" (٢/ ٦٩٧، و١/٣٢٢)، وأبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" لابنه (٣/ ٥٣١)، والدَّوْلابيِّ في "الكنىٰ والأسماء" (٣/ ٩٢٩، و٢/ ٥٥١)، والدارَقُطْنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ١٠٣٨، و١٠٣٩) والخطيب البغداديُّ في "المتّفق والمفترق" (٢/ ٩٩٣-٩٩٦)، وابن ماكُولَا في "الإكمال" (٤/ ١٦، و١٥)، والذهبيّ في "المقتنىٰ" (٢/ ٢٦، و١/ ٢٤٣).

وانظر أيضًا "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٢٢٧-١٢٢٨).

(١). نقله عنه السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٢٨).

ونقله كذٰلك العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٣٠)، وفي "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٤٠)، ونسبه إلىٰ "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ.

والذي في مطبوعة "المشارق" (١/ ٣٠٦) بعد ضبطه بالياء آخرِ الحروف: «وكذا قاله عبدُ الغنيّ وابنُ الجارود، ويقال فيه بباءٍ بواحدةٍ كالأوّل».

وما في المطبوعة تصحيفٌ، والصواب ما نقله الحافظ العراقيّ؛ فقد قال أبو عليٍّ الغسّانيُّ - وهو شيخ القاضي عياضٍ - في "تقييد المهمل" - الذي هو كالأصل لـ"مشارق الأنوار" - (١/ ٢٦١): «ويُقال فيه: (ابنُ رَبَاح)، بالباء المعجَمة بواحدةٍ، قاله ابن الجارود».

(٢). (١/ ٣٠٦).

(٣). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٢٩).

(٤). (٢/ ٣٥١-٣٥٢)، والذي في "المطبوعة" (رباح) بالموحَّدةِ، وانظر تعليق الشيخ المعلِّميِّ علىٰ ذٰلك.

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٦١).

(**وكلّ ما في ذينِ**) الصحيحين: "البخاريّ" و"مسلمٍ"، (**و**)في ("**الموطَّا**") للإمامِ مالكٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم، (**ف**)مَن في نَسَبِ الأنصارِ هو (**الحَرَاميُّ ب**)فتح الحاء، وب(**راءٍ**) مهملةٍ، (**ضبطًا**)، وهو كثيرٌ.(٢)

ومَن عداهم - بالزاي، (**إلَّا**) الرجلَ (**الذي أُبهم**) ذِكْرُه (**عن أبي اليَسَرِ**)، من قولِه (**في**) "صحيح (**مسلمِ**) بن الحجّاج"(٣): «كان لي علىٰ فلانِ بن فلانٍ الحَرَاميِّ مالٌ، فأتيتُ أهلَه»، الحديثَ، (**فإنّ فيه**)، أيْ في ضبطِ (الحَرَامِيِّ) المذكورِ، (**الخُلفَ**)، أيِ الخلافَ، (**قَرَّ**) بين العلماء.

فقيل: هو بالراء، وبه جزم القاضي عياضٌ.(٤)

وقيل: بالزايِ، وعليه الطبريُّ.(٥)

[١٨٢/أ] وقيلَ: الجُذَاميُّ، / بالجيمِ، والذالِ المعجمة، قاله ابنُ مَاهَانَ.(٦)

---

(١). الظاهر أنّ نسخ "تاريخ البخاريّ" قدِ اختلفت في هٰذا الموضعِ، وقد وافق القاضيَ عياضًا علىٰ نقله - النوويُّ في "شرح مسلم" (١/ ٤٠)، والله أعلمُ.

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٢٦).

(٣). (٨/ ٢٣١).

(٤). في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٧)؛ فقد عزاه لأكثر الرواة.

(٥). نقله القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٧).

والطبريُّ هٰذا هو الحسين بن عليِّ بن الحسين، أبو عليٍّ، ويقال: أبو عبد الله، الطبريُّ، نزيلُ مكّةَ، الشافعيُّ، الأشعريُّ، الفقيهُ، المحدِّثُ، سمع "صحيح مسلمٍ" منه عالَمٌ عظيمٌ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وتسعين وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٠/ ٨٠٢-٨٠٣).

(٦). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٢٢٧).

وابن ماهانَ هو عبدُ الوهّاب بنُ عيسىٰ بن عبد الرحمٰن بن عيسىٰ بنِ ماهانَ، الفارسيُّ ثمّ البغداديُّ، راوي "صحيح مسلمٍ"، وكان ثقةً عارفًا بالحديث. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثمانين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٥٣٥-٥٣٦)، و"تاريخ الإسلام" له أيضًا (٨/ ٦٢٨).

(**وَحِّدْ زُبَيْدَ**) بنَ الحارثِ اليامِيَّ، فليس في "الصحيحين" سواه، وهو بالموحَّدة، ثمّ المثنّاةِ.[١]

وليس في "الموطّإ"، (**ما عدا**) زُبَيْدَ (**ابنَ**[٢] **الصَّلْتِ**) بن مَعْدِيْكَرِبَ الكنديَّ، وهو بمثنّاتين.[٣]

قال ابن الصلاحِ[٤] وغيرُه[٥]: «يُكسر أوّلُه، ويُضمُّ»، والله أعلم.

(**وواقدٌ**) كلُّه (**بالقاف فيها**)، أيِ "الصحيحين" و"الموطّإ"، (**يأتي**)، وليس فيها (وافِدٌ) بالفاء اسمًا.[٦]

قال في "التدريب"[٧]: «وأمّا بالفاء، ففي غيرِ الكتب الثلاثةِ: وافِدُ بن سَلَامَةَ،[٨] ووَافِدُ بن موسىٰ الدرّاعُ».[١] انتهىٰ.

---

(١). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٨١-٢٨٢)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣١٥).

(٢). كذا في "الأصل"، بثبوت همزة (ابنٍ)؛ مراعاةً لصورة الكلمة في "النظم"، وإلّا، فحقُّها في سياق "الشرح" أن تحذف. وقدِ التزم الشيخ التَّرْمَسيُّ عدم حذفها في نظائر هٰذا الموضعِ، وأمكن تأويلُ ذٰلك بحمل كلمة (ابنٍ) علىٰ أنّها بدلٌ ممّا قبلَها، ولم يمكن ذٰلك هنا؛ لأن كلمةَ (زُبَيدٍ) منصوبةٌ، ويلزم من إبدال كلمةِ (ابنٍ) منها - زيادة ألفِ التنوين في آخرها، وذٰلك مخالفٌ لما في "الأصل". والله أعلمُ.

(٣). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٢٨٢)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣١٥).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٣٥٣).

(٥). منهم أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدّثين" (١/ ٧١)، والقاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٣١٥)، والعراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٤٢)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٤/ ٢٧٠).

(٦). انظر "مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (٢/ ٣٠٢)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٥٥).

(٧). (٢/ ٩٣٣).

(٨). وقدِ اختُلِف فيه، فقيل إنّه بالقاف، انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٩/ ١٦٦).

(**بالياء**) المثنّاة، (**الأَيْلِيُّ**) كلُّه، مع فتحِ الهمزة،[٢] نسبةً إلىٰ أَيْلَةَ، قريةٍ علىٰ بحرِ القُلْزُم.[٣]

قال القاضي عياضٌ[٤]: «وليس في الكتب الثلاثة (الأُبُلِّيُّ)، بالباء الموحَّدة».

(**سوىٰ شَيْبَانَا**) بنِ فَرُّوخٍ الأُبُلِّيِّ، روىٰ له مسلمٌ الكثيرَ.[٥]

(**و**)لٰكنْ (**إنْ يكنْ**) شَيْبَانُ المذكورُ (**بنسبٍ ما**) - نافيةٌ - (**بانَا**)، أيْ ظَهَر؛ فلا لومَ عليه.[٦]

قال[٧]: «وقد تتبّعتُ "كتاب مسلمٍ"، فلم أجد[١] فيه منسوبًا؛ فلا تخطئةَ حينئذٍ أصلًا».

---

(١). كذا في "الأصل": (الدَّرّاع) بالدال المهملة، علىٰ وزن (فعّالٍ) للمبالغة.

واختلفت طبعات "التدريب"؛ ففي طبعة الجماليّة القديمةِ (ص٢٤١): (الدرّاع)، كما هو عند الشارح.

واضطربتِ الطبعات الأخرىٰ، بحيث لم تتّفق طبعتانِ بين يديّ، وفي طبعة طارقِ بن عوضِ الله (٢/ ٣٩٩): (الذارع)، بالمعجمة أوّلَه، علىٰ وزن (فاعلٍ). وهو الصواب، انظر "تكملة الإكمال" لابن نقطةَ (٢/ ٦٣٤).

(٢). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٩٢)، و"مشارق الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٦٩).

(٣). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١/ ٤٠٩).

وانظر في تعريف أيلةَ: "معجمَ البلدان" لياقوتٍ الحَمَويِّ (١/ ٢٩٢). وأيلةُ تُعرَف اليوم باسم (العقبة)، وهي مدينةٌ مشهورةٌ في مملكة الأُرْدُنِّ.

وبحر القُلْزُم ذكره ياقوتٌ الحمويُّ في "معجم البلدان" (٤/ ٣٨٧)، وهو يُعرَف اليومَ بـ(البحر الأحمر).

(٤). في "مشارق الأنوار" (١/ ٦٩).

(٥). انظر "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (١/ ٩٣)، ولم يذكر أنّ رواية مسلمٍ عنه كثيرةٌ، وذكر ذٰلك ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٥٥)، وانظر في تَعداد روايات مسلمٍ عنه ومواطنَها - في "رجال صحيح مسلمٍ" لابن مَنْجُويَهْ (١/ ٣٠٥).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٥٥).

(٧). قائل ذٰلك هو الحافظ العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٤٩).

وقال نحوَه كذٰلك النوويُّ في "شرح مسلم" (١/ ٤١).

(**ولم يَزِدْ "موطّأٌ"**) علىٰ "الصحيحين" في المؤتلِف والمختلِف، (**إنْ تفطَنْ**) - أيُّها المحدّثُ ما قرّرناه فيما تقدّم - (**سوىٰ**) هٰذا الواحدِ: (**بضمِّ**) باءِ (**بُسْرِ بنِ مِحْجَنٍ**) الدِّيْلِيِّ؛ فإنّ حديثَه في "الموطّإِ"، وليس في "الصحيحين".[٢]

هٰذا آخر ما ذكره المصنِّف منَ المؤتلِف والمختلف في هٰذا "النظمِ"، وفيه زيادةٌ كثيرةٌ علىٰ "ألفيّة العراقيِّ"، و"كتابِ ابنِ الصلاح"، مع قوله[٣] بعد استيفاءِ مَن ذكره: «هٰذه جملةٌ، لو رحل الطالب فيها، لَكانت رِحلةً رابحةً، إن شاء الله تعالىٰ، ويحِقُّ علىٰ الحديثيّ إيداعُها في سُوَيْداء قلبه»، إلخ. فما بالُك مع تلك الزيادةِ التي زادها الناظم؟!

نعمْ، أهمل قولَ ابنِ الصلاح[٤]: «وفيها - أيِ الكتبِ الثلاثة - سَلْمُ بن زَرِيرٍ، وسَلْمُ بن قُتَيبةَ، وسَلْمُ بن أبي الذَّيَّالِ، وسَلْمُ بن عبد الرحمٰن، هٰؤلاء الأربعةُ بإسكان اللام، ومَن عَداهم فيها: (سالمٌ)، بالألف». انتهىٰ.

وكأنَّ سببَ إهمالِه قولُ الحافظِ العراقيِّ[٥]: «إنّ أصحابَ "المؤتلِف والمختلِف" لم يذكروا هٰذه الترجَمةَ في كتبهم؛ لأنّها لا تأتلف خطًّا؛ لزيادة الألف في (سالمٍ)، وإنّما ذكرها صاحب "المشارق"،[٦] فتبعه ابنُ الصلاح». انتهىٰ.

---

(١). مفعول أجد هو (شيبانُ بن فَرُّوخٍ)، كما في "التقييد والإيضاح"، لٰكنّ السيوطيّ أسقطه في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٣٤)، فتابعه الشارح.

(٢). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٢٩).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٥٧).

(٤). في "علوم الحديث" (ص٣٥٣).

(٥). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٢٣٢).

(٦). (٢/ ٢٣٤).

[١٨٢/ب] لٰكنْ تعقَّبه الناظمُ نفسُه[١] بأنّ / قولَه: «لا تأتلف خطًّا» - ممنوعٌ؛ إذِ القاعدة في علمِ الخطِّ: أنّ كلّ عَلَمٍ زاد علىٰ ثلاثةٍ يُحذَف ألِفُه، كما ذكره ابنُ مالكٍ،[٢] وغيرُه،[٣] فـ(صالحٌ)، و(مالكٌ)، [ونحوُهما]،[٤] كلُّ ذٰلك يُكتَب بلا ألفٍ، و(سالمٌ) مِن هٰذا القَبِيلِ.

والله أعلم.

---

(١). في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٣٠).

(٢). في "التسهيل" (ص٨٧)، لٰكنّه قيّده بشروطٍ، أهل السيوطيُّ ذِكْرَها؛ فراجعْها.

(٣). منهمُ الإسْتِراباذيُّ في "شرح الشافية" (٣/ ٣٣٢).

(٤). في "الأصل": (نحوُها)، ويمكن أن يتّجه بتكلُّفٍ، والتصويب من "تدريب الراوي"، الذي نقل منه الشارح.

(**المتّفِق والمفترِق**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الثامن والسبعون.

(واعْنَ) - أيّها الراغبُ في الحديث - (**بما لفظًا وخطًّا يتَّفِقُ**)، منَ الأسماء، والأنساب، ونحوِها.

قال ابنُ الصلاح[١]: «بخلاف النوع الذي قبلَه، فإنّ فيه الِاتّفاقَ في صورة الخطّ مع الِافتراق في اللفظ».

(**لٰكنْ مُسَمَّياتُه قَد تفترِقُ**)، فهٰذا من قبيل ما يُسمَّىٰ في الأصول بـ(المشترك).[٢]

قال ابنُ الصلاح[٣]: «وزَلِقَ بسببه غيرُ واحدٍ منَ الأكابر، ولم يزلِ الِاشتراكُ مِن مَظَانِّ[٤] الغلط في كلّ عِلمٍ».

و(**لا سيّما إنْ يُوجَدَا**)، أيِ الراويانِ المتّفِقان في نحوِ الِاسم، (**في عصرٍ**) واحدٍ، (**واشتركا شيخًا**)، أيْ بعضَ شيوخهما، (**وراوٍ**)،[٥] أيْ: أو[١] مَن روىٰ عنهما؛ (**فادْرِ**) وتبصّرْ فيه.

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٣٥٨).

(٢). قاله ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٥٨).

والمشتركُ هو اللفظ الذي يدلُّ علىٰ معنيينِ أو أكثرَ علىٰ الحقيقة، انظر - مثلًا - "جمعَ الجوامع" للتاج السُّبْكيّ (ص٢٥١).

(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٥٨).

(٤). في "الأصل": (مضارّ)، وهو تصحيفٌ مفسدٌ للمعنىٰ، التصويب من "علوم الحديث" لابن الصلاح.

(٥). كذا في "الألفيّة" بحذف ياء (راوٍ)، وهي معطوفةٌ علىٰ (شيخًا) المنصوبةِ؛ وذٰلك إجراءً للمنقوص في حال نصبه مُجْرىٰ حاليْ رفْعِه وجرِّه، وقدِ اضطرَّ الناظمَ السيوطيَّ إليه إقامةُ الوزن، وذٰلك من أحسن ضرورات الشعر، كما قال أبو العبّاسِ المبرِّدُ، انظر "شرح الأُشْمُونيّ علىٰ ألفيّة ابن مالكٍ" (حاشية الصبّان: ١/ ١٤٩).

وللخطيب فيه كتابُ "المتّفِق والمفترِق"، وهو نفيسٌ، علىٰ إعوازٍ فيه.[٢]

ثمّ هو أقسامٌ:

(**فتارةً يَتَّفِق**) كلٌّ منهما - مثلًا - (**اسمًا، وأبًا**)، أيْ: في اسمِه، واسمِ أبيه.

(**أو مَعَ جدٍّ**)، أيْ: وتارةً يَتَّفِقُ اسمُه، واسمُ أبيه، مع اسمِ جدِّه.

قال ابنُ الصلاح[٣]: «أو أكثرُ من ذٰلك».

(**أو**)، أيْ: وتارةً، يَتَّفِق (**كُنًى، ونَسَبًا**)، أيْ: في كُنيته، ونسبِه.

وقد مَثَّل للأوّل بقوله[٤]: (**كأنسِ بن مالكٍ**)، هم عشَرةٌ، روىٰ الحديثَ منهم (**خمسٌ**) مِنَ النَّسَماتِ، (**بانَ**)، أيْ ظَهر.[٥]

الأوّل: خادم النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، أنصاريٌّ نَجّاريٌّ، يُكْنَىٰ أبا حمزةَ، نزل البصرة.

والثاني: كعبيٌّ قُشَيْريٌّ،[٦] يُكنىٰ (أبا أُمَيَّةَ)، نزل البصرةَ أيضًا، ليس له عنِ النبيِّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إلّا حديثُ «إنّ الله وضعَ عنِ المسافرِ الصيامَ، وشطْرَ الصلاةِ»،[١] أخرجه أصحاب "السنن الأربعة".[٢]

---

(١). تفسير حرفِ العطف: الواوِ بـ(أو) - مأخوذٌ من كلام العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٥٨).

(٢). وذٰلك الإعوازُ هو ما ذكره ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٥٨) أنّه لم يستوفِ جميع أقسام المتّفِق والمفترِق، وما ذكره العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٥٨) أنّه فاته تراجمُ كان ينبغي له ذكرُها.

(٣). في "علوم الحديث" (ص٣٦٠).

(٤). انظر لهٰذا المثالَ في "مشتبه الأسامي" لأبي الفضل الهرويّ (ص٢٤-٢٦)، و"المتّفق والمفترق" للخطيب (١/ ١٢٠-١٤٩).

(٥). انظر "تدريب الراوي"للسيوطيّ (٢/ ٩٤٢).

(٦). الصواب أنّه كعبيٌّ، من بني عبد الله بن كعبٍ، وعبدُ الله أخو قشيرِ بن كعبٍ، كما هو المحفوظ في رواية حديثه، وسيأتي تفصيله في التخريج.

=

وقد يقال إنّه قشيريٌّ تجوُّزًا، علىٰ طريقتهم في نسبةِ البطن القليل إلىٰ أخيه البطنِ الكثير. انظر مثلًا "أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ١٤٦).

(١). قاله التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٢/ ٨٦).

(٢). رواه أبو داودَ في "السنن" (٣/ ١٦٩-١٧٠ برقْم ٢٤٠٠) عن شيبانَ بنِ فَرُّوخٍ.

ورواه التِّرْمذيُّ (٢/ ٨٥-٨٦ برقْم ٧١٥) عن أبي كُرَيبٍ، ويوسفَ بنِ عيسىٰ، وابنُ ماجهْ (٣/ ١٦٤-١٦٦ برقْم ١٦٦٧) عن أبي بكرِ بن أبي شيبةَ، وعليِّ بنِ محمّدٍ، كلُّهم عن وكيعٍ.

كلاهما عن أبي هلالٍ الراسبيِّ، عن عبد الله بن سَوَادةَ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وسيأتي ذكرُ رواية النَّسائيِّ في "المجتبىٰ" (٤/ ١٩٠ برقْم ٢٣١٥).

قال أبو داودَ والتِّرْمذيُّ وابنُ ماجهْ في رواية عليِّ بن محمّدٍ: «رجلٍ من بني عبد الله بن كعبٍ»، زاد أبو داودَ: «إخوةِ بني قُشَيرٍ».

وقال ابن ماجه في رواية ابن أبي شيبةَ: «رجلٍ من بني عبد الأشهل». وكذا هي في "مسنده" (٢/ ٦١برقم ٥٦٦).

وهٰذه الكلمةُ وإن كان روايها حافظًا كبيرًا، إلّا أنّها شاذّةٌ؛ فإنّها منافيةٌ لرواية جماعةٍ منَ الثقات عن وكيعٍ، منهم إضافةً إلىٰ الجماعة الماضي ذكرُهم في روايتي التِّرْمذيِّ وابنِ ماجهْ: أحمدُ بن حنبلٍ، رواه في "المسند" (٨/ ٤٣٧٥ برقْم ١٩٣٥٢)، وجعفرُ بن محمّدٍ الثعلبيُّ، رواه عنه ابن خزيمةَ في "صحيحه" (٣/ ٤٦٣ برقْم ٢٠٤٤).

وهي منافيةٌ كذٰلك لرواية الحفّاظ عن أبي هلالٍ، منهم إضافةً إلىٰ شيبانَ بنِ فرّوخٍ الماضي ذكرُ روايته عند أبي داودَ: عفّانُ بن مسلمٍ الصفّارُ، وعبدُ الصمد بنُ عبد الوارث، رواه عنهما أحمدُ في "المسند" (٨/ ٤٣٧٥ برقْم ١٩٣٥٣، و٩/ ٤٦٩٠-٤٦٩١ برقْم ٢٠٦٥٣)، وسليمانُ بن حربٍ، رواه عنه عبدُ بنُ حميدٍ في "مسنده" (المنتخب: ١/ ٤٩٥-٤٩٦ برقْم ٤٣١)، وموسىٰ بنُ إسماعيلَ التبوذكيُّ، رواه عنه ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (السِّفر الثاني: ١/ ٥٦)، وهدبةُ بن خالدٍ، رواه عنه ابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٣/ ١٦٢-١٦٣ برقْم ١٤٩٣)، وعاصمُ بن عليٍّ، رواه عنه ابن خزيمةَ في "صحيحه" (٣/ ٤٦٣ برقْم ٢٠٤٤)، وعبدُ الله بنُ المبارك، رواه من طريقه الطحاويُّ في "أحكام القرآن" (١/ ٤٢٦ برقْم ٩٣١)، وعبد الرحمٰن بنُ المبارك، رواه من طريقه ابن قانعٍ في "معجم الصحابة" (١/ ٢٥٣ برقْم ٢٤)، وكاملُ بن طلحةَ الجَحْدَريُّ، رواه من طريقه الطبرانيُّ في "الكبير" (١/ ٢٦٣ برقْم ٧٦٥).

=

وهي منافيةٌ كذٰلك لرواية غير أبي هلالٍ عن عبد الله بن سَوَادةَ، وسيأتي ذكرُ رواياتهم.

ولذٰلك قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ٢٥٦): «ووقع عند ابن ماجهْ: (أنسُ بن مالكٍ، رجلٍ من بني عبد الأشهل)، وهو غلطٌ». ثمّ ذكر روايةَ أبي داودَ، ثمّ قال: «وهٰذا هو الصواب، وبذٰلك جزم البخاريُّ في ترجمته». يعني بكونه كعبيًّا، انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٢/ ٢٩).

وعلىٰ هٰذا جرىٰ المصنّفون في الصحابة، انظر مثلًا "معجم الصحابة" لابن قانعٍ (١/ ٢٥٢)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيمٍ (١/ ٢٤٠)، و"الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١١١).

ويؤكّد ذٰلك أيضًا أنّ بني عبد الأشهل - أنصاريّون منَ الأوس، انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١/ ٢٧٨)، وهم من أهل المدينة، وسياق القصّة يدلّ علىٰ أنّ خيل النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قد أغارت علىٰ قوم أنسِ بن مالكٍ هٰذا رضي الله تعالىٰ عنه، وأنّه لـمّا أتىٰ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم أتىٰ صائمًا في سفرٍ؛ فيبعد أن يكون أنصاريًّا، أو مدنيًّا، والله أعلمُ.

هٰذا، وقدِ اختُلِف علىٰ عبد الله بن سَوَادةَ في إسناد هٰذا الحديثِ.

فروىٰ الطبرانيُّ في "الكبير" (١/ ٢٦٣ برقْم ٧٦٦) من طريق أشعثَ، هو ابنُ سوّارٍ الكِنْديُّ، عن عبد الله بن سوادةَ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، رجلٍ من بني عبد الله بن كعبٍ، فذكر الحديث.

وأشعثُ صالحٌ في المتابعات والشواهد، وقد وافق أبا هلالٍ الراسبيَّ علىٰ إسناد الحديث.

ولهٰذا قال التِّرْمِذيُّ بعد أن خرّجه: «حديث أنسِ بن مالكٍ الكعبيِّ رضي الله تعالىٰ عنه حديثٌ حسنٌ»، يعني لهٰذه المتابعاتِ التي جبرت ما في رواية أبي هلالٍ من ضعفٍ، ولغيرها منَ الشواهد أيضًا. والله أعلمُ.

وروىٰ النَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٤/ ١٩٠ برقْم ٢٣١٥) من طريق وُهَيبٍ، عن عبد الله بن سَوَادةَ القشيريِّ، عن أبيه، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، رجلٍ منهم، فذكر الحديثَ، فزاد بين عبد الله وأنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه - ذِكْرَ سوادةَ القشيريِّ.

ومراده بقوله: (رجلٍ منهم) أي من كعبٍ؛ فإنّ قشيرًا ابنُ كعبٍ، انظر "جمهرة أنساب العرب" لابن حزمٍ (ص٢٨٨).

ووُهَيبٌ هو ابن خالدٍ البصريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥١٥): «ثقةٌ ثبتٌ، تغيّر قليلًا بأَخَرةٍ». وكان ذٰلك في سنةِ وفاته، كما قاله أبو داود في "سؤالات الآجرّيّ" (ص٢٨٥)، ومثل هٰذا لا يسلم منه أحدٌ، علىٰ أنّ سائر الأئمّة أطلقوا توثيقه، ولم يذكروا أنّه تغيّر.

=

والثالث: أبو مالكٍ الفقيهِ.

والرابع: حمصيٌّ.[١]

والخامس: كوفيٌّ.[٢]

ومثّل للثاني بقوله[٣]: (و)ك(**أحمدَ بنِ جعفرِ بنِ حمدانَ**)، وهو أربعةٌ، كلّهم يَرْوُون عمَّن يُسمَّىٰ (عبدَ الله)، وفي عصرٍ واحدٍ.[٤]

وزيادةُ مثل وُهَيبٍ في حفظه وإتقانه علىٰ أبي هلالٍ الراسِبيِّ وسوّار بنِ عبد الله – مقبولةٌ.

وعلىٰ ذٰلك، فالحديث حسنٌ؛ لأجل سَوَادةَ القُشَيريِّ، الذي زاده وهيبٌ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩٩): «صدوقٌ». والله أعلمُ.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ غيرُ طريقِ عبد الله بن سوادةَ المخرَّجةِ في "السنن الأربعة"، التي عزا إليها الشارح الحديثَ، وقد وقع فيها اختلافٌ كثيرٌ، ولا يضرُّ ذٰلك طريقَ عبد الله بن سوادةَ؛ فلم أرَ التطويل بتفصيل ذٰلك، وقد توسّع فيه النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٣/ ١٤٨-١٥٣)، والخطيب في "المتّفقِ والمفترق" (١/ ١٢٥-١٤٠).

والحديث قد صحّحه الشيخ الألبانيُّ في "صحيح أبي داودَ" (٧/ ١٦٩-١٧١).

(١). ذكره أبو بكرٍ البغداديُّ في "تاريخ الحمصيّين"، قاله الخطيب في "المتّفق والمفترق" (١/ ١٤٧).

(٢). انظر "مشتبه الأسامي" لأبي الفضل الهرويّ (ص٢٦). وقد ترجم له ابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٨٧).

وقد ذكرا معه أنسَ بن مالكٍ آخرَ، صيرفيًّا، يروي عن أبي رؤبةَ، وعنه خلّادُ بن يحيىٰ. لٰكن جعلهما الخطيب في "المتّفق والمفترق" (١/ ١٤٧) واحدًا.

فإن كان كما قال ابن أبي حاتمٍ وأبو الفضل الهرويُّ، فهم ستّةٌ. والله أعلم.

(٣). انظر لهٰذا المثالَ في "مشتبه الأسامي" لأبي الفضل الهرويّ (ص٦٤)، و"المتّفق والمفترق" للخطيب (١/ ١٩٣).

(٤). فقد تُوُفِّيَ القَطِيعيّ سنةَ ثمانٍ وستّين وثَلٰثِمائة، انظر "تاريخ بغدادَ" (٥/ ١١٨). وتُوُفِّيَ السَّقَطيُّ قبلَه بسنةٍ، سنةَ سبعٍ وستّين. قاله الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٨/ ٣٨٣)، ثمّ قال: «ومن طبقته ... الطَّرَسُوسيّ».

=

أحدهم: أبو بكرٍ القَطِيعيُّ البغداديُّ، راوي "المسنَدِ" عن عبد الله بن أحمدَ.(١)

[١٨٣/أ] الثاني: أبو بكرٍ السَّقَطيُّ، يروي / عن عبد الله بنِ أحمدَ الدورقيِّ.(٢)

والثالث: الدِّيْنَوَريُّ، يروي عن عبد الله بن محمّدِ بن سِنَانٍ.(٣)

والرابع: أبو الحسنِ الطَّرَسُوسيُّ، يروي عن عبد الله بن جابرٍ الطَّرَسُوسيِّ.(٤)

قال الحافظُ العراقيُّ(٥): «ومِن غريبِ الِاتّفاق في ذٰلك: (محمّدُ بنُ جعفرِ بنِ محمّدٍ)، ثلاثةٌ متعاصرون، ماتوا في سنةٍ واحدةٍ، وكلُّهم في [عُشْرِ](٦) المِائة،(١) وهم:

ويبقىٰ بعد ذٰلك الدِّينَوَريُّ، وهو عصريُّهم أيضًا، فقد روىٰ عن عبد الله بن محمّدٍ الرَّوْحيِّ، وكان موته بين الستّينَ ومِائتينِ والسبعينَ ومِائتينِ، كما ترجمه الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٣٥٤)، وروىٰ عنه عليُّ بن القاسمِ بن شاذانَ، وقد تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثمانين وثَلٰثِمِائة، انظر "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٥١٥)؛ فيكون الدِّينَوَريُّ عاش في النصف الثاني من القرن الثالث، والنصف الأوّل منَ القرن الرابع، وهو زمنُ الثلاثةِ السابقين، والله أعلم.

(١). هو عبدُ الله ابنُ الإمام أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلِ بن هلالٍ، أبو عبد الرحمٰن، الشيبانيُّ الذُّهْليُّ، البغداديُّ، الإمامُ الكبيرُ، الحافظُ، صاحبُ "السُّنّة"، وغيرِها. تُوُفِّي سنة تسعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٥١٦-٥٢٦).

(٢). هو عبدُ الله ابنُ الحافظِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ كثيرِ بن زيدٍ، أبو العبّاس، العَبْديُّ مولاهم، يُعرَف بـ(ابن) الدَّورقيِّ، محدِّثٌ ثقةٌ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وسبعين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ١٥٣-١٥٤).

(٣). هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن سِنَانٍ، أبو محمّدٍ، السَّعديُّ، البصريُّ، قاضي الدِّيْنَوَر، يُعرَف بـ(الرَّوْحيّ) نسبةً إلىٰ رَوْح بن القاسم؛ لكثرة ما وضع عليه. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٥٦٤).

(٤). هو عبدُ الله بنُ جابرِ بنِ عبد الله، أبو محمّدٍ، الطَّرَسُوسيُّ، البزّازُ، قيل: هما اثنان بهٰذا الِاسم، أحدُهما متروكٌ، وآخرُ متأخّرٌ هو الذي ذكره الشارح، وهو مجهولٌ، وقيل: هو واحدٌ متروكٌ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٦٥-٧٦٦، و٧/ ٣٨٦).

(٥). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٦٣).

(٦). في "الأصل": (عصر)، وهو تصحيفٌ مفسدٌ للمعنىٰ.

أبو بكرٍ محمّدُ بن جعفرِ بن محمّدِ بن الهيثمِ الأَنْبَاريُّ.

والحافظ أبو عمرٍو محمّدُ بن جعفرِ بن محمّدِ بن مَطَرٍ النَّيْسَابُوريُّ.

وأبو بكرٍ محمّدُ بن جعفرِ بن محمّدِ بن كِنَانَةَ البغداديُّ.

ماتوا سنةَ ٣٦٠».[٢]

ومثّل للثالث بقوله[٣]: (**ثمّ**) كـ(**أبي عمرانَ الجَوْنيِّ**)، كان لـ(**اثنينِ: بصريٍّ وبغداديٍّ**).

فالأوّل: موسىٰ بنُ سَهْلِ بن عبدِ الحميدِ البصريُّ،[٤] متأخّرٌ في الطبقة، روىٰ عنِ الربيعِ بن سليمانَ،[٥] وعنه الإسماعيليُّ، والطَّبَرَانيُّ.[٦]

والثاني: عبدُ الملكِ بنُ حَبِيبٍ التابعيُّ.[١]

---

(١). أمّا أوّلُهُمُ: الأنباريُّ، فقد روىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٥٣١) عنه أنّه وُلِد سنةَ سبعٍ وستّينَ؛ فيكون عمرُه سنةَ وفاته أكثرَ منِ اثنتينِ وتسعينَ سنةً.

وأمّا الثاني: النَّيْسابُوريُّ، فقد ذكر الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٨/ ١٥٢) أنّه مات عن خمسٍ وتسعين سنةً.

وأمّا الثالث: البغداديُّ، فلم أجد ما يدلُّ علىٰ عُمُره صريحًا، إلّا أنّه حدّث عن محمّدِ بن يونُسَ الكُدَيميِّ، كما قاله الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٨/ ١٥٣)، وقد تُوُفِّي الكُدَيميُّ سنةَ ستٍ وثمانين ومِائتين، كما في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٧٨)؛ فالظاهر أنّه وُلِد في حدود السبعين، فإن لم يكن عُمِّر تسعين سنةً أو أكثرَ، فقد عُمِّر قريبًا منها، والله أعلمُ.

(٢). انظر تأريخ وفاة الأنباريِّ في "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٥/ ٥٣٢)، وتأريخ وفاة النَّيْسابُوريّ في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ١٥٢)، وتأريخ وفاةِ البغداديّ في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ١٥٣)، وقيل فيه غيرُ ذٰلك، انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٢/ ٥٣٣).

(٣). ذكر هٰذا المثالَ الخطيبُ البغداديُّ في "المتّفق والمفترق" (٣/ ٢١١٧-٢١١٨).

(٤). بل هٰذا هو الثاني؛ فإنّه وإن كان بصريَّ الأصل، فقد سكن بغدادَ، وحدّث بها، انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٥/ ٥٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٢٦١).

(٥). يَحتمِل أن يكون المراديَّ المؤذِّنَ، صاحبَ الشافعيِّ، وقد مضت ترجمتُه، وأن يكون الجِيزيَّ، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٩/ ٨٦-٨٧).

(٦). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٤/ ١٣٧).

(**أو**)، أيْ وتارةً، يَتَّفِق كلٌّ (**في اسمه و**)في (**اسم أبٍ**)، أيْ أبيه، (**و**)في (**النسبِ**) أيْ نسبِه.[٢]

(**أو**)، أيْ وتارةً، يَتَّفِق في اسمه، و(**كنيةٍ**).

وتارةً (**كعكسه**)، بأنِ اتَّفَق اسمُه (**واسمُ أبٍ**).[٣]

ثمّ مثّل لِمَا اتَّفق في اسمِه، واسم أبيه، ونَسَبِه، بقوله[٤]: (**نحوُ محمّدِ بنِ عبد الله**) الأنصاريِّ، (**مِنْ ∴ قبيلةِ الأنصارِ**)، هم (**أربعٌ**)، كلٌّ منهم (**زُكِنَ**)، أيْ عُلِم.

الأوّلُ: محمّدُ بن عبد الله بن مُثَنًّى الأنصاريُّ، القاضي، البصريُّ، روىٰ عنه البخاريُّ، وغيرُه.[٥]

---

(١). وهو بصريٌّ، لم أجد خلافًا في ذٰلك، وانظر - مثلًا - "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٢٣٧)، فقد عدّه في الطبقة الثالثة من أهل البصرة. وعليه، فهو الذي ذكره الناظم السيوطيُّ أوّلًا، لا ثانيًا، والله أعلمُ.

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٦١-٣٦٢).

(٣). كذا قال الشارح، فجعل النوعَ الرابعَ: أن يتّفق الراويان في الِاسم والكُنية، والنوعَ الخامسَ عكسَه: أن يتّفقا في الِاسم واسم الأبِ، ولا يخفىٰ أنّ هٰذا ليس عكسًا لذاك. وسيأتي عند ذِكْر الأمثلة بُعدُ هٰذا التقريرِ عن مراد الناظم السيوطيِّ. وقدِ اجتهدتُ في توجيهه وِجهةً صحيحةً، فلم يمكنّي، الله أعلمُ.

والصحيح في شرح هٰذا الشطرِ أنّ قوله: (أو كُنيةٍ) مرتبطٌ بقوله: (واسمِ أبٍ)، وهو النوع الرابعُ: أنْ يتّفقَ الراويانِ في الكُنْية واسمِ الأبِ، ثمّ قولُه: (كعكسِه) كلامٌ معترِضٌ، وهو النوع الخامسُ: أنْ يتّفقَ الراويانِ في الِاسم وكُنْية الأبِ. وانظر "إسعاف ذوي الوطر" للشيخ الأثيوبيّ (٢/ ٤٠١). وسيأتي في التمثيل ما يوضّح هٰذا المعنىٰ المرادَ.

وانظر هٰذينِ النوعين في "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٦١).

(٤). انظر هٰذا المثالَ في "مشتبِه الأسامي" لأبي الفضل الهرويِّ (ص٢٣٢)، و"المتّفق والمفترق" للخطيب (٣/ ١٨٨٨-١٨٨٩)، وقدِ اقتصرا علىٰ الأوّل والرابع.

(٥). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٥٤٠).

والثاني: محمّدُ بن عبد الله بن [حفصٍ][(١)] الأنصاريُّ، روىٰ عنه ابنُ ماجهْ،[(٢)] ووثّقه ابنُ حِبَّانَ.[(٣)]

والثالث: محمّدُ بن عبد الله بن زيدِ بن عبدِ ربِّه الأنصاريُّ،[(٤)] ذكره ابنُ حِبَّانَ في ثقات التابعين.[(٥)]

والرابع: أبو سلمةَ محمّدُ بنُ عبد الله بنِ زيادٍ الأنصاريُّ، البصريّ، قال ابنُ الصلاح[(٦)]: «ضعيفُ الحديث، والله أعلمُ».

ومثَّل لما اتَّفَق فيه الكنيةُ، واسمُ الأبِ، بقوله[(٧)]: (**كذا (أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ)** ثلاثةٌ:

أحدهمُ: القارئِ الكوفيُّ.

والثاني: الحِمْصيُّ، الذي روىٰ عنه جعفرُ بن عبد الواحدِ الهاشميُّ،[(٨)] قال ابنُ الصلاح[(٩)]: «وهو مجهولٌ، وجعفرٌ غيرُ ثقةٍ».

والثالث: السُّلَمِيُّ البَاجَدَّائيُّ، صاحبُ "غريب الحديث"، واسمه (حسينٌ)، تُوُفِّي سنةَ ٢٠٤.[(١)]

---

(١). في "الأصل": (خَضِرٌ)، نقلًا عن بعض نُسَخ "التدريب"، انظرْه (٢/ ٩٤٦)، وهو تصحيفٌ، والتصويب من "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٦٥)، وقد أخذه هو من "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٥٧٩).

(٢). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٤٧٢)، وهو الذي زاد هٰذا الثالثَ.

(٣). يعني أنّه ذكره في "الثقات" (٩/ ١١٦).

(٤). زاده العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٦٥).

(٥). من كتابه "الثقات" (٥/ ٥٣٦).

(٦). في "علوم الحديث" (ص٣٦٢).

(٧). ذكر هٰذا المثالَ الخطيبُ في "المتّفق والمفترق" (٣/ ٢١٢١-٢١٢٣).

(٨). هو جعفرُ بنُ عبد الواحد بن جعفرِ بن سليمانَ بنِ عليٍّ، القرشيُّ الهاشميُّ العبّاسيُّ، القاضي، متروكُ الحديث. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسين. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٥٩-٦٠).

(٩). في "علوم الحديث" (ص٣٦١).

[١٨٣/ب] **(وضُمَّ)** مِثالَ ما اتَّفَق فيه الِاسمُ / وكُنيةُ الأبِ[٢]: **(ابنَ أبي صالحٍ)**: أربعةً **(صالحًا، تَعُمَّ)**.[٣]

كلُّهم منَ التابعينَ.

أحدُهم: صالحُ بن أبي صالحٍ، مولىٰ التَّوأَمَةِ، روىٰ عن أبي هريرةَ، وابنِ عبّاسٍ، وأنسٍ، وغيرِهم.[٤]

والثاني: صالحُ بن أبي صالحٍ السمّانِ، روىٰ عن أنسٍ.[٥]

والثالث: صالحُ بن أبي صالحٍ السَّدُوسيُّ، روىٰ عن عليٍّ، وعائشةَ.[٦]

والرابع: صالحُ بن أبي صالحٍ، مولىٰ عمرِو بنِ حُرَيْثٍ، روىٰ عن أبي هريرةَ.[٧]

قال في "التدريب"[٨]: «ولهم خامسٌ: أَسَديٌّ، روىٰ عنِ الشعبيِّ، وعنه زكريّا بنُ أبي زائدةَ،[١] وأخرج له النَّسائيُّ».[٢]

---

(١). انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٦/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٢). انظر هٰذا المثالَ في "المتّفق والمفترق" للخطيب (٢/ ١١٩٨-١٢٠٣).

(٣). هٰذه الجملةُ قد تُشكِل؛ فلا بدَّ من بيانها.

قوله: (ابنَ أبي صالحٍ) بدلٌ من قوله: (مثالَ ما اتّفق) إلىٰ آخِره، وقولُه: (أربعةً) مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أعني)، وقولُه: (صالحًا) بدلٌ من (أربعةً)، وقولُه: (تَعُمَّ) جوابُ الأمر في قوله: (وضُمَّ)؛ فيكون المعنىٰ: وضمَّ إلىٰ سائر الأمثلة المذكورةِ - هٰذا المثالَ، الذي هو (ابنُ أبي صالحٍ)، أعني بذٰلك أربعةَ رواةٍ، الذين هم - أيِ اسمُهم - (صالحٌ)، فإنّك إن تضمَّ هٰذا المثالَ، تَعُمَّ الأمثلةَ كلَّها، وتستوفِها. والله أعلمُ.

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٩٩-١٠٠).

(٥). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٥٧).

(٦). انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٤/ ٢٨٣)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٤/ ٣٧٧).

(٧). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٥٩).

(٨). (٢/ ٩٤٥).

(**وتارةً**) يَتَّفِق (**في اسمٍ**)، أيِ اسمِه، (**فقطْ**)، لا في أبيه وغيرِه، أو في الكُنيةِ فقطْ، ويقعُ ذكرُه في السند من غيرِ أبيه أو نِسْبَته.[٣]

(**ثمّ**) ما وُجِد منه - إنّما يُعرف بـ(**السِّمَةِ**)، أيِ العلامةِ، في الراوي عنه، مثلًا.[٤]

فـ(**حَمّادٌ**) اسمٌ (**لابنِ زيدٍ**) بنِ درهمٍ البصريِّ، الإمامِ الجليلِ، (**و**)اسمٌ لـ(**ابنِ سلمةَ**) بنِ دينارٍ، البصريِّ، الإمامِ الجليلِ أيضًا.[٥]

(**فإن أتىٰ**) ذكرُ حمّادٍ (**عن**) روايةِ سليمانَ: (**ابنِ حَرْبٍ**) الأزديِّ البصريِّ[٦] عنه، حالَ كونِ حمّادٍ (**مهمَلًا**) عن ذكر أبيه، (**أو**) أتىٰ عن (**عارمٍ**) محمّدِ بنِ الفضلِ السَّدُوسيِّ، عنه، (**فهْو**) - كما قال جمعٌ منَ الحفّاظِ، كمحمّدِ بن يحيىٰ الذُّهْليِّ،[٧] وأبي الحجّاجِ المِزِّيِّ[١] - حمّادَ (**ابنَ**[٢] **زيدٍ، جُعِلَا**).

---

(١). هو زَكريّا بن أبي زائدةَ: خالدِ بن ميمونِ بن فيروزَ، وقيل في اسم أبيه غيرُ ذٰلك، أبو يحيىٰ، الهمْدانيُّ الوادعيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، قاضيها، أدرك صغار الصحابة، ولم تثبت له رؤيةُ أحدٍ منهم، وحديثه مخرّجٌ في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وأربعين ومِائةٍ، وقيل غيرُ ذٰلك. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٩/ ٣٥٩-٣٦٠-٣٦٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٢). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ٥٩-٦٠)، وقد تصحّفت فيه كلمةُ (الشعبيّ)؛ فلْيُنتبَهْ.

(٣). ذكر هٰذا النوعَ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٦٢).

(٤). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٤٦).

وانظر علاماتٍ أخرىٰ في "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٦٤)، و"فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٥). ذكر هٰذه المسألةَ في "المتّفق والمفترق" ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٦٢)، وغيرُه ممّن نسج علىٰ منواله.

(٦). هو سليمانُ بنُ حربِ بن بُجَيلٍ، أبو أيّوبَ، الأزديُّ الواشِحيُّ، البصريُّ، قاضي مكّةَ، الحافظُ الكبيرُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٣٣٠-٣٣٤).

(٧). حكاه عنه العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٦٩).

وقد رواه عنه الحاكم في "تاريخ نَيْسَابُورَ"، كما نقله منه الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٢٨٣).

=

وممّنِ انفرد عنه: أحمدُ بن إبراهيمَ المَوْصِليُّ،(٣) وأحمدُ بن المِقْدَامِ العِجْليُّ،(٤) وبِشْرُ بن معاذٍ،(٥) وسفيانُ بن عُيَيْنَةَ، والضحّاكُ بن مَخْلَدٍ النبيلُ، في طائفة كثيرةٍ، استوفىٰ الحافظُ المِزّيُّ ذِكْرَهم في "التهذيب".(٦)

وهو محمّدُ بنُ يحيىٰ بنِ عبد الله بن خالدِ بن فارسٍ، أبو عبد الله، الذُّهْليُّ، النَّيْسابُوريُّ، الحافظُ الكبيرُ، أحدُ الأئمّة. تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وخمسين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٢٧٣-٢٨٥).

(١). في "تهذيب الكمال" (٧/ ٢٦٩).

(٢). كذا في "الأصل"، بثبوت همزة (ابنٍ)؛ مراعاةً لصورة الكلمة في "النظم"، وحقُّها في سياق "الشرح" أن تُحذَف، إلّا بتكلُّف وجوهٍ بعيدةٍ، لا يليق التعويل عليها، والله أعلمُ.

(٣). هو أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ خالدٍ، أبو عليٍّ، الموصليُّ، نزيلُ بغدادَ. تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائتين. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ٧٥٣).

(٤). هو أحمدُ بنُ المقدام بنِ سليمانَ بنِ أشعثَ، العجليُّ، البصريُّ، الحافظُ، المعمَّرُ. تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وخمسين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٢١٩-٢٢٠).

(٥). هو بِشْرُ بنُ معاذٍ، أبو سهلٍ، العَقَديُّ، البصريُّ. تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وأربعين ومِائتين، أو في حدودها. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ١٠٩٢-١٠٩٣).

(٦). ذكر المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٧/ ٢٤٢-٢٤٥) خلقًا روَوْا عن حمّادِ بن زيدٍ، وذكر بعد ذٰلك (٧/ ٢٥٧-٢٥٩) خلقًا روَوْا عن حمّادِ بن سلمةَ، ثمّ قال بعدُ (٧/ ٢٦٩): «وممّنِ انفرد بالرواية عن حمّادِ بن زيدٍ ... عامّةُ مَن ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حمّادِ بن سلمةَ؛ فإنّه لم يروِ أحدٌ منهم عن حمادِ بن سلمةَ.

وممّنِ انفرد بالرواية عن حمادِ بن سلمةَ، أوِ اشتهر بالرواية عنه ... عامّةُ من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حمادِ بن زيدٍ؛ فإذا جاءك عن أحدٍ من هٰؤلاء عن (حمّادٍ) غيرِ منسوبٍ، فهو ابنُ سلمةَ، والله أعلم».

ويتّضح من ذٰلك أنّ المِزّيّ لم ينصَّ علىٰ منِ انفرد عن أحد الحمّادينِ نصًّا، بل أحال من أراد معرفةَ ذٰلك إلىٰ تتبُّعه في الترجمتينِ، وقد تتبّعتُ الذين ذكرهمُ الشارح، فوجدتُهمُ اختَصُّوا بالرواية عن حمّادِ بن زيدٍ دون ابن سلمةَ.

=

(**أو**) أتىٰ ذِكْرُ حمّادٍ مهمَلًا، عن روايةِ (**هُدْبَةَ**) بنِ خالدٍ،[١] عنه، (**اَو**) موسىٰ بنِ إسماعيلَ (**التَّبُوذَكيِّ**) عنه، (**أو ∴ حجّاجِ**) بن مِنْهالٍ،[٢] عنه، (**اَو عفَّانَ**) بنِ مسلمٍ الأنصاريِّ،[٣] (**ف**)هو (**الثاني**)، أيْ حمّادُ بنُ سلمةَ، (**رأوْا**)، أيِ الحفّاظُ، ذٰلك.[٤]

وذكر الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٤٥٧-٤٥٨) جماعةً كثيرةً روَوا عن حمّادِ بن زيدٍ، ثمّ قال: «وأممٌ سواهم، قدِ استوعب كثيرًا منهم شيخنا أبو الحجّاج - يعني المِزّيَّ - في "تهذيبه"».

فقوله: «قدِ استوعب كثيرًا منهم» يبيّن أنّه لم يستوعبهم كلَّهم، كما يُفهَم من عبارة الشارح، والله أعلمُ.

هٰذا، وللفائدة فإنّ الفصل الذي أفرده الذهبيّ للتمييز بين الحمّادين في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٤٦٤-٤٦٦) فيه فوائدُ زائدةٌ علىٰ ما ذكره المِزّيُّ في مثل ذٰلك الفصل من "تهذيب الكمال" (٧/ ٢٦٩).

(١). هو هُدْبةُ بنُ خالدِ بن أسودَ بنِ هُدْبةَ، أبو خالدٍ، القيسيُّ الثَّوْبانيُّ، البصريُّ، لقبُه (هَدّابٌ)، حافظٌ مشهورٌ، روىٰ عنه الشيخان في "صحيحيهما. تُوُفِّي سنةَ بضعٍ وثلاثين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٨/ ٢٤٧ ٠ ٢٤٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٩٧-١٠٠).

(٢). هو حجّاجُ بنُ منهالٍ، أبو محمّدٍ، البصريُّ، الأنماطيُّ، كان ثقةً، ورعًا، صاحبَ سنّةٍ، وحديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ سبعَ عشْرةَ ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٢/ ٣٨٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٣٥٢-٣٥٤).

(٣). يعني ولاءً، كما سبق في ترجمته.

(٤). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٦٩-٢٧٠).

لٰكنّه ذكر عنِ ابن الجوزيِّ خلافًا في موسىٰ بنِ إسماعيلَ التَّبُوذكيِّ؛ فقد ذكر في "تنقيح فهوم أهل الأثر" (٤٢٨) أنّه لا يروي إلّا عن حمّادِ بن سلمةَ فقط.

وذكر عنِ ابن خلّادِ الرَّامَهُرْمُزيِّ خلافًا في عفّانَ؛ فقد ذكر في "المحدّث الفاصل" (ص٢٨٢) أنّ عفّانَ إذا قال: ثنا حمّادٌ، أمكن أن يكون أحدَهما.

والراجح في المسألتينِ ما ذكره الشارح، لٰكنّه ليس متَّفقًا عليه كما تُفهِمه عبارته، والله أعلمُ.

وممّنِ انفرد عنه: إبراهيمُ بن الحجّاج [السامِيُّ]،(١) وآدمُ بن أبي إياسٍ،(٢) وبِشْرُ بن السَّرِيِّ،(٣) وأبو داودَ الطيالسيُّ، والنضرُ بن شُمَيْلٍ، في آخَرين استوفاهمُ المِزِّيُّ في "التهذيب"(٤) أيضًا.

(**و**)مِن ذٰلك: (**حيثما أُطلِق** (**عبدُ الله**) عنِ التقييد بأبيه - مثلًا - (**في ∴ طَيْبَةَ**): المدينةِ المنوَّرةِ، (**ف**)هو عبدُ اللهِ: (**ابنُ عمرَ**) بنِ الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنهما.

[١٨٤/أ] (**وإن يَفِي**) إطلاقُ (عبد الله) عن ذٰلك (**بمكّةَ**) المكرَّمةِ، / (**ف**)هو عبدُ اللهِ: (**ابنُ الزبيرِ**) بنِ العوّام رضي الله تعالىٰ عنهما.

(**أو جرىٰ**) إطلاقُ (عبد الله) عن ذٰلك (**بكوفةَ**)، البلدةِ المشهورةِ، (**ف**)هو عبدُ اللهِ: (**ابنُ مسعودٍ**) الهُذَلِيُّ رضي الله تعالىٰ عنه.

---

(١). في "الأصل": (الشاميّ)، وهو تصحيفٌ.

وهو إبراهيمُ بنُ الحجّاج بن زيدٍ، أبو إسحاقَ، السامِيُّ الناجِيُّ، البصريُّ، محدِّثٌ ثقةٌ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ٣٩-٤٠).

(٢). آدمُ بن أبي إياسٍ: ناهيةَ بنِ شعيبٍ، أبو الحسن، الخُراسانيُّ الأصلِ، ثمّ البغداديُّ النشأةِ، ثمّ العسقلانيُّ، حافظٌ، عابدٌ، مشهورٌ. تُوُفِّي سنةَ عشرين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٣٣٥-٣٣٨).

(٣). هو بِشْرُ بن السَّرِيِّ، أبو عمرٍو، البصريُّ، نزيلُ مكّةَ، الأفوهُ؛ لجودة وعظه، أُخِذ عليه القولُ بخلق القرآن، فتاب منه، وهو ثقةٌ، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ أو ستٍّ وتسعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٣٣٢-٣٣٤).

(٤). تتبّعتُ ذٰلك علىٰ الطريقة التي أحال إليها المِزّيُّ، فوجدتُهم مختصِّينَ بحمّادِ بن سلمةَ كما قاله الشارحُ.

لٰكنْ نظرتُ بعدُ في تراجِمهم، فوجدتُ المِزّيَّ ذكر في (٢/ ٦٩) أنّ إبراهيمَ بن الحجّاج يروي عنِ الحمّادينِ، وذكر في (١١/ ٤٠٢) أنّ أبا داودَ الطيالسيَّ يروي عنِ الحمّادينِ أيضًا؛ فالظاهر أنّ الضابط الذي ذكره المِزّيُّ أغلبيٌّ، والله أعلمُ.

آدمَ بنَ أبي إياسٍ وبِشْرَ بنَ السريِّ.

أمّا إبراهيمُ بن الحجّاج الساميُّ وأبو داودَ الطيالسيُّ،

فكلُّ ذٰلك (**يُرىٰ**) اصطلاحًا لهم، قاله سَلَمةُ بن سليمانَ،[١] وأقرَّه غيرُه.[٢]

(**و**)إذا جرىٰ إطلاقُ (عبد الله) عن ذٰلك في (**البصرةِ**)، البلدةِ المشهورةِ، فهو (**البحرُ**) عبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.[٣]

قال، أعني سلمةَ: «وإذا أُطلق (عبدُ الله) في خُرَاسَانَ، فهو ابنُ المبارك».

(**و**)قال الخَلِيليُّ[٤]: «و(**عند**) أهلِ (**مصرَ ∴ والشامِ**)، بلدتان مشهورتان، (**مهما أُطلِقَ**) (عبدُ الله) عنِ التقييد، فهو عبدُ اللهِ: (**ابنُ عمرٍو**) بنِ العاصي رضي الله تعالىٰ عنهما».

(**و**)ذَكر بعضُ الحفّاظ[٥] أنْ (**عن (أبي حمزةَ) يروي**) أبو بسطامٍ (**شعبةُ**) بنُ الحجّاجِ البصريُّ، (**عنِ ابن عبّاسٍ**) رضي الله تعالىٰ عنهما، مضبوطًا (**بـ**)حاءٍ مهملةٍ، و(**زايٍ**) معجمةٍ.

وهم (**عدّةٌ**)، سبعةٌ، بذٰلك الضبطِ،[١] (**إلّا**) واحدًا: (**أبا جمرَةَ**) الضُّبَعيَّ، (**فهو**) مضبوطٌ (**بـ**)الجيم، و(**الرا**)ءِ المهمَلةِ.[٢]

---

(١). رواه عنه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٩٢-٩٣ برقْم ١٢٤٣).

وهو سلمةُ بنُ سليمانَ، المؤدِّبُ، الحافظُ، حديثه في "الصحيحين". اختُلِف في وفاته، فقيل: سنةَ ستٍّ وتسعين، وقيل: سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٤٣٣).

(٢). أقرّه كلُّ من ذكر كلامه مستشهدًا به، ولم يخالفه، فمنهمُ الخطيب، كما سبق، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (٣٦٢-٣٦٣)، وغيرُهما.

(٣). قاله سلمةُ بن سليمانَ أيضًا، في جملة الأثر الماضي عزوُه.

(٤). في "الإرشاد" (١/ ٤٤٠)، بتصرُّفٍ، لٰكنّه لم يذكرِ الشامَ.

وقال العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٣١٥-١٣١٦): «وما حكاه الخليليّ عنِ المِصريّينَ حكاه الخطيب في "الكفاية" عن بعض المِصريّينَ، بعدَ أنْ صدّر كلامه بأنّ الشاميّين يفعلون ذٰلك، فروىٰ بإسناده عنِ النضر بن شُمَيلٍ قال: إذا قال الشاميُّ: (عبدَ الله)، فهو ابنُ عمرٍو، يعني ابنَ العاصِ، رضي الله تعالىٰ عنهما».

وقد فتّشتُ عدّةَ نُسَخٍ منَ "الكفاية"، فلم أجد هٰذا الموضعَ، والله أعلمُ.

(٥). هو أبو الفضل الهرويُّ في "مشتبه الأسامي" (ص١٠٠-١٠٣).

(**وهْو الذي يُطلِقُ**) شعبةُ في الرواية، وهو الذي (**يُدْعَىٰ**)، أيْ يُسَمَّىٰ، (**نَصْرًا**) بنَ عِمْرانَ. وإذا روىٰ عن غيره، ذكره باسمه ونسبِه. انتهىٰ.

وتعقّبه الحافظُ العراقيُّ[٣] بأنّه ربّما أطلق غيرَه أيضًا.

مثاله ما روىٰ أحمدُ في "مسنده"[٤]: ثنا محمّدُ بنُ جعفرٍ، ثنا شعبةُ، عن أبي حمزةَ،[٥] سمعت ابنَ عبّاسٍ يقول: «مرَّ بي رسولُ الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأنا ألعب مع الغِلْمانِ، فاختبأت منه خلفَ بابٍ»، الحديثَ.

فهٰذا شعبةُ قد أطلق الرواية عن (أبي حمزةٍ)، وليس هو نصْرَ بنَ عمرانَ، إنّما هو بالحاء والزايِ، القصّابُ، واسمه (عِمْرَانُ بنُ أبي عطاءٍ)، كما بيّنه مسلمٌ في روايته.[٦] انتهىٰ.

---

(١). كذا نقله ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٦٣).

ومراده بالسبعة أنّ صورة كُناهم (أبو حمزةٍ)، سواءٌ كان أوّله مهملًا أو معجمًا؛ فقوله: (إلّا واحدًا) استثناءٌ متّصلٌ؛ فالذين هم (أبو حمزةٍ) بالحاء المهملة خاصّةً - ستّةٌ فقط، وليس بالجيم المعجمة إلّا واحدٌ.

ويتّضح ذٰلك بمراجعة "مشتبه الأسامي" لأبي الفضل الهرويّ (ص١٠٠)، قال: «شعبةُ عن (أبي جمرةَ) و(أبي حمزةَ)، سبعةٌ»، ثمّ ذكر أبا جمرةَ نصرَ بن عمرانَ، ثمّ ذكر (ص١٠١-١٠٣) ستّةً، كلُّهم (أبو حمزةَ) بالمهمَلة أوّلَه، ثمّ ذكر الضابطَ السابقَ نقلُه. والله أعلمُ.

(٢). ضبطه كذٰلك الدارَقُطْنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٠٠)، ولا يُختلَف في ذٰلك.

(٣). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٣١٧-١٣٢٠).

(٤). (٢/ ٥٣٤ برقْم ٢١٨٤)، مختصرًا.

وانظر "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (٨/ ١٥٦-١٥٧).

(٥). هو عمرانُ بن أبي عطاءٍ، القصّاب، أو بيّاعُ القصب، أبو حمزةَ، الأسَديُّ مولاهمُ، الواسطيُّ، تابعيٌّ، معمَّرٌ، له في "صحيح مسلمٍ" حديثٌ واحدٌ. تُوُفِّيَ بين الثلاثينَ والأربعينَ بعد المِائة. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٣٤٢-٣٤٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٣٨٧-٣٨٨)، و"تاريخ الإسلام" له أيضًا (٣/ ٧١٨-٧١٩).

(٦). في "الصحيح" (٨/ ٢٧)، وفي إسناده نصٌّ يمنع الوهم، ويرفع الإشكال، قال فيه: «عن أبي حمزةَ القصّابِ».

=

فكأنّ مرادَ ذٰلك البعضِ - في الغالب.

وقد صنّف الخطيب في هٰذا القسمِ كتابًا مفيدًا، سمّاه "المُكمَلَ في بيان المُهْمَل".[١]

وأفرد جماعةٌ التصنيفَ فيما وقع في "البخاريِّ" من ذٰلك.[٢]

(**ومنه**)، أيْ منَ "المتّفِق والمفترِق"، (**ما**) وَقَع (**في نسبٍ**)، أيْ نِسْبةٍ، بأنِ اتَّفَقا في اللفظ، ويفترقا في المنسوب إليه.

وللحافظ ابنِ طاهرٍ في هٰذا القسم كتابُ "الأنسابِ المتَّفِقةِ"،[٣] وهو حسنٌ مفيدٌ.

[١٨٤/ب] وذٰلك / (**كالآمُلِيّ**)،[١] بمدّ الهمزة، وضمِّ الميم، نسبةً إلىٰ آمُلَ،[٢] بوزنِ (آنُكَ)،[٣] قال الحافظُ ابنُ السَّمْعانيِّ[٤]: «أكثر علماءِ طَبَرِسْتَانَ[٥] مِن آمُلِها، وشُهِر بالنسبة إلىٰ آمُلِ جَيْحُونَ[٦] - عبدُ اللهِ بنُ حمّادٍ الآمُلِيُّ، شيخُ البخاريِّ».[٧]

ونصرُ بن عمرانَ لا يُعرَف بـ(القصّاب)، إنّما يُعرَف بذٰلك عمرانُ بن أبي عطاءٍ، وآخرُ كوفيٌّ، كنيته (أبو حمزةَ) بالمهملة أوّلَه، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٩/ ٢٣٧-٢٤٣).

وهٰذا الثاني صغيرٌ، لم يُدرِكِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، ولا روىٰ عنه شعبةُ، وليس من رجال مسلمٍ أصلًا؛ فتعيّن أنّ الذي في الإسناد إنّما هو عمرانُ بن أبي عطاءٍ. وانظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٣١٩-١٣٢٠).

(١). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٧١).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٥١).

ولم أجد من أفرد ذٰلك بتصنيفٍ مستقلٍّ.

لٰكنْ قد جمع أبو عليٍّ الغسّانيُّ فصلًا من كتابه "تقييد المهمل"، ترجم له بقوله: «كتابُ التعريف بشُيوخٍ حدّث عنهمُ البخاريّ، وأهمل أنسابهم»، انظرْهُ (٣/ ٩٣٩-١٠٦٩).

وكذٰلك جمع ابن حجرٍ فصلًا في "هدي الساري"، ترجم له بقوله: «الفصل السابع في تبيين الأسماء المهملة، التي يكثر اشتراكُها»، انظرْه (ص٢٢٢-٢٤٨).

وذكر أبو عليٍّ الغسّانيُّ في "تقييد المهمل" (٣/ ٩٤١-٩٤٢) جماعةً ممّنِ اعتنَوْا بهٰذا البابِ، وجمعوه، ولم يذكر من أفرده بتصنيفٍ، والله أعلمُ.

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٦٤)، وهو مطبوعٌ.

وطبع معه ذيلٌ لتلميذه أبي موسىٰ المدينيّ.

قال ابنُ الصلاح[٨]: «وما ذكره الحافظ أبو عليٍّ الغسّانيُّ،[٩] ثمّ القاضي عياضٌ،[١٠] مِن أنّه منسوبٌ إلىٰ آمُلِ طَبَرِسْتَانَ، فهو خطأٌ».

(و) كـ(**الحَنَفيِّ**)، [١١] نسبةً إلىٰ بني حَنِيفةَ، قبيلةٍ،[١٢] وإلىٰ مذهب الإمامِ أبي حَنِيفةَ،[١٣] وفي كلٍّ منهما كثرةٌ،[١] (**مختلِفَ**[٢] **المَحَامِلِ**).

---

(١). انظر هٰذا المثالَ في "الأنساب المتّفقة" لابن طاهرٍ المقدسيّ (ص٤).

(٢). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (١/ ٨٣).

وآمُلُ هي أكبر مدينةٍ في سهلِ طَبَرسْتانَ، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحَمَويّ (١/ ٥٧)، ولا تزال آمُلُ تُعرَف باسمها هٰذا إلىٰ اليوم، وهي في شمال إيرانَ، علىٰ ساحل بحر قزوينَ، والله أعلمُ.

(٣). الآنُكُ هو الرَّصَاص، أو نوعٌ منه، انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَباديّ (ص٩٣٢).

(٤). في "الأنساب" (١/ ٨٣)، وقد نقله الشارح باختصارٍ.

(٥). طَبَرِسْتانَ بلادٌ واسعةٌ، والغالب عليها الجبال، وصارت تُعرَف بـ(مازنْدَرَانَ)، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحَمَويّ (٤/ ١٣)، وهي في شمال إيرانَ، وجنوب بحر قزوينَ.

(٦). آمُلُ هٰذه مدينةٌ في غرب جَيْحُونَ، علىٰ طريق القاصد إلىٰ بخارىٰ من مَرْوٍ، ويقابلها في الجانب الشرقيِّ من جَيْحُونَ: فَرَبْرَ، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحَمَويِّ (١/ ٥٨)؛ فتكون اليومَ في غرب أُوزْبَاكِستانَ، قُربَ حدودها مع تُرْكْمِنِستانَ، في غربِ ولاية بُخارىٰ، والله أعلمُ.

(٧). انظر الخلافَ في ذٰلك في "تقييد المهمل" لأبي عليٍّ الغسّانيّ (٣/ ٩٩٤-٩٩٥)، و"فتح الباري" لابن حجرٍ (٧/ ١٧٠، و٨/ ٣٠٣).

(٨). في "علوم الحديث" (٣٦٣-٣٦٤).

(٩). في "تقييد المهمل" (١/ ٩٣-٩٤).

ونقل محقِّقاه أنّ في حاشية بعض نُسخه الخطّيّة - ما نصُّه: «قال أبو طاهرٍ: غلِط أبو عليٍّ، وإنّما هو آمُليٌّ، لٰكنّه من آمُلِ جَيْحُونَ، لا آمُلِ طَبَرِستانَ».

(١٠). في "مشارق الأنوار" (١/ ٦٩).

(١١). ذكر هٰذا المثالَ ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ في "الأنساب المتّفقة" (ص٤٦).

(١٢). انظرِ "الأنساب" للسمعانيّ (٤/ ٢٨٨)

(١٣). انظرِ "اللُّباب" لأبي الحسن بن الأثير (١/ ٣٩٧).

فمِنَ الأوّلِ: أبو بكرٍ عبدُ الكَبِيرِ بنُ عبدِ المجيدِ الحَنَفيُّ، وأخوه عبيدُ الله، أخرج لهما الشيخانِ.(٣)

وبعضُ أهل الحديث والعلمِ،(٤) كابنِ طاهرٍ المقدسيِّ،(٥) يقول: «يقال للمنسوب إلىٰ القبيلةِ (الحَنَفيُّ)، وإلىٰ المذهب: [(الحَنِيفيُّ)]»؛(٦) للتفرقة بينهما.

قال ابنُ الصلاح(٧): «ولم أجد ذٰلك عن أحدٍ منَ النحْويّين، إلّا عن أبي بكرِ بنِ الأنْبَاريِّ الإمامِ،(٨) قاله في كتابه "الكافي"».

---

(١). قال ابن طاهرٍ في "الأنساب المتّفقة" (ص٤٦): «الأوّل: منسوبٌ إلىٰ قبيلة بني حنيفةَ، وفيهم كثرةٌ»، ثمّ ذكر النِّسبة إلىٰ الإمام أبي حنيفةَ، ثمّ قال: «وفيهم كثرةٌ منَ الفقهاء، والمحدّثين، وأئمة الدين».

وذكر أبو الحسن بنُ الأثير في "اللُّباب" (١/ ٣٩٧) النِّسبة إلىٰ الإمام أبي حنيفةَ، ثمّ قال: «ولا يدخل من يُنسَب إلىٰ مذهبه تحتَ الحصر».

(٢). قوله: (مختلفَ) منصوبٌ علىٰ أنّه حالٌ من ضمير الفاعل المستتِر في قوله: (وقع)، العائدِ علىٰ (ما)، وهي اسمٌ موصولٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، كنايةٌ عن بعض المتّفق والمفترق، أو عن نوعٍ منه. وإنّما نبّهتُ علىٰ ذٰلك لطول الفصل بين الحال ومن هي له. والله أعلمُ.

(٣). انظر - علىٰ الترتيب - "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ٢٤٣، و٢٤٦، ثمّ ١٩/ ١٠٤، و١٠٧).

(٤). نسبه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٦٤) إلىٰ كثيرٍ من أهل العلم والحديث وغيرهم، وتبعه في النسبة إلىٰ كثيرٍ من أهل الحديث - النوويُّ في "التقريب" (ص٤٣٩)، والعراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٧٢)، وغيرُهما.

(٥). في "الأنساب المتّفقة" (ص٤٦). وعبارتُه بعد أن ذكر النِّسبة إلىٰ أبي حنيفةَ، قال: «الصحيح في هٰذه النسبةِ - (الحَنِيفيُّ)».

(٦). في "الأصل": (الحنفيّ) من غير ياءٍ، وهو تصحيفٌ مفسدٌ للكلام.

(٧). في "علوم الحديث" (ص٢٦٤).

(٨). هو محمّدُ ابن العلّامة: القاسمِ بن محمّدِ بن بشّارِ بن الحسن، أبو بكرٍ، ابنُ الأنباريِّ، إمامُ العربيّة، النحْويُّ، المقرئُ، الحافظُ، صاحبُ التصانيف، من تصانيفه "الكافي". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وعشرين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٢٧٤-٢٧٩).

=

قال المصنِّف[١]: «والصواب معه، وقد اخترتُه في "جمع الجوامع"؛[٢] فقد قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «بُعِثتُ بالحنيفيّة السَّمْحةِ»،[٣] فأثبتَ الياء في اللفظة المنسوبةِ إلىٰ الحنفيّة؛[١] فلا مانعَ من ذٰلك».

وعزا السيوطيُّ في "همع الهوامع" (٣/ ٤٠٠) هٰذه المقالةَ إلىٰ الكمال أبي البركات عبد الرحمٰن بنِ الأنباريِّ، وهو آخرُ، متأخّرٌ، تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وسبعين وخمسِمائةٍ، انظر ترجمته في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١٢/ ٥٩٩-٦٠٠).

ويجوز أن يكون كلٌّ منهما قد قال به، والله أعلمُ.

(١). في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٥٢).

(٢). انظرْ شرحَه "همعَ الهوامع" (٣/ ٣٩٩-٤٠٠).

(٣). جاء هٰذا المتن في عددٍ منَ الأحاديث.

الأوّل: حديث أبي أمامةَ الباهليِّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وقد جاء عنه من ثلاث طرقٍ.

فالطريق الأولىٰ: ما رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٢٤١ برقْم ٢٢٧٢٢) من طريق مُعَانِ بن رفاعةَ، حدّثني عليُّ بن يزيدَ، عنِ القاسم، عن أبي أمامةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر قصّةَ رجلٍ استأذن النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في الِانقطاع للعبادة في غارٍ، وفيها أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إنّي لم أُبعث باليهوديّة ولا بالنصرانيّة، ولٰكنّي بُعثت بالحنيفيّة السَّمْحة»، الحديثَ.

ومُعَانٌ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٦٩): «ليّن الحديث».

وعليُّ بنُ يزيدَ هو الألهانيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤٥): «ضعيفٌ».

والقاسم هو ابن عبد الرحمٰن الشاميُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨٦): «صدوقٌ، يُغرِب كثيرًا».

ولذٰلك ضعّف العراقيُّ هٰذا الإسنادَ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ١٠٦٠).

وقال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٥/ ٢٧٩): «فيه عليُّ بن يزيدَ الألهانيُّ، وهو ضعيفٌ».

وقال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ١٠٢٣): «ويبدو من هٰذه التراجِمِ الموجزةِ أنّ السند ليس شديدَ الضعف؛ فيمكن الِاستشهاد به».

وقد جاء الحديث عن عليِّ بن يزيدَ الألهانيِّ من جهةٍ أخرىٰ، فقد رواه الطبرانيُّ في "الكبير" (٨/ ٢٢٢ برقْم ٧٨٨٣) من طريق عثمانَ بنِ أبي العاتكة، عن عليِّ بن يزيدَ، عنِ القاسم به، لٰكن ذكر قصّةً =

أخرىٰ فيها انقطاع عثمانَ بنِ مظعونٍ رضي الله تعالىٰ عنه للعبادة، وفيها أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «وإنّي إنّما بُعِثت بالحنيفيّة السَّمْحة»، الحديثَ.

وعثمانُ قال ابن حجرٍ في التقريب" (ص٣٢٤): «صدوقٌ، ضعّفوه في روايته عن عليِّ بن يزيدَ الأَلْهانيِّ». ولهٰذا منها؛ فهو ضعيفٌ في هٰذا الإسنادِ.

وضَعْفُ عثمانَ بيِّنٌ في هٰذا الحديث؛ فقد خالف في سياق القصّة، فأدرج في حديث عليِّ بن يزيدَ عنِ القاسم – القصّةَ التي تُروَىٰ في حديث سُليمِ بن عامرٍ عن أبي أمامةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وسيأتي تخريجُها، وخالف في تفاصيلِ هٰذه القصّةِ أيضًا.

وكذٰلك زاد في متن الحديث جُملًا كثيرةً مشهورةً في أحاديثَ أخرىٰ، أدرجها في رواية عليِّ بن يزيدَ، لم يتابعه عليها سائر من روىٰ هٰذا الحديثَ، ولا يحتمل المقامُ تفصيلَ ذٰلك كلِّه.

والحاصل أنّ هٰذا الإسنادَ ضعيفٌ، لم يُتْقنه عثمانُ بن أبي العاتكة، لٰكنّه علىٰ ضعفه يشهد لرواية مُعَانِ بن رفاعةَ عن عليِّ بن يزيدَ فيما اتّفقا عليه منَ الحديث، ومنه القَدْر الذي ذكره الشارح. والله أعلمُ.

والطريق الثانية: ما أخرجه الطبرانيُّ في "الكبير" (٨/ ١٧٠ برقْم ٧٧١٥) من طريقِ هشامِ بن عمّارٍ، ودُحَيمٍ، وداودَ بنِ رُشَيدٍ، كلّهم عنِ الوليدِ بن مسلمٍ، ثنا عُفيرُ بن معدانَ، عن سُلَيمِ بن عامرٍ، عن أبي أمامةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر قصّةَ عثمانَ بنِ مظعونٍ رضي الله تعالىٰ عنه، بسياقٍ مختلفٍ عن سياقِ الرواية السابقةِ، وفيها أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إنّما بُعِثت بالحنيفيّة السَّمْحة، ولم أبعث بالرهبانيّة البِدْعةِ»، الحديثَ.

ورواه الرُّويَانيُّ في "مسنده" (٢/ ٣١٧ برقْم ١٢٧٩) من طريقٍ أخرىٰ عن هشامِ بن عمّارٍ، نا الوليد، هو ابنُ مسلمٍ، نا عُفَيرُ بن معدانَ، نا سُلَيمُ بن عامرٍ به، فذكر الحديث مختصرًا.

وتصريح عُفَيرٍ بالسماع من سُلَيمٍ – تفرّد به هشامُ بن عمّارٍ في هٰذه الروايةِ الثانيةِ، وليس هشامٌ بالقويِّ، لٰكنّه عالمٌ واسعُ الرواية، قد يتفرّد بسماع شيءٍ لا يَشْرَكه فيه غيره، والله أعلمُ.

وعلىٰ كلٍّ، فهٰذا الإسناد ضعيفٌ، قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٤/ ٣٠٢): «فيه عُفَيرُ بن معدانَ، وهو ضعيفٌ».

ومع ضعف هٰذا الإسنادِ فهو متابعةٌ جيّدةٌ لرواية عليِّ بن يزيدَ عنِ القاسم بن عبد الرحمٰن، والحديث بمجموع طريقيه جيّدٌ، صالحٌ للِاستشهاد، والله أعلمُ.

الحديث الثاني: حديث جابرِ بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما.

=

رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٨/ ١١٧) من طريق الحسين بن يزيدَ الجصّاصِ، عن مسلمِ بن عبد ربِّه، ثنا سفيانُ، عن أبي محمّدٍ، يعني سفيانَ بنَ عيينةَ، ولٰكنْ لم يسمِّه، عن أبي الزبير، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «بُعثتُ بالحنيفيّة السَّمْحة، أوِ السهلة، ومن خالف سنّتي، فليس منّي».

ومسلمٌ مجهولٌ، ضعّفه الأزديُّ، وقال الذهبيّ: «لا أدري من ذا». انظر "ميزانَ الِاعتدال" (٤/ ١٠٥).

وشيخه سفيانُ هو الثوريُّ، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٥٢).

وهٰذا الحديثُ منكرٌ؛ لامتناع أن يتفرّد رجلٌ مجهولٌ، لا يعرَف إلّا بهٰذا الإسنادِ - بروايةِ هٰذا الحديثِ عن سفيانَ الثوريِّ، بإسنادٍ قويٍّ، ولا يكون عند أحدٍ من أصحابه الحفّاظِ، وهم كثُرٌ، قدِ اعتنوا بحديثه وجمعوه، وتصدّروا بعده للتحديث والإملاء.

الثالث: حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١١/ ٦٠٠١ برقْم ٢٥٤٩٥)، وزاهرٌ الشَّحّاميُّ في "حديث السَّرّاج"(٣/ ١٢٤ برقْم ٢١٤٨)، عن سليمانَ بنِ داودَ، هو الهاشميُّ، عن عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: قال لي عروةُ إنّ عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها قالت: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «لِتعلمَ يهودُ أنّ في ديننا فُسْحةً، إنّي أُرسِلتُ بحنيفيّة سَمْحةٍ».

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ، رجاله كلُّهم ثقاتٌ حفّاظٌ، إلّا ابنَ أبي الزناد، وهو صدوقٌ، تغيّر حفظه لمّا قدم بغدادَ، كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٨٢). وسليمانُ بن داودَ الهاشميُّ بغداديٌّ، لٰكنْ قال عليُّ بن المدينيّ: «قد نظرتُ فيما روىٰ عنه سليمانُ بن داودَ الهاشميُّ، فرأيتها مقارِبةً».

وقد رُوي هٰذا الحديثُ من طرقٍ كثيرةٍ من غير هٰذا الوجهِ، وليس في شيءٍ منها لفظةُ (الحنيفيّة السَّمْحة)؛ فالأقرب أنّها شاذّةٌ، والله أعلمُ.

ثمّ وجدتُ الشيخ الألبانيَّ قوّىٰ هٰذه الزيادةَ بشواهدها المذكورةِ في الأحاديث الأخرىٰ، انظر "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ١٠٢٤).

وفيه بحثٌ؛ فإنّ هٰذه الزيادةَ تفرّد بها في حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها ابنُ أبي الزناد عن سائر من روىٰ حديثها منَ الثقات، ومجيئها في حديثٍ آخرَ - ولو صحيحًا - لا ينفي مخالفةَ ابن أبي الزناد لمن لم يذكرها في حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها؛ فتبقىٰ علىٰ شذوذها.

ومنَ المقرَّرات في علم المصطلح أنّ صحّةَ اللفظة في حديثٍ لا تستلزم صحّتها في آخرَ؛ لجواز أن يكون بعض رواة الحديث أدرجها من الحديثِ الآخرِ علىٰ سبيل الوهم، لا سيّما إن كان بين الحديثَينِ =

نوعُ اشتراكٍ في المعنىٰ أوِ اللفظ، بحيث يستدعي الذهنُ أحدَ الحديثَينِ عند ذكر الآخر، فإذا لم يكنِ الراوي ضابطًا متيقِّظًا، ربّما دخل عليه من ذٰلك الحديثِ الآخرِ ما ليس في حديثه. والله أعلمُ.

الرابع: مرسل حَبِيبِ بن أبي ثابتٍ.

رواه محمّدُ بن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (١/ ١٦٣) من طريق بُرْدٍ الحريريّ، عن حَبِيبِ بن أبي ثابتٍ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «بُعِثت بالحنيفيّة السَّمْحة».

بُرْدٌ الحريريّ منسوبٌ إلىٰ بيع الحرير، ترجم له البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٤)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٢٢)، وذكرا أنّه روىٰ عنه محمّدٌ ويعلىٰ ابنا عُبيدٍ، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ١١٤-١١٥). فالظاهر أنّه مجهول الحال، والله أعلمُ.

وعليه، فهٰذا مرسلٌ ضعيفٌ، لا يصحّ عن حَبِيبِ بن أبي ثابتٍ.

وبعدُ، فمتنُ «بُعِثت بالحنيفيّة السَّمْحة» - ضعيفٌ، أمثلُ رواياته حديثُ أبي أمامةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولم أجد ما يصلح لتقويته؛ فحديث جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه منكرٌ، وهٰذه اللفظةُ في حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها شاذّةٌ، ومرسل حبيبٍ ضعيفٌ، لا يقوىٰ علىٰ الشهادةِ. والله أعلمُ.

هٰذا، وقد جاء لفظُ «الحنيفيّة السَّمْحة» في أحاديثَ أخرىٰ، بسياقاتٍ مختلفةٍ عن سياقِ الحديثِ الذي ذكره الشارحُ، لٰكنّها تشهد لصحّة استدلاله بلفظ (الحنيفيّة)؛ فلا بدّ من ذكرها.

فأوّلها: حديث عبد الله بن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٢/ ٥٢٣ برقْم ٢١٣٨)، وعبدُ بنُ حميدٍ في "مسنده" (المنتخب: ٢/ ٦٤ برقْم ٥٦٩)، والبخاريُّ في "الأدب المفرد" (ص١٣٨-١٣٩ برقْم ٢٨٧) عن صدقةَ، هو ابنُ الفضل المروزيُّ، وإبراهيمُ الحربيُّ في "غريب الحديث" (١/ ٢٩١) عن محمّدِ بن عبد الله بن نُمَيرٍ، والطبرانيُّ في "الكبير" (١١/ ٢٢٧ برقْم ١١٥٧٢) من طريقِ أبي بكرِ بن أبي شيبةَ، جميعًا عن يزيدَ بنِ هارونَ، أنا محمّدُ بن إسحاقَ، عن داودَ بنِ الحصين، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: قيل لرسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أيُّ الأديان أحبُّ إلىٰ الله»؟ قال: «الحنيفيّةُ السَّمْحةُ».

وقال ابن المنذر في "تفسيره" (١/ ٢٩٣ برقْم ٧١٠): ثنا زكريّا بنُ داودَ، ثنا الحسن بن عليٍّ الحُلْوانيّ، ثنا يزيدُ بن هارونَ، أنا محمّدُ بن إسحاقَ، أنا داودُ بن الحصينِ به. فذكر تصريح ابن إسحاقَ بالسماع، خلافًا لخمسةِ الحفّاظِ الماضي ذكرُهم.

=

وقد وقع في المطبوعة: (الحسينُ بن عليٍّ الحُلْوانيُّ)، وهو خطأٌ؛ فإنّي لم أجد راويًا بهٰذا الِاسم مطلقًا، والصوابُ: (الحسنُ الحُلْوانيُّ)، وهو حافظٌ مشهورٌ، يروي عن يزيدَ بنِ هارونَ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٦/ ٢٦١)، وقد وقفتُ علىٰ تصحيف اسمه إلىٰ (حسينٍ) مِرارًا.

ورواه البزّار في "مسنده" (كشف الأستار: ١/ ٥٨-٥٩ برقْم ٧٨) من طريق عبد الأعلىٰ بنِ عبد الأعلىٰ الساميِّ، عنِ ابن إسحاقَ، عن داودَ بنِ الحصين به.

وهٰذا الإسناد رجاله كلُّهم ثقاتٌ، إلّا ابنَ إسحاقَ، وهو عالمٌ صدوقٌ حسنُ الحديث. لٰكنْ قد أُعِلّ هٰذا الحديث بعلّتين:

الأولىٰ: أنّ عامّة الرواة يروُونه عنِ ابن إسحاقَ بالعنعنة، وهو مدلِّسٌ.

وقد أعلّه بذٰلك العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ١٢٠٠)، والهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١/ ٦٠)، والبوصِيريُّ في "إتحاف الخيرة المهرة" (١/ ١١٥)، والألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٥٤١).

لٰكنّ رواية الحسن الحُلْوانيِّ إن كانت ثابتةً عنه - فهي صحيحةٌ إن شاء الله؛ فإنّه حافظٌ متقنٌ، تُقبَل زيادته تصريحَ ابنِ إسحاقَ بالسماع من داودَ بنِ الحصين؛ إذ لا يُستبعَد أن يتفرّد عن يزيدَ بنِ هارونَ بشيءٍ سمعه منه دون بقيّة من شاركوه في رواية هٰذا الحديثِ منَ الحفّاظِ.

والراوي عنه زكريّا بنُ داودَ قال الذهبيّ في "تذكرة الحفّاظ" (٢/ ٦٧٦): «الحافظ الكبير»، ثمّ نقل عنِ الحاكم قال: «هو المقدَّم في عصره».

ثمّ ابن المنذر قد تُكُلِّم فيه، لٰكنْ دفع ذٰلك الذهبيُّ في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٤٥٠-٤٥١)، ووصفه بالحافظ. والله أعلىٰ وأعلمُ.

الثانية: أنّ روايةَ داودَ بنِ الحصين عن عكرمةَ خاصّةً - ضعيفةٌ. قال عليُّ بن المدينيّ: «ما روىٰ عن عكرمةَ، فمنكَرُ الحديث». وقال أبو داودَ: «أحاديثه عن عكرمةَ مناكيرُ».

وهٰذه العلّةُ أشدُّ منَ العلّة الأولىٰ، وأسلمُ منَ الِاعتراض، والحديث بها ضعيفٌ. والله أعلمُ.

وقد علّق الحديثَ البخاريُّ في "صحيحه" (١/ ١٦)، وقال ابن حجرٍ في "الفتح" (١/ ٩٤): «لم يُسنِده المؤلّف في هٰذا الكتابِ؛ لأنّه ليس علىٰ شرطه ... وإسناده حسنٌ، استعمله المؤلّف في الترجمة؛ لكونه متقاصرًا عن شرطه».

الشاهد الثاني: حديث أبيِّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

=

رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٩٣٤-٤٩٣٥ برقْم ٢١٥٩٣)، والتِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٦/ ١٣٢ برقْم ٣٧٩٨)، وعبدُ الله في زوائده علىٰ "المسند" (٩/ ٤٩٣٥ برقْم ٢١٥٩٤)، والهيثم بن كُلَيبٍ في "مسنده" (٣/ ٣٦٥-٣٦٦ برقْم ١٤٨٥)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٢٤) - من طرقٍ عن شعبةَ، عن عاصمِ بن بَهْدلةَ، عن زِرِّ بن حُبيشٍ، عن أبيِّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: أقرأني رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّ الدين عند الله الحنيفيّةُ السَّمْحةُ المسلِمةُ، لا اليهوديّةُ والنصرانيّةُ». اللفظ للهيثم بن كُلَيبٍ.

قال التِّرْمذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرّجاه».

وقال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٧/ ١٤١): «فيه عاصمُ بن بَهْدلةَ، وثّقه قومٌ وضعّفه آخرونَ، وبقيّة رجاله رجال "الصحيح"».

وعاصمٌ قد خرّج له الشيخانِ مقرونًا، قاله المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٤٨٠)، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٢٨): «صدوقٌ، له أوهامٌ، حجّةٌ في القراءة». وما يخشىٰ من سوء حفظه منتفٍ هنا؛ فإنّه عالم بالقراءات، حافظٌ لها، ولهٰذا الحديثُ في القراءات.

وعليه، فالحديث صحيحٌ، والله أعلمُ.

الثالث: حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (١/ ٢٤٢-٢٤٣ برقْم ٧٩٤)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٤/ ٤٧ برقْم ٥٤٠٦)، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٨/ ٢٠٣)، من طريقين عن مُحْرِزِ بن عونٍ، عن حسّانَ بنِ إبراهيمَ الكَرْمانيِّ، عن عبد العزيز بن أبي روّادٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: قلتُ: «يا رسول الله، الوُضوء من جَرٍّ جديدٍ مُخَمَّرٍ أحبُّ إليك، أم منَ المَطَاهِر»؟ قال: «لا، بل منَ المَطَاهِر، إنّ دين الله الحنيفيّةُ السَّمْحةُ». قال: «وكان رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يبعث إلىٰ المَطَاهِر، فيُؤتىٰ بالماء، فيشربه؛ يرجو بركةَ أيدي المسلمين».

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن عبد العزيز بن أبي روّادٍ إلّا حسّانُ بن إبراهيمَ».

قال أبو نعيمٍ: «غريبٌ، تفرّد به حسّانُ بن إبراهيمَ، لم نكتبه إلّا من حديث مُحْرِزٍ».

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١/ ٢١٤): «رجاله موثَّقون، وعبدُ العزيز بنُ أبي روّادٍ ثقةٌ، يُنسَب إلىٰ الإرجاء».

=

قال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥/ ١٥٤): «وإرجاؤه لا يضرُّ حديثه، كما هو مقرَّرٌ في مصطلح الحديث».

وقول الهيثميّ إنّ رجاله موثَّقون - غيرُ كافٍ للحكم بصحّة الحديث؛ فإنّ حسّانَ تكلّم فيه أيضًا غيرُ واحدٍ من الأئمّة، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٩٧): «صدوقٌ يخطئ»، فمثله لا يُحتمَل تفرُّده.

والجملة الأخيرة من حديثه، التي فيها تبرُّك النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بأيدي المسلمين - منكرةٌ، مخالفةٌ للمقرَّر: أنّ الصحابة رضوانُ الله تعالىٰ عليهم هم الذين كانوا يتبرّكون بفضلةِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، ولم يُعْهَدِ العكسُ.

ويزيدُ حديثَه ضعفًا مخالفتُه ما روىٰ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (١/ ٧٤ برقْم ٢٣٨)، ورواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٤/ ٤٧ برقْم ٥٤٠٧) من طريق وكيعٍ، كلاهما عن عبد العزيز بن أبي روّادٍ، عن محمّدِ بن واسعٍ الأزديّ أنّ رجلًا سأل النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر نحوَ الحديث السابقِ، دون الجملة الأخيرةِ المنكرةِ.

فعبدُ الرزّاق ووكيعٌ حافظانِ كبيرانِ، وروايةُ حسانَ المخالفةُ لهما - منكرةٌ، وكذا زيادته في الحديث التبرُّكَ بأيدي المسلمين. وتصرُّفُ ابنِ عَدِيٍّ يُفهِم أنّه يعلُّ روايتَه بهٰذه الروايةِ. والله أعلمُ.

ثمّ علىٰ الرواية المحفوظة، فإنّ مرسل محمّدِ بن واسعٍ - معضلٌ؛ فقد قال عليُّ بن المدينيّ: «ما أعلمه سمع من أحدٍ منَ الصحابة»، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٥٧٨).

وعليه، فلا يصلح شاهدًا، والله أعلمُ.

الرابع: حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وله طريقانِ:

أحدهما: ما رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٧/ ٢٢٩ برقْم ٧٣٥١)، وأبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٣٣٦) من طريق عبد الله بن إبراهيمَ الغِفاريِّ، عن حرِّ بن عبد الله الحذّاءِ، عن صفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن عطاءِ بن يسارٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أحبُّ الدين إلىٰ الله الحنيفيّةُ السَّمْحةُ».

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن صفوانَ بنِ سُلَيمٍ إلّا حرُّ بنُ عبد الله، تفرّد به عبد الله بنُ إبراهيمَ».

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١/ ٦٠): «فيه عبدُ الله بنُ إبراهيمَ الغِفاريُّ، منكرُ الحديث».

فهٰذه الطريقُ واهيةٌ، لا يعتدُّ بها.

=

والطريق الأخرىٰ: ما رواه أبو الشيخ في "طبقات المحدّثين بأصبهانَ" (٣/ ٥٠٠) عن محمّدِ بن أحمدَ بنِ تميمٍ، عنِ ابن حُمَيدٍ، هو محمّدُ بن حُمَيدٍ الرازيُّ، عن جريرٍ، هو ابنُ عبد الحميد، عنِ الأعمش، عن أبي حازمٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر الحديثَ، وفيه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «إنّي لم أُبعث بالرَّهبانيّة، وإنّ خير الدين عند الله الحنيفيّةُ السَّمْحةُ»، إلىٰ آخره.

قال أبو الشيخ: «هٰذا الحديثُ ما كتبناه إلّا عنه»، يعني شيخَه محمّدَ بنَ أحمدَ بنِ تميمٍ.

وقد قال فيه في (٣/ ٥٠٠): «ثقةٌ مأمونٌ». وكذٰلك قال أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ (٢/ ٢٤٥).

وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٧/ ٩٤): «لا بأسَ به».

لٰكنّ الآفةَ من شيخه محمّدِ بن حُمَيدٍ الرازيِّ، قال الذهبيُّ في "الكاشف" (٤/ ١٠١): «الحافظُ، وثّقه جماعةٌ، والأولىٰ تَركُه».

وعليه، فهٰذه الطريقُ واهيةٌ أيضًا، ولا يعتدُّ بها.

الخامس: حديث أميّةَ بنِ أسعدَ الخُزاعيِّ رضي الله تعالىٰ عنه.

رواه الحاكم في "تاريخ نَيْسابُور"، كما ذكره ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ١١٧) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٢/ ٣٥٦) - عن خلفِ بنِ محمّدٍ البخاريّ، نا أبو عمرانَ موسىٰ بنُ أفلحَ البخاريُّ، نا سعيدُ بن سَلْمِ بنِ قتيبةَ بنِ مسلمٍ، أخبرني جعفرُ بنُ لاهِزِ بنِ قريظٍ، أخبرني سليمانُ بنُ كثيرٍ الخُزاعيُّ، وهو جدُّ جعفرٍ أبو أمّه، عن أبيه كثيرِ بنِ أميّةَ، عن أبيه أميةَ بنِ أسعدَ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أحبُّ الأديان إلىٰ الله الحنيفيّةُ السَّمْحةُ، فإذا رأيتَ أمّتي لا يقولون للظالم: أنت ظالمٌ، فقد تُوُدِّعَ منهم».

وزاد ابن حجرٍ في إسناده بعدَ أميّةَ: (عن أبيه أسعدَ بنِ عبد الله).

ورواه ابن الأثير في "أسد الغابة" (١/ ٨٨)، وذكره ابن كثيرٍ في "جامع المسانيد والسنن" (١/ ٢٦٩)، فجعلاه عن سليمانَ بنِ كثيرِ بن أسعدَ، عن أبيه، عن جدِّه أسعدَ؛ فأسقطا منه ذكرَ أميّةَ أصلًا. وقد سقط عندهما قبلَ ذٰلك مَن بين الحاكم وجعفرٍ.

وأيًّا ما كان، فالحديث واهٍ، لضعف بعض رواته وجهالة بعضٍ.

فخلفُ بنُ محمّدٍ واهي الحديثِ. قال الحاكم: «سقط حديثُه». وقال الخليليُّ: «خلّط، وهو ضعيفٌ جدًّا، روىٰ متونًا لا تُعرَف». وضعّفه أبو سعيدٍ الإدريسيُّ. انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٣٧٢-٣٧٣).

=

وموسىٰ بنُ أفلحَ، قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ١٠٥٨): «شيخٌ معمَّرٌ، عالي الرواية». ولم يَذكر ما يدلُّ علىٰ ضبطه.

وجعفرُ بنُ لاهِزٍ لم أجد له ترجمةً؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

وسليمانُ ترجم له الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٦٦٨-٦٦٩)، وهو مجهولُ الحال في الرواية، لم يوثَّق.

ولم أجد من ترجم لأبيه؛ فلا أعرف حاله في الرواية.

وأميّةُ ترجم له ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ٢٢٧-٢٢٨)، ونقل عن أحمدَ بنِ سيّارٍ في "تاريخ مَرْوٍ" أنّه أحدُ السبعين الذين بايعوا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم تحت الشجرة. أظنّه يعني ليلةَ العقبة. وهٰذا لا يكفي لإثبات صحبته، ولا لقَبول حديثه.

والله أعلىٰ وأعلمُ.

السادس: حديث عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٤/ ٤١٤) من طريق عيسىٰ بنِ عبد الله بن محمّدِ بن عمرَ بنِ عليٍّ، حدّثني أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّ الله يحبّ أن يُؤخَذَ برُخَصه كما يحبّ أن يُؤخَذَ بعزائمه، إنّ الله بعثني بالحنيفيّة السَّمْحة: دينِ إبراهيمَ».

وهٰذا حديثٌ واهٍ، عيسىٰ متروكٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "لسان الميزان" (٦/ ٢٦٩-٢٧٠).

السابع: مرسل عبد العزيز بن مرْوانَ.

رواه معمرُ بنُ راشدٍ في "الجامع" (المصنّف: ١١/ ١٩٤ برقْم ٢٠٣٠٤)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في "زوائد الزهد" (١/ ٢٣٥ برقْم ١٦٧٤) من طريق الزهريّ، عن عمرَ بنِ عبد العزيز، عن أبيه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم سُئِل: «أيُّ الدين أفضلُ»؟ قال: «الحنيفيّة السَّمْحة».

وهٰذا مرسلٌ صحيحُ الإسناد، وعبد العزيز تابعيٌّ ثقةٌ، كما يُعلَم من ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ١٩٨-٢٠٠).

الثامن: مرسل أبي قِلابةَ الجَرْميِّ.

رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣٦٧)، وأبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٤/ ٦٥ برقْم ٢٥٠٧) من طريق حمّادِ بن زيدٍ، عن معاويةَ بنِ عيّاشٍ الجَرْميِّ، عن أبي قِلابةَ، أنّ عثمانَ بنَ مظعونٍ رضي الله تعالىٰ عنه اتّخذ بيتًا فقعد يتعبّد فيه، فبلغ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فأتاه، =

(**واعدُدْ**) - أيّها المحدّثُ - (**بهٰذا النوعِ**)، أيْ مِن نوعِ "المتّفِق والمفترِق"، (**ما يتَّحِد ∴ فيه الرجالُ والنسا**)ءُ، أيْ معرفةُ الأسماءِ التي يشترك فيها الرجالُ والنساءُ منَ الرواةِ.[٢]

(و)قد (**عدَّدُوا**)، أيْ أهلُ الحديثِ،[٣] ذٰلك - (**قسمين**):

أحدُهما: (**ما يشتركان**)، أيِ الرجلُ والمرأةُ، (**اسمًا**)، أيْ: في الِاسمِ فقطْ.

مثالُه أسماءُ (**بنتُ**) أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله تعالىٰ عنهما، وأسماءُ بنتُ (**عُمَيْسٍ**) أمُّ محمّدِ بن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله تعالىٰ عنهم، هما صحابيّتان شهيرتان.

وأسماءُ: (**ابنُ**) حارثةَ، وأسماءُ بنُ (**رَبَابٍ**)،[٤] هما صحابيّان رجلانِ.

فأخذ بعِضَادَتَي باب البيت الذي هو فيه، فقال: «يا عثمانُ، إنّ الله لم يبعثني بالرهبانيّة، وإنّ خير الدين عند الله الحنيفيّةُ السَّمْحة».

معاوية بن عيّاشٍ لم أجد من ترجمه؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ؛ فيكون المرسل ضعيفًا، والله أعلمُ.

وبعدُ، فوصف دين الإسلام بـ(الحنيفيّة) ثابتٌ، أصحُّ ما جاء فيه - حديث أبيِّ بن كعبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وإسناده صحيحٌ، ثمّ حديث ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، وفيه ضعفٌ، ولا بأس به في الشواهد، ثمّ مرسلُ عبد العزيز بن مروانَ الأُمويُّ، وهو تابعيٌّ، والإسناده إليه صحيحٌ.

وهٰذه الأحاديثُ تشهد لحديث أبي أمامةَ السابقِ، وتجبر ما فيه من ضعفٍ، والحمد لله.

(١). كذا في "الأصل": (الحنفيّة)، ولعلّه كذٰلك وقع في بعض نسخ "التدريب" التي نقل منها الشارح؛ فقد جاءت كذٰلك في طبعة نَظَرٍ الفَرْيابيّ (٢/ ٨٣٦)، والله أعلمُ.

وهو تصحيفٌ مفسدٌ للسياق، والصواب: (الحنيف)، وكذٰلك هي في طبعةِ مازنٍ السِّرْساويّ (٢/ ٩٥٢)، وقد أشار إلىٰ اختلافٍ في النسخ.

(٢). ذكر السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٥٥) هٰذا القسم نوعًا مستقلًّا من أنوع علوم الحديث.

(٣). انظر نحوَ ذٰلك في "تلقيح فهوم أهل الأثر" لابن الجوزيّ (٣٥٧، و٣٥٨-٣٥٩).

(٤). كذا في "الأصل": (رَبَابٌ) بباءينِ موحَّدتينِ، علىٰ وزن (سحابٍ)، ولعلّه كذٰلك في نسخة "التدريب" التي نقل منها الشارح؛ فإنّها كذٰلك في طبعة نَظَرٍ الفَرْيابيّ (٢/ ٩٢٨)، وهو تصحيفٌ.

وفي طبعة "التدريب" تحقيقِ مازنٍ السِّرْساويِّ - بكسرِ أوّله، وهمزةٍ ثانيَه، وباءٍ آخرَه: (رِئابٌ)، وهو الصوابُ، انظرِ "المؤتلف والمختلف" للدارَقُطْنيّ (٢/ ١٠٥٣).

=

فكلٌّ منَ الأربعةِ - اسمُه (**أسما**)ءُ، بفتح الهمزة.

ومثالُ ذٰلك أيضًا بُرَيدةُ بنُ [الحُصَيبِ]،[١] صحابيٌّ، وبُرَيدةُ بنتُ بِشْرٍ، صحابيّةٌ.

وبَرَكَةُ أمُّ أيمَنَ، صحابيّةٌ، وبَرَكَةُ بنُ العُرْيَانِ، عنِ ابنِ عمرَ وابنِ عبّاسٍ.[٢]

وهُنَيدَةُ بنُ خالدٍ الخُزَاعيُّ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ،[٣] وهُنَيدَةُ بنتُ شَرِيكٍ، عن عائشةَ.[٤]

[١٨٥/أ] وجُوَيْرِيَةُ أمُّ المؤمنين، وجُوَيْرِيَةُ بنُ أسماءَ الضُّبَعيُّ.[٥] /

(**والثانِ**)، أيْ ثاني القسمين: ما يشتركان (**في ا**)لِا(**سْمِ**)، أيِ اسمِ الرجلِ والمرأةِ، (**وكذا**) يشتركان (**في اسم أبٍ**) لهما.[٦]

وذٰلك (**ك**)بُسْرَةَ بنِ صَفْوَانَ،[١] حدّث عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ،[٢] وبُسْرَةَ بنتِ صَفْوَانَ، صحابيّةٌ.[٣]

وضبطه أبو الحسن بنُ الأثير في "أسد الغابة" (١/ ٩٦) - بفتح أوّله، والباء المشدَّدة بعده، ونونٍ آخِرِهِ: (رَبّانَ)، علىٰ وزن (فعّالٍ). وقد يكون أراد بذٰلك اسمَ أحدِ أجداده، وهو والدُ جَرْمٍ: أبي قبيلتِه، لا ضبطَ اسم أبيه.

وجاء في مصادر ترجمته علىٰ ألوانٍ، وهو مظنّة التصحيف، ما لم يُضبَط بالحروف؛ فلا اعتمادَ علىٰ الطَّبَعات، ولا النسخِ ما لم تكن بخطّ حافظٍ مجوِّدٍ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(١). في "الأصل": (الخطيب)، وهو تصحيفٌ ظاهرٌ.

(٢). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٤٧)، وانظر "إكمال التهذيب" لمُغْلَطايَ (٢/ ٣٦٩).

(٣). انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١١٨٢).

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٥/ ٣٢٣).

(٥). انظرِ الأمثلةَ السابقةَ كلَّها في "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٥٥).

(٦). وقد خصَّ هٰذا النوعَ الخطيبُ في "تلخيص المتشابه"، في الفصل الخامس منه، في بابٍ ترجمه بقوله (٢/ ٨٤٦): «بابٌ: الفرقُ بالتذكير والتأنيث، مع اتّفاق الحروف في الهجاء».

وكـ(**هندٍ**) بن المُهَلَّبِ، روىٰ عنه محمّدُ بن الزِّبْرِقَانِ،[٤] (**و**)هندٍ: (**ابنةِ المُهَلَّبِ**)، حدّثت عن أبيها.[٥]

وكأُمَيَّةَ بنِ عبد الله الأُمَويِّ، عن ابنِ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، وأُمَيَّةَ بنتِ عبد الله، عن عائشةَ، وعنها [عليُّ بن][٦] زيدِ بن جُدْعَانَ،[٧] أخرج لها التِّرْمذيُّ.[٨]

---

(١). كذا ضبطه الشارح، وتبع فيه السيوطيَّ في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٥٥)، والصواب أنّه (يَسَرةُ) بالياء أوّلَه، كذا ضبطه الخطيب في "تلخيص المتشابه" (٢/ ٨٦٠)، وابن ماكُولَا في "الإكمال" (٧/ ٣٢٨).

ولذٰلك، فقد ذكر الخطيب هٰذا المثالَ في غيرِ هٰذا النوعِ، ذكره في "باب الفرق بالتذكير والتأنيث، مع اختلاف الهجاء".

(٢). هو إبراهيمُ بنُ سعدِ بن إبراهيمَ ابن الصحابيِّ: عبد الرحمٰن بن عوفٍ، أبو إسحاقَ، القرشيُّ الزُّهريُّ، المدنيُّ، التابعيُّ، ثقةٌ، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ٣٠٤-٣١٠).

(٣). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٧٩٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٤٠-٤١).

(٤). هو محمّدُ بن الزِّبْرِقان، أبو همّامٍ، الأهوازيُّ، محدِّثٌ ثقةٌ، حديثه في "الصحيحين". انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٤/ ١١٩٤).

(٥). انظر هٰذا المثالَ في "تلخيص المتشابه" للخطيب (٢/ ٨٥٦-٨٥٧).

وأبوها هو المهلَّب بن أبي صُفْرةَ: ظالِم بن سَرّاقِ بن صُبْحٍ، أبو سعيدٍ، الأزديُّ العَتَكيُّ، البصريُّ، الأميرُ، قائدُ الكتائب، ومُدَوِّخُ الخوارج. تُوُفِّي سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٣٨٣-٣٨٥).

(٦). زيادةٌ ساقطة من "الأصل"، وهي ثابتةٌ في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٥٥)، و"تلخيص المتشابه" للخطيب (٢/ ٨٥٦-٨٥٧).

(٧). هو عليُّ بنُ زيدِ بن أبي مُلَيكةَ بنِ عبد الله بن جُدْعانَ، أبو الحسن، القرشيُّ التيميُّ، البصريُّ، التابعيُّ، أحدُ العلماء، وكان يُضَعَّف في الحديث. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين أو إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٧٠٧-٧٠٨).

(٨). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٥/ ١٣٢-١٣٣).

=

والله أعلمُ.

وانظر لهٰذا المثال في "تلخيص المتشابه" للخطيب البغداديّ (٢/ ٨٤٩-٨٥٠).

(**المتشابه**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع التاسع والسبعون.

(**في**) هٰذا النوعِ: (**المتشابهِ**) - الحافظُ أبو بكرٍ (**الخطيبُ**) البغداديُّ قد (**ألّفَا**) كتابًا جليلًا، سمّاه "تلخيصَ المُتَشَابِهِ في الرسم، وحمايةَ ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوَهْم".[١]

قال في "النزهة"[٢]: «ثمّ ذيَّل هو عليه أيضًا بما فاته أوّلًا،[٣] وهو كثيرُ الفائدة، من أحسن كتبه».

واختصره العلاءُ عليُّ بنُ عثمانَ المَارِدِينيُّ.[٤]

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٦٥).

(٢). (ص١٦١).

(٣). يعني في كتابه: "تالي تلخيص المتشابه"، لٰكنّه لم يستدرك فيه شيئًا فاته في الأنواع التي ذكرها في "تلخيص المتشابه"، بل ضمّ إلىٰ الأنواع التي ذكرها فيه نوعًا آخرَ أفرده في هٰذا الكتابِ، انظر مقدّمةَ الخطيب لكتابه "تالي التلخيص" (١/ ٣٩).

(٤). هو عليُّ بنُ عثمانَ بنِ إبراهيمَ بنِ مصطفىٰ بنِ سليمانَ، علاءُ الدين، المارِدينيُّ الأصلِ، المعروفُ بـ(ابن التُّرْكُمَانيّ)، قاضي قضاة الحنفيّة بمِصرَ، صاحبُ "الجوهر النقي"، وغيرِه منَ المصنَّفات. تُوُفِّي سنةَ خمسين وسبعِمِائةٍ. انظرِ "الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٤/ ١٠٠-١٠١)، و"تاج التراجم" لابن قطلوبغا (١/ ٢١٢).

والمراد من قوله: (واختصره) - كتابُ "تلخيص المتشابه"، لا "تالي التلخيص"، كما قد يُتوهَّم من عبارته.

وقد ذكر هٰذا الكتابَ الحاجُّ خليفةُ في "كشف الظنون" (١/ ٤٧٣).

ولم أرَ من سبقه إلىٰ ذٰلك، نعم، ذكر الصفديّ في "الوافي بالوَفَيَات" (٢١/ ٢٠٥) وابنُ قطلوبغا في "تاج التراجم" (ص٢١١) - أنّ له كتابًا اسمُه: "المؤتلف والمختلف". لٰكن يظهر منِ اسمه أنّ موضوعه مختلفٌ عن موضوع "تلخيص المتشابه" للخطيب، والله أعلم.

(**وهو**)، أيْ نوعُ "المتشابه"، (**منَ النوعين**) اللَّذَينِ هما "المؤتلِفُ والمختلِفُ" و"المتّفِقُ والمفترِقُ"، (**قد تألَّفَا**)، أيْ تركَّبَ، بأنْ (**يتَّفِقَا**)، أيِ الشخصانِ، (**في الإسم**)، أيِ اسمِهما، في اللفظ والخطّ، ويفترقا في الشخص، (**و**)لٰكنِ (**الأبُ**)، أيْ أبوهما، (**ائتلَفَ**) واختلف اسمًا، بأنْ يأتلِفا خطًّا، ويفترِقا في الشخص.[1]

(**أو عكسُه**)، بأنْ يأتلِفَ أسماؤهما خطًّا، ويختلفا لفظًا، ويتّفقَ اسمُ أبويهما لفظًا وخطًّا.

(**أوْ نحوُ ذا، كما اتَّصَفَ**)، بأنْ يتّفقَ الإسمانِ، أوِ الكُنيتانِ، لفظًا، ويختلفَ نسبتُهما نطقًا، أو يتّفقَ النسبةُ لفظًا، ويختلفَ الإسمانِ أوِ الكنيتانِ. وما أشبهَ ذٰلك.[2]

ثمّ بيّن أمثلتَه بقوله: (**كـ**)أيّوبَ: (**ابنِ بَشيرٍ، و**)أيّوبَ بنِ (**بُشَيرٍ**)،[3] فقد (**سُمِّيا**)، أيِ الإبنانِ: (**أيّوبَ**).

ولٰكنّ الأوّلَ: أبوه مكبَّرٌ،[1] عِجْليٌّ شامِيٌّ، روىٰ عنه ثعلبةُ بنُ مسلمٍ الخَثْعَميُّ.[2]

---

(١). كذا في "الأصل": (ويفترقا في الشخص)، والصواب: (ويختلفا في اللفظ)؛ لأنّ المراد أن يكون الأبوان من جنس "المؤتلِف والمختلِف"، وليس هو المؤتلِفَ والمفترقَ. والله أعلمُ.

(٢). ذكر ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٦٥) ثمانيةَ أنواعٍ منَ المتشابه، نحوَ التي ذكر الناظم هنا.

والنظر العقليُّ يجوِّز أكثرَ من ذٰلك، إذْ متعلَّق التشابُه: الإسم، واسم الأبِ، والكُنيةُ، والنِّسبة، ونوعُه: الإئتلاف والإختلاف مع الإتّفاق والإفتراق، ثمّ الإئتلاف والإختلاف قد يرد في الإسم، ويكونُ الإتّفاق والإفتراق في اسم الأبِ، أوِ النسبةِ، أوِ الكُنية، فهٰذه ثلاثة أنواعٍ، وعكسُها ثلاثةٌ. وقد يكون الإئتلاف والإختلاف في اسم الأبِ، ويكون الإتّفاق والإفتراق في النسبة، أوِ الكُنية، فهٰذانِ نوعان، وعكسُهما نوعانِ. وقد يكون الإئتلاف والإختلاف في النسبة، ويكون الإتّفاق والإفتراق في الكُنية، فهٰذا وعكسُه نوعانِ. والمجموعُ اثنا عشَر نوعًا. ويجوز بالإفتراض أكثرُ من ذٰلك أيضًا.

وقد ألحق ابن الصلاح بالمؤتلِف والمختلِف هنا ما يتقارب ويشتبه، وإن كان مختلفًا في بعض حروفه في صورة الخطّ، وعلىٰ ذٰلك جرىٰ الخطيب في "تلخيص المتشابه"، لا سيّما في الفصلين: الثالث والرابع منه، انظرْه (٢/ ٥٨٩، و٧٠٧)، وانظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٣١٤).

(٣). انظر في هٰذا المثالِ "تلخيصَ المتشابه" للخطيب (١/ ٥٠).

والثانيَ: أبوه مصغَّرٌ،[٣] عَدَويٌّ بصريٌّ، روىٰ عنه أبو الحسين خالدٌ البصريُّ،[٤] وقتادةُ، وغيرُهما.[٥]

وكـ(**حَيَّانَ**) الأسديِّ، و(**حَنَانٍ**) الأسديِّ، (**عُزِيا**) منَ الأمثلة.[٦]

[١٨٥/ب] الأوّلُ: بفتح المهملة، / وتشديدِ المثنّاة التحتيّة،[٧] ابنُ حُصَينٍ الكوفيُّ، أبو الهَيَّاجِ، تابعيٌّ، له في "صحيح مسلمٍ" حديثٌ عن عليِّ بن أبي طالبٍ في "الجنائز".[٨]

وحَيَّانُ الأسَد[يُّ][٩] أيضًا،[١٠] أبو النضر، تابعيٌّ أيضًا، شاميٌّ، له في "صحيح ابنِ حِبَّانَ" حديثٌ عن واثلةَ.[١١]

---

(١). وانظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (١/ ٢٩٠).

(٢). وانظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٤٥٦).

(٣). وانظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (١/ ٣٠٠).

(٤). هو خالدُ بنُ ذكوانَ، أبو الحسين، المدنيُّ، حديثُه عند البصريّين، راوٍ ثقةٌ، حديثُه في "الكتب الستّة". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٨/ ٦٠-٦١).

وفيه النقل عن يحيىٰ بنِ معينٍ قال: «وكان مدينيًّا»، وبه يظهر ما في نسبة الشارحِ إيّاه إلىٰ البصرة.

(٥). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٤٥٦).

(٦). انظر هٰذا المثالَ في "تلخيص المتشابه" للخطيب (١/ ٥٨٣-٥٨٥).

(٧). ذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٣) في "باب حيّانَ". وانظر "تصحيفاتِ المحدّثين" لأبي أحمدَ العسكريِّ (٢/ ٤٦٠).

(٨). انظر "رجالَ صحيح مسلمٍ" لابن منجُويَهْ (١/ ١٦٦).

وانظر حديثه في "صحيح مسلمٍ" (٣/ ٦١).

(٩). في "الأصل": (الأسد) من غير ياء النسبة.

(١٠). ذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٥) في "باب حيّانَ". وانظر "تصحيفاتِ المحدّثين" لأبي أحمدَ العسكريِّ (٢/ ٤٦٥).

(١١). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٦١).

=

والثاني: بفتحِ المهملة، وتخفيفِ النون،[١] من بني أسدِ بنِ شُرَيكٍ، بضمّ الشين،[٢] البصريُّ، روىٰ عن أبي عثمانَ النَّهْديِّ حديثًا مرسلًا، روىٰ عنه حجّاجٌ الصوّافُ،[٣] وهو عمُّ مُسَرْهَدٍ والدِ مُسَدَّدٍ.[٤]

وانظر ذٰلك الحديثَ في "صحيح ابن حبّانَ" (الإحسان: ٢/ ٤٠١، و٤٠٢ برقميْ ٦٣٣، و٦٣٤). وله عنده حديثٌ آخرُ عن عبادةَ بنِ الصامت رضي الله تعالىٰ عنه، انظر (١٠/ ٤٢٥-٤٢٦ برقْم ٤٥٦٢).

وانظر "زوائد رجال صحيح ابن حبّانَ" ليحيىٰ الشِّهْريّ (٢/ ٩٠٦، هامش: ٥، ثمّ ٦/ ٣٠٢٥).

(١). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٢/ ٣١٧).

(٢). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٢/ ٣١٧).

(٣). انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٣/ ١١٢).

وهو حجّاجُ بن أبي عثمانَ: ميسرةَ أو سالمٍ، أبو الصلتِ أو أبو عثمانَ، الكِنْديُّ مولاهمُ، البصريُّ، الصوّافُ، حافظٌ مشهورٌ، روىٰ حديثَه الجماعةُ. تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٥/ ٤٤٣-٤٤٤).

(٤). انظرِ "الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ٢٩٩).

قوله: (مسدَّدٌ) بتشديد الدال، علىٰ صيغة اسم المفعول.

هو ابنُ مُسَرْهَدِ بن مجرهدِ بن مسربلِ بن مغربلِ بن مرعبلِ بن مطربلِ بن أرندلِ بن سرندلِ بن عرندلِ بن ماسكِ بن المستوردِ الأسديُّ، البصريُّ، من مشايخ الإمام البخاريّ، روىٰ في "الصحيح" عنه كثيرًا، وقال في بعض المواضع منه في حقّه: «يقال: مسدَّدٌ – مسدَّدٌ كاسمه».

وذكر جماعةٌ منَ الشرّاح أن كتابة هٰذه الأسماءِ، إذا كُتِبت وعُلِّقت علىٰ محمومٍ، كانت من أنفع الرُّقىٰ، وجُرِّبت، فكانت كذٰلك.

وقال عاصمٌ: «إنّها رُقيةٌ للعقرب»، أيْ مع البسملة. قال[ه] أبو نعيمٍ.

كتبه الشارح، عفا الله عنه، آمين.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٣٧٨).

وانظر في نسب مسدَّدٍ: "الثقاتِ" للعجليّ (٢/ ٢٧٢).

وانظر كثرةَ رواية البخاريّ عنه فيما نقله مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" للمِزّيّ (١١/ ١٤٩) عن صاحب "الزُّهرة".

=

و(**كذا**) مِنَ الأمثلةِ[١] (**شُرَيْحٌ وَلَدُ النُّعْمَان**)، بضمِّ الشين المعجمة، وفتحِ الراء، مصغَّرًا، وحاءٍ مهملةٍ آخرَه،[٢] تابعيٌّ، له في "السنن الأربعة" حديثٌ واحدٌ عن عليّ بن أبي طالبٍ كرّم الله تعالىٰ وجهه، ورضي عنه.[٣]

وانظر قولَ البخاريِّ المذكورَ - في "صحيحه" (٢/ ١٤٥).

وقولهُ: «إنّها رقية العرب» لم أجدْها عمّنِ اسمُه (عاصمٌ)، والله أعلمُ.

وهي مشهورةٌ من قول أبي نعيمٍ الفضل بن دُكَينٍ، انظرْها في "الثقات" لتلميذِه العجليّ (٢/ ٢٧٢)، وإنّما ذكرها مِزاحًا، كما يظهر من سياق القصّة، وكما قاله الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٥٩٥)، ومرادُه الكنايةُ عن تعقيد اسمه، باستعارةٍ تمثيليّة، تشبيهًا برُقىٰ الكُهّان، التي هي تمتماتٍ غيرُ مفهومةٍ، ولا يراد بذٰلك أنّها رُقيةٌ حقيقةٌ.

وعليه، فتلقّي الشرّاحِ المذكورينَ قولتَه علىٰ محمَل الجَدّ - غلطٌ، وقولهم إنّها من أنفع الرُّقىٰ: إن أريد به الرُّقىٰ الشرعيّةُ منَ القرآن والأدعية والأذكار، فهو باطلٌ قطعًا.

بل تعليق التمائم نفسُه شركٌ، ولو لم يفضِّلْ ما كُتِب فيها علىٰ الرُّقىٰ الشرعيّةِ، قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّ الرُّقىٰ والتمائمَ والتِّوَلةَ - شركٌ». رواه أبو داودَ في "السنن" (٤/ ٣٢٨-٣٢٩ برقْم ٣٨٧٩)، وابن ماجهْ (٥/ ١٧٣-١٧٤ برقْم ٣٥٣٠)، وصحّحه الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١/ ٦٤٨-٦٤٩).

وانظر "فتح المجيد" للشيخ عبد الرحمٰن بن حسنٍ (١/ ٢٩٣-٢٩٥).

والِاستدلال لصحّة التمائم والرُّقىٰ المحرّمةِ بالتجربة - باطلٌ، انظرِ "اقتضاء الصراط المستقيمِ" لشيخ الإسلام (٢/ ٢٠٩-٢١٨).

(١). انظر هٰذا المثالَ في "تلخيص المتشابه" للخطيب (١/ ٤٩٧-٤٩٨).

(٢). ذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٢٩) في "باب شُرَيحٍ". وانظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١٢٨٧).

(٣). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ٤٥١).

وانظر حديثه في "سننَ أبي داودَ" (٤/ ٢٤٥-٢٤٦ برقْم ٣٦٥٦)، و"جامعَ التِّرمذيّ" (٣/ ١٦٣-١٦٤ برقْميْ ١٤٩٨-١٤٩٨م)، و"مجتبىٰ النَّسائيّ" (٧/ ٢١٦ برقْم ٤٣٧٢)، و"سننَ ابن ماجهْ" (٤/ ٥٦٥-٥٦٦ برقْم ٣١٤٢).

(**مع سُرَيْجٍ وَلَدِ النُّعْمَان**) بنِ مَروانَ اللُّؤْلُئِيِّ، بضمِّ السين المهملة، وفتحِ الراء، مصغَّرًا أيضًا، وجيمٍ آخرَه،[١] وهو من مشايخ البخاريِّ.[٢]

(**وكأبي عمرٍو**)[٣] سعدِ بنِ إياسٍ التابعيِّ، مخضرمٌ، حديثه في "الكتب الستّة"،[٤] (**هو الشَّيْبانيُّ**) بالشين المعجمة.[٥]

وكذا أبو عمرٍو الشيبانيُّ اللُّغَويُّ:[٦] إسحاقُ بنُ مِرَارٍ، بوزن (ضِرَارٍ)،[٧] أو (غَزَالٍ)،[٨] أو (عَمَّارٍ)،[٩] له ذكرٌ في "صحيح مسلمٍ"[١٠] بكُنيةٍ، في تفسير حديثِ «أخنعُ اسمٍ عندَ الله رجلٌ تَسمَّىٰ (مَلِكَ الأملاك)».[١]

---

(١). ذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٥) في "باب سُرَيجٍ". وانظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١٢٦٩).

(٢). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٠/ ٢١٩).

(٣). انظر هٰذا المثالَ في "تلخيص المتشابه" (١/ ٥٧٢-٥٧٤).

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٠/ ٢٦٠).

(٥). انظرِ "المؤتلف والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١٣٩٩).

(٦). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١٤٠١).

(٧). هٰذا هو المشهورُ في ضبطها، انظرِ - مثلًا - "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ١٨٥)، و"وَفَيَاتِ الأعيان" للقاضي ابن خِلِّكانَ (١/ ٢٠٢)، و"تاج العروس" (١٤/ ١١٧).

ونسبه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٨/ ١١٦) إلىٰ الخطيب البغداديِّ، وإلىٰ أهل النحو والعربيّة. ثمّ (٨/ ١١٦-١١٧) نقل عنِ أبي الفضل بن ناصرٍ السَّلَاميِّ أنّه المحفوظ عنِ العلماء، وأنّه حكاه عن عبد الغنيّ بن سعيدٍ، وغيره من علماء العربيّة.

(٨). حكاه ابن الملقِّن في "المقنع" (٢/ ٦٢٣)، ويُفهَم من كلام العراقيِّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٧٧) أنّه قول الدارَقُطْنيّ.

(٩). ضبطها كذٰلك الدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف"، كما وُجِد ذٰلك عنه بخطّ تلميذه أبي مسعودٍ الدِّمَشقيِّ، وبخطِّ عبد الغنيّ المقدسيِّ، انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٨/ ١١٦)، ونقل عن أبي الفضل بن ناصرٍ السَّلَاميِّ أنّه خطأٌ وسهوٌ وقع منَ الدارَقُطْنيّ، رحمه الله.

(١٠). (٦/ ١٧٤)، وقد أخرج الحديث من رواية أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وكذا أبو عمرٍو الشيبانيُّ: هارونُ بنُ عَنْتَرَةَ بنِ عبد الرحمٰن الكوفيُّ، مِن أتباع التابعين، حديثُه في "أبي داود" و"النَّسائيّ"،[٢] كنَّاه بذٰلك جماعةٌ مِن الحفّاظ المتقدِّمين.[٣]

كلٌّ مِن الثلاثةِ متشابهٌ (**معْ أبي عمرٍو، هو السَّيْبانيُّ**) التابعيّ، بالسينِ المهملة،[٤] مخضرَمٌ، من أهل الشام، اسمه (زُرْعَةُ)، وهو عمُّ الأوزاعيِّ، ووالدُ يحيىٰ،[٥] له عند البخاريِّ في "كتاب الأدب" حديثٌ واحدٌ موقوفٌ علىٰ عقبةَ.[٦]

[٧](**وكمحمّدِ بن عبد الله ∴ المَخْرَميِّ**) المكيِّ، بفتحِ الميم، وسكونِ الخاء المعجمة،[٨] نسبةً إلىٰ مَخْرَمَةَ بنِ نوفلٍ،[٩] غيرُ مشهورٍ،[١] روىٰ عنِ الشافعيّ، وعنه عبدُ العزيزِ بنُ

---

(١). وانظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٥٤٦).

وقد روىٰ الحديثَ المذكورَ أيضًا البخاريُّ في "صحيحه" (٨/ ٤٥ برقْم ٦٢٠٦).

(٢). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٠/ ١٠٢).

(٣). انظرِ "الأساميَ والكنىٰ" لمسلمٍ (١/ ٥٦٥)، و"تاريخَ أسماء الثقات" لابن شاهينٍ (ص٢٤٩)، و"المجروحين" لابن حبّانَ (٢/ ٤٤٢)، و"تلخيصَ المتشابه" للخطيب (١/ ٥٧٣).

ورواه الدوريّ في "التاريخ" (٢/ ١٨٧) عن ابن المدينيِّ، عن يحيىٰ القطّانِ.

(٤). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١٤٠١).

(٥). انظر "تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٦٧/ ١٠١).

وهو يحيىٰ بنُ أبي عمرٍو: زُرعةَ، الحِميريُّ السَّيبانيُّ، الشاميُّ الحِمْصيُّ، محدِّثٌ ثقةٌ. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ، وقيل: بعدَ الخمسينَ ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣١/ ٤٨٠-٤٨٣).

(٦). هو عقبةُ بن عامرٍ الجهنيُّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وانظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٤/ ١٣٣).

وانظرِ الأثر في "الأدب المفرد" (ص٥٠٠ برقْم ١١١٢).

(٧). انظر هٰذا المثالَ في "تلخيص المتشابه" (١/ ١٧٧-١٧٨).

(٨). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ٢٣٩).

(٩). قاله السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٥٨).

=

زَبَالَةَ؛[٢] فإنّه (**المُخَرِّميَّ مُضَاهِيْ**)، أيْ متشابهٌ مع محمّدِ بن عبد الله المُخَرِّميِّ، بضمِّ الميم، وفتح الخاء المعجمة، وكسرِ الراء مشدّدةً،[٣] نسبةً إلىٰ مُخَرِّمٍ: مَحَلّةٍ ببغدادَ،[٤] وهو من مشايخ / البخاريِّ، وأبي داودَ.[٥] [١٨٦/أ]

(**وكأبي الرِّجَال**)، بكسرِ الراء، وتخفيفِ الجيم،[٦] محمّدِ بنِ عبد الرحمٰن (**الأنصاريِّ**)، مدنيٌّ، روىٰ عن أمّه عَمْرةَ،[١] حديثُه في "الصحيحين".[٢]

ولم أجد من سبقه إلىٰ الجزم بذٰلك، وقال الخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ١٧٧): «وأظنّه من ولد مخرمةَ بنِ نوفلٍ». وقال ابن ماكُولا في "الإكمال" (٧/ ٢٣٩): «لعلّه من ولد مخرمةَ بنِ نوفلٍ». ولم يزدِ السمعانيّ في "الأنساب" (١٢/ ١٣١) علىٰ نقل عبارة ابن ماكُولا.

ولعلّ السيوطيّ أخذ ذٰلك من قول النوويّ في "التقريب" (ص٤٤٢): «ومحمّدُ بن عبد الله المَخْرَميُّ، إلىٰ (مخرمةَ)»، فقد جزم، لٰكنّه ذكر مخرمةَ مهملًا، ولم يقيّده بابن نوفلٍ؛ وذٰلك – والله أعلم – لأنّ نسبة (المِخْرَميّ) إنّما تكون إلىٰ منِ اسمُه مخرمةَ، ثمّ قد يكونُ ابنَ نوفلٍ، كما هو المشهور، وقد لا، ولا قياس في هٰذا البابِ حتّىٰ يُلحِقَه بالغالب. والله أعلم.

ومخرمةُ بن نَوْفَلٍ هو ابنُ أُهَيْبِ بن عبد منافِ بن زُهْرةَ، أبو صفوانَ، القرشيُّ الزُّهريُّ، أحد علماء قريشٍ بأيّامها وبالأنساب، أسلم عامَ الفتح، وتألّفه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فحسُن إسلامُه، وشهد حُنينًا. تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٨٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٣٤٩-٣٥٠).

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٦٦).

(٢). انظر "تلخيص المتشابه" للخطيب (١/ ١٧٧).

وهو عبدُ العزيز بنُ محمّدِ بن زُبَالةَ، المدنيُّ، ساقطُ الحديث. انظرِ "المجروحين" لابن حبّانَ (٢/ ١٣٨).

(٣). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ٢٣٩).

(٤). انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (١٢/ ١٣١).

وانظر في التعريف بها "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٥/ ٧١).

(٥). وشيخُ النَّسائيّ أيضًا. انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٥٣٥)

(٦). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٢/ ١٠٦٤).

(**معَ أبي الرَّحَّالِ**)، بفتحِ الراء، وتشديدِ الحاء المهملةِ،[٣] محمّدِ بنِ خالدٍ (**الأنصاريِّ**)، بصريٌّ، له عند التِّرْمِذيِّ حديثٌ عن أنسِ بن مالكٍ،[٤] قال المصنِّف[٥]: «وهو ضعيفٌ».[٦]

ومِنَ الأمثلة:[٧] ثورُ بن يَزِيدَ الكَلَاعيُّ، وثورُ بن زَيدٍ الدِّيْليُّ، روىٰ عنهما مالكٌ،[٨] وعنِ الثاني البخاريُّ ومسلمٌ،[١] وعنِ الأوّل البخاريُّ فقطْ أربعةَ أحاديثَ،[٢] منها في

---

(١). انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (١/ ١٥٠). وهي عمرةُ بنت عبد الرحمٰن بن سعدِ بن زُرَارةَ الأنصاريّةُ.

(٢). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٦٠٤).

(٣). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٢/ ١٠٦١).

(٤). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٣/ ٣١٠).

وانظر حديثه في "جامع التِّرمذيّ (٣/ ٥٤٧-٥٤٨ برقْم ٢٠٢٢).

(٥). في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٦١).

(٦). انظر هٰذا المثالَ في "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٧٨).

(٧). انظر هٰذا المثالَ في "تالي تلخيص المتشابه" للخطيب (٢/ ٦٠٥-٦٠٦).

(٨). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٤٢٠، و٤١٧).

وذكر العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٣٣٦-١٣٣٧) أنّ مقتضىٰ كلام ابن الصلاح - في علوم الحديث (ص٣٦٦) - أنّ مالكًا لم يروِ عن ثورِ بن يزيدَ.

ثمّ قال: «وقد ذكر صاحب "الكمال" أنّ مالكًا روىٰ عن ثورِ بن يزيدَ أيضًا، وتَبِعه المِزّىٰ في "تهذيب الكمال" علىٰ ذٰلك».

قال العراقيّ: «ولٰكنّىٰ لم أرَ روايةَ مالكٍ عنه، لا في "الموطإ"، ولا في شيءٍ منَ "الكتب الستّة"، ولا في "غرائب مالكٍ" للداقطنيّ، ولا غيرِ ذٰلك».

لٰكن في "الموطإ" برواية محمّدِ بن الحسن (ص١٨٨ برقْم ٥٩٨): «أخبرنا مالكٌ، عن ثورِ بن يزيدَ، عن رجاءِ بن حيوةَ»، إلىٰ آخره. قال عبدُ الحيِّ اللَّكْنَويُّ في "التعليق الممجَّد" (٣/ ٤٠٠): «قوله: (عن ثورِ بن يزيدَ) ... ابنُ زيادٍ الكَلَاعيُّ ... أبو خالدٍ الحمصيُّ».

ويؤكّد ذٰلك أنّ شيخه هنا هو رجاءُ بن حيوةَ، والمعروفُ بالرواية عن رجاءٍ - إنّما هو ثورُ بن يزيدَ الكَلَاعيُّ، وروايته عنه عند أبي داودَ والتِّرْمِذيِّ وابنِ ماجهِ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٤١٨، و٩/ ١٥٢).

=

"الأطعمة"،[٣] عن خالدِ بن مَعْدَانَ عن أبي أمامةَ: كان النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم إذا رَفَع مائدتَه قال: «الحمد لله»، الحديثَ.

والله أعلم.

ويبقىٰ بعدُ أنّ محمّدَ بن الحسنِ روايَ "الموطّإ" - فيه ضعفٌ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ٦٠-٦٣)، وقد تفرّد بهٰذا الحديثِ عن مالكٍ. والله أعلم.

(١). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٤١٧).

(٢). انظرِ "التقييدَ والإيضاحَ" للعراقيّ (٢/ ١٣٣٧-١٣٣٨).

(٣). (٧/ ٨٢ برقْم ٥٤٥٨).

(**المشتبه المقلوب**) أيْ: هٰذا مبحثه.

وهو النوع الثمانون.

وقد (**أُلِّف**)، بالبناء للمفعول، أيْ: أَلَّف الخطيبُ كتابًا، (**في**) نوع (**المُشتَبِه المقلوبِ**)، سمّاه "رافعَ الِارتياب، في المقلوب مِنَ الأسماء والأنساب"،[١] (**دفعًا عنِ الإلباس**) والِاشتباه (**في القلوب**)، أيِ الأذهانِ، لا في الرسم؛ لأنّ المراد بذٰلك الرواةُ المتشابهون في الِاسم والنسب، المتمايزون بالتقديم والتأخير، بأنْ يكونَ اسمُ أحد الراويين، كاسم أبي الآخر، خطًّا ولفظًا، واسمُ الآخرِ، كاسم أبي الأوّل، فينقلب علىٰ بعض أهل الحديث.[٢]

(**كابنِ الوليد مسلمٍ**)، أيْ مسلمِ بنِ الوليدِ بنِ رَبَاحٍ المدنيِّ، شيخِ عبدِ العزيز الدَّرَاوَرْديِّ،[٣] فيه[٤] (**لبسٌ شديدٌ علىٰ**) الإمامِ (**البخاريِّ**) في "تأريخه"،[٥] (**بابن مسلمٍ الوليدِ**)، أيْ الوليدِ بن مسلمٍ الدمشقيِّ، صاحبِ الأوزاعيِّ، روىٰ عنه الإمامُ أحمدُ وغيرُه،[٦]

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٦٩).

(٢). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٧٩).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٦٩).

(٤). ضُربَ عليها في "الأصل"، ويظهر أنّه خطأٌ، وإنّما طالَها؛ لمجاورتها لكلامٍ سابقٍ ضُربَ عليه لفساده.

(٥). (٨/ ١٥٣).

وقال العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٨٠): «وهٰذه الترجمة ليست في بعض نُسَخ "التاريخ"».

ولعلّ الإمامَ البخاريَّ تفطّن إلىٰ هٰذا الخطإِ، فحذف الترجمة في الكَتْبة الأخيرة لـ"تاريخه"؛ فإنّه قد كتبه ثلاث مرّاتٍ، واستدرك في أُخراها بعضَ ما كان أخطأ فيه في الكَتْبتينِ الأُوليَينِ. انظر نحوَ هٰذا المعنىٰ في مقدّمة العلّامة عبد الرحمٰن المُعَلِّميّ لـ"بيان خطإِ البخاريّ" (الصفحتينِ: د، هـ).

(٦). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣١/ ٨٩).

فقدِ انقلبَ علىٰ الإمامِ البخاريِّ فيه ترجَمةُ المدينيِّ شيخِ الدَّرَاوَرْديِّ، فجعله الوليدَ بنَ مسلمٍ، كالدمشقيِّ.

وقد خطَّأه ابنُ أبي حاتمٍ،(١) نقلًا عن أبيه.

ومِن أمثلة ذٰلك: الأسود بن يزيدَ النَّخَعيُّ، حديثه في "الكتب الستّة".(٢)

ويزيدُ بن الأسود الصحابيُّ الخُزَاعيُّ، له في "السنن"(٣) حديثٌ واحدٌ.(٤)

[١٨٦/ب] ويزيدُ بن الأسود الجُرَشيُّ، التابعيُّ المخضرَمُ، المشتهِرُ بالصلاح، وهو الذي / استسقىٰ به معاويةُ، فسُقُوا للوقت، حتّىٰ كادوا لا يبلغون منازلهم.(٥)

والله أعلم.

---

(١). في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٩٧-١٩٨)، وفي "بيان خطإ البخاريّ" (ص١٣٠).

(٢). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٢٣٥).

(٣). يعني سنن أبي داودَ، والتِّرْمِذيّ، والنَّسائيّ، دونَ سنن ابن ماجه. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٨٣).

(٤). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٨٢).

وانظر حديثه في "سنن أبي داودَ" - وقد قطّعه في موضعينِ - (١/ ٤٢٢-٤٢٣ برقْم ٥٧٦، و٤٣٨ برقْم ٦١٣)، و"جامع التِّرمِذيّ" (١/ ٢٥٨-٢٥٩ برقْم ٢١٩)، و"مجتبىٰ النَّسائيّ" (٢/ ١١٢ برقْم ٨٥٨).

(٥). أخرج الأثرَ - يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٨٠-٣٨١)، قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (١١/ ٤٦٥): «بسندٍ صحيحٍ».

وفي سياقه أنّ معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: «اللهمّ، إنّا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا، اللهمّ، إنّا نستشفع إليك بيزيدَ بنِ الأسود الجُرَشيِّ، يا يزيدُ، ارفع يديك إلىٰ الله»، فرفع يزيدُ يديه، ورفع الناس أيديَهم.

وبذٰلك يتّضح أنّ معنىٰ استسقائه رضي الله تعالىٰ عنه به أنّه توسّل إلىٰ الله بدعائه، الذي يرجع نفعُه عليه وعلىٰ المسلمين عمومًا.

(**من نُسِب إلىٰ غير أبيه**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع الحادي والثمانون.

(**وادْرِ**)، أيِ اعرِفْ - أيّها المحدّثُ - معرفةً تامّةً، (**الذي لغير أبٍ**)، كأمٍّ، وجدٍّ، ونحوِهما، (**ينتسبُ**) مِنَ الرواة وغيرِهم؛ (**خوفَ**) توهُّمِ (**تَعدُّدٍ**) لذٰلك المنسوبِ، (**إذا له نُسب**)، أيْ عند نسبته إلىٰ أبيه في بعض المواضع؛ ففائدة معرفة هٰذا النوعِ دفعُ هٰذا التوهُّمِ.[1]

وذٰلك (**كـ**)بِلَالٍ: (**ابنِ حَمَامَةَ**) المؤذِّنِ الحَبَشيِّ، نُسِب (**لأمٍّ**)، وأبوه رَبَاحٌ.[2]

وكسُهَيلٍ وسَهْلٍ[3] وصَفْوانَ[4] بَنِي بيضاءَ، هي[5] لقبُ أمِّهم دَعْدٌ،[1] وأبوهم وَهْبُ بنُ رَبيعةَ الفِهْريُّ.[2]

---

(١). انظر "فتحَ المغيث" للسخاويّ (٤/ ٣٢٨)، و"تدريبَ الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٦٤).
وفي "فتح المغيث" فائدةٌ أخرىٰ لم يذكرْها الشارح؛ فلْتُراجَعْ.

(٢). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٣/ ٢١٣)، و"معجمَ الصحابة" لأبي القاسم البغويّ (١/ ٣٤٠).

(٣). هو سهلُ بنُ وهبِ بن ربيعةَ بنِ عمرِو بن عامرٍ، القرشيُّ الفِهْريُّ، معروفٌ بـ(سهلِ بن بيضاءَ)، وهي أمُّه، تقدّم إسلامُه، وسعىٰ في نقض الصحيفة التي كتبها المشركون علىٰ بني هاشمٍ، ورُوِي أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم صلّىٰ عليه في المسجد، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٥٩-٦٦١)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٣١٤-٣١٥).

وذهب أبو نُعَيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٣١٤) إلىٰ أنّهما أخوانِ: سهيلٌ، وصفوانُ، ووهّم من ذكر لسهيلٍ أخًا اسمُه (سهلٌ). والأكثر علىٰ خلافه.

(٤). هو صفوانُ بنُ وهبِ بن ربيعةَ بنِ عمرِو بن عامرٍ، القرشيُّ الفِهْريُّ، معروفٌ بـ(صفوانَ بنِ بيضاءَ)، وهي أمُّه، شهِد بدرًا. وقُتِل بها في المشهور، سنةَ اثنتين، وقيل غيرُ ذٰلك، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٧٢٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٤١٣).

(٥). هٰكذا بالتأنيث، والمعنىٰ: والكلمة لقب أمّهم، والله أعلم.

مات سُهَيلٌ وسَهْلٌ[٣] في حياة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وصلّىٰ عليهما في المسجد، كما في "صحيح مسلمٍ"[٤] من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها.

---

(١). هي دَعْدٌ بنتُ جَحْدَمِ بن عمرِو بنِ عائشِ بن ظَرِبٍ، القرشيّةُ الفِهريّةُ، تُعرَف بـ(البيضاء)، واشتهر بالنسبة إليها بنوها: سُهَيْلٌ وسهلٌ وصفوانُ، انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٣١٥).

ولم أجد من عدّها في الصحابة، غيرَ ابن حجرٍ؛ فقد ذكرها في "الإصابة" (١٣/ ٢١٢)، في القسم الأوّل من حرف الباء، وهو مختصٌّ بمن وردت صحبتُهم بطريق الرواية، سواءٌ كانت الطريق صحيحةً أو ضعيفةً، علىٰ أنّي لم أجد روايةً تدلّ علىٰ صحبتها.

وقد أحال عند ذكرها علىٰ حرف الدال، ولم يذكرها ثَمَّ؛ فلعلّه تبيّن الأمرَ حين بلغ حرف الدال، فقصد إهمالها، ثمّ فاته حذفُها من حرف الباء، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

(٢). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ - علىٰ الترتيب - (٣/ ٣٨٤، و٤/ ١٩٩، و٣/ ٣٨٥)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٥٩).

(٣). اختُلِف في صلاة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم علىٰ سهلِ بن بيضاءَ، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٤/ ١٩٩)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٦١)، و"كشفَ المشكل من حديث الصحيحين" لابن الجوزيّ (٤/ ٤٠٦).

(٤). (٣/ ٦٣)، عن هارونَ الحمّالِ، ومحمّدِ بن رافعٍ، عنِ ابن أبي فُدَيكٍ، عنِ الضحّاك، عن أبي النضر، عن أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، لٰكن ليس فيه النصُّ علىٰ سهلٍ، بل فيه صلاة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم علىٰ ابني بيضاءَ: سهيلٍ وأخيه، هٰكذا مبهمًا.

ورواه أبو عوانةَ في "المستخرج" (٣/ ٥٢ برقْم ٢١٨٣) من طريق دُحَيمٍ، ومن طريق ابن أبي عاصمٍ، عن يعقوبَ بنِ حُمَيدِ بن كاسبٍ، كلاهما عنِ ابن أبي فُدَيكٍ به، وفيه: سهلٍ وسُهيلٍ.

ورواه الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٢) عن أحمدَ بنِ داودَ، هو ابنُ موسىٰ المكّيُّ، عنِ ابن كاسبٍ به، وذكر سُهيلًا فقط.

ورواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٥/ ٣١٦) من طريق مالكٍ، عن أبي النضر، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، وذكر سُهيلًا فقط. وأسقط من إسناده أبا سلمةَ بنَ عبد الرحمٰن.

ورواه مسلمٌ في "صحيحه" (٣/ ٦٢) من طريق عبّادِ بن عبد الله بن الزبير، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها، وفيه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم صلّىٰ في المسجد علىٰ سهيلِ بن بيضاءَ، ولم يذكرْ أخاه سهلًا. والله أعلم.

(و) كيَعْلَىٰ: (**ابنِ ∴ مُنْيَةَ**)، صحابيٌّ مشهورٌ، فمُنْيَةُ[١] - بضمِّ الميم، وسكون النون، وتخفيف الياء التحتيّة[٢] - (**جَدّةٌ**)، أمُّ أبيه، علىٰ ما قاله الزبيرُ بن بَكَّارٍ،[٣] وابنُ مَاكُولَا.[٤]

والمنقولُ عنِ الجمهورِ[٥] - منهمُ ابنُ المدينيِّ[٦] والبخاريُّ[٧] ويعقوبُ بن شيبةَ[٨] - أنّها أمُّه، وأمّا أبوه فأُمَيَّةُ بنُ أبي عُبَيدٍ.[٩]

---

(١). هي - في المشهور - مُنْيَةُ بنتُ غزوانَ بنِ الحارث بن جابرِ بن وهبٍ، أختُ عتبةَ بنِ غزوانَ الصحابيِّ رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٨٦). ولم أجد من عدَّها في الصحابة.

(٢). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ٢٢٨)، و"مشارقَ الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٦).

(٣). رواه عنه الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢١١٩). وتابعه علىٰ ذٰلك.

وحكاه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٤/ ١٥٦٨)، ثمّ قال: ولم يصبِ الزبير في ذٰلك.

وهو الزبيرُ بنُ بكّارِ بن عبد الله بن مصعبِ بن ثابتٍ، أبو عبد الله، القرشيُّ الأسديُّ الزبيريُّ، المدنيُّ، ثمّ المكّيُّ، قاضيها، النسّابةُ، الأخباريُّ، صاحبُ "نسب قريشٍ". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وخمسين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٣١١-٣١٥).

(٤). انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ٢٢٨).

(٥). نسب الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ٢١٢٠) هٰذا القولَ إلىٰ أصحاب الحديث. وعزاه العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٣٥٠) إلىٰ الجمهور، وسمّىٰ منهم جماعةً كثيرةً.

(٦). حكاه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٤/ ١٥٨٦) عن يعقوبَ بن شيبةَ عنه.

(٧). في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤١٤).

(٨). في "الأصل": (يعقوب بن أبي شيبة)، وهو خطأٌ.

وقد حكاه عنه ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٤/ ١٥٦٨).

(٩). كذا في "الأصل": (أميّةُ بن أبي عُبيدٍ)، وهو خطأٌ، تبع فيه "تدريب الراوي" (٢/ ٩٦٧)، والصواب: (أميّةُ بن أبي عُبَيدةَ). انظرِ "المؤتلفَ والمختلفَ" للدارقطنيّ (٣/ ١٥٠٦)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٦/ ٤٦).

ولعلّه اشتبه علىٰ السيوطيّ - وتبعه الشارح - اسمُ أبي أميّةَ بكنيته؛ فإنّ اسمَه: عُبَيدٌ، وكنيتَه: أبو عُبَيدةَ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٣٧٨).

=

وأمّا قولُ ابنِ وَضَّاحٍ[١] إنّ مُنْيَةَ – أبو يعلىٰ،[٢] فوهّموه.[٣]

(و)ربّما نُسِبُوا إلىٰ أجنبيٍّ، (ل)سببٍ، كا(**لتَّبَنِّي**)، منهم (**مِقْدَادُ**) بنُ عمرِو بنِ ثعلبةَ الكنديُّ رضي الله تعالىٰ عنه، يقال له: المقدادُ (**بنُ الأسود**)؛ لأنّه كان في حِجْرِ الأسودِ بنِ عبدِ يَغُوثَ،[٤] فتبنّاه؛ فنُسِبَ إليه.[٥]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وقد نُسِب عمرٌو إلىٰ كِنْدَةَ، وليس منها، وإنّما هو [بَهْرَانِيٌّ][٦] نزلَ كِنْدَةَ، فنُسِب إليها، فاتّفق له ما اتّفق لولده».

وهو أميّةُ بنُ أبي عُبيدةَ بنِ همّامِ بن الحارث بن بكرٍ، التميميُّ الحنظليُّ، حليفُ بني نوفلِ بن عبد منافٍ، أبو يعلىٰ بنِ مُنْيَةَ، قدم علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بعد الفتح، وسأله البيعةَ علىٰ الهجرة، فقال: «لا هجرةَ بعد الفتح»، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٠٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ١٤٢).

(١). هو محمّدُ بن وضّاحِ بن بَزِيعٍ، أبو عبد الله، الأُمَويُّ المروانيُّ مولاهمُ، الأندَلُسيُّ، أحدُ علماء الأندلس، له معرفةٌ بالحديث: طرقِه وعللِه، صاحبُ كتاب "البدع" المشهورِ. تُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وثمانين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٢). حكاه عنه القاضي عياضٌ في "مشارق الأنوار" (١/ ٣٩٦).

(٣). انظر "مشارقَ الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٦)، و"مطالع الأنوار" لابن قُرْقُولٍ (٤/ ٩٣).

لٰكن حكىٰ عنه الحافظ ابنُ حجرٍ في "فتح الباري" (١٢/ ٢٢٢) أنّه أغرب، فذكر أنّ مُنْيَةَ – بسكون النون وفتح الياء – أمُّه، ومنَبِّهًا – بفتح النون ثمّ موحَّدةٍ ثقيلةٍ – أبوه. قال الحافظ: «ولم يوافقه أحدٌ علىٰ ذٰلك».

(٤). هو الأسود بن عبد يَغُوثَ بنِ وهبِ بن عبد منافِ بن زُهرةَ، القرشيُّ الزُّهريُّ، عدوُّ الله ورسوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، كان من أسنان قريشٍ وأشرافهم، نزل فيه قولُه تعالىٰ: ﴿ إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الحِجر: ٩٥]، انتقم الله منه، فهلك قبل الهجرة. انظر "تفسير الطبريّ" (١٤/ ١٤٦، وما بعدَها).

(٥). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٣/ ١٤٨)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٤٢٦-٤٢٧).

(٦). في "الأصل": (برانيّ)، وهو تصحيفٌ، والتصحيح من "حاشية ابن قطلوبغا"، وغيرها.

كذا نقله ابنُ[١] قاسمٍ[٢] عنِ الحافظِ.

ومُجَمِّعُ (**بنُ جاريَةَ**) الصحابيُّ، هو أبو نَضْلَةَ[٣] مُجَمِّعُ بنُ يزيدَ بنِ جاريةَ؛ فهو (**جدٌّ**).[٤]

---

(١). كلمة (ابن) زائدةٌ خطأً؛ إذِ المراد قاسمُ بن قطلوبغا.

(٢). في "حاشيته علىٰ النزهة" (ص١٥٠).

وابن قطلوبغا من تلاميذ الحافظ ابن حجرٍ، فإن لم يكن سمع منه ما نَقَل، فهو مأخوذٌ من "تقريب التهذيب" (ص٤٧٦). فإن صحّ ذٰلك، فإنّ النقل ينتهي قبل قوله: (فاتّفق له ما اتّفق لولده)، ويكون هٰذا التفريعُ من تقرير ابن قطلوبغا، لا من نقله. والله أعلم.

وهو قاسمُ بن قطلوبغا، زينُ الدين، وربّما لُقِّب: شرفَ الدين، أبو العدل، السّودونيُّ، نسبةً إلىٰ معتِق أبيه: سودونَ الشَّيْخُونيِّ، المِصريُّ، الحنفيُّ، الصوفيُّ، عالمٌ متفنِّنٌ، تصانيفُه كثيرةٌ، منها "تاج التراجم" في طبقات الحنفيّة. تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وسبعين وثمانِمائةٍ. انظرِ "الضوء اللامع" لصاحبه السخاويِّ (٦/ ١٨٤-١٩٠).

(٣). كذا كنّاه الشارح، ولم أجد من سبقه إلىٰ ذٰلك.

ولعلّه انتقل بصرُه أثناء النقل، فإنّ (أبو نضلة) كنيةُ حَمَلِ بن النابغةِ الآتي ذكرُه بعدَه. والله أعلم.

(٤). انظر "معجمَ الصحابة" لابن قانعٍ (١٤/ ٤٩٦٠)، و"المحدّثَ الفاصلَ" لابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيِّ (ص٢٦٧)، و"علومَ الحديث" لابن الصلاح (ص٣٧٢).

وقدِ اختُلِف: هل هو واحدٌ يُنسب مرّةً إلىٰ أبيه، وأخرىٰ إلىٰ جدّه، أم هما اثنانِ: أحدُهما ابنُ جاريةَ، والآخر ابنُ أخيه: يزيدَ بنِ جاريةَ. وقد قال مُغْلَطايُ في "إكمال التذهيب" (١١/ ٨٤): «وأمرهم مشكلٌ جدًّا».

فذهب أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٣/ ٢٥٤٦) إلىٰ أنّهما واحدٌ.

وذهب الأكثر إلىٰ التفريق بينهما. انظرِ "الثقاتِ" لابن حبّانَ (٣/ ٣٨٥-٣٨٦)، و"رجالَ البخاريّ" للكَلَاباذيّ (٢/ ٧٢٩)، و"الاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٦٢-١٣٦٣)، و"أسدَ الغابة" لابن الأثير (٤/ ٢٩٠، و٢٩٢)، وعزاه للبخاريّ، و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ٢٥٠)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٩/ ٥٢٦-٥٢٧)، وعزاه لابن السكن.

ويمكن أن يُمثَّل بأوضحَ ممّا ذكره الشارح، وهو ما ذكره الخطيب في "المتّفق والمفترق" (٣/ ١٩٧٢-١٩٧٣) أنّ مجمِّعَ بنَ يحيىٰ بنِ زيدِ بن جاريةَ، قد يُنسَب إلىٰ جدّه البعيدِ جاريةَ؛ فيُقال فيه: مجمِّعُ بن =

وكذا حَمَلُ بنُ النابغةِ،[١] الصحابيُّ، هو حَمَلُ بنُ مالكِ بنِ النابغةِ.[٢]

وفي الصحابة أيضًا حَمَلُ بنُ سَعْدَانةَ الكلبيُّ،[٣] لا ثالثَ [لهما][٤] في الِاسم. كذا قاله المصنِّف.[٥]

(وفي ذٰلك)، أيْ فيمن نُسِب إلىٰ غير أبيه، **(كُتُبٌ)** مصنَّفةٌ **(وافيةٌ)**. منها للحافظ المِزِّيِّ،[٦] ومنها للحافظ علاءِ الدين / مُغْلَطايَ بنِ قليج.[١] [١٨٧/أ]

جاريةَ، وحينئذٍ يشتبه علىٰ من لم يعتنِ بهٰذا النوعِ من علوم الحديث بمجمِّعِ بن جاريةَ المذكورِ. والله أعلم.

(١). هو حَمَلُ بنُ مالكِ بن النابغة بن جابرِ بن ربيعةَ، أبو نضْلةَ، الهُذَليُّ، من هُذَيلِ بن مُدْركةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ، نزيلُ المدينة، أوِ البصرة، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٣٧٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٣٥).

(٢). انظرِ "المحدّثَ الفاصلَ" لابن خلّادِ الرامَهُرْمُزيِّ (ص٢٦٧)، و"علومَ الحديث" لابن الصلاح (ص٣٧١).

(٣). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٦/ ٣١٠).

وهو حَمَلُ بنُ سعدانةَ بنِ حارثةَ بنِ مَعقِلِ بن كعبٍ، الكلبيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وعقد له لواءً. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٣٧٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٣٥).

(٤). في "الأصل": (لا ثالثَ لهم)، ولا يصحّ؛ فإنّهما اثنانِ، وأيضًا، فالثالث يكون زائدًا علىٰ اثنينِ لا علىٰ جماعةٍ، والله أعلم.

(٥). انظر "تدريب الراوي" (٢/ ٩٦٨).

لٰكنْ ذكر الدارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣٩٤، و٣٩٦)، وابن ماكُولا في "الإكمال" (٢/ ١٢٣) جماعةً غيرَهم.

ولعلّ مرادَ السُّيُوطيِّ أنّه لا ثالثَ لهما في الصحابة خصوصًا، كما قاله ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٢/ ٤٣١).

(٦). لم أجد من ذكره قبل الشارح؛ فالله أعلم.

ومِن أمثلة ذٰلك: أبو عبيدةَ بنُ الجرَّاح رضي الله تعالىٰ عنه، هو عامرُ بنُ عبدِ الله بنِ الجرّاح.[٢]

وشُرَحْبِيلُ بنُ حَسَنَةَ،[٣] أبوه عبدُ اللهِ بنُ المُطَاع،[٤] وحَسَنَةُ[٥] - أمُّه، علىٰ ما جزم به غير واحدٍ.[٦]

وقال الزبيرُ بنُ بَكَّارٍ: «ليست أمَّه، [وإنّما][٧] تبنَّته».[١]

---

(١). ذكر هٰذا الكتابَ العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٨٢)، لٰكنّه ذكر أنّه خاصٌّ بمن عُرِف بأمّه.

وهو مُغْلَطايُ بنُ قَلِيجَ بنِ عبد الله، علاءُ الدين، البَكْجَريُّ، الحِكْريُّ، الحنفيُّ، النسّابةُ، المحدِّثُ، المتفنِّنُ، صاحبُ التصانيف، من مصنَّفاته "إكمال تهذيب الكمال". تُوُفِّي سنةَ اثنتين وستّين وسبعِمِائةٍ. انظرِ "الوَفَيَات" لعصريِّه ابنِ رافعٍ السَّلَاميّ (٢/ ٢٤٣-٢٤٤)، و"الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٦/ ١١٤-١١٦).

(٢). انظرِ "التاريخَ الكبيرَ" للبخاريّ (٦/ ٤٤٤)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٣٢٥).

(٣). هو شُرَحْبِيلُ بنُ عبد الله بن المُطاع بن عبد الله بن الغِطْرِيف، أبو عبد الله، الكِنْديُّ، وقيل في نسبته غيرُ ذٰلك، حليفُ بني زُهرةَ، وحَسَنَةُ - علىٰ الصحيح - أمُّه، واشتَهَر بالنسبة إليها، أسلم قديمًا، وهاجر إلىٰ الحبشة، واستعمله أبو بكرٍ وعمرُ رضي الله تعالىٰ عنهما في الشام. تُوُفِّي في طاعون عَمَوَاسَ، سنةَ ثمانَ عشْرةَ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٩٨-٦٩٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٣٦٠-٣٦١).

(٤). هو عبدُ الله بنُ المُطَاع بن عبد الله بن الغِطْرِيف بنِ عبد العُزَّىٰ، الكِنْديُّ، وقيل في نسبته غيرُ ذٰلك، يظهر من سياق ترجمة ابنه أنّه مات قبل البعثة. انظر ذٰلك في "أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٣٦٠-٣٦١).

(٥). هي حَسَنةُ، أمُّ شُرَحْبيلَ، العَدْوَليّةُ، مولاةُ الجُمَحيّين، أسلمت قديمًا، وهاجرت إلىٰ الحبشة، رضي الله تعالىٰ عنها. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٥٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٢٨٤).

(٦). منهم خليفةُ بن خيّاطٍ في "الطبقات" (ص٤٨)، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٤٧)، وابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٣٧)، وابنُ حبّانَ في "الثقات" (٣/ ١٨٦)، وغيرُهم.

(٧). في "الأصل": (وإنّها)، وهو تصحيفٌ من عبارة السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٩٦٥).

وبَشِيرُ بنُ الخَصَاصِيَةِ،(٢) هي أمُّ الثالث من أجداده.(٣)

ومحمّدُ بنُ الحَنَفِيَّة،(٤) أبوه عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه.(٥)

قال ابنُ الصلاح(٦): «ومِن أحدث ذٰلك عهدًا شيخُنا أبو أحمدَ عبدُ الوهّابِ بنُ عليٍّ البغداديُّ،(٧) يُعرف بـ(ابن سُكَيْنَةَ)، وهي أمُّ أبيه. والله أعلم».

---

(١). حكاه عنه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٦٩٩).

(٢). هو بَشِيرٌ - قيل: كان اسمه زحْمٌ، فغيّر النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم اسمَه - ابنُ معبدِ بن شَراحِيلَ بنِ سَبُعِ بن ضُبَارىٰ، وقيل في نسبه غيرُ ذٰلك، السَّدُوسيُّ، نزيلُ البصرة، معروفٌ بـ(ابن الخَصَاصِيَة)، وهي جدّته، أمُّ حدِّه الأعلىٰ: ضُبارىٰ بنِ سَدُوسٍ، صحابيٌّ جليلٌ، أحدُ المهاجرين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ١٧٣-١٧٤)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٢٢٩-٢٣٠).

(٣). انظرِ "الطبقات" لخليفةَ بن خيّاطٍ (ص١٢٠)، و"المحدّثَ الفاصلَ" لابن خلّادٍ الرامَهُرْمُزيِّ (ص٢٦٩)، "الجامعَ" للخطيب (٢/ ١٠٦).

(٤). هو محمّدُ بنُ عليِّ بنِ أبي طالبِ بنِ عبد المطّلِب بن هاشمٍ، أبو القاسم، القرشيُّ الهاشميُّ، المدنيُّ، المعروفُ بـ(ابن الحنفيّةِ)، وهي أمُّه، تابعيٌّ، شريفٌ، مشهورٌ، روايتُه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١١٠-١٢٩).

(٥). انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (١/ ١٨٢)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٢٦).

(٦). في "علوم الحديث" (ص٣٧١).

(٧). هو عبدُ الوهّاب بنُ عليِّ بن عليِّ بن عبيد الله، ضياءُ الدين، أبو أحمدَ، البغداديُّ، المعروفُ بـ(ابن سُكَيْنةَ)، وهي أمُّ أبيه، ويلقَّب بـ(الأمين)، الفقيهُ، المحدِّثُ، المقرئُ، وكان رجلًا صالحًا. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وستِّمائةٍ. انظرِ "التقييد" لعصريِّه ابنِ نقطةَ (٢/ ١٤٣)، و"طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" لابن السُّبْكيّ (٨/ ٣٢٤-٣٢٥).

(**المنسوبون إلىٰ خلاف الظاهر**)، أيْ: هٰذا مبحثهم.

وهو النوع الثاني والثمانون.

اعلم أنّه قد يُنسب الراوي إلىٰ نسبةٍ من مكانٍ، أو وَقْعةٍ به، أو قبيلةٍ، أو ضَيْعةٍ، وليس الظاهرُ الذي يسبق إلىٰ الفهم من تلك النسبةِ مُرادًا، بل إنّما كان لعارضٍ عَرَضَ، مِن نزوله ذٰلك المكانَ، مثلًا.[١]

(**و**)مِن ذٰلك أنّهم (**نَسَبُوا**) أبا مسعودٍ عقبةَ بنَ عمرٍو الأنصاريَّ[٢] إلىٰ بدرٍ، فقالوا: (**البدريُّ**)، وهو لم يشهد غزوةَ بدرٍ في قول أكثرِ الحفّاظِ، بل نزلها، أو سكنها.[٣]

ولٰكن قال البخاريُّ[١] إنّه شَهِدها، ووافقه جماعةٌ.[٢]

---

(١). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٧١).

(٢). هو عقبةُ بن عمرٍو بن ثعلبةَ بنِ أُسِيرةَ بنِ عطيّةَ، وفي نسبه بعض اختلافٍ، أبو مسعودٍ، وهو مشهورٌ بكنيته، الأنصاريُّ الخزرجيُّ الحارثيُّ، البدريُّ؛ لأنّه نزل بدرًا، ولم يشهدها عند الأكثر، وشهِد العقبةَ، ثمّ أُحُدًا وما بعدها. اختُلِف في وقت وفاته اختلافٌ كثيرٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٧٤-١٠٧٥)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٥/ ٢٨٦-٢٨٧).

(٣). منهمُ ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ١٣٨)، وابنُ معينٍ في "تاريخ الدوريّ" (٣/ ١٤٩)، وخليفةُ بن خيّاطٍ في "الطبقات" (ص١٦٦)، وابنُ عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ١٠٧٤-١٠٧٥)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١/ ٥٠٠)، وابن ماكُولا في "الإكمال" (١/ ٧٩)، وابن طاهرٍ المقدسيُّ في "الأنساب المتّفقة" (ص١٤)، والسمعانيُّ في "الأنساب" (٢/ ١١١)، وغيرُهم.

وحكاه ابن حجرٍ في "التهذيب" (٣/ ١٢٦) عنِ الزهريّ، ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الصغير" (١/ ٢٩٨) عنِ الواقديِّ، ورواه الدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٢٧٥-٢٢٧٦)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢١٤٨) - وتصحّف في المطبوعة - عنِ ابن إسحاقَ. ورواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٠/ ٥٢٠) عن سعدِ بن إبراهيمَ بنِ عبد الرحمٰن بن عوفٍ.

وروىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٠/ ٥١١) من طريق ابن سعدٍ عنِ الواقديِّ قال: «ليس بين أصحابنا اختلافٌ في ذٰلك». ونسبه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢١٤٧) إلىٰ أهل المدينة. ونسبه ابنُ عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٤/ ١٧٥٦) وابن الأثير في "أسد الغابة" (٥/ ٢٨٦) إلىٰ جمهور أهل العلم بالسِّيَر.

(و)نَسَبوا إبراهيمَ بنَ يزيدَ - (**الخُوْزِيَّا**)،[٣] بضمِّ الخاء المعجمة، وبالزاي، ليس هو منَ الخُوزِ،[٤] بل (**لكونه جاور**) بشِعْبِ الخُوْزِ بمكّةَ المكرّمةِ.[٥]

---

(١). يعني أنّه ذكره في باب "تسميةِ مَن سُمِّي من أهل بدرٍ"، انظرِ "الصحيحَ" (٥/ ٨٧).

(٢). منهم عروةُ بن الزبير، رواه عنه البخاريُّ في "صحيحه" (٥/ ٨٣ برقْم ٤٠٠٧)، والحكمُ بن عُتَيبةَ، رواه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٠/ ٥٢٠)، ومنهمُ الإمام مسلمٌ في "الكنىٰ والأسماء" (٢/ ٧٧٨)، وأبو عُبيدٍ القاسمُ بن سلّامٍ، ذكره ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٢٦).

وروىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٠/ ٥١٢) عن ابن البَرْقيِّ قال: «وفي غير حديثٍ أنّه شهد بدرًا».

وحكاه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٧/ ١٩٤)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢١٤٧) عن أهل الكوفة.

وانتصر لهٰذا القول الحافظ ابنُ حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٢٧)، قال: «فإذا شهد العقبة، فما المانعُ من شهوده بدرًا، وما ذكره المؤلّفُ - يعني الحافظَ المِزّيّ - عنِ ابن سعدٍ - لم يقله مِن عندِ نفسه، إنّما نقله عن شيخه الواقديّ، ولو قَبِلْنا قوله في المغازي مع ضعفه، فلا يُرَدُّ به الأحاديثُ الصحيحةُ».

وفيه نظرٌ؛ فإنّ الواقديّ لم يتفرّد بذٰلك، ثمّ لم يستندْ من أثبت شهادتَه بدرًا إلىٰ حديثٍ مرفوعٍ. والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٣). هو إبراهيمُ بنُ يزيدَ، أبو إسماعيلَ، القرشيُّ الأُمويُّ، مولىٰ عمرَ بنِ عبد العزيز، المكّيُّ، الخُوزيُّ؛ لنزوله شِعْب الخُوز بمكّةَ، متروكُ الحديث. تُوُفِّي سنةَ خمسين أو إحدىٰ وخمسين ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ٢٤٢-٢٤٤).

(٤). يعني بـ(الخُوز) هنا سُكّانَ خُوزِسْتانَ، وهي منطقة الأهواز، انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويِّ (٢/ ٤٠٤-٤٠٥). ويسمِّيها العربُ اليوم الأحواز، بالحاء، وتقع شَمالَ الخليج العربيِّ، في غرب إيرانَ، ملاصقةً لحدودها مع العراق.

(٥). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٨/ ٥٧)، و"تاريخ ابن معينٍ" للدُّوريّ (٣/ ١١٦)، و"الأنسابَ" للسمعانيّ (٥/ ٢٢٩).

وانظر في التعريف بشِعْب الخُوز - "أخبار مكّةَ" للفاكهيّ (٤/ ١٢٣).

(و)نَسَبوا أبا المعتمِرِ سليمانَ بنَ طرخانَ - (**التَّيْمِيَّا**)؛ لكونه نزل في بني تَيْمٍ، وليس منهم، وهو مولىٰ بني مُرَّةَ.[١]

وكذا أبو خالدٍ الدَّالَانيُّ: يَزِيدُ بنُ عبد الرحمٰن،[٢] هو أسديٌّ: مولًى لبني أسدٍ، نزل في بني دَالَانَ: بطنٍ مِن همْدانَ؛ فنُسِب إليهم.[٣]

و(**كذٰلك**) خالدُ بن مِهْرَانَ (**الحَذَّاءُ**)،[٤] بفتحِ الحاء المهملة، وتشديدِ الذال،[٥] ظاهرُه: أنّه منسوبٌ إلىٰ صناعة الحِذَاءِ، بالكسر، أيِ النَّعْلِ، أو بيعِها، وليس كذٰلك، وإنّما هو (**للجَلّاس**)، أيْ: لكثرةِ جلوسه إلىٰ الحذّائين، فنُسِب إليهم.[٦]

---

(١). انظرِ "الطبقاتِ" لخليفةَ بن خيّاطٍ (ص٣٧٦)، و"التاريخَ الكبيرَ" للبخاريّ (٤/ ٢٠)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٤/ ٣٠٠).

(٢). هو يزيدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي سلَامةَ، أبو خالدٍ، الأسديُّ، الكوفيُّ، الدالَانيُّ؛ لنزوله في بني دالَانَ من همْدانَ، مختلفٌ في رواياته، وأخرج له أصحاب "السنن الأربعة". انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٣/ ٢٧٣-٢٧٥).

(٣). انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٩/ ٢٧٧)، "تاريخَ واسطَ" لبحشلٍ (ص٨٩)، و"المجروحين" لابن حبّانَ (٢/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٤). خالدُ بن مِهْرانَ، أبو المُنازِل، البصريُّ، الحذّاءُ؛ لنزوله في الحذّائين، تابعيٌّ رأىٰ أنسَ بنَ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، حافظٌ مشهورٌ، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي سنة إحدىٰ أوِ اثنتين وأربعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ١٩٠-١٩٣).

(٥). انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (٤/ ٩٥).

(٦). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٢٥٨)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٦/ ٢٥٣)، و"الأنسابَ" للسمعانيّ (٤/ ٩٥-٩٦).

(و) كذٰلك (**مِقْسَمٌ**)،[١] بكسرِ الميم، وسكونِ القاف، وفتح السين،[٢] (**مولَىٰ بَنِي عبّاسٍ**)، يعني عبدَ اللهِ بنَ عبّاسٍ، هو مولىٰ عبد الله بن الحارثِ بن نوفلٍ،[٣] وإنّما قيل له مولىٰ ابنِ عبّاسٍ؛ لملازمته إيّاه.[٤] / [١٨٧/ب]

والله أعلمُ.

---

(١). مِقْسَمُ بن بُجْرَةَ، أبو القاسم أو أبو العبّاس، مولىٰ عبد الله بن الحارث بن نوفلٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ويقال له: مولىٰ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما؛ للزومه إيّاه، احتجّ به البخاريُّ في "صحيحه". تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ ومِائةٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ٤٦١-٤٦٣).

(٢). انظر "مشارقَ الأنوار" للقاضي عياضٍ (١/ ٣٩٩)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٧).

(٣). هو عبدُ الله بنُ الحارث بن نوفلِ بن الحارث بن عبد المطّلِب، أبو محمّدٍ، القرشيُّ الهاشميُّ، لقبُه (بَبَّةُ)، من أطفال الصحابة، وُلِد علىٰ عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فأُتي به، فحنّكه، ودعا له. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثمانين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ٨٨٥-٨٨٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٠٣-١٠٤).

(٤). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٧/ ٢٩١، و٨/ ٣١-٣٢)، و"التاريخَ الكبيرَ" لابن أبي خيثمةَ (١/ ٢١٦-٢١٧).

(**المبهمات**)، أيْ: هٰذا مبحثُها.

وهو النوع الثالث والثمانون.

(**و**)قد (**ألَّفوا**)، أيْ جماعةٌ منَ العلماء، (**في**) معرفة (**مبهَماتِ الأسما**)ءِ، أيْ مَن أُبهم ذِكرُه في المتن والإسناد، منَ الرجال والنساء.

وممّن ألَّف في ذٰلك: الحافظُ عبدُ الغنيِّ الأزديُّ، وأبو بكرٍ الخطيبُ، وأبو الفضلِ بنُ طاهرٍ، وابنُ بَشْكُوَالَ.(١)

واختصر الإمام النوويُّ كتابَ الخطيبِ، ورتّبه، وزاد عليه أشياءَ.(٢)

وجمع الوليُّ العراقيُّ(٣) فيه كتابًا، سمّاه "المستفادَ مِن مبهمات المتن والإسنادِ"، وهو مِن أحسن ما صُنِّف فيه.(٤)

وأفرد الحافظُ ابنُ حجرٍ في "مقدِّمة الفتح" مبهماتِ "البخاريِّ"، واستوعبها.(٥)

---

(١). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٧٤).

وهو خلفُ بنُ عبد الملك بن مسعودِ بن موسىٰ بن بَشْكُوَالَ، أبو القاسم، الأنصاريُّ، الأندَلُسيُّ القرطبيُّ، الحافظُ المشهورُ، صاحب "الصِّلة" في تاريخ الأندَلُسيّين. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وسبعين وخمسِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢١/ ١٣٩-١٤٣).

(٢). انظرِ "التقريب" للنوويّ (ص٤٥١).

(٣). هو أحمدُ ابنُ الحافظ زينِ الدين: عبدِ الرحيمِ بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن إبراهيمَ، وليُّ الدين، أبو زرعةَ، الكُرْديُّ الأصلِ، المِصريُّ، المعروفُ بـ(ابن العراقيّ)، حافظٌ، فقيهٌ، متفنِّنٌ، مشهورٌ، من تصانيفه "المستجاد في مبهمات المتن والإسناد". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وعشرين وثمانِمِائةٍ. انظرِ "الضوء اللامع" للسخاويّ (١/ ٣٣٦-٣٤٤).

(٤). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٧٤-٩٧٥).

(٥). يعني ما في "مقدّمة الفتح" (ص٢٤٩-٣٤٥).

لٰكنّه لم يُفرِدْ فيه المبهماتِ، بل ذكرها ضمنَ فصلِ "تبيِين الأسماء المهمَلة التي يكثر اشتراكُها"، انظر (ص٢٢٢)، وقد شرح شرطه في تلك القطعةِ المشتملة علىٰ المبهمات، فذكر في (ص٢٤٢) أنّه يمرّ علىٰ =

ثمّ بيَّن المصنِّف بعضَ فوائدِ ذٰلك بقوله: (**لِكيْ تُحيط النفسُ منها**)، أيِ المبهماتِ، (**عِلْمًا**)، ففي تبْيِين المبهمةِ تحقيقُ الشيء علىٰ ما هو عليه، والنفسُ متشوِّقةٌ إليه.[١]

ومِنَ الفوائد أيضًا - كما قاله الوليُّ العراقيُّ[٢] - أنْ يكونَ في الحديث مَنْقبةٌ له؛ فيُستفادَ بمعرفته فضيلتُه.

وأنْ يكونَ علىٰ نسبةِ فعلٍ غيرِ مناسبٍ، فيحصُلَ بتعيينه السلامةُ مِن جَوَلان الظنِّ في غيره من أفاضل الصحابة، خصوصًا إذا كان ذٰلك مِنَ المنافقين.[٣]

وأنْ يكونَ سائلًا عن حُكْمٍ، عارضه حديثٌ آخرُ، فيُستفادَ بمعرفته: هو ناسخٌ أو منسوخٌ، إنْ عُرِف زمنُ إسلامه.[٤]

ما في "الصحيح" منَ المهمَل، ثمّ قال: «وألحقتُ به ما في معناهُ من تسمية مكنيٍّ، أو مبهمٍ، أو ملقَّبٍ، سواءٌ كان في الإسناد أو المتن».

وقد أفرد مبهماتِ "صحيح البخاريّ" - سبطُ ابنِ العَجَميّ في كتابٍ سمّاه "التوضيحَ في مبهمات الجامع الصحيح"، وهو مطبوعٌ.

(١). أشار إلىٰ هٰذه الفائدةِ ابنُ كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (ص٣٥٦)، قال: «وهو فنٌّ قليلُ الجدوىٰ بالنسبة إلىٰ معرفة الحكم منَ الحديث، ولٰكنّه شيءٌ يتحلّىٰ به كثيرٌ منَ المحدّثينَ وغيرِهم».

(٢). في "المستفاد" (١/ ٩٠-٩١).

وذكر الوليِّ العراقيّ في هٰذا الموضعِ يوهِم أنّ الفائدة المذكورةَ أوّلًا ليست من كلامه، وليس كذٰلك، بل جميع الفوائد المذكورة قبل هٰذه الفائدةِ وبعدَها - من كلامه.

(٣). تخصيص صورة أن يكونَ منَ المنافقين بالأهمّيّة - ليست في مطبوعة "المستفاد"، وقد نقلَها السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٧٥) في جملة مَقُول الوليِّ العراقيّ، ولعلّها مدرجةٌ للتوضيح، والله أعلم.

(٤). يعني إن كان متقدِّمَ الإسلام، كان حديثه منسوخًا، وإن كان متأخّر الإسلام، كان حديثه ناسخًا. والصحيح أنّ ذٰلك لا يدلُّ علىٰ النسخ؛ لاحتمال أن يسمع المتقدِّمُ الإسلام منَ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم شيئًا قاله في أواخر حياته، وأن يرويَ متأخّر الإسلام حديثًا متقدِّمَ الزمنِ، لم يشهدْه، وإنّما أخذه عمّن سبقه إلىٰ الإسلام. وانظر - مثلًا - "جمع الجوامع" للتاج بن السُّبكْيّ (ص٣٤٤).

وإن كان المبهم في الإسناد، فمعرفته تفيد ثقتَه أو ضعفَه؛ ليُحكَمَ للحديث بالصحّة أو غيرِها.

ثمّ هو أقسامٌ، كما بيّنه بقوله: (**كرجلٍ وامرأةٍ**)، هٰذا أَبْهَمُها.

كحديثِ أنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم رأىٰ رجلًا قائمًا في الشمس، إلخ.[١] هو - كما قاله الخطيبُ[٢] وغيرُه[٣] - أبو إسرائيلَ قَيْصَرٌ[٤] العامِريُّ.[٥]

وليس في الصحابة مَن يشاركه اسمًا، ولا كُنيةً، ولا يُعرف في غير هٰذا الحديث.[١]

---

(١). رواه البخاريّ في "صحيحه" (٨/ ١٤٣ برقْم ٦٧٠٤) من حديث ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما.

(٢). في "الأسماء المبهمة" (٤/ ٢٧٤).

(٣). منهمُ ابنُ بَشْكُوَالَ في "الغوامض والمبهمات" (١/ ٢٧٢)، قال: «هو أبو إسرائيلَ الفِهريُّ، واسمه (بُسَيرٌ)»، وابنُ حجرٍ في "إرشاد الساري" (ص٢٧٨)، وقد أحال في تسميته إلىٰ (ص٢٧٦)، وقال هناك: «واسمه (قيسٌ)، وقيل: (قُشَيرٌ)».

(٤). كذا سمّاه أبو زرعةَ العراقيُّ في "المستفاد"، وتبعه جماعةٌ، منهمُ السيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ٩٧٦).

وقد تبع أبو زرعةَ في ذٰلك - النوويَّ في "مختصر المبهمات"، كما حكاه عنه ابن حجرٍ في "الإصابة" (٩/ ٢٣٦).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «كأنّه تصحّف في النسخة، والذي في أصله من "مبهمات الخطيب": (قُشَيرٌ)، بالشين المعجمة مصغَّرًا».

وقد وقع في مطبوعة "الأسماء المبهمة" للخطيب (٤/ ٢٧٣) - مصحَّفًا علىٰ وجهٍ آخرَ، فيها: (قيسٌ).

هٰذا، وقد ذكر الحافظ في "الإصابة" (١٢/ ٢٠-٢١) الخلافَ في اسمه، والراجح أنّه (قُشَيرٌ).

(٥). هو قُشَيْرٌ، وقيل في اسمه غيرُ ذٰلك، أبو إسرائيلَ، الأنصاريُّ، أوِ القرشيُّ، وقيل في نسبته غيرُ ذٰلك، عداده في أهل المدينة، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥٩٦-١٥٩٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٥/ ١١-١٢)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٩/ ٦٥، و١٢/ ٢٠-٢١).

وكحديثِ أنّ امرأةً سألته صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عن غُسلها منَ الحيض، إلخ.[٢] هي أسماءُ بنتُ يزيدَ بنِ السَّكَنِ الأنصاريّةُ.[٣]

(و) ك(ابنٍ).

مثلُ ابنِ أمِّ مكتومٍ، اسمُه: عبدُ الله، وقيل: عمرٌو،[٤] وأبوه: زائدةُ، وقيل: قيسٌ،[٥] وقيل: الأصمّ.[١]

---

(١). قاله عبدُ الغنيِّ بن سعيدٍ الأزديُّ، رواه عنه الخطيب في "الأسماء المبهمة" (٤/ ٢٧٤).

(٢). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (١/ ٧٠ برقْم ٣١٤)، ومسلمٌ (١/ ١٧٩)، من حديث عائشةَ رضي رضي الله تعالىٰ عنها.

(٣). انظرِ "الأسماءَ المبهمةَ" للخطيب (١/ ٢٩).

وقدِ اختُلِف في المرأة المبهَمة في هٰذا الحديثِ، فقال ابن بَشْكُوَالَ في "الغوامض والمبهمات" (٢/ ٤٨٥): «هي أسماءُ بنتُ شَكَلٍ».

وانظر في شرح هٰذا الخلافِ - "المستفادَ" لأبي زرعةَ العراقيِّ (١/ ١٨٣)، و"إرشادَ الساري" لابن حجرٍ (ص٢٥٦)، و"الإصابةَ" له أيضًا (١٣/ ١٢٨).

وهي أسماءُ بنت يزيدَ بنِ السَّكَن بن رافعِ بن امرئ القيس، أمُّ سلمةَ، الأنصاريّةُ الأوسيّةُ الأشهليّةُ، المدنيّةُ، بايعتِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وكانت من ذواتِ العقل والدين، حتّىٰ قيل لها: خطيبةَ النساء، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ١٨-١٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ١٤٦-١٤٧).

(٤). قال ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ١٩١): «أمّا أهل المدينة، فيقولون: اسمُه: عبد الله، وأمّا أهل العراق، وهشامُ بن محمّدِ بن السائب، فيقولون: اسمه: عمرٌو».

وذكر ابنُ عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ٩٩٧) أنّ أكثر أهل الحديث يقولون: «اسمُه: عمرٌو». وذكر الحافظُ ابنُ حجرٍ في "الإصابة" (٧/ ٣٣٠) أنّه الأكثر.

(٥). حكاه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ١٩١) إجماعَ أهل المدينة والعراق. وتعقّبه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ٩٩٨)، فقال: «لم يُجمِعوا». ويتّضح ذٰلك بالِاطّلاع علىٰ الخلاف في المصادر المذكورة في التعليق التالي.

(و) كـ(عمٍّ).

[١٨٨/أ] مثلُ زِيَادِ بنِ عِلَاقَةَ،[٢] عن عمِّه، في الدعاء / المرفوعِ «اللّٰهمّ إنّي أعوذ بك مِن منكرات الأخلاق»، إلخ، رواه التِّرْمِذيُّ،[٣] هو [قُطْبَةُ][١] بنُ مالكٍ [الثَّعْلبيُّ]،[٢] كما في "مسلمٍ"[٣] من حديثٍ آخرَ.[٤]

---

(١). اختُلِف في اسمه، واسم أبيه، وتتمّة نسبه - خلافٌ كثيرٌ، انظره في "التاريخِ الكبير" للبخاريّ (٥/ ٧)، و"المعرفةِ والتاريخ" ليعقوبَ بن سفيانَ (١/ ٣٢٤)، و"الجرحِ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٥/ ٧٩)، و"الثقاتِ" لابن حبّانَ (٣/ ٢١٤)، و"معرفةِ الصحابة" لأبي نعيمٍ (٢/ ١٦٥٩، و١٩٩٨)، و"الإستيعابِ" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٩٧-٩٩٨).

وعلىٰ كلِّ حالٍ، فليس هٰذا المثالُ داخلًا في نوع "المبهمات"؛ لأنّ الرجل معروفٌ، معيَّنٌ، وإنّما اختُلِف في اسمه، وليس ذٰلك منَ الإبهام في شيءٍ.

والشارح قد تبع ابنَ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٧٨) - في عدِّ ابنِ أمّ مكتومٍ مبهمًا، والله أعلم.

(٢). هو زيادُ بنُ عِلَاقةَ بنِ مالكٍ، أبو مالكٍ، الثعلَبيُّ، الكوفيُّ، التابعيُّ، المعمَّرُ، الثقةُ، حديثه في "الكتب الستّة". قيل إنّه تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وعشرين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢١٥-٢١٦).

(٣). في "الجامع" (٥/ ٥٤٤ برقْم ٣٥٩١) عن سفيانَ بنِ وكيعٍ، عن أحمدَ بنِ بَشِيرٍ، وأبي أسامةَ، هو حمّادُ بن أسامةَ، عن مسعرٍ، عن زيادِ بن علاقةَ، عن عمّه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

قال التِّرْمذيّ (٥/ ٥٤٥): «هٰذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وعمُّ زيادِ بنِ عِلاقةَ هو قطبةُ بن مالكٍ صاحبُ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

ومرادُه - إن شاء الله - بالغرابة تفرُّد مِسْعَرٍ به، وبالحُسْن كثرةُ الشواهد الدالّة علىٰ معنىٰ هٰذا الحديثِ، والله أعلمُ.

وفي إسناده ضعفٌ؛ سفيانُ بن وكيعٍ ضعيفٌ، كما قاله الذهبيّ في "الكاشف" (٢/ ٥٠٧).

وقد تفرّد برواية هٰذا الحديثِ عن أحمدَ بنِ بَشِيرٍ.

لٰكنّه توبع في روايته عن أبي أسامةَ، فقد روىٰ الحديثَ ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠٣ برقْم ٣٠٢١٠)، وابنُ قانعٍ في "معجم الصحابة" (١٢/ ٤٣٩٥ برقْم ١٦١٤) من طريق أبي معمرٍ، هو =

عبدُ الله بنُ عمرٍو المِنقريُّ، وابنُ حبّانَ في "صحيحه" (٣/ ٢٤٠ برقْم ٩٦٠) من طريق محمّدِ بن عليِّ بن مُحرِزٍ، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٩/ ١٩ برقْم ٣٦) من طريق سعيدِ بن سليمانَ الواسطيِّ، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٢) من طريق أحمدَ بنِ عبد الحميد الحارثيِّ، وأبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٧/ ٢٣٧) من طريق أبي مسعودٍ أحمدَ بنِ فُراتٍ الرازيِّ، كلُّهم - وهم ثقاتٌ مشهورون - عن أبي أسامةَ به.

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

ورجاله قدِ احتجّ بهم مسلمٌ في "صحيحه"، لٰكنّه لم يخرّج بهٰذا النَّسَق شيئًا.

وقال أبو نعيمٍ: «غريبٌ من حديث مِسْعَرٍ، تفرّد به عنه أبو أسامةَ، رواه الأئمّة عن أبي أسامةَ: أحمدُ بن إسحاقَ، وابنا أبي شيبةَ، في آخرينَ».

ولم أجد في الرواة عن أبي أسامةَ منِ اسمه أحمدُ بن إسحاقَ، وأظنّه تصحيفًا منَ النسّاخ، وأنّ صوابه: (أحمدُ وإسحاقُ)؛ فإنّهما من أجلّ الرواة عن أبي أسامةَ، وقد يكون أبو نعيمٍ وقف علىٰ روايتهما لهٰذا الحديث عنه، والله أعلمُ.

وتابع أحمدَ بنَ بَشيرٍ وأبا أسامةَ - محمّدُ بن بشرِ بن الفَرافِصة العَبْديُّ، رواه عنه أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠٣ برقْم ٣٠٢١٠)، ومحمّدُ بن بشرٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٥): «ثقةٌ حافظٌ».

فالحديث صحيحٌ عن مسعرٍ من رواية حافظين: أبي أسامةَ ومحمّدِ بن بشرٍ. وزيادُ بن عِلاقةَ ثقةٌ، مخرَّجٌ له في "الصحيحين"؛ فالحديث إذًا صحيحٌ، والحمد لله.

(١). في "الأصل": (قرطبة)، وهو غلطٌ.

(٢). في "الأصل": (التغلبيّ)، بالتاء المثنّاة، والغين المعجمة، وكسر اللام، نسبةً إلىٰ (تَغْلِبَ)، وهو تصحيفٌ، والصواب: (الثعلبيّ) بالمثلّثة، والعين المهمَلة، وفتح اللام، نسبةً إلىٰ ثعلبةَ من غَطَفانَ. انظرِ "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ٥٢٩)، و"الأنسابَ" للسَّمعانيّ (٣/ ١٣٣).

وهو قُطْبةُ بن مالكٍ، الثعلبيُّ، من بني ثعلبةَ بنِ ذُبْيانَ، صحابيٌّ جليلٌ، صلّىٰ خلف النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ١٠٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٩/ ٧٢-٧٥).

(٣). في "صحيحه" (٢/ ٣٩-٤٠).

(٤). متنُه أنّه سمع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يقرأ في الفجر: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ لَّهَا طَلۡعٞ نَّضِيدٞ ١٠﴾ [ق: ١٠]، فقد رواه أوّلًا من عدّة طرقٍ عن زيادِ بن عِلاقةَ، عن قطبةَ بنِ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه، ثمّ =

وكـ(**خالٍ**).

مثلُ حديثِ نافعٍ في تزوُّجِ ابنِ عمرَ بنتَ خالِه،[١] اسمُ الخالِ: عثمانُ بنُ مَظْعُونٍ،[١] وبنته: زينبُ.[٢]

رواه من طريق شعبةَ، عن زيادِ بن عِلاقةَ، عن عمّه؛ فكانتِ الروايات الأولىٰ مصرّحةً بما في هٰذه الروايةِ من إبهامٍ.

(١). هٰذا الحديث معروفٌ من رواية عمرَ بنِ حسينٍ عن نافعٍ عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما. وقد رواه عن عمرَ جماعةٌ:

أوّلًا: رواه محمّدُ بن إسحاقَ، واختُلِف عليه.

فأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٣٠١-١٣٠٢ برقْم ٦٢٤٥)، والدارقطنيُّ في "السنن" (٤/ ٣٣٠-٣٣١ برقْم ٣٥٤٧) - ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٢٠) - من رواية إبراهيمَ بنِ سعدٍ الزهريِّ، عنِ ابن إسحاقَ، قال: حدّثني عمرُ بن حسينٍ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: «تُوُفِّي عثمانُ بن مظعونٍ رضي الله تعالىٰ عنه»، فذكر قصّة زواجه منِ ابنته، وفيه قول النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «هي يتيمةٌ، ولا تُنكَح إلّا بإذنها».

وإبراهيمُ بنُ سعدٍ عالمٌ بحديث ابن إسحاقَ، متقنٌ له، قال إبراهيمُ بن حمزةَ: «كان عند إبراهيمَ بنِ سعدٍ عن محمّدِ بن إسحاقَ نحوٌ من سبعةَ عشَرَ ألفَ حديثٍ في الأحكام، سوىٰ المغازي»، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ٩٢).

وأخرج الدارقطنيُّ في "السنن" (٤/ ٣٣٢ برقْم ٣٥٥٠) من طريق سلمةَ الأبرشِ، عنِ ابن إسحاقَ بالإسناد السابق إلىٰ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «لا تُنكَح اليتيمة إلّا بإذنها»، هٰكذا مختصرًا، لم يذكرِ القصّة.

وسلمةُ الأبرشُ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٨٨): «صدوقٌ كثيرُ الخطإ»؛ فهو صالحٌ للِاستشهاد به هنا.

ورواه الدارقطنيّ في "السنن" (٤/ ٣٣٠ برقْم ٣٥٤٦) من طريق يونسَ بنِ بكيرٍ، عنِ ابن إسحاقَ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما به مطوَّلًا، فأسقط عمرَ بنَ حسينٍ.

قال الدارقطنيُّ: «لم يسمعه محمّدُ بن إسحاقَ من نافعٍ، وإنّما سمعه من عمرَ بنِ حسينٍ عنه، كذٰلك رواه إبراهيمُ بن سعدٍ عنه، وتابعه محمّدُ بن سلمةَ، عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن عمرَ بنِ حسينٍ».

ويونسُ بنُ بكيرٍ فيه ضعفٌ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٤٢): «صدوقٌ، يخطئُ».

=

وفي روايته عنِ ابن إسحاقَ خاصّةً وهمٌ، قال أبو داودَ: «يأخذ كلام ابن إسحاقَ فيُوْصِلُه بالأحاديث»، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٤٩٧).

وعليه، فلا تُعلُّ رواياتُ الثقات بمخالفته. ولذٰلك قال الدارقطنيّ في "العلل" (٧/ ٧٤): «الصحيح: عنِ ابن إسحاقَ، عن عمرَ بنِ حسينٍ، عن نافعٍ».

وقال البخاريُّ: «لا أعرف هٰذا الحديثَ إلّا من حديث محمّدِ بن إسحاقَ». رواه عنه التِّرْمذيُّ في "العلل الكبير" (ص١٥٨). وسيأتي أنّه شاركه في هٰذا الحديثِ جماعةٌ، والله أعلمُ.

ثانيًا: ما رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (١٠/ ٢٥٥)، والدارقطنيُّ في "السنن" (٤/ ٣٣١ برقْم ٣٥٤٩) من طريقين عن عبد العزيز بن المطّلب، عن عمرَ بنِ حسينٍ، عن نافعٍ، قال: «تزوّج ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما زينبَ بنتَ عثمانَ بنِ مظعونٍ رضي الله تعالىٰ عنهما»، فذكر الحديثَ مرسلًا.

وعبدُ العزيز: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٠٠): «صدوقٌ».

ثالثًا: رواه ابن أبي ذئبٍ، واختُلِف عليه.

فرواه الدارقطنيُّ في "السنن" (٤/ ٣٢٨-٣٢٩ برقْم ٣٥٤٥) عنِ ابن صاعدٍ، نا محمّدُ بن عبد الله بن عبد الحكم، وأحمدُ بن الفرج بن سليمانَ أبو عُتْبةَ الحمصيُّ، قالا: نا محمّدُ بن إسماعيلَ بنِ أبي فُدَيكٍ، نا ابن أبي ذئبٍ، عن عمرَ بنِ حسينٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما أنّه تزوّج بنت خاله، فذكر الحديث، وفيه: «لا تُنكِحوا اليتامىٰ حتّىٰ تستأمروهنّ، فإذا سكتَتْ، فهو إذنها».

وابن أبي فُدَيكٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٤): «صدوقٌ».

ورواه الدارقطنيُّ في "السنن" (٤/ ٣٤٢ برقْم ٣٥٧٠) من طريق موسىٰ بنِ عامرٍ، عنِ الوليد بن مسلمٍ، قال: قال ابن أبي ذئبٍ: أخبرني نافعٌ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما أنّ رجلًا زوّج ابنته بِكْرًا، فكرهَتْ ذٰلك، الحديثَ.

والوليد بن مسلمٍ مدلّسٌ، ولم يصرّح بالسماع، وقد يكون أخذه عن بعض الضعفاء.

قال الدارقطنيُّ بعد الرواية الأولىٰ: «ورواه الوليد بن مسلمٍ، وصدقةُ بن عبد الله، عنِ ابن أبي ذئبٍ، عن نافعٍ مختصرًا، مرسلًا، وابن أبي ذئبٍ لم يسمعه من نافعٍ، وإنّما رواه عن عمرَ بنِ حسينٍ عنه».

وصدقة هو الدمشقيُّ السمينُ، وهو ضعيفٌ كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢١٦)؛ فلا يبعد أن يكون الوليد بن مسلمٍ قد أخذ الحديث منه؛ فلا يكونَ متابعًا له أصلًا.

وقال الدارقطنيُّ بعد الرواية الثانية: «لا يثبت هٰذا عنِ ابن أبي ذئبٍ، عن نافعٍ، والصواب حديث ابن أبي ذئبٍ عن عمرَ بنِ حسينٍ».

=

وقال في "العلل" (٧/ ٧٣-٧٤): «يرويه صدقةُ بن عبد الله، والوليدُ بن مسلمٍ، عنِ ابن أبي ذئبٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما مختصَرًا، وخالفهمُ ابنُ أبي فديكٍ، فرواه عنِ ابن أبي ذئبٍ، عن عمرَ بنِ حسينٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما بلفظٍ آخرَ، وبيّن فيه أنّ ابن أبي ذئبٍ لم يسمعه من نافعٍ، وأتىٰ به بطوله، علىٰ الصواب».

وسأل ابنُ أبي حاتمٍ أباه عن ذٰلك، فقال: «يُدْخَلُ بين ابن أبي ذئبٍ وابن إسحاقَ رجلٌ يُسمّىٰ عمرَ بنَ حسينٍ». انظرِ "العلل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٤٨).

هٰذا، وقدِ اختُلِف علىٰ ابن أبي فُدَيكٍ في هٰذا الحديثِ من جهةٍ أخرىٰ.

فرواه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٢١) عن أبي طاهرٍ الفقيه، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وأبي سعيدِ بن أبي عمرٍو، قالوا: ثنا أبو العبّاس، هو الأصمُّ، بالإسناد السابق إلىٰ عمرَ بنِ حسينٍ، عن نافعٍ أنّ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما تزوّج ابنةَ خاله رضي الله تعالىٰ عنهما، فذكر الحديث مرسلًا.

وكذٰلك رواه الخطيب في "الأسماء المبهمة" (٨/ ٥٢٠)، والبغويُّ في "شرح السنّة" (٩/ ٣٦ برقْم ٢٢٦٠) من طريق أبي سعيدٍ محمّدِ بن موسىٰ الصيرفيِّ، عن أبي العبّاس الأصمّ به مرسلًا.

قال البيهقيُّ: «وأخبرنا به أبو عبد الله الحافظُ - يعني الحاكمَ - في موضعٍ آخرَ بهٰذا الإسنادِ، قال: عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما أنّه تزوّج، وكذٰلك رواه ابنُ صاعدٍ عنِ ابن عبد الحكم، وأبي عُتبةَ، عنِ ابن أبي فديكٍ بإسناده، وقال: عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، والله أعلمُ».

ورواية الحاكم - في "المستدرك" (٢/ ١٦٧).

والمختلفون هنا علىٰ أبي العبّاس الأصمّ، عنِ ابن عبد الحكم - كلُّهم حفّاظٌ ثقاتٌ.

أبو طاهرٍ الفقيهُ هو محمّدُ بن محمّدِ بن مَحْمِشَ الزياديُّ، قال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٩/ ١٥٧): «كان إمامَ أصحاب الحديث بنَيْسابُورَ، وفقيهَهم، ومفتيَهم بلا مدافعةٍ».

وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ هو يحيىٰ ابنُ إبراهيمَ بنِ محمّدٍ، قال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٩/ ٢٤٥): «كان ثقةً، نبيلًا، زاهدًا، صالحًا، ورعًا، متقنًا، وما كان يحدّث إلّا وأصله بيده يقابل به، وعقد الإملاء مدّةً، وقُرِئ عليه الكثيرُ».

وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو هو محمّدُ بنُ موسىٰ بنِ الفضل النَّيْسابُوريُّ، قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٩/ ٣٦٩): «أحد الثقات والمشاهير بنَيْسابُورَ».

=

فالأقرب ترجيح رواية هٰؤلاء الجماعة مضمومةً إلىٰ رواية الحاكم الموافقة لهم - علىٰ روايته المخالفة لهم؛ لأنّه مع جلالته ومكانته منَ الحفظ قد تردّد، فوافقهم مرّةً، وخالفهم أخرىٰ، والله أعلمُ.

ثمّ إنّ يحيىٰ بنَ صاعدٍ قد زاد علىٰ رواية أبي العبّاس الأصمّ عنِ ابن عبد الحكم - الوصلَ، وهو من أئمّة الحديث حفظًا ومعرفةً، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٣٤٨-٣٥٠)؛ فزيادته مقبولةٌ بلا شكٍّ.

وفي رواية ابن صاعدٍ عنِ ابن عبد الحكم غُنْيةٌ عن روايته عن أبي عُتْبةَ أحمدَ بنِ الفرج؛ لضعفه، واتّهامه بسرقة الحديث، انظر ترجمته في "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٥/ ٥٥٨-٥٦١).

وبعدُ، فالحديث محفوظٌ عن عمرَ بنِ الحسين، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما. كذٰلك رواه ابن إسحاقَ، وثبت عنِ ابن أبي ذئبٍ. وروايتهما مقدَّمةٌ علىٰ رواية عبد العزيز بن المطّلب المرسلةِ، والله أعلمُ.

وقال الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٦٧): «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

قال الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٦/ ٢٣٤): «إنّما هو علىٰ شرط مسلمٍ وحدَه؛ فإنّ البخاريّ لم يخرّج لعمرَ بنِ حسينٍ شيئًا».

والظاهر أنّه يريد أنّ رجاله علىٰ شرط مسلمٍ؛ فقد خرّج لجميعهم، لٰكنّه لم يخرّج بهٰذا النَّسَق شيئًا. والله أعلمُ.

والحديث وإن لم يكن علىٰ شرط واحدٍ منَ الشيخين، فهو صحيحٌ.

وقد رُوي من طريقٍ أخرىٰ تشهد لرواية عمرَ بنِ الحسين، فقد أخرج ابن ماجه في "السنن" (٣/ ٣٢٥-٣٢٦ برقْم ١٨٧٨)، والدارقطنيّ في "السنن" (٤/ ٣٣١ برقْم ٣٥٤٨) من طريقين عن عبد الله بن نافعٍ الصائغ، عن عبد الله بن نافعٍ، عن أبيه نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما قال: «لـمّا هلك عثمانُ بن مظعونٍ رضي الله تعالىٰ عنه»، فذكر القصّةَ.

قال البُوصِيريُّ في "مصباح الزجاجة" (٢/ ٣١٦): «هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ موقوفٌ، عبدُ الله بنُ نافعٍ مولىٰ ابن عمرَ متّفَقٌ علىٰ تضعيفه، لٰكنْ لم ينفرد عبدُ الله بنُ نافعٍ عن أبيه».

وقوله إنّه موقوفٌ يريد أنّه لم يذكر فيه كلام النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وإلّا، فهو في حكم المرفوع؛ فإنّ القصّة وقعت في زمانِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

والله أعلمُ.

وكـ(أخٍ).

مثلُ حديثِ أنّ عمرَ رأىٰ حُلَّةَ [سِيَرَاءَ]،(٣) إلخ، فكساها أخًا له مشركًا بمكّةَ،(٤) هو أخوه لأمِّه: عثمانُ بنُ حَكِيمٍ السُّلَميُّ.(٥)

وكـ(زوجٍ).

---

(١). هو عثمانُ بن مظعونِ بن حبيبِ بن وهبِ بن حُذَافةَ، أبو السائب، القرشيُّ الجُمَحيُّ، أحدُ السابقين الأوّلين إلىٰ الإسلام، وهاجر الهجرتين، وشهِد بدرًا، وفضائله كثيرةٌ. تُوُفِّي سنةَ اثنتين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٠٥٣-١٠٥٦)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٤٩٤-٤٩٧).

(٢). انظرِ "الأسماءَ المبهمةَ" للخطيب (٨/ ٥٢٠)، و"الغوامض والمبهمات" لابن بَشْكُوَالَ (٢/ ٧٨٩).

وهي زينبُ بنتُ عثمانَ بنِ مظعونِ بن حبيب بن وهبٍ، القرشيّةُ الجُمَحيّةُ، صحابيّةٌ جليلةٌ، رضي الله تعالىٰ عنها. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (١٠/ ٢٥٥-٢٥٦)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (١٣/ ٤٣٤-٤٣٥).

(٣). في "الأصل": (سبراء) بالموحّدةِ، وهو تصحيفٌ.

والحُلَّةُ: قال ابن حجرٍ في "إرشاد الساري" (ص١٠٧): «هي ثيابٌ ذاتُ خُطوطٍ، والحُلَّة لا تكون إلّا من ثوبين، وقيل: إنّما تكون حُلّةً إذا كانت جديدةً، وقال أبو عبيدٍ: الحُلَل: بُرُود اليمن».

والسِّيَرَاءُ قال النوويُّ في "شرح مسلمٍ (١٤/ ٣٨): «هي بُرُودٌ يخالطها حريرٌ، وهي مُضَلَّعةٌ بالحرير ... وقيل: هي مختلِفةُ الألوان ... وقيل إنّها حريرٌ مَحْضٌ ... وهو الصحيح الذي يتعيّن القولُ به في هٰذا الحديثِ؛ جمعًا بين الروايات».

(٤). متّفقٌ عليه، رواه البخاريُّ (٢/ ٤ برقْم ٨٨٦)، ومسلمٌ (٦/ ١٣٧)، من حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

(٥). انظرِ "الغوامضَ والمبهماتِ" لابن بَشْكُوَالَ (١/ ٢٠٧)، و"إرشاد الساري" لابن حجرٍ (ص٢٨٦)، و"المستفادَ" لأبي زرعةَ العراقيِّ (١/ ٧٣٩).

وهو عثمانُ بن حكيمِ بن أبي الأوقص، السُّلَميُّ، أخو عمرَ بنِ الخطّاب لأمّه، جاء في "صحيح البخاريّ" ما يدلُّ علىٰ إسلامه؛ فرضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ٩١).

مثلُ زوجِ بَرْوَعَ بنتِ واشِقٍ،[١] هو هلالُ بنُ مُرَّةَ الأشجعيُّ.[٢]

(**وأشباهٍ**) لذٰلك، كبنتٍ، وعمَّةٍ، وخالةٍ، وأختٍ، وزوجةٍ، (**وأمٍّ**)، وجدّةٍ، وعبدٍ، وأَمَةٍ، وأمِّ الولد، وأَحَدٍ.

مثلُ حديث أبي هريرةَ: «كنت أدعو أمِّي إلىٰ الإسلام»، إلخ،[٣] اسمها: [أُمَيْمَةُ][٤] بنتُ صُفَيْحٍ.[٥]

وكحديثِ أنّ عُبَادةَ بنَ الصامتِ، أحدِ النُّقَباء[١] ليلةَ العقبة، إلخ،[٢] بقيّتهم: أسعدُ بنُ زُرَارةَ، وسعدُ بنُ الرَّبيعِ، وسعدُ بنُ خَيْثَمَةَ، والمنذرُ بنُ عمرٍو، وعبدُ اللهِ بنُ رَوَاحَةَ، والبراءُ بنُ

---

(١). روىٰ حديثَها بذكر زوجِها مبهمًا: النَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٦/ ١٢١ برقْم ٣٣٥٤).

وهي بَرْوَعُ بنتُ واشقٍ، الكِلَابيّةُ الرُّؤَاسيّةُ، أوِ الأشجعيّةُ، صحابيّةٌ جليلةٌ، رضي الله تعالىٰ عنها. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٣٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٢). انظرِ "الأسماء المبهمة" للخطيب (٧/ ٤٧٥)، و"الغوامضَ والمبهماتِ" لابن بَشْكُوَالَ (١/ ٤٦٠).

وهو هلالُ بنُ مُرّةَ، وقيل: ابنُ مروانَ، الأشجعيُّ، صحابيٌّ جليلٌ. تُوُفِّي علىٰ عهد النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن حجرٍ (٤/ ٦٣٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١١/ ٢٤١-٢٤٢).

(٣). رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ١٦٥).

وليس هٰذا منَ الإبهام في شيءٍ؛ فإنّ أمَّ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنهما - معيّنةٌ، إنّما تُرِك ذِكْرُ اسمها، والجهل بالِاسم لا ينفي العلم بالمسمَّىٰ، والله أعلمُ.

(٤). في "الأصل": (أميّة) من غير ميمٍ بعد الياء، وهو تصحيفٌ.

(٥). انظرِ "الغوامضَ والمبهماتِ" لابن بَشْكُوَالَ (٢/ ٤٩٢)، و"المستفادَ" لأبي زرعةَ العراقيِّ (٢/ ١٣٠٦).

هي أُمَيْمةُ أو ميمونةُ بنتُ صُفَيْحٍ أو صُبَيْحٍ، أمُّ أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، صحابيّةٌ جليلةٌ، دعا لها النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بالهداية؛ فأسلمت، ودعا الله أن يُحبِّبَها إلىٰ المؤمنين وأن يُحبِّب المؤمنين إليها؛ فليس مؤمنٌ إلّا يحبّها، رضي الله تعالىٰ عنها. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٦/ ٢٧٥-٢٧٦)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٣/ ١٦٧-١٧٠).

مَعْرُورٍ، وأبو الهيثمِ بنُ التَّيِّهَانِ، وأُسَيْدُ بنُ حُضَيرٍ، وعبدُ اللهِ بنُ عمرِو بنِ حَرَامٍ، ورافعُ بنُ مالكٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم.(٣)

وبقيّةُ الأمثلة في المبسوطات.

ثمّ إنّ المبهَم إنّما يُعرف بوروده مسمًّى في بعض الروايات،(٤) وبتنصيص أهلِ السِّيَر علىٰ كثيرٍ منهم.

وربَّما استدلُّوا بورود حديثٍ آخرَ، أُسنِد فيه [لـمُعيَّنٍ](٥) ما أُسنِد لذٰلك المبهَمِ في ذٰلك [الحديثِ].(٦)

قال العراقيُّ(٧): «وفيه نظرٌ؛ [لجواز](٨) وقوع تلك الواقعةِ لاثنينِ».

---

(١). المبهم هنا هم سائر النقباء الذين لم يُسَمَّوْا في هٰذا الحديثِ، وليس كلمةَ (أحدٍ) كما يوهمه صنيع الشارح.

(٢). رواه البخاريُّ في "صحيحه" (١/ ١٢ برقْم ١٨).

(٣). روىٰ ذٰلك ابن بَشْكُوَالَ في "الغوامض والمبهمات" (٢/ ٨٣٦-٨٣٧) عنِ ابن عبد البر، وفي آخره: «هٰكذا قال يحيىٰ بنُ أبي كثيرٍ وسعيدُ بن عبد العزيز وسفيانُ بن عيينةَ وغيرُهم، رحمهمُ الله». وذكر فيهم سعدَ بنَ عبادةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد أسقطه الشارحُ.

وذكرهمُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في "مقدّمة الفتح" (ص٢٤٩) اثني عشَر رجلًا أيضًا، لٰكنّه أبدل بأبي الهيثمِ بن التَّيِّهانِ - رفاعةَ بنَ عبدِ المنذر.

(٤). انظرِ "الأسماءَ المبهمةَ" للخطيب (١/ ٣)، و"علومَ الحديث" لابن الصلاح (ص٣٧٥).

(٥). في "الأصل": (لمعنًى)، وهو تصحيفٌ مفسدٌ للكلام، والتصحيح من "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ.

(٦). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٨٨)، والزيادةُ منه، والسياق يقتضيها.

(٧). في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٨٨).

ويُلاحَظ أنّ هٰذا الِاحتمالَ لا يَرِد إنْ دلّت قرينةٌ علىٰ اتّحاد القصّة، أو منعت من تعدُّدِها، كأن تحوي تفاصيلَ يبعد في العادة تكرُّرُ اجتماعها، وإلّا، فلو فتحنا باب التجويز العقليّ، وإن لم ينشأ عن دليلٍ، لاختلَّت كثيرٌ منَ القواعد، ولَانسدَّ باب الإعلال.

(٨). في "الأصل": (لجوار)، بالراء المهملة، وهو تصحيفٌ، مفسدٌ للسياق.

والله أعلمُ.

(**معرفة الثقات والضعفاء**)، أي: هٰذا مبحثُها.

وهو النوع الرابع والثمانون.

(**معرفة الثقاتِ**) مِنَ الرواة، (**و**)معرفةُ (**المضعَّفِ**) منهم - (**أجلُّ أنواع**) علوم (**الحديث**) النبويِّ؛ (**فاعرفْ**)، أيُّها الراغبُ المتبصِّر فيه.

و(**به**) تعرفُ (**الصحيحَ والسقيمَ**)، أيِ الضعيفَ، وذٰلك - المرقاةُ إلىٰ الِاطّلاع إلىٰ معرفتهما.(١)

(**وارجع**) في ذٰلك (**لكتبٍ توضَعُ**)، أيْ تُصَنَّفُ، (**فيها**)، أيْ في معرفة الثقات والضعفاء، (**واتْبَعْ**)ها، بعد إمعانِ النظر فيها.

[١٨٨/ب] فمِنَ الكتب مفردٌ في الضعفاء / للمتقدّمين والمتأخّرين.

فمِن أجلّها "الكامل" لابنِ عَدِيٍّ، إلّا أنّه ذكر كلَّ مَن تُكُلِّم فيه، وإنْ كان ثقةً.(٢)

وتبعه علىٰ ذٰلك الذهبيُّ في "الميزان".(٣)

وقد عَمِل الحافظ فيه "لسانَ الميزان"، وزاد علىٰ ما فيه كثيرًا.(٤)

وللذهبيّ في هٰذا النوعِ "المغني"، نافعٌ جدًّا، مِن جهة أنّه يَحكُم علىٰ كلِّ رجلٍ بالأصحّ فيه، بكلمةٍ واحدةٍ.(٥)

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٨٧).

(٢). انظرِ "الكامل" (١/ ٨٤).

(٣). انظرِ "الميزان" (١/ ٢-٣)، وفيه قيدٌ لم يذكره الشارح: أنّه لا يذكر فيه أحدًا منَ الصحابة مطلقًا، ولا منَ الأئمّة المتبوعين، إلّا علىٰ سبيل الإنصاف.

(٤). انظر "لسان الميزان" (١/ ١٩٢).

(٥). قاله السيوطيّ في "التدريب" (٢/ ١٠٠٨).

وتقييده الحكم بكونه بكلمة واحدةٍ - محلّ نظرٍ.

وقد يوجَّه بأنّ قوله: (بكلمة واحدةٍ) بدلٌ من قوله: (بالأصحّ)؛ فيكون المرادُ بالكلمةِ القولَ الواحدَ، ولو تركّب من مفرداتٍ عدّةٍ؛ وذٰلك لأنّ الذهبيّ لا يحكي اختلاف النقّاد في هٰذا الكتابِ غالبًا، ويُفهَم =

ومنها مفردٌ في الثقات، كـ"ثقات" ابن حِبَّانَ، والعجليِّ[١] وغيرِهما.

ومنها مشتركٌ، جُمع فيه الثقاتُ والضعفاءُ، ككتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ.

(و)إنّما (**جُوِّز الجرحُ**)، أيْ جرحُ الرواة، والتعديلُ لهم؛ (**لصَوْنِ الملّةِ**)، والذبِّ عنها، قال تعالىٰ: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحُجُرات: ٦].[٢]

وقال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في الجرحِ: «بئسَ أخو العشيرة»،[١] وقال في التعديل: «إنّ عبدَ الله رجلٌ صالحٌ».[٢]

ذٰلك من قوله في مقدّمة " المغني" (١/ ٥): «وأشرتُ إلىٰ حال الرجل بأخصر عبارةٍ؛ إذ لوِ استوفيتُ حاله، وما قيل فيه، وما أُنكِر منَ الحديث عليه، لَبلغ الكتاب عدّة مجلّداتٍ».

(١). هو أحمدُ بنُ عبد الله بن صالحِ بن مسلمٍ، أبو الحسن، العجليُّ، الكوفيُّ، نزيلُ أطرابُلُسِ الغرب، الحافظ، صاحبُ كتاب "الثقات" المعروفِ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وستّين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٠٥-٥٠٧).

(٢). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٠٩).

ولم أجد من سبقه إلىٰ التصريح بالِاستدلال بهٰذه الآيةِ علىٰ تجويز الجرح والتعديل، وكلام السيوطيّ هنا مختصرٌ من كلام العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٢٥)، وهو إنّما ساق الآيةَ للدلالة علىٰ وجوب الكشف والتبيُّن عند خبر الفاسق.

وذٰلك أخصّ من الجرح والتعديل؛ فإنّ المراد به تحقُّقُ إن كان الفاسق قد صدق في خبره ذٰلك أم كذب. وهٰذا الخاصّ داخلٌ في جنس الجرح والتعديل؛ فإنّ حقيقتَه الكشفُ عن صدق الرواة وكذبِهم. وصحّة الخاصّ، الذي صرّح به العراقيُّ - تستلزم صحّة العامّ، الذي صرّح به السيوطيّ.

والحاصل أنّ السيوطيّ استدلّ بالآية علىٰ لازم مدلولها الذي ذكره العراقيّ؛ فصرّح بما أشار إليه العراقيّ، وطوىٰ ما صرّح به.

وأيًّا ما كان، فللآية وجهٌ آخرُ صحيحٌ للدلالة علىٰ تجويز الجرح والتعديل؛ فإنّها أناطتِ التوقّف في الخبر علىٰ وصف الفسق؛ فلن يمكنَ العملُ بذٰلك الحكمِ، إلّا بتحقيق هٰذا المناطِ في آحاد الناس، إن ثبتَ، ثبتَ الحكمُ، وإنِ انتفىٰ، انتفىٰ. وتنزيل الفسق علىٰ آحاد الناس هو الجرحُ، ونفيه عنهم بإثبات العدالة - هو التعديلُ. فإذا كان العمل بالآية - وهو واجبٌ - لا يتمّ إلّا بتحقيق الفسق ونفيه، وهو الجرح والتعديل، كان الجرح والتعديل واجبًا. والله أعلم.

وقد تكلّم في الرجالِ جماعةٌ مِنَ الصحابة، والتابعين، فمَن بعدَهم.[٣]

وأوّلُ من تصدّىٰ لذٰلك شعبةُ، ثمّ يحيىٰ القطّانُ، ثمّ الإمامُ أحمدُ، وابنُ معينٍ، وغيرُهم.[٤]

قيل ليحيىٰ القطّانِ: «أمَا تخشىٰ أنْ يكونَ هٰؤلاء الذين تركتَ حديثهم خُصَمَاءَك عند الله»؟ قال: «لَأَنْ يكونوا خُصَمَائي - أحبُّ إليّ مِن أنْ يكونَ خصمي رسولَ الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، يقولُ: لِمَ لَمْ تذُبَّ الكذبَ عن حديثي»؟![٥]

ولأحمدَ: «لا تَغْتَبِ العلماءَ»، فقال للقائل: «وَيْحَكَ، هٰذا نصيحةٌ، ليس هٰذا غِيبةً».[٦]

وقال بعضُ الصوفيّة لابن المبارَك: «تغتابُ»؟! فقال: «اسكُتْ، إذا لم نبيِّن، كيف تَعرِف الحقّ منَ الباطل»؟![٧]

(و)لٰكنِ (**احذرْ**) - أيّها الجارحُ - (**مِنَ الجَرْحِ**) للرواة (**لأجل علّةٍ**)، كالتعصُّب للمذاهب، والهوىٰ، والمنافسةِ الدنيويّةِ.[٨]

---

(١). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (٨/ ١٣ برقْم ٦٠٣٢)، ومسلمٌ (٨/ ٢١)، من حديث عائشةَ رضي رضي الله تعالىٰ عنها.

(٢). متّفقٌ عليه، رواه البخاريّ (٥/ ٢٥ برقْم ٣٧٤٠)، ومسلمٌ (٧/ ١٥٨).

(٣). انظرِ "الكاملَ" لابن عديٍّ (١/ ١٦٦).

(٤). روىٰ الخطيب في "الكفاية" (٢/ ٢٩٩ برقْم ١٦٧١) هٰذا المعنىٰ من كلام الحافظ صالحٍ جزرةَ. وشرحه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٨٨-٣٨٩).

(٥). رواه الحاكم في "المدخل إلىٰ معرفة الصحيح" (١/ ١١٣) والخطيب في "الكفاية" (١/ ١٦٤ برقْم ٨٧).

وروىٰ ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ٢٦٠ برقْم ٥٥٧) نحوَه.

(٦). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ١٦٧ برقْم ٩٤)، وفي "تاريخ بغدادَ" (١٤/ ٢٦٦).

(٧). رواه الخطيب في "الكفاية (١/ ١٦٦ برقْم ٩٢).

(٨). انظرِ "الِاقتراحَ" لابن دقيق العيد (ص٤٣٦-٤٣٨).

وانظر "طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٢/ ٩)، و"التنكيلَ" للشيخ المُعَلِّميّ (١/ ٢٢٧).

قال التاجُ السُّبْكيُّ[١]: «فلْيتّقِ اللهَ امرؤٌ وَقَف علىٰ حفرةٍ مِن حُفَر النار، فلا حول ولا قوّة إلّا بالله، قد جعلني اللهُ قاضيًا ومحدّثًا، وقد قال ابنُ دقيقِ العِيدِ[٢]: أعراض الناس حفرةٌ مِن حُفَر النار، وقف علىٰ شَفِيرها المحدّثون والحكّامُ».

(**وارْدُدْ**)، أيْ: لا تقبلْ، (**كلامَ بعضِ أهلِ العصر**) مِنَ العلماء (**في**) جَرْحه لـ(**بعضِهم**)، لا برهانَ له.

كما هو منقولٌ (**عنِ**) الحافظِ (**ابنِ عبدِ البَرِّ**) [النَّمَريِّ]،[٣] في "كتاب العلم"،[٤] فإنّه / عقد فيه بابًا لكلام الأقرانِ المتعاصرين في بعضِهم، صدّر فيه بحديثِ «دَبَّ إليكم داءُ الأمم قبلَكمُ: الحسدُ والبغضاءُ»،[٥] ثمّ بقولِ ابن عبّاسٍ: «استمعوا عِلْمَ العلماء، ولا تصدِّقوا [١٨٩/أ]

---

(١). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٢/ ١٨).

(٢). في "الاِقتراح" (ص٤٥٣-٤٥٤).

(٣). في "الأصل": (النميريّ)، وهو تصحيفٌ.

(٤). يعني في "جامعَ بيان العلم وفضله" (٢/ ٢٤٦-٢٧٢).

(٥). رواه التِّرْمذيّ في "الجامع" (٤/ ٢٨٠ برقْم ٢٥١٠)، والإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ٣٦٠ برقْم ١٤٤٧)، وابن قانعٍ في "معجم الصحابة" (٥/ ١٦٤٧ برقْم ٤٥٢)، وابن بطّةَ في "الإبانة الكبرىٰ (٢/ ١١٢ برقْم ٨٧٠)، من طرقٍ عن حربِ بن شدّادٍ، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن يعيشَ بنِ الوليد، عن مولًى للزبير، عنِ الزبير بن العوّام رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

ورواه أبو داودَ الطيالسيُّ في "مسنده" (١/ ١٥٩ برقْم ١٩٠) عن حربِ بن شدّادٍ به، لٰكنْ سقط منَ النسخة المطبوعة ذِكرُ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه، والكتاب مسندٌ، وليستِ المراسيلُ من شرطه.

وقد رواه ابن شاهينٍ في "الترغيب في فضائل الأعمال" (ص٣٤٥ برقْم ٤٨٥)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١١/ ١٨١-١٨٢ برقْم ٨٣٧٣)، وفي "الآداب" (ص٤٨ برقْم ١١٦)، من طريق أبي داودَ الطيالسيِّ، فذكرا فيه الزبيرَ بن العوّام، وهو الصوابُ.

قال التِّرْمذيُّ: «هٰذا حديثٌ قدِ اختلفوا في روايته عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ».

وقد وقفت علىٰ ثمانِ طرقٍ أخرىٰ عن يحيىٰ بن أبي كثيرٍ، غيرِ طريق حربِ بن شدّادٍ، وهنا تفصيلها، وما فيها منِ اختلافٍ.

=

فأوّلها: ما رواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (١/ ٣٦٠ برقْم ١٤٤٨)، وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٢/ ٣٢ برقْم ٦٦٩)، من طريق عليِّ بن المبارك، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ به، كرواية حربِ بن شدّادٍ.

وثانيها وثالثها: ما رواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (١/ ٣٥٥ برقْم ١٤٢٩) عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن هشامٍ الدَّستَوائيِّ، وشيبانَ بنِ عبد الرحمٰن، كلاهما عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن يعيشَ بنِ الوليد، عنِ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه به، فأسقطا منه مولىٰ الزبير.

وقد جاء الحديثُ عن شيبانَ علىٰ وجهينِ آخرينِ.

فرواه عبدُ بنُ حُمَيدٍ في "مسنده" (١/ ١٥٦ برقْم ٩٧) - وكذٰلك الهيثمُ بن كُلَيبٍ في "مسنده" (١/ ١١٤ برقْم ٥٤) - عن عبيد الله بن موسىٰ، عن شيبانَ بنِ عبد الرحمٰن، عن يعيشَ بنِ الوليد، قال: حُدِّثتُ عنِ الزبير بن العوّام رضي الله تعالىٰ عنه به.

وهو بمعنىٰ رواية الإمام أحمدَ السابقةِ؛ لأنّ يعيشَ بن الوليد لم يدركِ السماع منَ الزبيرِ بن العوّام رضي الله تعالىٰ عنه، وعامّة روايته عنِ التابعين، ولم يذكر له ابن عساكرَ ولا المِزّيُّ روايةً عن أحدٍ منَ الصحابة إلّا عن معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رضي الله تعالىٰ عنهما، انظر "تاريخ دمشقَ" (٧٤/ ٢٠١) و"تهذيب الكمال" (٣٢/ ٤٠٤)، وقد تُوُفِّيَ معاويةُ رضي الله تعالىٰ عنه سنةَ ستّينَ، بعدَ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه بأكثرَ من خمسٍ وعشرين سنةً. والله أعلمُ.

وقال أبو زرعةَ الرازيُّ: «رواه ... شيبانُ ... عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن يعيشَ بنِ الوليد بن هشامٍ، أنّ مولًى لآل الزبير حدّثه، أنّ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه حدّثه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم». انظرِ "العلل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٢٥٤-٢٥٥).

هٰكذا ذكره أبو زرعةَ وجزم به، كرواية حربِ بن شدّادٍ وعليِّ بن المبارك، وذكر الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٢/ ١٥٦) أنّ شيبانَ قدِ اختُلِف عليه، وذكر الوجهينِ السابقين: عن يعيشَ، عنِ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه، وعن يعيشَ، عن مولىٰ الزبير، عنِ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه.

والجمع بين ذٰلك كلِّه ممكنٌ، كما لا يخفىٰ.

ورابعها: رواية موسىٰ بنِ خلفٍ العَمّيِّ، وقدِ اختُلِف عليه.

فرواه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم" (٢/ ١٠٩٠ برقْم ٢١٢٢) من طريق محمّدِ بن عبد الله بن عثمانَ الخزاعيِّ، عن موسىٰ بنِ خلفٍ العَمّيِّ، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن يعيشَ بنِ الوليد، عنِ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه به.

والخزاعيُّ هٰذا ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٣).

=

ورواه البزّار في "مسنده" (٦/ ١٩٢ برقْم ٢٢٣٢) من طريق خلفِ بن موسىٰ بنِ خلفٍ، عن أبيه، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ به، إلّا أنّه قال: (عنِ ابن الزبير رضي الله تعالىٰ عنهما).

ذكره المنذريُّ في "الترغيب والترهيب" (٣/ ١٠٦٥)، ثمّ قال: «رواه البزّار بإسنادٍ جيّدٍ».

وفيه نظرٌ؛ فإنّ خلفَ بنَ موسىٰ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٣٤-١٣٥): «صدوقٌ، يخطئُ».

وقد خالفه محمّدُ بن عبد الله الخزاعيُّ، وهو أحفظُ منه؛ فتكون روايتُه أرجحَ، وقوله هو الأشهر عن موسىٰ؛ إذْ لم يذكرِ الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٢/ ١٥٦) عنه غيرَه.

وعليه، فهٰذه الرواية التي شذّ بها خلفُ بن موسىٰ عن أبيه بذِكر عبد الله بن الزبير رضي الله تعالىٰ عنهما، ولم يتابعه عليها أحدٌ ممّن روىٰ هٰذا الحديثَ - منكرةٌ.

هٰذا، وقد سُئل أبو زرعةَ الرازيُّ عن رواية موسىٰ بنِ خلفٍ المحفوظةِ، فقال إنّه وهمٌ، انظرِ "العلل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٢٥٣-٢٥٥).

وخامسها: ما رواه البيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٩/ ١٣-١٤ برقْم ٦١٨٩) من طريق سليمانَ التيميِّ، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن يعيشَ بنِ الوليد، عن مولىٰ الزبير، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مرسلًا، لم يذكر فيه الزبيرَ بنَ العوّام رضي الله تعالىٰ عنه.

وسادسها: ما رواه معمرٌ في "الجامع" (المصنّف: ١٠/ ٣٨٥ برقْم ١٩٤٣٨) عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن يعيشَ بنِ الوليد، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مرسلًا.

وكذٰلك رواه البغويُّ في "شرح السنّة" (١٢/ ٢٥٩ برقْم ٣٣٠١) من طريق أحمدَ بنِ منصورٍ الرماديّ، عن عبد الرزّاق، عن معمرٍ به.

وكذٰلك رواه أحمدُ في "المسند" (١/ ٣٦٠ برقْم ١٤٤٩) من طريق رَباحِ بن زيدٍ، عن معمرٍ به.

لٰكنْ وقع في المطبوعةِ زيادةُ (عنِ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه)، ولا تصحُّ؛ فقد ذكره ابن حجرٍ في "أطراف المسند" (٢/ ٣٦٠) وفي "إتحاف المهرة" (٤/ ٥٥٦) بدونها، ونصّ، فقال: «ولم يذكرِ الزبيرَ رضي الله تعالىٰ عنه».

وانظر كذٰلك "المختارة" للضياء المقدسيّ (٣/ ٨٢)، و"جامع المسانيد والسنن" لابن كثيرٍ (٣/ ٣٣).

وسابعُها وثامنها: ما رواه ابن قانعٍ في "معجم الصحابة" (٤/ ١٦٤٤ برقْم ٤٥١) من طريق بحرِ بن كَنيزٍ، وعثمانَ بنِ مِقْسمٍ، كلاهما عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن زيدِ بن أسلمَ، عن أبي سلّامٍ، عن الزبير بن العوّام رضي الله تعالىٰ عنه به.

=

وبحرٌ قال الذهبيُّ في "الكاشف" (٢/ ١٥٢): «وهَّوهُ»، وقال ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٣/ ١١٨٨): «مشهورٌ، واهٍ».

وعثمانُ البُرّيُّ متَّهمٌ بالكذب، انظر ترجمته في "لسان الميزان" (٥/ ٤١٢-٤١٦).

فهٰذا الوجهُ مطَّرَحٌ، إنّما ذكرتُه استقصاءً لطرق الحديث.

والخلاصة: أنّ حربَ بن شدّادٍ وعليَّ بن المبارك قدِ اتّفقا، وجوّدا الإسنادَ؛ فلم يُسقِطا منه ما يكون به منقطعًا.

وهشامٌ الدَّسْتَوائيُّ وشيبانُ نقصا منَ الإسناد مولىٰ الزبير، وذٰلك لا يخالف رواية حربٍ وعليٍّ، كما سبق شرحُه.

ووافق هشامًا وشيبانَ - موسىٰ العمّيُّ، وهو مضعَّفٌ.

ونقص سليمانُ التيميُّ منَ الإسناد ذِكْرَ الزبير رضي الله تعالىٰ عنه؛ فجعله: (عن مولىٰ الزبير مرسلًا)، وهو بذِكر مولىٰ الزبير يشهد لرواية حربٍ وعليٍّ.

ونقص معمرٌ منه مولىٰ الزبير أيضًا؛ فجعله: (عن يعيشَ معضلًا).

وأرجح الروايات - روايةُ حربِ بن شدّادٍ وعليِّ بن المبارك، وما فيها من زيادةٍ علىٰ رواية هشامٍ وشيبانَ، غيرِ منافيةٍ لهما، فمقبولةٌ؛ فإنّ حربًا ثقةٌ، عدّه الإمام أحمدُ من ثقات أصحاب يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٥/ ٥٢٥)، وقد تابعه عليٌّ، وقد قال ابن معينٍ: «ليس أحدٌ في يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ مثلَ هشامٍ الدَّسْتَوائيِّ والأوزاعيّ، وبعدهما عليُّ بن المبارك»، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ١١٢)، وتكلّم بعضهم في بعض سماعه من يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ؛ لكونه أخذ عنه عرضًا وكتابةً، وليس بقادحٍ.

وقال الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٢/ ١٥٦): «والقول قولُ حربِ بن شدّادٍ ومن تابعه، عن يحيىٰ».

وكذٰلك قاله أبو زرعةَ الرازيُّ، نقله عنه ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (٦/ ٢٥٥).

وعليه، فهٰذا الحديث ضعيفٌ؛ لجهالةِ مولىٰ الزبير المبهمِ في الإسناد، والله أعلمُ.

وللحديث شاهدٌ: أخرجه ابن عديٍّ في "الكامل" (٦/ ٥٤٢ برقْميْ ١٠٣٧٤، و١٠٣٧٥) من طريق منصورِ بن صُقَيرٍ، عن عبد الله بن عَرَادةَ الشيبانيِّ، عن إسماعيلَ بنِ رافعٍ، عن بُكَيرِ بن عبد الله بن الأشجّ، عن كريبٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكره.

=

بعضَهم علىٰ بعضٍ، فوالذي نفسي بيده، لَهُم أشدُّ تَغَايُرًا مِنَ التُّيُوس في زُرُوبها»،[١] ثمّ قولِ مالكِ بنِ دينارٍ: «يُؤخذ بقول العلماء والقرّاء في كلّ شيءٍ، إلّا قولَ بعضهم في بعضٍ».[٢]

ثمّ قال ابنُ عبدِ البَرِّ[٣]: «الصحيح في هٰذا البابِ أنّ مَن ثبتت عدالتُه، وصحّت في العلم إمامتُه، وبه عنايتُه، لم يُلْتفَت إلىٰ قول أحدٍ، إلّا أنْ يأتيَ في جَرحه ببيّنةٍ عادلةٍ، تصحّ بها جِرْحَتُه علىٰ طريق الشَّهادات»، إلخ.

وقد أشار إلىٰ هٰذا العلماءُ جميعًا، إذ قالوا: «لا يُقبل الجرحُ إلّا مفسَّرًا».[٤]

(**وربَّما رُدَّ كلامُ الجارح**) لهم، (**إذا لم يكن ذاك**) الجرحُ (**بأمرٍ واضحٍ**) فيه.

قال ابن عديٍّ (٦/ ٥٤٢-٥٤٣): «ولعبد الله بن عَرَادةَ غيرُ ما ذكرتُ منَ الحديث، وليس بالكثير، وعامّةُ ما يرويه لا يتابَع عليه».

وقال فيه الذهبيُّ في "الكاشف" (٣/ ١٥٤): «واهٍ».

وأيضًا، فمنصورٌ الراوي عنه قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٩): «ضعيفٌ».

وعليه، فهٰذا الحديث واهٍ، ولا يصلح لتقوية الحديث السابقِ، والله أعلمُ.

(١). رواه ابن عبد البرّ في "الجامع" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩ برقْم ٢١٢٣-٢١٢٥).

(٢). رواه ابن عبد البرّ في "الجامع" (٢/ ٢٤٩-٢٥٠ برقْم ٢١٢٦).

(٣). (٢/ ٢٥٠-٢٥١). وانظر أيضًا (٢/ ٢٧١).

وانظر شرح كلامه في "التنكيل" للمعلّميّ (١/ ٢٦٦-٢٦٧).

(٤). قاله التاج السُّبْكيّ في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٢/ ١١).

وفي حكايته الإجماعَ هنا - نظرٌ؛ فإنّ الخلاف في هٰذه المسألة معروفٌ، وقد بسطه هو نفسُه في "الإبهاج" (٢/ ١٢٥٧-١٢٥٨)، وفي "رفع الحاجب" (٢/ ٣٩٠-٣٩١)، وفي "جمع الجوامع" (ص٣٧٠)، بل رجّح في "رفع الحاجب" و"جمع الجوامع" - وهو آخر هٰذه المصنّفاتِ - قَبولَ الجرح في الرواية مجملًا.

وانظر في شرح هٰذه المسألةِ "التنكيلَ" للمعلّميّ (١/ ٢٤٧-٢٥٠)، وانظر كذٰلك (١/ ٢٦٢-٢٦٥).

كما رُدَّ جَرْحُ النَّسائيِّ لأحمدَ بنِ صالحٍ المصريِّ،[١] حيث قال فيه[٢]: «إنّه غيرُ ثقةٍ ولا مأمونٍ»، انتهىٰ - بأنّه ثقةٌ إمامٌ حافظٌ، احتَجَّ به البخاريُّ،[٣] ووثّقه الأكثرون،[٤] وكلامُ النَّسائيِّ فيه - تحامُلٌ، غيرُ قادحٍ فيه.[٥]

قال ابنُ عَدِيٍّ[٦]: «وسببُ كلام النَّسائيِّ فيه - أنّه حضر مجلِسَه، فطَرَدَه، فحمله ذٰلك علىٰ أنْ تكلَّمَ فيه».

وقال ابنُ الصلاح[٧]: «النَّسائيُّ ثقةٌ حجّةٌ، وإذا نُسِب مثلُه إلىٰ مِثل هٰذا، كان وجهُه أنّ عينَ السُّخْط تُبدِي مساويَ،[١] لها في الباطن مخارجُ صحيحةٌ، تَعمَىٰ عنها بحِجَاب

---

(١). هو أحمدُ بنُ صالحٍ، أبو جعفرٍ، المِصريُّ، كان يُعرَف بـ(ابن الطبريّ)، المتفنِّنُ، الحافظُ، الناقدُ، أحدُ أئمّة الحديث. تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٢/ ٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ١٦٠-١٧٧).

(٢). في "الضعفاء" (ص٥٩)، وليس فيه: «ولا مأمونٍ»، وانظر العبارة بنصّها المذكورِ في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١/ ٣٤٦).

(٣). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٢٦).

(٤). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠١٠).

بل قال مسلمةُ بن القاسم: «الناس مجمعون علىٰ ثقة أحمدَ بن صالحٍ؛ لعلمه، وفضله، وخيره». حكاه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٧١/ ١٨٤). وقال الخطيب البغداديّ في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٣٢٧): «احتجّ سائر الأئمّة بحديث أحمدَ بن صالحٍ المصريِّ، سوىٰ أبي عبد الرحمٰن النَّسائيّ».

(٥). حكىٰ الخليليّ في "الإرشاد" (١/ ٤٢٤) اتّفاق الحفّاظ علىٰ ذٰلك.

(٦). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠١٠).

لٰكنْ ليس ذٰلك من قوله، بل قد رواه في "الكامل" (١/ ٤١٩) - ومن طريقه الخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٣٢٨) - من قول محمّدِ بن هارونَ بنِ حسّانَ.

وكذٰلك نقله العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٢٦-٣٢٧).

وقد نقل السيوطيُّ الكلام في أحمدَ بنِ صالحٍ منه، كما يظهر من سياق كلامه؛ فلعلّه سقط من نسخته ذكرُ محمّدِ بن هارونَ بنِ حسّانَ المذكورِ، أو سَبَقَ نظرُه، والله أعلم.

(٧). في "علوم الحديث" (ص٣٩١).

السُّخْطِ، لا أنّ ذٰلك يَقَعُ مِن مثلِه تعمُّدًا لِقَدْحٍ يَعلم بطلانَه، فاعلم هٰذا؛ فإنّه من النكتِ النفيسةِ».

وقال شمسُ الدينِ (**الذهبيُّ**)، أبو عبدِ اللهِ محمّدُ بنُ أحمدَ،[٢] وهو مِن أهل الِاستقراء التامِّ في نقد الرجال[٣]: «(**ما**) – نافيةٌ – (**اجتمع اثنان**)، أيْ عَدْلان متيقِّظان، من علماء هٰذا الشأنِ، أيْ: لم يجتمعا قطُّ، (**علىٰ ∴ توثيقِ مجروحٍ**)، ممّنِ اشتَهر ضعفُه، (**و**)لا علىٰ (**جرحِ**)، أيْ تضعيفِ، (**مَن**)، أيْ ثقةٍ، (**عَلَا**) واشتَهر ثقتُه».

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «يعني يكونُ سببُ ضعفِه شيئين مختلفين، وكذا عكسُه».[٤]

[١٨٩/ب] وتعقّبه بعضهم[٥] بأنّه لم يَقَعْ علىٰ عِلْمٍ، ولم يَفْهَمِ المرادَ مَن / قَبِل هٰذا مِنَ الحافظ، وإنّما معناه أنّ اثنين لم يتّفقا في شخصٍ علىٰ خلاف الواقع، في الواقع، بل لا يتّفقان إلّا علىٰ [من][٦] فيه شائبةٌ ممّا اتُّفِقَ عليه. انتهىٰ.

وردَّه بعضُ المحقّقين[١] بأنّ الأظهر في معناه: لم يتّفقِ اثنانِ من أهل الجرح والتعديل غالبًا علىٰ توثيق ضعيفٍ، وعكسِه، بل إنْ كان أحدُهما ضعّفه، وثّقه الآخرُ، أو وثَّقه أحدُهما،

---

(١). **قال الشاعر**:

«وعين الرضا عن كلِّ عيبٍ كليلةٌ ∴ كما أنّ عين السُّخْط تُبدي المساويَا»

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٣٨٥).

وهٰذا البيتُ أنشده ابن قتيبةَ في "عيون الأخبار" (٣/ ١١) لعبد الله بن معاويةَ الهاشميّ، ولفظه: (ولٰكنّ) بدلَ (كما أنّ).

(٢). في "الموقظة" (ص٨٤).

(٣). وصفه بذٰلك ابن حجرٍ في "نزهة النظر" (ص١٧٢).

(٤). حكاه عنه تلميذه قاسمُ بن قطلوبغا في "حاشيته علىٰ النزهة" (ص١٤٧).

(٥). هو قاسمُ بن قطلوبغا في "حاشيته علىٰ النزهة" (ص١٤٧).

(٦). في "الأصل": (ما)، والتصويب من "حاشية" قاسمِ بن قطلوبغا، و"شرح النزهة" للمُلّا عليٍّ القاريْ.

ضعّفه الآخرُ، وسبب الِاختلاف ما قرَّره الحافظُ مِن كون سببِ ضعف الراوي شيئينِ مختلفينِ عند العلماء في صلاحيَةِ الضعف وعدمِه، فكلُّ واحدٍ منهما تعلّق بسببٍ؛ فنشأ الخلاف.

وعُلِم بهٰذا التقريرِ أنّ ذٰلك المتعقِّبَ لم يُصِبْ في التحرير، ولم يَفْهَمِ المرادَ، مع أنّه المطابقُ في المَعَاد.

[عباراتُنا][٢] شتَّىٰ، وحسنُك واحدٌ ∴ فكلٌّ إلىٰ ذاك الجمالِ يُشِيرُ

(**و**)قال أبو الفتحِ بنُ دَقِيقِ العيدِ[٣]: «(**تُعرَف الثقةُ**)، أيْ ثقةُ الراوي، (**بالتنصيص**) عليه، (**مِن ∴ راوٍ**)، أيْ مِن راويه.[٤]

(**وذِكْرٍ**)، أيْ: أو ذِكْرِه، (**في**) كتابٍ (**مؤلَّفٍ زُكن**)، أيْ عُلِم، بأنّه (**أُفْرِد للثقات**)، أيْ لبيان ثقات الرواة، ككتاب "الثقات" لابن حبّانَ، والعجليِّ، وابنِ شاهينٍ، وغيرهم.

(**أو**) بـ(**تخريجِ**)، أيْ روايةِ إمامٍ، (**ملتزِمِ الصحّةِ**)، أيْ مشترِطِها، (**في التخريج**) له، كالبخاريِّ ومسلمٍ في "صحيحيهما". وإن تُكُلِّم في بعض من خرَّجا له، فلا يُلتفَت إليه.[٥]

وكذا مَن خَرَّج علىٰ كتابيهما.[٦]

---

(١). هو الملّا عليٌّ القاريْ في "شرح النزهة" (ص٧٣٧)، وينتهي النقل عنه بنهاية البيتِ: (فكلٌّ إلىٰ ذاكَ الجمالِ يُشِيرُ).

(٢). في "الأصل": (عباراتها). والتصحيح من "شرح النزهة" للمُلّا عليٍّ القاريْ.

(٣). في "الِاقتراح" (ص٤٢٥-٤٣٣)، بتصرُّفٍ.

(٤). أخّر ابن دقيق العيدِ في "الِاقتراح" هٰذا النوعَ، وابتدأ بأهمّ الطرق وأكثرها استعمالًا، وهي إيراد أصحاب التواريخ ألفاظَ المزكِّين. ولعلّ الناظم إنّما أهمل هٰذه الطريقَ استغناءً بشهرتها.

(٥). كذا نقل الشارح عنِ ابن دقيق العيد الإطلاقَ، لٰكنّه استثنىٰ من ذٰلك في "الِاقتراح"، فذكر أنّه لا يُخرَج عنه إلّا ببيانٍ شافٍ، وحجّةٍ ظاهرةٍ، تزيد في غلبة الظنّ علىٰ ظنِّ عدالة أولٰئك الرواةِ، اللازمِ منِ اتّفاق الناس بعد الشيخين علىٰ تسمية كتابيهما بـ"الصحيحين".

(٦). كذا أطلق الشارح عنِ ابن دقيق العيد. والذي في "الِاقتراح" التنبيهُ علىٰ تقييد ذٰلك بما إذا سمّىٰ المستخرِج كتابه بـ(الصحيح)، أو ذكر لفظًا يدلّ علىٰ اشتراطه لذٰلك.

وكابنِ خزيمةَ، ونَظَائِرِه».[١]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٢]: «وينبغي ألّا يُقبَل الجرحُ والتعديلُ إلّا مِن عدلٍ متيقِّظٍ؛ فلا يُقبلُ جرْحُ مَن أفرطَ فيه، فجَرَحَ بما لا يقتضي رَدَّ حديثِ المحدِّث، كما لا تُقبلُ تزكيةُ مَن أخذ بمجرّد الظاهر، فأطلق التزكية».

والله أعلمُ.

---

(١). قول الشارح: (ونظائرِه) يوهِم اشتراط أن يكون من خرّج للراوي في نحو منزلة ابن خزيمة منَ الإمامة، والمعرفة، والِاحتياط. وليس مرادًا، بلِ المراد كلّ من خرّج الصحيح بعدَ الشيخين، كما هي عبارة "الِاقتراح".

نعم، لا شَكّ في مزيّة تخريج ابن خزيمةَ ومن كان بنحو منزلته علىٰ من لم يبلغ ذٰلك، لٰكنّ الكلام هنا عنِ استفادة التوثيق، لا عنِ الجزم بها، أو ترجيحها.

(٢). في "النزهة" (ص١٧٢).

(**معرفة من خلّط من الثقات**)، أيْ: هٰذا مبحثُها.

وهو النوع الخامس والثمانون.

(**و**)الحافظُ أبو بكرٍ محمّدُ بنُ موسىٰ (**الحازميُّ**)،[١] نسبتُه إلىٰ حازمٍ، بالحاء المهملة، أحدِ أجداده،[٢] قد (**ألَّف**) / جزءًا لطيفًا (**في**) معرفة (**مَن خلَّطَا ∴ مِنَ**) الرواةِ (**الثقاتِ آخِرًا**)،[٣] أيْ في آخِرِ عُمُره.[٤] [١٩٠/أ]

وأَفْرَد في سببه[٥] بالتصنيف الحافظُ العلائيُّ.

---

(١). هو محمّدُ بن موسىٰ بنِ عثمانَ بنِ حازمٍ، أبو بكرٍ، الحازميُّ، الهمَذانيُّ، الحافظُ المشهورُ، صاحبُ "الِاعتبار في ناسخ الحديث ومنسوخه". تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثمانين وخمسِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢١/ ١٦٧-١٧٢).

(٢). ذكر السمعانيّ في "الأنساب" (٤/ ١٤) أنّ نسبةَ (الحازميِّ) إلىٰ جدٍّ. وذكر ابن الدُّبَيثيِّ في "ذيل تاريخ بغدادَ" (٢/ ١١٨) نسبَ شيخِه، فقال: «محمّدُ بن موسىٰ بن عثمانَ بن موسىٰ بن عثمانَ بن حازمٍ». فالظاهر أنّ نسبته إلىٰ هٰذا الجدِّ، والله أعلم.

(٣). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠١٤). وانظر كذٰلك "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٤٦٠).

(٤). حصول الِاختلاط في آخر العمر - أغلبيٌّ، وليس قيدًا فيه، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٤٥٨).

(٥). قوله: (في سببه) غير مفهومٍ في هٰذا السياقِ.

وأصل العبارة ما نقل السيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠١٤) عن العراقيِّ - وهو في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٢٩) - قال: «وبسبب ذٰلك أفرده بالتصنيف منَ المتأخّرين الحافظُ صلاحُ الدينِ العلائيُّ».

والسببُ المشارُ إليه هو قولُ ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٩١): «هٰذا فنٌّ عزيزٌ مهمٌّ، لم أعلم أحدًا أفرده بالتصنيف واعتنىٰ به، مع كونه حقيقًا بذٰلك جدًّا».

فالواقع أنّ الشارح نقل العبارة بالمعنىٰ، فعبّر بالضمير (الهاء)، بدلَ اسم الإشارة (ذٰلك)، وحذف السببَ المشار إليه، الذي كان ينبغي أن يرجع إليه الضمير؛ فحصل الإبهام والِالتباس. والله أعلم.

وهم أقسامٌ، منهم مَن خلْطُ لخَرَفِه، ومنهم لذهاب بَصَرِه، ومنهم لتَلَفِ كتبه والِاعتمادِ علىٰ حفظه.[١]

(**فأَسْقِطَا. ما حدّثوا**) به مِنَ الأحاديثِ، (**فيـ**)ـما[٢] بعدَ (**الِاختلاطِ**)، وهو ظاهرٌ، (**أو**) فيما (**يُشَكُّ**) في كونه حدَّث بذٰلك قبلَ الِاختلاط أو بعده؛ احتياطًا، بخلاف ما حدَّث به قبلَ الِاختلاط يقينًا؛[٣] فإنّه يُقبل.[٤]

(**و**)يُعرَف ذٰلك (**باعتبار مَن روىٰ عنهم**)، أيِ المخلِّطين، فـ(**يُفَكُّ**)، ويُمَيَّزُ بينهم.[٥]

وذٰلك (**كابنَي**)، [بصيغة][٦] التثنية، أيْ: سعيدِ بنِ (**أبي عَرُوبةَ**) مِهْرانَ،[٧] اختلط نحوَ عَشْرِ سنين، وقيل: خمسَ سنين.[٨]

---

(١). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠١٤).

(٢). كتبت الفاء في "الأصل" بالحمرة، والياء بالسواد، فيُفهَم من ذٰلك أنّ الفاء من متن الألفيّة دون الياء، وليس كذٰلك، بل الياء من المتن، كما في الهامش، ولذٰلك فقد أصلحته بإدخال الياء بين الهلالين.

(٣). المراد باليقين هنا ما يشمل غلبة الظنّ، علىٰ اصطلاح الفقهاء في ذٰلك. وإلّا، فاليقين بمعنىٰ القطع والجزم لا يشترط. والله أعلم.

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٩٢).

(٥). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٣٢٩).

(٦). في "الأصل": (بصيعة)، بالعين المهملة، وهو تصحيفٌ ظاهرٌ.

(٧). هو سعيدُ بن أبي عَرُوبةَ: مِهْرانَ، أبو النضر، العدويُّ مولاهمُ، البصريُّ، حافظٌ مشهورٌ، اختلط في آخر عمُره، وأخرج حديثَه أصحابُ "الكتب الستّة". تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وخمسين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٤١٣-٤١٨).

(٨). منشأ الخلاف اختلافهم: متىٰ اختلط، ومتىٰ تُوُفِّيَ.

فروىٰ العقيليّ في "الضعفاء" (٢/ ٤٦٦-٤٦٧ برقْميْ ٢١١٤، و٢١١٦) عن أحمدَ - أنّه حدّ اختلاطه بهزيمة إبراهيمَ بنِ عبد الله بن حسينٍ، سنةَ خمسٍ وأربعين. وروىٰ (٢/ ٤٦٧ برقْم ٢١١٥) عن يحيىٰ القطّان أنّه قال: «إلىٰ خمسٍ وأربعين»، يعني ثمّ اختلط. ونصّ علىٰ ذٰلك ابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ٣٦٠)، والذهبيّ في "الميزان" (٢/ ١٥١).

=

وقد سمع منه قبلَ الِاختلاط جماعةٌ كثيرةٌ، كيزيدَ بنِ هارونَ،[١] وابنِ المبارَك،[١] ويحيىٰ القطّانِ،[٢] وأسباطِ بنِ محمّدٍ،[٣] في آخَرِين.[٤] منهم عبْدةُ بنُ سليمانَ، بل قال ابنُ مَعِينٍ[٥]: «إنّه أثبت الناس فيه».

وروىٰ ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٥١٥ برقْم ٨٥٤٦) عنِ ابن معينٍ تحديدَ اختلاطه بالهزيمة، لٰكنّه حدّها بسنة اثنتين وأربعين. وروىٰ العقيليّ في "الضعفاء" (٢/ ٤٦٧ برقْم ٢١١٥) عن يزيدَ بنِ هارونَ أنّه أنكر سعيدًا سنة ثنتين وأربعين.

وفي "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٤) عن عبد الوهّاب بن عطاءٍ أنّ سعيدًا خولط سنة ثمانٍ وأربعين، وأنّه عاش بعد ما خولط تسع سنين.

وفيه (٢/ ٣٤) عن يزيدَ بنِ زريعٍ قال: «أوّلَ ما أنكرنا ابن أبي عروبةَ يومَ مات سليمانُ التيميُّ»، قال الحافظ: «والتيميّ مات سنة ثلاثٍ وأربعين».

ونَقَل (٢/ ٣٥) عنِ ابن السكن أنّ يزيدَ بنَ زريعٍ كان يقول: «اختلط سعيدٌ في الطاعون»، قال الحافظ: «يعني سنة ثنتينِ وثلاثين»، قال: «وكان القطّانُ ينكر ذٰلك».

ثمّ قال: «والجمع بين القولين ما قال أبو بكرٍ البزّارُ أنّه ابتدأ به الِاختلاط سنة ثلاثٍ وثلاثين ... ثمّ استحكم به أخيرًا»، ثمّ قال: «وإنّما اعتبر الناس اختلاطَه بما قال يحيىٰ القطّانُ».

والأقرب أنّه اشتبه علىٰ الناقل بسعيدٍ الجُرَيريِّ، فإنّ الأئمّة نصُّوا علىٰ أنّ اختلاطه كان في الطاعونِ، سنةَ ثلاثٍ وثلاثين، انظرِ "الكواكبَ النيّراتِ" لابن الكيّال (ص١٨١).

واختُلِف في موت ابن أبي عروبة، فقيل: سنةَ خمسين، وهو غريبٌ، وقيل: سنةَ ستٍّ، وقيل: سنةَ سبعٍ، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٩/ ٢٧٣)، و"التاريخ الكبير" للبخاريّ (٣/ ٥٠٥)، و"الثقات" لابن حبّانَ (٦/ ٣٦٠)، وانظر أيضًا "الكامل" لابن عديٍّ (٥/ ٥١٧ برقْم ٨٥٥٢).

وعلىٰ هٰذا، فالراجح أنّ عاش بعد الِاختلاط إحدىٰ أو ثِنْتي عشْرةَ سنةً. والله أعلمُ.

(١). روىٰ عن يزيدَ بنِ هارون ما يدلُّ لذٰلك: ابنُ معينٍ في "التاريخ" برواية الدُّوريّ (٤/ ٢٢٠)، والعقيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ٤٦٧ برقْم ٢١١٥).

وقاله ابن معينٍ، في "التاريخ" برواية الدُّوريّ (٤/ ٢٨٥)، ورواه عنه كذٰلك ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٥١٥ برقْم ٨٥٤٦).

=

لٰكن تعقّبه الحافظُ العراقيُّ[٦] بأنّ عبْدةَ قد قال عن نفسه إنّه سمع عنه في الِاختلاط،[٧] إلّا أنْ يريد بذٰلك بيانَ اختلاطه، وأنّه لم يحدِّث بما سمعه منه في الِاختلاطِ.

وممّن سمع منه فيه المُعَافَىٰ بنُ عِمْرانَ،[٨] والفضلُ بن دُكَيْنٍ،[٩] ووكيعٌ.[١]

وقال أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" برواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٠٢): «إلّا ثلاثةَ أحاديثَ أو أربعةً». وروىٰ عنه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٦/ ٤٩٥) خلافَ ذٰلك، أنّه ضعّف روايته عنه، وقال: «كذا وكذا حديثًا خطأً».

(١). قاله ابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ٣٦٠).

(٢). قال ابن عديٍّ في ترجمة ابن أبي عروبةَ منَ "الكامل" (٥/ ٥٢٣): «وأثبت الناس عنه: يزيدُ بن زُريعٍ، وخالدُ بن الحارث، ويحيىٰ بنُ سعيدٍ، ونظراؤهم قبلَ اختلاطه».

ويشهد لذٰلك تخريج الشيخين لرواية يحيىٰ القطّانِ عن سعيدٍ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣١/ ٣٣٠).

(٣). يُؤخَذ ذٰلك ممّا رواه عبدُ الله ابنُ الإمام أحمدَ في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٠٢) أنّه سُئل: أيُّما أحب إليك في سعيدٍ: الخفّافُ أو أسباطُ بن محمّدٍ؟ فقال: أسباطٌ أحبُّ إليَّ؛ لأنّه سمع بالكوفة.

(٤). انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٤٢١-١٤٢٤، و١٤٢٦-١٤٢٩).

وقال الحافظ ابن حجرٍ في "التهذيب" (٢/ ٣٥): «وعامّة الرواة عنه سمعوا منه قبل الِاستحكام».

(٥). رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٥١٥ برقْم ٨٥٤٦) بلفظِ: «وأثبت الناس سماعًا منه - يعني ابنَ أبي عروبةَ - عبْدةُ بن سليمانَ».

(٦). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٤٢١).

(٧). رواه عنه ابن عديٍّ في "الكامل" (٥/ ٥١٥ برقْم ٨٥٤٤).

(٨). قاله محمّدُ بن عمّارٍ الموصليُّ، انظر "شرح علل التِّرْمِذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٥٦٩).

وهو المعافىٰ بنُ عِمرانَ بنِ نُفَيلِ بن جابرِ بن جَبَلةَ، أبو مسعودٍ، الأزديُّ، الموصليُّ، الإمامُ الجليلُ، الحافظُ، الزاهدُ، العابدُ، صنّف "المسند". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٨٠-٨٦).

(٩). رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (١/ ٣٢٤) عن محمّدِ بن نُمَيرٍ. وقال البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠٥): قال أبو نعيمٍ: «كتبتُ عن سعيدِ بن أبي عَروبةَ بعدما اختلط حديثين».
=

هٰذا، وقول المصنِّف: (أبي عَرُوبةَ)، كذا في الكتب الحديثيّةِ، بغير (أل).

وحُكِي عن سِيبويه أنّه زادها فيه، فقيل له: «ما هٰذه الزيادةُ»؟ فقال: «هٰكذا يُقَال؛ لأنّ (العَرُوبة): يومُ الجُمُعة، ومَن قال: (عَرُوبةٌ)، فقد أخطأ»، فذُكر ذٰلك ليونُسَ،[٢] فقال: «أصاب، لله دَرُّه».[٣] تَدَبَّرْ.

(و)أبي السائبِ عَطَاءِ بنِ (**السائبِ**) الثَّقَفيِّ الكوفيِّ،[١] اختلط في آخرِ[٢] عُمُره؛ فاحتجُّوا برواية الأكابر عنه، كالثوريِّ، وشعبةَ،[٣] بل قال ابنُ مَعِينٍ[٤]: «جميعُ مَن روىٰ عن عَطَاءٍ سمع منه في الِاختلاط، غيرَهما».

وروىٰ الخطيب في "الكفاية" (١/ ٣٢٩ برقْم ٣٧٩) أنّه قال: «أتيتُ سعيدَ بنَ أبي عَروبةَ، فوجدتُه قد تغيّر؛ فلا أحدّث عنه، وسمعتُ منَ الثوريّ عنِ ابن أبي عَروبةَ، فأخذت عنِ الثوريّ، ولا أحدِّث عنه».

والحاصل أنّ أبا نعيمٍ سمع من سعيدٍ في اختلاطه حديثين فقط، ولم يحدّث عنه، وآثر أن يروي حديثه من طريقٍ صحيحةٍ، ولو نازلةً.

(١). قاله محمّدُ بن نُمَيرٍ، رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (١/ ٣٢٤)، ومحمّدُ بن عمّارٍ الموصليُّ، ذكره ابن رجبٍ في "شرح العلل" (٢/ ٥٦٩).

وقاله كذٰلك أبو داودَ السِّجِستانيُّ، لٰكنّه روىٰ عن وكيعٍ قال: «كنّا ندخل علىٰ سعيدِ بن أبي عروبةَ فنسمع، فما كان من صحيح حديثه، أخذناه، وما لم يكن صحيحًا، طرحناه». انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١١/ ١٠).

وروىٰ الخطيب في "الكفاية" (١/ ٣٣٠ برقْم ٣٨٠) عنِ ابن معينٍ قال: قلت لوكيعِ بن الجرّاح: «تحدّث عن سعيدِ بن أبي عروبةَ، وإنّما سمعتَ منه في الِاختلاط»؟! قال: «رأيتني حدّثتُ عنه إلّا بحديثٍ مُسْتَوٍ»؟!

والحاصل أنّ رواية وكيعٍ صحيحةٌ، وإن كان سماعُه في الِاختلاط؛ لأنّه انتقىٰ ما ثبت عنده صحّتُه، ولم يحدّث بما لم تثبت صحّتُه.

(٢). هو يونُسُ بنُ حَبِيبٍ، أبو عبد الرحمٰن، الضبّيُّ مولاهمُ، البصريُّ، النحْويُّ، إمامُ العربيّة. تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٨/ ١٩١-١٩٢).

(٣). رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٤/ ١٠١-١٠٢).

لٰكنْ زاد جماعةٌ حمّادَ بنَ زيدٍ،(٥) وحمّادَ بنَ سلمةَ،(٦) وهشامًا الدَّسْتَوائيَّ.(٧)

قال العراقيُّ(١): «وابنُ عُيَيْنَةَ أيضًا؛ فقد روىٰ الحُمَيْديُّ عنه أنّه قال: سمعت مِن عَطَاءٍ قديمًا، ثمّ قَدِمَ علينا قَدْمَةً، فسمعته يحدِّث ببعض ما كنت سمعت، فخلَّطَ فيه؛ فاتّقيته واعتزلته».(٢) / [١٩٠/ب]

---

(١). هو عطاءُ بن السائب، أبو السائب، وقيل في كنيته غيرُ ذٰلك، الثقفيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، التابعيُّ، أحدُ العلماء، ثمّ ساء حفظُه في آخر عمُره. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ١١٠-١١٤).

(٢). في "الأصل": (آخره عمره)، ولا يستقيم إلّا بحذف الهاء أو كلمة عمره.

(٣). رواه العقيليّ في "الضعفاء" (٥/ ٧ برقْم ٤٧٢٩)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٥٠٦-٥٠٧ برقْم ١٣٧٠٦) عن يحيىٰ بن معينٍ. ورواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٣٣)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٥٠٧ برقْم ١٣٧٠٧) عن أحمدَ بن حنبلٍ. ورواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٣٤) عن أبيه أبي حاتمٍ الرازيّ. وحكاه الطحاويّ في "شرح مشكل الآثار" (١/ ١٤٩) عن أهل العلم بالإسناد.

وروىٰ البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٦٥) عن يحيىٰ القطّانِ أنّ شعبة استثنىٰ من ذٰلك حديثينِ سمعهما من عطاءٍ بأَخَرَةٍ.

(٤). رواه عنه ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٥٠٨ برقْم ١٣٧١١) من طريق أحمدَ بنِ أبي يحيىٰ الأنماطيِّ، وقد كذّبه إبراهيمُ بنُ أُوْرْمَةَ الأصبهانيُّ، انظرِ "الكامل" لابن عديٍّ (١/ ٤٤٧ برقْم ١١٣٧).

(٥). رواه العقيليّ في "الضعفاء" (٥/ ٨-٩ برقْم ٤٧٣٣)، وابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٥٠٦ برقْم ١٣٧٠٥) عن يحيىٰ بن سعيدٍ القطّانِ. وقاله النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٩/ ٩٤). وحكاه عنه المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٩٢). وحكاه الطحاويّ في "شرح مشكل الآثار" (١/ ١٤٩) عن أهل العلم بالإسناد.

(٦). رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٨/ ٥٠٥-٥٠٧ برقْم ١٣٧٠٦) عن يحيىٰ بنِ معينٍ من طريقِ الدَّوْرَقيِّ عنه. وحكاه الطحاويّ في "شرح مشكل الآثار" (١/ ١٤٩) عن أهل العلم بالإسناد.

وروىٰ العقيليّ في "الضعفاء" (٥/ ٨ برقْم ٤٧٣٠) عن يحيىٰ القطّانِ أنّ سماع حمّادِ بن سلمةَ من عطاءٍ كسماع أبي عوانةَ، يعني أنّه سمع منه قبلَ الِاختلاط وبعدَه، وأنّ حديثه لم يتميّز.

(٧). رواه أبو داودَ عن أحمدَ، كما ذكره الحافظُ العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٣٩٩).

(**وذكروا**) أنّ مِنَ المخلِّطين (**رَبِيعةَ**) [الرأيِ][٣] بنَ أبي عبد الرحمٰن،[٤] شيخَ مالكٍ، قال ابنُ الصلاح[٥]: «قيل: إنّه تغيَّر في آخِرِ عُمُره، وتُرِك الِاعتمادُ عليه لذٰلك».

(**لٰكن أُبِيَ**)، أيْ مُنِع هٰذا القولُ، باحتجاج الشيخين به،[٦] وتوثيقِ الحفّاظِ والأئمّة إيّاه.[٧]

قال الحافظُ العراقيُّ[٨]: «لا أعلم أحدًا تكلّم فيه باختلاطٍ، ولا ضعفٍ، إلّا ابنَ سعدٍ،[٩] قال بعد أنْ وثّقه: كانوا[١٠] يتّقونه [لِمَوْضِعِ][١١] الرأيِ، وقال ابنُ عبدِ البَرِّ[١٢]: ذمّه جماعةٌ مِن أهل الحديث [لإغراقه][١٣] في الرأي».

---

(١). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٣٩٩).

وقال بذٰلك أيضًا ابنُ رجبٍ الحنبليُّ في "شرح علل التِّرْمِذيّ" (٢/ ٥٥٨).

(٢). رواه العقيليّ في "الضعفاء" (٥/ ٨ برقْم ٤٧٣٢).

(٣). في "الأصل": (الراوي)، وهو خطأٌ.

(٤). هو ربيعةُ بنُ أبي عبد الرحمٰن: فَرُّوخٍ، أبو عثمانَ، ويُقال: أبو عبد الرحمٰن، القرشيُّ التيميُّ مولاهمُ، المدنيُّ، المعروفُ بـ(ربيعةِ الرأيِ)، الإمامُ، الفقيهُ، المجتهدُ. تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٨٩-٩٦).

(٥). في "علوم الحديث" (ص٣٩٤).

(٦). قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٩/ ١٣٠): «روىٰ له الجماعة».

(٧). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٩/ ١٢٥، و١٢٩-١٣٠).

(٨). في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٤٣٩، و١٤٤٠).

(٩). يعني في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٥١١)، لٰكنّه ذكره من قول شيخه الواقديِّ، ولم ينشئه، والله أعلمُ.

(١٠). في "الطبقات الكبرىٰ": (كأنّهم يتّقونه للرأي)، هٰكذا من غير جزمٍ.

(١١). في "الأصل": (لوضع)، والتصويب منَ "التقييد والإيضاح".

(١٢). في "التمهيد" (٣/ ٥).

(١٣). في "الأصل": (لإعراقه) بالمهملة، وهو تصحيفٌ، والتصويب منَ "التمهيد"، و"التقييد والإيضاح".

هٰذا، وذَكَر ابنُ الصلاح[١] جماعةً أُخَرَ مِنَ المُخَلِّطين، ثمّ قال: «اعلم أنّ مَن كان مِن هٰذا القَبِيل محتجًّا بروايته في "الصحيحين" أو أحدهما، فإنّا نعرف علىٰ الجملة أنّ ذٰلك ممّا تَمَيَّزَ، وكان مأخوذًا عنه قبلَ الِاختلاط، والله أعلم».

(١). في "علوم الحديث" (ص٣٩٧-٣٩٨).

(**طبقات الرواة**)، أيْ: هٰذا مبحثُها.

وهو النوع السادس والثمانون.

جمعُ (طبقةٍ)، وهي في الأصل عبارةٌ عنِ القوم المتشابهين.[١]

وفي الِاصطلاح: ما ذكره المصنِّف بقوله: (**والطبقاتُ للرواة**)، أيْ رواةِ الأحاديثِ، والعلماءِ، (**تُعرَف ∴ بـ**)الِاشترك في (**السنِّ**)، ولو تقريبًا،[٢] (**والأخذِ**) عن المشايخ.[٣]

وربّما اكتفَوا بالِاشتراك في اللُّقِيِّ،[٤] وهو لازمٌ غالبٌ لِلاشتراك في السنِّ،[٥] وربّما يكون أحدُهما شيخَ الآخَرِ.[٦]

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٩٩).

وانظرِ "القاموس المحيطَ" (ص٩٠٢).

(٢). هٰذا القيد يُعلَم ضرورةً؛ لبُعد الِاشتراك التامّ في السنّ. وقد صرّح به السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٤٩٩).

(٣). ومثلُه قول العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٤٣): «المتشابه في الأسنان، والإسناد».

(٤). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٣٤٣).

(٥). قال السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٤٩٩): «وهو - يعني الِاشتراكَ في التلاقي - غالبًا ملازمٌ لِلاشتراك في السنّ».

وليس مطابقًا لكلام الشارح؛ فإنّ الشارح جعل الِاشتراكَ في الإسناد لازمًا لِلاشتراك في السنّ، من غير عكسٍ؛ وحينئذٍ فلا يلزم منَ الِاشتراك في الإسناد أن يشتركا في السنّ. وفي كلام السخاويّ أنّهما متلازمان؛ فيلزم من كلٍّ منهما الآخرُ، وهو الصحيح، والله أعلم.

(٦). ذكر هٰذا الِاحتمالَ الملّا عليٌّ القاريْ في "شرح النزهة" (ص٧١٨).

والظاهر أنّه يريد بالطبقة الجيلَ كلَّه، الصحابةَ ثمّ التابعينَ ثمَ أتباعَهم، وهٰكذا؛ فلا شكّ أنّ في الطبقة بهٰذا المعنىٰ - مشايخَ وتلاميذَ؛ فكبارُها مشايخُ صغارِها، كعمرَ وابنِ عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، وابن المسيَّب وقتادةَ، والثوريِّ ووكيعٍ، وابنِ المدينيِّ والبخاريِّ، وهٰكذا. وعلىٰ هٰذا فقوله: (ربّما) للتكثير، لا للتقليل.

=

(**وقد تختلف**)، أيِ الطبقاتُ، فربّما يكون الراويان مثلًا مِن طبقةٍ؛ لمشابهته لها من وجهٍ، ومِن طبقتين باعتبارٍ آخرَ؛ لمشابهته لها من وجهٍ آخرَ، كأنسٍ وأضرابِه من صغار الصحابة، هم مع العشَرة وغيرِهم من كبار الصحابة في طبقة الصحابة.(١)

وعلىٰ هٰذا، (**فالصاحبون**)، أيِ الصحابةُ، كلُّهم (**باعتبار**) شِرْكَتِهم في (**الصُّحْبةِ**) للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - (**طبقةٌ**) واحدةٌ، والتابعون طبقةٌ ثانيةٌ، وأتباعهم ثالثةٌ، بالِاعتبار المذكور، وهٰكذا هلمَّ جرًّا.(٢)

وعلىٰ ذٰلك عمَلُ ابنِ حبّانَ(١) وغيرِه.(٢)

أمّا إن أراد بالطبقة المشتركين في السنِّ فقط، مع تفاوتهما في غالب المشايخ، فهو واقعٌ أيضًا، بأن يتأخّر أحدُهما في السماع حتّىٰ يفوته كثيرٌ ممّن أخذ عنهم أسنانُه، كالزهريِّ وتلميذه صالحِ بن كيسانَ مثلًا. وعلىٰ هٰذا تكون (ربّما) للتقليل.

وأمّا إن أراد بالطبقة المشتركين في السنّ والإسناد، فلا يُتصوّر أن يكون أحدُ أهل الطبقة شيخًا لآخرَ منها؛ إلّا علىٰ التجوّز بإطلاق الشيخ علىٰ من سمع منه، ولو حديثًا، وعلىٰ هٰذا فقد يكون الرجلُ شيخَ من هو في طبقةٍ أعلىٰ من طبقته، كما يحصل في رواية الأكابر عن الأصاغر، والصحابةِ عن التابعين، والآباء عنِ الأبناء. والله أعلم.

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٩٩).

(٢). في "الأصل": (وهٰكذا إلىٰ هلمّ جرًّا)، وكلمةُ (إلىٰ) مقحمةٌ، ولا يصحّ دخولها علىٰ اسم فعل الأمر: (هلمّ).

وانظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٩٩).

وينبغي التنبيه علىٰ أنّ للصحابة خصوصيّةً في عدّ طبقاتهم، لا تُنظَر في غيرهم، وهي اعتبار الفضائل والسوابق وشهود المشاهد؛ فإنّه يحصل بذٰلك تقديم الأصغر سنًّا علىٰ الأكبر منه، مع اشتراكهما في الرواية؛ فتكون عائشةُ رضي الله عنها مثلًا في أوائل الطبقات، وجدُّها أبو قحافةَ رضي الله عنه في أواخر الطبقات.

ولو كان ذٰلك في غير الصحابة: فإن نظرنا إلىٰ السنّ وحده، جعلنا أبا قحافة متقدّمًا، وكذا إن نظرنا إلىٰ السنّ واللقيّ، وإن نظرنا إلىٰ اللقيّ وحده، جعلناهما في طبقةٍ واحدةٍ؛ وذٰلك لأنّا لا ننظر في طبقاتِ مَن بعدَ الصحابة في الفضائل ونحوِها، والله أعلم.

قال بعضُهم[٣]: «وهو المستفاد مِن حديثِ «خيرُ القرونِ قرني، ثمّ الذين يلُونهم، ثمّ الذين يلُونهم»، إلخ».[٤]

[١٩١/أ] (و)باعتبار أمرٍ آخرَ، وهو النظر إلىٰ السوابق، تكون الصحابة / عشْرَ طبقاتٍ، وعليه الحاكمُ.[٥]

بل (**فوقَ عشْرٍ رتبةً**)، أيِ اثنتي عشْرَةَ طبقةً، أو أكثرَ، كما تقدّم.

قال السَّخَاويُّ[٦]: «ومنهم[٧] مَن يجعل كلَّ طبقةٍ أربعين سنةً، واستُؤنِس بما رُوي مرفوعًا: «طبقاتُ أمّتي خمسُ طبقاتٍ، كلُّ طبقةٍ منهم أربعون، فطبقتي وطبقة أصحابي: أهلُ العلم والإيمان، والذين يلُونهم إلىٰ الثمانينَ: أهلُ البِرّ والتقوىٰ، والذين يلُونهم إلىٰ العشرينَ ومِائةٍ:

---

(١). يعني في كتابه "الثقات"، انظر مقدّمته (١/ ٩-١٠).

(٢). في "الأصل": (غيرهم) بالجمع، وهو خطأٌ؛ فإنّ مرجعه ابنُ حبّانَ، وهو مفردٌ.

ولم أجدْ من صنّف كتابًا سار فيه علىٰ طريقة ابن حبّانَ التي ذكرها الشارح، والله أعلمُ.

(٣). يريد به الملّا عليًّا القاريَ في "شرح النزهة" (ص٧١٩).

وذكر نحوَه ابن كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (ص٣٧١).

(٤). متّفقٌ عليه من حديث عمرانَ بنِ حصينٍ، وعبد الله بن مسعودٍ، رضي الله عنهما.

أمّا حديث عمران، فقد رواه البخاريّ في (٣/ ١٧١ برقْم ٢٦٥١)، ومسلمٌ في (٧/ ١٨٥)، ولفظه: «خيركم قرني»، وفي آخره قال عمرانُ رضي الله تعالىٰ عنه: «لا أدري، أقال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم بعد قرنه - مرّتين أو ثلاثةً».

وأمّا حديث ابن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد رواه البخاريّ في (٣/ ١٧١ برقْم ٢٦٥٢)، ومسلمٌ في (٧/ ١٨٤)، ولفظه: «خير الناس قرني».

أمّا لفظ (خير القرون) الذي ذكره الشارح، فمع شهرته علىٰ الألسنة، ليس له أصلٌ، قاله الشيخ الألبانيُّ في التسجيل ذي الرَّقْم (٣٩٦) من "سلسلة الهدىٰ والنور".

(٥). كذا قال الشارح هنا. والذي في "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص١٦٥-١٧٠) أنّهمُ اثنتا عشرةَ طبقةً، وقد سبق ذٰلك.

(٦). في "فتح المغيث" (٤/ ٥٠٠).

(٧). قال السخاويُّ هنا: «كما قال ابن كثيرٍ». وهو في "اختصار علوم الحديث" (ص٣٧١).

أهلُ التراحم والتواصُل، والذين يلُونهم إلىٰ الستّينَ - يعني ومِائةٍ - أهلُ التقاطُع والتدابُر، والذين يلُونهم إلىٰ المِائتين: أهل الهَرْجِ والحرب»، رواه ابنُ ماجَهْ».[1]

---

(١). في "سننه" (٥/ ٥١٧ برقْم ٤٠٥٨) من طريقِ نوحِ بن قيسٍ، عن عبد الله بن مَعْقِلٍ، عن يزيدَ بنِ أبانَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا، بنحو اللفظ الذي ذكره الشارح.

قال البوصيريُّ في "مصباح الزجاجة" (٤/ ١٢٩): «هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعف يزيدَ».

وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «كثير الرواية عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه بما فيه نظرٌ، صاحب عبادةٍ، وفي حديثه صنعةٌ». رواه عنه ابنه في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٥٢).

وقال ابن حبّانَ في "المجروحين" (٢/ ٤٤٨): «كان من خيار عباد الله ... ممّن غفل عن صناعة الحديث ... حتّىٰ كان يقلب كلام الحسن فيجعلُه عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وهو لا يعلم، فلمّا كثُر في روايته ما ليس من حديثِ أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه وغيرِه منَ الثقات، بطَل الِاحتجاج به؛ فلا تحلّ الرواية عنه إلّا علىٰ سبيل التعجّب».

ورواه ابن ماجهْ كذٰلك (٥/ ٥١٧-٥١٨ برقْم ٤٠٥٨م) من طريق خازمٍ أبي محمّدٍ العَنَزيِّ، عنِ المِسْوَر بن الحسن، عن أبي معنٍ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه بنحوه.

قال البوصيريُّ في "مصباح الزجاجة" (٤/ ١٣٠): «هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، أبو معنٍ، والمِسْوَر بن الحسن، وخازمٌ العَنَزيُّ - مجهولون. قال أبو حاتمٍ: هٰذا الحديثُ باطلٌ. وقال الذهبي: حديثه منكرٌ». وكلام الذهبيّ المذكورُ في "الميزان" (٤/ ١١٣).

وللحديثِ طريقٌ ثالثةٌ عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد رواه ابن حبّانَ في "المجروحين" (٢/ ١٦١-١٦٢) وابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ٤٧١-٤٧٢ برقْم ١٦٩٦) من طريق عبّادِ بن عبد الصمد، عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه نحوَه.

وذكر ابنُ حبّانَ أنّها نسخةٌ أكثرُها أحاديثُ موضوعةٌ.

وقال ابن الجوزيّ: «المتّهم به - يعني هٰذا الحديثَ - عبّادٌ».

قال البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤١): «منكر الحديث».

وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «ضعيف الحديث جدًّا، منكر الحديث، لا أعرف له حديثًا صحيحًا». رواه عنه ابنه في "الجرح والتعديل" (٦/ ٨٢).

وقال العقيليُّ في "الضعفاء" (٤/ ١٠٤): «أحاديثه مناكيرُ، لا يُعرَف أكثرُها إلّا به».

=

وقال ابنُ حبّانَ في "المجروحين" (٢/ ١٦١): «منكر الحديث جدًّا، يروي عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه ما ليس من حديثه، وما أُراه سمع منه شيئًا؛ فلا يجوز الِاحتجاج به فيما وافق فيه الثقاتِ؛ فكيف إذا انفرد بالأوابد والطامّات»؟!

وقال ابن عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٧٥): «يحدّث عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه بالمناكير». ثمّ قال (٧/ ٢٧٦): «وله عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه غيرُ حديثٍ منكرٍ ... وهو ضعيفٌ، منكرُ الحديث».

وقال الذهبيّ في "الميزان" (٢/ ٣٦٩): «واهٍ».

وبعدُ، فالحديث لا يصحّ عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

وتعقّب السيوطيّ في "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٣٩٣) ابنَ الجوزيِّ في اتّهامه عبّادًا بحديث أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه، قال: «حديث أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه أخرجه ابن ماجه من طريقين؛ فبرئ منه عبادٌ». ثمّ قال: «وله شواهدُ».

وتعقّب الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٦/ ٤٩٨) السيوطيَّ، قال: «وبالجملة، فالحديث لا يخرج بهٰذه الطرق عن الضعف، ولا سيّما وقد أبطله الأئمّة النقّادُ، كأبي حاتمٍ والذهبيّ والعسقلانيّ؛ فلا قيمةَ لقَعْقَعة السيوطيّ، ومحاولته لتقويته».

والظاهر أنّ اعتراض السيوطيّ علىٰ ابن الجوزيّ ليس في تقوية الحديث، إنّما هو في إدخاله في الموضوعات، واتّهام عبّادٍ به.

وليس ذٰلك بمسلَّمٍ؛ فإنّ روايتا ابن ماجهْ واهيتانِ، ومع شدّة ضعفهما، فلا يبعد أن يكون بعضهم سرق الحديث من بعضٍ، أو قَلَبه؛ فشَرَكه فيه وهمًا؛ فلا نتحقّق براءةَ عبّادٍ من وضعه. ولو سلّمنا ببراءته، وسلامةِ الحديث من أن يكون مفتعلًا، فإنّ ذٰلك لا ينفي كونه موضوعًا، بمعنىٰ الجزم بنفيِ نسبته عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ فلا اعتراضَ علىٰ ابن الجوزيِّ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

هٰذا، وقال ابن حجرٍ في "العشَرة العُشاريّة" (ص٣٧): «وله شواهدُ، كلُّها ضِعافٌ».

فأوّل تلك الشواهد: ما أخرجه العقيليّ في "الضعفاء" (٥/ ٥٤ برقْم ٤٨٣٤) - ومن طريقه ابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ٤٧١ برقْم ١٦٩٥) - عن عُبَيدِ بن حاتمٍ، هو حسينُ بن محمّدِ بن حاتمٍ، المعروفُ بـ(عُبيدٍ العِجْلِ)، عن عبد السلام بن عاصمٍ الرازيِّ، عن إسحاقَ بنِ إسماعيلَ: حَيُّوْيَهْ، عنِ المبارك بن سعيدٍ الثوريِّ، عن عرفةَ، عن أبي موسىٰ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، نحوَه.

قال العقيليُّ عن عرفةَ: «مجهولٌ، ولا يَبِين سماعُه من أبي موسىٰ رضي الله تعالىٰ عنه».

=

وقال ابن الجوزيّ (٣/ ٤٧٢): «فيه مجاهيلُ لا يُعرَفون».

وليس في الإسناد مجهولٌ سوىٰ عرفةَ، وسائر رجاله ثقاتٌ، إلّا عبدَ السلام بنَ عاصمٍ، قد روىٰ عنه جماعةٌ منَ الثقات، وقال أبو حاتمٍ: «شيخٌ»، انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٤٩)، ولذٰلك قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩٦): «مقبولٌ»، يعني: حيث يتابع، وإلّا، فليّن الحديث.

وثاني الشواهد: ما رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (١٠/ ٦٥٨-٦٥٩ برقْم ١٨٦٤٨) من طريق يحيىٰ بنِ عنبسةَ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن محمّدِ بن المنكدر، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «أمّتي علىٰ خمس طبقاتٍ»، قال ابن عديٍّ: «فذكر حديثًا منكرًا».

ثمّ قال: «ويحيىٰ بنُ عنبسةَ هٰذا مكشوفُ الأمر في ضعفه؛ لرواياته عنِ الثقاتِ - الموضوعاتِ».

وبه أعلّه ابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ٤٧٣)، قال: «يحيىٰ بنُ عنبسةَ كذّابٌ بإجماعهم».

وقال الذهبيّ في "الميزان" (٤/ ٤٠٠): «هٰذا كلُّه من وضع هٰذا المُدْبِرِ»، يعني يحيىٰ بنَ عنبسةَ.

فهٰذا الحديثُ كعدمه.

وثالث الشواهد: ما أخرجه ابن مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٥٥٨-٥٥٩)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٠١٩ برقْم ٢٥٩٠) من طريق إبراهيمَ بنِ مطهَّرٍ الفِهريِّ، عن أبي المَلِيح، عنِ الأشيب بن دارمٍ، عن أبيه دارمِ بن أبي دارمٍ الجُرَشيُّ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، نحوَه.

قال ابن مَنْدَهْ في دارم بن أبي دارمٍ: «في إسناد حديثه نظرٌ».

وتبعه أبو نعيمٍ.

وقال ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٤٦١): «في إسناده ضعفٌ».

وكذا قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٣/ ٣٧٩).

وقال الذهبيّ في "ذيل ديوان الضعفاء" (ص٢١): «كأنّه موضوعٌ».

وقال في "الميزان" (١/ ٦٦): «هٰذا ليس بصحيحٍ».

وقال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٦/ ٢٩٦): «وعلّته: الأشيب هٰذا؛ فإنّهم لم يترجموه، والفِهريُّ، قال الذهبيّ في "المغني": لا يُدرىٰ من هو».

وقولُ الذهبيِّ - في "ذيل المغني"، كما نقله ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (١/ ٣٦٤).

ورابع الشواهد وخامسها وسادسها: ما رواه نعيمُ بن حمّادٍ في "الفتن" (٢/ ٧٠١ برقْم ١٩٧٨) من طريق جرّاحٍ، هو ابن مَلِيحٍ البَهْرَانيُّ، عن أرطاةَ بنِ المنذر، شريحِ بن عبيدٍ، وأبي عامرٍ الهَوْزَنيِّ،
=

وضمرةَ بنِ حَبِيبٍ، قالوا: بلغنا أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «أمّتي خمس طبقاتٍ»، فذكرها، ثمّ ذكر بعد المِائتين حوادثَ تقع في كلِّ عشرٍ، حتّىٰ بلغ الثلٰثَمِائةِ، قال: «ولا تسألوا عمّا وراء ذٰلك».

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ إلىٰ مرسليه منَ التابعين، وهم شاميّون ثقاتٌ، لٰكنّ الألفاظ المذكورة في هٰذا الحديث تشهد ببطلان نسبته إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم؛ لتكذيب الواقع لها؛ فلا يبعد أن يكون الثلاثة أخذوه من رجلٍ واحدٍ ضعيفٍ، والله أعلمُ.

وسابع الشواهد: ما رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٧/ ٢٨٤) من طريق أبي بكرِ بن خُرَيمٍ، عن هشامِ بن عمّارٍ، عن أبيه عمّارِ بن نُصَيرٍ، عمّن حدّثه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكر نحوَه.

قال هشامُ بن عمّارٍ: نا أبو الوزير بنُ النعمان بن المنذر الغسّانيُّ، عن أبيه، عن مكحولٍ، بمثل هٰذا الحديثِ سواءً. **وهو ثامنُ الشواهد**.

قال ابن عساكر: «وقد ذكرتُ أنّ النعمان بن المنذر يُكْنىٰ (أبا الوزير)، ويبعد أن يكون ابنُه يُكْنَىٰ (أبا الوزير) أيضًا؛ فيُشْبِه أن يكون اسمُه (الوزيرَ)، ويكونَ (أبو) [مدرجةً]، والله أعلم».

ومدار هٰذين الإسنادين علىٰ رواية أبي بكرٍ محمّدِ بن خُرَيمٍ، عن هشامِ بن عمّارٍ، وهشامٌ كَبِرَ فصار يتلقّن ما ليس من حديثه، وقد تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وأربعين؛ فالظاهر أنّ ابن خُرَيمٍ قد أخذ عنه في كبره؛ فإنّه تُوُفِّي عامَ ستَّ عشْرةَ وثلٰثِمِائةٍ، بَقِي بعدَ هشامٍ إحدىٰ وستّين سنةً.

ثم في الإسناد الأوّلِ عمّارُ بنُ نُصَيرٍ، قال ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٤٧): «أحاديثه تدلُّ علىٰ لِينه».

وشيخه الذي أرسل الحديث رجلٌ مبهمٌ، لا يدرَىٰ من هو. وقد نظرت في تراجم شيوخ عمّارٍ الذين ذكرهمُ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٤٦)، فوجدت أكثرهم ضعفاءَ ومتروكين، ولم أجد فيهم ثقةً مقبولَ الحديث، ووجدتُ أكثرهم في طبقة أتباع التابعين، ومراسيل تلك الطبقة معضلاتٌ؛ وهٰذا يورث ريبةً في حال هٰذا المبهمِ، وفي مراسيله، والله أعلمُ.

وفي الإسناد الثاني ابنُ النعمان بنِ المنذر، ترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٧/ ٢٨٣-٢٨٤)، ولم أجد من وثّقه؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

ثمّ مراسيل مكحولٍ ضعيفةٌ.

=

(**ومن مُفَادِ**)، أيْ فائدةِ هٰذا (**النوعِ**)، أيْ معرفتِه، (**أنْ يُفَصَّلَا**) ويميَّزَ، (**عند اتّفاق الِاسمِ والذي تَلَا**)، فإنّه قد يتَّفق اسمانِ في اللفظ؛ فربّما يُظَنّ أنّ أحدَهما - الآخَرُ، فيتميَّزُ ذٰلك بمعرفة طبقاتهما.[١]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٢]: «وإمكانُ الِاطّلاع علىٰ تلبيس[٣] التدليس، والوقوفِ علىٰ حقيقة المراد منَ العنعنة: هل هي محمولةٌ علىٰ السماع، أو مرسَلةٌ، أو منقطِعةٌ».[٤]

إلىٰ غير ذٰلك منَ الفوائد.[٥]

قال ابنُ الصلاح[٦]: «وذٰلك منَ المهمّات، التي افتَضَحَ بسبب الجهل بها غيرُ واحدٍ من المصنِّفين، وغيرِهم».

وعليه، فهٰذان المرسلان واهيان، لا يجبران المراسيلَ السابقةَ، لا سيّما وهي مراسيلُ شاميّةٌ أيضًا؛ فلا يبعد أن يكون مَخْرَجها واحدًا، قد يكون ضعيفًا.

وبعدُ، فطرق هٰذا الحديثِ كلُّها ضعيفةٌ، وليس فيها ما يصلح لِلاستشهاد به.

قال العقيليُّ في "الضعفاء" (٥/ ٥٤): «وفي هٰذا روايةٌ من غير هٰذا الوجهِ، فيها لينٌ أيضًا».

وقال ابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ٤٧٢): «هٰذه الأحاديثُ لا أصلَ لها».

وقال ابن حجرٍ في "العشَرة العشاريّة" (ص٣٧): «وله شواهدُ، كلُّها ضِعافٌ».

وقال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٦/ ٤٩٨): «وبالجملة، فالحديث لا يخرج بهٰذه الطرقِ عنِ الضعيف».

(١). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٦٤).

(٢). في "النزهة" (ص١٦٤).

(٣). في "النزهة": (تبيين).

(٤). شرح المراد منَ العنعنة - ليس من كلام ابن حجرٍ، وهو من قول تلميذِه ابنِ قطلوبغا في "حاشيته علىٰ النزهة" (ص١٤٣).

(٥). منَ الفوائد الأخرىٰ قول الجَعْبَريّ في "رسوم التحديث" (ص٣٩٨): «ويُفيد في الترجيح». يعني - والله أعلم - ترجيحَ رواية المتقدّم الطبقةِ علىٰ رواية متأخّرها، إنِ اشتركا في شيخٍ واحدٍ؛ لمزيّة السماع القديم.

(٦). في "علوم الحديث" (ص٣٩٨).

وفي الطبقات عدّةُ مصنَّفاتٍ.[١]

والله أعلم.

(١). ذكر السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٥٠٢) جملةً كثيرةً منها.

(**أوطانُ الرواة وبلدانُهم**)، أيْ: هٰذا مبحثُها.

وهو النوع السابع والثمانون.

وهٰذا ممّا يَفتقِر إليه حفّاظُ الحديث في تصرُّفاتهم، ومصنَّفاتهم؛[١] [فإنّه][٢] بذٰلك يُميَّز بين الإسمين [المتّفقينِ][٣] في اللفظ،[٤] ويتعيَّن به المهمَل،[٥] ويتبيّن به المجمَل،[٦] ويُعلم منه التلاقي،[٧] وغيرُ ذٰلك.[٨]

ومِن مظانِّه "طبقات ابنِ سعدٍ".[٩]

و(**قد كانتِ الأنساب للقبائلِ**)، جمعِ (قَبِيلةٍ)، وهي: بنو أبٍ واحدٍ،[١٠] (**في العَرَبِ**) - بفتحتين - (**العَرْباءِ**)، بفتحِ العين، وإسكان الراء، قال في "القاموس"[١١]: «عَرَبٌ عَارِبَةٌ وعَرْبَاءُ وعَرِبَةٌ: صُرَحَاءُ، ومتعَرِّبةٌ ومُسْتَعْرِبَةٌ: دُخَلاءُ»، (**و**)في (**الأوائل**)، أيِ المتقدِّمين.

[١٩١/ب] قال الحافظُ[١]: / «وهو فيهم أكثريٌّ بالنسبة إلىٰ المتأخّرين؛ لأنّ المتقدّمين كانوا يعتنون بحفظ أنسابهم، ولا يسكنون المدن والقرىٰ غالبًا، بخلاف المتأخّرين».

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٤).

(٢). في "الأصل": (فإنّ بذٰلك يُمَيَّز)، ولا يصحّ دخول (إنّ) الناسخةِ علىٰ الجملة الفعليّة، فلزم أن توصل بالهاء: ضميرِ الشأن؛ لتكونَ الجملةُ الفعليّةُ بعدَه خبرَ (إنّ).

(٣). زيادةٌ ساقطةٌ من "الأصل"، يقتضيها السياق.

(٤). ذكره هٰذه الفائدةَ العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٤٦-٣٤٧).

(٥). ذكر هٰذه الفائدةَ ابنُ كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (ص٣٧٧).

(٦). كذا ذكره الملّا عليٌّ القاريْ في "شرح النزهة" (ص٧٧٠)، ولم يتبيّن لي معناه.

(٧). ذكر هٰذه الفائدةَ العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٤٧).

(٨). ذكر السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٥١٥) فوائدَ أخرىٰ لهٰذا النوعِ.

(٩). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٤).

(١٠). انظر "شرح النزهة" للملّا عليٍّ القاريْ (ص٧٦٩).

(١١). (ص١١٣).

(**و**)لمّا جاء الإسلام وكثُرتِ الفُتوحات، (**انتسبوا إلىٰ**) الأوطان، مِنَ البلادِ أوِ (**القرىٰ**)، أوِ السِّكَكِ؛ (**إذ سكنو**)ها،[٢] أو جاوروها.[٣]

«ويقع الِانتساب إلىٰ الصنايعِ، كـ(الخيّاط)، والحِرَف، كـ(البزّار).

ويقع فيها الِاتّفاق والِاشتباه، كالأسماء.

وقد تقع الأنسابُ ألقابًا، كخالدِ بن مَخْلَدٍ القَطَوانيِّ،[٤] كان كوفيًّا، ويُلقّب (القَطَوانيَّ)، وكان يغضب منها».[٥]

قاله في "النزهة".[٦]

(**فمَنْ يكنْ ببلدتين**)، أو قريتين، أو نحوِهما - (**يسكُن**)، كأنِ انتقل مِنْ بلدةٍ إلىٰ أخرىٰ، كمكّةَ والمدينةِ، (**فانسُبْ**)ه (**لما شئتَ**) منهما، مقتصِرًا علىٰ إحداهما،[٧] كفلانٍ المكّيّ أو فلانٍ المدنيّ، قال النوويُّ[٨]: «وهو قليلٌ».

---

(١). في "نزهة النظر" (ص١٨٢). والتعليل المذكور نقله عنه ابن قطلوبغا في "حاشيته علىٰ النزهة" (ص١٥٥).

ودعوىٰ أنّ العرب كانوا لا يسكنون المدن والقرىٰ غالبًا - محلّ نظرٍ.

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٤).

(٣). ذكر النسبة إلىٰ البلدة للمجاورة فيها - ابنُ حجرٍ في "نزهة النظر" (ص١٨٢).

(٤). هو خالدُ بنُ مخلدٍ، أبو الهيثم، البَجَليُّ، الكوفيُّ، القَطَوَانيُّ، روىٰ عنه الشيخان، وكان يتشيّع. تُوُفِّي سنةَ ثلاثَ عشْرةَ ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٣/ ١٧٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٢١٧-٢١٩).

(٥). ذكره عنه تلميذُه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٧٤).

(٦). (ص١٨٢). والمَقُول المُشارُ إليه يبدأ من قوله: (ويقع الِانتسابُ إلىٰ الصنايع ...).

(٧). أخذ البلقينيّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٦٧٢) - الجوازَ من كلام ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٤٠٥).

(٨). كذا نقل عنه السيوطيُّ في "التدريب" (٢/ ١٠٣٥)، ونسبه إلىٰ "تهذيب الأسماء واللغات".

=

(**وجَمْعٌ**) في النسبة بينهما (**يَحْسُنُ**) ويكثُرُ، كما أفهمَه قولُ النوويِّ المذكورُ.

(**و**)لٰكنِ (**ابدأ**) حينئذٍ (**بـ**)نحوِ البلدة (**الأولىٰ**)،[١] فيُقال فيمنِ انتقل مِن مكّةَ إلىٰ المدينةِ: فلانٌ المكّيُّ المدنيُّ.

(**و**)الإتيان حينئذٍ (**بـ**)كلمةِ (**ثمَّ**) أوِ الفاءِ - (**أحسنُ**) مِن عدمه،[٢] فيقال في المثال: فلانٌ المكّيّ ثمّ المدنيّ؛ لدلالة (ثُمَّ) علىٰ الترتيب.[٣]

(**ومَن يكنْ مِن**) أهلِ (**قريةٍ**) كائنةٍ (**مِن بلدةٍ**)،[٤] كالقَشَّاشِيَّةِ مِن مكَّةَ،[٥] (**فانسُبْ**)ـه (**لِما شئتَ**) منهما، فيُقال: فلانٌ القَشَّاشيُّ، أو فلانٌ المكّيُّ. (**و**)يجوز نسبته (**للناحية**) التي تلك البلدةُ منها،[٦] كالحجاز في المثال، فيقال: فلانٌ الحجازيّ.

و(**كذا**) يجوز نسبته (**للإقليم**)،[٧] بكَسْرِ الهمزةِ، واللام، وإسكان القاف، بوزنِ (قِنْدِيلٍ)، ويُجمَع علىٰ (أقاليمَ)، وهي أقسام الأرض،[١] كالعربِ في المثال،[٢] فيقالُ: فلانٌ العربيّ.

لٰكنّ الذي في مظنّة هٰذا الكلام من "تهذيب الأسماء واللغات" (الأسماء: ١/ ١٣)، أنّه قال: «وهٰذا قليلٌ» في مسألة النسبة إلىٰ الأعمّ دون الأخصّ، لا في مسألة النسبة إلىٰ أحد البلدين اللتين سكنهما المترجَمُ.

نعم، قد يُستفاد هٰذا من قوله: «وإذا كان له نسبٌ إلىٰ بلدينِ، بأنْ يستوطنَ أحدَهما ثمّ الآخَرَ، نسبوه غالبًا إليهما، وقد يقتصرون علىٰ أحدها»، وذٰلك بحملِ (قد) علىٰ معنىٰ التقليل. والله أعلمُ.

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٥).

(٢). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٥).

(٣). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٣٥).

(٤). قول الناظم: (من بلدةٍ) يُفهِم أنّ القرية إن لم يكن يشملُها اسمُ تلك البلدة - لم يصحّ نسبةُ أهلها إليها. انظر "محاسن الِاصطلاح" للبلقينيّ (ص٦٧٢-٦٧٣).

(٥). القَشّاشيّة حارةٌ بمكّةَ المكرّمةِ، انظر "التاريخ القويم" لمحمّدٍ طاهرٍ الكُرْديّ (٢/ ١٠، و٢١٦).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٥).

(٧). انظرِ "الإرشادَ" للنوويّ (ص٢٤٩)، و"التقريب" له (ص٤٨٧).

(**أوِ اجمعْ**) بين ذٰلك في النسبة (**بالأعمّ ∴ مبتدئًا**)، أيْ حالَ كونِك مبتدئًا بالأعمِّ فالأعمِّ، وهو الإقليمُ، ثمّ الناحيةُ، ثمّ البلدُ، ثمّ القريّةُ،(٣) فيقال في المثالِ: فلانٌ العربيُّ الحجازيُّ المكّيُّ القشّاشيُّ.

(**وذاك**)، أيْ الِابتداءُ بالأعمّ فالأعمّ، (**بالأنساب**) أيْ أنسابِ القبائلِ، (**عمَّ**)؛ فيُبدأ بالعامّ قبلَ الخاصّ؛ ليحصُلَ بالثاني فائدةٌ لم توجد في الأوّل، فيقال: فلانٌ القُرَشيُّ، ثمّ

---

(١). انظر "معجمَ البلدان" لياقوتٍ الحمويِّ (١/ ٢٦، وما بعدها)، فقد ذكر أقوالًا في اشتقاق كلمة (الإقليم) في اللغة، ثمّ ذكر الخلافَ بين الأمم في هيئات الأقاليمِ وصفاتِها.

قال: «الِاصطلاح الأوّل: اصطلاح العامّة، وجمهورِ الأمّة، وهو جارٍ علىٰ ألسنة الناس دائمًا، وهو أنْ يُسَمُّوا كلّ ناحيةٍ مشتملةٍ علىٰ عدّة مدنٍ وقرًىٰ - إقليمًا، نحوَ الصينِ، وخراسانَ، والعراقِ، والشامِ، ومصرَ، وإفريقِيَةَ، ونحوَ ذٰلك».

وعلىٰ هٰذا قال الفيُّوميّ في "المصباح المنير" (٢/ ٥١٥): «وأمّا في العُرف، فالإقليم ما يختصّ باسمٍ، ويتميّز به عن غيره، فمصرُ إقليمٌ، والشأم إقليمٌ، واليمن إقليمٌ».

وعليه، فالإقليم مرادفٌ للناحية، وقد صرّح بذٰلك السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٥١٧)؛ ولذٰلك - والله أعلم - لم يذكره ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" اكتفاءً بذكر الناحية.

أمّا الِاصطلاح الذي اختاره الشارح لكلمة (الإقليم)، فقد ذكره ابنُ منظورٍ في "لسان العرب" (٢/ ٤٩١)، وقال ياقوتٌ في "معجم البلدان" (١/ ٢٦): «وعليه اعتماد أهل الرياضة والحكمة والتنجيم». ثمّ شرحه.

لٰكن يُلاحَظ أنّ الأقاليم بهٰذا المعنىٰ مرتّبةٌ منَ الإقليم الأوّل إلىٰ الإقليم السابع، وليس لواحدٍ منها اسمٌ يمكن أن يُنسَب إليه.

(٢). تمثيلُ الشارحِ الإقليمَ بجزيرة العرب - ينافي ما ذكره أوّلًا في معنىٰ الإقليم؛ فإنّ فجزيرة العرب ليست إقليمًا علىٰ مقتضاه، بل هي داخلةٌ ضمنَ الإقليمين: الأوّلِ والثاني.

وعلىٰ المعنىٰ المشهور للإقليم، وهو الناحية، فجزيرة العرب ليست إقليمًا كذٰلك، بل هي مشتملةٌ علىٰ عدّة أقاليمَ، كالحجاز، ونجدٍ، والبحرَينِ، واليمنِ.

(٣). انظر "تهذيب الأسماء واللغات" للنوويّ (الأسماء: ١/ ١٣-١٤).

الهاشميُّ، لا: الهاشميُّ ثمّ القُرَشيُّ؛ إذ لا فائدة حينئذٍ للثاني؛ فإنّه يلزم مِن كونه هاشميًّا كونُه قُرَشيًّا، بخلاف العكس.

[١٩٢/أ] لا يُقال: فينبغي ألّا يُذْكَرَ الأعمُّ أصلًا، بل يُقتصَرَ علىٰ الأخصِّ؛ لأنّا[١] / نقولُ: إنّه قد يخفىٰ علىٰ بعض الناس كونُ الهاشميِّ قرشيًّا، وهٰذا الخفاءُ يظهر في البطونِ الخفيّةِ كالأشهلِ مِنَ الأنصار، فإنّه لوِ اقتصر علىٰ الأشهلِ، لم يَعْرِف كثيرٌ منَ الناس أنّه مِنَ الأنصار أمْ لا؛ فذِكْرُ العامِّ ثمّ الخاصِّ لِدفع هٰذا التوهُّم.[٢]

نعم، قد يُقتصَر علىٰ الخاصِّ أو علىٰ العامِّ، وهو قليلٌ كما قاله النوويُّ.[٣]

(**وناسبٌ إلىٰ قَبِيلٍ**)، أيْ قبيلةٍ، (**و**)إلىٰ (**وطنٍ**)، مِن بلدةٍ، ونحوِها، أو نحوِ صناعةٍ – (**يبدأ**) عندَ الجمْع بينهما (**بالقَبِيل**)، ثمّ الوطنِ أو الصناعةِ،[٤] فيقولُ: فلانٌ القُرَشيُّ المكّيُّ أوِ الخيّاطُ.

(**ثمّ**) اعلم أنّ (**من سكن ∴ في**) نحو (**بلدةٍ**)، كقريةٍ، (**أربعةَ الأعوامِ**) تمامًا أو تقريبًا – (**يُنسَب**) جوازًا إليها، (**فاروِ**) هٰذا الكلامَ (**عن**) أئمّةٍ (**أعلامٍ**)، كعبد الله بن المبارك، فإنّه قال: «مَن أقام في بلدةٍ أربعَ سنين، نُسِب إليها»،[٥] نقله النوويُّ،[٦] وسكت عليه.

لٰكنْ قال بعضُهم[١]: «إنّه لا حدَّ للإقامة المسوِّغة للنسبة – بزمنٍ، وإنْ ضَبَطه ابنُ المبارك بأربعِ سنين، فقد توقّف فيه ابنُ كثيرٍ».[٢]

---

(١). كرّرت كلمة (لأنّا) في "الأصل" خطأً.

(٢). انظر ذٰلك كلَّه في "تهذيبَ الأسماء واللغات" للنوويّ (الأسماء: ١/ ١٣).

(٣). في "تهذيب الأسماء واللغات" (الأسماء: ١/ ١٣). وعبارة النوويّ: «وقد يقتصرون علىٰ الخاصّ، وقد يقتصرون علىٰ العامّ، وهٰذا قليلٌ»، فظاهره أنّ القليل إنّما هو الِاقتصار علىٰ العامّ، أمّا الِاقتصار علىٰ الخاصّ، فلم يتعرّض له بتقليلٍ؛ إذِ الِاقتصار علىٰ الخاصّ مستفيضٌ في كتب التراجِم. والله أعلمُ.

(٤). ذَكَر تقديم النسبة إلىٰ القبيلة علىٰ النسبة إلىٰ الوطن – النوويُّ في "تهذيب الأسماء واللغات" (الأسماء: ١/ ١٣). وألحق الشارح الصناعة بالبلد في تأخيره عنِ النسب.

(٥). رواه عنه الحاكم في "تاريخ نَيْسابُورَ"، كما ذكر النوويُّ في "الإرشاد" (ص٢٤٩).

(٦). في "الإرشاد" (ص٢٤٩)، و"التقريب" (ص٤٧٨).

هٰذا. قال المصنِّف[٣]: «صنَّف في الأنساب الحازميُّ كتابَ "العُجَالةِ"، وهو صغير الحجم، و[الرُّشَاطيُّ]،[٤] ثمّ الحافظُ أبو [سعدٍ][٥] السَّمْعانيُّ كتابًا ضخمًا حافلًا، واختصره ابنُ الأثير في ثلاث مجلّداتٍ، وسمّاه "اللبابَ"، وزاد فيه شيئًا يسيرًا، وقدِ اختصرتُه أنا في مجلَّدةٍ لطيفةٍ، أوردتُ فيه الجمَّ الغَفِيرَ، وسمّيته "لُبَّ اللباب"، ولله الحمد». انتهىٰ.

والله أعلم.

---

(١). هو السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٥١٧).

(٢). في "اختصار علوم الحديث" (ص٣٧٨)، حيث قال بعد أن نقل كلمةَ ابن المبارك: «وفي هٰذا نظرٌ».

ونقل السخاويّ بعد هٰذا النصِّ عنِ البُلْقينيِّ قال: «وهٰذا قولٌ ساقطٌ، لا يقوم عليه دليلٌ». وهو في "محاسن الِاصطلاح" (ص٦٧٣).

(٣). في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٣٧).

(٤). في "الأصل": (الوشاطيّ)، وهو تصحيفٌ.

وهو عبدُ الله بنُ عليِّ بن عبد الله بن عليِّ بن أحمدَ، أبو محمّدٍ، اللخميُّ، الأندَلُسيُّ المَرِيِّيُّ، الرُّشَاطيُّ؛ وهو لقبٌ، وهو مشهورٌ به، الحافظُ، النسّابةُ، الفقيهُ، صاحبُ كتاب "اقتباس الأنوار، والتماس الأزهار، في أنساب رواة الآثار". قَتَله النصارىٰ سنةَ اثنتين وأربعين وخمسِمِائةٍ. انظر "وَفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكانَ" (٣/ ١٠٦-١٠٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ٢٥٨-٢٦٠).

(٥). في "الأصل": (سعيد)، وهو تصحيفٌ.

(**الموالي**)، أيْ: هٰذا مبحثُها.

وهو النوع الثامن والثمانون.

(**و**)مِنَ المُهِمِّ (**لهمُو**)، أيْ لأهل الحديث، وغيرِهم، (**معرفةُ المَوَالي**) منَ العلماء، والرواة، جمعُ (مولًى)،[١] مِن أسفلَ ومِن أعلىٰ.[٢]

(**وما**) - نافيةٌ[٣] - (**له**)، أيْ لمعرِفة المَوَالي، (**في**) هٰذا (**الفنِّ**)، أيِ الحديث، والفقه، وغيرِه، (**مِن**) - زائدةٌ - (**مَجَالٍ**) ولا محيدٍ عن ذٰلك.

وأهمّه المنسوبون إلىٰ القبائل مطلقًا، كـ(فلانٍ القُرَشيِّ)، ويكون مولًى لهم، فربّما ظُنَّ أنّه منهم، بحكم ظاهر الإطلاق،[٤] فيترتّب علىٰ ذٰلك خللٌ في الأحكام الشرعيّة، في الأمور المشترَطِ فيها النسبُ، كالإمامة العظمىٰ، والكفاءةِ في النكاح، وغيرِ ذٰلك.[٥]

ثمّ منهم مَن يُقال فيه: مولىٰ فلانٍ، ويُراد به (**وَلَا**)ءُ (**عَتَاقَةٍ**). وهٰذا هو الأكثرُ الأغلبُ.[٦]

كالليثِ بنِ سعدٍ المصريِّ الفَهْميِّ مولاهم، وعبد الله بن صالحٍ الجُهَنيِّ مولاهم.

وربّما يُنسَب إلىٰ القبيلة مولَىٰ مولاها.[١]

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٠).

(٢). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٨٢).

وانظر في شرح ذٰلك - "العاليَ الرتبة" لأبي العبّاس الشُّمُنّيّ (ص١٩٢)، و"شرحَ النزهة" للملّا عليٍّ القاريْ (ص٧٧٥)، و"اليواقيتَ والدررَ" للمُناويّ (٢/ ٤١٨).

(٣). الأقرب إلىٰ الفهم أنّها موصولةٌ، معطوفةٌ علىٰ قوله: (الموالي)، ثمّ تكون (مِن) بيانيّةً؛ فالمعنىٰ: ولأهل الحديث منَ العلوم: معرفة الموالي، ولهم منها كذٰلك معرفة أهمّيّة ذٰلك.

وهٰذا الشرح يغني عنِ التقدير، الذي اضطُرَّ إليه الشارحُ، من غير دلالة اللفظ عليه، والله تعالىٰ أعلمُ.

(٤). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٠).

(٥). كالتوارث، انظر "فتح الباقي" لزكريّا الأنصاريّ (ص٦٧٢).

وانظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٣٤٤).

(٦). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٠).

[١٩٢/ب] قال المصنّف[٢]: / «منه عبدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ القُرَشيُّ الفِهْريُّ، فإنّه مولىٰ يزيدَ بنِ رُمَّانَةَ، مولىٰ يزيدَ بنِ أنيسٍ الفِهْريِّ».

وقد يُراد به (**وَلَاءُ حِلْفٍ**)،[٣] بكسرِ الحاء المهملة، وإسكانِ اللام، مِنَ المُحَالَفة، وهي المُعَاقَدَةُ علىٰ التعاوُن والتناصُر.[٤]

قال ابنُ الصلاح[٥]: «كمالكِ بن أنسٍ الإمامِ، [ونَفَرِهِ]،[٦] هم أَصْبَحِيُّون، وهم حِمْيَرِيُّونَ [صَلِيبَةً]،[٧] وهم موالي لتَيْمِ قريشٍ بالحِلف.

وقيل[٨]: لأنّ جدَّه مالكَ بنَ أبي عامرٍ[٩] كان عَسِيفًا علىٰ طلحةَ بنِ عبيد الله التَّيْميِّ، أيْ أَجِيرًا، وطلحةُ يختلف بالتجارة، فقيل: هو مولىٰ التَّيْمِيِّين؛ لكونه مع طلحةَ التَّيْمِيِّ.

وهٰذا قسمٌ[١٠] نحوُ ما أسلفناه في مِقْسَمٍ: أنّه قيل فيه: مولىٰ ابنِ عبّاسٍ؛ للزومه إيّاه». انتهىٰ.

---

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٢).

(٢). في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٣٤).

وانظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٢٧٧).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٠).

(٤). انظر "فتح الباقي" لزكريّا الأنصاريّ (ص٦٧٢-٦٧٣).

(٥). في "علوم الحديث" (ص٤٠٠-٤٠١).

(٦). في "الأصل": (ونفرٍ)، وزيادة الهاء يقتضيها السياق.

(٧). في "الأصل": (صلبية)، بتقديم الموحّدةِ علىٰ المثنّاةِ التحتيّة، وهو تصحيفٌ ظاهرٌ، وفي "علوم الحديث" لابن الصلاح - علىٰ الصواب.

(٨). لم أجد من ذكر ذٰلك قبلَ ابن الصلاح؛ فالله أعلمُ.

(٩). هو مالكُ بن أبي عامرٍ: عمرٍو، أبو أنسٍ، أو أبو محمّدٍ، الأَصبَحيُّ، التَّيميُّ مولاهمُ، المدنيُّ، كان ممّن قرأ القرآن زمنَ عثمانَ رضي الله تعالىٰ عنه، وكان يكتب المصاحف، وهو ثقةٌ، روىٰ حديثَه الجماعةُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ١٤٨-١٥٠).

(١٠). يعني أنّ المنسوبَ ولاؤه إلىٰ الملازمة - قسمٌ رابعٌ، يشارك ولاء العِتق، والحِلف، والإسلام.
=

وقد يراد به (**ولاءُ إسلامٍ**).[١]

وقد مثَّله[٢] بقوله: (**كمِثْلِ**) الإمامِ البخاريِّ صاحبِ "الصحيح" (**الجُعْفِيِّ**) مولاهم، نُسِب إلىٰ ولاء الجُعْفِيِّين؛ لما قدّمناه: أنّ جدَّهُ المغيرةَ أسلم - وكان مجوسيًّا - علىٰ يدِ اليَمَانِ بنِ أَخْنَسَ الجُعْفيِّ،[٣] وهو جدُّ عبد الله بنِ محمّدٍ المُسنَديِّ الجُعْفيِّ،[٤] أحدِ شيوخ البخاريِّ.

وكذٰلك الحسنُ بن عيسىٰ [الماسَرْجِسيُّ]،[٥] أحدُ رجال مسلمٍ،[٦] يُقال له: (مولىٰ عبد الله بن المبارك)، فإنّما ولاؤه له مِن حيثُ كونُه أسلمَ - وكان نصرانيًّا - علىٰ يديه.[١]

وإذا أدخلنا في هٰذا الباب كلَّ ما سبق في النِّسَب التي علىٰ خلاف ظاهرها - كثرت أقسام الولاء، كمن نُسِب إلىٰ ولاء قومٍ لنزوله فيهم، أو لأنّ أمّه مولاتهم، أو غيرِ ذٰلك.

(١). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٤٠٠).

(٢). يعني الناظمَ السيوطيَّ، وسبقه ابنُ الصلاح، انظر "علوم الحديث" (ص٤٠٠).

(٣). هو اليَمَانُ بن أخنسَ بنِ خُنَيسٍ، الجعفيُّ، والي بُخارىٰ، أسلم علىٰ يده المغيرةُ جدُّ الإمام البخاريّ، ولم أجد له ترجمةً مستقلّةً. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ٦٠٨).

(٤). هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن عبد الله بن جعفرِ بن اليمانِ، أبو جعفرٍ، الجعفيُّ من أنفُسهمُ، البخاريُّ، المُسنَديُّ، لُقِّب بذٰلك لأنّه كان يتتبّع المسانيد ويحتجّ بها، ويرغب عنِ المراسيل والمقاطيع، الحافظُ الكبيرُ، وأستاذُ الإمام البخاريّ. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين ومِائتين. انظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (٥/ ١٨٩)، و"الأنساب" للسمعانيّ (٣/ ٢٩١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٠/ ٦٥٨-٦٦٠).

(٥). في "الأصل": (الماسرخسيّ)، بالخاء المعجمة، وهو تصحيفٌ، وانظر - مثلًا - "الأنساب" للسمعانيّ (١٢/ ٣١).

وهو الحسنُ بن عيسىٰ بنِ ماسَرْجِسَ، أبو عليٍّ، الماسَرْجِسيُّ، مولىٰ عبد الله بن المبارك، النَّيْسابُوريُّ، كان من كُبَراء النصارىٰ، فأسلم، وحسُن إسلامُه، محدّثٌ ثقةٌ، جليلٌ. تُوُفِّي منصرفَه من حجِّ سنةِ تسعٍ وثلاثين ومِائتين، في أواخرِها أو في أوائلَ سنةِ أربعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٢٧-٣٠).

(٦). انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٦/ ٢٩٤).

وكلُّ ذٰلك يُطلَق عليه (مولًى)، ولا يُعرَف تمييزُه إلّا بالتنصيص عليه.[٢]

والله أعلم.

---

(١). انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٨/ ٣٣٢-٣٣٣).

(٢). انظر "نزهة النظر" لابن حجرٍ (ص١٨٢).

(**التأريخ**)، أيْ: هٰذا مبحثُه.

وهو النوع التاسع والثمانون، آخرُ ما ذكره المصنِّف في هٰذا النظمِ.

وتقدّم[١] أنّ ابنَ الصلاحِ[٢] التابعَ له الحافظُ العراقيُّ[٣] - إنّما ذكر خمسةً وستّين نوعًا، فزاد الناظم عليها هنا أربعةً وعشرين،[٤] ذكرها في مواضعِها المناسبةِ لها، كما يُعلَم ذٰلك بالسَّبْرِ[٥] والمقابلةِ.

وتقدّم أيضًا قولُ الحافظِ الحازميِّ[٦]: «إنّ علمَ الحديث يشتمل علىٰ أنواعٍ كثيرةٍ تبلغ مِائةً،[٧] كلٌّ منها علمٌ مستقلٌّ، لو أنفق الطالب فيه عُمُرَه، لَمَا أدرك نهايتَه».

فـ(**معرفةُ المَولِدِ**)، بفتحِ الميم، وكسرِ اللام، أيْ وقتِ الولادة،[٨] (**للرواة**)، أيْ رواةِ الحديث، منَ الصحابة ومَن بعدَهم، (**منَ المُهِمَّاتِ**) الجليلةِ، (**معَ**) معرفةِ (**الوفاةِ**) لهم.

قال أبو عبد الله الحُمَيْديُّ[٩]: «ثلاثةُ أشياءَ مِن علومِ الحديث يجب تقديمُ التَّهَمُّمِ بها: العللُ، والمؤتلِفُ والمختلِفُ، ووفَيَاتُ / الشيوخِ، وليس فيها كتبٌ».[١] [١٩٣/أ]

---

(١). في "مسألةٍ في حدّ الحافظ والمحدِّث والمسند".

(٢). في "علوم الحديث"، انظره (ص١٠-١١).

(٣). في منظومته "التبصرة والتذكرة"، وقد نصّ علىٰ ذٰلك في أوّلها (ص٩٣).

(٤). سبق في قسم الدراسة ما وقع للشارح من وهْمٍ في عدّ أنواع علوم الحديث التي ذكرها السيوطيّ، وتحقيقُ الصواب في ذٰلك؛ فراجعْه.

(٥). قال في القاموس المحيط" (ص٤٠٤): «(السَّبْر): امتحانُ غَوْر الجُرح، وغيرِه». قال في "تاج العروس" (١١/ ٤٨٧-٤٨٨): «يشمل الحَزْرَ، والتجرِبةَ، والِاختبارَ، واستخراجَ كُنْهِ الأمر».

(٦). في "عجالة المبتدي" (ص٣).

(٧). في "العجالة": «تقرُب من مِائة نوعٍ». وكذا في "النكت" للزركشيّ (٢/ ٥٨)، و"النكت" لابن حجرٍ (١/ ٢٣٣).

(٨). انظرِ "القاموسَ المحيطَ" (ص٣٢٧).

(٩). هو محمّدُ بنُ فُتُوحِ بن عبد الله بن فُتُوحِ بن حُمَيْدٍ، أبو عبد الله، الأزديُّ الحُمَيْديُّ، الأندَلُسيُّ المَيُوْرْقيُّ، الظاهريُّ، تلميذُ ابن حزمٍ، الفقيهُ، الحافظُ، الناقدُ، أحدُ الأئمّة، له مصنّفاتٌ، منها "الجمع

يعني علىٰ الِاستقصاء،[٢] وإلّا ففيه عدّةُ كتبٍ،[٣] ككتاب ابنِ زَبْرٍ،[٤] وابنِ قانِعٍ، وقد ذيَّل علىٰ الأوّل جماعةٌ، منهم: أبو محمّدٍ الأَكْفَانيُّ،[٥] والمُنْذِريُّ، والدِّمْيَاطيُّ، والعراقيُّ، في آخَرِين.[٦]

بين الصحيحين". تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ١٢٠-١٢٧).

(١). رواه عنه ابن بَشْكُوَالَ في "الصلة" (٢/ ١٩٣-١٩٤) مطوَّلًا. والضمير في قوله: (ليس فيها كتبٌ) عائدٌ علىٰ (وَفَيَات الشيوخ) فقط.

(٢). فسّرها بنحو ذٰلك الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ١٢٥).

(٣). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٨١).

(٤). انظرِ "المنهلَ الرويّ" للبدرِ بن جماعةَ (ص٤٦٠)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٩٥).

وهو عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ ربيعةَ بنِ سليمانَ بنِ زَبْرٍ، أبو محمّدٍ، الرَّبَعيُّ، البغداديُّ، ثمّ الدمشقيُّ، القاضي، الأخباريُّ، واهي الحديثِ. تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين وثَلٰثِمِائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣١٥-٣١٦)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٤/ ٤٢٦-٤٢٧).

(٥). هو هبةُ الله بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بن هبة الله بن عليٍّ، أبو محمّدٍ، الأنصاريُّ، الدمشقيُّ، المعروفُ بـ(ابن الأكفانيّ)، الحافظُ الكبيرُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وعشرين وخمسِمِائةٍ. انظر "تاريخ دمشقَ" لتلميذه ابنِ عساكرَ (٧٣/ ٣٥٩-٣٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٥٧٦-٥٧٨).

(٦). انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٩٥-٢٩٦). ثمّ انظر "فتحَ المغيث" للسخاويّ (٤/ ٣٧٢-٣٧٤)، و"تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٨٦).

وقدِ اختصر الشارح الكلام؛ فأخلّ؛ فإنّ قوله: (وقد ذيّل علىٰ ابن زَبْرٍ جماعةٌ، منهم) فذكر ابنَ الأكفانيِّ ومن بعده - يوهِم أنّهم ذيّلوا علىٰ "تاريخ ابن زَبْرٍ"، وليس كذٰلك، بلِ الذي ذيّل علىٰ "تاريخ ابن زَبْرٍ" إنّما هو عبدُ العزيز الكَتّانيُّ، ولم يذكره الشارح، ثمّ ذيّل ابن الأكفانيّ علىٰ الكَتّانيّ، ثمّ ذيّل المنذريُّ علىٰ ابن الأكفانيّ، ثمّ ذيّل الدمياطيُّ علىٰ المنذريّ، ثمّ ذيّل الزينُ العراقيُّ علىٰ الدمياطيّ.

ثمّ قال الشارح: (في آخرينَ)، وقد ذيّل الوليُّ العراقيُّ علىٰ أبيه، ذكره السخاويُّ في "الضوء اللامع" (١/ ٣٤٣)، ولم أجد من ذكر أحدًا ذيّل عليه. والله أعلمُ.

و(**به**)، أيْ بما ذُكِر مِن معرفة المولِد والوفاة، (**يَبِينُ**) ويظهرُ (**كذبُ**) الشخصِ (**الذي ادَّعىٰ**) لنفسه (**بأنّه مِن**) راوٍ (**سابقٍ**) مِنَ الأئمّة (**قد سَمِعَا**) الحديثَ، [فبمعرفتهما][1] يَحْصُل الأمنُ مِن دعوىٰ المدّعي للِقاء بعضهم، وهو في نفس الأمر ليس كذٰلك.[2]

قال حفصُ بن غياثٍ[3]: «إذا اتّهمتمُ الشيخَ، فحاسبوه بالسِّنَّينِ»،[4] يعني سِنَّه وسِنَّ مَن كتب عنه.[5]

وقال حسَّانُ بن يزيدَ[6]: «لم نستعِنْ علىٰ الكذّابين بمثل التأريخِ، نقول للشيخ: سنةَ كم وُلدتَ؟ فإذا أقرَّ بمولده، عرفْنا صِدقه مِن كَذِبه».[1]

---

(١). في "الأصل": (فمعرفتهما)، وهو خطأٌ؛ لأنّ الفعل بعده سيكونُ: (يُحَصِّلُ)، وهو مذكَّرٌ؛ لٰكنّه مسندٌ إلىٰ ضميرٍ مستترٍ يعود علىٰ (المعرفة)، وهي مؤنّثةٌ؛ فلا يصحُّ.

(٢). انظر هٰذا المعنىٰ في "الكفاية" للخطيب (١/ ٣٠٠).

(٣). هو حفصُ بن غِيَاثِ بن طَلْقِ بن معاويةَ بنِ مالكٍ، أبو عمرَ، النَّخَعيُّ، الكوفيُّ، القاضي، من خير قضاة المسلمين، كان عالمًا بالحديث، ثقةً، أخرج حديثَه الجماعةُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وتسعين ومِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٩/ ٢٢-٣٤).

(٤). رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٣٠١ برقْم ٣١٤)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١/ ٥٤).

وانظر في ضبط كلمة (السِّنَّينِ): "شرحَ التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٩٤)، وهو قضيّةُ تفسير الخطيب، والله أعلمُ.

(٥). هٰذا التفسيرُ منَ الخطيب في "الكفاية"، والله أعلمُ.

(٦). كذا في "الأصل": (يزيد)، وهو كذٰلك في "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٢٩٤)، وتبعه السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٣٦٧)، والسيوطيّ في "التدريب" (٢/ ٩٨٦).

وهو تصحيفٌ، وصوابه: (زيدٌ)، كذا رواه الخطيب، ومن روىٰ من طريقه.

ثمّ إنّ في اسم ابن زيدٍ هٰذا خطأً آخَرَ، فقد قال ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١/ ٥٥): «كذا في النسختين من "تاريخ بغدادَ": (حسّانُ بن زيدٍ)، وأظنّه حمّادَ بن زيدٍ، والله تعالىٰ أعلمُ».

=

وقال الثوريُّ: «لَمّا استعمل الرواة الكذبَ، استعملنا لهمُ التأريخَ».[٢]

وبالجملة، فقدِ ادّعىٰ قومٌ الروايةَ عن مشايخَ كبارٍ، فنَظَر المحقِّقون في التأريخ، فظهر أنّهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بمدّةٍ مديدةٍ؛ فافتَضَحُوا فيه.[٣]

ثمّ إنّ المصنِّف ذكر فروعًا مِن عُيُون الوَفَيَات، فقال: (**مات**)، أيْ تُوُفِّي، (**بـ**)سنةِ (**إحدىٰ عشْرةَ**) مِنَ الهجرة - ومنها حِسَاب التاريخ المستقرِّ في الإسلام[٤] - (**النبيُّ**) صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

وكان ذٰلك ضُحَىٰ[٥] يومِ الإثنين، لِثِنْتَيْ عَشْرَةَ خَلَت مِن شهرِ ربيعٍ الأوّلِ، تلك السنةَ، لا خلافَ بين أهل السِّيَر في ذٰلك،[٦] إلّا في تعيين اليومِ مِنَ الشهرِ، كما هو مبسوطٌ في السِّيَرِ.[١]

ويقوّي ذٰلك أنّ الراويَ لهٰذا الأثر عن قائله هو القاضي أبو حسّانَ الزِّيَاديُّ، ولم أجد ترجمةً لمنِ اسمُه (حسّانُ بن زيدٍ) يمكن أن يرويَ عنه القاضي أبو حسّانَ الزِّيَاديُّ، وقد ذكر السمعانيّ في "الأنساب" (٦/ ٣٥٩) وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٣/ ١٣٢) - ورواه في (١٣/ ١٣٦) عنِ الخطيب البغداديِّ - أنّ أبا حسّانَ الزِّيَاديَّ حدّث عن حمّادِ بن زيدٍ. والله أعلمُ.

(١). رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٨/ ٣٣٩)، وفي "الجامع" (١/ ١٩٨ برقْم ١٤٦)، ومن طريقه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١/ ٥٤)، وابنُ الجوزيّ في مقدّمة "الموضوعات" (١/ ٣٩ برقْم ٣٠).

وقوله: (عرفنا صدقَه من كذبه) أيْ: عرفنا جواز صِدْقه، من تحقُّق كذِبِه، لا أنّهم يتحقّقون بمجرّد ذٰلك من صدقه.

(٢). رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ٢٣٤ برقْم ٤٥٩)، ومن طريقه الخطيبُ في "الكفاية" (١/ ٣٠١ برقْم ٣١٣)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١/ ٥٤).

(٣). انظرِ "الإرشاد" للنوويّ (ص٢٣٨)، و"التقريب" له أيضًا (ص٤٥٤).

(٤). انظر "صحيح البخاريّ" (٥/ ٦٨ برقْم ٣٩٣٤).

(٥). انظرِ "السيرةَ" لابن هشامٍ (٢/ ٦٥٤).

قال ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٥/ ٣٤٣): «وقيل: عند زوال الشمس، والله أعلمُ».

(٦). يعني في كونه في يومِ اثنينِ، من شهر ربيعٍ الأوّل.

=

(**وفي**) سنةِ (**ثلاثَ عشْرةَ**) مِنَ الهجرةِ (**أبو بكرٍ**) الصِّدِّيقُ رضي الله تعالىٰ عنه (**قُفِي**)، أيْ تَبعَ في الوفاة، عَشِيَّةَ ليلةِ الثلاثاء، لثمانٍ بَقِينَ مِن جُمادىٰ الآخِرَةِ، تلك السنةَ: ١٣.[٢]

(**وبَعْدَ عشْرٍ**) مِن وفاة الصِّدِّيق تُوُفِّيَ (**عمرُ**) الفاروقُ رضي الله تعالىٰ عنه، فوفاته يومَ الجُمُعةِ،[٣] آخِرَ ذي الحِجّةِ[٤] سنةَ ثلاثٍ وعشرين.[٥]

(**و**)تُوُفِّيَ عثمانُ ذو النورَينِ (**الأُمَويُّ**) رضي الله تعالىٰ عنه، في ذي الحِجّةِ، يومَ الجُمُعةِ، (**آخرَ**) سنةِ (**خمسٍ وثلاثين**)، وقيل: ستٍّ وثلاثين.[١] وهو ابنُ اثنتين وثمانين، في الأَشْهَر.[٢]

وقد خالف ابن قتيبةَ في ذٰلك، فذكر في "المعارف" (ص١٦٦) أنّ وفاة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كانت يومَ الأربعاء.

(١). انظرِ "الروض الأُنُف" للسهيليّ (٧/ ٥٧٨-٥٧٩)، و"عيون الأثر" لابن سيِّد الناس (٢/ ٤٤٩)، و"البدايةَ والنهايةَ" لابن كثيرٍ (٥/ ٣٥٨-٣٦١).

(٢). انظر "تاريخَ خليفةَ بن خيّاطٍ" (ص١٢١)، و"تاريخ الطبريّ" (٣/ ٤١٩-٤٢٠)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٣/ ٩٧٧)، وعزاه للأكثر.

(٣). لم أجد من ذكر أنّ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه مات يومَ الجمعة. وقدِ اختلف العلماء في يوم وفاته. فقيل إنّه طُعِن يومَ الأربعاء، ودُفِن يومَ الأحد، وهو موافقٌ لقول من قال إنّه مات يومَ السبت، وقيل: إنّه طُعِن يومَ الأربعاء، ومات يومَ الخميس، وقيل: إنّه قُتِل يومَ الأربعاء، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٣/ ٣٣٨)، و"التاريخ" لخليفةَ بنِ خيّاطٍ (ص١٥٢)، وانظرِ "التاريخ" للطبريّ (٤/ ١٩٣-١٩٤)، و"البداية والنهاية" لابن كثيرٍ (٧/ ٢٦٨-٢٦٩)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٣٠٣).

(٤). قاله الفلّاس، انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقيّ (٢/ ٣٠٣). واختاره السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٩٢).

وقد يُؤخَذ ذٰلك من قول من قال إنّه دُفِن صباحَ هلالِ محرَّم. وقيل إنّه تُوُفِّيَ لبضعة أيّامٍ بقِيت من ذي الحِجّة، علىٰ خلافٍ في عدِّها. انظرِ "البداية والنهاية" لابن كثيرٍ (٧/ ٢٦٨-٢٦٩).

(٥). انظرِ المصدرَ السابقَ.

وتُوُفِّيَ (**عليٌّ**) المولىٰ المرتضىٰ كرّم الله تعالىٰ وجهه (**في**) ليلةِ (**ال**)حادي[٣] والعشرين مِن رمضانَ، سنةَ (**أربعين**) منَ الهجرة.[٤]

(**وهْو**)، أيْ عليٌّ، (**والثلاثُ**)، أيِ النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وأبو بكرٍ وعمرُ رضي الله / تعالىٰ عنهما، (**ستّين**) سنةً (**عاشوا**) في هٰذه الدنيا، (**بعدَها**)، أيِ الستّينَ، (**ثلاثُ**) سنواتٍ؛ فتوافقت أعمارهم في كونها ثلاثًا وستّين سنةً، هٰذا قول الجمهور منَ الصحابة، والتابعين، فمَن بعدَهم، وصحّحه الحافظُ ابنُ عبدِ البَرِّ،[٥] والأكثرون.[٦] [١٩٣/ب]

---

(١). المشهور أنّه – رضي الله تعالىٰ عنه – قُتِل في ذي الحِجّة، سنةَ خمسٍ وثلاثين، وهو الصحيح. انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٣/ ٢٩)، و"التاريخَ" لخليفةَ بنِ خيّاطٍ (ص١٦٩، و١٧٦–١٧٧)، و"المعارفَ" لابن قتيبةَ (ص١٩٧–١٩٨).

وقيل إنّه قُتِل أوّلَ سنةِ ستٍّ وثلاثين، ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة" (١/ ٦٣)، والعراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٠٣). ولم أرَ من عزا هٰذا القولَ إلىٰ عالِمٍ، أو رواه عنه بإسنادٍ.

وقيل إنّه قُتِل في ذي الحِجّةِ، سنةَ ستٍّ وثلاثين، رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٧٣)، والطبريُّ في "التاريخ" (٤/ ٤١٥)، وهو غلطٌ ظاهرٌ. والله أعلمُ.

(٢). انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ٢٦٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٧/ ١٠٧).

(٣). لم يُعَلَّم حرفُ (أل) في "الأصل" بالحمرة؛ فلا يكون منَ المتن، وهو خطأٌ؛ فإنّه ثابتٌ في المتن في الهامش.

(٤). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٣/ ٣٦)، و"التاريخ" للطبريّ (٥/ ١٤٣).

(٥). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١١٥٥ و١٠٩٤–١٠٩٥).

(٦). أمّا النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فانظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (٨/ ١٥١).

وأمّا أبو بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد قال خليفةُ بن خيّاطٍ في "تاريخه" (ص١٢١): «وتوفّي أبو بكرٍ وهو ابنُ ثلاثٍ وستّين، لا يُختَلَف في سنّه». وقال ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ١٨٥): «وتُوُفِّيَ – رحمه الله – وهو ابن ثلاثٍ وستّين سنةً، مجمَعٌ علىٰ ذٰلك في الروايات كلّها». وقال نحوَه الطبريّ في "تاريخه" (٣/ ٤٢٠). وعزاه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٤/ ١٤١٦) إلىٰ جمهور أهل العلم بالأخبار والسير والآثار. وقال السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٣٧٨): «وهو قول الأكثرين».

=

وقيل: إنّ سنّه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ستّون سنةً.[١] وقيل: خمسٌ وستّون.[٢] وقيل: اثنتان وستّون.[١]

وأمّا عمرُ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد روىٰ ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣٣٨) عن معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّه تُوُفِّيَ عن ثلاثٍ وستّين سنةً، واختاره ابن حبيبٍ في "المحبَّر" (ص١٤)، وصحّحه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ٦٧٧)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٨٢). وهو مقتضىٰ قول من قال إنّه وُلِد بعد عام الفيل بثلاثَ عشْرةَ سنةً، رواه خليفةُ بن خيّاطٍ في "تاريخه" (ص١٥٣) عن محمّدِ بن عبد الله بن الهُذَيل. وعزا هٰذا القولَ إلىٰ الجمهور - زكريّا الأنصاريُّ في "فتح الباقي" (ص٦٤٣).

وقيل في سنِّ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه غيرُ ذٰلك، في عشَرةِ أقوالٍ ذكرها ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٧/ ٢٧٠).

وقال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٥٨٨): «وتُوُفِّيَ عمرُ بن الخطّاب رضي الله تعالىٰ عنه وهو ابن ستّينَ سنةً في أكثر الأقاويل». وقال الواقديُّ: «وهٰذا أثبت الأقاويل عندنا»، رواه عنه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣٣٩).

وأمّا عليٌّ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد روىٰ ذٰلك الطبريُّ في "تاريخه" (٥/ ١٥١-١٥٢) عن جماعةٍ، وقال: «وذٰلك أصحّ ما قيل فيه»، ثمّ روىٰ عنِ الواقديِّ قال: «وهو الثَّبْت عندنا». وعزاه زكريّا الأنصاريُّ في "فتح الباقي" (ص٦٤٣) إلىٰ الجمهور.

(١). رواه البخاريُّ (٧/ ١٦١ برقْم ٥٩٠٠)، ومسلمٌ (٧/ ٨٧) عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه. ورُوِي عنه القولُ الأوّلُ أيضًا.

قال ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٥/ ٣٦٢): «وهٰذا لا ينافي ما تقدّم عن أنسٍ رضي الله تعالىٰ عنه؛ لأنّ العرب كثيرًا ما تحذف الكسر».

ورواه خليفةُ بنُ خيّاطٍ في "تاريخه" (ص٩٦) عنِ الحسن البصريّ.

ورواه الطبريُّ في "التاريخ" (٣/ ٢١٦) عن عروةَ بنِ الزبير.

(٢). رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ٨٩)، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما. ورواه كذٰلك الطبريُّ في "التاريخ" (٣/ ٢١٦) من طريقٍ أخرىٰ ضعيفةٍ عنه.

=

وحُكِي الآخِران في أبي بكرٍ أيضًا.[٢]

والأوّلان في عمرَ،[٣] وفيه أقوالٌ أُخَرُ غيرُهما.[٤]

وقيل في عليٍّ: أربعٌ وستّون أو خمسٌ وستّون.[٥] وقيل: اثنتان وستّون.[١] وقيل غيرُ ذٰلك.[٢]

والصحيح عنه القولُ الأوّل، كما رواه البخاريُّ (٥/ ٥٧ برقْم ٣٩٠٢)، ومسلمٌ (٧/ ٨٨). ونقل ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٥/ ٣٦٦) عنِ البيهقيِّ، قال: «ورواية الجماعة عنِ ابن عبّاسٍ في (ثلاثٍ وستّين) - أصحُّ؛ فهم أوثقُ وأكثرُ».

ورواه الطبريُّ في "التاريخ" (٣/ ٢١٦) عن دَغْفَلِ بن حنظلةَ.

(١). ذكر ابن حبيبٍ في "المحبَّر" (ص١٢) أنّ ابن الكلبيّ روىٰ عن أبيه، عن أبي صالحٍ، عنِ ابن عبّاسٍ قال: «وهو ابنُ اثنتين وستّين سنةً ونصفٍ». وهٰذا إسنادٌ واهٍ، ومتنٌ منكرٌ، وهو مخالفٌ لرواية "الصحيحين".

ورواه خليفةُ بنُ خيّاطٍ في "تاريخه" (ص٩٦) عن قتادةَ. واستغربه ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٥/ ٣٦٦). ثمّ ذكر أنّ يعقوبَ بنَ سفيانَ رواه كذٰلك عن مكحولٍ.

(٢). يعني خمسًا وستّينَ، واثنتينِ وستّينَ.

أمّا الأوّل، فقال السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٣٧٨): «قاله قتادةُ، وحكاه ابن الجوزيّ، وهو شاذٌّ».

وذهب إلىٰ الثاني ابنُ حبّانَ في "الثقات" (٢/ ١٩٤).

(٣). يعني ستّين، وخمسًا وستّين.

فذهب إلىٰ الأوّل ابنُ قانعٍ في "الوَفَيَات"، ذكره السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٣٧٩).

وذهب إلىٰ الثاني ابنُ حبّانَ في "الثقات" (٢/ ٢٤١).

(٤). انظرها في "معرفة الصحابة" لأبي نعيمٍ (١/ ٤٠-٤٣)، و"البداية والنهاية" لابن كثيرٍ (٧/ ٢٧٠).

(٥). ذكر السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٣٨١) أنّ هٰذين القولين مرويّانِ عن أبي جعفرٍ الباقرِ.

لٰكن ذكر ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ١١٢٢) أنّه رُوِي عنه ثلاثٌ وستّون، وخمسٌ وستّون.

=

ووردَ في فضائل هٰؤلاء الخلفاءِ الأربعةِ شيءٌ كثيرٌ منَ الأحاديثِ، انفرادًا واجتماعًا.

فمنه ما أخرجه المَلّا في "سيرته"[٣] مرفوعًا: «إنّ الله افترض عليكم حُبَّ أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ، كما افترض الصلاةَ، والزكاةَ، والصومَ، والحجَّ؛ فمن أنكر فضْلَهم، فلا تُقبل منه الصلاةُ، ولا الزكاةُ، ولا الصومُ، ولا الحجُّ».[٤]

وذكر بعدُ (٣/ ١١٢٢-١١٢٣) عن عليِّ بنِ عمرَ بنِ عليٍّ أنّ عليًّا رضي الله تعالىٰ عنه قُتِل وهو ابن ثلاثٍ أو أربعٍ وستّين.

(١). قاله ابن حبّانَ في "الثقات" (٢/ ٣٠٣).

(٢). انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١١٢٢-١١٢٣)، و"فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٣٨٠-٣٨١).

(٣). يعني في كتابِه في السيرة، واسمه "وسيلةِ المتعبّدين إلىٰ متابعة سيّد المرسلين" صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. وقد طُبِعت قطعةٌ منَ الكتاب بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، بالهند، ليس فيها هٰذا الحديثُ.

وقد عزاه إلىٰ روايته المحبُّ الطبريُّ في "الرياض النضرة" (١/ ٢٩-٣٠)، وابن حجرٍ الهيتميُّ في "الصواعق المحرقة" (١/ ٢٣٣)، وغيرهم.

لٰكنّ كتاب "الوسيلة" غير مسنَدٍ، وقد ذكر ذٰلك شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوىٰ" (١/ ٢٦١)؛ فالظاهر أنّه ذكر هٰذا الحديثَ بغير إسنادٍ؛ فقول المحبِّ الطبريِّ إنّه رواه - وهمٌ، والصواب أنّه ذكره فحسبُ. ولعلّ من جاء بعدَه تابعه من غير مراجعةٍ، والله أعلم.

(٤). أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٩/ ١٢٧-١٢٨) من طريقِ أحمدَ بنِ نصرٍ الذارعِ قال: أنا جدّي لأمّي: صدقةُ بن موسىٰ بنِ تميمٍ، أنا أحمدُ بن جميلٍ، أنا عبد الرزّاق، عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما مرفوعًا.

كذا وقع في مطبوعة "تاريخ دمشقَ"، والصواب: (أحمدُ بن حنبلٍ)، بدلَ (أحمدَ بنِ جميلٍ)، انظر "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلىٰ (١/ ٤٧٣)، و"الإكمال" لابن ماكُولا (٦/ ٣٦٦)، والله أعلمُ.

وهٰذا حديثٌ موضوعٌ، ذكره ابن عرّاقٍ في "تنزيه الشريعة" (١/ ٤٠٦)، وأعلّه بأحمدَ بنِ نصرٍ الذارع.

قال الدارقطنيُّ: «دجّالٌ»، ذكره الذهبيّ في "الميزان" (١/ ١٦١).

وقال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٦/ ٤١٢): «في حديثه نُكْرةٌ تدلّ علىٰ أنّه ليس بثقةٍ».

=

(**وطلحةُ**) بنُ عبيد الله (**معَ الزبير**) بنِ العوَّام رضي الله تعالىٰ عنهما (**قُتِلا**) في وقعة الجمَلِ، (**في عامٍ ستٍّ وثلاثين**) منَ الهجرةِ، (**كِلَا**)هُمَا، في يومِ الجُمُعة أوِ الخميس،[١] عاشِرَ جُمادىٰ الآخِرةِ، أوِ الأولىٰ،[٢] وهما [ابنا][٣] أربعٍ وستّين في قول الواقديِّ،[٤] وابنِ حِبَّانَ،[٥] والحاكمِ.[٦]

وقيل: كان لطلحةَ ثلاثٌ وستّون،[٧] وللزبير سبعٌ وستّون.[١]

وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٨/ ٢٣٧): «وهو متّهمٌ، يأتي بالطامّات؛ فلْيُحْذَرْ منه».

وجدُّه لأمّه - قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٠/ ٤٥٤): «هٰذا الشيخُ مجهولٌ، وقد روىٰ عنه الذارعُ أحاديثَ منكرةً، والحمل فيها عندي علىٰ الذارع».

وقال الذهبيّ في "الميزان" (٢/ ٣١٣): «هٰذا الشيخُ ما روىٰ عنه سوىٰ أحمدَ الذارعِ، ذاك الكذّابُ، وأكثر عنه». انتهىٰ مختصرًا.

ويُقوّي الجزم بكذب الذارع في هٰذا الحديثِ تفرُّدُه بهٰذا الإسناد المسلسل بالحفّاظِ، مع شدّة الحاجة لِلاحتجاج بمتنه علىٰ الرافضة ونحوهم. ولو كان هٰذا الحديثُ عند نافعٍ، لاعتنىٰ به أصحابه، ولَشَهَرُوه، أو عند الزهريِّ بعده، أو معمرٍ، أو عبدِ الرزّاق، أو أحمدَ بنِ حنبلٍ، فلمّا لم يروِه عنهم ثقةٌ، علمنا أنّه ليس من حديثهم، وأنّ رواية الذارع كذبٌ عليهم، والله أعلمُ.

(١). ذكر خليفةُ بنُ خيّاطٍ في "تاريخه" (ص١٨٤-١٨٥) أنّ الجيشين التقيا يوم الخميس، ثمّ اقتتلا يوم الجمعة؛ فيكون موتُهما - رضي الله تعالىٰ عنهما - يومَ الجمعة، أو بعدَه.

(٢). ذكر خليفةُ بنُ خيّاطٍ في "تاريخه" (ص١٨١) أنّ الجَمَل كانت في جُمادىٰ الآخرة. وذكر ابن قتيبةَ في "المعارف" (ص٢٢٠) أنّها كانت في جُمادىٰ الأولىٰ. وأكثر أهل العلم علىٰ الأوّل.

(٣). في "الأصل": (أبناء)، ولا يصحّ؛ لأنّهما اثنين.

(٤). رواه الواقديُّ، وعنه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" - علىٰ الترتيب - (٣/ ٢٠٥، و٣/ ١٠٥).

(٥). في "الثقات" (٢/ ٣٣٩، و٣٤٠).

(٦). في "معرفة علوم الحديث" (ص٥٨٩).

(٧). حكاه السخاويُّ في "فتح المغيث" (٤/ ٣٩٩) عن أبي نعيمٍ. ولم أقف عليه في "معرفة الصحابة"، ولا في "أسد الغابة"، والله أعلمُ.

وقيل غيرُ ذٰلك فيهما.[٢]

(**وفي**) سنةِ (**ثمانَ عَشْرةَ**)[٣] منَ الهجرة (**تُوُفِّيَ**) أبو عبيدةَ (**عامرُ**) بنُ الجرّاح رضي الله تعالىٰ عنه، بطاعونِ عَمَوَاسَ،[٤] وهو ابنُ ثمانٍ وخمسين،[٥] بلا خِلافٍ في الأمرين.[٦]

(**ثمّ بعده**)، أيْ: بعدَ عامرٍ، تُوُفِّيَ عبد الرحمٰن: (**ابنُ عوفٍ**) رضي الله تعالىٰ عنه، وذٰلك (**بعدَ ثلاثينَ بعامين**)، أيْ معهما؛ فوفاته سنةَ اثنتين وثلاثين.[٧]

وقيل: إحدىٰ.[٨] وقيل: ثلاثٍ.[٩]

---

(١). ذكره ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٥١٦).

(٢). انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٢/ ٥١٦، و٧٧٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ١٠٠، و٤٧٠)، و"فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٣٩٩-٤٠٠).

(٣). قال الذهبيّ في "السِّيَر" (١/ ٢٣): «كذا قال في وفاتِه جماعةٌ، وانفرد ابنُ عائذٍ عن أبي مُسْهِرٍ أنّه قرأ في كتاب يزيدَ بنِ عُبَيدةَ أنّ أبا عُبَيدةَ تُوُفِّيَ سنةَ سبعَ عشْرةَ».

وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٥/ ٥١٤): «اتّفقوا علىٰ أنّه مات في طاعون عَمَوَاسَ بالشام، سنةَ ثمانَ عشْرةَ، وأرّخه بعضهم سنةَ سبعَ عشْرةَ، وهو شاذٌّ».

(٤). هي كُورةٌ كانت في فِلَسطينَ، علىٰ ستّة أميالٍ منَ الرَّمْلة علىٰ طريق بيت المقدس. انظر "معجم البلدان" للحمويّ (٤/ ١٥٧). وقد دمّرها اليهود سنةَ سبعٍ وثمانين وثلٰثِمائةٍ وألفٍ؛ فليس لها وجودٌ اليومَ.

(٥). جزم بذٰلك الأكثر، قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٥/ ٥١٤): «وأمّا ابن إسحاقَ، فقال: عاش إحدىٰ وأربعين سنةً».

(٦). حكىٰ الِاتّفاقَ علىٰ ذٰلك العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣١٠). وسبق بيان من خالف في ذٰلك، فكأنّ العراقيّ لم يعتدَّ بذٰلك الخلافِ؛ لشذوذه.

(٧). مرويٌّ عنِ ابنه أبي سلمةَ، انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٨٥٠). وحكاه العراقيُّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٠٩) عن جماعةٍ. وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٦/ ٥٤٩): «وهو الأشهر».

(٨). مرويٌّ عن أمّ سلمةَ رضي الله تعالىٰ عنها، انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٨٥٠).

(٩). حكاه العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٠٩).

وهو ابنُ خمسٍ، أوِ اثنينِ،[١] أو ثمانٍ وسبعين.[٢]

(وَ)تُوُفِّيَ (في) سنةِ (**إحدىٰ وخمسين**) مِنَ الهجرةِ (**سعيدُ**) بنُ زيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه.[٣]

وقيل: اثنتان.[٤]

وقيل: ثمانٌ وخمسون.[٥]

وهو ابنُ ثلاثٍ وسبعين، في قول المدائنيِّ،[٦] وأربعٍ وسبعين في قول الفَلَّاس.[٧]

---

(١). كذا في "الأصل"، والأصحّ: (اثنتين). والله أعلم.

(٢). حكىٰ العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٠٩) القول بأنّه مات عن خمسٍ وسبعين سنةً - عن جماعةٍ، ثمّ قال (٢/ ٣١٠) إنّه الأشهر.

وعزا في (٢/ ٣٠٩-٣١٠) القولَ بأنّه مات عنِ اثنتين وسبعين سنةً إلىٰ أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن بن عوفٍ. قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٦/ ٥٤٩) إنّه أثبتُ.

وعزا العراقيُّ في (٢/ ٣١٠) القولَ بأنّه مات عن ثمانٍ وسبعين سنةً - إلىٰ إبراهيمَ بنِ سعدٍ، وهو ابن إبراهيمَ بنِ عبد الرحمٰن بن عوفٍ.

(٣). رواه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٤٣-١٤٤ من رقم ٥٤١-٥٤٤) عنِ الواقديّ، ومحمّدِ بن نُمَيرٍ، وابن بُكَيرٍ، والفلّاس.

(٤). قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ٤٩٥): «وشذّ عُبيد الله بنُ سعيدٍ الزهريُّ فقال: سنةَ اثنتين وخمسين».

(٥). حكاه ابن الأثير في "الكامل" (٣/ ٨٤).

(٦). رواه أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٥٧٧ برقْم ١٣٤٧).

وحكاه ابن حجرٍ في "الإصابة" (٤/ ٣٣٩) عنِ الهيثم بن عَديٍّ.

(٧). حكىٰ هٰذا القولَ ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٨٣)، ولم ينسُبه إلىٰ أحدٍ.

ولم أجدْ من ذكره عنِ الفلّاس.

وقد روىٰ أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١١٨ برقْم ٤٦٢) بإسنادٍ صحيحٍ عنِ الفلّاس أنّ سعيدَ بن زيدٍ مات وهو ابن بضعٍ وسبعين.

=

(**وقُفِي**)، أيْ: تَبَعٌ له في الوفاة، (**سعدُ**) بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فإنّه تُوُفِّي (**بـ**)عامِ (**خمسةٍ تلي خمسينَا**) منَ الهجرة، هٰذا هو الأصحُّ.(١)

[١٩٤/أ] وقيل: سنةَ خمسين.(٢) وقيل: إحدىٰ.(٣) / وقيل: أربعٍ.(٤) وقيل: ستٍّ.(٥) وقيل: سبعٍ.(٦) وقيل: ثمانٍ.(٧)

وهو ابنُ ثلاثٍ وسبعين، في الأصحّ أيضًا.(١)

والذي يظهر لي أنّ الشارح وهم؛ فنقل قول الفلّاس في سعد بن أبي وقّاصٍ هنا؛ فقد قال إنّه تُوُفِّي عن أربعٍ وسبعين سنةً. انظرِ "التقييد والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٣٨٢).

(١). قال الواقديُّ: «هٰذا أثبت ما رُوِّينا في وقت وفاته»، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٣/ ١٣٨). وقال ابن الجوزيّ في "المنتظم" (٥/ ٢٨٢) إنّه أثبتُ. وقال ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٨٣) إنّه الأصحُّ. وقال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٣١٣): «هو المشهور». وذكر الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ٤٩٠) أنّه قول جماعةٍ كثيرةٍ. وقال في "السير" (١/ ١٢٤) إنّه الأصحّ. وقال ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٨/ ١١٣) إنّه المشهور، الذي عليه الأكثرون، ثمّ قال إنّه الصحيح.

(٢). ذكر ابن سعدٍ في "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٣/ ١٣٨) أنّه سمعه من غير الواقديّ. ورواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١/ ٤٧٩) عنِ الهيثم بن عَديٍّ. وعليه عملُ ابن الأثير في "الكامل" (٣/ ٦٧).

(٣). روىٰ البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ٤٣) عن أبي بكرِ بنِ حفصٍ، قال: «تُوُفِّي سعدٌ رضي الله تعالىٰ عنه في أيّامٍ بعدما مضىٰ من إمارة معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه عشْرُ سنين».

وقدِ استُخلِف معاويةُ رضي الله تعالىٰ عنه عامَ الجماعةِ: عامَ واحدٍ وأربعين؛ فيكون موتُ سعدٍ رضي الله تعالىٰ عنه علىٰ قول أبي بكرِ بنِ حفصٍ سنةَ إحدىٰ وخمسين.

(٤). رواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٤٧٩) عنِ ابن بُكَيرٍ. وابنُ عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٦١٠) عنِ الزبير بن بكّارٍ، وأبي حسّانَ الزياديِّ، والفلّاس.

(٥). روىٰ أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٣٢ برقْم ٤٩٣) عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ أنّ سعدَ بن أبي وقّاصٍ مات سنةَ ستٍّ وخمسين، ثمّ قال: «ويُقالُ: بل سبعٍ».

(٦). ذكره الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ٤٩٥)، وقال: «ليس بشيءٍ».

(٧). رواه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٣٢ برقْم ٤٩٥) عن أبي نعيمٍ الفضل بن دُكَينٍ. وحكاه ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٨/ ١١٣) عن أبي معشرٍ، هو السنديُّ.

وقيل: أربعٍ وسبعين.[٢]

وقيل غيرُ ذٰلك.[٣]

(**فهو**)، أيْ سعدُ بن أبي وقّاصٍ، (**آخِرُ عشَرةٍ**) بُشّرت بالجنّة وفاةً،[٤] (**يقينًا**) كما عُلِم ممّا تقرّرَ.[٥]

---

(١). اختاره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٣٨٣). قال العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٣٨١): «وما قاله ابن الصلاح – صدّر به عبدُ الغنيّ في "الكمال" كلامَه».

(٢). حكاه ابنُ الجوزيّ في "المنتظم" (٥/ ٢٨٢) عنِ الفلّاس، ثمّ قال (٥/ ٣٨٣): «وقولُ الفلّاس أثبتُ». وقال العراقيُّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٣٨٢): «والمشهور الذي عليه الجمهورُ – أنّه كان ابنَ أربعٍ وسبعين سنةً، وهو الذي جزم به عمرُو بن عليٍّ الفلّاسُ، وابنُ زَبْرٍ، وابنُ قانعٍ، وابنُ حِبّانَ، والله أعلمُ».

(٣). روىٰ أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٣٢ برقْم ٤٩٣) عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ – هو ابنُ عبد الرحمٰن بن عوفٍ – أنّ سعدَ بن أبي وقّاصٍ رضي الله تعالىٰ عنه مات وهو ابن اثنتين وثمانين سنةً.

ثمّ روىٰ (١/ ١٣٢ برقْم ٤٩٦) من طريق الواقديِّ بسنده عن عائشةَ بنتِ سعدِ بن أبي وقّاصٍ أنّ أباها مات وهو ابن بضعٍ وثمانين سنةً.

وحكىٰ ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٦١٠) عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنّ سعدًا رضي الله تعالىٰ عنه تُوُفِّي وهو ابن ثلاثٍ وثمانين سنةً.

ولهٰذه الآثارِ قال ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٨/ ١١٣) إنّه جاوز الثمانين علىٰ الصحيح.

(٤). روىٰ أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٥٣٣ برقْم ٥٣٣) بإسنادٍ فيه ضعفٌ عن عامرِ بن سعدٍ أنّ أباه رضي الله تعالىٰ عنه كان آخر المهاجرين وفاةً. وذٰلك يتضمّن أنّه آخر العشرة؛ فإنّهم كلَّهم مهاجرون. وصرّح بذٰلك ابنُ الجوزيّ في "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص٣٢٤). وهو مقتضىٰ الراجح في وَفَيَاتهم، كما سبق تفصيلُه.

(٥). القطع في ذٰلك غيرُ واضحٍ، بل المسألة ظنّيّةٌ؛ للخلاف في وقت وفاة سعيدِ بن زيدٍ وسعدٍ رضي الله تعالىٰ عنهما؛ فقد قيل في سعيدٍ إنّه تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسين، وقيل في سعدٍ إنّه تُوُفِّي سنةَ خمسين، ولا دليلَ يقطع هنا، والله أعلمُ.

قال جمعٌ منَ العلماء ما معناه: «وجهُ تخصيص هٰؤلاء العشَرةِ[١] بأنّهم مبشَّرون بالجنّة، مع وُرُود التبشيرِ بها لغيرهم أيضًا، كخديجةَ،[٢] وفاطمةَ،[٣] والسِّبطَينِ[٤] - أنّهم جُمِعوا به في حديثٍ واحدٍ مشهورٍ، وهو قولُه صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «أبو بكرٍ في الجنّة، وعمرُ في

---

(١). **هٰؤلاء العشَرةُ رضي الله عنهم: تَيْميّانِ، وعَدَويّانِ، وزُهْريّانِ، وأَسَديٌّ، وأُمَويٌّ، وهاشميٌّ، وفِهْريٌّ.**

فالتَّيْمِيّانِ: أبو بكرٍ، وطلحةُ بن عبيد الله.

والعَدَويّانِ: عمرُ بن الخطّاب، وسعيدُ بن زيدٍ.

والزُّهْريّانِ: عبد الرحمٰن بنُ عوفٍ، وسعدُ بن أبي [وقّاصٍ].

والأَسَديُّ: الزبيرُ بن العوّام.

والأُمَويّ: عثمانُ بن عفّانَ.

والهاشميُّ: عليُّ بن أبي طالبٍ.

والفِهْريُّ: أبو عُبيدةَ بنُ الجرّاح.

ونسبهم متّصلٌ بأجداد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

انتهىٰ، منه.

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٣٩٥).

(٢). لما رواه البخاريُّ في "صحيحه" (٥/ ٣٩ برقْم ٣٨٢٠)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ١٣٣) من حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ جبريلَ عليه السلامُ أتىٰ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فقال: «يا رسولَ الله، هٰذه خديجةُ ... فاقرأ عليها السلام من ربّها ومنّي، وبشِّرها ببيتٍ في الجنّة من قَصَبٍ، لا صَخَبَ فيه، ولا نَصَبَ».

(٣). لما رواه البخاريُّ في "صحيحه" (٤/ ٢٠٤ برقْم ٣٦٢٤)، واللفظ له، ومسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ١٤٢-١٤٣)، من حديث فاطمةَ رضي الله تعالىٰ عنها أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال لها: «أما ترضَيْنَ أن تكوني سيّدة نساء أهل الجنّة، أو نساء المؤمنين».

(٤). هما الحسنُ والحسينُ ابنا عليِّ بن أبي طالبٍ، وابنا فاطمةَ بنتِ محمّدٍ، صلَوَات الله تعالىٰ وسلامه عليهم. وقد روىٰ التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٦/ ١١٣-١١٤ برقْم ٣٧٦٨) من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة». قال التِّرْمذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

الجنّة، وعثمانُ في الجنّة، وعليٌّ في الجنّة، وطلحةُ في الجنّة، والزبيرُ في الجنّة، وعبدُ الرحمٰن بنُ عوفٍ في الجنّة، وسعدُ بن أبي وقّاصٍ في الجنّة، وأبو عبيدةَ عامرُ بنُ الجرّاحِ في الجنّة، وسعيدُ بن زيدٍ في الجنّة». رواه التِّرْمِذيُّ،(١) وغيرُه».(٢)

---

(١). في "الجامع" (٦/ ١٠٠ برقْم ٣٧٤٧) عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ، عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْديّ، عن حُمَيدِ بن عبد الرحمن بن عوفٍ، عن أبيه رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم.

لٰكنّه قدّمَ سعيدَ بنَ زيدٍ علىٰ أبي عبيدةَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

(٢). هٰذا الحديثُ قدِ اختُلِف فيه علىٰ الدَّرَاوَرْديّ، كما قاله الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٢/ ٢٤٨).

فالوجه الأوّلُ: هو ما سبق عند التِّرمِذيّ.

ورواه كذٰلك أحمدُ في "فضائل الصحابة" (١/ ٢٢٩ برقْم ٢٧٨)، والنَّسائيُّ في "الكبرىٰ" (٧/ ٣٢٨ برقْم ٨١٣٨)، وابن حبّانَ في "صحيحه" (١٥/ ٤٦٣ برقْم ٧٠٠٢)، والضياء في "المختارة" (٣/ ١٠٢ برقْم ٩٠٣)، عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ به، كرواية التِّرْمِذيّ.

وقد توبع قتيبةُ عليه، فقد روىٰ الحديثَ البزّارُ في "مسنده" (٣/ ٢٣١ برقْم ١٠٢٠) من طريق إبراهيمَ بنِ أبي الوزير، وابنُ قانعٍ في "معجم الصحابة" (٩/ ٣٤٢٢ برقْم ١٠٧٦) من طريق حَرَميِّ بن حفصٍ، وأبو بكرٍ الآجُرّيُّ في "الشريعة" (٤/ ١٧٠٠-١٧٠١ برقْم ١١٧٥) من طريق يحيىٰ الحِمّانيِّ، كلُّهم عنِ الدَّرَاوَرْديِّ به.

وإبراهيمُ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢): «صدوقٌ».

وحَرَميٌّ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٩٦): «ثقةٌ».

ويحيىٰ الحِمّانيُّ حافظٌ مشهورٌ، وفيه كلامٌ معروفٌ، وإنّما ذكرتُه استيفاءً لمن روىٰ.

وحكاه الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٢/ ٢٤٩) عن سعيدِ بنِ منصورٍ، وإسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ، وضرارِ بن صُرَدَ، كلُّهم عنِ الدَّرَاوَرْديّ به.

والأوّلان حافظانِ كبيرانِ، والثالث قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢١): «صدوقٌ، له أوهامٌ وخطأٌ، ورُمِي بالتّشَيُّع، وكان عالِمًا بالفرائض».

والوجه الثاني: رواه التِّرمِذيُّ في "الجامع" (٦/ ١٠٠-١٠١ برقْم ٣٧٤٧م) عن أبي مصعبٍ الزهريّ، والبزّارُ في "مسنده" (٣/ ٢٣٣ برقْم ١٠٢١) عن أحمدَ بنِ أبانَ القُرشيِّ، كلاهما عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْديّ، عن عبد الرحمٰن بن حُمَيدٍ، عن أبيه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مرسلًا.

قال التِّرمِذيّ: «ولم يذكر فيه (عن عبد الرحمٰن بن عوفٍ)».

=

وقال البزّارُ: «قد رواه غيرُ واحدٍ مرسلًا».

وأبو مصعبٍ الزهريُّ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٨): «صدوقٌ، فقيهٌ، عابدٌ»، إلخ.

وأحمدُ بن أبانَ روىٰ عنه غيرُ واحدٍ، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٨/ ٣٢)، وانظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ٩٣٣)؛ فالظاهر أنّه مجهول الحال، ولا بأسَ به في المتابعاتِ.

والوجه الثالثُ: رواه الآجُرّيُّ في "الشريعة" (٥/ ٢٢٨٧-٢٢٨٨ برقْم ١٧٦٩) من طريق مروانَ بنِ محمّدٍ الطاطَرِيِّ، عنِ الدَّراوَرْديّ، عن عبد الرحمٰن بن حُمَيدٍ، عن أبيه، عن سعيدِ بن زيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

ومروانُ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٥٩): «ثقةٌ».

وذُكِر وجهٌ رابعٌ أيضًا، قال أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٢٠-٢١): «رواه عبدُ العزيز بنُ محمّدٍ أيضًا عن سُهيلٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وذكر فيه تحرُّك الصخرة بحِرَاءٍ».

والحديث من هٰذا الوجهِ مخرَّجٌ في "صحيح مسلمٍ" (٧/ ١٢٨) عن قتيبةَ، عنِ الدَّراوَرْديّ، عن سُهَيلِ بن أبي صالحٍ به، ولفظُه أنّ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم كان علىٰ جبل حِرَاءٍ، فتحرّك، فقال: «اسكُن حِرَاءُ؛ فما عليك إلّا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ»، وعليه النبيُّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وأبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزبيرُ، وسعدُ بن أبي وقّاصٍ، رضي الله تعالىٰ عنهم.

والأقرب أنّ هٰذا حديثٌ آخرُ؛ لبُعد سياقه ولفظه عن حديثنا هنا، وإن كان شاهدًا لبعضه، والله أعلىٰ وأعلمُ.

وبعدُ، فالأقرب من الوجوه الثلاثة - ترجيحُ ما رواه الجماعةُ عن عبد العزيز، فهم أكثرُ، وأحفظُ ممّن خالفهم، ورواة الإرسال لا يقوُون علىٰ معارضتهم، ومروانُ مع حفظه لم يُتابَع.

ولذٰلك قال الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٢/ ٢٤٩): «واجتماعهم علىٰ خلاف مروانَ بنِ محمّدٍ، يدلُّ علىٰ أنّ قولهم أصحُّ من قوله».

هٰذا، وقد جاء الحديثُ عن شيخ الدَّرَاوَرْديّ: عبدِ الرحمٰن بن حُمَيدٍ، من طريقٍ أخرىٰ.

فروىٰ التِّرمذيُّ في "الجامع" (٦/ ١٠١ برقْم ٣٧٤٨)، والنَّسائيُّ في "الكبرىٰ" (٧/ ٣٢٨ برقْم ٨١٣٩)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في زوائده علىٰ "فضائل الصحابة" (١/ ١١٤ برقْم ٨٥)، من طريقينِ عنِ ابن أبي فُدَيكٍ، عن موسىٰ بنِ يعقوبَ، عن عمرَ بنِ سعيدٍ، عن عبد الرحمٰن بن حُمَيدٍ، عن أبيه، عن سعيدِ بن زيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا بنحوِه.

=

وابن أبي فُدَيكٍ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٤): «صدوقٌ».

وموسىٰ بنُ يعقوبَ هو الزَّمْعيُّ المدنيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٦): «صدوقٌ، سيِّئُ الحفظ».

وشيخُه عمرُ بن سعيدٍ هو النوفليُّ المكّيُّ، وهو ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٥١).

وذكر التِّرمذيُّ أنّ هٰذه الروايةَ أصحُّ من رواية الدَّرَاوَرْديّ.

وحكىٰ ذٰلك عنِ البخاريّ أيضًا.

وسأل ابن أبي حاتمٍ أباه عن ذٰلك، فقال: «حديث موسىٰ أشبهُ؛ لأنّ الحديث يُروىٰ عن سعيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه من طرقٍ شتّىٰ، ولا يُعرَف عن عبد الرحمٰن بن عوفٍ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم – في هٰذا شيءٌ». انظرِ "العلل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٣٩٤-٣٩٥).

وذكر الدّارَقُطْنيُّ هٰذا الِاختلافَ في "العلل" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩)، ولم يقضِ فيه بشيءٍ.

وما رجّحه الأئمّةُ: البخاريُّ والتِّرمذيُّ وأبو حاتمٍ ظاهرٌ؛ فإنّ كثرة الِاختلافَ علىٰ الدَّرَاوَرديّ يُضعِف الثقة بحفظه لهٰذا الحديثِ، وإن كان بعض طرقه أرجحَ من بعضٍ؛ فليس رُجحانُها مع وقوع الخلاف فيها، كحاله مع عدم الخلاف.

وأيضًا، فقد قال الشيخ مُقبِل بنُ هادٍ الوادِعيُّ في "أحاديثَ مُعلّةٍ" (ص٢٩٣): «فعُلِم بهٰذا أنّ حديثَ ابن عوفٍ رضي الله تعالىٰ عنه شذّ به الدَّرَاوَرْديُّ، فسَلَك به الجادّة، وخالف في ذٰلك من هو أرجحُ منه، وهو عمرُ بن سعيدٍ النَّوْفليُّ، والله أعلمُ». يعني – رحمه الله – أنّ رواية حُمَيدٍ عن أبيه – هي الأصل، والوهم يُسرِع إليها، بخلاف روايته عن سعيدِ بن زيدٍ، فإنّها لا تكون إلّا عن تثبُّتٍ.

وعليه، فذِكْر عبد الرحمٰن بن عوفٍ في إسناد هٰذا الحديثِ – وهمٌ، قال الشيخ مُقبِلٌ الوادعيُّ في "أحاديثَ مُعلَّةٍ" (ص٢٩٢): «هٰذا الحديثُ ظاهرُ إسناده الحُسْنُ، ولٰكنّه شاذٌّ».

وأيضًا فالإسناد الآخرُ بذِكْر سعيدِ بن زيدٍ ليس بالقويّ، لٰكنْ جاء الحديث عنه من طرقٍ أخرىٰ، لا يسَعُها المقام هنا، وقدِ استقصاها شيخنا سُعودُ بن عيدٍ الجَرْبوعيُّ في "فضائل الصحابة" (٤/ ١٠-٢٥)؛ فأكتفي هنا بأمثَلِها.

وهو ما رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ٤٩٢-٤٠٣ برقْم ١٦٥١)، وأبو داودَ في "السنن" (٥/ ٢٠٥ برقْم ٤٦١٧)، وابن ماجهْ في "السنن" (١/ ١٤٤ برقْم ١٣٣)، والنَّسائيُّ في "الكبرىٰ" (٧/ ٣٣٧ برقْم ٨١٦٢)، والضياءُ في "المختارة" (٣/ ٢٨٣-٢٨٤ برقْم ١٠٨٤)، من طرقٍ عن صدقةَ بنِ

المثنّىٰ، عن جدّه رِبَاحِ بن الحارث، عن سعيدِ بن زيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر العشرةَ في الجنّة، إلّا أبا عُبيدةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ لذاته.

وقال الشيخ سُعُودٌ الجَرْبوعيُّ في "فضائل الصحابة" (٤/ ٢٤-٢٥) بعد أن ساق سائر طرق حديث سعيدٍ رضي الله تعالىٰ عنه: «وطرقه الأخرىٰ لم يصحَّ شيءٌ منها، لٰكنّها صالحةٌ لِلانجبار - عدا طريقينِ ذكرهما - فيجبُر بعضُها بعضًا، وتعتضد بطريق رِبَاحِ بن الحارث، والحديث صحيحٌ إن شاء الله».

هٰذا، ويبقىٰ ذِكرُ أبي عُبيدةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فقد قال البزّار في "مسنده" (٣/ ٢٣٣): «وهٰذا الحديثُ - يعني حديث الدَّرَاوَرْديّ المتقدِّمَ - قد ذُكِر فيه أبو عبيدةَ بنُ الجرّاح رضي الله تعالىٰ عنه، وجَعَله عاشرًا، ولا نعلم يُروَىٰ إلّا عن عبد الرحمٰن بن عوفٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

وقد جاء ذكرُه في عدّة أحاديثَ، وهٰذا بيانها.

أمّا الأوّل، فقد جاء في بعض طرق حديثِ الحرِّ بن الصيّاح المتقدِّم، لٰكنّه شاذٌّ، رواه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ٩٥١ برقْم ١٤٦٧) من طريق عمرِو بن عاصمٍ، عن شعبةَ، عنِ الحرِّ به.

وقد خالف عَمْرًا خلقٌ منَ الحفّاظ من أصحاب شعبةَ، فلم يذكروا فيه أبا عُبيدةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وكذا رواه الحسنُ بن عُبيد الله، عنِ الحرِّ، ولم يذكر فيه أبا عُبيدةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وأمّا الثاني، فهو ما رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٢/ ٣٥٠-٣٥١ برقْم ٢٢٠١) بإسنادٍ حسنٍ عن حَبيبِ بن أبي ثابتٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما.

قال الطبرانيُّ: «لا يُروىٰ عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما إلّا من هٰذا الوجهِ».

وحبيبٌ مدلِّسٌ، فالحديث بذٰلك ضعيفٌ، لٰكنّه صالحٌ في باب الشواهد.

وأمّا الثالث، فهو ما رواه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٦٧١ برقْم ٤١٨١) من طريق عبد الله بن وهبٍ، عنِ ابن لَهِيعةَ، عن عيّاشِ بن عبّاسٍ القِتْبانيّ، عنِ الهيثم بن شفيٍّ أبي الحُصَين، عن عبد الله بن سعدِ بن أبي سَرْحٍ رضي الله تعالىٰ عنه، قال: بينا رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم وعشَرةٌ من أصحابه - أبو بكرٍ، وعمرُ، وعليٌّ، وعثمانُ، والزبيرُ، وغيرُهم - علىٰ جبل حِرَاءٍ إذْ تحرَّك بهم، فقال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «اسكنْ حِرَاءُ؛ فإنّه ليس عليك إلّا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ».

هٰكذا هنا أبهم سائر العشرة، قال شيخنا سُعودٌ الجَرْبوعيُّ في "فضائل الصحابة" (٤/ ٢٥): «يعني بقيّةَ العشَرة المبشَّرين بالجنّة».

=

(**وعِدَّةٌ**)، أيْ جماعةٌ، (**مِنَ الصِّحَابِ**)، أيْ أصحابِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، (**وَصَلُوا**) في العُمُر (**عشرين بعدَ مِائةٍ**) مِنَ السِّنِين، (**تُكَمَّلُ**) ستّون منها في الجاهليّة، و(**ستّون**) منها (**في الإسلام**). وهم:

(**حسّانُ**) بن ثابتِ بن المنذرِ بن حَرَامٍ، بالراء، الأنصاريُّ الخَزْرَجيُّ النَّجَّاريُّ.(١)

وهو الظاهر؛ فما أُبهِم في هٰذا الحديث قد صُرِّح به في غيره؛ فإنّ القصّة واحدةٌ.

وهٰذا الإسناد ضعيفٌ؛ لعنعنة ابن لَهِيعةَ، لٰكنّه صالحٌ في باب الشواهد.

وأمّا الرابعُ، فهو ما رواه تمّامٌ في "فوائده" (١/ ٣٤٤-٣٤٥ برقْم ٨٨٣) بسندٍ فيه مجهولانِ، عن عبد الله بن يزيدَ البكريِّ، عن عبد الله بن عمرَ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما به.

وهٰذا السندُ واهٍ، عبدُ الله البكريُّ، ضعّفه أبو حاتمٍ، وقال: «ذاهب الحديث»، انظر "ميزان الِاعتدال" للذهبيّ (٢/ ٥٢٦).

بل تفرُّده بهٰذا الإسنادِ القويِّ: عن عُبيد الله بن عمرَ، عن نافعٍ - منكرٌ بلا شكٍّ.

وأمّا الخامس، فقد ذكر الشيخ سُعُودٌ الجَرْبوعيُّ في "فضائل الصحابة" (٤/ ٣٢) حديثَ النضر أبي عمرَ، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم في ذِكر المبشَّرين بالجنّة، وذكر طرفًا منه، ثمّ قال: «فعدّ بقيّة العشَرة، رضي الله تعالىٰ عنهم».

لٰكنْ مراد الشيخ - والله أعلمُ - التغليبُ؛ فقد راجعتُ المصادر التي أحال إليها، ولم أجد في شيءٍ منها ذِكْر أبي عُبيدةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

علىٰ أنّ إسناد هٰذا الحديث ضعيفٌ جدًّا، كما قاله شيخُنا.

والحاصل أنّ ذِكْر أبي عُبيدةَ رضي الله تعالىٰ عنه جاء في حديثينِ فيهما ضعفٌ: حديثُ ابن عمرَ رضي الله تعالىٰ عنهما، وفيه عنعنه حَبيب بن أبي ثابتٍ، وحديث ابن أبي سَرْحٍ رضي الله تعالىٰ عنه، وفيه عنعنة ابن لَهِيعةَ، والظاهر أنّه بهما - حسنٌ لغيره.

وقد اشتَهَر ذِكرُه عند العلماء سلفًا وخلفًا، والله أعلمُ.

(١). انظر "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" لأبي زَكريّا بنِ مَنْدَهْ (ص٦٩-٧٠)، و"ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٤٣).

(ويليه) (**حُوَيْطِبٌ**)، بالحاءِ والطاءِ المهملتين، مصغَّرٌ، ابنُ عبدِ العُزَّىٰ القرشيُّ العامريّ،[١] مِن مُسْلِمَةِ الفتحِ،[٢] فإنّه عاش ستّين سنةً في الجاهليّة، وستّين في الإسلام، كما رواه الواقديُّ.[٣]

وتُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين.[٤]

وقيل: اثنتين وخمسين.[٥]

و(**مَخْرَمَةُ بن نَوْفَلٍ**) والدُ مِسْوَرٍ، جزم بذٰلك أبو زكريّا بنُ مَنْدَهْ في "جزءٍ" له، جمع فيه مَن عاش منَ الصحابة مِائةً وعشرين.[٦]

وكانت وفاته سنةَ ٥٤.[٧]

وقيل: إنّما عاش مِائةً وخمسَ عشرةَ فقطْ.[٨]

---

(١).انظر "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" لأبي زكريّا بنِ مَنْدَهْ (ص٥٨-٦٠)، و"ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٥٥).

(٢). روىٰ قصّةَ إسلامه ابنُ سعدٍ في "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٦/ ١٢٨-١٢٩)، وقد ذكره في الطبقة الرابعة، الذين أسلموا عند فتح مكّةَ وما بعدَ ذٰلك.

(٣). رواه عنه ابن سعدٍ في "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٦/ ١٢٧).

(٤). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٦/ ١٢٩). ورواه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٦٩٨ برقْميْ ١٨٧٢، و١٨٧٣) عن يحيىٰ بنِ بُكيرٍ، وإبراهيمَ بنِ المنذر.

واقتصر عليه جماعةٌ منَ المصنِّفين، انظر - مثلًا - "المعارف" لابن قتيبة (ص٣١١)، و"الكامل" لابن الأثير (٣/ ٩٤).

(٥). حكاه الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ٤٨٦).

(٦). انظر جزءَ "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" (ص٦٢-٦٣).

(٧). قاله الواقديُّ، رواه عنه ابنُ سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٦/ ٥٤).

(٨). قاله الواقديُّ، رواه عنه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٦/ ٥٤)، واقتصر عليه ابنُ الأثير في "أسد الغابة" (٤/ ٣٤٩)، والذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ٥٣٨).

(**ثمّ حَكِيمُ**) بن حِزَامِ بن خُوَيْلِدِ بن أسدِ بن عبدِ العُزَّىٰ الأسديُّ، ابنُ أخي خديجةَ أمِّ المؤمنين رضي الله تعالىٰ عنها.

وعليه وعلىٰ حسّانَ - اقتصرَ ابنُ الصلاح،[١] وتبعه النوويُّ في "التقريب".[٢]

(**وحَمْنَنٌ**)،[٣] بفتحِ الحاء المهملة، وسكونِ الميم، وفتح النون الأولىٰ، آخرُه نونٌ، كما ضبطه ابنُ مَاكُولَا،[٤] وقيل: (حَمْنَزٌ)، آخِرُه زايٌ،[٥] أخو عبد الرحمٰن بنِ عوفٍ، رضي الله تعالىٰ عنهما.

ذكر الزبيرُ بن بَكَّارٍ،[٦] والدَّارَقُطْنِيُّ،[٧] وابنُ عبدِ البَرِّ[٨] أنّه عاش ستّينَ في الجاهليّة، وستينَ في الإسلام.

وتُوُفِّيَ سنةَ ٥٤.[٩]

(**وسعيدُ**) بن يَرْبُوعٍ القُرَشيُّ.[١٠]

---

(١). في "علوم الحديث" (ص٣٨٣).

(٢). (ص٤٥٨).

(٣). هو حَمْنَنُ بن عوفِ بن عبدِ عوفِ بن عبد الحارث بن زُهْرَةَ، القرشيُّ الزُّهريُّ، صحابيٌّ جليلٌ، وهو أخو عبد الرحمٰن بن عوفٍ، رضي الله تعالىٰ عنهما. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (١/ ٤٠٢-٤٠٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ٥٣٦).

(٤). في "الإكمال" (٢/ ٥٣٤).

(٥). القائل هو الوزيرُ بنُ المغربيّ في كتابه "المنثور"، ذكره الحافظُ ابنُ حجرٍ في "الإصابة" (٢/ ٦٢٨).

(٦). حكاه عنه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٤٠٢).

(٧). في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٧٤).

(٨). في "الِاستيعاب" (١/ ٤٠٢).

(٩). حكاه العراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣١٤) عن بعض أهل التاريخ.

(١٠). هو سعيدُ بنُ يَرْبُوعِ بن عَنْكَثَةَ بنِ عامرِ بن مخزومٍ، أبو عبد الرحمٰن أو أبو هودٍ، القرشيُّ المخزوميُّ، كان يُلقَّب بـ(الصّرم)، وقيل: كان اسمُه صرمًا، فغيّره النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، =

[١٩٤/ب] مات سنةَ أربعٍ وخمسين، / وله مِائةٌ وعشرون.(١)

وقيل: وأربعٌ وعشرون. ذكره في "التدريب".(٢)

فهٰؤلاء ستّةٌ، كلُّهم مُعَمَّرون بعشرين ومِائةٍ، نصفُها في الجاهليّة، ونصفُها في الإسلام، علىٰ ما تقرَّر منَ الخلاف في بعضهم.

(**وآخَرون**) مِنَ الصحابة عاشوا مِائةً وعشرين سنةً (**مطلقًا**)، أيْ مِن غيرِ أنْ يُعلمَ كونُ نصفِها في الجاهليّة ونصفِها في الإسلام.

منهم: (**لَبِيدٌ**)، بفتحِ اللام، وكسر الموحّدة، مكبَّرًا، ابنُ ربيعةَ العامريُّ.(٣)

و(**عاصمُ**) بن عَدِيٍّ العَجْلَانيُّ.(٤)

صحابيٌّ جليلٌ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٦٢٦ -٦٢٧)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٢٤٩).

(١). انظر "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" لأبي زكريّا بنِ مَنْدَهْ (ص٦٥-٦٧)، و"ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٦٣).

(٢). (٢/ ٩٩٧). واقتصر عليه ابن الأثير في "الكامل" (٣/ ٩٤).

(٣). انظر "ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٨١).

وهو لَبيدُ بنُ ربيعةَ بنِ عامرِ بن مالكِ بن جعفرٍ، أبو عَقِيلٍ، العامريُّ الجعفريُّ، أحدُ فحول الشعراء، ثمّ أسلم؛ فاستغنىٰ بالقرآن عنِ الشعر، وكان شريفًا جوادًا. اختُلِف في تأريخ وفاته، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٣٥-١٣٣٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٢١٤-٢١٧).

(٤). انظر "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" لأبي زكريّا بنِ مَنْدَهْ (ص٥٣-٥٤)، و"ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٦٧).

وهو عاصمُ بنُ عَديِّ بن الجدِّ بن العجلان بن حارثةَ، أبو عبد الله، أو أبو عمرَ، البَلَويُّ العجلانيُّ، شهِد مع رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم المشاهد كلَّها، إلّا بدرًا، اختُلِف فيها، فقيل: شهِدها، وقيل: بلِ استخلفه النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم علىٰ العالية، وضرب له بسهمه. تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وأربعين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٢/ ٧٨١-٧٨٢)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ١٠-١١).

مات سنةَ خمسٍ وأربعين.[١]

و(**سعْدٌ**)، بإسكانِ العين، ابنُ جُنَادةَ العَوْفيُّ،[٢] والدُ عَطِيَّةَ.[٣]

و(**نَوْفَلُ**) بن معاويةَ،[٤] ذكره ابنُ قُتَيبةَ،[٥] وعبدُ الغنيِّ الحافظُ.[٦]

و(**مُنْتَجِعٌ**)[٧] [بصيغة][٨] اسمِ الفاعل، جدُّ ناجيةَ.[٩]

و(**لَجْلَاجٌ**)، بِجِيمَين، العامريُّ.[١]

---

(١). انظرِ "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٣/ ٤٣٢).

(٢). هو سعدُ بن جُنَادةَ، العوفيُّ، من عوفِ بن ثعلبةَ بنِ سعدِ بن ذُبْيانَ، كان أوّلَ من أتىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم من أهل الطائف، فأسلم، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ١٨٩)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (٤/ ٢٤٨-٢٤٩).

(٣). انظر "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" لأبي زَكريّا بنِ مَنْدَهْ (ص٦٨-٦٩)، و"ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٦١).

(٤). هو نوفلُ بن معاويةَ بنِ عروةَ أو عمرٍو، الكِنانيُّ الدِّيليُّ، نزيلُ المدينة، أسلم قبل الفتح، وشهد الفتحَ مع النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وحجّ معه. تُوُفِّي في خلافة يزيدَ بنِ معاويةَ، وكانت بين سنتيْ ستّين وأربعٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عن نوفلٍ. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٤/ ١٥١٣)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٥٩٥-٥٩٦).

(٥). في "المعارف" (ص٣١٤-٣١٥)، لٰكنّه نصّ علىٰ أنّه عاش ستّين سنةً في الجاهليّة وستّين سنةً في الإسلام.

(٦). هو عبدُ الغنيّ المقدسيُّ، نقله في "الكمال" بإسناده عنِ ابن سعدٍ. ذكره ابن الملقّن في "المقنع" (٢/ ٦٤٩).

(٧). هو منتجعٌ، النجديُّ، المعمَّرُ، ذكروا له حديثًا بإسنادٍ لا يصحُّ؛ فلا تثبت له صحبةٌ. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٤٧٨)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١٠/ ٣٢٠-٣٢١).

(٨). في "الأصل": (بصيعة) بالعين المهملة، وهو تصحيفٌ ظاهرٌ.

(٩). انظر "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" لأبي زَكريّا بنِ مَنْدَهْ (ص٧٧).

وهو ناجيةُ ابنُ ابنِ المنتجع النجديّ، روىٰ عن جدِّه حديثًا. انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٨/ ١٠٨).

و(**أوسُ**) بن مَغْرَاءَ السعْديُّ.[٢]

(**وعَدِيُّ**) بن حاتمٍ الطائيُّ.[٣]

قال ابنُ سعدٍ[٤] وخليفةُ[٥]: «تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وستّين، عن مِائةٍ وعشرين».

---

(١). انظر "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" لأبي زكريّا بنِ مَنْدَهْ (ص٨٠)، و"ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٧١).

وهو اللَّجْلَاجُ، أبو العلاء، العامريُّ، نزيلُ دمشقَ، صحابيٌّ جليلٌ، زاهدٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" لابن عبد البرّ (٣/ ١٣٤٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٢٢٠).

(٢). انظر "ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٨٥).

وهو أوسُ بن مَغراءَ، أبو المَغراء، السعديُّ القُرَيْعيُّ، الشاعرُ، وله قصيدةٌ مستحسَنةٌ في مدح النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، تابعيٌّ مخضرَمٌ. انظرِ "الإصابة" لابن حجرٍ (١/ ٤١٩)، ذكره في "القسم الثالث"، وهو المختصُّ بالمخضرَمين.

وكذٰلك نقل الصَّرِيفِينيُّ في كتاب "أسماء رواة الكتب الأحدَ عشرَ" أنّه منَ المخضرَمين. انظرِ "المقنع" لابن الملقِّن (٢/ ٦٤٩).

ولم أجد من عدّه في الصحابة إلّا ابنَ الملقِّن في "المقنع" (٢/ ٦٤٩)، والسيوطيَّ في "التدريب" (٢/ ٩٩٨).

(٣). انظر "ريح النِّسرين" للسيوطيّ (ص٨٧).

وهو عَديُّ بن حاتمِ بن عبد الله بن سعدِ بن الحشرج، أبو طَرِيفٍ، الطائيُّ، كان شريفًا، جوادًا، وكان نصرانيًّا، ثمّ وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فأسلم، وحسُن إسلامُه، وثبت علىٰ الإسلام أيّامَ الرِّدَّة، وثبّت قومَه. تُوُفِّي سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ أو تسعٍ وستّين، رضي الله تعالىٰ عنه. انظرِ "الِاستيعاب" (٣/ ١٠٥٧-١٠٥٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٥٠٥-٥٠٧).

(٤). في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ١٤٤)، ونصُّه: «ومات بالكوفة، زمنَ المختار، سنةَ ثمانٍ وستّينَ»، وروىٰ (٦/ ٢٢٤) عنِ الواقديّ وهشامِ بن السائب الكلبيّ أنّه تُوُفِّي وهو ابن مِائةٍ وعشرينَ سنةً. والله أعلمُ.

(٥). في "الطبقات" (ص١٢٧)، ونصُّه: «ومات بالكوفة زمنَ المختار، وهو ابنُ عشرينَ ومِائةِ سنةٍ». وكذٰلك رواه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٠/ ٦٨).

=

وقيل: سنةَ ستّين.[١] وقيل: سبعٍ.[٢]

و(**نافعُ**) بن سليمانَ العَبْديُّ،[٣] ذكرَه ابنُ مَنْدَةَ.[٤]

و(**نابغةُ**) الجَعْديُّ، ذكره وأوسًا ولَبِيدًا السابقَينِ - الصَّرِيْفِينيُّ.[٥]

فكلّ هٰؤلاء العشرةِ عاشوا مِائةً وعشرين مطلقًا.

قال المصنِّف[٦]: «ومِنَ التابعين: أبو عمرٍو الشَّيْبانيُّ[١] صاحبُ ابنِ مسعودٍ، وزِرُّ بن حُبَيشٍ».[٢]

وقال الحافظ ابن حجرٍ في "الإصابة" (٧/ ١٢٦): «وجزم خليفة بأنّه مات سنةَ ثمانٍ وستّين».

وذكره خليفةُ في "التاريخ" (ص٢٦٤) في وَفَيَات سنة ستٍّ وستّين. وهو الأليق بما ذكره في "الطبقات"؛ لأنّه ذكر في "التاريخ" (ص٢٦٤) أنّ المختار بنَ أبي عُبيدٍ قُتِل سنةَ سبعٍ وستّين. والله أعلمُ.

(١). انظر "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٩٨).

ولم أجد من ذكره. والمشهور أنّه مات سنةَ سبعٍ وستّين، أو ثمانٍ وستّين، كما ذكرهما الشارح. وقيل: سنةَ ستٍّ وستّين، وقيل: سنةَ تسعٍ وستّين. انظر هٰذه الأقوالَ في "أسد الغابة" (٣/ ٥٠٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٣/ ١٦٥).

(٢). قاله ابنُ الكلبيّ، رواه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٠/ ٩٩).

(٣). هو نافعُ بن سليمانَ، ويُقال: نافعٌ أبو سليمانَ، العبديُّ، وقيل: هو مولاهم، نزل حلبَ، وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم صغيرًا، وعُمِّر، وفي بلوغه المِائةَ والعشرين نظرٌ، رضي الله تعالىٰ عنه. انظر "أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٥٢٦-٥٢٧)، و"الإصابة" لابن حجرٍ (١١/ ٢٩-٣٠).

(٤). في "من عاش مِائةً وعشرين سنةً منَ الصحابة" (ص٧٨-٧٩).

(٥). نقله عنه السيوطيُّ في "ريح النِّسرين" (ص٧٧-٨٥).

قال البُلْقينيُّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٦٤٨): «وذكر سنده في ذٰلك، وفيه نظرٌ».

وهو إبراهيمُ بنُ محمّدِ بن الأزهر بن أحمدَ بنِ محمّدٍ، تقيُّ الدين، أبو إسحاقَ، العراقيُّ الصَّرِيفِينيُّ، نزيلُ دمشقَ، الحنبليُّ، الحافظُ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وأربعين وستِّمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٣/ ٨٩-٩٠)، و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجبٍ (٣/ ٤٩٧-٥٠١).

(٦). في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٩٨).

(**ثُمَّتَ حسّانُ**) الأنصاريُّ السابقُ (**انفرد**) عن نُظَرَائه بـ(**أنْ عاشَ ذا**)كَ العشرين والمِائةَ سنةً - هو و(**أبٌ**)، أيْ أبوه ثابتٌ، (**وجدّه**) المُنْذرُ، (**وجدٌ**)، أيْ حَرَامٌ، فقد روىٰ ابنُ إسحاقَ أنّه وأباه ثابتًا والمُنْذِرَ وحَرَامًا عاش كلُّ واحدٍ منهم عشرين ومِائةَ سنةٍ.[٣] وذكر الحافظُ أبو نعيمٍ[٤] أنّه لا يُعرَف في العرب مثلُ ذٰلك لغيرهم.

(**ثمّ حَكِيمُ**) بن حِزَامٍ السابقُ (**مفردٌ**) عن نُظَرَائه وغيرِهم (**بأن وُلد بـ**)جَوْفِ (**كعبةٍ**) معظَّمةٍ، قبلَ عام الفيلِ بثلاثَ عشْرةَ، ذكره الزبيرُ بن بَكَّارٍ،[٥] وغيرُه.[٦]

قال الحافظُ: «(**وما**) - نافيةٌ - (**لغيره**)، أيْ غيرِ حَكِيمٍ، (**عُهِدَ**)، أيْ: لا يُعرَف ذٰلك لغيره، وما وَقَع في "مستدرَك الحاكمِ"[٧] مِن أنّ عليًّا وُلد فيها - ضعيفٌ».[٨] انتهىٰ.

---

(١). هو سعدُ بنُ إياسٍ، أبو عمرٍو، الشيبانيُّ، الكوفيُّ، تابعيٌّ مخضرَمٌ، ثقةٌ، حديثه في "الكتب الستّة". تُوُفِّي في حدود سنة ستٍّ وتسعين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٧٣-١٧٤).

(٢). هو زرُّ بن حُبَيْشِ بن حُبَاشةَ بنِ أوسِ بن بلالٍ أو هلالٍ، أبو مريمَ، أو أبو مُطَرِّفٍ، الأسديُّ، الكوفيُّ، التابعيُّ المخضرَمُ، المقرئُ المشهورُ، المحدِّثُ الثقةُ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ أوِ اثنتين وثمانين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٦٦-١٧٠).

(٣). رواه ابنُ إسحاقَ عن سعيدِ بن عبد الرحمٰن بن حسّانَ بنِ ثابتٍ، ورواه من طريق ابن إسحاقَ - أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٨٤٩-٨٥٠ برقْم ٢٢١٥).

(٤). في "معرفة الصحابة" (١/ ٨٤٥).

(٥). في "جمهرة نسب قريشٍ" (ص٣٥٣).

(٦). ممن قال ذٰلك: مسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ١٠)، وعليُّ بنُ عثّامٍ العامريُّ، ومصعبٌ الزُّبيريُّ، رواه عنهما الحاكم في "المستدرك" - بالترتيب - (٣/ ٤٨٢، و٤٨٣).

(٧). (٣/ ٤٨٣). ونصُّه: «تواترتِ الأخبار أنّ فاطمةَ بنتَ أسدٍ رضي الله تعالىٰ عنها ولدت أمير المؤمنين عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه في جوف الكعبة».

ومرادُه بالتواتر اشتهارُ ذٰلك بين الناس، وإلّا، فإنّه لم يصحَّ أصلًا، كما سبق عنِ ابن الملقّن، فضلًا عن أن يتواتر. والله أعلمُ.

(٨). نقله السيوطيُّ في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٩٩).

وقرّر ذٰلك أيضًا ابن الملقِّن في "البدر المنير" (١٦/ ٤٢٠).

(ومات) حَكِيمُ بن حِزَامٍ **(معْ حسَّانَ)** بنِ ثابتٍ **(عامَ)**، أيْ سنةَ، **(أربعٍ مِنْ بعدِ خمسين)** منَ الهجرة،[١] **(علىٰ تنازُعٍ)** بين العلماء فيه.

فقد قيلَ: إنّ حكيمًا تُوُفِّيَ سنةَ خمسين،[٢] وقيل: سنةَ ثمانٍ وخمسين،[٣] وقيل: ستٍّ وستّين.[٤]

[١٩٥/أ] وقيل: / إنّ حسَّانَ تُوُفِّيَ سنةَ خمسين،[٥] وقيل: في خلافةِ عليٍّ،[٦] وقيل: أربعينَ، أيّامَ قُتِلَ عليٌّ.[٧] والله أعلم.

---

(١). صحّح ذٰلك ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٨/ ٩٧).

(٢). حكاه ابن حجرٍ في "الإصابة" (٢/ ٦٠٦).

ثمّ قال (٢/ ٦٠٧): «أسند - يعني البخاريَّ في "التاريخ" - ... عن عروةَ قال: مات لعشر سنَواتٍ من خلافة معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه»؛ فيكونُ ذٰلك سنةَ إحدىٰ وخمسين.

(٣). حكاه يحيىٰ بنُ بُكَيرٍ، رواه عنه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٥/ ١٢٧-١٢٨)، وحكاه كذٰلك أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٧٠١).

(٤). لم أجدْ من ذكر هٰذا القولَ.

لٰكن روىٰ البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ١١) عن إبراهيمَ بنِ المنذر أنّه مات سنةَ ستّين.

وحكىٰ السيوطيُّ هٰذا القول في "تدريب الراوي" (٢/ ٩٩٦)؛ فلعلّ كلمة (سنةٍ) تصحّفت علىٰ الشارح أوِ الناسخ، فقرأها (ستّةٌ)، والله أعلمُ.

(٥). حكاه ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (١/ ٢٥١).

وحكىٰ خليفةُ في "الطبقات" (ص١٥٦) أنّه مات في خلافة معاويةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وكانت بين عامي واحدٍ وأربعين وستّين.

(٦). قاله ابنُ إسحاقَ، انظرِ "إكمالَ التهذيب" لمُغْلَطايَ (٤/ ٥٧).

وانظر كذٰلك "الطبقاتِ" لخليفةَ بنِ خيّاطٍ (ص١٥٦)، و"الِاستيعابَ" لابن عبد البرّ (١/ ٢٥١)، و"أسدَ الغابة" لابن الأثير (١/ ٤٨٤).

(٧). حكىٰ نحوَه ابن حجرٍ في "الإصابة" (٢/ ٥٢٧).

ثمّ بيَّن وَفَيَاتِ أصحابِ المذاهبِ المتبوعةِ في قوله: (**لِمائةٍ ونصفِها**): خمسين، تُوُفِّي ببغدادَ الإمامُ أبو حنيفةَ (**النعمانُ**) بنُ ثابتِ بنِ زُوْطَا بنِ مَاهٍ الكوفيُّ، وهو ابنُ سبعينَ عامًا؛ لأنّ مَولِده عامَ ثمانين.[١]

وقد أدرك الإمامُ أبو حنيفةَ رضي الله تعالىٰ عنه جماعةً منَ الصحابة، علىٰ اختلافٍ في بعضهم، كما أوضحه ابنُ حجرٍ،[٢] وغيرُه.[٣]

ووَرَدَ في حديثٍ صحيحٍ: «لو كان هٰذا العلمُ بالثريّا، لنالَه رجالٌ مِن أبناء فارسَ»،[٤] أو كما قال صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. ذَكَر جمعٌ مِنَ العلماء[١] أنّ هٰذا الحديثَ فيه بِشارةٌ لهٰذا الإمامِ رضي الله تعالىٰ عنه.

---

(١). انظر في ترجمة أبي حنيفةَ: "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٦/ ٣٩٠-٤٠٣).

(٢). في "فتاويه"، نقل ذٰلك الصالحيُّ في "عقود الجُمان" (ص٥٠).

وقد أقرّ في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٢٢٩) قول المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٤١٨): «رأىٰ أنسَ بنَ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه».

ولٰكنّه خالف ذٰلك في "التقريب"، فذكر في ترجمة أبي حنيفةَ (ص٤٩٤) أنّه منَ الطبقة السادسة، وقد شرح في مقدّمة كتابه (ص١٥) صفةَ هٰذه الطبقةِ، فذكر أنّهم أدركوا زمن الصحابة، ولم يثبت لهم لقاءُ أحدٍ منهم.

(٣). قال الذهبيُّ في "السير" (٦/ ٣٩١): «وُلِد سنةَ ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأىٰ أنسَ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه لمّا قدم عليهمُ الكوفةَ، ولم يثبت له حرفٌ عن أحدٍ منهم».

وقال في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٩٩٠): «ورأىٰ أنسَ بن مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه غيرَ مرّةٍ بالكوفة، إذ قدمها أنسٌ».

وقد فصّل القول في ذٰلك - الصالحيُّ في "عُقود الجُمان" (ص٤٩-٦٣).

(٤). رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٤/ ١٦٧١ برقْم ٨٠٦٥) عن إسحاقَ بنِ يوسفَ الأزرقِ، وفي (٤/ ١٩٨٠-١٩٨١ برقْم ٩٥٨٩) عن عبد الوهّاب بن عطاءٍ الخفّاف، وفي (٤/ ٢٠٩٦ برقْم ١٠١٩٥) عن محمّدِ بن جعفرٍ غندرٍ، والحارثُ بن أبي أسامةَ في "مسنده" (بغية الباحث: ٢/ ٩٤٣ برقْم ١٠٤٠) عن هوذةَ بنِ خليفةَ، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٦/ ٦٦ برقْم ٢٣٠٠) من =

طريق أبي عاصمٍ النبيل، وابن عديٍّ في "الكامل" (٦/ ١٧٣-١٧٤ برقْم ٩٢٥٠) من طريق عثمانَ بنِ الهيثم المؤذّنِ.

كلُّهم عن عوفِ بن أبي جميلةَ الأعرابيِّ، عن شهرِ بن حوشبٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

وتابعهم كذٰلك بشرُ بنُ المفضَّل، ذكره أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٤).

وذكر الدارقطنيُّ في "العلل" (٥/ ١٨٠) أنّ عديَّ بنَ عبد الرحمٰن الطائيَّ رواه عن داودَ بنِ أبي هندٍ، عن شهرٍ به.

وروىٰ العقيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ٣٥١ برقْم ٦٥٨١)، وابنُ حبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١٦/ ٢٩٩ برقْم ٧٣٠٩)، وأبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٥)، من طرقٍ يشُدُّ بعضُها بعضًا عن يحيىٰ بنِ أبي الحجّاج، عنِ عوفٍ، عنِ ابن سيرينَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

ووقع في "الضعفاء" للعقيليّ (ابن عونٍ) مكانَ (عوفٍ)، وهو تصحيفٌ، والله أعلمُ.

ويحيىٰ بنُ أبي الحجّاج ضعيفٌ، وقد أبدلَ بشهرٍ ابنَ سيرين، وخالفه من هم أوثقُ منه؛ فروايته هٰذه منكرةٌ.

وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (٥/ ٣٠): «وخالفه أصحاب عوفٍ، منهم بشرُ بنُ المفضَّل، والفضلُ، والنضر بن شميلٍ، وإبراهيمُ بن طهمانَ، فروَوه عن عوفٍ، عن شهرِ بن حوشبٍ، عنِ ابن سيرينَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وهو الصواب».

وهٰذا وجهٌ ثالثٌ، لم أقف عليه مسندًا، ولا وجدتُ له ذِكرًا في غير هٰذا الموضعِ، وقد سبق أنّ إبراهيمَ بنَ طهمانَ وبشرَ بن المفضَّل روَيا الحديث علىٰ الوجه الأوّلِ: عن شهرٍ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه؛ فلا يبعد أن تكون كلمةُ (عنِ ابن سيرين) مقحمةً في كلام الدارقطنيّ، خطأً من بعض النسّاخ، والله أعلمُ.

وبناءً علىٰ الوجه المحفوظِ في هٰذا الإسنادِ،، فهو ضعيفٌ؛ قال ابن حجرٍ في ترجمة شهرٍ في "التقريب" (ص٢١٠): «صدوقٌ، كثير الإرسال والأوهام»، ولم يصرّح بالسماع من أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه.

وروىٰ أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٥) من طريق صالحِ بن الأصبغ، عن أحمدَ بنِ الفضل، عنِ السكن بن نافعٍ، عنِ ابن عونٍ، عنِ ابن سيرينَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

ثمّ قال: «ورواه عبيدُ الله بنُ سفيانَ الغُدّانيُّ عنِ ابن عونٍ».

أمّا الإسناد الأوّل، فصالحٌ لم أجد من ترجم له؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

=

وأمّا عُبيدُ الله، فقال ابن معينٍ: «كذّابٌ»، رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٢/ ١٦).

وروىٰ أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٦) من طريق أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ إسحاقَ، عن سهلِ بن صالحٍ الأنطاكيّ، عن أبي عامرٍ العَقَديّ، عن مالكٍ، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن معمرٍ، عن جبيرٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وأحمدُ بنُ يوسُفَ هو المَنْبِجيُّ، اتّهمه الذهبيُّ في "الميزان" (١/ ١٦٦)، قال: «لا يُعرَف، وأتىٰ بخبرٍ كذبٍ». واتّهمه كذٰلك ابن عبد البرّ، نقله ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (١/ ٧٠٢).

وبعدُ، فالحديث بهٰذا اللفظِ لا يصحّ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد روىٰ البخاريُّ (٦/ ١٥١ برقْم ٤٨٩٧) ومسلمٌ (٧/ ١٩١) من طريق أبي الغيث: سالمٍ المدنيِّ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، فذكرا الحديث، قال البخاريُّ: (الإيمان) بدلَ العلم، وقال مسلمٌ: (الدِّين)، وهما بمعنًى. وهٰذا اللفظ هو المحفوظُ في حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، ولفظ (العلم) منكرٌ، والله أعلمُ.

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١٠/ ٦٤): «هو في "الصحيح"، غيرَ قوله: (العلمُ)».

وقال: البُوصِيريُّ في "إتحاف الخيرة المهرة" (٧/ ٣٣٣-٣٣٤): «ولفظة (العلم) ليست في شيءٍ منَ الكتب الستّة، إنّما في "الصحيح" وغيرِه: (الدينُ) و(الإيمانُ)».

وللحديث شاهدٌ رواه أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ٧-٨) من طريق يعقوبَ بنِ غيلانَ، عن محمّدِ بن الصبّاح، هو الجَرْجَرَائيُّ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها مرفوعًا.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، يعقوبُ بن غيلانَ مجهولُ الحال.

ثمّ تفرُّده بهٰذا الإسنادِ القويِّ، المسلسل بالحفّاظِ - يقوّي احتمالَ خطئه؛ فإنّ أصحاب سفيانَ حفّاظٌ كثيرون، قد لازموه وجمعوا حديثه، وتصدّروا بعدُ فنشروا علمه؛ فيبعد أن يتفرّد عنهم مجهولٌ بمثل هٰذا الإسنادِ القويِّ والمتنِ الغريب؛ فهٰذه الروايةُ أقرب إلىٰ النكارة. والله أعلمُ.

وروىٰ ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (السِّفر الثاني: ٢/ ٧٦٨) عن عبد الله بن الرُّوميّ، عن إسماعيلَ بنِ عبد الكريم، عن عمّه عبد الصمد بن مَعْقِلٍ، عن عمّه وهبِ بن منبِّه قال: بلغني أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال، فذكر الحديث.

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ، لٰكنّه مرسلٌ.

=

(و)تُوُفِّيَ (**بعدَ**) سنةِ مِائةٍ وخمسين معَ (**إحدىٰ عشْرةَ**) - الإمامُ أبو عبد الله (**سفيانُ**) بنُ سعيدٍ الثوريُّ،[٢] بالبصرة،[٣] وكان له مقلِّدون إلىٰ بعدِ الخمسمِائةٍ،[٤] وكان مَولِده عامَ سبعةٍ[٥] أو خمسةٍ وتسعين.[٦]

(و)تُوُفِّيَ في المدينة الإمامُ أبو عبدِ اللهِ (**مالكُ**) بنُ أنسٍ الأَصْبَحيُّ رضي الله تعالىٰ عنه، (**في**) سنة (**التسعِ و[السبعينَا]**)[٧] بعدَ المِائة.[٨]

فالحديث ضعيفٌ من جميع طرقه، لا يثبت عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وقد ضعّفه الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٥/ ٧٣).

وأصلُه ثابتٌ في "الصحيح" كما سبق، لٰكن ليس فيه لفظ (العلم) الذي هو محلّ الِاستدلال به هنا. وعلىٰ هٰذا يحمَل قولُ ابن حزمٍ في "الإحكام" (٦/ ١٤٠) إنّه صحيحٌ لا شكّ في صحّته. والله سبحانه وتعالىٰ أعلمُ.

(١). منهمُ السيوطيُّ في "تبييض الصحيفة" (ص١١)، والصالحيُّ في "عقود الجُمان" (ص٤٥).

(٢). انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٢٧٩).

(٣). حُكِي الإجماعُ علىٰ ذٰلك، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٨/ ٤٩٢).

(٤). بل ذكر شيخ الإسلام ابنُ تيميّة في "مجموع الفتاوىٰ" (٢٠/ص ٥٨٣) أنّ للثوريِّ مذهبًا في خراسانَ كان باقيًا إلىٰ أيّامه.

وكلام البُلْقينيّ في "محاسن الِاصطلاح" (ص٦٥٠) يقتضي انقطاع مذهب الثوريِّ في أيّام ابن الصلاح، فضلًا عن أن يستمرَّ إلىٰ زمنِ شيخ الإسلام. والمثبت مقدَّمٌ علىٰ النافي.

(٥). قال الذهبيّ في "السير" (٧/ ٢٣٠): «وُلِد سنةَ سبعٍ وتسعين اتّفاقًا». لٰكنّه حكىٰ بعدُ (٧/ ٢٤٢) عن وكيعٍ قال: «وُلِد سفيانُ سنةَ ثمانٍ وتسعين».

(٦). قال ابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ٤٠٢): «كان مولده سنةَ خمسٍ وتسعين، في إمارة سليمانَ بنِ عبد الملك». وفيه نظرٌ؛ فقد بويع سليمانُ بالخلافة سنةَ ستٍّ وتسعين، انظرِ "الكامل" لابن الأثير (٤/ ٦٩، و٧١).

(٧). في "الأصل"، وكذا في المتن الذي في الهامش: (التسعينا)، وهو سبْقُ قلمٍ.

(٨). حكىٰ الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٧٣٠) الِاتّفاق علىٰ أنّه مات سنةَ تسعٍ وسبعين. وقد شذّ بعضٌ، فلم يُعتدَّ بهم، انظر تفصيل ذٰلك في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ١٣٠-١٣١).

وكان مَولِده عامَ ثلاثةٍ وتسعين، في أحد الأقوال.[١]

روىٰ التِّرْمِذيُّ[٢] مرفوعًا: «يوشِكُ أنْ تَضرِبَ الناس أكبادَ الإبل في طلب العلم، فلا يَجِدُوا عالمًا أعلمَ مِن عالم المدينة».[٣] حمله ابنُ عُيَيْنَةَ،[١] وغيرُه[٢] - علىٰ الإمامِ مالكٍ رضي الله تعالىٰ عنه.

---

(١). صحّحه الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٤٩).

(٢). في "الجامع" (٤/ ٤١٢-٤١٣ برقْم ٢٦٨٠).

(٣). رواه التِّرْمِذيُّ في "الجامع" عنِ الحسن بن الصَّبّاح البزّاز، وإسحاقَ بنِ موسىٰ الأنصاريِّ، ومن طريق إسحاقَ أخرجه ابنُ حبّانَ في "صحيحه" (٩/ ٥٢-٥٤ برقْم ٣٧٣٦)، ورواه كذٰلك أحمدُ في "المسند" (٤/ ١٦٧٨ برقْم ٨٠٩٥)، والحميديُّ في "مسنده" (٢/ ٢٨٣ برقْم ١١٨١)، ومن طريقه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٩٠-٩١)، وأخرجه كذٰلك (١/ ٩٠-٩١) من طريق مسدّدٍ، وعبد الرحمٰن بن بشرٍ، كلُّهم عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عنِ ابن جريجٍ، عن أبي الزبير، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

قال التِّرْمِذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ، وهو حديث ابن عيينةَ»، يعني أنّه معروفٌ به، ولذٰلك قال البزّار في "مسنده" (١٥/ ٣٥٣): «ولم يروِه عنِ ابن جريجٍ إلّا ابنُ عيينة»، وقال ابن عديٍّ في "الكامل" (١/ ٣٤٣): «ولا أعلم هٰذا الحديثَ يرويه عنِ ابن جريجٍ غيرُ ابن عيينةَ».

وقال ابن عبد البرّ في "الِانتقاء" (ص٥٠): «وهٰذا الحديثُ لا يرويه أحدٌ إلّا بهٰذا الإسنادِ، وهم أئمّةٌ كلُّهم».

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه، وقد كان ابن عيينةَ ربّما يجعله روايةً». يعني يُكَنّي عن رفعه، ولا يصرّح به.

وليس علىٰ شرط مسلمٍ، فإنّ مسلمًا لم يخرّج لأبي الزبير عن أبي صالحٍ شيئًا، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٤٠٢)، بل قال البزّار في "مسنده" (١٥/ ٣٥٣): «ولا نعلم روىٰ أبو الزبير عن أبي صالحٍ إلّا هٰذا الحديثَ».

وقال ابن الملقّن في "مختصر تلخيص المستدرك" (١/ ٨٤): «إنّما لم يخرّجه مسلمٌ لأنّه سأل البخاريَّ عنه، فقال: له علّةٌ، وهي أنّ أبا الزبير لم يسمع من أبي صالحٍ». وهو نقلٌ غريبٌ، لم أجدْه في غير هٰذا الموضعِ. والظاهر أنّ مراده أنّ أبا الزبير دلّس هٰذا الحديثَ، ولم يسمعه من أبي صالحٍ، والله أعلمُ.

=

وهو مشهورٌ بالتدليس، وقد عنعن، ولم يصرّح بالسماع. وكذٰلك ابن جريجٌ أيضًا. قال ابن القطّان الفاسيُّ في "بيان الوهم والإيهام" (٤/ ٣٠٥): «وابن عيينةَ وابن جريجٍ وأبو الزبير - كلُّهم مدلّسٌ».

وذِكْره تدليسَ ابن عيينة في سياق إعلال الحديث غير جيّدٍ؛ فقد صرّح بالسماع في رواية أحمدَ والحميديِّ عنه. أمّا تدليس ابن جريجٍ وأبي الزبير، فمسلَّمٌ.

وقد جاء تصريح ابن جريجٍ بالسماع من أبي الزبير فيما رواه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١٠/ ١٨٦) عن أبي أيّوبَ عُبيدِ الله بن عُبيدِ بن عمرانَ الطبرانيِّ، ثنا هارونُ بنُ معروفٍ، ثنا سفيانُ بن عيينةَ، عنِ ابن جريجٍ، ثنا أبو الزبير، عن أبي صالحٍ به.

وجاء تصريحهما بالسماع فيما رواه عليُّ بن المفضَّل المقدسيُّ في "الأربعين" (ص١٦٠) من طريق أبي الحسن عليِّ بن المُشَرَّف بنِ المُسَلَّم الأنماطيِّ، أنا أبو الحسين محمّدُ بن حمودِ بن عمرَ الصوّافُ، أنا أبو بكرٍ محمّدُ بن أحمدَ بنِ محمّدٍ الواسطيُّ البزّازُ، أنا أبو حفصٍ عمرُ بن عليٍّ الأنطاكيُّ الخطيبُ، ثنا محمّدُ بن إسحاقَ البغداديُّ، ثنا أبو قِلابةَ عبدُ الملك بنُ محمّدٍ الرَّقَاشيُّ، ثنا عليُّ بن عبد الله، ثنا سفيانُ بن عيينةَ، ثنا ابن جريجٍ، ثنا أبو الزبير، ثنا أبو صالحٍ به.

أمّا الإسناد الأوّل، فضعيفٌ؛ شيخ الطحاويّ ترجم له العينيُّ في "مغاني الأخيار" (٢/ ١٠٩)، ولم يذكر فيه توثيقًا. وقال السندهيُّ في مختصره "كشفِ الأستار" (ص٥٢-٥٣): «ولم أرَ فيه كلامًا فيما عندي»؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

وأمّا الإسناد الثاني، فأشدُّ ضعفًا؛ فيه عللٌ:

أوّلها: عليُّ بنُ المُشرَّف الأنماطيُّ، تكلّم العلماء في سماعاته. انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ" (١١/ ٢٩٣)، و"لسان الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٢٩).

وثانيها وثالثها: محمّدٌ الصوّافُ، ومحمّدٌ البزّازُ، لم أقف لهما علىٰ ترجمةٍ؛ فالظاهر أنّهما مجهولان.

ورابعُها: أبو قِلَابةَ الرَّقَاشيُّ، وهو ثقةٌ، تغيّر حفظُه لمّا سكن بغدادَ؛ فكثُرتِ الأوهام في حديثه، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ٤٠٣)، والراوي عنه هنا بغداديٌّ؛ فالظاهر أنّه سمع منه بعد اختلاطه.

وعليه، فالتصريح بالسماع في هاتين الروايتين - منكرٌ؛ لمخالفة الروايات الصحيحة السابقة عنِ الحفّاظ من أصحاب ابن عيينةَ.

تنبيهٌ: روىٰ النَّسائيّ في "الكبرىٰ" (٤/ ٢٦٣ برقْم ٤٢٧٧) هٰذا الحديثَ من طريق محمّدِ بن كثيرٍ المِصِّيصيّ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عنِ ابن جريجٍ، عن أبي الزناد، عنِ أبي صالحٍ به.

قال النَّسائيّ: «هٰذا خطأٌ، والصواب: أبو الزبير عن أبي صالحٍ».

=

وكذٰلك قال ابن حزمٍ في "الإحكام" (٦/ ١٣٤)، والعلائيُّ في "بغية الملتمس" (ص٦٧).

وذٰلك لأنّ محمّدَ بنَ كثيرٍ صدوقٌ كثيرُ الغلط، كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣٨)؛ فمهما خالف الثقاتِ في روايةٍ، فهي منكرةٌ، معدودةٌ في أغلاطه.

وقال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٠/ ٣٨٤): «وقد أعلّه أحمدُ بالوقف»، واستدلّ الشيخ علىٰ ذٰلك بما رواه الخلّال في "العلل" (المنتخب: ص١٣٦ برقْم ٦٧) من طريق أحمدَ بنِ حنبلٍ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ به، ثمّ قال أحمدُ: «وأوقفه سفيانُ مرّةً، فلم يجُزْ به أبا هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه».

وليس ذٰلك قادحًا إن شاء الله؛ فقد جزم سفيانُ بالرفع كثيرًا، تصريحًا أو كنايةً، فإن وقف مرّةً لشكٍّ طرأ عليه، فهو احتياطٌ، لا يضرّ، ولا يُقدَّم علىٰ الغالب من جزمه بالرفع. والله أعلمُ.

وقد جاء الوقف من غير طريق سفيانَ، فقد روىٰ ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (٢/ ٣٤٠) عن الوليد بن شجاعٍ، ثنا المحاربيّ، هو عبد الرحمٰن بنُ محمّدِ بن زيادٍ، ثنا ابن جريجٍ، عن أبي الزبير، عن أبي صالحٍ الزيّات، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر الحديث موقوفًا.

والمحاربيُّ لا بأس به، ولا شكَّ أنّ زيادةَ سفيانَ بنِ عيينةَ رفعَ الحديث - كما هو ثابتٌ عنه، كما سبق - مقبولةٌ، صحيحةٌ عنِ ابن جريجٍ.

وقال الذهبيُّ في "السير" (٨/ ٥٦): «ويُروىٰ عن محمّدِ بن عبد الله الأنصاريِّ، عنِ ابن جريجٍ مرفوعًا». وهٰذا إن صحّ - متابعٌ يزيد رواية ابن عيينةَ قوّةً علىٰ قوّتها.

وبعدُ، فهٰذا الحديث ضعيفٌ؛ لتدليس أبي الزبير، ويشتدّ ضعفه جدًّا بتدليس ابن جريجٍ؛ فقد قال الدارقطنيُّ: «تجنّبْ تدليس ابن جريجٍ؛ فإنّه قبيح التدليس، لا يدلّس إلّا فيما سمعه من مجروحٍ». انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٦١٧).

ولهٰذا قال الذهبيُّ في "السير" (٨/ ٥٦): «هٰذا حديثٌ نظيف الإسناد، غريبُ المتن»؛ فكأنّه يجعل الحمل فيه علىٰ بعض من سقط منَ الإسناد، فأتىٰ بهٰذا المتنِ الغريب عن أحاديث الثقات. والله تعالىٰ أعلمُ.

وللحديث شاهدٌ أخرجه الدِّينَوَريُّ في "المجالسة وجواهر العلم" (٣/ ١٧١-١٧٤ برقْم ٨٠٩)، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ٢٤٣-٢٤٤ برقْم ٤٩٣)، من طريقين عن معنِ بن عيسىٰ القزّاز، عن زهيرِ بن محمّدٍ التميميّ، عن عُبيد الله بن عمرَ، عن سعيدِ بن أبي هندٍ، عن أبي موسىٰ الأشعريّ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا.

=

(و)تُوُفِّيَ في مِصرَ الإمامُ أبو عبدِ اللهِ محمّدُ بنُ إدريسَ (**الشافعيُّ**) رضي الله تعالىٰ عنه، يومَ الجُمُعة، سلخَ رجبٍ، في سنةِ (**الأربعِ معْ قرنَيْنَا**)، أيْ مِائتين.[٣]

وكان مَولِده عامَ خمسين ومِائةٍ،[٤] بغَزَّةَ في الأَشْهَر.[١]

قال ابن عديٍّ: «ولا أعلم روىٰ هٰذا الحديثَ عن عُبيد الله - غيرَ زهيرِ بن محمّدٍ، ولا عن زهيرٍ غيرَ معنِ بن عيسىٰ».

وقال ابن عبد البرّ في "الِانتقاء" (ص٥١): «لم يروِه عن عُبيد الله بن عمرَ غيرُ زهيرِ بن محمّدٍ الخراسانيِّ، ورجلٍ مجهولٍ أيضًا». ولم أقف علىٰ رواية الرجل المجهولِ هٰذا.

قال الهيثميُّ: «فيه عبد الله بنُ محمّدِ بن عَقيلٍ، وهو ضعيفٌ عند الأكثرين». وهو تصحيفٌ؛ فإنّه عُبيدُ الله بنُ عمرَ، وهو ابن حفصِ بن عاصمٍ العمريُّ، وهو ثقةٌ جليلٌ.

فهٰذا الإسناد رجاله ثقاتٌ أثباتٌ، إلّا زهيرَ بنَ محمّدٍ، وهو ثقةٌ في غير حديث الشاميّين عنه، انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٥٨)، والراوي عنه هنا مدنيٌّ.

لٰكنّ علّةَ هٰذا الإسناد - الِانقطاعُ بين سعيدِ بنِ أبي هندٍ وأبي موسىٰ الأشعريّ رضي الله تعالىٰ عنه، قال أبو حاتمٍ: «لم يلقَ سعيدُ بن أبي هندٍ أبا موسىٰ الأشعريَّ»، رواه عنه ابنه في "المراسيل" (ص٧٥)، وذكر الدارقطنيُّ في "العلل" (٣/ ٣٩٨) أنّه لم يسمع من أبي موسىٰ شيئًا.

فالحديث منقطعٌ، لٰكنّه جيّدٌ لِلاستشهاد، لو كان حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه يقبل، لٰكنّه شديد الضعف، كما سبق.

فالراجح أنّ هٰذا المتنَ ضعيفٌ، لا يثبت. وقد ضعّفه الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٠/ ٣٨٣).

(١). رواه عنه جماعةٌ، منهمُ ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (٢/ ٣٤٠).

وانظرِ "الِانتقاء" لابن عبد البرّ (ص٥٠، و٥٢)، و"ترتيب المدارك" للقاضي عياضٍ (١/ ٧٠).

(٢). منهمُ ابنُ جريجٍ وعبدُ الرزّاق، وغيرُهما، حكاه عنهم، وانتصر له بدلائلَ ظاهرةٍ - القاضي عياضٌ في "ترتيب المدارك" (١/ ٧٠-٧٤). وانظر كذٰلك "الِانتقاء" لابن عبد البرّ (ص٥٤)، و"تبييض الصحيفة" للسيوطيّ (ص١١).

(٣). رواه ابن أبي حاتمٍ في "آداب الشافعيّ ومناقبه" (ص٧٤-٧٥) عنِ الربيع بن سليمانَ.

(٤). رواه ابن أبي حاتمٍ في "آداب الشافعيّ ومناقبه" (ص٢٥-٢٦) عن ابن عبد الحكم.

ورَدَ مرفوعًا: «عالمُ قريشٍ يملأ طِبَاقَ الأرض عِلْمًا».[٢] قال الإمامُ أحمدُ،[١] وغيرُه من أئمّة الحديثِ والفقهِ[٢]: «نُرَاهُ الشافعيَّ رضي الله تعالىٰ عنه».

---

(١). انظر "معجم الأدباء" لياقوتٍ الحمويّ (٦/ ٢٣٩٤)، و"تهذيب الأسماء واللغات" للنوويّ (الأسماء: ١/ ٤٥)، و"وَفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكانَ (٤/ ١٦٥)، و"تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ١٤٨).

(٢). لهٰذا المتن جاء في عدّة أحاديث:

الأوّل: رواه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ١٠٠٧ برقْم ١٥٦٧)، والخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٣٩٨) من طريقين عن محمّدِ بن عوفٍ، ثنا الحكم بن نافعٍ، ثنا ابنُ عيّاشٍ، هو إسماعيلُ، عن عبد العزيز بن عُبيد الله، عن وهبِ بن كيسانَ، عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه به.

وعبد العزيز واهٍ، قاله الذهبيُّ في "الكاشف" (٣/ ٣٠٦)، وانظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ١٧١-١٧٢).

ووهبٌ لم يصحَّ سماعُه من أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وقد روىٰ ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٥٠٥) بإسنادٍ فيه الواقديُّ أنّ وهبًا رأىٰ أبا هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، والواقديُّ غير مقبولٍ.

فهٰذا الإسناد بهاتين العلّتين شديد الضعف.

الثاني: ما رواه أبو داودَ الطيالسيُّ في "المسند" (١/ ٢٤٤-٢٤٥ برقْم ٣٠٧)، وابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ١٠٠٦ برقْم ١٥٦٦)، والعقيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ١٧١ برقْم ٦١٥٦) من طريق النضر بن حميدٍ، عن أبي الجارود، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعودٍ رضي الله تعالىٰ عنه به.

والنضر واهٍ، روىٰ العقيليّ في "الضعفاء" (٦/ ١٧٠) عنِ البخاريِّ قال: «منكرُ الحديث»، وروىٰ ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٧٧) عن أبيه قال: «متروكُ الحديث».

وشيخه أبو الجارود مجهولٌ، قاله السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٢٨١).

فالإسناد شديد الضعف.

الثالث: ما رواه ابن عديٍّ في "الكامل" (٢/ ٦٥ برقْم ١٧٤٤) وأبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٩/ ٦٥) من طريق إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما به.

وإسماعيلُ ضعيف الحديث، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩).

=

الرابع: رواه ابن عبد البرّ في "الِانتقاء" (ص١٣٧) من طريق عديِّ بن الفضل، عن أبي بكرِ بن أبي الجَهْمةَ، عن أبيه، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله تعالىٰ عنهما، عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه، مرفوعًا.

وعَديٌّ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢٨): «متروكٌ».

وأبو بكرٍ لم أقف علىٰ ترجمته، ولا رأيت ذِكْرَه في ترجمة أبيه؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

وأبو الجَهْمة هو زيادُ بن الحصين البصريُّ، قال أبو حاتمٍ: «أبو جهمةَ عنِ ابن عبّاسٍ – مرسلٌ». رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٢٩).

فهٰذا إسنادٌ واهٍ.

الخامس: رواه الخطيب في "موضِح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٧٤) من طريق صالحِ بن رُسْتُمَ، عن عطاءِ بن أبي رباحٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، مرسلًا.

قال الخطيب: «وهو – يعني صالحًا – أبو عامرٍ الخزّازُ».

قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢١٣): «صدوقٌ، كثيرُ الخطإ».

فهٰذا مرسلٌ فيه ضعفٌ، ولا بأس به في الشواهد والمتابعات.

الأخير: ما رواه الفاكهيُّ في "أخبار مكّةَ" (٥/ ٢٤ برقْم ٢٧٥٧) من طريق هشامِ بن سليمانَ، قال: قال ابن جريجٍ: قال مجاهدٌ، فذكره عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم مرسلًا.

وهشامٌ قال أبو حاتمٍ: «مضطرب الحديث، ومحلّه الصدق، ما أرىٰ بحديثه بأسًا». رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٩/ ٦٢). وقد يُحمَل هٰذا الِاضطرابُ علىٰ روايته عن غير ابن جريج، قال العقيليُّ في "الضعفاء" (٦/ ٢٥٦): «في حديثه عن غير ابن جريجٍ وهمٌ». ولذٰلك استهشد البخاريُّ في "الصحيح" بروايته عنِ ابن جريجٍ، انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٢٧٢).

فالأقرب أنّه صدوقٌ في روايته عنِ ابن جريجٍ، وهٰذا منها.

لٰكنّ ابن جريجٍ مدلّسٌ، ولم يصرّح بسماعه من مجاهدٍ؛ فالإسناد ضعيفٌ بذٰلك، وبالإرسال، لٰكنّه أجودُ من المسندات الواهية السابقة. والله أعلمُ.

والحاصل أنّ الحديث لم يصحَّ مسندًا، ولا مرسلًا، ومرسل عطاءٍ ومرسل مجاهدٍ لا يتقوّيان؛ لما في كلٍّ منهما من ضعفٍ، ولأنّ عطاءً كان يحدّث عن كلّ أحدٍ؛ فلا يبعد أن يكون أخذ هٰذا عن بعض الضعفاء، وعطاءٌ ومجاهدٌ يشتركان في شيوخهما؛ فلا يبعد أن يكون مصدر المرسلين واحدًا؛ فلا يلزم أن يعضُدَ أحدُهما الآخرَ.

وروىٰ أبو داودَ[٣] وغيرُه[٤] مِن حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا: «إنّ الله يبعث [هٰذه][١] الأمّةِ علىٰ رأس كلِّ مِائةِ سنةٍ مَن يُجدِّدُ لها دينَها». قال جماعةٌ مِنَ الأئمّةِ[٢]

---

(١). حكاه عنه البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١/ ٢٠٧).

(٢). قال أبو نعيمٍ الجرجانيُّ الحافظُ: «هٰذه الصفةُ لا تنطبق إلّا علىٰ الشافعيّ رضي الله تعالىٰ عنه». انظر "طبقاتِ الفقهاء" لأبي إسحاقَ الشيرازيِّ (ص١٠٤-١٠٥).

وأورد هٰذا الحديثَ في فضائل الشافعيّ - أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في "حلية الأولياء" (٩/ ٦٥).

وكذ ابن عبد البرّ في "الِانتقاء" (ص١٣٧-١٣٨)، ونقل عن أحمدَ بنِ أبي خيثمةَ قال: «كانوا يقولون إنّهم يرونه الشافعيَّ رحمه الله».

وأورده كذٰلك التاج بنُ السُّبْكيّ في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (١/ ١٩٨-١٩٩)، وقال: «إنّه دالٌّ علىٰ الشافعيّ من بين قريشٍ بخصوصه».

قال يحيىٰ السَّلَمَاسيُّ في "منازل الأئمّة الأربعة" (ص٢٢١): «أجمعتِ الأمّة علىٰ أنّ هٰذا في الشافعيّ رضي الله تعالىٰ عنه».

(٣). في " السنن" (٥/ ٣٥ برقْم ٤٢٩١).

(٤). ورواه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٦/ ٣٢٣-٣٢٤ برقْم ٦٥٢٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥٢٢)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٣٩٩-٤٠٠)، وابن عَديٍّ في مقدّمة "الكامل" (١/ ٢٨٧-٢٨٨ بأرقام ٦٧٠-٦٧٤) من طرقٍ كثيرةٍ عن عبد الله بن وهبٍ، أخبرني سيعدُ بن أبي أيّوبَ، عن شَراحِيلَ بنِ يزيدَ المَعَافِريِّ، عن أبي علقمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، فيما أعلمُ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم به.

والسياق لأبي داودَ وابن عَديٍّ، وعند الحاكم والخطيب: (لا أعلمه إلّا عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم).

ووقع في "المستدرك": (شُرَحبيلُ) بدلَ (شَراحيلَ)، قال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ١٤٨): «ولا أُراه محفوظًا»، يعني أنّه تصحيفٌ، ولعلّه من رواة "المستدرك" بعدَ الحاكم؛ فقد روىٰ الحديث بعدَ ذٰلك في سياق قصّةٍ ذكرها، وقال فيه: (شَرَاحيلَ)، علىٰ الصواب.

وقال أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ: «رواه عبد الرحمٰن بنُ شُرَيحٍ الإسكَندرانيُّ، لم يَجُزْ به شَرَاحيلَ».

ولم أقف علىٰ هٰذه الروايةِ مسندةً.

=

وعبدُ الرحمٰن بنُ شُرَيحٍ ثقةٌ فاضلٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٨٤)، لٰكنّ أيّوبَ أحفظُ منه، وأتقنُ؛ فروايته عن شَرَاحيلَ – أرجحُ، وزيادته محفوظةٌ.

ولا يعكِّر علىٰ هٰذا قولُ ابن وهبٍ في الإسناد: (فميا أعلمه) أو (لا أعلمه إلّا عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم)؛ لأنّه احتياطٌ وورعٌ، ولو كان شكًّا لا يغلب علىٰ ظنّه، لـمَا حلّ له أن يرويه. بل كثرة رواته عنه – يدلُّ علىٰ إصراره علىٰ روايته، وقوّةِ ظنّه.

ويحتمل أن يكون من قول سعيدٍ أو شَرَاحيلَ أيضًا. فإن كان قائلُه شَرَاحيلَ، فقد نستفيد منه تفسير الِاختلاف، فنجمع بين الوجهينِ بأنّه كان يغلبه الِاحتياط حينًا، فلا يُسنِده، وتقوىٰ نفسُه حينًا، فيُسنِده، وروىٰ عنه كلُّ ما سمع، وغلبة الظنّ في هٰذا تكفي إن شاء الله تعالىٰ.

وهٰذا الإسنادُ المحفوظُ – قال الزين العراقيُّ: «صحيحٌ»، نقله المُناويُّ في "فيض القدير" (٢/ ٢٨١)، زاد السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص١٢٢): «رجالُه ثقاتٌ»، وزاد الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ١٤٨): «رجالُ مسلمٍ».

أمّا شَرَاحيلُ، فقد روىٰ عنه جماعةٌ ذكرهمُ المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٤١١)، وذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٦/ ٤٥٠)، ووثّقه الذهبيُّ في "الكاشف" (٢/ ٥٦٩)، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٠٦): «صدوقٌ»، وهو أقربُ.

ورمز له المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٤١١) بتخريج مسلمٍ له في مقدّمة "الصحيح"، وقال بعد ذٰلك (١٢/ ٤١٢): «روىٰ له ... مسلمٌ في مقدّمة "كتابه" حديثًا». وعليه، فليس هو من رجال مسلمٍ.

وأمّا شيخه أبو علقمةَ، فهو مولىٰ بني هاشمٍ المِصريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٨١): «ثقةٌ».

وبذٰلك، فالحديث حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ.

وقال السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص١٢٢): «قدِ اعتمد الأئمّة هٰذا الحديثَ»، وهٰذا يُشعِر بتلقّيه بالقَبول، فإن كان كذٰلك، فإنّ ذٰلك يجبُر ما فيه من ضعفٍ يسيرٍ، ويكون صحيحًا.

تنبيهٌ: خرّج ابن عَديٍّ الحديث في "الكامل" (١/ ٢٨٧–٢٨٨) من ثلاث طرقٍ عنِ ابن وهبٍ، ثمّ قال: «وهٰذا الحديثُ لا أعلم يرويه غيرَ ابن وهبٍ، عن سعيدِ بن أبي أيّوبَ، ولا عنِ ابن وهبٍ غيرَ هٰؤلاء الثلاثةِ؛ لأنّ هٰذا الحديثَ في كتاب "الدجّال" لابن وهبٍ، ولا يرويه عنِ ابن وهبٍ إلّا هٰؤلاء، وأبو علقمةَ اسمه: (مسلمُ بن يسارٍ)».

=

- منهمُ الإمامُ أحمدُ[٣] -: «كان، أيِ المجدِّدُ، عمرَ بنَ عبد العزيز في المِائة الأولىٰ، والشافعيَّ في المِائة الثانية».

وفيه نظرٌ من جهتينِ:

الأولىٰ: أنّه لا يصحُّ منَ الطرق التي ذكرها ابن عَديٍّ إلّا واحدةٌ، والِاثنتانِ الأُخريانِ واهيتانِ، وقد صحّ الحديث عنِ ابن وهبٍ من عدّةِ طرقٍ أخرىٰ، يمكن مراجعتُها في المصادر السابقِ ذكرُها في التخريج، ولم أرَ التطويلَ بتفصيل ذٰلك.

والثانية: أبو علقمةَ ترجم له البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٩/ ٥٩)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤١٩)، وابن حبّانَ في "الثقات" (٥/ ٥٧٦)، ولم يذكروا له اسمًا، بل ذكروه في "باب الكنىٰ".

بل فرّقوا بينه وبين مسلمِ بن يسارٍ؛ فترجم البخاريُّ لمسلمٍ في موضعٍ آخرَ (٧/ ٢٧٥) وكنّاه (أبا عثمانَ)، وكذٰلك فعل ابن أبي حاتمٍ (٨/ ١٩٩)، وابن حبّانَ (٥/ ٣٩٠).

ووافقهم علىٰ ذٰلك جماعةٌ، منهمُ المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ١٠١، و٢٧/ ٥٥٤-٥٥٥).

وترجم ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ الكبير" (السِّفر الثاني: ١/ ٤٨٧) لأبي علقمةَ، وذكره فيمن روىٰ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه ممّن يُعرَف بالكنية، ولا يُعرَف اسمُه.

وقال الدارَقُطْنيُّ في "سؤالات البَرقانيّ" (ص٧٨): «أبو علقمةَ لا يُعرَف اسمُه».

وعليه، فليس هو مسلمَ بن يسارٍ بلا شكٍّ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(١). في "الأصل": (لهٰذا)، وهو خطأٌ.

(٢). رواه ابنُ عَديٍّ في "الكامل" (١/ ٢٨٨ برقْم ٦٧٤) عن شيخِه: محمّدِ بن عليٍّ بن الحسين، عن بعض أصحابه. ورواه البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١/ ٢٠٩) عن رجلٍ من أهل العلم، في قصّةٍ له مع ابنِ سُرَيجٍ. ورواه ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٥٣) عن شيخه الفقيه عليٍّ بن المسلم السُّلَميِّ.

(٣). رواه عنه البيهقيُّ في "مناقب الشافعيّ" (١/ ٥٥)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥١/ ٣٣٨).

[١٩٥/ب] (**وفي**) سنة (**ثمانٍ و[ثلاثين]**)[١] بعدَ المِائتين (**قضىٰ**) نَحْبَه، أيْ تُوُفِّي، في ليلةِ نِصفِ / شعبانَ[٢] - الإمامُ أبو يعقوبَ (**إسحاقُ**) بنُ راهُوْيَهْ: إبراهيمَ الحنظليُّ المروزيُّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وكان مَولِده عامَ إحدىٰ وستّين ومِائةٍ.[٣]

وإنّما قيل لوالده (راهُوْيَهْ)؛ لأنّه وُلد في طريق مكّةَ، ومَن وُلِد في الطريق يُقال له: (راهُوْيَهْ)، عند المَرَاوِزَةِ. قال إسحاقُ: «كان أبي يَكرَه هٰذا، وأمّا أنا، فلستُ أكرهُه».[٤]

قال الإمامُ أحمدُ: «لم يَعبُرِ الجسرَ إلىٰ خُرَاسَانَ مثلُ إسحاقَ».[٥]

وقال أيضًا: «لا أعرف له [نظيرًا][٦] في العراق».[٧]

وقال الدارميُّ[١]: «ساد إسحاقُ أهل المشرق والمغربِ بصِدْقِه».[٢]

---

(١). في "الأصل"، وكذا في المتن الذي في الهامش: (ثمانين)، وهو سبْقُ قلمٍ.

(٢). قاله ابنُه محمّدٌ، رواه عنه الدَّوْلابيُّ في "الكنىٰ والأسامي" (٣/ ١١٦٤). وانظرِ "التاريخ الكبير" لتلميذه البخاريِّ (١/ ٣٧٩).

(٣). هٰذا مقتضىٰ كلام البخاريّ؛ فقد قال في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٧٩-٣٨٠) إنّه مات وهو ابن سبعٍ وسبعين سنةً. قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٧/ ٣٧٥): «هٰذا يدلّ علىٰ أنّ مولده كان في سنة إحدىٰ وستّينَ ومِائةٍ». وكان قد روىٰ ذٰلك التأريخ قبلُ (٧/ ٣٦٤) عن محمّدِ بن موسىٰ الباشَانيّ.

وروىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" أيضًا (٧/ ٣٦٥) أنّ موسىٰ بنَ هارونَ الحمّالَ سأل إسحاقَ نفسَه، فأخبره أنّ أحمدَ بنَ حنبلٍ أسنُّ منه، قال الخطيب: «وكان مولد إسحاقَ سنةَ ستٍّ وستّينَ فيما يُرىٰ موسىٰ».

وروىٰ الدَّوْلابيُّ في "الكنىٰ والأسامي" (٣/ ١١٦٤) عنِ ابنه محمّدِ بن إسحاقَ أنّ أباه وُلِد سنةَ ثلاثٍ وستّين ومِائةٍ.

(٤). رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٧/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٥). رواه ابن عَديٍّ في "الكامل" (١/ ٣١١ برقْميْ ٧٥٨، و٧٥٩).

(٦). في "الأصل": (نظير) من غير ألفٍ للتنوين، ولا بدَّ منها.

(٧). رواه الخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٧/ ٣٦٧-٣٦٨)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٨/ ١٣٠).

رضي الله تعالىٰ عنه.

(**وبعدَ أربعين**)، أيْ سنةَ إحدىٰ وأربعين ومِائتين، (**قد مَضَىٰ**) مِن هٰذه الدنيا إلىٰ العُقْبَىٰ، ضَحْوةَ يومِ الجُمُعةِ، لاثنتي عشْرةَ ليلةً خَلَتْ مِن شهر ربيعٍ الآخِرِ[٣] - الإمامُ أبو عبد الله (**أحمدُ**) بنُ محمّدِ بن حنبلٍ الشيبانيُّ رضي الله تعالىٰ عنه.

وكان مَولِده عامَ أربعةٍ وستّين ومِائةٍ.[٤]

قال الشافعيُّ رضي الله تعالىٰ عنه: «خرجت مِن بغدادَ وما خلَّفت بها أفقهَ، ولا أورعَ، ولا أزهدَ، ولا أعلمَ، مِن أحمدَ». [٥] رضي الله تعالىٰ عنه.

وقال إسحاقُ بن راهُوْيَهْ: «أحمدُ حجّةٌ بين الله وخلقه».[٦]

وقال إبراهيمُ الحربيُّ[٧]: «رأيت الإمامَ أحمدَ كأنّ الله تعالىٰ جمع له عِلْمَ الأوّلين والآخرين».[٨]

وقال قُتَيبةُ: «لولا أحمدُ، لَأحْدَثوا في الدين».[١]

---

(١). هو عبدُ الله بنُ عبد الرحمٰن بن الفضل بن بَهْرامَ بنِ عبد الله، أبو محمّدٍ، التميميُّ الدارميُّ، السَّمَرْقَنديُّ، الإمامُ الكبيرُ، الحافظُ، صاحبُ "السنن". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وخمسين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٢٢٤-٢٣٢).

(٢). رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٧/ ٣٦٧-٣٦٨)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٨/ ١٣٣).

(٣). قاله ابنُه عبدُ الله، رواه عنه أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٩/ ١٦٢).

(٤). قاله أحمدُ نفسُه، رواه عنه أبو نعيمٍ في "الحلية" (٩/ ١٦٢).

(٥). رواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ٩٩).

(٦). رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٦/ ٩٧).

(٧). هو إبراهيمُ بن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ بَشِيرٍ، أبو إسحاقَ، البغداديُّ الحربيُّ، الإمامُ الكبيرُ، الحافظُ، اللغويُّ، المتفنِّنُ، صاحبُ "غريب الحديث". تُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائتين. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٥٦-٣٧٢).

(٨). انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١١/ ١٨٨).

هٰذا، وممّن لم يذكرْه مِن أصحاب المذاهبِ المتبوعةِ:

الإمامُ أبو عمرٍو عبدُ الرحمٰن الأوزاعيُّ، كان له مقلِّدون في الشام نحوَ مِائتي سنةٍ،[٢] وتُوُفِّي ببيروتَ سنةَ ١٥٧.[٣]

والإمامُ أبو جعفرٍ محمّدُ بنُ جَرِيرٍ الطبريُّ، له مقلِّدون أيضًا ببغدادَ،[٤] وتُوُفِّي سنة ٣١٠.[٥]

والإمام أبو سليمانَ داودُ بنُ عليِّ بنِ خلفٍ البغداديُّ، إمامُ أهلِ الظاهر،[٦] وتُوُفِّي سنة ٢٩٠.[١] رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين.

---

(١). رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٦/ ٩٦).

(٢). انظر "محاسن الِاصطلاح" للبُلْقينيّ (ص٦٥٠).

وذكر شيخ الإسلام ابنُ تيميّةَ في "مجموع الفتاوىٰ" (٢٠/ ٥٨٣) أنّ أهل الشام لم يزالوا علىٰ مذهبه إلىٰ المِائة الرابعة. وهو قريبٌ ممّا ذكره البُلْقينيُّ.

ونقل الذهبيُّ في وَفَيَات سنةِ سبعٍ وأربعين وثلٰثِمائةٍ من "تاريخ الإسلام" (٧/ ٨٤٨)، في ترجمة ابن حذلمٍ الدمشقيِّ – عن أبي الحسين الرازيّ قال: «هو آخر من كانت له حلْقةٌ بجامع دمشقَ يدرِّس فيها مذهب الأوزاعيّ».

(٣). حكىٰ الذهبيُّ الِاتّفاق علىٰ ذٰلك، انظر "تاريخ الإسلام" (٤/ ١٣١).

(٤). انظر "تهذيب الأنساب" لابن الأثير (١/ ٢٧٦). وقال الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٩٢): «وبقي مذهب ابن جريرٍ إلىٰ ما بعدَ الأربعِمِائةٍ».

(٥). قاله تلميذاهُ القاضيان: عيسىٰ بنُ حامدٍ، وأحمدُ بنُ كاملٍ، رواه عنهما الخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٥٥٣).

(٦). وذكر شيخ الإسلام ابن تيميّة في "مجموع الفتاوىٰ" (٢٠/ ٥٨٤) أنّ مذهب الظاهريّة كان باقيًا إلىٰ زمانه. ويدلُّ لبقائه بعد زمنه كذٰلك أنّ أبا حيّانَ الأندَلُسيَّ، صاحبَ "البحر المحيط" في التفسير – كان ظاهريًّا، وتُوُفِّي سنةَ خمسٍ وأربعين وسبعِمِائةٍ، انظرِ "الدرر الكامنة" لابن حجرٍ (٦/ ٥٩، و٦٥).

بل وُجِد في زماننا ظاهريّون أيضًا، لٰكن لا أدري: هلِ اتّصل المذهبُ إليهم عمّن قبلهم، أم قد أحيَوه بعد أنِ اندثر.

ثمّ بيَّن وَفَيَاتِ أصحاب "الكتب الستّة"، فقال: (و)تُوُفِّي الإمامُ الحافظُ الحجّةُ أميرُ المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله محمّدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ (**الجُعْفيُّ**) مولاهم، ليلةَ عِيد الفِطْرِ، (**عامَ ستّةٍ ∴ مِن بعد خمسين**) ومِائتين، بِخَرْتَنْكَ،(٢) قريةٍ بقُرْبِ سَمَرْقَنْدَ.(٣)

وكان مَولِده يومَ الجُمُعة لثلاثَ عشْرةَ خلت من شوّالٍ، عامَ ١٩٤.(٤)

[١٩٦/أ] قال الإمامُ أبو بكرِ بنُ خزيمةَ: «ما تحتَ أديم السماء أعلمُ بالحديث مِن / محمّدِ بن إسماعيلَ».(٥)

وقد قال له مسلمُ بن الحجّاج: «أشهد أنّه ليس في الدنيا مثلُك».(٦)

وقال الدارميُّ: «قد رأيت العلماء بالحرمين، والحجاز، والشام، والعراق، فما رأيت فيهم أجمعَ مِن محمّدِ بن إسماعيلَ».(٧)

رضي الله تعالىٰ عنه.

---

(١). كذا في "الأصل": (٢٩٠)، وكذٰلك هو في "تدريب الراوي" للسيوطيّ (٢/ ١٠٠٠)، و"المقنعِ" لابن الملقِّن (٢/ ٦٥٢)، و"محاسنِ الِاصطلاح" للبُلْقينيّ (ص٦٥١).

وهو تصحيفٌ، صوابه: (سبعون)، كما قاله عصريُّه أحمدُ بنُ كاملٍ القاضي، رواه عنه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٩/ ٣٤٨)، ونقله الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٣٣٢)، وكذا ورّخه كلُّ من رأيتُه ترجم له. والله أعلمُ.

(٢). هي قريةٌ بينها وبين سمرقندَ ثلاثةُ فراسخَ. انظر "معجم البلدان" لياقوتٍ الحمويِّ (٢/ ٣٥٦).

(٣). انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٢/ ٣٢٤)

(٤). انظرِ المصدر السابقَ.

(٥). رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٢/ ٦٥).

(٦). رواه الخليليُّ في "الإرشاد" (٣/ ٩٥٩-٩٦١)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٣٥٠-٣٥١).

(٧). رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٢/ ٣٤٩-٣٥٠)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٢/ ٨٨-٨٩).

(و)تُوُفِّي (**بعد خمسةٍ**) مع ستّةٍ وخمسين ومِائتين - الإمامُ أبو الحسينِ (**مسلمُ**) بن الحجّاجِ بنِ مسلمٍ القُشَيْرِيُّ؛ فوفاته سنةَ ٢٦١.[١]

ومَولِده عامَ ٢٠٤.[٢]

قال أحمدُ بنُ سلمةَ[٣]: «رأيت أبا زرعةَ وأبا حاتمٍ يقدّمان مسلمَ بن الحجّاجِ في معرفة الحديث علىٰ مشايخِ عصرهما».[٤]

وقال غيره[٥]: «إنّه إمامٌ لا يلحقه مَن بعدَ عصرِه، وقلّ من يساويه - بل يدانيه - مِن أهل وقته ودهره، وذٰلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم».

---

(١). رواه الخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (١٥/ ١٢٥)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٨/ ٨٤-٨٥).

(٢). حكاه المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥٠٧).

وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٤٣١): «وما أظنّه إلّا وُلِد قبل ذٰلك». ثمّ قال في آخر الترجمة (٦/ ٤٣٧): «وتُوُفِّي وقد قارب الستّين». فإمّا أنّه جرىٰ علىٰ المشهور، وإمّا أنّه أراد بقوله الأوّلِ أنّه وُلِد قبل سنة أربعٍ بقليلٍ، بسنتين أو أقلَّ، والله أعلمُ.

وقال ابنُ الأثير في "جامع الأصول" (١/ ١٢١) إنّه وُلِد سنةَ ستٍّ ومِائتين. ولعلّ مأخذَه قولُ الحافظِ ابن الأخرم إنّ مسلمًا مات وهو ابن خمسٍ وخمسين سنةً، رواه عنه تلميذُه الحاكمُ في كتاب "المُزَكِّين لرواة الأخبار"، انظر "شرح مسلم" للنوويّ (١/ ١١) و"تهذيب الأسماء واللغات" له أيضًا (الأسماء: ٢/ ٩٢).

(٣). هو أحمدُ بن سلمةَ بنِ عبد الله، أبو الفضل، النَّيْسابُوريُّ، البزّازُ، الحافظُ، رفيقُ مسلمٍ في رحلته، وخرّج له "صحيحًا" علىٰ كتابه "الصحيح". تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثمانينَ ومِائتين. انظرِ "الجرح والتعديل" لتلميذه ابن أبي حاتمٍ (٢/ ٥٤)، و"تاريخ بغدادَ" للخطيب (٥/ ٣٠٢-٣٠٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٧٣).

(٤). رواه الخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (١٥/ ١٢٢).

(٥). يريد النوويَّ، فقد ذكر نحوَ هٰذا في "شرح صحيح مسلمٍ" (١/ ١١)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (الأسماء: ٢/ ٩٢).

(و)تُوُفِّيَ الإمامُ أبو عبد الله محمّدٌ: (**ابنُ ماجهْ**): يزيدَ القزوينيُّ (**مِن بعدِ**) سنةِ مِائتين و(**سبعين في**)، أيْ مع، (**ثلاثةٍ**)، في رمضانَ،[١] (**بحدٍّ**) لا خلافَ فيه.[٢]

وكان مَولِده عامَ ٢٠٩.[٣]

قال[٤] في "اليانعِ الجَنِيِّ"[٥]: «ابنُ ماجهْ ثقةٌ، كبيرٌ، محتجٌّ به، له معرفةٌ بالحديث، وحفظٌ، و[عنايةٌ][٦] بهٰذا الشأن».

رضي الله تعالىٰ عنه.

(و)تُوُفِّيَ (**بعدُ**)، أيْ بعدَ ابنِ ماجهْ، (**في الخمسِ**) - الإمامُ المتقِن (**أبو داودَا**) سليمانُ بن الأشعثِ بن إسحاقَ السِّجِسْتانيُّ رضي الله تعالىٰ عنه، فكانت وفاته سنةَ ٢٧٥، بالبصرة، يومَ الجُمُعة، سادسَ عشَرَ شوّالٍ.[٧]

ومَولِدُه عامَ ٢٠٢.[١]

---

(١). قاله صاحبه جعفرُ بن إدريسَ، نقله من خطّه ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ، رواه عنه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٦/ ٢٧٢).

(٢). قيل إنّه تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وسبعين، ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٤٢)، فكأنّ الشارح لم يعتدّ بهٰذا القولِ؛ لشذوذه، قال الذهبيّ في "السير" (١٣/ ٢٧٩): «الأوّل أصحُّ».

(٣). قاله ابنُ ماجه نفسُه، رواه عنه صاحبُه جعفرُ بن إدريسَ، نقله من خطّه ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ، رواه عنه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٦/ ٢٧٢).

(٤). يعني محسنًا التُّرهتيَّ.

وهو محمّدُ بنُ يحيىٰ، محسِنٌ، أبو عبد الله، التيميُّ البكريُّ، الهنديُّ الفرينيُّ التُّرهتيُّ، محدِّثٌ، له "اليانع الجنيّ في أسانيد الشيخ عبدِ الغنيّ". تُوُفِّيَ في أوائل تسعينات القرن الثالثَ عشرَ، وهو في حدود الثلاثين من عمره. انظر "فِهرِس الفهارس" لعبد الحيّ الكَتّانيّ (٢/ ١١٦٥-١١٦٦)، و"نزهة الخواطر" لعبد الحيّ الطالبيّ (٧/ ١٠٧٩).

(٥). (ص٥٦).

(٦). في "الأصل": (غايةٌ)، ولا يستقيم معها الكلام، والتصحيح منَ "اليانع الجنيّ".

(٧). روىٰ ذٰلك الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٠/ ٨١).

قال بعضُ العلماء[٢]: «لُيِّن الحديثُ لأبي داودَ، كما لُيِّن الحديدُ للنبيّ[٣] داودَ».[٤]

وقال ابنُ الأعرابيِّ[٥]: «لو أنّ رجلًا لم يكن عنده شيءٌ منَ العلم إلّا المصحفُ الذي فيه كلام الله عزّ وجلّ، ثمّ "كتابُ أبي داودَ"، لم يحتجْ معه إلىٰ شيءٍ مِنَ العلم البتّةَ».[٦]

قال الخطّابيّ[٧]: «وهو كما قال».

(**و**)الإمام أبو عيسىٰ محمّدُ بنُ عيسىٰ بنِ سَوْرَةَ (**التِّرْمِذيُّ**) السُّلَميُّ (**في**) سنة (**التسعِ**) بعدَ السبعينَ والمِائتينِ،[٨] (**خُذْ**) أنّه كان تُوُفِّي و(**ملحودًا**)، أيْ مدفونًا.

ومَولِده عامَ ٢٠٩.[٩]

رضي الله تعالىٰ عنه.

قال الذهبيُّ[١٠]: «إنّه مُجْمَعٌ علىٰ توثيقه».

وذَكَر جماعةٌ[١] أنّ شيخه البخاريَّ روىٰ عنه حديثًا خارجَ "الجامع"، وكفىٰ به فخرًا.

---

(١). قاله أبو داودَ نفسُه، رواه عنه تلميذُه أبو عُبيدٍ الآجرّيُّ، رواه عنه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٠/ ٧٧).

(٢). هما محمّدُ بن إسحاقَ الصاغانيُّ وإبراهيمُ الحربيُّ.

(٣). كان في "الأصل": (... كما ليِّن الحديد لأبي داود)، ثمّ رسم فوق كلمةِ (لأبي) كلمة (للنبيّ).

(٤). رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٢/ ١٩٥-١٩٦) عن الصاغانيِّ والحربيّ.

(٥). هو أحمدُ بنُ محمّدِ بن زيادِ بن بِشْرِ بن درهمٍ، أبو سعيدٍ، العَنَزيُّ، البصريُّ، نزيلُ مكّةَ، الصُّوفيُّ، المعروفُ بـ(ابن الأعرابيّ)، الحافظُ، راوي "السنن" عن أبي داودَ، وصاحبُ "المعجم". تُوُفِّي سنةَ أربعين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٠٧-٤١١).

(٦). رواه عنه تلميذُه أبو سليمانَ الخطّابيُّ في "معالم السنن" (١/ ٤٨).

(٧). في "معالم السنن" (١/ ٤٨).

(٨). انظر - مثلًا - "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٢٥٢).

(٩). انظر "جامع الأصول" لابن الأثير (١/ ١٢٦).

(١٠). في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٦٧٨)، بنحوه.

و"كتاب التِّرْمِذيِّ" مِن أنفع الكتب الحديثيّة، وقد قيل فيه: «مَن كان في بيته هٰذا الكتابُ، / فكأنّ النبيَّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم يتكلَّم في بيته».(٢) [١٩٦/ب]

(و)تُوُفِّيَ الإمامُ أبو عبد الرحمٰن أحمدُ بنُ شُعَيبِ بنِ بَحْرٍ (**النَّسَويُّ**)، ويقال: النَّسائيُّ، وهو الأَشْهَر،(٣) (**بعدَ ثَلٰثِمائة ∴ عامَ ثلاثٍ**)، بفِلَسْطينَ، يومَ الِاثنين مِن صفرٍ،(٤) قيل: إنّه حُمِل إلىٰ مكّةَ المكرَّمةِ، ودُفن بها.(٥)

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: «إنّه مُقَدَّمٌ علىٰ كلِّ مَن يُذكر بهٰذا العلمِ - يعني الحديثَ - مِن أهل عصرِه».

كان ابنُ الحدّاد أبو بكرٍ(١) لم يحدِّث عن غير النَّسائيِّ، وقال: «رَضِيتُ به حجّةً فيما بيني وبين الله تعالىٰ».(٢)

---

(١). منهمُ الذهبيّ في "السير" (١٣/ ٢٧٢)، ونقل قول التِّرْمِذيّ في "الجامع" (٥/ ٣٣٢): «سمع منّي محمّدُ بن إسماعيلَ هٰذا الحديثَ».

(٢). يُروىٰ هٰذا عنِ التِّرْمِذيّ نفسِه، يرويه عنه أبو عليٍّ منصورُ بن عبد الله الخالديُّ، انظر "تذكرة الحفّاظ" للذهبيّ (٢/ ٦٣٤).

وقد ردّ هٰذه الروايةَ - الشيخ الألبانيُّ في "ضعيف التِّرمِذيّ (١/ ١٩-٢١)، وذكر أنّ روايَها منصورًا متّهمٌ، وأنّه لم يدركِ التِّرمذيّ، وبيّن أنّ متنَ الأثر منكرٌ؛ فكفَىٰ - رحمه الله - وشفىٰ.

(٣). لعلّ مراد الشارح أنّه الأشهر في حقّ الإمام النَّسائيّ صاحبِ السنن؛ إذِ الأشهر في آخرين - (النَّسويُّ)، انظرِ "اللباب في تهذيب الأنساب" لابن الأثير (٣/ ٣٠٨-٣٠٩).

وقدِ اختلف العلماء في المفاضلة بين النسبتين. فظاهر كلام ابن السمعانيّ في "الأنساب" (١٣/ ٨٤) التسويةُ بينهما. وقال الحمويُّ في "معجم البلدان" (٥/ ٢٨٢): «النسبة الصحيحة: النَّسائيّ». وقال عبد الغنيّ المقدسيُّ: «الفصيح في هٰذه النسبة: النَّسويُّ»، ذكره ابن ماكُولا في "تهذيب مستمرّ الأوهام" (ص٢٩٢). وقال الرُّشَاطيُّ: «القياس: النَّسويُّ»، ذكره ابن الملقّن في "المقنع" (٢/ ٦٥٤).

(٤). قاله تلميذُه ابنُ يونُسَ في "تاريخ مصرَ"، نقله الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٦١)، ثمّ قال: «هٰذا هو الصحيح، والله أعلمُ».

(٥). قاله الدارقطنيُّ، انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٦١).

وقال الطَّحاويُّ: «إنّه إمامٌ مِن أئمّة المسلمين».[٣]

رضي الله تعالىٰ عنه.

(**ثمّ**) بيَّن وَفَيَاتِ سبعةٍ مِنَ الحفّاظ في ساقتهم،[٤] أحسنوا التصنيفَ، وعَظُم النفع بتصانيفهم.[٥]

فقال: (**بعدَ**) ثَلٰثِمائة وثمانين و(**خَمْسةٍ**) منَ الهجرة - تُوُفِّي الحافظُ المتقِنُ، أبو الحسن عليُّ بنُ عمرَ بنِ أحمدَ (**الدَّارَقُطْنيُّ**)، يومَ الأربعاء، لِثمانٍ خلَوْنَ مِن ذي القَعدة.[٦]

وولد في عام ٣٠٦.[٧]

---

(١). هو محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بن جعفرٍ، أبو بكرٍ، الكِنانيُّ، المِصريُّ، المعروفُ بـ(ابن الحدّاد)، الشافعيُّ، الإمامُ، الفقيهُ، المتفنِّنُ، العابدُ، صنّف "الفروع" في الفقه. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ أو خمسٍ وأربعين وثَلٰثِمائة. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٤٥-٤٥١).

(٢). انظر "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٧١/ ١٧٤، و١٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١٣١، و١٣٢). وهما روايتان عنِ الدارقطنيّ: الأولىٰ من قوله، والثانية فيها نقله عنِ ابن الحدّادِ، وصنيع الشارح يوهم أنّه قال ذٰلك كلَّه في سياقٍ واحدٍ، وقد فصَلتُهما في فَقْرتينِ؛ لدفع هٰذا الوهمِ.

(٣). رواه عنه أبو أحمدَ بنُ عَديٍّ في "الكامل" (١/ ٣٢٨ برقْم ٨٠٥).

(٤). قوله: (ساقتهم) جمْعُ سائقٍ، وهو الذي يكون آخِرَ الجيش أو قافلة الحجيج، يسوقهم ويحفظهم، انظر "لسان العرب" لابن منظورٍ (١٠/ ١٦٧). والضمير المتّصل يعود علىٰ أصحاب "الكتب الستّة" المذكورين قبلُ. فالمراد أنّه يذكر سبعةً منَ الحفّاظ، تَبِعوا من ذُكِر من أئمّتهم، واقتفوا آثارهم؛ فهي استعارةٌ تصريحيّةٌ، شبّه مَن جاء بعد غيره، يتبعُه في الطريقة والعلم - بمن يجيء خلف الجيش أوِ القافلة يتبعُهم. والله أعلمُ.

(٥). انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٣٨٦).

(٦). قاله تلميذُه عبدُ العزيز الأَزَجيُّ، رواه عنه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٤٩٤).

(٧). روىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٤٩٣-٤٩٤) عنِ الدارَقُطْنيّ أنّه قال في محرّم سنةِ خمسٍ وثمانينَ: «اليومَ دخلتُ السنةَ التي تُوَفِّي لي ثمانينَ»؛ فيكون مولده في محرّم سنةِ ستٍّ وثلٰثِمائةٍ.

=

له "السننُ"، و"العللُ"، و"الأفرادُ"، وغيرُها.

قال القاضي أبو الطيّبِ الطَّبَريُّ: «الدَّارَقُطْنيُّ أميرُ المؤمنينَ في الحديث».[١]

وقال الحاكمُ[٢]: «أشهد أنّه لم يُخَلِّفْ علىٰ أديم الأرضِ مثلَه، وهو أوحدُ عصرِه في الحفظ، والفهم، والورع».

وقال ابنُ مَاكُولَا: «ورأيت في المنام كأنّي أَسأل عن حاله في الآخرة، فقيل لي: ذٰلك يُدعَىٰ في الجنّةِ: (الإمامَ)».[٣]

رضي الله تعالىٰ عنه.

وقوله: (**وثمانين**) – مِن تتمَّةِ تأريخ وفاة الدَّارَقُطنيِّ، كما قرّرتُه.

و(**نُعِي**)، أيْ تُوُفِّي، (**خامسَ قرنٍ خامسٍ**)، يعني سنةَ خمسٍ وأربعِمائةٍ، ثالثَ صفَرِها[٤] – الحافظُ المتقِنُ، أبو عبد الله محمّدٌ: (**ابنُ**) عبد الله، الشَّهِيرُ بابنِ (**البَيِّعِ**)، بفتحِ الموحَّدة، وتشديدِ المثنّاة مكسورةً، الحاكمُ النَّيْسَابُوْريُّ.

ومَولِده عامَ ٣٢١.[٥]

ثمّ روىٰ الخطيب (١٣/ ٤٩٤) عن العَتِيقيّ أنّ مولد الدارَقُطْنيّ كان سنة خمسٍ وثلٰثِمائةٍ، وأنّه قال له مرّةً أخرىٰ: «تُوُفِّي أبو الحسن الدارَقُطنيُّ ليلةَ ... الثامن من ذي الحِجّة ... وقد بلغ ثمانينَ سنةً وخمسةَ أيّامٍ»؛ فيكون مولده علىٰ هٰذا في الثالث من ذي الحِجّة، سنةَ خمسٍ وثلٰثِمائةٍ.

والفرق بين التأريخينِ يسيرٌ، لكنّ قول الدارَقُطْنيّ أولىٰ؛ فإنّه أعرفُ بمولده، وأضبطُ له، والله أعلمُ.

(١). رواه عنه صاحبُه الخطيبُ البغداديُّ في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٤٨٩).

(٢). في كتابِ "المزكّين لرواة الأخبار"، نقله الذهبيُّ في "السير" (١٦/ ٤٥٠). وقد نقله الشارح بتصرُّفٍ واختصارٍ.

(٣). رواه عنه صاحبُه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٤٩٤).

(٤). قاله أبو موسىٰ المدينيُّ، حكاه عنه التاج بنُ السُّبْكيّ في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ١٦١)، وعبدُ الغافر الفارسيُّ، رواه عنه ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٢٣١). وانظر كذٰلك "وَفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكانَ (٤/ ٢٨١).

(٥). انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٥١٠)، و"تبيين كذب المفتري" لابن عساكرَ (ص٢٢٧).

له "المستدرك"، و"تأريخُ نَيْسَابُورَ"، و"المدخلُ"، وغيرُها.

اتُّفِقَ علىٰ جلالته، وكمالِ معرفته بالحديث.

ونُقل عنه أنّه قال: «شرِبت ماءَ زمزمَ، وسألت الله أنْ يرزقني حُسْنَ التصنيف».(١)

وأجيب فيه؛ فقد قال سعدٌ [الزَّنْجانيُّ](٢) الحافظُ بمكّةَ: «أمّا الحاكمُ، فأحسنهم تصنيفًا».(٣)

[١٩٧/أ] قال الحسنُ بن الأشعث القُرَشيُّ(٤): «رأيت الحاكمَ في المنام علىٰ فَرَسٍ، في هيئةٍ / حسنةٍ، وهو يقول: النجاةَ، فقال له: أيّها الحاكمُ، فيماذا؟ قال: في كَتْبَةِ الحديث».(٥)

قال التاجُ السُّبْكيُّ(٦): «كذا صحَّ».

وتُوُفِّي الحافظ أبو محمّدٍ (**عبدُ الغنيِّ**) بنُ سعيدِ بنِ عليٍّ الأزديُّ المِصريُّ، (**لتسعةٍ**) وأربعِمِائةٍ،(٧) وله سبعٌ وسبعون.(٨)

كان حافظَ مِصرَ المحروسةِ، وإمامَ وقته في الحديث، روايةً ودرايةً.

---

(١). ذكره ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٢٢٨).

(٢). في "الأصل": (الرياني)، وهو تصحيفٌ.

وهو سعدُ بنُ عليِّ بن محمّدِ بن عليِّ بن الحسين، أبو القاسم، نزيلُ مكّةَ، الزَّنجانيُّ، الصُّوفيُّ، الإمامُ، الحافظُ، العابدُ. تُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وسبعين وأربعِمِائةٍ. انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٣٨٥-٣٨٩).

(٣). رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٢/ ٣٢).

(٤). هو الحسنُ بنُ الأشعث بنِ محمّدِ بن سعيدِ بن عبد الله، أبو عليٍّ، القرشيُّ، الهرويُّ، الشافعيُّ، الفقيهُ. تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وأربعين وأربعِمِائةٍ. انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (ص١٩٦)، و"طبقاتِ الفقهاء الشافعيّة" لابن الصلاح (١/ ٤٤٣).

(٥). انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٧٦).

(٦). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ١٦١).

(٧). انظر "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٣٦/ ٣٩٩-٤٠٠).

(٨). لأنّه وُلِد سنةَ اثنتين وثلاثين وثلٰثمِائةٍ، انظر "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٣٦/ ٤٠٠).

وصنّف الكُتُبَ الحسانَ، منها "المؤتلِف والمختلِف"، وغيرُه. رضي الله تعالىٰ [عنه].[١]

(**وقد قضىٰ**)، أيْ تُوُفِّي، الحافظُ (**أبو نُعَيمٍ**) أحمدُ بنُ عبد الله بنِ أحمدَ بنِ مِهْرانَ الأصبهانيُّ، (**لـ**)سنةِ (**ثلاثين**) وأربعِمائةٍ،[٢] (**رَضِي**)[٣] الله تعالىٰ عنه.

وكان مَولِده عامَ ٣٣٠.[٤]

له "حِلْيَةُ الأولياء"، و"معرفةُ الصحابة"، و["المستخرجانِ"][٥] علىٰ "الصحيحين"، وغيرُها.

ذكر بعض الفضلاء[٦] أنّ كتاب "الحِلْيَة" إذا كان في بيتٍ، لم يدخلْه شيطانٌ.[٧]

---

(١). زيادةٌ يقتضيها السياقُ.

(٢). انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤٦٢).

(٣). كذا في شرح الشيخ: بالياء، وشَرَحها علىٰ أنّها فعلٌ ماضٍ مِنَ الرِّضا، وبذٰلك يختلُّ رويُّ البيت، والصواب أنها: (رضًا) بالألف، مصدرٌ مؤوّلٌ بالمفعول، بمعنىٰ: (مَرْضِيٍّ)، منصوبٌ علىٰ أنّه حالٌ مِن الفاعل: (أبو نُعَيمٍ).

(٤). انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤٥٤).

(٥). في "الأصل": (المستخرجات)، بتاءٍ في آخره، جمعَ مؤنّثٍ سالمًا، وهو تصحيفٌ؛ فإنّ لأبي نعيمٍ مستخرجانِ: مستخرجٌ علىٰ البخاريّ، وآخرُ علىٰ مسلمٍ، وانظر أصل الكلام في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٠٦).

(٦). هو أبو عثمانَ الصابونيُّ.

(٧). انظرِ "الضوء اللامع" للسخاويّ (٤/ ١٤٩).

ومعناه أنّ كتاب "الحلية" لـمّا كان مشتملًا علىٰ آثارٍ عظيمةٍ في الوعظ، والتذكير بالله تعالىٰ، وشرح أحوال الصالحين المقرِّبةِ إليه عزّ وجلّ، والمنفّرةِ عنِ الدنيا وشهواتها، كان طاردًا للشياطينِ منَ المكان الذي يُقرأ فيه، ومحصِّنًا لقارئه والمشتغل به منِ اتّباع وساوسهم، والِاغترار بتزيينهم، كما هو ثابتٌ في عموم ذِكر الله تعالىٰ، وقراءة سِيَر الصالحين.

ولا يصحُّ حملُه علىٰ معنىٰ أنّ لكتاب "الحلية" خاصّيّةً يتفرّد بها عن غيره من كتب العلم المشتملةِ علىٰ ما اشتمل عليه، أو أنّ الشياطين تفرُّ من ورقٍ احتواه وحبرٍ رسمه، ولو لم يُقرأ أو يُعمَلْ بما فيه، كما =

(و)تُوُفِّي (لِ)سنةِ ا(**لثمانِ**) وخمسين وأربعِمائةٍ[١] - الحافظُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ عليٍّ (**البَيْهَقيُّ**).

وكان مَولِده عامَ ٣٨٤.[٢]

له منَ التصانيف: "السننُ[٣] الكبرىٰ"، و"الصغرىٰ"، و"المعرفةُ"، و"شُعَبُ الإيمان"، و"المبسوطُ في نصوص الشافعيِّ"،[١] و"الخلافيَّاتُ"، وغيرُ ذٰلك.

يتّخذ بعض الضعفاء نحوَه منَ الكتب لغرض التبرُّك واستجلاب الخير أوِ التحرُّز ودفع الضُّرّ؛ فإنّ هٰذا في معنىٰ اتّخاذ التمائم والتعلُّق بها، وهو شِركٌ، كما تقدّم. والله أعلمُ.

(١). قاله ابنُه إسماعيلُ، رواه عنه ابنُ عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٢٦٥-٢٦٦)، وتلميذُه بالإجازة عبدُ الغافر الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص٩٦).

وقد عرّف الشارح (الثمان)، ونكّر المعطوفين عليها: (خمسين) و(أربعَمِائةٍ)، وهٰذا لا يصحُّ، فكان الواجب أن يُقال: (لسنة الثمانِ والخمسين والأربعِمِائةٍ). انظر "شرح الألفيّة" للأُشْمُونيّ (حاشية الصبّان: ١/ ٢٧٣-٢٧٤).

(٢). قاله ابنُه إسماعيلُ، رواه عنه ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٢٦٥-٢٦٦).

(٣). **قوله: (التصانيفِ: "السننُ")، إلخ.**

وكلُّها - كما قال التاجُ السُّبْكيُّ - مصنَّفاتٌ نِظافٌ، مليحةُ الترتيب والتقريب، [كثيرة] الفائدة، شهِد من يراها منَ العارفين بأنّها لم تتهيّأ لأحدٍ منَ السابقين.

وهو آخر من جمع نصوص الشافعيّ رضي الله عنه، ولذا استوعب أكثر ما في كتب السابقين، ولا يُعرَف أحدٌ بعدَه جمع النصوص؛ لأنّه سدّ الباب علىٰ مَن بعدَه.

ولمّا ابتدأ بتصنيف كتاب "معرفة السنن والآثار"، وفرغ من تهذيبِ أجزاءٍ منه، رأىٰ الفقيهُ أبو محمّدٍ أحمدُ بن عليٍّ الصالحُ الصادقُ الإمامَ الشافعيَّ، وفي يده أجزاءٌ مِن هٰذا الكتابِ، وهو يقول: «قد كتبتُ اليوم من كتاب الفقيهِ أحمدَ - يعني البَيْهَقيَّ - سبعةَ أجزاءٍ»، أو قال: «قرأتُها».

ورأىٰ أبو بكرٍ محمّدُ بن عبد العزيز المروزيُّ كأنّ تابوتًا علا في السماء، يَعْلُوه نورٌ، فقلتُ: «ما هٰذا»؟ فقيل: «تصانيف البَيْهَقيِّ».

رضي الله عنه.

=

قال الإمامُ[٢]: «ما مِنْ شافعيٍّ، إلّا وللشافعيِّ في عنقه مِنَّةٌ، إلّا البيهقيُّ؛ فإنّ له علىٰ الشافعيِّ مِنَّةً؛ لتصانيفه في نُصْرةِ مذهبه وأقاويلِه».[٣]

وقال التاجُ السُّبْكيُّ[٤]: «وأمّا كتاب "الخلافيّات"، فلم يُسبَق إلىٰ نوعه، ولم يُصنَّف مثلُه، وهو طريقةٌ مستقلّةٌ، حديثيّةٌ، لا يقدِرُ عليها إلّا مبرِّزٌ في الفقه والحديث، قيِّمٌ بالنصوص».

رضي الله تعالىٰ عنه.

وتُوُفِّي (**لخمسةٍ ∴ مِن بعدِ خمسين**) وأربعِمِائةٍ، حال كون الخمسةِ (**معًا**)، أيْ مرَّتين، فتكونُ مع الخمسينَ - ستّينَ،[٥] وفي "التقريب"[٦] وغيرِه زيادةُ ثلاثٍ، (**في سنةٍ**) واحدةٍ:

الحافظُ أبو عمرَ (**يوسفُ**) بنُ عبد الله بنِ محمّدِ بنِ عبدِ البَرِّ بنِ عاصمٍ النَّمَريُّ، القرطبيُّ، المالِكيُّ.[٧]

ومَولِده عامَ ٣٨٦.[١]

انتهىٰ منَ "المطبوعة" (ص٤٠١).

وانظر "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٤/ ١٠، و١١).

(١). ذكره عبدُ الغافر الفارسيُّ في "السياق" (المنتخب: ص٩٥).

(٢). هو أبو المَعالي الجُوَينيُّ، المعروف بـ(إمام الحرمين)، علىٰ عادة الشافعيّة: إذا أطلقوا (الإمام) في كتب الفقه، فهو إمام الحرمين.

(٣). رواه ابنُ عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٢٦٦).

(٤). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٥). كذا قال الشارح، وليس مرادًا للناظم؛ فإنّه لم يُختلَف في وفاة ابن عبد البرّ أوِ الخطيب: أنّها كان سنةَ ثلاثٍ وستّين.

والصواب في شرح هٰذا البيتِ قولُ الشيخ محمّدٍ الأثيوبيِّ في "إسعاف ذوي الوطر" (٢/ ٤٦٨)، حيث جعل (معًا) راجعةً إلىٰ (الثمان) المذكورةِ في أوّل البيت؛ فيحصُل من مجموع الخمسة والخمسين مع هٰذه الثمانيةِ - ثلاثٌ وستّون.

(٦). (ص٤٦٢).

(٧). انظر تاريخ وفاته في "الصلة" لابن بَشْكُوَالَ (٢/ ٣٢٨).

كان ابنُ عبدِ البرِّ حافظَ المغرب.[٢]

له منَ المصنَّفِ "التمهيدُ في شرح الموطّإِ"، و"الِاستذكارُ": مختصرُه،[٣] و"التقصِّي علىٰ الموطإ"، و"الِاستيعابُ" في الصحابةِ، و"فضلُ العلم"، وغيرُ ذٰلك.

(و)الحافظُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتٍ (**الخطيبُ**) البغداديُّ.[٤]

ومَولِده عامَ ٣٩٢.[٥]

وهو أحدُ أعلام الحفّاظ، ومَهَرَةِ الحديث؛[٦] إذ فاق أقرانه في الحفظ والإتقان والمؤلَّفات.

[١٩٧/ب] قال الشيخُ أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ: / «الخطيب يُشَبَّهُ بالدَّارَقُطْنِيِّ ونُظَرَائه في معرفة الحديث وحفظه».[٧]

وفي روايةٍ: «هو دارَقُطْنِيُّ عهدِنا».[١]

---

(١). كذا قال الشارح، وفيه قلبٌ، صوابُه (٣٦٨)، قاله أبو عمرَ نفسُه، وكان مُثْبَتًا عنده بخطّ أبيه، كما رواه ابنُ بَشْكُوَالَ في "الصلة" (٢/ ٣٢٨). ويؤكِّد ذٰلك قولُ أبي داودَ بنِ المقرئ إنّ أبا عمرَ قدِ استكمل خمسًا وتسعين سنةً، ذكره الذهبيّ في "السير" (١٨/ ١٥٩).

(٢). قاله الذهبيُّ في "السير" (١٨/ ١٥٩). وروىٰ ابن بَشْكُوَالَ في "الصلة" (٢/ ٣٢٧) عن أبي الوليد الباجيّ قال: «أبو عمرَ أحفظُ أهل المغرب».

(٣). كذا قال الشارح، تبعًا للسيوطيّ في "تدريب الراوي" (٢/ ١٠٠٦)، وفيه نظرٌ؛ فإنّ "الِاستذكار" تصنيفٌ مستقلٌّ، مكمِّلٌ لـ"لتمهيد". نعمِ، اختصر فيه ابن عبد البَرّ ما بسطه في "التمهيد" من الشواهد والأسانيد، وترك التعريف بالرواة الذين ترجم لهم فيه، لٰكنّه أتمّ فيه شرح "الموطّإ"، بذْكر مذاهب فقهاء الأمصار، ومناقشة أدلّتهم، علىٰ سبيل الإيجاز والِاختصار، وأيضًا، فقد رتّبه علىٰ ترتيب "الموطّإ"، خلافًا لترتيب "التمهيد" علىٰ الشيوخ. وانظر مقدّمة "الِاستذكار" لابن عبد البَرّ (١/ ١٦٣-١٦٥).

(٤). روىٰ تاريخ وفاته ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥/ ٣٩-٤٠).

(٥). قاله الخطيبُ نفسُه، رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥/ ٤٠).

(٦). قاله التاج بنُ السُّبْكيّ في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٢٩).

(٧). رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥/ ٣٦).

وقال ابنُ السُّبْكيِّ[٢]: «مصنَّفاته تزيد علىٰ الستّين مصنَّفًا، وكان له ثروةٌ ظاهرةٌ، وصدقاتٌ علىٰ أربابِ[٣] العلمِ دائرةٌ».[٤]

ويُذكر أنّه لمّا حجّ شرِب مِن زمزمَ ثلاثَ شرَباتٍ لثلاث حاجات: أنْ يحدِّث بـ"تأريخ بغدادَ"، وأنْ يُمليَ بجامع المنصور، وأنْ يُدفَنَ إذا مات عندَ بِشْرٍ الحافي، فحصلتِ الثلاثُ.[٥] رضي الله تعالىٰ عنه.

وإلىٰ ذٰلك كلِّه أشار المصنّف بقوله: (**ذو المزيّةِ**) علىٰ نُظَرائه، ولا سيّما في هٰذا الفنِّ؛ فقد قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٦]: «قلَّ فنٌّ مِن فنون الحديث، إلّا وقد صنَّف - أيِ الخطيبُ - فيه كتابًا مفرَدًا».

أيْ:[٧] وتقدَّم بعضٌ منه في "النظم"،[٨] وأثناءَ "الشرح".[١]

---

(١). هي قصّةٌ أخرىٰ، انظرِ "المستفادَ من ذيل تاريخ بغدادَ" لابن الدمياطيّ (ص١٥٥-١٥٦)، و"طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج بنِ السُّبْكيّ (٤/ ٣٥-٣٦).

(٢). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٣١، و٣٤).

(٣). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ": (طلّابِ ...) بدلَ (أرباب ...).

(٤). في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ": (دارّةٌ)، وهو أجودُ، والله أعلمُ.

(٥). رواه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥/ ٣٤-٣٥).

(٦). في "نزهة النظر" (ص٣٣-٣٤).

(٧). كلمةُ (أيْ) لتفسير ما قبلَها، وليس ما ذكره الشارح تفسيرًا لكلام ابن حجرٍ، فلعلّه أراد تفسير نقله هٰذا الكلامَ عنه، والله أعلمُ.

(٨). نصّ الناظم السيوطيُّ في "ألفيّته" علىٰ خمسةٍ من كتب الخطيب البغداديّ:

أوّلها: في رواية الصحابة عنِ التابعينَ عنِ الصحابة.

وثانيها: في رواية الآباء عنِ الأبناء.

وثالثها: فيمن وافق اسمُه كنيتَه.

ورابعُها: فيمن وافقت كنيتُه اسمَ أبيه.

وخامسها: في المتشابه.

فكان كما قال الحافظُ أبو بكرٍ ابنُ نُقْطَةَ[٢]: «كلُّ من أنصف، عَلِم أنّ المحدّثين بعدَ الخطيب عيالٌ علىٰ كتبه». انتهىٰ.

قال بعض المحقّقين[٣]: «أيْ معتمِدون عليها؛ لأنّه جَمَع جميع فنون الأحاديث، فهم يأخذون منها نصيبًا».

وهٰذا نظير قولِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله تعالىٰ عنه: «الخلقُ كلُّهم عيالٌ علىٰ أبي حنيفةَ في الفقه».[٤]

وبيانه أنّ الشافعيّ سمع رجلًا يقَعُ في أبي حنيفةَ، فدعاه: «يا هٰذا، أتقَعُ في رجلٍ سَلَّم له الناسُ ثلاثةَ أرباع الفقهِ، وهو لا يسلِّم لهمُ الرُّبُعَ»؟!

قال: «وكيف ذٰلك»؟

قال: «الفقه: سؤالٌ وجوابٌ، وهو الذي تفرّد بوضع المسألة، فسُلِّم له نصفُ العلم، ثمّ أجاب عنِ الكُلِّ، وخصومُه لا يقولون: إنّه أخطأ في الكُلِّ، فإذا جُعِل ما وافقوا فيه مقابِلًا لما خالفوا فيه، سُلِّم له ثلاثةُ أرباع العلم، وبقِيَ الرُّبُع مُشَرَّكًا بين الناس».[٥]

---

(١). نصّ الشارح التَّرْمَسيُّ في القسم الذي حقّقتُه علىٰ سبعةٍ من مصنَّفات الخطيب البغداديِّ، فأوّلها: في السابق واللاحق، وثانيها: فيمن ذُكِر بنعوتٍ متعدِّدةٍ، وهو "موضح أوهام الجمع والتفريق"، وثالثها: ذيلٌ علىٰ "المؤتلف والمختلف" للدارقطنيّ، ورابعها: "المتّفق والمفترق"، وخامسُها: "المُكْمَل في بيان المُهْمَل"، وسادسها: في المشتبه المقلوب، وآخرُها: في المبهمات.

(٢). في "تكملة الإكمال" (١/ ١٠٣)، و"التقييد" (١/ ١٧٠)، بنحوه.

(٣). هو المُلّا عليٌّ القاريْ في "شرح النخبة" (ص١٤٠-١٤١)، وليس فيه (لأنّه جمع جميع فنون الحديث)؛ الظاهر أنّها زيادةُ توضيحٍ منَ الشارح؛ فكان ينبغي بيانُ ذٰلك.

(٤). رواه أبو نعيمٍ في "مسند أبي حنيفةَ" (ص٢٢)، وعنه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٥/ ٤٧٤).
وروىٰ ابنُ عبد البرّ في "الِانتقاء" (ص٢١٠) نحوَه.

(٥). كذا نقله المُلّا عليٌّ القاريْ عنِ الشافعيّ، ولم أظفرْ به.

=

تدبَّرْ.

وحكىٰ السَّرَخْسيُّ في "المبسوط" (١/ ٣)، وعبدُ العزيز البخاريُّ في "كشف الأسرار" (١/ ١٦)، وغيرُهما – هٰذه القصّةَ عنِ ابن سُرَيجٍ، الفقيهِ الشافعيِّ المعروفِ؛ فالظاهر أنّ النقل عنِ الشافعيّ وهمٌ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

ثمّ قال الناظمُ: (**هٰذا تمامُ نظميَ الألفيّةَ**) التي ضمَّنها علمَ الأثر، كما تقدّم في الخُطبة.[١] وقد (**نظمتها**) من أوّلها إلىٰ آخرها (**في خمسةِ الأيّامِ**).

فهٰذا منَ التوفيق العزيز؛ إذْ ينظِم كلَّ يومٍ مقدارَ مِائتي بيتٍ، وظاهرٌ أنّه مشتغلٌ بغيره، كالتدريس، ونوافلِ العبادات، من قراءة القرآن، والصلَوَات علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وغيرِ ذٰلك.

فما هو إلّا (**بقدرة**) الله (**المُهَيْمِنِ**) الرقيبِ، الحافظِ لكلّ شيءٍ، (مُفَيعِلٌ) مِنَ (الأمنِ)، [قُلِبَت][٢] همزتُه هاءً،[٣] (**العلَّامِ**) للغيب والشهادة.

[١٩٨/أ] (**ختمتها**)، أيْ ختمتُ مِن نظمِها، (**يومَ الخميسِ العاشرِ ∴ / يا صاحِ**)، أيْ: يا صاحبي،[٤] فهو منادًى مُرَخَّمٌ، علىٰ غيرِ قياسٍ،[٥] لٰكنْ كثُرَ جَرَيَانه في أشعار المولَّدين،[٦] قال في "المُلْحَة"[٧]:

وقولُهم في صاحبٍ: (يا صاحِ) ∴ شذَّ لمعنًى فيه باصطلاحِ

(**مِن شهر ربيعٍ الآخِرِ**)، فابتداؤه يومَ السبت، خامسَ الشهرِ، (**مِن عامِ**)، أيْ سنةِ، (**إحدىٰ وثمانين التي ∴ بعد ثمانِمائةٍ للهجرةِ**) النبويّة، علىٰ صاحبها أفضلُ الصلاة،

---

(١). انظرِ "الأصل" (ل: ٣/أ).

(٢). في "الأصل": (فلبت) بالفاء في أوّله، وهو سبق قلمٍ، أو سقطت منه قافٌ بعدها، وكان المرادُ: (ف[قـ]لبت).

(٣). انظر "تاج العروس" للزَّبيديّ (٣٦/ ٢٥٨).

(٤). الأولىٰ في تفسيرها أن يقال: (أيْ: يا صاحبُ)؛ لأنّه لا يجوز في الترخيم حذفُ حرفين، إلّا أن يكون قبلَ الآخِر منهما حرفَ لينٍ، ساكنٍ، زائدٍ، مكمِّلٍ أربعةً فصاعدًا، مسبوقٍ بحركةٍ من جنسه لفظًا أو تقديرًا، انظر "أوضح المسالك" لابن هشامٍ (٤/ ٦٢)؛ فحذفُ ياء المتكلّم مع الباء، دونَ تحقُّق شرط الحذف – تكلُّفُ شذوذٍ، لا داعيَ له، انظر "ضياء السالك" للنجّار (٣/ ٣٠٣).

(٥). انظر "شرح الأُشْمونيّ" (حاشية الصبّان: ٣/ ٢٧٤).

(٦). ولا إشكالَ في ذٰلك؛ فهو جائزٌ مطلقًا، في النثر والنظم.

(٧). (ص٣٠).

وأكملُ التحيّة؛ فيكونُ هٰذا النظمُ وقتَ كهولةِ المصنِّف؛ لأنّه تُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ عشرةَ وتسعِمِائةٍ.(١)

وللمصنِّف مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ جدًّا، قيلَ(٢): أكثرُ من ثَلٰثِمِائة مصنَّفٍ، ما بين صغيرٍ وكبيرٍ، في أنواع العلومِ، ولا سيّما ما يتعلّق بالقرآن والأحاديثِ، وكثيرٌ منها متداوَلٌ في أيدي العلماء وطلبة العلم؛ فجزاه الله عنِ الأمّة أفضلَ الجزاء.

وهٰذا النظمُ علىٰ الخصوص (**نظمٌ**) في غاية اللُّطْفِ،(٣) (**بديعُ الوصفِ**)، وكيف لا، وهو (**سهلٌ حُلْوٌ**) في لفظه ومعناه؟! مِن حيثُ إنّه (**ليس به**)، أيِ النظمِ، (**تعقُّدٌ**)، وهو كونُ الكلام مُغْلَقًا، لا يظهر معناه إلّا بتعبٍ،(٤) (**أو**)، أيْ: وليس به، (**حَشْوٌ**)، أيْ زائدٌ مستغنًى عنه في الكلام،(١) فكلٌّ منَ الأمرين غير موجودٍ في هٰذا النظمِ.(٢)

---

(١). النظر في تحديد وقت الكُهولة – إنّما يكون إلىٰ سنة المولد، لا إلىٰ سنة الوفاة. لٰكن لعلّ الشارح نظر إلىٰ عُمْر السيوطيِّ الذي بلغه يوم وفاته أوّلًا، ثمّ حسب سِنَّه أيّامَ النظم بطرح المدّة بينها وبين سنةِ وفاته من مجموع عُمْره، وهو تطويلٌ.

وقد كان للسيوطيّ أيّامَ نظمه "الألفيّةَ" نحوَ إحدىٰ وثلاثين سنةً، وتسعةِ أشهرٍ؛ فيكون كهلًا علىٰ قولٍ، وإن كان الأكثر علىٰ خلافه، انظر "تاج العروس" للزَّبيديّ (٣٠/ ٣٦٠).

(٢). انظرِ "الضوء اللامع" للسخاويّ (٤/ ٦٨). وفي "النور السافر" للعيدروس (ص٩١) أنّها نحو سِتِّمِائةِ مصنَّفٍ، سوىٰ ما رجع عنه وغسله. وانظر ما سبق في التمهيد.

(٣). قال ابن فارسٍ في "مقاييس اللغة" (٥/ ٢٥٠): «اللام والطاء والفاء: أصلٌ يدلّ علىٰ رِفْقٍ، ويدلّ علىٰ صِغَرٍ في الشيء».

وكلاهما محتمَلٌ هنا؛ فعلىٰ الأوّلِ: يكونُ في الكلام مجازٌ عقليٌّ، بإضافة اللُّطف – الذي هو الرفق ونحوُه – إلىٰ سببه، وهو النظم، لا إلىٰ فاعله ومنشئه، وهو الناظم، ويكون المقصود أنّ هٰذا النظمَ في غاية البرِّ والإحسان لقارئه، بمعنىٰ إفادته وتقريب العلم إليه.

وعلىٰ المعنىٰ الثاني: يكون في الكلام مجازٌ لغويٌّ، حيث استعار صِغَر الحِرم ودقّةَ حجمه لخفّة الكلام ورقّته في نفس السامع، وإنّما يكون كذٰلك بجمال لفظه وصحّة معناهُ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٤). انظرِ "التعريفاتِ" للجرجانيّ (ص٥٥-٥٦).

=

(**فاعنَ**) واهتمّ - أيّها الراغب في العلوم، ولا سيّما علمُ الحديث - (**بها**)، أيْ بهٰذه "الألفيّةِ"، (**بالحفظ**)، أيْ: في حفظِها عن ظهرِ قَلْبٍ، (**و**)فَهْمِ معانيها، ثمّ (**التفهيمِ**) لأصحابك وطلبتك بها.

(**وخُصَّها بالفضلِ والتقديمِ**) علىٰ [غيرِها][٣] منَ المؤلَّفات في الفنِّ، كـ"مقدِّمةِ ابنِ الصلاح"، و"تقريب النوويِّ"، و"ألفيّةِ العراقيِّ"؛ لزيادة هٰذه المنظومةِ علىٰ ما فيها، بأشياءَ كثيرةٍ، كما تقدّم.

(**وأحمد الله**) ذا الجلالِ (**علىٰ**) ما وفّقني مِنِ ابتداء تأليفِ هٰذه الألفيّةِ، و(**الإكمال**) له حالَ كوني (**معتصِمًا**)، أيْ مُتمسِّكًا (**به**)، وملتجِئًا إليه، (**بكلِّ حالٍ**)، أيْ من أحوالي، وأمرٍ من أموري، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١].

وحالَ كوني (**مُصَلّيًا**) ومُسلِّمًا (**علىٰ نبيٍّ**)، هو أفضلُ الأنبياء والمرسلين، (**قد أتمَّ**)، يعني: بُعِثَ متمِّمًا، (**مكارمَ الأخلاقِ**)؛ ففي حديثِ أبي هريرة مرفوعًا: «إنّما بُعثت لِأُتَمِّمَ مكارمَ الأخلاقِ»، وفي روايةٍ: «صالِحَ الأخلاق». / رواه الحاكمُ[٤] وغيرُه[١] بإسنادٍ صحيحٍ. [١٩٨/ب]

وشرح ذٰلك عبدُ الرءوف المُناويُّ، قال في "التوقيف علىٰ مهمّات التعاريف" (ص١٠٢): «التعقيد: ألّا يكون اللفظ ظاهرَ الدلالة علىٰ المعنىٰ المرادِ؛ لخللٍ في النظم، بألّا يكون ترتيب الألفاظ علىٰ وَفق ترتيب المعاني؛ بسبب تقديمٍ أو تأخيرٍ أو حذفٍ، أو في الِانتقال ... في انتقال الذهن منَ المعنىٰ الأوّلِ المفهومِ بحسَب اللغة إلىٰ الثاني المقصودِ؛ بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقِرة لوسائطَ كثيرةٍ، مع خفاء القرائن الدالّةِ علىٰ المقصود».

(١). انظرِ "التعريفاتِ" للجرجانيّ (ص٧٧).

(٢). نفي ذٰلك عنِ "الألفيّة" بإطلاقٍ - محلُّ نظرٍ، بل هو موجودٌ فيها، وإن كان قليلًا بالنسبة إلىٰ حجمها، والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٣). في "الأصل": (غيره)، والسياق يقتضي تأنيث الضمير؛ لأنّه يرجع إلىٰ "الألفيّة"، كما في قوله: (خصَّها).

(٤). في "المستدرك" (٢/ ٦١٣)، باللفظ الثاني.

(١). ورواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٤/ ١٨٧٩ برقْم ٩٠٧٤)، والبخاريّ في "الأدب المفرد" (ص١٣٢ برقْم ٢٧٣)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (موسوعته: ٦/ ٧٢ برقْم ١١١٤٠)، والبزّارُ في "مسنده" (١٥/ ٣٦٤ برقْم ٨٩٤٩)، والقُضَاعيُّ في "مسند الشهاب" (٢/ ١٩٢ برقْم ١١٦٥)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١٠/ ١٩١) من طرقٍ عن عبد العزيز الدَّراوَرْديّ، عن محمّدِ بن عجلانَ، عنِ القعقاع بن حَكِيمٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه به.

وهو عند الثلاثة الأُوَلِ بلفظ (مكارم الأخلاق)، وهو المشهورُ، وعند الأُخَرِ بلفظ (صالح الأخلاق).

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

وقال ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٢٤/ ٣٣٤): «هٰذا إسنادٌ مدنيٌّ، صحيحٌ».

قال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١/ ١١٢): «هٰذا إسنادٌ حسنٌ ... وابن عجلانَ إنّما أخرج له مسلمٌ مقرونًا بغيره».

والصحيح أنّه أخرج له منفردًا، لٰكنْ في المتابعات، انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٦٤٧). وعلىٰ كلٍّ، فليس علىٰ شرط مسلمٍ؛ فإنّ شرطه ما احتجّ به منفردًا.

وأيضًا، فإنّ مسلمًا لم يُخرِج لعبد العزيز الدَّراوَرْديّ عنِ ابن عجلانَ شيئًا؛ فقد رمز المِزّيّ لروايته عنه بتخريج البخاريّ في "الأدب المفرد".

هٰذا، وللإسنادِ علّةٌ، فقد خُولِف الدَّراوَرْديُّ علىٰ ابن عجلانَ، فروىٰ البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١٠/ ١٩٢)، وفي "شعب الإيمان" (١٠/ ٣٥٢ برقْم ٧٦٠٨)، والخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (ص٦١٠ برقْم ٨٨٤)، من طريق يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عن محمّدِ بن عجلانَ، عنِ القعقاع بن حَكِيمٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنُهم خُلُقًا». قال ابن عجلانَ: وقال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّما بُعِثت لأتمّم صالح الأخلاق».

قال البيهقيُّ في "الشعب": «أرسل يحيىٰ بنُ أيّوبَ آخرَه».

ويحيىٰ بنُ أيّوبَ هو الغافقيُّ المِصريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥١٨): «صدوقٌ، ربّما أخطأ». وقال الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٩): «احتجّ به الأئمّة الستّة في "كتبهم"، لٰكنْ أخرج له البخاريّ مقرونًا بغيره حديثين».

ويحيىٰ والدَّراوَرْديُّ عالِمانِ فاضلانِ، في حفظهما شيءٌ، وهما متقاربانِ، لٰكنّ تفصيل يحيىٰ بنِ أيّوبَ يدلّ علىٰ إتقانه لهٰذا الحديثِ، وتثبُّته فيه؛ فروايته أرجحُ، والله أعلمُ.

=

وعليه، فهٰذا الحديثُ مرسلٌ، ومراسيلُ محمّدِ بن عجلانَ ضعيفةٌ أو معضلةٌ؛ لأنّ أكثر روايته عنِ التابعينَ، والله أعلمُ.

لٰكن جاء هٰذا المتنُ أو نحوُه في أحاديثَ أخرىٰ.

الأوّل منها: ما أخرجه أحمدُ بن منيعٍ والحارث بن أبي أسامةَ كلٌّ في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" (١١/ ٤٥٠)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٠/ ٦٥ برقْم ١٢٠)، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ المُلَيْكيّ، عن شهرِ بن حوشبٍ، قال يزيدُ: لا أعلمه إلّا عن عبد الرحمٰن بن غَنْمٍ، عن معاذِ بن جبلٍ رضي الله تعالىٰ عنه، فذكر قصّةً، وفيها قول النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «وإنّما بُعِثت علىٰ تمام محاسن الأخلاق».

قال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٨/ ٢٣): «فيه عبد الرحمٰن بنُ أبي بكرٍ الجُدْعانيُّ، وهو ضعيفٌ».

وفيه أيضًا شَهْرٌ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢١٠): «صدوقٌ، كثير الإرسال والأوهام».

وعليه، فهٰذا الحديث ضعيفٌ.

الثاني منها: ما أخرجه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٧/ ٧٤ برقْم ٦٨٩٥)، والبغويُّ في "شرح السنّة" (١٣/ ٢٠٢ برقْميْ ٣٦٢٢، و٣٦٢٣)، وأبو سعدٍ السمعانيُّ في "أدب الإملاء والإستملاء" (١/ ١٨٦-١٨٨ برقْم ٦٤) من طريقين عن عمرَ بنِ إبراهيمَ بنِ خالدٍ الكوفيِّ، عن يوسفَ بنِ محمّدِ بن المنكدر، عن أبيه، عن جابرٍ رضي الله تعالىٰ عنه قال: قال رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم: «إنّ الله بعثني لتمام مكارم الأخلاق، وتمام محاسن الأفعال».

وقد تصحّفَ (إبراهيمُ بن عمرَ) في الإسناد الثاني في "شرح السنّة" إلىٰ (إبراهيمَ بنِ محمّدٍ)، وقد رواه أبو سعدٍ من تلك الطريقِ علىٰ الصواب.

وقال الطبرانيُّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن يوسفَ بنِ محمّدٍ إلّا عمرُ بن إبراهيمَ».

وهٰذا إسنادٌ واهٍ.

عمرُ بن إبراهيمَ بنِ خالدٍ هو الهاشميُّ مولاهمُ، المعروف بـ(الكُرْديِّ)، قال ابن عقدةَ: «ضعيفٌ»، وقال الدارقطنيّ: «كذّابٌ خبيثٌ»، وقال الخطيب: «غيرُ ثقةٍ»، وقال: «يروي المناكير عنِ الأثبات». انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٦١-٦٢).

وبه أعلّ الحديثَ الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٨/ ١٨٨)، والسخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص١٠٥).

وأيضًا شيخُه: يوسفُ بن محمّدِ بن المنكدر، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٤١): «ضعيفٌ».

=

قال بعض شُرَّاح الحديث[١]: «فالأنبياء بُعِثوا بمكارم الأخلاق، وبَقِيَت بقيّةٌ، فبُعث بما كان معهم وبتمامها، أو أنّها تفرّقت فيهم، فأُمر بجَمْعِها؛ لتخلُّقِه بالصفات الإلهيّة،[٢] قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤]».

وبه أعلّ الألبانيُّ الحديثَ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٥/ ١٠٤).

والثالث: ما أخرجه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٥٨٤ برقْم ٤٨٣) عن هشامِ بن سعدٍ، عن زيدِ بن أسلمَ أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال، فذكره.

وكذٰلك أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٦/ ٤٩٨-٤٩٩ برقْم ٣٢٤٣٣) من طريقٍ أخرىٰ عن هشامٍ به.

وهشامٌ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٠٣): «صدوقٌ، له أوهامٌ، ورُمِي بالتشيُّع».

فهٰذا مرسلٌ، حسن الإسناد، لٰكنْ ليس فيما سبق شيءٌ يقوّيه، ولا مرسلُ محمّدِ بن عجلانَ؛ لما سبق من ضعف مراسيله واحتمال إعضالها.

هٰذا، وقد ذكر مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٩٠ برقْم ٢٦٣٣) أنّه بلغه أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: «بُعِثت لأتمّم حَسَنَ الأخلاق».

وقال ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٢٤/ ٣٣٣): «وهٰذا الحديثُ يتّصل من طرقٍ صحاحٍ عن أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه، وغيرِه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم».

وسبق أنّ الصحيح في حديث أبي هريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه الإرسالُ، وأنّ الحديثينِ الآخَرينِ اللذينِ وقفتُ عليهما: عن معاذٍ وجابرٍ رضي الله تعالىٰ عنهما - ضعيفانِ جدًّا، والله أعلمُ.

(١). هو عبدُ الرءوف المُناويُّ في "التيسير" (١/ ٣٦٢)، نقله الشارح باختصارٍ.

(٢). لا يجوز لبشرٍ أن يتخلّق بصفات الله تعالىٰ، وهو منتزعٌ من قول الفلاسفة بالتشبُّه بصفات الله تعالىٰ علىٰ قدر الطاقة، انظرِ "المناهي اللفظيّةَ" للشيخ بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ (ص١٨٥).

والفلاسفة يرَونَ أنّ التألُّه هو التشبُّهُ بالله تعالىٰ؛ لأجل الوصول إلىٰ ما يمكنهم - في زعمهم - منَ الكمال، وتبعهم في بعض ذٰلك جماعةٌ من أهل البدع، منَ المتكلّمين والمتصوّفين، حتّىٰ آل هٰذا الباطلُ ببعضهم إلىٰ القول بوحدة الوجود. انظرِ "الصفَديّة" لشيخ الإسلام ابن تيميّةَ (٢/ ٣٣٤-٣٣٩).

أمّا دين الإسلام، فإنّما يأمر العبد بأن يتخلّق بما أمره به ربّه، ممّا يليق به ويُصلِحه؛ وممّا يرضيه عنه، ويقرّبه إليه، علىٰ سبيل الذلّ والخضوع.

=

(و)هو صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم - (**الرُّسْلَ**) والأنبياءَ قد (**خَتَمَ**)، كما قال تعالىٰ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ولا يخفىٰ ما في كلام المصنّف مِن حُسْنِ الِاختتامِ[1] المتينِ.

هٰذا، ووجدْتُ في بعضِ نُسَخِ هٰذا النظمِ ما نصُّه: «قد فرغتُ مِن نظمِها يومَ الخميس، عاشرَ ربيعٍ الآخِر، سِوىٰ أبياتٍ ألحقتُها بَعدَ ذٰلك، ومِن تبييضِها يومَ الأحدِ، ثالثَ عشَرَهُ، أحسنَ الله عاقبتها». انتهىٰ.

وما وافق من ذٰلك شيئًا من صفات الله تعالىٰ في الِاسم، كالصلاة علىٰ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، أو في مسمّىٰ الِاسم عند إطلاقه، كالعلم والصدق والرحمة والإحسان، فليس الأمر به من جهةِ موافقة الله تعالىٰ في صفته، لا، بل من جهة ما فيه من خيرٍ وصلاحٍ.

وهٰذه الجهةُ منفكّةٌ عن تلك؛ فإنّ من صفات الله ما لا يجوز للعبد الِاتّصافُ باسمها، كالجبّار والمتكبّر مطلقًا، وكالعزيز والمنتقم من وجهٍ، ومنَ الصفات المطلوبة للعبد ما هو ممتنعٌ في حقّ الله تعالىٰ، كالعبوديّة لله، وكالذلّ للمؤمنين.

(١). حسنُ الِاختتام هو أن يجعل المتكلِّم آخرَ كلامه عذْبَ اللفظِ، حَسَنَ السَّبْكِ، صحيحَ المعنىٰ، مُشْعِرًا بالتمام. انظر "جواهر البلاغة" لأحمدَ الهاشميِّ (ص٣٤٤).

يقول الشارح الراجي رضىٰ ربّه الغنيِّ، محمّدٌ محفوظُ بنُ عبد الله التَّرْمَسيُّ، كان الله له، وختم بالصالحات عملَه:

ابتدأت في تأليف هٰذا الشرحِ، الذي سمّيته بـ"مَنْهَجِ ذوي النَّظَرِ، في شرحِ منظومة علمِ الأَثَرِ"، غُرَّةَ شهر ذي الحِجّة، عامَ ثمانيةٍ وعشرين وثلٰثِمِئةٍ بعدَ الألفِ، مِن هجرةِ مَن خُلِق علىٰ أكمل وَصْفٍ.

وخَتَمْت منه عصرَ يومِ الجُمُعة، رابعَ عشَرَ شهرِ ربيعٍ الآخِرِ، عامَ ١٣٢٩: تسعةٍ وعشرين وثَلٰثِمِائة وألفٍ؛ فكانت مدّةُ التأليف أربعةَ أشهرٍ وأربعةَ عشرَ يومًا، وكلُّ ذٰلك بمكّةَ المكرَّمةِ، زادها الله تشريفًا وتكريمًا.

نعم، كتبتُ شيئًا منه في منًى، وعرفاتٍ، حالَ الوقوف، وأيّامَ رَمْيِ الجمَرات.

ثمّ إنّي أجزت روايةَ هٰذا الشرحِ كلَّ مَن وصل إليه مِن طلبة العلم، في هٰذا العصرِ،[١] وبعدَه،[٢] ولا سيّما مَن تلقّاه منّي بالسماع، لِكلِّه، أو بعضِه، من أولادي، وأصحابي، وطلبتي، بشرطه المعتبَر عند أهل الحديث والأثر.

وتقدّم سندي إلىٰ المصنِّف الحافظِ السيوطيِّ في الخُطبة.[٣]

فيا ربّنا، لك الحمدُ باطنًا وظاهرًا، وأوّلًا وآخِرًا، حمدًا كثيرًا، طيِّبًا، مباركًا فيه، ولك الحمدُ - يا ربَّ العالمين - كما ينبغي لجلال وجهك، / وعظيم سلطانك، لا إلٰه إلّا أنت، سبحانك، إنّي كنت منَ الظالمين، سبحانك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت علىٰ نفسك. [١٩٩/-]

---

(١). الإجازة لطلبة العلم في العصر مطلقًا، دون حصرٍ ببلدٍ مثلًا - من جنس الإجازة العامّة، وقدِ اختار السيوطيُّ في "الألفيّة" ردَّها، ولم يخالفه الشارح، انظرِ "الأصل" (ل: ٨٢/أ - ٨٢/ب).

(٢). اختار السيوطيُّ في "الألفيّة" أنّ الراجح منع الإجازة للمعدوم مطلقًا، ولم يتعقّبه الشارحُ، انظرِ "الأصل" (ل: ٨٣/ب - ٨٤/أ).

(٣). انظرِ "الأصل" (ل: ٢/أ).

فصلِّ وسلّم علىٰ عبدك ورسولك، النبيِّ الأمّيِّ، وحبيبِك، سيّدِنا محمّدٍ، صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، وعلىٰ آله، وصحبه أجمعين.

وأسألك - اللّٰهمّ - خيرَ الدنيا، وخيرَ العُقْبىٰ، ربَّنا، آتِنا في الدنيا حسنةً، وفي الآخرة حسنةً، وقِنَا عذابَ النار.

يا مَن بيده الخيرُ كلُّه، أسألك الخيرَ كلَّه، وأعوذ بك مِنَ الشرِّ كلِّه.

اللّٰهمّ، لا تُعِقْنا عنِ العلمِ بعائقٍ، ولا تمنعنا عنه بمانعٍ.

ربّنا، لا تُزِغْ قلوبنا بعدَ إذْ هديتنا، وهَبْ لنا مِنْ لَدُنْك رحمةً، إنّك أنت الوهّاب.

اللّٰهمّ إنّا نسألك أنْ توفِّقَنا للتقوىٰ، والِاستقامة، وتمنحَنا خاتِمَةَ الخيرِ والسعادة، وترزُقَنا الحسنىٰ وزيادةً، ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [يونُس: ١٠].

آمينَ، آمينَ، آمينَ، اللّٰهمّ آمينَ.

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله علىٰ عظيم كرمه، وجزيل نعمه، يسّر منَ العمل في هٰذا البحث كلَّ مشقّةٍ، وفرّج في مضائق النظر في مشكلاته أبوابَها المغلَّقة، وقوّىٰ عليه من ضعفٍ، لولا إفضالُه، لَقعد بي عن كتابة حرفٍ؛ فإنّ الضعف حقيقة الإنسان، ولَبنةُ مَبناهُ؛ فلا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله.

وبعدُ، فقد أفدتُ - بحمد الله وتوفيقه - في هٰذا البحثِ فوائدَ كثيرةً، لا يتّسع المقام لبسطها وتفصيلها، لٰكن أذكر أهمّها مجملةً، علىٰ وجه الِاختصار.

❐ فأوّلها: أهمّيّة علم المصطلح، وكفايته في حياطة الدين من كذب المفترين، وضرورةُ صرف الهِمَم إلىٰ تعلُّمه وتعليمه، والعملِ به في دراسات الحديث التطبيقيّة.

❐ وثانيًا: عِظَم الجهود التي بذلها العلماء رضي الله تعالىٰ عنهم في تأصيل علوم الحديث، وتفريعها، وتقريبها للمتعلِّمين، حتّىٰ بلغَنا بناءً كاملًا، في غاية الإتقان، والمَنَعة علىٰ شُبُهات الطاعنين.

❐ وثالثًا: أنّ تقريراتِ علماء المصطلح رضي الله تعالىٰ عنهم مبنيّةٌ علىٰ ما ورثوه عن أئمّتِهِمُ السابقينَ، حفّاظِ الحديث ونُقّادِه، سواءٌ ما نقلوه عنهم مِن آثارٍ صريحةٍ، وما استنبطوه من تصرُّفاتهم بجودة القريحة.

❐ ورابعًا: أهمّيّة "ألفيّة السيوطيّ"، وعلوّ مكانتها بين مصنَّفات علم المصطلح؛ لغزارة فوائدها، وسَعَة جمعها لأنواع هٰذا الفنِّ، وجودة تحقيقها لمسائله.

❐ وخامسًا: أهمّيّة شرح الشيخ التَّرْمَسيّ: "منهجِ ذوي النظر"؛ لوضوحه، وتقريبِه المسائلَ بالأمثلة التطبيقيّة، وزياداتِه التي اختصّ بها دون سائر شروح "الألفيّة".

❐ وسادسًا: مكانة الشيخ التَّرْمَسيّ العلميّةُ، وأنّه منَ العلماء المتفنِّنين، المشاركين في جملةٍ من علوم الشريعة، وقد صنّف في القراءات، وعلوم الحديث، والفقه، وأصوله - مصنَّفاتٍ نافعةً مقبولةً.

وأختم بتوصياتٍ اقتضاها البحثُ، أسأل الله أن ييسِّر الأخذ بها، وأن يجعلها واقعًا ينفع المسلمين.

❐ فأوّلها: التوصية بإعادة تحقيق كثيرٍ من كتب التراث المطبوعة؛ لكثرة ما وقفت فيها علىٰ التصحيفات المُخِلّة بمبانيها، والسقطِ المُفسِد لمعانيها، وعدم خدمة محقِّقيها لها الخدمةَ اللائقةَ بها. وأخصُّ بالضرورة كتب الحديث عمومًا، وكتبَ المصطلح خصوصًا.

❐ وثانيًا: التوصية بإفراد كلٍّ من أنواع علوم الحديث المختلِفة برسائلَ علميّةٍ جادّةٍ، تجمع قواعد كلِّ نوعٍ، وتستقصي ما يتعلّق به من مسائلَ، وتدرُس أقوالَ أهل العلم فيها، بتوثيقها، وتوجيهها جِهَتَها الصحيحةَ، ومناقشتِها بمقتضىٰ الأدلّة، والإفادةِ منها.

❐ وثالثًا: التوصية بدراسةٍ شاملةٍ لتاريخ علم المصطلح وقواعده، منذ العهد النبويِّ إلىٰ أن أدخلها العلماء في تصانيفهم، ثمّ كيف تطوّر بحثُها، ومتىٰ حدثتِ الأقوال الواردةُ فيها، وكيف تلقّاها العلماء في كلِّ عصرٍ، حتّىٰ بلغت مبلغَها الذي نقرؤه اليوم في كتب المصطلح خلاصاتٍ مختصرةً ناضجةً.

❐ ورابعًا: التوصية بدراسةِ عِلاقات العلوم الشرعيّة ببعضها في مواضع التقائها، وبيانِ انسجام قواعدها، وعدم معارضة بعضها لبعضٍ، مع العناية بتقرير اشتراك قواعدها في أجناسٍ، يكون القدرُ المشترَك فيها قواعدَ شرعيّةً عامّةً، والقدرُ الخاصُّ بكلّ فنٍّ ضوابطَ يشهد بعضها لبعضٍ.

❐ وخامسًا: التوصية بالإفادة من تراجم العلماء؛ فالناظر في ترجمة الشيخ التِّرْمَسيّ مثلًا – علىٰ قلّة ما نُقِل إلينا فيها – يجد فيها فوائدَ نافعةً: علميّةً، ومنهجيّةً، ومسلكيّةً؛ فينبغي الإفادةُ من ذٰلك، واستخلاص الدروس والعِبَر.

هٰذا، والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا،

وصلّىٰ الله وسلّم وبارك علىٰ نبيّنا محمّدٍ،

وعلىٰ آله وصحبه والتابعين،

جعلنا الله بكرمه منهم،

وبعثنا في حزبهم.

اللّٰهمّ آمين،

آمين.

ثَبَت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيمَ الجُوْزَقَانيِّ الهمَذانيِّ، ت ٥٤٣، تحقيق وتعليق: عبدِ الرحمٰن عبد الجبّار الفِريوائيِّ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع بالرياض، مؤسّسة دار الدعوة التعليميّةُ بالهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢.
- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن عليِّ بن إسماعيلَ الأشعريِّ، حقّقه وخرّج أحاديثه وشرح ألفاظه: د. أبو عبد الإلٰه صالحُ بن مقبلِ بن عبد الله العُصَيميُّ التميميُّ، دار الفضيلة، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرض المذمومة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمّد بن محمّد بن حمدانَ المعروف بـ(ابن بطةَ)، ت ٣٨٧، تحقيق أبي عاصمٍ الحسن بن عبّاسِ بنِ قُطْبٍ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- أبكار الأفكار في أصول الدين، لسيف الدين الآمديّ، ت ٦٣١، تحقيق: أ. د. أحمد محمّد المهديّ، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة، بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠.
- الإبهاج في شرح المنهاج، لتقيّ الدين عليّ بن عبد الكافي السُّبْكيِّ، ت ٧٥٦، وتاج الدين عبد الوهّاب بن عليٍّ السُّبْكيّ، ت ٧٧١، حقّقه وقدّم له د. شعبانُ محمّد إسماعيل، المكتبة المكّيّة، بمكّةَ المكرّمةِ، ودار ابن حزمٍ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشَرة، لشهاب الدين أحمدَ بنِ أبي بكرِ بن إسماعيلَ البُوصِيريِّ، تقديم: د. أحمد معبد، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ، بإشراف: أبي تميمٍ ياسرِ بن إبراهيمَ، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- إتحاف السادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدين، للسيّد محمّدِ بن محمّدِ الحسينيِّ الزَّبيديِّ، الشهيرِ بـ(مرتضًى)، مؤسّسة التاريخ العربيّ، ببيروتَ، ١٤١٤.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأحمدَ بنِ عليِّ بن محمّدِ بن حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيق جماعةٍ منَ الباحثين، مركز خدمة السنّة والسيرة النبويّة،

بالمدينة المنوّرة، ومجمَّع الملك فهدٍ لطباعة المصحف الشريف، بالمدينة المنوَّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.

- الإتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيّ، ت ٩١١، تحقيق مركز الدراسات القرآنيّة، مجمّع الملك فهْدٍ لطباعة المصحف الشريف، بالمدينة المنوّرة، ١٤٢٦.
- أجوبة الحافظ العراقيّ علىٰ أسئلة تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلانيّ، تحقيق: أ. د. عبد الرحيم بنُ محمّد أحمد القَشْقَريُّ، مكتبة أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- الأجوبة الحديثية، لابن سيِّد الناس أبي الفتح اليَعمُريِّ، ت ٧٣٤، تحقيق محمّدٍ الراونديِّ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة بالمملكة المغربيّة، ١٤١٠.
- الآحاد والمثاني، لأحمدَ بنِ عمرِو بن الضحّاك بن مخلدٍ الشيبانيِّ المعروف بـ(ابن أبي عاصمٍ)، ت ٢٨٧، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١.
- الأحاديث العشرة العشاريّة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمدَ بنِ عليٍّ بن حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، اعتنىٰ به: فراس محمّد وليد ويس، دار البشائر الإسلاميّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- أحاديثُ معلَّةٌ ظاهرها الصحّةُ، طبعةٌ جديدةٌ منقَّحةٌ ومفهرسةٌ ومَزيدةٌ بأكثرَ من مِائة حديثٍ عنِ الطبعة السابقة، لأبي عبد الرحمٰن مقبلِ بن هادٍ الوادعيِّ، دار الآثار للنشر والتوزيع، بصنعاءَ، الطبعة الثانية، ١٤٢١.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان، لعلاء الدين عليّ بن بلبان الفارسيّ، ت ٧٣٩، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيبٌ الأرناءوط، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤١٨.

- الأحكام الشرعيّة الصغرىٰ الصحيحة، لأبي محمّدٍ عبدِ الحقِّ الإشبيليّ، ت ٥٨١، أشرف عليه وراجعه وقدّم له: خالدُ بن عليٍّ بن محمّدٍ العنبريُّ، تحقيق أمّ محمّدٍ بنتِ أحمدَ الهليس، مكتبة ابن تيميّة بالقاهرة، ومكتبة العلم بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد سليمانَ بنِ خلفٍ الباجيِّ، ت ٤٧٤، تحقيق ودراسة: أ. د. عمران عليّ أحمد العربيّ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمّدٍ عليِّ بن أحمدَ بنِ سعيدِ بن حزمٍ، ت ٤٥٦، طبعةٌ محقّقةٌ ... قوبلت علىٰ النسخة التي حقّقها: أحمد محمّد شاكر، قدّم له: أ. د. إحسان عبّاس، منشورات دار الآفاق الجديدة، ببيروتَ.
- الإحكام في أصول الأحكام، لعليّ بنِ محمّدٍ الآمديّ، علّق عليه عبد الرزّاق عفيفي، دار الصميعيّ بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- إحياء علوم الدين، لأبي حامدٍ الغزّاليّ، دار المعرفة للطباعة والنشر، ببيروتَ.
- أخبار مكّةَ في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمّدِ بن إسحاقَ بنِ العبّاس الفاكهيِّ المكيِّ، ت ٢٧٢، دراسة وتحقيق: د. عبدُ الملك بنُ عبد الله بن دُهَيشٍ، دار خَضِرٍ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٤.
- أخبار مكّةَ وما جاء فيها منَ الآثارِ، تصنيف أبي الوليد محمّدِ بن عبد الله بن أحمدَ الأزرقيِّ، ت ٢٥٠، دراسة وتحقيق: أ.د. عبدُ الملك بنُ عبد الله بن دُهَيشٍ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- أخلاق أهل القرآن، لأبي بكرٍ محمّدِ بن الحسين الآجرّيِّ، حقّقه وخرّج أحاديثه: محمّد عمرو عبد اللطيف، بإشراف المكتب السلفيّ لتحقيق التراث، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤.
- آداب الشافعي ومناقبه، حديثٌ وفقهٌ، فراسةٌ وطبٌّ، تاريخٌ وأدبٌ، لغةٌ ونسبٌ، لأبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن أبي حاتمٍ، ت ٣٢٧، كتب كلمةً عنه: محمّدٌ زاهدُ بن الحسن

الكوثريُّ، قدّم له وحقّق أصله: عبدُ الغنيِّ عبد الخالق، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.

- الآداب الشرعيّة، لعبد الله بن محمّدِ بن مفلحٍ المقدسيِّ، ت ٧٦٣، حقّقه وضبط نصّه وخرّج أحاديثه وقدّم له: شعيبٌ الأرناءوطُ، وعمرُ القيّامُ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤١٩.
- أدب الإملاء والِاستملاء، لأبي سعدٍ السَّمْعانيِّ، دراسة تحقيق أحمدَ محمّد عبد الرحمن محمّد محمودٍ، مؤسّسة تبوكَ للنشر والتوزيع.
- أدب الدين والدنيا، لأبي الحسن عليِّ بن محمّدِ بن حَبِيبٍ الماورديّ، ت ٤٥٠، تشرّف بخدمته والعناية به: اللجنة العلميّة بمركز المنهاج للدراسات والتحقيق العلميّ، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.
- الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمّدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ، ت ٢٥٦، تحقيق د. عليّ عبد الباسط مزيد، وعليّ عبد المقصود رضوان، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- الأربعون البلدانية للسلفي.
- الأربعون الصغرىٰ المخرّجةُ علىٰ أحوال عباد الله تعالىٰ وأخلاقهم، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيِّ، ت ٤٥٨، تحقيق أبو هاجَرَ محمّدٌ السعيدُ بنُ بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- الأربعون المرتَّبة علىٰ طبقات الأربعين، لشرف الدين أبي الحسن عليِّ بن المُفضَّل بن عليٍّ المقدسيِّ ثمّ الإسكَندرانيِّ المالكيِّ، ت ٦١١، دراسة وتحقيق محمّدٍ سالِم بن محمّدِ بن جمعانَ العباديِّ، مكتبة أضواء السلف، بالرياض.
- الأربعون النوويّة، لأبي زكريّا محيِي الدين يحيىٰ بنِ شرفٍ النوويِّ، ت ٦٧٦، عُنِي به قُصيّ محمّد نورس الحلّاقُ، وأنورُ بن أبي بكرٍ الشيخيُّ، دار المنهاج، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.

- الأربعون حديثًا، لأبي بكرٍ محمّدِ بن الحسين الآجريّ، ت ٣٦٠، حقّقه وخرّج أحاديثه: بدرُ بن عبد الله البدرُ، مكتبة أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.
- إرشاد الساري إلىٰ شرح "صحيح البخاريّ"، لشهاب الدين أحمدَ بنِ محمّدٍ الخطيبِ القَسْطَلّانيِّ، وبهامشه "صحيح الإمام مسلمٍ"، و"شرحُ الإمام النوويّ عليه"، طُبع علىٰ نفقة أحد أفاضل العلماء، المطبعة الكبرىٰ الأميريّة، ببولاقِ مصرَ المحميّةِ، الطبعة السابعة، ١٣٢٣.
- إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحقّ من علم الأصول، لمحمّدِ بن عليٍّ الشوكانيّ، تحقيق وتعليق أبي حفصٍ سامي بنِ العربيّ الأثريّ، قدّم له: عبد الله بنُ عبد الرحمٰن السعدُ، وسعد بنُ ناصرٍ الشِّثْريُّ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- إرشاد القاصي والدانيْ إلىٰ تراجم شيوخ الطبرانيّ، لأبي الطيّب نايف بنِ منصورِ بنِ صلاح بن عليٍّ المنصوريِّ، قدّم له د. سعدُ بنُ عبدِ الله الحُميِّدُ، راجعه ولخّص أحكامه وقدّم له أبو الحسن السليمانيُّ، دار الكيان بالرياض، ومكتبة ابن تيميّة بالشارقة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلّة في أصول الِاعتقاد، لإمام الحرمين الجوينيّ، ت ٤٧٨، حقّقه وعلّق عليه وقدّم له وفهرسه: د. محمّد يوسف موسىٰ، عليّ عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢.
- إرشاد طلّاب الحقائق إلىٰ معرفة سنن خير الخلائق، صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لمحيي السنّة أبي زكريّا يحيىٰ بن شرفٍ النوويّ، ت ٦٧٦، حقّقه وعلّق عليه د. نور الدين عتر، دار اليمامة ودار الفرفور بدمشقَ، الطبعة السابعة، ١٤٣٠.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلَىٰ الخليلِ بنِ عبد الله بن أحمدَ بنِ الخليل الخليليِّ القزوينيِّ، ت ٤٤٦، دراسة وتحقيق وتخريج د. محمّدٌ سعيدُ بنُ عُمَرَ إدريسَ، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيِّ، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذٰلك كلِّه بالإيجاز والِاختصار، لأبي عمرَ يوسفَ بنِ عبد الله بن محمّد بنِ عبد البرّ النَّمَريِّ الأندلسيِّ، ت ٤٦٣، وثّق أصوله وخرّج نصوصه ورقّمها وقنّن مسائله ووصنع فهارسه د. عبد المعطي أمين قلعجيّ، مكتبة الثقافة الدينيّة، ودار الوعي، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- الِاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمرَ يوسفَ بنِ عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، دار الجيل ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسين عزّ الدين عليّ بنِ محمّدٍ الجزريِّ، دار الشعب، ١٩٧٠ م.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، المعروف بـ(الموضوعات الكبرىٰ)، لنور الدين عليٍّ بن محمّدِ بن سلطانَ، المشهورِ بـ(الـمُلّا عليٍّ القاريْ)، حقّقه وعلّق عليه وشرحه: محمّدُ بن لطفي الصبّاغُ، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية مع زيادةٍ في التحقيق والتعليق، ١٤٠٦.
- إسعاف الـمُطالع بشرح "البدر اللامع": نظمِ "جمع الجوامع"، لمحمّدٍ محفوظِ بن عبد الله التَّرْمَسيِّ، ت ١٣٣٨، دراسةٌ وتحقيقٌ، من أوّل الكتاب إلىٰ نهاية "مبحث الحروف"، مقدَّمٌ منَ الباحث: عليِّ بن صالحِ بن محمّدٍ المحماديّ، إشراف: أ. د. عليِّ بن عبّاسٍ الحَكَميِّ، شعبة أصول الفقه، بكلّيّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، ١٤٢١.
- إسعاف الـمُطالع بشرح "البدر اللامع": نظمِ "جمع الجوامع"، لمحمّدٍ محفوظِ بن عبد الله التَّرْمَسيِّ، ت ١٣٣٨، دراسةٌ وتحقيقٌ، من أوّل "مبحث الأمر" إلىٰ نهاية "مبحث النسخ"، مقدَّمٌ منَ الباحث: عبد الرحمٰن بن عبد القادر بن عابدٍ الأنصاريّ، إشراف: أ.

د. حسينِ بن خلفٍ الجبوريّ، شعبة أصول الفقه، بكلّيّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، ١٤٢٧.

- إسعاف المُطالع بشرح "البدر اللامع": نظمِ "جمع الجوامع"، لمحمّدٍ محفوظِ بن عبد الله التَّرْمَسيِّ، ت ١٣٣٨، دراسةٌ وتحقيقٌ، من أوّل "كتاب السنّة" إلىٰ نهاية "كتاب الإجماع"، مقدَّمٌ منَ الباحث: عبد الوهّاب بن عايدِ بن عُوَيضةَ الأحمديِّ، إشراف: أ. د. حسينِ بن خلفٍ الجبوريّ، شعبة أصول الفقه، بكلّيّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، ١٤٢٦.
- إسعاف المُطالع بشرح "البدر اللامع": نظمِ "جمع الجوامع"، لمحمّدٍ محفوظِ بن عبد الله التَّرْمَسيِّ، ت ١٣٣٨، دراسةٌ وتحقيقٌ، من أوّل "كتاب القياس" إلىٰ آخره، مقدَّمٌ منَ الباحث: عبد الله بن عليِّ بن محمّدٍ المزم، إشراف: أ. د. حسينِ بن خلفٍ الجبوريّ، شعبة أصول الفقه، بكلّيّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، ١٤٢٨.
- إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدُّرر في علم الأثر، لمحمّدِ بن عليِّ بن آدمَ بنِ موسىٰ الأتيوبيِّ الوَلّوي، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.
- الأسماء المبهمة في الأسماء المحكمة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليِّ بن ثابتٍ الخطيب البغداديّ، ت ٤٦٣، أخرجه: د. عزِّ الدين عليّ السيّد، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣.
- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليِّ بن ثابتٍ الخطيبِ البغداديّ، ت ٤٦٣، أخرجه: د. عزُّ الدين عليّ السيّد، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٦.
- الأسماء والصفات، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيِّ، تحقيق سعدِ بن نجدتْ عمر، مؤسّسة الرسالة ناشرون، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.

- أسنىٰ المطالب في شرح "روض الطالب"، لزكريّا الأنصاريِّ، ت ٩٢٦، دار الكتاب الإسلاميّ.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعيّة، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيِّ، ت ٩١١، إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزارٍ الباز، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الثانية، ١٤١٨.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، بالتعاون مع مركز هَجْرٍ للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بالرياض، ١٤٣٤.
- أصل صفة صلاة النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم منَ التكبير إلىٰ التسليم كأنّك تراها، لمحمّدٍ ناصر الدين الألبانيّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- أصول السَّرْخَسيّ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ أبي سهلٍ السرخسيّ، ت ٤٩٠، حقّق أصوله أبو الوفا الأفغانيُّ، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانيّة بحيدر آباد الدكن بالهند، الناشر دار الكتب العلميّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- أصول الفقه المسمّىٰ (إجابةَ السائل شرحَ "بغية الآمل")، لمحمّدِ بن إسماعيلَ الأميرِ الصنعانيِّ، ت ١١٨٢، تحقيق: حسين بنِ أحمدَ السياغيّ، د. حسن محمّد مقبولي الأهدل، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٨.
- أصول الفقه، لشمس الدين محمّد بن مفلحٍ المقدسيِّ الحنبليِّ، ت ٧٦٣، حقّقه وعلّق عليه وقدّم له د. فهْد بنُ محمّدٍ السدحانُ، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- أطراف "الغرائب والأفراد" للدارَقُطْنيّ، ت ٣٨٥، لأبي الفضل محمّدِ بن طاهرِ بن عليٍّ المقدسيّ، نسخه وصحّحه: جابرُ بن عبد الله السريِّعُ، دار التدمريّة، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.

- إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبليّ، لأحمدَ بنِ حجرٍ السقلانيّ، حقّقه وعلّق عليه د. زهير بن ناصرٍ الناصر، دار ابن كثيرٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الكلم الطيّب للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ وبيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- الإطراف بأوهام "الأطراف"، لوليّ الدين أحمدَ بنِ عبد الرحيم العراقيِّ، ت ٨٢٦، دراسة وتحقيق: كمال يوسُف الحوت، دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- الِاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث، لأبي بكرٍ محمّدِ بن موسىٰ الحازميِّ الهمَذانيّ، ت ٥٨٤، دراسة وتحقيق: أحمد طنطاويّ جوهريّ مسدّد، المكتبة المكّيّة بمكّةَ المكرّمةِ، ودار ابن حزمٍ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الِاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين بن عليِّ بن موسىٰ البيهقيِّ، ت ٤٥٨، علّق عليه: عبدُ الرزّاق عفيفيّ، وقدّم له وعلّق عليه: عبد الرحمٰن بنُ صالحٍ المحمودُ، وحقّقه وعلّق عليه: أبو عبد الله أحمدُ بن إبراهيمَ أبو العينينِ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- إعراب القرآن، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن إسماعيلَ النحّاسِ، ت ٣٣٨، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥.
- أعلام الحديث في شرح "صحيح البخاريّ"، لأبي سليمانَ حَمْدِ بن محمّدٍ الخطّابيِّ، ت ٣٨٨، تحقيق ودراسة: د. محمّدِ بن سعدِ بن عبد الرحمٰن آلِ سُعودٍ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.
- الإعلام بسنّته عليه الصلاة والسلام: شرحُ "سنن ابن ماجهِ الإمام"، لعلاء الدين مغلطايَ بنِ قليج، ت ٧٦٢، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: أبو عبد الله أحمدُ بن إبراهيمَ بنِ أبي العينينِ، مكتبة دار ابن عبّاسٍ، بالمنصورة بمصرَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٧.

- الإعلام بما وقع في "مشتبه الذهبيّ" منَ الأوهام، لمحمّدِ بن أبي بكرٍ عبد الله بن محمّدِ بن أحمدَ المعروفِ بـ(ابن ناصر الدين) الدِّمَشقيِّ، دراسة وتحقيق عبدِ ربِّ النبيِّ محمّدٍ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوَّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- إعلام الموقِّعين عن ربّ العالَمين، لأبي عبد الله محمّدِ بن أبي بكرِ بن أيّوبَ، المعروفِ بـ(ابن قيّمِ الجوزيّة)، ت ٧٥١، قرأه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالدمّام، بالمملكة العربيّة السُّعوديّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- أعيان النصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبكَ الصَّفَديِّ، ت ٧٦٤، حقّقه: د. عليٌّ أبو زيدٍ، د. نبيلٌ أبو عمشةَ، د. محمّد موعد، د. محمود سالم محمّد، قدّم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، ببيروتَ، دار الفكر، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- الِاقتراح في بيان الِاصطلاح وما أضيفَ إلىٰ ذٰلك منَ الأحاديث المعدودة منَ الصحاح، لتقيّ الدين محمّد بنِ عليٍّ المعروفِ بـ(ابن دقيقِ العيد)، ت ٧٠٢، دراسة وتحقيق أ. د. قحطان عبد الرحمٰن الدُّوريّ، دار العلوم للنشر والتوزيع بعمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٦م.
- اقتضاء العلمِ العملَ، للخطيب البغداديّ، ت ٤٦٣، حقّقها: محمّدٌ ناصرُ الدين الألبانيُّ، المكتب الإسلاميُّ، ببيروتَ، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤.
- إكمال المُعلِم بفوائد مسلمٍ، للقاضي أبي الفضل عياض بنِ موسىٰ بنِ عياضٍ اليحصبيّ، ت ٥٤٤، تحقيق د. يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة بمصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطايَ بنِ قليج بن عبد الله البكجريِّ الحنفيِّ، ت ٧٦٢، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمّدٍ، وأبي محمّدٍ أسامةَ بنِ إبراهيمَ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.

- الإكمال في رفع الِارتياب عنِ المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب، للأمير ابن ماكُولَا، ت ٤٧٥.
- الإلزامات والتتبُّع، لأبي الحسن عليِّ بن عمرَ بنِ مهديٍّ الدارَقُطْنِيِّ، ت ٣٨٥، تحقيق أبي عبد الرحمٰن مقبلِ بن هادٍ الوادعيِّ، مكتبة ابن تيميّةَ، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.
- ألفيّة السيوطيّ في الحديث، بتصحيح وشرح أحمد محمّد شاكر، المكتبة التجاريّة، بمكّةَ المكرّمةِ.
- ألفيّة السيوطيّ في مصطلح الحديث، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيّ، ت ٩١١، شرحها وحقّق مباحثها: محمّد محيِي الدين عبد الحميد، اعتنىٰ بها وعلّق عليها: أبو معاذٍ طارقُ بن عوض الله بن محمّدٍ، دار ابن القيّم للنشر والتوزيع، بالدمّام، ودار ابن عفّانَ للنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بنِ ثابتٍ الخطيب البغداديّ، ت ٤٦٣، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بنِ موسىٰ اليحصبيِّ، ت ٥٤٤، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونسَ، الطبعة الثانية.
- الأمّ، لمحمّدِ بن إدريسَ الشافعيِّ، ت ٢٠٤، تحقيق وتخريج: رفعت فوزي عبد المطّلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بالمنصورة بمصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الأمالي، الشهيرةِ بـ(الأمالي الخميسيّة)، للمرشِد بالله يحيىٰ بن الحسين الشَّجَريِّ الهاشميِّ، ت ٤٧٧، رتّبه: الشيعيُّ محيِي الدين محمّدِ بن أحمدَ بنِ عليِّ بن الوليد القرشيِّ العَبْشَميِّ، عالم الكتب، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣.

- إمتاع الأسماع بما للنبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم منَ الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، لتقيّ الدين أحمدَ بنِ عليٍّ بن عبد القادر بن محمّدٍ المقريزيِّ، ت ٨٤٥، تحقيق وتعليق: محمّد عبد الحميد النميسيِّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- الإمتاع بالأربعينَ المتباينةِ بشرط السماع، لأحمدَ بنِ عليٍّ بن محمّدِ بن عليٍّ، المعروف بـ(ابن حجرٍ العسقلانيّ)، ت ٨٥٢، تحقيق: أبي عبد الله محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشافعيِّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- الأمثال في الحديث النبويّ، لأبي محمّدٍ عبد الله بن محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ، المعروف بـ(أبي الشيخ الأصبهانيّ)، ت ٣٦٩، تحقيق: د. عبد العليّ عبد الحميد، الدار السلفيّة، ببُومْبَايَ، بالهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٨.
- الأموال، لأبي عبيدٍ القاسم بن سلّامٍ، ت ٢٢٤، حقّقه وعلّق عليه: أبو أنسٍ سيّدُ بن رجبٍ، وقدّم له وعلّق عليه: أبو إسحاقَ الحوينيُّ، دار الهَدْيِ النبويّ للنشر والتوزيع، بالمنصورة بمِصرَ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- إنباء الغُمْر بأنباء العُمْر، لابن حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيق وتعليق: د. حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، بالمجلس الأعلىٰ للشئون الإسلاميّة، بالجمهوريّة العربيّة المتّحدة، طُبِع بالقاهرة، ١٣٨٩.
- إنباه الرواة علىٰ أنباء النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن عليِّ بن يوسُفَ القِفْطيِّ، ت ٦٢٤، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ بالقاهرة، ومؤسّسة الكتب الثقافيّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- الِانتقاء في فضائل الأئمّة الثلاثة الفقهاء: مالكِ بن أنسٍ الأصبَحيُّ، ومحمّدِ بن إدريسَ الشافعيِّ، وأبي حنيفةَ النعمان بن ثابتٍ الكوفيِّ، وعيونُ أخبارهمُ الشاهدةُ بإمامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم، لأبي عمرَ يوسُفَ بنِ عبد البرّ الأندلسيِّ، ت ٤٦٣، اعتنىٰ به: عبدُ الفتّاح أبو غُدّةَ، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، بحلبَ، ودار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.

- الأنساب المتّفقة، لأبي الفضل محمّدِ بن طاهرٍ، المعروف بـ(ابن القيسرانيّ)، ت ٥٠٧.
- الأنساب، لأبي سعدٍ عبد الكريم بن محمّدِ بن منصورٍ التميميِّ السمعانيّ، ت ٥٦٢، اعتنىٰ بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الرحمٰن بنُ يحيىٰ المعلِّميُّ اليمانيْ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواءٌ علىٰ السنّة" منَ الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمٰن بنِ يحيىٰ المعلِّميِّ اليمانيْ، ت ١٣٨٦، عالم الكتب ببيروتَ.
- أهل المائة فصاعدًا لشمس الدين الذهبيّ، ت ٧٤٨، حقّقه وعلّق عليه: بشّار عوّاد معروف البغداديُّ، مجلّة المورد، بغدادَ، ١٩٧٣م.
- الأوائل، لأبي هلالٍ العسكريّ، تحقيق: د. وليد قصّاب، ومحمّدٍ المِصريِّ، دار العلوم للطباعة والنشر، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠١.
- أوضح المسالك إلىٰ "ألفيّة ابن مالكٍ"، لأبي محمّدٍ عبد الله جمال الدين بن يوسُفَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله بن هشامٍ الأنصاريِّ المِصريِّ، ت ٧٦١، ومعه كتاب: عدّة السالك إلىٰ تحقيق "أوضح المسالك"، لمحمّدٍ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، ببيروتَ، ١٩٩٢.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالكٍ، تحقيق ودراسة د. محمّدٍ المهديّ عبد الحيّ عمّار سالم، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- إيضاح المحصول من برهان الأصول، لأبي عبد الله محمّد بنِ عليّ بنِ عمرَ بنِ محمّد التميميِّ المازَريِّ، ت ٥٣٦، دراسة وتحقيق: أ. د. عمّارٍ الطالبيِّ، دار الغرب الإسلاميِّ بتونسَ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠١ م.
- الإيمان، لمحمّدِ بن يحيىٰ بنِ أبي عمرَ العدنيِّ، ت ٢٤٣، دراسة وتحقيق: حمدِ بن حمدي الجابريِّ الحبريِّ، مؤسّسة تبوكَ للنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.

- بحر الدم فيمن تكلّم فيه الإمام أحمدُ بمدحٍ أو ذمٍّ، ليوسُفَ بنِ حسنِ بن عبد الهادي، ت ٩٠٩، تحقيق وتعليق: د. أبي أسامةَ وصيِّ الله بن محمّد عبّاس، دار الإمام أحمدَ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمّد بن بهادر بن عبد الله الشافعيّ الزركشيّ، ت ٧٩٤، قام بتحريره ومراجعته مجموعةٌ من الباحثين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة بدولة الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣.
- بداية السول في تفضيل الرسول صلّىٰ الله عليه وسلّم وشرّف وكرّم، للعزّ عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَميِّ، تحقيق: محمّدٍ ناصر الدين الألبانيِّ، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيلَ بنِ كثيرٍ، ت ٧٧٤، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: جماعةٌ منَ الباحثين، دار ابن كثيرٍ للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، الطبعة الثانية، ١٤٣١.
- البدر الطالع بمحاسن مَن بعدَ القرن السابع، لمحمّد بن عليّ بن محمّدٍ الشوكانيِّ، حقّقه وعلّق عليه وضبط نصّه وصنع فهارسه: محمّد حسن حلّاق، دار ابن كثيرٍ للطباعة والنشر والتوزيع بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- البدر الطالع في حلِّ جمع الجوامع، لجلال الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ المَحَلّيِّ الشافعيِّ، شرح وتحقيق أبي الفداء مرتضًى عليِّ بن محمّدٍ المحمّديِّ الداغستانيِّ، مؤسَّسة الرسالة ناشرونَ، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- البدر المنير في تخريج أحاديث "الشرح الكبير"، لأبي حفصٍ عمرَ بنِ عليِّ بن أحمدَ الأنصاريِّ الشافعيِّ، المعروفِ بـ(ابن الملقِّن)، ت ٨٠٤، تحقيق جماعةٍ منَ الباحثينَ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- برنامج التُّجِيبيّ، للقاسم بن يوسُفَ التُّجِيبيُّ السَّبْتيُّ، ت ٧٣٠، تحقيق وإعداد: عبدِ الحفظ منصور، الدار العربيّة للكتاب، بلِيبيا وتونُسَ، ١٩٨١م.

- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المَعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسُفَ الجُوَينيِّ، ت ٤٧٨، حقّقه وقدّمه ووضع فهارسه د. عبد العظيم محمود الدِّيب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بالمنصورة – مصر، الطبعة الثالثة للكتاب، الأولىٰ للناشر، ١٤١٢.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمّدِ بن عبد الله الزركشيِّ، ت ٧٩٤، تحقيق: د. يوسُفُ عبد الرحمٰن المرعشليُّ، وجمال حمدي الذهبيُّ، وإبراهيم عبد الله الكُرْديُّ، دار المعرفة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- كتاب البسملة، لشهاب الدين أبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ الشافعيِّ الدمشقيِّ الشهيرِ بـ(أبي شامةٍ)، ت ٦٦٥، دراسةٌ وتحقيقٌ، من أوّل الكتاب إلىٰ اللوحة (٦٠)، رسالةٌ مقدّمةٌ لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب: محمّد زبير حافظ أبو الكلام، إشرافُ: د. محمّدِ بن عمرَ بنِ سالمٍ بازْمُولٍ، العام الدراسيّ: ١٤٢١، قسم الكتاب والسنّة، بكلّيّة الدعوة وأصول الدين، في جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ.
- بغية الراغب المتمنِّيْ في ختم النَّسائيِّ، لشمس الدين محمّدِ بن عبد الرحمن السخاويِّ، ت ٩٠٢، تحقيق د. عبد العزيز بن محمّدِ بن إبراهيم العبدِ اللطيف، مكتبة العبيكان، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- بغية الوُعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيّ، تحقيق د. عليّ محمّد عمر، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦.
- البلبل في أصول الفقه، لسليمانَ بنِ عبد القويّ الطُّوفيُّ الصَّرْصَريُّ الحنبليُّ، ت ٧١٦، مكتبة الإمام الشافعيِّ، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٠.
- البلغة في تراجم أئمّة النحْو واللغة، لمجد الدين محمّدِ بن يعقوَ الفِيرُوزَباديِّ، ت ٨١٧، تحقيق: محمّدٍ المِصريِّ، وحسّان أحمد راتب المِصريِّ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، طبعةٌ منقّحةٌ وموسَّعةٌ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.

- بلوغ المرام من أدلّة الأحكام، لأحمدَ بنِ عليٍّ بن حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. سميرُ بن أمينٍ الزُّهَيريُّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بنِ عبد الملك ابنِ القطّانِ الفاسيِّ، ت ٦٢٨، دراسة تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبةَ للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيّد محمّدٍ مرتضًى الحسينيِّ الزَّبِيديِّ، مطبعة حكومة الكويت، بتحقيق ومراجعة جماعةٍ منَ الباحثين، ١٣٨٥-١٤٢٢.
- تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيِّ، ت ٧٤٨، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- التاريخ القويم لمكّةَ وبيتِ الله الكريم، لمحمّدٍ طاهرٍ الكرديّ المكّيّ، طُبع علىٰ نفقة: د. عبد الملك بن دهيشٍ، دار خَضِرٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- التاريخ الكبير: السِّفر الثاني، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ أبي خييمةَ: زهيرِ بن حرٍ، ت ٢٧٩، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- التاريخ الكبير، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ أبي خيثمةَ: زهيرِ بن حربٍ، ٢٧٩، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمّد بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ الجعفيِّ البخاريِّ، ت ٢٥٦، طُبع تحت مراقبة محمّد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد، صوّرتها ونشرتها الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

- تاريخ المدينة المنوّرة، لابن شَبّةَ: أبي زيدٍ عمرَ بنِ شَبّةَ النُّمَيريِّ البصريِّ، ت ٢٦٢، حقّقه: فهيم محمّد شَلْتُوت، طُبع علىٰ نفقة: حبيب محمود أحمد.
- تاريخ جرجانَ، أو معرفة علماء أهل جرجانَ، لأبي القاسم حمزةَ بنِ يوسفَ بنِ إبراهيمَ السَّهْميِّ، ت ٤٢٧، الطبعة الأولىٰ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، بحيدر آباد الدَّكْن، بالهند، الطبعة الأولىٰ، ١٣٦٩.
- تاريخ خليفةَ بنِ خيّاطٍ، ت ٢٤٠، تحقيق: د. أكرم ضياء العُمَريّ، دار طيبةَ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥.
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبد الرحمٰن بن حسنٍ الجَبَرْتيِّ، ت ١٢٣٧، دار الجيل، ببيروتَ.
- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدّثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بنِ ثابتٍ الخطيب البغداديّ، ت ٤٦٣، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عدب الله الشافعيّ المعروف بـ(ابن عساكرَ)، ت ٥٧١، دراسة وتحقيق محبّ الدين أبي سعيدٍ عمرَ بنِ غرامةَ العمرويِّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، ١٤١٥.
- تالي تلخيص المتشابه، لأحمدَ بنِ عليِّ بن ثابتٍ أبي بكرٍ الخطيبِ البغداديِّ، ت ٤٦٣، قرأه وضبط نصّه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: أبو عُبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، وأبو حذيفةَ أحمدُ الشقيراتُ، دار الصميعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- تأويل مختلِف الحديث والردُّ علىٰ من يُريب في الأخبار المدّعىٰ عليها التناقضُ، لأبي محمّدٍ عبد الله بن مسلمِ بن قتيبةَ، ت ٢٧٦، حقّقه وضبط نصّه وخرّج أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: أبو أسامةَ سَلِيمُ بن عِيدٍ الهلاليُّ السَّلَفيُّ الأثريُّ، دار ابن القيّم للنشر والتوزيع بالرياض، دار ابن عفّانَ للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠.

- التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ، ت ٨٠٦، قدّم لها وراجعها د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمٰن الخضير، تحقيق ودراسة العربيّ الدائز الفرياطيّ، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.
- تبصير المنتبه بتحرير "المشتبه"، لابن حجرٍ العسقلانيّ، ت ٨٥٢، تحقيق محمّد عليّ النجّار، مراجعة عليّ محمّد البَجَاويّ، المكتبة العلميّة، ببيروتَ.
- التبيان في أيمان القرآن، لأبي عبد الله محمّدِ بن أبي بكرِ بن أيّوبَ ابنِ قيّم الجوزيّة، ت ٧٥١، تحقيق: عبد الله بن سالمٍ البَطّاطيِّ، إشراف: بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، راجعه: محمّدٌ أجملُ إصلاحيّ، وعبدُ الرحمٰن بنُ مَعَاضةَ الشِّهْريُّ، تمويل: مؤسّسة سليمانَ بنِ عبد العزيز الراجِحيِّ الخيريّةِ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفةَ، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيِّ الشافعيِّ، ت ٩١١، بإشراف هيئة التحقيق بدار الوعي العربيّ، بحلبَ بسوريا، ١٤٢٨.
- تحرير ألفاظ "التنبيه"، لأبي زكريّا يحيىٰ بنِ شرفٍ النوويّ، ت ٦٧٦، تحقيق: عبدِ الغنيِّ الدقر، دار القلم، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- التحرير في أصول الفقه، الجامعُ بين اصطلاحيِ الحنفيّة والشافعيّة، لكمال الدين محمَدِ بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعودٍ السيواسيّ، الشهيرِ بـ(ابن الهُمَام)، الإسكندريِّ الحنفيِّ، ت ٨٦١، طُبِع بمباشرةِ: محمّد أمين عمران، مطبعة مصطفىٰ البابيّ الحلبيّ وأولاده، بمِصرَ، ١٣٥١.
- التحصيل من المحصول، لسراج الدين محمّد بن أبي بكرٍ الأرمويِّ، دراسة وتحقيق د. عبد الحميدِ عليّ أبو زنيدٍ، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجّاج يوسُفَ المِزّيِّ، ت ٧٤٢، حقّقه وضبط نصَّه وعلّق عليه د. بشّارُ بن عوّاد معروفٍ، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٩م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لوليّ الدين أبي زرعةَ العراقيّ، ت ٨٢٦، حقّقه وعلّق عليه: د. رفعت فوزي عبد المطّلب، ود. نافذ حسين حمّاد، ود. عليّ عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠ .
- تحفة الحبيب علىٰ "شرح الخطيب"، حاشية البجيرميّ علىٰ "الخطيب"، لسليمانَ بنِ محمّدِ بن عمرَ البجيرميّ المِصريِّ الشافعيِّ، دار الفكر، ببيروتَ، ١٤١٥.
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث "مختصر ابن الحاجب"، لإسماعيلَ بنِ عمرَ بنِ كثيرٍ القرشيِّ الدمشقيِّ الشافعيِّ، ت ٧٧٤، دراسة وتحقيق د. عبد الغنيّ بن حُمَيدِ بن محمودٍ الكُبَيسيِّ، دار ابن حزمٍ ببيروتَ، ودار الصميعيّ بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٦.
- تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، لعلاء الدين عليّ بن إبراهيمَ ابنِ العطّار، ت ٧٢٤، ضبط نصّه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: مشهور حسن آل سلمانَ، الدار الأثريّة بعمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- تخريج "إحياء علوم الدين"، المسمّىٰ بـ(المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في "الإحياء" منَ الأخبار)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ، ت ٨٠٦، اعتنىٰ به أبو محمّدٍ أشرفُ بن عبد المقصود، مكتبة طبريّةَ، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- تدريب الراوي في شرح "تقريب النواويْ"، لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ جلال الدين السيوطيِّ، ت ٩١١، قدّم له وراجعه وأضاف عليه بعض التعليقات: د. أحمد معبد عبد الكريم، حقّقه وعلّق عليه: أبو معاذٍ طارقُ بن عوض الله بن محمّدٍ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.

- تدريب الراوي في شرح "تقريب النواويْ"، لجلال الدين السيوطيّ، ت ٩١١، حقّقه أبو قتيبةَ نظر محمّد الفَريابيّ، طبعةٌ مَزيدةٌ ومنقّحةٌ، مكتبة الكوثر، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥.
- تدريب الراوي في شرح "تقريب النواويْ"، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيّ، ت ٩١١، بعناية مازن بن محمّد السرساويّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- التدوين في أخبار قزوينَ، لعبد الكريم بن محمّد الرافعيّ القزوينيّ، ضبط نصّه وحقّق متنه: عزيزُ الله العطارديُّ، مكتبة الإيمان بالمدينة المنوّرة، ١٤٠٤.
- تذكرة الحفّاظ، لأبي عبد الله شمس الدين الذهبيّ، ت ٧٤٨، صُحِّح تحت إعانة وزارة معارف الحكومة العالية الهنديّة، مكتبة ابن تيميّةَ، بالقاهرة.
- تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلِّم، للقاضي بدر الدين أبي عبد الله محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ جماعةَ الكِنانيِّ، ت ٧٣٣، قرأه وضبط نصّه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه طارقُ بن عبد الواحد بن عليٍّ، دار ابن الجوزيِّ، بالدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.
- التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشَرة، لأبي المحاسن محمّدِ بن عليٍّ العَلَويِّ الحسينيِّ، ت ٧٦٥، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطّلب، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالكٍ، للقاضي عياض بن موسىٰ بن عياضٍ اليحصبيِّ، ت ٥٤٤، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة بالمغرب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣.
- الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن الفضل الأصبهانيِّ، المعروف بـ(قَوّامِ السنّة)، ت ٥٣٥، اعتنىٰ به: أيمنُ بن صالحِ بن شعبانَ، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.

- الترغيب والترهيب، لعبد العظيم بن عبد القويّ المنذريِّ، ت ٦٥٦ حكم علىٰ أحاديثه وآثاره وعلّق عليه محمّدٌ ناصرُ الدين ألبانيُّ، اعتنىٰ به أبو عُبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لبدر الدين محمّد بن بهادرَ بنِ عبد الله الزركشيّ، ت ٧٩٤، دراسة وتحقيق د. عبد الله ربيع، ود. سيّد عبد العزيز، مؤسّسة قرطبةَ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- تصحيفات المحدّثين، لأبي أحمدَ الحسنِ بن عبد الله بن سعيدٍ العسكريِّ، ت ٣٨٢، دراسةُ وتحقيقُ: محمود أحمد مِيْرَةَ، المطبعة العربيّة الحديثة، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة الأربعة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليٍّ بن محمّدِ بن حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيق ودراسة: د. إكرام الله إمداد الحقّ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- التعريف بما أفرد منَ الأحاديث بالتصنيف، ليوسف بن محمدِ بن إبراهيمَ العَتِيقِ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- التعليق الممجَّد علىٰ "موطّإ الإمام محمّدٍ"، لأبي الحسنات محمّدٍ عبد الحيّ اللَّكْنَويِّ، ت ١٣٠٤، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه وقدّم له: شعيبٌ الأرناءوطُ، ومحمّد نعيم العِرْقْسُوسيُّ، إدارة الثقافة الإسلاميّة، بوزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة، بدولة الكويت.
- تعليقات الدارَقُطْنيِّ علىٰ "المجروحين" لابن حبّانَ البُسْتيِّ، ت ٣٨٥، تحقيق: خليلِ بن محمّدٍ العربيِّ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ودار الكتاب الإسلاميّ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- تفسير ابن أبي حاتمٍ الرازيّ، لعبد الرحمٰن بن أبي حاتمٍ: محمّدِ بن إدريسَ التميميِّ الحنظليِّ الرازيّ، ت ٣٢٧، ضبطه وراجعه: أحمد فتحي عبد الرحمٰن حجازيّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.

- تفسير القرآن، لعبد الرزّاق بن همّامٍ الصنعانيِّ، ت ٢١١، تحقيق: د. مصطفىٰ مسلم محمّد، مكتبة الرشد ناشرون، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- تفسير مقاتلِ بن سليمانَ، ت ١٥٠، دراسة وتحقيق: د. عبد الله محمود شحاتة، مؤسّسة التاريخ العربيّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بنِ حجرٍ العسقلانيِّ الشافعيّ، ت ٨٥٢، بعناية عادل مرشد، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير، صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لأبي زكريّا يحيىٰ بن شرفٍ النوويّ، ت ٦٧٦، شرح وتعليق د. أحمد بن فارس السلوم، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- تقييد العلم، للخطيب البغداديّ، ت ٤٦٣، صدّره وحقّقه وعلّق عليه يوسُف العشّ، مؤسّسة أبي عبيدةَ للنشر والتوزيع، بالقاهرة.
- تقييد المهمل وتمييز المشكِل، لأبي عليٍّ الحسين بن محمّدٍ الغسّانيِّ الجيّانيِّ، ت ٤٩٨، اعتنىٰ به: عليُّ بن محمّدٍ العمرانُ، ومحمّد عُزَير شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكرٍ محمّد بن عبد الغنيّ الشهيرِ بـ(ابن نقطةَ)، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، ١٤٠٧.
- التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من "كتاب ابن الصلاح"، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ، ت ٨٠٦، دراسة وتحقيق وشرح د. أسامة بن عبد الله خيّاطٍ، دار البشائر الإسلاميّة ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٩.
- تكملة إكمال الإكمال، لجمال الدين أبي حامدٍ محمّدِ بن عليٍّ المحموديِّ، المعروف بـ(ابن الصابونيّ)، ت ٦٨٠، حقّقه وعلّق عليه د. مصطفىٰ جَوَاد، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

- تكملة الإكمال، لأبي بكرٍ محمّد بنِ عبد الغنيّ البغداديّ الحنبليّ المعروفِ بـ(ابن نقطةَ)، ت ٦٢٩، تحقيق د. عبد القيّوم عبد ربّ النبيّ، مركز إحياء التراث الإسلاميّ في جامعة أمّ القرىٰ بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- تلبيس إبليس، تأليف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزيّ البغداديّ، ت ٥٩٧، عُنِيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: إدارة الطباعة المنيريّةُ، بمساعدة بعض علماء الأزهر الشريف، مكتبة الدعوة الإسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٣٦٨.
- التلخيص الحبير، للحافظ ابن حجرٍ العسقلانيّ، ت ٨٥٢، دراسة وتحقيق: د. محمّدٍ الثاني بن عمرَ بنِ موسىٰ، اعتنىٰ بإخراجه وتنسيقه وصنع فهارسه: أبو محمّدٍ أشرفُ بن عبد المقصود، دار أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، لأحمدَ بنِ عليٍّ بن ثابتٍ أبي بكرٍ الخطيب البغداديِّ، ت ٤٦٣، تحقيق: سُكينةِ الشِّهابيِّ، دار طِلَاسٍ للدراسات والترجمة والنشر، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٥م.
- التلخيص في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينيّ، ت ٤٧٨، تحقيق د. عبد الله جولم النيباليّ، وشبير أحمد العمريّ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلالٍ العسكريِّ، ت بعد ٣٩٥، عُني بتحقيقه: د. عَزّةُ حسن، دار طلاسٍ، بدمشقَ، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- التمثيل والمحاضرة، لأبي منصورٍ عبد الملك بن محمّدِ بن إسماعيلَ الثعالبيِّ، ت ٤٢٩، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، الدار العربيّة للكتاب، ١٩٨٣م.
- التمهيد لما في "الموطّإ" منَ المعاني والأسانيد، لأبي عمرَ يوسفَ بنِ عبد الله بن محمّدِ بن عبد البرّ النَّمَريِّ الأندلسيِّ، ت ٤٦٣، حقّقه وعلّق عليه جماعةٌ منَ الباحثين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة، بالمملكة المغربيّة، طُبع بأمرٍ منَ الحسن الثاني ملكِ المغرب، ١٣٨٧-١٤١٢.

- التمييز، لأبي الحسين مسلمِ بن الحجّاج النيسابوريِّ، ت ٢٦١، حقّقه وعلّق عليه د. عبد القادر مصطفىٰ المحمّديُّ، قدّم له عبدُ الله بنُ عبد الرحمٰن السعدُ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عنِ الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن عليِّ بن محمّدِ بن عَرّاقٍ الكِنانيِّ، ت ٩٦٣، حقّقه وراجع أصوله وعلّق عليه: عبدُ الوهّاب عبد اللطيف، وعبدُ الله محمّد الصِّدِّيق، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠١.
- تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار، لمحمّدِ بن إبراهيمَ الوزيرِ، ت ٨٤٠، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: محمّدٌ صبحي بنُ حسن حلّاق، وعامر حسين، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التغليق، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الهادي المقدسيّ، ت ٧٤٤، تقديم عبد الله بن عبد الرحمٰن السعد، تحقيق: سامي بن محمّدِ بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصرٍ الخبانيّ، دار أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- التنكيل بما في "تأنيب الكوثريّ" منَ الأباطيل، مع تعليقاتِ وتخريجاتِ: محمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ، وزهيرٍ الشاويش، وعبد الرزّاق حمزة، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦.
- تهذيب "السنن"، لابن القيّم: أبي عبد الله محمّدِ بن أبي بكرِ بن أيّوبَ الزَّرْعيِّ، ت ٧٥١، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: د. إسماعيلُ بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- تهذيب الآثار، لأبي جعفرٍ محمّد بنِ جريرٍ الطبريِّ، قرأه وخرّج أحاديثه أبو فِهرٍ محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ بمصرَ.

- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريّا محيِي الدين يحيىٰ بنِ شرفٍ النوويّ، ت ٦٧٦، عُنِيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء، بمساعدة إدارة الطباعة المُنيريّة، بمصرَ، الطبعة الأولىٰ.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بنِ حجرٍ العسقلانيِّ الشافعيِّ، ت ٨٥٢، باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجّاجِ يوسفَ المِزّيِّ، ت ٧٤٢، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه د. بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- تهذيب اللغة، لأبي منصورٍ محمّدِ بن أحمدَ الأزهريِّ، ت ٣٧٠، تحقيق ومراجعة جماعةٍ منَ الباحثين، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة، ١٣٨٤-١٣٩٦.
- تهذيب مستمرّ الأوهام علىٰ ذوي المعرفة وأولي الأفهام، لأبي نصرٍ عليٍّ بن هبة الله بن جعفرِ بن عليٍّ بن ماكُولا، تحقيق: سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر، لطاهرٍ الجزائريِّ الدمشقيِّ، ت ١٣٣٨، اعتنىٰ به عبد الفتّاح أبو غدّةَ، مكتب المطبوعات الإسلاميّة بحلبَ، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠.
- التوحيد، لمحمّدِ بن إسحاقَ بنِ خزيمةَ، ت ٣١١، حقّقه وخرّج أحاديثه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. سميرِ بن أمينٍ الزهيريِّ، دار المغني للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- كتاب التوحيد الذي هو حقّ الله علىٰ العبيد، لمحمّدِ بن عبد الوهّاب، ت ١٢٠٦، تقديم: صالحِ بن محمّدٍ اللحيدانِ، دراسةُ وتحقيقُ: دَغَشِ بن شَبِيبٍ العَجْميِّ، طُبع علىٰ

نفقة يوسُفَ بنِ عليٍّ المزينيِّ، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.

- توضيح "المشتبه" في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهُم، لابن ناصر الدين: شمس الدين محمّدِ بن عبدِ الله بن محمّدٍ القيسيّ الدمشقيّ، ت ٨٤٢، حقّقه وعلّق عليه: محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- التوضيح الأبهر لـ"تذكرة ابن الملقِّن" في علم الأثر، لمحمّدِ بن عبد الرحمٰن بن محمّدِ بن أبي بكرِ بن عثمانَ بنِ محمّدٍ السخاويِّ، ت ٩٠٢، حقّقه وخرّج أحاديثه: د. عبدُ الله بن عبد الرحيم البخاريُّ، دار الفلاح للنشر والتوزيع، بطرابُلُسَ بلبنانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- توضيح الأفكار شرح "تنقيح الأنظار"، لمحمّدِ بن إسماعيلَ الأميرِ الصنعانيِّ، ت ١١٨٢، حقّقه وعلّق عليه: محمّدٌ محبُّ الدين أبو زيدٍ، مكتبة الرشد ناشرونَ، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- التيسير بشرح "الجامع الصغير"، لعبد الرءوف المُناويِّ، مكتبة الإمام الشافعيّ، بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨.
- تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنّان، لعبد الرحمٰن بن ناصرٍ السَّعْديّ، ت ١٣٧٦، قدّم له: عبدُ الله بنُ عبد العزيز بنِ عَقِيلٍ، ومحمّد الصالح العُثَيمينَ، اعتنىٰ به تحقيقًا ومقابلةً: عبدُ الرحمٰن بنُ مُعَلَّى اللُّوَيحقُ، مكتبة العُبَيكان، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الثقات، لأبي حاتمٍ محمّد بنِ حبّانَ بنِ أحمدَ التميميِّ البُسْتيِّ، ت ٣٥٤، طُبِع بمساعدة وزارة المعارف والشئون الثقافيّة للحكومة العالية الهنديّة، تحت إدارة السيّد شرفِ الدينِ أحمد، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، بحيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولىٰ.

- ثلاثُ تراجمَ نفيسةٍ للأئمّة الأعلام: شيخ الإسلام ابن تيميّةَ، وعلم الدين البِرْزاليِّ، وجمال الدين المِزّيّ، من كتاب "ذيل تاريخ الإسلام" لشمس الدين الذهبيِّ، ت ٧٤٨، تحقيقُ وتعليقُ: محمّدِ بن ناصرٍ العَجْميِّ، دار ابن الأثير، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بنِ محمّد ابن الأثير الجزريِّ، ت ٥٤٤، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد القادر الأرناءوط، وساعد في ذٰلك: مأمون الصاغرجيّ، وعدنان عبد ربّه، ومحمّد أديب الجادر، دار ابن كثيرٍ للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن، لأبي جعفرٍ محمّدِ بن جَريرٍ الطَّبَريِّ، ت ٣١٠، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركيِّ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيدٍ خليلِ بن كيكلدي العَلَائيِّ، ت ٧٦١، حقّقه وقدّم له وخرّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السَّلَفيُّ، عالم الكتب، ببيروتَ، ومكتبة النهضة العربيّة، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٧.
- جامع الرسائل والمسائل لابن تيميّة، المجموعة الخامسة.
- الجامع الصحيح، لأبي عبد الله محمّد بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المغيرة الجعفيِّ البخاريِّ، ت ٢٥٦، تشرّف بخدمته والعناية به محمّدٌ زهيرُ بنُ ناصرٍ الناصرُ، دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الجامع الكبير، لأبي عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ الترمذيّ، ت ٢٧٩، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٩٩٨ م.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمرَ يوسفَ بنِ عبد البرّ النَّمَريِّ الأندَلُسيُّ، ت ٤٦٣، تحقيق أبي الأشبال الزُّهَيريِّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، ١٤٣٢.

- الجامع في الحديث، لأبي محمّدٍ عبد الله بن وهب بن مسلمٍ القرشيِّ المِصريِّ، ت ١٩٧، ضبطُ وتخريجُ وتحقيقُ د. مصطفىٰ حسن حسين محمّد أبو الخيرِ، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمّد بن أحمدَ بنِ أبي بكرٍ القرطبيّ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، وشاركه مجموعةٌ منَ الباحثين، مؤسّسة الرسالة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ الخطيبِ البغداديِّ، قدّم له وحقّقه وخرّج أخباره وعلّق عليه ووضع فهارسه: د. محمّد عجّاج الخطيب، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الرابعة، ١٤١٧.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغداديّ، ت ٤٦٣، تحقيق: د. محمودٍ الطحّانِ، مكتبة المعارف، بالرياض، ١٤٠٣.
- الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيِّ، ت ٤٥٨، أشرف علىٰ تحقيقه وتخريج أحاديثه مختار أحمد الندويّ، مكتبة الرشد ناشرون بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢.
- الجامع لما في المصنَّفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام، لأبي موسىٰ الرُّعَينيّ عيسىٰ بنِ سليمانَ الأندَلُسيِّ المالَقيِّ الرُّنْديِّ، ت ٦٣٢، تحقيق مصطفىٰ باحو، المكتبة الإسلاميّة للنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- الجرح والتعديل، لأبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن أبي حاتمٍ: محمّد بنِ إدريسَ الرازيِّ، ت ٣٢٧، مطبعة مجلس دائرة المعارف الثمانيّة بحيدر آباد الدكن بالهند، ١٣٧١، الناشر دار الكتاب الإسلاميّ بالقاهرة.
- الجزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابرٍ، لأبي الشيخ عبد الله بن جعفرِ بن حَيّانَ الأصبهانيِّ، حقّقه وخرّج أحاديثه بدرُ بن عبد الله البدْرُ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.

- جزءٌ فيه رُباعيّات الصحابة، لأبي محمّدٍ عبد الغنيِّ بن سعيدِ بن عليٍّ الأزديِّ المِصريِّ، ت ٤٠٩، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه أشرفُ بن صالحٍ العَشريُّ، دار الضياء للنشر والتوزيع، بطنطا – مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- الجعديّات: حديث عليّ بنِ الجعد الجوهريّ، ت ٢٣٠، لأبي القاسم عبد الله بن محمّد البغويّ، ت ٣١٧، تحقيق وتخريج د. رفعت فوزي عبد المطّلب، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- جمع الجوامع في علم أصول الفقه، لتاج الدين عبد الوهّاب بن عليٍّ السبكيِّ، ت ٧٧١، دراسة وتحقيق عقيلة حسين، دار ابن حزمٍ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- جمع الجوامع، المعروف بـ(بالجامع الكبير)، لجلال الدين السيوطيّ، الناشر: الأزهر الشريف، المطبعة: دار السعادة للطباعة، ١٤٢٦.
- جمع الوسائل في شرح "الشمائل" للتِّرْمِذيّ، للمُلّا عليِّ بن سلطانَ القاريْ الحنفيِّ نزيلِ مكّةَ، ت ١٠١٤، وبهامشه: شرحُ عبد الرءوف المُناويِّ المِصريِّ، ت ١٠٠٣، علىٰ المتن المذكور، طُبع علىٰ نفقةِ: مصطفىٰ البابيّ الحلبيّ وأخويهِ، بمِصرَ.
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمّدٍ عليِّ بن أحمدَ بنِ سعيدِ بن حزمٍ الأندلسيِّ، ت ٤٥٦، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون، دار المعارف، بالقاهرة، الطبعة الخامسة.
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسمٍ المُراديِّ، ت ٧٤٩، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، للسيّد أحمدَ الهاشميِّ، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسُف الصميليّ، المكتبة العصريّة، ببيروتَ.
- الجواهر المضيّة في تراجم الحنفيّة، لمحيِي الدين أبي محمّدٍ عبد القادر بن محمّدِ بن محمّدِ بن نصر الله بن سالمِ بن أبي الوفاء القرشيِّ الحنفيِّ، ت ٧٧٥، تحقيق: د. عبد الفتّاح محمّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بالجيزة في مصرَ، الطبعة الثانية، ١٤١٣.

- الجواهر المكلّلة في الأخبار المسلسلة، لشمس الدين أبي الخير محمّدِ بن عبد الرحمٰن السخاويّ، ت ٩٠٢، تقديم: نظام محمّد صالح يعقوبيّ، تحقيق محمّدِ بن إبراهيمَ الحسين، دار الحديث الكَتّانيّةُ، بطَنْجَةَ بالمغرب، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجرٍ، لشمس الدين محمّدِ بن عبد الرحمٰن السخاويّ، ت ٩٠٢، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- حاشية ابن قطلوبغا علىٰ شرح نخبة الفِكَر (نزهة النظر)، لزين الدين قاسمِ بن قطلوبغا الحنفيِّ المِصريِّ، ت ٨٧٩، تحقيق د. إبراهيمَ بنِ ناصرٍ الناصرِ، دار الوطن للنشر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- حاشية الصاويّ علىٰ "تفسير الجلالين"، لأحمدَ الصاويِّ المالكيِّ، المكتبة الفيصليّة، بمكّةَ المكرّمةِ.
- حاشية الصبّان علىٰ "شرح الأُشْمُونيّ" علىٰ "ألفيّة ابن مالكٍ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- حاشية العطّار علىٰ "جمع الجوامع"، للشيخ حسنٍ العطّارِ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.
- حاشية شيخ الإسلام زكريّا الأنصاريِّ علىٰ شرح الإمام المَحَلّيّ علىٰ جمع الجوامع، لزكريّا الأنصاريِّ، ت ٩٢٦، تقديم أ. د. مصطفىٰ سعيد الخنّ، تحقيق وتعليق ودراسة عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائريِّ، مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- حاشيةُ لقط الدُّرر بشرح "نخبة الفكر"، لعبد الله بن حسين خاطر السمينِ العدويِّ المالكيِّ الشاذليِّ، من علماء القرن الرابعَ عشَرَ، الطبعة الأولىٰ، مطبعة شركة مصطفىٰ البابيّ الحلبيّ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥٦.
- الحاوي الصغير، لنجم الدين عبد الغفّار بن عبد الكريم القزوينيّ الشافعيّ، ت ٦٦٥، دراسة وتحقيق د. صالح بن محمّد بن إبراهيمَ اليابسِ، توزيع دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.

- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعيّ، وهو شرح "مختصر المزنيّ"، لأبي الحسن عليٍّ بن محمّدِ بن حبيبٍ الماورديِّ البصريِّ، ت ٤٥٠، تحقيق وتعليق: عليّ محمّد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، قدّم له وقرّظه: أ.د. محمّد بكر إسماعيل، وأ.د. عبد الفتّاح أبو سنّةَ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- حسن المحاضرة في تاريخ مِصرَ والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيِّ، ت ٩١١، بتحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٧.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعَيمٍ أحمدَ بنِ عبد الله الأصبهانيِّ، ت ٤٣٠، مطبعة السعادة بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- حلية طالب العلم، لبكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، ت ١٤٢٩، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- حواشي عبد الحميد الشروانيِّ نزيلِ مكّةَ المكرّمةِ، وأحمدّ بنِ قاسمٍ العبّاديِّ، علىٰ "تحفة المحتاج بشرح المنهاج"، لشهاب الدين أحمدَ بنِ حجرٍ الهيتميِّ الشافعيِّ نزيلِ مكّةَ المشرّفةِ، وبهامشه تحفة المحتاج بشرح "المنهاج"، المكتبة التجاريّة الكبرىٰ، بمِصرَ، ١٣٥٧.
- الخراج، ليحيىٰ بنِ آدمَ القُرَشيِّ، ت ٢٠٣، صحّحه وشرحه ووضع فهارسه أبو الأشبال أحمد محمّد شاكر، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروتَ.
- الخصائص الكبرىٰ، لعبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيّ، ت ٩١١، تحقيق: د. محمّد خليل هرّاس، دار الكتب الحديثة، بالقاهرة.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحاديَ عشَر، للمحبّيّ، دار صادرٍ، ببيروتَ.
- خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في "الشرح الكبير" لأبي القاسم الرافعيّ، لسراج الدين عمرَ بنِ عليٍّ بن الملقّن، ت ٨٠٤، حقّقه: حمدي بنُ عبد المجيد بن إسماعيلَ السَّلَفيُّ، مكتبة الرشد، بالرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- الخلاصة في أصول الحديث، للحسين بن عبد الله الطِّيبيِّ، ت ٧٤٣، تحقيق صبحي السامَرّائيِّ، دار الأخيار للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.

- خلق أفعال العباد والردُّ علىٰ الجهميّة وأصحاب التعطيل، لمحمّدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ، ت ٢٥٦، دراسة وتحقيق فهدِ بن سليمانَ الفُهَيدِ، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٠.
- الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطيّ، ت ٩١١، تحقيق: د. عبد الله بنِ عبد المحسن التركيّ، بالتعاون مع مركز هَجْرٍ للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة، بمِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- الدرّة الصافية الكاشفة للأشرار الخافية في شرح "الكافية الشافية"، لابن مالكٍ، صنعة: د. عبد المُنعم أحمد هَرِيدي، دار أبي المجد للطباعة، بالهرم، بمِصرَ.
- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، لشهاب الدين أحمدَ بنِ إسماعيلَ الكُورانيِّ، تحقيق د. سعيدِ بن غالب كامل المجيديِّ، الجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوَّرة، ١٤٢٨.
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيّ، ت ٩١١، تحقيق: محمودٍ الأرناءوطِ، ومحمّدٍ بدرِ الدين قَهْوَجيِّ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، بالكويت، الطبعة الثانيةُ: مزيدةٌ ومنقَّحةٌ ومفهرَسةٌ، ١٤١٠.
- الدعاء، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيِّ، ت ٣٦٠، دراسة وتحقيق وتخريج: د. محمّدٍ سعيدِ بن محمّدٍ حسنٍ البخاريّ، مكتبة الرشد ناشرونَ، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- الديباج علىٰ "صحيح مسلمِ بن الحجّاج"، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيِّ، ت ٩١١، حقّقه وعلّق عليه: أبو إسحاقَ الحوينيُّ الأثريُّ، دار ابن عفّانَ للنشر والتوزيع، بالخُبَر بالسُّعُوديّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- ديوان أبي الطيّب المتنبّي، بشرح أبي البقاء العُكبَريِّ، المسمّىٰ بـ(التبيان في شرح "الديوان")، ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه: مصطفىٰ السقّا، وإبراهيمُ الأبياريُّ، وعبد الحفظ شلبي، دار المعرفة، ببيروتَ.

- ديوان أبي العَاهية، لأبي إسحاقَ إسماعيلَ بنِ القاسم بن سويدٍ العَنَزيِّ مولاهمُ، المعروفِ بـ(أبي العتاهية)، دار بيروتَ للطباعة والنشر، ببيروتَ، ١٤٠٦.
- ديوان المعاني، لأبي هلالٍ العسكريّ، عن نسخة محمّد عبدهِ، ومحمّد محمود الشِّنْقِيطيّ، مع مقابلة المُشْكِل بنسخة المتحف البريطانيّ، عالم الكتب.
- الذرّيّة الطاهرة النبويّة، لأبي بِشْرٍ محمّدِ بن أحمدَ بنِ حمّادٍ الدَّوْلَابيِّ، ت ٣١٠، حقّقه وخرّج أحاديثه: سعد المبارك الحسن، الدار السلفيّة، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة، لأبي القاسم الحسن بن محمّدِ بن المُفَضَّل الراغبِ الأصبهانيِّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠.
- كتاب ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهانيّ، ت ٤٣٠، مؤسّسة أبي عبيدةَ للنشر والتوزيع بالقاهرة.
- ذكر الأقران ورواياتِهم عن بعضهم بعضًا، لأبي محمّدٍ عبد الله بن محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ، المعروفِ بـ(أبي الشيخ)، ت ٣٦٩، ويليه: جزءٌ فيه عوالي أبي الشيخ، حقّقها وخرّج أحاديثها: مُسْعَد عبد الحميد السَّعْدَنيُّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيلَ عبد الله بن محمّدٍ الأنصاريّ الهرويّ، ت ٤٨١، تحقيقُ ودراسةُ: عبد الرحمٰن بن عبد العزيز الشِّبلِ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- ذيل "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد"، لأبي الطيّب التقيّ الفاسيّ محمّدِ بن أحمدَ الحسنيِّ المكّيّ، ت ٨٣٢، تحقيق: محمّدٍ صالحِ بن عبد العزيز المرادِ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١.

- ذيل تذكرة "الحفاظ" للذهبيّ، لأبي المحاسن الحسينيّ الدمشقيّ، ويليه: لحظ الألحاظ بذيل "طبقات الحفّاظ"، لتقيّ الدين محمّدِ بن فهْدٍ المكّيِّ، ويتلوه: ذيل "طبقات الحفّاظ" للذهبيّ، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.
- الذيل علىٰ "العِبَر في خبر من غبَر"، لوليّ الدين أبي زرعةَ أحمدَ بنِ عبد الرحيم بن الحسن ابنِ العراقيّ، ت ٨٢٦، حقّقه وعلّق عليه: صالح مهديّ عبّاس، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، ساعدت جامعةُ بغدادَ علىٰ طبعه، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.
- الرُّباعيُّ في الحديث، لعبد الغنيّ بن سعيدٍ الأزديّ، ت ٤٠٩، قدّم له وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عليّ حسن عبد الحميد، دار عمّارٍ، بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- رجال "صحيح البخاريّ"، المسمّىٰ (الهداية والرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهمُ البخاريُّ في "جامعه")، لأبي نصرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن الحسين، البخاريِّ الكَلَاباذيِّ، ت ٣٩٨، تحقيق: عبد الله الليثيّ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- رجال "صحيح مسلمٍ"، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ بن مَنْجُويَهْ، ت ٤٢٨، تحقيق: عبد الله الليثيّ، دار المعرفة، ببيروتَ.
- الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغداديّ، ٤٦٣، حقّقه وعلّق عليه: د. نور الدين عِتْر، مؤسّسة تبوكَ للنشر والتوزيع، بالقاهرة.
- رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة في وصف سننه، لأبي داودَ سليمانَ بنِ الأشعث السجستانيِّ، ت ٢٧٥، حقّقها وعلّق عليها وقدّم لها د. محمّد بنُ لطفي الصبّاغُ، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الرابعة، ١٤١٧.
- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنّة في الِاعتقادات وأصول الديانات، لعثمانَ بنِ سعيدِ بن عثمانَ الدانيِّ الأُمويِّ القرطبيِّ المقرئِ، المعروف بـ(أبي عمرٍو الدانيّ)، ت ٤٤٤، دراسة وتحقيق: دَغَشِ بن شَبِيبٍ العجْميِّ، مكتبة دار الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.

- الرسالة، لمحمّدِ بن إدريسَ الشافعيِّ المطّلبيِّ، ت ٢٠٤، تحقيق وشرح أحمدَ محمّد شاكرٍ، المكتبة العلميّة، ببيروتَ.
- الرسالة، لمحمّد بنِ إدريسَ الشافعيِّ، ت ٢٠٤، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر، المكتبة العلميّة ببيروتَ.
- رسوم التحديث في علوم الحديث، لإبراهيمَ بنِ عمرَ الجَعْبَريِّ، ت ٧٣٢، تحقيق ودراسة أحمدَ محمود المحَنِّي، تقديم أ. د. نورِ الدين عِتْرٍ، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بدِمَشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- الرواة منَ الإخوة والأخوات، لأبي داودَ السِّجِسْتانيِّ، ت ٢٧٥، تحقيق واستدراك د. باسم فيصل الجوابرةِ، دار الراية للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- الرواة منَ الإخوة والأخوات، لعليِّ بن المدينيّ، ت ٣٣٤، تحقيق واستدراك د. باسم فيصل الجوابرةِ، دار الراية للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- الروض الأُنُف في شرح "السيرة النبويّة" لابن هشامٍ، ت ٢١٨، لعبد الرحمٰن السُّهَيليّ، ت ٥٨١، تحقيق وتعليق وشرح: عبد الرحمٰن الوكيل، دار الكتب الإسلاميّة، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٧.
- الروض النضير إلىٰ المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيِّ، ت ٣٦٠، تحقيق محمّد شكور محمود الحاج أمرير، الدار العثمانيّة للنشر بعمّانَ، ومؤسّسة الريّان ناشرونَ ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٣١.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنوويّ، بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثالثة، ١٤١٢.
- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتمٍ محمّدِ بن حِبّانَ البُسْتيِّ، ت ٣٥٤، بتحقيقِ وتصحيحِ: محمّدٍ محيِي الدين عبد الحميد، ومحمّد عبد الرزّاق حمزة، ومحمّد حامد الفِقِيْ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.

- روضة الناظر وجُنّة المُناظر في أصول الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، لموفَّق الدين عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن قدامةَ المقدسيِّ، ت ٦٢٠، قدّم له وحقّقه وعلّق عليه: د. عبدُ الكريم بنُ عليٍّ بن محمّدٍ النملةُ، مكتبة الرشد ناشرونَ، بالرياض، الطبعة التاسعة، ١٤٣٠.
- رياض الصالحين من كلام سيّد المرسلين، لأبي زكريّا يحيىٰ بنِ شرفٍ النوويِّ الدمشقيِّ، ت ٦٧٦، تعليق وتحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثيرٍ للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- الرياض النضرة في مناقب العشَرة، لأبي جعفرٍ أحمدَ الشهيرِ بـ(المحبّ) الطبريِّ، عُنِي بتصحيحه: محمّدٌ بدرُ الدين النعسانيُّ الحلبيُّ، يُطلَب من محلّ السادات محمّد أمين الخانجيّ وشركاه، بالأستانة ومصرَ، الطبعة الأولىٰ.
- زاد المستقنع، لشرف الدين أبي النَّجَا موسىٰ بنِ أحمدَ الحَجّاويِّ الحنبليِّ، ت ٩٦٨، تحقيق محمّدِ بن عبد الله بن صالحٍ الهبدانِ، دار ابن خزيمةَ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣.
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمٰن بن عليٍّ بن محمّدٍ: ابن الجوزيّ القرشيّ البغداديِّ، ت ٥٩٧، المكتب الإسلاميّ للطباعة والنشر، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٥.
- الزهد، لأبي سفيانَ وكيعِ بنِ الجرّاح بن مليحٍ الرُّؤَاسيِّ الكوفيِّ، ت ١٩٧، حقّقه وقدّم له وخرّج أحاديثه وآثاره عبد الرحمٰن عدب الجبّار الفريوائيّ، دار الصميعيّ للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥.
- الزهد، لأحمدَ بنِ حنبلٍ الشيبانيِّ، ت ٢٤١، دار الريّان للتراث، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢.
- الزهد، لهنّادِ بن السَّرِيّ الكوفيِّ، ت ٢٤٣، حقّقه وخرّج أحاديثه: عبدُ الرحمٰن بنُ عبد الجبّار الفِريوائيُّ، دار الخلفاء للكتاب الإسلاميّ، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.

- الزهد، ويليه: الرقائق، لعبد الله بن المبارك المروزيّ، ت ١٨١، حقّقه وعلّق عليه: حبيبُ الرحمٰن الأعظميُّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيءٌ من فقهها وفوائدها، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، طبعةٌ جديدةٌ منقَّحةٌ ومَزِيدةٌ، ١٤١٥.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرُها السيِّئ في الأمّة، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.
- السنّة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بن أبي عاصمٍ النبيلِ، ت ٢٨٧، حقّقه وخرّج أحاديثه أ. د. باسمُ بنُ فيصلٍ الجوابرةُ، دار الصميعيّ للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦.
- السنّة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بن أبي عاصمٍ: الضحّاك بن مخلدٍ الشيبانيِّ، ت ٢٨٧، ومعه ظلال الجنّة في تخريج "السنّة"، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيِّ، ت ١٤٢٠، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠.
- السنّة، لأبي عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلٍ الشيبانيِّ، ت ٢٩٠، تحقيق ودراسة: د. محمّدِ بن سعيدِ بن سالمٍ القحطانيِّ، دار ابن القيّم للنشر والتوزيع، بالدمّام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمّد بن يزيدَ ابنِ ماجهْ القزوينيِّ، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، دار الجيل ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- سنن الدارقطني، لأبي الحسن عليّ بنِ عمرَ الدارقطنيِّ، ت ٣٨٥، حقّقه شعيبٌ الأرناءوطُ، وحسن عبد المنعم شلبيّ، وآخرونَ، بإشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، مؤسّسة الرسالة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- سنن الدارميّ، لأبي محمّدٍ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بهرامَ الدارميِّ، ت ٢٥٥، تحقيق حسين سليم أسد الدارانيِّ، دار المغنيْ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣١.

- السنن الكبرىٰ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين بن عليٍّ البيهقيِّ، ت ٤٥٨، مكتبة ابن تيميّة بالقاهرة.
- السنن الكبرىٰ، لأبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعيبٍ النَّسائيِّ، ت ٣٠٣، قدّم له: د. عبد الله بنُ عبد المحسن التركيُّ، أشرف عليه: شعيبٌ الأرناءوطُ، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- سنن النَّسائيّ، بشرح جلال الدين السيوطيّ، وحاشية السِّنديّ، اعتنىٰ به ورقّمه ووضع فهارسه: عبدُ الفتّاح أبو غدّةَ، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، بحلبَ، الطبعة الثالثة المفهرسة، ١٤١٤.
- السنن، لأبي داودَ سليمانَ بنِ الأشعث الأزديِّ السجستانيِّ، ت ٢٧٥، حقّقه محمّد عوّامة، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة بجدّةَ، ومؤسّسة الريّان ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٥.
- السنن، لأبي عبد الله محمّدِ بن يزيدَ القزوينيّ: ابنِ ماجهْ، ت ٢٧٥، وبحاشيته: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لشهاب الدين البُوصِيريّ، ت ٨٤٠، حكم علىٰ أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمّدٌ ناصر الدين الألبانيُّ، حقّقه علىٰ الأصول المخطوطة: عليُّ بن حسنِ بن عبد الحميد الحلبيُّ الأثريُّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- سؤالات أبي داود: سليمانَ بنِ الأشعث السِّجِستانيِّ، ت ٢٧٥، للإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، ت ٢٤١، دراسة وتحقيق: د. زياد محمّد منصور، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- سؤالات السُّلَميّ للدارقطنيّ، لأبي عبد الرحمٰن محمّدِ بن الحسين السُّلَميّ، ت ٤١٢، تحقيق فريقٍ منَ الباحثين، بإشرافِ وعنايةِ: د. سعدِ بن عبد الله الحُمَيِّدِ، ود. خالدِ بن عبد الرحمٰن الجُرَيسيِّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.

- سؤالات السُّلَميّ، ت ٤١٢، للدارَقُطْنيّ، ت ٣٨٥، تحقيق فريقٍ منَ الباحثين، بإشراف: د. سعدِ بن عبد الله الحُمَيِّدِ، ود. خالدِ بن عبد الرحمٰن الجُرَيسيِّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- سؤالات حمزةَ بنِ يوسُفَ السَّهْميِّ، ت ٤٢٧، للدارَقُطْني، ت ٣٨٥، وغيرِه منَ المشايخ في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفَّقِ عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.
- سؤالات مسعود بن عليٍّ السِّجْزيّ، ت ٤٣٨، مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرواة، لأبي عبد الله محمّد بنِ عبد الله الحاكم، ت ٤٠٥، دراسة وتحقيق د. موفّق بن عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمّد بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيِّ، ت ٧٤٨، حقّقه جماعةٌ منَ المحقّقين، أشرف علىٰ تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيبٌ الأرناءوط، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الحادية عشرةَ، ١٤٢٢.
- السيرة الحلبيّة، المسمّاة: إنسانَ العيون في سيرة الأمين المأمون، لعليٍّ بن برهان الدين الحلبيِّ الشافعيّ، طُبِع بمطبعة مصطفىٰ البابيّ الحلبيّ وأولادِه، بمِصرَ، ١٣٤٩.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالىٰ، لبرهان الدين الأَبْناسيّ، ت ٨٠٢، تحقيق صلاح فتحيّ هَلَلٍ أبي خُبَيبٍ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة منَ الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة والتابعين مِن بعدِهم، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصورٍ الطبريِّ اللالَكَائيِّ، ت ٤١٨، تحقيق: د. أحمدَ بنِ سعدِ بن حمدانَ الغامديِّ، مؤسّسة الحرمين الخيريّةُ، الطبعة الثامنة، ١٤٢٤.
- شرح "ديوان أبي الطيّب المتنبّي"، لأبي العلاء المَعَرّيِّ، ت ٤٤٩، تحقيق ودراسة: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣.

- شرح "شافية ابن الحاجب"، لرضيِّ الدين محمّدِ بن الحسن الإستِراباذيِّ، ت ٦٨٦، مع شرح شواهد لعبد القادر البغداديّ، ت ١٠٩٣، حقّقهما وضبط غريبهما وشرح مُبْهَمَهُما: محمّدٌ نورُ الحسن، ومحمّدٌ الزفزافُ، ومحمّدٌ محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، ١٤٠٢.
- شرح "شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، لأبي محمّدٍ عبد الله جمالِ الدين بن يوسُفَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله بن هشامٍ الأنصاريِّ المِصريِّ، ومعه كتاب: منتهىٰ الأَرَب بتحقيق "شرح شُذور الذهب"، لمحمّدٍ محيِي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، بالقاهرة.
- شرح "شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر"، لعليّ بن سلطانَ بنِ محمّدٍ الهرويِّ القاريْ، قدّم له عبد الفتّاح أبو غدّةَ، حقّقه وعلّق عليه: محمّد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ.
- شرح "علل الترمذيّ"، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن أحمدَ البغداديِّ الحنبليّ، الشهير بـ(ابن رجبٍ)، ت ٧٩٥، تحقيق وتعليق د. نور الدين عتر، دار العطاء للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢١.
- شرح "قطر الندىٰ وبَلِّ الصدىٰ"، لأبي محمّدٍ عبد الله جمالِ الدين بن هشامٍ، ت ٧٦١، ومعه "سبيل الهدىٰ بتحقيق شرح قطر الندىٰ"، لمحمّدٍ محيِي الدين عبد الحميد، الطبعة الحاديةَ عشْرةَ، ١٣٨٣.
- شرح "الكوكب الساطع": نظمِ "جمع الجوامع"، لجلال الدين السيوطيِّ، ت ٩١١، تحقيقُ: أ. د. محمّد إبراهيم الحِفْناويّ، مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، بالمنصورة، بمِصرَ، ١٤٢٠.
- شرح ابن عقيلٍ علىٰ "ألفيّة ابن مالكٍ"، لبهاء الدين عبد الله بن عقيلٍ العقيليِّ المصريِّ، الهمْدانيِّ، ت ٧٦٩، ومع "مِنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيلٍ"، لمحمّدٍ محيِي الدين عبد الحميد، دار التراث، بالقاهرة، الطبعة العشرونَ، ١٤٠٠.

- شرح التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيِّ، ت ٨٠٦، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه د. عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لشمس الدين محمّد بن عبد الرحمٰن السخاويّ، ت ٩٠٢، تحقيق عليّ بنِ أحمدَ الكِنْديِّ المرر، مؤسّسة بينونةَ للنشر والتوزيع بأبو ظبْيٍ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- شرح الحديث المقفّىٰ في مبعث النبيّ المصطفىٰ، صلّىٰ الله عليه وسلّم، لشهاب الدين أبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ المعروفِ بـ(أبي شامةَ المقدسيِّ)، قرأه وعلّق عليه: جمال عَزُّون، مكتبة العُمَرَينِ العلميّةُ، بالشارقة، بدولة الإمارات العربيّة المتّحدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- شرح السنّة، للبغويّ، ت ٥١٦، تحقيق زهيرٍ الشاويشِ، وشعيبٍ الأرناءوط، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣.
- شرح الكوكب المنير، المختبَرُ المبتكَر شرح المختصر في أصول الفقه، لمحمّدِ بن أحمدّ بن عبد العزيز بن عليٍّ الفتوحيِّ الحنبليِّ المعروف بـ(ابن النجّار)، ت ٩٧٢، تحقيق د. محمّدٍ الزُّحَيليُّ، ود. نزيه حمّادٍ، جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرَّمةِ، ١٤٢٤.
- شرح اللُّمَع، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ الشيرازيِّ، ت ٤٧٦، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه عبدُ المجيد تركيّ، دار الغرب الإسلاميِّ، بتونُسَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٨، سحبٌ جديدٌ ٢٠٠٨.
- الشرح الوسيط علىٰ ألفيّة السيوطيّ في علم الحديث، لنوري حسن حامد المسلّاتيّ، دار الساقية للنشر، ببنغازي – ليبيا، ودار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.

- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أبي العبّاس أحمدَ بنِ إدريسَ القَرَافيِّ، ت ٦٨٤، حقّقه طٰهٰ عبد الرءوف سعد، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، بالقاهرة، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٣.
- شرح شعر المتنبّي، لأبي القاسم إبراهيمَ بنِ محمّدِ بن زكريّا الزهريِّ الأندلسيِّ المعروف بـ(ابن الأفليليّ)، ت ٤٤١، دراسة وتحقيق: د. مصطفىٰ عليّان، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيّ، ت ٩١١، وبهامشه: حلية اللبّ المَصُون علىٰ الجوهر المكنون، لأحمدَ الدَّمَنْهُوريِّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ.
- شرح محمّدِ بن عبد الباقي الزُّرْقانيّ علىٰ "المواهب اللَّدُنّيّة" للقَسْطَلّانيّ، وبهامشه: زاد المعاد لابن القيّم، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ.
- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين أبي الربيع سليمانَ بنِ عبد القويِّ بن عبد الكريم بن سعيدٍ الطوفيِّ، ت ٧١٦، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركيِّ، مؤسَّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- شرح مُشْكِل الآثار، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن سلَامةَ الطحاويِّ، ت ٣٢١، حقّقه وضبط نصَّه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شُعَيبٌ الأرناءوط، دار الرسالة العالميّة، بدِمَشقَ، البطعة الثالثة، ١٤٣١.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّد بن سلَامةَ بنِ عبد الملك بن سلمةَ الأزديِّ الطحاويِّ المصريِّ الحنفيِّ، ت ٣٢١، حقّقه قدّم له وعلّق عليه: محمّد زهري النجّار، ومحمّد سيّد جاد الحقّ، راجعه ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وفهرسه د. يوسف عبد الرحمٰن المرعشليّ، عالم الكتب ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغداديّ، ت ٤٦٣، تحقيق د. محمّد سعيد خطيب أوغلي، مؤسّسة أبي عبيدةَ للنشر والتوزيع، بالقاهرة.

- الشريعة، لأبي بكرٍ محمّدِ بن الحسين الآجُرّيّ، ت ٣٦٠، دراسةُ وتحقيقُ: د. عبد الله بن عمرَ بنِ سليمانَ الدميجيِّ، دار الوطن للنشر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ، للقاضي عياضٍ أبي الفضل عياضِ بن موسىٰ بن عياضٍ اليحصُبيِّ، ت ٥٤٤، تحقيق: عليّ محمّد البَجَاويِّ، دار الكتاب العربيّ، ببيروتَ، ١٤٠٤.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لشمس الدين محمّدِ بن أبي بكرٍ ابن قيّم الجوزيّة، ت ٧٥١، تحقيق ودراسة: د. أحمدَ بنِ صالحِ بن عليٍّ الصَّمعانيِّ، ود. عليِّ بن محمّدِ بن عبد الله العجلانِ، تقديم: صالحِ بن عبد العزيز بن محمّدٍ آلِ الشيخ، دار الصميعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لأبي العبّاس أحمدَ بنِ عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميّةَ النُّمَيريِّ الحرّانيِّ، ت ٧٢٨، دراسة وتحقيق: محمّدِ بن عبد الله بن عمرَ الحلوانيِّ، ومحمّدِ بن كبيرِ بن أحمدَ شودري، تقديم: د. بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، د. محمّدِ بن سعيدٍ القحطانيِّ، رماديّ للنشر بالدمّام، والمؤمن للتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- الصارم المُنْكِي في الردّ علىٰ السُّبْكيّ، لمحمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الهادي، مكتبة الفرقان، بالقاهرة.
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربيّة، لإسماعيلَ بنِ حمّادٍ الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩.
- صحيح "الأدب المفرد" للإمام البخاريّ، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ، ت ١٤٢٠، مكتبة الدليل.
- صحيح "الأدب المفرد" للبخاريّ، لمحمّدٍ ناصر الدين الألبانيّ، ت ١٤٢٠، مكتبة الدليل، بالجُبَيل الصناعيّة، بالمملكة العربيّة السُّعوديّة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨.

- صحيح "سنن أبي داودَ"، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيِّ، ت ١٤٢٠، مؤسّسة غراسٍ للنشر والتوزيع، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- صحيح الإمام مسلمٍ، لأبي الحسين مسلم بنِ الحجّاج بن مسلمٍ القشيريِّ النسابوريِّ، ت ٢٦١، تشرّف بخدمته والعناية به: محمّدٌ زهيرُ بن ناصرٍ الناصرُ، دار المنهاج بجدّةَ، ودار طوق النجاة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- صحيح مسلمٍ بشرح النوويّ، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة بالقاهرة، ١٤١٧.
- الصِّلَة في تاريخ أئمّة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لأبي القاسم ابن بشكوالَ، ت ٥٧٨، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ بتونسَ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠ م.
- الصواعق المحرقة علىٰ أهل الرفض والضلال والزندقة، لأبي العبّاس أحمدَ بنِ محمّدِ بن عليِّ بن حجرٍ الهيتميِّ، ت ٩٧٣، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الله التركيِّ، وكامل محمّد الخرّاط، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- صيانة "صحيح مسلمٍ" منَ الإخلال والغلط وحمايتُه منَ الإسقاط والسقَط، لأبي عمرٍو بن الصلاح، ت ٦٤٣، دراسةُ وتحقيقُ: موفَّقِ بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ، ١٤٠٤.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمٰن بن عليّ بن محمّدٍ البغداديِّ المعروف بـ(ابن الجوزيّ)، ت ٥٩٧، حقّقه أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شعيبٍ النسائيّ، ت ٣٠٣، تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثقافيّة، بُورَان الضناويّ، وكمال يوسُف الحوت، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥.

- الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن عليٍّ بن محمّدٍ ابنِ الجوزيّ البغداديِّ، ت ٥٩٧، حقّقه أبو الفداء عبدُ الله القاضي، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- الضعفاء، لأبي جعفرٍ محمّد بنِ عمرِو بنِ موسىٰ بنِ حمّادٍ العقيليِّ، ت ٣٢٢، قرأه وعلّق عليه د. مازنُ بنُ محمّدٍ السرساويُّ، نظر فيه وقدّم له أبو إسحاقَ الحوينيُّ، وأ. د. أحمد معبد عبد الكريم، دار ابن عبّاسٍ بالمنصورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمّدِ بن عبد الرحمن السخاويّ، ت ٩٠٢، منشورات دار مكتبة الحياة، ببيروتَ.
- ضياء السالك إلىٰ "أوضح المسالك"، لمحمّدٍ عبد العزيز النجّارِ، مكتبة ابن تيميّةَ، بالقاهرة، ومكتبة العلم، بجُدّةَ.
- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمّدِ بن أبي يعلىٰ الفرّاءِ البغداديِّ الحنبليِّ، ت ٥٢٦، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د. عبد الرحمٰن بنُ سليمانَ العثيمين، الأمانة العامّة للِاحتفال بمرور مِائة عامٍ علىٰ تأسيس المملكة، ١٤١٩.
- طبقات الشافعيّة الكبرىٰ، لتاج الدين أبي نصرٍ عبد الوهّاب بن عليّ بنِ عبد الكافي السُّبْكيِّ، ت ٧٧١، تحقيق محمود محمّد الطناحيّ وعبد الفتّاح محمّد الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة بالقاهرة.
- طبقات الشافعيّة، لأبي بكرٍ تقيّ الدين أحمدَ بنِ محمّد بن عمرَ بنِ محمّد ابنِ قاضي شهبةَ الدمشقيّ، اعتنىٰ بتصحيحه وعلّق عليه ورتّب فهارسه د. الحافظ عبد العليم خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد الدكن، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٨.
- طبقات الفقهاء الشافعيّة، لتقيّ الدين أبي عمرٍو عثمانَ بنِ عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوريِّ المعروف بـ(ابن الصلاح)، ت ٦٤٣، هذّبه ورتّبه واستدرك عليه: محيِي الدين أبو زكريّا يحيىٰ بنُ شرفٍ النوويُّ، ت ٦٧٦، بيّض أصوله ونقّحه: أبو الحجّاج يوسُفُ بن عبد

الرحمٰن المِزّيُّ، ت ٧٤٢، حقّقه وعلّق عليه: محيِي الدين عليّ نجيب، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.

- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عليٍّ الشيرازيِّ، ت ٤٧٦، تحقيق إحسان عبّاس، دار الرائد العربيّ ببيروتَ.
- الطبقات الكبير، لمحمّد بن سعد بن منيعٍ الزهريّ، ت ٢٣٠، تحقيق د. عليّ عمر، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- طبقات المحدّثينَ بأصبهانَ والواردين عليها، لأبي محمّدٍ عبد الله بن محمّدِ بنِ جعفرٍ الأصبهانيِّ، المعروف بـ(أبي الشيخ)، ت ٣٦٩، دراسة وتحقيق عبد الغفور عبد الحقّ حسين بر البلوشيّ، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- الطبقات، لأبي الحسين مسلمِ بن الحجّاج النيسابوريِّ، ت ٢٦١، قدّم له وضبط نصّه وعلّق عليه وصنع فهارسه: أبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، الدار الأثريّة للطباعة والنشر والتوزيع، بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- الطُّيُوريّات، لأبي طاهرٍ أحمدَ بنِ محمّد بنِ أحمدَ السِّلَفيِّ الأصبهانيِّ، ت ٥٧٦، انتخبه من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبّار الطُّيُوريِّ، دراسة وتحقيق دسمان يحيىٰ معالي، وعبّاس صخر الحسن، أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولىٰ.
- العالي الرُّتبة في شرح نظم النخبة، لأبي العبّاس تقيِّ الدين أحمدَ بنِ محمّدٍ الشُّمُنّيِّ القسنطينيِّ، ت ٨٦٨، حقّقه وعلّق عليه هارونُ بن عبد الرحمن الجزائريُّ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- العِبَر في خبر من غَبَر، للذهبيّ، ت ٧٤٨، حقّقه وضبطه علىٰ مخطوطتين: أبو هاجَرٍ محمّدٌ السعيدُ بن بَسْيُوني زغلول، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥.
- عُجالة الراغب المتمنّي في تخريج كتاب "عمل اليوم والليلة" لابن السنّيّ، لأبي أسامةَ سليمِ بن عيدٍ الهلاليِّ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.

- العجالة في الأحاديث المسلسلة، لأبي الفيض محمّدٍ ياسينِ بن محمّدٍ عيسىٰ الفادانيِّ المكّيِّ، دار البصائر، بدمشقَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥.
- عِدَة الصابرين وذخيرة الشاكرين، لأبي عبد الله محمّدِ بن أبي بكرِ بن أيّوبَ الزَّرْعيِّ، الشهير بـ(ابن قيّم الجوزيّة)، ت ٧٥١، حقّق نصوصه وضبطها وخرّج أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: أبو أسامةَ سَلِيمُ بن عِيدٍ الهلاليُّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالدمّام، بالمملكة العربيّة السُّعوديّة، ١٤٢٠.
- العدّة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلىٰ محمّد بن الحسين بن الفرّاء البغداديّ الحنبليّ، ت ٤٥٨ حقّقه وعلّق عليه وخرّج نصوصه أ.د. أحمد بن عليّ سير المباركيّ، دار العزّة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٣٢.
- العُدّة: حاشيةُ محمّدِ بن إسماعيلَ الأميرِ الصنعانيِّ، علىٰ "إحكام الأحكام" شرحِ "عمدة الأحكام"، لابن دقيق العيد، ت ٧٠٢، قدّم له وأخرجه وصحّحه: محبُّ الدين الخطيبُ، وحقّقه وعلّق عليه: عليُّ بن محمّدٍ الهنديُّ، المكتبة السلفيّة، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩.
- العزيز شرح الوجيز، المعروف بـ(الشرح الكبير)، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمّدِ بن عبد الكريم الرافعيِّ القزوينيّ الشافعيّ، ت ٦٢٣، تحقيق وتعليق: عليّ محمّد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفةَ النعمان، لشمس الدين محمّدِ بن يوسُفَ الصالحيِّ الدمشقيِّ الشافعيِّ، ت ٩٤٢، مكتبة الإيمان، بالمدينة المنوّرة.
- علل الترمذيّ الكبير، رتّبه علىٰ كتاب "الجامع" أبو طالبٍ القاضي، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه محمود محمّد خليل، والسيد صبحي السامرّائيّ، الدار العثمانيّة بعمّانَ، والمكتبة الإسلاميّة للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن عليّ ابن الجوزيِّ التيميِّ القرشيِّ، ت ٥٩٧، حقّقه وعلّق عليه إرشادُ الحقِّ الأثريُّ، الناشر إدارة العلوم الأثريّة

بفيصل آباد، وكيل التوزيع والتصدير دار نشر الكتب الإسلاميّة بلاهورَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩.

- العلل ومعرفة الرجال، لأحمدَ بنِ محمّد بن حنبلٍ، ت ٢٤١، روايةُ ابنه عبد الله، ت ٢٩٠، تحقيق وتخريج د. وصيِّ الله بنِ محمّدٍ عبّاسٍ، دار القبس للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧.
- العلل، لأبي الحسن عليّ بن عمرَ بنِ أحمدَ الدراقطنيِّ، ت ٣٨٥، عارضه بأصوله الخطّيّة وعلّق عليه محمّد بن صالح بن محمّدٍ الدباسيُّ، مؤسّسة الريّان ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢.
- العلل، لأبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن أبي حاتمٍ: محمّد بن إدريسَ الحنظليِّ الرازيِّ، ت ٣٢٧، تحقيق فريقٍ منَ الباحثين، بإشرافِ وعنايةِ د. سعد بن عبد الله الحُمَيِّدِ، ود. خالدِ بنِ عبد الرحمٰن الجُرَيسيِّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- العلم، لأبي خيثمةَ زهيرِ بن حربٍ النَّسائيِّ، ت ٢٣٤، حقّقه وقدّم له وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمدٌ ناصرُ الدين الألبانيُّ، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣.
- علوم الحديث، لأبي عمرٍو عثمانَ بنِ عبد الرحمٰن الشَّهْرَزوريّ، ت ٦٤٣، تحقيق وشرح نور الدين عتر، دار الفكر بدمشقَ، ودار الفكر المعاصر ببيروتَ، إعادة الطبعة الثالثة، ١٤٢٣.
- عمدة القاريْ شرحُ "صحيح البخاريّ"، لبدر الدين أبي محمّدٍ محمودِ بن أحمدَ العينيِّ، ت ٨٥٥، قوبل علىٰ عدّة نسخٍ خطّيّةٍ، دار الفِكر، ببيروتَ، ١٣٩٩
- العواصم والقواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم، لمحمّدِ بن إبراهيمَ الوزيرِ اليمانيْ، ت ٨٤٠، حقّقه وضبط نصّه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيبٌ الأرناءوط، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤١٥.

- عوالي مالكٍ لأبي أحمدَ محمّد بن أحمدَ الحاكمِ، ت ٣٧٨، برواية أبي القاسم زاهر بن طاهر الشحاميّ عنه، ت ٥٣٣.
- عوالي مالكٍ لأبي اليُمْن زيد بن الحسين الكنديِّ، ت ٦١٣، كلاهما تحقيق محمّدٍ الحاجّ الناصرِ، بمساعدة عددٍ منَ الباحثين، دار الغرب الإسلاميّ ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٩٩٨ م.
- عيون الأخبار، لأبي محمّدٍ عبد الله بن مسلمِ بن قتيبةَ الدِّينَوَريِّ، ت ٢٧٦، مطبعة دار الكتب المصريّة، بالقاهرة، ١٩٩٦م.
- عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء، لموفَّق الدين أبي العبّاس أحمدَ بنِ القاسم بن خليفةَ بنِ يونُسَ السعديّ الخزرجيّ المعروفِ بـ(ابن أبي أُصَيْبعةَ)، شرحُ وتحقيقُ: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة، ببيروتَ.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء، لشمس الدين أبي الخير محمّدِ بن محمّدِ بن الجَزَريِّ، ت ٨٣٣، تحقيق: د. عليّ محمّد عمر، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة، الشركة الدَّوْليّة للطباعة، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لمحمّدِ بن عبد الرحمن السخاويِّ، ت ٩٠٢، تحقيق ودراسةُ محمّد سيدي محمّد محمّد الأمين، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوَّرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢.
- الغرر البهيّة، لزكريّا الأنصاريِّ، ت ٩٢٦، في شرح منظومة "البهجة الورديّة"، لعمرَ بنِ مظفَّرِ بن عمرَ ابنِ الورديِّ، ت ٧٤٩، ومعه حاشية أحمدَ بنِ قاسمٍ العبّاديِّ، ت ٩٢٢، وعبد الرحمٰن الشِّرْبينيّ، ت ١٣٢٦، المطبعة الميمنيّة.
- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في "صحيح مسلمٍ" منَ الأسانيد المقطوعة، لرشيد الدين أبي الحسين يحيىٰ بن عليِّ بن عبد الله العطّار، ت ٦٦٢، تحقيق د. سعد بن عبد الله آل حُمَيد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.

- غريب الحديث، لأبي سليمانَ حَمْدِ بنِ محمّد بن إبراهيمَ الخطّابيِّ البُسْتيِّ، ت ٣٨٨، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباويّ، جامعة أمّ القرىٰ بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الثانية، ١٤٢٢.
- غريب الحديث، لأبي عُبَيدٍ القاسمِ بنِ سلّامٍ الهرويِّ، ت ٢٢٤، تحقيق د. حسين محمّد محمّد شرف، ومراجعة عددٍ منَ الباحثين، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ١٤١٥.
- الغُنْيَة، فِهْرِستُ شيوخ القاضي عياضٍ، ت ٤٧٦، تحقيق ماهر زهير جرّار، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢.
- الغوامض والمبهمات، لأبي القاسم خلفِ بن عبد الملك بن مسعودِ بن بَشْكُوالَ، ت ٥٧٨، تحقيق وتخريج: محمود مغراويّ، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لوليّ الدين أبي زرعةَ أحمدَ العراقيِّ، ت ٨٢٦، تحقيق مكتب قرطبةَ للبحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- فتاوىٰ ابن الصلاح، لعثمانَ بنِ عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوريِّ المعروف بـ(ابن الصلاح)، ت ٦٤٣، تحقيق: د. موفَّق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوَّرة، وعالم الكتب، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- الفتاوىٰ الحديثيّة لشهاب الدين أحمدَ بنِ محمّدِ بن عليِّ بنِ حجرٍ الهيتميّ المكّيّ، ت ٩٧٤، دار الفكر، ببيروتَ.
- الفتاوىٰ الكبرىٰ الفقيّةُ، لابن حجرٍ المكّيِّ الهيتميِّ، وبهامشه باقي فتاوىٰ شمس الدين محمّدِ بن شهاب الدين أحمدَ بنِ أحمدَ بنِ حمزةَ الرَّمْليِّ، ت ١٠٠٤، ملتزم الطبع والنشر: عبدُ الحميد أحمد حنفيّ، بمِصرَ.

- فتح الباب الكنىٰ والألقاب، لأبي عبد الله محمّدِ بن إسحاقَ بنِ مندهِ الأصبهانيِّ، ت ٣٩٥، حقّقه أبو قتيبةَ نظر محمّد الفَريابيُّ، مكتبة الكوثر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- فتح الباريْ بشرح صحيح الإمام البخاريّ، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيِّ المصريِّ الشافعيِّ، ت ٨٥٢، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا وأشرف علىٰ مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة عبد العزيز بن عبد الله بن بازٍ، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصىٰ أطرافه ونبّه علىٰ أطرافها في كلّ حديث محمّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجارِبه وأشرف علىٰ طبعه محبّ الدين الخطيبُ، المكتبة السلفيّة.
- فتح الباقي بشرح ألفيّة العراقيّ، لأبي يحيىٰ زكريّا بنِ محمّدٍ الأنصاريِّ السُّنَيْكيِّ الأزهريِّ، تحقيق وتعليق حافظ ثناء الله الزاهديِّ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- فتح القدير الجامع بين فنّيِ الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمّدِ بن عليِّ بن محمّدٍ الشوكانيّ، ت ١٢٥٠، حقّقه وخرّج أحاديثه: د. عبدُ الرحمٰن عُمَيرةَ، وضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه: لجنة التحقيق والبحث العلميّ بدار الوفاء، دار الوفاء، بالمنصورة، بمِصرَ.
- فتح المجيد لشرح "كتاب التوحيد"، لعبد الرحمٰن بن حسنٍ آلِ الشيخ، تحقيق وتعليق: أسامةَ بنِ عطايا بنِ عثمانَ العتيبيِّ، دار الفرقان للنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث، لشمس الدين أبي الخير محمّد بن عبد الرحمٰن السخاويِّ الشافعيِّ، ت ٩٠٢، دراسة وتحقيق د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمٰن الخضيرِ، ود. محمّد بن عبد الله بن فهيدٍ آل فهيدٍ، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.

- فتوح البلدان، لأبي العبّاس أحمدَ بنِ يحيىٰ بنِ جابرٍ البَلَاذُريِّ، حقّقه وشرحه وعلّق علىٰ حواشيه وأعدّ فهارسه وقدّم له: عبدُ الله أنيس الطبّاع، وعمر أنيس الطبّاع، مؤسّسة المعارف للطباعة والنشر، ببيروتَ، ١٤٠٧.
- فتوح مصرَ والمغربِ، لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عبد الحكم المِصريِّ، ت ٢٥٧، مكتبة الثقافة الدينيّة، ١٤١٥.
- فتوحات الوهاب بتوضيح "شرح منهج الطلّاب"، المعروفُ بـ(حاشية الجمل)، لسليمانَ بنِ منصورٍ العجيليِّ الأزهريِّ، المعروف بـ(بالجمل)، ت ١٢٠٤، دار الفكر، ببيروتَ.
- الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاعٍ شِيرُويَهِ بن شَهْرَدارَ بنِ شِيرُويَهِ الدَّيْلَميِّ، ت ٥٠٩، تحقيقُ: السعيد بن بَسْيُوني زغلول، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- الفصل للوصل المدرج في النقل، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليِّ بن ثابتٍ البغداديّ، ت ٤٦٣، دارسة وتحقيق: محمّدِ بن مطرٍ الزهرانيّ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- فضائل القرآن، لأبي عُبيدٍ القاسم بن سلّامٍ الهرويِّ، ت ٢٢٤، حقّقه وشرحه وعلّق عليه: مروانُ العطيّةُ، محسن خرابة، وفاءُ تقيّ الدين، دار ابن كثيرٍ، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- الفقيه والمتفقه، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليِّ بن ثابتٍ الخطيبُ البغداديُّ، ت ٤٦٣، حقّقه أبو عبد الرحمن عادلُ بن يوسفَ العَزَازيُّ، دارُ ابن الجوزيّ، بالدمّام، الإصدار الثاني، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- فِهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحيّ بن عبد الكبير الكَتّانيِّ، باعتناء: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميُّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢.

- فوات "الوَفَيَات" والذيل عليها، لمحمّدِ بن شاكرٍ الكُتُبيّ، ت ٧٦٤، تحقيقُ: إحسان عبّاس، دار صادرٍ، ببيروتَ.
- الفوائد المنتقاةُ الحسان منَ الصحاح والغرائب، المعروفةُ بـ(الخِلَعيّات)، لأبي الحسن عليٍّ بن الحسن بن الحسين الخِلَعيِّ، ت ٤٩٢، اعتنىٰ بها صالحٌ اللحّامُ، الدار العثمانيّة للنشر بعَمّانَ، مؤسّسة الريّانِ ناشرونَ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان عنِ الشيوخ الكوفيّين، انتخبها أبو عليٍّ محمّدُ بن عليٍّ الصُّوريُّ، ت ٤٤١، علىٰ أبي عبد الله محمّدِ بن عليٍّ بن الحسن بن عبد الرحمٰن العلويِّ، ت ٤٤٥، وبذيله: فوائدُ في نقد الأسانيد، للصُّوريّ، تحقيق: أ. د. عمر عبد السلام تدمريّ، دار الكتاب العربيّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- الفوائد، لأبي القاسم تمّام بن محمّدٍ الرازيّ، ت ٤١٤، حقّقه وخرّج أحاديثه حمدي بنُ عبد المجيد السَّلَفيُّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨.
- فيض القدير شرح "الجامع الصغير"، لمحمّدٍ عبد الرءوف المُناويّ، علىٰ كتاب "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير"، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيّ، صُحِّحت وقوبلت علىٰ عدّة نسخٍ، من أهمّها نسخةٌ نفيسةٌ مخطوطةٌ في سنة ١٠٩٣، وعلّق عليها تعليقاتٍ قيّمةً نخبةٌ منَ العلماء، دار المعرفة للطباعة النشر، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٣٩١.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمّد بن يعقوبَ الفِيرُوزَباديِّ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، بإشراف محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرسالة ببيروتَ، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦.
- القواطع في أصول الفقه، لأبي المظفّر السمعانيِّ المروزيِّ، ت ٤٨٩، قدّم له وحقّقه وضبط نصّه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: أبو سُهَيلٍ صالح سُهَيل عليّ حمّودة، دار الفاروق بعمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.

- قواعد الإملاء، لعبد السلام محمّد هارون، مكتبة الأنجلو المصريّةُ، بالقاهرة، ١٩٩٣م.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمّدٍ جمالِ الدين القاسميِّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩.
- الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب الستّة، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ الذهبيِّ الدِّمَشقيِّ، ت ٧٤٨، وحاشيته لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيمَ بنِ محمّدٍ سبطِ ابن العَجَميِّ الحلبيِّ، ت ٨٤١، قابلهما بأصل مؤلِّفَيهما محمّد عوّامة، وقدّم لهما وعلّق عليهما، وأحمد محمّد نمر الخطيب، وخرّج نصوصهما، دار اليسر للنشر، بالمدينة المنوَّرة، ودار المنهاج للنشر والتوزيع، بجدّةَ، الطبعة الثانية، ١٤٣٠.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمدَ عبدِ الله بن عديٍّ الجرجانيِّ، ت ٣٦٥، قدّم له أبو إسحاقَ الحوينيُّ، وأحمدُ مَعْبَد عبد الكريم، اعتنىٰ به مازنُ بن محمّدٍ السِّرْساويُّ، مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.
- كشف الأستار عن رجال "معاني الآثار"، تلخيصُ "مغاني الأخيار"، لأبي التراب رُشد الله السندهيّ، مكتبة الدار، بالمدينة المنوّرة.
- كشف الأستار عن زوائد البزّار علىٰ "الكتب الستّة"، لنور الدين عليِّ بن أبي بكرٍ الهيثميِّ، ت ٨٠٧، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظميِّ، مؤسّسة الرسالة، للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.
- كشف الأسرار عن "أصول فخر الإسلام البزدويّ"، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمدَ البخاريِّ، ت ٧٣٠، مطبعة الشركة الصحافيّة العثمانيّة، تصوير: دار الكتاب العربيّ، ببيروتَ.
- كشف الخفا ومزيل الإلباس عمّا اشتَهَر منَ الأحاديث علىٰ ألسنة الناس، للعَجْلونيّ، أشرف علىٰ طبعه وتصحيحه والتعليق عليه: أحمدُ القلاش، مكتبة دار التراث الإسلاميّ بحلبَ، ودار التراث بالقاهرة.

- الكليّات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، لأبي البقاء أيّوبَ بنِ موسىٰ الحسينيِّ الكَفَويِّ، ت ١٠٩٤، قابله علىٰ نسخةٍ خطّيّةٍ وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، ومحمّدٌ المِصريُّ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٩.
- كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين عليٍّ المتّقيْ بنِ حسام الدين الهنديِّ البرهانفوريّ، ت ٩٧٥، ضبطه وفسّر غريبه: بكري حيّاني، وصحّحه ووضع فهارسه ومفاتحه: صفوة السقّا، دار الرسالة العالميّة، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- الكنىٰ والأسماء، لأبي بِشْرٍ محمّدِ بن أحمدَ بنِ حمّادٍ الدَّوْلابيِّ، ت ٣١٠، حقّقه وقدّم له أبو قتيبةَ نظر محمّد الفاريابيُّ، دار ابن حزمٍ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيّ، ت ٩١١، دار المعرفة للطباعة والنشر، ببيروتَ.
- لبّ اللباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيِّ، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- اللباب في تهذيب "الأنساب"، لعزّ الدين بنِ الأثير الجزريّ، المكتبة الفيصليّة، بمكّةَ المكرّمةِ.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمّدِ بن مكرمٍ بن منظورٍ الإفريقيِّ المِصريِّ، دار صادرٍ، ببروتَ.
- لسان الميزان، لأحمدَ بنِ عليّ بنِ حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، اعتنىٰ به عبدُ الفتّاح أبو غدّةَ، واعتنىٰ بإخراجه وطباعته سلمان عبد الفتّاحِ أبو غدّةَ، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، الطبعة الأولىٰ المحقّقة المفرَسة، ١٤٢٣.

- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفّاظ الأعارف، لمحمّدِ بن عمرَ بنِ أحمدَ بنِ عمرَ بنِ محمّدٍ أبي موسىٰ المدينيِّ الأصبهانيِّ، ت ٥٨١، تحقيق أبي عبد الله محمّد عليّ سمك، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- اللُّمَع في أسباب الحديث، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيّ، ت ٩١١، حقّقه وخرّج أحاديثه: غياث عبد اللطيف دحدوح، مراجعة: د. نور الدين عِتْر، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- اللُّمَع في أصول الفقه، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عليٍّ الشيرازيّ، ت ٤٧٦، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: محيِي الدين ديب مستو، ويوسف عليّ بديويّ، دار الكلم الطيّب للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، ودار ابن كثيرٍ للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدرّة المضيّة في عقد الفرقة المرْضيّة، لمحمّدِ بن أحمدَ السَّفّارينيِّ الحنبليِّ الأثريِّ، ت .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله محمّدِ بن جعفرٍ القزّازِ التميميِّ القيروانيِّ، ت ٤١٢، حقّقه وقدّم له وصنع فهارسه: د. رمضان عبد التوّاب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، بالكويت.
- المبسوط، لشمس الدين السَّرَخْسيّ، صحّحه جماعةٌ منَ العلماء، دار المعرفة، ببيروتَ، ١٤٠٩.
- المتفق والمفترق، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليِّ بن ثابتٍ الخطيبِ البغداديِّ، ت ٤٦٣، دراسة وتحقيق محمّد صادق آيدن الحامديِّ، مؤسَّسة أبي عُبيدةَ للنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٣.
- المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ مروانَ بنِ محمّدٍ الدِّيْنَوَريِّ المالكيِّ القاضي، ت ٣٣٣، خرّج أحاديثه وآثاره ووثّق نصوصه وعلّق عليه أبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ

سلمانَ، جمعيّة التربية الإسلاميّة، بالبحرين، ودار ابن حزمٍ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.

- كتاب المجروحين منَ المحدّثين، لابن حبّانَ، ت ٣٥٤، تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلَفيّ، دار الصميعيّ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، لنور الدين الهيثميّ، ت ٨٠٧، تحقيق ودراسة عبد القُدّوس بن محمّد نذير، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين عليّ بن أبي بكرٍ الهيثميّ، ت ٨٠٧، دار الكتاب العربيّ ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢.
- المجْمَع المؤسِّس للمعجم المفرِس، لشهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بنِ محمّد بنِ محمّد بن عليّ بن أحمدَ الشهيرِ بـ(ابن حجرٍ) العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيق د. يوسف عبد الرحمٰن المرعشليّ، دار المعرفة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- المجمَع المؤسِّس للمعجم المفهرِس، لشهاب الدين أحمدَ بنِ عليٍّ بن محمّدِ بن محمّدِ بن عليٍّ بن أحمدَ، المعروفِ بـ(ابن حجرٍ) العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيق د. يوسُفَ بنِ عبد الرحمن المرعشليِّ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- المجموع شرحُ "المهذَّب"، لأبي زكريّا يحيىٰ بنِ شرفٍ النوويِّ، ت ٦٧٦، ويليه: فتح العزيز: شرحِ "الوجير"، وهو الشرح الكبير، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمّدٍ الرافعيِّ، ت ٦٢٣، ويليه: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث "الرافعيِّ الكبير"، لأبي الفضل أحمدَ بنِ عليٍّ بن حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، طُبعت هٰذه المجموعةُ علىٰ نفقة شَرِكةٍ من كبار علماء الأزهر، وباشرت تصحيحها لجنةٌ منَ العلماء.
- مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام أحمدَ بنِ تيميّةَ، جمعُ وترتيبُ: عبد الرحمٰن بن محمّدِ بن قاسمٍ، وساعده ابنُه محمّدٌ، طُبع بأمر الملك فهْدِ بن عبد العزيز، في مجمّعِ الملك فهْدٍ لطباعة المصحف الشريف، في المدينة المنوَّرة، تحت إشراف وزارة الشئون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد، بالمملكة العربيّة السُّعوديّة، ١٤٢٥.

- مجموعٌ في مصنّفات أبي جعفرٍ بن البَخْتَريِّ: محمّدِ بن عمرِو بنِ البَخْتَريِّ البغداديِّ الرزّاز، ت ٣٣٩، تحقيق نبيل سعد الدين جرّار، دار البشائر الإسلاميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- المُحَبَّر، لأبي جعفرٍ محمّدِ بن حَبيبٍ الهاشميِّ البغداديِّ، ت ٢٤٥، اعتنىٰ به د. ايلزةُ ليحتن شتيتر، ود. محمّدٌ حميد الله، دار النوادر بدِمَشقَ، مصوّرةٌ، الإصدار الأوّل، ١٤٣٤.
- المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبد الرحمٰن الرامَهُرْمُزيِّ، ت نحوَ ٢٦٠، قدّم له وحقّقه وخرّج أخباره وعلّق عليه ووضع فهارسه: د. محمّد عجّاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤.
- المحرَّر في الحديث، لمحمّدِ بن أحمدَ الجَمّاعيليِّ الصالحيِّ، الشهيرِ بـ(ابن عبد الهادي)، ت ٧٤٤، دار العطاء للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- المحصول في أصول الفقه، للقاضي أبي بكر بن العربيّ المَعَافريّ المالكيّ، ت ٥٤٣، أخرجه واعتنىٰ به حسين علي اليدري، علّق علىٰ مواضعَ منه سعيد عبد اللطيف فُوْدَةَ، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمّد بنِ عمرَ بنِ الحسين الرازيِّ، ت ٦٠٦، دراسة وتحقيق د. طه جابر فيّاض العلوانيّ، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩.
- محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمرَ بنِ الخطّاب، ليوسُفَ بنِ الحسن بن عبد الهادي الدِّمَشقيِّ الصالحيِّ الحنبليِّ، المعروف بـ(ابن المِبْرَد)، ت ٩٠٩، دراسة وتحقيق د. عبد العزيز بن محمّدِ بن عبد المحسن الفُرَيْح، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعليٍّ بن إسماعيلَ بنِ سِيْدَهْ، ت ٤٥٨، تحقيق: مصطفىٰ السقّا، ود. حسين نصّار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابيّ الحلبيّ وأولادِه، بمِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٧٧.
- المحلىٰ، لأبي محمّد عليّ بن أحمدَ بنِ سعيدِ بن حزمٍ، ت ٤٥٦، بتحقيق أحمد محمّد شاكر، إدارة الطباعة المنيريّة، بمِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٤٧.
- مختصر الأحكام، مستخرج الطوسيّ علىٰ جامع التّرمِذيّ، لأبي عليٍّ الحسن بن عليٍّ بن نصرٍ الطوسيِّ، ت ٣١٢، تحقيق ودراسة أنيسِ بن أحمدَ بنِ طاهرٍ الأندونوسيِّ، مكتبة الغرباء الأثريّةُ، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥، وأتمته دار المؤيّد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- مختصر التحرير في أصول الفقه، لتقيِّ الدين محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد العزيز بن عليٍّ الفُتُوحيِّ المِصريِّ الحنبليِّ المعروفِ بـ(ابن النجّار)، ت ٩٧٢، ضبط نصّه وصحّحه وعلّق عليه: د. محمّد مصطفىٰ محمّد رمضان، مكتبة دار الأرقم، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- مختصر الخلافيات البيهقيِّ، لأحمدَ بنِ فرْحٍ اللخميِّ الإشبيليِّ الشافعيِّ، ت ٦٩٩، تحقيق ودراسة د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل، د. إبراهيم الخضير، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- مختصر المختصر منَ المسند الصحيح عنِ النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لأبي بكرٍ محمّدِ بن إسحاقَ بنِ خزيمةَ السُّلَميِّ النيسابوريِّ، ت ٣١١، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه د. ماهر ياسين الفحلُ، قدّم له د. أحمد مَعْبَد عبد الكريم، إشراف ومراجعة وضبط وتدقيق الفريق العلميِّ لمشروع موسوعة جامع السنّة، دار الميمان للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- المختصر من تاريخ هجرة رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم والمهاجرين والأنصار وطبقاتُ التابعين بإحسانٍ ومن بعدهم ووفاتهم وبعض نسبهم وكناهم ومن يرغب عن

حديثه، المشهور بـ(التاريخ الأوسط)، لمحمّدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ، ت ٢٥٦، دارسة وتحقيق د. تيسيرِ بن سعدٍ أبو حَميدٍ، مكتبة الرشد ناشرون، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٩.

- المختصر من كتاب المعجم الكبير المعروفِ بـ(معجم الصحابة)، لأبي القاسم عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغويِّ، ت ٣١٧، تحقيق محمّد عوض المنقوش، وإبراهيم إسماعيل القاضي، مبرّة الآل والأصحاب، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- مختصر منتهىٰ السُّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لجمال الدين أبي عمرٍو عثمانَ بنِ أبي بكرٍ المالكيِّ المعروفِ بـ(ابن الحاجب)، ت ٦٤٦، دراسة وتحقيق وتعليق د. نذير حمّادو، الشركة الجزائريّة اللبنانيّة، بالجزائر العاصمةِ، ودار ابن حزمٍ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- المخصَّص، لأبي الحسن عليِّ بن إسماعيلَ النحْويِّ اللُّغَويِّ الأندلسيِّ المعروف بـ(ابن سِيْدَهْ)، ت ٤٥٨، قدّم له: د. خليل إبراهيم جَفّال، اعتنىٰ بتصحيحه: مكتبة التحقيق بدار إحياء التراث العربيّ، طبعةٌ جديدةٌ مصحَّحةٌ ومنقَّحةٌ ومفهرسةٌ، دار إحياء التراث العربيّ، ببيروتَ، ومؤسَّسة التاريخ العربيّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- المُخَلِّصيّات وأجزاءٌ أخرىٰ، لأبي طاهرٍ محمّد بن عبد الرحمٰن بن العبّاس البغداديّ المُخَلِّص، ت ٣٩٣، تحقيق نبيل سعد الدين جرّار، إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة بدولة قطر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- مدارج السالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين، لابن قيّم الجوزيّة: محمّدِ بن أبي بكرٍ الزَّرْعيِّ الدمشقيِّ، ت ٨٥١، دراسة وتحقيق: د. ناصرِ بن سليمانَ السعويِّ، ود. عليِّ بنِ عبد الرحمٰن القرعاويِّ، ود. صالحِ بن عبد العزيز التويجريِّ، ود. خالدِ بن عبد العزيز الغُنَيمِ، ود. محمّدِ بن عبد الله الخضيريِّ، دار الصميعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.

- المدخل إلىٰ "السنن الكبرىٰ"، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ، ت ٤٥٨، دراسة وتحقيق أ. د. محمّدٌ ضياءُ الرحمٰن الأعظميُّ، أضواء السلف بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.
- المدخل إلىٰ معرفة كتاب "الإكليل"، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه الحاكم النيسابوريّ، ت ٤٠٥، شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلّوم، دار ابن حزمٍ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- المدخل، لأبي عبد الله محمّدِ بن محمّدِ بن محمّدٍ العبدريِّ المالكيِّ الفاسيِّ، المعروف بـ(ابن الحاجّ)، ت ٧٣٧، مكتبة دار التراث، بالقاهرة.
- المدوّنة الكبرىٰ، لمالكِ بن أنسٍ، طُبع بمطبعة دار السعادة، تصوير: دار صادر.
- مذكرة أصول الفقه، لمحمّدٍ الأمين بن محمّدٍ المختار الجكنيّ الشِّنْقِيطيّ، ت ١٣٩٣، بإشراف بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- المراسيل، لأبي داودَ سليمانَ بنِ الأشعث السجستانيّ، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه شعيبٌ الأرناءوطُ، مؤسّسة الرسالة ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٨.
- مساوئ الأخلاق ومذمومها، لأبي بكرٍ محمّدِ بن جعفرِ بن سهلٍ الشامريِّ الخرائطيِّ، ت ٣٢٧، حقّقه وخرّج نصوصه وعلّق عليه: مصطفىٰ بنُ أبي النصر الشلبيُّ، مكتبة السَّوَاديّ للتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- مسائل الأمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، ت ٢٤١، رواية ابنه أبي الفضل صالحٍ، ت ٢٦٦، تحقيق ودراسة وتعليق: د. فضل الرحمٰن دين محمّد، الدار العلميّة، بدلهي بالهند، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- المستدرك علىٰ "الصحيحين"، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكمِ النيسابوريِّ، ت ٤٠٥، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

- المستصفىٰ من علم الأصول، لأبي حامدٍ محمّد بن محمّد بن محمّدٍ الغزّاليِّ، ت ٥٠٥، تحقيق وتعليق د. محمّد سليمان الأشقر، مؤسّسة الرسالة بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- المستفاد من "ذيل تاريخ بغدادَ" لمحبّ الدين بن النجّار البغداديّ، ت ٦٤٣، لشهاب الدين أحمدَ بنِ عزّ الدين أيبكَ بنِ عبد الله الحساميِّ المعروفِ بـ(ابن الدمياطيّ)، ت ٧٤٩، تحقيق محمّد مولود خلف، إشراف: د. بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- المسلسلات، لصلاح الدين خليلِ بن كيكلدي العلَائيِّ، ت ٧٦١، تحقيق: محسنِ بن إبراهيمَ الدوسكيّ، ووليدِ بن محمّدٍ الحسين، مجلّة الحكمة، العدد ٢٥، جمادىٰ الثانية، ١٤٢٣.
- مسند "الشهاب"، للقاضي أبي عبد الله محمّدِ بن سلَامةَ القُضَاعيّ، حقّقه وخرّج أحاديثه حَمْدِيْ بنُ عبد المجيد السَّلَفيُّ، دار الرسالة العالميّة، بدمشقَ، الطبعة الثالثة، ١٤٣١.
- مسند أبي داودَ الطيالسيِّ، لأبي داودَ سليمانَ بنِ الجارود الطيالسيِّ، ت ٢٠٤، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركيِّ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة بدار هَجْرٍ، هجرٌ للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان.
- مسند أبي عوانة، لأبي عوانةَ يعقوبَ بنِ إسحاقَ الإسفَرَائينيِّ، ت ٣١٦، تحقيق أيمن عارف الدمشقيّ، دار المعرفة ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٩.
- مسند أبي يعلىٰ الموصليّ، لأبي يعلىٰ أحمدَ بنِ عليِّ بن المثنّىٰ التميميِّ الموصليِّ، ت ٣٠٧، حقّقه وخرّج أحاديثه حسين سليم أسد، مكتبة الرشد ناشرون، بالرياض، ودار المأمون للتراث، بدِمَشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- مسند إسحاقَ بنِ راهُويَهْ، لإسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ محمّدٍ الحنظليِّ المروزيِّ، ت ٢٣٨، تحقيق وتخريج: د. عبدِ الغفور عبد الحقّ حسين بُرّ البُلُوشيِّ، دار الإيمان، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠-١٤١٥.

- مسند الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، لأبي عبد الله أحمدَ بنِ محمّد بنِ حنبلٍ الشيبانيِّ، ت ٢٤١، تحت إشراف ورعاية د. أحمد معبد عبد الكريم، دار المنهاج بجدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- مسند البزّار، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بن عبد الخالق العتكيِّ البزّار، ت ٢٩٢، تحقيق د. محفوظِ الرحمٰن زين الله، وأكمل تحقيقه عادلُ بن سعدٍ، وراجعه وقدّم له بدْر عبد الله البَدْرُ، وأبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوَّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- مسند الحميديّ، لأبي بكرٍ عبد الله بن الزبير الحميديّ القرشيّ، ت ٢١٩، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه حسين سليم أسد، الدارانيُّ، دار المأمون للتراث، بدمشقَ، ودار المغني للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٣.
- مسند الرُّويَانيّ، لأبي بكرٍ محمّدِ بن هارونَ الرُّويانيِّ، ت ٣٠٧، ضبطه وعلّق عليه أيمن عليّ أبو يماني، مؤسَّسة قرطبةَ، الطبعة الثانية، ١٤٣٠.
- مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ بنِ أيّوبَ اللَّخميِّ الطبرانيِّ، حقّقه وخرّج أحاديثه حمديْ عبد لامجيد السَّلَفيُّ، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- المسند المستخرج علىٰ صحيح الإمام مسلمٍ، لأبي نُعَيمٍ أحمدَ بنِ عبد الله بن أحمدَ بنِ إسحاقَ الأصبهانيِّ، ت ٤٣٠، قدّم له د. كمال عبد العظيم العنانيّ، تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشافعيِّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- المسند، لأبي سعيدٍ الهيثم بن كليبٍ الشاشيّ، ت ٣٣٥، تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمٰن زين الله، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- المسوَّدة في أصول الفقه، لأبي البركات مجد الدين عبد السلام ابنِ تيميّة، ت ٦٥٢، وابنِه أبي المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، ت ٦٨٢، وابنِه أبي العبّاس تقيّ الدين أحمدَ بنِ عبد الحليم، ت ٧٢٨، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. أحمد بنُ إبراهيمَ بنِ عبّاسٍ الذرويُّ، دار الفضيلة بالرياض، ودار ابن حزمٍ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.

- مشاهير علماء الأمصار، لمحمّدِ بن حِبّانَ البُسْتيِّ، عُني بتصحيحه م. فلايشهمر، شركة نوابغ الفكر للنشر والتوزيع والتصدير، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قايمازَ الذهبيُّ، ت ٧٤٨، تحقيق عليّ محمّد البَجَاويِّ، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسىٰ البابيّ الحلبيّ وشركاه، الطبعة الأولىٰ، ١٩٦٠م.
- المشيخة، لأبي الحسين محمّدِ بن أحمدَ بنِ محمّدٍ الصيرفيِّ الآبَنوسيِّ البغداديِّ، ت ٤٥٧، دراسةُ وتحقيقُ وتعليقُ: د. خليل حسن حمادة، جامعة الملك سُعودٍ، كليّة التربية، قسم الدراسات الإسلاميّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- مشيخة المحدِّثين البغداديّةُ، لأبي طاهرٍ أحمدَ بن محمّدِ بن أحمدَ السِّلَفيِّ الأصبهانيِّ، ت ٥٧٦، تحقيق ودراسة أحمدُ فريد أحمدَ، دار الرسالة، بالقاهرة.
- مشيخة شرف الدين اليُونِينيّ، لشرف الدين أبي الحسين عليِّ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن عيسىٰ اليُونِينيِّ، ت ٧٠١، تخريج محمّدِ بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلَبَكّيِّ، ت ٧٠٩، مع ملحقٍ من عوالي شرف الدين اليُونِينيّ، برواية الذهبيّ، ت ٧٤٨، تحقيق: أ. د. عمر عبد السلام تدمريّ، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- المصباح المنير في غريب "الشرح الكبير" للرافعيّ، لأحمدَ بنِ محمّدِ بن عليٍّ المُقرئُ الفَيُّوميِّ، ت ٧٧٠، تحقيق: د. عبدِ العظيم الشِّنّاويِّ، دار المعارف، بالقاهرة، الطبعة الثانية.
- المصنَّف لأبي بكرٍ عبد الرزّاق بن همّامٍ الصنعانيِّ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظميِّ، توزيع المكتب الإسلاميِّ، ببيروتَ، ١٤٠٣.
- المصنَّف، لأبي بكرٍ عبد الله بن محمّدِ بن أبي شيبةَ العَبْسيِّ الكوفيِّ، حقّقه وقوّم نصوصه وخرّج أحاديثه محمّد عوّامة، دار القبلة، بجدّةَ، ومؤسّسة علوم القرآن، بدِمَشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.

- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمدَ بنِ عليٍّ بنِ حَجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيق جماعةٍ منَ الباحثين، وتنسيق د. سعدِ بن ناصرِ بن عبد العزيز الشِّثْريِّ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، ودار الغيث للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- مطالع الأنوار علىٰ صِحاح الآثار، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ يوسُفَ بنِ إبراهيمَ الحَمْزيِّ الوَهْرانيِّ المعروف بـ(ابن قُرْقُولٍ)، ت تحقيق دار الفتح للبحث العلميّ وتحقيق التراث، دار الفلاح للبحث العلميّ وتحقيق التراث، بالفيّوم، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- المُطْلِع علىٰ ألفاظ "المقنع"، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أبي الفتح البَعْليِّ، ت ٧٠٩، حقّقه وعلّق عليه: محمودٌ الأرناءوطُ، وياسين محمود الخطيب، قدّم له: عبدُ القادر الأرناءوطُ، مكتبة السواديّ للتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- معالم السُّنن شرحُ "سُنن أبي داودَ"، لأبي سليمانَ حَمْدِ بن محمّدٍ الخطّابيِّ، ت ٣٨٨، تحقيق سعدِ بن نجدت عمر، وشعبانَ العَوْدةِ، مؤسّسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣. (والعزو إليها). ونسخةٌ أخرىٰ: طبعها وصحّحها محمّدٌ راغبٌ الطبّاخُ، في مطبعته العلميّة، بحلبَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥١.
- معاني الأحرف السبعة، لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أحمد بن حسنٍ الرازيِّ، ت ٤٥٤، حقّقه وخرّج أحاديثه وأكمل فوائده: أ. د. حسن ضاء الدين عتر، دار النوادر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب، لياقوتٍ الحمويِّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣م.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيِّ، ت ٣٦٠، تحقيق أبي معاذٍ طارقِ بن عوض الله بن محمّدٍ، وأبي الفضل عبد المحسن بن إبراهيمَ الحسينيِّ، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، بالقاهرة، ١٤١٥.

- معجم التعريفات، لعليِّ بن محمّدٍ السيّدِ الشريفِ للجرجانيِّ، ت ٨١٦، تحقيق ودراسةُ: محمّد صِدِّيق المِنْشاويِّ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، بالقاهرة.
- معجم الشيوخ، المعجم الكبير، لشمس الدين محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيِّ، ت ٧٤٨، تحقيق: د. محمّدٍ الحبيب الهيلةِ، مكتبة الصِّدِّيق للنشر والتوزيع، بالطائف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- معجم الشيوخ، لأبي الحسين محمّدِ بن أحمدَ بنِ جُمَيعٍ الصَّيْداويِّ، ت ٤٠٢، وبذيله: المنتقىٰ منَ المعجم وحديثِ السكن بن جُمَيعٍ، دراسة وتحقيق: د. عمر عبد السلام تدمريّ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، ودار الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع، بطرابُلُسَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥.
- معجم الشيوخ، لتاج الدين عبد الوهّاب بن عليٍّ السُّبْكيِّ، ت ٧٧١، تخريج شمس الدين أبي عبد الله بن سعدٍ الصالحيِّ الحنبليِّ، ت ٧٥٩، حقّقه وعلّق عليه د. بشّار عوّاد معروف، رائد يوسُف العنبكيُّ، مصطفىٰ إسماعيل الأعظميُّ، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٤م.
- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانعٍ البغداديّ، ت ٣٥١، تحقيق خليل إبراهيم قوتلاي، وحمدي الدمرداش محمّد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ بنِ أيّوبَ اللَّخْميِّ الطَّبَرانيِّ، ت ٣٦٠، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، ١٤٠٣.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيّ، ت ٣٦٠، حقّقه وخرّج أحاديثه حمدي عبد المجيدِ السَّلَفيّ، دار إحياء التراث العربيّ للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٢.
- معجم المناهي اللفظيةِ، ويليه: فوائدُ في الألفاظ، لبكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، ت ١٤٢٩، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧.

- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكرٍ الإسماعيليّ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ الإسماعيليِّ، ت ٣٧١، دراسة وتحقيق د. زياد محمّد منصور، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- المعجم في أصحاب القاضي أبي عليٍّ الصَّدَفيِّ، لأبي عبد الله محمّدِ بن عبد الله القُضاعيِّ المعروف بـ(ابن الأبّار)، ت ٦٥٨، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بتونُسَ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١١م.
- المعجم، لأبي بكرٍ محمّد بن إبراهيمَ بنِ عليّ بن عاصمٍ الأصبهانيِّ المعروف بـ(ابن المقرئ)، ت ٣٨١، تحقيق أبي عبد الرحمٰن عادل سعد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- المعجم، لأبي سعيدٍ أحمدَ بنِ محمّد بن زياد بنِ بشرٍ المعروف بـ(ابن الأعرابيّ)، ت ٣٤١، تحقيق وتخريج عبد المحسن بن إبراهيمَ بن أحمدَ الحسينيِّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- معرفة أسامي أرداف النبيّ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لأبي زكريّا يحيىٰ بنِ عبد الوهّاب بن مندهْ، ت ٥١١، اعتنىٰ به: يحيىٰ مختار غزّاويّ، مؤسّسة الريّان، ببيروتَ، وشركة المدينة للتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- معرفة الصحابة، لأبي عبد الله محمّد بن إسحاقَ بنِ يحيىٰ بن مندهْ الأصبهانيِّ، ت ٣٩٥، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: أ. د. عامر حسن صبري، تقديم: د. أحمد معبد، دار الروّاد للنشر والتوزيع، وكتبة دار السعادة، ٢٠٠٥ م.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيمٍ أحمدَ بنِ عبد الله بن أحمدَ بنِ إسحاقَ بنِ مهرانَ الأصبهانيِّ، تحقيق عادل بنِ يوسفَ العزازيِّ، مدار الوطن للنشر، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- معرفة علوم الحديث وكمِّيّةِ أجناسه، لأبي عبد لله محمّدِ بن عبد الله الحاكمِ النيسابوريّ، ت ٤٠٥، شرح وتحقيق د. أحمدَ بنِ فارسٍ السَّلوم، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣١.

- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسفَ يعقوبَ بنِ سفيانَ الفسويِّ، ت ٢٧٧، حقّقه وعلّق عليهه د. أكرم ضياء العُمَريّ، مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- معيد النعم ومبيد النقم، لتاج الدين عبد الوهّاب السُّبْكيِّ، ت ٧٧١، حقّقه وضبطه وعلّق عليه: محمّد عليّ النجّارُ، أبو زيدٍ شلبي، محمّدٌ أبو العيون، مكتبة الخانجيّ، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣.
- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال "معاني الآثار"، لبدر الدين العينيّ أبي محمّدٍ محمودِ بن أحمدَ بنِ موسىٰ العينتابيِّ الحنفيِّ، ت ٨٥٥، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ "المنهاج"، لشمس الدين محمّدٍ ابن الخطيب الشِّرْبِينيّ، اعتنىٰ به: محمّد خليل عيتانيّ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ "المنهاج"، لشمس الدين محمّدِ بن أحمدَ الخطيبِ الشِّرْبِينيِّ الشافعيِّ، ت ٩٧٧، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- المغني، لموفَّق الدين أبي محمّدٍ عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن قدامةَ المقدسيِّ الجمّاعيليِّ الدمشقيِّ الصالحيِّ الحنبليِّ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيِّ، ود. عبد الفتّاح محمّد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الخامسة، ١٤٢٦.
- مِفتاح الجنّة في الِاعتصام بالسنّة، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيّ، ت ٩١١، قدّم له وخرّج أحاديثه وعلّق عليها: بدرُ بن عبد الله البدرُ، مؤسّسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، ودار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بالكويت، ١٤١٤.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لأبي عبد الله محمّدِ بن أبي بكرِ بن أيّوبَ ابنِ قيّم الجوزيّة، ت ٧٥١، تحقيق: عبد الرحمٰن بن حسنِ بن قائدٍ، وَفق المنهج

المعتمد من بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، راجعه: محمّدٌ أجملُ الإصلاحيُّ، وسليمانُ بن عبد الله العُمَيرُ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.

- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصبهانيّ، تُوُفِّي في حدود ٤٢٥، تحقيق صفوان عدنان داوُديّ، دار القلم، بدِمَشقَ، والدار الشاميّة، ببيروتَ، الطبعة الرابعة، ١٤٣٠.
- المفهم لما أشكل من "تلخيص صحيح مسلمٍ"، لأبي العبّاس أحمدَ بنِ عمرَ الأنصاريِّ القرطبيِّ، ت ٦٥٦، تقديم وتحقيق: د. عبد الهادي التازيّ، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة، بالمملكة المغربيّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ منَ الأحاديث المشتهِرة علىٰ الألسنة، لشمس الدين أبي الخير محمّد بن عبد الرحمٰن السخاويِّ، ت ٩٠٢، صحّحه وعلّق حواشيَه: عبدُ الله محمّد الصِّدِّيق، قدّمه وترجم للمؤلِّف: عبد الوهّاب عبد اللطيف، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمدَ بنِ فارسِ بن زكريّا، ت ٣٩٥، بتحقيقِ وضبطِ: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، ١٣٩٩.
- مقدّمة ابن الصلاح، ت ٦٤٣، ومحاسن الِاصطلاح، لأبي حفصٍ سراج الدين عمرَ بنِ رسلانَ بنِ نصير البلقينيِّ الشافعيِّ، ت ٨٠٥، د. عائشة عبد الرحمٰن بنت الشاطئ، دار المعارف بالقاهرة.
- المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمرَ بنِ عليّ بنِ أحمدَ الأنصاريِّ، المشهور بابن الملقّن، ت ٨٠٤، تحقيق ودراسة عبد الله بن يوسف الجديع، دار فوّازٍ للنشر، بالإحساء، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبي بكرٍ محمّدِ بن جعفرِ بن سهلٍ الخرائطيِّ، ت ٣٢٧، تحقيق أبي يعقوبَ نشأتِ بن كمالٍ المِصريِّ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.

- ملحة الإعراب، لأبي القاسم بن عليٍّ الحَرِيريِّ البصريّ، مطبوعات أحمدَ محمّد سعد الحبال وأولادِه، بجُدّةَ.
- من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ أو صالح الحديث، لمحمّدِ بن أحمدَ الذهبيِّ، ت ٧٤٨، تحقيق ودراسة: عبد الله بن ضيف الله الرُّحَيليِّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- مناقب الإمام الشافعيّ، لأبي الحسن محمّدِ بن الحسين بن إبراهيمَ بنِ عاصمٍ الآبُرِيِّ السِّجِسْتانيِّ، ت ٣٦٣، تحقيقِ: د. جمال عَزُّون، الدار الأثريّة، بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- مناقب الشافعيّ، للبيهقيّ، ت ٤٥٨، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٠.
- المَناهل السَّلْسلةُ في الأحاديث المسلسَلة، لمحمّدٍ عبد الباقي الأيّوبيّ اللَّكْنويِّ ثمّ المدنيِّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، مصوّرٌ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣.
- المنّة الكبرىٰ شرح وتخريج "السنن الصغرىٰ"، للبيهقيّ، ت ٤٥٨، للدكتور محمّدٍ ضياءِ الرحمٰن الأعظميِّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابورَ، لعبد الغافر بن إسماعيلَ الفارسيِّ، ت ٥٢٩، انتخبه إبراهيم بن محمّد بن الأزهر الصريفينيُّ، ت ٦٤١، تحقيق محمّد عثمان، مكتبة الثقافة الدينيّة بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- المنتخب من مسند عبدِ بنِ حُمَيدٍ، لأبي محمّدٍ عبدِ بن حُمَيدٍ الكِشّيِّ، ت ٢٤٩، ضبط نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه أبو عبد الله أحمدُ بن إبراهيمَ أبي العينين، مكتبة ابن عبّاسٍ للنشر والتوزيع، بالمنصورة – مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن عليِّ بن محمّدٍ ابنِ الجوزيّ، دراسة وتحقيق: محمّد عبد القادر عطا، ومصطفىٰ عبد القادر عطا، راجعه وصحّحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٥.

- المنتقىٰ منَ السنن المسندة عن رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم، لأبي محمّدٍ عبد الله بن عليّ بنِ الجارود النيسابوريّ، ت ٣٠٧، حقّق أصله وعلّق عليه أبو إسحاقَ الحوينيُّ، دار التقوىٰ للطبع والنشر والتوزيع بشبرا الخيمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- المنتقىٰ من حديث أبي القاسم الحامض عن شيوخه، ضمن مجموعٍ فيه مصنّفات أبي الحسن الحمّاميّ وأجزاءٌ حديثيّةٌ أخرىٰ، تحقيق نبيل سعد الدين جرّار، مكتبة أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- المنثور في القواعد، للزركشيّ بدرِ الدين محمّدِ بن بهادرَ الشافعيِّ، ت ٧٩٤، حقّقه: د. تيسير فائق أحمد محمود، راجعه: د. عبدُ الستّار أبو غُدّةَ، وزارة الشئون الإسلاميّة، بدولة الكويت، مصوّرٌ بالأوفست عنِ الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢.
- المنجم في المعجم، معجم شيوخ السيوطيّ، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السيوطيّ، ت ٩١١، دراسة وتحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- منع الموانع عن "جمع الجوامع" في أصول الفقه، لتاج الدين عبد الوهّاب بن عليٍّ بن عبد الوهّاب السُّبْكيّ، ت ٧٧١، تحقيق د. سعيدُ بن عليّ محمّد الحِمْيَريُّ، دار البشائر الإسلاميّة، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- المنهاج السويّ في ترجمة الإمام النوويّ، للسيوطيّ، ت ٩١١، تحقيق أحمد شقيق دمج، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- منهاج الطالبين، لمحيي الدين أبي زكريّا يحيىٰ بنِ شرفٍ النوويِّ الدمشقيِّ، ت ٦٧٦، تحقيق وتعليق د. أحمد بن عبد العزيز الحدّاد، دار البشائر الإسلاميّة ببيروتَ، الطبعة الرابعة، ١٤٣٢.
- المنهل الرويّ في مختصر علوم الحديث النبويّ، لبدر الدين محمّد بن إبراهيمَ بنِ جماعةَ، ت ٧٣٣، حقّقه وشرحه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه جاسم بنُ محمّد بنِ حمودٍ الزامل الفجّيّ، شركة غراسٍ للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣.

- الموازنة بين الألفيّتين: ألفيّةِ العراقيِّ وألفيّةِ السيوطيِّ في علم الحديث، تأليف د. عبد العزيز بن عليٍّ الحربيِّ، جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرَّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- الموافقات، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ موسىٰ بنِ محمّدٍ اللخميِّ الشاطبيِّ، ت ٧٩٠، تقديم: بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، ضبط نصّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: أبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، دار ابن عفّانَ للنشر والتوزيع، بالخُبَر في المملكة العربيّة السُّعوديّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- مواهب الجليل في شرح "مختصر خليلٍ"، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن محمّدِ بن عبد الرحمٰن الطبرابُلُسيِّ المغربيِّ، المعروف بـ(الحطّاب) الرُّعَينيِّ المالكيِّ، ت ٩٥٤، دار الفكر، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤١٢.
- المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، لأبي محمّدٍ عبد الغنيّ بن سعيدٍ الأزديِّ المِصريِّ، ت ٤٠٩، حقّقه وعلّق عليه: مثنّىٰ بنُ محمّد حميد الشَّمَّريُّ، وقيس عبدٍ إسماعيل التميميُّ، أشرف عليه وراجعه: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن عليِّ بن عمرَ بنِ مهديٍّ الدارَقُطْنيّ، ت ٣٨٥، دراسة وتحقيق: موفّقِ بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- موسوعة ابن أبي الدنيا، ت ٢٨١، تحقيق فاضل بن خلفٍ الحمّادةُ الرقّيِّ، دار أطلسَ الخضراءِ للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمّد عليّ التَّهَانَويِّ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. عليّ دحروج، نقل النصّ الفارسيَّ إلىٰ العربيّة: د. عبدُ الله الخالديُّ، الترجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرونَ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٦م.

- موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ بن ثابتٍ الخطيبِ البغداديِّ، ت ٤٦٣، صُحِّح بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية بالهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، بحيدر آباد الدكن بالهند، ١٣٧٨.
- الموضوعات منَ الأحاديث المرفوعات، لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن عليٍّ بن محمّدِ بن جعرٍ، المعروف بـ(ابن الجوزيّ)، ت ٥٩٧، حقّق نصوصه وعلّق عليه: د. نور الدين بن شكري بن عليّ بوياجيلار، أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- موطّأ الإمام مالكٍ، لأبي عبد الله مالكِ بن أنسٍ الأصبَحيِّ، ت ١٧٩، روايةُ محمّدِ بن الحسن الشيبانيّ، تعليق وتحقيق: عبد الوهّاب عبد اللطيف، أشرف علىٰ إصداره: د. محمّد عليّ محجوب، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلاميّة، بوزارة الأوقاف، بجمهوريّة مِصرَ، الطبعة الرابعة، ١٤١٤.
- الموطّأ، لأبي عبد الله مالك بن أنس بنِ مالك بن أبي عامرٍ الأصبحيّ، ت ١٧٩، روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ الليثيّ، ت ٢٤٤، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٧.
- الموطّأ، لأبي عبد الله مالك بن أنس بنِ مالك بن أبي عامرٍ الأصبحيّ، ت ١٧٩، روايةُ أبي مصعبٍ الزهريّ، ت ٢٤٢، حقّقه وعلّق عليه د. بشّار عوّاد معروف، ومحمود محمّد خليل، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤١٨.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين محمّدِ بن أحمدَ الذهبيِّ، ت ٧٤٨، اعتنىٰ به: عبدُ الفتّاح أبو غدّةَ، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، بحلبَ، الطبعة الثانية، ١٤١٢.
- موقف أهل السنّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، للدكتور إبراهيمَ بنِ عامرٍ الرحيليِّ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.

- موهبة ذي الفضل علىٰ شرح العلّامة ابن حجرٍ مقدِّمةَ بافَضْلٍ، لمحمّدٍ محفوظِ بن عبد الله التَّرْمَسيِّ، ت ١٣٣٨، عُنِي به اللجنة العلميّة بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلميّ، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بجدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- ميزان الِاعتدال، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيِّ، تحقيق عليّ محمّدٍ البَجَاويِّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ميزان العمل، لأبي حامدٍ محمّدِ بن محمّدٍ الغزّاليّ، ت ٥٠٥، طبع علىٰ نفقة حضَرات الأفاضل: محيِي الدين صبري الكُرديِّ، وعبد القادر معروف، ومحمّد حسين نعيمي، مطبعة كردستانَ العلميّةُ، ١٣٢٨.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمٰن بن محمّدٍ الأنباريِّ، ت ٥٧٧، قام بتحقيقه: د. إبراهيمُ السامُرّائيُّ، مكتبة المنار، بالزرقاء في الأردنّ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥.
- نزهة الألباب في الألقاب، لأحمدَ بنِ عليِّ بن محمّدٍ المشهور بـ(ابن حجرٍ) العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيق: عبد العزيز بن محمّدِ بن صالحٍ السديريِّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.
- نزهة الحفّاظ، لأبي موسىٰ محمّدِ بن عمرَ الأصبهانيِّ المَدينيِّ، ت ٥٨١، تقديم وتحقيق: عبد الراضي محمّد عبد المحسن، بإشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمدَ بنِ عليّ بنِ محمّد بنِ حجرٍ العسقلانيّ، ت ٨٥٢، تحقيق وتعليق أ. د. عبد الله بن ضيفِ الله الرحيليّ، الطبعة الثانية، ١٤٢٩.
- النشر في القراءات العشْر، لأبي الخير محمّدِ بن محمّدٍ الدمشقيِّ الشهير بـ(ابن الجزريّ)، ت ٨٣٣، أشرف علىٰ تصحيحه ومراجعته للمرّة الأخيرة: عليّ محمّد الضبّاع، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.

- نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبي محمّدٍ عبد الله بن يوسُفَ الزيلعيِّ، ت ٧٦٢، صحّح أصل النسخة: إدارة المجلس العلميّ، وزاده تصحيحًا ومقابلةً: محمّد عوّامة، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة بجُدّةَ، ومؤسّسة الريّان ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٤.
- نظم المتناثر منَ الحديث المتواتر، لأبي عبد الله محمّدِ بن جعفرٍ الكَتّانيِّ، دار الكتب السلفيّة للطباعة والنشر، بمِصرَ، الطبعة الثانية المصحَّحةُ، ذاتُ الفهارس العلميّة.
- النكت الوفية بما في شرح الألفيّة، لبرهان الدين إبراهيمَ بنِ عمرَ البَقَاعيِّ، ت ٨٨٥، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه د. ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٩.
- النكت علىٰ "ابن الصلاح"، لبدر الدين أبي عبد الله الزركشيِّ الشافعيِّ، ت ٧٩٤، تحقيق ودراسة د. زين العابدين بن محمّدٍ بلا فريج، أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- النكت علىٰ "كتاب ابن الصلاح"، لابن حجرٍ العسقلانيِّ، ت ٨٥٢، تحقيقُ ودراسةُ: د. ربيعِ بن هادي بن عُمَيرٍ، دار الراية للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥.
- نهاية السُّول في شرح "منهاج الأصول"، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمرَ البيضاويِّ، ت ٦٨٥، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنويِّ الشافعيِّ، ت ٧٧٢، ومعه حواشيه المفيدةُ المسمّاةُ (سلّم الوصول، لشرح "نهاية السُّول)، لمحمّدٍ بخيتٍ المُطِيعيِّ، عالم الكتب.
- نهاية المحتاج إلىٰ "شرح المنهاج" في الفقه علىٰ مذهب الإمام الشافعيِّ، لشمس الدين محمّدِ بن أبي العبّاس أحمدَ بنِ حمزةَ بنِ شهاب الدين الرمليِّ المُنُوفيِّ الشهير بـ(الشافعيّ الصغير)، ت ١٠٠٤، ومعه: حاشية أبي الضياء نور الدين عليِّ بن عليٍّ الشبراملسيِّ القاهريِّ، ت ١٠٨٧، وحاشية أحمدَ بنِ عبد الرزّاق بن محمّدِ بن أحمدَ المعروفِ بـ(المغربيِّ الرَّشِيديّ)، ت ١٠٩٦، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤.

- نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسُفَ الجوينيِّ، ت ٤٧٨، حقّقه ووضع فهارسه: أ. د. عبد العظيم محمود الدِّيب، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفيّ الدين محمّد بن عبد الرحيم الأرمويِّ الهنديِّ، تحقيق د. صالح بن سليمانَ اليوسُفِ، ود. سعد بن سالم السويح، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، الطبعة الثانية، ١٤١٩.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمّدٍ الجزريِّ المعروف بـ(ابن الأثير)، ت ٦٠٦، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمّد الطناحيّ، مكتبة ابن تيميّة بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس الحسينيِّ الحضرميِّ الهنديِّ، ت ١٠٣٨، حقّقه وضبط نصوصه وصنع فهارسه وقدّم له وعلّق عليه: د. أحمد حالو، ومحمود الأرناءوط، وأكرم البوشي، دار صادرٍ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠١.
- نيل الأماني في توضيح "مقدّمة القَسْطَلّانيّ" لشرحه علىٰ "صحيح البخاريّ"، لعبد الهادي نجا بنِ رضوانَ الأبياريِّ، ت ١٣٠٥، إخراجُ وضبطُ وتعليقُ: أحمد معبوط، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- نيل الأوطار من أسرار "منتقىٰ الأخبار"، لمحمّدِ بن عليٍّ الشوكانيّ، قدّم له وحقّقه وضبط نصّه وخرّج أحاديثه وآثاره وعلّق عليه ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمّدٌ صبحي بنُ حسنٍ حلّاقٍ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- هدي الساريْ مقدّمة فتح الباريْ، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيِّ المصريِّ الشافعيِّ، ت ٨٥٢، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه محبّ الدين الخطيبُ، أشرف علىٰ طبعه قصيّ محبّ الدين الخطيب، المكتبة السلفيّة.

- الوافي بالوَفَيَات، لصلاح الدين خليلِ بن أيبكَ الصفديِّ، ت ٧٦٤، تحقيق وعناية جماعةٍ منَ الباحثين، المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة، توزيع مؤسَّسة الريّان، ببيروتَ، ١٤٢٩.
- الوحشيّاتُ، وهو الحماسة الصغرىٰ، لأبي تمّامٍ حَبِيبِ بن أوسٍ الطائيِّ، علّق عليه وحقّقه: عبدُ العزيز الميمنيُّ الراجكوتيُّ، وزاد في حواشيه: محمود محمّد شاكر، دار المعارف، بالقاهرة، الطبعة الثالثة.
- الوسيط في المذهب، لمحمّدِ بن محمّدِ بن محمّدٍ الغزّاليّ، ت ٥٠٥، وبهامشه: التنقيح في شرح "الوسيط"، لمحيي الدين بن شرفٍ النوويّ، وشرح مشكِل "الوسيط"، لأبي عمرِو عثمانَ بنِ الصلاح، وشرح مشكلات "الوسيط"، لموفَّق الدين حمزةَ بنِ يوسُفَ الحمويِّ، وتعليقةٌ موجزةٌ علىٰ "الوسيط"، لإبراهيمَ بنِ عبد الله بن أبي الدمِ، وكلّها تنشر لأوّل مرّةٍ، حقّقه وعلّق عليه: أحمد محمود إبراهيم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العبّاس شمس الدين أحمدَ بنِ محمّد بنِ أبي بكر بنِ خِلِّكَانَ، ت ٦٨١، حقّقه د. إحسان عبّاس، دار صادرٍ ببيروتَ.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصورٍ عبد الملك الثعالبيّ، ت ٤٢٩، شرح وتحقيق: د. مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣.
- يحيىٰ بنُ معينٍ وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلميِّ وإحياء التراث الإسلاميّ، بجامعة الملك عبد العزيز، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩.
- اليواقيت والدرر في شرحِ "نخبة الفِكَر"، لمحمّدٍ عبد الرءوف المُناويِّ، ت ١٠٣١، دراسةُ وتحقيق: د. المرتضىٰ الزين أحمد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.

الفهارس

- فِهرس الآيات الكريمة.
- فِهرس الأحاديث الشريفة.
- فِهرس الآثار.
- فِهرس الأعلام المترجَم لهم.
- فِهرس الألفاظ الغريبة، والمصطلحات العلميّة.
- فِهرس البلدان والأماكن.
- فِهرس الموضوعات.

فِهرِس الآيات القرآنيّة الكريمة

❐ سورة الفاتحة:

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١﴾ ٥٠٥

﴿مَٰلِكِ﴾ ٦٣٣

❐ سورة البقرة:

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ ٦٤٢

﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ﴾ ٤١٦

❐ سورة آل عِمرانَ:

﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ ١٢١٣

﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ ٦٤٢

❐ سورة النساء:

﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ٧٤٧

❐ سورة التوبة:

﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ ٦٧٦

❐ سورة هُودٍ:

﴿وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ ٢٩٩

❐ سورة يونُسَ:

﴿دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٞۚ ١٠﴾ ١٢١٩

❐ سورة يوسُفَ:

﴿ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ﴾ ٥٢٥

❐ سورة الحجّ:

﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ ٣٣٧

﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ ٣٣٧

❐ سورة النور:

﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ ٢٨٦

❐ سورة الأحزاب:

﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا ﴾ ٦٨٣

﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ ١٢١٧

❐ سورة الزُّمَر:

﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ﴾ ٤١٦

❐ سورة الزخرف:

﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ ٧٩٠

❐ سورة الدُّخَان:

﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ ٥٢١

❐ سورة الحجُرات:

﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴾ ٤٧٣

❐ سورة الفتح:

﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ ٦٧٦

❐ سورة الحُجُرات:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ ٣٣٨

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ ٤٢١

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ ١١١٤

❐ سورة الحديد:

﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ﴾[1] ٥٢٥

❐ سورة الصَّفّ:

﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١﴾ ٤٩٣

❐ سورة القلم:

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ ١٢١٦

❐ سورة الفيل:

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ ٥٢٤

❐ سورة الإخلاص:

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ ٤٨٢

---

(١). ذكر الشارح هٰذه الآيةَ مصحَّفةً في سياق قصّةٍ نقلها.

فِهرِس الأحاديث النبويّة الشريفة

❐ حرف الهمزة:

أبا هريرةَ، الحقْ أهلَ الصُّفَّة، فادعُهم إليّ..... ٢٩٦
ابْسُطْ رداءك..... ٦٤٦
أتانا كتابُ رسول الله قبل موته بشهرٍ أنْ لا تنتفعوا ٦٠٨
أحاديثُ تسمية أبي بكرٍ بـ(الصِّدِّيق) ٦٦٦
احرِصْ علىٰ ما ينفعُك، واستعنْ بالله، ولا تعجِزْ ٣٩٩
أخِّروا الأحمال؛ فإنّ اليدَ معلَّقةٌ، والرِّجلَ مُوْثَقةٌ..... ٧٨١
أخنعُ اسمٍ عندَ الله رجلٌ تَسمَّىٰ (مَلِكَ الأملاك) ١٠٧٧
إخواني، تناصحوا في العلم، ولا يكتُم بعضكم بعضًا..... ٤٢٣
ادْعُوا ... سبقكما بها الغلامُ الدَّوْسيُّ..... ٦٤٥
إذا بَلَغ الماءُ قلّتين، لم يحملِ الخبثَ ٥٦٥
إذا جاءكم مَن ترضَوْن دينَه وخُلُقَه، فأنكحوه ٨٣١
إذا حدّثتمُ الناس عن ربّهم، فلا تحدّثوهم بما يَعزُب أو يَشُقّ عليهم..... ٣٦٦
إذا لعن آخِرُ هٰذه الأمّةِ أوّلَها، فمن كتم حديثًا، فقد كتم ما أنزل الله ٣٢٠
إذا لم تُحلّوا حرامًا ولم تحرّموا حلالًا وأصبتمُ المعنىٰ، فلا بأسَ ٢١١
إذا وُضِع العَشاءُ، وأقيمتِ الصلاةُ، فابدءُوا بالعَشاء ٥٨٨
استنصتِ الناسَ..... ٣٥٧
أطيعوني ما دمتُ فيكم، وعليكم بكتاب الله ٧٥٣
أفطرَ الحاجم والمحجوم..... ٥٥٢
أكرم المجالس ما استُقبِل به القبلةُ ٣٤١
ألَا أحدِّثُكم بأحبِّكم إليّ، وأقربِكم منّي مجلسًا يوم القيامة..... ٧٩٦

اللّٰهمّ ارحمْ خلفائي..... ٣٨٦
اللّٰهمّ، أعوذ بك من وَعْثاء السفر ٢٦٢
اللّٰهمّ إنّي أعوذ بك مِن منكرات الأخلاق ١١٠٠
اللّٰهمّ فقّهْهُ في الدين، وعلِّمْه التأويلَ..... ٥٠٩
أُمِرت أن أقاتل الناس حتّىٰ يقولوا: «لا إلٰهَ إلّا اللّٰهُ»..... ٩٠٠
أمرَنا رسول الله ألّا نُغلَب علىٰ أن نَأمر بالمعروف ٣٠١
أمرَنا رسول الله أنْ نُنْزِلَ الناس منازلَهم..... ٧٣٩
أُنزِل القرآنُ علىٰ سبعةِ أحرفٍ..... ٢٠٩، ٤٦٢، ٥٩١
انطلقوا بنا؛ فنزورَ الشهيدةَ..... ٦٥٤
إنّ أحسنَ الحُسْنِ الخُلُقُ الحسَنُ ٨٩٣
إنّ أدنىٰ مَقعَدِ أحدكم في الجنّة – أن يقول له: «تمنَّ» ٢٧٩
إنّ أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة الذين يُشَبِّهون بخلق الله ٥٨٨
إنّ الله افترض عليكم حُبَّ أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ ١١٥٧
إنّ الله وضعَ عنِ المسافرِ الصيامَ، وشطْرَ الصلاةِ..... ١٠٤١
إنّ الله يبعث لهٰذه الأمّةِ علىٰ رأس كلِّ مِائةِ سنةٍ مَن يُجدِّدُ لها دينَها ١١٨٧
أنّ النبيّ احْتَجَر في المسجد..... ٥٣٣
أنّ النبيّ أملىٰ عليه..... ٧٤٦
أنّ النبيّ صلَّىٰ إلىٰ العَنَزة ٥٣٥
أنّ امرأةً سألته عن غُسلها منَ الحيض..... ١٠٩٩
إنّ خير التابعين رجلٌ يقال له: (أُوَيْسٌ) ٧٢١
أنّ رسول الله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم نهىٰ عنِ الدُّبّاء والمُزفَّت ٥٣٢
إنّ عبدَ الله رجلٌ صالحٌ ١١١١
إنّ في الجنّةِ لَغُرَفًا ليس لها معالِيقُ، ولا عِمَادٌ مِن تحتِها..... ٨٩٨

إنّ لكلّ شيءٍ سيّدًا، وإنّ سيّد المجالس قِبالةُ القبلة..... ٣٤٣
إنّما الأعمال بالنيّات ..... ٢٩٩، ٤٦٥، ٥٩٦
إنّما بُعثت لِأُتَمِّمَ مكارمَ الأخلاقِ..... ١٢٠٩
إنّما كان حديثُه تفهمه القلوبُ ٣٤٨
أنّه احتجم وهو محرمٌ..... ٥٥٣
أنّه إنّما كان يحدّث حديثًا لو عدّه العادّ أحصاه. ٣٤٧
أنّها (يعني فاطمةَ) سيّدة نساء هٰذه الأمّةِ..... ٦٨٧
أنّه جمع بين الصلاتين بالمزدلفة ٧٨٠
أنّه رأىٰ النبيّ يمسح علىٰ الخفّ..... ٦٠٧
أنّه سمع النبيّ حَكَم له بالشهادة..... ٦٣٣
أنّه كان إذا سجد، جافىٰ عَضُدَيه عن جنبيه ٨٢٨
أنّه لم يكن يسرُد الحديث كسَرْدِكم ٣٤٧
إنّه ليُغان علىٰ قلبي، وإنّي لَأستغفر الله في اليوم مِائةَ مرّةٍ..... ٥٩٠
أنّه ليلةَ الإسراء كُشِف له عن جميع مَن في الأرض، فرآه..... ٧١٦
إنّي خَبَأت لك خِبْئًا ٥١٩
إنّي لَأُعطِي الرجلَ، والذي أدَعُ أحبُّ إليّ..... ٨١١
أوّلُ ما بُدِئ به رسولُ الله منَ الوحيِ – الرؤيا الصالحةُ ٦٠١
أوّلُ ما نهاني عنه ربّي بعد عبادة الأوثان – شُرْبُ الخمر، ومُلاحاةُ الرجال ٦٠٢
أيُّ الذنب أكبرُ؟..... ٥٩٩
أيّما امرأةٍ نَكَحت نفسها بغير إذن وليّها، فنكاحها باطلٌ ٣٧٢

❐ حرف الباء:

بادِرُوا بالأعمال ستًّا ١٠٣٣
باسم الله، ثقةً بالله، وتوكُّلًا عليه ٥٨٣

بالله العظيمِ، لقد حدّثني جبريلُ ٥٠٤
بُعِثتُ بالحنيفيّة السَّمْحةِ..... ١٠٥٩
بلّغوا عنّي..... ٣٠٠
البئرُ جُبَارٌ ١٠٢٩
بئسَ أخو العشيرة ١١١١

❐ حرف التاء:

تعينُ صانعًا..... ٥٣١
تواضعوا لمن تَعَلّمون منه..... ٤١٥

❐ حرف الجيم:

الجارُ أحقُّ بسَقَبه..... ٥١٨

❐ حرف الحاء:

حدّثني (أيْ تميمٌ) حديثًا وافق الذي أحدّثكم عن مَسيحِ الدجّالِ ٧٣٤
حدّثني عمرُ أنّه ما سابقَ أبا بكرٍ إلىٰ خيرٍ قطُّ إلّا سَبَقَه..... ٧٣٦
حديث الإسراء ١٠٠١
حديث الإفك ٢٩٤
حديثَ الجَسَّاسةِ..... ٧٣٤
حديث الحوض ٤٦٢
حديث الديك الأبيض..... ٩٣٥
حديث سؤال جبريلَ عنِ الإيمان والإسلام والإحسان ٥٩٩
حديث الشفاعة ٤٦٢
حديث العَرَايا..... ٢٤٦
حديث في الِاستسقاء..... ٨٢٦
حديثٌ في الحوض ٨٤٤

حديثٌ في المسح علىٰ الخُفّ ٨٢١
حديث القِصَاص في القيامة ٤٠١
حديثِ القلّتينِ..... ٥٩٩
حديث المَجَّةَ ٦٩٤
حديث نفي البسملة..... ٣٦٥
حديث النهيِ عنِ التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة..... ٥٣٦
حديث الهجرة ٨٤٣
حديث وفاة أبي طالبٍ ٨١١
حديث وفدِ عبدِ القيس..... ٩٥٧
حيثما وجد المؤمن ضالّةً، فلْيجمعْها إليه ٤٣١

❐ حرف الخاء:

خَبَأتُ لك خَبِيئًا؛ فما هو؟ ٥١٨
خذِ الحكمة، ولا يضرُّك من أيّ وعاءٍ خرجت ٤٣١
خذوا منَ الأعمال ما تطيقون..... ٤٤٨
خُذِي فِرْصَةً من مِسْكٍ ٥٩٩
الخراجُ بالضمان ..... ٢٢١، ٦٠٠
خصَّه (يعني أبا عُبيدةَ) النبيُّ بالأمانة..... ٦٦٩
خلق الله الماء طَهورًا، لا ينجّسه إلّا ما غيَّر طعمَه أو لونَه أو ريحه..... ٥٦٥
خمسةُ أوسُقٍ، أو دونَ خمسة أوسُقٍ ٢٤٦
خير الأمور الوسطُ ٢٠٠
خيرُ القرونِ قرني، ثمّ الذين يلُونهم، ثمّ الذين يلُونهم..... ١١٣٢
خير الناس قَرْني ٦٤١
خيرُ نسائها مريمُ، وخيرُ نسائها فاطمةُ ٦٨٧

❐ حرف الدال:

دَبَّ إليكم داءُ الأمم قبلَكمُ: الحسدُ والبغضاءُ ١١١٣
دُورُ بني النجّار خيرُ دُورِ الأنصار ٩٤٣
الدين النصيحةُ..... ٣٠٦

❐ حرف الراء:

رأىٰ رجلًا قائمًا في الشمس ١٠٩٨
الراحمون يرحمهمُ الرحمٰن؛ ارحموا من في الأرض، يرحمْكم من في السماء ٥٠٦
الراكبُ شيطانٌ، والراكبان شيطانانِ، والثلاثة ركبٌ ٧٩٤
رأيت رسول الله يخطُب الناس بمِنًى، وعليٌّ يعبِّر عنه ٣٥١
ربّ مبلَّغٍ أوعىٰ من سامعٍ ٢١٩
رحم الله امرَأً أصلح من لسانه..... ٢٤٩
رُمِي أُبَيٌّ يومَ الأحزاب علىٰ أَكْحَلِه، فكواه رسول الله ٥٣٤

❐ حرف السين:

سألتُ أهل العلم، فأخبروني ٣٠٧
سمعت رسول الله يقرأ فاتحة الكتاب، وسمعته يقول: ﴿مَٰلِكِ﴾، بالمدّ..... ٦٣١

❐ حرف الصاد:

الصلاةُ الإبراهيميّة..... ٣٥٨
الصلاة لوقتها، وبِرُّ الوالدين، ثمّ الجهادُ في سبيل الله ٩١٠
صلّىٰ عليهما (أيِ ابنيْ بيضاءَ) في المسجد ١٠٨٥

❐ حرف الطاء:

طبقاتُ أمّتي خمسُ طبقاتٍ، كلُّ طبقةٍ منهم أربعون..... ١١٣٢
طوبىٰ لمن رآني وآمن بي، وطوبىٰ لمن رأىٰ من رآني..... ٦١٧

❐ حرف العين:

عالـمُ قريشٍ يملأ طِبَاقَ الأرض عِلْمًا..... ١١٨٥
العجماء جُبَارٌ ٢٢١
العلم ضالّة المؤمن، مِن حيثُ وجدها - أخذها..... ٤٢٧

❐ حرف الغين:

غطِّ فَخِذيك؛ فإنّ الفَخِذينِ عورةٌ ٩٠٤

❐ حرف الفاء:

فِرَّ منَ المجذوم فِرارَك منَ الأسد..... ٥٧٤
فقرأها (يعني سورة الصفّ) علينا رسول الله هٰكذا ٤٩٢
فمَن أعدَىٰ الأوّلَ؟! ..... ٥٧٧، ٥٨٠

❐ حرف القاف:

قال جبريلُ للنبيّ: «اقرأ عليها السلامَ من ربِّها ومنّي»..... ٦٨٥
قُتل رجلٌ من بني عَديٍّ، فجعل النبيّ دِيَتَه اثني عشَرَ ألفًا ٥٠٩
قصّة صلح الحُدَيْبِيَة ٩٨٩
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تَعدِل ثُلُثَ القرآن..... ٤٨١
قُمْ، أبا ترابٍ..... ٨٧٤
قوموا لسيّدكم، أو خيركم ٣٣٧

❐ حرف الكاف:

كان آخِرُ الأمرين تركَ الوُضوء ممّا مَسَّتِ النارُ..... ٥٥٠، ٦٠٧
كان رسول الله نهىٰ أنْ نستدبِرَ القبلةَ أو نستقبلَها بفروجنا ٦٠٥
كان رسول الله يتَخَوَّلنا بالموعظة؛ مخافةَ السآمة علينا..... ٣٤٩
كان رسول الله يتوضّأ لكلّ صلاةٍ، فلمّا كان يومَ الفتح ٦١٣
كان رسول الله = يُدْنِي إليّ رأسَه، فأرجِّلُه ٢٥٨
كان «الماء منَ الماء» رخصةً في أوّل الإسلام، ثمّ أُمِرَ بالغُسل..... ٥٤٤

كان النبيّ إذا رَفَع مائدتَه قال: «الحمد لله» ١٠٨١
كان يزورها، ويسمّيها (شهيدةً) ٦٥٤
كتب إلىٰ كسرىٰ وقيصر ٦١٠
كفىٰ بالمرء كذبًا أنْ يحدّث بكلّ ما سمع ٤٣١
كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها ٥٤٤
كنّا إذا حججنا مع النبيّ، فكنّا نُلَبِّي عنِ النساء، ونرمي عنِ الصِّبيان ٥٥٧
كنَّ أزواجُ النبيّ يأخذن من رءوسهنّ، حتّىٰ تكونَ كالوفرة ..... ٥٠٨، ٧٦٠

❐ حرف اللام:

لبّيك حقًّا حقًّا، تعبُّدًا ورِقًّا ٧٦٧
لَتُؤَدُّنَّ الحقوقَ إلىٰ أهلها ٥٢٥
لعن رسول الله الذين يُشَقِّقون الخُطَب تشقيقَ الشِّعْر ٥٢٨
لو كان هٰذا العلمُ بالثريّا، لنالَه رجالٌ مِن أبناء فارسَ ١١٧٧
لْيبلّغِ الشاهدُ الغائبَ ٣٠٠
ليس الخبرُ كالمعايَنة ٧٩١
ليس منّا مَن لم يتغنَّ بالقرآن ٩٦٦

❐ حرف الميم:

ما ابتَلَىٰ الله عبدًا ببلاءٍ، وهو علىٰ طريقةٍ يكرهها ٧٤٨
ما اجتمع قومٌ علىٰ ذِكْرٍ، إلّا حفّتهم الملائكةُ، وغَشِيتهمُ الرحمةُ ٧٨٩
ما جاءك الله به من هٰذا المالِ من غير إشرافٍ ولا سؤالٍ ٧٥٢
ما دعا أحدٌ في هٰذا الملتزم إلّا استُجيب له ٥٠١
ما مِنِ امرِئٍ يَخْذِلُ امرأً مسلمًا في موضعٍ تُنتهَك فيه حرمتُه ٨٣٥
ما من مسلمٍ يُصاب بمصيبةٍ فيفزعُ إلىٰ ما أمر الله به ٨٤٩
المتبايعان: كلُّ واحدٍ منهما علىٰ صاحبه بالخيار، ما لم يتفرّقا ٥١٢

مَثَل الذي يتعلّم العلم ثمّ لا يحدِّث به..... ٣٢٣
المجالس بالأمانة ٧٩٠
مرَّ بي رسولُ الله، وأنا ألعب مع الغِلْمانِ، فاختبأت منه خلفَ بابٍ ١٠٥٥
مريمُ خير نساء عالَمِها، وفاطمة خيرُ نساء عالَمِها ٦٨٧
المسلسلَ بالأوّليّة ٨٠٨
المسلسل بالتشبيكِ باليدِ ٥٠٢
المسلسل بيوم العيد ٤٩٨
مسلسل العدِّ فيها (يعني اليدَ) ٥٠٢
مَن أدّىٰ إلىٰ أمّتي حديثًا واحدًا؛ يُقيم به سنّةً أو يردّ به بدعةً، فله الجنّة ٣٠١
مَن تعلَّمَ علمًا ممّا يُبتغَىٰ به وجهُ الله تعالىٰ ٣٩٣
مِن حسن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه..... ٢٢١
مَن خرج مِنَ الطاعة، وفارق الجماعةَ ١٠٣٣
من سُئِل عن علمٍ، فكتمه، أُلجِم يوم القيامة بلجامٍ من نارٍ ٣٠٩
مَن سَبَقَ إلىٰ ما لم يَسبِقْ إليه مسلمٌ، فهو له ٨٠٠
مَن صام رمضانَ، وأتبعه ستًّا من شوّالٍ ٥٣٠
مَن صلَّىٰ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً بالنهار أو بالليل، بُني له بيتٌ في الجنّة ٧٤٧
مَن صلّىٰ العصر، ثمّ جلس يُمْلِي خيرًا حتّىٰ يمسيَ ٣٥٠
مَن عَلِم علمًا، فكتمه، أُلجِم يوم القيامة بلِجامٍ من نارٍ..... ٤٥٢
من كذب عليّ متعمّدًا، فلْيتبوّأ مَقعَده مِنَ النار ..... ٢٤٧، ٤٦٢
مَن نام عن حِزْبِه، أو عن شيءٍ منه..... ٧٤٦
من هجر أخاه سنةً، فهو كسَفْك دمه ٨٣٠
من وجد مسلمًا علىٰ عورةٍ، فستره، فكأنّما أحيا موءودةً من قبرها ٤٠٥
الموت كفّارةٌ لكلّ مسلمٍ..... ٧٥٦

❐ حرف النون:

نحن الآخِرون السابقون..... ٢٨٠
النصّ علىٰ انخرام ذٰلك القرْنِ (أيْ قرنِ الصحابة) بعد مِائةِ سنةٍ ٦٣٨

❐ حرف الواو:

واضع العلم عند غير أهله - كمقلِّد الخنازيرِ الجوهرَ، والدرَّ، والذهبَ ٤٤٩
وأنّ مالكَ بنَ مُرَرِّدٍ الرُّهَاويَّ قد حدّثني أنّك أسلمتَ..... ٧٣٤
ولا يُعْطِي الجزّارَ منها شيئًا ١٠٠٦
ومن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها، أو امرأةٍ يتزوّجها ٥٩٩
ومَنْ كتمها، فإنّا آخذوها وشطْرَ مالِه..... ٨١٦
ونبيِّك الذي أرسلتَ..... ٢٨٩

❐ حرف اللامْ ألفْ:

لا إلٰه إلّا الله ... ويلٌ للعرب من شرٍّ قدِ اقترب ٧٥٤
لا تجعلوا بيوتكم مقابرَ ٤٧٨
لا تُدِيموا النظرَ إلىٰ المجذومين ٥٨٢
لا شِغَارَ في الإسلام ٥٨٨
لا ضررَ ولا ضِرارَ..... ٢٢١
لا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ ٥٧٣
لا، ونبيِّك الذي أرسلتَ ٢٨٩
لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم..... ٢٨٠
لا يجدُ العبد حلاوة الإيمان حتّىٰ يؤمنَ بالقدر خير وشرّه، وحُلوه ومُرِّه ٤٩٧
لا يدخلُ النارَ أحدٌ ممّن بايع تحت الشجرة ٦٧٥
لا يزال أحدكم راكبًا ما دام منتعِلًا ٩١٢
لا يُعْدِي شيءٌ شيئًا..... ٥٧٧

لا يَقبل الله صلاةً بغير طُهورٍ، ولا صدقةً من غُلولٍ ٥٨٨
لا يَلِجُ النار أحدٌ صلّىٰ قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها ٧١١
لا يُورِدْ مُمْرِضٌ علىٰ مُصِحٍّ ٥٧٥

❐ حرف الياء:

يٰإسرافيلُ، بعزّتي وجلالي، وَجُودي وكرمي ٥٠٤
يا سهيلُ ابنَ بيضاءَ، مَن قال: «لا إلٰه إلّا اللهُ» ٨٤٦
يا معاذُ، أنا أحبّك؛ فقل في دُبُر كلّ صلاةٍ: «اللّٰهمّ أعنّي» ٤٩٤
يذهبُ الصالحون، الأوّلُ فالأوّلُ ٨١٤
يوشِكُ أنْ تَضرِبَ الناسُ أكبادَ الإبل في طلب العلم ١١٨١

فِهرِس الآثار

طرف الأثر	الصحابيّ، رضي الله عنه	الصفحة
أتحبّون أن يُكذَّب اللهُ ورسولُه؟!	عليُّ بن أبي طالبٍ	٣٦٨
أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ ... هلكتَ وأهلكتَ.	عليُّ بن أبي طالبٍ	٥٤٢
أصحاب رسول الله كثيرٌ، لا يجمعُهم كتابٌ حافظٌ.	كعبُ بن مالكٍ	٦٥٩
انظرْ إلىٰ ما قال، ولا تنظرْ إلىٰ مَن قال.	عليُّ بن أبي طالبٍ	٤٣١
إنّ، وصاحبَها.	عبدُ الله بنُ الزبير	٩٥٤
إنّي أكره أنْ أُمِلَّكم، وإنّي أتَخَوَّلكم بالموعظة.	عبدُ الله بنُ مسعودٍ	٣٤٩
أو كما قال رسول الله.	أنسُ بن مالكٍ	٢٤٠
أوّلُ منِ اعترض علىٰ الأسود العنْسيّ وكابَرَه ...	عبدُ الله بنُ عبّاسٍ	٨١٤
أوَليس مِن نِعَم الله عليك أنْ تحدِّثَ وأنا شاهدٌ ...	عبدُ الله بنُ عبّاسٍ	٣٠٩
أو نحوُه، أو شبهُه.	أبو الدرداء	٢٤١
تذاكَروا هٰذا الحديثَ، إلّا تفعلوا، يدرُسْ.	عليُّ بن أبي طالبٍ	٤٤٨
حدِّثْ ... أوَليس من نِعَم الله عليك أن تحدِّث ...	عبدُ الله بنُ عبّاسٍ	٣٠٩
حدِّثِ الناس كلَّ جمُعةٍ مرّةً، فإن أبيتَ فمرّتين ...	عبدُ الله بنُ عبّاسٍ	٣٤٩
حدِّثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما يُنكِرون.	عليُّ بن أبي طالبٍ	٣٦٨
الحنَّان الذي يُقبِل علىٰ من أعرض عنه ...	عليُّ بن أبي طالبٍ	٧٨٨
حياة العلم مذاكرته.	عبدُ الله بنُ مسعودٍ	٤٤٨
خراب البصرة بالزَّنْج.	عليُّ بن أبي طالبٍ	٥٢٣
ذاك امرُؤٌ سمّاه الله تعالىٰ (الصِّدِّيقَ).	عليُّ بن أبي طالبٍ	٦٦٧
رأيت واثلةَ بن الأسقع يملي علىٰ الناس الأحاديث.	واثلة بن الأسقع	٣٤٨
رِحلةُ بعض الأنصار منَ المدينة إلىٰ مِصرَ.	أبو أيّوبَ الأنصاريُّ	٤٠٥

رحلة جابرِ بن عبد الله منَ المدينة إلىٰ الشام.	جابر بن عبد الله	٤٠١
روّحوا القلوب، وابتغوا لها طُرَفَ الحِكمة.	عليُّ بن أبي طالبٍ	٣٧٠
العلم كثيرٌ؛ فخذوا من كلّ شيءٍ أحسنه.	عليُّ بن أبي طالبٍ	٤١٣
قال رسول الله ... أو مِثلُه، أو نحوُه، أو شبيهٌ به.	عبدُ الله بنُ مسعودٍ	٢٤١
قد بقي قومٌ منَ الأعراب، فأمّا من أصحابه ...	أنسُ بن مالكٍ	٦٢٤
قصّة الأشعثِ بن قيس.	أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ	٦٢٩
كان ابن مسعودٍ يذكّر الناس في كلّ يومِ خميسٍ ...	عبدُ الله بنُ مسعودٍ	٣٤٩
كان أصحاب الرسول إذا اجتمعوا، تذاكروا العلم ...	أبو سعيدٍ الخُدْريُّ	٣٤١
كانت لي هِرّةٌ صغيرةٌ، إذا كان الليلُ وضعتها ...	أبو هريرةَ	٨٧٨
كنت أترجم بين ابن عبّاسٍ وبين الناس.	عبدُ الله بنُ عبّاسٍ	٣٥٣
لَأنزلَ الله اسمَ أبي بكرٍ منَ السماء (الصِّدِّيقَ)	عليُّ بن أبي طالبٍ	٦٦٧
لَحْنُكم أشدّ عليّ من سوءِ رميكم.	عمرُ بن الخطّاب	٢٤٩
ما أنت بمحدِّثٍ قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم ...	عبدُ الله بنُ مسعودٍ	٣٦٨
مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن.	أبو سعيدٍ الخُدْريُّ	٤٤٨
مذاكرة العلم ساعةً خيرٌ من إحياء ليلةٍ.	عبدُ الله بنُ عبّاسٍ	٤٤٩
مَن رَقّ وجهه، دقَّ علمُه.	عمرُ بن الخطّاب	٤٢١
نِعْمَ النساءُ نساءُ الأنصار، لم يكن يمنعُهنّ الحياءُ ...	عائشةُ بنةُ الصِّدِّيق	٣٢١
هتَفَ العلمُ بالعمل، فإنْ أجابه، وإلّا، ارتَحَل.	عليُّ بن أبي طالبٍ	٧٨٨
والله الذي لا إلٰه إلّا هو، إنْ كنتُ لَأعتمد ...	أبو هريرة	٢٩٥
وأنا ما دعوت الله فيه إلّا استُجيب لي.	عبدُ الله بنُ عبّاسٍ	٥٠١
يا غُنْثَرُ.	أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ	١٠١٧

فِهرِس الأعلام المترجَم لهم

❐ حرف الهمزة:

آبي اللَّحْمِ ٨٢٦
آدمُ بن أبي إياسٍ ١٠٥٣
أبانُ بن عثمانَ ٧٢٣
أبانُ بن أبي عيّاشٍ ٢٩٢
أبانُ بن يزيدَ العطّارُ.....٢٦٦
إبراهيمُ بن أدْهَمَ.....٤١٣
إبراهيمُ بن أُوْرْمَةَ الأصبهانيُّ ٤٣٨
إبراهيمُ بن الحجّاج السامِيُّ ١٠٥٣
إبراهيمُ بن سعدٍ ١٠٦٩
إبراهيمُ بن سُوَيدٍ النَّخَعيُّ ٧٣١
إبراهيمُ بن مُجَمِّعٍ.....٤١٤
إبراهيمُ بنُ يزيدَ الخُوْزِيُّ ١٠٩٣
إبراهيمُ ابن النبيّ ٦٨٦
إبراهيمُ الحربيُّ ١١٩١
إبراهيمُ المروزيُّ.....٣٥٨
إبراهيمُ النخَعيُّ ٣٠٣
أُبَيُّ بن عِمَارةَ المدنيُّ.....٨٢١
أُبَيُّ بنُ كعبٍ ٣٠٨
أجمدُ بن عُجَيَّانَ ٨٦١
أحمدُ بن إبراهيمَ المَوْصِليُّ..... ١٠٥١
أحمدُ بن إسماعيلَ السَّهْميُّ.....٨٠٢
أحمدُ بن جعفرٍ التُّسْتَرِيُّ.....٣٥٦
أحمدُ بنُ سلمةَ ١١٩٤
أحمدُ بن صالحٍ المصريُّ..... ١١١٨
أحمدُ بن عُمَيرٍ الدمشقيُّ ٤٨٥
أحمدُ بنُ محمّدٍ الخفّافُ.....٨٠٣
أحمدُ بن المِقْدَامِ العِجْليُّ..... ١٠٥١
أحمدُ بن هارونَ البَرْذَعيُّ.....٨٥٩
أحمدُ الغزّاليُّ.....٣٣٣
أحمرُ بنُ جَزْءٍ البصريُّ.....٨٢٨
الأخنس بن حَبِيبٍ ٧٠٦
أَرْقَمُ بن شُرَحبيلَ ٧٦٥
أسامةُ بن زيدِ بن حارثةَ.....٧٠٩
أسباطِ بن نصْرٍ ٨٨٨
إسحاقُ بن إبراهيمَ الخُتَّليُّ ٤٦٧
إسحاقُ بنُ يزيدَ الهُذَليُّ.....٨٣٧
إسحاقُ بن راهُوْيَهْ.....٢٦٣
أسدُ بن موسىٰ.....٤٥٧

أسعدُ بنِ سهلِ بن حُنَيْفٍ ٧٢٨
أسماءُ بن حارثةَ ٧٧٣
إسماعيلُ بن بَشِيرٍ المدنيُّ..... ٨٣٥
إسماعيلُ بن زيدِ بن ثابتٍ ٧٢٣
إسماعيلُ البصريُّ ٧١١
إسماعيلُ بنُ عليّةَ..... ٣٦٣
أسمرُ بنِ مُضَرِّسٍ ٨٠٠
الأسودُ العَنْسيُّ ٨١٤
الأسودُ بن عبدِ يَغُوثَ..... ١٠٨٧
الأسودُ بن يزيدَ..... ٧١٩
الأشعث بن قَيْسٍ ٦٢٩
الأَغَرُّ المُزَنِيُّ ٥٩٠
أُكَيْنَةُ بن يزيدَ بنِ عبد الله ٧٨٧
أُمَيَّةُ بنُ أبي عُبَيدٍ ١٠٨٦
أنسُ بن سيرينَ..... ٧٦٧
أنسُ بن عفراءَ ٧٧١
أنسُ بن مالكٍ ٢٤٠
أوسُ بن مَغْرَاءَ السعْديُّ ١١٧٣
أُوَيْسُ بنُ عامرٍ القَرَنِيُّ ٧٢١
إياسُ بن سلمةَ بنِ عمرٍو ٧١٠
إياسُ بن معاويةَ ٧٢٥
أيّوبُ السَّخْتِيانيُّ ٢٠١

❐ حرف الباء:

البراء بن عازبٍ..... ٢٨٩
بُرَيدةُ بن الحُصَيب ٦١٣
بِشْرُ بن الحارثِ الحافِيْ ٤١٤
بِشْرُ بن حارثٍ السَّهْميُّ ٧٧٣
بِشْرُ بن معاذٍ ١٠٥١
بِشْرُ بن السَّرِيِّ..... ١٠٥٣
بَشِيرُ بنُ الخَصَاصِيَةِ ١٠٩١
بَكْرُ بن وائلٍ..... ٧٨١
بُكَيرُ بن أبي السَّمِيطِ ٧٣١
بُكَيرُ بن عبد الله بن الأشجّ ٧٣١
بَهْزِ بن حَكِيمٍ ٧٨٦
بلالُ بن عبد الله بن عمرَ ٧٢٣
بلالُ بن رَباحٍ الحبشيُّ..... ٦٨١

❐ حرف التاء:

تَمَّامُ بن عبّاسِ بن عبد المطّلب..... ٧٧٧
تميمٌ الداريُّ ٦٥٣

تميمُ بن حارثٍ السَّهْميُّ ٧٧٣

❐ حرف الثاء:

ثابتٌ البُنَانيُّ ٢٩٢
ثعلبٌ النحْويُّ ٢١٢

❐ حرف الجيم:

جابرُ بن عبد الله ٤٠١
جُبَيْبُ بن الحارث ٨٦٢
جريرُ بن حازمٍ ٦٩١
جعفرُ بن أبي طالبٍ ٧٦٦
جعفرُ بن سليمانَ ٩٨١
جعفرُ بن عبد الواحدِ الهاشميُّ... ١٠٤٨
جُنْدُبٌ البَجَليُّ ٩١١

❐ حرف الحاء:

الحارثُ بن حارثٍ السَّهْميُّ.....٧٧٣
الحارثُ بن العبّاسِ.....٧٧٧
حارثة الكلبيُّ.....٧٠٨
حَبِيبُ بن أبي ثابتٍ ٣٣٢
الحجّاجُ بن حارثٍ السَّهْميُّ.....٧٧٣
حجّاجُ بن محمّدٍ المِصِّيصيُّ ٢٥٨
حجّاجُ بن مِنْهالٍ..... ١٠٥٢
حجّاجٌ الصوّافُ..... ١٠٧٥
حَدْرَدُ بن أبي حَدْرَدٍ الأسلميُّ..... ٨٣٠
حذيفةُ ٦٥١
حسّان بن ثابتٍ.....٦٧٨
حسَّانُ بن يزيدَ ١١٥١
الحسنُ بن الأشعث القُرَشيُّ ١٢٠٠
الحسنُ بن عبد الله العَسْكَريُّ ٥٢٢
الحسنُ بن عَرَفَةَ ٣٢٩
الحسنُ بن عليٍّ الهاشميُّ ٧٩٠
الحسنُ بن عيسىٰ الماسَرْجِسيُّ... ١١٤٧
الحسنُ البصريُّ..... ٢١١
الحسين بنُ عليٍّ الطبريُّ..... ١٠٣٥
الحسينُ بن محمّدٍ العِجْلُ.....٤٣٨
حُضَينُ بن المنذر ٧١٧
حفصُ بن عاصمٍ ١٠٠٣

حفصُ بن غياثٍ ١١٥١
حفصُ بن غيلانَ أبو مُعَيْدٍ ٨٦٤
حفصٌ الدُّوْريُّ ٧٨٣
الحكم بن حَزْنٍ..... ٢٦٢
حكيمُ بنُ حزامٍ ٣٢٩
حكيمُ بن معاويةَ بنِ حيدةَ ٧٨٦
حمّادُ بن زيدٍ ٤٦١
حمّادُ بن سلمةَ ٢٤٨
حمزةُ بن حبيبٍ الزيّاتُ ٥٢٤
حمزةُ بن عبد الله بن عمرَ..... ٧٢٣
حمزةُ بن عبد المطّلب..... ٦٧٤
حمزةُ الكِنَانيِّ ٤٦٣
حَمَلُ بنُ سَعْدَانةَ الكلبيُّ ١٠٨٩
حَمَلُ بنُ النابغةِ..... ١٠٨٩
حُمَمَةُ بنِ أبي حُمَمَةَ الدوسيُّ..... ٦٣٣
حَمْنَنٌ ١١٧٠
حُوَيطِبُ بن عبد العُزَّىٰ ٧٥٢
حَيْوَةُ بن شُرَيحٍ ١٠٣٢

❐ حرف الخاء:

خارجةُ بن زيدٍ ٧٢٠
خالدُ بن عفراءَ..... ٧٧١
خالدُ بن مَخْلَدٍ القَطَوانيِّ..... ١١٤٠
خالدُ بن مَعْدَانَ ٧٥٣
خالدُ بن مِهْرَانَ الحَذَّاءُ ١٠٩٤
خالدُ بن الوليد..... ٦٦٥
خالدٌ أبو الحسين البصريُّ ١٠٧٤
خبّابُ بن الأَرَتِّ..... ٦٨١
خُبَيْبٌ ٩٩٨
خِرَاشُ بن عبد الله..... ٤٧٥
خلفُ بنُ خَلِيفةَ ٧٣٢
خَلَفٌ البزّارُ..... ٦٣٢
الخليل بن أحمدَ ٢١٩
خُوَلِيدٌ أبو ذُؤَيبٍ الهُذَلِيّ..... ٦١٤

❐ حرف الدال:

دُكَينُ بنُ سعيدٍ الخَثْعَميُّ..... ٨١٥
دينارُ بن عبد الله أبو مِكْيَسٍ ٤٧٥

❐ حرف الراء:

رافعُ بن عمرٍو ٣٥١
الرَّبِيع بن خُثَيمٍ ٤٨١
الربيع بن سليمان المراديُّ ٣٦١
ربيعةُ بنِ كعبٍ الأسْلَميُّ..... ٨١٤
رَبِيعةُ بنُ أبي عبد الرحمٰن..... ١١٢٨
رَتَنُ الهنديُّ ٦٣٨
رِزْقِ الله بن عبدِ الوهّاب ٧٨٨
رُوَيْفِعُ بن ثابتٍ الأنصاريُّ ٧٠١

❐ حرف الزاي:

زائدةُ بن قدامةَ ٤٨١
الزبيرُ بن بَكَّارٍ..... ١٠٨٦
زِرُّ بن حُبَيشٍ ١١٧٤
زُرعَةُ بن سيفِ بنِ ذي يَزَنَ ٧٣٤
زهيرُ بن حربٍ ٧٥٩
زهيرُ بن معاويةَ..... ٧٦٤
زِيَادُ بن عِلَاقَةَ..... ١١٠٠
زيدُ بن أرقمَ ٦٧٩
زيدُ بن ثابتٍ ٣٠٨
زيدُ بن حارثة ٦٧٩
زيدُ بن الخطاب ٧٦٥
زيدُ بن عبد الله بن عمرَ ٧٢٣

❐ حرف السين:

السائبُ بن حارثٍ السَّهْميُّ ٧٧٣
السائب بن يزيدَ..... ٤٥٦
سالمُ بن عبد الله بن عمرَ..... ٥١٩
سالمٌ مولىٰ حذيفةَ..... ٦٥١
سعْدُ بنُ جُنَادةَ العَوْفيُّ..... ١١٧٢
سعدٌ أبو مجاهدٍ الطائيُّ..... ٨٦٥
سعدٌ الزَّنْجانيُّ..... ١٢٠٠
سعيدُ بن جُبَيرٍ ٣٠٣
سعيدُ بن حارثٍ السَّهْميُّ ٧٧٤
سعدُ بنُ عُبَيدٍ..... ٦٥٢
سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ مِهْرانَ ١١٢٣
سعيدُ بن المسيَّبِ ٢٩٤
سعدَ بن معاذٍ..... ٣٣٧
سعيدُ بن المنذِرِ ٦٥٢
سعيد بن منصورٍ ٦٧٧
سعيدُ بن يَرْبُوعٍ القُرَشيُّ ١١٧٠
سفيانُ الثوريُّ..... ٢٠٥
سلمانُ الفارسيُّ..... ٦٤٨

سَلَمةُ بن الأكوعِ ٦٩٩
سَلَمةُ بن سليمانَ ١٠٥٤
سُليمٌ الرازيّ..... ٢٤٤
سُلَيمٍ الزُّرَقيِّ ٨٤٠
سليمانَ التَّيْميِّ..... ٧٥٠
سليمانُ بنِ حَرْبٍ ١٠٥٠
سليمانُ بن يَسَارٍ الهلاليُّ ٧٢٢
سُمَيٌّ مولىٰ أبي بكرٍ..... ٨٧٢
سِنَانُ بن مُفَرِّنٍ ٧٧٥
سَنْدَرُ..... ٨٦٢
سَهْلُ بن البيضاء..... ١٠٨٤
سهلُ بن سعدٍ ٣٢٨
سُهَيلُ بن أبي صالحٍ..... ٤٧٨
سُهَيْلُ بنُ البيضاءِ ٨٤٦
سُوَيدُ بن غَفَلةَ..... ٧٢٥
سُوَيدُ بن مُقَرِّنٍ..... ٧٢٩
سَيْفُ بنُ عمرَ التميميُّ ٨١٣

❐ حرف الشين:

شَدَّادُ بن أَوْسٍ ٥٥٢
شُرَحْبِيلُ بنُ حَسَنَةَ..... ١٠٩٠
شُرَيحِ بن هانئٍ..... ٧٢٥
شُرَيحٌ القاضي..... ٣٢٨
شَرِيكٌ النَّمَريُّ..... ٣٢٩
شعبةُ بن الحجّاج ٢٠٤
شعيبُ بن محمّدِ بن عبد الله..... ٧٨٦
شَكَلُ بن حُمَيدٍ العَبْسيُّ ٨٦٣
شَمَّاسُ بن عثمانَ ٦٧٤
شَمْعُونُ بن يَزيدَ القُرَظيُّ ٨٦٣
شَمْهُورِشُ الجنيُّ القاضي ٦٣١
شَيْبةُ بن رَبِيعةَ..... ٧٠٧

❐ حرف الصاد:

صالحُ بن أحمدَ بنِ حنبلٍ..... ٢٨٩
صالحُ بنُ حَيَّانَ..... ٢٧٣
صالحُ بن أبي صالحٍ السمّانِ ٧٦٧
صَفْوانُ بن البيضاء ١٠٨٤
صُنَابِحُ بن الأعسر الأحْمَسيُّ..... ٨٦٣

❐ حرف الضاد:

ضِرَارُ بن مُرّةَ ٣٣٦
ضِمَامُ بن ثعلبةَ ٦٣٣

❐ حرف الطاء:

طالوتُ ٦٧٣
طلحةُ بنُ الأعلمُ ٨١٣
طلحةُ بن معاويةَ بنِ خالدِ..... ٧١٠

❐ حرف العين:

عاصمُ بن سليمانَ الأحولُ ٢٦٢
عاصمُ بن ضَمْرَةَ ٨٣٩
عاصمُ بن عَدِيٍّ العَجْلَانيُّ ١١٧١
عاصمُ بن عليٍّ ٣٥٥
عاصمُ بن عمرٍو ٨٤٠
عاصمُ بن أبي النَّجُود ٥٢٤
عاقلُ بن عفراءَ ٧٧١
عامرُ بن شَهْرٍ الهمْدانيُّ ٨١٣
عامرُ بن عفراءَ ٧٧١
عُبَادةُ بن الصامت ٦٤٨
العبّاس بن عبد المطّلب ٦٨٤
عبد الله بن أحمدَ بنِ حنبلٍ ١٠٤٥
عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ سَوَادَةَ ٨٥٧
عبدُ الله بنُ أحمدَ الدورقيُّ ١٠٤٥
عبدُ الله بنُ أُنَيْسٍ ٤٠١
عبدُ الله بنُ بُسْرٍ المازِنيُّ ٦٩٦
عبدُ الله بنُ جابرٍ الطَّرَسُوسيُّ ... ١٠٤٥
عبدُ الله بنُ جحشٍ ٦٧٤
عبدُ الله بنُ الحارث بن جَزْءٍ ٦٩٨
عبدُ الله بنُ الحارث بن سيدانَ ٧٨٩
عبدُ الله بنُ حارثٍ السَّهْميُّ ٧٧٤
عبدُ الله بنُ الحارثِ بن نوفلٍ ١٠٩٥
عبدُ الله بنُ خَطَلٍ ٦١٥
عبدُ الله بنُ دينارٍ ٧٣٨
عبدُ الله بنُ السائب ٦٥١
عبدُ الله بنُ السَّعْديِّ ٧٥٢
عبدُ الله بنُ الزُّبير ٤٥٦
عبدُ الله بنُ سَرْجِسَ ٢٦٢

عبدُ الله بنُ سَلَامٍ.....٤٩٢
عبدُ الله بنُ سليمانَ بنِ أُكَيمةَ ٢٠٩
عبدُ الله بنُ شدَّادٍ الليثيُّ.....٨١٨
عبدُ الله بنُ شدّادِ بن الهادِ ٨٧٠
عبدُ الله بنُ العبّاس ٣٠٩
عبدُ الله بنُ عَطَاءٍ الإبراهيميُّ.....٨٧٦
عبدُ الله بنُ عُكَيْمٍ ٦٠٨
عبدُ الله بنُ عمرَ بنِ الخطّاب ٢١٢
عبدُ الله بنُ عمرَ الأمويُّ ٨٦٩
عبدُ الله بنُ عمرِو بن العاص.....٥٠٧
عبدُ الله بنُ عمرٍو أبو مُرَايَةَ ٨٦٥
عبدُ الله بنُ مالكٍ الجَيْشانيُّ ٦٢٦
عبدُ الله بنُ المبارك ٢٤٢
عبدُ الله بنُ محمّدِ بن سِنَانٍ ١٠٤٥
عبدُ الله بنُ محمّدٍ المُسنَديُّ ١١٤٧
عبدُ اللهِ بنُ المُطَاع ١٠٩٠
عبدُ الله بنُ مُقَرِّنٍ ٧٧٥
عبدُ الله بنُ أبي طلحةَ.....٧٢٧
عبدُ الله بنُ أمِّ حَرَامٍ.....٧٠١
عبدُ الحميدِ بنُ حَبِيبٍ ٨٣٩
عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الواحد ٧٩٩
عبدُ الرحمٰن بنُ حَرْمَلةَ ٧٩٤
عبدُ الرحمٰن بنُ العبّاس ٧٧٧
عبدُ الرحمٰن الفَاميُّ.....٧٨٦
عبدُ الرحمٰن بنُ غَنْمٍ الأشعريُّ ٧٣٠
عبدُ الرحمٰن بنُ مُقَرِّنٍ.....٧٧٥
عبدُ الرحمٰن بنُ مكّيٍّ.....٨٠٦
عبدُ الرحمٰن بنُ مهديٍّ ٢٩١
عبدُ الرحمٰن بنُ يوسفَ بنِ خِرَاشٍ..٧١٧
عبدُ الرَّحيمِ أبوالمظفَّر السَّمْعانيُّ....٧٨٦
عبدُ الرزّاق بنُ همّام الصنعانيُّ.....٢٧٥
عبدُ العزيزِ بنُ زَبَالَةَ ١٠٧٩
عبد الغنيِّ بنُ سعيدٍ.....٧٣٨
عبدُ اللطيفِ بنُ المُرَحِّلِ ٢٧٤
عبدُ الوهّاب بنُ عبد العزيز ٧٨٧
عبدُ الوهّابِ بنُ عليٍّ ١٠٩١
عبدُ بنُ حُميدٍ ٦٧٧
عبدانُ بن محمّدٍ المروزيُّ ٣٥٥
عبدُ خيرٍ ٥٣٢
عبيدُ الله بنُ أحمدَ الأزهريُّ.....٧٣٧
عبيدُ الله بنُ جَحْشٍ ٦٢٨
عبيدُ الله بنُ العبّاسِ.....٧٧٧
عبيدُ الله بنُ عبد الله بنِ عتبةَ ٢٩٤
عبيدُ الله بنُ عبد الله بن عمرَ ٧٢٣

عُبيد الله بنُ عبد الله أبو المُدِلَّة ... ٨٦٥
عبيدُ الله بنُ معاذٍ ٧٦٠
عُبيدُ الله بنُ موسىٰ العَبْسيُّ ٤٥٨
عُتْبَةُ بن النُّدَّر ٥٢٧
عثمانُ بن حَكِيمٍ السُّلَميُّ ١١٠٦
عثمانُ بن سعيدٍ الدارميُّ ٤٦١
عثمانُ بن مَظْعُونٍ ١١٠٢
عثمانُ بن أبي شيبةَ ٥٢٣
العَدَّاءُ بن خالدِ بن هَوْذَةَ ٧٠٥
عَدِيُّ بن حاتمٍ الطائيُّ ١١٧٣
العُرْسُ بن عَمِيرةَ الكِنْديُّ ٧٠٠
عروةُ بن الزبير ٢٥٨
عَطَاءُ بن السائب ١١٢٦
عطاءُ بن يَسَارٍ ٦٧٦
عطاءُ بن أبي رَباحٍ ٢٥٣
عطاءُ بن أبي ميمونةَ ٢٧٥
عفّانُ بن سلمةَ ٢٦٣
عقبةُ بن عامرٍ ٤٠٥
عقبةُ بن عمرٍو الأنصاريُّ ١٠٩٢
عَقِيلُ بن مُقَرِّنٍ ٧٧٥
عَقِيلُ بن أبي طالبٍ ٧٦٦
عُكَّاشَةُ بن مِحْصَنٍ ٦٣٣
علقمةُ بن قيس ٤٨٧
علقمةُ بن وقّاصٍ ٢٩٤
عليُّ بن حُجْرٍ ٣٦٤
عليُّ بن زيدِ بن جُدْعَانَ ١٠٧٠
عليُّ بنُ عثمانَ المَارِدِينيُّ ١٠٧٢
عليُّ بن المُفَضَّلِ ٨٠٧
عليُّ بن المدينيّ ٢٦٩
عمرُ بن حَبِيبٍ العدويُّ ٣٦٠
عمرُ بنُ ذرٍّ ٢٩٥
عمرُ بن عبد العزيز ٣٠٣
عُمَرُ بنُ يونسَ اليَمَاميُّ ٩٨٢
عمرانُ بن حُصَينٍ ٦٤٨
عمرُو بن العاصيْ ٦٦٥
عمرُو بن تغلبَ الكِنْديُّ ٨١١
عمرُو بن حُرَيثٍ ٦٩٥
عمرُو بن دينارٍ ٥٠٧
عمرُو بن زُرَارَةَ ٩١٩
عمرُو بن شُعَيبِ بن محمّدٍ ٧٤١
عمرُو بن عثمانَ بنِ عفّانَ ٧٦٦
عمرُو بن ميمونٍ الأوديُّ ٤٨١
عَنْبَسةُ بن أبي سفيانَ ٧٤٧
العوّام بن مُرَاجِمٍ ٥٢٥

عوفُ بن عبدِ عوفٍ البجليُّ ٨١٥
عوفُ بن عفراءَ ٧٧١
عوفُ بنِ مالكٍ ٧٥٣
عونُ بن العبّاس ٧٧٧
عون بن عبد الله ٨٣٧
عياضٌ القاضي ٢١٤
العلاء بن عبد الرحمٰن ٩٠٦
عيسىٰ بنُ محمّدٍ الصَّفَويُّ ٥١٧

❐ حرف الفاء:

الفَضْلُ بنُ العبّاس ٧٠٣
الفضلُ بن دُكَينٍ أبو نُعَيمٍ ٢٩٥
الفضيلُ بن فَضالةَ ٨١٩

❐ حرف القاف:

قاسمُ بن قطلوبغا ١٠٨٨
القاسمُ بن محمّدِ بن أبي بكرٍ ٢٥٣
قَبِيصةُ بن ذُؤَيبٍ ٧٢٣
قتادةُ ٣٣٦
قتيبةُ ٤٧٨
قُثَمُ بن العبّاس ٧٧٧
قُرَّةُ بن خالدٍ ٩١٤
قُطْبةُ بنُ مالكٍ الثَّعْلبيُّ ١١٠٠
قَيْسُ بن السَّكَن ٦٥٢
قَيسُ بن عُبَادٍ ٧١٧
قَيسُ بن أبي حازمٍ ٧١٧
قَيسُ بن أبي صَعْصَعَةَ ٦٥٢
قَيْصَرٌ أبو إسرائيلَ العامِريُّ ١٠٩٨

❐ حرف الكاف:

كثيرُ بن العبّاسِ ٧٧٧
كثيرُ بن مُرَّةَ ٧٥٣
كعبُ بن مالكٍ ٦٥٩
كَعْبُ الأحبارِ ٧٤١

❐ حرف اللام:

لَبِيدُ بنُ ربيعةَ العامريُّ ١١٧١
لَجْلَاجٌ العامريُّ ١١٧٢

الليثُ بن سعدٍ.....٣٢٩

❐ حرف الميم:

مالكُ بن عُرْفُطَةَ.....٥٣٢
مالكُ بن قِهْطِمٍ الدارميُّ.....٧٨٥
مالكُ بن مُرَرِّدٍ الرُّهَاويُّ.....٧٣٤
مالكُ بن أبي عامرٍ.....١١٤٦
مباركُ بن محمّدٍ: ابنُ الأثيرِ.....٥١٦
مجاهدُ بن جبرٍ ٢٩٥
مُجَمِّعُ بن جاريةَ.....٦٥٢
محمّدُ بن إبراهيمَ الأديبُ ٩٠١
محمّدُ بن أحمدَ بنِ الفضلِ.....٤٦٧
محمّدُ بن أحمدَ المَهْدَويِّ ٩٠١
محمّدُ بن أحمدَ الفقيهُ.....٣٣٧
محمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيمةَ ٢٨٢
محمّدُ بن أسلمَ الطُّوْسيُّ ٤٧٣
محمّدُ بن بشّارٍ ٤٨١
محمّدُ بن بِشْرٍ.....٩٠٣
محمّدُ بنُ بكرٍ البُرْسانيُّ ٢٠١
محمّدُ بن جحشٍ ٩٠٣
محمّدُ بنُ جريرٍ الطبريُّ ٥٢٧
محمّدُ بن جعفرٍ.....٣٦٢
محمّدُ بنُ الحسنِ السَّفَاقُسيُّ.....٨٠٧
محمّدُ بن حفصٍ الدوريُّ ٧٨٣
محمّدُ بن رافعٍ.....٢٧٩
محمّدُ بنُ الرَّبِيع الجيزيُّ ٧٣٠
محمّدُ بن رَزِينِ بن مُشْرِقٍ ٩٠١
محمّدُ بن الزِّبْرِقَانِ ١٠٧٠
محمّدُ بن السائبِ الكلبيُّ ٨٥٦
محمّدُ بن سعدٍ الباوَرْديُّ.....٩٠٢
محمّدُ بنُ سعدٍ ٣٠٨
محمّدُ بن سليمانَ المِصِّيصيُّ ٣٦٢
محمّدُ بنُ العبّاسِ النحْويُّ.....٩٥٢
محمّدُ بن عبد الله بن المثنَّى.....٩٠٢
محمّدُ بن عبد الله بن عمرٍو ٧٩٣
محمّدُ بن عبد الله الحضرميُّ.....٩٠٢
محمّدُ بن عبد الله الطائيُ ٩٠٢
محمّدُ بن عبدِ الواحدِ الدقّاقُ.....٩٠٢
محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ..٧١٠
محمّدُ بن عليٍّ الصُّوريُّ.....٧٣٨
محمّدُ بن عليٍّ الكَرَّانيُّ.....٩٠٢

محمّدُ بنُ عمرَ الواقديُّ ٦٢٥
محمّدُ بن عمرٍو ٩٠٣
محمدُ بن عيسىٰ البُرُلُّسيُّ ٦٣١
محمّدُ بن قيسٍ الشاميُّ ٨٥٧
محمّدُ بن كعبٍ القُرَظِيُّ ٦٧٦
محمّدُ بن المثنَّىٰ العَنَزيُّ ٥٣٥
محمّدُ بن مسلمٍ: ابنُ وَارَةَ ٥٤٣
محمّدُ بن مقاتلٍ ٢٩٦
محمّدُ بن مُقبِلٍ الحلبيُّ ٨٠٤
محمّدُ بنُ موسىٰ الحازميُّ ١١٢٢
محمّدُ بن يحيىٰ الذُّهْليُّ ١٠٥٠
محمّدُ بن يوسفَ البِرْزاليُّ ٩٠٢
محمّدُ بن أبي الحسين الصوفيُّ ٩٠٢
محمّدُ بن أبي صالحٍ السمّانُ ٧٦٧
محمّدُ بنُ المتّقيْ الهنديُّ ٥١٧
محمّدُ بنُ الحَنَفِيَّة ١٠٩١
محمّدٌ أبو كثيرٍ ٩٠٣
محمودُ بن الرَّبيع ٦٩٤
محمودُ بنَ لَبيدٍ ٧٢٩
مَرْثَدٌ ٧٠٥
مِرْدَاسُ بن مالكٍ الأسلميُّ ٨١٤
مروانُ بن الحَكَمِ ٧٤٦
مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَدٍ ٢٦٥
مسروقُ بن الأجدع ٣٦١
مِسْعَرٌ ٧٥٠
مسلمُ بن إبراهيمَ ٢٦٦
مَسْلَمَةُ بن مُخَلَّدٍ ٦٥٣
المِسْوَرُ بن رِفاعةَ القُرَظيُّ ٨١٧
مسيَّبُ بنُ الحَزْنِ القرشيُّ ٨١١
مُصْعَبُ بن عُمَيرٍ ٦٧٤
مصعبٌ الزبيريُّ ٦٩٠
مَطَرٌ الورّاقُ ٤٧٢
معاذُ بن جبلٍ ٣٠٨
معاذُ بن معاذٍ ٧٦٠
معاذُ بن عفراءَ ٧٧١
المُعَافَىٰ بنُ عِمْرانَ ١١٢٥
معاويةُ بن حيدةَ القشيريُّ ٧٨٦
معاويةُ بن سَبْرَةَ أبو العُبَيدَيْنِ ٨٦٦
معاويةُ بن أبي سفيانَ ٥٢٨
مَعْبَدُ بن سيرينَ ٧٦٧
مَعْبَدُ بن العبّاس ٧٧٧
معتمِرُ بن سليمانَ التيميُّ ٧٨٣
معروفٌ الخيّاطُ ٣٤٨
مَعْقِلُ بن مُقَرِّنٍ ٧٧٥

مَعْقِلِ بنِ يسارٍ ٩١١
مَعْمَرُ بن الحارث الجُمَحيُّ ٧٠٧
معمرُ بن حارثٍ السَّهْميُّ ٧٧٤
مَعْمَرُ بن راشدٍ الأزديُّ ٢٧٥
مَعْمرُ بن زيدٍ..... ٧٣١
مَعْمَرُ بنُ المثنَّىٰ أبو عُبَيدةَ ٥١٤
مَعْنُ بنُ يزيدَ بنِ الأخنس..... ٧٠٦
مُعوِّذُ بن عفراءَ ٧٧١
المغيرةُ بن مِقْسَمٍ ٤٢٠
مُغْلَطايُ بنُ قليجَ ١٠٨٩
المُفضَّل بن فَضَالةَ ٨١٩
المِقْدَاد بن مَعْدِيْكَرِبَ ٧٥٣
المِقْدَادُ بن الأسود ٦٤٩
مِقْسَمٌ مولىٰ ابن عبّاسٍ ١٠٩٥
مُنْتَجِعٌ النجديُّ ١١٧٢
مِنْدَلُ بنُ عليٍّ ٨٦٨
منصورُ بن سَلِيمٍ ٩٢٨
منصورُ بن محمّدٍ العَلَويُّ..... ٧٨٦
منصورُ بن المعتمر ٤٨١
موسىٰ بن إسماعيلَ ٢٦٦
موسىٰ بنُ عقبةَ ٥٣٤
موسىٰ بنُ أبي عائشةَ ٨٧٠
مَيْسَرَةُ بنُ عبد الله ٩٢١

❐ حرف النون:

ناجيةُ ابنُ ابنِ المنتجِع ١١٧٢
نافعُ بن سليمانَ العَبْديُّ..... ١١٧٤
النضرُ بن شُمَيلٍ..... ٢٥٣
النعمان بن مُقَرِّنٍ ٧١٨
نُعَيمُ بن حمّادٍ ٢٦٠
نُعَيمِ بنِ هَبَّارٍ ٧٥٣
نَوْفَلُ بن معاويةَ ١١٧٢

❐ حرف الهاء:

الهَدَّارُ ٦٩٧
هُدْبَةَ بنِ خالدٍ ١٠٥٢
الهِرْماسُ بن زيادٍ الباهليُّ ٧٠٢
هُزَيْلُ بن شُرَحبيلَ..... ٧٦٥
هشامُ بن حسَّانَ ٧٦٨
هُشَيمُ بن بَشِيرٍ ٣٦٤

همّامُ بن مُنَبِّهٍ ٢٧٥
همّامُ بن يحيىٰ العوْذيُّ..... ٢٥٣
هندُ بن حارثةَ..... ٧٧٣
هلالُ بنُ مُرَّةَ الأشجعيُّ ١١٠٧
الهلال بن يِسافٍ..... ٤٨١
الهيثم بن عبد الله بن الحارث ٧٨٨

❐ حرف الواو:

وائل بن حُجْرٍ ٦٢٥
وائلُ بن داودَ..... ٧٨١
واثلةُ بن الأسقعِ..... ٣٤٨
واصلٌ الأحْدَبُ ٥٣٣
وكيعُ بن الجرّاح..... ٢٥٩
الوليدُ بن إبراهيمَ الهمَذانيُّ ٤٦٧
الوليدُ بن عتبةَ ٧٠٧
وَهْبُ بنُ خَنْبَشٍ ٨١٢

❐ حرف الياء:

يحيىٰ بنُ أكْثَمَ ٣٥٩
يحيىٰ بن سعيدٍ الأنصاريُّ ٧٤١
يحيىٰ بن سيرينَ ٧٦٧
يحيىٰ بنُ عثمانَ بنِ صالحٍ ٦٢٦
يحيىٰ بنُ أبي كَثِيرٍ..... ٣٩٩
يحيىٰ الحِمّانيُّ ٤٥٧
يحيىٰ القطّانُ..... ٩٠٥
يزيدُ بن الأخنس ٧٠٦
يَزِيدُ بنُ عبد الرحمٰن الدالانيُّ..... ١٠٩٤
يزيدُ بن هارونَ ٢٦١
يُسَيرُ بن عمرٍو ٧٢٦
يعقوبُ بن سفيانَ الفسويُّ ٣٥٥
يعقوبُ بن شيبةَ..... ٤٦٠
يعقوبُ الحضرميُّ..... ٦٣٢
يعقوبُ القارِيُّ..... ٤٧٩
يَعلىٰ بنُ الأشْدَق ٤٧٥
يَعْلَىٰ بن أُمَيَّةَ ٧٤٧
يَغْنَمُ بنِ سالِمٍ..... ٤٧٥
اليَمَانُ بن أَخْنَسَ الجُعْفيُّ..... ١١٤٧
يوسفُ بن عبد الله بن سلَامٍ ٧٢٩
يونسُ بن حَبِيبٍ الضبّيُّ ١١٢٦

❐ الكنىٰ:

أبو إدريسَ الخولانيُّ ٧٢٨
أبو إسحاقَ الإسْفَرَائِينِيُّ ٢٧٨
أبو إسحاقَ الشيرازيُّ ٤٦٥
أبو إسحاقَ الفَزَاريُّ..... ٤٩٠
أبو الأحوصِ..... ٢٦٥
أبو أُمَامةَ الباهليُّ ٦٩٦
أبو أيّوبَ..... ٤٨١
أبو بَرْزَةَ الأسْلَميُّ..... ٧٠٤
أبو بكرٍ الأصبهانيُّ ٢٧١
أبو بكرٍ الباقلّانيُّ ٥٣٩
أبو بكرٍ البَرْقانيُّ ٢٦٩
أبو بكرٍ الجِعَابيُّ ٤٣٨
أبو بكرٍ الرازيِّ ٢١٢
أبو بكرٍ الشِّيرازيُّ..... ٩١٧
أبو بكرٍ الصُّوْليُّ ٥٣٠
أبو بكرٍ النقَّاشُ ٧٤٣
أبو بكرِ بنُ حفصٍ ٧٦٠
أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ..... ٢٦٥
أبو بكرِ بنُ عبد الرحمٰن ٧٢٢
أبو بكرِ بنُ عُمَارةَ ٧١١
أبو بكرِ بنُ الأنْبَاريِّ..... ١٠٥٨
أبو بكرِ بنُ العربيِّ ٢١٩
أبو بكرةَ ٦٤٨
أبو توبة ٢٦٥
أبو جُحَيفةَ ٦٩٥
أبو جعفرِ بنُ حمدانَ ٣٩٨
أبو جمرةَ..... ٣٥٣
أبو حاتمٍ الرازيِّ ٤٣٥
أبو حاتمٍ المزنيُّ ٨٣١
أبو حامدِ بنُ الصابونيِّ..... ٩٢٩
أبو حامدِ بنُ كُوْتَاهَ الجُوْبَارِي..... ٥٩٣
أبو حذيفةَ بنُ عتبةَ..... ٧٠٧
أبو الحسنِ بنُ حَيُّويَهْ..... ٨٩٠
أبو الحسنِ بنُ القطَّانِ..... ٦٣٦
أبو الحسنِ القابِسيُّ..... ٩٨٧
أبو الحسينِ بنُ بِشْرانَ..... ٣٧٧
أبو حفصٍ العُكْبُريُّ ٥٩٣
أبو خالدٍ الأحمرُ..... ٢٦٥
أبو خالدٍ الدَّالَانيُّ ١٠٩٤
أبو الخيرِ اليَزَنيُّ ١٠٣٢

أبو داودَ الطيالسيُّ..... ٤٥٨
أبو الدرداء..... ٢٤١
أبو الدنيا الأشجُّ ٤٧٥
أبو ذرٍّ الغفاريُّ..... ٣٠١
أبو ذرٍّ الهرويُّ..... ١٠٢٦
أبو الزناد ٢٧٩
أبو رَجَاءٍ العُطَارِديُّ ٧١٧
أبو زُرْعَةَ بنُ العراقيّ..... ٣٧٨
أبو زرعةَ الرازيُّ..... ٢٩١
أبو زَكريّا بنُ مَنْدَةَ..... ٦٩٩
أبو سعيدٍ الأشجُّ ٢٦٥
أبو سعيدٍ الخُدْريُّ..... ٣٤٠
أبو سفيانَ بنُ حربٍ ٩٦٢
أبو سلمةَ بنُ عبد الرحمٰن ٧١٩
أبو سلمةَ زوجُ أمِّ سلمةَ ٨٤٩
أبو شامةٍ ٤٤١
أبو الشيخِ بنُ حَيَّانَ ٦٩٢
أبو صالحٍ السمّانُ ٤٧٨
أبو الطُّفَيل..... ٤٥٦
أبو طلحةَ الأنصاريُّ ٦٤٩
أبو الطيّبِ الطبريُّ..... ٣٢٩
أبو عاصمٍ النبيلُ..... ٣٩٩
أبو العبّاس السَّرَّاجُ..... ٨٠٣
أبو العبّاسِ الشاويْ ٨٠٥
أبو عبد الله بنُ بُكَيْرٍ..... ٨٦٠
أبو عبد الله بنُ مَنْدَةَ..... ٤٨٦
أبو عبد الله الحُمَيْديُّ ١١٤٩
أبو عبد الرحمٰن الحُبُلِيُّ..... ١٠٣٢
أبو عُبَيدٍ القاسمُ بن سَلّامٍ..... ٢٥٤
أبو عثمانَ النَّهْديُّ ٥٢٥
أبو عَزِيزٍ..... ٧٠٧
أبو العُشَراءِ الدارميُّ..... ٧٨٥
أبو عليٍّ البَرَدَانيُّ..... ٨٠٦
أبو عليٍّ الجَيّانيُّ ٤٧٢
أبو عليٍّ النَّيْسابُوْريُّ..... ٤٨٥
أبو عمرَ بنُ مهديٍّ..... ٢٥٨
أبو عمرٍو الشَّيْبانيُّ..... ١١٧٤
أبو عوانةَ اليَشْكُريُّ..... ٢٦٠
أبو الفتحِ بنُ سيِّدِ الناس ٣٨٢
أبو الفتحِ الأزديُّ..... ٨٨٩
أبو الفضلِ الفَلَكيُّ ٤٣٩
أبو الفضلِ بنُ ناصرٍ..... ٨٦٩
أبو قابوسٍ..... ٥٠٧
أبو القاسمِ البغويُّ..... ٣٢٩

أبو القاسمِ التَّنُوْخيُّ..... ٨٥٦
أبو القاسمِ السَّرَّاجُ..... ٣٧٧
أبو القاسمِ اللالَكَائيُّ ٤٣٩
أبو قيسِ بنُ حارثٍ السَّهْميُّ..... ٧٧٤
أبو قُحَافةَ ٧١٠
أبو محمّدِ بنُ ماسِيْ ٢٦٠
أبو محمّدٍ الأَكْفَانيُّ..... ١١٥٠
أبو محمّدٍ الخلّالُ..... ٤٣٩
أبو مَرْثَدِ بنُ الحُصَينِ الغَنَويُّ..... ٧٠٥
أبو مسلمٍ الكَجّيُّ ٣٥٤
أبو مُسْهِرٍ ٣٠٧
أبو موسىٰ المدينيُّ..... ٥٢٠
أبو نصرِ بنُ الصبّاغ ٢٠١
أبو نصرٍ الوائليُّ ٧٨٥
أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ..... ٦٦١
أبو هريرةَ ٢٧٥
أبو وائلٍ..... ٤٨٧
أبو الوليدِ الدبّاغُ..... ٩١٧
أبو يَعلَىٰ بنُ الفرّاء الحنبليُّ ٥٩٣
أبو يعلىٰ الموصليُّ ٣٤١
أبو اليمان ٢٧٩
أبو يوسف القاضي ٨٧٠

❐ المنسوب لأبيه ونحوُه:

ابن الأثير ٦٣٠
ابنُ إسحاقَ..... ٦٨٠
ابنُ الأعرابيِّ..... ١١٩٦
ابنُ بَشْكُوَالَ ١٠٩٦
ابن بُكَيرٍ ٧٠٥
ابنُ أبي ثَوْرٍ ٨٤١
ابْنِ جُدْعَانَ..... ٦٨٣
ابنِ جُمَيعٍ ٩٢٠
ابنُ الجَوْزيِّ ٧٠٦
ابن أبي حاتمٍ..... ٤٤٧
ابنَ حبّانَ ٤٤٦
ابنُ حجرٍ الهَيْتَميُّ ٤٦٦
ابنُ الحدّاد أبو بكرٍ ١١٩٧
ابن حزمٍ..... ٦٤٧
ابن خالُوْيَهْ ٦٨٤
ابنُ أبي داودَ ٦٩٢
ابن دقيقِ العيدِ..... ٢٥٥
ابنُ أبي الدنيا ٧٤٨

ابنُ دَهَّانٍ ٥١٥
ابنُ رافعٍ ٨٧٧
ابنِ زَبْرٍ ١١٥٠
ابنُ سَخْبَرَةَ أبو معمرٍ ٢٥٤
ابنُ سَعْدَانَ النحْويُّ ٥٩٢
ابنِ السَّكَن ١٠٢٢
ابن السَّمعانيّ ٢١٢
ابن سِيرِينَ ٢١٢
ابنُ شاهينٍ ٥٣٠
ابنِ صاعِدٍ ٩٢١
ابن الصلاح ٢٠١
ابن صَيَّادٍ ٥١٨
ابن طاهرٍ ٤٦١
ابن عساكرَ ٣٤٩
ابنُ عَطَاءٍ ٥٠٦
ابن عَقِيلَةَ المكيِّ ٤٩١
ابنُ العمادِ الأقْفَهْسيُّ ٤٦٥
ابنُ عُيَيْنَةَ ٣٢٩
ابنُ فَتْحُونٍ ٦٥٧
ابنِ الفُرَات ٨٦١
ابنِ قانعٍ ٦٩٣
ابنُ قُتيبةَ الدِّينَوَريُّ ٥١٥
ابن كَثِيرٍ ٢٨٧
ابنِ كَيْسانَ ٥١٥
ابنُ لَهِيعةَ ٢٠٠
ابن أبي ليلىٰ ٤٨١
ابنُ مَاكُوْلَا ٧٣٨
ابنُ مَاهَانَ ١٠٣٥
ابن مسعودٍ ٢٤١
ابن مندهْ ٢٠٩
ابنُ هانئٍ ٧٠٥
ابن هُدْبَةَ ٤٧٥
ابنِ وَضَّاحٍ ١٠٨٧
ابن أمّ مكتومٍ ٦١٤

❐ النِّسَب والألقاب:

الآمِديُّ ٦٣٦
الإسماعيليُّ ٢٧٧
الأشعريُّ ٦٧١
الأصمعيّ ٢٤٧
البُلْقِينيّ ٢٠٦
البيهقيّ ٢٤٢

الجوهريُّ ٥١٩
الحَرِيريّ ٦٣١
الحلبيُّ ٦٦٤
الحُمَيديّ ٧٩٢
الحَمُّوِيّ ١٠٢٦
الخزرجيّ ١٠١٥
الخطّابيُّ ٥١٥
الخَلِيليّ ٤٨٥
الدارقطنيُّ ٣٩١
الدارميُّ ١١٩٠
الدَّرَاوَرْديّ ٤٧٨
الدَّوْلابيّ ٨٨٢
الذهبيّ ٢٩٢
الرافعيّ ٢٠٦
الرُّشَاطيُّ ١١٤٤
الزهريّ ٢٩٤
السخاويّ ٢١٤
السِّلَفيُّ ٣٢٩
الشعبيُّ ٢٥٣
الصَّرِيْفِينيُّ ١١٧٤
الطَّبَرَانيّ ٢٠٩
الطَّبَسيُّ ٧٤٢
الطحاويُّ ٥٦١
العجليُّ ١١١١
العَدَويُّ ٦٣٠
العراقيّ ٢٥٦
العَسْكَريُّ ٦٦١
العَلَائيّ ٤٧٣
الغَزَّاليّ ٣٣٢
غُنْجَارٌ ٩٥٩
الفَرَبْريّ ١٠٢٦
الفَيُّوميّ ٦٣٠
القُضَاعيّ ٤٣١
الكِسَائيُّ ٦٣٢
الماورديّ ٢١٧
المِزِّيُّ ٣٥٥
المَسْعوديّ المؤرِّخ ٦٨١
المنذريُّ ٧٠٨
النابغةُ الجَعْديُّ ٧٠٠
النجاشيّ ٦١٤
النُّعَيْميُّ أبو الحسنِ ٤٣٩
النوويّ ٢٠٣
الواقديُّ ٣٠٨

❐ المبهمات:

مستملي يزيدَ بن هارونَ ٣٥٤
ولدُ أسامةَ بنِ زيدِ بن حارثةَ ٧٠٩

❐ الألقاب:

الأخفش ٢٦٣
الأصمِّ ٤٥٩
الأعرج ٢٧٩
الأعمش ٢٦٥
البدرُ بنُ جماعةَ..... ٢٦٨
البرهانُ التَّنُوخيُّ ٨٠٥
بُنْدارٌ ٣٠٣
التاجُ بن السُّبْكيّ ٣٧١
التقيُّ السُّبْكيُّ ٣٧١
الجاحظُ المُعْتَزِليُّ ٦٢٣
الحاكمُ أبو أحمدَ..... ٨٨٢
الحاكم أبو عبد الله ١٩٩
الراغب الأصبهانيُّ ٢٨٥
الرشيد: أمير المؤمنين ٣٦٠
سُحْنُونٌ ٨٦٩
سَفِينةُ مولىٰ رسول الله ٨٦٦
سُنَيْدٌ ٦٧٦
سِيبَوَيْهِ ٢٤٨
شرفُ الدين الدِّمْياطيُّ ٣٨١
صاحب "الحاوي الصغيرِ" ٢٠٧
صاحب "الدرر" ٥٠٨
صاحب "القاموس" ٢٥٥
صاحب "القوت" ٣٣٤
الصَّفِيُّ الأَرْمَويُّ ٥١٦
الصلاحُ بنُ أبي عمرَ..... ٨٠٤
العزّ بن عبد السلام ٢٥٥
الفخرُ بن البخاريِّ ٨٠٤
المأمون: الخليفةُ ٣٦٠
المُبرِّدِ..... ٥١٥
المتّقي الهنديُّ ٥١٧
المرتضىٰ الزَّبِيديُّ..... ٣٣٤
الوليُّ العراقيُّ ١٠٩٦

❐ تراجِم النساء:

أسماءُ بنتُ يزيدَ بنِ السَّكَنِ ١٠٩٩
أُمَيْمَةُ بنتُ صُفَيْحٍ ١١٠٧
أُمَيْمَةُ بنت العبّاسِ ٧٧٧
بَرْوَعُ بنت واشِقٍ..... ١١٠٧
جُوَيْرِيَةُ بنتُ الحارث ٦٨٨
حَبِيبةُ بنت أمِّ حَبِيبةَ ٧٥٤
حَسَنَةُ أمُّ شُرَحبيلَ ١٠٩٠
حفصةُ أمُّ المؤمنين ٦٥١
حفصةُ بنتُ سِيرِينَ ٧٢٤
دَعْدٌ: البيضاء ١٠٨٤
الرُّبَيِّعُ بنتُ مُعَوِّذِ بن عَفْرَاءَ..... ٧٤٣
رَيْحانَةُ ٦٨٨
زينبُ بنتُ جَحْشٍ..... ٦٨٨
زينبُ بنتُ خُزَيمةَ ٦٨٨
زينبُ بنت عثمانَ بنِ مظعونٍ... ١١٠٢
زينبُ بنتُ أبي سلمةَ ٧٤٣
سَوْدَةُ بنتُ زَمْعَةَ..... ٦٨٨
سُوَيدةُ بنت جابرٍ ٨٠٠
صَفِيَّةُ أمُّ المؤمنين ٦٨٨
عَقِيلةُ بنت أسمرَ بنِ مُضَرِّسٍ ٨٠٠
عمرةُ بنتُ عبد الرحمٰن ٢٥٨
فاطمةُ الزهراءُ ٦٨٥
كريمةُ بنت سيرينَ ٧٧٠
لُبَابَةُ بنتُ الحارثِ ٦٨٤
مُنْيَةُ، أمُّ يعلىٰ..... ١٠٨٦
ميمونةُ أمُّ المؤمنين ٦٠٩

❐ كنىٰ النساء، ونحوُها:

أمُّ أبانَ بنتُ عتبةَ بنِ ربيعةَ..... ٧٠٧
أمُّ بركةَ، زوج زيدِ بن ثابتٍ..... ٦٨٥
أُمُّ بلالٍ حمامةُ..... ٦٨٣
أمُّ تَمِيمٍ بنت العبّاس..... ٧٧٧
أمُّ جَنُوبٍ بنتُ تُمَيْلةَ ٧٩٩
أمُّ حَبِيبٍ بنت العبّاس ٧٧٧
أمُّ حَبِيبةَ: أمُّ المؤمنين..... ٦٨٨
أمُّ خالدٍ بنتُ خالدِ بن سعيدِ..... ٧٣١
أمُّ الدَّرْدَاءِ الصغرىٰ ٧٢٤
أمُّ سلمةَ: أمُّ المؤمنين..... ٦٤٨
أمُّ عبد الله بنُ أبي ذِئَابٍ ٧٤٨
أمُّ كُلثومٍ بنتُ العبّاس ٧٧٧
أمُّ ورقةَ بنتُ عبد الله بن الحارثِ .. ٦٥٣

❐ مبهمات النساء:

أختُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ.....٦٢٩

فِهرِس الألفاظ الغريبة والمصطلحات العلميّة

آنُكُ ١٠٥٦
أبو عُذْرَتها ٣٣٤
الأثبات ٦٣٠
احْتَجَر ٥٣٣
الإدغام الكبير ٩١٧
الأعمش ٣٦٢
أَكْحَلٌ ٥٣٤
انتخابه ٤٣٦
إنَّ ٩٥٤
أهل الكشف ٥٠٥
أوسُقٌ ٢٤٦
بُرْنُسٌ ٢٥١
التخريج ٢٨٢
تسجيلٌ ٦١٢
تصفَّحْ ٤٥٢
تطريقٌ ٤٤٢
الجُذَام ٥٨١
الجِلْف ٦١٦
جَنَاني ٣٤١
الحِبّ ٧٠٨
حُلَّةُ سِيَرَاءَ ١١٠٦
حَمْضةٌ ٣٦٩
حَنّاطٌ ٣٦٢
الحنَّان ٧٨٨
الخَبَط ٩٤٧
خُصٌّ ٥٣٤
الدُّبّاء ٥٣٢
رِشْقٌ ٢٤٨
الركاكة ٤٦٤
الزَّبَّال ٣٦٢
السَّبْر ١١٤٩
السِّبْط ٨٠٦
السُّها ٣٨١
ضالّةٌ ٤٢٧
طَبْعٌ ٥٧٥
طُرَفٌ ٣٧٠
طِيَرَةٌ ٥٧٣
ظِئْرُ ٨٩١
العَرَايا ٢٤٦
عَقَد عشْرًا ٧٥٤
عَلَمٌ ٤٨٨
عِلِيّونَ ٤٦٩

غَنَاءٌ ٢٠٣
غُنْدَرٌ ٣٦٢
فاسدُ الوضع ٦١٠
فِرْصَةٌ ٥٩٩
القِدْحَ المُعلَّىٰ ٤٤٣
قَصَبٍ ٦٨٥
قَلْقَلَ ٦٥٩
قيصرٌ ٦١٠
كسرىٰ ٦١٠
كُمَيتَ ٩٦٣
كُنْهٌ ٥٩٠
الكهولة ٣٠٣
لُوَينٌ ٣٦٢
المُبَرِّز ٤٠١
مُبيَّنٌ ٤٤١
مَثَارٌ ٥٨٦
مَجَّاجةٌ ٣٦٩
المجذوم ٥٧٤
مجمَلٌ ٤٤١
مِخْلَاةٌ ٢٥١
مُدَامَةٍ ٩٦٣
المُزفَّت ٥٣٢
مستبِدٌّ ٤٢٢
مُسْكَةٌ ٤٧٦
المشترك ١٠٤٠
مُشْكِلٍ ٤٤١
مُصِحٌّ ٥٧٥
مضبِّبٌ ٢٥٦
مُمْرِضٌ ٥٧٥
المنَّان ٧٨٨
المَوَات ٨٠٠
مُلاحاةٌ ٦٠٢
نِحْريرٌ ٤٤٤
النَّظَّارة ٣٥٤
يُحتذَىٰ ٨٠٦
يَدرُسْ ٤٤٨
يُذْكِي ٤٥٣
يَشحَذ ٤٥٣
يعبِّر ٣٥١
يَعرىٰ ٥٣٧

فِهرِس البلدان والأماكن

آمُلُ ١٠٥٦
آمُلُ جَيْحُونَ ١٠٥٦
أَذْرَبِيجان ٧٣١
أصبهانُ ٦٣٣
إفْرِيقِيَةُ ٧٠١
أَنْطَابُلُسُ ٧٠١
أَيْلَةُ ١٠٣٧
بحر القُلْزُم ١٠٣٧
بَرْقَةُ ٧٠١
تَوَّزُ ٩٩٦
التَّكْرُور ٣٠
جَزِيرة ابنِ عُمَرَ ٧٠٠
خُرَاسانُ ٧٠٤
خَرْتَنْكُ ١١٩٣
الخُوز ١٠٩٣
دَبَرٌ ٩٥٢
روضة المِقْيَاس ٢٢
زَرَنْدُ ٩٥٢
سامَرَّاءُ ٩٦٤
سِجِسْتانُ ٧٠٥
سَفْط القُدُور ٦٩٨
سَمَرْقَنْدُ ٧٠٣
شِعْبُ الخُوْز ١٠٩٣
طَبَرِسْتَانُ ١٠٥٦
عَمَوَاسُ ١١٥٩
القَشَّاشِيَّة ١١٤١
كَرْمانُ ٩٥٢
مُخَرِّمٌ ١٠٧٩
مَرَنْدُ ٩٥٢
هَمَذانُ ٩٨٧
اليمامة ٦٥٣

فِهرِس الموضوعاتِ

المقدّمة ٤
- أهمّيّة الموضوع ٧
- أسباب اختيار الموضوع ٨
- الدراسات السابقة ٩
- خُطّة البحث ١٠
- منهج العمل ١٣
القسم الأوّل: الدراسة ١٥
التمهيد: الحافظ السيوطيّ، و"ألفيّته" في الحديث ١٦
- توطئةٌ ١٧
• المبحث الأوّل: ترجمةٌ مختصرةٌ للحافظ السيوطيّ ١٩
- المطلب الأوّل: اسمُه ونسبُه ولقبُه وكنيتُه ٢٠
- المطلب الثاني: مولدُه ٢١
- المطلب الثالث: نشأته، وحياته العلميّة ٢٢
- المطلب الرابع: شيوخه ٢٤
- المطلب الخامس: مذهبُه الفقهيُّ والعَقَديُّ ٢٦
- المطلب السادس: مصنَّفاته ٢٩
- المطلب السابع: مكانتُه العلميّةُ ٣٢
- المطلب الثامن: وفاتُه ٣٤
- المطلب التاسع: مصادر ترجَمته ٣٥
• المبحث الثاني: دراسةٌ مختصرةٌ لمنظومة "ألفيّة السيوطيّ" ٣٦
- المطلب الأوّل: اسم المنظومة ٣٧
- المطلب الثاني: موضوعها ٣٨
- المطلب الثالث: تاريخ نظمها ٣٩

- المطلب الرابع: عدد أبياتها..... ٤١
- المطلب الخامس: مصادرها، وزياداتها ٤٣
- المطلب السادس: عدد أنواع علومها..... ٤٩
- المطلب السابع: مميِّزاتها ٥٣
- المطلب الثامن: المؤاخذات عليها..... ٥٤
- المطلب التاسع: المقارنة بينها وبين "ألفيّة العراقيّ" ٥٦
- المطلب العاشر: عناية العلماء بها ٦١
- المطلب الحاديَ عشَرَ: نُسَخها المخطوطة، وطبعاتُها ٦٤
❐ الفصل الأوّل: ترجمة الشارح: الشيخِ محمّدٍ محفوظٍ التَّرْمَسيّ ٧٢
• توطئةٌ..... ٧٣
• المبحث الأوّل: اسمه، ونسبه، ونسبته، ولقبه ٧٤
• المبحث الثاني: ولادته، ونشأته العلميّة..... ٧٦
• المبحث الثالث: أبرزُ شيوخه ٧٩
• المبحث الرابع: أشهر تلاميذه..... ٨٢
• المبحث الخامس: منزلته العلميّة، وثناء أهل العلم عليه ٨٥
• المبحث السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهيّ..... ٨٨
• المبحث السابع: مؤلَّفاته ٩١
• المبحث الثامن: وفاتُه..... ٩٥
❐ الفصل الثاني: دراسة الكتاب المحقَّق: "منهجِ ذوي النظر"..... ٩٦
• المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكتاب ٩٧
• المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلىٰ المؤلِّف ٩٨
• المبحث الثالث: موضوع الكتاب ١٠٠
• المبحث الرابع: مصادر التَّرْمَسيّ في "شرحه"، من خلال القسم المحقَّق ١٠١
• المبحث الخامس: منهج التَّرْمَسيّ في "شرحه"..... ١٠٥

• المبحث السادس: مزايا "شرح التِّرْمَسيّ"، وإضافاتُه العلميّةُ ١٠٧
• المبحث السابع: الملاحظات والمآخذ علىٰ "شرح التِّرْمَسيّ"..... ١٠٨
• المبحث الثامن: العلاقة بين "شرح الترمسيّ" و"تدريب الراوي" ١١٠
• المبحث التاسع: المقارنة بين "شرح التِّرْمَسيّ" وسائر شروح "ألفيّة السيوطيّ"..... ١١٢
• المبحث العاشر: العناية السابقة بالكتاب..... ١١٦
• المبحث الحاديَ عَشَرَ: وصف النسخ الخطّيّة المعتمدة في التحقيق ١١٨
۞ القسم الثاني: النصّ المُحقَّق ١٢٧
❐ أوّلًا: متنُ الألفيّة: "نظم الدُّرر في علم الأثر"..... ١٢٨
- صفة رواية الحديث (المتن) ١٢٩
- آداب المحدّث (المتن) ١٣٣
- مسألةٌ (المتن)..... ١٣٦
- آداب طالب الحديث (المتن) ١٣٨
- العالي والنّازل (المتن) ١٤٠
- المسلسل (المتن) ١٤١
- غريب ألفاظ الحديث (المتن) ١٤٢
- المصحّف والمحرَّف (المتن) ١٤٣
- النّاسخ والمنسوخ (المتن)..... ١٤٤
- مختلف الحديث (المتن)..... ١٤٥
- أسباب الحديث (المتن) ١٤٦
- معرفة الصّحابة (المتن) ١٤٨
- معرفة التّابعين، وأتباعهم (المتن)..... ١٥٢
- رواية الأكابر عنِ الأصاغر، والصّحابة عنِ التّابعينَ (المتن) ١٥٣
- رواية الصّحابة عنِ التّابعينَ عنِ الصّحابة (المتن) ١٥٤
- رواية الأقران (المتن) ١٥٥

- الأُخْوَة والأخوات (المتن).....١٥٦
- رواية الآباء عن الأبناء، وعكسه (المتن).....١٥٧
- السّابق واللّاحق (المتن).....١٥٨
- من روىٰ عن شيخٍ، ثمّ روىٰ عنه بواسطةٍ (المتن).....١٥٩
- الوحدان (المتن).....١٦٠
- من لم يروِ إلّا حديثًا واحدًا (المتن).....١٦١
- من لم يروِ إلّا عن واحدٍ (المتن).....١٦٢
- من أَسنَد عنه منَ الصّحابة الّذين ماتوا في حياته، عليه الصلاةُ والسلامُ (المتن) ١٦٣
- من ذُكِر بنعوتٍ متعدّدةٍ (المتن).....١٦٤
- أفراد العلَم (المتن).....١٦٥
- الأسماء والكنىٰ (المتن).....١٦٦
- أنواعٌ عشَرةٌ منَ الأسماء والكنىٰ، مزيدةٌ علىٰ "ابن الصّلاح" و"الألفيّة" (المتن) ١٦٧
- الألقاب (المتن).....١٦٨
- المؤتلف والمختلف (المتن).....١٦٩
- المتّفق والمفترق (المتن).....١٧٨
- المتشابه (المتن).....١٨٠
- المشتبِه المقلوب (المتن).....١٨١
- من نُسِب إلىٰ غير أبيه (المتن).....١٨٢
- المنسوبون إلىٰ خلاف الظّاهر (المتن).....١٨٣
- المبهمات (المتن).....١٨٤
- معرفة الثّقات والضّعفاء (المتن).....١٨٥
- معرفة من خلّط منَ الثّقات (المتن).....١٨٦
- طبقات الرّواة (المتن).....١٨٧
- أوطان الرّواة وبلدانهم (المتن).....١٨٨

- المَوالي (المتن) ١٨٩
- التّأريخ (المتن) ١٩٠
❐ ثانيًا: الشرح: "منهجُ ذوي النظر في شرح منظومة الأثر" ١٩٥
• صفة رواية الحديث، وآدابُها، وما يتعلّق بها ١٩٦
• آداب المحدِّث ٢٩٨
• مسألةٌ: في بيان حدّ الحافظ، والمحدّث، والمُسنِد ٣٧٩
• آداب طالب الحديث ٣٩٣
• العالي والنازلُ ٤٧٢
• المسلسَل ٤٩١
• غريب ألفاظ الحديث ٥١٤
• المصحَّف والمحرَّف ٥٢٢
• الناسخ والمنسوخ ٥٣٨
• مختلِف الحديث ٥٦٠
• أسباب الحديث ٥٩٣
• تواريخ المتون ٦٠١
• معرفة الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم ٦١٤
• معرفة التابعينَ وأتباعِهم ٧١٤
• رواية الأكابر عنِ الأصاغر، والصحابةِ عنِ التابعينَ ٧٣٤
• رواية الصحابة عنِ التابعينَ عنِ الصحابة ٧٤٥
• رواية الأقران ٧٥٠
• الأُخْوَة والأخَوات ٧٦٥
• رواية الآباء عنِ الأبناء، وعكسُه ٧٨٠
• السابق واللاحق ٨٠٢
• من روىٰ عن شيخٍ ثمّ روىٰ عنه بواسطةٍ ٨٠٩

• الوُحْدانُ ٨١٠
• من لم يروِ إلّا حديثًا واحدًا..... ٨٢٠
• من لم يروِ إلّا عن واحدٍ ٨٣٩
• من أَسنَد عنه حديثًا منَ الصحابة الذين ماتوا في حياته، عليه الصلاةُ والسلامُ ٨٤٣
• من ذُكِر بنعوتٍ متعدِّدةٍ..... ٨٥٥
• أفراد العَلَم..... ٨٥٩
• الأسماء والكُنىٰ ٨٧٠
• أنواعٌ عشَرةٌ منَ الأسماء والكُنىٰ مَزِيدةٌ علىٰ "ابن الأصلاح" و"ألفيّة العراقيّ" ٨٨٤
• الألقاب ٩١٥
• المؤتلِف والمختلِف..... ٩٢٦
• المتّفِق والمفترِق ١٠٤٠
• المتشابه ١٠٧٢
• المشتبه المقلوب ١٠٨٢
• من نُسِب إلىٰ غير أبيه ١٠٨٤
• المنسوبون إلىٰ خلاف الظاهر ١٠٩٢
• المبهمات..... ١٠٩٦
• معرفة الثقات والضعفاء ١١١٠
• معرفة من خلّط منَ الثقات..... ١١٢٢
• طبقات الرواة ١١٣٠
• أوطانُ الرواة وبلدانُهم ١١٣٩
• المَوالي ١١٤٥
• التأريخ..... ١١٤٩
۞ الخاتمة..... ١٢١٧
۞ ثبَت المصادر والمراجع..... ١٢٢١

الفهارس العلميّة..... ١٢٩٨
- فِهرِس الآيات القرآنيّة الكريمة ١٢٩٩
- فِهرِس الأحاديث النبويّة الشريفة ١٣٠٢
- فِهرِس الآثار..... ١٣٠٣
- فِهرِس الأعلام المترجَم لهم..... ١٣١٥
- فِهرِس الألفاظ الغريبة والمصطلحات العلميّة ١٣٣٧
- فِهرِس البلدان والأماكن..... ١٣٣٩
- فِهرِس الموضوعاتِ ١٣٤٠

الحمد لله رب العالمين